جامعة أم القرى مكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٣٣٣٦
١٠٠١١١٢

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا فرع اللغة

موصل النبيل إلي نحو التسهيل

تأليف / خالد بن عبد الله الأزهري

٨٣٨ -٩٠٥ هـ

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٣٣٦

تحقيق ودراسة
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد

الطالبة : ثريا عبد السميع إسماعيل

إشراف
الدكتور / عبدالفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

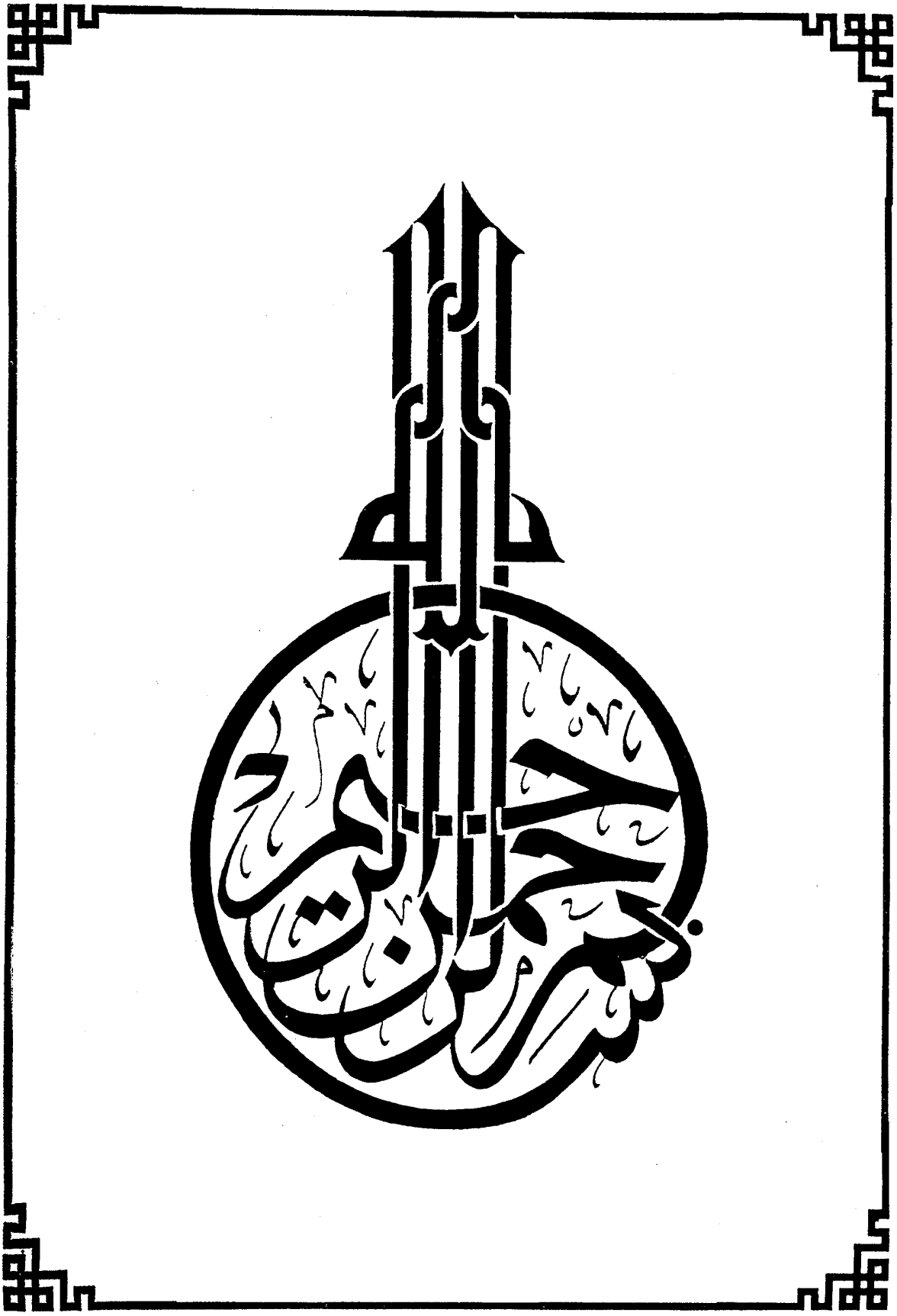
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

ملخص الرسالة

الرسالة بعنوان " (**موصل النبيل إلى نحو التسهيل**) للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ت(٩٠٥) .

وهي شرح لمتن كتابِ التسهيل لابن مالكٍ ، ويقع هذا الشرح في نسختين : ــ

الأولى : بخط الشيخ خالد ، وقد حصلتُ عليها من المغربِ ، وتقع في (٨٦٢) ثمَانمائةِ واثنين وستين ورقة .

الثانية : بخط أندلسي حَصلتُ عليها من مكتبة التراث بجامعة أمِّ القرى .

هذا وقد آثرتُ تحقيق المخطوطة كاملة ، استزادةً في العلم ، واستكمالاً للعمل الذي قام على مرحلتين :

الدراسة

وقد ترجمت فيها لابن مالك صاحب المتن ، وللشيخ خالد صاحب الشرح .....

ووضحت فيها ــ الدراسة ــ منهج الشيخ خالد ، ومصادرة في النقل ، وتعليقاته ، ثم موقفه من ابن مالك ... وأجريتُ موازنةً بين بعض شروحات التسهيل في باب " نائب الفاعل " ممثلة في شرح ابن مالك ، وابن عقيل ، والمرادي ، والدّماميني ، وخالد الأزهري .

التحقيق ، وقد سار وَفقَ منهج علماءِ التحقيق ، من حيثُ ضبط المتن ، ووضع علامات الترقيم له ، وتقسيم الباب إلى فقرات ، ووضع العناوين الفرعيّة له ، وعزو الآياتِ القرآنية إلى سورها ، وتوجيه قراءتها ، وتخريج الأحاديثَ النبويّة من مصادر روايتها ، وذكرُ موضعَ الشاهدِ في الأبياتِ الشعرية ، ونِسْبَتُهُ إلى قائله في الديوان ، وفي أمهات كتب النحو التي استشهدت به ، وعزو الآراءَ النحويَّة إلى أصحابها ، والتعليق بآراء علماءِ النحو بما يساعد على توضيح المسائل النحوية .

ثم وضع الفهارس المفصلةِ للآيات القرآنية ، والأحاديثِ النبويَّةِ ، والأمثال ، والأقوال ، والقوافي ، وأبواب النحو ومسائلهِ ، ثم ذكرُ المصادر والمراجع .

وأخيراً في الخاتمة ذكرتُ أهم النتائج التي يمكن أن أحصل عليها من هذا التحقيق والدراسة .

هـذا وبالله التوفيق ،،،،

الطالبة	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
ثريا بنت عبدالسميع إسماعيل	الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم	الدكتور صالح جمال بدوي

إهـــداء

إلى روح أبي هبةً ورحمة

إلى أمي حصادًا لغرسها

إلى نوف ومحمد منارًا ومنهاجًا

القسم الأول
الدراسة

تشمل : مقدمة وفصلين :

الأول : ترجمة لخالد الأزهري ، وحياته العلميّة

وترجمة لابن مالك

الثاني : موضوع الكتاب – وصف المخطوطتين – اسم الكتاب ونسبته إلى خالد الأزهري – منهج التحقيق – مصادر الكتاب

المصادر التي احتاجها البحث – منهج خالد الأزهري في الشرح – النقل عند الشيخ خالد الأزهري – التعليق عند الشيخ خالد ، انتصاره واستدراكاته على ابن مالك – الموازنة بين شرح الشيخ خالد وبعض شروح التسهيل في باب نائب الفاعل

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد ..

فإنَّ كمال عمل البشر في نقصانه ، إذ العلم ـ كما قال المأمون ـ لا يُدرك غَورُهُ ولا يُسبر قعرُه ، ولا تُبلغ غايته ، ولا تُستقصى أُصوله ، ولا تنضبط أجزاؤه » [١] .

وبحثي هذا بذلت له كل وسعي من بحث ونظر، ثم سفر وسهر، بغية إخراجه بمستوًى يرتضيه البحث العلمي ، وينتفع به أرباب الفن ومن ينشد المعرفة اللغوية ، قاصدة به أولاً خدمة كتاب الله لغةً ، ثم الإعداد العلمي لي ثانياً .

وأما اختيار التحقيق ، فهو اتجاه كثيرين من طلبة العلم في هذا العصر ؛ إذ إنّ المصنفات العربية المخطوطة في العالم ، والتي تحوي فكراً وعلماً، والتي قضى فيها علماؤنا الجهابذة سنين طوالا لحريّةٌ بالبعث تحقيقاً ونشراً يُيَسِّرُها للتداول ، ويشجع على الإقبال عليها والانتفاع بها ، حيث إنّ المطلع على فهارس المخطوطات العربية ليدهش أمام هذا الذُّخر المدفون من علوم القرآن والحديث واللغة العربية .

ثم تدفعه الغيرة إلى أن يعمد إلى سفرٍ منها يعالجه ويدفع عنه غائلة الإهمال والضياع ، ويجلو عن صفحته غبرة الزمن ويخرجه إلى النور .

أضف إلى ذلك أن الشرح للشيخ « خالد الأزهري » الذي طبقت شهرته الآفاق من خلال تصانيفه المميزة .

* * *

---

(١) العقد الفريد ، كتاب الياقوتة في العلم والأدب .

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف وعصره

اسمه ـ وكنيته ـ ولقبه :

هو خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخزرجي ، الجرجاوي الشافعي النحوي الأزهري المصري ، كان يُعرف بالوقاد .

أمّا زين الدين فذكرها صاحب الأعلام ، ومعجم المؤلفين ، وصدّرها على اسمه هدية العارفين ، وانفرد الشيخ يس العليمي بنسبته إلى الخزرج [١] .

عُرف باسم « المصرح » نسبة إلى كتابه المسمّى « التصريح » ، وكُني بأبي الوليد [٢] .

ولد ـ تقريبًا ـ بجرجا من الصعيد سنة ٨٣٨هـ ، وقيل [٣] : سنة تسعمائة .

نشأته العلمية :

تحول وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة ، واشتغل وقّادًا يوقد مصابيح الأزهر ، وحدث أن سقطت فتيلة منه وهو يوقد مصباحاً على كراسة أحد الطلاب فعيّره بالجهل ، فقرأ القرآن ، والعمدة ، ومختصر أبي شجاع .

وتحول إلى الأزهر ، فقرأ فيه المنهاج ، وقرأ في العربية على يعيش المغربي نزيل سطحه ، وداود المالكي والسنهوري [٤] ، وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجري ، والشمني ، والزين الإيناسي [٥] .

---

(١) انظر : الأعلام ٢/ ٢٩٧ ، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦ ، كشف الظنون ٥/ ٣٤٣ ، حاشية يس ١/ ٢ ، الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر معجم المطبوعات العربية ليرسف إليان سركيس (٨١١) .

(٣) انظر حاشية يس ١/ ٢ ، وهو بعيد إذ وفاته كانت سنة ٩٠٥هـ .

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ - ١٧٢ .

(٥) حاشية يس ١/ ٢ .

أخذ الفرائض والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي ، واليسير عن الشهاب السجيني ، والزين المارديني .

لازم الأمين الأقصرائي في العضد ، وحاشيته ، والتقى الحصني في المعاني البيان ، والمنطق ، والأصول ، والصرف ، والعربية ، وداوم تقسيم العبادي سنين ، وسمع من السخاوي قليلاً .

واشتغل بالعلم وعمره ست وثلاثون سنة .

فأقرأ الطلبة ، ولازم تغري بردي القادري ، فقـرره في المسجد الذي بناه الدوادار بخان الخليلي .

منزلته في النحو :

اتخذ المماليك القاهرة قاعدة لملكهم سنة ٦٤٨هـ ، ونظراً لأنهم دخلاء حاولوا استكمال هيبتهم بغرس ما ينفع البلاد ، فناصروا اللغة العربية ، لأنها لغة الدين والشعب .

كان العراق ـ حينئذ ـ في الاحتضار ، والأندلس في طريقها إلى الزوال ، فنزح علماؤها إلى مصر وأقاموا فيها ، وبدأوا ينشرون علومهم ، فقامت نهضة علمية فيها ، وفي مقدمتها النحو ، على أكتاف الأندلسيين والمغاربة ، فتخرج عليهم تلاميذ صاروا فيما بعد نبراساً للعصور المتأخرة .

ثم نشطت حركة التأليف ، فأخذ المؤلفون ينشئون المتون ، فقامت عليها الشروح والحواشي كالشروح على كافية ابن الحاجب ، وألفية ابن مالك حتى سمّي عهـد المماليك بعهد المتون والشروح [١] .

ولما كان الشيخ خالد في هذا العصر نبغ كغيره ، بل إنه برع وأشغل الناس ، وكثر الانتفاع بتصانيفه [٢] ، وأقرأ الطلبة ، وتتلمذ عليه الكثير في الأزهر ، وفي مسجد الدوادار ، وفي سعيد

---

(١) انظر الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، وعجائب الآثار في التراجم والأخبار ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ونشأة النحو .

(٢) شذرات الذهب ٨/ ٢٦ .

السعداء ، وهو إنسان خير [١] .

بل إنه من أعاظم المتأخرين ، وفي طبقته العلامتين في العربية ، والإمامين في العلوم الأدبية عبد الرحمن الجامي والسيوطي ، بل مقدماً من بعض الجهات عليهما ، وقد فاق سائر من تقدمه في رشاقة التأليف ، وظرافة التصنيف ، وجودة البيان ، وعذوبة اللسان ، وصفاء القريحة ، إلاّ أنه قلما يوجد في كتبه من تحقيق جديد ، وتصرف من جهة نفسه [٢] .

وقد بُورك له في علمه ، فصنّف مؤلفات أُنتفع بها لإخلاصه [٣] ، منها التصريح بمضمون التوضيح الذي رمقت نحوه عيون الطالبين ، ولهجت بتمنيها كملة المحصلين ، غزيرة الفوائد ، عزيزة الفرائد ، كثيرة العوائد [٤] .

شيوخه :

قرأ الشيخ خالد العربية على يعيش المغربي [٥] ، وأخذ عن داود المالكي والسنهوري ، ودرس النحو عن أبي العباس تقي الدين أحمد بن محمد المعروف بالشُّمني [٦] ، ولازم الأمين الأقصرائي في العضد ، والتقي الحصني في المعاني والبيان ، والمنطق ، والأصول ، والصرف ، والعربية ، وداوم تقسيم العبادي سنين ، وكذا المقسي بل والمناوي .

وقرأ على الجوجري ، وإبراهيم العجلوني ، والزين الإيناسي ، وأخذ الفرائض ، والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي ، واليسير عن الشهاب السجيني ، والزين المارديني ... هذا ما ذكره السخاوي في الضوء ثم قال : وسمع مني يسيراً .

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) معجم سركيس ١١٨ .

(٣) نشأة النحو ١٧٢ .

(٤) حاشية يس ١/ ٢ .

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ ، حاشية يس ١/ ٢ .

(٦) هو أحمد تقي الدين بن محمد ، تلقى النحو عن الشطنوخي وبقية الفنون عن أساتذتها ، ثم صار واحد العصر في سائر الفنون ، وتزاحم الناس في الأخذ عنه إذ كانت التلمذة له مفخرة له في النحو : حاشية ==

آثاره العلمية [١] :

١ ـ إعراب الكافية (مخطوطة بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٦٨٢ ، عدد أوراقه ٨٨) .
٢ ـ إعراب الآجرومية (مخطوطة بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٧١٥٠ ، عدد أوراقه ٥٨) .
٣ ـ الألغاز النحوية (مطبوع مصر ١٢٨١) .
٤ ـ التصريح بمضمون التوضيح .
٥ ـ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (طبع في مصر ١٢٧٤) .
٦ ـ تنقيح الأزهرية (طبع في بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
٧ ـ الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية (طبع في مصر ٨٦٧) .
٨ ـ الزبدة في شرح البردة (مطبوع جمعية المعارف ١٢٨٦) .
٩ ـ شرح البردة .
١٠ ـ شرح المقدمة الآجرومية (بولاق ١٢٧٤ و ١٢٩٠) .
١١ ـ شرح الأزهرية (بولاق ١٢٥٣ ومصر ١٣٠٧) .
١٢ ـ شرح العوامل المائة .
١٣ ـ الشمائر الموانع على أصول جمع الجوامع (في أصول الفقه) .
١٤ ـ المقدمة الأزهرية .
١٥ ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .
١٦ ـ تفسير آية : لا أقسم بمواقع النجوم + القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي في النحو .

وفاتـــه :

توفي الشيخ « خالد بن عبد الله » بعد عودته من الحج ببركة الحاج ، ونقل إلى تربة يشبك الدوادار في اليوم التاسع عشر من المحرم سنة خمس وتسعمائة ـ رحمه الله ـ [٢] .

== على المغني وشرح الدماميني ، البغية ، الضوء .
(١) انظر : هدية العارفين ٥/ ٣٤٣ ، كشف الظنون ١٥٤ ، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦ ، معجم سركيس ٨١١ .
(٢) انظر : الخطط التوفيقية ٩/ ١٦ ، دائرة المعارف الإسلامية ٣/ ٢٢٦ ، حاشية يس العليمي ١/ ٢ .

التعريف بابن مالك وكتابه التسهيل :

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي [١] .

ولد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة ، وتوفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة .

كان أمَّةً في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب .

كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

سمّاه كذلك تيسيراً لكتاب آخَر هو « الفوائد النحوية والمقاصد المحوية » وهو من مؤلفاته المفقودة .

كتابه « التسهيل » كتاب جامع لمسائل النحو ، بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله وقواعده ، ولذلك اعتنى العلماء بشأنه فصنفوا له شروحاً منها شرحه ، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ثم ـ كمله ولده بدر الدين محمد المتوفي سنة ٦٨٦ .

ـ وكمله أيضا صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفي سنة ٨٩٤ .

ومن الشروح :

ـ شرح الشيخ العلامةأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ ، لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده وسماه « التخييل الملخص في شرح التسهيل » .

ـ وله شرح آخر على الأصل سماه « التذييل والتكميل » .

ـ ومنها شرح العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفي سنة ٧٦٢ ، سماه : « التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل » وله عدة حواش عليه .

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .

- وشرح العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدماميني .

- وشرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦).

- وشرح الشيخ بدر الدين أبي علي الحسن بن قاسم بن علي المرادي المتوفي (٧٤٩) .

- وشرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفي سنة (٧٦٩) وسماه « المساعد » ولم يتم .

- وشرح شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

- وشرح محمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي المتوفي سنة (٧٣٣) .

- وشرح محمد بن علي الأربلي الموصلي .

- وشرح علاء الدين علي بن حسين المعروف بابن الشيخ عوينة المتوفى سنة (٧٥٥) .

- وشرح أبي العباس أحمد بن سعد العسكري النحوي المتوفي سنة (٧٥٠) .

- وشرح الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسني السبتي المتوفى سنة (٧٦٠) سماه تقييد الجليل على التسهيل .

- وشرح أبي أمامة محمد بن علي بن النقاش المتوفي سنة (٧٦٣) .

- وشرح محمد بن حسن بن محمد المالقي المتوفى سنة (٧٧١) .

- وشرح أبي العباس أحمد بن محمد الأصبحي العتابى المتوفي سنة (٧٧٦) .

- وشرح عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي المتوفى (٧٧٧) ولم يكمله .

- وشرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفى سنة (٧٧٨) .

- وشرح الشهاب أحمد بن محمد الزبيري الأسكندري المتوفى سنة (٨٠١) ولم يكمله .

- وشرح عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد السعدي العبادي الأنصاري المالكي المتوفى تقريبا سنة (٨٢٠) وسماه « هداية السبيل » ولم يكمله .

- وشرح شمس الدين أبي ياسر محمد بن عمار المالكي المتوفى سنة (٨٤٤) وسماه بجلاب الفوائد .

- وشرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المتوفى سنة (٨٦٤) ولم يكمله .

- وشرح محمد بن أحمد عبد الهادي .

- وشرح محمد بن علي بن هلال الحلبي النحوي المتوفى سنة (٩٣٣) .

- ونظم التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يهور الدمشقي المتوفى سنة (٨٢٠) .

- ومختصر التسهيل المسمى بالقوانين لعز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة المتوفى سنة (٨١٩) .

هذا ما أحصاه كشف الظنون من شروح التسهيل ١/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

هذا وقد أحصاها الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي في شفاء العليل بستة وستين شرحاً فلينظر هناك .

* * *

الفصل الثاني

موضوع الكتاب :

هو شرح لكتاب ابن مالك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، سمّاه مؤلفه : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

وهو نسختان : الأولى بخط مؤلفها الشيخ خالد الأزهري ورمزت لها بـ « الأصل » ، والثانية بخط ناسخها : محمد صالح بن محمد الداعي ، ورمزت لها بـ « ب » .

وصف المخطوطتين :

المخطوطة الأولى :

تقع في جزأين ، ويقع الجزء الأول منها في (٤٩٨) صفحة .

ترك لها هامش بعرض ٢ سم عليه تعليقات مفيدة .

وعلى الورقة الأولى في اليمين من أعلى : ملكه ومحمد .

وفي اليسار من الوسط : فقير إلى ربه الهادي محمد بن ... الشافعي ... آمين .

وفي اليسار من أسفل : الحمد لله هذه النسخة من مجلدين ... .

وتمليك آخر بجانبها : من محمد علي وهب ، ملكه مع الجزء الثاني .

وفي الأعلى : الجزء الأول من شرح التسهيل للعلامة نحوي عصره الشيخ خالد الأزهري رحمه الله تعالى .

وفي الصفحة المقابلة للصفحة الأولى على اليمين وفي الوسط : مبيضة المؤلف ﷺ ونفعنا بعلومه آمين .

وجاء في أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري ... .

وآخرها : تم الجزء الأول من شرح التسهيل لكاتبه خالد الأزهري في العشرين من شهر شعبان من شهور سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة .

ويبدأ الجزء الأول منها بباب : « شرح ماهية الكلمة ، وشرح ماهية الكلام » .

وينتهي بباب « الإضافة » ، وقد كتب الشيخ خالد في نهاية الجزء الأول : « تم الجزء الأول من شرح التسهيل لكاتبه خالد الأزهري في العشرين من شهر شعبان المكرم من شهور سنة اثنين وتسعين وثمانمائة يتلوه إن شاء الله الجزء الثاني بباب « التابع » .

وقد بدأ الجزء الثاني فعلاً بباب التابع ، ويقع في (٣٦٤) صفحة .

ترك لها هامش بعرض ٣ سم وعليه تعليقات مفيدة .

كتب في أعلى الصفحة الأولى : الجزء الثاني من شرح التسهيل لكاتبه خالد بن عبد الله الأزهري .

وعليها قيود تملك : في اليسار من الوسط ملكه من فضل الله تعالى فقير إلى ربه الهادي عبد الله العبادي الشافعي غفر الله له آمين .

وفي الوسط : الدلال بنسخ أبي الخير الحواوشي بتاريخ شهر صفر الخير من شهور سنة ١١٠٢ .

وجاء في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبدأ بباب التابع ، وانتهى بباب « الإخبار بالذي وفروعه » إلا أن الباب بتر ولم يكمل .

والمخطوطة (الأصل) مكتوبة بخط شرقي مقروء غير معجم في كثير من الكلمات ،

جامعة أم القرى / مكة المكرمة
عمادة سودان الكتاب
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

ومتوسط سطور الصفحة (٢١) سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمة ، معنونة الأبواب بخط مماثل للشرح أي غير مميّز ، مرقمة الأبواب ، إلا أن ترقيم صفحاتها غير متسلسل ، في صفحاتها كثير من الهوامش المكملة للنص ، ولا يوجد بها ضبط إلا في النادر .

كتب متن التسهيل فيها بلون مغاير للشرح ولذا كان نادراً ما يظهر في التصوير في الجزأين ، ويورد عبارة التسهيل ممزوجة بكلامه ، كما هو دأبه كالتصريح على التوضيح ، وهي في فهرس الزاوية الحمزية تحت رقم (١٤٠) ، ومصورة نسختها على ورق عادي .

المخطوطة الثانية :

تقع في جزأين ، في (٤٨٣) صفحة بترقيم مكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب ، ومصورة نسخته ـ ميكروفيلم ـ من مقتنيات مكتبة مركز التراث بجامعة أم القرى ، تحت رقم ٦٤٥ نحو ، و (١٠) رقمة في الزاوية الحمزية .

يقع الجزء الأول في (٢٧٩) صفحة ، وترك لها هامش بعرض (٢,٥) سم عليه تعليقات مفيدة .

كتب على الصفحة الأولى على اليسار : الحمد لله وحده والصلاة والسلام على النبي الهاشمي محمد وآله وصحابته آمين ، اللهم اجعل من استنسخه في وسط عِقد أوليائك ومن خواص عبيدك عُبيدك الفقير خالنا سيدي عبد الرحمن بن أحمد وفقه الله لكل ما يحبه ويرضاه بجاه محمد وآله وصحبه ، على سيدنا وشفيعنا ومولانا سيدنا محمد ومن معه أفضل الصلوات وأزكى التسليمات صلاة تليق بك منك إليه وإليهم ما هو أهل له .

وليس عليها تمليكات .

جاء في أولها أعلى الصفحة من الجزء الأول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

وجاء في آخر الجزء الأول : كمل الجزء الأول من شرح التسهيل بحمد الله تعالى وحسن عونه على يد مخرجه من أصله عبيد ربه وأسير ذنبه محمد صالح بن محمد الداعي ، كان الله له

ولجميع المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

أواسط رمضان المعظم من عام ستة وأربعين ومائة وألف .

وكاتبه عبد مسيء مضيع أسير ذنوب مثقل بالجرائم سائل قارئه عسى منه دعوة تخلصه من سبح بحر المآثم .

ومتوسط سطور الصفحة ٣١ سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد ١٥ كلمة ، ومسطرتها : طولا : ٢١ سم ، وعرضها : ١٣ سم تقريباً .

الجزء الثاني : يقع في (٢٠٣) صفحة ، من صفحة (٢٨٠) إلى (٤٨٣) لأنها متسلسلة الترقيم ، ترك لها هامش بعرض (٢) سم .

جاء في أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وجاء في آخرها : كمل ما وجد من هذا الشرح المبارك بخط مؤلفه ذ بحمد الله تعالى وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً بتاريخ أواسط القعدة الحرام عام ستة وأربعين ومائة وألف .

والمخطوطة مكتوبة بخط أندلسي دقيق ، معجم في الفاء من تحت فـ ، والألف يترك لها ذيلا ، نحو : حيـاة ، وتعجم القاف بنقطة واحد ، أي : له سمات يتميز بها ... .

وهي خالية من الضبط إلا نادراً ، وعناوين الأبواب مكتوبة بخط أكبر .

والكتاب بنسختيه ينتهي قبل نهاية جموع التكسير ، أي أنها تنقص :

١ ـ باب التصغير . ٢ ـ التصريف . ٣ ـ مخارج الحروف .

٤ ـ الإمالة . ٥ ـ الوقف . ٦ ـ الهجاء .

وهو أمر قصده الشيخ خالد الأزهري عندما قال في العنوان : إلى نحو التسهيل .

اسم الكتاب :

اسم الكتاب منصوص عليه في مقدمة الصفحة الثانية من الأصل ... وسميته : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

نسبته إلى الشيخ خالد :

إن ما رجعت إليه من كتب الطبقات والتراجم ، وإحصاء العلوم والفنون مثل : كشف الظنون وإيضاح المكنون ، وأبجد العلوم ، وبروكلمان ، وهدية العارفين ، ومعجم المؤلفين ، والأعلام .. لم تذكر اسم هذا الكتاب ، ولم تحصه من بين مصنفاته .

أمّا أن للشيخ خالد شرحاً على التسهيل ، فهذا مما لا شك فيه ، وإن لم يذكر في هذه الدواوين ، قطع بذلك المخطوط بخط يده ، ذاكراً فيه بأنه كاتبه ، أي أنه بخط يده ، بل هو مبيضه .

١ ـ قطع بذلك الشيخ خالد نفسه فقال في أول الصفحة الثانية من النسخة التي بخط يده على التسهيل : يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني عبد الله الأزهري : أحمد الله على تسهيل الفوائد وأشكره على تكميل المقاصد ... وبعد فقد سألتني أيها الأخ الفاضل ، والخل الكامل أن أشرح لك كتاب التسهيل على وجه الإيضاح والتسهيل شرحاً مشتملاً على حل الألفاظ والتمثيل خالياً عن الحشو والتطويل ، ممزوجاً لمبانيه مطابقا بين ألفاظه ومعانيه ، فأجبتك إلى ما سألت على وفق ما اخترت وسميته : موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

٢ ـ كما قطع بذلك في « التصريح على التوضيح » [١] في آخر أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد : « فهذه نبذة من المصادر ، وهي كثيرة لا تكاد تنضبط .. وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا ، منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء ، وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر ثمة .

٣ ـ وأيضاً ما نقله الشيخ « يس » تعليقاً على قول الشيخ خالد : وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل وهو : « قال الدنوشري : وعبارة شرح التسهيل :

---

(١) ٢/ ٧٤ .

الأول : مفتوح العين ، نحو : طَلَبَ ، وسِمَنْ وسرى .

والثاني : ذو الألف بعدها ، نحو : ذهاب ، وجِمَاع ، وصراخ .

والثالث : مؤنثة بالتاء ، نحو : فَصَاحة ، وهِدَاية وخفارة .

والرابع : ساكن العين ، نحو : ضرب وعلم وشرب .

الخامس : مؤنثة بالتاء ، نحو : رَحْمة ونشدّة ونُدْرة .

السادس : ذو الألف المقصورة ، نحو : دَعْوَى ، وذِكرى ، ورُجْعَى .

السابع : المزيد ألف ونون ، نحو : ليان مصدر ؛ لَوَى ، وغُفْران ، وحرمان » .

وهذا النص بلفظه في شرح التسهيل [1] .

منهـــج التحقيق :

١ ـ حرصتُ أثناء التحقيق على المحافظة على نص الكتاب كما ورد عن المؤلف ، ولم أغير فيه إلا ما استدعاه الأمر ، بزيادة حرف ، أو كلمة ، أوجملة يستدعيها السياق ليكتمل ويصح ، وذلك بالاستعانة بالنسخة الثانية ، وبالشروح القائمة على « التسهيل » كشرح التسهيل ، والمساعد لابن عقيل ، وشرح التسهيل للمرادي .

٢ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، وذكرت أرقامها ، وضبطُّها على المصحف الشريف .

٣ ـ قمت بتخريج بعض القراءات من كتبها ، كالسبعة لابن مجاهد ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ، والبحر المحيط لأبي حيان .

٤ ـ حرصت على تخريج الأحاديث النبوية ـ على صاحبها أفضل الصلوات والسلام ـ من مصادرها المروية فيها ـ ما أمكن ، كصحيح البخاري ومسلم ، وسنن الترمذي ، وابن ماجه ،

٥ ـ أرجعت الشواهد الشعرية إلى مصنفاتها مثل : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، والخزانة

١- انظر المخطوطة : الأصل ٢/١٥٤ ، و ب ٢/٣٦٠

للبغدادي ، والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري .

٦ ـ خرجت الأمثال العربية من مصادرها .

٧ ـ قسَّمتُ النص إلى فقرات ، ووضعت عناوين كاشفة للمباحث والمسائل النحوية ، وضبطت ما احتاج إلى ضبط .

٨ ـ رجعت الأقوال التي ذكرها المؤلف إلى مصنفات أصحابها مثل : الكتاب لسيبويه ، ومعاني القرآن للأخفش ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، والمقتضب للمبرد ، والشرح الكبير ، والمقرب لابن عصفور ، والأصول لابن السراج ، والإيضاح لابن الحاجب ، والمفصل للزمخشري ، والصحاح للجوهـري ، والخصائص لابن جني ، والأفعال لابن القطاع ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وابن عقيل ، والمرادي ، وارَتشاف الضرب لأبي حيان ، وأوضح المسالك لابن هشام ، والبسيط لابن أبي الربيع ، وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب لابن جني ، ومعاني القرآن للفراء ، وغيرها .

٩ ـ حشيت ببعض آراء العلماء ، كسيبويه ، والمبرد ، وابن جني ، وابن هشام ، وابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وأبي حيان ... وغيرهم ، مما يساعد على توضيح النص .

١٠ ـ وضحت بعض الكلمات اللغوية وذلك بالرجوع إلى المعاجم كالصحاح ولسان العرب .

١١ ـ وضعت الفهارس الفنية بأنواعها المتعددة لكل ما ورد في البحث .

١٢ ـ رصدت مصادر البحث ومراجعه .

مصادر الكتاب :

يكاد يكون شرح الشيخ : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » موسوعة نحوية ، ضمت عدداً ـ يكاد لا يحصر ـ من مصنفات النحو ، واللغة ، إلاّ أن الشيخ خالد حرص في توضيحه للمسائل النحوية المختلف فيها ، أو التي تفرض ذكرها على أمهات المصنفات النحوية واللغوية والتي تجمع الاتجاهات النحوية على مر العصور ، وهي :

الاتجاه النحوي البصري : متمثلاً في كتاب سيبويه وشروحه ، كشرح السيرافي ، والصفار ، ثم قطرب ، والجرمي ، والمبرد .

أمّا الاتجاه النحوي الكوفي : فتمثَّل بذكر آراء أصحابه ، كالكسائي ، والفراء ، وابن سعدان ، والطوال ، وثعلب في فصيحه ومجالسه .

وأمّا الاتجاه النحوي البغدادي : فيتمثل بذكر آراء الفارسي في إيضاحه وحجته ، وابن جني في الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والتمام ، وابن برهان في الغرة ، والزمخشري في المفصل ، وابن الشجري في أماليه ، وابن الخباز في النهاية .

وأمّا الاتجاه النحوي الأندلسي المغربي : فيتمثل بذكره لآراء الأعلم ، وابن الطراوة ، والسهيلي في أماليه ، ونتائج الفكر ، وابن هشام الخضراوي في الإفصاح ، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي ، والشلوبين في النكت على المفصل ، وابن عصفور في الإيضاح ، والشرح الكبير ، والممتع ، وابن مالك في الخلاصة ، وشرح الكافية الشافية ، وابن الضائع ، وابن أبي الربيع في البسيط ، وأبي حيان في الارتشاف ، والتذييل والتكميل .

كما أنّه اعتمد في شرحه على :

١ ـ الأفعال لابن القطاع (ت ٥١٥) .
٢ ـ الإرشاد لابن درستويه (ت ٤٣٧هـ) .
٣ ـ الإيضاح لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .
٤ ـ البسيط لابن العلج .

٥ ـ التبصرة والتذكرة للصميري (ت ٥٤١) .

٦ ـ الترشيح لخطاب الماردي (ت ٤٥٠) .

٧ ـ التمام لابن جني (ت ٣٩٢) .

٨ ـ التوضيح لابن هشام (ت ٧١٦) .

٩ ـ حواشي ابن هشام على التسهيل .

١٠ ـ الحجة لأبي علي الفارسي .

١١ ـ الخلاصة لابن مالك (ت ٦٧٢) .

١٢ ـ شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦) .

١٣ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩) .

١٤ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك .

١٥ ـ الشافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .

١٦ ـ الصاحبي لابن فارس (ت ٣٩٥) .

١٧ ـ الصحاح للجوهري (ت ٣٩٦) .

١٨ ـ صحيح البخاري (ت ٢٥٦) .

١٩ ـ الغرة لابن الدهان (ت ٥٦٩) .

٢٠ ـ المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨) .

٢١ ـ اللمع الكاملية لعبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ) .

٢٢ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) .

٢٣ ـ النهاية لابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) .

أمّا المصادر والمراجع الأساسية والتي أكثر الأزهري النقل منها فهي :

أولاً : كتاب سيبويه :

لمّا كان كتاب سيبويه هو المصدر الأصدق والأقوى في النحو نظراً لاعتماده على السماع ... وآراء الخليل ، ويونس ، فقد حرص مصنفو العربية قاطبة على تطعيم مصنفاتهم وتأصيل آرائهم

بأقوال سيبويه في الكتاب ، ومن هذا المنطلق ـ وهو تأصيل القاعدة النحوية ـ حرص الشيخ خالد في شرحه على التسهيل على تأصيل ما نقله وشرحه من المسائل النحوية بآراء سيبويه .

ثانيًا : شرح التسهيل لابن مالك :

وهو من المراجع الأول التي سار الشيخ خالد على نهجها في شرحه ، كيف لا وهو مصنف المتن ، وشارحه ، شرحًا متكاملاً ... ولّد شروحاً لا تخرج عنه كثيراً إلا بأسماء مصنّفيها ، ومن بينهم الشيخ خالد الأزهري الذي ناصف ابن مالك شرف تصنيف كتابه التسهيل عندما مازج شرحه بمتنه ... وهذا هو الحذق .

ثالثاً : شرح التسهيل للمرادي :

هو الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن علي المرادي المالكي (ت ٧٤٩) .

أكثر النقل عنه آراءً ، ومسائل ... وأقوالاً ... وهو بإكثاره النقل عن المرادي .. أظهر شخصيته العلمية و المذهبية ، إذ إنّه كان في أغلب نقوله عنه ما خالف فيه المرادي ابن مالك ، أو سيبويه ، أو تصحيح مذهب ، أو زيادة توضيح لا يفسرها إلاّ مضطلعاً بالنحو حاذقاً فيه ، وكون الشيخ خالد يختار المرادي أو فكره فهذا يكشف عن فكر ذكي ، إذ الأسلوب هو الرجل .

رابعاً : شرح التسهيل لابن عقيل :

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي (ت ٧٦٩) .

نقل عنه الشيخ خالد في شرحه على التسهيل كثيراً من آراء النحاة ، وأظهر ما نقل عنه مخالفته لابن مالك ، واستدراكاته عليه ، كما أنّ الشيخ خالد اعتمد على فكر ابن عقيل في تذييل القواعد النحوية في التسهيل بالأمثلة ، والآراء النحوية .

خامساً : الصحاح للجوهري :

هو الشيخ أبو نصر بن حماد الجوهري .

اعتمد الشيخ خالد الصحاح لتخريج ما غمض من مفردات الشعر ، والاستشهاد ببعض التراكيب اللغوية ، وفي رواية كثير من الأبيات الشعرية ، فقد كان معجم شرحه .

أهم المصادر التي احتاجها البحث :

١ ـ الكتاب لسيبويه .
٢ ـ شرح الكتاب للسيرافي .
٣ ـ المقتضب للمبرد .
٤ ـ الكامل للمبرد .
٥ ـ معاني القرآن للفراء .
٦ ـ مجالس ثعلب .
٧ ـ فصيح ثعلب .
٨ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي .
٩ ـ الحجة لأبي علي الفارسي .
١٠ ـ البغداديات لأبي علي الفارسي .
١١ ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي .
١٢ ـ الخصائص لابن جني .
١٣ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني .
١٤ ـ اللمع لابن جني .
١٥ ـ المفصل للزمخشري .
١٦ ـ شرح المفصل لابن يعيش .
١٧ ـ الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب .
١٨ ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري .
١٩ ـ نتائج الفكر للسهيلي .

٢٠ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور .

٢١ ـ شرح جمل الزجاجي لابن خروف .

٢٢ ـ البسيط لابن أبي الربيع .

٢٣ ـ الممتع لابن عصفور .

٢٤ ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان .

٢٥ ـ الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس .

٢٦ ـ الصحاح للجوهري .

٢٧ ـ شرح التسهيل لابن مالك .

٢٨ ـ شرح التسهيل للمرادي .

٢٩ ـ شرح التسهيل للتنسي .

٣٠ ـ تعليق الفرائد للدماميني .

٣١ ـ نتائج التحصيل للدلائي .

٣٢ ـ المساعد .

٣٣ ـ التصريح بمضمون التوضيح .

٣٤ ـ التوضيح لابن هشام .

٣٥ ـ المغني لابن هشام .

٣٦ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك .

٣٧ ـ حاشية الخضري .

٣٨ ـ حاشية الشيخ يس .

٣٩ ـ الأصول لابن السراج .

٤٠ ـ شرح الألفية للمرادي .

٤١ ـ شرح الألفية لابن الناظم .

٤٢ ـ شرح الأشموني .

٤٣ ـ معاني القرآن للأخفش .

٤٤ ـ النوادر في اللغة .

منهجه في الشرح :

ذكر الشيخ خالد الأزهري منهجه في شرح كتابه عندما قال : « أن أشرح لك كتاب التسهيل على وجه :

١ ـ الإيضاح والتسهيل .
٢ ـ مشتملاً على حل الألفاظ والتمثيل .
٣ ـ خالياً عن الحشو والتطويل .
٤ ـ ممزوجاً لمبانيه .
٥ ـ مطابقاً بين ألفاظه ومعانيه .

١ ـ فمن مقتضيات منهج التسهيل والتوضيح : التمثيل للقاعدة النحوية ، وهو مسار سار عليه الشيخ خالد في كتابه .

قال ابن مالك في باب « إعراب الصحيح الآخر » : (وأنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم) .

قال الشيخ خالد : فالرفع بحركة ، كـ « جاء زيدٌ » ، أو حرف ، نحو : « جاء الزيدان » ، والنصب كذلك ، نحو : « رأيت زيداً أخاك » ، والجر كذلك ، نحو : « مررتُ بزيد أخيك » ، والجزم بحذف حركة ، نحو : « لم يضربْ » ، أو حذف حرف ، نحو : « لم يغز » ، فالرفع ، والنصب جعلا مشتركين في الاسم والفعل ، نحو : « زيدٌ يقومُ » و « إنَّ زيداً لن يقوم » .

وفي باب التوكيد ، قال ابن مالك : « ولا يؤكدهما غالباً ضمير رفعٍ متصل إلا بعد توكيده بمنفصل » .

قال الشيخ خالد : نحو : « قم أنت نفسك عينك » ، وقوما أنتما أنفسكما أعينكما ، وقاما هما أنفسهما أعينهما ، وقوموا أنتم أنفسكم أعينكم ، وقاموا هم أنفسهم أعينهم ، وقَمنَ هنَ أنفسهن أعينهنَّ ، وقمتنَّ أنتنّ أنفسكنَّ أعينكنَّ » ؛ كراهية إيهام الفاعلية عند استتار الضمير ، وكونه لمؤنث ، إذ لو قيل : « خرجت عينُها » تُوُهِمت الباصرةُ ، أو « نفسها » توهمت نفس الحياة .

وأمّا حل الألفاظ والتمثيل ، فمثاله : قال ابن مالك في باب التعجب : (وهمزة « أَفْعِلْ » للصيرورة) .

قال الشيخ خالد : بناءً على أنه خبر ، لا للتعدية بناءً على أنه أمر حقيقة . وعلى الأول فأصل قولك : أحسن بزيد : أحسنَ زيدٌ ، أي : صار ذا حسن كـ « أورقَ الشَجر » ، أي : صار ذا ورق ، فَضُمِّنَ معنى التعجب ، وحُوِّلت صيغتُه إلى صيغة « أَفْعِلْ » بكسر العين ، فصار : أحسن زيدٌ ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة تشبه صيغة الأمر ، فَزِيدَ الباء لإصلاح اللفظ ، فصار : أحسن بزيد على صيغة : « أَمْرِرْ بزيد » .

وقال ابن مالك في باب « حبذا » : (وتفرد « حبّ ») .

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ : منَ « ذا » فتستعمل وحدها ، ويكون مرفوعها حينئذ كلَّ اسمٍ يصحُّ أن يكون فاعلاً ، هكذا أطلق المصنف وفيه تفصيل ، وهو أنه قُصد به التعجب ، فالأمر كما قال ، وإن كان بمعنى : « نِعْمَ » لم يسند إلاّ إلى ما يكون فاعلاً لـ « نِعْمَ » .

وفي باب « ظن وأخواتها » ، قال ابن مالك : (فإن وقع موقعهما [أي المفعولين] [1] ظرفٌ ، أو شبهه ، أو ضمير ، أو اسم إشارة ، امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما [أي أحد المفعولين] لا إن لم يكنه) .

أي : إن لم يكن أحدُ المذكورات من الظرف ، وما بعده أحد المفعولين ، فإنه لا يمتنع الاقتصار على الظرف ، وما ذكره بعده ، ونوضح ذلك فنقول : إذا قلت : « ظننتُ عندك » ، إن جعلت « عندك » ظرفاً لحصول الظن جاز الاقتصار عليه ، وإن جعلته المفعول الثاني ، وحذفت الأول اقتصاراً لم يجز ؛ لأنّه حذفٌ لغير دليل ، وإذا قلت : « ظننتُ لك » ، إن جعلت « لك » مُتَعَلَّقًا بالظن على أنّه علة لحصوله جاز ، وإن جعلته مفعولاً ثانياً لم يجز ، وإذا قلت : « ظننته » ، إن جعلت الهاء ضمير المصدر جاز ، وإن جعلتها المفعول الأول ، أو الثاني ، لم يجز ، وإذا قلت : « ظننتُ ذاك » ، إن جعلت « ذاك » إشارة إلى المصدر جاز ، أو أحد المفعولين لم يجز .

---

(١) ما بين [ ] توضيح الشيخ خالد .

أمّا الحشو فلم يخلو شرحه من بعضه ، يقول ابن مالك في باب « إعراب المعتل الآخر » : (يظهر الإعراب بالحركة ، والسكون ، أو يقدَّر) ، فقال الشيخ خالد : أي الإعراب ، قال ابن مالك : (في حرفه) ، قال الشيخ خالد : أي في حرف الإعراب ، قال ابن مالك : (وهو) ، قال الشيخ خالد : الإعراب ... .

وبدأ ابن مالك باب « كان » بقوله : (إن أُريد بـ « كان » ثبت ، أو غزل ، وبتواليها) قال الشيخ خالد : أي كان .

أمّامزج المتن بالشرح فهو منهج انتهجه الشيخ خالد في بعض منصفاته ، كالتصريح بمضمون التوضيح ، وهو منهج ليس من السهولة بمكان ، فإن الربط بين طريقين في الفكر حتى يبدو نسقاً واحداً ، تمكناً في العربية ، وهذا المزج اعتد به منهجاً في كتابه « التصريح بمضمون التوضيح » [١] ، فقال : « إني مزجت شرحي بشرحه حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلاّ صاحب بصر أو بصيرة » .

والبصيرة : هي نور في القلب كالنور في العين [٢] .

ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة .

المطابقة بين ألفاظه ومبانيه :

أي أنه تتبع أصوله التي أخذ منها ، وشرح كلامه بكلامه ، ومن فوائد ذلك بيان قصد ـ ابن مالك ـ ومرامه .

ففي مسألة : اتصال الضمير وانفصاله في مثل : « خلتكه » وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل ، نحو « خلتكه » .

فمذهب المصنف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ... فقال الشيخ خالد : « واختار المصنف في غير هذا الكتاب الاتصال » .

---

(١) التصريح ١/ ٣ ، ٤ . (٢) حاشية يس ١/ ٣ .

وفي باب « الحال » في مسألة : « وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة » ، نحو : « مررتُ بالقوم ثلاثتهم » وهكذا إلى العشرة ... .

فإن قلت : ظاهر كلامه أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز ، كـ « جاءُوا ثلاثة رجال » ، وألاّ تضاف ، كـ « جاءوا ثلاثة » .

قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خص الإضافة بالذكر ، لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : « ومنه » .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضاً استواء الحالية ، والتبعية في المعنى كذلك ، بل إذا نصبته على الحال فيكون المعنى : « مررت بهم فيَ حال أنهم ثلاثة ليس معهم غيرهُم » ، وإذا جعلته توكيداً ؛ فالمعنى : مررت بالثلاثة كلِّهم فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم .

قلت : أجيب عنه بأن المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنَّ » في نحو : أوّلُ ما أقول : إني أحمد الله ، ووقع في الكافية وشرحها أن الرفع على البدل ، والتحرير ما هنا .

٢ ـ اتبع الشيخ خالد في شرحه على التسهيل منهج ابن مالك في شرحه على التسهيل أولاً ، فبعد أن يذكر الحد الذي وضعه ابن مالك ، يبدأ بذكر المحترزات ، وهو أمر ملحوظ في الكتاب .

ففي باب « النعت » ، قال ابن مالك : (وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً) .

قال الشيخ خالد : فالتابع جنس شامل لجميع التوابع ، والمقصود بالاشتقاق ... إلى آخره ، فصل أخرج به ما كان مشتقاً ثم غلب حق التحقق بالأعلام ، وصار التعيين به أتم من العلم الموضوع أولاً ، كـ « الصديق » تابعاً لأبي بكر ، و « الفاروق » تابعاً لعمر ، فهو عطف بيان لا نعت.

ثم اعتمد على شرح المرادي على التسهيل كثيراً خاصة في الجزء الأول من الكتاب ... فكل ما عرضه المرادي من الآراء النحوية ، والاعتراضات والتوجيهات والتأملات ساقها الشيخ خالد نقلاً عنه .

كما اعتمد على « المساعد » لابن عقيل في تحليل المسائل النحوية ... والآراء .

٣ ـ ذكر ما أهمله ابن مالك من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، وبيَّنَ عدم الحاجة لما ذكره من الشروط .

في باب « إعراب المثنى والمجموع على حدّه » ذكر ابن مالك إعراب كلا وكلتا ، على لغة كنانة ... واللغة المشهورة ، قال الشيخ خالد : وأخل بلغة ثالثة وهي لغة بني الحارث ، فإنهم يعربون « كلا وكلتا » إعراب المقصور مطلقاً .

وفي « أفعال المقاربة » ... قال ابن مالك : (لمقاربة هلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى) ، قال الشيخ خالد : ويوجد في بعض النسخ بين « أوشك » و « أولى » : « ألمّ » ، ولم يتعرض لها المصنف في الشرح .

وفي باب « ترخيم المنادى » ، قال الشيخ خالد : لا يرخم نحو : « عمرة » من الأسماء ، و « ضخمة » من الصفات إلاّ على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء من اسمه : عمرو ، وصفته ضخم ، والذي دلّ عليه كلام سيبويه ونص عليه المصنف في غير هذا الكتاب [١] .

كذا في مسألة « انفصال الضمير » في نحو : « وخلتكه » ، قال الشيخ خالد : وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل ، نحو : « خلتكه » ، فمذهب المصنف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ، وهو مذهب سيبويه ، واختار المصنف في غير هذا الكتاب الاتصال [٢] .

وفي باب « الموصول » قال ابن مالك : (ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف ، أو جار ومجرور منوي معه استقر أو شبهه ، وفاعل هو العائد ، ولا يفعل ذلك بذي حدث خاصٍّ ما لم يعمل مثله في الموصول ، أو موصوف به) .

قال الشيخ خالد : ولم يذكر المصنف قيد القرب ، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرو على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ، ولا بُعد .

---

(١) نص عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٥ .

(٢) اختاره في الخلاصة ، انظر الأشموني ١/ ١١٨ ، ١١٩ .

٤ ـ ولمّا كان « التسهيل » جامعا لأبواب النحو والصرف ومسائلهما والاختلاف فيهما ، اقتضى ذلك كثرة الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، والحديث الشريف ، والأبيات الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالهم ، وعليه فقد ذخر شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري بأنواع هذه الاسشهادات .

ونبدأ أول ما نبدأ باستشهاده بالقراءات القرآنية بما يوجه القاعدة النحوية ويصححها .

لقد جعل الشيخ خالد القراءات القرآنية من أدلة النحو الأول في توجيه القاعدة النحوية وتصحيحها ، بل إنّه جعلها حجة دامغة في بعض المسائل المختلف فيها ، إذ إن الآية القرآنية كشاهد للقاعدة النحوية قوة لها وفصاحة ، والجدير بالذكر أنه متى عرض لقاعدة نحوية بدأ بالتمثيل لها بالآيات القرآنية أولا .

يقول ابن مالك : (ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع » ، قال الشيخ خالد : شديدة كانت أو خفيفة ، نحو : ﴿ ليسجنّ وليكوناً ﴾ .

وقال ابن مالك في « علامات الفعل المضارع » : (ويتخلص باقتضائه طلباً) ، قال الشيخ خالد على التوالي : نحو : ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ ، ﴿ أو وعداً ﴾ ، نحو : ﴿ يعذب من يشأ ﴾ .

وفي باب « الفاعل » قال ابن مالك : (وإن ليه) ... قال الشيخ خالد : أي ولي المسند إليه ما يطلب الفعل لزوماً ، نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ .

وفي باب « البدل » قال ابن مالك : (ويوافق [البدل] المتبوع ، ويخالفه في التعريف والتنكير) ، فمثّل الشيخ خالد من القرآن الكريم فقال : فالموافق تعريفاً : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ﴾ ، وتنكيراً ﴿ مفازاً حدائق ﴾ ، والمخالف تعريفا وتنكيراً : ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ ، الأول نكرة ، والثاني معرفة ، وعكسه : ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ .

لقد عدّ الشيخ خالد ـ رحمه الله ـ الاستشهاد بالآيات القرآنية فيصلاً في بعض المسائل النحوية مثل :

ـ مسألة « زمن الفعل المضارع » : قال ابن مالك : (والمضارع صالح له ـ أي للاستقبال ـ وللحال ، ولو نفي بلا خلافاً لمن خصها بالاستقبال) .

قال الشيخ خالد : كالزمخشري ومعظم المتأخرين ، ويرد عليهم قوله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ فإنه مع « لا » للحال .

ـ وفي باب « النعت » عند مسألة « الخفض على الجوار » : قال الشيخ خالد : والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه مقصور على السماع عند الفراء ، ولا يختص بالنكرات ، خلافاً لبعضهم بدليل قراءة الأعمش وغيرهم : ﴿ ذو القوة المتين ﴾ بجر المتين .

ـ وفي « النعت بالجملة » قال ابن مالك : (المنعوت به مفرد ، أو جملة كالموصول بها) ، قال الشيخ خالد : في كونها خبرية عارية من الواو ، مشتملة على ضمير من هي له لا مطلقاً ، وجوز الزمخشري ، وتبعه أبو عبد الله الفاسي اقتران الجملة الموصوف بها بالواو ، وجعلها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، نحو : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ ، ﴿ إلاّ ولها كتاب معلوم ﴾، ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾ ، قال المصنف : وهذا من آرائه الواهية ، وزعماته المتلاشية ، لأن النعت مكمل للمنعوت ، ومجعول معه كشيءٍ ،احدٍ ، فدخول الواو يوهم كونه مغاير .

ولقائل أن يقول : فعلى هذا كان ينبغي ألاّ تقترن الحالية بالواو ، لأن الحال وصف في المعنى ، ولا مغايرة بين الحال وصاحبها ، والواو الرابطة لا تفيد المغايرة ، كما أن واو الاعتراض في قوله تعالى : ﴿ ولن تفعلوا ﴾ لا تفيد المغايرة ، على أن المخشري قال : إنها لتأكيد اللصوق ، فهي عنده إمَّا زائدة أو في حكم الزائدة ، وكيف يقال : الواو الزائدة تفيد المغايرة ؟

ـ وفي باب « العدد » قال ابن مالك : (مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز) ، وحمل الزمخشري على ذلك قوله تعالى : ﴿ اثنتي عشرة أسباطاً ﴾ ، وعند الجمهور : أن « أسباطاً » بدل من « اثنتي عشرة » ، والتمييز محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان « أسباطاً » تمييزاً لذُكِّر العددان ، لأن السبط مذكر .

إلاّ أن الشيخ خالد ـ كغيره من الشراح ـ نقل عن ابن مالك الآيات التي استشهد بها في كثير من المواضع ... وزاد عليه في بعضها .

ففي « علامات الاسم » قال ابن مالك : (وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه) مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ ، نقل عنه هذه الآية الشيخ خالد ، واستطرد

فقال : بخلاف : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ فجملة « ينفع » أضيف إليها « يـوم » بتأويل « نفع » ، فقولـه : (بلا تأويل) قيد في الإخبار عنه والإضافة إليه ، ولو أخره لكان أوضح .

كذا في باب « كيفية التثنية وجمعي التصحيح » قال ابن مالك : (ويختار لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الإفراد) ، نحو : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وفي قـراءة ابن مسعود : « فاقطعوا أيمانهما » .

وأيضاً نقل عنه الشيخ خالد هذا الاستشهاد فقال : « فأمّا قوله تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ فالمراد أيمانهما ، وبذلك قرأ ابن مسعود » .

وهو باستشهاده بالآيات ، قد يشفعها ببيت من الشعر .

ففي فصل « ضمير الفصل » قال ابن مالك : (وهو ـ أي الفصل ـ مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب) ، قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : « أظن زيداً هو خيرٌ منك » برفع خير ، وحكى الجرمي « أن الرفع لغة تميم ، وحكى عن أبي زيد أنه سمعهم يقرءون : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً ﴾ برفع « خير » و « أعظم » ، وقال شاعرهم :

تبكي على لبنى وأنت تركتها ... وكنت عليها بالملا أقـدرُ

برفع أقدر .

وفي مسألة اختصاص « لات » بالحين ، قال ابن مالك : (وتكسع [لا] بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه ، مقتصراً على منصوبها بكثرة) ، فقال الشيخ خالد مستشهداً : كقوله تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ ، أي : ولات الحين حينَ مناص ، أي : فرارٍ ، فحذف الاسم وأبقى الخبر ، وكقول رجل من طيء :

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغـي مرتـع مبتغيه وخيمُ

أي : ولات الساعةُ ساعةَ مندم .

- وفي باب « الإضافة » قال ابن مالك : (وقد تُزال منه - أي المضاف - تاء التأنيث إن أُمن اللبس) ، فقال الشيخ خالد : كقراءة بعضهم : ﴿ لأعدوا له عُدَّهُ ﴾ ، وقوله :

ونارٍ قُبيلَ الصبح بادرتُ قدحها حيا النار قد أوقدتها للمسافر

والأصل : عُدَّتَهُ ، وحياةُ النّارِ .

- وفي « حروف الجر » قال ابن مالك : (و) فتح اللام (مع الفعل لغةُ عُكْلٍ وبلعنبر) ، فاستشهد الشيخ خالد بقراءة سعيد بن جبير : ﴿ وإن كان مكرهم لَتزولُ ﴾ بفتح اللام ، وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ بفتح اللام ، قال ابن خالويه : وهي قراءة أبي السمال ، وأنشدوا :

وتأمرني ربيعة كل يوم لأشربها واقتني الدَّجَاجَا

استشهد الشيخ خالد بالقراءات القرآنية جميعها السبعية منها ، والمتواترة ، والشاذة ... إيمانا منه بصحتها في العربية ولو بوجه .

قال السيوطي في الاقتراح : « أمّا القرآن ... جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ... »[1] .

من استشهاده بالسبعية ... في مواضع كسر وفتح همزة « إنَّ » بعد فاء الجواب ، فقال : وقد قُرِىء بالوجهين قوله تعالى : ﴿ من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنّه غفور رحيمٌ ﴾ .

قال في السبعة : قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : « فإنَّه » .

وقرأ عاصم وابن عامر : « فأنَّه » .

---

(١) الاقتراح ص : ٤٨ .

وفي مسألة تخفيف « إن » ، وما يترتب عليه من إبطال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وجاز دخولها على الاسمية والفعلية ، استشهد الشيخ خالد بقراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ وإنْ كلاً لَمَا لَيُوَفينهم ﴾ ، والإعمال عربي جيد .

وفي فصل « ضمير الشأن » استشهد الشيخ خالد على استقراره في بابي « كان ، وكاد » بقراءة حمزة وحفص بقوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ بالياء المثناة من تحت ، ففي « كاد » ضمير الشأن ، و« يزيغ القلوب » فعل وفاعل خبر كاد ، ولا يجوز رفع « قلوب » بـ « كاد » ، ويكون « يزيغ » خبر « كاد » والنية به التأخير ، لأنه كان يجب أن يكون بالتاء المثناة من فوق ، إذ لا يجوز « القلوب يزيغ » بالياء إلا في الشعر .

أمّا القراءات الشاذة التي استشهد بها الشيخ خالد فمنها :

استشهد بقراءة أبي السمال في قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ بفتح اللام ، على لغة عُكل وعنبر ، وذلك في باب حروف الجر .

واستشهد بها أيضا في باب حروف الجر ، في مسألة موافقة حرف الجر « على » « الباء » عند الكوفيين ، فقال : وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ حقيق على ألاّ أقول ﴾ ، أي : بأن ، بدليل قراءة « أُبي » : بأنْ ، فقراءتُه تفسير لقراءة غيره .

إلاّ أنه في الجزء الثاني من الكتاب كان يقتصر على ذكر موضع الشاهد فقط من الآية ، نحو : قال ابن مالك ـ في مسألة « الغرض من النعت » ـ : (مسوقاً لتخصيص) ، فقال الشيخ خالد على التوالي ، نحو : ﴿ آيات محكمات ﴾ ، و ﴿ الصلاة الوسطى ﴾ ، (أو توكيدا) ، نحو : ﴿ نفخة واحدة ﴾ ، و ﴿ عشرة كاملة ﴾ .

وقال في باب « عطف البيان » في مسألة : موافقة المتبوع لعطف البيان ... في التعريف والتنكير خلافا لمن أجاز تخالفهما وهو الزمخشري حيث أعرب ﴿ مقام إبراهيم ﴾ عطف بيان ، وهو معرفة على : ﴿ آيات بينات ﴾ .

وفي باب « البدل » في موافقة البدل لمتبوعه تنكيراً : ﴿ مفازاً حدائق ﴾ .

وليته ذكر الآية كاملة لكان أوضح وأكرم ، ولعله في اختصاره هذا كان يعتمد على ذاكرة القارئ متأكداً من حفظه لكتاب الله ، وهنا يُعذر .

وأغلب الظن أنّه باستشهاده بهذا الكم الهائل من الآيات أنه لم يرجع إلى مراجعها ، وإنما كان ينقل أغلبها من الشروح التي اعتمد عليها في شرحه ـ والله أعلم ـ .

٥ ـ الاستدلال بحديث النبي ﷺ جوّزه ابن مالك ، وتبعه الشيخ خالد الأزهري ، والدماميني ، والمرادي ، وابن عقيل ، وأيده ابن هشام ، والجوهري ، وصاحب البديع ، والحريري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وأبو محمد عبد الله بن بري ، والسهيلي .

ولم يؤيده : أبو الحسن الإشبيلي المعروف بابن الضائع ، وأبو حيان ، والسيوطي [١] .

والحق ما قاله الدماميني في شرح التسهيل : « ... وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كاف .

ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدَّل ، لأنَّ الأصل عدم التبديل ، لا سيما في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين » [٢] .

والحاصل : أن شارحنا نقل عن ابن مالك كل الأحاديث المستشهد بها في التسهيل ، ولم يخرج عنها ... والجدير بالذكر أن معظم الأحاديث المستشهد بها هي من : صحيح البخاري ومسلم ، وصحيح الترمذي ، ومسند أحمد بن حنبل ، والدارمي ، وابن ماجه .

يقول ابن مالك في باب « كيفية التثنية وجمع التصحيح » : وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ، ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً ، نحو : « قضيت درهميكما » ؛ لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالبا ، فإن أمن اللبس جاز

---

(١) انظر الخزانة ١/ ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، والاقتراح للسيوطي ص : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) الخزانة ١/ ١٤ .

العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفرا ، وقياساً عنده ، ورأيه في هذا أصح ؛ لكونه مأمون اللبس ، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح ، كقول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : « ما أخرجكما من بيوتكما » [١] ، وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما : « إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبِّحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين » [٢] .

وفي باب « النداء » في مسألة « نداء النكرة المقصودة إذا وصفت » : يقول الشيخ خالد : يقول الفراء : « النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تُؤثرُ العرب نصبها ، يقولون : « يا رجلاً كريماً أقبل » ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون » ... قال المصنف : ويؤيده الحديث : « يا عظيماً يُرجى لكلِّ عظيمٍ » .

ثم بدأ الشيخ خالد يسير على نهجه ، فها هو يجعل صحيح البخاري من مراجعه ، يستشهد به على رواية الرجز :

* بأبي شبيهٌ بالنبي ليس شبيه بعلي *

فقال : ثبت في صحيح البخاري برفع « شبيه » وأُوِّل على تقدير : لَيْسَهُ شبيه ، فحُذِفَ الخبرُ ، وبقي الاسم ، وهذا من مسائل العطف والخلاف في « ليس » كحرف عطف .

٦ ـ اتفق النحويون [٣] والمشتغلون بعلوم اللغة أن كلام العرب المحتج به هو ما كان إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر ، وما كان إلى منتصف القرن الثالث في البدو ، وما جاء بعد ذلك فلا يعتد به في النحو ، واللغة حيث فسدت الألسنة ، واختلط العرب بالعجم ، لكن لا مانع من التمثيل به في المعارف الأخرى كعلوم البلاغة والأدب ، والنقد والتاريخ ، وقد أبان ذلك الإمام عبد القادر البغدادي في كتابه : « خزانة الأدب » فقال :

الكلام الذي يستشهد بـه نوعان : شعـر وغيره ، فقائل الأول قـد قسمـه العلماء علـى

---

(١) الموطأ ، صفة النبي : ٢٨ .

(٢) صحيح مسلم ١٧/ ٤٥ .

(٣) تغيير النحويين للشواهد ، بحث للدكتور : علي محمد فاخر .

طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كـ « امرئ القيس » ، و« الأعشى » .

والثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ « لبيد » ، و« حسان » .

والثالثة : المتقدمون : ويقال لهم : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كـ « جرير » ، و« الفرزدق » .

والرابعة : المولدون ، ويقال لهم : المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كـ « بشار بن برد » و« أبي نواس » .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأمّا الثالث فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما ، وأما الربعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامهما ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق بهم ، واختاره الزمخشري والإمام الرضي [1] .

لمنزلة الشاهد في علم النحو آلى النحاة على أنفسهم أن يكون لكل قاعدة شاهد ، وكأنهم رأوا أن كلامهم بلا استشهاد سيرده الناس عليهم ، وأن دعواهم بلا دليل لن يقبلها أحد منهم ، فاجتهدوا وأرهقوا أنفسهم كثيراً ، وغيروا البيت وبدلوا الرواية .

هذا تحقيق الدكتور علي محمد فاخر ، وهو واقع لمسته في شرح الشيخ خالد الذي استشهد بما استشهد به ابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وكثير من هذه الشواهد مجهولة ، وتدخل تحت الحكم السابق ، إذ إن مصادر الشعر عنده ـ كما أسلفت ـ هي شرح التسهيل لابن مالك ، وشرحه للمرادي ، والمساعد لابن عقيل ، ثم الكتاب لسيبويه ، والصحاح للجوهري .

إلاّ أنه انفرد برواية بعض الشواهد ، ولم أهتد لمصدرها ، ومنها :

ففي باب « إعراب المعتل الآخر » قال ابن مالك : « ويقدر لأجلها ـ أي الضرورة ـ كثيراً ، وفي السعة قليلاً نصبهم) .

---

(١) الخزانة ١/ ٥ إلى ٩ .

قال الشيخ خالد : أي نصبُ الياء والواو ، مثالُ تقدير نصب الياء في الشعر لأجل الضرورة قوله :

* لعلي أرى باقياً على الحدثان *

وأظن أنه عجز بيت من الطويل ، ولم أجده ، ولم يروه ابن مالك ولا تابعوه من الشرح المذكورين سالفاً .

وفي باب « نوني التوكيد » في مسألة « تأكيد المنفي » : استشهد بقول الشاعر :

تَاللهِ لا يُحمدنَّ المرءُ ذا نَشَبٍ ما دامَ مُستصعباً بذلَ الذي جَمَعَا

وبقوله :

لا يفوزن بالحمدِ ذو المال ما لم يـكُ للحلم والسخـاء أُلُوفـا

وهما مجهولا القائل ، ولم أجدهما فيما رجعت إليه من مصادر ، ولم يروهما ابن مالك ولا تابعوه .

وكذا :

* وخُرّبت من الشآم أدؤر *

لم أقف على خبره .

أمّا عزو البيت لقائله فقليل ـ بالنسبة لعدد الأبيات المستشهد بها في الشرح ـ ما كان يعزوه ، والملاحظ أن الأبيات المعزوة معظمها لشعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة .

كامرئ القيس : استشهد ببيت له على « ما يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث » فقال : وأنشدوا قولَ امرئ القيس :

تنورتها من أذرعات وأهلهـا بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي

وكذا في باب « موانع الصرف » استشهد ببيت له وعزاه له ، فقال : كقول امرئ القيس :

... ... بِمَثْنى الزِّقاقِ المُتْرَعَات وبالجزُرِ

واستشهد ببيت لعنترة في باب « الموصول » فعزاه له عند قول ابن مالك : (ولا تُزاد « منْ ») عند البصريين ، والفراء (خلافاً للكسائي) حيث قال بزيادتها مستدلاً بقول عنترة :

يا شاةَ منْ قَنَصٍ لمن حلّت له حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحرمْ

وفي مسألة « كسر كاف الخطاب في التثنية والجمع » استشهد ببيت للحطيئة ، وعزاه له فقال : وأنشد عليها ـ سيبويه ـ قول الحطيئة :

وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر رُدُّوا بعض أحلامكم رَدُّوا

كذا عزا للفرزدق قوله في باب « كان » :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعَا

ولذي الرّمة في باب « كان » استشهد ببيت له معزواً فقال : فمن ذلك قول ذي الرمة :

حراجيج ما تنفك إلاّ مُنَاخَةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

وفي باب « إعراب الفعل المضارع السالم من النونات الثلاث » استشهد ببيت لأبي محجن ونسبه له ، فقال : كقول أبي محجن :

إذا متُّ فَادفنّي إلى جنب كرمةٍ تُرَوِّي عِظَامي في المَمَات عُرُوقُهَا
ولا تَدفِنَنّي في الفلاة فإنّني أخافُ إذا ما متُّ ألا أَذُوقُهـا

كما جاء في باب « إن » في مسألة « تخفيف أن » حيث ينوى معها اسم لا يبرز إلاّ اضطراراً ، والخبر جملة اسمية مجردة ، أو مصدرة بـ « لا » ، أو بأداة شرط ، استشهد خالد الأزهري بقول الشاعر :

وعلمتُ أن من تثقفوه فإنـه جَزَرٌ لخامعةٍ ، وفرخ عُقَاب

وثقفتُهُ : أي صادفتُهُ ، وجَزَرُ السباع : اللحم الذي تأكله ، والخامعة : الضَّبعُ لأنها تخمعُ إذا مشت .

وفي الباب أيضا في « النصب بـ « إذن » غير متصدرة » استشهد بقول الشاعر :

لا تتركنـي فيهم شطيراَ إني إذن أَهلِكَ أو أطيرا

بنصب أهلك ، هذا مذهب الكسائي والفراء .

وأمّا البصريون : فتأوّلوه على حذف خبر « إن » ، والتقدير : إني لا أقدرُ على ذلك ، ثم استأنف قوله : « إذن أهلك » .

والشطير : الغريب ، وقيل : إنما الرواية برفـع « أُهلَكُ » ، وأمّا نصب « أطيـر » فقيل : ضرورة ، وقيل : على حد النصب في : ﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ .

والأغلب في استشهاده بالشعر عدم توثيق نسبته ، بل تجده فـي كل الأبواب مستخدماً : كقوله ، كقول الشاعر ، وقوله ... مما صعّب على الباحث .

حرص الشيخ خالد في شواهده على ذكر الرواية ـ إن وجدت ـ وموضع الشاهد ... وشرح منه الغريب ، كما ضبط الألفاظ الغريبة منه .

ففي باب « النعت » في مسألة « وصف المعرفة بالنكرة » ، وتقييد ابن الطراوة لها بكون الوصف لا يوصفُ به إلاّ ذلك الموصوف ، وجعل منه قوله :

فبتُّ كأنـي ساورتنـي ضئيلـة من الرقش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

« ناقعٌ » : صفة للسم .

وفي مسألة « تعدد النعوت والإتباع والقطع » استشهد على ما مثّل به ابن مالك ، وهو قول خِرْنقِ ، مبيناً روايته ، وموضع شاهده :

لاَ يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداة وآفَةُ الجُـزْرِ
النازلون بِكُـلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبون معاقـد الأُزْرِ

يروى برفع « النازلين » ، و« الطيبين » على الإتبع لـ« قومي » ، وبقطعهما إلى الرفع بإضمار « هم » ، وإلى النصب بإضمار « امدح » أو « أَذْكُرُ » وبرفع الأول ، ونصب الثاني ... ، وعكسه على القطع فيهما ، فهذا البيت يحتمل التعظيم ، ويحتمل أنها نَزَّلت قومها منزلة المعلومين ادِّعاءً ، وإن كان السامع لم يعرفهم .

وفي مسألة « جواز جعل المجهول بياناً بدلاً » استشهد بقول الشاعر :

أَنَا ابنُ التارك البكريِّ بِشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقُوعا

فـ « بشر » عطف بيان على « البكري » ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنّ البدل على نية تكرار العامل ، فيمتنع « التارك بشرٍ » ، لأن الوصف المحلى بـ « أل » غيرُ صالحٍ لأن يُضاف إلى علمٍ على الصحيح ، ومن أجاز أجاز .

وفي مسألة « ما يكون فيه البيان أولى من البدل » استشهد الشيخ خالد ببيت لذي الرمة ، معتمداً على رواية الأزهري ، فقال : ومنه قول ذي الرُّمة على ما أنشده في الصحاح :

لمياءُ في شفتيها حوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاث وفي أنيابها شنب

وأنشد المصنف عجز هذا البيت :

... ... كالشمس لمّا بدت أو تُشْبِهُ القمـرا

والحُوَّةُ ـ بضم المهملة ، وتشديد الواو ـ : السوادُ مطلقاً ، قاله المصنف .

واللعس ـ بفتح اللام ، والعين المهملة ، وفي آخره سين مهملة ـ : سواد يسيرٌ ، فهو أزيد بياناً من السَّوادِ مطلقاً .

وفي باب « البدل » مسألة « بدل الكل من الكل » استشه بقول الشاعر موضحاً موضع

الشاهد فيه :

على حالة لو أنّ في القوم حاتماً على جـوده لضنَّ بالمـاء حاتم

فـ « حاتم » بالجر بدل من الهاء في جودِهِ .

واستشهد بقول زهير في باب « عوامل الجزم » ، في مسألة « الخلاف في مهما » فقال : ذهب الجمهور إلى أنها اسم ، بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ ومهما تأتنا به ﴾ ، فالهاء مـن « به » عائدة عليها ، ولا يعود الضمير إلاّ على الأسماء ، وزعم السهيلي ، وابن يسعون أنها حرف ، واستدلا على ذلك بقول زهير :

ومهما تكـن عند امرئ من خليقـة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل منه : أنهما أعربا « خليقة » اسماً لـ « تكن » ، و« من » زائدة ، فتعين خلوُّ الفعل من ضمير ، وكون « مهما » لا موضع لها من الإعراب ، إذ لا يليق بها ها هنا لو كان لها محل أن تكون إلاّ مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر ، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أنه لا موضع لها تعين كونها حرفاً .

والتحقيق : أن اسم « يكن » مستتر فيهـا ، و« من خليقة » تفسير لـِ « مهما » ، و« مهما » مبتدأ ، والجملة خبره .

وفي مسألة « إذا تقدم على أداة الشرط غير ماضٍ وجب لها في السعته حكم الذي ، غير مضمر بعدهما مبتدأ » ، فاستشهد الشيخ خالد بقول طرفة :

ولستُ بحـلال التلاع مخافـةً ولكن متى يسترفد القوم أرفد

فلما جزم دلّ على إضمار مبتدأ ، والتقدير : ولكن أنا .

وفي « بدل الغلط » اختلف النحاة فيه ، فقال خطاب الماردي في الترشيح : « لا يوجد بدل الغلط فـي كلام العرب ، لا فـي نثر ولا فـي شعـر ، وإنما هو شيء يقوله النحويون » ، زاد المبـرد : « وإنما يتكلم به الغلاط » .

وادّعى أبو محمد السيد البطليوسي أنه وجد في الشعر ، وأنشد عليه قول ذي الرمة :

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاثِ وفي أنيابها شنبُ

فالحوّة : السواد الخالص ، واللَّعَسُ : سوادٌ مُشْرَبٌ بحُمْرةٍ ، فهو بدلُ غلطٍ .

وخُرّج على أنه محمولٌ على التقديم والتأخير ، والأصل : في شفتيها حوَّةٌ ، وفي اللّثاث لعس ، وفي أنيابها شنب ، بدليل أنّ ذا الرُّمة يوجدُ في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، أو على أنَّ « لَعَسٌ » مصدر نعت لـ « حوّةٌ » ، فكأنه قال : حوَّةٌ لعساءُ ، أي : حمرةٌ مشربةٌ ، كما قالوا : حكم فصلٌ ، وأرادوا فاصلاً .

وفي باب « الحال » في مسألة « مجيئه معرفاً بالأداة » استشهد الشيخ خالد بقول لبيد :

فأرسَلَهَا العراك ولم يَذُدْهـا ولم يشفقْ على نَغَصِ الدِّخال

والنَّغصُ ـ بفتح النون ، والغين المعجمة ، وبالضاد المعجمة ـ : تحريك الماء .

والدِّخالُ ـ بالدَّال ، والخاء المعجمة ـ : الورود ، يصف ورود الإبل الماءَ للشرب .

وفي باب « الحال » أيضا استشهد بقول الشماخ :

أتتني تميمُ قَضَّها بقضِيضَهـا تُمسِّحُ حولي بالبقاع سبالها

والبقاع : جمع بقعة ، والسِّبال ـ بالباء الموحدة ـ : جمعُ سَبَلٍ من أسبل المطر .

وفي باب « جزم الفعل المضارع في مسألة « استعمال « من » الجازمة إذا تقدم عليها غير ما من مضافاً إليها حين » استشهد الشيخ خالد فقال ... كقوله :

على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذنُوبُهُ يَرِثْ شِربُهُ إذ فـي المقـام تدابرُ

ويروى : يجدْ فقدها ، وقال المصنف : « ينبغي أن يضمرَ البيت ضمير الشأن ، أي : على حين هُوَ ، فيكون كقولك : أتذكر إذْ نحن من يأتِنَا نأته » .

والبيت للبيد ، يصف مقاماً فيه تفاخر .

والذَّنوب ـ بفتح الذال ـ : الدّلو مملوءة ماء ، ويرث ـ بكثر الراء ، وتثليث الثاء : يبطئُ ، والشِّرب ـ بكسر الشين ، والتدابر : التقاطع ؛ لأن كلاّ من المتقاطعين يولّي الآخَرَ دُبُرَهُ .

والذنوب هنا كناية عن الحظ والنصيب من الحجة على الشرف ، واللّبث : كنايةٌ عن إبطاء ظهور ذلك من المفتخر ، إذ المقام مقام تقاطع .

وفي باب « كم ، وكأين ، وكذا » في مسألة الفصل بين « كم » الخبرية ومميزها المجرور ، كقوله :

فكم قد فاتني بَطَلٍ كَمِيٍّ ... ...

البيتُ بالخفض ، وروى سيبويه البيت بالرفع ، ولم يُجز فيه الجر .

وفي باب « المستثنى » في مسألة « حذف العامل في التفريغ » استشهد الشيخ خالد بقول الشاعر :

تَنُوطُ التميم وتَأبى الغَبـُو ق مِنْ سنة النَّومِ إلاّ نَهَارَا

ثم قال : خرّجه الفارسي على أنه يريد : لا تتغذى الدهر إلا نهاراً ، فحذف « لا تتغذى » وهو عاملٌ في المستثنى منه المتروك ، وهو الدهر ، يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة ، فهي تأبى أن تغتبق ، أي : تتغذى بالعشيِّ ليلاً ، لئلا يعوقها عن الضطجاع للراحة .

كما أكمل الشيخ خالد الأزهري أبيات الشواهد في متن التسهيل ، والتي استشهد بها ابن مالك ولم يتمها ، ومنها :

في باب « كان » قال ابن مالك : (وندر : وكوني بالمكارم ذكّريني) ، فأكمله الأزهري ، فقال من قوله :

ألا يا أُمَّ فـارِعَ لا تلومـي على شيءٍ رفعتُ به سماعي

وكونـي بالمكارم ذكّريني وَدَلِّي دَلَّ ماجِـدَةٍ صَنَاعِ

وجه ندوره : دخول الناسخ على مبتدأ أُخبر عنه بجملة طلبية ، وأُوِّل على وضع الأمر موضع الخبر ، أي : تُذَكِّريني .

وفي باب « المضمر » في مسألة « انفصال الضمير » في : (نحو : « ضَمِنَتْ إيَّاهُم الأرضُ ») فأكمل الشيخ خالد في قوله :

بالباعث الوارثِ الأموات قد ضمنت إيَّاهم الأرضُ في دهْرِ الدهارير

فأوقع « إياهم » وهو منفصل موقع المتصل ضرورة .

وفي باب « تعدي الفعل ولزومه » قال ابن مالك : (ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في : أشارت كليب بالأكفِ الأصابع) فأكمله الشيخ خالد فقال :

إذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلة أشارة كليب بالأكف الأصابع

أي : إلى كليب ، والأصل : أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب ، فحذف الجارُّ وأُخِّر الفاعلُ للنظم .

كان يذكر أحياناً من البيت الكلمة موضع الشاهد فقط .

جاء ذلك في باب « إعراب الفعل المضارع السالم » في مسألة « ما تدخل عليه أن المخففة ولم يسبقها علم أو ظن ، وكونها لا تعمل زائدة » ... قال الشيخ خالد : لأن الزائدة لا تختص فتدخل على الفعل ، نحو : ﴿ أن جاء البشير ﴾ ، وعلى الاسم ، نحو :

... ... كأن ظبية ... ...

في رواية الجر ، وما لا يختص لا يعمل .

وكذا في مسألة « كي وأحكامها » استشهد بقول جميل :

... ... كيما أن تَغُرَّ وتُخدَعَا

وقوله :

... ... كيما يضر وينفع

٧ ـ كما عني الشيخ خالد بالأمثال ، والأقوال العربية كتمثيل للقاعدة النحوية سماعياً .

ومنها في باب « النعت » ، قال : كقول أبي الدرداء : « وجدتُ الناسَ أخْبُرْ تَقْلَهْ » .

وفي باب « المبتدأ والخبر » حاء بقولهم : « تسمع بالمعيدي » ، وكقول العرب : « إن ذهب عَيْرٌ فعَيرٌ في الرهط » .

وقال : وفي المثل : « من عَزَّ بزَّ » .

وفي باب « نوني التوكيد » مثل بقولهم : « بعينٍ ما أَرَيَنَّكَ » تقوله لمن يُخفي عنك أمراً أنت بصيرٌ به .

وقولهم : « بألمٍ مَّا تُخْتَنِنَّه » يقال : لمن يفعل فعلاً يتألم به ، ولا بد له منه ، وهو خطابٌ لإمرأة في الأصل .

٨ ـ كما حرص على تعريف الأعلام المذكورين في التسهيل ، كقطرب : محمد بن المستنير ، وأبي العباس : محمد بن يزيد المبرد .

كما حرص على ذكر المصنفات ، مثل : « جمع الفريد وحصر الشريد » لابن عرار ، و« المستوفي » لأبي سعد علي بن مسعود ، و« اللامات » لعبد اللطيف .

النقل عند الشيخ خالد الأزهري :

عني خالد الأزهري في شرحه بنقل مسائل خلافية،وآراء نحوية،لعلماء النحو متقدمين ومتأخرين يصعب حصرها ، ومنهم سيبويه ، إمّا نقلا مباشراً ، كما جاء في « باب الخبر » قوله : قال سيبويه في قولهم : « شيء جاء بك » إنّما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى : « ما جاء بك إلا شيء » .

وفي باب « كان » قال ابن مالك : (وقد تدخل عليه ـ أي المبتدأ ـ ليس إن كان ضمير الشأن) قال الشيخ خالد : وذلك ، نحو : ما حكى سيبويه عن بعض العرب : « ليس خلق الله أشرَّ منه ، وليس قالها زيد » .

ولكن الأغلب في نقله عن سيبويه لم يكن نقلاً مباشراً عن كتابه ، بل عن المراجع التي اعتمد عليها في شرحه ، كشرح ابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وهو أمر يرجع لاحتمالين :

أحدهما : أنه لم يكن يملك كتاب سيبويه .

والآخر : أنه ضرب من التساهل في التصنيف في ذلك الوقت .

ـ يقول في « النعت » في مسألة « جواز االاتباع والقطع مع اتحاد العامل لفظاً ومعنىً » : وهذا القول استنبطه بعض النحويين من كلام سيبويه ، فإنه قال بعد أن مثل بـ « هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء » : « ولا يجوز أن يجري وصفاً لما انجرَّ من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه » ، ثم قال : « وتقول : هذا عبد الله ، وذاك أبوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان مبنيان على مبتدأين » .

وفي الكتاب : هما اسمان بنيا .

ـ ومن المراجع التي أكثر النقل عنها أقوال سيبويه وآراء المرادي ... يقول ابن مالك في باب « المبتدأ والخبر » : (وقد يحذف ـ ضمير المبتدأ ـ بإجماع إن كان مفعولاً به ، والمبتدأ كُلٌّ ... ويضعف ـ الحذف ـ إن كان المبتدأ غير ذلك ... ولا يختص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين ...) .

قال الشيخ خالد : قال الصفار : أجاز سيبويه في الشعر : « زيد ضربت » .

وفي باب « كان وأخواتها » في مسألة « دلالتها وأخواتها على الحدث والزمان إلا ليس » قال الشيخ خالد : كما هو ظاهر قول سيبويه ، والمبرد ، وصرّح به السيرافي في شرح الكتاب .

ـ ومن نقله المباشر عن سيبويه جاء في باب « الفاعل » في مسألة « أنّ ترك تاء التأنيث مع الحقيقي التأنيث ليس مخصوصاً بالشعر » ... مستدلا بحكاية سيبويه : « حضر القاضي إمرأة ... وقال : إذا طال الكلام فالحذف أجمل » .

ـ وفي باب « اشتغال العامل » قال ابن مالك : (إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسم سابق مفتقر إلى ما بعده) .

قال الشيخ خالد : ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة ﴾ ، إذ الأصل على تقدير سيبويه : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فحذف المضاف وهو حكم ، وأقيم المضاف إليه مقامه في رفعه على الابتدا ، وحذف خبره وهو ما يتلى عليكم وجملة ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ على هذه مستأنفة .

ـ كذا استشهد بقول سيبويه على سبيل القطع في مسألة « معنى " نعم " » إذ جعل لها ابن مالك من معانيها : إعلام مستخبر .

فقال الشيخ خالد : ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة ، بل قال : وأمّا « نعم » قعِدَة وتصديق » ، والمراد أنها « عدة » في المستقبل ، وتصديق في الماضي ، لا اجتماعهما .

كما كان نقله مباشراً عن حكاية سيبويه لـ « أمّا العسل فأنَا شرابٌ » ، و« وأمّا حقاً فإنك ذاهب » ؛ وذلك في باب « تميم الكلام على كلمات مفردة ، ومفتقرة إلى ذلك والتي من بينها " إمّا " » .

ـ ثم هو يخالف سيبويه في إنشاده متبنياً مخالفة ابن هشام له ...

صَدِدْت فأطولت الصدود وقلّما وِصالٌ على طول الصدود يدومُ

واختلف فقيل : وِصالٌ فاعلٌ مقدَّمٌ على فعله ضرورة ، وقيل : فاعلٌ لمحذوفٍ على شريطة

التفسير على حدّ الإضمار بَعْدَ هَلاَّ ، وهل ، وأدوات الشرط .

لأنّ « قلَّ » مثلهن في طلب الفعل لزوماً ، والتأويلان لا يخرجانه عن الضرورة ، فإنّ « قلّ » تطلب صريح الفعل إلى جانبها ، لا الفعل المقدر ولا المؤخر ، قاله ابن هشام ، ثم قال : والصواب في إنشاده :

... ... وقلّمـا وادٌ ... ...

خلافاً للنحويين وأولهم سيبويه .

ـ ونقل عن سيبويه مباشرةً حكايته في مسألة « التصرف في الأسماء والأفعال ... فمن الأفعال : « هدِّك من رجل » ... وقال بعضهم : « إنه لم يستعمل منه فعلٌ » .

قال الشيخ خالد : رادّاً بقول سيبويه : سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : « مررتُ برجلٍ هَدَّك من رجلٍ ، وبامرأةٍ هَدَّتْكَ من امرأةٍ » .

فجعله فعلا بمعنى : كفاك ، وكفتك .

النقل عن ابن مالك :

كان « كتاب التسهيل » ـ متناً ـ وشرحه لابن مالك ... المرجع الأول بل الأساسي للشيخ خالد وغيره من الشراح ... بل إنه حرص على التثبت في النقل عنه ، فلم يكتف بنسخة واحدة من نسخ التسهيل ، بل اعتمد على غيرها ... فأحياناً نجده يقول : وفي نسخة بخط المؤلف ، وفي نسخة الرُّقي ... .

وقد قام نقله عن ابن مالك على:

١ ـ مطابقة المتن في النسخة المشروحة بغيرها من نسخ التسهيل .

٢ ـ مزج متن التسهيل بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميزُ بينهما إلاّ صاحب بصر ، أو بصيرة ، ومن فوائد ذلك : حل تراكيبه العسيرة .

٣ ـ تتبع أصوله التي أخذ منها ، ككتاب سيبويه ونقل عنه بطريق غير مباشر ، كما نقل عنه كثير من آراء العلماء ، كالأخفش ، والفراء ، وابن كيسان .

٤ ـ شرح كلامه ـ أي ابن مالك ـ بكلامه في الخلاصة ، والكافية ، وغيرها ليبين قصده ومراميه ، أو ليدقق عبارته ، أو موازنة بينها .

٥ ـ حفل شرح الشيخ خالد في جميع أبوابه بآراء ابن مالك وأقواله ... إمّا :

أ ـ مرجِّعاً القارئ لشرح ابن مالك ، وذلك في باب « المبتدأ والخبر » في مسألة « شبه الجملة تغني عن الخبر » ... ولا يكون الظرف أو الجار معمول للمبتدأ نفسه ... قال الشيخ خالد : أبطله المصنف من سبعة أوجه ... تُطلب من شرحه .

ب ـ وإمّا ناقلاً عنه ما استحدثه النحويون قياساً ، كما جاء في باب « ظن » ... ومن أخواتها الدّالة على التحويل : « أكانَ » قال الشيخ خالد :

قال المصنف : « ألحق ابن أفلح بـ « أصار » أكان المنقولة من « كان » بمعنى : صار ، وما حكم به جائز قياساً ، لكن لا أعلمه مسموعاً » انتهى .

ج ـ وإمّا ناقلاً لرأيه على سبيل القطع في المسألة ... قال ابن مالك في باب « ظن » : (ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ، بل يُنوى معه القولُ ، خلافا للكوفيين) .

قال الشيخ خالد : نحو : ﴿ ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابني اركب معنا ﴾ محكي عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال : يا بني ... .

وزعم الكوفيون أن هذه الجمل محكية بهذه الأفعال المذكورة فأجروها مجرى القول الصريح ، قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين » .

كذا كان موقف ابن مالك من رأي الكوفيين في باب « التعجب » في مسألة الخلاف في « ما » في التعجب بمعنى شيء ، وليست استفهامية بمعنى : أي شيء ، خلافا للفراء ، وابن درستويه .. قال الشيخ خالد : قال في الشرح ـ أي ابن مالك ـ : « وهو قول الكوفيين وهو ليس بصحيح » .

ـ ويأتي ويذكره أحياناً ضمن المخالفين ... ففي باب « المفعول فيه » قال ابن مالك : (وإن نُكِّر ـ أمس ـ أو كُسِّر ، أو صُغِّر ...) .

قال الشيخ خالد : ونصَّ سيبويه على أنَّ « أمس » لا يُصَغَّر كـ « غد » ، ونصوص النحويين أكثرها على ما قال سيبويه ، خلافاً للمبرد ، والفارسي ، وابن الدّهان ، والمصنف .

ـ وينقل آرائه ليبين مقصده ، يقول ابن مالك في « المفعول المطلق » : (فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمّى مبهما ، ولا يثنى ولا يجمع) .

قال الشيخ خالد : قال في شرحه ـ أي ابن مالك ـ : « لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ، لأنه صالح للقليل والكثير » .

النقل عن المرادي :

أكثر الشيخ خالد نقله عن شرح التسهيل للمرادي متبنياً فـي كثير من المسائل النحوية آرائه ، مرجحاً رأيه في أغلبها .

ففي باب « شرح ماهية الكلام وما يتألف منه » ... ذكـر الشيخ خالد أقسام عند سيبويه ، فقال : « الفعل عند سيبويه ثلاثة : ماض ، وأمر ، ومضارع » .

ومذهب الكوفيين أن الأمر مقتطع من المضارع ... قال المرادي : « فالقسمة إذاً ثنائية » .

وفي باب « كانت » نقل عنه إعراب شاهد على مسألة : ما عمل من أخوات كان بشرط اتصال النافي بالمنفي لفظاً ، أو متصل تقديراً كقوله :

ما خِلْتُني زِلتُ بعدَكم ضَمِناً أشكر إليكم حمـوةَ الألـَمِ

فـ « ما » النافية منفصلة من « زال » لفظاً ، متصلة به تقديراً ، والأصل : خِلتُني ما زلتُ ، وخلت بمعنى : أيقنتُ ، قاله المرادي .

ـ ونقل عن المرادي ما نقله المرادي عن غيره ، كالصغاني ... وغيره ، كما نقل عن الكوفيين

أن : هذه ، وهذا إن أريد بهما التقريب كانا من أخوات « كان » في احتياجهما إلى اسم وخبر ، نحو : « كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً » .

فيعربون : « هذا » تقريب ، و« الخليفة » : اسن تقريب ، و« قادماً » : خبر التقريب ، وأجازوا تعريفه ، فتقول : « القادم » ، قال الشيخ خالد : نقله عنهم المرادي .

ـ وينقل عنه مصححاً رأي البصريين ، قال ابن مالك في باب « إنّ وأخواتها » : (وقد تفتح ـ « إن » ـ عند الكوفيين بعد قسم ما لم تُوجد اللام) .

قال : « والله أن زيداً قائم » بغير لام ، قال ابن كيسان في هذا المثال : « إن الكوفيين يفتحون ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر » انتهى ، ومذهب البصريين أن الكسر لازم ، قال المرادي : « وهو الصحيح » .

ـ ثم هو يدفع برأي المرادي نسبة رأي خطأ لسيبويه في باب « لا النافية للجنس » عند قول ابن مالك : (وليست الفتحة في نحو : « لا أَحَدَ فيها » إعرابية خلافا للزجاج والسيرافي) .

قال الشيخ خالد : وزعما أن ذلك مذهب سيبويه ، وتبعهما الجرمي والرماني ، ورُدّ : « بأن حذفه لو كان للتخفيف لكان المطول أولى به ... ، وأمّا نسبة ذلك إلى سيبويه فلا تصح ، بل صرح بما يقتضي البناء » قاله المرادي .

ـ كما وظف نقله للمرادي لتدقيق عبارة ابن مالك والبحث فيها ... قال ابن مالك في باب « ظن » عند مسألة : ما قد يعلق ـ من غير الأفعال القلبية ـ مثل : نسى : « لأنه ضدُّ عَلِمَ ، والضدُّ قد يُحملُ على الضد » ، قاله المرادي ، « لأن ضد العلم الجهل لا النسيان ، وضد النسيان الذكر القلبي » .

وفي باب « العطف » قال ابن مالك : (ولا يشترط تقدير العامل بعد الحرف العاطف ، بل يشترط صلاحية المعطوف ، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل) .

وعلّل ابن مالك لهذه المسألة فقال : « لأن هذه العوامل لا تصلح للعمل في المعطوف فيقدر لها عاملٌ مدلول عليها بما قبلها ، والتقدير في : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ : ولتسكن زوجك » .

قال المرادي : « وهو مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين ، من أنّ « زوجك » معطوف على الضمير المستكن في « اسكن » ونصّ عليه سيبويه » .

ـ وينقل عنه كثيرا آراء سيبويه ، كما نقل عنه تعريف المفعول المطلق عند سيبويه فقال : « نقل المرادي عن سيبويه أنه سماه بهما » .

أي : حَدَثاً ، وحِدْثاناً .

ـ وينقل عن المرادي ليعرّف بشيوخه : قال الشيخ خالد في باب « أفعال المقاربة والرجا » ... قال المرادي تبعاً لشيخه أبي حيان : « والمحفوظ أن حَرَى اسم منون لا يثنى ولا يجمع ، بمعنى : حقيق » .

ـ وينقل عنه ما يرد به على سيبويه في باب « المفعول معه » في مسألة « ما يجب نصبه بعد الواو وناصبه » عند قول ابن مالك : (و ـ يجب ـ النصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، والنصب في هذين ونحوهما بـ « كان » مضمرة قبل الجار ، أو بمصدر لابس منويّاً بعد الواو ...) .

قال الشيخ خالد : « والتقدير : ما شأنَكَ وملابسةُ زيداً ، أو ملابستك زيداً ، هكذا قدره سيبويه ، قال المرادي : وهذا التقدير يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه ، ويعين أن يكون مفعولاً به » .

النقل عن ابن عقيل :

كان « المساعد » ـ شرح تسهيل ابن مالك ـ لابن عقيل من المراجع الرئيسية التي اعتمد عليها الشيخ خالد كثيراً في شرحه ... ، واختص نقله عنه بـ :

١ ـ تفسير وتحليل وتوضيح المسائل النحوية في متن التسهيل : يقول ابن مالك في باب « الظروف » في مسألة « تصرف ظروف المكان ... » : (ومتوسط التصرف كغير « فوق » و« تحت » من أسماء الجهات ، و« بيْنَ » مجرَّداً) .

فقال الشيخ خالد : مجرداً من الألف و« ما » بدليل ما سبق له ، من أنها إذا صحبها أحدها لزمتها الظرفية الزمانية فلا يكون من ظروف المكان ، ولا متصرفاً فيها ، قاله ابن عقيل .

٢ ـ والظرف « مع » قال ابن مالك : (وتسكينها قبل حركة ، وكسرُها قبل سكون لغة ربيعة واسميتها حينئذ باقية على الأصح) .

قال الشيخ خالد : لأن معناها مبنية كمعناها معربة ، وزعم النحاس : انعقاد الاجتماع على حرفية الساكنة ، قال المرادي ، وابن عقيل : « وليس بصحيح ، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها ، كما ذكر المصنف » .

٣ ـ وفي باب « الاستثناء » قال ابن مالك : (وليس « أُحاشي » مضارع « حاشا » المستثنى بها خلافاً للمبرد ...) .

قال الشيخ خالد ، وفي المساعد : « أنّ المبرد استدلَّ على فعلية « حاشا » في الاستثناء بتصرف الفعل ، نحو : « حاشيت زيداً أحاشيه » ، لأن « حاشيت » مشتق من « حاشا » حرف الاستثناء ، كما اُشتُقَّ « سَوَّفتُ » من : سوف ، قاله السيرافي » .

٤ ـ وقال ابن مالك في باب « الحال » : (ويغني ـ في الحال ـ عن اشتقاقه وصفه ... أو ـ دلالته ـ على ترتيب) .

قال الشيخ خالد : نحو : « علمته الحساب باباً باباً » ، أي : مفصلاً ، و« ادخلوا رجلاً رجلاً » أي : مترتبين ، ولا يستعمل هذا إلا مكرّراً ، فالأول منصوب على الحال ، وفي نصب الثاني أقوال :

فعن الفارسي : أنه معمول للأول ، لوقوع الأول حالاً ، أو صفةٌ له ، وهما مركبان بتركيب الاسمين .

وعن الزجاج : أنه توكيد للأول .

وعن ابن جني : أنه صفة له على تقدير مضاف من غير تركيب ، والتقدير : باباً ذا بابٍ ، قال في المساعد : « والأقربُ كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحالُ ، لتأولهما بالمفرد ، أي :

مفصّلاً ، كما أن الاسمين في قولك : « هذا حلو حامضٌ » الخبر ، لتأولهما بذلك ، أي : مُزّ » .

ـ وفي باب « العدد » قال ابن مالك : (ولا يُجمَعُ المفسِّرُ جمع تصحيح ، ولا يُجمع بمثال كثرة من غير باب مفاعِلَ) .

قال الشيخ خالد : فلا يقال : « ثلاثة فلوس » ولا « عشرة عبيد » لقلته ، وكثرة أفلس وأعبد ، هذا إذا كان جمع الكثرة من غير باب مفاعِلَ ، فإن كان من باب مفاعل ، نحو : ﴿ سبع سنابل ﴾ ، أو مفاعيل ، نحو : ﴿ عشرة مساكين » ، فإنه يجمع جمع كثرة .

قال بعضهم : « والصواب أن باب مفاعل وغيره في ذلك سواء ، والاستثناء في كلام المصنف لغو ، ومفاعل ومفاعيل إنما يكونان فيما تجاوز الثلاثة ، وذلك ليس له جمع قلة وكثرة ، إنما له جمع كثرة استغني بها عن القلة ، ولكن المصنف لما رأى مثل : ﴿ سبع طرائق ﴾ و﴿ سبع سنابل ﴾ و﴿ عشرة مساكين ﴾ ونحو ذلك ، وأن هذه جموع كثرة اعتقد أنّ لهذين الجمعين خصوصيّة ، وتابعه أبو حيان على هذا الغلط » .

وجعل ابن عقيل باب مفاعل مقابلاً لجمع التصحيح ، أو لجمع كثرة آخذ فقال : « فإن كان ما للكثرة من باب مَفَاعِلَ ، وما للقلة هو التصحيح ، لم يضف إلى جمع التصحيح إلاّ على قلة ، فيكثر « ثلاث زيانب » و« ثلاثة أحامرَ » ويقلّ : « ثلاث زينبات » و« ثلاثة أحمرين » ، قال الله تعالى : ﴿ سبع سنابل ﴾ و﴿ عشرة مساكين ﴾ .

ثم قال : « وإن وُجد جمع كثرة غيره ، أو جمع قلة بصيغة التصحيح ، أو غيرهما ، فـ « ثلاث صحائف » أكثر وأفصح من « ثلاث صحف » ، قال الله تعالى : ﴿ سبع طرائق ﴾ ، و« ثلاثة أحامر » أكثر من : ثلاثة أحمرين » انتهى .

النقل عن الجوهري :

كان للجوهري حظ وافر مع الشيخ خالد في شرحه على التسهيل ، إذ إنه اعتمد عليه كثيراً في توضيح ما غمض من مفردات ، وتراكيب لغوية .

ـ ففي باب « المفعول المطلق » استشهد الجوهري بقول الشاعر :

أطــرباً وأنت قنسري والدّهرُ بالإنسان دَوَّاريُّ

قال الشيخ خالد :

والقِنْسريُّ : الشيخ الكبير ، ويُروى « قِنسريٌّ » بكسر النون ، ويُروى « قيسريٌّ » بالياء ، ذكره في الصحاح .

ـ وفي باب « الاستثناء » يستشهد بقول الأزهري في مسألة « بناء « غير » على الفتح » ، فيقول : قال الجوهري في صحاحه : « قال الفراء : بعض بني أسد ، وقضاعة ينصبون غيراً إذا كانت في معنى « إلاّ » ، تم الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : ما جاءني غَيْرَكَ ، وما جاءني أحدٌ غيرَكَ » انتهى .

وفي باب « الإضافة » في مسألة « الأسماء التي لازمت الإضافة » ... ومنها : قُصَارَىٰ ـ بضم القاف ـ ... وفي قُصاراك ثلاث لغات : إثبات الألفين ، فيُضم القاف لا غير وحذفهما ، فيقال : قَصَرَ ، بفتح القاف لا ير وحذف الألف الثانية ، فيقال : قُصَارَ ، ففي القاف الفتح والضم ، قاله الجوهري .

ـ وفي باب « موانع الصرف » قال الأزهري : وأمّا « ثمانٍ » فقال في الصحاح : « إنَّهُ في الأصل منسوبٌ إلى الثُّمنِ ، لأنه الجزءُ الذي جَعَلَ السبعة ثمانيةً فهو ثُمنُها ، ثم فتحوا أوّلهُ ، لأنهم يغيرون في النسب ، كما قالوا : دُهريٌّ ، وحذفوا منه إحدى ياءَي النسب ، وعوّضوا منها الألف ، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن » .

ـ وفي باب «تتميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك » في مسألة « التصرف ومنعه في الأسماء والأفعال » ومنها كما قال ابن مالك : (وسُقط في يده) ... قال الشيخ خالد الأزهري : قال في الصحاح : « يُقال سُقِطَ في يديه وأُسقِطَ ، أي : نَدِم ، ثم تلا : ﴿ ولما سُقط في أيديهم ﴾ وقال : أي : ندموا ، ولم يذكر في يده بالإفراد البتة ، وأفاد مجيئه رباعياً ، وقال أبو عمرو ، وغيره لا يقال : أسقط بالألف على ما لم يسمَّ فاعله » .

وفي الباب نفسه قال الشيخ خالد ... قال في الصحاح : « البِزْرُ : بزرُ البَقْلِ وغيره ، وهو

البَزْرِ ، والبِزْرُ ، والكسر أفصح » .

التعليق عند الشيخ خالد :

لقد وظف الشيخ خالد مصنفات العربية المتنوعة لخدمة شرحه في التوضيح والتعليق بما يشرح المسألة ، مبيناً جميع آراء المخالفين مع قوة الترجيح .

فبدأ أول ما بدأ بشرح التسهيل لابن مالك معتمداً عليه في توضيح المتن كثيراً ، قال ابن مالك في باب « كان » : (ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافاً لقوم) ، فأثار ابن مالك مسألة مختلف فيها ، وهي : تقديم الخبر الجملة .

فنسب الشيخ خالد الخلاف إلى قوم نقل عنهم ابن السراج فقال :

نقل عنهم ابن السراج أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ، ولا توسيطه إذا كان جملة مطلقاً ، اسمية كانت أو فعلية رافعة ضمير المبتدأ ، أو غيره ، فلا يجيزون : « أبوه قائمٌ كان زيدٌ » ولا « كان أبوه قائمٌ زيدٌ » ولا « يقوم كان زيد » ولا « كان يقوم زيدٌ » ، قال ابن السراج : « والقياس جوازه وإن لم يسمع » قال المصنف : « وهو الصحيح » .

وأيضاً :

ولبيان مقصد ابن مالك يأتي الشيخ خالد بقولـه ، قال ابن مالك في باب « ظن » ، فـي معنى « زعم » : (وزعم لا لكفالة ، ولا لرياسة) فقال الشيخ خالد : قال المصنف : يقال : زعم بمعنى : كفل ، وبمعنى رأس ، فتتعدى إلى مفعول واحدٍ مرة ، وبحرف جر أخرى » .

ويورد رأي ابن مالك ليبين مذهبه ، يقول ابن مالك في باب « ظنَّ » عند مسألة « حكم الواقع بعد ما فيه معنى القول » : (ولا يُلحقُ في الحاكية بالقول ما في معناه ، بل ينوي معه القول ، خلافاً للكوفيين) ؛ قال الشيخ خالد : حيث زعموا أنّ هذه الجمل محكية بهذه الأفعال المذكورة فأجروها مجرى القول الصريح ، قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين » .

ثم هو يناقش المسألة من خلال آراء العلماء وحججهم ، ليعلم بما يفتى به على الصحيح .

في باب « ظن » في مسألة « حذف المفعول الأول من الثلاثة » قال ابن مالك : (أولها الذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه ، والاقتصار عليه ـ أي على الأول ـ على الأصح) .

قال الشيخ خالد : على الأصح في المسألتين عند الجمهور ، لأن الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الأول ، ولا الاقتصار عليه .

وذهب ابن خروف ، وابن طاهر ، وابن عصفور إلى أنه يمتنع حذفه ، والاقتصار عليه ، لأن الأولى في « أعلم » كالفاعل في « عَلِمَ » ، ونسب إلى سيبويه ، ونُقل عن أبي علي الشلوبين مذهب ثالث ، وهو أنه لا يجوز أن يقتصر على الأول ، ويجوز الاقتصار على الآخرين .

وفي باب « الاستثناء » في مسألة « ناصب المستثنى » قال ابن مالك : ـ والنصب ـ (بها ، لا بما قبلها ـ من فعل وغيره ـ معدىً بها ، مستقلاً ، ولا بأستثني مضمراً ، ولا بـ « أنَّ » مشددة مقدرة بعدها ، ولا بـ « إنْ » مخففة مركَّباً منها ومن لا « إلاّ ») .

تناول الشيخ خالد مسألة العامل في المستثنى من وجهة نظر النحاة ، ذاكراً المخالف وحجته ، رادّاً على بعضهم فقال :

١ ـ النصب بـ « إلاّ » نفسها عند ابن مالك لا بما قبلها من فعل وغيره ، معدّىً بها ، خلافاً لجماعة من البصريين ، منهم السيرافي ، والفارسي في التذكرة ، وهذا المذهب مردود بقولهم : « قبضتُ عَشْرَة إلا ثلاثةً إلاّ أربعةً » ، فإنه يلزم عليه اتصال عامل واحد بحرف واحدٍ إلى معمول معنىً ، وإلى آخر بضدِّه ؛ إذ الثلاثة خارجةٌ والأربعة داخلة .

٢ ـ ليس النصب بما قبلها من فعل وغيره مستقلاً بالعمل من غير تعدية « إلاّ » خلافاً لابن خروف ، وحجته : نصبُ « غير » بلا واسطة ، نحو : « قام القوم غير زيدٍ » ، ورُدّ بما تقدم ، وأُجيبَ : بأنّ « غير » في المثال المذكور منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

٣ ـ ولا بـ « أستثني » مضمراً ، خلافاً للزجاج ، ورُدَّ : بأنّه لا يُجمعُ بين فعْل وحرف يدل على معناه إظهارٍ ولا بإضمار ، ولو جاز هذا ما وِليَ ليت بأتمنّى .

٤ ـ ولا بـ « أنَّ » مقدرة بعد « إلاّ » خلافاً للكسائي ، والتقدير عنده : « إلاّ أنَّ زيداً لم يقم » ،

فأضمر « أنَّ » وحذف خبرها ، وردَّ : بأن العرب لا تضمر « أنَّ » وأخواتها وتُبقي عملها ؛ لضعفها عن العمل .

٥ ـ ولا بـ « إنْ » مخففة مركبا منها ومن لا « إلاّ » خلافا للفراء ، فإذا قلت : « قام القوم إلا زيداً » انتصب « زيدٌ » عنده بـ « إنْ » المخففة ، وخبرها محذوف ، و« لا » نافية عنده ، والتقدير : إنْ زيداً لم يقم ، وإذا قلت : « قام القومُ إلاّ زيدٌ » ، وردَّ بقولهم : « ما قام القومُ إلاّ زيدٌ » بالرفع ، ولا يتأتَّى فيه ما ذُكِرَ من تغليب « لا » إذ لا يعطف بها بعد النفي ، وبأنَّ التركيب دعوى لا دليل عليها .

٦ ـ إنّ النصب بـ « إلاّ » ـ وهو رأي ابن مالك ـ وفاقاً لسيبويه والمبرد والجرجاني ، ووجهه : أنّ « إلاّ » مختصة بالاسم ، وليست كالجز منه ، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك .

٧ ـ وفي مسألة عدم الاستغناء بالحال عند تقدير الخبر ، حالة كون المبتأدأ مصدراً والخبر جملة اسمية بلا واو ، ومع إجازة اتباع المصدر المذكور خلافٌ ... فتقول : « ضربي زيداً الشديدُ قائماً » و« شربي السويق كلُّهُ ملتوتاً » ، وحجة المجيزُ اتباع القياس ، وحجة المانع طلب الاختصار والوقوف مع السماع .

وفي باب النعت عند مسألة : تعدد النعوت وحكمها اتباعاً وقطعاً ، قال ابن مالك : (وإن كَثُرت نعوتُ معلوم ، أو منزَّلٍ منزلته أُتبعت ، أو قطعت ، أو أُتبع بعضٌ دون بعضٍ وقُدِّمَ المتبع) .

قال الشيخ خالد : ولا يُعكس ، قال ابن أبي : « هذا هو الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ، قال ابن العلج : والصحيح جوازه ؛ لأن القطع عارضٌ فلا حكم له » .

وفي باب « العطف » أفرد ابن مالك للأخفش مسألة ناقشها الشيخ خالد مبيناً أن الرأي الصحيح الذي صحّحه ابن مالك هو رأي سيبويه ، والأكثرين .

قال ابن مالك : (وأجاز الأخفش العطف على عاملين ، إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا ») .

قال الشيخ خالد : وأجازه الزجاج من البصريين ، والكسائي ، والفراء من الكوفيين ىٰ فإن فُقد الشرط الأول ، وهو كون أحد العاملين جاراً ، نحو : « جاء زيدٌ يضرب عمراً وخالدٌ بكراً »

بعطف « خالد » على « زيد » و« بكراً » على « عمرو » لم يجز بإجماع ، قاله المصنف ، وشوحح في دعوى الإجماع بأن الفارسي نقل في بعض كتبه : أن قوماً من النحويين أجازوه .

ولو تقدم غير المجرور المعطوف ، كما قيل : « زيدٌ في الدار ، وعمرو الحجرة » لم يجز ، قاله الأعلم ، وجماعة ، وهو المشهور عن الأخفش ، قاله ابن عقيل .

ولو فُقدشرط الاتصال ، أو الانفصال بـ « لا » امتنع ، فلا يجوز : « ضربتُ زيداً بسوط ويوماً عودٍ عمراً » ، وإنما لم يذكر المصنف اشتراط تقدم المجرور المعطوف ؛ لأنه من صور اتصال العاطف بغير المجرور ، وقيل : يجوز مطلقاً ، حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء ، ولم يحكه المصنف لكونه لم يثبت عنده ، وحكاه أبو حيان عنهما ، قال ابن مالك : (والأصح المنع مطلقاً) ، قال الشيخ خالد : وهو مذهب سيبويه والأكثرين .

هكذا كان ديدن الشيخ خالد في شرحه الإحاطة بآراء النحاة في مسائل النحو ومناقشتها ، وردّ الضعيف منها ، والاحتجاج لمن أصاب على من أخطأ .

استعمل الشيخ خالد في عرضه للمسائل النحوية والاختلاف فيها ... أسلوب الحوار أو ما يُعرف بالفنقلة ، بغية تحليل المسألة من جميع جوانبها ، وتقليبها على جميع وجوهها حتى تتضح ومن ثم يقتنع السائل .

قال ابن مالك في باب « النداء » : (لا يُباشر حرف النداء في السَّعة ذا الألف واللّام غير المصدَّر بهما جملة مسمًّى بها) ، قال الشيخ خالد : مسمًّى بها شخص ، نحو : « يا المنطلق زيدٌ » نصّ عليه سيبويه ، وقاس عليه المبرد ما سمِّي به من موصول مُصَدَّرٍ بهما ، نحو : « يا الذي قام أبوه » ، ومنعه سيبويه .

فإن قيل : لِمَ قال سيبويه بالمنع مع أنّه أيضاً محكي ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة ، ولذلك قال المصنف : « وهو قياس صحيح » .

أجيب : بالفرق بينهما ، فإن « الذي قام أبوه » على حالته التي تثبت قبل له التسمية ، وهو قبلها لا يُنادى ، لوجود « الْ » ، وذلك المانع باقٍ ، ونحو : « المنطلقُ زيدٌ » ، ليس المانع من ندائه

قبل التسمية وجود « ال » ، بل كونه جملةً ، وذلك المانع قد زال بالتسمية .

فإن قيل : المانع شيئان ، الجملة و« ال » فإذا زال أحدهما بقي الآخرُ .

أجيب : بأنه لو صحَّ هذا امتنع نداؤه ، والجواز مسلم ، وإذا ثبت الجواز فوجهُهُ : أن المنادى هو المجموع و« ال » ليست داخلةً على المجموع ، بل على جزء الاسم المسمّى به ، فأشبه ما لو سميت بـ : « زيدٌ المنطلق » ، وأمّا الذي وصلتُهُ فإنما يُحكَى حكاية المفردات لا حكاية الجمل ، فثبت أن المنادى هو « الذي » دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر « الذي » .

١ ـ استدرك على ابن مالك في باب « الموصول » عند قول ابن مالك : (ويُغني عن الجملة الموصول بها ظرف ... ... ولا يفعل ذلك بذي حدثٍ خاصٍ ما لم يعمل في الموصول أو موصوفٍ به) .

فقال الشيخ خالد : ولم يذكر المصنف قيد القرب ، واعتبار هذا القيد يمنع حملَ المجرور على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ولا بعد ... والمراد أن يكون قريباً من زمن الإخبار .

٢ ـ وقد يتوقف عند مسألة لابن مالك فيها إشكال ويطرحها للتأمل ... .

يقول في باب « كيفية التثنية » عند قول ابن مالك : (فإذا ثُني غيرُ المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل ، أو زائدة لحقت العلامة دون تغيير ، ما لا تنب عن تثنيته تثنية غيره) .

قال الشيخ خالد : نحو : سواء ، فإنّه لا يلحقه علامة التثنية على الأفصح استغناءً بتثنية « سِيّ » عن تثنيته ، فقالوا : هما « سِيَّانِ » ، ولم يقولوا : « سواءانِ » .

ومقابل الأفصح ما حكاه أبو زيد وأبو عمرو من قولهم : « سواءان » هذا تقرير كلامه ، وهو مشكل ؛ لأن سواءً من الممدود الذي همزته بدلٌ من أصلٍ وهو الياء ، وأصله : سوايٌ ، فكيف يستثنيه من غير الممدود الذي همزنه بدلٌ من أصل ، فليتأمل .

٣ ـ ثم هو يتتبع ابن مالك جهراً وسراً ... في مسألة وقوع الحال السَّادة مسد الخبر ، قال ابن مالك : (ولا يمتنع ـ وقوع الحال ـ جملة اسميّة بلا واو ، وفاقاً للكسائي) .

فقال الشيخ خالد : وسكوته عن ذكر الخلاف مع الواو ، يُوهمُ الاتفاقَ على جوازه والخلافُ ثابت فيه أيضاً ، نُقِلَ عن سيبويه والأخفش المنعُ ، وعن الكسائي والفراء الجواز ، وهو الصحيح .

٤ ـ واستدرك عليه إطلاقه القيد في التسهيل وتقييده في الكافية ، وذلك في باب « القسم » ، قال ابن مالك : (وإن كان ـ المقسم به ـ عَمْراً جاز ضم عينه) .

قال الشارح : نحو : « عُمْرُكَ لأَفْعَلَنّ » ، والقياسُ الضَّمّ مع اللام ، إلاّ أن العرب التزمت معها الفتح ؛ لأنّه أخف ، وأطلق جواز ضم العين هنا ، وقيدَهُ في الكافية بكونه مجروراً فقال : وضَمَّ عينه أمنعُ إلا أن يجر ، فعند ذاك الضمُّ والفتح استقر ، وكذا في شرحها .

٥ ـ ونلمس تقديره وأدبه في بعض استدركاته التي أتى بها على لسان المرادي ... ففي باب « القسم » استشهد ابن مالك على مسألة جواز دخول الباء على « عَمْراً » المقسم به ... فقال ... كقوله :

رُقِّيَّ بعَمْرِكُم لا تَهْجُرِينَا ومَنِّيَنَا المنى ثم امطُلِينَا

قال المرادي : « وهذا من باب السُّؤال ، والمصنفُ يُطلِقُ عليه القسمَ » .

٦ ـ كذا نلمس حسن خلقه وأدبه في باب « الإضافة » عندما قال ابن مالك : (إن الإضافة بمعنى « في » إن حسن تقديرها وحدها) .

فجاء الشيخ خالد برأي أبي حيان فقال : قال أبو حيان : « وكون الإضافة بمعنى « في » لا أعلم أحداً ذهبَ إليها غيره » .

وفي شرح الألفية لابن المصنف : « أن الذي عليه سيبويه ، وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنى من ، ومُوهم الإضافة بمعنى « في » محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز ، وأطال في الرّد على والده » .

وهو إبان تعليقاته على مسائل التسهيل كان يستدرك عليه ما أغفله .

يقول في باب « المثنى والمجموع على حدّه » في مسألة : ما أعرب إعراب المثنى ، وما ألحق به

« كلا وكلتا » ، وذكر ابن مالك إعرابهما على لغة « كنانة » ، واللغة المشهورة .

فقال الشيخ خالد : « وأخلّ بلغة ثالثة وهي لغة بني الحارث ، فإنهم يعربون « كلا ، وكلتا » إعراب المقصور مطلقاً » .

وقال ابن مالك في باب « العدد » : (ولا يجوز بإجماع : ثماني عشرة إلاّ في الشعر) .

فقال الشيخ خالد : « وحكى الكوفيون أنهم أجازوا ذلك مطلقاً » ، ففي نقل هذا الإجماع تسامح .

وفي باب « نائب الفاعل » قال ابن مالك : (ولا يمتنع نيابةُ المنصوب بسقوط الجارِّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل) .

قال الشيخ خالد : نحو : « اخترتُ زيداً القوم » ، فـ « زيداً » منصوب بنفس الفعل ، و« القوم » منصوب بسقوط الجارِّ وهو « مِنْ » ، والأصل : من القوم ، فيجوز نيابة القوم المنصوب بإسقاط « من » ، وإبقاء « زيداً » منصوباً وبالعكس ، فتقول : « اختير القومُ زيداً » و« اختيرَ زيدٌ القومَ » ، برفع « القومَ » في الأول ، ونصبه في الثاني ، هذا مذهب الفراء ، ومذهب الجمهور تعيين رفع زيد ، ونصب القوم ؛ لأن القوم مقيّدٌ بالحرف تقديراً و« زيد » مسرحٌ ، كما يمتنع عندهم نيابة المقي بالحرف لفظاً مع وجود المسرح لفظاً وتقديراً ، وهذه المسألة لم يتعرض المصنف لها في الشرح [1] .

وقال ابن مالك في باب « النداء » : (يقل حذفه ـ أي الحرف ـ مع اسم الإشارة واسم الجنس ، والمبني للنداء) .

قال الشيخ خالد : ... وكان ينبغي أن يقول واسم الجنس لمعين ؛ لأن قوله : المبني للنداء لا يعلم منه ، هل الذي لم يبن ممتنع الحذف أو كثيره .

وجعل ابن مالك من شروط المندوب ألاّ يكون موصولاً بصلة لا تعينه ، فقال الشيخ خالد :

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٨ .

لعدم الشهرة ، بخلاف من اشتهرت صلته ... ولو قال المصنف بدل قوله : « لا تعينه » : « غير مشهورة » لكان أولى ؛ لأنّ الشهرة أخص من التعيين ، ولأن كل صلة تعين الموصول ، وإلاّ لما صح أن تكون صلة .

ثم هو يذكر ما أهمله ابن مالك مع أنه ذكره في الكافية ... في باب « العطف » في أحكام واو العطف .. قال ابن مالك : (وتنفردُ الواو بكون متْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخُّرِ بكثرة ، وللتقدم بقلةٍ) .

قال الشيخ خالد : وفي عِبَارتِه انتقادات ، وعدّها خمسة .

وفي الخامس قال : إنه ذكـر في « الكافية » الخلاف في إيجابها الترتيب عن بعض أهـل الكوفة ، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء واشتغل بغيره .

ويصف بعض تقسيماته بالغرابة ، يقول ابن مالك في باب « المبتدأ والخبر » واصفاً اتحاد الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ معنىً ـ أو اتحد بالمبتدأ بعضها ـ أو قام بعضُها مقامَ مضاف إلى العائد ـ استغنت عن العائد وإلاّ فلا .

فعلّق الشيخ خالد على هذا التقسيم قائلاً : وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب ، والمشهور في الروابط خمسة ـ كما قال ابن عصفور ـ ، وهي : ضمير المبتدأ ـ تكرار لفظه ـ الإشارة إليه ـ العموم ـ عطف جملة بالفاء فيها ضمير على جملة عارية .

وفي باب « الحال » قال ابن مالك : (واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً) .

فقال الشيخ خالد : ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : (غالباً) وكأنه أشار به إلى ما أجازه بعضهم من جواز تأخيرها بشرط أن تلي الحالُ الأولى « أفْعَلَ » التفضيل مفصولاً بها بينه وبين المفضل عليه ، فتقول : هذا أطيبُ بسراً منه رطباً ، وإلا فقد نصّوا على امتناع تقديم الحالين ، وتأخيرهما عن أفعل التفضيل ، وأن ذلك لم يسمع .

كما كان الشيخ خالد يدقق عبارة ابن مالك ، فهو يتعقبه في التعريف ، وما يراعى فيه وما لا يراعى ، وذلك عند تعريف ابن مالك لحد التمييز عندما قال : (وهو ما فيه معنى « من » الجنسية من

نكرة منصوبة فضلة غير تابعٍ) .

فقال الشيخ خالد : (غير تابع) وبه يخرج نحو : ﴿ اثنتي عشرة أسباطاً ﴾ ، ونحو : « قبضت عشرة دراهم » ، من كل اسم نكرة منصوبة على معنى « مِنْ » ، وهو تابع لما قبله ، فلا يكون تمييزا ... وكان ينبغي أن يجتنب النصب ، لأنه حكم ، والحكم موقوف على التصور فيجيُ الدور ، إلا أن يراد التصور بوجه « ما » لا التصور بكنه الحقيقة فلا دور .

وفي باب « النعت » في مسألة « نصب المنعوت به حالاً بعد معرفة » بأنه لو ذكرها عقب مسألة « أي » المنعوت بها كان حسناً ، ولو حذفها بالكلية كان أحسن .

ويدقق عبارة ابن مالك في باب « التوكيد » في مسألة « مما يختص به كلا وكلتا » .

قال ابن مالك : (قد يؤكدان ما لا يصح في موضعه) ، نحو : « اختصم الرجلان كلاهما » ، و« رأيت إحدى المرأتين كلتيهما » هذا مذهب الجمهور ، (خلافا للأخفش) والفرا ، وهشام ، وأبي علي في منعهم ذلك ؛ لعدم الفائدة ... ، ولعدم سماعه من العرب .

واحتج المجيزون بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال ، نحو : « قام القومُ كُلُّهم أجمعون أكتعون » .

والقول بعدم الفائدة ممنوع ، لأن الموضع صالحٌ للجمع ، فلعل السامع يُقدِّرُ غلطه فيرفع توهُّم الغلط بذلك ، قاله المصنف ، واعترض بأنّ هذا ليس أحدَ القسمين المذكورين في التوكيد المعنوي ، فيلزمه : إمّا نقض الحدِّ ، أو إلغاءُ هذا المعنى .

كما دقق عبارة ابن مالك في حدِّ النعت : وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً .

فقال الشيخ خالد : لو زاد المباين للفظ متبوعه لكان أحسن ، لئلا يدخلَ بعضُ أفراد التوكيد اللفظي في نحو : « جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ » ، فإنّ الفاضل الثاني يصدق عليه أنه مقصود بالاشتقاق ، إلا أن يراد بالمقصود بالاشتقاق المقصود بحكم المشتق ، فلا يدخل .

كما ينبه على سهو من ابن مالك إذا أحال على غير موجود في موضعه .

ففي باب « عطف البيان » عند مسألة : ما يشارك فيه عطف البيان النعت وذكر « التوضيح » .

فقال الشيخ خالد : على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح فكيف يحمل عليه هنا .

ثم هو يوازن بين آراء ابن مالك في التسهيل بغيرها ، يقول في باب « إنّ وأخواتها » ، قال ابن مالك : (ولا يجوز نحو : « إنّ قائماً الزيدان » ، خلافاً للأخفش والفراء ، ولا نحو : « ظننتُ قائماً الزيدان » خلافاً للكوفيين) .

قال الشيخ خالد شارحاً : في إجازتهم ذلك بناءً على أصلهم في جواز : « قائمٌ الزيدان » بدون نفي أو استفهام .

قال المصنف : « والصحيح أن يقال : إن إعمال الصفة عملَ الفعل فرعٌ على إعمال الفعل ، فلا يستباح إلاّ في موضعٍ يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز « قائمٌ الزيدان » جواز هاتين المسألتين » ولهذا قال المصنف : لا يجوز ، وإن كان سبق له هناك أنّه قال : لا يجري هذا المجرى باستحسان إلاّ بعد استفهام أو نفي .

ثم هو ينبه ابن مالك في باب « التنازع » عند قوله : (ونحو : « ما قام وقعد إلاّ زيد » محمول على الحذف) العامّ ، والأصل : ما قام أحدٌ وقعد إلاّ زيدٌ ، فحذف « أحدٌ » لفظا ، واكتفى بقصده ، ودلالة المعنى والاستثناء عليه ، وفاعل « قعد » ضمير « أحد » المقدَّر ، ولذلك لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، كذا قال المصنف في شرحه ، ويلزم عليه حذف الفاعل ، فإنّ « زيداً » على هذا بدل .

وفي باب « تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك » عند مسألة : حكم المصدر الذي يلي « إمّا » ... نحو : « أمّا علماً فعالمٌ » .

ذكر ابن مالك بأن الحجازيين ينصبون المصدر ، والتميميين يرفعونه ، والنصب على تقدير : إذ ذكرت ، والرفع على تقدير : إذا ذُكِرَ .

فقال الشيخ خالد : هذا تقرير كلامه ، وعليه انتقادات :

أحدها : أنَّ هذه المسألة تكرَّرت له ، فإنه ذكرها في باب الحال

الثاني : أنّ كلامه هنا مخالف لكلامه هناك من وجهين :

الوجه الأول : أن كلامه هنا يقتضي أن الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف والتنكير ، وقال هناك : وللحجازيين في المعرف نصب ورفع .

الوجه الثاني : أنه أورده هناك على أنه حال ، وذكر هنا بتقدير : إذ ذكرت .

الانتقاد الثالث : لم يحكِ هنا خلافاً في تقدير : إذ ذكرت إذا نُصب ، فأوهم أن ذلك اتفاقٌ .

انتصاره لابن مالك :

وكما كان للشيخ خالد استدركات على ابن مالك ، كانت له انتصارات ، وأول انتصار له هو اختيار الشيخ خالد لكتابه التسهيل ليشرحه وضمنها فيه فقال : دافعاً ما يرد على عبارة ابن مالك .

ـ في باب « الحال » مدافعاً عن ابن مالك في مسألة « وقوع المعرّف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة » ، نحو : « مررت بالقوم ثلاثتهم » ... وهكذا إلى العشرة ... فإن قلت : ظاهر كلامه أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها ، وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز .

قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خصَّ الإضافة بالذكر ، لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : (ومنه) .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضا استواء الحالية ، والتبعية فى المعنى كذلك ، بل إذا نصبته على الحال فيكون المعنى : « مررت بهم في حال أنهم ثلاثة ليس معهم غيرهم » ، وإذا جعلته توكيداً ، فالمعنى : « مررت بالثلاثة كلِّهم » فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم .

قلت : أجيب عنه ، بأنّ المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنّ » في نحو : « أوّلُ ما أقول : إني أحمد الله » ووقع في الكافية ، وشرحها : أنّ الرفع على البدل ، والتحرير .

ـ ثم هو يقرر حقّ ابن مالك في وضع المصطلح ، إذ خالف ابن مالك ـ في باب « التمييز » ـ اصطلاح النحويين ، بأن جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك ، فخالف اصطلاحهم ، وهو : أن التمييز من المنتصب عن تمام الكلام .

فقال الشيخ خالد : ولا حجر في الاصطلاح ، بل جاء بقول ابن عقيل فقال : قال ابن عقيل : « ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب » .

ـ ثم هو يدافع عن وجهة نظر ابن مالك ، وينتصر له على أبي حيان في مسألة « إضافة المميز إلى تمييزه » .

قال ابن مالك : (ويجره بالإضافة إن حُذف ما به التمام ، إلاّ إن كان تنويناً ظاهراً في غير : « ممتلئٍ ماءً ، ونحوه ، أو مقدّرا في غير : ملآنَ ماءً ، وأحدَ عشرَ درماً ، و﴿ أنا أكثر منك مالاً ﴾ ونحوه) .

قال الشيخ خالد : ممّا فيه تنوين مقدّرٌ لا يُفرضُ حذفهُ للإضافة ، أمّا « مَلآن ماء » ونحوه فإنّه مقدّر الإضافة إلى غير التمييز، أي : ملآنُ الأقطار ماءً .

وأمّا أحد عشر وبابه ، فلا تجوز فيه الإضافة ؛ للزوم تنوينه تقديراً .

وأمّا « أكثرُ مالاً » ونحوهُ مما وقع فيه التمييز سبباً بعد أفعل التفضيل ، فهذا لا تجوز فيه الإضافة ، للزوم تنوينه تقديراً ، كذا علّل المصنف في المسألتين .

قال أبو حيان ... « والذي أقول أنه ليس في أحد عشر ، ولا في أفعل التفضيل تنوينٌ مقدّرٌ ، لأنّ أحدَ عشر مبني ، وأفعل التفضيل لا ينصرف ، والذي مُنِعَ الصرف مُنعَ التنوين » انتهى .

فقال الشيخ خالد : وفيه نظر ؛ لأنّ غير المنصرف ممنوع التنوين لفظاً لا تقديراً كما صرح به غير واحد من النحاة .

ـ وأيضا ـ في باب « العدد » ـ اعترض على ابن مالك قوله : « لم يميز بالمائة إلاّ ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما .

وجاء المعترض باعتراضين أردفهما بإجمال : أن المصنف خلط المتفق عليه بالمختلف فيه ، وما ثبت بما لم يثبت .

فقال الشيخ خالد : ويمكن الجواب عن الأول : بأن يحمل ما في الشرح على لغة الأكثر ، وما في الأصل على مقابله .

وعن الثاني : بأن المصنف في درجة الاجتهاد ، والمجتهد لا يُقلِّدُ غيره ، ولا يتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدّمَهُ ، كيف وقد قال في هذا الأصل : « وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ما عَسُرَ على كثير من المتقدمين » .

وهكذا كان الشيخ خالد يقرر لابن مالك حقه في الانفراد بالرأي .

ـ ثم هو ينتصر له ويرجح رأيه على رأي النحاة ، يقول ابن مالك في « أم المنقطعة : (والمنطقة ما سواها ، وتقتضي إضراباً مع استفهام ودونه) .

فقال الشيخ خالد : أي : دون استفهام ، فتقتضي إضراباً مجرّدا عن استفهام ، فتقدر بـ « بل » وحدها ، نحو : ﴿ أم هلْ تستوي الظلمات والنور ﴾ ، أي : بل هلْ .

قيل : ومذهب البصريين أنها تُقدرُ بـ « بل » والهمزة مطلقاً ، وذهب الكسائي ، وهشام الضرير من الكوفيين إلى أنها بمنزلة بل .

قال الشيخ خالد : والحق التفرقة كما ذكر المصنف .

ـ وقال ابن مالك في باب « ترخيم المنادى » : (ويحذف عجزه ـ مع الألف إن كان ـ العلم المركب ـ « اثني عشرة » أو « اثنتي عشرة ») فيقال : « يا اثْنَ ، ويا اثْنَتَ » ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا ، لأن العجز فيهما واقع موقع نون اثنين واثنتين ، ولذلك بُني لحلوله محل الحرف ، وأُعربَ الصَّدرُ لعدم حُلُولِهِ محلَّ الحرف .

ورد أبو حيان على ابن مالك في دعوى التركيب بأنه كان يلزم ألاّ يُحذَفَ إلا عشر فقط كغيره من المركبات .

فأجاب عنه الشيخ خالد فقال : وأجيب : بأن فيه شيئاً مِنْ التركيب .

ـ ويدفع عنه استعماله لفظ يُحْتَمَلُ خلاف ، كقوله في باب « الصفة المشبهة » : (والأصح أن يُجعَلَ اسمَ مفعولٍ المتعدي إلى واحدٍ من هذا الباب) .

قال الشيخ خالد : وقوله على : (الأصح) يشعر بخلاف في المسألة ، قال أبو حيان : « ولا نعلم أحداً منعها » .

قال الشيخ خالد : وهذا لا يقدح في كلام المصنف ، فإنّ من حِفْظَ حجّةٌ على من لا يَحفَظُ .

ـ وذكر ابن مالك من موانع الصرف في الاسم فقال : (ويَمنعُ صرفَهُ أيضاً عدلُهُ صفة ، أو كصفةٍ ، أو كعلمٍ) .

قال الشيخ خالد : وإنما اقتصر على قولين ، وهما كصفة أو كعلم ، لكونهما أعدلَ الأقوال ، ولكونهما في درجة واحدة عطف بـ « أو » على معنى : أنَّك مخير أن تأخذ بأحدهما شئت ، فسقط ما قيل : إنّ في كلامه إخلالاً بقولين وتخييراً بين قولين ، وهو إحداث قولٍ لم يقل به أحدٌ من الفريقين .

فإن قلنا : قدّم القول بالصفة في قوله : (عدله صفة) .

قلنا : تلك مسألة أخرى يدلك على هذا أنه سيقول : « فصلٌ : العدلُ المانع مع الوصفية مقصورٌ على أُخَرَ ، وعلى : مَفْعَلَ وفُعَالَ » .

ثم يقول : والمانعُ مع شبه العلميّة أو الوصفية في « فُعَلَ » توكيداً .

ـ ودفع الشيخ خالد عن ابن مالك تهمة تلفيق مذهب من خلال مذهب البصريين والكوفيين ... في مسألة « نصب الفعل المضارع بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ... » :

قال الشيخ خالد : وسميت هذه اللام مؤكدة ؛ لأنها تفيد نفي الفعل على وجه لا يستفاد بدونها ، فمعنى : « ما كان زيدٌ ليفعل » : ما كان زيدٌ مقدّراً ، أو مستعداً لذلك ، وهو أبلغ في النفي من قولك : « ما كان زيدٌ يفعلُ » ، وليست زائدةً كما قال ابن المصنف في شرح الألفية ، لقول أبيه

في شرح هذا الكتاب ، إنها لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، لكنها لمّا كان الكلام يصحُّ مع إسقاطها أطلق عليها اسم الزائدة مجازاً ، وإنما هي لام اختصاصٍ دخلت على الفعل على معنى : ما كان مقدراً ، أو مهيئاً ، أو مستعداً لكذا .

وبهذا سقط ما قيل : إنّه لَفَّقَ من مذهب الكوفيين والبصريين مذهباً ؛ لأنه قال : إن اللام مؤكدة الخبر ، وهذا مذهب الكوفيين الذين لا يقدّرون محذوفاً ويجعلون ما دخلت عليه هو الخبر .

وقال : إنّ النصب بأن مضمرة ، وهذا مذهب البصريين الذين يقدِّرون حذف الخبر ، واللام متعلقة بذلك المحذوف ، فتقدير : ما كان زيدٌ ليفعل : ما كان زيدٌ ليفعلَ ، أو نحو ذلك .

ـ اهتم الشيخ خالد الأزهري بتخريج المعاني للكلمات الغريبة ، وشرح معاني التراكيب اللغوية ... في متن التسهيل ... .

يقول في باب « شرح ماهية الكلمة ... » عند قول ابن مالك : (وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء) : وهو لغة : الإيجاد .

واصطلاحاً : إيقاع معنى بلفظٍ يُقارنه في الوجود ، كإيقاع التزويج : بزوّجت ، والتطليق : بطلّقت ، والبيع : ببعتُ ، والشراء : باشتريت .

فهذه ماضيةٌ لفظاً ، حاضرةٌ ومعنىً .

وقال ابن مالك في حد الجمع : (والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين ...) .

قال الشيخ خالد : المراد بالجعل : تحديد الناطق حالةً للاسم لم يوضع عليها ابتداءً .

ـ وقال ابن مالك (وعليين) مما ألحق بجمع المذكر السالم ، قال الشيخ خالد : لأنه جمع « عِلِّي » سمي به أعلى الجنة .

ـ وقال ابن مالك : (وربما نال هذا الاستعمال) ـ وهو الجمع بالواو والنون ـ (ما كُسِّرَ) مما عوِّض من لامه هاء التأنيث ، نحو : « ظُبة جُمعت على ظبين ... والظبة : طرفُ السيف والسهم ... (ونحو رِقة) : وهي الفضة ، وحِشة : وهي الأرض الموحشة .

ـ وفي باب « كيفية التثنية وجمعي التصحيح » في مسألة : تثنية غير المقصور والممدود تلحقه العلامة دون تغيير ، وغير المقصور والممدود الموصوف ـ المهموز غير الممدود كـ « رشأ » : وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى .

وقال ابن مالك : (وصححّوا مِذْرَوَينِ) فقال الشيخ خالد مخرجاً معناها ، وهما ـ كما قال ابن قتيبة ـ طرفا كل شيء ، وقال ابن مالك : (وثنايين) قال : وهما طرفا العِقَال .

وقال : لو كانت « فعلَةُ » المعتلة العين صفة ، نحو : « جوْنة » وهي : السوداءُ أو البيضاء .

وقال ابن مالك : (واتُّفِق على عِيَرَاتٍ) بفتح الياء جمع « عِيرٍ » : وهي الإبل التي عليها الأحمال .

وفي باب « المبتدأ والخبر » ... مثّل في مسألة : إن ولي معطوفاً بالواو على مبتدأ فعلٌ لأحدهما ـ أي للمبتدأ ، أو لما عطف عليه ـ واقع على الآخر .. بـ :

« عبد الله والريح يباريها » ثم قال : والمباراة : المعارضة ، يقال : يبارى فلانٌ فلاناً ، أي : يعارضه .

ـ واهتم أيضاً بغريب كلمات الأمثال المستشهد بها ... كقول العرب : « إن ذَهبَ عَيْرٌ فعيرٌ في الرهط » .

فقال : عيرُ القوم : سيدهُم ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته .

والرهط : ما دون العشرة من الرجال ، لا تكون فيهم إمرأة .

ـ كان يفسر بعض استعمالات العرب ... ففي مسألة : ما يغني ظرف الزمان عن خبره ، مثّل بقول العرب : « الليلة الهلال » معلّلاً : لأنّ الهلال يكون ظاهراً ثم يستتر، ثم يظهر ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث .

ـ وأجمل ما في تفسير المعنى لتوضيح وظيفته النحوية يقول عند قاعدة : (ونَصْبُ اليوم إنْ ذُكِرَ مع الجمعة ، ونحوها ممّا يتضمن عملاً) كالسبت ، والعيد ، والفطر ، والأضحى ... ففي

الجمعة معنى : الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى : العود ، وفي الفطر معنى : الإفطار ، وفي الأضحى معنى : التضحية ... وهذه المعاني تصلح للكينونة في اليوم فيكون اليوم ظرفاً لها .

ـ وفي باب الإضافة قال : وهي لغةً : الإمالة ، ومنه قولك : أضفت ظهري إلى الحائط ، أي : أملتُهُ ، وتطلق اصطلاحاً على النسبة .

ـ اهتم خالد الأزهري في باب « العدد » بتخريج معاني ... « عريب » ... و« ديار » وأخواتهما ، ولم يهتم أحد من الشراح : المساعد ـ المرادي ـ الدماميني ـ السلسيلي ـ التنسي .

ـ كما شرح معاني الأفعال في باب « أبنية الأفعال » ، نحو : فرجن الدّابة : إذا عمل فيها بالفرجون ، وهي المحسة ، ونحو : قَرْمَصَ ـ في الرباعي ـ إذا حفر القرموص .

وفي المحكم : القرموص والقراميص : حفرة يستدفئ فيها الإنسان من البرد .

ـ كما كان يفسر التراكيب النحوية معنىً لتقريبها استعمالاً ... قال ابن مالك في باب « الظرف » : (يلحق ـ بالظرف ـ سماعاً إن دل على قُربٍ ، أو بعدٍ ، نحو : « هو مني منزلة الشغاف ، ومناط الثريا ») .

فقال : الشغاف ـ بالشين والغين المعجمتين : غلاف القلب ، وهي جلدة دونه كالحجاب ، يقال : « شَغَفَهُ الحبُّ » ، أي : بلغ شغافه ، والمناط : مَفْعَلٌ من ناط الشيء ينوطُهُ نوطاً : عَلَّقَهُ .

ـ كما اهتم الشيخ خالد بالتعريف بالأعلام ... عند ذكرهم ... قال في باب « كيفية التثنية والجمع على حدّه » ... ومثال ما لم يتفق فيه اللفظ « الخبيبون » في « خبيب » وأصحابه ، وخبيب لقب عبد الله بن الزبير .

ـ وقال ابن مالك : (ويسوغ في « لجبة » القياسُ ، وِفاقاً لأبي العباس) فأكمل الشيخ خالد : محمد بن يزيد المبرِّد .

ـ اهتم الشيخ خالد بمقابلة نسخ متن التسهيل لابن مالك ... يقول في باب « العلم » ، قال

ابن مالك : (ومن العلم اللَّقب ، ويتلو غالباً ...) .

قال الشيخ خالد : وسقط في بعض النسخ قوله : (غالباً) .

ـ كذا في باب أفعل التفضيل ذكر أن قول ابن مالك : (وشذ أظْلَمِي وأظْلَمُهْ) ساقط فقال : وهذه المسألة ساقطة من بعض النسخ .

ـ وفي باب اسم المصدر ذكر مسألة : مساواة المصدر ـ النائب عن فعله ـ اسم الفاعل في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به .

ثم قال : وهذه النسخة لم يشرحها المصنف ، ولا أبو حيان ، وأثبتها ابن المُرحَّلِ في نسخة كتبها بخطِّه ، وتابعوه عليها .

ـ وفي باب « الظرف ـ المفعول فيه ـ » في مسألة : اللغات في « لدن » قال الشيخ خالد ـ رحمه الله ـ : وفي بعض نسخ التسهيل لغة عاشرة ، وهي : « لَتِ » بفتح اللام ، وكسر التاء ، وفي ثبوتها وقفة .

* * *

تمهيد

كان شرح ابن مالك « للتسهيل » أساساً لشراحه اللاحقين ، إذ اعتمدوا ـ في الغالب ـ عليه ، لذلك تكاد تكون شروحهم متشابهة ، حتى ليظن أنّ بعضهم ناقلاً عن بعض نقلاً حرفياً .

ولكن الواقع أن الجميع اعتمدوا مصدراً واحداً ، قد يتوسع المتأخر في شرحه ، ويزيد شيئاً على ما تقدم عليه من شروح، متأصلاً بشرح ابن مالك، متفرعاً بآراء الشارحين ، هذا ما بدا لي في باب « نائب الفاعل » عند موازنة شروح : ابن مالك ، والشيخ خالد الأزهري ، والمرادي ، وابن عقيل ، والدّماميني .

الموازنة بين شرح التسهيل لابن مالك . وشرحه للأزهري . والمرادي . وابن عقيل . والدّماميني :

جملة ما تشتمله الموازنة ، وتوضح ما يتصل به في الشروح المختارة ما يلي :

١ ـ ترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي :

ذكر ابن مالك أسباب ترك الفاعل فقال :

١ ـ يُترك الفاعل لغرض لفظي ، والسبب :

أ ـ قصد الإيجاز ، نحو : ﴿ ومن عاقب بمثل ما عُوقب عليه ثُمَّ بُغي عليه ﴾ .

ب ـ موافقة المسبوق للسابق : كقول بعض الفصحاء : من طابت سريرته حُمِدَت سيرته .

ج ـ إصلاح النظم ، كقول الأعشى :

عُلّقتها عَرَضا وعُلِّقَتْ رجُلا غَيْري وعُلِّق أخرَى غَيرَها الرجلُ

٢ ـ ولغرض معنوي : كقوله تعالى : ﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ :

أ ـ فتُرك الفاعل لكونه معلوماً ، وناب المفعول به .

ب ـ وتركُ الفاعل إن كان غير معلوم : ومنه ما يرد من قول بعض الرواة : روي عن النبي ﷺ كيْت وكيت .

ج ـ ويترك الفاعل إن قصد المتكلم عدم تعيينه : كقوله تعالى : ﴿ إذا حُيِّيتم بتحيةٍ فَحيُّوا بأحسن منها .

د ـ ولتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول ، كقول النبي ﷺ : « مَنْ بُلي منكم بهذه القاذورة فليستتر » .

هـ ـ وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل ، كقولك : أُوذِيَ فلانٌ ، إذا عظمته واحتقرت من آذاه .

و ـ ومنها الستر على الفاعل خوفاً منه ، أو خوفاً عليه ... ولم يُمثِّل له ابن مالك .

المرادي : بدأ الباب بذكر سبب تسميته باب « نائب الفاعل » فقال : « باب النائب عن الفاعل » هذا اصطلاح المصنف في ترجمة باب المفعول الذي لم يسم فاعله ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

ثم تتبع ابن مالك نصّاً وتمثيلاً في جميع الأغراض وسببها حتى إنه جاء بالآيات القرآنية ، والأبيات الشعرية التي استشهد بها ابن مالك تماماً .

أما الدماميني ... فنقل عن المرادي سبب ترجمة ابن مالك الباب بـ « نائب الفاعل » ، إلاّ أنه في إصلاح النظم ..ـكغرض من أغراض ترك الفاعلـ جاء بشاهد مخالف لما استشهد به ابن مالك ، فقال : وتصحيح الوزن كقوله :

وما المال والأهلون إلا وديعة ولا بد يوماً أن ترد الودائع

فإنه لوقال : أن يرد المودعون انكسر الوزن ، ... ، ولو بُني الفعلُ للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة ، ولم تناسب الإسجاع ، نحو : « الحمد لله الذي توالت آلاؤه ، وعُرفت نعماؤه » .

ثم مثل بما مثل به المصنف في ترك الفاعل لغرض معنوي ، كالعلم بالفاعل ، وأمّا الجهل به ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » إذا لم يعرف من ضربه ، قال ابن هشام ، وفيه نظر ، لأن الجهل به إنما يقتضي ألاّ يصرح باسم الفاعل إلاّ أن يحذف ، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره ، مثل سأل سائل ، وسام سائم ، وهذا لا يعوزك في وقت « ما » .

قلت : حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص أنه رأى بخط والده الإمام تقي الدين السبكي ـ رحمه الله ـ ما نصه : يقال : جاء شيءٌ ، ولا يقال : جاءَ جاءٍ ، وإن كان الجائي أخص من شيءٍ ، لأن جاء مسند ، والمسند إليه الفاعل ، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند ، فمتى عرف المجي فلا يبقى في الإسناد فائدة ، والشيء قد لا يعرف مجيئه .

قال : وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه ، نحو : أتاني آتٍ .. وكلامنا إنما هو في : « جاء جاءٍ » من غير إرادة شيء خاص ، وعلى هذا يندفع النظر المذكور فتأمله .

ثم تابع ابن مالك في ذكر الأغراض المعنوية التي يُحذف لأجلها الفاعل ، ومثل بما مثّل به المصنف ثم قال : وهذا في الحقيقة من وظيفة علم المعاني لا من وظيفة علم النحو .

أمّا ابن عقيل : فذكر الأغراض التي يترك لأجلها الفاعل باختصارٍ شديد ممثّلاً بما مثل به ابن مالك .

أما الشيخ خالد ... فذكر ما ذكره ابن مالك من الأغراض ، ومثّل بما مثل به ابن مالك ولم يخرج عنه ، ولو أنه اختصر في ذكر باقي الأغراض التي يُحذف من أجلها الفاعل ... وهي : ج ـ د ـ هـ ـ و .. عند ابن مالك .

حكم نائب الفاعل :

قال ابن مالك : وأشرت بقولي « جاريا مجراه في كل ما له » إلى أن النائب عن الفاعل يخلفه الرفع ووجوب التأخر عن الرافع ، والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه .

قال المرادي ... بعدما ذكر ما ذكره ابن مالك في أحكام نائب الفاعل ، وزاد : ولكنه لا يجري مجراه في العامل ، لأن نائب الفاعل لا يرتفع إلاّ بالفعل واسم المفعول .

وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرف مصدري خلاف .

أمّا الدماميني : فذكر ما ذكره المرادي تماماً .. لم يزذ ولم ينقص وكأنه نقل عنه .

أما ابن عقيل : فقال ما قاله ابن مالك تماما .

وأمّا الشيخ خالد : فلم يخرج عن حكم ابن مالك في شي .

ما ينوب عن الفاعل :

١ ـ مفعول به ، نحو : « ضُرب زيدٌ » .

٢ ـ جار ومجرور ، نحو : « غُضِبَ عليه » ، ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة ، لأن الفاعل قد يكون مجروراً ، نحو : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ .

٣ ـ أ ـ المصدر لغير مجرد التوكيد ، فلا يقل في مثل : ضَلَّ زيدٌ ضلالاً : ضُلَّ ضلال ، لعدم الفائدة ، بخلاف قام في الدار زيدٌ قياماً طويلاً ، أو قومةً أو قومتين ، فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة .

ب ـ المصدر الملفوظ به ... ولم يمثِّل له المصنف ، بل قال : على أن المنوي مدلولاً عليه بالعامل لا ينوب ولا سبيل إليه ، لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود .

ج ـ أو مدلول عليه بغير العامل جاز الإسناد إليه كقولك : بلى سير سيرٌ ، لمن قال : سِيرَ سيرٌ ، إذ الفعل يدل على الذي لمجرد التوكيد ، والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نُوي ولم يلفظ به .

ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوي مطلقاً يمتنع أن يقال ابتداءً ضُرِبَ ، أو نحو ذلك ، وفي كلام الزجاجي إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك ؛ لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه .

قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمار

المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد : قُعِد ، وضُحِكَ من غشر شيء يكون بعد هذا الفعل .

ثم ادعاؤه ـ الزجاجي ـ أنه مذهب سيبويه فاسدٌ ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِد ، ولمتوقع السفر قد سُوفِر ، أي قد قُعِدَ القعود ، وقد سوفر السفر الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر ، هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح .

٤ ـ الظرف المختص ... قال ابن مالك : أو قيدت الظرف بكونه مختصاً تنبيهاً على أنّ غير المختص لا يصلح للنيابة ... فلا يقال في سرت وقتاً : سير وقتٌ لعدم الفائدة .

وقيدته بالتصرف تنبيهاً على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة ، كـ « سَحَر » معيناً ، وثمَّ فلا يقال في أتيت سحَر ، وجلست ثمّ : أُتي سحر ، وجُلس ثم ؛ لأن الظرفية لا تفارقهما .

وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي ، وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف .

وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿ ليُجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ ، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به .

المرادي ... ذكر ما ينوب عن الفاعل تدرجا مع ابن مالك حتى إذا وصل إلى نيابة الجار والمجرور قال : وظاهر كلامه أن الجار معاً في موضع الرفع .

قيل : وهذا لم يذهب إليه أحد ، ومذهب البصريين أن المجرور في موضع رفع بالفعل ، وسواء عندهم أكان الحرف زائدا ، نحو : ما ضرب من أحدٍ أم غير زائد .

واستطرد المرادي في شروط الحرف حتى ذكر أن له مذاهب أربعة ... توسع بذكرها وذكر أصحابها حتى انتهت المسألة بتنبيه حكاه عن أبي جعفر النحاس ، وهو اتفاق النحويين ـ بعد الخلاف الذي ذكره ـ على أن هذا الجار والمجرور في نحو : سير بزيد لا يتقدم ... ثم ذكر علل

ذلك ، ومخالفة السهيلي ، واستطرد بذكر رأي الحباب في شرح الجزولية حول « حروف الجر » وبناء الفعل لها ، وهو استطراد خرج بالمرادي عن المسألة ، ثم عادوا نصب مرة أخرى إلى ذكر باقي مواضع النيابة ، فعدّد باقيها كما عدّدها ابن مالك ومثل لها تمثيله ، ووقف عند اختصاص المصدر فقال : وأجاز سيبويه اختصاص المصدر بنعت مقدر ، فتقول : سير بزيد سيرا إذا أردت به نوعاً من السير ، فتحذف الصفة لفهم المعنى ، ثم عاد واستطرد بآراء العلماء في مسألة نيابة المصدر المؤكد .

أمّا الدماميني : بعد سرده لما ينوب عن الفاعل كما قال ابن مالك فقد استطرد استطراد المرادي في الكلام على نيابة الجار والمجرور ، ، ثم انتقل إلى نيابة الظرف المختص ، وشرحه كما شرحه ابن مالك ، ونقل الخلاف فيه عنه أيضاً .

أمّا ابن عقيل : فكان تعريف النقل عن ابن مالك ... يعمد إلى المسألة والتمثيل عنها بما مثل به المصنف ، والتعليق أيضاً بما علّل به ابن مالك .

كذا الشيخ خالد سار على نهج ابن مالك في ذكر ما ينوب عن الفاعل إلّا أنه عند ذكر المصدر المدلول عليه بغير العامل ، قال : كأن وقع في جواب سؤال ، نحو : « بلى سير » جواباً لمن قال : ما سير سيرٌ شديدٌ لفظاً مع وجود المُسَرِّح لفظاً أو تقديراً ، وهذه المسألة لم يتعرض لها المصنف في الشرح .

وفي مسألة نيابة المفعول الأول من المفعولات مطلقاً بحثها ابن مالك من جهة :

١ ـ عدم امتناعها إن أُمن اللبس .

٢ ـ منعها إن خيف اللبس .

٣ ـ منع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وأعلم ، والصحيح جوازه إن أمن اللبس .

٤ ـ لا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفراء .

٥ ـ عدم نيابة التمييز عن الفاعل .

٦ ـ ولا يجوز كين يقام ، ولا جعل يفعل خلافاً للكسائي والفراء .

المرادي : ذكر مواضع جواز نيابة المفعول الأول وغيره بشرطهما ... ممثلاً بما مثل ابن مالك ، إلا أنه استطرد أيضاً بمذاهب ذكر في آخر استطراده أنها ضعيفة ، ولكنها تقدح في قول ابن مالك .

أمّا نيابة ثاني المفعولين من باب ظن ، فذكر امتناع بعضهم له وقال : هو اختيار الجزولي ، وابن هشام الخضراوي ، وذكر إجازة بعضهم ، صححها ابن مالك ... ثم استطرد في هذه المسألة ذاكرا العامل إذا أقيم أحدهما وبقي الآخر منصوباً فاختلفوا في ناصبه .

ثم ذكر نيابة الثاني والثالث في باب أعلم ، ذاكراً امتناعه عند أكثر النحويين معلّلاً سبب المنع ، وفي مقابله ذكر المجيزين ومن بينهم ابن مالك .

ثم منع ـ كما منع ابن مالك ـ نيابة خبر كان مستدلاً بقول ابن مالك في شرح التسهيل ، وذكر اختلاف النحويين في « كان » الناقصة .

ثم ذكر نقل ابن مالك عن الكسائي نيابته للمميز ... وذكر أن ابن إصبع والصفار نقلا عنه أيضاً ... وهو مخالف لنقل ابن عصفور .

كذا ذكر عدم إجازة كان للمفعول إذا كان خبرها جملة اسمية ، أما إن كان خبرها جملة فعلية ، فذهب الكسائي والفراء إلى جواز بنائها للمفعول .

أمّا الدماميني : ذكر ما ذكره ابن مالك من مسائل نيابة غير الأول من المفعولات ... وعلق على إطلاق بعضهم المنع في باب « ظن » و« أعلم » فمنعوا إقامة الثاني من نحو قولك : « ظننت زيداً قائماً » ، والثالث نحو قولك : « أعلمت زيداً عمرا منطلقاً » ... قالوا : لأنه مسند إلى المفعول الأول في باب ظن ، وإلى المفعول الثاني في باب أعلم ، فلو أقيم مقام الفاعل ، والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز ... وذكر بعد ذلك نظرًا للرضي في قولهم هذا ، واستطرد كاستطراد المرادي في ذكر آراء المانعين .

ثم علّق على عدم نيابة خبر كان نقلاً عن ابن مالك حكايتها عن السيرافي ، وكذا مسألة نيابة المميز عن الكسائي لم يخرج عن شرح ابن مالك ، ناسباً اختلاف الكسائي والفراء في توجيه المسألة ، معلّقاً : وهذا من الفراء مشكل ، لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال ذلك ، لأن

الفعل هناك مبني للفاعل ، وأمّا هنا فهو مبني للمفعول ، لأنّا نقول هو يقول بذلك أيضاً في نحو : ضربا ، وقتل غلامك .

أمّا ابن عقيل : ذكر ـ أيضاً ـ المسائل التي ذكرها ابن مالك في مسألة نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً ، ممثلاً بما مثل ابن مالك .. ذاكرًا بعض من أطلق المنع في باب ظن وأعلم منهم ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور ، والأبذي ، والجزولي في باب « ظن » .

ووجه اختيار ابن مالك الجواز في « ظن » و« أعلم » ـ أنه مذهب قوم ـ القياس على جواز : أُعطي درهمٌ زيداً ، فلا خلاف ـ كما زعم ابن مالك ـ في جوازه .

ثم نقل عن ابن مالك مسألتي نيابة خبر كان المفرد والخلاف فيه ، وعدم نيابة المميز خلافاً للفراء .

أما الشيخ خالد : فلم يخرج عن شرح ابن مالك إطلاقاً ، بل سار معه خطوة بخطوة تمثيلاً وتعليقاً ناقلاً عمن سبقه ـ المرادي ، وابن عقيل ـ آراء المخالفين وأسمائهم في كل المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذه المسألة، وهي نيابة غير المفعول الأول ، وكذا عدم نيابة خبر كان ولا مُميِّز ، وعدم إجازة ـ كين يقام ـ وجُعل يفعل خلافاً للفراء والكسائي فيهما .

كيفية صوغ الفعل المبني للمفعول :

ذكر ابن مالك كيفية صوغ الفعل لما لم يسم فاعله فذكر :

١ ـ يضم أوله مطلقاً ، ماضياً ومضارعاً .

٢ ـ يضم أوله وثانيه ، إن كان الماضي مفتتحاً بتاء مزيدة .

٣ ـ يضم أوله وثالثه إن كان الماضي مفتتحاً بهمزة وصل .

٤ ـ يُحرك ما قبل الآخر ـ لفظاً أو تقديراً ـ بكسر في الماضي ، وفتح في المضارع .

وتقديراً إن اعتلت عين الماضي الثلاثي الموازن انفعل أو افتعل فيكسر ما قبلها بإخلاص أو

إشمام ضم ، أو إخلاص الضم .

٥ ـ يمنع الإخلاص عند خوف اللبس .

٦ ـ كسر فاء « فُعِل » ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغة .

٧ ـ إشمام فاء المدغم قليلاً .

٨ ـ شذ في « تُفوعل » : تِفيعِل .

٩ ـ ما تعلق بالفعل وليس بفاعل ، ولا شبيه به ، ولا بنائب عنه فمنصوب لفظاً إن لم يدخل عليه جار ، فإن دخلفمحلاً .

١٠ ـ ربما رُفع مفعول به ونصب فاعلٌ لأمن اللبس .

المرادي : سار مع ابن مالك في أحكام صوغ الفعل المبني للمفعول ... ولم يخرج عنه .

ومثَّل للثلاثي المعتل العين ، ومثل لـ « انفعل » و« افتعل » مع ذكر أصولهم ، وأحكام اعتلالهم .

وفي كسر ما قبل العين بإشمام قال : وقرأ بهذا الوجه السبعة نافع وابن عامـر والكسائي ، نحو : « غِيضَ » و« سِيءَ » .

وذكر المراد بالإشمام ـ ولم يذكره ابن مالك ـ فقال : أن تشاب الكسرة شيئاً من صوت الضم ، وليس هو المذكور في الوقف ، لأن ذلك لا يمكن هنا ، والاشمام هنا مسموع .

وهناك غير مسموع ، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه .

وعند قول ابن مالك : ويُمنع الإخلاصُ عند خوف اللبس ... شرحه ممّثلاً كابن مالك ، ثم قال : وفي إلزامه الاشمام نظر ؛ لأن إخلاص الضم فيما عينه ياء لا يُلبس ، وإخلاص الكسر فيما عينه واو لا يلبس ، وعبارته في الألفية تدل على جواز ذلك ؛ لأنه قال :*وإن بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ*

وهذا اللبس لم يذكره سيبويه بل أجازه ، ثم بين مواضع إجازته عند سيبويه ، واستطرد بذكر آراء المغاربة وغيرهم في هذه المسألة فأطال .

وفي إجازة ابن مالك كسر فاء ساكن العين قال المرادي : ولم يجزه الجمهور ، أمّا ساكن العين للإدغام فلم يجز الجمهور فيه إلاّ الضم ، وأجاز الكسر بعض الكوفيين ، وهو الصحيح ...

وعند قول ابن مالك : وما يعلق بالفعل ... لم يذكر ابن مالك أمثلته ، بل قال : وأمثلة ذلك بيّنة ، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها ... وذكرها المرادي مختصِراً .

ثم تابع مسائل الفصل مع ابن مالك مستطرداً بذكر آراء المغاربة ، واستشهد بأبيات ابن مالك نفسها على المسألة .

أمّا الدماميني ... في كيفية صوغ الفعل لما لم يسم فاعله فقد سار على نهج ابن مالك ممثلاً بالأفعال التي مثل بها ... ولم يخرج عنه في جميع المسائل التي ذكرها ابن مالك ... وما زاد فيه عليه فهو عينه ما ذكره المرادي ، تمثيلاً واستشهاداً .

أما ابن عقيل ... فسار أيضاً على نهج ابن مالك في تناول مسائل هذا الفصل .

إلا أنه في مسألة إشمام الضم قال : وإنما المراد به هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة ، ولهذا قيل : إنه ينبغي أن يسمى هذا روماً ، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام ، وهذا التفسير الذي ذكرته هنا هو معنى ما فسَّر به ابن خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه ... وهذا يوضح مصدر نقول المرادي .

ثم تابع ابن مالك في بقية المسائل ، وما زاد فلا يخرج عن شرح المرادي تمثيلا واستشهاداً .

أمّا صاحبنا فقد سار على نهج ابن مالك أفكاراً ، ونهج المرادي ، وابن عقيل شرحاً ... ولم يضف على ذلك شيئاً ، لا في تمثيله بالأفعال ، ولا استشهاده بالأبيات .

ثم ذكر ابن مالك في الفصل الأخير مسائل ، وهي :

١ ـ يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بـ :

أ ـ المنصوب . ب ـ أو كان ضميراً غير محصور .

٢ ـ الحكم في نحو : « ما ضرب عمرو إلاّ زيداً » عند غير الكسائي ، وابن الأنباري .

٣ ـ العكس في الحكم إن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل .

٤ ـ الحكم في نحو : « ما ضرب عمراً إلاّ زيد » عند غير الكسائي .

٥ ـ منع الأكثرون تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو : « ضرب غلامُه زيداً » ، وصحة جوازه لسماعه .

المرادي : ناقش المرادي مسألة وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه من شرح ابن مالك ناسباً في نحو : « ضرب موسى عيسى » تعيُّن كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ، لابن السراج في أصوله ، ولأكثر المتأخرين ، ونازعهم ابن الحاج وردّ ذلك على ابن عصفور في مقربه ، وقال : لا محصول لما ذكروا ، ولا يوجد في كتاب سيبويه من هذه الأغراض الواهية .

ثم استطرد في مناقشة المسألة ...

وفي مسألة : « ما ضرب عمرو إلاّ زيداً » ذكر قول المصنف ثم قال : هذا نقل المصنف ، وقال غيره : ذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري ، أي أنه ليس الكسائي وابن الأنباري فقط .

وفي مسألة وجوب تقديم المفعول إذا حصر فاعله بإلاّ ... قال : هذا مذهب البصريين والكوفيين غير الكسائي ، ومن شواهده :

ما عاب إلاّ لئيمٌ فعل ذيكرم ولا هجا قط إلاّ جُبأ

والجبأ ـ بضم الجيم ـ : الجبان ، ولخص المسألة في ثلاثة مذاهب ... وأكمل على غرار ابن مالك شرحاً واستشهاداً .

أمّا الدماميني : فقد ناقش مسألة وجوب وصل الفعل بمرفوعه من خلال أفكار ابن مالك ، وتعليلاته فقال : يجب أن يكون المرفوع تالياً للفعل الرافع له بحيث لا يفصل بينهما فاصل ، وهذا هو الأصل ، لتنزل المرفوع منزلة الجزء منه ... ثم تابع شرحه مع شرح ابن مالك والمرادي .. من حيث نسبة الآراء ، والمخالفات ، مستطرداً في شرح الأمثلة مرجعاً القارئ إلى باب المستثنى ... ثم أكمل على غرار ابن مالك في الشرح والتمثيل ناقلاً عن المرادي استشهاده .

أما ابن عقيل : فناقش أفكار ابن مالك متسلسلاً معه فكرة فكرة مستعيناً بشرحه ، في الأمثلة والاستشهاد .. وما زاد عنه فهو نقلٌ عن المرادي ، أو أبي حيان .

أمّا الشيخ خالد الأزهري ... كابن عقيل تماماً تتبع ابن مالك متناً ، وشرحاً ، وتمثيلاً ... وأما مناقشة المسائل فناقشها من خلال نقله عن المرادي ... ولم أذكرها عنده ، ولا عند ابن عقيل والدماميني هرباً من الإعادة والملل .

والحاصل من هذه الموازنة أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ ساعد بشرحه التسهيل على تهافت العلماء لكتابه مستنيرين به ، فاعتمد الجميع عليه وعلى شرح أبي حيان إلاّ ما اختص به الأزهري من مزج المتن بشرحه ... والإيجاز دون الإطناب ، وشرح غريب اللغة في الشعر ، وبيان موضع الشاهد منه .

ورحم الله المرادي وأبا حيان ، فقد ، كان شرحهما منارا لمناقشة المسائل من وجهة نظر المشارقة والمغاربة ، وخلاصة القول فإن كتاب التسهيل وشروحه عِقد انتظمت فصوصه ، فأخرجت لنا قلادة نحوية متكاملة .

وأخيراً :

فكان الجميع يذكرون الحدّ للباب كما عرّفه ابن مالك ، وانفرد المرادي والدماميني بعلة تسميته بنائب الفاعل .

كان الشراح حريصين على ذكر أحكام الباب كما وضعها ابن مالك معلّلين بما علّل ابن مالك ، أو المرادي ، أو أبو حيان ... فلم يخل شرح منها .

اهتم المرادي بذكر أصحاب اللغات التي لم يذكرها ابن مالك ، ونقلها عنه الدماميني ، وابن عقيل ، والأزهري .

السماع ، والقياس نبّه عليه ابن مالك ، وأيّده ... في الباب ، وتسابق عليه الشراح .

أما الآراء والنقول ... فأدمجها ابن مالك كثيراً في متن التسهيل ، فنجده يقول خلافاً للكسائي ، والفراء ... وغيرهم .

وقد نقل عنه الشراح ما نقله من هذه الآراء ، ثم توسعوا فيها نقلاً عن بعضهم البعض .

كان المرادي أكثر جرأة ومناقشةً للمصنف وتابعه من نقل عنه ، إذ نجد وجهات نظره تُعاد عند الدماميني ، وابن عقيل ، والأزهري .

والحقيقة أن هذه الموازنة أظهرت الخطوط العريضة بين الشراح وابن مالك ... أما التفصيل فيحتاج إلى جهد جهيد .

والحق : أن لكل منهم أسلوبه الذي تميز به ... جلّ ما هنالك لنا أن ننتصر لصاحبنا ـ الأزهري ـ لعيشةٍ معه مدة ليست باليسيرة ... خرجنا منها بأنه يكاد يكون أفضل شروحات التسهيل بلا منازع ، والله من وراء القصد .

* * *

* *

*

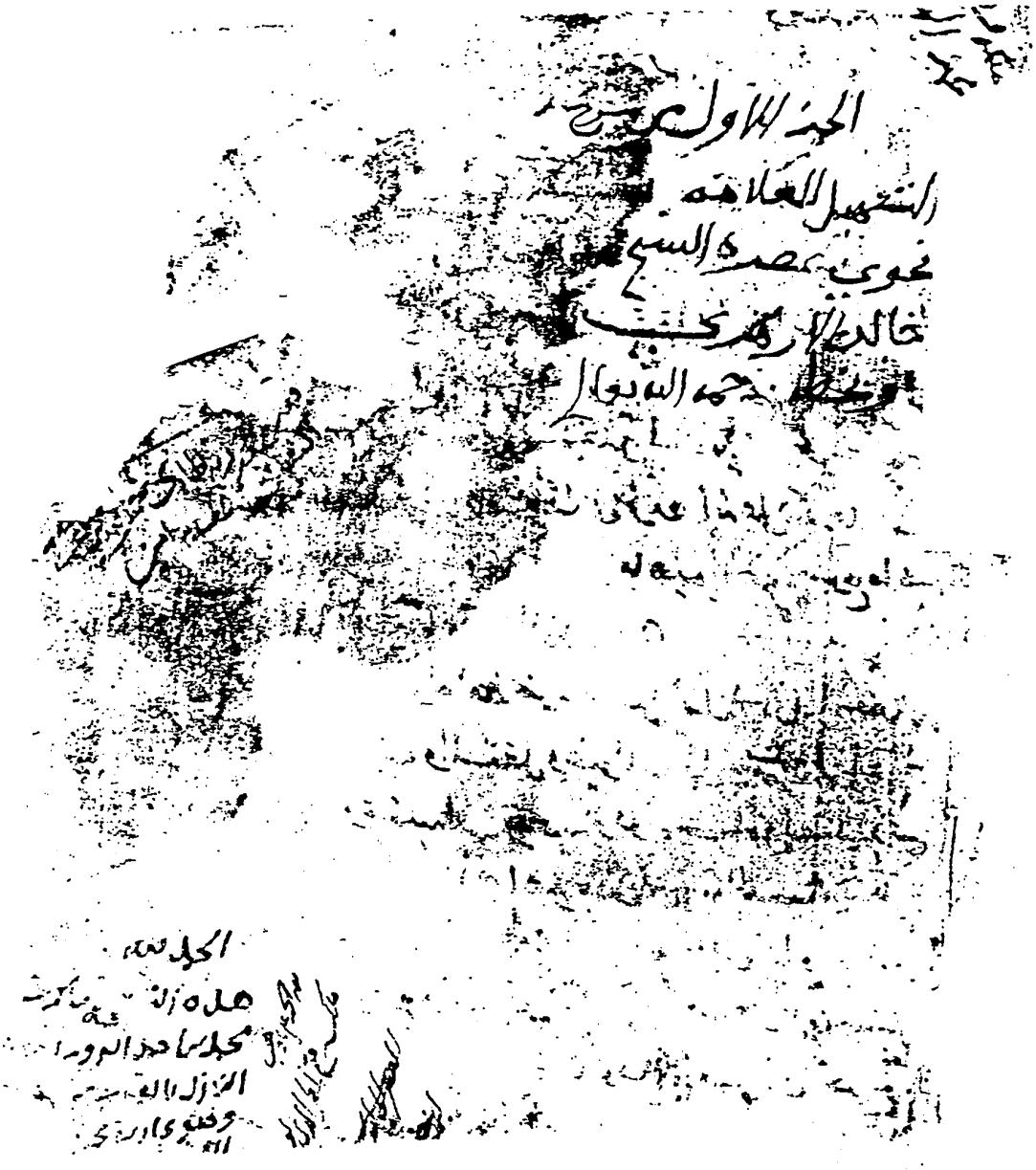

الصفحة الأولى من المخطوطة
الأصل الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم فقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري
بسم الله الرحمن الرحيم احمد الله على تسهيل الفوائد واشكره على تكميل
المقاصد واصلي واسلم على سيدنا محمد واله واصحابه الذين جمعوا
من عيون الالفاظ الشوارد ومكنوا من اقتناص اوابدها كل رائد
وبعد فقد سالتني ايها الاخ الفاضل والخل الكامل ان اشرح
لك كتاب التسهيل على وجه الايضاح والتسهيل شرحا مبينا
على حل الالفاظ والتمثيل خاليا عن الدليل والتعليل ممزوجا
بالاصل صونا له عن الحشو والتطويل فاجبتك الى ما سالت على
وفق ما اخترت وسميته موصل السالك الى نحو التسهيل
ايدك الله بتاييده ومنحك من مزيده انه على ذلك قدير
وبالاجابة جدير هذا باب شرح ماهية الكلمة وشرح ماهية
الكلام شرح ما يتعلق الكلام به ٥ الكلمة لفظ مستقل
دال بالوضع فقوله لفظ بمنزلة الجنس يشمل المهمل والمستعمل
والمفرد والمركب والمستقل وغير المستقل ويشمل ما دلالته
وضعية او عقلية او طبيعية وقوله مستقل فصل اول
اخرج به غير المستقل مما هو بعض اسم كيا النسب في زيدي
او بعض فعل كالف المفاعلة في ضارب فكل من اليا والالف
لفظ دال بالوضع وليس كلمة لعدم استقلاله لانه جزء
كلمة لا كلمة مستقلة وقوله دال بالوضع فصل بان اخرج
كالمهمل كدير مقلوب زيد فانه دال على حيا والناطق به دلالة
عقلية واما على الاصح كالكلام فان الاصح ان دلالته



الصفحة الأولى من الجزء الثاني
من المخطوطة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ما سبب التابع وهو ما ليس خبرا لمفرده الا انه عدمي فيخرج عنه نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه شارك ما قبله في اعرابه ولم يشاركه في المعنى اذ ليس بتابع بل خبر من مشاركه ما قبله في اعرابه [illegible] وهو معنوي الفصل اخرج به تمييز المنصوب نحو اشتريت رطلا زيتا فانه شارك ما قبله في اعرابه دون عامله لان عامل رطلا اشتريت وعامل زيتا رطلا لا يقال لكن هذا اخرج البدل لانه عامله غير عامل المبدل منه لانا نقول المصنف يرى ان عاملهما واحد فيكون داخلا وسمل قوله شارك ما قبله نحو علمك ورحمة الله السلام فانه شارك لما هو قبله تقديرا وسمل قوله في اعرابه الاسم والفعل والجملة فانها تشارك ما عتبار المحل وسمل قوله وعامل البدل فان المصنف يرى ان عامل [illegible] المبدل منه واحد وسمل قوله عمدة الفصل الثاني اخرج به المعطوف والمؤكد والعدد المشارك في العامل فانها تشارك ما قبلها في اعرابه وعامله في بعض الصور لا مطلقا فتقول في المشاركة اعطيت زيدا درهما وضربت اللص مكتوفا واملأ الحوض ماء وتقول في خلافه المشاركة اعطى زيد درهما وضرب اللص مكتوفا واملأ الحوض ماء اي التابع [illegible]

لانه اما ان شبع عرف اولا والاول عطف النسق والثاني اما ان يلزم معه تكرار العامل فبدل اولا وهو لفظ محصور فما كان اعم محصور وهو مشتق فنعت او جامد فعطف بيان

ذلك بوعان مالا مباشرة فيه اصلا نحو علي وربي لنا نبئكم عالم الغيب فيجاريان الموصوف والصفة نحو اقسم والله الجواب اجتنبا من القسم بل يتعلق به يتعلق جواب الشرط بالشرط وما سألني من وجه دون اخر نحو وارحلكم فمسحوا برؤسكم وارجلكم فانا اذا قلنا انه فيهما عطف على ايديكم لا على محل برؤسكم فان الجميع عمل واحد قصد الاخلاف بترتيبه ايجابا او ندبا على الخلاف فيه فاعتبر الفصل بهذا وامسحوا برؤسكم بخلاف بوله وقلت لقوم في الكنيف تزوجوا عشرة بنتا عند ما تزوج فانه فصل بين قوم وتزوج بتزوجوا وما بعده وذلك جائز وسمع الفصل بالمحض مباينته بان يكون اجنبيا وضابطه ما كان محولا اما بعد التابع او قبله من غير علقه او كان متعلقه لا ارتباط لها بالكلام الذي التابع فيه فاما قوله وقلت لقوم في الكنيف تزوجوا عشرة بنتا عند ما تزوج فالفصل فيه بتزوجوا وما بعده بين قوم وتزوج جائز ومن الفصل بين المؤكد والمؤكد بالمباين وبعضهم عمم المنع فلم يجز [illegible] بين كلهم واجمعون من قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ويجوز في قوله توكيد توكيد فان الثاني توكيد لما الاول توكيد له [illegible] ان كل المعمول [illegible] الفصل بين هذا والرجل [illegible] يزيد ولا يجوز ضربت هذا زيدا الرجل [illegible] في عدم الاستغناء عن الصفة ومثله المصنف بقول الشعري العبود واخترض ما استغنا عن الصفة في قوله تعالى وانه لقسم الشعري

المفصول بالمباين كفصل المؤكد والمؤكد بالاجنبي

القسم الثاني

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني ، خالد بن عبد الله الأزهري[١] .

أَحْمَدُ اللَّهَ على تَسْهِيلِ الفَوائد ، وأشْكُرُهُ على تكْمِيلِ المَقَاصِد [٢] ، وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وأَصْحَابِهِ الذين جَمَعُوا مِنْ معاني الأَلْفَاظِ الشَّوَارِدَ [٣] ، ومكَّنُوا مِنْ اقْتِنَاصِ أَوَابِدِها كُلَّ رائد .

وبَعْدُ [٤] : فَقَدْ سَأَلْتَنِي أَيُّهَا الأَخُ الفَاضِلُ ، وَالخِلُّ الكامِلُ ، أَنْ أَشْرَحَ لك كِتَابَ « التَّسْهِيلِ » ، على وَجْهِ الإيضَاحِ والتَّسهيل ، شَرْحاً مُشْتَمِلاً عَلَى حَلِّ الألفاظِ وَالتَّمثِيلِ ، خالياً عَنْ الحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ ، ممْزوجاً بمبانيه ، مُطَابِقاً بَيْنَ أَلْفَاظِه ومَعَانيه [٥] ، فَأَجَبْتُكَ إلى ما سألت عَلَى وَفْقِ ما اخْتَرْتَ ، وسَمَّيْتُهُ [٦] « موصل النَّبِيلِ إلى نحوِ التسْهِيلِ »[٧] ـ أَيَّدَكَ اللَّهُ بتأْيِيدِهِ وَمَنَحَكَ مِنْ مَزِيدِهِ ـ إنَّهُ على ذلك قديرٌ ، وَبالإجَابَةِ جديرٌ .

---

(١) في (ب) بعد البسملة « صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا » وليس فيها « يقول . . . الأزهري »

(٢) كان الشارح متأثراً في مقدمته باسم الكتاب الذي شرحه ، وهو « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » .

(٣) « معاني » ليست في (ب) وكانت في الأصل « عيون » وشطب عنها في الهامش إلى « معاني » .

(٤) أصلها : (أما بعد) ، حذفت (أمَّا) ، وعوض عنها بالواو وبنيت على الضم ، لحذف المضاف إليه ونية معناه ، والأصح والأشهر أن تستعمل على الأصل (أما بعد) .

(٥) في الأصل : « خاليا عن الدليل والتعليل ، ممزوجا بالأصل صونا له عن الحشو والتطويل ، فأجبتك » وضرب على ما تحته خط إلى ما أثبت وهو مافي (ب) ، وفي المخطوطتين : لمبانيه ، ومزج يتعدى بالباء لا باللام .

(٦) جاء في لسان العرب : سميته كذا فتعدى الفعل بنفسه وجاء ـ أيضا ـ سميته بكذا ، فيتعدى بالباء .

(٧) في الأصل : وسميته : موصل السالك إلى نحو التسهيل ثم ضرب على « السالك » وأثبت في الهامش « النبيل » وقبل النبيل قطعة من ألف عليها فتحة (آ) وفي (ب) لام عليها فتحة (لَ) وقبل اللام فراغ يسع كلمة ، فعلها « موصل . . » .

(١) " هَذَا بابُ شَرْحِ مَاهِيَّة (الكَلِمة و) شَرْحِ مَاهِيَّةِ (الكَلَامِ وَ) شَرحِ مَا يتعَلَّقُ الكلامُ (بِهِ) "

[حد الكلمة]

(الكَلِمَةُ لَفْظٌ مُسْتَقِلٌ) بِذَاتِه (دَالٌّ بالوَضْعِ) .

فَقَوْلُهُ : (لَفْظٌ) [١] بِمَنْزِلَة الجِنْسِ ، يَشْمَلُ المُهْمَلَ ، والمُسْتَعْمَلَ ، والمُفْرَدَ والمُرَكَّبَ ، والمُسْتَقِلَّ ، وغَيْرَ المُسْتَقِلِّ ، ويشْمَلُ ما دَلالَتُهُ وَضْعِيَّةٌ أَوْ عَقْلِيَّةٌ أو طَبِيعِيَّةٌ . وقوله (مُستَقِلٌ) فَصْلٌ أولُ ، أخْرَجَ به غيرَ المُسْتَقِلِّ مما هو بَعْضُ اسمٍ ، كياءِ النَّسب في « زَيْدِيٍّ » ، أو بعضُ فِعْلٍ كألف المُفَاعَلَة في « ضَارَبَ » ؛ فكُلٌّ من الياءِ والألفِ لفظٌ دالٌّ بالوَضْعِ ، وليس كَلِمَةً ، لعَدمِ استِقْلالِه ، لأَنَّهُ جُزْءُ كَلِمةٍ لا كلمة [٢] .

وقولُهُ : (دَالٌّ بالْوَضْعِ)، فَصْلٌ ثانٍ ، أخْرَجَ بِهِ ما دِلالَتُهُ عقليَّةٌ كالمُهمَلِ « كدَيزٍ » مقلوب زَيْد، فإنَّهُ دالٌّ على حياةِ الناطقِ بـه دَلالةً عَقْلِيّة . كالكلام على الأصح [٣] ؛ إذ الأصحُّ أنَّ دَلالَتَهُ / عقليَّةٌ / ٢ /

---

(١) عبر الزمخشري في « مفصله » (٦) بقوله : « الكلمة لفظة » ، ليتطابق المبتدأ مع الخبر في التأنيث ، وعبارة ابن مالك في تسهيله هي الأولى ، وهي عبارة ابن الحاجب ـ أيضا ـ لأن كلمة لفظ مصدر ، وهو لا يذكر ولا يؤنث ، يقول ابن عقيل في المساعد (١/ ٤) : « الكلمة لفظ ... وهو أولى من (لفظة) لوقوعه على كل ملفوظ به ، حرفا كان أو أكثر » وكذا ذكره في نتائج التحصيل ١/ ١٤١ ، وأخبر ابن هشام عن الكلمة بالقول بدل اللفظ وهو أقرب ؛ لأن القول لا يطلق إلا على الموضوع ، أمّا اللفظ فيطلق على المهمل والمستعمل ، ولذلك قيّده ابن مالك في تسهيله بالوضع ، ظ : أوضح المسالك ١ / ١٣ والإيضاح لابن الحاجب ص ٥٩

(٢) ينظر شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٤ ، والمساعد ١/ ٤ . وفي الأصل : « لا كلمة مستقلة » ثم ضرب على مستقلة .

(٣) في الأصل : « وأما على الأصح كالكلام إذ . . » وفي (ب) وأما . . . فإن » وهي عبارة غير مستقيمة المعنى . وفي تنقيح الأزهرية ص ٨ قال خالد الأزهري :((لا حاجة إلى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات ، والكلام خاص بالمركبات ، ودلالتها غير وضعية على الأصح .)) اهـ.

لا وضعيَّةٌ [١] ، فإنَّ مَنْ عَرَفَ مُسمَّى زَيْدٍ وعَرَفَ مسمَّى « قائمٍ » ، وسَمِعَ « زَيْدٌ قائمٌ » بإعْرابِه المخصوصِ فَهِمَ بالضرورة معنَى هذا الكَلامِ ، وهو نِسبةُ القيام إلى زيد ، وكذا سائر المُرَكَّبَاتِ [٢] .

وأَخْرَجَ ما دِلالَتُهُ طَبيعيَّةٌ « كأحْ » - بالحاء المُهْمَلَةِ - ، فَإنَّهُ يَدلُ على وَجَعِ الصدرِ دَلالةً طبيعيَّةً لا وضْعيَّة ، إذ الوضْعُ : جَعْلُ اللَّفظ دَليلاً على المعنى (تَحْقيقًا) « كرجلٍ » فَإنَّهُ جُعِلَ دليلاً على مُسَمَّاهُ حقيقةً ، (أَوْ تَقْديراً) كأحَدِ جُزْأي العَلَمِ المُضافِ « كامْرئِ القَيْسِ » فَإنَّهُ مِنْ حيثُ التركيب كَلِمتانِ تقديراً ، لأنَّ كُلاً من المُضافِ والمُضافِ إليه يَدلُّ على مُسَمَّاهُ / تَقْديْراً ، ومِنْ حَيْثُ جَعْلُهُ /٣/ علماً دالاً على معنى مفرد كلمةٌ واحدةٌ تحْقيقاً .

وقَوْلُهُ (أَوْ مَنْوِيٌّ مَعَهُ كَذَلكَ) قسيمٌ لقوله (لفظٌ) ، وهو إشارةٌ إلى أنَّ الكَلمةَ قسمان : لفظٌ موصوفٌ بِمَا ذُكِر ، أوْ غَيْرُ لَفْظٍ مَنْويّ مَعَ اللَّفْظ ، وقَوْلُهُ (كَذَلكَ) إشارةٌ إلى الدَّلالة والاسْتقْلال . وتقديرُ كلامه : الكَلمَةُ لفظٌ مستَقِلٌّ دالٌّ بالوضْعِ تَحْقيقاً أَوْ تَقْديراً ، أوْ غَيْرُ لفْظٍ مَنْويٌّ مع اللَّفْظِ مُسْتَقِلٌّ دالٌّ بالوضْعِ تحقيقا أَوْ تَقْديْراً ، وذلكَ كالضمير المرفوعِ المنويِّ في نَحْوِ « اضْرِبْ » أي أنتَ ، فإنَّهُ مَنْويٌّ مع لَفْظِ « اضْربْ » مُستَقِلٌّ دالٌّ بالوضْعِ تحقيقاً ، إنْ لم يُجْعَلْ جُزْءَ عَلَمٍ ، وتقديراً إنْ جُعِل ، كما إذا سَمَّيْتَ رجُلاً بالفِعْلِ وفَاعِلِه جميعاً .

---

(١) اختلف في دلالة المركبات أهي وضعية أم لا ، وذكر السيوطي في النكت (ص : ١٢١) أنها ليست وضعية على الصحيح ، وهو ما ذهب إليه الشيخ خالد في التصريح (١ / ٢٢) وذكره هنا .
وخالف الشيخ يس في حاشيته على التصريح فقال : « هذه : طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية ، وما ذكره دليلاً على مدعاه غير مثبت لأنه لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية ؛ لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل ، وقد صرح بعض المحققين من المناطقة ... بأن المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيها مدخل ، لا ما للعقل فيه مدخل ، وإلا كانت جميع الدلالات عقلية ؛ لأن العقل له مدخل في الجميع » وقرر الرضي أنها وضْعِيَّة . ظ : شرح الكافية ١/ ٥ ، والمزهر للسيوطي ١/ ٤٣ وما بعدها .

(٢) قول الشيخ خالد فإن من عرف ... نقله السيوطي بنصه مما حكاه ابن إياز عن شيخه ، المزهر ١/ ٤٤ ، ومن قوله : الأصح أن دلالته عقلية إلى : نسبة القيام إلى زيد . بنصه في التصريح ١/ ٢٢ .

[أقسام الكلمة]

(وهي) جِنْسٌ تحْتَه ثلاثةُ أقْسَامٍ (اسمٌ) كزيْدٍ ، (وفِعْلٌ) كَقَامَ ، (وحرفٌ) كَقَدْ ، وذلك لأنَّ الكَلِمَةَ إن لم تكُنْ ركْناً للإسنادِ فهي حرفٌ ، وإن كانت ركناً له فإن قبلته بطرفيه فهي الاسْمُ ، وَإلاَّ فَهِيَ الفِعْلُ [١]

[حد الكلام]

(والكلامُ ما تضمَّنَ من الكَلِم إسْناداً مُفيداً مَقْصُوداً لِذَاتِه) .

فقولُه : (ما تَضَمَّنَ) كالجِنْسِ ، وقولُه : (من الكَلِمِ) بيانٌ لـ (ما) ، وهو فَصْلٌ أولُ أخرج به الدوالَّ الأربع وهي : الإشارةُ ، والكتابةُ ، والنُصُبُ ، والعُقَدُ [٢] ؛ إذ المرادُ بالكلِمِ الألفاظُ ، وقوله : (إسنادا) فصْلٌ ثانٍ أَخْرجَ به المفرداتِ ، والمركَّباتِ الإضافية / والمَزْجيّةَ ؛ إذ المرادُ بالإسنادِ /٤/
نسبةُ أحدِ الجُزْأينِ إلى الآخَرِ ، ليُفِيدَ المخاطبَ فائدةً يَحْسُنُ السُّكوت من المتكلمِ عليها [٣] .

وقولُه (مفيداً) فَصْلٌ ثالثٌ ، أخرجَ به ما لا فائدةَ فيه من الإسْناداتِ ، كالمَجْعُولِ عَلَماً ، نحو: « بَرَقَ نَحْرُهُ » وما كان حاصلاً عند المخاطبِ ، نحو : السماءُ فوقَ الأَرْضِ [٤] ، وما كانَ يَتَوقّفُ

---

(١) توضيح هذه المسألة أن الاسم يسند ويسند إليه ، والفعل لا يقع إلا مسنداً ، أما الحرف فلا يقبل الإسناد مطلقا ، أما قولهم : (ضرب : فعل ماض) ، فقد قالوا : إنها قصد لفظها فصارت اسماً ، فأسند إليها . وأرى أن (ضرب) هنا ليست فعلاً حتى يعتذر عنها بذلك ، لأنها مجردة عن الحدث، فليس ثمت ضرب وقع من شخص على شخص .

(٢) زاد بعضهم الخط . ينظر الفاكهي على قطر الندى (١/ ١٣) والمساعد (١/ ٥) .

(٣) في (ب) عليها من المتكلم .

(٤) المقصود بذلك أنّ ما لا يجهله أحد من الناس لا يكون كلاماً كالمثال المذكور وهذا فيه نظر ، لأننا لو اعتبرناه لخرجت أمثلة كثيرة من كلام العرب كأن نقول لابن : هذا أبوك ، مع أنه لا يجهل ذلك ولم ترد إعلامه بهذا بل أردت توبيخه على شيء قد فعله ، وأيضا تقول : الشمس مشرقة ، ولا يجهل ذلك أحد ، فلو اعتبرنا هذا القيد لخرجت هذه الأمثلة وغيرها من كلام العرب .

على غيْرِه ، نحو : « إنْ قَامَ زَيْدٌ » ، إذْ المُرادُ بالمفيدِ ما أفادَ معنىً يحسُنُ السكُوتُ عليه ـ كما تقدم ـ .

وقولُه (مَقْصُوداً) فَصْلٌ رابعٌ ، أَخْرَجَ به غَيْرَ المقصودِ ، كالصَّادِرِ من النائمِ ؛ إذْ المُرادُ بالمقْصُودِ أن يَقْصِدَ المُتكلِّمُ إفَادَةَ المُخَاطَبِ .

وقَوْلُهُ (لذاته) فَصْلٌ خامسٌ ، أخرجَ به ما كان مقصودا لِغَيْرِه ، كصِلَةِ الموصولِ ، نحو: « قَامَ أَبُوهُ » من قولك « جَاءَ الَّذي قام أَبُوهُ » ، فإنها مُفيدةٌ بانضمامِها إلى الموصولِ ، مقصودةٌ لغيرِها ، وهو إيضاحُ الموصولِ وتعريفُه .

[حد الاسم]

(فالاسمُ كَلِمةٌ يُسْنَدُ مَا) هو حُكْمٌ (لِمَعْنَاهَا إلى نَفْسِهَا أَوْ) إلى (نَظِيرِهَا) .

مثالُ الأوَّلِ : « زَيْدٌ » من قولك : « زيْدٌ قائم » ؛ فإنَّهُ كلمةٌ أسْنِدَ إلى نفْسِ لفظها ـ وَهْوَ : الزايُ ، والياءُ ، والدالُ ـ ما هو حكمٌ لمعناها وَهْوَ قائمٌ ؛ فإنَّ « قائمٌ » حكمٌ لمعنى زيدٍ ، لأَنَّهُ خَبَرُهُ .

ومعنَى زيدٍ هو الشخصُ المسمَّى بزيدٍ ، فقد أسْنِدَ ما لمعنَى زيدٍ إلى نفسِه لا إلى نظيرِه .

ومثالُ الثاني « صَهْ » فإنَّ نظيرَها السكوتُ ؛ إذ المرادُ بالنظيرِ ما وافقَ معنىً ونوعاً ، ولا يُسْنَدُ ما لمعنَى « صَهْ » إلى نَفْسِها ، فلا تَقُولُ : « صَهْ حَسَنٌ » ، وإنما يُسْنَدُ إلى نَظِيرِهَا فتقولُ : السكوتُ حسنٌ » .

[حد الفعل]

(والفعْلُ [1] كَلِمَةٌ تُسْنَدُ أَبَداً ، قابِلَةٌ لِعَلاَمَةِ فَرْعِيَّةِ المُسْنَدِ إليه) . /٥/

---

(١) صدّر العلامة ابن مالك رسم الفعل بقوله : كلمة ، لأنه أقرب أجناسه كما في رسم الاسم . أنظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩

فقولُه (كَلِمةٌ) بمنزلة الجنْسِ ، وقولُه (تُسْنَدُ) فَصْلٌ أولُ ، أخرجَ به الحرفَ وبعضَ الأسماءِ كَيَاءِ غُلامي ، وما لاَزَمَ النِّدَاءَ [١] أو الظَّرفية .

وقولُه (أَبداً) فَصْلٌ ثانٍ ، أخرجَ به ما يُسْنَدُ في وقتٍ ويُسْنَدُ إليه في آخر ، نَحْوُ « القائمُ » فإنَّكَ تقول : « زيدٌ القائمُ ، والقائمُ زيدٌ » [٢].

وقولُه (قابلةٌ لعلامة فرعيّة المسند إليه) فَصْلٌ ثالثٌ ، أخرجَ به أسماءَ الأفعالِ ، فإنَّها تُسْنَدُ أبداً نحو : « هيهاتَ العقيقُ » ، وليستْ أفعالاً لأنها لا تقبلُ علامةَ فرعيَّةِ المسند إليه ، والمرادُ بها تاءُ التأنيثِ ، وألفُ الاثنين ، وواوُ الجَمْعِ ، ونونُ الإناثِ .

[حد الحرف]

(والحرفُ كلمةٌ لا تَقبَلُ إسناداً وضْعِيّاً بنفسِها ولا بنظيرٍ) لها .

قولُه (كلمةٌ) كالجنسِ ، وقولُه (لا تَقْبَلُ إسناداً) فصْلٌ أولُ ، أخرجَ به الاسمَ والفعلَ . وقولُه (وضْعِيّاً) فَصْلٌ ثانٍ ، أخرجَ به الإسنادَ اللَّفْظيَّ ؛ فإنَّه مشتركٌ عندَ المصنِّفِ [٣] ، فيدخلُ الحرفُ ، نحو : « مِنْ » حرفُ جَرٍّ ، و « هَلْ » حَرْفُ اسْتفهامٍ .

وقولُه (بنفسِها ولا بنظيرٍ) فَصْلٌ ثالثٌ أخرجَ به الأسماءَ الملازمةَ [٤] للنداء ، نحو : « يا فُلُ » ؛ فإنَّهُ لا يَقْبلُ إسناداً وضعياً بنفسه لكن له نظيرٌ يَقْبَلُهُ وَهُوَ « رجلٌ » ، تقول : « في الدَارِ رَجلٌ » والحرف لا نظير لَه يقبلُه .

---

(١) معنى ملازمة الكلمة للنداء أنها لم تستعمل في غيره إلاَّ في الضرورة ، وهو ضربان مسموع ، ومقيس ، فمن المسموع : يا أبتِ ، ويا أمتِ . ومن المقيس : يا خباثِ في سبِّ الأنثى ، وشرط اطِّراده أن يكون للسب ، وأن يكون من ثلاثي . انظر شرح المرادي على الألفية ٤/ ٣ ، ٦ .

(٢) في ب : القائم زيد ، وزيد القائم .

(٣) معنى أن الإسناد اللفظي مشترك أنه يدخل الأسماء والأفعال والحروف ، فهو مشترك بين الثلاثة ، لا يختص به نوع بعينه ، تقول : (كان فعل ماض) و (هل حرف استفهام) .

(٤) في الأصل « اللازمة » وما أثبت من « ب » .

[علامات الاسم]

(ويعتَبرُ الاسمُ بندائِه ،) نحو : « يا فُلُ » و « يا مَكْرُمانُ » (وتنوينهِ في غيرِ رويٍّ) نحو : «زيْد » و « صَهٍ » و « مسلماتٍ » و « حينئذٍ » . والرويُّ : هو الحرفُ الذي تُعزى له القصيدةُ ، فإنْ كان مُحَرَّكاً [١] فهو المُطْلَقُ ، والتنوينُ اللاّحقُ له يُسمَّى بالتَرنُّمِ [٢] ، كقولِه :

[١] * وَقُولي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ * [٣]

وإن كان ساكناً فهو المقيَّدُ ، والتنوين اللاحقُ له يُسمَّى بالغالي ، كقوله :

[٢] * وَقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْنْ *[٤]

وسيأتيانِ في فصلِ التنْوين .

---

(١) في ب : متحركا .

(٢) ذكر هذا النوع جماعة من العلماء وكذا الذي بعده ، والحق أنهما ليسا من أنواع التنوين في شيء ، بل هما نونان زيدتا في الوقف ، كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف ، يقول ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٩ : « وليسا من أنواع التنوين في شيء ، لثبوتهما مع (أل) ، وفي الفعل وفي الحرف وفي الخط والوقف ولحذفهما في الوصل » ، والضيفن : الذي يتبع الضيف ، وانظر سر الصناعة ٢/ ٤٩٣ .

(٣) هذا عجز بيت لجرير ، من بحر الوافر ، صدره :

أقلي اللـّوم عاذل والعتابن ... ...

والشاهد : في قوله « والعتابن » و« أصابْن » حيث إن التنوين فيهما يسمى ترنماً ، وهو ليس من علامات الأسماء . انظر ابن يعيش ٤/ ١٥ ، أوضح المسالك ١/ ١٦ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١ ، والديوان ٢/ ٨١٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣ ، والمساعد ١/ ٧ .

(٤) رجز ، لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

مشتبه الأعلام لماع الخفقن

والشاهد : في قوله « المخترقن » على أن التنوين هنا يسمى بالغالي لأنه لحق قافية مقيدة . انظر الكتاب ٤/ ٢١٠ ، والخصائص ١/ ٢٢٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، والمنصف ٢/ ٣ ، ٣٠٨ ، والمحتسب / ٨٦ ١ ، وابن يعيش ٢/ ١١٨ ، ٩/ ٢٩ ، والخزانة ١/ ٧٨ ، ١٠/ ٢٥ ، وابن مالك ١/ ١١ ، والمساعد ١/ ٧ ، والسلسيلي / ١٠٠ .

(وبتعريفه) بالحضورِ « كأنا » و « أنتَ » ، أَوْ الغَيْبةِ « كهُو » ، أَوْ بالعَلَميَّةِ « كزَيْدٍ » ، أَوْ بالإشارةِ « كهذا » ، أَو بالصِّلةِ « كالذي » ، أَوْ بأَلْ « كالرجل » ، أوْ بالإضافة إلى مَعْرِفَةٍ ، نحْوُ : غُلاَمِي وغُلاَمُ زَيْدٍ ، وغُلاَمُ هذا ، وغلام الذي ، وغلامُ الرَّجلِ [١] .

(وصلاحيته بلا تأويلٍ لإخبارٍ عنه / ، أوْ إضَافَةٍ إليه) . /٦/

مثالُ الأولِ : « قَامَ زَيْدٌ » فزيدٌ اسم ؛ لأَنَّهُ أُخْبِرَ عنه بلا تأويل ، بخلاف ، ﴿ وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [٢] ، فـ « أَنْ تَصوموا » أُخْبِرَ عَنْه بخبرٍ بتأويلِ « صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لكم » . ومثالُ الثَّاني : « غُلاَمُ عَمْرٍو » ، فعمروٌ : اسم ؛ لأَنَّهُ أُضيفَ إليه الغلامُ بلا تأويلٍ ، بخلاف : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ﴾ [٣] ، فجملةُ « يَنفَعُ » أضيفَ إليها (يَوْمُ) بتأويل « نَفْعٍ » ، فقولُه : (بلا تأويلٍ) قَيْدٌ في الإخبارِ عَنْهُ ، والإضافةِ إليه ، ولَوْ أَخَّرَهُ عنهُما لكان أوضح [٤] .

(أَوْعَوْدِ ضميرٍ عليه) نحو ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [٧] فمهما اسم ؛ لعودِ الضميرِ من « به » عليها ، والضميرُ لا يعودُ إلاَّ على الأسماءِ .

(أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه) نحو : كيفَ أَنْتَ أَصحيحٌ أَمْ سقيمٌ ؟ فـ « كَيْفَ » اسمٌ ؛ لإبدال اسمٍ صريحٍ منه ، وهو : صحيحٌ أم سقيم ؟ لأن الاسمَ لا يُبدلُ من غيرِ الاسمِ ، (وبالإخبارِ به مَعَ

---

(١) في الأصل : « وبتعريفه بالعلمية كزيد ، أو بأل كالرجل ، أو بالإضافة كغلام زيد ،أو بالصلة كالذي ، أو بالإشارة كهذا ، أو بالحضور كأنا أنت ، أو الغيبة كهو » ثم ضرب عليها وأثبت في الهامش ما في المتن عليه صح .

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٤ .

(٣) سورة المائدة : آية ١١٩ .

(٤) يعني أنه كان ينبغي له أن يقول : « وصلاحيته لإخبار عنه أو إضافة إليه بلا تأويل » .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٣٣ .

(٦) مابين القوسين لفظ المساعد .

مباشَرةَ الفعلِ) ، نحو : « القتالُ إذا جاءَ زيدٌ » ، فإذا اسم ؛ لأنَّ الإخبارَ بها ينفي الحرفيّةَ ، ومباشرةَ الفعلِ ينفي الفعليّةَ فتعيَّنت الاسْميَّةُ .

(وبموافقةِ ثابتِ الاسميّةِ في لفظٍ) نحو « وَشْكَانَ » بمعنى أوشك ، أي : قَرُبَ ؛ فإنّه موافقٌ في اللفظِ لثابتِ الاسميَّة ، نحو : « سَكْرَانَ » ، فإنَّ وزنَ « فَعْلاَن » يختصُّ بالاسم .

(أوْ) بموافَقَةِ ثابتِ الاسميةِ في (معنىً دونَ معارِضٍ) ، نحو « قَدْ » في قولكَ « قَدْ زيْدٍ درْهَمٌ » فإنَّها موافقة لحَسْبُ في معناها بِلاَ معارِضٍ ، و « حَسْبُ » ثابتةُ الاسمية ، بدليلِ ﴿ فإنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ (١) .

واحترز بقوله : (دون معارض) مِنْ نحوِ واو المصاحَبَةِ ، نحو : « جاءَ الأميرُ والجيشَ » ، فَإِنَّها مُوافقة لـ « مع » في معناها في إفادة المصاحبةِ ، ولكنْ عَارَضَ هذه الموافقةَ عارضٌ (٢) ، وهو كونُ الواوِ موضوعةً على حَرفٍ واحدٍ صدراً ، وما كان كذلك لا يكونُ اسماً بل حرفاً « كباءِ » الجرِ و « لامه » ، وإنَّما يقَعُ ما كان من / الأسماء على حرفٍ واحدٍ آخراً ، نَحْوُ تاءِ الضميرِ ، نَحْوُ : «ضَرَبْتُ» . /٧/

(وهو) ـ أي الاسمُ ـ مَوضُوعٌ (لِعَيْنٍ أو معنًى اسماً أو وصفاً) فهـذه أربعةُ أقسامٍ : اسمُ عينٍ ، اسمُ معنى ، وصفُ عينٍ ، وصفُ معنىً ، فاسمُ العين : ما دَلَّ علـى الذاتِ بـلا قيدٍ « كزَيْدٍ » و « رجلٍ » ، واسمُ المعنَى : ما دلَّ على غيرِ الذاتِ بلا قيدٍ « كقيامٍ » و « قعـودٍ » ، ووصفُ العينِ : ما دلَّ على قيدٍ في الذاتِ « كقائمٍ » و « قَاعِدٍ » (٣) ، ووصفُ المعنى : ما دَلَّ على قيدٍ في غيرِ الذاتِ

---

(١) سورة الأنفال : آية ٦٢ .

(٢) في ب : « عرض هذه الموافقة عارض » ولاتستقيم . وفي الأصل : عَارَضَ .. عارضٌ » والصواب « عارض . . . معارض » أو : عرض لهذه الموافقة عارض » .

(٣) الأولى أن يمثل بالصفة مع الموصوف فيقال : رجل قائم وقاعد ونهار جلي ، وصيام خفي ، ولكنه واضح فلم ينص عليه .

« كجلِيٍّ » و « خفيٍّ » والمرادُ بالاسمِ هنا ما قابلَ الوصفَ ، وبالمعنى ما قابلَ الذاتَ .

[علامات الفعل]

(ويُعْتَبَرُ الفعْلُ بتاءِ التأنيثِ السَّاكنَةِ) نَحْوُ « نِعْمَتْ » و « بِئْسَتْ » و « عَسَتْ » و « لَيْسَتْ » واحترزَ بالساكنةِ عن [١] المتحركةِ بحركةِ الإعرابِ ، فإنَّها مختصةٌ بالاسمِ نَحْوُ « قائمةٍ » و « قَاعِدَةٍ » ، وعن [١] المتحركةِ بحركةِ البناءِ ، فَإنها تلحقُ الحرفَ نحو « لاتَ » و « ثُمَّتَ » ـ بضمِ المُثَلَّثَةِ ، وفتحِ المثناةِ فيهما ـ .

(ونونِ التوكيدِ الشَّائعِ) شديدةً كانت أو خفيفةً نحو ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً ﴾ [٢] واحترزَ بالشائعِ من لحاقِها اسمَ الفاعلِ شذوذاً ، أَنشَدَ أبو الفتْح [٣] :

[٣] * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا * [٤]

والذي سَهَّلَ ذلك شَبَهُ اسمِ الفاعلِ بالمضارعِ .

(ولزومه مع ياءِ المتكلمِ نونَ الوِقايةِ) نحو « أكرَمَني ويُكرِمُني وأكْرِمْني » وقَيْدُ اللزوم مُخْرِجٌ لنَحْوِ : « عَلَيْكَنِي من أسماء الأفعال ، فإنَّها لا تلزم ، إذ يقال عَلَيْكَنِي ، وعليك بِي ، فيستغنى عن

---

(١) في « ب » (من) بدل (عن) .

(٢) سورة يوسف : آية ٣٢ .

(٣) في الخصائص ١/ ١٣٦ .

(٤) رجز لرؤبة ، وقيل : لرجل من هذيل . والشاهد فيه : دخول نون التوكيد على اسم الفاعل شذوذاً . انظر المحتسب ١/ ١٩٣، والعيني ٣/ ٦٤٨ ، والتصريح ١/ ٤٢ ، والأشموني ١/ ٤٢ ، ٣/ ٢١٢ ، ويس ١/ ٤٢ ، وملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ ، وابن مالك ١/ ١٤ ، والمساعد ١/ ٩ ، والسلسيلي / ١٠٢ .

النونِ بالباءِ ، كذا قال المصنف [١] ، وفيه نَظَرٌ للمُرَادِيِّ [٢] .

(وباتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ البَارِزِ) نحو : « ضَرَبتُ إلى ضربتُنَّ » ، واحترز بضمير الرفع عن ضمير النصب فإنّه لا يختصُّ بالفعل نحو : « إنّه » ، وعن ضمير الجر فإنَّهُ لا يدخل الفعل ، / وبالبارز عن المستتر فإنَّهُ لا يختصُّ بالفعل بل يكون فيه نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَ » ، وفي الاسم نحو : «زيد ضاربٌ ، ونَزَالِ يا زيد » . /٨

[أقسام الفعل وعلامات كل قسم]

(وأَقْسَامُهُ) أي الفعل عند سيبويه [٣] ثلاثةٌ (ماضٍ) نحو : « ضَرَبَ » (وأمْرٌ) نحو : « اضربْ » ، (ومضارعٌ) نحو : « يضرب » . ومذهبُ الكوفيين [٤] أن الأمر مقتطعٌ [٥] من المضارع . قال المرادي : « فَالقِسْمَةُ إذاً ثُنَائِيَّةٌ » [٦] (فَيُمَيِّزُ المَاضِيَ) عَنْ قَسِيمَيْهِ (التَّاءُ) السَّاكِنَةُ التي للتأنيث (المَذْكُورَةُ) قَبْلُ ، نَحْو : « قَامَتْ » ، ولم تدخل الأمر استغناء عنها بياء المخاطبة ، ولا المضارع استغناءً عنها بتاء المضارعة .

---

(١) الحق أنه ليس قول المصنف ، وإنما هو كلام سيبويه ، حيث يقول في الكتاب ٢/ ٣٦١ : « وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول : عليكَنِي ، من غير تلقين ، ومنهم من لا يستعمل نِي ولا نَا في ذا الموضوع استغناءً بعليك بي وعليك بنا عن نِي ونَا » . وقد حكى المصنف ذلك عن سيبويه ، فكان ينبغي على الشارح أن يحقق هذه المسألة بنسبتها إلى إمام النحاة ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٨ .

(٢) قال المرادي في شرح التسهيل ١/ ٨ : « ويشكل بأنها تلزم في اسم الفعل نحو : « عليكني » ... وقد أجاب المصنف عن هذا في باب التعجب فقال بعد استدلاله على فعلية ما أفعل بلزوم اتصال نون الوقاية به عاملاً في ياء المتكلم ما نصه ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني ، فإنه قد يقال : عليك بي ، ورويد لي فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام ، وفيه نظر » أ.هـ .

(٣) يقول سيبويه ١/ ١٢ : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » .

(٤) الإنصاف ٢/ ٥٢٤ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ٣١٨ .

(٥) في الأصل « منقطع » والمثبت من « ب وهو الشائع .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٨ .

(و) يُمَيِّزُ (الأَمرَ) مجموعُ أَمْرَيْنِ (مَعْنَاهُ) وهو الطلب ، (ونُونُ التوكيد) نحو « قُومَنَّ » فإنَّهُ دالٌّ على الطلب مُؤَكدٌ بالنون، فلو دلت كلمةٌ على الطلب ولم تَقْبلْ النُّونَ فهي اسمُ فِعْلٍ نحو :«آمين»، بمعنى : اسْتَجِبْ ، أو قَبِلَتِ النُّونَ ولَمْ تدل على الطلب فهي فِعْلٌ مضارعٌ نَحْوُ : « هل تَضربَنَّ » .

(و) يُمَيِّزُ (المضَارِعَ افتتاحُهُ بِهَمْزَةٍ للمُتَكَلِّم مفرداً) نحو : « أَقومُ » ، واحترز عن همزةِ نَحْوِ: « أَكْرَمَ » فإنَّها ليست للمُتَكلِّم فلا يكونُ مُضارعاً ، (أَوْ) افْتِتَاحُهُ (بنونٍ له) حال كونه (عظيماً) نحو قوله تعالى إخباراً عن نفسه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحيي ونُميتُ ﴾ [١] (أَوْ) حال كونه (مُشَارِكاً) لغيره نحو قوله تعالى إخباراً عن الملائكة : ﴿ ونحنُ نُسبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ [٢] . واحترز عن نون لا تكون لِذلك ، كنون « نَرْجَسَ » . (أَوْ) افْتِتَاحُهُ (بِتَاءٍ للمخاطَبِ مُطلقاً) سواءٌ أَكانَ مفردا أَمْ مثنى أَم مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً نَحْوُ : « أنت تَقُومُ ، وأنتما تَقُومَانِ ، وأَنْتُمْ تَقُومُونَ ، وأنتِ تَقُومِينَ ، وأنتما تَقُومان ، وأَنْتُنَّ تَقُمْنَ » فهذه ستة .

(وللغائبة) نحو : هِنْدُ تَقُومُ » (وللغَائبتين) نحو : « الهندان تقومان »/ فهذه ثمانية . /٩/
واحترز بذلك عَنْ تَاءِ « تَكَلَّم » (أَوْ) افتِتَاحُهُ (بياءٍ [٣] للمذكَّرِ الغائب مطلقا) مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ ، ويَقُومُ الزيدان ، ويقومُ الزيدون ، (والغَائبات) نحو : « الهنداتُ يَقُمْنَ » ، واحترز عن « ياء » لا تَكُونُ كذلك كياءِ « يَرْنأتُ الشَيْبَ » إذا خَضَّبْتَهُ باليرَنَّأ وهو الحِنَّاءُ . قال القُتَبِيُّ : « وهو من غريب الأَفْعَالِ » [٤] .

[زمن الأمر]

(وَالأمرُ مُسْتَقْبلٌ أبداً) .

---

(١) سورة ق : آية ٤٣ .
(٢) سورة البقرة : آية ٣٠ .
(٣) « ب » ـ بتاء ـ .
(٤) ظ : المساعد : ١ / ١١ .

لأنَّهُ مطْلُوبٌ به حصولُ ما لمْ يَحْصُلْ ، نَحْوُ قَوْله تعالى : ﴿ يَـأَيهَا المدثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾ (١) أو دوامُ ما حصل ، نحو قوله تعالى ﴿ يَـأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ (٢) .

[زمن المضارع]

(والْمُضَارِعُ صالحٌ له) أي للاستقبال (وللحال) نحو « يَقُومُ » فإنَّهُ مُحْتَمِلٌ للحال ، والاستقبال هذا مذهب الجمهور (٣) ، (ولو نُفي بلا) فهو باقٍ على صلاحيته للحال والاستقبال وفاقا للأخفش (٤) والمبرد(٥) ، و (خلافاً لمن خَصَّها بالمستقبل) كالزمخشري (٦) ، ومعظم المتأخرين (٧) ، ويَرِدُ عليهم قوله تعالى : ﴿ واللَّهُ أَخْرَجَكم مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمونَ شَيئًا ﴾ (٨) فإنه مع « لا » للحال ، (ويترجّحُ الحالُ مع التجريد) من القرائن المُخلِّصة للاستقبال أو للحال جبراً لما فاتَهُ من الاختصاص بصيغة تَخُصُّهُ ، إذْ كُلٌّ مِنَ الماضي والمستقبل لَه صيغةٌ تخصه ، وهذا الترجيح لا يُنافي الصلاحية المتقدمة .

(وتَتعيَّنُ) الحالُ (عند الأكثر (٩)) من النحاة (بمصاحبة الآنَ) نحو « يَضْرِبُ الآنَ » (وما فِي معناه) كالساعة ، والحين ، نحو : « أَجِيئُكَ الساعةَ أو الحين » . و" ال " فيهما للحضور / ، / ١٠ /
(و) يتعين الحال عند الأكثر (١٠) أيضا (بلام الابتداء) نحو : « إنَّ زيداً ليقومُ » ، (ونفيه

---

(١) سورة المدثر : آية ٢٢ .
(٢) سورة الأحزاب : آية ١ .
(٣) ذكره في المساعد ١/ ١٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨ .
(٥) ينظر السلسيلي ١/ ١٠٤ ، المساعد ١/ ١٢ .
(٦) المفصل ص ٣٤٤ .
(٧) المساعد ١/ ١٢ .
(٨) سورة النحل : آية ٧٨ .
(٩) وهو الصحيح ، ذكره ابن عقيل ، ثم قال : « وزعم بعضهم أنه لا يتعين ، وهو ضعيف » . ووجهة نظر أصحاب هذا الرأي أن كلمة « الآن » قد تصحب فعل الأمر ، واستقباله لازمٌ كقوله تعالى : ﴿ فالآن باشروهن ﴾ وقد جاءت مع الشرط وهو مستقبل ، قال تعالى : ﴿ فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً ﴾، ذكره ابن مالك في شرحه على التسهيل ١/ ٢١ ، ٢٢ ، والمساعد ١ / ١٢ .
(١٠) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ ، نتائج التحصيل للدلائي ١/ ٢٣١ .

بـ « ليس ») نحو : « زيدٌ ليس يقومُ » ، (وما) نحو: « ما يقومُ زَيْدٌ » (وإنْ) نحو : « إنْ يقومُ » عند الأكثر في الجميع ، وزَعَم الأقلُّ [١] من النحاة أن الحال لا يتعين مَعَ مصاحبة هذه الكلمات ، والأوّل هو الصَّحيح .

(ويَتَخَلَّصُ) المضَارعُ (للاسْتِقْبَال بظرف مُستقبَلٍ) سواءٌ كَانَ المضَارعُ عاملاً في الظرف أو مُضَافاً إليه الظرفُ نَحْوُ : « أزورُكَ إذَا تَزُورُنِي » فَأَزورُكَ : مستقبل ، لِعَمَلِه في إذَا وَهُوَ ظَرْفٌ مَسْتَقْبَلٌ ، و « تَزُورُني » مُسْتَقْبَلٌ كَذلكَ لإضَافَةِ إذَا إليه ، وَيَتَخَلَّصُ المضارعُ للاسْتِقْبَال (بِإِسْنَادِهِ إِلَى) شَيْءٍ (مُتَوقَّعٍ) كَقَوله :

{ ٤ } يَهُولُكَ أن تَمُوتَ وَأَنت مُلْغٍ لما فِيهِ النَّجَاةُ مِنَ العَذَابِ [٢]

« فَيَهُولُكَ » مُسْتَقْبَلٌ ، لإسْنَادِه إلى مُتَوَقَّعٍ وَهُوَ « أَنْ تَمُوتَ » ، وَلَوْ أُرِيدَ بِهِ الحَالُ لَزِمَ سَبْقُ الفِعْلِ للْفَاعِلِ فِي الوُجُودِ وَهُوَ مُحَالٌ ، وَيَهُولُ مُضارع « هَالَ » إذَا فَزِعَ . (وَ) يَتَخَلَّصُ المضَارِعُ (باقْتِضَائِه طَلَباً) نَحْوُ : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [٣] ، (أَوْ) اقْتِضَائُه (وَعْداً) نَحْوُ : ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٤] ، (وَ) يَتَخَلَّصُ (بمصاحبة نَاصِبٍ) ظاهراً كانَ ، نَحْوُ : « أريدُ أَنْ أَقرأَ » ، أو مُقَدَّراً ، نحوُ « جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي »(أوْ) بِمُصَاحبة (أدَاة تَرَجٍّ)نحوُ « لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحمُنَا » ،(أَوْ) أَدَاة (إِشْفَاقٍ) نحوُ « لَعَلَّ العَدُّو يَقْدَمُ » والفَرقُ بينهُمَا أنَّ التَّرَجِيَ في المَحْبُوبِ ، والإشْفَاقَ في المَكْرُوه ، (أَوْ) أداة (مُجازاةٍ) نحوُ : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذهِبْكُمْ ﴾ [٥] ، و « كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ » سَوَاءٌ في ذَلِكَ ما يَجْزِمُ ، وَمَا لا

---

(١) نتائج التحصيل ١/ ٢٣١ .

(٢) البيت من الوافر ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه : موضح بالشرح . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤ ، البحر المحيط ٥/ ٢٨٦ ، السلسيلي ١/ ١٠٦ ، الدرر ١/ ٤ ، نتائج التحصيل ١/ ٢٣٦ ، المساعد ١/ ١٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٤) سورة المائدة آية : ٤٠ .

(٥) سورة النساء آية : ١٣٣ .

يَجزِمُ قالَهُ المراديُّ [١] . (أَوْ) بمصاحبة (لو المصدرية) نحوُ : ﴿ يَودُّ أحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ ﴾ [٢] ، واحترز بالمصدرية من الامتناعية ، فإنَّها تصرفه إلى المضي نحوُ : « لَوْ يَفي كُفي » [٣] ، (أوْ) بمصاحبة (نُونِ تَوْكِيدٍ) شديدةٍ أو خفيفة نحو : ﴿ ليسجنن ولَيَكُوناً ﴾[٤] / ، (أو) بمصاحبة (حرف /١١/
تنفيس وهو السين) نحو : « سيقومُ » ، (أوْ سوفَ) نحو : « سوف تعلَمُ » ، لا يعرفُ البصريون غيرهما [٥]، وكل منهما أصلٌ بِنَفْسِه ، (أوسَفْ) ﴿ نحو : « سَفْ أَقُومُ » ، حكاها الكوفيون [٦] (أوْ سَوْ) نحوُ « سَوْ أَفْعَلُ » حكاها الكسائيّ [٧] عن ناسٍ من أهل الحجازِ ، (أوْ سَيْ) نحو : « سَيْ أَجِيءُ » ، حكاها صاحبُ المحكم [٨] ، وَهي أَغْرَبُها .

(وينصرفُ) المضارعُ (إلى المضيِّ بلم) سواء جَزَمَتْ نَحو : « لم يقمْ » ، أوْ لم تجزم [٩] كقوله :

﴿ ٥ ﴾ * لَمْ يُوفون بالجارِ * [١٠]

---

(١) في شرحه على التسهيل ١ / ١١ .
(٢) سورة البقرة آية : ٩٦ .
(٣) واقتبس هذا من قول ابن مالك في الألفية :
وإن مضارع تلاها صرفا إلى المُضِيِّ نحو : لو يفي كفي
(٤) سورة يوسف آية : ٣٢ .
(٥) ذكر ذلك السلسيلي في شرحه ١/ ١٠٧ ، والدلائي في نتائج التحصيل ١/ ٢٣٨ .
(٦) المساعد ١/ ١٥ .
(٧) نتائج التحصيل ١/ ٢٣٨ .
(٨) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥ .
(٩) عدم الجزم بـ « لم » لغة قوم ، انظر نتائج التحصيل ١/ ٢٤٢ .
(١٠) هذا جزء بيت من البسيط هو :
لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجارِ
والشاهد فيه قوله : لم يوفون ، حيث إن « لم » لم تعمل الجزم وهي لغة لقوم .
وقيل : إن « لم » لم تعمل حملاً على « ما » ، وقيل حملاً على « لا » .
انظر المحتسب ٢/ ٤٢ ، ابن يعيش ٧/ ٨ ، الخزانة ٩/ ٣ ، المغني ١/ ٣٠٧ ، الهمع ٤/ ٣١٣ ، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨ ، ابن مالك ١/ ٢٨ ، المساعد ١/ ١٥ ، السلسيلي / ١٠٨ ، قال البغدادي : « ولم أعثر على من نسبه » الخزانة ٩/ ٤ .

(وَبإذْ) نَحْوُ : ﴿ وإذْ تَقُولُ للذي أنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْه ﴾ (١) . (وربَّمَا) كقوله :

[٧] رُبَّما تكْرَهُ النفوسُ من الأمْـ ـرِ لَـهُ فُرْجـةٌ كَحَـلِّ العقـالِ (٢)

(وقـد) في بَعْضِ المَوَاضعِ الدَّالةِ فيـهـا على التقلـيل ، نحو : « قَدْ يَصْدُقُ الكذوبُ » ، وقـد يخلو من التـقلـيل ويَصْرِفُ إلى المضيِّ نحـو : ﴿ قـدْ نَرىٰ تَقَلُّبَ وجْهِكَ في السَّمَاءِ ﴾ (٣) وللكلام على « قَدْ » مَوْضعٌ غَيْرُ هذا (٤) / . /١٢/

[زمن الماضي]

(وينصرفُ الماضي إلى الحال بالإنشاءِ) .

وهو لغةً : الإيجاد والشروع .

واصطلاحـاً : إيقـاع معنى بـلفظٍ يُقارنه في الـوجود ، كـإيقـاع التـزويجِ بِزَوَّجت ، والتطليقِ بطَلَّقْتُ ، والبيع ببعْتُ ، والشراءِ باشْتَرَيْتُ ، فهذه ماضيةٌ لفظاً حاضرةٌ معنىً .

== والشاهد : في قوله « ولو تكونُ » حيث إن « لو » هنا بمعنى « إنْ » والمضارع بعدها مصروف للاستقبال . انظر العيني ٤/ ٤٦٩ ، التصريح ٢/ ٢٥٦ والأشموني ٤/ ٣٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨ ، السلسيلي ١/ ١٠٨ ، والمساعد ١/ ١٦ .

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٧ .

(٢) البيت من الخفيف ، لأمية ابن أبي الصّلت . الشاهد فيه : قوله « ربما تكره » على أن « ربما » خلصت المضارع بعدها للمضي ، وفي الأصل و ب : « ماله » بزيادة ما ، وبها ينكسر البيت ، ولم تثبت في شيء من مضادر التخريج ، وذكره بعد - في الموصول - دون هذه الزيادة . انظر الكتاب ٢/ ١٠٩ ، المقتضب ١/ ٤٢ ، ابن يعيش ٤/ ٣ ، العيني ١/ ٤٨٤ ، المفصل ص ١٤٥ ، والخزانة ٦ / ١٠٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٥٥٤، ٥٦٦ ، المساعد ١/ ١٦ ، السلسيلي / ١٠٩ ، ديوانه في الشعر المنسوب إليه ص ، ٣٦٠ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٤ .

(٤) في باب تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك ٢/ ٤٧٤ من شرح الأزهري .

(ولَمَّا [١] الجازِمة) ـ أخت لَمْ ـ نحو « لَمَّا تقمْ » ، واحترز [٢] بالجازمة من التي بمعنى إلاَّ ، فإنَّها حَيْثُ دَخَلتْ على فِعْلٍ لا تدخلُ إلاّ على مَاضٍ لفظاً مُسْتقبلٍ معنىً ، نحو : « أَنْشُدُك اللَّهَ لَمَّا فَعَلْتَ » أي ـ ما أسألك إلاَّ فِعْلَكَ . وقد تَدْخُلُ على جملة اسميّة ، كقوله تعالى : ﴿ إن كلُّ نفس لَمَّا عليها حافظ ﴾ [٣] فيمن شدد الميم [٤] ، ومن التي هي حرْفُ وجوب لوجوب ، فإنها لا تصحب إلاَّ ماضيا لفظاً ومعنىً ، نحو : « لَمَّا جاءني أكرمتهُ » ، (ولَو الشَّرْطيَّة) غالبا ، كقوله تعالى : ﴿ ولوْ يؤاخذ اللَّهُ الناسَ ﴾ [٥] ولو هذه امتناعيّة ، وتسميتها شرطيّةً لا يراه كثيرٌ منهم ، لأنَّ الشَّرْطَ لا يكون إلاَّ في المستقبل ، قَالَهُ المرادِيُّ [٦] . واحترز بقوله « غالباً » من ورود لَو الشرطيّة بمعنى « إنْ » فإنَّها تَصْرِفُ المضارعَ حينئذٍ إلى الاستقبالِ كقوله [٧] :

﴿ ٦ ﴾ لاَ يُلْفِكَ الراجون إلاَّ مُظْهِراً خُلُقَ الكِرَامِ ولو تكُونُ عَدِيمَا [٨]

---

(١) كون لَمّا تصرف المضارع إلى الماضي مذهب المبرد والأندلسي ، وأكثر المتأخرين،وخالف الجزولي،وغيره في هذه المسألة فنقل عنه أنهما ـ أي « لم » ، و « لَمّا » ـ يصرفان لفظ المضارع إلى المبهم دون معناه وعزي لسيبويه . ذكره الدلائي في نتائج التحصيل ١/ ٢٤٣ .وظ : التصريح ٢ / ٢٤٧ .

(٢) هذا الاحتراز ليس له موقع هنا ؛ لعدم دخول « لَمّا » غير الجازمة على المضارع . قاله الدماميني في شرحه على التسهيل ١ / ٢٧ ، وانظر أيضا نتائج التحصيل ١/ ٤٤ .

(٣) سورة الطارق آية : ٤ .

(٤) هذه قراءة عاصم ، وحمزة ، وابن عامر وخففها باقي السبعة ، انظر الكشف في توجيه القراءات السبع لمكي ١/ ٥٣٧ .

وحجة من خفَّف : أنه جعل « ما » زائدة ، واللام للتأكيد دخلت للفرق بين « إن » المخففة من الثقيلة ، و « إن » النافية .

وحجة من شدّد : أنه جعل « لما » بمعنى « إلاّ » و « إن » بمعنى « لا » النافية وهو الشاهد عند الشارح . انظر الكشف ٢/ ٢١٥ .

(٥) سورة النحل آية : ٦١ .

(٦) في شرحه على التسهيل ١ / ١٢ .

(٧) في الأصل : كقولك ... تحريف .

(٨) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله ، وروي : لا يلفك الراجوك . ==

(و) ينصرف الماضي (إلى الاستقبال بالطلب) ، نحو : « غَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ » ، والوعد نحو : ﴿إنَّا أعطيناك الكوثر﴾ (١) . (وبالعطف على ما عُلِمَ استقباله) من الأفعال نحو : ﴿ يَقْدُمُ قومَهُ يوم القيامة فأوردهم النَّارَ ﴾(٢) . (وَبالنفي بـ « لا » و « إن ») واقعين (بعد القسم) ، مِثالُ « لا » قوله:

﴿ ٨ ﴾ رِدُوا فَواللَّه لاذُدْنَاكم أَبداً ما دامَ في مائنا وِرْدٌ لِنزَّالِ (٣)

ومِثالُ إنْ ﴿ وَلَئن زَالَتا إنْ أَمسَكهُمَا مِنْ أحَدٍ مِنْ بَعْدِه ﴾ (٤) .

(ويحتملُ) الماضي (المضيَّ والاستقبالَ بعد همزة التسوية) ، سواء أكان الفعلُ معادَلاً « بأم » نحو : « سواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » ، أم لم يكن مُعادلاً نحو : « سواءٌ علي أيَّ وَقْتٍ جِئْتَني » (و) بعد (حرف التحضيض) نحو « هلاَّ ضربتَ زيداً » ، إن أردت التوبيخ كان ماضياً ، وإن أردت الأمر كان مستقبلاً (٥) .

(و) بعد (كُلَّما) ، مثالُ المُضي : ﴿ كُلَّما جاء أمةً رسولُها كذَبوهُ ﴾ (٦) ، ومثال الاستقبال : ﴿ كلَّما نضجت جُلُودُهم ﴾ (٧) ، (و) بعد (حَيْثُ) ، مثال المضي : ﴿ فَأتوهن من حيث أمَرَكم الله ﴾ (٨) ، ومِثَالُ الاستقبال : ﴿ ومن حَيْثُ خَرجتَ ﴾ (٩) . (وبكونه) أي الماضي المحتمل

---

(١) سورة الكوثر آية : ١ .

(٢) سورة هود آية : ٩٨ .

(٣) البيت من البسيط ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه : قوله « فوالله لاذدناكم » حيث إن « لا » النافية الواقعة في جواب القسم تصرف الماضي إلى الحال . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠ ، المساعد ١/ ١٧ ، الدرر ٢/ ٤٥ ، البحر المحيط ٨/ ٣٦٤ .
وقد أخطأ السلسيلي في جعله هذا البيت من الرجز ينظر شرحه ص ١/ ١١٠ .

(٤) سورة فاطر آية : ٤١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١ .

(٦) سورة المؤمنون آية : ٤٤ .

(٧) سورة النساء آية : ٥٦ .

(٨) سورة البقرة آية : ٢٢٢ .

(٩) سورة البقرة آية : ١٤٩ .

للمضي والاستقبال (صلةً) ، مثال المضي : ﴿ الذين قال لهم الناسُ ﴾ [١] ، ومثال الاستقبال ﴿ إلاَّ الذين تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيهِم ﴾ ، [٢] (أوْ صفةً لنكرة عامة) ، مثال المضي قوله :

[٩] رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليو [٣] م ... ...

والرفْدُ : القَدَحُ الضخم . ومثال / الاستقبال قوله ﷺ « نَضَّرَ اللَّهُ امْرأ سَمِعَ مقالتي فأدَّاها كما /١٣/ سَمِعَها » [٤] أيْ يَسْمَعُ مقالتي ، لأنَّه ترغيبٌ لمن أَدْرَكَ حياتَهُ في حفظ ما سَمِعَهُ منه .

ومعنى نضَّرَ اللَّهُ امْرأ : نَعَّمَهُ .

* * *

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٧٣ .

(٢) سورة المائدة آية : ٣٤ .

(٣) هو صدر بيت للأعشى ، وهو من الخفيف وتمامه : وأسرى من معشر أقتال ، وروي : أقيال .
والشاهد فيه : (هرقته) على أن الماضي إذا وقع وصفاً لنكرة عامة احتمل المضي والاستقبال ، وهو هنا للمضي . انظر شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٣٢ ، المساعد ١/ ١٨ ، السلسيلي / ١١٢ ، المفصل ص ٢٨٦ ، ابن يعيش ٨/ ٢٨ ، وأمالي القالي ١/ ٩٠ ، والعيني ٣/ ٢٥١ . وديوانه : ١٤٣ .

(٤) سنن ابن ماجه ١/ ٨٤ .

(٢) « هذا بابُ إعرابِ الصَّحيحِ الآخرِ »

مِنَ الأسْمَاءِ المُتَمكِّنةِ ، والأفعالِ المضارِعَةِ المجرَّدةِ من نونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ المُبَاشِرَةِ .

[حد الإعراب]

(الإعرابُ) في اصطلاحِ (١) المُحققينَ (٢) القائلين بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، سواءٌ كانَ في الصحيحِ أو المعتَلِّ : (ما جِيءَ بِهِ لبيانِ مُقْتَضَى العاملِ) ، أيْ : مَطْلُوبِه ، والعامل ما أثَّرَ في آخرِ الكَلمةِ (مِنْ حركَةٍ) بيانٌ « لِمَا » ، والحركةُ هي الضمةُ نحو : « جَاءَ زيدٌ » ، والفتحةُ نحو : « رَأَيْتُ زيداً » ، والكسْرةُ نحو : « مررْتُ بزَيْدٍ » ، (أوْ حَرْف) وهو الواوُ ، والألفُ ، والياءُ ، والنونُ ، نَحْوُ : « جاء أبُوك والزيدانِ » ، و « رأَيْتُ الزيدينَ يَضْرِبُون » ، (أو سُكُونٍ) وهو حذفُ الحركةِ نحو : « لمْ يَضْرِبْ » ، (أَوْ حذف) ، وهو حذفُ النونِ نحو : (لمْ يضربا » ، أو الواوِ (٣) ، أو الألفِ ، أو الياءِ نحو : « لم يَدْعُ » ، و « لم يخشَ » ، و « لمْ يرمِ » .

[الإعراب أصل في الاسم فرع في المضارع]

(وهو أي الإعرابُ (في الاسمِ أصلٌ) وفي الفعل فَرْعٌ عند البصريين .

---

(١) أما في اللغة فمعناه التبيين ، يقال : أعرب فلان عما في نفسه إذا بينه . ينظر شرح ابن مالك ١/ ٣٣ .

(٢) وكذا نسب المصنف إلى المحققين أن الإعراب عندهم لفظ لا معنى ، أمّا ابن يعيش في شرحه ١/ ٧٢ فقد نسب إلى بعضهم أنّه معنى وليس بلفظ ، يقول : « واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو ؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى » . أمّا كونه لفظياً فقد نسب إلى قوم من المتأخرين ، وهو رأي ابن درستويه . وعلى أنه لفظي ابن الحاجب ، وابن خروف ، والشلوبين . وعلى الثاني : الإمام عبد القاهر ، يقول في المقتصد ١/ ٩٨ : « الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ » .
قال الأشموني : « والمذهب الأول ـ اللفظي ـ أقرب إلى الصواب ، لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً ، لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك » شرح الأشموني ١/ ٤٩ ، وانظر : الإيضاح العضدي لأبي علي ص ١١ ، والمرتجل ص٣٤، والفصول الخمسون ص ١٥٤ ، والمقرب لابن عصفور ص ٧٤ ، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٤٨ .

(٣) في الأصل « والألف » سهو .

وذهبَ الكوفيون إلى أنهُ أصلٌ فيهما [١] . وحكى صاحبُ « البسيط » [١] قولاً ثالثاً ، وَهُوَ «أَنَّهُ أصلٌ في الفعل ، فرعٌ في الاسمِ » ، والأول أصَحُّ ؛ (لوجُوبِ قُبولِه) أي الاسمِ (بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً) وهي الفاعليةُ ، والمفعوليَةُ ، والإضافةُ ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » ، و « رأيتُ زيداً » و « مَررتُ بزيدٍ » ، فزيدٌ في الأمثلة الثلاثة صيغةٌ واحدةٌ قبلتْ معانيَ ثلاثةً مختلفةً . (وَالفِعْلُ والحَرْفُ لَيْسَا كَذَلِكَ) ، أيْ لَيْسَ كُلٌّ من الفعلِ والحرفِ [٢] كالاسمِ في قُبولِه معانيَ مختلفةً بصيغةٍ واحدةٍ (فَبُنِيا) لعدمِ مُقْتَضي الإعرابِ ، (إلاَّ المضارعَ فإنَّهُ شَابَهَ الاسمَ ، بجوازِ شِبْهِ ما وَجَبَ لَهُ ، فأعرِبَ) ، / وجْهُ الشبهِ بَيْنَهُما أَنَّ كلاً مِنَ الفِعْلِ المضَارعِ والاسمِ يَعْرِضُ له بعدَ التركيبِ معانٍ /١٤/ تتعاقبُ على صيغةٍ واحدةٍ كَمَا في مسألة : « لا تأكل السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ » ، فإنَّه يحتملُ النهيَ عن الفعْلين مطلقا ، وعن الجمعِ بينهما ، واستئنافَ الثاني ، فيُدَلُّ على كلِّ معْنىً منها بإعْرابٍ ، فعلى الأول تَجْزِمُ الفعلَ الثانيَ كالأَوَّلِ ، وعلى الثاني تَنْصِبُهُ ، وعلى الثالث ترفَعُه[٣] ، فيزولُ اللبسُ الذي عَرَض في الفعلِ بالإعرابِ . كما يزولُ اللَّبسُ الَذي عَرض في الاسمِ بالإعرابِ ، نحوُ : « مَا أحسَنَ زيدٌ » برَفعِ « زيدٌ » في النفي ، و « ما أحسنَ زيداً » بنصبِه في التَّعَجُّبِ ، و « ما أحْسَنُ زيدٍ » بجرِه في الاستفهامِ ، فلما كان الاسمُ والفعلُ المضارعُ شَريكين في قُبولِ المعاني بعدَ التركيبِ اشتركا في الإعرابِ ، وإنما قالَ (بجوازِ) لينبه على أنَّ الشبهَ الذي لأجلِه أُعرِبَ المضارعُ ليس هو موجباً للإعرابِ ؛ لأنه كان يمكنُ إزالةُ اللبسِ في المضارعِ بظهورِ العواملِ بغيرِ الإعرابِ بخلافِ الإلباسِ في الاسمِ فإنّه لا يمكنُ زوالُه بغيرِ إعرابٍ ، فلذلك وجبَ الإعرابُ في الاسمِ ، وجازَ في الفعلِ .

وإنما قالَ : شِبْهِ ما وجبَ) ولم يقلْ بجوازِ ما وجبَ ، لأن المعانيَ التي أَوْجَبَتْ للاسمِ الإعرابَ ليست المعانيَ التي جَوَّزتْ في الفعلِ ، بل هذه تُشبِهُ تلك ، ووجهُ الشبهِ بينهما أنها معانٍ

---

(١) ينظر نتائج التحصيل ١/ ٢٦٦ .

(٢) في الأصل : بعد قوله : والحرف يقبل ثم ضرب على قوله : يقبل .

(٣) في ب : وعلى الثالث ترفعه ، وعلى الثاني تنصبه .

تطرأُ بعدَ التركيبِ كتلك ؛ فلأجلِ ذلك أُعْربَ المضارعُ » ، (ما لم تَتَّصلْ به نونُ توكيدٍ) فإنَّهُ يبنى على الفتح نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً ﴾ (١) ، (أَوْ) نون (إناثٍ) نحو : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (٢) ، فإنه معَ اتصالِ نونِ التوكيدِ به مبنيٌّ على الفتحِ ، ومع نونِ النسْوةِ مبنيٌّ على السكونِ على الأصح فيهما ، فلو فَصلَ بينَ الفعلِ ونونِ التوكيدِ في اللفظِ / ألفُ اثْنَين نَحْوُ : ﴿ ولا تَتَّبِعَانِّ ﴾ (٣) ، أو واوُ جمعٍ /١٥/ نَحْوُ : ﴿لَتُبْلَوُنَّ ﴾ (٤) ، أو ياءُ مخاطبةٍ نَحْوُ : ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ ﴾ (٥) أو في التقدير نحو : « لَتضْرُبُنَّ يا قومُ » ، و « لَتَضْرِبِنَّ يا هِنْدُ » ، أو لم توجَدْ معه نونٌ أصلا بَقِيَ (٦) على إعرابِه .

[ما يمنع إعراب الاسم]

(ويَمنَعُ إعرابَ الاسمِ مشابهةُ الحرفِ ، بلا مُعارِضٍ) .

وذلك كشبَهِهِ لَهُ في الوَضْعِ على حرفٍ ، كتاءِ قُمْتُ ، أو حرفين كـ « نا » مِنْ قُمْنَا ، أوْ في تضمُّنِ معناه كأسماءِ الشَّرْطِ ، والاستفهامِ ، والإشارةِ ، أو في افتقاره إلى جملةٍ كالموصولاتِ ، أو في كونه عاملاً غيرَ معمولٍ « كأَسْماءِ الأَفْعَالِ » ، أَوْ في كونهِ مُهمَلاً لا عَامِلاً ولا معمولاً كأسماءِ الأصواتِ .

وقوله: (بلا مُعَارضٍ) احترزَ به من « أيٍّ » ، فإنَّها تكونُ شرطيَّةً واستفهاميةً وموصولةً، فحقُّهَا البناءُ لمشابهتِها الحرفَ، لكن عَارَضَ هذه المشابهةَ معارِضٌ، وهو لزومُها للإضافةَ إلى مُفردٍ، وكَونُها

---

(١) سورة يوسف آية : ٣٢ ، سقطت من « ب » .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٣) سورة يونس آية : ٨٩ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٨٦ .

(٥) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٦) في ب « فإنه بقي » ومابين « ترين » و « بقي » عل هامش الأصل ومثبت في ب ،وجواب لو يقتضي أن يكون « بقي » أو : فإنه يبقى ، ولا يصح فإنه بقي .

بمعنى « بعضٍ » إن أضيفتْ إلى المعرفةِ ، وبمعنى « كلٍّ » إن أضيفتْ إلى نكرةٍ ، فغلبتْ مشابهتُها للمعْربِ على مشابهتِها للمبْني ، لكونها داعيةً إلى ما يستحقُّهُ الاسمُ بالأصالة ، وهو الإعرابُ .

[التمكن]

(والسلامةُ منْها) ، أي : من مشابهةِ الحرفِ (تَمكُّنٌ) في باب الاسميَّة ، لأنَّ ذلك تصرفٌ في الكلمةِ بحركاتٍ أو حروفٍ ، والمبنيُّ فَاقدٌ لهذا التَّصرُّفِ ، ثم المتمكِّنُ إن لم يُشْبِهِ الفعلَ فهو أمكنُ ، ويسمى مُنْصرفاً ، وإن أشبهَ الفعلَ فهو غيرُ أمكنَ ويسمى غيرَ منصرفٍ ، لأنه نَقَصَ من جهاتِ التمكّنِ الجرُّ بالكسرةِ .

[أنواع الإعراب وعلاماته]

(وأنواعُ الإعرابِ أربعةٌ : رَفْعٌ ، ونَصْبٌ ، وجَرٌّ ، وجَزمٌ) .

فالرفعُ : بحركةٍ « كجَاءَ زيدٌ » ، أو حرفٍ نحو : « جَاءَ الزَّيْدانِ » ، والنصبُ كذلك نحو : «رأيْتُ زيداً أَخَاكَ » ، والجرُّ كذلك نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ » ، والجزمُ بحذفِ حركةٍ ، نحو : «لم يضربْ » ، أو حذفِ حرفٍ نحو : « لم يغزُ » ، فالرفعُ والنصبُ جُعِلا مشتركين في الاسم والفعل ، نحو : « زيدٌ يقومُ » ، و « إن زيداً لن يقومَ » . أمَّا في الاسمِ فبالأصالةِ ؛ لأن الإعرابَ في الاسمَ أَصْلٌ [1] ، وأمَّا في الفعلِ فَبِالْحَمْلِ عليه / . /١٦/

[المختص والمشترك من الإعراب]

(وخُصَّ الجرُّ بالاسمِ ، لأنَّ عامله لا يستقِلُّ) بالعمل ، لأنّه يفتَقِرُ إلى عَامِلٍ آخرَ يتعلّقُ به ، نحو : « مَرَرْتُ بزيدٍ » .

---

(١) في متن الأصل : لأن الإعراب : أصل وأضيف في الهامش « لاسم في » وأثبتت في ب : لأن الاسم في الاعراب أصل ، وما أثبته هو الصواب ، للمعنى ، وبدليل مقابلة ماذكر في الفعل .

(فـيُحْمَلُ) يجوزُ أن يُقْرأ بالرفعِ علـى أنه معطوفٌ على لـفظ (يَسْتَقِلُّ) فيكونُ شـريكَهُ في النفي والإعرابِ ، نَحْو قـولهِ تعالى : ﴿ [وَ] لا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (١) ، والمعنى لا يستقلُّ ولا يُحْمَلُ ، وبالنَّصْبِ على أنَّهُ جوابٌ للنفي ، نَحْوُ قوله تعالى : ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (٢) على مـعنـى : مَا يَكُونُ لعَامِلِ الجَرِّ اسْتِقْلالٌ فكيفَ يُحـملُ (غَيْرُهُ) - أي : غـيْرُ الجـرِّ - (عَلَيْهِ بِخِلاَفِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ) فإن عَامليـهما مـستقِلاّنِ بالعملِ ، غـيرُ متـعلقين بعاملٍ آخر ، فَقَبِلَ كُلٌّ منهـما أن يتفرعَ عليه عاملٌ في الفعل .

(وخُصَّ الجـزمُ بالفـعلِ لكونه) فيـه (كـالعِوضِ من الجـرِّ) ، فصـارَ لكلِّ واحـدٍ من الاسمِ والفعلِ ثلاثةُ أوجـهٍ من الإعرابِ : الرفعُ والنصبُ والجـرُّ للاسم ، والرفعُ والنصب والجـزمُ للفعل ، فتعادلوا ، أَمَّا مُعَادَلَةُ المُشتَرِكِ فَظَاهِرَةٌ ، وأمّا معادلةُ المخـتصِّ فتحتَاجُ إلى إيْضاح وهُو أن يقال : الجرُّ يُرَجَّحُ على الجزمِ بكونه ثبوتياً . والجزم يُرَجَّحُ على الجرِّ بكونِ عاملِه مُسْتقلاً ، فـمرجِّحُ كلٍ منهما يعادلُ الآخرَ .

(والإعرابُ بالحـركةِ والسكونِ أصلٌ) للإعْرَاب بالحرفِ والحذْفِ ، (وينوبُ عنـهما) أي : عن الحركةِ والسكونِ (الحرفُ والحذفُ) ، فـالحرفُ نائبٌ عن الحركةِ ، والحذفُ نائبٌ عن السكونِ ، وقَدْ ينُوبُ عَنْ الحركةِ حالةَ النصبِ كما في الأمثلةِ الخمسةِ .

[علامات الإعراب الأصلية ومايَنوب عنها]

(فـارفعْ بضمـةٍ) نحو : « يَضـرِبُ زيْدٌ » ، (وانْصِبْ بفتـحةٍ) نحـو : « لن أضْرِبَ زيداً » ، (وجُرَّ بكسـرةٍ) نحو : « مَرَرْتُ بزيْدٍ » ، (واجـزمْ بتسـكينٍ) نحو : « لم يقمْ » ، (إلاَّ في مـواضع

---

(١) سورة المرسلات آية : ٣٦ .

(٢) سورة فاطر آية : ٣٦ .

النيابةِ) السبعة وهي ما لا ينصرفُ جراً ، وجمعُ المؤنثِ السالم نصْباً ، والأسماءُ الخمسة ، والمثنى ، وجمعُ المذكرِ السالم ، والأمثلةُ الخمسةُ مطلقا ، والمضارعُ المعتلُّ الآخرِ جزماً ، (وَ) تَفْصِيْلُها أن يُقَالَ :

[نيابة الفتحة]

(تنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ في جرِّ ما لا ينصرفُ) فقط ، نحو: « مَرَرْتُ بأحمدَ » (إلاَّ أن يُضافَ) نحـو : « مَرَرْتُ بأَحْمَدِكم » ، (أو يَصحَبَ الألفَ واللامَ) نحـو : « مررْتُ / بالأحمدِ » /١٧/ (أوْ بدلَها) أي بدلَ اللامِ ، وهوَ الميمُ في لُغةِ حِمْيَرَ[١] ، وَقيل[٢] : طيءٌ ، كقوله :

{ ١٠ } * يُكَابِدُ لَيْلَ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا *[٣]

أراد { ليل }[٤] الأرمَدِ .

[نيابة الكسرة]

(وَ) تَنُوبُ (الكَسْرَةُ عَنْ الفَتْحَةِ فـي نَصْبِ أُولاَتِ) ، نحو : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ ﴾[٥] (والجَمْع بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ) نحو : ﴿ خَلَقَ اللهُ السمـواتِ ﴾[٦] ، وقيدهما بالزيادة احترازاً من

---

(١) التصريح ١/ ١٤٩ .

(٢) العيني ١/ ٢٢٢ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل نسبه ابن مالك إلى بعض الطائيين ، وصدره :

أإن شمت من نجد بريقاً تألَّقا

والشاهد وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٢ ، المساعد ١/ ٢٤ ، الأشموني ١/ ٩٦ ، الدرر ١/ ٧ ، السلسيلي ١/ ١١٦ ، نتائج التحصيل ١/ ٢٨٦ ، والأصل : أعناق ، بدل : اعتاد .

(٤) قول « ليل » : ليست في « ب » .

(٥) سورة الطلاق آية : ٦ .

(٦) سورة العنكبوت آية : ٢٩ .

نحو: « قُضَاةٍ » و « أبياتٍ » ، فإنهما من جموعِ التكسيرِ فَنَصْبُهما بالفَتْحَةِ .

[إعراب ماسمي بجمع المؤنث السالم]

(وإن سُمِّيَ بِهِ) ، أي : بالجمع الذي زيد فيه ألفٌ وتاءٌ (فكذلك) يُنصبُ بالكسرةِ ، سواءٌ سُمِّيَ به مذكرٌ أو مؤنثٌ .

(والأعْرَفُ حينئذٍ) أي : حِيْنَ إذ نُصِبَ بالكسرةِ (بقاءُ تنوينه) الذي كانَ مَوْجُوداً قبلَ التسميةِ ، وغَيْرُ الأعرفِ حذفُ التنوينِ ونَصْبُه بالكسرة .

(وقد يُجْعَلُ) كواحِدٍ زيدَ في آخره ألفٌ وتاءٌ (كأَرْطاةَ) [1] عَلَماً ، فيعربُ إعرابَ ما لا ينصرفُ للعلميّةِ والتأنيثِ ، وهـذا الوجـهُ منعَهُ البصريون [2] ، وأجازه الكوفيّونَ [2] وأنشدوا قولَ امرئ القيسِ :

{ ١١ } تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنى دَارِهَا نَظَرٌ عالي [3]

بالفتح ، ويُرْوىٰ بالكسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوينٍ ، وبالكسْرِ مَعَ التنوينِ ، وهو المشهورُ .

[إعراب الأسماء الستة ونيابة الالف والواو والياء]

(وَتنوبُ الواوُ عن الضمةِ) نحو : « جَاءَ أَبُوكَ » ، (والألفُ عن الفتحةِ) نحو: « رَأَيْتُ أَبَاكَ» (والياءُ عن الكسرةِ) نحو : « مَرَرْتُ بأَبِيكَ » ، وذلك (فيما أضيف إلى غيْرِ ياءِ المُتكلِّم)

---

(١) أرطاة : واحدة الأرطى ، وهي شجر الرمل ، والألف فيه للإلحاق أو أصلٌ وليست للتأنيث ، ومن الأعلام الذين سموا بهذا الاسم : أرطاة بن عبد شرحبيل . انظر اللسان مادة (رطا) .

(٢) انظر نتائج التحصيل ١/ ٢٩١ ، وشرح الفاكهي على قطر الندى ١/ ١٢٥ .

(٣) البيت من الطويل ، والشاهد وضحه الشارح .

انظر الكتاب ٣/ ٢٣٣ ، المقتضب ٣/ ٣٣٣ ، وابن يعيش ١/ ٤٧ ، ٩/ ٣٤ ، العيني ١/ ١٩٦ ، الأشموني ١/ ٩٤ ، نتائج التحصيل ١/ ٢٩١ . وديوانه ٤٨ .

ظاهراً كان أوْ مُضمراً (من أبٍ وأخٍ وحَمٍ) بيانٌ لما [١] (غيرِ مماثلٍ) نعتٌ لـ « حَمٍ » فقط ، (قَرْواً) -بِفَتْحِ أَولِه وسكونِ ثانيه غَيْرَ مهموز « كَدَلْوٍ » ، - (وقَرْءاً) كذلك إلاَّ أنَّه مهموزٌ ، (وخَطَأً) -بفتح أوله وثانيه وبالهمزِ -، فإن ماثلَ واحداً من هذه الثلاثةِ أعربَ بالحركاتِ ، تقولُ « هذا حَمْوُكَ، وحَمْؤُكَ ، وحَمَؤُكَ » بِسُكُونِ الميمِ وضمِّ الواوِ في الأولِ ، وسكونِ الميمِ وضمِ الهمزِ في الثاني ، وفتحِ الميمِ وضمِ الهمزِ في الثالثِ ، والحاءُ في الجميع مفتوحة / . /١٨/

(وفمٍ بلا ميمٍ) معطوفٍ على أبٍ وأخٍ وحم ، فيكونُ داخلاً في قيدِ الإضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ ، تقولُ : « هذا فُوك ، ورأيتُ فاك ، ونظرتُ إلى فيك » ، واحترزَ بقوله (بلا ميمٍ) عمَّا إذا كان بميمٍ فإنه يعربُ بالحركاتِ نحو : « هذا فمُك ، ورأيت فمَك ، ونظرتُ إلى فمِك » .

(وفي ذي) معطوفٌ على « مَا » المجرورةِ بـ « في » في قوله (فيما أضيفَ) ، وأعادَ « في » لئلا يُتَوهَّم أنه معطوفٌ على المجرورِ بـ « من » في قوله (من أبٍ وأخٍ وحمٍ) ، لأن « ذو » لا تضافُ إلى مضمرٍ خلافاً للمبردِ [٢] في إجازته إضافتها إلى ياءِ المتكلم فتقولُ : « ذيَّ » كما تقول : « فيَّ » ، وقَيَّدها (بمعنى صاحبٍ) احترازاً من « ذو » الطَّائيةِ ، فإنها مبنيةٌ في الأشهرِ [٣] ، وكذلك « ذي » التي يُشارُ بها مبنيَّةٌ أيضاً .

(والتزامُ نقصِ « هَنٍ ») بحذفِ لامه فيُعربُ بالحركاتِ نحو : « هذا هَنُكَ ، ورأيتُ هَنَكَ ، ونظرتُ إلى هنِك » (أَعْرَفُ من إلحاقه بِهِنَّ) [٤] أي بالأسماءِ المذكورةِ وهي : الأبُ والأخُ ،

---

(١) يقصد « ما » في قول المصنف (فيما أضيف) .

(٢) المقتضب ٣/ ١٢٠ .

(٣) وفي غير الأشهر تُعرب « ذو » الطائية بالحروف كـ « ذي » التي بمعنى صاحب ، وجاء من ذلك قول الشاعر :

فإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

انظر المساعد ١/ ٢٦ ، التصريح ١/ ٦٣ ، السلسيلي ١/ ١١٨ .

(٤) عبارته في الألفية : والنقص في هذا الأخير أحسن .

أي : النقص في هن أحسن من إعرابها بالحروف ، وهذا قريب من عبارته في التسهيل « أعرف » . انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٧٢ .

والحمُ ، وذو ، والفم في إعرابه بالحروف ، نحوُ : « هذا هنُوك ، ورأيتُ هناك، ومررت بهنيك » وهي لغةٌ قليلةٌ ، حكاها سيبويه [١] . وتخفيفُ نون هَنٍ ، وباءُ أبٍ ، وخاءُ أخٍ هو المشهورُ . وقد تُشدَّدُ نونُ « هَنٍ » كقوله :

{ ١٢ } ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً وهَنِّي جاذٍ بين لِهزمَتَي هَنِ [٢]

والهنُ هنا : كنايةٌ عن الفرجِ . (وَ) قد تُشَدَّدُ خاءُ أخٍ (وباءُ أبٍ) نحو : « هذا أخٌّ ، وأبٌّ » حكاهما الأزهريُّ [٣] بتشديدِ الخاءِ والباءِ ، وقالَ : هي لغة . (وقد يقالُ في أخٍ أَخْوٌ) [٤] - بسكونِ الخاءِ كدَلْوٍ -كقولِ رجلٍ من بني طيئ :

{ ١٣ } ما المرْءُ أَخْوُكَ إنْ لم تُلْفِه وَزَراً عِنْدَ الكريهةِ مِعْوَاناً على النُوَبِ [٥]

والوَزَرُ : الملجأ .

(وقد يُقْصَرُ « حَمٌ » وهما) أي : الأخُ والأبُ فيُقال : هذا حماك وأخاك وأباك ، ورأيتُ حماك وأخاك وأباكَ ، ومررت/ بحماك وأخاك وأباك ، كما تقولُ : عَصَاك في الأحوالِ الثلاثة ، /١٩/ (أوْ يلزمُها) [٦] : أي الأبَ والأخَ والحمَ (النقصُ) ، وهو حذفُ لامِها ، والإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ (، كيدٍ ودمٍ) ، قال الراجز :

---

(١) يقول سيبويه ٣/ ٣٦٠ : « واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك » .

(٢) البيت من الطويل ، لسحيم عبد بني الحسحاس بن هند الأسديين .
والشاهد فيه : قوله « وهنيّ » بتشديد النون فيها لغة قليلة . انظر : السلسيلي ١/ ١١٩ ، شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٤٥ ، الدرر ١/ ١١ ، الأشباه والنظائر ١/ ١١٩ ، وفي شرح ابن مالك ، والمساعد ١/ ٢٧ ، « لهزمتي هند » تحريف لايستقيم به المعنى .

(٣) انظر التهذيب ١٥/ ٦٠١ ، ونسب ذلك أيضاً ابن مالك إلى الأزهري في شرحه للتسهيل ١/ ٤٥ .

(٤) نص على ذلك المرادي في شرحه على الألفية ١/ ٧٧ .

(٥) البيت من البسيط .
والشاهد فيه : قوله : « أَخْوُك » على أن الخاء قد تسكن في لغة قليلاً . انظر : الدرر ١/ ١٢ ، والمساعد ١/ ٢٧ ، الأشباه والنظائر ١/ ٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥ ، السلسيلي ١/ ١١٩ .

(٦) في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٥ : « ويلزمهما » .

{ ١٤ } بأبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكرمْ ومن يشابهْ أَبَهُ فما ظلمْ [١]

وحكى أبو زيد [٢] : « جَاءَني أخُكَ » ، وحكى الفرَّاءُ [٢] : « هذا حَمُك » . (وربما قُصِرا) أي : يدٌ ودمٌ ، فيقال : يدا ودما ، بالألفِ في الأحوالِ الثلاثةِ « كعصاً » ، [٣] (أوْ ضُعِّف دَمٌ) كقوله:

{ ١٥ } أَهَانَ دَمَّكَ فِرْعَـاً بَعْدَ عِزَّتِهِ يا عَمْرو بَغْيُكَ إصراراً على الحَسَدِ [٤]

(وقد يُثلثُ فاءُ فمٍ) في حالِ كونه (منقوصاً) ، فيقال : هذا فُمُ بضم الفاء وفتحها وكسرِها- (أو) في حالِ كونهِ (مقصوراً) ، فيقال : هذا فمَا ، - بضمِ الفاءِ ، وفتحِها ، وكسرِها - (أو يُضعَّفُ) حالَ كونهِ (مفتوحَ الفاءِ) ، نحو : هذا فَمٌّ - بفتحِ الفاءِ - وتشديد الميمِ -.

(أو تَتْبَعُ فاؤُه حرفَ إعرابهِ في الحركاتِ) نحو : « هذا فُمٌ » - بضمِ الفاءِ والميمِ -، و « رأيتُ فَماً » - بفتحهما - ، و « نظرت إلى فِمٍ » - بكسرهما - ، حكاها الفراءُ ، (كما فُعِلَ بفاءِ مَرْءٍ) في إتباعِ فائه - وهي الميمُ - لحرفِ إعرابهِ - وهو الهمزةُ - فقيل : هذا مُرْءٌ - بضمِ الميمِ والهمزةِ-، ورأيت مَرْءاً - بفتحهما - ، ومررت بمِرْءٍ - بكسرهما - ، (و) كما فُعل في إتباع (عيني « امرئٍ » و « ابنمٍ ») لحرف إعْرَابِهما ، فقيل [٥] : « هَذَا امرُؤٌ وابنُمٌ » ، و « رأيت امرَأً وابنماً » ، و « مررتُ بامرئٍ وابنمٍ » ، بإتباع ما قَبلَ الآخِرِ للآخِرِ ، هذا مذهب البصريين [٦] ، وذهب الكوفيون [٧] إلى أن

---

(١) البيت من الرجز المسدس ، لرؤبة .
والشاهد فيه: أن «الأب» استعمل في الموضعين بحذف اللام معرباً بالحركات، وهي لغة لبعض العرب. انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٦ ، ملحقات ديوانه ١٨٢ ، وأوضح المسالك ١/ ٧٠ ، والعيني ١/ ١٢٩ ، والدرر ١/ ١٢ ، والتصريح١/ ٦٤ ، السلسيلي ١/ ١٢٠ .

(٢) النوادر ص ٥٨ ، ونتائج التحصيل ١/ ٣٠١ .

(٣) المساعد ١/ ٢٨ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على مَنْ نسبه .
والشاهد فيه : تضعيف « دمَّك » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٧ ، والمساعد ١/ ٢٨ ، والسلسيلي ١/ ١٢١ ، والبحر المحيط ١/ ٢٨١ ، والأشباه والنظائر ١/ ١١٩ ، والهمع ١/ ٤٠ ، والدرر ١/ ١٣ .

(٥) في الأصل : نحو ، وما أثبته من « ب » .

(٦) جمهورهم ظ : المساعد ١/ ٢٩ .

(٧) نتائج التحصيل ١ / ٣٠٧ ، ارتشاف الضرب ١ / ٤١٥ ..

حركةَ الراءِ والنونِ في « امرِئٍ » و « ابنِمٍ » حركةُ إعرابٍ لا إتباعٍ ، وهما مُعْربانِ من مكانَيْنِ ، والقولُ بالإتباعِ أصحُّ .

(ونَحْوُهما :) أي : نَحْوُ « امرؤ » و « ابنم » في الإتباعِ (فوك وأخواتُه على الأصحِّ)، تقولُ في الرفعِ : « هذا فُوك » ، وأصله فُوُك - بواوٍ مضمومةٍ للرفع ، وفاءٍ مضمومةٍ لإتباعِ حركةِ الفاءِ لحركةِ الواوِ -، ثم استثقلت الضمةُ على الواوِ المضمومِ ما قبلَها فسَكنتْ كما في يغزُو ، وتقولُ في النصبِ « رأيت فاك » أصله : فَوَك / - بواوٍ مفتوحةٍ للنصبِ ، وفاءٍ مفتوحةٍ للإتباعِ- ، فتحركت / ٢٠ / الواوُ وانفتحَ ما قبلَها فقُلبتْ ألفاً فصارَ : فَاك ، وتقولُ في الجرّ « نظرتُ إلى فيك » أصلُه فِوِك - بواوٍ مكسورةٍ للجرِ ، وفاءٍ مكسورةٍ للإتباعِ - ، ثم استثقلت الكسرةُ على الواوِ المكسورِ ما قبلَها فقُلبتْ ياءً ، فصار : فِيك ، وكذا القولُ في أخواتِه وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، و (ذو) بمعنى صاحبٍ بلا فرقٍ .

ومقابل الأصحِّ في كلامِه تسعةُ مذاهبَ مسطورةٌ في المرادي[١] وغيره فلا نشتغلُ بذكرِها في هذا المختصرِ .

(وربّما قيل « فا » دون إضافةٍ صريحةٍ نصباً) كقول العجاج :

[١٦] * خَالَطَ من سَلمى خَياشِيمَ وَفا *[٢]

أنشدَه الكوفيُّون[٣] [وخرَّجه أبو الحسن[٤] - وتابعه المصنفُ - « على أنه حَذَفَ المضافَ إليه ونَوَى ثبوتَ لفظِه] ، والأصلُ : خياشيمَها وفاها ، فأبقاه على حالِه غيْرَ مضافٍ إضافةً صَريحةً في اللفظِ بل مقدرة ، وقال ابن كيسان[٥] : « إنما جاز ذلك لأنه موْضِعٌ لا يَلحقه التنوينُ فَحُذِفَ

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١ ، ٢٢ ، والسلسيلي ١/ ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) رجز،والشاهد فيه وضحه الشارح. انظر:شرح التسهيل لابن مالك١/ ٥٠ ، المساعد ١/ ٢٩، الدرر١/ ١٤، المقتضب ١/ ٢٤٠ ، أوضح المسالك ١/ ٤٠ ، ابن يعيش ٦/ ٩٨ ، الممتع ١/ ٤٠٨ ، العيني ١/ ١٥٢ ، السلسيلي ١/ ١٢٣ .

(٣) انظر المساعد ١/ ٢٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٠ .

(٥) التصريح على التوضيح ١/ ٦٢ .

- يعني التنوين- وبقي مفرداً على حرفين، إذ الألفُ هي المنقلبةُ عن عَيْنِ الكَلمةِ ، فلم يلزمْ من ذلك أن يبقى على حرفٍ واحدٍ » ، (ولا يختصُّ بالضرورةِ) ثبوتُ الميمِ في « الفمِ » حالةَ الإضافةِ نحو :

{ ١٧ } (يصبح ظمآنَ وفي البحرِ فمُه) (١)

(خلافاً لأبي عليٍّ (٢) الفارسيِّ ، حيث زعمَ « أن الميمَ لا تثبتُ إلاَّ في الشعرِ » ويَردُ عليه قولُه ﷺ « لَخلوفُ فمِ الصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المسْكِ » (٢) .

[نيابة النون]

(وتنُوبُ النّونُ عن الضمةِ في فعلٍ) مضارعٍ (اتَّصل به ألفُ اثنينِ) حرْفاً ، نَحْوُ : « يَقُومَانِ الزيدانِ » أَوْ ضميراً ، نحو : « الزيدانِ يقومانِ » ، (أَوْ واوُ جمعٍ) لمذكرٍ ، حرْفاً نَحْوُ : « يقومُون الزيدون » أو ضميراً نحو : « الزيدون يقومون » ، (أو ياءُ / مخاطبةٍ) ضميراً على الأصحِّ (٣) /٢١/ نحو : « أنت تقومينَ » حالَ كونِ النونِ (مكسورةً بعد الألفِ غَالباً) نَحْوُ : « يقومانِ » ، ومن غيرِ الغالبِ قِراءةُ مَنْ قَرَأَ ﴿ أَتَعِدَانِنِي ﴾(٤) بفتحِ(٥) النونِ ، (مفتوحةً بعد أختَيْها) أي أختي الألفِ وهما الواوُ نحو « يقومونَ » ، والياءُ ، نحو : « تقومينَ » ، (وليست) النونُ (دليلَ الإعرابِ خلافاً للأخفشِ) (٦) ، زعم أن هذه النونَ ليست إعراباً ، وإنما هي دليلُ إعرابٍ مقدرٍ قبلَ الألفِ

---

(١) رجز لرؤبة بن العجاج .
الشاهد فيه قوله : « فمُه » حيث أثبت الميم في حال الإضافة . انظر ديوانه ١٥٩ ، والمقرب ١/ ٢١٦ ، والعيني ١/ ١٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٧ ، المساعد ١/ ٢٩ ، السلسيلي ١/ ١٢٣ .

(٢) انظر : فتح الباري ٤/ ١٠٣ . وانظر المسائل البصريات ٢/ ٨٩٣ ، والعسكريات ١٧٣

(٣) ذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف خطاب ، والأصح كما ذكر الشارح أنها لا تكون إلاّ ضميراً .
انظر التتائج ١/ ٣١٧ .

(٤) سورة الأحقاف آية : ١٧ .

(٥) هذه قراءة الحرميين ، الكشف ٢/ ٢٧٤ ، وانظر الاتحاف ٣٩٢ .

(٦) التتائج ١/ ٣١٨ ، وقد تبع السهيلي الأخفش في هذه المسألة قاله في المساعد ١/ ٣١ ، ثم قال : « وهو ضعيف ، لأن فيه دعوى تقدير لا حاجة إليه ، فالنون وافية بالمقصود فيه » .

والواوِ والياءِ ، ففي الرفع ضمةٌ مقدرةٌ ، وفي النصب فتحةٌ مقدرةٌ ، وفي الجزمِ سكونٌ مقدرٌ، (وتُحذَفُ) النونُ (جزماً) نحو : ﴿ فإن لم تَفْعَلُوا ﴾ ، (ونصباً) نَحْوُ : ﴿ وَلَنْ تفعلوا ﴾ [١] والنصبُ محمولٌ على الجزمِ ، فلذلك قدَّم الجزمَ ، وأخَّر النَّصب ، (و) تحذفُ النونُ أيضاً (لِنُونِ التوكيدِ) عند اجتماعِ الأمثالِ نحو : ﴿ لَتبلونَّ ﴾ [٢] . (وقد تُحْذفُ لِنُونِ الوِقَايةِ) نحو : ﴿تأمروني﴾ [٣] ـ بالتخفيف ـ في قراءةٍ من حذفَ النونَ [٤] ، وهذا مذهبُ سيبويه [٥] ، واختارُه المصنفُ [٦]، وذهب الأخفشُ [٧] وأكثرُ المتأخرين إلى أن المحذوفَ نونُ الوقايةِ ، (أو تدغمُ فيها) أي تدغمُ نونُ الرفعِ في نونِ الوقايةِ ، كقراءةِ من قرأ ﴿ تأمرونِّي ﴾ ـ بالتَّشديدِ ـ (ونَدَرَ حَذْفُهَا) ، أي : نونُ الرفعِ (مُفْرَدَةً) عن مُلاقاة مِثْلٍ (في الرفعِ نظماً) كقولِه :

{ ١٨ } أَبِيْتُ أَسْرِي وتبيتي تَدْلُكِي

وجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الزكي [٨]

والأصلُ : تبيتين وتدلُكين . (ونثراً) كقراءةِ أبي عمْرٍو [٩] ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ تظَّاهَرا ﴾ [١٠]

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٤ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٨٦ .

(٣) سورة الزمر آية : ٦٤ .

(٤) التخفيف بحذف النون قراءة المدنيين ، أمّا ابن عامر فقد قرأ بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وقرأ الباقون واحدة مشددة . انظر النشر ٢/ ٣٦٢ وما بعدها .

(٥) الكتاب ٣/ ٥٢٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٢ .

(٧) نص ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٢ ، على أنّ المحذوف عند الأخفش هو نون الرفع كما هو مذهب سيبويه ، وهو عكس ما نسبه الشيخ خالد ، وقد حاولت أن أحقق رأي الأخفش من معانيه ، لكني لم أعثر عليه ، ولعل الشارح قد قصد الأخفش الصغير ، كما هو مثبت في النتائج ١/ ٣٢٣ .

(٨) رجز ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه وضحه الشارح . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٣ ، المساعد ١/ ٣٢ ، الدرر ١/ ٢٧ ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣ ، الخصائص ١/ ٣٨٨ .

(٩) الإتحاف ١١٣ .

(١٠) سورة القصص آية : ٤٨ .

-بتشديد الظاء -. أصلُه : تتظاهران ، فأَدْغمَ التاءَ في الظَّاءِ وحذفَ النون ، وفي الحديثِ : « لا تدْخلوا الجنة حتى تُؤْمنُوا ولا تؤمنوا ، حتى تَحَابُّوا » (١) .

[حد البناء]

ولّما فرغَ من (٢) الإعرابِ شرعَ في البناءِ فقال : (وما جيءَ به لا لبيانِ مقتضى عاملٍ من شبْهِ الإعرابِ وليس حكايةً أَوْ إتْبَاعاً أَوْ نَقْلاً أَوْ تَخَلُّصاً من سُكُونَيْنِ فَهُوَ بِنَاءٌ) .

فقولُه : (ما جِيءَ بِهِ) كالجنسِ ، وهُوَ مُبْتَدأٌ ، وقولهُ : (لا لبيانِ مقتضى عامِلٍ) (٣) / فصلٌ /٢٢/ أخرجَ به حركاتِ الإعرابِ ، وقوله : (من شبْهِ الإعرابِ) بيانٌ لما في قوله : (ما جيءَ به) ، وأَرَادَ بِهِ ما يُشْبِهُ الإعرابَ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ .

[أنواع الحركات]

وقولُه (وَلَيْس) إلى آخره ، فصلٌ آخرُ ، أخرجَ به ما ليس ببناءٍ من حركةِ حكايةٍ نحو : « مَنْ زَيْداً » - بالنصب - لقائلٍ : « رأيتُ زيداً » ، أوْ حركةِ إتْباعٍ ، كقراءةِ زيدِ بن عليٍّ (٤) : ﴿ الحمدِ لله ﴾ (٥) -بكسرِ الدالِ - ، أوْ حركةِ نقلٍ ، كقراءةِ ورش (٦) : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ (٧) - بِفَتْحِ الميمِ - ، أَوْ حَرَكَةِ تَخَلُّصٍ من سكونين ، كقراءةِ الجميعِ نحو : ﴿ مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ ﴾ (٨) وقوله : (فهو بناءٌ) خبرٌ « لما » الواقعةِ مبتدأ في قولهِ : (ما جِيءَ بِهِ) ، وقُرِنَ بالفاءِ لأن « ما » إن كانت

---

(١) سنن ابن ماجه ١/ ٢٦ .

(٢) في الأصل و« ب » : « في » تحرفت على الناسخ ، أو سهو منه .

(٣) في المساعد ، وشرح ابن مالك ، والسلسيلي : « العامل » وفي التسهيل وفي الأصل و« ب » : « عامل » .

(٤) البحر المحيط ١/ ٨ .

(٥) سورة الفاتحة آية : ٢

(٦) نسبها إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٤ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٠٦ .

(٨) سورة الأنعام آية : ٣٩ .

شرطيةً فواضحٌ ، وإن كانت موصولةً فالفاءُ تدخلُ في خبرِ الموصولِ إذَا كَانَتْ صِلَتُهُ فِعْلاً كَمَا تَدْخُلُ في جَوَابِ الشَّرْطِ . والحاصِلُ أنَّ ما خالفَ حركةَ الإعرابِ ، وحركة الحكاية ، وحركةَ الإتباعِ ، وحركةَ النقلِ ، وحركةَ التخلصِ من سَاكِنيْن فَهُوَ بناءٌ .

[أنواع البناء]

(وَأَنْواعُهُ) أَرْبَعَةٌ (ضمٌّ) نحو : « حيثُ ، ومنذُ » الجارة . (وفتحٌ) نحو : « ليتَ ، وقَامَ ، وأينَ » . (وكسر)[1] نحو : جَيْر وأمسِ . (ووقفٌ) وهو السكون نحو : لمْ ، وقُمْ ، وكَمْ .

* * *

---

(١) سقطت من « ب » .

(٣) « هذا بابُ إعرابِ المعتلِّ الآخرِ »

[علامة الإعراب حركة ظاهرة ومقدرة وحذف]

(يظهرُ الإعرابُ بالحَركة) نحو : « يقُومُ زيدٌ » ، و « إنَّ زيداً لن يقومَ إلى كتابِه » (والسكون) نحو : « لم يقمْ » ، (أو يقدَّرُ) أي الإعرابُ (في حرفِه) أي في حَرْفِ الإعرابِ ، (وهو) أي حرفُ الإعرابِ (آخر المُعْرَب) ، كألف « فتَىً » ، و « يخشَى » ، (فإنْ كانَ) أي حرفُ الإعرابِ (ألفاً قُدِّر فيْه غيْرُ الجزْمِ) ، وَهُوَ الرَّفْعُ والنصبُ في الاسْمِ والفِعْلِ ، نَحْوُ : « يسْعَى الفَتَى » ، و « لَنْ أَخْشَىَ الفَتَى » ، والجرُّ في الاسمِ نحو : « مَرَرْتُ بالفتى » ، (وإنْ كانَ) حرفُ الإعرابِ (ياءً) نحو : « يقضِي القاضي » ، (أو واواً) نحو : « يغزو » - وقيَّدَ الياءَ والواوَ بقوله : (يُشْبِهانه) أي يشبهانِ الألفَ في كوْنهما حرفَي مَدٍّ ، وذَلكَ إذَا سَكَنَا وكانت حركةُ ما قَبْلَهُمَا مِنْ جِنْسِهما احترازا من نحوِ : « ظَبْيٍ » و « دَلْوٍ » فإن كانت الياءُ قبلها / كسرةٌ ، والواو قبلها ضمة [1] (قُدِّر فيهما الرفعُ) ، نَحْوُ : « يقضي القاضي » ، و « يَدْعو » . (وَ) يُقَدَّرُ في (الياء) (الجرُّ) ، نَحْوُ : « مَرَرْتُ بالقاضِي » .

(وينوبُ حذفُ) هذه الأحرفِ (الثلاثة) التي هي الألفُ والياءُ والواوُ (عن السكونِ) في الفعل المعْتل نحو : « لمْ يخشَ » ، و « لم يرمِ » ، و « لم يَغْزُ » .

[تخلف الإعراب في الضرورة والسعة]

(إلاَّ في الضرورة فَيُقَدّرُ لأجلِها) أي لأجلِ الضرورة (جَزْمُها) ، أيْ : جَزْمُ الأَحْرُفِ الثلاثةِ فَتَثْبُتُ على حَالِهَا مِنْ غيْرِ حَذفٍ ، نَحْوُ قوْلِه :

{ ١٩ } إذَا العَجُوز غَضِبَتْ فَطَلِّق وَلاَ تَرَضَّاها ولاَ تَمَلَّقِ [2]

---

(١) قوله : « فإن كانت الياء . . ضمة » ليس في ب .

(٢) رجز لرؤبة الشاهد فيه قوله : « ولا ترضّاها » حيث لم يحذف حرف العلة مع الجزم ضرورة . انظر : ==

خلافاً لابْن عُصفورٍ في جعْلِه جملَةَ « ولا تَرَضَّاها » حاليةً . ونحو قول الشاعر :

{ ٢٠ } أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (١)

ونَحْوُ قَولِه :

{ ٢١ } هجوتَ زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِراً من هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ (٢)

(ويظهرُ لأَجلِها) أي لأجلِ الضرورة (جَرُّ الياءِ) نحوُ قَوْلِه :

{ ٢٢ } فيوماً يُوَافِينَ الهَوَى غيْرَ ماضِيٍ ويوما ترى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ (٣)

(وَ) يَظهَرُ لأَجْلِ الضَّرُورَةِ (رَفْعُهَا) ، أَيْ : الياءِ ، نَحْوُ قَوْلِه :

{ ٢٣ } فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ (٤) ولَمْ تَكُنْ تُساوِي عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ (٥)

== ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، الخصائص ١/ ٣٠٧ ، المنصف ٢/ ١١٥ ، العيني ١٠/ ١٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٦، المساعد ١/ ٣٥ ، الدرر ١/ ٢٨ ، السلسيلي ١/ ١٢٨ ،والممتع ٢/ ٣٨ .

(١) البيت من الوافر ، قائله قيس بن زهير . والشاهد فيه : قوله « يأتيك » حيث لم يحذف حرف العلة للجزم وقدر فيه الإعراب . انظر : الكتاب ٣/ ٣١٦ ، معاني القرآن ٢/ ١٨٨ ، ٢٢٣ ، العيني ١/ ٢٣٤ ، الخصائص ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، المحتسب ١/ ٦٧، ١٩٦ ، ٢١٥ ، المنصف ٢/ ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ابن يعيش ٨/ ٢٤ ، ١٠/ ١٠٤ ، التصريح ١/ ٨٧ ، الأشموني ١/ ١٠٣ ، ٢/ ٤٤، ابن مالك ١/ ٥٦ ، المساعد ١/ ٣٥ ، السلسيلي ١/ ١٢٨ .

(٢) البيت من البسيط ، قال العيني ١/ ٢٣٤ ولم أقف على اسم قائله ، وفي الدرر ١/ ٢٨ « لم أعثر على قائله » وقائله : أبو عمرو بن العلاء يرد على الفرزدق لما هجاه . ظ : معجم الأدباء لياقوت ١١ / ١٥٨ . الشاهد فيه : قوله « لم تهجو » كما في البيت السابق . انظر : العيني ١/ ٢٣٤ ، الدرر ١/ ٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٦ ، المنصف ٢/ ١١٥ ، ابن يعيش ١٠/ ١٠٤ ، ١٠٥، شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤٠٦ ، المساعد ١/ ٣٥ ، السلسيلي ١/ ١٢٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله جرير . الشاهد فيه : قوله « غير ماضيٍ » بتحريك الياء ضرورة . انظر النوادر ٢٠٣ ، المقتضب ١/ ١٤٤ ، ٣/ ٣٥٤، والخصائص ٣/ ١٥٩ ، المنصف ٢/ ٨٠ ، ١١٤ ، وابن يعيش / ١٠١ ١٠ ، ١٠٤ ، العيني ١/ ٢٢٧ ، الأشموني ١/ ١٠٠ ، ديوان جرير ١ / ١٤٠ ، ابن مالك ١/ ٥٦ ، المساعد ١/ ٣٦ ، السلسيلي / ١/ ١٢٩ ، ويروى : غير ماضيا ، وليس ماضياً ولا شاهد في هاتين .

(٤) في الأصل و« ب » : غنائي ـ خطأ .

(٥) البيت من الطويل ، قاله رجل من الأعراب يمدح عبد الله بن العباس . الشاهد فيه : قوله « تساويُ » إذ إن الضمة ظهرت على الياء في الرفع ضرورة ، انظر : المساعد ١/ ٣٦ ، الدرر ١/ ٣٠ ، العيني ١/ ٢٤٧ .

(و) يظهرُ لأجْلِ الضرورة (رفعُ الواوِ) كقوله :

[٢٤] إذا قلتُ : عَلَّ القَلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بالوَجْدِ [١]

هواجس : أي خواطر .

(ويقدَّرُ لأجْلِها) أي : الضَّرُورةِ (كَثِيْراً) في الشعرِ (وفي السَّعَة قَلِيْلاً نصبُهما) أي نصبُ الياءِ والواوِ ، مثالُ تقديرِ نصبِ الياءِ في الشعرِ لأجلِ الضرورةِ قولُه :

[٢٥] * لعلي أرى باقٍ على الحدثانِ * [٢]

ومثالُه في السَّعَة قراءةُ أبي جعفر [٣] : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُون أهَالِيْكُمْ ﴾ [٤] بسكون الياءِ .

ومثالُ تقدير نصْبِ الواوِ في الشعرِ قولُه :

[٢٦] أرْجو وآمُلُ أن تدنُو مَودَّتُها وما إخَالُ لدينا منكِ تَنْويلُ [٥]

ومثالُهُ في السَّعَة قراءةُ بعضِهم [٦] : ﴿ أو يعْفُوْ الذي بيده ﴾ [٧] بسكونِ الواو / . /٢٤/

---

(١) البيت من الطويل ، ونسبه ابن مالك لرجل من طئ وعنه نقل السلسيلي .
والشاهد فيه : قوله « يسلُوُ » حيث ظهرت الضمة في الرفع ضرورة .
انظر : العيني ١/ ٢٥٢ ، الدرر ١/ ٣٠ ، المساعد ١/ ٣٦ ، شرح الألفية للمرادي ١/ ١١٦ .

(٢) من الطويل ولم أجده ، والأصل باقيا فأجري المنقوص في النصب مجراه في الرفع والجر ضرورة .

(٣) نسبها ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٧ لجعفر الصادق ، وكذا السلسيلي ١/ ١٣٠ ، وكذا في المساعد ١/ ٣٧ ، في « ب » قراءة حفص .
انظر : البحر المحيط ٤/ ١٠ ، ١١ ، والكشاف ١/ ٦٤٠ ، والمحتسب ١/ ٢١٧

(٤) سورة المائدة آية : ٨٩ .

(٥) البيت من البسيط ، قائله كعب بن زهير .
الشاهد فيه : قوله « تدنو » حيث قدرت الفتحة على الواو وحقها الظهور .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٧ ، أوضح المسالك ٢/ ٦٧ ، العيني ٢/ ٤١٢ ، السلسيلي ١/ ١٣٠ ، المساعد ١/ ٣٦ وانظر روايته في الديوان ص : ٨٥ .

(٦) هي قراءة الحسن ، والشعبي ، وأبي نهيك ، انظر البحر ٢/ ٢٣٦ ، الكشاف ١/ ١٤٦ .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٣٧ .

(وَ) يقدَّرُ لأجلِ الضرورةِ كثيراً وفي السعة قليلاً (رفعُ الحرفِ الصحيحِ وجرُّه) ، فمن تقديرِ الرفعِ في الضرورة قوله :

{ ٢٧ } فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ إثْماً مِنَ اللَّهِ ولاَ واغِلِ (١)

ومن تقديره في السعة قراءةُ أبي عمرو (٢) : « يَأْمُرْكُمْ » (٣) وأخواتها ، بالإسكانِ ، ومن تقديرِ الجرِّ في الضرورةِ قولُه :

{ ٢٨ } بكلِ مدمَّاةٍ وكلِّ مُثقَّفٍ تَنَقَّاهُ مِنْ معْدنِهِ في البحرِ جالِبُهْ (٤)

ومن تقديرِه في السَّعَةِ قراءة أبي عمرو (٥) : ﴿ فَتُوبُوا إلى بارئِكُمْ ﴾(٦) ، بإسكانِ الهمزةِ ، (وربما قُدِّر جَزْمُ الياءِ في السعةِ) كقراءةِ قُنْبُلٍ (٧) : ﴿ أرسلهُ معنا غدا نرتعيْ ونلعبْ ﴾ (٨) ، بإثباتِ الياءِ في نرتَعي .

---

(١) البيت من السريع ، وقائله امرؤ القيس .
والشاهد فيه : قوله « أشربْ » حيث سكن الباء في الرفع للضرورة .
انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٤ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، المحتسب ١/ ١٥ ، النوادر ص ٣١٣ ، نتائج التحصيل ١/ ٣٤٥ .

(٢) نسبها في النشر ٢/ ٢١٢ إلى أبي عمرو وأصحابه من أكثر الطرق .

(٣) سورة البقرة آية : ٢١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه : قوله « معدنه » حيث سكن النون في الجر ضرورة . انظر التتائج ١/ ٣٤٦ .

(٥) انظر النشر ٢/ ٢١٢ .

(٦) سورة البقرة آية : ٥٤ .

(٧) قال في النشر ٢/ ٢٩٣ : واختلفوا في " نرتع " و " نلعب " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وابن عامر بالنون فيهما ، وقرأ الباقون فيهما بالياء ، وكسر العين من " نرتع " المدنيان وابن كثير ، وأثبت قُنْبُل الياء فيها في الحالين .

(٨) سورة يوسف آية : ١٢ .

(٤) « هذا بابُ إعْرَابِ المثنَّى والمجموعِ عَلَى حَدِّه »

أيْ : على حدِّ المُثَنَّى وطريقَتِه ، ومعناه : أنَّهُ سَلِمَ فيه بناءُ الوَاحِد كما سَلِمَ في المُثَنَّى ، وأنَّهُ يلْحَقُهُ حرفُ علَّةٍ ونونٌ كالمُثَنَّى وهوَ جَمْعُ المُذكَّرِ السَّالمُ ، وفي المساعدِ [١] : أنَّ هذه العبارةَ هي عبارةُ سيبويه [٢] .

[حد التثنية]

(التَّثْنِيةُ جَعْلُ الاسمِ القابلِ) لها (دليلَ اثْنَيْنِ مُتَّفقيْنِ في اللَّفظِ غالباً ، وفي المعنَى على رأيٍ ، بزيادة ألفٍ في آخره رفْعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جرّاً ونصْباً

فقولُه : (جَعْلُ الاسْمِ) كالجنْسِ ، والمرادُ بالجَعْلِ : تَصَرُّفُ الناطقِ بالاسْمِ على الوجهِ الذي يُريدُهُ ، ولم يقلْ : جَعْلُ الوَاحدِ [٣] ، لئلاَّ يَخْرُجَ عَنْهُ تَثْنِيَةُ الجَمْعِ نَحْوُ : « جِمَالَيْنِ » ، وتثنيةُ اسمِ الجمع كـ « ركْبينِ » ، وتثنية اسْم الجنسِ كـ « غَنَمَيْنِ » [٣] .

وقوله : (القابل) فَصْلٌ أَخْرَجَ بِهِ غَيْرَ القابِلِ للتثنية ، كالمُثَنى ، والمجموع على حَدّه ، وأسْمَاءِ العَدَدِ إلاَّ مائةً وألْفاً ، والجَمْعِ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ كمفاعِلَ ومَفَاعيلَ . وقولُه : (دَليلَ اثْنَيْنِ) فصلٌ آخرُ ، أخرجَ به الجمعَ فإنَّهُ جَعْلُ الاسمِ دليلَ ما فَوْقَ الاثْنَيْنِ ، وما لَفْظُهُ لَفْظُ التثنية وليس معناه كذلك ، وهو ما يُرادُ بِهِ التكثيرُ ، نَحْوُ : ﴿ ارْجِعِ البصرَ كرَّتَيْنِ ﴾ [٤] ، أي : كرَّاتٍ ، أوْ يرادُ به

---

(١) المساعد ١/ ٣٨ .

(٢) يقصد « المجموع على حدِّه » عبارة عن جمع المذكر السالم ، فقد تكررت غير مرة في الكتاب ١/ ٤ ، ٨ .

(٣) ظاهر كلام ابن مالك أن تثنية غير الواحد مقيسة مطردة ، والأمر على أنّه ضرورة ، أو ندور فلا يقاس إلا في المفرد ، انظر : نتائج التحصيل ١/ ٣٤٩ ، السلسيلي ١/ ١٣٣ ، والارتشاف ١/ ٢٥٢ .

(٤) سورة الملك آية : ٤ .

الواحِدْ ،كالمقَصَّيْنِ والجَلَمَيْنِ . وقولُه (متَّفقيْنِ في اللَّفظِ) فصلٌ آخرُ / أخرجَ به ما اختلفَا لفظاً /٢٥/
كـ « زيد ، وعمرو » واحترز بقوله : (غالباً) عما وردَ من تثنية مُختَلِفَي اللَّفْظِ [فإنه] [١] ، يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه كـ « القمرين » في الشمس والقمرِ .

وقَولُهُ : (وفي المعنى علَى رأيٍ) أشارَ به إلى اختلافٍ وقع في جوازِ تثنيةِ المُشْترك [٢] ، والحقيقةِ والمجازِ ، فذهب أكثرُ المتأخِّرِيْنَ [٣] إلى المنعِ لاختلافِ المعنى . قال المصنِّفُ :«والأصَحُّ الجوازُ»[٤] ، ومنْهُ [٥] قولُهُ تعَالى : ﴿ وإلهَ آبائكَ إبراهيمَ وإسمٰعيلَ وإسحٰق ﴾ [٦] وقولهم : القَلَمُ أحدُ اللِّسَانَيْنِ ، والخَالُ أَحَدُ الأَبَوَيْن .

وقَوْلُهُ : (بزيادةِ ألفٍ إلى آخره) فصلٌ آخرُ ، أخرجَ به المصدرَ المجعولَ للاثنين خبراً ، نحوُ : «هذان رضاً » ، ومثلُهُ النعتُ والحالُ [٧] .

[نونُ التَّثنيّة ولغاتُها]

وقولُه (تَليْهما) يعني الألفَ والياءَ (نونٌ مكسورةٌ) في الرفعِ نحو : « جَاءَ الزيدانِ» ، والنصبِ نحو « رَأَيْتُ الزيدينِ » والجَرِّ نحو « مَرَرْتُ بالزيدَيْنِ » . ولا يُجيزُ البصريُون غَيْرَ

---

(١) ليست في ب .

(٢) هو الذي تشترك فيه معان كثيرة ، كالعين للباصرة ، وعين الماء ، اللسان مادة « شرك » .

(٣) ذكر ذلك أبو حيان ثم قالَ في الارتشاف ١/ ٢٥٥ : « وهو مختار أصحابنا ، ولحنوا الحريري في قوله :

جاء بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بِلا عَيْنَينِ

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩ .

(٥) الضمير في « منه » يعود إلى تثنية المشترك وهذا غير مناسب لقوله تعالى : ﴿ وإله آبائك ﴾ حيث إن هذا من الجمع وليس من التثنية ، وقد جاءت هذه الآية في كتاب شرح التسهيل لابن مالك كدليل على جواز تثنية المشترك ، لا على أنه منه ، ولعل الشارح قد سها في هذا ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٠ ، نتائج التحصيل ١/ ٣٥٧ .

(٦) سورة البقرة آية : ١٣٣ .

(٧) رأيتُ رجلين رضىً ، نظرتُ إلى الزيدين رضىً .

الكَسْرِ [١] .

(و) قال ابن جني [٢] : (فَتْحُها لغةٌ) في الأَحْوالِ الثَّلاثَةِ ، حَمْلاً للواحدِ على الحالتين ، لأنهما أكثرُ .

وأراد بالواحدِ الرفعَ ، وبالحالتين الجرَّ والنصبَ ، ثُمَّ قال : « قرأتُ على أبي عليٍّ في نوادر أبي زيد [٣] :

أَعْرِفُ مِنْهَا الوَجْهَ والعَيْنَانَا ومَنْخِرَيْنَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا [٤]

{ ٢٩ } وقال ابن عصفور [٥] : « إنَّ فتحها مع الألفِ مخصوصٌ بِلُغَةِ مَنْ يَجْعَلُ المثنى بالألفِ في كلِّ حالٍ » .

ونصَّ الكسائيُّ والفرَّاءُ على أَنَّ ذَلَكَ لا يَجُوزُ معَ الأَلِفِ ، ثُمَّ قال الكِسائيُّ : « فتحُها مع الياءِ لغةٌ لبني زيادِ بن فَقْعَسٍ » ، وقال الفرَّاءُ « هي لغةٌ لبعض بني أسَدٍ » وأنشدَ بعضهُم [٦] :

{ ٣٠ } عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فما هي إلاّ لَمْحَةٌ وتَغِيْبُ [٧]

---

(١) الكتاب ١/ ١٨ . يقول الدلائي في النتائج ١/ ٣٦١ : « وفتحها ممنوع عند البصرية قاطبة وعليه كلام العرب وبه نزل التنزيل » .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٤٨٨ - ٤٨٩ ، ت د.حسن هنداوي .

(٣) النوادر ص ١٥ .

(٤) رجز لرؤبة ... وهو شاهد على فتح نون التثنية في قوله : « العينانا » . انظر : ابن يعيش ٣/ ١٢٩ ، ٤/ ٦٤ ، ١٤٣ ، العيني ١/ ١٨٤ ، التصريح ١/ ٧٨ ، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩ ، والأشموني ١/ ٩٠ ، ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ .

(٥) الضرائر ص ٢١٨ .

(٦) انظر : نتائج التحصيل ١/ ٣٦١ ، المساعد ١/ ٣٩ ، الارتشاف ١/ ٢٥٦ .

(٧) البيت من الطويل لحميد بن ثور .

والشاهد فيه : قوله « أحوذيينَ » بفتح النون على أنه لغة قوم من العرب . انظر : ابن يعيش ٤/ ١٣١ ، العيني ١/ ١٧٧ ، نتائج التحصيل ١/ ٣٦١ ، المساعد ١/ ٣٩ ، التصريح ١/ ٧٨ ، أوضح المسالك ١/ ٦٣ ، الأشموني ١/ ٩٠ ، ابن مالك ١/ ٦٢ ، السلسيلي ١/ ١٣٦ .

(وقد تُضم) ، حكى الشيبانيُّ [١] عن بعضِ العربِ : « هُمَا خَلِيْلانُ » ، ومنه قولُ فاطمةَ رضي الله عنها : « يا حَسَنَانُ يا حُسَيْنَانُ » [٢] ، ثم قيل : إنَّ هَذِهِ اللغةَ تختصُّ بكونها مَعَ الألفِ ، وأما معَ الياء فَلاَ تجوزُ ، فَعَلَى هذَا كَانَ يَنْبغي للمُصَنِّفِ أن يُقَيِّد ذلك بالألفِ ، كما قال المراديُّ [٣] ، ثُمَّ نَقَلَ عن بعضِهم « أنَّ من العربِ مَنْ / يَجْعَلُ الإعرابَ في النُّونِ إجراءً للتثنية مجرى المفردِ ، وذلك قليلٌ /٢٦/ جداً ، وظاهرُ هذا أنك تقولُ : رأيتُ الزيدانَ » و « مررتُ بالزيدانِ » انتهى . فَعَلى هذا يُخَرَّجُ : هما خليلانُ في الرفعِ [٤].

[حذف نون التثنية]

(ويَسقُطُ) نونُ التَّثْنِيَةِ (للإضافةِ) ، نَحْوُ : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ [٥] ، (أوْ للضَّرورةِ) كقولِه :

[٣١] هما خُطَّتَا إمَّا إسَارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ ، والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ [٦]

في رواية مَنْ رفَعَ « إساراً »[٧] ، يُقَالُ : «أسَرْتُ الرجل أَسراً وإساراً ، فهو أسيرٌ . (أو لتقصير صِلَةٍ) كَقَوْلِهِ :

---

(١) الارتشاف ١/ ٢٥٦ ، والمساعد ١ / ٤٠ .

(٢) النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٢٦ .

(٣) انظر شرحه على التسهيل ١ / ٢٩ .

(٤) في ب : بالرفع .

(٥) سورة المسد آية : ١ .

(٦) البيت من الطويل وقائله تأبط شراً .
والشاهد فيه : قوله « خطَّتا » حيث حذف نون التثنية ضرورة . انظر : الخصائص ٢/ ٤٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ ، العيني ٣/ ٤٨٦ ، التصريح ٢/ ٥٨ ، الدرر ١/ ٢٢ ، المساعد ١/ ٤٠ ، السلسيلي ١/ ١٣٧ .

(٧) انظر التتائج ١/ ٣٦٥ .

{ ٣٢ } خَلِيلَيَّ ما إنْ أَنْتُمَا الصَّادِقا هوىً إذَا خِفْتُمَا فيه عَذُولا وواشيا [١]

وكقوله :

{ ٣٣ } أبني كُلَيْب إنَّ عمَّيَّ اللَّذا قتلا المُلُوكَ وفكَّكَا الأغلالا [٢]

لا فرقَ في ذلك بيْنَ صلةِ « أل » أوْ غيرِهَا [٣] .

[لزوم المثنى الألف في لغة بني الحارث]

(ولزُومُ الألفِ) في المثنى رفعاً ونصباً وجراً (لغةٌ حارثِيَّةٌ) نسبةٌ لِبَنِيْ الحارثِ بن كعب [٤] ، أَجْرُوا المثنَّى مُجْرَى المقْصورِ . حكى الأخفش أنَّهُ سَمِعَ أَعْرابِيّاً فَصِيْحاً من بني الحارث يقولُ : « ضَرَبْتُ يداهُ » [٥] وقال شَاعرُهُمْ :

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه لقائله .

والشاهد فيه : قوله « الصادقا » حيث حذف نون التثنية تخفيفاً لطول الصلة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ ، الدرر ١/ ٢٣ ، النتائج ١/ ٣٦٧ ، السلسيلي ١/ ١٣٧ ، المساعد ١/ ٤٠ .

ولا حجة في البيت لاحتمال الإضافة ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال وقد استحسن السلسيلي هذا الاعتراض ، فقال في شرحه ١/ ١٣٧ : « وهو اعتراض حسن » . النتائج ١/ ٣٦٧ .

(٢) البيت من الكامل وقائله الأخطل .

والشاهد فيه : قوله « اللّذا » حيث حذف النون تقصيراً للصلة ، كذا قالوا واللذا موصول لا صلة ، ولذا قال البغدادي « لاستطالة الموصول بالصلة » في ٢/ ٤٩٦ : بولاق . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٢ ، الدرر ١/ ٢٣ ، النتائج ١/ ٣٦٧ ، الكتاب ١/ ١٨٦ ، المقتضب ٤/ ١٤٦ ، المنصف ١/ ٦٧ ، المحتسب ١/ ١٨٥ ، العيني ١/ ٣٢٤ ، الدرر ١/ ٣٤ ، ديوانه ١/ ١٠٨ .

(٣) حذف النون في المثنى لتقصير الصلة عامٌ في « أل » أو غيرها عند الشارح ـ كما هو واضح ـ وهذا مذهب سيبويه ، والفراء ، أما المبرد فقد خص هذا الحكم بـ « اللذان » و « اللتان » .

ينظر الكتاب ١/ ١٨٦ ، والمقتضب ٤/ ١٤٦ ، والارتشاف ١/ ٢٥٦ .

(٤) قال الكسائي : « وهي لغة خثعم ، وهمذان ، وزبيد » . وقال أبو الخطاب : « وكنانة ... وقيل بني العنبر ، وبني الهجين ، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل » . انظر : النتائج ١/ ٣٧٠ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٠ ، ومعاني القرآن ١ / ٣((

{ ٣٤ } * تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً * (١)

[الملحق بالمثنى]

(ومَا أُعْرِبَ إعْرابَ المثنّى) بالألف رَفْعاً ، وَبالياء جَرّاً ونَصْباً حالَ كونه (مُخالفاً لِمَعْناهُ) في كونه يُرادُ به أكثرُ من اثنين ، نَحْوُ : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البصَر كَرَّتَيْنِ ﴾ (٢) . (أوْ غيرَ صالحٍ للتَّجريد ، وعَطْفِ مِثْله عَلَيْه) نحوُ : « كَلْبَتَي الحدَّاد » من أسماء الأَجْناس ، ونحوُ : « البحْرَين » من الأعلام ؛ إذ لا يَصْلُحُ أن يقال : كلبةٌ وكلبةٌ ، ولا بحْر وبحْر ، ونَحْوُ « القمرين » ، منْ كُلِّ ما يُرادُ بِهِ تغليبُ أحدِ اللَّفظين على الآخَرِ ، فإنه وإن صَلَح للتجريد فلا يعطفُ مثلُه عليه ، وإنَّما يعطفُ عليه مُغَايرُهُ نحوُ : شمسٍ وقمرٍ (فمُلْحَقٌ بِهِ) خَبَرُ قولِه (وما أُعرِبَ) والتقديرُ : والذي أُعرِبَ إعرابَ المثنَّى موصوفا بما ذكَرَ فهو ملحقٌ بالمثنَى ، (وكَذَلكَ) أُلْحِقَ بالمثَنَّى (كلا وكِلْتَا) حَالَ كونهما (مضافين إلى مضمَرٍ) على اللغة المشهورة تقول : « جاءَ الزيدانَ كِلاهُما » ، و « رَأَيْتُ الزيدين كليهما » ، ومَرَرْتُ بالزيدين كليهما » ، و « وجاءْني الهندانِ كلتاهُما » ، و « رَأَيتُ الهندين كلتيْهِمَا » ، و«مَرَرْتُ بالهندين كلتَيْهما » ، (و) يُعْربان هذا الإعرابَ (مُطْلقاً) ،/ سواءٌ كَانَا مُضَافَيْنِ إلى /٢٧/ مُضْمَرٍ أوْ إلى ظَاهرٍ (على لُغَةِ كِنَانَةَ) (٣) تقولُ : «جاءني كلا الرجلين وكلتا (٤) المرْأتين » و « رأيتُ

---

(١) البيت من الطويل وقائله هوبر الحارثي .

والشاهد فيه : قوله « أذناه » على أنّ بني الحارث تلزم المثنى الألف مطلقاً . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٣ ، ابن يعيش ٣/ ١٢٨ ، الكشف ٢/ ١٠٠ ، السلسيلي ١/ ١٣٨ .

(٢) سورة الملك آية : ٤ .

(٣) قال في المساعد ١/ ٤٢ : « حكى الكسائي والفراء أن بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراهما مع المضمر ... وعزاها الفراء إلى كنانة كما فعل المصنف » .

(٤) زعم بعضهم أنه نطق لكلتا بمفرد ، قال الشاعر :

في كلت رجليهما سلامي واحدة كلتاهما قد قرنت بزائدة

انظر السلسيلي ١/ ١٣٩ .

كلَي الرجلين وكلتي المرأتَيْنِ » و « مَرَرْتُ بكِلَي الرجلين وكلتَي المرأتين » بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

وأخلُّ بِلُغَةٍ ثالثَة [1] ، وهي لغةُ بني الحارث ؛ فإنَّهمْ يعربون كلا وكلتا إعرابَ المقصورِ مطلقاً، أضيفا إلى مُظهرٍ أو مُضمرٍ ، يقولون : « جاءني كلاهما وكلتاهما » ، و « رأيت كلاهما وكلتاهما»، و «مررتُ بكلاهما وكلتاهما » بإثباتِ الألفِ في الأحوالِ الثلاثةِ .

[إغناء العطف عن التثنية]

(ولا يُغْنِي العطفُ [2] عن التثنية)، فلا يُغني زيدٌ وزيدٌ عن الزيديْنِ . (دونَ شذوذٍ أو اضطرارٍ) كقوله :

{ ٣٥ } * ليثٌ وليثٌ في مكانٍ ضَنْكِ * [3]

ولو وَقَعَ مِثْلُ هذا في غيرِ شعْرٍ كان شذوذاً (إلاَّ مع قَصْدِ التكثير) كقوله :

{ ٣٦ } لَوْ عُدَّ قَبْرٌ وقَبْرٌ كنت أكْرَمَهُمْ مَيْتاً وأبعَدَهُمْ من منزل الذّامِ [4]

---

(١) انظر التتائج ١/ ٣٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ /١٨٤

(٢) ينبغي أن يقيد بالواو ؛ ففي كتاب التصحيف الكبير للعسكري : « أنّه لا يجوز في : قام زيد فزيد : قام الزيدان ، بخلاف قام زيد وزيد » . ذكره في التتائج ١/ ٣٧٩ .

(٣) رجز قائله واثلة بن الأسقع الصحابي المشهور .

الشاهد فيه : قوله « ليث وليث » على الاستغناء بالعطف عن التثنية ضرورة . انظر : المقرب ٢/ ٤١ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٠ ، الخزانة ٣/ ٣٤٠ ، الدرر ١/ ١٨ ، التتائج ١/ ٣٨٠ .

(٤) الذام والذأم والذيم : الذم والعيب ، وفي الأصل : الرامي ، تحريف .

والبيت من البسيط ، وهو لعصام بن عبيد الله الزماني .

والشاهد في قوله : « قبر وقبر » ، حيث استغنى عن التثنية بالعطف قصداً للتكثير . انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٤، السلسيلي ١/ ١٤٠، التتائج ١/ ٣٨٢ ، المساعد ١/ ٤٣ .

(أو فَصْلٍ ظاهرٍ) نحو « مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ ، وزيد البخيلِ » ، ولو ثَنَّيْتَ وأخرتَ الصِّفَتَين متفرقتين لجاز ، (أو) فَصلٍ (مُقدَّرٍ) كقولِ الحجَّاجِ ، وقد نُعِيَ لهُ في يومٍ واحدٍ محمدٌ ابنُهُ ومحمدٌ أخوه : « سبحانَ اللهِ ! محمدٌ ومحمدٌ في يَوْمٍ ؟ » أراد : « محمد ابني ، ومحمد أخي » . وإياهما عَنَى الفرزدقُ بقولِه :

{ ٣٧ } إن الرَّزِيَّةَ لا رزِيَّةَ مِثْلَهـا فُقْدَانُ مِثْل مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ (١)

جمع التكسير وجمع التصحيح

(والجَمْعُ جَعلُ الاسمِ القابلِ دليلَ ما فوقَ اثْنين كما سبق) .

المرادُ بالجعْلِ : تَجْديدُ النَّاطِقِ حالةً للاسمِ لم يُوضَعْ عليها ابْتِدَاءً ، فَخَرَجَ بذلك أسماءُ الجموع ، كـ « ركبٍ » ، وخرجَ بِقَولِه (القابلِ) ما لا يجمعُ كالمثنَّى ، والأسماءِ المختصةِ بالنفي كأحدٍ ودَيَّارٍ وعريبٍ ، وأسماءِ العَدَدِ إلاَّ المائةَ والألفَ .

وخرج بقوله : (دليلَ ما فوقَ اثنين) المثنى ، وما لفظُه لفظُ الجمعِ ومعناهُ ليس كذلك نحوُ : « شابتْ مَفَارِقُهُ » ، و « قَطَعْتُ رُءُوس الكَبْشَيْنِ » ، فَإِنَّ المرادَ بالمفارقِ المفردُ ، وبالرءُوس الاثنان (٢) وأشار بقوله : (كما سبق) إلى اتِّفاقِ اللَّفظِ غالباً ، والمَعْنَى على رأي ، كما سبقَ في التثنية / /٢٨/ والخلافُ في جمعِ المشتَرك والحقيقةِ والمجازِ، كالخلاف في تثنيته، والأصحُّ الجوازُ عندَ المصنَّف ـ كما تقدَّمَ ـ ومثالُ ما لم يتَّفِقْ فيه اللَّفْظُ « الخُبَيْبُونَ » في « خُبَيْبٍ » وأَصْحابه ، وخُبَيْبٌ لقبُ عبد اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ .

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله الفرزدق .
والشاهد فيه : قوله « محمد ومحمد » حيث استغنى عن التثنية بالعطف للفصل المقدَّر . انظر : ديوانه ١/ ١٦١ ، الكامل للمبرد ١/ ٣٠٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٩ ، الدرر ١/ ١٦٧ ، والسلسيلي ١/ ١٤١ .

(٢) في الأصل و ب « الاثنين » سهواً ، وهو معطوف على خبر إن .

(بِتَغْيِيرٍ) متعلق بدليلٍ ، (ظَاهرٍ) نحوُ : « رَجلٍ ورِجالٍ » (أَوْ مُقَدَّرٍ) نَحْوُ : فُلْك للمفردِ والجَمْعِ ، فالضمةُ في المفردِ كضمةِ « قُفْلٍ » ، وفي الجمعِ . كضَمَّةِ أُسْد ، (وهو التكسيرُ) . سُمِّي بذلك لتغيير بِنْيَتِه تشبيهاً بتكسير الإناء (أو بزيادةٍ في الآخرِ) وهي الواوُ والنون ، أو الياءُ والنّونُ في « مسلِمُون ومسلِمين » ، والألفُ والتاءُ في مسْلِمات (مُقَدَّرٍ انفصالُها) ، أَيْ : الزيادةِ ، واحْتَرَزَ بِهِ مِنْ زيادَتَيْ « صِنْوانٍ » ، فإنهما كزيادتي « زيدينَ » و « هنداتٍ » في سلامةِ النظم معهما ، إلا أنّ زيادَتَي زيديْنَ ، وهِنْداتٍ مقدرتا الانفصال بدليلِ سقوطهما في النَّسَبِ ، نحوُ : « زيْدِيٍّ » نسبة إلى « زَيْدينَ » عَلَماً ، ونحوُ : « هِنْدِيّ » نسبةً إلى هنداتٍ باقياً على جمعيَّته ، بخلافِ زيادتي صِنْوانٍ فإنهما لا تَسقطانِ فتقولُ في النسبِ إليه : « صِنْوانيٌّ » ، (لغيْرِ تعويض) احترازٌ عن نحوُ : « سِنِين » ، فإنَّهُ جمعُ تكسير أُعْرِبَ إعْرَابَ جمعِ التصْحيحِ بالزيادةِ المذكورةِ عِوَضا عما فاتهُ من حذفِ لامِه (وهو التَّصحيحُ) للمذكر أو المؤنث . { ١٥ }

(فإن كان لمذكَّرٍ فالمزيدُ في الرفع واوٌ بعدَ ضَمَّةٍ) ظاهرةٍ ، نَحْوُ : « الزَّيْدُونَ » ، أو مقدَّرة ، نحو : « المُصْطَفَوْنَ » . (وفي الجر والنصب ياءٌ بعْد كسرةٍ) ظاهرةٍ ، نحو : « مررت بالزيدينَ » و « رأيْتُ الزيدينَ » ، أو مُقَدَّرةٍ نحو : « مَرَرْتُ بالمصطفَيْنَ » و « رأيتُ المصْطَفَيْنَ » [1]. (يَليهمَا) ، أيْ : الواوَ والياءَ (نونٌ مَفْتُوحَةٌ) ـ كما تقدم من الأمثلة ـ (تُكسرُ ضرورةً) نحو قولِه :

{ ٣٨ } * وأنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخرِينِ * [2]

---

(١) في ب قدم مثال النصب على مثال الجر .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله جرير . وصدره : عرفنا جعفراً وبني عبيد ، ويروى : وبني أبية .
والشاهد فيه قوله : « آخرين » حيث كسرت نون الجمع ضرورة . انظر : نقائض جرير والفرزدق ١/ ٣١ ، الكامل للمبرد ١/ ٣ ، شرح الألفية للمرادي ١/ ٩٦ ، أوضح المسالك ١/ ٦٧ ، شرح ابن عقيل ١/ ٦٠ ، الأشموني ١/ ٨٩ ، العيني ١/ ١٨٧ ، التصريح ١/ ٧٩ ، الدرر ١/ ٢١ ، ابن مالك ١/ ٧٢ ، المساعد ١/ ٤٥ ، السلسيلي ١/ ١٤٢ .

[سقوط نون الجمع]

(وتَسقُط للإضافة) كقوله تعالى ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ (١) (أو لضرورة) ، كقوله :

{ ٣٩ } وَلَسْنَا إذَا تَأبَوْنَ سِلْماً بِمُذْعِني لكم غيرَ أنَّا إن نُسَالَمْ نُسَالِمِ (٢)

أرادَ : بمذعنين لكم ، فحذفَ النونَ للضرورة . (أو لتقصير صلة) كقراءة الحسن (٣) : ﴿ والمُقِيمِي الصَّلاَةَ ﴾ (٤) بالنصب ، (وربما سَقَطَت) النونُ (اختياراً / قبلَ لامٍ ساكِنَةٍ غالباً) /٢٩/ كقراءة بعضهم : ﴿ واعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهَ ﴾ (٥) بنصْبِ الجلالة ، حكاها أبو زيْد (٦) ، ومن غيْر الغالبِ قِراءةُ الأعمشِ (٧) : ﴿ وما هُمْ بِضَارِيّ بِهِ من أحدٍ ﴾ (٨) ـ أي بضارّينَ ـ فحذف النونَ دونَ مُلاقاةِ لامٍ ساكنة .

[حقيقة الإعراب في المثنى والمجموع على حده]

(ولَيسَ الإعْرَابُ انقلابَ الأَلِفِ) في التثنية ياءً ، (و) انقلابَ (الواوِ) في الجمعِ (ياءً) خلافاً للجَرْميّ (٩) ، ونُسِبَ إلى سيبويه (١٠) ، (ولاَ) الإعرابُ (مُقدَّراً على) الأحرفِ (الثلاثة) ،

---

(١) سورة المائدة آية : ١ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه لقائله . وفي الأصل : إن نسالم نسلم .
والشاهد فيه : قوله « غير مذعني » حيث حذفت نون الجمع ضرورة . انظر : السلسيلي ١/ ١٤٣ ، المساعد ١/ ٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٢ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٣٦٩ ، وشواذ ابن خالويه ص ٩٧ .

(٤) سورة الحج آية : ٣٥ .

(٥) سورة التوبة آية : ٢ .

(٦) القراءة المستشهد بها قراءة أبي السمال ووصفها ابن جني بأنها غريبة تكاد تكون لحنا . المحتسب ٢/ ٨٠ .

(٧) المحتسب ٢/ ١٠٣ .

(٨) سورة البقرة آية : ١٠ .

(٩) الإنصاف ١/ ٣٣ .

(١٠) قال ابن الأنباري في الإنصاف ١/ ٣٣ مسألة « ٣ » : « وزعم قوم أنّه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح » ==

فتُقَدَّرُ في الألفِ والواوِ الضمةُ ، وفي الياءِ الفتحةُ والكسرةُ ، ونُسِبَ إلى الخليلِ وسيبويه [١] .

(ولا مَدْلولاً بها) أي بالأحرفِ الثَّلاثةِ (عَلَيْه) ، أَيْ : على الإعرابِ حال كونِ الإعرابِ (مُقدَّراً في مَتْلُوِّها) ، فإذا قلت : « قامَ الزيدان » فعلامةُ الرفعِ ضمةٌ مقدرةٌ على متلوِّ الألفِ وهي الدَّالُ . وإذا قُلتَ : « رأَيْتُ الزيْدَيْنِ » فعلامة نصبه فتحةٌ مقدرةٌ على متلو الياءِ وهي الدَّالُ . وإذا قلتَ : « مَرَرتُ بالزيدَيْنِ » فعلامةُ جره كسرةٌ مقدَّرةٌ على مَتْلوِّ الياءِ وهي الدَّالُ . فالألفُ والياءُ دالاَّنِ على ذلك المقدَّرِ ، فالألفُ دالةٌ على الضمةِ المقدَّرةِ قبْلها ، والياءُ دَالَّةٌ على الفتحةِ والكسرةِ المقدَّرتيْن قبلها ، وكذلك تقول في الجمْعِ ، وهذا مذهبُ الأخفش والمبرد [٢] . (ولا النُّونُ عِوَضٌ من حركةِ الواحدِ) [٣] كما يقولُ الزجاجُ ، ولا عوضٌ (مِن تنوينه) ، أيْ : الواحدِ ، كما يقولُ ابنُ كَيْسَانَ [٣] ، (ولا عوضٌ (مِنْهُمَا) ، أيْ : من حركة الوَاحدِ وتنوينه كما يقول ابن ولاّد [٤] . (ولا) عوضٌ (من تنوينين) في التثنية ، أوْ ثلاثةٍ (فصاعداً) في الجمعِ ، كما يقولُ أحمدُ بنُ يحيى [٥] (خلافاً لزاعمي ذلك) ، وهو إشارةٌ إلى المذاهبِ التي نفاها في الألفِ والواوِ والياءِ والنونِ ، (بل الأحْرفُ الثلاثةُ) ـ وهي الألفُ والواوُ والياءُ ـ (إعرابٌ) وهذا مذهبُ الكوفيين وقُطْرُبٍ ، ونُسِب إلى الزَّجَّاجِ والزَّجاجيِّ [٦] ، وطائفةٍ من المتأخِّرينَ ، (وَ) بل (النُّونُ لرفعِ توهُّمِ / الإضَافَةِ) نحو : / ٣٠ /
« رأيتُ بَنِيْنَ كُرَماءَ » و « ناصرينَ باغين » فلولا النُّونُ لم تُعلمْ إضافةٌ في هذا من عدمها ، نَحوُ : « رَأَيْتُ بني كُرَماءَ » و « ناصري باغين » (أوْ) لِرَفْعِ تَوَهُّمِ (الإفرادِ) ، نَحْوُ : « هذانِ » ،

== وفي المساعد : ١ / ٤٧ : « وهذا مذهب الجرمي ، واختيار ابن عصفور ، ونسب إلى سيبويه » و ظ ابن مالك ١ / ٧٤ .

(١) انظر النتائج ١/ ٤٠٣ . قال ابن عقيل : « واختاره الأعلم » المساعد ١ / ٤٧ .

(٢) وكذا نسب هذا الرأي إلى المازني والزيادي ، انظر النتائج ١/ ٤٠٣ ، والمساعد : ١ / ٤٧ .

(٣) انظر النتائج ١/ ٤٠٤ ، والإيضاح للزجاجي ص= ١٣٠

(٤) وكذا نسب إلى طاهر والجزولي والأندلسي . السابق .

(٥) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ١/ ٧٥ ، والمساعد ١ / ٤٧ .

(٦) يقول في النتائج ١/ ٤٠٦ : « بل الأحرف الثلاثة إعراب وفاقاً للكوفية وقطرب ونسب للزجاجين ، أبو إسحاق الزجاج ، وتلميذه أبو القاسم الزجاجي صاحب الجمل » .

و« مررْتُ بالمهتدينَ » ، إذ لولا النون لالتبسا بالمفردِ نحو : « هذا » ، و « مررتُ بالمهتدِي » .

(وإنْ كان التصحيحُ لمُؤَنَّث) كـ « هنْدات » (أَوْ محمُولٍ عَلَيْه) نَحْوُ : « دُرَيْهِمَات) (فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ) . وهلْ كِلاَ الحَرفينِ يَدُلُّ على الجمعِ والتأنيثِ أو التاء تدلّ عليهما والألفُ إنما جيء بها فرقاً بين الوَاحِد والجمع ، أو الألفُ للجمعِ والتاءُ للتأنيث ؟ أقوالٌ[1] .

[شروط مايجمع على حد المثنى]

(وتَصْحِيحُ المُذكَّرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاءِ التَّأنيث) ، فلا يُجمع نحوُ « حَمْزَةَ » و « طلحة » بالواو والنون ، (المغايرةِ لَمَا في نحوِ : « عِدَة » و « ثُبَة » عَلَمَيْنِ) ، ممَّا كانت التَّاءُ فيه عوضاً عن الفاءِ أو اللام ، فإنَّهُ إذا كان عَلَماً لمذكر جُمِعَ بالواو والنّونِ ، فالأوَّل ، نحوُ : « عِدُونَ » ، والثاني : نَحْوُ : « ثُبُونَ » إنْ لم يُكَسَّرْ[2] قبل التَّسْمِيَة به أَوْ تَعْتلَّ لامُهُ ، فإنْ كُسِّرَ كـ « شَفَة » و « شِفَاه » ، أو اعْتَلَّتْ لاَمُهُ كـ « دِيَة » لم يُجْمَع الأول[3] جمعَ تصحيحٍ مطلقاً ، ولا الثاني[4] ، إلاَّ بالألفِ والتاء كـ « دِيَات » ، وهذا القيدُ الذي ذكره المُصنفُ في المؤنث بالتاء ذكره ابنُ السَّراجِ[5] ، (وَ) مَشْرُوطٌ بالخلوِّ (من الإعرابِ بِحَرْفَيْنِ) ، فلا يُجمع بالواوِ والنُّونِ المثنَّى والمجموعُ على حدِّه مسمّىً بهما رَجلٌ إذْ[6] حكى فيهما إعْرابُهما بالحروف .

(وَ) مشروطٌ بالخلوِّ (من تركيبِ إسنادٍ) ، فلا يُجمع « تأبط شراً) علماً لمذكرٍ بالواوِ والنونِ اتفاقا[7] ، (أو) الخلوِّ من تركيب (مَزْجٍ) ، فلا يُجمعُ بالواوِ والنونِ نحوُ « بعلَبك » ، وكذا

---

(١) ذكر ابن يعيش هذه الأقوال ، ثم قال في شرحه ٥/ ٦ : « والذي عليه الأكثر أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل » ثم دلل على ما قال .

(٢) انظر النتائج ١/ ٤١٠ .

(٣) يقصد به : شفة ونحوها .

(٤) يقصد به : « دية » ونحوها .

(٥) الأصول لابن السراج ٢/ ٤٢١ .

(٦) في الأصل و ب : إذا ، سبق قلم .

(٧) انظر النتائج ١/ ٤١٢ ،

سيبويه على الأصَحِّ [١] . وأمَّا تركيبُ الإضافةِ فإنَّهُ يُجمعُ الأولُ منهما ويضافُ إلى الثاني ، وعن الكوفيين إجازةُ جمعِهما معاً [٢] . (وَ) مشروطٌ (بكونه لمن يَعقِلُ) كزيدٍ ، ومُسْلِمٍ ، فلا يجمعُ عَلَمُ ما لا يعقِلُ بالواوِ والنُّونِ كـ « واشقٍ » علمِ كلبٍ ، ولا صفتُه كـ « سابق » صفةِ فَرَسٍ . (أو مشبَّهٍ بِهِ) أي بمن يعقِل كقولِه تعالى : ﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾[٣] ، لأنَّ نسبةَ السجودِ إلى ما لا يعقلُ إنَّما هي لشبَهِه بمن يعقلُ ، حَال كونه (علماً) كـ « زيْدٍ » ، فلا يجمعُ هذا الجمعَ نحوُ «رجل»/ . (أو مُصغَّراً) نحو : « رُجَيْلون » ، إذ لا تُشترط العلميّة في المصغر ، لتعذر تكسيره . (أو /٣١/ صفةً تقبلُ تاءَ التأنيثِ إن قُصِدَ معناهُ) ، أي التأنيثِ : نَحْوُ : « ضارِبٍ ، وضاربينَ » ، لأنك تقول في المؤنثة « ضاربة » ، فإن لم تقبلها امتنعَ هـذا الجمعُ ، نحوُ : « أَحْمَرَ » [٤] ، و « سكرانَ » فـي لغـةِ غَيْرِ بنـي أسْدٍ [٥] ، ونحوُ : « صَبورٍ » ، و « جريحٍ » ، أوْ قبلها ولكن عند عدم قصْدِ معنى التأنيث ، نَحْوُ : « علاَّمة » و « راوية » فإنَّهُ لا يجمعُ بالواوِ والنونِ (خلافاً للكوفيين في الأولِ) وهو قَيْدُ الخلُوّ من تاء التأنيثِ ، فإنهم يُجيزون في جمعِ طلحة وحمزة « طَلْحُونَ » و « حَمْزُونَ » ، (و) في (الآخِرِ) ـ بكسر الخاءِ ـ وهو قَبولُ تاءِ التأنيثِ إن قُصِدَ معناه ، فأجاز الكوفيون [٦] جمْعَ الصفةِ التي لا تقبلُ تاءَ التأنيثِ ، إن قُصِدَ معناه بالواوِ والنونِ كقولِ أبي قيسِ بن رفاعة [٧] :

﴿ ٤٠ ﴾ مِنَّا الذي هو مَا إنْ طرَّ شارِبُهُ والعَانِسُون ومِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ [٨]

---

(١) نقل عن المبرد أنّه ذكر في تثنية « عمرويه » وجمعه « العمرويهان ، والعمرويهون » . انظر التتائج ١/ ٤١٢ .

(٢) ظ : التصريح ١ / ٧١ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٤ .

(٤) وهذا معنى قول الأشموني في شرحه للألفية ١/ ٨١ : « ألا تكون الكلمة المراد جمعها من باب أفعـل فعلاء ، ولا من باب فعلان فعلى » .

(٥) المساعد ١/ ٥٠ .

(٦) يقول ابن مالك في شرحه ١/ ٧٩ : «والبصريون لا يجيزون شيئا من ذلك ، فإن سمع منه شيء عدوه نادراً ، ولم يقيسوا عليه ، ومن النادر قول العرب: علانون في جمع علانية -قالها الفراء- وهو الرجل المشهور ».

(٧) وقيل : قائله : أبو قيس بن الأسلت . العيني ١/ ١٦٧ .

(٨) من البسيط .

وموطن الشاهد قوله : « والعانسون » على أن الكوفيين لا يشترطون في جمع الصفة جمعاً مذكراً سالماً ==

فجمع « عانساً » وهو من الصفات التي تقعُ على المذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ .

(وكونُ العَقْلِ لبعض مثنًى أوْ مجموعٍ كافٍ) ، فتغلّبُ العاقلَ على غيره ، كقولك في «رجلٍ وفرسٍ سابِقَانِ » ، وفي « رجلٍ وفرسَيْنِ سابِقُون » ، علَى أنَّ العقلَ لا يُشْترطُ في المثنَّى ، فلا حاجة لذكرِه ، نبَّهَ عليه المُراديُّ[1] .

(وكذا التذكيرُ معَ اتِّحادِ المادَّة) كافٍ ، فتُغَلَّبُ المذكرَ على غيرِه كقولك في « مسلمٍ ومسلمة» : « مسلمان » وفي « مُسْلِمَةٍ ومسلمين : هم مُسْلِمُون » . فإن اختلفت المادَّةُ لم يَجُزْ ، فلا يقالُ في رَجُلٍ وامْرَأَة : رَجُلان ، ولا في رجلٍ وامرأتين : رجالٌ . (وشذَّ ضَبُعان) في تثنية (ضَبُع وضِبْعان) ، حيث غُلِّب لفظُ المؤنثِ على لفظِ المذكرِ ، لأن ضَبُعاً للمؤنثِ ، وضِبْعاناً للمذكرِ ، وكذا فَعَلُوا في الجمْعِ فقالوا : ضِباع ، ولم يقولوا ضَبَاعِينَ ، وحكى ابنُ الأنباري [2] : أن ضَبُعاً يقعُ على المذكرِ والمؤنثِ ، فعلى هذا لا تغليبَ فيه .

[ماسمع مما لم يستوف شروط الجمع]

(وما أُعْرِبَ) بالواوِ والياءِ (مِثْلَ هذا الجمعِ) حال كونه (غَيْرَ مُسْتَوْفٍ للشّروط فمسموعٌ) /٣٢/ يُقتصر فيه على ورُودِ السماعِ ولا يتعدَّاه ، (كـ ﴿ نَحنُ الوَارِثُون ﴾ [3]) فإنَّهُ ليس بجمعٍ في الحقيقةِ ، لأنَّهُ إخبارٌ عن الله تعالى ، فلا يُقاسُ عليه حتى يُقالَ في الله تعالى « رحيمون » [4] . (وأُولى) كقوله تعالى ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُو الفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤتُوا أُولِي القُرْبَى ﴾ [5] ، لأنَّهُ وصفٌ لا واحدَ له من لفظه .

== قبول التاء انظر : العيني ١/ ١٦٧ ، والدرر ١/ ١٩ ، والأشموني ١/ ٨٢ ، المساعد ١/ ٥٠ ، السلسيلي ١/ ١٤٧ .

(١) في شرحه على التسهيل ١ / ٣٨ .

(٢) في المذكر والمؤنث ص : ٥٨ .

(٣) سورة الحجر آية : ٢٣ .

(٤) لأن معنى الجمعية في أسماء الله ـ تعالى ـ ممتنع ، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم ، يتوقف على السماع . شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٨٠ .

(٥) سورة النور آية : ٢٢ .

(و « علِّيّين ») كقوله تعالى ﴿ كلا إنَّ كتاب الأبرار لفي عليِّين ، وما أدراك ما عليُّون ﴾ [١] ، لأنه جمعُ عِلِّيٍّ ، سُمي به أعْلى الجَنَّةِ [٢] . (وعالَمين) نحو : ﴿ربِّ العالمين ﴾ [٣] وهو جمعَ عالمٍ ، وعَالَمٌ : اسمُ جنْسٍ ليس علماً ولا صفةً . وقال المصنف : « ليس العالَمون جمعَ عالَم ؛ لأنَّ العالَم عامٌ ، والعالَمون خاصٌّ بمن يعْقل ، وإنما هو اسمُ جمعٍ » [٤] (وأهْلِينَ) كقوله تعالى : ﴿ شغلتْنا أموالُنا وأَهْلُونَا ﴾ [٥] ، ﴿ مِن أوْسَطِ ما تطعِمُونَ أهْليكمْ ﴾ [٦] ، ﴿ إلى أهليهم أبداً ﴾ [٧] ، وهو جَمْعُ « أهْلٍ » ، وأهلٌ اسمُ جنسٍ ليس بعلَمٍ ولا صفةٍ ، (وأَرَضِينَ) ، كالحديث : « طُوِّقَهُ من سبْع أَرَضين » [٨] ، وهو جمعُ « أَرْضٍ » ، وهي اسمُ جنسٍ مؤنث لغيْرِ عاقلٍ . (وعشْرينَ إلى تسعين) نحو : ﴿ عشرون صابرُون ﴾ [٩] ، و ﴿ ثلاثينَ ليلةً ﴾ [١٠] ، ونحو : ﴿ فتَم ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً ﴾[١٠] ، ونحو : ﴿ إلاَّ خمسينَ عاماً ﴾ [١١] ، ونحو : ﴿ فإطعامُ ستين مسكيناً ﴾ [١٢] ، ونحو : ﴿ ذرعُها سبعون ذراعاً ﴾ [١٣] ، ونحو : ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ [١٤] ، ونحو : ﴿ إن هذا أخي له تِسْعٌ وتسعون نعجةً ﴾ [١٥] .

---

(١) سورة المطففين آية : ١٨ - ١٩ .

(٢) وإنما كان ملحقاً ، ولم يكن جمعاً ، لأنه علم على ما لا يعقل . شرح ابن مالك على تسهيله ١/ ٨١ .

(٣) سورة الفاتحة آية : ٢ .

(٤) شرح التسهيل ١/ ٨١ . قال : « وقال بعضهم : العالمون جمع عالم ، مراداً به مَا يعقل » .

(٥) سورة الفتح آية : ١١ .

(٦) سورة المائدة آية : ٨٩ .

(٧) سورة الفتح آية : ١٢ .

(٨) انظر : فتح الباري ٢/ ٢٩٢ .

(٩) سورة الأنفال آية : ٦٥ .

(١٠) سورة الأعراف آية : ١٤٢ .

(١١) سورة العنكبوت آية : ١٤ .

(١٢) سورة المجادلة آية : ٤ .

(١٣) سورة الحاقة آية : ٣٢ .

(١٤) سورة النور آية : ٤ .

(١٥) سورة ص آية : ٢٣ .

(وشَاعَ هذا الاستعمالُ) وهو الجمعُ بالواوِ والنونِ (فيما لمْ يُكَسَّر ممّا عوِّضَ [١] من لامه هاءُ التأنيثِ) [١] وهو ثلاثةُ أنواعٍ : مضمومُ الفاءِ (نحو : « ثُبة »)[٢] بمعنَى الجماعَةِ غير عَلَم فيقال فيها: ثُبون . ومفتوحُ الفاءِ نحو : سَنَة فيقال فيها : سِنُون ، ومكسُورُ الفاءِ نحو : مائة ، فيقالُ فيها : مئون ، واحترز عما كسِّر نحو : شَفَة فَإنَّها كُسِّرت على شِفاه ، وعن المعوَّضِ من فائه هاءٌ نحو : «عِدة » ، وعن المعوضِ من لامه تاءُ التأنيثِ نحو : « أخت »[٣] ، فلا تقولُ في : شَفَة ، شِفُونَ ، ولا في « عِدة » غيْر علمٍ « عِدُونَ » ، ولا في أُخْت : أختون .

[حركة الفاء في جمع ما حذفت لامه]

ثم إن كان المفردُ المستوفي للشروطِ [٤] مكسورَ الفَاءِ أُبْقِيَ على كسرِه في الجمْعِ ، وإن كان مفتوحَ الفاء كُسِرتْ فاؤُه في الجمعِ . وإن كان مضمومَ الفاءِ جاز في فائه في الجمعِ وجهان : بقاؤُها على ضمِّها وكَسْرُهَا ، وإلى ذلك أشارَ / بقوله (بسلامةِ فاءِ المكسورِها) نحو : مائَة ، ومئين ، / ٣٣/
ومِئُون بكسرِ الميمِ ، (وبِكسْرِ المفتوحها) نحو : سَنَة ، وسِنون ، وسِنين ، بِفَتحِ السينِ في المفردِ ، وكسرِها في الجمع . (وبالوجهيْن) الضمِ والكسرِ (في المضمومِها) نحو : ثُبة ، و ثُبون ، وثُبين ، بضم الثاء في المفرد وكسرِها أو ضمِّها في الجمعِ .

---

(١) في ب : « مما المعوض » وفي المصادر جميعا « من المعوض » والمثبت لفظ الأصل .

(٢) في « ب » : « نحوثبة » كررت بعد « غير علم » .

(٣) حقيقة التاء في أخت ، وبنت مختلف فيها ، فقيل : بدل من الواو إلاّ أن فيها رائحة التأنيث وقيل : للتأنيث، وقيل : للإلحاق ، قال ابن منظور : « والتاء بدل من الواو ، ووزنها فَعَلَة فنقلوها إلى فُعْل وألحقتْها التاءُ المبدلة من لامها بوزن فُعْل ، فقالوا : أخْت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظنَّ من لاخبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ماقبلها ، هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، وقد نصّ عليه في باب مالاينصرف فقال : لو سميّت بها رجلاً لصرفتها معرفة ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أنّ سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه في الكتاب فقال : هي علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوُّز منه في اللفظ لأنه أرسله غُفلاً» ، اللسان : م (أ خ ا) . وظ : سيبويه ٣ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ٤ / ٣١٧ ، شرح الشافية للرضي ١ / ٢١٩ ، ٢/ ٦٨ - ٦٩ ، التصريح ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٤) يقصد شروط ماشاع من المسموع غير القياسي ، لاشروط مايجمع قياسا .

والهاءُ في المكسُورِها والمفتوحِها والمضمومِها تعودُ إلى الفَاء . (وربَّما نالَ هذا الاستعمالَ) وهو الجمعُ بالواوِ والنونِ (ما كُسِّرَ) مما عُوضَ من لامِه هاءُ التأنيثِ نحو : ظُبَة ، جُمعت على : ظُبين وقد كَسَّرُوها على « ظُبًا » ، ولامُها واوٌ محذوفةٌ ، والهاءُ عوضٌ منها . والظُّبَةُ : طَرَفُ السيفِ والسهمِ ، ولامُها واوٌ لقولهم : ظَبَوْتُهُ : إذا أصَبتَهُ بالظُّبةِ . (ونحوُ : رِقَة) مما حذفت فاؤُه وعوض منها هاءُ التأنيثِ ، والمسْمُوعُ من ذلك : رِقةٌ ، وهي الفضةُ ، ولِدةٌ : وهو المساوي في السِّنِ ، وحِشَةٌ : وهي الأرضُ المُوحشةُ ، قالوا : رِقَون ولِدون وحِشون . (وإِحَرَّة) [1] كذا في بعضِ النُّسخِ ، [والذي سُمع أنهم قالوا في الحَرَّة ، وهي أرضٌ ذاتُ حجارةٍ سُودٍ : الحرُّون ، كما قالوا أرَضُون ، وقالوا أيضا الإِحَرُّون . قال الجوهري : « كأنّهُ جمع إِحَرَّةٍ » [2] ، وقال غيرُه : « هو جَمْع إِحَرَّة تقديراً لأنهم لا يقولون « إحَرَّة » . (وأضاةٍ) وهو الغديرُ ، وسُمِع جمعُه على : إِضِين بكسرِ الهمزةِ وحذفِ الألفِ كقوله :

{ ٤١ } خَلَتْ إلاَّ أيَاصِر أو نُؤيًا مَحَافِرُها كأسرِيةِ الإضينَ [3]

والأياصر : جمع أيصر ، وهو حَبْلٌ قَصِيرٌ يُشد به في أسفلِ الخباءِ إلى وتدٍ . والنُّؤيُّ فعُول جمعُ نُؤْيٍ : وهوحُفيرة حولَ الخباءِ يجتمعُ فيها مَاءُ المطرِ .

(وإِوَزَّة) كقوله :

{ ٤٢ } تَلْقَى الإوزينَ في أكنافِ دارتِها تمشي وبين يديها البُرُّ منشورُ [4]

---

(١) لم يذكر ابن مالك في شرحه على التسهيل « إحَرَّة » وكذا السلسيلي ، انظر شرح ابن مالك ١/ ٨٣ ، والسلسيلي ١/ ١٤٨ ، وذكرها المساعد ١/ ٥٣ ، والنتائج ١/ ٤٣٠ ، والتسهيل : ١٤ (هامش : ٧) .

(٢) الصحاح مادة « حرر » .

(٣) البيت من الوافر ، قائله الطِّرماح بن حكيم الطائي .
والشاهد فيه قوله : « الإضين » حيث جاء بها بكسر الهمزة وحذف الألف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٨٤ ، التصريح ٢/ ٣١٢ ، السلسيلي ١/ ١٤٩ ، المساعد ١/ ٥٤ .

(٤) البيت من البسيط ، قائله النابغة الذبياني من قصيدة في ديوانه ١٥٨ ، إلاّ أنّ رواية العجز في الديوان ، بَيْضاً وبين يديها التين منثور ، وتنسب القصيدة لأوس بن حجر . ==

[مايعرب بالحركات من هذا القسم]

(وقد يُجعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللاَّم المحذوفة في النُّونِ) [١] نحو : « مَضَتْ عليَّ سنينٌ » و « اشتغلتُ سنيناً » ، حالَ كون النونِ (منونةً غالباً) على لغةِ بني عامر ، وغير منونةٍ على لغةِ بني تميم ،/ حكَاهُ عنهم الفرَّاء [٢] . (ولا تُسْقِطُها الإضافةُ) حينئذٍ ، لأنها تنزلتْ منزلةَ نونِ «مسكين». /٣٤

قال الفرَّاءُ [٣] : أنشدني بعض بني عامرٍ :

{ ٤٣ } دَعَانِيَ مِنْ نجدٍ فإن سِنِيْنَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدا [٤]

(وتَلْزمُهُ الياءُ) [٥] على هذه اللُّغةِ ، لأنَّهُ صار شَبيهاً بـ « غِسْلِين » في زيادةِ الياءِ والنونِ والإعرابِ بالحركاتِ .

(ويُنصبُ) المعتلُ المعوَّضُ من لامه هاءُ التأنيثِ حالَ كونه جمعاً (كائناً بالألفِ والتاءِ ، بالفتحة على لُغةٍ) كما قال أحمد بن يحيى ، نَحْوُ : « سَمِعْتُ لُغَاتَهُم » ـ بفتح التاء ـ حكاهُ الكسائي [٦] . (ما لَمْ يُرَدَّ إليْهِ) في حالة الجمع الحرفُ (المحذوفُ) فإن رُدَّ كما في نحو : سَنَواتٍ أو سنهاتٍ على اللغتين ، فإنه ينصبُ بالكسر لا غيرُ .

== والشاهد فيه : قوله « الإوَزّين » إذ لحقت بجمع التصحيح مع أنَّها لم يُحذف منها . انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٥ ، ابن يعيش ٥/ ٥ ، واللسان مادة (وزز) والسلسيلي ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ٥٥ . وروي : تُلقَى الإوزون .

(١) يقصد اللام المحذوفة كسنين وبابه .

(٢) يقول في معانيه ٢/ ٩٢ : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ، ويعربون نونها فيقول : عِضِينك ، ومررت بعضينك وسنينك ، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر » .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٢ .

(٤) البيت من الطويل ، للصمة بن عبد الله القشيري .
والشاهد فيه قوله : (سنينه) حيث جعل النون حرف الإعراب ، وألزمها الياء وأثبت النون في الإضافة.
ظ: الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦١ ، الخزانة ٨ / ٥٨ ، ابن يعيش ٥ / ١١ ، التصريح ١ / ٧٧ ، إيضاح الشعر للفارسي ١٨٢ ، المساعد ١/ ٥٥ ، السلسيلي ١/ ١٥٠ .

(٥) في الأصل و ب : ويلزم الياء ، والمثبت مافي التسهيل وشرحه لابن مالك ، وابن عقيل ، والسلسيلي .

(٦) في اللسان مادة (لغا) : « قال أبو عمرو لأبي خيرة : يا أبا خيرة سمعت لغاتهم . فقال أبو خيرة ==

(وليس الواردُ من ذلك) الجمعِ المنصوبِ بالفتحةِ (واحداً مَرْدودَ اللاَّم خلافاً لأبي عليّ) الفارسي [١] ، حيثُ زَعَمَ أَنَّ قولَهُم « سَمِعْتُ لُغَاتَهم » ـ بفتح التاء ـ « مُفْرَدٌ رُدَّتْ لامُهُ . وأصلُه : لُغَوةٌ ، تحركت الواوُ وانفتحَ ما قبلها فَقُلِبتْ ألفاً فصار لُغَاةً » . ورُدَّ بأوْجهٍ :

أحدُها : أنَّهُ لم يُسْمَع في لغةٍ ردُّ اللاّم فيقال : لُغاةٌ .

الثاني : أنّ الهاء عِوضٌ عن اللام ، ففي ردها جَمْعٌ بين العِوضِ والمعوَّضِ منه [٢] .

الثالثُ : أنَّهُ يُؤَدِّي إلى الاشتراكِ بين المفرد والجمع .

الرابعُ : قولُ العرب : « رَأَيْتُ بناتَكَ » ـ بفتح التاءِ ـ ، حكاه ابن سيده [٣] ، وهذا نصٌّ في الجمعية .

* * *

== وسمعت لغاتَهم ».

وانظر : التنائج ١ / ٤٣٧ ، شرح ابن مالك ١ / ٨٧ ، والمساعد ١ / ٥٦ ، والتصريح ١ / ٨٠ .

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٥ ، و إيضاح الشعر ٩٥

(٢) التصريح ١ / ٨٠ .

(٣) ظ : شرح ابن مالك : ١ / ٨٨ ، التصريح : ١ / ٨٠ .

(٥) « هذا باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح تذكيراً وتأنيثاً »

[حد المقصور والمنقوص والممدود]

(الاسْمُ الذي حرف إعرابه ألفٌ لازمةٌ مَقْصُورٌ) (١)

نحو : « الفَتى » ، و « العصى » ، فيخرج بالاسم المضارع ، نحو : « يَخْشى » ، وخرج « بالذي حرف إعرابه » المبني ، نحو : « إذَا » ، و « مَتى » ، فإنهما مبنيان والمبنيُّ لا حرفَ إعرابٍ له ، وخرج بقوله : (أَلِفٌ) المنقوصُ ، نحو : « القَاضِي » ، فإنَّ حرفَ إعرابه ياءٌ ، وخرج بقوله : (لازمة) المُثَنَّى المرفوعُ والأسماءُ الستة في حالة النصب فإنَّ الألف تَنْقَلِبُ ياءً .

(فإن كانَ) حرفُ إعرابِ الاسمِ/ (ياءً لازمة تلي كسرة فمنقوص) ، نحو : « القَاضِي » /٣٥/
و« الدَّاعِي » ؛ فخرج ، نحو : « يَرْمِي » ، و « الَّذي » ، و « مررتُ بأخيك » ، ونحو : « ظَبْي » ، و«رَمْي ».

(فإنْ كان) حرفُ الإعراب في الاسم (همزةً تَلِي ألفاً زَائدة فممدود) ، نحو : « كِسَاء» ، و« رِدَاء » ، و « حَمْراء » و « قُرَّاء » ، و« علْبَاء » ؛ فخرج « أُوَلاءِ » من أسْماءِ الإشارة ؛ لأنها مبنية لا معربة ، ونحو : « دَاء » وَ « مَاء » ؛ فإنَّ الألف فيهما غير زائدة ؛ لأنَّ أقل ما تكون عليه الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ، فالألف فيهما بدل من أصل .

(فإذا ثُنِّيَ غيرُ المقصور و) غير (الممدود الَّذي همزته بَدلٌ من أصْل) نحو : كِسَاءٍ وبِنَاء (أو زائدة) نحو : حمراء وعِلْبَاء (لَحِقَتْ العلاَمَةُ) وهي الألف رفعاً والياء جراً ونصباً / (دُونَ تَغْيير) سوى فَتْحِ ما قبل العلامة ، ورَدِّ يَاءِ منقوصٍ حُذِفَتْ للتنوين .

---

(١) سماه سيبويه بالمنقوص انظر : ٣ / ٣٨٦ .

وغَيْرُ المقصور والممدود الموصوفُ بما ذُكِرَ أقْسَامٌ :

الأولُ : الصحيحُ « كزيدٍ ، وعَمْرٍو » ، **والثاني** : شبْهُ[١] الصحيح «كدَلْو » ، و « مَغْزُوٍّ » ، و«ظَبْي » ، و « مَرْميّ » ، **والثالث** : المنقوص «كعمٍ وشجٍ » ، **والرابع** : المهموز غير الممدود «كرشأ »، -وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى - و « ماءٍ » و « وَضوءٍ » ، و « نَبِيءٍ » ، **والخامس** : الممدود الذي همزته أصل « كقُرَّاءُ »[٢] وَ « وُضَّاء » لكثير القراءة ، والوضُوء ، فجميع ذلك تلحقه علامة التثنية ؛(ما لم تَنُبْ عن تَثْنِيَتِه تَثْنِيةُ غيره) ، نحو : سَواء ، فَإنَّه لا يلحقه عَلاَمَةُ التثنية على الأفصح استغناءً بتثنية « سِيٍّ » عن تثنيته ، فقالوا : هُما « سِيَّان »[٣] ، ولم يقولوا : سَوَاءَان ، ومقابل الأفصح ما حكاه أبو زيدٍ وأبو عمروٍ مِنْ قَوْلهم : « سَوَاءَان »[٤] . هذا تقرير كلامه ، وهو مشكل ؛ لأن سواءَ من الممدود الذَي همزته بدل من أصل وهو الياء ، وأصْله : سَوَايٌ ،[٥] فكيف يَسْتثنيه من غير الممدود الذي همزته بدل من أصل ، فليتأمل / . /٣٦/

[تثنية المقصور]

(وإذا ثُنّيَ المقصورُ قُلِبَتْ أَلفُه واواً ، إن كانت ثالثة مبدلاً منها[٦]) أيْ : من الواو « كعصا » تقول : عَصَوان ، لقولهم : عَصَوْتُه ، أيْ : ضربْتُه بالعصا ، (أو) كانت (أصلاً) ؛ لكونها في حرف ، نحو : « أَلاَ » - بالتخفيف - ، أوْ في اسمٍ يشبه الحرف ، نحو « إذا » عَلَمَيْن ، فتقول : « أَلَوَانِ » و « إِذَوَانِ » ، (أوْ) كانت (مجهولةً) لا يُدْرى عَنْ أيِّ شيءٍ قُلِبتْ ، نحو : « دَدَاً » ، وهو

---

(١) أي المعتل الجاري مجرى الصحيح ، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكن ما قبلها ،أو متحرك وهما مضعفتان ، ظ : شرح الألفية للمرادي ١ / ٤١ .

(٢) في الصحاح ١ / ٦٥ : « والقُرّاءُ : الرّجلُ المتنسكُ ، وقد تَقَرّأَ ، أي تَنَسَّكَ . »

(٣) « السيَّانُ : المثلان ، الواحدُ سِيٌّ » انظر الصحاح ٦ / ٢٣٨٧ . م : س و ي .

(٤) « هما في هذا الأمر سَوَاء، وإن شئت سواءان السابق ٢٣٨٥ . م : س و ي .

(٥) هذا الاستدراك على ابن مالك نقله الشيخ خالد من المرادي انظر شرح المرادي للتسهيل ١ / ٤٢ .

(٦) في الأصل مبدلا .

اللهو ، إذا استُعمل مقصوراً . فلا يُدْرى هل ألفه عن ياء أو عن واو ، لأنَّ الألف في الثلاثي المعرب لا بُدَّ أنْ تكون عن أحدهما فتقول في تثنيته : « دَدَوَانِ »[١] . (ولم تُمَلْ) ، قيدٌ في الأصلية والمجهولة ، واحترز بذلك عمَّا لَوْ أُمِيلَتَا ، وسيأتيان . (و) قُلِبَت ألفُ المقصور (ياءً إنْ كانت بخلاف ذلك) بأنْ كانت رابعة «كملْهى » ، أوْ خامسة «كمصطفى »[٢] ، أو سادسة «كمُسْتَدْعَى » ، أو ثالثة بدَلاً من ياء «كرَحًى » ، (أوْ أصلاً أو مجهولة أُمِيلَتا) ، كـ « مَتَى ، وبَلَى » عَلَمَيْن ، فتقول : « مَلْهَيَانِ » و« مُصْطَفَيانِ » ، و « مُسْتَدْعَيَانِ » ، وَ « رَحَيانِ » و « مَتَيانِ » ، و« بَلَيَانِ » ، بقلب الألف ياءً[٣].

(لا إن كانت) ألف المقصور (ثالثة) اسمٍ (وَاوِيٍّ مكسورِ) الحرف (الأول) كـ « رِضاً » (أو مضمومة) كـ « ضُحًى » فإنَّ الألف لا تقلب ياءً عند البصريين ، بل واواً فيقولون : «رِضَوانِ»[٤] و « ضُحَوانِ » ، (خلافاً للكسائي)[٥] حيث أجاز قَلْبها ياءً قياساً على قول بعض العرب : « رِضَيانِ » وأجيبَ بأنَّه نادرٌ لا يُقَاسُ عليه ، (والياءُ - في رَأْيِي -) لبعض النحويين (أَوْلَى) من الواو[٦] (بالأصل والمجهولة مطلقاً) سواءٌ أميلتا أو لم تُمالا ، ومقابل هذا الإطلاق ، ما تقدَّم من التفرقة في ألف المقصور الثالثة ، إذا كانت أصليةً أو مجهولةً / من أنها إن أُميلت قُلِبت / ٣٧ /
ياءً ، وإنْ لم تمل قلبت واواً .

---

(١) يضبط سيبويه انقلابها واواً ٣ / ٣٨٨ : « فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الواو ، ولا له اسمٌ تثبت فيه الواو ، وألزمت ألفه الانتصاب ، فهو من بنات الواو ؛ لأنَّهُ ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصابُ لاتجوز فيه الإمالة إنما يكون ذلك في بنات الواو ، وذلك نحو : لدى ، وإلى » . وقد اختلف في أصلها ووضعت في م : ددن ، ددا في لسن العرب ، وفي ددن ، ددو في القاموس .

(٢) في الأصل و« ب » : « كمعطي » خطأ ، لأنه رباعي ، والقصد خماسي .

(٣) يقول سيبويه ٣ / ٣٨٩ : « وكلمَّا ازداد الحرفُ كان من الواو أبعدَ » .

(٤) « لأن الرِّضا من الواو ، يدلك على ذلك مرضُوٌّ ، والرضوان » الكتاب ٣ / ٣٨٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢/ ١٧٤ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٤ .

(٦) « لكونها أخف من الواو » انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٤ .

[تثنية الممدود]

(وتُبْدل واواً) في التثنية (همزة الممدود المُبدَلَةُ من ألف التأنيث) ، نحو : « حَمراء » فتقول : « حمرَاوَانِ » ، ولم يذكر سيبويه[١] فيها غيره ، (وربما صُحّحَتْ) فَقيل : حمراءان[٢] ، وهو شاذٌ، حكاهُ أبو حاتم وابنُ الأنباري [٣] ، (أو قُلِبَت ياءً) فقيل : « حَمْرَايَانِ » ، وهذه لغة فَزَارة [٤] .

(وربما قُلبت الأصلية واواً) ، سمع من كلامهم : « قُرَّاوَانِ » و « وُضَّاوَان » ، في تثنية : قُرَّاء: و« وضَّاء » وهمزتهما أصلية ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا إقرار الهمزة على حالها [٥] ، (وفعْل ذلك) ، وهو قلبُ الهمزة واوًا (بالمُلحقة أوْلَى من تصحيحها) ، أيْ : الهمزة ، والمرادُ بتصحيحِ الهمزة إقرارها على صورتها ، من غير قلب ، فعلبَاوان بالقلب أوْلَى من : علباءَان بالتصحيح [٦] ، وتسميةُ الهمزة بالملحقة مجازٌ من تسمية الجزء باسم كُلِّه [٧] ، فَعلبَاءٌ [٨] ملحق بقِرْطاس (والمبدلةُ من أصلٍ ، بالعكس) فيكونُ التصحيحُ فيها أوْلى من قلبها واواً ، وذلك نحو : « كِسَاء ورِدَاء » ،

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٩١ .

(٢) عدَّه الأشموني من الشذوذ وقال : « حكى ابن النحاس أنَّ الكوفيين أجازوه » انظر شرحه ٤ / ١١٤ .

(٣) الارتشاف ١ / ٢٥٩ .

(٤) المساعد ١ / ٦٠ ، الأشموني ٤ / ١١٤ .

(٥) الكتاب ٣ / ٣٥٢ ، ٣٩١ ، ٣٩٢

(٦) قال سيبويه ٢ / ٩٤ : « اعلم أنَّ كُلَّ ممدود كان منصرفاً فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع ، وبالياء والنون في الجر والنصب ؛ بمنزلة ماكان آخره غير معتل من سوى ذلك وذلك نحو قولك : رداءان ، وكساءان ، وعلباءان ، فهذا الأجود الأكثر »« هذا إلنص من طبعة بولاق لنقصه من نسخة هارون .
وخص قلب همزة علباء واواً بأناس من العرب فقال ٣ / ٣٩١ : « واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحرباوان. . » .
ثم قال : « وعِلباوانِ أكثر من قولك كساوان في كلام العرب ، لشبهها بحمراء » وانظر أوضح المسالك ٤/ ٣٠١ .

(٧) يقول المرادي : « وفي كلامه تسامح ، إذ الكلمة هي الملحقة لا الهمزة » . انظر شرحه للتسهيل ١ / ٤٣ .

(٨) العِلْباءُ : مذكر ، وهو عصبةٌ صفراءُ في صفحة العُنُقِ » انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص : ٤٠٣ .

تقول فيهما : « كِسَاءَانِ » و «رِدَاءَانِ » بالتصحيح ، و «كساوَان » و« رِدَاوَان » بالقلب (وقد تُقْلَبُ) المبدلَةُ من أصلٍ (ياءً) ، فيقالُ : « كِسَايَانِ » و « رِدَايَانِ) حكاه أبُو زيد عن فزارة في كتاب الهمز[١] ، (ولا يُقاس عليه ، خلافا للكسائي) حيث زَعَم أنه ينقاس ، قال بعض الشارحين[٢] : «وهو الحق » (وصححوا مِذْرَوَيْنِ) وهما كما قال ابن قتيبة : « طَرفا كلِّ شيء »[٣] ، (وثِنَايَيْن) وهما طرفا العِقال ، يُقال : عقلْتُه بثِنَايَين (تصحيح شَقَاوةٍ وَسِقاية للزوم عَلَمَي التثْنية) ، في «مِذْرَوَين » ، و « ثِنَايَيْنِ » ، فلم ينطق بهما إلا مُثَنَّيين[٤] .

(والتأنيث) ، في « شَقَاوة » ، و « سِقَاية » ، فلم ينطق بهما إلا بتاء التأنيث فكان قياسُ : «مِذْرَوَيْنِ » « مِذْرَيَانِ » ، لأن ألفه رابعة ، وقياسُ ثِنَايَيْنِ أنْ يُقال : « ثِنَاوَيْن أوْ ثِنَاءَيْن » ، فإنَّه مثل «كساء » ، وإنما صُحِّحا لبناء الكلمة على التثنية ، كما صححت واوُ شقاوة وياءُ سِقاية لبناء الكلمة على التاء ، والقياس لولا التاء[٥] / إبدالُ الواو والياء همزة ، كما في كِساء ، ورِدَاء . /٣٨/

[جمع التصحيح]

(وحُكم ما أُلحق به علامةُ جمع التصحيح القياسيةُ) من المذكر والمؤنث (حكم ما أُلحِق به علامةُ التثنية) ، فيكون له مجموعاً بالواو والنون ، أو بالألف والتاء من التغيير وعَدَمِه ما يكون له إذا ثُنِّيَ فتقول في « حمراءَ » علم مذكَّرٍ : « حمرَاوون » ، وعَلَمُ مؤنث « حمراوَات » ، كما تقول :

---

(١) المساعد ١ / ٦١ .

(٢) هو المرادي انظر شرحه للتسهيل ١ / ٤٣ .

(٣) انظر اللسان : ذرا ، والمساعد ١ / ٦١ .

(٤) قال الأشموني : « وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم علمى التثنية والتأنيث يعنى أنَّه لم يُنطق بمذروين إلا مثنى ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث ، فلما بُنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء ، لكونهما حشوا ، وبعُدا عن التطرف فلم يعلا » . انظر شرحه ٤ / ١١٣ .

(٥) في الأصل و ب : « والقياس لولا التاء قلبها همزة » وضرب على « قلبها همزة » وأثبت ماذكر .

«حَمْراوانِ » ، وفـي « قُرَّاء » « قُرَّاءون » ، و « قُرّاءَاتِ » كما تقول : « قُرّاءانِ » ، وكذا الباقي إلا ما استثني [١] ، واحترز بقوله : (القياسية) عمَّا خَالَف القِياس نحو : « بَنُون » ولم يقولوا : « ابنُون » كما قالوا : « ابْنانِ » .

(إلاَّ أن آخر المنقوص والمقصور يحـذف فـي جمع التذكير) المصحح ، فتقـولُ فـي قـاضٍ : « قَاضُون »، رفعاً ، و« قاضين » ، جراً ونصباً ، وفي مصطفى : « مُصطَفَوْنَ »، رفعاً ، و« مُصطَفَيْن » ، جراً ونصباً بحذف آخر المنقوص وهـو الياء ، وحَذْفِ آخـر المقصور ، وهـو الألف ، واحترز بقولـه (جمع التذكير) من جَمْع التأنيثِ ، فإنَّ حكمه في حـال نقصه وقصْره حكم المُثَنَّى فتقـول : « القاضياتُ » كما تقول : « القاضيتان » ، وتقول : « المصطفياتُ » ، كما تقـول : « المُصْطفيتانِ » ، (وتَلِي علامتاه) ، أي : علامتا الجمع المذكور (فتحة المقصور مطلقاً) سواء كانتْ ألِفه منقلبة عن أصـل « كملْهـى » علم مذكـرٍ فتقول : « مَلْهَوْن » و « مَلْهَيْنَ » بفتح الهاء فيهما ، أو زائدة نحـو : « حُبْلَى » علم مذكر ، فتقول : « حُبْلَوْن » و « حُبْلَيْن » بفتح اللاَّم فيهما (خلافاً للكوفيين[٢] في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص) فيَضُمُّون ما قبل واو الجمع ، ويَكْسِرُون ما قبل يائه ، ويحذفون الألف فيقولون : «حُبْلُونَ » ، بِضَمّ اللام ، و « حُبْلِين » ، بكسرها ، كما يفعلون في المنقوص نحو : « قاضُون » و « قاضِين » ، ولا يفْعَلُون ذلك بغير الزائدة ، بَل يفتَحُون / ما قبل /٣٩/ الواو والياء ـ كما سبق ـ نحو : « مَلْهون » و « مَلْهَيْن » ما لم يكن المقصور أعجمياً . قال المصنف : « فإن كان أعجميًّا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها » [٣] . (ورُبما حُذفت) الألف الزائدة حال كونها (خامسة) « كقَهْقرى » (فصاعداً) ، « كضَبَغْطَرى » ، وهو الأحمق الذي لا يعجبك (في التثنية) ، نحو : « القهقران » ، و « الضَّبَغْطَرانِ » ، (و) في (الجمع بالألف والتاء) ،

---

(١) أي : ما استثناه ابن مالك من المنقوص والمقصور ، انظر المساعد ١ / ٦٢ .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٢٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن ملك ١ / ٩٥ .

نحو : « القهْقَرات » و « الضبغطرات » (وكذا الألف والهمزة) يحذفان (من قاصِعَاءَ ونحوه [١]) « كعاشوراء » ، كما تحذفُ الألفُ الزائدةُ من المقصورِ ، قال بعضُهم في قاصعاء : «قاصِعَانِ » ، وفي « عاشُورَاء : عَاشُوران » [٢] (ولا يقاسُ على ذلك ، خلافاً للكوفيين) [٣]، فَإِنَّهم يَقيسون على حذف ألف المقصور الزائدة خامسة فصاعداً ، وعلى حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه ، والمصنفون من غيرهم يقفون على السماع ، (وتحذفُ تاءُ التأنيثِ) من الصحيح وغيره (عند تصحيح ما هي فيه) بالألف والتاء ، بخلاف تثنيته فإنَّها لا تحذف (فيُعامل) ما هي فيه (معاملة) اسمٍ (مؤنث عارٍ منها) ، أي : من تاء التأنيث (لو صُحِّح) ، فيقال في « فاطمة : فاطمات » ، وفي « فتاة : فتياتٌ » ، بحذف التاء ، وقلب الألف ياءً ، وفي « قناة : قنواتٌ » ، بحذف التاء ، وقلب الألف واواً ، كما تقول في « هندٍ » العاري من التاء لو صحح هندات .

[جموع مخالفة للتثنية]

(ويقال في المراد به من يَعْقلُ من ابْنٍ وأَبٍ وأَخٍ وهنٍ وذي : بَنُونَ وأَبُونَ وأَخُونَ ، وَهَنُونَ) . والقياس فيها : « ابنُون ، وأَبُوونَ ، وأَخُوون ، وهَنُوون »، كما يقال في تثنيتها : « ابنان ، وأَبَوانِ وأَخَوَانِ ، وهَنَوان » ، ولكن خالفت هذه الألفاظ في تصحيحها حكم تثنيتها لعلة تصريفية [٤] أدَّت إلى حذف الواو .

(وذَوُو) موافقة لتثنيتها فكان ينبغي ألاَّ يذكرها مع ما خالف جمعه تثنيته/ واحترز بقوله : /٤٠/ (في المُراد به من يعقل) مما إذَا أريد به ما لا يعقل ، فإنَّه يجمع بالألف والتاء ، (و) يقال (في بنت

---

(١) «القاصِعَاء : جحرٌ من جِحَرَة اليرابيع الذي تقصع فيه ، أي تدخل ، والجمع قواصعُ شبَّهُوا فاعلاء بفاعله وجعلوا ألفي التأنيث بمنزلة الهاء » الصحاح ٣ / ١٢٦٦ .

(٢) المساعد ١ / ٦٤ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٧٥٤ مسألة (١١٠) .

(٤) يوضحها ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٩٧ : « فأصله : أَبُوون وأَخُوُون وهَنُون بالإتباع ، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفاً ، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما وبقيت ضمة العين مباشرة في اللفظ لواو الجمع » .

وابْنة وأخت وهَنة وذَات) : « بنَاتٌ ، وأخواتٌ ، وَهَنَاتٌ ، وهَنَوَاتٌ ، وَذَوَاتٌ) . فَأَمَّا بناتٌ : فَهو مخالف لتثنيته بحذف تاءِ التأنيث وكان القياس : بِنْتات[1] ، وأمَّا أخوات فحذفوا منه التاء وردُّوا المحذوف ، وكان القياس : أُخْتَات ، وأَمَّا هَنَاتٌ فَجُمِع على لفظ هَنْتٌ بِلا رَدٍّ ، وحُذِفَت تَاؤه ، وأمَّا هَنَواتٌ ، فَرُدَّ إليه المحذوف . وأما ذَوَات ، فَحَذفوا منه التاء ، ولم يردوا لامه المحذوفة ، وهي ياء على رأي سيبويه ، ولو ردت لَقيل : ذَوَيَات .

(وأُمَّهات) بزيادة الهاء على غير قياس (في جمع الأم من الناس أكثر من أُمَّات)[2] بغير هاءٍ ، وقَد اجتمعا في قولِه :

{ ٤٤ } إِذَا الأُمَّهات قَبَحْنَ الوُجوهَ فَـرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكَـا[3]

(وغيرها) ، أيْ : غَيْرُ الأُمِّ من الناس (بالعكس) ، فأُمَّات فيه أكثر من أُمَّهات ، وربما قالوا في الأمّ : « أُمَّهة » ، قال :

{ ٤٥ } أُمَّهَتِي خِنْدِفٌ وإلْياسُ أَبِي[4]

---

(١) قال السلسيلي ١ / ١٥٧ : « وأمّا ابنة وابنات فإنهم قد استغنوا عن ابنات ببنات ، كما استغنوا عن ابنين ببنين » .

(٢) يقول المبرد ٣ / ١٦٩ : « فأمَّا أُمهات ، فالهاءُ زائدة ، لأنها من حروف الزوائد ، تزاد لبيان الحركة . .. ولو قلت : أُمّاتٌ لكانَ هذا على الأصل ، ولكن أكثرُ ما يُستعمل أمهاتٌ في الإنس ، وأمَّاتُ في البهائم ، فكأنَّها زيدت للفرق ، ولو وُضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز » .

(٣) من المتقارب ، لمروان بن الحكم .
والشاهد فيه قوله : (المهات ، والأمات) فاستعمل « الأم » بالهاء وبدونها . انظر : المقتضب ٣ / ١٦٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٩ ، المساعد ١ / ٦٥ ، والسلسيلي ١ / ١٥٧ ، شرح الشافية ٢ / ٣٨٣ ، وشرح شواهدها ٢ / ٣٠٨ .

(٤) رجز ، لقصي بن كلاب .
والشاهد فيه قوله : (أمهتي) لغة في الأم . انظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٨٢ ، الخزانة ٧/ ٣٧٩ =

وعن الفراء [١] من قال : أمٌّ قال : أُمَّات ، ومنْ قال : أُمَّهة قال : أُمَّهات ، ولم يرتضه المصنف[٢] ، فلذلك قال : (وأمَّهات في الأُمِّ) ، وكان قياس أُمٍّ ألاَّ يجمع بالألف والتاء ؛ لأنَّها من الأجناس المؤنثة بغير علامة « كعَنْز »[٣] و « عَنَاق » ، ولكنهم جمعوها كما جمعوا « سماء » ، فقالوا : « سماوات » .

[حركة العين في جمع فعل وفعلة جمع مؤنث]

(والمؤنث) مقروناً (بها) ، أي : بتاء التأنيث ، نحو : « جَفْنَة » و « سِدْرة » و « غُرْفَة » ، (أو مجرداً) من التاء ، نحو : « دَعْد » و « هِنْد » و « جُمل » حال كونه (ثلاثياً صحيح العين ساكنة، غير مُضَعَّف ولا صفة ، تتبع عيْنه فاءَه في الحركة مُطلقاً) ، سواء كانت حركة الفاء فتحة ، أو كسرةً ، أو ضمة ، فتقول : « جَفَنَات » و « سِدرَات » و « غُرُفات » و« دَعَدات » و «هِندات » ، واحترز بقوله : (ثُلاثياً) من نحو/ : « زَيْنَبَات » و « سُعَادَات » ، وبقوله : (صحيح العين) من /٤١/ نحو : « جَوْزات » و « بَيْضَات » ، وبقوله : (ساكنة) من نحو : « شَجَرات » و « نَمِرات » و«سَمُرات » ؛ لأنهن مُحرَّكات العَيْن وبقوله : (غير مُضَعَّف) من «جَنَّات » و « جِنَّات » و«جُنَّات» ، وبقوله : (ولا صِفَة) من نحو : « ضخمات » و « عَبْلات » ، وقوله : (تتبع) إلى آخره ... [يعود الضمير فيه على « المؤنث »] [٥] في قوله : (والمؤنث) .

(وتُفْتح وتُسكَّن) عين الثلاثي المذكور (بعد الضمة) ، نحو : « غُرَفات » و « جُمْلات » ـ بفتح العين وتسكيها ـ (و) بعد (الكسرة) ، نحو : « سِدْرات » و « هِنَدات » بفتح العين

== الصحاح ٥ / ١٨٦٣ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٩.

(١) تتبعت الآيات التي جاء فيها لفظ « الأمهات »في معانيه فلم أجد له هذا الرأي ، انظر الارتشاف ١/ ٢٧٤

(٢) لم يذكر ابن مالك رأي الفراء هذا في شرحه .

(٣) في « ب » : بياض موضع كلمة « عنز » وما أثبت من الأصل .

(٤) زيادة لتصحيح العبارة يقتضيها السياق .

وتسكينها[١] .

(وتُمنع الضمة قبل الياء) باتفاق[٢] ، نحو : « زُبْية » و « كُلْية »[٣] ، فلا يقال فيهما : « زُبُيَاتٌ » و « كُلُياتٌ » بالضم[٤] ، (و) تُمْنع (الكسرة قبل الواو باتفاق) ، نحو : « رِشْوة » و « ذِرْوَة » ، فلا يقال : « رِشِوَات» و«ذِرِوات » بالكسر ، (و) يمتنعُ الكسرة (قبل الياء بخُلفٍ) من البصريين[٥] ، نحو : « لِحِيات » بكسر الحاء ، فمنهم من أجازه[٦] ، ومنهم من منعه [٧] ، لأن فيه توالي كسرتين والياء ، ولم يلتفت المجيز إلى ذلك ، كما لم يلتفتوا إلى توالي ضَمَّتين والواو في نحو: « خُطوات »[٨] (وَ) تُمنع «فِعلات » - بكسر الفاء والعين (مطلقاً عند الفراء فيما لم يُسمع) ، سواء كان من باب «رُشوَةَ »، وهو المتفق على منعه ، أو من باب « فِدْيَة » وهو المختلف فيه ، أو من باب « هِنْد » وهو الجائز عند غيره ؛ لأنَّ فِعلات ـ بكسر الفاء والعين ـ يستلزم « فِعلا » ؛ و « فِعِلٌ » ـ بكسر الفاء والعين ـ مهمل إلا ما ندر « كِإِبِل » ، فإن سُمع « فِعِلاتٌ » قبله الفراء[٩].

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٥٧٩ : « ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء ، فيقول : رُكَباتٌ ، وغُرَفاتٌ » . وكذلك في جملة فعْلة صحيح العين ٣/ ٥٨١ .

(٢) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٦ .

(٣) زُبْيَة : بضم الزاي وسكون الباء وفتح الياء - حفرة الأسد ، والزابية لا يعلوها الماء وفي المثل : « بلغ السيل الزُبى » ظ : الصحاح ٦/ ٢٣٦٦ .

(٤) يقول سيبويه ٣ / ٥٨٠ : « كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتجيء هذه الياء بعد ضمة ، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه ، واجتزءُوا ببناء الأكثر ومن خفف قال : كُلْيات ومُدْيات » وفي ٤ / ٤١١ ، قال : « ولم يتكلموا إلاّ بكُلْيات مخففة » .

(٥) انظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٣٠ .

(٦) وهو اختيار أبي الحسن الضائع ، انظر الارتشاف ١ / ٢٧٧ .

(٧) قال سيبويه ٣ / ٥٨١ : « تقول لِحْيةٌ ولِحًى ، وفِرْيَة وفِرًى ، ورِشْوَةٌ ورِشاً . ولايجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواوُ بعد كسرة ، واستثقوا الياء هنا بعد كسرة ، فتركوا هذا استثقالا ، واجتزءوا ببناء الأكثر ، ومن قال : كِسْراتٌ قال : لحيات» وانظر الشرح الكبير ١ / ١٥١ .

(٨) « ومن العرب من يدع العين من الضمة في (فُعْلَة) فيقول : عُرْواتٌ وخُطْوَاتٌ » انظر الكتاب ٣/ ٥٨٠ .

(٩) انظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٢٨ .

(وشَذَّ جِروَات) بكسر الجيم والراء ، لما فيه من الكسر قبل الواو ، وهو ممنوع اتفاقاً [١] حكاه يونس [٢] . (والتزم فَعَلات) بفتح العين (في « لَجْبَة ») ، وهي صفة[٣] ، يقال : شاةٌ لَجْبة ، بفتح اللام وكسرها وضمها ، وسكون الجيم : إذا قلَّ لبنها .

(وغُلِّبَ) فَعَلات بفتح العين / (في رَبْعَة) ، وهو صفة يقال : رَجلٌ رَبْعَةٌ : أي معتدل /٤٢/ القامة ، والقياس في « لَجْبة » و « رَبْعَة » فَعْلات ، بسكون العين ، لأنهما من الصفات ، نحو : « ضَخْمَات » ، وإنما جُمِعَا بفتح العين (لقول بعضهم : لَجَبَةٌ وربَعَةٌ) ، بفتح الجيم والباء ، فاستصحب في الجمع ، لا أنَّ ذلك حكمٌ تَجدَّد له حالة الجمع ، نعم يقال عليه : إذا كان الأمر على ما ذكرت فلأي شيء لَزِم الفتح في « لَجَبات » وغُلِّب في « رَبَعات » ؟ [٤] .

(ولا يُقاس على ما نَدَر من كَهَلات خلافا لقُطْرُب) ، وهو محمدُ بنُ المستنير ، لَمَّا لزم سيبويه دائماً ، قال له : يابن المستنير إنك قطرب ، فجرى اللقب عليه ؛ أجاز قُطْربٌ في جمع «فَعْلة» صفة ، فتح العين[٥] قياساً على ما سُمِعَ من قولهم : كَهْلة وكَهَلات ، وفرق غيره بثقل الصفة ، وخفة الاسم ، (ويسوغ في « لَجْبَة » القياسُ ، وفاقاً لأبي العبَّاس) محمد بن يزيد المبرد[٦] ، فتقول : « لَجْبَات » بسكون الجيم ، وإن كان المسموع فتحها ، لأن السكون هو القياس فيها . (ولا يقال فَعْلاتٌ) بسكون العين (اختياراً فيما استحق فَعَلات) ، بفتح العين ، لكونه اسماً

---

(١) انظر المساعد ١ / ٦٧ .

(٢) قال ابن مالك : « وهي في غاية الشذوذ » انظر شرحه ١ / ١٠٢ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٦٢٧ : « غير أنّك لاتحرّك الحرف الوسط ، لأنه صفة ، وقالوا : شياهٌ لَجَباتٌ ، فحركوا الحرف الأوسط ؛ لأنّ من العرب من يقول : شاةٌ لَجَبَةٌ ، فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع» .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ١ / ٢٧٥ : « والذي أذهب إليه أنه استغنى بجمع « لَجَبَة ورَبَعة المفتوحي العين عن جمع لَجْبَة ورَبْعة الساكنيها » .

(٥) قال ابن مالك ١ / ١٠٢ : « والسكون أشهر » وانظر أوضح المسالك ٤ / ٣٥ .

(٦) المقتضب ٢ / ١٩٠ .

مفتوح الفاء « كدَعْد » و « زَفْرة » ، فلا يقال : « دَعْدَات » و « زَفْرات » بالسكون إلا في الضَّرورة كقوله [١] :

{ ٤٦ } وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فَأَطَقْتُها ومالي بزفـراتِ العَشِيِّ يَـدانِ

(إلا لاعتلال اللام) «كظَبْية » ، فيجوز « ظَبْياتٌ » اختياراً ، حكاه ابن جني [٢] ، والمشهور الفتح ،(أَوْ شبه الصِّفَة) ، نحو : « أَهْلٍ وأَهْلاتٍ » ، سمع بسكون الهاء[٣] وفتحها ، والفتح أشهر ، وحكى الفراء[٤] « أَهْلَة » بمعنى : أهْل ، فالأولى أن يكون أَهَلاَت جمع أَهْلَة ، لا جمع أهْل ، قاله المرادي [٥] .

(وتَفْتَحُ هذيل[٦] عيْن جَوَزات ، وبَيَضَات ونحوهما) ، من كل اسم على « فَعْلة » معتل العين ، نحو : ﴿ ثَلاثُ عَوَرَاتٍ ﴾ [٧] بفتح الواو ، في قراءة بعضهم ، وقول شاعرهم :-

{ ٤٧ } أخو بَيَضاتٍ رَائحٌ مُتَأَوِّبٌ ... ... [٨]

---

(١) البيت من الطويل ، من قصيدة لعروة بن حزام العذري ، انظر الخزانة ٣ / ٢١٥ ، ٣٨٠ ، والمساعد ١/ ٦٨، والمرادي ١/ ٤٧ ، والسلسيلي ١ / ١٥٩ .
والشاهد فيه قوله : (زَفْرات) بتسكين عين الثلاثي ، والقياس الإتباع .

(٢) « عن بعض قيس قال : ثلاثُ ظَبْيات » انظر المحتسب ١ / ٥٦ .

(٣) « وقالوا : أَهْلاتٌ ، فخففوا . .. وقد قالوا : أَهَلاتٌ فثقلوا ، كما قالوا : أَرَضَاتٌ » الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

(٤) الارتشاف ١ / ٢٧٦ .

(٥) انظر شرحه للتسهيل ١ / ٤٧ .

(٦) الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

(٧) سورة النور آية : ٥٨ ، وهي قراءة الأعمش ظ : البحر المحيط :٦ / ٤٧٢ .

(٨) من الطويل ، لأحد الهذليين ، وعجزه : * رفيقٌ بمَسْحِ المنكبين سَبُوحُ *
والشاهد فيه قوله : (بيضات) بفتح العين إتباعاً لفتحة الفاء انظر : الخصائص ٣ / ١٨٤ ، شرح ابن مالك ١ / ١٠٤ ، المساعد ١ / ٦٩ ، الخزانة ٨ / ١٠٢ ، أوضح المسالك ٤ / ٣٠٦ ، والسلسيلي ١/ ١٦٠، وشرح الألفية للمرادي ٥ / ٣٢ .

فلو كانت « فَعْلةُ » المعتلة العين صفة ، نحو : « جَوْنة » وهي السوداء أو البيضاء ، و«غَيْلَة» وهي السمينة ، جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في التسكين ، و « هذيل » هَذِهِ هِيَ : هُذَيْل بن مُدْرِكَة / (واتفق على عِيرَات) بفتح الياء جمع « عِير » بكسر العين ، وهي الإبل التي /٤٣/ عليها الأحمال ، وقياس مَكْسور الفاء « كديمَة » السكون في جمعها ، لكن « عِيرات » خالفت القياس في فتح عينها [١] (شذوذاً) ، وفيها شذوذ آخر ، وهو جمعها بالألف والتاء .

« فصـــــل »

[رد لام المفرد المحذوفة في التثنية]

(يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة) فكما تقول : « هذا قاضيك ، وأخوك وأبوك ، وهَنوك ، وحموك » ، تقول : « قاضيان ، وأخوان ، وأبوان ، وحَمَوان ، وهَنَوان » ، فَتَرُدُّ في التثنية ما تَرُدُّ في الإضافة (لا غير) ، فكما لا تُرَدُّ لام « سَنَة » و «حِر » في الإضافة ، نحو : «سَنتك» و « حِرُهَا » ، لا تُرَدُّ في التثنية ، نحو : « سَنَتَان » و « حرَانِ » . (وربَّما قيل : أبَان وأَخَان) على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة ، قال الفراء : « من قال : هذا أَبُكَ ، قال : أَبَانِ »[٢]. (ويَديان ، ودَميان ، ودَمَوان ، وفَمَيان ، وفَمَوان) ، على لغة القَصْر فيها - وقد تقدم ذلك - (وقالوا في ذَات : ذَاتا على اللَّفظ) ، ولم يردُّوا المحذوف الذي هو لام الكلمة ، ومنه قوله :

[٤٨] يَا دَارَ سَلْمَى بين ذَاتَي العُوجْ جَرَت عليْها كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ [٣]

---

(١) انظر أوضح المسالك ٤ / ٣٠٧ .

(٢) الارتشاف ١/ ٢٦٠ ـ انظرص = ٢٨ ، ٢٩٤

(٣) رجز ، لمجهول .

والشاهد فيه قوله : (ذاتي) بتثنية « ذات » على اللفظ ، انظر : شرح ابن مالك ١ / ١٠٥ ، المساعد ١/ ٧٠ ، الدرر ١ / ١٩ .

(وذواتا على الأصل) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (١) و (ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ (٢)، والألف في : « ذواتا » لام الكلمة انقلبت عن الياء ، والواو هي عين الكلمة رجَعَتْ إلى أصلها لَمَّا تحركت (٣) .

[تثنية غير المفرد]

(ويُثَنَّى اسم الجَمعِ) نحو : ﴿ في فِئَتَيْنِ التَقَتَا ﴾ (٤) ، ونحو : ﴿ يَوم التقى الجَمْعانِ ﴾ (٥) ، (و) الجمع (المكسر) كقولهم في جِمَال : « جِمَالاَنِ » (بغير زِنَةِ مُنْتهاه) ، أي : مُنتهى الجَمْع ، وهي زنة مفاعل ومفاعيل ، فلا يثنى ، نحو : « مسَاجِد » و « مصابيح » .

[معاقبة الجمع المثنى]

(ويُخْتارُ في المضافين لفظاً) ، نحو : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٥) ، (أو معنىً) ، نحو : «الكَبْشانِ قَطَعْتُ منهما الرءوسِ » (إلى متضمِّنَيْهِمَا) ، متعلق بالمضافين ، واحترز به من المضافين إلى ما لا يَتَضمَّنهما ، نحو : « قَبَضْتُ دِرْهَمَي الزَّيْدِين » وستأتي / (لفظ الإفراد) - نائب فاعل يُختار - (على لفظ التثنية ، و) يختار (لفظ الجمع على لفظ الإفراد) ، تقول في المضافين لفظاً إلى متضمِّنيهما : « قطعت رأس الكبشين ، ورأسي الكبشين ، ورُؤُسَ الكبشين » ، فالرأس مختار على الرأسين ، والرؤس مختار على الرأس ، وتقولُ في المضافين معنًى إلى متضمنيهما : «الكبشان قطعت منهما الرَّأس ، أو الرَّأسين ، أو الرؤس » ، والمختار الجمع ، ثم الإفراد ، ثم التثنية ، وعِلَّةُ /٤٤/

---

(١) سورة الرحمن آية : ٤٨ .

(٢) سورة سبأ آية : ١٦ .

(٣) قال ابن بري : « قال - الجوهري - ونرى أن الألف منقلبة من واو ، وصوابه منقلبة من ياء » اللسان -ذوات- .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٣ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٥ .

(٦) سورة التحريم آية : ٤ .

ترجيح الجمع أنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحدٍ ، فكَرِهُوا هَاهُنا الجمع بين تثنيتين ، واختاروا لفظ الجمع ؛ لأنَّه قد يُعبَّر به عن الاثنين مع فهم المعنى ، وشرط ذلك ألاَّ يكون لكل واحد من المضاف إليهما إلا شيءٌ واحدٌ ؛ لئلا يقع اللبس ؛ فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١) ، فالمراد أيْمانهما ، وبذلك قرأ ابن مسعود (٢) ، وعلة ترجيح الإفراد على التثنية أنه أخفُ ، والمراد به حاصل ، هذا إذا لم يُفَرَّق مُتَضَمَّنَاهُمَا . (فإن فُرِّق متضمَّناهما اختير الإفراد) على غيره ، نحو قوله تعالى : ﴿ علَى لِسَانِ دَاودَ وعيسى بن مريم ﴾ (٣) ، وفي الحديث : « لما شرح الله له صدر أبي بكر وعمر » (٤) ، وفُهِمَ من قوله : (اختير) أنه لو جيءَ في مثل هذا بلفظ الجَمعُ أو التَّثنية لم يمتنع ، وهو كذلك . (وربَّما جُمع المنفصلان) ، والمراد بهما ما ليسا جزأين مما أضيفا إليه كالدَّرهَمَيْنِ (إن أُمِن اللَّبْسَ) كقوله ﷺ : « مَا أَخرَجَكُمَا من بيُوتكما » (٥) و « إذَا أَوَيْتُما إلى مَضَاجِعِكُما » (٦) . (ويُقاس عليه وفاقاً للفرَّاء)(٧) ، لوروده في فصيح الكلام ، فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو : قبضت دَرَاهِم الزَّيدَيْنِ ، (ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أوْ لفْظِه جائزَةٌ) . فالأول كقوله :

[٤٩] قلُوبُكُمَا يَغْشَاهُما الأمْنُ عَادةً إذَا مِنْكُم الأبطالُ يَغْشَاهُم الذُّعرُ (٨)

---

(١) سورة المائدة آية : ٣٨ .

(٢) شواذ ابن خالويه : ٣٣ .

(٣) سورة المائدة آية : ٧٨ .

(٤) صحيح مسلم ٣ / ٣٠٧ ، وفتح الباري ٩/ ١٠ ومسند أحمد ١٦/ ٤٨ . ؛ .

(٥) الموطأ صفة النبي ٢٨ .

(٦) فتح الباري ٩/ ٥٠٦ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٨) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (قلوبكما يغشاهما) إذ عاد الضمير مثنى على الجمع مراعاة للمعنى . فالمعنى : قلباكما، انظر : شرح ابن مالك ١ / ١٠٨ ، المساعد ١ / ٧٢ ، السلسيلي ١ / ١٦٤ .

والثاني كقوله :

{ ٥٠ } خَلِيلَيَّ لا تَهْلِكْ نُفُوسُكمَا أَسىً فإنَّ لَهـا فِيمَا بِـهِ دُهِيَـتْ أسّا [١]

فقال : لها وذُهِيَت ولو طابق المعنى لقال : لهُما وذُهِيَتَا .

[معاقبة المفرد المثنى]

(ويُعاقبُ الإفرادُ التَّثنية في كُلِّ اثنين لا يُغْني أحدهما عن الآخر) ، / وذلك : « كالعينين » و«الخُفَّين » [٢] ، سواء أكانَا جزأين مِمَّا أضيفا إليه أم لا ، ويتحصل من ذلك أربعُ صور حاصلةٌ من الابتداء بالمثنى بلفظ مفرد ، والإخبارُ عنه بمثنى ، أو مفرد ، ومن الابتداء بمفرد بلفظ المثنى ، والإخبارعنه بمفرد ، أو مُثَنىً ، فتقول : « عَيْنُه حَسَنَةٌ ، وعَيْنُه حَسَنَتَان ، وَعَيْنَاهُ حَسَنَةٌ » ، والأصْلُ : «عَيْنَاه حَسَنَتَانِ » ، وظاهر كلامه أن ذلك مقيسٌ ، وزعم بعضهم أنَّه غير مقيس [٣] ، وإنما جاء في الشعر . /٤٥

(وربما تعاقبا مطلقًا) ، سواء أكانا مما ذكر أمْ لا ؛ فمن وقوع المفرد موقع [٤] المثنى قوله تعالى: ﴿ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ ربِّ العَالَمِين ﴾ [٥] و ﴿ عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ ﴾ [٦] ، ومن

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه عود الضمائر في الشطر الثاني على لفظ الجمع « نفوس » دون معناه « نفساكما » انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٨ ، المساعد ١ / ٧٢ ، والسلسيلي ١ / ١٦٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ٤٩ .

(٢) في « ب » : والخلين ، وهو غير مناسب .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١ / ٢٧١ : « العينين والأذنين ، والفخذين إذا أخبرت عنهما فالصحيح المطابقة تقول : عيناه حسنتان ، وجاء في الشعر عيناه حسنه ، وعينه حسنتان وقاسه بعضهم ، والأجود قصر ذلك على السماع » .

(٤) في « ب » : وقوع - والمراد المكان لا المصدر .

(٥) سورة الشعراء آية : ١٦ .

(٦) سورة ق آية : ١٧ .

وقوع المثنى موقع المفرد ، قول الشاعر :

{ ٥١ } إِذَا مَا الغُلامُ الأَحمقُ الأم سَافَنِي بأَطْرَافِ أَنْفَيه استَمرَّ فَأَسْرَعَا (١)

[خطاب الواحد بخطاب الاثنين]

(وقد يقع « افعَلا » ونحوه موقع « افْعَل » ونحوه) ، يعني : أنَّ الواحد قد يُخاطب بما يخاطب به اثنان في الأمر ، ونحوه ، وهو المضارع فَيَقَعُ « افْعَلاَ » موقع « افْعَل » ، و « يَفْعَلانِ » موقع « يَفْعَل » ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا في جَهَنَّم ﴾ (٢) ، فـ « أَلْقِيَا » واقع موقع « أَلْقِ » ، ومن الثاني قوله :

{ ٥٢ } فَإِنْ تَزْجُرانِي يا بن عَفَّان ازْدَجِر وإِنْ تَدَعانِي احم عِرْضاً ممنَّعَا (٣)

« فتزجراني » واقع موقع « تَزْجُر »(٤) .

(وقد تقدر تسمية جزءٍ باسم كلٍّ ، فيقع الجمعُ موقع واحِدِه) ، نحو : « شَابَتْ مَفَارِقُه » ، فأوقع المفارق على المَفْرِق ، على تقدير تسمية كلِّ جزء من المَفْرِق مفرقا ، (أو مثناه) ، نحو : «عظيمُ المَنَاكِبِ » ، فأوقع المناكب على المَنْكِبَين ، ولا يقاس على هذين .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أنفيه) على وقوع المثنى موقع المفرد . انظر : شرح ابن مالك ١ / ١١١ ، المساعد ١/ ٧٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٩ ، واختلف في ساقني : ابن مالك رواها : سامني ، وابن عقيل والأصل : شافني ، والمراد ساقني ، ولا معنى لشيء من ذلك ، وسافني بمعنى : شمني وهو المناسب للأنف .

(٢) سورة ق ، آية : ٢٤ .

(٣) من الطويل ، لسويد بن كراع .
والشاهد فيه قوله : (تزاجراني) على ماوضحه الشارح ، انظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٩١ ، شرح ابن مالك ١ / ١١١ ، والسلسيلي ١ / ١٦٦ ، المساعد ١ / ٧٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٥٠ .

(٤) كذا وصحة العبارة : فتزجرا واقع موقع تزجر ، أو : فتزجراني واقع موقع تزجرني .

« فصـــــل »

[مايجمع بالألف والتاء قياساً]

(يُجْمَعُ بالألف والتاء قياساً ، ذو تاء التَّأنيث مُطْلقاً) ، سواء كان علماً لمذكر ، نحو : «طَلْحة»[١] ، أو مؤنث ، نحو : « فَاطِمة » ، أو كان اسم جنس ، نحو : « سُنْبُلة » (و) يُجمع بالألف والتاء قياساً أيضاً (عَلَمُ المؤنث مطلقاً) ، سواء أكان عَارياً من علامة التأنيث ، « كزينب » ، أو كان مقرونا بها « كسلمة » و « سُعْدَىٰ » و« عَفْرَاءَ » ، إلاَّ « قَطَامِ » في لُغَةِ مَنْ بَنَاهُ فإنه لا يُجمع ، (و) يجمع بالألف والتاء قياساً أيضاً (صفة المذكر الذي لا يعقل) ، نحو : « جبالٌ راسِياتٌ » ، (ومصَغَّرهُ) ، أي : مُصَغَّر المذكر الذي لا يعقل ، نحو : « دُرَيْهِمَاتٌ » و« دُنَيْنِيراتٌ » و« فُلَيسَاتٌ » ، (واسم الجنس المؤنث بالألف) المقصورة ، أو الممدودة ، سواء كان اسْماً ، نحو : « بُهْمَى[٢] وبُهْميات[٣] » و « صَحْرَاءَ وصَحْراوَات » ، أوْ صفة ، نحو : « حُبْلى وحُبْليات » ، و«حُلَّة سِيَرَاءَ[٤] وسِيَراواتٍ[٥] » ، واحترز من المؤنث بِلاَ علامةٍ ، نحو : « قِدْرٌ » / و« شَمْسٌ » ، فلا يقال : /٤٦/ «قِدْرَاتٌ وشَمْساتٌ » .

[(إن لم يكن فعْلَى فَعْلان) ، « كسَكْرى » ، فلا يقال : « سَكْرَيَات » ، (أو فَعْلاَء أفْعَل) ، نحو : « حَمْرَاء » ، فلا يقال : « حَمْرَاوَات » ، فإن كان فَعْلاَءَ لا أفْعَل له لم يمتنع من ذلك نحو : « امْرأة عَجْزَاء ونساء عَجْزَاوَات » ، (غير منقولين إلى الاسمية حقيقةً) ، كما لو سميت امرأة «

---

(١) من « ب » .

(٢) في الصحاح ٥ / ١٨٧٥ : « وبُهْمَى : نبتُ » وقال سيبويه ٣ / ٢١١ : « بُهْمَى واحدة ، لأنها ألف تأنيث ، وبُهْمى جميع » .

(٣) في الأصل « بهمات » .

(٤) « والسِيَرَاء : بكسر السين ، وفتح الياء : بُرد فيه خطوط صفر » الصحاح ٢ / ٦٩٣ .

(٥) في الأصل و« ب » : وسيرات - تحريف .

بسَكْرى وحَمْراء » فإنَّك تقول حينئذ : « سَكْريَات وحَمْراوات » ، (أوْ حكماً) ، نحو : « بَطْحاءَ »، فإنها صفة مقابلة في الأصل « لأبطَحَ » ، لكن غَلَب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقيل : « بَطْحاوَاتٌ » ، (وما سوى ذلك) ، من الأنواع الخمسة التي سبق ذكْرها (مقصور على السماع) كقولهم في سماء : « سَمَوات » ، وفي أَرْض : « أَرَضَات »، وفي حُسَام : « حُسَامَاتٍ » ، فهذه ونحوها تحفظ ولا يقاس عليها [1] .

* * *

---

(١) الكتاب ٣ / ٦١٥ .

(٦) « بابُ المَعْرِفَةِ والنَّكِرةِ »

[المعارف]

(الاسْمُ) ضَرْبانْ : (مَعْرِفةٌ ونَكِرةٌ ، فَالمعرفةُ [١]) سَبْعَةٌ : (مُضْمَرٌ) ، نحوُ : « أَنَا » ، و « أَنْتَ » ، و « هُو » ، (وعَلَمٌ) ، كَـ « زَيْدٍ » و « أُسَامَةَ » ، (ومُشَارٌ بِهِ) ، كـ « هذَا » و « هذهِ » ، (ومَنَادى) كـ « يا رجُلُ » و « يا امْرأَةُ » ، من النكرات المقصُودة بالنِّداءِ ، وبَعْضُهُمْ أَدْخَلَهُ في قسم المُعرَّفِ بالأَداةِ بناءً على تعْريفه بِأَلْ محذوفةً [٢] .

ويُوجَدُ في بَعْضِ النُسخ : « وتعريفُهُ بالقَصْدِ لا بِحَرْفِ التعريف مَنْوياً ، خلافاً لبَعضهِمْ » (ومَوْصُولٌ) كـ « الّذي » ، و « مَنْ » ، بناءً على تعريفه بالعَهْد الذي في الصِّلة ، وهذا مذهبُ الفَارسيِّ [٣] ، وذهب الأخفش [٤] إلى أنَّ ما فيه « أل » مِنَ الموصُولِ مُعرَّفٌ بها ، وما ليس فيه «أل» كـ « مَنْ » فَبِنيَّتها ، وأمَّا « أيٌّ » فتَعَرَّفَتْ بالإضافةِ .

(ومُضَافٌ) ، وهو مَا أُضِيفَ إلى معرفة محْضةٍ ، نحوُ : « غُلامِي » و « غُلامُ زَيْدٍ » ، و «غُلام هذا » ، وَ « غُلامُ الّذي قَامَ أَبُوهُ » ، (وذو أَداةٍ) للتعريف وهي : « أَلْ » أوْ « أَمْ » ، نحوُ : « الغُلامُ » وَ « اَمْ غُلامٌ » في لُغَةِ حِمْيَرٍ .

---

(١) وأكثرهم يغفل المعرف بالنداء ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٦ .

(٢) إذا كان المنادى نكرة غير مقبل عليها فلا خلاف أنه نكرة ، والخلاف المذكور عند الشارح إنما هو في النكرة المقبل عليها وكذا العلم المقبل عليه ، فقيل : النداء يعرف النكرة المقبل عليها ، والعلم بعد زوال تعريف العلمية ، والذي صحّحه أبو حيان وأصحابه أن العلم في النداء باقٍ على تعريف العلمية ، وأنّ النكرة المقبل عليها تعرفت بأل المحذوفة منها . انظر الارتشاف ١/ ٤٦٠ .

(٣) الارتشاف ١/ ٤٦٠ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣ .

(٤) الارتشاف ١/ ٤٦٠ .

[أعرف المعارف]

(وَأَعْرَفُهَا ،) أي : أعْرفُ المعارفِ المذكورةِ (ضميرُ المُتَكَلِّم) ، نحوُ : « أنَا » فَإنَّهُ يدُلُّ على المرادِ بنفسه ، وبمشاهدةِ مَدْلوله ، وبعَدَمِ صلاحيَتِه لغيره ، وبتَمَيُّز صوته ، (ثُمَّ ضميرُ المخاطبِ) ، نحوُ : « أنْتَ » فإنَّه يدلُّ على المُرادِ بنفسه / ، وبمواجَهَةِ مدْلوله ، (ثمَّ العَلَمُ الخاصُّ ،) كـ «زيْدٍ» ؛ لأنَّهُ يدل على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ، وتقييدُ العلم بالخاص يوجد في بعض النُّسخِ [١] ، ولا بُدَّ منهُ ليَخْرُجَ ، نحوُ : « أُسامة » ، (ثم ضميرُ الغائب السّالم عَنْ إبْهام)[٢] ، وهو الذي تَقَدَّمَهُ اسمٌ واحدٌ معرفةٌ أو نكرةٌ ، نحو : ﴿ والقَمَرَ قدَّرْناهُ ﴾ [٣] ، و « جَاءَني رجلٌ فأكْرَمْتُهُ » فَلوْ تقدَّم اسْمانِ أوْ أكثرُ ، نحوُ : « قام زيْدٌ ، وعَمْروٌ كَلَّمْتُهُ » لتطَرَّقَ إليه الإبْهامُ ، ونقصَ تَمَكُّنُهُ في التعريف . /٤٧/

وما ذكرْناه من عدمِ التفرقَةِ في ضمير الغائب بَيْن أن يرْجِعَ إلى معرفَةٍ أوْ نَكرةٍ هو الصَّحيحُ .

وذهبَ بعضُ النحويِّيْنَ إلى أنَّ ضميرَ الغائبِ إذا عادَ على نكرة فهو نكرةٌ مطلقاً ، وفصَّلَ آخرون فقالوا : « إنْ عَادَ إلى واجبِ التنكيرِ فهو نكرةٌ ، نحو : « رُبَّهُ رجُلاً » ، وإنْ عاد إلى جائزِه فهو معرفةٌ ، نحو : « جاءَني رجلٌ فأكْرَمْتُهُ » [٤] ، (ثُمَّ المُشارُ بـهِ والمنادىٰ) كلاهما في مرتبةٍ

---

(١) قيد « الخاص » ليس في شرح ابن مالك ١/ ١١٥ ، وكذا لا يوجد في متن المساعد ٨٧١ ، إلاّ أنّ ابن عقيل قال : وينبغي أن يقيد بالخاص ، كزيد ، وعمرو ليخرج أسامة ، ونحوه ، وكذا هو في بعض النسخ ، راجع السلسيلي ١/ ١٧١ .وأشار محقق التسهيل إلى النسخة التي هو فيها ظ : التسهيل / ٢١ .

(٢) يقول أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٦١ : « ولا نعلم أحداً فصَّل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلاّ ابن مالك ، والذي أختاره أن المعارف خمس ، أعرفها العلم الشخصي ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ذو أل » . انظر في مراتب المعارف الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، وابن يعيش ٣/ ٥٦ ، ٥٧ ، ٥/ ٨٧ .

(٣) سورة يس آية : ٣٩ .

(٤) هذه الآراء جميعها وكون الضمير العائد إلى نكرة هل هو نكرة أو معرفة مذكورة بالتفصيل في حاشية الصبان ١/ ١٠٨ .

واحدة ، لأنَّ كُلاّ منهما تعريفُهُ بالقصْدِ على رأي المصنِّف [١] ، (ثم الموصولُ وذو الأداة) كلاهما في مرتبَةٍ واحدةٍ ، لأنَّ تَعْـريفَهُما بالعهدِ ، وفي بعض النُّسَخِ [٢] « ثُمَّ ذُو الأدَاة » فجَعَلَه بعد الموْصُولِ ، (والمضافُ بحَسَبِ المضاف إليه) ، لأنَّ المضَافَ يكتسي التعريفَ منَ المضَافِ إليه فيَصِيرُ مِثْلَهُ ، وعلى هذا فالمُضافُ إلى المُضْمَرِ في مرتبته ، وهذا مَذْهبُ بعْضِ النحويين ، وذهب الأندلُسِيُّونَ إلى أنَّ المضافَ في رُتْبَةِ المضاف إليه ، إلاَّ المضافَ إلى المضمَرِ فإنَّهُ في رُتْبةِ العَلَمِ » [٣] ونُسِبَ إلى سيبويْه [٤] ، وذهبَ المُبرِّدُ إلى أنَّ المُضافَ دونَ المضاف إليه مُطلقاً . والقولُ الثاني أصَحُّ. (وقدْ يَعْرِضُ للمَفُوقِ ما يَجْعَلُهُ مُسَاوِياً) لما فَوْقَهُ ، [كما لَوْ شُهِرَ شَخْصٌ بزيْدٍ وبالخيَّاطِ ، ففي هذه الصورة يستوي ذو « ألْ » والعَلَمُ في التعريف ، (أوْ) يجعلُهُ (فَائقاً) ، كَقَوْلِ مَنْ شُهِرَ باسمٍ لا شَرِكَةَ لهُ فيه لمن قال له منْ وراءِ حائلٍ مَنْ أنتَ ؟ أنا فُلانٌ . فالبيانُ لمْ / يُسْتفَدْ بِـ « أنا » بلْ بالعَلَمِ /٤٨/ بَعْدَه ، فصَارُ العَلَمُ أعْرفَ منْ ضميرِ المُتكلِّم في هذه الصورة .

(والنَّكرَةُ مَا سوى المعرفة) كـ « رَجُلٍ » و « فَرَسٍ » ، وأنكرُ النكراتِ « شيءٌ » ثم « متحيزٌ » ثم « جِسْمٌ » ثم « نامٍ » ثم « حَيَوانٌ » ثمَّ « ماشٍ » ثم « ذو رِجْلَيْنِ » ثمَّ « إنسانٌ » ثم « رجلٌ » فهذه تسعة يُقابلُ كلاً منها ما هو في رُتْبَتِه ، قالَهُ المرادي [٥] . (وليْسَ ذُو الإشارة قَبْلَ العَلَمِ ، خلافاً للكوفيِّين) حيثُ زَعَمُوا أنَّ اسمَ الإشارةِ قَبْلَ العَلَم [٦] في الرُّتبةِ ، ونُسِبَ إلى ابن السرَّاج [٧] ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٦ .

(٢) انظر المساعد ١/ ٧٨ .

(٣) الارتشاف ١/ ٤٥٩ ، المساعد ١/ ٧٨ .

(٤) مذهب سيبويه أن المضاف بحسب المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم » . انظر الكتاب ٢/ ٦ . ومن الذين نسبوا إليه هذا السلسيلي ١/ ١٧٢ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٣ وهكذا « سبعة » والمذكور تسعة .

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٧ مسألة « ١٠١ » .

(٧) قال ابن السراج : « والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المكنى ، والمبهم ، والعلم ، وما فيه الألفُ واللام ، وما أضيف إليهن » . انظر الأصول في النحو ١/ ١٤٩ .والمكنى هو الضمير والمبهم هو الإشارة .

واستدلوا بأوجه منها : أنَّ اسمَ الإشارةِ ملازمٌ التعريفَ بخلافِ العَلَمِ ، ومنها : أَنَّ تعريفَ اسمِ الإشارةِ حِسِّيٌ وعَقْليٌ ، وتعريف العَلَم عَقْليٌّ لا غَيْرُ ، ومنها : أنَّ اسمَ الإشارة يُقَدَّمُ على العَلَمِ عند اجتماعهمَا ، نحوُ : « هَذَا زَيْدٌ » ، ولا حُجةَ لهم في ذلك ، لأنَّ المُعْتَبَر إنَّما هو زيادةُ الوضُوحِ ، والعَلَمُ أَزيدُ وضُوحاً لا سيَّما عَلَمٌ لم تَعْرِضْ فيهِ شَرِكَةٌ كـ « إسْرافيل » ، و « طالوتَ » .

(ولا ذو الأَداةِ قَبْلَ الموصُولِ ، ولا « مَنْ » ، و « ما » المُسْتَفهَمُ بِهِمَا مَعْرِفَتَيْنِ ، خلافاً لابْن كيْسان في المسألَتَيْنِ) . ذهَبَ ابنُ كيسانَ [١] إلى أنَّ ذا الأداةِ أعرَفُ من الموصول واسْتدلَّ بقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الكتَابَ الَّذي جَاءَ بِهِ موسَى ﴾ [٢] ، إذ الصِّفَةُ إمَّا مُساويةٌ للموصُوفِ أوْ دُونَهُ ، ولا قائلَ بالمساواة ، فثبَتَ الثاني ، وأجاب المُصنِّفُ : « بأنَّ « الذي » بـدَلٌ أو مقطوعٌ [٣] ، أوْ « الكتابُ » عَلَمٌ بالغلَبَةِ ، لأنَّ المَعْنيِّينَ بالخطاب بنو إسرائيلَ ، وقد غَلَبَ عندهُمْ على التَّوْراة فالْتَحَقَ بالأعْلاَمِ ، قال المرَادي وغَيْرُهُ « وفي هذا الجواب تَسْليمُ أَنَّهُ لا قَائلَ بالمساواة ، والمصنِّفُ قد قالَ بها في أكثر النُسَخِ»[٤] . وذَهَبَ ابنُ كيسانَ أيضا إلى أنَّ « مَنْ » و « ما » المُستفْهَمَ بهما مَعْرِفَتانِ ، واسْتدلَّ على ذلك بتعريف جَوَابَيْهِمَا ، نحوُ : « مَنْ عندك ؟ فتقولُ : زيدٌ » ، ونحوُ : « مَا دعَاكَ إلى كذا ، فتقولُ : لِقَاؤُكَ » والجوابُ يجبُ أنْ يُطابِقَ السؤالَ / في التعريفِ والتنكير » . /٤٩/

وَرُدَّ بوَجْهين [٥] أحدُهما : أنَّ تعْريفَ الجوابِ غيْرُ لازمٍ ، إذْ يَصِحُّ أنْ يُقالَ في الأولِ : رَجُلٌ مِنْ بني فُلانٍ ، وفي الثَّاني : أمْرٌ مُهِمٌ .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٨ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٩١ .

(٣) « على إضمار فعل ناصب أو مبتدإ » انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٨ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٣ .

(٥) انظر هذين الوجهين في الرد على ابن كيسان في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٩ .

الوجْهُ الثَّاني : أنَّهُما قائمانِ مقامَ أيِّ إِنسانٍ ، وأيِّ شيءٍ ، وهما نكرتانِ فَوَجَبَ تنكيرُ ما قامَ مقامَهُمَا .

* * *

(٧) « باب المضمر »

[حد المضمر وأقسامه]

(وَهُوَ الموْضوعُ لتعْيين مُسَمَّاهُ مُشْعِراً بِتكَلُّمِه أو خِطَابِه أَوْ غَيْبَتِه)

قال المصنِّف : « ذِكْرُ الوَضعِ مُخرِجٌ للمنادَى ، والمُضاف ، وذي الأداة ، وذِكْرُ التَعْيين مخرِجٌ للنكرات ، وذِكْرُ الإشْعَارِ بِتَكَلُّمه أوْ خطابِه أوْ غيبته مُخرِجٌ للعَلَم ، والمُشار به ، والموصُول ، لأنَّ كل واحد من هذه الثَّلاثَة صالحٌ لكُلِّ حالة على سبيل البَدَل ، بخلاف المُضمَرِ فَإنَّهُ يَخْتَص بواحد منْها ، فـ « أنا » لا يصْلحُ إلاَّ للمتكلم ، وَ « أَنْتَ » لا يَصْلُحُ إلاَّ للمُخاطَب ، و « هو » لا يصْلُحُ إلاَّ للغَائب »[1] .

[واجب الخفاء]

(فَمِنْهُ) أي : من المُضْمَرِ (واجبُ الخفَاء[2]) ، أي : الاستتار ، والمُراد بواجب الخفاء ما لا يَحُلُّ مَحلَّهُ الظاهرُ ، (وهو المرفوعُ بالمضارعِ ذي الهَمْزَة ،) « كأَقُومُ » ، (أَوْ النُّون ،) كـ « نَقُومُ » ، (وبِفعْلِ أَمْرِ المخَاطَب) ، « كقُمْ » ، (وَمُضَارِعِه) ، أي مضارعِ المخَاطَب كـ « أنتَ تقُومُ » ، (واسْمِ فِعْلِ الأَمْرِ مطلقاً) سواءٌ أكَانَ لمفردٍ مذكرٍ أوْ غيره ، نحوُ : « نَزَالِ يا زَيْدُ ، ويا زيْدانِ ، ويا زيدونَ ، ويا هندُ ، ويا هندانِ ، ويا هِنْدَاتُ » ، « واسمِ فِعْل المضَارِع » كـ « أَوَّه » و « أُفٍّ » وهو ساقطٌ من أصْلِ المصنِّف[3] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٠ ، وانظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٤ .

(٢) علّق أبو حيان على قول ابن مالك أن من الضمائر ما هو واجب الخفاء بقوله في الارتشاف ١/ ٤٦٢ : « وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه » .

(٣) هذا الاستدراك نقله الشيخ خالد الأزهري عن المرادي ، انظر شرح المرادي ١/ ٥٤ .

[جائز الخفاء]

(ومنْهُ) ، أي : مِنْ المضْمَرِ (جَائِزُ الخفاءِ) ، وهُوَ الَّذي يجوزُ أنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ الظَّاهرُ (وهُو المَرْفُوعُ بفعْلِ الغَائبِ) [1] ، نحوُ : « زيْدٌ قامَ » و « يَقُومُ » و « ليَقُمْ » ، (وَ) فعْلِ (الغائبة) ، نحو : « هِنْدٌ قامَتْ » و « تقُومُ » ، و « لتَقُم » ، (أوْ معناه [2] ،) أي : معنى فعْلِ الغائب والغائبة (منْ اسْمِ فعْلٍ) نحوُ : « زَيْدٌ هَيْهاتَ » ، و « هنْدُ هيهاتَ » ، (وَصفة) لهما ، نحوُ : « زيْدٌ ضَاربٌ ، ومَضْرُوبٌ ، وحسَنٌ » و « هنْدٌ ضاربةٌ ومضْرُوبةٌ / وحسَنَةٌ » (وَظرْف) لهما ، نحو : « زيدٌ عنْدَكَ » / ٥٠ /
و « هند عِنْدكَ » (وشِبْهِه) ، أي : وَشِبهِ الظَّرفِ ، وهـو الجـارُّ والمجرورُ ، نحـوُ : « زَيْدٌ في الدارِ » و « هِندٌ في الدارِ » .

[البارز المتصل : أحواله وأحكامه]

(ومِنْهُ) ، أي : مِنَ المُضْمرِ (بَارِزٌ) ، وهو ما له صورةٌ في اللَّفظِ (مُتَّصلٌ) ، وهو ما لا يَحْسُنُ الابتـداءُ بـه ، ولا يقَعُ بعْـد « إلاَّ » في الاختيار ، كَيَاءِ « أكْرَمَني » وكَافِ « أكْرمَكَ » وهَـاءِ « غُلاَمِه » ؛ (وهُو ،) أي : البارزُ المتَّصلُ (إنْ عُني به المعْنِيُّ بـ « نفْعلُ ») وهـو المُتكلِّمُ المُعظِّمُ نَفْسَهُ ، أَوْ المشاركُ (نَا) خبرُ « وَهُوَ » ، والتقديرُ « وَهُوَ : " نا " » (فِي الإعرابِ كُلِّه) رفعاً ، نَحْوُ : « أَكْرَمْنَا زَيْداً » ونصباً ، نحوُ : « أكرَمَنَا زيدٌ » ، وجراً ، نحْوُ : « مَرَّ بِنَا زيْدٌ » .

(وإنْ رُفِـعَ) المُضْمَرُ البارزُ المُتَّصلُ (بفعْلٍ ماضٍ فتَاءٌ تُضَمُّ للمتكلِّمِ) ، نحْوُ : « أكْرَمْتُ » ، (وتُفْتَحُ للمُخَاطَبِ) ، نحْوُ : « أكرَمْتَ » ، (وتُكْسَرُ للمُخَاطَبَةِ) ، نحو : « أكْرَمْتِ » ، (وتُوصَلُ) التَّاءُ حَالَ كوْنِها (مضْمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطَبَيْنِ) ، نحو : « يا زيْدانِ هَلْ ضَرَبْتُمَا ؟ » ،

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥١ .

(٢) في المساعد ١/ ٨٢ ، والمرادي ١/ ٥٤ « أو معناه » ، وفي شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢١ ، والسلسيلي ١/ ١٧٤ : « وما في معناه .

(وللمخاطَبَتَيْنِ) ، نحو : « يا هنْدانِ [هل][1] ضَرَبْتُمَا ؟ » ، (وَ) تُوصَلُ التَّاءُ (بميمٍ مضمُومةٍ ممدودةٍ للمُخَاطَبِيْنَ) ، نحوُ : « ضَرَبْتُمُو يا زَيْدُونَ » ، (وَ) تُوصَلُ التَّاءُ (بنُونٍ مُشَدَّدَةٍ للمخَاطبَات)، نحْوُ : « ضَرَبْتُنَّ يا هِنْداتُ » ، (وتسكينُ ميمِ الجمعِ إنْ لم يَلِهَا ضَميرٌ مُتَّصِلٌ أَعْرَفُ) مِنْ ضمِّها معَ المدِّ ، فَقَوْلُكَ : « يا زَيْدُونَ هَلْ ضَرَبْتُمْ » أَعرفُ منْ « ضَرَبْتُمُو » (وإنْ وَلِيهَا) ضميرٌ متَّصلٌ تَعَيَّنَ الضمُّ مع المدِّ فتقولُ : « ضَرَبْتُمُوهُ » ، (ولمْ يجزِ التَّسْكينُ) في الميمِ ، فلا تقولُ : «ضَرَبْتُمْهُ ، بتسكينِ الميم ، (خلافاً ليُونُسَ) ، قال سيبويه : « زَعَمَ يونُسُ أَنَّكَ تقول : « أَعْطَيْتُكُمْهُ ، كما تقولُ في المظْهَرِ ، والأوَّلُ أكثرُ وأعْرفُ »[2] انتهى . وأراد بالأوَّلِ « أَعْطَيْتُكُمُوهُ » .

(وإنْ رُفِعَ) المضْمَرُ البَارزُ المتَّصلُ (بفعْلٍ غَيْرِه ،) أي : غيرِ الماضي ، كالمضَارعِ ، والأمرِ (فَهُوَ ،) أي : المضمَرُ البارزُ المتَّصل (نُونٌ مَفْتُوحَةٌ للمخَاطَبات ،) نحْوُ : « يا هِنْداتُ اضْرِبْنَ ، وهَلْ تَضْرِبْنَ ؟ » (أو الغَائبات) ، نحو : « الهنداتُ يَضْرِبْنَ » (وألفٌ لتَثنيةِ غيْرِ المُتكلِّم ،) وهو المخاطبُ ، نَحْوُ : « افْعَلا ، وهلا تفعلانِ يا زيدانِ »/ ، والغائبُ ، نحو : « الزَّيدانِ يفْعلانِ » ، (ووَاوٌ /٥١/ للمخاطَبين ،) نحْوُ : « يا زَيْدُونَ اضْرِبُوا ، وهل تَضْرِبونَ ؟ » (أوْ للغَائبينَ) ، نَحْوُ : « الزَيْدُونَ يَضْرِبُونَ » ، (وياءٌ للمُخاطَبَةِ) نحوُ : « يا هِنْدُ اضْرِبي ، وهل تضربينَ ؟ » . (وللغائبِ مُطلقاً مع الماضي ما لَه مع المضارعِ) ، فتقُولُ : « زيدٌ ضَرَبَ ، وهِنْدٌ ضَرَبَتْ ، والزيدانِ ضَرَبَا ، والهِنْدانِ ضَرَبَتَا ، والزيدونَ ضَرَبُوا ، والهنداتُ ضَرَبْنَ » كما تقولُ في المضارعِ يَضْرِبُ ، وتَضْرِبُ ، ويَضربَانِ ، وتضربان ، ويَضْرِبونَ ، ويضربْن » (وربَّما اسْتُغْنيَ مَعَهُ) أي : مَعَ الماضي (بالضمَّةِ عَنْ الواوِ) كَقَوْلِه :

---

(١) من المساعد ١ / ٨٣ وهو مثاله ، وهي ساقطة من الأصل و« ب » .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٧ . ذكر أبو حيان أن سيبويه قد أجاز ما أجازه يونس ، فالرأي ليس ليونس وحده . انظر الارتشاف ١/ ٤٦٣ .

{ ٥٣ } فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا [١] كانُ حوْلي وكانَ معَ الأَطبَّاءِ الأُساةُ [٢]

(وليس الأربعُ :) النون ، والألفُ ، والواو ، والياءُ (علاماتٍ) للفاعلين في قولك : «الهنْدَاتُ ضَرَبْنَ » ، و « الزيدانِ ضَرَبَا » ، و « الزيدونَ ضَرَبوا » ، و « أَنْتِ يا هنْدُ تَضْرِبِيْنَ » (والفاعلُ) في جميعها (مُسْتَكِنٌّ) ، كما اسْتَكَنَّ في « زيدٌ ذَهبَ ، وهنْدٌ ذَهَبَتْ » (خلافا للمازنيِّ فيهنَّ) [٣] أي : في الأربعِ ، وحُجَّتُهُ أنَّ المُضمر لَمَّا اسْتَكَنَّ في « فَعَلَ ، وفَعَلَتْ » استكن في التثنية والجمع ، وجيءَ بهذه الأربعِ عَلاماتٍ للفرقِ ، كما جيء بالتاءِ علامةً للتأنيث في « فَعَلَتْ » للفرقِ . (وَ) خلافاً (للأخفشِ في الياءِ) [٤] خاصةً وحُجَّتُهُ : أنَّهم فرقوا في المضارعِ بينَ المفردِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ في الغيبة بالتاءِ في أوَّلِه ، وكانَ الخطابُ بالتاءِ في الحالين فاحْتِيجَ إلى الفرقِ ، بِجَعْلِ الياءِ علامةً للمؤنَّثِ . ويُبطِلُ القوْلَيْنِ مَعاً : أنَّ الأربعَ لوْ كانتْ حروفا ما التُزِمَتْ ، فكانَ يجوزُ « الزيدانْ ضَرَبَ » ، كما جَازَ :

{ ٥٤ } * فإنَّ الحوادثَ أودَى بها * [٥]

[أثر إسناد الأفعال إلى الضمائر]

(ويُسَكَّنُ آخرُ) الفعْلِ (المُسندِ إلى التَّاءِ) ، ولا يكُونُ إلاَّ ماضيا نحو : « ضَرَبْتُ إلى

---

(١) في « ب » : « الأطباءُ » وبه ينكسر البيت .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله . والشاهد فيه قوله : « كان » بضم النون فأصله : كانوا حولي فحذفت الواو اكتفاءً بضمة النون .

انظر المساعد ١/ ٨٥ ، الخزانة ٥/ ٢٢٩ ، ابن يعيش ٧/ ٥ ، السلسيلي ١/ ١٧٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ٥٦ ، مجالس ثعلب ١/ ٨٨ البحر المحيط ٤/ ٢٥٦ ، شرح الألفية للمرادي ٥/ ١٧٣، العيني ٤/ ٥٥١ .

(٣) مذهب الجمهور أن هذه الحروف الأربعة أسماء مضمرة وليست علامات كما ذهب المازني . انظر المساعد ١/ ٨٥ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٤ حيث نص على هذا الرأي المنسوب إلى الأخفش ثم رده .

(٥) البيت من المتقارب ، قائله أعشى قيس ، وصدره : ==

ضَرَبْتن » ، (و) المسند إلى (النُّونِ) ماضيا كان ، نحو : « ضَرَبْنَ » أو مُضَارعاً ، نحو : « يَضْرِبْنَ » أوْ أمراً نحو : « اضْرِبْنَ » ، (ونَا ،) ولا يكونُ المسندُ معها إلاَّ ماضياً نحو : « ضَرَبْنَا » ، (ويُحْذَف ما قبْلَهُ) أي : ما قبْلَ آخر الفعْلِ المسْند إلى الثلاثة وهي : التَاءُ والنونُ ، ونَا ، (مِنْ) حَرفٍ (مُعْتَلٍّ) بيان لـ « ما » ، وعلة الحذف التقاءُ السَّاكنين / (وتُنقَلُ حَرَكَتُهُ) أيْ حركةُ ذلك الحرف المعتَّلِ الذي يُحْذَفُ (إلى فاءِ) الفعْلِ (الماضي الثُلاثيِّ) ، نحو : « طُلْتُ ، وخِفْتُ » الأَصْلُ : طَوُلَ وَخَوِفَ [1] بضم الواو في الأوَّل ، وكسْرها في الثاني ، فنُقلتْ الضمةُ التي كانت على الواوِ في « طالَ » ، والكسرةُ التي كانت على الواوِ في « خَافَ » قَبْلَ انْقلابِهما ألفاً إلى فاءِ « طَالَ » وهو الطّاء ، وإلى فَاءِ « خَافَ » وهو الخاءُ ، فضمَّتْ الطَّاءُ ، وكُسِرتْ الخَاءُ مُراعَاةً لبيانِ البنْيةِ ، وفُهِمَ مِن كلامِه ، أَنَّهُ لا يُنقَلُ في المضَارِعِ والأمرِ بل يُقْتصَرُ على الحذفِ ، نحوُ : « خِفْنَ ولا تخَفْنَ » ؛ هذا إذا كانت حركةُ العيْنِ المعْتلَّةِ ضَمَّةً أوْ كسرةً .

(وإنْ كانَتْ فتحةً) لَمْ تُنْقل وَ (أُبْدِلَتْ بِمُجانسة) الحرف (المحذوف) ، فإنْ كان المحْذوفُ واواً أبْدِلَتْ الفتحةُ ضَمَّةً ، وإن كان ياءً أبْدِلَتْ كسرةً ، ونُقِلَت الضمَّةُ والكسرةُ إلى فاءِ الكلمة ، فتقولُ في « قال ، وبَاعَ » : قُلْتُ ، وبِعْتُ ، بضم القاف وكسر الباءِ ، والأصْلُ فيهما : قَوَلَ وبَيَعَ ، بفتحِ الواوِ ، والياءِ ، فَأُبْدِلَتْ فتحَةُ الواوِ ضَمَّةً ، وفتحة الياءِ كسرة ، ثم نُقِلتَا إلى مَا قبلَهما بعدَ سَلْبِ حركةِ ما قَبْلَهُما . (وربَّما نُقِلَ) حَرَكَةُ عَيْنِ الماضي الثلاثيِّ إلى فَائِه (دُونَ إسْنادٍ إلى أحَدِ) الضمائر (الثَّلاثة) « التَّاء والنون ونَا » وذلك (في زَالَ ، وكَادَ ، أُخْتَيْ كانَ ، وعَسَى) النَّاقصتَيْنِ كقَوْلِ بَعْضِ العربِ « مَا زِيلَ زيدٌ قائماً » و « كِيدَ زَيْدٌ يفْعَلُ » [2] والأصلُ في زالَ ، وكادَ : زِيلَ

== فإن تعهديني ولي لمة ، والشاهد فيه : قوله (أودى بها) حيث حذفت تاء التأنيث ضرورة والسبب في ذلك أنَّها علامة. انظر ديوانه ص ٢٨ ، الكتاب ٢/ ٤٦ ، الأصول في النحو ٢/ ٤٣٦ ، ابن يعيش ٥/ ٩٥ ، شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٢ ، أوضح المسالك ٢/ ١١٠ ، العيني ٢/ ٤٦٦ ، الأشموني ٢/ ٥٣ ، شرح ابن مالك ١/ ١٢٣ ، السلسيلي ١/ ١٧٧ .

(١) انظر المنصف ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) قال سيبويه ٤/ ٣٤٢ : « وحدّثنا أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقولون : كِيدَ زيدٌ يَفْعَلُ ومازيل زيد ==

وكِيدَ ، بكسْر العيْنِ فيهمَا ، فَنُقِلتْ الكسْرَةُ إلى الفَاءِ بعد سَلْب حركتِهَا ، والذي سَوَّغَ ذلك أنَّهم أمنوا اللَّبْسَ حينَ كانَ الفعل لا مفعولَ لَهُ ، واحترز بقوله : « أُخْتَيْ كَانَ وعسى » من « زالَ » بمعْنى : « مَازَ » [1] فإنَّها ليْست أخْتَ كان الناقصة ، فإنَّ هـذه مُضارعها « يَزيلُ » ، والنَّاقصةُ مُضارعُهـا يَزالُ ، ومنْ كادَ بمعْنى احْتالَ [2] فإنَّها ليستْ أُختَ عَسَى الناقصة ، فإنَّ هذه مُضَارِعُها يَكِيدُ ، والناقصةُ مُضارعُهـا يكادُ .

(وحركةُ ما قَبْلُ الواوِ والياءِ مُجانسةٌ) ، فيُضَمُّ ما قَبْلَ الواوِ ، نحو : « يَضْرِبُونَ »، ويكسر ما قبل الياءِ نحوُ : « تَضْرِبِيْنَ » ، (فَإن مَاثَلَهَا ،) أيْ : مَاثَلَ آخرُ / المُسْنَد الواوَ ، بأنْ كانَ واواً نحـو : /٥٣/ « يَدْعُونَ » ، أو الياءَ بأَنْ كان ياءً ، نحوُ : « تَرْمِيْنَ » (أَوْ كَانَ) آخرُ المُسنَد (ألفاً ،) سواءٌ أُسْنِدَ إلى الواوِ ، نَحْوُ : « يخْشَوْنَ » ، أَوْ الياءِ ، نَحْوُ : « تخْشَيْنَ » حُذفَ آخرُ المسْنَد ، فَأَصْلُ « يَدْعُونَ » :يَدْعُوُون ، فَحُذِفَت الواو الأولى . وأصلُ « تَرْمِينَ » : تَرْمِيِيْنَ ، فَحُذِفَتْ الياءُ الأولى ، وأَصْلُ «يَخْشَوْنَ » : يخْشاوْنَ ، وأصْلُ تَخْشَيْنَ تَخْشايْنَ ، فَحُذِفَتْ الأَلفُ فيهما (ووَلِيَ الضَّميرُ ما قبلهُ ،) أي : ما قَبْلَ المحذوفِ ، وبَقِيَ تَحريكُ العيْنِ في « يَدْعُونَ » ، والميمِ في « تَرْمِيْنَ » ، والشِّينِ في «يخشَوْنَ ، وتخْشَيْنَ » (بحالِه) على ما كان عليه ولم يُغَيَّرْ .

(وإن كان الضميرُ واواً ، والآخـرُ) منْ المُسْنَد (يَاءً) ، نحوُ : « يَرْمِيُونَ » (أَوْ بالعكسِ) ، نحوُ : « تَغْزُوِينَ » (حُذِفَ الآخرُ) منَ المُسند (وجُعلت الحركةُ المُجانسةُ) للضميرِ (على ما قبله)، فَتَقُولُ في : « يَرْمِيُونَ : يَرْمُون » بحذفِ اليَاءِ ، وفي « تَغْزُوِينَ » : « تَغْزِينَ » بحذف الواوِ ، وإنَّما حُذِفَتْ الياءُ والواوُ ، لأنَّهُ لَمَّا استُثْقِلَت الضَّمةُ على الياءِ ، والكسْرةُ علـى الواوِ حُذِفَتَا فالتقى ساكنانِ

== يفعل ذاك ، يريدون : زال وكاد ، ... حيث أسكنوا العين ، وحوّلوا الحركة على ما قبلها ، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل » .

(١) في الصحاح ٤/ ١٧٢٠ : « وزلْتُ الشيء أَزيلُهُ زَيلاً ، أي : مزْتُهُ وفَرَقْتُهُ » .

(٢) قال الجوهري ٢/ ٥٣٣ : « الكيد : المكر . كَادَهُ كيداً ومكيدةً » ، وفي اللسان : الكَيْدُ : الاحتيال والاجتهاد .

فَحُذِفَ الآخِرُ ، وحُرِّكَ ما قبلَهُ بحركةٍ تُجانِسُ الضميرَ فَضُمَّتْ الميمُ في « يَرْمُونَ » وكُسِرَت الزايُ في « تَغْزِينَ » .

[تعاقب ضمائر الغيبة]

(ويأتي ضَميرُ الغَائبينَ كضميرِ الغَائبةِ كثيراً لتأوُّلِهم بجماعةٍ ،) كقوله تعالى : ﴿ وإذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ (١) ، ولا يجوزُ ذلك في جمع التصْحيح عند البصْريينَ (٢) ، فلا يُقالُ : « الزَيْدُونُ خَرَجَتْ» (وَ) يأتي ضميرُ الغائبينَ (كضميرِ الغائبِ قَليلاً ، لتأوُّلِهم بواحد مُفهم الجمعَ) كقَوْلِهِ :

{ ٥٥ } فَإنـي رَأَيْتُ الضَّامرينَ مَتَاعَهُـمْ يُموتُ ويفنى فارْضَخِيْ من وعائيا (٣)

أي : يموتونَ ، كأَنَّهُ قالَ : يموتُ من ذُكر ، والضَّامِرُ ـ بالضاد المعجمة والراء ـ المَانِعُ .

(أوْ لِسَدٍّ واحدٍ مسدَّهُم) كقولهم : هو أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ / فَأُفْرِدَ الضميرُ حملاً على /٥٤/ المعنى ، لأَنَّهُ بمَعْنى : هو أَحْسَنُ فتىً ، فَسَدَّ واحدُهم مسدَّهم . (ويُعامل بذلك ضميرُ الاثْنَيْنِ وضمير الإناثِ بعد أفْعلِ التفضيل كثيراً) مِثَالُ الأوَّلِ قوله :

{ ٥٦ } وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وسَالِفةً وأَحْسَنُهُ قَـذَالا (٤)

---

(١) سورة المرسلات آية : ١١ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٦٥ : « وضمير الغيب العاقلين إن عاد على جمع سلامة فبالواو ، نحو : الزيدون قاموا ويقومون ، ولا يجوز قام ولا قامتْ ، وما استدل به ابن مالك على الزيدون قام لا دليل فيه ، أو على جمع تكسير جاز بالواو وكالواحدة ، نحو : الرجال خرجوا وخرجت » .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه على قائله .
والشاهد فيه : قوله (يموت) على ما نص عليه الشارح . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٧ ، المساعد ١/ ٨٨ ، وشرح المرادي ١/ ٥٨ ، والسلسيلي ١/ ١٨٠ ، وجاء في اللسان مادة (ضمر) .

(٤) البيت من الوافر لذي الرُّمة انظر ديوانه ٣/ ١٥٢١ ، والخصائص ٢/ ٤١٩ ، والخزانة ٩/ ٣٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٨ ، والمساعد ١/ ٨٩ ، والسلسيلي ١/ ١٨٠ ، والمرادي ١/ ٥٨ ، ورواية الديوان : « خداً » والقَذَال : أعلى كل شيءٍ ، وهو : ما بين الأذن والنُّقرة . ==

ومثالُ الثاني قوله عليه الصلاة والسلام : « خَيْرُ النِّساءِ صوَالحُ نِساءِ قُرَيْشٍ أَحْنَاه على وَلَدٍ » [١] أي : أحْني هذا الصِّنف . (وَ) يُعاملُ بذلك ضميرَ الاثْنيْنِ ، وضَمِيْر الإنَاثِ (دُونَهُ) أي : دون أفعلِ التفضيل (قليلاً) مثالُ الأوَّلِ : قوله :

{ ٥٧ } أخُو الذئبِ يَعْوِي والغُرَابِ ومن يكنْ شَرِيكَيْهِ يُطمِعْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطمَعِ [٢]

أراد : ومن يكونا شَريكيْهِ ، أي الذئبُ والغرابُ ، فَأَفْرَدَ ، كأَنَّهُ قال : ومَنْ يَكُنْ هذا النوعَ ، ومثالُ الثَّاني قوله :

{ ٥٨ } وإذَا العَذَارى بالدُّخانِ تَلَفَّعَتْ واسْتَعْجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ [٣]

(وَلجَمع الغائبِ غير العاقلِ ما للغَائبة) ، نحوُ قوله تعالى : ﴿ وإذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ ﴾ [٤] ، أَوْ الغَائبِ الواحدِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ، نُسْقِيْكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [٥] (أو الغَائبات ،) نحوُ قوله تعالى : ﴿ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ [٦] (و « فَعَلَتْ » ونحوُه أولى مِنْ « فَعَلْنَ » ونحوِه بأكثر جَمْعِه ،) يعني : أَنَّ التَّاءَ ونحوَها وهو الهاء في جَمْعِ الكثرةِ في الغَيْبَةِ للمؤنث غيْرِ العَاقِلِ أَولى مِنْ النُّونِ ونحوِها وهو هُنَّ ، فقولك : « الجُذُوعُ انكسرت » أَوْلى

== والشاهد فيه : قوله (أحسنه) حيث عاد الضمير مفرداً مذكراً على المثنى ، وذلك بعد أفعل التفضيل .

(١) فتح الباري ٩/ ١٢٤ .

(٢) البيت من ثلاثة أبيات لغضوب ، وهي من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة ، وهو من الطويل وروايته في النوادر « شرَّ مطمع » ٣٧١ ، والخصائص ٢/ ٤٢٣ ، والمحتسب ٢/ ١٨٠ ، وشروح التسهيل ، ابن مالك ١/ ١٢٩ والمساعد ١/ ٨٩ ، المرادي ١/ ٥٩ ، السلسيلي ١/ ١٨١ .

والشاهد فيه : قوله (ومن يكن) على ما ذكره الشارح .

(٣) البيت من الكامل ، لسلمى بن ربيعة الضبي ، انظر ابن يعيش ٥/ ١٠٤ ، المفصل ٢٠١ ، الدرر ١/ ٣٥ .

والشاهد قوله : « تلفعت » إذ قام ضمير الواحدة مقام ضمير جمع الإناث .

(٤) سورة التكوير آية : ٣ .

(٥) سورة النحل آية : ٦٦ .

(٦) سورة الأحزاب آية : ٧٢ أَوَّلُهَا : ﴿ إنَّا عرضنا الأمانةَ على السَّمواتِ والأرضِ والجبال ... ﴾ .

مِنْ انكسَرْنَ ، وقـولـك : كَسَرْتُهَا أوْلى مِنْ كَسَرْتُهُنَّ . (وَأَقَلُّهُ) أي ، وأقـلُّ الجـمْعِ للمُؤَنَّثِ غَيْرِ العاقـلِ فـي الغَيْبَةِ . (وَالعاقـلاتُ مُطْلَقـاً) ، سواءٌ أكـانَ صـحيحاً أو مُكَسَّراً بلَفْظِ القلـَّة أَوْ الكَثْرَةِ (بالعَكْسِ) ، فـالنُّونُ وشِبْهُهَا أوْلَى من التَّاءِ وَشِبْهِهـا ، فَالأَجـذاعُ انكَسَرْنَ أوْلى من انكـسـرَتْ ، وكَسَرْتُهُنَّ أوْلى من كَسَرْتُهَا ، والهِنْداتُ ، والأهنادُ خَرَجْنَ ، أوْلى مِنْ خـرجتْ ، وأَخْرَجـتُهنَّ أوْلى مِنْ أَخرجْتُها (وقـد يُوقِعُ « فَعَلْنَ » مَوْقِعَ « فَعَلُوا » ، أو فَعَلَتْ طَلَبُ التَّشَاكُلِ) ، نحوُ : ما رُوي في بعض الأدعـيـة المأثورة : « اللَّهُمَّ ربَّ السـمـاواتِ وَمَا أَظْلَلْنَ ، وربَّ الأَرضينِ ومَا أَقْلَلْنَ ، وربَّ الشَّيَاطِين ومَنْ أَضْلَلْنَ » [1] أي ومنْ أضلُّوا ، وهذا / هو القياسُ ، أو يعودُ كما يعُودُ على الغَائبة / ٥٥ / فـتقُولُ : « ومَنْ أَضَلَّتْ » ، لكنَّهُ قـال : ومَنْ أضْلَلْنَ مُشَاكلةً لأَظْلَلْنَ ، وأَقْلَلْنَ . (كما قـدْ يُسوِّغُ) طَلَبُ التشاكُلِ (لكلماتٍ غيْرَ مَا لَهَا من حكمٍ) ، نَحْوُ : « لا دَرَيْتَ ، ولا تَلَيْتَ » [2] وحقُّهُ تَلَوْتَ ، فخـرج من حُكمِ التصحيحِ إلـى حُكمِ الإعـلال ، والـذي سـوَّغَ ذلـك طَلَبُ التشَاكُلِ « لـدَرَيت » (وَ) مِنْ (وَزْنٍ) كـقـولهم : أَخَذه [3] ما قَدُمَ ومـا حَدُثَ ، والقيـاسُ : وما حَدَثَ ـ بفـتح الدَّال ـ فَخرجوا من وَزْنِ الكلمة إلى غيرهِ طلباً للتَشَاكُلِ .

(ومن) المُضمر (البَارزِ المُتَّصل في الجرِّ والنَّصْبِ ياءُ المُتكلِّم [4] ،) نحو : « مَرَّ بِي ، وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ » (وكـافٌ مـفْتُوحَةٌ للمـخَاطَبِ) ، نحـو : « مَرَرْتُ بِكَ ، وأَكْرَمْتُكَ » (وَ) كـافٌ (مَكْسُورةٌ للمُخـاطبـة) ، نحْوُ : « مررْتُ بِك ، وأَكْرَمْتُك » (وهَا للغَائـبةِ ،) نحْوُ : « مَرَرْتُ بهـا وأَكْرَمْتُهَا » (وهاءٌ مضمومةٌ للغائبِ) نَحْـوُ : « أَحْسَنْتُ لَـهُ وأَكْرَمْتُهُ » .

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٥٣٩ .

(٢) ظ: فتح الباري ٣/ ٢٠٥ .

(٣) في المخطوطتين « أخذ » ، والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣١ ، والمساعد ١/ ٩١ .

(٤) في شروح التسهيل للمتكلِّم ، والمناسب للسياق للمتكلم .

[حركة هاء الغائب]

(وَإنْ ولَيتْ) هاءُ الغَائبِ (ياءً ساكنة) ، نحْوُ : « فيهِ » (أوْ كَسْرَةً) ، نَحْوُ : « بِهِ » (كَسَرَها[1] غَيْرُ الحِجازيِّين) إتْبَاعاً ، وضَمَّها [2] الحِجَازيُّونَ مُطْلقاً ، فيقولون : « ضَرَبْتُهُ ونَظَرْتُ إليهُ ، ومَرَرْتُ بِهُ » بضم الهاء في الجميع على الأصْلِ [3] ، (وتُشْبَعُ حركَتُهَا بعد متحرِّك ،) نحوُ : « لَهُ ، وبِهِ » ، والإشْبَاعُ هو الأصلُ (ويُخْتارُ الاختلاسُ بعْدَ سَاكِن مُطلقاً ،) سَواءٌ أكان السَّاكِنُ حَرْفَ عِلَةٍ نحو : « فِيْهِ ، وعَلَيْهِ » أَمْ صحيحاً نحو : « مِنْهُ ، وعَنْهُ » ، والاختلاسُ في ذلك هو المختارُ (وِفَاقاً لأبي العبَّاسِ) [4] المُبرِّدِ ويُعَضِّدُهُ السَّمَاعُ ، ورَجَّحَ سيبويه [5] الإشباعَ إذا لم يكنْ الساكنُ حَرْفَ لِيْنٍ . قال المُصَنِّفُ [6] : « ورَدَّه أبُو العبَّاسِ » [4] .

{ ٣٠ } (وقدْ تُسَكَّنُ أو تخْتَلَسُ الحركةُ بعد) حرْفٍ (متحرِّك عنْدَ بَني عقيْلٍ [7] / وبني كلابٍ [8] اختياراً) ، قال الكسائيُّ [9] : « سمعْتُ أعْرابَ عُقيل وكلابٍ يقولُونَ ﴿ إنَّ الإنسانَ لِرَبِّهْ لكنود ﴾ [10] ـ بالجزم [11] ـ و ﴿ لربِهِ لكنود ﴾ بغيْر تمام (وعند غيْرِهِم اضطراراً) / كقولِهِ : /٥٦/

---

(١) يقول سيبويه ٤/ ١٩٥ : « فالهاءُ تكسر إن كان قبلها ياءٌ أو كسْرة » .

(٢) وأهل الحجاز يقولون : مررتُ بِهُو قبل ، ولَدَيْهو مالٌ ، ويقولون : « فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأرضَ » القصص : ٨١ ، السابق .

(٣) المقتضب ١/ ٣٩٩ .

(٤) المقتضب ١/ ٤٠١ .

(٥) يقول سيبويه ٤/ ١٩٠ : « والإتمام أجودُ ؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين ، والهاء حرفٌ متحركٌ » .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٢ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢/ ١١ ، انظر المعارف لابن قتيبة ص ٩٠ .

(٨) كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . انظر المعارف لابن قتيبة ص ١١٤ .

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢ .

(١٠) سورة العاديات آية : ٦ .

(١١) ينظر الهمع ١/ ٥٩ .

{ ٥٩ } وأَشْرَبُ الماءَ ما بي نَحْوَهُ ظَمأٌ إلاَّ لأَنَّ عُيونَهْ سَيْلُ وادِيهَا [١]

(وإنْ فَصَلَ) الحرفَ (المُتحرك في الأصْلِ) - مُتَعلِّقٌ بـ « فَصَل » لا بالمتحرك - (ساكنٌ حُذف جزماً) ، نحو قوله تعالى : ﴿ يُؤَدِّهِ إليك ﴾ [٢] الأصْلُ قبْلَ دُخولِ الجازمِ « يُؤَدِيه إليكَ » . (أو وقفاً ،) نحوُ قوله تعالى : ﴿ فَأَلقهْ إليهم ﴾ [٣] الأصل : ألْقِيه ، (جَازتْ الأوجُهُ الثَّلاثةُ [٤]) وهي : الإشباعُ ، والاختلاسُ ، والتسكينُ ، فالإشباعُ نظراً إلى اللفظ ، إذ الضميرُ بعد حركةٍ ، والاختلاسُ نظراً إلى الأَصْلِ [٥] ، لأنَّهُ بعد ساكنٍ ، والإسْكانُ نظراً إلى حُلُول الهاء محلَّ المحذوف وحَقُّهُ الإسكان لو لم يكنْ مُعْتَلاً ، ويوجدُ في بعضِ [٦] النُّسَخِ بعد قوله : (جَازَتْ الأوْجُهُ الثلاثةُ) ، (وإشْبَاعُ كَسْرَةِ التأنيثِ) في ، نحْوِ : « ضَرَبْتِيه ، وأُعْطِيكِيه [٧] (لغةُ ربيعة) ، (ويلي

---

(١) من البسيط ، ولم يعرف قائله ، أنشده قطرب .

والشاهد فيه : قوله (عيونهْ) إذ اختلس حزكة الضمير ضرورة ؛ لأنه واقع بعد حرف متحرك . قال ابن جني في الخصائص ١/ ٣٧١ : « وليس إسكانُ الهاء في « لَهْ » عن حَذف لحق بالصنعة الكلمة ، لكن ذاك لغة » ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٣ ، والمرادي ١/ ٦٠ ، والدرر ١/ ٣٤ ، والمقرب ٢/ ٢٠٤ والمساعد ١/ ٩٢ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٧٥ .

(٣) سورة النمل آية : ٢٨ .

(٤) أي : في الضمير « الهاء » .

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ٧/ ٧٠ : « وقرئ في السبعة « فَأَلْقِهِ » بكسرِ الهاء وياء بعدها وباختلاسِ الكسرة وبسكون الهاء » .

(٦) الزيادة نقلها الشيخ خالد عن المرادي ، انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٦١ ، ولم يذكرها ابن مالك في شرحه ١/ ١٣٣ ، ولا ابن عقيل في المساعد ١/ ٩٣ ، ولا السلسيلي ١/ ١٨٥ .

(٧) يقول سيبويه ٤/ ٢٠٠ : « واعلم أنَّ ناساً من العرب يُلحقُونَ الكافَ التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاءُ الإضمار ألفاً في التذكير ، وياءً في التأنيث ، لأنَّه أشدُّ توكيداً في الفصل بين المذكر والمؤنث ... وذلك قولك : أُعْطِيكِيها وأُعْطِيكِيه للمؤنث ، وتقول في التذكير : أُعْطِيكَاهُ ، وأُعْطِيكَاها » .

أمّا « ضَرَبْتِيه » ، فيقول سيبويه : « وحدثني الخليل أنَّ ناساً يقولونَ : « ضَرَبْتِيه » فيُلحقون الياءَ ، وهذه قليلة » السابق .

الكافَ والهاءَ في التثنيةِ والجمعِ مَا ولَى التَّاءَ) فتقولُ : « ضَرَبَكُمَا غُلَامُكُمَا ، وَضَرَبَكم غُلَامُكمْ ، وضَرْبَكُنَّ غُلَامُكُنَّ ، وضَرَبَهُما غُلَامُهُمَا ، وضَرَبَهُمْ غُلَامُهُمْ ، وضَرْبُهُنَّ غُلَامُهُنَّ » .

[كسر كاف الخطاب في التثنية والجمع]

(وربَّما كُسرت الكافُ فيهما) أي في التَّثْنيةِ والجمْع (بعد ياءٍ ساكنة) ، نحوُ : « فِيْكِمَا ، وفِيْكِمْ ، وفِيْكِنَّ » . (أوْ) بَعْدَ (كَسْرَةٍ) ، نَحْوَ : « بِكِما ، وبِكِم وبِكِنَّ » . « وهي لغةٌ ردِّية » كما قال سيبويه [١] ، وأنْشَدَ عليها قولَ الحُطيئَة :

[٦٠] وإنْ قالَ مَوْلاَهم على جُلِّ حَادِثٍ من الدَّهْرِ رُدوا بعض أحلامِكِمْ رَدُّوا [٢]

بكسر الكاف ، حكَاها عَنْ ناسٍ مَنْ بكر بن وائلٍ .

[حركة ميم الجمع بعد الهاء]

(وكَسْرُ ميمِ الجمْعِ بَعْدَ الهاءِ المكسورةِ) بخلافِ الهاءِ المضمُومَةِ ، نحو : ﴿ تتوفَّاهُمُ الملائكةُ﴾ [٣] فإنَّ الميمَ لا تُكسَرُ ، فإنْ كانت الهاءُ مَكْسُورةً فكَسْرُ الميم (باخْتلاسٍ قَبْلَ ساكنٍ) ، نحوُ : ﴿ بِهِم الأسبابُ ﴾ [٤] وهو أقْيَسُ [٥] من الضَّمِ ، للإتباعِ ، وَإنْ كان الضَّمُ هو الأشهرَ .

---

(١) قال سيبويه ٤/ ١٩٧ : « وقال ناسٌ من بكر بن وائل : منْ أحْلامِكِمْ ، وبِكِمْ ، شبهها بالهاء ؛ لأنَّها علم إضمار ، وقد وقعت بعد الكسرة ، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار وكانَ أخفَّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر ، وهي رديئة جداً » .

(٢) البيت من الطويل ، انظر الكتاب ٤/ ١٩٧ ، والمقتضب ١/ ٤٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٤ ، والمساعد ١/ ٩٣ ، والسلسيلي ١/ ١٨٥ ، والمرادي ١/ ٦١ ، وديوانه : ٦٦ .

(٣) سورة النحل آية : ٢٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٦٦ .

(٥) قال سيبويه ٤/ ١٩٥ : « فَإنْ لحقت الهاءَ الميمُ في علامة الجمع كسرتها كراهية الضّمة بعد الكسرة ... ، فإذا كسرتَ الميم قلبتَ الواو ياءً .

(وبإشباع دونه) ، أي : دون ساكنٍ ، نحوُ : ﴿ ومَنْ يُولِّهِم يومئذٍ دُبُرَهُ ﴾ (١) (أَقْيَسُ) من الضَمِّ والإسْكَانِ .

(وضمُّها قبل ساكنٍ) ، نحـوُ : ﴿ بِهِمُ الأسْبَابُ ﴾ (٢) (وإسكانُهـا قبْلَ متحرِّكٍ ،) نحْـوُ : ﴿ ومَنْ يُولِّهِمْ ﴾ (٣) (أَشْهَرُ) مِنَ الإشباع / ؛ فلذلك قرأ أكثرُ القُرَّاءِ (٤) بالضمِ قبلَ الساكنِ ، /٥٧/ وبالإسكانِ قبلَ المتحرِّكِ . (وربَّما كُسِرت) الميمُ (قبلَ ساكنٍ مُطلقاً) ، سواءٌ أوليتْهَا مكسورةً أمْ لمْ تَلِ ، قال الفَرَّاءُ (٥) : « العربُ كلُّهم يقولون .. ﴿ ألاَ إنَّهُمْ هُمُ المفْسِدون ﴾ (٦) فيرفعون الميمَ ، إلاَّ بني سُلَيْمٍ ، فإني سمعتُ بعْضَهم ينشدُ :

[٦١] فَهُمُ بطانَتُهُمْ وهُمْ وزراؤُهُمْ وهُم القضاةُ وَمِنْهِمِ الحُجَّابُ (٧)

* * *

---

(١) سورة الأنفال آية : ١٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٦٦ .

(٣) سورة الأنفال آية : ١٦ .

(٤) ظ : السبعة لابن مجاهد : ١٠٨ - ١١١ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٥٨

(٦) سورة البقرة آية : ١٢ .

(٧) البيت من الكامل لمجهول ، وقد ورد في الخصائص ٣/ ١٣٢ ، والمحتسب ١/ ٤٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٣٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٤ ، والمساعد ١/ ٩٤ ، والسلسيلي ١/ ١٨٦

ورواية الارتشاف « منهم الحكام » .

والشاهد فيه : قوله (وهمِ القضاةُ ومنهم الحجاب) حيث كسَر ميم الجمع قبل الساكن على لغة .

فَصْـــــلٌ

[نون الوقاية]

(تَلْحقُ[1] قبلَ ياءِ المتكلِّمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ) ، سواءٌ نُصِبَ بفعْلٍ ماضٍ ، نحوُ : « أكْرَمَنِي » ، أو مضارعٍ ، نحـوُ : « يُكْرِمُني » ، أوْ أمرٍ ، نحـوُ : « أكْرِمْنِي » ، أو اسْمِ فِعْلٍ ، نحـو : « عَلَيْكَنِي » ، أوْ إنَّ وأخواتها ، نَحْوُ : « إنَّنِي » . (أوْ جر بـ « منْ ») ، نحوُ : « مِنِّي » ، (أوْ « عَنْ») نحو : « عَنِّى » (أو « قَدْ ») نحو : « قَدْنى » ، (أو « قَطْ » نحو : « قطني » ، (أو « بَجَلْ ») نحو: «بجلْني » ، (أو « لدن ») نحو : « لَدُنِّي » ، وفاعِلُ (تَلْحَقُ) - أَوَّلَ الفصْلِ - (نونٌ مَكْسُورَةٌ للوِقايَةِ)، سُميتْ بذلك ؛ لأنها تَقي الفعل وما أشبهه من الكسْر[2] ، (وحَذْفُها) ـ أي ـ حذفُ نُون الوقايةِ ، (معَ « لَدُنْ » ، وأخوات « ليْتَ ») ، وهي : إنَّ المكْسورةُ ، والمفتوحـةُ ، و « كَأَنَّ » ، و«لكنَّ » ، و « لَعَلَّ » (جَائزٌ) ، فتقُولُ : « لَدُنِي ، وإنِّي ، وأنِّي ، ولَكِنِّي ، وكأنِّي » ـ بتخفيف النُّونِ ـ فِيهنَّ ، و « لَعَلِّي »[3] .

(وهُو) ـ أي حذف النُّون (مع « بَجَلْ » و لعلَّ » أعرفُ من الثبوت) ، فـ « بَجَلي » أعرَفُ من « بَجَلْني » ، وَ « لَعَلِّي » أعْرفُ من « لَعَلَّنِي » . (ومع « ليْسَ » و « لَيْتَ » و « من » و « عَنْ » و«قدْ » و« قَطْ » بالعكسِ) ، فَـ « لَيْسَني » أعْرَفُ من « لَيْسِي » ، وَ « لَيْتَنِي » أَعرَفُ من « ليْتي »[4]

---

(١) سقط أول هذا الفصل من متن التسهيل شرح السلسيلي إلى قول ابن مالك : « وأفعل التفضيل » ولم ينبه عليه المحقق . انظر شرح السلسيلي ١/ ١٨٧ .

(٢) ظ الكتاب ٢/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ حيث فَصَّل فيها أحوال نون الوقاية وما تلحقه وحكم ذلك ، وانظر حاشية الشيخ يس ١/ ١٠٩ وما بعدها .

(٣) فإن قلت : لَعَلِّي ليس فيها نونٌ . فإنَّهُ زعم ـ أي الخليل ـ أنَّ اللام قريبٌ من النُّون ... فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه . السابق ٣٦٩ .

(٤) « ليتي » للضرورة ، انظر الكتاب٢ / ٣٧٠ .

و « منِّي ، وعنِّي » ـ بالتشديد ـ أعرفُ من « مِني وعَني » ـ بالتخفيف [١] ـ ، و « قَدْني ، وقَطني » أعرفُ من « قَدِي ، وقَطِي » [٢] ، (وَقَدْ تُلْحَقُ) نُونُ الوقايةِ (مَعَ اسم الفَاعِلِ [٣]) ، كقولِه :

{ ٦٢ } ولَيْسَ المُوافِيني لِيُرفَدَ خَائباً فَإنَّ لَهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أمَّلا [٤]

(وأفعلِ التفضيل) ، { كقوله ﷺ : « غيْرُ الدَّجَّالِ أخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ » [٥] ، والأصْلُ : أخْوَفُ . مَخُوفَاتي ، فحُذفَ المضافُ إلى الياءِ ، وأُقيمت هي مُقامهُ ، فاتَّصل أخْوَفُ بالياءِ/ / ٥٨ / معمودةً بالنُّونِ . } (وهي) ، أي ـ نون الوقاية ـ (الباقيةُ في : فَلَيْنِي) الواقع في قوله :

{ ٦٣ } تَـرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَـلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيات إذا فَلَيْني [٦]

والأَصْلُ : فَلَيْنَنِي ، فحُذفت النونُ الأولى ، وهي نُونُ الإناثِ ، وبقيت الثانيةُ ، وهي نُونُ الوقايةِ ، (لا الأُولى) التي هي نونُ الإناثِ (وِفَاقاً لسيبويه) [٧] ، وفيه مخالفةٌ لِمَا عَلَيْهِ أصولُ البصريين مِنْ أنَّ الفاعِلَ لا يُحْذفُ ، وذَهَبَ المُبرد [٨] وطَائفةٌ إلى أنَّ المحذوفَ نونُ الوِقايةِ . قال

---

(١) التخفيف هنا بمعنى عدم زيادة نون للوقاية ، فتبقى قبل ياءِ المتكلم نونان في : إنَّ ، أنَّ ، لكنَّ ، كأنَّ ، ونون واحدة في مِنْ ، عَنْ .

(٢) قال سيبويه ٢/ ٣٧١ : « وقد جاء في الشعر : قَطِي ، وقَدِي ، فأمَّا الكلامُ فلا بُدَّ فيه من النون » .

(٣) قال سيبويه ٢/ ٣٦٩ : « وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال : هذا اسمٌ ويدخله الجرّ » .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، والدرر ١/ ٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٨ ، والمساعد ١/ ٩٧ ، والمرادي ١/ ٦٣ .

والشاهد فيه : قوله (الموافيني) حيث لحقت نون الوقاية اسم الفاعل .

(٥) سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٥٦ .

(٦) البيت من الوافر ، لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ديوانه : ١٨٠، انظر الكتاب ٣/ ٥٢٠ ، وابن يعيش ٣/ ٩١، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٠ ، والمساعد ١/ ٩٧ ، والسلسيلي ١ / ١٨٧ ، المرادي ١/ ٦٤ ، والخزانة ٥/ ٣٧١ ، و « الثَّغَامُ » ، بالفتح : نبتٌ يكون في الجبل ، يَبْيَضُّ إذا يَبِسَ » الصحاح ٥/ ١٨٨٠ ، والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح .

(٧) الكتاب ٣/ ٥١٩ ، ٥٢٠ ، واختاره ابن مالك انظر شرحه ١/ ١٤٠ .

(٨) المقتضب ١ / ٢٥٢ ، نسبه إليه أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٧٢ .

المُرادي [٩] : «وهو الأَظْهَرُ » . وفي البسيطِ [١] : « لا خِلافَ أنَّ المحْذُوفَ نونُ الوقايةِ ، قَالَ : « وفَلَيْني » جاء في الشِّعر فلا يُقاس عليْهِ .

فَصْـــلٌ

[ضمائر الرفع المنفصلة]

(منَ المُضمرِ) نوعٌ (منفصلٌ في الرَّفْعِ ، منهُ للمتكلِّم) وَحْدَهُ (أنَا) ، بزيادة الألفِ وقفاً [٢] لبيان الحركة ، هذا مذهَبُ البصريين [٣] ، وذَهَبَ الكوفيون [٤] إلى أنَّ الألفَ أصْليَّةٌ ، وأنَّ « أنَا » كُلَّهُ هو الضَّميْرُ ، (محذُوفَ الأَلف في وصلٍ [عند] [٥] غير تميم) ، نَحْوُ : « أنَا فَعَلْتُ » بحذفِ الألفِ في لُغةِ غَيْرِ تميمٍ ، وبإثْبَاتِها في لغة تميمٍ [٦] ، وبها قرأ نافعٌ [٧] ﴿ أنَا أُحْي ﴾ [٨] ، (وقدْ يقالُ في « أنَا » : (هنَا) [٩] بإبدال الهمزة هاءً ، كما قالوا في « إيَّاكَ » : « هِيَّاكَ » . (وَ « آنَ ») بالمَدِّ على

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٢ .

(٢) يقول سيبويه ٤/ ١٦٤ : « ومن ذلك قولهم : أنا ، فإذا وصل قال : أنَ أقول ذاك ، ولا يكون في الوقف في أنَا إلاَّ الألف » .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ٩ ، والكشف ١/ ٣٠٦ .

(٤) الكافية ، وابن يعيش ٣/ ٨٣ ، والكشف ١/ ٣٠٦ .

(٥) ليست في الأصل وهي من ب وسائر الأصول .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/ ٩ .

(٧) يقول في الكشف ١/ ٣٠٦ : « قوله : « أنا أحي » قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل إذا أتى بعد « أنا » همزة مفتوحة أو مضمومة ، وذلك اثنا عشر موضعا في القرآن ، وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا اختلاف في الوقف أنه بالألف وكلهم حذف الألف إذا لم يأت بعدها همزة ، وكذلك إن أتت بعد أنا همزة مكسورة » والإتحاف ص ١٦٢ .

(٨) سورة البقرة آية : ٢٥٨ .

(٩) شرح الرضي للكافية ٢/ ٩ .

وزن « عَانَ » قال الفرَّاءُ : « بعْضُ العرب يقولُ : « آنَ فَعَلْتُ » ، يُطيلُ الألفَ الأولى ، ويحذفُ الأخيرةَ ، وهي لغةُ قُضَاعَةَ »[١]. وقوله : « يُطيلُ الألفَ » يَدلُّ على أنَّهُ إشْبَاعٌ[٢]، لا أنَّها مُقْلُوبَةٌ مِنْ « أنا » خِلافاً لما فَهِمَ المصنِّفُ ، (، و « أَنْ ») على وزن « هـلْ » حَكَاهُ قُطربٌ[٣] .

(وَيَتْلُوهُ ،) أي: يتلو « أنْ » الساكنةَ النون (في الخِطَابِ « تاءٌ حَرفيَّةٌ » كالاسميَّةِ لفظاً وتصرفاً .) ، فتقُولُ : « أنْتَ ، وَأنْتِ ، وأَنْتُما ، وأَنْتُم ، وأَنْتُنَّ » ، كما تقولُ في التاءِ الاسميَّةِ ، «ضَرَبْتَ ، وضَرَبْتِ ، وضَرَبْتُمَا ، وضَرَبْتُم ، وضَرَبْتُنَّ » ، وفُهِمَ منْ قوله : « ويتْلُوهُ تاءٌ حَرفيَّةٌ » .. أنَّ الضميرَ هو « أنْ » ، والتَّاءَ حرف خطاب ، وهذا مذهبُ البصريينَ[٤] ، فـ « أَنْتَ » مُركبٌ من اسمٍ وحرفٍ .

وذَهَبَ الفرَّاءُ[٥] « إلى أنَّ « أَنْتَ » بكماله هو الضَّميرُ » . وذهب ابن كيسانُ « إلى أن التاء هي الاسمُ المُضمرُ ، وهي التي في « فَعَلْتُ »/ وكُثِّرَتْ بأنْ »[٦] . / ٥٩ /

(ولفاعلِ « نفعَلُ » « نحْنُ ») ، فيقُولُ المتكلمُ المعَظِّمُ نفسهُ ، والمُشاركُ « نَحْنُ » .

---

(١) المساعد ١/ ٩٨ .

(٢) يقول الدماميني في شرحه للتسهيل ١/ ٤٤ : « وفهم بعضهم من قوله « يطيل » أنَّ الألف للإشباع ونقل عنه ابن إياز أنها مقلوبة عن أنا وهو صريح في أنَّ الألف ليست للإشباع » .
فإن قلت : فكيف يصنع بقوله « يطيل الألف » .
قلت : ليس هذا صريحاً في كون الألف للإشباع ، وإنَّما هو ضبط للفظ ليفهمه الناظرُ على الوجه وذلك لأنه لو اقتصر على قوله : وبعض العرب يقول : آنَ يحذف الآخر لم يُدْرَ هل أراد بقوله : آن همزة فنونا فقط ، أو همزة فالفاً فنوناً ، إذ صورة الخط واحد فيهما فزاد مايرفع توهم غير المقصود بقوله : يطيل الألف وقال ابن مالك في شرحه للتسهيل ١/ ١٤٢ : « ومن قال : آن فعلت فإنه قلب أنا . . . .ولا ينبغي أن يكون آن » بالمد من الإشباع لأن الاشباع لايكون غالبا إلا في الضرورة » .

(٣) المساعد ١/ ٩٨ .

(٤) قال ابن هشام في المغني ١/ ٢٤ : «وضمير المخاطب في قولك: «أنتَ ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ » على قول الجمهور إنّ الضمير هو أنْ والتاءُ حرف خطاب » وانظر الكتاب ١/ ٢٤٥، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠.

(٥) الكافية ٢/ ١٠ .

(٦) يقول الرضي في الكافية ٢/ ١٠ بعد ذكر رأي الكوفيين وابن كيسان : « وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين » .

(وللغَيْبَة) للمفْرَدِ المذكر (هو ، وَ) للمفْردة المؤنَّثة (هي) ، ومَذْهَبُ جُمْهُورِ البصريِّينَ أنَّ الضميرَ مجموعُ الهاءِ والواوِ من « هُو » والهاءِ والياءِ منْ « هي » ، وذهَبَ الكوفيون ، والزجَّاجُ ، وابنُ كَيْسَانَ ، إلى أنَّ الضميرَ الهاءُ وحْدَهَا ، والواوُ والياءُ زائدتَانِ للتكثير [١] ، (وَ) للمثنى مطلقا (هُما ، وَ) لجَمْعِ الذكورِ (هُمْ) ، والضمير في هُما وهم ، هو الهاءُ ، وحْدها ، والميمُ زائدةٌ ، وحُكِيَ عَنْ الفَارسي [٢] ، أنَّ المجموعَ من « هُما ، وهُمْ » هو الضميْر ، (وَ) لجمَاعةِ الإنَاثِ («هُنَّ»)، والنُّونُ الأولى في « هُنَّ » كالميم في « همْ » ، والثَّانية كالواوِ في « هُمُو » ، ولم تحذف الثانيةُ فيقالُ : « هُنْ » كما قيل « هُمْ » لأنها غيْرُ مَدَّةٍ .

(ولميمِ الجمعِ في الانْفصالِ ما لها في الاتِّصَالِ) ، فيثبت لميمِ « أنْتُمْ » ما ثبت لميمِ ضَرَبْتُمْ » مِنَ التَّسْكينِ ، والإشْبَاعِ ، واختلاسِ الحركةِ لكن لا يجيءُ في ميم « أَنْتُمْ » ، خِلاَفُ [٣] يونُس في «ضَرَبْتموهُ » ، إذْ لا يتصلُ بها ضميرٌ .

[مافي هو وهي من لغة وضرورة]

(وتَسْكينُ هَاءِ « هُوَ » ، وَ) هاءِ (هي بعدَ الواوِ) ، نحوُ : « وَهْوَ » « وَهْيَ » (والفاءِ) ، نحْوُ: « فَهْوَ » « فَهْيَ » (واللاَّمِ ،) نحوُ : « لَهْو » « لَهْي » . (وثُمَّ ،) نحْوُ : « ثُمَّ هو ، ثُمَّ هي [٤] » (جَائزٌ) ـ خبرُ تسكينُ ـ والتسكينُ لغةُ نجدٍ ، والتحريكُ لغةُ الحجاز [٥] . والتخفيفُ بَعْدَ الفاءِ

---

(١) يقول الرضي في الكافية ٢/ ١٠ : « وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاءُ وحدَهَا بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما ، والأول ـ أي رأي البصريين ـ هو الوجه ، لأنَّ حرفَ الاشباع لا يتحرك ، وأيضاً حرف الاشباع لا يثبت إلا ضرورة ... » ، وانظر ابن يعيش ٣/ ٩٦ ، ٩٧ ، والإنصاف ٢/ ٦٧٧ مسألة (٩٦) .

(٢) الحجة ١ / ١٠٩ ، المساعد ١/ ٩٩ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٧ ، وانظر ص ٦٥ في نفسه الباب .

(٤) يقول ابن يعيش ٣/ ٩٨ : « ولا يفعلون ذلك معَ ثُمَّ ونحوها ممّا هو على أكثر من حرفٍ واحدٍ إلاَّ على نُدرة » .

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٣ .

والواوِ واللاَّمِ أكثرُ في كلامِ العَرَبِ [١] . (وقد تُسكَّنُ بعْدَ همزةِ الاستفهامِ [٢]) كقولِهِ :

{ ٦٤ } ... ... فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ [٣]

(وَ) بعد (كافِ الجرِّ) كقوله :

{ ٦٥ } وقد عَلِموا مَا هُنَّ كَهْيَ فكَيْفَ لِي سُلُوٌّ ولا أَنْفَكُّ صبًا مُتَيَّما [٤]

(وتحذفُ الياءُ والواوُ اضْطِرَاراً) ، مثالُ حَذْفُ الياءِ قولُهُ :

{ ٦٦ } سَالَمْتُ من أجْلِ سلمى قومَهَا وَهُمُ عِدًى ولولاهِ كانُوا فـي الفَلاَ رِمَماَ [٥]

أرادَ : لولا هيَ ، ومِثَالُ حَذْفِ الواوِ قوْلُهُ :

{ ٦٧ } بَيْنَاهُ في دَارِ صِدْقٍ قدْ أقَامَ بِها حِيناً يُعَلِّلُنا ومَـا نعَلِّلُـهُ [٦]

---

(١) يقول سيبويه ٤/ ١٥١ : « ... فأُسكِنَتْ هذه الحروف استخفافاً ، وكثير من العرب يَدعونَ الهاءَ في هذه الحروف على حالها » .

(٢) يقول ابن مالك في شرحه للتسهيل ١/ ١٤٣ : « ولم يجيء السكون مع الهمزة والكاف إلاَّ في الشِّعْرِ » .

(٣) عجز بيت وصدره : « فقمتُ للطيفِ مرتاعاً فأرَّقني » ، والبيت من البسيط للمرار بن منقذ « واسمه زياد » أو لبدر بن سعيد الفقعسي « أخي المرار بن سعيد » الخصائص ١/ ٣٠٥ ، المغني ١/ ٤١ ، والخزانة ٥/ ٢٤٤، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠٠ ، والسلسيلي ١/ ١٨٨ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والدّماميني ١/ ٤٥ .

والشاهد فيه : قوله (أهْي) ، إذ إن هاء (هي) سكنت بعد همزة الاستفهام ضرورة وقيل

(٤) البيت من الطويل ، لم أعثر على من نسبه . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠٠ ، والدرر ١/ ٣٧ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والسلسيلي ١/ ١٨٨ ، ١٧٩ ، الدماميني ١/ ٤٥ .

والشاهد في قوله (كهي) على تسكين هاء (هي) بعد الكاف ضرورة .

(٥) البيت من البسيط ، لم أعثر على قائله ، انظر ابن مالك ١/ ١٤٣ ، المساعد ١/ ١٠١ ، السلسيلي ١/ ١٨٩ ، المرادي ١/ ٦٥ ، الدماميني ١/ ٤٥ .

والشاهد في قوله : « لولاه » ، على أنه أراد لولا هي ، فحذف الياء ضرورة .

(٦) البيت من البسيط ، لم أعثر على من نسبه . انظر الكتاب ١/ ٣١ ، الإنصاف ٢/ ٦٧٨ ، والخزانة ٥/ ٢٦٥ ، وابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠٠ ، والسلسيلي ١ / ١٨٩ ==

أراد : بينَا هُوَ ، قال ابن جنيٍّ : « والأشبه أن يكون ذلك على لُغة من / سكَّنَ الياءَ والواوَ دونَ / ٦٠ / منْ حرَّكَهُما ؛ لأنَّ الساكنَ أَضْعَفُ »(١) .

(وتُسكِّنُهما) أي : الياءَ والواوَ (قيْسٌ وأسَدٌ) ، وعليْه قوْلُهُ :

{ ٦٨ } إنَّ سلمى هي المنى لو تَرَاءَتْ حبَّذا هِي منْ خُلَّةٍ لو تُخالي (٢)

فسكَّنَ الياءَ منْ هيَ ، وقولُهُ :

{ ٦٩ } أَدَعَوْتَهُ باللَّهِ ثُمَّ قَتَلْتَهُ لوْ هُوْ دَعَاك بذِمَّةٍ لَمْ يَغْدِرِ (٣)

فسكَّن الواو من « هو » ، (وتُشَدِّدُهُما) ، أي ـ الياءَ والواوَ ـ (هَمْدانُ) (٤) وعليه قوله :

{ ٧٠ } والنفسُ إن دعيت بالعنف آبية وهيَّ ما أمرت باللُّطف تأتمرُ (٥)

وقوله:

{ ٧١ } وإنَّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفى بها وَهُوَّ على مَن صبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ (٦)

== والشاهد في قوله : « بيناه » على ما ذكره الشارح .

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٦٥ .

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر الدر ١/ ٣٧ ، شرح ابن مالك ١/ ١٤٣ ، والمساعد ١/ ١٠١ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والسلسيلي ١/ ١٨٩ . وفي اللسان (خ ل ل)

وأما قول الهذلي : إن سلمى هي المنى لو تراني . . . والشاهد وضحه الشارح .

(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المساعد ١ / ١٠١ .

الشاهد فيه : قوله « هو » كما وضحه الشارح .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢/ ١٠ .

(٥) البيت من البسيط ، مجهول القائل ، انظر الدرر ١/ ٣٨ ، الخزانة ٥/ ٢٦٦ ، شرح ابن مالك ١/ ١٤٤ ، والمساعد ١/ ١٠١ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، ٦٦ ، السلسيلي ١/ ١٩٠ ، الدماميني ١/ ٤٥ .

(٦) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله انظر الخزانة ٥/ ٢٦٦ ، وابن يعيش ٣/ ٩٦ ، المغني ٢/ ٤٨٥ ، شرح ابن مالك ١/ ١٤٤ ، وشرح السلسيلي ١/ ١٩٠ ، والمرادي ١/ ٦٥ ، والدماميني ١/ ٤٥ ، وروايته في الخزانة « يُهْتَدى بها » ، والمساعد ١ / ١٠١ .

[ضمائر النصب المنفصلة]

(ومنَ المُضْمرات) المنفصلة المنصوبة (إيَّا) على مَذْهبِ سيبويه [١] ، والمحقِّقينَ (خلافاً للزجَّاجِ) [٢] في زَعْمِه : « أنَّه اسم ظاهرٌ وما اتَّصل به ضميرٌ في موضعِ خَفضٍ بإضافة إيَّا إليه » . وردَّ : بأنَّه لو كانَ ظاهرا لجازَ تأخُّرُهُ عن عامله كسائر الظواهر ، فتقول : « ضَرَبْتُ إيَّاكَ » ، كما تقولُ : « ضَرَبْتُ زيْداً » ، وقال ابن دَرَسْتَوَيْه [٣] : « إنَّ إيَّا بين الظاهر والمضمر » ، (وَهُوَ) ، أي ـ إيَّا ـ (في النَّصب كـ « أنَا » في الرفعِ) ، فإيَّا : ضميرُ نصبٍ مُنفصل ، كما أنَّ « أنَا » ضميرُ رفعٍ منفصل (لكنْ يليه) ، أي : يلي إيَّا (دليلُ ما يُرادُ به منْ مُتكلِّمٍ) ، نحوُ : « إيَّايَ ، وإيَّانا » (أو غيْرِه) منْ مُخاطب ، نحوُ : « إيَّاك » وأخواته ، أوْ غائبٍ ، نحوُ : « إيَّاهُ » وأخواته ، حال كون ذلك الدليل (اسْما مُضافاً إليه) إيَّا ؛ لأنَّ « إيَّا » لَمَّا وُضِعَ مُشْتَرِكاً بين المتكلِّم وغيره بلفظٍ واحدٍ افْتَقَرَ إلى ما يبينُ المرادَ به ، فأضيف إلى المضمر المبيِّنِ فقيل : « إيَّاي ، وإيَّاك ، وإيَّاهُ ... » إلى آخره . فـ «إيَّاي» وأخَواتُهُ ضميران ، أحدُهما مضافٌ إلى الآخر (وِفَاقاً للخليلِ والأخفشِ والمازنيّ) [٤] ، ودَليلُهُمْ في الإضافة خَفْضُ الظَاهر بعد « إيَّا » فيما روى الخليلُ « إذا بلَغَ الرجلُ الستِّين فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ»[٥] ، ودليلُ الاسميَّة البقاءُ على ما ثبتَ / قبْلَ دخولِ « إيَّا » (، لا حرْفاً) دالاً على حالِ / ٦١ / الضمير (خِلافاً لسيبويهِ ومنْ وافقهُ) [٦] كالفارسيِّ ، قيل : والأخفشِ [٧] ، حيثُ زَعَمُوا أنَّ

---

(١) يقول سيبويه ٢ / ٣٥٨ : « اعلم أنّ علامة المُضمرينَ المنصوبين " إيَّا " » .

(٢) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٨ ، الإنصاف ٢/ ٦٩٥ مسألة « ٩٨ » .

(٣) ذكر ابن القواس في شرح الكافية ١/ ٤٠١ رأى ابن درستويه ضمن ستة آراء في « إيَّاك » ، لكنه لم ينسبه إليه فقال : « إنَّ " إيّا " لا ظاهر ولا مضمر » . والحق أنه رأى لا وجهة له إذ لا يوجد شيءٌ لا ظاهر ولا مضمر ، **رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية** بالقاهرة جامعة الأزهر تحقيق . زيان أحمد الحاج إبراهيم .

(٤) انظر هذه المسألة في الإنصاف ٢/ ٦٩٥ ، شرح الرضي للكافية ٢/ ١٢ ، ابن يعيش ٣/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٧٩ .

(٦) نسبه إليه الرضي في شرح الكافية ١/ ١٢ ، وأبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٧٤ ، وابن القواس في شرحه للكافية ٤٠٠ لكني لم أجدهفي الكتابهـ ، انظر الكتاب ٢/ ٥٥ ٣

(٧) ابن يعيش ٣/ ٩٨ .

الضميرَ نفْسُ إيَّا ، وأن اللواحقَ لها حروفٌ تدُلُّ على حالِ الضمير منْ تكلُّمٍ ، وخطَابٍ ، وغَيْبَةٍ .

(و) قد (يُقال أَيَّاكَ) ، بكسر الهمزة وفتْحِهَا مع تشديدِ الياء ، والكَسْرُ هو المشْهُورُ ، وعليه قراءةُ الجمهورِ [١] ، والفتح مَرْوِيّ عن عليٍّ [٢] ، (وَإِيَاك) بفتح الهمزةِ وكسرها مع تخفيف الياء ، وبالفتحِ قرأَ الرَّقَاشيُّ [٣] ، وبالكسرِ قرأ عمرو بنْ فَائِدٍ [٣] . (وهِيَّاك) [٤] بكسْر الهاءِ المُبدلةِ منْ الهَمْزَةِ معَ تشْديدِ الياءِ وبها قُرئَ [٣] ، (وهِيَاك) بفتح الهاء وكسْرها مع التخفيف ، وبالفتح قرأَ أبُو السوار الغَنَويّ [٦] ، فهذه سبْعُ لغاتٍ [٣] ، وأغربُها تخفيفُ الياءِ .

« فَصْـــلٌ »

[مواضع فصل الضمير المتصل وجوباً]

(يتعَيَّنُ انفصالُ الضَّميرِ إنْ حُصِرَ بـ « إنَّما ») ، سَواءٌ أكانَ مرْفُوعاً كقولِه :

{ ٧٢ } أَنَا الذَّائِدُ الحامي الذِّمَارَ وإنَّمـا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي [٧]

أوْ مَنْصُوباً ، كقولِه :

---

(١) انظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ٦ .

(٢) والقراءة بالفتح شاذة . انظر السابق ، وهو علي بن أبي طالب ظ : الدر المنثور للسيوطي ١ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) المحتسب لابن جني ١/ ٣٩ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٨ .

(٦) مختصر شواذ ابن خالوية ص ١ ، والمحتسب ١ / ٤٠ .

(٧) البيت من الطويل للفرزدق ، ديوانه ٤٨٨، والمغني ١/ ٣٤٢ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٨ ، والمساعد ١/ ١٠٣، والمرادي ١/ ٦٧ ، الدماميني ١/ ٤٦ ، والسلسيلي ١/ ١٩١ ، واختلفت روايته في « الذائد » ففي شرح ابن مالك والسلسيلي ، والمساعد « أنا الفارس » ،

وصدره في الديوان : * أنا الضامن الراعي عليهم ، وإنما *

والشاهد فيه : قوله « أنا » الثانيه على أنه تعين انفصال الضمير لأنه محصور بـ « إنَّما » .

{ ٧٣ } كأنَّا يومَ قُرَّى إنَّـ نَما نَقْتُلُ إيَّانَا (١)

{ ٣٣ } (أو رُفِعَ بمصدرٍ مُضَافٍ إلى المنْصُوبِ) ، نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ » ، ومنْهُ قَوْلُهُ :

{ ٧٤ } بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وقَدْ أَغْرَى العِدا بكمُ اسْتِسلامُكُمْ فَشَلاَ (٢)

(أَوْ) رُفِعَ (بِصِفَةٍ جَرَتْ على غير صَاحبهَا) (٣) ، نحوُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ، ومنهُ قولُهُ :

{ ٧٥ } غَيْلاَنُ مَيَّةُ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذْ بَدَتْ لَـهُ فَحِجَاهُ بَـانَ أَوْ كَرَبَـا (٤)

---

(١) البيت من الهزج نسبه سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٦٢ لبعض اللّصوص ، ونسبه ابن جني في الخصائص ٢/ ١٩٤ لأبي بَجِيلة ، ونسبه ابن الشجري في أماليه ١/ ٥٧ لـ « ذي الإصبع العدواني » ، وانظر الخزانة ٥/ ٢٨٠ ، والإنصاف ٢/ ٦٩٩ - وقرّى : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .

وعَدَّه الزمخشري في المفصل من الشذوذ ، في قوله : « ولأنّ المتصل أخصر لم يسوِّغوا تركه إلى المنفصل ... إلاّ ما شذ » وأنشد البيت منسوباً لبعض اللصوص .

وقال ابن يعيش ٣/ ١٠٣ : « والشاهد فيه وضع « إيَّانا » موضع الضمير المتصل ، ... وذلك لأنّه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول : نقتلنا ، لأنّه يتعدىٰ فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا ؛ لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ... ... فاستعمل أحدهما موضع الآخر » . وعده ابن مالك وهما من الزمخشري ، ظ شرح التسهيل ١ / ١٤٨ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه انظر شرح ابن مالك ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ١٠٣ ، والسلسيلي ١ / ١٩٣ ، والمرادي ١/ ٦٧ والدماميني ١/ ٤٧ ، والدرر ١/ ٣٩ ، والشاهد فيه بقوله « بنصركم نحن » حيث فصل « نحن » وهو فاعل المصدر - نصر - لإضافته إلى مفعول المصدر - كم - فتعين انفصاله .

(٣) يقول الدماميني في شرحه للتسهيل ١/ ٤٧ : « قال المصنف في الشرح في باب المبتدأ : إن المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل إلباس ، نحوُ : « زيدٌ عمرو يضربه هُوَ » ، فتقييدُهُ المسألة هنا بالصفة ليس بجيد » .

(٤) البيت من البسيط لذي الرّمة ، الشاهد فيه قوله « مشغوف بها هو » إذ جرى الوصف على غير صاحبه فتعين انفصال الضمير المرفوع به . انظر الدرر ١/ ٣٩ ، شرح التسهيل ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ١٠٣، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٦٨ ، والسلسيلي ١/ ١٩٣ ، وضبط « ميةَ » في شرح ابن مالك ، والسلسيلي « غيلانُ ميَّةَ » ، وانظر في المساعد ١ / ١٠٣ ، ومجلقاته / ٤٦٨ .

أي : فَعَقْلُهُ ذَهَبَ ، أوْ قَارَبَ ، (أَوْ أُضْمِرَ العَامِلُ) ، نَحْوُ : قَوْلِه :

{ ٧٦ } فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرونُ الأَوائِلُ[١]

أي : « فـإن ضَلَلتَ لم ينْفَعكَ علْمُكَ » [٢] ؛ فأضْمَرَ الفعْلَ لِفَهْم المعْنـى ، فانْفَصَلَ الضميرُ .

(أَوْ أُخِّرَ) العَامِلُ ، نَحْوُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [٣] ، (أو كانَ) العَامِلُ (حَرْفَ نَفْيٍ ،) نحوُ قولِه :

{ ٧٧ } إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلى أَحَدٍ إلاَّ على أَضْعَفِ المَجَانِينِ [٤]

(أَوْ فَصَلَهُ مَتْبُوعٌ ،) نَحْوُ : « جَاءَ عَبْدُ اللَّه وأَنْتَ » ، ومنْهُ قولُهُ تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وآبَاؤُكُمْ في ضَلاَلٍ مُبِينٍ ﴾ [٥] / ، ونَحْوُ : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وإِيَّاكُمْ ﴾ [٦] ، (أوْ ولِيَ) / ٦٢ / الضميرُ (واوَ المُصاحَبَةِ) كقولِه :

{ ٧٨ } فَآلَيْتُ لاَ أَنْفكُّ أحْدو قَصِيدَةً تكُونُ وَإِيَّاهَا { بِهَـا } مَثَلاً بَعْـدِي [٧]

---

(١) البيت من الطويل ، للبيد بن ربيعة العامري ديوانه : ١٤٤ ، انظر الدرر ١/ ٤٠ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٤٩ ، والمساعد ١/ ١٠٣ ، المرادي ١/ ٦٨ ، السلسيلي ١/ ١٩٣ ، والتصريح ١/ ١٠٥ . والشاهد فيه : وضحه الشارح .

(٢) ونسبه المرادي في شرح التسهيل ١/ ٦٨ قال : وذهب ابن عصفور إلى أنَّه فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسره المعنى، وليس من باب الاشتغال ، والتقدير : فإن ضَلَلْتَ لم ينفعك علمك ».

(٣) سورة الفاتحة آية : ٥ .

(٤) البيت من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه ، وفي الخزانة ٤/ ١٦٧ : « وروي العجز أيضا (إلاَّ على حزبه المناحيس) » . وفي أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٣ رُوي العجز : « إلاَّ على حزبه الملاعين » ، وانظر المقرب ١/ ١٠٥ وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٩ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٥٠ ، والمساعد ١/ ١٠٤ ، والسلسيلي ١/ ١٩٣ ، والشاهد فيه : قوله « إن هو » حيث انفصل الضمير لأن العامل فيه حرف نفي .

(٥) سورة الأنبياء آية : ٥٤ . (٦) سورة الممتحنة آية : ١ .

(٧) البيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٠ ، والمساعد ١/ ١٠٤ ، والمرادي ١/ ٦٨ ، والدماميني ١/ ٤٨ ، والسلسيلي ١/ ١٩٤ . وسقطت « بها » من الأصل واختلفت الرواية في « أحدو » قال العيني ١/ ٤٠ : « قوله « أحدو » بالحاء المهملة والذَّال ، من حذَوْتُ النعل بالنعل أحذو : إذا سويت إحداهما على قدر الأخرى ، والحذو ، التقدير ، والقطع ؛ يروى « أحدو » بالدال المهملة من قولهم : حدوت البعير إذا سقته وأنت تغني في أثره لينشط في السير » .
والشاهد فيه انفصال الضمير « إياها » لوقوعه بعد واو المصاحبه .

(أوْ) وليَ الضمير (إلاَّ) ، كقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدوا إلاَّ إيَّاهُ ﴾ (١)، (أوْ) وَلِيَ (إمَّا) المكسورَةَ ، نحوُ : « قَامَ إمّا أَنا وإمّا أَنْتَ » ، (أوْ) وليَ (اللاَّمَ الفَارِقةَ) (٢)، كقولِهِ :

{ ٧٩ } إنْ وجدتُ الصَّديقَ حَقاً لإيّا ك فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعَا (٣)

(أَوْ نَصَبَهُ عَامِلٌ في مُضْمَرٍ قَبْلَهُ غَيْرِ مَرْفُوعٍ إن اتَّفَقَا رُتْبَةً) ، بأن كانا لمتكلِّم ، أوْ مُخَاطَبٍ ، أوْ غائبٍ ، نحوُ : « عَلَّمْتَنِي إيَّايَ » و « عَلَّمْتُكَ إيَّاكَ » و « عَلَّمْتُهُ إيَّاه » ، واحْتَرزَ بقولِه : (غير مرفوع) منْ نحوُ : « ظَنَنْتُنِي » ؛ فإنه لا يجوز فصْلُ الياءِ ، وباتفاق الرتبة عن اختلافها ، وسيأتي (وربَّمَا اتَّصَلاَ) حالَ كوْنِهِمَا (غَائِبَيْنِ إنْ لَمْ يَشْتَبِهَا لفظاً) ، نحوُ : ما حكى الكسائيُّ : « هُمْ أحسنُ الناسِ وجُوهاً وأَنْضَرُهُموهَا » (٤) ، وهو قليلٌ ، فإنْ اشْتَبَهَا لفْظاً امْتَنَعَ ، فَلا يجُوزُ « زَيْدٌ الدِّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُوهُ » ؛ (وَإنْ اخْتَلَفَا رُتْبَةً جَاز الأَمْرانِ) : الاتِّصَالُ والانفصالُ في الذي لَمْ يلِ الفعْلَ ، نَحْوُ: « الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ ، وَأَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ » ، وأمَّا ما وَلِيَ الفِعْلَ فلا يكونُ إلاَّ مُتَّصِلاً .

[ترتيب الضمائر في الاتصال]

(وَوَجَبَ في غيْرِ نُدورٍ تَقْدِيمُ (٥) الأسْبَقِ رتبةً مع الاتِّصَالِ) ، فَيُقَدَّمُ ضميرُ المخاطبِ على

---

(١) سورة يوسف آية : ٤٠ .

(٢) اللام الفارقة : حرفٌ يلازم « إن » المخففة » من « إنَّ » إذا أهملت ، وتقع بعدها ، وسميت هذه اللام كذلك ؛ لأنّها تفرق بين « إن » و « إن » النافية ، ودخولها لازمٌ .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٠ ، المساعد ١/ ١٠٥ ، المرادي ١/ ٦٨ ، والدماميني ١/ ٤٨ ، والسلسيلي ١/ ١٩٤ ، والدرر ١/ ٤٠ ، والشاهد فيه قوله « لإياك » حيث وجب انفصال الضمير لأنه ولي اللام الفارقة .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ١٧٧ ..

(٥) في شرح ابن مالك ١/ ١٤٨ « تقديم » ، وكذا في المساعد ١/ ١٠٦ ، وفي السلسيلي ١/ ١٩٤ والمرادي ١/ ٦٩ « تقدم » .

الغائب [١] ، نحوُ : « الدِّرْهَمُ أَعطَيْتُكَهُ » ، وضمير المتكلِّم على المخاطبِ ، نحوُ : « يا غُلاَمُ أَعْطَانِيكَ زَيْدٌ » ، واحْتَرزَ (بغير ندُورٍ) من قول عثمان رضي الله عنه : « أَراهُمُنِي [٢] الباطلُ شيْطاناً » [٣] ، وبقولـه : (مع الاتصال) منَ الانفصالِ ، فإنَّهُ يجـوزُ تقديم كل منهما ، نحوُ : « الدِّرهم أَعْطيْتُكَ إيَّاهُ ، وأَعْطَيْتُهُ إيـَّاكَ » ، ولكن بشرط أنْ لا يُلْبِسَ ، فَإِنْ أَلْبَسَ ، وجـبَ تقْديمُ الفَاعِلِ فـي المعْنـى ، نحْوُ : « زَيْدٌ أَعْطَيتُكَ إيَّاهُ » ، (خلافاً للمبرِّد [٤] / ، ولكثيرٍ منَ القُدَمَاءِ) حيْثُ أجازوا تقديم غير الأسْبق / ٦٣ / معَ الاتِّصَالِ ، نحوُ : « أَعْطَيْتُهُوكَ » [٥] لكنَّ الانْفِصالَ عِنْدَهُمْ أَحْسَنُ .

(وشَذَّ « إلاَّكِ ») ، في قَوْلِه :

{ ٨٠ } وَمَا نُبالي إذَا ماكُنْتِ جَارَتَنَا ألاَّ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ [٦]

(فلا يُقاسُ عليه) [٧] عند الجمهورِ ، وقصرُوهُ على الضَّرورةِ .

---

(١) يقول سيبويه ٢/ ٣٦٤ : « وإنَّما كانَ المخاطبُ أولَى بأن يبتدأ به من قبل أن المخاطب أقـربُ إلـى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطبُ الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب » .

(٢) فقدَّمُ ضمير الغائب على المتكلم مع الاتّصال » المرادي ١/ ٦٩ .

(٣) أراد أن الباطلَ جعلني عندهم شيطاناً ، وفيه شذوذ من وجهين : أحدُهما أنَّ ضمير الغائب إذا وقع متقدّماً على ضمير المتكلم والمخاطب فالوجه أن يجاء بالثاني منفصلاً ، تقول : أعطاهُ إيايَ ، فكان من حقه أن يقول : أراهم إيايَ ، والثاني : أن واو الضمير حقها أن تثبت مع الضمائر ، كقولك : أعطيتموني ، فكان حقُّه أن يقول : أراهُمُوني » النهاية في غريب الحديث ٢/ ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٤) وانظر الكافية ٢/ ١٨ ، ابن يعيش ٣/ ١٠٥ .

(٥) يقول سيبويه ٢/ ٣٦٤ : « وأمَّا قول النحويين : قد أعْطاهُوكَ وأعْطاهونِي ، فإنَّما هو شيء قاسوه لم تَكلَّمْ به العربُ » .

(٦) البيتُ من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه انظر الخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ١٩٥ ، ابن يعيش ٣/ ١٠١ ، ١٠٣ الخزانة ٥/ ٢٧٨ ، والمغني ٢/ ٤٩٢ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٥٢ ، والمساعد ١/ ١٠٦ ، والمرادي ١/ ٦٩ ، والدماميني ١/ ٤٩ ، والسلسيلي ١/ ١٩٦ .

والشاهد فيه : قوله « إلاّك ديار » حيث جاء الضمير المنصوب المنفصل على صورة المتصل ، وهو شاذ .

(٧) انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ١٣٨ .

[مايجوز اتصاله وانفصاله]

(ويُختارُ اتِّصالُ نحوِ : هَاءِ « أَعْطَيْتُكَهُ ») ، من كلِّ فعل يتعدَّى إلى مفْعولينِ ليْسَ ثانيهما خبَراً في الأصْلِ ، نحوُ : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ (١) ، ﴿ إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾ (٢) ، وظاهرُ كلامَ سيبويه (٣) أنَّ الاتِّصال فيه لازمٌ ، قالَ المُصنِّفُ : « ويدلُّ على عَدم لزُومه قولُهُ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ ، ولَوْ شاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ » (٤) .

(وانفصالُ (٥) الآخَرِ من نحوُ : فِراقِيها ،) وهو كُلُّ ما اشتمل على مُضمرٍ منْصُوبٍ بمصدر مضاف إلى مُضمرٍ قَبْلهُ هوَ فاعلٌ ، نحوُ قَوْلِه :

{ ٨١ } تَعَزَّيْتُ عَنْها كَارِهاً فَتَرَكْتُها وكانَ فِراقِيهَا أَمَرَّ مِنَ الصَّبْرِ (٦)

(وَ « مَنْعُكَهَا ») ، وهْوَ ما اشتمل على مُضْمَرٍ منصُوبٍ بمصْدَرٍ مُضافٍ إلى مُضمر قَبلَهُ هُوَ مَفْعُولٌ ، نحوُ قولِه :

{ ٨٢ } فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فيها وَمَنْعُكَها بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ (٧)

---

(١) سورة هود آية : ٢٨ . (٢) سورة محمد آية : ٣٧ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٦٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٣ ، ويقول ابن يعيش ٣/ ١٠٥ : « فاتّصاله لقوة الفعل ، وأنَّهُ الأصل في اتصال المنصوب ، ولمَّا كانَ المتصل أحصرُ من خطبة الوداع - وصايا - ، وابن ماجه - وصايا (٦) من المنفصل ، ومعناهُ كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل ، وأما جواز الإتيان بالمنفصل ، فلأنه ضمير المفعول الثاني لا يلاقي ذات الفعل إنما يلاقي ضمير المفعول الأول ، وليس كذلك ضمير المفعول الأول ، لأنه يلاقي ذات الفعل حقيقةً ... » .

(٥) في السلسيلي « أو انفصال » ، وفي متن التسهيل وشرحه لابن مالك كما هو مثبتٌ .

(٦) البيت من الطويل ، قائله يحيى بن طالب الحنفي ، انظر العيني ١/ ٣٠٥ ، شرح ابن مالك ١/ ١٥٣ ، المساعد ١/ ١٠٧ ، المرادي ١/ ٦٩ ، الدماميني ١/ ٥٠ ، السلسيلي ١/ ١٩٦ ، والخزانة ١ / ٣٠٥ .
والشاهد في قوله : « فراقيها » حيث أضيف المصدر إلى فاعله (الياء) واتصل به ضمير المفعول وانفصاله هو المختار عند ابن مالك في التسهيل .

(٧) البيت من الوافر ، لقحيف العجلي ، أو لرجل من تميم ، انظر الخزانة ٥/ ٣٩٧ ، والمغني ١/ ١١٧ ، شرح ابن مالك ١/ ١٥٣ ، المرادي ١/ ٦٩ ، الدماميني ١/ ٥٠ ، والشاهد فيه قوله : « ومنعكها » حيث أضيف ==

{ ٣٤ } (وَخِلْتُكَهُ) ، وهوَ كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّىٰ إلى مفعولين ثانيهما خبرٌ في الأصْلِ ، نحوُ : « خِلْتُكَهُ»، فمذهَبُ المصنِّفِ أنَّ انفصالَ الهاءِ ونحوِها ، هُوَ المختارُ ، وهو مذهبُ سيبويه [١] ، واختار المُصنِّفُ في غير هذا الكتابِ [٢] الاتِّصالَ ، (وكهاءِ « أَعْطَيْتُكَهُ » هَاءُ نحو : « كُنْتُهُ ») ، فيكونُ اتِّصالُ الهاءِ في « كُنْتُهُ » هُوَ المختارُ ، وهو اختيارُ الرُّمانيِّ ، وابْنِ الطَّرَاوَةِ [٣] ، ومنهُ قولُهُ ﷺ لِعُمَرَ في ابْنِ صَيَّادٍ : « إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وإلاَّ يَكُنْهُ فلا خيْرَ لَكَ في قَتْلِه » [٤] . ونَصَّ سيبويه[٥] على / ٦٤ / « أنَّ الانفصالَ هوَ المخْتارُ ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ مبتدأ في الأصلِ ، كهاءِ « خِلْتُكَهُ » ، وفَرَّقَ المصنِّفُ بينهما- على ما اختارَهُ هُنا - بأنَّ الضميرَ في « خِلْتُكَهُ » قدْ حَجَزَهُ عن الفعلِ منصُوبٌ آخَرُ ، بِخِلافِ هاءِ « كُنْتُهُ » فإنَّهُ لم يحجزْهُ إلاَّ مرفوعٌ ، والمرْفُوعُ كجزءٍ منَ الفعْلِ ، فكان الفعلَ مباشراً له، فهو شبيه بهاء ضربته فكان حقه الاتصال إلا أنه أجيز فيه الانفصالُ مَرْجُوحاً » [٦] .

(وَ) كَهَاءِ «أَعْطَيْتُكَهُ » (خَلَفُ ثاني مفعولَيْ نحوِ : « أعْطيْتُ زيْداً دِرْهماً » ، في بَابِ الإخبارِ) بالَّذي وفُرُوعِه، فإذَا أَخْبَرْتَ عَنْ الدِّرْهَمِ في هذا المثال قُلْتَ : « الَّذي أعْطيتُ زيْداً إيَّاهُ دِرْهَمٌ » ، بالانْفِصَالِ على قاعدةِ بابِ الإخبارِ وهوَ أنَّكَ تَضَعُ الضميرَ موضِعَ المخبرِ عنه ، واخْتَارَ المُصَنِّفُ الاتِّصالَ ، فيقولُ : «الذي أَعطيْتُهُ زيداً درْهَمٌ » ، وهُوَ اختيارُ المازني [٧] ، (ونَحْوُ : «

== المصدر إلى المفعول الأول اتصل به ضمير المفعول الثاني على مافي الشاهد السابق البيت السابق . ونسبه المرزوقي في الحماسة ٢١١ لعبيدة بن ربيعة .

(١) يقول سيبويه ٢/ ٣٦٥ : « وتقول حَسِبْتُكَ إيَّاهُ ، وحَسِبْتِني إيَّاه ، لأنَّ حَسِبْتُكَهُ قليلٌ في كلامهم » .

(٢) في ألفيته عندما قال :

كـذاك خِلْتَنِيـه ، واتِّصـالاً أختارُ ، غَيْري اختَارَ الانفصالاَ

الأشموني ١/ ١١٨ ، ١١٩ ، وانظر شرح الكافية الشافيه ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) نسبه إليهما المرادي في شرح الألفية ١/ ١٤٥ ، وانظر ابن الطراوة النحوي : ١٥٧ .

(٤) انظر : فتح الباري ٣/ ٢١٨ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٦٥ . وظ : الارتشاف ١ / ٤٨٠ ، وشرح الألفية للمرادي ١ / ١٤٤ .

(٦) لا راجحاً ، خلافاً لسيبويه ومن تبعه » شرح ابن مالك ١/ ١٥٤ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٥ .

ضَمِنَتْ إيَّاهُم الأرضُ »،) في قولِه :

{ ٨٣ } بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ في دهْرِ الدَّهارير[١]

فأوْقع « إيَّاهُم » وهْوَ مُنْفصِلٌ مَوْقِع المتَّصل ضَرورةً ، (وَ) نحوُ : (يَزِيدُهُمْ حُبًّا إليَّ هُمُ ،) منْ قولِه :

{ ٨٤ } وَمَا أُصاحِبُ منْ قَوْمٍ فَأَذْكُرهُم إلاَّ يَزِيدُهُمْ حبًّا إليَّ هُمُ[٢]

فَـ « هُمُ » المنفصل فَاعِلُ « يَزِيدُ » ، ولوْلا الضرورة لَقَالَ : « يزيدُونَهُمْ » ، والواوُ في « يَزيدون » عائدةٌ على « قوم » ؛ « وهُمْ » المتَّصلُ بـ « يزيدُ » عائدٌ على المفارقين ، و « هم » المنفصل آخرُ البيتِ خلف الواو [٣] (مِنَ الضَّرورات) خَبَرُ قوله : ونحوُ « ضَمِنَتْ » وما عُطِفَ عليه .

« فَصْـــــلٌ »

[مفسر ضمير الغائب وموضعه]

(الأصْلُ تقديمُ مُفَسِّرِ ضميرِ الغَائبِ) ؛ ليُعْلَمَ المعْنيُّ بالضميرِ عنْدَ ذِكْرِه ، (ولا يكونُ) مُفَسِّرُ ضمير الغائبِ (غيْرَ الأقْرَبِ إلاَّ بدليلٍ) فإذَا قلتَ : « لَقَيْتُ زيداً وعمراً يضحك »/ / ٦٥ / فالضميرُ في « يَضْحَكُ » عائدٌ على عمروٍ ، ولا يعُودُ على زيدٍ إلاَّ بدليلٍ ، ومنْهُ قوله تعالى : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحٰقَ ويعقوبَ وجَعَلْنَا في ذريتِهِ النّبوة ﴾ [٤] ، فالضَّميرُ في « ذريته » عائدٌ على

---

(١) البيت من البسيط ، للفرزدق ديوانه ١٩٠ ، الخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢/ ١٩٥ ، الإنصاف ٢/ ٦٩٨ ، شرح ابن مالك ١/ ١٥٦ والمرادي ١/ ٧٠ ، الدماميني ١/ ٥١ ، والخزانة ٥/ ٢٨٨ ، والمساعد ١/ ١٠٨ ، والسلسيلي ١ / ١٩٨ ، والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح .

(٢) البيت من البسيط، لزياد بن حمل التميمي ، وقيل زياد بن منقذ، الخزانة ٢/ ٢٥٠، شرح ابن مالك ١/ ١٥٦ ، المساعد ١/ ١٠٨ ، المرادي ١/ ٧٠ الدماميني ١/ ٥١ ، والسلسيلي ١/ ١٩٨ ، والشاهد : ما وضحه الشارح .

(٣) من « يزيدونَهم » .

(٤) سورة العنكبوت آية : ٢٧ .

إبراهيم لا على إسحـقَ ، ولا على يعقوبَ ، لأنَّ المحدَّثَ عَنْهُ من أوَّل القصة إلى آخرها هُوَ إبْراهيمُ{ (وهْوَ) ـ أي المفَسَّرُ للضمير (إمَّا مصرَّحٌ بلَفْظِه) ، نحْوُ : ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾ (١) ، (أوْ مستغنىً عنهُ بحضورِ مدْلُولِه حِسّاً) ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ (٢) ، فاسْتغنى بحُضُورِ مَدْلُولِ ما يعودُ عليه الضمير في « قال » و « هي » عن ذكْرِ لفْظِه ، هكذا مَثَّلَ المُصَنِّفُ (٣) واعْترضَ : بأنَّ ضميرَ « قَالَ » يعودُ على يوسفَ ، وضَميرَ « هـي » يعـودُ إلى أهْلِكَ ، (أوْ عِلْماً) ، {كقولِه تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ في ليلةِ القدرِ ﴾ (٤) ، أي : القرآنَ ، فالمُفَسِّرُ مُسْتغنىً عنْ ذكـره بحضورِ مَدْلُولِه عِلْماً ، (أوْ بذِكْرِ ما هوَ لَهُ جُزْءٌ) ، كقولِه :

{ ٨٥ } أَمَاوِيَّ ما يُغْنِي الثَّـراءُ عـنِ الفتـى إذَا حَشْرَجَتْ يوْماً وضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ (٥)

فالضميرُ في « حَشْرجَتْ » عائدٌ على النَّفْسِ ، وذكـرُ الفتى مُغْنٍ عن ذكرهـا ، لأنَّهـا جُزْؤُهُ .{ (أَوْ كُلٌّ) ، كقوله تعالى : ﴿ والذين يكنزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَهَا في سبيلِ اللّه ﴾ (٦) فالذَّهبُ والفضَّةُ بعْضُ المكنوزاتِ ، فاسْتُغْنَىَ بذكْرِهما عـن ذكْـرِ جميعِ ما يُكْنَزُ ، حَتَّى كأنَّـهُ قيل : « والذين يكنزونَ أصْنافَ ما يُكنزُ ولا يُنْفقونها » ، (أوْ نظيرٌ) ، نحْوُ : « عِنْدي درْهمٌ ونِصْفُهُ » ،/ { ٣٥ } أي : ونِصْفُ دِرهمٍ آخرَ ، قيل : ومنهُ : ﴿ ومَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ (٧) ، أي : مِنْ

---

(١) سورة يس آية : ٣٩ .

(٢) سورة يوسف آية : ٢٦ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .

(٤) سورة القدر آية : ١ .

(٥) البيت من الطويل ، لحاتم الطائي ديوانه : ٦٥ ، الأمالي الشجرية ١/ ٩٠ ، ٣/ ١١٧ ، الدرر ١/ ٤٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٧ ، المساعد ١/ ١١٠ ، والمرادي ١/ ٧١ ، والدماميني ١/ ٥٢ ، والسلسيلي ١/ ١٩٩ .

والشاهد وضحه الشارح .

(٦) سورة التوبة آية : ٣٤ .

(٧) سورة فاطر آية : ١١ .

عُمُر مُعَمَّرٍ آخرَ ، (أو مصاحبٌ بوجهٍ ما) ، نحوُ : الاستِغْناء بمُستلزمٍ عَنْ مُسْتَلْزَمٍ ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيْهِ شيءٌ فَاتِّبَاعٌ بالْمَعْرُفِ وَأَداءٌ إليه بإحْسَانٍ ﴾ [١] فـ (عُفِيَ) يسْتلزِمُ عَافِياً ، فَالضميرُ في « إليْه » عَائدٌ عليه [٢] .

[تقدم الضمير على مفسره]

(ويُقدَّمُ [٣] الضميرُ المكمِّلُ مَعْمُولَ فعْلٍ / أوْ شِبْهِه على مُفَسِّرٍ صريحٍ كثيراً ، إنْ كانَ / ٦٦ / المعمولُ مُؤَخَّرَ الرُّتْبَةِ) ، مثالُ المُكمِّلِ معْمولَ فعْلٍ : « ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ ، وغُلامَهُ ضَرَبَ زيْدٌ ، وضَرَبَ غُلامَ أَخيه زَيْدٌ ، وغَلامَ أخيه ضَرَبَ زيْدٌ » . فهذه أربعُ صُورٍ منها ما هو جائزٌ بلا خلاف ، وهو الأولى والثَّالثةُ ، ومنْها ما هوَ جائزٌ على الأصَحِّ [٤]، وهو الثَّانيةُ والرَّابعَةُ ، ومثالُ المُكَمِّلِ مَعْمُولِ شِبْهِ الفعْلِ ، أَضَاربٌ غُلامَهُ زيْدٌ ؟ وأضَاربٌ غلامَ أخيه زيْدٌ ؟» ووجْهُ تكميل المعْمُول للفعْلِ وشبْهِه ، أنَّ المضَافَ إليْه مُكمِّلٌ للمضَاف ، ووَجْهُ تأخير رُتبة المعْمول كونه فَضْلَةً . (وَقَليْلاً إنْ كانَ) المعمُولُ (مُقَدَّمَهَا) أي : الرُّتبة ، (وشَارَكَهُ صَاحِبُ الضَّميرِ في عامله) ، نحوُ : « ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً » ، ونحوُ : « أضَاربٌ غُلامُها هنْداً » ، فالمعمولُ الذي اتَّصلَ بِه الضَّميرُ مُقَدَّمُ الرُّتبة ، لأَنَّهُ عمدةٌ، والضَّميرُ عائدٌ على مُتَأَخِّرٍ لفظاً ورُتبةً وأجَازَ المُصَنِّف [٥] هذه المسْألةَ تبعاً لابْن جنيٍّ [٦] ، وأجَازَها [٧] قَبْلَهُما الأَخْفَشُ [٨] مِنَ البصْريين ، وأبو عَبْدِ الله الطَّوال من الكوفيين ، وخصَّ

---

(١) سورة البقرة آية : ١٧٨ .

(٢) أي : إلى الثاني الدَّال عليه فمن عُفي » ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٢ .

(٣) في المساعد والتسهيل : « وقد يقدم » ، في متن التسهيل والمساعد : وقد .

(٤) ط : شرح ابن مالك ١ / ١٦٠ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦١ .

(٦) في الخصائص ١ / ٢٩٤ ، الارتشاف ١/ ٤٨٣ . والمساعد ١ / ١١٢ .

(٧) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٧٢ .

(٨) الارتشاف ١/ ٤٨٣ .

بعضهم جوازَهَا بالشِّعْرِ والمشهورُ فيها المنْعُ مُطْلَقاً .

واحْتَرَزَ بقوله : (وَشَارَكَهُ صاحبُ الضمير في عامله) عمَّا لا يُشاركُهُ ، فإنَّ المسألةَ تكونُ ممنوعَةً ، نَحْوُ : « ضَرَبَ غُلاَمُهَا جَارَ هِنْدٍ »[1] فَـ« غُلاَمُ » مَرْفُوعٌ بِـ « ضَرَبَ » و « هِنْدٍ » مخفوضٌ بالإضافةِ ، فلمْ يشتركْ مَا اتَّصَلَ بِهِ الضميرُ وماعاد عليه الضميرُ في العامِلِ .

(ويَتقدَّمُ أيضاً غيْرَ منْويِّ التأخير إنْ جُرَّ بـ « رُبَّ ») ، كقولِهِ :

{ ٨٦ } وَاهٍ رَأَبْتُ وشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِباً أنقَذْتُ مِنْ عَطَبِهِ [2]

(أوْ رُفِعَ بِنِعْمَ) ، كقولِهِ :

{ ٨٧ } نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لُمُرْتَاعٍ لِهَا وَزَرَا [3] / ٦٧ /

(أوْ شِبْهِهَا) أي : شِبْهِ نِعْمَ ، نحوُ : « بِئْسَ رجُلاً زيدٌ » ، و « ظَرُفَ رجلاً عمروٌ » (أوْ) رُفِعَ (بأَوّلِ المُتَنَازعينِ) كقوله :

{ ٨٨ } جفوني ولم أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّني لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيّ مُهْمِلِ [4]

---

(١) يوضح المرادي سبب الامتناع ١/ ٧٢ فيقول : « فصاحبُ الضمير الذي هو « هند » لم يشارك الفاعل الذي هو « غُلامُها » في العامل ؛ لأنَّ هندَ ، مخفوضٌ بالإضافة ، و « غلامها » مرفوعٌ بضرب ؛ فهذا ممتنع » .

(٢) البيت من البسيط ، مجهول القائل ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٢ ، الدرر ١/ ٤٥ ، والمرادي ١/ ٧٢ ، والسلسيلي ١/ ٢٠٢ ، والمساعد ١/ ١١٣ .

والشاهد في قوله : « ربه عطبا » حيث عاد الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه إلاّ أن الأزهري نسبه في التصريح ٢ / ٩٥ لزهير بن أبي سلمى، انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٤ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٦٣ ، المساعد ١/ ١١٤ ، والمرادي ١/ ٧٢ ، والسلسيلي ١/ ٢٠٢ ، و « الوزَرُ : الملجأ » الصحاح ٢/ ٨٤٥ .

والشاهد في قله : « نعم امرأ » على أن الفاعل ضمير مستتر مقدم على مفسره ، ولا ينوي به التأخير .

(٤) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٣ ، والمساعد ١/ ١١٤ ، والدرر ١/ ٤٥ ، والمرادي ١/ ٧٢ ، والدماميني ١/ ٥٤ ، السلسيلي ١/ ٢٠٣ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٨٤ .

والشاهد فيه قوله : « جفوني » ، حيث إن فاعله ضمير يعود على متأخر لفظاً رتبة .

(أوْ أبْدِلَ منْهُ المُفسِّرُ ،) نحوُ : ما حكي عن الكسائي [١] : « اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرَّؤُوفِ الرَّحيمِ » ، (أَوْ جُعِلَ) المفسِّرُ (خبَرهُ) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هيَ إلاَّ حَيَاتُنَا الدُنيا ﴾ [٢] ، (أو كانَ) الضَّميرُ الذي لا يُنْوىٰ تأخيرُهُ هوَ : (المُسمى ضميرَ الشأن عنْدَ البصْريِّينَ ، وضميرَ المَجهُولِ عند الكوفيِّين) [٣] ، نحوُ : « هُوَ زَيْدٌ قائمٌ » ، فإنْ كانَ مذكراً كهذا المثال ، سُمِّيَ ضميرَ الشَّأنِ ، وإن كان مُؤَنَّثاً ، نحو : « هيَ هِنْدٌ قائمةٌ » ، سمِّيَ ضميرَ القصَةِ عند البصريِّينَ ، وسُمِّيَ مجهولاً عند الكوفيينَ [٣] ، لأنَّهُ لا يُدرىٰ عنْدهم مَنْ يَعُودُ عليْهِ .

[مفسر ضمير الشأن]

(ولاَ يُفسَّرُ) الضَّميرُ المذكورُ (إلاَّ بجملةٍ خبَريَّةٍ) عند البصريين ، وهي المُحْتَملَةُ للصِّدْقِ والكذبِ ، لا طَلَبيَّةٍ ولا إنْشَائيَّةٍ (مُصرَّحٍ بجُزْأَيْهَا) ، أي : بجُزْأي الجملةِ ، فلو حُذِف جزءٌ منها ، امتنَعَتْ المسألةُ عندَ البصريينَ ، (خلافاً للكُوفيينَ في) إجازة (نحو : « ظَنَنْتُهُ قائماً زيدٌ ») ، ووافقَهُمْ أبو الحسَن [٤] ، فيجعلُونَ « الهاءَ » ضميرَ الشأنِ ، و « قائماً » مفعولاً لـ « ظَنَنْتُ » ، ويَرْفَعُونَ « زيداً » بـ « قائمٍ » ويفسِّرون بـ « قائمٍ » ومَرْفوعه ضميرَ الشَّأن ، ففسَّروا ضَميرَ الشَّأنِ بمفردٍ ؛ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ معَ فَاعلِه مفردٌ ، وتفسيرُ ضميرِ الشأنِ بمُفْردٍ مَمْنوعٌ إذ لم يَثْبُتْ ، وأمَّا هذه المسْألةُ ، فإن سُمِعَ نَظيرُها فَيُخَرَّجُ على أنَّ : زيداً : مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ ، و « ظَنَنْتُهُ قائماً » خَبَرُهُ ، والهاء : مفعول « ظننْتُ » عائدةٌ على زيد ، وهذا هو السابقُ إلى الفَهْمِ .

وخلافاً للكوفيين أيضاً في إجازة نحوُ ، (« إنَّهُ ضُرِبَ » أَوْ) نحو : إنه (« قَامَ ») على حذفِ المُسند إليه من غيْر إرادة ولا إضمار ، ومَنَعَهُمَا البصْريُّون [٥] لما سَبَقَ ، أنَّهُ لا يُخْبَرُ عنْ ضمير الشَّأنِ إلاَّ بجملة مُصَرَّح بجزْأَيْها ، وَعِلَّةُ ذلك : أنَّ الكلام لَمَّا افْتُتِحَ بضمير الشَّأنِ دلَّ ذلك على

---

(١) الارتشاف ١/ ٤٨٥ .
(٢) سورة المؤمنون آية : ٣٧ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨ .
(٤) الارتشاف ١/ ٤٨٦ .
(٥) الارتشاف ١/ ٤٨٧ .

الاعتناءِ بالمُحَدَّثِ عَنْهُ ، والحذفُ مناف للاعْتناءِ ، / / ٦٨ /

(وإفْرَادُهُ) ، أي : ضميرِ الشَّأنِ (لازِمٌ) ؛ لأنَّ مُفَسِّرَهُ مَضْمُونُ الجملة ، وهوَ مُفْرَدٌ، لأنَّهُ نسبةُ الحُكْمِ للمَحكوم عليه ، (وكذا تَذْكِيرُهُ) لازمٌ أيضاً ، نحوُ : « إنَّهُ زيدٌ قائمٌ » ولا يجوز «إنَّها زيْدٌ قَائمٌ » والمَنْقُولُ عَنْ البَصْرِيِّيْنَ [١] جوازُ ذلك على إرَادَةِ القِصَّةِ [٢] ، وعنْ الكوفيِّين [١] المَنْعُ (مَا لَمْ يَلِهِ مُؤَنَّثٌ) ، فإنْ وَلِيَهُ مؤنثٌ جازَ ، نحو : « إنَّها هِنْدٌ ذاهِبَةٌ ، وإنَّها جَارِيَتَاكَ ذَاهِبَتَانِ ، وَ إنَّها نساؤُكَ ذَاهِبَات » (أو مُذكَّرٌ شُبِّه[٣] بِهِ مُؤنث) ، نحوُ : « إنَّها قَمَرٌ جَارِيَتُكَ » (أوْ فعْلٌ بعلامةِ تأنيثٍ)، نحوُ قوْلِهِ تعالى : ﴿ فإنَّها لاَ تَعْمَى الأبصارُ ﴾ [٤] ، (فيُرجَّحُ تأنيثه) ، في هـذه الصور (باعتبار القصَّةِ على تذكيـرِهِ باعْتبار الشَّأنِ) ، لأنَّ القصَّةَ والشَّأنَ بمعنـى واحـدٍ ، وفـي التأنيث مُشاكلةٌ يحْسُنُ بها الكلامُ .

(ويبْرزُ) ضميرُ الشأن (مبتدأ) ، نحوُ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٥] في أظْهَرِ الاحْتِمَالَيْنِ [٦] ، (أو اسْم « ما ») كقَوْلِه :

{ ٨٩ } وَمَا هُوَ مَنْ يَأسُو الكُلومَ وتُتَّقَـى بِهِ نَائباتُ الدَّهرِ ، كالدائمِ البُخْلِ [٧]

فهـو : اسمُ « ما » ، والجملةُ بعْدهُ فـي موضع نصْبٍ على الخبر ، (ومَنْصوباً فـي بَابَيْ « إنَّ »

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٨٧ .

(٢) يقول الرضي في الكافية ٢ / ٢٨ : « وتأنيثهُ وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياسٌ ؛ لأنّ ذلك باعتبار القصة ؛ لكنه لم يسمع » .

(٣) في المساعد والتسهيل : شبيه به - تحريف .

(٤) سورة الحج آية : ٤٦ . (٥) سورة الإخلاص آية : ١ .

(٦) الاحتمال الثاني أن بعضهم قدر « هو » ضمير المسؤول عنه ، ويكون « الله » خبراً أول ، و « أحد » خبراً ثانياً أو بدلا . التصريح ١ / ١٦٣ .

(٧) البيت من الطويل ، مجهول القائل ، انظر الدرر ١ / ٤٦ ، شرح ابن مالك ١ / ١٦٦ ، والمساعد ١/ ١١٧، والسلسيلي ١ / ٢٠٥ ، والمرادي ١ / ٧٤ ، وقال الدماميني ١ / ٥٦ : هو أو فـ « هو » اسم « ما » ، والجملة بعده في محل نصب على أنَّها خبرها، وإنما يأتي الاستشهاد بذلك إن ثبت أنَّ قائله ممن يُعمل «ما» إعمال ليس .

و « ظَنَّ »)[١] ، نحوُ : قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ [٢] ، ونحو قولِه :

{ ٩٠ } عَلِمْتُهُ الحقَّ لا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقّاً تَنَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرِ [٣]

(ويَسْتَكِنُّ في بَابَيْ « كَانَ » و « كَادَ ») ، كقَوْلِه :

{ ٩١ } إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كُنْتُ أَصْنَعُ [٤]

ونحْوُ قوله :

{ ٩٢ } هي الشِّفَاءُ لدائي لو ظَفِرتُ بهَا وليس مِنْهـا شفاءُ الداءِ مَبْذُولُ [٥]

{ وكقراءةِ حمْزَةَ وحَفْصٍ [٦] : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ [٧] ـ بالياء المُثناة من تَحْت ـ ففي « كَادَ » ضميرُ الشَّأنِ ، وَ « يَزِيغُ قلوبُ » فعل وفاعل خبر « كاد » ، ولا يجوز رفْعُ « قلوب » بـ « كاد » ويكون « يزيغُ » خَبَرُ كاد ، والنِّيَّةُ بِهِ التأخيرُ ، لأَنَّهُ كانَ يجبُ أن يكونَ بالتَّاءِ

---

(١) في الأصل : ظن وإن - والمثبت من ب وسائر الأصول .

(٢) سورة الجن آية : ١٩ . والشاهد في قوله : « وأنه لما قام ، حيث إن ضمير الشأن اسم « أن » في محل نصب .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح ابن مالك ١ / ١٦٦ ، والمساعد ١ / ١١٧ ، والمرادي ١ / ٧٤ ، الدماميني ١ / ٥٦ ، السلسيلي ١ / ٢٠٥ ، والشاهد فيه أن ضمير الفصل في باب علم يبرز .

(٤) البيت من الطويل ، للعجير السَّلُوليّ ، انظر الكتاب ١ / ٧١ ، المفصل ٣ / ١١٦ ، الأمالي الشجرية ٣/ ١١٦ ، والنوادر ٤٤٢ ، وشرح ابن مالك ١ / ١٦٦ ، والمساعد ١ / ١١٧ ، والسلسيلي ١ / ٢٠٥ . والشاهد في قوله : « كان الناس نصفان » على أن في كان ضمير شأن مستكنا .

(٥) البيت من البسيط ، لهشام أخي ذي الرمَّة ، انظر الكتاب ١ / ٧١ ، المفصل ٣ / ١١٦ ، والمغني ١/ ٣١٧، والمساعد ١ / ١١٨ . والشاهد فيه قوله : « وليس منها » على أن في « ليس » ضمير شأن مستكنا .

(٦) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٥١٠ .

(٧) سورة التوبة آية : ١١٧ .

المثناةِ منْ فوق ، إذ لا يجوزُ « القلوبُ يزيغُ » بالياءِ إلاَّ في الشِّعْرِ .

(وبُنِيَ المُضمَرُ لِشبَهِهِ بالحَرْفِ وَضْعاً) ، كالتَّاءِ في « ضَرَبْتُ » ، و « نا » في « ضَرَبْنا » ، فهذان ونحوهما مما هو موْضوعٌ على حرفٍ واحدٍ ، أوْ حرفينِ شبيهان[1] للحَرفِ في وضْعِهِ ، [وحُمِلَ باقي المُضْمراتِ عَلَيْهما ؛ / ليجْري البابُ على سَنَنٍ واحدٍ . (وافْتِقَاراً) ؛ لأنَّ المضْمر / ٦٩ / مُفْتَقِرٌ إلى ما يفَسِّرُهُ ، ويفيد مَنْ عَادَ عَلَيْهِ بِمُشاهدة أوغيرها] ، كما يفْتقِرُ الحرفُ ، (وَجُمُوداً) ، وهو : عَدَمُ التَّصَرُّفُ في لفظه بوَجهٍ ما ، حتى بالتصغير والوصف ، فلا يُصغرُ المضمر ولايوصف، ولا يُوصفُ بِهِ ، كما أنَّ الحرفَ كذلك ، (أوْ) يُبْنى المضْمَرُ (للاسْتِغْنَاءِ باخْتِلافِ صِيَغِهِ) ، أيْ : المُضمر ، (لاختلافِ المعاني) [فللمُتكلم في الرفْعِ « تاءٌ » مضمومةٌ ، وفي غيرهِ « نَا » ، وللمُخَاطَبِ « تاءٌ » مَفْتُوحَةٌ ، وفي غيرهِ « كافٌ » مفْتُوحةٌ في التذكيرِ ، ومكسورةٌ في التأنيث ، فأغْنَى ذلك عَنْ إعرابِ الضميرِ ، لحُصُولِ الامتياز بِهِ ، (وأَعْلاهَا) أي المضمرات (اخْتصاصاً ، ما للمُتَكَلِّمِ ، وأدْناها ما للغَائبِ) ، فـ « أَنَا » ونَحْوُهُ أخَصُّ مِنْ « أنْتَ » ونحوهِ ، و « أنْتَ » ونحْوُهُ أَخَصُّ منْ « هُوَ » ونحوهِ ؛ وذلك لقِلَّةِ الاشتراكِ ، (ويغلبُ الأخصُّ في الاجتماعِ) ، فتقولُ : « أنَا ، وأَنْتَ فَعَلْنَا » ، ولا تقولُ : « فَعَلْتُمَا » و أنْتَ وَهُوَ فَعَلْتُما ، ولا تَقُولُ : فَعَلاَ .]

* * *

---

(١) في ب : شبيه .

« فَصْـــلٌ »

[ضمير الفصل والعماد]

(منْ المضْمرات المُسمَّى عنْدَ البصْريِّينَ فَصْلاً [١]) سَمَّوْهُ بذلك ، قيل : لأنَّه فَصَلَ بين المبتدأ والخَبَر ، نحْوُ : « زَيْدٌ هُوَ القَائمُ » ، وقيلَ : لأنَّهُ فُصلَ به بينِ الخبَرِ والتَّابعِ ، فالإتيانُ بهِ يوضحُ كونَ الثَّاني خبَراً لا تابعاً لَمَا قَبْلهُ ، (وعنْد الكُوفيينَ عِماداً [٢]) ، سَمَّوْهُ بذلك ؛ لأنَّهُ يُعْتَمَدُ عليْه في الفائدة ، إذْ يَتَبَيَّنُ بِه أنَّ الثاني ليس بتابعٍ للأوَّل ، وإنَّما هوَ خبرٌ ، وبعْضُ الكُوفيِّينَ يُسَمِّيه دعَامةً [٣] ؛ لأنَّهُ يُدْعَمُ بهِ الكَلامُ أي : يُقَوَّىٰ ويُؤَكَّدُ ، (ويَقَعُ) الفصلُ (بلفظ المرْفوعِ المُنْفصلِ) ، نحوُ : « زَيْدٌ هُوَ القَائمُ » ، ومذهب أكثرِ النحويين ـ وصححه ابنُ عُصْفورٍ ـ ، أنَّهُ حرْفٌ [٤] ؛ وصارَ هنَا حرْفاً ، كَمَا أنَّ الكَافَ في « أكرَمَكَ » يَصيْرُ حَرْفاً معَ ذلك وأَخواته .

وذهبَ الخليلُ ، وغيرُهُ - ونُقلَ عنْ البصريِّين - إلى « أنَّهُ اسمٌ مُضْمَرٌ [٥] »/ لدَلالَتِه على / ٧٠ / مُسمَّىٰ » وهْوَ اختيارُ المُصنف [٦] ، لعَدِّه إيَّاهُ من المُضمرات (مُطابقاً لمعْرفَةٍ قبْلُ) في إفْرَادِها ، وتثْنيتها ، وجَمْعِها ، وتذكيرها ، وتأنيثها ، فتقولُ : « زَيْدٌ هُوَ القائمُ » ، و « الزَّيدانِ هُما القَائمَانِ » ، و « الزَّيْدُونَ هُمْ القَائمونَ » ، وهنْدٌ هي القَائمةُ » ، و « الهنْدانِ هُما القَائمتَانِ » ، و « الهنْداتُ هُنَّ القَائماتُ » ، (باقي الابتداء ، أوْ مَنْسُوخِه) صِفَتَانِ « لمعرفة » ، مثالُ باقي الابتداء ما تقدَّم من « زيْدٌ هوَ القائمُ » ... إلى آخره ، ومثالُ مَنْسُوخِه : « ظَنَنْتُ زيْداً هُوَ القائمَ » ، و « كانَ زيْدٌ هوَ القائمَ » ،

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٧ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٧٠٦ مسألة « ١٠٠ »

(٣) المغني ٢ / ٥٤٩ .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ٦٥ .

(٥) الارتشاف ١ / ٤٨٩ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٦ ، والكتاب ٢ / ٣٩٧

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٥ .

و « إنَّ زيداً هُوَ القَائمُ » ... إلى آخر الأمثلة السابقة .

وخرج بقوله : (قَبْلُ) ، ما أجازَهُ الفرَّاءُ ، مِنْ وقوعِ الفَصْلِ أوّلَ الكلامِ ، نحوُ قوله تعالى : ﴿ ومَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذابِ أنْ يُعَمَّرَ ﴾ (١) فقالَ : « لمْ يُوضَعِ العِمَادُ لأنْ يَدْخُلَ بيْنَ المبتدأ والخبرِ ، إنَّما وُضِعَ في كُلِّ مَوْضع يُبْدأ فيه بالاسم قَبْلَ الفِعْلَ » (٢) ، ولا حُجَّة له ، لإمكانِ حَمْلها على أن يكون « هو » للشَّأنَ ، ويَلزمُهُ أن يقول بجوازِ تقديم خبرِ «ما» وهو «بمزحزحه»- على اسْمهَا - وَهُو «أنْ يُعَمَّر - ، لأنَّ هوَ فَصْلٌ على مُدَّعاهُ ، ولا مَحَلَّ لهُ عنده (٣) لِعَدَم تقدّم شيْءٍ عليه.

(ذي خبَرٍ) . نعْتٌ ثالثٌ لمعْرفةٍ (بَعْدُ) بالبناءِ على الضَّمِ ، والأصْلُ بعْدهُ ، أي : بعْدَ المعرفةِ (مَعْرِفَةٍ) ـ بالجرِّ ـ نَعْتٌ لخبرٍ (أوْ كمعْرفةٍ) معْطوفٌ على معرفةٍ ، مثالُ الخبرِ المعْرفةِ : « زيدٌ هُوَ القائمُ » ، ومثالُ الخبَر الذي يُشبهُ المعرفةَ ، نحْوُ : « زَيْدٌ هُوَ مِثْلُكَ أو خَيْرٌ منْكَ » ، منْ كل اسْم نكرةٍ (لا يقبلُ دخولَ أَلْ عليْه) ، كما أنَّ المعْرفةَ كذلك ، فإنْ كانت النكرةُ تقبلُ « أَلْ » امتنعت المسْألةُ فلا يجوزُ « كانَ زيْدٌ هو مُنْطَلِقاً » ، نصَّ على ذلك سيبويه (٤) .

(وأجاز بعْضُهم وقُوعَهُ بيْنَ نكرتينِ كمَعرفَتَينِ) ، في امْتناعِ دخولِ « أَل » عليهما ، فتقولُ : « مَا أظُنُّ أحداً هُوَ خيراً منْكَ » حكَاه سيبويه عَنْ أهْلِ المدينة ، قالَ : « وزَعَمَ يونُسُ أَنَّ أبا عمرو جَعَلَهُ لحناً » (٥) ، / . / ٧١ /

---

(١) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٢) يقول أبو حيان في البحر المحيط ١ / ٣١٦ : « وذلك أنَّ العماد في مذهب بعض الكوفيين يجوز أن يتقدّم مع الخبر على المبتدأ . . . . . فتقدير الكلام عندهم : وما تعميره هو بمزحزحه » ثم قدم الخبر مع العماد فجاءَ : ومَا هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر ، أي : تعميرُهُ ، ولايجوز ذلك عند البصريين ؛ لأن شرط الفصل عندهم أن يكون متوسطاً » .

(٣) ليست في ب .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٩٢ : « لو قلت : كان زيدٌ هو منطلقاً ، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ماضارعها من النكرة مما لايدخله الألفُ واللاَّمُ » وهي : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك .

(٥) الكتاب ٢/٣٩٧

(وَرُبَّمَا وقَعَ) الفصلُ (بَيْنَ حالٍ وصَاحِبِها ،) فمن ذلك ما حكاهُ الأخْفشُ أنَّ بعضَ العربِ يقولُ : « ضربْتُ زيْداً هُوَ ضَاحكاً » (١) ، وعلى هذه اللغة قَرأ بعضُهُمْ : ﴿ هَؤلاء بناتي هُنَّ أطهر لكم ﴾ (٢) بالنَّصْبِ ، وبِهَا قرأ عيسى بن عُمَر (٣) ، وهذا مُنْكَرٌ عند أبي عمرو (٤) ، والخليلِ وسيبويه (٥) ، وإذا ثبت ما حكاهُ الأخفشُ فلا وجْهَ لإنكاره ، لكنَّهُ قليلٌ ، كما قالَ المُصنِّفُ . وخَرَّجَ المصنفُ النَّصْبَ على أنْ يكونَ « هُنَّ » مبتدأً ، و « لَكُمْ » خَبرهُ ، و « أطْهَرَ » حالٌ تقدَّمَتْ على عامِلِها الظَّرفِ الواقعِ خبراً لـ « هُنَّ » (٦) ، وتوسُّطُ الحال بين المخبَرِ عنْهُ ، والمخْبَرِ به هو قولُ الأخفشِ .

(وربَّما وقَعَ) الفصْلُ (بلفظ الغيبة بَعْدَ حَاضرٍ قائمٍ مقامَ مُضافٍ) ، كقولِه :

﴿ ٩٣ ﴾ وكائنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي إنْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا (٧)

فالياءُ : مفعول « يراني » الأوّلُ ، والمُصابُ : المفعول الثاني ، و « هو » فصْلٌ ، وحَقَّهُ المطابقةُ لِمَا قَبْلَهُ ، ولم يُطَابِقْ هنا ، لأنَّه غائبٌ ، والياءُ لحاضرٍ ، وهو المُتكلِّمُ ، فَخُرِّجَ على حذفِ مضافٍ تقديرُه يرى مصابي هو المصابَ وحينئذٍ يكونُ مُطابقاً ثُمَّ حُذِفَ المضافُ ، وأُقِيمَ المُضَافُ إليه مُقامَهُ ، فصار يراني .

(ولا يتقدَّمُ) الفصلُ (معَ الخَبَرِ المتقدِّم (٨)) فلا تقولُ : « هُوَ القائمُ زيْدٌ » ولاَ « هو القَائمَ

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٥٦ (٢) سورة هود آية : ٧٨ .

(٣) وهي أيضاً قراءة محمد بن مروان ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن أبي اسحاق . انظر المحتسب ١/ ٣٢٥ ، ومختصر شواذ ابن خالويه ص ٦٥ .

(٤) في الكتاب ٢ / ٣٩٦ جاء قول أبي عمرو : « احنبى - يعني تربَّعَ - ابنُ مروان في ذه في اللحن » .

(٥) مختصر شواذ ابن خالويه ص ٦٥ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

(٧) البيت من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٤٤ ، الخزانة ٥ / ٣٩٧ ، الأمالي ١ / ١٦٠ ، ابن يعيش ٣/ ١١٠ ، وابن مالك ١ / ١٦٨ ، والمساعد ١ / ١٢٢ ، والسلسيلي ١ / ٢٠٨ . والمغني ٢ / ٥٤٨ ، والشاهد فيه : كما وضحه الشارح .

(٨) في متن التسهيل في شرح ابن مالك (المقدَّم) ١ / ١٦٨ .

كانَ زيدٌ ، ولا « هُوَ القائمَ ظَنَنْتُ زيداً »] (خلافاً للكسائي) [1] ، على ما حكاهُ الفرَّاءُ [1] وغيرُهُ عنه ، وحكى هشامٌ عَنْهُ المنعَ وهْوَ قولُ الجمهورِ [2] .

(ولا مَوْضِعَ له) ، أيْ : للفصْلِ (مِنَ الإعْرابِ على الأَصَحِّ) عند البصريِّينَ ، ومِنْهُمْ الخليلُ[3] ، وحُجَّتُهُمْ : أَنَّهُ لوْ كانَ لَهُ مَوْضعٌ لَطَابقَ في الإعْرابِ ما قبلهُ ، أوْ ما بعْدَهُ فكانَ يُقالُ : «ظَنَنْتُ زيداً إيَّاهُ القائمَ » ولمْ يطابقْ ، فتعيَّنَ ألاَّ مَوضعَ لهُ مِنَ الإعراب وذَهَبَ الكسائيُّ [4] : إلى أنَّ مَوضِعَهُ موضعِ ما بعدهُ ؛ ففِي « زيْدٌ هو القائمُ » هو : في موضع رفْعٍ ، وفي « كانَ زيدٌ هو القائمِ» هوَ : في موضعِ نصْبٍ ، وذهب الفرَّاءُ [5] إلى أن موضعه كموضع ما قبْلهُ ، ففِي « زيْدٌ هو القائمُ » هو : في موضع رفعٍ ، وفي « ظَنَنْتُ زيداً هو القائمَ » هو : في موضع نصبٍ . /

/ ٧٢ /

[تعين الفصلية]

ولا تتعيَّنُ الفَصْلِيَّةُ مُطلقاً ، (وإنَّما تتعيَّنُ الفصليَّةُ إذا وَلِيَهُ) ، أي : وَلِيَ الفصلَ اسمٌ (منصوبٌ ، وقُرِنَ) الفصْلُ (باللاَّمِ ،) نحوُ : «كانَ زيدٌ لهُوَ القائمَ » ، فتعيَّن هنا كونُ « هُوَ » فصْلا ، إذْ لا يمكنُ جعْلُهُ مبتدأ ، لنصبِ ما بعْدَهُ ، ولا بَدَلاً ، لدخولِ اللامِ عليه ، بخلاف ما إذا وليهُ مرفوعٌ وقُرِنَ باللام ، نحْوُ : « إنَّ زيداً لهُوَ القائمُ » أَوْ لمْ يُقْرَنْ ، نحْوُ : « زيْدٌ هُوَ القَائمُ » فيجوزُ أنْ يكونَ « هو » مبتدأ وأن يكونَ فَصْلاً ، أوْ وَلِيَهُ منصوبٌ أو وليَ غيرَ منْصوبٍ ولم يُقْرَنْ باللامِ ، نحو : « كَانَ زيْدٌ هُوَ القَائمَ » فيجوز في « هو » أنْ يكونَ بدلاً مما قبْلهُ ، وأنْ يكونَ فصْلاً ، (أَوْ وَلِيَ)

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٦ ، والارتشاف ١ / ٤٩٤ . وانشر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢ .

(٢) المساعد ١ / ١٢٢ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٦ ، ٢٧ .

(٤) انظر المغني ٢ / ٥٥٠ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٢٨ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٥٥٠ : « قال الفراء: بحسب ماقبله » ونسب إليه أبو حيان في الارتشاف ١/ ٤٩٤ أنَّ موضعه موضع الخبر .

الفَصْلُ اسْمَاً (ظَاهِراً) منصوباً ، نحْوُ : « ظَنَنْتُ زيداً هُوَ القائمَ » ، فإنَّهُ يتعيَّنُ في « هو » أنْ يكونَ فصْلاً أيضاً ، لامتناعِ الابتدائيةِ لنَصْبِ ما بَعْدَهُ ، والبدليَّة لنصبِ ما قبْلَهُ ، بخلافِ ما إذا كانَ الظَاهِرُ مرفوعاً ، نحْوُ : « كَانَ زيْدٌ هُوَ القَائمُ » فلا يتعيَّنُ « هو » للفصليَّة ، بل يجوزُ فيه البَدَليةُ ، كما سبقَ ، (وَهْوَ) أي : الفَصْلُ (مُبْتَدأٌ مُخبرٌ عَنْهُ بما بَعْدَهُ عِنْدَ كثيرٍ منَ العَرَبِ) (١) . قال سيبويه : « بَلَغَنَا أنَّ رؤْبة كانَ يقولُ : « أظنُّ زَيْداً هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ » (٢) ، برَفْعِ « خَيْرٌ » .

وحكى الجرمي ، « أنَّ الرفْعَ لُغةُ تميمٍ » (٣) ، وحكِي عن أبي زيْدٍ أنَّهُ سَمِعَهُمْ يَقْرَءُونَ (٤) : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ وأَعْظَمُ أَجْراً ﴾ (٥) ، برفعِ « خيْرٌ » و « أعْظَمَ » ، وقال شاعرُهُمْ :

﴿ ٩٤ ﴾ تُبَكِّي عَلَى لُبْنى وأَنْتَ تَرَكْتَهَا وكُنْتَ عَلَيْهَا بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ (٦)

برفعِ : « أَقْدَرُ » ، وفائدة الفصلِ التَّوكيدُ عند الجمهور ، وقالَ السُّهَيلِيُّ « الاختصاصُ » (٧) .

* * *

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٣٩٢ : « وقد جعلَ ناسٌ كثير من العرب « هُوَ » وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه » .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٢ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٩٥ .

(٤) مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٦٤ .
في البحر المحيط ٨ / ٣٦٧ : « قرأ أبو السمال ، وابن السميفع « هو خيرٌ » وأعظمُ ، برفعها على الابتداء ، أو الخبر ، قال أبو زيد : هو لغة بني تميم ، يرفعون مابعد الفاصلة يقولون : كان زيدٌ هو العاقلُ بالرفع » .

(٥) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٦) البيت من الطويل لقيس بن ذريح ، انظر الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، ابن يعيش ٣ / ١١٢ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٦٩ ، والمرادي ١ / ٦٨ . والسلسيلي ١ / ٢٠٩ .
والشاهد فيه : قوله « أنت أقدر » حيث جاء بضمير الفصل مبتدأ ومابعده خبره .

(٧) الارتشاف ١ / ٤٩٥ .

(٨) « بابُ الاسْمِ العَلَمِ »

[تعريف العلم]

(وهُوَ ،) أي : العَلَمُ : (المخصُوصُ) جنس شاملٌ لسائر المعارف ، ويَخرُج عنْهُ النَّكِرَاتُ ، نحْوُ : رَجُلٍ ، فإنَّهُ شائعٌ غيْرُ مخصوصٍ ، (مُطلقاً) فصْلٌ مُخْرِجٌ المضمر كـ « أنا » ، فإنه مخصوصٌ باعْتبار كونهِ لا يتناولُ غيرَ الناطقِ بهِ ، وغيرُ مخصوصٍ باعتبارِ صَلاحيتِهِ لكُلِّ متكَلِّمٍ بهِ ، ومخرجٌ أيضاً اسمَ / الإشارةِ ، نحوُ : « ذَا » ، فإنَّهُ مخصوصٌ باعتبارِ من أشَرْتَ إليه في الحالِ ، / ٧٣ / وغيرُ مخْصوصٍ باعْتبارِ صَلاحيتهِ لكُلِّ مُشارٍ إليْهِ مُفردٍ مُذكرٍ .

(غَلَبَةً) وهي : تخْصيصُ أحدِ المُشتركينَ أو المُشتركاتِ بشائعٍ على سبيلِ الاتّفاقِ ، كتَخْصِيصِ « عَبْدَ اللَّهِ » بـ « ابنِ عمرَ » ، وتخصيص « الكَعْبَةِ » بـ « البيتِ » .

(أو تعليقاً) ، وهُوَ : تَخْصيصُ الشيءِ بالاسْمِ قصْداً لتعيينه كـ « زيدٍ » و « مكة » ، وذكْرُ الغَلَبَةِ والتَّعْليقِ حَشْوٌ في الحدِّ أتى بهما لبيانِ صِنْفيَ العَلَمِ ، لا للاحترازِ عن شيءٍ ، (لُمسَمًّى)[1] - مُتعلقٌ بالمخصوصِ - (غيْرِ مُقَدَّرِ الشَّيَاعِ) . فصْلٌ آخر ، أَخْرَج به ، نحوَ : شَمْسٍ وقَمَرٍ ، فإنهما مخْصوصان بالفعلِ شائعانِ بالقوَّةِ تقْديراً[2] .

(أوْ الشائعُ) قسيمُ المخصوص (الجاري مجْراهُ ،) أي : مجْرى المخصُوصِ في اللفظِ ، فإنَّه يمتنعُ من « الْ » والإضافة ، ومن الصَّرفِ ، إنْ كان ذا سبب آخرَ ، ويُبْتدأُ به ، ويأتي الحالُ منه ، والمُرادُ بهذا عَلَمُ الجنْسِ ، كـ « أَسَامَةَ » ، للأسدِ ، و « بَرَّةَ » للمَبَرَّةِ ، ونحوهما ، فإنها أعلامٌ في اللَّفظِ ، نكراتٌ في المعْنى لشياعها .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ١/ ١٧٠ : « بمسمًّى » .

(٢) يقول يس في حاشيته على التصويح ١/ ١١٣ : « قال السنباطي : أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع ... » .

[المنقول والمرتجل]

(ومَا اسْتُعْمِلَ) منَ العَلَمِ (قبلَ العلميَّةِ لغيْرِهَا منقُولٌ منْهُ) ، أي : مِنْ ذلك الغَيْرِ ، كـ«حارِثٍ » فإنَّهُ منقولٌ منْ وصفٍ ، و « فَضْلٍ » فإنَّهُ منْقُولٌ منْ مصْدرٍ ، و « يَزِيْدَ » فإنَّهُ منقولٌ من فِعْلٍ ، و « أسَدٍ » فإنَّهُ منقُولٌ من اسْمِ عيْنٍ ، وما أشْبَهَ ذلك ، (ومَا سِواهُ) ، أي : مَا سوىٰ المُستعملِ قبْلَ العَلَميَّةِ لغيْرِهَا ، (مُرْتَجَلٌ ،) كـ « سُعادَ » و « أُدَدَ » ، وتقسيمُ الأكثرينَ العَلَمَ إلى : مَنْقولٍ ومُرتحلٍ جَرْيٌ على الغالبِ ، وإلا فالذي عَلَميته بالغلبةِ ، لا منقولٌ ولا مرْتحلٌ .

[المقيس والشاذ]

(وهو) : أي العَلَمُ (إمَّا مَقِيسٌ) وهو : ما سلكَ به سبيلُ نظيرِه منَ النكراتِ [١] ، (وإمَّا شاذٌّ) ، وهو : مَا عـدلَ بـهِ عن سبيل نظيره من النكراتِ ، وشُذوذُهُ إمَّا ، (بفَكِّ ما يُدغمُ) ، نحوُ : « مَحْبَبٍ » [٢] فإنَّهُ مَفْعَلٌ من الحُبِّ ، وقياسُهُ : مَحَبٌّ ، بالإدغامِ ، لأنَّ حكمَ مَفْعَلٍ مما لامُهُ وعينُهُ صحيحانِ الإدغامُ ، نحو : مَكَرٍّ ومَفَرٍّ .

(أوْ فتْحِ ما يكسر) ، نحوُ : « موْهَبٍ » [٣] و « مَوْظَبٍ » و« مَوْأَلَةَ » ، من : وهبَ ، ووظَبَ ، ووَأَلَ ، والقياسُ فيهِنَّ كسْرُ العين ، لأنَّ ذلك حُكْمُ « مَفْعِلٍ » مِمَّا فاؤه واوٌ وعينُهُ / صحيحةٌ ، نحوُ : / ٧٤ /
« مَوْعِدٍ ، ومَوْعِدةٍ » .

(أو كسر ما يُفتح) ، نحو : « معْدي » من قولهم : « معْدي كـربٍ » ، والقياسُ [٤] : فتحُ

---

(١) ابن يعيش ١/ ٣٢ .

(٢) يقول ابن يعيش ١/ ٣٣ : « ليس في كلام العرب تركيب م ح ب ، فلذلك كان من الشّاذّ » .

(٣) « موهب » اسم جل ، و « موظب » اسم مكان . السابق .

(٤) عند من قال أصلُه مَعْدَىٰ كمغزىٰ ، ومرمىٰ ، لا معْدِي » شرح الرضي للكافية ٢/ ١٣٩ .

الدَّال « كمَرمَىً ومَسْعَىً » .

(أو تصحيحِ ما يُعَلُّ) نحو : « مَدْيَنَ » ، فإنَّ قياسَهُ الإعلالُ بنقل الفتحةِ من حرفِ العلة إلى الساكن الصَّحيحِ قبْلها ، ثم قَلْبُ الياءِ ألفاً ، لتحركها في الأصلِ وانفتاح ما قبلها في اللفظِ ، فكانَ يُقالُ : مَدانَ ، كمقام .

(أو إعلال ما يُصحَّحُ) نحو : « دَارَانَ ، وَمَاهَانَ » وقياسُهما التصحيحُ ، فيقالُ : دَوَرانُ ، وموهانُ ، كالجَوَلانِ ، والطَّوَفَانِ .

[المفرد والمركب]

(ومَا عَرِيَ منْ إضافةٍ) نحو : عبْدِ اللَّهِ ، (وَ) منْ (إسنادٍ) نحوُ : برقَ نحْرُهُ ، (وَ) منْ (مزْجٍ) ، نحوُ : بعْلبك فهو (مفْردٌ) ، مُذَكَّرٌ كـ « زَيْدٍ » ، أو مؤنث كـ « زينبَ » ، (وما لم يَعْرَ) منْ إضافةٍ ولا إسنادٍ ولا مزْجٍ فهو (مركَّبٌ) تركيب إضافة « كعبدِ اللَّهِ » وضابطهُ : كلُّ اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوين مما قبْلَهُ .

أوْ تركيبَ إسْنادٍ : وهُوَ كلُّ كلمتَين أُسندَتْ إحداهما إلى الأُخرى ، نحوُ : « برقَ نحْرُهُ » .

أوْ تركيبَ مزْجٍ : وهو كُلُّ كلمتين نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ تاءِ التأنيث مما قبْلَهَا ، نحوُ : « بَعْلَبَك » .

قال المرادي : « وأوردَ على المصنفِ أنواعٌ من المركَّبِ وقد عَريت مما ذكر ، وذلك ما تركَّب منْ حرفين نحوُ : « إنَّما » أو حرف واسم نحو : « يا زيدُ » أوْ حرفٍ وفعْلٍ نحوُ : « قد قامَ » إذا سُمِّيَ بها ، وهذه الأنواعُ الثلاثةُ تُحكى ولا تُعْرَبُ »[1] انتهى .

---

(١) المرادي ١/ ٨٠ .

(وذُو الإضافةِ كُنْيَةٌ) ، نحوُ : « أبي بكْرٍ » و « أُمِّ سَلَمَةَ » (وغير كنية) ، نحوُ : « عبْد اللَّه ، وأمةِ الرَّحمنِ » ، وحكمُ ذي الإضافة ، أن يجريَ الأولُ من المتضايفين على حسب العَوامل ويُخفضَ الثاني بالإضافةِ .

(وذو المزجِ إنْ خُتِمَ بغير ويه) ، «كـ « بَعْلَبَكَ »[1] (أعْرب غَيْرَ منصرف) للعلميَّةِ والتركيبِ ، فَيُرفَعُ بالضمَّةِ ، ويخفضُ وينصبُ بالفتحةِ ، (وقد يضافُ) صدرُهُ إلى عجزِه ، فيُعْرَبُ إعرابَ المتضايفين ، نحو : « هذا بَعْلُبَكٌّ ، ورأيتُ بعلَبَكٍّ ، ومَرَرْتُ / ببَعْلبَكٍّ » فيعربُ « بَعْلٌ » / ٧٥ / بحسب العوامل ، ويجر « بَكٌّ » بالإضافةِ في الأحوالِ الثلاثةِ ، وكذا القَوْلُ في « مَعْدي كَرِبٍ » . إلاَّ أنَّ «معْدِي » يُقدَّرُ فيه الإعرابُ بكماله ، ولا تظهرُ فيه الفتحةُ[1] حالةَ نصبهِ إجراء للباب على سَنَنٍ واحدٍ ، قال ابنُ عقيل : « وهذا من المنقُوص الذي يُسْلكُ به مسلَكَ المقصُورِ »[2] ، وزادَ المُراديُّ « وقد يمتنعُ « كَرِبٌ » من الصَّرفِ حالةَ الإضافةِ فيُفتحُ »[3] .

(وإنْ خُتِمَ) العلمُ المركَّبُ تركيبَ المزجِ (بوَيْهِ كُسِرَ) آخرُهُ ، وهو الهاءُ منْ « ويه » في الأحوالِ الثلاثةِ ، تقول : « هذا سيبويهِ ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه » ، بالبناء على الكسْرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين ، وهذه هي اللُّغةُ الفصحى ، ولم يذكرْ سيبويه[4] غيرَها .

(وقد يُعربُ) العلمُ المختوم بـ « ويه » (غيْرَ منصرفٍ) ، فتقولُ : « هذا سيبويهُ » بالرفع بلا تنوين ـ و « رأيتُ سيبويْهَ ، ومررتُ بسيبويْهَ » ـ بالفتح بلا تنوين ـ أجازه الجرمي[5] .

---

(١) في الأصل كبعلَك سهو ، وفي ب : ولا يظهر فيه الفتح .

(٢) المساعد ١/ ١٢٧ . ولفظه : « فيكون المنقوص هنا كالمقصور » .

(٣) المرادي ١/ ٨٠ .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٠٢ .

(٥) الارتشاف ١/ ٤٩٧ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٧٣ : « وإن كان عجزه « ويه » بني على الكسر ... وبعض العرب يعربُه ويمنعه من الصرف » .

(وربَّما أُضيف صدرُ ذي الإسنادِ إلى عَجزُه إن كانَ) العجزُ اسْماً (ظاهراً) ، نحوُ : «جَاءَني بَرَقُ نَحْرِه ، ورأيتُ برقَ نحرِه ، ومررتُ ببَرَقِ نَحْرِه » فيعربُ « بَرقُ » بوجوهِ الإعرابِ الثلاثةِ ، ويجرُّ « نَحرُهُ » بالإضافةِ ، واحترز بقوله : « إن كانَ ظاهراً) منْ ، نحوِ : « قُمْتُ وبرقْتُ » مسمىً بهما ، فإنه لا يجوزُ فيه إلا الحكايةُ ، وأجاز بعضهم إعرابَهُ ، فتقول : « هذا قُمْتٌ ، ورأيتُ قمتاً ، ومررتُ بِقُمْتٍ » قاله المرادي [١] .

[اللقب]

(ومن العَلَمِ اللَّقبُ) ، وهو : ما أَشْعَرَ برفْعَةِ المسمى كـ « زينِ العابدينَ » ، أو ضعته كـ « بطّة » . (ويتْلو غالباً اسمَ ما لُقِّبَ به) نَحْوُ : « هذا سعيدٌ كُرْزٌ » ، واستظهر بقوله : (غالباً) عَمَّا فيه اللقبُ مقدماً على اسم ما لُقِّبَ به [٢] ، نحوُ قوله :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي ... أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ [٣] / ٧٦ / ﴿ ٩٥ ﴾

وسقطَ في بعض النُّسخ قوله : « غالباً » ، (بإتْباعٍ ، أوْ قطْعٍ مُطْلَقاً) سواءٌ كان الاسْم واللَّقبُ مفردين ، كـ « سعيدٍ كُرزٍ » ، أم مضافين نحوُ : « عبد الله زينِ العابدينَ » ، أم الأول مفرَداً والثاني مضافاً نحوُ : « زيدٌ زينُ الصالحين » ، أو العكسُ « كعبدِ اللَّه كُرْزٍ » ، فتقولُ : « هَذَا سعيدٌ كُرْزٌ »، و« رأيتُ سعيداً كرزاً » ، وَ « مررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ » بإتباعِ الثاني للأوَّلِ رفعاً ونصباً وجراً ، على

---

(١) المرادي ١/ ٨١ .

(٢) الكافية ٢/ ١٣٩ .

(٣) البيت من الوافر ، لأوس بن الصامت ، قال العيني ١/ ٣٩١ : « مزيقيا بضم الميم ، وفتح الزاي المعجمة ، وسكون الياء آخر الحروف وكسر القاف ، وتخفيف الياء الأخرى ، وهو لقب عمرو ، وكان من ملوك اليمن ، وكان يلبس حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما غيره ، فلُقب بذلك » .

والشاهد فيه : قوله « مُزيقيا عمرو » حيث قدم اللقب على العلم ، وهو قليل .

انظر الأشموني ١/ ١٣٨ ، والتصريح ١/ ١٢١ ، وارتشاف الضرب ١/ ٤٩٨ . السلسيلي ١ / ٢١٤ .

البدليَّةِ ، أو عطفِ البيانِ ، ويجوزُ القطعُ إلى الرفع بإضمارِ مبتدأ ، أي : هو كرزٌ ، وإلى النصبِ على إضمارِ فعلٍ نحوُ : أعني كرزاً ، وكذا الباقي ، (وبإضافةٍ أيضاً إنْ كانَا) أي ـ الاسمُ واللَّقبُ ـ (مُفردينِ) ، نحوُ : « سعيد كُرزٍ » ، فيجوز في اللقب في هذا ونحوه مع الإتباع والقَطعِ وجهٌ ثالثٌ ، وهو إضَافةُ الاسم إلى اللَّقب ، فتقول : « هذا سعيدُ كرزٍ ، ورأيتُ سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ » بإضافة « سعيد » إلى « كُرْز » ، ولا يجيزُ جمهورُ البصريين غيْرَهُ ، وهو الذي اقتصر عليه سيبويه [١] .

وأجاز الكوفيُّون [٢] ، وبعضُ البصريينَ فيه الإتباعَ والقطعَ مطلقاً ، والإضافةَ بشرط : ألاَّ يكونَ في أوَّلهما « ال » ، فإنْ كان تعيَّنَ الإتباعُ ، نحْوُ : « هذا الحارثُ كُرْزٌ » . قال ابن عقيل : « وهي واردةٌ على المصنِّف » [٣] .

[العلم ذو الغلبة]

(ويَلزَمُ ذا الغلبةِ) من الأعلامِ التي اشتهرُ بها بعضُ ما له معناهُ اشتهاراً تامّاً ، « كابن عُمَرَ » و « النَّابغة »حال كونه (باقياً على حاله) من العلميّة بالغَلَبَة ، واحترز بذلك من أن يقدَّر زوالُ اختصاص المضاف إليه « ابنُ » : فَيتغيرَ حالُ المضافِ إليه ، نحوُ : « مَا مِن ابنِ عُمَرَ كابْنِ الفاروق» ، أو يقدر زوالُ اختصاصِ ما فيه « ال » فيجرَّد ، ويضافَ ليَتَخصَّصَ كقولهم « أعشى قيسٍ » ، وكذلك أيضا إذا تغيَّرَ حالُه بالنِّداء ، فيُعَرَّىٰ من / « ال » ، نحوُ : / ٧٧ /

{ ٩٦ } يا أقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقرعُ [٤] ... ...

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٤ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢/ ١٣٩ ، الارتشاف ١/ ٤٩٨ .

(٣) المساعد ١/ ١٢٩ .

(٤) رجز ، نسبه سيبويه ٣/ ٦٧ لجرير بن عبد الله البَجَلي ، وانظر الخزانة ٨/ ٢٠ و ٩/ ٤٧ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٨ وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٥ ، والمقرب ١/ ٢٧٥ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٧٦ . والمساعد ١/ ١٢٩ ==

(مَا عُرف به قَبْلُ) « ما » فاعلُ « يلزمُ » ، والذي عرف به الاسمُ قبل الغلبةِ هو الإضافةُ «كابنِ عُمَرَ » ، و« ال » كـ « النَّابغة » ، (دائما إنْ كانَ مضافاً) « كابن عُمَرَ » ، فلا يُجرَّدُ من الإضافةِ بحـال ، (وغالباً إن كان ذا أداة) « كالصَّعِقِ » [١] ، فثبوت « ال » في الصَّعِقِ ونحوه غالبٌ لا لازمٌ [٢] ، خلافا للجزُولي [٣] ، حكى ابن الأعرابيّ : « أنهم يقولون : هذا العَيُّوقُ طالعاً، وهذا عيوق طالعاً ، والمعنى مع التجريد والاقترانِ واحدٌ [٤] ، (ومِثْلُهُ) ـ أي مثلُ الذي فيه « ال » من العلمِ بالغلبةِ في تَجَرُّدِ « ال » حيثُ تُجرَّد من العلم بالغلبة ، كالنَّداءِ ، وتقدير زوالِ الاختصاصِ- (ما قارنت الأداةُ نقْلَهُ) [٥] « كالنَّضْرِ » [٥] ، (أوْ ارتجاله) « كالسموءَ ل ، واليسَعِ » ، (وفي المنقولِ من مُجَرَّدٍ) من « ال » (صالحٍ لها) ، أي : لـ « ال » (مَلْموح به الأصلُ) في الأسماءِ ، وهو التنكيرُ (وجْهانِ) أحدهما : أن يُلْمَحَ الأصلُ فتدخل « ال » ، والثاني : ألاَّ يُلمح [٦] الأصلُ فيستديمَ التجريدُ .

وأكثرُ دخولِ « ال » على المنقول من صفةٍ كـ « الحارث » ، ثم المنقول من مصدر كـ«الفضلِ»، ثُمَّ المنقولِ من اسمِ عينٍ كـ « اللَّيثِ » ، واحترزَ بقولِه (صالحٍ لال » من المنقـولِ من فعلٍ نحْوُ : « يزيدُ » ، فإنَّهُ لا يصلحُ لدخول « ال » عليه إلاَّ في الضرورة ، كقوله [٧] :

== والشاهد فيه قوله : « يا أقرع » حيث تجرد من « أل » . وهو الأقرع بن حابس .

(١) رجل من كلاب معاصر النعمان بن المنذر ، واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ، كانَ يُطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفانه فشتمها فرمي بصاعقة قتلته . ابن يعيش ١/ ٤٠ .

(٢) شرح الرضي ٢/ ١٣٦ .

(٣) الارتشاف ١/ ٤٩٩ ، والمساعد ١/ ١٣٠ ، والمقدمة الجزولية ٦٤

(٤) يقول سيبويه ٢/ ١٠١ : « فإن أخْرجتَ الألف واللام من النجم والصَّعِقِ لم يكن معرفَةً » فهذا ظاهر في أنَّ « ال » عنده لازمة .

(٥) في الأصل القطن قال الرضي في الكافية ١/ ١٣٩ : « وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطرداً ... بل يجوز دخول اللام في أكثرها » .

(٦) في الأصل و ب : لا يلمح ، والمقابلة تقتضي : ألاَّ .

(٧) البيت من الطويل ، لابن ميَّادة الرماح بن يزيد يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، وهو في الخزانة ٢/ ٢٢٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٥٢ ، سر الصناعة ٢/ ٤٥١ ، والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٦ ، والمساعد ١/ ١٣١ . والشاهد فيه : قوله « اليزيد » فدخول « أل » فيه ضرورة .

{ ٩٧ } رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبَاركاً شديداً بأعْبَاءِ الخلافـةِ كاهِلُهْ

[تنكير العلم]

(وقد ينكَّرُ العلمُ تحقيقاً) ، نحو : « مَا منْ زيدٍ كزيدِ بن ثَابتٍ » ، (أو تقديراً) ، كقولِ أبي سفيانَ : « لا قريشَ بعد اليومِ » ، (فيجري مُجْرَىٰ) اسمٍ (نكرةٍ ،) فيصرفُ إن كان ممنوعاً ، نحْوُ: « رُبَّ إبراهيمٍ رأيتُ » ، ولا يتأخر الحالُ عنه كما في نكرةٍ غيره ، ويَصِحُّ دخولُ « ربَّ »[1] عليه ، (ويُسلبُ التَّعيين بالتثنية) ، كقولِه :

{ ٩٨ } وَقَبْلي ماتَ الخَالِدَانِ كِلاهُما [2] ... ...

(والجمعِ ،) كقولِه :

{ ٩٩ } رأيتُ سُعوداً من شعوبٍ كثيرةٍ ولم ترعيني مثلَ سَعْدِ بنِ مالكِ [3]

/ (فَيُجْبَرُ) ، إذا أريدَ تعريفُه (بحرفِ التعريفِ) ، كقوله : « الخالدان » ، وإلاَّ فَلا ، كقوله: « / ٧٨ / رأيتُ سعوداً » (إلاَّ في نحوِ : جُمادَيَيْنِ) وهما : جُمادىٰ الأولىٰ وجمادىٰ الآخرة ،

---

(١) في المساعد « أل » وكلاهما صواب .

(١) البيت من الطويل ، للأسود بن يَعْفُر وعجزه : عميد بني جحوان وابن المضلّل ، انظر النوادر ص ٤٤٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٦ ، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٨٣٤ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٨١ ، وارتشاف الضرب ١/ ٥٠٠ ، والمساعد ١/ ١٣١ ، والمرادي ١/ ٨٣، والخالدان : خالد بن نضلة الأشتر بن جحوان بن فقعس ، وخالدُ بن قيس بنِ المُضلَّلِ ، في اللسان مادة « ضلل » : وقبلي مات ... قال ابن بري : صوابَ إنشاده «فقبلي » بالفاء . والشاهد في قوله : « الخالدان » على أن العلم يسلب منه التعيين بالتثنية ، وهما خالد بن نضلة ، وخالد بن المضلل

(٢) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد ، الكتاب ٣/ ٣٩٦ ، المقتضب ٢/ ٢٢٠ ، والاشتقاق ص ٥٧ ، وشرح ابن مالك ١/ ١٨١ ، المساعد ١/ ١٣١ ، والمرادي ١/ ٨٣ . واختلفت روايته ، في الكتاب ، والمقتضب : «فلم أر سعداً » ، وفي المراجع المذكورة كما رواه الأزهري .

والشاهد في قوله : « سعوداً » حيث إن العلم قد سلب عنه التعيين بالجمع .

(وعَمايَتَيْنِ) وهما جبلان [١] ، (وعرَفَات) وهي : مواقفُ الحجِّ ، قال المُصنِّف : «واحدها عرفة» [٢] ، والدليلُ على بقاء علميَّةِ هذه بعْدَ التثنية والجمع ، أنَّها لا تدخلُ عليها « ال »، ولا تُضافُ .

[مسمى العلم]

(وَمُسمَّياتُ الأعلامِ أولو العِلْمِ) من الملائكة كـ « جبريلَ » ، والإنسِ كـ « زيد » ، والجنِ كـ « الوَلهان » ، والقبائلِ كـ « فَزَارة » . (وما يُحتاجُ إلى تعيينه من المألوفاتِ) كالسُّوَرِ نحوُ : «البقرة » ، والكتب كـ « الكاملِ » ، والكواكب ، كـ « زُحل » ، والأمكنةِ كـ « مكة » ، والخيل كـ«سَكابِ »[٣] ، والبغالِ كـ « دُلْدُلِ »[٤] ، والحميرِ كـ « يعْفُورٍ »[٥] ، والإبلِ كـ « شَدْقَمٍ »[٦] ، وغير ذلك كالفقَارِ . (وأنواعُ مَعَانٍ) كـ « بَرَّة » للمبرَّةِ ، و « فَجَارِ » للفَجَرَةِ ، (وأعيانٌ لا تُؤْلَفُ غالباً » كـ « أبي الحارثِ [٧] ، وأسامةَ » للأسد .

(ومنَ النوعيِّ ما لا يلزم التعريفَ) [كـ « غُدْوَةَ » ، تقول العربُ : « فلان يتعهدُنا غُدْوة » ـ بالصرف ، وعدمه ـ ، « ولم يسمع ذلك [٨] في نوعيِّ الأعيانِ ، بل التزموا تعْرِيفَهُ ، كـ « أسامةَ » (ومن الأعلامِ الأمثلةُ الموزونُ بهَا) الكلماتُ ، فإنها تدلُّ على المرادِ بها دلالة مُتضمِّنة الإشارةَ إلى حروفه وهيأته ، ولهذا توصفُ بالمعرفة ، نحوُ : لا ينصرفُ « فُعَلُ » المعدولُ ، (فما كان منها بتاءِ تأنيث) كـ « فَعْلَةَ » ، (أو على وزنِ الفعْلُ به أولى) كـ « أَفْعَل » ، (أَوْ مزيداً آخرَهُ ألفٌ ونونٌ)

---

(١) جبلان لهذيل متقاربان ، اسم كل واحد منهما عماية .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨١ .
(٣) سكاب : اسم فرس عبيدة بن ربيعة اللسان (سكب) .
(٤) دلدل : اسم بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم (اللسان - دلل) .
(٥) يعفور : اسم حمار كان للنبي صلى الله عليه وسلم (السابق - عفر) .
(٦) شدقم : اسم فحل للنعمان بن المنذر - السابق (شدق) .
(٧) الكتاب ٢/ ٩٤ .
(٨) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٨٣ : « والطريق في ذلك كلّه السَّماعُ » .

كـ « فَعْلانَ » (أو ألفُ إلحاقٍ مقصورةٌ) كـ « فَعَنْلَى » وزنُ « حَبَنْطَى » ـ واحترز بالمقصورة عن الممدودة ، كـ « فِعْلاء وزن « عِلْباء » فإنَّهُ لا يُمنعُ في نكرةٍ ولا معرفة ـ (لم يَنْصَرِفْ إلاَّ مُنَكَّراً) [١] نحوُ : كُلُّ فَعْلَةٍ صحيحِ العَيْنِ يُجمع على فَعَلاتٍ بفتحِهَا إن كانَ اسماً ، وكُلِّ أفْعَلٍ غيْر صفةٍ ولا علمٍ منصرفٌ ؛ وكلُّ « فَعْلانٍ » ذي مؤنثٍ على « فَعْلَى » لا ينصرفُ ، وكلُّ « فَعْلَى » مقصورٌ .

فإن كانت/ هذه معارفَ مُنِعَتْ ، نحوُ : « فَعْلَةُ » وزنَ « جَفْنَةَ » ، و « أَفْعَلُ » وزنُ « أحمدَ » ، / ٧٩ /
و «فَعْلانُ » وزنُ « سكرانَ » وَفَعَنْلَى » وَزنُ « حَبَنْطَى » .

(وإن كانَ على زِنَةِ مُنْتَهى التكسير) [٢]، نحْوُ : « مَفَاعِلَ » و « مَفَاعيل » (أوْذا أَلف تأنيث) مقصورة ، كـ « فُعْلَى » أو ممدودة كـ «فَعْلاَءَ» (لم ينصرفْ مُطلقا) معرفةً ، ولا نكرةً (فإن صَلَحت الألفُ لتأنيث وإلحاق) ، نحوُ « فَعْلى » ـ بفتح الفاء ـ (جاءَ في المثال) الذي فيه الألفُ الصالحةُ للتأنيث ، والإلحاق (اعتباران) أحدُهما : المنعُ في التعريف والتنكيرِ إن حُكمَ بكونِ ألفه للتأنيث . والثاني : المنعُ في التعريف والصرفُ في التنكيرِ ، إن حُكِمَ بكونِ ألفه للإلحاق .

(وإن قُرِنَ مِثَالٌ) من الأمثلة (بما يُنْزِلُهُ منزلَةَ الموزونِ فحكمُهُ حكمُهُ) أي : فحكمُ المثال المقترنِ بما يُنْزِلُهُ منزلَةَ الموزونِ حكمُ الموزونِ الذي نُزِّلَ منزلته من الصفات، نحوُ : « هذا رجلٌ أفْعَلُ»، فحكْمُ « أفْعَلَ » حُكم « أسودَ » ؛ لأنَّ « أفْعَلَ » نُزِّلَ منزلةَ «أسْودَ » في جعلهِ صفة لرجلٍ ، فمُنِعَ الصرفَ للصفةِ والوزنِ ، هذا مذهبُ سيبويه [٣] .

وقال المازني : « هو مصروفٌ » [٤] ، وردَّ عليه المبرِّدُ [٥] وصوَّبَ قولَ سيبويه (وكذا بعْضُ الأعداد المطلقةِ) ، وهي الدالة على مجرد العددِ من غيرِ تقييدٍ بمعدودٍ مذكورٍ ولا محذوفٍ ، فإنَّها

---

(١) الكافية ٢/ ١٣٥ ، وابن يعيش ١/ ٣٩ ، ٤٠ .
(٢) هذا الجزء من متن التسهيل ساقط من شرح السلسيلي إلى قول ابن مالك : « فإن صلحت » .
(٣) الكتاب ٣ / ٢٠٣ . .
(٤) الرضي ٢/ ١٣٥ ، والمساعد ١/ ١٣٤ .
(٥) فقال : « وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا » المقتضب ٣/ ٣٨٤ .

أعلامٌ كالأمثلةِ الموزونِ بها ، فحيث وُجِدَ مع العلميّة سببٌ آخرُ مُنِعَتْ من الصرف ، كقولهم : «ستةُ ضِعْفُ ثلاثةَ » ، فلا تنصرف « ستةُ وثلاثةُ » ؛ للعلميّةِ والتأنيث ، وكقولهم : « أربعُ نصفُ ثمانٍ » ، فأربعُ لا تنصرفُ للعلميّة ووزنِ الفعلِ ، كـ « أحمَد » ، و « ثمانٍ » [١] علمٌ مؤنثٌ حكمه عِنْدَ سيبويه [٢] كحكم « جَوارِ » مسمىً به .

[كنايات]

(وكَنَوْا ،) أي : العربُ (بـ « فُلانٍ » و « فُلانةَ » عن نحوِ « زَيدٍ » و « هندٍ ») من أعلامِ أولي العِلْمِ ، « فـفُلانٌ » كنايةٌ عن علَم مذكرٍ من ذوي العَقْلِ ، كـ « زيدٍ » ، و « فُلانَةُ » كناية عن علم مُؤَنَّثٍ / من ذواتِ العقلِ ، كـ « هندٍ » . والدليلُ على أنَّ فُلاناً علمٌ مَنْعُ مُؤَنَّثِهِ من الصّرف ، / ٨٠ /
قال الشاعر :

[١٠٠] ألا لَعَنَ اللَّهُ الوشَاةَ وقولَهم فُلانةُ أَضحتْ خُلَّةً لِفُلانِ [٣]

وكان القياسُ [٤] ألاَّ تلحقَ التاءُ للمؤنثِ ، كما لا يُثنيانِ ، ولا يُجمعان ، لأنَّ الأعلام غنيةٌ عن ذلك .

(وَ) كَنَوْا (بـ « أبي فلان » وَ « أُمِّ فلانَةَ » عن نحوِ : « أبي بكرٍ » وأُمِّ سَلَمة) ، فأبو فلانٍ كنايةٌ عن كنيةِ مذكرٍ عاقلٍ ، وأُمُّ فلانةَ كنايةٌ عن كنيةِ مؤنثةٍ عاقلةٍ ، (وَ) كَنَوْا (بـ « الفُلانِ »

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٢٢٧ و ٣٥٦ : « ... الياءُ في ثماني ياء إضافة أدخلتها على فَعالٍ ، كما أدخلتها على يمانٍ وشآمٍ ، فصرفتَ الاسمَ إذ خفَّفت ، كما صرفته ذا ثقَّلت يمانيٌّ وشَاميٌّ » .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٦ .

(٣) البيت من الطويل ، لعروة بن حزام من قصيدته النونية ص : ٣ ، وهو في أمالي القالي ٣/ ١٦٠ ، والهمع ١/ ٢٥٥ ، وارتشاف الضرب ١/ ٥٠٣ ، والمرادي ١/ ٨٦ .

(٤) وإنما القياس عدم دخول التاء في المؤنث ، لأنه علم ، وهي إنما تلحق الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث . الارتشاف ١/ ٥٠٣ .

و«الفُلانَة » عَنْ نحو : « لاحقٍ » و « سَكَابِ ») فـ « الفلانُ » كنايةٌ عن علَمٍ مذكرٍ لا يعقلُ ، نحوُ : «لاحقٍ»، و « الفلانةُ » كنايةٌ عن علم مُؤَنثٍ لا يعقل ، نحو : « سَكَابِ » ، وزادوا الألفَ واللاَّمَ فرقاً بين العاقل وغيرِهِ .

(وَ) كَنَوْا (بـ « هَنٍ » و « هَنَةٍ » ، أو « هَنْتٍ » عـن اسم جنسٍ غَيْرِ عَلَـمٍ) ، [فـ« هَنٌ » كنايةٌ عن مذكرِ اسمِ الجنسِ كـ « رَجُلٍ » ، و « هَنَةٍ » أو « هَنْتٍ » كنايةٌ عـن مؤنثِ اسمِ الجنسِ كـ «امرأةٍ»، واحترز بقوله : (غَيْرِ عَلَمٍ) من « أُسَامة » ونَحْوه من أعلامِ الأَجناسِ ، فلا يُكْنى عنها بهذا].

(وَ) كَنَوْا (بـ « هَنَيْتُ » عَنْ جَامعتُ ونحْوِه) منْ مقدماتِ الجماعِ ، وكُلِّ فِعْلٍ يُقْصَدُ سَتْرَهُ ، (وَ) كنوْا (بـ « كَيْتَ » ، أو « كَيَّةَ » ، وبـ « ذَيْتَ » أوْ « ذَيَّةَ » أو « كذا » عـن الحديثِ) الذي يُرادُ إبْهَامُهُ . (وقد تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تاءُ « كَيْتَ ».و « ذَيْتَ » ،) يُقالُ ـ للمُرسَلِ بحديثٍ : قُلْ : « كَيْتَ وكَيْتُ ، أوْ ذَيْتَ وَذَيْتُ ، بفتح التاءِ وكسْرِها وضمها ، بعطفٍ وغيرِهِ ، قالَهُ بعْضُهُمْ ، ولَيْسَ مع التشديدِ إلاَّ الفتحُ وقد يقومُ مقامَهُما « كَذَا وكذا » .

* * *

(٩) « باب المَوْصُولِ الاسمي ، والحرفي »

[تعريف الموصول]

(وَهُوَ) ، أيْ : الموصولُ (منَ الأسماءِ « ما ») ، أي : شيءٌ (افْتَقَرَ أبداً إلى عائدٍ) ، وَهُوَ الضميرُ الذي يَرْبطُ الصّلةَ بالموصولِ ، (أو خَلَفِه ،) أي : خَلَفِ العَائد ، وهو الاسمُ الظاهرُ إذا كان هوَ الموصولَ في المعْنى ، نحْوُ قولهم : « أبو سعيد الّذي رويت عن الخُدْري » / فالخُدْرِيُّ : / ٨١ / خَلَفٌ عن الهاءِ منْ « عَنْهُ » (وَ) إلى (جُمْلَةٍ صريحةٍ) في اللفظِ ، نَحْوُ : « جاء الّذي قَامَ أبُوهُ » أو «أبُوهُ قائمٌ»، (أوْ مُؤَوَّلَةٍ) ، نحوُ : « الّذي عندكَ ، أو في الدّار » أو « جَاءَ الضّاربُ » ، فـ « عندكَ» و « في الدّارِ » في تأويلِ جملةٍ مُرَكَّبَةٍ من فعْلٍ وفاعلٍ ، والتقديرُ : اسْتَقَرَّ ، و « ضَاربٌ » مُؤَوّلٌ بجملةٍ فعْلِيّةٍ تقديرُه : الّذي ضَرَبَ ، أو يضْرِبُ ، (غيْرِ طَلَبِيّةٍ) ، وهي ما كان معناها غيْرَ مُقارنٍ للفظها ، فلا يجوزُ « جاء الّذي اضْربهُ » و « لا تضْرِبْهُ » ، خلافاً للكسائي [١] ، (ولاَ إنْشائيةٍ) ، وهي : ما كَانَ معْنَاهَا مُقارناً للفظها ، فلا يجوزُ « جاءَ الّذي بعْتُكَهُ » ـ قاصداً لإنْشاءِ البيْعِ ـ ، واحترزَ بقولهِ (أبَداً) ، عن النكرةِ الموصوفةِ ، فإنّها لا تَفْتَقِرُ أبداً إلى عائدٍ وجملةٍ ، بل في بعض الأحوالِ .

[الموصول الحرفي]

(وَ) الموْصُولُ (من الحُروف « ما ») أي : شيءٌ (أُوِّلَ مع مَا يَليهِ بمصدَرٍ ولم يحتجْ إلى عائدٍ) ، فقوله : (ما أُوِّل) جنس يتناولُ ، نحوُ : « صَهْ » من أسماء الأفعالِ ، فإنَّهُ يُؤوَّلُ بمصدرٍ معرفةٍ ، إنْ لم ينونْ ، ونكرة إن نوِّنَ ، ويتناولُ الفعلَ المضافَ إليه نحْوُ : « حينَ قمتَ قُمْتُ » ـ أي

---

(١) الارتشاف ١/ ٥٢١ ، المساعد ١/ ١٣٧ ، وقد أجاز هشام أن تأتي جملة الصلة مصدَّرةً بـ « ليت » نحو : جاء الذي ليته صديقي ، كما أجاز ابن خروف أن تكون تعجبية ، نحو : مررت بالذي ما أحسنه والمشهور المنع. انظر الرضي ٢/ ٣٧ .

حين قيامكَ - ، ويتناولُ « هو » من قوله : ﴿ اعْدلوا هـُوَ أقربُ للتقوىٰ ﴾ [١] ، أي : العدلُ أقربُ ، وقولـُه : (مع ما يليه .) فصلٌ أخرجَ بهِ هذه المذكوراتِ ، فإنَّها مُؤَوَّلةٌ بمصدرٍ وحدهَا لا معَ ما يليها [٢] وقولُهُ : (ولم يحْتَجْ لعائد) فصلٌ ثانٍ ، أخرجَ لفظَ « الَّذي » إذا وقع صفةً لمصدرٍ محذوف، نحْوُ: « قُمْتُ الَّذي قمتَ » ، تريد : القيامَ ، فلا بـُدَّ للَّذي [٢] من تقدير عائد ، والتقديرُ : قمتُ القيامَ الذي قُمْتَهُ ، ومنه ﴿ وخُضْتُمْ كالَّذي خَاضُوا ﴾[٣] على أحد محتملاتهِ [٤]. / /٨٢/

[الذي والتي ومافيهما من لغات]

(فَمِنْ) مَوْصولِ (الأسماءِ : الَّذي ، والَّتي ، للواحدِ والواحدةِ) فالَّذي : للواحدِ المذكَّرِ ، سواء أكان من ذوي العِلْم أم من غيرهم ، والتي : للواحـدةِ المؤنثة ، سواءٌ أكانت من ذواتِ العلمِ أم مِنْ غيْرِهنَّ . وأصلُهما عنـد سيبويه [٥] : لَذي ولَتي ، نحْوُ : عَمِي وشَجِي ، على ثلاثة أصول ، وقال الكوفيون [٦] « الاسْمُ : الذَّالُ وحدَهَا ، والتَّاءُ وحْدَهَا ، واللاَّمُ والياءُ زائدتان ، والمشهورُ تسكينُ الياءِ فيهما ، (وَقَدْ تُشَدَّدُ ياؤُهما) حال كون اليائين (مكسورَتَيْن أو مَضْمُومتين) ، فمن شواهد الأول قوله :

---

(١) سورة المائدة آية : ٨ ، وفي الأصل : من قولك : سهو .

(٢) المساعد بتصرف يسير .

(٣) في الأصل بعد « من » بيان ومّد وقد أغنت عنهما « تقدير » .

(٣) سورة التوبة آية : ٦٩ .

(٤) الشاهد في الآية عند الشارح أن « الذي » اسمٌ موصول ، وصلته جملة « خاضوا » ، والعائد منها مقدر ، وهذا هو الاحتمال الأول في الآية . والاحتمال الثاني أن « الذي » تسبك مع ما بعدها بمصدر كالموصولات الحرفية ، ويكون المعنى : وخضتم كخوضهم ، وعند ذلك لا تحتاج إلى عائد ، وهذا مذهب يونس والفراء وابن مالك . الارتشاف ١/ ٥٢١ .

(٥) ذكـر أبو حيان عن صاحب البسيط أن هذا الـرأي منسوب لسيبويه ، لكني لم أهتد إليه فـي الكتاب ، وقيـل: إنّ أصلهـا « ذا » و « تي » من أسماء الإشارة ، وهو منسوب للفراء ، كما ذكر أن أصلها « ذو » بمعنى صاحب ، وقد نسب للسهيلي . انظر الارتشاف ١/ ٥٢٥ ، والأزهية في علم الحروف ص ٢٩١ .

(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٦٦٩ .

{ ١٠١ } وليس المالُ ، فَاعْلَمْهُ بمالٍ وإنْ أَغناكَ إلاَّ لِلَّذِيِّ [١]
يَنالُ بـه العَلاءَ ويصطفيه لأقـربِ أقربيـه وللقصيِّ

ومن شواهد الثاني قوله :

{ ١٠٢ } اِغْضِ ما اسطعتَ فالكريمُ الذيُّ يَألـفُ الحلمَ إنْ جَفَـاهُ بَـذِيُّ [٢]

قال المرادي : « وأمَّا التشديدُ في ياءِ « التي » فغيرُ محفوظٍ [٣] ، وقد حكاه المصنِّف [٤] وأبو موسى [٥] » ، ثم قال : « وزعَمَ أبو موسى أن الياءَ إذا شُددت جَرت بُوجوهِ الإعرابِ ، فإنْ صحَّ فلا حجةَ فيما أنشدَ على البناءِ ، إذ الأولُ مجرورٌ والثاني مرفوعٌ » [٦] انتهى ، (أو تُحْذَفَانِ) ، أي : ياءُ الذي وياءُ التي ، حالَ كونهما (ساكناً ما قَبْلَهُما) كقولهِ :

{ ١٠٣ } فكنتَ والأمرَ الذي قد كِيدا كاللَّذْ تَزَبَّـي زُبْيَـةً فاصْطِيدَا [٧]

---

(١) البيتان من الوافر ، ولم أعثر على نسبهما .
والشاهد فيهما : قوله « للذِّيِّ » حيث كثر ياء الذي وشدَّدها ، وهو قليل . انظر الدرر ١/ ٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ ، المساعد ١/ ١٣٨ ، الهمع ١/ ٢٨٤ ، والسلسيلي ١/ ٢٢٠ .

(٢) البيت من الخفيف لمجهول ، انظر الدر ١/ ٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ والمساعد ١/ ١٣٨ ، والهمع ١/ ٢٨٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٠ .
والشاهد فيه : قوله « الذيُ » ، حيث ضم ياء الذي وشدَّدها وهو قليل ، والظاهر من كلام ابن مالك أن الكسر والضم للبناء . انظر المساعد ١/ ١٣٨ .

(٣) ولذلك ذكر أبو حيان أن من تعرض لحصر لغات « الذي » و « التي » ، كالهروي والدينوري والجوهري لم يذكروا تشديد الياء ، انظر الارتشاف ١/ ٥٢٥ .

(٤) يقول في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٣ : « وفيهما ـ يقصد الذي والتي ـ أربع لغات تخفيف الياء وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلها ، وحذفها مع سكون ما قبلها ، ثم قال : « واللغات الأربع مقولة -أيضا - في التي » . شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٥ .

(٥) الارتشاف ١/ ٥٢٥ ، وهو أبو موسى الجزولي ، انظر المقدمة الجزوليه : ٥٣ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٨٩ .

(٧) من الرجز المشطور ، وهما لرجل من هذيل ، شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٥١ ، الخزانة ٦/ ٣ ، الأمالي الشجرية ٣/ ٥٣ ، الإنصاف ٢/ ٦٧٢ . والشاهد فيه : قوله « كاللَّذْ » حيث حذف ياء الذي ، وسكن ما قبلها .

وكقوله :

{ ١٠٤ } أَرْضنَا اللَّتْ آوَتْ ذوي الفَقْرِ والذُّ ل فآضوا ذوي غِنىً واعتزازٍ [١]

(أو) حالَ كونِ اليائين (مكسوراً) ما قبلَهما كقولهِ :

{ ١٠٥ } لا تعذُلِ اللَّذِ لا ينفكُّ مُكْتَسِباً حمداً وإن كان لا يُبْقى ولا يذَرُ [٢]

وكقوله :

{ ١٠٦ } شُغِفَتْ بك اللَّتِ تَيّمتْكَ فمثلُ ما بك ما بها من لوعةٍ وغَرامِ [٣] /٨٣/

[اللذان واللتان ومافيهما من لغات]

(وَيَخْلُفُهما) ، أي وَيخلفُ ياءَ الذي ، وياء التي (في التَّثنية علامتُها) ، أي : علامةُ التثنية وهي الألفُ رفعاً والياءُ جراً ونصباً ، فتقول : « جاء اللَّذانِ واللتانِ ، ومررت باللذيْنِ واللتيْنِ ، ورأيْتُ اللَّذينِ واللَّتَينِ » مخففا نونُها عند الحجازيين ، وبني أسد [٤] . (مُجَوَّزاً شدُّ نونِها) أي : نون التثنية على لغة قيس وتميم [٥] مع الألفِ والياءِ ، وفاقاً للكوفيين [٦] بدليل قراءةِ

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ ، والمساعد ١/ ١٣٩ ، السلسيلي ١/ ٢٢١ ، المرادي ١/ ٨٩ ، والشاهد فيه : قوله : « اللَّتْ » حيث حذف ياء « التي » وسكن ما قبلها .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٨٩ ، والمساعد ١/ ١٣٩ ، السلسيلي ١/ ٢٢١ والمرادي ١/ ٨٩ ، والشاهد فيه : قوله « اللّذ » حيث حذف ياء الذي ، وكسر ما قبلها.

(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر على قائله ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٠ ، المساعد ١/ ١٣٩ ، السلسيلي ١/ ٢٢٢ ، المرادي ١/ ٨٩ . والشاهد فيه : قوله « اللّتِ » حيث حذف ياء التي وكسر ما قبلها

(٤) الارتشاف ١/ ٥٢٦ .

(٥) وكذا لغة قريش ، ذكره الهروي في الأزهية ص ٢٩٦ .

(٦) الكوفيون يشددون نون التثنية في « اللذين ، واللتين » مع الياء ، والألف ، وهو الصحيح لوروده في ==

ابن كثير [١] ﴿ ربَّنَا أَرِنا اللَّذينِّ أَضَلاَّنَا ﴾ [٢] ـ بالتشديد ـ ومنع البصريون التشديد مع الياءِ ، وهذه القراءةُ حجةٌ عليهم ، (وَ) مُجوَّزاً (حذفُها ،) أي : حذفُ نونِ التثنية على لغة بني الحارث بن كعب ، وبعض ربيعة [٣] قال شاعرُهم :

﴿ ٣٣ ﴾ أبني كليب إن عَمَّيَّ اللـذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا [٤]

وقال آخر :

﴿ ١٠٧ ﴾ هما اللَّتَا لو ولَدَتْ تميمُ لَقِيلَ فَخْرٌ لهـم صميمُ [٥]

[الذين وإغناء الذي عنه]

(وإن عُنيَ بالذي منْ يعلمُ أو شِبْهُه) ، أي : شبهُ من يعلمُ ، وهو الأصنامُ ونحوُها مما عومِلَ معاملة من يعلمُ ، (فجمعُه) ، أي : الَّذي (الَّذين) بالياء (مطلقاً) في الأحوالِ الثلاثة ، مثالُ جمع من يعلم : ﴿ الَّذينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [٦] ، ومثالُ جمع شبهه : ﴿ إنَّ الذينَ تدعُون من

== قراءة ابن كثير في الآية التي ذكرها الشارح ، أما البصريون فمنعوا ذلك مع الياء . انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٠٧ .

(١) النشر ٢/ ٢٤٠ ، والكشف ١/ ٣٨١ . (٢) سورة فصلت آية : ٢٩ .

(٣) نسبها ابن عقيل في المساعد ١/ ١٤١ ، واقتصر على ذكرها الهروي في الأزهية ٣٠٣ ، فلم ينسبها إلى أحد . راجع شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٠٩ .

(٤) البيت من الكامل للأخطل . ديوانه ٢ / ١٠٨ ، والشاهد فيه : قوله « اللذا » على أن حذف نون التثنية منها لغة لبعض القبائل . الكتاب ١/ ١٨٦ ، والخزانة ٦/ ٦ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٢ ، والمساعد ١/ ١٤١ ، السلسيلي ١ / ٢٢٢ .

(٥) رجز ، قال البغدادي في الخزانة ٦/ ١٤ : « وقال العيني : هو للأخطل ، وقد فتشت أنا ديوانه فلم أجده فيه » . انظر الأمالي الشجرية ٣/ ٥٩ ، والمساعد ١/ ١٤١ . والشاهد فيه : قوله « اللتا » على ما ذكرته في البيت السابق . كما قال البغدادي : « والعجب من ابن مالك بعد أن قال في التسهيل : إنه يجوز حذف النون ، قال في شرحه : إن حذف النون من « هما اللتا » ضرورة . اهـ .

والشاهد ليس في الشرح المطبوع ، وقوله هذا في « اللذا » لا « اللتا » وهما سواء ظ شرح ابن مالك ١/ ١٩٢

(٦) سورة المؤمنون آية : ٢ .

دُون اللَّه عبادٌ أمثالكم ﴾ (١) .

(ويغني عنهُ) ، أي : عن الّذينَ (الَّذي في غيرِ تخصيصٍ كثيراً) ، نحو قوله تعالى : ﴿والَّذي جَاءَ بالصِّدق وصدَّق به أولئك هم المتقون ﴾ (٢) ، أي : من جاءَ بالصدقِ ، إذ لو لم يكن المرادُ بـ«الذي » جمعاً لم يُخْبَر عنه بجمعٍ ، ولا عاد عليه ضميرُ جمعٍ ، (وفيه ،) أي في التخصيص (للضرورة قليلاً) ، كقوله :

| ١٠٨ | وإنَّ الّذي حانَتْ بفلجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدٍ (٣)

[لغات في بعض الموصولات]

(وربَّما قيل « اللَّذُون ») بالواوِ (رفعاً) وبالياءِ جراً ، ونصباً ، وهذا مشهورٌ في لُغةِ طيء ، كما قال في الشَّرح (٤) : يقولون : نُصِرَ اللَّذون آمنوا على الذين كفروا ، وهي لغة هذيل (٥) أيضاً ، ونقلها بعضهم عن عُقيل (٥) . (وقد يُقال « لذي » و « لَذَانِ » و « لَذين » و « لَتي » و « لاتي ») / /٨٤/ بحذف الألف واللام من « الذي » و « اللذان » و « الذين » و « التي » و « اللاتي » . قال أبو عمرو بن العلاء : « سمِعتُ أعرابياً يقرأُ بتخفيفِ اللاَّم »(٦) ، يعني في ﴿ صراط الذين ﴾ (٧) فيقرأ : صراطَ لذين .

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٩٤ .

(٢) سورة الزمر آية : ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، للأشهب بن رميلة ، انظر الكتاب ١/ ١٨٧ ، الخزانة ٦/ ٢٥ ، الأمالي الشجرية ٣/ ٥٧، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٢ ، المساعد ١/ ١٤٢ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٣ .
والشاهد في قوله : « الذي » على أنها أتت في التخصيص بمعنى الجمع ضرورة .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩١ .

(٥) شرح الألفية للمرادي ١/ ٢١٤ ، والأزهية : ٢٩٨ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ١/ ٢١٦ ، والبحر ١/ ٢٦ .

(٧) سورة الفاتحة من آية : ٧ .

[موصولات بمعنى الذين]

(وبمعنى الَّذين) في الجمعية (الأُلَى) بالقصرِ بوزن « العُلى » والمشهورُ أنَّها للعقلاءِ كـ«الذين » كقوله :

{١٠٩} رأيتُ بني عَمّي الأُلَى يخذُلونني على حدثانِ الدَّهرِ إذ يَتَقلَّبُ (١)

وقال ابن عصفورٍ : « يقع الأُلَى على العاقلِ وغيرِه من المذكَّرين » (٢) (و « الأُلاَءِ ») بالمدِّ ، كقولِ كُثَيِّر :

{١١٠} أبَى اللهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأنَّهُمْ سُيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً صِقالها (٣)

(و « اللاَّءِ ») كقول رجلٍ من بني سُليمٍ أنشدَهُ الفرَّاء :

{١١١} فَمَا آباؤُنَا بأَمنَّ منه عَلينا اللاَّءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا (٤)

(واللاَّئين) بالياء (مطلقا) رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وهي لغةُ هذيل (٥) ، (أو جراً ونصباً)(٦) بالياء، (واللاَّءُون) بالواو (رفعاً) على لغةِ بعض هذيل(٧) ، كما قالوا : اللَّذون رفعاً ،

---

(١) البيت من الطويل ، لمرة بن عداء الفقعسي ، انظر الهمع ١/ ٢٨٦ ، الدرر ١/ ٥٧ ، المساعد ١/ ١٤٣ . والشاهد فيه : قوله « الألى » على أنها اسم موصول بمعنى الذين .

(٢) المقرب ١/ ٥٩ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد نسبه الشارح إلى قائله . والشاهد فيه : قوله « الألاء » ـ بالمد ـ على أنها اسم موصول كالذين . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ ، والمساعد ١/ ١٤٣ ، والدر ١/ ٥٧ .

(٤) البيت من الوافر . والشاهد فيه قوله : « اللاء » على أنها اسم موصول بمعنى الذين . انظر الدرر ١/ ٥٧ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٤ ، والمساعد ١/ ١٤٣ . وفي الأصل : «منهم » ، وفي ب وسائر مصادر التخريج : « منه » .

(٥) النوادر لأبي زيد ٢٣٩ ، والارتشاف ١/ ٥٢٦ . والمساعد ١ / ١٤٤ .

(٦) قوله : « جرًا ونصباً » ساقط من المتن في شرح السلسيلي . والمساعد ١ / ١٤٤ .

(٧) الارتشاف ١ / ٥٢٦ ، والمساعد ١ / ١٤٤ .

والذين نصباً وجراً ، قال شاعرهم :

{ ١١٢ } هم اللاَّءُون فكوا الغلَّ عني بمرو الشاهجانِ وهم جَنَاحِي [١]

[جمع التي]

(وجمعُ « التي » : اللاتي ، واللائي ، واللواتي) بياءاتٍ على الأصلِ (وبلا ياءاتٍ) على خلاف الأصل ، فهذه ستة ألفاظٍ . (واللاَّ) بالقصرِ ، كقوله :

{ ١١٣ } وكانت من اللاَّ لا يُعَيِّرُها ابنُها إذا مَا الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عيَّرا [٢]

والأصلُ : اللاَّتي ، فحذفوا التاءَ ، والياءَ تخفيفاً . { واللَّوَا - بالقصر - كقوله :

{ ١١٤ } جمعتُها من أَيْنُقٍ عكارِ من اللَّوَا شُرِينَ بالصرارِ [٣]

والأصلُ اللَّواتي ، فحذفوا التاءَ والياءَ تخفيفاً { (واللَّوَاء) بالمد ، يجوز أن يكونَ أصْلُهُ : اللواتي ، فحذفوا التاءَ ، ثم قلبوا الياءَ همزةً ، لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدة ، (واللاَّءاتِ مكسوراً) في الأحوالِ الثلاثةِ كسْرَبناءٍ ، تقول : « جاء اللاَّءَاتِ فَعَلْنَ ، ورأيتُ اللاَءاتِ فعلن ، ومررت باللاَّءاتِ فَعَلْنَ » بكسر التَّاءِ فيهن .

---

(١) البيت من الوافر . والشاهد فيه : قوله « اللاءون » على أنها تأتي بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً في لغة بعض هذيل . انظر الدرر ١/ ٥٨ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٤ ، والمساعد ١ / ١٤٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد نسب في إيضاح الشعر للكميت بن معروف ص ٤٦٤ ، وهو في ديوانه ١ / ٣١٧. والشاهد فيه : قوله « من اللا » على أنها لغة في « اللاء » . انظر الأمالي الشجرية ٣/ ٦١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ ، والمساعد ١/ ١٤٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٥ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد وضحه الشارح ، ظ : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٥ ، الدرر ١ / ٥٨ ، اللسان (ل د ى) والمساعد ١ / ١٤٥ ، والسلسيلي ١ / ٢٢٥ .

(أو مُعْرباً / إعرابَ أُولاتِ) ، [١] فيرفعُ بالضمة ، ويجرُ ويُنصبُ بالكسرةِ ، / والأولى هي /٨٥/ المشهورةُ ، وشاهدُها قولُه :

{ ١١٥ } أولئك إخواني الّذين عَرَفتُهم وأَخْواتُكَ اللاَّءات زُيِّنَّ بالكَتَمْ [٢]

(والأُلى) تقدَّمَ أنَّها تكون لجمع المذكر ، وذكر هنا أنَّها تكون لجمْعِ المؤنثِ ، وقد اجتمعا في قوله :

{ ١١٦ } وتفني الأولى يستلئمون على الأُلى تَراهُنَّ يوم الروع كالحِدَأ القُبْلِ [٣]

فقال : يستلئمون ، ثم قال : تراهُنَّ .

[ذات وذوات]

(وقد ترادفُ « التي » و « اللاتي » ، « ذاتُ » و « ذواتُ ») فتكون « ذاتُ » بمعنى « التي »، و « ذواتُ » بمعنى « اللاتي » حالَ كون « ذاتُ » و « ذواتُ » (مضمومتين مُطلقاً) رفعاً ونصباً وجراً ، في لغة طَيء [٤] ، ومن كلامهم : « بالفضلِ ذو فضَّلكم اللَّهُ به ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكمُ اللَّهُ بهْ » [٥] . يريد بها ، وقول شاعرهم :

{ ١١٧ } جمَعْتُها من أَينقٍ موارِقِ ذواتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سائقِ [٦]

---

(١) السابق .

(٢) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر الدر ١/ ٥٨ ، الهمع ١/ ٢٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٢، والكتم : نبت يخلط بالحناء ، ويخضب به الشعر .

(٣) البيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين ١/ ٩٢ ، الهمع ١/ ٢٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٣ ، السلسيلي ١/ ٢٢٤ ، المساعد ١/ ١٤٥ ، وروى : وتبلى .

(٤) انظر الأزهية ٣٠٣ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١/ ١٧٧ ، والمساعد ١/ ١٤٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ .

(٦) رجز لرؤبة . والشاهد فيه : قوله « ذوات » على أنها اسم موصول بمعنى اللاتي في لغة طيء . ==

قال المرادي :« وحُكي عن المصنِّف إعرابُ « ذاتُ » الموصول إعرابَ « ذاتِ » بمعنى صاحب، وحكى بعضهم [١] إعراب « ذواتُ » الموصولِ إعرابَ « ذوات » بمعنى : صواحب » [٢] انتهى .

[موصولات غير مختصة]

(من . ما . ذا . ذو . أي . ال)

(وبمعنى الَّذي وفروعه) ، من التأنيث والتثنية ، والجمع (« مَنْ » و « ما ») فيكونان هما ، وما عُطفَ عليهما بعد ذلك بلفظٍ واحدٍ للمذكرِ والمؤنثِ ، مفرداً كان ، أو مثنىً ، أو مجموعاً . (و « ذا » غَيْرَ ملغىً) وَإلغاؤه يحصلُ بجعلهِ جزءَ اسم الاستفهام ، نحو : « مَنْ ذا عندك » أي : أي شخص عندك ؟ (ولا مُشار به) [٣] ، نحو : « مَنْ ذا [٤] » ؟ أي : أيُّ شيء هذا ؟ حال كونه (بعد استفهامٍ « بما ») اتفاقاً [٥] ، نحْوُ : مَاذا صنعْتَه ؟ » (أو « مَنْ ») على الأصح ، نحو : « منْ ذا أكْرَمْتَهُ ؟ » ومنهم [٦] من منع موصوليةَ « ذا » بعد « مَن » .

(وذو الطائية) [٧] ، نحو قوله :

== انظر ديوانه ص ١٨٠ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٥ ، والمساعد ١/ ١٤٦ ، والسلسيلي ١/ ٢٢٥ .

(١) الذي حكى ذلك عنهم هو الشيخ بهاء الدين بن النحاس . انظر الارتشاف ١/ ٥٢٨ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٥٠ ، وذكره أبو حيان ، ثم قال : « وهو نقل غريب » .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٩١ .

(٣) تجئ « ذا » اسماً موصولا بشرطين هما : ١ ـ أن تقع بعد « ما » أو « مَنْ » الاستفهاميتين . ٢ ـ أن تكون غير ملغاة . ذكره المرادي في الجني الداني ٢٣٩ ، وهو عين ما ذكره المصنف .

(٤) في الأصل و ب : « من ذا الذي » بزيادة الذي سهوا .

(٥) الارتشاف ١/ ٥٢٨ .

(٦) من الذين منعوا ذلك ابن الأنباري ، حيث زعم أن العرب لا يركبون « ذا » مع « مَنْ » ، فلا يقولون : « مَنْ ذا » ، كما يقولون ماذا ، نسب إليه ذلك أبو حيان ، ثم قال : « والصحيح سماع ذلك من العرب » . انظر الارتشاف ١/ ٥٢٨ .

(٧) شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٤٩ ، والشرح الكبير ١/ ١٧٧ .

{١١٨} فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدِّي وبئْري ذو حَفَرْتُ وذو طويتُ [١]

(مبنيَّةً غالباً) على السكون ، ومن غيز الغالب إعرابُها إعرابَ « ذي » بمعنى صاحب [٢] ، حكاه ابن درستويه في الإرشاد [٢] ،/ وابن جني في المحتسب ، وأنشد : /٨٦/

{١١٩} ... ... فَحَسْبيَ منْ ذي عِنْدَهُمْ ما كفَانِيَا [٣]

(وأيٌّ » [٤] مضافاً (إلى معرفة لفظاً) ، نحو : ﴿ لننزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٥] ، (أو نيَّةً) نحو : « أيٌّ عِنْدَك » ، وحكى غيرُ المصنف [٦] إضافتها إلى نكرة ، نحو : « يُعْجِبُني أيُّ رجُلٍ ، وأيُّ رَجُلَيْنِ ، وأيُّ رجالٍ ، وأيُّ إمرأة ، وأيُّ إمرأتين ، وأيُّ نِساءٍ عندك » ، (ولا يلزمُ استْقبالُ عامله) ، أي عامل « أيٍّ » ، فيجوزُ أن يكونَ عاملُهُ ماضياً ، نحو : « أعجبني أيُّهُمْ قائمٌ » ، وهذا مذهبُ الأخفشِ [٧] ، وطائفةٍ من البصريين ، وجمهُورُهم على المنع كالكوفيين ، وسبب ذلك أنَّ « أيٌّ » وُضِعتْ على الإبهام والعموم ، والماضي منافٍ لذلك [٨] . (ولا) يلزمُ (تقديمُه) ، أي

---

(١) البيت من الوافر لسنان بن الفحل الطائي . والشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » على أن « ذو » تأتي اسماً موصولاً في لغة طيء . انظر الخزانة ٦/ ٣٤ ، والأمالي الشجرية ٣/ ٥٥ ، والانصاف ٣٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٩ ، والسلسيلي ١/ ٢٢٧ ، والشرح الكبير ١/ ١٧٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٤ .

(٣)عجز بيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي . والشاهد فيه : قوله : « من ذي » على أن « ذو » الطائية تعرب إعراب « ذي » بمعنى صاحب عند بعضهم . انظر ابن يعيش ٣/ ١٤٨ ، والعمدة ١/ ١١٢ ، وشرح التسهيل ١/ ١٩٩ والسلسيلي ١/ ٢٢٨ ، والمساعد ١ / ١٤٧ ، والمقرب ١/ ٥٩ ، والمحتسب ١ / ١٤٢ .

(٤) خالف أحمد بن يحيى الجمهور فمنع كون « أي » موصولة ، ذكره ابن عقيل في المساعد ١/ ١٤٨ ، شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٤٢ .

(٥) سورة مريم آية : ٦٩ .

(٦) انظر الارتشاف ١/ ٥٣٠ .

(٧) المساعد ١/ ١٤٨ .

(٨) هذا تعليل ابن الباذش ، انظر شرح الكافية الرضي ١ / ٤١ .

تقديم عامل « أيٍّ » عليها وفاقاً للبصريين [١] و (خلافاً للكوفيين) [٢] في المسألتين [٣] ، فيجوز « أيُّهم قرأ أُحِبُّ » (وقَدْ يُؤَنَّثُ) « أيٌّ » (بالتاء موافقاً « للتي » [٤]) ، وقد يُثنى ، ويجمع فتقولُ : « يعجبني أيَّتُهُنَّ ، وأيَّاهُمْ ، وأيَّيْهِمْ ، وَأيُّوهُمْ ، وأيِّيهِمْ ، وَأيَّتَاهُن ، وأيَّتَيْهِنَّ ، وأيَّاتُهُنَّ عندَكَ .. » حكاه ابن كيسان [٥] .

(وبمعنى الَّذي وفروعه) منَ المؤنّثِ ، والمثنى ، والمجموعِ (« الألفُ واللاَّمُ ») ، فيكون بلفظٍ واحدٍ في الكُلِّ ، نحوُ : « جاءَ القائمُ ، والقائمةُ ، والقائمانِ ، والقائمتانِ ، والقائمونَ والقائمات » ، وهي اسمٌ موصولٌ وفاقاً لابن السراج والفارسي وأكثرِ المتأخرين [٦] ، (خلافاً للمازني [٧] ومَنْ وافَقَهُ في حرفيَّتها) ، واستدلوا على ذلك بأوجه منها [٨] : أنَّ العاملَ يَتَخطَّاها ، نحوُ : « مررْتُ بالضَّاربِ » فالمجرورُ : ضاربٌ ، ولا موْضعَ « لأل » ، فأشْبَهتْ « ألْ » في « الرَّجل » ، وردَّ بما يطولُ [٩] ذكْرُهُ .

(وتُوصَلُ) الألفُ واللاَّمُ (بصفةٍ محضةٍ) والمرادُ بها اسمُ الفاعل ، كـ«الضارب » واسم

---

(١) الارتشاف ١/ ٥٣١ .

(٢) نسب الرضي مسألة وجوب كون عامل « أي » مستقبلاً للكسائي ، ثم قال ٢/ ٤١ : « وقد نوزع فيه فلم يكن له مستندٌ إلا أنّه قال : كذا خُلقت ، يعني كذا وضعها الواضع ، فقال له السائل : استحييت لك يا شيخ ، يعني أن هذا متنازع فيه » أمّا مسألة لزوم تقديم عامل « أي » عليها فقد نسبها للكوفيين جميعاً . انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤١ .

(٤) قال الأندلسي : « التأنيث فيه شاذٌ ، كما شذّ في كلتهن ... وبعض العرب يثنيها ويجمعها ... وهما أشذ شذوذاً من التأنيث » . انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤١ .

(٥) ظ : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٩٢ .

(٦) المساعد ١/ ١٤٩ ، البصريات ٢/ ٨٦٥

(٧) شرح الرضي للكافية ٢/ ٣٧ .

(٨) ذكر هذا الوجه رداً على المازني ابن عصفور في الشرح الكبير ١/ ١٧٩ .

(٩) انظر الشرح الكبير ١/ ١٧٩ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٤ .

المفعول كـ « المضروب » الخالصين للوصفيّة لا الصفة المشبهة على الأصحّ [١] ، واحترز بقوله (محضة) مما يُوصفُ به وليس صفةً محضةً ، « كالأسد » ، ومنَ الصفة التي غلبت عليها الاسميّة ، كـ « الأبطح » و « الصاحب » فـ « أل » في ذلك حرف تعريف / (وقد توصل) « أل » / ٨٧ / (بمضارعٍ اختياراً) كقوله :

[١٢٠] ما أنت بالحكم الترضى حُكُومَتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل [٢]

قال المصنفُ في الشرح : « وعندي أنَّ هذا غيرُ مخصوص بالشِّعر ، لتمكُّن قائله أنْ يقول .

* ما أنت بالحكم المرْضِي حُكُومَتُه * [٣]

وخالفَ النحويين [٤] في ذلك .

(ومبتدإٍ وخبرٍ) ، كقوله :

[١٢١] منَ القوم الرَّسُولُ اللَّهِ منهُم لَهُمْ دَانَتْ رقابُ بني معَدِ [٥]

(أو ظرفٍ) كقوله :

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨ .

(٢) البيت من البسيط ، للفرزدق . انظر الدرر ١/ ١١١ ، المقرب ١/ ٦٠ ، الهمع ١/ ٢٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١ ، المساعد ١ / ١٥٠ ، والشاهد فيه : قوله « الترضي » ، على أن « أل » الموصولة تدخل على المضارع في قليل من الكلام.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٢ .

(٤) البصريون يمنعون دخول « أل » على المضارع إلا في الشعر ، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اختيارا ، وتبعهم ابن مالك . الارتشاف ١/ ٥٣١ ، وخلافه النحويين أنه يرى أن الضرورة : ماليس للشاعر عنه مندوحة وهي عندهم : ماوقع في الشعر دون النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا . ظ الخزانة الشاهد(١) .

(٥) البيت من الوافر ، لمجهول ، الدرر ١/ ٦١ ، الهمع ١/ ٢٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٢ ، والمساعد ١/ ١٥٠ ، السلسيلي ١ / ٢٢٩ . والشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » على أن « أل » وصلت بجملة اسمية وهذا ضرورة .

{١٢٢} {مَنْ}[1] لا يزالُ شاكراً على المعَهْ فهو حُرٍ بِعَيْشَةٍ ذاتِ سَعَةْ[2]

(اضطراراً) في الجملةِ الإسميَّةِ ، والظرفِ .

[حذف عائد الموصول]

(ويجوزُ حذفُ عائدِ) الموصولِ (غيرِ الألفِ واللاَّمِ إنْ كان) العائدُ (متَّصلاً) لا منفصلاً (منصوباً بفعْلٍ) تامٍ ، نحْوُ قوله تعالى : ﴿ أهذا الَّذي بعثَ اللَّهُ رسولاً ﴾[3] الأصلُ : بَعَثَهُ ، فحذف الهاء وهي منصوبةٌ بفعلٍ ، وهو بَعَثَ وهو كثيرٌ[4] ، (أو وصفٍ) ، نحوُ قوله :

{١٢٣} ما اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ[5]

الأصلُ : موليكَهُ ، فحذف الهاءَ وهي منصوبةٌ بوصفٍ وهو « مولي » ، وهو قليلٌ[6] ، وزاد ابن عصفور شرطاً آخر فقال : « وأن يكون المنصوبُ متعيناً للربط ، فإنْ لم يتعين لم يجزْ حذفُهُ »[7] نحو : « جاء الَّذي ضَرَبْتُهُ في دارِهِ »[8] نقله المرادي عنه[9] ، وشرطُ الفعلِ الناصب لَهُ أن يكونَ

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) رجز ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٣ ، والدرر ١/ ٦١ ، والمساعد ١/ ١٥٠ ، والسلسيلي ١/ ٢٣٠ ، والشاهد فيه : قوله « المعهْ » على أن « أل » الموصولة وصلت بظرف ضرورة .

(٣) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٤) الارتشاف ١/ ٥٣٥ .

(٥) البيت من البسيط ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٥ ، المساعد ١/ ١٥١ ، والسلسيلي ١/ ٢٣٠ ، والشاهد فيه : وضحه الشارح .

(٦) ظاهر ابن مالك أنه كثير ، والحق أنه قليل . شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٧٠ .

(٧) المقرب ١/ ٦١ .

(٨) وإنما لم يجز حزف العائد في نحو هذا المثال لما يؤدي ذلك إليه من اللّبس ، يقول في الشرح الكبير ١/ ١٨٤ : « ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذي ضربتُ في داره ، لم يعلم هل أردت أنَّك ضربته في داره أو ضربت غيره في داره » . وهو رأي له وجهة .

(٩) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٩٤ .

تاماً ، فإن كان ناقصاً ، نحو : « جاءَ الذي ليسَهُ زيدٌ » لم يجزْ حذْفُه ، قال المرادي : « وفيه نظر »[١]، (أو) كان العائدُ (مجروراً بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له) أي للعائد (تقديراً) ، نحو قوله تعالى : ﴿فاقضْ ما أنْتَ قَاضٍ﴾[٢] أي : ما أنت قاضيه ، فحذف الهاءَ وهي مجرورةٌ بإضَافَةِ الوصف ـ الذي هو قاضٍ ـ إليه ، وهذا الوصف ناصبٌ للهاءِ تقديراً ، لأنَّ محلها نصبٌ على المفعولية بالوصف ؛ لكونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، غاية ما في الباب أنَّ الوصفَ أضيف لمعموله لفظاً ، فهو منصوبٌ تقديراً ،/ فلو جُرَّ العائد بإضَافة غير صفة ، نحو : « جَاء الذي أبوه قائمٌ » ، أو بإضافة /٨٨/ صفةٍ غير ناصبةٍ له تقديراً نحو : « جَاء الذي أنَا ضاربه أمس » لم يجزْ حَذْفُهُ .

(أوْ) كانَ العائدُ مجروراً (بحرفٍ جُرَّ بمثله) ، أي بِمِثْلِ ذلك الحرف (معنىً) ولفظاً ، (وَمُتَعَلَّقَاً) بفتح ـ اللاَّم ـ (الموْصُولُ) ـ مرفوعٌ بـ « جُرَّ » ، (أو الموصوفُ به) ، أي بالموصول . والحاصلُ : أنَّه يشْتَرطُ في جوازِ حذفِ العائدِ المجرورِ بحرْف أنْ يكونَ الموصولُ أو الموصوفُ بالموصولِ مجروراً بمثلِ ذلك الحرفِ الذي جَرَّ العائدَ ، وأن يتفقَ معنى الحرفين ولَفْظُهما ، وأنْ يتفق متعلقاهما مادةً ، مثالُ حذفِ العائدِ المجرورِ الذي جُرَّ الموصولُ بمثله قولُه تعالى : ﴿ ويَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبونَ ﴾[٣] أي : منْهُ ، فحذف الهاء المجرورة بـ « مِنْ » ، والموصُول الذي هو « ما » جُرَّ بمنْ مثْلِهَا، ومعنى « مِنْ » في الموضعيْن واحدٌ وهوَ : التبعيضُ ، واتفقا مُتَعَلَّقاً وهو : يشربُ في الموضعين .

ومثالُ حذف العائدِ المجرورِ بحرْف جُرَّ الموصوفُ بالموصول بمثله قولُهُ :

{١٢٤} لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمر الّذي ركنتْ أبناءُ يَعْصُرَ حين اضطرها القدرُ[٤]

---

(١) كون تمام الفعل الناصب للعائد شرطاً هو مذهب قوم ، ذكره المرادي في شرحه على الألفية ١/ ٢٥٢ .

(٢) سورة طه آية : ٧٢ .

(٣) سورة النور آية : ٣٣ .

(٤) البيت من البسيط ، قال العيني ١/ ٤٤٩ : « قد قيل إن قائله هو كعب بن زهير بن أبي سلمى » ، وفي شواهد العربية : « وليس في ديوانه » وانظر التصريح ١/ ١٤٧ .
والشاهد فيه : قوله « الذي ركنت » وقد وضحه الشارح .

أيْ إليه ، فحذف الهاءَ المجرورةَ بـ « إلى » ، والموصوفُ بالموصولِ - وهو الأمرُ - مجرورٌ بـ « إلى » مثلها ، واتفق الحرفان معنىً ، واتفق مُتَعلَّقَاهُما مادةً .

(وقد يُحْذفُ منصوبُ صِلةِ الألفِ واللاَّمِ) كقوله :

[١٢٥] ما المُسْتَفِزُّ الهوىٰ محمودُ عاقبةٍ ولو أُتيحَ لهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرِ (١)

أي : ما المُستَفِزُّهُ ، وهو عند الجمهور شاذٌّ (٢) ، (و) قد يُحذفُ العائد (المجرور بحرفٍ وإن لمْ يَكْمُلْ) فيه (شرطُ الحذف) ، كقوله :

[١٢٦] ومنْ حَسدٍ يجورُ عليَّ قومي وأيّ الدَّهرِ ذو لم يحسدوني (٣)

أي : فيه ، فحذف الهاءَ المجرورةَ بفي ، مع انتفاءِ خفض الموصولِ بحرفٍ ، وكقوله :

[مكرر] وإنَّ لِسَاني شهدةٌ يُشْتَفىٰ بها وهُوَّ علىٰ منْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ (٤)

أي : عليه ، فحذف الهاءَ المجرورةَ بعَلىٰ مع اختلافِ المتعلقِ ،/ فإن « على » الأولى متعلقةٌ /٨٩/ بعلقم ، و« على » الثانية متعلقةٌ بـ « صَبَّ » .

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر الدرر ١/ ٦٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٧ ، العيني ١/ ٤٤٧ ، السلسيلي ١/ ٢٣٢ ، والمساعد ١/ ١٥٢ .

(٢) وهو جائز عند بعضهم لوروده في كلام العرب ، ولكنه قليل كما ذكر ابن مالك . انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٥٠ .

(٣) البيت من الوافر ، لحاتم الطائي ، ديوانه : ١٢٨ انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٦ ، السلسيلي ١/ ٢٢٧ ، والمساعد ١/ ١٥٣ ومعجم شواهد العربية ، والشاهد فيه : قوله « يحسدوني » على ما وضحه الشارح .

(٤) قد سبق برقم [٧١] ، والشاهد فيه وضحه الشارح .

[حذف العائد المرفوع]

(ولا يُحذَفُ) العائدُ (المرفوعُ إلاَّ) حالَ كونه (مبتدأ) ، فلو كان فاعلاً نحو : « جاءَ اللَّذان قاما » ، أو نائبا عن الفاعل ، نحو : « اللَّذان ضُربا » ، أو خبراً ، نحو : « جاءَ الذي الفاضلُ هو » فلا يحذفُ المرفوعُ في شيءٍ من ذلك (ليس خبرُه جملةً) ، فلا يحذفُ في « جاءَ الذي هو أبوه قائمٌ ، أو هو أكرمْتُه » ، (ولا ظرفاً) فلا يحذفُ في « جاء الذي هو عندك ، أو في الدَّار » . والحاصلُ: أنَّهُ متى كانَ العائدُ المرفوعُ مبتدأ مخبراً عنه بمفردٍ لا بجملةٍ ولا شبهها جاز حذفُه (بلا شرطٍ آخر عند الكوفيّين) [١] ، فيجوزُ عندهم في فصيحِ الكلامِ : « جاء الَّذي منطلقٌ » بحذف « هو » (وَ) جَاز حذفُهُ (عند البصريين [١] بشرطِ الاستطالةِ في صلةِ غير « أيّ » غالباً) كقول العرب : « ما أنَا بالذي قائلٌ لك سُوءاً » ، أي : بالذي هو قائلٌ ، فحذف « هو » لطول الصِّلَةِ بمعمولِ خبر المبتدأ ، فإن لم يكنْ لخبرِ المبتدأ المفرد معمولٌ قَصُرتْ الصلةُ وامتنع الحذْف غالباً ؛ ومن غيْرِ الغالب قراءةُ بعضهم [٢] ﴿ مثلا ما بعُوضةٌ ﴾[٣] وَ﴿ تماما على الَّذي أحسنُ ﴾[٤] رفع « بعوضة »[٥] و«أحسن».

[حذف العائد في صلة « أي »]

(و) جاز الحذفُ عند البصريين والكوفيين [١] (بلا شرطٍ) للاستطالةِ (في صلتها) ، أي : في صلة « أيٍّ » ، فيُجَوِّزون الحذفَ طالت الصّلةُ كقولِه : « يُعْجِبُني أيُّهم ضاربٌ زيداً » ، أو لم

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٣ .

(٢) هو رؤبة . المحتسب ١/ ١٤ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٦ .

(٤) سورة الأنعام آية : ١٥٤ .

(٥) انظر المحتسب ١/ ١٤ ، والبحر ١/ ١٢٣ .

تَطُلْ ، نحو : « يُعْجِبني أيُّهم قائمٌ » (وهي) يعني « أيٌّ » (حينئذ) ، أي : حينَ إذ حذف صدرُ صلتها ، وأُضيفتْ باقيةٌ (على موصوليّتها مبنيةٌ على الضَّم غالباً) ، سواءٌ أكانت فاعلةً ، نحو : «يُعجبي أيهم قائمٌ » ، أم مفعولةً نحو : « رأيْتُ أيُّهُمْ قائمٌ » ، أم مجرورةً ، نحو : « مررتُ بأيُّهم قائمٌ » ، ببناءِ « أيٍّ » على الضم في الأحوالِ الثلاثة ، على مذهب سيبويه [١] والجمهور [٢] ، ومن غير الغالب قراءةُ بعضهم [٣] ﴿ لننزعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ أيَّهم أشَدُّ ﴾ [٤] بنصبِ « أيٍّ » (خلافاً للخليل ويونس) [٥] فإنهما لا يريان البناءَ ، بل هي عندهما مُعْربةٌ مطلقاً ، / فإنْ وَرَدَ ما ظَاهِرُهُ / ٩٠/ البناءُ ، كقراءة منْ رفَعَ « أيٌّ » من قولهِ تعالى : ﴿ ثم لننزعنَّ من كُلِّ شيعَةٍ أيُّهم أَشَدُّ ﴾ ، وهي القراءةُ المشهورةُ [٦] ، فقال الخليل ويونسُ [٥] : « خرجتْ أيٌّ عن الموصوليّة ، واستُعْمِلَتْ استفهاميّةً » ، ثم قال الخليلُ [٥] : « محكيةً هي وما بعدها بقولٍ محذوفٍ ، والتقدير : لنَنزَعنَّ الجنس الذي يقال فيهم « أيُّهم أشد » ، فأيٌّ مبتدأ ، وأشدُّ خبره ، والجملةُ محكيَّةٌ بالقول ، وقال يونسُ : « جملةُ «أيُّهم أشدُّ » من المبتدأ والخبر في موضع مفعول للفعل الذي قبلها ، وهو معلق عنها ، لأنَّ التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب ، ويرد على الخليل ويونس قوله :

﴿١٢٨﴾ إذا ما لَقِيتَ بنـي مالكٍ فسلِّم على أيُّهم أفْضَلُ [٧]

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .

(٢) السلسيلي ١/ ٢٣٣ . والمساعد ١ / ١٥٤ .

(٣) هي قراءة معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف . مختصر شواذ القراءات : ٨٦ ، وكذا قرأها ناس من الكوفيين . انظر الكتاب ٢/ ٣٩٩ .

(٤) سورة مريم آية : ٦٩ .

(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٦) البحر المحيط ٦/ ٢٠٨ .

(٧) البيت من المتقارب ، لغسان بن وعلة ، الدرر ١/ ٦٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ ، العيني ١/ ١٦٦ ، المساعد ١/ ١٥٥ ، والخزانة ٦ / ٦١ .

بضم « أيُّهم » ، إذ لا يضمر القول بين الحرف ومجروره ، ولا تُعلق حروف الجر عن العمل ، وإذا بَطَلَ ما قالاهُ تعين البناءُ ، وفُهم من كلام المصنف ، أنَّ « أيٌّ » إذا لم يحذفْ صدرُ صلتها تكون معربةً اتفاقاً ، نحو : « يعجبني أيُّهم هو قائمٌ » ، هذا إذا ذكر ما تضافُ إليه ، (وإن حُذف ما تُضافُ إليه) ، « أيّ » (أعربت مطلقاً) سواء حذف صدر صلتها ، نحو : « يعجبني أيٌّ قائمٌ » ، أم لم يحذف ، نحو : « يعجبني أيٌّ هو قائمٌ » .

[أيــة]

(وإنْ أُنِّثتْ بالتاء حينئذ) ، أي : حين إذ حُذف ما تُضافُ إليه (لم تُمنَعْ من الصرفِ) ؛ لأنَّهُ ليس فيها إلاَّ التأنيثُ بالتاء وهو لا يستقل بالمنع ، فتقول : « يعجبني أيَّةٌ قامت » بالتنوين (خلافاً لأبي عمرو) [1] ، وشبْهَتُهُ أنَّ فيها التعريفَ والتأنيثَ ، لأنَّ التعريف بالإضافة المنوية شبيهٌ بتعريف العَلَميّة ، ولذلك منع من الصرف « جُمَع » المؤكد به ، وفرَّق المصنفُ [2] بينهما بأنَّ شبَهَ « جمع » بالعَلَم أشد من شبهِ « أيَّةٍ » ، لأنَّ « جُمع » لا يُستعمل ما يضافُ إليه بخلاف « أيّة » ، نحو : « يعجبني أيَّتُهُنَّ قامت » .

[مايجوز في الضمير العائد على الموصول]

/ (ويجوزُ الحضورُ) تكلماً وخطاباً ، (أو الغيبة في ضميرِ) الموصول ، وهو الذي والتي /٩١/ وتثنيتهما وجمعهما فقط (المخبَر به أوْ) المخبَرِ (بمصوفه) ، أي : بموصوفِ الموصول (عَنْ) ضميرٍ (حاضرٍ) مُتكلِّمٍ أو مخاطبٍ (مقدَّمٍ) على الموصول ، أو الموصوف بالموصولِ المخبر عنه ، مثالُ

---

(١) يقول الرضي في شرحه ٢/٥٨ : « وعند أبي عمرو « أية » ، إذا حذف منها ما تضاف إليه منعت من الصرف ، وغيره يصرفها ، وهو القياس » .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٩ .

ضمير المتكلم المقدّم المخبر عنهُ بالموْصول : « أنا الذي فعلْتُ » بالحضور ، أو « فَعَلَ كذا » بالغيبةِ ، ومثالُ ضميرِ المخاطَبِ المتقدِّم : « أنت الَّذي فعلتَ كذا » أو « فَعَل كـذا » خطاباً وغيبةً ، ومنه قوله :

﴿ ١٢٩ ﴾ أنْتَ الَّـذي أمست نـزارٌ تُعِـدّهُ لدفْعِ الأعادي ، والأمورِ الشَّدَائدِ[١]

وقوله :

﴿ ١٣٠ ﴾ وأنْتَ الَّذي تَلْويْ الجنُودُ رءوسَها إليك وللأَيْتَامِ أنْتَ طعَامُهـا[٢]

ومثالُ ضمير المتكلم المقدَّم المخبر عنه بالموصوفِ بالموصولِ : « أنَا الرَّجُلُ الذي فَعَلْتُ ، أو فعَلَ » ، و « نحن الرِّجالُ الذين فَعَلْنَا ، أو فَعَلوا » ، وَمثالُ ضمير المخاطب المقدَّم ، المخبر عنه بالموصوف بالموصولِ : « أنْتَ الرجُلُ الَّذي فعَلْتَ ، أو فَعَلَ » ، فالحضورُ اعتباراً بحال المُخْبَرِ عنه ، والغيبةُ اعتباراً بحال الخبر ، وهو أكثر وأقيسُ .

قيل : ولا يجوزُ ذلك إلاَّ في « الَّذي ، والتي » وتثنيتهما وجمعهما فقط ، ولا يجوز في غير ذلك إلاَّ الغيبةُ ، ووَهِمَ من أجاز ذلك في جميع الموصولاتِ ، وهو ظاهرُ كلام المصنِّفِ ، حكاهُ المرادي[٣] بلفظ « قيل » ، وجزم به ابن عقيل[٤] .

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٠ ، المساعد ١/ ١٥٧ .

(٢) البيت من الطويل ، للفرزدق ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٠ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٩٨ ، والسلسيلي ١ / ٢٣٤ . والشاهد فيه : قوله « تعده » في البيت الأول ، و « إليك » في الثاني ، حيث عاد الضمير على الموصول في الأول بالغيبة ، وفي الثاني بالخطاب .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١/ ٩٨ .

(٤) المساعد ١/ ٩٨ .

ولو كانَ المتقدِّمُ ضميرَ غيبةٍ فيتعيَّنُ في ضمير المُخْبر به الغيبةُ ، سواء اعْتُبرَ حالُ الخبر أو المخبر عنه ، نحو : « هو الذي فعل كذا » ، ولو كانَ المُخبرُ عنه متأخِّراً والخبرُ متقدماً ، نحو : « الَّذي قَام أَنا أوْ أَنْتَ » تعيَّن الغيبة أيضاً على الصحيح ، لأنَّ الحملَ على المعنى قبل تمامِ الكلام لا يجوز ، وأجاز الكسائي أن يعودَ مطابقاً للمتكلِّم والمخاطب . ومَحَلُّ الاعتبارين السَّابقين (ما لم يُقصَدْ تشبيهُه بالمخبَر به فتتعيَّن الغيبة) ، نحو : « أنَا أو أنتَ في الشجاعةِ الذي قَتَلَ مرْحبا »[1] ، لأنَّ المعنى على حذف « مثْل » ولو صرِّح بها تعينت الغيبة ، والتقديرُ : / أنا في الشجاعةِ مثلُ الذي /٩٢/ قَتَلَ مرْحبا ، ومرحب : اسمُ يهودي قَتَلَهُ علي بن أبي طالب . (ودونَ التشبيه يجوزُ الأمْران) الحضورُ والغيبةُ (إنْ وجدَ) في الكلامِ (ضميران) ، نحو : « أنَا الَّذي قامَ وأكْرَمْتُ زيداً » أو «قمتُ وأكرم زيداً » ، والأحسنُ البداءةُ بالحمْلِ على اللفظ [2] ، كقولِ بعض الأنصار :

{ ١٣١ } نحن اللَّذون بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً [3]

ومن البداءة بالحمل على المعنى قوله :

{ ١٣٢ } أأنت الهلاليُّ الذي كنت مرَّةً سَمِعْنَا بـه والأَرحبيُّ المُعَلَّفُ [4]

بالفاء ، علفت ظبية بالطيب .

---

(١) في الأصل و ب : « أنا وأنت الذي في الشجاعة . . » وهو تركيب سقيم ، والتفسير يصوبه .

(٢) الشرح الكبير ١/ ١٨٩ .

(٣) البيتان من الرجز ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، الدرر ١/ ٦٣ ، المساعد ١/ ١٥٨ ، السلسيلي ١/ ٢٣٥ ، المادي ١/ ٩٨ ، والشاهد فيه قوله : « بايعوا » ، حيث إن الضمير فيها جاء بالغيبة حملاً على لفظ الاسم الموصول . ثم حمل بعد على المعنى فجاء ضمير المتكلم في « بقينا » .

(٤) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، والدرر ١/ ٦٤ ، والمساعد ١/ ١٥٨ ، والسلسيلي ١ / ٢٣٥ ، والمرادي ١/ ٩٨ . والشاهد فيه : قوله : « كنت » حيث عاد الضمير على الاسم الموصول باعتبار معناه ، فجاء بلفظ المخاطب . ثم عاد باعتبار اللفظ على الغيبة في « به » ، وفي ابن مالك: المعلق ، وفي المساعد : المهلب ، وفي السلسيلي : المعلب .

[شبه الجملة يغني عن جملة الصلة]

(ويُغني عَن الجملةِ الموصُولِ بها ظرفٌ) ، نحو : « جاءَ الَّذي عندك » (أو جارٌّ ومجرورٌ) ، نحْوُ : « جاء الَّذي في الدَّار » (منويٌّ معه) ، أي : مع الظرفِ أوْ الجارِّ والمجرور (اسْتَقَرَّ) ، والتقديرُ : « جاء الذي استقر عندك ، أو في الدار ، ولا يُتكَلَّمُ به ، وتقديرُ الفعْلِ هنا مجمعٌ عليه ، (أو شبْهُهُ) ، أي شِبْهُ اسْتَقرَّ ، نحو : « كانَ ، وثَبَتَ (وفاعلٌ هو العائدُ) على الموصُول ، يعني : أنْ فاعلَ استقرَّ ، وشبهه ضميرٌ مستترٌ مرفوع على الفاعلية ، يعودُ على الموصُول (أوْ ملابسٌ له) ، أي: للعائد ، نحو : « جاءَ الذي عندك ، أو في الدَّار أبوه » فأبوه : فاعل استقرَّ المنويٌّ ، وهو ملابسٌ للعائدِ ، وهكذا يُفعَلُ في كل فعْلٍ ذي حدثٍ عام .

(ولا يُفعَلُ ذلك بذي حدَثٍ خاصٍّ) ، كـ « ضَحِكَ وأَكَلَ » ممَّا دلَّ على كونٍ خاصٍّ ، فلا تقولُ : « جاء الَّذي عندك ، أو في الدَّار على أن المرادَ : ضحك عندك أو في الدَّار ، فتحذف «ضَحِكَ » وتنويه مع الظرف أو الجار والمجرورِ ، إذ لا دلالة على خصوصيته ، بخلاف الكون المطلق ، فإنَّهُ المتبادرُ عند الإطلاق .

والحاصل : أنَّه متى تعلق الظرف الواقع صلة بفعلٍ ذي حدث خاص لا يجوز أنْ يُحذَفَ الفعلُ ، ويُستغنى عنْه بالظرف (ما لم يعملْ) فِعْلٌ آخرُ (مِثْلُهُ) ، أي : مثل الفعل المحذوف (في الموصول) ، نحو « نزلنا / الذي البارحةَ » فحذفَ « نزلنَا » ، العاملَ في الظرف ، لأنَّ مثلَ /٩٣/ المحذوف عاملٌ في الموصُولِ ، والتقدير : نزلنا الَّذي نزلْناهُ البارحة .

(أوْ) يعمل مثل المحذوف في (مَوْصوفٍ به) ، أي : بالموصول ، نحو : نزلنا المنزلَ الَّذي البارحة » أي : المنزل الذي نزلناه البارحة ، حكاه الكسائي [١]، وقاسَ المُصنف : نزلنا الَّذي البارحةَ عليه ، لكن قال الكسائي : لا يحذف إلاَّ مع ما قرب من الظروف ، نحو : « نزلنا المنزل البارحة

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، والارتشاف ١ / ٥٢٥ .

أوْ أمس ، أوْ آنفاً ، ولا يقولون : « نزلنا المنزلَ الذي يومَ الخميس » ، ولم يذكرْ المُصنِّفُ قيدَ القُربِ[١]، واعتبارُ هذا القيد يمنع حمْلَ المجرور على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ولا بُعدٌ ، قالهُ المرادي[٢] ، والمرادُ أن يكون قريباً من زمن الإخبار. (وقد يغني عن عائد الجملةِ) اسمٌ (ظاهرٌ)[٣] ، نحو : « أبو سعيد الذي رويْت عن الخدري » أي : رويت عنه ، حكاه الكسائي [٤] ، وقد تقدَّم أوَّل الباب [٥] .

* * *

« فصْـــــلٌ »

[مراعاة اللفظ أو المعنى في عائد " من " و " ما " وما أشبههما]

(« منْ » و « مَا » في اللفظِ مفْردان مذكَّران) ، سواء أكانتا موصولتين ، أو شرطيتين ، أو استفهاميتين (فإن عُني بهما غيرُ ذلك) أي : غير الأفرادِ والتذكيرِ من تثنيةٍ أو جمعٍ أو تأنيث (فمُراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما) وهو صلتهما إن كانتا موصولتين ، وفعلُ الشرطِ إن كانتا شرطيتين ، واستفهامٌ إن كانتا استفهاميتين (وبمَا أشبههُما) ، من ذا الموصولةِ ، وأل ، وكم ، وكأين ، وكـذا أي ، وذو ، وذات في الأفصحِ [٦] في الثلاثـةِ الأخيرةِ (أولى) مـن مراعاة المعنى ، لأنه

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٩٩ .

(٣) يقول أبو حيان في الارتشاف ١/ ٥٢٣ : « ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر ، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ ... والذي أذهب إليه في هذا المسموع النزر أن الضمير محذوف والظاهر بدل منه » .
وذكر ابن مالك أن الربط بالظاهر في باب الصلة نادر ، وفي باب الإخبار كثير ، وهذا خلاف ما ذكره أبو حيان . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٢ .

(٤) الشرح الكبير ١/ ١٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١١ ، والمساعد ١/ ١٥٩ .

(٥) انظر ص ١١١ .

(٦) الارتشاف ١ / ٥٢٧ ، والمساعد ١ / ١٥٩ - ١٦٠ .

الأكثرُ [١] في كلامِ العربِ ، فمن مراعاةَ اللفظ قولهُ تعالى : ﴿ ومنهم منْ يستمعُ إليك ﴾ [٢] ، وقوله تعالـى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأسَوْا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ﴾ [٣] ، ومن مراعاة المعنى ، قوله تعالـى ﴿ ومنهم منْ يستمعون إليك ﴾ [٤] ، وقوله :

/٩٤/ ﴿١٣٣﴾ ... ... لما نسجتها من جنوب وشمأل [٥] /

/ هذا ، (ما لم يعْضُد المعنى) شيءٌ (سابقٌ) على المشتملِ على الضمير العائد على «من» و « ما » ، فإن عضَدَ المعنى سابقٌ (فيُختار مُراعاتُهُ) ، أي مراعاة المعنى [٦] ، نحو قوله تعالى : ﴿ ومن يَقنتْ منكن للهِ ورسولِهِ وتعمل صالحاً نُؤتها ﴾ [٧] ، فقيل : « وتعمل صالحاً » بالتاء المثناة فوق حملاً على المعْنى لسبق قولهِ : « منكن » ، فاعتضد باللَّفظِ ما يقوي المعنى ، (أو) ما لم (يلزم بمراعاة اللَّفظ لبْسٌ) ، ﴿ نحو : « أَعطِ مَنْ سأَلَتَكَ لا من سأَلَكَ » . (أوْ) ما لم يلزم(قبحٌ) ، نحـو : « مَنْ هي حَمْراءُ أَمَتُك » (فيجب مراعاة المعنى) في المسألتين ، ولا يجوز مراعاة اللفظ في المثالين ، فلا تقولُ: « أعطِ منْ سألك لا من سَألك » ، ولا مَنْ هي أحمرُ أَمَتُك » ؛ للبسِ في الأول ، ولقبح الإخبار بمذكرٍ عن مؤنثٍ في الثاني ، (مطلقا) سواء كان الوصفُ مثل أحمرَ ، أو مثلَ مُحْسِنٍ ، أو غيرهما ، كـ « قائم » (خلافا لابن السراج [٨] في نحو : « منْ هي مُحْسِنةٌ أمُّكَ ») ، فيجوز عنده :

---

(١) الارتشاف ١/ ٥٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٥٥ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٢٥ .

(٣) سورة الحديد آية : ٢٣ .

(٤) سورة يونس آية : ٤٢ .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس ، وصدره : فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها .
والشاهد فيه : قوله « لما نسجتها » ، حيث عاد الضمير على « ما » مفرداً مؤنثاً باعتبار معناها .
ظ : ديوانه ٢٩ ، شرح ابن مالك ١ / ٢١٣ ، الدرر ١ / ٦٤ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢/ ٥٦ .

(٧) سورة الأحزاب آية : ٣١ . ﴿ نؤتها ﴾ في « ب » .

(٨) الأصول لابن السراج ٢/ ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

« منْ هيَ محسنٌ أمُّكَ » ، لشبَهِ « محسن » بمرضع من الصفاتِ الجاريةِ على المؤنث بلا علامةٍ ، بخلافِ ، نحو : « أحمرَ » فإنَّ اجْراءَ مثلهِ على مؤنث لم يقعْ ، وهو مرْدود ؛ إذ « هي » في هذا من القبح قريبٌ مما في « منْ هي أحمرُ أمتُك » ، وهـو موافقٌ على منعـهِ ، فوجب اجتنابُ هـذا أيضا ، (فإن حُذف « هي » سَهُلَ التذكيرُ) في الوصف فتقول : « منْ مُحْسِنٌ أمُّكَ » وفاقاً لابن السراج ؛ إذ ليس فيها من القبحِ ما هو فيما قبلَهَا . (ويُعْتبرُ المعنى بعد اعتبارِ اللَّفظِ كثيراً ،) كقوله تعالـى : ﴿ ومنهم من يقول ائْذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ومنهم مَنْ عاهَد الله ﴾ (٢) ثم قال : ﴿ فَلَمَّا آتاهم ﴾(٢) } .

(وقد يعتبرُ اللَّفظُ) ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللَّفظ (بعد ذلك) ، كقوله تعالى : ﴿ ومنَ النَّاس من يَشْتَري لهو الحديثِ ليُضلَّ عن سبيل اللَّهِ بغير علم / ويتَّخذها هُزُواً أولئك لهم عذابٌ / ٩٥/ مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولَّى مستكبراً ﴾ (٣) الآية ، وكقوله :

{ ١٣٤ } لستُ ممن يكِعُّ أو يستكينو نَ إذَا كَافحَتْه خيلُ الأعادي (٤)

[من معاني " من " و " ما " واستعمالاتهما]

(وتقعُ « منْ » و « ما » شرطيتين) ، كقولهِ تعالى : ﴿ منْ يعملْ سوءاً يُجْز بِهِ ﴾ (٥) وقوله تعالى : ﴿ مَا يفتح اللَّهُ للناس من رحمةٍ فلا ممسك لها ﴾ ، (٦) (واستفهاميتين) ، كقوله تعالى :

---

(١) سورة التوبة آية : ٤٩ .

(٢) سورة التوبة : آية ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) سورة لقمان آية : ٦ ، ٧ .

(٤) البيت من الخفيف ، لمجهول . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٤ ، المساعد ١/ ١٦٢ ، السلسيلي ١/ ٢٣٨ . والشاهد فيه قوله : « يكع أو يستكينون . . . كافحته » حيث روعي الحمل على اللفظ في الأول ، وعلى المعنى في الثاني ثم اللفظ في الثالث . و « يكعُّ ، ويكُعَّ : يضعف ويحين » .

(٥) سورة النساء آية : ١٢٣ .

(٦) سورة فاطر آية : ٢ .

﴿منْ إلهٌ غيرُ الله﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ قال فرعون وما ربُّ العالمين ﴾ (٢) ، (ونَكِرَتَيْن موصوفتين) ، كقوله :

[١٣٥] ألاَ رُبَّ مَنْ تَغتَشُّهُ لك ناصحٌ ومُؤْتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرُ أمينِ (٣)

وقوله :

[١٣٦] رُبَّما تكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْـ ـرِ رما لهُ فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ (٤)

فجملةُ : « تكرَهُ » صفةٌ « لَمَا » ، والعائدُ محذوفٌ ، والتقديرُ : رُبَّ شيء تكرهُهُ النفوسُ . (و) قدْ (يُوصفُ بـ « ما » على رأى (٥)) كقولِهِم : « لأمْرٍ ما جدَعَ قَصيرٌ أنْفَهُ »(٦) . فـ « ما » صفةٌ لـ « أمرٍ » ، قال المُصنِّفُ : « والمشهور أنَّها زائدةٌ منبهةٌ على وصفٍ مُرادٍ لائقٍ بالمحَلِّ ، ودَعْوَى الزيادةِ أوْلى ، لأنَّهُ عُهِدَ زيادتُها عِوَضاً ، نحو : أمَّا أنت منطلقا انطلقت » (٦) انتهى ، ولم يُعْهَدْ وقوعُها صفةً .

(ولاَ تزاد « مَنْ ») عند البصريين (٧) والفراءِ (خلافاً للكسائى) (٨) حيثُ قال بزيادتها مستدلاً بقولِ عَنترة :

---

(١) سورة القصص آية : ٧١ ، ٧٢ .

(٢) سورة الشعراء آية : ٢٣ .

(٣) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر الكتاب ٢/ ١٠٩ ، الهمع ١/ ٣١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٥ ، المساعد ١ / ١٦٣ ، السلسيلي ١ / ٢٣٨ . والشاهد فيه : قوله « رب مَنْ تفتشه » على أن مَنْ نكرة موصوفة بالجملة بعدها .

(٤) من الخفيف لأمية بن أبي الصلت ، ابن ابن كالك ١ / ٢١٥ ، المساعد ١ / ١٦٣ ، السلسيلي ١ / ٢٣٨ ، ديوانه : ٣٦٠ ، والكتاب ٢ / ١٠٩ ، والخزانة ٦ / ١٠٨ . قال الجوهري : « الفَرْجَةُ : التَفَصِّي من الهم ... والفُرْجَةُ بالضَّم : فُرْجَة الحائط وما أشبَهَهُ » . والشاهد فيه قوله : « ربما تكره » على أن « ما » نكرة موصوفة بالجملة بعدها .

(٥) ظ : المساعد ١/ ١٦٣ . (٦) مجمع الأمثال ٢ / ١٩٦ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦ ، وعبارته ملفقة منه ومن المساعد وليست نص ابن مالك .

(٧) الارتشاف ١/ ٥٤٦ . (٨) المساعد ١/ ١٦٤ .

| ١٣٦ | يا شاةَ منْ قَنَصٍ لِمنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَليَّ وليتَها لم تَحرُمِ [١]

التقديرُ عنده : يا شاةَ قنصٍ ، وأُوّلَ بأنَّ « من » نكرةٌ موصُوفة ، والتقديرُ : يا شاةَ شخصٍ قَنَصٍ ، أي : مُقْتَنِصٍ .

(ولا تَقعُ من على من لا يَعقِلُ إلا مُنزَّلاً منزلَتَهُ) ، أي منزلةَ منْ يعْقِلُ ، كقولِه تعالى : ﴿وَمَنْ أضلُّ ممَّن يدعُوا من دون اللَّهِ مَنْ لا يستجيبُ له إلى يوم القيامةِ ﴾ [٢] ، أوقع « مَنْ » على الأصنام لَمَّا نزَّلوها منزلةَ العاقل (أو مجامعاً له شمولٌ) ، كقوله تعالى : ﴿ ومنهم منْ يمشي على رجْليْنِ﴾[٣] ، فإنَّهُ يشملُ الآدميّ والطائر ، (أَوْ) مجامعاً له (اقترانٌ) وعمومٌ فُصِّلَ بـ « منْ » كقولـه تعالـى : ﴿ ومنهُم منْ يمشي على أربع ﴾ [٣] أوقَعَ « مَنْ » على غير العاقِل ، / لاقترانه بمنْ /٩٦/ يَعْقلْ فيما فُصِّلَ بمَنْ في قوله : ﴿ واللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ من ماءٍ ﴾ [٣] ، (خلافاً لِقُطْرُب) ومن وافقهُ[٤] ، حيثُ قالوا : إنَّ « منْ » تقعُ على ما لا يعقلُ دون اشتراط ما ذُكرَ مستدلين بقوله تعالى : ﴿ أفَمَنْ يخْلُقُ كمَنْ لا يخْلُق ﴾ [٥] ، قالوا : المرادُ بذلك الأصنامُ ، ولا حجةَ لهم فيه ، لاشتراكِ العاقلِ وغيـره فيمن لا يخلق .

(و « ما » في الغالب لما لا يعقلُ وحْده) ، نحو : « أعجبني ما رَكِبْتَ » ، ومن غير الغالب قولُهُ تعالى : ﴿ مَا منعك أنْ تسجدَ لما خَلَقْتُ بيدي ﴾ [٦] ، (وله) ، أي لما لا يعقلُ (مـع مـنْ

---

(١) البيت من الكامل . ديوانه ١٥٢ . والشاهد فيه قولـه : « يا شاة مَنْ قنص » ، حيث إنْ « مَنْ » هنا زائدة عند الكسائي . ينظر الخزانة ٦/ ١٣٠ ، والمغني ١/ ٣٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦ ، والمساعد ١/ ١٦٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٣٩ .

(٢) سورة الأحقاف آية : ٥ .

(٣) سورة النور آية : ٤٥ .

(٤) المساعد ١/ ١٦٤ .

(٥) سورة النحل آية : ١٧ .

لايَعْقِلُ) [١] كقوله تعالى : ﴿ ولله يسجدُ ما في السموت وما في الأرضِ منْ دابَّةٍ ﴾ [٢] ، قال الفارسي [٣] : (ولَصفاتٍ من يعقلُ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ والسماء وما بنَاها ﴾ [٤] أي وبانيها ، ونحو (فانكحُوا ما طاب لكم من النساءِ ﴾ [٥] ، أي : الطيب ، قال السهيلي [٦] : (وللمبْهَمِ أمره) كقولك وقد رأَيت شبحاً منْ بُعْدٍ ، وقد ترددَّت في إنسانيته وعدمِها : أخبرني ما هُناك .

(وأفْردتْ) « ما » فَخَلتْ من صلةٍ وصفةٍ ، ومن تضمُّنِ شرطٍ أو استفهام حالُ كونها (نكرةً) في التعجبِ ، نحو : مَا أحْسَنَ زيداً عند سيبويه [٧] ، وفي باب « نعم » نحو قولهم : غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا ؛ و ﴿ نعِمَّا هي ﴾ [٨] وفيه خلافٌ ـ سيأتي ـ وفي قولهم : « إنِّي ممَّا أنْ أفعلَ » أي : إنِّي من أمْرِ فعلي ، (وقد تُساويها « مَنْ ») في إفرادها حال كوْن « منْ » نكرةً (عند أبي علي) الفارسي [٦] خاصةً ، واحتج بقوله :

| ١٣٧ | فكيف أرْهبُ أمراً أو أُراعُ له ... وقد زَكَأْتُ إلى بشْر بن مروان [٩]

فَنِعْمَ مَرْكَأ منْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍ وإعلانِ

---

(١) في الأصل و : ب : وله أي لما يعقل مع من لا يعقل » والمثبت هو الموافق لمتن التسهيل فيه وفي شروحه .

(٢) سورة النحل آية : ٤٩ .

(٣) الارتشاف ١ / ٥٤٧ ، التصريح ١ / ١٣٤ .

(٤) سورة الشمس آية : ٥ .

(٥) سورة النساء آية : ٣ .

(٦) الارتشاف ١/ ٥٤٧ ، ونتائج الفكر ١٨٠ - ١٨٤ ، إيضاح الشعر ٤١٧

(٧) الكتاب ١/ ٧٢ .

(٨) سورة البقرة آية : ٢٧١ .

(٩) البيتان من البسيط ، لمجهول ، انظر العيني ١/ ٤٨٧ ، المغني ٢/ ٤٨٩ ، الخزانة ٩/ ٤١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٨ ، المساعد ١ / ١٦٦ ، السلسيلي ١ / ٢٤١ ، وروى « وكيف » وفي الدرر ١/ ٧٠ « فكيف » ، وفي اللسان « زكأ إليه : استند » .

فـ « منْ » عنده في موضع نصب على التمييز ، وفاعل « نعْم » ضميرٌ مُفَسَّرٌ بـ « مَنْ » ، كما فُسِّرَ بـ « ما » في قوله تعالى ﴿ فَنِعِمَّا هي ﴾ [١] وهو مبتدأٌ / خبرهُ الجملةُ قبلَهُ ، و « في سرٍّ واعلان » متعلقٌ « بنعم » ، ويقال : زَكَأْتُ إليه أي : لجأتُ إليه ، حُكِيَ عن أبي زيد [٢] ، ولم يذكرْهُ الجوهري [٣] . /٩٧/

[الذي مصدرية وموصوفة]

(وقد تقعُ « الذي » مصْدَرِيّةً) غيرَ محتاجة إلى عائدٍ حكاه الفارسيُّ [٤] عن أبي الحسنِ عن يونسَ ، وجعل منه ﴿ ذلك الذي يبشِّرُ اللَّهُ عبَادَهُ ﴾ [٥] ، وقولَه تعالى : ﴿ وَخضتم كالذي خاضُوا ﴾ [٦] ولا يعود على « الذي » هنا شيءٌ ، لأنَّها في مثلِ هذا حرفٌ (وموصوفةً بمعرفةٍ) ، نحو : « مَرَرْتُ بالذي أخيك » (أو شبهها) ، أي شبهِ المعرفةِ (في امتناعِ لحاقِ « أل ») ، نحو : « مَرَرْتُ بالذي مثلك » حكاهما الفرَّاءُ [٧] عن العرب ، وحكى عنهم ، أنَّهم لا يقولون : « مَرَرْتُ بالذي قائمٌ » ، وحصل من كلامه أن « الذي » تكون موصولة وموصوفة مستغنية بالصفة ، ومصدريةً محكوماً بحرْفيتها ، قال المصنف : « وهو حاصل كلامِ أبي علي ، وهو مذهب الفرَّاءِ ، وهو الصحيح ، وبه أقول » [٧] .

* * *

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٧١ .

(٢) في المساعد ١ / ١٦٦ : « حكاه في العباب عن أبي زيد ولم يذكره الجوهري » والعباب للصاغاني لم يكمل وجله مخطوط .

(٣) انظر الصحاح ١/ ٥٤ مادة « زكأ » .

(٤) في الشيرازيات ظ : شرح ابن مالك ١/ ٢١٨ ، وانظو : المسائل العضديات : ١٦٩ .

(٥) سورة الشورى آية : ٢٣ .

(٦) سورة التوبة آية : ٦٩ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٩ .

« فصـــــلٌ »

[من معاني « أي » واستعمالاتها]

(وَتقع « أيٌّ » شرطية) ، كقوله تعالى : ﴿ أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى ﴾[١] (واستفهامية) ، كقوله تعالى : ﴿ أيُّ الفريقين أحقُّ ﴾[٢] ، (وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ) تلك النكـرةُ (غالباً) كقوله :

{ ١٣٩ } دَعَوْتُ امرأً أيَّ امرئٍ فأجابني فكنْتُ وإيَّاهُ مـلاذاً وموْئـلا[٣]

ومنْ غيرِ الغالبِ ، قولُهُ :

{ ١٤٠ } إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ علاَهُ بسيفٍ كُلَّما هـزَّ يَقْطَعُ[٤]

أراد منافقاً أيَّ منافق ، وهذا فـي غايـة الندور[٥] ، لأن المقصُودَ بالوصف بـ « أيٍّ » تعظيمُ الموصُوفِ ، والحذفُ مناف لذلك (وَ) تقعُ « أيٌّ » (حالاً لمعرفةٍ) ، كقوله :

{ ١٤١ } فأومأتُ إيماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ فللَّهِ عيْنَا حَبْتَرٍ أيَّما فَتَـى[٥]

---

(١) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٨١ .

(٣) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢١ ، الدرر ١/ ٧٠ ، المساعد ١/ ١٦٧ ، الهمع ١/ ٣١٩ ، السلسيلي ١/ ٢٤٢ . والشاهد فيه قوله : « امرأً أيَّ امرئ » ، على أن « أيّ » جاء وصفاً لنكرة مذكورة .

(٤) البيت من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه : ٣٦٠ ، انظر الهمع ١/ ٣١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢١ ، المساعد ١/ ١٦٨ السلسيلي ١/ ٢٤٢ . والشاهد فيه قوله : « أيَّ منافق » على أن « أيّ » جاء وصفاً لنكرة غير مذكورة .

(٥) في الأصل : النذور - سهو -

(٥) البيت من الطويل ، للراعي النميري ،ديوانه : ٣ انظر الكتاب ٢/ ١٨٠ ، الهمع ١/ ٣١٩ ، شرح التسهيل==

(ولا تقع) أيٌّ (نكرةً موصوفةً ، خلافاً للأخفش [١]) أجاز ، « مَررتُ بأيٍّ معجب لك » قياساً على « مررتُ بما أو بمن معجبٍ لك » وهو ضعيف (وقد يُحْذَفُ ثالثها في الاستفهام) ، كقوله :

[١٤٢] تنظرت نَسراً والسِّماكَينِ أيْهُما عليَّ من الغَيْثِ استَهَلَّتْ مَوَاطِرة [٢]

(وتُضافُ) أيٌّ (فيه) أي في الاستفهام (إلى النَّكرة بلا شرطٍ) ، نحو : « أيُّ رجلٍ أو رجلَيْن أو رجال عندك ؟ » .

(وَ) تضَافُ (إلى المعرفة بشرط إفهامِ تثنية) ، نحو : « أيُّ الرجلَيْن عندك ، أو أيّهما أَفْضَلُ؟؟، (أو) إفهام (جمع) نحو : « أيُّ الرجال عِندك ؟ وأيُّهم أفضل ؟ » (أو قصد أجزاء) ، نحو : أيُّ ريدٍ أحسن ؟ أعينه أم أنفه ؟ » (أو تكريرها عطفاً بالواو) كقوله :

[١٤٣] فلئن لقيتك خاليين لتعلمن أيِّي وأيُّك فارِس الأحزابِ [٣]

« فصل »

(من الموصولات الحرفية «أَنْ» الناصبة مُضارعاً) احترز بالناصبة من«أن»الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَنْ جاء البشير﴾[٤] و«أَنْ» التفسيرية كقوله تعالى : ﴿ ونَادَيْناهُ أنْ ياإبراهيم ﴾[٥] والمخففة مِنْ «أَنْ» كقوله تعالى ﴿عَلِم أنْ سيَكُون منكم مَرْضَى﴾[٦] وستأتي .

(وتُوصَلُ)«أَنْ» الناصبة للمضارع (بفعل مُتَصرَّف) لاجامدكعسَى ولَيس وتَعلَّم بمعنى : اعلم ، فأما قوله تعالي :﴿و«أَنْ عَسَى أنْ يَكون﴾[٧]، ﴿وأنْ ليسَ للإنسان ﴾[٨] ، فـ «أَنْ» فيهما مخففة من الثقيلة (مطلقا) أي سواء كان مضارعا كقوله تعالى :﴿ أن تَقول نَفْسٌ﴾ [٩] أمْ ماضياً كقوله تعالى : ﴿أنْ جاءَهُ الأعمى ﴾[١٠] أم أمرا نحو ما حكى سيبويه[١١] : كَتبتُ إليه بأنْ قُمْ ، وجعَلَه بعضهم

(١) المساعد ١/ ١٦٩ .

(٢) البيت من الطويل للفرزدق ، ديوانه : ٢٤٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢ ، والمساعد ١/ ١٦٩ والمحتسب ١/ ٤٠ . وقد اختلفت روايته فهي « نسراً » في المحتسب ، والمساعد ، و « نصراً » ابن مالك والسلسيلي . والشاهد فيه قوله : « أيهما » على تخفيف « أيّ » بحذف ثالثها . وفي «ب» : تنظرت نصراً.

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (أيي وأيك) على إضافة « أي » إلى المفرد المعرفة لعطفه مكرراً بالواو .

ظ:المحتسب ١ / ٢٥٤ ، أوضح المسالك ٣/ ١٢٠ ، التصريح ٢ / ٤٤ ، الدرر ٢ / ٦٢ .

(٤) سورة يوسف آية :٩٦ (٥) سورة الصافات آية :١٠٤ (٦) سورة المزمل آية :٢٠

(٧)سورة الأعراف آية : ١٨٥ (٨) سورة النجم آية: ٣٩ (٩) سورة الزمر آية : ٥٦

(١٠) سورة عبس آية : ٢ (١١) الكتاب ٣ / ١٦٢

قليلاً ، (ومَنْها أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون (وتُوصلَ بمعموليها)وهما اسمها وخبرها نحو : عَجِبْتُ من أنَّك مُنطلق ، أي : من انطلاقك .

(ومنها «كي»وتُوصَلُ بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً) نحو :جِئْتُ لكي أقرأ ، ويتعين حينئذ أن تكون مصدرية ، لأنه لا يدخل حرف جرٍّ على حرف جر ، (أوْتقديراً)، نحو : جئت كَيْ أقْرأ ، ويحتمل حينئذ أن تكون حرف جر والنصب بـ«أنْ» مقدرة ، (ومنها«ما» وتُوصل بفعل مُتصرف) احترازاً من ، نحو : عَسَى ، وشذَّ وصْلُها بـ « ليس » في قوله:

[١٤٤] أَلَيْسَ أَمِيرِي في الأُمورِ بَأَنْتُما بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ والْغَدْرِ (١)

(غير أمر) يشمل الماضي كقوله تعالى : ﴿ وَضَاقَتْ عليكم الأرضُ بما رَحُبَتْ ﴾ (٢) . والمضارع مقوله تعالى ﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِف أَلْسِنَتُكم الكَذِبَ ﴾ (٣) ، (وتختص) « ما » دون غيرها من الحروف المصدرية (بنيابتها عنْ ظَرْفِ زمان) وتُسمَّى « ما » المصدرية الظرفية ، نحو : أكْرِم زَيداً مَا دَامَ صَدِيقَكَ ، أي : مدَّةَ دَوَامه صديقك . (موصولة) حينئذٍ (في الغالب) احترازاً من نحو قوله :

[١٤٥] نُطَوِّف مَا نُطَوِّف ثُمَّ يَأوِي ذَوُوُ الأموالِ مِنَّا والعَدِيمُ (٤)

فـ « ما » فيه مصدرية ظرفية وصلت بالمضارع المثبت (بفعل ماضي اللَّفظ مُثْبت) كقوله تعالى : ﴿ خَالدين فيها ما دَامت السموات والأرض ﴾ (٥) ، (أو) بفعْل مضارع (منفي بـ « لم ») كقوله :

[١٤٦] وَلَنْ يَلْبَثَ الجُهَّالُ أَنْ يَتَهضَّمُوا أَخَا الحِلْم مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ (٦)

---

(١) من الطويل ولم أعثر على من نسبه
والشاهد فيه قوله : (بما لستما) حيث وصل « ما » بفعل جامد شذوذاً انظر: الارتشاف ١/ ٥١٩ .
(٢) سورة التوبة ، من الآية : ٢٥ . (٣) سورة النحل ، من الآية : ١١٦ .
(٤) من الوافر لبرج بن مسهر الطائي .
والشاهد : وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٦ ، السلسيلي ١ / ٢٤٥ .
(٥) سورة هود ، من الآية : ١٠٧ .
(٦) البيت من الطويل ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مالم يستعن) حيث وقعت « ما » المصدرية موضع الظرف ، فوصلت بفعل ماضي منفي بـ « لم » .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٦ ، الدرر ١ / ٥٥ ، السلسيلي ١ / ٢٤٥ .

(وليست) « ما » المصدرية (اسماً فتفتقر إلى ضمير) ، وهذا مذهب سيبويه [١] والجمهور ، فإذا قُلْت : أعجبني ما قمت ، فيُقَدِّرُونَه : قيَامُكَ (خلافا لأبي الحسن وابن السراج) في أنها اسم ، وبه قال جماعة من الكوفيين [٢] أيضا ، فإذا قلت : أعجبني ما قُمتَ ؛ فالتقدير : القيامُ الذي قمته وحذف الضمير الذي في الصلة ، ورُدَّ هذا بقوله :

[مكرر] ... ... بِمَا لَسْتُما أَهْلَ الخِيَانةِ والْغَدْرِ [٣]

إذ لا يمكن هذا التقدير فيه .

(وتُوصل) « ما » المصدرية مطلقا سواء كانت وقتيَّة أو غيرَ وقتية (بجملة اسْمية على رأي) هو مذهب طائفة منهم الأعلم الشنتمري ، وأحدُ رَأْيَيْ ابن عصفور [٤] وجعلوا منه قوله :

[١٤٨] أَحْلامُكم لِسقَامِ الجَهْل شَافِية كمَا دِمَاؤكم تَشْفِي مِنَ الكلَبِ [٥]

ومذهب سيبويه [٦] أنها لا تُوصل إلاَّ بما سبق ، والبيت متأول على أن « ما » كافَّة [٧] .

(ومنها « لو ») أي من الحروف المصدرية ، وهو مذهب الفراء[٨] والفارسي [٩] ، ومنعَهُ

---

(١) الكتاب ٣/ ١١ ، ١٥٦ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٥١ .

(٣) سبق تخريجه برقم [١٤٤] .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ٤٥٧ .

(٥) من الطويل ، للكميت بن زيد الأسدي .

والشاهد فيه قوله : (كما دماؤكم) حيث وصلت « ما » المصدرية بجملة لسمية على رأي .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٧ ، الدرر ١ / ٥٤ ،وديوانه:٧٣ وفيه يشفى بها الكلبُ .

(٦) ينظر : الارتشاف ١/ ٥٢٠ ، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٧٩ .

(٧) انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٢٧ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٥ .

(٩) ونسبه إليه في الارتشاف ١ / ٥١٨ .

الجمهور [١] (التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ) ، نحو : « وَدَّ » ، ومنه قولـه تعالـى : ﴿ ودُّوا لو تدهن فيدهنون ﴾ [٢] و« يـوَدّ » ومنه قولـه تعالـى : ﴿ يـودُّ أحدهم لـو يعمر ﴾ [٣] ، ونحـو : « أَحَـبَّ » و « اخْتَارَ » قالهُ المرادي [٤] واحترز بقوله « غالباً » من قول قتيلة :

[١٤٩] مَا كَان ضَرَّكَ لَوَ مَنَنتَ وَرُبَّما مَنَّ الفَتَى وَهُو المَغيظُ المحنَقُ [٥]

فاستعملت " لو " مصدرية دون مُفْهِم تَمنٍ . (وصلتها) أي صلة لو المصدرية (كصلة "ما"): فتوصل بفـعل متصرف غير أمـر نحو : وددت لو تقوم أو لو قمت . (في غيـر نيابة) فلا تنوب لو المصـدرية عن ظرف زمان كـمـا نابت عنه (مـا) . (وتغني) لو المصدرية (عـن) فعل (التـمني ، فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء) كقوله :

[١٥٠] سَرَ يْنَا إليْهِم فِي جُمُوعٍ كَأَنَّها جِبَالُ شَرَوْرى لَوتُعَانُ فَتَنْهَدَا [٦]

الأصل : وددنا لو تعـان ، فحـذف الفـعل لدلالة " لو " عليـه : فأشـبـهت " لو " " ليت " في الإشعار بمعنى التمني ؛ فنصب جوابها كما ينصب جواب " ليت " .

---

(١) انظر الهمع ١ / ٢٦٠ .

(٢) سورة القلم آية : ٩ .

(٣) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٤) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧ .

(٥) من الكامل

والشاهد : وضحه الشارح .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٨ ، الدرر ١ / ٥٣ ، التصريح ٢ / ٢٥٥ ، الخزانة ١١ / ٢٣٩ ، الارتشاف ١ / ٥١٨ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد : وضحه الشارح .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٩ ، العيني ٤ / ٤١٣ .

« فصـــــل »

(الموصولُ والصلة كجُزْءٍ في اسمٍ فلهـما) أي للموصول والصلة (مالهـما) أي ما لجزءي الاسم (من ترتيب) فيـقدم الموصول وتؤخـر صلته . (ومَنْعِ فصلٍ) بينهـما (بأجنبي) وأما غـير الأجنبي فيجوز الفصل به كالجملة الاعتراضية كقوله :

[١٥١] ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يُعْرِفُ مَالِكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ (١)

وقوله

[١٥٢] مَاذا - وَلاَ عَتْبَ فِي المَقْدُورِ - رُمْتَ أَمَا يَكْفِيك بالنُّجْحِ أَمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلُ (٢)

(إلا ما شذَّ) كقوله :

[١٥٣] وَأَبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه لِسَاني مَعْشَرٌ عنهم أَذُودُ (٣)

---

(١) من الكامل لجرير

والشاهد فيه قوله (الذي - وأبيك - يعرف) حيث فصل بين الموصول وصلته بالاعتراض ، وهو جائز .

انظر : ديوانه ٢ / ٥٨٠ ، الخصائص ١ / ٣٣٦ ، الارتشاف ١ / ٥٥٠ ، الدرر ١ / ٦٥ ، السلسيلي ١/ ٢٤٨ ورواية الديوان « تعرف » بدل « يعرف .و« يدمغ ».

(٢) من البسيط ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : كالسابق .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٢ ، الدرر ١ / ٦٥ .

(٣) من الوافر ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : على ماوضحه الشارح .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٣ ، الدرر ١ / ٦٤ ، السلسيلي ١ / ٢٤٨ ، الارتشاف ١ / ٥٥١ ، التصريح ١ / ١٢٨ .

فـ " إليَّ " : متعلق بـ " أبغض " وفصل به بين " وضعت " ومعموله ، وهو أجنبي من "وضعت" ، والأصل : وأبغض من وضعت فيه لساني إليَّ . (فلا يتبع الموصول) تفصيل لما أجمله في قوله : (فلهما مالهما) أي : فلا يُؤْتَى للموصول بتابع قبل تمام الصلة . أو تقدير تمامها فلايجوز: مررت بالضاربين وإخوتك زيداً . (ولا يُخْبَرُ عنه) فلا يجوز : الذي زيدٌ أكرمته ، يعني الذي أكرمته زيدٌ ، (ولا يُسْتَثْنَى منه) فلا يجوز : جاء الذين إلا زيداً أكرمتهم ، بل جاء الذين أكرمتهم إلاَّ زيداً . (قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها) كقوله :

[١٥٤] لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إياد دَارهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّها أَنْ يحْصَدَا (١)

وتقريره : أن ظاهره . أن (دارها) منصوب بـ " جعلت " صلة " من " ، و (إياد) : بدل من قوله : (من) في كـ (من) : فيلزم الإبدال من الموصول قبل تمام الصلة . وقد سبق منعه : فيؤول البيت على أن الصلة قد تمت عند قوله : " جعلت " وأبدل بعد تمام الصلة تقديراً ، وينتصب (دارها) بمحذوف دلت عليه الصلة ، أي : جعلت دارها . (وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها) مثال الأول قوله :

[١٥٥] صِلْ الَّذِي والَّتِي مَنَّا بِآصِرَةٍ وَإِنْ نَأَتْ عَنْ مَدَى مَرْماهُمَا الرَّحِمُ (٢)

فـ " مَنَّا " صلة اشترك فيها الذي والتي وكان قياسه " اللذين" بترك العطف وتغليب المذكر لكنه أفرد ؛ ليوضح المذكر والمؤنث .

---

(١) البيت من الكامل للأعشى .

والشاهد : وضحه الشارح .

انظر ديوانه : ٥٤ ، السلسيلي ١ / ٢٤٩ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٨ ، والخصائص ٢ / ٤٠٢ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (الذي ، والتي بآصرة) على ماوضحه الشارح .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٣ ، والارتشاف ١/ ٥٥٢ ، والسلسيلي ١/ ٤٨ ، والدرر ١/ ٦٦

ومثال الثاني : « جاءالذي والتي واللذان أكرموا زيداً » . (أو مدلولاً بها على ماحُذف) مثاله بَعْد موصولين : « جاء الذي والتي أكرَمتْكَ » ، أي : الذي أكْرَمكَ ، والتي أكْرَمَتْكَ ومنه قوله :

[١٥٦] وعند الذي واللآت عُدْنَكَ إحْنَة عَلَيْكَ فَلاَ يغْرُرْكَ كَيْد العَوَائِد (١)

ومثاله بعد أكثر: جاء الذي والتي واللذان أكرماك . أي الذي أكرمك والتي أكرمتْك . (وقد يحذف ما علم من موصول) اسمي كقوله تعالى ﴿ وَقولُوا آمَنَّا بالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وأُنْزِل إليكم ﴾(٢) وكقول حسان رضي الله عنه :

[١٥٧] أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّه منكم وَيَمْدَحُهُ وَيْنصرُه سَوَاءُ (٣)

أي: ومن يمدحه ، وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش (٤) ، ومذهب البصريين المنع (٣) ، وماورد مخصوص بالشعر، والآية ظاهرة التأويل . (غير الألف واللام) فلا يجوز حذفها ، فلايجوز : جاء الضارب زيداً ومُكرمُ خالداً ، تُريدُ : والمكرم . (و) قد يحذف ماعلم (من صلة غيرهما) أي غير الألف واللام كقوله :

[١٥٨] نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَع جُمُو عَـكَ ثُـمَّ وَجِّههم إِلَيْنَا (٥)

---

(١) البيت من الطويل ولم أعثر على من نسبه
والشاهد فيه قوله : (الذي واللآت عدنك) على ورود صلة لأحد موصولين دالّة على ماحذف من صلة .
انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٣٣ ، الدرر ١ / ٦٦ ، السلسيلي ١ / ٢٥٠ ، الارتشاف ١ / ٥٥٢ .
(٢) سورة العنكبوت الآية : ٤٦ .
(٣) البيت من الوافر .
والشاهد فيه قوله : (ويمدحه) على حذف الموصول غير الألف واللام - وهو هنا اسم لأنه معلومٌ .
انظر : ديوانه : ٧٦ ، الارتشاف ١ / ٥٥٤ ، السلسيلي ١ / ٢٥٠ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٥ .
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٥ ، والارتشاف ١ / ٥٥٤ .
(٥) البت من مجزوء الكامل ، لعبيد بن الأبرص .
والشاهد فيه قوله : (الألي فاجمع) على حذف صلة الاسم لدلالة مابعده عليه . ==

أي " نحن الألى عرفوا بعدم مبالاتهم بأعدائهم " . (ولاتُحذَفُ صلة حرف إلاَّ ومعمولها باقٍ) . كقولهم : لا أفعل ذلك ما أن حراءً مكانه ، وما أن في السماء نجما . أي : ماثبت أن . . . ؛ فحذف (ثبت) وأبقى معموله وهو أن وصلتها (ولا) يحذف (موصول حرفي إلا " أَنْ ") وإذا حذفت ، فتارة يبطل عملها وهو الكثير ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ (١) وتارة يبقى ومنه قوله :

[١٥٩] ألاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي (٢)

في رواية من نصب « أحضر » . (وقد يلي معمولُ الصلة الموصولَ إنْ لم يكن حرفاً) نحو : جاءا الذي زيداً ضرب ، فإن كان حرفاً لم يجز (أو) لم يكن (الألف واللام) فلايجوز: الزيدًا ضارب ؟. (ويجوز تعليقُ حرف جَرٍ قبل الألف واللام) الموصولة (بمحذوف دل عليه صلتها) كقوله تعالى : ﴿ وكَانُوا فِيه مِنَ الزَّاهِدين ﴾ (٣) . ﴿ قَال إِنِّى لِعملِكُم مِنَ القَالِين ﴾ (٤) . ﴿ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحينَ ﴾ (٥) . ﴿ وأَنَا عَلى ذَلِكُم مِنَ الشَّاهِدينَ ﴾ (٦) . فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه صلة (أل) وليس متعلقا بصلتها : إذ لايتقدم معمول الصلة على الموصول ، والتقدير : زاهدين فيه من الزاهدين ، وقَالٍ لِعَمَلِكم من القالين ، ونَاصِحٌ

== انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٦ ، الدرر ١/ ٦٨ ، الارتشاف ١ / ٥٥٥ ، الخزانة ٢ / ٢٨٩ .

(١) سورة الروم آية : ٢٤ .

(٢) من الطويل ، لطرفة بن العبد .

والشاهد فيه قوله : (أحضرَ) على حذف « أنْ » الموصول الحرفي مع بقاء عملها حيث رواه منصوباً بها .

انظر : الكتاب ٣ / ٩٩ ، ديوانه : ٣٢ .

(٣) سورة يوسف آية : ٢٠ .

(٤) سورة الشعراء آية : ١٦٨ .

(٥) سورة القصص آية : ٢٢ .

(٦) سورة الأنبياء آية : ٥٦ .

لكما من النَّاصحين ، وشاهدٌ على ذلكم من الشاهدين . وهذا تخريج المبرد [١] وابن السراج [٢] وابن جني [١] .

(ويَنْدرُ ذلك) أي تعليق حرف واقع قبل الموصول بمحذوف تدل عليه الصلة. (في الشعر مع غيرها) أي مع غير (أل) من الموصولات . (مطلقاً) أي سواء كان الموصول مجروراً بـ " من" أو كان غير مجرور بها ؛ فالأول كقوله :

{ ١٦٠ } لاَ تَظْلِمُوا مِسْوَراَ فَإِنَّهُ لَكُمُ مِنَ الَّذِينَ وَفَوْا في السِّرِّ وَالْعَلَنِ [٣]

الأصل : فإنه واف لكم من الذين وَفَوْا ، والثاني كقوله :

{ ١٦١ } وأَهْجُو مَنْ هَجَانِي مِنْ سِوَاهُمَ وَأُعْرِضُ مِنْهُمُ عَمَّنْ هَجَانِي [٤]

الأصل : وأعرض عمن هجاني منهم ، والمذكور مُؤَكِّدٌ للمحذوف . (و) يندر (معها) أي مع (أل) حال كونها (غير مجرورة بـ " من ")كقوله :

---

(١) الارتشاف ١ / ٥٥٣ .

(٢) الأصول ٢ / ٢٢٣ .

(٣) من البسيط ، لمجهول .

والشاهد فيه : وضحه الشارح .

انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٣٨ ، الدرر ١ / ٦٦ ، السلسيلي ١ / ٢٥٣ .

(٤) البيت من الوافر ، لهُدبة بن خَشْرم .

والشاهد فيه : وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٨ ، والارتشاف ١ / ٥٥٣ ، والسلسيلي ١ / ٢٥٣ .

{ ١٦٢ } تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِيَ هَذَا بالرحى المتقاعسُ[1]

فـ " الرَّحى " متعلق بمحذوف يدل عليه (متقاعس) صلة (أل) والتقدير : تقاعس بالرَّحى .

---

(١) البيت من الطويل ، لأعرابي من بني سعد .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٣٧ ، الكامل ١ / ٢٣ ، العقد الفريد ١ / ١٢٨ .

" بابُ اسْمِ الإشَارَة "

(١٠) [المفرد -والمثنى -والجمع ولغاتها في القُربِ والبُعدِ]

(وهو) أي اسم الإشارة (في القُرْب مفرداً مذكراً " ذا "، و (هو) مبتدأ وخبره (ذا) ، وألفه منقلبةٌ عن أصل عند البصريين [١] ، قيل : هو ياء كاللام المحذوفه ، و قيل : هو واو ، وزعم الكوفيون [١] أنها زائدة ووافقهم السُّهيلي [٢] . (ثم ذاك) بدون لام للمتوسط ، (ثـم ذلك) بـلام (وآلك) بلام وهمزة ممدودة مفتتح بها وكلاهما للبعيد ، (وللمؤنثة) المفردة (تِي) بتاء مكسورة فياء ساكنة ، (وتا) بتاء فألف ، (وتِهْ) بتاء مسكورة فهاء ساكنة (وَذِي) بذال مُعْجَمةٍ مكسورة فياء ساكنة . (وذه) بذال معجمة مكسورة فهـاء ساكنـة . (وتكسر الهـاءان) مـن" ته " ، و" ذه " (باختلاس ، وإشباع ، وَذَاتُ) فهذه عشرة ألفاظ للمفرده المؤنثه في حالِ القرب . (ثم تِيكَ) بكسر التاء (وَتَيْكَ) بفتحها (وَذِيكَ) بكسر الذال ، وقال أحمد بن يحيى [٣] : لايقال : ذيك.، فهذه ثلاثة ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال التوسط .

(ثم تِلْك) بتاء مكسورة فلام ساكنة (وتَلْكَ) بتاء مفتوحة فلام ساكنة (وتِيْلِكَ) بتاء مكسورة فياء ساكنة فلام مكسورة (وتَالِكَ) بتاء فألف فلام مكسورة ، و " تِلْكَ " . بكسر التاء هي الأفصح . فهذه أربعة للمؤنثة المفردة في حال البعد .

(وتلي الذال والتاء في التثنيه علامتُها) وهي الألف والنون أو الياء والنون : فتقول في تثنية " ذا " : ذان في الرفع ، وذين في الجر والنصب ، وفي تثنية تا : تانّ في الرفع ، وتين في الجر والنصب ؛ بحذف ألف ذا و تا ، ولم يُثَنَّ من أسماء الإشارة غير هذين اللفظين (مجوزاً تشديد نونها) فتقول : ذَانِّ وتانِّ - بتخفيف النون وتشديدها - وإطلاقة يقتضي جواز تشديدها مع الياء أيضاً

---

(١)انظر الإنصاف مسألة رقم (١١٠) .

(٢) نتائج الفكر ص : ١٧٨ .

(٣) انظر الارتشاف ١/ ١٠٥-١٠٥

فتقول : ذين وتين ، وهو مذهب الكوفيين ، ولم يجزه البصريون إلا مع الألف .

(وتليها) أي : وتلي النون فيهما مخففة ومشددة (الكاف وحدها) أي مجردة من اللام (في غير القرب) أي في الحالة الوسطى والحالة البعدى ، فتقول : ذَانِكَ وذَانِّك ، وذَيْنِكَ وَذَيِّنك ، وتَانِكَ وتَانِّكَ وتَيْنِكَ ، وَتَيِّنكَ . (وقد يقال : ذانِيكَ) والأصل ذَانِّكَ ، بتشديد النون ؛ فأبدلوا إحدى النونين ياء فصار ، ذانيك ، ورُوي عن ابن كثير أنه قرأ[١] : ﴿ فَذانِيكَ ﴾ [٢] ، وفعلوا ذلك أيضاً في " تانك " فقالوا : تَانِيكَ . (وفي الجمع مطلقا) أي مذكراً كان أو مؤنثاً (أُولاءِ) بالمد وضم الهمزة الأولى وكسر الأخيرة فتقول : أولاء ذهبوا ، وأُولاَءِ ذهبن (وقد ينون) فتقول : أُولاءٍ ، وحكى قطرب [٣] تنوينه لغة . (ثم أولئك) بالمد مع وجود الكاف في التوسط (وقد يقصران) أي : أُولاءِ وأولئك ، فيقال : أُولا وأُولاك ، وحكي الفراء [٤] أن القصر فيهما لغة بني تميم وأن المد فيهما لغة الحجاز . (ثم أُولاَلِكَ) للرتبة البعدى (على رَأْيٍ) أي على رأي من يجعل " أولئك" بالمد للمرتبة الوسطى ، فلا يكون للبُعْدَى إلاَّ لفظة واحدة وهي " أولالك " باللام . (وعلى رأي أولاء) للقربى (ثم أُولاَكَ) بالقصر للوسطى (ثم أُولَئِكَ) بالمد (و أُولاَلَكَ) بالقصر واللام ، وكلاهما للبعيد . (وقد يقال : هُلاَءِ) والأصل أُلاَءِ ، وأُبْدِلت الهمزة هاءً كقولهم في إياك : هِيَّاكَ وفي أنا : هنا . (وأُلاَءُ) بضم الهمزتين (وقد تشبع الضمة قبل اللام) فيقال : أُولاَءُ وأُولئك بإشباع الضمتين ، وهما لغتان غريبتان ذكرهما قطرب [٥] . (وقد يقال : هَوْلاَءِ) حكاها

---

(١) ظ : شواذ ابن خالويه ص ١١٣ ، والبحر ٧ / ١١٨ .

(٢) سورة القصص الآية : ٣٢ .

(٣) وسماه تنوين مجاز ، لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين .
قاله ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ / ٢٤١ .

(٤) وحكاها عنه ابن مالك انظر شرحه ١ / ٢٤١ ، إلاّ أن ابن مالك قال : « لغة الحارثين » .

(٥) انظر السلسيلي ١ / ٢٥٧ ، وابن مالك ١ / ٢٤١ .

الشلوبين [١] عن بعض العرب ، (وأُلاَّك) بالقصر والتشديد حكاها بعض اللغويين [١] وقال الشاعر :

[١٦٣] مِنْ بَيْنِ أُلاَّك إلىَ أُلاَّكا [٢]

وهي للرتبة الوسطى . (ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقرب وغيرَه للبعد) المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قربى ووسطى وبعدى ؛ فما تجرد عن الكاف واللام للقربى ، وماصاحب الكاف وحدها للوسطى ، وما صاحب الكاف واللام للبعدى ، وذهب بعض النحويين: إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قربى وبعدى فما تجرد عن كاف ولام للقربى ، وما صحب الكاف بلا لام أو بلام للبعدى ، وصححه المصنف في الشرح [٣] قال : " وهو الظاهر من كلام المتقدمين " ونسبه الصفار إلى سيبويه [٤] . (وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم) وهذا مما يدل على أنه ليس لأسماء الإشارة إلا مرتبتان ، وذلك ؛ لأن الفراء [٥] روى أن بني تميم يقولون : ذاك وتيك بلا لام حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك باللام . وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ؛ فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه . (وتصحب " ها " التنبيه المجرد) من الكاف (كثيراً) نحو : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [٦]

---

(١) نسبها ابن مالك للشلوبين ، انظر شرحه ١ / ٢٤٢ .

(٢) الرجز ولم أعثر على من نسبه
والشاهد فيه قوله :(أُلاَّك) حيث جاءت لغة في أولاك .
انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٤٢ ، والدرر ١ / ٥٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٢ .

(٤) انظر الارتشاف ١ / ٥٠٧ .

(٥) روى ابن مالك رأي الفراء هذا انظر شرحه ١ / ٢٤٢ .

(٦) سورة المائدة آية : ٣٥ .

﴿ هَذَا يومُ لاَيَنْطِقُون ﴾ (١) ﴿ هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ ﴾ (٢) . (والمفردَ والمقرونَ بالكاف دون اللام قليلاً) كقوله :

[١٦٤] رَأَيْتُ بَنِي غَبْراءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ (٣)

وقوله

[١٦٥] قَدِ احْتَمَلَتْ مَيٌّ فَهَاتِيكَ دَارُهَا (٤) . . . . . .

وقوله

[١٦٦] يَاَما أُمَيلِح غزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ (٥)

(وفصْلُها) أي فصل هاء التنبيه (من المجرد) أي من اسم الإشارة المجرد من الكاف (بأنا وأخواته) من ضمائر الرفع المنفصلة كأنت ونحن (كثير) نحو قوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُم أُلاءِ ﴾ (٦) ،

---

(١) سورة المرسلات الآية : ٣٥ .

(٢) سورة الجاثية الآية : ٢٩ .

(٣) البيت من الطويل ، لطرفة ، وهو في معلّقته .
والشاهد فيه قوله (هذاك) على لحاق هاء التنبيه إسم الإشارة المقترن بالكاف .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٤ ، الدرر ١ / ٥٠ ، السلسيلي ١ / ٢٥٧ .

(٤) صد بيت من الطويل ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (فهاتيك) مصاحبة هاء التنبيه للمفرد المقرون بالكاف دون ، وهو قليل .
انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٤٤ ، ديوان ١/ ٤٥٩ ، الدرر ١ / ٥٠ .

(٥) البيت من البسيط ، واختلفت نسبته ، ففي الدرر ١ / ٥٠ لكامل الثقفي وذكر العيني أنه للعرجي .
والشاهد فيه قوله : (هؤلَيائكن) حيث صاحبت هاء التنبيه إسم الإشارة المفرد المقرون بالكاف ، وهو قليل
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٤ ، السلسيلي ١ / ٢٥٨ ، العيني ٣ / ٦٤٣ ، و ٤١٦ .

(٦) سورة آل عمران آية : ١١٩ .

ونحو : ها أنا ذا يارسول الله [١] . (وبغيرها) أي بغير " أنا وأخوانه " (قليلٌ) كقوله :

[١٦٧] تَعَلَّمَنَ هَاَ لَعْمرُ اللَّهِ - ذَا قَسَماً فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وانْظُر أَيَنَ تَنْسَلِكُ [٢]

ففصل بين (ها) و (ذا) بقوله : لعمر الله ، وأنشد سيبويه [٣] .

[١٦٨] وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ : هَذَا لَهَا هَا وذَا لِيَا [٤]

أي : وهذا ليا ؛ فـفصل بين (ها) و (ذا) بالواو . (وقد تُعَاد) (هـا) التنبيه (بعـد الفصل توكـيـداً) ، كـقـوله تعـالى : ﴿ هَأَنْتُم هَؤُلاَءِ جَادَلْتُمَ عَنْهُم ﴾ [٥] . (والكافُ) المصاحـبة لأسـماء الإشـارة (حرف خطابٍ) بلا خـلاف بين النحـويين (يُبَيِّن أحوال المخـاطب) من إفـراد وتذكيـر وغيرهما (بما يُبَيِّنُها إذا كان اسماً) . فتقول : ذَلِكَ ذَلِك ذَالكُما ذَلِكُم ذَلِكُنَّ كما تقول : «أكْرَمكَ» «أكرمَكُما» « أكرمَكُم » « أكرمَكُنَّ » . (وقد يغني " ذلك " عن " ذلكم ") كقوله تعالى : ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكـم ﴾ [٦] ، وقـــوله : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ [٧] ولا يجـوز هـذا في الاسمية فلا يقال : يازيدون أَعْرَفُكَ عمرو " أي : أعرفكم ، والاستغناء بالكاف المفتوحة وحدها مع

---

(١) الموطـأ ١ / ٢٠ .

(٢) البيـت مـن البسيـط لزهـير بـن أبي سلـمى .
والشاهد فيه قوله : (ها - لعمر الله - ذا) على فـصل " ها " التنبيه عن اسم الإشارة بغير " أنا " وهو قليل ، انظر ديوانه :٥١ ، والمساعدة ١ / ١٨٧ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٥٤ .

(٤) البيت من الطويل ، لبيد .
والشاهد فيه قوله : (هاوذا) حيث فصل بين هاء التنبيه واسم الاشارة بغير « أنا » وهو قليل .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٥ ، وديوانه : ٢٧٦ الكتاب ٢ / ٣٥٤ ، الخزانة ٥ / ٤٦١ .

(٥) سورة النساء من الآية (١٠٩) .

(٦) سورة البقرة آية : ٨٥ .

(٧) سورة المجادلة آية : ١٢ .

اسم الإشارة في خطـاب غير المفرد المذكر مطلقاً لغة [١] . (وربما استُغْنِيَ عن الميم بإشباع ضمـة الكاف) كقولـه :

{ ١٦٩ } وَإِنَّمَا الهَالِكُ ثُمَّ التَّالِكُ ذُو حَيْرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ المَسَالِكُ

كَيْفَ يَكُونُ النَّوْكُ إِلاَّ ذَلِكُ [٢]

أي : ذلكم ، فحذف الميم واستغنى بإشباع الضمة .

(وتتصل بـ " أرأيت " موافقةً « أَخْبِرني » هذه الكاف) نحو : « أَرَأَيْتَ زيداً مَاصَنَعَ » ، أي : أخبرني عن زيد ماصنع ؟ فضمن " أرأيت " معنى " أخبرني " (مغنياً لَحَاقُ علاماتِ الفروعِ بها) أي بالكاف (عن لحاقها بالتاء) فتقول : « أرأيتَكِ ياهندُ زيداً ماصنَع » ، و « أرأيتَكُمَا » و«أرأيتَكُمْ وأرأيتَكُنَّ » ، فتبقى التاءُ مفتوحةً دائماً ، ويتبين المراد بما يلحق الكاف . (وليس الإسنادُ إليها) أي: إلى الكاف (مزالاً عن التاء) بل التاء هي الفاعل والكاف حرف متمحض للخطاب كما في "ذلك " وأخواته وهذا مذهب البصريين [٣] (خلافاً للفراء) في زعمه أن التاء حرف خطاب [٤] ، وأن الكاف هي الفاعـل ، وردَّ بأن التاء لايستغنـى عنها بخلاف الكاف ، ومالا يُستغنى عنه هو الفاعل [٥] . (وتتصل) الكاف المذكورة ((بـ " بحيَّهل " ، و " النَّجاء " و " رُوَيد " أسماء أفعال) .

---

(١) انظر : الارتشاف ١ / ٥٠٨ .

(٢) رجـز ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ذَلِكُ) على ماوضحه الشارح .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٦ ، الدرر ١ / ٥١ ، السلسيلي ١ / ٢٥٩ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٤٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٧ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٨ .

فتقول : حَيَّهلَك ، أي أنت ، والنَّجاءَكَ . أي أسرع ، ورويدك ، أي : أمهل ، واحترز بأسماء الأفعال من أن يكون . النجاءُ ورويدُ . مصدرين ، وسيأتي ذلك . (وربما اتصلت) أي الكاف (بـ " بلى " وأَبْصَرَ وكَلاَّ وليس ونعْم وبئْس وحَسِبتُ) نحو : « بلاك وأَبْصِرْكَ زيداً » ، أي : أبْصِر زيداً ، و« كلاَّك وليسكَ زيدٌ قائماً » ، « ونـعمَكَ الرجلُ زيدٌ » ، و « حَسِبْتكَ عمراً منطلقاً » ، وكل هذا قليل جداً ، وحمل عليه الفارسي[١] قوله :

[١٧٠] لِسَانُ السَّوْءِ تُهدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا [٢]

(وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير) كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَىٰ ﴾ [٣] (أو) بعظمة (المشار إليه) كقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [٤] بعد قوله ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَاهَٰذَا بَشَراً إِنْ هَٰذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [٤] والمجلس واحد ، وذلك ؛ لأن مَرْأَى يوسف عليه السلام - عند امرأة العزيز كان أعظم من مَرْآه عند النسوة ؛ فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إعظاماً وإجلالاً[٥] ، (وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال) كقوله تعالى : ﴿كُلاًّ نُمِدُّ هَٰؤُلاءِ وَهَٰؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ﴾ [٦] وقوله : ﴿ هَٰذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [٧] (وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه) كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى على نبينا وعليه السلام :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٨ .

(٢) البيت من الوافر ، ذكر في الدرر ١ / ٥١ أنه لم يعثر عليه .
والشاهد فيه قوله : (حَسِبْتُكَ) على أن الكاف فيه حرف خطاب عند الفارسي .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٨ ، شرح شواهد المغني ١ / ٥٠٦ .

(٣) سورة طه آية : ١٧ .

(٤) سورة يوسف آية : ٣٢ ، ٣١ .

(٥) هذا التعليل نقله الشيخ خالد عن ابن مالك نصًا انظر شرحه ١ / ٢٤٨ .

(٦) سورة الإسراء آية : ٢٠ .

(٧) سورة القصص آية : ١٥ .

﴿ ذَلِكَ نَتْلُوه عَلَيْكَ مِنَ الآيَاتِ ﴾ . ثم قال : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهو القَصَصُ الَحقُّ ﴾ (١) فأشار بـ"ذلك" إلى ما أشار إليه بـ" هذا " ، ومذهب الجرجاني وطائفة (٢) أن " ذلك قد يكون للحاضر بمعنى " هذا " وأنكر ذلك السهيلي (٣) . (وقد يُشَارُ بما للواحد إلى الاثنين) كقوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْن ذَلِكَ ﴾ (٤) أي : بين الفارض والبكر ، وقول الشاعر :

{ ١٧١ } إنَّ لِلْخَير وَلِلشَّر مَدىً وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْه وقَبَل (٥)

أي : وكلا ذَيْنِكَ الأمرين : الخير والشر . (وإلى الجمع) كقول الشاعر :

{ ١٧٢ } وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الَحيَاةِ وَطُولِهاَ وسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ (٦)

(ويشار إلى المكان بـ" هُنَا ") كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ (٧) .

(لازم الظرفية) فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولامبتدأ (أو شبهها) أي : شبه الظرفية بأن يُجَرَّ ببعض حروف الجر كقوله :

---

(١) سورة آل عمران الآية : ٥٨ .

(٢) الارتشاف ١ / ٥١٠ .

(٣) نتائج الفكر : ٢٢٨ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٦٨ .

(٥) البيت من الرمل ، لعبد الله الزبعري .
والشاهد فيه قوله : (وذلك) على ماوضحه الشارح .
انظر : التصريح ٢ / ٤٣ ، الدرر ٥ / ٢٥ .

(٦) البيت من الكامل ، للبيد .
والشاهد فيه قوله : (هذا الناس) حيث أشار بالواحد إلى الجمع وهو قليل .
انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٤٩ ، التصريح ١ / ١٢٩ ، السلسيلي ١ / ٢٦١ .

(٧) سورة المائدة آية : ٢٤ .

{ ١٧٣ } قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنَ هَا هُنَا وَمِنَ هُنَهْ (١)

(مُعْطىً ما لـ " ذا ") أي ما لكلمة (ذا) المشار بها (من مُصَاحبةٍ) لـ " ها " التنبيه ، فتقول : «هَا هُنَا » كما تقول : هَذا ، ولـ " كاف الخطاب " فتقول : هناك كما تقول : ذاك ، وللكاف واللام معا، فتقول : هنالك كما تقول : ذلك . (وتَجرُّدٍ) عن مصاحبة ماذكر، فتقول : هنا ،كما تقول : ذا ، ولا تقول : هَا هُنَالكَ ، كما لا تقول : هذالك . (وكهنالك ، ثَمَّ .) فهما ظرفان يشار بهما إلى المكان البعيد ، ولايخرجان عن الظرفية إلا بجرهما بـ " من " أو " إلى " . (وهنا - بفتح الهاء وكسرها -) أي - وتشديد النون فيهما - ظرفان ، وهي للبعيد كـ "هُنَا لك " . (وقد يقال : هَنَّت موضع : هنا) كقوله :

{ ١٧٤ } وذِكْرُهَا هَنَّتْ وَلَاتَ هَنَّتْ (٢) ... ...

أراد : هَنَّا ولات هنَّا .

---

(١) رجز ، لمجهول .

والشاهد فيه قوله : (من هاهنا ومن هنه) حيث دخلت « مِن » وهي حرف جر على أسماء الإشارة المكانية ففارقت الظرفية إلى شبهها .

انظر : السلسيلي ١ / ٢٦٢ ، الدرر ١ / ٥٢ .

(٢) رجز ، لمجهول كما قال في الدرر ١ / ٥٢ ، وهو للعجاج انظر ديوانه : ٢٦٦ .

والشاهد فيه قوله : (هنَّتْ) على مجيئها لغة في « هنّا » .

انظر : شرح ابن ماالك ١ / ٢٥٠ ، السلسيلي

(وقد تصحبها الكاف) أي تصحب (هنَّا)- بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون - فيقال : هناكَّ وهناكَّ . (وقد يراد بـ " هُنَاك ، وهُنَالكَ وَهَنَّا الزمان) ، وذلك كقول الأفوه الأودي :

{ ١٧٥ } وَإِذَا الأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُون أَيْنَ الَمفْزَعُ (١)

أي : ففي ذلك الزمان ، وكقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ الْمُؤْمِنُون ﴾ (٢) بعد قوله تعالى : ﴿ إِذْ جَاءُوكم مِنْ فَوْقِكُمْ ﴾(٢) الآية ، وكقول الشاعر :

{ ١٧٦ } حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الذِّي كَانَتْ نَوار أَجَنَّتِ (٣)

والمعنى : ولات حين في هذا الوقت . (وبني اسم الإشارة لتضمن معناها) ؛ وذلك لأن الإشارة معنىً من المعاني ، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كغيرها من المعاني كالنفي والشرط والاستفهام ، فبنيت أسماء الإشارة لتضمنها معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع فلم يوضع (أو) بُنِيَ اسم الإشارة (لشبه الحرف وَضْعاً) ، لأن منه ما وضع على حرفين كـ " ذا " و"ذي " ثم حملت البواقي عليها . (وافتقاراً) وذلك ؛ لأنه يحتاج في إبانة سماه إلى مواجهةٍ أو مايقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة .

---

(١) من الكامل .

والشاهد فيه قوله : (فهناك) حيث أراد بها الزمان .

انظر : شرح ابن مالك ١ / ٢٥١ ، العيني ١ / ٤٢١ ، الدرر ١ / ٥٢ .

(٢) البيت من الكامل لشبيب بن جعين التغلبي .

والشاهد فيه قوله : (ولات هَنَّا) حيث جاءت الإشارة إلى وقت .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥١ .

(١١) " بابُ المعَرَّفِ بالأداةِ "

(وهي " أل ") فيكون حرفاً ثنائي الوضع كـ " هي ") والتعبير عنها - حينئذ - بذلك أولى من قولهم : الألف واللام لسلامته من التطويل ، ولجريانه على المعهود في نظائره نحو : " هل " حرف استفهام و " قد " حرف تحقيق ، والمفيد للتعريف هو " أل " بكمالها (لا اللام وحدها) وهو مذهب المتأخرين (وفاقاً للخليل وسيبويه) ؛ فكل منهما يقول : إن حرف التعريف ثنائي الوضع، وقد عد سيبويه " أل " في الثنائية الوضع في باب : عدة ما يكون عليه الكلام [١] . (وقد تَخْلُفها "أم") في لغة حمير وبعض طيء ، وفي الحديث : " ليس من امبر ا مصيام في امسفر " [٢] (وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه) [٣] بل هي همزة قطع كهمزة أم ، وهذا مذهب الخليل ومذهب سيبويه: أنها همزة وصل معتد بها في الوضع ، وَرُدَّ عليه : بأنه يلزم من قوله : افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولانظير لذلك ، وحصل من كلام المصنف : أن في حرف التعريف ثلاثة مذاهب . الأول : أنه اللام وحدها ونسب إلى المتأخرين . الثاني : أنه " أل " والهمزة فيه همزة قطع كهمزة "أم" ، ونسبة الزمخشري [٤] والمصنف [٥] إلى الخليل ، ونسبة بعضهم إلى ابن كيسان [٦] . الثالث : أنه "أل " لكن الهمزة همزة وصل ، وهو مذهب سيبويه [٧] ، ونسب إلى الخليل أيضاً ، والفرق بينه وبين المذهب الأول : أن صاحب هذا المذهب يقول : " أل " حرف ثنائي الوضع إلا أن الهمزةهمزة وصل معتد بها في الوضع ، وصاحب المذهب الأول يقول : الموضوع للتعريف إنما هو اللام وحدها

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .

(٢) مسند أحمد ٧٥/١٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٢٤ .

(٤) المفصل ص : ٣٢٦ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٣ .

(٦) انظر الارتشاف ١ / ٥١٣ .

(٧) الكتاب ٣ / ٣٢٤ .

ثم إنه لما لم يمكن النطق بالساكن جيء بهمزة الوصل . قيل : وتظهر فائدة الخلاف في قولك : قام القوم ونحوه ؛ فعلى مذهب سيبويه تقول : حذفت همزة الوصل لتحرك ماقبلها ، وعلى المذهب الأول لاتقول : حذفت الهمزة ، إذ لم يكن ثم همزة بل لم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ماقبل اللام . (فإن عهد مدلول مصحوبها) أي مصحوب " أل " (بحضور حسيٍّ) . والمراد به ماتقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بـ " أل " كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلى فِرْعَونَ رَسَولاً فَعَصى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾ (١) .أو كان مشاهداً حالة الخطاب كقولك : القرطاس لمن سدد سهما . (أو) حضور (علمي) كقوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ ﴾(٢) ، ﴿ إِذْ يُبَايعونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (٣) (فهي عهدية) ؛ فأنواعها عنده ثلاثة . (و إلا) يعهد مدلول مصحوبها بشيء مما تقدم (فجنسية) كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (٤) وتقسيم " أل " المعرفة إلى عهدية وجنسية هو قول الجمهور(٥) ، والجنسية على ظاهر قول المصنف (٦) ، قسمان : (فإن خلفها "كل" دون تجوز فهي للشمول) والاستغراق نحو ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ والشَّهادَةِ ﴾ (٧) (مطلقاً) أي تعم الأفراد والخصائص كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً ﴾ (٨) . وهو بخلاف ما إذا خلفها تجوزاً وسيأتي . (ويستثنى من مصحوبها) كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنسان لفي خسرٍ إِلاّ الذين آمنوا ﴾ (٩) (وإذا أُفْرِدَ) مصحوبها وهي لشمول الأفراد (فاعتبار لفظه فيماله من نعت وغيره أولى) أي : من اعتبار معناه ،

---

(١) سورة المزمل الآية (١٥ ، ١٦)

(٢) سورة التوبة الآية (٤٠)

(٣) سورة الفتح الآية (١٨)

(٤) سورة العصر من الآية (٢ ، ٣)

(٥) الارتشاف ١ / ٥١٤ .

(٦) في شرح التسهيل ١ / ٤٢ .

(٧) سورة الرعد الآية : ٩ .

(٨) سورة النساء من الآية : ٢٨

(٩) سورة العصر من الآية : ٢ - ٣

والمراد بغير النعت ، الحال والخبر ؛ فمن اعتبار اللفظ قوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ لاَ يَصْلاَهَا إِلاَّ الأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَولَّى ﴾ (٢) ، ومن اعتبار المعنى وهو قليل قوله تعالى : ﴿ أو الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ (٣) ومثل ما حكى الأخفش (٤) : أهلكَ النَّاسَ الدينار الحمر والدرهمُ البيض ، وتقول : هذا الدينار حمر . أي هذه الدنانير وإنما قال : (وإذا أفرد) ؛ لأن مصحوب (أل) الجنسية إن كان مثنى نحو : نعم الرجلان الزيدان أو مجموعاً ، كقوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤمِنُونَ﴾ (٥) لم جيز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ . (فإن خلفها) أي الأداة " كل " تجوزاً) لاحقيقة نحو : زيد الرجل . أي الكامل في الرجولية الجامع لخصائصها . (فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة) . إذ يقال بهذا المعنى : زيدٌ كل الرجلُ ، وزيدٌ الرجلُ كل الرَّجلِ . (وقد تَعْرِض زِيادَتها في عَلَمٍ) كقوله :

﴿ ١٧٧ ﴾ بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٦)

أي : أم عمرو ، (و) في (حال) نحو قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أي : أولاً مأولاً ، وقوله :

﴿ ١٧٨ ﴾ دُمْتَ الْحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِراً عَلَى الْعِدَا فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ (٧)

---

(١) سورة النساء من الآية : ٣٦

(٢) سورة الليل من الآية : ١٥ - ١٦

(٣) سورة النور من الآية : ٣١

(٤) معاني القرآن ١ / ١٧٠ .

(٥) سورة المؤمنون من الآية : ١ .

(٦) رجز ، لأبي النجم العجلي .
والشاهد فيه قوله : (العمر) حيث زيدت أل على العلم أحياناً . انظر : المفصل ١٣ ، ابن يعيش ١ / ٤٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٣٦ .

(٧) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (الحميد) على زيادة « ال » في الحال . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٠ ، الدرر ١ / ٥٣ ، والارتشاف ١ / ٥١٧ .

أي حميداً . (و) في (تمييزٍ) كقوله :

[١٧٩] رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيسُ عَنْ عَمْرِو [١]

وحكى البغداديون : الخمسة العشر الدرهم . (و) في (مضاف إليه تمييز) كقول أميه بن أبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان .

[١٨٠] لَهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌ وآخَرَ فَوْقَ دَارَتِهِ يُنَادِي [٢]

إلى رُدُحٍ مِنْ الشِّيزى مِلاَءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

أي: لباب بر . (وربما زِيدتْ فَلَزمت) كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة نحو : الّذي والّتي وفي (الآن) على الصحيح . (والبدلية - في نحو : مايَحْسُنُ بالرجل خيرٍ منْك) أن يفعل كذا (أولى من النعت والزيادة) وإنما كانت أولى ، لأنها أسهل مما ادعاه الخليل[٣] : من أن خيراً منك ، نعت للرجل ، وأنه على نية الألف واللام ، ومما ادعاه الأخفش : من أن (أل) في الرجل زائدة ، لما فيها من الخروج عن الظاهر بدعوى الخليل تعريف " خير " ودعوى الأخفش [٤] تنكير " رجل " ، والبدلية تقدر التابع والمتبوع على ظاهرهما فكانت أولى إلا

---

(١) من الطويل ، لرشيد بن شهاب اليشكري .

والشاهد فيه قوله : (النفس) على زيادة أل على التمييز . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٠ ، الدرر ١ / ٥٣ ، والتصريح ١ / ١٥١ .

(٢) من الوافر ، لأمية بن الصلت .

والشاهد فيه قوله : (لباب البر) على عروض اللام على المضاف إليه التمييز ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٠ ، أمالي القالي ١ / ١٢٢ ، شعراء النصرانية ٢٢٢ ، واللسان (ر د ح) ، ديوانه:٢٠١.

وردح : جمع ردَاح أي : عظيمة ، والشيزي : شجز تعمل منه القصاع ، ويلبك : يخلط ، والشهاد : جمع الشهد وهو العسل .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧١ .

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦١.

أنه يلزم المصنف الإبدال بالمشتق وهو ضعيف [١] . (وقد تقوم) أل (في غير الصلة مقام ضمير) رابط أو غيره فالأول نحو ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ [٢] أي مأواه ، والثاني : نحو : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ [٣] أي رأسي . وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين [٤] ، ومن منعه جعل الضمير محذوفاً ، واحترز بغير الصلة من الصلة فلا تقوم (أل) فيها مقام الضمير ، وأما قولهم [٥] : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري . أي عنه ؛ فَلاَ يطرد .

* * *

---

(١) وتضعيف الشيخ خالد هنا نقلاً عن ابن مالك في شرحه للتسهيل ١ / ٢٦١ حيث ذكر رأي الخليل فقال : « وأشرت بقولي : « والبدلية في نحو : مايحسنُ بالرجل خير منك ، أولى من النعت » إلى قوله سيبويه في باب : « مجرى نعت المعرفة عليها » ومن النعت : مايحسن بالرجل مثلك أو خير منك أن يفعل ذاك وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لاتدخله الألف واللام » . انظر الكتاب ٢/ ١٣ .

(٢) سورة النازعات الآية : ٤١ .

(٣) سورة مريم الآية : ٤ .

(٤) قال ابن مالك في شرحه ١ / ٢٦٢ : « وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين وإن كان بعض المتأخرين قد عدّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وأنكره ابن خروف » ١ هـ .

فصـــل

(مدلولُ إعراب الاسم ماهو به عمدةٌ أو فضلةٌ أو بينهما). فالعمدة مالا يتم الكلام دونه لفظاً أو تقديراً ، والفضلة خلاف العمدة ، ومابين الفضلة والعمدة هو المضاف إليه ، ويـأتي الكلام علـيه . (فالرفع للعمدة) ؛ لشرفها والاهتمام بها ؛ لأنه أقوى الحركات [١] . (و هي) أي العمدة (مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه) نحو : زيد قائم ، ولم يقم زيد ، ولم يضرب خالد . (أو شبيه به) أي بالفاعل (لفظاً) كاسم كان وأخواتها ، وإطلاق الفاعل عليه مجاز للمشابهة . (وأصلها) أي المرفوعات (المبتدأ أو الفاعل . أو كلاهما أصل) وهذه ثلاثة أقوال للنحاة . (والنصب للفضلة وهي : مفعول مطلقٌ) والمراد به المصدر مؤكداً كان نحو : « قمت قياماً » ، أو مبيناً لنوع نحو : «سرت سير زيد » ، أو مبيناً لعدد نحو : « ضربت ضربتين » . (أو مقيدٌ) والمراد به : المفعول به ، نحو : « ضربت زيداً » ، والمفعول فيه نحو : « سرت يوم الخميس » ، والمفعول من أجله نحو : «جئت محبة فيك » ، والمفعول معه نحو : « سار زيد والنيل » .

(أو مستثنىً) نحو : القوم إخوتك إلا زيداً (أو حالٌ) نحو : « جاء زيد ضاحكاً » (أو تمييزٌ) نحو : « طَابَ زيدٌ نفساً (أو مُشَبَّهٌ بالمفعول به) نحو : « مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه » . (والجرُّ لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه) ، وإنما كان بين العمدة والفضلة ؛ لأنه في موضع يُكَمِّل العمدة نحو : « جاء عبدُ الله » ، وفي موضع يُكَمِّلُ الفضلة نحو : « أكرمتُ عبدَ الله » ، وفي موضع يقع فضلة نحو : « هذا ضاربُ زيدٍ » . (،أُلحِقَ من العُمَـدِ بالفضلات : المنصوب في باب " كان ") أي خبرها ، وهو خبر مبتدأ في الأصل . (وإنَّ ولا) . أي اسماهما ، وهما مبتدآن في الأصل .

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل معللا سبب رفع العمدة فقال ١ / ٢٦٥ : « لأن علامته الأصلية صفة وهي أظهر الحركات . . . . » .

(١٢) " بابُ المبتدأ "

(وهو ماعَدِمَ حقيقةً أو حُكْماً عاملاً لفظياً) فـ " ما " يشمل الاسم الصريح والمقدر نحو : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم﴾ (١) أي صَومُكُم ، والفعل المضارع المجرد من ناصب أو جازم ، والمخبر عنه نحو : « زيدٌ قائمٌ » ، والوصف المستغني عن الخبر نحو : « أَقَائِمٌ الزَّيدانِ » ؛ فهذه كلها عدمت عاملاً لفظياً حقيقة ، والذي عدمه حكماً هو المبتدأ المجرور بـ " من " أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيرُ اللَّه ﴾ (٢) « وَبِحسْبِكَ دِرهمٌ » ، وكذلك المبتدأُ المجرورُ بـ " ربَّ " نحو : « رُبَّ رجلٍ عالمٌ » فـ " رجل " و" خالق " في موضع رفع بالابتداء ، وهي عادمةُ عاملاً لفظياً حكماً لاحقيقةً ، وذلك أن " من " و " الباء " زائدتان فلا أثَر لدخولهما ، و " رُبَّ " في حكم الزائد ؛ لأنها لاتتعلق بشيء كالزائد . وقُيِّد العامل بكونه لفظياً ، تحرزاً من المعنوي ؛ فإن المبتدأ لم يعدمه ، إذ هو مرفوع بالابتداء (من مخبر عنه) بيان لـ "ما " وهو يشمل ما أُخْبِرَ عن لفظه نحو : " قام " ثلاثي ، وعن مدلوله نحو : « زيدٌ قائمٌ » ، وخرج به الفعل ، لأنه مخبر به لاعنه . (أو وصف) أتى به ليدخل أحد قسمي المبتدأ ، وهما ما أسند إليه ، وما أسند كالوصف في قولك : « أقائم الزيدان » ، والمراد بالوصف: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : « مامضروب العمران» ، « والصفة المشبهة » نحو : «أحسنٌ أخواك ؟ والمنسوب جارٍ مجرى الوصف نحو : أقرشي أبواك ؟(٣) (سابقٍ) نعت للوصف احترز به من نحو : أخواك خارج أبوهما فـ " خارج " خبر لامبتدأ لأنه غير سابق . (رَافعٍ ما انفصل) يشمل مارفع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وشمل قوله : (ما انفصل) الظاهر نحو قوله:

---

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ .

(٢) سورة فاطر الآية : ٣ .

(٣) قال ابن مالك في شرحه ١ / ٢٦٨ : « وهذه الأمثلة أمثلة سيبويه » .

{ ١٨٢ } أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنَاَ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْش مَنْ قَطَنَا [١]

والضمير المنفصل نحو : أقائم أنتما ؟ ومنع هذا الكوفيون وأجازه البصريون [٢] وهو الصحيح قال الشاعر :

{ ١٨٣ } خَلِيلَيَّ ماواف بِعَهْدِي أَنْتُما إذا لم تكونا لِي على من أُقَاطِعُ [٣]

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إبراهيم ﴾ [٤] في أحد الوجهين [٥] . وخرج بقوله (ما انفصل) الضمير المتصل : فلا تقول في : أَقَائِمٌ زيدٌ أو قاعدٌ ؟ إن " قاعداً " مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل سد مسد الخبر . (وأغنى) أي وأغنى ذلك المرفوع عن الخبر ، احترز به من نحو : أقائمٌ أبواه زيدٌ ؛ فـ " قائم " ليس مبتدأ ؛ إذ لايغني مرفوعه وهو (أبواه) عن الخبر من جهة أنه لايحسن السكوت عليه ، فيتعين كون " زيد" في المثال المذكور مبتدأ ، و (قائم) خبره تقدَّم عليه ، و " أبواه" مرفوع بـ " قائم " . (والابتداء:كون ذلك) الذي عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً (كذلك) أي مثل ماذكرناه من كونه مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لما انفصل وأغنى . (وهو) أي الابتداء (يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر) وهذا مذهب سيبويه [٦] وجمهور

---

(١) من البسيط قال العيني ١ / ٥١٢ : « ولم أقف على اسم قائله » .
والشاهد فيه قوله : (أقاطن قوم) على أنّ المرفوع بالوصف يدمر الخبر حالة كونه منفصلاً .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٨ ، السلسيلي ١ / ٢٧١ ، التصريح ١ / ١٥٧ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٢٥ .

(٣) من الطويل ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ما واف بعهدي) على سد الفاعل مسد الخبر حالة كونه وصفاً منفصلاً عن مرفوعه .
انظر شرح لابن مالك ١ / ٢٦٩ ، العيني ١ / ٥١٦ ، الدرر ١ / ٧١ .

(٤) سورة مريم الآية : ٤٦ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٩ ، والمساعد ١ / ١١٢ .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، ٢ / ١٢٦ .

البصريين [١] . (خلافاً لمن رفعهما به) أي رفع المبتدأ والخبر بالابتداء ، وهو مذهب الأخفش [٢] وابن السراج [٣] والرماني [٤] وهو ضعيف ؛ لأن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها مايعمل رفعين دون اتباع ؛ فالمعنوى أولى بأن لايعمل رفعين . (أو) رفعهما (بتجردهما للإسناد) أي : تعري المبتدأ أو الخبر من العوامل اللفظية وهو مذهب الجرمي [٥] والسيرافي [٥] وكثير من البصريين [٥] ، ويُردُّ بما رُدَّ به ماقبله . (أو رُفِعَ بالابتداء المبتدأُ، وبهما) جميعاً أي بالابتداء والمبتدأ (الخبر) وهو قول أبي اسحاق الزجاج وأصحابه [٦] ونُسِبَ إلى المبرد [٧] وقيل : إن قول المبرد كقول سيبويه . وَرُدَّ هذا المذهب: بأنه يقتضي منع تقديم الخبر ؛ لأنه لايتقدم إذا كان العامل غير لفظ متصرف (أو قال:) المبتدأ والخبر (ترافعا) فكل منهما عامل في الآخر ، وهذا مذهب الكوفيين [٨] وَرُدَّ بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو : القائمُ أبوه ضاحكٌ أَخُوه . فلو ترافعا لعمل الاسم رفعين دون إتباع . (ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل) فإذا قلت : أقائم الزيدان؟ : فالزيدان فاعل مغن عن الخبر ، وليس ثم خبر محذوف خلافاً لبعضهم [٨] ، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير ، (ولذا) أي لشدة شبه هذا الوصف المجعول مبتدأ بالفعل (لايُصَغَّر) فلا يقال: أَضُوَيْربٌ الزيدان ؟ (ولايوصف) فلا يقال : أضاربٌ عاقلٌ الزيدان ؟ (ولا يعرف) فلا يقال : القائم أخواك ، قال ابن السراج [٨] : " لأن المعارف لاتقوم مقام الأفعال" .

---

(١) انظر الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٩ .

(٣) انظر الأصول ١/ ٨٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٨ .

(٦) السلسيلي ١ / ٢٧٢ .

(٧) المقتضب ٤ / ١٢٠ ، ٢٠٦ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٢٦ .

(ولا يثنى ولا يجمع) فلا يقال : أقائمان الزيدان ؟ ولا أقائمون الزيدون ؟ على أن مابعد الوصف مرفوع بالفاعلية . بل على أن الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ (إلا على لغة : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) [١] ، وسيأتي الكلام عليها في باب الفاعل . (ولا يجري) الوصف المذكور (ذلك المجرى باستحسانٍ) من كونه مبتدأً وما بعده مرفوع به مغنٍ عن الخبر (إلا بعد استفهامٍ أو نفيٍ) وهذا مذهب جمهور البصريين [٢] ، وشمل قوله كل أداة استفهام أو نفي فتقول : أين قائم الزيدان ؟ وكذا باقيها ، وتقول : ليس قائم الزيدان فـ " يسد الزيدان " مسد خبر ليس ، ودَلَّ قوله : (باستحسان) على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ رافعاً ما سَدَّ مَسدَّ الخبر وإن لم يعتمد ، لكنه ليس باستحسان ونسبه المصنف [٣] إلى سيبويه [٤] ، وجعل من ذلك قول الشاعر :

{ ١٨٤ } خَبِيرٌ بَنُو لهْبٍ فَلاَتَكُ مُلْغِياً مَقَالَة لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ [٥]

وقولـه :

{ ١٨٥ } فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِي المثَوّبُ قَالَ يَالاَ [٦]

ووجه الاستدلال بالأول : أنه لو جعل " بنو لهبٍ " مبتدأ مخبراً عنه بقوله " خبير " لزم عدم

---

(١) صحيح البخاري في كتاب التوحيد ٨ / ١٧٧ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٦ .

(٣) في شرح التسهيل ١ / ٢٧٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٧٨.

(٥) من الطويل العيني لرجل من الطائيين .

والشاهد فيه قوله : (خبير بنولهب) على مجيء الوصف مبتدأ رافعاً ماسد مسد الخبر دون اعتماد .

انظر : : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٣ ، الدرر ١ / ٧٢ ، المساعد ١ / ٩٥ ، التصريح ١ / ١٥٧ .

(٦) البيت من الوافر ، لزهير بن مسعود الضبي .

والشاهد فيه قوله : (فخير نحن) كسابقه .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٣ ، العيني ١ / ٥٢٠ ، الدرر ١ / ١٥٦ ، المساعد ١ / ١٦٨ .

المطابقة [١] فتعين كون " خبير " مبتدأ و " بنو لهب " فاعلاً به ، وبالثاني : أنه لو جعل (نحن) مبتدأ و (خير) خبراً مقدماً للزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل التفضيل و (من) ولا يفصل به بينهما : فتعين كون (خير) مبتدأ و (نحن) فاعلاً سد مسد الخبر . (خلافا للأخفش) ومن تبعه [١] من عدم اشتراط اعتماد الوصف المذكور على شيء ، فيجيزون : قائم الزيدان . قياساً وهو ضعيف ؛ لقلة ماورد من ذلك ، أو لعدمه .

(وأُجْرِيَ في ذلك غير قائم ونحوه ، مجرى ما قائم) فتقول : غير قائم الزيدان ؛ فـ " يسد الزيدان " مسد خبر غير ، وهو مرفوع بقائم ، إجراء لغير قائم مجرى ماقائم ومنه قوله :

| ١٨٦ | غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ فاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ وَلا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ [٢]

فـ " عداك " مرفوع بـ " لاهٍ " وقد سد مسد خبر غير . (ويحذف الخبر جوازاً لقرينة) نحو : أن يقال : مـن عندك ؟ فتقول : زيد . أي : زيد عندي ، ونحو : « زيد قائم وعمرو » ، أي : وعمرو قائم . (و) يحذف (وجوباً بعد " لولا " الامتناعيه غالباً) نحو : « لولا زيد لأتيتك » ، أي : لولا زيدٌ موجودٌ ؛ فحذف للعلم به ، ووجب حذفه لسد الجواب مسده ، وهذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً؛ فإن كان مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : (غالباً) ؛ فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو : « لولا زيد سالمنا ماسلم » ، ومنه قوله عليه السلام : " لَوْلاَ قَومُكِ حديثُو عَهْدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد ابراهيم" [٣] ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ومنه قول المعري :

---

(١) انظر الارتشاف ٢ / ٢٧ .

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (غير لاهٍ عداك) على ماوضحه الشارح .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٥ ، والمساعد ١ / ١٦٥ .

(٣) صحيح البخاري ١ / ٣١ - كتاب العلم .

{ ١٨٧ } يُذِيبُ الرُّعب مِنْه كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالاَ [١]

ونسب المصنف [٢] هذا المذهب للرماني [٢] وابن الشجري [٣] والشلوبين [٢] ، والذي عليه الجمهور [٤] أن الخبر بعد " لولا " لايكون إلا كوناً مطلقا فيجب حذفه دائماً ومن ثم لحنوا المعري في البيت السابق ، وقالوا : الحديث : " لَوْلاَ قومُكِ حديثو عَهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة علىَ قواعد إبراهيم" مروي بالمعنى [٤] .

* * *

---

(١) البيت من الوافر .

والشاهد فيه قوله : (فلولا الغمد موجودٌ) حيث أثبت الخبر بعد " لولا " و والواجب حذفه بعدها لأنه معلوم بمقتضى لولا ، إذ هي دالة على الامتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ قاله ابن مالك ١ / ٢٧٦ ، وانظر العيني ١ / ٥٤٠ ، الدرر ١ / ٧ ، والمساعد ١/٢١٧، والتصريح ١ / ١٧٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٦ .

(٣) الأمالي الشجرية ٣ / ١٠١ .

(٤) التصريح ١ / ١٧٩ .

(حذف الخبر وجوبا)

(و) يحذف الخبر وجوباً (في قسمٍ صريحٍ) ، وهو مالا يستعملُ إلاَّ في القَسَمِ ، نحو : «لعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ » . أي : لَعَمرُكَ قسمي ، وَإِنَّما وجَبَ حذفُهُ لسدِّ جوابِ القسمِ مَسَدَّهُ ؛ فلو كَانَ القسَمُ غير صريحٍ ، نحو : « عَهْدُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » . جاز حذفه وذكره ؛ لأن عَهْدَ اللَّهِ يستعمل في القسم وغيره فلا يُشْعِرُ[1] بالقَسَمِ حتى يذكر المقسمُ عليه .

(وَ) يحذف الخبرُ وجوباً (بعد واوِ المصاحبة الصريحة) ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ .» ، أي : مَقْرُونَانِ ، فحُذِف الخبرُ لدلالة الواوِ وما بعدها على المصحوبية ، وكان الحذفُ واجباً ، لقيام الواو مقام « مع» ، فلو جئْتَ بـ « مع » كان كلاماً تَاماً ، وهذا مذهبُ[2] الجمهور ، واحترزَ (بالصَّريحة) ، من واو تحتملُ المُصَاحَبَة ، ومُطْلَقَ العطف ، نحو : « زيْدٌ وَعَمْرٌو » ، إذا أريد بالواو المصاحبة ، فهذا غيرُ صريحٍ في المعيةِ فلا يجبُ الحذفُ ، فَلكَ أَنْ تأتيَ بالخبَرِ ، فتقولَ: « زيدٌ وعمرٌو مُقْتَرِنَانِ » ، ولك أن تحذِفَهُ اعتماداً على أَنْ السَامِع يفهمُ من اقْتِصَارِك عليهما ، معنى الاقتران والاصطحاب .

(وَ) يُحذَفُ الخَبَرُ وجوباً (قبل حالٍ [3] إنْ كانَ المبتدأُ أو معمُولُه مَصْدَراً عاملاً في مُفَسِّرِ صاحبها) مثالُ الأول : « ضَرْبي زيداً قائماً » ، ومثالُ الثاني : « أكْثَرُ شُربي السَّويقَ مَلْتوتاً » فـ«قَائماً » و « مَلْتُوتاً » حالان ، و « ضَرْبي » و « شُرْبي » مَصْدَرَان وهما عاملان في مُفسِّر صاحب الحال ، وذلك أن صاحبها ضميرٌ مستتر في الخبر المقدر ، على ما سيأتي ، ومفسر ذلك الضمير ، هو « زيدٌ » في المثال الأول ، و « السَّويقُ » في الثاني ، واحترز من أن يكون عاملاً في

---

(١) في « ب » في بدل : الباء .

(٢) ظ في شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٢ .

(٣) في « ب » « الحال » و « حال » في الأصل ، والتسهيل ، وشروحه الأخرى .

صاحبها نفسه لافي مفسره ، فإنَّها - أي الحالَ - لاتُغني حينئذٍ عن الخبر ، نحو : « ضَرْبي زيداً قائماً شديدٌ » فإنَّ « قائماً » حالٌ منْ زيْدٍ ، والعاملُ فيها هو العاملُ في « زيد » ، وهو «ضَرْبي » ، فلا تغني عن الخبر ، لأنَّها من صلة المصدر ، وشمل قوله : (في مُفَسِّر صاحبها) ، كون المفسِّرِ مفعولاً بالمصدر - كما مَثَّلْنَا - وكونه فاعلاً في المعنى ، نحو : « قيامُك ضاحكاً » قاله المرادي [١] .

(أو) كان معمول المبتدأ (مؤولاً بذلك) المصدر ، نحو : « أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قَائماً » فهذه ثلاث مَسَائِل . الأولى : أنْ يكون المبتدأ مصدراً ، والثانيةُ [٢]: أنْ يكون معموله مصدراً ، والثالثة: أنْ يكون معموله مؤولاً بالمصدر ، وبقي لتتميم القسمةِ رابعة أجازها بعضُ الكوفيِّين ، ومنعها الجمهور[٢] ، وهي : أن يكونَ المبتدأُ مؤولاً بمصدرٍ ، نحو : « أَنْ ضَرَبتَ زيداً قائماً » ، أو « أَنْ تَضْرِبَ زيداً قائماً .

(والخبر الذي سدَّتْ) الحالُ (مَسَدَّهُ مصدرٌ مُضَافٌ إلى صاحبها) ، والتقدير في « ضَرْبي زيداً قائماً » ، ضَرْبُه قائماً ، وفي ، أكثرُ شُربي السويق ملتوتاً » شُرْبُه ملتوتاً فضربهُ : خبر ضَرْبي، وهو مضافٌ إلى صاحب الحال ، وهو الهاء ، و شربه: خبرٌ عن أكثر ، وهو مضاف إلى صاحب الحال أيضاً ، (لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله) ، كما عليه سيبويه [٣] والجمهور [٤] ، والتقدير عند هؤلاء : ضَرْبي زيداً ، حاصلٌ إذ كان ، أو إذا كان قائماً ، فالخبر في الجميع ماتعلق به الظرف (وفاقاً للأخفش[٥] ،) في جعل الخبر مصدراً مضافاً إلى صاحبِ الحالِ لقلة الحذف ؛ إلاَّ أنَّهُ معارَضٌ

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٢٨ .

(٢) في الأصل : الثاني .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٤ ، والهمع ١ / ١٠٦ ، والمساعد ١ / ٢١١ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٠٠ .

(٤) المساعد ١ / ٢١١ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ١٠٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٢٧ .

بحذف المصدر وبقاء معموله ، وهو لايجوز عند الجمهور [١] وسيبويه [٢] ، ويُدْفَعُ بأن المصنف اختار الجواز - كما سيأتي - .

وذهب الجرمي والأعلمُ ، وابن كيسان [٣] ، إلى أن الحالَ سدَّت مسدَّ الخبر كالظَّرف لأنَّها في تقديره ، فكأنَّك قلت : ضَرْبي زيداً في حال كونه قائماً ، والعرب تقول : أكثرُ شرْبي يـوْمَ الجمعة. فاستعملوا الحال استعمال الظرف / . /١٠١/

(ورفعها) أي رفع الصفة التي كانت حالاً (خبراً بعد « أفعل » مضافا إلى « ما » موصولةً بـ« كان » أو « يكون ») التامتين (جائزٌ) عند الأخفش، والمبرد ، والفارسي [٤] ، خلافا لسيبويه [٥] ، فتقول : أَخْطَبُ ما كانَ الأمير قائمٌ « أو « ما يكون الأمير قائمٌ . » برفع قائم خبراً عن « أخطب » مجازاً للمبالغة .

(وفِعْلُ ذلك) الرَّفعِ بجعله خبراً لمبتدأ محذوف (بعد مصدرٍ صريحٍ دونَ ضرورةٍ ممنوعٌ) ، فلا يُقال : « ضربي زيداً قائمٌ » برفع « قائمٍ » ، فإن دعت ضرورةٌ إلى رفعه جُعِل خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقدير : ضَرْبي زيداً وهو قائمٌ ، والجملة حالٌ سدت مسد الخبر، ولايجوز كونه مرفوعاً على أنه خبر « ضربي » ؛ لأنَّ قائماً من صفات الأعيان ، وإنما جاز ذلك بعد غير الصريح، نحو : « أفعل ما كان أو ما يكون » - كما تقدم - لأنه لما فُتِحَ بـابُ المبالغةِ بـأولِ الجملة ، وهـو «أخطبُ » عُضِّدَتْ بآخرها مـرفوعاً وهـو « قائـم » ؛ إذ كلٌّ مـن « أخطبَ » و « قائم » من صفات الأعيان ، وحاصله : أن الذي سهَّلَ المجاز الثاني تقدم المجاز الأول ، وهـذا مفقود في

---

(١) الارتشاف ٢ / ٣٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٠٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٤ .

(٤) المساعد ١ / ٢١٢ .

(٥) الكتاب ١ / ٤٠٢ .

«ضربي زيداً قائمٌ» نعم إنْ أريد بقائمٍ معنى ثابتٍ ودائمٍ ، كما تقول : الأمرُ قائمٌ ، والحرب قائمة ، فلا إشكال في جوازه ، نقله المرادي [١] عن ابن الدهان وهو ظاهر .

[رافع الاسم بعد لولا]

(وليس) الأسم المرفوع (التالي « لولا » مرفوعاً [٢]) بها أي : بـ « لولا » ثم قيل : لَنِيَابَتِها عن « لوْ لمْ يُوجَدْ » ، حكاه الفراء[٣] عن جماعة من المتقدمين ، وقيل : لـمَّا استغنى الاسم بلولا ارتفع بها كما يرتفعُ الفاعل بالفعل ، قاله الفراء [٤] . (ولا) مرفوعاً (بفعل مضمرٍ) بعدها ، والتقدير : « لولا وُجِدَ زيدٌ لأتيتُكَ » (خلافاً للكوفيين[٥]) ، منهم الكسائي [٦] / استدل بظهور / ١٠٢ / الفعل في بعض المواضع كقوله :

{١٨٨} . . . . . فَقُلْتُ بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي [٧]

وأُجِيبَ بأن ذلك على إضمار أن المصدرية وارتفع الفعل ، كقوله : « تسمع بالمعيدي[٨] . ومنهم الفراء ، وتقدم عنه أنه قال : « إن الاسم مرفوع بلولا نفسها لابفعل مضمر» فلا يحْسُنْ

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٢٩ .

(٢) في ب " مرفوعٌ " وهو خطأ ، لأنه خبر (ليس) .

(٣) المساعد ١ / ٢١٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٤ .

(٥) الإنصاف ١ / ٧١ .

(٦) شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٤ .

(٧) عجز بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي . وصدره : ألا زعمت أسماء أن لا أحبها :
والشاهد فيه قوله : (لولا ينازعني شغلي) على أن المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مقدر عند الكسائي ، واستدل على هذا بظهور الفعل بعدها هذا البيت .
انظر الخزانة ١١ / ٢٤٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٤٦ ، والهمع ٢/ ٤٣ .

(٨) الأمثال لابن سلام ٩٧ ، ٩٨ .

التعبيرُ بالكوفيين لأنه يفيد الشمول . » والصحيح : أن الاسم بعد لولا مرفوع على الابتداء ، كما عليه البصريون [١] .

[آراء في بعض ماحذف خبره وجوباً]

(ولا يغني فاعل المصدر المذكور) ، و هو « ضربي زيداً قائماً . » (عن الخبر إغناء المرفوع بالوصفِ المذكور) ، وهو : « أقائمٌ الزيدان » وعن بعض النحويين ، وحكي عن ابن درستويه [٢] : أن المصدر في ، نحو : « ضربي زيداً قائماً » مرفوع على الابتداء ، وفاعله سَادٌّ مسدَّ خبرِه ، كما سدَّ فاعلُ الوصفِ مسدَّ خبرِه ، نحو : « أقائم الزيدان » ، والجامع بينهما : أن كلاً من المصدر والوصف واقع موقع الفعل ، فـ « ضربي زيداً » واقع موقع « ضربت زيداً . أو : أضربُ زيداً ، و « أقائم الزيدان » واقع موقع « أيقومُ الزيدان . » ؟ ، ويُجَابُ بالفرقِ وهو : أنَّ الوصف يصحُّ أن يقتصر معه على المرفوع ، بخلاف المصدر .

(ولا) يغني (الواو) في قولك : « كُلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ .» عن تقدير الخبر ، كما ذهب إليه ابن خروف [٣] ، واختاره ابن عصفور [٤] ، ونسبه ابن الخباز للكوفيين [٣] .

(و) لايغني (الحالُ) عن تقدير الخبر (المشار إليهما) ، أي : إلى الواوِ والحالِ في قوله (ويحذف الخبر بعد واو المصاحبة ، وقبل حال) إلى آخره ، ذهب الكسائي والفراء ، وهشام[٥] إلى أن الحال في : « ضَرْبي زيداً قائماً » هي الخبر ، لاسادةٌ مسده ، وإنما نصبت وهي خبر على الحال ؛ لأنها خلاف المبتدأ ، والخلاف عندهم يَنْصِبُ (خلافاً لزاعمي ذلك) - كما تقدم - (ولا يمتنع

---

(١) الانصاف ١ / ٧٠ .

(٢) نسبه إليه وإلى الأخفش الأصغر أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٣ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٢ .

(٤) ونسبه إليه ابن عقيل في المساعد ١ / ١٣ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٣ ، ٣٤ ، والمساعد ١ / ٢١٣ .

وقوع الحال المذكورة فعلاً) وفاقاً للأخفش[١] ، والكسائي [٢] ، وهشام [٢] ، حيث أجازوا «حَسْبُكَ تركَبُ» (خلافاً للفراء) في منعه ذلك/ ويرده السماع ومنه قوله : /١٠٣/

{١٨٩} وَرَأَيُ عَيْنَيْ الفَتَى أَبَاكَا يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا [٣]

وقوله :

{١٩٠} عَهْدِي بِها فِي الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَت بَيْضَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ [٤]

(ولا) يمتنع وقوع الحال المذكورة (جملة اسمية بلا واوٍ ، وفاقاً للكسائي [٥]) . فيجوز : «ضَرْبي زيداً هو قائمٌ» ، أي : وهو قائمٌ ؛ فحذفت الواو للاختصار ، ومنع هذا الفراء [٢] ، وقال : إنما ورد بالواو ، كقوله :

{١٩١} خَيْر اقْتِرَابي مِنَ المَوْلَى حَلِيف رِضاً وَشَرٌّ بُعْدِيَ عَنْهُ وهُوَ غَضْبَانُ [٦]

---

(١) المساعد ١ / ٢١٤ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٦ .

(٣) البيتان من الرجز لرؤبة ، وفي الأصل : أباك . . . ذاك .
والشاهد فيه قوله : (ورأى عيني الفتى . . . يعطي)
حيث إن الحال التي سدت مسد الخبر جاءت فعلا . انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، والكتاب ١ / ١٩١ ، والهمع ٢ / ٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٥ ، المساعد ١ / ٢١٤ ، السلسيلي ١ / ٢٧٨ .

(٤) البيت من السريع للأعشى ميمون بن قيس . وفي الأصل : الضامري .
والشاهد فيه قوله : (عهدي بها . . . قد سربلت) على ماذكرته في البيت السابق . انظر ديوانه ٩١ ، والانصاف ٢ / ٧٧٨ ، والهمع ٢ / ٤٩ ، وابن يعيش ٥ / ١٠١ .

(٥) نسب أبو حيان إلى الكسائي أن الجملة الاسمية تقع موقع الحال ، لكن مع الواو ، الارتشاف ٢ / ٣٦ ، وانظر شرح الرضي ١ / ١٠٥ .

(٦) البيت من البسيط ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : . . .وشر بعدي عنه وهو غضبان . على أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعد ==

قال المصنف : « وباب القياس مفتوح [١] » ، وسكوته عن ذكر الخلاف مع الواو ، يوهم الاتفاق على جوازه ، والخلاف ثابت فيها أيضاً ، نُقِل عن سيبويه والأخفش المنع ، وعن الكسائي والفراء [٢] الجواز ، وهو الصحيح .

(ويجوز إتباع المصدر المذكور) بنعت أو غيره (وفاقا له) أي للكسائي [٣] (أيضاً)، فتقول: « ضربي زيداً الشديدُ قائماً» و« شُرْبي السَّويقَ كُلُّهُ ملتوتاً . » وحجة المجيز إتباع القياس وحجةُ المانعِ طَلَبُ الاختصارِ والوقوفُ مع السَّماع . ولَمَّا فرغ من حذف الخبر ، شرع بذكر حذف المبتدأ فقال :

[حذف المبتدأ]

(ويحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينة) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾[٤] ، أي : فعمله لنفسه ، فدخول الفاء على ما لايصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه .

(ووجوباً) كالمبتدأ (المخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ) عن تابعه (لمجرد مدحٍ) ، نحو : « الحمد لله الحميدُ» (أو) لمجرد (ذمٍّ) ، نحو : « أعوذ بالله من إبليس الرجيمُ » (أو) لمجرد (ترحُّمٍ) ، نحو : « مررت بزيد الفقيرُ » برفع « الحميد ، والرحيم ، والفقير » ، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفات وجوباً ، والتقدير : « هو الحميدُ ، إلى الآخر ، وإنما كان الحذفُ هنا واجباً ؛ لأنهم لَمّا قصدوا الإنشاء جعلوا الحذف علامةً عليه ، كما فعلوا في النداء . واحترز بقوله : (لمجرد مدح . .) إلى آخره عما إذا كان للتخصيص ونحوه ، فلا / يكون الحذف واجباً ، بل جائز . /١٠٤/

== المصدر المحذوف الخبر اقترنت بالواو ، وهو رأي الفراء خلافاً للكسائي . انظر العيني ١ / ٥٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٠ ، والدرر ١ / ٧٧ ، والمساعد ١ / ٢١٤ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٦ .

(٢) المساعد ٢ / ٢١٤ ، وذكر أبو حيان أن الكسائي والفراء نقل عنهما الجواز والمنع . الارتشاف ٢ / ٣٥, ٣٦.

(٣) شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٥ .

(٤) سورة فصلت آية : ٤٦ .

(أو) كالمخبر عنه (بمصدرٍ بدلٍ من اللفظ بفعله) [نحو : « سَمْعٌ وطاعةٌ » أي : أمري ، وقول بعضهم : وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه ، أي : أمْري حمدُ اللَّهِ، والأصل فيه النصب ؛ لأنه مصدر جئ به بدلاً من اللفظ بفعله ، والتزم حذف ناصبه لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه ثم رُفِعَ فَحُمِلَ الرافع على الناصب في التزام الحذف .

(أو) كالمخبر عنه (بمخصوصٍ)[1] بمدحٍ أو ذمٍ (في باب نعم) و « وبئس » ، نحو : نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ ، وبئْس الرجلُ عمرٌو » أي : هو زيدٌ ، وهو عمرٌو ، قال المرادي : « والصحيح أن المخصوص مبتدأ ، وماقبله خبر »[2] .

(أوْ) كالمخبر عنه (بصريحٍ في القسم) ، نحو : « في ذمتي لأفعلن » أي : في ذمتي ميثاق أو عهد ، قاله الفارسي ، ومنه قوله :

[١٩٢] و تَسَاورُ سَوَّاراً إلى المجدِ والعُلاَ وَفِي ذِمَّتِي لئن فَعَلْتَ لَيَفْعَلاَ[3]

وهذا عكس قولهم : لَعَمْرُكَ[4] لأفعلَنَّ .

(وإن وَلِيَ مَعطُوفاً) - بالواو - خاصة (على مبتدأ فعلٌ) فاعل وَلِيَ (لأحدهما) ، أي للمبتدأ ، أو لما عطف عليه (واقعٌ) ذلك الفعل (على الآخر صحت المسألة) عند طائفة من

---

(١) هذا على رأي من جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، أما من جعله مبتدأ خبره الجملة السابقة، أو خبره محذوف ، أو بدلا من الفاعل فلا يكون فيه حذف للمبتدأ .
وهذا الذي ذكره - أيضا - لايتأتى إلا إذا كان المخصوص مؤخراً ، فإذا تقدم وجب كونه مبتدأ خبره الجملة بعده . ينظر المساعد ١ / ٢١٥ ، والتصريح ١ / ١٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٦٢ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٢ .

(٣) البيت من الطويل لليلى الأخيلية . والشاهد فيه قوله : (في ذمتي) حيث حذف المبتدأ وجوباً لأن خبره نص صريح في القسم . انظر الكتاب ٣ / ٥١٢ ، والعيني ١ / ٥٦٩ ، والمقتضب ٣ / ١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٨ ، والسلسيلي ١ / ٢٧٩ ، والمساعد ١ / ٢١٦ .

(٤) لأن هذه من مسائل حذف الخبر وجوباً وقد سبقت .

البصريين وطائفة من الكوفيين [١] (خلافاً لمن منع) من الفريقين ، وذلك كقولك : « عبدُ الله ، والريحُ يباريها . » فـ « عبدُ الله » مبتدأ ، و « الريح » معطوف عليه ، و « يباريها » فعل لعبد الله أو للريح واقع على الآخر ، واختُلف في هذه المسألة فمجيز ومانع ، فمن أجاز من البصريين[١] جعل خبرهما محذوفاً ، والتقدير : عبد الله والريح يجريان ، . يباريها ، وجملة « يباريها » في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر لدلالتها عليه ، ومن أجاز من الكوفيين[١] فعلى معنى: يتباريان ، ولم يقدر محذوفاً إذ من بَارَاكَ فقد باريتَهُ ، ومن منع من الطائفتين نظراً إلى أن « يباريها » خبرٌ عن أحدهما ؛ فيلزم بقاء الآخر بلا خبر ، والمباراة : المعارضة ، يقال : يباري فلان فلاناً ، أي : يعارضه ويفعل كفعله ، ومَنْشَأُ الخلاف ذكر الواو ، فإن حذفت صحت المسألة إجماعاً ./ /١٠٥/

(وقد يغني مضافٌ إليه المبتدأُ عن معطوف فيطابقهما الخبر) ، كقول بعض العرب : « راكبُ النَّاقةِ طَلِيحَانِ [٢]. » والأصل : راكبُ النَّاقةِ والنَّاقَةُ طَلِيحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى ، وهذه المسألة أجازها الكسائي وهشام [٣] ، يقال : طَلَح البعيرُ : أعيا فهو طليح .

[المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير]

(والأصلُ تعريفُ المبتدأ) [لأنه مسند إليه ، فوجب أن لا يكون مجهولاً ، والأصل فيما يرفع الجهالة التعريف . والأصل (تنكير الخبر) ، لأن نسبته من الخبر نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه قاله المصنف [٤] . (وقد يُعرَّفان ، ويُنكَّران

---

(١) المساعد ١ / ٢١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٩ . ولم يذكر منْ مِنَ الكوفيين الذي أجاز .

(٢) رواه ابن جني في الخصائص ١ / ٢٨٩ : « عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى » ..

(٣) المساعد / ٢١٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٨ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٠٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٠ .

بشرط الفائـدة) فيهما ، نحو : « الله ربُّنا ، ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا . » وفائدته أقل من فائدة الإخبار بالنكرة ؛ لأنك إنما تستفيد منـه النسبة إلى المبتدأ لاثبوته ، لأنك تعلمه ، ويشترط في تعريف الخبر ألاَّ يكون معلوم النسبة ، لأنه لافائدة فيه إلا أن يدخله معنى تعظيم ، ونحوه ، نحو : « أنا أنا » قاله المرادي[١]، وتقول : « أفضَـلُ من زيدٍ أَفْضَلُ من عمروٍ» .

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

(وحُصولُها) أي الفائدة (في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون) المبتدأ النكرة (وصفاً) لموصوف محذوف كقول العرب : « ضَعِيفٌ عَاذَ بقَرْمَلَة [٢] . أي : إنسانٌ ضعيفٌ ، أو حيوانٌ ضعيفٌ التجأ إلى ضعيف ، والقَرْمَلَةُ : شجرة ضعيفة.

(أوْ) يكون المبتدأ (موصوفاً بظاهرٍ) ، كقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشرِكٍ ﴾[٣] . (أو مقدَّرٍ) ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهَم » ، أي : منوان منه ، فـ « منوان » مبتدأ ثانٍ ، و « منه »: صفته ، و « بدرهم » : خبره ، والجملة خبر الأول .

(أو) يكون المبتدأ (عاملاً) ، في معمولٍ ، نحو : « أَمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ » [٤] و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كتَبهُنَّ الله . » [٥] ، لأن المصدر عامل في المجرور بعده ، والمضاف عامل في المضاف إليه .

(أو) كان المبتدأ (معطوفاً) ، نحو : « زيدٌ ورجلٌ قائمان » [٥]، (أو معطوفاً عليه ،) كقوله

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٤ .

(٢) وعدَّه الجوهري من الأمثال قال في الصحاح ٥/ ١٨٠١ : « وفي المثل : ذايلٌ عاذ بَرْمَلة» . .

(٣) البقرة آية ٢٢١ .

(٤) سنن الترمزي ٤ / ٢٩٩ والحديث فيه : « وأمرُك بالمعروف صدقة ، ونهيُكَ عن المنكر صدقة » . .

(٥) سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٨ .

(٦) فـ « رجلٌ » نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة .

تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ [١] ﴾ ، أي : أمثل لكم ، ابتدئ بطاعة لعطف « قول » عليها الموصوف بمعروف .

(أو) كان المبتدأ (مقصوداً به العموم) على سبيل الشمول ، نحو : « كُلٌّ يموتُ » ، أو على سبيل البدل ، كقول ابن عباس : « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنَ جَرَادَة [٢] . »

(أو) مقصوداً به (الإبهام) ، نحو : « ما أحسن زيداً » ، كذا مثل المصنف [٣] ، وقال غيره: ابتدئ بـ « ما » لما فيها من معنى التعجب .

(أو) يكون المبتدأ (تَالِيَ استفهامٍ) ، نحو : ﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾ [٤] ، (أو) تالي (نَفْيٍ) ، نحو : « ما رجل في الدار . » (أو) تالي (لولا) ، كقوله :

{١٩٣} لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلَ ذِي مِقَةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَ للظَّعَنِ [٥]

(أو) تالي (واو الحال) ، كقوله :

{١٩٤} سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ [٦]

---

(١) سورة محمد آية : ٢١ .

(٢) نسبه الإمام مالك في الموطأ / حج / ٣٦٥ لعمر بن الخطاب وفيه « لتمرةٌ ».

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٣ .

(٤) سورة النمل آية : ٦٠ - ٦٣ .

(٥) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه انظر العيني ١ / ٥٣٢ ، الدرر ١ / ٧٦ ، والهمع ٢ / ٣٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٤ ، المساعد ١ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٢٨١ .
والشاهد فيه قوله : (اصطبار) على أنَّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة هو وقوعها بعد « لولا » .

(٦) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر المغني ٢ / ٥٢٣ ، الهمع ٢ / ٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٩، المساعد ١ / ٢١٩ ، السلسيلي ١ / ٢٨١ .
والشاهد فيه قوله : (ونجم) ، حيث إن الذي سوغ الابتداء بالنكرة هو وقوعها بعد واو الحال .

والمُحيا : الوجه .

(أو) تالي (فاء الجزاء) ، كقول العرب « إِنْ ذَهَب عَيْرٌ فَعَيْر في الرَّهْطِ [١] . » عير القوم : سيدهم ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته ، والرهط : مادون العشرة من الرجال ، لاتكون فيهم امرأة.

(أو) تالي (ظرفٍ مختصٍ) ، نحو : ﴿ ولَدَيْنَا مَزِيدٌ[٢] ﴾ ، فلو كان الظرف غير مختص لم يجز نحو : « لدَى رجل [٣] » (أو) تالي (لاحقٍ به) ، أي : بالظرف المختص ، وهو الجارُّ والمجرور المختص ، نحو : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهم غِشَاوة[٤] ﴾ ، بخلاف « في دار رجلٌ » فإنه لايجوز لعدم الاختصاص ، ويلحق بالظرف أيضاً . الجملة المشتملة على فائدة ، نحو : « قَصدَكَ غُلاَمُه رجلٌ » ، كذا قال المصنِّف [٥] ، قال أبو حيان : « ولا أعلمُ أحداً أجرى هذه الجملة مُجرى الظرف، إلا هذا المصنف ، نقله عنه المرادي [٦] .

(أو بأن يكون) المبتدأ (دعَاءً) ، نحو : ﴿ سَلامٌ عَلى إلْ يَاسِين[٧] ﴾ ، و ﴿ ويلٌ للمُطَفِّفِين[٨] ﴾.

---

(١) في مجمع الأمثال ١ / ٢٥ جاء المثل : « . . فعيرٌ في الرباط . » يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب. وكذا رواه ابن سلام ص ٣٢٥ .

(٢) سورة ق آية : ٣٥ .

(٣) في ب « لدا » .

(٤) سورة البقرة آية : ٧ .

(٥) شرح التيسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٤ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٥ .

(٧) سورة الصافات آية : ١٣٠ .

(٨) سورة المطففين آية : ١ . وعلّل ابن جني في الخصائص ١ / ٣١٨ الابتداء بالنكرة في « سلام » و «ويل » فقال : « . . . فإنه جاز ؛ لأنه ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاء ومسألة ، أي : ليسلم الله عليك وليلزمه الويل . »

(أو) بأن يكون المبتدأ (جواباً) ، نحو : « درهمٌ » ، في جواب من قال : ماعِنْدَكَ ؟ أيْ : درهمٌ عندي ، والأرجح : أن يُقَدَّرُ الخبرُ مُتأخِّراً ، ليطابق الجواب السؤال . (أو) بأن يكون المبتدأ (واجب التصدير) ، نحو : « مَنْ عندك ؟ » و« كَمْ عَبيدٍ لزيدٍ » !!.

(أو) يكون المبتدأ (مقدراً إيجابُه بعد نفيٍ) ، نحو : قولهم : « شَرٌّ أهرَّ ذَاناب [1] » ؛ لأنه في معنى ، ما أَهرَّ ذاناب إلاَّ شَرٌّ . قال سيبويه في قولهم : / شيءٌ ما جاء بك ، [إنَّما جاز أن يبتدأ /١٠٧/ به لأنه في معنى : « ما جاء بك إلا شيءٌ [2] »] فهذه ثمانية عشر مُسَوِّغا ، وترك مسوغات كثيرةً لايليق ذكرها في هذا المختصر ، وقوله أولاً : (وحصولُها في الغالب) قال في الشرح : «تنبيهٌ على أن الفائدة قد يندرُ حصولها في الإخبار عن نكرة خالية عن جميع ماذكر ، كقول من خرقت له عادة برؤية شجرة ساجدة ، أولسماع حصاة مسبحة : شَجرةٌ سَجَدتْ ، وحَصَاةٌ سبَّحتْ [3] »انتهى .

[الخلاف في تعيين المبتدأ والخبر في بعض الجمل]

(والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في ، نحو : كم مالك ؟) فعند سيبويه [4] ، كم مبتدأ ، ومالك: خبره ، وعند الأخفش [5] بالعكس ، حجة سيبويه [أن أكثر مايقع بعد أسماء الاستفهام النكرات ، والجمل ، والظروف ، ويتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ ، نحو : « من قائم؟» و « من قام ؟» و « من عندك ؟ » ، فحكم على « كم » بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر] . (و) كذا قال سيبويه [6] في قولهم : (« اقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه . ») : إن « خَيْرٌ» مبتدأ ، وهو نكرة ، و « أبوه » خبره ، وهو معرفة - كما تقدم - في أسماء الاستفهام .

---

(١) مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ . قال ابن جني في الخصائص ١ / ٣١٩ : « فإنما جاز الابتداء بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي ، أي : ما أهر ذا ناب الآشر ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهر ذاناب شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد فإذا قلت : ما أهر ذاناب إلا شر كان ذلك أوكد » .

(٢) الكتاب ١ / ٣٢٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٠ [بتصرف] .

(٤) الكتاب ٢ / ١٦٠ .

(٥) ذكر هذا الرأي ابن يعيش ٤ / ١٢٩ ، لكنه لم ينسبه .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٦ .

[تقديم الخبر]

(والأصل) تقديم المبتدأ و (تأخير الخبر) ؛ وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه ، فلابد من تقدم تعقله ، والخبر محكوم به فتعقُّلُهُ متأخر عن تعقُّلِ المحكوم عليه .

(ويجوز تقديمه) ، أي : الخبر على المبتدأ (إن لم يوهم) التقديم (ابتدائيةَ الخبرِ) ، نحو : «قائمٌ زيْدٌ » فإن أوهم بأن كانا معرفتين ، نحو : « زيدٌ أخُوكَ » ، أو نكرتينِ لكل منهما مسوغٌ ، نحو: « أَفْضَلُ منك » ولاقرينة تُمّيز المبتدأ من الخبر فأيُّهما قدمتَ فهو المبتدأ ، فإن وُجِدَ قرينة دالة على تمييز المبتدأ من الخبر جاز التقديم ، كقوله :

{١٩٥} بَنَونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُن أَبْنَاءُ الرجال الأَبَاعِدِ [١]

فـ « بنونا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، والقرينة فيه تشبيه « بني الأبناء بالأبناء» والأصل : بنـو أبنائنا مثل بنينا ، فحذف « مِثْلَ » وقدم الخبر .

(أو) إن لم يوهم التقديم (فاعليةَ المبتدأ) ، بأن يكون خبره فعلاً مستتراً فيه ضميره ، نحو : «زيد قام » ، فتقديم « قام » يوهم أن زيداً فاعل ، بخلاف : « الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قُمْنَ » ، فإنه يجوز التقديم على الأصح[٢] ، ومنعه بعضهم[٣] حملاً على المفرد/ ؛ لأنه /١٠٨/ الأصل .

---

(١) البيت من الطويل ، نسب للفرزدق انظر الخزانة ١ / ٤٤٤ ، والمغني ٢ / ٥٠٤ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، والهمع ٢ / ٣٢ ، وشرح ابن مالك ١ / ٢٩٧ ، والمساعد ١ / ٢٢١ ، والسلسيلي ١ / ٢٨٣ ، والشاهد فيه قوله : (بنونا بنو أبنائنا) على ماوضحه الشارح .

(٢) المساعد ١ / ٢٢١ .

(٣) وإنما منعوا مثل هذا لأن الألف قد تحذف لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل كالنوع الأول ، لهذا منعوه ، انظر حاشية الصبان ١ / ٢١٠ .

(أو) إن لم (يُقْرنَ) الخبر (بالفاء) ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » فإن الفاء دخلت لشبه الخبر بالجزاء ، والجزاء لايتقدم على الشرط فكذلك ما أشبهه.

(أو) إن لم يقرن الخبر (بإلا لفظاً) ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحمدٌ إلاّ رَسولٌ[1] ﴾ ، (أو) يقرن بإلا (معنى) ،كقوله تعالى : ﴿ إنَّما اللَّهُ إلهٌ وَاحِد[2] ﴾ ، لأن المقرون بـ « إلا » لفظاً أو معنىً محصور فيه ، والمحصور فيه واجب التأخير . (في الاختيار) فأما قوله :

{١٩٦} فَيَاربِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِم وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ المعوَّلُ ؟ [3]

فضرورة ، والأصل : وهل المُعَوَّلُ إلا عليك .

(أو) إن لم يكن الخبر (لمقرون بلام الابتداء) ، نحو : « لزيد قائم . » لأن اقتران المبتدأ باللام اهتمام بأول الجملة ، والتقديم مناف لذلك ، وأما قوله :

{١٩٧} خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَـل العَلاَءَ وَيَكْرُمُ الأَخْوَالاَ [4]

فخرِّج على زيادة اللام ، أو على إضمار مبتدأ ، والتقدير : لهو أنت .

---

(١) سورة آل عمران : آية ٤٤ .

(٢) سورة النساء آية : ١٧١ .

(٣) البيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي .
والشاهد فيه قوله : (إلا عليك المعول) إذ قدم الخبر المحصور فيه ضرورة . ينظر العيني ١ / ٥٣٤ ، والدرر ١ / ٧٦ ، وشرح أبن مالك ١ / ٢٩٨ ، والمساعد ١ / ٢٢١ ، والسلسيلي ١ / ٢٨٧ .

(٤) البيت من الكامل ، لمجهول ، انظر العيني ١ / ٥٥٦ ، شرح ابن مالك ١ / ٢٩٩ ، التصريح ١ / ١٧٤ .
والشاهد فيه قوله : (خالي لأنت) حيث أخر المبتدأ مع اقترانه بلام الابتداء ، وهو مخرج على زيادة اللام ، أو على إضمار مبتدأ كما ذكر الشارح .

(أو) إن لم يكن الخبر (لضميرِ الشَّأنِ) ، نحو : « هو زيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، إذ لو قدم الخبر على ضمير الشأن لاحتمل أن يكون الضمير تأكيداً ، (أو شبهه) ، أي : شبه ضمير الشأن ، في كون الجملة المخبر بها عنه عينه في المعنى ، نحو : « كلامي زيدٌ مُنْطَلِقٌ » ، إذ لو أخر لم يبق له فائدة ، لعِلْم السامع بذكرك أولاً أنه كلامك ، فكأنك تقول : « كلامي كلامي » .

(أو) إن لم يكن الخبر (لأداة استفهامٍ) ، نحو : ﴿ أَيُّ الحِزْبَين أَحْصَىَ [1] ﴾ (أو) لأداة (شرطٍ) ، نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَل سُوءاً يُجزَ بِهِ ﴾[2] ، (أو) إن لم يكن الخبر لشيءٍ (مضافٍ إلى أحدهما) ، أي : إلى أداة استفهامٍ ، نحو : « غلامُ أَيّهم أفْضَلُ » ؟ أو إلى أداة شرط ، نحو : « غلام من يكرمني أكرمه. » ، لأن جميع ذلك يستحق الصدر .

(ويجوز ، نحو : في داره زيدٌ ، إجماعاً) إذا جعل « في داره » خبراً عن زيدٍ ، لأن الخبر منوي التأخير ، فالمفسِّر مقدمٌ نيةً ، أما إذا جعل « زيد » مرفوعاً بالمجرور قبله ، فنقل الصفار عن الأخفش[3] المنع ؛ لأنه حينئذ في محله .

(وكذا) يجوز : (في داره قيامُ زيدٍ) / مما الخبر فيه مشتمل على ضمير عائد على ما /١٠٩/ أضيف إليه المبتدأ ، والمضاف صالح للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه (و) كذا يجوز تقديم الخبر في ، نحو: (في دارها عَبْدُ هندٍ) ، مما الخبر فيه مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ ، والمضاف غير صالح للحذف (عند الأخفش) ، وبقية البصريين [4] في المسألتين ، قال المصنف : « وبه أقول ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدراً معه ، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل ،

---

(١) سورة الكهف من الآية ١٢ .

(٢) النساء : ١٢٣ .

(٣) المساعد ١ / ٢٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٤٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٥ .

ومنه قول العرب : « في أكفانهِ دَرْجُ الميِّتِ [١] » انتهى ، ومذهب الكوفيين المنع في المسألتين [٢] ، ونقل الصفار عن الأخفش [٣] في هاتين المسألتين أيضاً مانقله في المسألة قبلهما من المنع فيما إذا جعل المسند إليه مرفوعاً بالمجرور قبله .

[تقديم الخبر وجوباً]

(ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام) ، نحو : « كيف زيد؟ » (أو) كان الخبر (مضافاً إليها) ، أي : إلى أداة استفهام ، نحو : « صَبِيحَةَ أيِّ يومٍ سَفَرُكَ » ، (أو) كان الخبر (مُصَحِّحاً تقديمُهُ الابتداءَ بِنَكِرةٍ) ، بأن كان ظرفا مختصا ، نحو : ﴿ ولَدينا مَزيدٌ ﴾ [٤] . ﴿ وعَلى أَبْصَارِهم غِشَاوَةٌ ﴾[٥] ، (أو) كان الخبر (دالاً بالتقديم على مالا يفهم بالتأخير) ، نحو : « لله دَرُّكَ ! » ، فتقديم الخبر هنا مفيد للتعجب ، ولو أخر لم يفهم منه ذلك ، (أو) كان الخبر (مسنداً دون) وجود (« أما » إلى « أنَّ ») المشددة (وصلتها) ، كقوله تعالى : ﴿ وآيَةٌ لهم أنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُم [٦] ﴾ ، إذ لو قدم لالتبست « أنَّ » المفتوحة بالمكسورة ، هذا مذهب سيبويه والجمهور[٧] ، وأجازه الأخفش [٨] قياساً على « أنْ » ، نحو : ﴿ وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم ﴾ [٩] وشرط هذه المسألة : أن يكون الخبر ملفوظاً به ، فإن كان محذوفاً لم يلزم تقديره قبل « أنَّ » وصلتها ، نحو : « لولا أنَّ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٠ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٥ .

(٣) كذا نقله عنه النحاس . الارتشاف ٢ / ٤٥ ، وانظر المساعد ١ / ٢٢٢ .

(٤) سورة ق آية ٣٠ .

(٥) البقرة آية ٧ .

(٦) سورة يس آية : ٤١ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٤٤ .

(٨) وكذا أجازه الفراء وأبو حاتم . الارتشاف ٢ / ٤٤ .

(٩) سورة البقرة آية : ١٨٤ .

زيداً قائمٌ لقمت » ، قاله ابن عصفور [١] ، هذا إن لم توجد « أمَّا » ، فإن وجدت « أمَّا » جاز التقديم اتفاقاً ، كقوله :

{١٩٨} عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي [٢]

/ فـ « لوجد » مسند إلى « أن » وصلتها ، والمسند إليه مقدم ، وإنما جاز ذلك لعدم اللبس / ١١٠ / مع « أمَّا » ؛ لأن « إن » المكسورة لاتقع بعد « أما » ، إذ لايفصل بين « أما » و « الفاء » بجملة . (أو) كان الخبر مسنداً [٣] (إلى مقرون بإلاَّ لفظاً) ، نحو : « ما في الدار إلا زيد » (أو) إلى مقرون بإلا (معنىً) ، نحو: « إنما في الدار زيدٌ » .

(أو) كان الخبر مسنداً (إلى مُلْتَبِسٍ بضميرِ ما التبسَ بالخبر) ، نحو قوله [٤] :

{١٩٩} أَهَابُكِ إِجْلَالاَ وَمَابِكِ قُدرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فلو تأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . (وتقديم المفَسِّرِ) للضمير (إن أمكن مُصَحِّحٌ) لعود الضمير الملتبس بالمبتدأ على المفسِّر الملتبسِ بالخبر عند البصريين [٥] سواء أكان الخبر وصفاً أم فعلاً (خلافاً للكوفيين إلاَّ هشاماً) الكوفي (ووافق الكسائي [٦]) من الكوفيين

---

(١) المساعد ١ / ٢٢٤ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أهتد على من نسبه ، انظر المغني ١ / ٢٩٩ ، والعيني ١ / ٥٣٦ ، والدرر ١ / ٧٧ وشرح ابن مالك ١ / ٣٠٢ ، والهمع ٢ / ٣٦ المساعد ١ / ٢٢٣ وفيه وفي ابن مالك : دأبي اصطبار .

(٣) كررت مستنداً » في ب .

(٤) البيت من الطويل ، لنصيب بن رباح ، العيني ١ / ٥٣٧ ، الارتشاف ٢ / ٤٤ ، وشرح ابن مالك ١/ ٣٠٢، والسلسيلي ١ / ٢٨٥ ، والمساعد ١ / ٢٢٤ .
والشاهد فيه قوله : (ملء عين حبيبُها) فإن المبتدأ قد أخر لزوماً لاشتماله على ضمير يعود على بعض الخبر. .

(٥) وهشام الكوفي ، في نحو : زيداً أجله فحرزٌ .

(٦) انظر المساعد ١ / ٢٢٤ .

(في جواز ، نحو : « زيداً أجلُه محرزٌ ») مما الخبر فيه وصف ، (لافي ، نحو : زيداً أجله أحرزَ) مما الخبر فيه فعلٌ [١] ، وحجته : أن الوصف جائز التقديم فجاز تقديم معموله ، والفعل والحالة هذه واجب التأخير فمنع تقديم معموله ، ويجاب بأن معمول الفعل أولى بالجواز ؛ لأن الأصل في العمل للأفعال ، ويرد عليه قوله :

[٢٠٠] خيراً المُبْتَغِيه حَازَ وإنْ لَمْ يُقْضِ فَالَّسعيُ في الرَّشَادِ رَشَادُ [٢]

« فصـــــل »

[أنواع الخبر]

(الخبرُ مفردٌ) : وهو ما لعوامل الأسماء تسلُّطٌ عليه لفظاً ، نحو : « زيدٌ ضاحكٌ » ، وكذا : «زيدٌ قائمٌ أبوه » . عند المحققين ، كما قاله المصنف [٣] . (وجملةٌ) وهي : ما تضمن جزأ ين بإسنادٍ [وليس] [٤] لعوامل الأسماء تسلط على لفظيهما أو لفظ أحدهما ، نحو : « زيد أبوه منطلق» أو « انطلق أبوه .

[الخبر المفرد]

(والمفرد: مشتقٌ) : وهو الدال على متصف ، مصوغاً من مصدر مستعمل ، كـ« ضاربٍ »

---

(١) في الأصل و «ب » « فعلا » وهو خطأ .

(١) البيت من الخفيف ، نسبه محقق المساعد لأبي الأسود ، ولم يصدر مصدره ١ / ٢٢٤ .
والشاهد فيه قوله : (خيراً المبتغيه حاز) إذ تقدم المبتدأ « المبتغيه » على الخبر « حاز » وهو جملة فعلية والمبتدأ ملتبس بضمير ما التبس بالخبر وذلك لتقدم مفسر الضمير « خيرا » وهو حجة على الكسائي في منعه مثل هذا وإجازته لو كان الخبر وصفا لا جملة فعلية .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٣ ، السلسيلي ١ / ٢٨٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٤ .

(٣) مابين [ ] ساقط في الأصل و ب وهو من المساعد .

و« مضروب » و« حسن وأحسن منه » ، أو من مصدرٍ مقدرٍ ، كـ « ربعةٍ » ﴾ من الصفات التي لامصدر لها ولا فعل ؛ فيقدر لها مصدر ، كما يقدر للفعل / الذي لم يُسْمَع له مصدر ، (وغيره)، /١١١/ أي : وغير مشتق ، وهو : ما كان بخلاف المشتق - فيما تقدم- كـ « أسد » و « حجر » . (وكلاهما) ، أي : المشتق وغيره ، (مغايرٌ للمبدأ لفظاً متحدٌ به معنىً) ، نحو : « زيدٌ ضاربٌ » ، في المشتق ، و« هذا زيد ، في غَيْرِه » . (ومتحدٌ به لفظاً دالٌ على الشهرة وعدمِ التغير) كقول بعض طيء :

﴿٢٠١﴾ خَلِيلي خَلِيلي دُونَ رَيْبٍ وَرُبَّمَا أَلاَنَ امْرؤ قَوْلاً فَظُنَّ خَلِيلاَ (١)

يريد : خَلِيلِي من لا أشك في صحة خُلَّتِه ، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته ﴾ هـذا في المشتق، ومثاله في الجامد قوله :

﴿٢٠٢﴾ أَنَا أَبُو النَّجم وَشِعْرِي شِعْرِي (٢)

يريد ﴾ :شعري على ماثبت في النفوس من جزالته ﴾ .

(ومغايرٌ له مطلقاً دالٌ على التساوي) ، في الحكم (حقيقة) ﴾ كقوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ(٤) ﴾ ، أي : وأزواجه صلى الله عليه وسلم في التحريم ، والاحترام مثل أمهات المؤمنين ،

---

(١) البيت من الطويل .

والشاهد فيه قوله: (خليلي خليلي) اذ اتحد الخبر والمبتدأ لفظاً للدلالة على عدم التغير. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٤ ، والمساعد ١/ ٢٢٥ ، والسلسيلي ١/ ٢٨٦ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٣٩ .

(٢) رجز ، لأبي النجم العجلي .

والشاهد فيه قوله : (شعري شعري) وهو شاهد على اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً للدلالة على الشهرة . انظر: الخزانة ١ / ٤٣٩ ، وابن يعيش ١ / ٩٨ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٧٣ ، والخصائص ٣ / ٣٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٤ ، والمساعد ١ / ٢٢٥ ، والسلسيلي ١ / ٢٨٦ .

(٤) سورة الأحزاب آية : ٦ .

(أو) دال على التساوي في الحكم مجازاً ، كقولـه :

{٢٠٣} وَمُجاشِعُ قَصَبٌ هَوَتْ أَجْوَافُها لَو يُـنْفَخُونَ مِنَ الخَثُورَةِ طَارُوا (١)

يقال : خَار الرَّجُلُ يخور خثورة : ضَعُفَ وانكسر .

(أو قائمٌ مقام مُضَاف) ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (٢) ، أي : ذوو درجاتٍ .

(أو مشعرٌ بلزوم حالٍ تُلْحقُ العين بالمعنى) ، { نحو : « زيدٌ صَوْمٌ » ، جعلته نفس الصوم ، مبالغة } ، هذا مذهب سيبويه (٣) قال المصنف : « ولا يصح أن يكون التقدير : ذو صومٍ " كما يقول المبرد ، لأن هذا يصدق على من صام ولو يوماً ، وذلك إنما يـصدق على المدمـن(٤) .» وذهـب الكوفيون ، إلى أنـه محرَّف عـن أصله ؛ فـ « زيدٌ صَوْمٌ » بمعنى : صائم ، (و) يُلْحِق المعنى (بالعين) ، نحو : « نَهارُه صائِمٌ » ، وأنشد عليه سيبويه (٥) .

{٢٠٤} أَمَّا النَّهارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلسِلَةٍ واللَّيلُ فِي بَطْنِ مَنْحوتٍ مِنَ السَّاجِ (٦)

---

(١) البيت من الكامل ، لجرير

والشاهد فيه قوله : (ومجاشعٌ قصبٌ) حيث غاير الخبر المبتدأ مع التساوي مجازاً أي : كالقصب الأجوف. انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٥ ، المساعد ١ / ٢٢٦ ، السلسيلي ١ / ٢٨٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٣٩ ، وديوانه ٢ / ٨٧٣ .

وروي صدره في الديوان : لا يخفينَّ عليك أن مجاشعاً .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٦٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٥ وليس نصه . بل من ابن عقيل بتصرف يسير .

(٥) الكتاب ١ / ١٦١

(٦) البيت من البسيط ، نسب في الكامل لرجل من أهل البحرين من اللصوص ، والشاهد فيه قوله : (النهار في قيد - والليل في بطن منحوت) ، فالخبر فيهما شعر بحال تلحق المعنى بالعين . مجازاً ومبالغة .

(مجازاً) راجع إلى إلحاق العين بالمعنى والمعنى بالعين .

[تحمل الخبر الضمير]

(ولا يتحمل غير المشتق ضميراً) / ، فإذا قلت : « هذا زيْدٌ » ، فلا ضمير في زيدٍ ؛ لأنه / ١١٢ / جامد والجامد لا إشعار له بالفعل [١] (ما لم يؤول) الجامد (بمشتقٍ ،) فإنه حينئذ يتحمل الضمير، نحو : « زيـدٌ أسدٌ » ، إذا أُوِّل بشجاع ، ففي « أسد » ضمير مستتر ، كالمستتر في شجـاع، (خلافاً للكسائي[١]) حيـث زعم { أن الجامد يتحمل الضمير ، وإن لم يـؤول بمشتقٍ } .

(ويتحمله المشتـق خبراً) ، نحو : « زيدٌ منطـلقٌ » ، (أو نعتاً) ، نحو : « مررت برجلٍ كريمٍ » ، (أو حالاً) ، نحو : « جاء زيْدٌ راكباً » ، (مالم يرفع ظاهراً) في المسائل الثلاث (لفـظاً)، نحـو : « الزيـدان قائـم أبوهُما » ، و « مَرَرْت بِرَجُلٍ كريمٍ أَبُوهُ » ، و « جَاءَ زَيدٌ راكباً أبوه » ، (أو محلاً) ، نحو : « زيـدٌ ممرورٌ بـه » ، و « مررت برجـلٍ ممرورٍ بـه . » و « جـاء زيـدٌ ممروراً به . » فلا يتحمَّلُ الضمير حينئذٍ .

[استتار الضمير]

(ويَسْتَكِنُّ الضميرُ إن جرى مُتَحَمِّلُهُ على صاحب مَعْنَاهُ) ، نحو : « زيدٌ هندُ ضاربتُهُ. » ففي « ضاربته » ضمير مستكن تقديره : هي ، يعود إلى هند ، وظاهر كلامه : وجوب استتاره ، فإن بـرز كان توكـيداً لافاعلاً، وقد أجاز سيبويه في ، نحو : « مَرَرْتُ برجلٍ مكرمك هو . »[٢] أن يكون هو

انظر : الكتاب ١ / ١٦١ ، الكامل ٣/ ٤١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٠ ، السلسيلي ١/ ٢٨٧.

(١) الإنصاف ١ / ٥٥ مسألة (٧) .

(٢) مثال سيبويه ٢ / ٥٣ : « مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو ، فكأنك قلت : معه إمرأةٌ ضاربُها زيدٌ » .

فاعلا ، وأن يكون توكيداً ، ويظهر أثر التقديرين في التثنية ، والجمع ، فعلى الفاعلية تقول : «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُكْرِمِكَ هُمَا . » ، وعلى التوكيد تقول : « مُكْرِمَيْكَ هما . » (وإلا) يجري متحمله على صاحب معناهُ ، بل جرى على غيره[١] (برز) سواء أخِيفَ اللبس ، نحو : « زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو . » ، أم أُمِنَ ، نحو : « زيدٌ هندٌ ضاربُها هو . » هذا مذهب البصريين [٢] ، (وقد يستكن إن أمن اللبس) ، نحو : « زيد هند ضاربها . » بدون هو [٣] ، (وفاقا للكوفيين) ، واستدل لمذهبهم بما حكى الفراء [٣] عن العرب : « كل ذي عين ناظرة إليك . » ، أي : هي فـ«ناظرةٌ» خبر « كُل » وهي لعين ، واستتر الضمير ، وبقوله :

[٢٠٥] قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكْنِهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ[٤]

وأجيب عن الأول : بأنه على حذف مضاف ، أي : ألحاظ أو أجفان كل عين ، وعن الثاني: بأنه على تقدير : قومي بانون ذرا المجد بانوها ، وكل هذا تكلف . / /١١٣/

---

(١) أي : اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٧ ، والمساعد ١ / ٢٢٨ ، الارتشاف ٢ / ٤٧ ، وقال المرادي في شرح التسهيل ١ / ١٤١ : « فالإبراز في ذلك كله واجب عند البصريين . وهذا البارز مرفوع بالصفة على الفاعلية ، وليس توكيداً ، وانظر الإنصاف مسألة (٨) .

(٣) في الأصل وب : هي ، وهذا سهو شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤١ ، والمساعد ١ / ٢٢٩ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بانوها) على استتار الضمير مع أمن اللبس ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٨ ، العيني ١ / ٥٢٧ ، الهمع ٢ / ١٢ ، السلسيلي ١ / ٢٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٤١، والتصريح ١ / ١٦٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩٦ ، والرواية في ب : بانيها ، سهو . وفي الجميع ، بانوها ، وقد صرح بذلك في التقدير بعد .

[الخبر الجملة]

(والجملة : اسمية)، نحو: « زيد أبوه منطلق» ، أو « زيد إنه قائمٌ » ، خلافاً للكوفيين في هذه[١] ، أو « زيد من يكرِمْهُ أكرِمْتُهُ » ، (وفعلية) ، نحو : « زيد قامَ . » أو « يقوم » ، أو « قام أبوه.» أو « إنْ يقم أَقُمْ معه . » ، وكذا : « زيْدٌ عَمْراً ضَرِبَ » ، أو « زيد سَيَضْرِبُ ، أو سوف يَضْرِبُ . » ، عند الجمهور [٢] ، (ولا يمتنع كونها ،) أي : جملة الخبر (طلبية ،) نحو : « زيد اضربه أو لا تضربه » (خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين) [٣] . والحجة عليهم : السماع ، قال الشاعر - وهو رجل من طيء :

{٢٠٦} قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبرهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ [٤] .

ومعنى عيل صَبرهُ : غُلِب صَبْرَه ، مِنْ عَالَنِي الشَّئُ يَعُولَنِي : إِذَا غَلَبَنِي ، (ولا) يمتنع كونها (قسمية) ، نحو : « زيدٌ ليضربَنَّ » ، (خلافاً لثعلب[٥]) ، ويرده قوله تعالى : ﴿والَّذينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُم سُبُلَنَا ﴾ [٦] . ﴿ والذَّينَ آمَنُوا وَعَمِلوا الصَّالحات لَنُدخِلَنَّهم فِي الصَّالِحِين﴾ [٦]،

---

(١) أي في الجملة المصدرة بإن المكسورة ، ظ : الهمع ٢ / ١٤ ، الارتشاف ٢ / ٤٩ .

(٢) أي الجمل الداخل عليها حرف التنفيس أجازها الجمهور ، ومنعها بعض المتأخرين ، انظر الارتشاف ٢/ ٤٩ . وجاء في الأصل : « زيدٌ وعمراً ضرب » سهو .

(٣) وحجتهم في عدم صحة مجئ الخبر جمله طلبية ، أن الخبر مايحتمل الصدق والكذب ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٩١ .

(٤) البيت من الخفيف .
والشاهد فيه قوله : (كيف يسلو) على أن الخبر جملة طلبية . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٠، المساعد ١ / ٢٣٠ ، السلسيلي ١ / ٢٨٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٢ ، الهمع ٢ / ١٤ ، الدرر ١/ ٧٣ ، والرواية في شرح ابن مالك وحاشية يس ١ / ١٦٠ : قلت بدل : قلبُ .- وفي الأصل عال صبرُهُ : سهو

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٩١ ، الارتشاف ٢ / ٤٩ .

(٦) سورة العنكبوت آية : ٦٩ ، ٩

[الإخبار بالجملة الطلبية]

(ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبيه خلافاً لابن السراج[١] .) فإذا قلت : « زيدٌ اضربه » ، فالتقدير عنده : زيد أقول لك اضربه ، وذلك القول المقدر هو الخبر . وهذا المذكور مقول القول ، وحجته : أن الخبر مايحتمل الصدق والكذب ، والطلب مناف لذلك ، وجوابه « أن الخبر لفظ مشترك بين ماذكر ، وبين ثاني جزأي الجملة الاسمية ، وقد أجمع على وقوع هذا مفرداً ، وهو لايحتمل الصدق والكذب ، نحو : « زيد قائم » ، و « كيف زيد » ، والجملة واقعة موقعه ، فلا يمتنع كونها مثله » . قاله المرادي [٢] .

[الجملة التي لاتحتاج إلى عائد]

(وإن اتحدت) الجملة الواقعة خبراً (بالمبتدأ معنى[٣]) ، نحو : هجيرى [٣] أبي بكر لا إله إلا الله ، أي : قوله في الهاجرة ، و (هي) كل جملة أخبر بها عن مفردٍ يدل على جملةٍ ، كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن ، والمضاف إلى حديث أو قول، نحو: (أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله[٤]) ، (أو) اتحد بالمبتدأ / (بعضها) معنىً ، نحو : ﴿وَلِباسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [٥] : / ١١٤ /

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٩ . وأجازها سيبويه ظ : الكتاب ١ / ١٣٨ ، وانظر الأصول ١ / ٦٠ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٢ .

(٣) في الصحاح : والهِجِّير مثل الفِسِّيق - الدأب والعادة ، وكذلك الهجيري بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء . (م : هـ ج ر) ٢ / ٨٥٢ فيما نقله عن المساعد في معنى هجيري غير دقيق .
في الأصل وب : بالمبتدأ معنى هي أو بعضها أو تام » ثم ضرب على : أو بعضها وتام والقصد الضرب على هي أو بعضها أو قام ، والتزم ناسخ ب مابقى دون ضرب . والصواب ما أثبت . - والله أعلم - .

(٤) الموطأ ١ / ٢١٦ وفيه : « أفضل ماقلت » .

(٥) سورة الأعراف آية : ٢٦ ، والاستشهاد بالآية على قراءة رفع (لباس) ، وعلى أن (ذلك) فيها مبتدأ ثان أما إذا جعلت بدلا ، وعطف بيان على (لباس) ، فلا شاهد في الآية ، لأن الخبر عند ذاك يكون مفرداً ، وقيل الخبر جملة والرابط اسم الإشارة . التصريح ١ / ١٦٥ .

﴿ والَّذينَ يُمسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ[١] ﴾، (أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد ،) نحو قوله تعالى : ﴿ والَّذين يُتَوفَّون مِنكُم وَيَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَربَّصْنَ﴾[٢] ، المراد - والله أعلم يتربص أزواجهم [٣] ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير «الذين » (استغنت) الجملة في المسائل الثلاث (عن العائد) الذي يربطها بالمبتدأ .

[الجملة المحتاجة إلى عائد]

(وإلا) تتحد الجملة بالمبتدأ [لا][٤] هي ولا بعضها ولم يقم بعضها مقام مضاف إلى العائد (فلا) تستغنى عن عائد ، وهو ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : « زيد أبوه منطلق » ، أو « انطلق أبوه » ، وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب [٥] ، والمشهور : أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ [٦] في المعنى ، لاتحتاج إلى رابط ، وإلا فلا بد لها من رابط ، والروابط المتفق عليها خمسة ، كما قال ابن عصفور [٧] ، وهي : ضمير المبتدأ ، وتكرار لفظه ، والإشارة إليه ، والعموم ، وعطف جملة بالفاء ، فيها ضمير على جملة عارية منه [٨] .

---

(١) الأعراف من الآية ١٧٠ ، وفي الآية شاهد على أن جملة الخبر لا تحتاج إلى رابط ، لأنها قد اتحد بعضها مع المبتدأ معنى ، فاستغنت عن الرابط ، وقيل : الرابط فيها إعادة المبتدأ بمعناه ، إذ إن (المصلحين) هم الذين يمسكون بالكتاب، وهذا رأي الأخفش ، قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٩٨ ، انظر التصريح ١/ ١٦٥ .

(٢) البقرة ، آية ٢٣٤ .

(٣) في الأصل وب : أزواجهن ، وهذا سهو فالضمير المضاف إليه يعود على الرجال لا على النساء . قال أبو حيان في البحر المحيط ٢ / ٢٢٢ : « ذهب الجمهور إلى أن له خبراً . . . . وهو يتربصن ولاحذف يصحح معنى الخبر ؛ لأنه ربط من جهة المعنى؛ لأنّ النّون في « يتربصن» عائد، على الأزواج الذين يتوفون.، وقيل: ثَمَّ حذفٌ يصحِّحُ معنى الخبرية . . وقيل من الخبر وتقديره : يتربصن بعدهم أو بعد موتهم . بتصرف .

(٤) زيادة ليست في الأصل ولا «ب»: ويقتضيها السياق ، وهي في المساعد وعنه نقل بتصرف .

(٥) شرح ابن مالك على تسهيله ١ / ٣١١ . (٦) في «ب» بعد قوله : المبتدأ : في المعنى .

(٧) نص ابن عصفور على هذه الخمسة في المقرب ١ / ٨٣ ، واقتصر على بعضها في الشرح الكبير ١ / ٣٤٩، وانظر التذييل والتكميل ٢ / ٩٦ .

(٨) نحو قولك : زيد جاءت هند فضربها ، وأجاز هشام وقوع الواو مكان الفاء ، فتقول زيد جاءت هند وضربها ، انظر الإرتشاف ٣ / ٥١ .

[حذف العائد]

(وقد يحذف) العائد من الجملة (إن علم) ، نحو : « زيد ضربت » ، فإن لم يعلم ، لم يجز الحذف ، نحو : « زيد ضربته في داره . »، فلو حذفت الهاء من « ضربته » لم يُعلم هل حُذِفَتْ أم الفعل مُتسلِّطٌ على غيرها . ؟ (ونصب بفعلٍ) ، نحو قوله :

{٢٠٧} ثَلاَثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلت عَمْداً فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ (١)

أي : قتلتهن ، فلو رُفع بفعلٍ ، نحو : « الزيدان قاما » أو « ضربا » أو غيره ، نحو : « زيد هو قائم . » ، أو نصب بحرف ، نحو : « زيد إنه فاضل » ، لم يجز حذفه .

(أو صفة) ، نحو : « الدِّرْهَمُ أَنَا مُعْطِيكَ » ، وهو قليل بالنسبة إلى ما قبله .

(أو جر بحرف تبعيض) ، نحو : « السمن منوان بدرهم » ، أي : منه ، وقول الخنساء :

{٢٠٨} كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمىً يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ : مَنْ عَزَّبَزَّا (٢)

أي : من عز منهم ، يقال : بَزَّهُ يَبُزُّهُ بَزًّا : سلبه ، وفي المثل : / « من عَزَّبَزَّ (٣) . » أي : من / ١١٥ / غلب أخذ السلب .

---

(١) البيت من الوافر لمجهول

والشاهد قوله : (قتلت عمداً) على حذف عائد المبتدأ للعلم به وناصبه فعل . انظر الكتاب ١ / ٨٦ ، والخزانة ١ / ٣٦٦ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١١ ، والمساعد ١/ ٢٣٢ ، والسلسيلي ١ / ٢٩٠ .

(٢) البيت من المتقارب ديوانها : ١٥٥ ، المغني ١ / ٩٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، إيضاح الشعر٢٧٩ ، وشرح المرادي ١ / ١٤٣ ، والمساعد ١ / ٢٣٣ . والشاهد وضحه الشارح .

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٧ .

(أو ظرفيةٍ) كقوله :

{٢٠٩} فَيَـــومٌ عَلَيْنَـا وَيَـــوْمٌ لَنَـــا وَيَـــوْمٌ نُسَاءُ وَيَـــوْمٌ نُسَـــرّ (١)

أي : نُسَاء فيه ، ونسر فيه .

(أو) جر (بمسبوقٍ مُماثِل) للمحذوف (لفظاً ومعمولاً) ، كقوله :

{٢١٠} أَصِخْ فَالَّذِي تُوصِي بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ فَلاَتَكُ إلا فِي الفَلاَحِ مُنَافِساً (٢)

أي : أنت مفلح به ، فحذف « به » ، لسبق « به » في « توصي به » ، وهما متماثلان لفظاً ومعمولاً ، ومعنى (أصخ) : استمع .

(أو) جُرَّ (بإضافة اسم فاعلٍ) كقوله :

{٢١١} سُبُلُ المَعالِي بَنُوا الأعْلَيْنَ سَالِكَةً والإرثُ أَجْدَرُ مَنْ يَحْظَى بِهِ الوَلَدُ (٣)

---

(١) البيت من المتقارب للنمر بن تولب .
والشاهد فيه حذف العائد من جملة الخبر ، وهو مجرور بـ (في) الظرفية . الكتاب ١ / ٨٦ ، والعيني ١/ ٥٦٥ ، والدرر ١/ ٧٦ ، وشرح ابن مالك ١ / ٢٩٣ ، وشرح المرادي ١ / ١٤٣ ، والسلسيلي ١/ ٢٩٠. والمساعد ١ / ٢٣٣ .

(٢) البيت من الطويل المجهول .
والشاهد فيه حذف العائد المجرور بحرف لسبقه بمماثل له لفظاً ومعمولاً على ماذكره الشارح . المساعد ١/ ٢٣٤ ، والمرادي ١ / ١٤٣ ، والسلسيلي ١ / ٢٩١ .

(٣) البيت من البسيط المجهول .
والشاهد فيه قوله : (سالكة) حيث حذف العائد المجرور بالإضافة ، والتقدير (سالكتها) والمضاف اسم فاعل . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٢ ، والمساعد ١ / ٢٣٤ . والمرادي ١ / ١٤٤ ، والسلسيلي ١ / ٢٩١ . وفي الأصل : يحضى بدل يحظى .

أي : سالكتها ، وفهم منه : أن المجرور بحرفٍ ، أو إضافةٍ ، غير ماذكر ، لم يجز حذفه [١] ، نحو : « زيد مررت به » ، أو « قام غلامه » .

(وقد يحذف) ضمير المبتدأ (بإجماع إن كان مفعولاً به ، والمبتدأ كلٌّ) ، نحو: قوله تعالى : ﴿ وكلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنى ﴾، [٢] برفع (كلٌّ) في قراءة ابن عامر [٣] ، أي : وعده ، (أو شبهه) ، أي : شبه كل (في العموم والافتقار)، وذلك : كُلٌّ عامٌّ / مفتقرٍ إلى متمم معناه من موصولٍ وغيره ، نحو : « أيُّهم يسألني أعطي . » و « رجلٌ يدعو إلى خير أجيبُ . » ، أي : أعطيه ، وأجيبه .

قال المرادي : « ونَقْلُ المصنف [٤] الإجماع في مسألة « كُلّ » ، قيل : لايصح ، فإن مذهب البصريين [٥] ، أنه لايجوز ، ونص ابن عصفور [٦] ، وغيره ، على شذوذ قراءة ابن عامر ، وسلك الأدب في ذلك ابن أبي الربيع [٧] ، فقال : « جاء في الشعر ، وفي قليل من الكلام » قراءة ابن عامر ، وأجاز ذلك الكسائي ، والفراء [٨] ، فيما نقل الصفار عنهما، وماذكره في مسألة : « شبه كل » ، قال الشيخ أثر الدين : « لا أعلم له سلفاً [٩] ».

---

(١) كذا جاء في عبارته " لم يجز حذفه " وصحتها لا يجوز حذفه أو : أن المجرور . . . إذا كان غير ما ذكر لم يجز حذفه .

(٢) سورة الحديد آية : ١٠ . « برفع اللام على أنه مبتدأ ، ووعد الله الخبر ، والعائد محذوف » ظ الاتحاف٤٠٩.

(٣) البحر المحيط ٨ / ٢١٩ ، والسبعة لابن مجاهد : ٦٢٥ ، والكشف ٢ / ٣٠٧ .

(٤) حكى هذا الإجماع ابن مالك في التسهيل وشرحه ، وكذا نص عليه في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٥ ، والحق - كما ذكر المرادي - أن المسألة خلافية .

(٥) المنقول عن البصريين أنهم لايجيزون حذف العائد في نحو هذه المسألة إلا في الشعر الإتحاف ٤٠٩ .

(٦) الشرح الكبير ١ / ٣٥٠ .

(٧) البسيط في شرح الجمل ١ / ٥٦٥ .

(٨) نسبه في الإرتشاف ٣ / ٥٣ إلى هشام ، والفراء، ومن وافقهما من الكوفيين . وانظر الإتحاف ٤٠٩.

(٩) يقصد دعوى ابن مالك إجماع النحاة على جواز حذف العائد من الجملة الواقعة خبراً عن شبه (كل) ==

انتهى[١] كلام المرادي .

(ويضعف) الحذف (إن كان المبتدأ غير ذلك) ، أي : غير « كل وشبهه » ، و «كان العائد مفعولاً به ، كقراءة السلمى[٢] : ﴿ أَفَحكْمُ الَجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [٣] - برفع (حكم) - وكقوله:

{٢١٢} وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بالْحَقِّ لاَ يُحْمَدُ بالْبَاطِلِ [٤]

فرفع (خالد) مع تفريغ الفعل دون ضرورة ، هذا مذهب البصريين [٥] ، (ولا يختص جوازه بالشعر ، خلافاً للكوفيين .) / ، وذهب الكوفيون [٦] : « إلى المنع ، فلا يجيزون حذفه ، وبقاء المبتدأ مبتدأ ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في الضرورة ، هذا نقل المصنف[٧] . « وقال / ١١٦/ الصفار : « أجاز سيبويه في الشعر [٨]: « زيدٌ ضربتُ » ، ومنع ذلك الكسائي والفراء ، وأصحاب

== وكذا لو كان المبتدأ هو كلمة (كل) ونص أبي حيان في الارتشاف ١/ ٥٣ : « ودعوى ابن مالك الإجماع في كل وما أشبهه في العموم باطلة ».

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٤ .

(٢) في المحتسب ١ / ٢١٠ ، هي قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى ، وفي البحر ٣ / ٥٠٥ هي قراءة السلمى وابن وثاب ، وأبو رجاء والأعرج ، وقد خطأ ابن مجاهد هذه القراءة وقال ابن جنى في المحتسب ١/ ٢١١: « قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف لكن وجه غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشعر » .

(٣) المائدة آية ٥٠ .

(٤) البيت من السريع للأسود بن يعفر . والشاهد وصحه الشارح . انظر مغني اللبيب ٢ / ٦٧٦ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣١٣ . والبحر ٨ / ٢١٩ ، والسلسيلي ١ / ٢٩٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٢ ، والمساعد ١ / ٢٣٥ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٩٢ ، وهذا على خلاف المشهور من أصولهم في القياس على المسموع .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٢ .

(٨) نصه في الكتاب ١ / ٨٥ ، ١٣٦ : « ولايحسن في الكلام أن يجعلَ الفعلَ مبيناً على الاسم ولايذكر علامة إضمار الأول . . . ولكنه قد يجوز في الشعر » . بتصرف .

سيبويه. » ، قاله المرادي [١] .

[يغني عن الخبر شبه جملة]

(ويغني عن الخبر باطراد ظرفٌ) ، نحو : « زيد عندك » ، و « السفر غداً » ، (أو حرف جر تام) ، وهو ما يفهم لمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : « زيد في الدار » ؛ بخلاف الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : « زيد بك أو فيك ، أو عنك . » من قولك : زيد واثق بك ، وراغب فيك ومعرض عنك ، فهذا ونحوه لايغني عن الخبر، لعدم الفائدة ، وقوله (تام) قيد في الظرف ، وحرف الجر ، وأتى به مفرداً ؛ لأن الأصح في العطف بأو الإفراد . (معمول) ذلك الظرف ، أو والجار (في الأجود لاسم فاعل كون مطلق) ، والتقدير : كائن عندك أو في الدار. » ، فكل من « عندك » ، و« في الدار » معمول لكائن ، وهو اسم فاعل كون مطلق محذوف وجوباً ، وأما قوله :

{٢١٣} ... ... فَأَنتَ لَدى بُحْبُوحَةِ الهوُنِ كَائِنُ [٢]

فضرورة .

ونبه بقوله : (مطلق) على أن اسم الفاعل إذا كان كوناً مقيداً كـ «ضارب » لايغني عنه مجرد ذكر الظرف ، أو الحرف ، واختار أن يكون المقدر اسم فاعل ، (وفاقاً للأخفش)

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٤ .

(٢) البيت من الطويل وصدره لك العز إن مولاكَ عزَّ وإن يَهُنْ ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه (كائنُ) حيث صرح بعامل الظرف الذي أغنى عن الخبر ، وهذا العامل اسم فاعل كون مطلق يجب حذفه وذكره ضرورة . المغني ٢ / ٤٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٧ ، العيني ١/ ٥٤٤ ، المساعد ١ / ٢٣٥ ، الهمع ٢ / ٢٢ . السلسيلي ١ / ٢٩٣ .

أبي الحسن [١] (تصريحاً) بذلك (و) وفاقاً (لسيبويه إيماءً [٢]) لاتصريحاً ، وصحح هذا القول مصححون [٣] (لا) معمولٌ ذلك الظرف أو الجار (لفعله [٤]) ، والتقدير : « زيدٌ كان عندك ، أو في الدار . » ، وهو قول أبي علي الفارسي [٥] والزمخشري [٦] وغيرهما ، ونسب إلى سيبويه [٧] (ولا) الظرف أو الجار معمولٌ (للمبتدأ) نفسه ، ونسبه ابن أبي العافية [٨] وابن خروف [٩] إلى

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٤ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٨٧ : « . . . ويَحُولُ بين الخبر والاسم المبتدإ ، كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر ، فيصير الخبرُ حالاً قد ثبت فيها وصارفيه ، كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر فعلاً . وذلك أنك إذا قلت : فيها زيدٌ فكأنك قلت : استقرّ فيها زيدٌ ، وإن لم تذكر فعلاً . »
وقال في ٢ / ٨٨ : « . . . تقول : إنَّ فيها زيداً ، فيصير بمنزلة قولك : إنَّ زيداً فيها ؛ لأن فيها لمّا صارت مستقراً لزيد يستغنى به السكوتُ وقع موقع الأسماء . » .
وقال في ١ / ٥٥ : « . . . وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك ، إذا جعلت فيها مستقراً . » وانظر البسيط ٢/ ٧٧٩ .

(٣) من الذين صححوه ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٣١٦ - ٣١٨ وابن عقيل في المساعد ١ / ٢٣٦ ، والسبب في ذلك أن الأصل في الخبر الإفراد ، وكذا صححه ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٠١ .

(٤) وهو قول أكثر البصريين ، ويرجحه أنَّ الأصل في العمل إنَّما هو الفعل ، انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٢٨٠ .

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٨٨ .

(٦) قال في المفصل : ٢٤ : « وقولك في الدار معناه استقَرَّ فيها . »

(٧) قال المرادي في شرح الألفية ١ / ٢٨٠ : « ونسب كل منهما إلى سيبويه . »

(٨) الارتشاف ٢ / ٥٤ ، والمساعد ١ / ٢٣٦ .

(٩) قال ابن خروف في شرح الجمل : ١٥٠ : « وجميع هذه الأخبار العامل فيها المبتدأ في قول سيبويه ؛ عَمِلَ في الظرف نصباً كما عَمِلَ في المفرد رفعاً ، وليس عمله النصب بأبعد من عمله الرفع . »
قال ابن مالك : « وحمله على ذلك أن سيبويه قال في - باب ما ينتصب من الأماكن والوقت - « قد تنتصب لأنها موقوعٌ فيها ومكونٌ فيها ، وعمل فيها ماقبلها ، كما أن العلم إذا قلت : أنت الرجل علمًا ، عمل فيه ماقبله ، وكما عمل في الدرهم عشرون ، إذا قلت : عشرون درهماً » ثم قال سيبويه بـ « فالمكان هو خلفك ثم أردفه بنظائر وقال : « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذي عمل فيما بعده ، نحو العشرين ، ونحو خير منك عملا ، فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك . . شرح التسهيل ١/ ٣١٤ ، و : الكتاب ١ / ٤٠٣ - ٤٠٦ .

سيبويه ، ووجه بأن الخبر إذا كان هو الأول في المعنى رفع ، وإن كان غيره نصب ، وأبطله المصنف من سبعة أوجه ، تطلب من شرحه [١] ./ (ولا) الظرف أو الجار معمول (للمخالفة) ، وهي: /١١٧/ مخالفة الخبر للمبتدأ في ، نحو : « زيد عندك » ، فناصب « عندك » مخالفته « لزيد » هذا قول الكوفيين [٢] ، ورد : بأن المخالفة لو اقتضت النصب لانتصب « زيد » ، في المثال المذكور ، إذ المخالفة موجودة في الجانبين فنصب أحدهما ، ورفع الآخر ترجيح من غير مرجح ، (خلافا لزاعمي ذلك) وتقدم نسبة كل قول من الأقوال الثلاثة إلى قائله .

(وما يعزي للظرف) والجار والمجرور (من خبريةٍ) في ، نحو : « زيد عندك ، أو في الدار » (وعملٍ) في ، نحو : « زيد عندك أبوه ، أو في الدار أبوه » (فالأصح كونه) ، أي : المعزى للظرف من خبرية وعمل (لعامله) ، أي : لعامل الظرف أو الجار والمجرور ؛ لأن الخبر في الحقيقة هو العامل في الظرف أو الجار والمجرور ، والعامل في الظرف والجار والمجرور ، هو العامل في المرفوع بعدهما ، ونسبة الخبرية والعمل / للظرف ، والجار والمجرور مجاز . هذا مذهب ابن كيسان [٣] وظاهر كلام السيرافي [٣] وذهب أبو علي [٤] ، وابن جني [٥] : إلى انتقال الحكم إلى الظرف ، والجار والمجرور ، لأن العامل لما حذف صار نسياً منسياً ، ولذلك لايكادان يجتمعان، (وربما اجتمعا) ، أي : الظرف وعامله (لفظاً) ، كقوله :

[مكرر] لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُن فَأنْتَ لَدَى بُحبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ [٦]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٥ .

(٢) انظر الإنصاف ١ / ٢٤٥ مسألة (٢٩) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٨ ، والارتشاف ٢ / ٥٤ ، والمساعد ١ / ٢٣٦ .

(٤) الإيضاح العضدي : ٤٣ ، والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ١٨٨ ، اللمع : ١١٢ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٤ .

(٦) قد سبق برقم ٣١٢

فجمع بين الظرف ، وهو « لدى » وعامله ، وهو « كائن » . والبحبوحة : الوسط ، يقال : هو في بحبوحة الدار ، أي : في وسطها .

[ما يغني ظرف الزمان عن خبره]

(ولايغني ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين) ، فلا يقال : «زيد اليوم » ، لعدم الفائدة ، لأن وجود اسم العين يستلزم الزمان ، بخلاف المكان المخصوص ، فلا يستلزمه ، فلذلك يجوز : «زيد أمامك» ؛ لحصول الفائدة ، ومن غير الغالب قول امرئ القيس : « اليوم خمر، وغداً أمر / . /١١٨/

(مالم يشبه اسم) العين (المعنى بالحدوث وقتاً دون وقت) ، كقولهم : « الليلة الهلال » ؛ لأن الهلال يكون ظاهراً ، ثم يستتر ، ثم يظهر ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث ، فهو على ظاهره ، لاعلي تقدير مضاف[١] ، نقله المرادي [٢] ، عن ابن أخت أبي علي الفارسي[٣] ، بخلاف قولك : « الشمسُ اليومَ » و « القمر الليلةَ » ، لم يجز [٤] ؛ لأنه غير متوقع ، فلا يتضمن الدلالة على الحدوث ، نقله المرادي [٥] عن ابن السراج [٦] ، وأقره .

(أو) مالم (تعم إضافة معنى إليه) ، أي إلى اسم العين ، كقوله :

---

(١) الليلة الهلالُ وما كان نحوه على تقدير مضاف عند ابن هشام والتقدير : الليلة طلوع الهلال ، فيكون قد أخبر بالزمان عن المعنى ، لا عن الذات . أوضح المسالك ١ / ٢٠٣ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٦ .

(٣) محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي (٤٢١ هـ) .

(٤) الأنسب : فلا يجوز .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٦ .

(٦) الأصول ١ / ٦٣ .

{٢١٤} أكُلَّ عام نَعَمٌ تَحْووَنـه يُلْقِحُه قَوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ[١]

{ أي : إحراز نعم ، ويلقحه قوم ، مجاز من قولهم : « ألقح الفحل { الناقة }[٢] ، والريح السحابة ، ويقال: نُتجت الناقة . - على مالم يسم فاعله - تنتج نتاجاً .

(أو) مالم (يعم) اسم العين (واسم الزمان خاص) ، نحو قولك : « نحن في شَهْرِ كَذَا » .

(أو مسئول به عن خاص) ، نحو : { في }[٣] أي الفصول نحن . » (ويغني) ظرف الزمان (عن خبر اسم معنى مطلقاً) ، سواء أوَقع المعنى في جميعه أم في بعضه } .

[مايجوز في الظرف من رفع ونصب وجر]

(فإن وقع في جميعه) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُه وَفِصَالُه ثَلاثُونَ شَهْراً ﴾، [٤] وقوله تعالى : ﴿ غُدُوُّها شَهْرٌ وَرَواحُها شَهَرٌ﴾[٥]، (أو أكثره) ، نحو ، قوله تعالى : ﴿ الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ [٦] ، (وكان) اسم الزمان (نكرَة) - كما مثلنا - (رُفِع غالباً) - كما تقدم - ومن غير الغالب ، ماذكره بقوله : " وَلَمْ [٧] يَمْتَنِع نَصْبُه وَلاَ جَرُّه بـ « في ») ،عند البصريين[٨] (خلافاً

---

(١) رجز ، لقيس بن حصين .
والشاهد فيه قوله : (كل عام) بتقدير المبتدأ « إحراز نعم » ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان .
انظر : الكتاب ١ / ١٢٩ ، الخزانة ١ / ٤١٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٩ ، المساعد ١/ ٢٣٧.
والسلسيلي ١ / ٢٩٤ .

(٢) في : ب : يلحقه - سبق قلم .

(٣) ساقطة من الأصل و « ب » ، والمثبت من المساعد ١ / ٢٣٧ .

(٤) سورة الأحقاف آية : ١٥ .

(٥) سورة سبأ آية : ١٢ . (٦) البقرة ١٩٧١

(٧) ولم يمتنع ، في السلسيلي : ولا يمتنع .

(٨) شرح الكافية للرضي ١ / ٩٤ ، ٩٥ .

للكوفيين) [١] ، ومستندهم في المنع ؛ صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق ، وهذا مبنى على أن « في » للتبعيض ، وهو قول حكاه السيرافي[٢] ، وليس بصحيح ، فإن « في » للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها ، ولهذا صح ، « في الكيس درهم ، وفي الكيس ملؤُهُ من الدراهم . » قاله المرادي [٣] ، / وإنما قيده بقوله : (وكان نكرة) ، لأنه لو كان معرفة جاز فيه /١١٩/ الرفع والنصب باتفاق بين الكوفيين [٤] والبصريين ، نحو : « قيامك يومُ الخميس ، وصومك اليومُ»، إلا أن النصب هو الأصل والغالب .

(وربما رُفِعَ خبراً الزمان الموقوع في بعضه) اسم المعنى ، سواء أكان الزمان معرفة أم نكرة ، نحو : « الزيارة يومُ الجمعة ، أو يومَ . » والنصب أجود [٥] ، وأكثر من الرفع ، ويروى بالوجهين قول النابغة :

{٢١٥} زَعَم الغُدَافُ بِأَنَّ رِحْلَتَنَا غَداً وَبِذَاكَ خَبَّرنَا الغُرابُ الأَسْوَدُ [٦]

قيل : وَنَقْلُ المصنف الاتفاق على جواز الوجهين في الشرح تبعاً للسيرافي ، ليس بصحيح؛ لأن هشاماً يوجب الرفع في النكرة [٧] .

---

(١) شرح الكافية للرضي ١ / ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) المساعد ١ / ٢٣٩ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٧ ، وكذا ابن عقيل في المساعد ١ / ٢٣٩ .

(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ٩٥ .

(٥) المساعد ١ / ٢٣٩ .

(٦) البيت من الكامل .

والشاهد فيه قوله : (غداً) على ما وضحه الشارح . انظر : ديوانه : ٨٩ ، والخصائص ١ / ٢٤٠ ، والهمع ٢ / ٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢١ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٧ ، والسلسيلي ١/ ٢٩٥. ورواية ابن مالك والسلسيلي كرواية الديوان : زعم البوارح . ورواية الديوان : زعم الغراب بدل : الغداف وخبرنّا الغداف بدل : الغراب .

(٧) الارتشاف ٢ / ٥٧ .

(ويُفْعَلُ ذلك) الرفع (بـ) الظرف (المكاني) المتصرف ، نحو : خَلْفٍ وقُدَّامٍ ، واحترز من غير المتصرف، نحو : « عندك » ، فإن رفعه ممتنع (بعد اسم عينٍ) حالة كون ذلك الرفع (راجحاً إن كان المكاني نكرةً) ، نحو : « المسلمون جانب ، والكفار جانب . » - برفع جانب ، ونصبه ، أجمع على ذلك البصريون والكوفيون ، ولكن الرفع أرجح ، ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا ، التزام الرفع ، فقد وهم[١] ، قاله ، المرادي[٢] وغيره ، (ومرجوحاً) الرفع ، (إن كان) المكاني[٣] (معرفة) ، نحو : « زيد خلفك ، وداري خلف دارك » - بنصب «خلفك » ورفعه - عند البصريين[٤] مطلقا .

(ولا يُخْتَصُّ[٥] رفع المعرفة بالشعر ، بكونه بعد اسم مكان ، خلافاً للكوفيين[٦]) حيث قالوا : إن وقع المكاني خبراً عن اسم مكان ، نحو : « داري خلف دارك . » ، جاز رفعه ونصبه في الشعر وغيره ، وإن وقع خبراً عن غير اسم مكان ، نحو : « زيد خلفك .» ، امتنع رفعه في السعة ، وجاز في الشعر ، هذا معنى كلام المصنف[٧] في الشرح .

(ويكثر رفع المؤقت) وهو المحدود كيوم ، ويومين وفرسخ وميل . ، (المتصرف) وهو المفارق للظرفية ، بخلاف « ضحوة »[٨] معيناً ، فإنه يلزم النصب على الظرفية / . (من الظرفين / ١٢٠/

---

(١) المساعد ١ / ٢٣٩ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٧ .

(٣) في الأصل و « ب » زيادة كلمة « نكرة » بعد كلمة « المكاني » .

(٤) والمختار عندهم نصبه ، قاله ابن عقيل في المساعد ١ / ٢٣٩ .

(٥) في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢١ : ولا يَخُصُّ ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٦) والجرمي ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٩٥ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٢ .

(٨) وإنما يلزم نصبها ، لأنها لاتتصرف ، انظر المساعد ١ / ٢٤٠ .

) الزماني والمكاني (بعد اسم عين مقدر إضافة بُعْدٍ إليه) ، نحو : « زَيْدٌ منِّي يومان أَوْ فرسخان » أي : بعد زيـد .

(ويتعين النصـب ، في نحو : « أنت مني فرسخين ، بمعنى : أنت من أشياعي ماسرنا فـرسخين) ، وذلك لأن مني خـبر أنـت ، أي :كائن مني ، أي : من أشياعي ، كقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَـإِنَّه مِنيِّ﴾ (١) ، وحينئذ يتعين نصب فرسخين على الظرفية ، بخلاف ، « زيد مني فرسخـان » على تقدير : بُعْدُ زيدٍ مني فرسخان ، فإن « مني » ليست فيه خبراً ، بل متعلقة بذلك المقدر ، والخبر : فرسخان ، فمن رفع فعلى تـقدير : بُعْدٍ مَكَانه(٢) مني فرسخان ، ومن نصب فعلى الظرفية ، وقول المصنف : (ماسرنا فرسخين) تفسير معنى قول سيبويه (٣) : « مادمتَ تسيرُ فرسخين » والناصب للظرف الخبر المقـدر الذي يتعلق به (مني) ، لاهذا الذي قدره ، وإن كان ظاهره يوهم ذلك .

(ونَصْبُ اليوم إن ذكر مع الجمعة ، ونحوها مما يتضمن عملاً) ، كالسبت ، والعيد والفطر، والأضحى ، (جائز) : خبر « نَصْب » ، فتقول : اليومُ الجمعةُ ، أو السبت ، أو العيد ، أو الفطر ، أو الأضحى ، بنصب اليوم ورفعه اتفاقاً (٤) ، لأنها كلها تقتضي عملاً ، ففي الجمعة معنى: الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى : العود . وفي الفطر معنى : الإفطار . وفي

---

(١) سورة إبراهيم آية : ٣٦ .

(٢) في الأصل وب : مكانك ، والصورة لا تتأتى مع الخطاب .

(٣) نص سيبويه ١ / ٢٤٧ : « وتقول : أنت مني فرسخين ، أي أنت مني مادُمنَا نسيرُ فرسخين ، فيكون ظرفاً».

(٤) قال سيبويه ١ / ٤١٨ : « وكذلك : اليومَ الجمعةُ ، واليوم السبتُ ، وإن شئت رفعت . »
وقال الرضي في شرح الكافية ١ / ٩٦ : « واعلم أنّ اليوم إذا وقع خبراً عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه ، لكونهما في الأصل مصدرين ، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت ، أي الاجتماع أو السكون ، والأولى رفعه ؛ لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين . »

الأضحى معنى : التضحية ، وهذه المعاني تصلح للكينونة في اليوم ، فيكون اليوم ظرفاً لها .

(لا إن ذُكِرَ) اليوم (مع الأحد ، ونحوه [١] ، ممالا يتضمن عملاً) ، كالاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس ، فتقول : « اليوم الأحد ، أو الأثنين ، أو الثلاثاء ، أو الأربعاء ، أو الخميس » برفع « اليوم » ، ولا يجوز نصبه (خلافا للفراء وهشام [٢]) في إجازتهما النصب على معنى : الآن الأحد . . . إلى آخرها ، وهو ضعيف ؛ لأن الأحد بمعنى : الأول ، والاثنين بمعنى: الثاني ، والثلاثاء بمعنى : الثالث ، والأربعاء بمعنى : الرابع ، والخميس بمعنى : الخامس ، فيتعين الرفع ، لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين ، والنصب إنما هو على أنه / كائن فيها شيء ، ولاشيء كائن فيها ، / ١٢١ / بخلاف الجمعة ، فإن معنى الاجتماع يصلح لكينونته في اليوم - كما تقدم - فيكون اليوم ظرفاً لـــه.

(وفي الخلف) حال كونه (مخبراً به عن الظَّهْر) ، في قولك : « ظهرك خلفك » (رفعٌ ونصبٌ) ، فالرفع على معنى : أن الخلف في المعنى هو الظهر ، والنصب على معنى : جعل الخلف ظرفاً للظهر . (وما أشبهها) ، أي : الخلف ، نحو الأسفل تقول : رجلاك ، أونعلاك أسفلك ، برفع « أسفل » ، ونصبه (كذلك) ، -على وزان ماتقدم - ، وفي التنزيل : ﴿والرَّكبُ أَسْفَلُ مِنكم﴾[٣]. قُرِئ [٤] ، برفع « أسفل » ، ونصبه ، هذا إذا كان الظرف متصرفاً ، (فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه) ، فتقول : « رأسك فوقك ، وتحتك رجلاك » . بنصب فوق ، و تحت لاغير ؛ لأنهما لايتصرفان ، إذ هما ملازمان النصب على الظرفية .

---

(١) في المساعد : « وغيره » .

(٢) انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٩٦ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٤٢ .

(٤) قراءة الرفع لزيد بن علي ، انظر معجم القراءات ، وفي البحر المحيط ٤ / ٥٠٠ : « وقرأ زيد بن علي «أسفل » بالرفع اتسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً » .

[ما يغني المصدرُ عن خبره]

(ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكده مكرراً) ، نحو : « زيدٌ سيراً سيراً » ، الأصل : زيد يسير سيراً ، فحذف الفعل ، واستغنى بمصدره ، وجعل تكريره بدلاً من اللفظ بالفعل، فلزم إضماره .

(أو) مصدر (محصوراً) سواء أكان المصدر نكرة ، نحو : « مازيد إلا سيراً » . أم معرفاً «بأل »، نحو : « إلا السير » ، أم مضافاً ، نحو : « إلا سير البريد »[1] ، وكذا الحصر بإنما ، نحو : «إنما زيد سيراً ، أو السير أو سير البريد » ، والأصل : يسير سيراً ، أو السير ، أو سير البريد فحذف الفعل وأقيم الحصر مقام التكرار في كونه سبباً لوجوب الإضمار ، هذا إذا كان السير متصلاً بزمن الإخبار ، فإن أردت أنه سار ثم انقطع ، أو أنه يسير في المستقبل أظهرت الفعل ، فقلت : ما أنت إلا تسير سيراً ، ذكر ذلك سيبويه [1] ، قاله المرادي [2] .

(وقد يرفع) المصدر المكرر والمحصور (خبراً) ، فيقال : « زيد سيرٌ سيرٌ » . و« مازيد إلا سير » . بالرفع على جعل المصدر عين الذات مبالغة .

[ما يغني عن الخبر من غير المصدر السابق]

(وقد يغني عن الخبر غير ماذكر من مصدرٍ) لاتكرار فيه ولا حصر ، نحو : « زيدٌ سيراً»/ أي : « يسير سيراً » . /١٢٢/

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٤٧ : « . . كما أنه لو أظهر الفعل الذي هو بدل منه لم يكن إلا نصبا . »

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٩ .

(١) في اللسان (ب ر د) : « البريد : كلمة فارسية يراد بها في الأصل البرْد ، وأصلها « بريده دم) أي : محذوف الذنب ، لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذناب كالعلامة لها فأعربت وخففت .

(أو) من (مفعولٍ به) مفرد ، كقول بعض العرب : « إنما العامري عمامته » [١]، أي : يتعهد عمامته ، أو جملة ، كقوله تعالى : ﴿ والَّذين اتخذوا منْ دونه أولياء مانعْبُدُهُمْ ﴾ [٢] أي : يقولون : مانَعْبُدُهم .

(أو) من (حالٍ) مغايرةٍ للحال السابقة في مسألة : « ضربي زيداً قائماً » ، وذلك ، نحو: ماحكى الأخفش [٣] من قول بعضهم : زيدٌ قائماً ، والأصل : ثبت قائماً ، أو عرف قائماً ، وما حكاه الأزهري [٤] من قول بعضهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » [٥] ، أي : حكمك لك مثبتا ، ومنه قراءة علي كرم الله وجهه ، ﴿ ونَحنُ عُصْبَةً ﴾ [٦] بالنصب [٧] .

[تعدد الخبر]

(وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ) ، [نحو : « زيد كاتب ، وشاعرٌ ، وفقيه ». ولاخلاف في هذا [٨] وإطلاقه يشمل المتحدة ، والمختلفة ، فإن اختلفت بالإفراد والجملة ، فتقدم المفرد وتعطف عليه الجملة ، ويصح عكسه ، ففي اللمع الكاملية [٩] ، لعبد اللطيف : يحسن « هند منطلقة وأبوها قائم . » ويقبح : « هندٌ أبوها قائم ومنطلقة .» ؛ لأن الإفراد هو الأصل ، فوجب

---

(١) قال السلسيلي ١ / ٢٩٨ : « ويروى إنما العامريُّ عمتَهُ ، فمن روى « عمامتَهُ » جعله مفعولاً به ، كأنه قال : إنما العامري يتعهد عمامتَهُ ، ومن روى عمتَهُ نصبه على المصدر » .

(٢) سورة الزمر آية : ٣ .

(٣) المساعد ١ / ٢٤٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٩ .

(٤) تهذيب اللغة ١٢ / ٣٤٧ (سمط) .

(٥) مجمع الأمثال ١ / ٢١٢ ، وانظر أوضح المسالك ١ / ٢٢٧ .

(٦) سورة يوسف آية : ٨ .

(٧) إملاء مامنَّ به الرحمن ٢ / ٥٠ ، والبحر ٥ / ٢٨٣ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٣ .

(٩) في كشف الظنون ٢ / ١٥٦٢ : اللمع الكاملية : في شرح مقدمة ابن بابشاذ ، ولم يذكر مؤلفه .

لعله عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد اليماني الشرجي الزبيدي ، البغية ٢/ ١٠٧

تقديمه ؛ فإن ألبس امتنع ، نحو : « زيد أبوه قائم وكريم . » فإن جعلت « الكريم » للأب حَسُنَ . انتهى . (وغير عطف) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُـو الغَفُورُ الوَدُود ذُو العرشِ المجيـدُ فَعَّالٌ لِماَ يُرِيدُ﴾ (١) ، وهذا فيه خلاف ، والصحيح جوازه (٢) ، ومن منعه قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ ، أو جعل الثاني صفة للأول ، والجواز اختيار سيبويه (٣) ، والمنع اختيار ابن عصفور (٤) ، وكثير من المغاربة (٥) .

(وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى) ، نحو : « الرمان حلوٌ حامضٌ » ، أي : مُرٌّ، و«زيد أعسر يسر » ، أي : أضبـط ، وهـو الذي يعمل بكلتا يديه ، وإنما لم يجعل من تعداد الخبر ، لأن الفائدة لاتحصل إلا بالمجموع ، ولهذا يمتنع عـطف الثاني على الأول ، على الأصح (٥) ،خلافاً لأبي علي (٦) .

وليس من ذلك (ماتعدد لتعدد صاحبه حقيقـة) ، نحو : « بنـو زيـدٍ فقـيهٌ ، وكاتبٌ وشاعرٌ» (٧) ، ومنه(٧) :

{٢١٦} يَدَاكَ : يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرى لأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ (٨)

---

(١) سورة البروج آية : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٢) انظر أوضح المسالك ١ / ٢٢٨ ، وشرح الرضي لكافية ١ / ١٠٠ ، وشرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٨٣ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٤٩ .

(٥) أوضح المسالك ١ / ٢٣٠ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٤ .

(٧) ولم يعده ابن هشام من تعدد الخبر ، انظر أوضح المسالك ١ / ٢٢٨ .

(٨) البيت من المتقارب وقد نسبه لطرفه بن العبد جماعة ولم يثبت ، وليس في ديوانه .

والشاهد فيه قوله : (يداك يدٌ وأخرى . .) حيث تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حقيقة فلا يعد من تعدد==

(أو حكماً) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّما الحياةُ الدُّنْيا لَعِبٌ ولَهوٌ وزِينَةٌ وتَفَاخُرٌ بَيْنكم وتَكاثُر فِي الأَمْوالِ والأَوْلادِ ﴾ (١) ، وتعدد هذا إنما هو بتعدد المخبر عنه ، ولا يستعمل دون عطف .

[طرق الإخبار عن مبتدآت متوالية]

(وإن توالت مبتدآت أخبر عن آخرها ، مجعولاً هو وخبره خبر متلوه ، والمتلو مع مابعده خبر متلوه) وهكذا (إلى أن يخبر عن الأول (٢) بتاليه مع مابعده ، ويضاف / غير الأول إلى / ١٢٣ / ضمير متلوه) ، نحو : زيد عمه خاله ، أخوه ، أبوه قائم . » ، والمعنى : « أبو أخي خال عم زيدٍ قائم » فقد توالت مبتدآت أخبر عن آخرها ، وهو : أبوه قائم ، وجعل هو وخبره خبر متلوه وهو: أخوه ، وأخوه مع مابعده وهو خبره خبر متلوه وهو خاله ، وخاله مع مابعده وهو خبره خبر متلوه وهو عمه ، وعمه مع مابعده وهو خبره خبر متلوه وهو زيد . والحاصل : أن «زيد » مبتدأ أول ، وعمه مبتدأ ثان ، وخاله مبتدأ ثالث ، وأخوه : مبتدأ رابع ، وأبوه : مبتدأ خامس ، و قائم خبر الخامس ، والخامس وخبره خبر الرابع ، والرابع وخبره خبر الثالث ، والثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، وأضيف غير الأول إلى ضمير متلوه ، فضمير «أبوه» يعود إلى « أخوه » ، وضمير « أخوه » يعود إلى « خاله » ، وضمير « خاله » يعود إلى (عمه) ، وضمير «عمه » يعود إلى « زيد » ، وبهذه الضمائر يحصل الربط .

(أو يُجاء بعد خبر) المبتدأ (الآخر بروابط المبتدآت أولٌ لآخرٍ وتال لمتلوٍّ) ، نحو : « زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه . » ، والمعنى : « الزيدون ضاربو الأخوين عند هند

== الخبر لمبتدأ واحد قال ابن هشام : « لأن » يداك » في قوة مبتدأين لكل منهما خبر » أوضح المسالك ١/ ٢٣٠
انظر : العيني ١ / ٧٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٢٦ ، المساعد ١ / ٢٤٣ .

(١) سورة الحديد آية : ٢٠ .

(٢) قوله : عن الأول ساقطة من متن التسهيل شرح السلسيلي ١ / ٢٩٩ .

بإذن زيد . » فجئ بعد خبر المبتدأ الآخر ، وهو الزيدون بروابط المبتدآت التي هي : زيد ، وهند ، والأخوان ، بجعل أول لآخر وتال لمتلو ، فضمير « ضاربوهما » المنصوب للأخوين ، وضمير «عندها » لهند ، وضمير « بإذنه » لزيد .

* * *

فصـــل

[دخول الفاء على الخبر]

(تـدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد « أَمَّـا ») ، نحو : قوله تعالى : ﴿ فأمَّا الَّذين آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، (إلا في ضرورة (٢)) كقوله :

{٢١٧} فأَمَّـا القِتَـالُ لاَقِتَالَ لديكُم ... ... (٣)

(أو مقارنة قولٍ) محذوف (أغني عنه المقول) ، كقوله تعالى : ﴿ فأمَّا الذَّين اسوَدَّت وُجُوههم أَكَفرتُم ﴾ (٤) ، أي : فيقال لهم : أكفرتم .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٦ .

(٢) في المساعد إلاّ في ضروة أو ندور ، وقوله : « أوندور » ليست في ابن مالك .

(٣) صدر بيت من الطويل وعجزه : ولكنَّ سيراً في عراض المواكب ، للحارث بن خالد المخزومي ، انظر المقتضب ٢ / ٦٩ ، الأمالي الشجرية ٣ . ١٣٢ ، شرح المفصل ٧ / ١٣٤ ، المغني ١/ ٥٨، الخزانة ١ / ٤٥٢ ، المنصف ٣ / ١١٨ ، المساعد ١ / ٢٤٣ ، السلسيلي ١ / ٣٠٠ ، ابن مالك ١/ ٣٢٨ ، .
والشاهد فيه قوله : (لاقتال) على حذف الفاء من خبر المبتدأ بعد أمَّا ، وهو ضرورة .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٠٦ .

(وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع « من » الشرطية ، أو « ما » أختها ، وهو « أل » الموصولة بمستقبل عام) /، نحو : قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١) ، هذا مذهب /١٢٤/ الكوفيين (٢) ، والمبرد(٣) ، والزجاج (٤) وجمهور البصريين (٥) يمنعون دخول الفاء في خبر المبتدأ المصدر بـ « أل » الموصولة ، وخرجوا الآية ، ونحوها ، على حذف الخبر ، والتقدير: « مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة و ﴿ فاقطعوا ﴾ جملة مستأنفة ، قال المصنف : فلو قصد بصلة «أل » مضي أو عهد فارق « أل » شَبَهُ « من » و « ما » ، ولم يؤت بالفاء (٦) ، انتهى . (أو غيرها) ، أي غير « أل » من الموصولات حال كون غيرها (موصولاً بظرفٍ) كقوله :

{٢١٨} مَالَدَى الحَازِمِ اللَّبيبِ مُعَاراً فَمَصُونٌ ومَالَهُ قَدْ يَضِيعُ (٧)

(أو شبهه) ، وهو الجار والمجرور ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٨) . (أو بفعل (٩) صالح للشرطية) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا

---

(١) سورة المائدة آية : ٣٨ .

(٢) المساعد ١ / ٢٤٤ .

(٣) المقتضب ٣ / ١٩٥ .

(٤) الهمع ٢ / ٥٦ .

(٥) السلسيلي ١ / ٣٠٠ ، المساعد ١ / ٢٤٤ ، والهمع ٢ / ٥٦ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٩ - بتصرف .

(٧) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فمصونٌ) على جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير أل بالفاء . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٩ ، المساعد ١ / ٢٤٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥١ ، السلسيلي ١/ ٣٠١ ، الهمع ٢ / ٥٦ .

(٨) سورة النحل آية : ٥٣ .

(٩) في متن التسهيل شرح ابن مالك : بفعل ١ / ٣٢٨ ، وكذا المساعد ، والسلسيلي . وفي ب « أوفِعْلٍ » .

كَسَبَتْ أَيْديكم﴾[١] ، ويدل على أن « ما » موصولة لاشرطية سقوط الفاء في قراءة نافع ، وابن عامر [٢] .

وأشار بقوله (فِعْلٍ) ، إلى أن الموصول بجملة اسمية لاتدخل الفاء في خبره ، نحو : «الذي أبوه محسن مكرم .» ، وبقوله (صالح) ، إلى أن ما لا يصلح للشرطية لاتدخل الفاء معه، كالماضي معنىً ، وكالمصاحب لما يمنعه من الشرطية ، نحو : الذي إن حدَّثَ صدق مكرم.» «والذي مايكذب مفلح .» (أو نكره عامة موصوفة بأحد الثلاثة) المتقدمة ، وهي : الظرف ، وشبهه، والفعل الصالح للشرطية ، نحو : « رجل عنده حزم فسعيد وعبد لكريم فما يضيع.» ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب .

(أو مضاف إليها) ، أي : إلى النكرة المذكورة شيء (مشعر بمجازاة) ، نحو : « كل رجل عنده حزم فسعيد ، وكل عبد لكريم فما يضيع ، وكل نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب . » (أو موصوف بالموصول المذكور) ، كقوله تعالى : ﴿ والقواعِدُ مِنَ النِّساءِ اللاتِي لاَيرجُون نِكاَحاً فَلَيْس عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ [٣] ، وكقول الشاعر :

{٢١٩} صِلُوا الحَزْمَ فَالْخَطْبُ الَّذي تَحْسَبونَه يَسِيراً فَقَدْ تَلْقَوْنَه مُتَعَسِّراً [٤]

---

(١) سورة الشورى آية : ٣٠ .

(٢) السبعة لابن مجاهد : ٥٨١ ، والبحر ٨ / ٥١٨ .

(٣) سورة النور آية : ٦٠ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٠ ، والمساعد ١/ ٢٤٥ ، المرادي ١ / ١٥٢ .، والسلسيلي ١ / ١٠٣ .

والشاهد فيه قوله : (فقد تلقونه) حيث دخلت الفاء في خبر مبتدأ موصوف بموصول صلته فعلٌ صالح للشرطية .

(أو مضاف إليه) ، أي : إلى الموصول ، نحو : « غُلاَمُ الَّذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ . » ، وكقول زينب بنت الطثرية : ترثي أخاها :/ /١٢٥/

{٢٢٠} يَسُرُّكَ مَظْلُوماً ويُرضِيكَ ظَالِما وَكُلُّ الَّذي حَمَّلْتَـه فَهُو حَامِلُه (١)

والضابط أنه إن قصد أن الخبر مستحق بالصلة أو { الصفة } (٢) دخلت الفاء ، ولابد ، وإلا لم تدخل ، واحتمل مستحقاً به ، وبغيره .

(وقد تدخل) الفاء (على خبر كل) حال كونه (مضافاً إلى غير موصوف) ، نحو : ما جاء في بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف : « كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِن اللَّهِ . » ، (أو) مضافاً (إلى موصوف بغير ماذكر) ، كقوله :

{٢٢١} كُلُّ أَمْـرٍ مُبَـاعِـدٍ أَوْمُـدَانٍ فَمَنُـوطٌ بحكمـةِ المُتَعَـالِ (٣)

(و) تدخل الفاء (على خبر موصول غير واقع موقع « من » الشرطية ولا « ما » أختها) ، كقوله تعالى ﴿ وَمَا أَصَابَكم يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّه ﴾ (٤) ، فدخلت والفعل ماضي المعنى .

---

(١) البيت من الطويل ، الدر ١/ ٧٩ ، الهمع ٢ / ٥٨ ، المساعد ١ / ٢٤٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٥٢ ، والشاهد فيه قوله : (فهو حامله) لاقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ مضافا إلى الموصول

(٢) مابين { } سقط من ب .

(٣) البيت من الخفيف ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٠ ، المغني ٢ / ٤٩٨ ، الدرر ١ / ٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٩ ، المساعد ١ / ٢٤٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٢ .
والشاهد فيه قوله : (فمنوطٌ) على جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ كلا مضافة إلى غير ما استشهد به سابقا .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٦٦ .

(ولا تدخل على خبر غير ذلك ، خلافاً للأخفش)[١] ، في إجازته دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لايشبه أداة الشرط محتجاً بقوله :

{٢٢٢} وقائلةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِح فَتَاتَهم وأكْرُومَةُ الَحيَّين خِلْوٌ كَما هِيَا [٢]

وبقول عدي بن زيد :

... ... أنْتَ فَانْظُر لأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ [٣]

و لا حجة فيهما ، لاحتمال كون «خولان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذه خولان ، وخولان : قبيلة من اليمن ، وأُكْرومَة من الكَرَم ،كالأعجوبة من العجب ، وكون « أنت » فاعلٌ لفعل محذوف يفسره الظاهر .

[دخول الفاء في خبر النواسخ]

(وتزيلها) ، أي : الفاء (نواسخ الابتداء إلا « إنَّ » و « أَنَّ » و « لكن » على الأصح) ، { فلا يقال : « كان الذي يأتيني فله درهم .» ولا « ظننت الذي يأتيني فله درهم » ولا « ليت الذي يأتيني فله درهم . » وعلة ذلك زوال شبه المبتدأ بأداة الشرط .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٩ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه : انظر الكتاب ١ / ١٣٩ ، الخزانة ١ / ٤٥٥ ، ابن يعيش ١/ ١٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣١ ، المساعد ١ / ٢٤٧ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٧٦ ، والسلسيلي ١ / ٣٠٢ .
والشاهد في قوله : (فانكح) لدخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لايشبه الشرط عند الأخفش .

(٣) البيت من الخفيف وصدره : * أرواحٌ مودعٌ أم بكور * انظر الكتاب ١ / ١٤٠ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٣٤ ، المغني ١/ ١٧٩ ، الهمع ٢ / ٥٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣١ ، ... وفي ديوانه. ص ٤٥
والشاهد فيه قوله : (فانظر) حيث دخلت لافاء في خبر مبتدأ لايشبه الشرط .

ويجوز : « إنَّ الذي يأتيني فله درهم .» ، وكذلك ، « أنَّ » بالفتح ، و « لكن » ؛ لأنها لاتغير المعنى الذي كان مع الابتداء ، ومقابل الأصح منع ذلك [١] ، لزوال شبه المبتدأ اسم الشرط بعمل ماقبله فيه ، ويرده السماع ، قال تعالى : ﴿ إنَّ الَّذين فَتَنوا المؤمنين والمُؤمِنَات ثُمَّ لمَ يَتُوبوا فَلَهم﴾[٢] ، وقال تعالى : ﴿واعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُم مِنْ شَيءٍ فَأنَّ لله خُمُسَهُ﴾ [٣] ، وقال الشاعر :

{٢٢٣} ... ... وَلَكنَّ مَايُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ[٤]

* * *

---

(١) انظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٠٥ .

(٢) سورة البروج آية : ١٠ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٤١ .

(٤) من الطويل ، للأفوه الأودي ، وصدره ، فوالله مافارقتكم قاليا لكم :
والشاهد فيه قوله : (فسوف) لدخول الفاء في خبر « لكنَّ » . انظر : العيني ٢ / ٣١٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٩٩ ، الأشموني ١ / ٢٣٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٣ .

(١٣) « بَابُ / الأَفْعَالِ الرافعةِ الاسم »

/١٢٦/

على الأصح عند البصريين [١] خلافا للكوفيين [٢] (الناصبة الخبر) باتفاق [٣] الفريقين .

[إعراب منصوبها]

ثم قال الجمهور [٤] : « انتصابه على أنه مشبه بالمفعول به.» ، وقال الفراء : « انتصب تشبيها له بالحال[٥] ، وقال بقية الكوفيين : « انتصب على الحال » [٦]. والصحيح الأول [٧] ؛ لوروده مضمراً ، ومعرفة ، وجامداً ، ولكونه لايستغنى عنه ، وليس ذلك شأن الحال ، وعورض بوقوعه جملة ، وظرفاً ، وشبهه ، ولا يقع المفعول كذلك ، وأجيب [٨] : بأن الجملة قد تقع موقع المفعول به ، كالواقعة بعد القول ، نحو : ﴿ قالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [٩] ، وكذلك المجرور ، نحو : « مَررتُ بزيدٍ .» ، والظرف المتوسع فيه .

---

(١) قال الزمخشري في المفصل : ٢٦٣ : « يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر ، ويسمي المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً . » ، وانظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٥ ، والمساعد ١ / ٢٤٧٨ ، والمقتصد للجرجاني ١/ ٣٩٨.

(٢) قال الكوفيون : هو باقٍ على رفعه ، انظر الأشموني ١ / ٢٣٧ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٧٢ ، الأشموني ٢ / ٢٣٧ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٧٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٣١ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٣٩٨ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨١ .

(٦) الهمع ٢ / ٦٤ ، والارتشاف ٢ / ٧٢ .

(٧) وهو مذهب البصريين انظر التصريح ١ / ١٨٤ .

(٨) التصريح ١ / ١٨٤ .

(٩) مريم آية : ٣٠ .

[شروط عملها]

وأفعال هذا الباب قسمان : قسم يعمل بشرط ، وقسم يعمل بلا شرط . (فبلا شرط : « كان » و « أضحى » و « أصبح » و « أمسى » و « ظل » و « بات » و « صار » و « ليس ») ، فتعمل هذه الثمانية صلة وغير صلة ، وموجبة وغير موجبة .

(وصلة « لما » الظرفية) المصدرية [١] (« دام ») ، نحو : « لا أصحبك مادمت جاهلاً .» ، أي : مدة دوامك جاهلاً ، فلو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية لم تعمل « دام » بعدها العمل المذكور ، فإن ولي مرفوعها منصوب فهوحال ، نحو : « يعجبني مادمت صحيحاً . » ، أي : يعجبني دوامك صحيحاً [١] .

(ومنفية بثابت النفي) سواء أكان النافي اسماً ، كقوله :

{٢٢٤} غَيْرُ مُنْفَكٍّ أسِيرَ هَوًى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ [٢] .

أم فعلاً ، كقوله :

{٢٢٥} لَيْسَ يَنْفَكَّ ذَا غِنًى واعْتِزَازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ [٣]

---

(١) « وسميت « ما » هذه مصدرية ، لأنها تُقَدَّرُ بالمصدر وهو الدَّوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدَّةُ . » انظر التصريح ١ / ١٨٦ .

(٢) البيت من المديد ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (غير منفك أسيرَ) حيث أعمل اسم الفاعل من « انفك » مسبوقاً باسم صالح للنفي وهو : «غير » . انظر : الارتشاف ٢ / ٨١ ، الهمع ٢ / ٦٥ ، التصريح ١ / ١٨٥ .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ليس ينفك ذا غنى) حيث أعمل « ينفك » مسبوقا بفعل النفي ليس . انظر : العيني ٢/٧٣ ، الدرر ١ / ٨٦ ، الهمع ٢ / ٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، المساعد ١/٢٤٨ ، السلسيلي ١/ ٣٠٥، التصريح ١ / ١٨٥ ، الأشموني ١ / ٢٢٧ .

أم حرفاً وهو كثير ، [واحترز (بثابت النفي) ، من أن يدخل الاستفهام على النفي للتقرير، نحو : « ألم تزل تفعل ؟ » ، فإن أريد مجرد الاستفهام عن النفي جاز . (مذكور) النافي (غالباً) ، نحو : « مازال زيد عالماً » ، ومن غير الغالب حذفه ، كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾ (١) . أي : لا تفتؤ . (متصل) النافي بالمنفي (لفظاً) -كما مثلنا - أو متصل (تقديراً) / كقوله : /١٢٧/

[٢٢٦] مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِناً أَشْكُو إليكم حُمُوَّةَ الأَلَمِ (٢)

فـ « ما » النافية منفصلة من « زال » لفظاً ، متصلة به تقديراً ، والأصل : خِلْتُنِي مَازِلْتُ ، وخلت هنا ، بمعنى : أيقنت ، قال المرادي: وهو الغريب (٣) : والضَّمِن وهو الغريب : الذي به الزمانة في جسده من بلاء ، أو كسر ، أو غيرهما ، وحموة الألم : سورته .

(أو مطلوبة النفي) معطوف على قوله : (ومنفية) ، والمراد به : مايقع بعد النهي كقوله :

[٢٢٧] صَاحِ شَمِّر وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينٌ (٤)

أو الدعاء ، نحو قوله :

---

(١) سورة يوسف آية : ٨٥ .

(٢) البيت من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماخلتني زلتُ) على ما وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٥، المساعد ١ / ٢٤٩ ، العيني ٥ / ٣٨٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٦ ، التصريح ١ / ٢٤٩ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥٤ .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولاتزال) حيث أجرى مضارع « زال » مجرى كان لتقديم شبه النفي وهو النهي . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، العيني ٢ / ١٤ ، الدرر ١ / ٨١ ، الهمع ٢ / ٦٥ ، السلسيلي ١ / ٣٠٧ ، الأشموني ١ / ٢٢٨ .

{٢٢٨} أَلاَ يَا سْلَمي بَادارَمِيَّ عَلَى البِلى وَلاَ زَال مُنْهَلاً بِجَرْعَائكِ القَطْرُ (١)

(« زال » ماضي « يزال ») لا ماضي « يزول » ، فإنه فعل لازم معناه الانتقال ، ولا ماضي «يزيل » ؛ فإنه فعل متعدٍ معناه : التمييز والعزل ، وماضي « يزال » ، لايوصف بتعد ولا لزوم ، (و « انفك » و « برح » و « فتئ » و « فَتَأَ » و « أَفْتَأَ ») قال في المحكم (٢) : « ما فَتِئْتُ أَفْعَلُ . ومَا فَتَأْتُ أَفْتَأُ فَتِيئاً وفُتُوءاً ، وما أَفْتَأْتُ الأخيرة تميمية ، أي : « مابرحت .» ، وذكر الصغاني : « فَتُؤَ يَفْتُؤُ » ، على وزن : « ظَرُفَ » لغة في « فَتَأَ » ، نقل ذلك عنهما المرادي (٣) . (و«ونَى » و «را م » مراد فتاها) ، أي : مراد فتا : فتئ وأخواتها ، قال المصنف : « ورَامَ » ووني بمعنى : زال غريبتان (٤) ، ومن شواهد استعمالهما ، قوله :

{٢٢٩} لاَيَنِي الْحبُّ شِيمَةَ الحَبِّ مَادَا مَ فَلاَ تَحْسِبَنَّه ذَاارعِوَاءِ (٥)

وقوله :

---

(١) البيت من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ١ / ٥٥٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٩ ، الغني ١ / ٢٦٨ ، العيني ٢ / ٦ ، السلسيلي ١ / ٣٠٧ .

والشاهد فيه قوله : (ولازال) حيث عمل عملَ كان . لأن القصد به الدعاء ..

(٢) انظر اللسان : مادة (فتأ).

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥٤ ، والدماميني ١ / ١٥٣ .

(٤) « ولا يكاد النحويون يعرفونهما ، الاّ من عُنِيَ باستقراء الغريب .» انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤ - وقال ابن عصفور : « وازاد بعض البغداديين في هذا الباب « ماوني » ، لأن معناها كمعنى : مازال . » انظر الشرح الكبير ١ / ٣٧٦ .

(٥) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ولا يني) حيث استعمل « لايني » استعمال « لايزال » ، معنى وعملاً . انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، الهمع ٢ / ٦٧ ، المساعد ١ / ٢٤٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٥٤ .

{٢٣٠} إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لاَيَرِيمُ مُتَيَّماً سُلُوّاً فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى (١)

« انتهى » (٢) .

واحترز بقوله : (مراد فتاها) ، من « ونى » بمعنى : فتر ، ومضارعها : يني ، كالناقصة ، و«رام » بمعنى : حاول ، أو تحوَّل ، ومضارع التي بمعنى حاول : يَرُوم ، ومضارع التي بمعنى تحول : يريم ، كمضارع الناقصة .

[مالا تدخل عليه كان وأخواتها]

(وكلها) ، أي : كان وأخواتها (تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية) ، نحو : «زَيدٌ اضرِبْه ، وعمرو لاتصحبه ، وبِشرٌ هل أتاك ؟ »

(ولم يلزم التصدير) ، كأسماء الشرط والاستفهام ، وما أضيف (٣) إليها / . /١٢٨/

(أو) يلزم (الحذف) ، كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، نحو : « الحمد لله الحميدُ » بالرفع .

(أو) يلزم (عدم التصرف)(٤) ، نحو : « طوبى للمؤمن » و « ويل للكافر» .

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لايريم) حيث استعملت استعمال « لايزال » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٤ ، الهمع ٢ / ٦٨ ، والمساعد ١ / ٢٥٠ ، المرادي ١ / ١٥٤ ، السلسيلي ١ / ٣٠٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ .

(٣) في حاشية الشيخ يس ١ / ١٨٣ : « قال الدنوشري : يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه .»

(٤) قال الدماميني : « أي : عدم لزومه صيغة واحدة ، وذلك بأن يصغر ويثنى ، ويجمع ، وهذا هو الذي أراده هنا ، لا التصرف المذكور في الظرف والمصادر ، وهو عدم ملازمة وجه من أوجه الإعراب ، كما توهم أبو حيان وأتباعه . » انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١ / ١٥٤ .

(أو) يلزم (الابتدائية لنفسه) ، نحو : « أقل رجل يقول ذلك ، إلا زيدٌ»[١] ، أقاموه مقام «ما يقول ذلك إلاّ رجلٌ » .

(أو) يلزم الابتدائية (لمصحوب لفظي)[٢] ، نحو : « لولا زيدٌ لأكرمتك ، وخرجت فإذا زيد قائم . » فإن لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية مختصان بالجمل الابتدائية .

(أو) يلزم الابتدائية لمصحوب (معنويٍّ) ، نحو : « ما أحسن زيداً » . و « لله درُّكَ » ، فكل هذه المبتدآت لايدخل عليها « كان » ولا أخواتها .

(وندر : « وكوني بالمكارم ذكّريني ») ، من قوله :

{٢٣١} أَلا يَـا أُمَّ فَارِعَ لاَ تَلُومِي عَلى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي [٣]

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي وَدلِّي دَلَّ مَـاجِـدَةٍ صَنَـاعِ

وجه ندوره ، دخول الناسخ على مبتدأ أخبر عنه بجملة طلبية ، وأول على وضع الأمر موضع الخبر ، أي : تذكريني ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدّاً ﴾[٤] .

---

(١) في الأصل و«ب» : « إلا زيدا » وفي سيبويه ١ / ٣١٤ وغيره « إلا زيدٌ » بالرفع ـ : النكت للشنتمري ١/ ٦١٦ - ٦١٧ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ . ، والمقتضب ٤ / ٤٠٥ ، وماذكر الشيخ عُضيمةَ - رحمه الله - في هذا الموضع .

(٢) في متن التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٥ : « أو مصحوب » وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٣) من الوافر لبعض بني نهشل .
والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح . انظر : النوادر : ٢٠٦ ، الخزانة ٩ / ٢٢٦ ، المغني ٢ / ٦٤٧ ، الهمع ٢/ ٧٢ ، المساعد ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، الشرح الكبير ١ / ٣٨٠ ، الارتشاف ٢ / ٧٤ ، السلسيلي ١/ ٣٠٧.

(٤) سورة مريم آية : ٧٥ .

[عملها وتعدد خبرها]

(فترفعه) أي : المبتدأ المذكور (ويسمى اسماً) عند الجمهور[١] (وفاعلاً) عند سيبويه [٢] ، والمبرد [٣] ، على ضرب من التشبيه (وتنصب خبره) ، أي : خبر المبتدأ ، (ويسمى خبراً ومفعولاً)، على وزان - ماتقدم -.

(ويجوز تعدده) ، أي : الخبر في باب « كان » (خلافاً لابن درستويه) ، وشبهته : أن هذه الأفعال شُبِّهت بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك ، ويرده : أنه خبر مبتدأ في الأصل ، وإذا جاز تعدده مع العامل المعنوي ، فجوازه مع العامل اللفظي أولى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رحيماً ﴾[٤] .

[ما تختص به دام والمنفي بما]

(وتختص[٥] « دام » والمنفي بـ « ما » بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ طلبي) ؛لأنها لايتقدم خبرها ، فلا يقال: « لا أكلمك كيف مادام زيد » ، ولا« أين مازال زيد » ، ولا « أين ما يكون زيد»، وشمل المنفي بـ « ما » ما كان النفي شرطاً في عمله وغيره، وفهم منه : أن المنفي بغير ما يدخل عليه، نحو: « أين لايزال زيد » ، وغير المنفي كذلك ، نحو: « أين كان زيد » ، وإنما قيد الخبر بالمفرد ، لأن غيره من الجمل الطلبية لاتدخل عليه هذه الأفعال كلها مطلقاً - كما تقدم - / . /١٢٩/

---

(١) ذكر في التصريح ١ / ١٨٤ ، أنه مذهب البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لاتعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها وخالفهم الفراء ، فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل . » وانظر الشرح الكبير ١ / ٣٧٩ ، والمساعد ١ / ٢٦٣ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٩٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٥ .

(٣) المقتضب ٤ / ٨٦ .

(٤) سورة النساء آية : ٩٦ .

(٥) قول ابن مالك : « وتختص » « دام » . . إلى قوله : « طلبي . » ساقط من متن التسهيل شرح ابن مالك ١/ ٣٣٧.

[لم سميت نواقص ؟]

(وتسمى) هذه الأفعال نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع). وإنما لم تكتف به ، لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها ، وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: « تقول كان عبد الله أخاك » ، فإنما أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِر عَن الأخوة » [١] ، (لا) أنها تسمى نواقص ، (لأنها تدل على زمن دون حدث) [٢] ، كما زعم ابن جني[٣] وابن برهان[٣] والجرجاني [٤] ، والمبرد [٥] ، وابن السراج[٦] ، والفارسي [٧] ، وجماعة [٨] . (والأصح دلالتها) ، أي : الأفعال (عليهما) ، أي: الحدث والزمان (إلا « ليس ») كما هـو ظاهر قول سيبويه [٩] والمبرد [١٠] وصرح به السيرافي في شرح الكتاب [١١] وقد نطقت العرب بمصدر كان الناقصة ، قال الشاعر:

{٢٣٢} بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ [١٢]

---

(١) الكتاب ١ / ٤٥ .

(٢) ذكر الرضي هذا الرأي ونسبه إلى بعضهم انظر شرحه على الكافية ١ / ٣٣٧ . ٢ / ٢٩٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٨ ، والارتشاف ٢ / ٥٧ .

(٤) قال في المقتصد ١ / ٣٩٨ : « لأن كان ويكون يدلُّ على الزمان فقط ، فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان بالخبر . »

(٥) قال في المقتضب ٣ / ٩٧ : « اعلم أن هذا الباب إنَّما معناه : الابتداءُ والخبر ، وإنما دخلت (كان) ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .

(٦) الأصول ١ / ٧٤ .

(٧) المسائل المشكلة (البغداديات) ص : ١١٩ .

(٨) المساعد ١ / ٢٥٢ . وفي : « وجماعات » .

(٩) الكتاب ١ / ٤٦ .

(١٠) المقتضب ٤ / ٨٧ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٠ ، والسلسيلي ١ / ٣٠٨ .

(١٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (وكونك إياه) حيث استعمل المصدر من كان

انظر : العيني ٢ / ١٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٩ ، المساعد ١ / ٢٥٢ ، الهمع ٢ / ٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٠٨

[ما يستعمل منها تاما وعمله]

(وإن أريد بـ « كان » ثبت) ، قال المصنف : « وثبوت كل شيء بحسبه ، فتارة يعبر عنه بـحدث . »[١] ، نحو :

{٢٣٣} إِذَا كانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... ... [٢]

و بـ « قدر » ، نحو : «ماشاء الله كان » وبـ « حضر » ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٣] .

(أو كَفَلَ) ، نحو : « كنت الصبي » ، أي : كَفَلْتُهُ ، ومصدر هـذه[٤] : كِيَانَةً ، (أو غَزَلَ) ، نحو : «كُنْتُ الصُّوفَ » ، أي : غزلته . (وَ) إن أريد (بتواليها) أي : كان ،(الثلاث) ، وهي : أضحى، وأصبح ، وأمسى ، (دخل في الضُّحا ، والصباح ، والمساء) ، نحو قوله :

{٢٣٤} وَمِنْ فَعَلاَتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا[٥]

والشهباء : ذات الريح الباردة ، والصقيع والجليد : ندى[٦] يسقط من السماء فيتجمد على

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٢ . بتصرف

(٢) البيت من الوافر ، للربيع بن ضبيع الفزاري ، وصدره :

* فإنَّ الشيخ يُهرمُه الشتاءُ *

والشاهد فيه قوله : (كان الشتاءُ) على أنّ « كان » استعملت تامة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٢ ، الهمع ٢ / ٨٢ ، الارتشاف ٢ / ٧٦ ، الخزانة ٧ / ٣٨١ ، الدرر ١ / ٨٤ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

(٤) أي : كان التي بمعنى كفل مثدرها : كيانةً .

(٥) البيت من الطويل ، لعبد الواسع بن أسامة .

والشاهد فيه قوله : (أضحى جليدُها) على مجيء أضحى تامة بمعنى دخل في الضحا . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٢ ، الارتشاف ٢ / ٧٧ ، المساعد ١ / ٢٥٣ ، الهمع ٢ / ٨٣ ، ابن يعيش ٧/ ١٠٣ ، الأشموني ١ / ٢٣٦ ، الدرر ١ / ٨٥ ، السلسيلي ١ / ٣٠٨ ، وفي ابن مالك « أُحْسِنُ » .

(٦) في ب « نداء » خطأ الناسخ .

الأرض ونحو قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحانَ اللَّه حِينَ تُمْسُون وَحِين تُصْبِحوُنَ ﴾ [١] .

(و) إن أريد (بـ « ظل» : دام ، أو طـال) زاد غيره [٢] وبمعنى : أقام نهاراً .

(و) إن أريـد (بـ «بـات» : نزل ليلاً) ، يقال : بات بالقوم ، وبات القوم : إذا نزل بهم ليلاً، متعدية ولازمة .

(و) إن أريد (بـ « صار »[٣] . : رجع) ، ويتعدى بـ « إلى » ، نحو: قوله تعالى : ﴿ أَلاَ إِلى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ ﴾ [٤] . أي : ترجع ، (أو ضم أو قطع) { وتتعدى حينئذ بنفسها إلى واحد، يقال : صاره يَصِيرُه ويصوره ، أي : ضمه أو قطعه } .

(و) إن أريـد (بـ « دام » : بـقـي) ، نحـو : قولـه تعـالى : ﴿ مَادَامَتِ السَّمواتُ والأَرْضُ ﴾ [٥] . (أو سكن) ، ومنـه الحديـث : « لايَبُولَنَّ أَحَدُكم فِي الماءِ الدَّائِم » [٦] . أي: الساكن .

(و) إن أريد (بـ « برح » / : ذهب أو ظهر) ، نحو : قولهم : « برح الخفاء » . فسر / ١٣٠/ بالمعنيين[٧] .

---

(١) سورةالروم آية : ١٧ .

(٢) المساعد ١ / ٢٥٣ .

(٣) من هنا ساقط من السلسيلي حتى قول ابن مالك « خلص » .

(٤) سورة الشورى آية : ٥٣ .

(٥) سورة هود آية : ١٠٨ .

(٦) فتح الباري ١ / ٣٤٦ .

(٧) المساعد / ١ / ٢٥٤ .

(و) إن أريد (بـ « ونى » : فتر) ؛ يقال : ونيتُ بالأمر أَنِي ونًى ، ووَنْياً ، أي : ضعفت وفَترتَ ، وهذا أشهر من استعمالها ناقصة .

(و) إن أريد (بـ « رام » : ذهب أو « فارق ») ، يقال : رمتُ من عند فلانٍ ، ورُمْت فلاناً . قال الشاعر :

{٢٣٥} أَبَانَا فَلا رِمْتَ مِنْ عِنْدِنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ (١)

(و) إن أريد (بـ « انفك » : خَلَصَ أو انفَصَل) ، نحو : فككت الأسير فانفكّ ، خَلَصَ ، وفَكَكْتُ الخَاتَم ، فانفك : انفصل ، وهما متقاربان .

(و) إن أريد (بـ « فتأ » : سكن أو أطفأ)نحو : ماحكى الفراء (٢) : فَتأْتُه عن الأمر : سكَّنْتُه، وفَتأْتُ النار ، أطفأتها . (سُمِّيتْ تامةً) ، جواب : وإن (أريد بـ «كان » : « ثبت ») ، وما عطف عليه ، سميت بذلك ، لاكتفائها بمرفوعها ، (وعملت عمل مارادفت .) ، فإن كان ما رادفته لازماً لزمت ، أو متعدياً بنفسه تعدت ، أو بحرف تعدت به .

وفهم من سكوته عن : « ليس » و « زال » و « فتئ » بكسر التاء ، و « أفتأ » ، أنها لا تكون إلا نواقص ، لكن أجاز أبو علي : أن تكون « زال » تامة قياساً لاسماعاً (٣)، وذكر الصغاني (٤) : أن

---

(١) البيت من المتقارب ، للأعشى (ميمون بن قيس) .
والشاهد فيه قوله : (فلارمت ولم ترم) في مجئ « رام » بمعنى ذهب ، أو فارق ، انظر : ديوانه ١٧١ . والمساعد ١ / ٢٥٤ وذكر محققه أنه لم يجده في كتب الشواهد عنده . وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٥٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٣ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٨٠ . ويقصد « زال » التي مضارعها « يزال » أما التي مضارعها يزول ، أو يزيل فلا خلاف في اسعمالها تامة .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٠ : « وأما فتئ بكسر التاء فلا أعلم أحداً ذكر أنها تامة إلا الصاغني .

«فتئ » - بكسر التاء - تكون تامة ، بمعنى : نسي ، يقال : فتئت عن الأمر : إذا نسيته ، نقله المرادي[١] عنهما .

[تصرفهـا]

(وكلها تتصرف إلا ليس) ، باتفاقٍ[٢] (و « دام ») عند الفراء[٣] ، وكثير من المتأخرين ، ومعنى التصرف : أن يستعمل منها مضارع ، وأمر ، واسم فاعل ، ومصدر ، إلا أن الأمر والمصدر لا يتأتيان في «زال » و « فتئ » و « برح » و « انفك » . (ولتصاريفها مالها) من عملٍ مطلق ، أو مقيد بشرط ، (وكذا سائر الأفعال) ، فيثبت لغير الماضي منها ماثبت للماضي من العمل .

[دخولها على ما خبره فعل ماض]

(ولاتدخل « صار »[٤] وما بعدها) ، وهو : « ليس » و « دام » و « زال » و « برح » و«فتئ » و « انفك » ، ومرادفاتها ، (على ما) ، أي : مبتدأ (خبره فعلٌ ماضٍ)[٥] باتفاقٍ ، فلا يقال: « صار زيد علم » و « لازال زيد قام » وكذا الباقي ، لأن هذه / الأفعال تُفْهِم الدوام على /١٣١/ الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، والماضي يُفْهِمُ الانقطاعَ ؛ فتدافعا ، (وقد تدخل عليه) ، أي : المبتدأ الذي خبره فعل ماض (ليس ، إن كان) المبتدأ (ضمير الشأن) ، وذلك نحو ما حكى سيبويه

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٥٨ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ١ / ٢٩٧ .

(٣) وصححه المرادي في شرح الألفية ١ / ٢٩٧ ، ونسبه أبو حيان لابن الدَّهان أيضاً ، ثم قال : « ولا يعرف ذلك البصريون » انظر الارتشاف ٢ / ٧٩ .
ونسبه ابن هشام للأقدمين ، وذكر أنهم أثبتوا لها مضارعاً . انظر أوضح المسالك ١ / ٢٣٨ .

(٤) من قوله : « ولا تدخل . . . . إلى قوله خلافاً للشلوبين فيه اضطراب في شرح ابن مالك حيث سقط المتن ، وبقي بَعض شرحه ، ولم يُنَبِّه المحقق على ذلك . انظر شرح ابن مالك ١ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٨٥ .

عن بعض العرب : « ليس خَلَقَ اللّهُ أشعَرَ منه ، وليس قَالَها زيدٌ » [١] فاسم ليس في المثالين : ضمير الشأن مستتر فيها ، وخبره : الجملة بعده .

(ويجوز دخول البواقي) ، أي : بواقي أفعال هذا الباب (عليه) ، أي : على المبتدأ الذي خبره فعل ماضٍ ، إذا لم يكن شيء منها بمعنى : صار (مطلقا) من غير اشتراط لـ « قد » لا ظاهرةً ولا مقدرةً، هذا هو الصحيح [٢] ، كقوله تعالى : ﴿ إنْ كَانَ قَمِيصُه قُدّ ﴾ [٣] و ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُه ﴾[٤] ، ﴿ أَوَلَم تكُونُوا أَقْسَمْتُم ﴾ [٥] . (خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـ « قد»)، وهم الكوفيون[٦] ، وحجتهم : أن «كان» ونحوها إنما دخلت على الجمل ، لتدل على الزمان ، فإذا كان الخبر يفيد الزمان ، كان ذكرها فضلاً في الكلام ، فلابد من « قد » ، لأنها تقرب الماضي من الحال ، فإن جاء ماظاهره خلاف ذلك - وهو كثير - فهو على إضمار « قد » . « ويجاب » : بأن الإضمار على خلاف الأصل ، والحمل على الأكثر أولى.

[توسطها بين الاسم والخبر]

(ويجوز في ، نحو : « أَيْنَ زيدٌ » توسيط مانفي بغير « ما » من « زال » وأخواتها) ، فتقول : «أين لم يزل زيد » و « أين لابرح عمرو » و « أين لن ينفك بكر » ، ولا تقول : « أين مازال زيد»، لأن « ما » لها صدر الكلام ، فتخرج عن صدريتها ، ويقاس على « ما » في المنع « إن» النافية ، لأن لها صدر الكلام ، ولذلك علقت « ظن » في قوله تعالى : ﴿ وتظنون إنْ لبثتم إلاَّ قليلا ﴾ [٧] .

---

(١) الكتاب ١ / ١٤٧ .

(٢) وصحّحه المرادي في شرحه للتسهيل ١ / ١٥٩ . قال : لكثرته في كلامهم » .

(٣) سورة يوسف آية : ٢٧ .

(٤) سورة المائدة آية : ١١٦ .

(٥) سورة إبراهيم آية : ٤٤ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٨٥ .

(٧) سورة الإسراء آية : ٥٢ .

(لا توسيط « ليس » خلافاً للشلوبين) . حيث أجاز ، « أين ليس زيد » بناءً على اعتقاده جواز تقديم خبر « ليس » ، والصحيح المنع .

[ماورد منها بمعنى صار]

(وترد الخمسة الأوائل) وهي : « كان » و « أضحى » و « أصبح » و « أمسى » و « ظل » (بمعنى صار) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ فكانت هباءً منبثًا (١)﴾ (٢) ،/ والهباء : مايرى في البيت من / ١٣٢ / ضوء الشمس ، والهباء أيضاً : دقاق التراب ، وكقول الشاعر :

{٢٣٦} ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهم وَرَقٌ جَـ ـفَّ فَأَلْوَت بِهِ الصَّبا والدَّبُورُ (٣)

{ يقال :ألوى فلان بحقي ، أي : ذهب به ، وكقوله تعالى : ﴿ فأصبَحتُم بنعمته إخواناً ﴾ (٤) ، وكقول الشاعر :

{٢٣٧} أَمَست خَلاءً وأَمْسى أَهْلُها احتَملوا أَخْنَى عَلَيْها الذَّي أَخْنَى عَلى لُبَدِ (٥)

---

(١) في المخطوطتين : « منثورا » . سهو .

(٢) سورة الواقعة آية : ٦ .

(٣) البيت من الخفيف ، لعدي بن زيد العبادي .
والشاهد فيه قوله : (أضحوا) حيث أتى بمعنى صار . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٦ ، المفصل ٢٦ ، المساعد ١ / ٢٥٧ ، الهمع ٢ / ٧٦ ، ابن يعيش ١ / ١٠٤ ، السلسيلي ١ / ٣٩١ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٠٣ .

(٥) البيت من البسيط ، للنابغة الذبياني .
والشاهد فيه قوله : (أمست خلاءً) حيث جاءت « أمسى » في البيت بمعنى « صار » . انظر : الخزانة ٤/ ٥ ، الهمع ٢ / ٧٦ ، وديوانه ١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٤ ، المساعد ١ / ٢٥٧ ، السلسيلي ١ / ٣١٠ ، ورواه في الخزانة : « أضحت خلاء وأضحى . » وفي الديوان : ١٦ كالمثبت .

أمسى الثانية لاشاهد فيها ، لكون خبرها ماضياً ، وتقدم : أن ما كان بمعنى « صار » لايكون كذلك ، يقال : أخنى عليه : أتى عليه ، وأهلكه ، ولبد : آخر نسور لقمان ، وهو منصرف ، لأنه ليس بمعدول ، وكقوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ (١) .

[مايلحق بـ " صـار " في العمل]

(و / يلحق بها) ، أي : بـ « صار » في العمل (ما رادفها من آضَ) ، كقوله :

{٢٣٨} رَبَّيْتُه حَتَى إذا تَمَعْدَدَا وآضَ نَهْداً كالحِصَانِ أَجْرَدَا (٢)

يقال للغلام إذا شب وغلظ : قد تمعدد ، ورجل نَهْدٌ : أي كريم ينهد إلى معالي الأمور ، وفرسٌ : حِصَانٌ - بالكسر - ويقال : إنما سمي حصاناً ، لأنه ضن بمائه فلم ينز إلا على كريمة ، ثم كثر ذلك حتى سموا كل ذكر من الخيل حصاناً ، ورجل أجرد بيِّن الجرد : لاشعر عليه ، وفرس أجرد وذلك إذا رقت شعرته وقصرت ، وهو مدح ؛ (وعاد) ، كقوله :

{٢٣٩} تَعُدْ فِيكُمْ جَزْرَ الجَزورِ رِمَاحُنَا وَيَرْجِعْنَ بالأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتِ (٤)

(وآل) كقوله :

---

(١) سورة النحل الآية : ٥٨).

(٢) رجز نسبه في الخزانة ٨ / ٤٣٢ للعجاج .
والشاهد فيهما قوله : « وآضَ نهداً » حيث ألحقت « آضَ » بـ « صار » في العمل . انظر : ابن يعيش ٩/ ١٥١ ، الإيضاح لأبي علي ص ١١٩ ، المنصف ٣ / ٢٠ ، المحتسب ٢ / ٣١٠ ، المساعد ١ / ٢٥٨ ، السلسيلي ١ / ٣١١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (تَعُدْ) على أن « عاد » ألحقت بـ « صار » في العمل . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٣ ، المساعد ١ / ٢٥٨ ، الهمع ٢ / ٦٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٠ .
وروي في المساعد « تُعدِّلكم » محرفاً ، وترتب عليه أن زعم المحقق أنه لاشاهد فيه وقد استشهد أبو حيان بصدر البيت على مجيء «عاد » بمعنى « صار » وعملها واستشهد السيوطي بعجزه على مجيء «رجع » كذلك وجمع بينهما ابن عقيل في الاستشهاد على « عاد » وروى « تعد لكم » .

{٢٤٠} ثُمَّ آلَتْ لاَ تُكَلِّمُنَا كُلُّ حَيٍّ مُعْقَبٌ عُقْبَا (١)

(ورجع) ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّاراً " (٢) .

(وحَارَ) ، كقوله :

{٢٤١} وَمَا المَرْءُ إِلاَّ كالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُورُ رَمَاداً بَعْدَ إِذْ هُو سَاطِعُ (٣)

(واستحال) ، كقوله :

{٢٤٢} إِنَّ العَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً بِتَدَارُكِ الهَفَوَاتِ بالحسَنَاتِ (٤)

(وتَحوَّل) ، كقوله :

{٢٤٣} وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحوَّلْنَ / أَبْؤُساً (٥) /١٣٣/

(وارتدَّ) كقوله تعالى : ﴿ فارْتَدَّ بَصِيراً ﴾ (٦) .

---

(١) البيت من المديد ، لم أعثر على قائله ، انظر الهمع ٢ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ١ / ٣١١ ، والشاهد فيه قوله : (آلت) كالسابق.

(٢) فتح الباري ١ / ٢١٧ .

(٣) البيت من الطويل ، للبيد ديوانه : ١١١ ، انظر المساعد ١/ ٢٥٩ ، الهمع ٢/ ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ١/ ٣١٢ ، المرادي ١/ ١٦٠ ، والشاهد فيه قوله (يحور) حيث ألحقها بـ « صار» في العمل .

(٤) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (تستحيل مودة) حيث ألحق « استحال » بـ « صار » في العمل . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٧ ، الهمع ٢ / ٦٩ ، الارتشاف ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ١/ ٣١٢.

(٥) البيت من الطويل . لامرئ القيس ، ديوانه ٨٨ ، الهمع ٢ / ٧٠ ، المغني ١ / ٣٢٠ ، الارتشاف ٢ / ٨٤ ، السلسيلي ١ / ٣١٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٤٧ واختلفت رواية العجز ففي الديوان وابن مالك :
-فيالك من نعمى تحوّلن أبؤسا -
والشاهد فيه قوله : (تحولن أبؤسا) حيث ألحقت « تحول » بـ « صار » في العمل .

(٦) سورة يوسف آية : ٦٦ .

(وندر الإلحاقُ) في العمل (بـ « صار » في) قول الخوارج [١] لابن عباس ، حين أرسله علي - كرم الله وجهه - إليهم : (« ما جاءت حاجتُكَ»[١]) ، يروى برفع «حاجتك » ونصبها ، فمن رفع : جعلها اسم «جاءت » ، وجعل « ما » خبرها ، وقدم ؛ لأنه استفهام والتقدير : أيةَ حاجةٍ صَارَتْ حاجتك ، ومن نصب : جعلها الخبر ، والاسم ضمير « ما » ، و « مـا » مبتدأ ، والجملة من « جاءت » ومعمولهـا خبر » ما » (و) فـي قولهـم : « أرهف شفرتـه حتى - (قعدت كأنها حربـة) ، أي : حتى صارت ، فاسم « قعد » : ضمير مستتر يعود إلى الشفرة ، وجملة « كأنها حربة » : خبر « قعد » . يقال : أرهفت سيفي أي : رققته ، والشفرة - بالفتح - السكين العظيم ، وشفرة الإسكاف : إزميله الذي يقطع به ، وشفرة السيف حده .

(والأصح أن لا يلحق بها) ، أي بـ « صار » (آل) ، وأما قوله :

{٢٤٤} وَعَـرُوبٍ غَيرِ فَـاحِشَةٍ ... مَلَّكَتْنِي وُدَّهـا حِقَـبَا[٢]

ثُـمَّ آلَتْ لاَ تُكَلِّمُـنَـا ... كُلّ حَـيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَـا

فلا حجة فيه ، لاحتمال كون آلت بمعنى حلفت ، و « لاتكلمنا » الجواب . والعروب من النساء : المتحببة إلى زوجها ، والجمع عُرُب ، ومنه ﴿ عُرُباً أَتْرَاباً ﴾ [٣] .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٥٠ : « ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب : ماجاءتْ حاجتَك ، كأنَّه قال : ما صارت حاجتك ولكنه أدخل التأنيث على ما ، حيث كانت الحاجة . . . . وإنما صُيِّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل ، وقال في ١ / ٥١ : « ومن يقول من العرب : ماجاءتْ حاجتُك ، كثير، كما يقول من كانت أمُّك . . .

(٢) البيت من المديد ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (آلت) حيث عملت « آل » عمل صار . انظر : المساعد ١ / ٢٦٠ ، الدماميني ١/ ١٦٢ ، وفي اللسان : « عقب » ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٠ ، الهمع ٢ / ٦٩ . السلسيلي ١/ ٣١١ .

(٣) سورة الواقعة آية : ٣٧ .

(ولا) يلحق بها (قعد مطلقاً) ، بل يقتصر فيه على السماع ، خلافاً للفراء [١] .

(والأصح ألايجعل من هذا الباب « غدا » و« راح» [٢]) ، خلافاً للزمخشري [٣] ، وأبي البقاء ، والجزولي ، وابن عصفور [٤] ، وأما قوله ، صلى الله عليه وسلم : « تَغْدُو خِمَاصاً، وتَرُوح بِطاناً » [٥] فخماصاً ، وبطاناً : حالان لاخبران ، لالتزام تنكير المنصوب بعد « غدا » و«راح » .

(ولا « أسحر » و « أفجر » و « أظهر ») ، خلافاً للفراء في زعمه : أنها مساوية « لأصبح » و « أضحى » و « أمسى » ، إذ لم يذكر على ذلك شاهداً ، قاله ابن عقيل [٦] وغيره .

وذهب الكوفيون [٧] إلى أن « هذا و هذه » إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات «كان » في احتياجهما إلى اسم وخبر ، نحو : « كيف أخاف [٨] الظلم وهذا الخليفة قادماً » ، / فيعربون : / ١٣٤ / « هذا » : تقريباً ، والخليفة : اسم التقريب ، و « قادماً » : خبر التقريب ، وأجازوا تعريفه ، فيقولون : « القادم » ، نقله عنهم المرادي [٩] ، ووسع بعضهم الدائرة فقال : « كلُّ فعل يجيء المنصوب فيه بعد

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٤ ، والمساعد ١ / ٢٦٠ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٩٢ : « ونقص ابن مالك من أخوات أصبح : غدا ، وراح ، فقال هما لايكونان إلاتامين ، وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال . » وانظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٢ .

(٣) الكشاف ٢ / ٦٥٧ .

(٤) المقرب ١ / ٩٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٩٤ .

(٦) المساعد ١ / ٢٦٠ .

(٧) الهمع ٢ / ٧١ .

(٨) « أخاف » ساقطة من ب وفي الأصل « أخا » .

(٩) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٠ .

المرفوع ، وهو لايستغنى عنه ، نحو : « قام زيدٌ كريماً ، وذهب زيدٌ متحدثاً ». فهو من باب « كان » مالم تُجعل تامة ، فإن المنصوب فيه حالٌ . »

[توسيط الخبر بينها وبين الاسم]

(وتوسيط أخبارها كلها جائزٌ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤمِنِين ﴾ (١) ، وكقوله : /

{٢٤٥} سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ (٢)

وكقوله :

{٢٤٦} لاَ طِيبَ للعَيْشِ مَادَامت مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بادِّ كَارِ الْمَوتِ والْهَرَمِ (٣)

(مالم يمنع مانع) من التوسط ، كأن يكون الخبر واجب التقديم ، نحو : « أين كان زيدٌ .» أو واجب التأخير كالمحصور ، نحو : ﴿ وَما كَانَ صَلاتُهم عِنْدَ البيت إلاَّ مُكاءً ﴾ (٤) . (أو) يمنع (موجب) للتوسط ، نحو ماقصد فيه حصر الاسم ، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ

---

(١) سورة الروم آية : ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل ، للسموأل .
والشاهد فيه قوله : (فليس سواءً عالمٌ) حيث توسط خبر ليس بينها وبين اسمها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٩ ، المساعد ١ / ٢٦١ ، العيني ٢ / ٧٩ ، السلسيلي ١ / ٣١٤ .

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه قوله : (مادامت منغَّصةً لذاتُه) حيث وسط خبر ما مادام بينها وبين اسمها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٩ ، المساعد ١ / ٢٦١ ، العيني ٢ / ٢٠ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦١ ، أوضح المسالك ١ / ٢٤٢ ، السلسيلي ١ / ٣١٣ .

(٤) سورة الأنفال آية : ٣٥ .

﴿ حُجَّتَهُم إلاَّ أَنْ قَـالُوا ﴾ [١] ، ونحو : « كان في الدار رجلٌ » ، ونحو : « كان في الدار ساكنها » .

قـال المرادي : « وفي هذا والذي قبله نظر، لأنهمالايقتضيان وجوب التوسط بل منع التأخير ، ولا مانع فيهما من تقديم الخبر على الفعل نفسه ، وقد يحمل الموجب على موجب توسيط أو تقديم على سبيل التخيير » [٢] ، (وكذا تقديم خبر « صار » وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً) فينقسم خبر « صار » وماقبلها بالنسبة إلى تقديمه على الفعل ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع ، فالجائز ، نحو: « قائما كان زيدٌ » والواجب : « أين كان زيدٌ » والممتنع ، نحو : « صار عدوي صديقي » .

[تقديم خبر المنفي بغير " ما " على الناقص واسمه]

(وقد يُقدَّم خبر « زال » وما بعدها منفية بغير « ما ») ، نحو : « في الدار لم يبرح زيد » و«قائماً لن يزال عمرو .» وكذا إذا كان النافي « لا » أو « إن » ، أو « لما » عند البصريين [٣] ، ويدل على صحته تقديم معمول الخبر في قوله :

{٢٤٧} وَرَجَّ الفَتى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ / على السِّنِّ خَيْراً لاَيَزالُ يَزِيدُ [٤] /١٣٥/

---

(١) سورة الجاثية آية : ٢٥ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦١ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٨٧ .

(٤) البيت من الطويل للمعلوط بن بدل القريعي ، وهو شاعر إسلامي .

والشاهد فيه قوله : (خيراً لايزال يزيدُ) حيث قدَّم معمول الخبر ، وهذا دليل على جواز تقديم الخبر على زال المنفية بـ « لا » ، حيث إنَّ ماعدا « ما » من أدوات النفي ليس له الصدارة عند البصريين ومنعه الفراء ، انظر : الكتاب ٤ / ٢٢٢ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٨ ، ابن يعيش ٨ / ١٣٠ ، المغني ١ / ٢٢ ، الهمع ٢ / ١١٨ ، العيني ٢ / ٢٢ .

(ولا يطلق المنع خلافاً للفراء) [١] في منعه تقديم خبر « زال » وما بعدها على كل نافٍ صحبها ، (ولا) يطلق (الجواز خلافاً لغيره) أي الفراء (من الكوفيين) [٢] في إجازتهم تقديمه مع كل نافٍ ، والصحيح منعه مع « ما » ، فلا يقال : « قائماً مازال زيد » ، لأن « ما » لها صدر الكلام[٣] .

(ولا يتقدم خبر « دام » اتفاقاً) من البصريين والكوفيين ، فلا يقال : « لاأصحبك طالعةً مادامت الشمس » ؛ لأن معمول الصلة لايتقدم على الموصول ، وأما توسيطه بين « ما » و « دام » ، فنص صاحب الإفصاح [٤] ، وابن المصنف [٥] على المنع [٥] ، وهو ظاهر كلام المصنف[٦] ، قال ابن عقيل - في شرح الألفية- « وفيه نظر » ، والذي يظهر أنه لايمتنع [٥] ، وفي نظره نظر ، لأنه يلزم عليه الفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمول الصلة ، وهما كالشيء الواحد ، والحاصل : أن محل الاتفاق إنما هو في التقديم على « ما » و « دام » ، أما التقديم على « دام » دون « ما » ، ففيه اضطراب .

(ولا) يتقدم (خبر « ليس ») عليها (على الأصح) عند جمهور الكوفيين [٧] والمبرد[٨] ،

---

(١) انظر أوضح المسالك ١ / ٢٤٦ .

(٢) التصريح ١ / ١٨٩ .

(٣) خصّ ابن كيسان منع تقديم أخبار هذه الأفعال على « ما » بغير « زال » وأخواتها لأنّ نفيها إيجاب ، فيجوز عنده أن تقول : قائماً مازال زيدٌ ، انظر أوضح المسالك ١ / ٢٤٦ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٨.

(٤) الارتشاف ٢ / ٨٧ ، والإفصاح لابن هشام الأنصاري .

(٥) شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٧٥ ، شرح الألفية لابن المصنف ٥٣

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٩ .

(٧) التصريح ١ / ١٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٧ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٩٧ .

والزجاج[١] ، وابن السراج [١] ، والسيرافي [١] ، والجرجاني [٢] ، وأكثر المتأخرين [٢] ، وذهب قدماء [٣] البصريين ، والفراء [٣] ، وابن برهان [٣] ، والزمخشري [٣] ، والشلوبين [٣] ، وابن عصفور [٤] ، إلى الجواز ، واختلف النقل عن سيبويه [٥] ، فنسب إليه الجواز والمنع .

واستدل المجيز بقوله تعالى : ﴿ ألا يَوْمَ يَأتيهم لَيْسَ مَصْروفاً عَنْهُم ﴾ [٦] ، وجه الدلالة أن « يوم» معمول خبر « ليس » وتقديم المعمول ، يؤذن بجواز تقديم العامل ، وأجيب عنه بأوجه [٧] منها : أن الظرف قد يتوسع فيه .

واستدل المانع بشبه« ليس » بـ « ما » في النفي ، و « ما » لايتقدم خبرها باتفاق ، فكذلك ما أشبهها .

[لايلزم تأخير الخبر الجملة]

(ولايلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافاً لقوم) نقل عنهم ابن السراج[٨] ، أنهم لايجيزون تقديم الخبر ولاتوسيطه إذا كان جملة مطلقاً اسمية كانت أو فعلية / رافعة ضمير المبتدأ ، أو /١٣٦/ غيره، فلا يجيزون : أبوه قائم ،كان زيد ، ولا «كان أبوه قائم زيد »، ولا «يقوم كان زيد »، ولا «كان يقوم زيدٌ»، قال ابن السراج: « والقياس جوازه وإن لم يسمع[٨]، قال المصنف: «وهو الصحيح[٩]

---

(١) الارتشاف ٢ / ٨٧ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٠٢ .

(٣) التصريح ١ / ١٨٨ .

(٤) الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٨٨ .

(٥) شرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢٧٨ .

(٦) سورة هود آية : ٨ .

(٧) ذكر هذا الجواب ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٤٥ .

(٨) الأصول لابن السراج ١ / ٨٨ ، ٨٩ ، والمساعد ١ / ٢٦٢ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٥ .

بدليل : ﴿ أَهؤلاَءِ إِياكُم كَانُوا يَعْبُدُون ﴾ (١) . ﴿ وأَنْفُسَهم كَانُوا يَظْلِمُون ﴾(٢) ، فإن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل .

[ما يمنع تقديم الخبر وما يقبحه]

(ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه) ، فلا يقال: « قائماً كان زيد أبوه . » أي : كان زيد قائماً أبوه ، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله ، الذي هو كالجزء منه .

(ويقبحه) أي : تقديم الخبر (تأخر منصوبه) ، أي : الخبر نحو : « آكلا كان زيد طعامك، وإنما لم يمتنع مع قبحه ؛ لأن المنصوب ليس كجزء من عامله ، لكونه فضلة ، هذا (مالم يكن) المنصوب (ظرفاً) ، نحو : « مسافراً كان زيد اليوم.» ، (أو شبهه) ، نحو : « راغباً كان زيد فيك »، فيجوز من غير قبح ، لاتساعهم في الظرف وشبهه .

[فروق بين المبتدأ والخبر و " كان " و " إن "]

(ولايمتنع هنا) في باب « كان » ، بخلاف باب المبتدأ (تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه) وهو التنكير (إن ظهر الإعراب) لفظاً ، [فيجوز : « كان أخاك زيد .» و « لم يكن خيرا منك أحد.» ، فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم ، والمؤخر الخبر ، نحو : « كان أخي صديقي »، و«لم يكن فتىً أزكي منك » .

(وقد يخبر هنا) في باب كان (وفي باب « إن » بمعرفة عن نكرة اختياراً) لشبه المرفوع هنا بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول ، كقول القطامي :

---

(١) سورة سبأ آية : ٤٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٧٧ .

{٢٤٨} قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا (١)

ولاضرورة هنا ، لتمكنه من أن يقول : « ولا يك موقفي » ، وكقول الفرزدق :

{٢٤٩} وَإِنَّ حَرَامَا أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً بِآبَائِي الشُّمِّ الكِرَامِ الخَضَارِمِ (٢)

الخضارم : جمع خضرم - بالكسر - وهو الكثير العطية شبه بالبحر الخضرم : وهو الكثير الماء ، وأجاز سيبويه : « إنَّ قريباً منك زيدٌ . » (٣)

فصـــل

[اقتران خبر النواسخ بإلا]

/ (يقترن بإلإ الخبر) ، من باب «كان » و « ظن » و « أعلم » (المنفي) بحرف أوفعل (إن /١٣٧/ قصد إيجابه) أي : الخبر (وكان) الخبر (قابلاً) للإيجاب ، نحو : « ما كان زيدٌ إلا قائماً »، و«ليس زيدٌ إلا قائماً » و « ما ظننت زيداً إلا قائماً . » و « ما أعلمت زيداً فرسك إلا مسرجاً ». بخلاف ، ما كان زيدٌ زائلاً (٤) قائماً . » و « ما كان مثلك أحداً . » فإن « زائلاً » و « أحداً » ملازمان

---

(١) البيت من الوافر .
والشاهد في الشطر الأخير جواز الإخبار في هذا الباب بالمعرفة عن النكرة اختياراً . انظر : الكتاب ٢/ ٢٤٣، ابن يعيش ٧ / ٩١ ، الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٦ ، المساعد ١/ ٢٦٣ ، السلسيلي ١ / ٣١٧ .

(٢) البيت من الطويل .
والشاهد في الشطر الأول جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب « إنَّ » . انظر : المقتضب ٤ / ٧٤ ، السلسيلي ١/ ٣١٧ ، تهذيب إصلاح المنطق ص٥١ ، والهمع ٢/ ٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٧ ، والمساعد ١/ ٢٦٤ ، والديوان ٦٠٦ ، وصدره في الديوان * وليس بعدلٍ إن سببتُ مُقَاعساً *

(٣) الكتاب ٢ / ١٤٢ .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٩٣ : « وإذا كان الخبر مشتقاً من زال وأخواتها فقلت : ما كان زيدٌ زائلاً ضاحكا جاز ، فلو أدخلت عليه إلاَّ ، نحو : ماكان زيدٌ إلا زائلا ضاحكا ، أو جعلت زائلاً صفة لاسم قبله فقلت ماكان زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكا لم يجز » وانظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٦٣ .

النفي ، وما لازم النفي لا يقبل الإيجاب ، (ولا يفعل ذلك) أي اقتران إلا (بخبر « برح» وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب) فلا يقال : « مازال زيدٌ إلا عالماً .» كما لا يجوز : « كان زيد إلا عالماً» في الخبر المثبت ، (وما ورد منه) أي : من خبر « برح » وأخواتها مقترناً (بإلا مؤول) ، فمن ذلك قول ذي الرمة :

{٢٥٠} حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِها بَلَداً قَفْراً [١]

وتأويله كما قال المصنف تبعاً لابني خروف[٢] وعصفور [٣]، أن : تنفك تامة ، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله ، ومناخة : حال ، فكأنه قال : ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها على الخسف [٤]، وهو : حبسها على غير علف ، يريد : أنها تناخ معدة للسير ، فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى ، و « أو » بمعنى : إلى أن ، وسكن الياء ضرورة ، والحراجيج : جمع حرجوج ، والحرجوج ، والحُرْجُج ، والحُرْجُ : الناقة الطويلة على وجه الأرض ، وقال أبو زيد: الحرجوج : الضامر ، وأصل الحرجوج ، حُرْجُجٌ ، وأصل الحرجج : حُرْجٌ [٥] .

---

(١) البيت من الطويل . انظرديوانه ٣ / ١٤١٩ ، الخزانة ٩ / ٢٤٧ . الكتاب ٣ / ٤٨ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧٣ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٥٧ ، والهمع ٢ / ٩٧ ، وفي المساعد ١ / ٢٦٤ ، لاتنفك . والانصاف ١/ ١٥٦ ، والتبصرة للصيمري ١ / ١٨٩ ، والمغني ١ / ٧٦ .، والسلسيلي ١ / ٣١٨

والشاهد فيه قوله : (إلا مناخةً) فاهره اقتران خبر « تنفك » بإلا ، ولايستقيم عليه المعنى إذا جعلت «تنفك» على أنها فعل تام والمنصوبه بعد إلا حال لا خبر . .

(٢) في شرح الجمل : ١٩٥ : « وأمّا قوله : « حراجيجَ . . .» فهي محمولة على التمام . » أي: ماتنفك إلا في هذه الحال ، و « ما » فيها نفي صريحٌ دخل على تنفك كما تقول : ماخرج زيدٌ إلا ضاحكاً .»

(٣) الشرح الكبير ١ / ٣٩٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، وانظر تخريج ابن الشجري للبيت ٢ / ٢٧٣ .

(٥) اللسان مادة « حرج » .

(وتختص " ليس " بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة) ؛ لأنها للنفي وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة ، ومن شواهده قوله :

{٢٥١} كَم قَدْ رَأَيتُ ولَيْس شَيءٌ بَاقِياً مِنْ زائِرٍ طُرُق الهَوَى وَمَزُورِ (١)

(وبجواز الاقتصار عليه)(٢) أي : على اسم « ليس » إذا كان نكرة (دون قرينة) زائدة على كونه نكرة عامة ، لأنه أشبه بذلك اسم لا التبرئة فجاز أن يساويه في الاقتصار عليه ، نحو ما حكى سيبويه : « ليس أحد » (٣) . أي هنا / ، وقال الشاعر : /١٣٨/

{٢٥٢} أَلاَ يَالَيْلُ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ (٤)

أي : / ليس منك أو عندك جود ، وخصه المغاربة بالضرورة (٥) ، وحجة غيرهم حكاية سيبويه السابقة . (واقتران خبرها) أي : ليس (بواو إن كان جملة موجبة بـإلا) ، كقوله :

{٢٥٣} لَيْس شَيءٌ إلاَ وَفِيه إذَا مَا قَابَلَتْهُ عَينُ البَصِيرِ اعْتِبَارُ (٦)

---

(١) البيت من الكامل . ولم أعثر على من نسبه إلى قائل معين ، .
والشاهد فيه قوله : (وليس شئ باقيا) إذ جاء اسم ليس نكرة محضة ، وهذا مما تختصُّ بكثرته . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٨ ، والهمع ٢ / ٩٨ ، وشرح المرادي ١ / ١٦٤ ، والارتشاف ٢/ ٩٣، السلسيلي ١ / ٣١٩ .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك : (وبجواز) ، وكذا عند المرادي ، وفي المساعد : (يجوز) وأشار المحقق إلى أنه في إحدى نسخه : بجواز .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٦ .

(٤) البيت من الوافر ، لعبد الرحمن بن حسان .
والشاهد فيه قوله : (فليس جود) حيث اقتصر فيه على اسم ليس . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، والمساعد ١ / ٢٦٥ ، الهمع ٢ / ٨٥ ، السلسيلي ١ / ٣١٩ .

(٥) المساعد ١ / ٢٦٥ .

(٦) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه . ==

[ماتشترك فيه " كان " و " ليس " من الخصائص]

(وتشاركها في الأول) ، وهو مجيء اسمها نكرة («كان » بعد نفي) ، كقوله :

{٢٥٤} إِذَا لَم يَكن أَحَد بَاقِياً فَإِنَّ التَّأَسِّي دَواءُ الأَسَى (٤)

والأسى - مفتوح مقصور - الحزن . (أو شبهه) أي النفي ، كقوله :

{٢٥٥} ولو كانَ حيٌّ في الحياة مخَلَّداً خَلَدْتَ ولكن لاسبيل إلى الخُلْدِ (٢)

ويروي :

... ... ولكن ليس حَيٌّ بِخَالِدٍ (٣)

(و) تشارك " ليس " (في الثالث) - وهو اقتران خبرها بواو إن كانت جملة موجبة بإلا - (بعد نفي) ، كقوله :

== والشاهد في الشطر الأول ، حيث جاء خبر ليس جملة موجبة بإلا فاقترن بالواو . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، المساعد ١ / ٢٦٥ ، الهمع ٢ / ٨٦ ، السلسيلي ١ / ٣١٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ .

(١) البيت من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد في الشطر الأول حيث جاء اسم كان الواقعة بعد نفي نكرة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٩ ، المساعد ١ / ٢٦٦ ، الهمع ٢ / ٩٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد في الشطر الأول ، حيث جاء اسم كان المسبوقة بشبه النفي - وهو لو الامتناعية - نكرة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، المساعد ١ / ٢٦٦ ، الهمع ٢ / ٩٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٦٤ ، السلسيلي ١ / ٣٢٠ .

(٣) والرواية في ابن مالك ، والمساعد ، والسلسيلي : * خلدت ولكن ليس حي بخالد *

{٢٥٦} مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إلاَّ وميتَتُه مَحتُومَةٌ لَكِنِ الآجالُ تَخْتَلِفُ (١)

(وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بـ) الجملة (الحالية فوليت الواو مطلقاً) ، كقوله:

{٢٥٧} وَكَانُوا أُنَاساً يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحوا وأكْثَرُ مَا يُعْطونَك النَّظرُ الشَّزْرُ (٢)

يقال : نفحه بشيء : أعطاه ، والنظر الشزر : هو نظر الغضبان بمؤخر عينه ، وهذا لايعرفه البصريون ، وإنما أجازه الأخفش (٣) ، ولا حجة في البيت ، ونحوه ، لاحتمال أن تكون « أصبح » فيه تامة والجملة حالية ، أو ناقصة والخبر محذوف .

[ما تختص به كان : إفادة الدوام والاستمرار]

(وتختص « كان » بمرادفة « لم يزل » كثيراً ،) فتدل على الدوام والاستمرار ، كقوله تعالى : ﴿ وكَانَ اللهَ على كُلِّ شيءٍ قَدِيراً ﴾ (٤) ، وكقوله :

{٢٥٨} وَكُنْتُ امْرَأً لاَ أَسْمَعُ الدَّهرَ سُبَّةً أُسَبُّ بِهَا إلا كَشَفْتُ غِطَاءَها (٥)

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد في الشطر الأول حيث جاء خبر كان مقرونا بالواو لوقوعها بعد نفي والخبر جملة موجبة بإلا .
انظر : الهمع ٢ / ٨٦ ، المساعد ١ / ٢٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ ، السلسيلي ١ / ٣١٩ .

(٢) البيت من الطويل ، لأعشى تغلب ربيعة بن نجوان ، انظر شرح ابن مالك ١ / ٣٤٥ ، الهمع ٢ / ٨٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٨٧ ، والمساعد ١ / ٢٦٧ ، المرادي ١ / ١٦٤ ، والشاهد فيه قوله : (وأكثر مايعطونك . . .) حيث جاء خبر أصبح جمله مقترنة بالواو تشبيهاً لها بالجملة الحالية .

(٣) المساعد ١ / ٢٦٧ .

(٤) سورة الأحزاب آية : ٢٧ .

(٥) البيت من الطويل ، لقيس بن الخطيم . المساعد ١ / ٢٦٧ ، ديوانه : ٤٩ ، الخزانه : ٧ / ٣٥ ، لسان العرب م : ك و ن .==

قال المرادي : وهذا - يعني الشاعر - قصد بـ « كان » الدوام [١] .

[زيادة كان]

(و) تختص كان / (بجواز زيادتها) بلفظ الماضي (وسطاً)[٢] . بين مسند ومسند إليه /١٣٩/ (بـإتفاق) من النحويين [٣] ، نحو : « ما كان أحسن زيداً » ، فـ « كان » زائدة بين « مـا » التعجبية، وفعـل التعـجب على الأصح ، وقيـل : « " كان » : تامة ، وفعل التعجب حال ، وقيل : ناقصة ، وفعل التعجب خبرها ، وهـذان القولان قبيحان ، لأن فعل التعجب عليهما لايتعلق بـ « ما » . هذا معنى كلام المرادي ، نقلاً عن ابـن الخبـاز [١] ثـم قال : « واختلف في «كان » الزائدة ، فذهب السيرافي [٤] والصيمري [٥] ، إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل : « كان هو » ، أي : كان الكون ، وذهب الفارسي : إلى أنه لافاعل لها ، لأنها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالي بخلوها من الإسناد[١] »انتهى [٦]، وهذا اختيار المصنف [٧] . (وآخراً على رأيٍ) هو رأي الفراء [٨] . أجاز في كتاب « الحدود » زيادة « كان » آخراً ، فتقول : « زيد قائم كان » ، كما يقال: « زيد قائم ظننت » . والصحيح المنع [٩] ، إذ لم يُسْمَع ، والزيادة خلاف الأصل .

== والشاهد في الشطر الأول على أن كان فيـه مرادفـة لـ : « لم يزل » مفيدة للدوام والاستمرار .

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٤ .

(٢) « وسطاً » ساقطة من متن التسهيل شرح السلسيلي ١ / ٣٢٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٧٣ و ٢ / ١٥٣ ، والارتشاف ٢ . ٩٥ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٢٩٣ .

(٤) شرح الرضي لكافية ٢ / ٢٩٤ ، والارتشاف ٢ / ٩٦ .

(٥) التبصرة والتذكرة ١ / ١٩١ ، ١٩٢ .

(٦) وظ : شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٩٤ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦١ .

(٨) الهمع ٢ / ١٠٠ ، الأشموني ١ / ٢٤١ .

(٩) الأشموني ١ / ٢٤١ و شرح المرادي للألفية ١ / ٣٠٦ .

[زيادة أصبح وأمسى]

(وربما زيد « أصبح » و « أمسى ») في التعجب [كقولهم : « ما أصبح أبردها و [ما] [١] أمسى أدفأها . » ، يعنون : الدنيا ، وهو شاذ عند البصريين [٢] مقيس عند الكوفيين [٣] .

[من زيادة كان]

(و) ربما زيد (مضارع " كان ") كقول أم عقيل بن أبي طالب .

{٢٥٩} أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ [٤]

والماجد : الكريم ، يقال : مجد - بالضم - فهو مجيد وماجد ، والنبيل : من النبالة والنبل ، وهو : الفضل يقال : نبل - بالضم - فهو نبيل ، وهبت الريح : أي هاجت ، والشمأل : الريح التي تهب من ناحية القطب ، والبليل ، والبليلةُ : الريح التي فيها ندى .

(و) ربما زيدت (« كان » مسندة إلى ضمير ما ذكر) قبلها كقوله :

{٢٦٠} فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ [٥]

---

(١) الصواب « وما أمسى » وسقطت « ما » سهواً من الأصل و ب .

(٢) حكى الأخفش زيادتهما ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٢٩٥ .

(٣) الأشموني ١ / ٢٤١ .

(٤) رجز .
والشاهد فيه قوله : (تكونُ) حيث جاءت كان بلفظ المضارع زائدة . ظ : العيني ٢ / ٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، المساعد ١ / ٢٦٨ ، الارتشاف ٢ / ٩٦ ، الهمع ٢ / ٩٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٥ ، السلسيلي ١ / ٣٢٢ .

(٥) البيت من الوافر ، للفرزدق .
والشاهد فيه : علي ما وضحه الشارح. انظر: الكتاب ٢/ ١٥٣ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٦١ ، العيني ٢/ ٤٢، السلسيلي ١ / ٣٢٠ ، المساعد ١ / ٢٦٩ ، الخزانة ١ / ٢١٧ . والرواية في الديوان : ٥٩٧ * فكيف إذا رأيت ديار قوم *

فـ « كان » زائدة بين الصفة والموصوف ، وهي مسندة إلى ضمير ما ذكر قبلها ، وهو : جيران، قال المصنف : « ولا يمنع زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم [١] يمنع من إلغاء « ظن » إسنادها إلى الضمير في ، نحو : « زيد ظَنَنْتُ قَائم .» / هذا مذهب سيبويه .» انتهى [٢]، ومذهب الخليل أيضاً [٣]. / . وذهب أبو العباس المبرد [٤] ، وأكثر النحويين [٥] : إلى أنها في البيت ليست / ١٤٠/ زائدة ، بل هي الناقصة ، و « لنا » خبرها . والجملة في موضع الصفة لـ « جيران » و «كرام » صفة بعد صفة ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿وهذَا كِتاب أَنْزَلْناهُ مُبَارَكٌ﴾ [٦] .

(أو) ربما زيدت « كان » (بين جارٍ ومجرور) ، كقوله :

{٢٦١} سَرَاةُ بَنِي أَبي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ المَطَهَّمَةِ الصِّلَابِ [٧]

قـال المصنف : « هكذا أنشده الفراء ، ومن رواه : على «عَلَى كَانَ المَسَوَّمَةِ العِرَابِ »[٨] . فـهو مـن سـوء الحفظ ، لأن هذا البيت لايعرف إلا من طريق الفراء » [٩] . انتهى ، فزيد « كان »

---

(١) في الأصل و ب : كما لا يمنع . والأنسب « لم » لأنه أقطع للحكم المقصود وأثبت . ثم هو نص ابن مالك.

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٣ والمساعد ١ / ٢٧٠ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٦١ .

(٤) المقتضب ٤ / ١١٧ .

(٥) انظر الشرح الكبير ١ / ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٦) سورة الأنعام آية : ٩٢ .

(٧) البيت من الوافر ، لمجهول ، انظر الخزانة ٩ / ٢٠٧ ، ابن يعيش ٧ / ٩٨ ، سر الصناعة ١ / ٢٩٨ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٦١ ، المساعد ١ / ٢٧٠ ، المرادي ١ / ١٦٦ ، السلسيلي ١ / ٣٢٢ ، والشاهد فيه قوله: (على كان المطهمة » حيث زيدت كان بين على ومجرورها على قلة .

(٨) هذه رواية الخزانة ، والمساعد ١ / ٢٧٠ .

(٩) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٤١٢ .

بين على ومجرورها ، ولم يسمع في غير ذلك فلا يقاس عليه .

[حذف كان]

(وتختص «كان » أيضاً بعد « إن » و « لو ») الشرطيتين (بجواز حذفها مع اسمها إن كان) اسمها (ضمير ما علم من غائب) ، كقوله:

{٢٦٢} قَدْ قِيل مَا قِيل إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً فَما اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إذَا قِيلاَ ؟ (١)

{ أي : إن كان هو ، أي : المقول حقاً ، وإن كان هو ، أي المقول كذباً .

وقوله :

{٢٦٣} لاَ يَأمَنُ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ ولَوَ مَلِكاً جُنُودُه ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبلُ (٢)

أي : ولو كان هو ، أي : ذو البغي ملكاً .

(أو حاضر) متكلم ، كقوله :

{٢٦٤} حَدِبَتْ عَليَّ بُطُونُ ضَبَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِماً فيهم وَإنْ مَظْلوماً (٣)

---

(١) البيت من البسيط ، للنعمان بن المنذر ، انظر الكتاب ١ / ٢٦٠ ، الهمع ٢ / ١٠٢ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٩٦ ، ٣ / ١٣٠ ، ابن يعيش ٢ / ٩٦ ، الارتشاف ٢ / ٩٦ . واختلفت روايته عند سيبويه : « إن حقاً»، فما اعتذارك من شئ ، وفي المساعد ١ / ٢٧١ ، قد قيل ذلك .
والشاهد فيه قوله : (إن صدقا وإن كذباً) على ما وضحه الشارح ، في .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .
والشاهد فيه قوله : (ولو ملكاً) على حذف (كان) واسمها بعد لو الشرطية . انظر : الهمع ٢ / ١٠٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، المساعد ١ / ٢٧١ ، المغني ٢ / ٢٩٧ ، السلسيلي ١ / ٣٢٣ .

(٣) البيت من الكامل ، للنابغة الذبياني ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، العيني ٢ / ٨٧ ، وديوانه : ١٠٣ .
والشاهد : على ماوضحه الشارح .

أي : إن كنت أنا ظالماً فيهم ، وإن كنت مظلوماً ، وكقوله :

{٢٦٥} عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ نَدَاكَ ولو غَرْثَانَ ظَمآنَ عَارِياَ (١)

أي : ولو كنت أنا ظمآن ، والغرثان: الجائع ، يقال : غَرِثَ - بالكسر - يَغْرَثُ غَرَثاً ، فهو غَرْثان ، (أو مخاطب) (٢) ، كقوله :

{٢٦٦} لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آل مَطَرِّفٍ إِنْ ظَالِماً أَبَداً وَإِنْ مَظْلُوماً (٣)

أي : إن كنت أنت ظـالماً ، وإن كنت مظلوماً ، وكقوله :

{٢٦٧} انْطِق بِحَقٍّ وَلَوْ مُسْتَخْرِجاً إِحَناً فَإِنَّ ذَا الحَقِّ غَلاَّبٌ وإنْ غُلِباَ (٤)

أي : ولو كنت مستخرجاً .

[من أحوال ما بعد كان المحذوفة]

(فإن حسن مع) كان (المحذوفة بعد « إن ») الشرطية (تقديرُ «فيه» أو «معه» أو نحو ذلك)

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد الشطر الثاني ، وقد وضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، الهمع ٢/ ١٠٣ ، المساعد ١ / ٢٧١ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٦ ، السلسيلي ١ / ٣٢٣

(٢) قوله : (أو مخاطب) ليست في متن التسهيل .

(٣) البيت من الكامل ، لليلى الأخيلية .
والشاهد فيه قوله : (إن ظالماً) على حذف كان واسمها بعد إن الشرطية انظر : الكتاب ١ / ٢٦١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٣٠ ، العيني ٢ / ٤٧ ، الهمع ٢ / ١٠٢ ، المساعد ١ / ٢٧١ ، السلسيلي ١ / ٣٢٣ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولو مستخرجاً) على حذف (كان) واسمها بعد (لو) الشرطية . انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، والمرادي ١ / ١٦٦ ، والسلسيلي ١ / ٣٢٢ .

مما يصلح جعله خبراً لكان ، (جاز رفع ماوليها) أي : كان ، لعدم تعينه للخبرية ، نحو : قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً / فخيرٌ وإن شراً فشرٌ[1] » ، و « المرءُ مقتولٌ بما قتل به إن سيفاً / ١٤١ / فسيفٌ ، وإن خنجراً فخنجرٌ[1] » فيجوز نصب مابعد إن خبراً لـكان ، والتقدير : إن كان العمل خيراً ، وإن كان العمل شراً ، وإن كان المقتول به سيفاً ، وإن كان المقتول به خنجراً ، ويجوز رفعه اسماً لكان ، والتقدير : إن كان في عملهم خير ، وإن كان في عملهم شر ، وإن كان معه سيف ، وإن كان معه خنجر ، والخنجر : سكين ، (وإلا) يحسن مع « كان » المحذوفة بعد « إن » تقدير « فيه» أو « معه » ، أو نحو ذلك (تعين نصبه) ، كما في الأبيات السابقة ، لتعيين كون الاسم خبراً لـ «كان » .

(وربما جُرَّ) ماولي خبر كان حال كونه (مقروناً « بإلاَّ » أو « بأن » وحدها ،) دون لام (إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف) ، فالأول ، نحو : « مررت برجل إلاَّصالحٍ فطالحٍ .» ، حكاه يونس [2] بخفضهما بتقدير العامل والباء ، أي : إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح ، والثاني، نحو : « امرر بأيهم أفضل إن زيدٍ وإن عمروٍ . » أجاز يونس جر « صالح » و« زيد » ، مع أنهما خبران لـ « كان » مضمرة ، والأصل : إلا يكن صالحاً ، وإن يكن زيداً ، ففي « يكن » في المثالين ضمير هو اسمها عائد على « رجل » ، و « أيهم » ؛ وهما مجروران بحرف ، وفي حواشي ابن هشام ، : (أن قوله : إن عاد . . . إلى آخره) قيل : في النصب ، وأما الجر فلا كان ولا اسم ، وقدره يونس[2] : « إن مررت بزيد، وإن مررت بعمروٍ » ، وقدره سيبويه : «إن لا أكن مررت . » انتهى .

---

(١) في الكتاب ١ / ٢٥٨ ذكر سيبويه أنَّها قول ، وأفرد الفارسي لهذا القول مسألة في كتابه المسائل العضديات مسألة رقم (٧٩) .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٦٣ .

(وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب « إن » المذكورة ،) في قولهم : « إن خَيْراً فَخَيْرٌ .» (خبر مبتدأ) محذوف ، والتقدير : فجزاؤهم خير ، (أولى من جعله) ، أي : ما بعد الفاء (خبر كان مضمرة ،) هي واسمها ، والتقدير : فيكون جزاؤهم خيراً (أو) من جعله (مفعولاً) به منصوباً (بفعل) محذوف (لائق) بالحال ، والتقدير : فيجزون خيراً ، أو يعطون خيراً ، ونحو ذلك (أو) من جعله (حالا) ، والتقدير : فيلقونه خيراً ، (وإضمار « كان » الناقصة قبل الفاء) ، في قولهم : إن خير - بالرفع- فخير أو فخيراً (أولى من) «كان » (التامة) . لأن الناقصة يتعين إضمارها / مع نصبه ، فينبغي أن يرجح مع رفعه ليجري الاستعمالان على سنن واحد . /١٤٢/

(وربما أضمرت « كان » الناقصة بعد « لدن ») ، كقوله :

{٢٦٨} * مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها [١] . *

قدره سيبويه [٢] والجمهور : « من لد أن كانت شولاً .» ، والشول : النوق التي جف لبنها، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، الواحدة : شائلة ، وهو جمع على غير قياس ، وأما الشائل ، بلا هاء ، فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ، ولا لبن لها أصلاً ، وجمعها : شُوَّل، كراكع وركع ، وإتلاؤها : هو أن يتلوها ولدها ويتبعها ، يقال : أتلت الناقة : إذا تلاها ولدها } . (و) بعد (شبيهها) أي شبه " لدن " وهو أزمان كقوله :

{٢٦٩} أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كالَّذِي لَزِم الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ [٣]

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه . انظر الكتاب ١ / ٢٦٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٣٨ ، الخزانة ٤/ ٢٤ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٦٥ ، المساعد ١ / ٢٧٣ ، السلسيلي ١ / ٣٢٤ ، والشاهد فيه قوله : (من لد شولاً) على أنها خبر لـ (كان) المحذوفة مع اسمها بعد « لد » .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٥ .

(٣) البيت من الكامل ، لعبيد الراعي ، انظر الكتاب ١ / ٣٠٥ ، الخزانة ٣ / ١٤٥ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٦٥، المساعد ١ / ٢٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٢٥ ، ==

قال سيبويه : « أراد أزمان كان قومي مع الجماعة » [١] ، والرِّحَالةُ : سرج من جلود ليس فيه خشب ،كانوا يتخذونه للركض الشديد ، والجمع : الرحائل .

(والتزم حذفها) ، أي : « كان » وحدها (معوضا منها « ما » بعد « أن » ،) المصدرية (كثيراً) ، كقوله :

{٢٧٠} أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَانَفَرٍ فإنَ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [٢]

أراد : لأن كنت ، فحذف اللام اختصاراً ، فصار : أن كنت ، ثم حذف «كان » فانفصل الضمير وجاء بـ « ما » عوضاً من « كان » ، والتزم حذف « كان » ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، وأنت : اسم كان المحذوفة ، و ذا : خبرها ، وزعم أبو علي وابن جني [٣] : أن «أنت» اسم « ما » ، وذا : خبرها ، وشبهتهما : أن « ما » لما نابت في اللفظ ، نابت في العمل ، ويزعمان ، أنه مذهب سيبويه ، وزعم الكوفيون [٤] : أن « أَنْ » هذه أداة شرط كـإن المكسورة .

(و) التـزم حذف كان مع معموليها (بعد « إن ») الشرطية (قليلاً) فـي قولهـم : / /١٤٣/ «افعل هـذا إمَّا لا » أي : إن كنت لاتفعل غيره » [٥] ، فـ « ما » عوض من «كان » ، ولا نافيـة

== والشاهد فيه قوله : (أزمان قومي) حيث أضمرت كان بعد شبه لدن . وفي الأصل : كالتي - سهو .

(١) الكتاب ١ / ٣٠٥ ، والمساعد ١ / ٢٧٤ .

(٢) البيت من البسيط ، لعباس بن مرداس السلمي .
والشاهد فيه قوله : (أمَّا أنت) حيث حذف كان وعوض منها « ما » بعد « أَنْ » . انظر : الكتاب ١/ ٢٩٣، الخزانة ٤ / ١٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٥ ، السلسيلي ١/ ٣٢٥ ، الخصائص ٢ / ٣٨١ .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨١ .

(٤) الإنصاف ١ / ٧٢ ، الارتشاف ١ / ١٠٠ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٩٤ .

للخبر ، ومثله قوله :

{٢٧١} أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوْ أَنَّ مالاَ لَو أَنَّ نُوقاً لَكَ أَوْ جِمَالاَ[١]

أَوْ ثُلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَّالاَ

أي : إن كنت لاتجد غيرها ، فحذف «كان» واسمها وخبرها ، وعوض منها « ما » ، وأبقى « لا » الداخلة على الخبر ، يقال : مَرُع الوادي وأمرع : إذا أكلأ ، فهو ممرع ، ويقال للضأن الكثيرة : ثُلَّةٌ .

[حذف نون تكن]

(ويجوز حذف لامها) ، أي : حذف لام « تكون » (الساكن جزما ،) ناقصة كانت ، نحو: ﴿وَلَمْ اَكُ بَغِيًّا﴾ [٢] ، أو تامة ، نحو : ﴿ وإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [٣] ، ويمنع من ذلك ملاقاة ضمير نصب متصل ، نحو : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَن تُسَلَّط عَلَيْه » [٤] . (ولا يمنع من ذلك ملاقاة ساكن ، وفاقاً ليونس) [٥] كقوله :

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إمَّا لا) إذ حذف كان واسمها وخبرها بعد (إنْ) الشرطية وبقيت (لا) الداخلة على الخبر . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٦ ، المساعد ١ / ٢٧٥ ، الهمع ٢ / ١٠٧ شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٨ ، السلسيلي ١/ ٣٢٦ .

(٢) سورة مريم آية : ٢٠ .

(٣) سورة النساء آية : ٤٠ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٣ / ٢٥١ : « قرأ الجمهور حسنة بالنصب فتكون ناقصة واسمها مستتر فيها . . . . . وقرأ الحرميان حسنةٌ بالرفع على أن « تك » تامة التقدير . وإن تقع أو توجد حسنةٌ . »

(٤) فتح الباري ٣ / ٢١٨ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

{٢٧٢} فإنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أَبْدَت وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتِ المرآةُ جَبهةَ ضَيْغَمِ (١)

قال المصنف : ولا ضرورة في هذا لتمكنه من أن يقول :

« فإنْ تَكُن (٢) المرآةُ أَخْفَتْ وَسَامَة »(٣)

[الفصل بين الفعل الناقص ومعموليه]

(ولا يلي عند البصريين « كان » وأخواتها غير ظرف) ، نحو : «كان عندك زيدٌ جالساً » . (أوشبهه) وهو : الجار والمجرور ، نحو : « كان في المسجد زيدٌ معتكفاً .» ، (من معمول خبرها)، سواء أكان معمول الخبر مفعولاً به ، أوله ، أومعه ، أو مطلقاً ، أوحالاً ، أو غير ذلك ، فيمتنع عند البصريين(٤) ، نحو : «كان طعامَك زيدٌ آكلاً » وكذا « كان طعامك آكلاً زيد » خلافاً للكوفيين (٥) ، (واغتفر ذلك بعضهم) أي : البصريين كابن السراج (٦) ، والفارسي (٧) ، (مع اتصال العامل) ، نحو : « كان طَعامَك آكلاً زيدٌ » وفاقاً للكوفيين ، ووجهه : أن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، فلم يلها إلاالخبر ، ومذهب سيبويه المنع (٨) ، وهو الصحيح ، (وما أوهم خلاف ذلك قدر فيه

---

(١) البيت من الطويل ، لخنجر بن صخر الأسدي .
والشاهد فيه قوله : (لم تك المرآة) حيث حذف نون « تكن » وبعدها ساكن . انظر : خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، الهمع ٢ / ١٠٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٦٨ ، السلسيلي ١ / ٣٢٦ .

(٢) في الأصل و : ب : فإن لم يكن زيدت « لم » سهواً .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، بتصرف . وهذا على رأيه السابق في الضرورة راجع : « ما أنت بالحكم الترضى حكومته » .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٩٩ ، وفي أوضح المسالك ١ / ٢٤٨ : « والبصريون يمنعون مطلقاً . »

(٥) شرح الرضي للكافية ٢/ ٢٩٩ ، وقال ابن هشام: « والكوفيون يجيزون مطلقاً » أوضح المسالك ١/ ٢٤٨.

(٦) الأصول لابن السراج ١ / ٨٦ .

(٧) المساعد ١ / ٢٧٦ .

(٨) الكتاب ١ / ٧٠ .

البصريون ضمير الشأن اسماً) كقوله :

{٢٧٣} قَنَافِذ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهم بِمَا كَانَ إِيَّاهُم / عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1] /١٤٤/

فظاهره : أن عطية اسم « كان » ، وعود : خبرها ، و « إياهم » معمول « عود » } ، فيؤول على : أن اسم « كان » ضمير الشأن ، وعطية : مبتدأ وعود : خبره ، وإياهم : معمول عود تقدم على المبتدأ الواقع بعد اسم « كان » المضمر ، وهذا التأويل إنما يتمشى على قول من يجوز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ، ومَالاَ فلا ، والقنافذ : جمع قنفذ ، والأنثى قنفذة ، ويقال : هَدَج الظليم : إذا مشي في ارتعاش .

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق .

والشاهد فيه في الشطر الأخير على أن تقديم معمول الخبر على الاسم جائز عند الكوفيين ، وهو مؤول عند البصريين على أن اسمها ضمير الشأن محذوف . انظر : ديوانه : ١٦٢ ، المقتضب ٤ / ١٠١ ، الخزانة ٩/ ٢٦٨، المغني ٢ / ٦٧٥ .، السلسيلي ١ / ٣٢٧ ، المساعد ١ / ٢٧٧ .

ورواية الديوان : قنافذ درٌّ امون خلف جحاشهم لما كان إيَّاهم عطيّة عوَّدا

فَصْـــلٌ

[« مـا » و « إن » و « لا » و « لات » العاملات عمل ليس]

(ألحق الحجازيون بـ « ليس ») في العمل (« ما » النافية) ، فيرفعون بها المبتدأ ، وينصبون بها الخبر ، وبلغتهم جاء التنزيل ، كقوله تعالى : ﴿ مَاهَذَا بَشَراً ﴾ (١) ﴿ مَآ هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾ (٢) ، (بشرط تأخر الخبر) ، فإن تقدم بطل عملها ، كقوله :

{٢٧٤} وما خُذَلٌ قَوْمِي فأخْضَعَ لِلْعِدَا ولَكِنْ إذَا أَدْعُوهم فَهُم هُمُ (٣)

(وبقـاء نفـيه) ، فـإن انتقض نفيه بـ « إلا » لـم تعمـل ، كقـوله تعالى : ﴿ وَمَآ مُحَمَّدٌ إلا رسولٌ ﴾ (٤) ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إلا واحدةٌ ﴾ (٥) .

(وفقد « إن ») الزائدة ، فإن اقترن الاسم بـ « إن » بطل العمل ، كقول فروة بن مسيك ، وهو حجازي :

{٢٧٥} فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ مَنَايَانا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا (٦)

---

(١) سورة يوسف آية : ٣١ .

(٢) سورة المجادلة آية : ٢ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وما خذَّل قومي) على أن « ما » أهملت لتقدم الخبر على الاسم . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، العيني ٢ / ٩٤ ، السلسيلي ١ / ٣٢٨ ، التصريح ١ / ١٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٧٤ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٤٤ .

(٥) سورة القمر آية : ٥٠ .

(٦) البيت من الوافر . انظر الكتاب ٣ / ١٥٣ ، المقتضب ١ / ٥١ ، الخزانة ٤ / ١١٢ ، الخصائص ٣ / ١٠٨ ، المحتسب ١ / ٩٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧١ ، المساعد ١ / ٢٧٨ السلسيلي ١ / ٣٢٩ . ==

يقال : ماذاك بطبي ، أي : عادتي .

(وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر) ، فإن تقدم معمول الخبر على المبتدأ وهو غير ظرف أو شبهه ، بطل العمل ، كقوله [١] :

{٢٧٦} وَقَالوا تَعرَّفَها المَنازِلَ مِنْ منىً وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنىً أَنَا عَارِفٌ

في رواية من نصب « كل » فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو شبهه جاز الإعمال ، كقوله [٢] :

{٢٧٧} بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنْتَ آمِناً فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالي مُوَالِيا

(و « إن » المشار إليها) في قوله : (وفقد « إن ») (زائدة كافة) لعمل « ما » (لا نافية) مؤكدة لـ « ما » (خلافاً للكوفيين) [٣] ، في زعمهم « أن » « إن » المقرونة بـ « ما » هي النافية/ /١٤٥/ جيء بها بعد « مـا » توكيداً ، وهذا مردود : بأن العرب قد استعملت « إن » زائدة بعد « ما » الموصولة الاسمية والحرفية ، لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، فلو لم تكن « إن » المقترنة بـ « ما » النافية زائدة ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ ، قاله المرادي [٤] .

== الشاهد فيه قوله : (فما إن طبنا جبن) على إهمال (ما) الحجازية لاقترانها بإن الزائدة . وقول الشيخ «خالد» : « وهو حجازي » غير صحيح ، فهو يمني من مراد ، ظ : قصة إسلامه والأبيات التي فيها الشاهد في خزانة الأدب .

(١) البيت من الطويل ، لمزاحم بن الحارث بن الأعلم العقيلي ، انظر الكتاب ١ / ٧٢ ، المغني ٢ / ٧٧٤ ، العيني ٢ / ٩٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٠ ، المساعد ١ / ٢٧٨ ، والشاهد فيه قوله : (وماكُل . . . أنا عارف) على إهمال « ما » لأنها قد فصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، العيني ٢ / ١٠١ ، المساعد ١ / ٢٧٨ ، التصريح ١ / ١٩٨ ، والشاهد فيه قوله : (فما كلَّ حين من توالي موالياً) على أن «ما» عملت مع الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر لأنّه ظرف .

(٣) الهمع ٢ / ١١٢ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٠ .

[من مواضع زيادة إن]

(وقد تزاد) " إن " (قبل صلة " ما " الاسمية) كقوله :

{٢٧٨} يُرَجِّي المَرْءُ مَا إِنْ لاَيَراهُ وتَعْرِضُ دُونَ أَدنَاهُ الخُطُوبُ (١)

وقبل صلة « ما » (الحرفية) ، كقوله :

{٢٧٩} وَرَجَّ الفتى للخَيْر مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَيَزالُ يَزِيدُ (٢)

(وبعد « ألا » الاستفتاحية) ، كقوله :

{٢٨٠} أَلا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيباً أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوى بغَضُوبَا (٣)

(وقبل مدة الإنكار) ، «كقول رجل من العرب لمن قال له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟: أأنا إنيه ؟» - وسيأتي بيان هذا في باب الحكاية - .

(وليس النصب بعد «ما» بسقوط باء الجر خلافاً للكوفيين)(٤) ، حيث زعموا : أن « ما »

---

(١) البيت من الوافر ، لجابر بن رألان الطائي ، انظر النواد ص ٢٦٤ ، المغني ١ / ٢٢ ، ٢ / ٧٥٦ ، الخزانة ٨/ ٤٤٠ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧١ ، المساعد ١ / ٢٧٩ ، السلسيلي ١ / ٣٢٩ .
والشاهد فيه قوله : (ما إن لايراه) حيث زيدت « إنْ » بعد ما الموصولة الاسمية وقبل صلتها .

(٢) البيت من الطويل ، للمعلوط بن بدل القريعي ، انظر الكتاب ٤ / ٢٢٢ ، ابن يعيش ٨ / ١٣٠ ، المغني ١/ ٢٢ ، الخصائص ١ / ١١٠ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧١ ، المساعد ١ / ٢٧٩ ، السلسيلي ١/ ٣٢٩ ، والشاهد فيه قوله : (ما إن رأيته) على زيادة « إن » بعد « ما » الموصولة الحرفية .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، انظر المغني ١ / ٢٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١/ ٢٧٩ ، الهمع ٢ / ١١٨ . ، المغني ١ / ٢٢ ، الهمع ٢ / ١١٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٠ ، والشاهد فيه قوله : (ألا إن سرى) على زيادة « إن » بعد « ألا » الاستفتاحية .

(٤) الإنصاف ١ / ١٦٥ .

لاعمل لها ، والمرفوع بعدها مبتدأ ، والمنصوب خبره ، ونصب باسقاط الخافض ، وهو باء الجر . ورد : بأن إسقاط الخافض لايوجب النصب ، لاسيما الزائد ، ألا ترى أن « بحسبك درهم »[١] تسقط منه الباء ، ولايجب نصبه ، بل لا يجوز .

(ولا يغني عن اسمها بدل موجب خلافاً للأخفش)[٢] حيث زعم أنه يجوز في نحو : «ما أحد قائماً إلا زيد » ، حذف اسم « ما » والاستغناء عنه ببدله الموجب بـ « إلاَّ » فيقول : » ماقائماً إلا زيد » وهو ضعيف ، لعدم تعيين المحذوف ، إذ يحتمل أن يكون المحذوف ماذكر ، وأن يكون الأصل : « ما كان قائماً إلا زيد » .

(وقد تعمل) « ما » (متوسطا خبرها) ، حكى الجرمي [٣] : « ما مسيئًا من أعتب [٤] .» وحكى أنه لغة .

(و) قد تعمل « ما » (موجبا) خبرها (بإلا)[٥] كقول مغلِّس :

{٢٨١} وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْشُو نَهاراً وَيَسْرِق لَيْلَه إلاَّ نَكَالاَ [٥]

---

(١) انظر الكتاب ١ / ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) الارتشاف ٢ / ١٠٣ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٠٣ .

(٤) جاء في اللسان مادة (عتب) : « وفي المثل : ما مسيءٌ من أَعْتَبَ » على الإهمال ، وهو مذهب أبي علي . انظر الإيضاح العضدي ١٤٧ ، ويضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخبر أَنَّهُ سَيُعتِبُه ، ظ : مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨ . وفي التصريح ١ / ١٩٨ ، والمعتب : الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك » المساعد ١ / ٢٨٠.

(٥) البيت من الوافر لمغلس بن لقيط .
والشاهد فيه قوله : (إلا نكالا) بإعمال (ما) النافية مع انتقاض النفي بـ (إلا) وقد جوزه يونس . انظر الدرر ١ / ٩٤ ، والهمع ٢ / ١١١ ، والعيني ٢ / ١٤٨ ، والمرادي ١ / ١٧٢ ، المساعد ١ / ٢٨٠ .

(وفاقاً لسيبويه في الأول) وهو نصب خبر « ما » متوسطاً ، قال سيبويه : « وزعموا أنَّ بَعْضَهُمْ/ قال ، وهو الفرزدق : /١٤٦/

{٢٨٢} فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّه نِعْمَتَهم إِذْ هُم قُرَيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ (١)

وهذا لايكاد يعرف (٢) .» انتهى ، وفي هذا دلالة على أن سيبويه لايقول به وظاهره أنه لم يسمعه ، ولم يعرف صحته ، فكيف ينسب إليه ؟ (٣) . و (وفاقاً (ليونس في الثاني) وهو نصب الخبر موجباً بإلا روي هذا عنه من غير طريق سيبويه ، وذهب إليه الشلوبين في تنكيته على المفصل .

(والمعطوف على خبرها بـ « بل » و « لكن » موجب) حكما ، (فيتعين رفعه .) فتقول : «ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ .» أو « لكن قاعدٌ » (٤) . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : بل هو قاعد.» أو « لكن هو قاعد » ، وتسميته معطوفاً تسامح، وذلك في « بل » مسموع ، وفي « لكن » بالقياس عليها ، وقد أشار إلى علة الرفع بقوله : (موجب) .

---

(١) البيت من البسيط ،
والشاهد فيه (وإذ ما مثلهم بشر) بإعمال (ما) مع توسط خبرها ، وهو مذهب الفراء . انظر الكتاب ١/ ٦٠ ، وخزانة الأدب ٤ / ١٣٣ ، والمغني ١ / ٨٧ ، وشرح ابن مالك على تسهيله ١ / ٣٧٣ ، والمساعد ١ / ٨١ ، وديوانه ١٦٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٣) بل هو مذهب الفراء وقد رده ابن هشام بعدة أمور ، منها أنه شاذ ، وقيل : غلط الفرزدق ، كما ذكروا أن (مثلهم) : مبتدأ ، وبني على الفتح لإضافته إلى مبني ، وقيل هو حال ، والخبر محذوف . انظر أوضح المسالك ١ / ٢٨٢ .

(٤) وإنما لم يجز النصب في الاسم الواقع بعد (بل) في هذا الأسلوب ، لأنه موجب ، و (ما) لاتعمل إلا في المنفي ، وهو واضح .

[إن العاملة عمل ليس]

(ويلتحق بها[١]) ، أي : بـ « ما » في رفع الاسم ، ونصب الخبر (« إن » النافية قليلاً) ، في لغة أهل العالية [٢] نحو قولهم : « إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية .» وقوله :

{٢٨٣} إِنْ المَرءُ مَيْتاً بانْقِضَاءِ حَيَاتِه وَلَكِنْ بِأَنْ يبغى عَلَيه فَيُخْذَلاَ [٣]

[لا العاملة عمل ليس]

ويلتحق بـ « ما » في رفع الاسم ، ونصب الخبر («لا») النافية (كثيراً) ، في لغة أهل الحجاز ، نحو قوله :

{٢٨٤} تَعَّز فَلاَ شَيءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَوَزَرٌ مِمَّا قضى اللَّهُ وَاقِياً [٤]

ونحو قوله :

{٢٨٥} نَصَرْتُك إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْر خَاذِلٍ فَبُوِّئت حِصْناً بالكُمَاة حَصِيناً [٥]

---

(١) في ابن مالك والمساعد والسلسيلي والتسهيل « وتلحق » .

(٢) الهمع ٢ / ١١٦ ، والعالية : مافوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ماوراء مكة ، وهي الحجاز وما والاها ، والنسبه إليها عاليٌ » ظ : الصحاح ٦ / ٢٤٣٦ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه (إن المرء ميتا) حيث عملت (إنْ) النافية عمل (ليس) في لغة أهل العالية . انظر الخزانة ٤/ ١٦٨ ، والهمع ٢ / ١١٧ ، وشرح ابن مالك على تسهيله ١ / ٣٧٦ ، والمساعد ١/ ٢٨٢، والمرادي ١/ ١٧٣ ، السلسيلي ١ / ٣٣١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر من من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : (فلاشيء . . . باقيا ولا وزرٌ . واقيا) ، إذ عملت (لا) عمل ليس . انظر المغني ١/ ٢٦٤، والهمع ٢ / ١١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والارتشاف ٢ / ١١٠ ، والمساعد ١ / ٢٨٢. والوزر : الملجأ ، السلسيلي ١ / ٣٣١ .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : (لا صاحب غير خاذل) على ماذكرته في البيت السابق . انظر المغني ١ / ٢٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والارتشاف ٢ / ١١٠ ، والمساعد ١ / ٢٨٢ ، والمغني ٢ / ١٤٠ .

(ورفعها) ، أي : لا (معرفةٌ نادرٌ) ، كقول النابغة الجعدي :

{٢٨٦} بَـدَتْ فِعْل ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتِ وَرَدَّتْ حَاجتي في فُؤَادِيَا

وَحَلَّت سَوادَ القَلْبِ لاَ أَنا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَ في حُبِّها مُتَرَاخِيَا (١)

[لات]

(وتُكْسَعُ) « لا » (بالتاء) { فيقال : « لات » (٢) ، وتعمل حينئذ عمل « ليس » ، قال ابن القطاع : «كسع القوم كسعاً : ضرب أدبارهم بالسيف » و « الإنسان ضربت دبره بظهر قدمك » و«الرجل : تكلمت بإثر كلامه بما ساءه » (٣) ، (فَتخْتَصُّ بالحين أو مُرَادِفه) ، كالساعة } (مُقْتَصَراً على منصوبها بكثرةٍ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٤) ، / أي : ولاتَ الحينُ حِينَ / ١٤٧ / مناص ، أي : فرار ، فحذف الاسم وأبقى الخبر ، وكقول رجل من طيئ .

{٢٨٧} نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وخِيمُ (٥)

---

(١) البيتان من الطويل .
والشاهد فيهما قوله : (لا أنا باغيا) ، على أن (لا) تعمل الرفع في المعرفة نادراً . انظر المغني ١ / ٢٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٧ ، والارتشاف ٢ / ١١٠ ، والعيني ٢ / ١٤١ ، والامالي الشجرية ١/ ٤٣٢ ، السلسيلي ١ / ٣٣١ .

(٢) عمل (لات) عمل ليس إجماع من العرب ، أما (ما) و (لا) فلا يعملان إلا عند الحجازيين . انظر التصريح ١ / ٢٠٠ .

(٣) الأفعال (٣ / ٨٣ ، ٨٤) .

(٤) سورة ص آية : ٣ .

(٥) البيت من الكامل لمحمد بن عيسى التميمي ، أو مهلهل بن مالك الكناني .
والشاهد فيه قوله : (ولات ساعة) حيث عملت لات في مرادف الحين - ساعة - وحذف مرفوعها . انظر الخزانة ٤ / ١٦٨ ، والهمع ٢ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٧ ، والمساعد ١/ ٢٨٣، والارتشاف ٢ / ١١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ .، السلسيلي ١ / ٣٣٢ .

أي : ولات الساعةُ ساعةَ مَنْـدَمٍ . (و) مقتصراً (على مرفوعها بِقِلَّةٍ) ، { كقراءة بعضهم[١]، ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ ، برفع « حين » ، أي : ولات حينُ مناصٍ حِيناً لهم فحذف الخبر ، وأبقى الاسم ، ولم يسمع في « لات » اجتماع اسمها وخبرها .

(وقد يضاف إليها) ، أي : إلى « لات » («حين » لفظاً) ، { كقوله :

{٢٨٨} وَذَلِكَ حِينَ لات أَوانَ حِلْمٍ وَلَكِنْ قَبْلَها اجْتَنِبُوا أَذَاتِي [٢]

، والأذاة : مصدر أذى ، يقال : أذَّى يؤذيه إذاءً وأذاةً وأذيةً ، (أو تقديراً) ، كقوله :

{٢٨٩} تَذَكَّرْ حُبَّ لَيْلَى لاَتَ حِينَا وأضْحى[٣] الشَّيْبُ قَد قَطَع القَرِينَا [٤]

أي : حينَ لاتَ حينَ تذكُّرِه .

(وربما استغني مع التقدير عن « لا » بالتاء) ، كقوله :

{٢٩٠} العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ والمُسْبِغُون يَداً إِذَا مَا أَنْعَمُوا [٥]

---

(١) هي قراءة أبي السمال . انظر مختصر شواذ القراءات ١٢٩ . من سورة ص آية : ٣ .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله : (حين لات) ، حيث إن (حين) أضيفت لفظاً إلى (لات) . انظر الخزانة ٤ / ١٧٨ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٧٨ ، والارتشاف ٢ / ١١٢ ، والهمع ٢ / ١٢٤ ، والمساعد ١ / ٢٨٣ ، والمرادي ١/ ١٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٣٢ .

(٣) روي بـ (أمسى) بدل (أضحى) . انظر السلسيلي ١/ ٣٣ . والمساعد ١/ ٢٨٤ ، وكلمة أمسى من الهامش

(٤) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه إلى قائله .
والشاهد فيه قوله: (لات حين) على أن (لات) مضافة تقديراً إلى الحين . انظر الخزانة ٤ / ١٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٣٧٨ ، والمساعد ١/ ٢٨٤ ، والهمع ٢/ ١٤٢، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ١٧٤ ، السلسيلي ١ / ٣٣٣ .

(٥) البيت من الكامل لأبي وجزة السعدي . ==

أي : العاطفون حين لات حين مامن عاطف ، فحذف حين و لا ، ويحتمل أن الأصل : العاطفونه ، بها السكت ، ثم أثبتها وأبدلها . تاءً .

(وتهمل « لات » على الأصح إن وليتها « هنّا ») . كقوله :

{٢٩١} حَنَّت نَوَارُ وَلاَت[1] هَنَّا حَنَّتِ وَبَدا الَذي كَانَتْ نَوَارُ أجَنَّتِ [2]

قال المصنف : « لا عمل للات ، في هذا وأشباهه ، ولكنها مهملة ، و « هنا » في موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعدها صلة لـ « أن » محذوفة ، و « أن » وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر «هنا » ،كأنه قال : ولاَت هنَّا لَكِ حنين ، كذا قال أبو علي [3] » وزعم الشلوبين[4] وابن عصفور [5] ، أن « هنَّا » اسم لات ، وهو غير صحيح ؛ لأن « هنا » ظرف غير متصرف ، فلا يخلو من معنى « في » ، إلا بأن تدخل عليه « من » أو « إلى » [6] » .

== والشاهد فيه قوله : (تحين) حيث استغنى عن (لات) بالتاء مع تقدير الحين قبلها . انظر الخزانة ٤/ ١٧٥ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٧٨ ، والمساعد ١ / ٢٨٤ ، والهمع ٢ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٤ ، والسلسيلي ١ / ٣٣٣ . وروى « والمنعمون يداً » .

(١) في الخزانة ٤ / ١٩٥ : « وهي عند أهل اللغة قاطبة اسم إشارة للقريب ، وعند ابن مالك للبعيد » .

(٢) البيت من الكامل ، لشبيب بن جعيل الثعلبي ، وقيل حجل بن فضلة .
والشاهد فيه قوله : (ولات هنَّا) حيث وليت « لات » « هنا » فأهملت . انظر : الخزانة ٤ / ١٩٥ ، ابن يعيش ٣ / ١٥ ، المغني ٢ / ٦٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٨ ، المساعد ١ / ٢٨٤ ، السلسيلي ١/ ٣٣٣ ، الارتشاف ٢ / ١١١ - وأجنت : أخفت وسترت ، ظ : الخزانة ٤ / ١٩٩ .

(٣) المساعد ١ / ٢٨٥ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ ، والمغني ٢ / ٦٦٥ . شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٨ .

(٤) المساعد ١ / ٢٨٥ .

(٥) المقرب ١ / ١٠٥ .

(٦) المساعد ١ / ٢٨٥ ، وضعّفه الأشموني أيضا ٢ / ٢٥٧ بأن فيه إعمال « لات » في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة ، واختصت « لات » بأنها لايذكر معها معمولاها معاً ، بل لابد من حذف أحدهما .

(ورفع مابعد « إلا » في نحو: ليس الطيب إلا المسك / لغة تميم)، قال أبو عمرو بن العلاء: /١٤٨/ « ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع » [١] حملاً على « ما » ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها .(ولا ضمير في «ليس ») حينئذ (خلافا لأبي علي) الفارسي [٢] حيث زعم : أن في « ليس » ضمير الشأن ، وهو اسمها ، والطيب : مبتدأ ، والمسك : خبره ، والجملة خبر « ليس » ، ورد: بأنه لو كان كذلك لقيل: « ليس إلا الطيب المسك »، كما يقال : « ليس كلامي إلا زيدٌ منطلق» ، ولم يقل : «ليس الطيب إلا المسك .» ، كما لا يقال : « ليس كلامي زيدٌ إلا منطلق .

(ولا يلزم حالية المنفي بـ « ليس » و « ما » على الأصح) . بل ينفى بهما الحال والماضي والمستقبل على الصحيح ، فمن نفي الماضي ،حكاية سيبويه : « ليس خلق الله أشعر منه[٣]»، وإجازته : « مازيد ضربته [٤] .» ، على أن تكون « ما » حجازية ، ومن نفي الاستقبال ، قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَومَ يَأتِيهم ليسَ مَصْروفاً عنهم ﴾ [٥] . ﴿ وَمَاَ هُو بِمُزَحْزِحِه مِنَ العَذَابِ أَنْ يُعَمَّر ﴾ [٦] .

[من مواضع زيادة الباء]

(وتزاد الباء كثيراً في الخبر المنفي بليس) غير الاستثنائية نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [٧] .

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١ .
(٢) المساعد ١ / ٢٨٥ ، و انظر الحلبيات ٢١٠
(٣) الكتاب ١ / ١٤٧ .
(٤) السابق ١ / ١٤٦ .
(٥) سورة هود آية : ٨ .
(٦) سورة البقرة آية : ٩٦ .
(٧) سورة الزمر آية : ٣٦ .

(و « ما » أختها) ، أي أخت « ليس » ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ للعبيدِ ﴾ (١) ، فلو ثبت الخبر لم تزد ، فلا يجوز : « ليس زيدٌ (٢) أو مازيدٌ إلا بقائمٍ » .

(وقد تزاد) الباء (بعد نفي فعلٍ ناسخٍ للابتداء) ، { كقوله :

{٢٩٢} وإنْ مُدَّتِ الأيْدِي إلى الزَّادِ لَم أَكُنْ بِأَعْجَلِهم إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجلُ (٣)

وقوله :

{٢٩٣} دَعَانِي أَخِي والخَيلُ بَيْني وبَيْنَه فَلَّما دَعَانِي لَمَ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ (٤)

وأجشع : أفعل من الجشع ، وهو أشد الحرص ، ورجلٌ قُعْدُدٌ ، وقُعْدَدٌ : إذا كان قريب الآباء إلى الجد الأكبر ، وكان يقال لعبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس : قُعْدُد بني هاشم ، ويمدح به من وجهٍ ، لأن الولاء للكبير ، ويذم به من وجهٍ ، لأنه من أولاد الهرمي ، نُسِبَ إلى الضعف ، ومنه : دَعَانِي أَخِي ... ... البيت } .

وتزاد الباء (بعد ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ ﴾) ، من قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ (٥) ، وجاز / ذلك نظراً إلى /١٤٩/

---

(١) سورة فصلت آية : ٤٦ .

(٢) أي : ليس زيدٌ إلاَّ بقائم ، فهو غير جائز .

(٣) البيت من الطويل ، للشنفري ، انظر لامية العرب ص ٧٠ ، مغني اللبيب ٢ / ٦١٩ ، العيني ٢ / ١١٧ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٢ ، المساعد ١ / ٢٨٦ ، الهمع ٢ / ١٢٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٥ ، والشاهد فيه قوله (بأعجلهم) حيث زيدت الباء في خبر كان المنفية بلم وهذا قليل .

(٤) البيت من الطويل ، لدريد بن الصمة ، انظر العيني ٢ / ١٢١ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٣ ، المساعد ١/ ٢٨٦ ، الهمع ٢ / ١٢٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٥ ، المرادي ١ / ١٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٦٠٠ والشاهد فيه قوله : (بقعدد) حيث زيدت الباء قبل المفعول الثاني لـ « يجد » المنفي بلم .

(٥) سورة الأحقاف آية : ٣٣ .

المعنى [١] ؛ إذ معنى ﴿ أولم يَرَوْا أن ﴾ [١] : أو ليس ، (وَشِبْهِه) ، نحو : « أولم تعلموا أن » : أَوَ لم تتيقنوا أن ، ولم يذكر له المصنف مثالاً، قال المرادي : « ويمكن أن يمثل له بما أجازه الزجاج [٢] » « لو قلت : « ماظننت أن زيداً بقائم لجاز » [٣] .

(و) تزاد الباء (بعد « لا » التبرئة ،) كقول العرب : « لاخير بخير بعده النار. » ، إذا لم تجعل الباء بمعنى « في » قاله المصنف [٤] ، قال المرادي : « وإذا كانت الباء بمعنى « في » فالمجرور في موضع الخبر ، و« بعده النار» صفة له .» [٥] .

(و) بعد (« هل ») ،كقول الفرزدق :

{٢٩٤} يَقُولُ إِذَا اقلَوْلى عَلَيْها وَأَقْرَدَتْ ألاَ هَل أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ ؟ [٦]

واقلولى : ارتفع ، وأقردت : سكتت وتما وتت .

(و) بعد (« ما » المكفوفة بـ«إن ») ، كقوله :

---

(١) الظاهر أن زيادة الباء نادرة ، لأنها واقعة في خبر (أنَّ) ، والحقُّ أن الزيادة هنا حسنة باعتبار المعنى ، والتقدير : أو ليس الله ، فكأنها واقعة في خبر (ليس) ، ومعروف أن زيادتها في خبر ليس كثير ، انظر التصريح ١ / ٢٠٣ .

(٢) التصريح ٢ / ٢٠٢ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٣ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٦ .

(٦) البيت من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (بدائم) حيث زيدت الباء في خبر الواقع بعد « هل » . انظر المغني ١ / ٣٨٨ ، والأمالي الشجرية ١ / ٤٠٨ ، والمنصف ٣ / ٦٧ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٣ ، والمساعد ١ / ٢٨٧ . وديوانه ٢ / ٨٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٦٤ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ .

{٢٩٥} لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيفٍ قُوَاه (١)

(و) بعد (« ما » التميمية) ، كقول الفرزدق :

{٢٩٦} لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ (٢)

(خلافاً للفارسي (٣) والزمخشري (٤)) ، ومن وافقهما . وحجة الأولين ، السماع ، والقياس، والإجماع ، أما السماع فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ، وأما القياس ، فلأن الباء دخلت في الخبر منفياً لا لكونه منصوباً بدليل دخولها بعد « هل » و « ما » المكفوفة ، وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار (٥) .

(وربما زيدت) الباء (في الحال المنفية) ، كقوله :

{٢٩٧} فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا (٦)

أي : خائبة .

---

(١) البيت من المتقارب للمتنخل الهذلي .
والشاهد فيه قوله : (بواه) حيث زيدت الباء في خبر ما بعد (ما) المكفوفة بـ (إنْ) . انظر الارتشاف ٢/ ١١٥ ، والهمع ٢ / ١٢٧ ، والمساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ .

(٢) البيت من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (بتارك) على زيادة الباء بعد (ما) التميمية . انظر الكتاب ١/ ٦٣ ، والخزانة ١/ ٣٧٥، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٣ ، والهمع ٢ / ١٣٠ ، والمساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ ، وأنسأتُ الشيء : أخرته . ظ الخزانة ١ / ٣٧٧ .

(٣) الإيضاح العضدي : ١٤٩ .

(٤) قال في المفصل ٨٢ : « ودخول الباء في الخبر نحو قولك : مازيدٌ بمنطلق إنَّما يصحُّ على لغة أهل الحجاز... » .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٦ .

(٦) البيت من الوافر ، للقحيف العقيلي ، انظر الخزانة ١٠ / ١٣٧ ، المغني ١ / ١١٧ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٨٥، والهمع ٢ / ١٢٨ ، المساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٦ ، والشاهد فيه قوله : (بخائبة) حيث دخلت الباء الزائدة على الحال المنفية .

(و) في (خبر " إن ") المكسورة كقوله :

{٢٩٨} فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَتُلاَقِهَا فإنَكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بالمُجَرَّبِ (١)

أي : فإنك المجرب مما أحدثت .

(و) في خبر (« لكن ») ، كقوله :

{٢٩٩} وَلَكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوف فِي النَّاسِ والأَجْرُ (٢)

[من العطف على التوهم]

(وقد يُجَرُّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها) / في خبر « ليس » و « ما » كثيراً ، / ١٥٠/ مثال ذلك بعد « ليس » ، قول الشاعر :

{٣٠٠} مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا (٣)

أنشده سيبويه (٤) ، ومثاله بعد « ما » قول الآخر :

---

(١) البيت من الطويل . لامرئ القيس ، انظر ديوانه ص ٥٤ ، العيني ٢ / ١٢٦ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٥ ، الهمع ٢ / ١٢٨ ، المساعد ١ / ٢٨٨ ، السلسيلي ١ / ٣٣٧ .
والشاهد فيه قوله : (بالمجرب) بزيادة الباء في خبر (انْ) ندروا .

(٢) البيت من الطويل ، لمجهول ، انظر ابن يعيش ٨ / ١٣٩ ، الخزانة ٩ / ٥٢٣ ، سر الصناعة ١ / ١٤٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٥ ، الهمع ٢ / ١٢٨ ، الارتشاف ٢ / ١١٦ ، المساعد ١ / ٢٨٩ .
والشاهد فيه قوله : (بهين) بزيادة الباء في خبر (لكن) نادر .

(٣) البيت من الطويل ، للأخوص اليربوعي ، انظر الكتاب ١ / ١٦٥ ، الخزانة ٤ / ١٥٨ ، ابن يعيش ٨ / ٦٩، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٥ ، المساعد ١ / ٢٨٩ ، السلسيلي ١ / ٣٣٧ .
والشاهد فيه قوله : (ولاناعبٍ) عطفاً على (مصلحين) بالجر على توهم دخول الباء عليه .

(٤) الكتاب ١ / ١٦٥ .

{٣٠١} ما الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً وَلاَ بَطَلٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلهَوَى بِالْعَقْلِ غَلاَّبَا (١)

أنشده المصنف (٢) ، وهذا العطف على التوهم ، ولا ينقاس خلافاً للفراء (٣) .

واحترز بقوله : (الصَّالح للباء) من خبر لايصلح لها ، نحو : « ليس زيد إلا قائماً وذاهب.» و « مازيد يقوم وقاعد .» بجر « ذاهب » و قاعد ، فإنه لايجوز .

(ويندر ذلك بعد غير « ليس » و « ما ») ، كقوله :

{٣٠٢} وَمَا كُنْتَ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِم وَلاَ مُنْمِشٍ فِيهِم مُنْمِلِ (٤)

[بجر « منمش » على توهم دخول الباء في خبر « كان » المنفية ، وهو ذا نيرب ، والنيرب: النميمة ، والمنمش : المفسد لذات البين ، والمنمل : الكثير النميمة] .

(وقد يفعل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل) ، كقول امرئ القيس :

{٣٠٣} فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ (٥)

---

(١) البيت من البسيط . ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولا بطل) ،حيث عطف بالجر على (مقداماً) المنصوب خبرا لـ (ما) على توهم أنه مجرور بالباء الزائدة . انظر المغني ٢ / ٥٤٩ ، والهمع ٢ / ٢٧٩ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٦ ، والمساعد ١ / ٢٨٩ ، والسلسيلي ١ / ٣٧٧ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٦ .

(٣) المساعد ١ / ٢٨٩ ، والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس ، قاله الدماميني ١ / ١٨١ .

(٤) البيت من المتقارب ، لمجهول ، انظر المغني ٢ / ٥٢٩ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٦ ، الهمع ٥ / ٢٧٩ ، المساعد ١ / ٢٨٩ ، المرادي ١ / ١٧٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٨ .
والشاهد فيه قوله : (ولا منمش) حيث عطف على خبر كان المنفية بالجر على توهم دخول الباء على المعطوف عليه ، وهو نادر .

(٥) البيت من الطويل ، انـظر ديوانه ص ٣٨ ، المغني ٢ / ٥١٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٦ ، العيني ==

جر « قديراً » على توهم جر صفيف ، بالإضافة ؛ لأن منصوب اسم الفاعل يجر بالإضافة كثيراً ، واحترز بالمتصل من المنفصل ، فإنه لا يجوز جر المعطوف عليه ، نحو أن يقال : من بين منضج بالنار صفيف شواء ، لأن الانفصال يزيلُ توهم الإضافة المقتضية للجر، والطهاة : جمع طاه، وهو الطباخ ، والصفيف : ماصف من اللحم على الجمر ليشوى فيه ، يقال منه : صففت اللحم صفاً، والقدير : المطبوخ في القدر تقول منه قدر واقتدر ، مثل : طبخ واطبخ .

[حكم المعطوف بعد خبر ليس ما]

(و إن ولي العاطف بعد خبر « ليس » أو « ما » وصف يتلوه سببي) ، نحو : « ليس زيد قائماً ولا قاعداً أبوه » ، أو / « مازيد قائماً ولاقاعداً أخوه .» (أعطي الوصف) الذي هو / ١٥١/ «قاعد» في المثالين المذكورين ، (ماله) ، أي : للوصف المذكور (مفرداً) ، من نصب وجر كما لو لم يذكر السببي ، (ورفع به) ، أي : بالوصف المذكور (السببي) الذي هو المضاف إلى الضمير ، على أنه فاعل الوصف ، لاعتماد الوصف على النفي قبله ، (أو جعلا) ، أي : الوصف والسببي (مبتدأ وخبراً) ، فالسببي : مبتدأ مؤخر ، والوصف خبر مقدم ، أو يجعل الوصف مبتدأ ، والسببي مرفوعاً به ساداً مسد خبره .

(وإن تلاه) ، أي : الوصف (أجنبي) ، وهو ماليس مضافاً لضمير الموصوف(عطف بعد «ليس » على اسمها) وعطف (الوصف على خبرها) ، نحو : « ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو.» فـعمرو : مرفوع عطفاً على اسم « ليس » ، وقاعداً : منصوب عطفاً على خبرها ، ويجوز رفع الوصف على الخبرية للأجنبي ، أو الابتدائية .

== ٤/١٤٦ ، المساعد ١ / ٢٩٠ ، المرادي ١ / ١٧٧ ، السلسيلي ١ / ٣٣٨ ، وفي « ب » : « وظل » .
والشاهد فيه قوله : (أو قدير) على أنه معطوف بالجر على (صفيف) المنصوب باسم الفاعل ، على توهم أنه مجرور بإضافته إليه . وروى « من بين » .

ولو قلت : « ما زيدٌ قائماً ولاقاعدٌ عمرو .» ، لايجوز نصب الوصف ، لأن خبر « ما » لايتقدم على اسمها ، ويتعين رفع الوصف على الابتدائية [١] ، ورفع الأجنبي على الفاعلية به ساداً[٢] . مسدَّ خبره .

(وإن جر) خبر « ليس » (بالباء) ، نحو : « ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو » ، (جاز على الأصح) ، عند الأخفش [٣] دون سيبويه [٤] (جر الوصف المذكور) ، وهو « ذاهب » في المثال المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالباء المتقدمة في « قائم » ، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة ماقبله عليه كثير ، ومنه قوله :

{٣٠٤} وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحاً وَلاَ مُسْتَنْكِرٍ أَنْ تُعَقَّرَا [٥]

فـ « مستنكر » مجرور بباء مقدره مدلول عليها بالباء الداخلة على معروف ، وليس من العطف على عاملين [٦] ،كما قاله المصنف [٧] .

---

(١) المتعين هو الرفع ، أما تعين كونه مبتدأ فلا وجهة له ، بل يجوز أن يكون خبراً مقدماً والأجنبي بعد ه مبتدأ مؤخر كما يجوز العكس . انظر المساعد ١ / ٢٩١ .

(٢) في ب : سادٌ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٩٥ .

(٤) الكتاب ١ / ٦٤ .

(٥) البيت من الطويل ، للنابغة الجعدي .
والشاهد فيه قوله : (ولا مستنكر) على ماذكره الشارح . انظر الكتاب ١ / ٦٤ ، والمقتضب ٤ / ١٩٤ ، والخزانة ٣ / ١٦٩ ، وإيضاح الشعر (٥٤) ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٨٧ ، والمرادي ١ / ١٧٨ . «لنا» مكررة في الأصل .

(٦) يقول المبرد في المقتضب ٤ / ١٩٥ - في نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعد عمرو - « وأمّا الخفض فيمتنع- أي على العطف - لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما : الباء ف وليس . . . وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه .

(٧) شرح ابن مالك ١ / ٣٨٧ . وهو قول ابن مالك لا رد له .

(ويتعين رفعه) ، أي : الوصف المعطوف المتلو بأجنبي (بعد « ما ») ، سواء أنصب خبرها أم جر بالباء ؛ لأن خبرها لايتقدم على أسمها ، فكذلك خبر ما عطف على اسمها / ،كقول /١٥٢/ الفرزدق :

[مكرر] لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بتَارِكِ حَقِّهِ وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ (١)

وحكي عن الكسائي (٢) ، أنه أجاز الجر إذا عطف على المجرور.

---

(١) سبق تخريجه .
والشاهد فيه قوله : (ولا منسئٌ) حيث تعين الرفع في الوصف المتلو بأجنبي مع « ما » لأنه لايجوز أن يتقدم خبر « ما » على اسمها .

(٢) الهمع ٢ / ١٣٠ .

باب أفعال المقاربة

سميت بذلك ، لأن فيها ما هو للمقاربة ، وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام ، كلمة وحقيقة الأمر : أن أفعال [هذا الباب][1] ثلاثة أنواع :

[أفعال الشروع]

(منها للشروع في الفعل : « طَفَقَ ») و « طَفِقَ »، بفتح الفاء وكسرها ، (و« طَبِقَ ») ، بالموحدة ، (و « جَعَلَ » و « أخذ »)[2] ، أختها (و « عَلِقَ » و « أنشأ » و « هَبَّ ») ، بالتشديد ، (و«قام ») أختها ، وأغرب هذه الثمانية «علق ، وهب » ، ومن استعمالهما قوله :

{٣٠٥} أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الجَارِ إِذْلاَلُ المُجِيرِ [3]

وقوله :

{٣٠٦} هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوى فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ باللَّوْمِ مُغْرِيا [4]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ساقطة من الأصل و « ب » والمثبت من متن التسهيل / ٩٥ ، وشرحه لابن مالك ١ / ٣٨٩ .

(٣) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (علقت) على أنها من أفعال الشروع .
ظ : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٠ ، الهمع ٢ / ١٣٣ ، المساعد ١ / ٢٩٢ ، المرادي ١ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤١ .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ،
والشاهد فيه قوله : (هببتُ) حيث جاءت من أفعال الشروع . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩١ ، الهمع ٢ / ١٣٣ ، المساعد ١ / ٢٩٢ ، المرادي ١ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤٢ .

[أفعال المقاربة]

ومنها ، (لمقاربته :) ، أي : الفعل (« هَلْهَل » و «كَادَ» و «كَرَبَ» ،) بفتح الراء وكسرها ، (و« أوشك» و « أولى ») وأشهر هذه الخمسة «كاد » ، وأغربها « أولى » ، ومن استعمالها ، قوله :

{٣٠٧} فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْها وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلاَثِ [١]

ويوجد في بعض النسخ بين « أوشك » و « أولى » ، « أَلمَّ » ، ولم يتعرض لها المصنف[٢] في الشرح [٣] ، وعليها يقال : « أَلمَّ زيد أن يفعل » ، أي : قارب ، وفي الحديث : « لولا أنه شيء قضاه الله لأَلَمَّ أن يذهب بصرهُ » .

[أفعال الرجاء]

(و) منها (لرجائه) ، أي : الفعل (« عسى » و « حرى » و « اخلولق ») ، وأغرب الثلاثة «حرى»، يقال : « حرى زيد أن يفعل » ، بمعنى : عسى . هكذا ذكر المصنف . قال المرادي تبعاً لشيخه أبي حيان ،: « والمحفوظ أن (حرى) اسم منون ، لايثنى ولايجمع ، بمعنى : »حقِيقٌ » [١] . انتهى ، ومن العجب أن أبا حيان ، ذكرها من جملة أفعال هذا الباب ، في كتابه المسمى بـ« اللمحة البدرية ».

/١٥٣/

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أولى) حيث جاءت أولى في الشطر الثاني بمعنى : كاد للمقاربة . انظر : الخزانة ٩/ ٣٤٥ ، الهمع ٢ / ١٣٢ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٨٩ ، المساعد ١ / ٢٩٢ ، المرادي ١ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤٣ .

(٢) هذا استدراك نقله الشيخ خالد من ابن عقيل ، انظر المساعد ١ / ٢٩٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٩ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٧٨ .

وأكثر ماترد عسى ترجياً ، نحو : « عسى الله أن يرحمنا .» ، (وقد ترد « عسى» إشفاقا) ، نحو : « عسى زيد أن يهلك » ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيئاً وهو خَيرٌ لَكُم وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شيئاً وَهُو شَرٌ لَكُمْ ﴾ (١) ، والحاصل ، أن المترقَّب وقوعه ، إن كان محبوباً ، فـ «عسى » فيه « للترجي » ، وإن كان مكروهاً . فـ « عسى » فيه للإشفاق .

(و يلازمهن) ، أي : هذه الستة عشر فِعْلاً (لفظ المضي) ، فلا يتصرفن بحال ، (إلا « كاد» و « أوشك ») ، فإنه سُمِعَ لهما مضارع ، نحو: « يكاد ويوشك » - وسيأتي - .

(وعملها) ، أي : هذه الأفعال الستة عشر ، في الأصل (عمل « كان ») ، من رفع الاسم، ونصب الخبر .

[خبرها واقترانه بـ أنْ]

(لكن التزم كون خبرها) فعلا (مضارعاً) ، فلذلك أفردت بباب ؛ (مجرداً) المضارع (مع «هلهل » وما) ذكر (قبلها) ، من أفعال الشروع (٢) . (مقروناً) المضارع (بـ « أن ») بفتح الهمزة وسكون النون (مع « أولى » وما) ذكر (بعدها) ، والمراد به : حرى ، واخلولق ، من أفعال الرجاء (و) جاء المضارع (بالوجهين) التجرد من « أن » ، والاقتران بها (مع) الأفعال (البواقي)، وهي : كاد ، وكَرَبَ ، وأوشك ، وعسى ، (والتجريد) من « أنْ » (مع «كاد » و « كرب » أعْرَفُ) ، من الاقتران بها ، (و« عسى » و « أوشك » بالعكس) ، فيكون الاقتران بـ « أن » معهما أعرف من التجرد .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

والمراد به : طفق ، وطبق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ ، وقام .

والحاصل : أن المضارع بالنسبة إلى تجرده من « أن » ، واقترانه بها أربعة أقسام : قسم يلزم تجريده من « أن » ، وهو : « هلهل » وما ذكر قبلها من أفعال الشروع ، وقسم يلزم اقترانه بـ « أن » وهو : « أولى » و «حرى » و « اخلولق » .

وقسم : يجوز فيه الوجهان ، والتجريد أعرف وهو (كاد وكرب) ، وقسم يجوز فيه الوجهان ، والاقتران أعرف ؛ وهو : « عسى » و « أوشك » .

[نوادر في الباب][1]

(وربما جاء خبراهما) ، أي : خبر «عسى » وخبر « أوشك [1]» / (مفردين [منصوبين][2]) / ١٥٤/ لامضارعين ، كقوله :

{٣٠٨} أَكَثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسيتُ صَائِماً [3]

وكقول حسان ( ) :

---

(١) أعاد الشيخ خالد الضمير المثنى على أقرب مذكور وهو : عسى وأوشك ، والذي عليه غيره أن المراد بهما: عسى وكاد وفي التصريح جعل هذا الحكم عسى وكاد وأوشك وقال ابن مالك في الألفية في كاد وعسى « لكن ندر : غير مضارع لهذين خبر » و ظ : المساعد ١ / ٢٩٧ ، والسلسيلي ١ / ٣٤٥ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٩٣ ، ونتائج التحصيل ١٣١٤ - ١٣١٥ ، والتصريح ١ / ٢٠٤ .

(٢) ساقطة من الأصل و ب مثبتة في متن التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ ، وكذا بقية شروحه .

(٣) رجز . . ، لرؤبة بن العجاج ، انظر ملحقات ديوانه ١٨٥ ، الخزانة ٩ / ٣١٦ ، الخصائص ١ / ٩٨ ، ابن يعيش ٧ / ١٤ ، المغني ١ / ١٦٤ ، شرح ابن مالك ١ / ٣٩٣ ، وابن عقيل ١ / ٢٩٧ ، السلسيلي ١/ ٣٤٥ . واختلفت روايته ففي الخزانة وابن مالك: « لا تَلْحَني إني عسيت »
والشاهد فيه : قوله (عسيتُ صائماً) حيث جاء خبر « عسى » اسماً مفرداً ، والأصل أن يأتي فعلاً مضارعاً مقترناً بأن في الأكثر .

{٣٠٩} مِنْ خَمْرِ بَيْسَانَ تَخَيَّرتُهَا تِرْيَاقَةٌ تُوشِكُ فَتْرَ العِظَامْ (١)

(و) ربما جاء (خبر « جعل » جملة اسمية) ، كقوله :

{٣١٠} وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوص بَني سُهَيْلٍ مِنَ الأكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ (٢)

(أو)(٣) جملة (فعلية مصدرة بـ « إذا ») ، كقول ابن عباس - رضي الله عنهما - : «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً(٤) » . (أو كلما) ، نحو : « فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر . . » (٥) الحديث .

---

(١) البيت من السريع . والشاهد فيه قوله : (توشك فَتْر العظام) حيث جاء خبر أوشك اسماً مفرداً منصوباً وهو نادر والأصل أن يكون فعلاً مضارعاً مقترنا بأن كثيرا . انظر التصريح ٦ / ٢٠٤ ، وفيه « فقر العظام » واللسان { م : ب ي س } .

(٢) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مرتعُها قريبٌ) حيث وقع خبر « جعل » جملة اسمية ، والأصل أن يأتي فعلاً مضارعاً . انظر : الخزانة ٩ / ٣٥٢ ، المغني ١ / ٢٥٩ ، الهمع ٢ / ١٤١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٣ ، المساعد ١ / ٢٩٨ ، السلسيلي ١ / ٣٤٥ .

(٣) في الأصل و « ب » (و) و المثبت من شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ .

(٤) قال ابن هشام في الحواشي : « الصواب أن يقال : أو جملة فعلية فعلها ماض ، فإن هذا هو محط الشذوذ، وأما نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ، ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا - إن قوله :
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذٌ من جهة التصدير بإذا وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه . التصريح ١ / ٢٠٦ . وماقرره ابن هشام هو ماذهب إليه ابن مالك وقرره في «شواهد التوضيح والتصحيح { ٧٧ - ٧٩ } كما صرح به في شرح التسهيل فقال : « وقد يجيء جملة فعلية ماضويه » { ١ / ٣٩٣ } فما ذهب إليه ابن هشام تقييد لما أطلقه ابن مالك .
هذا وقد تبع ابن مالك فيما ذهب إليه الرضي فقال : « وقد يجئ شرطية مصدره بإذاء ، شرح الكافية ٢/ ٣٠٧. وفي المسألة توجيهات ظ : حاشية الشيخ يس والخزانة : ٩ / ٣٥٥ .

(٥) ظ : فتح الباري ٣ / ٢٥١ . .

(وندر إسنادها إلى ضمير الشأن) ، نحو : ما حكاه الزاهد [١] غلام ثعلب أنه يقال : «عسى زيدٌ قائمٌ .» ، برفع المبتدأ والخبر بعد « عسى » ؛ فيتخرج هذا على أن في «عسى » ضمير الشأن[٢] وهو اسمها ، وجملة « زيد قائم » خبرها ، هذا إن جعلنا الضمير في قول المصنف (إسنادها) إلى أفعال هذا الباب ، وإن جعلناه عائداً إلى « جعل » ، كنحو : « جعل زيد قائم »، فيحتاج إلى سماع .

(و) ندر (دخول النفي عليها) ، نحو : قول أنس - رضي الله عنه - : « فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت . » [٣] . ولا ينبغي أن يعود الضمير من قوله : (عليها)، لجميع أفعال هذا الباب ، لأن من جملتها «كاد»، ودخول النفي عليها مقيس ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون ﴾ [٤] ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاها ﴾[٥] ، ولم يتعرض [٦] في الشرح لقوله: (كلما) ، والمسألتين بعدها ؛ فلذلك عسر الاهتداء إلى مرجع الضميرين فيهما .

[موقع أن والفعل]

(وليس) المضارع (المقرون) بـ « أن » (خبراً عند سيبويه) [٧] ؛ لأن « أَنْ » والفعل مقدر بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة ، بل هو مفعول به منصوب على إسقاط الخافض/ أو /١٥٥/

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٢١ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٠٤ : « وليس بمشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة إلا في كاد . »

(٣) فتح الباري ٣ / ٤١٣ . .

(٤) سورة البقرة آية : ٧١ .

(٥) سورة النور آية : ٤٠ .

(٦) وتعرض لها ابن عقيل مع التمثيل ، انظر المساعد ١ / ٢٩٨ .

(٧) الكتاب ٣ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

بتضمن الفعل معنى : قارب ، ومذهب الجمهور (١) - وصححه ابن عصفور (٢) - أن المقرون بـ«أن » خبر ، كالمجرد منها المتفق على خبريته ، وأجابوا عن تقديره بالمصدر : بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة ، نحو : « زيد عدل » .

[من أحكام الخبر والاسم]

(ولا يتقدم هنا الخبر) ، فلا تقول : « أن يقوم عسى زيد » ولا « أَفْعَلُ طفقت » ؛ لضعف هذه الأفعال ، وعدم تصرف أكثرها .

(وقد يتوسط) ، خبرها بينها وبين اسمها ، نحو : « طفق يُصَلِّيان الزيدان » ، و «كاد يطيرون المنهزمون ». قال المصنف : « وإنما أجيز توسطه تفضيلاً لها على " إنَّ " وأخواتها » (٣) .

(وقد يحذف) الخبر (إن علم) ، كقوله تعالى : ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ (٤) ، أي يمسح (٥) ، فحذف لدلالة مصدره ، وهو « مسحاً » عليه . (ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً)، بوقوعه معرفة أو قريباً منها ، ومن غير الغالب ، وقوعه نكرة بلا مسوغ ، كقوله :

{٣١١} عَسَى فَرجٌ يَأتِي بِهِ اللَّه إِنَّهُ لَه كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِه أَمْرُ (٦)

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٢٢ .

(٢) المقرب ١ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٥ .

(٤) سورة ص آية : ٣٣ .

(٥) أي : فطفق يمسح مسحاً ، ومسحاً : مفعول مطلق لا خبر .

(٦) البيت من الطويل ، قال الشيخ محمد محيى الدين في تعليقه على الشذور : « نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل ، وذكروا قبله بيتين » [شرح شذور الذهب / ٢٨٠] وقال محقق شرح السلسيلي : « وقائله أبو محجن الثقفي . . . . . والبيت مع بيتين آخرين غير موجود في ديوان أبي محجن المطبوع » [١/ ٣٤٧]. ==

[من أحكام إسناد عسى وأوشك واخلولق]

(وتسند « أوشك » و « عسى » و « اخلولق »، لأن يفعل " فيغني عن الخبر) ، نحو : «أوشك أن يقوم، وعسى أن يقوم » ، و « اخلولق أن يمطر.» ، « فأن » مع صلتها في موضع رفع على الفاعلية بهذه الأفعال. ولا يحتاج معها إلى خبر ؛ لأنها سدت مسد الاسم والخبر ، كما سدت مسد المفعولين في ، نحو : « ظننت أن يقوم » .

(ولا يختلف لفظ) الفعل (المسند) ، وهو : عسى وأختاها (لاختلاف ماقبله) ، بإفراد وتذكير ، وغيرهما ، لأن الفعل مسند إلى ظاهر ، وهو : أن ومابعدها ، فتقول : « زيد عسى أن يقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا / ، وهند عسى أن تقوم ، والهندان /١٥٦/ عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن .» ، بإفراد « عسى » وتذكيره ، هذا إن أسند الفعل إلى «أن » وصلتها ، والفعل وفاعله مسندان [١] إلى الاسم قبله .

(فإن أسند) الفعل الذي هو « عسى » وأختاها (إلى ضميره) ، أي : الاسم السابق (اسماً) ، على مذهب من جعلها داخلة على المبتدأ والخبر ، (أو فاعلاً) ، على مذهب من جعل «أن » وصلتها مفعولاً لاخبراً ، على الخلاف المتقدم (طابق) الضمير (صاحبه معها ، كما يطابق مع غيرها) من الأفعال ، فتقول : «هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا » ، و « الهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن .» ، وعلى هذا إذا قلت :

== والشاهد فيه قوله : (عسى فرجٌ) حيث جاء اسم « عسى » نكرة محضة ، وفيه شاهد آخر هو تجريد « عسى » من «أن » ، وهو قليل . انظر : الدرر ١ / ١٠٩ ، العيني ٢ / ٢١٤ ، الهمع ٢ / ١٤٤ ، حاشية الخضري ١ / ١٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٥ ، المساعد ١ / ٢٩٦ ، الارتشاف ٢ / ١٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٤٧ .

(١) في المخطوطتين : مسند - سهو .

«زيد عسى أن يقوم »[١] ففي « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » ، وهذا كله يأتي في « أوشك » و « أخلولق » ، وفهم من تخصيصه هذه الثلاثة ، أن غيرها لايسند لـ « أن » والفعل .

(وإن كان) الضمير المسند إليه « عسى » (لحاضر) مطلقاً (أو غائبات جاز كسر[٢] سين «عسى ») ، وفتحها ، والفتح أكثر ، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع[٣] ، فتقول : «عسيت أن أفعل » ، و« عسيت أن تفعل » إلى « عسيتن أن تفعلن » ، وتقول : « عسين أن يفعلن » .

(و) قد (يتصل بها) ، أي : بـ «عسى » ، (الضمير الموضوع للنصب) ، في لغة ، نحو : «عساني أن أفعل » ، حال كون الياء (اسما عند سيبويه)[٤] ، وأن والفعل : في موضع رفع خبراً لها ، (حملا) لـ « عسى » في نصب الاسم ورفع الخبر (على لعل) ،كما حملت لعل عليها في دخول « أن » في خبرها ، كقوله :

{٣١٢} لَعَلَّك يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْك مِنَ اللَّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[٥]

---

(١) تحتمل « عسى » في هذا المثال أن تكون ناقصة أو تامة ، فإذا قدرتها خالية من ضمير الاسم السابق كانت تامة ، وتكون « أن والفعل » في تأويل مصدر « فاعلا » سد مسد جزأيها .
وإذا قدرت فيها ضميراً يعود إلى الاسم السابق كان ذلك الضمير اسماً لها ، وأن والفعل في موضع نصب على الخبر ، فتكون ناقصة ، ويظهر أثر هذين التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع ، انظر أوضح المسالك ١ / ٣٢٣ .

(٢) الكسر لغة أهل الحجاز ، انظر الارتشاف ٢ / ١٢٤ .

(٣) وقرأ الباقون بفتحها ، من الآية ٢٢ من سورة « محمد » ، انظر البحر ٢ / ٢٥٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٥) البيت من الطويل ، لمتمم بن نويرة ، المغني ١ / ٣١٩ ، المقتضب ٣ / ٧٤ ، الخزانة ٥ / ٣٤٥ ، ابن يعيش ٨ / ٨٦ ، المساعد ١ / ١٠٣ .
والشاهد فيه قوله : (أن تلم) حيث جاء خبر لعل أن والفعل حملا لها على عسى .

(وخبراً مقدماً) على الاسم (عند المبرد) [١] والفارسي [٢] ، وجماعة ، زعموا : أن الياء في موضع نصب خبراً لـ «عسى » تقدم على اسمها . وأنْ والفعل / في موضع رفع اسم لها ، فـ«عسى» باقية على عملها ، ولكن انعكس الإسناد ، إذ جعل المخبرعنه خبراً ، والخبر مخبراً عنه /١٥٧/ (ونائباً عن المرفوع عند الأخفش) [٣] زعم : أن « عسى » باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر ، وضمير النصب وضع موضع الضمير المرفوع نيابة عنه ، فالياء في موضع رفع اسم « عسى » وأن والفعل في موضع نصب خبرها ، ويرده قوله :

{٢١٣} فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأسٍ وَعَلَّها تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَها فَأَعوُدُها [٤]

برفع : نار على أنه خبرها ، لابنصبه .

(وربما اقتصر عليه) ، أي : على الضمير الموضوع للنصب كقوله : [٥]

{٣١٤} وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَها إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِـي

(ويتعين) في هذا الباب دن غيره (عود ضمير من الخبر إلى الاسم) ، نحو : « كاد زيد

---

(١) المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٢) أوضح المسالك ١ / ٣٢٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٢٥ .

(٤) البيت من الطويل ونسبه العيني لصخر بن العود الحضرمي وفي التصريح ١/ ٢١٣ ، الحصري ، ونسبه هارون : لصخر بن جعد الخضري .
والشاهد فيه قوله : (عساها نارُ كأس) على ما وضحه الشارح . انظر : المغني ١ / ١٦٥ ، الهمع ٢/ ١٤٦ ، العيني ٢ / ٢٢٧ ، المساعد ١ / ٣٠٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٢ ، الخزانة ٥ / ٣٥٠.

(٥) البيت من الوافر ، لعمران بن حطان .
والشاهد فيه قوله : (عساني) حيث اقتصر على الضمير الموضوع للنصب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، الخزانة ٥ / ٣٤٩ ، المقتضب ٣ / ٧٢ ، الخصائص ٣ / ٢٥ ، ابن يعيش ٣ / ١٠ ، شرح ابن مالك ١/ ٣٩٧ ، المساعد ١ / ٣٠٢ .

يفعل » . ففي « يفعل » ضمير مرفوع عائد إلى اسم «كاد » وهو فاعل « يفعل » ، (وكون الفاعل غيره)، أي : الضمير ، وهو الظاهر السببي ، نحو : «كاد زيد يفعل أبوه » (قليل) ، ومنه قوله:[١]

{٣١٥} وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغ جُهْدُه إِذَا نَحنُ جاوزْنَا حفِير زِيَادِ ؟

في رواية من رفع « جهده » [٢] ، وأما قوله :

{٣١٦} وَقَدْ جَعَلَتْ إِذَا ما قُمتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ [٣]

فمؤول على أن المعنى : أثقل بثوبي [٤]، وعلة ذلك : أن أفعال المقاربة ، إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد تَلَبَّس بالفعل ، أو شرع فيه لاغيره .

---

(١) البيت من الطويل : « وقد نسب العيني هذا البيت للفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد وليس ذلك بصحيح ، ولاهو مروي في شعره ، والصواب - كما قال ياقوت الرومي - أن البيت « للبرج التميمي » وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزراقة فهرب منه إلى الشام . » انظر حاشية أوضح المسالك ١ / ٣٠٨ . ومعجم البلدان { حفير } .
والشاهد فيه قوله : (عسى الحجاج يبلغ جهده) حيث رفع المضارع الواقع خبراً لـ « عسى » اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم « عسى » وهذا جائز في عسى وحده دون سائر أخواته . انظر : العيني ٢/ ١٨٠ ، الهمع ٢ / ١٤٣ ، أوضح المسالك ١ / ٣٠٨ ، الارتشاف ٢ / ١٢٥ ، التصريح ١ / ٢٠٥ .

(٢) أما على رواية النصب ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى الحجاج ، فيكون على الأصل .

(٣) البيت من البسيط ، لأبي حية النميري ، العيني ٢ / ١٧٣ ، المغني ٢ / ٦٤١ ، الخزانة ٩ / ٣٥٥ ، المقرب ١ / ١٠١ ، وشرح ابن مالك ١ / ٣٩٠ ، المساعد ١ / ٣٠٢ ، السلسيلي ١ / ٣٤٨ ، والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح .

(٤) جعل الشيخ خالد (يثقلني ثوبي) في تأويل (أثقُلُ بثوبي) حتى يكون الفاعل ضميراً يعود إلى اسم الناسخ ، فيكون قياساً ، وقد ذهب بعضهم إلى أن (ثوبي) بدل اشتمال من التاء في (جعلت) ، فهو مقدم حكماً ، وعليه ففاعل (يثقلني) ضمير مستتر يعود إليه باعتبار أنه مقدم ، وعليه فلا شذوذ ولا تأويل.

[من أحكام كاد]

(وتنفي « كاد » إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً) ، بغير سهولة ، كقولك : « خلص زيد ولم يكد يخلص » ، أي : بعسر لابسهولة ، واستدل أبو الفتح ابن جني[١] على هذا ، بقوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[٢] . (أو) إعلاماً (بعدمه) ، أي : الفعل (وعدم مقاربته)، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿وَلاَ يَكَادُ يُسِيغه﴾[٤] ، أي : لم يرها ، ولم يقارب أن يراها ، ولا يسيغه ولايقارب أن يسيغه / . /١٥٨/

(ولا تزاد) "كاد" (خلافاً للأخفش)[٥] ، ولا حجة له في مااستدل به من قوله تعالى : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيها ﴾[٦] ، مدعيا أن « كاد » فيه زائدة ، لإمكان حملها على معنى : أكاد أخفيها فلا أقول : هي آتية ، أو : أكاد أخفيها عن نفسي .

[تصرف كاد وأوشك]

(واستعمل مضارع « كاد ») ، كقوله تعالى : ﴿ وإِنْ يَكَادُ الَّذِين كَفَرُوا ﴾[٧] ، وهو كثير ، (و) مضارع (« أو شك ») ، كقوله :

{٣١٧} يُوشِكَ مَنْ فَرَ مِنْ مَنِيَّتِه فِي بَعْض غِرَّاتِه يُوافِقُها[٨]

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٣ .

(٢) سورة البقرة آية : ٧١ .

(٣) سورة النور آية : ٤٠ .

(٤) سورة إبراهيم آية : ١٧ .

(٥) الارتشاف ٢ / ١٢٦ .

(٦) سورة طه آية : ١٥ .

(٧) سورة القلم آية : ٥١ .

(٨) البيت من المنسرح ، لأميّة بن أبي الصلت ، الكتاب ١ / ١٦٠ ، ١٦١ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٦ ، الهمع ==

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها ، ولكثرته أنكر الأصمعي ، ماضيها ، (وندر اسم فاعل «أوشك ») ، كقوله :

{٣١٨} فَإِنْكَ مُوشِكٌ أَلاَّ تَـرَاهَـا وَتَعْـدُو دُونَ غَاضِرةَ العَوَادِي (١)

وهو قليل ، واسم فاعل (كاد) ، كقوله :

{٣١٩} أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذِي أَنـا كَائِدُ (٢)

قال المصنف : أراد بالموت الذي كدت آتيه ، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل (٣) .

== ٢ / ١٣٥ ، العمدة ١ / ١٦٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ ، وفيه « يوشك » مضارع أوشك .

(١) لكثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة ، وهو من الوافر ، انظر : الارتشاف ٢ / ١٢٦ ، الهمع ٢ / ١٣٥ ، المساعد ١ / ٣٠٣ ، المرادي ١ / ١٨٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٠ .، وديوانه : ٩٠ .
والشاهد فيه قوله : (موشك) حيث استعمل اسم الفاعل من « أوشك » وهو قليل .

(٢) البيت من الطويل ، لكثير عزة ، الهمع ٢ / ١٣٦ ، المرادي ١ / ١٨٣ ، العيني ١ / ١٩٨ ، الارتشاف ٢/ ١٢٦ ، المساعد ١ / ٣٠٤ ، السلسيلي ١ / ٣٥٠ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٩ ، وديوانه : ٧٧ .
والشاهد فيه قوله : (كائد) حيث استعمل اسم الفاعل من « كاد » ، وهو قليل .
« والصواب : أن الذي في البيت « كابد » بالباء الموحدة - من المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب - ابن السكيت - في شرح ديوان كثير . » قاله ابن هشام انظر أوضح المسالك ١ / ٣٢٢ .

(٣) لم يـرو ابن مالك البيت في شرحه على التسهيل ١ / ٤٠٠ ، ولكنه ذكره في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٩.

(١٥) باب الأحرف الناصبة الاسم اتفاقاً [١] الرافعة الخبر

عند البصريين [٢] ، وهو الأصح ، خلافاً للكوفيين [٢] ، وعبر بالأحرف نظراً إلى أن الموضع موضع قلة ، وتعبير سيبويه وغيره بالحروف [٣] ، انتقده المبرد وابن السراج [٤] ، واعتذر عنه : بأنه من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى : ﴿ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [٥] .

[الأحرف ومعانيها]

(وهي) خمسة : (« إنَّ ») ، بكسر الهمزة وفتحها ، وتشديد النون (للتوكيد) ، نحو : ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِين ﴾ [٦] ، ﴿ فَاعْلَم أَنَّه لاَ إِلَه إلا اللَّهُ ﴾ [٧] ، (ولكن للاستدراك) ، نحو : ﴿ فَلَم تَقْتُلُوهم وَلَكِنْ اللَّهَ قَتَلَهُم ﴾ [٨] .

(و « كأنَّ » للتشبيه) المؤكد ، نحو : «كأَنَّ زيداً أسدٌ » ، والأصل : إن زيداً كالأسد ، فقدمت الكاف ، وفتحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه والتأكيد ،

---

(١) التصريح ١ / ٢١٠ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٧٦ مسألة (٢٢) ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٦ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٣٤، والأصول ١ / ٢٣٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٣١ .

(٤) لم يصرح المبرد ، وابن السراج بهذا الانتقاد ، ولكن يفهم من تسميتهما الباب « بالحروف » انظر : المقتضب ٤ / ١٠٧ ، والأصول ١ / ٢٢٩ .
وقد ذكر المرادي في شرحه للتسهيل هذ الانتقاد والاعتذار له ١ / ١٨٣ ، وكذا الدماميني ١ / ١٨٧ ، ويس في حاشيته على التصريح ١ / ٢١٠ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٦) سورة يس آية : ٣ .

(٧) سورة محمد آية : ٥ .

(٨) سورة الأنفال آية : ١٧ .

(و للتحقيق) أيضاً على رأي للكوفيين والزجاجي [١] . زعموا أن « كأن » قد تكون للتحقيق ، دون تشبيه ، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة [٢] : / /١٥٩/

{٣٢٠} كَأَنَّني حِينَ أُمْسِي لاَ تُكَلِّمُنِي ذُو بُغْيَةٍ يشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوجُوداً

إذ لا تشبيه فيه ، إذ هو ذو « بغية يشتهي ماليس موجوداً ، ورد : بأن التشبيه فيه بين بأدنى تأمل ، وذلك ، أنه لما يئس من أن تكلمه مع اشتهائه كلامها وإن كانت موجودة كما يوءس [٣] من الوصول إلى ماهو معدوم ، صار كأنه اشتهى مالا وجود له أصلا .

(وليت للتمني) في الممكن ، نحو : « ليت الحبيب قادم.» ، والمستحيل ، نحو: « ليت الشباب عائد » ، دون الواجب ، لايقال : « ليت غداً يجئُ » (و « لعل » للترجي) ، في الأمر المحبوب ، نحو : « لعل الله يرحمنا » ،(والإشفاق) ، في الأمر المكروه ، نحو : « لعل العدو يقدم»، ولا تستعمل إلا في الممكن ، كما مر ، (و « التعليل ») ، نحو : « قولك لصاحبك افرغ من عملك لعلنا نتغدى ، أي : لنتغدى.» قاله الأخفش [٤] وجعل منه قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّه يَتذكَّرُ ﴾ [٥] ،

---

(١) ونسبه إليهما ابن هشام ، وردَّه بأمورٍ ، انظر المغني ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، كما نسبه ابن عصفور لبعض النحويين ، انظر الشرح الكبير ١ / ٤٤٧ .

(٢) من البسيط .
والشاهد فيه قوله : (كأنني) حيث جاء « كان » في البيت للتحقيق على رأي الكوفيين والزجاجي .
انظر : المغني ١ / ٤٠٩ ، ابن يعيش ٤ / ٧٧ ، المحتسب ٢ / ١٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦ ، والمساعد ١ / ٣٠٥ ، وديوانه : ٣٢٠ ، وروايته في الديوان صدراً * كأنه يوم يُمسي لايُكلِّمُهَا * وروى: « مقيم يشتهي » ونسب أيضاً ليزيد بن الحكم الثقفي .

(٣) في الأصل و ب : لم ييئس » . . . كما يئس » .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٠٧ ، وكذا قطرب وأبو علي ، انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٦ .

(٥) سورة طه آية : ٤٤ ، وفي الأصل و ب وما يدريك لعله يتذكر ، وما أثبتناه عن معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٠٧ .

(والاستفهام) كقوله ، صلى الله عليه وسلم ، لبعض الأنصار ، وقَدْ خَرَجَ إليه مُسْتَعْجِلاً : «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ ؟ » (١) . قاله الفراء (٢) وطائفة من الكوفيين (٣) ، والجمهور(٤) لم يثبتوا التعليل ، ولا الاستفهام ، وحملوا الآية على الترجي والحديث على الإشفاق .

[عملها وعلته]

(ولَهُنَّ) أي للأحرف المذكورة (شبه بـ « كان » الناقصة ، في لزوم المبتدأ و الخبر ، والاستغناء بهما) عن كلام آخر ، بخلاف مالا يلزم المبتدأ والخبر ، كألا ، وأما ، بفتح الهمزة فيهما والتخفيف من أدوات الاستفتاح ، أو يلزم المبتدأ و الخبر ولا يستغني بهما ، كـ « لولا» الامتناعية ، و « إذا » الفجائية ، فإن الامتناعية تفتقر إلى جواب ، والفجائية تفتقر إلى كلام سابق .

(فَ) لمشابهة هذه الأحرف لـ « كان » في اللزوم المذكور والاستغناء ، (فعلت) ، هذه/ /١٦٠/ الأحرف (عملها) ، أي : عمل كان الناقصة ، (معكوساً) فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر ، (ليكونا) ، أي : المبتدأ و الخبر (معهن) ، أي : مع هذه الأحرف (كمفعول قدم وفاعل أُخِّرَ) ، نحو : « أكل الخبز زيد » (تنبيها على الفرعية) ، لأن الأصل تقديم المرفوع وتأخير المنصوب ، (ولأن معانيها) ، أي : هذه الأحرف لايتحقق حصولها إلا (في الأخبار ، فكانت) الأخبار (كالعمد ، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما) ، يعني : أعطي الخبر رفع العمدة ، وأعطي الاسم نصب الفضلة ، فنصب الاسم لشبهه بالمفعول الذي هو فضلة ، ورفع الخبر لشبهه بالفاعل الذي هو عمدة .

---

(١) فتح الباري ١ / ٢٨٤ .

(٢) الارتشاف ٢ / ١٣٠ .

(٣) الأزهية في علم الحروف : ٢١٨ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٣٤ .

[جواز نصب الاسم والخبر]

(ويجوز نصبهما) ، أي : المبتدأ و الخبر ، (بـ « ليت » ، عند الفراء [١]) على ما نقله المصنف[٢] ، ونقله ابن أصبغ عن الكسائي [٣] ، كقوله:

{٣٢١} لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرجِيعَ عَلى الفَتَى والشَّيْبُ كَانَ هُوَ البَدِئُ الأَولُ [٤]

بنصب « الرجيع » .

(و) يجوز نصبهما (بـ) الأحرف (الخمسة) المذكورة كلها (عند بعض أصحابه) ، أي : الفراء من الكوفيين [٥] ، وقال ابن سلام ، في طبقات الشعراء : « هي لغة رؤبة وقومه » [٦] ، وقال ابن السيد : « نصب خبر " إن " وأخواتها لغة بعض العرب» [٧] كقوله :

{٣٢٢} إِذَا اسْوَدَّ جُنْح اللَّيْلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا [٨]

وقول الآخر :

{٣٢٣} كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا [٩]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢ . (٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩ .

(٣) وكذا الفراء انظر معانيه ٢ / ٣٥٢ .

(٤) البيت من الكامل ، نسبه محقق المساعد القطامي انظر المساعد ١ / ٣٠٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٩ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٢ ، السلسيلي ١ / ٣٥٢ ، ديوانه ٧

والشاهد فيه قوله : (الرجيعَ) بنصب الاسم والخبر بـ « ليت » عند الفراء .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٧ . (٦) طبقات الشعراء : ٧٨ .

(٧) المساعد ١ / ٣٠٨ .

(٨) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة .

والشاهد فيه قوله : (إن حراسنا أسدَا) بنصب خبر « إنَّ » على لغة . انظر : المغني ١ / ٣٦ ، الخزانة ١٠/ ٢٤٢ ، شرح ابن مالك ٢ / ٩ ، المساعد ١ / ٣٠٨ ، الهمع ٢ / ١٥٦ ، السلسيلي ١ / ٣٥٢ .

(٩) رجز ، لمحمد بن ذؤيب العماني .

والشاهد فيه قوله : (قادمة) كالسابق ، انظر : الخزانة١٠ / ٢٣٧ ، الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، المغني ١/ ٢١١ ، الهمع ٢ / ١٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩ ، السلسيلي ١ / ٣٥٢ ، والشرح الكبير ١/ ٤٢٥ ، والأشموني ١ / ٢٧٩ .

وقول الآخر :

{٣٢٤} يَالَيَت أَيَّامَ الصِّبا رواجِعَا [١]

وقول بني تميم : « لعل زيداً أخاك » [٢] ، والفصيح [٣] رفع الخبر ،(وما استشهد به)على نصب الخبر (محمول على الحال) [٤] إن كان نكرة ، (أو على إضمار فعل) ، إن كان معرفة أو نكرة ، (وهو رأي للكسائي) [٥] ، فيكون التقدير في قوله : ((إِن حُرِّاسَنَا أُسْداً)) ، على الأول، وهو الحالية : تلقاهم أسداً ، فأسداً حال [٦]، وعلى الثاني : كانوا أسداً ، فيكون خبر كان / ، /١٦١/ أويشبهون أسداً ، فيكون مفعولاً به ، هذا في النكرة ، وأما في المعرفة فيتعين إضمار الفعل ، فتقدر في : « لعل زيداً أخاك » ، و ((ليتَ الشبابَ هو الرجِيع)): كان أخاك ، وكان الرجيع ، فلما حذفت « كان » من الثاني ، انفصل الضمير ، وحذفت مع اسمها من الأول .

[ماتدخل عليه الأحرف الناسخة]

(وما لا تدخل عليه « دام ») ، من المبتدأ الذي خبره مفرد طلبي (لاتدخل عليه هذه الأحرف) فلا نقول : « إنَّ أين زيداً » ، ولا « إن زيداً اضربه » ، أو هَلْ رَأيتهُ » .

---

(١) رجز ، للعجاج .
والشاهد فيه قوله : (رواجعَا) كالسابق ، انظر : الكتاب ٢ / ١٤٢ ، المغني ١ / ٣١٦ ، الخزانة ١٠/ ٢٣٤، ابن يعيش ٨ / ٨٤ ، الهمع ٢ / ١٥٧ ، الشرح الكبير ١ / ٤٢٥ ، والأصول ١ / ٢٤٨ ، والأشموني ١/ ٢٧٩ . وقال محقق الهمع إنه لمجهول ، وليس له تتمة .

(٢) في الهمع ٢ / ١٥٧ : « وسمع لعل زيداً أخانَا » وانظر الارتشاف ٢ . ١٣١ .

(٣) وقال أبو حيان : « والمشهور رفع أخبار هذه الحروف .» انظر الارتشاف ٢ / ١٣١ .

(٤) في ب : على الخبر ، وهو رأي البصريين ، انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٤٧ .

(٥) قال الرضي : « وهو ضعيف ، لأن كان ويكون لايضمران إلا فيما اشتهرا استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلاً عليهما . » انظر شرح الكافية ٢ / ٣٤٧ ، وابن يعيش ٨ / ٨٤ ، والأصول ١ / ٢٤٨ .

(٦) في ب : على الحال ، ثم ضرب عليها .

(وربما دخلت « إن » على ما خبره نهي) ، كقوله :

{٣٢٥} إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُم أَمْسِ سَيِّدَهُم لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُم عَنْ لَيْلِكُم نَامَا (١)

ويؤول على إضمار القول ، أي : أقول لاتحسبوا .

(وللجزأين) الَّذَيْنِ هما : المبتدأ والخبر (بعد دخولهن) ، أي : الأحرف المذكورة (مالهما)، أي : للجزأين (مفردين) (٢) ، قبل دخولهن ، من الأقسام والأحوال ، والشروط .

فمن الأقسام : كون المبتدأ لعين ، أو معنى ، والخبر مفرداً ، أو جملة .

ومن الأحوال : جواز حذف الخبر لدليل .

ومن الشروط : عود ضمير من الخبر { إلى }(٢) الاسم .

(لكن يجب هنا)في باب « إن » وأخواتها ، (تأخير الخبر) ، لما سبق من بيان موجب تقديم منصوبها ، وتأخير مرفوعها ، (مالم يكن) الخبر (ظرفاً أو شبهه) ، وهو الجار والمجرور ، (فيجوز توسيطه) ، نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾ (٣) ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبرَةً ﴾ (٤) ؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها ، قال في « الغرة » (٥) « ويجب أن يقدر العامل في

---

(١) من البسيط ، لأبي مُكْعِت أخي بني سعد بن مالك .
والشاهد فيه قوله : (لاتحسبوا) حيث دخلت « إن » على الخبر المسبوق بنهي ، وهو قليل ، انظر : المغني ٢/ ٦٤٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ١١ المساعد ١ / ٣٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٢٥٠ ، الهمع ٢ / ١٥٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٦ .

(٢) في « ب » مجردين زيادة يقتضيها السياق ، وهي من شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٦ .

(٣) سورة المزمل آية : ١٢ .

(٤) سورة النازعات آية : ٢٦ .

(٥) لابن الدهان .

الظرف ، وشبهه بعد الاسم [١] ، كما يقدر الخبر ، وهو غير ظرف .» [٢] انتهى .

[حذف اسمها]

(ولا يختص [٣] حذف الاسم) لهذه الأحرف (المفهوم معناه بالشعر) ، خلافاً للسخاوي في شرح المفصل ، (وقلما يكون) الاسم المحذوف (إلا ضمير الشأن)[٤] ، حكى سيبويه عن الخليل : « إن بكَ زيدٌ مأخوذ »[٥] ، تقديره : إنه بك زيد مأخوذ ، (وعليه يحمل) قوله صلى الله عليه وسلم : (« إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامةِ المُصَوِّرُونَ ») [٦] ، تقديره : إنه من أشد ، (لاعلى زيادة « من »، خلافاً للكسائي)[٧] . / حيث زعم : أن « من » فيه زائداة حفظاً لقاعدة / ١٦٢/ مذهبه : من منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد « إن » وأخواتها اسم يصح عملها فيه كالمصورين.

وما ذهب إليه من دعوى زيادة « من » هنا لا يستقيم لوجهين : أحدهما : أن زيادة « من » مع اسم « إن » غير معروفة ، وثانيهما : فساد المعنى ، إذا يصير : إن أشد الناس عذاباً يومَ القِيَامةِ

---

(١) فيكون التقدير : إن في ذلك لعبرة مستقرة أو كائنة .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٣٥ .

(٣) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠ ، « ولايخصُّ » وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٤) وقال الرضي : « وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ، ولأنه ليس معتمداً لكلام ، بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد . » ، انظر الكافية ٢ / ٣٦٢ ، وانظر المقتصد للجرجاني ١ / ٤٦٥ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٣٢ .

(٦) فتح الباري ١٠/ ٣٨٢ ، و « إن » ساقطة من الأصل .

(٧) نسبه إليه الرضي وقال : « وعند ابن كيسان الحروف في مثله غير عاملة لفظاً كالمكفوفة . » انظر شرح الكافية ٢/ ٣٦٢.

المُصورون ، وليس كذلك ، إذ غيرهم أشد عذاباً منهم ، كالكفرة ونحوهم[١] .

[حذف خبرها]

(وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً) / سواء أكان الاسم معرفة ، أم نكرة ، هذا مذهب سيبويه [١] ، وهو الصحيح (خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم) ، من الكوفيين [٢] ، فمن حذفه والاسم معرفة قوله :

{٣٢٦} سِوَى أَنَّ حَيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ [٣]

يريد : تفضلوا . ومن حذفه والاسم نكرةٌ ،قوله :

{٣٢٧} إِنَّ مَحَلاً وإِنَّ مُرْتَحلاً وَإِنَ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاَ [١]

---

(١) الكتاب ٢ / ١٤١ .

(١) في الأصل و ب : « نحوه » والصواب من المساعد وعنه نقل .

(٢) قال الرضي : « والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ماجاء كذلك ، والفراء يشترط في جواز حذف أخبارها تكرير « إن » . » انظر الشرح كافية ٢/ ٣٦٢ ، وانظر الخصائص ٢/ ٣٧٤ ، وابن يعيش ١/ ١٠٤ .

(٣) من الطويل ، قال في الخزانة : « والبيت نسبه ابن يعيش إلى الأخطل وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروي ولم أجده فيها . » ١٠ / ٤٦٢ .
والشاهد فيه قوله : (أنّ الأكارم نهشلا) على حذف خبر « أن » أي : تفضلوا ، والأسم معرفة ، رداً على الكوفيين . انظر : المقتضب ٤ / ١٣١ ، ابن يعيش ١ / ١٠٤ ، الخزانة ١٠ / ٤٦١ ، الخصائص ٢/ ٣٧٤، الأمالي الشجرية ٢ / ٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥ ، المساعد ١ / ٣١١ ، السلسيلي ١/ ٣٥٥.
واختلفت روايته صدراً ، ففي الخزانة : خلا أنّ حياً ، وكذا الخصائص ، وابن يعيش ، وانفرد السلسيلي بـ«سواء إن ذلك من قريش . . . » وبها ينكسر البيت . صوابها : سوى أن حيا .

(٤) من المنسرح ، للأعشى .
والشاهد فيه قوله : (إن محلاً) على ماوضحه اشارح . انظر : ديوانه : ١٥٤ ، الكتاب ٢ / ١٤١ ، الخزانة ١٠/ ٤٥٢ ، المقتضب ٤ / ١٣٠ ، الخصائص ٢ / ٣٧٣ ، المقرب ١ / ١٠٩ ، الشرح الكبير ١ / ٤٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥ ، المساعد ١ / ٣١١ . السلسيلي ١ / ٣٥٥ .

يريد : إن لنا محلا ، وإن لنا مرتحلاً ، والمعنى : إن لنا محلا في الدنيا مادمنا أحياء ، ومرتحلاً إذا متنا .

(وقد يَسُدُّ مَسَدَّهُ) ، أي : الخبر ، (واوُ المصاحبة)، نحو : ما حكاه سيبويه من قولهم : «إنك ما وخيراً ، أي : إنك مع خير »[1] ، و « ما » زائدة ، والخبر محذوف وجوباً ، كما في : «كلُّ رجلٍ وضيعته .» ، ومنه قوله :

{٣٢٨} فَدَعْ عَنْكَ لَيْلَي إِنَّ لَيْلَى وَشَأْنَها وإنْ وَعَدتْكَ الدَّهرَ لاَ يَتَيَسَّرُ[2]

(و) قد يسد مسده (الحال) الممتنع جعلها خبراً ، نحو : «إن ضربي زيداً قائماً » كما في : «ضربي زيداً قائماً » ، ومنه قوله :

{٣٢٩} إِنَّ اخْتِيَارِكَ مَا ترجوه تَبْغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّه مُسْتَظْهِراً بِالحَزْمِ والجَلَدِ[3]

فحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده .

(والتزم الحذف في « ليت شعري » مُردفاً باستفهام) كقوله :

---

(١) الكتاب ١ / ٣٠٢ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إن ليلى وشأنها) على حذف الخبر وجوباً لسد واو المصاحبة مسده ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦ ، المساعد ١ / ٤٦٦ ، السلسيلي ١ / ٣٥٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٨٨ ، وروايته عند ابن مالك والسلسيلي : الوعد بدل : الدهر .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مستظهراً) وهي حال سدَّ مسدَّ خبر « إنَّ » وجوباً . انظر : شرح ابن مالك ٢/ ١٦، المساعد ١ / ٣١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٥٦ ، شرح التسهيل للمراد ١ / ١٨٨ .
واختلفت روايته في قوله : ماترجوه ، فكل المراجع روته : ماتبغيه وكذا في « ب » .

{٣٣٠} أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خِرٌّ وجَلِيلُ (١)

فالخبر محذوف وجوباً ، أي : « ليت شعري » بكذا ثابت أو موجود ، / وإنما التزم حذفه ، /١٦٣/ لأن المعنى : ليتني أشعر، ولأن الاستفهام سد مسد الخبر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بـ«شعري » ، ولا يجوز أن تكون جملة الاستفهام هي الخبر ، وشعري ملغي ؛ لأن الطلب لا يكون خبراً لـ " ليت " ، وشعري : ، مصدر حذفت منه التاء ، والأصل : شِعْرَةٌ كـ « دِرْيَةٌ » ، قال سيبويه : «حذفوا الهاء منه ، كما حذفوها في قولهم : ذهب بعذرها ، وهو أبو عذرها (٢) ، والأصل : بعذرتها كما قال سيبويه ، والعذرة : البكارة ، ويقال : فلان أبو عذرها : إذا كان هو الذي افترعها وافتضها .

[قد يخبر عن نكرة]

(وقد يخبر هنا) ، في باب « إن » (بشرط الإفادة بنكرة عن نكرة) ، نحو : « إنَّ ألفاً من دراهِمكَ بيضٌ .» (٣) حكاه سيبويه ، وأنشد لامرئ القيس :

{٣٣١} وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ (٤)

---

(١) من الطويل ، لبكر بن غالب بن عامر بن الحارث بن مضاض الجرهمي .
والشاهد فيه قوله : (ليت شعري) على ما وضحه الشارح . انظر : الأمالي ١ / ٢٤٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦ ، المساعد ١ / ٣١٢ ، السلسيلي ١ / ٣١٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٨٨ ، وذكر في الأمالي : أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع بلالاً ينشد هذ البيت . نسبه ابن حجر لبلال . ظ فتح الباري ١٠ / ١١٧ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٤٣ .

(٤) من الطويل ، الكتاب ٢ / ١٤٢ ، شرح ديوانه ص ٧ ، الخزانة ٩ / ٢٧٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٧ ، المساعد ١ / ٣١٣ ، المغني ١ / ٣٨٨ ، والشاهد فيه قوله : (عبرةٌ) نكرة أخبر بها عن نكرة وهي «شفاء » وذلك في باب « إنَّ » ويروى « فهل » .

(أو بمعرفة) عن نكرة ، نحو : « إنَّ قريباً منك زيدٌ ، وإن بَعيداً مِنْكَ عمرٌو » ، حكاه سيبويه[١] ، وقول الفرزدق :

{مكرر} وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً ... ... [٢]

وقد سبقت هذه المسألة في باب « كان » .

(ولا يجوز { نحو } [٣] : « إن قائماً الزيدان » ، خلافاً للأخفش والفراء [٤] ، ولا نحو : «ظننت قائماً الزيدان » ، خلافاً للكوفيين) ، في إجازتهم ذلك بناء على أصلهم في جواز : «قائم الزيدان » بدون نفي [٥] أو استفهام ، قال المصنف : « والصحيح أن يقال : إن إعمال الصفة عمل الفعل فرع على إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : «قائم[٦] الزيدان » ، جواز هاتين المسألتين [٧] ، ولهذا قال المصنف : هنا لايجوز ، وإن كان سبق له هناك ، أنه قال : لاَيَجْرِي هَذَا المَجْرَى باستحسان إلا بعد استفهامٍ أو نفيٍ .

* * *

---

(١) الكتاب ٢ / ١٤٢ .

(٢) سبق تخريجه في باب كان . .

(٣) ساقطة من الأصل و ب ، مثبتة في متن التسهيل ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ١١ ، والمساعد ١ / ٣١٣ .

(٤) الأصول لابن السراج ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٥) في الأصل و ب : « وستفهام » .

(٦) في الأصل و ب : « قام » والصواب من المساعد وعنه نقل لا عن ابن مالك .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨ .

« فصـــل »

[كسر همزة إن وفتحها]

(يُسْتَدَامُ كسر « إن »)على الأصل (مالم تؤول هي ومعمولها بمصدر) ، وستأتي أمثلتها ، وكذلك تكسر [١] إذا : أُوِّلت بمفرد غير مصدر ، نحو : « ظننت زيداً إنَّهُ قائم » ، (فإن لزم التأويل) بالمصدر (لزم الفتح) ، كما سيأتي ، (وإلا) يلزم التأويل بالمصدر ، بل يجوز (فوجهـان) ، الكسر: إن لم تؤول ، والفتح : إنْ أُوِّلت / . /١٦٤/

[مواضع الكسر]

(فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة) ، أي : مبدوءاً بها حقيقةً ، نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [٢] ، أو مجازاً ، نحو : ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاء اللَّهِ ﴾ [٣] .

(وموصولا بها) ، نحو : ﴿ وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفَاتِحَه ﴾ [٤] .

(وجواب قـسم) ، نحو : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَهُ لَحَقٌ ﴾[٥] .

(ومحكية بقول) ، نحو : ﴿ قَالَ : إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [٦] .

(وواقعة موقع الحال) ، نحو : ﴿ وإِنَّ فريقاً مِن المُؤمنينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [٧] .

---

(١) في ب : « تؤول تكسر » وأضرب على كلمة تؤول .

(٢) سورة النساء آية : ١٠٥ .

(٣) سورة يونس آية : ٦٢ .

(٤) سورة القصص آية : ٧٦ .

(٥) سورة يونس آية : ٥٣ .

(٦) سورة مريم آية : ٣٠ .

(٧) سورة الأنفال آية : ٥ .

(أوموقع خبر اسم عين) ، نحو : « زيدٌ إِنَّه فَاضِلٌ » ، ومنه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا... - إلى قوله - إِنَّ اللَّه يَفْصِلُ بَيْنَهم ﴾ (١) .

(أوقبل لام معلقةٍ) لما قبلها بما (٢) بعدها ، نحو : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّه لَيَحزُنُكَ ﴾ (٣) ، فاللام ، وإن تأخرت لخبر « إنَّ » فهي متقدمة على « إنَّ » في أصل الوضع ، فلذلك علقت « نعلم » عن فتح إنَّ ، بدليل أن اللام لو لم تذكر فتحت « إنَّ » ، كما في ، نحو : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُم ﴾(٤)، فهذه سبعة مواضع يلزم فيها كسر « إنَّ » ، لامتناع تأويلها مع معمولها بمصدر .

[مواضع فتح الهمزة]

(وللزوم التأويل) بالمصدر (فتحت) « إنَّ » (بعد « لو ») ، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا ﴾(٥) ، أي : ولو ثبت صبرهم ، أو ولو صبرهم ثابت .

(و) بعد (« لولا ») ، نحو : ﴿ فَلَولاَ أَنَّه كَانَ مِنَ المُسَبِّحين ﴾ (٦) ، أي : فلولا تسبيحه ثابت، أو لولا وجد تسبيحه .

(و) بعد (« ما » التوقيتية) ، نحو : لاَ أُكَلِمُكَ مَا أَنَّ فِي السَّماءِ نِجْماً » . أو « ما أنَّ حراء مكانه » ، أي : ماثبت ، والأول حكاه يعقوب بن السكيت ، والثاني حكاه اللحياني .

---

(١) سورة الحج آية : ١٧ .

(٢) في الأصل وب « فيما » .

(٣) سورة الأنعام آية : ٣٣ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٨٧ .

(٥) سورة الحجرات آية : ٦ .

(٦) سورة الصافات آية : ١٤٣ .

(وفي موضع مجرور) بحرف ، نحو ذلك : ﴿ بِأَنَّ الله هو الحق ﴾ [١] ، أو بإضافة ، نحو : ﴿ إِنَّه لَحق مِثْل ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [٢] .

(أو) في موضع (مرفوع فعل) [٣] ظاهر ، فاعلاً كان المرفوع ، نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهم أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [٤] ، أو نائباً عن الفاعل ، نحو : ﴿ قُلْ أوحي إليّ أَنَه اسْتَمعْ ﴾ [٥] ، أو بفعل مقدر ، نحو ماتقدم من قولهم : «لا أكلمك ما أنَّ في السماء نجماً » ، أي : ماثبت أن ، وما أشبه ذلك .

(أو) في موضع (منصوب) [٦] ، نحو : ﴿ وَلاَ تَخَافُون أَنَّكُم أَشْرَكْتُمْ ﴾ [٧] ، (غَيْرَ خَبرٍ)، في الأصل ، فإن كان / خبراً في الأصل وجب الكسر ، نحو : «حسبت زيداً إنه قائم .» -كما / ١٦٥ تقدم - .

[مواضع جواز الكسر والفتح]

(ولإمكان الحالين) التأويل بمصدر وعدمه ، (أُجِيزَ الوجهان) ، الكسر والفتح ، فالكسر: على تقدير الجملة ، والفتح : على تقدير المصدر ، وذلك (بعد : أول قولي) ، نحو : « أَوَّلُ قَوْلِي أني أَحْمدُ اللَّهَ .» ، فيجوز فتح « أنَّ » على تقدير : أول قولي حَمْدُ الله ، ويجوز الكسر على تقدير: أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتتح « بإني » ، ويفترق التقديران من جهة المعنى ، فعلى تقدير

---

(١) سورة الحج آية : ٦ .

(٢) سورة الذاريات آية : ٢٣ .

(٣) في ابن مالك ٢ / ١٨ : أفعل ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٤) سورة العنكبوت آية : ٥١ .

(٥) سورة الجن آية : ١.

(٦) عند ابن مالك ١ / ١٨ : « أو منصوبه » ، وكذا المساعد والسلسيلي .

(٧) سورة الأنعام آية : ٨١ .

الفتح يصدق على كل لفظ يتضمن حمداً ، وعلى تقدير الكسر لايصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله « إني » .

(و) بعد (« إذا » المفاجأة) ، كقوله :

{٣٣٢} وكُنْتَ أَرَى زَيْداً -كَمَا قيلَ سَيِّدا إِذَا أَنَّه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ [١]

يروي بالكسر ، على عدم التأويل بالمصدر ، وبالفتح على تأويل « أن» ومعموليها : بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : فإذا عبوديته ثابتة ، قال المصنف : « والكسر أولى ، لأنه لا يُحْوِجُ إلى تقدير »[٢] (و) بعد (فاء الجواب) ، نحو : « من يأتيني فإني أكرمه » ، بفتح «إنَّ » وكسرها ، فالفتح : على جعل مابعد الفاء مصدراً مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : فإكرامه واقع ، والكسر : على جعل مابعد الفاء جملة بلا تقدير ، كما لو قال : فهو مكرم ، وقد قرئ [٣] بالوجهين قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءاً بِجَهالةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَح فَأَنَّه غَفُورٌ رَحيم ﴾ [٤] .

(وتفتح) « إن» (بعد « أما ») بالتخفيف (بمعنى ، حقاً) [٥]، نحو : « أما أنك ذاهب » فـ«أنَّ » مؤولة بمصدر مبتدأ ، و «حقاً »: مصدر واقع ظرفاً مخبر به عن المبتدأ ، ومنه :

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله الكتاب ٣ / ١٤٤ ، الخزانة ١٠ / ٢٦٥ ، المقتضب ٢ / ٣٥١ ، الخصائص ٢/ ٣٩٩ ، ابن يعيش ٤ / ٩٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٢٢ ، الهمع ٢ / ١٦٨ ، والمساعد ١/ ٣١٧ ، السلسيلي ١ / ٣٦٠ .
والشاهد فيه قوله : (إذا أنّه) على ما وضحه الشارح .

(٢) في الأصل تقدير ، وفي « ب » تأويل .

(٣) قرأ بالفتح : عاصم وابن عامر وجماعة ، وبالكسر : باقي السبعة لابن مجاهد : ٢٥٨ ، وانظر البحر المحيط ٤ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٤) سورة الأنعام آية : ٥٤ .

(٥) قال سيبويه ٣ / ١٢٢ : « وتقول : أما إنَّه ذاهبٌ ، وأما أنَّه منطلقٌ ، فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال: أما أنَّهُ منطلقٌ ، فإنه يجعله كقولك : حقّاً أنَّه منطلقٌ ، ولذا قال : أما إنه منطلق ، فإنه بمنزلة قوله : ألا، كأنك قلت : ألا إنهُ ذاهبٌ . »

{٣٣٣} أَحَقّــاً أَنَّ جِيرَتَنَــا اسْتَقَلُّــوا ... ... [١]

تـقديره ، عنـد سيبويـه :« أفي حـق » [٢]، فَأَماَ كذلك .

وتكسر « إن » بعد « أما » الاستفتاحيـة [٣] ، نحو : « أَمـَا إِنَّـكَ ذَاهِبٌ .» ، رواه سيبويـه [٤] بـالكسر والفتح .

(و) تـفتـح (بعـد «حتى » غير الابتدائية) ، وهي : الجارة والعاطفة ، نحو : عرفت / أمورك / ١٦٦/ حتى أنك فاضل ، فـ « أنَّ » في موضع مصدر مجرور ، إن جعلت « حتى » جارة ، أومصدر منصوب إن جعلت « حتى » عاطفة ، فلو كانت « حتى » ابتدائية وجب كسر « إنَّ » بعدها، نحو : « مرض زيدٌ حتى إنهم لايرجونه » [٥].

(و) تفـتح « إن »(بعد « لاجـرم » غالباً) ، نحو : ﴿ لاَجَـرَمَ أَنَّ اللَّه يَعْلَـمُ ﴾[٦] ، ومن غـير الغالب كسرها بعد « لاجرم » ، على ما حكى الفـراء من أن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ، فيقول : « لاجرم لآتينَّكَ .» وفسـر الفراء[٧] « لاجرم » مرة : بـ « لابُـدَّ " » ، ومرة :

---

(١) البيت من الوافر ، للمفضل النكري ، وعجزه : فنيتنا ونيتهم فريق ، الأصمعيات ص ١٩٩ ، الكتاب ٣/ ١٣٦ ، المغني ١/ ٥٦ ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٣ ، الهمع ٤/ ٣٦٩، وروايته في الأصمعيات: «ألن تَرَ» . والشاهد فيه قوله : (أحقاً أنّ جيرتنا) بفتح أن لأنها هي ومابعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف قبله .

(٢) نص سيبويه ٣ / ١٣٥ : « أفي حق أنك ذاهبٌ » وفي الأصل و ب أو في ولا موضع للواو هنا .

(٣) في الأصل و ب : بعد أما بمعنى الاستفتاحية » والاستفتاحية صفة لأما فإما أن تحذف « بمعنى » وإما أن تكون العبارة « بمعنى الاستفتاح » .

(٤) الكتاب ٣ / ١٢٢ .

(٥) يقول سيبويه ٣ / ٢٤٣ : « وذلك قولك : قد قاله القوم حتى إنَّ زيداً يقوله ، وانطلق القومُ حتى إن زيداً لمنطلقٌ . فحتى هاهنا معلقة لاتعمل شيئا في إنَّ ، كما لاتعمل إذا قلت : حتى زيدٌ ذاهبٌ ، فهذا موضعُ ابتداء » .

(٦) النحل : ٢٣ .

(٦) قال الفراء : « لاجرم » كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابُدَّ أنك قائم ، ولا محالة أنك ذاهب ، فجرت ==

بـ«حَقَّاً»، وعند سيبويه [١] : أن « لا » رد لما سبق ، و «جرم » فعل ماضٍ بمعنى : حق ، وأن وما بعدها في موضع رفع به].

(وقد تفتح) « إن » (عند الكوفيين بعد قسم مالم توجد اللام) ، نحو : « والله أن زيداً قائم» ، بغير لام ، قال ابن كيسان [٢] ، في هذا المثال : « إنَّ الكُوفيين يفتحون ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر » انتهى ، ومذهب البصريين : أن الكسر لازم ، قال المرادي : « وهو الصحيح» [٣] .

« فصـــل »

[مواضع دخول لام الابتداء في باب إن]

(يجوز دخول لام الابتداء بعد «إنَّ» المكسورة [٤] على اسمها المفصول)، بالخبر ، نحو : ﴿وإنَّ لَكَ لأَجْراً ﴾[٥]، أو بمعمول الخبر، نحو: « إن فيك لزيداً راغب» ، خلافاً للمغاربة في الثانية [٦] ،

== على ذلك ، وكثر استعمالهم إياها ، حتى صارت بمنزلة حقاً » انظر معاني القرآن ٢ / ٨ .

(١) الكتاب ٣ / ١٣٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤ ، والمساعد ١ / ٣١٩ .

(٣) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩١ ، والمغني ١ / ٢٥٢ . وقد صحح مذهب البصريين ؛ لأن المقسم به اسم ، ولو كان فعلاً ولم تقع اللام بعده لجاز الفتح عندهم ، انظر التصريح ١ / ٢١٥ .

(٤) قال الرضي : « اعلم أنَّ هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم ، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنى « إن » سواء أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدَّروا « إنّ » لكونها عاملة ، والعامل حرى بالتقديم على معموله» انظر شرح الكافية ٢ / ٣٥٥ .

(٥) سورة القلم آية : ٣ .

(٦) المساعد ١ / ٣١٩ .

لمنعهم : إن فيك زيداً راغب ، (وعلى الخبر [١] المؤخر عن الاسم) ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ العِقَاب ﴾ [٢] .

(وعلى معموله) ، أي : الخبر ، حال كون معمول الخبر (مقدماً عليه) ، أي : على الخبر ، واقعاً (بعد الاسم) ، نحو : « إن زيداً لَطعامَك آكل » ، ومنه قوله :

{٣٣٤} إِنَّ امرأ خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَه عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيرُ مَكْفُور [٣]

واحترز من أن يتأخر عن الخبر ، أو يتقدم على الاسم ، فلا تدخل عليه .

(وعلى) ضمير (الفصل المسمى) عند الكوفيين (عماداً) ، نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُو القَصَصُ الحَقُّ ﴾ [٤] .

(وأول جزأي الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما) ، { فنحو : « إِنَّ زيداً لَوَجْهُه حَسَن»، أولى من : « إِنَّ زيداً وَجْهَه لَحَسَنٌ .» ؛ لأن صدر الجملة الاسمية ،/ كصدر الجملة الفعلية، /١٦٧/ ومقتضى هذا التعليل : منع دخول اللام على ثاني جزأي الجملة الاسمية كما في الفعلية لاجرم .

---

(١) في شرح ابن مالك ٢ / ٢٥ : « وعلى خبرها » ، وكذا المساعد ، والسلسيلي والمثبت في ثلاث نسخ من المساعد ظ ١ / ٣١٩ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٦٧ .

(٣) من البسيط ، لأبي زبيد الطائي .
والشاهد فيه قوله : (لعندي) بدخول اللام على الظرف ولم تدخل على خبر « إن » ، غير مكفور والظرف معمول لجزء الخبر - مكفور - مقدم عليه ، انظر : الكتاب ٢ / ١٣٤ ، المغني ٢ / ٧٥٢ ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٧ ، المساعد ١ / ٣١٩ ، الهمع ٢ / ١٧٣ ، الايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١٧٦ ، سر الصناعة ١ / ٣٧٥ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٦٢ .

قال المصنف في الشرح : « إنه شاذ »[١] .

ومن دخولها على الجزء الأول من الاسمية قوله تعالى : ﴿ وإِنَّا لنَحْنُ نُحيي ونُمِيتُ ﴾[٢] ، ومنه قوله :

{٣٣٥} إِنَّ الكَرِيمَ لَمنْ تَرْجوه ذُو جِدَةٍ ولَو تَعَذَّرَ إِيْسَارٌ وتَنْوِيلُ[٣]

{ ومن دخولها على الجزء الثاني ، ما حكى أبو الحسن : « إن زيداً وجهه لَحَسَنٌ[٤] » ، وقوله :

{٣٣٦} فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَه لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ ومَنْ سَالَمْتَه لَسَعِيدُ[٥]

(وربما دخلت) اللام (على خبر « كان » الواقعة خبر « إن ») ، نحو : ماثبت في بعض نسخ البخاري ، من قول أم حبيبة - رضي الله عنها - : « إني كنتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةً[٦] » .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧ .

(٢) سورة الحجر آية : ٢٣ .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لمن ترجوه) على دخول اللام على أول جزءي الجملة الاسمية . انظر : العيني ٢/ ٢٤٢، شرح ابن مالك ٢ / ٢٧ ، المساعد ١ / ٣٢٠ ، السلسيلي ١ / ٣٦٣ .

(٤) قال الأخفش : « . . . فإن احتج بأن العرب قد تقول : إن عبد الله وجهه لحسن ، فهذا شاذ لايقاس عليه » انظر : قوله هذا في البغداديات : ١٨١ ، وقد ذكر فيه أبو علي بأنه في كتابه « المسائل الكبير .» .

(٥) من الطويل ، لأبي عزة الجمحي .
والشاهد فيه قوله : (لمحارب) على دخول اللام على الجزء الثاني من الجملة الاسمية ، انظر : العيني ٢/ ٢٤٥ ، شرح ابن مالك ٢ / ٢٧ ، ٢٨ ، المساعد ١ / ٣٢١ ، الهمع ٢ / ١٧٢ ، السلسيلي ١/ ٣٦٣ .

(٦) فتح الباري ٣ / ١٤٦ .

(ولا تدخل) اللام (على أداة شرطٍ) جعلت ومابعدها خبر « إن » ، فلا تقول : « إن زيداً لئن تأته يأتكَ .» ، ولا « إنَّ عمراً لَمنْ يَقُمْ يقم [١]معه .» ؛ خوف التباسها بالموطئة ، فإنها [٢] تصحب آداة الشرط كثيراً ، نحو : ﴿ لئن لم يَرْحَمنا ﴾ [٣] ، وحـق المؤكِّد أن لايلتبس بغير المؤكِّدِ ، ونص على منع المسألة الكسائي [٤] ، والفراء [٤] ، والمغاربة [٤] .

(ولا) تدخل اللام (على فعل ماض متصرف خال من « قد ») ، أُخْبِرَ به عن اسم «إنَّ » [فلا يقال : « إنَّ زَيداً لَقَامَ »، خلافاً للكسائي ، وهشام [٥] ، ويجوز : « إن زيداً ليقوم » ، و « إنه لنعم الرجل .» ، و « إنـه لقد علم .» ، ويجوز : « إنه لنعم الرجل » . الأخفش والفراء [٦] ، وسيبويه [٧] يمنعها] .

(ولا) تدخل اللام (على معموله ،) [أي][٨] الفعل الماضي المتصرف الخالي من « قد » (المتقـدم) على عامله ، فلا يـقال : « إن زيداً لعمراً ضرب) [٩]. (خلافاً للأخفش) [١٠]

---

(١) في الأصل : « أتم » .

(٢) في الأصل و ب : فإن .

(٣) في المخطوطتين « لئن لم يغفر » وما أثبتناه هو الصواب . وهي جزء من آيه : ١٤٩ : الأعراف .

(٤) المساعد ١ / ٣٢١ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ١ / ٢٥٢ : « أجازه الكسائي وهشام على إضمار « قد » . » وقال في أوضح المسالك ١ / ٣٤٦ : « والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار « قد » » .

(٦) ظ ١ شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٠ ، المغني ١ / ٢٥٢ ، الأشموني ١ / ٢٩١ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ١٦٨ .

(٧) منعها الجمهور ، انظر المغني ١ / ٢٥٢ .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر . انظر الأشموني ١ / ٢٩٢ . وفي الأصل : عمراً بدون اللام.

(١٠) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩١ : « وشرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٦ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٧.

والفراء[١] ، حيث زعما جواز ذلك ، ويردهما : أن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر ، فلو جاز هذا لزم ترجيح الفرع على الأصل .

(ولا) تدخل اللام (على حرف نفي إلا في نُدورٍ) ، نحو ما أنشد أبو الفتح بن جني [٢] :

{٣٣٧} وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ [٣]

ووجهه /- كما قيل - : أنه شبه « لا » بـ « غير » . فأدخل عليها اللام . /١٦٨/

(و) لا تدخل اللام (على جواب الشرط ، خلافاً لابن الأنباري) [٤] ،حيث زعم ، جواز ذلك نظراً إلى أن الجواب غير صالح للشرطية ، بخلاف الشرط - كما سبق - ، نحو : « إنَّ زَيداً مَنْ يَأتِه لِيُحسن إليه .» ، والصحيح منعه [٥]، لأنه غير مستعمل ، وممن نص على منعه الكسائي والفراء[٦] .

(ولا) تدخل اللام (على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافاً للكسائي) [٧] ، على ما حكاه

---

(١) المساعد ١ / ٣٢٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٧ .

(٣) من الوافر ، لأبي حزام العكلي .
والشاهد فيه قوله : (للا) حيث دخلت اللام وهي للإيجاب على « لا » وهي للنفي على التشبيه بغير وهو نادر . انظر : سر النصاعة ١ / ٣٧٧ ، الخزانة ١٠ / ٣٣٠ ، المحتسب ١ / ٤٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ٢٧، الهمع ٢ / ١٧٥ ، والمساعد ١ / ٣٢٢ ، والسلسيلي ١ / ٣٦٤ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٥ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٦ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٢ .

(٦) المساعد ١ / ٣٢٢ .

(٧) « وأجازها الكسائي نظراً إلى سدها مسد الخبر .» انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٦ .

ابن كيسان عنه [١] من إجازة : « إن كل ثوبٍ لَوَ ثَمَنه » ، قال ابن عقيل : « وهذا خطأ عند البصريين[٢].» ، (وقد يليها) ، أي : اللام (حرف التنفيس) نحو : « إن زيداً لسوف يقوم ، أو لسيقوم » ، أجازه البصريون [٣] (خلافاً للكوفيين) [٤] في منعهم من ذلك .

(وأجازوا) ، أي : الكوفيون [٥] (دخولها) ، أي : اللام (بعد « لكن ») المشددة ، محتجين [٦] بقوله :

{٣٣٨} ... ... وَلَكِنَّني مِن حُبِّها لَعَمِيدُ [٧]

[من مواضع زيادة اللام]

(ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه ، وإمكان) دعوى (الزيادة) للاَّم مع أنه لايعلم له تتمة[٨]، ولا قائل ، ولا راو ثقة يقول سَمِعْته مِمَّن يوثق بعربيته .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩ .

(٢) المساعد ١ / ٣٢٢ .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٣٢٢ : « وفاقاً للبصريين إذ لا مانع منه »وفي الأصل أو « سيقوم » .

(٤) المفصل : ٣٢٨ .

(٥) إصلاح الخلل ١٦٥ .

(٦) ووجه الاحتجاج به عند الفراء ١ / ٤٦٥ ماقاله : « وإنما نصبت العرب بها إذا شُدِّدتْ نونها ، لأن أصلها: إن عبد الله قائم ، فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً وعلل دخول اللام في البيت بأن معناها - لكن - إن ، وانظر إصلاح الخلل : ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وصدره : يلومونني في حب ليلى عواذلي .
والشاهد فيه قوله : (لعميد) بدخول اللام في خبر « لكن » المشدّدة ، لأن معناها « إن » على رأي الكوفيين . انظر : الخزانة ١٠ / ٣٦١ ، ابن يعيش ٨ / ٦٢ ، الإنصاف ٢ / ٢٠٩ ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٩، المساعد ١ / ٣٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٤ ، إصلاح الخلل : ١٦٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٥٦ ، ويروي (لكميد) .

(٨) وكذا ذكر ابن النحاس في إعراب القرآن ، وابن هشام في مغني اللبيب ، ولم يذكر صدره إلا ابن ==

(كما زيدت) اللام (مع الخبر مجرَّداً) من « إنَّ » ، نحو : قوله :

{٣٣٩} أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (١)

والشهربة : العجوز الكبيرة .

(أو معمولاً) الخبر (لأمسى) الناقصة ، كقوله :

{٣٤٠} مَرُّوا عِجالاً وَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكم ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمجْهُوداَ (٢)

(أو « زال ») ، كقوله :

{٣٤١} وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلى لَدُن أَنْ عَرَفْتَها لَكَالْهَائم المُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ (٣)

والمراد ، بفتح الميم : المكان الذي يذهب فيه ويجاء

(أو « رأى ») كقوله :

== عقيل في شرح الألفية ١ / ٣٦٣ .

(١) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ١٧٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٣٠ ، الخزانة ١٠ / ٣٢٢ ، المغني ١ / ٢٥٤ ، سر الصناعة ١ / ٣٧٨ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .
والشاهد فيه قوله : (لعجوز) بزيادة اللام في الخبر مع تجرده من « إن » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، الخزانة ١٠ / ٣٢٧ و ابن يعيش ٨ / ٦٤ ، الخصائص ١ / ٣١٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٩ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .
والشاهد فيه قوله : (لمجهودا) بزيادة اللام في خبر « أمسى » الناقصة ، وعده ابن جني في سر الصناعة شذوذا ١ / ٣٨٠ . ويروى : « عَجالَى » .

(٣) البيت من الطويل ، لكثير عزة ، الخزانة ١٠ / ٣٢٨ ، المغني ١ / ٢٥٧ ، الهمع ٢ / ١٧٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٤ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ . ويروى « فقالوا » « كيف صاحبكم » .
وقافيته في الديوان : ٨٩ مذادِ والمذاد : مصدر ميمي بمعنى الذود والطرد .
والشاهد فيه قوله : (لكالهائم) بزيادة اللام في خبر « زال » .

{٣٤٢} رَأَوْكَ لَفِي ضَرَّاءَ أعيت فَثَبَّتُوا بِكَفَّيْكَ أَسْبَابَ المُنَى والمآرِبِ (١)

(أو « أنَّ ») المفتوحة المشددة ، كقراءة بعضهم (٢) ﴿ إلاَّ أَنهُم لَيَأكُلونَ الطَّعَامَ ﴾ (٣) .

(أو « ما ») النافية ، نحو :

{٣٤٣} أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً / بَعْدَ عِزَّتِه وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ (٤) /١٦٩/

{ والأعلاج : جمع عِلْج ، وهو العبد(٥) من كفار العجم } .

(وربما زيدت (اللام (بعد « إنَّ ») المكسورة (قبل الخبر المؤكد بها) ، أي : باللام ، نحو: ماحكى الكسائي(٦) والفراء (٦) : « أن من كلام العرب : إني لبحمد الله لصالحٌ .

(وقبل همزتها مبدلة هاءً مع تأكيد الخبر) ، نحو : قوله :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لفي ضراء) بزيادة اللام في معمول « رأى » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٠ ، المساعد ١ / ٣٢٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٢ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .

(٢) في البحر المحيط ٦ / ٤٩٠ : « وقرئ « أنهم » بالفتح على زيادة اللام » وفي شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢، نسبها ابن مالك لسعيد بن جُبير ، وكذا ابن هشام في المغني ١ / ٢٥٧ .

(٣) سورة الفرقان آية : ٢٠ .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لمن) بزيادة اللام في خبر « ما » النافية ، وزعم الكوفيون أن هذه اللام للاستثناء ، والتقدير : ما أبان إلا من أعلاج سودان ، انظر المغني ١ / ٢٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠ ، الارتشاف ٢ / ١٤٨ ، المساعد ١ / ٣٢٤ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٩٤ ، السلسيلي ١ / ٣٦٥ .

(٥) في الأصل و ب : « وهو العين » .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١ .

{٣٤٤} لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لوسيمةٌ عَلَى هَنَواتٍ شَأنَها مُتَتَابِعُ[١]

(أو) [٢] مع (تجريده) أي : الخبر من اللام ، نحو قوله :

{٣٤٥} أَلاَ يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَي كريمُ[٣]

والقُلَل : جمع قُلَّة وهي أعلى الجبل.

(لام قسم لا ابتداء]

(فإن صَحبتْ) اللاَّم (بعد « إنَّ » نون توكيد) ، نحو : « إنَّ زيداً ليقومنَّ » ، (أو) فِعْلاً (ماضياً متصرِّفاً عَارِياً من « قد ») ، نحو : « إنَّ زيداً لقَامَ » ، (نُوِي قسمٌ) قبل اللام ، ويصير التقدير : إنَّ زيداً والله ليقومنَّ ، وإنَّ زيداً والله لقامَ .

(وامتنع الكسر) ، إذا دخل على « إنَّ » ما يقتضي العمل فيها ، نحو : «علمتَ أَنَّ زيداً ليقومن » ، و « أَنَّ زيداً لقام » ، بفتح « أنَّ » في المثالين ، قال ابن السراج : « لأن هذه اللام ليست لام الابتداء » [٤] .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لهنك) بزيادة اللام قبل « إن المبدلة همزتها هاء مع توكيد الخبر باللام ، انظر : الإنصاف ١ / ٢٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٣٤٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣١ ، المساعد ١ / ٣٢٥ ، السلسيلي ١/ ٣٦٦ ، الشرح الكبير ١ / ٤٣٣ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٦ . والشطر الثاني في هذه جميعا : «على هفوات كاذب من يقولها » .

(٢) في الأصل و ب ك « و مع » .

(٣) من الطويل ، لرجل من نمير .
والشاهد فيه قوله : (لهنَّك) بزيادة اللام قبل « أن » المبدلة همزتها هاء دون توكيد الخبر ، انظر : الأمالي ١/ ٢٢٠ ، الخزانة ١٠ / ٣٥١ ، ابن يعيش ٨ / ٦٣ ، المقرب ١ / ١٠٧ ، المغني ١ / ٢٥٤، السلسيلي ١/ ٣٦٦ ، ابن مالك ٢ / ٣١ ، المساعد ١ / ٣٢٥ .

(٤) نص ابن السراج في الأصول ١ / ٢٧٥ : « وتقول : قد علمت أن زيداً لينطلقن ، ففتح ، لأن هذه لام القسم ، وليست لام « إن » التي في قولك : قد علمت إن زيداً ليقوم ، لأن هذه لام الابتداء ، والأولى لام اليمين ، فليست من « إن » في شئ » .

فصـــــل

[إن بمعنى نعم]

(ترادف « إنَّ ») بالكسر مع التشديد (« نعم ») ، كقوله :

[٣٤٦] قالوا : أَخِفْتَ ؟ فَقُلْتُ : إِنَّ وَخِيْفَتِي مَـا إِنْ تَـزالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي (١)

وقول ابن الزبير الأسدي ، لعبد الله بن الزُّبير : « لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير: « إِنَّ وَرَاكِبَها » (٢) أثبت ذلك سيبويه (٣) ، والأخفش (٤) ، والكسائي (٥) ، وغيرهم ، وأنكره أبو عبيدة (٦) ، والأول هو الصحيح (٧) ، وإذا رادف « إنَّ » نَعَمْ ، (فلا إعمال) ، لـ « إن » حينئذ ، كما أنَّ « نَعَمْ » كذلك .

(تخفيف إن وما يترتب عليه]

(وتخفف) « إنَّ » المكسورة المشددة (فيبطل الاختصاص) بالجملة الاسمية ، وإذا بطل جاز دخولها على الاسمية والفعلية ، (ويغلب الإهمال) على الإعمال ، نحو : ﴿ وإنْ كلٌّ لَمَّا جَميعٌ

---

(١) من الكامل ، نسبه ابن مالك لبعض الطائيين .
والشاهد فيه مجيئ : « إن » بمعنى « نَعَمْ » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣ ، المغني ٢ / ٢٧٢، الخزانة ١١ / ٢١٥ ، المساعد ١ / ٣٢٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٣ .

(٢) انظر الخزانة ٤ / ٦١ ، ٦٢ ، والمساعد ١ / ٣٢٦ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٥١ : « وأما قول العرب في الجواب إنّه ، فهو بمنزلة أجلْ ، وإذا وصلت قلت : إنَّ يافتى، وهي التي بمنزلة أجل » .

(٤) الخزانة ١١ / ٢١٤ ، والمساعد ١ / ٣٢٦ .

(٥) المساعد ١ / ٣٢٦ .

(٦) لسان العرب م : أ ن ن .

(٧) وهو مذهب سيبويه والجمهور ، انظر ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٣ .

لَدَيْنَا مُحضَرُونَ ﴾ [١] ، ويجوز عملها على قلة ، كقراءة / نافع [٢] : ﴿وإنْ كُلاًّ لَما ليوفِّينهَّم﴾[٣]، / ١٧٠/ والإعمال عربي جيد ، قال سيبويه : « حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب ، من يقول : « إنْ زيداً لمنطلق [٤]» ، بنصب « زيد » .

(وتلزم اللام بعدها) مع الإهمال ، حالة كون اللام (فارقةً)[٥] بين الإثبات والنفي ، (إن خِيفَ لَبْسٌ بـ « إنْ » النافية) ، نحو : « إنْ زيدٌ لقائم » ، و « إنْ في الدار لزيد » ، فإن لم يُخَف لبسَ لم تلتزم ، كقول الطرماح :

{٣٤٧} أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آل مالك وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ [٦]

---

(١) سورة يس آية : ٣٢ ، والاستشهاد بالآية على إهمال (إنْ) المخففة من الثقيلة لا يتأتى إلاَّ على قراءة من خفف (لما) فـ (كل) مبتدأ ، واللام لام الابتداء ، و (ما) زائدة و (جميع) ، أي مجموعون خبر المبتدأ ، و (محضرون) نعته .
وأما قراءة لما - بالتشديد - فلا تكون من المسألة ، إذ تكون (إنْ) نافية بمعنى (ما) و (لَمَّا) بمعنى (إلا) مفيدة للحصر . انظر التصريح ١ / ٢٣٠ ، وحاشية الشيخ يس .

(٢) وابن كثير ، وأبي بكر ، انظر النشر ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٣) سورة هود آية : ١١١ ، قال سيبويه ٢ / ١٤٠ : « وأهل المدينة يقرءون : « وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّكَ أعمالَهُمْ » يُخففون وينصبون . . . ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شئ لم يغير عمله » .

(٤) الكتاب ٢ / ١٤٠ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ١٣٩ : « واعلم أنهم يقولون : إن زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة « لكن » حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة « ما » التي تنفي بها » .

(٦) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (وإنْ مالك كانت) على ترك اللام الفارقة بعد « إن » المخففة ، لعدم اللبس إذ المعنى على المدح والإثبات للنفي . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤ ، المساعد ١ / ٣٢٦ ، العيني ٢/ ٢٧٦ ، الأشموني ١ / ٢٩٨ ، السلسيلي ١ / ٣٦٧ ، الارتشاف ٢ / ١٥٠ ، الألفية للمرادي ١/ ٣٥٢، أوضح المسالك ١/ ٣٦٧ .

لأن المعنى على الإثبات ، (ولم يكن بعدها نفي) ، فإن كان بعدها نفي ، نحو : « إنْ زيدٌ لن يقوم .» ، أو « ماقام ، امتنعت اللام ، قال المرادي : « وقد يستغنى عن قوله : (ولَمْ يكَن بَعْدَها نَفْيٌ) بما سبق في المشددة » [١] انتهى ، ويؤيده قوله : (وليست) هذه اللام (غير الابتدائية ، خلافاً لأبي علي) الفارسي[٢] ، والشلوبين [٣] ، حيث زعما أنها لام أخرى غير الابتدائية اجتلبت للفرق ، واختاره ابن أبي الربيع [٤] ، وحجته : أنها دخلت على ماليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ، ولا راجعاً إلى الخبر ، كالمفعول في قوله :

{٣٤٨} ... ... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... ... [٥]

---

(١) انظر شرحه للتسهيل ١ / ١٩٣ .

(٢) خالف أبو علي الفارسي في اللام التي في البيت (لمسلماً) فقال في البغداديات ١٧٨ : « ومعلوم أن لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن) الشديدة لايعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها . . . فلما عمل الفعل (قتلت) فيما بعد اللام ، علم من ذلك أنها ليست التي تدخل في خبر (إن) الشديدة » بتصرف .
أما رأيه في اللام التي تصحب (إن) المخففة فوافق فيه النحويين إذ قال : « فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن تفرق بينها وبين (إن) التي تجئ نافية بمعنى (ما) .» انظر البغداديات ١٧٦ .

(٣) المساعد ١ / ٣٢٧ .

(٤) ظ البسيط ٢ / ٧٨٠ .

(٥) من الكامل ، لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترثي زوجها الزبير بن العوام . وتمامه :
شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّد
والشاهد فيه قوله : (لمسلماً) بدخول اللام على ماليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ، فهي اللام الفارقة على رأي أبي علي ، والشلوبين ، وابن أبي الربيع وفيه شاهد آخر يذكر بعد . انظر : المغني ١ / ٢١ ، الخزانة ١٠ / ٣٧٣ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ ، المقرب ١ / ١١٢ ، المحتسب ٢/ ٢٥٥، شرح ابن مالك ٢ / ٣٦ ، المساعد ١ / ٣٢٧ ، أوضح المسالك ١ / ٣٦٨ ، شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٣ ، السلسيلي ١ / ٣٦٨، والبغداديات ١٧٨ .
وروى البيت بروايات مختلفة ، روى (هبلتك أمُّك) و (ثكلتك أمك) بدل : شلت يمينك ، و (فارساً) بدل : مسلماً .

وأجيب [١] : بأن الفعل بعد المخففة في موضع ما كان يلي المثقلة ، فـ « إن قتلت لمسلماً » بمنزلة : « إنَّ قَتِيلَك لمسلمٌ » ، وذهب سيبويه [٢] والأخفشان الأوسط والأصغر [٣] ، وابن الأخضر [٣] ، وجماعة [٤]، وتبعهم المصنف [٥] ، إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة .

(ولا يليها) ، أي : المخففة (غالباً] من الأفعال [[٦] إلا) فعل (ماضٍ ناسخٌ للابتداء) ، نحو : ﴿ وإنْ كَانَت لَكَبِيرةً ﴾ [٧] ، ومن غير الغالب نحو : ((إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً)) ، ﴿ وإن نَظُنُّك لمن الكَاذِبين ﴾ [٨] . (ويقاس على نحو : « إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً » ، وفاقاً للكوفيين [٩] والأخفش) [٩] (ومستندهم قوله : [١٠]

[مكرر] شَلَّت يَمينُكَ إنْ قَتَلْت لَمُسْلِماً حَلَّت عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتعَمِّد [١١] .

---

(١) الإجابة لابن مالك في شرحه ، للتسهيل ٢ / ٣٦ ، واللفظ عن المساعد .

(٢) مثل سيبويه للام الفارقة بقوله تعالى ٢ / ١٤٠ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » فهذه الآية تناظر البيت واللام فيها فارقة ، ويقول المرادي في شرحه للتسهيل ١ / ١٩٤ : « وفي كلام الأستاذ أبي علي ما يقتضي التفصيل ، بين أن تدخل على الاسم فتكون لام الابتداء أو على الفعل فتكون لام الفرق » .

(٣) المساعد ١ / ٣٢٧ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٩ .

(٥) شرح ابن مالك ٢ / ٣٦ .

(٦) مابين] [ليس في الأصل و ب ، وهو في التسهيل / ٦٥ ، ومتنه في شرح ابن مالك ٢ / ٣٦ ، والمساعد ١ / ٣٢٧ ، والسلسيلي ١ / ٣٦٨ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٨) سورة الشعراء آية : ١٨٦ ، واستشهد بها سيبويه على اللام الفارقة ، نظر الكتاب ٢ / ١٤٠ .

(٩) أوضح المسالك ١ / ٣٦٩ ، والمغني ١ / ٢١ .

(١٠) المساعد ١ / ٣٢٧ .

وقول بعض العرب : « إنْ قَنَّعْتَ كاتِبَكَ لَسَوطاً » ، و « إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه.»، ولا يقاس عليه عند / جمهور البصريين لقلته [١] . /١٧١/

(ولا تعمل) « إن » المخففة (عندهم) ، أي : الكوفيين فقط ، دون الأخفش من البصريين ، خلافاً لما يوهمه كلام المصنف [٢] .

(ولا تُؤَكِّد) « إنْ » المذكورة عندهم ، ولا هي مخففة من « إنَّ » المشددة ، (بل) هي (تفيد النفي [٣] ، واللام للإيجاب) ؛ فمعنى : « إنْ زيدٌ [٤] لقائم » عندهم : « مازيد إلا قائم » ، ويجعلون النصب ، في ﴿ وإنْ كُلاًّ لَما لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ [٥] بفعل يفسره ﴿ لَيُوفِّيَنَّهم ﴾ ، أو به نفسه ، وبه قال الفراء [٦] ورُدَّ : بأن اللام لاتعرف في كلامهم بمعنى [٧] : « إلاَّ » ، وما حكاه سيبويه [٨] من النصب بها يبطل قولهم .

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١ / ٢١ : « ولايقاس عليه ، جماعاً » ، وانظر المساعد ١ / ٣٢٨ .

(٢) إذ القاعدة أن الضمير يعود على أقرب مذكور وأقرب مذكور قبل « عندهم » هو الكوفيون والأخفش» .

(٣) شرح الكافية ٢ / ٣٥٩ ، والارتشاف ٢ / ١٥١ .

(٤) في الأصل و ب : إن زيدا - سهو .

(٥) سورة هود آية : ١١١ .

(٦) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٩ : « وأما من جعل (لَّا) بمنزلة إلا فإنه وجه لانعرفه . . . . . وأما الذين خففوا (إن) فإنهم نصبوا « كلا » بـ « ليوفينهم » ، وقالوا : كأنا قلنا : وإن ليوفينهم كلا » ١ هـ .

(٧) انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٩ ، والمساعد ١ / ٣٢٨ .

(٨) قال سيبويه ٢ / ١٤٠ : « حدثنا من نثق به ، أنه سمع من يقول : إن عمرا منطلق » .

[موقع لكن وتخفيفها]

(وموقع [١] « لكن » بين متنافيين بوجه ما) ، [كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهم وَلَكِنَّ اللَّه قَتَلَهم ، وَمَارَمَيتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّه رَمَى ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهم كَثِيرا لَفَشِلْتم وَلَتَنَازَعْتُم[٣] فِي الأَمْرِ ولكن اللَّه سَلَّمَ ﴾ [٤] ، والاتفاق على منع موافقة مابعدها لما قبلها ، نحو: «زيد قائم لكن عمراً قائم » ، وعلى جواز مساواته لنقيضه ، نحو : « ماهذا ساكن لكنه متحرك » ، وجواز كونه ضداً ، نحو : « ماهذا أسود لكنه أبيض » ، واختلفوا في الخلاف ، نحو : « ماهذا قائم لكنه شارب » ، وشرط التنافي بوجه يخرجه . قاله ابن عقيل [٥] ، وقال المرادي : « وكلام المصنف يدل على الجواز » [٦] .

(ويمنع إعمالها) ، أي : « لكن » (مخففة) على الأصح[٧] لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولمباينة لفظها لفظ الفعل ، (خلافاً ليونس والأخفش) [٨] في إجازتهما إعمالها [قياساً على « إنَّ » ، ولم يسمع من العرب : « ماقام زيد لكن عمراً قائم » ، بنصب «عمرو» ، وماروي عن يونس أنه حكى فيها العمل ، فهي رواية لاتعرف [٩] ، والفرق بينها

---

(١) في الأصل « ترفع » تحريف ، وما أثبتناه عن ابن مالك ٢ / ٣٢ .

(٢) سورة الأنفال آية : ١٧ .

(٣) في الأصل : وتنازعتم - سهو .

(٤) سورة الأنفال آية :٤٣ ، والتغاير هنا ، « أي: ولكن الله لم يُرِكُهم كثيرا » شرح الرضي الكافية ٢/ ٣٦٠ .

(٥) المساعد ١ / ٣٢٨ ، وفيه « لكنْ عمرٌو » ، والسياق يقتضي « لكنَّ » المشددة ، لا المخففة ، وذكر محققه أن في النسخة « د » « لكنَّ عمراً » والمغني ١ / ٣٢٢ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٤ .

(٧) الكافية ٢ / ٣٦٠ ، الهمع ٢ / ١٨٨ .

(٨) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٣٨١ : « تخفف « ولكن » فتهمل وجوبا » .
- وقال السيوطي في الهمع ٢ / ١٨٨ : « تخفف « لكن » فلا تعمل أصلاً ، لعدم سماعه ، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، وبزوال موجب إعمالها ، وهو الاختصاص ،إذْ صارت يليها الاسم والفعل » .

(٩) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٦٠ : « فإذا خففت ألغيت ، والأخفش ويونس أجازا إعمالها ==

وبين « إنَّ » زوال الاختصاص مطلقاً .

[« ما » بعد ليت وسائر الباب]

(وتلي « ما » « ليت » فتعمل) « ليت » (وتهمل) ، وقد روي بالوجهين قول النابغة :

{٣٤٩} قَالَتْ : أَلا لَيْتَما هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَد [١]

يروي [٢] : برفع « الحمام » على الإهمال ، ونصبه على الإعمال / ، وأجاز سيبويه في رواية / ١٧٢ / « رفع الحمام » أن تكون « ما » موصولة : اسم « ليت » ، وهذا خبر مبتدأ محذوف ، و« الحمام » صفة « هذا » ، و « لنا » خبر « ليت » ، والتقدير : ليت الذي هو هذا الحمام لنا [٣] .

(وقل الإعمال في « إنما ») ، روى الأخفش [٤] ، والكسائي [٥] : « إنما زيداً قائم » ، بنصب « زيداً » ، (وعدم سماعه في « كأنما » و « لعلما » و « لكنما » ، والقياس) على ماسمع

== مخففة ، ولا أعرف به شاهداً » وانظر المغني ١ / ٣٢٣ .

(١) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (ليتما هذا الحمام) على إعمال « ليتما » وإهمالها حالة كونها متصلة بـ « ما » انظر : الكتاب ٢ / ١٣٧ ، الخزانة ١٠ / ٢٥١ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٩ ، ابن يعيش ٨ / ٥٤ ، المقرب ١ / ١١٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٨ ، المغني ١ / ٣١٦ ، المساعد ١ / ٣٢٩ ، السلسيلي ١ / ٣٦٩ ، والمقتصد :٤٦٩، وديوانه ٢٤ .

(٢) قوله : يروى من الهامش .

(٣) هذا التقدير نقله الشيخ خالد عن ابن عقيل ١ / ٣٢٩ وقال السيرافي : « فرفعه على وجهين ، على أن يكون بمنزلة قول من قال : « مثلا مابعوضة » ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيدٌ منطلق » . انظر الكتاب ٢/ ١٣٨ ، حاشية (٢) ، وانظر الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦١ ، والمقتصد للجرجاني : ٤٦٩ .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٤٨ : « وروى أبو الحسن وحده في إنما ، وأنما الإعمال والالغاء والإعمال قليل فيهما ، لضعف معنى الفعل فيهما ، لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت ، لا معنى آخر متجدد » .

(٥) عزاه ابن برهان للكسائي ، قاله ابن مالك في شرحه ٢ / ٣٨ .

في « إنما زيداً قائم » (سائغ)[١] ، إذ لافارق ، هذا مذهب ابن السراج [٢] ، والزجاجي [٣] والزمخشري [٤] ، ومذهب سيبويه : أنه لايعمل مع « ما » إلاَّ « ليت » خاصة [٥].

فصـــل

[وقوع أن ومعموليها بعد الأحرف الناسخة]

(لتأول « أَنَّ » ومعموليها بمصدر قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر) ، نحو : «إنَّ عندي أَنَّك فاضل » ، فلو لم يفصل بالخبر لم يجز ، قال سيبويه : « لاتقول : " إنَّ أَنَّكَ ذاهبٌ»، في الكتاب »[٦] ، لأن « أنَّ » لايبتدأ بها ، وأجاز هشام [٧] : « إنَّ أَنَّك منطلق حق » .

(وقد تتصل) « أَنَّ » (بـ « ليت» سادة مسد معموليها) ، نحو قوله :

---

(١) يقول ابن مالك : « وهذ النقل الذي ذكره ابن برهان - رحمه الله - يؤيد ماذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً ، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها . وبقوله أقول في هذه المسألة ، ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغ » انظر شرحه ٢ / ٣٨ .
ويقول الرضي : « وعدم سماع الإعمال في كأنما ، ولعلما ، ولكنما ، وقياسها في الإعمال على « ليتما » سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة ، إذ لافرق بينها وبين ليتما ، وإذا سمع في « إنما » مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف ، لكن الالغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع ، وفوات الاختصاص بسبب «ما».» انظر شرح الكافية ٢ / ٣٤٨ .

(٢) الأصول ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٣) انظر الشرح الكبير ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(٤) قال الزمخشري في المفصل ٢٩٣ : « ومنهم من يجعل « ما » مزيدة ويعملها ، إلا أن الإعمال في كأنما ، ولعلما ، وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما » .

(٥) الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٦) الكتاب ٣ / ١٢٤ .

(٧) ونسبه أبو حيان للفراء أيضا انظر الارتشاف ٢ / ١٥٨ .

{٣٥٠} فَيَالَيْت أَنَّ الظَّاعِنينَ تَلَفَّتُوا فَيُعْلَمَ مَابِي مِنْ جَوًى وَغَرَام (١)

فـأَنَّ ومعموليها سدت مسد معمولي « ليت » ، كما سدت مسد المفعولين في باب « ظن » .

(ويمنع ذلك في « لعل » ، خلافاً للأخفش) ، حيث أجاز « لعل أن زيداً قائم » ، قياساً على « ليت » ، وهو ضعيف ؛ لأن ذلك في « ليت » شاذ في القياس ، وإن كان قد سمع كثيرا .

[تخفيف أن وما يترتب عليه]

(وتخفف « أنَّ ») المفتوحة المشددة (فينوى معها اسم لايبرز إلا اضطراراً) ، كقوله :

{٣٥١} فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ (٢)

ولا يلزم كون { غير } الملفوظ به ضمير شأن ، خلافاً لبعضهم (٣) ، وقدر سيبويه : ﴿أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ (٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ : أَنَّك قد صدقت الرؤيا (٥) .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه في صدر البيت ، على ما وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٩ ، المساعد ١/ ٣٣٠، السلسيلي ١ / ٣٧٠ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر ابن يعيش ٨ / ٧١ ، الخزانة ١٠ / ٣٨١ ، ٥ / ٤٢٦ ، المساعد ١/ ٣٣٠ الانصاف ١ / ٢٠٥ ، المغني ١ / ٢٩ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٠ ، الإيضاح لابن الحاجب ٢/ ١٨٧ . السلسيلي ١ / ٣٧٠ . والشاهد فيه قوله : (أنك) بإعمال « أن » المخففة في الضمير البارز ، وهو ضرورة .و«في» ساقطة من الأصل .

(٣) منهم ابن الحاجب قال في الإيضاح ٢/ ١٨٨ : « وإعمال المفتوحة في الملغو بعدها ضرورة ، ويلزم تقدير اسمها ضمير شأن محذوف ، وتكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها . . » وشرح الرضي للكافية ٢/ ٣٥٩ . وقال ابن عصفور : « اسم أن ، وكأن - مخففتين - محذوف تقديره : يعجبني أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم » . وقال أبو حيان : « ولايلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم أصحابنا » انظر الارتشاف ٢/ ١٥١ .

(٤) سورة الصافات آية : ١٠٤ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٦٣ .

(والخبر جملة اسمية / مجردة) ، كقوله : ﴿ وآخِرُ دَعْوَاهم [١] أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ / ١٧٣ / العَالمِين﴾ .

(أو مصدرة بـ « لا ») ، نحو : ﴿ وأَنْ لا إِلَه إلاَّ هُوَ ﴾ [٢] .

(أو) مصدرة (بأداة شرط) ، كقوله :

{٣٥٢} فَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَثْقَفُوه فَإِنَّه جَزَرٌ لِخَامِعَةٍ وَفَرْخِ عُقَابِ [٣]

وَثَقِفْتُه : أي صادفته ، وجزر السباع : اللحم الذي تأكله ، والخامعة : الضبع ، لأنها تخمع إذا مشت . (أوْ) مصدرة (بـ « رُبَّ ») ، كقوله :

{٣٥٣} تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً أَمِينٌ وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِيناَ [٤]

(أو) مصدرة (بفعل يقترن غالباً - إن تصرف ولم يكن دعاء - بـ « قد ») ، نحو قوله تعالى : ﴿ ﴿وَنَعْلَم أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [٥] ، واحترز بقوله : (غالباً) من غير الغالب ، نحو قوله[٥] :

---

(١) سورة يونس آية: ١٠ .

(٢) سورة هود آية : ١٤ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (من تثقفوه) حيث خبر « أن » المخففة جملة اسمية مصدرة بأداة شرط . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤١ ، المساعد ١ / ٣٣١ ، والارتشاف ٢ / ١٥٢ ، والسلسيلي ١ / ٣٧١ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أن ربَّ امرئٍ) حيث جاء خبر « أنْ » جملة اسمية مصدرة بـ « رب » انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤١ ، ٤٢ ، المساعد ١ / ٣٣١ ، الارتشاف ٢ / ١٥٢ ، الهمع ٢ / ١٨٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٥ ، السلسيلي ١ / ٣٧١ .

(٥) سورة المائدة آية : ١١٣ .

﴿٣٥٤﴾ عَلِموا أَنْ يُؤَمَّلُون فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْل[١]

وبقوله : (متصرف) [٢] ، من نحو : ﴿ وأَنْ لَيْسَ للانْسَانِ إلاَ مَا سَعَى ﴾ [٣] ، وبقوله : (دعاء) من نحو : ﴿ والخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْها ﴾ [٤] . في قراءة [٥]من خفف « أَنْ » ، وكسر الضاد .

(أو) يقترن (بـ « لو ») ، نحو : ﴿ وأَن لَّو اسْتَقَامُوا ﴾ [٦] .

(أو) يقترن (بحرف تنفيس) ، نحو : ﴿عَلِم أَنْ سَيَكُون ﴾ [٧] .

(أو) حرف (نفي)، سواء أكان « لا » ، نحو : ﴿ أَفَلاَ يَرون أَن لاَّيَرْجع إليهم قَولاً ﴾ [٨] أم « لن » ، نحو : ﴿ أَن لَّنَ نَجْمَعَ عِظَامَه ﴾[٩] ، أم « لم » ، نحو : ﴿ أَيَحسب أَن لَّمْ يَرَه أَحَدٌ ﴾[١٠].

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أن يؤملون) حيث خبر « أنْ » مصدر بفعل متصرف غير مقتر بـ « قد » انظر : العيني ٢ / ٢٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٤ ، المساعد ١ / ٣٣١ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٩٥ ، الهمع ٢ / ١٨٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧١ .

(٢) في الأصل وب : متصرف » ولفظ المتن السابق وتصرف .

(٣) سورة النجم آية : ٣٩ .

(٤) سورة النور آية : ٩ .

(٥) « قرأ نافع . . و « أن غضب » بتخفيف أن ، وغضب فعل ماض ، والجلالة بعد : مرفوعة . وهي أن المخففة من الثقيلة لما خففت حذف اسمها وهو ضمير الشأن » ا هـ البحر المحيط ٦ / ٤٣٤ ، وانظر السبعة: ٤٥٣ .

(٦) سورة الجن آية : ١٦ .

(٧) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٨) سورة طه آية : ٨٩ .

(٩) سورة القيامة آية : ٣ .

(١٠) سورة البلد آية ٧ وفي الأصل يحسب . سهو .

[تخفيف كأن وما يترتب عليه]

(وتخفف " كأن " فتعمل في اسم) كاسم (أن) المفتوحة المخففة (المقدر) سواء كان ضمير شأن كقوله :

{٣٥٥} وَوَجْهٍ مُشرِقِ النَّحـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُقَّـانِ (١)

أم غيره ، كقوله :

{٣٥٦} وَيَوْماً تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلىَ وارِقِ السَّلَمْ (٢)

في رواية من رفع « ظبية » .

(والخبر جملة اسمية) ، كقوله :

{٣٥٧} ... ... كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ (١)

---

(١) هزج ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كأن ثدياه) إذ جاز إعمال « كأن » المخففة ، واسمها ضمير شأن محذوف انظر : الكتاب ٢ / ١٣٥ ، ابن يعيش ٨ / ٨٢ ، الخزانة ١٠ / ٣٩٨ ، المحتسب ١ / ٩ ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٢ ، الإنصاف ١ / ١٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٥ ، أوضح المسالك ١ / ٣٧٨ ، السلسيلي١ / ٣٧٢ ، الأشموني ١ / ٣٠٢ . واختلف في رواية صدر البيت : فروى مشرق النحر ، وروي مشرق اللون ورواية الشارح هي رواية سيبويه .

(٢) من الطويل ، ونسب لابن صريم اليشكري ، وصحح البغدادي أنه لعلباء بن أرقم اليشكري .
والشاهد فيه قوله : (كأن ظبية) يرفع ظبية خبر كأن واسمها ضمير مستتر يعود على المرأة التي يتحدث عنها . انظر: الكتاب ٢/ ١٣٤ ، الخزانة ١٠/ ٤١١ ، ابن يعيش ٨/ ٨٢ ، المقرب ١/ ١١١ ، المغني ١/ ٣٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٧٨ ، الشرح الكبير ١ / ٤٣٧ ، أوضح المسالك ١ / ٣٧٧ .، السلسيلي ١/ ٣٧٣.
والمقسم : الحسن الجميل ، وتعطو : تَنَاولُ . والسلم : ضرب من شجر الباديه يعظم ، وله شرك ، واحدتُهُ سلمه ظ : الخزانة ١٠ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

(أو فعلية مبدوءة بـ « لم ») ، نحو : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بالأمس ﴾ [١] ، (أو «قد ») ، كقوله[٢] :

{٣٥٨} لاَ يَهُولَنَّك اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورها كَأَنْ قَدْ أَلَّا

(أو مفرد) ، كقوله :

{مكرر} ... ... كَأَنْ ظبيةٌ[٣]

البيت / أي : كأنها ظبية . /١٧٤/

(وقد يبرز اسمها) ، أي : « كأن » (في الشعر) ، كما روي « كَأَنْ ظبيةً » و « كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ » ، بالنصب فيهما .

[تخفيف إنْ بعد أما]

(ويقال : « أما إن جزاك الله خيراً » ، وربما قيل : أن جزاك ، والأصل أنه) قال المرادي : «الأول بكسر « إنْ » ، والثاني بفتحها ، فوجه الفتح أن « أما » بمعنى حقاً ، و«أن» مخففة من « أنَّ »، ولم يفصل لأن الفعل دعاء ، ووجه الكسر : أن «أما » بمعنى «ألا » للاستفتاح ، و «إنْ » مخففة ، هذا مذهب سيبويه [٤] » انتهى .

---

(١) سورة يونس آية : ٤٢ .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كأن قد ألما) حيث جاء خبر « كأنْ » جملة فعلية مبدوءة بـ « قد » ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٥ ، المساعد ١ / ٣٣٢ ، العيني ٢ / ٢٠٦ ، السلسيلي ١ / ٣٧٣ ، أوضح المسالك ١ / ٣٧٩ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الكتاب ٣ / ١٢٢ . وشرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٦ .

[لغات في لعل]

(وقد يقال في « لعل » : « عَلَّ ») بإسقاط اللام الأولى ، حكاها سيبويه [١] ، وغيره ، وقال الكسائي : « هي لغة تيم الله من ربيعة »[٢] ، (و « لَعَنَّ ») بإبدال الثانية نوناً ، حكاها الفراء [٣] : (و« عَنَّ ») ، حكاها سيبويه [٤] ، (و « لأَنَّ ») ، كقول امرئ القيس :

{٣٥٩} عُوجا عَلَى الطَّلَل المُحيلِ لأَنَّنَا نَبْكي الدِّيَارَ كَمَا بَكى ابن حِزَامِ [٥]

عوجا : أي اعطفا ، والطلل : ما شخص من آثار الدِّيار ، والمحيل : من أحالت الدِّيار ، إذا أتى عليها حول ، وابن حزام : رجل من شعراء العرب ، (و « أَنَّ ») ، حكاها الخليل وهشام [٦] ، (و « رَعَنَّ ») بالراء ، يمكن أن تكون الراءُ بدلاً من [٧] اللام ، كما قالوا في : « وجل : وجر » . (و« رَغَنَّ » وَ « لَغَنَّ ») بالغين المعجمة فيهما قيل : إن الغين فيهما بدل من العين المهملة ، كما قالوا في ارْمَعَلَّ : ارْمَغَلَّ ، وقيل: هما لغتان، وهو الأظهر ، لقلة هذا البدل . (ولعلت)[٨] ، ذكرها أبو

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .

(٢) وفي الصحاح ٥ / ١٧٧٤ : « وعلَّ زيدٍ قائمٌ » سمعه أبو زيد من بني عقيل ، وانظر الارتشاف ٢/ ١٥٥ .

(٣) المساعد ١ / ٣٣٤ .

(٤) لم أجدها عند سيبويه ، ولعل الناسخ سها ونسبها لسيبويه ، لأن ابن عقيل ، والمرادي والسلسيلي نسبوها للكسائي ، انظر المساعد ١ / ٣٣٤ .

(٥) من الكامل .
والشاهد فيه قوله : (لأَنَّنا) حيث جاءت « لأن » لغة في لعل . انظر : ديوانه : ٩٢ ، العمدة ١/ ٨٧، الخزانة ٤ / ٣٧٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤٦ ، المساعد ١ / ٣٣٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٦ ، السلسيلي ١ / ٣٧٤ .

(٦) الارتشاف ٢ / ١٥٥ ، والمساعد ١ / ٣٣٥ .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٦١ .

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦١ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٤٦ .

علي في التذكرة ، فهذه عشر لغات ، وزاد بعض المغاربة (غَنَّ) بالغين المعجمة والنون ، وفي «الغرة : رَعلَّ[1] » ، بالراء بدلاً من اللام .

[أن والفعل خبر لعل]

(وقد يقع خبرها) أي : « لَعَلَّ » (« أنْ يفعل » ، بعد اسم عين حملاً على « عسى ») ، كقوله :

{مكرر} لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللاَّتِي يَدَعْنَك أَجْدَعَا [2]

[الجر بـ « لعل »]

(والجر بـ « لَعَلَّ » ثابتةَ الأول أو محذوفته مفتوحة) اللام (الآخر ، أو مكسورته ، لغة عقيلية) بالتصغير ، قال أبو زيد : « بنو عقيل يجرون بـ « لعل » مفتوحة الآخر ، ومكسورته،/ /١٧٥/ وروى الفراء [3] الجر بـ « لَعَلَّ » ، كقوله :

{٣٦٠} ... ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكِ قَرِيبُ [4]

ومنع ذلك قوم ، وتأولوا البيت [5] على حذف مضاف ، والأصل : لَعَلَّ جَوابَ أبي المغوار .

---

(١) المساعد ١ / ٣٣٥ .

(٢) البيت من الطويل . والشاهد فيه قوله : (أن تلم) وقع خبراً لـ « لعل » وسبق في أفعال المقاربة .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١٥٦ : « ومن غريب المنقول أن الفراء ذهب إلى جواز الجر بها .. » اهـ، وانظر الهمع ٤ / ٢٠٧ .

(٤) البيت من الطويل ، لكعب بن سعد الغنوي ، وصدره : فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة : وروى دعوةً الأصمعيات ص ٩٦ ، الأمال الشجرية ١ / ٣٦١ ، النوادر ص ٢١٨ ، الخزانة ١٠ / ٤٢٦ ، المغني ١/ ٣١٧ ، الهمع ٤ / ٢٠٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧٥ ، .
والشاهد فيه قوله : (لعل أبي) فلعل جرت الاسم الذي بعدها وهي لغة عُقيل .

(٥) انظر شرح الرضي ٢ / ٣٦١ ، الهمع ٤ / ٢٠٧ .

فصـــــل

[حكم المعطوف على الاسم في هذا الباب]

(يجوز رفع المعطوف) بالحرف (على اسم « إنَّ » و « لكنَّ » بعد) استكمال (الخبر بإجماع) من النحاة [١] ، فإنهم أجمعوا على جواز رفع المعطوف على اسم « إنَّ » و « لكنَّ » بعد مجئ الخبر ، واختلفوا في توجيهه ، فقيل : إنه معطوف على محل الاسم ؛ لأنه كان مرفوعاً قبل دخول الناسخ [٢]، وقيل : إنه معطوف على محل الناسخ ، واسمه [٣]، وقيل : إنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ، إن كان مما يتحمل الضمير [٤] ، وقيل : إنه مبتدأ وخبره محذوف [٥] ، قيل : وهذا هو الصحيح [٦] ، والمفهوم من عبارة سيبويه [٧] ، وهو على هذا من عطف الجمل ؛ وماقبله من عطف المفردات ، وشاهد « إنَّ » قوله :

{٣٦١} .... فإنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأَبُ [٨]

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٠ .

(٢) قال به : « أبو الحسن ، والمبرد ، وأبو بكر والفارسي » الارتشاف ٢ / ١٥٩ ، وقال الرضي ٢ / ٣٥٢ : «... قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع » .

(٣) في الكافية ٢ / ٣٥٢ « وبعضهم يقول على موضع إنَّ مع اسمها كما قال الجزولي » .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٤٤ : « وأما الوجه الآخر الضعيف ، فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيداً ظريف هو وعمرو » . وفي الارتشاف ٢ / ١٥٩ هو للفراء ، والطوال ، ونقله عنهما النحاس .

(٥) وهو رأي المحققين ، انظر أوضح المسالك ١ / ٣٥٨ ، وشرح الألفية للمرادي ١ / ٣٥٠ .

(٦) قال ابن الحاجب في الايضاح٢/ ١٨١ : « هذا مذهب البصريين ، وهو الصحيح » .

(٧) عبارة سيبويه : « فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى : إن زيداً منطلق ، زيدٌ منطلق ، و « إن » دخلت توكيداً » انظر الكتاب ٢ / ١٤٤ .

(٨) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وصدره : فمن يك لم ينجب أبوه وأمه .
والشاهد فيه قوله : (والأبُ) بالرفع فهو معطوف على محل اسم إنَّ أو على وجه آخر مما ذكر قبل .انظر : العيني ٢/ ٢٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٨ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١١، التصريح ١/ ٢٢٧

وشاهد « لكن » ، قوله :

{٣٦٢} ... ... وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ والخالُ (١)

(لا قبله) ، أي : الخبر (مطلقاً) سواء خفي إعراب الاسم أم ظهر ، (خلافاً للكسائي) (٢)، في إجازة العطف بالرفع قبل الخبر مطلقاً ظهر إعراب الاسم ، نحو : « إنَّ زَيْداً وعمرو قَائِمانِ » ، أو خفي ، نحو : « إِنَّكَ وَزَيدٌ ذَاهِبانِ » . (ولا يشترط (٣) خفاء إعراب الاسم ، خلافاً للفراء) ، {فيجوز عنده : « إنك وزيد ذاهبان » (٤) ، ويمتنع : « إنَّ زيْداً وعمرو قَائِمَانِ (٥) » ، لتخالف الحركة فيهما ، (وإن تُوهِّم مارأياه) ، أي : الكسائي والفراء، (قُدِّر تأخير المعطوف) على المعطوف عليه ، (أو) قُدِّر (حذف خبر قبله) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنصارى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٦) الآيه ، فيقدر تأخير قوله: ﴿والصَّابِئُون والنَّصَارَى ﴾ بعد تمام الجملة

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وصدره : وما قصرت بي في التسامي خئولة .
والشاهد فيه قوله : (والخال) بالرفع معطوف على محل اسم « لكنَّ » . انظر : العيني ٢ / ٣١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٨ ، التصريح ١ / ٢٢٧ ، الهمع ٥ / ٢٩١ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٨ .

(٣) في شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٧ : « ولابشرط خفاء » وكذا السلسيلي .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٥٨ .

(٥) علل ابن الحاجب منعه في الإيضاح٢ / ١٨١ فقال: « لأنه يؤدي إلى أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد ، وذلك أن زيدا منصوب بأن ، وخبره لايكون إلا معمولا « لأنَّ » ؛ لأنه لابد لها من مرفوع وهو خبر، وارتفاع « عمرو » إنما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من « إنَّ » ، أو جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرد ، وخبره يجب أن يكون مرفوعاً بمثلِ ما ارتفع به ، فإذا قيل قائمان ، وجُعل خبراً لهما أدَّى إلى أن يكون معمولاً لأن ، ومعمولا للابتداء ، وهو باطل » .

(٦) سورة المائدة آية : ٦٩ .

التي هي الخبر ، وعلى ذلك حمله سيبويه [١] : « أو يقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره : إن الَّذين آمنوا فرحون ، والَّذين هَادُوا والصَّابِئُون والنَّصَارى مَنْ آمَن باللَّهِ واليَومِ الآخِر ، وَعَمِلَ صَالِحاً فَلاخَوْفٌ عَلَيْهم وَلاَ هُم يَحْزَنُونَ [٢] . /

/١٧٦/

(و « أنَّ ») المفتوحة (في ذلك) أي في جواز رفع المعطوف بعد كمال الخبر (كـ « إنَّ ») المكسورة (على الأصح) ، وشرط ذلك ، كما قال في الشرح : « أن يتقدمها علمٌ » ، كقوله :

{٣٦٣} وإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ [٣]

أو معنى العلم ، كقوله تعالى : ﴿ وأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ ورسُولِه إلَى النَّاسِ يَوم الحَجِّ الأكْبَر أنَّ اللَّهَ بريءٌ مِن المُشْرِكِينَ وَرَسُولُه ﴾ [٤] . قال : « ومن فرق بينهما ، أعني بين « إن » المكسورة ، والمفتوحة على الإطلاق ، فهو مخالف لسيبويه [٥] . وقال الشلوبين : « مذهب الأكثرين المنع ،

---

(١) قال سيبويه ٢ / ١٥٥ : « وأمَّاقوله عز وجل : « والصابئون » ، فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله:« والصابئون » بعد ما مضي الخبر » .

(٢) الإنصاف ١ / ١٨٩ والمساعد ١ / ٣٣٦ .

(٣) من الوافر ، لبشر بن أبي خازم .
والشاهد فيه قوله : (أنا وأنتم) بإجراء « أن » المفتوحة مجرى المكسورة في جواز رفع المعطوف « أنتم » على اسمها . انظر : الكتاب ٢ / ١٥٦ ، الإنصاف ١ / ١٩٠ ، الخزانة ١٠ / ٢٩٣ ، الإيضاح لابن الحاجب ٤ ٢ / ١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٠ ، ٥١ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، المساعد ١/ ٣٣٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧٧ .

(٤) سورة التوبة آية : ٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥١ ، وقال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٥٣ : « وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال إن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة .
والسيرافي ومن تبعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا : لايجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقاً ، إذ لم يبق معها الابتداء ، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد . . ونظر أبي سعيد صحيح » ، والمنقول عن شرح ابن مالك لفظ ابن عقيل ، لا نص ابن مالك .

وهو الصحيح » ، وعلى هذا خبر « أن » في البيت محذوف ، لـدلالة خبر « أنـتم » عليـه ، وعليه يحمل قول سيبويه [١] : و ﴿ رَسُولُه ﴾ معطوف على الضمير المستكن في ﴿ بَرِىء ﴾ ، وقد حصل الفرق .

(وكذا البواقي) ، وهي « كأن » و « ليت » و « لعل » (عند الفراء) [٢] ، وحجته قول الشاعر :

{٣٦٤} يَالَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بلدة لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ [٣]

ومذهب البصرين [٤] ، أن النصـب في ذلك متعـين ، وهذا البيت متأول على أن « أنت » مبتدأ وخبره محذوف ، أي : وأنت معي ، والجملة حالية ، وفي « بلدة » [٥] خبر « ليت » هكذا قـالوا[٦]، وعنـدي : أن هـذا التأويل مخرج على وجه ضعيف ، وهو جواز توسيط الحال بين الظرف المخبر بـه ، والمخبر عنه ، والأصح المنع ، وأبعد منه تأويل بعضهم، بأن الأصل: أنا وأنت ،

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٣٨ : « . . . جاز لك أن تقول : إنَّ زيداً فيها وعمرو . ومثله : « أن الله بريءٌ من المشركين ورسولهُ » فابتداء لأن معنى الحديث حين قال : إن زيداً منطلق : زيد منطلق ، ولكنه أكد بأن كما أكد فأظهر زيداً وأضمره » .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ .

(٣) الرجز لرؤبة ، ديوانه ١٧٦ ، الخزانة ١٠ / ١٨ ، أوضح لمسالك ١ / ٣٦٤ ، الهمع ٥ / ٢٩٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٢ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، المساعد ١ / ٣٣٧ ، السلسيلي ١ / ٣٧٧ والشاهد فيه قوله : (وأنت) بعطفه على محل اسم « ليت » قبل استكمال الخبر ، عند الفراء .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٤٦ : « الا أنه لايرفع بعدهن شئ على الابتداء ، ومن ثم اختار الناس ليت زيداً منطلق وعمراً » .

(٥) في الأصل و ب : في بلد .

(٦) منهم ابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٣٦٦ ، والتخريج لابن مالك انظر شرحه ٢ / ٥٢ .

فـ «أنـا» مبتدأ ، وأنت معطوف عليه ، والخبر قوله : « في بلدة » [١] ، فحذف أنا [٢] » . انتهى ، فبقيت (ليت) بلا خبر .

(إتباع اسم إن وأخواتها غير المنسق]

(والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي [٣] والزجاج [٣] والفراء [٤]) ، في جواز الرفع بعد « إنَّ » المكسورة ، و « لكن » ، وينبغي أن يلتحق بهما « أنَّ » المفتوحة ، إذا كمل خبرهن ، نحو : « إنَّ زيداً قائمٌ الظريفُ ، أو كرزٌ أو نَفْسُه » . برفع النعت والبيان والتوكيد ، وزاد[٥] الفراء جواز الرفع قبل مجئ الخبر ، بشرط خفاء إعراب الاسم ، فيجيـز : « إنَّك الظريفُ أو كرزٌ ، أو نَفْسُكَ قائم » . والمحققون من البصريين [٦] يوجبون في التوابع الثلاثة النصب/ على /١٧٧/ اللفظ ، كمل الخبر أم لم يكمل .

(وندر) عند غير الكسائي ، والفراء : («إنهم أجمعون ذاهبون » ، و « إنك وزيد ذاهبان ») حكاهما سيبويه [٧] ، ووجه ندورهما على طريق البصريين ومن وافقهم : أن فيهما تبعية مرفوعٍ لمنصوبٍ قبل تمام الخبر ، ووجه عدم ندورهما على طريق الكسائي والفراء أنهما لايشترطان تمام الخبر ، أما الكسائي فظاهر ، وأما الفراء فلأن خـفاء إعراب الاسم قد وُجِدَ .

---

(١) في الأصل و ب : في بلد .
(٢) التصريح ١ / ٢٣٠ .
(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٥٤ .
(٤) أوضح المسالك ١ / ٣٦٤ .
(٥) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٤٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٢ .
(٦) المساعد ١ / ٣٣٨ .
(٧) الكتاب ٢ / ١٥٥ .

[رفع المعطوف على" أول مفعولي ظن]

(وأجاز الكسائي [١] رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب) المفعول (الثاني)، نحو : « ظننت زيداً صديقي وعمرو .» هكذا مثَّل المصنف [٢] ، ومثَّله الفراء : « أظن عبد الله وزيد قاما أو يقومان ، أو مالهما كثير ، ووافق الفراء البصريين [٣] على المنع ، لمخالفة المعطوف المعطوف عليه في الإعراب ، لاسيما مع المجاورة كما مثل ، وتمثيل المصنف أقرب للفصل بين المتعاطفين بما لايـظهر فيه إعراب .

* * *

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٥٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٥٥ ، الهمع ٥ / ٢٩٣ .

{١٦} باب " لا " [١] النافية لجنس العاملة عمل " إن "

من نصب الاسم اتفاقاً ورفع الخبر على خلاف .

[شرط عملها]

(إذا لم تكرر[٢] « لا » ، وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها) ، أي: « لا » ، (عملت) « لا » (عمل « إن ») وجوباً ، نحو: « لاصاحب علم ممقوت » .

فلو تكررت « لا » ، نحو : « لارجل ولا امرأة » ، لم يجب العمل ، بل يجوز .

ولولم يقصد خلوص العموم لم تعمل عمل « إنَّ » ، بل تعمل عمل (ليس) ، أو تلغى فيليها المبتدأ والخبر .

ولو دخلت على معرفة لم تعمل عمل « إنَّ » إلا بتأويل - كما سيأتي - .

ولو فصل بين « لا » والنكرة ، لم تعمل ، نحو : ﴿ لاَفِيهَا غَوْلٌ ﴾ [٣] .

ولو ولى « لا » معمول غيرها لم تعمل ، نحو : ﴿ لاَ مرحباً بِهم ﴾ [٤] ، فإن « مرحباً » منصوب بفعل مقدر ، فلم تل النكرة « لا » ، للفصل بالفعل المقدر .

وإنما عملت « لا » عمل « إن » مع أنها / غير مختصة بالأسماء * لأنها إذا قصد بها النفي /١٧٨/

---

(١) كلمة « لا » ليست في الأصل ، وهي زيادة من « ب » .

(٢) في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ : « لم تكرر ، وكذا المساعد والسلسيلي .

(٣) سورة الصافات آية : ٤٧ .

(٤) سورة ص آية : ٥٩ .

العام اختصت بالاسم النكرة ، فليست إذن هي الداخلة على الفعل . قاله المرادي [١] .

[تركيب لا واسمها]

(إلا أن الاسم) النكرة (إذا لم يكن مضافاً) ، نحو : « لاغلامَ سفرٍ حاضرٌ » ، (ولا شبيها به) ، وهو العامل فيما بعده عمل الفعل ، نحو : « لاقبيحاً فعله محمود »[٢] ، « ولا طالعاً جبلاً حاضر .» ، « ولا ماراً بزيد عندنا » ، (رُكِّبَ) الاسم الموصوف [٣] بكونه غير مضاف ، ولا شبيه به (معها) ، أي : مع « لا » ، (وبني) الاسم المذكور (على ما كان ينصب به) ، لو كان معرباً ، فيبني على الفتح في ، نحو : « لارجل ولارجال .» ، وعلى الياء في ، نحو : « لارجلين ولامسلمين » .

(و) على (الفتح [٣] في ، نحو : « ولا لذَّاتَ للشيب ») ، في قول سلامة بن جندل :

{٣٦٥} إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُه فِيه نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتَ لِلشَّيبِ [٤]

(أولى من الكسر) ؛ ليجري الباب على سنن واحد، وفرع بعض المغاربة الوجهين على الخلاف في حركة اسم « لا » ، فمن قال [٥] : هي إعراب كسر ، ومن قال هي بناء [٦] ، فتح ، وهكذا كل جمع بألف وتاء مزيدتين .

---

(١) في شرح التسهيل ١ / ١٩٨ .

(٢) في الأصل و « ب » : مذموم - سهو .

(٣) « الموصوف » سقطت من : ب . وفي الأصل : وعلى والفتح : سهو .

(٤) البيت من البسيط ، الخزانة ٤ / ٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٥ ، المساعد ١ / ٣٤٠ ، الهمع ٢/ ٢٠١ ، المرادي ١ / ١٩٩ ، السلسيلي ١ / ٣٨٠ ، ورواه في الخزانة « أودى الشباب ، وكذا رواه في الشرح الكبير ٢ / ٢٧٢ . والشاهد فيه قوله : (ولا لذات) على أن جمع المؤنث بناؤه على الفتح أولى من إعرابه بالكسر .

(٥) كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين ، انظر التصريح ١ / ٢٣٩ .

(٦) وهو مذهب جمهور البصريين ، انظر التصريح ١ / ٢٣٩ . ==

[رافع خبرها]

(ورفع) الاسم (الخبر - إن لم يركب الاسم مع « لا » - بها) ، أي : بـ « لا » (عند الجميع) من النحاة [١] ، قال الاستاذ أبو علي الشلوبين : « لاخلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها [٢] ، نحو : « لاصاحب برٍّ نادمٌ .» و « لا طالعاً جبلاً حاضر .» ، (وكذا مع التركيب) ، نحو : « لارجل كاتب ، (على الأصح) ، عند المصنف تبعاً للأخفش [٣] ، والمازني [٤] ، والمبرد[٤]، وجماعة [٥] ، وحجتهم : أن التركيب لايقتضي منع العمل ، بدليل عملها في الاسم .

وذهب قوم [٦] : إلى أن « لا » لم تعمل في الخبر . بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء، والخبر خبر المبتدأ فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وحجتهم : حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ، ولولا أنها مع « لا » في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه [٧] ، وصححه بعضهم [٨] ، / وثمرة الخلاف تظهر في قوله : /١٧٩/

== وقال ابن جني في الخصائص ٣ / ٣٠٥ : « ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة ، الا شيئا قاسه أبو عثمان فقال : أقول : لا مسلمات لك - بفتح التاء - قال : لأن الفتحة الآن ليست (لمسلمات) وحدها، وإنما هي لها ولـ (لا) قبلها ، وإنما يمتنع من فتح هذه التاء مادامت الحركة في آخرها لها وحدها » .

(١) انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ١١١ .

(٢) الأشموني ٢ / ٦ ، والمساعد ١ / ٣٤١ .

(٣) المغني ١ / ٣٦٣ .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٦٥ .

(٥) قال في المغني ١ / ٣٦٣ عن رأي سيبويه التالي : « وخالفه الأخفش ، والأكثرون ، ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسماً عاملاً » .

(٦) ذكر في الارتشاف أنهم المحققون ٢ / ١٦٥ .

(٧) قال سيبويه ٢ / ٢٧٥ : « واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء » .

(٨) صححه ابن عصفور ، انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٧٣ .

{٣٦٦} فَـلاَ لَغْـو ولاَ تَأثِيم فِيهـا ... ... [١]

فـ « فيها » خبر عنهما على الثاني [٢] ، وعن أحدهما على الأول [٣]، وخبر الآخر محذوف ، وفي نحو : « لارجلَ ولا امرأةَ دَاهبان » ، فيجوز على الثاني لا على الأول ، لما فيه من إعمال عاملين في معمول واحد .

[ذكر خبر لا وحذفه]

وإذا لم يعلم الخبر ، وجب ذكره عند الجميع ، نحو : « لا أَحَدَ أغيرُ مِنَ اللَّهِ » ، (وإذا علم) بقرينة لفظية أو حالية (كثر حذفه عند الحجازيين [٤] ، ولم يلفظ به عند التميميين [٤]) والطائيين[٥] ، ظرفاً أوغيره ، نحو : ﴿ لاَ ضَيْرَ ﴾ [٦] ، أي علينا ، ونحو : « لا إله إلا الله » ، أي : موجود .

---

(١) من الوافر ، لأمية بن أبي الصلت ، وعجزه : في ديوانه: ٢٧٤ ولاحينٌ ولا فيها مُليمُ

والشاهد فيه قوله : (لالغو ولا تأثيم فيها) إذ يصح أن يكون « فيها » متعلقاً بمحذوف خبر عن لغو وعن تأثيم معا على القول : أن « لا » لاتعمل في الخبر شيئا ، أما على القول بأنها تعمل في الخبر فيتعين أن يكون «فيها» خبرا عن لغو وحده ويقدر خبر آخر « للاتأثيم » - أو العكس كان يكون « فيها » خبرا عن «لا تأثيم » ويقدر خبر للغو . انظر : الخزانة ٤ / ٤٩٤ ، الأشموني ٢ / ١١ ، أوضح المسالك ٢ / ١٩ ، وتلخيص الشواهد: ٤٠٦ ، التصريح ١ / ٢٤١ ، الارتشاف ٢ / ١٦٥ ، الهمع ٥ / ٢٨٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ١٩٩

(٢) الذي يرى أن « لا » لاتعمل في الخبر .

(٣) الذي يرى أن لا تعمل في الخبر .

(٤) المفصل : ٣٠ . وفي الأصل : التميمين .

(٥) يوجبون هم التميميون حذف الخبر المعلوم ، انظر المساعد ١ / ٣٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٩ .

(٦) سورة الشعراء آية : ٥ .

[حذف اسم لا]

(وربما أُبْقِيَ) الخبر (وَحُذِفَ الاسم) ، كقولهم : « لاعليك » ، أي : لابأس عليك ، أو : لاشئ عليك ، هكذا قدره سيبويه ، وقال : « ولكنهم حذفوه لكثرة استعمالهم إياه [١] » .

[ما بعدها منصوب بها أو مبني معها]

(ولا عمل لـ « لا » في لفظ المثنى) ، والمجموع على حده (نحو [٢] : لارجلين) ، ولا مسلمين (فيها) عند سيبويه [٣] والخليل ، وابن السراج والجماعة[٤] ، بل هما مبنيان ، لأنهما في حكم الأسماء المفردة . (خلافاً للمبرد)[٥] في منعه البناء فيهما مع « لا » ، لشبههما بزيادة الياء والنون المطول ، فهما عنده منصوبان مثله .

(وليست الفتحة في نحو : لا أحد فيها إعرابية) عند الجمهور . (خلافاً للزجاج [٦] والسيرافي) حيث زعما : أن الفتحة إعرابية ، وحذف التنوين تخفيفاً ، وزعما أن ذلك مذهب سيبويه، وتبعهما الجرمي والرماني[٧] ، ورد : بأن حذفه لو كان للتخفيف ، لكان المطول أولى به ، «وأما نسبة ذلك إلى سيبويه فلا تصح [٨]، بل صرح [٩] بما يقتضي البناء » قاله المرادي [١٠] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٩٥ ، والمساعد ١ / ٣٤١ .
(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ : « من نحو » ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .
(٣) الكتاب ٢ / ٢٨٣ .
(٤) المساعد ١ / ٣٤٢ .
(٥) المقتضب ٤ / ٣٦٦ .
(٦) المغني ١ / ٢٦٣ .
(٧) الارتشاف ٢ / ١٦٤ ، الهمع ٢ / ١٩٩ .
(٨) في الأصل و ب : « تصح » .
(٩) بقوله في الكتاب ٢/ ٢٨٨ :«.. هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء ، ولا تعمل « لا » إلا في النكرة تجعل معها بمنزلة خمسة عشر » .
(١٠) شرح التسهيل للمرادي ١ / ١٩٩ .

[دخول الباء يمنع تركيب لا]

(ودخول الباء على « لا » يمنع التركيب غالباً) ، نحو : قولهم : « جئت بلا زاد » ، و«غضبت من لا شئ » ، بجر « زاد ، و شئ »[١] ، ومن غير الغالب ، قولهم[٢] : «جئت بلا شئَ » بالفتح في رواية عن بعض العرب .

[تركيب لا الزائدة]

(وربما رُكِّبَتْ النكرة مع « لا » الزائدة) ، كقوله :

{٣٦٧} لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانٌ لاَ ذُنُوبَ لَها إِذَنْ لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِها عُمَرا [٣]

/ وهذا من التشبيه اللفظي [٤] ، كتشبيه « ما » الموصولة بالنافية ، في قوله : /١٨٠/

---

(١) قال السيرافي : « لا بمعنى غير . . . فإذا قلت : أخذته بغير ذنب وغضبت من لاشئ فمعناه : أخذته بغير ذنب ، وغضبت من غير شئ ، فغير مخفوض بحرف الخفض الذي دخل ، فإذا جعلت مكان غير «لا » فـ«لا» حرف لايقع عليه حرف الخفض ، فوقع حرف الخفض على مابعد لا » ، الكتاب ٢ / ٣٠٢، ٣٠٣، الحاشية .

(٢) الارتشاف ٢ / ١٦٧ .

(٣) البيت من البسيط ، للفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري .
والشاهد فيه قوله : (لا ذنوب لها) على إعمال « لا » الزائدة ، وحقها الإهمال ، وعملها على الشذوذ ؛ لعدم اختصاصها . « والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من لو ، لأن لو شرطها ممتنع ، والفرض أنه منفي بلم ، وإمتناع النفي إثبات فدل على إثبات الذنوب لعطفان لا نفيها عنها ، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم ، لأن جواب لو إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفياً بعد دخول لو . انظر التصريح ١/ ٢٣٧ ، وديوانه : ٢٠٣ ، الخزانة ٤ / ٣٠ ، الخصائص ٢ / ٣٦ ، الأشموني ٢ / ٤ ، شرح ابن مالك ٢/ ٥٩ ، المساعد ١ / ٣٤٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٠ ، والسلسيلي ١ / ٣٨٢ ، والارتشاف ٢/ ١٦٨ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ . . . واختلفت روايته ففي الديوان : إلى لام ، بدل: إذاً للام ، وفي السلسيلي: لزار .

(٤) أي التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ ، فلفظ لا زائدة هو لفظها نافية .

{٣٦٨} يُرَجِّى المرءُ مَا إنْ لاَيَراهُ وتعرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ [١]

« فزاد « إن » بعد « ما » الموصولة ، لشبهها لفظاً بالنافية ، قاله ابن عقيل [٢] .

[قد يعرب المفرد بعد لا]

(وقد يعامل) المفرد (غير المضاف معاملته) ، أي : المضاف (في الإعراب ، ونزع التنوين ، أو النون إن وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف) ، حال كون المجرور (غير خبر)، نحو : «لاغلام لك » ، و « لا يدَيْ لك » ، و « لابنات لك » ، و « لابني لك ». « ولا عشرى لك » [٣] و « لا أبا لك.» ، فهذه الأسماء كلها مفردة عن الإضافة ، وليست مضافة ، والمجرور باللام متعلق بمحذوف في موضع الصفة لها وليس بخبر لـ « لا » ونزع التنوين ونون المثنى والجمع [٤] على حده تشبيهاً للموصوف بالمضاف ، هذا مذهب هشام وابن كيسان [٥] واختاره المصنف [٦]، فكل من: « غلام » وما بعده معرب على هذا القول ؛ ويجوز في نحو : « لاغُلامَ لك » و«لابناتَ لك .» ادعاء البناء للتركيب ، وهو الوجه .

---

(١) من الوافر ، لجابر بن رألان الطائي .
والشاهد فيه قوله : (ما إن لايراه) على ماوضحه الشارح . انظر : المغني ١ / ٢٢ ، النوادر : ٢٦٤ ، شرح ابن مالك ٢ / ٥٩ ، المساعد ١ / ٣٤٣ ، الهمع ٢ / ١١٧ .

(٢) المساعد ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣) « ولا عشرى لك » زيادة عن المساعد وعنه نقل .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٦٨ ، المساعد ١ / ٣٤٣ ، والهمع ٢ / ٢٠٤ ، وشرح ابن مالك ٢ / ٦٢ .

(٥) في المساعد : « ونوني المثنى والمجموع » وعنه نقل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٢ .

وذهب سيبويه والجمهور [١] ، إلى أن ، نحو : « لايديْ لك » ، و « لابني لك » ، و« لا أبا لك» ، مضافة إلى مابعد اللام[١] ، وأن اللام مقحمة بين المضاف ، والمضاف إليه ، ورده المصنف ، بقول العرب : « لا أبالي ، ولا أخالي ». من جهة أنها لو كانت مضافة كما زعموا لكسروا الباء من « أبا » والخاء من « أخا » ، فقالوا :لا أبِ ، ولا أخ ، إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً » [٢].

واحترز بقوله : (وليه) ، عما إذا فصل - وسيأتي - ، وبقوله : (مجرور بلام) ، من المجرور بغيرها ، فإنه يتعين حينئذ إثبات النون وحذف الألف ، نحو : « لا غلامين، فيها » و « لا أخ فيها»

وأما قوله :

{٣٦٩} وقد عَلِمْتُ أَنْ لاَ أَخَا بَعشَوْزَنٍ ... ... [٣]

فمؤول على أنه مقصور على لغة من يجعل أخاك ، كـ « عصاك » أضيف أم لم يضف.

وبقوله : (غير خبر) ، من أن تكون اللام ومجرورها الخبر ، فإن كلا من الحذف والاثبات متعين بإجماع ، نحو : « لا أخ » أو « لا غلامين لك » ، (فإن فصلها) ، أي : اللام (جارٌ آخر ، أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار) / عند الجمهور [٤] (خلافاً ليونس)[٥] ، حيث أجاز في /١٨١/

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ . « إذا قلت : لايدي لك ولا أبالك ، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شئ . . . ؛ لأن اللام كأنها هنا لم تذكر » . وانظر المساعد ١ / ٣٤٣ ، والسلسيلي ١ / ٣٨٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦١ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : وضحه الشارح ، انظر : المساعد ١ / ٣٤٤ ، الارتشاف ٢ / ١٦٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠١ . وعجزه : ولا جار إذاً رهقتها بالحوافر .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٧٧ : « ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور والظرف ، وإن كان ذلك لايجوز إلا في الشعر » .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٢٨٠ : « وترك في لايدي بهالك قول يونس » .

الاختيار ، أن يقال : « لايدي بها لك » ، و « لا غلامي عندك لزيد .» ، وأشار سيبويه إلى جوازه في الضرورة [١] .

(وقد يقال في الشعر : « لا أباك ») ، بغير لام ، قال الشاعر :

{٣٧٠} وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخ وَمَاتَ مُزَرِّد وَأَيُّ كَرِيمٍ لاَ أَبَاكَ مُخَلَّدُ [٢]

يريد : لا أبا لك ، ولم يرد ذلك إلا مع الأب خاصة .

(وقد يُحْمَلُ) المفرد (على المضاف مشابهةُ بالعمل [٣] ، فينزع تنوينه) ، فيقال : «لاضَارِبَ زَيداً » ، بنزع تنوين « ضارب »، والوجه : ثبوت تنوينه ، وهو لازم عند الجمهور [٤] ، وحذفه مؤول ، كقوله تعالى : ﴿ لاَ عَاصِمَ اليَوْم مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [٥] ، وتأويله : لاَ عَاصِمَ يَعْصِمُ اليَوم ، وقال ابن كيسان : « ترك التنوين أحسن [٦] .»

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٠ .

(٢) من الطويل ، لمسكين الدارمي .

والشاهد فيه قوله : (لا أباك) على ما وضحه الشارح ، قال البغدادي : « ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ، وليس فيها الضرورة ، والمصراع هكذا :

* وأي كريم لا أبا لك يمتّع * وذكر أبياتا من القصيدة .

انظر : الكتاب ٢ / ٢٧٩ ، ابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، الخزانة ٤ / ١٠٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٦٣ ، المساعد ١/ ٣٤٤ ، السلسيلي ١ / ٣٨٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٥ .

(٣) في السلسيلي « في العمل » وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٣ « بالعمل » .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٦٩ .

(٥) سورة هود آية : ٤٣ .

(٦) ابن كيسان النحوي ص ١٩٧ .

فصـــــل

[إذا تخلفت بعض شروط العمل]

(إذا انفصل مصحوب « لا ») ، نحو : ﴿ لاَفِيهَا غَوْلٌ ﴾ (١) (أو كان معرفة) ، نحو : «لاَزَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو .» ، (بطل العمل بـإجماع) ، وفي دعوى الإجماع (٢) في المسألتين نظر.

أما مسألة الفصل ، فخالف فيها الرماني (٣) ، وأجاز النصب ، نحو : « لاَفِيها رَجُلاً » ، وأما مسألة المعرفة ، فخالف فيها الكوفيون (٤) ، وأجازوا بناء الاسم العلم ، نحو : « لازيدَ فيها » ، بفتح الدال .

(ويلزم حينئذ) ، أي : حين إذ فصل مصحوب « لا » ، أو كان معرفة (التكرار) ، نحو : «لافيها رجل ولا امرأة ، ولازيد في الدار ولا عمرو .» ، (في غير ضرورة) ، عند الجمهور (خلافاً للمبرد (٥) وابن كيسان(٦)) ، حيث أجازا عدم التكرار مع الفصل والمعرفة ، كقوله :

{٣٧١} بَكَتْ جَزَعاً واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكَائِبها أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُها (٧)

---

(١) سورة الصافات آية : ٤٧ .

(٢) قال المرادي في شرح الألفية ١ / ٣٦٢ : « قال في التسهيل بإجماع ، وفيه خلاف ضعيف .»

(٣) الارتشاف ٢ / ١٧٠ ، والهمع ٢ / ١٩٤ ، والمساعد ٣ / ٣٤٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٧٠ .

(٥) المقتضب ٤ / ٣٥٩ .

(٦) ابن كيسان النحوي ص ١٧٢ .

(٧) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . الكتاب ٢ / ٢٩٨ ، ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، الخزانة ٤ / ٣٤، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٣١ ، المساعد ١ / ٣٤٥ ، الأشموني ٢/ ١٨، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠١ ، السلسيلي ١ / ٣٨٤ ، الهمع ٢ / ٢٠٧ . ==

وهذا عندالجمهور ضرورة [١] ، (وكذا التاليها خبر مفرد) ، نحو : « زيد لاقائم ولا قاعد»، أو خبر هو جملة اسمية ، نحو : « زيد لاأبوه منطلق ولا أخوه ذاهب » ، فإنه يلزم فيهما تكرار «لا»، وفهم التكرار مع الجملة الاسمية ، مما تقدم ، بخلاف الخبر إذا كان [٢] جملة فعلية ، فإنه لا يلزم التكرار ، نحو : « زيد لايقوم» / ، (أو شبهه) أي : الخبر المفرد كالحال ، نحو : « نظرت إليه / ١٨٢ / لاقائماً ولا قاعداً » ، والنعت نحو : « مررت برجل لاقائم ولا قاعد.» ، فيلزم التكرار فيهما ، وأما قوله :

{٣٧٢} وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ [٣]

وقوله :

{٣٧٣} قَهَرْتُ العِدَا لاَ مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ وَلَكِن بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ والمَكْرِ [٤]

فضرورة فيهما [٥] .

== والشاهد فيه قوله : (لا إلينا رجوعها) على رفع المعرفة مع الفصل ولم تكرر ، وهو ضرورة .

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ .

(٢) في «ب » : كانت والأصح كان لأن اسمها ضمير يعود على الخبر وهو مذكر .

(٣) من الطويل ، لرجل من بني سلول .
والشاهد فيه قوله : (لانفع) بعدم تكرار « لا »مع رفع مابعدها خبراً . وهو ضرورة انظر : الكتاب ٢/ ٣٠٥ ، الخزانة ٤/ ٣٦ ، ابن يعيش ٢ / ١١٢ ، الأشموني ٢ / ١٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٦٦ ، المساعد ١ / ٣٤٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠١ ، الهمع ٢ / ٢٠٧ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لامستعيناً) على عدم تكرار « لا » وقد وليها حال وهو ضرورة ، انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٦٦، المساعد ١/ ٣٤٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٠١ ، الهمع ٢/ ٢٠٨ ، الأشموني ٢/ ١٨ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٣٠٥ : « وقد يجوز - أي عدم تكرارها - على ضعفه في الشعر » ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ .

[لا نولك أن تفعل]

(وأفردت) « لا » (في : « لانولك أنْ تفعل » ، لتأوله بـ « لاينبغي [١] لك ») ، وهي لايلزم تكرارها مع الفعل ، وعلى هذا فلا حجة فيه للمبرد وابن كيسان ، القائلين : بعدم لزوم التكرار لـ« لا » إذا دخلت على معرفة ، و« نَوْلكَ » مبتدأ ، و « أن تفعل » مرفوع به سد مسد خبره ، كما في : « أقائم الزيدان » ، قاله ابن هشام [٢] ، وقيل : مبتدأ ، و « أن تفعل » خبره ، والنول : من التنويل والنوال ، وهو : العطية .

[معاملة العلم معاملة النكرة]

(وقد يؤول غير : عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة ، فيعامل معاملتها) ، أي : النكرة فيركب مع « لا » ، إن كان مفرداً ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هلك كسرَى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصرُ فلا قيصرَ بعدَه » [٣] ، وينصب بها إن لم يكن مفرداً كقول العرب : «قضيةٌ ولا أبا حسن لها » [٤] ، أي : لامثل كسرى ، ولامثل قيصر ، ولا مثل أبي حسن .

(بعد نزع مافيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام) كقوله :

* ... ... ولا عُزَّى لَكُمُ [٥] *

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٠٢ .

(٢) أي الخضراوي كما في المساعد ١ / ٣٤٧ .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١١ / ٥٢٣ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٩٧ .

(٥) جزء بيت من الرجز ، نسب لأبي سفيان وتتمته : إن لنا عزى ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧٥ ، السلسيلي ١ / ٣٨٥ ، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢ / ١١١ .
والشاهد فيه قوله : (لاعزى) على تأويل العلم بالنكرة ومعاملته مثلها . وتجريد العزى من « ال » .

وقولهم : « ولا أبا حسن »[١] ، قال المصنف : « ولو كان العلم عبد الله لم يعامل بذلك للزوم « ألْ » ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ، لأن « أل » لاتنزع منه إلا في النداء أو الإضافة[٢].

(ولايعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة) عند الجمهور ، (خلافاً للفراء) في إجازته: « لاهو ولا هي » ، على جعل الضمير اسماً لـ « لا » محكوماً بتنكيره [٣] ، وفي إجازته : «لاهذيـن لك ، ولاهاتين لك » ، وهذا منقول عن العرب ، لكنه في غاية الشذوذ ، والتأويل فيه ممكن .

[الوجوه الجائزة في نحو : لا حول ولا قوة . .]

(ويفتح أو يرفع / الأول من ، نحو : « لاحول ولا قوة إلا بالله ») ؛ فالفتح : للتركيب ، / ١٨٣/ والرفع : على أن « لا » ملغاة ، أو أنها عاملة عمل « ليس » ، (فإن فتح) الأول وهو « حول » (فتح الثاني) ، وهو « قوة » على التركيب ، (أو نُصِبَ) ، بالعطف على موضع اسم « لا » الأولى، باعتبار عملها ، وزيادة « لا » الثانية للتأكيد ، (أو رُفِعَ) إما بالعطف على موضع « لا » الأولى مع اسمها ، فإنهما في موضع رفع بالابتداء ، و « لا » الثانية زائدة للتأكيد ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل « ليس » ، (وإن رفع) الأول ، وهو « حول » إما على الابتداء ، أو على أن « لا »

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٩٧ : « وتقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال : لأنه لايجوز لك أن تعمل لا في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على ، وأنه قد غُيِّبَ عنها » . وهو أبو الحسن فجرد من « ال » .

(٢) شرح ابن مالك ٢ / ٦٧ .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٣٤٧ : « ولايَعرفُ هذا بصري ، وهو في غاية الضعف وأما إن كان أحد سلك هذا النهج : فلا هو ياهذا ، فهو مبتدأ ، والخبر محذوف » .

الأولى عاملة عمل « ليس » (رفع الثاني) ، وهو « قوة » ، إما بالعطف على لفظ « حول » ، وإما بأن « لا » الثانية عاملة عمل « ليس » ، (أو فتح) ، الثاني ، وهو « قوة » بالتركيب ، وحاصل ذلك خمسة [١] أوجه : فتحهما ، ورفعهما ، وفتح الأول ، ورفع الثاني وعكسه ، وفتح الأول ونصب الثاني ، وأصلها : الأول ، وأضعفها الأخير [٢] .

[ما يجوز في نحو : لا حول وقوة]

(وإن سقطت « لا » الثانية ، فتح الأول) ، وهو « حول » على التركيب ، (ورفع الثاني) ، وهو « قوة » بالعطف على محل « لا » الأولى مع اسمها ، (أو نصب) بالعطف على محل اسم «لا» باعتبار عملها ، وسقط فتح الثاني لعدم التركيب ، لعدم تكرار « لا » ، (وربما فتح) الثاني (منوياً معه « لا ») ، حكى الأخفش [٣] : « لارجل وامرأة فيها .» ، بفتح المعطوف دون تنوين ، على تقدير : « ولاامرأة » ، فحذفت « لا » وأبقى البناء على حاله منوياً وجود « لا » .

[إذا وصف اسم لا]

(وتنصب صفة اسم « لا » أو ترفع مطلقاً) ، سواء ركبت مع اسمها ، نحو : « لارجل ظريفاً وظريفٌ فيها » ، أم لا ، نحو : « لاغلام سفر حاضراً أو حاضرٌ فيها » ، وسواء اتصلت الصفة بالموصوف - كما مثلنا - ، أو فصلت ، نحو : « لارجل فيها ظريفاً أوظريف .» ، و « لاغلام سفر فيها حاضراً أو حاضر .» ، بالنصب على اتباع الصفة لمحل اسم « لا » إن كان مبنياً ، وللفظه إن كان معرباً ، والرفع على اتباعها لمحل « لا » مع اسمها إن كان مبنياً ، ولمحل الاسم فقط إن كان معرباً ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، والنصب أكثر وأحسن قياساً على سائر المبنيات التي محلها نصب./ /١٨٤/

---

(١) انظر الايضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٤ ، ٣٩٦ .

(٢) هذا التأصيل والتضعيف ذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٤ ، ٢٠ .

(٣) المقرب ١ / ١٩١ .

(وقد تجعل) الصفة [١] (مع الموصوف كخمسة عشر إن أفردا واتصلا) ، فيبنيان على الفتح ، ثم تدخل عليهما « لا » ، نحو : « لارجل ظريف » ، بفتحهما على التركيب ، ووجه تركيبهما : أن الصفة من تمام الموصوف ، فهما كالشيء الواحد .

(وليس رفعها) ، أي : صفة اسم «لا » (مقصوراً على تركيب الموصوف ، ولا) رفعها ، (دليلاً على إلغاء { لا }) [٢] عند الجمهور (خلافاً لابن برهان في المسألتين) ، حيث زعم : أن صفة اسم « لا » ، لاترتفع إلا إذا كان الموصوف مركباً مع « لا » ، وأن رفع الصفة دليل على إلغاء «لا » ، وحمله على ذلك : أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والاسم { الموصوف لاعمل للابتداء فيه : فلا عمل له في صفته ، والاسم المبني على الفتح ، إن نصبت صفته دل ذلك { } [٣] على الإعمال ، وإن رفعت دل [٣]على الإلغاء ، ورد عليه : بأن الحكم بإلغاء « لا » مع استكمال الشروط حكم بما لا نظير له ، وبأنا لا نسلم أنه لاعمل للابتداء في الاسم المنصوب ، بل له عمل في موضعه ، كما عمل بإجماع في موضع المجرور ، من نحو : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّه﴾[٤].

[حكم البدل والنسق في هذا الباب]

(وللبدل الصالح لعمل « لا » الرفع والنصب) ، نحو : « لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة » ، فالرفع باعتبار عمل الابتداء ، والنصب باعتبار عمل « لا » ، ولافرق في هذا البدل بين المفرد والمضاف والمطول ، ولا يجوز تركيبه ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل .

---

(١) في الأصل و ب : الوصف والصواب الصفة ، لأنها تفسير للضمير المستتر في تجعل العائد على الصفة في قوله : وتنصب صفة اسم لا .

(٢) ساقطة من الأصل و ب . مثبتة في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٤ .

(٣) في المساعد : « دل عنده » . .

(٤) فاطر : ٣ .

(فإن لم يصلح) البدل (لعملها) ، أي : « لا » (تعين رفعه) ، أي : البدل ، نحو : « لاأحد فيها زيدٌ ولا عمرو » ، لأن "« لا » لاتعمل في معرفة ، ومنه : لا إله إلا الله .

(وكذا المعطوف نسقاً) ، الذي لايصلح لعمل « لا » يتعين رفعه ، نحو : « لاامرأة فيها ولازيد .» -كما تقدم - ، والمنسوق الصالح لعمل « لا » يجوز رفعه ونصبه ، نحو : « لا أحد رجل وامرأة فيها ».

[إذا كرر اسم لا]

(وإن كرر اسم « لا» المفرد دون فصل فتح) الاسم (الثاني ، أو نصب أو رفع) ، نحو : « لا ماءَ ماء بارداً » - بفتح « ماء » الثاني ، ونصبه ورفعه ، ففتحه : على أنه ركب مع «ماء» / /١٨٥/ الأول ، كتركيب الصفة مع الموصوف ، ونصبه : إتباع [١] لمحل اسم « لا » ، ورفعه إتباع [١] لمحل «لا» مع اسمها - كما تقدم - .

وفي تبعية « ماء » الثاني للأول ، وجهان : أحدهما : أنه صفة موطئة للنعت بعدها وإذا وصف الجامد جاز أن يوصف به ، والثاني : أنه توكيد لفظي ، والأول أصح ، لعدم تطابقهما في العموم والخصوص ، و « بارداً » صفة « ماء » الثاني ، فإذا فتح أو نصب نصب « بارداً » ، وإذا رُفِعَ رُفِعَ .

[ألا في الاستفهام والتمني]

(ولـ « لا ») حال كونها (مقرونة / بهمزة الاستفهام في غير تَمَنٍّ أو عرض)بسكون الراء (مالها مجردة) من همزة الاستفهام من عمل ، نحو : « ألا غلام سفرٍ حاضرٌ ؟ » . بنصب «غلام»

---

(١) في الأصل و ب : إتباعا . . وهما خبرا « نصبه » ، و « رفعه » والنصب في مثل هذا يحتاج إلى تكلف مقتضى له .

(١) بعد كلمة « بارداً » كلمة « عند » مضروباً عليها .

لاغير ، ومن تركيب نحو : « ألا رجل في الدار ؟ » ، بفتح « رجل » لاغير ، وتكرار نحو: «ألا ارعواءَ وألاحياء » ، بالأوجه الخمسة [١] .

وأكثر ما تكون " ألا " حينئذ للتوبيخ والإنكار ، نحو قوله :

{٣٧٤} أَلا ارعِواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتَه وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَه هرم ؟ [٢]

وقد تكون لمجرد الاستفهام عن النفي ، كقوله :

{٣٧٥} أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَها جَلَدٌ إِذاً أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي [٣]

(ولها) ، أي : لـ « ألا » (في التمني من لزوم العمل) الثابت لإنَّ « لا » لليس ، (ومنع الإلغاء و) منع (اعتبار الابتداء ما لـ « ليت ») ، عند الخليل وسيبويه [٤] والجرمي [٥] فلا تعمل عندهم إلا عمل « إنَّ » في الاسم خاصة ، فيبني إن كان مفرداً ، نحو : «ألا غلام لي .» ، ويعرب

---

(١) التي ذكرت في « لا حول ولا قوة » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، المغني ١ / ٧٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ ، الأشموني ٢/ ١٤ ، الهمع ٢ / ٢٠٥ ، الارتشاف ٢ / ١٧٧ ، المساعد ١ / ٣٥٠ ، السلسيلي ١ / ٣٨٧ .
والشاهد فيه قوله : (ألا) بدخول همزة الاستفهام التوبيخي على « لا » وبقاء عملها .

(٣) البيت من البسيط ، لقيس بن الملوح ، المغني ١ / ٤٢ ، الأشموني ٢ / ١٥ ، الارتشاف ٢ / ١٧٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٠ ، المساعد ١ / ٣٥٠ ، الهمع ٢ / ٢٠٥ ، المرادي ١ / ٢٠٤ ، السلسيلي ١/ ٣٨٧، والشاهد فيه قوله (ألا) بدخول همزة الاستفهام على « لا » النافية لمجرد الاستفهام .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٣٠٧ : « واعلم أن « لا » إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته » .
وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٢٨ : « وعند سيبويه والخليل أن « ألاَ » هذه بمنزلة أتمنى فلاخبر لها ، وبمنزلة « ليت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت » .
وقال الرضي : «فمعنى ألاغلام : أتمنى غلاماً ، فلا يحتاج إلى خبر » . انظر الكافية ١ / ٢٦٢ .

(٥) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٧٢ .

نصباً إن كان مضافاً ، نحو : « ألا صاحبَ برٍّ هنا .» ، أو مطولاً ، نحو : « ألا آمِراً بمعروف » ولا خبر ، لـ «لا » لالفظاً ، ولا تقديراً ، ولا يتبع اسمها على اللفظ ، ولا تلغى بحال ، ولا تعمل عمل « ليس » (خلافا للمازني [١] والمبرد [٢] ، في جعلها كالمجردة) ، من همزة الاستفهام ، فلها عندهما مقصوداً بها التمني مالها مجردة ، من تركيب ونصب وإلغاء خبر ، وإعمال «ليس » ، واتباع للفظ اسمها أو محلِّه .

والفرق بين القولين ، من جهة المعنى : أن التمني واقع على الاسم على الأول ، وعلى الخبر على الثاني .

والذي يبطل مذهب المازني والمبرد ما حكاه سيبويه : ان من قال : « لا غلام أفضل منك » . لم يقل في : « ألا غلام أفضل .» إلا بنصب « أفضل » [٣]، فلو كان لها خبر لسمع ، ولا يفهم/ /١٨٦/ من كلام المصنف [٤] أنها لاخبر لها ، عند سيبويه .

[ما تعمل فيه لا عمل ليس مما سبق]

(ويجوز إلحاق « لا » العاملة بـ « ليس ») ، في رفع الاسم ، ونصب الخبر ، (فيما لاتمني فيه من جميع مواضعها) ، المتقدمة (إن لم تقصد الدلالة) ، بتثليث الدال (بعملها على نصوصية

---

(١) المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ حاشية رقم (٢) .

(٢) عرض المبرد في المقتضب ٤ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، رأي سيبويه والمازني ولم يرجح رأياً ، قاله الشيخ عضيمة حاشية رقم (١) .

(٣) وعلّل له سيبويه فقال : « لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً عن الخبر ، كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً » .

(٤) عبارة ابن مالك في شرحه ٢ / ٧١ : « ومذهب سيبويه أن لها في التمني مع مصحوبها ما كان لها مجردة، إلا أنها لاتلغى ، ولايعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء ، كما لايعتبر مع « ليت » .

العموم) ، وذهـب الزجاجي[١] : إلى أن « لا » العاملة عمل « ليس » ، لا تعمل في الخبر ، بل هي مع الاسم مبتدأ ، والخبر خبر المبتدأ ، هذا إذا لم يقصد بها التنصيص على العموم ، فإن أريد ذلك ، تعين إعمالها عمل « إنَّ » ، وإن أريد قصد التمني ، فعلى مذهب سيبويه ، لاتلحق بـ « ليس » ، خلافاً للمازني والمبرد ، وقد تقدم ذلك .

* * *

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٥ .

{١٧} « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر »

[ماتدخل عليه وعملها]

عند الجمهور [١] بدليلين ، أحدهما : أنها يجوز أن ينعقد من مفعوليها مبتدأ وخبر ، وثانيهما : أنهما يُرْفَعَانِ مبتدأ وخبراً ، عند الإلغاء ، نحو : « زيدٌ قائمٌ ظننت » ، خلافاً للسهيلي [٢] حيث زعم: أن هذه الأفعال ، كـ « أعطى » ، بدليل : أنك تقول : « ظننت زيداً عمراً .» ، ولا يجوز أن تقول : «زيدٌ عمرو » ، إلا على وجه التشبيه ، وأنت لم ترد ذلك مع « ظننت » ، ورد ، بما تقدم : (الداخل عليهما) ، أي : المبتدأ والخبر (« كان » ، والممتنع دخولها) ، أي : « كان » (عليهما) ، أي : المبتدأ والخبر ؛ (لاشتمال المبتدأ على استفهام) ، نحو : « أيُّهم أفضل » و « غُلاَمُ من عندك » ، فهذان لاتدخل عليهما « كان » ؛ لأن أسماء الاستفهام لها صدر الكلام ، و « كان » لاتتأخر ، قاله المرادي[٣] ، وتدخل عليهما « ظننت » ، فتقول : « أيُّهم ظننت أفضلُ .» ، و « غلامُ من ظننت عندك .» .

(فتنصبهما) ، أي : المبتدأ والخبر (مفعولين) ، عند الجمهور [٤]، وذهب الفراء [٥] إلى أن الثاني نصب على التشبيه بالحال ، مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً ، ورد ، بوقوعه معرفة ، وضميراً ، وجامداً ، وبأنه لايتم الكلام دونه .

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٣٦٦ : « والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان » . انظر الارتشاف ٣ / ٥٦ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٥٦ ، الهمع ٢ / ٢٢٢ ، المساعد ١ / ٣٥٢ .

(٣) نصه عند المرادي : « . . . أيُهم أفضلُ ، وغلامُ من عندك ، فهذا لايدخل عليه كان ، ويدخل عليه ظننت ، فتقول : أيُّهم ظننتُ ، وغلامُ من ظننتُ عندك ، لأن اسما الاستفهام لها صدر الكلام ، وكان لاتتأخر » .

(٤) الكتاب ١ / ٣٩ ، والمساعد ١ / ٣٥٢ .

(٥) المساعد ١ / ٣٥٢ ، وفيه : « وزعم الفراء أن الثاني حال ، ورد بوقوعه مضمراً ، نحو : زيد ظننته » .

[حذف أحد مفعوليها]

(ولا يحذفـان) ، أي : المفعولان (معاً) - نصب على الحال - (ولا[1] أحدهما إلا بدليل)، مثال حذفهما لدليل ، قول الكميت :

{٢٧٦} بأيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهم عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ[2]

يريد : وتحسب حبهم عاراً ، ومثال حذف الأول ، لدليل قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلونَ بِمَا آتاهُم اللَّهُ مِنْ فَضْلِه هُو خَيْراً / لَهم ﴾[3] ، أي : بخلهم خيراً . ومثال حذف الثاني ، / ١٨٧/ لدليل قول عنترة :

{٢٧٧} وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَه مِنِّي بِمَنْزِلَةَ المُحَبِّ المُكْرَمِ[4]

يريد : فلا تظني غيره واقعاً .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٧٢ : « أو أحدهما » وكذا السلسيلي ١ / ٣٨٩ ، والمساعد ١/ ٣٥٢، وعند المرادي ١ / ٢٠٥ « ولا أحدهما » .

(٢) البيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي ، الخزانة ٩/ ١٣٧ ، المحتسب ١ / ١٧٣ ، المقرب ١/ ١١٦، الأشموني ٢ / ٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ ، المساعد ١ / ٣٥٢ ، المرادي ١ / ٢٠٥ ، السلسيلي ١ / ٣٨٩ ، الهمع ٢ / ٢٢٥ .
والشاهد فيه قوله (وتحسب) على حذف مفعولي « حسب » لدليل .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٨٠ .

(٤) البيت من الكامل ، لعنترة العبسي . العيني ٢ / ٤١٤ ، الخصائص ٢ / ٢١٦ ، الخزانة ٣ / ٢٢٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ ، المساعد ١ / ٣٥٣ ، الهمع ٢ / ٢٢٦ ، المرادي ١ / ٢٠٥ ، السلسيلي ١/ ٣٨٩، وانظر شرح المعلقات للزوزني ١٩٣ .
والشاهد فيه قوله : (تظني غيره) على حذف المفعول الثاني لـ « ظن » لدليل .

[من أحكام مفعوليها]

(ولَهُمَا) ، أي : المفعولين (مِنَ التَّقْدِيم والتأخير) مع هذه الأفعال ، (مَالَهُما مُجَرَّدَيْنِ) عنها ، فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وقد يعرض مايوجب البقاء على الأصل ، وذلك : إذا تساويا تعريفاً وتنكيراً ، نحو : « ظَنَنْتُ أخِي صديقي » ، أو « خيراً منك فقيراً إليك » ، أو مايوجب الخروج عن الأصل ، كحصر الأول ، نحو : « مَا ظَنَنْتُ عَالِماً إلا زَيْداً » ، وإن أردت تفصيل ذلك فراجع باب المبتدأ ، وإن لم يعرض موجبٌ لأحدهما جاز الأمران ، نحو : « ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً »[1] .

(ولثانيهما من الأقسام) ، وهي : المفرد ، والجملة ، والظرف ، والمجرور ، (والأحوال) ، وهي : تقديمه على العامل وتقديم معموله على مرفوع الفعل إن كان ظرفاً ، وجواز تعدده ، ووجوب حذفه في نحو : « حسبتُ كل رجلٍ وضَيْعَتَهْ » (مالخبر «كان») المتقدم في بابها ، وقد ذكرناه .

[متى يمتنع الاقتصار على أحدا لمفعولين ؟]

(فإن وقع موقعهما) أي : المفعولين (ظرف) ، نحو : « ظننت عندك » ، (أو شبهه) وهو : الجَارُّ والمجرور ، نحو : « ظَنَنْتُ لَكَ » (أو ضمير) نحو : « ظَنَنْتُه » ،(أو اسم إشارة) نحو: «ظننت ذاك » ، (امتنع الاقتصار عليه) ، أي : على أحد المذكورات من الظرف وماذكر بعده ، (إن كان) أحد المذكورات (أحدهما) ، أي : أحد المفعولين - لما سبق - من امتناع الحذف لغير دليل ، وهو المسمى بالاقتصار ، (لا إن لم يكنه) ، أي : إن لم يكن أحد المذكورات من الظرف ومابعده أحد المفعولين ، فإنه لايمتنع الاقتصار على الظرف وماذكر بعده ، ونوضح ذلك فنقول .

---

(١) من قوله : فالأصل . . . إلى هنا ، عن ابن عقيل ١ / ٣٥٣ بتصرف يسير .

إذا قلت : « ظَنَنْتُ عِنْدَكَ » إنْ جَعَلْتَ « عِنْدَكَ » ظَرْفاً لِحُصولِ الظَنِّ جَاز الاقتصار عليه ، وإن جعلته المفعول الثاني وحذفت الأول اقتصاراً لم يجز ، لأنه حذف لغير دليل ، وإذا قلت : «ظننت لك » ، إن جعلت « لك » متعلقاً بالظن على أنه علة لحصوله جاز ، وإن جعلته مفعولاً ثانياً لم يجز ، وإذا قلت : « ظننته » إن جعلت الهاء ضمير المصدر جاز ، وإن جعلتها[1] المفعول الأول أو الثاني لم يجز ، وإذا قلت : « ظننت ذاك » / . إن جعلت « ذاك » إشارة إلى المصدر جاز ، /١٨٨/ أوأحد المفعولين لم يجز ، (و) الحال : أنه (لم يعلم المحذوف) ، فإن علم ، بأن دل دليل جاز الاقتصار، ، كقولك : « نعم ظننته » ، جواباً لمن قال لك : « أظننت زيداً صديقك .» ، وكذا الباقي .

[معانيها وعمل كل]

(وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن ، أو يقين ، أو كلاهما ، أو تحويل) ، فهذه أربعة أقسام .

[أفعال الظن و معانيها الأخرى]

(فللأول) ، وهو الظن ، فقط («حجا يحجو ») ، نحو : « حجوت زيداً فاضلاً» ، وقوله :

{٢٧٨} قَدْ كُنْتُ أحجو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّت بِنَا يوماً مُلِمَّاتُ[2]

(لالغلبة ، ولا قصد ، ولا ردٍّ ، ولا سوقٍ ، ولا كتم)[3] ، إذا كانت «حجا » بمعنى «غلب» في المحاجاة ، أو بمعنى : قصد ، أو رد ، أو ساق ، أو كتم ، تعدت إلى مفعول واحد ، (ولا إقامةٍ

---

(١) في الأصل : جعلها .

(٢) البسيط ، لتميم بن مقبل ، ونسب إلى أبي شنبل الأعرابي ، الدرر ١ / ١٣٠ ، العيني ٢ / ٣٧٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٧ ، المساعد ١/ ٣٥٥ ، المرادي ١/ ٢٠٧ ، السلسيلي ١/ ٣٩٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥ . والشاهد فيه قوله : (أحجو أبا عمرو أخا) جاء مضارع « حجا » للظن ونصب مفعولين .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٧٦ « ولاحفظ » ولعلها سقطت من الناسخ سهواً وكذا في السلسيلي والمساعد .

ولابُخْلٍ) ، وإذا كانت « حجا » بمعنى : أقام ، أو بخل ، كانت لازمة .

(و «عَدَّ») ، كقوله :

{٢٧٩} فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى

وَلَكِنَّما الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ (١)

(لا لحسبان) ، مصدر : حسب ، - بفتح السين - أَحْسُب - بضمها -(٢) { وإلا }(٣) تعدت لواحد ، تقول : حسَبْتُ المَالَ : إذا عَدَدْتَهُ .

(وزعم) كقوله :

{٢٨٠} فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِي شَرَيتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ (٤)

ومصدر « زَعَم» هذه : زَعُمٌ ، وزِعْمٌ ، وزُعْمٌ ، بسكون العين ، وتثليث الزاي ، (لا لكفالة ، ولا رئاسة) ، { قال المصنف : « يقال : زعم ، بمعنى : كَفَل ، وبمعنى : رَأَسَ ، فَتَتَعدَّى إلى مفعول

---

(١) البيت من الطويل ، للنعمان بن بشير الأنصاري ، العيني ٢ / ٣٧٧ ، الهمع ٢ / ٢١٠ ، الأشموني ٢/ ٢٢، المساعد ١ / ٣٥٥ ، المرادي ١ / ٢٠٧ ، السلسيلي ١ / ٣٩١ .
والشاهد فيه قوله : (تعدد المولى شريك) باستعمال « عد » بمعنى الظن ونصب مفعولين .

(٢) كذا في الأصل و «ب» ، والأنسب : حسَب يحسُب ، أو حسِبتُ أحسُب ، حتى يكون الماضي والمضارع على وجه واحد .

(٣) زيادة يقتضيها السياق والمعنى .

(٤) البيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، الكتاب ١ / ١٢١ ، المغني ٢ / ٤٦٤ ، العيني ٢ / ٣٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٧ ، والمساعد ١ ٣٥٦ ، الهمع ٢ / ٢١١ ، المرادي ١ / ٢٠٧ ، السلسيلي ١ / ٣٩١ .
والشاهد فيه قوله : (تزعميني) عل مجئ « زعم » بمعنى الظن ، ونصبت مفعولين أولهما ياء المتكلم وثانيهما جملة .

واحد مرة ، وبحرف جر أخرى »[١] انتهى . (وَلاَسِمَنٍ ، ولاهُزَالٍ) ، يقال : زعمت الشاة، بمعنى : سمنَتْ ، وبمعنى : هُزِلَتْ ، ولا تتعدى .

(و « جعل ») ، كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذين هُم عِبَادُ الرَّحمنِ إِنَاثاً ﴾[٢] ،أي : اعتقدوهم (لا لتصيير) ، وسيأتي / (ولا لإيجاد) ، كقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورِ﴾[٣] ، أي : أوجدهما ، (ولا إيجاب) ، نحو : « جَعَلْتُ لِلْعَامِلِ كَذَا » ، أي : أوجبت . (ولا ترتيب) ، ولا إلقاء ، نحو : « جَعَلْتُ بَعْضَ مَتَاعِي على بَعْضٍ » . أي : رتبت ، وألقيت ، (ولا مقاربة) ، وقد سبقت في باب « كاد » . /١٨٩

(و « هَبْ » غَيْرَ مُتَصَرِّف) ، ولا يستعمل إلا بصيغة الأمر للمخاطب ، نحو قوله :

{٣٨١} فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِي امرأً هَالِكاً[٤]

أي : ظنني أو اعتقدني .

[أفعال اليقين ومعانيها الأخرى]

(وللثاني) ، وهو اليقين فقط . (« عَلِمَ ») ، نحو قوله :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٨ .

(٢) سورةالزخرف آية : ١٩ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١ .

(٤) البيت من المتقارب ، لعبد الله بن همام السلولي ، المغني ٢ / ٦٥٨ ، العيني ٢ / ٣٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٨ ، المساعد ١ / ٣٥٧ ، الهمع ٢ / ٢١٣ ، المرادي ١ / ٢٠٧ ، والسلسيلي ١ / ٣٩٢ الأشموني ٢ / ٢٤ .
والشاهد فيه قوله : (فهبني امرأ هالكاً) فنصب « هب » في صيغة الأمر مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر «ياء التكلم وامرأ » .

{٣٨٢} عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفَ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ والأَمَلِ [١]

(لا لِعُلْمة) ، فإنه لازم يقال : « عَلِمَ الرَّجُل يَعْلَم عَلَماً ، وعُلْمة: إذا صار أعلم [٢]، وهو المشقوق الشفة العليا (ولاعرفان) ، فتتعدى لواحد ، نحو : ﴿واللَّهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكم لاتَعْلَمُونَ شيئاً﴾[٣] .

(ووجد) ، نحو : ﴿ تَجِدُوه عِنْدَ اللَّه هُوَ خَيْراً ﴾ [٤] ، ومصدر هذه وِجدان ، عن الأخفش[٥] ، و « وجود » عن السيرافي [٦] ، (لا لإصابة) ، فيتعدى إلى واحد ، يقال : « وجد فلانٌ ضَالَّتَهُ » ، إذا أصابها وُجْدَاناً ، ووجوداً ، (ولا استغناء ، ولا حزن ، ولاحقد) ، فلا يتعدى ، يقال : وجد فلان ، إذا استغنى ، أو حزن ، أو حقد ، ومصدر « وجد » بمعنى : استغنى « وجْد » بسكون الجيم ، وتثليث الواو ، وجِدَةً ، ومصدر « وجد » ، بمعنى : حزن ، وَجْدٌ ، ومصدر وجد بمعنى : حَقَد : موجدة .

(و « ألفى » مرادفتها) ، أي : مرادفة « وجد » المتعدية إلى اثنين ، كقوله :

{٣٨٣} قَدْ جَرَّبُوه فَأَلفَوْه المغيثَ إِذَا ما الرَّوْعُ عَمَّ فَلاَ يلْوِي على أَحَدِ [٧]

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : علمتك الباذل المعروف) بمجئ « علم » لليقين ناصبة مفعولين كاف المخاطب والباذل .
انظر : العيني ٢ / ٤١٦ ، شرح ابن مالك ٢ / ٧٨ ، المساعد ١ / ٣٥٧ ، الأشموني ٢ / ٢٠ .

(٢) الصحاح ٥ / ١٩٩٠ .

(٣) سورة النحل آية : ٧٨ .

(٤) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٥) عن ابن برهان عن الأخفش ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ٧٩ .

(٦) المساعد ١ / ٣٥٧ .

(٧) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٢ / ٣٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩ ، المساعد ١ / ٣٥٨ ، الهمع ٢ / ٢١٤ ، المرادي ١ / ٢٠٨ ، السلسيلي ١ / ٣٩٣ . ==

واحترز بقوله : (مرادفتها) من التي بمعنى : أصاب . فإنها تتعدى إلى واحد ، تقول :أَلفَيْتُ الشَّئَ أَيْ : أصبته .

(ودَرَى) ، نحو قوله :

{٣٨٤} دُرِيتَ الوَفيَّ العَهْدَ يَاعُرْو فَاغْتَبِط فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بالْوَفَاءِ حَمِيدُ (١)

وأكثر ما تستعمل معداة بالباء ، نحو : « دَرِيت بِهِ » ، فإذا نقلت بالهمزة ، أي : دخلت عليها همزة النقل(٢) تعدت لواحد/ بنفسها ، ولثَانٍ بالباء ، نحو : ﴿ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ ﴾ (٣) ، (لاَ لختْلٍ)، / ١٩٠/ فإنها تتعدى لواحد ، يقال : « دَرَى الذِّئْبُ الصَّيْدَ » : إذا استخفى له ليفترسه ، والختْل : مصدر ختل، يقال : ختله وَخَاتَلَهُ : أي : خَدَعَهُ .

(و « تعلَّم » بمعنى : اعلم غير متصرف) ، نحو :

{٣٨٥} تَعَلَّم شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ (٤)

== والشاهد فيه قوله : (فألقوه المغيث) بمجئ ألغى ناصب مفعولين .

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٢ / ٣٧٣ ،شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩ ، المساعد ١/ ٣٥٨ ، الأشموني ٢ / ٢٣ ، الهمع ٢ / ٢١٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٨ ، السلسيلي ٨/ ٣٩٣ .

والشاهد فيه قوله : (دريت الوفى) بمجئ : « درى » لليقين ناصبا لمفعولين أولهما نائب الفاعل .

(٢) قوله : « أي دخلت عليها همزة النقل » من هامش «ب» .

(٣) سورة يونس آية : ١٦ .

(٤) البيت من الطويل ، لزياد بن سيار ، العيني ٢ / ٣٧٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ ، المغني ٢/ ٦٥٨ ، المساعد ١ / ٣٥٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٠٨ ، الهمع ٢ / ٢١٥ ، أوضح المسالك ٢/ ٣١ ، السلسيلي ١/ ٣٩٣ .

والشاهد فيه قوله : (تعلم) جاءت لليقين ، ونصبت مفعولين .

وهي ملازمةٌ لصيغة الأمر للمخاطب ، بخلاف « تعلم أمراً » ، من تعلمت الحساب أتعلمه ، فإنها متصرفة متعدية لواحد .

[ما جاء للظن واليقين ومالها من معان أخرى]

(وللثالث) ، وهو الظن واليقين : (« ظن ») ، فمن الظن : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحن بِمُسْتَيقِنين ﴾ (١) . ومن اليقين : ﴿ الذَّينَ يَظُنُّون أَنَّهم مُلاَقُو ربِّهِم ﴾ (٢) ، (لا لتهمة) ، فإنها تتعدى لواحد ، نحو : « ظَنَنْتُ زَيْداً عَلَى المَالِ .» ، أي : اتهمته .

(و« حسب ») ، فمن الظن : ﴿ وَهُم يَحْسَبُونَ أَنَّهم يُحْسِنُونَ صُنْعاً ﴾ (٣) ، ومن اليقين ، قوله(٤) :

{٣٨٦} حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا المرءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً (٥)

(لا للون) ، فإنها لازمة ، نحو قولهم : حَسِب الرَّجُلُ إذا احمَرَّ لَوْنُه وابيَضَّ كالبَرَصِ .

(و « خال » « يخال ») ، فمن الظن قوله :

{٣٨٧} إِخَالُك إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَاهَوى يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطَاعُ من الوَجْدِ (٦)

---

(١) سورة الجاثية آية : ٣٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٤٦ .

(٣) سورة الكهف آية : ١٠٤ .

(٤) في الأصل و ب « كقوله » وهذا على نسيان وجود « من » قبل .

(٥) البيت من الطويل ، للبيد بن ربيعة العامري .
والشاهد فيه مجئ حسب مفيدة لليقين ناصبة لمفعولين : التقى وخبر ، العيني ٢ / ٣٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ ، الهمع ٢ / ٢١٦ ، المرادي ١ / ٢٠٨ ، وديوانه : ١٤١ .

(٦) البيت من الطويل ، لمجهول . المساعد ١ / ٣٦٠ ، السلسيلي ١ / ٣٩٤ ، ابن مالك ١ / ٨٠ ، وفيهما «مالا تستطيع » .
والشاهد فيه مجئ إخال مضارع خال مفيدة للظن ناصبة لمفعولين ضمير المخاطبة وذا .

ومن اليقين قوله :

{مكرر} مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُم حُمُوَّةَ الأَلَمِ [١]

يريد : { مازلت بعدكم ضمناً ، خلتُني كذلك ، والمصدر :خَيْل ، وخَالٌ ، وخِيلَةٌ ، ومخْيلَةٌ ومَخَالَةٌ خيُولَة ، وَخَيَلاَن } [٢] . (لا لعجبٍ) ، نحو : خال الرجل : تكبر وأعجب بنفسه ، (ولاَ ظَلْعٍ) ، نحو : « خَالَ الفَرَسُ : ظَلَعَ ، أي : غَمَزَ فِي مشْيَتِهِ ، ومضارع « خال» و « ظلع » بِخال ، كمضارع القلبيّة ، قاله المرادي [٣] .

(ورأى) ، فمن الظن واليقين ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيداً ونَراهُ قَرِيباً ﴾ [٤] ،أي : يظنونه ، ونعلمه ، (لاَ لإِبْصَارٍ) ، فإنها تتعدى لواحد ، نحو : « رَأَيْتُ زَيداً » ، أي : أَبْصَرْتُه ، (وَلاَ رَأْيٍ) ، نحو : « رأيت رأي فلان » ، أي : اعتقدته/ (ولاَ ضَرْبٍ) ، نحو : « رَأَيْتُ الصَيْد » ، أي : /١٩١/ ضربته في رئته ، فتتعدى لواحد .

[أفعال التحويل ومعانيها الأخرى]

(وللرابع) ، وهو : التحويل ، (« صَيَّر » و « أصار ») ، { وهما منقولان من « صار» ، أخت «كان » ، نقل الأول بالتضعيف، والثاني بالهمزة } (وما رادفُهما مِن « جعل ») ، نحو : ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ [٥] .

(و « وهب » غير متصرف) ، فهو ملازم لصيغة الماضي ، إذا كان بمعنى : صير ، مثاله

---

(١) البيت من المنسرح .
والشاهد فيه مجئ خال مفيدة لليقين ناصبة لمفعولين بينهما الشارح وقد سبق الشاهد في باب كان لشرط عمل زال الاتصال بالنفي ولو تقديراً .
(٢) الصحاح ٤ / ١٦٩٢ ، اللسان « خيل » .
(٣) ظ : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٩ .
(٤) سور المعارج آية : ٦ ، ٧ .
(٥) سورة الفرقان آية : ٢٣ .

ماحكى ابن الأعرابي : « وهبني الله فداك »[1] ، أي : صيرني .

(و « رَدَّ ») ، كقوله :

{٣٨٨} فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا [2]

(و« ترك ») ، نحو :

{٣٨٩} وَرَبَّيْتُه حَتَّى إِذَا مَا تركْتُه أَخَا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ [3]

(و « تَخِذ ») ، نحو :

{٣٩٠} تَخِذْتُ غُرَانَ إِثْرَهُم دَلِيلاً وفَرُّوا فِي الحِجَازِ لِيُعْجِزونِي [4]

(و « اتخذ ») ، نحو : ﴿ واتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ [5] .

---

(١) الهمع ٢ / ٢١٧ .

(٢) البيت من الوافر ، لعبد الله بن الزبير الأسدي ، العيني ٢ / ٤١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٢ ، المساعد ١ / ٣٦١ ، المرادي ١ / ٢٠٩ ، الأشموني ٢ / ١٧ ، السلسيلي ١ / ٣٩٥ .
والشاهد فيه قوله : (رد) افادت التحويل ونصبت مفعولين .

(٣) البيت من الطويل ، لفرعان بن الأعرف .
والشاهد فيه مجئ ترك مفيدة للتحويل ناصبة مفعولين : ضمير الغائب وأخا . شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٢ ، المساعد ١/ ٣٦٢ ، الهمع ٢/ ٢١٨ ، الأشموني ٢/ ٢٥ ، العيني ٢/ ٣٩٨ ، السلسيلي ١/ ٣٩٥.

(٤) البيت من الوافر ، لأبي جندب الهذلي .
والشاهد فيه مجئ تخذ مفيدة للتحويل ناصبة مفعولين : غران ، دليلا . العيني ٢ / ٤٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٢ ، الارتشاف ٢ / ٦١ ، المساعد ١ / ٣٦٢ ، الأشموني ٢ / ٢٥ ، السلسيلي ١/ ٣٩٥.

(٣) وفي الأصل و «ب» « غراز » وكذا في شرح التسهيل وبعض نسخه ، وفي اللسان : « وفي الحديث ذكر غُرانَ : هو بضم الغين ، وتخفيف الراء واد قريب من الحديبية ، نزل به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم»، ومعظم أصحاب الشواهد يضبطونه غراز - كغراب - آخره زاي ويرون أن من جعله بالنون - غران - قد صحف ، والصواب أنه بالنون وأن الزاي تصحيف وهو اسمه الى اليوم في طريق المدينة : غران الكامل وان كان نطقه الآن بتشديد الراء ، و ظ : معجم البلدان .

(٥) سورة النساء آية : ١٢٥ .

(و « أَكَانَ») ، بالهمزة قال المصنف : « ألحق ابن أفلح [١] بـ « أَصَارَ » « أَكَانَ » المنقولة من «كَانَ » بمعنى : « صار » ، وما حكم به جائز قياساً لكني لا أعلمه مسموعاً » [١] انتهى . نحو : «أَكَانَ زَيْدٌ الطِّينَ خَزَفاً » .

[ملحقات بالباب عند العرب]

(وألحقوا) ، أي : العرب (بـ « رَأَىَ » العلمية [٢]) في نصب المبتدأ والخبر مفعولين « رَأَى»، (الحلمية) ، نحو : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [٣] .

(و « سمع » المعلقة بعين) ، نحو : « سَمِعْتُ زَيْداً يَقُولُ » ، بخلاف « سمع » المعلقة بمسموع، فإنها لاتتعدى إلا إلى واحد ، نحو: « سَمِعْتُ كَلَاماً » ، ومنه : ﴿ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُم ﴾ [٤] ، (فلا يخبر بعدها)[٥] ، أي : « سمع » المعلقة بعين (إلا بفعل دال على صوت) ، نحو : يَقْرَأَ أَوْ يَتَكَلَّم[٦] ، وَشِبْهِهِمَا .

وما ذكره المصنف من أن « سمع » تتعدى إلى اثنين إذا علقت بعين هو مذهب الأخفش [٧] ، والفارسي [٧] ، وابن بابشاذ ، واختاره ابن الصائغ ، وابن أبي الربيع ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، وذهب الجمهور[٨] : إلى أن سمع لاتتعدى إلا إلى واحد ، فإن وليها مسموع فذاك ، وإن

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٦٢ : « ولا أدري من ابن أفلح » ، وفي الهمع ٢ / ٢١٨ : « في شيوخ الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب ، يكني أبا بكر ، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب»، وانظر البغية ١ / ٥٥٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ٨٣ .

(٢) الكافية ٢ / ٢٧٨ .

(٣) سورة يوسف آية : ٣٦ .

(٤) سورة فاطر آية : ١٤ .

(٥) في المساعد والسلسيلي : ولايخبر .

(٦) في الأصل و ب : أو يتكلم ، والعطف بأوْ يناقض قوله بعد وشبههما والمثبت من المساعد وعنه نقل .

(٧) السلسيلي ١ / ٣٩٦ .

(٨) الارتشاف ٣ / ٦٢ .

وليها غير مسموع ، فهو المفعول / أيضاً ، والفعل بعده في موضع نصب على الحال على حذف / ١٩٢ / مضاف تقديره : « سمعت صوت زيد .» في حال أنه يتكلم ، والحال مبينة ، ولا ينبغي أن يقدر: «سمعت كلام زيد .» ، لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة ، واختار ابن عصفور هذا المذهب في شرح الجمل [١] .

[أفعال ملحقة بالباب عند بعضهم]

(ولا تلحق « ضرب » مع) لفظ (المثل) بفتح المثلثة . بـ « صير» في نصب المفعولين (على الأصح) ، خلافاً لمن ألحقها بها [٢] ، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ واضْرِبْ لَهُم مَثَلاً أَصْحَابَ القَرْيةِ﴾[٣] ، زاعماً : أن « أصحاب القرية » المفعول الأول ، و « مثلا » المفعول الثاني ، ورد[٤] : بأنه لادليل فيه ، إذ يحتمل أَنْ يكون « مثلاً » مفعول به ، و«أصحاب» بدل منه ، ومعارض بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّها النَّاسُ ضُرِب مَثلٌ فَاسْتَمِعُوا له ﴾ [٥] فاكتفت بمرفوعها ، ولايفعل هذا بشئ من أفعال هذا الباب .

(ولا) يلحق بها (« عَرَفَ » و « أَبْصَرَ » ، خلافاً لهشام[٦] ، ولا « أَصَابَ » و « صَادَفَ» و«غَادرَ » ، خلافا لابن درستويه) [٧] ، فـ « قائماً » في ، نحو: « عَرَفْتُ زَيْداً قَائماً ، وأَبْصَرتُه قَائِماً ،

---

(١) الشرح الكبير ١ / ٣٠٣ .

(٢) في الهمع ٢ / ٢٢٠ : « وذهب ابن أبي الربيع إلى أن « ضرب » بمعنى : صير متعدٍّ لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره » .

(٣) سورة يس آية : ١٣ .

(٤) رده ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٨٥ .

(٥) سورة الحج آية : ٧٣ .

(٦) ألحقهما بـ « عَلِمَ » انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٧٧ .

(٧) ألحقها بـ « وجد » انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٧٨ .

وأَصبَحْتُه قَائِماً ، وَصَادفْتُه قَائِماً ، وغَادَرْتُه قَائِماً .» ، منصوب على الحال ، وكذلك ماأشبهه ، والدليل على ذلك التزام تنكيره .

[القلبية وما تختص به]

(وتسمى) الأفعال الأربعة عشر (المتقدمة على « صَيَّر») وهي : « حجا » و «رأى » ، وما بينهما (قلبية) ؛ لأن معانيها قائمة بـالقلب .

[الإلغاء ورتبه]

(وتختص متصرِّفاتها) ، وهي : ماعدا « هب » و « تَعَلَّم » ، (بقبح الإلغاء) ، وهو : ترك العمل لفظاً ، ومعنى ، لغير مانع (في نحو : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » ،) إذا تصدرت على المبتدأ والخبر، خلافاً للكوفيين [١] ، والأخفش [١] .

(وبضعفه) ، أي : الإلغاء ، (في نحو : « متى ظَنَنْتَ زَيْدٌ قائمٌ ») ، إذا تقدم عليها معمول الخبر ، (و « زيـدٌ أظن أبـوه قائـمٌ ») ، إذا تقدم عليها مسند إليه قال المصنف : «حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم [٢]، نحو : « ظننت زيدٌ قائمٌ » ، وبتقليل قبحه[٢] بعد معمول الخبر ، نحو : « متى ظننتُ زيدٌ قائمٌ » ، وفي درجته الإلغاء في ، نحو : « زيدٌ أظن أبوه قائم »[٣] .

---

(١) « ذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه ، لكن الإعمال عندهم أرجح » ، انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٨٠. « ومذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء حينئذ » انظر المساعد ١ / ٣٦٤ ، والشرح الكبير ١/ ٣١٤.

(٢) هذا الحكم أخذه ابن مالك من قول سيبويه ١ / ١٢٤ : « واعلم أن المصدر قد يُلغى الفعل . . . فإن ابتدأت فقلت : ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحاً ، لايجوز البتة ، كما ضعف أظن زيدٌ ذاهبٌ . . . وهو في متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنَّك زيدٌ ذاهبٌ ومتى تظنُّ عمروٌ منطلقٌ ؛ لأن قبله كلاماً .»

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٨٦ ، والمساعد ١ / ٣٦٤ .

(وبجوازه) ، أي : الإلغاء (بلا ضعف ، ولا قبح في ، نحو : « زيد قائم ظننت »[١]) إذا تأخرت عن المبتدأ و الخبر ، (و « زيدٌ ظننت قائمٌ » ،) إذا توسطت بين المبتدأ والخبر .

(وتقدير ضمير الشأن ، أو اللام المعلقة في ، نحو : « ظننت زيدٌ قائمٌ .» أولى من الإلغاء) ، لبقاء « ظننتُ » على عملها في حال تصديرها وعدم ارتكاب قبح الإلغاء ، فإذا قدر ضمير الشأن كان هو المفعول الأول ، وجملة المبتدأ والخبر المفعول الثاني ، وإذا قدرت اللام المعلقة لـ « ظن » عن عملها ، كانت جملة المبتدأ والخبر في موضع المفعولين [٢] .

[من مواضع الإلغاء]

(وقد يقع) العامل (الملغي بين معمولي « إنَّ ») ، كقوله :

{٣٩١} إِنَّ المحبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ وَلَدَيْهِ ذَنْبُ الحبِّ مُغْتَفَرُ [٣]

(وبين سوف ومصحوبها) ، كقوله :

{٣٩٢} وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إخالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ [٤]

---

(١) يقول سيبويه ١ / ١١٩ : « وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى » .

(٢) الكافية ٢ / ٢٨٠ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٢ / ٤١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ ، المساعد ١/ ٣٦٥، الارتشاف ٣ / ٦٦ ، الهمع ٢ / ٢٣٠ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٧ .
والشاهد فيه قوله : (إن المحبَّ علمتُ مصطبرٌ) بتوسط العامل الملغي - وهو « علم » - بين معمولي «إن».

(٤) البيت من الوافر ، لزهير بن أبي سلمي .
والشاهد فيه قوله : (وسوف إخال أدري) بإلغاء « إخال » وتوسطها بين سوف ومصحوبها ، انظر : المغني ١/ ٤٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ ، الارتشاف ٣ / ٦٦ ، المساعد ١ / ٣٦٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٦ ، الأشموني ٣ / ١٠٠ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٨ .

(وبين معطوف ومعطوف عليه) ، كقوله :

{٣٩٣} فَما جَنَةُ الفِرْدَوسِ أَقْبَلْتَ تَبْتَغِي وَلَكِن دَعَاكَ الخُبْزُ أَحْسِبُ والتَّمْرُ (١)

(وإلغاء مابين الفعل ومرفوعه جائز) ، عند البصريين (٢)، فتقول : « قام أَظُنُّ زَيْدٌ ، ويَقُومُ أَظُنُّ زَيْدُ .» برفع « زيد » على الفاعلية ، ونصبه على أنه المفعول الأول ، والفعل المتقدم على « أظن » وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، فرفع « زيد » في المثالين جائز ، (لا واجب ، خلافاً للكوفيين) ، ويرد قولهم السماع ، قال الشاعر :

{٣٩٤} شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا (٣)

ينشد برفع « ربع » ، ونصبه .

[من أحكام العامل الملغي]

(وتوكيد) العامل (الملغي بمصدر منصوب قبيح) ، نحو : « زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنّاً مُنْطَلِق » ، وسَبَبُ قُبْحِه عند سيبويه (٤) أن العرب قد تقيم المصدر ، إذا توسط ، مقام أظن (٥)، وتلغيه ، وتجعله

---

(١) البيت من الطويل ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ ، المساعد ١ / ٣٦٥ ، الهمع ٢ / ٢٣٠ ، الارتشاف ٣ / ٦٦ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٨ ، والشاهد فيه إلغاء أحسب بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٢) وقال الكوفيون لايكون إلا الإلغاء . . . وقال بعض المتأخرين المسألة من باب الإعمال فلك أن تعمل ظن، ولك أن تعمل قام أو يقوم ، وقال ابن هشام الصحيح مارآه الكوفيون » انظر الارتشاف ٣ / ٦٦ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، المغني ٢ / ٤٣٢ ، العيني ٢ / ٤١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٧ ، المساعد ١ / ٣٦٦ ، الهمع ٢ / ٢٣٠ ، المرادي ١ / ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٣٩٨ .
والشاهد فيه قوله : (شجاك أظن ربع) على إعمال ظن وإلغائها ، وهو جائز عند البصريين ، إذ يروي بنصب «ربع » ورفعه .

(٤) تعليل سيبويه : « لأن الظن يلغي في مواضع أظن حتى يكون بدلاً من اللفظ به ، فكُرِهَ إظهارُ المصدر ههنا» انظر الكتاب ١ / ١٢٥ .

(٥) في الأصل و ب : « مقام الظن » سهواً وسبق قلم ، فالمصدر هو الظن .

بدلاً منه ، فتقول : « زيدٌ ظناً منطلقٌ » ، فكرهوا أن يجمعوا بينهما » .

(وبمضاف إلى الياء) / التي للمتكلم (ضعيف) ، نحو : « زيدُ ظَنَنْتُ ظَني مُنْطَلِق » ، لأن / ١٩٤ / عدم ظهور النصب يزيل بعض القبح[١] . (وبضمير) ، للمصدر ، (أو إشارة) إلى المصدر ، (أقل ضعفاً) ، مثال الأول: « زيد ظننته قائم .» ، ومثال الثاني : « زيد ظننت ذاك قائم .» ، وإنما كان أقل ضعفاً ، لأن المجعول عوضاً من الفعل هو لفظ المصدر لاضميره ولا الإشارة إليه ، نعم ظاهر كلام سيبويه [٢] أن اسم الإشارة أضعف في الإلغاء من الضمير ، لأنه اسم ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر ؛ ولذلك أخره المصنف في الذكر عن الضمير .

[من أحكام مصدر ظن]

(وتُؤكَّد الجملة) الاسمية (بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوباً فيلغى) المصدر (وجوباً) سواء توسط بين جزأي الجملة ، نحو : « زيدٌ ظَنُّكَ مُنْطَلِقٌ » ، أو تأخر عنهما ، نحو : « زيدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنّكَ » ، فـ « ظَنُّكَ » مصدر منصوب مؤكد للجملة ، نائب مناب فعله الناصب له ، فإلغاؤه واجب، لأنه لو عمل كان المفعولان حينئذ من صلته ، فلا يبقى للفعل المحذوف الذي المصدر المذكور بدل[٣] عنه في اللفظ مايدل عليه ، وأجاز المبرد[٤] والزجاج [٤]، وابن السراج [٥] ، إعمال المصدر المذكور ، فتقول : « زيداً ظنك منطلقاً » ، و « زيداً منطلقاً ظَنَّك » .

---

(١) يقول سيبويه ١ / ١٢٥ : « فإذا قلت : زيداً أظن ذاك عاقلٌ كان أحسن من قولك : زيد أظن ظني عاقل .

(٢) نص سيبويه : ١ / ١٢٥ : « وترك ذاك في أظن إذا كان لغواً أقوى منه إذا وقع على المصدر وإذا ألغيت فقلت : عبد الله أظنُّ منطلق ، فهذا أجمل من قولك : أظنه وأظن بغير هاء أحسن ، لئلا يلتبس بالاسم ، وليكون أبين في أنه ليس يعمل » .

(٣) في الأصل و « ب » « بدلاً » .

(٤) المساعد ١ / ٣٦٦ ، والارتشاف ٢ / ٦٧ ، ٦٨ .

(٥) قال ابن السراج في الأصول ١ / ١٨١ : « ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن شئت أعملته » .

(ويقبح تقديمه) ، أي : المصدر المذكور على الجملة الاسمية . قال المصنف : « لأن ناصبه فعل تدل عليه الجملة ، فقبح تقديمه ، كما قبح تقديم : « حقاً » ، من قولك : « زيد » قائم حقاً » ، ولذلك لم يعمل ؛ لأنه لو عمل وهو مؤكِّد لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتركيب ، واستحقاق شئ واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد محال [١]» انتهى ، وأجاز الأخفش[٢] ، وغيره التقديم ، فتقول : « ظَنّكَ زيد منطلق .» ، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لايجوز إعماله . (ويقل القبح في نحو : « متى ظَنَّكَ زيدٌ ذَاهبٌ ؟»)/ كما قل القبح في تقديم «متى»، في قولك : « متى تظن زيدٌ ذاهبٌ » ، وجواز الإعمال في « متى ظنك زيد ذاهب .» أولى منه في : « ظنك زيد ذاهب.» ، ولهذا أجازه ابن عصفور هنا [٣] ومنعه هناك . /١٩٥/

(وإن جعل « متى » خبراً لظن رُفِعَ) ، الظن على الابتداء ، وجعل « متى » خبراً عنه مقدماً عليه ، (وَعَمِلَ) الظن ، والحالة هذه (وجوباً) ، فتقول : « متى ظنُّكَ زيداً ذاهباً » ، فـ « ظنك » مبتدأ ، و « متى » خبره ، و « زيداً ذاهباً » مفعولان للظن ، وإنما عمل الظن لأنه حينئذ غير مؤكد للجملة ولابدلٌ من اللفظ بالفعل ، وإنما هو مقدر بحرف مصدري والفعل ، كما تقول : « متى ضربك زيداً » .

(وأجاز الأخفش والفراء إعمال) المصدر (المنصوب في الأمر والاستفهام) ، قال المصنف : « لأنهما يطلبان الفعل ، نحو : « ظَنَّكَ زيداً منطلقاً » ، ومتى ظنك زيداً منطلقاً ؟» بمعنى : ظُنَّ ظَنَّك ، أوْ مَتى ظَنَنْتَ ظَنَّك » [٤]، قال المرادي : « وما حكاه عنهما هو القياس » [٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٦٧ ، الارتشاف ٣ / ٦٨ .

(٣) انظر الارتشاف ٣ / ٦٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣١٥ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٣ .

[تعليق أفعال القلوب]

(وتختص أيضاً القلبية المتصرفة) المتعدية لاثنين ، (بتعديها معنى لا لفظاً إلى ذي استفهام) حرفاً ، نحو : ﴿ وإنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدَون ﴾ (١) ، أو اسماً عمدة كان ، نحو :﴿ لِنَعْلَم أَيُّ الحِزْبَين أَحْصَى ﴾ (٢) ، أم فضلةَ ، نحو : ﴿وسَيَعْلَم الَّذين ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُون ﴾ (٣) ، (أو مضافٍ إليه) استفهام ، نحو : « علمتُ أبو أيِّهم زيدٌ » .

(أو تالٍ لام الابتداء) ، نحو : ﴿ ولَقَدْ عَلِموا لَمن اشْتَرَاهُ ﴾ (٤) .

(أو) لام (قسم) كقوله :

{٣٩٥} ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِينَّ منِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا (٥)

(أو « ما » أو « إن » النافيتين) ، نحو : ﴿ وَظَنُّوا مَالَهُم مِنْ مَحِيصٍ ﴾ (٦) : ﴿ وَتَظُنُّون إِنْ لَبِثْتُم إلا قليلاً ﴾ (٧) .

---

(١) سورة الأنبياء آية : ١٠٩ .

(٢) سورة الكهف آية : ١٢ .

(٣) سورة الشعراء آية : ٢٢٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٠٢ .

(٥) البيت من الكامل ، للبيد ، في معلقته والشطر الأول فيها هو : صادفن منها غرة فأصبنه . وليس في ديوانه على هذا الروي غير المعلقة ، الكتاب ٣ / ١١٠ ، الخزانة ٩ / ١٥٩ ، المغني ٢ / ٤٤٨ ، الأشموني ٢/ ٣٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ ، والارتشاف ٣ / ٦٩ ، الهمع ٢ / ٢٣٣ ، أوضح المسالك ٢/ ٦١ ، وانظر ديوانه ٢١٨ .

والشاهد فيه قوله : (علمت لتأتين منيتي) حيث وقع الفعل - وهو علمت - قبل لام القسم فعلق عن العمل . ولولاها لنصب مابعدها والتقدير : ولقد علمت منيتي آتية .

(٦) سورة فصلت آية : ٤٨ .

(٧) سورة الإسراء آية : ٥٢ .

(أو « لا ») النافية ، على ماذكره ابن النحاس [١] ، ومن أمثلة ابن السراج [٢] : « أَحْسب لايَقُومُ زَيْدٌ .

(ويسمى) تعديها معنى لالفظاً (تعليقاً) والتعليق : إيصال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب ، وسمى تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله .

[مايعلق من غير القلبية]

(ويشاركهن فيه) ، أي : في التعليق/ (مع الاستفهام) خاصة (« نَظَرَ ») ، سواء أريد /١٩٦/ نظر العين ، نحو : ﴿ فَلْيَنْظُر أَيُّها أزْكَى طَعَاما ﴾ [٣] . أم نظر القلب ، نحو : ﴿ فَانْظُري مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ [٤] .

(و « أبصر») ، نحو : ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيكُم الْمَفْتُون ﴾ [٥] . (و « تفكَّر ») ، كقوله :

{٣٩٦} حُزُقٌ إذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَة تَفَكَّر آإيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا [٦]

والحزق : القصير الذي يقارب الخطو .

---

(١) المساعد ١ / ٣٦٨ .

(٢) الأصول ١ / ١٨٢ .

(٣) سورة الكهف آية : ١٩ .

(٤) سورة النمل آية : ٣٣ .

(٥) سورة القلم آية : ٥ ، ٦ .

(٦) من الطويل ، لجامع بن عمرو .
والشاهد فيه قوله : (تفكر آإياهُ) إذ شاركت « تفكر » أفعال القلوب في التعليق لاعتراض الاستفهام بينها وبين معموليها . انظر : ابن يعيش ٩ / ١١٩ ، شرح ابن مالك ٢ ٨٩ ، المساعد ١ / ٣٦٩ ، الهمع ٢/ ٢٣٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٥ ، السلسيلي ١ / ٤٠٠ .

(وَسَأَلَ) ، نحو : ﴿ يَسْأَلُون أَيَّانَ يومُ الدِّين) [١] .

(وَمَا وافَقَهُنَّ) ، قال المصنف : « أَشَرتُ به إلى نحو : « أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَاهُنَا ؟ » [٢] بمعنى: أَمَا تُبْصِرُ ؟ وإلى نحو : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُو ﴾ [٣] ، يعني : أنَّ استنبأ بمعنى : استعلم ، فهي طلب للعلم .

(أو قَارَبَهُنَّ) ، قال المصنف [٤] : « أشرت به إلى نحو : ﴿ لِيَبْلُوَكَم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [٥] ، (لا مالم يُقَارِبْهُنَّ) ، ولم يوافقهن ، (خلافاً ليونس) في إجازته تعليق مالم يوافقهن ولم يقاربهن ، وجعل منه : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ ﴾ [٦] ، مدعياً أن ضمة « أَيُّهمُ » ضمة إعراب ، وتقدم ذلك في باب الموصولات .

(وقد يعلق « نَسِيَ ») ، نحو :

{٣٩٧} وَمَنْ أَنتُمُ إِنَّا نَسِينَا مَنَ أَنْتُمُ وَرِيحُكُم مِنْ أَيِّ رِيحِ الأَعَاصِرِ [٧]

قال المصنف [٤] : "« لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد » . انتهى . قال المرادي : «وفيه نظر ، لأن ضد العلم ، الجهل لا النسيان ، وضد النسيان الذكر القلبي » [٨] .

---

(١) سورة الذاريات آية : ١٢ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٢٣٦ : « وأما ترى أيُّ برقٍ هاهنا » فهذا في موضع مفعول » ، و ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ - ٩٠ .

(٣) سورة يونس آية : ٥٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ ، ٩٠ .

(٥) سورة الملك آية : ٢ .

(٦) سورة مريم آية : ٦٩ .

(٧) من الطويل ، لزياد الأعجم . والشاهد فيه قوله : (نسينا . . .) بتعليق « نسي » على رأي ابن مالك لأنها ضد علم » . انظر : شرح التسهيل ٢/ ٩٠ ، المحتسب ١ / ١٦٨ ، العيني ٢/ ٤٢٠ ، المساعد ١/ ٣٧٠، الهمع ٢/ ٢٣٦ ، السلسيلي ١ / ٤٠١ .

(٨) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٥ - ٢١٦ .

(ونصب مفعول نحو : « عَلِمْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ ») ، مما تقدم فيه أحد المفعولين على الاستفهام (أولى من رفعه) ، لأن العامل متسلط على نصبه بلا مانع ، وفي رفعه تهيئة العامل للعمل[١] وقطعه عنه ، وإنما جاز رفعه ؛ لأنه مستفهم عنه من حيث المعنى ؛ لأن المعنى : « علمت أبو من هو زيد ، وروي قوله :

{٣٩٨} فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي غَرِيمٌ لَوَيْتِهِ أَيَشْتَدُّ إِنْ قَاضَاكِ أَمْ يَتَضَرَّعُ[٢]

برفع « غريم » ، ولو نصب كان أولى ، لِمَا تقدم .

(ورفعه ممتنع بعد « أرأيت » / بمعنى « أَخْبِرْني ») . هذا معنى قول أبي علي في التذكرة: / ١٩٧/ لا تعلق « أرأيت » بمعنى أخبرني ، فلا تقول : « أرأيتُ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُو » ، لأنه بمعنى : أخبرني »[٣] ؛ يعني : وأخبرني لاتعلق فكذلك ما كان بمعناها ، وينسب إلى سيبويه[٤] .

واعترض بأن تعليق « أرأيت » ، قد ورد كثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُم إِنْ أَتَاكُم عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُم السَّاعة أَغَيْر اللَّه تَدْعُونَ ﴾[٥] ، وانفصل ابن عصفور[٦] عن الاعتراض ، بأن المفعول قد حذف اختصاراً ، وتقديره : أرأيتكم إن أتاكم .

---

(١) في الأصل و «ب» : تهيئة العامل عن العمل - سهو -

(٢) من الطويل ، لكثير عزة : ديوانه : ٤٠٥ ظ : البسيط ١/ ٤٤٨ ، شرح ابن مالك ٢/ ٩١ ، المساعد ١/ ٣٧٠. والشاهد فيه قوله : (ما أدري غريمُ) على رفع مابعد الفعل ، والأولى نصبه لأنه أحد مفعولي أدري والمعنى على الاستفهام .

(٣) قال في الكتاب ١ / ٢٣٩ : « وتقول : أرأيتكَ زيداً أبو من هو ، وأرأيتك عمراً عندك هو أم عند فلان ، لايحسن فيه إلا النصب في زيد . . . فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء »

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩١ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٤٠ .

(٦) في المقرب ١ / ١٢٠ ، والشرح الكبير ١ / ٣٢٢ ، لم يذكر ابن عصفور هذا الرأي ولعله في كتابه الإيضاح .

[إعراب ما بعد المعلق]

(وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما) ، أي : بعد المستفهم به والمضاف إليه من العوامل (مالهما دون الأفعال المذكورة) ، وذلك لأن اسم الاستفهام والمضاف إليه لايعمل فيه ماقبله ، فلا تؤثر فيه « علمت » وأخواتها شيئاً ، بل يَبْقَى على حاله قبل دخولها . إن كان مبتدأ أو مفعولاً به ، أو مصدراً ، أو ظرفاً ، أو حالاً ، مثال المبتدأ : « علمت أَيُّهم صَديقُكَ . » ، ومثال المفعول : « عَلِمْتُ أَيَّهم ضَرَبْتَ » ، ومثال المصدر : « علمتُ[1] أَيَّ قيامٍ قُمْتَ » ، ومثال الظرف : «عَلِمْتُ مَتَى ضَرَبْتَ زَيْداً . » ، ومثال الحال : « عَلِمْتُ كَيْفَ ضَرَبْتَ زَيْداً . » ، وكذلك المضاف إلى الاستفهام لاتؤثر فيه «علمت » وأخواتها شيئاً ، نحو : « عَلِمْتُ غلامَ أَيِّهم ضربت . » ، وكذا باقي الأمثلة .

(والجملة بعد) الفعل (المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به) ، نحو : «فكرت أهذا صحيح أم لا . » ، ومنه ﴿ فَلْيَنظُر أَيُّها أَزْكَى طَعَاماً ﴾[2] ، أي : فلينظر إلى أيها ، لأنها بصرية عند المصنف[3] . (وفي موضع مفعولٍ[4] به إن تعدى إلى واحد) ، نحو : « عَرَفْتُ أَيُّهم عِنْدَكَ » ، ومنه : « أما ترى أَيّ برق هاهنا[5] » ، (وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين) نحو : «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمروٌ . » ، ومنه : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى ﴾[6] . / /١٩٨/

(و) الجملة بعد المُعَلَّق (بدل من) الاسم (المتوسط بينه) ، أي : المعلق (وبينها) ، أي:

---

(١) علمت ساقطه من الأصل .

(٢) سورة الكهف آية : ١٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٩١ « مفعوله » ، وكذا في السلسيلي .

(٥) الكتاب ١ / ٢٣٦ .

(٦) سورة طه آية : ٧١ .

الجملة بدل شئ من شئ عند السيرافي [١] ، واشتمال عند ابن الصائغ [٢] . (« إن تعدى إلى واحد»)، نحو : « عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُو .» ، فجملة « أبو مَنْ هو » في موضع نصب على البدلية من زيد على القولين ، وذهب المبرد والأعلم[٣] ، وابن خروف[٤] ، إلى أنها في موضع نصب على الحال ، وحكى ابن جني عن أبي علي : أنها في موضع المفعول الثاني لـ « عرفت » [٥] على أنه مضمن معنى «علمت » ، فتعدى إلى اثنين .

(و) الجملة (في موضع) المفعول (الثاني إن تعدى) المُعَلَّق (إلى اثنين ووجد) المفعول (الأول) ، نحو : « عَلِمْتُ زَيْداً أَبو مَنْ هو » ، فإن لم يوجد الأول ، نحو : « علمت أبو من زيد» ، فالجملة في موضع المفعولين جميعاً - كما تقدم - .

[ما يجئ فاعله ومفعوله ضميرين متصلين صاحبهما واحد]

(وتختص) الأفعال (القلبية المتصرفة ، و « رأى » الحلمية) و « رأى » (البصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها) الأول (ضميرين متصلين متحدي المعنى) ، أي : راجعين إلى شئ واحد ، نحو : «علمتُني فقيراً .» ، و « ظننتك فاضلاً .» ، بضم التاء في الأول ، وفتحها في الثاني ، قال الله تعالى: ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رآه اسْتَغْنَى ﴾ [٦] ، ومثال « رأى » الحلمية ، ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمراً﴾ [٧] ، ومثال « رأى » البصرية ، قول عائشة - رضي الله عنها - : « لقد رأيتنا مع

---

(١) المساعد ١ / ٣٧٢ .
(٢) الارتشاف ٣ / ٧٤ .
(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٧ .
(٤) الهمع ١ / ١٥٦ (ط : الخانجي) الارتشاف ٣ / ٧٥ .
(٥) الارتشاف ٣ / ٧٥ .
(٦) سورة العلق آية : ٦ ، ٧ .
(٧) سورة يوسف آية : ٣٦ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومالنا طعام إلا الأسودان : التمر ، والماء» [١] .

وخرج بقوله : (القلبية) غيرها ، فلا يجوز : « ضربتك » بفتح التاء بل : « ضَرَبْتَ نفسك»، والقلبية الجامدة ، نحو : « هَبْ » و « تَعَلَّم » . قال أبو حيان : « فلا يقال : هَبْكَ فَعَلْتَ كَذَا ، ولا تعلمك منطلقاً ، أي أعلمك » انتهى . قال المرادي : « وفي منع هبك محسناً » نظر ، وما أظنه إلا مسموعاً في لسانهم[٢] » انتهى .

(وقد يعامل بذلك « عَدِم » وَ « فَقَد ») / كقوله : /١٩٩/

{٣٩٩} لَقَدْ كان لِي عَن ضَرَّتَيْن عَدِمْتُنِي وَعَمَّا أُلاَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ [٣]

وكقوله :

{٤٠٠} نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي كَمَا يَنْدم المَغْبُون حِينَ يَبِيعُ [٤]

(ويمتنع[٥] الاتحاد عموماً) ، في كل فعل قلبياً كان أو غيره (إن أضمر الفاعل متصلاً مفسَّراً بالمفعول) ، المتقدم على الفعل ، فلا يجوز : « زيداً ظَنَّ قائماً » ، يريد ظن نفسه ، ولا «زيداً

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٢ / ٤١٩ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٧ .

(٣) البيت من الطويل ، لجران العود ، ابن يعيش ٧ / ٨٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٣ ، المساعد ١/ ٣٧٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٥٨ ، المرادي ١ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٤٠٣ ، رواه ابن مالك « ألاقي» والشاهد فيه قوله : (عدمتني) اذ جاء الفاعل (تُ) والمفعول (ي) ضميرين متحدين في المعنى مع «عدم» كأفعال القلوب المتصرفة .

(٤) من الطويل ، لقيس بن ذريح .
والشاهد فيه قوله : (فقدتني) على مابين في سابقه ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٣ ، أمالي القالي ١ / ١٣٧ ، المساعد ١ / ٣٧٤ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٤٠٣ .

(٥) في المساعد والسلسيلي : ويمنع .

ضرب .» ، تريد : ضرب نفسه ، فلو انفصل الضمير وتأخر المفعول عن الفعل جاز الاتحاد ، نحو : «ماظن زيداً قائماً إلا هو » ، و « ما ضرب زيداً إلا هو .» .

فصـــل

[حكم مايقع بعد القول وما يشتق منه مما يعمل عمل الفعل]

(يُحكى بالقول وفروعه الجمل) الاسمية والفعلية ، والمراد بالقول المصدر ، نحو : ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهم أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً ﴾ (١) ، والمراد بفروعه الفعل الماضي ، نحو : ﴿ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٢) ، والمضارع نحو : ﴿ يَقُولُون رَبَّنَا آمَنَّا ﴾ (٣) ، والأمر نحو : ﴿ قُولوا آمَنَّا﴾ (٤) ، واسم الفاعل نحو : ﴿ والقَائلين لإِخْوَانِهِم هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٥) ، واسم المفعول نحو :

{٤٠١} تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الجُودِ حَتَّى عَبِيدُهُم مَقُولٌ لَدَيْهِم : لاَ زَكَا مَالُ ذِي بُخْلِ (٦)

واسم المصدر نحو : « مَقَالُك : اللَّهُ رَبُّنَا » إقرار بالربوبية } .

(وينصب به المفرد المؤدي معناها) أي الجملة ، نحو : « قُلْتُ حَدِيثاً ، وَشِعْراً ، وخُطْبَةً ، وَقِصَّةً ، وَقَصِيدَةً ، وَمَا أشبه ذلك .(و) ينصب المفرد (المراد به مجرد اللفظ) نحو : « قُلْتُ كَلِمَةً. » .

---

(١) سورة الرعد آية : ٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٥ .

(٣) سورةالمؤمنون آية ك ١٠٩ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٣٦ .

(٥) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٤ ، المساعد ١ / ٣٧٥ ، المرادي ١/ ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٤٠٤ .

والشاهد فيه قوله : (مقول . . .) فالجملة بعده محكية وهي في محل رفع نائب فاعل « مقول » .

[إلحاق القول بالظن]

(وإلحاقه) ، أي : القول وفروعه (في العمل بالظن) ، في نصب المبتدأ والخبر مفعولين (مطلقاً) ، بلاشرط من الشروط الآتية (لغة سُلَيْمٍ) ، حكاها سيبويه عن أبي الخطاب [١] ، ومنه قول الشاعر :

{٤٠٢} قَالَتْ وَكُنْتَ رَجُلاً فَطِينَا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا [٢]

فـ « هذا » مفعول أول ، و « إسرائينا » المفعول الثاني ، وهي لغة في إسرائيل ، ويقال :إن هذه المرأة رأت عند هذا [٣] الشاعر ضبا فقالت : هذا إسرائين ؛ لأنها تعتقد في مسوخ الضباب أنها من مسوخ بني إسرائيل .

ويخص أكثر العرب/ هذا الإلحاق) بالظن في العمل (بمضارع المخاطب الحاضر)[٤] زمانه (/ ٢٠٠/ بعد استفهام متصل) بالمضارع المذكور ، سمع الكسائي أعرابيا يقول : « أَتَقُولُ للعميان عَقْلاً » [٥] بمعنى : أَتَظُنُّ ، وخرج الماضي والأمر والمضارع لغير المخاطب . وشرح المصنف الحاضر بكونه مقصوداً به الحال[٦] ورد بقوله :

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٤ .

(٢) رجز ، لم أعثر على من نسبه ، انظر : الأمالي للقالي ٢ / ٤٤ ، العيني ٢ / ٤٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ ، المساعد ١ / ٣٧٥ ، الهمع ٢ / ٢٤٦ ، الأشموني ٢ / ٣٧ ، المرادي ١ / ٢١٩ .
والشاهد فيه قوله : (قالت) على إجراء القول مجرى الظن فنصب مفعولين على لغة سليم .

(٣) من : ب .

(٤) قال سيبويه ١ / ١٢٢ : « . . . « نقول » في الاستفهام شبهوها بتظن » .

(٥) الهمع ٢ / ٢٤٦ ، والمساعد ١ / ٣٧٦ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ .

{٤٠٣} أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ : الدَّارَ تَجْمَعُنَا (١)

قال في التوضيح : « والحَقُّ أَنَّ « مَتَى» ظَرف لـ « تجمعنا » ، لا لـ « تقول » .» (٢) انتهى ، وفي هذا الحق شبهة من جهة : أنه يفوت شرط عمله ، لعدم كونه مستفهماً عنه ، مع إنه عامل في البيت ، كما ترى (٢) .

(أومنفصل) المضارع من الاستفهام (بظرف) ، كقوله :

{٤٠٤} أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةٌ شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تقول لبُعْد مَحْتُوماً (٣)

(أو جار ومجرور) ، نحو : {أَ} (٤) فِي الدَّارِ تقولُ زَيْداً قَائِماً .

(أو أحد المفعولين) ، نحو قوله :

{٤٠٥} أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا (٥)

---

(١) البيت من الكامل ، لعمر بن أبي ربيعة ، الكتاب ١ / ١٢٤ ، العيني ٢ / ٤٣٤ ، المرادي ١ / ٢١٩ ، الخزانة ٩ / ١٨٥ .

والشاهد فيه قوله : (متى تقول) إذ عمل نقول عمل تظن ، وهو مضارع لم يقصد به الحال كما قيده ابن مالك .

(٢) التصريح على التوضيح ١ / ٢٦٢ .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (أبعد بعد تقول) حيث أجرى القول مجرى الظن مع فصله من الاستفهام بالظرف ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٦ ، المغني ٢ / ٧٧٣ ، المساعد ١ / ٣٧٦ ، الهمع ٢ / ٢٤٧ ، السلسيلي ١ / ٤٠٥ . وفي الأصل : أم دوام البعد موضع أم تقول . و « تقول » في ب ، والعيني ٢/ ٤٣٨ ، والتصريح ١ / ٢٦٣ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق وهي في أصله : المساعد ١ / ٣٧٦ .

(٥) من الوافر ، للكميت بن زيد الاسدي .

والشاهد فيه قوله : (أجهَّالاً تقول) حيث أعمل القول في مفعولين مع فصله من الاستفهام بأحدهما ، انظر: الكتاب ١ / ١٢٣ ، ابن يعيش ٧ / ٧٨ ، الخزانة ٩ / ١٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ==

(فإن عُدِمَ شرط) من هذه الشروط المذكورة (رُجِع إلى الحكاية) ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ : عَمْروٌ مُنْطَلِق .» ، وكذا الباقي .

(ويجوز) الحكاية (إن لم يُعْدَم) ، شئ من الشرط ، نحو : « أتقول : زَيْدُ مُنْطَلِقٌ » ، برفع الجزأين ، قال عمرو بن معد » كرب :

{٤٠٦} عَلاَمَ تَقُوْلُ : الرمحُ يُثْقِلُ عَاتِقي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُن إِذَا الخَيْلُ كَرَّتِ (١)

يروى بنصب الرمح على الإلحاق ، ورفعه على الحكاية .

[حكم الواقع بعد ما فيه معنى القول]

(ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه) ، كالنداء والدُّعَاء ونحوهما ، فإذا وقعت جملة بعد ناديت ، أو دعوت ، أو وَصَّيْتُ ، أو قرأت ، لم يحك بهذه الأفعال ، (بل ينوى معه القول) ، فنحو : قوله تعالى : ﴿ ونَادَى نوحٌ ابنَه وكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَّي ارْكَب مَعَنَا ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ دَعَوَا اللَّهَ مُخْلِصينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا ﴾ (٣) ، محكي عند البصريين بقول محذوف (٤) ، أي : فقال : يَابُنَيَّ ، وقالوا : لَئِن أَنْجَيْتَنَا ، (خلافاً للكوفيين) ، حيث زعموا أن هذه الجمل محكية بهذه

== ٢/٩٦، المساعد ١ / ٣٧٦ ، السلسيلي ١ / ٤٠٥ ، الهمع ٢ / ٢٤٧ .

(١) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (تقول الرمح) على إجراء القول مجرى الظن ، أو على الحكاية مع تحقق شروط نصب المفعولين ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٥ ، المغني ١ / ١٥٣ ، الخزانة ٢ / ٤٣٦ ، ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ١٥٨ ، المساعد ١ / ٣٧٦ ، السلسيلي ١ / ٤٠٥ .

(٢) سورة هود آية : ٤٢ .

(٣) سورة يونس آية : ٢٢ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٨٠ ، والمساعد ١ / ٣٧٧ .

الأفعال[١] المذكورة أجروها مجرى القول الصريح .

قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين »[٢] / ، لأن التصريح بعد النداء بالقول ، يدل / ٢٠١/ على صحة القول بتقديره ، وذلك نحو : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّه فقَالَ رَبِّ ﴾[٣] ، ونحو : ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّه نِدَاءً خَفِياً * قال[٤] : رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي ﴾[٥] .

[من أحكام القول ومايشتق منه]

(وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي) ، وذلك لأن قولاً مصدر ، و « قائلا » اسم فاعل ، وكلاهما يضاف إلى المفعول ، مثال إضافة القول إلى المحكي ، قول الشاعر :

{٤٠٧} قَـوْلُ يَـا لَلرجـالِ يُنْهِضُ مِنَّـا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ والشُّبَّانَا[٦]

ومثال إضافة قائل إلى المحكي ، قول الآخر :

{٤٠٨} وأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حتى مَلِلْتُ ومَلَّنِي عُوَّادِي[٧]

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ ٨٠ : « وقال الكوفيون هي وأمثالها محكية بالنداء والدعاء وما أشبه ذلك »

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٦ .

(٣) سورة هود آية : ٤٥ .

(٤) في الأصل و «ب» « فقال » سهو .

(٥) سورة مريم آية : ٣ -٤ .

(٦) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (قول يا للرجال) بإضافة لفظ القول إلى الكلام المحكي ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٧ ، المغني ٢ / ٤٧١ ، المساعد ١ / ٣٧٨ ، الارتشاف ٣ / ٨٠ ، الهمع ٢ / ٢٤٥ ،السلسيلي ١/ ٤٠٦.

(٧) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وأجبت قائل كيف أنت) على ماضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٧ ، المغني ٢/ ٤٧١ ، العيني ٤ / ٣٠٥ ، المساعد ١ / ٣٧٨ ، الهمع ٢ / ٢٤٥ ، السلسيلي ١/ ٤٠٦

يروى بجر « صالح » ، وهو واضح ، وبرفعه على تقدير : يقول : أنا صالح ، فحذف القول ، وأقيمت الجملة مقامه ، ثم حذف « أنا » وبقي خبره .

(وقـد يغني القول في صلة ، عن المحكي لظهوره) ، مثاله في الصلة قوله :

{٤٠٩} لَنَحْنُ الأُلَى قُلْتُم فَأَنِي مُلِئْتُمُ بِرُؤْيَتِنَا قَبْل اهْتِمَامٍ بِكم رُعْبَا [١]

أي : لنحن الألى قلتم : تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول وحذف المحكي لدلالة مابعده عليه ، ومثاله في غير الصلة ، قال المصنف : « أنا قال زيد ، ولو رآني لفر ، { تريد : أنـا }[٢] قال زيد يَغْلِبُنِي[٣] » . (والعكس) اللغوي ، وهو : إغناء المحكي عن القول (كثير) ، نحو : ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إيمَانِكم ﴾[٤] ، أي : فيقال لهم .

(وإن تعلق بالقول مفرد لايؤَدِّي معنى جملة ، ولايراد به مجرد اللفظ ، حكي مقدراً معه ماهو به جملة) ، مثاله : ﴿ قَالُوا سَلَاماً قَالَ : سَلَامٌ ﴾[٥] ، فيقدر مع الأول فعل ناصب له ، أي : سَلَّمنَا ، ويقدر مع الثاني إما خبر فيكون مبتدأ ، والتقدير : عليكم سلام ، وإما مبتدأ فيكون خبرا والتقدير : تحيتكم سلام ، ويجوز في العربية رفعهما ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، (وكذلك [٦] إن تعلق) المفرد الذي هو في التقدير / بعض جملة (بغير القول) ، ونوى تمام /٢٠٢/

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٨ ، المساعد ١ / ٣٧٨ ، الهمع ٢ / ٢٤٥ ، السلسيلي ١ / ٤٠٦ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي مثبتة في قول ابن مالك في شرحه ٢ / ٩٨ ، وفي المساعد ١ / ٣٧٨ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٨ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٠٩ .

(٥) سورة هود آية : ٦٩ .

(٦) في متن التسهيل ٢ / ٩٦ : « وكذا » وفي المساعد والسلسيلي أيضاً .

الجملة ، جئ بها أيضاً محكِيّاً ، فتقول : إذا رأيت على خاتم « محمد » منقوشاً [١] ، فتقول : قرأت محمد ، بالرفع ، لأن مراد ناقشه : صاحبه محمد أو نحو ذلك ، فيحكى مقصوده ، ولو أدخلت رافعاً [٢] وكان محمد منصوباً جئت به منصوباً حكاية له ولناصبه المنوي ، ومنه قول الشاعر[٣]، يصف ديناراً نقش عليه اسم جعفر البرمكي منصوباً .

وَأَصْفَرَ مِنْ [٤] ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرَا

أراد الناقش : أذكر جعفراً ، ونحوه ، فاسند [٥] الشاعر « يلوح » إلى الجملة مراعياً لقصد الناقش ، وأنشده الفراء [٦] : تلوح ، بالتاء شاهداً على « لحت الشئ » بمعنى : أبصرته .

فصـــل

[ما تعدى لثلاثة مفاعيل]

(تدخل همزة النَّقل) ، وهي : الناقلة للفعل الثلاثي من اللزوم إلى التعدية لواحد ، ومن التعدية لواحد إلى التعدية لاثنين ، ومن التعدية لاثنين إلى التعدية لثلاثة . (على « علم » ذات المفعولين ، و) على (« رأى » أختها) ، أي : أخت « علم » ذات المفعولين ، (فينصبان) ، أي: «علم » و « رأى » (ثلاثة مفاعيلَ) ، قال بن عقيل : « مفاعيل منصوب صفة لثلاثة[٧] » ، ووجهه :

---

(١) في الأصل و «ب» « منقش » وصوب في الهامش : منقوشاً وفي المساعد منقوش والنصب الصواب .

(٢) توضيح العبارة عن المرادي ١ / ٢٢١ : « ولو أدخلت على المنصوب رافعاً لم تغيره » .

(٣) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٩ ، المساعد ١ / ٣٨٠ ، ابن يعيش ١ / ٤٠ ، الارتشاف ٣ / ٨٢ ، المرادي ١ / ٢٢١ ، والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٤) سقطت « من » «ب» .

(٥) في «ب» فأنشده « نصيف .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٠ .

(٧) المساعد ١ / ٣٨٠ .

كما قال المرادي : « أن مفاعيل صفة ، ولا يضاف العدد إلى الصفة إلا في الشعر وفي قليل من الكلام »[١] مثاله : « أعلمت زيداً عمراً فاضلاً » ، و « أَريتُ زيداً عمراً فاضلاً » .

وقيد « علم » بذات المفعولين احترازاً من « علم» بمعنى « عرف » فإنها ذات مفعول واحد، وقيد « رأى » بقوله : (أختها) احترازاً من « رأى » البصرية فإنها ذات مفعول واحد أيضاً ، فإذا دخلت عليهما الهمزة تعدتا إلى مفعولين ، ومن شأن همزة النقل أن تُصيِّر ما كان فاعلاً مفعولاً ؛ فلذلك قال : (أولهما) ، أي : المفاعيل الثلاثة، المفعولُ (الذي كان فاعلاً) ، للفعل قبل دخول الهمزة .

[حذف المفعول الأول من الثلاثة]

(ويجوز حذفه) ، أي : المفعول الأول / نحو : أَعْلَمْتُ دَارَكَ طَيِّبَةً ، ولا تذكر من «أعلمت» ، /٢٠٣/ (والاقتصار [٢] عليه) ، أي : على الأول ، نحو : « أعلمت زيداً » ، ولا تذكر ما أَعلمتَ ، (على الأصح) في المسألتين عند الجمهور [٣] ، لأن الفائدة لاتُعْدَم في الاستغناء عن الأول ، ولا في الاقتصار عليه .

وذهب ابن خروف[٤] ، وابن طاهر[٥] ، وابن عصفور [٦] ، إلى أنه يمتنع حذفه والاقتصار عليه ؛ لأن الأول في « أعلم » كالفاعل في « علم » ، ونسب إلى سيبويه [٧] .

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢١ ، وأعربها الشيخ خالد بدلا ، التصريح ١ / ٢٩٢ .

(٢) الحذف إقتصاراً ، أي : لغير دليل ، واختصاراً ، أي لدليل ، انظر أوضح المسالك ٢ / ٦٩ .

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ١ / ٣٩٦ : « وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اقتصاراً واختصاراً ، ومنع ابن خروف حذفه ، والاقتصار عليه ، والصحيح الجواز » .

(٤) المساعد ١ / ٣٨١ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٨٥ .

(٦) الشرح الكبير ١ / ٣١٣ .

(٧) نص سيبويه ١ / ٤١ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولايجوز أن تقتصر ==

ونقل عن أبي علي الشلوبين [١] مذهب ثالث ، وهو : أنه لايجوز أن يقتصر على الأول ، ويجوز الاقتصار على الآخرين .

[من أحكام المفعولين الثاني والثالث]

(وللثاني ، والثالث) من المفاعيل الثلاثة (بعد النقل مالهما قبله مطلقاً) ، من جواز حذفهما، وحذف أحدهما اختصاراً ، ومنع أحدهما اقتصاراً ، ومن التقديم والتأخير، ومن الإلغاء ، والتعليق، وغير ذلك (خلافاً لمن منع الإلغاء[٢] والتعليق) مطلقاً ، ولمن خصه بالمبني للفاعل [٣] ، والصحيح ماذهب إليه المصنف[٤] .والدليل على صحته قول من يوثق بعربيته : البركة أعلمنا الله مع

== على مفعول واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول هاهنا كالفاعل » .
قال السيرافي : « ويجوز الاقتصار في هذين الضربين على المفعول الأول ؛ لأن المفعول الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل ، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه ، ألا ترى أن قولنا : « أعلم الله زيداً عمراً منطلقاً»: أصله : « علم زيدٌ عمراً منطلقا » وأنت لو قلت : « علم زيدٌ » وسكت عليه جاز ، وكذلك يجوز أن نقول : « أعلمت زيداً » وكذلك : « نبأت زيداً » ، ولا تذكر أي شئ نبأته ، ويجوز ألاّ تذكر المفعول الأول وتذكر المفعولين الآخرين : فتقول : « أعلمت دارك طيبة » وأنت تريد : أعلمت زيداً ، لأن زيداً ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين .
وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ، ربما قالوا : لايجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة ، تلقناً من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولاتحصيل والصحيح ماخبرتك » ، انظر شرحه للكتاب ٢/ ٣٣٠، ٣٣١ ، وانظر الأصول ٢ / ٢٨٥ .

(١) الهمع ٢ / ٢٥٠ .

(٢) منهم ابن السراج إذ قال في الأصول ١ / ١٨٧ : « ولايجوز الإلغاء في هذا الباب . . . ؛ ولو ألغيت : «أعلمت ورأيت » من قولك : أريت زيداً بكراً خير الناس ، وأعلمت بشراً خالداً شر الناس - والملغي كالمحذوف - لبقي : زيد بكر خير الناس ، فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولاتام » . ومنهم أبو علي الفارسي ، وتبعه صاحب البسيط ، وابن القواس ، انظر الارتشاف ٣ / ٨٥ ، الهمع ٢/ ٢٤٨.

(٣) وهو اختيار الجزولي ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٠٣ .

(٤) قال ابن مالك : « ٢ / ١٠٤ : « فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق في هذ الباب لامن منعه ، والله أعلم » .

الأكابر [١] ، فألغى « أعلم » متوسطاً ، وقوله :

{٤١٠} وَأَنْتَ - أَرَانِي اللَّهُ - أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَىً وَأَسْمَحُ وَاهِبِ [٢]

فألغى « أرى » متوسطاً ، وقوله تعالى : ﴿ يُنَبِّئُكُم إِذَا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٣] ، فعلق « نبأ » ، وهي من أفعال القلوب ، ومثله قوله[٤] :

{٤١١} حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي ستُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعُدُ أَوْ تَشْقَى [٥]

فعلق « نُبِّئْتُ » مع بنائها للمفعول .

[مما ينصب ثلاثة عند بعضهم]

(وألحق بهما) ، أي : بـ « أعلم » و « أرى » ، (سيبويه[٦] « نبأ ») ، كقوله :

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ٣٩٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٠٣ ، المساعد ١ / ٣٨١ ، العيني ٢ / ٤٤٦ ، الهمع ٢ / ٢٤٩ ، أوضح المسالك ٢ / ٨٠ .

(٣) سورة سبأ آية : ٧ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نشبه ،انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٠٣ ، العيني ٢ / ٤٤٧ ، المساعد ١/ ٣٨٢ ، الهمع ٢ / ٢٤٩ ، أوضح المسالك ٢ / ٨١ .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٥) الكتاب ١ / ٤١ .

(٦) البيت من الكامل ، للنابغة الذبياني ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ١ / ٤٣٩ ، المساعد ١/ ٣٨٢ ، الهمع ٢ / ٢٤٩ ، المرادي ١ / ٢٢٢ ، السلسيلي ١ / ٤٠٨ .

{٤١٢} نبئتُ زرعة والسفاهةُ كاسمها يُهْدِي إليَّ غرائب الأشعار

(وزاد غيره) وهو الفارسي والجرجاني [١] ، (أنبأ) ، كقوله :

{٤١٣} وأُنبِئْتُ قَيْساً ولَمْ أبْلُه كَمَا زَعَمُوا - خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنِ [٢]

(و) زاد الفراء [٣] في معانيه ، («خَبَّر » و « أَخْبَر ») ، كقوله :

{٤١٤} وخُبِّرتُ سَوْدَاءَ الغَمِيم مَرِيضَةً فَاقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بمصْرَ أَعُودُها [٤]

وقول الآخر [٥] :

{٤١٥} وَمَاذا عَلَيْك إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً أَنْ تَعُودِيني / /٢٠٤/

(و) زاد الكوفيون ، (حدَّث) ، كقوله :

{٤١٦} أَوْ منَعْتُم مَا تسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ تُحْمُوه لَهُ عَلَيْنَا الوَلاَءُ [٦]

---

(١) المقتصد ١ / ٦٢٩ .

(٢) البيت من المتقارب ، للأعشى ميمون بن قيس : ديوانه ١٩٦ ، ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٢ ، المساعد ١ / ٣٨٢ ، الهمع ٢ / ٢٥١ .

(٣) المساعد ١ / ٣٨٢ .

(٤) البيت من الطويل ، للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ٢/ ٤٤٢ ، المساعد ١ / ٣٨٣ ، الهمع ٢ / ٢٥١ ، الأشموني ٢ / ٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٠٨ .

(٥) البيت من البسيط ، لرجل من بني كلاب ، شرح لاتسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ٢ / ٤٤٣ ، المساعد ١ / ٣٨٣ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ ، الأشموني ٢ / ٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٠٨ .

(٦) البيت من الخفيف ، للحارث بن حلزة اليشكري ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، العيني ٢/ ٤٤٥، المساعد ١/ ٣٨٣ ، الهمع ٢ / ٢٥٢ ، الأشموني ٢ / ٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٠٩ ، الارتشاف ٣/ ٨٤ . وشرح المعلقات للزوزني : ٢٢٥ ، وقافيته : العلاءُ .

(وزاد الأخفش [١] ، « أظَنَّ » و « أحْسَبَ » و « أخَالَ » و « أزْعَمَ » و « أوْجَد ») ، بزيادة همزة النقل ، قياساً على « أعلم » و « أرى » في التعدى إلى ثلاثة ، فيجيز : « أظَنَنْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً » ، وكذا البواقي ، واختاره ابن السراج [٢] ، ومقتضى مذهب سيبويه منعه وقوفاً منه على السماع[٣] .

(وألحق غيرهم « أرَى » الحلمية سماعاً) ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً﴾[٤] بناء على أن « رأى » الحلمية تتعدى إلى مفعولين - كما سبق - ، ومن منع تعديتها إلى مفعولين جعل المنصوب الثاني أو الثالث حالاً .

[المبني للمفعول من ذي الثلاثة كظن]

(وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة ، فحكمه حكم « ظـن ») في جميع ماتقدم ، حتى الإلغاء وغيره ، وذلك لصيرورة أُعْلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً ، مثل : ظَنَنت زَيْداً فَاضِلاً ، فيثبت لـ«أعلم » ماثبت لـ « ظن » من الأحكام ، (إلا في الاقتصار على المرفوع) ، فإنه لايجوز في « ظُنَّ » وأخواتها مبنية للمفعول ، فلا تقول : « ظُنَّ زيدٌ » ، لعدم الفائدة ، ويجوز في « أُعْلِمَ » وأخواتها مبنية للمفعول ، فتقول : « أُعْلِمَ زيدٌ » ، لحصول الفائدة .

---

(١) المقتصد ١ / ٦٢٩ ، الارتشاف ٣ / ٨٣ ، والألفية للمرادي ١ / ٣٩٨ .

(٢) الأصول ٢ / ٢٨٥ .

(٣) نصه : « وليس كل الفعل يُفعل به هذا ، كما أنَّهُ ليس كُلُّ فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى إلى مفعولين.» انظر الكتاب ١ / ٣٩ .

(٤) سورة الأنفال آية : ٤٣ .

{١٨} " باب الفاعل "

[حد الفاعل]

(و) حده : (هو المسند إليه فعل ، أو مضمَّنٌ معناه ، تام ، مُقدَّمٌ فارغ ، غير مصوغ للمفعول) ، فالمسند إليه شامل للظاهر نحو : « قَامَ زَيْدٌ » ، والمضمر نحو : « أَنْتُمَا تَقُومَانِ»، وللصريح - كما مثلنا - ، والمؤول نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [١] ، والفعل يشمل : التام كـ« ضرب » ،والناقص ، كـ« كان » . والمضمن معنى الفعل يشمل : اسم الفاعل نحو : « أقائم الزيدان .» ، واسم التفضيل نحو : « مارَأَيْتُ أَحَداً أَحْسَن فِي عَيْنِه الكُحْلُ .» ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف ، وعديله إذا اعتمد على نفي أو استفهام .

وقوله : (تام) مخرج للفعل الناقص نحو : « كان زيد قائماً » ، وقوله : (مقدم) مخرج لنحو : « زَيْد قَامَ أَوْ قَائِمٌ .» ، إذا جعل فاعلاً مقدَّماً / خلافاً للكوفيين [٢] ، وقوله : (فَارِغٌ) / ٢٠٥ / مخرج، لنحو : « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، فإن « الزيدون » : مبتدأ قدم خبره وفيه ضمير فليس بفارغ قاله المصنف [٣] ، « والظاهر أن هذا القيد غير محتاج إليه » ، كما قاله المرادي [٤] ، فإن الفعل المقدم لم يسندإلى الظاهر ، وإنما أسند إلى ضميره ، فخرج ذلك بقوله أولاً : (المسند إليه) ، وقوله : (غير مصوغ للمفعول) مخرج لنحو : « ضُرِبَ زيدٌ » بالبناء للمفعول ، فإن أكثر النحويين لايسميه[٥] فاعلا .

---

(١) سورة العنكبوت آية : ٥١ .

(٢) الهمع ٢/ ٢٥٥ ، الارتشاف ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٦ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٥ .

(٥) يقول الرضي في شرح الكافية ١ / ٧١ : « وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً . . . وخلافهم لفظي راجع إلى أنه : أهل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أولا ؟ وليس خلافاً معنوياً »

[حكمه الإعرابي]

(وهو) ، أي : الفاعل (مرفوعٌ بالمسند) المتقدم (حقيقة) ، أي : لفظاً ومعنى (إن خلا) الفاعل (من) دخول (« من » و « الباء » الزائدتين) ، نحو : ﴿ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [١] و ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [٢] (وحكماً) ، أي : معنىً دون لفظ ، (إن جر) الفاعل (بأحدهما) ، نحو : ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ [٣] ، ونحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [٤] ، (أو) جر الفاعل المسند إليه (بإضافة المسند) ، مصدراً كان المسند نحو : ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[٥] ، أو اسم مصدر نحو: قوله صلى الله عليه وسلم : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَه الوُضُوء » [٦] ، وجمهور البصريين [٧] لايرون لاسم المصدر عملا [٨] ، فعلى هذا لا يكون « للرجل » محل مرفوع ، ويقدر : ناصب «لامرأته».

(وليس رافعه) ، أي : المسند إليه (الإسناد خلافاً لخلف) [٩] ، بل رافعه المسند وفَاقاً لسيبويه [١٠] ، لأن العمل لاينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، واللفظ موجود، وهو المسند .

---

(١) سورة آل عمران آية : ٩٥

(٢) سورة النحل آية : ٦٩ ، فمختلف في تأويل يختلف ، و « ألوانه » فاعل ، وصح إعماله لاعتماده على موصوف » انظر التصريح ١ / ٢٦٩ .

(٣) سورة المائدة آية : ١٩ .

(٤) سورة الرعد آية : ٤٣ ، قال سيبويه ١ / ٩٢ : « إنما هي كفى الله » .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٥١ .

(٦) موطأ مالك ١ / ٦٥ .

(٧) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٥ .

(٨) في ب : « عمل » سهو .

(٩) شرح الرضي للكافية ١ / ٧١ .

(١٠) الكتاب ١ / ٢٣ ، ٣٣ . و ٢ / ٧٨ .

(وإن قدم) المسند إليه علي المسند المذكور وهو الفعل وما تضمن معناه ، (ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ) ، نحو : « زيد قام » ، و « زيد قائم » هذا مذهب البصريين [١] ، وأجاز الكوفيون : تقديم الفاعل على رافعه ، مستدلين [٢] بقول الزباء :

{٤١٧} مَا لِلجِمَالِ سَيْرُهَا [٣] وئيداً ... ... [٤]

وخرج [٤] على أن سيرها مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ لسد الحال وهو « وئيداً » مسده ، كما في قولهم : حُكْمُكَ مُسَمَّطاً [٥]، والتقدير : سيرها يظهر وئيداً ، وقيل غير ذلك [٦] ، (وإن وليه) ، أي : ولي المسند إليه ما يطلب الفعل لزوماً /، نحو : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ /٢٠٦/ اسْتَجَارَكَ ﴾ [٧] ، فـ أحد (فاعل)[٨] فعل مضمر يفسره الظاهر) ، والتقدير : وإن استجارك أحدٌ، (خلافاً لمن خالف) في المسألتين ، وهما : مسألة ما إذا قدم ولم يل [٩] ، والمخالف

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٧١ .

(٢) في ب : مشيها ، وكتب فوقها خطأ ، و « سيرها » في الهامش .

(٣) رجز ، وعزاه العيني للخنساء بنت عمرو الصحابية ، الأشموني ٢ / ٤٦ .
والشاهد فيه قوله : (مشيها وئيداً) بجواز مجيء الفاعل قبل العامل على رأي الكوفيين ، انظر : شرح ابن مالك ٢ ./ ١٠٨ ، المغني ٢ / ٦٤٤ ، الهمع ٢ / ٢٥٥ ، الأشموني ٢ / ٤٦ ، أوضح المسالك ٢ / ٨٦ ، التصريح ١ / ٢٧١ .

(٤) هو تأويل البصريين ، انظر الأشموني ٢ / ٤٦ .

(٥) مجمع الأمثال ١ / ٢١٢ ، أي : حكمك لك مثبتاً ، فحكمك : مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده ، انظر التصريح ١ / ٢٧١ .

(٦) وقيل : وهو عندنا - أي معشر البصريين - ضرورة أنظر أوضح المسالك ٢ / ٨٨ ، التصريح ١ / ٢٧١ ، وقال الأشموني ٢ / ٤٦ ، إن « سيرها » « روي مثلثاً ، الرفع على ماهو مذكور ، والنصب على المصدر ، أي : تمشي مشيها ، والخفض : بدل اشتمال من الجمال » . فاختيار الرفع تحكم لاوجهة له .

(٧) سورة التوبة آية : ٦ .

(٨) في الأصل و ب « ففاعل » أحد فعل مضمر » والعبارة مضطربة .

(٩) أي ، نحو : زيدٌ قام .

الكوفيون ، وقيل بعضهم ، أوقدم وولي [١] ، والمخالف فيها الأخفش [٢] ، فأجاز رفع الاسم المتقدم بعد « إن » بالابتداء .

[لحاق الفعل تاء التأنيث : الأحوال والأحكام]

(ويلحق الماضي المسند إلى مؤنث) ، نحو : هِنْد ، وَشَمْس (أو) إلى مذكر (مؤول به) ، أي : بالمؤنث ، كقول بعض العرب : جاءته كتابي فاحتقرها ، فقيل له : كيف تقول جاءته ؟ فقال : أليس الكتاب بصحيفة » [٣] .

(أو) إلى مذكر (مخبربه) ، أي : بمؤنث (عنه) أي عن المذكر ، كقوله :

{٤١٨} أَلَمْ يَكُ غَدْراً مَا فَعَلْتُم بِشَمْعَل؟ وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُه الغَدْرُ [٤]

فأنث « كانت » المسند إلى الغدر وهو مذكر ؛ لتأنيث الخبر وهو سريرته وهذا عند البصريين ضرورة ، والكوفيون [٥] يجيزون في السعة تأنيث اسم «كان » ، إذا كان مصدراً ، وكان الخبر مؤنثاً مقدماً عليه كهذا البيت .

(أو) المسند إلى مذكر (مضاف إليه) ، أي : إلى مؤنث ، كقوله :

---

(١) أي ، الفاعل مايطلب الفعل كالشرط ، كما في الآية .

(٢) قال الأخفش في معانيه ٢ / ٣٢٧ - بعد ذكر الآية المذكورة - : « فابتدأ بعد « إن » ، وأن يكون رفع «أحداً » على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لايبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في «إن» لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ » .

(٣) المساعد ١ / ٣٨٨ .

(٤) من الطويل ، لأعشى تغلب .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١١١ ، المساعد ١/ ٣٨٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٨٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٦ ، السلسيلي ١ / ٤١٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٢٦ .

{٤١٩} مَشَيْن كَما اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهتْ أَعَالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّوَاسِمِ [١]

أنث « تسفهت » وهو مسند إلى مذكر وهو « مرٌّ » ومرَّ مضاف إلى الرياح وهو مؤنث (مقدر الحذف) ، بمعنى : أن الكلام مستقيم بحذفه ، فلو لم يستقم بحذفه امتنع التأنيث ، فلا يقال : « قامت غلام هند » (تَاءٌ) فاعل تلحق (ساكنة) صفة تاء ، وقد تقدم أمثلتها. (ولا تحذف) هذه التاء (غالباً إن كان) المسند إليه (ضميراً متصلاً مطلقاً) ، سواء أكان ضمير حقيقي التأنيث نحو : « هند قامت » [٢] ، أو مجازيه نحو : « الشمس طلعت » [٢] .

واحترز بالمتصل عن المنفصل ، نحو : « هند ماقام إلا هي » [٣] ، و « ياشمس ماطلع إلا أنت»، فإن لحاق التاء فيهما ضعيف كما قال المصنف [٤] . ومن غير الغالب مع الضمير قوله :/ /٢٠٧/

{٤٢٠} فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّـــةٌ فإنَّ الحوادث أَوْدَى بِهَا [٥]

---

(١) من الطويل ، لذي الرّمة .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : ديوانه ٢ / ٧٥٤ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، المقتضب ٤ / ١٩٧ شرح ابن مالك ٢ / ١١١ ، المساعد ١/ ٣٨٨ ، المحتسب ١ / ٢٣٧ ، الخصائص ١ / ٤١٧ ، السلسيلي ١/ ٤١٣ ، ورواية الديوان « رويداً كما اهتزت » .

(٢) تأنيث الفعل هنا واجب ، كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٠٨ لاغالب وما جاء من مثله ضرورة أو لغة غير مشهورة ، وقال ابن مالك في شرحه ٢ / ١١١ : « واحترزت بقولي : ولاتحذف غالباً ، من نحو قول العرب : قال فلانة ، وذهب فلانة ، حكاهما سيبويه » .

(٣) لأنَّ الفاعل في الحقيقة مقدر مذكر ، والتقدير : ماقام أحد . وانظر الإنصاف ١ / ١٧٣ مسألة رقم (٢١)

(٤) انظر شرح التسهيل ٢ / ١١٤ ، والمساعد ١ / ٣٨٩ ، وعنه نقل .

(٥) من المتقارب ، لأعشى ميمون .
والشاهد فيه قوله : (أودى) حيث لم تلحق تاء التأنيث بالفعل ، مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث ، وهذا ضرورة ، انظر : ديوانه : ٢٨ ، الكتاب ٢ / ٤٦ ، الخزانة ١١ / ٤٣٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٥٩ ، والإنصاف ٢ / ٧٦٤ ، ابن يعيش ٥ / ٩٥ ، شرح ابن مالك ٢ / ١١٢ ، المساعد ١/ ٣٨٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١١٠ .

وقوله :

{٤٢١} فَلاَ مُـزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـا وَلاَ أَرْض أَبْقَل إِبْقَالَها [١]

ونحوهما .

(أو) إن كان المسند إليه اسماً (ظاهراً متصلاً) بالمسند (حقيقي التأنيث) ، نحو: « قَامَتْ هِنْدُ » ، بِخِلاَفِ الظَّاهر المجازي التأنيث فإن التاء لاتلزم فعله ، نحو : « طَلَعَتِ الشَّمسُ » و«طَلَع الشَّمسُ » ، وبخلاف المنفصل من عامله ، وسيأتي .

ومن غير الغالب مع الاسم الظاهر المتصل الحقيقي التأنيث ما حكاه سيبويه عن بعض العرب: «قال فلانة : »[٢] ، قال المصنف : « وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد :

{٤٢٢} تمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَـعِيـشَ أَبُـوهُمَـا وَهَلْ أَنَا إلا مِنْ رَبِيعةَ أَو مُضَرْ [٣]

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بـلا خلاف » [٤] انتهى ، قال بعض المغاربة : «ولا حجة في البيت ، لاحتمال أن يكون - يعني : « تَمنَّى »- مضارعاً حذفت منه إحدى

---

(١) من المتقارب ، لعامر بن جوين الطائي .
والشاهد فيه قوله : (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل ، وهو ضرورة ، الكتاب ٢/ ٤٦ ، الخزانة ١ / ٤٥ ، الخصائص ٢ / ٤١١ ، ابن يعيش ٥ / ٩٤ شرح التسهيل ابن مالك ٢ / ١١٢ ، الضرائر : ٢٧٥ ، السلسيلي ١ / ١٧٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٣) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (تمنى ابنتاي) حيث حذف تاء التأنيث مع الاسم الظاهر الحقيقي التأنيث . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١١١ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٧٥ ، المساعد ١/ ٣٨٩ ، الخزانة ١١ / ٦٨ ، ابن يعيش ٨ / ٩٩ ، المغني ٢ / ٦٣٠ .

(٤) في ب « الفرد » و ظ : شرح التسهيل ٢ / ١١١ ، ١١٢ ، والمساعد ١ / ٣٨٩ .

التاءين[١]، (غير مكسر) نحو : الجواري ، والهنود ، (ولا اسم جمع) كـ «نساء» و «نوح »[٢] (و) لا اسم (جنس) كـ « نسوة » ، فيجوز في جميع ذلك : « قام الجواري ، والهنود ، والنوح ، والنسوة » ، أو « قامت » ، ودخل في اسم الجنس فاعل « نعم ، وبئس » ، فيجوز : « نعم المرأة ، وبئس المرأة .» في لغة من لا يقول : قال فلانة ، (ولحاقها) أي : تاء التأنيث (مع الحقيقي) التأنيث (المقيَّد المفصول بغير « إلا » أجود) من عدم لحاقها ، فنحو : « قامت اليوم هند » . أجود من « قام » ، وليس ترك التاء مع الفصل بغير « إلا » مخصوصاً بالشعر ، كقوله :

{٤٢٣} إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ[٣]

لحكاية سيبويه : « حضر القاضي امرأةٌ » ، وقال : « اذا طَالَ الكلام فالحذف أجمل»[٤] .

(وإن فصل بـها) ، أي : بـ « إلا » ، (فبالعكس) ، فيكون ترك التاء أجود من إثباتها ، قال المصنف : « وبعض النحويين لايجيزوا ثبوت التاء مع الفصل بـ «إلا » إلا في الشعر ، كقوله[٥].

{٤٢٤} مَابَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَاتُ العَمِّ[٦]

---

(١) المغني ٢ / ٦٣٠ .

(٢) في الأصل « كنساء نوح » دون واو » والتفسير بعد على أنها موجودة .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٢ ، المساعد ١ / ٣٩٠ ، الخصائص ٢ / ٤١٤ ، العيني ٢ / ٤٧٦ ، الهمع ٦ / ٦٥ ، والأشموني ٢ / ٥٢ ، السلسيلي ١ / ٤١٤ .
والشاهد فيه قوله : (غره) حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، للفصل بالجار والمجرور.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٤ .

(٦) رجز ، ولك أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (برئت) حيث جاء بالتأنيث مع فصله من الفاعل بإلا وغيرها والأصل أن تحذف ==

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر لكن على ضعف ، ومنه قراءة مالك بن دينار ، وأبي رجاء ، والجحدري بخلاف عنه : ﴿فَأَصْبَحُوا لاَتُرَى إلاَّ مَسَاكِنهُم﴾[1]، ذكرها أبو الفتح ، وقال : «إنها ضعيفة في العربية »[2] . (وحكمها) ، أي : تاء التأنيث (مع جمع التكسير)[3] ، سواء كان لمذكر ، كـ « زيود » ، أو لِمؤنث ، كـ « هنود » .

(وشبهه) ، أي : شبه التكسير ، وهو اسم الجمع للمذكر كـ « قوم » ، أو للمؤنث ، كـ«نوح» ، واسم الجنس ، كـ « نسوة » .

(وجمع المذكر بالألف والتاء) سواء أكان لعاقل ، كـ « طلحات » ، أم لغيره كـ«دُريهمات» و « حمَّامات » و « اصطبلات » (حكمها مع الواحد المجازي التأنيث)، فيجوز في كل واحد من هذه الأصناف الثلاثة إلحاق التاء للفعل المسند إليها ، وتجريدها منه[4] .

(وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً) ، وهو جمع المذكر بالألف والتاء ، وغيره هو ماجمع بالواو والنون ، نحو: « الزيدون » ، وما جمع بالألف والتاء من المؤنث ، نحو : «الهندات » ، (حكمها) ، أي : التاء (مع واحده) ، فلا تقول : « قامت الزيدون » بالتأنيث ،كما لاتقول : « قامت زيد » ، ولا تقول : « قام الهندات » بالتذكير ،كما لاتقول : « قام هند » إلا في لغة من قال : قال فلانة .

== التاء ، وثبوتها ضرورة أو ضعيف . شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٤ ، المساعد ١ / ٣٩٠ ،الأشموني ٢/ ٥٢ .

(١) سورة الأحقاف آية : ٢٥ .

(٢) المحتسب ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وشرح ابن مالك ٢ / ١١٤ .

(٣) في الأصل و « ب » : المكسر ، سهو بدليل قوله بعد أي شبه التكسير ، والمثبت هو مافي متن شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٠ .

(٤) في المساعد « وتجريده منها » وهو أظهر .

(وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء) ، للتساوي في عدم سلامة نظم الواحد ، فتقول : « قَامَ البَنُونَ » ، و « قَامَتِ البَنُونَ » ، كَما تقول : « قام الأَبْنَاءُ ، وَقَامتِ الأَبْنَاءَ »، وتقول : « قَامَ البَنَاتُ ، وَقَامتِ البَنَاتُ » [١]، كما تقول : « قَامَ الإِمَاء ، وَقَامَتِ الإِمَاءُ » .

[مايساوي تاء التأنيث في غير الماضي]

(وتساويها)[٢] ، أي : تاء التأنيث (في اللزوم) للتأنيث (وعدمه تاء مضارع الغائبة ، ونون التأنيث الحرفية) ، فتقول : « تَقُوم هِنْد » ، و « النَّارُ تُضْرَمُ »[٣] بالتاء لزوماً ، كما تقول : قَامَتْ وأُضْرِمَتْ [٣] ومن قال : « قَالَ فُلاَنَةُ » بالتذكير ، يقول : « يقوم هِنْدٌ » - بالياء المثناة تحت - ، و«تحضر القاضي امرأة » بالتاء ، كـ « حضرت القاضي امرأة » بالتاء جوازاً ، وما يقوم إلا هِنْدٌ » كما يقول : « ما قامَ إلا هِنْدٌ » ، وَكَمَا ضُعِّفَ : (مَا بَرِئَتْ) - البيت - ، ضُعِّفَ . ﴿ لاَ تُرَى إلاَ مَسَاكِنَهُم ﴾[٤]، ونظير/ : « فإن الحوادث أودى بها » ، قوله : /٢٠٩/

{٤٢٥} وَهَلْ يَرْجِعِ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأَثَافِي والرَّسوم البَلاَقِعُ[٥]

فإن أحد الفعلين أسند إلى « ثلاث » ، والآخر إلى ضميره ، والرواية فيهما بالمثناة تحت - ،

---

(١) في الأصل : قامت البنات ، وقام البنات . عكس .

(٢) في شرح ابن مالك وابن عقيل وتساويها . وفي السلسيلي ويساويها وكلاهما صحيح .

(٢) في الأصل وب : تضرم - وهذا مبني للمفعول لا الفاعل فلايدخل هنا والصواب : تضطرم ، واضطرمت وهو ما في المساعد وعنه نقل .

(٣) سورة الأحقاف آية : ٢٥ .

(٤) البيت من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ٢ / ٧٧٨ ، المقتضب ٣ / ١٧٩ ، ٤/ ١٤٤ ، إصلاح المنطق ٦٢٩، الخزانة ٦ / ٢٠٨ ، ابن يعيش ٤ / ٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٦ ، المساعد ١/ ٣٩٢.

والشاهد فيه : « يرجع ، ويكشف » حيث جاءا بالياء التي تكون مع المسند إلى مذكر غائب وهما مسندان إلى ثلاث الأثافي » وضميرها على التنازع والقياس أن يكون « ترجع أو تكشف » بالتاء التي تكون مع الغائبة .

وكذا القول في النون الحرفية المذكورة ، فتقول : « يقمن » أو « قمن الهندات » ، و «انكسرن وبنكسرْنَ القدور » ، وكذا الباقي .

واحترز بالحرفية ، من أن يجعل النون اسماً مضمراً مرفوعاً على الفاعلية بالفعل ، فإنها لاتكون حينئذ كالتاء .

[لحاق علامة التثنية والجمع]

(وقد تلحق الفعل المسند إلى ماليس واحداً من) ، مثنى أو مجموع (ظاهر أو ضمير منفصل علامة) ، على التثنية والجمع مُطَابِقَةٌ له ، (كضميره) ، نحوَ كقوله [1] :

{٤٢٦} أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

وقوله [2] :

{٤٢٧} يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهم أَلُوَمُ

وقوله :

---

(١) البيت من السريع ، لعمرو بن ملقط الطائي ، وذكر العيني أنه من الرجز المسدس وليس كذلك ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١٠ ، العيني ٢ / ٤٥٨ ، المغني ١ / ٤١٠ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ص ٣٠ ، ابن يعيش ٣ / ٨٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩٨ .
والشاهد فيه قوله : (ألفيتا) حيث ألحق ألفَ الاثنين بالفعل الذي هو ألفى مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى ، علامة للتثنية .

(٢) من المتقارب ، نسبه في إصلاح المنطق لأمية بن الصلت .
والشاهد فيه قوله : (يلومونني) على ماوضحه الشارح . انظر : إصلاح الخلل : ٣٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٠١ ، المساعد ١ / ٣٩٣ ، ابن يعيش ٣ / ٨٧ ، العيني ٢ / ٤٦٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٩، ونسبه في شرح شواهد المغني ٧٨٣ لأمية بن الجلاح .

{٤٢٨} نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ[١]

فالألف في الأول ، والواو في الثاني ، والنون في الثالث ، علامات كتاء التأنيث ، وهذه لغة حكاها البصريون [٢] عن طيئ ، وبعضهم عن أزد شنوءة [٢] .

وحكم الضمير المنفصل عند هؤلاء كحكم الظاهر ، فيقولون : « الرُّجُلاَن مَاخَرجَا إلاَّ هُمَا»، «والرجال ماخرجوا إلا هم » ، و « النساء ماخرجن إلا هن » .

[حذف الفعل]

(ويضمر جوازاً فعل الفاعل المشعر به ماقبله) ، كقراءة الشامي وأبي بكر [٣] : ﴿يُسَبِّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ ﴾[٤] ببناء « يُسَبِّح » للمفعول ، ونيابة المجرور عن الفاعل ، ورفع «رِجالٌ » بفعل مضمر أشعر به ماقبله ، وهو « يُسبَّح » المبنى للمفعول ، والتقدير : يسبحه رجال ، وشرط المصنف [٦] : ألا يصلح إسناد الفعل المتقدم إلى ذلك المرفوع ، كما في الآية ، وما ذهب إليه المصنف من جواز القياس على ذلك هو مذهب الجرمي وابن جني[٧] ، ومذهب الجمهور[٨] : أنه

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، في التصريح ١ / ٢٧٦ ، في حاشية يس عليه أن أبا فراس الحمداني كتب به في أبيات إلى سيف الدولة ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٧ ، الهمع ٢ / ٢٥٧ ، وهذا مثال لاشاهد لأن أبا فراس لايحتج بشعره .

(٢) قال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٧ ، ٨ : « ولايقبل قول من أنكرها » وانظر الهمع ٢ / ٢٥٧ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٤٥٨ ، البدور الزاهرة ص ٢٢٢ ، الإقناع ٢ / ٧١٣ .

(٤) سورة النور آية : ٣٦ .

(٥) في المخطوتين شرطه : « والمثبت هو الصواب ، انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٢٩ ويبدو أنه كان ينظر في شرحي ابن عقيل والمرادي ويمزج بينهما فنقل « شرطه » من ابن عقيل وأتبعه مافي المرادي .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٨ .

(٧) المساعد ١ / ٣٥٤ .

(٨) الارتشاف ٢ / ١٨١ ، الهمع ٢ / ٢٥٨ .

لاينقاس[1] عليه ، والآية تحتمل أن يكون « رجالٌ » : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : المسبح رجال

جامعة أم القرى مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٣٣٣٦

(والمجاب به نفي) ، نحو قوله :

{٤٢٩} تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لِمْ يَعْرُ قَلْبَهُ

مِنَ الوجْدِ شَيءٌ قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ [2]

أي : بل عراه [3] أعظم الوجد ، (أو استفهام) ، نحو : قوله :

{٤٣٠} / أَلاَ هَلْ أَتَى أُمَّ الحُوَيْرِثِ مُرْسَلٌ . /٢١٠/

نَعَم خَالِدٌ . إِنْ لَمْ تَعَقْهُ العَوَائِقُ [4]

أي : نعم أتاها خالد .

[شرط حذف الفاعل]

(ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه) ، نحو : قولك : « زَيْدا » ، لمن قال : مَنْ

---

(١) في الأصل : « ينقاس دون عليه .

(٢) من الطويل ،ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أعظم) على إضمار فعله المجاب به النفي ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٠ ، المساعد ١ / ٣٩٥ ، الأشموني ٢ ٣٤ .

(٣) في الأصل و ب : « أعزاه » بزيادة الهمزة سهوا .

(٤) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي .
والشاهد فيه قوله : (خالدٌ) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٠ ، البحر المحيط ٤ / ٣٩ ، وفي المساعد ١ / ٣٩٥ ، وابن مالك والسلسيلي ١ / ٤١٦ : مرسلي ، والمثبت رواية

أَكْرِمُ ؟ أي : أكرم زيداً ، وهو كثير ، خلافاً للكسائي [١] ، في إجازتـه حذف الفاعل وحده في باب التنازع وغيره ، ولا حجه له فيما استدل به من الآيات وغيرها وإلى ذلك أشار بقوله :

(ويرفع توهّم الحذف إن خفي الفاعل) دون الفعل (جعله) أي : الفاعل (مصدراً منوياً) كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَارَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [٢] ، ففاعل « بَدَا » مصدر منون ، والتقدير : ثم بَدَا لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قول من قال :

{٤٣١} ... ... بَـدَا لَكَ فِي تِلْكَ القُلُوصِ بَدَاءُ [٣]

أي : ظهـر لك فيهـا رأي ، (أو نحو ذلك) ، { كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ ، ففاعل « أَخْرَجَ » ضمير مستتر راجع إلى الواقع في البحر الموصوف ، ولم يجر له ذكر لكن سيـاق الكلام يدل عليه ، والحاصل : أن الفاعل لايحذف وحده } كما تأول الكسائي ، بل مع رافعه ، وما أوهم ذلك مؤول عند الجمهور .

* * *

---

(١) المساعد ١ / ٣٩٦ .

(٢) سورة يوسف آية : ٣٥ .

(٣) من الطويل ،نسب لمحمد بن بشير الخارجي في شرح أبيات مغني اللبيب .
والشاهد فيه قوله : (بدأك بداءٌ) على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح أبيات مغني للبيب ٢ / ٨١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٢ ، المساعد ١ / ٣٩٥ ، الهمع ٤ / ٥٢ ، الخزانة ٩ / ٢١٥ ، شرح التسهيل للمرادي ٢ / ٢٣٠ .

{١٩} "بَابُ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ"

[أعراض حذف الفاعل وحده]

(قد يترك الفاعل لغرض لفظي) كالإيجاز ، نحو : ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ﴾ (١) ، وموافقة المسبوق السابق نحو : « من طابَتْ سريرته حُمِدَت سِيرَتُه » . وتصحيح النظم نحو :

{٤٣٢} عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُـلاً غَيْري وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ (٢)

(أو) لغرض (معنوي) ، وهو أقسام منها : العلم به نحو : ﴿ وخُلِقَ الانْسَانُ ضَعِيفاً ﴾(٣) ، والجهل به نحو : روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إِذَا لَم يُعْرف الرَّاوي .

(جوازاً) إن لم يكن في مثل ، أو في كلام جرى مجرى المثل كما تقدم ، (ووجوباً) إن كان في أحدهما كما سيأتي ، وإذا تُرِكَ الفاعل .

[ماينوب في الفاعل]

(فينوب عنه) - حال كون النائب (جارياً مجراه) أي الفاعل (في كُلِّ ماله) من وجوب الرفع ، ووجوب التأخير عن الرافع ، والتنزيل منزلة الجزء منه ، وعدم الاستغناء عنه ، وتأنيث عامله إن كان مؤنثاً - واحدٌ من أربعة :

---

(١) سورة الحج آية : ٦٠ .

(٢) من البسيط ،لأعشى ميمون بن قيس .
والشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول ، وهي : عُلِّقتُهَا ، وعُلِّقت ، وعُلِّقَ . وقد بناها الشاعر للمجهول لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أن لو قال : علقني الله إياها وعلقها الله رجلاً ، وعلق الله أخرى ، لما استقام له النظم ، انظر الأوضح ٢ / ١٣٧ . وانظر : ديوانه : ١٣١ ، شرح ابن مالك ٢/ ١٢٥ ، العيني ٢ / ٥٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٨٦ .

(٣) سورة النساء آية : ٢٨ .

/٢١١/

(مفعول به) ، نحو : ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [١] ./

(أو جار ومجرور) ، نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِم ﴾ [٢] .

(أو مصدر لغير مجرد التوكيد) ، نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾ [٣] ، و«ضُرِبَ ضربتان » ، بخلاف المصدر المؤكِّد ، نحو : « ضُرِبَ زَيدٌ ضرباً » ، فلا يقال : « ضُرِب ضَرْبٌ » ؛ لعدم الفائدة ، (ملفوظ به) ، أي : بالمصدر كما تقدم ، (أو مدلول عليه) أي : على المصدر (بغير العامل) ، كإن وقع في جواب سؤال ، نحو : « بَلَى سِيرَ » ، جواباً لمن قال : ماسِيرَ سَيرٌ شديدٌ ، فلو دُلَّ على المصدر بالعامل ، نحو : « جُلِسَ » ، وأنت تريد : « جُلِسَ هو » ، لم ينب « هو » عن الفاعل ، إذ الفعل إنما يدل على المصدر الذي هو لمجرد التأكيد ، وهو لاينوب ملفوظا به فكيف ينوب منوياً ؟[٤] .

(أو ظرف مختص متصرف) ، نحو : « سِيرَ وقتٌ طيِّبٌ » ، و « جُلِسَ مكانٌ حَسَنٌ .» ، فلو كان الظرف غير مختص كـ « زمان » و « مكان » ، أو غير متصرف كـ « سَحَر » و « ثَمَّ » ، لم ينب عن الفاعل ، فلا يقال : « سِيرَ زَمانٌ » ولا « جُلِسَ مكانٌ » ، ولا « جِيءَ سحرَ » ، ولا « جُلِسَ ثَمَّ » .

(وفي نيابته) أي نيابة ظرفٍ (غير متصرف أو غير ملفوظ به خِلاَفٌ)، [فأجاز الأخفش[٥] نيابة الظرف الذي لايتصرف ، نحو : « جُلِسَ عندك .» ، وأجاز ابن السراج [٦] نيابة

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٤٩ .

(٣) سورة الحاقة آية : ١٣ .

(٤) هذه عبارة ابن عقيل في المساعد ١ / ٣٩٨ .

(٥) قال ابن مالك : « ومذهبه في هذه المسألة ضعيف » . انظر شرحه ٢ / ١٢٨ .

(٦) ظ : الأصول ١ / ٧٩ - ٨٠ ، وانظر شرح الألفية للمرادي ٢٢ / ٢٩ .

الظرف المنوي نحو : « صِيمَ » . لمن قال : « ماصِيمَ رَمضَانُ » .

(ولا يُمتنَعُ[١] نيابة المنصوب لسقوط [١] الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل) ، نحو : «اخترتُ زيداً القومَ » ، فـ « زيداً » منصوب بنفس الفعل ، و « القوم » منصوب بسقوط الجار ، وهو « من » ، والأصل : من القوم ، فيجوز نيابة القوم المنصوب بإسقاط « من » وإبقاء « زيداً » منصوباً وبالعكس ، فتقول : « اخْتِيرَالقومُ زيداً » ، و « اخْتِيرَ زيدٌ القومَ » ، برفع « القوم » في الأول ونصبه في الثاني ، هذا مذهب الفراء [٢].

ومذهب الجمهور [٣] : تعيين رفع زيد ونصب القوم ، لأن القوم [٤] مقيد بالحرف تقديرا ، و«زيد » مسرح ،كما يمتنع عندهم نيابة المقيد بالحرف لفظاً مع وجود المسرح لفظاً وتقديراً / ، وهذه / ٢١٢ / المسألة لم يتعرض المصنف لها في الشرح [٥].

(ولا) يمتنع (نيابة غير المفعول به) ، من ظرف ومصدر ، وجار ومجرور ، (وهو) ، أي : المفعول به (موجودٌ)[٦] ، فيجوز : « ضُرِبَ يومُ الجمعة زيداً » ، و « ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً »، و«ضُرِبَ بالسَّوط زيداً » ، (وفاقاً للأخفش والكوفيين) . في مطلق الجواز [٧]، وإلا فالأخفش

---

(١) في المساعد ، والسلسيلي : « تمنع » و « لسقوط » .

(٢) قال السلسيلي ١ / ٤١٩ ، وهو اختيار المصنف ، وكذا ذكر السيوطي في الهمع ٢ / ٢٦٤ مع أن ابن مالك لم يتعرض لهذه المسألة ، كما ذكر الشيخ خالد ، وابن عقيل في المساعد ١ / ٣٩٨ ، والمرادي في شرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .

(٣) انظر شرح الألفية للرادي ٢ / ٣٥ ، والمقرب ١ / ٨١ .

(٤) في « ب » : لأن الحرف - سهو .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ .

(٦) الارتشاف ٢ / ١٩٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، قال ابن مالك : : « وأجاز هو - الأخفش - والكوفيون نيابة غير المفعول بـه ==

يشترط تقدم النائب على المفعول به[١] ، ومن أمثلته في « المسائل » ، تقول : « ضُرِبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زَيْداً » ، و « ضُرِبَ اليَوْمانِ زَيْداً » ، و « ضُرِب مَكَانُك زَيْداً » انتهى . وتحصل ثلاث مذاهب : المنع مطلقاً ، وهو قول جمهور البصريين ، والجواز مطلقاً ، وهو قول الكوفيين ، والتفصيل بين أن يتقدم على المفعول به فتجوز نيابته ، أولاَ فتمتنع ، وهو قول الأخفش .

[شرط نيابة المفعول الثاني أو الثالث]

(ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً) ، [سواء أكان من باب « أعطى » أو« ظن » أو « أعلم » ، (إن أمن اللبس ، ولم يكن جملة أو شبهها) ، تقول : « أُعْطِيَ زيداً درهمٌ » ، و« ظُنَّ زيداً قائمٌ » ، و « أُعْلِمَ زيداً عمراً قائمٌ .» و « أُعْلِمَ زيداً كبشُكَ سَميناً .» .

فإن خيف لبس ، أو كان جملة أو شبهها ، تعين نيابة الأول ، نحو : « أُعْطِيَ زيدٌ عمراً » ، ونحو : « ظُنَّ زَيْدٌ أَبُوه قَائِمٌ » ، و « ظُنَّ زَيْدٌ عِنْدكَ أو في الدار » ، وكذا الباقي.

(خلافاً لمن أطلق المنع في باب ظن)[٢] واختاره الجزولي وابن هشام الخضراوي[٣] ، (و) في باب (أعلم) واختاره الخضراوي ، والأبذي[٤] وابن عصفور [٥] .

== مع وجوده ، وبقولهم أقول ؛ إذا لامانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ .
والصواب : عدم الإطلاق ، وهو رأي ابن مالك في الألفية إذ قال : « ولاينوب بعض هذي إن وجد في اللفظ مفعول به » ، انظر الأشموني ٢ / ٦٧ .

(١) هذا ماذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٤٩ .

(٢) في السلسيلي لم تذكر كلمة « باب » في المتن .

(٣) قال ابن هشام : « قال قوم يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، ولعود الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة ، لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيه بالفاعل ، لأنه مسند إليه فرتبته المتقدم » . انظر أوضح المسالك ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤) الأشموني ٢ / ٧٠ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ .

(٥) قال في المقرب ١ / ٨١ : « وإن كان من باب أعلمت لم يجز عندي إلاّ إقامة الأول خاصة » .

(ولا ينوب خبر « كان » المفرد ، خلافاً للفراء) في إجازته في « كان زيـد أخاك : كِينَ أخوك، قال المصنف : « حكاه السيرافي في شرح كتاب سيبويه عن الفراء ، وزعم أنه ليس من كلام العرب » [١] .

(ولا) ينوب (مميز خلافاً للكسائي) في إجازته في [٢] : « امتلأت الدار رجالاً : امتُلِئَ رجالٌ[٣] » ، ومنع ذلك البصريون [٤] والفراء .

(ولا يجوز : كِين يُقَامُ) ببناء الفعلين للمفعول ، (وجعل [٥] يُفْعَلُ) ببناء الفعلين أيضاً للمفعول ، (خلافا له) ، أي : للكسائي ، (وللفراء) [٦] ، في إجازتهما ذلك ، ثم قال : الكسائي يقدر في كل من الفعلين ضمير مجهول ، وقال الفراء :/ لايقدر فيهما شئ ؛ لأنه لما ترك من الأول /٢١٣/ لَزِمَ تركه من الثاني ، لأنهما فعلان لاسم واحد .

و « جعل » هذه من أفعال المقاربة ؛ فلها حكم « كان » ؛ لأنها من أخواتها ، ولايجوز شئ من ذلك عند البصريين [٧] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ ، وقال ابن عصفور في الشرح الكبير : « وهذا الذي ذهب إليه الفراء فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه » .

(٢) في الأصل وسقطت من ب سهوا .

(٣) قال الرضي : « وأجاز الكسائي نيابة التمييز : لكونه في الأصل فاعلاً فقال : في طاب زيد نفساً طيبت نفس زيد » انظر شرح الكافية ١ / ٨٤ .

(٤) المساعد ١ / ٤٠٠ ، والارتشاف ٢ / ١٩٣ .

(٥) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٢٩ : « ولاجُعل يُفعَلُ » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٦) انظر شرح الرضي للكافية ١ / ٨٣ .

(٧) المساعد ١ / ٤٠٠ .

فصـــــل

[تغير الفعل عند بنائه للمفعول]

(يضم مطلقا) سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً ، (أَوَّلُ فعل النائب) ، فتقول في الماضي: « ضُرِب » ، وفي المضارع : « يُضْرَبُ » ، بضم أولهما .

(و) يضم أوله (مع ثانيه إن كان) الفعل (ماضياً مزيداً في أوله تاء) المطاوعة ، فتقول : «تُعُلِّم ، وتُشُوطِنَ ، وتُضُورِب » ، بضم الأول والثاني ، وقلب الياء في « تشيطن » ، والألف في «تضارب » واواً ، كما قلبتا في « بَيْطَر » و « ضَارَب » ، فقيل : بُوطِر وضُورِبَ .

(و) يُضَمُّ أوله (مع ثالثه) في الماضي (إن افتتح بهمزة وصل) ، فتقول : « انْطُلِق» و«اسْتُخرِج » ، بضم أولهما وثالثهما .

(ويحرك - ماقبل الآخر لفظاً [1] إن سَلِمَ من إعلال وإدغام) ، كما تقدم في الأمثلة ، (وإلاَّ) يسلم من إعلال وإدغام كما في ، نحو : « قالَ ، ويَقُولُ ، وشَدَّ ، ويَشُدُّ » ،(فتقديراً بكسر)، متعلق بـ « يحرك » (إن كان الفعل ماضياً) .

(وبفتح) ، معطوف على « بكسر » (إن كان مضارعاً) ، مثال الماضي المكسور ماقبل الآخر لفظاً ، « ضُرِب » ، بكسر الراء ، ومثال الماضي المكسور فيه ماقبل الآخر تقديراً : « قِيلَ ، وبِيعَ » ، و«شُدَّ » ، بإسكان ماقبل الآخر لفظاً وبكسره تقديراً .

ومثال المضارع المفتوح ماقبل آخره لفظاً ، « يضرب » ، بفتح الراء ، ومثال المضارع المفتوح ماقبل آخره تقديراً ، « يُقَالُ ، ويُباعُ ، ويُشَدُّ » بإسكان ماقبل الآخر لفظاً ، وفتحه تقديراً .

---

(١) « لفظاً » ساقطه من متن التسهيل في السلسيلي .

(وإن اعتلت عين الماضي) بالقلب حال كونه (ثلاثياً) ، نحو : « قال وباع » . (أو) كائناً (على) وزن (« انفعل ») ، نحو : « انقاد » (أو « افتعل ») ، نحو : « اختار » ، (كسر ماقبلها) أي : العين (بإخلاص) ، فتقول: « قِيلَ وبِيعَ ، وانْقِيد ، واخْتِير ، بكسر ماقبل العين كسرة خالصة من إشمام الضم ، والأصل في : « قِيلَ : قُولَ » / ، وفي « انْقادَ : انْقُودَ » ، فَأُعلاً بالنقل والقلب ، / ٢١٤/ والأصل في « بِاعَ : بُيِعَ » ، وفي « اختار : اخْتُيِرَ » ، فَأُعِلاً بالنقل فقط .

(أو إشمام ضم) [١] والمراد به هنا : شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة ، ومن ثَمَّ قِيلَ : ينبغي أن مثل هذا يسمى روماً . لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام ، وهذا التفسير الذي ذكر للإشمام هنا هو معنى مافسر به ابن خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه ، ويدل عليه قول سيبويه في بعض أبواب الجزاء ، « وسمعنا من العرب من يشم الضم » [٢] انتهى ، وليس المراد بالإشمام هنامايراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير تصويت ، لأن هذا غير ممكن في الوصل ، فإن الإشمام في الوقف غير مسموع ، وهنا في الوصل مسموع .

(وربما أخلص ضماً) ، نحو : « قُولَ » ، بسلامة الواو الساكنة المضموم ماقبلها ، و « بُوعَ »، بقلب الياء واواً ، لسكونها ، وضم ماقبلها ، وهذه اللغة . - أعني إخلاص الضم - ، تعزى لفقعس ودبير ، وهما من فصحاء بني أسد[٣] ، وهي موجودة في لغة هُذَيل قال شاعرهم :

---

(١) مابين ( ) ساقط من الأصل و « ب » .

(٢) الكتاب ٣ / ٩٥ .

(٣) ذكر الشيخ خالد في التصريح ١ / ٢٩٥ أنه نقلها من المرادي في شرح التسهيل ١ / ٢٣٦ ، وقال : « وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة » وانظر أوضح المسالك ٢ / ١٥٧ ، وقال المرادي في شرح الألفية ٢/ ٢٦: « وهذه اللغة أضعف اللغات » . وفي اللسان : قال الفراء : بنو أسد يقولون قُولَ ،قيلَ بمعنى واحد » . ظ: اللسان « ق و ل » .

{٤٣٣} حُوكَتْ عَلَى نولين إذْ تُحَـاكُ ... ... (١)

وقال :

{٤٣٤} ... ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ (٢)

وذهب طائفة من متأخري(٣) المغاربة [إلى] (٤) . أنه لايجوز في نحو: « اختار ، وانقاد » مما زاد على الثلاثة إلا اللغة الأولى ، وهي إخلاص الكسر ، وما اختاره المصنف من جواز اللغات الثلاث في ، نحو : « اختار ، وانقاد » ، موافق لما نقله ابن عصفور(٥) ، والأبذي (٥) ، وغيرهما .

(ويمتنع(٦) الإخلاص) ، للكسر ، أو للضم (عند خوف اللبس) ، نحو : « بعت » بالكسر، و«عقت » بالضم ، والأصل : باعني لعمرو ، وعاقني عن كذا » ، ثم بنيتهما للمفعول ، فلو قلت : «بِعْتُ » بالكسر ، و « عُقت » بالضم ، لتوهم أنهما : فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أنه لايجوز في الأول إلا الإشمام ، أو الضم ، والكسر [في] (٤) الثاني ، وأن يمتنع الوجه الملبس عند

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، وبعده * تخبط الشوك لا تُشَاكُ *
والشاهد فيه قوله : (حوكت) بإخلاص ضم الفاء ، انظر : المنصف ١ / ٢٥٠ ، شرح ابن مالك ٢/ ١٣١ ، العيني ٢ / ٢٢٣ ، الأشموني ٢ / ٦٣ ، الهمع ٦ / ٣٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٦ ، السلسيلي ١ / ٤٢١ .

(٢) رجز ، ولرؤبة وصدره ، * ليت ، وهل ينفعُ شيئاً لَيْتُ *
والشاهد فيه قوله : (بُوع) فعل ثلاثي معتل العين بناه للمجهول وأخلص ضم فائه ، انظر : ديوانه:١٧١ ، ابن يعيش ٧ / ٧٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٣١ ، المساعد ١ / ٤٠٣ ، المغني ٢ / ٤٣٨ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٥ ، السلسيلي ١ / ٤٢٠ .

(٣) المساعد ١ / ٤٠٣ .

(٤) مابين [ ] زيادة يقتضيها السياق .

(٥) أوضح المسالك ٢ / ١٥٧ ، والمساعد ١ / ٤٠٣ .

(٦) في المساعد والسلسيلي : ويمنع .

المصنف[١] خلافاً لسيبويه ، فإنه أجاز الأوجه الثلاثة[٢] ، ولم يلتفت للإلباس ، لحصوله في نحو : «مختار وتضار » .

[كسر فاء بالضم]

(وكسر / فاء فُعْل ساكن العين لتخفيف ، أو إدغام ، لغة) ، فتقول : في « عُلْم » ، / ٢١٥/ بضم العين ، وسكون اللام مخففاً من « عُلِمَ » بالبناء للمفعول : « عِلْم » بكسر العين ، وسكون اللام ، كما حكي عن قطرب[٣] ، ومذهب الجمهور[٤] : أنه لايجوز كسر الفاء إذا سكنت العين تخفيفاً .

وتقول ، فـ « رُدَّ » مما عينه ساكنة للادغام ، « رِدَّ » بكسر الفاء ، كما حكي عن بعض الكوفيين ، ومذهب الجمهور أيضاً أنه لايجوز إلا الضم[٥].

والحق قول بعض الكوفيين[٦] أن الكسر جائز ، وهو لغة بني ضبة ، وبعض تميم ، ومن جاورهم[٦] ، وقرأ علقمة[٧] : ﴿ رِدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[٨] ، ﴿ وَلَوْ رِدُّوا ﴾[٩] ، بالكسر فيهما .

---

(١) قال ابن هشام ٢ / ١٥٧ : « وادعى ابن مالك امتناع ما ألْبَسَ من كَسْر كخِفْتُ وبِعتُ أو ضم كعُقْتُ . . . فتعين أن لايجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأولين والكسر في الثالث ، وأن يمتنع الوجه الملبس » . بتصرف .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣) المساعد ١ / ٤٠٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٣٧ .

(٥) قال سيبويه ٤ / ٤٢٣ : « واعلم أن « رُدَّ » هو الأجود الأكثرُ » .

(٦) هذا اختيار ابن هشام في أوضح المسالك٢ / ١٥٨، وقال المرادي في شرح الألفية ٢/ ٢٧: « والصحيح الجواز » .

(٧) شواذ ابن خالويه : ٦٤ ، والمحتسب ١ / ٣٤٥ .

(٨) سورة يوسف آية : ٦٥ .

(٩) سورة الأنعام آية : ٢٨ .

(وقد تُشَمُّ فاء المدغَم) ، نحو : « مُدَّ » ، قال المهاباذي [١] : « من أشَمَّ في قيل ، وبيع أشمَّ في رُدَّ ، ونحوه » .

(وشذ في « تُفُوعِلَ ») كـ « تُغُوفِلَ » ، (« تِفعيلَ ») ، كـ « تِغيفِلَ » .

[إعراب ماتعلق بالمبني للمفعول]

(وما تعلق بالفِعل غير فاعل أو مشبه به[٢]) ، أي : بالفاعل ، وهو اسم كان وأخواتها ، (أو نائب عنه) ، أي : عن الفاعل ، وهو المفعول المرفوع بالنيابة عن الفاعل ، (منصوبٌ لفظاً) ، سواء كان مفعولاً مطلقاً ، أو مفعولاً فيه ، أوله ، أو معه ، أوحالاً ، أو تمييزاً ، أو مستثنى بشرط جواز نصبه ، (أو محلاً) ، وهو الجار والمجرور ، سواء جر بحرف زائد ، نحو : « ماضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ » ، أم بغير زائد ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيدٍ » .

[نصب الفاعل ورفع المفعول به ورفعهما ونصبهما]

(وربما رُفِعَ مفعول بـه ونُصِبَ فاعلٌ لأمن اللبس) ، نثراً ونظماً ،كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » و «كسر الزجاجُ الحجرَ » . برفع المفعول ونصب الفاعل فيهما ، وكقول النابغة:

{٤٣٥} عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ [٣]

---

(١) الارتشاف ٢ / ١٩٧ .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٣٠ « أو مشبه به » .

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، الأصول ١ / ١٧٦ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٨ ، ابن يعيش ٨/ ١٣٦ ، المغني ٢ / ٥٧٢ ، الخزانة ٦ / ٥٥٠ ، الإنصاف ١ / ٢٩٢ ، المقرب ١ / ٢٩٠ ، السماعد ١/ ٤٠٥ . والشاهد فيه: على ما وضحه الشارح .

يريدُ : حين عاتبني المشيب ، وصحح المغاربة أن ذلك مما يجوز في النظم خاصة حال الاضطرار ، وربما جاز رفعهما معاً ونصبهما معاً لفهم المعنى ، وأنشدوا من ذلك :

{٤٣٦} إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ / كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقانِ وبُومُ[1] /٢١٦/

يرفع « عقعقان ، وبوم » ، لأنه قد عُرِفَ أنهما مصيدان ، ومنه :

{٤٣٧} قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْه القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَا الشَّجْعَمَا[2]

فصـــل

[تقدم مرفوع الفعل على منصوبه وتأخره عنه

[تقدم المرفوع وتأخر المنصوب]

(يجب وصل الفعل بمرفوعه) ، فاعلاً كان أو نائباً عنه أو شبيهاً به وهو اسم كان وأخواتها ، (إن خِيف التباسه) ، أي : المرفوع (بالمنصوب) حالة خفاء إعرابها ، كأَنْ يكونا مقصورين ، أو مضافين إلى ياء المتكلم ، أو مبنيين ، ولاقرينة نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » ، و«ضَرَب غُلامِي صَاحِبي » ، و « ضرب هذا من قام .» ، فإن ظهر المعنى بقرينه معنوية نحو : «أَكَل مُوسَى الكُمَّثْرىَ»، أو لفظية كـ « ضَرَبَ مُوسَى سُعْدَى » جاز تقديم المنصوب على المرفوع[3] .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه على ما وضحه الشارح . انظر : المغني ٢ / ٧٨١ ، الهمع ٣ / ٨ .

(٢) رجز ، لعبد بني عبس .

والشاهد فيه قوله : (القدما الأفعوان والشجاع) بنصب الفاعل والمفعول معاً ، وما ضرورة ، انظر : المغني ٢ / ٧٨١، الخزانة ١١ / ٤١١ ، الكتاب ١ / ٢٨٧ ، الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، المقتضب ٤ / ٢٨٣ .

(٣) في الأصل : المرفوع على المنصوب .

(أو كان) الفاعل (ضميراً غير محصور) والمفعول ظاهراً نحو : « ضربت زيداً » ، أو ضميراً نحو : « أكرمتك » ، فإن كان الفاعل ضميراً محصوراً وجب تأخيره نحو : « ماضَرَبَ زَيْداً إلاَّ أَنَا » أوَ « مَا أَكْرَمَكَ إلاَّ أَنَا » ، (وكذا الحكم) في وجوب وصل الفاعل وتأخير المفعول المحصور بإلا وحرف النفي (عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو : « مَاضَرَبَ عَمْرٌو إلاَّ زَيْداً ») ، هذا نقل المصنف ، وقال غيره : ذهب البصريون [1] والفراء والكسائي [2] وابن الأنباري إلى أنه يجوز تقديم المفعول المحصور بإلاَّ وحرف النفي وعليه قوله :

{٤٣٨} تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْـفَ مَابِـي كَلاَمُهَا [3]

[تقدم المنصوب وتأخر المرفوع]

(فإن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضميراً لـم يَسْبِق الفعلَ ولـم يُحْصَر فبالعكس) اللغوي ، فيجب حينئذ وصل الفعل بالمفعول وتأخير المرفوع ، فتقول : « أَكْرَمَكَ زَيْدٌ » [4]،

---

(١) قال المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٩ : « والحاصل : ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً وهو مذهب الجمهور والتفضيل وهو مذهب ابن الأنباري ونقل غيره : - وهو ابن هشام - أن مذهب البصريين والفراء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حصر « بإلا » بتصرف يسير ، وانظر أوضح المسالك ٢ / ١٢٠ .

(٢) قال ابن مالك : « ولم يلزم الكسائي ذلك أي وجوب تأخير المحصور ، لأن الاقتران بإلاَّ يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين » .
وكلامه هذا يقتضى موافقة الكسائي ، فاله المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٩ ، ووافقه أبو حيان فقال : « والذي نختاره مذهب الكسائي » .

(٣) من الطويل ، لمجنون بني عامر .
والشاهد فيه قوله : (إلا ضعف مابي كلامها) حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصراً وعند البصريين والفراء « بإلا » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٣٤ ، المساعد ١ / ٤٠٦ ، أوضح المسالك ٢ / ١٢٢ ، الهمع ٢ / ٢٦٠ ، التصريح ١ / ٢٨٢ .

(٤) في « ب » : زيداً - سهو .

و«الدرهم أعطانيه عمرو » ، ويمتنع الوصل فيما إذا سبق المنصوب الفعل نحو : « إِيَّاكَ يُكْرِمُ زَيْدٌ »، وفيما إذا حُصِر المفْعُول نحو : « إِنَّمَا يُكْرِمُ زَيْدٌ إِيَّاكَ » ، (وكذا الحكم) في وجوب وصل المفعول بالفعل وتأخير الفاعل المحصور بـ « إلاَّ » وحرف النفي (عند غير الكسائي ، في نحو : «ماضرب عمراً إلا زيدٌ) ، وهذا مذهب البصريين والكوفيين إلا الكسائي [١] فإنه أجاز وحده تقديم الفاعل إذا حصر بإلا ، كما أجاز ذلك في المفعول مستدلاً بقوله[٢] : / /٢١٧/

[٤٣٩] مَاعَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلاَ هَجَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأً بَطَلاَ

و « الجبأ » بضم الجيم : الجبَانُ .

وتحصل في مسألتي حصر المنصوب وحصر المرفوع ثلاثة مذاهب [٣] : الجواز فيهما وهو مذهب الكسائي ، والمنع فيهما ، وهو مذهب جماعة منهم : الجزولي : والشلوبين[٤] ، والتفصيل بين الفاعل فيجب تأخيره ، وبين المفعول فيجوز ، وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري ، وهذا الخلاف في الحصر بإلا وحرف النفي .

أما الحصر بإنما ، فحكى ابن النحاس [٤] الإجماع فيه [٥] مطقاً ، وفرق الكسائي بينه وبين المحصور بإلا ، بأن تقديم المحصور بإنما ، يوجب اللبس [٦] .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢ / ١٢٩ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إلا لئيم ، وإلا جبأ) حيث تقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به ، وهو مذهب الكسائي ، انظر : أوضح المسالك ٢ / ١٢٩ ، المساعد ١ / ٤٠٧ ، العيني ٣ / ٢٠٢ ، الأشموني ٢ / ٥٧.

(٣) ذكرها المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٩ ، وانظر شرح الجزولية للشلوبين ٢/ ٥٩٢

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ٢٠٠ .

(٥) في الأصل : فحكى ابن النحاس فيها الإجماع » ، والأولى فيه ، لتجري الضمائر على سنن واحد ولأنه يعود إلى « المحصور » ولاحاجة إلى تقدير مضاف مؤنث محذوف .

(٦) انظر المساعد ١ / ٤٠٧ .

[اتصال ضمير المفعول به بالفاعل]

(و) يجب (عند الأكثرين في نحو : « ضرب غلامه زيداً ») مما اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول أن يتصل الفعل بالمفعول ويتأخر الفاعل ، فتقول على هذا : « ضَرَبَ زَيْداً غُلامُه » ، ولايجوز : « ضَرَبَ غُلاَمُه زيداً » ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، (والصحيح جوازه على قلة) ، قال المصنف : « لوروده في كلام العرب الفحصاء »[1] ، وأنشد عليه أبياتاً منها قوله :

{٤٤٠} جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَادِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[2]

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، مستوفي فى أول الفصل الرابع من باب المضمر فليراجع منه .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٥ .
وقال ابن هشام : « وأجازه فيهما الأخفش وابن جني والطوال وابن مالك ، والصحيح جوازه في الشعر فقط » . انظر أوضح المسالك ٢ / ١٢٥ .

(٢) من الطويل ، لأبي الأسود الدؤلي .
والشاهد فيه قوله : (جزى ربه عديَّ) بتأخير المفعول ، وتقديم الفاعل مع اتصاله بضمير يعود على المفعول . انظر : الخصائص ١ / ٢٩٤ ، الضرائر : ٢٠٩ ، الخزانة ١ / ٢٧٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٥٢ ، ابن يعيش ١ / ٧٦ ، أوضح المسالك ٢ / ١٢٥ .

{٢٠} " بَابُ اشْتِغَال العَامِل "

عن الاسم السابق عليه

[صور الاشتغال]

فعلاً كان أو اسم فاعل أو مفعول كما سيأتي (عن الاسم) السابق عليه (بضميره)[١] ، نحو: « زَيْداً ضَرَبْتُهُ أَوْ مَرَرتُ بِهِ . » ، (أو ملابسه)[٢] نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مَرَرتُ بِأَخِيه » . (إذا انتصب لفظاً ، أو تقديراً ضمير اسمٍ) فاعل انتصب (سابقٍ) نعت اسم ، والمراد بانتصاب الضمير لفظاً وصول العامل إليه بنفسه ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُهُ » ، لاظهور النصب فيه لفظاً كـ«ضربتُ زيداً » ؛ لأن ذلك متعذر في المضمرات ، والمراد بانتصابه تقديراً وصول العامل إليه بواسطة حرف الجر ، نحو : « زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » ، لاتقدير الإعراب فيه كـ«ضربتُ الفَتَى » ، فإن ذلك خاصٌ بالمعربات والضمير من المبنيات .

واحترز بقوله : (اسم سابق) عن الاسم المتأخر ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ، فإنه ليس مما نحن فيه ، فإن رفعت « زيداً » / فهو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره ، وإن نصبته فهو بدل من الهاء، بدل / ٢١٨/ كل من كل .

(مفتقر) ذلك الاسم (إلى ما بعده) ، نحو : « زَيْدَ ضَرَبْتُه » ، فـ « زيدٌ » مفتقر إلى مابعده في حصول الفائدة ، بخلاف : « في الدار زيد فأكرمه » ، فـ « زيدٌ » مبتدأ ، و هو مستغنٍ عن قولك :

---

(١) يقول سيبويه ١ / ٨١ : « إذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته » فلزمته الهاء . . . وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشئ ، وإن شئت قلت : زيداً ضربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره . . . إلا أنَّهم لايظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر » .

(٢) قال سيبويه ١ / ٨٣ : « وإذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك ، وإن شئت نصبت . . . . . وإذا نصبت زيداً لقيت أخاه فكأنه قال : لابست زيداً لقيت أخاه » بتصرف .

«فأكرمه » بخبره ، وهو الجار والمجرور قبله ، فتقول : « في الدار زيد » ، وهذا كلام تام .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ ﴾ (١) ، إذ الأصل على تقدير سيبويه (٢) : مما يُتْلَى عليكم حكم السارق والسارقة ، فحذف المضاف وهو «حكم » ، وأقيم المضاف إليه مقامه في رفعه على الابتداء ، وحذف خبره ، وهو مما يُتْلَى عليكم ، وجملة ﴿ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (١) ، على هذا مستأنفة .

(أو) إلى (ملابس ضميره) ، أي : الاسم السابق ، بأن يكون مضافاً إلى ضمير الاسم السابق كـ « زيدٌ ضربت أخاه » .

أو مشتملة صفته أو صلته عليه ، نحو : « هندٌ أكرمت رجلاً يحبها » . أو « ضربت الذي يبغضها » .

أو عطف عليه عطف نسق بالواو لاغير ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمراً وَأَخَاه » ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ، فكأنك قلت : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمراً مَعَ أخيه » .

أو عطف بيان نحو : « زيدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً أَخَاه » ، فإن قدرت « الأخ » بدلاً بطلت المسألة ، رفعت زيداً أو نصبته ؛ لخلو الجملة عن الرابط ، إذ البدل على نية تكرار العامل .

(بجائز العمل) ، متعلق « بانتصب » ، أي : انتصب بعامل جائز العمل (فيما قبله) ، أي: ماقبل العامل ، وهو الاسم المشغول عنه العامل بضميره أو ملابسه ، بحيث لو فُرِّغ العامل منهما لعمل في الاسم السابق ، أو في موضعه ، نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ ، وبزيدٍ مَرَرْتُ » ، وَخَرَج بقوله :

---

(١) سورة المائدة : ٣٨ .

(٢) الكتاب ١ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(جائز العمل فيما قبله) الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، وأفعل في التعجب ، فنحو : « زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، أو أَكْرَم منه عَمروٌ ، أو ضَرْباً إياهُ ، أو عَلَيْكه ، أو ما أحسنه» ، واجب الرفع على الابتداء ؛ لأن الصفة المشبهة / وما ذكر بعدها لايجوز أن تعمل فيما قبلها ، ومالا /٢١٩/ يعمل لايفسِّر عاملاً .

[موانع الاشتغال]

ثم يشترط في جائز العمل أن يكون (غير صلة) لموصول اسمي ، نحو : « زيد أنا الضاربه»[١] ، أو حرفي نحو : « أَذَكَرٌ[٢] أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ أَحبٌّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثَى »[٣] ، (ولا مشبَّهٍ بها)، أي : بالصلة في تتميم ماقبله وهو الصفة ، نحو : « مارجلٌ تحبُّه يُهان » ، والمضاف إلى الفعل نحو: « زَيدٌ يَوْمَ تَرَاهُ يَفْرَحُ »[٤] .

(ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته) نحو : « زَيْدٌ إِنْ زُرْتَه يُكْرِمْكَ »[٥] .

(ولا جوابٍ مجزوم) نحو : « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ أَكْرِمْهُ .» ، ومن أجاز تقديم معمول الجواب المجزوم على أداة الشرط - وهو الأخفش والكسائي والفراء - أو أجاز تقديمه على الجواب بعد الشرط - وهو الكسائي - [٦] أجاز فيه الاشتغال ، والمنع مذهب الجمهور ، وأجازه المصنف[٧] ،

---

(١) لأن الصلة لاتعمل فيما قبل الموصول » التصريح ١ / ٣٠٣ .

(٢) ﴿ ﴾ زيادة يقتضيها السياق .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٣١ : « لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة أن » .

(٤) « لأنه مضاف إليه يوم ، وهو شبيه بالصلة في تتميم ماقبله ، والمضاف إليه لايعمل فيما قبل المضاف ، ومالايعمل لايفسر عاملاً » التصريح ١ / ٣٠٣ .

(٥) قال ابن مالك في شرحه ٢ / ١٣٨ : « أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يؤثر معمولها فيما قبلها عملاً ولا تفسيراً » .

(٦) الارتشاف ٣ / ١٠٤ .

(٧) انظر شرحه ٢ / ١٣٨ .

ونسب المنع إلى الفراء ، واحترز بقوله : (مجزوم) ، من المرفوع فيجوز عند سيبويه وأصحابه أن يفَسِّر عاملاً في الاسم السابق ، نحو : « زيدًا إنْ يَقُم أُكْرِمُه » ، بالرفع ، لأنه يجوز إعماله عند سيبويه[١] في الاسم السابق مع التفريغ ، فلذلك أجاز أنْ يفسر العامل ، وتسميته إذا رفع جواباً تجوز ؛ لأن الجواب لايرفع ، فلو أسقط لفظ : مجزوم لم يحتج إليه ؛ بل في ذكره مايوهم جواز ذلك في الجواب غير المجزوم كجواب « إذا » ، نحو : « زيداً إذا قَامَ عَمْرو أُكْرِمُه » وهو لايجوز ، إذ لايجوز تقديم معمول جواب « إذا » عليها ، فلا يقال : « عَمْراً إذَا قَامَ زَيدٌ أُكْرِم » ، هذا حاصل كلام المرادي[٢] ، وابن عقيل [٣] . (ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل) ، نحو : « زيدٌ ظَنَّهُ ناجياً»، بمعنى : ظن نفسه ، فلايجوز نصب زيد ؛ لأنه يلزم من ذلك تفسير الفاعل - وهو الضمير المسند في « ظنه » ، وهو عمدة - بالمفعول الذي هو : زيد وهو فضله ، فإن انفصل الضمير جاز نصب زيد ، نحو : « زَيْداً لَم يَظُنَّه نَاجِياً إلاَّ هو » ، لأنَّ المنفصل كالأجنبي ، والأصل : « لم يظنه أحد ناجياً إلاَّ هُوَ » ، (ولا تالي استثناء) ، نحو : « مَا زَيْدٌ إلاَّ يَضْرِبُه عَمْروٌ » / . /٢٢٠/

(أو معلق) ، نحو : «كيفَ زيدٌ لقِيتَهُ » ، (أو حرف ناسخ) ، نحو : « زيدٌ ليتني ألقاه » .

(أو كم الخبرية) ، نحو : « زيد كم ضربتُه » ، أجريت مجرى الاستفهامية .

(أو حرف تحضيض) ، بإهمال الحاء ، وإعجام الضادين ، نحو : « زيدٌ هَلاَّ ضَرَبْتَهُ » .

(أو عَرْض) ، بإسكان الراء ، نحو : « زيدٌ أَلاَ تكرمُهُ » .

(أو تمن بـ « أَلاَ » ،) نحو : « العونُ على الخير أَلاَ أجِدُهُ .» ، قال المصنف : فوجوب[٤] رفع

---

(١) قال سيبويه ١ / ١٣٣ : « إذا قلت : زيداً إذا تاني أضربُ . . . فإن لم تجزم الآخر نصبت » .

(٢) المساعد ١ / ٤١١ .

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤١ ، والمساعد ١ / ٤١١ .

(٤) « المراد بالمعلق : الاستفهام والنفي بما ولاما الابتداء والقسم شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨ .

[ما] [(١)] قبل التخصيص وتَالِيْه مذهب المحققين من العارفين [(٣)] بكتاب سيبويه [(٤)] .

[نصب المشتغل عنه وجوباً]

(وجب نصب) الاسم (السابق إن تلا) الاسم السابق (مايختص بالفعل) نحو : « إذا » لغير مفاجأة ، و« لو » في المجازاة ، و « إن » الشرطية وأخواتها الجازمة ، وأدوات التحضيض ، فتقول : «إذا زيداً تلقاه أكْرِمْهُ » ، « ولو زيداً لقيته ماأهنته » ، « وإن زيداً أكرمتَهُ أكرمك .» ، « وهلاَّ زيداً أكرمتَهُ » ، بوجوب نصب الاسم السابق قبلها .

(أو استفهاماً بغير الهمزة) ، نحو : « هل زيداً رأيته » ؛ فيجب نصب زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر [(٥)] ، ولا يجوز الرفع ، لأن « هل » إذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز : « هل زيدٌ ضربته » برفع زيد ، إلا في الشعر عند سيبويه [(٦)]، وأجاز الكسائي [(٧)] تقديم الاسم على الفعل بعد « هل » ، فأجاز الرفع بالابتداء ، في نحو : « هل زيدٌ رَأيْتَه » .

---

(١) ليست في ب .

(٢) قال ابن عقيل : « وعكس قوم منهم الجزولي فجعلوها مرجحةَ نصب الاسم السابق ، وذكر ابن العلج أن بعض النحويين جوز النصب ، ورجح الابتداء في نحو : شرابنا ألا تشربه . » المساعد ١ / ٤١٣ .

(٣) انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٣٩ .
وأما نص سيبويه فقد قال ١ / ١٢٧ : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك » .

(٤) قوله : « وجب » جواب لقوله في أول الباب : إذا انتصب .

(٥) من أول قوله : نحو : زيد ظنه ناجيا إلى قوله : فيجب نصب زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر» من المساعد ١/ ٤١١ - ٤١٣ ، بتصرف يسير .

(٦) قال سيبويه ١ / ٩٩ : « فإن قلت : هل زيداً رأيتَ ، وهل زيدٌ ذهب ، فَبُحَ ولم يجز إلا في الشعر » .

(٧) انظر المساعد ١ / ٤١٣ .

[عامل النصب في المشتغل عنه]

(بعامل) فعل[١] أو شبهه ، متعلق بـ « نصب » ، أي : وجب نصب الاسم السابق [بعامل][٢] (لايظهر) وجوباً ، لكون العامل المشغول عوضاً عنه ، ولايجمع بين العوض والمعوض ، والعامل المقدر (موافق للظاهر) المذكور لفظاً ومعنى ، فتقدير : زيداً ضربته ، وزيداً أنا ضاربه : ضربت زيداً ضربته ، وأنا ضارب زيداً أنا ضاربه ، (أو مقارب) ، للظاهر في معناه دون لفظه ، فتقدير: زيداً مررت به ، وزيداً أنا مارٌّ به : جاوزت زيداً مررت به ، وأنا مجاوز زيداً مارٌّ به ، وتقدير : زيداً ضربت أخاه ، أهنت زيداً ضربت أخاه / . /٢٢١/

[من صور رفع المشتغل عنه]

(وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق) ، [وعليه جاء قوله :

[٤٤١] لاتَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُه وَإذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[٣]

في رواية الكوفيين برفع « منفس »[٤] على إضمار المطاوع ، أي : إن هلك منفس أهلكته ، ورواه البصريون[٥] بنصبه على إضمار الموافق ، أي : أهلكت منفساً أهلكته ، يقال : لِفُلانٍ منفس ونفيس ، أي : مال كثير .

---

(١) في المخطوطتين اسم شبهه ، وصحح في هامش : ب .

(٢) [ ] سقطت من ب .

(٣) من الكامل للنمر بن تولب .

الشاهد فيه قوله : (إن منفس أهلكته) بالرفع فاعلا لفعل مضمر مضارع للظاهر المشغول بالضمير بعده ، انظر : الكتاب ١ / ١٣٤ ، الخزانة ١ / ٣١٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٨ ، ابن يعيش ١ / ٢٢ ، المغني ١/ ١٧٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤١ ، المساعد ١ / ٤١٤ ، الأشموني ٢ / ٧٥ ، السلسيلي ١/ ٤٢٦ ويروي : « فإذا »

(٤) المساعد ١ / ٤١٤ : فرفع .

(٥) انظر الكتاب ١ / ١٣٤ .

[ترجيح النصب ومواضعه]

(ورجح نصبه على رفعه بالابتداء : إن أجيب به استفهام بمفعول مايليه)[١] ، نحو قولك : «زيداً ضَرَبْتُه » ، في جَواب : « أيهُم ضربْتَ » .

(أو بمضاف إليه مفعول مايليه) ، نحو قولك : « ثوبَ زيد لبسته ، في جواب : « ثوبَ أيِّهم لَبِسْتَ » ، وإنما يرجح النصب في هاتين الصورتين ليطابق الجواب السؤال ، فإن لم يجب به استفهام بالمفعول ، ولا بالمضاف إليه المفعول اختير الرفع ، فتقول في جواب : أيُّهم ضربته ؟ وثوبُ أيِّهم لبستُه ؟ زيدٌ ضَرَبْتُه ، وثَوْبُ زَيدٍ لَبَسْتُه ، بالرفع فيهما .

(أو وليه فعل أمر)[٢] ، سواء كان دالاً على الأمر بالصيغة ، نحو : « زيداً اضربه » ، أم باللام، نحو : « زيداً ليضربه عمرو » ، أم بالمعنى ، نحو : « الأولادَ يرضعهن[٣] الوالداتُ » ، مما صورته صورة الخبر ومعناه الأمر، بخلاف مالفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَسْمِعْ بِهِ « ، في التَّعَجُّب، وبِخِلاَفِ مَادَلَّ عَلى الأمر من اسم فعل أمر ، نحو : « زَيْدٌ عَلَيْكَهُ » ، فزيد : واجب الرفع فيهما .

(أو نهي) ، نحو : « زَيْداً لاَ تَضْرِبْهُ » ، ومنه قوله:

{٤٤٢} القَائِلينَ يَسَاراً لاَ تنَـاظِـرُه غِشَّاً لِسيِّدهم فِي الأَمْرِ إذْ أَمروا[٤]

---

(١) بمفعول مايلي المفعول ، والمراد أن الاسم المشتغل عنه في الجواب يقابل اسم استفهام هو مفعول به في جملة الاستفهام .

(٢) قال سيبويه ١ / ١٣٧ : « والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ، ويُبنى على الفعل » .

(٣) في الأصل و ب : يرضعن » تحريف إذ يخرج من الباب . والتبس الأمر على محقق المساعد فجعله جزءا من آية البقرة .

(٤) البيت من البسيط ، لزهير من قصيدة يمدح الحارث بن ورقاء الصيداوي ، الارتشاف ٣ / ١٠٧ ، ==

(أو دعاء) ، نحو : « زَيْداً أصْلح اللَّهُمَّ شَأنَه » ، أو « ليجزه الله خيراً » / ، أو « رحمه / ٢٢٢/ الله »

(أو ولي هو) ، أي : المشتغل عنه ، (همزة استفهام)[١] ، نحو : « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ .» و « أعبد الله ظننه قائماً » و « أزيداً ضربته أَمْ عمراً .» .

واحترز بقوله : (أو ولي هو) من أن تليه الهمزة ، فإن الرفع حينئذ يجب ، نحو : « زيدٌ أضربته .» ، وبقوله : (همزة) من أن يلي غير الهمزة من أدوات الاستفهام ؛ فإنه يجب نصبه ، نحو: « هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ » .

(أو حرف نفي لايختص) ، نحو : « مَا زَيداً ضَرَبْتُه ، وَلاَ بَكْراً قَتَلْتُه وَلا عَمراً .» ، واحترز بـ «حرف » من ليس ، فإن الاسم الذي يليها يرتفع بها ، فلا تكون المسألة من باب الاشتغال ، وبقوله : (لايختصُّ) من « لن » و « لم » و « لما » ، فإنها مختصة بالفعل فلا يليها الاسم إلا في الضرورة ، فيكون إذ ذاك محمولا على إضمار فعل على جهة الوجوب ، كقوله[٢] :

{٤٤٣} ظُنِنْتُ فَقِيراً ذاغِنىً ثُمَّ خلْتُه فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْر وَاهِبِ [٢]

أي : فلم أَلْق ذا رجاءٍ ألقه .

== المساعد ١ / ٤١٥ ، . والشاهد فيه قوله : (يساراً لاتناظره) بنصب الاسم لَمّا وليه فعل مسبوق بخبر في معنى النهي والنصب راجح .

(١) لأن همزة الاستفهام تدخل على الأسماء والأفعال ، ودخولها على الأفعال أكثر فكان النصب أرجح .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (لم ذا رجاء ألقه) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٢ المساعد ١ / ٤١٦ ، المغني ١ / ٣٠٨ ، السلسيلي ١ / ٤٢٧ .

(أو حيث) ، نحو : « حيث زيداً تلقاه فأكرمه . » ، وإنما كان النصب أرجح ، لأن في «حيث» معنى حروف[١] المجازاة .

(أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً) [١] نحو : « لقيت زيداً وعمراً كلمته . » ، سواء أكان الفعل متعدياً أولازماً ، تاماً أو ناقصاً ، متصرفاً أو جامداً ، نحو : « لَستُ أَخَاكَ وَزَيْداً أعينك عليه»، وسواء أقدمت الفعل أم أخرته ، نحو : « عمراً كَلمته وَزَيْداً لَقِيتُه » ، وإنما رجح النصب للمشاكلة، بعطف فعلية على مثلها ، قال الله تعالى : ﴿فَدَمَّرْنَاهُم تَدْمِيراً ، وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُم ﴾ [٢] ، وقال تعالى : ﴿ فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِم الضَّلَالَةُ ﴾ [٣] ، (أو تشبيهاً) ، نحو : « أَتَيْتُ القوم حتى زيداً مررت به »[٤] ، « ومارأيت زيداً بل[٥] بكراً لقيت أباه » ، وذلك لشبههما بالحروف العاطفة ، لأنهما لايكونان إلا بعد تمام الكلام ، فـ « حتى » و « بل » / إذا / ٢٢٣/ دخلا على جملة حرفا ابتداء ، ولكن لما وليهما في اللفظ بعض ماقبلهما أشبها الحروف العاطفة ، فأعطي تاليهما ما أعطي تالي الواو .

(أو كان الرفع يوهم وصفاً مخلاً) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [٦] .

---

(١) قال سيبويه ١ / ١٠٦ : « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصباً في القياس إذا وحيث » .

(٢) سورة الفرقان آية : ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٣٠ .

(٤) يقول سيبويه ١ / ٩٦ : « فحتى تجري مجرى الواو ، وليست بمنزلة أمَّا لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تُبتدأ » .

(٥) وزاد سيبويه لكن ، فقال ١ / ٩٠ : « ومما يختار فيه النصب لنصب الأول قوله: « مالقيت زيداً لكن عمراً مررتُ به . . . لأن بل ولكن لاتعملان شيئاً وتشر كان الآخرَ مع الأول ؛ لأنهما كالواو وثم والفاء ، فأجرهما مجراهن فيما كان النصبُ فيه الوجه ، وفيما جاز فيه الرفع » .

(٦) سورة القمر آية : ٤٩ .

فنصب « كل » يرفع توهم أن « خلقناهُ » ، صفة « شَيءٍ » ؛ إذ الصفة لاتفسر عاملاً [١] فيما قبلها ، فهو خبر لاصفة ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر ، خيراً كان أو شراً ، وهو قول أهل السنة ، ورفعها يوهم أن « خلقناه » صفة مخصصة لشيءً ، والصواب كونه [٢] خبراً ، فرجح [٣] النصب لدفعه احتمال غير الصواب ، وقد قرئ [٤] بكل منهما ، لكن المشهور النصب .

[استواء النصب والرفع ومواضعه]

(وإن ولي العاطف) أو شبهه ، (جملة ذات وجهين ، أي اسمية الصدر فعلية العجز ، استوى الرفع والنصب) ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوه ، وَعَمْراً كَلَّمْتُه . » ، قال المصنف في الشرح في هذه المسألة : جاز الرفع والنصب « جوازاً حسناً دون ترجيح ، لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبراً عنه بجملة فعلية ، معطوفاً على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفاً في اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكل منهما ضعف وقوة ، فضعف الرفع : لترتبه على أبعد المشاكَلَيْنِ ، وقوته : لصلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه ، وضعف النصب ، لعدم صلاحية الثاني فيه أن يسد مسد المحمول عليه [٥] وقوته لترتبه على أقرب المتشاكلين فحصل بذلك التعادل في مراعاة التشاكل[٦] » ، انتهى . قال في شرح

---

(١) في ب « عاملة » سهو ، والصواب ما أثبت .

(٢) قال السيرافي في حاشية الكتاب ١ / ١٤٨ : « في النصب هاهنا دلالة على معنى ليس في الرفع ، فإن التقدير على النصب إنّا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر : فهو يوجب العموم ، وإذا رُفِعَ ليس فيه عموم ؛ إذ يجوز أن يكون خلقناه نعتا لشئ ، و « بقدر » خبراً لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها ، بل إنما يدل على أن ماخلقه منها خلقه بقدر » ، وانظر الأشموني ٢ / ٨٠ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٤٨ : « فأما قوله عز وجل : « إِنَّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بقدرٍ » فإنها على قوله : « زيداً ضربتُهُ ، وهو عربي كثير » .

(٤) المحتسب ٢ / ٣٠٠ . وقرأ بالنصب الجمهور ، وبالرفع أبو السمال العدوي .

(٥) مابين القوسين سقط من الأصل و « ب » والمثبت من شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢١ .

الكافية : « قيل : وإنما احتاج في تفسير « ذات الوجهين إلى قوله » : « أي : اسمية الصدر فعلية العجز »، لأن ذات الوجهين يراد بها كبرى وصغرى ، فالصغرى في ضمن الكبرى[١] / ، / ٢٢١/ والصغرى أعم من أن تكون اسمية أو فعلية ، فتبين أن المراد بذات الوجهين : مايجوز فيه الرفع باعتبار الكبرى ، والنصب باعتبار الصغرى ، ولايكون كذلك حتى تكون اسمية الصدر فعلية العجز»[٢] انتهى ، (مطلقاً) سواء أصلح جعل مابعد العاطف خبراً ، بأن كان فيه ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى ، نحو : « هِنْدٌ ضَرَبْتُها ، وَزَيْدٌ كَلَّمْتُه في دارها .» ، أم لم يصلح ، بأن لم يكن فيه ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى ، (خلافاً للأخفش ومن وافقه)[٣] كالزيادي ، والسيرافي (في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل مابعد العاطف خبراً) ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ وَعَمرو أكرمته » ، فرفع « عمرو » راجح على نصبه ، لعدم اشتمال مابعد العاطف على ضمير يعود على زيد ، وإن ورد نصب عمرو ، فهو على حد النصب في : « زيداً ضربته » ابتداء ، ويكون من عطف جملة فعلية على الجملة الاسمية ، وهو جائز اتفاقاً ، ونقل ابن عصفور[٥] : أن سيبويه وغيره لم

---

(١) قال الشيخ خالد في التصريح ١ / ٣٠٤ : « ومعنى قولنا كبرى أنها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ، ومعنى قولنا إنها ذات وجهين أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها فعلية العجز بالنظر إلى خبرها ، فإن راعيت صدرها رفعت « عمراً » ، وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وكلاهما لامحل له من الإعراب ، وإن راعيت عجزها نصبته ، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية ، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من « لأجله » العائد على صدر الجملة الأولى أو الفاء » .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٠ ، ٦٢١ .

(٣) المساعد ١ / ٤١٩ .

(٤) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٧١ : « . . فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، وهو المختار » .

(٥) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٣٦٨ : « مذهب السيرافي أنه لابد في الجملة من ضمير يعود على المبتدأ . . . فتقول : زيد ضربته وعمراً أكرمته بسببه أو من أجله أو في داره . . . وهذا الذي ذهب إليه ليس بشئ ؛ لأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عز وجل : « والسماء رفعها ووضع الميزان » مع أنه ليس في « رفعها » ضمير يعود على « النجم والشجر » .

يشترطوا ضميراً ، فليس صلاحية مابعد العاطف للخبرية شرطاً في استواء الرفع والنصب في هذه المسألة عندهم ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِل ﴾[١] . قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، وباقي السبعة بالنصب[٢] ، وهو معطوف على قوله تعالى : ﴿ والشَّمسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ [١] ، وليس في الجملة المحمولة على الصغرى ضمير يعود على الشمس .

(ولا أثر للعاطف إن وليه « أمَّا ») ، وذلك لأن « أما » تبطل حكم العاطف ، لأنها من أدوات الصدور فلا ينظر إلى ماقبلها ، بل يكون للاسم بعدها ماله مفتتحاً به ، فلا يترجح النصب بعد الفعلية ، ولا يستوي الوجهان بعد « ذات الوجهين » ، بل يترجح الرفع في ذلك كله مالم يله مرجح النصب .

[ترجح الرفع ومواضعه]

(وابتداء المسبوق بـ) حرف (استفهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً[٣] بغير ظرف أو مجرور خلافاً للأخفش) ، فإذا قلت : « أأنت زيدٌ ضربته » ؟ فعند سيبويه[٤] أنت : مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، وعند الأخفش[٥] أنت : فاعل بـ « ضرب » مقدراً ، وزيد : منصوب به ، لوجود الاستفهام أول الكلام ، والفعل آخره ،كذا قال المصنف[٦] وغيره .

---

(١) سورة يس آية : ٣٩ ، ٣٨ .

(٢) انظر السبعة لابن مجاهد : ٥٤٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٣٦ .

(٣) في متن التسهيل في السلسيلي « متصلاً » .

(٤) قال سيبويه ١ / ١٠٤ : « وتقول : أأنت عبدُ الله ضربته ، تجريه هاهنا مجرى : أنا زيدٌ ضربتُه ؛ لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ، ولاشئ هو بالفعل وتقديه أولى ، إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيداً ضربتُه فهو عربي جيدٌ ، وأمره هاهنا على قوله : زيد ضربته .»

(٥) الهمع ٥ / ١٥٥ ، إصلاح الخلل للبطليوسي ص ١٣٠ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٤ .

قال المرادي : « والظاهر ماقاله الأستاذ أبو علي : أنه لاخلاف بينهما في الحقيقة ، وإنما منع سيبويه من الذي ذهب إليه الأخفش مادام « أنت » مبتدأ ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سُئل عنه ، فأما إذا جعلت « أنت » فاعلاً بالفعل الذي يفسره « ضربته » المتصل بسببه ، فلا ينكر ذلك ، ولا يمنع منه [١] » انتهى

واحترز المصنف بقوله : (بغير ظرف وشبهه) [٢] من أن يكون الفصل بأحدهما ، فإن حكم الاستفهام لايبطل بل يكون النصب راجحاً ، لتوسعهم في الظرف وشبهه ، نحو : « أكل يومٍ زيداً تضربه .» ، و « أفي الدار زيداً تضربه .» ،

(وكذا ابتداء المتلو بـ « لم ») ، نحو : « زيد لم أضربه » ، (أو « لن») ، نحو : « زيدٌ لَنْ أَضْرِبَهُ » ، (أو « لا ») ، نحو : « زيدٌ لاَ أَضْرِبُه » ، (أولى) من نصبه ، (خلافاً لابن السيد) ، وهو : أبو محمد البطليوسي [٣] ، حيث رجح النصب في هذه الأمثلة ، كما في قولك : « مازيداً ضربته » ، والفرق ظاهر ، وماقاله ضعيف ، لأن النفي المتأخر لا أثر له .

واحترز من « المتلو » بـ « ما » ، فإن رفعه على الابتداء متعين ، نحو : « زيدٌ ماضربته » ، لأن «ما » تمنع مابعدها أن يعمل فيما قبلها ، ومالا يعمل لايفَسِّر عاملاً ، (وإن عدم المانع) ، للنصب، كالألف واللام مثلاً ، نحو : « زيد أنا الضاربه » ، فنصب « زيد» ممتنع ، لكون العامل صلة[٤] ، وكذا بقية ماسبق ذكره في أول الباب ، (والموجب) للنصب ، كـ «إن » الشرطية مثلاً ، نحو : « إنْ زَيْداً رَأَيْتَه أَحْبَبْتَهُ » ، / (والمرجح) للنصب ، كتقدم همزة الاستفهام على الاسم مثلاً ، نحو : /٢٢٦/

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٩ .

(٢) في الأصل و « ب » وشبهه » والمعنى : أو .

(٣) إصلاح الخلل ص ١٣٢ .

(٤) « لأنك إنما تريد معنى : أنت الذي ضربَهَ » الكتاب ١ / ١٣٠ .

« أزيـداً ضربته » (وَ المسوي) بين النصب والرفع على الابتداء ، وهو الجملة ذات الوجهين ، نحو : « زيدٌ قَامَ ، وَعَمرو رَأَيْته » (رجح الابتداء) ، جواب « إن عدم » ، فلا فرق [في][1] ترجيح الابتداء بين أن يتقدم ماهو فاعل في المعنى ، نحو : « أنا زيدٌ رَأَيْتُه » ، وألا [2] يتقدم ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُه » ، و « زيد صديقي وعمرو صَحِبْتُه .» ، (خلافاً للكسائي [3] في ترجيح نصب تالي ماهو فاعل في المعنى ، نحو : « أنا زَيْدٌ ضَرَبْتُه ، وَأَنْتَ عَمْرو كَلَّمتَه ») ، ووجه ماقاله الكسائي : أن تقديم الفاعل في المعنى منبه على مزية العناية بالحديث عنه ، فكأن المسند إليه متقدم ، وقال غيره : «لاترجيح في هذا ، لأن الاسم السابق لايدل على فعل ولا يقتضيه ، فوجوده كعدمه .

(وملابسة الضمير بنعت) ، نحو : « زَيْدٌ أَكْرَمْتُ رَجُلاً يُحِبُّه »[4] .

(أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل) ، نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاه .» ، (كملابسته بدونهما) ، نحو : « زَيد ضربت أخاه » ، والحاصل : أن حكم الملابسة بالنعت والعطف كحكم الملابسة بالإضافة إلى الضمير ، وقد تقدم ذلك أول الباب عند قوله (أو ملابس ضميره) .

وقيد العطف بالواو لينبه على أن غيرها من حروف العطف لايثبت لها هذا الحكم ، فلا يجوز : « هِنْداً رَأَيْتُ عَمراً ثُمَّ أَخَاهَا » ، ولا « رأيتُ عَمراً أَوْ أَخَاهَا » ، واحترز بقوله : (غير مُعَادٍ) من أن يعاد العامل ، نحو: « زَيْداً رَأَيْتُ عَمْراً وَرَأَيْتُ أَخاه » ، فإنه لايجوز نصب زيد ، وذلك واضح .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل و « ب » : « أم لم » على توهم أن المعطوف عليه « تقدم » وليس كذلك .

(٣) الهمع ٥ / ١٥٦ .

(٤) يعلل سيبويه رفعه فيقول ١ / ١٢٨ : « لأنه ليس بمبني على الفعل ، ولكن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر » .

(وكذا الملابسة بالعطف بالواو) / من غير إعادة العامل (في غير ذا الباب) الذي نحن /٢٢٧/ فيه وهو باب الاشتغال ، والمراد بغير ذا الباب باب النعت ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ زَيْدٌ وَأَخُوه»، وَبَابَ الحال ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً عَمرٌ وَأَخُوه » ، وباب الخبر ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ عَمروٌ وَأَخُوهُ»، وباب الصلة، نحو: « جَاءَتِ الَّتِي قَامَ زَيْدٌ وَأَخُوها .» ، فلو كررت العامل أو عطفت بغير الواو لم يجز .

[اشتغال غير المتعدي]

(ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ماعلق به) نحو : « زَيْدٌ ظَفِرْتُ بِهِ عَلَى عَمْرو » ، أي : بسببه ، فالباء للسببية ، والمظفور به غير زيد ، فيجوز نصب زيد [١] ، (خلافاً لابن كيسان) [٢] في منعه نصب زيد ، لكون المجرور فاعلاً في المعنى ، ورده المصنف : بأن كونه فاعلا في المعنى [٣] لايمنع نصبه بدليل : « زيداً أقمته » .

(وإن رفع المشغول شاغله لفظاً) ، نحو : « أزيد قام أبوه » ، (أو تقديراً) ، نحو : « أَزَيْدٌ مُرَّ بِهِ .» ، ببناء « مُرَّ » للمفعول ، (فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق ، حكمه في تفسير ناصبه)، فتارة يجب تقدير الفعل ، نحو : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المشْرِكين استَجَارَكَ ﴾ [٤] .

وتارة يترجح تقدير الفعل على الابتداء ، نحو : « أَزَيْدٌ قَامَ غُلاَمهُ » .

---

(١) « إذا كان المراد أن زيداً سبب الظفر » شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٦ ، الارتشاف ٣ / ١١٣ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١١٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٦ .

(٤) سورة التوبة آية : ٦ .

وتَارة تترجح الابتدائية على الفاعلية ، نحو : « زَيْدٌ قام » ، عند المبرد [١] ، ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل .

وتارة يجب الرفع على الابتدائية ، نحو : « خَرَجْتُ فإذَا زَيدٌ يَضْرِبُه عَمْروٌ » .

وتارة يتساوى الأمران ، نحو : « زيدٌ قَعَد وَعَمْرو قَامَ » ، إن راعيت الكبرى رفعت عَمْراً على الابتداء ، وإن راعيت الصغرى رفعته على الفاعلية .

(ولا يجوز في نحو : أزيد ذُهِبَ به ؟ الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير) ، وهو زيد في المثال المذكور [٢] ، (خلافاً للسيرافي وابن / السراج) والمبرد [٣] في إجازتهم نصب /٢٢٨/ زيد في المثال ، على أن يكون الجار والمجرور وهو « به » في موضع نصب ، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ، والتقدير : ذهب هو أي : الذهابُ به ، ورده المصنف بأن الفعل لا يتضمن إلا مصدراً غير مختص ، وغير المختص لاينوب عن الفاعل[٤] ، ودُفِعَ : بأن المصدر الذي تضمنه « ذُهِبَ » إذا أسند إليه « ذهب » قدر ذلك المصدر العائد عليه الضمير معرفاً بأل كما قدرنا ، والصحيح أن « زيدا » في المثال المذكور ونحوه واجب الرفع إما على الابتدائية أو على الفاعلية بفعل مقدر على الاشتغال ، وهو الارجح لمكان الهمزة ، والتقدير : «أَذهب زيدٌ ذهب به.»، ولايجوز نصبه ؛ لأن الجار والمجرور في موضع رفع على النيابة عن الفاعل .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢ / ١٧٤ .

(٢) قال سيبويه ١ / ١٠٤ : « فإن قلت : أزيدٌ ذُهب بهِ . . . لم يكن إلا رفعاً ؛ لأنك لو لم تقل « به » فكان كلاماً لم يكن إلا رفعاً ، كما قلت : أزيدٌ ذهب أخوه » .

(٣) الارتشاف ٣ / ١١٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٧ .

[المقدر يفسر عاملا]

(وقد يُفَسِّر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه ، وكان المشغول مسنداً إلى غير ضميريهما) ، مثال ذلك : « أَزَيْدٌ أَخُوه نَصَرْتَه » - بتاء الخطاب ، وهو من أمثله سيبويه ، فزَيْدٌ مبتدأ أول ، وأَخُوه مبتدأ ثانٍ ، و نَصَرْتَه خبر الثاني ، والجملة خبر الاول ، ويجوز نصب الأخ على الاشتغال بلاخلاف ، فتقول : « أَزَيْدٌ أَخاه نَصَرتَهُ » ، أي : نصرت أخاه نصرته ، وأجاز سيبويه[1] والأخفش نصب « زيْدٌ أيضاً ، فتقول : « أَزَيْداً أَخَاهُ نصرته » ، فينصب زيدٌ بعامل مقدر يفسره الفعل المقدر الناصب للأخ ، فيكون الفعل الظاهر قد فسر ناصب الأخ وناصب الأخ فسر ناصب زيد ، وهو المعنى بقوله : (عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر) [2] وقد فسر ناصب زيد الذي قبله .

وحكى الأخفش عن قوم من القدماء منع نصب زَيْدٍ في المثال المذكور ، وأنه يتعين رفعه ، لأن المضمر عندهم لايفسر المضمر ، ورد الأخفش عليهم بأن / قال : أليس المضمر الذي وقع على /٢٢٩/ الأخ قد عرف إذ فسره الظاهر واستبان حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لايفسره ويكون هذا المظهر تفسيراً لهما جميعاً ، قال ابن خروف : « وهذا الرد قيل : هو للأخفش ، وهو بعبارة سيبويه [3] أشبه " انتهى .

(فإذا أسند إلى أحدهما) ، أي : إلى أحد الضميرين المذكورين كضمير « زيد » أو «الأخ» مثلا ، نحو : « زيدٌ أخوه يَضْربه .» - بياء الغائب - ، (فصاحبه) أي : فصاحب الضمير الذي

---

(١) الكتاب ١ / ١٠٥ وبحاشيتها رأى الأخفش وردُّه على القدماء .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٢ .

أُسْنِدَ إليه العامل الظاهر (مرفوع بمفسر المشغول ، وصاحب) الضمير (الآخر منصوب به) ، فإذا جعلت الضمير المرفوع بقولك : « يضربه » عائداً على الأخ والمنصوب به عائداً على زيد رفعت «الأخ » ونصبت « زيداً » ، فقلت : « أَزَيْدًا أَخُوه يَضْرِبه » ؟ والتقدير : « أيضرب زيدا[1] أخوُه يَضْرِبه » ، وإن جعلت المرفوع عائداً على « زيد » ، والمنصوب عائداً على الأخ رفعت زيداً ونصبت الأخ ، فقلت : أَزَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُه ، والتقدير : أَيَضْرِب زَيْدٌ أَخَاهُ يَضْرِبُه .

---

(١) في الأصل و « ب » « زيد » سهو .

{٢١} " بَابُ تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومِهِ "

[متى ينصب الفعل مفعولا به]

(إذا اقتضى فعلٌ) اسماً (مصوغاً له) - وذلك ، كـ « ضرب » مثلا - فإنه يقتضي اسماً ، كـ«زيد » مثلاً يصاغ لذلك الاسم المراد ، (باطراد اسم مفعول تام) ، بالشروط المذكورة [١] ، فتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ » ، واحترز بقوله : (باطرادٍ) ، مما أصله أن يتعدى بالحرف ثم حذف الحرف منه ، نحو : « مسموح » ، والأصل : مسموح به ، فحذف الحرف فاستتر الضمير ، فلا يقال : إن « سمح » متعدٍ؛ لأن هذا غير مطرد ، واحترز « بالتمام » ، مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر ؛ فإنه لازم ، نحو : « ذَهِلَ » و « طمع » ، إذ يقال : مذهول عنه ، ومطموع فيه ،/ فليسا بمتعديين ، / ٢٣٠/ (نصبه) ، أي : نصب الفعل الاسم ، (مفعولاً به) ، نحو: « ضَرَبْتُ زَيْداً » .

[ناصب المفعول به]

وكون الناصب للمفعول به هو الفعل وحده كما ذكر المصنف هو مذهب البصريين[٢]، لأن الفعل هو المستدعي للمفعول ، وقال هشام : « ناصبه الفاعل » [٣] ، وقال الفراء : « ناصبه الفعل والفاعل معاً »[٢] ، وقال خلف الأحمر : « ناصبه معنى المفعولية » [٥] .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ : « ولايبعد أن يرسم المتعدي بأنه الذي يصرح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد ، ويرسم اللازم بأنه لايصح أن يشتق منه ذلك » .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٨ .

(٣) هو هشام بن معاوية من الكوفيين ، انظر شرح الرضي للكافية ١ / ١٢٨ .

(٤) المساعد ١ / ٤٢٦ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٢٨ .

ويرد قول هشام والفراء : أنَّ المفعول قد ينصب ولا فاعل ولا فعل موجودان ، نحو : «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْداً » ، ويرد قول خلف : أن معنى المفعولية باق في نحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » بالبناء للمفعول وقد فقد النصب .

[الأقسام وسبب التسمية]

(ويسمى)[١] الفعل الناصب للمفعول به (متعدياً) لتعديه ، أي : مجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، (ومجاوزاً) ، لمجاوزته الفاعل ، (وواقعاً) لوقوعه على المفعول به ، (وإلا) يقتضيه (فلازماً) يسمى الفعل للزومه الفاعل واقتصاره عليه ، ويسمى أيضاً قاصراً ، أو غير متعد ، وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به .

(وقد يشتهر [٢] بالاستعمالين) : التعدي واللزوم ، (فيصلح للاسمين) : المتعدي واللازم، فيقال فيه : متعد ولازم ، قال : في " الشرح : « ماتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن أحد الاستعمالين مستندراً قيل فيه : متعد بوجهين ، نحو : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له .» [٣] انتهى ، وهو قسم ثالث عند بعض [٤] ، جرى عليه المصنف .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ ١٤٨ : « وسمي » .

(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٨ : « وقد يُشْهَرُ » وكذا في السلسيلي ، والمساعد .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢ / ١٤٩ بتصرف .

(٤) هو قسم ثالث بالنسبة للمتعدي في الأفعال عند الزجاجي ، قال في الشرح الكبير ١ / ٢٢٩ : « والمتعدي ثلاثة أقسام قسم يتعدى إلى واحد بنفسه ، وقسم يتعدى إلى واحد بحرف الجرِّ ، وقسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر .

وعلل ابن عصفور هذا القسمة فقال : وإنما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لأنه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعنى أنه لم يقل : نصحت زيداً أكثر من : نصحت لزيد ، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائد ، ولانصحت لزيد أكثر من : نصحت زيداً ، فيجعل الأصل ثم حذف حرف الجر . فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحدٍ منهما أصلاً بنفسه » .

[بم يتعدى اللازم]

(وإن عُلِّق اللازم بمفعول به معنىً [١] عدى بحرف الجر [٢]) ، نحو : « آمَنْتُ بِاللَّهِ واعتَصَمتُ بِهِ » ، (وقد يُجْرَى) اللازم ، (مجرى المتعدي شذوذاً) ، نحو قوله :

{٤٤٤} تحِنُّ فَتُبْدِي مَابِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلاَ الأُسَى لَقَضَانِي [٣]

يريد : لقضى عليَّ ، والأُسى : بضم الهمزة ، جمع أسوة من التأسي / ، وبالفتح : / ٢٣١ / الحزن.

(أو لكثرة الاستعمال) نحو : « دخلتُ [٤] المسجد » ، فيقاس عليه « دخلت البلد » ، ونحوها من الأمكنة ، بخلاف : « توجه مكة » ، و « ذهب الشام » ، فلا يقاس عليه لقلته [٥] .

(أو لتضمن [٦] معنى يوجب ذلك) كقول نصر بن سيار : « أَرَحُبُكُم الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ الكِرْمَانِي ؟ » ، و « رَحُبَ » على وزن لايجئ متعدياً [٧] البتة ، ولكنه عداه لَمَّا ضَمَّنَه معنى « وَسِعَ »

---

(١) قوله: « معنى » ساقطة من السلسيلي .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ ، بحرف جر .

(٣) من الطويل ، لعروة بن حزام العذري .
والشاهد فيه قوله : (لقضاني) على ما وضحه الشارح إذ استعمل اللازم (قضى) استعمال المتعدي فنصب المفعول به شذوذاً ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ ، المغني ١ / ١٥٢ ، الضرائر ١٤٦، شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٣٥ ، والمساعد ١ / ٤٢٨ ، السلسيلي ١ / ٤٣٥ .

(٤) قال سيبويه ١ ١٥٩ : « . . . لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن ، في مثل : دخلت البيت ، واختصت بهذا » .

(٥) « وقال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان » . الكتاب ١ / ٣٥ .
وقال ابن يعيش ٧ . ٦٣ : « والصواب عندي أنه من قبيل الأفعال اللازمة » .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ : « لتضمن » وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٧) ذكر الجوهري قول ابن سيار هذا ، ثم قال : « وهي شاذة ، ولم يجئ في الصحيح فَعُلَ بضم العين ==

قال الخليل[١] : وأكثر مايكون التضمين فيما يتعدى بحرف جر فيصير متعديا بنفسه ، ثم اختلف في اطراده ، فمنهم من قال فيه بالقياس لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال ، ومن المسموع ، « أَمَرْتُكَ الخَيْر.» ، أي : كَلَّفْتُكَ .﴿ وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[٢] ، أي : لاتعقدوا ، وهو كثير[٣] .

[اطراد حذف الجار قبل أن وأن وشرطه]

(واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع « أنْ » و « أنَّ ») - بفتح الهمزة فيهما - وتخفيف النون من الأولى ، وتشديدها من الثانية ، فتقول : « عجبت أنْ تقوم ، أوْ أَنَّكَ قَائِم»، والأصل : من أن تقوم ، ومن أنك قائم » ، فحذف من تخفيفاً ، ولو أَتيْتَ بصريح المصدر فقلت: « عجبت من قيامك » لم يجز حذف من ، وإنما جاز مع « أنْ » و « أنَّ » لطولهما بمتعلقهما ، واحترز من غير المتعين ، نحو : « رغبت في أن تفعل » ، فإنه لايجوز حذف « في » إذ لا يعلم أن التقدير : رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَل ، أو عن أن تفعلَ ، هذا تقرير كلامه[٤] ، ويشكل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾[٥] ؛ فحذف الحرف[٦] مع أن المفسرين اختلفوا في المراد

== متعدياً غيره » ، اصحاح ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

وفي اللسان : « أن أبا علي الفارسي حكى أن هُذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها » .

(١) المساعد ١ / ٤٢٨ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٣٥ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٣٨ : « وليست . . . أمرتُك الخيرَ أكثر في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم بها بعضهم . . . فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة » .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٠ .

(٥) سورة النساء آية : ١٢٧ .

(٦) « قال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٥٤ : « قلت : عنه جوابان :

أحدهما : أن يكون حذف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس .

والآخر : أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب==

منـه، فقدره بعضهم : في « أن » ، وبعضهم : عن « أن » ، واستدل كل لمذهبه بما هو مذكور في كتب التفسير[١].

واحترز بقوله : (مع « أنْ » و « أنَّ ») عن غيرهما فإنه لايطرد معه الحذف ، ويشكل عليه الحذف مع « كي » المصدرية ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَايَكُونَ دُولَةً ﴾ [٢] والأصل : لكي لا فإنه مقيس كما قال ابن هشام/ في توضيحه [٣] ، (محكوماً على موضعهما) أي : « أنْ » و «أنَّ»، /٢٣٣/ (بالنصب) عند سيبويه [٤] والفـراء [٥] وهو الأرجح ؛ لأن بقاء[٦] الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير ، فالحمل عليه أولى ، (لا) محكوماً على موضعهما (بالجر خلافاً للخليل والكسائي) [٧] ولا حجة لهما في قوله :

{٤٤٥} وَمَا زُرْتَ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُه [٨]

== عنهن لدمامتهن وفقرهن . وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين ، والله أعلم » .

(١) في البحر المحيط ٣ / ٣٦٢ : « هذ اللفظ يحتمل الرغبة والنفرة ، فالمعنى في الرغبة في أن تنكحوهن لمالهن أو لجمالهن ، والنفرة وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن فتمسكوهن رغبة في أموالهن ، والأول قول عائشة رضي الله عنها وجماعة » ، وانظر الكشاف ١ / ٢٧٥ .

(٢) سورة الحشر آية : ٧ .

(٣) انظر التصريح على التوضيح ١ / ٣١٣ ، والمغني ١ / ١٩٩ .

(٤) قال ابو حيان : « ووهم ابن مالك فنقل أن مذهب سيبويه أنه في موضع نصب كالفراء ، ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب ، إنما ذكر مذهب الخليل أنه في موضع نصب ثم قال : لو قال إنسان إن « أنَّ » في موضع جر لكان قولا قوياً وله نظائر » الارتشاف ١ / ٥١ - ٥٢ ، و ظ : سيبويه ٣ / ١٢٨ .

(٥) انظر الارتشاف ٣ / ٥١ .

(٦) كلمة « بقاء » من هامش « ب » وعليها « صح » .

(٧) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٣ .

(٨) البيت من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ٧٨ ، الكتاب ٣ / ٢٩ ، الإنصاف ١ / ٣٩٥ ، العيني ٢ / ٥٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٠ المغني ٢ / ٥٨١ ، المساعد ١ / ٤٢٩ ، الأشموني ٢ / ٦٧ ، والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

حيث زعما أن « دين » بالجر معطوف على محل « أن تكون » ، لاحتمال أن يكون من العطف على التوهم ، وأن يكون في موضع نصب ، وما حكاه المصنف عن الخليل أنه في موضع جر موافق لحكاية صاحب [١] البسيط عنه ذلك ، والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال : إنه في موضع نصب[٢] .

(ولا يعامل بذلك) ، [أي : بالاستغناء عن حرف الجر والنصب على سبيل الاطراد (غيرهما)[٣] ، أي : غير « أنْ » و « أنَّ » ، (خلافاً للأخفش الأصغر)[٤] ، وهو : علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد ، ووافقه ابن الطراوة [٥] ، فيقال على رأيهما : « بريت السكين القلم »، والأصل : بالسكين ، فحذف الحرف لما تعين هو وموضعه ، وقاسا ذلك على ماسمع من قولهم : «اخْتَرتُ زَيْداً القَومَ » أي : من القوم ، فإن لم يتعين الحرف لم يحذف ، فلا تقول : « رَغِبْتُ الأَمْرَ»، إذْ لايُدْرَى هل المراد : رغبت في الأمر ، أو رغبت عن الأمر ، وكذا إن لم يتعين موضعه ، فلا يقال : اخْتَرْتُ إخْوتَكَ الزَيدين ، إذ لايدرى هل المراد : اخترت إخوتك من الزيدين ، أو اخترتُ من إخوتِك الزيدين ، والصحيح [٦] : أنه لايقاس [٧] على ذلك وإن وجد الشرطان ، لقلة ماورد من ذلك .

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٥١ : « ووهم ابن مالك وصاحب البسيط فنقلا أن مذهب الخليل أنه في موضع جر » .

(٢) قال سيبويه ٣ / ١٢٧ : « سألت الخليل عن قوله جلّ ذكره : « وأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنَا ربكُم فاتقون » فقال : إنما هو على حذف اللام . . . فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً هذا قول الخليل » .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٤٨ : « لتعين الجار غيرهما » ، وهي غير مثبتة في المساعد ١/ ٤٣٠، ومثبتة في السلسيلي ١/ ٤٣٤ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٣ .

(٥) المساعد ١ / ٤٣٠ .

(٦) وصححه ابن عصفور أيضا في الشرح الكبير ١ / ٣٠٧ .

(٧) في الأصل و « ب » لاينقاس « ينقاس أنسب في المعنى والحكم .

(ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو :) قوله :

{٤٤٦} إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً ؟ (أشارت كليب بالأكف الأصابع)[١]

أي : إلى كليب ، والأصل : أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب ، فحذف الجار وأخر الفاعل للنظم . / /٢٣٣/

فصـــــل

[تعدد مايتعدى إليه الفعل : الواسطة والترتيب]

الفعل (المتعدي من غير بابي « ظن » و « أعلم ») ، كما تقدم (متعد إلى واحد) ، نحو : «رَحِمَ اللَّهُ خَالِداً » .

(أو متعد إلى اثنين) ، نحو : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر ﴾[٢] ، (و) الفعل (الأول) المتعدي إلى واحد (متعد بنفسه وجوباً) دائماً ، فلا يصل إلى مفعوله بحرف جر ، إلاَّ أن يكون حرف الجر زائداً بشرطه[٣] ، نحو : ﴿ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾[٤] .

---

(١) من الطويل ، للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : (كليب) بحذف حرف الجر وإبقاء عمله . انظر : ديوانه : ٣٦٢ ، الخزانة ٩ / ١١٣ ، المغني ١ / ٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٥٠ ، المساعد ١ / ٤٣١ ، الأشموني ٢ / ٩٠ ، الارتشاف ٣/ ٥٣ ، أوضح المسالك ٢ / ١٧٨ ، السلسيلي ١ / ٤٣٥ .

(٢) سورة الكوثر آية : ١ .

(٣) لزيادة « من » عند جمهور البصريين شرطان .
الأول : أن يكون بعد نفي أو شبهه ، وهو النهي والاستفهام .
والثاني : أن يكون مجرورها نكرة . انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ .

(٤) سورة الملك آية : ٣ .

(وجائز التعدي واللزوم) ، فيتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى ، كـ « شَكَرَ ، ونَصَحَ» على ما مثل المصنف [١] ، (وكذا) الفعل (الثاني) ، المتعدي إلى اثنين ، (بالنسبة إلى أحد المفعولين) ، فمنه : ماتعدى إليه أيضاً بنفسه، نحو : « كسا » و « أعطى » ، نحو : « كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُه دِرْهَماً » ، ومنه : ما تعدى إليه بحرف الجر ، نحو : « اختار ، وأمر » ، فتقول : «اخْتَرْتُ زَيْداً مِنَ الرِّجَالِ وَأَمَرْتُه بِالخَيْرِ » .

(والأصل تقديم ماهو فاعل معنى على ماليس كذلك) ، فإذا قلت : « أعطيت زيداً درهماً » فزيداً : مفعول في اللفظ فاعل في المعنى ؛ لأنه آخذ للدرهم ، فالأصل : تقديم زيد على الدرهم ، قال في الشرح : « ولأَجْلِ ذَا جَازَ أَعْطَيْتُ دِرْهَمَه زَيْداً ، وامتنع : « أَعْطَيتُ صَاحِبَه الدِّرهَم » ، إلا على قول من أجاز [٢] : ضرب غلامه زيداً [٣] » انتهى .

(وتقديم مالا يجر على ماقد يجر) ، فإذا قلت : « اخترت زيداً القوم .» فـالأصل : تقديم زيد [٤] لأنه[٤] لايجر على القوم لأنه قد يجر ، فتقول : « اخترت زيداً من القوم .» وعُلْقَة مايتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ماقد يتعدى إليه بواسطة ، قال في الشرح : « ولذلك يقال : «اخْتَرْتُ قَوْمَه عُمَراً » ، ولا يقال : « اخترت أَحَدهم القَوْم[٥] » ، إلاَّ على قول من أجاز: «ضرب غلامُه زيداً » ، انتهى [٣] .

---

(١) شرح لتسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٩ .

(٢) أجازها الأخفش ، وابن جني ، انظر الكافية ١ / ٧٢ ، والخصائص ١ / ٢٩٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٢ .

(٤) « لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه ، بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف » . انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٩٢ .

(٥) حتى لايعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه إذ الأصل : اخترت أحدهم من القوم فكل في موضعه ، انظر المساعد ١ / ٤٣٣ .

(وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى) ، في باب الفاعل[1] فالواجب نحو : « مَا أَعْطَيْتُ درهماً إلاَّ زَيْداً » ، إذ هو مثل : « ماضرب عمراً إلا زيدٌ»، / /٢٣٤/ والممتنع نحو : « مَا أَعْطَيْتُ زَيْداً إلاَّ دِرْهَماً ، إذ هو مثل : « ماضرب زيد إلا عمراً » ، والجائز ما خلا من أسباب الوجوب وأسباب المنع .

فصـــــل

[من مواضع تأخير المفعول به على الفعل وتقديمه وجوبا وجوازا]

(يجب تأخير منصوب الفعل إن كان) المنصوب (« أَنَّ » مشددة) ، نحو : « عرفت أَنك منطلق » ، فلا يجوز : « أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ عَرَفْتُ » ، (أو مخففة) من الثقيلة ، نحو : « عَلِمْتُ أَنْ سَيَخْرُجُ زَيْدٌ » ، فلا يجوز : « أن سيخرج زيدٌ علمتُ » .

(و) يجب (تقديمه) أي : منصوب الفعل عليه (إن تضمن) المنصوب (معنى استفهام)، نحو : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ وأَيُّهم لقيتَ ؟ » .

(أو) معنى (شرط) ، نحو : « مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ ، وأَيُّهم تضرب أضرب .

(أو أضيف) المنصوب (إلى ماتضمنهما) أي : الاستفهام والشرط ، نحو : « غُلاَمَ أَيُّهم رأيت » ، و « غُلاَمَ مَنْ تضرب أضرب » .

(أو نصبه جواب « أَمَّا »[2]) ، نحو : ﴿فَأَمَّـا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَر﴾ [3] .

---

(١) ظ أحكام تقدم المفعول به على الفاعل وتأخيره في آخر نائب الفاعل .

(٢) أي كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء في جواب أما » انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٨ .

(٣) سورة الضحى آية : ٩ .

(ويجوز في غير ذلك - إن علم النصب- تأخير الفعل) ، نحو : « زيداً ضَرَب عَمْرو »، و«كمثرى أكل موسى .» ، فإن جهل النصب لم يؤخر ، فلا تقول : « مُوسى ضرب عيسى » على أن موسى مفعول .

(غير تعجبي) ، فلا يجوز فيما أفاد التعجب ، نحو : « ما أحسنَ زَيْداً : زيداً ما أَحْسَنَ.» [١].

(ولا موصول به حرف) مصدري ، فلا تقول في : « أُرِيدُ أَنْ تَنْفَع زَيْداً ، أُرِيدُ زَيداً أنْ تَنْفَعَ»[٢] .

(ولا مقرون بلام الابتداء) ، فلا يجوز في : « لَيُحِبُّ اللَّهُ المُحْسِنَ ، المحسنَ لَيُحِبُّ اللهُ » [٣].

(أو قسم) ، فلا تقول في[٤] : « والله لأضربنَّ زيداً ، والله زيداً لأضرِبَنَّ » . (مطلقاً) - حال من فاعل يجوز - .

والمعنى : يجوز تأخير الفعل في غير ماذكره مطلقاً ، سواء أكان من المسائل الخمس التي يذكرها عقب هذا أم من غيرها وفاقاً للبصريين .

(وخلافاً للكوفيين في منع نحو : « زيداً غلامُه ضرب [٥] ، وغلامه[٦] أو غُلاَم

---

(١) « لأنه لايتصرف في معموله » انظر شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٨ .

(٢) « لأنه لايفصل بين الحروف الموصولة وصلتها » السابق .

(٣) لأن اللام لها الصدارة .

(٤) «في » من ب وسقطت من الأصل سهوا .

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ : « ومنع الكوفيون نحو : « زيداً غلامه ضرب » لأن زيداً متأخر في التقدير من وجوه ، أحدها : بالنظر إلى « غلامه » لأنه من تمام خبره ، والثاني : بالنظر إلى ضرب ، لأنه معموله ، والثالث : بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله ، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه لامفسر له قبله . . . وأجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي .»

(٦) في المخطوطتين أو - وفي التسهيل وسائر شروحه « وَ » .

أخيه[١] ضرب زيدٌ ، وما أراد أخذ زيد[١] ، وما طعامكَ أكل إلاَّ زيدٌ)[٢] هذه مسائل خمس ، منع الكوفيون فيها تقديم المفعول كما مثل المصنف ، والسماع ورد بخلاف قولهم / ، فمثل المسألة / ٢٣٥ / الأولى قوله :

{٤٤٧} كَعْباً أَخُوه نَهَى فَانْقَادَ مُنْتَهِياً وَلَوْ أَبَى بَاءَ بالتَّخْلِيدِ فِي سَقَرا[٣]

ومثل الثانية قوله :

{٤٤٨} رَأَيَه يَحْمدُ الَّذِي أَلِفَ الحَزْ مَ وَيَشْقَى بِسَعْيِهِ المَغْرُورُ[٤]

ومثل[٥] الثالثة قوله :

{٤٤٩} شَرَّ يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ لَهَا رَكِبَتْ عنزٌ بِحِدْجٍ جَمَلاَ[٦]

---

(١) « وذلك لأن المفسر في هذه الصورة هو الفاعل ، ولايجوز أن تقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل ، لأن الفاعل لايتقدم على الفعل . . . وأجازه البصريون ، وهو الحق » شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٩ ، وكذا «ما أراد أخذ زيد » إذا قدر في أراد ضمير زيد .

(٢) « لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة ، وذلك بأن قدمته على الفعل ،وأجازه البصريون ، وهو أولى لأن المستثنى سد مسد الفاعل » انظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٩.

(٣) البيت من البسيط ، نسبه ابن مالك لرجل من طئ ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٣ ، المساعد ١/ ٤٣٦ ، السلسيلي ١ / ٤٣٧ ، شرح شواهد المغني .
والشاهد فيه قوله : (كعباً أخوه نهى) على أن هذا جائز عند البصريين ممنوع عند الكوفيين . وهو نظير : زيد غلامه ضرب .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (رأيه يحمد الذي) على أن تقديم المفعول في مثل هذا المثال جائز عند البصريين ، ممتنع عند الكوفيين ، انوهو لعامر بن المجنون في التنبيه والايضاح ٢/ ٢٤٦ ، والمستقصى ٢/ ١٣٠ [كلاهما عن المعجم المفصل] ظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٤ ، المساعد ١ / ٤٣٧ ، السلسيلي ١/ ٤٣٨.

(٥) في ب : ومثال في الوضعين .

(٦) من الرمل ، وهو نظر : غلامه ضرب زيد . نسبه في الضرائر لحسان بن تبع . وفي اللاسان لامرأة أخيه ضرب زيدٌ
والشاهد فيه قوله: (شر يوميها ركبت عنز) وهو نظير: غلامَ أخيه ضرب زيدٌ على ماذُكر في البيت السابق ==.

ومثل الرابعة قوله :

{٤٥٠} مَـا شَـاءَ أَنْشَـأَ رَبِّـي والَّذِي هُوَ لَمْ يَشَأْ فَلَسْتَ تَـراهُ نَاشِئاً أَبَـداً [١]

ومثل الخامسة قوله :

{٤٥١} مَـا المَـرءَ يَنْفَـعُ إلاَّ رَبُّـه فَعَـلاَ مَ تُسْتَعَـالُ بِغَيْـرِ اللَّـهِ آمَـالُ [٢]

[عود ضمير الفاعل المستتر على مفعول به مقدم]

(ولا يوقع فعل مضمر متصل على مُفَسِّره الظاهر) ، فلا تقول : « زَيْداً ضَرَبَ » ، يعني : ضرب نفسه بلا خلاف ، وعلل ذلك المصنف : « بأن جوازه يستلزم توقف مفهومية مالا يستغنى عنه - وهو الفاعل - على مفهومية مايستغنى عنه ، وهو المفعول »[٣] ، قال المرادي : « وهو معنى قول المبرد[٤]: لأنه يصير المفعول لابد منه ، فلو انفصل الضمير جاز ، نحو : « مَاضَرَبَ زَيْداً إلاهُو»، لأن الأصل: مَاضَرَبَ زَيْداً أَحدٌ إلاَّ هُو ، فحذف الظاهر وأقيم المنفصل مقامه [٥] » .

== انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٤ ، المساعد ١ / ٤٣٧ ، الضرائر ٢٥٠ ، الأمثال لابن سلام ٨٨ ، الصحاح ٣ / ٨٨٧ ، السلسيلي ١ / ١٨٠ .

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماشاء أنشأ ربي) على جواز تقديم المفعول عند البصريين وهو نظير : ما أراد أخذ زيدٌ . انظر : شرح ابن مالك ٢/ ١٥٤ ، المساعد ١ / ٤٣٧ ، السلسيلي ١ / ٤٣٨ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه.
والشاهد : في الشطر الأول ، على ماذكر في البيت السابق وهو نظير : ماطعامك أكل إلا زيدٌ انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٥٤ ، المساعد ١/ ٤٣٧ ، السلسيلي ١ / ٤٣٨ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٤ .

(٤) المساعد ١ / ٤٣٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٥ .

(وقد يوقع) فعل مضمر متصل (على مضاف إليه) ، أي : إلى مفسره الظاهر ، نحو : «غُلاَمَ هِنْدٍ ضَرَبَتْ » ، ففاعل « ضربت » ضمير هند ، وجاز هذا لأنه في تقدير : ضَرَبَتْ هِندٌ غَلاَمَهَا ، قاله المصنف [١] . « ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين وهو المنقول عن هشام ، ونقل النحاس عنهم المنع وهو المنقول عن الأخفش والفراء ، ونقل عن المبرد والكسائي المنع والجواز ، والصحيح الجوازُ ، قال الشاعر :

{٤٥٢} أَجَلَ المـرءِ يَسْتَحِـثُّ وَلاَ يَـدْ رِي إِذَا يَبْتَغِي حُصُولَ الأَمَانِي [٢]

ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء ، وهو الفاعل ، وأجل : مفعول يستحث ، فقد وقع فعل مضمر متصل على مضاف إلى مفسره الظاهر ، والمعنى : المرءُ فِي وَقْتِ ابتِغَاءِ الأَمَانِي يَسْتَحِثُّ أَجَلَهُ ولاَيَشْعُر . قاله ابن عقيل [٣] .

(أو) على (موصول بفعله) ، أي : المفسر الظاهر ، نحو : « مَا أَرَادَ زَيْدٌ أَخَذَ » ، فـ « ما » موصول ، وهي مفعول أخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على زيد ، وجملة : « أراد زيد » من الفعل والفاعل صلة « ما » ، فأوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر ، ومثله /٢٣٦/
قول الشاعر : /

{٤٥٣} ماجَنَتِ النَّفْسُ مِمَا رَاقَ مَنْظَرُه رَامَتْ ، ولَم يَنْهَهَا بَأْسٌ وَلاَ حَذَرُ [٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٤ .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٥٤ ، المساعد ١ / ١٥٤ ، السلسيلي ١ / ٤٣٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٦ .

(٣) انظر المساعد ١ / ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : في ماجنت النفس رامت ، حيث أوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر .

فصـــل

[حذف الفعل استغناء بالمفعول به]

(يجوز الاقتصار قياساً) من غير توقف على مورد سماع (على منصوب الفعل ، مستغنىً عنه) ، أي : عن الفعل (بحضور معناه) أي : الفعل ، كقولك : خيراً ، لمن شرع في ذكر رؤيا ، بتقدير: رأيت خيراً.

(أو سببه) ، كقول الشاعر :

{٤٥٤} إِذَا تَغَنَّى الحَمَـامُ الوُرْقُ هَـيَّجَنِي وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهـا . أُمَّ عَمَّـارِ (١)

أي : ذكرتُ أُمَّ عمار ، لأن التهييج سبب الذكر .

(أو مقارنه) ، كقولك لمن تأهب للحج « مكةَ » ، : تريد مكة ، ومثله قوله :

{٤٥٥} لَـنْ تَـرَاهَـا وَلَـوْ تَـأَمَّلْـتَ إِلاَّ وَلَهَـا فِي مَفَـارِقِ الرَأسِ طِيْبَـاً (٢)

أي : إلاَّ وترى لها ، لأن رؤية الشئ مقارنة لرؤية مايشتمل عليه ، قاله المرادي (٣) .

---

(١) من البسيط ، للنابغة الذبياني .
والشاهد : وضحه الشارح ، انظر ديوانه : ٢٠٣ ، الخصائص ٢ / ٤٢٥ ، والكتاب ١ / ٢٨٦ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٥٦ ، السلسيلي ١ / ٤٣٩ ، المساعد ١ / ٤٣٩ .

(٢) من الخفيف ، لابن قيس الرقيات .
والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح ، انظر : الكتاب ١ / ٢٨٥ ، ابن يعيش ١ / ١٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٦ ، الخصائص ٢ / ٤٢٩ ، المقتضب ٣ / ٢٨٤ ، المغني ٢ / ٦٧٢ ، السلسيلي ١/ ٤٣٩

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٦ .

(أو الوعد به) ، نحو : « زيداً ، لمن قال : سأطعم ، أي : أطعم زيداً .

(أو السؤال عنه بلفظه) ، نحو : « بلى زيداً ، لمن قال : هل رأيت أحداً » ، أي : « رأيت زيداً» .

(أو معناه) نحو : بلى وجاذا ، لمن قال : أفي مكان كذا وجْذٌ ، أي : بلى تجد وجازاً ، وإنما كان بمعناه لأن معنى أفي مكان كذا : أأجد في مكان كذا ، والوجذ ، بجيم وذال معجمة : نقرةٌ في الجبل يجتمع فيها الماء ، والجمع : وجاذ .

(أو عن متعلَّقه) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيْراً ﴾ [1] ، أي : أنزل خيراً .

(وبطلبه) ، نحو : « اللَّهُمَّ ضُبعاً وَذِئْباً » ، أي : اجمع في الغنم ضبعاً وذئباً .

(وبالرد على نافيه) ، نحو : بلى زيداً ، لمن قال : ماضربت أحداً .

(أو الناهي عنه) ، نحو : « بلى إنساناً [2] . لمن قال : لاتضرب أحداً .

(أو) بالرد (على مثبته) ، نحو : لابل بكراً ، لمن قال : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً .

(أو) على (الآمر بة) ، نحو : لابل زيداً ، لمن قال : اضرب عمراً .

(فإن كان الاقتصار) على المنصوب (في مثل) وهو : ماشبه مضربه بمورده ، نحو : «الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ » ، بتقدير : أَرْسِل ، (أو شبهه) أي : المثل (في كثرة الاستعمال) ، نحو/ قولهم : «حَسْبُكَ خَيْراً لَكَ .» و « وراءَكَ أَوْسع لَكَ .» ، بتقدير : واثْتِ خَيْراً لَكَ ، واثْتِ /٢٣٧/

---

(١) سورة النحل آية : ٣٠ .

(٢) التمثيل هنا لامعنى له ، والأنسب : بلى من أساءَ ، لمن قال : لاتضرب أحداً ، وهو مافي المساعد ١/ ٤٤٠

مَكَاناً أَوسْعَ لَكَ . عند الخليل وسيبويه [١] ، (فهو لازم) ، أي : فحذف العامل لازم .

(وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف ثاني الجزأين) ، وهو الخبر في الصورة الأولى ، والمبتدأ في الثانية .

مثال الأولى : ما حكاه سيبويه عن بعض العرب [٢] : « كلاهما وتمراً » ، تقديره : كلاهما لي وزدني تمراً » ، وزعم الفراء . أن « كلاهما » في موضع نصب ، وأنه على لغة من يلتزم الألف .

ومثال الثانية قولهم : ظفرت ديار فلانة ، قال سيبويه : « وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَرفع الدِّيَار » ، كأنه يقول : تلك دِيَارُ فُلاَنَةَ [٣] ، والنصب في ذلك أشهر ،كقول ذي الرمة :

{٤٥٦} دِيَارَ مَيَّـةَ إِذْ مَيٌّ تُسَـاعِفُنَـا وَلاَ يَرىَ مِثْلَهـا عُرْبٌ وَلاَ عَجَـمٌ [٤]

أي : اذْكُر ديَار ميَّة .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٨٢ : « ورءاك أوسع لك » ، و « حسبك خيراً لك » ، « إذا كنت تأمر ».
وقال الخليل : « . . . كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، . . فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من ثوله : « أنت خيرا لك » .
ونسب ابن مالك قول الخليل هذا لسيبويه انظر شرحه ٢ / ١٥٩ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨١ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٨٠ .

(٤) من البسيط .
والشاهد فيه : قوله : (ديار) حيث نصبها بفعل مقدر . انظر : الكتاب ١ / ٢٨٠ ، الخزانة ٢ / ٣٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٦٠ ، ديوانه ١ / ٢٣ ، المساعد ١/ ٤٤٣، السلسيلي ١/ ٤٤١ ، وروايته في الديوان ، والخزانة ، والكتاب ، والأمالي والسلسيلي : عجم ولا عربُ .

فصـــل

[موانع حذف المفعول به]

(يحذف كثيراً المفعول به غير المخبر عنه) ، كالنائب عن الفاعل ، والمفعول الأول ، من باب »ظن « ، والمفعول الثاني من باب « أعلم » ، (والمخبر به) ، كالمفعول الثاني من باب « ظن » ، والثالث من باب « أعلم » ، وقد سبق في بابهما حكم حذفه ، (والمتعجب منه) ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » ، وسيأتي الكلام عليه في بابه . (والمجاب به) ، كقولك : زيداً ، لمن قال : من رأيت ؟ (والمحصور) ، نحو : « ما رأيت إلا زيداً » ، (والباقي محذوفاً عامله) ، نحو قولهم : « اللهم ضبعاً وذئباً»- وقد تقدم قريباً - .

[حذف المفعول به : أسبابه وأغراضه]

(وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل) ، نحو : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [1] أي : يريده ، وهذا هو الحذف الاختصاري ، (أو غير منوي ، وذلك إما لتضمين [2] الفعل معنى يقتضي اللزوم) كتضمين « أصلح » معنى « لَطفَ » في قولك: أَصْلَحَ اللَّهُ في نَفْسِكَ ، إذ لولا التضمين، لقلت : أصلح الله نفسك . قال المرادي : « وفي جعل المفعول في نحو هذا محذوفاً تسامح ، لأن الفعل لما ضمن معنى ما لا يتعدى صار لازماً فلا مفعول له ، ونص النحويون [3] : على أن التضمين ليس بقياس » ، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال[4].

---

(١) سورة البروج آية : ١٦ .

(٢) في المساعد : لتضمن ، تحريف .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ : يضمن الفعل معنى غيره فيعدي تعدية ماضمن معناه» .
وقال ابن عقيل في المساعد ١ / ٤٤٤ : « والمشهور أن التضمين مطلقاً ليس بقياس » .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٤٨ .

(وإما للمبالغة/ بترك التقييد) ، نحو : « فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، أي : هذا /٢٣٨/ شأنه ، فلم يقيد بمفعول مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار ، ومنه : ﴿ يُحْيِي ويُميت﴾ (١) ، (وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل) وهي ضربان - كما سبق - إما غرض لفظي ، أو غرض معنوي .

فالغرض اللفظي كالإيجاز [نحو : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّه مَا اسْتَطَعْتُم واسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ﴾ (٢) .

أو موافقة المسبوق السابق ، نحو : ﴿ وأَنَّ إِلَى ربِّكَ الْمُنْتَهَى . وأَنَّه هُو أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ (٣) .

أو إصلاح الوزن ، كقوله :

[٤٥٧] وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِالْحَقِّ لاَ يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ (٤)

أي : يَحْمَدُه .

والمعنوي كالعلم ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (٥) .

والجهل ، نحو: وَلَدت فُلاَنَةُ ، وأَنْتَ لاَ تَدْرِي مَا وَلَدتْ .

---

(١) سورة التوبة آية : ١١٦ .

(٢) سورة التغابن آية : ١٦ .

(٣) سورة النجم آية : ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) من السريع ، نسبه في معجم الشواهد للأسود بن يعفر .
والشاهد فيه قوله : (يحمد) بحذف المفعول لإصلاح الوزن ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٢ ، البحر المحيط ٨ / ٢١٩ ، المغني ٢ / ٦٧٦ ، السلسيلي ١ / ٤٤٣ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٤ .

وكون التعيين غير مقصود ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَظْلِم مِنكُم نُذِقْه عَذَاباً كَبِيراً ﴾ (١) .

وتعظيم الفاعل ، نحو : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ (٢) .

وتعظيم المفعول نحو : سُبَّ فُلَانٌ .

والخوف منه ، نحو : « أَبْغَضْتُ فِي اللَّهِ » ، ولاتذكر من أبغضته خوفاً منه .

والخوف عليه ، نحو : هَوِيَ فُلَانٌ ، ولا تذكر من هويه خوفاً عليه] .

فصـــــل

[من وسائل التعدية]

(تدخل في هذا الباب) تحرز من بـاب « علم » و « رأى »(٣) وقد سبق حكمه ، (على) الفعل (الثلاثي غير المتعدى إلى اثنين) تحرز من : « كسوت » ونحوه ، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل ولاتضعف عينه للتعدية ، (همزة النقل) فاعل تدخل ، (فيزاد) الفعل المذكور (مفعولاً إن كان) قبل دخول همزة النقل (متعدياً) لواحد ، نحو : « أكفلت زيداً عُمَراً » ، و « أَغْشَيْتُ الشَّيَءَ الشَّيَءَ » ، (ويصير متعدياً إن كان) قبل دخول همزة النقل (لازماً) ، نحو : « أَزَلْتُ الشَّيَءَ ، وَأَبَنْتُه » ، (ويعاقب الهمزة كثيراً ، ويغني عنها قليلاً تضعيف العين) ، مثال التعاقب : « أَنْزَلْتُ الشَّيَءَ وَنَزَّلْتُه » ، ومثال المغني : « قوَّيْتُ الشَّيَءَ ، وطَهَّرْتُهُ ، وَقَدَّمْتُه ، وَأَخَّرْتُه » ، وهو كثير لكنه أقل من الأول (ما لم تكن) العين (همزة) ، فإن كانت العين همزة فلا يتعدى حينئذ بالتضعيف ، بل

---

(١) سورة الفرقان آية : ١٩ .

(٢) سورة المجادلة آية : ٢١ .

(٣) في الأصل و ب : وأرى .

بالهمزة ، نحو : « أَنَأَيْتُ زَيْداً » ، أي : أبعدته/ ، (وقل ذلك في غيرها) ، أي : الهمزة [١] ، (من /٢٣٩/ حروف الحلق) . فالغالب في حلقي العين التعدية بالهمزة ، نحو : « أذهبته وأسعدته .» ، وقد جاء تعاقب الهمزة والتضعيف ، قالوا : « أوهنه ووهَّنَه ، وأبعده وبعَّده ، وأمهله ومهله ، وأضعفه وضعفه .

وفهم من اقتصاره على الهمزة والتضعيف ، أنه لاتعدية بغيرهما خلافاً لمن أثبت التعدية بتضعيف[١] اللام ، نحو : « صعَّر خَدَّه وصعررته » .

وبالسين والتاء ، نحو : « حسن زيد ، واستحسنته » .

وبألف المفاعلة ، نحو : « جالسته » .

وبتغير حركة العين ، نحو : « شَتِرَت عين الرجل ، وشترها الله » ، وهو من الشتر ، وهو انقلاب في جفن العين ، فهذه أربع معديات* ، لكن لايطرد شئ منها .

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٥٥ : « وزاد بعضهم تضعيف اللام ، وهو غريب » .

(*) عدها ابن هشام في المغني سبعة : الهمزة ، والتضعيف ، وفاعل واستفعل ، وفعُلت أفْعُل - بالضم - للمغالبة ، والتضمين ، واسقاط الجار وثامنا للكوفيين هو تحويل حركة العين ، ولم يذكر تضعيف اللام فهي إذاً تسعة ، ظ : آخر الباب الرابع .

[٢٢] بَـابُ تَنَازُع العَامِلَيْن فَصَاعِداً مَعْمُولاً واحِداً فصاعداً »

- كما سيأتي آخر الباب .

[صور التنازع ، وشروطه]

(إذا تعلق عاملان من الفعل) نحو : « قام ، وقعد زيد » ، (أو[1] شبهه) ، أي : الفعل [كاسم الفاعل ، نحو : « أنا ضاربٌ وشَاتِم زَيْداً » ، واسم المفعول نحو : «أَمَضْرُوبٌ وَمُهَانٌ زَيْدٌ » ، واسم الفعل ، نحو : « تَراكِ وبلْهَ زيداً » .

(متفقان) في العمل نحو : « قام ، وقعد زيدٌ » ، و « ضربت وأكرمت عمراً » ، و« مِلْتُ وأحسنتُ إلى زيد » .

(لغير توكيد) نحو : « قَامَ قامَ زَيْدٌ » ، فـ « قام » الثاني توكيد للأول ، فهو في حكم الساقط فلا تعلق له بمعمول ، وأجاز المصنف « أن ينسب العمل في المعمول للفعلين معاً لكونهما شيئاً واحداً [2] » ، [وعلى التقديرين ليس هذا من التنازع بدليل قوله :

[٤٥٨] ... ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُون احْبِسِ احْبِسِ [3]

إذ لو كان منه لقال : أتاك أتوك ، أو : أَتَوْكِ أَتَاكِ] ، قال ابن عقيل : « ويحتمل أنه أضمر

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٦٤ : « وشبهه ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٥ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أتاك أتاك اللاحقون) حيث تكرر العامل للتوكيد ، انظر : الخزانة ٥ / ١٥٨ ، الأشموني ٢ / ٩٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٢ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٦٥ ، المساعد ١ / ٤٥٠ ، السلسيلي ١ ٤٤٥ .
وصدره : * فأين إلى أينَ النَّجَاةُ بِبَغلتي *

مفـرداً كما حكى سيبويـه : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَومَكَ[1] - بالنصب - وعلى هذا يكون البيت من التنازع[2] » انتهى . (أو مختلفان) في العمل ، نحو : « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، وَضَرَبْتُ وَغَضِبْتُ عَلَى زَيْدٍ .» ، (بما تأخر)/ متعلق بـ « تعلق » ، واحترز به من أن يتقدم المعمول على /٢٤٠/ العاملين ، نحو : « زيداً أكرمت وأكرمني » ، أو يتوسط نحو : « ضربت زيداً وضربني .» فليس من التنازع فيهما ؛ لأن كل واحد من العاملين أخذ معموله ، خلافاً لبعض المغاربة [3] في المتقدم ، وللفارسي [4] في المتوسط .

(غير سببي مرفوع) ، فلا تنازع في نحو قولك : « زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَبُوه ، وَزَيْدٌ قَائم وَقَاعِد أَخُوهُ » ، لأنك إن أعملت الثاني خلا الأول من ضمير المبتدأ ، وكذا إن أعملت الأول خلا الثاني منه، فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ ، فأما قوله :

{٤٥٩} ... ... وَعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًى غَرِيمُهَا [5]

---

(١) قال سيبويه ١ / ٧٩ : « والوجه أن تقول : ضربوني وضربتُ قومَك ، فتحمله على الآخر ، فإن قلت : ضربني وضربتُ قومُكَ فجائز ، وهو قبيح » .

(٢) يجيز ابن عقيل أن يكون البيت من التنازع ، وعدم ظهور الفاعل أتى من أنَّه أضمر ويضعفه أن الظاهر جمع مذكر سالم ويعود الضمير عليه مفرداً ، لاجمعاً ، وهو على هذا الحال لايظهر .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٨٧ : « وقد ذكر بعض أصحابنا تقدم المعمول نحو : « أي رجل ضربت أو شتمت » .

(٤) أنظر أوضح المسالك ٢ / ١٩٢ .

(٥) من الطويل ، لكثير عزة .
والشاهد فيه : تقدم عاملين ثانيهما متعلق بسببي مرفوع وليس من التنازع ، وهو غير جائز عند ابن مالك، انظر : الإنصاف ١ / ٩٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٦٦ ، الارتشاف ٣ / ٨٨ ، ابن يعيش ١ / ٨ ، المساعد ١ / ٤٥١ ، أوضح المسالك ٢ / ١٩٥ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٣ - وديوانه : ٢٠٧ .
وصدره : * قضى كلُّ ذِي دينٍ فوفَّى غريمهُ *

فغريمها : مبتدأ ، وممطول ومعنىً خبران ، أوممطول خبر ، ومعنىً صفة له ، أو حال من ضميره . والجملة خبر عزة ، وليس من التنازع خلافاً لمن أجازه [١] زاعماً أن غريمها مرفوع بـ«ممطول » ، و « معنىً » مشغول بضمير مستتر فيه ، وسوغ ذلك أمن اللبس ، ويعترض : بأن[٢] معنىً يجري خبراً عن عزة وهو فعل لغيرها ، وحيث جرى خبراً على غير من هوله وجب إبراز الضمير مطلقاً عند البصريين سواء ألبس أم لا .

واحترز « بالمرفوع » عن السببي المنصوب ، فإنه لايمتنع فيه التنازع ، لأنه لايضمر بل يحذف ، نحو : « زيد أكرم وضرب غُلاَمَه .» هذا إن كان في العاملين ضمير عائد على المبتدأ غير الضمير الذي مع السببي ، فإن لم يكن فينبغي أن يمتنع كالمرفوع لخلو المهمل من عائد ، نحو : «زيد أضرب وأهين غلامُه »[٣] ، قاله المرادي .

[العامل في المتنازع]

(عمل) جواب « إذا »[٤] (فيه) ، أي : في الاسم المتأخر (أحدهما) أي : العاملين ، سواء أكان طلبهما متفقاً أم مختلفاً ، كما تقدم مثالهما ، (لا كلاهما ، خلافاً للفراء في نحو :

---

(١) قال الأشموني ٢ / ١٠١ : « ولم يذكر هذا الشرط - وهو كون المعمول غير سببي مرفوع أكثر النحويين وأجاز بعضهم في البيت التنازع » .
وقال الصبان : « ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا أعملت الأول فلابد من ضمير يعود على السببي، وضمير السببي لايتقدم عندهم عليه » .
وأجازها الفارسي ، انظر الإيضاح العضدي ١٠٩ .

(٢) هنا في الأصل مضروب عليه : « هذا رأي كوفي لايقول به البصريون ؛ لأن الوصف متى جرى على غير من هو له وجب إبرازه مطلقا ، أمن اللبس أو خيف ، وإنما قلنا إنه وصف جرى على غير من هو له لأن » .

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٢ .

(٤) جواب « إذا » المصدر بها الباب .

«قام وقعد زيدٌ)، / فإنه رفع « زيداً » بالفعلين معاً [١]، قال أبو علي : « وهو أقبح من مذهب / ٢٤١/
الكسائي في حذفه فاعل أحد الفعلين ، لأن الفراء رفعه بمجموعهما ، فكل واحد منهما ليس له فاعل[٢] » ، قال المصنف : ومذهب الفراء ليس مستبعداً [٣] ، فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان، على رأي سيبويه [٤] في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ[٥] ، ﴿ وأجيب بالفرق ، وهو أن كلا من الفعلين مستقل بالنسبة إلى زيد ، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقين ؛ إذ لايصح : زيدٌ مُنْطَلِقَانِ ، ويصح: قَامَ زَيْدٌ[٦] ﴾ .

(والأحق بالعمل الأقربُ) وفاقاً للبصريين ، (لا الأسبق خلافاً للكوفيين) ، ولكل من الفريقين أدلة ، وحجج لانطيل بذكرها في هذا المختصر .

(ويعمل) العامل (الملغي) عن العمل في الاسم الذي تنازعه العاملان (في ضمير) الاسم (المتنازع) فيه ، سواء أكان الملغي سابقاً أو لاحقاً ، طالباً لمرفوع أو منصوب أو مجرور ، حال كون الضمير (مطابقاً له) ، أي : للاسم المتنازع فيه في إفراد وتذكير وغيرهما (غالباً) ، نحو: «قاما وقعد الزيدان ، وقاموا وقعد الزيدون ، وقمن وقعدت الهندات[٧] » ، ومن غير الغالب ما أجازه

---

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ١٦٣ : « العامل في زيد الفعلان معاً ، ولاضمير في واحد منهما » .
(٢) السلسيلي ١ / ٤٤٦ .
(٣) في الأصل : مستبعدٌ - سهو . (٣) شرح التسهيل ابن مالك ٢ / ١٦٦ .
(٤) الكتاب ٢ / ٧٨ .
(٥) المساعد ١ / ٤٥٢ .
(٦) والذي يؤيد مذهب الكوفيين : « أنك إذا أعملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لايجوز في كلامهم .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقلُ والقياسُ » انظر الإنصاف ١ / ٨٣ مسألة (١٣) .
- قال سيبويه ١ / ٧٦ : « ولو أعملت الأول لقلت : مررتُ ومرّ بي بزيدٍ ، وإنّما قَبُحَ هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم يَنقضْ معنى » .
(٧) زيادة يقتضيها السياق .

سيبويه من نحو : « ضربني وضربت قومك » فأضمر مفرداً مراعاة لتأويل القوم بِواَحدٍ يُفْهِم الجمع [١] ، قال سيبويه بعد ذكر هذا التأويل وهو ردىءٌ [١] » .

[إظهار معمول الملغي وإضماره]

(فإن أدت مطابقته) ، أي : مطابقة الضمير للأسم المتنازع فيه ، (إلى تخالف خبر ومخبر عنه فالإظهار) يعدل إليه ، وتخرج المسألة حينئذ من باب التنازع ، لأخذ كل من العاملين معموله ظاهراً ، فتقول في : ظناني وظننت الزيدين منطلقين : ظناني منطلقاً وظننت الزيدين منطلقين، بإظهار ثاني « ظناني » ، لأنك لو أضمرته لزم إما مخالفة الخبر المخبر عنه ، وذلك إذا أضمرته مثنى ليطابق مُفَسَّره فقلت : ظناني إياهما وظننت الزيدين منطلقين ، فإيَّاهما ومنطلقين متطابقان ، ولكن هو والياء متخالفان ولايخالف الخبر المخبر عنه ، وإما مخالفة المفَسَّر / { المفسر } [٢] /٢٤٢/ وذلك إذا أضمرته مفرداً ليطابق المخبر به عنه فقلت : ظناني إياه وظننت الزيدين منطلقين ، فإياه والياء متطابقان ، ولكن إياه ومنطلقين متخالفان ، ولايخالف المفَسِّر المفَسَّر ، فلزم الإظهار ليزول المحذور .

وفهم من كلام المصنف : أنه إذا لم تؤد مطابقته إلى التخالف المذكور يضمر .

وفي المسألة إذا أعملت الأول ثلاثة مذاهب : أحدها : إضماره مقدماً كالمرفوع [٣] نحو : ظنني – أو إياه – وظننت زيداً قائماً .

---

(١) في طبعة بولاق ١ / ٤١ : قال سيبويه : وهو ردئ في القياس » .
وفي تحقيق عبد السلام هارون ١ / ٧٩ ، ٨٠ : « قال الأخفش : فهذا ردئ في القياس » .

(٢) سقطت من ب .

(٣) أي إضماره قبل الذكر .

الثاني : إضماره مؤخراً لأنه كالفضلة ، نحو : ظنني وظننت زيداً قائماً إياه .

الثالث : حذفه[١] لدلالة المفَسِّر ، نحو : ظَنَّني وظننتُ زَيْداً قَائماً . قال ابن عصفور : «وهذا أسدُّ المذاهب ، لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة إليه ، والحذف للاختصار في باب « ظن » قد تقدم الدليل على جوازه[٢] .

[حذف المضمر غير المرفوع]

(ويجوز حذف المضمر غير المرفوع) ، وهو المنصوب والمجرور ، سواء أكان صاحب الضمير الأول أو الثاني ، فتقول : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرَّ بي زيد ؛ وضربني وضربت زيد ، ومربي ومررت زيد » ، والأصل : ضربته ومررت به .

فأما حذفه من الأول فسيذكر المصنف الخلاف فيه ، وأما حذفه من الثاني فأجازه السيرافي جوازاً مطرداً[٣] وهو الذي يفهم من كلام المصنف[٤] ، وخصه المغاربة بالضرورة[٥]، ومنه قوله :

---

(١) انظر هذه المذاهب في الشرح الكبير ١ / ٦١٦ ، ٦١٧ ، وقد بحث المبرد في المقتضب هذه المسألة أيضاً ٣/ ١١٣ ، وذكر المرادي هذه المذاهب في شرحه للألفية ٢ / ٧٢ .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٦١٧ بتصرف .

(٣) الارتشاف ٢ / ٩١ ، وقال ابن عقيل في المساعد ١ / ٤٥٥ : « مذهب أبي علي أنك لاتحذفه » .

(٤) قال ابن مالك ٢ / ١٧٣ : « ويجوز حذف الضمير غير المرفوع » .

(٥) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٦١٦ : « وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني إذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر » .
وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ١٩٩ : « ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة » .
وقال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٦٧ : « والصحيح جوازه في الاختيار » .

{٤٦٠} بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ... نَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ (١)

(مالم يمنع مانع) ، من الحذف كقوله :

{٤٦١} مَالَ عَنِّي {عمرو} وَمِلْتُ إِلَيْهِ ... مُسْتَعِيناً فَكَانَ عَمروٌ مُعِيناً (٢)

فلا يجوز حذف « إليه » ، إذ يصير الظاهر أن الأصل : مال عَنِّي وملت عنه عمرو ، وهو خلاف المراد ، ومثله : « رَغِبَ فِيَّ وَرَغِبْتُ عَنْه زَيْدٌ . » .

(ولا يلزم حذفه) ، أي : المضمر غير (٢) المرفوع ، (أو تأخيره) عن المعمولين حال كونه (معمولاً للأول خلافاً لأكثرهم) ، في قولهم : إن الضمير غير المرفوع إذا كان معمولاً للأول يجب حذفه إن كان مستغنىً عنه ، نحو : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » ، بحذف الهاء من « ضربته » ومررتُ بِهِ ، / ولا يجوز إثباتها إلاَّ في الشعر(٣) ، وإن لم يكن مستغنىً عنه وجب /٢٤٣/

---

(١) من مجزوء الكامل ، لعاتكة بنت عبد المطلب .

والشاهد فيه قوله : (يعشى - لمحوا شعاعه) حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فـ « يعش » يطلبه فاعلاً له ، و « لمحوا » يطلبه مفعولاً ، وقد أعمل فيه الأول وأعمل الثاني في ضميره والتقدير : إذا هم لمحوه ، ثم حذف الضمير ضرورة . انظر : الشرح الكبير ١ / ٦١٦ ، الأشموني ٢ / ١٠٦ ، المقرب ١/ ٢٥١ ، المساعد ١ / ٤٥٦ ، أوضح المسالك ٢ / ١٩٩ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٦ ، الهمع ٤/ ١٤٠ .

(٢) في الأصل : « كقوله » ، وقد ضبطت بعض كلماته كما هو شأنه في بعض الشعر ،وفي ب " كقولك » ، وليس فيهما كلمة {عمرو} والسياق يقتضي أنه شعر ، وأنه شاهد ، فلامعنى لقوله: « مستعيناً عمرو فكان معينا » : إذ يكفي أن يكون المثال : « مال عني وملت إليه عمرو » أو زيد ونحو هذا وعليه فهو بيت من الخفيف ولم يذكره أصحاب الشواهد .

والشاهد فيه ذكر المضمر المحرور في عني وإليه ، المتعلقين بمال وملت ولم يحذف من احدهما لأن الحذف يؤدي إلى اللبس فلا يدري في المحذوف أهو مجرور بعن أم بإلى والمعنى مختلف .

(٣) وهو رأي ابن عصفور إذ قال : « لايجوز إضماره قبل الذكر فتقول : « ضربته وضربني زيد إلا في ضرورة الشعر » .

تأخيره ، نحو : ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إِيَّاهُ » ، وأختار المصنف [١] إضماره مقدماً في القسمين ، نحو : ضَرَبْتُه وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وظننتُه وظَنَنتُ زيداً قائماً ، وعليه قوله:

٤٦٢ إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ [٢]

وليس إضماره مقدماً مساويا [٣] لحذفه ، (بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدماً) ؛ فإن منع من حذفه مانع لم يجز الحذف ، نحو : « استعنت به واستعان عليَّ زيدٌ .» ، فإن المانع من حذفه خوف اللبس [٤] ، فعلى هذا يضمر مقدماً غالباً .

(ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلا في باب « ظن ») ، نحو : « ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قائماً إِيَّاهُ »، إوذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسره لفظاً ورتبة ، ومن غير الغالب في باب « ظن » نحو : « اسْتَعَنْتُ واسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ » ، فيضمر مؤخراً ، كما يفعل في باب « ظن » .

---

(١) في الأصل وب : واختار ، - سهوا وسبق قلم ، فالذي اختاره ابن مالك الحذف ،قال في الشرح : «وحذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ، مالم يكن عامله من باب ظن فيظهر مؤخراً » . ثم جاء قوله متناً : بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من بقائه » انظر شرحه ٢ / ١٧٣ ، وعبارة ابن عقيل : «فيجوز عند المصنف : ضربته وضربني زيد ، ومررت به ومر بي زيد بإثبات الهاء وعليه قوله . . . الخ .

(٢) من الطويل ، ولم اعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ترضيه) حيث أضمر فيه ضمير المفعول مقدما ، وهو ضرورة عند بعضهم ، وأجازه ابن مالك . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧١ ، المساعد ١ / ٤٥٦ ، وفيه : « للغيب » ، المغني ١ / ٣٧٠، الأشموني ٢ / ١٠٥ ، الهمع ٤ / ١٤٢ ، والسلسيلي ١ / ٤٤٩ .

(٣) في الأصل و « ب » : مساو - خطأ - فهو خبر ليس .

(٤) أي : فلا يعلم أزيد مستعانٌ به أو عليه ، انظر حاشية يس ١ / ٣٢١ .

[المضمر المرفوع]

(وإن ألغي الأول) حال كونه (رافعاً) للمضمر (صح) التركيب (دون اشتراط تأخير الضمير) وفاقاً لسيبويه [١] والبصريين ، بدليل ماحُكي عن العرب نثراً ، نحو : « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، وضَرَبَاني وَضَرَبْتُ أَخَوَيْكَ » ، وشعراً نحو قوله :

{٤٦٣} جَفَوْنِي وَلَم أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُولَعُ [٢]

وقوله :

{٤٦٤} خَالَفَاني وَلَم أُخَالِفْ خَلِيْلَيْ يَ فَلاَ خَيْرَ فِي خِلاَفِ الخَلِيلِ [٣]

(خلافاً للفراء) ، في اشتراط تأخير الضمير ، فتقول : « ضربني وضربت قومك هم ، وضربني وضربت أخويك هما . » ، حتى لايتقدم الضمير على مفسره لفظاً ورتبة ، وهو محجوج بالسماع ، قال ابن عقيل : « وفهم من تقييد المصنف بـ « الأول » أنه إذا ألغي الثاني رافعاً جازت المسألة عند الفراء من غير هذا الشرط ، فتقول : « ضربت وضربوني قومُك ، وفيه بحث ، والمشهور

---

(١) نص سيبويه ١ / ٧٩ : « وكذلك تقول : ضربوني وضربتُ قومك ، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (جفوني ولم أجف الأخلاء) بإعمال الثاني مع إضمار الفاعل في الأول . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٠ ، الأشموني ٢ / ١٠٤ ، المساعد ١ / ١١٤ ، الهمع ٤ / ١٤٠ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٦٩ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٠٠ .

وروى الجميع : فهمل بدل : مولع .

(٣) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (خالفاني ولم أخالف خليلي) كسابقه . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٠ ، الهمع ٤ / ١٤٠ ، المساعد ١ / ٤٥٨ ، المرادي ١ / ٢٥٥ .

عن الفراء منع المسألة الأولى مطلقاً ، ونقل عنه مانقله المصنف من إجازتها بشرط التأخير، ، ونقل عنه أيضاً القصر على السماع » [١] انتهى .

(ولا) اشتراط (حذفه) ، أي : الضمير المرفوع ، (خلافاً للكسائي) [٢] في أنَّه لايجيز هذه المسألة إلا بشرط حذف الفاعل هرباً من الإضمار قبل الذكر ، واستدل بأبيات منها قوله :

{٤٦٥} تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُم وَكَلِيْبُ [٣]

وتأوله المانعون على أن الفاعل أضمر مفرداً يعود على الجمع ، ولذلك نظائر تقدمت في باب المضمر جمعاً بين الشواهد . / /٢٤٤/

على أن ابن عصفور نقل في شرح الإيضاح عن الكسائي : أنه { لا } [٤] يقول بالحذف ، بل يضمر مفرداً في الأحوال كلها ، نعم المشهور عن الكسائي في هذه المسألة ماذكره المصنف من الحذف ، وكلام المصنف يفهم أنه إذا ألغى الثاني رافعاً لم يحذف المرفوع عند الكسائي . قال ابن عقيل : « وفيه بحث » [٥] .

---

(١) المساعد ١ / ٤٥٨ .

وأما منع المسألة عند الفراء فقد ذكرها ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ١٦٣ قال : « فإن أعمل الثاني في الظاهر فلا يخلو الأول من أن يكون موجهاً على جهة الفاعلية أو جهة المفعولية ، فإن كان موجهاً على جهة الفاعلية . . . . وجب الإضمارفيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين ، فتقول : ضرباني وضربتُ الزيدينِ وشبهه ، وامتنعت على مذهب الفراء » ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٦١٧ .

(٢) وهشام والسهيلي ، انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٠١ ، وأبو جعفر بن مضاء المساعد ١ / ٤٥٨ .

(٣) من الطويل ، لعلقمة بن عبدة .

والشاهد فيه قوله : (تعفق) على حذف الفاعل عند إعمال الثاني على رأى لكسائي ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٤ ، المقرب ١ / ٢٥١ ، الأشموني ٢ / ١٠٢ ، أوضح المسالك ٢ / ١٠٢ .

(٤) { } سقطت من ب .

(٥) المساعد ١ / ٤٥٨ . ==

(ونحو: « مَاقَامَ وَقَعَدَ إلاَّ زَيْدٌ » ، محمول على الحذف) العام لا على التنازع خلافاً لبعضهم، والأصل: مَاقَامَ أَحدٌ وَقَعَدَ إلاَّ زَيْدٌ، فحذف «أحد» لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى الاستثناء عليه ، وفاعل «قعد» ضمير «أحد» المقدر، ولذلك لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كذا قاله المصنف في شرحه[1]، ويلزم عليه حذف الفاعل ، فإن «زيد» على هذا بدل ، (لا على التنازع ، خلافاً لبعضهم) ، في زعمهم : أنه من التنازع لصدق الباب عليه ، واعترض : بأنه لو كان من التنازع لزم إخلاء الفعل الملغي من الإيجاب ، ولزم - في نحو : « ماقام وقعد إلا أنا »- إعادة ضمير غائب على حاضر ، وذلك يجوز، وبالجملة : فهذا التركيب لايخلو عن إشكال [2] مع أنه مقيس ومسموع عن العرب، قال الشاعر:

{٤٦٦} مَاجَادَ رأياً وَلاَ أَجْدَى مُحَاوَلَةً إلاَّ امرؤٌ لَمْ يُضِعْ دُنْيا ولادِينَا [3]

وقال آخر :

{٤٦٧} مَا صَابَ قَلْبِي وأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إلاَّ كَوَاعِب مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا [4]

. == قال أبو حيان : « وقد نقل عن الكسائي أنه مضمر مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها وأن مانقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لايصح » .

(١) انظر شرحه ٢/ ١٧٥ .

(٢) الإشكال قائم في تخريج المسألة على التنازع فإن خُرِّجت على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ، فهو ضعيف لضعف مذهبه .
وإن خُرِّجت على حذف إلاَّ زيد - مثلاً - من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : ماقام إلا زيد وماقعد إلا زيد ، ففيه حذف للفاعل . وانظر المساعد ١ / ٤٦٠ .
وفي التصريح ١ / ٣١٩ : « ولايقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلاّ على الصحيح » .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ما جاد ، ولا أجدى إلا امرؤ) اذ توجه عاملان إلى الاسم المرفوع بعد إلا ، ويخرج على الحذف العام . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٥ ، المساعد ١ / ٤٦٠ ، الهمع ٤ / ١٤٣ .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، وفي الأصل و ب « ما أصاب » .
والشاهد فيه قوله : (ماصاب وأضناه) كسابقه . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٧٦ ، الهمع ٤ / ١٤٣ ، المساعد ١ / ٤٦٠ ، التصريح ١ / ٣١٩ .

[تنازع أكثر من عاملين]

(ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب) ، كما هو مذهب البصريين في العاملين ، (أو بالسبق) ، كما هو مذهب الكوفيين فيهما ، وسكت عن الأوسط ، والظاهر أنه سمي أقرب بالنسبة إلى ماقبله، وأسبق بالنسبة إلى مابعده[1] ، (وبإعمال الملغي في الضمير) ، فتقول عَلَى إعمال الثالث: « ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ أَوْ ضَرَبْتُهُما وَمَرَّ بِي الزَّيْدَانِ » ، وعلى إعمال الثاني : «ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ وَمَرَّا بِي الزَّيْدَيْنِ ، وعلى إعمال الأول : ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُهما ومَرَّا بي الزَّيْدَانِ ، قال الشاعر :

{٤٦٨} أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِياً عَفْواً وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ [2]

فهذا البيت محتمل لإعمال كل واحد من الثلاثة ، فالتقدير على إعمال الأول : أرجو الله وأخشاه وأدعوه ،/ وعلى إعمال الثاني : أرجوه وأخشى الله وأدعوه ، وعلى إعمال الثالث : /٢٤٥/ أرجوه وأخشاه وأدعو الله ، لأن حذف الضمير غير المرفوع جائز ، كما سبق (وغير ذلك) مما سبق من الأحكام والخلاف .

[تنازع المتعدي لاثنين وثلاثة]

(ولا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد) ، بدليل ما حكاه سيبويه عن العرب : « متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً .» ، على إعمال : رأيت ، ومتى رأيتَ أو قلتَ : زيدٌ منطلق[3] » على

---

(١) جاء في حاشية يس ١ / ٣٢٠ : « قال الدماميني ، وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق ، لكونه مع إفادة الحكم مشعراً بشبهة كل من أهل البلدين ، ولشموله ما إذا كان التنازع في أكثر من عاملين ، وإن كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح. انظر:شرح ابن مالك٢ / ١٧٦ ، وشرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٥٧.

(٣) الكتاب ١ / ٧٩ بتصرف .

حكاية الجملة بـ « قلت » ، وقاس المازني[١] وجماعة : مايتعدى إلى ثلاثة على مايتعدى إلى اثنين ، فتقول في إعمال الأول : « أَعْلَمَنِي وَأَعلَمْتُه به إياه إياه زَيْدٌ[٢] عمراً قائماً » ، وعلى إعمال الثاني: « أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمراً قَائماً إيَّاهُ إيَّاهُ .» ، بضميرين منفصلين فيهما ، ولو قدمت / « أعلمت » قلت على إعمال الأول : « أعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً إيّاه إياه[٣] » ، كذا مثل به ابن الدهان وغيره بالثلاثة مضمرة .

[تنازع فعلي التعجب]

(ولا) يمنع التنازع (كون) الفعلين (المتنازعين فعلي تعجب) ، فتقول : إذا أعملت الثاني: «ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً » ، بحذف الهاء من « أحسن » ، وإذا أعملت الأول : « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُ زَيْداً » ، نص على ذلك المبرد في المدخل[٤] ، وتقول أيضاً على إعمال الثاني : « أحسن به وأجمل بزيد » ، وعلى إعمال الأول : « أحسن وأجمل به بزيد» .

وشرط[٥] المصنف في الشرح في الجواز إعمال الثاني في الصورتين حتى لايفصل بين فعل التعجب ومعموله ، فيجوز الصورة الأولى في الصورتين ويمنع الثانية فيهما ، ورد : بأن شرط باب التنازع جواز عمل[٦]كل من العاملين في المتنازع فيه (خلافاً لمن منع) في المسألتين ، أمَّا

---

(١) الارتشاف ٣ / ٩٢ .

(٢) في الأصل و ب : زيدا ، سهو .

(٣) الارتشاف ٣ / ٩٤ ، والسلسيلي ١ / ٤٥١ ، والمساعد ١ / ٤٦٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٧٧ .

(٥) في الأصل وب « إياه إياه إياه » سهو وسبق قلم والضمائر الثلاثة هي : ياء المتكلم ، إياه ، إياه ، وليس لنا فعل يتعدى الى أربعة مفعولات ، فذكر «إياه » الثالثة غير صواب .

(٦) كلمة « عمل » من هامش ب وكتب عليها « صح » .

المسألة الأولى فمنعها بعض النحويين[١] في المتعدِّي إلى اثنين أو ثلاثة ، وأمَّا المسألة الثانية فمنعها بعض النحويين [٢] ، وهو ظاهر مذهب سيبويه [٣] ، لعدم تصرف فعلي التعجب . / /٢٤٦/

* * *

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٨٢ : « وإنما منعه الجرمي لعدم السماع » .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ / ٨٢ .

(٣) مثل سيبويه للتعجب بـ « ما أحسن عبد الله » ، ثم قال : « ولايجوز أن تقدِّم عبد الله وتؤخر ما ، ولاتزيلُ شيئا عن موضعه ، ولاتقول فيه ما يحسن ، ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا » . انظر الكتاب ١/ ٧٢ - ٧٣ .

{٢٣} " بَابُ الاسم المَنْصُوبِ الوَاقع مَفْعُولاً مُطْلقاً "

سمي بذلك ، لكونه لم يقيد بجار كما في بقية المفاعيل [١] (من مصدر) ، نحو : «ضَرَبْتُ ضَرْباً ، أَوْ ضَرْبَتينَ ، أَوْ ضَرْباً شديداً .» ، (وما جرى مجراه) أي : المصدر من اسم مصدرٍ وغيره كما سيأتي .

[حد المصدر]

(المصدر اسم دال بالأصالة على معنىً قائم بفاعل) ، نحو : « حَسُنَ حُسْناً » ، وَ « فَهِم فَهْماً»، (أو صادر عنه حقيقة) ، نحو : « خَطَّ خَطّاً ، وَخَاطَ خِياطَةً » ، (أو) صادر عنه (مجازاً) ، نحو : « مَاتَ مَوْتاً » ، (أو واقع على مفعول) به وهو مصدر مالم يسم فاعله ، نحو : « زُهِيَ عَلَيْنَا زَهْواً » ، وَ « جُنَّ جنوناً » .

واحترز بقوله : (بالأصالة) من اسم المصدر ، نحو : « عَطَاءً » ، فإنه يدل على المعنى المذكور بواسطة أنه يدل على اللفظ [٢] الدال على المعنى المذكور .

(ويسمَّى) المصدر (فعلاً ، وحدثاً وحدثاناً) ، لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت من فاعليها حقيقة أو مجازاً . أما تسميته فعلاً فباعتبار اللغة ، وأما تسميته حدثاً وحدثاناً ، فقد نقل

---

(١) قال الفارسي في الإيضاح ص ١٩٣ : « وهو الذي لم يُقيْد بشئ من حروف الجر » وفي شرح الرضي للكافية ١/ ١١٣: « والمفعول معه لم يقيد بحرف جر إلا على رأي من عد « مع » حرف جر ، أو على التوسع والمراد بجار وشبهه فظرف المكان شبه حرف الجار أو يراد بالجار مايشمل الحرف والمضاف ، ولو حذف «بجار » لكان أولى .]

(٢) أي : مدلول المصدر معنى ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر ، انظر التصريح ١ / ٣٢٥ .

المرادي عن سيبويه [١] أنه سماه بهما [٢] .

[المصدر أصل الفعل والمشتقات]

(وهـو) أي : المصدر (أصل الفعل لافرعـه) وفاقـاً لجمهـور البصريين [٣] ، لأن الفعل يدل على مايدل عليـه المصدر مـن الحدث ويزيـد بتعيين الزمـان ، فكان الفعل فرعـاً والمصدر أصـلاً ، إذ كل فرع يتضمن معنى الأصل وزيادة ؛ كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد (خلافاً للكوفيين) [٤] في قولهم : إن الفعل أصل المصدر ، والمصدر فرع الفعل ، لأن المصدر فرع الفعل في الإعـلال فيكون فرعاً له في الاشتقاق ، وأجيب[٥] : بأنه لايلزم من فرعيته له في الإعلال فرعيته له في الاشتقاق ، كما أن : « أعد ، ونعـد وتعـد » فرع « يعد » في الإعلال وليست فروعاً لـ « يعد » في الاشتقاق ، (وكذا الصفة) ، فرع المصدر لا الفعل ، (خلافاً لبعض أصحابنا)

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٤ : « واعلم أن الفعل الذي لايتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . . . وذلك قولك : ذهَب عبد الله الذهاب الشديد .

(٢) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٥٨ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٢ : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » ويظهر مذهبه أيضاً في قوله السابق: « يتعد إلى اسم الحدث الذي أخذ منه » وانظر في هذه المسألة الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، مسألة (٢٨)، وأفرد لها الزجاجي في كتابه : الإيضاح في علل النحو باباً سماه « الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه » ص٥٦ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢١٨ .

(٥) أجاب عنها ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ١٢ ، ثم قال : « كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرارِ من نفرة الاختلاف » .

وقال ابن جني في المنصف ١ / ٢٣٩ : « يَعِدُ » الأصل فيه : يَوْعِدُ ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا : أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ ، والأصل فيها : أَوْعِدُ ، ونَوْعِدُ . فحذفت الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملاً على « يَعِدُ » ولايدل ذلك على أنها مشتقة من « يَعِدُ » .

البصريين [١] ، لأن في الصفة ما في المصدر من الدلالة على الحدث وزيادة الدلالة على من هي له ، وليس فيها مافي الفعل من الدالة على زمن معين ، فهي مشتقة من المصدر لا من الفعل .

[ناصب المفعول المطلق]

(وينصب) المصدر على المفعولية المطلقة (بمثله) ، أي : بمصدر مثله نحو : ﴿ فَإِنَّ / جَهَنَّمَ / ٢٤٧/ جَزَاؤُكُم جَزَاءً مَوْفُوراً ﴾ [٢] ، (أو فرعه) وهو الفعل نحو : ﴿ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ﴾[٣]، واسم الفاعل نحو : ﴿ والصَّافَّاتِ صَفا ﴾ [٤] ، واسم المفعول نحو : « زَيْدٌ مَضْروبٌ ضَرْباً .» ، (أو) ينصب (بقائم مقام أحدهما) ، أي : مقام مصدر مثله نحو : « عَجِبْتُ مِنْ إيمَانِكَ تَصْدِيقاً .» ، أو مقام فرعه نحو : « أَنَا مُؤْمِنٌ تَصْدِيقاً . » [٥] .

[المؤكد والمبين والمبهم والمختص]

(فإن ساوى معناه) أي : المصدر (معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمى مبهما) لإبهامه نحو : « قُمْتُ قِياماً » ، (ولا يثنى ولا يجمع) ، قال في شرحه : « لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنيه والجمع ، لأنه صالح للقليل والكثير » [٦] انتهى ، وهل هو من قبيل التوكيد اللفظي ؟ أوالمعنوي لإزالة الشك عن الحدث ؟ أو مما يعنى به البيان ؟ قال بالأول : ابن

---

(١) انظر أوضح المسالك ١ / ٢٠٨ ، والهمع ٣ / ٩٥ .

(٢) سورة الإسراء آية : ٦٣ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٢٣ .

(٤) سورة الصافات آية : ١ .

(٥) وأصله : تَصديقُكُ تصديقاً ، قاله الدماميني ١ / ٢٧٥ .

(٦) انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٨٠ بتصرف .

جني [١] ، وبالثاني : غيره [٢] ، وبالثالث : الأبذي [٣] .

(وإنْ زاد) معناه عليه أي : على معنى عامله (فهو لبيان النوع أو العدد ، ويسمى مختصاً ومؤقتاً) ، فاختصاص العدد يكون بدلالته على المرات نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَين . » ، واختصاص المبين للنوع[٤] يكون بـ « أل » ، نحو : « ضَرَبْتُ الضَّربَ » ، تريد : « ضرباً بينك وبين مخاطبك فيه عهد ،كأنك قلت : « الضَّرْب المعَهُود » ، وبالاضافة نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأَمِيرِ . » ، تريد : «ضرباً مثل ضرب الأمير . » ، فحذف المصدر ثم صفته وأقيم مقامها هذا المصدر معرباً إعراب المصدر المحذوف[٥] ، وبالصفة نحو : « جَلَسْتُ جُلُوساً طَوِيلا » .

(ويثنى ويجمع) المختص المبين للعدد اتفاقاً نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَين » أو « ضَرَبَاتٍ» ، والمبين للنوع على خلاف فيه نحو : « قُمْتُ قِيَامِيْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، و « قَتَلْت قتولاً كَثِيرةً » .

[ماينوب عن المصدر مفعولاً مطلقا]

(و يقوم مقام) المصدر (المؤكد) لعامله مصدر (مرادف) له ، نحو : « قَعَدْتُ جُلُوساً » .

(واسم مصدر) ، وهو ماساوى المصدر في دلالته على الحدث وخالفه بعلمية كـ «حماد» ،

---

(١) في شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٠٢ : « اللغة تقول : ضربت زيداً ضربتُ زيداً ، ثم تختصر فتقيم مقام الجملة الثانية فضلة تفيد مفادها فتقول : ضربتُ زيداً ضرباً ، فهذه جملة واحدة » .

(٢) قال السيوطي : « وقيل : إنه من التوكيد المعنوي لإزالة الشك عن الحدث » الهمع ٣ / ٩٦ .

(٣) المساعد ١ / ٤٦٥ ، وفي الهمع ٣ / ٩٦ ، للأمدي ، وهو تحريف .

(٤) في الإيضاح العضدي قال أبو علي ص ١٩٤ : « وإذا عرفت المصدر فهو كذلك ، تقول : ضربت الضرب الذي تعرف ، وقمت القيام الذي تعلم » .

(٥) قال الفارسي : « إذا قلت : ضربتُه ضربَ زيد عمراً ، وضربَ الأميرِ اللصَّ ، فالمعنى : ضربته ضربا مثل ضرب الأمير اللص ، ولايجوز انتصابه على حدِّ ضربته ضرباً ، لأني لا أفعل فعل غيري ولكن قد أفعل مثل فعله » ، الإيضاح ص : ١٩٤ .

أو بخلوه لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض مافي فعله ، كـ« اغتسل غُسلاً » ، وليس من اسم المصدر ، « قِتَال » وإن خلا عن بعض مافي فعله لفظاً ، لكنه لم يخل منه / تقديراً ، بدليل ورود /٢٤٨/ «فيتَال .» بياء بعد القاف ، ولا « عدة » فإنه وإن خلا عن بعض ما في فعله لفظاً وهو الواو ، لكن عوض عنها التاء ، فكأنها باقية ، واحترز بقوله : (غير علم) ، من اسم المصدر الواقع علماً ، نحو : حَمَادِ لِفُلاَن بمعنى : حمداً له ، فلا يستعمل مؤكداً ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكراره [١] . قال المصنف : « ولأنه كاسم الفعل ، فلا يجمع بينه وبين الفعل .» [٢] .

وظاهر تعليل المصنف أنه لايجوز إقامة العلم من أسماء المصادر مقام المبين ، وقد صرح بعض المغاربة بجوازه ، ومثله بقولك : بَرَّ بَرَّةً ، وَفَجَرَ بِهِ فَجَارِ ، نقله المرادي[٣] ، قبل قوله : ويحذف عامل المصدر .

(و) يقوم (مقام المبين نوعٌ) للمصدر[٤] ، نحو : « رَجَعَ القَهْقَرَى » ، ومنه : ﴿والنَّازِعَاتِ غَرقاً﴾ [٥] .

(أو) المبين (وصف) نحو : ﴿ وَكُلاَ [٦] مِنْها رَغَداً ﴾ [٧] ، ومذهب سيبويه في هذا

---

(١) فلا تقول : حمدت حماد ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨١ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٦٢ .

(٤) في الأصل « ويقام المبين نوع مقام المصدر » وفي ب : « ويقوم - » وفيها تقدم وتأخير وكذلك فيها « أو المبين هيئة » « أو المبين آلة » وذلك يستقيم على نصب « نوعاً » مفعولا به لاسم الفاعل ، وهي فيه وفي سائر الشروح ومتن التسهيل مرفوعة ،والمثبت وحذف « المبين » في الموضعين يناسب السياق وما يأتي بعد.

(٥) سورة النازعات آية : ١

(٦) سورة البقرة آية : ٣٥ .

(٧) في : ب : « فكلا » تحريف .

ونحوه من كل وصف غير خاص بالموصوف أنه حال [١] .

(أو) المبين (هيئة) ، نحو : « يَموتُ الكَافِرِ ميتَةَ سُوءٍ » ، و « يَعيشُ المُؤْمِن عِيشَةً رَاضِيَةً » .

(أو) المبين (آلة) من آلات الفعل المعهودة له دون غيرها ، فيجوز : « ضربته سوطاً أو مقرعةً » ، والأصل : « ضربة سوط أو مِقْرَعة » ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولايجوز : « ضربته خشبةً » ؛ لأن الخشبة ليست آلة معهودة للضرب .

(أو كل) نحو : ﴿فَلاَ[١] تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ﴾ [٢] .

(أو بعض) نحو : ﴿ ولَو تَقَوَّل عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيل ﴾ [٣] .

(أوضمير) المصدر المحذوف نحو : ﴿ لاَ أُعَذِّبُه أَحَداً مِنَ العَالَمِينَ ﴾ [٤] .

(أو اسم إشارة) أشير به للمصدر المحذوف نحو : « لأَجِدَنَّ ذَلِكَ الجد » ، وسمع من كلامهم : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » ، يشيرون به إلى الظن ، ولهذا اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول ، هذا تخريج سيبويه [٥] ، وعلم منه : أنه لايشترط جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به المصدر، خلافاً للمصنف [٦] ومن وافقه [٧] .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(١) في هامش ب : نحو التلاوة « فلا » وهي مكتوبة في النص : ولا .

(٢) سورة النساء آية : ١٢٩ .

(٣) سورة الحاقة آية : ٤٤ .

(٤) سورة المائدة آية : ١١٥ .

(٥) الكتاب ١ / ١٢٥ ..

(٦) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ١٨١ : « ولابد من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية .

(٧) لم أعثر على من وافقه بل هو مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور . انظر الارتشاف ٣ / ٢٠٤ .

(أو وقت) كقوله [١] :

{٤٦٩} أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كَما بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

أي : اغتماض ليلة أرمد ، فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه وذلك قليل ، وعكسه كثير كقولهم : كان ذَلك طلوعَ الشَّمس . أي وقت طلوعها / . /٢٤٩/

/٢٤٧/

(أو « ما » الاستفهامية) نحو : « مَاتَضْرِبُ زَيْداً ؟ » ، تُريدُ : أَيَّ ضرب تضرب زيداً ؟ .

(أو) « ما » (الشرطية) نحو : « مَا شِئْت فَقُم » ، تريد ، أَيَّ قيام شئت فقم .

وأخل باسم العدد [٢] نحو : ﴿ فاجْلِدُوهم ثَمانِينَ جَلْدَةً ﴾ [٣] ، وباسم المصدر العلم ، وتقدم الكلام فيه .

[حذف عامل المصدر]

(ويحذف عامل المصدر جوازاً لقرينة لفظية) ، [نحو : أن يقال : أَيُّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟ فتقول : سَيْراً حَثِيثاً ، أي : سرت ، وما قمت ؟ فتقول : قِياماً طويلاً ، أي : قُمْتُ . (أو) لقرينة (معنوية) كقولك لمن رأيته تأهب لسفر : تأهباً ميموناً ، أي : تأهبت . ولمن قدم من حج : حجاً مبروراً ، أي : حججت .

---

(١) البيت من الطويل ، للأعشى ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٢ ، الخصائص ٣ / ٣٢٢ ، ابن يعيش ١٠/ ١٠٢ ، المغني ٢ / ٦٩٠ ، الارتشاف ٢ / ٢٠٤ ، الهمع ٣ / ١٠٢ ، المساعد ١ / ٤٦٩ ، والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) المميز بمصدر .

(٣) سورة النور آية : ٤ .

(و) يحذف (وجوباً لكونه) أي : المصدر (بدلاً من اللفظ بفعل مهمل) في لسان العرب ، بأن استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل منه ، وقسمه المصنف [١] إلى مفرد عن الإضافة[٢] نحو : أُفَّةً له وتُفَّةً ، أي : قذراً له ، وهو ضد النظافة ، والأف : وسخ الأذن ، والتف : وسخ الأظفار ، وإلى مضاف نحو : « بله زيداً » - بالإضافة - أي : تركه ، وإلى مستعمل بالوجهين نحو : قولهم : وَيْحَهُ وَوَيحاً لَهُ ، أي : رحمة له .

(أو لكونه) أي :[٣] المصدر (بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب) ، إما أمر نحو : «ضَرباً لِزَيْد » بمعنى : اضربه ، وإما دعاء نحو : سَقْياً لَكَ ، أي : سَقَاكَ اللَّهُ ، وجدعاً لعدوك أي: جدعه الله ، والجدع : قطع الأنف ، وإما نهي ، نحو : « قِيَاماً لاَ قُعُوداً » أي : قُمْ لاَ تَقْعُد ، وهذا النوع ضربان : مفرد - كما مثلنا - ومضاف نحو : ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [٤] ، وهو قليل بالنسبة إلى المفرد ، وليس بمقيس مطلقاً عند سيبويه ، وذهب الأخفش والفراء [٥] ، إلى أنه مقيس بشرط إفراده وتنكيره .

(أو خبر إنشائي) نحو : قولهم : حَمْداً وَشُكْراً لاَكُفْراً ، أي : أَحْمدُ اللَّه حمداً ، وأشكرُه شُكراً ، هكذا مثله سيبويه [٦] وقدره ، والمراد بالخبر الإنشائي : ما صورته صورة الخبر ومعناه الإنشاء - كما مثلنا - .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) عبارة ابن مالك : « إما مفرد . . وإما مضاف » : السابق .

(٣) « أي » سقطت من الأصل .

(٤) سورة محمد آية : ٤ .

(٥) المساعد ١ / ٤٧١ ، شرح التسهيل للتنسي ٢ / ٥٣ .

(٦) الكتاب ١ / ٣١٨ - ٣١٩ .

(أو) خبر (غير إنشائي) نحو أفعل وكرامة ومسرة . أي :]و[أكرمك[١] كرامة وأسرك/ /٢٥٠/ مسرة ، و « لا أفعلُ ولاكيداً ولاهماً » ، أي : ولا أكاد كيداً ، ولا أهم هماً .

(أو في توبيخ مع استفهام ودونه) ، أي : الاستفهام (للنفس ، أو لمخاطب ، أو غائب في حكم حاضر) ، فللنفس قول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : « أغدَّة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية »[٢] ، غدة البعير طاعونه .

وللمخاطب قول العجاج :

]٤٧٠[أطربــاً وأنـت قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بالإنْسَانِ دَوَّارِيُّ[٣]

والقِنَّسْرِيُّ : الشيخ الكبير ، ويروى : « فِنَّسْرِيُّ » بكسر النون ، ويروى : « قيسرى » بالياء ، ذكره في الصحاح[٤] .

وللغائب في حكم الحاضر ، كقولك وقد بلغك أن شيخاً يلعب : ألعباً وقد علاك المشيب ؟، ومثاله في توبيخ دون استفهام قول الشاعر[٥] :

]٤٧١[خُمُولاً وإهْمَالاً وَغَيْرُكَ مُولَعٌ بِتَثْبِيتِ أَسْبَابِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ

---

(١)] [يقتضيها السياق .

(٢) الكتاب ١ / ٣٣٨ ، والأمثال لابن سلام ٢٦١ .
وعامر بن الطفيل ، كان في وفد لنبي عامر للرسول صلى الله عليه وسلم وأراد أن يغدر به . . . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : اللهم اكفني عامر بن الطفيل فبعث الله على عامر بن الطفيل الطاعون في عنقه فقتله الله » .

(٣) رجز ،
والشاهد فيه قوله : (أطرباً) وهو مصدر حذف عامله وجوباً وقد وقع بعد الاستفهام والمراد به التوبيخ .
انظر: الكتاب ١ / ٣٣٨ ، الخزانة ١١ / ٢٧٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٠ ، المقتضب ٣ / ٢٢٨ ، المقرب ٢ / ٥٤ ، ابن يعيش ١ / ١٢٣ ، المغني ١ / ١٢، المساعد ١/ ٤٧٢ ، السلسيلي ١ / ٤٥٦ .

(٤) الصحاح ٢ / ٧٩١ .

(٥) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . ==

(أو لكونه تفصيل عاقبة طلب) نحو : ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِداءً ﴾ (١) .

(أو) تفصيل عاقبة (خبر) ،كقول الشاعر:

{٤٧٢} لأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرْءَ وَاقِعَةٍ تُخْشَى وَإِمّا بُلُوغَ السُّؤْلِ والأَمَلِ (٢)

(أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير) نحو : « زيدٌ سيراً سيراً .» ، أو السيرَ السيرَ ، أو قياماً قعوداً ، إذا كان لايريد أحدهما ، وكذا ماعطف عليه نحو : « زيدٌ ضرباً وقتلاً » ، أو إما قياماً وإما قعوداً » ، (أوحصر) ، نحو : « ما أنت إلا سيراً أو إلا السيرَ ، أو إلا سير البريد ، وإنما « أنت سيراً ، أو السير ، أو سير البريد .

واحترز : باسم « عين » ، من كونه اسم « معنى » ، فإنه حينئذ يجعل المصدر خبراً فيرفع ، نحو : « جِدُّكَ جدٌّ عَظيمٌ » ، وإنما لزم إضمار عامله إذا كان خبراً عن اسم عين مع التكرير والحصر لجعلهم التكرير قائماً مقام ظهور العامل ، [وأقيم الحصر مقام التكرير لأنه لايخلو من لفظ يدل عليه، وهو : « إنما » أو «إلا» بعد النفي(٣) ، فلو عدم التكرير والحصر جاز إضمار العامل وإظهاره.

(أو مؤكد جملة ناصَّةٍ على معناه) ، أي : المصدر نحو : « له علي دينار اعترافاً » ، (وهو

== والشاهد فيه قوله : (خمولاً وإهمالاً) إذ جاء المصدر في توبيخ دون استفهام محذوفا عامله وجوباً ، انظر: شرح ابن مالك ٢/ ١٨٨ ، المساعد ١/ ٤٧٣ ، الارتشاف ٢/ ٢١٣ ، الهمع ٣/ ١٢٢، السلسيلي ١/ ٤٦٧.

(١) سورة محمد آية : ٤ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : (درء . . بلوغ) فهما مصدران وقعا في تفصيل مافيه خبر وحذف عاملها ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٨٨ ، المساعد ١ / ٤٧٣ ، السلسيلي ١ / ٤٥٧ ، الهمع ٣ / ١٢٣ .

(٣) في الأصل و ب : وهو إلاّ وإنما بعد النفي » ومايشير لافادته الحصر سبق نفي هو الاَّ لا إنّما » والمثبت عبارة المساعد وعنه نقل .

مؤكد نفسه[١]) ، لأنه لما / لم تحتمل الجملة غيره نزل منزلة تكريرها فكأنه نفس الجملة ، (أو /٢٥١/ صائرة به نصاً) ، نحو: « هو ابني حقاً » ، (وهو مؤكد غيره) ، لأنه لما أزال احتمالاً في الجملة قبله تأثرت به فكان غيرها ؛ إذ المؤثر غير المتأثر .

(والأصح منع تقديمهما) ، أي : تقديم المصدر المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره عند الزجاج[٢] وموافقيه ، ┤ فلا تقول : اعترافاً له على ديناً ، و « لاحقاً هو ابني .» ؛ لأن عامل هذا المصدر فعلٌ يفسره مضمون الجملة ، أي : أعترف بذلك اعترافاً ، وأحقه حقاً ، فأشبه ما عامله معنى الفعل ، فكما لايتقدم ذلك على معنى الفعل لايتقدم هذا على الجملة المفسرة عامله ، وأجاز الزجاج[٣] توسيطه نحو: « هذا حقاً عبد الله » ، وعلل بأنه إذا تقدم جزء فلا بدله من جزء آخر ، فقد تقدم مايدل على الفعل ، واستدل من أجاز تقديمه على الجملة بقولهم : « أحقاً زيدٌ منطلق .» ، وأوله من منع على أن «حقاً » منصوب على الظرفية ، والمعنى ، « أفي حق زيدٌ منطلقٌ » .

(ومن الملتزم إضمار ناصبه المصدر (المشبه به) حال كونه (مشعراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله) ، أي المصدر (وفاعله معنى دون لفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه) ، أي : في المصدر ، وذلك نحو قولهم : « مررت ┤ به┤[٤] فإذا له صوتٌ صوتَ حمار » ، فـ « صوتَ حمارٍ » مصدر مشبه به ، مُشْعِرٌ بحدوثٍ واقعٍ بعد جملة -وهي : «له صوت»- حاوية لفعله معنى دون لفظ ، وهو « يصوت» المنوي ، ولفاعله وهو الهاء من « له » ، والتقدير : « له صوت يصوِّتُ صوتَ حمار .» ، فـ« صوت حمار » منصوب بفعل محذوف لزوماً وهو « يصوت » ، ولا يجوز أن يكون «صوت حمار»

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٨٠ : « وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال : له على فقد أقر واعترف » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢١٥ .

(٣) المساعد ١ / ٤٧٥ .

(٤) ┤ ┤ يقتضيها السياق .

منصوباً بـ « صوت » المذكور قبله ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو في حال تصويت ، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

فيجب الرفع في نحو : « له ذكاء ذكاءُ الحكماء . » ، لأنه لايشعر بحدوث .

ويغلب في نحو : « صوته[١] صوت حمار » ، لعدم تقدم جملة ، وفي نحو : « فإذا هو في الدار صوتٌ صوتُ حمار . » ، لعدم احتواء الجملة المتقدمة عليه / على فعل المصدر وفاعله ، وربما / ٢٥٢ / نصب[٢] نحو : هذين لكن على الحال ، والتقدير : يبديه ، أو يخرجه .

واحترز بقوله : (ولا صلاحية للعمل فيه) مما يصلح للعمل في المصدر نحو : « هو[٣] مصوتٌ صوتَ حمار » ، فإن « مصوت » صالح للعمل في « صوت حمار » ؛ فيكون ناصباً له فلا حاجة إلى تقدير عامل آخر .

[ما يجوز إتباعه لما قبله من المصادر وماينوب عنها]

(وإتباعه) ، [أي][٤] : المصدر المستوفي لشروط النصب (جائز) سواء أكان مضافاً لنكرة أم لمعرفة ، فتقول : « له صوتٌ صوتُ حمار ، أو صوت الحمار »[٥] بالرفع في النكرة والمعرفة على الإبدال والنعت في النكرة ، والإبدال فقط في المعرفة والرفع عند ابن خروف[٦] دون النصب ، وهو

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٦٦ : « لأن هذا ابتداء ، فالذي يبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء » .

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٦٧ : « فإن قال : فإذا صوته ، يريد الوجه الذي يسكت عليه دخله نصب ، لأنه يضمر بعد ما يستغنى عنه » .

(٣) الكتاب ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الكتاب ١ / ٣٦١ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٢١٧ ، والهمع ٣ / ١٢٨ .

والنصب عند ابن عصفور متكافئان .

(وإن) حذف المصدر و (وقعت صفته موقعة فإتباعها أولى من نصبها) نحو : « له صوتٌ أيُّما صوت ، أو مثلُ صوت الحمار ، أوله صوتٌ صوتٌ منكرٌ » فرفع « أيما » ، ومثل ، وصوت منكر على البدلية إتباعاً لما قبلها - و « هو له صوت » - أولى من نصبها بفعل محذوف تقديره : يصوِّتُ أيَّما صوت أو « يصوِّت صوت الحمار » ، أو « يصوت صوتاً منكراً .» ، والرفع اختيار سيبويه [١] .

(وكذا) المصدر (التالي جملة خالية مما هو) فاعل (له) ، نحو: « هذا صوتٌ صَوْتُ حِمَارٍ.» ، بالرفع أولى من نصبه ، وجه الرفع[٢] ، عدم اشتمال الجملة على صاحب الصوت ، ولم يشبه هو بصوت ، ووجه النصب : أن الصوت يدل على المصوت لاستحالة صوت بلا مصوت .

[مايجوز رفعه من المصادر الصالحة مفعولا مطلقا]

(وقد يرفع مبتدأ) المصدر (المفيد طلباً) ، كقوله :

{٤٧٣} شَكُى إلىَّ جَمَلِي طُولَ السَّرىَ صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى [٣]

---

(١) الكتاب ١ / ٣٦٥ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (صبرٌ) بمجئ المصدر المفيد طلبا مبتدأ مرفوعاً ، وهو قليل قال سيبويه : والنصبُ أكثر وأجود » .

وقال ابن عقيل : « ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف ، وبه جزم المصنف في باب المبتدأ وعدَّهُ من المبتدآت الواجبات الحذف » المساعد ١ / ٤٧٧ . انظر : الكتاب ١ / ٣٢١ ، معاني لقرآن للفراء ٢ / ١٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٢ ، البحر المحيط ٥ / ٢٨٩ .

وقد يُرْفَعُ (خبراً) المصدر المكرر نحو : « أَنْتَ سَيْرٌ سَيْرٌ » .

(و) المصدر (المحصور) نحو : « إِنَّما أَنْتَ سَيْرٌ » .

(و) المصدر (المؤكد لنفسه) نحو : « لهُ عَلَيَّ أَلْفٌ اعترافٌ . » ، أي : هذا الكلام اعتراف، ويقاس عليه ماكان توكيداً لغيره وفاقاً للفراء والمبرد[1] نحو : « زَيْدٌ ابنِي حَقٌّ » ، ولَمْ يَنص سيبويه فيه على الرفع .

(و) المصدر (المفيد خبراً إنشائياً) كقوله :

{٤٧٤} عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[2]

فـ « عجبٌ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أمري عجبٌ ،/ ولما أبهم ميز بقوله : «قَضِيَّةٌ »، /٢٥٣/ ويجوز أن يكون « عجب » مبتدأ ، وخبره « لتلك » ، وسوغ الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل .

(و) المصدر المفيد خبراً (غير إنشائي) كقوله :

{٤٧٥} أَقَامَ وأَقْوَى ذَاتَ يَومٍ وَخَيْبَةٌ لأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ[3]

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٣٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٦٧ .

(٢) من الكامل ، لهُنى بن أحمر الكناني .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : اكتاب ١ / ٣١٩ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٩٢ ، ابن يعيش ١/ ١١٤ ، الخزانة ٢ / ٣٢ ، السلسيلي ١ / ٤٥٩ .

(٣) من الطويل ، لأبي زيد الطائي .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ١٩٢ ، ابن يعيش ١/ ١١٤ ، المساعد ١ / ٤٧٨ ، السلسيلي ١ / ٤٥٩ ، وكذا في شرح التسهيل للتنسي ٢ / ٥٧ .

برفع « خيبة » خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الأمر أو الواقع خيبة ، ويجوز كون خيبة مبتدأ وخبره « الأول » ، وسوغ الابتداء بها وهي نكرة ماتقدم في « عجب »(*) .

[ماناب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه وإعرابه]

(وقد(١) ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كـ « عائذاً بك ، وهَنيئاً لَكَ ، وأَقَائماً وقد قعد النَّاسُ ، وأَقَاعِداً وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ ، وَقَائماً قَدْ عَلِمَ (٢) اللَّهُ وقَدْ قعد الناس)(٣) ، فـ«عائذا» : اسم فاعل من عاذ ، يقال : عَاذَ باللَّهِ فَهو عَائِذ ، وكذا قَائماً وقاعداً ، وهنيئاً : فعيل صيغة مبالغة تقول : هنأني الطعام ، أي : ساغ لي وطاب ، واسم الفاعل : هانئ » ، ويجوز أن يكون هنيئاً اسم فاعل(٤) من : هنؤ فهو هَنِيءٌ ، كشرف فهو شريف .

(و) قد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه (أسماء أعيان كـ : تربا وجندلاً، وَفَاها لفيك، وأعور وذا ناب)، يقال: تربا وجندلاً في معنى : تربت يداه ، أي : لا أصاب خيراً ،

(*) في التسهيل بعد هذا فصل : المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مغرؤ كدفرا ، وجائز الإفراد والإضافة كويله ، ومضاف غير مثنى كبله الشئ وبَهْلَهُ ، ومثنى كلبيك ، وليس كلدى لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر خلافا ليونس ، وربما أفرد مبنياً على الكسر » .

ثم ما جاء بعد : « وقد ينوب » . . الخ وهي أيضاً في شرح ابن عقيل وشرح السلسيلي ولم تثبت هذه الزيادة في شرح ابن مالك - وأثبتها مخففة تبعا لنص التسهيل - والدماميني .

(١) في « متن التسهيل » زيادة لم ترد هنا ولا في شرح التسهيل لابن مالك .

(٢) اضطربت العبارة في الأصل و «ب» فجاءت« وقائماً قد علم الناس وما أثبت عن متن التسهيل شرح ابن مالك ٢/ ١٩٢ ، وفي المساعد: وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس ، وفي السلسيلي : أقائمان . . . ألخ ووردت في شرح ابن عقيل فصلاً أخيراً في الباب المساعد ١ / ٤٧٩ ، وكذا عن السلسيلي١ / ٤٥٩ ، ولم يذكره المرادي ١ / ٢٧٠ .

(٣) هذا أمثله سيبويه انظر الكتاب ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٤) يقصد صفة مشبهة باسم الفاعل .

والترب : التراب ، والجندل : الحجارة ، قال سيبويه : «جعلوه بدلاً من قولك : « تربت يداك » [١] ، ويقال : فاها لفيك . أي : فالداهية ، قاله سيبويه في معنى « دهاه الله»[٢] ، فيستعمل في معنى الدعاء ، وأما قولهم : « أأعور وذاناب » [٣] فالمقصود به الإنكار ، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جبلة ، التقى فيه بنو أسد وبنو عامر ، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوه الخلق ذاناب وهو المسن ، والعرُب تكره البعير الأعور إذا رأته في عسكر عدوها، ففعلوا ذلك ليتطير به الآخرون ، فيكون سبباً لإنهزامهم ، فلما رأوه قال بعض بني أسد : أأعور وذاناب ، فأنكر عليهم استقبالهم إياه ، فلم يسمعوا/ منه ، فقضى أن قومه هزموا ، وكأنه /٢٥٤/ تطير بالعور ؛ لأنه نقص ، وتَخيلَ من الناب النقص الشدة ، فكأنه قال : أتستقبلون من الأمر مافيه نقص ، يعني بالعَوَرِ وشدة ، يعني بالناب ، وقيل : إنهم لقوا بعيراً أعور ، وكلباً ، وقيل: بل البعير كانت له ناب طويلة .

(والأصح كون الأسماء) ، وهي : تربا ومابعده (مفعولات) بها ، وهو ظاهر كلام سيبويه والأكثرين ، والتقدير[٤] : أَلْزَمَكَ اللَّهُ ، أو أَطْعَمكَ اللَّه تُرْباً ، وَجَنْدَلاً، وأَلْزَمَ اللَّهُ فَاهَا لِفيك ، أوجعل فَاهَالِفيكَ ، وأَتَسْتَقْبِلونَ أَعْورَ وَذَانَابٍ .

وذَهَبَ الشلوبين [٥] إلى أن تربا ونحوه منصوبة انتصاب المصدر ، مستدلاً بجواز اللام ، فتقول : تربا لك كما تقول سقيا لك، ورد : بأن اللام إنما جئ بها [للتبيين وهي متعلقة بمحذوف ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٣١٥ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٤٣ .

(٤) هذا تقدير سيبويه انظر الكتاب ١ / ٣١٤ .

(٥) الهمع ٣ / ١٣٠ .

والتبيين محتاج إليه هنا ، كما يحتاج إليه في « سقيا» .

(و) الأصح كون (الصفات) وهي : عائذاً بك وما بعده (أحوالاً)[١] مؤكدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير : أعوذ عائذاً بك ، وأتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على المصدرية ، زاعماً أنها مصادر جاءت على وزن فاعل[٢] كالفالج والعافية ، معللاً بأن الحال المؤكدة ضعيفة ، ورد بوقوعها في التنزيل ، نحو : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[٣] .

* * *

---

(١) المقتضب ٣ / ٢٢٩ .

(٢) سورة النساء من الآية : ٧٩ .

{٢٤} « بَابُ الَمفْعُولِ لَـهُ »

[حـــده]

ويسَمَّى المفعول لأجله ، ومن أجله ، (وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه في الوقت) ، حال كَوْنُ المعلَّل (ظاهراً) أي : ملفوظاً به ، (أو مقدراً) غير ملفوظ به ، (و) يشاركه في (الفاعل تحقيقاً) في المبني للفاعل ، (أو تقديراً) . في المبني للمفعول ، فهذه أربعة شروط : أن يكون مصدراً، وأن يكون علة لحدث مشارك له في وقته ، وفاعله .

مثال المشارك للمُعلَّل والمعلَّل ظاهر: « ضربت زيداً تأديباً » فـ « تَأديباً » مصدر ذكر علة لحدث ملفوظ به ، وهو « ضربت » ، وفاعلهما واحد وهو المتكلم ، ووقتهما واحد هو الوقت الذي وقع فيه الضرب والتأديب .

ومثال المشاركه والمعلَّل مقدر ما جاء في حديث محمود بن أسد الأشهلي [٢] قال : « ماجاء بك ياعمرُو ؟ أحدباً على قومك ، أو رغبة في الإسلام .» ، فالمعلل مقدر ، والتقدير : أَجِئْتَ .

والمشارك فيه للفاعل تحقيقاً ماتقدم في المثالين لأن الفعل فيهما مبني للفاعل . / /٢٥٥/

والمشارك فيه للفاعل تقديراً هو مابُني للمفعول نحو : « ضُرِب الصَّبيُّ تأديباً » ، فيقدر : أن الضارب هو المؤدب ليتحد الفاعل في المعلل والمعلل به .

[إعرابـــه]

(وينصبه) أي : المفعول له (مفهم الحدث) من مصدر نحو : « يُعْجِبني ضَرْبُكَ ابْنَكَ

---

(١) سماه سيبويه ١ / ٣٦٧ : « باب ماينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر » .

(٢) في المساعد ١ / ٤٨٤ : « محمد بن لبيد الأسهلي » .

تَأديباً » ، وفروعه نحو : « أَنَا ضَارِبُ أبني تَأديباً » وكذا البقية ، (نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر) نحو : « أمرتُكَ الخَيْرَ » ، والأصل : بالخير ، فأصل : « ضربت ابني تأديباً » لتأديب ، فحذفت اللام بدليل أنه جواب له ، والجواب بحسب السؤال على المختار ، هذا مذهب سيبويه [١] والفارسي [٢] . أنه منصوب نصب المفعول به المقيد بحرف الجر تقديراً ، (لا نصب نوع المصدر ، خلافاً لبعضهم)[٣] من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج [٤] ، وردَّ بدخول اللام عليه ، ولا تدخل على الأنواع ، نحو : « سَارَ الجَمَزَى » [٥] .

[متى يجـــر]

(وإن تغايرا)[٦] أي المعَلَّل والمعَلَّل به في (الوقت) ، كقوله :

{٤٧٦} فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا لَدى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ [٧]

---

(١) الكتاب ١ / ٣٦٩ .

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢١٨ .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٩٦ : « خلافاً للزجاج » .

(٤) « مذهبه أن مايسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق لبيان النوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له ، كما في ضربته تأديباً » فإن معناه أدبته بالضرب ، والتأديب مجمل والضرب بيان له . . . » انظر شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٢ ، وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر » ، السلسيلي ١ / ٤٦١ .

(٥) في الأصل و « ب » : سار الجري - تحريف .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ١٩٦ : « وان تغاير الوقت » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٧) البيت من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه ص ٣٣ ، العيني ٣ / ٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٦، الأشموني ٢ / ١٢٤ ، وقد نضت حال ، وهو فعل - بالتضعيف من نضوت الثوب إذا ألقيته عنك والمتفضل هو الذي يبقي في ثوب واحد ، الهمع ٢/ ١٣٢ ، المساعد ١/ ٤٨٥ ، السلسيلي ١/ ٤٦٢ . والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

{ فـ « نَضَّتْ » : ماضٍ ، والنوم لم يقع فجاء باللام لما اختلف الزمان .

(أو) تغايرا في (الفاعل) ، كقوله :

{٤٧٧} وَإِنِّي لَتعْروني لِذِكْرَاكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[١]

ففاعل تعروني هزة ، وفاعل ذكرى المتكلم بالشعر ، والتقدير : لذكرى إياك ، فجر باللام لاختلاف الفاعل .

(أو عُدِمت المصدرية) نحو : ﴿ والأَنْعَامَ خَلَقَها لكُمْ ﴾ [٢] (جر) ، المعلَّل (باللام) ، -كما تقدم - (أو ما في معناها) ، وهو من والباء ، وفي السببيات ، نحو : ﴿مُتَّصَدِّعاً مِن خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [٣] ، ونحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِين هَادُوا ﴾ [٤] ، ونحو : « دَخَلَتِ امْرأَة النَّارَ فِي هِرَّةٍ»[٥].

(وجَرُّ) المعلَّل (المستوفي لشروط النصب[٦] مقروناً بـ «أل ») ، نحو : « جِئْتُكَ لِلإكْرَامِ » ، (أكثر من نصبه) ، نحو : جئتك إكراماً [٧] (والمجرد) من « أل » والإضافة ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْنِي

---

(١) البيت من الطويل ، لأبي صخر الهذلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ ، الأشموني ٢ / ١٢٤ ، السلسيلي ١ / ٤٦٢ ، الإنصاف ١ / ٢٥٣ ، الخزانة ٣ / ٢٥٤ ، ابن يعيش ٢ / ٧٦ ، المغني ١ / ٢٦٨ ، والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) سورة النحل آية : ٥ .

(٣) سورة الحشر آية : ٢١ .

(٤) سورة النساء آية : ١٦٠ .

(٥) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٦ / ٥١٥ والرواية فيه مختلفة . .

(٦) في المساعد والسلسيلي . . . « بشرط النصب » .

(٧) في الأصل و « ب » : « إكراماً - وهو سهو .

تَأْدِيباً » (بالعكس) ، فنصبه أكثر من جره ، (ويستوي الأمران في المضاف [١]) ، الجرُّ والنصب على السواء ، نحو : « قصدتك ابتغاءَ / معروفك ، ولابتغاءِ معروفك » [٢] . /٢٥٣/

* * *

---

(١) المضاف ساقطة من الأصل .

(٢) في متن التسهيل في آخر المبحث : « ومنهم من لايشترط اتحاد الفاعل » وقد ختم بها المبحث في الشرح ، ولم يعلق عليها ، وكذا ابن عقيل ، وعلق السلسيلي بقوله : « هذا مذهب ابن خروف » ١ / ٤٦٤ .
وقد سقطت من نص المؤلف وكذلك من بعض نسخ التسهيل .

[٢٥] « بَابُ الَمفْعُولِ الُمسَّمى ظَرْفاً »

عند البصريين خاصة [١] دون الكوفيين ، لأن العرب لم تسمه بذلك ، (ومفعولا فيه) عند الفريقين [٢] .

[حـــده]

(وهو ماضُمِّن من اسم وقتٍ أو مكان) بيان لـ « ما » (معنى « في » باطراد) .

« فماضُمِّن » : بمنزلة الجنس ، لشموله الحال والظرف والسهل والجبل من قول العرب: «مُطِرْنَا السَّهل والجَبَلَ » ، وما نصب بـ « دخل » من مكان مختص نحو : « دَخَلْتُ الدَّارَ » .

(ومن اسم وقت أو مكان) بمنزلة الفصل مخرج للحال ، و « باطراد » بمنزلة الفصل الثاني مخرج لمثل : « السهل والجبل » ، فإنه ليس بمطرد فلا يقاس عليه لا في الفعل ، ولا في الأماكن ، فلا يقال : « أَخْصَبْنَا السَّهل والجبل .» ، ولا « مطرنا القيعان والتلول » ، والسهل : نقيض الجبل ، والقيعان : جمع القاع ، وهو المستوي من الأرض ، والتلول والتلال : جمع تل ، ومخرج لمثل : الدار والبيت ونحوهما من المكان المختص المنصوب بـ « دخلت » ، فإن المطرد لايختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون آخر ، فلو كان نصب المكان المختص بـ « دخل » على الظرفية لم ينفرد به « دخل » ، بل كان يقال : مكثت البيت ، كما يقال : دخلت البيت ، وكان يقال : زيدٌ البَيْتَ، كما يقال : زَيْدٌ خَلْفَكَ فينصب بالاستقرار كما ينصب « خلفك » .

---

(١) حاشية الخضري ١ / ١٩٦ ، الأصول ١ / ٢٠٤ .

(٢) قال أبو حيان : « وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا بل يسميه الفراء وأصحابه محلا ، والكسائي بسمى الظروف صفات ، ولامشاحة في الاصطلاح » الارتشاف ٢ / ٢٢٥ ، وانظر التصريح ١ / ٣٣٧ .

(لواقعٍ فيـه مذكورٍ أو مقدر ناصبٍ له) للظرف الزماني أو المكاني ، فإذا قلت : « صليت يوم الجمعة خلف الإمام .» فالصلاة واقعة في يوم وخلف ، والناصب لهما « صليت » ، وهو مذكور ، والصلاة أحد مدلوليه ، وإذا قلت : « الخبر غداً أمامك » فالناصب لـ « غدا و أمامك» ، كائـن أو مستقر ، وهو مقدر ، والكون أوالاستقرار المفهوم هو الواقع في الظرفين « غداً وأمامك».

[ظرف الزمان]

[المبهم والمختص]

(ومبهَمُ الزَّمانِ) وهو ماوقع على قدر من الزمن غير معين كـ « وقت وحين » ، (ومُخْتصُّهُ) وهو المعدود وغيره .

فالمعدود : ماله مقدار من الزمان معلوم ، كـ « يومين ، وسنة ، وشهر » ، وأسماء الشهور/ /٢٥٧/ كـ«محرم » ، وكـ « الصيف » و « الشتاء » .

وغير المعدود : أسماء الأيام كـ « السبت » ، وما يختص بإضافة : كـ « يوم الجمل »[1] ، أو صفة نـحو : « جِئْتُكَ يَوماً جَاءكَ فَيهِ زَيْد » ، أو « أل » كـ « اليوم » ، وما أضيف له شهر من أعلام الشهور ، وهو رمضان ، وربيع الأول ، وربيع الآخر » ، (لذلك) النصب على الظرفية (صالح) ، فيتعدى إليه الفعل ، وينصبه نصب الظرف كما نُصِبَ مبهم المصدر ومختصُّه ، وذلك لقوة دلالته عليهما ؛ لأنهما من لفظه ، بخلاف المكان ، فتقول : سِرْتُ وَقْتاً ، وَيَوْمَيْن ، وَيَوماً جَاءكَ فيهِ عَمْرو» ، ولكن لايعمل في المعدود إلا مايتكرر ويتطاول ، فلا يقال : « مَاتَ زَيْد يَوْمَين » ، وأَنْتَ تُريدُ المَوْتَ الحَقِيقِي .

---

(١) ومثل هذا يوم المضافة إلى أسماء أيام الأسبوع إذا قلنا : يوم الجمعة : يوم السبت . . . الخ .

[المتصرف والمنصرف وغيرهما]

(فإن جاز أن يُخْبَر عنه) كأن يكون فاعلا نحو : « جَاءَ يَوْمُ الخَمِيس .» ، أو مبتدأ نحو : «يُومُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ »] ، (أو يجر بغير « من ») نحو : ﴿ إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ ﴾ [1] ، فإن جر بـ « من » وحدها كعند وقبل وبعد ، فإنه لايحكم بتصرفه ، والفرق ، أن « من » كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها في التصرف ، (فمتصرف) بالتاء - وسيجئ تقسيمه - .

[وإلا فغير متصرف] [2] ، والمتصرف وغير المتصرف - بالتاء فيهما - (كلاهما منصرف وغير منصرف) بالنون فيهما ، والحاصل أربعة أقسام : متصرِّفٌ مصروفٌ ، غيرُ متصرِّف وغيرُ مصروفٍ ، مُتَصرِّف غير مصروف ، مصروف غير متصرف .

(فالمتصرف المنصرف كحين ووقت) ، وساعة ، وشهر ، وعام ، ودهر ، وحينئذٍ ، ويومئذ، يقال : سِيرَ عَلَيه حِينئذٍ ، ويَومَئذٍ . حكاهما سيبويه [3] .

(والذي لا يتصرف ولا ينصرف ماعين من سحر) ، ليومٍ بعينه (مجرداً) من « أل » والإضافة نحو : « جئت يوم الجمعة سحر . (والذي يتصرف ولاينصرف كغدوة وبكرة [علمين] [4]) لهذين الوقتين المخصوصين ، فعلميتهما علمية جنس ، كعملية « أسامة » فلا ينونان ، فـ«غدوة » : لما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، و « بكرة » : للباكر ، ولا فرق بين أن يقصدا من

---

(١) سورة النساء آية : ٨٧ ، والية (ليجمعنكم إلى يوم القيامة) .

(٢) مابين [ ] من متن التسهيل وسقطت من الأصل و « ب » والشرح بعده عليه وهو من التسهيل وشروحه لابن مالك وابن عقيل والسلسيلي .

(٣) الكتاب ١ / ٢٢١ .

(٤) سقطت من ب .

يوم بعينه أولا ، فتقول : « غدوة ، أو بكرة وَقْتُ نشاطٍ » ، كما تقول : « أسامة شر السباع» ، وتقول: « لأسيرن الليلة إلى غدوة ، أو بكرة » ، كما تقول : « هذا أسامة »[1]. / /٢٥٨/

واحترز بقوله : (علمين) ،من أن لاتقصد العلمية ، فإنهما ينونان ، ومنه : ﴿ وَلَهُم رِزْقُهم فِيها بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[2] ، والكاف في قوله : (كغدوة وبكرة) مستقصية لا للتشبيه ، إذ لانظير لهما في هذا الحكم .

(والذي ينصرف) فيدخله التنوين (ولا ينصرف بُعَيْداتِ بَيْنَ) ، فيلزم النصب على الظرفية ، نحو : « لَقِيتُه بُعَيْدَاتِ بَيْنَ » ، أي : مراراً متفرقة قريباً بعضها من بعض ، وبعيدات : جمع بعد مصغرة ، وبين : بمعنى فراق ، فدل التصغير على القرب ، والجمع على المِرَار ؛ إذ تصغير الظروف يراد به التقريب ، وجمعها يراد به المرار .

(وما عين من ضحا ، وضحوة ، وبكر ، وسُحَيرٍ ، وصباح ، ومساءٍ ، ونهار ، وليل ، وعتمة، وعشاء ، وعشية) ، فتقول : « لقيته يوم الجمعة عشية .» ، بالتنوين ، وكذا الباقي ، لأنها نكرات ، وإن أريد التعيين ، ولذا توصف حينئذ بالنكرة نحو: « لَقِيتُهُ يَوْم الخميس عشيَّةً مُتَأَخِّرَةً » ، لكن يلزم حينئذ الظرفية ، فلا تقول : « سير عليه يوم الخميس ضحوةٌ » بالرفع نيابة لضحوة عن الفاعل ، نص عليه سيبويه[3]، وأجازه الكوفيون[4] .

---

(١) مابين [ ] من متن التسهيل وسقطت من الأصل و « ب » والشرح بعده عليه وهو من التسهيل وشروحه لابن مالك وابن عقيل والسلسيلي .

(٢) سورة مريم آية : ٦٢ .

(٣) فقال ١ / ٢٢٥ : « ومما لايحسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سحر ، لايكون فيه إلا أن يكون ظرفاً. .. ومثله : سير عليه ضحاً . إذا عنيت .ضُحا يومك » ومثل ذلك : سير عليه صباحا ومساءً وعشيةً وعشاءً إذا أردت عشاء يومك ومساءَ ليلتك : لأنهم لم يستعملوه على هذا لمعنى إلا ظرفاً .»

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٢٨ ، الهمع ٣ / ١٤٠ .

واحترز بقوله : (مـاعين) مما إذا لم يرد بـ « ضحا » وما بعده معيناً فـإنها تتصرف نحو: «سير عليه ضحوةٌ من الضحوات » بلا خلاف[١] .

وفهم من تعدادها أن غيرها من أسماء الظروف كـ « يوم » يتصرف فيه [٢] وإن أريد به معين ، وهذا أمر سماعي .

وضحوة النهار بعد طلوع الشمس ، ثم بعده الضحا ، وهو حين تشرق الشمس مقصورة تؤنث وتذكر ، فمن أنثها جعلها جمع ضحوة ، ومن ذكرها جعلها اسما على « فعل » كـ « صُرَد »، ثم بعده الضحاء ممدود مذكر ، وهو عند ارتفاع النهار الأعلي . و « بكر » على وزن « سحر » بمعنى: « بكرة » ، يقال : « مِرْ عَلَى فَرَسِكَ بُكْرَةً وبَكَراً » .

والعتمة : وقت صلاة العشاء ، قال الخليل : العتمة : الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق»[٣] ، والعشاء : بالكسر ، والعشية والعشاء والعشي [٤] : من صلاة المغرب إلى العتمة ، وزعم قوم : أن العشاء/ من زوال الشمس إلى طلوع الفجر ، وأنشدوا : /٢٥٩/

{٤٧٨} غَدَوْنَا غَدْوةً سَحَراً بِلَيْلٍ عِشَاءً بَعْدَمَا انْتَصَفَ النَّهَارُ[٥]

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٢١ : « سير عليه ضحوة من الضحوات ، إذا لم تعن ضحوة يومك ؛ لأنها بمنزلة قولك: ساعة من الساعات » .

(٢) في الأصل و « ب » « يصرف فيه » .

(٣) العين (م : ع ت م) ٢ / ٨٢ و ظ : المساعد ١ / ٤٩٤ .

(٤) في الأصل و « ب » : « والعشاء والكسر والمد - العشية ، والعشاء من صلاة المغرب - إلخ » والمثبت من المساعد وعنه نقل .

(٥) من الوافر ، لمجهول ، المساعد ١ / ٤٩٤ ، ولسان العرب [ع ش و] .

[منع عشية الصرف والتصرف]

(وربما مُنِعَتْ) عشيةَ (الصرفَ والتصرُّفَ) ، فتقول : « لقيته يوم الجمعة عشيةَ » ، «وأتيتك عشية» بلا تنوين – للعلمية الجنسية والتأنيث ، ولا تقول : « سير يوم الجمعة عشية » برفع « عشية » لأنها لاتتصرف .

[ملحقات بممنوع التصرف]

(وأُلْحِقَ بالممنوع التصرف مالم يضف من مركب الأحيان كـ « صباحَ مساءَ » و « يومَ يومَ ») ببناء الكلمتين على الفتح ، لتضمنه معنى حرف العطف كـ « خمسةَ عشرَ » ، تقول : « فلان يأتينا صباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ » ، بتركيب الظرفين والبناء على الفتح ، وحينئذ يلزمان الظرفية وعدم التصرف ، فلا يجوز : « سير صباحٌ مساءٌ » ، ولا « جئ يومٌ يومٌ » إلا أن يزول التركيب بعطف أحد الظرفين على الآخر بالواو ، أو يضاف صدره المركب إلى عجزه فإنه يجوز أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف ، فتقول في العطف : « فلان يزورنا صباحاً ومساءً » بالنصب ، و « سير عليه صباحٌ ومساءٌ » بالرفع ، وتقول في الإضافة : « سرنا صباحَ مساءٍ » ، بنصب « صباح » على الظرفية وخفض «مساء» على الإضافة ، و « سير عليه صباحُ مساءٍ » برفع « صباح » على النيابة عن الفاعل وجر «مساء» ، ومن تصرفه حينئذ ما أنشده سيبويه [1] .

{٤٧٩} وَلَـوْلاَ يَـومُ يَوْمٍ مَـا أَرَدْنَـا جَزَاءَكَ والْقُرُوضُ لَهَـا جَـزَاءُ [2]

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٠٣ .

(٢) البيت من الوافر ، للفرزدق .

والشاهد فيه قوله : (يوم يوم) إذ تصرف المركب عند الإضافة فوقع مبتدأ ، انظر : الكتاب ٣ / ٣٠٣ ، الخزانة ٤ / ٤٦ ، الهمع ٣ / ١٤١ ، المساعد ١ / ٤٩٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٣ .

هذا حكم لفظ الظرفين ، وأما حكم معناها فإنه لايختلف في حال التركيب والإضافة والعطف بالواو ، والمعنى : كل صباح وكل مساء ، وكل يوم ، صرح به السيرافي ، وقيل : معنى المعطوف « واحداً من هذا وواحداً من هذا » ، وقيل : المراد مع الإضافة صباحَ مساءٍ ، أنه يأتي في الصباح وحده .

(وألحق غير خثعم) بالظروف المركبة في المنع من التصرف (« ذا ») بمعنى صاحب ، (و«ذات») بمعنى : صاحبة ، حال كونهما (مضافين إلى زمان) نحو : « ذا صباح ، وذا مساء ، وذات يوم ، وذات ليلة » ، وهذه الإضافة من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم ، فإذا قلت : « لقيته ذَا صباحَ » ، فالمعنى : « لقيته صباحاً » ، وكذا : « لقيته ذات ليلة » ، فالمعنى ليلة بالنصب لزوماً .

وحكى عن خثعم التصرف ، فيجوز : « سير عليه ذاتُ اليمين » ، برفع « ذات » ، نص على ذلك سيبويه [1] ، قال أنس [2] بن مدركة الخثعمي / : /٢٦٠/

{٤٨٠} عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ [3]

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٦ .

(٢) في الأصل و « ب » : أوس وقال البغدادي : « وصحفه ابن خلف في شرح أبيات سيبويه بأوس بن مدرك » . فقال ١ / ٢٢٦ : « . . . إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم : مفارقاً لذاتِ مرة وذاتِ ليلة ، وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها » ، أي ظرفاً .

(٣) البيت من الوافر .

والشاهد فيه قوله : (ذي صباح) إذ جر « ذي » المضافة إلى زمان على لغة خثعم ، انظر : الكتاب ١/٢٢٧ ، الخزانة ٣ / ٨٧ ، ابن يعيش ٣ / ١٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٧ ، المقتضب ٤ / ٣٤٥ ، الخصائص ٣ / ٣٢ ، الهمع ٣ / ١٤٣ .

[التصرف في صفة الزمان]

(واستقبح الجميع) من العرب (التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف) ، نحو : « سير عليه طويلاً ، أو حديثاً أو قديماً .» فهذه أوصاف عرض قيامها مقام الأحيان ، وانتصبت على الظرفية ، فلو تصرف فيها نحو : « سير عليه طويل .» بالرفع قبح ذلك عند البصريين [١] ، وأجازه الكوفيون [٢] .

فإن لم يعرض قيامها مقام الموصوف بل استعملت الصفة استعمال الأسماء نحو : « قريبٌ ومَلِيٌّ ، أو عرض قيامها مقام الموصوف ، ولكنها وصفت حسن التصرف فيها فترفع[٣] نحو: «سِيرَ عَلَيْه قَريبٌ » ، أوْ « مَلِيٌّ » ، ونحو : « سِيرَ عَلَيه طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ » ؛ لشبهها حينئذ بالأسماء ، نص على ذلك كله سيبويه [٤] .

والمَلِيُّ : القطعة من الدهر ، يقال : أقامَ ملياً من الدهر ، قال تعالى : ﴿واهْجُرنِي مَلِيّاً ﴾[٥] ، أي : طويلا ، ومضى مليٌّ من النهارِ ، أي : ساعة طويلة .

---

(١) ذكر سيبويه علة قبحه فقال ١ / ٢٢٧ : « وإنما نصب صفةُ الأحيان على الظرف ، ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لاتقع مواقع الاسم . »
وقال ابن السراج في الأصول ١ / ١٩٣ : « واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً . نحو : طويل ، وحديث ، وكثير ، وقليل ، وقديم ، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ، ولم تكن إلا ظروفاً » ..

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٣٠ ، المساعد ١ / ٤٩٦ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٢٨ : « والنصب عربي جيد كثير » .

(٤) فقال ١ / ٢٢٨ : « فإن قلت : سير عليه طويل من الدهر وشديدٌ من السير ، فأطلت الكلام ووصفت ، كان أحسن وأقوى وجاز ، ولايبلغ في الحسن الأسماء ، وإنما جاز حين وصفت وأطلت لأنه ضارع الأسماء ، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء » .

(٥) سورة مريم آية : ٤٦ .

[استغراق الحدث الزمن أو بعضه]

(ومظروف مايصلح جواباً لـ « كم » واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً) ، فإذا قلت : «سِرْتُ يَوْمين[١] أَوْ ثَلاَثَةَ أَيّامٍ » ، فلابد أن يكون السير واقعاً في كل من اليومين أو الثلاثة ، إما تعميماً فيعم السير جميعها ، وإما تقسيطاً فيقع في بعض من اليومين أو الثلاثة ، وقد يتعين التعميم بقرينة خارجية نحو : « صُمْتُ يَوْمَيْن .» ، وقد يتعين التقسيط نحو : « أَذَّنْتُ يَوْمَيْنِ » ، والمراد بالمظروف مايقع في الظرف ، وبما يصلح جواباً لـ « كم » الظرف المؤقت ولو معرفاً كاليومين المعهودين [٢] ، وفاقاً لسيبويه وخلافاً لابن السراج .

(وكذا مظروف مايصلح جواباً لـ « متى » إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر) واقع في جميعه تعميماً أو تقسيطاً ، فإذا قلت : سِرْنَا المُحَرَّم لَزِمَ كَونُ السَّير واقعاً في جميع الشهر تعميماً أو تقسيطاً ، وكذا بقية أسماء الشهور ، لأن كلا منها إسم [٣] للثلاثين يوماً مثلا ، فإن أضيف إليها شهر نحو : شَهر رمضان جاز كون العمل في جميع المذكور ، وجاز كونه في بعضه ، هذا/ مذهب سيبويه [٤] والجمهور [٥] ، وزعم الزجاج [٦] : أن رمضان كـ « شهر رمضان» ، فيجوز /٢٦١/ عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه . ، والقياس مع سيبويه ، لأن الشهر خرج

---

(١) في الأصل و « ب » : « يوما » ولايناسب التفسير بعده .

(٢) في جواب : « كم سار زيدٌ فتقول : اليومين المعهودين ، » الارتشاف ٢ / ٢٣٠ .

(٣) في ب : « امماً » خطأ .

(٤) الكتاب ١ / ٢١٧ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٣١ ، ونظر الرضي في مذهب سيبويه فقال ١ / ١٨٧ : « فإن كان مستنداً إلى رواية عن العرب فيها ونعمت ، والأ فأي فرق بينهما من حيث المعنى »
ورده ابن عقيل في المساعد ١ / ٤٩٧ ، فقال : « وسيبويه ناقل عن العرب وهو الثقة ، ويحتاج مخالفهُ إلى أن يأتي من كلامهم بمثل : قدم زيد رمضان » .

(٦) المساعد ١ / ٤٩٧ ، الارتشاف ٢ / ٢٣١ .

بالإضافة إلى العلم عن كونه للعدد المخصوص ، إذ لايضاف الشئ إلى نفسه ، وصار حينئذ كزمن ووقت ،؛ فشهر رمضان بمنزلة : زمن رمضان ، وهذا لا يقتضي تعميماً ، وكذا إذا أفرد فقيل : « ساروا شهراً » ، أو الشهر المعروف ، لم يكن العمل إلا في جميعه ، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص : .

والمراد بما يصلح جواباً لـ « متى » هو الظرف المختص بصفة أو تعريف ، معدوداً كان أو غيره ، لكن إذا كان معدوداً فالعمل في جميعه ، وإلا فهو محتمل .

وما لايقع جواباً لـ « كم » ولا لـ « متى » من الزمن المبهم نحو : وقت ، وحين ، فالعمل إيكون في جميعه ، أو يراد به من الزمان القدر الذي وقع فيه الفعل .

ومقتضى كلام المصنف : جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول الأكثرين[١]، وقيل : يختص ذلك بما أوله راء كـ «رمضان » و « ربيع الأول ، و الآخر » ، وقد استعمل سيبويه خلاف ذلك ، فقال : « ولو قلت : « شهر رمضان أو شهر ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة[٢] .

(وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام) ، فإنها تكون كأعلام الشهور فيكون المظروف واقعاً في جميعها ، كما في قولك : « سرت رمضان » ، نص على ذلك سيبويه قال : « ولا تقول : لقيته الأبد ، وأنت تريد يوما فيه [٢] » ، انتهى . ولو قلت : « سرت ليلاً ونهاراً » ، لم يقتض التعميم وهو ظاهر .

(وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل) ، فتقول : « سير عليه الأبد » ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٨٧ ، والارتشاف ٢ / ١٣١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢١٧ . ونص كلامه : « ولو قلت شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة » .

وإن كان لم يقع السير في جميعه ، لكن تقصد المبالغة تجوزاً ، كما تقول : « أَتَانِي أَهْلُ الدُّنْيَا » ، وَإِنَّما أَتَاك ناسٌ مِنْهم ، نَزَّلَتهم مَنْزِلَة جَمِيع أَهْلِ الدُّنْيَا مُبَالَغَةً .

(وما سوى ماذكر من جواب « متى » صالح فيه التعميم والتبعيض إن صلح المظروف لهما) ، أي : للتعميم والتبعيض ، وذلك كاليوم والليلة ، ويوم الجمعة ، وأسماء أيام الأسبوع ، فإذا قلت : « سَارَ زَيْدٌ الْيَومَ ، أوْ يَومَ الجمعةِ .» احتمل كون السير في جميع المذكور/ وكونه في بعضه ، / ٢٦٢/ فالظرف صالح للتعميم والتبعيض ، لأن المظروف صالح لهما .

وإن صلح المظروف للتعميم فقط نحو : « صَام زَيْدٌ يَومَ الخَميسِ .» فالظرف للتعميم لاغير .

وإن صلح للتبعيض فقط نحو : « مَاتَ زَيْدٌ يَومَ الجُمعَة » فالظرف للتبعيض لاغير .

« فصـــل »

[من ظروف الزمان المبنية]

(وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب) ،كما في « صباح مساء» بالتركيب .

[إذ واستعمالاتها ومعانيها]

(فمنها « إذ ») ظرف (للوقت الماضي) نحو : «جاء زيد إذ قام عمرو» ، وبناؤها على السكون (ملازمة [٢] للظرفية) ، فلا تخرج عنها إلى غيرها ، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأة ، فلا تقول :

---

(٢) في الأصل و « ب » : « ملازمة » .

«حضر إذ قام زيـد » ، أي : وقت قيامـه ، ولاتقول : « إذ جاء زيد مبارك » ، أي : وقت مجيئه مبارك .

(إلا إن أضيف [١] إليها زمان) إما مخصص لها أو مقيد ؛ لأنها موضوعة لمطلق الماضي كـ«يوم ، وليلة ، وساعة » ، فتقول : « يَومَئِذٍ ، ولَيْلَتَئِذٍ ، وسَاعَتَئِذٍ » ، أو مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كـ «حين » ، فتقول : «حينئذ » ، فكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية .

(أو تقع مفعولاً بها) نحو : ﴿ واذْكُرُوا إذْ أَنْتُم قَلِيلٌ ﴾[٢] عند الأخفش والزجاج [٣] .

[إضافتها إلى جملة]

(وتلزمها الإضافة إلى جملة) ، وشرط الجملة أن تكون خبرية ، اسمية كانت نحو : ﴿ إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ ﴾ [٢] أو فعلية نحو : ﴿ إِذْ كُنْتُم قَلِيلاً ﴾ [٤] ، ولا تجوز إضافتها إلى الجملة الشرطية نحو : « أتذكر إذ إنْ تَأتِنَا نكرمك» ، أو « إذ من يأتك نكرمه » إلا إن اضطر شاعر .

(وإن عُلِمَت) الجملة المضاف إليها (حذفت وعوض منها تنوين) نحو : ﴿ وَأَنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ [٥] ، أي : حين إذ بلغت الحلقوم ، فحذف "« بلغت الحلقوم » للعلم بها مما قبلها ، وجئ بالتنوين عوضا منها ، والدليل على عوضيته منها ، أنهما لايجتمعان .

(وكُسِرَت الذَّال) من « إِذْ » ، (لالتقاء الساكنين) ، وهما ذال « إِذْ » والتنوين ، (لاللجر)

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٠٦ : « أن يضاف »، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٢) سورة الأنفال آية : ٢٦ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٢٣٤ .

(٤) سورة الأعراف آية : ٨٦ .

(٥) سورة الواقعة آية : ٨٤ .

بالإضافة (خلافاً للأخفش) [١] ، ورد بأوجه منها : أَنَّه سُمِعَ مِنَ العَرَبِ : « يومئذاً » بفتح الذال منوناً للتخفيف ، ولو كان منجراً بالإضافة لم يجر فتحه ، ومنها قولهم : كَانَ ذَلِكَ إِذٍ ، بالكسر من غير إضافة شئ إلى « إذ » .

(ويقبح أن يليها) أي : « إذ » (اسم بعده فعل ماض) نحو : « جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ ضَرَبَ » لما فيه من الفصل بين المتناسبين ، ولذا يحسن : « إِذْ زَيْدٌ يَقُومُ ، وإِذْ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِذْ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، لسلامته من/ الفصل المذكور . /٢٦٣/

(وتجئ) « إذ » (للتعليل) ، وفي بعض[٢] : (حرفاً للتعليل) [٣] واستدل له المصنف [٤] بقوله تعالى : ﴿ وإذ اعْتَزَلْتُمُوهُم ﴾ [٥] ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا ﴾ [٦] ، وبقول الشاعر :

{٤٨١} ... ... إِذْ هُم قُرَيْشٌ وَإِذْ مَامِثْلُهُم بَشَرٌ [٧]

وتجئ « إذ » حرفاً (للمفاجأة) نحو : « بَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ » :

---

(١) جعلها الأخفش كسرة إعراب ، انظر الارتشاف ٢ / ٢٣٤ .

(٢) أي في بعض نسخ التسهيل ، وهي كذلك في متن التسهيل في المساعد ١ / ٥٠١ ، والسلسيلي ١/ ٤٦٨، وهذا التنبيه نقله الشيخ خالد من المرادي ١ / ٢٨١ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٥ ، والمغني ١ / ٨٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٨ .

(٥) سورة الكهف آية : ١٦ .

(٦) سورة الأحقاف آية : ١١ .

(٧) البيت من البسيط ، للفرزدق .

والشاهد فيه قوله : (إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر) حيث جاءت « إذ » حرفاً يفيد التعليل .

وصدره : فأصبحوا قد أعاد الله نعتهم

انظر : ديوانه ص ١٦٧ ، الكتاب ١ / ٦٠ ، الخزانة ٤ / ١٣٣ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ١١٣ ، المغني ١ / ٨٧ ، المساعد ١ / ٢٨١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ .

{٤٨٢} ... ... {فـ} [١] بَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ [٢]

قال سيبويه : « ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا [٣] ، وبينما ، (وليست « إذ »حينئـذ) أي : حين إذ استعملت للمفاجأة (ظرف مكان) خلافاً لبعضهم [٤] ، ولا ظرف زمان خلافاً لبعضهم [٥] (ولا زائدة خلافاً لبعضهم) [٦] . قال المصنف في الشرح : « والمختار عندي الحكم بحرفيتها»[٧]، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه " [٨] .

(وتركها) أي : « إذ » (بعد «بينا » أو « بينما » أقيـس من ذكرها) نحو : « بَيْنَا أَوْ بَيْنَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ قَامَ عَمْرو » ، وذلك لاستفـادة المعني بدونها ، والاحتياج إلى تكلُّف العامل (و) تركهـا وذكرها (كلاهما عربي) ، فمن تركها قوله :

---

(١) ساقطة من الأصل و « ب » .

(٢) البيت من البسيط ، لحريث بن جبلة ، وصدره : استقدر الله خيراً وارضينّ به .
والشاهد فيه : قوله (إذا دارت) حيث جاءت « إذ » حرفاً للمفاجأة . انظر : الكتاب ٣ / ٥٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ ، المغني ١ / ٨٨ ، الهمع ٣ / ١٧٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٤ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٤) « وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم » انظر المساعد ١ / ٥٠٢ .

(٥) قال ابن هشام في المغني : « وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني : عاملها الفعل الذي بعدها ، لأنها غير مضافة إليه ، وعامل « بينا وبينما محذوف يفسره المذكور .
وقال الشلوبين : « إذ »مضافة إلى الجملة ؛ فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما ، لأن المضاف إليه لايعمل في المضاف ،ولافيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و « إذ » بدل منهما .

(٦) قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن قتيبة ، انظر المغني ١ / ٨٨ ، وزاد الرضي ٢ / ١١٤ ، الجوهري وهو رأى ابن الشجري أيضاً انظر الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٥ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٠ .

(٨) المساعد ١ / ٥٠٢.

{٤٨٣} فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُه أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادِ رَاعِ (١)

والوَفْضَةُ : شئ كالجعبة من أدم ليس فيها خشب ، والجمع : الوفاض ، ومن ذكرها قوله :

{٤٨٤} بَيْنَمَا نَحْنُ بالأرَاكِ مَعاً إذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِه (٢)

والفصيح تركها بعدهما .

[بينا وبينما]

(وتلزم « بينا » و « بينما » الظرفية الزمانية) ، بعد أن كان أصل بين المكان (٣) بمعنى : وسط، فلما لحقتها « ما » ، والألف صارت للزمان بمعنى : « إذْ » كما صرح به بعضهم(٤) ، وليست بينا محذوفة من بينما ، ولا ألفها للتأنيث خلافاً لمن زعم (٥) ذينك ، بل ألفها للإشباع(٦) .

---

(١) البيت من الوافر ، نسبه سيبويه لرجل من قيس بن عيلان ، كما نسب لنصيب بن رباح وهو في ديوانه١٠٤ .

والشاهد فيه : قوله (فبينا نحن . . . أتانا) حيث ترك ذكر « إذ » بعد بينا ، وهو الأفصح ، انظر : الكتاب ١/ ١٧١ ، ابن يعيش ٤ / ٩٧ ، المساعد ١ / ٥٢ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٣ ، المغني ٢ / ٤٢٢ ، المحتسب ٢ / ٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ ، المساعد ١ / ٥٠٢ ، السلسيلي ١/ ٤٦٨ .

(٢) البيت من الخفيف ، لجميل بثينة .

والشاهد فيه : قوله (بينما نحن . . . إذْ) حيث ذكر « إذ » بعد « بينما . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ ، المساعد ١ / ٥٠٣ ، المغني ١ / ٣٤٥ ، وديوانه : ١٠٥ .

(٣) الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٥ .

(٤) صرح به السيوطي في الهمع ٣ / ٢٠٠

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٣٦ .

(٦) المساعد ١ / ٥٠٣ .

(والإضافة إلى جملة) اسمية أو فعلية كما أن « إذْ » كذلك ، مثال الاسمية قوله :

فَبَيْنَا نَحنُ نَرقُبُه ... ... (١)

وَ بَيْنَما نَحن بالأَرَاكِ مَعاً ... ... (٢) البيتان

ومثال الفعلية قوله :

{٤٨٥} فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنَا إِذا نَحْنُ فِيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ (٣)

والجملة الاسمية أكثر ، حتى أن بعضهم أنكر إضافتها إلى الفعلية(٤) ، وأول هذا البيت على إضمار مبتدأ ، أي : فبينا (٥) نحن نسوس ، والأصل عدمه .

ونسوس : من قولهم : ساس الرَّعِيَّةَ: مَلَكَ أَمْرَهَا ، والسُّوقَةُ : خلاف الملك ، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر/ والمؤنث ، وتنصف زيدٌ : خَدَمَ . /٢٦٤/

(وقد تضاف « بينا » إلى مصدر) نحو : قوله :

---

(١) سبق تخريجه ، برقم { ٤٨٣ } .

(٢) سبق تخريجه ، برقم { ٤٦٤ } .

(٣) البيت من الطويل ، لحرقة ، أو هند بنت النعمان .
والشاهد فيه قوله : (فبينا نسوس) حيث أضيف « بينا للجملة الفعلية نسوس » انظر : الخزانة ٧ / ٧٠، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٥١ ، المساعد ١ / ٥٠٤ ، الهمع ٣ / ٢٠٢ ، السلسيلي ١ / ٤٧٢ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٣٦ ، الهمع ٣ / ٢٠٢ .

(٥) في الأصل و « ب » : « فبينما » سهو .

{٤٨٦} بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَـاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ[١] لَهُ كَمِيٌّ سَلْفَعُ[٢]

يروى بخفض « تعانقه » ، وبرفعه على أنه مبتدأ والخبر محذوف ، وتعانق وتعنق بمعنىً .

والكمي : الشجاع المتكمي [٣] في سلاحه ، لأنه كَيَّ نفسه ، أي : سترها بالدرع والبيضة ، والجمع : الكماة ، كأنه جمع « كامٍ » كـ « قاضٍ وقُضَاة . » وَروَّعْتُ فُلاَنا : أفزعته ، واتيح[٤] له الشئ : قدر . والسَّلْفَعُ[٢] : الرجل الجسور .

وتخصيصه « بينا » بالذكر يفهم أنه لاتجوز إضافة بينما إلى مصدر وهو الصحيح [٥] ، والتخصيص بالمصدر يفهم أن « بينا » لاتضاف لجثة وهو كذلك ، ولا يجوز في الجثة بعدها إلا الرفع .

[إذا : معانيها واستعمالاتها]

(ومنها) أي من الظروف المبنية لا للتركيب (« إذا » للوقت المستقبل) ، نحو : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ ، (مضمنة معنى الشرط غالباً) ، ولذلك قُرِن جوابها بالفاء

---

(١) في المخطوطتين « أشيح » تحريف ، وروى في جميع المصادر التالية « أتيح » .

(٢) البيت من الكامل ، لأبي ذؤيب الهذلي .

والشاهد فيه : قوله : (بينا تعانقه) حيث أضيفت « بينا » إلى المصدر . انظر : الخزانة ٧ / ٧١ ، ابن يعيش ٤ / ٣٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٠ ، الخصائص ٣ / ١٢٢ ، لمغني ١ / ٤١١ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٠٦ ، المساعد ١ / ٥٠٤ ، الارتشاف ٢ / ٢٣٦ ، السلسيلي ١ / ٤٦٩ .

(٣) في المخطوطتين المستكمي - تحريف .

(٤) في ب « أشيح » تحريف .

(٥) المساعد ١ / ٥٠٤ .

نحو : ﴿ فسبح ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نصرُ اللَّهِ والفَتْح ورأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلونَ فِي دِينِ اللَّه أَفْواجاً فَسَبِّح ﴾ (١) .

وقد تخلو إذا من تضمين معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية نحو : ﴿ والليل إذا يغشى والنهار إذَا تَجلَّى ﴾ (٢) والماضي بعدها بمعنى المستقبل كما كان بعد الشرطية .

(لكنها) أي : لكن « إذا » الشرطية تكون (لما تيقن كونه) ، أي : للذي يتيقن وجوده نحو: «آتيك إذا احمرَّ البسر » ، (أو رجح) وجوده نحو : « آتيكَ (٣) إذَا دَعَوْتَني » ، (بخلاف «إنْ ») الشرطية فإنها للممكن ، فلا تقول : « آتيكَ إنْ احْمَرَّ البُسْرُ »(٤) .

وقد تدخل « إذا » على ما هو لـ « إنْ » ، وهو الممكن غير المتحقق والراجح كقوله :

[٤٨٧] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزَع عَنِ الجَهْلِ والخَنَـا أَصَبْتَ حَلِيماً أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ (٥)

وقد تدخل « إنْ » على المتيقن كونه إذا أُبْهِم زمانه كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُم الخَالِدُون﴾(٦) . وقد تدخل على المستحيل وجوده كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ للرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا

---

(١) سورة النصر آية : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) سورة الليل آية : ١ ، ٢ .

(٣) في الأصل و « ب » أتيتك ، تصحيف .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٦٠ : « . . . إذا تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمرّ البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت آتيك إنْ احمرَّ البُسرُ ، كان قبيحاً . فإن أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء » .

(٥) البيت من الطويل ، لكعب بن زهير ،أو زهير بن أبي سلمى .
والشاهد فيه : قوله (إذا أنت لم تنزع) حيث دخلت « إذا » على ماهو غير متحقق قال ابن يعيش ٩ / ٤ : فهو من مواضع « إن » ، لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وأن لاينزع إلا أن بعضها أحسن من بعض . انظر: المساعد ١ / ٥٠٦ ، العقد الفريد ٢ / ٢٨٠ ، الارتشاف ٢ / ٢٣٨ .

(٦) سورة الأنبياء آية : ٣٤ .

أَوَّلُ العَابِدِينَ ﴾ [١] (فلذلك)[٢] أي : فلأجل مخالفة « إذا » الشرطية لأدوات الشرط في كونها تكون لما تيقن كونه أو رجح (لم تجزم غالباً إلا في الشعر) ، كقوله :

[٤٨٨] وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى وَإِلَى الذِّي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَاسْأَلِ [٣]

وسيأتي لهذا زيادة بيان في باب عوامل الجزم .

(وربما وقعت) « إذا » (موقع « إذ ») ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم ﴾ [٤] ،(و) ربما وقعت (« إِذْ » مَوقِعَهَا) أي موقع « إذا » [٥] ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُون إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِم ﴾ [٦] . / /٢٦٥/

[الجملة التي تضاف إليها]

(وتضاف) إذا (أبداً إلى جملة) عند الجمهور[٧] ، فالجملة بعدها في موضع خفض

---

(١) سورة الزخرف آية : ٨١ .

(٢) في السلسيلي والمساعد : فلذا .

(٣) البيت من الكامل ، للنمر بن تولب ، قال محقق المساعد لايعرف قائله ، وكذا محقق السلسيلي لم يعرف قائله . والشاهد فيه : قوله (وإذا تصبك) قال سيبويه : « جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بإن ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابدلها من جواب . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١١ ، المساعد ١/ ٥٠٦، السلسيلي ١ / ٤٧٠ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٢ ، وفيها جميعاً : فارغب موضع : فاسأل . وروى : « ومتى تصبك » فلا شاهد فيه .

(٤) سورة التوبة آية : ٩٢ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٣٨ : « والصحيح أنه لايقع إذ موضع إذا ، ولا إذا موضعها ، وذهب بعض النحويين إلى مجئ ذلك ، واختاره ابن مالك » .

(٦) سورة غافر آية : ٧١ .

(٧) المساعد ١ / ٥٠٧ .

بإضافة « إذا » إليها ، والعامل في « إذا » جوابها ، وذهب بعض النحويين إلى أن « إذا » غير مضافة، وهي معمولة للفعل الذي يليها لا للجواب حملاً على أخواتها من أسماء الشرط ، وأختاره الشيخ أبو حيان [١] ، وَرُدَّ على الجمهور : بأن الجواب قد يقترن بـ « إذا » الفجائية ، أو بالفاء ، أو بـ « ما » النافية ، ومابعد هذه المذكورات لا يعمل فيما قبله ، وعلى مذهب الجمهور لابد من إضافتها إلى جملة (مصدرة بفعل ظاهر) ماض نحو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [٢] ، أو مضارع مجرد ، نحو: ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِم آيَاتُنَا ﴾ [٣] ، أو مقرون بـ « لم » ، نحو : ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ ﴾[٤] ، (أو مقدَّر قبل اسم يليه فعل) نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [٥] ، فالسماء مرفوع بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور ، قال المصنف في الشرح : « لايجيز سيبويه غير هذا »[٦] .

(وقد تُغْنِي ابتدائية اسم بعدها) أي : « إذا » ، (عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش) [٧] نحو: «إِذَا الرَّجُلُ فِي الْمَسْجِدِ فَظُنَّ بِهِ خَيْراً » ، ومنه قول الشاعر:

{٤٨٩} إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَـهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ [٨]

---

(١) الارتشاف ٢ / ٢٣٩ ، والمساعد ١ / ٥٠٧ .

(٢) سورة المنافقون آية : ١ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٣١ .

(٤) سورة الأعراف آية : ٢٠٣ .

(٥) سورة الانشقاق آية : ١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٣ وبين ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٠٧ ، فقال : « ذكر السيرافي أن سيبويه لايمنع وقوع المبتدأ بعد إذا لكن بشرط كون الخبر فعلاً » .

(٧) صحح ابن مالك رأي الأخفش فقال : « لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ، بل طلبها له كطلب ماهو بالفعل أولى مما لاعمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لايلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لايلزم بعد إذا » انظر شرح التسهيل ٢ / ٢١٣ .

(٨) البيت من الطويل ، للفرزدق .

والشاهد فيه : قوله (إذا باهلي) حيث أضيفت إذا إلى الجملة الاسمية فاستغنى عن تقدير فعل على==

جعل مابعد الاسم الذي ولي « إذا » ظرفاً واستغنى به عن الفعل ، وأوله المانعون على أن التقدير : استقرت تحته حنظلية ، فـ « حنظلية » فاعل ، وباهلي مرفوع بفعل يفسره العامل في تحته .

[تصرف إذا]

(و) « إذا » (قد تفارقها الظرفية) فتقع (مفعولاً بها) كقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « إِنِّي لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيةً وَإِذَا كُنْت عَلَيَّ غَضْبَى » [١] ، هكذا استدل المصنف [٢] ، [وأُوِّل على حذف مفعول [أعلم] [٣] لدلالة المعنى عليه فتكون « إذا » ظرفاً على بابها ، والتقدير : إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك ، وفي وقت غضبك[٤] .

(أو) تقع (مجرورة بـ « حتى ») كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا ﴾ [٥] .

(أو) تقع (مبتدأ)[٦]نحو : ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾[٧] فإذا : مبتدأ ، و ﴿ إِذَا رُجَّتْ﴾ [٧]

== رأي الأخفش، انظر : ديوانه ٣٥٩ ، المغني ١ / ٩٧ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٤ ، السلسيلي ١/ ٤٧١ ، والمذرع : الذي أمه أشرف من أبيه .

(١) فتح الباري شرح البخاري ٩ / ٣٢٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٠ .

(٣) زيادة للسياق .

(٤) المغني ١ / ٩٩ .

(٥) سورة الزمر آية : ٧١ .

(٦) في المساعد « مبتدأة » وهو المناسب للسياق .

(٧) سورة الواقعة آية : ١ ، ١٠ .

خبره ، و ﴿ ليس لوقعتها﴾ [١] ، و﴿خافضةٌ ﴾ ، و ﴿ رافعة ﴾[٢] أحوال ثلاثة[٣] ، في قراءة النصب ، والمعنى : وقت وقوع الواقعة صادقة/ الوقوع ، خافضة قوم ، رافعة آخرين وقت رج الأرض ، /٢٦٦/ هكذا أعرب ابن جني في « المحتسب » [٤] ، قال المصنف : « وهو صحيح »[٥] ، وما قالاه غير متعين ، إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها ، والجواب : « فَأَصْحابُ الْمَيمَنَةِ »[٦] ، وما بعده ، أي : فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم ، « وأصحاب المشئمة ما أحقرهم وما أشقاهم » .

[إذا المفاجأة]

(وتدل) « إذا» (على المفاجأة) نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَد » ، والأَكْثَرُ التوافق ، وقد تتراخَى كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِنْ تُرابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُم بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ ﴾ [٧] ، قاله الفراء [٨] ، واختلف [٩] في الفاء الداخلة عليها ، فقال المازني : « زائدة لازمة » ، وقال أبو بكر مبرمان : « عاطفة »، وقال الزجاج : «رابطة على حد جواب الشرط » ، (حرفاً) عند الأخفش والكوفيين [١٠] ، بدليل جواز كسر « إنَّ » بعدها نحو :

---

(١) « لوقعتها « ساقطة من الأصل . في ب : وليس كاذبة وخافضة وهو سهو من الناسخ فالحال جملة ليس لاكاذبة وباقي الأحوال ، خافضة، رافعة ، و ظ : المساعد .

(٢) سورة الواقعة آية : ٣ .

(٣) يقصد قراءة النصب في : ﴿ خافضة ورافعة ﴾ ، لأن ماقبلهما وهي قوله : ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ لانقرأ بالنصب حيث إنها جملة فهي في محل نصب .

(٤) المحتسب ٢ / ٣٠٧ .

(٥) لم يرد هذا في شرح ابن مالك وفي التحقيق [٢/ ٢١٠ تعليق (٢)]. : في « ب » " « بحتى أو مبتدأة » ولم يمثل للمبتدأة في الشرح » .

(٦) في المخطوطتين « اليمين » سهو .

(٧) سورة الروم آية : ٢٠ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٢٤٠ ، والمساعد ١ / ٥١٠ .

(٩) الارتشاف ٢ / ٢٤٠ .

(١٠) المغني ١ / ٩٢ ، المساعد ١ / ٥١٠ .

٤٩٠ ... ... إِذَا إِنَّه عَبْد القَفَا واللَّهَازِمِ [١]

والظروف لاتقع « إنَّ » المكسورة بعدها .

(لاظرف زمان خلافاً للزجاج)[٢] والرياشي ، ونسب إلى المبرد ، واختاره ابن طاهر وابن خروف ، فإذا قلت : « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » فالتقدير : فالزمان حضور الأسد ؛ لأن ظرف الزمان لايخبر به عن الجثة .

(وَلا ظرف مكان خلافاً للمبرد) [٣] والفارسي وأبي الفتح ، فإذا قيل : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ»، قال المبرد : « فإذا خبر عن زيد »[٤] .

كأنك قلت : فبحضرتي زيد ، أو بمكاني زيد [٥] .

---

(١) البيت من الطويل ، نسبه سيبويه لرجل من العرب . وصدره : وكنتُ أرَى زيداً كما قيل سيداً
والشاهد فيه : قوله (إذا إنّه) حيث جاءت « إذا » على رأي الأخفش حرفاً ، إذ الظروف لاتقع « إن » المكسورة بعدها ، انظر : الكتاب ٣ / ١٤٤ ، المقتضب ٢ / ٣٥٠ ،، الخصائص ٢ / ٢٩٩ ، ابن يعيش ٤/ ٩٧ ، المساعد ١/ ٥١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٥ ، الخزانة ١٠ / ٢٦٥ ، الارتشاف ٢/ ٢٤٠ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٤ .

(٣) الهمع ٣ / ١٨٢ .

(٤) للمبرد في « إذا » الفجائية رأيان : قال في ٢ / ٥٦ : « ولـ « إذا موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة » .
وقال في ٣ / ١٧٨ : « فأما « إذا » التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ » ، وانظر شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٤ .

(٥) يقول المبرد في المقتضب ٣ / ٢٧٤ : « تقول : خرجت فإذا زيد ، فمعنى (إذا) ها هنا للمفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً ، لأن معنى : فإذا زيد ، أي فإذا زيد قد وافقني » .

(و) « إذا » الفجائية (لا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية) نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سيئَةٌ بِمَا قَدَّمَت أَيْدِيهم إِذَا هُم يَقْنَطُون ﴾ (١) .

وحكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد بعدها ، نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا قَد قَامَ زَيْدٌ » (٢) .

(وقد تقع) « إذا » الفجائية (بعد « بينا ») ، كقولها :

[مكرر] فَبَيْنَا نَسوس النَّاسَ والأَمرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ (٣)

(و « بينما ») ، كقوله (٤) :

[٤٩١] بَيْنَما المَـرْءُ في فُنُـونِ الأَمَانِي فَـإِذَا رائـد المَنُونِ مُـوَافِي (٤)

[مذ ومنذ : معناهما واستعمالهما]

(ومنها) أي : من الظروف (« مذ ») ، وهي : مقْتَطعةٌ من « منذ » ، (و « منذ » وهي الأصل) لـ « مذ » (٥) ؛ لأن من العرب من يقول : « مَارَأَيْتُه مُذُ يَوْمَانِ - بضم الذال - فلو لم تكن أصلها « منذ » لوجب تسكينها بكل حال . وَرُدَّ : بجواز كون الضم للاتباع ، وذهب أبـو إسحاق

---

(١) سورة الروم آية : ٣٦ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٤٠ : « فتخصيص ابن مالك أنها لايليها إلا جملة اسمية وهم » .

(٣) سبق تخريجه ، والشاهد فيه هنا وقوع إذا الفجائية بعد بينما .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله ك (بينما المرءُ . . . إذا) حيث وقعت إذا الفجائية بعد « بينما » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٥ ، المساعد ١ / ٥١١ ، الارتشاف ٢ / ٢٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٧٣ .

(٥) المغني ١ / ٣٧٣ .

بن ملكون : إلى أن « مذ » ليست مقتطعة من « منذ » [١] ، واختلف في « منذ » ، فالصحيح أنها بسيطة [٢] ، وقال الفراء : « مركبة من « من » الجارة وذو الطائية [٣] » ، وقال غيره من الكوفيين : مركبة من « من وإذ » ، وَرُدَّ الأول باستعمال جميع العرب لها ، والثاني : بأن « من » لاتدخل على « إذ »].

والأفصح فيها : ضم الميم [٤] ، (وقد تكسر ميمهما) عند بني سليم [٥] ، فيقال : منذ ومذ ، بكسر الميم فيهما .

[يضافان إلى جملة]

(و) " مذ " و " منذ " (مضافان إلى الجملة) [٦] الاسمية والفعلية (مصرح بجزأيها) ، نحو: « مَارَأَيْتُه مُذْ أَنَا يَافِع .» ، أو « مذ/ كان عِنْدِي » . /٢٦٧/

(أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتاً يجاب به « متى » أو « كم ») ، [فالأول ، نحو : «مَا رَأَيْتُه مُذُ يوم الجُمَعة .» ، والثاني : « مَا رأيْتَه مُذْ يَوْمَان .» ، واحترز من غير الوقت كـ « زيد ، وقيام » ، ومن وقت لايجابان به كوقت وحين .

---

(١) المغني ١ / ٣٧٤ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٤١ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ١١٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٨٧ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٤٢ .

(٦) في الأصل و « ب » « الجملة » والصواب : جملة ، اسمية وفعلية ، بدليل قوله بعد : مصرح بجزأيها..الخ ولو كانت الجملة لكانت العبارة : مصرحا و « جملة » هو ما في التسهيل وفي شرحه لابن مالك وللسلسيلي ولابن عقيل .

وما اختاره المصنف من رفع الزمان بعد « مذ ومنذ » بفعل محذوف مذهب الكوفيين [١]، والتقدير : مذ مضى يوم الجمعة ، أو مذ كان يومان ، فحذف الفعل وبقي مرفوعه ، قال المصنف : « وإنما اخترته لأن فيه إجراء « مذ ومنذ » على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال [٢]» .

(و) مذ ومنذ (قد يجران الوقت) نحو قوله :

{٤٩٢} قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ [٣]

(أو) يجران (مايستفهم بـه عنـه) أي : عن الوقت ، نحو : « مُذ مَتَى رَأَيْتَه ؟، وَمُذْ كَم فَقَدْتَهُ ؟ حال كونهما (حرفين) عند الجمهور ، بدليل إيصالهما الفعل إلى « كم » و « متى » كما يوصل الجار نحو : « مُذْ كَمْ » أَوْ « مُذْ مَتى سِرْتَ ؟ ، كما تقول : « بِمَنْ مَرَرْتَ » ، وقيل : هُمَا حينئذ اسمان منصوبان على الظرفية بالفعل قبلهما ، ورد - بما تقدم - من الاتصال[٤] وغيره ، ولو كانا ظرفين لجاز . مُنْذُ كَمْ سِرْتَ فِيه كَما يَجوزُ : يَومُ الجُمعة سِرْتُ فِيه ، والامتناع من ذلك دليل أنهما حرفا جر .

(بمعنى : « من ») لابتداء الغاية (إن صلح جوابا لـ « متى ») ، وذلك إذا كان الزمان ماضياً معرفة دالا على وقت معلوم ، نحو : « مَا رَأَيْتُه مُذ يَوْمِ الجُمَعَةِ .» .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٢٤٣ .

(٢) شرح ابن مالك ٢ / ٢١٧ .

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس .

والشاهد فيه قوله : (منذ أزمان) حيث جرت منذ الوقت وهو قليل . انظر : ديوانه ٨٠ ، المغني ١ / ٣٧٢ ، المساعد ١ / ٥١٣ ، الهمع ٣ / ٢٢٥ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٧ .

(٤) في الأصل و « ب » « الاتصال » تصنيف .

(وإلا) يصلح جواباً لـ « متى » (فبمعنى « في ») ، وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفة نحو: « مَا رَأَيْتُه مُنذُ اللَّيلةِ » .

(أو بمعنى « من » و « إلى » معاً) ، وذلك ، إذا كان الزمان نكرة ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ، نحو : « مَا رَأَيْتُه منذُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ » .

(وقد يغني عن جواب « متى » في الحالين) : حال الظرفية والحرفية على القولين . (مَصْدَرٌ معين الزمان) نحو : « مَا رَيْتُه مُذ قُدُومِ زَيْدٍ » ، أي : مذ زَمَنِ قُدُومِ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، واحترز بـ « معين الزمان » عن مبهمه ، كقدوم رجل أو قدوم .

(أو « أن ») المفتوحة المشددة (وصلتها) نحو : « مَا رَأَيْتُه مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي » / ٢٦٨ / ، فيحكم على موضع « أنَّ » وصلتها بما حكم به على لفظ المصدر الصريح من رفع أو خفض لأنها مؤولة بـه، ويكون ذلك على حذف مضاف ، والتقدير : مُذْ زَمَنِ أَنَّ اللَّه خَلَقَنِي .

[مبتدآن أو ظرفان]

(و) مذ ومنذ (ليسا قبل المرفوع مبتدأين) والمرفوع خبراً لهما كما يقول الفارسي وابن السراج[1] والمبرد[2] من البصريين ، والتقدير في المنكور ، نحو : « مَا رأَيتُ زَيْداً مُذْ يَوْمَانِ » ، أمد انقطاع الرؤية يَوْمان ، وفي المعرفة نحو : « مارأيتُ زيداً مذ يَوْمِ الجمعة » أَوَّلُ أمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة .

ورد : بلزوم الابتداء بنكرة بلا مسوغ ، أو معرفة بلا تعَريف معتاد .

---

(١) المساعد ١ / ٥١٥ ، والمغني ١ / ٣٧٣ ، وابن السراج في الأصول ٢ / ١٣٧

(٢) المقتضب ٣ / ٣٠ .

(بل ظرفين) في موضع خبر عن المرفوع بعدهما ، وهو مبتدأ كما يقول الأخفش والزجاج[١] وطائفة من البصريين [٢] ، فإذا قلت : « مَا رَأَيْتُ زَيْداً مُذْ أو منذ يومان » ، فالتقدير عندهم : بيني وبين رؤيته يومان .

ورد [٣] : بعدم اطراد هذا التقدير ، فإذا قلت: يَوم الأَحَد : « مَا رَأَيْتُه مُذْ يَوْمِ الجُمَعَةِ.» ، لم يصح أن يقال : بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولا يصح أن يقدر : يوم الجمعة ، ومابعده إلى الآن ؛ لحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ، ولأنه لم يذكر في موضع ، وذلك دليل على عدم إرادته .

(خلافاً للبصريين) القائلين : بأنهما مبتدأ ومابعدهما خبرهما ، وتقدم رده ، ورد بمقابله، وهو أيضاً لبعض البصريين - كما تقدم - .

وعبارة المصنف توهم أن البصريين كلهم ، على أنهما مبتدآن وقد علمت الحال .

(وسكون ذال « مذ » قبل متحرك أعرف من ضمها) نحو : « مذ يومين أو مذ يومان» ، والضم لغة غني ، وقيل : لغة بني عبيد من غني [٤] .

(وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها) نحو : « مُذُ اليَوم » ، والكسر لغة لبعض بني عبيد ابن غني .

[الآن معناها واستعمالها]

(ومنها) ، أي : من الظروف المبنية لا للتركيب (« الآن» ، لوقت حضر جميعه) كوقت فعل

---

(١) المغني ١ / ٣٧٣ .

(٢) المساعد ١ / ٥١٥ .

(٣) المساعد ١ / ٥١٥ ، الهمع ٣ / ٢٢٤ ورده في المغني فقال ١ / ٣٧٣ : « ولاخفاء بما فيه من التعسف» .

(٤) اللسان مادة (منذ) وفي الأصل و « ب » « بن » تحريف .

الانشاء حال النطق به نحو : « بِعْتُكَ الآنَ » ، (أو) حضر (بعضه) نحو: قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ الآن ﴾ [١] ، ﴿ الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُم ﴾ [٢] .

/٢٦٩/

(وظرفيته غالبه { لا } [٣] لازمة) / ، فمن الغالب قوله :

{٤٩٣} فَإِنِّي لَسْتُ خَاذِلَكُم وَلَكِن سَأَسْعَى الآنَ إِذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا [٤]

ومن غير الغالب خروجها عن الظرفية كقوله :

{٤٩٤} { أَ } [٥] إِلَى الآن لاَيَبِينُ ارْعِوَاءٌ لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي [٦]

(وبني) الآن (لتضمنه معنى الإشارة)، فمعنى «الآن» : هذا الوقت ، هذا قول الزجاج[٧] ، (أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد) [٨] بكونه لايثنى ولايجمع ولايصغر ، بخلاف «حين، وزمان ، ووقت ، ومدة .

---

(١) سورة الجن آية : ٩ .

(٢) سورة الأنفال آية : ٦٦ .

(٣) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢١٨ .

(٤) البيت من الوافر .

والشاهد فيه قوله : (سأسعى الآن) حيث استعمل « الآن » ظرفاً وهو الغالب فيها ، انظر : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٩ وفي العقد الفريد للربيع بن زياد العبسي ٦ / ٢٠

(٥) في الأصل و « ب » : « إلى » .

(٦) البيت من الخفيف ، لعمر بن أبي ربيعة .

والشاهد فيه : قوله : (أإلى الآن) حيث خرجت « الآن » عن الظرفية فجرت بإلى ، وهو من غير الغالب . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٩ ، المساعد ١ / ٥١٦ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٨٩ ، السلسيلي ١ / ٤٧٥ ، الارتشاف ٢ / ٢٤٧ ، الهمع ٣ / ١٨٤ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢ / ١٢٦ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٨) هذا قول السيرافي ،انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ١٢٦ .

(وقد يعرب على رأي) [١] كقوله:

{٤٩٥} كَأَنَّهُما مِلآنِ لَم يَتَغَيَّرا وَقَدْ مَرَّ للدَّارِيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ [٢]

أراد : من الآن ، فحذف النون لالتقاء الساكنين وكسر نون « الآن » لدخول « من » عليه فعلم أنه معرب ، قال المصنف : « وفي الاستدلال به ضعف ؛ لاحتمال أن تكون الكسرة للبناء ، فيكون كـ « شتان» يبنى على الفتح والكسر ، إلا أن الفتح أكثر وأشهر »[٣] .

(وليس) « الآن » (منقولاً من فعل خلافاً للفراء) [٤] في زعمه أنه منقول من « آن » بمعنى «حان » ، وبقيت فتحته كما بقيت في : « أنهاكم عن قيل وقال » [٥] ، ورده المصنف : بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه الألف واللام كما لاتدخل على « قيل ، وقال » ، واشتهر إعرابه وبناؤه كما اشتهر في « قيل ، وقال » [٣] .

[قـــط]

(ومنها « قطُّ ») ، وهو منقول من « القط » وهو القطع عرضا [٦] ، ومنه : « قط القلم » ، وهو مبني لتضمنه معنى « في ومن » الاستغراقية لزوماً ، وبني على حركة لأن لـه أصلاً في

---

(١) الهمع ٣ / ١٨٦ .

(٢) البيت من الطويل ، لأبي صخر الهذلي .

والشاهد فيه : قوله : (ملان) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٠ ، المساعد ١ / ٥١٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٧ ، الهمع ٣ / ١٨٦ ، السلسيلي ١ / ٤٧٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٠ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ١٢٦ .

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣ / ٣٤٠ .

(٦) الصحاح ٣ / ١١٥٣ .

التمكن ، إذ أصله « القط » ، وكانت ضمة تشبيها بـ « قبل » ، لدلالته على ماتقدم من الزمان مثله.

وهو (للوقت الماضي عموماً) ، فإذا قلت : « مَارَأَيْتُه قَطّ » ، فمعناه : « مارأيته فيما مضى من عمري .

[عـــوض]

(ويقابله عَوْضُ) ، فيكون للوقت المستقبل عموماً ، ومعناه : الأبد [١] نحو : « لاَ أَفْعَله عَوْضُ » ، وبني لتضمنه ما تضمنه « قط » ، وبني على حركة فراراً من التقاء الساكنين .

(و) « قط وعوض » (يختصان بالنفي) - كما سبق - تمثيله .

(وربما استعمل « قط » دونه) أي : دون النفي (لفظاً ومعنى) ، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم : « قصرنا الصلاة في السفر/ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ماكنا قط / ٢٧٠/ وآمنه [٢] .

(أو لفظاً لا معنى) نحو : ماروي في الحديث أن أبياً قال : كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين ، فقال : قط ، أي : « ما كانت كذا قط »[٣] .

(وقد ترد « عوض » للمضي) فتكون بمعنى : قط كقوله :

{٤٩٦} فَلَمْ أَرَ عَاماً عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكا وَوَجْهَ غُلاَمٍ يُشْتَهى وَغُلاَمَهْ [٤]

---

(١) الصحاح ٣ / ١٠٩٣ .

(٢) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٢٩ .

(٣) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٧٩ ، و « قط » في الحديث مروية بألف الاستفهام : « أقط » بمعنى : أحسْبُ، وفي المساعد ١ / ٥١٨ ، والسلسيلي ١ / ٤٧٦ دون ألف الاستفهام .

(٤) البيت من الطويل ، شرح ابن مالك ٢/ ٢٢١ ، المساعد ١/ ٥١٨ ، السلسيلي ١/ ٤٧٦ ، اللسان والتاج ==

(وقد يضاف) « عوض » (إلى العائضين ، أو يضاف إليه فيعرب) كقولهم : لاَ أَفْعَلُ ذَلِكَ عَوْضَ العَائِضِينَ ، أي : دَهْرَ الدَّاهِرِينَ ، وكقوله :

{٤٩٧} وَلَـولاَ نَبْلُ عَـوْضٍ فِـي حُظُبَّـايَ وَ أَوْصَـالِي[1]

لَطَاعَنْتُ صُدُورَ القَـوْ مِ طَعْناً لَيْسَ بِالآلِي

وإنما أعرب « عوض » في هاتين الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابله .

[اللغات في قط]

(ويقال : « قط ») بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة .

(وَ « قُطٌّ »[2]) بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشددة [3] .

[وَقَطُ] [4] (بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف [3] .

== م [ع و ض] وهو فيها غير منسوب ، وفي اللسان « يشتري » بدل يشتهي ونسبه محققا شرح ابن مالك للأعشى عن التاج ط الكويت ١٨ / ٤٤٨ .

(١) من مجزوء الهزج ، للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان ، وفي الأصل [لطاعنت عنه الدهر .

والشاهد فيه قوله : (نبلُ عوض) حيث أضيف إلى « عوض » فأعرب ، وأصله البناء . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢١ ، المساعد ١ / ٥١٨ ، الخزانة ٧ / ١١٦ ، الارتشاف ٢ / ٢٤٨ ، الهمع ٣/ ٢١٢ ، السلسيلي ١ / ٤٧٧ .

وروي : خطباي - بالخاء ، وأوصالي - بالواو بدل الفاء .

(٢) الصحاح ٣ / ١١٥٣ .

(٣) ساقطة من الأصل و « ب » وما أثبت من المساعد ١ / ٥١٩ .

(٤) مابين [ ] سقط من « ب » .

(وَقَطْ) بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة لعدم نية المحذوف ، وحكى المصنف في الشرح لغة أخرى وهي « قَطٌّ » بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر على أصل التقاء الساكنين [١] » .

(وعَوْضَ وعَوْضِ) ، بفتح الضاد وكسرها[٢] ، قال ابن السيد : « زعم المازني أنه يفتح ويضم ويكسر » [٣] انتهى ، فالضم حملاً على « بَعْدُ » والفتح كراهية اجتماع الواو والضمة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين .

[أمس معناه ، إعرابه وبناؤه]

(ومنها « أمس ») ، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، أو ما هو في حكمه في إفادة القرب ، وهو معرفة متصرف يستعمل في موضع الرفع والنصب والجر ، إلا أنه جاء (مبنياً على الكسر) في الأَحْوَال الثلاثة [٤] (بلا استثناء عند الحجازيين)[٥] ، فيقولون : «مضى أَمْسِ ، وَأَحْبَبْتُ أَمْسِ ، وَمَا رَأَيْتُه مُذْ أَمْسِ » بالبناء على الكسر في أحواله كلها ، وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف[٦] وكسر على أصل التقاء الساكنين .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٢ .

(٢) في الصحاح ٣ / ١٠٩٣ : « وعوض معناه الأبد ، يُضم ويفتح بغير تنوين » وروي « عَوْضَ » في بيت للأعشى :

رضيعي لبانٍ ثدى أُمٍ تقاسما بأسحَمَ داجٍ عَوْضَ لانتفرقُ

وقال : « قال ابن الكلبي : عوضُ في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل » .

(٣) المساعد ١ / ٥١٩ ، هذا من ب وهو الموافق لما في: المساعد وفي الأصل يفتح ويضم ويكسر معه .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٢٨٣ : لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة ، وكسروه كما كسروا غاق إذا كانت الحركة تدخله . . . لغير إعراب . . . » .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٣ .

(٦) «وقيل:بني لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه» انظر المساعد١/ ٥١٩.

(وباستثناء المرفوع ممنُوعَ الصرف عند التميميين) ، فيبنونه على الكسر في حالتي النصب والجر ، ويعربونه إعراب مالاينصرف حالة الرفع ، حكاه سيبويه : فيقولون : « ذَهَبَ أَمْسُ »(١) ، بالرفع بلا تنوين ، وعلى لغتهم قوله :

{٤٩٨} اعْتَصِمْ بالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ يَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تضمَّن أَمْسُ (٢)

/٢٧١/

برفع « أمس » بلا تنوين / .

(ومنهم) أي : من بني تميم (من يجعل كالمرفوع غيره) ، أي : يجعل غير المرفوع - وهو المنصوب والمجرور - كالمرفوع في كونه معرباً غير منصرف ، فيقول : « أَحْبَبْتُ أَمَسَ » ، وَ « مُذْ أمسَ » (٣) نصباً وجراً بالفتحة ، وعلى الجر بالفتحة قوله :

{٤٩٩} لقد رأيت عجباً مذ أمسَا ... ... (٤)

---

(١) علل سيبويه ذلك فقال: «لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لاعن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس . . فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه » . الكتاب ٣ / ٢٨٣ بتصرف.

(٢) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أمسُ) على ماوضحه الشارح على لغة بني تميم حيث يعربونه غير منصرف في الرفع ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، المساعد ١ / ٥٢٠ ، الهمع ٣ / ١٨٩ ، الدرر ١ / ١٧٥ ، الأشموني ٣ / ٢٦٨ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٢٨٤ : « وقد فتح قوم أمس في مُذْ لما رفعوا ، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها » وانظر رأي السيرافي في الحاشية قال : « وهم بعض بني تميم » .

(٤) رجز ، للعجاج ، الكتاب ٣ / ٢٨٥ ، النوادر ص ٢٥٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٩٦ ، الخزانة ٧/ ١٦٧، ابن يعيش ٤ / ١٠٦ ، الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٤٠١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، المساعد ١ / ٥٢٠ ، السلسيلي ١ / ٤٧٧ .
والشاهد فيه قوله : (أمْسَا) على أن بعض بني تميم يبني « أمس » على الفتح في حالتي النصب والجر . وبعده : عجائزاً مثل السعالي خمسا .

(وليس بناؤه) أي : بناء أمس (على الفتح لغة ، خلافاً للزجاجي) أبي القاسم ، وللزجاج أبي إسحاق [١] ، في زعمهما [١] : أن من العرب من يبني « أمس » على الفتح مستدلين بقوله :

لقد رأيت عجباً مذ أمسَا ... ... [٢]

والصواب أنَّه معربٌ غير منصرف كما هو ظاهر كلام سيبويه [٣] .

(فإن نكر) أمس ([أو كسر ، أو صغر] [٤] ، أو أضيف ، أو قارن الألف واللام ، أعرب باتفاق) من العرب نحو : « كُلَّ غَدٍ صَائِرٍ أَمْسًا » ، و « مَضَى أَمْسُنَا » ، و « الأَمْسُ مبَارِكٌ » ، وكذا يعرب إن ثني أو جمع جمع قلة نحو : « أَمَاسٍ » ، أو جمع كثرة نحو : « أَمُوسٍ » ، ونصَّ سيبويه [٥] على أن « أمس » لا يصغر كـ« غَدٍ » ، ونصوص النحويين أكثرها على ماقال سيبويه خلافاً للمبرد والفارسي وابن الدهان [٦] والمصنف [٧] .

---

(١) الشرح الكبير ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٢) سبق تخريجه

(٣) الكتاب ٣ / ٢٨٣ ، قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٤٠١ : « وهذا - أي البيت - لاحجة فيه ؛ لأنه يمكن أن يكون معرباً إعراب مالاينصرف ، وأيضاً فإن الدليل على أنه ليس بمبني على الفتح أنه لم يأت إلا في موضع خفض ، ولو كان مبنيا لجاء مثل : شهدت زيداً أمس » .

(٤) مابين [ ] ساقط من الأصل و « ب » وما أثبت من شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، والمساعد ، ومتن التسهيل ، وسيذكر في الشرح التكسير والتصغير ، وأثبت في هامش الأصل ثم ضرب عليه .

(٥) قال سيبويه ٣/ ٤٨٠ : « وأمْسِ وغَدٌ لم يتمكنا . . ، فكرهوا أن يحقروهما » ، فرأيهُ على الكراهة لاالمنع .

(٦) الارتشاف ٢ / ٢٤٩ ، الهمع ٣ / ١٩١ ، والمساعد ١ / ٥٢١ .

(٧) لم أجده في شرح التسهيل لابن مالك ، وذكر أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٢٤٩ ، والسيوطي في الهمع ٣ / ١٩١ أنه في الكافية الشافية لابن مالك ولم أجده .

(وربما بني) « أمس » (المقارن لهما) أي : للألف واللام على الكسر ، كقوله :

[٥٠٠] وإني وَقَفْتُ اليَوْمَ والأمسِ قَبْلَه بِبَابِكَ حَتى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ (١)

بكسر سين أمس ، قال في الشرح : « والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام لغير تعريف ، واستصحب تضمين معنى المعرفة ، واستدام البناء »(٢) .

« فصل »

[ظرف المكان]

[مايقع ظرفا قياسا]

(الصالح للظرفية القياسية) ، خرج غير القياسية - وستأتي - (من أسماء الأمكنة) ، خرج أسماء الأزمنة ، فإنها كلها صالحة للنصب على الظرفية ، ولايقبل ذلك من أسماء الأمكنة إلا المبهم، وهو (مادل على مقدر) ، وفي نسخة : (مقدارٍ) ، وهما متقاربان ، نحو : « سِرْتُ غَلْوَةً ، أو ميلاً، أو فرسخاً ، أو بريداً » ، والغلوة : مائة باعٍ (٣) ، والباع : قدر مد اليدين ، والميل : عشر (٤) غلاء ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ (٥) .

---

(١) البيت من الطويل ، لنصيب .

والشاهد فيه قوله : « والأمس » حيث بني « الأمس » على الكسر مع « ال » وحقه الإعراب . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٤ ، المساعد ١ / ٥٢١ ، المحتسب ٢ / ١٩٠ ، الإنصاف ١ / ٣٢٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٩٦ ، الهمع ٣ / ١٩٠ ، السلسيلي ١ / ٤٧٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٤ .

(٣) في ب : « ذراع » - سهو .

(٤) في الأصل و « ب » : عشرة والغلوة مؤنثة .

(٥) في الأصل و « ب » « أربع فراسخ » خطأ والفرسخ مذكر .

(أو مسمى إضافي محض) ، وهو مالا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه ، كمكان ، وناحية ، وأمام ، ووراء .

واحترز بـ « محض » من الإضافي الدال بنفسه على معنى لايصلح لكل مكان [1] ، كجوف ، وباطن ، وظاهر ، وداخل ، وخارج ، فإن قصد بشئ منها معنى الظرفية / لازمه لفظ « في » ، أوما /٢٧٢/ في معناها ، كـ « باء » الظرفية .

(أو جارٍ باطراد مجرى ماهو) مسمى إضافي محض (كذلك) ، وهو صفة المكان الغالبة نحو : « هم قريباً منك ، وشرقي الدار .» .

ومصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديـراً نحو قولهم : « هو قرب الدار ، ووزن الجبل وزنته .» ، أي : مكان مسامتته [2] .

والمراد بـ « اطراد » أنه لاتختص ظرفيته بعامل ، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه كـ « مَقْعَد» ، كما سيأتي .

(فإن جئ بغير ذلك) المتقدم من المقدر ، والإضافي المحض ، والجاري باطراد مجراه ، وغير ذلك ، هو الظرف المختص ، وهو ماله اسم من جهة نفسه ، كالدار ، والمسجد ، والسوق ، والحانوت، من كل ماله جهات تحيط به .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٤١٠ : « واعلم أنّه ليس كُلُّ موضع ، ولاكل مكان يحسن أن يكون ظرفاً ، فمّما لايحسن أن يكون ظرفاً أن العرب لاتقول : هو جَوْفَ المسجد ، ولاهو داخل الدار ، ولاهو خارج الدار ، حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار » .

(٢) مصدر سامته : قابله وحاذاه .

فإن جئ به (لظرفية لازمه غالباً] لفظ [(١) « في ») ، نحو : « جَلَسْتُ في السُّوقِ » ، (أو مافي معناها) مما هو بمعنى « في » الدالة على الظرفية ، نحو : « اعْتَكَفْتُ بالْمَسْجِدِ » ، ومن غير الغالب ما نصبه العامل من الأماكن المختصة وهو محفوظ (٢) ، وذلك كل مكان مختص مع دخل، والشام مع ذهبت خاصة ، وقوله :

[٥٠١] جَزَى اللَّهُ بالإحْسَانِ مافَعَلا بِكُم رَفيقَيْنِ قَـالاَ خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَـدِ (٣)

(مالم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه) ، وهو مادل على محل الحدث المشتق هو من اسمه ، «كمقعد ، ومرقد ، ومصلى » ، (فيلحق بالظروف قياساً إن عمل فيه أصله) (٤) نحو : « جلوسي مجلس زيد حسن .» .

---

(١) مابين] [ليس في الأصل و « ب » ، وما أثبت من شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٤ ، وهو مثبت في المساعد والسلسيلي

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٥ : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم ، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب : وهذا شاذٌ ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت » ، ووافقه الرضي في شرح الكافية ١ / ١٨٦ .

وخالفه المبرد فقال في المقتضب ٤ / ٣٣٧ : « فأمَّا دخلت البيت فإن البيت مفعول . . . ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته وأوصلته إلى الدار ، لايمتنع منه ماكان مثل الدار ، تقول : دخلت المسجد ودخلت البيت . . . فهو في التعدي كقولك : عمرت الدار . . . لأنه فعل وصل منك إليها مثل ضربت زيداً ، فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في المخصوص والمبهم » . وانظر الهمع ٣ / ١٣ .

(٣) البيت من الطويل ، نسب لرجل من الجن .

والشاهد فيه قوله : (قالا خيمتي) حيث نصب « خيمتي » انتصاب المفعول فيه ضرورة ، انظر: الروض الأنف ٢ / ٢٣٤ ، المقرب ١ / ١٤٧ ، الشرح الكبير ١ / ٣٣٠ ، الارتشاف ٢ / ٢٥٤ ، الهمع ٣/ ١٥٤، المساعد ١ / ٥٢٣ ، الهمع ٣ / ١٥٤ .

(٤) وعلل سيبويه نصبه على الظرفية فقال ١ / ٣٥ : « ويتعدى - أي الفعل - إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ؛ لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهابٌ ، وذلك قولك : ذهبتُ المذهبَ البعيدَ وجلستُ مجلساً حسناً ، وقعدتُ مقعداً كريماً » .

(أو) عمل فيه (مشارك له في الفرعية) ، نحو : « قعدت مقعد زيد » ، ولايجوز أن ينصبه غير الأصل والمشارك ، فلا تقول: « ضَحِكْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ ، بل في مجلسه » .

(وسماعاً [1] إن دل على قرب أو بعد ، نحو : « هُو مِنِّي مَنْزِلَةَ الشغَافِ ، وَمَنَاطَ الثُرَيَّا) فالمثال الأول للقرب ، ونحوه : « هو مني منزلة الولد » ، أي : داني المنزلة ، والمثال الثاني للبعد ، ونحوه : « هوَ مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ .» ، أي : مقصى مبعد ، وإنما اقتصر فيه / على السماع ، لأن /٢٧٣/ العامل فيها الاستقرار وهو ليس أصلاً ولامشاركاً ، نعم إن قدر العامل في منزلة نزل ، وفي المناط ناط كان مقيساً .

والشغاف بالشين والغين المعجمتين : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، يقال : «شَغَفَهُ الحُبُّ » ، أي : بلغ شغافه ، والمناط : مفعل من ناط الشَّئَ ينوطه نوطاً : علقه ، ومعنى الأول : هو لاصق بقلبي ، ومعنى الثاني : هو مرتفع ، ولو لم يُرَدْ قربٌ أو بعدٌ بل أريد الحقيقة لم يجز ، فلا تقول : « هُوَ مِنِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ .» ، تريد : مكان زجره ، ولا مقعد القابلة . تريد مكان قعودها [2] .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٤١٤ : « وجاز ذلك - هو مني معقدَ الإزار . . - كما جاز دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشامَ ؛ لأنها أماكنُ وإن لم تكن كالمكان .
ثم عقب فقال : وليس يجوز هذا في كل شئ ، لو قلت : هو منّي مجلسك أو متّكأ زيدٍ ، أو مربطَ الفرسِ ، لم يجز ، فاستعمل من هذا مااستعملت العربُ وأجز ما أجازوا » .

(٢) المساعد ١ / ٥٢٣ .

« فصل »

[تصرف ظرف المكان]

[كثير التصرف]

(من الظروف المكانية كثير التصرف) ، بأن يستعمل كثيراً إما مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو نائبه ، أو مضافاً إليه ، وذلك (كـ « مكان ») ، فيستعمل ظرفاً فتقول : « اجْلِسْ مكَانَكَ . » ، وغير ظرف فتقول : « مَكَانُك مَكَانٌ حَسَنٌ . » ، هذا إذا كان مكان (لا بمعنى بدل) ، فإن كان بمعناه لم يتصرف كما سيأتي .

(ويمين ، وشمال) ، كقول العرب : « منازلهم يميناً وشمالاً » ، وتقول : « يمِينُ الطَّرِيق أَسْهَلُ، وَشمَالُهَا أَقْرَبُ » .

(وذات اليمين وذات الشمال) ، كقوله تعالى : ﴿ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِم ذَاتَ اليَمِينِ وَإِذا غَرَبَت تَقْرِضُهم ذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ (١) ، وتقول : « ذات اليمين يُمْنٌ ، وذات الشمال شُؤْمٌ » .

[متوسط التصرف]

(ومتوسط التصرف كغير « فوق » و « تحت » من أسماء الجهات) ، وهو : أمام "، وقدام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وأعلى ، تقول : « زيد أمامك ، أو قدامك ، أو وراءك ، أو خلفك ، أو أسفلك ، أو أعلاك » ، بالرفع فيهن والنصب ، قال الله تعالى : ﴿ والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم ﴾ (٢) قرئ بالرفع ، والنصب(٣) .

---

(١) سورة الكهف من الآية : ١٧ .

(٢) سورة الأنفال من الآية : ٤٢ .

(٣) في معاني القرآن للفراء ١ / ٤١١ : « وقوله : (أسفَلَ منكم) نصبت ، يريد : مكاناً أسفل منكم ، ولو وصفهم بالتسفل وأراد : والركبُ أشد تسفلاً لجاز ، ورفع » ، وبالضم قرأ زيد بن علي : البحر المحيط . كما أجازه - الرفع - الأخفش والكسائي ، انظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٨٨ .

وأما « فوق » و « تحت » فلا يكونان إلا ظرفين ، ومَدْرَكُ هذا إنما هو السماع [١] .

(و « بين » مجرداً) من « الألف وما » ، بدليل ماسبق له من أنها إذا صحبها أحدهما لزمتها الظرفية الزمانية فلا تكون من ظروف المكان ولا متصرفاً فيها » ، قاله ابن عقيل[١] ، وقال المرادي : « مجردة من التركيب ، نحو : « بين بين » فإنه عادم التصرف ، وسيأتي في القسم الرابع[٢] » ، وقال غيره : « مجرداً عن الظرفية » ، وَرُدَّ / . /٢٧٤/

ومثال تصرف « بين » المجردة مما ذكر . « هو بعيد بينِ المنكبين ، نقي بينِ الحاجبين .» ، ومنه : ﴿ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [٣] ، ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم ﴾ [٤] ، في قراءة الرفع[٥] ، قال المصنف : « وقد تكون « بين » ظرف زمان كما تكون ظرف مكان .» ، ومنه حديث : « ساعة يَوْمِ الجُمُعَةِ بَيْنَ خُرُوجِ الإمامِ وانْقِضَاء الصَّلاَةِ » [٦] .

[نادر التصرف]

(ونادر التصرف كـ « حيث ») ، كقوله :

{٥٠٢} إنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاجِيـ ـهِ حِمى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ [٧]

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٩٩ .

(٢) المساعد ١ / ٥٢٥ .

(٣) سورة الكهف من الآية : ٧٨ .

(٤) سورة الأنعام من الآية : ٩٤ .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ١/ ٣٤٥ : « قرأ حمزة ومجاهد « بينكُمُ » يريد وصلَكم ، وفي قراءة عبد الله «لقد تقطع مابينكم » وهو وجه الكلام » .

(٦) سنن ابن ماجه ١ / ٣٦٠ .

(٧) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إن حيث) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، المساعد ١ / ٥٢٥ ، الهمع ٣ / ٢٠٨ ، المغني ١/ ١٤٠ .، وفي الأصل : راعيه .

أنشده [١] المصنف ، وجعل « حيث » اسم « إن » ، و « حمى » خبرها ، قال المرادي : «والصواب العكس »[٢] ، (و « وسط ») بسكون السين ، كقول عدي بن زيد يصف سحاباً :

{٥٠٣} وَوَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ المِجْـ ـــدَلِ . طَوْراً يَخْبُو وَطَوْراً يُنِيرُ [٣]

يروى برفع « وسطه » على الابتداء وخبره « كاليراع » ، وبنصبه على الظرف خبراً مقدماً ، والكاف مبتدأ .

قال الجوهري : يقال « جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ » بالتَّسْكِين ، وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط[٤] ، فإن لم يصلح فيه بين فهو « وسط » بالتحريك ، وربما سكن وليس بالوجه[٥] » واليراع هنا : جمع يراعة ، وهو ذباب يطير بالليل ، والمجدل : القصر ، ويقال : خبت النار تَخْبُوا خُبُواً : طَفِئَتْ . .

(و « دون ») كقوله :

{٤٥٧} أَلَمْ تريا [٦] أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والمَوْتُ دونُهَا [٧]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، ورد ابو حيان رأي ابن مالك فقال : « ذكر ابن مالك أنها مما ندر تصرفها وأنشد مالاحجة فيه » .

(٢) أي : تكون « حيث » خبراً و « حمى » اسماً ، وعليه فلاشاهد فيه ، انظر شرح التسهيل للمرادي ١/ ٢٩٩.

(٣) البيت من الخفيف .
والشاهد فيه قوله : (ووسطه) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٣ ، المساعد ١ / ٥٢٦ ، السلسيلي ١ / ٤٨٠ ، الهمع ٣ / ١٥٧ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٩٩ .

(٤) مابين القوسين ساقطة من المخطوطتين والسياق يقتضيها وأثبتها من قول الجوهري في الصحاح٣/ ١١٦٨.

(٥) الصحاح ٣ / ١١٦٨ .

(٦) في الأصل و « ب » « تر » بدون « ياء » ، وقد رويت في المصادر التالية « تريا » .

(٧) البيت من الطويل ، لموسى بن جابر . ==

برفع « دونها » على الخبرية للموت وهو نادر ، والنصب على الظرفية أكثر إذا كانت (لا بمعنى ردئ) فإن كانت كذلك امتنع نصبها على الظرفية حكى سيبويه : « هذا ثوب دون »[1] ، أي: ردئ .

[عادم التصرف]

(وعادم التصرف) ، فيلزم النصب على الظرفية أوشبهها ، («كفوق » ، و « تحت ») ، [تقول: « فَوْقَك رَأسُك » ، وَ « تَحتَكَ رِجْلاَكَ .» ، بالنصب لاغير ، نص على ذلك الأخفش [2] نقلا عن العرب ، ويخرُجان عن الظرفية إلى شبهها ، وهو الجر بمن خاصة ، قال الله تعالى : ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهَارُ﴾ [3] ، ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِم السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِم ﴾ [4] ، وشذ قوله :

[٥٠٤] كَلِّفُونِي الَّذِي أَطِيقُ فَإِنِّي لَسْتُ رَهْناً بِفُوقِ مَا أَسْتَطِيعُ [5]

وقوله :

[٥٠٥] فَأُقْسِم باللَّهِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُه عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لاَ أُعَلِّمُه بُطْلاَ [6]

== والشاهد فيه قوله : (دونها) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٤ ، المساعد ١/ ٥٢٦ ، الهمع ٣ / ٢٠٩ ، السلسيلي ١ / ٤٨١ .

(١) الكتاب ١ / ٤١٠ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٦٢ ، الهمع ٣ / ١٩٨ .

(٣) سورة البروج من الآية : ١١ .

(٤) سورة النحل آية : ٢٦ .

(٥) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بفوق) حيث جر «فوق» بغير «من» فهو شاذ ، انظر: الهمع ٣/ ١٩٨ ، الدرر ١/ ١٧٨ .

(٦) البيت من الطويل ، لأبي صخر الهذلي .
والشاهد فيه قوله : (على فوق) كالسابق . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٤ ، الهمع ٣/ ١٩٨ .

(و « عند » و « لدن » و « مع ») ، وستأتي .

(و « بَيْنَ بَيْنَ ») ، كقوله :

{٥٠٦} نَحْمِي حَقِيْقَتَنا وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُطَ بَيْنَ بَيْنَا (١)

أي : بين هؤلاء وبين هؤلاء ، فترك الإضافة وركب تركيب خمسة عشر (دون إضافة)، فإن أضيف إليها / تعين زوال الظرفية ، ولهذا خطأ ابن جني من قال : همزة بين بين بالفتح ، / ٢٧٥/ وقال : « الصواب همزة بين بين بالإضافة » (٢) ، وإن أضيف صدر بين { بين } إلى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولهم : من أحكام الهمزة التسهيل بين بين ، وزوالها نحو : بين بين أقيس في الإبدال(٣) .

(و «حول ») كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ﴾ (٤) .

(وَ « حَوَالَ ») كقوله :

{٥٠٧} { أَهَدَمُوا } (٥) بَيْتَكَ لاَ أَبَا لَكَا وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا (٦)

---

(١) البيت من مجزوء الكامل ، لعبيد بن الأبرص .
والشاهد فيه قوله : (بين بينا) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٢ ، السلسيلي ١ / ٤٨١، المساعد ١ / ٥٢٧ ، الهمع ٣ / ٢٠٤ ، ابن يعيش ٤ / ٧ ، سر صناعة الإعراب ١/ ٤٩ ، وديوانه: ١٣٦ .

(٢) المساعد ١ / ٥٢٨ ، الهمع ٣ / ٢٠٥ .

(٣) المساعد ١ / ٥٢٥ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٧ .

(٥) ساقطة من المخطوطتين .

(٦) رجز ، وهو من تكاذيب الأعراب ، يزعمون أنه من قول الضب لولده أيام كانت الأشياء تتكلم .
والشاهد فيه قوله : (حوالكا) حيث جاء مفردا وهو ظرف مكان غير متصرف ، انظر : الكتاب ١ / ٥٣١ الكامل ٢ / ١٩٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٢ ، السلسيلي ١ / ٣٨٢ .

(و « حَوْلَيْ ») تثنية « حول » كقوله :

٥٠٨ يَا إِبِلِي مَاذَامُـهُ فَتَأْبَيْـه ماءٌ رَوَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلِيْهْ (١)

(و « حوالي ») تثنية « حول » كقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم حَوَالَيْنَا وَلاَ عَلَيْنَا»(٢).

(« وأحوال ») جمع « حول » ، كقوله :

٥٠٩ ... ... أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ والنَّاسَ أَحْوَالِي (٣)

ومعنى الجميع واحد ، وليست التثنية هنا شفع الواحد .

(و « هنا » و أخواته) المتقدمة في باب الإشارة ، وهي « هِنَّا » ، « هَنَّا » بكسر الهاء وفتحها مع تشديد النون ، و « هَنَّتْ » و « ثَمَّ » - بفتح المثلثة .

(و « بدل » لا بمعنى بديل ، وما رادفه من مكان) ، نحو : هذا بدل هذا ، أي : مكانه ، وهذا مكان هذا ، أي : بدله ، قال ابن خروف : « البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لايرفعان ، فإن

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ١ / ٣٣٢ : « هكذا روينا عن أبي زيد - فَتَأْبَيْهْ . حَوْلِيْهْ - وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا ، يقولون : فتأبيه » و « نصى حوليه » ، فينشدونه من السريع لا من الرجز .
فالبيت من السريع - على رواية الكوفيين - للزفيان السعدي .
والشاهد فيه قوله : (حوليه) حيث جاء تثنية حول ظرف مكان وهو لايتصرف ، انظر : النوادر ص ٣٣١ ، الخصائص ١ / ٣٣٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٢ ، الهمع ٣ / ١٥٨ .

(٢) سنن ابن ماجه ١ / ٤٠٤ .

(٣) عجز بيت من الطويل ،لامرئ القيس .
وصدره : فقالت سَبَاك الله إنك فاضحي .
والشاهد فيه قوله : (أحوالي) حيث جاء جمعاً لـ « حول » وهو ظرف مكان لايتصرف ، انظر : ديوانه٤٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٣ ، الهمع ٣ / ١٥٩ .

ذكر كل منهما في موضعه ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى رُفِعَا ، نحو : « هَذَا مَكَانُكَ »، تشير إلى المكان ، وهذا بدل من هذا ، فترفع لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو ، وإنما انتصب البدل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع حين أخرج كل منهما عن موضعه فلزما طريقه واحدة [١] .

واحترز بقوله : (لا بمعنى بديل) من نحو: هذا بدل من هذا ، أي : بديل فيرفع .

[بناء حيث وإعرابها وما تضاف إليه]

(فـ « حيث » مبنية) : لتضمنها معنى حرف الشرط إن كانت شرطية ، نحو : « حيثما تجلس أجلس.» ، وإلا فلشبه الحرف في الافتقار ، وحركت لئلا يلتقي ساكنان .

وبنيت (على الضم) لشبهها بـ « قبل وبعد » ، لأنها تضاف إلى الجمل والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد ، فكأنها مقطوعة عن الإضافة .

(وقد تفتح) طلبا للتخفيف عند بني يربوع وطُهَيَّة [٢] / . /٢٧٦/

(أو تكسر) ، على أصل التقاء الساكنين .

(وقد تقلب ياؤُها واوً) ؛ فيقال : حوث ، قال اللحياني : هي لغة طئ [٣] ، وزعم ابن سيده أن أصل «حيث » : حوث (وإعرابها لغة فقعسية) ، فتخفض في موضع الخفض ، وتنصب في موضع النصب ، يقولون : « جَلَسْتُ حَيْثَ كُنْتَ .» بنصب «حَيْث » ، و «جئت من حيث

---

(١) المساعد ١ / ٥٢٨ .

(٢) جاء في اللسان : « قال الكسائي : سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حالٍ في الخفض والنصب والرفع » .

(٣) المغني ١ / ١٤٠ ، والمساعد ١ / ٥٢٩ . وفي المساعد والسلسيلي ١/ ٤٨٢ « وقد تخلف ياءاً واوً » .

جئت .» بجر « حيث بمن ، وصارت عندهم كـ « عند» ، وحكى الكسائي [١] ذلك عن بني الحارث بن أسد أيضاً .

وفقعسية : نسبه إلى فقعس ، أبو قبيلة من بني أسد .

ولا تستعمل «حيث » إلا مضافة إلى جملة خبرية ، مثبتة أو منفية بـ « لم » أو « لا » .

(وندرت إضافتها إلى مفرد) كقوله :

{٥١٠} أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعاً ... ... [٢]

في روايةالجر ، وهو [٣] عند البصريين نادر لايقاس عليه ، خلافاً للكسائي [٤] .

(وعدم إضافتها لفظاً أندر) من إضافتها إلى المفرد ، وجعل المصنف منه قوله :

{٥١١} إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُه [٥]

---

(١) انظر اللسان مادة « حيث » .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، وبعده : نجماً يضيءُ كالشهاب ساطعا .
والشاهدفيه قوله : (حيث سهيل) على أن « حيث » أضيفت إلى مفرد على ندرة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، المساعد ١ / ٥٢٩ ، ابن يعيش ٤ / ٩٠ ، الخزانة ٧ / ٣ ، إيضاح الشعر لأبي علي ٢٠٧ ، الهمع ٣ / ٢٠٦ ، المغني ١ / ١٥١ ، السلسيلي ١ / ٤٨٢ .

(٣) في الأصل و « ب » « وهي » ، والمثبت أولى لمطابقة نادر .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٦٢ .

(٥) البيت من الطويل ، لأبي حية النميري .
والشاهد فيه قوله : (حيث مانفحت) على ماوضحه الشارح .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣، المساعد ١ / ٥٣٠ ، البحر المحيط ٦ / ٢٩٤ ، المغني ١/ ١٥١، السلسيلي ١ / ٤٨٣ .

قال : أراد إِذَا رَيْدَة نَفَحْت لَه مِنْ حَيْثُ مَا هَبَّت أَتَاهُ ، فحذف هبت للعلم به ، وجعل ما عوضاً ، كما جعل التنوين في حينئذ[١] كذلك ، قال المرادي : « ولاحجة فيه لاحتمال أن تكون حيث مضافة إلى نفحت ، وريدة فاعل بفعل محذوف يفسره المعني ، والتقدير : « إذا نفحت ريدة» [٢] .

ويقال : ريح ريدة أي : لينة الهبوب ، ونفحت الريح : هبت .

(وقد يراد بها) أي : بحيث (« الحين » عند الأخفش) [٣] مستدلاً بقوله :

{٥١٢} لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِـــه حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُه [٤]

وَرُدَّ بأن ظاهره أنها فيه للمكان ؛ إذ المعنى حيث مشى وتوجه .

[عند]

(و « عند » للحضور ، أو القرب[٥] حساً أ و معنى) ، وقد اجتمع الحضور الحسي والمعنوي في قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَه عِلْمٌ مِنَ الكِتَابِ ﴾[٦] ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مسْتَقِراً عِنْدَهُ ﴾[٦] ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٣ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٢٩٩ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ١٠٨ .

(٤) البيت من المديد ، لطرفة بن العبد .
الشاهد فيه قوله : (حيثُ) حيث أنت (حيث) للزمان بمعنى الحين ، على رأي الأخفش ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٣ ، الخزانة ٧ / ١٩ ، ابن يعيش ١٠ / ٩٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٩٩ ، الهمع ٣ / ٢٠٧ ، المساعد ١ / ٥٣٠ ، وديوانه : ٨٦ ، السلسيلي ١ / ٤٨٣ .

(٥) في المساعد : أو للقرب .

(٦) سورة النمل من الآية : ٤٠ .

والقرب الحسي كقوله تعالى : ﴿عِنْد سِدْرَةِ الْمُنتَهَى عِنْدَها[١] جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾[٢] ، والمعنوي كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّهم عِنْدَنَا لَمِن الْمُصْطَفين الأَخْيَار ﴾[٣] .

والمشهور في عين «عند» الكسر ، (وربما فتحت عينها أو ضمت) في بعض اللغات[٤]، ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن خاصة ، وتلزم الإضافة إلى مفرد .

[لدن]

(و« لدن »[٥] الأول غاية زمان أو مكان)، [فالأول : «مَا رأَيْتُه مِنْ لَدُنْ ظُهْرِ الخَميس» / ، / ٢٧٧/ والثاني نحو: ﴿وقَدْ آتيناك مِنْ لَدُنَّا ﴾[٦] أي : من جهتنا ونحونا ، وهي مبنية لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد ، وهو كونها مَبْدأَ غايةٍ ، وبهذا فارقت « عند » .

والكثير استعمالها بمن نحو : ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدنكَ وَلِيًّا ﴾ [٧] . (وقلما تعدم « من ») كقولهم: « لدن غدوة » ، و « ما رأيته لدن شبٍّ » .

[مافيها من لغات)

و « لَدُن » بفتح اللام وضم الدال وسكون النون على الأشهر .

---

(١) في ب « عند » سهو .

(٢) سورة النجم آية : ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة ص من الآية : ٤٧ .

(٤) في الصحاح ٢ / ٥١٣ : « وأمَّا عِنْدَ فحضور الشئ ودنوه ، وفيها ثلاث لغات : عند ، وعَند ، وعُند ، وهي ظرف في المكان والزمان » .

(٥) قال سيبويه ٣ / ٢٨٦ : « وجُزمت « لَدُنْ » ، ولم تجعل كعند لأنها لاتمكن في الكلام تمكن « عند » .

(٦) في الأصل و ب « وآتيناه » سهو سورة طه آية : ٩٩ .

(٧) سورة مريم آية : ٥ .

(وقد يقال : « لَدَنْ ولَدِنْ ») بسكون النون وفتح اللام فيهما ، وإحداهما بفتح الدال ، والأخرى بكسرها .

(وَ « لَدْن » و « لُدْنِ ») بسكون الدال فيهما[1] ، واللام في إحداهما مفتوحة، وفي الأخرى مضمومة .

(و « لَدْنَ ») بسكون الدال وفتح اللام والنون ، (و « لد »[2] و « لد »[2]) بسكون الدال فيهما ، واللام في احداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة .

(و « لد ») بفتح اللام وضم الدال وحذف النون ، فهذه تسع لغات .

(و) في بعض نسخ التسهيل لغة عاشرة ، وهي : (لَتِ) بفتح اللام وكسر التاء ، وفي ثبوتها وقفة .

[إعرابهـا]

(وإعراب) « لدن » المفتوحة اللام المضمومة الدال الساكنه النون (الأولى لغة قيسية) وبها قرأ أبو بكر عن[3] عاصم : ﴿مِنْ لَدُنه﴾[4] بجر النون وكسر الدال مشمة الضم ، والأصل: « مِنْ لَدُنه » بضم الدال ، وحكى أبو حاتم : « مِنْ لَدُنِه » بضم الدال وكسر النون ، وتقول في النصب : «لَدُنْهُ » بفتح النون والدال [مضمومة][5] ، أو ساكنة مشمة الضم .

---

(١) زيادة للسياق ، وهو نظير ما في اللغات الأخرى ، وهي ثابتة في المساعد (وكسر النون)

(٢) في المخطوطتين « ولدن » سهو .

(٣) الإقناع ٢ / ٦٨٨ .

(٤) سورة الكهف من الآية : ٢ .

(٥) مابين [ ] سقط سهوا في الأصل ، والمثبت عن ابن عقيل .

(وتُجْبَرُ) « لد » (المنقوصة) من « لدن » برد النون حال كونها (مضافة إلى مضمر) نحو: مِنْ لَدُنْكَ ، ومِنْ لَدُنْهُ لاتصال الضمير بها ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، قال سيبويه : «أما لَدُ فهي لَدُن محذوفة ، فإذا أضفته إلى ضمير رددته إلى أصله ، تقول : مِنْ لَدُنْه ، ومن لدني»(١) انتهى ، وعلى هذا لايجوز من « لدُكَ » ، ولا مِنْ « لَدُه » .

[حكم مابعدها]

(ويُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً) نحو : « لَدُن غَدُوَةٍ ، ولَدُنْ عَشِيَّةٍ » ،كقوله:

{٥١٣} تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي / مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ (٢) /٢٧٨/

(و) يُجَرُّ (تقديراً إن كان جملة) اسمية كقوله :

{٥١٤} وتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كالنَّسْرِ (٣)

أوفعلية كقوله :

{٥١٥} صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُود الذَّوَائِبِ (٤)

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٢) رجز ، نسبه في الدرر لرجل من طيء ١ / ١٨٤ .
والشاهد فيه قوله : (لدن الظهر) فما بعد « لدن » جر بإضافتها إذ كان مفرداً ، انظر : العيني ٣ / ٤٢٩ ، الأشموني ٢ / ٢٦٢ ، المساعد ١ / ٥٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٧ ، الهمع ٣ / ٢١٧ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لدن أنت يافع) حيث أضيفت « لدن » إلى الجملة الاسمية فهي مجرورة تقديراً ، انظر : المساعد ١/ ٥٣٣ ، الهمع ٣ / ٢١٧ ، الدرر ١ / ١٨٤ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(٤) البيت من الطويل ، للقطامي .
والشاهد فيه قوله : (لدن شبَّ) حيث أضيفت « لدن » إلى الجملة الفعلية . انظر : شرح التسهيل لابن ==

(وإن كان) المفرد (غدوة نصب أيضا) ، فتختص «غدوة» بين المفردات التي تضاف إليها « لَدُن » بجواز جرها ونصبها ، قال :

{٥١٦} وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُم لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ (١)

وفي توجيه النصب اضطراب ، فقيل: تمييز ، وقيل : خبركان مضمرة ، وقيل : على التشبيه بالمفعول به تشبيها لها بـ « ضارب » { في } (٢) تنزيل نونه منزلة التنوين في الثبوت والحذف ، وفي قول سيبويه : « لاتنصب لدن غير غدوة »(٣) ، إيماء إلى هذا .

(وقد ترتفع)(٤) غدوة بعد « لدن» على إضمار كان رواه الكوفيون (٥) .

[لـــدى]

(وليست « لدى » بمعنى (٦) لدن بل بمعنى عند على الأصح) ، صرح بذلك سيبويه(٧) ،

== مالك ٢ / ٢٣٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٤٠ ، الخزانة ٧ / ٨٦ ، المغني ١ / ١٦٩ ، الأشموني ٢/ ٢٦٣، الهمع ٣ / ٢١٨ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(١) البيت من الطويل ، لأبي سفيان بن حرب .
والشاهد فيه قوله : (لدن غدوة » حيث نصب غدوة بعد « لدن » خاصة .
قال سيبويه ١ / ٢١٠ : « كما أن « لدن » لها في غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها . . . والجرُّ في غدوة هو الوجه والقياس » . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٨ ، المساعد ١ / ٥٣٤ ، العيني ٣/ ٤٢٩ ، الهمع ٣ / ٢٧١ ، السلسيلي ١ / ٤٨٥ .

(٢) (في) زيادة للسياق .

(٣) قال في ٣/ ١١٩ : «انّ لدن لا تنصب إلا في غدوة » .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٩ : « وقد يرفع » وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٦٦ .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٩ : « بمعناها » بدل : بمعنى لدن ، وكذا في المساعد والسلسيلي.

(٧) قال سيبويه ٤ / ٢٣٤ : « ولدى بمنزلة عند » .

وذلك لأن لدن لابتداء الغاية -كما تقدم- وعند ، ولدى يكونان لابتداء الغاية وغيرها ، ولأنهما يخبر بهما نحو : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ ﴾ (١) ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (٢) ، ولا يخبر بلدن .

(وتعامل ألفها معاملة ألف « إلى » و « على » فتسلم مع الظاهر) نحو : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ ﴾ (٣) . هذا هو الكثير ، (و) قد (تقلب) معه (ياء) فيقال : لَدَيْ زَيْد .

(وتقلب) ألفها (ياءً مع المضمر غالباً) ، نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ ﴾ (٤) ، ومن غير الغالب إقرار الألف مع المضمر في لدى ، وإلى ، وعلى ، قال :

{٥١٧} إلاكُ (٥) كُـم يَـا خزاعة لا إلاَنَا عَـزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالْهَوانَا (٦)

فَـلَـوْ بَـرِئَتْ عُقُولُكُـم بصُرْتُم بِـأَنَّ دَوَاءَ دَائِكُمَ لَـدانَـا

وَذَلِكُـمُ إِذا وَاثَـقْتُـمُـونَـا عَـلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُـمُ عَلاَنَا

---

(١) سورة الأنعام آية : ٥٩ .

(٢) سورة ق آية : ٣٥ .

(٣) سورة غافر آية : ١٨ .

(٤) سورة المؤمنون آية : ٦٢ .

(٥) في الأصل و « ب » : « إلى كم » .

(٦) الأبيات من الوافر ، ولم أعثر على من نسبها .

والشاهد فيه قوله : (إلا كم إلا نا ، لدانا ، علانا) فمن العرب من يقر الألف فلا يقلبها ياء مع المضمر كما يفعل مع المظهر ، وهو من غير الغالب ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٨ ، المساعد ١/ ٥٣٥ ، السلسيلي ١ / ٤٨٦ ، الهمع ٣ / ١٦٦ .

واختلفت روايتها ففي شرح التسهيل لابن مالك ياخناعة ، فلو برّت ، بصرتم وفي الهمع : ياخناعة « فلو برئت عقولكم ، وكذا في السلسيلي .

ورواية المساعد كرواية الشارح

[مـــع]

(و « مع » للصحبة اللائقة بالمذكور) ، فتكون اسماً لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب مايليق بالمصاحب ، ودليل اسميتها دخول « من » عليها ، حكى سيبويه : « ذهب من معه»[١] وقراءة بعضهم [٢] ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِن مَعِي ﴾ [٣] ، بكسر ميم « من » .

وليست / مبنية في أكثر اللغات [٤] وإن كانت على حرفين بلا ثالث مقدر لشبهها «عند » / ٢٧٩ / في وقوعه خبراً نحو : « زَيْدٌ مَع عَمْرٍو » ، وصفة نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٍ » ، وحالاً نحو : « جَاءَ زَيْدٌ مَعِي » ، وصلة نحو : « رَأَيْتُ الَّذِي مَعَكَ » ، ودالاً على حضور نحو : ﴿ وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِي ﴾[٥] ، وعلى قرب نحو : ﴿ إِنَّ مع العُسْرِ يُسْراً ﴾[٦] .

وقيل : أصل مع « معي » ، فحذفوا الياء للتخفيف ، قاله الاسنوي في الكوكب .

[حركة عين مع]

(وتسكينها قبل حركة ، وكسرها قبل سكون لغةٌ رَبِعِيَّة [٧]). حكى الكسائي عنهم [٨] : « زيدٌ

---

(١) نص سيبويه ١ / ٤٢٠ .

(٢) هي قراءة يحيى بن يعمر ، وطلحة بن مصرف ، انظر المحتسب ٢ / ٦١ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٢٤ .

(٤) المساعد ١ / ٥٣٥ . وقوله بعد « في وقوعه خبرا » كان السياق يقتضي تأنيث الضمي « وقوعها » ، ولكنه نسي مبنى الكلام وهو ينقل عن ابن عقيل .

(٥) سورة الشعراء آية : ١١٨ .

(٦) سور الشرح آية : ٦ .

(٧) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٢٩ : « لغة ربعية » وكذا في المساعد ، والسلسيلي ، وهي لغة غَنْم كذلك ، انظر المغني ١ / ٣٧٠ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤١ ، والمساعد ١ / ٥٣٦ .

مِعْ عَمْرو » بالبناء على السكون ، وَ « زَيدٌ مَعِ القَوْمِ » بالكسر .

(واسميتها حينئذ) أي : حين إذْ سكنت عينها (باقيةٌ على الأصح) [١] ، لأن معناها مبنية كمعناها معربة ، وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة [١] قال المرادي [٢] ، وابن عقيل [٣] : « وليس بصحيح ، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها كما ذكر المصنف [٤]، وكلام سيبويه مشعر بذلك .

[إفرادها عن الإضافة]

(وتفرد) « مع » عن الإضافة (فتساوى جميعاً معنى) ، قال أبو حيان في الارتشاف : «ومعناه أنها لاتدل على الاتحاد في الوقت بل معناها التأكيد خاصة ، وليس الأمر كما قال ، فقد ذكر أحمد بن يحيى : « أنها تدل على الاتحاد في الوقت كما في حال الإضافة ، بخلاف قولنا : جميعاً » [٥] انتهى .

ومن شواهد الاتحاد في الوقت قول امرئ القيس في وصف الفرس :

{٥١٨} مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقْبلٍ مُدْبرٍ مَعاً كَجلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ [٦]

---

(١) المغني ١ / ٣٧٠ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٠٤ .

(٣) المساعد ١ / ٥٢٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤١ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٢٦٧ ، وليس نصه هكذا ، وانظر المغني ١ / ٣٧١ .

(٦) البيت من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (مقبل مدبر معاً) على ماوضحه الشارح . انظر : ديوانه ٣٦ ، المغني ١ / ١٦٦ ، الكتاب ٤ / ٢٨٨ ، ابن يعيش ٤ / ٨٩ ، المقرب ١ / ٢١٥ ، الهمع ٣ / ١٩٦ .

وقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :

{٥١٩} فَلَمَّـا تَفَرَّقْنَـا كَأَنِّي وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِماعٍ لَم نَبِتْ لَيْلَةً مَعاً (٢)

(و) تساوي (فتى) المقصور (لفظاً لا يداً وفاقاً ليونس والأخفش) حيث قالا : « إن معاً مقصور كفتى (٣) » ، لأنه حين أُفْرِدَ رُدَّت إليه لامه ، ففتحة العين كفتحة التاء في فتى ، فليست حركة إعراب ، والألف على هذا القول لام الكلمة. / وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفتحة / ٢٨٠/ للإعراب (٤) كالفتحة في « يد » حال النصب ، والكلمة ثنائية كما هي مع الإضافة ، وردَّه المصنف بقولهم : « الزيدان أو الزيدون معاً ، فيوقعون معاً في موضع رفع ، كما يُوقَعُ المقصور نحو: « هو فتى» ، ولو كان باقياً (٥) على النقص لقيل : الزيدان أو الزيدون مَعٌ بالرفع ، كما يقال : « هم يدٌ واحِدَةٌ »(٦) . ورُدَّ ماقال المصنف : بأن « مع » باق حينئذ على ما استقر له من الظرفية وعدم التصرف ، فهو ظرف في موضع الخبر نحو : « الزيدون عندك » ، وليس هو نفس الخبر ، فيكون مرفوعاً كما زعم. (٧).

---

(٢) البيت من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (ليلةً معاً) كالسابق . انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٦١٦ ، المغني ١ / ٢٣٤ ، الأشموني ٢ / ٢١٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٧ :

(٤) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٥) زيادة من المساعد وعنه نقل .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٧) في الهمع ٣ / ٢٢٩ : « ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولايرفع ، تقول : الزيدان عندك » .

وإذا أفردت فالأكثر كونها حالاً ، نحو : « جَاءَ الزَّيْدَانِ أو الزَّيْدونَ معاً » (وغير حاليتها حينئذ قليل) كقول حاتم الطائي :

{٥٢٠} أَكُفُّ يَدِي عَنْ أَنْ يَنَالَ الْتِمَاسَهَا أَكُفٌّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنَا مَعَا (٢)

فأوقع « معاً » خبراً لحاجاتنَا .

[التوسع في الظرف المتصرف]

(ويتوسع في الظرف المتصرف) سواء أكان للزمان كيوم ، أو للمكان كـ « ميل » ، ولايتوسع في غير المتصرف منهما كـ « سحر » و « عند » ، (فَيُجْعَلُ مفْعُولاً به مجازاً) فتقول : «سِرْتُ اليَوْمَ ، وَسِرتُ مِيلاً.» ، بنصبهما على التوسع نصب المفعول به ، كما في قولك : « ضربت الضرب زيداً » ، بنصب الضرب مفعولاً به مجازاً ، لأن الضرب مصدر متصرف .

(ويسوغ(٣) حينئذ إضماره) أي : إضمار الظرف المتصرف ، فتقول : « اليَومُ سِرْتُه » ، فتأتي به ضميراً (غير مقرون بـ « في ») : لأنك لم ترد كونه ظرفاً ، بل أردت كونه مفعولاً به مجازاً، بخلاف مالو أردت الظرفية فإنه لايجوز إضماره إلا مقروناً بـ « في » نحو : « اليَوْمَ سِرْتُ فِيهِ » .

---

(١) البيت من الطويل . ٢ / ٣١٨ .
والشاهد فيه قوله : (حاجاتنا معاً) حيث أفردت معاً ، ووقعت خبراً ، وهو قليل ، انظر : الهمع ٣ / ٢٨٨، الدرر ١ / ١٨٦ ، أمالي القالي ٢ / ٣١٨ ، المساعد ١ / ٣٥٧ ، وديوانه : ٤٢ ، وروايته في الديوان :
أُقصِّرُ كفى أن تنالَ أكفّهم . . . إذا نحن أهوينا .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٤٣ : « ويجوز حينئذ » .

(و) يسوغ (الإضافة) على تقديره فاعلاً [١] نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ [٢] . وعلى تقديره مفعولاً ، نحو : ﴿تَرَبُّص أَرْبَعَةِ أَشْهرٍ ﴾[٣] ، ونحو : « يَاسَائِرَ المِيلِ » .

(والإسناد إليه) كأنْ يقام مقام فاعل الحدث الواقع [٤] فيه كقوله :

{٥٢١} { أَقُولُ لِلحيَانِ }[٥] وقَدْ/ صَفِرَتْ لَهُمْ /٢٨١/

وَطَابِي وَيَوْمِي ضَيِّق الحُجْرِ مُعْوِرُ[٦]

أو يقام مقام مفعول الحدث الواقع فيه ، كقولهم : « وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَاماً ، وَسِيَر عليه فرسخان » .

(ويَمْنَعُ من هذا التوسع على الأصح - تعدي الفعل إلى ثلاثة) ، فلا تقول : « اليَومَ أَعْلَمْتُه زَيْداً عَمْراً قَائماً » ، ويجوز ذلك في اللازم نحو : « اليَومَ قُمتُه » ، وفي المتعدي إلى واحد، نحو : « اليوم ضربته { زيداً }[٧] » ، والمتعدي إلى اثنين نحو : « اليَومَ أَعْطَيْتُه زَيْداً دِرْهَماً » ، وهذا مذهب أكثر النحويين كما نقل ابن عصفور ، وعلة المنع : أنه ليس له مايشبه به ؛ إذ ليس في الأفعال

---

(١) « في اللفظ لا في المعنى . . . فالليل والنهار لايمكران ، ولكن المكر فيهما » الكتاب ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ بتصرف » .

(٢) سورة سبأ من الآية : ٣٣ .

(٣) سورة البقرة من الآية : ٢٢٦ .

(٤) في الأصل و « ب » « الرافع » تحريف .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) من الطويل لتأبط شرا خزانة الأدب الشاهد / ٦٣٧ العيني ٢ / ١٦٦ .
والشاهد فيه « ويومي ضيق » فاستعمل الظرف المتصرف « يوم » مبتدأ توسعا .

(٧) سقط سهوا ،

مايتعدى إلى أربعة ، ومذهب الأخفش[١] : جوازه في الجميع ، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢] والمنسوب إلى الجمهور ؛ لأن التوسع يجوز ، ولانُسلم احتياجه إلى مايشبه به .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٢٧٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣ ، ٢٣٠ .

{٢٦} هذا باب المفعول معه

[تعريفه]

ويسميه سيبويه مفعولا به [١] أيضاً ، (وهو { الاسم } [٢] التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور « مع ») في إفادة المصاحبة ، (وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة) ، في أن الواو معدية [٣] ماقبلها من العوامل إليه ، فعلا كان نحو : « سَارَ زَيْدٌ والنِّيلَ » ، أو اسمًا نحو : «عَرفْتُ اسْتَواءَ المَاءِ والخشبةَ » ، كما تعدي الهمزة الفعل اللازم إلى المفعول به نحو : « أَذْهَبْتُ زَيْداً » .

فقوله : (التالي واواً) بمنزلة الجنس ، وقوله : (تجعله بنفسها . .) إلى آخره بمنزلة الفصل، يخرج به المعطوف بعد مايفهم منه المصاحبة نحو : « مَزَجْتُ عَسَلاً وَمَاءً » ، فإنَّ المُصَاحَبَةَ فهمت من غير الواو ، بخلاف : « سرت والنيل » فإن المصاحبة لم تفهم إلا من الواو .

[انتصابه والعامل فيه . والخلاف في العامل]

(وانتصابه) أي : المفعول معه (بما عمل في السابق) عليه (من فعل) ، نحو : « جَاءَ الأَمِيرُ والجَيْشَ» .

(أو ماعمل [٤] عمله) من مصدر ، نحو : « عَرفْتُ مَجِيءَ الأَمِيرِ والجَيْشَ .» .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٩٧ : « وهذا باب مايظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به » .

(٢) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤٧ ، والمساعد ١ / ٥٣٩ ، والسلسيلي ١/ ٤٨٩ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٩٧ : « والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تُعمِلُ في الاسم ماقبلها » .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٤٧ « أو عامل عمله » ، وكذا في المساعد والسلسيلي .

أو اسم فاعل : « لَسْتُ زَائِلاً وزَيْدًا حَتَّى يَفْعَلَ » .

أو اسم مفعول : « النَّاقَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصِيلَهَا » .

لا بعامل ضمن معنى الفعل دون حروفه ، كالجار والمجرور والظرف واسم الإشارة [١] .

و (لا بمضمر بعد الواو) ، تقديره في نحو : « سِرْتُ والنِّيلَ » ، : سِرْتُ وَلَابَسْتُ النِّيلَ (خلافاً للزجاج) [٢] ، وشبهته : أن الفصل بالواو مانع من عمل السابق فيه ، ورُدَّ [٣] بأوجه منها :

أنَّ تَوسُّطَ الواو في العطف لايمنع العمل فكذلك هذا .

ومنها : أن المفعول معه يصير مفعولا به .

ومنها : إحالة باب المفعول معه بالكلية .

(ولا بها) أي : بالواو (خلافاً للجرجاني) [٤] ، وشبهته : أن هذه الواو مختصةٌ بالاسم ، وحق المختص أن يعمل في المختص به كحروف الجر والجزم ، وَرُدَّ [٥]، بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها ، كما يتصل بإنَّ ، فكان يجوز : « قمت وك » ، ولايجوز ذلك ، بل يجب أن يقال : « قُمْتُ وإِيَّاكَ » .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣١٠ : « وأما هذا لك وأباك ، فقبيح أن تنصب الأب ؛ لأنه لم يذكر فعلا ، ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل » .

(٢) قال السيرافي : « مذهب سيبويه أن مابعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع . . . وخالفه الزجاج فقال: إن النصب في هذا الباب بإضمار فعل » ، انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ ، حاشية رقم (٢) ، وانظر الارتشاف ٢ / ٢٨٦ .

(٣) فسده ابن مالك وردَّ عليه في شرحه ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ / ٦٦٠ ، ٦٦١ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٩٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٠ ، والارتشاف ٢ /٢٨٦، المساعد ١/ ٥٤٠ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٨ .

(ولا بالخلاف) أي : مخالفة مابعد الواو لما قبلها (خلافاً للكوفيين)[١] أي : لجمهورهم ، وشبهتهم : أنك إذا قلت : « اسْتَوى الماءُ والخَشَبَةَ » لايحسن تكرير الفعل فيقال : «اسْتَوى المَاءُ واسْتَوتِ الخَشَبَةُ » ؛ لأنها لم تكن معوجة فتستوي ، كما يحسن التكرير في : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرو » . فقد خالف الثاني الأوّل فانتصب بالمخالفة . وَرُدَّ : بأن الخلاف لو كان ناصباً لقيل : « مَاقَامَ زَيدٌ لَكِنْ عَمْراً بالنصب ولا يقال : بَلْ « عَمْروٌ بالرفع .

[ماتقع قبله واو المعية]

(وقد تقع هذه الواو قبل مالا يصلح عطفه) بدليل قولهم : « اسْتَوى الماءُ والْخَشَبَةَ » ، وَ«مَازِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ » ، (خلافاً لابن جني) في زعمه : أن العرب لاتستعمل واو مع إلا في موضع يصلح أن تكون فيه عاطفة [٢] ، ونقله غير المصنف عن الأخفش [٣] ، والسيرافي ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن الضائع ، وحكى أبو الحسن بن الباذش الإجماع على

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٤٨ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٩٥ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٣ : « ولايجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، نحو قولك : والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لاتستعملها إلا في الموضع الذي لوشئت لاستعملت العاطفة فيه ، نحو جاء البرد والطيالسة . ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد . . . ولهذا لم يجز أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، لأن طلوع الشمس لايصلح أتيانه لك » .

ويقول في سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٧ : « أما الواو مع المفعول معه في نحو : « قمت وزيداً » فجارية هنا مجرى حروف العطف ، الدلالة على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى « مع » إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت »

وقد سبقه في هذا الأخفش مجملا وفصله ابن جني فليس ماقاله ابن عقيل وهو : « قاله ابن جني محكيا عن الأخفش انظر على إطلاقه .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٨٣ ؛ شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٥ .

الامتناع[١]، فلا يجوز عندهم : « جَلَسْتُ والسَّارِيَةَ . » ، وَلاَ « ضَحِكْتُ وَطُلُوعَ الشَّمسِ » ، لأنه لايصلح فيه العطف .

وأما : « استوى الماء والخشبة » ، فقيل : لايمنع فيه العطف وإن لم يجز : « استوى الخشبة» ، كما يجوز « اختصم زيد وعمرو » وإن لم يجز : « اختصم عمرو » .

وأما : « مازلت أسير والنيل » [٢] ، / فقيل : لايبعد أن يُنْسَبَ إلى النيل السيرُ لامتداده ، وأنه / ٢٨١٢/ لايفارقك جزء منه .

[تقدم المفعول معه]

(ولايقدم [٣] المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق[٤]) ، فلا تقول : « والخشبة استوى الماء » وإن جاز : « مع الخشبة استوى الماء » ؛ لأن الواو كالهمزة المعدية ، فتلزم موضعاً واحداً مثلها .

(ولا عليه) أي : على المصاحب ، لما سبق من أن الواو كالهمزة المعدية (خلافاً لابن جني) في إجازته : « استوى والخشبة الماء » [٥] ، مستدلا بنحو قوله : [٦]

---

(١) وهو مذهب الجمهور ، انظر الارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، والمساعد ١ . ٥٤٠ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٢٩٨ : « . . . ومازلتُ أسيرُ والنيلَ ، أي مع النيل » .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٥١ ك « ولايتقدم » وفي المساعد ١ / ٥٤٠ « ولايقدم » .

(٤) الارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٩٨ ، والخصائص ٢ / ٣٨٣ .

(٥) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٨٣ : « . . . لكنه يجوز جاء والطيالسة البردُ ، كما تقول ضربت وزيداً عمراً » . وقال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٩٨ : « وأما تقديمه على مصاحبه نحو « استوى والخشبة الماء» فمذهب الجمهور ، والصحيح منعه ، وأجازه ابن جني » ، انظر الأشموني ٢ / ١٣٧ .

(٦) البيت من الطويل ، ليزيد بن الحكم الثقفي .

والشاهد فيه قوله : (وفحشاً) حيث ذهب ابن جني إلى أنه مفعول معه وقد تقدم على مصاحبه (غيبة) ==

{٥٢٢} جَمَعْتَ وفَحشاً غِيبَةً ونَمِيمةً خِصَالاً ثَلاثاً لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي

ولا حجة فيه ، لإمكان جعله من باب العطف ، وبه وجهه أكثر النحويين [١] .

[مايجب عطفه بعد الواو]

(ويجب العطف في نحو : « أنتَ ورأيُك » ، و « أنتَ أعلمُ ومَالُك ») ، وذلك : إذا كانت الواو بمعنى مع بعد ذي خبر لم يذكر كالأول [٢] ، ونحو : « كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه » ، أو ذكر الخبر وهو أفعل تفضيل كالثاني ، ونحو : « أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ » ، فيمتنع النصب خلافاً للصيمري [٣] ، إذ ليس ثم فعل ولا مايعمل عمله مطلقاً ، فـ « رأيك » معطوف على « أنت » ؛ و « مالك » قيل : معطوف على « أنت » ، ونسب العلم للمال مجازاً ، والمعنى : أنت أعلم بمالك ، والواو للمصاحبة . وقيل : معطوف على « أعلم » ، والأصل : بمالك ، فوضعت الواو موضع الباء فعطفت على ماقبلها ، ورفع مابعدها على اللفظ ، وهي بمعنى الباء متعلقة بـ « أعلم » .

== والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ونميمة . انظر : الخصائص ٢ / ٣٨٣ ، أمالي القالي ١ / ٦٨ ، الخزانة ٣/ ١٣٠ ،الأشموني ٢ / ١٣٧ ، الهمع ٣ / ٢٤٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٥ ، الضرائر ٢١٠ ، المساعد ١ / ٥٤١ ، السلسيلي ١ / ٤٩٠ .

(١) منهم ابن الشجري في أماليه انظر الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٥ .

(٢) أي كالمثال الأول في المتن ، وهو : « أنت ورأيك » .

(٣) قال الصيمري في التذكرة ١ / ٢٥٧ : « وتقول كلُّ رجلٍ وضيعته ، بمعنى مع ضيعته ، وكل امرئٍ وشأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف » .
وقال سيبويه ١ / ٣٠٥ : « وأما أنت وشأنك ، وكل امرئٍ وضيعتُهُ ، وأنت أعلمُ وربُّك ، وأشباه ذلك ، فكله لايكون فيه النصب » .

[ما يجب نصبه بعد الواو وناصبه]

(و) يجب (النصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وماشأنك وعمراً [١]) ، وذلك : كل جملة آخرها واو مع ، وأولها « ما » المستفهم به على سبيل الإنكار قبل : ضمير مجرور باللام كالأول ، أو الشأن كالثاني [٢] ، أو مايؤدي مايُؤَدِّيانِه ، حكي عن الكسائي أنه قال : « إذا وقعت مابال أو ماشأن على اسم مضمر ثم عطفت عليه اسما ظاهراً كان الوجه في المعطوف النصب ، والخفض جائز [٣].

(والنصب في هذين) المثالين (ونحوهما) نحو : « مَابَالك وَزَيْداً » (بـ « كان » مضمرة قبل الجار) ، والتقدير : « مَاكَانَ لَكَ وَزَيْداً ، وَمَا كَانَ شَأْنُكَ وعمراً ، / وَمَا كَانَ بَالُكَ وَزَيْداً ». /٢٨٣/

(أو بمصدر « لابس » منوياً بعد الواو) منوناً أو مضافاً إلى ضمير ، والتقدير : « مَاشَأْنُكَ وَمُلَابَسَةٌ زَيْداً ، أَوْ ومُلَابَستكَ زَيْداً » ، هكذا قدره سيبويه [٤] ، قال المرادي : « وهذا التقدير يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه ، ويعين أن يكون مفعولاً به »[٥] انتهى ، قلت : ويلزم عليه حذف المصدر وإبقاء معموله ، مع أن مذهب سيبويه المنع .

---

(١) وجه سيبويه النصب في هذه الأمثلة فقال ١ / ٣٠٧ : « فإنما حد الكلام ههنا ماشأنك وشأن عمرو ، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن جعلته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبس به الرجلُ المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل ، فقالوا : ماشأنك وزيداً ،أي ماشأنك وتناولك زيدا » .

(٢) أي كالمثال الأول في المتن ، وهو : « أنت ورأيك » .

(٣) الارتشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٠٧ و ٣٠٩ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٠٨ ، ووضح السيرافي تقدير سيبويه السابق فقال : « في هذا تقدير معنوي لايخرج ذلك عن معنى ماصنعت وماتصنع ، لأن هذا ملابسة أيضاً، يعنى : إن سيبويه لايريد ==

(لا) النصب (بلابس) ، منوياً بعد الواو ، (خلافاً للسيرافي وابن خروف) [١] وشيخه أبي بكر بن طاهر [٢] ، والتقدير عندهم : وَلَابَسْتُ زيداً ، وهو ضعيف لعطفه الفعل على الاسم .

[مايترجح فيه العطف]

(فإن كان المجرور ظاهراً) نحو : « مَالِزَيْدٍ وَعَمْرو » ، وَ « مَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » (رُجِّحَ العطف) بالجر ، ويجوز نصبه على المعية ، نص على ذلك سيبويه [٣] ، ولا التفات لمن منع النصب من المتأخرين .

[نصب مابعد الواو بفعل مقدر]

(وربَّما نُصِبَ) مابعد الواو (بفعل مقدر بعد « ما » ، أو) بعد («كيف» أو) بعد (زمن مضاف) إلى الفعل المقدر ، (أو قبل خبر ظاهر) أي : مذكورٍ (في نحو : « مَا أَنْتَ والسَّيْرَ ؟) من قوله :

{٥٢٣} وَمَا أَنْتَ والسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ [٤]

أي الحازم ، ({ و }[٥] كيفَ أَنْتَ وقَصْعَةً) من ثريدٍ ؟ (وأَزْمَانَ قومي والجماعةَ) من قوله :

== بتقدير ملابستك أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ؛ لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته. . . . وإنما قدر سيبويه بهذا تبيين المعنى فقط ، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر » .

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٧ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٣٠٩ : « والجر في قولك : « ماشأن عبد الله وزيد ، أحسن وأجود .

(٤) البيت من المتقارب ، لأسامة بن الحارث الهذلي .
والشاهد فيه قوله : (والسير) حيث نصب مابعد الواو الواقعة بعد « ما » بفعل مقدر ، وهو قليل ، انظر: الكتاب ١ / ٣٠٣ ، ابن يعيش ٢ / ٥٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٨ ، المساعد ١ / ٥٤٣ ، السلسيلي ١ / ٤٩٢ .

(٥) ساقطة من الأصل و « ب » .

{٥٢٤} أَزْمَانَ قَومِي وَالْجَماعَةَ كالَّذِي مَنَع الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيل مَمِيلاَ [١]

نص سيبويه[٢] على أن النصب في هذه الثلاثة بإضمار فعل الكون ، فقدَّر : مَاكنتَ والسيَر ، وكيف تكُونُ وقَصْعَةً من ثريد ، وأزمان كان قومي .

(وأنا وإيَّاه في لحافٍ) من قول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وأنا وإيَّاه في لحافٍ »[٣] . قال المصنف : « كأنها قالت : وكنت وإياه ، أو أنا كائنة وإياه في لحاف »[٤] .

قال المرادي : « على تقدير : كُنْتُ وإيَّاه ، لايكون « أنا » مبتدأ بل اسم كان المقدرة ، و « في لحاف » خبرها »[٥] .

واحترز بـ (ظاهر) من المقدر ،/ فإنه يمتنع معه النصب كما تقدم ذكره في : « أَنْتَ وَرَأْيُكَ . » / ٢٨٤/ خلافاً للصيمري[٦] .

(ويترجح العطف إن كان بلا تكلُّفٍ) نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، بخلاف مافيه تكَلُّف كقوله :

---

(١) البيت من الكامل ، للراعي النميري ، وهو عبيد بن حصين .
والشاهد فيه قوله : (أزمان قومي والجماعة) حيث حذف كان ونصب « الجماعة » مفعولاً معه . انظر : الكتاب ١ / ٢٠٥ ، الخزانة ٣ / ١٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٩ ،الأسموني ٢ / ١٣٨ ، العيني ٢ / ٥٩ ، الهمع ٣ / ٢٤٢ ، المساعد ١ / ٥٤٣ ، السلسيلي ١ / ٤٩٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٣) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٧ / ١٠٧ . .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٩ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣١٠ .

(٦) انظر ص ٥٥٢ حاشية رقم (٣) .

{٥٢٥} فَكُونُوا أَنْتُم وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْن مِنَ الطِّحَال (١)

فالعطف حسن من جهة اللفظ ، لكن فيه تكلف من جهة المعنى ؛ لأن المراد : كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطفت كان التقدير : كونوا لهم ، وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود .

(ولا مانعٍ) كما في نحو : « لاتنه عن القبيح وإتيانه » ، أي : مع إتيانه ، فالعطف هنا ممتنع ، لأنه يصير المعنى : لاتنه عن القبيح وعن إتيانه .

(ولا موهنٍ) كما في نحو : « ماصنعت وإياك » ، فالنصب مختار ، والعطف موهن ضعيف؛ إذ لايحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فصلٍ .

[مايترجح فيه المفعول معه]

(فإن خِيفَ به) أي : بالعطف (فوات مايضر فواته رُجِّح النصب على المعية) نحو : «لاتغتذ بالسمك واللبن »، و « لا يعجبك الأكل والشبع » ، أي : مع اللبن ، ومع الشبع ، فالنصب يبين مراد المتكلم ، والعطف لايبنيه ، فيتعين رجحان النصب ، للسلامة به من فوات مايضر فواته ، وضعف العطف إذ هو بخلاف ذلك .

[النصب على المعية أو إضمار فعل]

(فإن لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إن

---

(١) البيت من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وبني أبيكم) « فإن فيه وجهين : النصب على المعية والعامل فيه الفعل الظاهر وهو الراجح ، والرفع عطفاً على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى » المساعد ١ / ٥٤٤ تعليق : ٢ وظ : شرح ابن مالك ٢ / ٢٦٠ ، السلسيلي ١ / ٤٩٣ ، والكتاب ١/٢٩٨ ، سر الصناعة ١/١٣٦ ، الأصول ١/١٥٥ ، مجالس ثعلب ١٢٥ .

حسن « مع » موضع الواو) نحو : ﴿ والَّذين تَبوَّؤُا الدَّارَ والإيمانَ﴾[١] فتالي الواو - وهو الإيمان- لايليق بفعل [٢] التبوئة ؛ لأن الإيمان لايتبوأ ، وإنما يتبوأ المنزل ، فالإيمان منصوب على المعية ، أو على إضمار : « اعتقدوا » ، لابالعطف على الدار لما مَرَّ .

(وإلا) [تحسن « مع » موضع الواو (تعين الإضمار) كقوله :

[٥٢٦] إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا [٣]

فـ « زججن » لايصلح للعمل في العيون ، وموضع الواو لايصلح فيه « مع » فتعين إضمار اللائق ، أي : وكحلن العيون ، وهذ مذهب [٤] الفراء والفارسي [٤] ، وجماعة من البصريين والكوفيين / . /٢٨٥/

وذهب جماعة منهم المازني والمبرد [٥] : إلى أن الثاني معطوف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على الاثنين ، فيضمن « زججن » معنى : حسَّنَّ .

(والنصب في [نحو]) [٦] : حَسْبُكَ وزيداً درهم بـ « يحسب » [٧] منوياً) ، عند

---

(١) سورة الحشر آية : ٩ .

(٢) في الأص و « ب » « فعل » ولاق في هذا المعنى يتعدى بالباء .

(٣) البيت من الوافر ، للراعي النميري .
والشاهد فيه قوله : (والعيونا) حيث نصب على إضمار فعل لأن الواو ليست بمعنى « مع » والعيون لاتزجج ، انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٢ ، المغني ١ / ٣٩٤ ، الإنصاف ٢ / ٦١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٥٤ ، المساعد ١ / ٥٤٥ ، الهمع ٣ / ٢٤٤ ، السلسيلي ١ / ٤٩٣ ، ديوانه ١٥٦ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٩ .

(٤) الاتشاف ٢ / ٢٩٠ .

(٥) المساعد ١ / ٥٤٥ ، الارتشاف ٢ / ٢٩٠ .

(٦) مابين [ ] من متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ . ٢٥٢ ، وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٧) في الأصل و « ب » منوناً تصحيف .

سيبويه [١] ، والتقدير : ويحسب زيداً ، وهو مضارع أَحْسَبَهُ : إذا أعطاه حتى يقول حسبي .

(و) النصب (بعد « وَيْلَه » و « وَيْلاً لَه » بناصب المصدرِ) ، فإذا قلت : « ويله وأباه ، وويلا له وأخاه » ، فـ « أباه » و « أخاه » منصوبان بناصب المصدر وهو ويله وويلا ، والتقدير: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلَهُ وأَبَاهُ ، وأَلْزَمَهُ اللَّه وَيْلاً لَهُ وَأَخَاهُ ، كذا قدَّره سيبويه [١] ، فـ « أباه » و « أخاه » معطوفان على مفعول ألزم الأول وليسا من المفعول معه .

(و) النصب (بعد ويلٌ له بـ « ألزم » مضمراً) ، فإذا قلت : وَيْلٌ لَهُ وَأَبَاهُ فـ « أَباه» منصوب بفعل مضمر يدل عليه « ويلٌ » ، لأنه في معنى المنصوب الذي هو « ويلا له » ، والتقدير: «وألْزَم اللَّهُ الوَيْلَ أَبَاهُ » قاله ابن عقيل [٢].

(و) النصب (في : « رأسه والحائط » ، و « امرأ ونفسه » ، و « شأنك والحج » على المعية ، أو العطف بعد إضمار « دع » في الأول والثاني) ، وهما : رَأْسَهُ والحَائِط ، وامْرَأً وَنَفْسَهُ ، (و)إضمار (عليك في الثالث) ، وهو : شأنك والحج ، والتقدير في الأول والثاني : دَعْ رَأْسَهُ والحَائِطَ، وَدَع امْرأً وَنَفْسَهُ ، فـ «رَأْسَهُ وامْرأً » منصوبان على المفعولية بـ « دع » المضمرة ، ويجوز في الحائط ونفسه النصب على المفعولية ، والنصب على العطف ، وهذا مقيس في المتعاطفين .

والتقدير في الثالث على ماقاله المصنف تبعاً لسيبويه : عَلَيْكَ شَأْنَكَ والحَجَّ [٣] ، فـ « شأنك »

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٢) المساعد ١ / ٢٤٦ ، وهو قول سيبويه انظر الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٣) قال سيبويه ١ / ٢٧٤ : « . . ومن ذلك قولهم : « شأنك والحج ، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج . . . » ثم قال في ٢٧٥: « وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، وبماجرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل » .

منصوب على الإغراء بـ «عَلَيْكَ» مضمراً ، وفي نصب الحَجّ الوجهان ، وظاهره جواز إضمار عليك، وهو اسم فعل وأسماء الأفعال لاتعمل مضمرة ، فمن ثم قدره النحويون : « الزم شأنك والحج » ، ومنعوا إضمار عليك وحملوا كلام سيبويه على أنه تقدير معنى لاتقدير إعراب [١] .

(ونحو : « هذا لَكَ وأَبَاكَ » ممنوع في الاختيار) ، / لأنك لم تذكر فعلاً ولا مافيه معنى /٢٨٦/ الفعل وحروفه [٢] ، فإن قلت : فقد أجاز أبو علي [٣] في : « سربالاً » من قوله :

{٥٢٧} ... ... هذا رِدَائِي مَطْوِيًا وَسِرْبالاً [٤]

أَنْ يَكُون مفعولاً معه بـ « هذا » ، قلت : هو خلاف ظاهر كلام سيبويه ، بل العامل فيه مطوياً .

[المفعول معه قياسي أو سماعي]

(وفي كون هذا الباب مقيساً خلاف) ، فبعض النحويين يقتصر في مسائل الباب على السماع [٥] . قال المصنف : « والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة » [٦] .

---

(١) المساعد ١ / ٥٤٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٣) الأشموني ٢ / ١٣٦ ، والارتشاف ٢ / ٢٨٦ ، وقبحه سيبويه في ١ / ٣١٠ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (وسربالاً) حيث نصب على أنه مفعول معه وقد أجاز الفارسي أن يكون العامل فيه اسم الإشارة وهو مخالف لسيبويه ، وصدره : لاتحبسَنَّك أثوابي فقد جمعت . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ ./ ٢٤٨ ، الأشموني ٢ / ١٣٦ ، العيني ٣ / ٨٦ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٦ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٨ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٦٣ .

[مطابقة مابعد المفعول معه]

(ولما بعد المفعول معه من خبر ماقبله أو حاله ماله متقدماً) من الإفراد فتقول : «كَانَ زَيْدٌ وَعَمْراً مُتَّفِقاً » ، و « جاء البردُ والطيالسة شديداً » ، كما تقول : « كَانَ زيدٌ مُتَّفِقاً وَعَمْراً » ، و«جاء البرد شَدِيداً والطَّيَالِسَةَ » . والحاصل أنه لافرق في إفراد الخبر والحال بين أن يتأخرا عن المفعول معه أو يتقدما عليه .

(وقد يُعْطَي) كلّ من الخبر والحال (حكم مابعد المعطوف) فيجعل الخبر والحال مطابقاً للأول والمفعول معه ، كما يطابق المعطوف والمعطوف عليه فتقول : « كَانَ زَيْدٌ وَعَمْراً مَذْكُورَيْنِ»، و« جاء زيداً وعمراً راكبين .» ، كما تقول : « كَانَ زَيْدٌ وَعَمروٌ مَذْكُورَينِ » ، وَ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ رَاكِبَيْنِ » ، وهذا مذهب الأخفش ، (خلافاً لابن كيسان) ، في منعه ذلك ، وهو أظهر [1] .

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٩٨ ، واختاره أبوحيان في الارتشاف ٢ / ٢٩٣ .

{٢٧} " باب المستثنى "

[حـــده]

(وهو المُخْرِجَ تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ « إلا » أو مافي معناها[١]) من أدوات الاستثناء (بشرط) حصول (الفائدة) .

فقوله : « المخرج » بمنزلة الجنس ، شامل للمخرج بالاستثناء والتخصيص [٢] بالصفة والشرط[٣] وغيرهما من التخصيصات ، ومابعده بمنزلة الفصل .

وقوله : « تحقيقاً أو تقديراً » تقسيم للمخرج إلى متصل ومنقطع .

وقوله : « مِنْ مَذْكُورٍ أَوْ مَتْرُوكٍ تقسيم للمخرج منه إلى : تام ومفرغ » .

مثال المخرج تحقيقاً : « قَامَ إِخْوَتُكَ إِلاَّ زَيْداً » ، « فزَيْدٌ » مخرج من " إِخْوَتِكَ " تحقيقاً .

ومثل المخرج تقديراً : ﴿ مَالَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِ ﴾ [٤] ، فإن الظن وإن لم يدخل /٢٨٧/ في العلم تحقيقاً فهو داخل فيه تقديراً ، إذ الظن مستحضر بذكر العلم لقيامه مقامه في كثير من المواضع .

ومثال المخرج منه المذكور : « قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً » ، « فزيدٌ » مستثنى من مذكور وهو القوم.

ومثال المخرج { منه } [٥] المتروك : « ماضربتُ إلاَّ زيداً » ، « فزيدٌ » مستثنى من متروك وهو

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٦٤ : « أو مابمعناها » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٢) التخصيص بالصفة ، نحو: « أعتق رقبةً مؤمنة » انظر التصريح ١ / ٣٤٦ .

(٣) التخصيص بالشرط ، نحو قولك : « اقتل الذمي إن حارب » انظر التصريح ١ / ٣٤٦ .

(٤) صورة النساء آية : ١٥٧ .

(٥) مابين { } ساقطة من الأصل و « ب » .

أحد ، والتقدير : « مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إِلاَّ زَيْداً .» .

وقوله : « بإلاَّ » متعلق بالمخرج .

[إلا لغير الاستثناء]

واحترز من « إِلاَّ » بمعنى « غير » الواقعة صفة [١] كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٢] ، وبمعنى الواو نحو : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهم ﴾[٣] أي : ولا الذين ، قاله الأخفش[٤] ، وبمعنى : إن لم نحو : ﴿ إِلاَّ تَفْعَلُوه تكُنْ ﴾ [٥] ، والزائدة كقوله :

{٥٢٨} أَرَى الدَّهْرَ إِلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ { ... ...

إِلاَّ رَجُلاً » ، فإنْ وَجدَتْ فائدة جاز نحو : ﴿ أَلفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِين عَاماً ﴾ (١) .

[المتصل والمنقطع]

(فإن كان) المخرج (بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل) نحو : « قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْداً » ، «فزيداً » بعض القوم حقيقة ، (وإلا) يكن المخرج بعض المستثنى منه حقيقة (فمنقطع) ، سواء أكان من جنس الأول (٢) نحو : « قَامَ بَنُوكَ إِلاَّ ابنَ زَيْدٍ .» ، أمْ لَم يَكن نحو : « قَامَ القَومُ إِلاَّ حِمَاراً» ، فالمستثنى فيهما ليس بعضاً من المستثنى منه حقيقة ، ولكن له حظ من البعضية مجازاً ، لصحة إسناد العامل إليه ، فإن لم يصح لم يجز ، فلا يقال : « صَهَلَت الخَيْلُ إِلاَّ البَعِيرَ » وَ«رَغَتِ الإبلُ إِلاَّ الخَيْلَ » ، ويقال : « صوتت الخيل إلا الحميرَ » ؛ لصحة إسناد التصويت إليها(٣) ، فكانَ لذلك بمنزلة الداخل فيما قبله .

والمخرج في الاستثناء المنقطع (مقدر الوقوع بعد « لكن » عند البصريين) (٤) ؛ فإذا قلت : «مافي الدار أحد إلا حماراً » ، فالمعنى : لكن فيها حماراً ، وذلك لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة / وليس مستثنى مما قبله حقيقة ، ولهذا لايصح أن يقال : استثنيت الحمار منهم ، /٢٨٨/

---

(١) سورة العنكبوت آية : ١٤ ، قال أبو حيان : « ولأن ذكر رأس العدد الذي لارأس أكبر منه أوقع وأوصل إلى الغرض من استطالة السامع مدة صبره ، ولإزالة التوهم الذي يجيء مع قوله تسعمائة وخمسون عاماً بأن ذلك على سبيل المبالغة لا التمام ، والاستثناء برفع ذلك التوهم المجازي » انظر البحر المحيط ١٤٥/٧.

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٥٠ : « وماذكره المصنف مذهب الشلوبين ، وهو أولى مما ذكر الفارسي من أن المنقطع هو ما لايكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه » .

(٣) في الأصل و « ب » « إليه » والضمير عائد على الحمير .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، الأصول ١ / ٢٩٠ .

وإنما انتصب لأنه واقع بعد « إلا » مخالف لما قبله[١] كالمتصل فأعطى إعرابه] .

(وبعد « سوى» عند الكوفيين)[٢] والتقدير في المثال : « سوى حمار » ، وكأنهم لما رأوا تخالف « إلا » و « لكن » في وقوع المفرد بعد « إلا » . . . عدلوا إلى التقدير بسوى ؛ لموافقة «إلا » لها في وقوع المفرد بعدها ، ولأنها من أدوات الاستثناء[٣] ، قال ابن عقيل : « والذي يظهر أنه لايحتاج إلى تفسير « إلا » في المنقطع بلكن ولا بسوى بعد تقرير أن المستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً بإلا وأخواتها ، لأن إلا حينئذ مفيدة للإخراج المقصود[٤] بدون هذا التقدير فلا حاجة إليه»[٥] انتهى .

[إعراب مابعد إلا : المفرغ]

(وله) ، أي : للاسم المخرج (بعد « إلا » من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ له العامل)[٦] ، بأن لم يشتغل بالعمل في غير مابعد إلا ، سواء كان العامل الابتداء أو غيره ، (ماله مع

---

(١) وعلل ابن السراج النصب بعد لكن فقال : « وإنَّما ضارعت إلا « لكنَّ » للاستدراك بعد النفي ، فأنت توجب بها الثاني مانفيت عن الأول ، فمن هاهنا تشابها . . . ويفرق بينهما : أن لكن لايجوز أن تدخل بعد واجب ، إلا لترك قصة إلى قصة تامة ، نحو قولك : جاءني عبد الله لكن زيداً لم يجيء ، ولو قلت : مررت بعبد الله لكن عمرو ، لم يجز » ، انظر : الأصول ١ / ٢٩٠ ، والأستغناء في الاستثناء للقرافي٣٦٣.

(٢) الأصول ١ / ٢٩٠ ، والاستغناء في الاستثناء للقرافي ٣٦٣ ، المساعد ١ / ٥٥١ .

(٣) انتصر ابن عمرون لقول البصريين « إلاّ » في تأويل « لكن » فقال : « وقول البصريين أولى ؛ لأنهم قدروا حرفاً لايعمل بأقرب الحروف ممّا لايعمل ، بخلاف « سوى » فإنها تخفض ، وهي اسم ، وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقدير الحرف بالاسم » . انظر الاستغناء ٣٦٤ .

(٤) وهو يوافق رأي ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٦٠ : « ولايتميز المتصل إلا بالاخراج ولا اخراج في المنقطع » .

(٥) المساعد ١ / ٥٥١ .

(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٦٤ : « وفرغ العامل له وكذا السلسيلي .

عدمها) ، فيكون على حسب العوامل ، فإن كان العامل يطلب مرفوعاً رفع ، نحو : « ماقَامَ إلاَّ زَيْدٌ»، و « مَا فِي الدَّارِ إلاَّ زَيْدٌ » ، برفع « زَيْدٍ » ، وإن كان يطلب منصوباً نصب ، نحو : « مَاضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً» ، وإن كان يطلب مجروراً جر، نحو : « مَامَرَرْتُ إلاَّ بِزَيْدٍ. » ، (ولا يُفْعَلُ ذلك) التفريغ (دونَ نهيٍ ، أو نفيٍ صريح) ، قَيْدٌ فيهما ، مثال النهي الصريح : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا عَلى ﴿ اللَّهِ ﴾[1] إلاَّ الحَقَّ﴾ [2] ، ومثال النفي الصريح : ﴿ وَمَا مُحمدٌ إلاَّ رَسُولٌ ﴾ [3] .

(أو) نهي أو نفي (مؤول) ، قَيْدٌ فيهما . مثال النهي المؤول : ﴿ وَمنْ يُولِّهم يَوْمَئذٍ دُبُرَهُ إلاَّ مُتَحرِّفاً لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحيِّزاً إِلَى فِئَةٍ ﴾ [4] ، فإنه شَرْطٌ فيه معنى النَّهي ، والمعنى : لاتُوَلُّوهم الأَدبار إلاَّ متحرفين لِقِتالٍ أو متحيزين إلى فِئَةٍ ، ومثال النفي المؤول : ﴿ فهل يُهْلَك إلاَّ القومُ الفاسِقُونَ ﴾ [5] ، فإنه استفهام فيه معنى النفي ، والمعنى : فَما يُهْلَك إلا القوم الفاسقون .

وفهم منه : أن التفريغ لايكون في الموجب/ ، فلا تقول : « قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » ، ولاَ « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً » ، ولا « مَرَرْتُ إلاَّ بِزَيْدٍ » ، قال بعضهم : « لإنه كَذِبٌ » [6] . /٢٨٩/

[حذف العامل في التفريغ]

(وقد يحذف على رأي عامل) المستثنى منه (المتروك) كقوله :

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) سورة لانساء آية : ١٧١ .

(٣) سورة آل عمران آية ك ١٤٤ .

(٤) سورة الأنفال آية : ١٦ .

(٥) سورة الأحقاف آية : ٣٥ .

(٦) قال السيوطي في الهمع ٣ / ٢٥١ : « والجمهور على منعه » لأنه يلزم منه الكذب ، إذ تقديره : ثبوت القيام ، والضرب والمرور بجميع الناس إلا زيداً ، وهو غير جائز بخلاف النفي ، فإنه جائز » .

﴿٥٢٩﴾ تَنُوطُ التَّمِيمَ وَتَأبَى الغَبُـــو قَ مِنْ سِنَةِ النَّوْمِ إلاَّ نَهاراً[1]

خرجه الفارسي على أنه يريد : لا تتغذى الدهر إلا نهاراً » ، فحذف لاتتغذى ، وهو عامل في المستثنى منه المتروك ، وهو الدهر ؛ يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة ، فهي تأبى أن تغتبق ، أي : تتغذى بالعشي ؛ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة .

ومعنى تنوط : تُعَلِّق ، والتميم : مايُعَلَّقُ على الإنسان من عوذة ، و « الغبوق » : الشرب بالعشي ﴾ .

[المستثنى التام موجباً وغيره]

(وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقاً) ، موجباً كان ، نحو : « قام القومُ إلاَّ زَيْداً » ، أو غيره ، نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْداً » ، وسيأتي أن الإتباع يشارك النصب في غير الموجب فقط .

[ناصب المستثنى]

والنصب (بها) ، أي : بإلا نفسها عند المصنف[2] .

---

(١) البيت من المتقارب ، للأعشى ، ديوانه ص ٧٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٠ ، المساعد ١ / ٥٥٤ ، السلسيلي ١ / ٤٩٨ ، الارتشاف ٢ / ٣١٦ .

والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) قال ابن مالك في شرحه للتسهيل ٢ / ٢٧١ : « وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه ، وأنا أستعين الله على بيان ما خفي من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضاً ، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ماسواه .

- ورده ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٦١ ، وانظر الاستغناء في الاستثناء للقرافي ٦٧ .

(لا بما قبلها) من فعل وغيره (معدى بها) ، خلافاً لجماعة من البصريين [١] ، منهم السيرافي والفارسي في التذكرة [٢] ، وهذا المذهب مردود ، بقولهم : «قبضت عشرةً إلا ثلاثةً إلا أربعةً » ، فإنه يلزم عليه اتصال عامل واحد بحرف واحد إلى معمول بمعنى ، وإلى آخر بضده ، إذ الثلاثة خارجه والأربعة داخلة .

(ولابه) ، أي : بما قبلها من فعل وغيره ، (مُسْتَقِلاً)[٣] بالعمل من غير تعدية « إلا » ، خلافاً لابن خروف [٤]، وحجته نصب « غير » بلا واسطة ، نحو : « قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْد .» ، وردَّ بما تقدم ، وأجيب : بأن "غير " في المثال المذكور منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

---

(١) « فقال البصريون : العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط إلاّ ، لأنه شئ يتعلق بالفعل معنىً .. وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول انظر شرح الرضي للكافية ، والإنصاف ١ / ٢٦٢ .

(٢) وفي المساعد ١ / ٥٥٦ : «أنه نسب إلى سيبويه » .

(٣) ولعله هو رأي سيبويه إذ يقول ٢ / ٣٣٠ : « هذا باب لايكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غير فعمل فيه ماقبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً .
وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما داخلا فيما دخل فيه ماقبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ماقبله من الكلام ؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولامحمول عليماحملت عليه وعمل فيها » .
قال القرافي ٦٧ : « وقيل العامل ماقبله من الكلام ، فهو منصوب عن تمام الكلام ، بدليل قولهم : « القوم إخوتك إلا زيداً هنا فعل ، ولامايعمل حتى تعديه « إلا » وهو مذهب سيبويه » ، وانظر الشرح الكبير ٢/ ٢٥٤.

(٤) قال ابن خروف في شرح الجمل ٧٠٢ : « والعامل في الاسم المنصوب في الصحيح من الأقوال وهو قول سيبويه الفعل الأول ، أو الابتداء بتوسطه « إلا » ؛ لأن « إلا » تصير الكلام بمعنى غير ، وهي من التوابع فعمل في الاسم المنصوب الفعل كما عمل في غير ، وقول ابن باشاذ بأن « إلا » تقوي الفعل للعمل فاسد». ورأى ابن خروف أن العامل فيه هو الفعل المتقدم بغير واسطة « إلا » وهذا هو المناسب للحجة لتي أتى بها في هذا الشرح ، ومما يؤكد ذلك أن الشيخ خالد نفسه في التصريح ١ / ٣٤٩ قال : « والرابع ، الفعل المتقدم بغير واسطة إلا وإليه ذهب ابن خروف . وكذا ابن مالك في شرحه ٢ / ٢٧٧ ، والمساعد ١/ ٥٥٦ ، والارتشاف ٢ / ٣٠٠ ، والسلسيلي ١ / ٤٩٩ .

(ولابأستثنى مضمراً) ، خلافاً للزجاج [١] ، وَرُدَّ بأنه لايجمع بين فعل وحرف يدل على معناه بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز هذا النصب مَاَوِلِى "لَيْتَ" بأتمنى .

(ولا بـ « أنَّ ») مشددة (مقدرة بعدها) ، أي : بعد « إلا » خلافاً للكسائي [٢] / والتقدير / ٢٩٠/ عنده : إلا أنَّ زيداً لم يقم ، فأضمر أنَّ ، وحذف خبرها ، ورُدَّ : بأن العرب لاتضمر " أن " وأخواتها وتبقى عملها لضعفها عن العمل .

(ولابـ « إنْ » مخففة مركبـا منها ومن لا « إلاَّ ») ، خلافاً للفراء [٣] فإذا قلت : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً » انتصب « زيد » عنده بإنْ المخففة ، وخبرها محذوف ، و « لا »[٤] كافة عنده ، والتقدير: إنْ زيداً لم يقم ، وإذا قلت : « قَامَ القَومُ إلاَّ زَيدٌ » بالرفع، غلبـت حكم لا فعطفت بها زيداً على القوم ، والتقدير : قام القوم لازيدٌ ؛ ورد بقولهم : « ماقام القوم إلا زيدٌ » بالرفع ، ولا يتأتَّي فيـه ماذكر مـن تغليب « لا » ؛ إذ لايعطف بـها بعد النفي ، وبـأن التركيب دعوى لادليل عليها [٥] ، (خلافاً لزاعمي ذلك) ، وقد تقدم ذكرهم ، (وفاقاً لسيبويه [٦] والمبرد) [٧] ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٢٦ ، والإنصاف ١ / ٢٦١ .

(٢) وعزاه السيرافي وابن بابشاذ إلى الكسائي ، انظر المساعد ١ / ٥٥٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٢٢٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٠ ، ورده ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٣٦١ : « . . . بأنه لو كان كذلك لوجب أن لاتنفك ن النصب » وانظر الإنصاف ١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) الانصاف ١ / ٢٦١ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٢٦ ، المساعد ١ / ٥٥٧ .

(٤) في الأصل و « ب » « كافة » تحريف والتصويب من المساعد قال الرضي : « فلا لنفي حكم ما قبل إلا ونقضه نفيا كان ذلك أو إثباتاً » ١ / ٢٢٦ .

(٥) ورده الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٢٦ .

(٦) انظر حاشية رقم (٣) ص ٥٦٥ .

(٧) أما رأي المبرد في ناصب المستثنى فقد صرح به في المقتضب ٤ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ فقال : « والاستثناء على وجهين : أحدهما : . والوجه الأخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي بالمستثنى بعد. فإذا كان ذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاءني القوم إلا زيداً . ==

والجرجاني [١]، ووجْهُه[٢] أن «إلا» مختصة بالاسم، وليست كالجزء منه، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك، مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً، نحو: « مَاقَامَ إلاَّ زَيْدٌ »، وجوازاً إن كان مقدراً، نحو: « مَاقَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ »، فإنه في تقدير: ماقام إلا زيدٌ؛ لأن « أحد » مُبْدلٌ منه، والمبدل منه في حكم الطرح، قاله ابن المصنف [٣].

[التام غير الموجب وما يختار فيه]

(فإن كان المستثنى بـ « إلا » متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي)، نحو: « لاَ يَقُمْ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ » (أو معناه)، أي: معنى النهي، كقول عائشة رضي الله عنها: « نهي عن قتل جِنَّان البيوت إلا الأبتر، وذا الطُّفْيَتَيْنِ [٤]، فهو محمول على تقدير: لاتَقْتُل جِنَّانَ البيوت إلاَّ الأَبْتَر.

== وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلما قلت: إلاَّ زيداً كانت « إلا » بدلاً من قولك: أعني زيداً، وأستثنى فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل ».

« وعلق الشيخ عضيمه على قول المبرد السابق فقال: « الذي يظهر لي أن رأي المبرد في ناصب المستثنى مخالف لرأي سيبويه فكلام سيبويه على مافيه من إجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ماقبل (إلا) .

وكلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و (إلاّ) دليل وبدل منه وليس لـ (إلاّ) عمل في المستثنى .

فمن نسب إلى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (إلاّ) يكون مخالفاً لقول المبرد في كتابيه ». انظر الحاشية في المقتضب ٤ / ٣٩٠ .

(١) والمازني والزجاج، انظر المساعد ١ / ٥٥٧ شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٠٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧١، وقد فصل ابن مالك هذه الآراء وحججها والردود عليها، انظر ٢/ ٢٧١ - ٢٧٩ .

(٣) في الأصل و « ب » « كافة » تحريف والتصويب من المساعد قال الرضي: « فلا لنفي حكم ما قبل إلا ونقضه نفيا كان ذلك أو إثباتاً » ١ / ٢٢٦ .

(٤) سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٩، كتاب « الطب ».

والجنَّان : جمع جان ،كحائط وحيطان ، وهو هنا حية بيضاء ، والأبتر المقطوع الذنب ، والطفيتين : تثنية طفية ، واحدة الطفا ، قال الجوهري : « الطُّفَا - بالضم - خوص المقل ، الواحدة طُفْيَة » ، وفي الحديث : « اقتُلُوا مِنَ الحَيّاتِ ذَا الطُّفْيَتَيْنِ والأَبْتَر » [١] . كأنه شبَّه/ الخطين على ظهره /٢٨١/ بالطَّفْيَتَيْنِ » [٢] انتهى .

(أو نفي صريح) ، نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ » .

(أو) نفي (مؤول) ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّه ﴾ [٣] ، فهو استفهام في اللفظ نفي في المعنى (غير مردود به كلام تضمن الاستثناء) ، كما إذا قال قائل : لي عندك مائة إلا درهمين ، فأردت جحد ما ادعاه ، قلت : مالك عندي مئة إلا درهمين . بالنصب ، فيكون هذا بمنزلة : مالك عندي الذي ادعيته ، ولو رفعت الدرهمين ، لكنت مقراً بالدرهمين جاحداً لثمانية وتسعين ، لأن المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال ، فكأنك قلت إذا رفعت : مَالَك عِنْدي إلاَّ دِرْهَمَان ، وهذا الشرط مأخوذ من كلام ابن السراج [٤] ، ولم يتعرض له سيبويه .

[مايختار فيه النصب]

(اختير) جواب : « إن كان» ، (فيه) ، أي : في المستثنى الموصوف بما ذكر حال كونه (متراخيا النصب) ، نحو : « مَاثَبتَ أَحدٌ فِي الحَرْبَ ثَبَاتاً نَفَع النَّاسَ إِلاَّ زَيْداً » ، بنصب « زيداً »، اختياراً [٥] لضعف التشاكل بالبدل ، لطول الفصل بين البدل والمبدل منه ، قال المصنف : « والأصل

---

(١) سنن ابن ماجه ٢ / ١١٦٩ ، كتاب « الطب » .

(٢) الصحاح ٦ / ٢٤١٣ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٣٥ .

(٤) الأصول لابن السراج ١ / ٣٠٤ .

(٥) يقول عبد القاهر الجرجاني في المقتصد ٢ / ٧٠١ ك « والضرب الثاني - من الاستثناء - وهو ما كان الفعل قبل إلاّ غير مفرغ لما بعده ، كقولك : « ماجاءني أحد ، وما رأيت أحداً ، ومامررت بـأحد ، ==

في هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لايُخْتَلى خلاها ، ولايُعْضَدُ شَوكُهاَ » ، فقال العباس : «يارسول الله إلا الإذْخِرَ ، فقال : إلاَّ الإذْخِرَ »[١] ، وعلل قوم هذا ، بعروض الاستثناء[٢] ، وعلى هذا يكون لاختيار النصب بعد النفي سببان ، التراخي وعروض الاستثناء ، ولم يتعرض لهذا سيبويه[٣] ولا المغاربة .

[مايختار فيه الإتباع]

(وغير متراخ الإتباع) ، نحو : « مَاقَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ » ، وَ « مَا ضَرَبْتُ أَحَداً إلاَّ زَيْداً » ، وَ«مَا مَرَرْتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيْدٍ » ، فتعرب مابعد « إلا » بإعراب المستثنى منه[٤] (إبدالاً) لبعض من كل عند البصريين[٥]) ، بدليل صحة حلوله محله ، فتقول في : « ماقام القوم إلا زيدٌ : ماقام إلا زيدٌ »، والضمير العائد على المبدل منه محذوف تقديره : إلاَّ زيدٌ مِنْهُم ، بدليل أنه / جئ به ملفوظاً / ٢٩٢ / في بعض المواضع كقوله تعالى : ﴿ مَافَعلُوه إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾[٦] . ﴿ وَلَمْ يكُنْ لَهم شُهَداءُ إلاَّ

== فإذا أردت الاستثناء في هذا جاز النصب » .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٢٥٨ : « والنصب عربي جيد ، وقد قرئ به في السبع في (قليل) ، و (امرأتك) .

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ١٥١ .

(٢) هذ التعليل نقله الشيخ خالد عن المساعد ١ / ٥٦٠ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٠١ : « ولم يشترط سيبويه ولا أصحابنا شيئاً من هذين الشرطين » .

(٤) علل الجرجاني الرفع فقال : « ويجوز في هذا - ماجاءني أحد إلا زيداً - وهو أن تجعل الفعل الواقع قبل إلا بمنزلة المفرغ لما بعدها ، وذلك أن تقول : ماجاء في أحد إلا زيد ، فتبدل زيداً من أحد ، والبدل تابع للمبدل منه ، فالعمل فيه من جنس العمل في المبدل منه » ، انظر المقتصد ٢ / ٧٠٢ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣١١ ، الأصول ١ / ٣٠٣ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ .

(٦) سورة النساء آية : ٦٦ .

أَنْفُسُهم ﴾ [١] ، وقيل : إنَّ قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنت عن الضمير في أكثر الكلام .

(وعطفاً) ، بـ « إلا » عطف نَسَقٍ (عند الكوفيين)[٢] لابدلاً ، لأن البدل يوافق المبدل منه في المعنى ، وهذا يخالفه ، إذ الأول منفي عنه الحكم ، والثاني مثبت له[٣] ، والعطف توجد فيه المخالفة ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » ، وردَّ[٤] بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل ، في نحو: « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » .

[شروط غير مسلمة]

(ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى [منه][٥] خلافاً للفراء) [٦] لما =روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعاً ، أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : « مامررت بأحد إلا زيداً »، و«ما أتاني أحد إلا زيداً »[٦] بالنصب فيهما بعد النكرة .

(ولا) يشترط (في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافاً لبعض القدماء) ، حكاه عنهم سيبويه [٧] ، فلا يجيزون : « ماقام القوم إلا زيدٌ » بالرفع ، بل يوجبون فيه النصب على

---

(١) سورة النور آية : ٦ .

(٢) الأصول ١ / ٣٠٣ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ ، الارتشاف ٢ / ٣٠١ .

(٣) هذ اعتراض أحمد بن يحيى ثعلب - وهو من شيوخ نحاة الكوفة - على مذهب البصريين ، انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ ، حاشية رقم (١) .

(٤) وقد أجاب أبو سعيد السيرافي : بأنا إنما جعلناه بدلاً مما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف البدل مع المبدل منه في النفي والإيجاب لايمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البدل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولنا : « مررت برجل لاكريم ولااليب » ومن ذلك العطف ببل ، ولا ، ولكن ، نحو : « رأيت رجلاً كريماً لابخيلاً » انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٥٧ حاشية رقم (١) .

(٥) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٩ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٧) فقال ٢ / ٣١١ : « من قال : ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك فإنه ينبغي له ==

الاستثناء ؛ لأن المنفي يجوز في لفظه الإيجاب ، والأصل قبل دخول النفي النصب ، فإذا دخل النفي لم يغير الإعراب ، ويجيزون : « مَاقَامَ أَحدٌ إلاَّ زيدٌ » ؛ لأنه عدمت صلاحية « أحد » للإيجاب ، ورده سيبويه لمخالفة السماع ، قال تعالى : ﴿ مَافَعَلُوه إلاَّ قَليلٌ مِنْهُم ﴾ [١] و « فعلوه » يقع في الإيجاب ، وحكى يونس [٢] عن أبي عمرو « أن الوجه في اللغة : ماقام إلا زيدٌ » بالرفع ، و« قام القوم » ، يقع في الإيجاب .

(وإتباع) المستثنى (المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب ، خلافاً للمازني[٣] في العكس) ، فإذا قلت : « مَاجَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهَ [٤] ، وَ « مَا مَرَرْتُ بالْقَوْمِ إلاَّ زَيْدٍ الشُّعَرَاءِ»، كان إتباع « زيد » لما قبله أولى من نصبه على الاستثناء ، كحالة لوتأخر عن صفة المستثنى منه ، / /٢٩٣/ هذا ظاهر مذهب سيبويه [٥] ، واختاره المبرد [٦] ، ووجهه : أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقديم عليها .

== أن يقول: « مافعلوه إلاَّ قليلاً منهم » .

(١) سورة النساء آية : ٦٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١١ .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣٩٩ : « وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشئ فقد اطرّحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعتُ ماقد سقط ؟ » .

(٤) في المخطوطتين والمساعد « منك » وهو يختلف .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٣٧ .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣٩٩ : « وكان سيبويه يختار : مامررت بأحد إلا زيد خير منك ؛ لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضله يجوز حذفها . . . . والقياس عندي قول سيبويه ، لأن الكلام إنما يراد لمعناه » .

واختار المازني عكسه ، فرجح النصب على الإتباع[١] ، ووجهه : أن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل ، وعورض بأن البدل مبين كالنعت ، فالفصل [به][٢] بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما ؛ لأن الاستثناء لايشبه النعت.

[ما يتبع باعتبار المحل]

(ولا يتبع المجرور بـ «من» و «الباء» الزائدتين ، ولا اسم «لا» الجنسية إلا باعتبار المحل) ، فتقول : « مافي الدار من أحدٍ إلاَّ زَيْدٌ » ، فترفع « زيد » على البدلية من « أحد » باعتبار المحل ؛ لأنه في محل رفع بالابتداء ، ولا يجوز جره باعتبار اللفظ ؛ لأنه معرفة موجب ، و « من » الزائدة لاتعمل إلا في نكرة غير موجبة عند البصريين[٣] إلا الأخفش [٤] ، ويجوز عند الكوفيين [٥] .

وتقول : « ليس زَيْدٌ بِشَيءٍ إلاَّ شَيْئاً لاَ يُعْبأُ بِهِ » ، فتنصب « شيئاً » الواقع بعد إلا على البدلية من « شَيءٍ » المجرور بالباء باعتبار المحل ؛ لأنه في محل نصب على الخبرية للبسٍ ولا يجوز جره

---

(١) « والمشهور عن المازني تجويز الوجهين : « انظر المساعد ١ / ٥٦١ ، وانظر الإرتشاف ٢ / ٣٠٢ .

(٢) [به] من المساعد ١ / ٥٦٢ ، والمعنى يستلزمها

(٣) قال سيبويه ١ / ٣١٥ : « هذا باب ماحمل على موضع العامل في الاسم والاسم ، لا على ماعمل في الاسم ، ولكن الاسم وماعمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب ، وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلا زيدٌ ، وما رأيت من أحد إلا زيداً . . . ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على مِنْ أنه خَلْفٌ أن تقول : ما أتاني إلاَّ مِنْ زيد ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه » وانظر الأصول ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٠ .

(٤) قال في معاني القرآن ١ / ١٨٠ : « ومالنا أن لا نقاتل . . . » ومعناه : مالنا لانقاتل ، فأعمل « أن » وهي زائدة كما قال : ما أتاني من أحد ، فأعمل « من » وهي زائدة » .

(٥) « إذا أبدلت مما دخلت عليه من الزائدة نكرة لامعرفة جاز ذلك عند الكسائي ، نحو : ماجاءني من أحد إلا زيدٌ . . . ويجوز النصب على أصل الاستثناء ، ويجوز جر الاسم فيما كان قبله مجرور على أن تكون إلا وما بعدها صفة لذلك المجرور » انظر الارتشاف ٢ / ٣٠٣ .

باعتباره اللفظ ؛ لأن الباء الزائدة لاتعمل في خبر موجب .

وتقول : « لاَ إِلَه إِلاَّ اللَّهُ » ، فترفع الجلالة الشريفة على البدلية من اسم لا باعتبار المحل ؛ لأنه في محل رفع بالابتداء ، ولايجوز نصبها بإعتبار اللفظ ؛ لأنها معرفة[١] موجبة ، ولا الجنسية إنما تعمل في منكر منفي ؛ وفي المساعد : « يجوز النصب على الاستثناء في هذه الصورة وأشباهها»[٢].

[إتباع المنقطع المتأخر عند تميم وشرطه]

(وأجاز بنو تميم[٣] إتباع [٣]) المستثنى (المنقطع المتأخر) عن المستثنى منه ، فيقولون : « مَا فِيهَا أَحَدٌ إلاَّ حِمَارٌ » ، بالرفع ، فيجعلون المنقطع كالمتصل إذا تأخر عن غير موجب ، ويقرؤون : ﴿إلاَّ اتِّبَاعُ الظَنِّ﴾ [٤] بالرفع[٥] ، واحترز بالمتأخر عن خلافه ، وسيأتي .

ووجه الإبدال على لغة تميم أَنْ يجعل بدل بعض من كل مجازاً [٦] ، تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس .

(إن صح إغناؤه) ، أي المستثنى (عن المستثنى منه)/ كما يصح في المثال المذكور أن يقال : /٢٩٤/ « مافيها إلا حمارٌ » .

---

(١) أنظر أوضح المسالك ٢ / ٢٦٠ .

(٢) المساعد ١ / ٥٦٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣١٩ .

(٤) « مالهم به من علم » [النساء : ١٥٧ ، انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٠٢ .

(٥) انظر مشكل مكي ١ / ٢١١ .

(٦) « اختلف الناس في هذه المسألة إذا قلنا : رأيت القوم إلا ثوباً ، هل هذا الاستعمال حقيقة لغوية أو مجاز لغوي ؟ وقول القائلين بأنه مجاز يحتمل أن يكون مرادهم مجازاً في الإفراد ، أو في التركيب أو فيهما معاً، ولم أر لأحد تصريحاً بشيء من ذلك . بل يطلقون لفظ المجاز في تصانيفهم من غير زيادة على ذلك...» انظر الاستغناء في الاستثناء ٤١٥ .

فإن لم يصح إغناء المستثنى عن المستثنى منه ، بأن لم يصح تفريغ ماقبل « إلا » للاسم الواقع بعدها ، تَعيَّن النصب ، كقوله تعالى : ﴿ لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرَ اللَّه إِلاَّ مَنْ رَحِمَ ﴾ (١) فـ « مَنْ » في موضع نـصب ، فإنَّكَ لو حذفت المستثنى منه ، وهو « عاصم » ، واستغنيت بالمستثنى منه لم يصح .

(وليس) ماذكر في المنقطع (من « تغليب العاقل على غيره » فيخص بأحد وشبهه) ، مما هو خاص بمن يعقل فيقع على مالا يعقل إذا اختلط بمن يعقل كمن ، (خلافاً للمازني) ، وشبهته أن « أحداً » وإن كان خاصاً بمن يعقل فإنه يقع على مالا يعقل إذا اختلط بمن يعقل كمن ، قال ابن خروف رداً عليه : « وهو فاسد ، لأنه لايتوهم ذلك إلا في لفظة « أحد » ومايشبهه ، والذي يبدل منه في هذا وليس بلفظة أحد أكثر من أن يحصى »(٢) إنتهى ، ومنه قوله :

﴿٥٣٠﴾ عَشِيَّة لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلاَ النبْلُ إلاَّ المشْرَفِي المُصَمِّمُ (٣)

وقوله :

﴿٥٣١﴾ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابُ غَيرُ طَعْنِ الكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ(٤)

---

(١) سورة هود آية : ٤٣ .

(٢) المساعد ١ / ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٩ .

(٣) البيت من الطويل ، لضرار بن الأزور .
والشاهد فيه قوله : (إلا المشرفي) فإنه استثناء منقطع على الابدال على لغة بني تميم وليس ثمت عامل ولا شبهه ، أي : السيف المشرفي . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٧ ، الخزانة ٣ / ٣١٨ ، الأشموني ٢ / ١٤٧ ، المساعد ١ / ٥٦٤ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٤ ، ونسب في الخزانة إلى الحصين بن الحمام المري .

(٤) البيت من الخفيف ، لابن الأيهم التغلبي ، أو الأهتم التغلبي .
والشاهد فيه قوله : (غير طعن الكلى) حيث جاء الاستثناء منقطعاً بغير لفظ « أحد » وشبهه ، خلافاً للمازني ، انظر : الكتاب ٢ / ٣٢٣ ، المساعد ١ / ٥٦٤ ، ابن يعيش ٢ / ٨٠ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٦٧ .

[إتباع الضمير العائد على المستثنى منه أو الظاهر]

(وإن عاد ضمير قبل المستثنى بـ « إلا » الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداءٌ)، [نحو : « مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلكَ إلاَّ زَيْدٌ » ، وَ « مَا فيهم أَحَدٌ يَقُولُ ذَلكَ إلاَّ زَيْدٌ » ، (أو أحد نواسخه) ، نحو : « مَاظَنَنْتُ أَحَداً يَقُولُ ذَلكَ إلاَّ زَيْداً » ، وَ « مَا ظَنَنْتُ فيهم أَحَداً يقول ذلك إلاَّ زَيْداً » ، وَ « مَا كَانَ أَحَدٌ يَجْتَرِئُ عَلَيْكَ إلاَّ زَيْداً » ، وكَذَا بَاقي النَّواسخِ ، (أُتْبِع الضَّمير جَوازاً) ، لأن النفي متوجه إليه من حيث المعنى ، فيجوز في : « زَيْدٍ » أن يجعل بدلاً من الضمير في « يقول » في الصور كلها ، وكذا ما أشبهها . (او[1] صاحبه) ، أي : الضمير ، (اختياراً) ؛ لأن المسوغ للابتداء النفي ، وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر ، فيختار إبدال « زيد » من « أحد » في الصور كلها ، وما أشبهها ، [وشمل كلامه المستثنى المنقطع أيضاً ، نحو : « مَا أَحَدٌ يُقيمُ بِدَارِهم إلاَّ الوَحْشُ . » ، وَ « مَا حَسِبْتُ أَحَداً يقيمُ بِهَا إلاَّ الوَحْشُ . » . ، والمعرفة والنكرة / في ذلك سواء على مايظهر . /٢٩٥/

[واحترز « بقبل المستثنى » من أن يكون بعده ، نحو : « مَا أَحَدٌ إلاَّ زَيْداً يَقُولُ ذَلكَ . » ، فَإنَّه لاَ يَجيءُ فيه مَا تَقدَّم ، بَل ينتصب على الاستثناء .

وقوله (بإلا) أخرج ما استثنى بغيرها ، فإن المستثنى إما أن يجر ، أو ينصب ، ولا يتأتى فيه ذلك] .

ولا يستدرك عليه نفس غير ، فإنه يثبت لها من الإعراب ماثبت للاسم الذي بعد إلاَّ فيجيء فيها ماذكر ؛ لأن الكلام في المستثنى لا في أداته ، وإن صح فيها ذلك .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٢٨٥ : « وصاحبه » وكذا في السلسيلي وليس في المساعد ٥٦٥٨ (أو صاحبه اختياراً) .

وخرج بقوله : (الصالح للاتباع) ، ما لايصلح له ، لكونه [١] مما لايتوجه [إليه] [٢] العامل من الاستثناء المنقطع ، نحو : « مَا أَحَدٌ يَنْفَعُ إِلاَّ الضُّرَّ » ، وَ « مَا ظَنَنْتُ مَالَ زَيْدٍ يزيد إِلاَّ النَّقْصَ » ، فلا يجوز في هذا إلا النصب على الاستثناء ، ولا يجوز إبداله من الظاهر ولا من الضمير .

واحترز بقوله : « العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه » ، من أن يكون العامل فيه غير ذلك ، نحو : « مَا شَكَرَ رَجُلٌ أَكْرَمْتُه إِلاَّ زَيْدٌ » ، وَ « مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ أَعْرِفُه إِلاَّ عمروٍ »، فإنه يتبع فيه الظاهر لا المضمر ، فإنه لاتأثير للنفي في : « أكرمت » ، ولا في « أعرف » ، بل هما مثبتان ، فامتنع إتباع معموليهما ؛ لأن المعنى : « ماشكر ممن أكرمتهم إِلاَّ زَيْدٌ » ، وَ « مَا مَرَرْتُ بِمَن عَرَفْتُهم إِلاَّ بِزَيْدٍ » .

[إتباع المضاف أو المضاف إليه]

(وفي حكمهما) ، أي : حكم الضمير وصاحبه المذكورين في الإتباع المذكور .

[حكم المضاف و المضاف إليه على المستثنى]

(المضاف والمضاف إليه ، في نحو : ماجاء أخو أحدٍ إلا زيدٌ) ، فيجوز رفع « زيد » إتباعاً للمضاف ، وجره إتباعاً للمضاف إليه .

[إتباع المستثنى منه المستثنى]

(وقد يجعل المستثنى متبوعاً، والمستثنى منه تابعاً) ، [نحو ماحكى سيبويه عن يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقولون : « مالي إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ » ، فيجعلون «أحداً » بدلاً »[٣] انتهى) .

---

(١) في الأصل « من لكونه » .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهي من المساعد ١ / ٥٦٦ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٣٧ .

ووجهه أن المؤخر عام أريد به خاص ، فصح إبداله منه بدل كل من كل ، قال ابن عقيل : «ولاَ يُمكن جعل أحد بدلاً من « الأب » وحده ، إذ يلزم وقوع أحد في الاثبات ، وإنما هو بدل من الاسم مع إلاَّ مجموعين ، وهو بدل شئ من شئ ، فقولك : « مَاقَام إلاَّ زَيْدٌ أَحَدٌ » ، في قُوَّةِ : « مَا قَامَ غَيرُ زَيْدٍ أَحدٌ » [1] انتهى .

[مايتقدم عليه المستثنى]

(ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه و) على (المنسوب إليه معاً) ، في أول الكلام عند الجمهور ، فلا يجوز : « إلاَّ زيْداً قامَ القَوْمُ » . / لأنه كالمعطوف بـ « لا »[2] وأشار /٢٩٦/ بقوله : (دون شذوذ) ، إلى نحو قوله :

{٥٣٢} خَلاَ اللَّهَ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا [3]

وقوله :

{٥٣٣} وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُوْرِيٌّ وَلاَ خَلاَ الجِنَّ بِهَا إِنْسِيٌّ [4]

---

(١) المساعد ١ / ٥٦٧ .

(٢) في الأصل : « إلا زيداً قام بلا القوم لأنه كالمعطوف وأشار » .

(٣) البيت من الطويل ، للأعشى .
والشاهد فيه قوله : (خلا الله) حيث تقدم المستثنى « لفظ الجلالة » على المستثنى منه « سواك » ، وعلى المنسوب إليه معاً وهو شاذ .

(٤) رجز ، للعجاج .
والشاهد فيه قوله ك (خلا الجن) حيث قدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب رليه شذوذاً ، والأصل : ولابها إنسي خلا الجن ، انظر : النوادر ٥٥٨ ، المنصف ٣ / ٦٢ ، الإنصاف ١ / ٢٧٤ ، الخزانة ٣ / ٣١١، أمالي القالي ١ / ٢٥١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩١ ، الأصول ١/ ٣٠٥ ، المساعد ١ / ٥٦٩ ، السلسيلي ١ / ٤٠٣ ، الارتشاف ٢ / ٣٠٧ .

فلا يقاس عليه لشذوذه وقلته .

(بل) يقدم (على أحدهما) ، أي : المستثنى منه ، والمنسوب إليه ، فتقول : « قَامَ إلاَّ زَيْداً القَوْمُ » ، وَ « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيداً القَوْمَ .» ، قال في الشرح : « وقولي المنسوب إليه ، يعم المسند[1] ، نحو : « قَامَ إلاَّ زَيْداً القَوْمُ » ، والوَاقِع ، نحو : « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً القَوْمَ » [2] انتهى . قال ابن عقيل: « وشمل قوله : (أحدهما المستثنى منه كهذا المثال والمنسوب إليه . . وإنما حسن تقديمه على المستثنى منه [3] في المرفوع ولا يحسن في المنصوب ، نحو : « ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً قَوْمَك ») ، نص عليه الرماني ، لأن تقدم مايطلب العمدة كتقدم العمدة ، بخلاف طالب الفضلة » [4] انتهى .

(وما شذ من ذلك) ، أي : من تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى المنسوب إليه معاً ، كما تقدم في البيتين ، (فلا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي) ، والزجاج [5] ، وطائفة من الكوفيين ، [وإنما لم يقس عليه لشذوذه وقلّته ، مع أن القياس المنع ، لأن إلا شبيهة للا العاطفة ، وواو مع ، ولا يتقدمان ، فكذلك ما أشبههما .

" فصـــــل "

[استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ولا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان) ، فلا يجوز : « أَعْطَيْتُ النَّاسَ المَالَ إلاَّ زَيْداً الدَّنَانِيرَ » ، وَ « مَا أَخَذَ أَحدٌ إلاَّ زَيْداً دِرْهَماً .» ، لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد ، قاله ابن

---

(١) أي : الفاعل ، والمفعول .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩١ .

(٣) مابين [ ] من المساعد ، سقطت من الأصل و « ب » ، وهي لازمة .

(٤) المساعد ١ / ٥٦٩ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٠٧ .

السراج[١] ، وتحرز بقوله : (دُونَ عطف) عن مثل : « قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً وَعَمْراً » ، فإنه يجوز .

(وموهم ذلك) ، أي : استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف [٢] نحو : « مَا أَعْطَيْتُ أَحَداً دِرْهَماً إِلاَّ عمراً دَانِقاً » ، (بدل ، ومعمول عامل مضمر) [٣] فـ « عمراً » بدل من « أحد » ، و«دانقاً» معمولُ عاملٍ مضمرٍ ، والتقدير : أَعْطَيْتُه دَانِقاً ، كما يقدر خافض للثاني في قوله :

{٥٣٤} أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسِبِينَ امـــرءاً ... وَنَـــارٍ توقَّد باللَّيْل نَاراً [٤]

أي : وكُلَّ نَارٍ .

(لا) أن عمرا و دانقاً (بدلان) من أحد ودرهما على طريق اللف والنشر على الترتيب ؛ {لأن البدل على نية تكرار العامل ،/ و « إلا » دخلت لقصد إيجابه بالنسبة إلى المذكور بعدها . /٢٩٧/

---

(١) ونصه في الأصول ١ / ٢٨٣ : « ولايجوز أن تقول : إلاّ عمراً الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما تستثنى به واحداً ، فإن قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء أيضاً لم يجز ، فإن أردت البدل، جاز، فأبدلت عمراً من أحد ، ودانقاً من قولك : درهماً ، فكأنك قلت : ما أعطيت إلاّ عمراً دانقاً».
ورد عليه ابن مالك في شرحه ٢ / ٢٩٢ : « قلت : وحاصل كلامه جواز أن يقال : ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً ، على أن يكون الاسمان اللذان هما بعد إلاَّ مابين منصوبين على الاستثناء ، وفي هذا ضعف بين ؛ لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلا ، فكان بذلك أشبه شئ بالمعطوف بحرف . فكما لايقع بعد حرف معطوفان كذلك لايقع بعد حرف الاستثناء بدلان . فإن ورد مايوهم ذلك قُدِّر ناصب للثاني .

(٢) ليست في ب .

(٣) « بدل ومعمول عامل مضمر » سقطت من الأصل .

(٤) البيت من المتقارب ، لابن دؤاد في جارية بن الحجاج .
والشاهد فيه قوله : (ونار) حيث قدر لها مضاف يجرها وهو منصوب فلا تعطف الواو معمولين لعاملين مختلفين وجئ به هنا للتنظير ، على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ١ / ٦٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١ ، المساعد ١ / ٥٧٠ ، ونسبه المبرد في الكامل ١ / ٢٨٧ ، لعدي بن زيد العبادي .

وإنما امتنع أن يكونا بدلين ؛ لأن البدل من المنفي في الاستثناء إذا قصد إيجابه لزم اقترانه بإلا، فأشبهت إلا العاطف المقتضي للإيجاب بعد النفي ، كـ « بل » ، ولا يقع بعد عاطف معطوفان ، فلا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ وَخَالِدٌ بَكرٌ » ، كذلك لايقع بعد إلا بدلان . هذا تلخيص كلام المصنف [١] .

واعترض قوله : « وَلاَ يَقَعُ بعد عاطف معطوفان » ، بنحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً وَبَكرٌ [٢] خَالِداً » ، وأجيب بجواز أن يقال فيه ماقيل في « دانق » من النصب بمضمر ، أي : ضرب خالِداً ، فلا يكون قد عطف بعاطف واحد معطوفان ، بل يكون المعطوف بالواو « بكرٌ » وحده ، وخَالد من جملة أخرى[٣] هي جواب سؤال مقدر كما في « دانق » ، قاله ابن عقيل [٤] . (خلافاً لقوم)[٥] ، في جعل عمرو ودانق بدلين ، كما ذهب إليه ابن السراج[٦] وقد تقدم منعه ، ولقوم في جعلهما مستثنيين بناء على جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وبالمنع قال الأخفش والفارسي[٧] .

[يستثنى الأقل والأكثر]

(ولا يمتنع استثناء النصف)[٨] ، بدليل قوله تعالى : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً نِصْفَهُ ﴾ [٩] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٢ .

(٢) في الأصل و « ب » « وبكرا » سهو .

(٣) في الأصل و « ب » « هو » وهو ضمير « جملة » محضه « هي » وهو ما في المساعد .

(٤) المساعد ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٠ .

(٦) الأصول ١ / ٢٨٣ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٣٠٩ ، والمساعد ١ / ٥٧١ .

(٨) وهو مذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين ، انظر الهمع ٣ / ٢٦٩ ، وتبعهم ابن مالك ، وابن خروف، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٣ .

(٩) سورة المزمل آية : ٢ ، ٣ .

فـ«نصفه » بدل من « قليلاً » بدل شيء من شيء ، وهما لعين واحدة ، وأطلق القليل على النصف ، والضمير في نصفه عائد على الليل ، لا للقليل ؛ لأنه غير معلوم القدر ، فلا يعلم نصفه ، والمعنى : قُمُ نِصْفَ اللَّيْلِ .

(خلافاً لبعض البصريين) [١] ، في منعهم ذلك ، وتأولوا نصب « نصفه » بفعل محذوف، والتقدير : قُمُ نِصْفَه إنْ شِئْتَ ، ولايكون بدلاً من قليل ؛ لأن النصف لايقال فيه قليل أبداً ، وقال ابن عصفور : « ضمير نصفه يعود إلى القليل وهو بدل منه بدل بعض من كل » [٢] .

ويتعين عند هذا البعض من البصريين أن يكون المستثنى أقل من النصف ، ولا يكون مساوياً ولا أكثر .

ولا يمتنع استثناء أقل من النصف اتفاقاً [٣] .

(ولا) يمتنع (استثناء الأكثر وفاقاً للكوفيين)[٤] ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَك عَلَيْهِم سُلْطَان إلاَّ مَن اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ ﴾[٥] والغاوُون أكثر من الراشدين / وتأولها المانعون: بأن /٢٩٨/ عبادي يعم الملك والجن والإنس ، فيكون المستثنى أقل .

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٠ .

(٢) ونصه في الشرح الكبير ٢ / ٢٥١ : « . . . وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ، بل النصف بدل من القليل بدل بعض من كل » .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٢٥٠ ، وقال أبو حيان : « والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل » ، انظر الهمع ٣ / ٢٦٩ .

(٤) « وهو مذهب أبي عبيد ، والسيرافي ، واختاره ابن خروف ، والشلوبين ، وابن مالك ، انظر الهمع ٣/ ٢٦٩ ، والمساعد ١ / ٥٧١ ، ٥٧٢ .

(٥) سورة الحجر آية : ٤٢ .

[متى يستثنى من السابق ؟ ومتى يستثنى من المتأخر ؟]

(والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى) ، كقوله تعالى : ﴿ قم اللَّيلَ إلاَّ قَليلاً نصفَهُ ﴾ [1] ، [فـ « قليلاً » مستثنى من الليل لا من النصف ، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بدليل] .

(فإن تأخر) المستثنى (عنهما) ، أي : عن السابق بالاستثناء منه والمتأخر ، (فالثاني) ، أي : المتأخر (أولى) من المتقدم (مطلقاً) سواء أكان فاعلاً أو مفعولاً ، مراعاة للقرب ، نحو : « غَلَبَ مَائةُ مُؤْمِنٍ مَائَة كَافِرٍ إلاَّ اثنين » ، « فاثنين » مستثنى من مائة كافر .

(وإن تقدم) المستثنى على السابق بالاستثناء ، والمتأخر (فالأول) ، أي : السابق منهما (أولى) من المتأخر (إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً ، أو معنى) ، نحو : « اسْتَبْدَلْتُ إلاَّ زَيْداً مِنْ أَصْحَابِنَا بِأَصْحَابِكم .» ، « فزيداً » مستثنى من أصحابنا ، لا من أصحابكم فإنه ليس أحدهما مرفوعاً.

(وإن يكنه) ، أي : وإن يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى ، (فهو) ، أي : المرفوع (أولى) من غيره (مطلقاً) ، تقدم المرفوع أو تأخر ، مثال المرفوع لفظاً : « ضَرَبَ إلاَّ زَيْداً قَومُكَ أَصْحَابَنا» ، قال الرماني : « إن استثنت من قومك جاز ، ومن أصحابنا لم يجز ، والفرق أن الفاعل أصل في الجملة ، ومثال المرفوع معنىً : « مَلَكتُ إلاَّ الأَصَاغِرَ أَبْنَاءنا عَبِيداً » ، « فالأصَاغِر مستثنى من «الأبناء » ، لأنهم هم الفاعلون من حيث المعنى ؛ لأنهم المالكون [2] ، لافرق في ذلك بين أن يتقدم بعد إلا الفاعل لفظاً ، أو معنى على المفعول ، كما مثلنا ، أو يتأخر كما لو قدمت الأصحاب

---

(١) سورة المزمل آية : ٢ ، ٣ .

(٢) قول الرماني هذا نقله الشيخ خالد من المساعد ١ / ٥٧٣ ، باختصار .

على القوم والعبيد على الأبناء في المثالين ،/ هذا (إن لم يمنع مانع) ، من أحدهما . /٢٩٩/

فإن[١] منع مانع من أحدهما تعين الآخر ، ولايعتبر إذ ذاك تقديم ولا تأخير ولاتوسط ، { بل يُنْظَرُ إلى مايقتضيه المعنى ، فيتعلق المستثنى باللائق به ، نحو : « طلَّق نِسَاءَهُم الزَّيْدُونَ إلاَّ الجَمِيلاتُ. » ، « فالجَمِيلاتُ » مستثنى من نسائهم لا من « الزيدون » ، وإن كان مرفوعاً ، ونحو : أَصْبَى الزَّيدِين نِسَاؤُهم إلاَّ ذَوِي[٢] النُّهَيَ » ، فذوي [٢] : مستثنى من الزيدين لا من النساء [٣] .

[مم يستثنى عند تعدد يصلح للاستثناء منه ؟]

(وإذا أمكن أن يشرك في حكم الاستثناء مع مايليه غيره لم يقتصر عليه إن كان العامل واحداً) ، نحو : « اهْجُرْبَنِي فُلاَنٍ وَبَنِي فُلاَنٍ إلاَّ الصَّالِحَ » ، « فالصالح » مستثنى من الجميع ، إذ لاموجب للاختصاص .

فإن لم يمكن الاشتراك اختص بمن يليق به ، نحو : « لاَ تُحَدِّث النِّسَاءَ ولا الرجال إلاَّ زَيْداً» ، « فزَيْداً » مستثنى من الرجال لاغير .

(وكذا) ، الحكم في عدم الاقتصار عليه ، (إن كان) العامل (غير واحد ، والمعمول واحداً في المعنى) ، نحو : ﴿ والَّذِينَ يَرْمُون المُحصَنَاتِ . . ﴾ إلى قوله : ﴿ إلاَّ الَّذِينَ تَابُوا﴾[٤]، فيتعلق

---

(١) مابين { } سقط من ب .

(٢) في الأصل و « ب » : « دوو ، فذوو » سهو .

(٣) انظر الارتشاف ١ / ٣٠٩ ، والمساعد ١ / ٥٧٣ .

(٤) الآية : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثمَّ لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا منهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ﴾ ﴿ إلاّ الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ﴾ سورة النور آية : ٤ ، ٥ .

الاستثناء بجميع ماتقدم [١] مما يصلح له ، وهو مذهب مالك ، والشافعي رضي الله عنهما [٢] .

وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه ، إلى أن الاستثناء يختص بالأخير ، ووافقه المهاباذي [٣] في شرح اللمع ، فقال في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُون[٤] إلاَّ الذين تَابُوا﴾[٤] : فالَّذِينَ تَابُوا مستثنى من الفاسقين لاغير » ، ومحل هذه المسألة أصول الفقه ، وقل من ذكرها من النحويين .

" فصـــل "

[إتباع مابعد إلا المكررة للتوكيد]

(تكرر « إلا ») جوازاً (بعد المستثنى بها توكيداً ، فيبدل مايليها مما تليه) ، بالمثناة فوق ، (إن كان) مابعد إلا الثانية (مغنياً عنه) ، أي : عما بعد « إلا » الأولى ، وإغناؤه عنه إما لأنه عينه ، نحو: «ما جاءني أحدٌإلاَّ زَيْدٌ إلاَّ أَخُوكَ .» ، إذا كان الأخ عين زيد .

أو لأنه جزؤه ، نحو : « مَا أَعْجَبَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ وَجْهُه » .

أو لأنه مشتمل عليه ، نحو : « ما أَعْجَبَنِي شَيْءٌ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عِلْمُه » .

---

(١) هذا لنوع من الاستثناء أفرد له القرافي باباً في كتابه الاستغناء ، وقسمه إلى أربعة أقسام ، وجعل آية القذف في القسم الرابع ، وهو : « أن يختلف نوع الجمل المتعاقبة ؛ إلا أنه قد أضمر في الجملة الأخيرة ماتقدم ، أو كان غرض الأحكام المختلفة فيها واحداً ، فإن جملها مختلفة النوع من حيث أن قوله تعالى : ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ أمر .
وقوله تعالى : ﴿ ولاتقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾ نهي .
وقوله تعالى : ﴿ وأولئك هم الفاسقون ﴾ خبر . انظر الاستغناء ٥٦١ .

(٢) « قال الشيخ سيف الدين رحمه الله : « الجمل المتعاقبة بالواو إذا تعقبها الاستثناء رجع إلى جميعها عند أصحاب الشافعي ، وإلى الجملة الأخيرة عند أبي حنيفة » انظر الاستغناء في الاستثناء للقرافي ٥٦٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣١٠ ، والمساعد ١ / ٥٧٤ .

(٤) سورة النور آية : ٤ ، ٥ .

أو لأنه مضرب إليه عنه ، نحو : « مَا أَعْجَبَنِي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْروٌ »/ . /٣٠٠/

(وإلا) يكن الثاني مغنياً عنه ، أي : عن الأول (عُطِفَ بالواو) ، نحو : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً {و}[1] إلا جعفراً » ، وأجاز الصيمري حذف العاطف ، وقال : « قامت إلا مقامه[2] ، وقد اجتمع البدل والعطف ، في قوله :

{٥٣٥} مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُه إلاَّ رَسِيمُه وَإلاَّ رَمَلُه [3]

فرسيمة ورمله بدل من « عمله » ؛ لأنهما يغنيان عنه ، تقول : مَالَكَ مِن شَيْخِكَ إلاَّ رَسِيمُه وَإلاَّ رَمَلُه ، فهو من بدل التفصيل الذي يجب فيه العطف بالواو عند ابن خروف [4] ، بناءً على أن الرسيم والرمل كل العمل .

وذهب السيرافي إلى أن رسيمه ورمله بدل بعض من كل ، لأن الرسيم والرمل بعض العمل ، وذلك لأنه يعني بالرمل في الطواف ، والرسيم في السعي [5] ، والرسيم :« الوطء بشدة » انتهى ، وإلا رمله معطوف ، وهو لايغني عن قوله عمله .

---

(١) مابين { } زيادة ليصح الحكم .

(٢) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة ١ / ٣٧٨ : « والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر : أن يكون الثاني بمعنى الواو كقولك : مافيها إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً قومُك . .

(٣) الرجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إلا) المكررة ، حيث تكررت للتأكيد ومابعد إلا الثانية بدل ممابعد الاولى ومابعد الثالثة معطوف على البدل ، وقد ألغيت ، انظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ العيني ٣ / ١١٧ ، المقرب ١ / ١٧٠ ، الأشموني ٢ / ١٥١ ، الهمع ٣ / ٢٦٦ ، ويروي : شيخك - بالنون - وأوضح المسالك ٢ / ٢٧٢ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢ / ٢٢١ .

(٤) التصريح ١ / ٣٥٦ .

(٥) وهذا تفسير الشنتمري ، تنظر الكتاب ١ / ٣٧٤ بولاق .

[إعراب مابعد المكررة لغير توكيد]

(وإن كررت) إلا (لغير توكيد ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض) ، كزيد ، وعمر ، وبكر ، (شُغِلَ العامل ببعضها ، إن كان) الاستثناء (مفرغاً ونُصِبَ ماسواه) ، أي : سوى البعض المشغول به ، نحو : « ماقامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً » ، برفع زيد في موضعه ، أو عمرو ، أو بكر كذلك ، ونصب الآخرين ، لكن الذي يلي العامل أولى بشغله به .

وحكم التفريغ في النصب ، نحو : « مَاضَرَبْتُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عمراً إلا بكراً » ، وفي الجر ، نحو : «مَا مَررتُ إلاَّ بِزَيْدٍ ، إلاَّ عمراً ، إلاَّ بكراً .» ، حكمه في حالة الرفع ، تدع العامل يؤثر في واحد، وتنصب ماعداه ، ولايتعين الأول لتأثير العامل ، بل يترجح كما تقدم في الرفع .

(وإن لم يكن مفرغاً فلجميعها النصب) ، على الاستثناء (إن تقدمت) ، المستثنيات على المستثنى منه ، نحو : « مَاقَامَ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عمراً إلاَّ بَكْراً القَوْمُ » ، (وإن تأخرت) المستثنيات عن المستثنى منه (فلأحدها) ، أي : المستثنيات ، (ماله مفرداً ، وللبواقي النصب)، فإن كان الكلام غير موجب أبدلت واحداً منها اختياراً ، ونصبت الباقي ، فتقول : « مَا قَامَ أَحدٌ/ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عمراً / ٣٠١/ إلاَّ بكراً » .

وإنْ كان الكلام موجباً ، نحو : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً » ، فمقتضى كلام المصنف [١] نصب الجميع .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٦ ، وأجاز الأبدي رفع الجميع على النعت ، ونصب الجميع على الإستثناء ، ورفع أحدهما على الصفة ، ونصب الباقي على الاستثناء .
- واتبع في جعل المكرر صفة ابن السيد ، ومنع ابن الضائع جواز الصفة في المكرر ، انظر : الارتشاف ٢/ ٣١١ ، المساعد ١ / ٥٧٦ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٧٤ .

[حكم المستثنى المكرر في المعنى]

(وحكمها) ، أي : المستثنيات (في المعنى حكم المستثنى الأول) فما بعد إلاّ من المستثنيات كالأول في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفي الخروج إن كان من موجب.

(وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كل من متلوه [1] ، وجعل كل وترخارجاً ، وكل شفع داخلاً ، وما اجتمع فهو الحاصل) ، فإذا قلت : « له على مائة إلا عشرة إلاّ ثَلاثةً إلاّ اثْنَيْن إلاّ وَاحداً .» ، فالأول والثالث خارجان ، وكذا كل ما أشبههما في الوترية ، والثاني والرابع داخلان، وكذا ما أشبههما في الشفعية ، فيكون المقَرُّ به في المثال اثنين وتسعين ، وهذا مذهب أهل البصرة والكسائي [2] .

وذهب أبو يوسف [3] تبعاً لبعض النحويين إلى أن المستثنيات كلها راجعة إلى المستثنى منه ، فيكون المقربه في المثال أربعة وثمانون .

---

(١) ويقول القرافي في الاستغناء ١ / ٤٧٨ : « ويشترط في هذا الباب أن يكون الثاني أبداً أقل مما قبله . . . . فإذا اجتمعت استثناءات كل واحد منها أقل من الذي يليه ، فإنك تعمد إلى الاستثناء الأخير فتنقصه من الذي قبله ، وتنظر مابقي منه فتنقصه من الذي يليه قبله ، ولاتزال كذلك حتى تنتهي إلى الاستثناء الأول . مثال ذلك أن تقول : له عشرة إلا تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة إلاّ ستة إلاّ خمسة إلاّ أربعة إلاّ ثلاثة إلاّ اثنين إلاّ واحداً » .

. . . . . نقصنا التسعة من العشرة فيبقى واحد ، ونزيد الثمانية فتصير تسعة ، وننقص السبعة فيبقى اثنان ، ونزيد الستة فتصير ثمانية ، وننقص الخمسة فتصير ثلاثة ، ونزيد الأربعة فتصير سبعة ، وننقص الثلاثة فتصير أربعة ، ونزيد اثنين فتصير ستة ، وننقص واحداً فبقي خمسة ، وذلك هو المقربه » ، وانظر الشرح الكبير ٢ / ٢٥٨ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣١٢ ، المساعد ١ / ٥٧٧ .

(٣) المساعد ١ / ٥٧٧ .

(وكذا الحكم) ، وهو جعل الوتر خارجاً ، والشفع داخلاً يجري (في) كل ماكان بعض المستثنيات فيه أكثر مما قبله ، (نحو : « له) عندي (عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ») فالثلاثة خارجة، والأربعة داخلة ، فيكون المقَرّبه أحد عشر ، هذا مذهب الفراء [١] ، وطريقه أن يستثني الثلاثة من العشرة ، ويزيد على السبعة الباقية الأربعة[٢] ، يصير الحاصل أحد عشر[٣] .

وهذا الذي اختاره المصنف في هذه المسألة[٤] ، مخالف لما قدمه من أنه إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض يكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الأول [٥] ، إذ مقتضاه أن الأربعة تكون خارجة كالثلاثة ، إذ لا يمكن استثناء الأربعة من الثلاثة ، وعليه أكثر النحويين [٦] . / /٣٠٢/

وإليه أشار بقوله .

(خلافاً لمن يخرج الأول والثاني) ، وهما الثلاثة والأربعة من العشرة ، فيكون المقربه ثلاثة ، وهذا مذهب الأكثرين ، والاستثناء عندهم متصل ، وعند الفراء منقطع ، لأنه مخرج مما دخل في حكم دلالة المفهوم .

(وإن قدر المستثنى الأول صفة لم يعتد به) في الإخراج (وجعل) ، المستثنى (الثاني أولاً)؛ والثالث ثانياً ، نحو قولك : « قَبَضْتُ مَائةً إلاَّ عِشْرِينَ إلاَّ عَشْرةً إلاَّ خَمْسَة » ، فإن قدرت الأول ، وهو « إلاَّ عِشْرِينَ » صفة لمائة ، وكأنك قلت : إلاَّ مائةٌ مغايرة عشرين ، فالعشرون غير خارجة ؛

---

(١) الارتشاف ٢ / ٣١٢ ، المساعد ١ / ٥٧٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٢) في الأصل و « ب » : إلاّ الأربعة ، والتصويب من شرح ابن مالك ٢ / ٢٩٧ .

(٣) « وغير الفراء ، يستثنى من العشرة الأربعة بعداستثناء الثلاثة فيكون المقرُّبه ثلاثة » ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٧ .

(٤) عندما قال ٢ / ٢٩٧ : « وقول الفراء عندي هو الصحيح » .

(٥) وهو قوله ٢ / ٢٩٥ :« وحكمها في المعنى حكم المستثنى الأول » .

(٦) المساعد ١ / ٥٧٧ .

لأنها صفة فلا يعتد بها ؛ لتجردها حينئذ عن معنى الاستثناء ، وجعلت الثاني ، وهو « إلا عشرة » مستثنى أول ، فيكون مخرجاً من المائة وجعلت الثالث ، وهو « إلا خمسة » ثانياً ، فيكون داخلاً ، فالمقبوض خمسة وتسعون [١] .

وكان الأحسن أن يقول المصنف : » وإن قُدّر تَالِي إلا الأولى صفة » ؛ لأنه لايكون استثناءً وصفة معاً .

" فصـــل "

[الوصف بإلا وتاليها]

(تؤول « إلا » بغير) ، فتحمل « إلاَّ » على « غير » في الوصفية [٢] ، كما حملت غير على «إلاَّ » في الاستثناء ، فإن أصل غير الوصفية ، وأصل إلاَّ الاستثناء ، وإذا حملت إلاَّ على غير (فيوصف بها وبتاليها) لابها فقط ، لأن الحرف لايوصف ولايوصف به ؛ ولابما بعدها فقط ، فإنه قد يكون علماً ، والعلم لايوصف به .

فإن قلت : إذَا اجْتَمع مالا يجوز مع ما لايجوز كيف يصير جائزاً ؟ أجيب : أن « إلا » بمعنى غير هي الصفة في المعنى ، والاسم بعدها هو الصفة في اللفظ ، لأنه الذي يتبع في الإعراب ، وليس أحدهما صفة بالحقيقة ، بل صفة من حيث اللفظ ، أو من حيث المعنى ، كما تقدم ، فلذلك جمع بينهما فقال : (يوصف بها وبتاليها جمعٌ ، أو شبهُهُ منكرٌ ، أو معرفٌ بأداة جنسية) ، مثال الجمع

---

(١) في الأصل و « ب » : « خمسة وسبعون » وهو خطأ .

(٢) إلا : « تكون نعتاً : بمعنى « غير » فتجري مابعدها على ماقبلها ، كما تجري « غيرا » إذا أردت بها النعت ، فتقول : « قام القومُ إلاّ زيدٌ » فترفع مابعد إلاَّ في الموجب ؛ لأنها نعت بمعنى « غير » ، كما تقول : « قام القومُ إلاّ زيد » فترفع « غيراً » بعد الموجب إذا أردت به النعت لا الاستثناء » ، انظر الأزهية في علم الحروف ١٧٣ ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٦٩ .

المنكر : « / جاءني رجال قُرَشِيُونَ إِلاَّ زَيْدٌ » ، ومثال شبه الجمع المنكر: « مَاجَاءنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ»، إذا /٣٠٣/ أعرب « إلا زيد » صفة ، ومثال المعرف بأداة جنسية قوله :

[٥٣٦] أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوات إِلاَّ بُغَامُها (١)

يريد غير بغامها قاله سيبويه(٢) ، وجاز هذا ؛ لأن التعريف باللام الجنسية كلا تعريف ، وَفُهِمَ من كلامه ، أنه لايوصف بها وبتاليها مفرد محض ، فلا يقال : « قَامَ رجل إلاَّ زَيْدٌ »، ولامعرفة محضة ، فلا يقال : « قَامَ الرِّجالُ إلاَّ زَيْدٌ » ، بالرفع ، على أن المراد الرجالُ المعهودون ، [وماشرطه المصنف فيما يوصف به بإلا(٣) وتاليها شرطه ابن السراج (٤) ، وأما اشتراط التنكير أو التعريف بأل الجنسية [فَـ] (٥) صرح به المبرد في المقتضب (٦) ، وقال بعض المغاربة : « الوصف بإلا يخالف سائر الأوصاف ، فإنه يجوز أن يوصف بها ، الظاهر ، والمضمر ، والمعرفة ، والنكرة »(٧) ، وقال بعضهم (٨) : « يجوز أن تجري على المعرفة ، والنكرة ، والمفرد ، والمجموع ، كما تجري غير .

---

(١) البيت من الطويل ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (الأصوات إلاّ بغامُها) حيث وصفت إلاَّ الأصوات وهي معرفة بأداة جنسية ، انظر : ديوانه ٢ / ١٠٠٤ ، الكتاب ٢ / ٣٣٢ ، الأصول ١ / ٢٨٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٠ ، المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، الخزانة ٣ / ٤١٨ ، الهمع ٣ / ٢٧١ ، المساعد ١ / ٥٧٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٣٢ .

(٣) في الأصل و ب إلا وهو سهو .

(٤) الأصول ١ / ٢٨٥ .

(٥) ما بين [ ] على الأصل في جواب « أما » وفي المساعد : « وباشتراط التنكير أو التعريف بأل الجنسية صرح المبرد في المقتضب » .

(٦) المقتضب ٤ / ٤١١ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٣١٣ ، والهمع ٣ / ٢٧٢ .

(٨) المساعد ١ / ٥٨٠ في المساعد : دون متبوع موصوف ، وفي نسخة : دون موصوف .

[شرط الوصف بهما]

(ولا تكون) إلا مع مايليها صفة (كذلك ، دون متبوع) ، أي : موصوف ، فلا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مع مايليها مقامه نص على ذلك سيبويه [١] ، فلا يجوز في : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدُ : قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » ، وإن جاز : « قَامَ غَيرُ زَيْدٍ » في : « قَامَ القَوْمُ غَيْر زَيْدٍ » ، لأن الوصف بإلا غير متأصل ، بخلاف غير .

(ولا) تكون كذلك (حيث لايصلح الاستثناء) ، اتفاقاً [٢] ، إلا ما شَذَّ ، فيجوز : «عندي درهم إلا دانق .» ، على النعت ؛ لأنه يصلح : إلا دانقاً ، على الاستثناء ، ويمتنع : « عندي درهم إلا جيدٌ »[٣] ؛ لأنه لايصلح فيه الاستثناء .

قيل : وفي كلام سيبويه[٤] مايقتضي ظاهره ، أن ذلك لايُشْتَرط ، فإنه جعل « إلاَّ اللَّه » ، صفة لالهة ، من قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَان فِيهما آلِهةٌ إلاَّ اللَّه لَفَسَدَتَا ﴾ [٥] ، وهو لايصلح للاستثناء ، ودُفِعَ : بأن المراد : الاستثناء مطلقا ، ولو منقطعاً ، وهو ممكن في الآية ، إذ يصلح أن يقال : « إلا اللَّه/ لفسدتا ، لكن فيهما الله فلم تفسدا »[٦] ، قاله ابن عقيل . /٣٠٤/

---

(١) ونصه ٢ / ٣٣٤ : « ولايجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد الكلام بمنزلة مثل ، وإنما يجوز ذلك صفة ، ونظير ذلك من كلام العرب « أجمعون » لايجري في الكلام إلا على اسم » .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٨٠ : « وهذا كالمجمع عليه من النحويين » وانظر شرح الألفية للمرادي ٢/ ١١٤ ، والأشموني ٢ / ١٥٦ ، والارتشاف ٢ / ٣١٤ .

(٣) انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١١٤ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٥) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

(٦) المساعد ١ / ٥٨٠ .

[لايلي إلا الاستثنائية نعت ماقبلها]

(ولا يليها) ، أي : إلا الاستثنائية ، (نعت ماقبلها) ، فلا يجوز : « ماجاءني أحد إلاَّ راكب» ، على أن يكون راكب نعتا لأحد ؛ لأن الصفة والموصوف كشئ واحد ، فلا يفصل بينهما بإلا ، كما لاتفصل إلا بين الصلة والموصول ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وصرح بالمنع الأخفش في المسائل[١] ، والفارسي في التذكرة »[٢] .

(وما أوهم ذلك) ، أي : إيلاء إلا نعت ماقبلها (فحال) ، كقولك : « مَامَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنهُ » ، فيجعل مابعد إلا جملة حالية ، وهو من التفريغ للحال .

(أو صفةُ بدلٍ محذوفٍ) ، نحو : « مَاجَاءنِي رَجُلٌ إلاَّ رَاكِبٌ » ، فراكب صفة بدل محذوف تقديره : إلا رجل راكب ، وفيه قبح ، لجعل الصفة كالاسم في إيلائها العوامل .

(خلافاً لبعضهم) ، يعني الزمخشري [٣] ، حيث قال في : « مَامَرَرْتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ»[٤] : إن مابعد إلا جملة ابتدائية صفة لأحد ، وتابعه صاحب البديع ، وابن هشام [٥] على ذلك.

[دخول إلا على الفعل]

(ويليها) ، أي : إلا ، (في النفي فعل مضارع بلا شرط) ، سواء تقدم اسم أم فعل ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠١ ، والمساعد ١ / ٥٨١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠١ .

(٣) المفصل ٧٢ .

(٤) في الأصل و « ب » « منك » سهو .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣١٥ ، والمساعد ١ / ٥٨١ .

فتقول: « مَازَيْدٌ إلاَّ يَفْعَلُ كَذَا » ، و « ما كان زيد إلاَّ يَفْعَلُ ، و « ما خرج زيد إلا يجر ثوبه » ، وذلك لشبه المضارع بالاسم الذي هو أولى بإلا ؛ لأن المستثنى لايكون إلا اسما ، أومؤولا به .

(أو) فعل (ماض مسبوق بفعل) ، نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِنْ رَسُولٍ إلاَّ كَانُوا به يَسْتَهْزِئُون﴾[1] ، (أو مقرون) الماضي (بـ « قد ») ، كقوله :

{٥٣٧} مَا[2] المَجْدُ إلاَّ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ بِنَدَىً وَحِلمٍ لاَ يَزَالُ مُؤَثَّلاَ [3]

{ وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوع الفعل الماضي بعد إلا ؛ لأن تقديمه مقروناً بالنفي جعل الكلام بمنزلة كُلَّما كَانَ كَذَا كَانَ كَذَا ، فكأنَّه فيه فعلان ، كما مع كلما وأغنى اقترانه بقد عن تقديم فعل ؛ لأن اقترانه بها يقربه من الحال ، فيصير شبيهاً بالمضارع / . /٣٠٥/

ولا تدخل إلا على الفعل مع التفريغ في الإيجاب ، (ومعنى : أَنْشُدُكَ اللَّهَ إلاَّ فَعَلْتَ : مَا أَسْأَلُكَ إلاَّ فِعْلَكَ) ، ولولا أن المعنى على ذلك لما صح ؛ لأنه كلام مُوجَبٌ ، فقياسه أن لاتدخل إلا ؛ لأنه مفرغ ، ولا يتكلم بالفعل بعدها لعدم النفي ، لكنه محمول على المعنى ، فصورته إيجاب ، والمعنى على النفي المحصور فيه ( ) المفعول ، وقُدِّر الفعل بالمصدر بلا حرف سابك لضرورة افتقار

---

(١) سورة يس آية : ٣٠ .

(٢) في الأصل و « ب » « وما » وزيادة الواو تميل الشرط الأول إلى بحر الطويل .

(٣) البيت من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إلاَّ قد تبين) حيث ولي إلا فعل ماض مسبوق بـ « قد » في حال نفيها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٣ ، المساعد ١ / ٥٨١ ، الهمع ٣ / ٢٧٥ ، السلسيلي ١ / ٥٠٩ ، الدرر ١/ ١٩٥ .

( ) « فيه » مكررة في الأصل .

المعنى إلى ذلك ، فهو في السبك بلا سَابكٍ نظير: « قُمْتُ حِين قامَ زَيْدٌ » وَأَمْثَالُه ، ويقال : نَشدْتُكَ اللَّه ، أي : سَألْتُكَ بِاللَّهِ .

[لايعمل مابعد إلا فيما قبلها]

(ولا يعمل مابعد إلا فيما قبلها مطلقاً) ، سواء كان مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابعاً له ، فلا يقال : « مَا قَوْمُك زَيْداً إلاَّ ضَارِبُونَ » قال الرماني : « لأن تقديم الاسم الواقع بعد إلا عليها ممتنع ، فكذا معموله[1] » ، يعني أن الأصل : « ماقَوْمُك إلاَّ ضَارِبُونَ زَيْداً » ، تقدم معمول مابعد إلا عليها .

[عمل ماقبلها فيما بعدها]

(ولا) يعمل (ماقبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى) ، فرغ له العامل ، نحو : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ .» ، هذا إن قلنا إنَّ نَاصب المستثنى إلا ، وإن قلنا إن ناصبه ماتقدم ، فلا فرق بين المفرغ ، كما مثلنا ، أو غيره ، نحو : « قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً .» ، فيعمل في الصورتين ماقبل إلا فيما بعدها من مستثنى ، (أو مستثنى منه) ، نحو : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْداً أحداً » ، (أو تابعاً له) ، أي : للمستثنى منه ، نحو : « مَا مَررْتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيْداً خَيرٍ مِنْ عَمْرٍو » ، « فخَيْر » تابع لأحد على أنه نعت له ، ولا يجوز الزيادة على هذه الثلاثة .

(وماظنَّ من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل) ، فلو وُجد ، نحو : « مَا ضَرَبَ إلاَّ زَيْدٌ عمراً » ، قدر لعمر عامل تقديره : ضرب عمراً ، لأن عمراً ليس واحداً من المستثنى

---

(١) المساعد ١ / ٥٨٣ .

والمستثنى منه ، والتابع ، وسبب ذلك أن حق المذكور بعد إلاَّ في الاستثناء المفرغ أن يكون مختوماً به .

خلافاً للكسائي في منصوبٍ) / ، نحو قوله : /٣٠٦/

{٥٣٨} مَا عَابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَـرَمٍ وَلاَ جفَاقَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ (١)

(ومخفوضٍ) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رِجالاً نُوحِي إليهم فاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُم لاَ تَعْلَمون بالبَيِّنَاتِ والزُّبُر ﴾ (٣) .

(وله) ، أي : للكسائي (ولابن الأنباري في مرفوعٍ) ، نحو قوله :

{٥٣٩} ... ... فَما زَادَ إلاَّ ضعْفَ مَابِي كَلاَمُها (٤)

والحاصل : أن الكسائي أجاز الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولان بما قبل إلا ، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع خاصة ، وفرق بأن المرفوع ينوى تقديمه واتصاله برافعه ؛ لأنه كالجزء منه ،

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

(٢) والشاهد فيه قوله ك (إلاَّ جبَّأ) واستشهد به الكسائي على عمل ماقبل الا فيما بعدها وهو مفعول به في الموضعين ، انظر : الهمع ٢ / ٢٦١ ، العيني ٢ / ٤٩٠ ، الأشموني ٢ / ٥٧ - والجبأ : الجبان والبطل الشجاع .

(٣) سورة النحل آية : ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) عجز بيت من الطويل ، لمجنون بني عامر ، صدره : تزودت من ليلى بتكليم ساعة .
والشاهد فيه قوله : (إلاَّ ضعف . . . كلامها) اذ رفع « زاد » فاعلا وقع بعد الا وهو « كلامها » على رأي الكسائي وابن الأنباري . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٥ ، العيني ٢ / ٤٨١ ، السلسيلي ١/ ٥١٠ ، الأشموني ١ / ٥٧ .

بخلاف غيره ، والذي ذهب إليه المصنف أن ماورد من ذلك قدر له عامل [١] بعد إلاَّ يفسره مابعـده .

" فصـــل "

[الاستثناء بحاشا وخلا وعدا ونوعها وعملها]

(يستثنى بـ « حاشا » ، و « خلا » ، و « عدا » ، فيجررن المستثنى أحرفاً ، ويَنْصِبْنَهُ أفعالاً) ، نحو : « قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وزَيْداً » ، وَ « خلاَ عَمْرٍو ، وَعَمْراً » ، وَ « عَدَا[٢] بَكْرٍ ، وبَكْراً . » ، بجر المستثنى تارة ، ونصبه [٣] تارة أخرى ، كما ثبت بالنقل الصحيح عن العرب [٤] .

فالجر على أن حاشا ، وخلا ، وعدا ، حروف جر ، والنصب على أنها أفعالٌ ماضية ، والاسم منصوب على المفعولية .

[تعين النصب إذا دخلت عليها ما]

(ويتعين) النصب (الثاني) في الذكر (بـ « خلا » و « عدا » بعد « ما ») ، في ، نحو : «قَامَ القَوْمُ مَا خَلاَ زَيْداً ، أَو مَا عَدا زيداً » ، (عند غير الجرمي) [٥] ، فيكونان فعلين ، و «ما» مصدرية ، وهي وصلتها في موضع نصب على الحال عند السيرافي [٦] ، وعلى الاستثناء عند ابن خروف [٧] ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٤ .
(٢) في الأصل « خلا » وقد مثل لها .
(٣) من ب .
(٤) الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .
(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٣٠ .
(٦) المرجع السابق ١ / ٢٣٠ ، المغني ١ / ١٤٢ ، والمساعد ١ / ٥٨٤ .
(٧) المغني ١ / ١٤٢ .

وعلى الظرفية عند ابن الضائع [١] ، وأجاز الجرمي ، والفارسي ، والربعي الجر بعد « ماخلا » و«ماعدا » على تقدير « ما » زائدة ، وهما حرفا جر ، وهو قول الكسائي أيضاً ، وحكاه الجرمي عن العرب [٢] .

(والتزم سيبويه فعليه « عدا » [٣] ، وحرفيه «حاشا»[٣] ، فلم يعرف سيبويه الجر بـ « عدا »، ولم يحفظ النصب بـ « حاشا » ، وهما منقولان عن العرب[٤] .

[حاشى اسم]

(وإن وليها) ، أي : حاشا (مجرورٌ باللام) ، نحو : (حَاشَا لِلَّهِ) [٥] ،/ وَلَيْسَ معناها /٣٠٧/ الاستثناء ، وإنما أتي بها لقصد التنزيه والبراءة (لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل) [٦] ، تتعين (اسميتها ، لجواز تنوينها) ، فتنصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال : ﴿حَاشَا للَّهِ ﴾ فكأنه قال تنزيهاً لله ، ويدل على هذا قراءة أبي السمال [٧] : ﴿ حَاشاً لِلَّهِ ﴾ بالتنوين، فهو كـ « سقياً لزيد » ، وقراءة ابن مسعود[٨] : ﴿ حاشا اللَّهِ ﴾ بالإضافة ، فهو كسبحان الله .

---

(١) المساعد ١ / ٥٨٤ .

(٢) انظر المغني ١ / ٣٤٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤٨ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٣٤٩ : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر مابعده كما تجر حتّى مابعدها وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القومُ خلا عبد الله » .

(٥) سورة يوسف آية : ٥١ .

(٦) المقتضب ٤ / ٣٩٢ ، والإنصاف ١ / ٢٧٨ .

(٧) مختصر شواذ القرآن ٦٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٣ .

(٨) المحتسب ٢ / ٣٤١ .

وأما القراءة المشهورة : ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[١] بلا تنوين ، فوجهها أن « حاشا » فيها مبنيةٌ لشبهها بحاشا التي هي حرف ، فإنها شبيهة بها لفظاً ومعنى فجرت مجراها في البناء .

(وكثر فيها) ، أي : في « حاشا » التنزيهية («حاش» وقلَّ : حشا] وحاش [[٢]) قال الصفَّار في شرح كتاب سيبويه : « يقال : حاشا ، وحشا ، وحاش ، إلا أن حاش لاتستعمل في الاستثناء[٣] .

(وربما قيل) في حاشا الاستثنائية : (« ماحاشا ») ، كقوله :

[٥٤٠] رَأَيْتُ النَّاسَ مَاحَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهم فِعَلاَ[٤]

لكن سيبويه منع من دخول « ما » على «حاشا » قال : لو قلت : « أَتَوْنِي مَاحَاشَا زَيْداً ، لم يكن كلاماً »[٥] انتهى ، نعم ، أجازه بعضهم على قلة .

[حاشا الاستثنائية لاتتصرف]

(وليس « أحاشي ») ، من نحو قوله :

---

(١) سورة يوسف آية : ٥١ ، انظر إملاء مامن به الرحمن ٥٢ .

(٢) في الأصل : قيل ، ومابين القوسين ساقط من الأصل مثبت في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٦ .

(٣) المساعد ١ / ٥٨٦ .

(٤) البيت من الوافر ، للأخطل .
والشاهد فيه قوله : (ماحاشا) حيث دخلت « ما » على « حاشا » الاستثنائية وهو قليل ، انظر : المغني ١/ ١٢٩ ، الخزانة ٣ / ٣٨٧ ، العيني ٣ / ١٣٦ ،، الأشموني ٢ / ١٢٥ ، والتصريح ١ / ٣٦٥ ، ولم أجده في ديوانه ، وفي الخزانة : « قال العيني ، وتبعه السيوطي : « إنّه للأخطل من قصيدة وقد راجعت ديوانه مرتين ولم أجده فيه » ،

(٥) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

{٥٤١} ... ... وما أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ [١]

(مضارع « حاشا » المستثنى بها ، خلافاً للمبرد)[٢] قال المصنف : «لأن حاشا إذا كانت فعلاً، وقُصِدَ بها الاستثناء ، فهي واقعة موقع إلا ، ومؤدية معناها فلا تتصرف . . . وإنما أحاشي مضارع حاشيت ، بمعنى : استثنيت ، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ « حاشا » المستثنى بها ، كما اشتق «سَوَّفتُ» من لفظ « سَوْفَ » . . . و « أَيَّهت » من لفظ « أيها » ، وأمثال كثيرة »[٣] انتهى ، وفي المساعد : « أن المبرد استدل على فعليه « حاشا » في الاستثناء بتصرف الفعل ، نحو : « حَاشَيْتُ زيداً أُحَاشِيه » ، لأن « حاشيت » مشتق من « حاشا » حرف الاستثناء ، كما اشتق « سَوَّفت من سوف » ، قاله السيرافي »[٤] انتهى . / /٣٠٨/

[إضمار عدا بعد ما]

(والنصب في) النساء ، من قول العرب في المثل : « كُلُّ شَيْءٍ مَهَهُ (ما النساءَ وذكرَهُنَّ[٥] » بـ « عدا » مضمرة) ، بعد « ما » المصدرية ، والتقدير : « ماعَدا النِّسَاء » ، فحذف «عَدَا» الواقع صلة « ما » ، وبقي معموله ، كما حذف كان الواقع صلة أَنْ ، في قولهم : « أَمَّا أَنْتَ

---

(١) البيت من البسيط ، للنابغة الذبياني .
والشاهد فيه قوله : (أُحاشي) مضارع « حاشا » غير الاستثنائية إلا على رأي المبرد ، انظر : الأصول ١/ ٢٨٩، الخزانة ٣ / ٤٠٣ ، المغني ١ / ١٣٠ ، الإنصاف ١ / ٢٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٩.

(٢) المقتضب ٤ / ٣٩٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٩ .

(٤) المساعد ١ / ٥٨٦ .

(٥) الأمثال لابن سلام ص ١٠٩ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٣٢ .

مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » ، وبَقِي مَعمولاها ، والمعنى : « كل شيءٍ يسيرٌ ماعدا النساء وذكرهن » ، وذلك أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمِه ، فيمتعض حينئذ ، فلا يحتمله ، و « مَهَهْ » ، أي : يسيرٌ ، ويقال أيضاً : « مَهَاهُ » ، أي حَسَنٌ . . . وإنما أظهرو التضعيف في « مهَهْ » ، فرقا بين فَعَل وفَعْل . . . والمهاهُ ، كالمههُ بها ءين وصلاً ووقفاً .

(خلافاً لمن أول « ما » بإلا) ، وليس بشيء ، لأن كون[1] « ما » بمعنى « إلا » لم يثبت في كلامهم ، بخلاف كونها مصدرية ، وخلافاً لمن أول[2] « ما » بليس ، والتقدير : ليس النساء .

وخلافاً لمن جعل « ما » يستثنى بها ، كالفراء ، وخلف الأحمر ، وحكيا هذا المثل ، وعلى قولهما : يحتمل أن تكون « ما » بمعنى إلا ، أو بمعنى ليس[3] .

[الاستثناء بليس ولا يكون وعملهما]

(ويستثنى بـ « ليس » ، و « لايكون » فينصبان المستثنى خبراً) ، لهما ، نحو : « قَامَ القَوْمُ لَيْس زَيْداً ، أَوْ لاَ يَكُونُ زَيْداً » ، « فزيداً » في المثالين خبر لهما ، (واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى لازِمُ الحذف) ، والتقدير : « ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً » ، فحذف اسمهما لزوماً ، لأنه مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يحذف لدلالة الكلام عليه .

---

(١) من المساعد ، والسياق لا يقتضيها .

(٢) وهو السهيلي انظر الارتشاف ٢ / ٣٢٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣١٩ ، والمساعد ١ / ٥٨٧ .

وإنما لزم الحذف لأن الفعل قائم مقام إلا ، و « إلا » لايظهر بعدها إلا اسم واحد ، فكذلك ماقام مقامها ، وماذهب إليه المصنف من الحذف ، قال به ابن العلج في [١] البسيط ، قال المرادي : «وهذا مذهب غريب لايعرف لغيرهما ، وفيه ضعف ، لأن اسم كان شبيه بالفاعل ، فلا يجوز حذفه »[٢] انتهى .

والذي ذهب إليه البصريون ، والكوفيون أنه مضمر لامحذوف[٣] ، ثم قال البصريون : «عائد على البعض المفهوم مما سبق ، والتقدير : قامَ القَوْمُ لَيْسَ هُو ، أي : بعضهم زيداً .

وقال الكوفيون عائدَ / على الفعل المفهوم مما / سبق ، والتقدير في المثال : ليس هو زيداً ، / ٣٠٩ / أي : ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

ورد هذا التقدير بوجهين ، أحدهما : أنه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط .

الثاني : أنه لايصح عند عدم تقدم الفعل ، وما يجري مجراه ، نحو : « القوم أخوتك ليس زيداً ، أو لا يكون زيداً » .

[فاعل حاشى وخلا وعد]

(وكذا فاعل الأفعال الثلاثة) ، « حاشى ، وخلا ، وعدا » ، يكون « بعضا » مضافاً إلى ضمير المستثنى لازم الحذف ، والتقدير في : « قام القوم حاشا زيداً ، حاشا بعضهم زيداً»، فحذف على وزان ماقال في ليس ، ولايكون ، وأضمر كما قال غيره .

---

(١) المساعد ١ / ٥٨٧ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٣٩ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٢٠ ، والمساعد١ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

[وصف المستثنى منه بليس ولايكون]

(وقد يوصف على رأيٍ) ، للخليل[١] ، (المستثنى منه) ، حال كونه (منكرا ، أو مصحوباً « بأل » [٢] الجنسية بـ « ليس » و « لايكون ») ، متعلق بـ « يوصف » ، (فيلحقهما) حين الوصف بهما (مايلحق الأفعال الموصوف بها، من ضمير) ، نحو : « ما أتاني القوم ليسوا إخوتك » ، (وعلامة) ، للتأنيث ، نحو : « اتتني امرأة لاتكون فلانة» ، وهذان المثالان من أمثلة أبي العباس المبرد، مثل بهما بعد أن قال : « وإن جعلته وصفاً فجيد ، وكان الجرمي يختاره « [٣] .

وعبر المصنف بـ « قد » المشعرة بالتقليل ، أخذاً من قول سيبويه : « وقد تكون صفة »[٢] ، وهو قول الخليل .

وبقوله : (على رأي) فَهْماً من قول أبي العباس : « فإن جعلته وصفاً فجيدٌ ، وكان الجرمي يختاره » ، وإن لم يطلع أبو حيان ومن قلده على خلاف في ذلك .

وبقوله : (المستثنى منه) نظراً لما كان قبل جعلهما صفتين ، وإلا فهو حال كونه موصوفاً غير مستثنى منه ، وإشعاراً بأنهما لايكونان صفتين ، إلا حيث يصح الاستثناء ، وتمثيل أبي العباس السابق بقوله : « اتتني امرأة لاتكون فلانة » ، ينافيه .

وبقوله : (أو مصحوب بأل [٢] الجنسية) بناء على مذهبه في جواز كون الجمل تقع صفة لمثله ، ولم يمثل سيبويه في هذه المسألة إلا بالنكرة في سياق النفي ، وعلى القول / بالمنع تكون / ٣١٠/

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٨ .

(٢) في الأصل و « ب » « أل » .

(٣) المقتضب ٤ / ٤٢٨ .

الجملة المصدرة بليس ، أولا يكون ، بعد ذي « أل » في موضع الحال .

وبقوله : (بـ « ليس » ، و « لايكون ») إشارة إلى أن بقية أفعال هذا الباب لايوصف بها وهو كذلك ، فلا يقال : « أتتني امرأة عدت هندا » .

وبقوله : (فيلحقها . . .) إلى آخره ، تنبيها على أنه يشترط في الضمير المرفوع بـ « ليس » ولا [1] « يكون » أن يطابق ماجعلت الجملة صفة له في التذكير ، والإفراد ، وغيرهما ، ويلزم في الخبر المطابقة للضمير ، لأنه مخبر [به][2] عنه ، فتقول : « ما أتاني رِجَالٌ لَيْسُوا الزَّيْدِينِ » .

« فصـــل »

[الاستثناء بغير وأحكامها]

(يستثنى بـ « غير ») ، حيث المستثنى مفرد ، وحيث يصح إلاَّ مكانها .

فخرج بالأول: « مَا مُررتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ » ، فيتعين هنا « إلاَّ » ويمتنع غَيْر .

وبالتالى : « هذا درهم غير زائف » ، فيتعين « غير » للوصفية ، لأنه فى قوة قولك : « هَذَا دِرهَم جَيِّدٌ » ، ويمتنع : إلا زائفا .

وحيث استثنى بغير ، (فتجر) غير (المستثنى) حال كونها (معربه بما) استقر (لُه) ، أى : للمستثنى من الأحكام (بعد إلاَّ) .

---

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢٧٧ .

(٢) زيادة لازمة لصحة المعنى .

فيجب النصب فى : « جَاءَ القَوْمُ غَيْرَ زَيدٍ » ، عند الجميع[١] ، وعند الحجاز بين فى : « مَا لِزَيد عِلْمٌ غَيْرَ ظَنٍّ » .

ويترجح الإتباع[٢] فى نحو : « مَا قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » .

وعلى حسب العوامل فى نحو : « مَا جَاءَ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَمَا [٣]رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيرِ زَيْدٍ » .

[بناء غير على الفتح]

(ولا يجوز) فى « غَيْر» (فتحها مطلقا) ، سواء تم الكلام قبلها ، أم لم يتم ، أضيفت غير إلى مبني، أم إلى غيره ؛ (لتضمن معنى [إلاَّ] [٤] خلافا للفراء) [٥] فى إجازته بناءها على الفتح مطلقا ، نحو: «مَا قَامَ غَيرَ زَيدٍ ، أَوْ غَيرَكَ»، بفتح الراء فيهما، قال الجوهرى فى صِحَاحِه: «قال الفراء: بعض بنى أسد ، وقضاعه ينصبون غيراً إذا كانت فى معنى إلاَّ ، تم الكلام قبلها ، أم لم يتم ، يقولون : « مَا جَاءنِى غَيْرَك ، وَمَا جَاءنِى أحدٌ غَيْرَكَ »[٦] ، انتهى ، وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب ، فكيف يسوغ الامتناع مطلقا ؟ إلا أن يقال : سبب بنائها إضافتها إلى مبنى ، فلذلك قال المصنف .

---

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢٧٧ .

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢ / ٢٧٨ : « ويترجح - النصب على الاستثناء - عند قوم في نحو : « مافيها غيرَ زيد أحدٌ » .

(٣) مابين { } سقط من ب .

(٤) ساقطة في ب .

(٥) الإنصاف ١ / ٢٨٧ .

(٦) الصحاح ٢ / ٧٧٦ ، ٧٧٧ .

(بل قد تفتح فى الرفع) ، كقوله :

{٥٤٢} لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ / حَمَامَةٌ فِي سَحُوقٍ ذَاتِ أَوْقَالِ [١] . /٣١١/

والسحوق : بفتح السين : الشجرة العاليه ، ويروى : « فى عضون » ، وأوقال ، بفتح الهمزة وإسكان الواو ، جمع وقل ، بفتح الواو وسكون القاف ، وبعده لام : شجر المقل ، وقوله :

{٥٤٣} لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَهُ [٢] .

والأول أقوى من الثانى لصلاحية إلاَّ موضعها .

(والجر) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرَكَ » ، ولَم أَرَ شاهِدا عَلَيه .

وبناؤها فى حالتى الرفع والجر (لإضافتها إلي مبنى) ، ومقتضى هذه العله ، أنها تبنى فى حالة النصب ايضا ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً غَيْرَكَ » ، إلا أنه يرى أن هذه الفتحة إعرابيه جلبها عامل النصب ، كما يرى أن كسره آخر المضاف إلى ياء المتكلم كسره إعراب فى حالة الجر ، واعترض : بأن الحركة موجودة قبل دخول العامل ، ويمكن أن يجاب عنه : بأن حركة البناء غيرت بحركة الإعراب .

---

(١) البيت من البسيط ، لأبي صيفي بن الأسلت .
والشاهد فيه قوله : (غيرَ) حيث فتحت « غير » وهي في موضع رفع ، وهو قليل . انظر : الكتاب ٢/ ٣٢٩، الخزانة ٣ / ٤٠٦ ، المغني ١ / ١٧١ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٩ ، الأصول ١ / ٢٩٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٣ ، المساعد ١ / ٥٩٠ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، وفي المخطوطتين « فتلفه » .
والشاهد فيه قوله : (غيرَه) كالسابق . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٣ ، الخزانة ٣ / ٥٠٧ ، المغني ١ / ١٧١ ، المساعد ١ / ٥٩١ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٣ .

[اعتبار المعنى في العطف على المستثنى بغير وإلا]

(واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها) ، أى : بغَيْر ، (وَ) على المستثنى (بـ « إلاَّ » جائز) ، مثال المستثنى بغير : (« مَاَجاءنِى غَيْر زَيْدٍ وَعَمْرٌ » ، وَ « جَاءَنِى القَوْمُ غَير زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، فيجوز فيهما جرعَمْرٍو على اللفظ ، ويجوز فى الأول رفعه ؛ لأنه فى معنى : « مَاَجاءَنِى إلاَّ زَيْدٌ وَعَمْروَ ، وفى الثانى نصبه ؛ لأنه فى معنى : جَاءَ القَوْمُ إلاَّ زَيْداً وعمراً ، وليس عَمْروٌ فى الرفع فى الأول ، والنصب فى الثانى معطوفا على غير عند هذا القصد ، وهو واضح [1] ، بل هذا العطف على الموضع عند بعض ، و على التوهم عند الشلوبين [2] .

ومثال المستثنى بإلاَّ ، قوله :

{٥٤٤} وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْق إلاَّ حَمَامَةٌ تَغَنَّتْ عَلَى خَضْرَاءَ سُمرٍ قُيُودُهَا [3]

يروى برفع « سمر » على لفظ « حمامة » ، وبجره على معني : وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْق غَيْرُ حَمَامَةٍ سُمْرٍ قُيُودها .

هـذا مذهب ابـن خـروف [4] ، وتبعـه المصنـف [5] ، والجمهور على المنع ، والبيت

---

(١) الكتاب ١ / ٣٤٤ .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١ / ١١٥ ، المساعد ١ / ٥٩٢ .

(٣) البيت من الطويل ، لعلي بن عميرة الجرمي .
والشاهد فيه قوله : (سمر) على ماوضحه الشارح ،. نظر : أمالي القالي ١ / ٥ ، الهمع ٣ / ٢٧٩ ، الارتشاف ٢ / ٣٢٤ ، الأضداد لابن الأنباري ٢٤١ ،ونسبه لبعض الأعراب ، والمساعد ١ / ٥٩٢ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٣٢٤ ، والمساعد ١ / ٥٩٣ .

(٥) ليس في البيت السابق عطف بل فيه وصف ، وماصرح بن مالك بجواز مراعاة المعنى فيه هو العطف لاغيره من التوابع . ==

مؤول[١]، والمراد بالقيود : عروق الشجرة .

[بيد في الاستثناء المنطقع]

(ويساويها) ، أي : غيراً (في الاستثناء المنقطع « بيد ») ، حال كون « بيد » (مضافاً إلى «أن») ، المشددة (وصلتها) ، نحو : « فَلاَنٌ كَثِيرُ المَالِ بَيْدَ أَنَّهُ بَخِيل »[٢] ، وما ذكره من أن « بيد » بمعنى غيره هو المشهور ، وقال الأموى : « هى بمعنى على »[٣] وحمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « أَنَا أَفْصَحَ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِي مِنْ قُرَيْشٍ ، واسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدْ »[٤] وقد تبدل/ ياؤها ميماً ، فيقال : ميد[٥] ، وهى لازمة النصب ، ولا تصرف بصرف غير » . /٣١٢/

[الاستثناء بسوى]

(ويساويها) ، أي : غير (مطلقاً) ، أي : في المتصل والمنقطع ، والوصف ، والتفريغ ، («سوى ») ، فتقول : « قَامَ القَوْمُ سِوَى عَمْرٍو .» و « ما في الدار أحد سوى عمرو .» ، و « جاءني رجل سوى زيد .» ، و « ما قام سوى عمرو .» .

== والذي في شرح ابن مالك « واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها - أي غير - جائز » وليس فيه «وبإلا» ومن هنا اختلط الأمر على ابن عقيل والشيخ خالد إذ رأيا أن ابن مالك يوافق ابن خروف في جواز مراعاة المعنى في النعت كما تجوز في العطف ، وأنه يجوز جر تابع مابعد إلا وصفا على مراعاة أن الا بمعنى غير وما بعدها مجرور فتجوز جر صفته وعليه خرج الشاهد وليس في كلام ابن مالك شيءٌ من هذا ، ولم يذكر أبو حيان شيئاً عن ذلك عن ابن مالك على ولعه بالاستدراك عليه .

(١) أوّله ابن عقيل في المساعد ١ / ٥٩٣ بالخفض على الجوار ، أو على نعت خضراء .

(٢) في الصحاح ٢ / ٤٥٠ : « وبَيْدَ بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل .

(٣) الهمع ٣ / ٢٨١ .

(٤) روايته في النهاية في غريب الحديث ١ / ١٧١ : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » .

(٥) اللسان ، والمساعد ١ / ٥٩٣ .

(وينفرد) « سوى » عن « غير » (بلزوم الاضافة لفظاً) ، فلا تنفك عن الإضافة لفظاً، بخلاف غير ، كما سيأتى ، وأما قوله تعالى : ﴿ مَكَاناً سُوى ﴾ [١] فمعناه : مكاناً مستقراً و« سوى » لفظ مشترك .

(و) ينفرد « سوى » (بوقوعه صلة دون شئ قبله) ، نحو : « جَادَ الَّذِى سِوَاكَ » ، وهذا واضح عند من جعله ظرفاً .

وأما من لم يجعلها ظرفاً ، ورأى انها كغير ، فيشكل بأن غيراً لايوصل بها الموصول ، فكذلك ما كان بمعناها ، وأجاز المصنف [٢] فى الشرح أن يكون موضع سوى بعد الموصول رفعاً على أنه خبر مبتدأ مضمر ، وأن يكون نصباً على الحال ، وقبله « ثابت » مضمراً [٢] .

(والاصح) فى « سوى » (عدم ظرفيته ، و) عدم (لزومه النصب) ، فليس بظرف فضلاً عن أن يلزمه النصب على الظرفيه ، وذلك لأنه بمعنى غير هذا قول الزجاجى [٣] ، ومذهب سيبويه [٤] ، والجمهور : أنه يلزم الظرفيه [٥] ، اذ معنى قولك : « مررت برجل سواك : مررت برجل مكانك » [٦] ، أى : بدلك [٧] ، ومكان بمعنى : بدل ، لايتصرف .

---

(١) سورة طه آية : ٥٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٦ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٢٥٩ ، وانظر الإنصاف ١ / ٢٩٤ .

(٤) قال سيبويه ١ / ٣١ : « وجعلوا مالا يجري في الكلام إلاّ ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء » وأنشد :

ولاينطق الفحشاء مَنْ كانَ منهم إذا جلسوا منَّا وامنْ سَوائنا .

(٥) قال ابن هشام في الأوضح ٢ / ٢٨١ : « وقال سيبويه والجمهور : هي ظرف ،بدليل وصل ، الموصول بها، كـ « جاء الذي سواك » قالوا : لاتخرج عن النصب على الظرفية إلاّ في الشعر » .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

(٧) السابق ٤ / ٢٣١ .

وذهب الرماني وابو البقاء العكبرى [١] ، أنها تستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، فيجوز على الاول [٣] : « ما قام سواك . » ، ويمتنع عن الثانى [٢] ، ويقل على الثالث[٤] .

[لغات في سوى]

(وقد تضم سينه) ، مع القصر ، فيقال : « قَامَ القَوْمُ سُوىَ زَيْدُ » ، بضم السين رواه الاخفش[٥] .

(وقد تفتح) سينه (فتمد) ، فيقال : « قَامَ القَوْمُ سَوَاءُ زَيْدٍ » بفتح السين والمد ،حكاه سيبويه[٦] وقد تكسر سينه ، وتمد / حكاه ابن الخباز وابن العلج [٧] ؛ فتحصل فى « سوى » أربع /٣١٣/ لغات : كسر السين ، وضمها مع القصر ، وفتحها [٨] وكسرها مع المد .

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١١٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٢ .

(٣) وهو قول الزجاجي .

(٢) وهو قول سيبويه والجمهور .

(٤) وهو قول الرماني والعكبري .

(٥) في اللسان : قال الأخفش : سوى ، وسُوى ، إذا كا بمعنى غير .

(٦) الكتاب ١ / ٣١ ، ٣٢ .

(٧) وابن عطية ، والفارسي شارح الشاطبية ، انظر المساعد ١ / ٥٩٥ .
وقال ابن بري : ولم يأت سواءٌ مكسور السين ممدوداً إلا في قولهم : هو في سواء رأسه وسيٍّ رأسه إذا كان في نعمة وخَصْب . انظر اللسان .

(٨) وقال الفراء : « وأكثر كلام العرب سواء بالفتح والمدإذا كان في معنى نصف وعدل ، وفتحوه ومدوه والكسر والضم بالقصر عربيان ولايكونان إلا مقصورين» ، انظر معاني القرآن ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

[ليس إلا . وليس غير والمحذوف فيهما]

(وقد يقال : « ليس الا » ، و « ليس غير ») بالضم ، (وغير) بالفتح ، فيكتفى بـ « الا » و«بغير » عن المستثنى (اذا فهم المعنى) ، وذلك بعد ليس خاصة ، فتقول : « قبضت عشرة ليس إلا» « فاسم ليس » مضمر فيها ، والخبر محذوف بعد الا ، والتقدير : « ليس المقبوض الا اياه » .

ويجوز ان يجعل خبر ليس محذوفاً ، وما بعد « الا » الاسم ، والتقدير : « ليس المقبوض الا هو ، او ليس غير » بضم الراء وفتحها .

فالضم للبناء تشبيهاً بقبل وبعد اذا حذف المضاف اليه ، ونوى معناه ، واليه ذهب الجرمى والمبرد[١] ، وأكثر المتأخرين ، ونسب إلى سيبويه [٢] ، وعلى هذا يجوز ان يكون غير اسم ليس ، أو خبرها ، والتقدير : ليس غير ذلك مقبوضاً ، أو ليس المقبوض غير ذلك .

وقال الأخفش [٣] : « ضم إعراب ، لأنها اسم ككل وبعض ، لاظرف كـ « قبل ، وبعد » وحذف التنوين لنية الاضافة ، وعلى هذا ، تكون هى الاسم ، والمحذوف الخبر ، والتقدير : ليس غير ذلك مقبوضاً .

والفتح بلا تنوين على إضمار الاسم وحذف المضاف اليه لفظاً ونية تنوية ، وتكون هيى الخبر، والتقدير : ليس المقبوض غير ذلك ، فحذف ذلك وقدر وجوده ثابتاً .

(وقد ينون) ، فى حالتى الرفع والنصب فيقال : « ليس غير ، وغيراً » ، بالتنوين فيهما ،

---

(١) المقتضب ٤ / ٤٢٩ .

(٢) فهماً من قوله : « وغَيْرٌ أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لاتكون إلا نكرة ، ولاتجمع ، ولاتدخلها الألف واللام » انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٨ .

فالمرفوع على هـذا الاسم ، والمنصوب الخبر، والمقدر فى حالة الرفع الخبر ، وفي حالة النصب الاسم.

(وقد يقال : ليس غيره) ، بالرفع (و) ليس (غيره) ، بالنصب ، فالمرفوع : الاسم ، والمنصوب الخبر ، والمقدر فى حالة الرفع الخبر ، وفى حالة النصب الاسم - كما تقدم - وكان ينبغى أن يقدم هذا على ما قبله ، لأنه أجود منه .

[لم يكن غيره]

(و) قد يقال : (لم يكن غيره) ، بالرفع ، (وغيره) ، بالنصب ، (وفاقاً للاخفش) فى المسألتين ، فيحذف مع الرفع الخبر ، ومع النصب الاسم [١] ، ومنع ذلك السيرافى [٢] لما فيه من الحذف للاسم ، أو الخبر ، فلا يقاس [٣] على ما شذ من قولهم : « ليس إلا ، وليس غير » .

[لاسيما ليست من أدوات الاستثناء]

(والمذكور بعد « لاسيما » منبه على اولويته بالحكم ، لا مستثنى) ، على الصحيح [٣] ؛ لأنك إذا قلت : « جاء القوم لاسيما زيد » ، كان زيد جائياً ، وإنما ذكرها سيبوية فى باب لا النافية للجنس [٤] .

---

(١) في الأصل و « ب » « الخبر » ، وصوب في هامش ب .

(٢) « قال السيرافي : الحذف الذي استعملوه بعد « إلاّ » و « غير » إنما يستعمل إذا كانت إلاّ وغير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف » انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ .

(٣) المساعد ١ / ٥٩٦ .

(٤) قال ابن عصفور : « وأما لاسيما فمن النحويين من أدخلها في هذ الباب . . وهذا خطأ ، لأن الاستثناءإخراج بعض من كل ، وأنت إذا قلت : قام القوم لاسيما زيدٌ ، فزيد داخل مع القوم في القيام ، بخلاف الاسم الواقع بعد إلا . ==

ومنهم من نظر الى مخالفته / بالاولوية فعدها من ادوات الاستثناء ، وهم الكوفيون ، / ٣١٤/ وجماعة من البصريين [١] منهم الزجاج ، وأبو على [٢] ، ورد قولهم - مع ما تقدم . بدخول الواو عليها ، فتقول : « ولاَ سِيَّمَا زَيْدٍ .» وبعدم صحة وقوع « إلا » موقعها ، ولاتدخل الواو على شئ من أدوات الاستثناء ، ويصح وقوع « إلا » موقعها .

[إعراب مابعدها]

(فإن جر) المذكور بعد « لاسيما » (فبالاضافة ، و « ما » زائدة) ، بين المتضايفين ، مثلها فى ﴿ أيما الآجلين ﴾[٣] ، ويجوز حذف « ما » والحالة هذه فتقول : « لاسى زيد » ، نص عليه سيبويه[٤] .

(وإن رفع فخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى « الذى ») ، وجملة المبتدأ والخبر صلة «ما» والتقدير : لاسي الذى هو زيد ، وفيه شذوذان .

أحدهما : إطلاق « ما » على من يعقل .

والثانى : حذف صدر الصلة مع غير ، أى : من غير طول ، وإذا كانت « ما » بمعنى الذى فتوصل بجملة اسمية ، - كما تقدم - .

== والعذر لمن أدخلها . . . أن زيداً قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام ، فزيد مشارك القوم في القيام إلاّ أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم ، فلما كان فيها هذا القدر من الاخراج جعلها لذلك من هذا الباب » انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٦٢ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ٢٤٨ .

(١) الارتشاف ٢ / ٣٢٨ .

(٢) المساعد ١ / ٥٩٦ .

(٣) سورة القصص آية : ٢٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٨٦ .

(وقد يوصل لظرف) ، نحو : « يَعْجبُنِي الأعتِكافُ لَا سيَّما عِندَ الكَعْبَةِ ، أو لاسيما اذا قرب الفجر » ، ومنه قوله :

{٥٤٥} يَسُرُّ الْكَرِيمَ الَحمْدُ لاَ سِيَّما لَدَى شَهَادَة مَنْ فِي خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ (١) .

(أو جملة فعلية) ، نحو : « يُعْجِبُنِي كَلَمُك لا سيما تَعُظ بِه ، ومنه قوله :

{٥٤٦} فَق النَّاسَ فِي الَخيْر لاَ سِيمَّا يُنِيلُكَ مِنْ ذِي الجَلالِ الَرِّضَا . (٢)

(وقد يقال : « لاسيما » بالتخفيف) للياء ، حكاه الاخفش وغيره ، (٣) ومنه قوله :

{٥٤٧} فيهْ بِالعُقُود وبِالإيْمَانِ لاَ سِيما عَقْدٌ وَفَاءٍ بِهِ مِن أَعْظَمِ القُرُبِ (٤)

(و) قد يقال فى لاسيما (« لاسواء ما ») بفتح السين والمد ، فتقول : « قام القوم لاسواء ما زيد » وكلامه يقتضى جواز الخفض ، والرفع بعدها ، كما فى لاسيما .

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ولاسيما لدى) حيث وصلت لاسيما بالظرف « لدى » وهو قليل ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٩ ، الخزانة ٣ / ٤٤٧ ، المساعد ١ / ٥٩٨ ، الهمع ٣ / ٢٩٣ ، الدرر ١/ ١٩٩ .

(٢) البيت من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لاسيما ينيلك) حيث وصلت « لاسيما » بالجملة الفعلية « ينيلك » وهو قليل ، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩١ ، الخزانة ٣ / ٤٤٧ ، المساعد ١ / ٥٩٨ ، السلسيلي ٢ / ٥١٩ ، الدرر ١ / ١٩٩ .

(٣) المساعد ١ / ٥٩٨ .

(٤) البيت من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لاسيما) حيث جاءت بالتخفيف ، وهو قليل . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١٩ ، الخزانة ٣ / ٤٤٧ ، المغني ١/ ١٤٩ ، المساعد ١ / ٥٩٨ ، الأشموني ٢ / ١٦٨ ، ورواية السلسيلي ٢ / ٥١٩ : فـ بالعقود .

[مثلما]

وحكى ابن الأعرابى[١] : « أن العرب تعامل لا مثل « ما » معاملة « لاسيما » فى المعنى ، فترفع ، وتخفض ، كما بعد « لاسيما .

وقد يقال : « لاتيما » بإبدال السين تاء .

ولاتر ما[٢] ويتعيين بعد هذه الرفع ؛ لأن « تر » فعل .

---

(١) المساعد ١ / ٥٩٨ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٣٠ .

{٢٨} باب الحال

[حد الحال]

بالتذكير والتانيث معنى ، وقد يقال : حالة ، (وهو مادل على هيئة وصاحبها متضمناً [١] مافيه معنى « فى » غير تابع ولاعمدة) .

فقوله : « مَادلَّ عَلى هَيْئَةٍ » ، بمنزلة الجنس/ ، يشمل الحال ، وبعض الافعال ، نحو : / ٣١٥١/ «تَربَّعْتُ»، وبعض أسماء المعانى ، نحو : « رَجَعْتَ القَهْقَرى » [٢] ، وبعض الاخبار ، نحو : « زَيْدٌ مُتَّكِئ » ، وبعض النعوت ، نحو : « مَرَرتُ بِرَجُلٍ رَاكب » .

فخرج بقوله: (وَصَاحِبها) الاولان ، فإن « تربع » ، و « القهقرى » ، إنما يدلان على الهيئة فقط دون صاحبها .

وخرج بقوله : (متضمناً) ، مادل على هيئة وصاحبها وليس فى نفسه معنى « فى » ، ولا فى جزئيه ، نحو : « بَنَيْتُ صَوْمَعةً » ، فإن هذا التركيب يدل على هيئة ، وصاحبها ، ولم يتضمن شيئاً فيه معنى « فى » .

وخرج بقوله : (ما فيه معنى « فى ») ، ما معنى « فى » لمجموعة لا لجزء مفهومه ، نحو : «دخلت الحمام » فإن معناه : دخلت فى الحمام ، فليس معنى « فى » مختصاً بجزء من الحمام دون جزء ، بخلاف « راكباً » مثلا ، من قولك : « جاء زيد راكباً » ، فإن معنى « فى » مختص بجزء

---

(١) في متن التسهيل لابن مالك « متضمناً » ٢ / ٣٢١ وكذا في ابن عقيل والسلسيلي وهو ما أعاده الشيخ خالد بعد وفي المخطوطتين هنا « مضمنا » .

مفهومه ، وذلك أن « راكباً » دال على هيئة وصاحبها [١] ، ومعنى « فى » لجزء مفهومه ، وهو المصدر على حذف مضاف ، والتقدير : جاء زيد فى حال ركوب .

وخرج بقوله : (غير تابع) ، بعض النعوت ، نحو : « مَرَرْتَ بِرَجُلٍ رَاكب .» ، فإنه يصدق عليه فى حال ركوب ، لكنه تابع .

وخرج بقوله (ولاعمده) ، بعض الاخبار ، نحو : « زَيْدٌ مُتَّكِئٌ » ، فإنه يصح تقديره : زيد فى حال إتكاء ، لكنه خبر والخبر عمدة ، بخلاف الحال ، فإنه فضله .

والمراد بالفضلة ، مايأتى بعد تمام الجملة ، صح الاستغناء عنها أم لا .

[حقه النصب وقد يجر بزائد]

(و) كل حال (حقه النصب) ؛ [لأنه فضله ، وإعراب الفضلات النصب ، ثم قيل نصب المفعول به ، وهو قول أبى القاسم[٢] وقيل : نصب التشبية بالمفعول به ، وهو قول أبى على[٣] ، وأبى بكر [٤] ، وهو ظاهر قول سيبويه [٥] ، وقيل : نصب الظرف ، وهو مأخوذ من كلام سيبويه أيضا .

---

(١) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٣٢٦ : « جاء زيد ضاحكاً » ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيأة زيد في وقت المجئ مبهمة » .

(٢) الزجاجي ، انظر المساعد ٢ / ٦ .

(٣) انظر الإيضاح العضدي ص : ٢٢٠ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٦٧١ .

(٤) في الأصول ١ / ٢١٣ : « جاء عبد الله راكباً » فـ « راكب » منتصب لشبهه بالمفعول » بتصرف .

(٥) قال سيبويه ١ / ٤٤ : « هذا باب مايعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول » ، أما قوله في ١ / ٣٩١ : « هذا باب ماينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولامصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به .
ومثل له بـ « كلمته فاه إلى في » وضحه الرماني فقال : إنما جاء في نسخه أنَّه حال ، وفي أخرى أنه ==

(وقد يجر) الحال (بباء زائدة [١]) ؛ كقول رجل فصيح من طيئ :

[٥٤٨] كَائِن دُعِيتُ إِلى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَما انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلا وَكِلِ [٢]

أى : فما انبعثت/ مزكورا ، ولا وكلاً أنشده المصنف . /٣١٦/

قيل : ولاحجة فيه ؛ لأحتمال كون الباء للحال ، لازائدة ، والتقدير : فما أنبعثت ملتبساً بمزءود ، ويعنى بالمزءود نفسه على التجريد ، كما فى قولك : « لقد صحبك منى رجل كذا » .

وألبأْسَاءَ: الشدةُ ، والمَزْءُود : المَذْعُور ، والوَكِل : العَاجِزُ .

وأقتصاوه فى الجر على الباء الزائدة يوهم : أن الحال لا تجر بغيرها من الزوائد ، وقد قال فى الكلام على حروف الجر : إنَّ الحال رُبَّما جُرَّت بـ«من» الزَّائِدة ، ومثله بقراءة زيدبن ثابت[٣] وجماعه ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِى لَنَا أَنَّ نُتَّخَذَ مْنِ دُونِكَ مْنِ أَوْلِيَاء﴾[٤] بضم النون وفتح الخاء ، أى : نُتَّخَذ أَوْلِيَاءَ .

== مفعول وليس بمتناقض ، على أن « فاه » من جهة حقيقته في نفسه ، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلاً فاه إلى في » . انظر حاشية رقم (١) من الكتاب ١ / ٣٩١ .

(١) إن نفي عاملها ، قال المرادي : « ونوزع في ذلك : « انظر شرحه للألفية ٢ / ١٣٢ انظر : المساعد ٢ / ٧ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٢) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (بمزؤد) بدخول الباء الزائدة على الحال ، وقدانتفى عاملها « انبعثتُ » ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٢٢ ، المغني ١ / ١١٧ ، المساعد ٢ / ٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٨ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٢ ، السلسيلي ٢ / ٥٢١ .

(٣) النشر ٢ / ٣٣٣ ، وانظر باب الجر ص : ٦٩١ .

(٤) سورة الفرقان آية : ١٨ .

[الحال مشتق منتقل غالبا]

(واشْتِقاقُه) ، أى : الحال (وأنْتِقَالُه غَالِبَانِ ، لاَ لاَ زمان) نحو : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً : فـ«رَاكبا» مشتق من الركوب » ، وهو وصف منتقل غير لازم ، هذا هو الغالب ، ومن غير الغالب : ﴿ فإنفروا ثبات ﴾[1] ،﴿ وخُلِقَ الأنسان ضعيفاً ﴾[2] ، فـ « ثبات » غير مشتق ، و « ضَعِيفاً » غير منتقل .

[من صور الحال الجامدة]

(ويُعنى) فى الحال (عن أشتقاقه ، وصفه) ، نحو : ﴿فَتمثَّل لَهاَ بَشراَسوِيّا ﴾[3] ، وتسمي الحال الموطئة [4] .

(أوْتَقْدِير مُضَاف قَبْلَه) ، وكقول العرب : « وَقَعَ المُصْطَرِعَانِ عِدلى عَيْر» [5] ،أي : مثل عدلي عيرٍ . (أَوْدلاَلَتُه عَلَى مُفَاعله) ، نحو : « كَلَّمتُه فَاهُ إلىَ فِىَّ » ، أى : مُشَافَهةً [6].

---

(١) سورة النساء آية : ٧١ .

(٢) سورة مريم آية : ٣٣ .

(٣) سورة مريم آية : ١٧ .

(٤) معنى التوطئة : أن الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالاً صلح أن يكون حالاً ، انظر حاشية يس ١/ ٣٧١ .

. . . « فبشراً حال من فاعل « تمثل » وهو الملك ، والاعتماد فيها على الصفة وهي « سويًا » انظر التصريح ١/ ٣٧١ .

وعرفها محقق أوضح المسالك ٢ / ٢٩٩ ، حاشية (٣) بأنها الاسم الجامد الموصوف بصفة هي الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال» .

(٥) في حاشية كتاب الأمثال : « . . . يقال للرجلين إذا اصطرعا فوقعا معاً لم يصرع أحدهما صاحبه » ، أي : وقع المصطرعان متماثلين ، انظر الأمثال ١٣٤ .

(٦) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٣٣٩ : « والوجه الذي به انتصب (فاه) هو أنه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يُفهم منه من غير نظر إلى تفصيل » .

(أَوْ) دلالته على (سِعْر) ، بكسر السين المهملة ، نحو : « بِعْتُ الشَّاء شَاةً بِدِرْهَمٍ » ، أى : مُسَعّراً ، ويجوز رفع الشاة على الأبتداء ، وحذف الصّفه ، و التقدير : « شَاةٌ مِنْها بِدِرْهَم ، ويقاس عليه ، نحو : « بِعْتُ البُرَّقَفيزاً بدرهم » ، أو قفيز بدرهم ، أى : منه .

(أَوْ) دلا لته على (تَرتيب) ، نحو : « عَلَّمْتُه الحِسَاب بَاباً بَاباً .» ، أي مُفَصَّلاً ، و« أدخلوا رجلاً رجلاً » ، أى : مُتَرَتِّبين ، ولا يستعمل هذا إلا مكرراً ، فالأول منصوب على الحال ، و فى نصب الثاني أقوال :

فَعَنِ الفَارِسِيّ [1] أَنَّه مَعْمُولٌ للأوَّل ؛ لِوُقُوعِ الأَوَّل حَالاً ، أو صِفَةً لَهُ ، وَهُمَا مُرَكَّبَانِ ، كقوله :

تَزَوَّجْتُها رَامِيَةً هُرْمُزِيَّةً ... ... [2] .

بتركيب الأسمين ، وعن الزجاج [3] : أنه توكيد للأول ، وعن أبن جنى [1] أنه/ صفة له ، /٣١٧/ على تقدير مضاف من غير تركيب ، و التقدير : بَاباً ذَابَابٍ ، قَال فِي المُسَاعَد : « والأقرب كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحال ؛ لتأولهما بالمفرد ، أى : مفصلاً ، كما أن الأسمين فى قولك : « هَذَا حُلو حَامِضٌ ، الخبر ، لِتَأَوُّلِهما بذلك . ، أى : مُزٌّ [4] » إنتهى .

(أَوْ) دلاَلَتُه علَى (أَصَالَة) ، كَقَوْله تَعَالَى : ﴿أَأَسْجُدُ لَمِنَ خَلَقْتَ طِيناً﴾[5] .

---

(١) المساعد ٢ / ٩ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه وقوع هرمزية صفة للحال رامية وهما مركبان معا .
انظر: المقرب ٢ / ٥٨ ، التصريح ٢ / ٣٣٢ ، الأشموني ٤ / ١٩٠ .
وعجزه : * بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرِّزق *

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٤) المساعد ٢ / ٩ .

(٥) الإسراء آية : ٦١ .

(أَوْ) دلالته على ، (تَفْرِيعٍ) ، نحو : « هَذَا حَدِيْدُك خَاتَماً » .

(أَوْ) دلالته على (تَنْوِيعٍ) ، نحو : « هَذَا تَمْرُكَ شَهْرِيْزاً » ، والشَّهريز ، بفتح الشين إعجاماً وإهمالاً ، وإسكان الهاء ، وكسر الراء ، وإسكان الياء التحتانية ، وبعدها زاى ، ضرب من التمر .

(أَوْ) دلالته على (طور واقع فيه تفصيل) ، بالضاد المعجمة ، نحو : « هَذَا يُسْرُ أَطْيَبُ مِنْه رُطباً » .

(وَجَعْل « فَاهُ » من : كلمته فَاهُ إِلَى فِيَ ، حَالاً) ، كما قال سيويه[1] (أَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُون أَصْلُه : جَاعِلاً فَاة إِلى فِيَّ) ، فيكون مفعولاً به كما يقول الكوفيون [2] ، (أ وَمِنْ فيه إلى فَيَّ) فيكون منصوباً بنزع الخافض ، كما يقول الأخفش [3] ، قال المصنف : « وَإِنمَّاكَانَ أَوْلَى الثَّلاَثة أَوَّلهُا - يَعْنِي قول سيويه - لأنه قول يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ، ولا عدم نظير ، وذلك موجود بإجماع فى هذا الباب وغيره ، فوجب الحكم بصحنه[4] » ، أنتهى .

فقوله : « لاَ يَلْزَم مِنْه لَبْس » تَعْرِيضٌ ورد لمذهب الأخفش القائل : بأن الأَصْل ، كَلَّمْتُه من فِيه إِلَى فَيِّ ، وَأَصْلُ هَذَا الرَّد لِلمُبَرّد [5] ، فإنه قال : « هَذَا التَّقْديرَ لا يُعقَل ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ لاَ يتكَلَّم مِنْ فَمَ غَيْرِه » ، وأجاب عنه أبو على [6] : بإنه إنما يقال ذلك فى معنى : كلمنى وكلمته ، فهو من المفاعلة .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٣ ، وهو مذهب ابن عصفور ، انظر الشرح الكبير ١ / ٣٣٦ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٥) المساعد ٢ / ١٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٥ .

- قال التنسي في شرحه للتسهيل ٢ / ١٢٨ : « وهو فاسد ؛ لأنه يلزم عنه تقدير « من » في موضع « إلى »، ودخول إلى في موضع من ، إذ مبدأ غاية كلام المتكلم فمُه لافم المتكلم » .

(٦) المساعد ٢ / ١٠ .

وقوله ثانياً : وَلاَعَدَمُ نَظِيرٍ ، تعريض ورد لقول الكوفيون القائلين : بأن الأصل ، كلمته جاعلاً فاه إلى في ، وأصل هذا الرد للسيرافى ، فإنه قال : « ويَرَدَ هَذاَ أمتنَاع : كَلَّمتُه وَجَهَهُ إِلىَ وَجْهِي ، وَعَينُه إِلى عَيْنِى ، ولو كان على الأضمار لم يمتنع » ، أنتهى ، وفيه رد لقول الأخنش أيضاً : بِأَنَّه لَم يُوجد حَذْفُ حَرف ملتزماً ، وعلى ما خرجه سيبويه من الحالية/ جرى الجماعة ، وعليه تكون إلى /٣١٨/ للتبيين كاللام فى : « سَقْياًلك » ، لاَ مَبْنِيَّةَ عَلَي فَاه .

(و) هذا قليل (لاَ يُقَاسُ عَلَيْه) ، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موضع نكرة ، ومركب موضع مفرد ، (خلافاً لهشام) ، الكوفى [١] ، فعلى رأيه يقال : ما شيتة قدمه إلى قدمى ، وكافحته وجهه إلى وجهي » ، قياساً على ماحكى الفراء [٢] من قولهم كلمته فاه إلى في ، وحاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته منزلة إلى منزلي ، وناضلته قوسه إلى قوسي ، وصارعته جبهته إلى جبهتي ، ثم قال : وهذا كله بالنصب والرفع ، قال المصنف : « والاقتصار فيه على السماع أولى » [٣] .

« فصـــل »

[الحال واجب التنكير وقد يعرف]

(الحال واجب التنكير) ؛ [لئلا يوهم النعتية عند نصب صاحبه ، أو عدم ظهور إعرابه ، هذا مذهب الجمهور [٤] .

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٣ .
(٢) وابن خروف ، انظر الارتشاف ٢ / ٣٣٦ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٥ .
(٤) ينظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٣٧ .

وأجاز يونس [١] والبغداديون [٢] تعريفها مطلقاً ، نحو : « جاء زيدٌ الضاحكَ . » ، قياساً على الخبر .

وقال الكوفيون : « إنْ كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة ، نحو : « عبد الله المحسن أفضلَ منه المسيءُ »[٣] ، وإلاَّ فلا ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ الراكبَ » .

وكلا المذهبين ضعيفٌ[٤] ، وَمَا جَاء بلفظ المعرفة يؤول بنكرة ، وإلى ذلك أشار بقوله .

[يعرف بأل والإضافة والعلمية]

(وَقَدْ يجئُ) الحال في الصورة (معرَّفاً بالأداة) ، نحو : « أَرْسلها العِراكَ . » ، من قول لبيد :

{٥٤٩} فَأَرْسَلَها العِراكَ وَلَم يَذُدْهَا وَلَم يُشْفِق على نَغَصِ الدِّخَـالِ [٥]

---

(١) ومنعه ابن عصفور قال في الشرح الكبير ١ / ٣٣٧ : « لايجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه، فلا تقول : قام زيد الضاحك ، خلافاً ليونس ، فإنَّه يجيز ذلك قياساً على : أرسلها العراك وأمثاله » .

(٢) الأشموني ٢ / ١٧٢ .

(٣) فالمحسن ، والمسيئ حالان ، والتقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساءَ » ، انظر الأشموني ٢/ ١٧٢ .

(٤) لأمرين : « أمّا أولهما فللفرق بين الخبر والحال ، إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية ، بخلاف الحال ، والسماع قليل مؤول .
وأما ثانيهما : فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه ، وهو كون المحسن والمسيئ خبري كان ، أي : إذا كان » انظر المساعد ٢ / ١١ .

(٥) من الوافر .
والشاهد فيه : قوله (العراك) على مجئ الحال معرفاً بالأداة في تأويل نكرة ، أي : معتركة ، انظر : الكتاب ١/ ٣٧٢ ، المقتضب ٣ / ٢٣٧ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٢١ ، الخزانة ٣ / ١٩٢ ، ابن يعيش ٢/ ٦٢ .
وفي ديوانه : فأوردها .

والنغض - بفتح النون ، والغين المعجمة ، وبالضاد المعجمة : تحريك الماء ، والدِّخال : بالدال ، والخاء المعجمة : الورود ، يصف ورود الابل الماء للشرب .

(أو الإضافة) ، نحو : « كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ » وَ « طَلَبْتُه جَهْدِي وَطَاقَتِي .» و « رجع عوده على بَدْئِه .» و « مررت بزيد وَحْدَهُ » و « تَفَرَّقوا أيادي سبأ » ، / ويؤول بنكرة ، والتقدير : مُشَافَهَةً، /٣١٩/ وَجَاهِداً ، وَمُطيقاً ، وَعَائِداً ، وَمُنْفَرِداً ، ومتبددين[١] تَبَدُّداً لابقاء معه .

(ومنه) ، أي : ومن وقوع المعرف بالإضافة حالاً ، لتأوله بنكرة ، (عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة) ، حال كونه (مضافاً إلى ضمير ماتقدم) عليه ، نحو : « مَرَرْتُ بالْقَوْمِ ثَلاَثَتِهم » ، وهكذا إلى العَشَرَةِ ، بالنصب [٢] ، ومذهب سيبويه : أنه اسم موضوع موضع المصدر الواقع حالاً[٣] ، والتقدير : مُثَلِّثاً لهم ، فوضع ثلاثة موضع ثلث ، مصدر : ثلثت القَوْمَ ، و ثلث موضع مثلث .

(ويجعله التميميون توكيداً) ، مفيداً للإحاطة[٤] ، تابعاً لما تقدم في رفعه ونصبه وجره ، فتقول : « جَاءَ القَومُ ثلاثُتُهم » ، بالرفع ، وَ « رأَيْتَ القَوْمَ ثَلاَثَتَهمُ » ، بالنصب على التبعية ، و« مرت بالقوم ثَلاَثَتِهم » ، بالجر .

---

(١) زيادة لتوضيح التقدير من شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٧ .

(٢) « النصب عند الحجازيين على تقدير جميعاً ، وهكذا قدره ابن مالك ٢ / ٣٢٧ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٣ .

(٤) قال سيبويه ١ / ٣٧٤ : « وزعم الخليل أنَّ الذين يجرونه فكأنهم يريدون أن عَمُّوا ، كقولك : مررت بهم كُلِّهم ، أي : لم أدع منهم أحداً » .

فإن قلت : ظاهر كلامه: أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها ، وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز ، كـ «جاءُوا ثَلاثَةَ رِجَالٍ » ، وألاتضاف ، كـ « جَاءوا ثَلاثَةٌ » ، قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خص الإضافة بالذكر ؛ لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : (ومنه) .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضاً استواء الحالية ، والتبعية في المعنى ، وليس كذلك ، بل إذا نصبته على الحال ، فيكون المعنى : « مررت بهم في حال أنهم ثلاثة [ليس] [١] معهم غيرهم[٢] ، وإذا جعلته توكيداً ، فالمعنى : مررت بالثلاثة كلهم ، فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم ، قلت : أجيب عنه بأن المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنَّ » ، في نحو : أَوَلُ مَا أَقُولُ : « أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ » ، ووقع في الكافية وشرحها : « أن الرفع على البدل » [٣] ، والتحرير ماهنا.

[حال عند الحجازيين وتوكيد عند التميميين]

(وربما عومل بالمعاملتين) ، وهما : النصب على الحال عند الحجازيين ، والتوكيد عند التميميين ، (مركب العدد) ، تقول : « جَاءُوا خَمْسةَ عَشْرهم » ، في التذكير ، و « جئن خَمْسَ عَشْرتهِن » ، في التأنيث ، أي : جميعاً ، حكاه الأخفش [٤] . . . بنصب الصدر على الحال ، والرفع على التوكيد ، وبقاء العجز على بنائه .

---

(١) زيادة في موضعها فراغ ،، والمعنى عليها .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٣ / ٢٣٩ : « إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فمعناه : بهؤلاء تخمسياً ، كقولك: مررت به وحدَهُ ، أي : لم أخلط معه أحدا .
وإذا قلت : مررتُ بالقوم خمستهم - فهو أنّه قد عَلِم أنهم خمسة ، فإنما أُجرى مُجْرى كُلٌّ . أراد : مررت بالقوم كلهم ، أي : لم أُبق من هؤلاء الخمسة أحدا » .

(٣) ونصه : (وأسرعوا خَمْسَتُهُم) قد نُقلاَ بالنصب حالاً ، وبرفع بدلاً ، انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٤.

(٤) حكاه في الأوسط ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ٣٢٧ والمساعد ٢ / ١٣ .

(و) ربما عومل بالمعاملتين (قَضَّهم بِقَضِيضِهم) ، بالقاف والضاد المعجمة ، تقول : « جَاءَ القَوْمُ قَضَّهم بِقضِيضِهم » ، أي : جميعاً / ، بنصب « قضهم » على الحال ، ورفعه على التوكيد، / ٣٢٠/ ومعنى « قضهم بقضيضهم : منقضاً آخرهم عل أولهم [١] ، أي : أتو في انقضاضهم ، قال الشماخ :

{٥٥٠} أَتَتْنِي تَمِيْمٌ قَضَّهـا بِقَضِيضِهَا تُمَسِّح حَوْلِي بالْبِقَاع سِبَالَهَا [٢]

والبقاع : جمع بقعة ، والسبال - بالباء الموحدة - : جمع سبل، من أسبل المطر[٣] .

(وقد يجيءُ) ، الحال (المؤول بنكرة علماً) ، كقول العرب : « جَاءَتِ الَخيْلُ بَداد » ، بفتح الموحدة ، ودالين مهملتين بينهما ألف ، وهو علم جنس مبني على الكسر ، ووقع حالاً لتأوله بنكرة ؛ أي : متبدِّدَةً .

[وقوع المصدر حالاً]

(وإن وقع مصدر موقع الحال ، فهو حال) ، نحو: ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهم جِهَاراً ﴾[٤] ، أي : مجاهراً، (لا معمول حال محذوف) ، والتقدير : أجهر جهاراً ، فـ « أجهر » : حال ، و « جهارا » : معموله ،

---

(١) انظر المقتضب ٣ / ٢٤٠ .

(٢) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (قضَّها) اذ يجوز فيها النصب على الحالية عند الحجازيين والرفع على التوكيد عند تميم . انظر : الكتاب ١ / ٣٧٤ ، الخزانة ٣ / ١٩٤ ، ابن يعيش ٢ / ٦٣ .

واختلفت روايته في الكتاب : أتتني سليم بدل : تميم ، وبالبقيع بدل بالبقاع .

(٣) الصحاح ٥ / ١٧٢٤ .

(٤) سورة نوح آية : ٨ .

(خلافاً للمبرد [١] والأخفش) ، حيث ذهبا إلى أنَّ المصادر المنصوبة في موضع الحال مفعولات مطلقة معمولات لأفعال مقدرة ، وتلك الأفعال هي الأحوال كما مثلنا ، ويقاس عليه ما أشبهه ، قال المصنف في الشرح : « وليس بصحيح » [٢] .

(ولا يطرد) ، وقوع المصدر موقع الحال (فيما هو نوع للعامل ، نحو : أتيته سرعةً) ، بل يقتصر فيه على السماع ، قال سيبويه : « لا تقول : أتيته سرعةً ، ولا رَجْلَةً ، بل حيث سمع » [٣] انتهى .

(خلافاً للمبرد) ، فإنه قال باطراده [٤] ، والذي يظهر أن هذا الخلاف مبني على الخلاف السابق .

فعند سيبويه لاينقاس ؛ لأنه يرى أنه حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لاينقاس ، كما أن عكسه لاينقاس .

---

(١) قال في المقتضب ٣ / ٢٣٤ : « ومن المصادر مايقع في موضع الحال فيسد مسدَّه ، فيكون حالاً . . . وكذلك : جئته مشياً ؛ لأن المعنى : جئتُه ماشياً ، فالتقدير : أمشي مشياً ، لأن المجيء على حالات ، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال » ، وانظر ٤ / ٣١٢ .
وهذه عبارة ملبسة ، فمرة يفهم منها أنه يعربها حالاً ، وأخرى مفعولاً مطلقاً بفعل محذوف ، وتسبب عن هذا أن اختلف من بعده في تقرير مذهبه . انظر : تعليق محقق المقتضب ومصادره .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٢٨ .
« وردَّ : بأن الدال على الفعل المذكور إن كان المصدر فَلْيُقَس في كُلِّ فعلٍ له مصدر ولايقتصر فيه على السماع ،ولم يقل بهذا بصري ولا كوفي إلا المبرد . . . . . ولايمكن كون الفعل المذكور [في لقيته فجأة ومفاجأة] دالاً على ذلك الفعل المحذوف لأن اللقاء لايدل على المفاجأة » ، انظر المساعد ٢ / ١٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(٤) الذي في المقتضب ٣ / ٢٣٤ : « ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ، لأن الإعطاء ليس من المجئ ، ولكن : جئته سعيا ، فهذا جيد ، لأن المجئ يكون سعياً قال الله عز وجل : (ثم ادعهنَّ يأتينك سعياً) .
- قال في الهمع ٤ / ١٥ : « وشذ المبرد ، فقال : يجوز القياس ، واختلف النقل عنه فنقل قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل ، نحو : أتيته سرعة » .

وعند المبرد ينقاس ؛ لأنه يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله ، لدليل ، كما يحذف عامل سائر المفاعيل للدليل .

ولعل عدم نقل الإجازة عن الأخفش إنما هو لعدم الإطلاع على قوله في المسألة ، لاأنهم ظفروا له بالنص على المنع حتى يقولوا : « لم يخالف في هذه المسألة أحد من البصريين والكوفيين إلا المبرد» (١) . / /٣٢١/

(بل يقتصر فيه،) أي : فيما هو نوع للعامل ، (وفي غيره على السماع) ، سواء قلنا : إنه في موضع الحال ، أم لا .

[مايقاس فيه المصدر حالا]

فلا يقاس على ما هو نوع للعامل ، ولا غيره ، (إلا في ، نحو : أَنْتَ الرجلُ عِلْماً ، وهو زهير شعراً ، وأما علماً فعالم) . فيقاس على الأول : أَنْتَ الرَّجُلُ أدباً (٢) ، وعلى الثاني : هوحَاتِم جوداً، والفرق بينهما أن الثاني فيه معنى التشبيه دون الأول ، وعلى الثالث : « أما نُبْلاً فنبيل ».

وتقدير الأول : أنت الكاملُ في حال علم ، وحال أدب ، وهذا معنى قول الخليل : « أَنَتْ الرَّجُل فِي هَذِه الحَال » (٣) .

وتقدير الثاني : هو مثل زهير في حال شعر ، ومثل حاتم في حال جود .

---

(١) قاله ابن عقيل في المساعد ٢ / ١٤ ، والمرادي في شرح الألفية ٢ / ١٣٨ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٤٣ : « ويحتمل عندي أن يكون تمييزاً » أي : الكامل أدباً . . .وليس ببعيد هذا الاحتمال .

(٣) الكتاب ١ / ٣٨٤ .

وتقدير الثالث : مهما يذكر شخص في حال علم مثلاً ، فالمذكور عالم ، وأصله أن يوصف لك شخص بعلم وغيره ، فتقول للواصف حال كونك منكراً عليه وصفه بغير العلم ، أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ، ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها .

وناصب الحال في الأول ، ما في الرجل من معنى الكامل ، وناصب الثاني مافي زهير من معنى مجيد ، وناصب الثالث : فعل الشرط ، وصاحب الحال مرفوعه .

[المصدر التالي أما عند تميم والحجاز]

(وترفع تميم المصدر التالي « أما ») ، بفتح الهمزة (في التنكير جوازاً مرجوحاً) ، وتنصبه راجحاً ، فتقول على المرجوح : « أما علم فَعَالِمٌ » ، قال سيبويه : « وقد يرفع في لغة تميم ، والنصب في لغتها أحسن »[1] انتهى .

(و) ترفع تميم المصدر التالي « أما » ، (في التعريف) بـ « أل » (وجوباً) ، فيقولون : « أَمَّا العِلْمُ فَعَالِمٌ » بالرفع[2] .

(وللحجازيين في المعرف بأل رفع ، ونصب) ، فيقولون : « أما الْعِلْمُ فَعالِمٌ » ، برفع «العلم» ونصبه ، والرفع أكثر على مايفهم من كلام سيبويه[3] .

(وهو) ، أي : المعرف بأل (في) حال (النصب مفعول له عند سيبويه) ؛ لأنه قال : « كأنه جواب من قال : لمه »[4] انتهى ، وبهذا يتقدر المفعول له ، والحالية ممتنعة للتعريف ، وكذلك

---

(١) الكتاب ١ / ٣٨٤ .

(٢) الرفع على لغة تميم مع « أل » قال سيبويه ١ / ٣٨٥ : « فإن أدخلت الألف واللام رفعوا » .

(٣) قال : وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام : ١ / ٣٨٥ .

(٤) نصبه عند سيبويه ١ / ٣٨٦ : « وأمّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ ، كأنَّه قال : هو الرجل الكامل العقلَ والرأي، أي للعقل والرأي ، وكأنه أجاب من قال : لِمَهْ ؟ » .

المصدرية ، لأن المصدر التوكيدي لا يكون معرفاً .

(وهو) ، أي : المعرف بأل (والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش) ، فتقول : « أما العلمَ أوأما علماً فعالمٌ » ، بالنصب على المفعولية المطلقة ، والناصب له عنده مابعد الفاء ، إن لم تقترن بما لايعمل مابعده فيما قبله ، فتقدير : « أما علماً فعالمٌ ، مهما يكن من شئ ، فالمذكور : عالمٌ علماً ؛ فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في ، نحو : ﴿ [فَـ] أَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ﴾ [1] ، والتقدير : مهما يكن من شئ فاليتيمَ لاتقهر / . /٣٢٢/

وإن اقترن ، نحو : « أَمَّا علماً فَلاَ علم لَهُ ، أَو فَإِنَّ لَه علماً » ، فالعامل فعل الشرط ، لأن مابعد لا النافية ، وإنْ الإيجابية لايعمل فيما قبله ، وضَعُّف بأن المصدر المؤكد لايكون معرفاً بأل ، ودعوى الزيادة خلاف الأصل .

" فصـــل "

[صاحب الحال معرفة وقد ينكر]

(لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرةً) ؛ لأن صاحب الحال محكوم عليه ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، نحو : « جَاءَ زيدٌ رَاكباً » ، أَوْ قَريباً مِنْها ، ومن غير الغالب قولهم : « عَلَيه مِائةٌ بِيضاً » ، (مالم يختص) ، إمَّا بوصف ، نحو : مَرَرتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ مَاشِياً » .

وإمَّا بإضافة ، نحو: ﴿ في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ [2] .

وإما بعمل ، نحو : « أَعجَبَنِي مُرور بِهِنْدٍ سَرِيعاً » .

---

(١) سورة الضحى آية : ٩ .

(٢) سورة فصلت آية : ١٠ .

(أو يسبقه نفي) ، كقوله :

{٥٥١} ما حُمَّ مِنْ مَوْت حِمىً وَاقِياً وَلاَ يُرىَ مِنْ أَحدٍ بَاقياً (١)

(أو شبهه) ، وهو النهي ، كقوله :

{٥٥٢} لاَ يَركَنَن أَحدٌ إِلى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتخوِّفاً لِحمامِ (٢)

والاستفهام ، كقوله :

{٥٥٣} يَاصَاحِ هَلْ حُمُّ عيشٌ باقياً فَتَرى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ ؟ (٣)

(أو يتقدم الحال) ، على صاحبه ، كقوله :

{٥٥٤} وبالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِد {ي}(٤) الْعَيْنَ تَشْهَدِ (٥)

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حمىً باقياً) بمجيء الحال من النكرة ، والمسوغ لها وقوعها بعد النفي ، انظر : العيني ٣/ ٢١٤ ، الأشموني ٢ / ١٧٥ ، السلسيلي ٢ / ٥٢٦ ، المساعد ٢ / ١٧ .

(٢) من الكامل ، لقطري بن الفجاءة .
والشاهد فيه قوله : (متخوفاً) بمجيء الحال من النكرة ، والمسوغ وقوعها بعد النهي ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٣٩ ، أوضح المسالك ٢/ ٣١٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٤٤ .

(٣) من البسيط ، لرجل من طيء . .
والشاهد فيه قوله : (باقياً) وهو حال من عيش النكرة . لوقوعها بعد استفهام . انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٣٢ ، المساعد ٢ / ١٨ ، السلسيلي ٢ / ٥٢٦ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣١٦ .

(٤) في الأصل و « ب » وإن تستشهد - بحذف ياء المخاطبة .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بينا) بمجيء الحال من النكرة لتقدمها على صاحبها « شحوب » انظر : الكتاب وفي الأصل : وفي الجسم ، وتشهدي ==

{٥٥٦} مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُون بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلى الغداةَ شَفِيعُ (١)

(أو يكن الوصف به على خلاف الأصل) ، لكونه جامداً ، نحو : « مَرَرْتُ ببر قفيزاً بدرهمٍ، وبماءٍ قِعْدَةَ رجُلٍ / . /٣٢٣/

(أو يشاركه فيه معرفة) ، تقدمت المعرفةُ ، أو تأخرت ، نحو : « هذا عبدُ الله ورجلٌ قائمَين»، و « هؤلاءِ ناسٌ وعبدُ اللَّه مُنْطَلِقِينَ » .

[تقدم الحال على صاحبه وتأخيره عنه]

(و) لشبه الحال بالخبر ، (يجوز تقديم الحال على صاحبه) ، نحو : « جَاءَ راكباً زيدٌ » ، (وتأخيره) عنه ، نحو : « جَاءَ زيدٌ راكباً » .

[موانع تقديمه]

(إن لم (٢) يعرض مانع من التقديم ، كالإضافة إلى صاحبه) ، إضافة معنوية ، نحو : «عَرَفْتُ مَجِيءَ هِنْدٍ مُسْرِعةً » ، فلا يجوز تقديم مسرعةً على هند ، لما في ذلك من الفصل بين المتضايفين .

ولا على المضاف اتفاقاً (٣)، فأما قوله :

---

(١) البيت من الطويل ، لقيس بن ذريح ، والشاهد مجيء الحال (مصاحب تلك) وصاحبها نكرة - لأن الحال جملة مقرونة بالواو، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٤ ، المساعد ٢ / ١٩ ، المغني ٢ / ٤٨٢ ، الهمع ٤/ ٢٢ .

(٢) في «ب» : إن لم يمنع يعرض مانع من التقديم ، وأكثر نسخ التسهيل « يعرض ، وفي بعضها يمنع ، وماأثبت عن متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٤ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٧ .

{٥٥٧} نحن وَطئنَا خُسَّا دِيَارَكم إذْ أسْلَمَتْ حُماتُكم ذِمَارَكُم [١]

فليس « خساً » حالا من ضمير المخاطبين ، بمعنى بُعْداً ، وإنما هو جمع خاسئ ، بمعنى : زاجر، فهو حال من فاعل « وطئنا » .

بخلاف الإضافة اللفظية ، فإنه يجوز فيها تقديم الحال على المضاف ، نحو : « هذا ملتوتاً شاربُ السويق الآن ، أو غداً » ، لأن هذه الإضافة في نية الانفصال فلايعتد بها .

[موانع تأخيره]

(أو) يعرض مانع (من التأخير كاقترانه) ، أي : صاحب الحال . (بـ « إلا » ، على رأيٍّ) للأخفش ، نحو : « ماجاء راكباً إلا زيدٌ » ، فيمتنع تأخير هذه الحال عن صاحبها ، نص عليه الأخفش في المسائل [٢] وأنشد :

{٥٥٨} وَلَيْسَ مُجِيراً إنْ أتى الحَيَّ خَائفٌ وَلاَ قَائلاً إلاَّ هو المُتبغَّيبَا [٣]

فأما قوله :

{٥٥٩} مَارَاعَنِي إلاَّ جَنَاحٌ هَابِطاً حَوْلَ البُيُوتِ قَوْطَةُ العُلاَبِطَا [٤]

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، المساعد ٢ / ٢٢ ، اللسان ، «وطأ» ، والشاهد : على ماوضحه الشارح .

(٢) المساعد ٢ / ٢٠ ، قال ابن عقيل : « عند قوم منهم الأخفش . . . » ولم يذكر ابن مالك في شرح التسهيل ولا أبو حيان في الارتشاف من أصحاب هذا الرأي الأخفش ولاغيره .

(٣) من الطويل ، ولم يذكره أحد من أصحاب الشواهد ولا شرح التسهيل .
والشاهد فيه تقدم الحال « قائلاً » على صاحبها المحصور بإلا « هو » وجوبا على رأي للأخفش .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (هابطاً) على ماوشحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٥ ، المساعد ==

أنشده سيبويه ، ويظهر من كلام سيبويه ، أن صاحب الحال المبتدأ [١]، وقيل[٢] : الضمير المستكن ، وصحح المصنف الأول [٣] ، لأن الحال خبر ، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما ، قلنا : نعم ، لو تساويا ، فأما إذا كان أحدهما معرفة ، والآخر نكرة ، فجعله للمعرفة أولى .

وعورض : بأن ابن خروف [٤] زعم أن الظرف المتقدم لاضمير فيه عند سيبويه والفراء ، ولهذا لايؤكد ، ولايعطف عليه ، ولايبدل منه ، وعلى هذا يشكل قول ابن جني [٥] في :

{٥٥٥} ... ... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ [٦]

أن العطف على الضمير في الظرف .

(أو تكن) الحال (جملة مقرونة بالواو) ، كقوله تعالى : ﴿ أو كالَّذِي مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ وَهِي خَاوِيَةٌ عَلى عُروشِها ﴾ [٧] ، وكقول الشاعر :

== ٢/ ١٢٣، شرح ابن مالك ٢ / ٣٣٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٩ ، المساعد ٢ / ١٨ ، الأشموني ٢/ ١٧٥ .

(١) قال سيبويه ٢ / ١٢٢ : « وحُمل هذ النصبُ على جواز فيها رجلٌ قائماً ، وصار - أي النصب - حين أخر وجه الكلام ، فراراً من القبح » .

(٢) أي : الضمير المستكن في قوله : (مني) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٣٤٧ .

(٥) في الخصائص ٢ / ٣٨٦ : « وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك) ، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه ، وهو (عليك) ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم » .

(٦) عجز بيت من الوافر ، وصدره : ألا يانخلة من ذات عرق ، نسب للأحوص ، المغني ١ / ٣٩٥ ، الخزانة ١/ ٣٩٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٦ ، الأصول ١ / ٣٢٦ ، الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٢٤٥ .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٥٩ .

فعلى تقدير ناصب بعد جناح ، أي : راعني هابطاً ، وجناح : اسم رجل .

(وكإضافته) ، أي : صاحب الحال (إلى ضمير ما لابس الحال) ، بإضافة ، نحو : « جَاءَ زَائِرَ هندٍ أخوُها » ، وبغير إضافة ، نحو : « جَاءَ مُنْقَاداً لِعَمْرٍو صَاحِبُه » ، فلا تؤخر الحال فيهما عن صاحبها ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

[تقديمه على المجرور بحرف]

(وتقديمه) ، أي : الحال (على صاحبه المجرور بحرف) غير زائد (ضعيف على الأصح ، لاممتنع) ،كما قال الأكثرون ، منهم سيبويه[١] ، بل قال ابن الأنباري : « إنه خطأ »[٢] ، وقال ابن هشام : « إنه لم يسمع تقديمه من لسان العرب »[٣] ، واستدل المصنف[٤] على الجواز ، بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كافةً لِلنَّاسِ ﴾ [٥] ، وبقول الشاعر :

{٥٦٠} تَسلَّيْتُ طُرّاً عنكُم بَعْد بَيْنِكم بِذِكْرَاكم حَتَّى كأنكُم عِنْدِي [٦]

وبقول آخر :

== ٢ / ٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٢ ، الخصائص ٢ / ٢١١ ، النوادر ٤٧٥ ، المحتسب ١ / ٩٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٨ .

(١) قال سيبويه ٢ / ١٢٤ : « مررتُ قَائماً برجلٍ ، لايجوز » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٤٨ .

(٣) المساعد ٢ / ٢١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٧ .

(٥) سورة سبأ آية : ٢٨ ، واستدلاله قائم على أنَّ « كافة » حال من الناس ، والأصل للناس كافةً ، أي : جميعاً ثم قال : وهذا هو الصحيح ، انظر شرحه ٢ / ٣٣٧ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه قوله : (طراً) حيث وقع حالاً من المجرور في عنكم، وتقدم عليه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، المساعد ٢ / ٢١ ، الأشموني ٢ / ١٧٧ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٢١ .

{٥٦١} فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ فَلَمَ تَذْهَبُوا فِرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ[١]

يريد : بِقَتْلِ حِبالٍ فِرْغاً : أي هَدَراً ، وحبال : اسم رجل ، وبقول آخر :

{٥٦٢} لَئِن كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إليَّ حَبِيباً ، إنَّها لَحَبِيبُ[٢]

وبأبيات أخر ، وهي ظاهرة فيما ادعاه قابلة للتأويل .

ويتحصل في المسألة ثلاثة أقوال : جواز التقديم مطلقاً ، وهو مذهب ابن كيسان ، والفارسي ، وابن برهان[٣] .

والمنع مطلقاً ، وهو مذهب سيبويه[٤] والأكثرين .

والتفصيل بين أن يكون ذو الحال مضمراً ، أو ظاهراً ، والحال فعل فيجوز ، وإلا فلا ، وهو مذهب الكوفيين[٥] . / /٣٢٤/

فإن قلت: أطلق الخلاف في حرف الجر ، وهو مقيد بكونه غير زائد ؛ إذ الزائد يجوز تقديم الحال عليه اتفاقاً ، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول ، فتقول :« مَاجَاءَ رَاكِباً مِنْ أَحدٍ»، وَ«مَا

---

(١) البيت من الطويل ، لطلحة بن خويلد الأسدي ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، المحتسب ٢/ ١٤٨، الأشموني ٢ / ١٧٧ ، العيني ٣ / ١٥٤ .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) البيت من الطويل ، لعروة بن حزام ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٣٨ ، العيني ٣ / ١٥٦ ، الخزانة ٣ / ٢١٢ ، الأشموني ٢ / ١٧٧ .
والشاهد فيه قوله : (هيمان) وقع حالاً من الياء في « إلى » متقدما على عليها وهي مجرورة بإلى والتقدير: لئن كان برد الماء حبيباً إليَّ حال كوني هيمان صاديا انها لحبيب . كما قدره العيني ٢ / ١٧٧ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٥) الإنصاف ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

رَأَيْتَ رَاكِباً مِنْ أحدٍ » ؟ ، قلت : حرف الجر حيث أطلق انصرف إلى غير الزائد .

[تقديمه على المرفوع والمنصوب]

(ولا يمتنع تقديمه) ، أي : الحال (على) صاحبه (المرفوع) ، فيجوز : « جَاءَ مُسْرِعاً زَيْدٌ » ، وعليه قوله :

{٥٦٣} وما كَانَ بَيْنَ الخَيْر إن جَاءَ سَالِماً أَبُو حجرٍ إلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ (١)

(و) على صاحبه (المنصوب) ، فتقول : « لَقِيتُ رَاكِبةً هنداً » ، وعليه ، قوله :

{٥٦٤} وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسِيئِينَ أُسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهم حَتَّى يُلاَقَوا وَلاَئِيَا (٢) .

(خلافاً للكوفيين في المنصوب بالظاهر مطلقاً) ، سواء أكان الحال اسماً ، نحو : « رَأَيْتُ رَاكِبةً هِنْداً » ، أم فعلاً ، نحو : « رأيت تركَبُ هنداً » ، والسماع يرد قولهم ، فَمِنْ الاسم ماتقدم ، ومن الفعل ، قوله :

{٥٦٥} لَنْ (٣) يَرَانِي حَتَّى يَرَى صَاحِبٌ لِي أَجْتَنِي سُخْطَهُ يَشِيبُ الغُرَابَا (٤)

---

(١) من الطويل ، للنابغة الذبياني .
والشاهد فيه قوله : (سالماً) اذ تقدمت الحال على صاحبها المرفوع : أبو حجر ، انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٤١، المساعد ٢ / ٢٢ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٠ ، والأشموني ٣ / ١١٦ ، والرواية فيها « فما » كالديوان ١٢٠ ، وفي الأصل « إن جاء » .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مسيئين) فتقدمت الحال على صاحبها المنصوب « أسرتي . . » انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٥ .

(٣) في الأصل و « ب » تراني وترى- تصحيف .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .==

أي : لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه ، حتى يرى الغراب يشيب ، وفهم من قوله : (الظاهر) الجواز مع المضمر ، نحو : « مُسَافِراً أَكْرَمْتِني هِنْدٌ » .

(و) خلافاً لهم (في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال) ، فيمنعون : « مسرعاً جاءَ زَيدٌ»، وفهم من قوله : (الظاهر) الجواز مع المضمر ، وهو إجماع ، قال الله تعالى : ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ﴾[1] .

وقوله: (المؤخر)/ جار على مازعم بعض النحويين [2] ، من أن من الكوفيين من لا يمنع /٣٢٥/ تقديم حال الظاهر ، إذا كان الفعل متقدماً ، نحو : « قام مسرعاً زيدٌ » ، وإنما يمنع إذا تأخر الفعل ، والصحيح الجواز مطلقاً ، كقول العرب : « شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ » [3] ، أي : متفرقين يرجع الحالبون ، وقال :

{٥٦٦} سَرِيعاً يَهُون الصَّعْبُ عِنْد أُولِي النُّهَى

إِذَا بِرَجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوا البأسَا [4]

(واستثنى بعضهم) ، أي : الكوفيين ، (من حال المنصوب ما كان) الحال (فِعْلاً) فأجاز نحو : «رأيت تضحك هنداً » ، لأنه لايتسلط «رأيت » على « تضحك » تسلط المفعول به ، فلا يتوهم فيه المفعولية ، وفي المنصوب بعده البدلية ، والصحيح الجواز مطلقاً .

== والشاهد فيه قوله : (يشيب) على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٠ ، المساعد ٢ / ٢٣.

(١) سورة القمر آية : ٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤١ .

(٣) مجمع الأمثال ١ / ٣٥٨ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (سريعاً) إذ تقدم الحال على صاحبه المرفوع وعلى الفعل معا ، انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٣٤٢ ، المساعد ٢ / ٢٤ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٠ .

[مايضاف إلى صاحب الحال]

ويجوز أن يضاف عامل الحال إلى صاحبه ، نحو ﴿ إِلَيْه مَرْجِعكم جَمعياً ﴾ (١) .

(ولايضاف غير عامل الحال إلى صاحبه) ، فلا يقال : « جَاءَ غُلَامُ هِنْدٍ مجَّردةً » ، على الأصح، خلافاً للفارسي (٢) ، لأن العامل في صاحب الحال حينئذ لايصح أن يعمل في الحال بوجه(٣)، (إلا أن يكون المضاف جزأه) ، أي : جزء ما أضيف إليه ، نحو : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكم أَنْ يَأكُلَ لَحْم أَخِيه مَيْتاً ﴾(٤) ، (أو كجزئة) ، أي : كجزء ما أضيف إليه ، نحو : ﴿ أَنِ اتَّبع مِلَّةَ إِبْراهِيم حَنِيفاً﴾ (٥) ، وذلك لصحة الأستغناء عن المضاف .

" فصـــــل "

[تقديم الحال على عاملها]

(يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً)، نحو: ﴿خشَّعاً أَبْصَارُهُم يخرجون﴾(٦)، و«شَتَّى تَؤُوب الحَلَبَةُ » ، ومنع الجرمي(٧) التقديم، لشبه الحال بالتمييز، ويرده السماع .

---

(١) سورة المائدة من الآية : ٤٨ ، فـ « جميعاً » حال من « كم » و « مرجع » مصدر ميمي بمعنى الرجوع عامل في الحال النصب .

(٢) في الأمال الشجرية ٣ / ٩٦ : « وقال أبو علي في المسائل الشيرازيات : قد جاء الحال من المضاف إليه » .

(٣) « لأن حق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال ، كما لايكون صاحب خبر ؛ لأنه مكمل للمضاف ، وواقع منه موقع التنوين » ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٢ .

(٤) سورة الحجرات آية : ١٢ .

(٥) سورة النحل آية : ١٢٣ .

(٦) سورة القمر آية : ٧ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٣٤٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٥٢ .

(أو) كان (صفة تشبهه) ، أي : تشبه الفعل المتصرف بتضمنها معنى الفعل وحروفه ، وقبول علامات الفروع ، ويستوي في ذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : «مسرعاً زيدٌ رَاحِلٌ » ، و « زيدٌ مجرداً مضروب » ، و « زيد موسراً ومُعْدَماً سمحٌ » .

[موانع تقديمها على العامل]

(و) الحال أنه (لم يكن) العامل في الحال (نعتاً) ، فإن كان كذلك امتنع التقديم ، نحو : /٣٢٦/ ﴿«مررت برجل ذاهبة فرسُه ، مَكسوراً سَرْجُهَا » ، فـ « مسكوراً » حال من فرسه ، والعامل فيها «ذاهبة » التي هي نعت لـ «رجل »/ ، فلا يجوز أن يقال: مررتُ بِرَجُل مَكْسوراً سَرْجُها ذَاهِبَةً فَرَسُه، ﴾ هذا تقرير كلام المصنف[1] .

واعترض :[2] بأن المنع ليس لتقديم الحال على العامل الواقع نعتاً ، بل لما في ذلك من لزوم تقديم ضمير سرجها على مفسره ، وليس من المواضع المستثناة في ذلك ، وقد نص النحاة على منع التقديم هنا ، فلو كان عامل الحال نعتاً ، وليس فيه هذا جاز تقديم الحال عليه وحده ، نحو : « مررت بامرأةٍ ضاحكةً راكبةٍ » ، بتقديم « ضاحكةً » حالاً على[3] عاملها « راكبة » صفة « امرأة » ، ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه مفعولاً به ، وحالاً ، وظرفاً ، ومصدراً ، وإنما منعوا تقديم الحال على المنعوت لا على النعت .

(ولا صلة « لأل ») ، نحو : « الجائي مسرعاً زيدٌ » ، فلا يجوز ﴿ « مسرعاً الجائي زيدٌ » ، ولا «أل مسرعاً جائي ، زيدٌ » ، بل يجب التأخير، فتقول : « الجائي مسرعاً زيدٌ .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٣ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٦ .

(٣) « على » من ب وسقطت من الأصل .

(أو حرفٍ مصدري) ، نحو : « يُعْجِبُنِي أَنْ يَقُومَ مُسْرِعاً » ، فلا تقول : « يعجبني أن مسرعاً يقوم » .

وفصل غيره بين العامل فيمتنع كما تقدم ، وغير العامل فلا يمتنع ، فتقول : « عجبتُ مما باكياً يُرَى زَيْدٌ » ، والأصل : عجبت مما يُرى زيدٌ باكياً .

وفهم من كلامه : أنه إن كان صلة لغير « أل » أوغير الحرف المذكور ، لم يمتنع التقديم عليه ، نحو: « عجِبْتُ مِنَ الذَّي خَائِفاً جَاءَ . » ، الأصل من الذي جاء خائفاً .

(ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدري) ، نحو : « يعجبني ركوب الفرْسِ مُسْرِجاً » ، فلا يجوز، « مسرجاً ركوب الفرس » ، فإن كان المصدر غير مقدر بالحرف جاز ، نحو : « قائِماً ضَرْباً زَيْداً » ، الأصل : ضرباً زيداً قائماً ، أي : اضرب .

(ولا مقروناً بلام الابتداء) ، في غير باب « إن » ، نحو : « لأصْبِرُ محتسباً » .

(أو القسم) ، نحو : « لأعْتَكِفنَّ صائماً » ، « فلو انفصلت اللام جاز التقديم ، نحو : «لمحتسباً أصبرَ » ، و « لإلى زيد راغباً أذهب » ، وكذا إن كانت لام الابتداء داخلة في خبر « إن» ، فإنه يجوز التقديم ، نحو : « إنَّ زَيْداً مُسْرِعاً لَذَاهِبٌ » ، قاله المرادي [1] / /٣٢٧/ .

(ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف) ، نحو : « ما أحسن هنداً مجردة » ، فلا يجوز : ما مجردةً أحسن هذا هنداً .

(أو) كان (صلةً لـ « أل ») ، نحو : « الجائي مسرعاً زيدٌ » .

---

(١) شرح لتسهيل للمرادي ١ / ٣٥٨ .

(٢) كذا مجردة ومتجردة ، والأنسب أن يكونا بلفظ واحد .

(أو حرف مصدري) ، نحو : « يعجبني أن يقوم مسرعاً » .

(أو مصدرٍ مقدراً بحرف مصدري) ، نحو : « يعجبني ركوب الفرس مسرجاً » .

(أو مقرونا بلام الابتداء) ، نحو : « لأصبر محتسباً » .

(أو القسم) ، نحو : « لأقومنَّ طائعاً » .

(أو جامداً ضُمِّنَ معنى مشتق) ، كحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، فإذا قلت : « هذا زيد قائماً»، امتنع أن تقول : « قائماً هـذا زيـدٌ » ، سواء جعلت العامل « هاء » التنبيـه ، أو اسم الإشـارة.

(أو أفعل تفضيل) ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » ، فلا تقول : « زيدٌ خطيباً أفصحُ الناس » ؛ لانحطاط اسم التفضيل[1] عن اسم الفاعل ، ونحوه ؛ بعدم قبوله علامات الفروع من التأنيث والتثنية ، والجمع[2] .

(أو مفهم تشبيه) ، نحو : « زيدٌ مثلك شجاعاً » ، فلايجوز أن تقول : » شجاعاً مثلك » ، وكذا لو حذفت « مثل » ، نحو : « زيدٌ الشمس طالعةً » بالنصب ، فلا يجيز البصريون[3] : « زيدٌ طالعةً الشمس » ، وأجازه الكسائى [3] .

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٠٥ .

(٢) اسم التفضيل يقبل علامات التأنيث التثنية والجمع لزوماً في نحو الزيدون الأفضلون أو الأفاضل والزيدان الأفضلان وهذا الفضلى والهندات الفضليات ، ويجوز ذلك فيه إذا كان مضافاً إلى معرفة نحو الزيدون أفضلو القوم ، والزيدان أفضلا القوم ، كما يجوز الافراد فتقول أفضل القوم مع المثنى والجمع ، أما قوله : (لايقبل علامات الفروع) إذا كان مجرداً من أل والإضافة إلى معرفة .

(٣) المساعد ٢ / ٢٩ .

[توسيط المعامل بين حالين]

(واغتفر) عند الجميع[١] (توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً) ؛ نحو : « هذا بسراً أطيب منه رطبا » ، فأفعل التفضيل عامل في الحالين ؛ لتضمنه معنى عاملين ، أي : هذا يزيد طيبه في هذه الحال ، على طيبه في هذه الحال ، وهذا مذهب أبناء جني ، وكيسان ، خروف[٢] ، وهو الأظهر من كلام المازني ، وقال المصنف : « إنه مذهب سيبويه »[٣] ، وقيل: العامل فيهما كان التامة مقدرة مع إذا فيما يستقبل ، ومع إذ لمامضى ، وهو مذهب المبرد[٤] ، والزجاج[٥] ، والسيرافي[٥] .

وجوز بعض المغاربة[٦] ، كون المضمر كان الناقصة ، والمنصوبان خبراها لاحالان ، واستدل على ذلك بالتعريف ، نحو : « زيدٌ المُحسِنُ أفضل مِنهُ المُسِيءَ » .

ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : (غالباً) وكأنه أشار به إلى ما أجازه بعضهم ، من جواز تأخيرهما بشرط أن تلي الحال الأولى أفعل التفضيل مفصولاً بها بينه وبين المفضل عليه ، فتقول : هذا أَطيَبُ بُسراً مِنْهُ رُطَباً ، وإلا فقد نصوا على امتناع تقديم الحالين ، وتأخيرهما عن أفعل التفضيل، وأن ذلك لم يسمع .

(وقد يفعل ذلك بذي التشبيه) ، فيعمل في حالين ، إحداهما / متقدمة عليه ، والأخرى /٣٢٨/ متأخرة عنه ، كقوله :

---

(١) الكتاب ١ / ٤٠٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٣١ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٥٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٤ .

(٤) المقتضب ٣ / ٢٥٠ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٥٣ .

(٦) المساعد ٢ / ٢٩ .

{٥٦٧} أنا فذاً كَهُمُ جَميعاً فَإنْ أمـــ ـــدُدُ أُبِدْهم ، ولات حين بقاءِ [١]

وقوله :

{٥٦٨} تُـعَـيِّـرُنـا أَنَـنَـا عَـالـــةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُم مُلُوكاَ [٢]

أي : نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم ، فحذف « مثلا » وأقام المضاف إليه مقامه متضمناً معناه ، وأعمله بما فيه من معنى التشبيه ، قال في الارتشاف : « والصحيح ، أن النصب فيهما بمقدر ، أي : إذا كنت فذاً ، وإذا كنا صعاليك » [٣] .

[تقديم الحال على الظرف والجار]

(فإن كان الجامد ظرفاً ، أو حرف جر مسبوقاً بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كان) العامل في الحال (ظرفاً) ، نحو : « زيدٌ [٤] في البستان مع عمر» ، بجعل « في البستان» حالاً عامله ، و « مع عمرو » خبر زَيْد" وهو العامل في الحال (أو) كان العامل في الحال (حرف جر) ، نحو : « زَيْدٌ عند عَمْرٍو في الدار » بجعل « عند عمرو » حالا عامله و « في الدار » خبر زيد [٤] .

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أنافذاً كهم) حيث توسط العامل الذي فيه معنى الفعل وهو كاف التشبيه بين حالين متقدمه عليه هي : فذاً ، ومتأخرة عنه هي جميعاً . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٥ ، المساعد ٢ / ٣٠ .

(٢) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٦ ، المغني ٢ / ٤٩٠ ، المساعد ٢/ ٣١ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٣ ، الارتشاف ٢ / ٣٥٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٥٥ .

(٤) في الأصل و «ب» عكس المثالان فجعل مثال العامل الظرف: زيد عند عمرو في الدار ومثال العامل حرف الجر : زيد في البستان مع عمرو ، وهو ذهول تابع فيه بن عقيل دون تنبيه ، فابن عقيل مثل للحال في ==

ومقابل الأصح ماذهب إليه الأخفش في أحد قوليه[١] ، والفراء [٢] : من إجازة توسيط الحال بين المخبر عنه المتقدم ، والخبر المتأخر ظرفاً ومجروراً ، سواء أكان الحال كذلك ، كما سبق ، أم أسماً ، أم جملة اسمية مقترنة بالواو ، وهو المشار إليه بقوله .

(ويضعف إن كان) عامل [٣] الحال (غير ذلك) ، أي : غير ظرف ، أو حرف جر ، نحو : ﴿والسَّمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينِه ﴾ [٤] في قراءة [٥] من نصب « مَطْوياتٍ » ، وقوله :

{٥٦٩} بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُو بادِيَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُم فَلَمْ يَعْدَم وَلاَءً ولاَ نَصْراً [٦]

ونحو : « زيدٌ وماله كثير بالبصرة » ، وتأولها المانعون [٧] .

== المسألتين والمصنف أورد ذلك مثالا للعامل في الحال ، وإنما أفسد عليه الأمر أن أعاد الضمير في « إن كان » على العامل وفسره به » وابن عقيل أعاده على الحال .، ولو حذف « العامل في الحال » في الموضعين انعكس الأمر وبقيت عبارة الشيخ خالد صحيحة .

(١) انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٦ .

(٢) قال الفراء في معانيه ٢ / ٤٢٥ : « ومن قال : (مطويات) رفع السموات بالباء التي في يمينه ، كأنه قال : والسموات في يمينه وينصب « المطويات » على الحال أو على القطع ، والحال أجود » .

(٣) في الأصل و«ب» (إن كان) عامل الحال (غير ذلك) فأعاد الضمير المستتر في كان على عامل الحال وفسره به كما فعل في الموضعين السابقين ، وهذا يفسد كلام ابن مالك ويناقض شرحه بعد فالكلام عن الحال لاعامله وكذلك الاستشهاد .

(٤) سورة الزمر آية : ٦٧ .

(٥) هي قراءة عيسى بن عمر ، مختصر شواذ ابن خالويه ١٣٢ ، وقراءة الجدري ، البحر المحيط ٧ / ٤٤٠ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بادي ذلة) بنصبه حالاً من الضمير المستقر في خبر المبدأ « لديكم » ، انظر : المساعد ٢/ ٣٢، الأشموني ٢ / ١٨٢ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٣٢ ، التصريح ١ / ٣٨٥ .

(٧) منعها ابن هشام في أوضح المسالك وقال ٢ / ٣٣٤ : « والحق أن البيت ضرورة ، . وأن « السموات « عطف على ضمير مستتر في « قبضته ؛ لأنها بمعنى مقبوضته ، لامبتدأ و « بيمينه » معمول الحال ، لاعاملها» .

[الخبرية والحالية في شبه الجملة مع ما يحتملهما]

(ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيد قائما فيها) ، لتكرار « فيها » ، (بل يترجح على الخبرية)؛ لتقدم « فيها » ، لأنه من حيث التقدم ، الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة ، وضابط هذه المسألة : أن يقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف ، أو مجرور ، ومعه [١] ما يصلح للخبرية والحالية ، فإنه يجوز جعله خبراً ، أو جعله حالاً بلا خلاف . إن لم يتكرر ما في الجملة من ظرف ، أو مجرور ، فإن تكرر الظرف ، أو الجار والمجرور ، - والحال أنه صالح للخبرية -، ففيه خلاف[٢] ، والأصح : أن النصب على الحالية راجح على الرفع على الخبرية ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِين سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدينَ فِيهاَ ﴾ [٣] . / /٣٢٩/

(وتلزم هي) ، أي : الخبرية (في ، نحو : فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ) ، مما لايصلح الظرف ، أو المجرور فيه للخبرية ، فيجب رفع « راغب » على الخبرية ، ويمتنع نصبه على الحالية ؛ لأن « فيك » ناقص لايصلح للخبريه، تكرر « فيك » ، أم لم يتكرر ، (خلافاً للكوفيين في المسألتين) . حيث أوجبوا النصب في نحو : فيها زَيْدٌ قَائِماً فيها ، وجوزوه في نحو : فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ .

وحجتهم في الأولى : نصب « خَالِدينَ » على الحال ، وأجيب : بأنه لايقتضي الوجوب ، بل الرُّجحَان ، على أن الأعمش [٤] قرأ : ﴿ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدُون فِيهَا ﴾ [٣] بالرفع .

وحجتهم في الثانية ، قوله :

---

(١) في الأصل و «ب» في المتن « وله » وصوب في الهامش « ومعه » .

(٢) قال ابن مالك في شرحه ٢ / ٣٤٧ : « ادعى الكوفيون أن النصب في مثل هذا لازم ، لأن القرآن نزل به لا بالرفع . وهذا لايدل على أن الرفع لايجوز ، بل يدل على أن النصب أجود منه » .

(٣) سورة هود آية : ١٠٨ .

(٤)

[٥٧٠] فَـــلاَ تَلْحَنِي فِيـها فَـإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابٌ القَلْبِ جَمًّا بَلاَبِلُه (١)

في رواية نصب « مصاب » و « جماً » ، وأوّل على أن الخبر محذوف ، والتقدير : فإن بحبها أخاك شغف أو فتن ، فإن ذكر الباء داخلة على الحب مشعرة بمعنى شغف ، أوفتن ، كما أن دخول في على الزمان أو المكان مشعر بمعنى أين ، والمشهور في الرواية رفع « مصاب » ، و « جم »(٢) .

" فصـــل "

[تعدد الحال مع اتحاد العامل وتعدد صاحبها أو اتحاده]

(يجوز إتحاد عامل الحال مع تعددها ، واتحاد صاحبها أو تعدده ، بجمع وتفريق) ، مثال تعدد الحال مع اتحاد صاحبها ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً مُسْرِعاً » ، فـ « جاء »[عامل](٣) صاحب الحال ، و«زيد » صاحبها ، وهما متحدان ، والحال متعددة ، وإنما جاز تعددها ، لأن لها شَبَهاً بالخبر ، هذا هو المختار .

وزعم ابن عصفور (٤) أن فعلا واحداً لاينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد قياساً على الظرف ، واستثنى أفعل التفضيل ، فإنه ينصب حالين كما ينصب ظرفين ؛ لتضمنه معنى عاملين، وإلى المنع ذهب الفارسي وجماعة (٥) ، فإن ورد ماظاهره التعدد ، مع اتحاد الصاحب ،

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مصابَ ، وجماً) بالنصب على الحال ، مع عدم صلاح « بحبها » ، خبر لاسم إن ، انظر: الكتاب ١ / ١٣٣ ، الخزانة ٨ / ٤٥٢ ، المقرب ١ / ١٠٨ ، المغني ٢ / ٧٧٣ ، شرح ابن مالك ٢/ ٣٤٨ ، والسلسيلي ٢ / ٥٣٤ ، والمساعد ٢ / ٣٤ .

(٢) وهي رواية سيبويه ، والمغني .

(٣) « عامل » من هامش ب .

(٤) المقرب ١ / ١٥٥ .

(٥) أوضح المسالك ٢ / ٣٤٠ .

كقوله :

{٥٧١} عَلَيَّ إِذَا مَـا جِئتُ لَيْلَى بِخفْيَةٍ زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلاَن حَافِياً (١)

جعلوا « حافياً » صفة لـ « رَجْلاَن » ، أو حالاً من الضمير المستتر في « رَجْلاَن » .

ومثال تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع في الحال ، قوله تعالي : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم الشَّمْسَ والْقَمرَ دَائِبَيْن ﴾ (٢) ، وقوله :

{٥٧٢} مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُـفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (٣)

ومثال ذلك ، بتفريق في الحال : « لَقِيتُ زيداً مُصْعداً مُنْحَدِراً » ، قال المرادي : « يتعين جعل الحال الأولى للثاني ، وهو المفعول ، والثانية للأول ، وهو الفاعل ، لأنه إذ فعل ذلك اتصل أحد الوصفين ، بصاحبه فلا يعدل عنه إن خيف لبس ، فإن أُمِنَ جاز جعل الأولى للأول ، والثانية للثاني/ ، كقوله : /٣٣٠/

{٥٧٣} خَرجْتُ بِها أَمْشِي تَجُرَّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرِيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَّل (٤)

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (رجلان ، حافيا) بتعدد الحال لواحد ، وهو ياء المتكلم . انظر : المغني ٢ / ٥١٣ ، الأشموني ٢ / ١٨٤ ، لسان العرب « رجل » ، أوضح المسالك ٢ / ٣٣٥ ، ديوان المجنون ١٠١ .

(٢) سورة إبراهيم أيه : ٣٣ .

(٣) من الوافر ، لعنترة .
والشاهد فيه قوله : (فردين) حيث نصبه على الحال من الفاعل ، والمفعول والحال مثنى غير معرفة ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤٩ ، ابن يعيش ٢ / ٥٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٥٥ ، الأمالي الشجرية ١/ ٢٦، وفيها : خِلوَيْنِ بدل : فردين .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس .
والشاهد فيه قوله : (أمشي تجر) كلاهما في محل نصب على الحال ، والأول صاحبها تاء المتكلم ،==

وقد عكس بعضهم ، فقال : بجعل ماتقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم ، وما تأخر للمفعول ، ولو جعلت الآخر للأول جاز مالم يلبس ، وحكاه في البديع عن ابن السراج [١] ، وكذا قال ابن يعيش [٢] انتهى .

[الحال من الأقرب إلا لمانع]

وإذا تعدد الصالح للحال مع اتحاد الحال (و) كان أحدهما أقرب (لاتكون الحال لغير الأقرب) ، فإذا قلت : « لقيت زيداً راكباً » ، فـ « راكباً » حال من زيد ، لقربه ، لا من التاء ، وأجاز الزمخشري[٣] : أن يكون حالاً من كل واحد منهما .

[وجوب تعددها وكثرته]

ويتعين الأول (إلا لمانع) من تذكير ، أو تأنيث ، أو غيره ، فيكون لغير الأقرب ، نحو : «لقيت عائشة راكباً » ، وتقدم الكلام على مسألة « لقيت زيداً مُصْعِداً منحدراً » .

(وإفرادها) ، أي : الحال (بعد « إما ») المكسورة (ممنوع) ، في النثر والنظم ، فيجب أن تردف بحال أخرى مقرونة بـ « إما » ، أو بأو ، كقوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾ [٤] ، وكقوله :

== والثانية الهاء في بها .

ديوانه ٣٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٥٠ ، المغني ٢ / ٦٢٢ ، الارتشاف ٢ / ٣٥٩ ، أوضح المسالك ٢/ ٣٣٩ ، والسلسيلي ٢ / ٥٣٥ ، وابن يعيش ٢ / ٥٥ ..

وروايته الديوان : مرحل بدل : مرجل .

(١) الأصول ١ / ٢١٨ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٥٦ .

(٣) المفصل ص : ٦١ .

(٤) سورة الإنسان آية : ٤.

{٥٧٤} وَقَدْ شَفَّنِي أَلاَّ يَزال يَرُوعُنِي خَيالُك إِمَّا طَارِقاً أَوْ مُغَادِيًا [١]

(و) إفراد الحال (بعد « لا » النافية (نادر) ، في النثر ، ومستباح في الشعر ، كقوله :

{٥٧٥} قَهرْتَ العِدَا لاَ مُسْتَعِيناً بعصبةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الخَدَائِعِ والمكْرِ [٢]

والكثير المستعمل في الكلام أن تردف بحال أخرى معها ، نحو : « جئْتُ لاَ رَاغِباً وَلارَاهِباً » .

[إضمار عاملها جوازا]

(ويضمر عاملها) ، أي : الحال (جوازاً لحضور معناه) ، كقولك للمسافر : « رَاشِداً مَهْدِياً » بإضمار « تذهب » ، وللقادم من سفر : « مبروراً » ، بإضمار « رجعت » .

(أو تقدم ذكره في استفهام) ، نحو : « رَاكِباً » ، لمن قال : كَيْفَ جِئْتَ ؟ بإضمار « جئْتُ » .

(أو غيره) ، أي : غير الاستفهام ، نحو : « بَلَى مُسْرِعاً » ، لمن قال : « لَمْ تَنْطَلِق » ، بإضمار «انطلَقْتُ » ، ومنه عند سيبويه [٣] : ﴿ بَلَىَ قادرين ﴾[٤] بإضمار : نجمعها ، لدلالة ﴿ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ ﴾[٤] عليه ، وجعله الفراء مفعولاً لـ«يحسب» مقدراً ، لدلالة ﴿ أيحسب الإنسان ﴾ [٤] ،

---

(١) من الطويل ، نسبه في الدرر إلى الأخطل .
والشاهد فيه قوله : (إمَّا طارقا أو مغاديا) بإرداف الحال الواقعة بعد إمّا بأخرى مقرونة بـ « أو » ، انظر : الهمع ٤ / ٣٨ ، المساعد ٢ / ٣٦ ، الدرر ٢ / ١٨٦ ، ولم أجده في ديوانه .

(٢) من الطويل ، لزياد ابن يسار .
والشاهد فيه قوله : (لامستعيناً) بإفراد الحال بعد « لا » دون تكرار ، وهو جائز في الشعر ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٥١ ، الهمع ٤ / ٣٩ ، السلسيلي ٢ / ٥٣٦ ، الارتشاف ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٣٤٦ .

(٤) سورة القيامة من الآية : ٣ ، ٤ .

والتقدير عنده [١] :/ بلى فليسحبنا [٢] قادرين . /٣٣١/

[إضمار عاملها وجوباً]

(و) يضمر عامل الحال (وجوباً إن جرت) الحال مثلاً ، كقولهم : « حَظِيَّنَ [٣] بَنَاتٍ صَلِفين كِنَّاتٍ »[٤] . بإضمار « عرفتهم » ، ولا يجوز ذكره ، لأن الأمثال لاتغير ، وحظيين[٣] : جمع حظي[٥] ، بفتح الحاء المهملة ، وكسر الظاء المعجمة ، من الحظوة بضم الحاء وكسرها ، يقال : حَظِيَتُ المَرْأةُ عِنْد زَوْجِها حُظْوَة ، وبَنَاتٍ : جمع بنت ، وصلفين : جمع صلفة [٥] بفتح المهملة ، وكسر اللام من الصلف ، وهو عدم الحظوه ، يقال : صَلِفَتِ المَرأةُ تَصْلَفُ صَلَفاً : إذا لم تحظ عند زوجها ، وأبغضها ، وكَنَّاتٍ : جمع كنةٍ ، والكنة ، بفتح الكاف : امرأة الابن ، وتجمع في التكسير على كنائن ، كأنه[٦] جمع كنينة .

(أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً) ، فالأول ، نحو : « بِعْتُه بِدَرهم فَصَاعِداً » ، بإضمار « فذهب الثمن صاعداً » .

والثاني نحو : « تصدق بدينارٍ فَسَافِلاً » ، بإضمار ، فانحط المتصدق به سافلاً .

حال كون الحال (مقرونة بالفاء) ، كما تقدم ، (أو ثم) ، قال سيبويه : « وثم بمنزلة الفاء،

---

(١) قال الفراء في معانيه ٣ / ٢٠٨ : « وقوله « قادرين » نصبت على الخروج من « نجمع » كأنك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك ، بى قادرين على أقوى منك . . . ولو كانت رفعاً على الاستئناف على أكثر من ذا - كان صوابا » .

(٢) في «ب» « فلتحسب قدرين » ، وما أثبت عن المساعد ٢ / ٣٧ .

(٣) في «ب» : « حظين » .

(٤) مجمع الأمثال ١ / ٢٠٩

(٥) في الأصل : حظية وصلفه ومثل هذا لايجمع جمع مذكر سالم .

(٦) في «ب» « لأنه » تحريف .

تقول : ثمَّ صَاعِداً ، إلاَّ أنَّ الفاء أكثر في كلامهم »[١] انتهى ، وفهم منه أن الواو ، لاتأتي هنا ، وهو الموافق لنصوص النحويين .

(أو نابت) الحال (عن خبر) ، نحو : « ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً » .

(أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل [٢] في توبيخ وغيره) ، فالأول ، نحو : « أَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، والثاني : « هَنِيئاً مَرِيئاً » ، كأنك قلت : [ثبت] [٣] لَكَ هَنِيئاً مَرِيئاً ، وتقدم الكلام على ذلك .

[حذف الحال]

(ويجوز حذف الحال مالم تنب عن غيرها) ، كالنائبة عن الخبر ، والنائبة عن الفعل - كما تقدم - .

(أو يتوقف المراد على ذكرها) ، نحو : ﴿ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً ﴾ [٤] .

[قد يعمل فيها غير عامل صاحبها]

(وقد يعمل فيها) ، أي : في الحال ، (غير عامل صاحبها) ، نحو : « إِنَّ هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً »، فظاهر كلام سيبويه [٥] أن منطلقاً منصوب باسم الإشارة ، وهو حال من زيد ، والعامل في زيد

---

(١) الكتاب ١ / ٢٩١ .

(٢) ساقطه من الأصل و « ب » ، مثبتة عند ابن مالك ٢ / ٣٤٨ .

(٣) [ ] سقط من ب .

(٤) سورة الإسراء من الآية : ٣٧ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٣٤٧ : « هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ماقبله مبنياً على الابتداء ، لأن المعنى واحد في أنه حال ، وأن ماقبله قد عمل فيه ، ومنعه الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولاً على إنَّ ، وذلك قولك : إنَّ هذا عبد الله منطلقاً . . » وانظر ٢ / ٨٦ ، ٨٧ .

«إن » ﴾ ومثله : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدةً ﴾ [١] فأمة : حال ، والعامل فيها اسم الاشارة ، وأمتكم: صاحب الحال ، والعامل فيها « إن » فاختلافهما في العامل كاختلاف التمييز ، والمميز في العامل ، نحو : « له عشرون درهماً » ، فـ « درهماً » منصوب بـ « عشرون » ، و « عشرون » مرفوع بالابتداء/ (خلافاً لمن منع) ، وهم الأكثرون [٢] نظراً إلى أن العامل في الحال هو العامل في / ٣٣٢/ صاحبها ، كالصفة والموصوف ، والحال وصف في المعنى .

" فصـــل "

[الحال المؤكدة ومواضعها]

و (تؤكد بالحال مانصبها من فعل)[٣] ، نحو : ﴿ وَلاَ تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [٤] .

(أو) من (اسم يشبهه) ، نحو : ﴿ وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ [٥] ، قال المصنف : « فـ « الحق » صالح للعمل فلا حاجة إلى تكليف إضمار عامل بعده [٦] .

---

(١) سورة الأنبياء آية : ٩٢ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦١ : « وهو الذي تختاره » ، وأجاز ابن جني أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ، من حيث كانت ضرباً من الخبر ، انظر : الخصائص ٢ / ٢٠ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦٢ : « والحال إن دلت على معنى لايفهم مما قبلها فهي المُبَيِّنَة ، وإن دلت فهي المؤكِّدة » .

(٤) سورة البقرة آية : ٦٠ .

(٥) سورة البقرة آية : ٩١ .

(٦) شرح ابن مالك ٢ / ٣٥٧ - وقال سيبويه ٢ / ٨٦ : « هذا باب . . . ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدإ . . . قوله عز وجل ﴿ هو الحقُ مصدقاً ﴾ .

(وتخالفهما) ، أي : الحال المؤكده وناصبها (لفظاً)[1] ، نحو : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِينَ ﴾ [2] ، (أكثر من توافقهما) ، لفظاً ، نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [3] .

(ويؤكد) - بالبناء للمفعول - (بها) ، أي : بالحال (أيضاً في بيان يقين) ، كقوله :

{٥٧٦} أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْروفاً بِهـا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَـار ؟ [4]

أي : لاشك فيَّ .

(أو) بيان (فخر) ، نحو : « أَنَا ابْن عَلِيٍّ شجاعاً ، وابنُ حَاتِمٍ جُواداً » .

(أو) بيان (تعظيم) ، نحو : « أَنَا ابن عُمَر جَلِيلاً مَهِيباً » .

(أو) بيان (تصاغر) ، نحو : « أَنَا عَبْدُكَ فَقِيراً إلى عَفْوِكَ » .

(أو) بيان (تحقير) ، نحو : « هُو فُلانٌ مَأْخُوذاً مَقْهُوراً » .

---

(١) وقال ابن هشام : « . . هو الحق مصدقاً » لأن الحق لايكون إلا مصدقاً ، والصواب أنه مصدقاً ومكذباً ، وغيرهما ، نعم إذا قيل « هو الحق صادقاً » فهي مؤكدة » .
وقال ابن الشجري ٣ / ٢٢ : « والعامل في معروفاً ، ومصدقاً وما أشبه معنى الجملة » .
وقال ابن جني : « والعامل فيه (هو) أو (هو) والابتداء الرافع له » ، انظر : الخصائص ٢ / ٢٠ .

(١) فتكون مؤكدة لعاملها معنى .

(٢) سورة التوبة آية : ٢٥ .

(٣) سورة النساء آية : ٧٩ .

(٤) من البسيط ، لسالم بن دارة .
والشاهد فيه قوله : (معروفاً) حيث أكد بالحال مضمون الجملة الاسمية . انظر : الكتاب ٢ / ٧٩ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٥٧ ، المساعد ٢ / ٤١ ، ابن يعيش ٢ / ٦٤ ، الخصائص ٢ / ٢٦٨ ، الأمالي الشجرية ٣/ ٢٢ ، الخزانة ٣ / ٢٦٥ .

(أو) بيان (وعيد) ، نحو : « أَنَا فُلانٌ مُتَمكِّناً مِنْكَ ، فَاتِقِ غَضَبِي » .

« ولا تكون هذه الحال المؤكدة لهذه المعاني إلا بلفظ دال على معنى ملازم ، أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به » قاله المرادي [1] .

(خبر جملة)، بالرفع نائب فاعل « يؤكد » والأصل : ويؤكد بالحال أيضاً ، في بيان كذا وكذا خبر جملة (جزآها معرفتان جامدان جموداً محضاً) ، - كما تقدم - من الأمثلة ، فلو كان أحد الجزأين مشتقاً ، أو في حكم المشتق لاتكون الحال مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل، وإنما التزم تعريف الجزأين ؛ لأن هذه الحال إنما تؤكد شيئاً استقر وعرف .

(وعاملها) ، أي : الحال المؤكدة لمضمون جملة (« أحق ، أو نحوه) ، فإن كان المخبر عنه غير لفظ « أنا » فتقدير العامل « أحقه » أو « أعرفه » ، وإن كان لفظ « أنا » فتقدير العامل « أحق ، أو أعرف ، أو أعرفني » ، حال كون العامل (مضمراً بعدهما) ، أي : بعد الجزأين ؛ لأن الدال عليه هو الجملة ، فلا يتقدر إلا بعد تمامها ، كما في قولك : « زَيدٌ قَائِمٌ غير شك » .

(لا) العامل (الخبر مؤولاً بـ " مسمى " خلافاً للزجاج[2])/ ، لأن الخبر جامد جموداً /٣٣٣/ محضاً ، والتأويل بمسمى بعيد لا إشعار للاسم به عند ذكره ، كإشعار « أسد » ، في نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » ، بالتأويل بالشجاع .

(ولا) العامل (المبتدأ) ، حال كونه (مضمناً تنبيهاً خلافاً لابن خروف) والتقدير

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٢١٥ .

عنـده، تنبيه لزيد معلوماً ، وهذا [أبعد] [١] من قول الزجاج ؛ لأن الذي ضمن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء .

" فصـــل "

[جملة الحال]

(تقع الحال جملة خبرية) ، وهي المحتملة للصدق والكذب ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » ، لا طلبية ، خلافاً للفراء[٢] في تجويزه وقوع الامر ، ونحوه حالاً ، تقول : « تركْتُ عَبْد اللَّهُ قُمْ إليه، وتركته غَفَرَ اللَّهُ لَهَ » ، نقله عنه في البسيط .

وشمل قوله : (خبرية) جملة الشرط ، فتقع حالاً ، نحو : « أفعل هذا إن جاء زَيْدٌ » ، وألزمها قوم [٣] الواو ، وخالفهم أبو الفتح ابن جني [٤] ، ذكر ذلك في البسيط .

وفي الضوء [٥] قالوا : « أنا آتيك وإنْ لَم تَأتني » ، فأوقعوا الجملة الشرطية حالاً ، لكن بعدما أخرجوها عن حقيقة الشرط ، فإن عطف عليها ما يناقضها ، نحو : « إن أتيتني وإن لم تأتني » ، استمر ترك واو الحال ؛ لأن النقيضين من الشرطين هنا لايبقيان على معنى الشرط ، بل يتحولان إلى معنى التسوية ، مثل ﴿ سَواءٌ عَلَيْهم أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم ﴾ [٦] الآية ، وإن لم يعطف عليها تعينت الواو دَفْعاً لتوهم التقييد ، نحو : « آتيك وإنَّ أكْرَمْتَني » انتهى .

---

(١) زيادة للسياق .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٦٣ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٦٥ .

(٣) شرح الرضي ١ / ٢١١ .

(٤) المساعد ٢ / ٤٣ .

(٥) الضوء على المصباح والمصباح للمطرزي ، وضوء المصباح للاسفرابيني محمد بن أحمد .

(٦) سورة المنافقين آية : ٦٣ .

فإن قلت : إنما تَدْخُل واو الحال على المبتدأ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ » ، فكيف دَخَلَت علَى الشرط ؟ قلت : أُجِيبَ ، بِأَنَّ أداة الشرط والشرط كالمبتدأ ، ولهذا عملا في الجواب ، كما عمل المبتدأ في الخبر ، فلما تشابها جاز ذلك .

وشرط الجملة الخبرية أن تكون غير مفتتحة بـ « ما » التعجبية ، فلا يجوز : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مَا أَحْسَنَهُ » .

وأن تكون (غير مفتتحة بدليل استقبال) ، فلا يجوز[1] : « امرر بِزَيْدٍ سَيَقُومُ ، أَوْ سَوفَ يَقُومُ، أولن يقوم » ، ويطلب الفرق بين لن ، ولا ، فإنهم نصوا على أنها تخلص المضارع للاستقبال، وعلى أن الجملة بعدها حالية في ، نحو : « جَاءَ لاَ يَمْلِكُ[2] عَيْنَيهِ مِن البُكَاءِ » ، وتقدم مايؤخذ منه الجواب عن الجملة الشرطية ، فإنها مفتتحة بدليل استقبال ، وهو إن الشرطية مع أنها تقع حالاً[3] ، كما تقدم . / /٣٣٤/

(متضمنة[4] ضمير صاحبها) ، نحو : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[5]

ونحو :

{٥٧٧} عَهِدْتُكَ لاَ تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّماً[6]

---

(١) لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافي الاستقبال . . ، والأفعال إذا وقعت قيوداً لماله اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمن التكلم ، انظر التصريح ١ / ٣٩٠ ، بتصرف .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢١٣ : « معنى جاءني زيد لايركبُ ، أي غيرَ راكبٍ ، فهو واقع موقع المفرد ، ودخول لا لكثرة استعمالها » بتصرف .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ٢ / ٤٣ : « وعبارته قد تتناول المفتتحة بأداة شرط استقبالي وأنها لاتمنع » .

(٤) في المساعد والسلسيلي : مضمنة .

(٥) سورة البقرة آية : ٣٦ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . ==

ونحو :

{٥٧٨} كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ وَلاَ تَشُحَّ عَلَيْه جَادَ أَوْ بَخِلاَ (١)

والأصل في ربط الحال بصاحبها الضمير .

(ويغني عنه في غير) ، حال (مؤكدة) ، فلا تغني الواو في الحال المؤكدة عن الضمير ، فلا تقول : « أبو بكر الخليفة ، وقد علم الناس ، بل تحذف الواو وتأتي بالضمير ، فتقول ، قد علمه الناس .

(ولا) في حال (مصدرة بمضارع مثبت عار من « قد ») ، فلا تقول : « جاء زيد ويبكي عمرو » ، بالاستغناء بالواو عن الضمير (٢) .

(ولا منفي (٣) بـ « لا » أو « ما ») ، فلا يجوز : « جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ يَضْحَكُ عَمْرو » ، أو : «ومَا يَضْحَكُ عَمْرو » ولا في حال مصدرة بماضي اللفظ تال لِـ « إلا » ، فلا يجوز : « ما جاء زيد إلا وضحك عمرو » .

== والشاهد فيه قوله : (لاتصبو) إذا جاءت الحال جملة مصدرة بنفي وقد تضمنت ضمير صاحبها وهو الفاعل المستتر في « تصبو » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٦٠ ، المساعد ٢ / ٤٤ ، الهمع ٢ / ١٤٥ ، أوضح المسالك ٢ / ٣٥٤ ، الأشموني ٢ / ١٨٩ .

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (جارَ) فجاءت الحال جملة فعلية متضمنة ضمير صاحبها ، وهو الفاعل المستتر في قوله : « جارَ » . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٦١ ، المساعد ٢ / ٤٤ ، العيني ٣ / ٢٠٢ ، الهمع ٤ / ٤٥، شرح الألفية للمرادي ١ / ١٦٩ ، الأشموني ٢ / ١٨٨ ، الارتشاف ٢ / ٣٦٤ .

(٢) « لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو ، كما لا تدخل على الاسم » قاله المرادي في شرح الألفية ٢ / ١٦٥ .

(٣) في « ب » : « ما أو لا » عكس .

(أو) ماض (متلو[١] بـ « أو ») فلا يجوز: « اضْرِبْ زَيْداً وَذَهَبَ عَمْروٌ أو مكث » ،(واو) فاعل « يغني » .

و (تسمى) هذه الواو (واو الحال) ، لمصاحبتها الحال ، (وواو الابتداء) ، لدخولها على المبتدأ ، في ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ والشَّمسُ طَالِعَةٌ ، أو لوقوعها «في » [٢] ابتداء الجملة الواقعة بعدها ، وقدرها سيبويه بـ « إذ » [٣] وتقدير كلامه ، ويغني عن الضمير في غير ماذكر « واو » وحدها ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمروٌ مُنْطَلِق » .

(وقد يجاء مع [٤]) الواو (الضمير في العارية من التصدير المذكور) ، نحو : «جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُه عَلَى رَأسِه » ، ونحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَلَم يَضْرِبْ عمراً » ، أو وَقَدْ ضَرَبَ ، أوْ وَضَرَبَ ، ولا يجامع الواو الضمير في المؤكدة ، كما لا يغني فيها الواو عن الضمير ، فلا تقول : « أبو بكر الخليفة وقد علمه الناس » ، بل يجب حذف الواو ، وتعيين الضمير ، وهي واردة عليه .

(واجتماعهما) ، أي : الواو ، والضمير (في) الجملة (الاسمية) ، نحو : ﴿ وَهُم أُلُوفٌ﴾[٥] . (والمصدرة بـ « ليس ») ، نحو : ﴿ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ ﴾ [٦] (أكثر)[٧] – خبر اجتماعهما ، (من انفراد الضمير) ، نحو : ﴿ بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [٨] .

---

(١) في شرح ابن مالك ٢/ ٣٥٩ : « أو منفي» ، «أو بماضي اللفظ تال ، لإلا ، أو متلو بأو» وكذا المساعد، والسلسيلي .

(٢) «في» ساقطه من الأصل .

(٣) في ١ / ٩٠ في قوله تعالى : « يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ . . ، وطائفةٌ في هذه الحال كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال » .

(٤) في المساعد والسلسيلي « وقد تجاءُ مع » – تحريف .

(٥) أول الآية : « ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألف . . » البقرة : ٢٤٣ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٦٧ .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢١١ : « اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط . »

(٨) سورة البقرة آية : ٣٦

(وقد تخلو منهما) ، أي : من الواو ، والضمير الجملة (الاسمية عند ظهور الملابسة)/ ، /٣٣٥/ فتقع الجملة حالاً ، ولا واو معها ، ولاضمير ملفوظ به ، نحو : « مررت بالبر قفيز بدرهم »، أي : منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو ، ذكر ذلك سيبويه [١] .

(وقد تصحب الواو المضارع المثبت) حال كونه (عارياً من « قد ») ، نحو : ماحكاه الأصمعي من قولهم : « قمت وأصك عينه »[٢] .

(أو) تصحب المضارع (المنفي بـ « لا ») ، نحو : ﴿ولاَتُسْأل عَنْ أَصْحابِ الجَحِيمِ ﴾ [٣] في قراءة غير نافع [٤] ، على أن لا نافية ، والمضارع مبني للمفعول ، (فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر) ، أي : وأنا أصك ، وقيل : لا حاجة إلى التقدير المذكور ، وقيل : الواو عاطفة .

(وثبوت « قد » قبل الماضي) ، المتصرف ، (غير التالي إلا والمتلو بـ « أو » أكثر من تركها إن وجد الضمير) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ ﴾ [٥] ، ﴿ وَقَدَ فَصَّل لَكُمْ﴾[٦] و ﴿ الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ [٧] ، ومن تركها : ﴿ هَذِه بِضَاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [٨] . ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُم عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [٩] .

---

(١) الكتاب ١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ١١٩ .

(٤) قرأ نافع وحده : (ولاتَسْئَلْ) مفتوحة التاء مجزومة اللام ، وقرأ الباقون (ولاتُسْئَلْ) مضمومة التاء مرفوعة اللام ، انظر : السبعة ١٦٩ .

(٥) سورة البقرة آية : ٧٥

(٦) سورة الأنعام آية : ١١٩

(٧) سورة يونس من الآية : ٩١ .

(٨) سورة يوسف من الآية : ٦٥ .

(٩) سورة يوسف من الآية : ١٦ .

ولا يخفى أن قول المصنف : (وثبوت قد . .) إلى آخره ، إنما هو فيما يمكن دخولها عليه ، فلا يرد عليه الماضي الجامد ، كـ « ليس » ، فإن « قد » لاتدخل عليه ، وقضية كلامه منع « قد » في الماضي التالي لـ « إلاّ » أوالمتلو بـ « أو » ، فلا تقول : « مَاجَاءَ زَيْدٌ إلاَّ وقَدْ ضَرَبَ عَمْراً » ، ولاَ «ضَرَبْتُ زَيْداً قَدْ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ » .

(وانفراد الواو حينئذ) ، أي : حين إذ وجد الضمير ، (أقل من انفراد قد) ، فإذا وجد الضمير جاز إتيان الواو دون « قد » ، و « قد » دون الواو ، والأول أكثر من الثاني ، فمن الأول : ﴿وَكُنْتُم أَمْوَاتاً﴾ (١) ، ﴿ الذَّينَ قَالُوا لإِخْوَانِهم وَقَعدُوا ﴾ (٢) ومن الثاني قوله :

{٥٧٨} بَصُرَتْ بِي قَدْ لاَحَ شَيْبِي فَصَدَّتْ فَتَسَلَّيْتُ واكْتَسَيْتُ وَقَاراً (٣) .

(وإن عدم الضمير لزمتا) ، أي : الواو ، وقد فتقول : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ عَمْرٌو ، وهذا في غير المنفي ، فتقول : جَاءَ زَيْدٌ وَمَا طَلَعَتِ الشَّمسُ ، بدون قد ، وكذا إن وجد الضمير إلا أن الواو لاتلزم ، فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ مَا أَدْرِي كَيْفَ جَاءَ » ، بالواو ، وبدونها .

« فصـــل »

[جمل لامحل لها من الإعراب]

(لا محل إعراب للجملة المفسره ، وهي الكاشفة حقيقة ماتليه مما يفتقر إلى ذلك) ، كقوله

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٨

(٢) سورة آل عمران من الآية : ١٦٨

(٣) البيت من الخفيف ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٢ ، المساعد ٢ / ٤٨ .
والشاهد فيه قوله : (قد لاح) إذ جاءت جملة الحال مصدرة بـ « قد » دون الواو وفيها ضمير رابط ، انظر: شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٢ ، والمساعد ٢ / ٤٨ .

تعالى : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ﴾ [١] فجملة « خَلَقَه مِنْ تُرَابٍ » مفسرة لـ « مَثَل » .

وكون الجملة المفسرة لامحل إعراب لها ، هو المشهور ، وقال الشلوبين [٢] ، / هي بحسب /٣٣٦/ ماتفسره ، ففي : « زيداً أَضرَبْتَهُ » ، لا محل لها [٣] ، لأن المفسر كذلك ، وفي : ﴿ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[٤] لها محل ؛ لأن المفسر خبر « إن » .

(ولا) محل إعراب (للاعتراضية ، وهي المفيدة تقوية) ، فتؤكد الكلام الذي اعترضت بين أجزاءه ، وتسدده ، ولهذا شرط فيها : أن تكون مناسبة للجملة المقصودة لتفيد تقوية .

(بين جزأي صلة) للموصول ، نحو : « أُحِبُّ الَّذِي جُودُهُ - والكرم زين - مبذول للناس» .

(أو) جزأي (إسناد) ، كقوله :

{٥٧٩} وَقَدْ أَدْرَكتنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاضِعَافٍ ولا عُزْلِ[٥]

(أو) جزأي (مجازاة) ، نحو : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا ﴾ [٦] فجملة « فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا » ، معترضة ، بين الشرط ، وهو « إِنْ يَكُنْ » وجوابه ، وهو « فلا تتبعوا » ، وإن جعل جملة « فَاللَّه أَوْلَى بِهما » جواباً ، فلا اعتراض .

---

(١) سورة آل عمران من الآية : ٥٩ .

(٢) الهمع ٤ / ٥٠ .

(٣) لأن زيداً مفعول به لفعل محذوف فسره الفعل المذكور بعده ، وعليه فجملة (ضربته) مفسرة لامحل لها من الإعراب ، لأن المفسر لامحل له كما ذهب الشلوبين ، انظر الارتشاف ٢ / ٣٧٤ .

(٤) كان عليه أن يذكر : «إن » حتى يتضح الإعراب والآية : (إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر) سورة القمر آية:٤٩.

(٥) البيت من الطويل ، لجويرية بنت زيد ، المغني ٢ / ٤٣٢ ، إيضاح الشعر ص ٤٧٩ ، الخصائص ١ / ٣٣١، سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٨ ، والشاهد فيه قوله : (والحوادث جمه) بوقوع الجملة الاعتراضية بين جزأي الإسناد ، وهي الفعل - والفاعل .

(٦) سورة النساء آية : ١٣٥ .

ومن المعترضة المقرونة بواو الاعتراض ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَم تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ فجملة « وَلَن تَفْعَلُوا » معترضة بين الشرط وجوابه [١] .

(أو) جزئي (نحو ذلك) ، من الأجزاء المتصلة بعضها ببعض المقتضي كل الأخر ، كالقسم وجوابه ، والفعل ومعموله ، والنعت والمنعوت ، قال في البسيط : « ولا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها ، بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأن الثاني كالتنوين منه .

[الفرق بين الجملة الحالية والاعتراضية]

(ويميزها) ، أي : الاعتراضية (من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها) ، أي : مقام المعترضة ، فلو أقمت مفرداً مقام « والكَرَم زَيْن » ، ونحوه من الجمل المعترضة لامتنع ، بخلاف الحالية ، فإنه لا يمتنع ، ألا ترى أنك لو أقمت مفرداً مقام « يضحك » ، من قولك : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، فقلت : جَاءَ زَيد ضاحِكاً ، لجاز .

(و) يميز المعترضة من الحالية أيضاً (جواز اقترانها) ، أي : المعترضة (بالفاء) ، كقوله :

{٥٨٠} وَاعْلَمْ - فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ - أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا [٢]

---

(١) كذا ، وليس في الآية لام اعتراض وليس في معاني اللام لام الاعتراض والذي في شرح ابن مالك عند الكلام على مايفرق بين الجملة الحالية والاعتراضيه . « ومنها اقترانها بلن كقوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » ٢ / ٣٧٧ - وسيأتي في كلام الشارح أما اللام توحدت بأنها معترضة فهي للتوكيد ، وهي الزائدة وإذا كانت بين متضايفين سميت مقحمة وتسمى لام التقوية اذا كانت لتقوية عامل ضعيف في التعدية .

(٢) من السريع ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فعلم المرء) إذ اقترنت الجملة المعترضة بالفاء . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٧ ، المساعد ٢ / ٥٣ ، الهمع ٤ / ٥٥ ، المغني ٢ / ٤٤٥ ، وجعله عبد السلام هارون - رحمه الله - من الكامل ، وقال : «إذا اشتبه الكامل بالشريع حمل على الكامل . وجعله العيني من الرجز المسدس .

(و « لن ») ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ (١) .

(وحرف تنفيس) ، كقوله :

{٥٨١} وَمَا أَدْرِي - وَسَوْفَ إخال أَدْرِي - / أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ (٢) /٣٣٧/

(و) يميز المعترضة من الحالية جواز (كونها) ، أي : المعترضة (طلبية) ، نحو : ﴿ قُلْ إِنَّ الهُدَى هُدَى اللَّه ﴾ (٣) . فإنها معترضة بين « تؤمنوا » و « أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ » ، ونحو قوله :

{٥٨٢} إِنَّ الثَّمانِينَ - وَبُلِّغْتهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تُرْجُمَانْ (٤)

بخلاف الحالية ، فإنها لايجوز اقترانها بالفاء ، ولا « لن » ولا حرف تنفيس ، ولا كونها طلبية .

[تعدد الاعتراضية]

(وقد تعترض جملتان) ، كقوله(٥) :

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٤ .

(٢) من الوافر ، لزهير بن أبي سلمى .
والشاهد فيه قوله : (وسوف إخال) حيث اقترنت الجملة المعترضة بحرف التنفيس ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٦ ، المساعد ٢ / ٥٣ ، الهمع ٤ / ٥٤ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٧٣ .

(٤) من السريع ، لعوف بن محلّم الخزاعي .
والشاهد فيه قوله : (وبلغتها) إذ وقعت الجملة الاعتراضية طلبية - دعاء - ، انظر : أمالي القالي ١/ ٥٠، الأمالي الشجرية ١ / ٣٢٩ ، المغني ٢ / ٤٣٤ ، الهمع ٤ / ٥٥ .

(٥) من الوافر ، لزهير بن أبي سلمي .
والشاهد فيه قوله : (والانباء تنمي) وفي طول المعاشرة التقالي حيث اعترض بجملتين ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٨ ، المغني ٢ / ٤٤١ .

{٥٨٣} لَعَمْرُ أَبِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي وَفِي طُوُلِ المُعَاشَرَةِ التَّقَالِي

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أمّ أَوْفَى لاَ تُبَالِي

(خلافاً لأبي علي[١]) الفارسي ، في زعمه أن الاعتراض لايكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ، بل قد يكون الاعتراض بأكثر من جملتين ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّماءِ ، والأَرْضِ ، ولَكِن كَذَّبوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون﴾[٢] قال المرادي : « فيه اعتراض أربع جمل : جملة لو ، وجملة جوابها ، وجملة الاستدراك ، وجملة العطف عليها »[٣] انتهى .

* * *

(١) المغني ٢ / ٤٤٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ٩٦ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٦٩ .

{٢٩} "بَابُ التمييز"

ويقال التبيين ، والتفسير ، والمميز والمبين والمفسر .

[حـــده]

(و) حده (هو ما) ، أي : لفظ (فيه معنى « من » الجنسيه) ، بمعنى أنه مسوق ؛ لبيان الجنس ، كما أن من مسوقه لذلك ، لأنّ « من » مقدرة معه ، حتى يدخل التمييز المحول ، ونحوه ، ويخرج الحال ، فإن بقية الحد صادق عليه ، ويخرج « ذنباً » من :

{٥٨٤} أستغفرُ اللهَ ذَنْباً لَستُ مُحْصِيَهُ ... ... (١)

فإنه على معنى « من » التي للابتداء ، لا التي للبيان .

(من نكرة) . . . الى آخره بيان لما ، وبه يخرج « وجهه » بالنصب ، من ، نحو : « زَيْدٌ حَسنٌ وَجْهَهُ » (منصوبة) ، نعت لنكرة ، وبه يخرج « زيت » ، المجرور بالاضافة من ، نحو : «رطل زيتٍ » ؛ فإنه لايعرب تمييزاً .

(فضلة) ، نعت ثانٍ لنكرة وبه يخرج اسم لا النافية للجنس : « لاَ رَجُلَ » ، فَإِنَّه عَلى معنى « من » ، وليس بفضله ، وهذا مبني على أن المصنف أطلق الجنسية على أعَمَّ من المبنية ، والتي للاستغراق ، حال كونه .

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه ، ربَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعملُ
والشاهد فيه قوله : (ذنباً) إذ نصبه على نزع الخافض وهو « من » التي لابتداء الغاية ، لا التي للبيان ، انظر: شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٩ ، الكتاب ١ / ٣٧ ، الخزانة ٣ / ١١١ ، الخصائص ٣ / ٢٤٧ ، ابن يعيش ٧ / ٦٣ . ولم أعثر على من نسبه

(غير تابع) وبه يخرج ، نحو : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ (١) ، ونحو : « قَبَضْتُ عَشْرَةَ دَرَاهِم. » ، مِنْ كُل اسم نكرة منصوبة على معنى « من » ، وهو تابع لما قبله ، فلا يكون تمييزاً . / /٣٣٨/

وكان ينبغي أن يجتنب النصب ، لأنه حُكم ، والحكم موقوف على التصور ، فيجئ الدور، إلا أن يراد التصور بوجه ما ، لا التصور بكنه الحقيقة ، فلا دور .

[تمييز المفرد]

(ويميز) التمييز (إما جملة وستبين) في الفصل الذي يلي هذا ، (وإما مفرداً عددا) ، نحو : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً ﴾ (٢) .

(أو) شيئاً (مفهم مقدار) ، مكيلاً كان ، نحو : « أردب قمحاً » ، أو موزوناً ، نحو : «رَطْلٌ سَمْناً » ، أو ممسوحاً ، نحو : « شِبرٌ أرضاً » ، وما أشبه ذلك ، كـ ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً ﴾ (٣) .

وعطف « مفهم المقدار » على « العدد » طريقة الفارسي(٤) ، وجعل ابن الضائع المقدار شاملاً للعدد (٤) .

(أو) مفهم (مثليه) ، كقولهم : « إنَّ لَنا مِثْلَها إبلاً »(٥) .

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٦٠ .
و (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف ، أي : فرقةً . ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذكَّر العدد، ولجاء بالتمييز مفردا لاجمعا ، انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٥٦ ، خاشية (١) ، وانظر باب العدد من هذا الشرح .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٤٢ .

(٣) سورة الزلزلة آية : ٧ .

(٤) وقال المرادي ١ / ٣٧١ : « وجعل المصنف العدد قسيم المقدار كأبي علي ، وابن عصفور ، وجعله ابن الضائع والأبدي قسيما من المقادير ، وقال في البديع : « والعدد وإن كان مقداراً إلاّ أنه ليس له آلة يعرف بها . . . وقال : يُشبّه بالمقدار » ، وانظر الشرح الكبير ٢ / ٢٨٢ .

(٥) وكقوله تعالى : ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ .

(أو) مفهم (غيرية) ، نحو : « لَنَا غيرها شَاةً » .

(أو) مفهم (تعجب) ، نحو : « وَيْحَهُ رَجُلاً » ، « وللَّه دَرُّه فَارِساً » ، وَ «حَسْبُكَ بِه نَاصِراً ».

ومميز المذكورات ، (بالنص على جنس المراد بعد تمام إضافة)[1] ، نحو : ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾[2] و ﴿ عَدْلُ ذَلِكَ صِياماً ﴾[3] و « لله دره إنساناً » .

(أو تنوين) ، ظاهر نحو : « رَطْلٌ زَيْتاً » ، أو مقدر ، نحو : « خَمْسَةَ عَشَرَ رَجلاً » .

(أو نون تثنية) ، نحو : « منوان عسلاً » .

(أو) نون (جمع) ، نحو : ﴿ بالأَخْسَرِينَ أَعْمالاً ﴾ [4] قاله المصنف [5] .

(أو شبهه) ، أي : الجمع ، نحو : ﴿ ثَلاثِينَ لَيلَةً﴾[6] .

ولا يقع التمييز بعد شبه المثنى ، فلا يقال : « اثْنَانِ رَجُلاً » ، ولاَ « اثْنَتَان امْرأَةً » ؛ لأن « اثنان واثْنَتَانِ » تفيدان الجنسية ، وشفع الواحد ، فاستغنيا عن التمييز .

[ناصب تمييز المفرد]

(وينَصِبُهُ) ، أي : التمييز المفرد (مُمَيَّزُهُ) ، بفتح الياء اسم مفعول ، فاعل «ينصبه» ، (لشبهه)

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٣٧٩ : « بعد تمام بإضافة » وكذا المساعد والسلسيلي ، وفي المخطوطتين « بعد تمام إضافة » وهذا لايناسب قوله بعد أو تنوين أو نون . . الخ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٩١ .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٤) سورة الكهف آية : ١٠٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٠ .

(٦) سورة الأعراف آية : ١٤٢ .

أي : مميزه (بالفعل) ، نحو : « هُو مَسْرُورٌ قَلْباً ، وَمُنْشَرِحٌ صَدْراً ، باشتعال رأسه شيباً » ، وسرعان ذا إهالة .

هكذا مثل المصنف[١] ، والذي ذكره النحويون[٢] في ، نحو ذلك : أنه من المنتصب عن تمام الكلام ، غاية مافي الباب ، أن المصنف جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية - كما سيأتي - ، / وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك ، فخالف اصطلاحهم ، ولا حجر في /٣٣٩/ الاصطلاح ، قال ابن عقيل : « ولَعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب ، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه ، والنحويين »[٣] .

(أو شبهه) ، أي : الفعل كالأعداد ، والمقادير ، وما ذكر بعدهما ، فإذا قلت : « عِشْرُونَ دِرْهَماً » ، فالناصب لـ « دِرْهَماً » هو عِشْرُون ، وكذلك ، « رطل زَيْتاً » فالناصب لـ « زَيْتاً » هو رِطْلٌ ، وفصل الباقي .

وإنما جاز أن تعمل وهي جامدة ؛ لأنها شبهت بما يشبه الفعل ، وهو اسم الفاعل العامل في طلبها اسما بعد تمامها ، ومعنى تمامها ، أن تمنع من الإضافة ، فـ « عشرون رجلا » . شبهه بـ«ضاربين رجلاً » .

(وبِجَرِّهِ [١] بالإضافة إن حذف ما به التمام) ، كما سيأتي بيانه ، والذي به التمام هو :

---

(١) وكذا ذكر المرادي في شرحه للتسهيل ١ / ٣٧٢ ، وقال الدماميني ١ / ٣٧٥ ، بعد ذكر أمثلة المصنف «وقد جرى - رحمه الله - في ذلك على وتيرة واحدة في ادّعاء أن مثل هذا منتصب عن تمام الاسم ، وليس كذلك . . . » ، وكذا ذكرها التنسي ٢ / ٣٥٨ . ولم أجد هذه الأمثلة في شرح ابن مالك المحقق ، وهي في المساعد .

(٢) انظر : الشرح الكبير ٢ / ٢٨٢ .

(٣) المساعد ٢ / ٥٧ .

المضاف إليه ، والتنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبه الجمع ، فإذا حذف ما يسوغ حذفه من هذه ، جر المميَّز التمييز بالإضافة .

(ولايحذف) مابه التمام ، (إلا إن كان [١] تنويناً ظاهراً) ، فيُحذَف ويضاف المميز إلى التمييز، نحو : « رَطْلُ زَيْتٍ ، وإردَبٌّ قَمْح ، وهو مسرور قلْبٍ » ، وسيأتي حكم التنوين المقدر ، (في غير « ممتلئ ماء » ، ونحوه) ، نحو : « مُتَفَقِّيٌ شَحْماً » ، وضابطه كل ما كان فيه تنوين ظاهر ، وهو مقدَّر الإضافة إلى غير التمييز ، نحو : « البَيْتُ مُمْتَلِئٌ مَاءً » ، وَ « زَيْدٌ مُتَفَقِّئٌ شَحْماً » ، فإن تقديرهما : مُمْتَلِئُ الأَقْطَارِ مَاءً ، وَمُتَفَقِّئُ الأَقْطَارِ شَحْماً ، فلما كان المميز في هذين المثالين ، ونحوهما مضافاً إلى غير التمييز تقديراً ، امتنع أن يضاف إلى التمييز ، كما لا يضاف إليه المضاف صريحاً ، كذا قال في الشرح [٢] .

(أو) كان تنويناً (مقدراً) ، فيحذف ، ويضاف المميز إلى التمييز ، نحو : « زيدٌ أَشْعَث رَأْسٍ» ، فيحذف التنوين المقدر في « أشعث » الذي منع من ظهوره شبه الاسم بالفعل المقتضى منعه الجر بالكسرة ، و « أَشْعَثَ » صفة مشبهة ، لا اسم تفضيل ، (في غير « ملآن ماء » و « أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً » و ﴿ أَنَا أَكْثَرُ منك مَالاً ﴾ [٣] ، ونحوهن) ، مما فيه تنوين مقدر ، لايفرض حذفه للإضافة/ /٣٤٠/ أما : « ملآن ماء » ، ونحوه ، فإنه مقدر الإضافة إلى غير التمييز ، أي : ملآن الأقطار ماء .

وأما أحدَ عَشَر ، وبابه ، فلا يجوز فيه الإضافة ، للزوم تنوينه تقديراً ، وأما أكثر مالاً ، ونحوه، مما وقع فيه التمييز سبباً بعد أفعل التفضيل، فهذا لاتجوز فيه الإضافة ؛ للزوم تنوينه تقديراً ، كذا علل المصنف[٤] في المسألتين .

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٩ : « إلا أن يكون » وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨١ .

(٣) سورة الكهف من الآية : ٣٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨١ ، هذا وتجوز إضافة اسم التفضيل إلى مابعده ولكنه في هذه ==

قال أبو حيان : « والذي أقول ، إنه ليس في أحد عشر ، ولا في أفعل التفضيل تنوين مقدر ؛ لأن أحد عشر مبني ، وأفعل التفضيل لاينصرف ، والذي منع الصرف منع التنوين » انتهى . وفيه نظر ؛ لأن غير المنصرف ممنوع التنوين لفظاً لاتقديراً ، كما صرح به غير واحد من النحاة .

(أو) يكون مابه التمام (نون تثنية) ، نحو : « عندي رطلا زيت » ، (أو) نون (جمع تصحيح) ، نحو : « هم حسنو وجوه » .

وعلم من اقتصاره على نون جمع التصحيح ، أن نون شبهه لاتحذف للإضافة ، فلا يقال : «عِشْرُو درهم » ، هذا هو المشهور[1] ، وحكى الكسائي « أن من العرب من يقول : عشرو درهم»[2] ، وقاس عليه بعض النحويين بقية العقود إلى تسعين ، (أو) يكون مابه التمام (مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه) ، نحو : « زيدٌ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجلاً » ، فالناس مضاف إليه «أشجع»، وصالح لأن يقوم مقامه التمييز عند حذفه ، فتقول : زيدٌ أَشْجَع رجَلٍ ، فإن لم تصلح إقامة التمييز مقام المضاف إليه عند حذفه لم يجز جره ، فلا يقال في : لِلَّه دَرُّه فارساً : لله درٌّ فارسٍ ، بحذف المضاف إليه ، وجر التمييز ؛ لأن المتعجب منه لايكون إلا معروفاً ، وحذفه يُصَيِّرُه مبهماً ، والمبهم لايتعجب منه، فلا تقول : « ما أحسن رجلاً » .

(في غير « ممتلئين ») ، تثنية ممتلئ (ومُمْتَلِئينَ) ، جمع مُمْتَلِئ (غضباً) هذا مستثنى من التثنية ، والجمع ، فكان حقه أن يتقدم على قوله : (أو مضافاً) ، والعلة في منع الإضافة فيه ، مفهمومه مما تقدم في ممتلئ وملآن .

== الحال لن يكون تمييزا تقول : أنا أكرم أبا . . وأنا أكرم أب ، «أب» الأولى تمييز ، و « أب » الثانية من تمام الخبر، مضاف إليه - والكلام في التمييز .

(١) المساعد ٢ / ٥٩ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨١ .

[ماتجب إضافته]

(وتجب إضافة مفهم/ المقدار إن كان في الثاني معنى اللام) ، نحو : « لِي ظَرْفُ عَسَلٍ ، وكيس دراهمَ » ، تريد : ظرفاً يصلح للعسل ، وكيساً يصلح للدراهم ، فالإضافة على هذه الإرادة متعينة ، والتقدير : ظرف للعسل ، وكيس للدراهم ، فلو أردت عَسَلاً يملأُ ظَرفاً ، ودَرَاهَم تَملأُ كيساً ، جاز لك أن تضيف وتجر ، وأن تنون وتنصب ، قاله المصنف[1] في الشرح . /٣٤١/

(وكذا) ، يجب (إضافة بعض لم تغير تسميته بالتبعيض) ، نحو : « عِنْدِي غُصْنُ رَيْحان ، وحَبُّ رُمَّانٍ » ، بالإضافة لا غير (فإن تغيرت) تسميته (به) ، أي : بالتبعيض ، (رجحت الإضافة والجر على التنوين والنصب) ، نحو : « عندي خاتَمُ فضةٍ وجُبَّةُ خَزٍّ » ، بالجر والنصب ، ولكن الجر أرجح لبعد الناصب عن الفعل .

وإنما وجبت الإضافة فيما إذا لم تتغير ؛ لأن المضاف فيه كالجزء الحقيقي ، ألا ترى أن الغصن بعض الريحان ، بخلاف ما إذا تغيرت فإن المضاف ليس بعضاً حقيقياً . ألا ترى أن الخاتم لما باين الحديد بالصناعة صار كأنه مخالف للفضة ، فلهذا لم ينزل منزلة البعض الحقيقي ، في وجوب الإضافة ، بل جاز فيه الإضافة وتركها ، فينصب المضاف إليه وينون ، نحو : « جُبَّةُ خزاً وخزٍّ» .

(وكون المنصوب حينئذ) ، أي : حين إذ تغيرت تسميته بالتبعيض (تمييزاً أولى من كونه حالاً) عند سيبويه [2] ، (وفاقاً لأبي العباس)[3] المبرد .

قيل : وفي كلامه اعتراضان ، أحدهما : أنه يوهم أن أبا العباس يجوز الوجهين ، وأن التمييز

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ١١٧ .

(٣) المقتضب ٣ / ٢٧٢ .

أولى ، وإنما المعروف عنه أنه يقول بوجوب التمييز ، والثاني : أن معناه ، وخلافاً لغير أبي العباس ، فإنه لايقول : بأن التمييز أولى ، وتحت هذا أن يقول : إنه متعين ، أو مرجوح ، أو مساو ، وإنما المعروف عن سيبويه أنه جزم بالحالية [١].

[جر التمييز بمن]

(ويجوز إظهار « من ») الدالة على التبعيض ، (مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عدداً ، ولم يكن فاعل المعنى) . فتقول : « لي ملء الكيس من ذهب ، وإردب من قمح ، وأمثالها من إبل، وغيرها من شاء » ، و « ويحه من رجل » ، وَ « لِلَّه دَرُّه مِن فَارس » ، وكذا الباقي ، ولا تقول : / «أَحَدَ عَشَرَ مِنْ رجلٍ » ، ولا « زيدٌ أكثر من مالٍ ، وطبت من نفس » . /٣٤٢/

" فصـــل "

[تمييز الجملة]

(مُمَيِّزُ الجملة) ، وهو ماذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة ، نحو : « طاب زيد نفساً » ، وإنما خص هذا النوع بكونه مميزاً لجملة ، لأن لكل من جزئي الجملة فيه قسطاً من الإبهام برفعه التمييز ، بخلاف ، « زيد طيب نفساً » ، ونحوه مما سبق في تمييز المفرد ، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة ، فأطلق « على » [٢] تمييزه ، تمييز مفرد ، وعلى تمييز هذا النوع تمييز جملة ، اصطلاحاً له ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

---

(١) قال سيبويه ٢ / ١١٨ : « فالحال قولك : هذه جبتك خزا » .

(٢) « على » ساقطة من الأصل .

[ناصب تمييز الجملة]

فإن كان مميز جملة فعلية فهو (منصوب منها) ، أي : من الجملة (بفعل) ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْساً » ، فالناصب لـ « نفساً » طاب ، وهو فعل (يقدر غالباً إسناده إليه) ، أي : إلى التمييز ، حال كون التمييز (مضافاً إلى الأول) ، والتقدير : « طابت نفس زيد » .

ويتناول الإسناد المذكور إسناد الفعل إليه على جهة المفعولية ، نحو : « غَرسْتُ الأَرض شَجَراً» عِنْد أكثر المتأخِّرين [١] ، والتقدير فيه : غرستُ شجر الأرْض ، ومن غير الغالب : ﴿وكفَى بِاللَّه شَهِيداً ﴾ [٢] ، « وامتلأ الكوز ماء » ، ونحوهما .

(فإن صح الإخبار به) ، أي : بالتمييز (عن الأول ، ، فهو له أو لملابسة المقدر) ، فإذا قيل : «كَرُم زيدْ أباً » ، فهذا يصح أن يقع أب خبراً لزيد ، فتقول : زَيْدٌ أَبٌ ، فيتحمل أن يكون المراد : كرُم زيد نفسُه أباً ، والتقدير : مَا أَكْرَمهُ مِنْ أَبٍ ، ويحتمل أن يكون المراد : كرم أبو زيد أباً ، والتقدير: ما أكرم أباه من أب ، فالتمييز في الاحتمال الأول للأول ، إذ هما في الحقيقة شئ واحد ، وهو في الاحتمال الثاني لملابس الأول ، أي : المضاف[٣] إليه تقديراً ، وليس تقدير الإضافة شرطاً ، وإنما ذكرت تقريباً ، قاله المصنف [٤] : « وعلى الاحتمال الأول يجوز دخول « من » عليه ، وعلى الاحتمال الثاني لايجوز ؛ لأنه محول عن الفاعل » ، قاله المرادي [٥] .

---

(١) كابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٨٢ ، ونقله الشلوبين والأبذي ، انظر المساعد ٢ / ٦٣ .

(٢) سورةالنساء آية : ٧٩ قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٧٩ : « وجعل ابن مالك بالله شهيداً » مما انتصب عن الجملة . وقال المرادي ١ / ٣٦٧ : « شبهه بالمقدار » .

(٣) في «ب» : أي لمضاف ، ووضحت في الهامش أيضاً لمضاف ، ولايستقيم بها المعنى وما أثبت عن شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٦٧ .

(وإن دل الثاني) ، وهو مايصح به الإخبار عن الأول (علي هيئة ، وعني به) ، أي : بالثاني (الأول/ جاز كونه) ، أي : الثاني (حالاً ، والأجود استعمال « من » معه عند قصد التمييز) ، فإذا /٣٤٣/ قيل : « كرم زيدٌ ضَيْفاً » ، فإن أريد أن زيداً هو الضيف جاز أن يجعل « ضيفاً » حالاً ، لدلالته على هيئة ، وتمييزاً لصلاحية أن يقترن بـ « من » ، والأجود عند قصد التمييز ، أن يجاء معه بـ « من » دفعاً لتوهم الحالية ، فإن لم يرد به الأول تعين نصبه على التمييز ، ولايجوز دخول « من » ؛ لأنه محول عن الفاعل ، قاله المرادي .

[مطابقة تمييز الجملة لما قبله]

(ولمميِّز الجملة من مطابقة ماقبله إن اتحدَا) ، أي : التمييز ، وماقبله (معنى ما) استقر (له خبراً) ، فتقول : «كَرُم زيدٌ رجلاً ، وكرم الزيدان رجلين ، وكرم الزيدون رجالاً » ، و « كرمت هند امرأة ، وكرمت [١] الهندان امرأتين ، وكرمت [١] الهندات نساء » ، فتجعل التمييز مطابقاً ماقبله في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، تذكيراً ، وتأنيثاً ، لاتحاده بما قبله في المعنى ، كما يطابقه لو جعل خبراً ، نحو : « زَيْدٌ رَجُل ، والزَّيدانِ رَجُلانِ والزيدون رِجال ، وهندٌ امرأةٌ ، والهندان امرأتَانِ ، والهنداتُ نِساءٌ » .

وإنما لم يطابق في قوله تعالى : ﴿ وحَسُن أُولئكَ رَفيقاً ﴾ [٢] ؛ لأن رفيقاً على وزن فعيل ، فيستغنى بمفرده عن جمعه كثيراً ، لاسيما إذا وقع تمييزاً ، ومن وقوعه خبراً عن الجمع ، قوله تعالى : ﴿ والملائكَةُ بَعد ذَلك ظَهير ﴾ [٣] ، وقيل : في الكلام حذف مضاف ، والأصل : وحَسُنَ رفيق أُولَئكَ رَفيقاً ، فحذف المضاف ، وجاء التمييز على وفقه .

---

(١) في الأصل و « ب » « كرم » في الموضعين ، سهو .

(٢) سورة النساء من الآية : ٦٩ .

(٣) سورة التحريم آية : ٤ .

(وكذا) ، يطابق التمييز ماقبله ، (إن لم يتحدا و) الحال أنه (لم يلزم إفراد لفظ المميَّز لإفراد معناه) ، نحو : « حسن الزيدون وجوهاً ، وطهروا أعراضاً » ، (أوكونه) ، أي : المميز (مصدراً لم يقصد / اختلاف أنواعه) ، نحو : « زَكَا الأَتْقِيَاءُ سَعْياً » ، و « جاد الأذكياء وعياً » ، / ٣٤٤/ فلو كان معنى التمييز مفرداً ، تعين إفراد لفظه ، كقولك في أبناء رجل واحد ، « طَابَ الزَّيدُون أَصْلاً، وَكَرُمُوا أَباً » ، ولو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة ، كما في أسماء الأجناس ، نحو : « تخالف الناس آراء ، وتقاربوا أذهاناً » ، ومنه قوله تعالى ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾ (١) .

[إفراد المباين أولى من المطابقة إلا لمانع]

(وإفراد) التمييز ، (المباين) لما قبله (بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولى) من جمعه ، إف « طاب الزيدون نفساً ، وقروا عيناً » ، أولى من « أنفس ، وأعين » ؛ لإفادته المقصود باختصار ، والجمعية مفهومة مما قبل ، فأشبه تمييز « عشرين » ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُم عَنْ شَيءٍ مِنْه نَفْساً ﴾ (٢) .

فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه ، فيجمع التمييز ، وإن كان بعد مفرد ، فتقول : « كرم الزيدون آباءً » ، بالجمع بقصد : ماأكرمهم من آباء ، وما أكرم آباءهم ، ولو أفرد لأوهم أن المقصود: كرم أبو الزيدين ، وهو واحد ، وكذا تقول : « نظف زيدٌ ثياباً » ؛ لأنك لو قلت : ثوباً ؛ لأوهم أنه ثوب واحد .

---

(١) سورة الكهف من الآية : ١٠٣ .

هذا ومزج الشرح بالمتن في هذا الموضع أدى إلى بعض لبس ، والمسألة أن التمييز يطابق ماقبله مما لم يتحد معه إذا لم يمنع من المطابقة مانع ، وأنه يراعى في ذلك المعنى المراد لا اللفظ .

(٢) سورة النساء آية : ٤ .

[تعريف مميز الحال]

(ويعرض لمميز الجملة تعريفه لفظاً) إما بـ " أل " كقوله :

{٥٨٥} رَأَيْتُك لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرو [١]

أو بالإضافة ، كقولهم : « غُبِن فُلان رَأيَه ، ووَجِعَ بَطْنَه ، وسَفه نَفْسَه ، (فيقدر تنكيره) ، بزيادة « أل » ، وبجعل الإضافة منوية الانفصال ، كما فعل سيبويه [٢] في قولهم : « كل شاةٍ وسخلتها بدرهم » ، إن المراد: كل شاة وسخلة لها بدرهم » [٣] ، قاله المصنف [٤] ، وفي الثاني بحث[٥].

(أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه) ، والتقدير : سَوَّأَ رَأيَه ، أي : جعله سيئا ، و « شكا بطنه ، و«أهلك نفسه » .

(أو بحرف [٦] جر محذوف) ، والأصل : في رأيه ، وفي بطنه ، وفي نفسه ثم ، أسقط الحرف ، وتعدى الفعل فنصب .

---

(١) من الطويل ، لراشد بن شهاب اليشكري .
والشاهد فيه قوله : (وطبت النفس) إذ جاء التمييز معرفة بالألف واللام ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٨٦، العيني ١ / ٥٠٢ ، السلسيلي ١ / ٢٦٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٧٧ ، والتصريح ١ / ٣٩٤ .

(٢) في الأصل و « ب » : فعل ، وهي لانستقيم مع إن ، والصواب قال .

(٣) الكتاب ٢ / ٨٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٦ .

(٥) في هامش إحدى نسخ المساعد ، « وجه البحث : أنه لايتخرج : غبن زيد رأيه ، ووجع بطنه ، وسفه نفسه، على أنها إضافة يراد بها الانفصال ، لأن هذا ضمير يعود على معرفة وليس من مواضع انفصال الإضافة ، فهي إضافة محضة ، ولايسوغ قياسه على : كل شاة وسخلتها بدرهم ، لأن الضمير في هذه عائد على نكرة ، فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ماعاد عليه من نكرة ، وإن كان الأكثر خلافة » انظر حاشية (٣) من المساعد ٢ / ٦٥ .

(٦) الفاء ساقطة من الأصل .

(أو ينصب على التشبيه بالمفعول به) ، فيحمل الفعل اللازم على المتعدي/ ، كما حملت /٣٤٥/ الصفة اللازمة على الصفة المتعدية ، في قولهم : « هو حَسَنٌ وَجْهُهُ ، أو الوَجْهِ ، إلا أن النصب على التشبيه[١] بالمفعول به شاذ في الأفعال ، مطرد في الصفات ، وذلك لئلا يظن الفعل اللازم متعدياً .

(لا) أنه منصوب (على التمييز محكوما بتعريفه خلافا للكوفيين)[٢] ، وشبهتهم : التمسك بظواهر ما ورد من ذلك بلفظ المعرفة ، وقد تقدم تأويله ، ووافقهم ابن الطراوة [٣] .

[تعريف مميز المفرد]

ولا يختص الخلاف بتمييز الجملة ، بل يجري في تمييز المفرد أيضا ، ومنه ما رواه البغداديون من قول العرب : « قَبَضْتُ الأَحَدَ عَشَرَ الدِّرْهِمَ » ، وإنما اقتصر المصنف على تمييز الجملة ، لأن جميع التأويلات المتقدمة لا تأتي في غير تمييز الجملة [٤].

[تقديم التمييز على عامله]

(ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً ، وفاقا للكسائي [٥] ، والمازني[٥]

---

(١) في الأصل و « ب » : « على التشبيه به بالمفعول » بزيادة به سهوا .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٨٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٢ / ١٧٥ .

(٣) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ٢٨١ : « وزعم ابن الطراوة ، وبعض النحويين أن يكون معرفة واستدل على ذلك بقول الشاعر :

إلى ردحٍ من الشيزَى ملاءٍ لبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشهاد

فلباب تمييز ، وهو مضاف إلى معرفة . . . وهذا الذي استدل به فاسد ، أما قوله : إنَّ لبابَ البُر تمييز ، فباطل، لأنه يحتمل أن يكون مفعولاً بعد إسقاط الخافض » وانظر الهمع ٤ / ٧٢ .

(٤) انظر المساعد ٢ / ٦٥ ، ابن مالك ٢ / ٣٨٦ .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٢٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧٢ .

والمبرد)[١] بدليل :

٥٨٦ أَتَهْجُرُ لَيْلى بالْفِرَاقِ حبيبَها وَمَا كَانَ نَفْساً بالْفِرَاقِ تَطِيبُ[٢]

وقياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وذهب سيبويه[٣] ، وأكثر البصريين إلى المنع[٤] وأول بعضهم . « وَمَا كَانَ نَفْساً » على أنه خبر كان ؛ لأن المراد نفس الأنسان ، أي : على حذف مضاف ، أي : ذا نفس ، وهذا التأويل لايتأتى في قوله :

٥٨٧ أَنفَساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا[٥]

والشواهد على جواز المسألة كثيرة[٥] .

(ويمنع إن لم يكنه) ، أي : إن لم يكن عامله فعلاً متصرفاً ، (بإجماع) ، من البصريين ،

---

(١) قال في المقتضب ٣ ٣٦ : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل . . . فقلت : شحماً تفقأتُ » بتصرف .

(٢) من الطويل ، للمخبل السعدي .
والشاهد فيه قوله : (نفساً تطيب) بتقديم التمييز على عامله المتصرف ، انظر : المقتضب ٣ / ٣٧ ، الخصائص ٢ / ٣٨٤ ، الإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، ابن يعيش ٢ / ٧٣ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٨٧ ، والمقتصد ٢/ ٦٩٣ ، وفيه : سلمى بدل : ليلى وقال أبو إسحق : الرواية : وما كان نفسي بالفراق تطيب .

(٣) الكتاب ١ / ٢٠٥ ، وقال الأعلم ١ / ١٠٨ : « وسيبويه لايرى تقديم التمييز ، وإن كان العامل فيه فعلاً ، لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لايتقدم » .

(٤) والفراء ، وأكثر الكوفيين ، انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ١٨٦ ، ومنعه الفارسي أيضاً ، انظر المقتصد ٢/ ٦٩٤.

(٥) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أنفساً تطيب) بتقديم التمييز على عامله وهو فعل متصرف ولايتأتى تقديم مضاف محذوف قبل التمييز قام المضاف إليه مقامه . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ١٨٩ ، أوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، والأشموني ٢ / ٢٠١ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ .

والكوفيين ، ودعوى المصنف « الإجماع » ، يقدح فيها إجازة الفراء [١] ، التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم شبه به الأول ، نحو : « زيد القمر حسناً » ، فتقول : « زيد حسناً القمر » ، بشرط أن يكون المشبه به خبرا ، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم .

(وقد يستباح) التقديم على العامل غير المتصرف (في الضرورة) ، كقوله :

{٥٨٨} وَنَارُنَا لم يُر نَاراً مِثْلُهَا قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا [٢]

والأصل : لَم يُر مِثْلُها نَاراً ، فـ « مثل » عامل غير متصرف ، وقدم تمييزه عليه ، وخرج على أن « ير» علمية ، و « ناراً » المفعول الثاني ، قال ابن عقيل : « وفيه نظر »[٣] .

* * *

(١) المساعد ٢ / ٦٧ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٠ ، العيني ٣ / ٢٣٩ ، الأشموني ٢ / ٢٠١ ، السلسيلي ٢ / ٥٦٠ ، المساعد ٢ / ٦٧ .

(٣) المساعد ٢ / ٦٧ .

{٣٠} "بَابُ العَـــدَد"

والمراد به الألفاظ التي تطلق على المعدود .

[تمييز العَـــدَد]

(مفسر ما بين عشرة ومائة) ، وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، (واحد منصوب على التمييز) ، نحو : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾ (١) و ﴿ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ (٢) هذا قول الجمهور(٣)، وجوز الفراء(٤) جمعه ، نحو : « عنْدي أَحَدَ عَشَرَ رجَالاً » ، وحمل الزمخشري (٥) على ذلك قوله تعالى : ﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً ﴾ (٦) ، وعند الجمهور : أن « أَسْبَاطاً » بدل من « اثنتي عشرة » ، والتمييز محذوف ، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان « أَسْبَاطاً » تمييزا لذكر العددان ؛ لأن السبط مذكر .

(ويضاف غيره) أي غير ما بين عشرة ومائة (إلى مفسره مجموعاً مع مابين اثنين ، وأحد عشر) ، وهو : من ثلاثة إلى عشرة ، نحو : « ثَلاَثَةُ رِجَالٍ ، وَعَشْرُ نِسَاءٍ » ،(مالم يكن) المفرد (مائةفيفرد غالباً) نحو : « ثلاث مائة »(٧) ومن غير الغالب قوله :

{٥٨٩} ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوه الأَهَاتِمِ (٨)

---

(١) سورة يوسف من الآية : ٤ .
(٢) سورة ص من الآية : ٢٣ .
(٣) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٣ .
(٤) الارتشاف ١ / ٣٥٥ ، الهمع ٤ / ٧٦ .
(٥) المفصل ص ٢١٤ .
(٦) سورة الأعراف آية : ١٦٠ .
(٧) ساقطة من « ب » .
(٨) من الطويل ، للفرزدق .==

وفهم من تخصيصه المائة بالذكر ، أن الألف لا يفرد ، وهو كذلك ، فتقول : « ثَلاثَةُ آلافٍ لاغير .

(ومفرداً مع مائة فصاعداً) ، نحو : « مِائَةَ جَلْدَةٍ » ، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِم أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (١) (وقد يجمع) التمييز (معها) ، أي : مع المائة ، كقراءة حمزة والكسائي (٢) ﴿ ثَلاثَ مَائَةٍ سِنِينَ ﴾ (٣) بإضافة « مِائَةَ » ، قال الفراء : « من العرب من يضع السنين موضع السنة(٤) » .

(وقد يفرد)، ما كان مجروراً بعد مائة ، فينتصب (تمييزاً) ، كقوله :

٥٩٠ إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ (٥)

== والشاهد فيه قوله : (ثلاث مئين) حيث جمع المائة مع تمييز ثلاث ، وهو شاذ ، وحقه الإفراد ، انظر : ديوانه: ٦١٣ ، الخزانة ٧ / ٣٧٠ ، المقتضب ٢ / ١٦٧ ، المفصل ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٤ ، المساعد ٢ / ٦٩ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٠٨ ، وأوضح المسالك ٤/ ٢٥٣، وسبب شذوذه : أن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولاشك أن ذلك غير المقصود .

وصدر البيت في الديوان : * فِدى لسيوف من تميم وفَىَ بها * ولم تروه المراجع المذكورة كرواية الديوان .

(١) سورة العنكبوت آية : ١٤ . وفي الأصل الآية في قومه بدل : فيهم ، وهو تحريف

(٢) وقراءة خلف بغير تنوين على الإضافة ، أو قعوا الجمع في سنين موقع المفرد ، . .انظر اتحاف فضلاء البشر ٢٨٩ ، وانظر الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٦١٢ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٢٥ .

(٤) نصه معانيه ٢ / ١٣٨ : « ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد » .

(٥) من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزاري .

والشاهد فيه قوله : (مائتين عاماً) بإفراد ماكان تمييز من الإضافة فنصب ، وحقه الجر بالإضافة ، وهو قليل عند ابن مالك ، انظر : الكتاب ١ / ٢٠٨ ، المقتضب ٢ / ١٦٦ ، الخزانة ٧ / ٣٧٩ ، المقرب==

(و) حكى الكسائي عن العرب[١] أنهم (ربما قيل) ، في لغة بعضهم : (عشرو درهم ، وأربعو ثوبه) ، بإضافة « عشرون » إلى نكرة ، وهو درهم ، وإضافة « أربعون » إلى معرفة ، وهو ثوبه ، وكذا بقية أخواتهما ، (و) ربما قيل : (خمسة أثوبا ، ونحو ذلك) ، مما يستحق الجر بالإضافة ، وجاء/ منصوبا بعد الثلاثة والتسعة ، وما بينهما ، وقصره سيبويه[٢] على الشعر وأجازه /٣٤٧/ الفراء قياسا ، والحق : قول[٣] من فصل بين أن يكون المعدود جامداً فالأحسن الإضافة ، كـ « ثلاثة أثواب » ، ثم الفصل بمن ، ثم النصب تمييزاً ، أو يكون صفة، فالأحسن الإتباع ، نحو : «ثلاثة صالحون » ، ثم النصب حالاً ، ثم الإضافة ، وهي أضعفها [٤] ؛ لما فيه من إيلاء الصفة العوامل ، وإنما شأنها أن تكون تابعة .

[لا يميز واحد وأثنان]

(ولا يفسر واحد واثنان) ، فلا يقال : « واحد درهم » ، ولا « اثنا درهمين » ، لأن قولك : درهم يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك : درهمان يفيد الجنسية ، وشفع الواحد ، فلا حاجة إلى التفسير ، (و « ثنتا حنظل ») ، من قوله :

{٥٩١} كَأَنَّ خصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرَفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[٥]

== ١/٣٠٦، ابن يعيش ٦/ ٢١ ، أوضح المسالك ٤ / ٢٥٥ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٠ ، شرح ابن مالك ٢/ ٣٩٤ ، المساعد ٢ / ٧٠ .

(١) قال ابن عصفور في المقرب ١ / ٣٠٥ « فأما ماحكاه الكسائي من قولهم : أخذته بمائة وعشري درهم ، فشاذ لايلتفت إليه » .

(٢) في الكتاب ٢ / ١٦١ : « لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثوابا كان معناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) هذا قول المغاربة ، انظر المساعد ٢ / ٧٠ .

(٤) وعلّه ضعفها استعمالها حينئذ استعمال الأسماء قاله المرادي ١ / ٣٨٠ .

(٥) رجز ، واختلف في نسبته . ==

(ضرورة) ، وإنما جمع التمييز حين اضطر إلى الجمع بين العدد ، والمعدود ، ليكون للجمع بينهما فائدة .

[جموع لاتميز العدد]

(ولا يجمع المفسر) للثلاثة والعشرة وما بينهما (جمع تصحيح) للمذكر ، أو المؤنث ، فلا يقال: « ثَلاثَةُ زَيْدِين » ، ولا « ثلاث هندات » ، لكثرة زيود ، وهنود[1] .

(و) لا يجمع (بمثال كثرة) ، فلا يقال : « ثلاثة فلوس » ، ولا « عشرة عبيد » ؛ لقلته ، وكثرة أفلس ، وأعبد ، هذا إذا كان جمع الكثرة (من غير باب مفاعل) ، فإن كان من باب مفاعل ، نحو : ﴿ سَبْعَ سَنَابِل ﴾ [2] أو مفاعيل ، نحو : ﴿ عَشْرَةِ مَسَاكِين ﴾ [3] فإنه يجمع جمع كثرة .

قال بعضهم : « والصواب أن باب مفاعل ، وغيره في ذلك سواء ، والاستثناء في كلام المصنف لغو ، ومفاعل ، ومفاعيل إنما يكونان فيما تجاوز الثلاثة ، وذلك ليس له جمع قله ، وكثرة،

== والشاهد فيه قوله : (ثنتا حنظل) حيث ميز « ثنتا » وهو عدد لايُفسر إلا ضرورة ، انظر : نسبه سيبويه لبعض السعديين ٣ / ٥٦٨ ، والتصريح ٢ / ٢٧٠ ، لجندل بن المثنى وفي الخزانة ٧ / ٤٠٠ ، لخطام المجاشعي .

وانظر : المقتصد ٧٣٠ وفيه : ظَرْبُ عجوز تصحيف ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٨ ، إصلاح المنطق ٤٠٧ ، المقرب ١ / ٣٥٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٦ ، والمنصب ٢ / ١٣١ ، والمساعد ٢ / ٧١ ، والسلسيلي ٢/ ٥٦٢ .

وفي إصلاح المنطق : ظرف العجوز جراب تجعل فيه خبرها وماتحتاج إليه .

(١) قال ابن هشام : « يضاف إلى جمع التصحيح في مسألتين أن يهمل تكسير الكلمة ، نحو « سبع سمواتٍ» و«خمس صلوات » و « سبع بقرات » .

الثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيره ، نحو : سبع سنبلات « فإنه في التنزيل مجاور لـ « سبعَ بقراتٍ » انظر: أوضح المسالك ٤ / ٢٥٤ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٦١ .

(٣) سورة المائدة آية : ٨٩ .

إنما له جمع كثرة استغنى بها عن القله ، ولكن المصنف لما رأى مثل ﴿ سَبْعَ طَرَائِقَ ﴾ [١] و ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [٢] و ﴿ عشرة مساكين ﴾ [٣] ، ونحو ذلك ، وأن هذه جموع كثرة ، اعتقد أن لهذين الجمعين خصوصية ، وتابعة أبو حيان [٤] على هذا الغلط » انتهى .

وجعل ابن عقيل باب مفاعل مقابلاً لجمع التصحيح ، أو لجمع كثرة آخر ، فقال : «فَإِنْ كَانَ مالِلْكَثْرَة [٥] من باب مفاعل ، وما للقلة هو التصحيح ، لم يضف إلى جمع التصحيح / إلا على /٣٤٨/
قلة ، فيكثر ، « ثلاث زيانب » ، و « ثلاثة أحامد » ، ويقل : « ثلاث زينبات » ، و « ثلاثة أحمدين» ، قال الله تعالى : ﴿سَبْعَ سَنَابِل ﴾ و ﴿ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ ﴾ ، ثم قال : « وإن وجد جمع كثرة غيره ، أو جمع قلة بصيغة التصحيح ، أو غيرهما[٦] فـ « ثلاث صحائف » أكثر وأفصح من : «ثلاث صحف » ، قال تعالى : ﴿سَبْعَ طَرَائِق ﴾ ، و « ثلاثة أحامد أكثر من ثلاثة أحمدين » [٧] انتهى، هذا (إن كثر استعمال غيرهما) ، أي : غير جمع التصحيح ، وجمع الكثرة ، من غير باب مفاعل .

واحترز بقوله : (كَثُرَ استعمال) من أن لايكون التكسير ، أو القلة قد استعملا ، أو تكونا قد استعملا ، ولكن لابكثرة .

---

(١) سورة المؤمنون آية : ١٧ .
(٢) سورة البقرة آية : ٢٦١ .
(٣) سورة المائدة آية : ٨٩ .
(٤) الارتشاف ١ / ٣٥٩ .
(٥) في ب « مالكثرة » .
(٦) في الأصل و « ب » : أو غيرها .
(٧) المساعد ٢ / ٧٢ - ٧٣ .

فالأول نحو : ﴿ خَمْسُ صَلَوَاتٍ ﴾ [١] و ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ [٢] .

والثاني ، نحو : « ثَلاَثَةُ رِجَالٍ » .

والثالث ، نحو : ثَلاَثُ سُعَادَات » ، فإنه مطرد ، لأنه علم لمؤنث ، ويقل : « ثلاث سعايدة » .

والرابع ، نحو : ثَلاَثَةُ شُسُوعٍ »[٣] ، فإن أشساعاً قليل ، لاستعمال .

وقوله : (إلا قليلاً) ، إشارة إلى أنه قد يضاف إلى جمع الكثرة غير المستثنى ، وإلى جمع التصحيح إن كثر استعمال غيرهما .

هذا إذا وجد للاسم جمع قلة ، وجمع كثرة ، فإن لم يوجد إلا أحدهما أضيف إليه ، نحو : «ثلاث[٤] أرجل » ، و « ثلاثة رجال » .

(ولا يسوغ ثلاثة[٥] كلاب ، ونحوه تأوله بثلاثة من كذا ، خلافاً للمبرد) ، في إجازته في كتابه المقتصب : « ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب ، ونحوها » على إرادة : ثلاثة من حمير ، وخمسة من كلاب » [٦] ، ورده المصنف بأنه لامعنى إذن في التقييد بجمع القلة ؛ لأن كل جمع كثرة صالح لما ذكر ، فيقال حينئذ : ثَلاَثَةُ فُلُوسٍ ، وثَلاَثُ دُورٍ ، على إرادة مِنْ فُلُوسٍ ، وَمِنْ دُورٍ[٧].

---

(١) سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٨ .

(٢) سورة يوسف من الآية : ٤٣ ، ٤٦ .

(٣) الشسع : واحد شسوع النعل التي تشد إلى زمامها » الصحاح ٤ / ١٢٣١ .

(٤) في الأصل و « ب » ثلاثة .

(٥) في ب ثلاث .

(٦) المقتضب ٢ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٧) شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٧ .

[جر المعدود بمن]

(وإن كان المفسِّر) ، - يكسر السين - (اسم جنس ، أو) اسم (جمع فُصِلَ) من المفسَّر -بفتح السين - (بـ « من ») الجارة له ، فتقول : « عِنْدِي ثلاث من الشَّجر » ، و « ثَلاثَة مِنَ القَوْمِ». قال الله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ (١) .

(وإن ندر) اسم الجنس ، أو الجمع المفسر ، حال كونه (مضافاً إليه) ، كقولهم : « خَمْسةُ رجلةٍ» جمع راجل (٢) ، ونحو : « ليس فيما دون خَمْسِ ذودٍ صَدقة » (٣) (لم يقس عليه) ، / وفاقاً للأخفش (٤) ، لأن الأصل قرن هذا المفسر بـ « من » . /٣٤٩/

[ما يغني عن تمييز العدد]

(ويغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره) ، فتقول : « اقْبِض عَشَرَتُكَ ، وعشْرَيْ زَيْدٍ » ، من غير مفسر ، لأنك لم تصفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس ، فاستغني عن مفسره ، قال :

وَمَا أَنَتْ أَمْ مَارُسُومُ الدِّيارِ وسِتُوكَ قَدْ كَرِبَتْ تَكْمُلُ (٥) ﴿٥٩١﴾

وقالوا : « بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَمْسِ وَعَشْرِي النخَّاسِينَ » .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٦٠ .

(٢) « جمع راجل » من الهامش .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣ / ٣٢٢ .
والذود من الإبل : مابين الثلاث إلى العشر ، الصحاح ٢ / ٤٧١ .

(٤) المساعد ٢ / ٧٣ .

(٥) من المتقارب ، للكميت بن زيد .
والشاهد فيه قوله : (وستوك) حيث أغنت الإضافة عن تمييز العدد انظر : الخزانة ٣ / ٢٦٧ ، الهمع ٤/ ٧٨، والمساعد ٢ / ٧٤ ، وروايته في الهمع ، قربت .

« فصـــــل »

[تأنيث لفظ العدد وتذكيره]

(تحذف تاء الثلاثة وأخواتها) ، إلى العشرة ، (إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقةً) ، نحو : « ثلاث فتيات » ،(أو مجازاً) ، نحو : « ثلاث درجات » ، واختلف في علة سقوط الهاء مع المؤنث ، وثبوتها مع المذكر ، فقال المصنف في الشرح : « الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ، كـ«زمرة ، وأمة . . . » فالأصل أن تكون بالتاء ؛ لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها ، فاستُصْحِبَ الأصل مع المعدود المذكر ، لتقدم رتبته ، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث ؛ لتأخر رتبته [١] .

(أو كان المعدود اسم جنس) ، مؤنثاً ، (أو) اسم (جمع مؤنثاً) ، نحو : « عِنْدِي ثَلاَثُ مِنَ البَطِّ ، وأربعٌ مِنَ الإِبلِ » .

واحترز بقوله : (مؤنثاً) من المذكر ، فتقول : « عِنْدِي ثَلاَثَةٌ مِنَ الموزِّ [٢] » ، لأنه لم يستعمل إلا مذكراً ، وفي التنزيل : ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [٣] حال كون اسم الجمع المؤنث ، (غير نائب

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩٨ .
وقال التنسي في شرح التسهيل ٢ / ١٦٨ : « وقيل : إنما فعلوا ذلك لأنَّ العدد مؤنث ، فلو استعملوه مع المذكر بغير تاء لتوهم أنه مذكر لإضافته إلى مذكر ؛ إذ العدد هو المعدود في المعنى .
وقيل : إنما فعلوا ذلك ؛ لأنَّ العدد كله مؤنث فجعلوا تاء التأنيث مع المذكر لخفته ، ولم يجعلوها مع المؤنث لثقله ، وهذا الذي ذكرا المصنف من ثبوت التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، إنما ذلك إذا ذكر المعدود ، أمّا إذا لم يذكر فالفصيحُ أن يبقى الأمر على ما كان عليه لو ذكرْتَ موضع الجمع » .

(٢) في الأصل و «ب» : من الوز والوز مما يفرق بينه وبين ما واحده بالتاء ومثل هذا يجوز فيه التذكير والتأنيث ولم ينص على استثناء « الوز » منه ونص على تذكير الموز قال الانباري « الرمان والعنب والموز مذكر لم يسمع في شيء منه التأنيث » المذكروالمؤنث / ٥٤٩ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٦٠ .

عن جمع مذكر [١]) ، فإنْ كان اسم الجمع المؤنث نائباً عن جمع مذكر ثبتت التاء ، نحو قولهم : «ثلاثة رجلة » .

وإنما ثبتت التاء في ثلاثة رجلة » ؛ لأن رجلة نائب عن جمع مفرده مذكر ، وهو راجل ، فعدل عن جمع راجل على أفعال ، كـ « صاحب ، وأَصْحَاب » إلى فعلة ، فثبتت التاء في عدده ، كما ثبتت مع المنوب عنه ، و « رجلة » بفتح الراء ، وكسرها ، فإذا زالت التاء ، فالفتح لاغير ، كـ« الركْبِ ، والصَّحْب » ، (ولا مسبوق) ، - بالجر - عطفاً على مجرور « غير » (بوصف يدل على التذكير) ، { فإن سبق اسم الجنس ، / أو اسم الجمع المؤنثين بوصف يدل على التذكير لزم بقاء / ٣٥٠ / التاء، نحو : « ثلاثَةُ ذُكورٍ مِن البَط ، وأَربعةُ فُحولٍ مِنَ الإِبلِ » ، وفهم منه : أنه لو تأخر الوصف الدال على التذكير لم يعتبر ، فتقول : « ثَلاَثٌ مِن البَطِّ ذُكورٌ ، وثَلاَثٌ مِن الإِبل فَحولٌ»} ، صَرَّح بذلك في الشرح [٢] وهو ظاهر كلام سيبويه [٣] .

(وربما أول مذكر [٤] بمؤنث ، ومؤنث بمذكر ، فجئ بالعدد على حسب التأويل) ، فالأول ، كقوله :

{٥٩٢} وإنَّ كلاباً هَذِه عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِى مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ [٥]

---

(١) في ابن مالك « جمع المذكر » ٢ / ٣٩٧ ، والسلسيلي .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٩٨ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٥٦١ : « . . تقول : له ثلاث من البط ، لأنك تصيره إلى بطة ، وتقول : له ثلاثة ذكور من الإبل ، لأنك لم تجيء بشيء من التأنيث ، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير » .

(٤) في «ب» : ذكر .

(٥) من الطويل ، لرجل من بني كلاب يسمى النواح .
والشاهد فيه قوله : (أبطن) على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ٣ / ٥٦٥ ، الخصائص ٢ / ٧٦٩ ، الإنصاف ٢ / ٧٦٩ ، المساعد ٢ / ١٦ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٩ ، والسلسيلي ٢ / ٥٦٤ .

أول الأبطن بالقبائل ، فحذف التاء من عشر ، والثاني ، كقوله :

{٥٩٣} ثَلاثَةُ أَنفُس ، وَثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي (١)

أول الأنفس بالأشخاص ، فأثبت التاء في « ثلاثة » .

(وإن كان في المذكور لغتان) ، تذكير ، وتأنيث ، نحو : « حال ، وعضد » ، (فالحذف) للتاء في عدده (والإثبات سيان) ، في الجواز ، فتقول على لغة من ذكر : « ثلاثة أحوال ، وثلاثة أعضاد » ، وعلى لغة من أنث : « ثلاث أحوال ، وثلاث أعضاد » ، لكن ليسا على السواء ؛ لأن ثلاث أحوال ، أحسن من ثلاثة ؛ لأن تأنيث الحال أفصح .

(وإن كان المذكور صفة نابت عن موصوف اعتبر غالباً حاله) ، أي : حال الموصوف ، (لاحالها) ، أي : الصفه ، فتقول : « ثَلاثَةُ رَبَعَات » ، بالتاء ، إن قصدت رجالاً ، و « ثلاث ربعات » ، بحذف التاء ، إن قصدت نساء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها ﴾ (٢) ، أي : عشر حسنات أمثالها ، ولو اعتبرت (٣) لقيل : عشرة أمثالها ؛ لأن المثل مذكر .

ومن غير الغالب قول بعض العرب : « ثَلاثُ دَوَابَّ » ، بحذف التاء مع قصد المذكر اعتباراً بتأنيث اللفظ ؛ لجريان الدابة مجرى الأسماء الجامدة ، قال ابن عصفور : « ثَلاثُ دَوَابَّ ذكورٍ ، فعلى جعل الدابة اسماً » (٤) .

---

(١) من الوافر ، للحطيئة . وفي الديوان ٣٣٣ ونحن خلاف بدل: ثلاثة أنفس
والشاهد فيه قوله : (أنفس) على ماوضحه الشارح . انظر : الكتاب ٣ / ٥٦٥ ، الخصائص ٢ / ٢١٤ ، الإنصاف ٢ / ٧٧١ ، الخزانة ٧ / ٣٦٧ ، شرح ابن مالك ٢ / ٣٩٩ ، ، المساعد ٢ / ٧٦ .

(٢) سورة الأنعام من الآية : ١٦٠ .

(٣) ولو اعتبرت الصفة

(٤) المقرب ١ / ٣٠٧ ، وقال سيبويه ٣ / ٥٦٣ : « وتقول : « ثلاثة دوابّ إذا أردت المذكر ، لأن أصل الدابة عندهم صفة » .

« فصـــــل »

[العدد المعطوف]

/٣٥١/ (يعطف العشرون وأخواته) ، من ثلاثين إلى تسعين/ (على النيف) ، بالواو خاصة ؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه عدد واحد ، والواو للجمع ، وقدم « النيف » على « العقد » ؛ لأن الأقل سابق الأكثر طبعاً فقدِّم وضعاً ، (وهو) ، أي : النيف ، بتشد يد الياء ، وتخفيفها [١] ، كـ«هَيِّن ، وهَيْن » ، (إن قصد التعيين) ، أي : تعيين العدد في التذكير والتأنيث ، (واحدٌ) ، على الأصل ، (أو أحد) ، بإبدال الواو همزه ، (واثنان وثلاثة) ، في التذكير (وواحدة) ، على الأصل، (أو إحدى) ، بإبدال الواو همزة ، (واثنتان) ، عند الحجازيين و « ثنتان » عند التميمين ، (وثلاث) ، في التأنيث ، وهكذا (إلى تسعة في التذكير ، و) إلى (تسع في التأنيث) ، تقول : أحد ، أو واحدٌ وعِشْرُونَ ، وهكذا إلى تِسْعَةٍ وَعِشْرِين ، وَتِسْعٍ وَعِشْرِينَ ، (وإن لم يقصد التعيين فيهما) ، أي : في التذكير والتأنيث ، (فبضعة) ، في التذكير ، (وبضع) في التأنيث ، تقول : «عندي بضعة وعشرون عبداً » و « بضع وعشرون جارية » ، فيعلم أن الذي عندك يزيد على العقد المذكور ، ولكنه متردد بين تسعة فما دونها إلى ثلاثة ؛ لأن بضعة وبضعاً يطلقان في اللغة على ثلاثة إلى تسعة من غير تعيين ، وهما بكسر الباء الموحدة [٢] : فِعْلٌ بمعنى مفعول من البضع بالفتح بمعنى القطع ، كالذِّبح من الذَّبح ، كأنه قطعه من العدد .

(ويستعملان) ، أي : بضعة وبضع (أيضاً دون تنييف) ، أي : ذكر عقد ، فلا تكون بعدهما عشرة ولاعشرون ، ولا شيئ من أخواتهما ، كقوله تعالى : ﴿ في بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [٣] .

---

(١) « النيف : الزيادة ، يخفف ويشدَّد ، وأصله الواو . . . وكل مازاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني » الصحاح ٤ / ١٤٣٧ .

(٢) قال الجوهري ٣ / ١١٨٦ : « بِضْعٌ في العدد بكسر الباء، وبعض العرب يفتحها » .

(٣) سورة الروم آية : ٤ .

[العدد المركب]

(وتجعل العشرة) والعشر (مع النيف) ، المقصود به التعيين كـ : أحد ، وإحدى ، إلى تسعة وتسع ، وغير المقصود به التعيين ، كـ : بضعة وبضع ، (اسماً واحداً) مركباً (مبنياً) جزءاه (على الفتح) ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وإحدى عَشَرَةَ امْرأَةً ، وبِضْعَةَ عَشَرَ رَجلاً ، وبِضْعَ [1] عَشَرَةَ امْرأَةً » ، والأصل : العطف ، فحذف العاطف ، وركب الاسمان ، ويستمر التركيب (مالم يظهر العاطف)/ فإن ظهر زال التركيب ، وأُعْرِب الجزءآن ، فتقول : « عندي ثلاثة وعشرة إن أردت /٣٥٢/ الذكور ، و « ثلاث وعشر » ، إن أردت الإناث » ، قال :

{٥٩٤} كأَنَّ بِها البَدْرَ ابنُ عَشْرٍ وأَرْبعٍ إِذَا هَبَواتُ الصَّيْفِ عنه تَجَلَّتِ [2]

[تأنيث لفظ العدد وتذكيره في العطف والتركيب]

(ولتاء الثلاثة ، والتسعة ومابينهما عند عطف عشرين وأخواتها مالها قبل النيف[3]) ، فتثبت التاء مع المذكر ، وتسقط مع المؤنث ، فتقول : « عِنْدِي ثَلاَثَةٌ وَعِشْرُون رَجُلاً ، وثلاث وعشرون امرأة» ، وتقول : « بضعة وعِشْرُونَ رَجُلاً ، وبِضْعٌ وعشرون امْرأَةً » .

(ولتاء عشرة [4] في التركيب عكس مالها قبله) ، فتسقط مع المذكر ، وتثبت مع المؤنث ، فتقول : « ثلاثَةَ عشْرَ ، أو بضعة عَشَرَ رَجُلاً » ، و « ثلاث عشرة ، أو بضع عشرة امرأة » .

---

(١) في هامش ب تعليق : في الأصل بضعة - وهو كذلك - وهو من تدقيق الناسخ في عبارة مانقل عنه .

(٢) من الطويل ، نسب إلى ابن أبي ربيعة .
والشاهد فيه قوله : (ابن عشر وأربع) جاء بإظهار العاطف بين النيف والعشر ، وإعراب العدد . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤٠١ ، المساعد ٢ ٧٨ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٨٣ ، شرح التسهيل للتنسي ٢/ ١٧٠ .

(٣) في « ب » التنيف .

(٤) في « ب » العشرة .

[لغات في عشر وعشرة]

(ويسكن شينها) ، أي : العشرة (في) حالة (التأنيث الحجازيون)[١] ، فيقولون : « ثَلاَثَ عَشْرة ، أو بِضْع عَشْرة امرأة » ، بتسكين الشين ، وأما مع المذكر فتفتح ، (ويكسرها) ، أي : الشين، في التأنيث (التميميون)[١] ، فيقولون : « ثلاث عَشِرَة ، أو بِضْع عَشِرةَ امْرَأةً » ، بكسر الشين ، (وقد تفتح) ، الشين في التأنيث ، فتبقى على أصلها مفتوحة في لغة ، وعليها قرأ الأعمش[٢] : ﴿اثْنَتَا عَشَرَةَ﴾ [٣] بالفتح .

(وربما سكن عين عشر) ، فيقال : « أحد عشر » بإسكان العين ، لتوالي الحركات ، وعليها قرأ يزيد ابن القعقاع [٤] ﴿ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَباً ﴾ [٥] بإسكان العين ، وقرأ هبيرة صاحب حفص [٦] ﴿ اثْنَا عْشر شَهْراً ﴾ [٧] بسكون العين ، وهي أشدُّ من قراءة يزيد ؛ لأن فيها جمعاً[٨] بين الساكنين على غير حده ، ومنهم من يسكن الحاء في « أحد عشر » ؛ استثقالاً لتوالي الحركات .

[أحد واثنان في التركيب]

(ويقال في مذكر مادون ثلاثة عشر : أَحَدَ عَشَر ، واثْنَا عَشَرَ ، وفي مؤنثه : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة) ، [أصل ، أحد ، وإحدى : « وحَد » و « وحدى » ، فأبدلت واوهما همزة[٩] على

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٥٧ .

(٢) المحتسب ١ / ٨٥ .

(٣) سورة البقرة آية : ٦٠ .

(٤) وأبو جعفر ، انظر اتحاف فضلاء البشر ٢٦٢ ، والبر المحيط ٥ / ٢٧٨ .

(٥) سورة يوسف آية : ٤ .

(٦) النشر ٢ / ٢٧٩ .

(٧) سورة التوبة آية : ٣٦ .

(٨) في الأصل و «ب» « جمع » وتستقيم لو كان ماقبلها « لأنه » .

(٩) في الأصل و «ب» « فأبدلت همزتها واوا » وهو سهو .

غير القياس ، والألف في « إحدى » للتأنيث ، / فإن قيل : كيف جمعوا بين علامتي تأنيث في /٣٥٣/ إحدى عشرة ؟ ، فالجواب كما قال المصنف : « إن جهةالعلامتين مختلفة ، وذلك أن ألف « إحدى » دالة على التأنيث ، وتاء عشرة دالة على التذكير [١] .

(وربما قيل : وَحَدَ عَشَر ، وَوَاحِدَعَشَر ، وَوَاحِدَةَ عَشْرَةَ) ، فمن قال : « وَحَدَ عَشَر » نطق بالأصل ولم يبدل ، ومن قال : « وَاحِدَ عَشَر ، وَوَاحِدَةَ عَشْرَةَ » ، جرى على القياس ، لأن اسم العدد إنما هو : واحد ، وواحدة ، وكذا إذا عددت قلت : وَاحِدٌ ، اثْنَانِ ، ثَلاَثَة ، واحدة ، ثنتان ، ثلاث .

[إعراب " اثنا واثنتا " في التركيب]

(وإعراب اثنا ، واثنتا باق) ، بعد التركيب ، (لوقوع مابعدهما) ، وهو عشر (موقع النون) في التثنية عند الجمهور [٢] فيعربان بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، وذهب ابنا درستويه وكسيان، إلى أنهما مبنيتان[٣] كسائر أخواتهما ، ورد : بتغييرهما في الرفع وغيره بالألف والياء ، ولو كانا مبنيين لكانا بالياء على كل حال ؛ لأنها نظير الفتحة في الواحد ، ولم يوجد شئ من الأسماء المثناة قد ركب مع غيره من الأسماء .

و « عَشْر ، وعَشْرَة » مع « اثْنَان ، واثْنَتَانِ » مبنيان على الفتح ؛ لتضمن معنى حرف العطف ، وقيل : لوقوعهما موقع النون .

---

(١) في « ب » « للتأنيث » .

(٢) الارتشاف ١ / ٣٦٦ ، والسلسيلي ٢ / ٥٦٧ .

(٣) أي : « مبنيان على الألف والياء » ابن كيسان النحوي ١٥٠ ، والمساعد ٢ / ٨٠ .

[إضافة العدد المركب]

(ولذلك) ، أي : ولأجل وقوع مابعد « اثنانِ » و « اثْنَتَانِ » موقع النون ، (لايضافان) ، فلا تقول : « اثنا عشركَ ، ولا اثْنَتَا عَشْرَكَ » ، وإنما يحذف مابعدهما ، كما تحذف النون للإضافة ، فيقال : « اثْنَاكَ واثْنَتَاكَ ، للإلباس » ، وإنما يقال: « اثْنَا عَشَرَ ، واثْنَتَا عَشْرَةَ لزيد » (بخلاف أخواتهما) ، فإنها تضاف ثم .

[إعراب ما أضيف من المركب]

الأجود فيما أضيف من هذا المركب بقاء الجزأين على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح ، فيقال : أَحَدَ عَشْرَكَ ، وكذا الباقي مما للمذكر ، والمؤنث . (وقد يجري ما أضيف منها مجرى « بعلبك ») ، في بناء الصدر ، وإعراب العجز ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَكَ مع أحد عشر زيدٍ » ، برفع الراء في الأول ، وكسرها في الثاني ، وفتح « أَحَدَ » فيهما .

(أو) مجرى (ابن عرس) ، في إعراب الصدر بحسب العوامل ، وجر العجز بالإضافة ، نحو : « مَا فَعَلتْ خَمسَةُ عَشَرِكَ » ، بإضافة الصدر إلى العجز .

(ولا يقاس على الأول) ، وهو الإجراء مجرى « بعلبك » ، (خلافاً للأخفش) في إجازته القياس على هذا ، وهذه لغة ضعيفة عند سيبويه [1] .

(ولا) يقاس (على الثاني) ، وهو الإجراء مجرى « ابن عرس » ، (خلافاً للفراء) [2] ، في إجازته القياس على هذا / . /٣٥٤/

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٢٩٩ : « ومن العرب من يقول : خَمسةَ عَشْرُكَ ، وهي لغة رديئة » .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

(ولا يجوز بإجماع) من النحاة (« ثماني عشرة ») بإضافة النيف إلى العقد (إلا في الشعر) ، قال في الشرح : « وقد يضاف في الشعر الصدر إلى العجز ، دون إضافة ، كقوله :

{٥٩٥} كُلِّف مِنْ عَنَائِه وشِقْوَتِهْ بنت ثَمَانِي عَشرةٍ مِن حِجَّتِه [١]

وهذا مخصوص بالشعر بلا خلاف »[٢] انتهى ، وحكى الكوفيون[٣] أنهم أجازوا ذلك مطلقاً، ففي نقل[٤] هذا الإجماع تسامح .

[ياء " ثماني " ومافيها من وجه]

(وياء الثماني في التركيب مفتوحة) ؛ لفتحها في : « ثمانية عشر » ، (أو ساكنة) ، كـ«ياء «معدى كرب » ، (أو محذوفة بعد كسرة) ؛ لأنها ياء زائدة ، فحذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها، (أو محذوفة بعد (فَتْحة) ، لأنها لما كانت تحذف في الجر إذا كان الآخر النون ، فجعلت فتحة بناء للتركيب عليه .

(وقد تحذف) الياء (في الإفراد) من غير تركيب ، (ويجعل الإعراب في متلوها) ، أي : في متلو الياء ، وهو النون ، فتقول : « هذه ثمانٌ ، ومررت بثمانٍ ، ورأيت ثماناً [٥] » ، قال الراجز :

---

(١) رجز ، نسب إلى نفيع بن طارق ، الدرر ٢ / ٢٠٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٢ ، المساعد ٢/ ٧٨، الأشموني ٤ / ٥١ .
والشاهد فيه قوله : (ثماني عشرة) حيث إن (ثماني) قد أضيفت إلى (عشرة) وأُعْرِبَ الصدر من غير إضافة للمركب جميعه إلى شيء . معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤ ، الخزانة ٦ / ٤٣٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٢ .

(٣) الارتشاف ١ / ٣٦٦ ، وقوله : « حكى الكوفيون أنهم » عبارة غير مستقيمة .

(٤) في الأصل ففي نقل الإجماع : وفي ب وفي هذا الإجماع » فجمع بينهما .

(٥) في المخطوطتين « ثمانيا » - سهو .

{٥٩٦} لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمانُ[١]

[حذف الياء آخرا وجعل الإعراب على ما قبلها]

(وقد يفعل ذلك) ، أي : حذف الياء ، ويجعل الإعراب على ماقبلها ، (برباع) ، وهو مافوق الثني من الحيوان ، (وشناح) ، بالشين المعجمة ، والحاء المهملة ، وهو الطويل ، يقال : الشناحيات الطوال ، واحدتها : شناحية ، والذكر شناح ، (وجوار) ، جمع جارية ، (وشبهها) ، أي : شبه جوار ، وهو ماجاء على « فواعل » جمع « فاعله » المعتلة اللام ، كـ « غواش » و«نواص» وليس المراد شبه المذكورات ، فإنه لايحفظ في مفردغير « رباع ، وشناح » .

والفرق بين المفرد والجمع المذكورين ، أن الياء في المفرد زائدة ، بخلاف الجمع المذكور .

والمشهور في هذا كله إثبات الياء ، وإجراء الكلمة في الإعراب مجرى المنقوص ، فتقول : «هذا الرباعي والشناحي » ، ورأيت الرباعي والشناحي ، ومررت بالرباعي والشناحي [٢] وبعضهم يحذف ، وسهل ذلك عليهم زيادتها ، فتقول : هذا رباع ، وشناح ، / ومررت برباع ، وشناح ، / ٣٥٥ / ورأيت رباعاً وشناحاً » ، وقرأ ابن مسعود[٣] ﴿وَلَهُ الجَوارُ المُنشَأَت ﴾[٤] برفع الراء ، وقرأ بعض السلف [٥] : ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِم غَوَاشٌ ﴾ [٦] برفع الشين .

---

(١) من الرجز . والشاهد فيه : قوله (ثمانُ) بحذف ياء ثماني ، وجعل الإعراب على النون ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٣ ، الخزانة ٧ / ٣٦٥ ، الأشموني ٤ / ٧٢ ، المساعد ٢ / ٨٣ ، السلسيلي ٢/ ٥٦٨ .

(٢) مابين [ ] من المساعد وعنه نقل وهو لازم لبيان الحكم وتحقيق الغرض .

(٣) البحر المحيط ٤ / ٢٩٨ .

(٤) سورة الرحمن آية : ٢٤ .

(٥) البحر المحيط ٤ / ٢٩٨ .

(٦) سورة الأعراف من الآية : ٤١ .

[من استعمالات أحد وإحدى ومعانيهما]

(وقد يستعمل أحد استعمال واحد في غير تنييف) ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ أحدٌ مِن المُشرِكينَ استَجارك ﴾ (١) و﴿ قُلْ هَوُ اللَّهُ أَحَدُ ﴾ (٢) ، وكقوله :

٥٩٧ وَقَدْ ظَهَرَتْ فَلاَ تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَحَدٍ لاَ يَعْرِفُ القَمَرا (٣)

أي : إلا على واحد .

(وقد يغني) أحد (بعد نفي ، أو استفهام عن قوم ، أونسوة) ، نحو : ﴿ فَما مِنْكُم مِنْ أَحدٍ عَنْه حَاجِزينَ ﴾ (٤) ، أي من قوم ، . . . ونحو قوله تعالى : ﴿ لَسْتُنَّ كأحدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٥) ، أي : كنسوة ، وحق « أحد » إذا أغنى عن قوم (٦) ، أو نسوة التنكير ، (وتعريفه حينئذ نادر) ، قال اللحياني : « مَا أَنْتَ مِنَ الأَحَد ، أي : مِنَ النَّاسِ ، وأنشد :

٥٩٨ ولَيْس يظلمني في وَصْلِ غانيةٍ إلاَّ كَعَمْرٍو وماعَمْرٌو مِنَ الأَحَدِ (٧)

---

(١) سورة التوبة آية : ٦ .

(٢) سورة الاخلاص الآية : ١ .

(٣) من البسيط ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (على أحد) باستعمال « أحد » استعمال واحد ، دون تركيب وعطف ، انظر : ديوانه ٢/ ١١٦٣ ، الأصول ١ / ٨٥ ، شرح بن مالك ٢ / ٤٠٤ ، المساعد ٢ / ٨٤ ، ابن يعيش ١ / ١٢١ .
ورواية الديوان : * حتى بَهَرت فما تخفى على أحدِ *

(٤) سورة الأحزاب آية : ٤٧ .

(٥) سورة الأحزاب آية : ٣٢ .

(٦) « عن » من هامش « ب » .

(٧) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (الأحد) حيث جاء معرفا بأل ، وهو نادر ، انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٤ ، المساعد ٢ / ٨٤ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٠ ، التصريح ٢ / ٢٠٠ .

(ولا يستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة) ؛ هكذا وقع ، ولم يتعرض لشرحه ، وهو مشكل ؛ لأن « إحدى » لا تستعمل في العدد إلا غير مضافة ، نحو : « إحْدىَ عَشَرَةَ ، وإحْدَى وَعِشْرُونَ » ، ولا في غير العدد إلا مضافة ، وحينئذ فصواب العبارة ولا تستعمل « إحدى » في غير تنييف دون إضافة [١] ، فلا يقال : « جَاءَ إحْدَى » ، بل إحْدى النِّساء مثلا ، قال الله تعالى : ﴿إنّها لإحْدَى الكُبَر ﴾ [٢] ، ﴿ إحدى الحسنيين ﴾ [٣] ، ﴿ إحدى ابنَتَيَّ ﴾ [٤] .

(وقد يقال لما يستعظم مما لانظير له) ، وكونه من الموصوفين بعدم النظير ، (هو أحد الأحدين ، وإحدى الإحد) ، ومعناه : أحد الدواهي المقول لكل واحدة منها لانظير لها ، وفي حواشي الصحاح : « هو إحدى الإحد : الأمر المنكر الكبير » ، قال :

﴿٥٩٩﴾ بِعُكَاظٍ فَعَلُوا إِحْدَى الإِحَدْ [٥]

وقال :

---

(١) هكذا وردت العبارة في النسخ المحققة من التسهيل ، شرح التسهيل ٢ / ٤٠٣ ، - لابن عقيل ٢ / ٨٤ ، للسلسيلي ٢ / ٥٧٠ ، وهذه اعتمدت على نسخ اضطربت فيها عبارة ابن مالك أي النسخة التي ورد فيها ماقاله ابن مالك على الصواب فهي مارجع إليها البغدادي قال : « وهذا يرد على ابن مالك في قوله في التسهيل : « ولا يستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة » الخزانة ٧ / ٣٥٠ ، ظ: بولاق وهو موافق لما رآه الشيخ خالد وهو عبارة ابن عقيل . وعليه فما كتبه ابن مالك هو الصواب وما اشتملت عليه هذه النسخ من خطأ هو قصور من النساخ وغفلة وتخليط في العبارة . وإن كان هناك اعتراض على ابن مالك ورد عنه كذلك ظ : الخزانة .

(٢) سورة المدثر آية : ٣٥ .

(٣) سورة التوبة آية : ٥٢ « وفي الأصل و « ب » : « إحدى الجنتين » تحريف .

(٤) سورة القصص آية : ٢٧ .

(٥) في اللسان : (أ ح د) غير منسوب وهو شطر بين من الرمل .
والشاهد فيه أن إحدى إلاحد كناية عن الامر المنكر المستفظع الذي يذهب فيه الوهم كل مذهب .

{٦٠٠} حَتَّى اسْتَشَارُوا [١] فِيَّ إِحْدَى الإِحَدِ ليثاً هِزَبْراً ذَا سلاحٍ مُعْتَدِّ [٢] / /٣٥٦/

وبهذا يتبين فساد ماقيل : كان ينبغي أن يقول : هي إحدى الإحد ، لئلا يتوهم أن إحدى الإحد لـ « هو » . انتهى [٣] ، والأمر كما قال المصنف .

والإحد : بكسر الهمزة ، وفتح الحاء ، كـ « السدر » ، وقالوا أيضاً الأُحَدُ ، كالكبر .

[أحد لعموم من يعقل]

(ويختص « أحد » بعد نفي محض ، أو نهي ، أو شبههما بعموم من يعقل ، لازم الإفراد ، والتنكير [٤] ، والتذكير) ، مثال النفي : ﴿ وَلَم يَكُن لَهُ كُفُوا أَحَدٌ ﴾ [٥] . ومثال النهي . ﴿ وَلاَ يلْتَفِتْ مِنْكُم أَحَدٌ ﴾ [٦] ، ومثال شبه النفي : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهم مِنْ أَحَدٍ ﴾ [٧] ، ومثال شبه النهي قول الفراء [٨] : « لأَضْرِبَنَّ أَحداً يَقُولُ ذلك » ، و « ليتني أسمع أحداً يتكلم » ، والمعنى : لايقل أحد ذلك ، ولايتكلم أحد .

---

(١) البيت في الأصل و « ب » : حتى استناروا لي ... ... إذا سلاح يُعد .

(٢) رجز ، للمرار الفقعسي .
والشاهد فيه قوله : (إحدى الإحد) إذ استعملت للعظيم من الأمر مما لانظير له . انظر : شرح ابن مالك ٢/ ٤٠٥ ، المساعد ٢ / ٨٥ ، الخزانة ٧ / ٣٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٠ ، اللسان : وحد .
هذا وقد وهم صاحب الخزانة في اشتقاق معتد وتفسيره فعده من العدوان « اعندي معند » وتمحل لضبط آخره وإنما هو مفعل من: عتد - أعتده فهو معتد ، أحضره وأعده وهيأ .

(٣) لم أجد هذا القول .

(٤) « التنكير » غير موجودة في متن التسهيل شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٥ ،ولا المساعد ولا السلسيلي .

(٥) سورة الإخلاص آية : ٤ .

(٦) سورة هود من الآية : ٨١ .

(٧) سورة مريم من الآية : ٩٨ .

(٨) ذكر ابن مالك في شرحه أن الفراء ذكره في كتاب الحد ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٦ .
وقال المرادي : « وأمَّا » أليس » فلا نعلم فيها خلافاً » انظر شرحه للتسهيل ١ / ٣٨٧ .

وقيد النفي بالمحض ، احتراز من نحو : « أَلَيْس » ، فلا يقال : أَلَيْس أَحَدٌ يَفْعَلُ ، اتفاقاً[١] ، قال المصنف : « وكذا مازال ، ونحوه ، فلا يقال : مَازَالَ أَحدٌ يَفْعَلُ ، عِنْدَ الفراء ، وهو الصحيح[٢] .

وقوله : (لعموم من يعقل) ، يعني : عموم الشمول والإحاطة ، ولهذا لايثني ، ولايجمع ، ولايؤنث ، ولايعرف ، لأنه قصد به حالة واحدة ، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها ، بخلاف غيره من النكرات ، كـ « رجل » ، فإنه وإن استعمل في النفي ، والنهي للعموم ، فإنه يصح أن يراد به الوحدة أيضاً ، فإذا قيل : « مافي الدار رجل » ، احتمل العموم الاستغراقي ، واحتمل نفي الوحدة .

(ولايقع) أحد المختص بالنفي (في[٣] إيجاب يراد به العموم) ، نص عليه سيبويه[٤] ، وغيره ، (خلافاً للمبرد) ، في إجازته ذلك ، وجعل منه : « قام كل أحد » .

وقال غيره : « إن أحداً هذا ليس هو المختص بالنفي ، بل بمعنى واحد ، وعمومه بدخول كل عليه ، ومادة هذا « واو ، وحاء ، ودال » ، ومادة المختص بالنفي : « همزة ، وحاء ، ودال » .

وظاهر كلام المصنف ، أن « أحداً » المختص بالنفي هو أحد المستعمل في التنييف ، وكلام

---

(١) لم أجده في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، وذكره ابن عقيل في المساعد ٢ / ٨٦ .
وقال المرادي في شرح التسهيل ١ / ٣٨٧ : « وأمَّا مازال » فعنها ثلاثة مذاهب : المنع مطلقاً وهو رأي الفراء ، والجواز مطلقاً وهو رأي هشام ، والثالث : المنع في الماضي والجواز في المضارع وهو رأي الكسائي، والصحيح المنع » .

(٣) في المساعد : بعد إيجاب .

(٤) نص سيبويه ١ / ٥٤ : « ولايجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب . . . لأنه إنَّما وقع في كلامم نفياً عاماً » .

غيره على خلافه ، والذي للتنييف عندهم ، هو الذي فاؤه واو ، أبدل منها الهمزة أ ، وينتج من هذا: أن المصنف يقول بقول المبرد في هذه المسألة ، وقد قال : (خلافاً للمبرد) ، إلا أن يقول : دلَّ الاستقراء على أن « أحداً » لايفيد بنفسه العموم إلا في غير الإيجاب/ . /٣٥٧/

[أسماء ملازمة للنفي وشبهه]

(ومثله) ، أي : مثل « أحد » المخصوص بالنفي ، والنهي ، وشبههما ، في جميع ماتقدم (عريب) ، بفتح العين المهملة ، وكسر الراء .

(وديار) ، بفتح الدال ، وتشديد الياء ، من دُرْتُ ، وأصله : دَيْوَار ، على وزن : « فَيْعَال » .

(وشَفْرٌ) ، بفتح الشين المعجمة ، وسكون الفاء [١] ، وآخره راء ، بمعنى : أَحَدٌ .

(وكتيع) ، بفتح الكاف ، وكسر التاء فوق ، وإسكان المثناه تحت ، وبعده عين مهملة ، بمعنى: «أَحَدٌ» ، يقال : « ما بالدار كتيع » ، أي : أحدٌ ، حكاه يعقوب [٢] ، كأنه من الكُتَع : ولدُ الثلعب .

(وكَرَّاب) ، بفتح الكاف ، وتشديد الراء ، أي : « أحدٌ »[٣] ، كأنه من الكراب ، بكسر الكاف مخففة ، وهو تقليب الأرض للحرث .

(وَدُعْوِيٌّ) ، بضم الدال ، وإسكان العين المهملتين ، وكسر الواو ، وتشديد الياء التحتانية ، أي : « أحد »[٣] ، كأنه من دعوت ، كما يقال : « مافيها داع ، ولامجيب » .

---

(١) في ب : « شقر » بسكون القاف ، ولم أجد لفظها في الصحاح ولا اللسان ولا القاموس المحيط ، وهو خطأ من الناسخ : إنما هي بسكون الفاء ، وهكذا وردت في الأصل في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٥، وأمالي القالي ١ / ٢٥٠ ، والخزانة ٧ / ٣٥٩ ، واللسان ، والمزهر للسيوطي ٢ / ١٦٠ .

(٢) في الصحاح ٣ / ١٢٧٤ : « يقال مابالدار كتيع ، أي أحد ، حكاه يعقوب ، وسمعته أيضاً من أعراب تميم، والكتع : ولد الثعلب » .

(٣) « تقول : ما بالدار كرّاب - بالتشديد - أي أحد » السابق ١ / ٢١٢ .

(ونُمَيٌّ) ، بضم النون ، وفتح الميم ، وتشديد الياء التحتانية[١] ، بمعنى : « أحدٌ » ، كأنه من نميت الحديث نمياً : أسندته ، ورفعته .

(ودَارِيٌّ) ، بكسر الراء ، وتشديد الياء [٢] ، كأنه منسوب إلى الدار ، أي : مافيها من يتخذ له الدور ، أو من يسكن الدور .

(ودُورِيّ) ، بضم الدال ، وكسر الراء وتشديد الياء[٣] ، كأنه نسبه إلى الجمع ، على خلاف القياس .

(وطُورِيٌّ بضم الطاء ، وسكون الواو ، وكسر الراء ، وتشديد الياء ، بمعنى أحدٍ قال :

{٦٠١} وبلدةٍ ليس بها طُورِيٌّ وماخلا الجنَّ بها إنسيُّ

(وطُوئيٌّ)[٤] ، بضم الطاء ، وسكون الواو وبعدها همزة مسكورة ، فياء مشددة ،كأنه مقلوب : وطَيْئيٌّ ، من وطئ الأرض بقدمه ، فوزنه « عُفْلِيٌّ » ، (وطُؤْوِيّ) ، بضم الطاء ، وبعدها

---

(١) ووهم الشيخ خالد في ضبط « نمى » والميم على الصواب - مكسورة مشددة - فإن كان من « نمم » وهذا الأكثر - فهو فُعْلِيٌّ وان كان من نمى - وبعضهم جعله كذلك - فهو فَعِّيلٌ وفُعِّيلٌ قليل نادر - ومن ثم فالأصوب أنه فُعْلِيٌّ من نمم وعلى ضبط الأزهري واشتقاقه يكون على « فعيل » ولم يذكر لفظ يناسب أن يكون هذا « نمى » تصغيراً له ،
في أمالي القالي ١ / ٢٥٠ : « نُمَيٌّ من نممت » ، وفي الخزانة ٧ / ٣٦٢ : « نمى ، بضم النون وتشديد الميم وتشديد الياء ، قال صاحب القاموس : ومابها نمي كقمي : أحد . . فالنمي معناه ذو قمل » .

(٢) في الصحاح ٢ / ٦٦٠ : « والداري : العطار ، وهو منسوب إلى دارين : فُرضة بالبحرين فيها سوق : كان يحملُ إليها مسك من ناحية الهند ، وفي الحديث : « مثل الجليس الصالح مثل الداريِّ . . » ، وضبطها المرادي « نُمَيٌّ » .

(٣) « يقال : مابها دوري ، ومابها ديّار ، أي أحد ، وهو فيعال من دُرت ، وأصله دَيْوَارٌ ، فالواو إذا وقعت بعد ياء ساكنة قبلها فتحة قلبت ياءً وأدغمت ، مثل أيام وقيام » .

(٤) « وطوئى وطُؤْوي ، وطأوى من الطي ، بمعنى واحد ، والمعنى ما بها أحدٌ يطوي ، كذا فسر ذلك ==

همزه ساكنة ، فواو مكسورة ، فياء مشددة ، وزنهُ « عِلْفِّي » ، (وطَاوِيٌّ) ، بفتح الطاء ، ثم همزة ساكنة ، فواو مكسورة ، فياء مشدة ، وزنه « عَلْفِيٌّ » .

(ودُبِّيٌّ) ، بضم الدال المهملة ، وكسر الباء الموحدة وتشديدها ، وتشديد الياء ، من الدبب.

(ودِبِّيج)[1] بكسر الدال المهملة ، وكسر الباء الموحدة ، وفي آخره جيم ، من التدبيج ، وهو التحسين والتزيين ؛ لأن بالناس زينة الديار ، والأماكن ، وقد يكون أصله : دِبِّي ، فأبدل الياء جيما، على حد قولهم في ، عَلِيٍّ : علج ، ووصل بنية الوقف . / /٣٥٨/

(ودِبِّيح) ، بالدال والحاء المهملتين ، وهو مثل « دبيج » في الضبط والمعنى .

(وأَرِيم)[2] كـ « قدير » ، (وأَرِم) ، كـ « حذر » ، قال زهير :

{٦٠٢} دَارٌ لأَسْمَاءَ بالْغَمرِيْنِ مَاثِلَةٌ كالْوَحْيِ لَيْس بِهَا مِنْ أَهْلِها أَرِمُ[3]

(ووابر) ، بكسر الباء الموحدة ، ثم راء ، يجوز أن يكون من قولهم : « وَبَرَ فِي مَنْزِله : إِذَا لازمة حينا لايبرح منه » ، ومنه قوله :

{٦٠٣} فَأُبْتُ إِلى الحَيِّ الَّذين وَرَاءَهُم حَرِيضاً ولم يُفْلِتْ مِنَ الجَيْشِ وَابِرُ[4]

== بعضهم » انظر شرح التسهيل للتنسي ٢ / ١٧٣ ، وانظر المزهر ٢ / ١٥٩ .

(١) « ابن السكيت : مابالدار دبِّيج بالكسر والتشديد ، أي مابها أحد ، وشك أبو عبيدة في الجيم والحاء ، وسألت عنه بالبادية جماعة من الأعراب فقالوا : مابالدار دبي . وما زادوني على ذلك » قاله في الصحاح ١ / ٣١٢ .

(٢) « أبو زيد : مابالدار أريمٌ ، ومابها أَرِمٌ ، بحذف الياء ، أي مابها أحد » الصحاح ٥ / ١٨٦٠ .

(٣) من البسيط ، والشاهد استعمال أرم ، وزان في النفي ، انظر : الصحاح ٥ / ١٨٦٠ ، واللسان (أرم) ، ديوانه : ٩٠ .

(٤) من الطويل ، والشاهد استعمال وابر في النفي . انظر : الصحاح ٢ / ٨٤٢ ، واللسان (وبر)

(ووابن)[١] ، بكسر الباء ثم نون ، بمعنى : وابر .

(وتامور) ، بتاء ، فألف ساكنة غير مهموزة ، فميم مضموم في آخره راء .

(وتومور) ، بضم التاء ، والميم ، من غير همز . كما ضبط في المحكم ، يقال : « مافيها تامور ، ومابها تومري »[٢] ، قاله في المحكم ، وفي ديوان الأدب ، في باب « فاعول » : « والتامور: الدم ، ومابالدار تاموري ، أي : « أحد » ومابالركية تامور ، أي : شئ من ماء »[٣] ، وعلى هذا لايختص بمن يعقل ، بخلاف مايفهم من كلام المصنف ، إلا أن يكون التقدير : ذو تامور ، وذو تومور ، فيصح ، فهذه ثنتان وعشرون كلمة كلها مختصة بما سبق ذكره ، وزاد غيره[٤] ألفاظاً، انتهت إلى ست عشرة كلمة ، فالمجموع ثمانٍ[٥] وثلاثون كلمة ، فمن المزيد : « طوراني » ، و«صافر » ، و « لاعي » « قرو [٦] » ، و « نافح» و « ضرمة » ، وَ « دُوِّي » ، و « أيْرَميٌّ » وَ « أَرَميٌّ»، و«آبر » و « عَيَنٌ » و « عَيْنٌ » وَ « عَايِنٌ » وَ «عَايِنَةٌ » و « طارق » و « أنيس » و « دُؤرِيٌّ »[٧] .

[استعمال بعض مالازم النفي أو شبهه في الإيجاب]

(وقد يغني عن نفي ماقبل أحدٍ نفي مابعده إن تضمن ضميره) ، كقوله :

---

(١) المزهر للسيوطي ٢ / ١٦ .

(٢) في الأصل و « ب » : « تؤمري » - بالهمزة وهو سهو .

(٣) ذكره في الصحاح ٢ / ٦٠١ ، ٦٠٢ .

(٤) انظر : المزهر للسيوطي ٢ / ١٥٩ : « ذكر الألفاظ التي لاتستعمل إلاّ في النفي » وأمالي القالي ١ / ٢٤٩ : « مطلب ماتقول العرب في معنى مابالدار أحد » .

(٥) في الأصل و « ب » : « ثمانية » - سهو .

(٦) « في الأصل و « ب » : « وقر » على أنها كلمة أخرى معطوفة على لاعي ، والصواب أنها مع ماقبلها مركب اضافي وكذلك : نافخ وضرمه خطأ .

(٧) هذا سهو فقد سبق « دوري » .

{٦٠٤} إذَا أَحَدٌ لَمْ يُعْنِه شَأْنُ طَارِقٍ ... ... [١]

وحكى سيبويه : « إنَّ أحداً لايقول ذلك » ، فاستعمل أحداً بعد إن ، وهي للايجاب ، قال سيبويه : « وهو ضعيف خبيث »[٢] (أو ما يقوم مقامه) ، أي : مقام الضمير ، كقوله :

{٦٠٥} ولَوْ سُئِلَتْ عِنَّا نَوارُ[٣] وَأَهْلُها إِذاً أَحدٌ لَم تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ[٤]

أراد : إذاً لم تنطق شفتاه ، فأناب / « أل » عن الضمير[٥] ، وهذا إنما يتخرج على مذهب /٣٥٩/ الكوفيين ، وأما البصريون[٥] ، فإن مثل هذا محمول على حذف الضمير ، والتقدير : لم تنطق الشفتان منه ، (وقد لايصحب شفر نفياً) ، كقول أبي طالب :

{٦٠٦} فَو اللَّهِ مَا تَنْفَكُّ لا عَدَاوةٌ وَلاَ مِنْهم مَادَامَ من نَسْلِنَا شَفْرُ[٦]

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أحدٌ) حيث أغنى عن نفي أحد ، نفي مابعده متضمناً ضميره ، فاستعمل أحد وليس قيام نفي أو شبهه . انظر : السلسيلي ٢ / ٥٧١ ، وشرح التسهيل للتنسي ٢ / ١٧٣ ، .
وعجزه : * لغرم فإنَّا مُؤْثروه على الأهل * وفي الأصل : شأن سارق .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٣١٨ : « لأنَّ أحدا لايستعمل في الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت » .

(٣ ، ٤) من الطويل ، للفرزدق .
والشاهد فيه قوله : (إذا أحد) فاستعمل في الايجاب استغناء عن نفيه ينفي مايقوم مقام ضمير ، وهو الشفتان على رأي الكوفيين في قيام ال مقام الضمير . ظ : ديوانه : ٦٢٨ ، المساعد ٢ / ٨٧ ، السلسيلي ٢/ ٥٧١.
ورواية الديوان صدراً : * إذا لم توار الناجذ الشفتان *

(٥) هذا التخريج لابن مالك ، ذكر ذلك المرادي في شرحه ١ / ٣٨٧ : « قال المصنف : أراد لم تنطق شفتاه ، فأقام الألف واللام مقام الضمير » ثم قال : « قيل : وهو منزع كوفي ، وأما تخريجه على مذهب البصريين...» وانظر الدماميني ١ / ٣٩٤ .

(٦) من الطويل .
والشاهد فيه قوله (شفر) حيث لم يسبقه نفي في وشبهه ، وهو قليل ==

(وقد تضم شينة) ، أي : شين شفر .

« فصـــل »

(ولا يثنى ولايجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف) ؛ فلا يقال : ثلاثتان ونحوه ، للاستغناء بستة ، كما استغنى ثلاثون ومابعدها عن جمع عشرة ، ويقال : ألفان ومائتان، وآلاف وألوف ، ومئات ومئون ، لأن المائة والألف لم توضع لتثنيتهما ولاجمعهما صيغة [١] مخصوصة ، فلذلك ثنيا وجمعا .

وقوله : (المفتقرة إلى تمييز) قيل : مستدرك ؛ لأن مالا يفتقر إلى تمييز ، وهو واحد واثنان لايثنى ولايجمع أيضاً ، ولهذا أطلق غيره ، وأجيب : بأنه إنما أراد أن يبين أنَّ المائة والألف استأثرا عن أخوتهما المحتاجة للتمييز ، لا أن مالايحتاج للتمييز يثنى ويجمع ، إذ ليس في كلامه مايقتضي ذلك ، وأما تثنية واحد ، في قولة :

[٦٠٧] فلَمَّا التَقَيْنَا وَاحِدَيْنِ عَلَوْتُهُ ... ... [٢]

وجمعه في قوله :

[٦٠٨] * طَارُوا إلينا زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا * [٣]

== انظر : أمالي القالي ١ / ٢٥١ ، المساعد ٢ / ٨٨ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٧ ، السلسيلي ٢ / ٥٧١ ، وفي المساعد : ماينفك .

(١) في المخطوطتين « صفه » تحريف .

(٢) صدو بيت من الطويل ، وعجزه : بذي الكفِّ ، إني للكماة ضروب .
الشاهد فيه قوله : (واحدين) بتثنية واحد بمعنى منفردين وليس المراد به العدد ، انظر : اللسان ، المساعد ٢/ ٨٨ .

(٣) عجز بيت من البسيط ، وصده : قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم ، وهو لقريط بن أنيف العنبري . ==
انظر الحماسة ١/ ٥٧ ، عيون الأخبار ١/ ٨٨ ، العقد الفريد ٣/ ١٦ ، مجالس ثعلب ٤٧٣ ، سمط اللآلئ ١/ ٥٤٥ .

وقوله :

{٦٠٩} ... ... قالوا وَقَدْ رَجَعُوا كَحي وَاحِدِينَا [١]

فالمراد بذلك . الصفة للعدد .

[الألف والمائة يستعملان تمييز العدد]

(واختص الألف بالتمييزيَّة) ، أي : بوقوعه تمييزاً لغيره من الأعداد (مطلقاً) ، من غير اختصاص بعدد خاص ، فيميز بالألف ، ثلاثة وأخواته ، نحو : ثلاثة الآف ، وأحد وعشرون ، وأخواتهما ، نحو : « أَحَد عَشَرَ أَلفاً ، وعِشْرُون ألفاً ، وتِسْعَةٌ وتِسْعُون ألفاً ، ومائة وألف ، وما يتفرع منهما ، نحو : مِائَةُ أَلفٍ ، وَمائَتي أَلفٍ ، وَأَلْفُ أَلفٍ ، وَمائَةُ أَلْفِ أَلف . / /٣٦٠/

(ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما) . فتقول : ثلاثمائة إلى تسعمائة، وإحدى عشرة مائة إلى تسع عشْرة مائة ، هذا معنى كلامه ، وعليه اعتراض من وجهين .

الأول : أن تمييز العشرة بالمائة لغة حكاها الفراء [٢] عن بعض العرب ، يقولون : عَشْر مائَةٍ ، كَمَا يَقُولُونَ : ثَلاثُ مِئِينَ ، وزعم في الشرح : أنه لايجوز « عشرُ مائَةٍ » ، وهو داخل في كلامه هنا ، فإن عشرة من أخوات ثلاث[٣] .

---

(١) من الوافر ، للكميت .

والشاهد فيه قوله : (واحدين) بجمع « واحد » جمع تصحيح لأنه صفة لا اسم عدد ، انظر : الصحاح ٢/ ٥٤٨ ، واللسان وحد المساعد ٢ / ٨٨ ، ابن يعيش ٦ / ٣٢ .

(٢) قال المرادي : « وفي كتاب الصفار عن الفرا لايقول ثلاث مئين ، إلا من لا يقول ألف ، وإنما يقول عشر مئين » ، شرح الألفية ٤ / ٣٠٩ ، وانظر السلسيلي ٢ / ٥٧٢ .

(٣) نصه عند ابن مالك ٢ / ٤٠٨ : « ولايقال عشر مائة ، ولا يقال عشرون مائة ، استغناءً بالألف والألفين » ، ولم يقصد ابن مالك بأخوات الثلاثة « العشرة » إذ هي من العقود وهذا مايفهم من شرحه ، يقول ==

الثاني : تمييز إحدى عَشَرةَ وأخواتها بالمائة لاتُعْرَف إجازته لغيره من المتقدمين ، وأما ما في الحديث ، أن جابراً قال : « كنا خمس عشرة مائة »[١] ، يعني : أهل الحديبية ، وأن البراء قال : «كنا يوم الحديبية أربعَ عشرةَ مائَةً »[٢] ، فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما ممن لايتقن العربية ، والمعروف في مثل هذا إنما هو : ألفٌ وَخمْسَمائة وألف وَأَرْبعمائة ، ونحو ذلك .

قال المعترض[٣] : وبالجملة فقد خلط المؤلف المتفق عليه بالمختلف فيه ، وماثبت بما لم يثبت .

ويمكن الجواب عن الأول : بأن يحمل مافي الشرح على لغة الأكثر ، ومافي الأصل على مقابله ، وعن الثاني : بأن المصنف في درجة الاجتهاد والمجتهد لايقلد غيره ، ولايتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدمه ، كيف وقد قال في هذا الأصل : « وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ماعسر على كثير من المتقدمين .

[تعريف العدد]

(وإذا قصد تعريف العدد أُدْخِلَ حرفه) ، أي : حرف التعريف (عليه) ، أي : على العدد ، (إن كان) العدد (مفرداً) عن الإضافة ، والعطف ، والتركيب حال كونه (غير مفسر) ، بفتح

== التنسي في شرحه للتسهيل ٢ / ١٧٤ : « فيقال : ثلاث مائة ، وأربع مائة . . . هكذا إلى تسع مائة » وقال ابن عقيل في المساعد ٢ / ٨٩ : « وفهم من حصر المصنف أنه لا يقال : عشرون مائة ، ولاعشر مائة » ، فاعتراض الشيخ خالد مردود .

(١) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ٧ / ٤٤١ .

(٢) اعترض عليه أبو حيان فقال : « يحتاج في ذلك إلى صحة نقل ، بل المعروف أن يقال : ألف ومائة ، ومائتان وألف ، وثلاثمائة ، ونحوه ، وما أظن هذ الرجل أخذ هذا الحكم ولابناه إلاّ على ماروي في حديث جابر ، البراء فإن عادته ذلك » ، حكاه المرادي في شرحه لتسهيل ١ / ٣٨٨ ، وانظر الارتشاف ١ / ٣٧٠ . وانتصر له الدماميني فقال : وهي عادة حسنة » انظر شرحه للتسهيل ١ / ٣٩٥ .
واعترض عليه ابن عقيل في المساعد ٢ / ٨٩ فقال : ويحتاج ماذكره إلى سماع » .

السين وجوباً ، كالواحد والاثنان ، أو جوازاً كالعشرين وأخواته إذا لم يذكر التمييز ، والثلاثة إلى العشرة ، والمائة والألف إذا لم يُضَفْنَ ، فتقول : الأَحَدَ ، والاثْنَانِ ، والثَّلاَثَةِ ، والعِشْرُونَ ، والمِائَة، والأَلفَ . / /٣٦١/

(أو مفسَّراً بتمييز) مذكور تقول : العِشْرُونَ دِرْهَماً ، إلى التِّسْعُونَ دِرْهماً .

(و) أدخل حرف التعريف (على) الجزء (الآخر) الصالح لدخول حرف التعريف عليه ، (إن كان) العدد (مضافاً) ، نحو : « ثَلاَثَةُ الأَثْوَاب » ، قال :

﴿٦١٠﴾ ... ... ثلاثُ الأَثافي والرُّسُومُ البلاقعُ[1]

فتعرف الأول بالثاني .

وإنما قال : (على الآخر) ، ولم يقل على الثاني ، ليشمل ماتضمن أكثر من إضافة واحدة ، نحو : « قَبَضْتُ خَمَسمائةِ ألف الدِّينَارِ » .

وقيدنا الآخر ، بكونه صالحاً لدخول حرف التعريف عليه ، احترازاً من ، نحو : « عندي ثلاثة أثوابك ، وقوله :

﴿٦١١﴾ ... ... فكان ثلاثة أشبارِها[2]

---

(١) من الطويل ، لذي الرمة ، وصدره * وهل يرجع التسليم أو يكشف العَمَى *
والشاهد فيه قوله : (ثلاث الأثافي) بدخول حرف التعريف في العدد المضاف على المضاف إليه ، انظر : ديوانه ٢ / ١٢٧٤ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤٠٨ ، المقتضب ٤ / ١٤٤ ، وفيه : والديار البلاقع ، ابن يعيش ٦ / ٣٣ ، ٢ / ١٢٢ ، ٥ / ١٧ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٢ .

(٢) عجز بيت من المتقارب .
والشاهد فيه تمييز ثلاثة بمعرفة بالاضافة إلى الضمير ومثل هذا لايعرف بأل .

فإن الضمير لايصلح لدخول أل عليه .

وقد يدخل حرف التعريف على المضاف دون والمضاف إليه ، نحو : « الثلاثة أثواب » ، حكاه ابن عصفور عن بعض الكتاب ، وقال : « إنه قليل جداً » [١] وخرجه غيره على زيادة أل في المضاف، مثل قوله :

{٦١٢} ... ... مِنَ الرَشَاشِ المُسْتَقِي [٢]

(أو) أدخل حرف التعريف (عليهما) ، أي : على المضاف والمضاف إليه (شذوذاً) عند البصريين [٣] (لاقياساً ، خلافاً للكوفيين)[٤] في إجازتهم : « قبضت العشرة الدنانير ، والخمسة الأثواب » قياساً على الحسن الوجه .

(ويدخل) حرف التعريف (على الأول والثاني إن كان) العدد (معطوفاً ومعطوفاً عليه) ، نحو : « الخمسة والعشرون دِرْهماً » ، إجماعاً [٥] ، وأجاز قوم والحالة هذه إدخال « أل » على التمييز أيضا ، نحو : « الأحد والعشرون الدرهم » ، وأجاز قوم تركها من المعطوف دون العكس ، فيجيز : « الأحدُ وعشرونَ دِرْهماً » ، ولايجيز : أحد والعِشْرُونَ دِرْهماً .

---

(١) وقبحه ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١ / ٦١٧ وقال : « كأنهم لمّا عرفوا الأول استغنوا عن تعريف في الثاني وأضافوه لبيان نوعه » ، وانظر شرح التسهيل للمرادي ٢ / ٣٨٨ .

(٢) جزء بيت من الكامل للقطامي ، وتمامه . تولي الضجيع إذا تنبه موهنا : كالأقحوان من الرشاش المستقي . والشاهد فيه زيادة أل في المضاف « الرشاش » والتقدير « من رشاش المستقي » ، انظر : العيني ٤ / ٤٢ ، الشخ يس ٢ / ٢٤ - ديوان القطامي .

(٣) قال المبرد في المقتضب ٢ / ١٧٣ : « اعلم أنَّ قوماً يقولون : أخذتُ الثلاثة الدراهم يافتى . . . وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدراهم . . . وهذا كله خطأ فاحش » .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣ ، إصلاح المنطق ٦٤٨ ، الشرح الكبير ٢ / ٣٧ .

(٥) انظر الشرح الكبير ٢ / ٣٨ .

(و) يدخل حرف التعريف (على) الجزء (الأول إن كان) العدد (مركباً) ، نحو : «قبضت الخمسة عشر درهماً » ، (وقد يدخل) حرف التعريف (على جزأيه[١]) ، أي : جزئي المركب (بضعف) ، نحو : « قَبَضْتُ الخَمَسْةَ العَشَرَ دِرْهماً » ، حكاه الأخفش عن العرب ، وأجازه هو والكوفيون [٢] .

(و) قد يدخل حرف التعريف (عليهما) ، أي : على الجزأين من المركب ، (وعلى التمييز) أيضا (بقبح) ، نحو : « قبضت الخمسة العشر الدرهم » ، حكاه الأخفش أيضاً / ، وأجازه / ٣٦٢ / الكوفيون ، وبعض الكتاب ، قال المصنف [٣] : « ولا ينقاس خلافاً للفراء » [٤] .

« فصـــل »

[تذكير العدد وتأنيث إذا كان المعدود يشتمل على مذكر ومؤنث]

(حكم العدد المميز) ، بفتح الياء (بشيئين) مختلفين تذكيراً وتأنيثاً (في التركيب) من إثبات [٥] وحذفها يكون (لمذكرهما مطلقاً) سواء تقدم المذكر أو تأخر ، اتصل أو انفصل بـ « بين » (إن وجد العقل) ، فتقول : « خمسة عشرَ عَبْداً وَأَمَةً ، أو أَمَةً وَعَبْداً ، أو بين عبدٍ وأَمَةٍ ، أو بين أَمَةٍ وعَبْدٍ ، فتغلب المذكر على المؤنث ، ولو كان المذكر واحداً والمؤنث متعدداً ، (وإلا) يوجد العقل فيهما (فلسابقهما) الحكم ، وذلك (بشرط الاتصال) ، نحو : « اشْتَرَيْتُ سِتَّةَ عَشَرَ جَمَلاً وَنَاقَةً ، أو ستَّ عَشْرَةَ نَاقةً وَجَملاً » .

---

(١) الإنصاف ١ / ٣١٢ ، مسألة (٤٣) .

(٢) المساعد ٢ / ٩١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٩ .

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ٣٣ : « وإنْ شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الذي يخرج مفسراً فتقول : مافعلت الخمسة العشر الدرهم ؟ » .

(٥) في الأصل و « ب ش » : وحذفها ، والصواب هو المثبت لأنه لا مرجع للضمير .

(و) الحكم (لمؤنثهما) تقدم أو تأخر ، (إن فصلا) ، أي : العدد والتمييز (بـ « بين » وعدم العقل) ، نحو : « عِنْدِي ستَّ عَشْرَةَ بيْنَ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ ، أو بين جمل وناقة » ، قال :

{٦١٣} أَطَافَتْ ثَلاَثاً بَيْنَ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ وكَانَ النُّكيرُ أَنْ تُضيفَ وتجأرا [١]

ومعنى تضيف : تشفق ، يقال : أضفت في الأمر : إذا أشفقت منه ، ويروى أقامت بدل أطافت ، كذا أنشده الجوهري [٢] ، قيل : وإنما غلب التأنيث هنا لأن المذكر فيما لايعقل كالمؤنث.

(و) الحكم (لسابقهما) ، أي : للسابق من المذكر والمؤنث (في الإضافة مطلقاً) ، تقدم المذكر أو تأخر ، فتقول : « عندي عشرة أعبدٍ وإماءٍ ، وعشرة إماءٍ وأعبدٍ » ، ولا فرق بين العاقل وغيره، وذلك فيما له تنصيف جمعي كعشرة وثمانية ، وسته .

فإن لم يكن له تنصيف جمعي ، عطفت على العدد لا على المعدود ، وصار المعطوف مجهولاً عدده ، نحو : « عِنْدِي أَرْبَعَةُ رِجَالٍ ونِسَاءٌ ، وَ ثَلاَثُ جَوَارٍ وَأَعْبُدٌ » ، قال في شرح الكافية : «لايضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كل واحد من التمييزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة[٣] ، فلو قيل : خَمْسَةُ أَعْبُد / وإماءٌ لزم إطلاق الجمع في أحدهما على ماليس / ٣٦٣/ جمعاً.

(والمراد : بـ « كُتِبَ ») الباء تتعلق بالمراد (لعشر بين يوم وليلة ، عشر ليال) ، خبر المراد ، (وعشرة أيام) ، معطوف على الخبر (و) المراد (بـ « اشتريت عشرة بين عبد وأمة » خمسة أعبد).

---

(١) من الطويل ، للنابغة ، وفي الأصل أطافت ، ثم أثبت بعد « أقامت » .
والشاهد فيه قوله: (ثلاثا) حيث ذكر العدد مراعاة لليله ولم يؤنث مراعاة ليوم للفصل بين العدد والمعدودين وعدم العقل ، انظر : الكتاب ٣/ ٥٦٣ ، المقرب ١/ ٣١١، الخزانة ٧/ ٤٠٧، والتبصرة ١/ ٤٨٩ .

(٢) الصحاح ٤ / ١٣٩٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩٠ .

خبر المراد الذي قدرناه ، (وخمس آمٍ) بالمد وتخفيف الميم : جمع أمٍ ، وأصلها : إِمْوَه ، وأصل أم: أأمو على وزن أفعل ، بضم الميم ، جمع قلة ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً ، كما في « آدم » ، وأبدلت الواو ياءً ، والضمة كسرة ، كما في « أَدْلٍ » ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ،كما في «قاض » ، والفرق بين المرادين : أن الليالي تستتبع الأيام ، والأيام تستتبع الليالي ، بدليل قوله تعالى: ﴿ ثلاثة أيام إلا رمزاً ﴾ (١) و﴿ ثَلاَثَ لَيَالٍ سَوِياً ﴾ (٢) ، والقصة واحدة ، وأن العبيد لا تستتبع الإماء ، وبالعكس ، فإذا قلت : « لعشر بين يوم وليلة » ، كان العشر لكل من الليالي والأيام، وإذا قلت : « عشرة بين عبد وأمة » ، كان نصف العشرة ذكوراً ، ونصفه إناثاً ، إذ لا استتباع ولا دليل على تفاوت .

« فصـــل »

[التاريخ . حده وعادة الأمم فيه]

في نبذة من التأريخ [والتاريخ عدد الليالي والأيام بالنسبة إلى مامضى وإلى مابقى من سنة أو شهر] ، ويجوز في لفظه التأريخ ، والتوريخ ، كالتأكيد ، والتوكيد ، وفي ماضيه أرخ ، وورخ ، وفي مستقبله : يؤرخ ، ويورخ ، وفي عادة العجم يؤرخ بالأيام بناءً على أن النور قبل الظلمة ،وأن الظلمة طارئة(٣) .

وفي عادة العرب (يؤرخ بالليالي لسبقها) الأيام ، بناء على أن أشهرهم قمرية ، وأول ظهور القمر في الشهر في الليلة الأولى ، فأول الشهر ليلة ، وآخره يوم ، ولكل ليلة يوم ، فإذا مضى عدد

---

(١) سورة آل عمران آية : ٤١ .

(٢) سورة مريم آية : ١٠ .

(٣) [ ] زيادة لصحة المعنى وفي الأصل : « صرفية » ولامعنى لها .

من الليالي مضى مثله من الأيام ، فيجوز أن يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وكان الاستغناء ، بالليالي أولى ، باعتبار أن أول الشهر ليلة ؛ لا أن الليل سابق النهار حتى يكون مُصَادِقاً لقوله تعالى : ﴿ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ [١] فليتأمل ، إذا تقرر ذلك/ . /٣٦٤/

[مايقال في التأريخ]

(فيقال) ، ويكتب (أول الشهر :) ، أي : في أوله : (كتب لأول ليلة) ، أي : في أول ليلة (منه [٢] أو مهله أو مستهله) ، وهما اسما زمان ، وفعلهما : أهللنا هلال كذا ، واستهللناه ، وبينيان للمفعول ، فيقال : أهل هلال كذا ، واستهل ، ولا يقال هل بغير همز .

(ثم) إذا مضت الليلة الأولى كتب في جميع اليوم الأول ، وجميع الليلة الثانية (لليلة خلت) .

(ثم) إذا مضت الليلة الأولى والثانية كتب في جميع اليوم الثاني ، وجميع الليلة الثالثة لليلتين (خلتا) .

(ثم) إذا مضت ثلاث ليال كتب : لثلاث (خلون) ، وهكذا (إلى العشر) .

وضابطه : أن اليوم الذي أنت فيه تجعل اسمه في العدد لليلة التي قبله ، ثم تصفها بالخلو ، فتقول : « في اليوم الأول لليلة خلت ، وفي اليوم الثاني لليلتين خلتا ، وفي اليوم الثالث لثلاث خَلَوْنَ » ، وهكذا إلى العشر ، قال الشاعر :

{٦١٤} خُطَّ هَذَا الكِتَابُ في يَوْمِ سَبْتٍ لِثَلاَثٍ خَلَوْنَ مِنْ رَمضَانَ [٣]

---

(١) سورة يس من الآية : ٤٠ .

(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٠ زيادة « أو لغُرَّته » وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٣) من الخفيف ، المقرب ١ / ٣١١ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٠ . ==

والواو في « خلون » لام رجعت ؛ لزوال التحريك ، كواو « يغزون » إذا أسند لجماعة المؤنث، وإنما اختير « خلون » دون « خلتْ » ؛ لأن العدد مضاف إلى معدود جمع قلة ، والأصل : لثلاث ليال ، وهكذا الى العشر ، ولو ظهر كانت النون أحسن من التاء ، فـ « الأجذاع انكسرن أحسن من انكسرت » ، (ثم) إذا مضت عشر ليالٍ كتب (خلت) بالتاء (إلى النصف من كذا) ، فتقول : «لإحدى عشرة خلت ، ولاثنتي عشرة خلت ، ولثلاث عشرة خلت ، ولأربع عشرة خلت .

وإنما قيل : خلت دون خلون ؛ لأن المعدود جمع كثرة ، فالتاء فيه أحسن من النون ، فـ«الجذوع انكسرت أحسن من انكسرن .

وبعد أربع عشرة كتب لنصف شهر كذا ، (وهو) ، أي : لنصف كذا (أجود من لخمس عشرة خلت ، أو بقيت) ، فالخلو باعتبار المضي ، والبقاء باعتبار الاستقبال ، وحاصله : أن التأريخ بالنصف ، أجود من التأريخ بالعدد الماضي أو المستقبل .

(ثم) في اليوم/ السادس عشر كتب (لأربع عشرة بقيت) ، وهكذا (إلى عشر بقين ، / ٣٦٥/ إلى ليلة بقيت) .

فتقول : « في السابع عشر لثلاث عشرة بقيت ، وفي الثامن عشر لاثنتي عشرة بقيت ، وفي التاسع عشر لإحدى عشرة بقيت ، وفي العشرين لعشر بقين وفي الحادي والعشرين لتسع بقين ، وفي الثاني والعشرين لثمانٍ بقين ، وفي الثالث والعشرين لسبع بقين ، وفي الرابع والعشرين لست بقين ، وفي الخامس والعشرين ، لخمس بقين ، وفي السادس والعشرين لأربع بقين ، وفي السابع والعشرين : لثلاث بقين ، وفي الثامن والعشرين لليلتين بقيتا ، وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت.

وعن الفارسي : « أنه إذا بقي من الشهر ليلة قالوا : سَلَخَ كَذَا ، ولم يكتبوا لليلة بقيت ، كما لايكتبون لليلة خلت ، جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة ، حيث قالوا : غرة كذا ، ولم يقولوا : لليلة

خَلَتْ ؛ لأنهم بعدُ فيها » ، انتهى .

والياء في « بقين » في العشر الأُخر ، كالواو في خلون في العشر الأول ، والتاء في « بقيت » كالتاء في « خلت » .

(ثم) كتب (لآخر ليلة منه) ، أي : من الشهر (أو) آخر (سلخه) وهو مصدر : سلخت الشهر سلخاً ، (أو) آخر (انسلاخه) ، وهو مصدر : انسلخ مطاوع سلخ ، واستعمال السلخ ، والانسلاخ باعتبار الليالي ملبس ، إذ المتبادر منه انسلاخ الشهر ، [قال بعض المغاربة : « المنسلخ آخر يوم من الشهر» .

(ثم لآخر يوم منه أو) لآخر (سلخه أو انسلاخه) ، وهذا لا إشكال فيه ، فإن المنسلخ آخر يوم من الشهر - كما تقدم - إلا أنه يرجع إلى التاريخ بالأيام ، (وقد تخلف التاء) بالنصب ، في «خلت » و « بقيت » في العشر الثاني (النون) ، بالرفع في « خلون » ، في العشر الأول ، و«بقين» في العشر الأُخر[1] ، (وبالعكس) ، أي : تخلف النون في « خلون ، وبقين » التاء في : «خَلَتْ ، وبَقِيَتْ » ، فيقال : « لِثَلاثٍ خَلَتْ . . . إلى عَشْرٍ خَلَتْ ، ولإِحْدى عَشْرَةَ خَلَوْنَ . . . إلى تَسْعَ عَشْرَةَ خَلَوْنَ ، والمختار الأول - كما تقدم - .

« فصـــل »

[صياغة فاعل من اسم العدد ومعانيه واستعمالاته]

في اسم الفاعل المصوغ من العدد (يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشـرة بمعنى بعض

---

(١) في الهمع ٥ / ٣٢٠ : « ويقال : كتبته في العشر الأول والأواخر ، لا الأوائل والآخر » . خطئوا العشر الأول - والأوسط والثاني والأخير أو الآخر ، وصوبوا الجمع العشر الأول والآخر والثواني ، والوسط ، أو الأولى والثانية والوسطى والأخيرة . انظر : المصباح المنيرة مادة « ع ش ر » .

أصله) ، أي : بمعنى بعض ماصيغ منه .

[مع المفرد]

(فيفرد) عن الإضافة ، فيقال : ثان ، وثانية ، وثالث ، وثالثة إلى عاشر وعاشرة ، بالتاء للمؤنث ، وبتركها للمذكر .

(أو يضاف إلى أصله) ، أي إلى ما صيغ منه ، فيقال: ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ، وَعَاشِرُ عَشَرَةٍ ، بخلاف واحد ، فإن[1] كان اسم فاعل من وحد يحدُ ، فإنه لايضاف إذ ليس له أصل من العدد يضاف إليه وإنما وضع من أول الأمر كذلك .

(وينصبه) ، أي : وينصب « فاعل » أصله جوازاً ، إن كان بأل ، أو بمعنى الحال أوالاستقبال، واعتمد (إن كان) أصله (اثنين) ، فتقول : هذَا ثَانِ اثنين الآن أو غداً ، بتنوين ثان ، ونصب اثْنَيْن مفعولا به ؛ لأن العرب تقول : ثنيت الرَّجُلَيْن ، إذا كنت الثاني منهما ، (لامطلقاً) ، لأن العرب لم تستعمل من الثلاثة فصاعداً فعلاً بهذا المعنى ، (خلافاً للأخفش)[2] والكسائي[3] ، وثعلب [3] ، وقطرب[3] ، في إجازتهم: ثالث ثلاثة ، إلى : عَاشِرِ عَشَرَةً ، بنصب ثلاثة ، وعشرة .

والمشهور منع النصب مطلقا ، ووجوب الإضافة بناء على أن العرب لاتقول: ثنيت الاثنين ولا تلثت الثلاثة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

---

(١) في الأصل و « ب » فإنه ، والصواب « فإن » بالوجود الفاء في : فإنه لايضاف .

(٢) الارتشاف ١ / ٣٦٧ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٢٦٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٣١٩ .

[مع المركب والمعطوف]

(ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله) ، فتقول : هذا تاسعُ تِسْعَةَ عَشَرَ ، وَهَذِه تَاسِعَةُ تسعَ [1]عَشَرَةَ إلى حَادِي أَحَدَ عَشَر ، وَحَادِيَةَ إحدى عَشَرَةَ ، والأصل تاسِع عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَر ، فأزيل التركيب وأعرب فاعل لزواله .

(أو يعطف عليه العشرون وأخواته) ، فيقال : التاسع والعشرون ، والحادي والعشرون ، وكذا باقي أخوات العشرين .

(أو يركب مع العشرة تركيبها مع النيف مقتصراً عليه) ، فيقال : التَّاسِع عَشَر ، والْحَادِي عَشَر ، وكذا مابينهما ، ويبنى الجزآن كما يبني الصدر والعجز في تِسْعَةَ عَشَرَ وأَخواتهما .

/ وليس في كلام المصنف ما يقتضي أنه منتزع [2] من تركيبين ، وإنما بين أنه كما يستعمل /٣٦٧/ مضافا ومعطوفاً عليه ، كذا يستعمل مركبا مع العقد ، فسقط اعتراض أبي حيان عليه ، حيث قال: « وهذا الوجه أبطله أصحابنا ، لأنه يلبس بما ليس أصله تركيبين ، فإنه مبني أيضا »[3] .

(أو مضافاً إلى المركب المطابق له) ، فيقال في المذكر حَادِي عَشَر : أَحَدَ عَشَرَ . . . إلى تَاسِع عَشَر تِسْعَةَ عَشَر ، وفي المؤنث : تَاسِعَةَ عَشَرَةَ تِسْعَ عَشَرَةَ إلى حادية عشرة إحدى عشرة ، وأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما ، وكلاهما مبني .

(وقد يعرب الأول) في حال كونه (مضافا إلى الثاني مبنيا عند الاقتصار على ثلاثة عشر ، ونحوه) ، فيقال : هذا ثالثُ عَشَر ، ورأيت ثَالِثَ عَشَر ، ومَرَرْتُ بِثَالِثِ عَشَر ، بإعراب ثالث رفعاً

---

(١) في الأصل و « ب » : وهذه تاسعة تسعة عشر ، وصوبت في الهامش « تسع عشرة » .

(٢) في الأصل و « ب » « منزع » سبق قلم .

(٣)

ونصبا وجراً ، - لزوال التركيب ، وعدم بقاء عجزه بعد نية [١] حذفه ، والأصل : ثَالِثَ عَشَرَ ، فحذف عشر ولم ينو بقاؤه - ، وبناء عشر على تقدير ثالث ثلاثة عشر ، فحذف الصدر ، وهو ثلاثة، ونوي بقاؤُه فاستصحب بناء العجز [٢] وهذا الوجه حكاه الكسائي [٣] .

وأجاز بعض النحويين حذف العقد من الأول ، والنيف من الثاني ، فيعربهما ؛ لزوال التركيب ، فصارت الأوجه خمسة :

الأول : الاتيان بأربعة ألفاظ ، الثاني : أن يحذف عقد الأول ، الثالث : حذف هذا ونيف الثاني ، وبناء مابقي ، الرابع : إعراب اسم الفاعل مع حذف عقده ، وبناء عشر مع حذف نيفه ، الخامس : حذفهما وإعراب مابقي .

ويستعمل الاستعمال المذكور في) العدد (الزائد على عشرة الواحد مجعولاً حادياً) ، بقلب فائه موطن لامه ، ثم قلبها ياءً، لكسر ماقبلها ، وقال الفراء [٤] : « حَادِي ليس مقلوب واحد، بل هو من : حَدَا[٥] يَحْدُو : ساق ، فالواحد الزائد يسوق العشرة ،/ وعلى القلب /٣٦٨/ يقول : حَادِي عَشَر ، وَحَادِيَةَ عَشَرَةَ ، والْحَادِي والْعِشْرُون ، والْحَادِيَةَ والْعِشْرُون ، وحكى الكسائي على عدم القلب[٦] وَاحِدَ عَشَر ، وهو القياس ؛ إذ الفعل : وَحَدَ يَحِدُ . (وإن قصد

---

(١) « نية » من هامش «ب» .

(٢) ضعفت عبارة الشيخ خالد هنا / وعبارة ابن عقيل بعد قوله : « بإعراب ثالث رفعا ونصبا وجرا ، وكذا الباقي » قال : « والأصل : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ فحذف عجز المركب الأول غير منوي فأعرب الصدر ، وحذف صدر المركب الثاني منويا فبقي عجزه على بنائه . . المساعد ٢ / ٩٧ .

(٣) الارتشاف ١ / ٣٧١ .

(٤) المساعد ٢ / ٩٧ .

(٥) سقطت ألف حدا من الأصل و « ب » .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٢٢ ، وقال ابن سيده في اللسان (و ح د) : « وحادي عشر مقلوب ==

بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعل الذي تحت أصله) ، أي : أصل فاعل (معدوداً به استعمل مع المجعول استعمال جاعل ؛ لأن له فعلاً) وهو ثلث [تقول ثلثت][1] الاثنين وربعت الثلاثة ، إلى عَشَّرتُ التِّسْعَةَ ، ومصدر هذه الأفعال فَعْلٌ ، كـ « ضَرْبٌ » ، فكان حقه أن يقول : المصوغ مِن ثَلْثَ إلى عَشْر ، واعتذر المصنف عنه فقال : « وقولي مِنْ ثَلاَثَةَ إِلى عَشَرة ، تقريب على المتعلم ، والحقيقة أنه من الثَّلث والرَّبع إلى التُّسْع والعَشْر »[2] ، انتهى ، وذكر جاعل أولى من ذكر مصير وإن كان بمعناه ، للموافقة وزناً ومعنى .

فإذا قصد الحال أو الاستقبال جاز أن يقال : رَابعٌ ثلاثةً ، بتنوين رابع ، ونصب ثلاثة ، وجازت الإضافة ، وإن كان ماضياً وجبت الإضافة ، والمعنى : جاعل الثلاثة أربعة بانضمامه إليها ، هذا في مصير الآحاد .

وتقول في مصير العقود ، ولم يذكره المصنف هنا ، إما ثالث تسعة وعشرين بالإعمال والإضافة ؛ لأنه يقال : كانوا تسعة وعشرين ، فثلثتهم ، أي : صيرتهم ثلاثين ، وكذا سائر العقود.

[مفعل من المائة والألف]

فإذا بلغت المائة قلت : كَانُوا تِسْعَةَ وتسعين فأمْأيتهم على أفعلتهم ، وكانوا تِسْعَ مائة وتسعة وتسعين فآلفتهم -بالمد - فأنا مُمْءٍ ومُؤلف .

== موضع الفاء إلى اللام لايستعمل إلا كذلك ، وهو «فاعل» نقل إلى «عالف» فانقلبت الواو التي هي الأصل ياء لانكسار ماقبلها ».

(١) [ ] يقتضيها السياق ، وهي من المساعد ٢ / ٩٨ .

(٢) شرح ابن مالك ٢ / ٤١٣ .

[النحت من العدد المركب]

ومن الغريب ماذكر ابن الأهوازي في شرح موجز ابن السراج : « كَانَ الْقَوْمُ عَشَرَةَ فَحدْ عَشْتُهم إلى تَسْعَسْتُهم » وهم محدعشون ، وأنا محدعش ومُتَسْعشر ، قال : وكذا سائر العقود، يقال : مُعَشْرِن وَمُتَسْعِنْ ، ومن المائة والألف : ممء ومؤلف ؛ لأن فعلهما : أمْأَى و «أألف » ، يعني بالمد» انتهى .

(وقد يجاوز به) ، أي : بفاعل المراد به معنى جاعل ، (العشرة فيقال : رَابِعٌ ثَلاَثَةَ عَشَرَ)، بحذف عجز اسم الفاعل (أو رابعُ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ) / على الأصل ، (ونحو ذلك ، وفاقاً /٣٦٩/ لسيبويه[1] بشرط الإضافة) ، فلا يجوز في اسم الفاعل مع المركب أن ينصب مابعده ، فـ « رابعُ » / في المسألة الأولى معرب ؛ لزوال التركيب ، مضاف إلى المركب بعده ، وفي المسألة الثانية مبني لتركيبه مع العشرة ، مضاف إلى المركب بعده .

وذهب بعض النحويين إلى جواز نصبه مابعده ، فأجاز : ثالثٌ اثني عشر ، بالتنوين (وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها) ، من إفراد ، وإضافة ، وتركيب ، وعطف (بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل) ، فيكون للمؤنث بالتاء ، وللمذكر بلا تاء ، فتقول في الإفراد : ثَانٍ وَثَانية إلى ، عَاشِر وَعَاشِرة ، وفي الإضافة : ثاني اثنين ، وثانية اثنتين ، وفي التركيب : الثَّالِثَ عَشَرَ ، والثَّالِثَة عَشَرَةَ ، [2] وفي العطف : الثَّانِي والْعِشْرُون ، والثَّانِيةُ والْعِشْرُونَ .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٠ .

(٢) في الأصل و « ب » « عشر » وصحح في هامش ب .

« فصـــل »

[ماركب تركيب خمسة عشر من الظروف والأحوال وغيرها]

(استعمل كـ « خمسةَ عَشَرَ ») في التركيب ، وبناء الجزأين على الفتح (ظروف) للزمان ، وظروف للمكان ، ولا يقاس على ما سُمع من ذلك .

[من ظرف الزمان]

فظروف الزمان ، (كيوم يوم ، وصباحَ مَساءَ) ، في قولهم : فُلاَنٌ يَأتِينا يَوْمَ يَومَ ، وصبَاحَ مساءَ » ، والأصل : كلّ يومٍ ، وكُلَّ صباحٍ ومساءٍ ، فحذف المضاف وَرُكِّبَ الظرفان ، ولا يقاس على هذا وقت وقت ، ونهار وليل ، وعام عام .

[من ظرف المكان]

(وبين بين) للمكاني ، في قوله :

[٦١٥] ... ... وبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُط بَيْنَ بيْنَا (١)

والأصل : بين هؤلاء وهؤلاء ، فحذف المضاف إليه وركب الظرفان ، ولايقاس على هذا : خلف خلف ، ولاأمام أمام .

[من الأحوال]

(وأحوال أصلها العطف) ، وهي : ألفاظ محفوظة لايقاس عليها ، ولكنها أكثر من الظروف

---

(١) من مجزوء الكامل ، لعبيد بن الأبرص .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح ، وصدره : * نحمي حقيقتنا ، وبعـ *
انظر : ديوانه : ١٤١ ، سر الصناعة ١ / ٤٩ ، الهمع ٣ / ٢٠٤ ، ابن يعيش ٤ / ٧ .

(كتفرقوا شغر بغر) ، بفتح أولهما ، وكسره ، والغين فيهما معجمة مفتوحة ، والأول بشين معجمة، والثاني بباء موحدة ، وآخرهما راء ، بمعنى : منتشرين في كل وجه[١] ، يقال : أَشْغَرَ فِي الفَلاَةِ ، إذا أبعد فيها ، وبغر النجم ، إذَا سقط وهاج بالمطر .

(وشذر مذر)[٢] ، بفتح أولهما وكسره ، والذال فيهما معجمة مفتوحة ، بمعنى : متفرقين ، والشذر : قطع الذهب ، ومذرت البيضة : فَسدت ، (وجذع مذع) ، بكسر أولهما ، والذال فيهما معجمة مفتوحة ، والأول : ضبط بالخاء المعجمة ، وبالجيم ، وآخرهما عين مهملة ، بمعنى : منقطين[٣] ،/ و « جذع مذع » يرجعان إلى معنى القطع. /٣٧٠/

(وأخول أخْوَل) بسكون الخاء المعجمة فيهما ، بمعنى : متفرقين ، قاله المرادي [٤] ، وقال ابن عقيل : « معناه : شيئاً بعد شئ »[٥] ، وهو المناسب هنا ، فإن العامل[فيه[٦]] وفيما قبله الأول من الأحوال المركبة : تفرقوا ، والتأسيس خير من التأكيد .

(وتركت البلاد حيث بيث)[٧] ، بفتح أولهما ، وسكون ثانيهما ، وآخرهما ثاء مثلثة ،

---

(١) الصحاح ٢ / ٧٠٠ .

(٢) الصحاح ٢ / ٦٩٥

(٣) اللسان : (ج ز ع) .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٤٢ ، وذكره في الصحاح ٤ / ١٦٩١ وقال : « وذهب القوم أخولَ أخْوَلَ ، إذا تفرقوا شتى » .

(٥) المساعد ٢ / ١٠٠ .

(٦) زيادة للسياق .

والفكرة التي يريدها الأزهري أنَّه إذا قدرت الحال من هذا المركب « متفرقين » ، والعامل المؤكد قبل «تفرقوا» كانت الحال مؤكدة لعاملها ، وإذا قدرت شيئا بعد شيء كانت الحال مؤسسة ، والتأسيس خير من التوكيد . واستقامة العبارة أن تكون : فإن العامل فيه وفيما قبله من الأحوال المركبة .

(٧) في اللسان : حاث باث ، مبني على الكسر : قُماش الناس ، وهو في الياء أيضاً . . . وجئ به من حَوثَ بوْثَ ، أي من حيث كانَ ولم يكن ، وجاء بِحَوْثَ بَوْثَ إذا جاء بالشيء الكثير .

بمعنى: مبحوثة ، يقال : استحاث الشئ : استخرجه[١] ، وباث الشئ يبوث بوثاً ، واستباث عنه : بحث عنه[٢] ، بمعنى : أن البلاد بحث أهلها واستخرجوا منها ، فهي مبحوثة .

(وهو جاري بيت بيت)[٣] ، أي : ملاصقاً أو مقارباً ، والأصل : بيْتاً لِبيْتٍ ، فحذف الجار، وركب الظرفان ، وعلى هذا لايقال : إن الأصل العطف .

(ولقيته كفة كفة)[٤] ، بفتح أولهما وثانيهما مع التشديد ، بمعنى مواجهاً ، قال الأحمر[٥] : «لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ ، مثل : لَقِيتُه مُوَاجَهَةً .

(وأخبرته صحرة بحرة) ، بفتح أولهما ، وسكون ثانيهما ، والأول منهما بضاد مهملة ، وثانيها بباء موحدة ، وثانيهما حاء مهملة ، أي : متكشفاً ، والمصاحر[٦] : الذي يقابل قرنه في الصحراء[٧] ولايُخَاتِلُه ، أي : لايُخَادِعُه من الخَتْل ، وهو المكر والمخادعة . .

(وأحوال أصلها الإضافة) ، وهي محفوظة أيضاً ، لايقاس عليها ، (كبادي بدا) ، بالقصر من غير تنوين ، (أو بادي بدي) ، بكسر الدالين المهملتين ، قال :

{٦١٦} وقد علَتْني دُرأةٌ بادِي بَدِي ... ... [٨]

---

(١) في الأصل « استخرج » .
(٢) الصحاح ١ / ٢٧٤ .
(٣) الصحاح ١/ ٢٤٤ .
(٤) اللسان : (كـ ف ف) ، والصحاح ٤ / ١٤٢٢ .
(٥) المساعد ٢ / ١٠١ .
(٦) في الأصل والصاحر : تحريف .
(٧) الصحاح ٢ / ٧٠٩ .
(٨) رجز ، لأبي نخيلة ، : وبعده ورثية تنهض في تشدُّدي وصار للفحل لساني ويدي .
والشاهد فيه قوله : (بادي بدي) بتركيب لكلمتين تركيب خمسة عشر وهما مبنيان على السكون في محل نصب حال وأصله مضاف ومضاف إليه ، وهو قليل مسموع . ==

والباء الموحدةً في بدا ، وبدي مفتوحة ، والياء المثناة تحت من بادي منهمـا ساكنة ، كـ«ياء» معدي كرب ، وبادي اسم فاعل من بدا ، بغير همز ، والمشهور في اللغة بَدَأَ بالهمز[١] ، وبَدا مصدر «بدى » موازن بفى ┤ على لغة الأنصار ، قال راجزهم :

┤٦١٧├ باسْمِ الإِ لاَهِ وَبِهِ بَدِينَا ... ... [٢]

┤ وبَدِى ، بكسر الدال لغة اسم فاعل ، كـ « شجٍ » ، وجمع مع بادي تأكيداً كجمع بادي مع بدا ┤ بمعنى مَبْدُوءاً بِهِ .

(وَأَيْدِي سَبَا ، وأَيادِي سَبَا) ، أي : متفرقين ، وأيدي ، وأيادي : جمع يد ، والياء فيهما ساكنة ، وسبأ : اسم رجل[٣] ، وقيل : لقبه ، واسمه عبد شمس ، وأما سبأ التي في القرآن فاسم مدينة . /٣٧١/

[جر الثاني من هذه المركبات بالإضافة]

(وقد يجر بالإضافة الثاني من مركب الظروف) ، فيقال : جِئْتُكَ يَوْمَ يَوْمٍ ، وَصَبَاحَ مَسَاءٍ ،

== قال سيبويه : ومن العرب من يقول : بادي بدي ، انظر : الكتاب ٣ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، المقتضب ٤ / ٢٧ ، الخصائص ٢ / ٣٦٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩٦ ، وأمالي القالي ١ / ٢٠٠ ، واللسان (ذرأ) .
وفي تهذيب إصلاح المنطق : ٤٢٠ : « يريد أنّه ابتدأ بياضُ الشَّعر والشَّيبُ في مُقدَّم رأسه » .

(١) انظر : شرح التسهيل للمرادي ١ / ٣٩٣ .

(٢) رجز لعبد الله بن رواحة . انظر : الهمع ٥ / ٤٦ .
ولو عبدنا غيره شَقِينَا فحبذا رباً وحبَّ دينا
والشاهد فيه مجئ بدي - كفرح - لغة للأنصار في بدأ .

(٣) « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رجل ولد له عشرة أولاد ، سكن اليمن منهم ، وسكن الشام منهم أربعة ، فأما اليمانيون : فمُذْحِجُ وكِندةُ والأزدُ والأشعريون وأنمارٌ وحميرٌ غيرُ ماحلها ، وأما الشاميون : فلخمٌ وجُذام وعامِلةُ وغسانُ) الدرر اللوامع ص ٤٤٧ .

وبَيْنَ بَيْن ، بجر الثاني منهما ولايختلف المعنى ، (ومن : بَيْتَ بَيْتَ وتالييه) ، من الأحوال ، وهما : كفة كفة ، وصحرة بحرة ، فتقول : فلان جاري بَيْتَ بيتٍ ، وكَفَّةَ كفةٍ ، وصَحْرَةَ بَحْرةٍ ، بإضافة الأول للثاني فيهن ، ولايختلف المعنى .

(ويتعين ذلك) ، أي : جر الثاني بالإضافة ، (للخلو من الظرفية) ، كقوله :

{٦١٨} ولَوْلاَ يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ والقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ[1]

أخرج يوماً عن الظرفية باستعماله مبتدأً ، فتعينت الإضافة .

[لغات في بعض ما سبق]

(وقد يقال): بجر الأول للثاني بالإضافة (بادِئ بدءٍ) ، مهموزين ، (وبادي) بلا همز (بداءٍ ، أوْ بَدْءٍ) ، مهموزين مع المدِّ في الأول ، وتركه مع الثاني ، (وبَدْءَ ذِي بدْءٍ) ، مهموزين ، (أوذِي بَدَاءَةٍ) ، بالهمز من غير مد ، (أو ذِي بداءَةٍ) ، بالمد ، ولا يختلف المعنى بالإضافة .

(وقد يقال : سبأً بالتنوين)[2] ، فأبدلوا فيه الهمزة ألفاً ، فصار كـ « عصاً » .

(و) قد يقال : (حَاثِ بَاثِ) ، بكسر المثلثة فيهما ، إما على أصل التقاء الساكنين ، وإما كراهة ست فتحات ، لأن الألفين بمنزلة فتحتين ، (وحوثاً بوثاً ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحيث بيث) ، بكسر أولهما فمن قال : حَاثَ بَاثَ ، بنى الكلمة على فَعَل ، بالتحريك وقلب الواو ألفاً ؛ لتحركها

---

(١) من الوافر ، للفرزدق ، لم أجده في الديوان ، الكتاب ٣ / ٣٠٣ ، السلسيلي ٢ / ٥٧٨ ، الخزانة ٤/ ٤٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٦ .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٠٤ .

وانفتاح ماقبلها ، ومن قال : حيثَ بِيثَ ، قلب الواو ياءً ؛ لانكسار ماقبلها ، والأصل : حِوْث بِوْثَ، قاله الصاغاني [١] .

وقد يقال : (كفة عن كفة) ، وكفةً لكفةٍ ، قاله في الكافية [٢] ، وبها تكمل أربع لغات ، والجميع بفتح الكاف ، والمعنى واحد .

[مركبات ليست ظروفا ولا أحوالا]

(وأُلحِقَ بهذا) ، المركب المبني مما ليس بظرف ، ولاحال ، قولهم : (وقعوا في حيص بيص)، بفتح أولهما ، (وحِيصَ بِيصَ) ، بكسر أولهما ، وآخر الجميع صاد مهملة مفتوحة ، ويقال: حَوصَ بَوْصَ ، وَحَاصَ بَاصَ ، وَحَيْصَ بَيْصٍ بالتنوين ، والمعنى في الجميع : وقعوا في شدة ذات تقدم وتأخر ، وهو من حاص عن الشئ يحيص : إذا تأخر عنه خوفاً منه ، وباص يبوص : إذا تقدم ، فأتبع الثاني للأول ، وقيل : وقعوا في شدة يعسر الخلاص منها ، أو في اختلاط/ من أمرهم /٣٧٢/ لامخرج لهم منه [٣] .

(والخاز باز) بفتح أولهما ، وآخرهما زاي مفتوحه ، والأول بالخاء المعجمة ، والثاني بالباء الموحدة ، وقد يقال : خَازِ بَازِ بكسر الزايين ، وخَازَ بَازُ بفتح الأول ، وضم الثاني ، وخَازِ بَازُ بكسر الأول ، وضم الثاني ، وَخَازُ بَازِ بإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معرباً ، و « خِزْ بازُ » ، على وزن « قِرْطَاسِ » معرب ، و « خَازِ بَاءِ » ، على وزن « قاصعاء » ، لاينصرف ، فهذه سبع لغات ، إوهو : عشب ، وذباب ، وصوت الذباب ، وداء في اللهازم ، وبعض أسماء السنَّوْر .

---

(١) المساعد ٢ / ١٠٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩٥ .

(٣) الصحاح ٣ / ١٠٣١ .

[٣١] بَابُ كَمْ وَكَأَيِّن وَكَذَا

[أصل هذه الثلاث]

كم بسيطة على الأصح عند الجمهور ، وذهب الكسائي والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وما الاستفهامية محذوفة الألف ، ثم كثر استعمالها فسكنت [١] ، ورد : بدخول حرف الجر عليها وحرف الجر لا يدخل على مثله وغير ذلك ، وسقط بذلك قول من قال بحرفية ، «كم » الخبرية ، و « كأين » مركبة من كاف التشبيه ، و « أي » ؛ و « كذا » مركبة من كاف التشبيه، واسم الإشارة .

[كم الاستفهامية والخبرية وتمييز كلتيهما]

(«كم ») في الاستفهام والخبر ، (اسم لعدد مبهم) ، جنسه ، (فتفتقر إلى مميز) ، نحو : «كَمْ يَوْماً صُمْتَ ؟ » وَ «كَمْ عَبيد ملكتُ » .

(ولا يحذف) المميز (إلا لدليل) وذلك متفق عليه في الاستفهامية ، وأما الخبرية ففيه خلاف ، فقيل : يجوز الحذف لدليل وهو ظاهر إطلاق المصنف [٢] ، وقيل : يمتنع مطلقاً [٣]، لأن فيه حذف المضاف إليه ، وقيل : إن قدر منصوباً جاز أو ومجروراً قبح[٤] ، وقيل : إنْ جر بِمِنْ جاز، أو بإضافة أمتنع.

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٩٨ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٩٥ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٦ .

(٢) نص ابن مالك في شرحه ٢ / ٤١٩ : « ويجوز حذف مميز « كم » .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١ / ٣٧٧ : « ونص على منع حذفه بعض شيوخنا ، وصاحب كتاب نظم الفوائد » وهو ابن مالك .

(٤) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٣ .

مثال حذف تمييز كم الاستفهامية : « كَمْ سِرْتَ ؟» ، أي : فرسخاً ، أو يوماً ، ومثال حذف تمييز الخبرية ، « كم قد أتاني زيد » ، أي : مرة ، أو وقتاً .

[تمييز الاستفهامية وجواز فصله]

(وهو) ، أي : التمييز ، (إن استفهم بها) ، أي : بـ « كم » (كمميز عشرين وأخواته) ، فيكون مفرداً منصوباً ، نحو : «كم درهماً عِنْدَكَ ؟» ، (لكن فصله) ، أي : فصل المميز من كم الاستفهامية، (جائز هنا في الاختيار) ، أي : في سعة الكلام ، نحو : « كم عندك رجلاً ؟ » ، و«كم لك درهماً ؟ »[1] ، و«كم أتاك رَجُلاً ؟» ، (و) فصل التمييز من عشرين وأخواته ، ومن أَحَدَ عَشَرَ" وأخواتها (هناك [2] في الاضطرار) ، كقوله :

{٦١٩} عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً[3]

وقوله :

{٦٢٠} لي[4] فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لاَ أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِراشِ رُقَادِي[5]

---

(١) قال سيبويه ٢ / ١٥٨ : « وزعم أنَّ كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت عربية جيدة » .

(٢) أي في باب العدد .

(٣) من المتقارب ، لعباس بن مرداس .
والشاهد فيه قوله : (ثلاثون للهجر حولاً) حيث فصل العدد عن مميزه اضطراراً . انظر : الكتاب ٢/ ١٥٨، الإنصاف ١ / ٣٠٨ ، الخزانة٣ / ٢٩٩ ، ابن يعيش ٤ / ١٣٠ ، شرح ابن مالك ٢ / ٤١٩ ، المساعد ٢/ ١٥٨، السلسيلي ٢ / ٥٧٩ ، مجالس ثعلب ٢ / ٤٢٤ .

(٤) { } سقطت من ب .

(٥) من الكامل ، لجرير ، وفي المخطوطتين « إلى الفراش » .
والشاهد فيه : في صدر البيت ، فصل العدد عن مميزه اضطراراً ، انظر : ديوانه ١ / ٥٠٧ ، المقتضب ٣/ ٥٦، الشرح الكبير ٢ / ٣٥ .

وإنما فصل في «كم» إختياراً ؛ للزومها الصدر ، بخلاف نظيرها من الأعداد المميزة بمنصوب، فجعل هذا القدر من التصرف عوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته ، نقله ابن عقيل [١] عن سيبويه[٢] .

[جر تمييز الاستفهامية]

(وإن دخل عليها) ، أي : على « كم » الاستفهامية (حَرْفُ جَرٍّ فَجَرُّه جائز بـ « من » مضمرةً) وجوباً ، وفاقاً للخليل ، وسيبويه[٣] ، والجمهور[٤] ، (لابإضافاتها إليه خلافاً لأبي اسحاق) الزجاج [٥] وحده[٦] ، ورد : بأنه ليس في أسماء الاستفهام مايضاف إلا أي ، وقيل في الرد[٧] غير ذلك .

وقوله : (إذا دخل عليها حرف جر) ، يفهم أنها إذا وقعت مضافاً إليها ، نحو : « غَلامُ كَمْ رَجُلٍ لَقِيتَ ؟ » ، لا يكون الحكم كذلك ، لكن قال أحمد بن الخباز : « القياس أن يكون كذلك»[٨].

---

(١) المساعد ٢ / ١٠٨ .

(٢) قال سيبويه ٢/ ١٥٨ : « وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً . ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً ، لأنه صار عوضاً من التمكن في الكلام ، لأنَّها لاتكون إلاّ مبتدأة ، ولاتؤخر فاعلة ولامفعولة » .

(٣) نصه في الكتاب ٢ / ١٦٠ : « وسألته عن قوله : على كم جذعٍ بيتُك مبني؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى من ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت على عوض منها » .

(٤) انظر شرح الألفية ٤ / ٣٢٦ .

(٥) في الأصل و « ب » « الزجاجي » سهو .

(٦) قال المرادي : « وفي لزوم هذا للزجاج نظرة ، لأنَّه نقل عنه أنه يجيز الجر مطلقاً ، انظر شرحه للألفية ٤/ ٣٢٦ ، ونسبه الخضري في حاشيته للزجاجي ٢ / ١٤١ .

(٧) ورده ابن خروف ، انظر شرح ابن مالك ٢ / ٤١٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٦ .

(٨) ذكر الخضري هذا الرّد ولم ينسبه .

(ولا يكون مميزها) أي : كم الاستفهامية (جمعاً) صناعياً ، بخلاف مايدل على الجمع من اسمى الجمع والجنس ، نحو : « كَمْ قَوْماً عِنْدَكَ ؟ » وَ « كَمْ نَخْلاً بِحَائِطِكَ ؟ » فإنه يجوز ، قاله أحمد في النهاية ، (خلافاً للكوفيين)[١] ، في إجازتهم وقوع الجمع تمييزاً ، وفصل الأخفش[٢] ، فقال : إذا [كان][٣] السؤال عن أصناف الجمع ، فيجوز تمييزها بالجمع ، نحو : « كم رجالاً عندك؟» ، وإذا كان السؤال عن مبلغ أشخاصهم فلا يجوز »، وجمهور البصريين على المنع مطلقاً[٤] .

(وما أوهم ذلك فحال ، والمميِّز محذوف) ، نحو : أن يقال : « كم لَكَ شُهُوداً ؟ وكَمْ عَلَيْكَ رُقَبَاءَ؟ فـ « شهودا ، ورقباء » حال ، والمييز محذوف ، والتقدير: كم إنساناً لك شهوداً ، وكم نفساً عليك رقباء ؟ ولم يسمع من كلام العرب : كم غلماً ناً لك .

[مميز الخبرية]

(وإن أخبر بـ « كم » قصداً للتكثير فمميزها) جمع (كمميز عشرة ، أو) مفرد كمميز (مائة) ، تقول : « كم غِلْمَانٍ مَلَكْتُ » ، كما تقول : « عشرة غِلْمَانٍ مَلَكْتُ » ، وَ «كَمْ ثَوْبٍ لَبِسْتُ»، كما تقول : « ألف ثوب لبست » ، فمن الجمع [٥] قوله :

{٦٢١} كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُم ... ... [٥]

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٩٦ .

(٢) الارتشاف ١ / ٣٧٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٢٤ .

(٣) زيادة للسياق .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٥٩ : « ولم يَجز يونس والخليل - رحمهما الله - كم غلماناً لك » ، وقبحه سيبويه .

(٥) من المديد ، لعدي بن زيد ، . وعجزه * ونعيم سُوقة بادوا *

والشاهد فيه قوله : (كم ملوك) إذ جاء تمييز « كم » الخبرية جمعاً مجروراً . انظر : المغني ١ / ٢٠١ ،==

ومن الإفراد قوله :

{٦٢٢} {و} كَمْ لَيْلَةٍ قد بِتُّهَا غَيْرَ آثِمِ [١] / /٣٧٤/

(مجروراً بإضافتها) ، أي : بإضافة « كم » (إليه) ، كما في عشرة ومائة ، (لا) مجروراً (بـ « من » محذوفة خلافاً لفراء)[٢] ونسب إلى الكوفيين[٣] ومال إليه الخليل [٤] ، وحجتهم : ظهورها في المعطوف ، في قوله :

{٦٢٣} ... ... كَمْ مِنْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا ومِنْ سَاخِرِ [٥]

فقوله : « من ساخر » دليل على أن التقدير : من ضاحك ، ورد : بجواز معاملة « كم ضاحك » ، معاملة : «كم من ضاحك » ؛ لتوافقهما في المعنى فعطف مع «من» كذلك ، ويؤيد الإضافة منع جره عند انفصاله في النثر.

== العيني ٤ / ٤٩٥ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٢٤ ، والهمع ٤ / ٨٠ ، الارتشاف ١ / ٣٨٤ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٨ .

(١) صدر بيت من الطويل لعمارة بن عقيل ، وعجزه بساجية الحجلين مفعمة القلب .
والشاهدفيه مجيء مميز كم الخبرية مفرداً مجروراً « ليلة » وفي المخطوطتين « كم ليلة فيها غير آثم » وصحته كما أثبت ، انظر : العيني ٤ / ٤٩٦ ، سمط الآلئ : ٦٩٢ ، الأشموني ٤ / ٨٠ ، ووقع تصحيف في « بساجية » ، « مفعمة » ووهم في تفسير « الحجلين » .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٩٦ .

(٣) المساعد ٢ / ١١٠ ، وفي ب : للكوفيين .

(٤) الأمالي الشجرية ٢ / ١٣٢ .

(٥) عجز بيت من السريع ، للأعشى ، وصدره * ياعَجَبَ الدَّهرِ متى سُوِّيَا *
والشاهد في : على ماوضحه الشارح . انظر : ديوانه ٩١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٣٢ ، والمساعد ١١٠ .
وفي الأصل : روي كم ضاحك بدون « من » .

[نصب مميز الخبرية]

(وإن فصل) مميز « كم » / الخبرية ، (نصب حملا على) مميز « كم » (الاستفهامية) ، كقوله :

{٦٢٤} كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلاً عَلَى عَـدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ [١]

(وربما نصب) مميز « كم » الخبرية ، (غير مفصول) عند بني تميم [٢] ، كقول شاعرهم : [٣]

{٦٢٥} كم عمةً لك يَاجَرِيرُ وَخَالَـةً فَدْعَاء قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي

في رواية من نصب « عَمَّةً ، وَخَالَةً » .

[الفصل بين الخبرية ومميزها المجرور]

(وقد يجر) تمييز الخبرية (في الشعر مفصولاً) منها (بظرف) ، كقوله :

{٦٢٦} كَمْ دُون مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهـا إِذَا تَيَّممها الخِرِّيتُ ذُو الجلَدِ [٤]

---

(١) من البسيط ، للقطامي .

والشاهد فيه قوله : (كم نالني فضلاً) بنصب تمييز « كم » الخبرية مع الفصل بينهما . انظر : الكتاب ٢/ ١٦٥، الإنصاف١/ ٣٠٥، ابن يعيش ٤/ ١٢٩ ، الخزانة ٦/ ٤٧٧، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢٠.

(٢) المغني ١ / ٢٠٢ .

(٣) من الكامل ، للفرزدق .

والشاهد فيه قوله : (عمةً) بمجيء تمييز « كم » الخبرية منصوباً من غير فصل عند بني تميم . انظر : ديوانه: ٣١٢ ، الكتاب ٢ / ١٦٢ ، الخزانة ٦ / ٤٨٥ ، المقتضب ، ابن يعيش ٤ / ١٣٣ ، المقرب ١/ ٣١٢، المغني ١ / ٢٠٢ .

(٤) من البسيط ، لذي الرمة .

والشاهد فيه قوله : (كم دون مية) حيث فصل بين « كم » الخبرية ومميزها المجرور بالظرف « دون ». ==

والموماة : واحدة المواصي ، وهي المفاوز ، والخريت : الدليل الحاذق .

(أو جار ومجرور) ، كقوله :

﴿٦٢٧﴾ كَمْ في بَنِي بَكْرِبنِ سَعْدٍ سيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[1]

الدَّسيعَةُ : العطية ، يقال : فلان ضخم الدسيعة .

(لا) مفصولاً (بجملة) ، خلافاً للكوفيين [2] ، وأنشدوا :

﴿٦٢٨﴾ ﴿ فـ ﴾ كم قَدْ فَاتَنِي بَطَلٍ كَمِيٍّ ... ...

{٦٢٩} كَمْ نَالَنِي مِنْهم فَضْلاً ... ...

أو متعد بحرف جر ، نحو : « على كم شيخ اشتغلت ؟ » ، بفتح التاء في الاستفهام ، وضمها في الخبر .

(ومضافا إليها) ، نحو : « غُلاَمُ كَمْ رَجُلٍ أَكْرَمْتَ ؟ » في الإستفهام ، و « رقبة كم أسير فَكَكْتَ » ، في الخبر .

(وظرفاً) زمانياً ، نحو : « كم يوماً صُمْتَ ؟» في الإستفهام ، و « كم يوم صُمْتُ » ، في الخبر ، ومكانياً ، نحو : « كمْ مِيلاً سِرْتَ ؟ » في الاستفهام ، و « كَمْ مِيلٍ سِرْتُ » ، في الخبر.

(ومصدراً) ، نحو : « كم ضربة ضربت زيداً ؟» ، في الاستفهام ، و « كم طعنات طعنتُ »، في الخبر .

« فصـــل »

[معنى كأين وكذا]

(معنى « كأين » و « كذا » [1] معنى كم الخبرية) ، فتفيدان التكثير ، كما تفيده « كم » الخبرية ، وتبعه ابنه في شرح الألفية ، فقال : « كأين وكذا مثل «كم» الخبرية في الدلالة على تكثير العدد »[2] ، وهذا في « كأين » صحيح ، وعليه استعمال العرب ، وأما « كذا » فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً ، أو كثيراً ، وجزم به في التوضيح .

[ميزهما]

(ويقتضيان مميزاً منصوباً) كقوله :

---

(١) في السلسيلي : كمعنى ، وكذا المساعد ،

(٢) ظ : شرح الألفية لابن الناظم ص : ٧٤٤ .

{٦٣٠} وَكَـأيٍّ لَنَا فَضْـلاً عَلَيْكُم وَنِعْمَـةً قَـدِيماً وَلاَ تَـذْرُونَ مَامَنَّ مُنْعِمُ (١)

وكقوله :

{٦٣١} عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذاكراً كـذا وكـذا لطفـاً به نُسِيَ الجهدُ (٢)

(والأكثر جره) ، أي المميز (بـ « من » بعد « كأين ») ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ ﴾(٣) وفهم من اقتصاره على « كأين » أن تمييز « كذا » واجب النصب .

[الفرق بين كأين وكذا]

(وتنفرد) كأين (من « كذا » بلزوم التصدير) ، فلا يعمل/ في « كأين » عامل لفظي قبلها ، /٣٧٦/ بخلاف « كذا » ، فلا تقول : « رَأَيْتُ كَأَيِّن مِنْ رَجُلٍ » ، وتقول : « رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا رَجُلاً ».

(وأنها) ، أي : «كأين» (قد يستفهم بها) ، كقول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود : «كأين تَقْرَأُ سُورَةَ الأَحْزَابِ؟ ، أو كأين تَعُدُّ سُورَة الأَحْزَابِ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وَسَبْعين ، فقال أبي : قَطُّ » ، أي : ما كانت كذا قَطُّ »(٤) ، بهذا أحتج المصنف (٥) على أنها يستفهم بها ، قال

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فضلاً) بنصب تمييز « كأين وهو جائز ، انظر : المغني ١ / ٢٠٤ ، الهمع ٤ / ٨٤ ، الارتشاف ١ / ٣٨٦ ، والمساعد ٢ / ١١٥ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لطفاً) لمجيئه تمييزاً لـ « كذا » منصوباً ، انظر : ١ / ٢٠٥ ، الهمع ٤ / ٨٦ ، شرح التسهيل لابن ٢ / ٤٢٣ ، والسلسيلي ٢ / ٥٨٢ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٧ .

(٣) سورة يوسف آية : ١٠٥ .

(٤) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٧٩ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢٣ .

المرادي : « ولا نعلم من ذكر ذلك غيره »[١] ، وقال ابن عقيل : « والذي ذكره غيره من النحويين: أن « كأين » للخبر مثل « كذا »[٢] .

[لغات في كأين]

(ويقال) في « كأين »(كيءٍ)[٣] بياء ساكنة بعد الكاف ، وهمزة مكسورة منونة ، حكاها المبرد [٤] ، وأصلها : كَيِّءٍ ، بتقديم الياء مشددة على الهمزة ، ثم خففت كـ « مَيِّتٌ »(وكاءٍ) ، بالألف بعد الكاف ، وهمزة مكسورة منونة ، والألف[٥] بدل من الياء المخففة ، وبها قرأ ابن كثير[٦] .

(وكيءٍ) بحذف الألف ، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف .

(وكأي) وهي مقلوبة من « كيءٍ » ، المذكورة أولاً بعد الأصلية التي هي « كأين » ، وبهذه قرأ ابن محيصن والأشهب [٧] ، وحكاه ابن كيسان[٨] والأعلم [٩] .

---

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي ٢ / ٤٢٣ .

(٢) المساعد ٢ / ١١٧ .

(٣) في الأصل و « ب » كتبت اللغات في كأي هكذا حسب دورها : كيأن ، كائن ، كإن ، كأين ، كيأن .

(٤) الارتشاف ١ / ٣٨٨ .

(٥) في الأصل و « ب » « وألف » سهو .

(٦) في الإتحاف ٢٦٨ : « وقرأ (وكأين) بألف ممدودة بعد الكاف بعدها همزة مكسورة ابن كثير وكذا أبو جعفر لكنه سهل الهمزة مع المد والقصر ووقف على الياء » . وانظر البحر ٥ / ٣٥١ .

(٧) الأشباه والنظائر ٤ / ١٥٢ ، ١٦٠ .

(٨) المساعد ٢ / ١١٧ .

(٩) قال الأعلم ١ / ٢٩٧ ، في كأين : « فيها لغات : (كاء) على لفظ (فاع) من المنقوص ، نحو : نَاء وحَاء، و(كيءٍ) على وزن (كيع) ، و « كأي » على وزن كهيٍّ و « كيءٍ » على وزن (كعٍ) ومعناها كلها معنى « كأيّ » .

[من استعمالات كذا]

(وقل ورود « كذا ») في العدد (مفرداً) ، نحو : « عندي كذا درهماً » .

(أو مكرراً بلا واو) ، العطف ، نحو : « عندي كذا كذا درهماً » ، والأكثر : كذا وكذا بالواو العاطفة ، والتكرير ، والمميز منصوب مفرد .

[الكناية بكذا]

(وكنى بعضهم) ، وهم الكوفيون[١] ، ووافقهم الأخفش[٢] ، والمبرد[٢] ، وابن كيسان والسيرافي[٢] ، وابن الدهان[٢] وأبو علي في أحد قوليه[٣] ، (بالمفرد المميز كالجمع[٤] عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد) مجرور (عن مائة وبابه) .

وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه .

(وبالمكرر[٥] مع العطف عن : أحد وعشرين وبابه)/ فعلى هذا قيل : « كذا أعبدٍ» بالجمع ، /٣٧٧/ فهو كناية عن ثلاثة إلى عشرة .

و « كذا عبدٍ » بالإفراد كناية عن مائة فصاعداً ، و « كذا كذا عبداً .» ، من غير عطف ، كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٧ ، والشرح الكبير ٢ / ٥٢ ، بجمع .

(٢) المساعد ٢ / ١١٨ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٨ .

(٣) المقتصد ٢ / ٧٥٠ ، والارتشاف ١ / ٣٩٠ .

(٤) في المساعد : بجمع ، وكذا في السلسيلي .

(٥) في المساعد : وبالمكرر دون عطف ، وكذا في السلسيلي .

وكذا وكذا عبداً ، بالعطف ، كناية عن : أحد وعشرين [١] إلى تسعة وتسعين[٢] ، قال المصنف : « ومستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية » [٣] انتهى ، ومذهب جمهور البصريين [٤] : أن التمييز لايكون إلا مفرداً منصوباً كيف كانت « كذا » ، أريد بها عدد قليل أو كثير .

* * *

(١) في الأصل : « عن أحد عشر » سهو .

(٢) انظر مغني اللبيب ١ / ٢٠٥ ، الارتشاف ١ / ٣٩٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢٤ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٣٣٧ .

{٣٢} « بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ »

[أصلهمـا]

« نعم » و « بِئْسَ » المستعملان في المدح والذم منقولان مما وضعا له من الدلالة على المُضِيِّ ، فـ « نعم » منقولة من قولك : « نَعِمَ الرجل » ، إذا أصاب نعمة ، و« بئس » منقولة من قولك : «بَئِسَ الرَّجلُ .» ، إذا أصاب بؤساً .

(وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء) حقيقة (خلافاً للفراء) [١] ، وأكثر الكوفيين [٢] ، في قولهم : باسميتهما مستدلين بأدلة مسموعة منها قول بعض العرب ، وقد قيل له في بنت ولدت له : « نِعْمَ الْوَلَدُ هِيَ ، فقال : واللَّهِ مَاهِي بِنَعْم الْوَلَدِ ، نَصْرُها بُكَاءٌ وَبِرُّها سَرِقَةٌ »[٢] ، وقول آخر ، لمن قال : « سِرْت عَلَى بَعِيري هذا خَمْسَةَ عَشَرَ مِيلاً : نِعْم السَّيْرُ عَلَى بئس العيرُ » [٢] ، وأجيب :

---

(١) قال الفراء في معانيه ١ / ٥٧ في : « إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فنعمَّا هي » رفعت « هي » بـ « نِعمَّا » وقال في ٢٦٧: « . . . . وكذلك تقول : نعم الدار منزلك ، فتذكر فعل الدار .

. . . . وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ؛ لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل قاما وقعدا فهذا في بئس ونعم مطرد .

. . . . وقال بعض العرب : قلت أبياتاً جاد أبياتاً فوحد فعل البيوت » . فتنظيره الأخير يفهم منه أنه يعدهما فعلين ، انظر الشرح الكبير ١ / ٥٩٨ .

هذا ولم تحرر الآراء في ذلك بجلاء ، لاسيما رأي الفراء وقد ذكر أبو حيان طريقتين للخلاف في حقيقتهما أحدهما ماذكره في الشرح والثانية أن الخلاف إنما هو بعد الإسناد فمذهب البصريين أنهما جملتان محكيتان ومذهب الكسائي أنهما اسمان مركبان بمنزلة « تأبط شرا » كما قالوا في حبذا زيد حين قدروهما اسما واحدا ، فنعم الرجل عنده اسم للمدوح ، وبئس الرجل اسم للمذموم « وذهب الفراء إلى أن الأصل :رجل نعم الرجل زيد . .. حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، فنعم الرجل وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو كما أنك لو قلت : ممدوح . زيد ومذموم عمرو لكانا مرفوعين بهما . الارتشاف ٣/ ١٥، انظر التصريح ٢ / ٩٤ حيث يعزو هذا التفصيل إلى ابن عصفور والمساعد ٢ / ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) الإنصاف ١ / ٩٧ م (١٤) .

بأنه من باب[١] :

{٦٣٢} { وَاللَّهِ } مَـا لَيْلي بِنَامَ صَاحِبُه ... ...[٢]

والأصل : ماهي بولدٍ مقول فيه : نِعْمَ الْوَلَدُ ، وعلى عير مقول فيه : بِئْسَ الْعَيْرُ ، فحذف الموصوف والصفة ، ودخل حرف الجر على معمول الصفة ، وأُبْقِي الفعل على فتحه مع مباشرة الجار له مجازاً ، فثبت أنهما ليسا باسمين .

(بل هما فعلان) ، وفاقاً للبصريين[٣] والكسائي [٣] ، بدليل اتصال التاء الساكنة بهما اتفاقاً، والضمائر المرفوعة البارزة على لغة حكاها الكسائي [٤] والأخفش [٥] .

(لايتصرفان) فلا يكونان بغير صيغة الماضي ؛ (للزومهما إنشاء المدح والذم[٦] على سبيل المبالغة) في المدح والذم ، ولذلك جاءت « نعم » في صفات الله تعالى ، وصفات أنبيائه ، كقوله

---

(١) أي من باب إجازه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وذلك بأن تكون الصفة صفة تمييز لنعم نحو قولك : نعمَ الرجلُ يقومُ ، تريد : نعم الرجلُ رجلاً يقوم » ، انظر الشرح الكبير ١ / ٢١٩ .

(٢) رجز ، وبعده : ولا مخالط الليان جانبه ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بنام) حيث دخلت الباء على الفعل « نام ولا يدل ذلك على اسمية نام ، لأنه مؤول بما ليلي مقول فيه نام صاحبه ، فكذا دخلوها على نعم وبئس في قولهم : بنعم الولد ، وإلى بئس العير لايدل على اسميتها ، انظر الأشموني ٢ / ٢٧ ، انظر : الخزانة ٩ / ٣٨٨ ، الخصائص ٢ / ٣٦٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٥ ، الشرح الكبير ١ / ٢٢٠ ، ابن يعيش ٣ / ٦٢ .

(٣) الإنصاف ١ / ٩٧ ، الأشموني ٣ / ٢٦ .

(٤) وحكاها الفراء فقال ١ / ٢٦٨ : « ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : بئسا رجلين ، وبئس رجلين وللقوم : نعم قوماً ونعموا قوماً » معانيه ١ / ٢٦٨ ، وحكى الكسائي : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ، انظر شرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٣ .

(٥) المساعد ٢ / ١٢٠ .

(٦) لأن الإنشاء من معاني الحروف ، وهي لاتتصرف فكذا شبهها ، انظر حاشية الخضري ٢ / ٤٢ .

تعالى : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ القَادِرُونَ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ العَبْدُ ﴾ (٢) .

قال بعضهم : وقد يراد بهما النفوذ في الشئ وعدم النفوذ فيه ، مدحاً كان أو ذماً ، كقول الحطيئة :

{٦٣٣} فنعم الشيخ أنت لدى المخازي وبئس الشيخ أنت لدى المعالي (٣)

[لغات فيهما]

/ ٣٧٨ (وأصلها فَعِل)(٤) بكسر العين كـ « سَمِع » ، (وقد يردان كذلك) ، بكسر العين ، كقوله:

{٦٣٤} فَفِدَاءُ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ شُرٍّ وَضُرّ (٥)

خَالَتِي والنَّفْسُ قِدْماً إِنَّهم نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الأمر المُبِرّ

---

(١) سورة المرسلات آية : ٢٣ .

(٢) سورة ص آية : ٤٤ .

(٣) من الوافر ، وقد استشهد به بعضهم - كما ينقل الشيخ خالد - على أن نعم وبئس قد يراد بهما النفوذ في الشيء وعدمه ، . وهذا لايتضح انظر ديوانه: ٣٣٤

(٤) قال سيبويه في فَعِل » ٤ / ١٠٧ : « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإنَّ فيه أربع لغات : مطرد فيه فَعِلٌ، وفَعِلٌ ، وفِعِلٌ ، وفِعْلٌ : إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء » .

(٥) من الرمل ، لطرفة بن العبد .

والشاهد فيه قوله : (نعم) حيث جاءت « نعم » على حذف فعل ، وهي الأصل ، انظر : الكتاب ٤/ ٤٤٠، المقتضب ٢ / ١٣٨ ، الخزانة ٩ / ٣٧٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٦٤ ، الإنصاف ١ / ١٢٢ ، والخصائص ٢ / ٢٢٨ .

استشهد سيبويه بالبيت على مجيء « نعم » على لغة هذيل فيها « نعمَ » ، وانظر اختلاف روايته في الكتاب ٤/ ٤٤٠ حاشية (٢) .

(أو) فَلْ(بسكون العين ، وفتح الفاء وكسرها) ، أي : كسر الفاء مع سكون العين .

(أو) فِلْ(بكسرهما) أي : العين ، والفاء[1] ، نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِي ﴾[2] .

[لغات في حلقي العين]

(وكذا كل ذي عين حلقية من « فَعِل ») ، بفتح الفاء ، وكسر العين[3] (فعلاً ، أو اسماً) ، فإنه يجوز فيه اللغات الأربع ، فتقول في « شهد » - فعلاً - : شَهْدَ ، وشِهْدَ ، وشِهِدَ ، وتقول في ، « شَهِد » اسماً كذلك .

(وقد تجعل العين الحلقية متبوعة للفاء[4] في فعيل) ، فتقول : شهيد ، وضئيل ، وبعير ، وصغير ، ونحيف ، وبخيل ، بكسر فائها إتباعاً لعينها ، وكذا سائرها ، ولا فرق في ذلك بين الاسم والصفة ، والمؤنث بالهاء ، نحو : « بهيمة » ، فالإتباع جائز في جميع ذلك ، وهو لغة تميم[5] .

(و) قد تجعل العين الحلقية (تابعتها) ، أي : تابعة الفاء ، (في فعل) ، بفتح الفاء ، وسكون العين ، فتقول في « فَحْم » و في « قَعْر » : فَحَم وقَعَر ، بفتح العين الحلقية إتباعاً للفاء ، وكذلك ما أشبههما .

---

(١) وهي لغة هذيل ، الكتاب ٤ / ٤٤٠ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٧١ .

(٣) في «ب» : بفتح الفاء وسكون العين ، ثم صححت في الهامش : بفتح الفاء وكسر لعين .

(٤) في السلسيلي والمساعد : متبوعة الفاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

ومذهب البصريين ، أن الفتح فيما ثبت سكونه من هذا النوع ، مقصور على السماع[١]، وأن الوارد منه بوجهين مما وضع على لغتين وليس أصله السكون ، ثم فتح ، واختاره ابن جني[٢].

(وقد يتبع الثاني الأول في مثل : نحو ، ومحموم) ، فيقال : نَحَوٌ ، ومَحَمُومٌ - بفتح الحاء فيهما إتباعاً للنون والميم .

(وقد يقال في « بئس » : « بِئْسَ ») ، حكاه أبو علي [٣] ، قال المصنف : « والوجه فيه أن أصله « بيس » مخفف « بئس » ، ثم فتحت الباء التفاتاً إلى الأصل : وترك مانشأ عن الكسرة ؛ لأنها أكثر استعمالاً »[٤] ، وقال غيره[٥] : « إن الهمزة جعلت بين الهمزة والياء ، ثم سكنت بعد التسهيل ، ثم أخلصت ياء على حد قولهم في ، يومئذٍ : يومئذ .

« فصـــل »

[فاعل نعم وبئس]

(فاعل « نعم » ، وبئس في الغالب)/ ، اسم (ظاهر معرف بالألف واللام) ، الجنسية ، /٣٧٩/ نحو: ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾[٦] ، ونحو : ﴿ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[٧] .

---

(١) المساعد ٢ / ١٢٤ .

(٢) المساعد ٢ / ١٢٤ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٥ ، وحكاه سيبويه ٤ / ١٠٩ : « وسمعت بعض العرب يقول : بيس ، فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل » . وحكاه أبو علي في الإيضاح ٣٧

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧ - ٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٠٥ .

(٦) سورة الأنفال آية : ٤٠ .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٠٦ .

(أو مضاف إلى المعرف بهما) ، حال كون المضاف (مباشراً) للمعرف بهما بنفسه ، نحو : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) ، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (٢) ، (أو بواسطة) ، نحو : « نِعْم ابنُ اخْتِ الْقَوْمِ ، وَبِئْس ابنُ أَخِي الْعَشِيرَةِ » .

(وقد يقوم مقام ذي الألف واللام « ما ») في ، نحو : « نِعْمَ مَا صَنَعْتَ » فـ « مَا » فاعل ، حال كونها (معرفة تامة) ، غير مفتقرة إلى صلة ، والمخصوص محذوف ، و « صنعت » صفته ، والتقدير : نِعْمَ الشَّيْءُ شَيْءٌ صَنَعْتَ ، (وفاقاً لسيبويه (٣) والكسائي (٤) .

لا موصولة) ، و « صنعت » صلتها ، واستغني بها وبصلتها عن المخصوص ، والتقدير : نِعْم الَّذِي صَنَعْتَه ، (خلافاً للفراء(٤) والفارسي (٥)) .

(وليست بنكرة مميزة) ، لفاعل نِعْم المضمر ، و « صنعت » صفة المميز ، والمخصوص محذوف ، والتقدير : نِعْم شَيْئاً صنعتَ ، (خلافاً للزمخشري (٦) وللفارسي في أحد قوليه) ، وتقدم عنه موافقة الفراء في كونها فاعلاً موصولاً .

[مايتبع فاعلما]

(ولا يؤكد فاعلهما) ، أي : فاعل « نعم » و « بئس » (توكيداً معنوياً) اتفاقا(٧) ، فلا يقال :

---

(١) سورة النحل آية : ٣٠ .

(٢) سورة النحل آية : ٢٩ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ١٤٠ : « إن شئت جعل شدَّ ما ، وعزَّ ما كنعم ما ، كأنك قلت : نعم العملُ أنك تقول الحقَّ » .

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ٥٦ .

(٥) المسائل المشكلة - البغداديات - ص : ٢٩٩ .

(٦) المفصل ص ٢٧٣ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩ .

« نِعْمَ الرَّجُلُ نَفْسُه » ، وَ « بِئْسَ الرَّجُلُ عَيْنُه » ، ويؤكد توكيداً لفظياً ، تقول : « نِعْم الرَّجُل الرَّجُلُ زَيْدٌ » .

والفرق أن التوكيد المعنوي ، لدفع توهم الخصوص ، أو تقدير مضاف ، وهو مناف لإرادة الجنس المقصودة هنا بخلاف التوكيد اللفظي .

(وقد يوصف) فاعلهما إذا أُوِّل بالجامع لأكمل الخصال ، كقوله :

٦٣٥ نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ { أَنْتَ }[1] إِذا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الْحُجُراتِ نَارَ الْمَوْقِدِ[2]

(خلافاً لابن السراج[3] والفارسي) ، في منعهما الوصف على الإطلاق ، وحملا « المري» في البيت على البدلية مما قبله .

قال المصنف : « لايمنع النعت على الإطلاق كما قالا ، بل يمتنع عند قصد التخصيص مع كون الفاعل للجنس ؛ لأن التخصيص ينافي التعميم ، أما إذا تأوَّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ »[4] انتهى ./ وعطف البيان كالصفة ، والبدل ، والعطف لايجوز منهما إلا يباشِرُ / ٣٨٠/ «نعم، وبئس » ، على مابحثه أبو حيان[5] .

---

(١) { } ساقطه من الأصل و « ب » .

(٢) من الكامل ، لزهير بن زبي سلمى .
والشاهد فيه قوله : (نعم الفتى المري) حيث أتبع فاعل « نعم » بنعت لإرادة أنه جامع ، انظر : ديوانه:٢٥ ، الأصول ١ / ١٢٠ ، الخزانة ٩ / ٤٠٤ ، المغني ٢ / ٦٥٠ ، العيني ٤ / ٢١ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٠ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٦ .

(٣) الأصول ١ / ١٢٠ .

(٤) شرح ابن مالك ٣ / ١٠ ، بتصرف .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٨ ، قال المرادي في شرح الألية ٣ / ٨٧ : « وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل جوازهما .

(و) من غير الغالب ، (قد[١] ينكر) ، فاعل « نعم ، وبئس » (مفرداً) ، حكى الأخفش [٢] عن قوم من العرب أنهم يقولون : نِعْم خَليلٌ زَيْدٌ ، وقال الحارث بن عباد : نعْمَ قَتِيلٌ أَصلَحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ ابْنَيْ وَائِل ، ويروي : نِعْم القَتِيلُ قتيلاً .

(أو مضافاً) ، كقوله :

[٦٣٦] فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا [٣]

وهذا ونحوه محمول على الضرورة عند سيبويه[٤] والجمهور[٥] ، وأجازه الكوفيون [٦] في السعة .

[إضمار فاعلهما وتمييزه]

(ويضمر) ، فاعل « نعم ، وبئس » كثيراً ، نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ [٧] .

---

(١) في الأصل و « ب » : « ومن غير الغالب قوله وقد ينكر وليس هذا مرادا .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨١ .

(٣) من البسيط ، نسب لحسان ، ولأوس بن معزاء ، ولكثير النهشلي .
والشاهد فيه قوله : (نعم صاحب قوم) حيث رفع « نعم » صاحب قوم ، وهو نكرة مضافة ، انظر : الشرح الكبير ١ / ٦٠١ ، الخزنة ٩ / ٤١٥ ، ابن يعيش ٧ / ١٣١ ، المقرب ١ / ٦٦ ،الأشموني ٣ / ٢٨ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٠ ، والمقتصد ١ / ٣٦٥ .

(٤) قال أبو علي : ولايجوز ذلك على مذهب سيبويه ، لأن المرفوع بنعم لايكون إلاّ على الجنس » انظر الخزانة ٩ / ٤١٧ .

(٥) حاشية الخضري ٢ / ٤٣ .

(٦) المساعد ٢ / ١٢٩ .

(٧) سورة الكهف آية : ٥٠ .

﴿٦٣٧﴾ وَنِعْمَ امرءاً هَرِمٌ ... ... [1]

حال كون فاعلهما المضمر (ممنوع الإتباع) ، بتوكيد أو غيره من التوابع ، لشبهه بضمير الشأن في الإبهام والتفسير بمتأخر ، فأما ما روي من ، نحو : « نعم هم قوماً أنتم » [2] . فشاذ لا يعرج عليه ، و «هم» توكيد للضمير المستكن في « نعم » على المعنى .

(مفسراً) الضمير (بتمييز مؤخر) عن « نعم ، وبئس » باتفاق ، فلا يجوز أن يتقدم عليهما ، فلا يقال : « رجلا نعم زيد » ، ولا « رجلاً بئس عمرو » .

(مطابق) التمييز للمخصوص في الإفراد وفروعه تذكيراً وتأنيثاً ، فتقول : « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وَنِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، وَنِعْمَ رِجَالاً الزَّيْدُونَ ، وَنِعْمَتِ امْرأةً هِنْدٌ ، وَنِعْمَ امرأتين الهِنْدَان ، وَنِعْمَ نِسَاءً الهنداتُ » .

(قابل « أل ») ، أي : صالح لأن تقبل « أل » ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بـ «أل » ، فلا يكون مثلا ، وغيراً ، وأفعل من ، ممالا يقبل « أل » ولا كلمة « ما » خلافاً للفراء[3] والزمخشري[4]. (لازم) ذكره ، أي : مذكور (غالباً)، - كما مر - ومن غير الغالب حذف المميز في قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوضَّأَ يَوْمَ الجُمعَةِ فَبِها وَنِعْمَت » [5] أي : فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة سنة ، فأُضمر الفاعل على شريطة التفسير ، وحذف المميز للعلم به .

---

(١) جزء بيت من البسيط ، لزهير بن أبي سلمى ، وتمامه : . . لم تعر نائبة : إلا وكان لمرتاع بها وزرا .
والشاهد فيه قوله : (نعم امرأ) على إضمار فاعل « نعم » وقد فُسرْ « امرأ » ، انظر : أوضح المسالك ٣/ ٣٧٥ ، التصريح ٢ / ٩٥ ، الأشموني ٣ / ٣٢ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٥ ، والمساعد ٢ / ١٢٩ .

(٣) ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣ ، وكذا المرادي ١ / ٤١٥ ، وكذا الدماميني ١ / ٤١٥ .

(٤) المفصل : ٢٧٥ .

(٥) سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٧ .

(وقد يرد) التمييز (بعد الفاعل الظاهر مؤكداً) ، كقوله : .

{٦٣٨} ... ... بِئْسَ الفَحَلُ فَحْلُهم فَحْـلاً ... ... [١]

(وفاقاً للمبرد [٢] والفارسي [٣]) لاحال مؤكدة .

[إسنادها إلى الذي والتي]

(ولا يمتنع عندهما) ، أي : عند المبرد[٤] والفارسي / (إسناد «نعم» و «بئس» إلى «الذي» / ٣٨١/ الجنسية) نحو : {نِعْم [٥]} الذي يأمر بالمعروف عمر » ، أي : نِعْمَ الآمرُ بالمعروفِ ، على قصد الجنس .

ومنع كون الذي فاعل « نعم » و « بئس » مطلقاً الكوفيون[٦] ، وجماعة من البصريين[٦] كابن السراج[٧] والجرمي [٨] .

---

(١) من البسيط ، لجرير : والبيت تاماً : والتغلبيون بئس الفحلُ فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطيقُ .
والشاهد فيه قوله : (فحلاً) حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد ، انظر : ديوانه ١/ ١٩٢، المقرب ١ / ٦٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٥ ، المساعد ٢ / ١٣٠ ، الأشموني ٣ / ٥٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والأصول ١ / ١١٧ .

(٣) الإيضاح العضدي ١٢٨ ، وفي المخطوطتين لاحال خطأ .

(٤) المقتضب ٢ / ١٤١ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٧ .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) الهمع ٥ / ٣٦ .

(٧) الأصول ١ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٨) المساعد ٢ / ١٣١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ٨٣ .

قال في البسيط : « وكذا التي إذا أريد بها الجنس تكون فاعلاً لهما باتفاق » ، وفي دعوى الاتفاق نظر [١] .

[استعمالات نادرة]

(وندر) تقديم المخصوص على التمييز ، (نحو : « نعم زيدٌ رَجُلاً ») ، والأصل : «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » ، ففي « نعم » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، و « رجلا » تمييز ، و « زيد » مبتدأ، والجملة قبله خبره ، ومذهب البصريين وجوب تقديم التمييز على المخصوص [٢] ، وأجاز ذلك الكوفيون [٢] بناء منهم على أنَّ زيداً فاعل « نِعْمَ » لامبتدأ ، ولاضمير في « نعم » .

(و) ندر (مر بقوم يعِمُوا قَوْمًا) ، وندروه من جهة مطابقة الضمير مفسره ، وحق الضمير هنا الإفراد والاستتار ، ومنعه البصريون [٣] ، وأجاز قوم من الكوفيين ، تثنية هذا الضمير وجمعه، فتقول : « قَومُكَ نَعِمُوا رِجالاً ، وَأَخَواكَ نعْما رَجُلَيْنِ » ، وروى ذلك الكسائي [٤] عن العرب .

(و) ندر (نعم بهم قوماً) والمراد : نِعْموَا ، لكن زيدت الباء في الفاعل ، كما في : ﴿كَفَى باللَّهِ شَهِيداً﴾[٥] ، وندوره من جهة كون الفاعل هنا ضميراً مطابقاً .

---

(١) قال الدماميني ١ / ٤١٦ : « ومقتضى النظر الصحيح ألاَّ يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً بل إذا قصد به الجنس جاز ، وإن قصد به العهد منع » .
وقالالرضي في شرح الكافية ٢ / ٣١٧ : « ولايمتنع عند أبي علي والمبرد - وهو الحق - خلافاً لغيرهم إنسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية » .

(٢) المساعد ٢ / ١٣١ .

(٣) الأصول ١ / ١١٧ .

(٤) الارتشاف ٣ / ٢٣ .

(٥) سورة الرعد آية : ٤٣ .

(و) ندر قوله صلى الله عليه وسلم : (نِعْمَ عبد الله خالِدُ[1]) بن الوليد .

(و) قول ابن مسعود ، أو غيره من العبادلة : (« بئس عبد الله أنا إن كان كذا ») .

(و) قول سهل بن حنيف [1] : (« شَهِدْتُ صِفِّين ، وَبِئْسَتْ صِفُّون) .

ووجه ندوره مجيء الفاعل في الأول مضافاً إلى علم ، وفي الأخبرين علماً ، وجمهور النحويين على المنع[2]، وأولوا هذا على حذف التمييز .

وعبد الله في الأول المخصوص بالمدح ، وخالد بدل منه ، و «عبد الله» في الثاني ، و«صفون» في الثالث المخصوصان ، وأنا في الثاني بدل ، والتقدير : نِعْم رَجُلاً عَبْدُ اللَّه ، وَبِئْسَتْ بُقْعَةٌ صفُّون، ومع هذا لاتخلو دعوى حذف التمييز عن شذوذ ، فإن الأصح منع حذفه .

[أحوال المخصوص بالمدح والذم مواضعه]

(ويدل على المخصوص بمفهومي « نعم ، وبئس ») ، وهو المقصود بالمدح بعد « نعم » ، وبالذم/ بعد « بئس » ، ومعنى : (يدل) عليه ، أي : يجوز حذفه ، لدلالة ماقبله عليه ، نحو : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْد ﴾ [3] ، أي : أيوب . /٣٨٢/

(أو يذكر) المخصوص (قبلهما) ، أي : قبل « نعم ، وبئس » حال كونه (معمولاً للابتداء)، نحو: « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ، وَعَمْرو بِئْسَ الْغُلَامُ » ، ولا خلاف أنّ الجملة بعد المبتدأ في موضع الخبر .

---

(١) الهمع ٥ / ٣٩ ، ٤٠ . ، انظر رواية أحمد ٤/ ٩٠

(٢) المساعد ٢ / ١٣٣ .

(٣) سورة ص آية : ٤٤ .

(أو) معمولاً (لبعض نواسخه) ، أي : الابتداء ، وهي : كان وأخواتها ، و إن وأخواتها ، وظن وأخواتها ، مثال كان :

{٦٣٩} إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْد تَقْدِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْت نِعْمَ الْمُمَارِسُ[١]

ومثال إن :

{٦٤٠} إنَّ ابن عَبْد اللَّهِ نِعْمَ أَخُو النَّدَى وابن الْعَشِيرَةِ[٢]

ومثال ظن : « ظننت زيداً نِعْمَ الرَّجُلُ » .

(أو) يذكر المخصوص (بعد فاعلهما) ، حال كونه (مبتدأ) عند ابن خروف[٣] ونسب إلى سيبويه[٤] ، نحو : « نِعْم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَ الرَّجُل عَمْرٌو » ، (أو) حال كونه (خبر مبتدأ لا يظهر) ذلك المبتدأ عند السيرافي[٥] والصيمري[٦] ، والتقدير: « نِعْم الرَّجُلُ هُو زَيْدٌ » ، وقيل : مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : زَيْدٌ الْمَمْدُوحُ أو الْمَذْمُومُ .

---

(١) من الطويل ، ليزيد بن الطثرية .
والشاهد فيه قوله : (كنت نعم الممارس) حيث جاء المخصوص بالمدح اسم كان قبل نعم ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٧ ، الخزانة ٩ / ٣٨٨ ، الأشموني ٣ / ٣٨ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٠٢ .

(٢) من مجزوء الكامل ، لأبي دهبل الجمحي .
والشاهد فيه قوله : (إن ابن عبد الله نعم أخو) بدخول « إنَّ » على المخصوص بالمدح وتقديمه ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٨ ، الأشموني ٣ / ٣٧ ، المساعد ٢ / ١٣٤ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٠٣ ، والخزانة ٩ / ٣٨٨ .

(٣) المساعد ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٣٤ .

(٥) المساعد ٢ / ١٣٤ .

(٦) التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٥ .

(أو) حال كونه (أول معمولي فعل ناسخ) ، كقوله :

﴿٦٤١﴾ لَعَمْري لئِنِ انْرَفْتُم أَوْ صَحَوْتم لَبِئْس النَّـدامى كُنْتُم آلَ أَبْجَرا (١)

وكقوله :

﴿٦٤٢﴾ يَمِيناً لَنِعْمَ السَّيْدَانِ وُجِدْتُـمَـا عَلى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ (٢)

واحترز بالفعل من الحرف ، فلا يجوز : « نِعْمَ « رَجُلٌ » إِنَّ زَيْداً » ؛ لأن خبر « إن » لايتقدم عليها .

[شروطـــه]

(ومن حقه) ، أي : المخصوص بالمدح أو الذم (أن يختص) كأن يكون معرفة ، نحو : «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ .» ، أو مقارباً لها بالتخصيص ، نحو : « نِعْمَ الْعَمَلُ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » ، وذلك لأن المخصوص مبتدأ ومن حق المبتدأ أن يكون معرفة ، أو قريباً منها .

ومن المسوغات : كون الخبر جملة متقدمة مشتملة على فائدة ، ومن ذلك قولهم : « نعم البعير جمل ، ونعم الإنسان رجل ، ونعم مالاً ألف ، ونعم المال أربعون » ، وما أشبه ذلك .

---

(١) من الطويل ، للأبيرد اليربوعي .
والشاهد فيه قوله : (لبئس الندامى كنتم) جيث وقع المخصوص بالنعم اسم كان ، انظر : المحتسب ٢/ ٣٠٨، شرح التسهيل ابن مالك ٣ / ١٧ ، الارتشاف ٣ / ٢٣ ، الهمع ٥ / ٣٦ ، الخزانة ٩ / ٣٨٨.

(٢) من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى .
والشاهد فيه قوله : (نعم السيدان وجدتما) حيث وقع المخصوص بالمدح نائب فاعل « وجد » وهو في الأصل مفعوله الأول ، انظر : ديوانه : ٧٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٦ ، المساعد ٢ / ١٣٤ ، والخزانة ٩/ ٣٨٧ ، الاشباه والنظائر ٤ / ٢٠٥ .

(و) أن (يصلح للأخبار بة عن الفاعل) حال كونه (موصوفاً بالممدوح بعد « نعم »، وبالمذموم بعد « بئس ») ، كما يقال في : « نعم الرجل زيد : الرجل الممدوح زيدٌ » ، و في « بِئْسَ الرَّجل عَمْروٌ : الرَّجلُ المذْمُوم عَمْروَ » .

قال أبو علي [١] : « ومن شرطه أن يصدق عليه اسم الفاعل » ، (فإن باينه) ، بأن لم يصلح المخصوص ، لجعله خبراً عن الفاعل (أُوِّل) ، نحو : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوم الَّذين كَذَّبُوا بِآيات اللَّه ﴾[٢]، فلو حذفت « بئس » وأخبرت بـ « الَّذينَ » عن « مَثَلُ الْقَوم » لم يجز ، فوجب لذلك التأويل ، إما بجعل « الَّذينَ » في موضع جر نعتاً للقوم ، وبجعل المخصوص محذوفاً ، أي : مثل هؤلاء ، وإما بجعل « الذين » هو المخصوص/ ، على تقدير: « بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ مثل الذين ، ثم /٣٨٣/ حذف المضاف ، قاله الفارسي [٣] .

[حذفـه]

(وقد يحذف) المخصوص (ويخلفه صفته) حال كونها (اسماً) ، نحو : « نِعْم الصَّدِيقُ حَكيْم كَرِيم » ، و « بئس الصاحب عذول خذول » (أو فعلاً) ، نحو : « نِعْم الصَّاحِب تَسْتَعِينُ بِه فَيُعينُكَ ، أي : صَاحبٌ تَسْتَعِينَ به ، قال :

{٦٤٣} ... ... فنعم الفتى يُرْجَى وَنِعْمَ الْمُؤَمَّلُ [٤]

---

(١) في المخطوطتين « الوس » تحريف والنص المنقول لابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ١٩ .

(٢) سورة الجمعة آية : ٥ .

(٣) الإيضاح ص ١٢٨ ، وانظر الحاشية رقم (١٣) .

(٤) من الطويل ، للأخطل ، وصدره في الديوان : ١٥٩ * إلى خَلِد حتى أنخنا بمَخلد * .
والشاهد فيه قوله : (نعم الفتى يرجى) على ماوضحه الشارح ، انظر : المساعد ٢ / ١٣٦ .

(٤) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩ ، وفيه « من يراعى » .
والشاهد فيه قوله : (لبئس المرءُ قد مُلئ) بحذف المخصوص ، وقيام صفته مقامه حال كونها جملة فعلية .

أي : فتى يرجى ، وبئس الصاحب تستنجد به فلا ينجدك ، أي : صاحب تستنجد به ، قال :

{٦٤٤} لَبِئْسَ المَرْءُ قَدْ مُلِئَ ارْتِيَاعاً وَيَأْبَى أنْ يُراعي مَا يُرَاعي (١)

(وقد) يحذف المخصوص وصفته و (يغني متعلق بهما) من جهة المعنى ، كقول الراجز :

{٦٤٥} بِئْسَ مَقَامَ الشَّيْخ أَمْرِس أَمْرِسْ إمَّا عَلى قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسِسِ (٢)

والأصل ، بئس مقام الشيخ مقام مقول فيه أَمْرِسْ أَمْرِسْ ، فحذف المخصوص وهو مقام ، وصفته وهي مقول ، وأبقى معمولها ، وهي أَمْرِسْ أَمْرِسْ ، يقال : مُرِسْ الحَبْل ، إذا وقع في أحد جانبي البكرة ، فإذا أعدته إلى مجراه ، قلت : أَمْرَسْتُه ، وأَمْرِسْ هُنَا مِن هَذَا ، والقعو : خشبتان في البكرة فيهما المحور ، والمحور : العود الذي تدور عليه البكرة ، واقعنسس : تأخر ورجع إلى خلفه ، يقول المرتجز : إذا استقى الشيخ ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : أمرس ، وإذا استقى بغير بكرة أو أوْجَعَهُ ظهرُهُ ، فيقال له : اقعنسس وأجدب الدلو .

[تلحق المخصوص تاء التأنيث]

(وإن كان لمخصوص مؤنثاً جاز أن يقال : « نِعْمَتْ » ، و « بِئْسَتْ ») ، بالتأنيث ، (مع تذكير الفاعل) ، كقوله :

{٦٤٦} نِعْمَتْ جَزَاءُ المُتَّقِينَ الجَنَّهْ دَارُ الأَمَانِي والمُنَى والمِنَّهْ (٣)

---

(١) انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤١٥ .

(٢) لم أعثر على من نسبه ، : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠ ، المساعد ٢ / ١٣٦ ، الإنصاف ١ / ١١٦ ، المنصف ٣ / ١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٧ ، الشرح الكبير ١ / ٢٦٣ ، الارتشاف ٣ / ٢٦ ، والشاهد فيه عل ما وضحه الشارح .

(٣) رجز ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠ ، المساعد ٢ / ١٣٧ ، الخزانة ==

وحذف التاء أجود من ثبوتها ، وكان القياس منع التأنيث ، لكون الفاعل مذكراً ، ولكن لما كان الفاعل والمخصوص في المعنى شيئً واحداً ، جاز التأنيث ، وتقول : « بِئْسَتْ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ النَّارُ » بالتأنيث وعدمه .

[ملحقات بنعم وبئس]

(وتلحق « سَاءَ ») ، في إنشاء الذم (بـ « بئس ») ، فتجري مجراها / في جميع الأحكام /٣٨٤ المتقدمه ، فتقول : « ساءَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَب » ، وَ « سَاءَت الْمَرْأَةُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ » ، وَ « سَاءَ رجُلاً هُو» ، و « سَاءَت امرأةً هِي » ، وَ « ساءَ مثوى الكافرين النار » ، و « ساءت مثوى الكافرين النار».

وأصل سَاءَ : سَوَأ بالفتح ، فحول إلى « فَعُل » بالضم فصار قاصراً ، ثم ضمن معنى « بئس» فصار جامداً قاصراً ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ولكثرة هذه الأعمال أفرده بالذكر عما بعده . (و) يلحق (بها) ، أي : بـ « بئس » (و بـ « نعم ») ، في إفاة المدح والذم («فَعُل») المضموم العين حال كونه (موضوعاً) من أول الأمر على الضم ، نحو : « حَسُنَ الْخُلُق خُلُق الْحُكَماء » ، ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقَا ﴾ [١] ، و « قبح العناد عناد المبطلين » و ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ [١] .

(أو محولا من « فَعَل ») المفتوح (أو فَعِلَ) المكسور ، كقول العرب : « قضوا الرجل فلان، وعلمُ الرَّجُلُ فُلاَنٌ » ، بمعنى : نعم القاضي هو ، ونعم العالم هو » ، قاله المصنف [٢] ، وهو موافق لظاهر كلام الإيضاح[٤] .

---

(١) سورة الكهف آية : ٣١ ، ٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١ .

(٣) سورة الكهف آية : ٥ .

(٤) المساعد ٢ / ١٣٨ .

ونص بعض النحويين على أن : علم ، وجهل ، وسمع ، تبقى على لفظها عند قصد هذا الاستعمال ، ولا تحول إلى « فعل » بضم العين [١] " انتهى . وفي النهاية أجاز النحويون نقل كل «فعل » و « فَعِلَ » إلى فَعُل للمبالغة في المدح والذم .

وعن الكسائي[٢] أنه يجوز ذلك إلا في ثلاثة أفعال : سمع ، وعلم ، وجهل ، ومن أجاز قال: سَمُع ، وعَلُم ، وجَهُلَ بالضم » . انتهى . فتبين أن في المسألة خلافاً .

وإنما حول : فَعَل ، وفَعِلَ إلى فَعُل ، ليصير قاصراً كـ « نعم ، وبئس » ، وحكم المضعف أن يدغم ، نحو : « حُبَّ الرجلُ زيد » ، ويجوز النقل .

[تحويل المصنف والمعتل إلى فعل]

وحكم معتل العين ، واللام إنْ كان من باب قوة : قلب الضمة كسرة ، فتقلب الواو الثانية ياء، ومن باب « شويت » قلب الياء واواً للضمة قبلها ، ثم يفعل فيه مافعل في قوة ، ويجوز فيهما الإسكان كـ « قَوْيَ وشَوْيَ » ، ولايدغم ، لعروض الإسكان .

والأجوف يقدر فيه الضم ، نحو : « باع الرجل زيدٌ » .

والمنقوص على « فَعُل » ، نحو : « سُرو الرجل زيد » ، ويجوز تسكينه ، أو على فعل ، أو فعل ، فقيل : لايغير ، وقيل : بل يغير .

ثم قال الفارسي : « صيغة فَعُل ، المذكور ملحقة بباب « نعم » فقط ، فيثبت لها جميع أحكام « نعم » .

---

(١) المساعد ٢ / ١٣٨ .

(٢) الارتشاف ١ / ٢٧ .

[المحول إلى فعل يفيد التعجب ويأخذ بعض أحكامه]

وقال المبرد : « ملحقة بباب التعجب[1] أيضاً ، فلا يلزم فاعلها « أل » أو الإضمار ، وهو الصحيح ، وإليه أشار بقوله : (مضمناً تعجباً) فـ « قضو الرجلُ ، وعَلم الرَّجل » متضمن معنى ما أقضاه ، وما أعلمه . / /٣٨٥/

(و) لتضمنه التعجب ، (يكثر انجرار فاعله بالباء) ، نحو : « حَسُنَ بِزَيدٍ رَجُلاً » ، وَكَقَوله :

{٦٤٧} فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[2]

بمعنى : أحسن بزيد ، وأحبب بها .

(واستغناؤه) أي : فاعله (عن الألف واللام) ،كقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُلَئِكَ رَفِيقاً ﴾[3] ، بمعنى : ما أحسن أولئك .

(إضماره) ، أي : فاعله (على وفق ماقبله) ، نحو : « الزيدون كرموا رجالا » ، بمعنى : ما أكرمهم رجالاً ، ولو كان ملحقاً بباب « نعم » فقط ، لم يجز جر فاعله بالباء ، ولا استغناؤه عن الالف واللام ، ولا إضماره على وفق ماقبله ، وقد يلحق بـ « حبذا » ، فيكون فاعله اسم إشارة مفسراً، وغير مفسر ، نحو : « حَسُنَ ذَا زَيْدٌ » ، وهو قليلٌ .

---

(١) المقتضب ٢ / ١٤٧ .

(٢) من الطويل ، للأخطل ،
والشاهد فيه تضمن حب المهملة من قتل معنى التعجب وجر فاعله بالباء . الأصول ١ / ١١٦ ، سر صناعة الاعراب ١ / ١٤٣ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٩ ، الخزانة ٩ / ٤٢٧ ، المساعد ٢ / ١٣٨ ، الهمع ٥/ ٥٢،
واختلفت روايته في الديوان : ١٥٥ * فَأَطيبْ بها مَقتولةً * بدل : وحبَّ بها .

(٣) سورة النساء آية : ٦٩ .

[٣٣] « بَابُ حَبَّذَا »

[تحويل حب وماتبع التحويل]

(أَصلُ « حبَّ ») المدغم (من «حبذا » : حَبُبَ) ، بضم العين والفك ، (أي : صارحبيباً ، فأدغم) بتسكين عينه وادراجها في لامه (كغيره) من الأفعال الثلاثية التي عينها ولامها من وادٍ واحد ، أو كغيره مما فيه مثلان محركان في كلمة ، والدليل على أن أصله « حَبُبَ » بالضم ، كونه لايتعدى ، وأن مابُنى للمدح من هذا النوع يكون مضموم العين أصلاً ، أو تحويلاً ، وهذا محول وأصله : « حَبَبَ » بفتح الباء متعدياً ، كقول العرب : « حَبَبْتُ زَيْداً » ، فَحُوِّلَ[1] « فَعَلَ إلى فَعُل » بضم العين ، فصار لازماً (وألزم منع التصرف) ، وهو الجمود ، لخروجه عن أصله إلى المدح .

(و) ألزم (إيلاء « ذا » فاعلاً) ، فتقول : « حبذا زيدٌ » فـ « حَبَّ » فعل ماض ، و « ذا » فاعله .

ولاتتغير « ذا » (في إفراد وتذكير وغيرهما) ، من تثنية ، وجمع ، وتأنيث ، فتقول : «حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، وَرَجُلَيْنِ الزَّيْدانِ ، وَرِجالاً الزَّيْدُونَ ، وامرأةً هِنْدٌ ، وامرأتين الْهِنْدَانِ ، ونِساءً الهِنْدَاتُ »، بإفراد « ذا » وتذكيره في الجميع ؛ لأن « حبذا » جرى مجرى المثل ، والأمثال لاتغير .

[إعرابه]

(وليس هذا التركيب) ، أي تركيب « حب » مع « ذا » (مزيلاً فعلية «حب » فيكون) «حب » (مع « ذا ») في حال تركيبه (مبتدأ) مخبراً عنه بالمخصوص ،(خلافاً للمبرد[1] ، وابن

---

(١) العبارة في الأصل : « فحول إلى فعل إلى فعل » .

(٢) المقتضب ٢ / ١٤٣ .

السراج [١] ومن وافقهما) ، كابن عصفور ، في قولهم : « غُلِّبتِ الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ ، وما بعده الخبر»[٢] .

/ ونقل بعضهم عن المبرد ، أنه يقول باسمية « حبذا » ، ولا يقول : إنه مبتدأ ، بل خبر . /٣٨٦/

(ولا) التركيب مزيلاً (اسمية « ذا » فيكون مع « حب » فعلا فاعله المخصوص ، خلافاً لقوم) منهم : الأخفش وخطاب[٣] ، قالوا : « غُلِّبَتْ الفعلية لتقدم الفعل ، وكثرة حروفه فصار الجميع فعلا ، والمخصوص فاعل .

[لاحبذا للذم]

(وتدخل عليها) ، أي : على «حبذا » («لا») النافية (فتحصل) بذلك (موافقة « بئس» معنى) من إفادة الذم ، كقوله :

{٦٤٨} أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْت مَيٌّ فَلاَ حَيَّذَا هِيَا [٤]

وفي دخول « لا » على «حبذا » على كل قول ، إشكال ؛أما على الفعلية ، فلأن « لا » لاتدخل على فعل جامد ماض ، وأما على الاسمية [٣] ، فلأن « لا » إذا عملت إنما تعمل في اسم يراد به الجنس ، وإذا أهملت وجب تكرارها عند الأكثرين .

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٠٨ .

(٢) من الطويل ، لذي الرمة ، والشاهد فيه قوله : (فلاحبذا هيا) حيث صار هاهنا للذم بدخول حرف « لا » عليها، الدرر ٢ / ١١٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢ ، العيني ٤ / ١٢ ، الأشموني ٣ / ٤٠ ، الهمع ٥ / ٥١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٦ ، وملحقات ديوانه ٣ / ١٩٢٠ .

(٣) في الأصل « الاسم » .

[مختصرهما وأحواله]

(ويذكر بعدهما) ، أي : بعد «حبذا » و «لاحبذا « (المخصوص بمعناهما) ، من إفادة المدح[١] والذم (مبتدأ مخبراً عنه بهما)[٢] ، والرابط اسم الإشارة ، إن أريد بـ « ذا » الخصوص ، والعموم إن أريد به الشيوع .

(أو) المخصوص (خبر مبتدأ لايظهر) ، وجوباً ، وكأنه لما قيل : حبذا ، قيل : من المحبوب ، فقيل : زيد ، أي : هو زيد .

(ولا تعمل فيه) ، أي : في المخصوص ، (النواسخ) ، فتنسخ ابتدائيته ، فلا يقال : «حبذا كان زيدٌ » ، برفع « زيد » اسماً لكان .

(ولايقدم) على « حبذا » ، فلا يقال : « زيدٌ حبَّذا » ؛ لما تقدم من أنه كلام جرى مجرى المثل، وعمل الناسخ فيه ، وتقديمه ، تغيير له ، والأمثال لاتغير .

[تمييز المخصوص]

(وقد يكون قبله) ، أي : المخصوص ، (أو بعده تمييز مطابق) للمخصوص ، في إفراده، وتذكيره ، وغيرهما ، تقول في تقديم التمييز على المخصوص : « حبذا رجُلاً زَيْدٌ ، ورجُلَينِ الزَّيدانِ، ورِجَالاً الزَّيدونَ ، وامْرَأَةً هِنْدٌ ، وامْرأتَيْنِ الْهِندانِ ، ونِسَاءً الْهِنْدَاتُ » .

ويجوز تأخير التمييز عن المخصوص فيها كلها ، والتقديم أولى وأكثر ، قاله المصنف [٣] وشاهد التقديم قوله :

---

(١) المدح من ب .

(٢) « عنه بهما » كتبت في ب « به عنهما » وصوبت في الهامش .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧ .

{٦٤٩} ألاَ حَبَّذَا قَوْماً سُلَيْمٌ فَإِنَّهم وَفَوْا إِذْ تَوَاصَوْا بالإِعَانَةِ والنَّصْرِ (١) / /٣٨٧/

وشاهد التأخير قوله :

{٦٥٠} حَبَّذَا الصَّبْرُ شيمةً لامْرِئٍ رَا مَ مُبَاراةَ مُولَعٍ بالْمَعَالِي (٢)

[الحال من المخصوص]

أَوْ يكون قبل المخصوص (أَوْ) بعده (حال عامله «حَبَّ») ، نحو : « حبذا راكباً زيدٌ » ، ومنه قوله :

{٦٥١} يَا حَبَّذَا مَرْجُواً السَّرِيُّ السَّخِيُّ مَنْ يَرْجُه فَعَيْشُهُ الْعَيْشُ الرَّخِيُّ (٣)

و «حبذا زيد راكباً » ، ومنه قوله :

{٦٥٢} يَاحَبَّذَا الْمالُ مَبْذُولاً بِلاَ سَرَفٍ فِي أَوْجُهِ الْبِرِّ إِسْرَاراً وَإِعْلاَنَا (٤)

ويظهر من عطفه الحال على التمييز أنها مساوية له في أن تقديمه أكثر وأولى ، وقيل : التمييز ينبغي تقديمه ، والحال يستوي فيها الأمران .

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧ ، ٢٨ ، الهمع ٥ / ٤٩ ، السلسيلي ٢ / ٥٩٦ . والشاهد فيه قوله : (حبذا قوماً سليمٌ » بتقديم التمييز على المخصوص .

(٢) من الخفيف ، لرجل من طيء .
والشاهد فيه قوله : (حبذا الصبرُ شيمة) بتأخير التمييز عن المخصوص ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ ، الهمع ٥ / ٤٩ ، السلسيلي ٢ / ٥٩٦ .

(٣) رجز ، والشاهد فيه مجئ حال من مخصوص حبذا والحال قبل المخصوص .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ياحبذا المالُ مبذولاً) بجواز مجئ الحال من المخصوص متأخرة عنه انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٨ ، الارتشاف ٣ / ٣٠ ، المساعد ٢ / ١٤٤ ، السلسيلي ٢ / ٥٩٧ .

[الاستغناء عن المخصوص]

(وربما استغني به) ، أي : بالتمييز عن لمخصوص ، كقول بعض الأنصار :

{٦٥٣} بِاسْمِ الإلَهِ وَبِهِ بَدَيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا[1]

فَحَبَّذَا رَبًّا وحَبَّ دِينَا

أي : فحبذا رباً الإله .

(أو) استغني (بدليل آخر عن المخصوص) ، كقوله :

{٦٥٤} هَوَيْتُكَ حَتَى كَادَ يَقْتُلُنِي الْهَوَى وَزُرْتُكَ حَتَّى لاَمَنِي كُلُّ صَاحِبِ

وَحَتَّى رَأَى مِنِّي أَعَادِيكَ رِقَّةً عَلَيْكَ وَلَوْلاَ أَنْتَ مَالاَنَ جَانِبِي

أَلاَ حَبَّذَا لَوْلاَ الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْحيا مَنْ لَيْس بالْمُتَقَارِبِ[2]

أي : ألا حبذا حالي معك ، يشير إلى ماسبق في البيتين الأولين .

[حب دون ذا]

(وقد تفرد « حب ») من ذا فتستعمل وحدها ، ويكون مرفوعها حينئذ كل اسم يصح أن

---

(١) رجز لعبد الرحمن بن رواحة ، وتقدم الاستشهاد بالبيت الأول في باب العدد .
والشاهد هنا قوله : (فحبذا ربّاً) بالاستغناء بالتمييز « ربًّا » عن المخصوص الإله » ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٤ ، الهمع ٥ / ٤٦ ، الأشموني ٣ / ٤٢ .

(٢) من الطويل ، للمرار بن هماس الطائي ،
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٨ ، العيني ٤ / ٢٤ ، المغني ٢/ ٦١٧، الهمع ٥ / ٤٨ ، الأشموني ٣ / ٤١ .

يكون فاعلاً ، هكذا أطلق المصنف[١] ، وفيه تفصيل ، وهو أنه إن قصد به التعجب فالأمر كما قال ، وإن كان بمعنى « نعم » لم يسند إلا إلى ما يكون فاعلا لـ « نعم » ، (فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها) ، فتقول : « حب زيد » بفتح الحاء وضمها ، والأصل : حبُبَ ، فنقلت ضمة العين إلى الفاء، (وكذا كل « فَعُل ») ، بفتح الفاء ، وضم العين (حلقي الفاء مراد به مدح) أو ذم ، (أو تعجب) فإنه يجوز فيه نقل ضمة عينه إلى فائه ، كقوله :

{٦٥٥} حُسْنَ فِعْلاً لِقَاءُ ذِي الثَّرْوَةِ المـ ـلَّقِ بالْبِشْرِ والْعَطَاءِ الْجَزِيلِ [٢]

ويجوز في : « ضَرُب الرجل زيدٌ ، وضرب رجلاً زيْدٌ » ، هذا النقل أيضاً ، فلو أسقط تقييد الفاء بالحلقية كان أولى ؛ واقتصر في الشرح على التعجب ؛ لأنَّ « فَعُلَ » المراد به المدحُ والذمُ مرادٌ به التعجبُ .

[جر فاعل حب]

(وقد يجر فاعل « حب » بباء زائدة تشبيها بفاعل أَفْعِل) ، بكسر العين ، (تعجباً) كقوله :

{مكرر} ... ... وَحُبَّ بِهـا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ [٣]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨ .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حسن فعلاً لقاءُ) حيث نقل حسن إلى حسن - بضم فسكون - لإقامة المدح والتعجب، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٨ ، الهمع ٥ / ٥٢ ، السلسيلي ٣ / ٥٩٧ .

(٣) من الطويل ، للأخطل ،
والشاهد فيه قوله : (وحُبَّ بها) بجر فاعل « حي » بالباء تشبيها بفاعل « أفعل » وهو قليل . انظر : الأصول ١ / ١١٦ ، سر الصناعة ١ / ١٥٩ ، الخزانة ٩ / ٤٢٧ ، ابن يعيش ٧ / ١٤١ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٩ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١١٢ . وسبق شوحه

يروى / بفتح الحاء وضمها ، ولا مخالفة بين قوله هنا ، (وقد يجر فاعل « حب » بباء) ، /٣٨٨/ وبين قوله في الباب قبله ، « ويكثر انجرار فاعله بالباء » ؛ لأن تلك الكثرة بالنسبة إلى فاعل « نعم» ، لاكثرة مطلقة ، فليتأمل .

{٣٤} « بَابُ التَّعَجُّبِ »

[إعراب ما أفعله وحقيقة مايتركب منه]

وهو استعظام فعل ظاهر المزية ، (ينصب المتعجب منه مفعولاً) به ، وفاقاً لسيبويه[١] والبصريين[٢] ، بناء على فعلية « أَفْعَل » ، لا مشبهاً بالمفعول به[٢] كـ « الأب » في: « زَيْدٌ كَرِيم الأبِ » ، خلافاً للفراء[٣] ، وجمهور الكوفيين بناء على اسمية « أَفْعَل » ، وإلى ذلك أشار بقوله.

(بموازن « أفعل ») ، بفتح العين (فعلا ، لا اسماً خلافاً للكوفيين غير الكسائي) ، في أحد قوليه على مايظهر ، فإن ابن عصفور[٤] نقل ذلك عن الكوفيين ، ولم يستثن الكسائي[٥] ، ولكل من الفريقين حجج لانطيل بذكرها[٦] .

(مخبراً به) ، أي : بموازن « أفعل » (عن « ما » متقدمة) عليه وجوباً ؛ لأن الخبر الفعلي إذا رفع ضميراً مستتراً عائداً على المبتدأ ، وجب تأخيره وتقديم المبتدأ ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْداً » ،

---

(١) قال سيبويه ١ / ٩٦ : « . . . وكذلك ما أحسنَ عبد الله وزيدٌ قد رأيناه ، فإنما أجريته - يعني أحسن - في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ، ولم يجيء على أمثلته ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه ، وإنما هو بمنزلة : لدن غدوة ، وكم رجلاً ، فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل، وانظر : ١ / ٧٢ - ٧٣ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٢٦ م (١٥) .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٥٤ .

(٤) ذكر ابن عصفور في الشرح الكبير هذا المذهب ولم ينسبه للكوفيين ، ولعله في كتابه الإيضاح ، انظر الشرح الكبير ١ / ٥٨٣ ، ونسبه ابن الناظم لبعضهم ، انظر شرحه الألفية ٤٥٧ .

(٥) واستثناه الرضي فقال : « وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليته » . انظر : شرح للكافية ٢ / ٣٠٨، وكذا ابن هشام في التوضيح ٣ / ٢٥٢ .

(٦) انظر هذه الحجج في الإنصاف م (١٥) .

فـ«ما » اسم لعود الضمير عليها ، ومبتدأ ؛ لأن الاسم المجرد عن العوامل اللفظيه للإسناد حقه الابتداء ، ونكرة تامة ، (بمعنى شئ) ، لأنها لاتحتاج إلى صفة ، وسوغ الابتداء بها مافيها من معنى التعجب ، و « أحسن » فعل ماض ، وفاعله الضمير المستتر فيه و « زيداً » مفعول به ، والجملة خبر ما ، وفاقاً للخليل وسيبويه[١] وجمهور البصريين .

(لا استفهامية) بمعنى : « أي شئ » ، (خلافاً لبعضهم) ، وهو الفراء[٢] ، وابن درستويه[٢]، قال في الشرح : « وهو قول الكوفيين ، وهو ليس بصحيح »[٣] انتهى ، و « أفعل » على هذا ، اسم خبر « ما » ، ثم قال الفراء ، ومن وافقه : « إنه منصوب على الخلاف[٤] ، وأن الأصل : زيد أحْسَنُ » ، برفعهما ، فأتوا بما الاستفهامية ، وحولوا إسناد « أحسن » عن « زيد » إلى ضمير « ما »، وهي غيره ، فانتصب انتصاب : عندك ، في : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، وقال غيره : « إنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب[٤] .

(ولا موصولة) ، بمعنى : الذي ، و « أفعل » صلتها ، والخبر محذوف ، (خلافاً للأخفش[٥] في أحد قوليه) ، بل أقواله ، فإن المنقول عنه : أنه أجاز كونها نكرة تامة[٦] ، ونكر موصوفة وموصولة .

---

(١) الكتاب ١ / ٧٢ ، وقال المرادي : « وهو الصحيح » انظر شرحه للألفية ٣ / ٥٥ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣١٠ ، والأشموني ٣ / ١٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٣٢ .

(٤) الارتشاف ٣ / ٣٣ .

(٥) ينسبه المبرد في المقتضب إلى قوم ، انظر ٤ / ١٧٧ .
- ونُسب إليه في الأصول ١ / ١٠٠ .

(٦) وقال الخضري في حاشيته ٢ / ٣٩ : « قوله نكرة تامة هو قول للأخفش أيضاً وله قول ثالث كقول سيبويه ، وهو الصحيح » .

[إعراب أفعل به وحقيقة مايتركب منه]

(وكأفعل) ، بفتح العين ، (أَفْعِل) ، بكسرها ، في الدلالة على التعجب ، حال كون «أفعل» (خبراً) ، مفيداً لإنشاء التعجب ، (لا أمراً) ، وإن كانت صيغته صيغة الأمر/ ، فمعنى: /٣٨٩/ «ما أحسن زيداً » ، و « أحسن بزيد » ، من حيث التعجب واحد ، وإنما جئ به على صيغة الأمر مبالغة ،كقولهم : « كُنْ مَا شِئْتَ » ، إذا أرادوا المبالغة .

(مجروراً بعده المتعجب منه بباء زائدة) ، نحو : « أحسن بزيدٍ » ، (لازمة) ، فلا يجوز حذفها ، فلا تقول : « أحْسن زيدٌ » ؛ كراهة رفع ماصورته صورة الأمر للاسم الظاهر .

(وقد تفارقه) ، أي : وقد تفارق الباء المتعجب منه (إن كان) المتعجب منه (« أنْ ») المصدرية (وصلتها) ؛ لعدم ظهور الرفع لفظا ، كقوله:

{٦٥٦} وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ {تَقَدْمُوا}[1] وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا[2]

(وموضعه)، أي : موضع المتعجب منه المجرور بالباء لفظاً، أو تقديراً (رفع بالفاعلية)، عند جمهور البصريين[3]، بناء على أن «أَفْعِل» خبر لا أمر، (لا نصب بالمفعولية، خلافاً للفراء[4]، والزمخشري وابن خروف[5])، بناء على أن «أفعل» أمر حقيقة، والأصح أنه خبر مستفاد من الأمر.

---

(١) { } ساقطه من ب .

(٢) من الطويل ، للعباس بن مرداس .
والشاهد فيه قوله : (وأحبب إلينا أن تكون) حيث حذف الباء الزائدة التي تجر المستعجب بعد أفعل لأن المتعجب منه أن وصلتها والأصل : بأن تكون . انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٣٤ ، المساعد ٢ / ١٥٠ ، الهمع ٥ / ٥٧ ، الارتشاف ٣ / ٣٤ ، الأشموني ٣ / ١٩ .

(٣) الأصول ١ / ١٠١ ، والمساعد ٢ / ١٤٩ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٥٧ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢/ ٣١٠ .

[قد يستفاد الخبر أوالانشاء من غير ماهو له]

(واستفيد الخبر من الأمر هنا) ، في نحو : « أحْسِن بِزَيْدٍ » ، (وفي جواب الشرط) ، في نحو : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَه الرَّحمن مداً﴾[1] أي : فيمُدُّ ، (كما استفيد الأمر من مثبت الخبر) ، نحو : ﴿والْمُطَلَّقاتُ يَتَربَّصْنَ ﴾ [2] ، ﴿والْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [3] أي : ليتربصن ، وليرضعن ، (و) كما استفيد (النهي من منفيه) ، أي : منفي الخبر ، نحو : ﴿ لاَ تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ [4] في قراءة الرفع ، وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، أي : لا تضارر[5] (وربما استفيد الأمر من الاستفهام) نحو : ﴿ أَأَسْلَمْتُم ﴾ [6] أي : اسلموا ، ونحو : ﴿ فَهَلْ أَنْتُم مُنْتَهُونَ ﴾ [7] أي : انتهوا .

[المتعجب منـــه]

(ولا يتعجب إلا من مختص) ، بتعريف ، ونحوه ؛ لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى ، فلا يقال : « ما أَسْعَدَ رَجُلاً » ؛ لأنه لافائدة فيه ، بخلاف : « مَا أَسْعَد رَجُلاً اتَّقَى اللَّه » ؛ لحصول الفائدة .

(وإذا علم) المتعجب منه (جاز حذفه مطلقاً) ، سواءٌ أكان معمولاً لـ « أَفْعَل » ، نحو :

{٦٥٧} جَزَى اللَّهُ عَنَّا ، والْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْراً / مَا أَعَفَّ وأَكْرَمَا [8] /٣٩٠/

---

(١) سورة مريم آية : ٧٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٥) « وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزه والكسائي : (لاتُضَارَّ) نصباً» السبعة لابن مجاهد ١٨٣ .

(٦) سورة آل عمران من الآية : ٢٠ .

(٧) سورة المائدة آية : ٩١ .

(٨) من الطويل ، لعلي بن أبي طالب .==

أي : ما أعفها ، وأكرمها ، أو ، لـ « أَفْعِل » ، نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِر ﴾ (١) أي : بهم ، ونحو قوله :

{٦٥٨} فَذَلكَ إِنْ يَلْقَ الْمنيَّةَ يَلْقَها حَمِيداً ، وإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ (٢)

أي : به ، وقيل : هذا شاذ (٣) ، والشرط أن يكون « أَفْعِلْ » معطوفاً على آخر مذكور معه ، مثل ذلك المحذوف كما مر قبله .

[تأكيد أفعل بالنون]

(وربما أكد « أَفْعِل ») ، المكسور العين ، (بالنون) ؛ لشبهه بفعل الأمر لفظاً ، كقوله :

{٦٥٩} وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صَرِيمَةً فَأَحْرِ له بطُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا (٤)

أراد : أحرين ، بنون التوكيد الخفيفة (٥) ، فأبدلها الفاً في الوقف ، وفي نسخ كثيرة

== والشاهد فيه قوله : (ما أعف وأكرما) حيث حذف مفعول فعل التعجب وهو المتعجب منه لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام ، انظر : المساعد ٢ / ١٥٢ ، العيني ٣ / ٦٤٩ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٥٩ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ٦٠ ، وقدره المرادي بـ : ما أعفهم ، وأكرمهم باعتبار أفراد القبيلة .

(١) سورة مريم آية : ٣٨ .

(٢) من الطويل ، لعروة بن الورد .
والشاهد فيه قوله : (فأجدر) على ماوضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٧ ، الأشموني ٣/ ١٦ ، السلسيلي ٢ / ٦٠١ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٦١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٦٠ ، والأشموني ٣ / ٢٠ .

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٦٠ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٠ ، المغني ١ / ٣٧٤ ، العيني ٣/ ٦٤٥ ، المساعد ٢ / ١٥٣ .

(٥) وعدَّه ابن هشام من الشذوذ ، انظر المغني ١ / ٣٧٤ .

فأحْرِبه[١] ، وليس بجيد .

وغضبى : اسم مائة من الابل ، وهي معرفة لاتنون ، ولايدخلها الألف واللام ، والصريمة : تصغير الصِرمَة ، وهي القطعة من الإبل ، نحو الثلاثين .

[ما لا يأتي معه المصدر المؤكد]

(ولا يؤكد مصدر فعل تعجب) ، فلا يقال : « ما أحسن زيداً إحساناً » ، ولا « أحسن به إحْسَاناً » ؛ لاستغنائه عن ذلك بما فيه من المبالغة ، هذا قول الجمهور[٢] ، وأجاز ذلك الجرمي [٣] .

(ولا) يؤكد مصدر (أفعل تفضيل) اتفاقاً ، فلا يقال : « زيْدٌ أَعْلمُ مِنْكَ عِلْماً » ، لِما مَرَّ في فعل التعجب ، ولم يجر هنا خلاف[٤] ؛ لأن العرب لم تبن فعلاً يدل على أفضلية زيد ، كما دل عليه أفعل التفضيل .

« فصـــل »

[معنى الهمزة في : ما أفعله وأفعل به]

(همزة « أفعل ») المفتوح العين (في التعجب لتعدية ماعدم التعدي في الأصل) ، نحو : «مَا أَحْسَنَ زَيْداً ، وَمَا أَجْزَعَه ، وَمَا أَصْبَرَهُ » ، فحَسُنَ ، وجَزِعَ ، وصَبَرَ ، عادمة التعدي في أصل الوضع، فلما ضمنت معنى التعجب تعدت بالهمزة ، وصار الفاعل قبل النقل مفعولاً به .

---

(١) عند المرادي في سرحه للتسهيل فأحر به ، وكذا التِّنسي ٢ / ١٩٩ ، والمساعد ٢ / ١٥٣ ، وابن مالك ٣/ ٣٠ . . وقوله ليس بجيد ، لأنه يفسد المعنى فلو قال أحْر به فكأنَّه يخبر بأنَّه حرى بذلك وجدير به ويُعلمنا بذلك وأما قوله : له . . . أي مستقبلاً سيكون فقيراً أي متوقعاً له .

(٢) المساعد ٢ / ١٥٤ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤١٨ .

(أو) لتعدية ماعدم التعدي (في الحال) ، نحو : « ما أعرف زيد بالحق ، وما أفهمه للصواب » ، فـ « عرف ، وفهم » قبل الهمزة متعديان إلى مفعول ، وهو الحق في الأول ، والصواب في الثاني بغير واسطة حرف ، فلما قصد بهما المبالغة ضمناً معنى مالا / يتعدى من أفعال /٣٩١/ الغرائز ، نحو : « كمل ، وقوي » ، ثم أدخلت عليهما همزة النقل ، فصيرت فاعلهما مفعولاً وصارا متعديين [١] الى المفعول الذي كان لهما بواسطة حرف الجر .

(وهمزة « أَفْعِل ») ، المسكور العين (للصيرورة) ، بناء على أنه خبر ، لا للتعدية بناء على أنه أمر حقيقة ، وعلى الأول ، فأصل قولك : أَحْسِن بِزَيْد : أَحْسَن زيدٌ ، أي صار ذا حُسنٍ ، كـ«أورق الشَّجَرُ » ، أي : صارَ ذا ورق ، فضمن معنى التعجب ، وحولت صيغته إلى صيغة «أفعل » بكسر العين ، فصار : أَحْسِنْ زَيْدٌ ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة تشبه صيغة الأمر ، فزيد الباء لإصلاح اللفظ ، فصار أَحْسِن بِزَيدٍ على صيغة « امرر بزيد » .

[صوغهما من الأجوف والمضعف]

(ويجب تصحيح عينيهما) ، حملاً على [١] أفعل التفضيل ؛ لأنهما من واد واحد ، نحو : «مَا أَنْوَرَ الْحقَّ ، وأَنْوِر بِهِ ، ومَا أَبْيَنَه ، وأَبِين به » .

(و) يجب (فك « أفْعِل ») ، بكسر العين ، (المضعف) ، نحو : « أَعْزِزْ بِزَيْدٍ وأَجْلِل » ، خلافاً للكسائي [٢] ، فإنه أجاز فيه الإدغام ، فتقول : « أجل بزيد » ، والمسموع الأول .

---

(١) في الأصل و « ب » : « يتعديان » ، ولا يناسب السياق .

(٢) المساعد ٢ / ١٥٥ .

[تصغيرهما]

(وشذ تصغير « أَفْعَل ») ، بفتح العين على القول بالفعلية ؛ لأن التصغير وصف في المعنى ، والأفعال لاتوصف ، وماورد من ذلك يكون (مقصوراً على السماع) ، كقوله :

{٦٦٠} يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شدَنَّ لَنـا مِنْ هَؤُلَيَّا ئِكُنَّ الضَّالِ والسَّمرِ [١]

وليس بمطرد ، (خلافاً لابن كيسان[٢] في اطراده ، و) خلافاً له في (قياس « أَفْعِل ») ، بكسر العين (عليه) ، أي : على « أَفْعِل » بفتح العين ، فيجيز : « أحيْسِن بزيد » ، قياساً على : ما أُحيسنه ، وهو في غاية الشذوذ[٣] ، لأن ماخرج عن القياس لايجوز القياس عليه .

[جمودها ومايترتب عليه]

(و) أفعل ، وأفعل (لايتصرفان) ، / ف « أَفْعل » ملازمٌ لصيغة الماضي ، و « أَفْعِل » ملازم / ٣٩٢ / لصيغة الأمر ، وليس « أَفْعِلْ » أمراً من « أَفْعَلَ » ؛ لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور[٤] ، وعلة جمودهما تضمنهما معنى التعجب ، فأشبها الحرف .

---

(١) من البسيط ، نسب في معجم الشواهد للعرجي ، ثم قال في الحاشية أو كثيرٌ عزة .
والشاهد فيه قوله : (ما أميلح) بتصغير فعل التعجب وهو موقوف على السماع . انظر : الإنصاف ١ / ١٢٧ ، الخزانة ١ / ٩٣ ، اب يعيش ٧ / ١٤٣ ، وشرح ابن مالك ٣ / ١٥٥ ، والمغني ٢ / ٧٦٠ ، والسلسيلي ٢ / ٦٠٢ .

(٢) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٧٦٠ : « ولم يسمع ذلك إلاَّ في أَحْسَنَ ، وأَمْلَحَ ، ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلاَّ عن ابن كيسان وليس كذلك » ، وانظر الصحاح ١ / ٤٠٧ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٤٧٧ : « وسألت الخليل عن قول العرب : ما أَمْيَلِحَهُ ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ، لأنَّ الفعل لايُحقَّرُ » .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٦٢ .

وأما تجويز هشام بن معاوية[١] الضرير من الكوفيين ، أن يؤتى لـ « أفعل » بمضارع ، فيقال : ما يحسن زيداً ، فضعفه بين ، وخلافه متعين ؛ لأنه لم يسمع ، فلذلك قال المصنف : « إنه لاخلاف في أنهما لايتصرفان »[٢] .

[الفصل بينهما وبين المتعجب منه]

(و) لعدم تصرفهما (لا يليهما) ، أي : فعلي التعجب (غير الاسم المتعجب منه إن لم يتعلق بهما) ، فلا يفصل بين « أفعل » ومنصوبه ، ولا بين « أفعل » والباء بما يتعلق بمعموليهما ، فلا يقال : « مَا أَحْسَنَ بمعروف آمراً » ، ولاَ « أَحْسِنْ بِمَعرُوفٍ بِآمِرٍ » .

(وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر) ، فلا تقول : « مَا أَحْسن مُقْبِلاً زَيْداً » ؛ ولا « أَكْرِمْ رَجُلاً بِزيدٍ » ، بإجماع ، في المسألتين قاله المصنف [٢] وتبعه ابنه في شرح الخلاصة [٣] ، واعترض ، بأن الجرمي[٤] من البصريين ، وهشاماً [٥] من الكوفيين أجازا الفصل بالحال ، وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر[٦] ، نحو : « مَا أَحْسَنَ إحْساناً زَيْداً » ، وأجاز المصنف الفصل[٧] بالنداء ، في قول علي رضي الله عنه وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه : « أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أنْ أراك صَرِيعاً مجدلاً » [٨] .

---

(١) المساعد ٢ / ١٥٦ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٤٦٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ١١١ .

(٥) الأشموني ٣ / ٢٥ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٢ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١ .

(٨) ذكره المرادي في شرح الألفية ٣ / ٧١ .

(وإن كان) المتعلق بهما (أحدهما) ، أي : الظرف ، وحرف الجر (فقد يلي) ، نحو : «مَا أَحْسَنَ فِي الهيجاءِ لِقَاءَهَا »[١] ، وقوله :

{٦٦١} أُقِيمُ بِدَارِ الحزْمِ مَا دَامَ حَزْمُها وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ[٢]

(وفاقاً للفراء ، والجرمي ، والفارسي ، وابن خروف ، والشلوبين ،) والمازني[٣] ، والزجاج[٤] ، وذهب المبرد[٥] وأكثر البصريين إلى المنع .

(وقد يليهما عند ابن كيسان[٦] « لولا » الامتناعية) ، فأجاز : « مَا أَحْسَنَ لَوْلاَ بُخْلُه زَيْداً»، وَ«أَحْسِنْ لَوْلاَ بُخله بِزَيْدٍ » . ولا حجة له على ذلك .

[جر ما يتعلق بهما ومايجر به]

(ويجر ما تعلق بهما ، من غير ماذكر) ، تصريحاً كالمتعجب منه ، فاعلاً ، أو مفعولاً ، والظرف ، أو تلويحا/ كالحال ، والتمييز فإنهما لم يتقدم لهما ذكر صريح[٧] ولكنهما المرادان /٣٩٣/

---

(١) قال في الدرر ٢ / ١٢١ : « وظاهره أنَّ هذا شعر ، وليس كذلك بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وانظر الهمع ٥ / ٦٠ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) من الطويل ، لأوس بن حجر .
والشاهد فيه قوله : (أحر إذا حالت بأن أتحولا) حيث فصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وما أضيف إليه ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٤١ ، المساعد ٢ / ١٥٨ ، العيني ٣ / ٦٥٩ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٦ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٣ ، والسلسيلي ٢ / ٦٠٣ ، والمساعد ٢ / ١٥٨ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٩ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٧٣ .

(٥) المقتضب ٤ / ١٧٨ .

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٠٩ .

(٧) في الأصل و «ب» « صريحاً » والأولى « صريحٌ » صفة لـ « ذكر » إلاّ أن يجعل نائباً عن المفعول المطلق .

بالغيرية بقوله ، (وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف ، وحرف . .)، والحاصل أنه : يجر ماتعلق بـ«أفْعَل ، وأَفْعِلْ » غير المتعجب منه ، وغير الظرف والحال ، والتمييز ،(بـ « إلى » إن كان فاعلاً) في المعنى ، نحو : « مَا أَحَبَّ زَيْداً إلى عَمْرو ، وأحبِبْ بزيدٍ إلى عَمْرٍو » ، فـ « عمرو » في المثالين فاعل معنى ؛ لأن المعنى : يُحِبُّ عَمْروٌ زَيْداً حُباً شديداً .

(وإلا) يكن فاعلاً في المعنى (فبالباء) يجر (إن كانا) ، أي : فعلا التعجب مصوغين (من مفهم علماً أوجهلاً) ، نحو : « مَا أَعْرَفَ خَالِداً بالنَّحوِ ، ومَا أَجْهَلَهُ بالطِّبِّ » ، وأبْصِر بِعمروٍ [1] بالفِقْه ، وأَجْهِلِ بِزيدٍ بِهِ » .

(و) يجر (باللام إن كانا) ، أي : أَفْعَلَ ، وأَفْعِلْ مَصُوغَين ، (من متعد غيره) ، أي : غير المفهم علماً أو جهلاً ، نحو : « مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو » ، و « أضرب بزيدٍ لِعَمروٍ » .

وتوقف بعضهم في إجازة ـــــ ، نحو : « أَضْرِبْ بِزيدٍ لعمروٍ » ؛ لأن معناه : صار ذا كذا ، ولا يتعدى ذلك ، ووجهه : بأن ذلك المعنى انسلخ بمعنى : ما أفعله .

(وإن كانا) ، أي : فعلا التعجب مصوغين (من مُتَعدٍّ بحرف جر فبما كان) من الحروف (يتعدى) اللازم (به) يتعدى المتعلق به ، نحو : « مَا أَزْهَدَ زَيْداً فِي الدُّنْيَا ، ومَا أَبْعَدَهُ عَن الشَّرِّ ، وما[2] أَصْبَرَه عَلَى الأَذَى ، وأزْهِد بِهِ فِي الدُّنْيَا ، وأبْعِد بِهِ عَنِ الشَرِّ ، وأَصْبِر بِهِ عَلَى الأَذَى » .

[أسلوب التعجب من لمتعدي لاثنين]

وإن كان أفعل للتعجب مصوغاً من متعد إلى اثنين جَرَرْتَ الأَوَّلَ باللام ، ونصبت الثاني عند

---

(١) في الأصل و « ب » في الفقه ، والتمثيل به لايناسب ماجاء لأجله .

(٢) [ ] سياق .

البصريين [١] بمضمر مجرد مماثل لتالي (ما) لا بأفعل (و) على هذا ، (يقال في التعجب من «كسا زيدٌ الفُقَراءَ الثِّيَابَ » ، و « ظَنَ عَمْروٌ بِشْراً صَدِيقاً » : ما أكسى زيداً للْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ ، وما أظن عمراً لِبِشْر صَدِيقاً) ، فيجر الأول باللام ، (وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به) ، والتقدير : يكْسُوهُم[٢] الثِّيَابَ ، وَيَظُنُّه صَدِيقاً ، (خلافاً للكوفيين) ، ووفاقاً للبصريين[٣] ، هكذا نقله المصنف تبعاً لابن كيسان / في مهذبه [٤] . /٣٩٤/

وقال غيره : « لك في باب كسا ثلاثة أوجه : أحدهما ، الاقتصار على الذي كان فاعلا ، فتقول : « مَا أَكْسَى زَيْداً » ، والثاني : أن تزيد عليه أحد المفعولين مجروراً باللام ، نحو : « مَا أكْسَى زَيْداً لِلْفُقَراءِ ،أو للثياب » .

والثالث : أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوباً بمحذوف عند البصريين ، وبالمذكور عند الكوفيين ، وأما باب ظن ، فأوجب فيه البصريون الوجه الأول ، وجوزه الكوفيون[٥] ، والوجه الثالث ، نحو : «ما أظنَّ زَيْداً لِبَكْرٍ صَدِيقاً » ، إلا إن خِيفَ اللبس ، فيدخلون في هذ الوجه اللام عليهما ، نحو : «مَا أَظَنَّ زَيْداً لأَخِيكَ لأَبِيكَ » ، والأصل : ظن زيد أخاكَ أَبَاكَ ، وإن لم يلبس تعدى إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه ، كما مر - ، وأما ذكر أحد المفعولين الأخيرين دون الآخر فلا يصح ، وقول البصريين الصواب ؛ لأن الفعل لايتعدى بحرف مرتين ، ولأن فعل التعجب قاصر قبل مجئ الهمزة ، بدليل : « مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو »[٦]، انتهى .

---

(١) الارتشاف ٣ / ٤١ .

(٢) في الأصل و « ب » كسرهم ، وصوبت في هامش ب بكسرهم .

(٣) المساعد ٢ / ١٥٩ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك .

(٥) الارتشاف ٣ / ٤١ .

(٦) المساعد ٢ / ١٥٩ .

« فصـــل »

[شروط مايصاغ من فعلا التعجب قياسا]

(بناء هذين الفعلين) ، أي : « أَفْعَل ، وأَفْعِل » ، (من فعلٍ)، فلا يبنيان من اسم ، وغلط من قال: « مَا أَكْلَبَهُ » : من الْكَلْبِ ، وَ « مَا أَحْمَرَهُ » : مِن الْحِمارِ ، وَلاَ من وصْفٍ لا فعل له ، وشذ قولهم[١] : « أَقْمِنْ بِهِ » ، من قولهم : هو قَمَنٌ ، أي : حقيق .

(ثلاثي) ، فلا يبنيان من رباعي مجرد ، أو مزيد فيه .

(مجرد) فلا يبنيان من ثلاثي مزيد فيه .

(تام) فلا يبنيان من فِعْل ناقص كـ « كان » و « كاد » وأخواتهما عند الجمهور [٢] ، وأجاز الفراء[٣] وابن الأنباري [٤] : « ما أكون زيداً قائماً » .

(مثبت) ، فلا يبنيان مما نفي لزوماً ، نحو : « عاجَ » ماضي « يعيج » ، بمعنى : انتفع ، أو نفي جوازاً ، نحو : « عَاجَ » ماضي « يعُوج » ، بمعنى : مَالَ ، فأما قوله :

{٦٦٢} وَلَمْ أَرَ شَيْئاً بَعْدَ لَيْلى أَلَذُّه وَلاَ مَشْرباً أَرْوَى بِهِ فَأَعِيجُ[٥]

فالمعنى على النفي .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٦٣ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٤٣ .

(٣) المساعد ٢ / ١٦٠ .

(٤) وحكى ابن الدَّهان أن الكوفيين يجيزون : ما أكون زيداً لأخيك ، ولا يجيزون القائم » .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، وجاء به لتقرير أن عاج يقبح ملازم للنفي ، وهنا لم ينف لفظا ولكنه متنفي في المعنى. انظر: العيني ٣/ ٦٧١ ، اللسان (ع ي ج) المساعد ٢/ ١٦١ . وانظر ملحقات ديوان المجنون ٢٧٤

(متصرف) ، تصرفاً تاماً ، فلا يبنيان من « يدع ، ويذر » ، فإنهما متصرفان تصرفاً ناقصاً ، قاله المصنف في شرح العمدة ، ولا من « عسى ، وليس » ؛ فإنهما لايتصرفان أصلا ، وشذ ، « ما أعساه وأعس به » . / /٣٩٥/

(قابل معناه للكثرة) ، والزيادة ، فلا يبنيان من ، نحو : « مَاتَ ، وفني وحدث » ، فإنها لاتقبل الزيادة .

(غير مبني للمفعول) ، فلا يبنيان من فعل المفعول ؛ لإيهامه أن التعجب من الفاعل .

(ولامعبر عن فاعله بـ « أفعل فعلاء ») ، فلا يبنيان من ، نحو : « بَرِصَ ، وَشَهِل » مما الوصف منه على « أفعل فعلاء » وفاقاً لجمهور البصريين[١] .

وذهب الكسائي وهشام وطائفة من الكوفيين إلى الجواز مطلقاً ، وقال بعض الكوفيين [٢] : «يجوز في السواد والبياض دون غيرهما من الألوان » ، وسمع الكسائي : « ما أسود شعره » .

[مجيئها مما اختل بعض الشروط]

(وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس) ، كقولهم : « ما أشغَلَه » من « شُغِل » و « ما أَجَنَّه » من جُنَّ ، في ألفاظ مبنية للمفعول ، وهو موقوف على السماع عند الجمهور [٣] ، خلافاً لخطاب المارديِ [٤] .

---

(١) الأصول ١ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) الإنصاف ١ / ١٤٨ ، مسألة (١٦) .

(٣) المساعد ٢ / ١٦٣ .

(٤) الارتشاف ٣ / ٤٤ .

(و) قد يبنيان (مـن فعل أفعل) ، حال كونه (مفهم عسر أو جهل) ، نحو : « مَا أَلَدَّه وأحمقه . » ، و « ألدد به ، وأحمق به . » ، فـ « حمق ، ولدَّ » - إذا كان عسر الخصومة وإن كان مذكرهما على « أفعل » ، ومؤنثهما على « فعلاء » ناسبا في المعنى جهل وعسر ، فجريا في التعجب والتفضيل مجراهما ، وكذا ما أشبههما من ، نحو : « رَعِنَ ، وهَوِجَ ، ونَوِكَ » ، وذهب أكثر المغاربة[١] إلى عد هذه من الشواذ .

(و) قد يبنيان (من) فعل (مزيد فيه) ، قالوا : « ما أَشْوَقُهُ » من « اشتاق » ، و « ما أتقاه » من « اتقى » ، (فإن كان) المزيد فيه (« أفعل » قيس عليه ، وفاقاً لسيبويه .) سواء كانت همزته للنقل ، نحو : « أعطى » ، أم لغيره ، نحو : « أعفى » ، فيقال : « ما أعطاه ، و [ما][٢] أعفاه ».

وذهبت طائفة منهم الأخفش[٣] ، والمازني[٣] ، والمبرد[٤] ، والفارسي ، إلى المنع مطلقاً ، وفصل آخرون بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز ، وبين ألا تكون للنقل فيجوز ، ونسب إلى سيبويه[٥] وصححه ابن عصفور[٦] .

(وربما بنيا من غير فعل) ، نحو : « ما ألصه » ، بنوه من اللصوصية ، ولا فعل لها ، ومثل هذا شاذ .

---

(١) المساعد ٢ / ١٦٣ .

(٢) في الأصل و « ب » ما أعطاه وأعفاه ، ولا معنى للعطف .

(٣) المساعد ٢ / ١٦٤ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٧٨ .

(٥) الكتاب ١ / ٧٣ .

(٦) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٨٠ « والصحيح أنه لايجوز التعجب منه إلا فيما شذ من ذلك وهو قولهم : « ما أنتنه من أنتن ، وما أخطاه من أخطأ ، وما أصوبه من أصابَ ، وما آتاه للمعروف ، وما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف ، وما أصنعه لكذا . . . » .

(أو) من (فعل غير متصرف) ، / نحو قولهم : « مَا أَعْسَاهُ ، وإعسِ بِه » ، وتقدم أنـه /٣٩٦/ شـاذ .

[أفعال لايصاغان منها استغناء بغيرها]

(وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط) ، وذلك ، نحو : « سكِرَ ، وقَعِد ، وَجَلَسَ ، ضِدَّ قام [١] ، وقال : من القائلة ، استغنت العرب فيهن بـ : « ما أشدَّ سُكْرَهُ ، وما أكثر قُعُودَهُ ، وَجُلُوسَه ، وقائلته ، عن : ما أسكره ، وأقعده ، وأجلسه ، وأقيله »، (كما يغني) فعل عن فعل (في غيره) ، أي : في غير التعجب ، فمن ذلك : استغناؤهم بـ « ترك » عن « ودع ، ووذر » غالباً .

[قياس التعجب مما لم يستوف الشروط]

(ويتوصل إلى التعجب بفعل) متعلق بالتعجب ، (مثبت متصرف ، مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر) ، متعلق بـ « يتوصل » - (ما للمتعجب منه)، من نصب بعد « أفعل » ، وجر بالباء بعد « أفعل » ، حال كون المصدر (مضافاً إليه) المتعجب منه (بعد ما « أشد » و « أشدد » ، ونحوهما) ، فيقال : « مَا أَشَدَّ دَحْرَجَةَ زَيْد ، وَانْطِلاَقَهُ ، وما أَشَدَّ كَوْنَ زَيْد صَدِيقَكَ ، ومَا أَفْظَع مَوتُ زَيْدٍ ، و [ما] [٢] أَقْبَح عَوْربكر » ، و « أَشْدِد بِدَحْرَجَتِه..... إلى آخرها .

واحترز بقوله : (ذي مصدر مشهور) ، من « يذر ، ويدع » ، فإن مصدرهما ، وهو: الوذر، والودع ، وإن كان مسموعاً فليس بمشهور ، فلا يثبت له هذا الاستعمال ، وإنما يتعجب منهما

---

(١) في الأصل و « ب » : أقام بزيادة الهمزة سهواً .

(٢) [ ] يقتضيها السياق .

بجعل الفعل صلة لـ « ما » المصدرية ، نحو : « ما أكثر مايذر ، أو يدع زيد الشر ، وأكثر بما يَذَرُ أَوْ يَدَعُ زَيْدٌ الشرَّ » .

(وإن لم يعدم الفعل) الذي يراد التعجب منه شيئاً من الشروط (إلا الصوغ للفاعل) ، بأن[1] كان مصوغاً لمفعول (جيء به) ، أي : بالفعل المصوغ للمفعول (صلة لـ « ما » المصدرية) حال كونها (آخذة ما للمتعجب منه) ، من نصب ، أو جر بالباء ، (بعد ما أشد أو أشدد ، ونحوهما) . فتقول : « مَا أَشَدَّ مَا ضُرِبَ زَيْدٌ ، وَأَشْدِد بِمَا ضُرِبَ زَيْدٌ » ، بالبناء للمفعول في المثالين ، ونصب « ما » في الأول وجرها في الثاني .

وكذا القول في ، نحو : « مَا أَكْثَرَ مَا أُكْرِم زَيْدٌ ، وَأَكْثِر بما أكْرِم .» ، فتأتي بالفعل المبني للمفعول/ ، ولا تأتي بمصدره ؛ خوف الالتباس بمصدر المصوغ للفاعل ، فإن لم يلبس جاز ، نحو /٣٩٧/ قولهم في « شُغِل » مبنياً للمفعول : « ما أكثر شُغلَ زَيْدٍ ، وَأَكْثِرْ بِه » .

ولو كان المانع للتعجب النفي جعل الفعل المنفي صلة ؛ لأن المصدرية وحكم لها مع صلتها بالنصب بعد « ما أشدَّ » ، وبالجر بعد « أشْدِد » ونحوهما ، نحو : « مَا أَقْبَح أَلاَ يُأمَرَ بالْمَعْرُوفِ ، وَأَقْبِحْ بِأَلاَ يُأمَر بِالْمَعْرُوفِ .

فإن كان من باب « كان » ، نحو : « ليس ، ومازال » ، ففيه خلاف ، أجاز البغداديون[2] : «مَا أَحْسَنَ مَا لَيْسَ يَذْكُرُكَ زَيْدٌ » ، وَ « مَا أَحْسَنَ مَا لاَيَزالُ يَذْكُرنَا زَيْدٌ » ، وتابعهم ابن السراج[2] ، ومنعه غيرهم .

وعلم من ذلك ، أن مالا يقع صلة لـ «ما» ، ولا لـ «أن» كـ « نعم وبئس » ، لا يأتي فيه ذلك ، ولا يختص هذا العمل بفاقد الشروط ، بل يأتي في المستوفي للشروط أيضاً ، وهو ظاهر .

---

(١) في الأصل و « ب » : بل والمثبت أنسب للسياق .

(٢) الأصول ١ / ١٠٨ .

{٣٥} « بَابُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ » .

[حـــده]

وهو الاسم المشتق لموصوف قائم به معنى ، ليدل على المشاركة والزيادة .

[مايصاغ منه]

(يصاغ للتفضيل موازن « أَفْعَل ») ، حال كون موازن « أفعل » (اسماً) باتفاق [١] ، لافعلاً (مما صيغ) موازن « أفعل » (منه في التعجب) حال كون موازن « أفعل » في التعجب (فعلاً) على الأصح (على نحو ماسبق [٢] من إطراد ، وشذوذ ، ونيابة أشدَّ وشبهه) .

وحاصله : أن أفعل التفضيل لايبنى بإطراد إلا من فعل مستوف لتلك الشروط المذكورة [٣] ، وما حكم عليه بالشذوذ في التعجب مما لافعل له ، وما له فعل غير مستوف للشروط ، حكم عليه بالشذوذ في التفضيل فمن أمثله التفضيل المستوفي للشروط : « هو أعلم وأكرم من كذا » .

ومن أمثلة التفضيل الذي لافعل له ، قولهم : « هو ألَصُّ من شِظَاظٍ »[٤] ، وهو رجل من بني ضبة ، بنوه من اللصوصية ، ولا فعل لها[٥] .

---

(١) المساعد ٢ / ١٦٦ .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٥٠ : « من اطراد » .

(٣) وهي : من كل فعل ثلاثي ، متصرف ، تام ، مثبت ، قابل للتفاضل ، مبني للفاعل ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، انظر التصريح ٢ / ١٠١ .

(٤) مجمع الأمثال ٢ / ٢٥٧ .

(٥) ذكر لها ابن القطاع في كتابه الأفعال ٣ / ١٤٤ فعلاً فقال : و (لَصَصْتُ) الشيء لصاً ، فعلته في ستر ومنه اللِصُّ » ، وعليه فلا شذوذ فيه .

ومن أمثلة ماله فعل غير مستوفٍ لبعض الشروط ، قولهم : « هذا الكلام أخصر من غيره » ، بنوه من : اختصر ، مبنياً للمفعول ، زائداً على الثلاثة ، ويجيء في « أفعل » الخلاف السابق ، ومن أمثلة نيابة : « أشد » ما سيأتي .

[فروق بين التفضيل والتعجب]

/ (وهو) ، أي : أشدَّ المتوصل به ، وشبهه ؛ لفقد بعض الشروط (هنا) في التفضيل (اسم /٣٩٨/ ناصب مصدر المحوج إليه تمييزاً) ، فتقول : « زَيدٌ أَشَدُ دَحْرَجةٍ ، وأصَحُ تَعْلِيماً ، وَأَكْثَرُ اقْتِرَاباً ، وَأَفْظَعُ مَوْتاً ، وَأَقْبَح عَوراً ، وَأَحْسَنُ كُحْلاً » .

فإن قلت : أطلقَ في نيابة أشد ، وذلك لايتأتى هنا [١] في مسألة الفاقد للصوغ للفاعل وإنْ تأتى في التعجب ، قلت : اعتذر عنه بأن هذا الاطلاق مقيد بقوله : (ناصب مصدر المحوج إليه) ، يعني ، لا المؤول بالمحوج إليه ، وبقوله : (تمييزاً) وقد علم أن المؤول بالمصدر معرفة ، وأن التمييز لايكون معرفة ، (وغلب حذف همزة « أخير » و « أشر » في التفضيل) ، وعلة ذلك عند الأخفش[٢] : أنهما لم يشتقا من فعل ، فخولف بلفظهما ، وعند غيره كثرة استعمالهما ، (وندر) حذف همزتهما (في التعجب) ، فيقال في التفضيل : « هو خير من كذا ، وشر من كذا » ، ومن غير الغالب قراءةُ أبي قلابة [٣] ﴿ مِنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾ [٤] ، وقول الراجز :

---

(١) قال الدماميني ١ / ٤٣١ : « وهاهنا بحث ، وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل ، والمفضل عليه في أصل الحديث ، وزيادة المفضل عليه فيه فيلزمه في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل ، وهذا قد يختلف باعتبار القصد ، فإنك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلاً ، لا في شدته ، وأن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد،فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع اختلاف المقصود » .

(٢) التصريح ٢ / ١٠١ .

(٣) المحتسب ٢ / ٢٩٩ ، الإقناع ٢ / ٧٧٧ .

(٤) سورة القمر آية : ٢٦ .

[٦٦٣] بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابنُ الأَخْيَرِ [١]

ويقال في التعجب : « ما أخيره ، وما أشره » ، بإثبات الهمزة غالباً ، ومن غير الغالب قولهم: « ماخَيْر اللَّبَنَ للصحيح[٢] » بمعنى : مَا أَخْيَرَهُ ، وَ « مَا شَرَّه لِلْمَبْطُونِ » [٣] بمعنى : ما أشره .

ولما حذفوا همزة أخير ، حركوا الخاء بحركة الياء ، ومنهم من لم يحركها ، ويحذف ألف «ما» فيقول : « مخيرهُ » ، وسمع الكسائي : « مخبثة » ، وأما : « ما شره » ، فليس فيه التقاء الساكنين .

[أفعل المجرد من أل والإضافة]

(ويلزم أفعل التفضيل عارياً) ، من « أل » ، والإضافة ثلاثة أمور ، أمران في نفسه ، وهما : (الإفراد والتذكير) ، وأمر بعده وهو (أن يليه ، أومعموله المفضول) ، حال كون المفضول (مجروراً بـ « من ») الدالة - عند المصنف [٤] على المجاوزة ، وعند المبرد وطائفة [٥] على ابتداء الغاية ، وعند آخرين : على التبعيض ؛ واستظهر الثاني .

---

(١) لرؤبة .
والشاهد فيه قوله (الأخير) حيث جاء بالهمزة في « خير » اسم تفضيل وهو من غير لغالب ، انظر : المحتسب ٢ / ٢٩٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ٥٣ ، الأشموني ٣ / ٢٣ ، المساعد ٢ / ١٦٧ ، الارتشاف ٣/ ٢٢٠ .

(٢) حكاه أبو عثمان عن أبي زيد ، انظر المسائل العضديات ٢٦٥ .

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١ / ٤٢٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن ملك ٣ / ٥٣ .

(٥) قال في المقتضب ٣ / ٣٨ : « . . . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ، لأنَّ (منْ) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة » .

مثال ماولي المفضول أفعل التفضيل : « زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ، ومثال ماولي المفضول معمول أفعل التفضيل/ ، نحو : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بالمؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِم ﴾ (١) ، ونحو : ﴿ أَوْلَى /٣٩٩/ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

وإنما لزم أفعل التفصيل الإفراد والتذكير دائماً ، وإن أسند إلى مثنى ، أو مجموع في التذكير، أوالتأنيث ، لأن الغرض منه إنما هو تفضيل وصف المسند إليه على وصف غيره ، فهو في المعني إخبارعن المصدر ، وهو مفرد مذكر ، أشار إلى ذلك أبو الفتح (٢) .

[تقدم المفضول ومعمول اسم التفضيل عليه]

(وقد يسبقانه) ، أي : وقد يسبق معمول اسم التفضيل ، والمفضول المجرور بمن أفعل التفضيل ، كقوله :

|٦٦٤| فَقُلْتُ لَهَا : لاَ تَجْزِعِي وَتَصَبَّرِي فَقَالَتْ : بِحَقٍّ إِنَّنِي مِنْكَ أَصْبَرُ (٢)

فَقُلْتُ لَهَا : وَاللَّهِ مَا قُلْتِ بَاطِلاً وَإِنِّي بِمَا قَدْ قُلْتِ لِي مِنْك أَخْبَرُ

ولا يجوز ذلك إلا في نادر من الكلام .

(ويلزم ذلك إن كان المفضول اسم استفهام) ، نحو : « مِمَّنْ أَنْتَ (٣) أَعْلَمُ ؟ » ، (أو مضافاً إليه) ، نحو : « مِنْ وَجْهِ مَنْ وَجْهُك أَحْسَنُ ؟» ، وإنما لزم تقديم ذلك ؛ لأن الاستفهام له الصدر .

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٦ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (منك أصبر ، منك أخبر) حيث سبق معمول اسمالتفضيل وهو المفضول المجرور بمن أفعل التفضيل ، وهو نادر . انظر : المساعد ٢ / ١٦٨ .

(٣) ينبغي - والله أعلم - أن يكون المثال : أنت مِمَّنْ أفضل ؟ حتى لايفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ==

ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة [١] قال المصنف : « وهي من المسائل المغفول عنها » [٢] .

[الفصل بين أفعل ومن]

(وقد يفصل بين « أفعل ») التفضيل (و «من») الجارة للمفضول (بـ « لو » وما اتصل بها) ، كقوله :

{٦٦٥} ولَفُوكِ أَطْيَبُ - لَوْ بَذَلْتِ لَنَا - مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْسِ [٣]

الموهبة ، بفتح الميم والهاء ، والباء الموحدة ، نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب.

وقد يفصل بالنداء ، كقول جرير :

{٦٦٦} لَمْ أُلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقَ مِنْكُمُ لَيْلاً ، وأَخْبَثَ بِالنَّهارِ نَهَاراً [٤]

== لأن المبتدأ أجنبي من الخبر ، بمعنى أنَّه ليس معمولاً له على الصحيح ، وقد نبّه على ذلك الشيخ خالد في التصريح ٢ / ١٠٣ ، فلماذا سها عنه هنا ؟ .

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٣٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٤ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (لفوك أطيب لو . . . من) حيث فصل بين أفعل المتفضل ومن الجارَّة وهو قليل . انظر: شرح ابن مالك ٣ / ٥٤ ، العيني ٤ / ٥٤ ، الأشموني ٣ / ٤٦ ، المساعد ٢ / ١٦٩ ، الهمع ٥ / ١١٦ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١١٧ .

(٤) من الكامل .

والشاهد فيه في الشطر الأول ، حيث فصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة بالنداء ، وهو قليل ، انظر : ديوانه ١ / ٥٢٢ ، الهمع ٥ / ١١٦ ، المساعد ٢ / ١٦٩ . ورواية الديوان :

لم يُلقَ أخبثُ . . . .

(ولا يخلو المقرون بـ « من » في غير تهكم من مشاركة المفضل في المعنى) ، نحو : «العسل أحلَى من التَّمْرِ » ، ولا يقال : « المَاءُ أَرْوىَ مِنَ الخُبْزِ » ، (أو تقدير مشاركته) ، كقولهم في الشَّرين : « هذا خيرٌ من هَذَا » ، أي : أقل شراً ، وفي التنزيل قال : ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[1]، واحترز بقوله : (في غير تهكم)/ من قول الراجز . /٤٠٠/

{٦٦٧} لأَكْلَةٍ مِنْ أَقطٍ بِسَمْنِ أَلْيَنُ مَسًّا فِي حَوَايَا البَطْنِ [2]

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذِ خُشْنِ

قذاذ : بقاف ، وذالين معجمتين : جمع قذ ، وقذ : جمع أقذ ، والأقذ : السهم الذي لا ريش له .

(وإن كان « أفعل » خبراً) للمبتدأ ، أو أحد نواسخه ، (حذف للعلم به المفضول غالباً) ، نحو : ﴿ ذَلِكم أقسط عند الله وأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وأَدْنَى أَلاَّ تَرْتَابُوا ﴾ [3]، ونحو : ﴿إِنَّمَا عِنْد اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [4] ، ونحو : ﴿تَجِدُوه عِنْد اللَّهِ هُوَ خَيْراً ﴾ [5] ، ونحو قوله :

{٦٦٨} سَقَيْنَاهُم كَأْساً سَقَونَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهم كَانُوا عَلى المَوْتِ أَصْبَرَا [6]

---

(١) سورة يوسف آية : ٣٣ .

(٢) ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ألينُ . . . . من يثربيات) على عدم مشاركة المفضل المفضول في المعنى مع أنه مقترن بمن ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٥ ، المساعد ٢ / ١٧٠ ، العيني ٤ / ٤٦ ، السلسيلي ٢ / ٦١٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٣٢ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٤) سورة النحل آية : ٩٥ .

(٥) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٦) من الطويل ، للنابغة الجعدي . ==

أي : أصْبَر مِنَّا ، ومن غير الغالب ذكره مع العلم به ، كقوله تعالى : ﴿ قَل مَا عِنْد اللَّه خَيْرٌ مِن اللَّهوِ وَمِنَ التِّجارةِ ﴾ (١) ، ولو لم(١) يعلم لم يجز حذفه ، نحو : « لا أحد أفضل من زيد » ، (ويقل ذلك) ، أي حذف المفضول (إن لم يكن) « أفعل » (خبراً) ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّه يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ (٢) ، كذا مثل المصنف (٣) ، وفي كلام أبي علي : « وأخفى سره » ، فقدره فعلاً(٤) ، وقوله :

﴿٦٦٩﴾ ... ... تـرَوَّحِي أَجْـدرَ أنْ تَـقِيـلـي (٥)

أي : تروحي واتي مكاناً أجدر بأن تقيلي فيه من غيره ، فـ « أجدر » نعت لمحذوف ، وقوله:

﴿٦٧٠﴾ دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلاَ ... ... (٦)

== والشاهد فيه قوله : (أصبرا) على حذف من والمفضول لوقوع أفعل التفضيل خبراً وهو كثير . انظر : الهمع ٥ / ١١٥ ، المساعد ٢ / ١٧١ ، الدرر ٢ / ١٣٧ .

(١) سورة الجمعة آية : ١١ .

(١) « لم » ساقطة من الأصل .

(٢) سورة طه آية : ٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ .

(٤) قال أبو علي في المسائل العضديات ٢٠٦ : « فإنه يعلم السر وأخفى » أي : يعلمُ السرَّ وما هو أخفى من السِّر » . ولعلّ هذا التقدير في كتابه الحجه - ولم يكتمل - .

(٥) رجز و لأُحيحة بن الجلاح .

والشاهد فيه قوله : (أجدر) حيث جاء أفعل التفضيل بغير « من » وهو صفة لمحذوف تقديره : طولي يافسيل . . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ ، الأشموني ٣ / ٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٣٠ ، والتوضيح ٣ / ٢٩١ .

وصدره : إذ ضَنَّ أهلُ النَّخل بالفحول .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد : على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ ، الأشموني ٣ / ٤٦ ، العيني ٤/ ٥٠ ، السلسيلي ٢/ ٦١٢ ، التوضيح ٣/ ٢٩٠ .

وتمامه * فظلَّ فؤادي في هواك مُضلَّلا *

أي : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ، فـ « أجمل » حالٌ عامله « دنوت » ، وزعم الرماني[١] : « أنه لايجوز الحذف إلا في الخبر » ، (ولا تصاحب « من » المذكورة) ، وهي المصاحبة للمفضول (غير العاري) ، وهو المضاف ، نحو : « أَفْضَلُ النَّاسِ » ، وَذُو الألف واللام ، نحو : « الأفضل » ، (إلا وهو مضاف إلى غير معتد به) ، كقوله :

{٦٧١} نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِي أَعْلمنا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيادِ فِي السَّدَفِ[٢]

أي : أعلم منا ، فأضيف « أعلم » إلى غير معتد به ، وهو « نا » ، وأول على نية طرح المضاف إليه ، وهو معنى قوله : (غير معتد به) ، والسدف: الصبح وإقباله ، قاله الفراء[٣] . (أو ذو ألف ولام زائدتين ، أو دال على عارٍ متعلق به « من » ، أو شاذ) ، كقوله :

{٦٧٢} وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهم حَصىً وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[٤]

وأُوِّل على زيادة «أل» ، أو على تعلق «من» بأكثر محذوفاً ، دل عليه « لَسْتَ بالأَكْثَرِ مِنْهم » ، والتقدير : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى ، أو هو شاذ[٥] . / /٤٠١/

---

(١) ومنعه الكوفيون ، انظر المساعد ٢ / ١٧٢ .

(٢) من المنسرح ، نسبه العيني لسعد القرقرة .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٥٧ ، المغني ٢/ ٤٩٣ ، الأشموني ٣/ ٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٦١٣ ، المساعد ٢ / ١٧٣ .
وفي اللسان : الوَدِيُّ : صغارُ النخل » .

(٣) اللسان (س د ف)

(٤) من مجزوء البسيط ، للأعشى .
والشاهد فيه قوله : (بالأكثر منهم) حيث جمع بين « أل » الداخلة على أفعل التفضيل وبين « من » ومن تأتي مع « أفعل » نكرة . انظر : ديوانه : ٩٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٥٨ ، الخزانة ٨ / ٢٥٠ ، الخصائص ١/ ١٧٥ ، ابن يعيش ٣ / ٦ ، المغني ٢ / ٦٣٢ ، المساعد ٢ / ١٧٤ .

(٥) المساعد ٢ / ١٧٤ ، وانظر الخصائص ١ / ١٨٥ .

« فصـــــل »

(إن قُرن أفعل التفضيل بحرف التعريف) ، كالأفضل ، (أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل) : كـ « يوسف أحسنُ إخْوَتِـه » ، (أوْ مؤَوَّلاً بما لا تفضيل فيه) ، كـ « مالك أعلم المدينة»، (طابق ما هو له) معنىً (في الإفراد والتذكير وفروعها)، لزوما ، في هذه الثلاث مسائل[١] ، فتقولُ على الأولى : « جاء زيد الأكبر ، وهنْد الكبرى ، والزيدان الأكبران ، والهندان الكبريان ، والزَّيدون الأكبرون أو الأكابر ، والهندات الكبريات أو الكبر » ، وفي المُستَوْفي : « ولا يُستَغنى في الجمع والتأنيث عن السَّماع ، فإن « الأشرف ، والأظرف » ، لم يقل فيهما : الأشارِف والشُّرَفَى ، والأظَارِف والظُّرَفَى ، و« الأكرَم ، والأمْجد » ، قيل فيهما : الأكَارِم ، والأمَاجِد ، ولم يسمع فيهما : الكُرمَى والمُجَدَى[٢] » انتهى ، وتقول على الثانية : « يوسف أحسن إخْوتِه ، واليوسفان أحسنا إخْوَتِهمَا ، واليوسفون أحسنوا إخْوتهم .. إلى آخره »، وتقول على الثالثة: «زيد أعْلم المدينة [٣]، والزيدان أعْلَما المدينة » ، أيْ : عالِماها ، وكذا الباقي ، ثم أتى بمقابل قوله : (مُطلقا لهُ التَّفْضيلُ) ، بقَوْلُه : (وإنْ قيَّدَت إضافته بتضمين) ، - بيان لصورة التقييد ، لا تقييدٌ لها ، فَلاَ مفْهوم لهُ ، (معْنى « مِنْ » جازَ أنْ يُطابقَ) ، مَا هو له تشبيها له بذي الألف واللام في التعريف ، وعدم لفظ « من » لزوماً ، (وَ) جَازَ (أن يُستعمل استعمال العارِي) من « أل » والإضافة ، فلا يطابق تشبيها له بالعاري الذي حذفت بعْده « من » وأريد معناها ، فمن المطابقة قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [٤] ، ومن عدم المطابقة قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهم

---

(١) « الثلاث مسائل » لايصح عن جمهور النحويين .

(٢) التصريح ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .

(٣) هذه المسأله لاتفضيل فيها فأمره ظاهر ؛ لأنه ليس اسم تفضيل البتة ، بل هو اسم فاعل ، أو مفعول باعتبار معناه ، وإن كانت صيغة اسم التفضيل » ، الدماميني ١ / ٤٣٣ .

(٤) سورة الأنعام آية : ٢٣ .

أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ [١] ، وما ذكرناه أولا من أن قوله : (بتضمين معنى «من») بيان لصورة التقييد لا تقييد لها ذكره بعض الشُّراح[٢] ، وقال ابن عقيل : « إنَّه احْتراز عما سبق من قصْد إخْلائِه من معناها ، نحو : « يوسُف أحسن إخْوته » ، وهذا مُمْتنع على تضمين معنى « من » ، وإنما يجوز على تضمين معْناها : « يوسف أحْسن أبْنَاء يَعْقوب »[٣] انتهى ، (ولا يتعين الثاني) ، وهو أن يستعمل كالعَاري/ فلا يُطابق (خلافاً لابن السَّرَّاج)[٤] وردَّ بقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي /٤٠٢/ كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [٥] ، فإن قُدّر « أكابر » مفعولا ثانيا و « مجرميها » مفعولا أوَّل ، فيَلزمه المطابقة في المجرد ، (ولا يكون) « أفعل » التفضيل (حينئذ) ، أيْ : حين إذ تُقَيَّدُ إضَافَتهُ بتضمين معْنى « منْ » (إلاَّ بعْض ما أضيف إليه) ، فلذلك امْتنع : « يوسفُ أحْسنُ إخوتِه » ، على تضمين معْنى « منْ » وجاز : « يوسف أحسن أبناء يعْقوب » ؛ لأنَّ يوسف ليس بعْضَ إخْوَتِه ، وهو بعضُ أبناء يعقـوبَ ، هذا مذهب البصريين[٦] ، وأجاز الكوفيُّون : « يُوسف أحسنُ إخْوتِه » ، على معنى « منْ » ، قالوا : « كما لو صَرَّحْتَ بها » ، وقالوا : « إنَّ أفْعَلَ حينئذٍ لا يتعرَّفُ »[٧] ، (وشذَّ أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ) ، من قوْل الرَّاجِز :

[٦٧٣] يَا رَبُّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ سَلِّـط عَلَيْـه مَلَكاً لاَ يَرْحَمُـهْ [٨]

---

(١) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٢) لم أجده في الشروح التي عندي وهي : المرادي ، التُنسي ، الدماميني ، والسلسيلي ، والمساعد ، ولعله السمين الحلبي .

(٣) المساعد ٢ / ١٧٧ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٧ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٢٣ .

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢١٧ ، والارتشاف ٣ / ٢٢٦ .

(٧) المساعد ٢ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، والارتشاف ٣ / ٢٢٦ .

(٨) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح ، انظر : الخزانة ٤ / ٣٦٩ ، المقرب ١ / ٢١٢ ، المساعد ٢ / ١٧٨ ، السلسيلي ٢ / ٦١٤ ، الارتشاف ٣ / ٢٢٦ .

ووجه شذوذه : إضافته إلى الياء والهاء ، وكان القياس : « أظْلَمنا » ، ولكنه فَصَل ، وذلك لأنه أظهر في الإنصاف ؛ للتصريح بنسبة كل منهما إلى الظُّلم بالفَرْضِ ، وهذه المسألة ساقطة من بعض النسخ ، (واستعماله عارياً) من « أل » والإضافة (دون « من ») الجارة للمفضول ، لا من (مُطلقا) ، ليخرج « منْ » في نحو : « زيْدٌ أقرب من السُّلطان» (مُجرَّداً عن معنى التفضيل) ، كما يقول به المصنف [١] تبعا لأبي عبيدة [٢] ، والمبرد ، وجماعة من المتأخرين ، خلافاً لكثير من النحويين[٣] ، (مؤولاً باسم فاعل) ، نحو : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُم ﴾ [٤] أيْ : عَالم ، إذ لا مُشارك لهُ في علمِه ، (أو صفةٍ مُشَبَّهة) ، نحـو : ﴿ وَهُو أَهْوَنُ عَلَيْه ﴾ [٥] أيْ : هيِّن ؛ إذْ لا تفاوت فـي نسبة المقدورات إلى قدرة اللَّه تعالى ، (مُطَّردٌ) خبر : « واستعماله » ، (عند أبي العباس)[٦] المبرِّد ، وعليه المتأخرون ، وحكى ابن الأنباري[٧] الجواز عنْ أبي عُبيدة ، والمنع عن النحويين ، (والأصَحُّ) عند المصنف (قصرُه على السَّماع)، لقلة ما وَرَد مِنْ ذلك غير قابل للتأويل ، وفُهِمَ من قوله : (عَارِياً) ، أن المضاف ، نحو : « ... أعْدلا بني مروان » [٨] :

﴿٦٧٤﴾ و ... ... لَم ... ... بِأَعْجَلِهِم ... ... [٩]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٠ .

(٢) الأشموني ٣ / ٥١ .

(٣) ولم يُسَلِّم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لايخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، قاله المرادي في شرح الألفية ٣ / ١٢٢ . رأى ابن مالك سديد ، ولكن في التفضيل تميز وظهور ، يتصاغر معه المفضول .

(٤) سورة النجم آية : ٣٢ .

(٥) سورة الروم من الآية : ٢٧ .

(٦) المقتضب ٣ / ٢٤٧ .

(٧) المساعد ٢ / ١٧٩ ، والأشموني ٣ / ٥١ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٢٢ .

(٨) القول بتمامه : الناقص والأشج أعدلا بني مروان ، هذا من التفضيل على غير بابه ، إذ أنه لايشارك الناقص والأشج غيرهما من بني مروان انظر التصريح ٢ / ١٠٥ .

(٩) من الطويل ، للشنقري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٠ ، ابن عقيل ٣ / ١٨٢ ، الأشموني ، ==

لاَ ينْقَاسُ اتِّفاقا ، وفُهم من قوْله : (دون « من ») أن الذي بـ « من » لا يُستعمل كذلك اتفاقا؛ لأن « مِنْ » هي الجارة للمَفْضُولِ ، والغَرْضُ : أَنَّهُ لاَ مفْضول مُرادٌ ، فكيف يجتمعان ؟ (ولزوم الإفْراد والتذكير فيما ورد من ذلك)[1] ، عَارياً ـ كما تقدم ـ (أكثر من المطابقةِ) ، فمِن الإفْراد قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً ﴾ [2] ، ومن المطابقة قوله :

{٦٧٥} إِذَا غَابَ عَنْكُم أَسْوَدُ العَيْن كُنْتُمُ كِرَاماً وأَنْتُم مَا أَقَامَ أَلآئِمُ [3]

أرادَ : أنتُم لِئَام ، فَأَلائِمَ : جمْعُ أَلأَم بمعنى لَئِيم ، فَلِذَلِكَ جمعه ، إلا أنَّ ترك جمعه أجود ؛ لأَنَّ اللَّفظ المستقر له حكم ، إذَا قُصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يُغيَّر حُكْمه ، وَإِذَا صَحَّ جَمْع أفعل ، الْعَارِي المُجرَّد منْ مَعْنى التَّفْضِيل إذَا جَرى على جمع جاز أنْ يؤنث إذَا جَرَى على مُؤَنَّثٍ ، ويكون قول ابن هانيء :

{٦٧٦} كأنْ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا [4] ..... [5]

جامعة أم القرى مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

== والبيت بتمامه : وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل .
والشاهد فيه قوله : (أعجلهم) حيث إنه عارٍ عن معنى التفضيل فهو في معنى « عاجلهم » ، اذ لو كان في معنى التفضيل لكان قد اتصف بالعجلة أيضاً ، لكنها أقل من عجلة غيره ، وهذا غير مُراد إذ أنه لم يتعجل يده يده أبداً إلى السلطان تقدم عند قول المصنف دون من » ، انظر اعلاه .

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٥٨ : « فيما ورد كذلك » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٢) سورة الفرقان آية : ٢٤ .

(٣) من الطويل ، للفرزدق .
والشاهد فيه : وضحه الشارح ، انظر : أمالي القالي ١ / ١٧١ ، العيني ٤ / ٥٧ ، المغني ٢ / ٤٢٦ ، المساعد ٢ / ١٧٩ ، الارتشاف ٣ / ٢٢٥ ، السلسيلي ٢ / ٦١٥ ، الأشموني ٣ / ٥١ .

(٤) في المخطوطة : مواقعها – تحريف .

(٥) من البسيط .
والشاهد : وضحه الشارح ، وحاشية(٣) . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٦١ ، أوضح المسالك ٣ / ٢٨٧ ، الأشموني ٣ / ٥٢ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٢٤ ، والمساعد ٢ / ١٨٠ . ==

صحيحاً [١] ، لأنه تأنيث أصغر ، وأكبر ، بمعنى صغير وكبير ، لا بمعنى التفْضِيل ،قاله المُصنِّف [٢] ، (ونحو : هذا [٣] أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهُما أفْضل رجلين أو امرأتين ، وهم أفضل رِجال ، وهُنَّ أفْضَلُ نِسْوة ، مَعْناه) ، -خبْر ، نحو - (ثبوت المزية للأوَّل على المُتفاضلين واحداً وَاحداً ، أو اثنين اثنين ، أو جماعة جماعة) ، فيجب عند إضافة أفعل ، إلى نكرة إفراد «أفْعَل » ؛ إذْ معنى : أفضل رجل : أفضل من كل رجل ، قيسَ فَضْلة بِفَضْلة ، ومعنى أفضل رجلين : أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بِفَضْليهما » ، ومعنى : « أفضلُ رجالٍ : أفضلُ من كُلِّ رِجالٍ قيس فضلهم بِفَضْلِهم » ، وكذا الباقي ، فَحذِفَتْ « من كلٍّ » وأضيفَ « أفعَل » إلى ما كان مضافا إليه ، هذا مراده ، ولو قال : عَلَى جِنس المضاف إليه بدل قوله : (على المتفاضلين) ، لكان أحسن ؛ لأن المتفاضلين إنما يصدق على جماعة ، وليس المذكور في بعض الأمثله إلا واحداً وواحدةً [ع] ، أو اثنين أو اثنتين ، ويجب مطابقة النكره في هذا لما أسند إليه «أفعل » - كما سبق تمثيله - ، ولايجوز عدم المطابقة ، فلا يقال : « الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رَجُلٍ » ، ويجب أيضاً كون النكرة مما يصدق على المسند إليه « أفعل » ، فلا يجوز : « زَيْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ » ، (وإن كان المضاف إليه مشتقاً / ، جاز) في المشتق (إفراده مع كون الأول غير مفرد) ، نحو قوله تعالى : / ٤٠٤/

== وعجزه : * حصباء دُرٍّ على أرض من الذهب *

(١) هذا فيه إشارة إلى أن من العلماء من لحنَّ ابن هانئ في هذا البيت ، ووجهة نظرهم أن اسم التفضيل كان ينبغي أن يأتي مفرداً مذكراً ، لأنه مجرد من « أل » والإضافة ، لكنه أنثه فقال : (صغري وكبرى) ، لذلك عدوه من اللحن .
وفي البيت عدة تخريجات منها أن (صغرى وكبرى) صفة مشبهة وليست من اسم التفضيل في شيء ، وقيل - كما ذكرهنا - أنه تفضيل على غير بابه ، فالمطابقة فيه جائزة . وانظر أوضح المسالك (٣/ ٢٨٧ ، ٢٨٩) والتصريح ٢/ ١٠٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦١ .

(٣) في متن التسهيل ٣ / ٦٢ ، ويجوز هو أفضل رجل ، والمساعد كالأزهري .

(ع) في ب : وواحدة سقطت ألف « أو » .

﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ (١) ثم قال الفراء : «وَحَّدَ كافِر » ؛ لأنه في معنى الفعل ، أي : أول من كفر ، ولو أريد الاسم لم يجز إلا الجمع » (٢) وقال المبرد في معاني القرآن : « وإنما جاز ذلك ، لأنه على حذف الموصوف ، أي : أول قبيل كافر : أوحزب كافر ، لا ماقال الفراء » انتهى ، ومن الإفراد والمطابقة كقوله (٢):

{٦٧٧} وإذا هُمَ طَعِموا فألأمُ طَاعِم وَإذا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِياع (٣)

الأول مفرد غير مطابق ، والثاني جمع مطابق لفظاً ، ومن المطابق معنى ، قوله تعالى : ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ (٤) فـ « سَافِلِينَ » مطابق للهاء من « رَدَدْنَاهُ » معنى ؛ لأنها عائدة على الإنسان ، والمقصود به الجنس ، بدليل استثناء « الَّذِينَ آمَنُوا » منه .

(وألحق بأسبق مطلقاً) ، في جميع أحكامه (أول) حال كونه (صفة) يستعمل مجرداً من «أل » والإضافة ، ممنوع الصرف ، مقروناً بـ « من » ملتزم الإفراد والتذكير ، نحو : « جِئْتُكَ أَوَّلَ (٥) مِنْ أَمْسِ » ، أي : زمناً أسبق من أمس ليومنا هذا ، وقد تحذف « من » فتقول : « هذا رجلاً أول » ، أي : أول من غيره ، ولكنك حذفت على حد قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِرَّ وأَخْفَى﴾ (٦) أي : منه ، قاله الجرجاني (٧) . ومحلىً بأل ، فيطابق ، نحو : ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الأُولَى والآخِرَةِ ﴾ (٨) ، ﴿ من

---

(١) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٢) وقال : « وذلك من كلام العرب فصيح جيدٌ في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل » ، انظر معانيه ١ / ٣٢ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه: وضحه الشارح ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٦٢ ، المساعد ٢ / ١٨١ ، السلسيلي ٢/ ٦١٦ .

(٤) سورة التين آية : ٥ .

(٥) [ ] للسياق .

(٦) سورة طه آية : ٧ .

(٧) [ ] للسياق .

(٨) سورة القصص آية : ٧٠ .

الَّذينَ اسْتَحقَّ عَلَيْهِم الأَولَيَانِ ﴾ (١) ، ﴿ بل قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ ﴾ (٢) ، ومضافاً لنكرة فلا يطابق ، نحو : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ (٣) : ومضافاً لمعرفة ، فيجوز الوجهان ، نحو : «قَالتْ أَولاَهُم » ، ونحو : « جَاءَتْنِي أُولاَهُنَّ » ، قال الجرجاني : ومن ظن امتناع : « جاءتني أولاهن » ، فلينظر في : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ (٤) انتهى ، وإنما جعل أول ملحقاً لا أصلاً برأسه ، لأن أفعل التفضيل مادلَّ على اشتراك اثنين فصاعداً في أمر ، وزيادة أحدهما على الآخر في ذلك الأمر ، ومتى فرض اشتراك اثنين في معنى « أول » لم يكن بينهما تفاوت باعتبار/ أنفسهما ، وإلاَّ لكان /٤٠٥/ آحدهما وهو المفضول ثانياً لا أول ، وأما باعتبار غيرهما ، فيمكن كأن يكونا متقدمين على ثالث ، لكن ذلك الثالث ليس مشاركاً في الأولية ، والمفضول غير مشارك ، والمشارك غير مفضول ، وهذا خلاف قاعدة أفعل التفضيل ، وإنما كان المحمول عليه أسبق لاغيره ، لمناسبته له بجامع مابين أول ، وأسبق من الدلالة على تقدم شئ على غيره .

(وإن نويت إضافته) يعني ، وإن نوى معني ما أضيف إليه (بُنِي) أول (على الضم) ، كقوله :

|٦٧٨| لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ عَلى أينَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ (٥)

---

(١) سورة المائدة آية : ١٠٧ .

وهذا الاستشهاد على قراءة الحسن (أوّلان) بتشديد الواو وفتح اللام مثنى أول مرفوع بـ (استحق) ، انظر الإتحاف ٢٠٣ .

(٢) سورة المؤمنون آية : ٨١ .

(٣) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٤) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٥) من الطويل ، لمعن بن أوس .

انظر : المقتضب ٣ / ٢٤٦ ، الخزانة ٨ / ٢٨٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٧٤ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠، المنصف ٣ / ٣٥ ، ابن يعيش ٤ / ٨٧ .

«على» متعلقة بـ « تعدو » ، و « أي » استفهامية معرباً ، و «أول » ظرف لـ « تعدو » والأصل: في وقت هو أول الوقتين ؛ لأن لكل منهما وقتاً يموت فيه قدر أحدهما سابقاً ، وهو لايعرف بعدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين ، وقالوا : « إبدأ بذا من أول»، وأصله : من أول الأمر ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه ، فبني أول على الضم (وربما أعطي) أول (مع نيتها) ، أي الإضافة (ماله مع وجودها) ، يعني : ويعطى مع نية لفظ المضاف إليه ماله مع وجوده من النصب على الظرفية والخفض بـ « من » من غير تنوين ؛ لأن المضاف إليه منوي ثبوت لفظه ، تقول : « أجيئك أَوَّلَ ، ومن أولِ » حكى الفارسي : « ابدأ بذا من أول »[1] ، بالخفض من غير تنوين ، بتقدير الإضافة إلى مقدر الثبوت على حد :

﴿٦٧٩﴾ خَالطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا [2]

(وإن جرد) أول (عن الوصفية جرى مجرى « أفكل ») ، في صرفه منكراً ، نحو قولهم : «ماتركْتُ لَه أَوَّلاً وَلاَ آخِراً » ، أي : قديماً ولاحديثاً ، ومنع صرفه مُعَرَّفاً ، كقوله :

﴿٦٨٠﴾ أؤَمِّل أنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي بِأَوْلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ [3]

فـ « أول » هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف للعلمية والوزن ، كما لو سمى بـ «أفكل »، وهو الرعدة ، فإنه يمنع من الصرف ، قيل : « وصواب العبارة أن يقول : « وإن استعمل غير

---

(١) السلسيلي ٢ / ٦١٧ .

(٢) رجز ، للعجاج ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٣ ، الأشموني ٣ / ١٥٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٣٠ ، الخزانة ٣ / ٤٤٢ ، ابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، الانصاف ٢ / ٤٩٧ ، العيني ٤ / ٣٦٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٣ ، السلسيلي ٢ / ٦١٧ ، المساعد ٢ / ١٨٢ .

صفة»؛/ لأن الاسم لو كان أصله الصفة كان يمتنع صرفه على الأفصح ، كما في « أدهم » للقيد»، /٤٠٦/ انتهى .

(وألحق آخر) ، بفتح الخاء ، بمعنى : مغاير (بأول غير المجرد) من الوصف ، والمعنى : ألحق آخر بأول الذي هو وصف (فيما له من : مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان) ، ونحو : ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى ﴾[١] ، ﴿ وأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ ﴾ [٢] ، ﴿ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [٣] ، ﴿فَآخَرَانِ[٤] يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ [٥] ، ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا﴾ [٦] . وإنما ألحق آخر بأول ؛ لأنه به أنسب ، وذلك ، لأنه أشبهه في الوزن ، وكون معناه نسبياً ، وكونه لايدل على زيادة (إلا أن آخر) يخالف أول في أنه (يطابق في التنكير) الخالي عن الإضافة إلى نكرة ، (والتعريف) بـ « أل » خاصة (ماهو له) ، في المعنى ، فإن جرى على نكرة كان نكرة ، فتقول : « مَرَرتُ بِزَيْدٍ وَرَجُلٍ آخَرَ، وَرَجُلَيْنِ آخَرَيْنِ ، وَرِجالٍ آخَرِينَ ، وامْرَأَةٍ أُخْرَى ، وامْرَأَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ ، وَنِسَاءٍ أُخْرَيَاتٍ وَأُخَرَ » ، وإن جرى على معرفة كان معرفة ، نحو: « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَالرَّجُلِ الآخَرِ ، والرَّجُلَيْنِ الآخَرَيْنِ ، والرِّجالِ الآخَرِين [٧] أوْ [٧] الأَوَاخِرِ ، والْمرأَةِ الأُخْرَى ، والْمرْأَتَيْنِ الأُخريين [٨] ، والنِّسَاءِ الأُخْرَيَاتِ أوالأُخَرِ ، (ولا يليه) ، أي : آخر (« من » وتاليها) ، لأنه لايدل على التفضيل بنفسه ، ولا

---

(١) سورة طه آية : ٣٧ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٨٥ .

(٤) في المخطوطة : « وآخران » .

(٥) سورة المائدة آية : ١٠٧ .

(٦) سورة التوبة آية : ١٠٢ .

(٧) في الأصل و « ب » الآخرون ، - سهو .

(٨) في الأصل و « ب » الأخريتان » - سهو .

بتأويـل ، بخلاف «أول » ، فإنه مؤول بأسبق ، وأما قوله تعالى : ﴿ وآخرين منهم ﴾ [١] فـ « مِنْهُم » صفة الآخَرِين ، (ولايضاف) آخر ، فلا يقال : « آخَرُ فارِسٍ » [٢] ، (بخلاف أول) ، فإنه يضاف ، فيقال : « أول فارس » ، (وقد تنكر « الدُّنيا » و « الجُلَّى ») ، في قوله :

{٦٨١} * في سَعْيِ دُنْيَا طَالَما قد مُدَّت * [٣]

وقول الآخر :

{٦٨٢} وَإِنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَـوْماً سُرَاة كِـرَامِ النَّاسِ فادْعِينَا [٤]

والدنيا : مؤنث أُدنى ، والجُلَّى : مؤنث أجل ، فحقهما ألاينكرا إلا إذا ذُكِّراَ ، لكنهما كثر استعمالهما استعمال الأسماء المحضة فلذلك جاز تنكيرهما ؛ (لشبههما بالجوامد) ، لغلبة الاسمية عليهما ، (وأما « حسنى » و « سوءى » ، فمصدران) . كالرجعى ، والبُشْرى ، لا مُؤَنَّثَيْ أَحْسَن ، وأَسْوَأ ، / فالحسنى ، والحُسْنُ بمعنى ، والسُّوءى والسُّوء بمعنى وهما من المصادر التي /٤٠٧/ جاءت على الفُعْلَى ، والفُعْلِ .

« فصـــل »

(لايرفع أفعل التفضيل في الأعرف) اسماً (ظاهراً إلا قبل مفضول هو) ، أي : المفضول

---

(١) سورة الجمعة آية : ٣ .

(٢) « فلا يقال آخر فارس » من هامش « ب » ، وعليها صح .

(٣) رجز ، للعجاج ، ابن يعيش ٦ / ١٠٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٤ ، الخزانة ٨ / ٢٩٦ ، المساعد ٢ / ١٨٤ .

(٤) من البسيط ، لبشامة بن حزن النهشلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٤ ، الخزانة ٨ / ٣٠١ ، ابن يعيش ٦ / ١٠١ ، المساعد ٢ / ١٨٤ .

(هو) ، أي : الظاهر المفضل بمعنى أنَّ المفضول نفس الظاهر المفضل (مذكور) ذلك المفضول الذي هو نفس المفضل (أو مقدر ، وبعد) - معطوفٍ على قبل -، أي : ذلك الظاهر قبل مفضول موصوف بما ذكر ، وبعد (ضمير مذكور) ، ذلك الضمير (أو مقدر مفسر) ، ذلك الضمير الذي الظاهر بعده واقع (بعد نفي أو شبهه) ،كالنهي ، والاستفهام الذي فيه معنى النفي (يصاحب أفعل) ، - متعلق بمُفَسَّر - ، والمعنى مفَسَّر باسم جنس موصوف بـ « أفعل » التفضيل ، مثال النفي في حال كون المفضول والضمير الرافع بعده الظاهر مذكورين : « مَا رأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عينه الكحل منه في عين زيد .» ، فالظاهر المرفوع بـ « أحسن » هو « الكحل » و المفضول هو ضمير «منه» ، وهو عائد على الكحل ، فهو هو في المعنى ، والكحل هو المفضل ، وضميره المفضول ، فالكحل فاضل مفضول ، فالمفضول هو الفاضل ، لكن اختلف محله ، ففضل في محل على نفسه في محل آخر ، والضمير الواقع الظاهر بعده هو الهاء من « عينه » ، وهي عائدة على الموصوف بأفعل ، وهي مفسرة به ، ومثال النفي مع حذف المفضول وحذف الضمير : « ما رأيت كعين زيد أحسنُ فِيها الْكُحْل » ، ومثال النفي مع حذف المفضول وذكر الضمير : « مَا رأَيتُ رَجُلاً أَحْسَن فِيها الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْد »[٢] ، والأصل : منه في عين زيد ، ثم اختصر ، ومثال النفي مع ذكر المفضول وحذف الضمير : « مارأيت كعين زيْدٍ أَحْسَنُ فِيها الْكُحلُ مِنهُ فِي عَيْنِ زَيْد » / ، فهذه أربع صور ، / ٤٠٧/ ويقاس عليها النهي والاستفهام ، فتصير الصور اثنتي عشرة صورة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة ، والأصل : أَنَّ الظاهر المفضل يكتنفه ضميران ، أولهما ضمير الموصوف بأفعل ، والثاني ضمير الظاهر المفضل ، وأن كلا منهما يكون مذكوراً ، ويكون محذوفاً ، وإذا حذف ضمير المفضول ، لم يلزم حذف ضمير الموصوف ، وبالعكس ، ويرفع أفعل التفضيل في غير الأعرف

---

(١) في الأصل « إلى » .

(٢) في الأصل : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من عين زيد » .

الاسم الظاهر الذي لم يستوف الشروط على لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْه أَبُوه »[١] ، برفع الأب بـ « أفضل » .

(ولا ينصب) أفعل التفضيل (مفعولاً به) ، لضعفه ، فلا يقال : « زَيْدٌ أَضْرَبُ مِنْ عَمْرٍ بَكْراً » ، بنصب « بكر » بـ « أضرب » ، بل إن كان أفعل مما يتعدى لواحد وليس بمفهم علم أوجهل عدي باللام ، فتقول :« لِبَكْرٍ » ، وإن أفهم ماذكره فبالباء ، نحو : « زَيْدٌ أَعْرَفُ بِالْعِلْمِ ، وَأَجْهَلُ بِالْفِقْهِ »، وفهم منه ، أنه ينصب بقية المفاعيل ، والحال ، والتمييز ، (وقد يدل) أفعل (على ناصبه) ، أي : المفعول به ، كقول العباس بن مرداس :

{٦٨٣} فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصَبَّحاً ... وَلاَ مِثْلَنَا يَوْمَ الْتَقَيْنَا فَوَارِسَا[٢]

أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُم ... وَأَضْرب مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسا

فـ « القوانسا » منصوب بفعل محذوف دل عليه أفعل ، والتقدير : يضرب القوانسَ .

(وإن أُوِّل) أفعل (بما لا تفضيل فيه جاز على رأي) ، لجماعة منهم : أبو البقاء[٣] ، ومكي، (أن ينصبه) ، أي : المفعول به ، لأنه حينئذ كاسم الفاعل ، نحو : ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾[٤] فـ« من » في موضع نصب على المفعولية بـ « أعلم » ؛ لأنه بمعنى عالم ، والمانع ، يقول : صورته صورة أفعل

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١ ، ٣٢ .

(٢) من الطويل ، ابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، الخزانة ٨ / ٣١٩ ، الأشموني ٣/ ٥٦ ، المغني ٢ / ٦٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٨ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١١٧ .

(٤) قال أبو البقاء العبكري : « في « من » وجهان : أحدهما هي بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بمعنى فريق ، فعلى هذا يكون في موضع نصب بفعل دلَّ عليه أعلم لابنفس أعلم ؛ لأنَّ أفعل لايعمل في الاسم الظاهر النصب » ، ينظر إملاء مامن به الرحمن ١ / ٢٥٩ .

التفضيل ، فلا يعمل ، وناصب « من » مقدر دل عليه « أعلم » ، والتقدير : يعلم[1] من يضل ، (و) أفعل التفضيل (تتعلق به حروف الجر / على نحو تعلقها بأفعل المتعجب به) ، - كما سبق في بابه /٤٠٩/ - فتقول : « زَيْدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَمرٍو ، وأعلم بالفِقهِ مِنْ بَكرٍ ، وأَرْغَبُ فِي الْخَيْرِ مِن غَيْرِه ، وأَرْأَفُ بِي مِنْ عمرٍو »[2] .

* * *

---

(١) في « ب » « أعلم » - تحريف .

(٢) في « ب » « زيد » - سهو .

[٣٦] « بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ »

(وهو : الصفة) ، جنس يتناول اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، دون الأسماء الجامدة ، نحو : « ذي مال ، ودمشقي ، وهذا ، وعدل ، و نحوه ، في قولك : «مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أَوْ دِمَشْقِيٍّ ، أو عدل » و « بزيد هذا » ، فإنها بمعنى صاحب ، ومنتسب ، وعادل ، والحاضر .

(الدالة على فاعل) ، فصل أخرج به اسم المفعول ، وما بمعناه ، نحو : ذَبِيح ، وَجَرِيح ، وَطَرِيح ؛ لأنها بمعنى : مذبوح ، ومجروح ، ومطروح ، وأما : « ضرب الأمير» ، وإنْ كان بمعنى مضروبه فقد خرج بقوله : صفة ، (جارية) ، خرج الجارية ، كـ « سهل ، وكريم » ، وأمثلة المبالغة كـ « ضراب » وضروب ، ومضراب ، وضَرِيب ، وضرب » ، (في التذكير والتأنيث) ، خرج نحو : « أَهْيَف ، وَأَعْمَى » ، مِن الصِّفَاتِ الَّتي على « أفعل » ، فإن مؤنثها لايجاري ، وإنما يُجاري مذكرها فقط (على المضارع) ، خرج المجازي على الماضي لا المضارع ، كـ «فرح ، وأشر» (من أفعالها) ، بيان للواقع ، لا للاحتراز عن شئ (لمعناه) ، أي : المضارع من الحال ، والاستقبال ، (أو) معنى (الماضي) ، خرج باب « ضامر الكشح » و « منطلق اللسان » ، فلا ينوي به استقبال ولامضي ، بل المراد معنى ثابت ، ولذا أضيف إلى الفاعل فقيل : « ضامر الكشح » ، و«منطلق اللسان » ، والحاصل : أن مجموع الصفة المشبهه مخرجه من الحد بثلاثة قيود ، الأول : قوله : (جَارِيةٌ . . . على المضارع) ، فإنه مخرج لنحو : جَمِيلٌ ، وَعُفْر ، وشجاع ، وغيرهن مما لايجاري ، والثاني : قوله : (في التذكير والتأنيث) ، فإنه مخرج لنحو : أهيف ، وأصمّ ، وأعمى ، وأكحل ، فإنها توازن في التذكير خاصة ، ولا كذلك القسم الأول / فإنه لا يوازن في حالة ما ، والثالث : / ٤١٠ / قوله : (لمعناه) . . . إلى آخره ، فإنه مخرج لنحو : ضامر البطن ، ومنطلق اللسان ، ولو أخرج به النوعين الأولين لكفاه ، (ويوازن) اسم الفاعل (في الثلاثي المجرد) من حروف الزيادة (فاعلاً) ،

نحو : « ضارب » من « ضرب » المفتوح العين ، و « سالم » من « سلم » المكسورها ، و«فاره » من « فَرُه » المضمومها ، (وفي غيره) أي : غير الثلاثي المجرد ، يوازن اسم الفاعل (المضارع) ، لفظاً ، حال كونه (مكسوراً ماقبل الآخر) ، كما أن اسم فاعل الثلاثي كذلك (مبدوءاً بميم مضمومة) ، نحو : مدحرج ، ومكرم ، (وربما كسرت) الميم (في « مُفْعِل ») ، قالوا : «أنْتَنَ: فَهُو مِنْتِن » بكسرالميم إتباعاً للتاء ، (أوضُمَّت عينة) ، أي : « مُفْعِل » ، قالوا : « مُنْتُنْ » بضم التاء إتباعاً للميم ، وقالوا : « مُنْتِن » بضم الميم ، وكسر التاء على القياس ، (وربما ضمت عين « منفعل» مرفوعاً) ، نحو قولهم : « هُو مُنْحَدُرٌ » بضم الدال إتباعاً للراء ،حكاه ابن جني[1] ، وغيره ،(وربما استغنى عن « فاعل » بـ « مُفْعَل ») ، قالوا : « حبَّه : فهو مُحَبَّ » ، ولم يقولوا : حابٌّ ، استغناءً بما للكثير عن القليل (و) ربما استغني (عن « مُفْعَل ») بفتح العين (عن « مفعول » فيما له ثلاثي)، قالوا : «أحبه : فهو محبوب » ، ولم يقولوا : « مُحَبّ » ، وأما قوله :

{٦٨٤} ... ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[2]

فنادر ، والحاصل : أن « حب ، وأَحَبَّ » استغنى فيهما بما للمفعول في الأول عما للمفعول في الثاني غالباً ، وبما للفاعل في الثاني عما للفاعل في الأول دائماً ، وهذا أقيس من ذاك ، من حيث إنه استغناء بما للكثير الاستعمال عما للقليله ، وذاك أقيس من هذا ، من جهه أنه استغناء بما للبناء الأصلي ، وهو المجرد عما للبناء الفرعي ، وهو المزيد فيه ، (و فيما لا ثلاثي له) ، قالوا : «أرقة ، أي : ملك رِقَّه ، فهو مرقوق » ، ولم يقولوا : مُرَقٌّ ، ولو قال : كما استغنى عن « مَفْعَل» / /٤١١/

---

(١) المساعد ٢ / ١٨٩ .

(٢) من الكامل ، وصدره : ولقد نزلت فلا تظني غيرَه * لعنترة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧١ ، المساعد ٢ / ١٨٩ ، الخصائص ٢ / ٢١٦ ، الخزانة ٣ / ٢٢٧ ، العيني ٢ / ٤٠٤ ، جمهرة أشعار العرب ص ٣٥١ ، وهو من معلقته ، انظر المعلقات للزوزني ١٩٢ ، وديوانه : ١٦ .
والشاهد فيه قوله : (المُحَبِّ) حيث جاء به على « مُفْعَلُ » والقياس « مفعول » .

بمفعول [١] لكان أحسن ؛ لأن الكلام في وصف الفاعل [١] ، لا في وصف المفعول ويمكن أن ويجاب عنه : بأنه ذكر استطراداً .

(و) ربما استغنى (عن « مُفْعِل ») بكسر العين (بـ « فاعل ») ، قالوا : « أيفع[٢] الغلامُ : إذَا شَبَّ ، فهو يافع » ، والقياسُ : مُوفِعٌ[٣] ، على أنه سمع « يفع الغلام » (ونحوه) ، أي : نحو فاعل ، قالوا : أعقَّت الفَرسُ ، فهي عقوق [٤] ، أي : حملت » ، و « أحصرت الناقة ، فهي حصور، أي : ضاق مجرى لبنها ، وسمع : عقت ، وحصرت .

(أو) استغني عن « مُفْعِل » ، المكسور العين (بـ « مُفْعَل ») المفتوحها ، قالوا : « أَسْهَبَ الرَّجُلُ ، فَهو مُسْهَب ، إذا أكثر في الكلام ، وأحصن فهو محصن » ، وسمع : « أُسْهِب ، وأُحْصِن، مبنيين للمفعول فيكون في بنائهما للفاعل قد استغنوا باسم المفعول عن اسم الفاعل .

(و) ربما استغني (عن « فاعل » بـ « مُفْعِل ») بضم الميم ، وكسر العين ، (ومُفْعَل) ، بكسر الميم ، وفتح العين ، قالوا : « عم بمعروفه ، فهو مُعِمٌّ ومِعَمٌّ ، و « لَمَّ متاع القوم ، فهو مُلِمٌّ ومِلَمٌّ » ، ولا نظير لهما حكاه ابن سيده[٥] ، ولا ينافي هذا قوله السابق، (وربما استغنى عن« فاعل» بـ«مُفْعِل ») ؛ لأن ذلك على الانفراد ، وهنا على خلافه ، (وربما خلف فاعل مفعولا) ، كقوله :

{٦٨٥} لَقَدْ عَيَّلَ الأَيْتَامَ طَعْنَةُ نَاشِرَهْ أَنَاشِرَ لاَزَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَهْ [٦]

---

(١) في «ب» عن مفعول - سهو . - و « الفا » بدل : الفاعل .

(٢) قال ابن سيده في المحكم (يفع) ٢ / ١٨٧ : « وقد أيفع وهو يافع على غير قياس .»

(٣) الصحاح ٣ / ١٣١٠ .

(٤) ولايُقالُ « مُعقٌّ » إلاَّ في لغة رديئة ، وهو من النوادر ، قاله الجوهري في الصحاح ٤ / ١٥٢٨ .

(٥) في المحكم ١ / ٥٤ .

(٦) من الطويل ، نسبه محقق تهذيب المنطق لأُمِّ همام بن مُرَّة . انظر : تهذيب إصلاح المنطق ١١٦ ==

أي : مأشورة ، والمأشورة المقطوعة بالمنشار ، وناشرة : اسم رجل ، وهو كثير ، وقد عقد ابن فارس لذلك بابا في كتاب « الصاحبي »[١] ، (و) ربما خلف (مفعولٌ فاعلاً) ، قالوا : «أقط الشَّعر، فهو مقطوط» ، ولم يقولوا : قاط[٢] ، ذكره ابن سيدة ، وهو نادر .

« تنبيه » : ربما تعاقبت صيغتا الفاعل ، والمفعول من المادة الواحدة ، وقد عقد يعقوب لذلك بابا في كتاب « التوسعة » ، قالوا : « إبل مُدْفِئَة ومُدْفَأة ، ومكان عامر ومعمور ، ومنزل آهِلٌ ومأهول ، ورجل خاضب ومخضوب ، ومُلْفِج ، ومُلْفَج ، أي : فقير ، ومُسْهِب ، ومُسْهَب ، أي : كثير الكلام ، ومُدَجٌّ ، ومُدَجَّج ، داخل في السلاح ، ومُجَرِّب ، ومُجَرَّب ، وهو كثير .

« فصـــل »

(يعمل اسم الفاعل غير المصغر[٣] ، والموصوف) قبل العمل ، (خلافاً للكسائي)/ في /٤١٢/ إجازته عمل المصغر والموصوف ، محتجا بقول العرب « أَظُنِّني مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً »، وبقوله :

{٦٨٦} إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُزَايِلِ[٤]

== الخصائص ١/ ١٥٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٧٢ ، المساعد ٢ / ١٩٠ ، والصاحب ٢٢١ .

(١) الصاحبي في فقه اللغة ٢٢٠ « باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل » .

(٢) قال ابن سيده في المحكم ٦ / ٧١ : « وقط السَّعْرُ يقط قطاً ، وقُطوطاً ، فهو قاطٌ ومقطوط - مفعول بمعنى فاعل : « غلا » .

(٣) قال الدماميني في شرح التسهيل ١ / ٤٤١ : « أمَّا المصغر فلبعد شبه بالمضارع لتغير بنيته ، ودخول خاصة من خواصه في الأسماء ، . . . وأمَّا الموصوف فلأن وصفه يُزيل شبهه بالفعل المضارع » .

(٤) من الطويل ، لبشر بن أبي حازم .

والشاهد فيه قوله : (فرخين) استدل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٧٤ ، العيني ٣ / ٥٦٠ ، الأشموني ٢ / ٢٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٢ .

وخطباء صفة ، أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم . وفي اللسان (ز ي ل) : المزايلة : المفارقة ، والمتزايلة من النساء التي تزايلك بوجهها تستره عنك .

ورد[١] الأول : بأن « فرسخاً » ظرف ، وروائح الأفعال قد تعمل في الظرف ، والخلاف في المفعول به ، وأول الثاني : بأن « فرخين » منصوب بـ « فقدت » مقدراً يدل عليه « فاقد » ، أو بـ« رجعت » على إسقاط حرف الجر ، والأصل : رجعت على فرخين ، وفصل البصريون والفراء[٢] ، فقالوا : « إن وصف بعد العمل جاز ؛ لأن الضعف إنما جاء بعد أن ثبت العمل واستقر، نحو : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْداً عَاقِلٌ » ، وحال كون اسم الفاعل (مفرداً [٣] وغير مفرد) ، مثنى، أو مجموعاً جمع سلامة ، أو تكسير ، فتقول : « هَذَا ضَارِبٌ زيداً ، وَهَذَانِ ضَارِبانِ زَيْداً ، وَهَؤُلاَءِ ضَارِبُونَ عَمْراً ، وَضَوَارِبُ عَمْراً ، وَضَارِبَاتٌ عمْراً » ، فإن قيل : التكسير ، والتصغير من خواص الأسماء ، فلأي شئ منع البصريون عمل المصغر ، وأجازوا عمل المكسر ، أجيب : بأن التكسير إنما جاء بعد استقرار العمل قبله فيكسر بسبب الجريان ، وفي هذا الجواب نظر[٤] لايسعه هذا المختصر .

وإذا استوفى اسم الفاعل شروط العمل الآتية عمل (عمل فعله مطلقاً) ، سواء كان فعله لازماً أو متعدياً لواحد أو لاثنين ، أو لثلاثة ، فإنه يعمل عمل فعله ، نحو : « هَذَا قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَضَارِبٌ عَمْراً ، وَمُعْطٍ زَيْداً عمراً ، ومُعْلِمٌ خَالِداً عَمْراً مُقِيماً » ، (وكذا) يعمل عمل فعله (إن حول للمبالغة من فاعل إلى فَعَّال ، أو فَعُول ، أو مِفْعَال ، خلافاً للكوفيين[٥]) ، في منع عمل هذه الثلاثة وفَعِيل ، وفَعِل الآتيان ، وحجتهم أن هذه الأمثلة الخمسة مخالفة لوزن المضارع ، ومعناه ،

---

(١) ردّه المرادي في شرح الألفية ٣ / ١٦ .

(٢) الأشموني ٢ / ٢٩٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧ .

(٣) في المساعد : فرداً .

(٤) لعل من أسبابها حتى يسير الباب على سنن واحد .
وقال ابن عقيل : « ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي » المساعد ٢/ ١٩٢ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٠٢ .

وحملوا الاسم المنصوب بعدها على تقدير فعل يدل عليه المثال ، ومنعوا تقديمه عليها [١] ، وإعمالها قول سيبويه[٢] وأصحابه ، وحجتهم في ذلك : السماع نثراً وشعراً ، والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل ، فإنها محولة عنه لقصد المبالغة ، فمن النثر قول العرب : « أما العسلَ فَأَنَا شَرَّابٌ » ، وقولهم : «أَنْتَ غَيُوظٌ مَاعَمِلْتَ أَكْبَادَ الرِّجَالِ » ، وقولهم : « إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا أي : سمانها/ »[٣] ، وقولهم : «إِنَّ اللَّه سَمِيعٌ دَعَاءَ مَنْ دَعَاهُ » ، ومن النظم قوله : /٤١٣/

{٦٨٧} أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْها جِلاَلَها وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاً [٤]

وقول الآخر :

{٦٨٨} ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيف سُوقَ سِمَانِها إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ [٥]

وقول الآخر :

---

(١) « فإذا قلت : هذا ضروب زيدا ، فتقديره عندهم ، ضروب يضربُ زيداً ، ولذلك لايجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة : « انظر الشرح الكبير ١ / ٥٦١ .

(٢) الكتاب ١ / ١١٠ .

(٣) الكتاب ١/ ١١٢ .

(٤) من الطويل ، للقُلاخُ .
والشاهد فيه قوله : (لباساً . . . جلالها) حيث عمل « فعال » عمل اسم الفاعل ونصب ، انظر : الكتاب ١/ ١١١ ، العيني ٣ / ٥٣٥ ، المقتضب ٢ / ١١٢ ، ابن يعيش ٦ / ٧٠ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٠، والشرح الكبير ١ / ٥٦٠ - والخوالف : جمع خالفه وهي عماد البيت .

(٥) من الطويل ، لأبي طالب بن عبد المطلب .
والشاهد فيه قوله : (ضروب . . . سوق) على إعمال « فَعول » عمل فعله . انظر : الكتاب ١ / ١١١ ، الخزانة ٨/ ١٤٦ ، المقتضب ٢ / ١١٣ ، الشرح الكبير ١ / ٥٦٠ ، ابن يعيش ٦ / ٦٩ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٦ .

{٦٨٩} شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدانَ الجَزُورِ مَخَا ... مِيصُ العَشِيَّاتِ لاَخُورٌ ولاقَزَمُ (١)

فـ « مهاوين » جمع مهوان ؛ وقول الآخر :

{٦٩٠} فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ ... هِلاَلاً، وأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرَا (٢)

وقول الآخر :

{٦٩١} أَتَانِي أَنَّهم مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهُمْ فَدِيدُ (٣)

فـ « مزقون » جمع مَزِق ، وأقيس الخمسة « فَعَّال» ؛ لأنه جاء على نهج الأفعال الدالة على المبالغة بتكرير العين ، ويليه « فعول » ، لمجيئه على صيغة المصدر الموضوع للحدث ، ولهذا لم يلحقه التأنيث ، كما أن المصدر الموصوف به كذلك ، ثم « مِفْعَال » ؛ لاشتماله على زيادتين ، وفي كلام أبي البقاء (٤) في ﴿ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ (٥) تجويز كونه مصدراً ، فإن صح كان عذراً في عدم تأنيثه .

و « فعل » أولى من « فعيل » ، لأنه على وزن الفعل ، وعمل « فاعل » محولاً إلى «فعال ، أو فعول ، أو مفعال ، بكثرة » ، (وربما عمل محولاً إلى فَعِيل ، أو فَعِل) ، بقلة ، وإنما قَلَّ هذان

---

(١) من البسيط ، نسب للكميت ، الكتاب ١ / ١١٤ ، الخزانة ٨ / ١٥٠ ، اب يعيش ٦ / ٧٤ ، التبصرة ١/ ٢٢٨ ، العيني ٣ / ٥٦٩ .

(٢) من الطويل ، لابن قيس الرقيات ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، العيني ٣ / ٤٥٢ ، الأشموني ٢/ ٢٩٧ .

(٣) من الوافر ، لزيد الخيل ، ابن يعيش ٦ / ٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، العيني ٣ / ٥٤٥ ، المساعد ٢ / ١٩٣ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٥ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٧ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٧ .

الوزنان ؛ لأنهما يأتيان بالأصالة لوصف الفاعل غير محولين عن شئ ، وذلك ، نحو : « فَرِحٌ ، وأَشِرٌ » ، ونحو : « ظَرِيف ، وكَرِيمٌ » ، بخلاف الثلاثة ، فإنها لاتأتي إلا محوله للمبالغة ، فهي صريحة في ذلك فكثرت أمثلتها ، ومنع المازني[١] ، والمبرد[٢] ، والزيادي[٣] ، وكثير من البصريين[٤] ، إعمالهما ، وأجاز الجرمي إعمال « فعل » وخالف في « فعيل »[٥] ، والصحيح مذهب سيبويه[٦] ، في جواز إعمال جميع أمثلة المبالغة ، والكثير بناء « فَعَّال ، ومفعال ، وفعيل ، وفعول »[٧] وفعل » من الثلاثي - كما تقدم - (وربما بني فعال ، ومفعال ، وفعيل ، و فعُول من أفعل) ، المزيد فيه الهمزة لما بينه وبين الثلاثي من الأخوة في التعجب ، وغيره ، قالوا : « دراك » ، من أدرك ، و « معطاء» من أعطى ، و « نذير » من أنذر ، و « زهوق » من : أزهق/ ، (ولا يعمل) /٤١٤/ اسم الفاعل الباقي على أصله ، ولا المحول إلى المبالغة ، ولا المثنى والمجموع ، (غير المعتمد على صاحب) ، له من مخبر عنه وموصوف ، وذي حال (مذكور) الصاحب ، نحو : « زَيْدٌ مُكْرِمٌ رَجُلاً طَالِباً الْعِلْمَ ، مُحقِّقاً مَعناه » ، فـ « مكرم » معتمد على المخبر عنه ، وهو زيد ، و « طالباً » معتمد على الموصوف وهو رجل ، و « محققاً » معتمد على ذي الحال وهو فاعل « طالباً » المستتر فيه ، (أو منوي) الصاحب ، نحو : « نِعْم الرَّجُلُ ضَارِبٌ عَمْراً » ، إذا قدر « ضَارِبٌ » خبر مبتدأ

---

(١) السلسيلي ٢ / ٦٢٥ .

(٢) المقتضب ٢ / ١١٤ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٩٣ .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٥٦١ .

(٥) وإنما خالف فيها فمنع لحاقها بصيغ المبالغة ، نظراً لوجود المدّة فيها ، وهي لاتوجد في الأفعال فضعف شبهها بها .

وعلل السيوطي فقال : « لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر » الهمع ٥ / ٨٧ .

(٦) الكتاب ١ / ١١٠ ، ١١٣ .

(٧) « مفعال ، وفعول » ليست في الأصل ولا في « ب » .

محذوف ، أي : هو ، ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ (١) أي : صنف مختلف(٢) ألوانه ، ونحو : «الذي لقيتُ راكباً فرساً زيدٌ » ، أي : لَقِيتُهُ ، فـ « راكباً » حال من الضمير المحذوف (أو) المعتمد (على نفي صريح) ، كقوله :

{٦٩٢} خَلِيلَيَّ مَاوَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَم تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ (٣)

(أو) نفي (مؤول) ، كقوله :

{٦٩٣} وَإِنَّ امْرأً لَمْ يُعْنَ إِلاَّ بِصَالِحٍ لَغَيْرُ مُهِينٍ نَفْسَه بِالْمَطَامِعِ (٤)

(و) على (استفهام موجود) في اللفظ ، كقوله :

{٦٩٤} أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلمى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْش مَنْ قَطَنَا (٥)

---

(١) سورة النحل آية : ٦٩ .

(٢) عند المحققين لايلزم تقدير موصوف محذوف في هذه الآية ، لأن اسم الفاعل عندهم إذا كان عاملاً الرفع لايحتاج إلى اعتماد ، أمّا النصب فهو الذي يحتاج إلى ذلك . انظر : حاشية (٥) في أوضح المسالك ٣/ ٢١٧.

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماواف أنتما) حيث عمل اسم الفاعل معتمداً على النفي ، انظر : المغني ٢ / ٦١٥ ، التصريح ١ / ١٥٧ ، الهمع ٢ / ٦ ، الأشموني ١ / ١٩١ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله :: (لغير مهين نفسه) على إعمال إسم الفاعل مسبوقاً بنفي مؤول ، انظر : المساعد ٢/ ١٩٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٦ .

(٥) من البسيط ، للنمر بن تولب .
والشاهد فيه قوله : (أقاطن قومُ) على إعمال اسم الفاعل مسبوقاً استفهام قائم ، نظر : العيني ١ / ٥١٢ ، التصريح ١ / ١٥٧ ، الأشموني ١ / ١٩٠ .

(أو مقدر) ، كقوله :

[٦٩٥] لَيْتُ شِعْرِي مُقيمٌ العَذْر قَوْمي أم هُـم فِي الحُـبِّ لِي عَاذِلُونَـا [١]

تقديره : أمقيم ، هذا مذهب جمهور البصريين[٢] ، وذهب الأخفش[٣] والكوفيون [٢] إلى جواز إعمال غير المعتمد .

(ولا) يعمل (الماضي غير الموصول به « أل ») عند البصريين [٤] ؛ لأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالمضارع ، فيعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ، ولايعمل إذا كان بمعنى الماضي، فلا تقول : « هذا ضاربٌ زيداً أَمْسِ » ، بنصب « زيد » ، بل يجب جره بالإضافة ، أما الماضي الموصول به « أل » فإنه يعمل اتفاقاً [٥] إلا من شذ ؛ لأنه واقع موقع الفعل ، والفعل يعمل مطلقاً ، فكذا ماناب منابه ،/ فلو لم تكن « أل » موصولة ، بل كانت لمجرد التعريف لم يعمل في المفعول به / ٤١٥/ ماضياً، عند البصريين[٦] ، ولهذا قال المصنف : (غير الموصول) ولم يقل : غير المقرون ، (أو) غير (محكي به الحال)[٧] ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهم بَاسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [٨] . فـ « باسط »

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مقيمٌ العذر قومي) على إعمال اسم الفاعل مسبوقاً بنفي مقدر ، نظر : المساعد ٢/ ١٩٥ ، الهمع ٥ / ٨٠ ، الدرر ٢ / ١٢٨ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٧ ، الارتشاف ٣ / ١٨٢ .

(٢) المساعد ٢ / ١٩٤ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٥٣ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٨٣ .

(٥) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨ .

(٦) المساعد ٢ / ١٩٧ .

(٧) في « ب » : لقوله - تحريف .

(٨) سورة الكهف آية : ١٨ .

إخبار عن ماض ، وإنما عمل لقصد حكاية الحال الماضية ، يدل على ذلك أن الواو في « وكلبهم» واو الحال ، و « باسط » واقع موقع « يبسط » ؛ لحكاية الحال ، إذ يحسن أن يقال : « جاء زيدٌ وأبوه يَضْحَكُ » ، ولا يحسن ، « وأبوه ضَحِكَ » ؛ ولذا كانت التلاوة : ﴿ ونُقَلِّبُهم ﴾ [١] دون قَلَّبْناهم ، (خلافاً للكسائي)[٢] وهشام ، وأبي جعفربن مضاء[٣] . في إجازتهم ، إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في غير الموصول به « أل » وغير المحكي به الحال ، محتجين بأن اسم الفاعل عَمِل لكونه في معنى الفعل ، ورد بالمنع ، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف ، وموازنته في الحركات ، والسكنات ، مع موافقة المعنى ، والمختار[٤] أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لاينصب المفعول به ، (بل يدل على فعل ناصب لما بعده من مفعول به يتوهم أنه معموله) ، نحو قوله :

{٦٩٦} ... ... بَالغٍ دِيَار العدوِّ وذي زهاءٍ وأكان [٥]

فـ « ديار العدو » منصوب بفعل محذوف دل عليه « بالغ » ، والتقدير : تبلغ ديار العدو ، ونحو قولك : « هذا معطي زيداً أمس درهماً » ، فـ « درهماً » منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل ، والتقدير : يعطيه درهماً ، ونحو / قولك : « هذا معلم زيداً أمس عمراً فاضلاً» ، فـ«عمراً / ٤١٦/ فاضلاً » منصوبان بفعل محذوف دل عليه أسم الفاعل ، والتقدير : يعلمه عمراً فاضلاً ، (وليس نصب مابعد) اسم الفاعل (المقرون بـ «أل» مخصوصاً بالمضي خلافاً للرماني[٦] ومن وافقه) في زعمهم أن اسم الفاعل إذا قرن بـ «أل» لايعمل إلا ماضياً ، ولايعمل حالاً ولامستقبلاً ، والحامل

---

(١) سورة الكهف آية : ١٨ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٠٠ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤ .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٥٥١ .

(٥) هذا جزء بيت لامرئ القيس أوله : ومجرٍ كغيلان الأنيعم . الديوان : ٨٢ ، وفي المساعد ٢ / ١٩٨ قال المحقق في الحاشية : « ولم أعثر على قائله ، ولا على بقيته » .

(٦) الارتشاف ٣ / ١٨٥ .

لهم على ذلك أن سيبويه لما ذكر اسم الفاعل المقرون بـ «أل» لم يقدره إلا بالذي فعل ، فقدره بمعنى الماضي ، ولم يتعرض للذي بمعنى المضارع ، وأجيب : بأنه إنما لم يتعرض للذي بمعنى المضارع ، لأنه ثبت له العمل مجرداً ، فعمله مع «أل» جائز لو لم يسمع قياساً على الماضي ، بل أولى ، فكيف وقد ثبت بالسماع ، كقوله تعالي : ﴿ والْحَافِظِينَ فُرُوجَهم والْحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللَّهَ كثِيراً والذَّاكِرَاتِ ﴾[1] وكقوله :

{٦٩٧} إِذَا كُنْتَ مَعْنِيّاً بِمَجْدٍ وَسُؤْدَدٍ فَلاَ تَكُ إلاَّ الْمُجْمِلَ الْقَوْلَ والْفِعْلاَ[2]

والرماني : بضم الراء ، وتشديد الميم منسوب إلى قصر الرمان بواسط ، وقيل : لبيع الرمان، وجوزهما ابن خلكان [3] ، (ولا) النصب بعد اسم الفاعل المقرون بـ «أل» (على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش)[4] في زعمه أن «أل» الداخلة على اسم الفاعل ليست موصولة ، وإنما هي حرف تعريف ، فيبعد الوصف بها عن الفعل ، لكونها من خواص الاسم ، كالتصغير ، والوصف ، والمنصوب بعده إنما هو على التشبيه بالمفعول به[5] ، مثل نصب « الوجه » في : « الْحَسَنِ الْوَجْهَ » ، ورد : بأن معمول الصفة المشبهة إنما يكون سببياً ، ومعمول اسم الفاعل يكون سببياً ، نحو : «مَرَرتُ بالضَّارِبِ غُلاَمَهُ » ، وأجْنَبِياً ، نحو : « الضارب زيداً » ، (ولا) النصب بعد اسم الفاعل المقرون بـ«أل» (بفعل مضمر ، خلافاً لقوم) زعموا : أن « زيداً » في قولك : « هذا الضَّارِبُ زَيْداً »،

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٥ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (المجمل القول) على نصب اسم الفاعل للاسم بعده وهو مستقبل ، انظر : العيني ٣/ ٣٩٣ ، التصريح ٢ / ٢٩ ، الهمع ٥ / ٨٣ ، الدرر ٢ / ١٢٩ .

(٣) ظ : وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٠١ .

(٥) في « ب » ، على المفعول به - سهو - .

منصوب بفعل مضمر ، والتقدير عندهم : ضرب ، أو يضرب زيداً ، ورد : بأن هذه دعوى لادليل عليها ، ولضعفها حكى ابن المصنف في شرح الخلاصة [١] الاتفاق / على إعمال اسم الفاعل مع /٤١٧/ الألف واللام ماضياً كان أوحاضراً ، أو مستقبلاً .

تنبيه : ذكر المصنف الخلاف في عمل الماضي دون « أل » بالنسبة إلى المفعول به ، ولم يتعرض له بالنسبة إلى الفاعل ، وفي ذلك خلاف ، فقال ابن جني[٢] ، والشلوبين[٢] ، ومتأخرو المغاربة [٣] : « لا يرفع الظاهر» ، وذهب بعضهم إلى أنه يرفعه ، وهو اختيار ابن عصفور[٤] ، وظاهر كلام سيبويه[٥] ، وأما المضمر المستتر ، فأجاز الجمهور[٦] أن يرفعه ، ومنعه ابن طاهر[٧] ، وابن خروف[٧] ، وحكاية ابن عصفور الاتفاق على الإجازه ممنوعة [٨] .

« فصـــل »

(يضاف) بلا شرط (اسم الفاعل المجرد) من « أل » (الصالح للعمل) ، بأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال لا الماضي ، (إلى المفعول به) ، لا إلى الفاعل (جوازاً إن كان) المفعول به اسماً (ظاهراً) ، أو [٩] ضميراً (متصلاً) ، باسم الفاعل ، لامنفصلاً منه ، فخرج نحو : ﴿ إِنِّي

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٦ .
(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥ .
(٣) الارتشاف ٣ / ١٨٤ .
(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥ .
(٥) نص سيبويه ٢ / ١٨ : « . . . وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضارب أبوه رجلاً » .
(٦) الارتشاف ٣ / ١٨٤ .
(٧) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥ ، والارتشاف ٣ / ١٨٤ .
(٨) الهمع ٥ / ٨٢ .
(٩) في الأصل « لاضميراً » سهو .

جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [١] ، فالنصب واجب . فمن مجئ الجر بالإضافة : ﴿ بالِغ الْكَعْبَةِ ﴾ [٢] و﴿ مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾[٣] و ﴿ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾[٤] و ﴿ جَامِعُ النَّاسِ ﴾[٥] ، ومن مجئ النصب، ﴿آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [٦] ، و ﴿ مُخْرِجٌ مَاكُنْتُم تَكْتُمونَ ﴾ [٧] ، وهل هما على حد سواء ، أو النصب أرجح ، قال بالأول : الكسائي[٨] ، والثاني ظاهر كلام سيبويه [٩] ، (و) يضاف (وجوباً إن كان) المفعول (ضميراً متصلاً) ، باسم الفاعل لامنفصلاً منه ، نحو : « زيدٌ مُكْرِمُكَ ، والزَّيْدَانِ مُكْرِمَاكَ ، والزَّيدُون مُكْرِمُوكَ » ، فـ « الكاف » في موضع جر بالإضافة عند سيبويه [١٠] والمحققين ، فلو كان متصلاً ، ولم يتصل باسم الفاعل تعين نصبه ، نحو قوله :

{٦٩٨} لاَتَرْجُ أَوْتَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَذىً وَاقِيكَهُ اللَّهُ لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُوناً [١١]

فـ « الهاء » في موضع نصب ، لفصله من اسم الفاعل بالكاف ، ولا يرد على المصنف

---

(١) سورة البقرة آية : ٣٠ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٣) سورة القمر آية : ٥٤ .

(٤) سورة المائدة آية : ٣٠ .

(٥) سورة البقرة آية : ١ .

(٦) سورة آل عمران آية : ٩ .

(٧) سورة المائدة آية : ٢ .

(٨) سورة البقرة آية : ٧٢ .

(٩) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٨٦ : « وقال الكسائي : ويظهر لي أنَّ الجرَّ أولى من النصب » .
وقال التنسي في شرحه على التسهيل ٢ / ٢٢١ : « وقال الكسائي هما سواء » ..

(١٠) نصه في الكتاب ١ / ١٨٧ : « ولا يكون في قولهم : هم ضاربوك » أن تكون الكاف في موضع نصب» .

(١١) من البسيط ، ولم أعث على من نسبه .
والشاهد : على ماوضحه الشارح .
انظر : العيني ١ / ٣٠٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٤ ، المساعد ٢ / ٢٠١ ، التصريح ١ / ١٠٧ .

معمول اسم الفاعل من «كان» الناقصة ، فإنه يجوز جره ، ونصبه مع الاتصال بالوصف ، نحو : «المحسن زيدٌ كائنه وكائن إياه» ؛ لأنه في حالة النصب ، منفصل لامتصل ؛ ولأن كلامه في اسم الفاعل الطالب مفعولاً به ، والمنصوب هنا خبر ، والحاصل : أنه متى كان مفعول اسم / الفاعل /٤١٨/ ضميراً متصلاً باسم الفاعل ، فهو مخفوض المحل عند سيبويه ، وموافقيه ، (خلافاً للأخفش من البصريين وهشام) [١] ، من الكوفيين (في كونه منصوب المحل) ، وحذف التنوين ، والنون لإضافة الضمير ، وحجتهما : أن موجب النصب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب الجر الإضافة ، وهي غير محققة ، وردها المصنف : بأن المفعولية لاتستوجب النصب لفظاً ، بل لفظاً أو محلاً ، ويترجح الجر ، بأن عمل الأسماء له أكثر فينبغي أن يصار إليه عند الاحتمال ، وانفرد هشام [١] عن الأخفش بإجازة إثبات التنوين في « ضاربنك » ، والنون في « ضاربانك » ، مستشهداً بقوله :

{٦٩٩} أَمُسْلِمُنِي لِلموتِ أَنْتَ فَمَيِّتُ [٢]

والصحيح اختصاص ذلك بالشعر ، (وشذ فصل) اسم الفاعل (المضاف إلى الظاهر) من المضاف إليه (بمفعول) للمضاف ، كقراءة بعضهم [٣] . ﴿ فَلاَ تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهِ﴾[٤] بنصب « وعْدَ » ، وجر « رُسُل » ، (أو ظرف) للمضاف ، كقوله :

{٧٠٠} ... ... كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ [٥]

---

(١) الهمع ٥ / ٨٣ ، الارتشاف ٣ / ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٢) في المساعد ٢ / ٢٠٢ ، قال المحقق : « لم أجده فيما تحت يدي من مراجع » .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٥ / ٤٣٩ : « وقرأت فرقة » .

(٤) سورة إبراهيم آية : ٤٧ .

(٥) عجز بيت من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه.

والشاهد فيه : (كناحت يوماً صخرة) حيث فصل بين اسم الفاعل المضاف للظاهر بالظرف .==

(ولا يضاف) اسم الفاعل (المقرون بالألف واللام) إلى المفعول به (إلا إذا كان مثنى ، أو مجموعاً على حده) ، أي : حد المثنى ، أي : على طريقته في كونه يعرب بحرفين ، ويسلم فيه بناء الواحد ، ويختم بنون زائدة تحذف للإضافة ، فإنه يجوز في الوصف إذا ثني ، أو جُمِعَ جَمْعَ[1] السلامة للمذكر أن يضاف إلى المفعول نكرة ، ومعرفة ، ظاهراً أو مضمراً بشرط الاتصال بالوصف، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ ﴾ بالخفض ، وقال الشاعر :

{٧٠١} إِنْ يَغْنَيَا عني المُستَوْطِنَا عَدنٍ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي[2]

فإن لم يتصل به فالنصب ، نحو : « جَاءَ الضَّارِبَانِ الْيَومَ زَيْداً » ، واحترز بقوله : (على حده) ، من جمع التكسير ، وجمع السلامة للمؤنث ، فحكمهما حكم المفرد ، ويجئ خلاف الأخفش وهشام في الضمير المتصل / بـ « الضارباك ، والضاربوك ، والضاربك » مساو لـ « ضاربك» في وجوب النصب عندهما ، وأما الظاهر فقولهما فيه كقول الجماعة ، وجميع ماشرطوا خمسة أمور : إذا كان الوصف مثنى ، أو مجموعاً ، أو مفرداً ، (أو كان المفعول به معرفاً بهما) ، أي : بالألف واللام ، فأعاد الضمير باعتبار اللفظ دون المعنى ، لأن الألف واللام الداخلين على اسم الفاعل اسم موصول على الأصح ، والداخلين على المفعول حرف تعريف غالباً ، نحو : « الضارب الرجُلِ » ، (أو) كان المفعول به (مضافاً إلى المعَرَّف بهما) ، نحو : « الضَّارِبُ غُلَامَ الرَّجُلِ » ، (أو) كان المفعول مضافاً (إلى ضميره) ، أي : ضمير المعرف بهما ، نحو : « الرَّجلُ أَنْتَ الضَّارِب غُلَامَهُ » ، وأوجب المبرد[3] في هذه النصب ، ويرده قول الشاعر : /٤١٩/

---

(١) « جمع » ساقطة من الأصل .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (المستوطنا عدن) حيث أضيف اسم الفاعل المثنى إلى مفعوله لأنه اتصل به . انظر: العيني ٣ / ٣٩٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٢٩ ، المساعد ٢ / ٢٠٢ ، الهمع ٤/ ٢٧٤.

(٣) قال في المقتضب ٤ / ١٤٨ : « ولايجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه » .

٧٠٢ الوُدُّ أنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أرجُ مِنْكِ نَوَالاً [١]

نعم ، الأفصح في هذه الصور الثلاث النصب[٢] ، (ولايغني) في جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، (كون المفعول به معرفاً بغير ذلك)[٣] المذكور، كتعريف العلمية ، والإشارة ، والإضمار ، فلا يجوز : « الضَّارِبُ زَيْداً » ، أو « الضَّارِبِ هذا » ، أو « الضاربك » بالجر ، بل يتعين النصب (خلافاً للفراء) ، في إجازته الجر في الثلاثة[٤] ، ولا مستند له في ذلك من نثر ولانظم ، وينقدح الخلاف في : « الضارب الذي » ، فمن جعل « الذي » معرفاً بـ « أل » كان من القسم الأول، ومن جعله معرفاً بالصلة ،كان من القسم الثاني ، (ولا) يغني في جواز الإضافة (كونه) ، أي : المفعول (ضميراً) ، نحو : « الضَّارِبَكَ » (خلافاً للرماني ، والمبرد ، في أحد قوليه) ، فإنهما زعما أن الكاف في « الضَّارِبَكَ وشبهه ، مما ليس مثنى ، ولا جمعاً ، على حده في موضع جر ، ونقل عن ابن السراج [٥] ، أن المبرد رجع عن ذلك ، فكان ينبغي إسقاطه ، وسيبويه[٦] يقول بالنصب حملاً على الظاهر ، والفراء يجيز الوجهين ، لأنه يجري غير ذي الأداة مجرى الأداة إذا كان معرفاً .

---

(١) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (المستحقة صفوة) حيث جاء اسم الفاعل مقروناً بأل ، وأضيف إليه المفعول . انظر: العيني ٣ / ٣٩٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٦ ، الهمع ٥/ ٢٧٤ ، المساعد ٢ / ٢٠٢ ، السلسيلي ٢/ ٦٣٠.

(٢) الارتشاف ٣ / ١٨٧ .

(٣) التعريف بـ « أل » أو بالاضافة إلى مضاف إلى مافيه أل ، أو يكون مضافا إلى ضمير مافيه (أل) .

(٤) فيقول : هذا الضارب رجل ، والضارب زيد ، والضارب زينك ، والضارب عبده ، فيجيز في هذه كلها الجر ، والصحيح وجوب النصب ، قاله زبو حيان انظر الارتشاف ٣ / ١٨٧ .

(٥) شرح التسهيل للتُّنسي ٢ / ٢٢٣ .

(٦) الكتاب ١ / ١٨٧ .

(ويجر المعطوف على مجرور) اسم الفاعل (ذي الألف واللام إن كان) المعطوف ذا ألف ولام (مثله) ، أي : مثل مجرور ذي الألف واللام ، نحو : « الطَّالِبُ الْفِقْهِ والنَّحوِ » ، (أو) كان المعطوف (مضافاً إلى) ذي ألف ولام (مثله) ، أي : مثل مجرور / ذي الألف والام ، نحو : /٤٢٠/ «الضَّاربُ الْغُلاَمِ وَجَارِيَةَ الْمَرْأَةِ » ، (أو) كان المعطوف مضافاً (إلى ضمير) ذي ألف ولام (مثله)، أي : مثل مجرور ذي الألف واللام ، نحو : « الْمُشْتَرِي النَّاقَةِ وَفَصِيلِهَا » ، وإنما جاز ذلك ، لأنه بمنزلة : وفصيل الناقة ، قال :

{٧٠٣} الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا ... ... [1]

روي بجر العبد ونصبه ، وحكى المصنف [2] : أن المسائل الثلاث إجماعية ، وحكى ابن عصفور [3] عن المبرد : منع الثانية والثالثة ، ورد عليه بالبيت ، وحكى الشلوبين [4] عن المبرد إجازة الجر في « الضارب الرجل وغلامه » ، فلعل له قولين ، (لا إن كان) المعطوف (غير ذلك) ، أي : غير واحد من الثلاثة المذكورة ، مما لايقترن بالألف واللام ، ولم يضف إلى مقرون بهما ، ولا إلى ضمير المقرون بهما من المعارف ، فلا يجوز : « جاءَ الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ » بالجد (وفاقاً لأبي [5] العباس) المبرد ، وابن السراج [6] ، لأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه ، وأجاز

---

(١) من الكامل ، لأعشى .
والشاهد فيه قوله : (وعبدها) حيث جره عطفاً على اسم الفاعل المجرور، المحلي بـ « أل » . انظر: الكتاب ١ / ١٨٣ ، المقتضب ٤ / ١٦٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٨٧ ، الخزانة ٤ / ٢٥٦ ، المقرب ١/ ١٢٦، المساعد ٢ / ٢٠٥ ، الهمع ٤ / ٢٧٥ .
وتمامه : * عوذاً تزجّي خلفَها أطفالها *

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٧ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٥٥٦ .

(٤) المساعد ٢ / ٢٠٤ .

(٥) المقتضب ٤ / ١٦٤ .

(٦) الأصول لابن السراج ١ / ١٢٨ .

ذلك سيبويه ، ووجهه ، أنه يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع ، ولهذا جاز : « رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ »[١] ، لايقال : إنما جاز ذلك لأنه في تقدير : وأخ له ، لأنا نقول : لو كان كذلك لجاز : رُبَّ أَخِيه ، على التقدير المذكور ، فثبت أن الثواني يسوغ فيها مالايسوغ في الأوائل ، ويؤيده السماع ، كما يظهر من كلام سيبويه ، فإنه قال : « من قال : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ ، قال : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ وعبد الله »[٢] .

« فصـــل »

(يعمل اسم المفعول) من الثلاثي وغيره (عمل فعله) ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، مما يتعدى بنفسه ، أو بحرف جر ، بخلاف مالايتعدى أصلاً لا بنفسه ، ولا بواسطة حرف جر ، كـ « قام ، وجلس » ، فإنه لايبنى للمفعول بحال ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني ، فعلى هذا لايبنى منه اسم مفعول ، وفيه نظر ، وكل ماناب عن الفاعل من مفعول به ، ومصدر ، وظرف ، وعديله ، فإنه يرتفع باسم المفعول ، نحو : « زيد مضروب عبده » ، و « مكتوم سره ، ومرفوع مكانه، وممرور به » ، حال كون اسم/ المفعول (مشروطاً فيه ما شرط في اسم الفاعل) ، من /٤٢١/
الاعتماد ، وعدم كونه مصغراً ، وموصوفاً قبل العمل ، ومقصوداً به المضي ، (وبناؤه من) الفعل (الثلاثي) المجرد المتصرف التام (على زنة مفعول) ، نحو : « مضروب ، وممرور به» ، فلا يبنى من غير فعل ، وشذ قولهم : « مَفْئُودٌ » ، أي : مصاب الفؤاد ، بنوه من غير فعل ، ولايبنى من « نعم» و«بئس» ، ونحوها اتفاقاً ، ولا من « كان » وأخواتها على الأصح ، ولا يعترض بما نقل عن الأهوازي شارح « موجز الرماني » : أنه لايقال : من نفع : منفوعٌ ، لأنا تقول : كلما وجد مفعـول، فلابد أن يكون من الثلاثي ، لا أنه كلما وجد الثلاثي يوجد له مفعول ، (و) بنـاء اسم

---

(١) المقتضب ٤ / ١٦٤ .

(٢) الكتاب ١ / ١٨٢ .

المفعول (من غيره) ، أي : غير الثلاثي ، من الرباعي ومزيده ، ومزيد الثلاثي ، (على زنة اسم فاعله) ، حال كونه (مفتوحاً ماقبل آخره) نحو : مُدَحْرِج ، ومُتَدَحْرَج ، ومُكْرِم ، ومُسْتَخْرِج ، بضم الميم ، وفتح الراء في الجميع ، (مالم يستغن فيه بمفعول عن مُفْعَل) ، بفتح العين ، وأنه يأتي على زنة : مفعول في غير الثلاثي : كـ « مزكوم » ، و « محموم » ، و « محزون » ، و « محبوب » ، والقياس : مُزَكَم ، ومُحَمّ ، ومُحْزَن ، ومُحَبّ ، بوزن «مُفْعَل » ، وتقدم هذا الاستغناء في أول باب اسم الفاعل ، (وينوب في الدلالة لا) في (العمل عن مفعول بقلة فِعْل) ، بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، نحو : « ذِبْح ، وطِرْح : بمعنى : مذبوح ، ومطروح » ، (وفَعَل) ، بفتح الفاء والعين ، نحو : «قَبَض ، ونَقَض ، ولَفَظ ، بمعنى : مقبوض ، ومنقوض ، وملفوظ ، (وفُعْلة) - بضم الفاء وسكون العين ، نحو : « لقمة ، ومُضْغة ، بمعنى : ملقوم ، ومضوغ » ، (و) ينوب عن مفعول (بكثرة فَعِيل) ، نحو : « جريحٌ ، وذبيحٌ ، بمعنى : مجروح ، ومذبوح ، (و) هو مع كثرته (ليس مقيساً) ، فلا يقال : عليم في معلوم ، ولا ضريب في مضروب ، / (خلافاً لبعضهم) ، في جعله /٤٢٢/ مقيساً فيما ليس له فعيل ، بمعنى فاعل ، لا في ماله فعيل ، بمعنى فاعل كـ « عليم » ، هكذا قيده في الشرح [١] ، وأطلق في المتن ، وينبغي أن يحمل قوله : (لا العمل) ، على العمل في الظاهر ؛ لأن العمل في المضمر لايمتنع في شئ منها ، لأنها صفات مشتقة دالة على الحدث وصاحبه ، على أن ابن عصفور قال في مقربه في آخر باب « مالم يسم فاعله » ، واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه ، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات ، حكم المبني للمفعول » [٢] انتهى ، فعلى هذا يجوز : « مررت برجل ذِبْح كَبْشُه وجريح أبوه » ، ويحتاج إلى سماع ، (وقد ينوب) فعيلٌ (عن مُفْعَل) بفتح العين ، نحو : « أعقدت العسل ، فهو عقيد ، بمعنى : مُعْقَد » و « أعله المرض ، فهو عليل ، بمعنى مُعَلّ » .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٨ .

(٢) المقرب ١ / ٨١ .

[٣٧] « بابُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسْمِ الْفَاعِلِ »

المتعدي إلى واحد في التذكير ، والتأنيث ، وقبول « أل » ، وعلامة التثنية ، والجمع ، (وهي) الصفة (الملاقية فعلاً) ، أي : الموافقة له في الحروف الأصول ، لا الملاقية له في المعنى - كما سيجئ- ، وهذا بمنزلة الجنس ، يشمل المحدود وغيره ، (لازماً) مخرج ، لنحو : « عارف ، وجاهل» (ثابتاً[1] معناها) ، مخرج ، لنحو : « قائم ، وقاعد » ، مما يدل على الحدوث (تحقيقاً) ، كـ « حسن ، وقبيح » ، (أو تقديراً) ، كـ « متقلب الخاطر » ، و « متردد النفس » ، فإن كلا منهما يقدر ثبوت معناه وإن لم يكن ثابتاً ، والحاصل : أن الذي يفيد الثبوت فرعان : ما يتصل ويستمر من غير تخلل ، كـ « الحُسْنِ » ، وما استمراره يتخلله تقطع ، كـ « التقلب » ، فالأول : التحقيقي ، والثاني التقديري ، حال كونها (قابلة للملابسة والتجرد) ، والمراد بالملابسة ، ملابسة ضمير الموصوف ، وبالتجرد : التجرد من ضميره ، لا أن المراد بهما قيام الصفة بالموصوف ، وعدمه ، حتى يرد أن ما كان ثابتاً معناه لايقبل الملابسة والتجرد ، كـ « طويل أنفه » ، من قولك: « مررت بزيد الطويل أنفه » ، فإنه لايقبل ملابسة وتجرداً بالنسبة إلى زيد المعين ، لأنه وصف ثابت العين له مع أنه صفة مشبهة ، « سلمنا أن المراد ذلك ، لكن نقول المراد بالثبوت عدم التقييد بزمان ، فيشمل ممكن الانتقال كحسن الوجه ، وغير ممكنه ، كطويل الأنف » ، كتب عليها صح ويخرج ، نحو : « أب وأخ » ، فإنهما ، وصفان لا يقبلان الملابسة والتجرد ، ولهما فعلان ، يقال : أبوت ، [و][2] أخوت ، قاله بعضهم[2] ، (والتعريف والتنكير بلا شرط) ، خرج أفعل التفضيل ، فإنه يقبل التعريف بشرط فقد « من » ، وأعترض هذا ، بأن أفعل التفضيل / لايلاقي فعلاً يدل /٤٢٣/ على معنى التفضيل ، وأجيب : بأن المراد بالملاقاة ، الاجتماع في الحروف الأصلية ، لاالملاقاة

---

(١) [ ] للسياق .

(٢) انظر الدماميني ١ / ٤٤٧ .

في المعنى ، يدل على ذلك ، أنه ليس لنا وصف يدل على الزمان الذي يدل عليه الفعل ، ولا لنا فعل يدل على صاحب الحدث الذي يدل عليه الوصف فلا تلاقي أصلاً ، (وموازنتها) ، أي: الصفة المشبهة (للمضارع قليلة ، إن كانت) مصوغة (من فعل ثلاثي) ، نحو : « ضامر الفؤاد ، وطاهر العرض » ، قال :

[٧٠٣] مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا (١)

فـ « شاحط »صفة مشبهة باتفاق (٢) ، والكثير(٣) عدم الموازنة من الثلاثي ، نحو : « ضخم وجميل ، وحسن » .

(و) موازنتها للمضارع (لازمة إن كانت) الصفة المشبهة مصوغة (من غيره) ، أي : الثلاثي ، نحو : « منطلق اللسان » و « مُطْمَئِنُّ الْقَلْبِ » ، وَ « مُغْدَوْدِنُ (٤) الشعر » ، و « مُسْتَسْلِمُ النَّفْسِ » ، وَ « مُتَنَاسِبُ الشَّمَائِلِ » .

(ويميزها) ، أي : الصفة المشبهة (من اسم فاعل الفعل اللازم إطراد إضافتها إلى الفاعل معنى) ، نحو : « حَسَنُ الْوَجْهِ » ، بالخفض ، فإن الوجه فاعل معنى ، بخلاف ، نحو : « ماش ، وجالس » من اللازم ، فلا يصح أن يضاف لما هو فاعل له في المعنى ، لايقال : « ماش القدم ، ولا

---

(١) من المديد ، لعدي بن زيد بن حماد التميمي (العبادي) .
والشاهد فيه قوله : (شاحط) صفة مشبهة ، وقد جاءت مجارية للفعل المضارع « يَشْحَطُ » بالحركة والسكون . انظر : الكتاب ١ / ١٩٨ ، المغني ٢ / ٥١١ ، العيني ٣ / ٦٢١ ، والمساعد ٢ / ٢١١ ، معاني الفراء ٢ / ٤٠٩ ، وفي الصحاح ٣ / ١١٣٥ : « الشَحْطُ : البُعْدُ . وقد شَحَطَ يشْحَطُ شَحْطاً وشُحُوطاً » .
ورواية الفراء : من ولي بدل : من صديق .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤٥ ، والمغني ٢ / ٥١١ .

(٣) المغني ٢ / ٥١١ .

(٤) في الصحاح ٦ / ١٢٧٣ : « اغْدَودَنَ الشَّعْرُ ، إذا طال وتَم » .

جالس المقعدة » ، بالخفض ، فعلم أنه ليس صفة مشبهة ، وحكى أبو حيان عن المغاربة ، أن اسم الفاعل الذي لايتعدى يدخل في باب الصفة المشبهة ، كـ « قائم ، ونائم ، وجالس» (وهي : إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً) ،كـ « الحسن ، والقبح ، والكرم ، والبخل » ، مما يصلح معناها للمذكر والمؤنث ، وقد بنت العرب منها لفظاً للمذكر ، ولفظاً للمؤنث ، فقالت : « حسن الوجه ، وحسنة الوجه » ، (أو معنى لالفظاً) ، كـ « كبر المقعدة » ، مما يصلح معناها للمذكر والمؤنث دون لفظها ، وقد خصت العرب المذكر بلفظ « آلي » ، بفتح الهمزة الممدودة واللام ، والمؤنث بلفظ « عجزاء » ، (أو لفظاً [1] لا معنى) كـ « فاعل وفعيل » مما معناه خاص بأحدهما ووزنه صالح لهما ، وقد خصت العرب[1] لفظ « حائض » بالمؤنث ، والمذكر بـ « خصي » ، مع أن فاعلاً وفعيلاً بمعنى مفعول وزنان صالحان للمذكر والمؤنث ، (أو خاصة بأحدهما معنى ولفظاً)/ /٤٢٤/ كـ« آدر »[2] ، مما اختص بالمذكر لفظاً ومعنى ، و« رتقاء » مما اختص بالمؤنث لفظاً ومعنى ، فهذه أربع صور وجه الضبط ، أن الصفة إما أن يكون معناها ووزنها مشتركين بين المذكر والمؤنث ، فتلك صورة واحدة ، أو خاصين وتحته صورتان ؛ لأن الاختصاص إما بالمذكر ، أو بالمؤنث ، أو يكون الوزن مشتركاً والمعنى خاصاً إما بالمذكر ، أو بالمؤنث ، (فالأُولى تجري على مثلها و ضدها) ، بمعنى : أن مذكرها يجري على المذكر والمؤنث ، ومؤنثها يجري على المؤنث والمذكر ، مثال جريان المذكر على مثله : « مررت برجل حسن وجهه » ، وعلى ضده ،« مررت بامرأة حسن وجهها »، ومثال جريان المؤنث على مثله ، «مررت بامرأة حسنة صورتها » ، وعلى ضده ، « مررت برجل حسن صورته» ، (و) الصور الثلاث (البواقي تجري على مثلها) فقط ، نحو : « مررت برجل ألي الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل خصي الابن ، وبامرأة حائض البنت ، وبرجل آدر الابن ،

---

(١) في ب لفظ ، سهو .

(٢) في الصحاح ٢ / ٥٧٧ : « الأُدرَةُ : نفخةٌ في الخصية يقال : رجل آدَرُ بيِّن الأدرة » .

وامرأة رتقاء البنت » ، (لا) على (ضدها ، خلافاً للكسائي ،[١] والأخفش) ، في إجازتهما في هذه الصور الثلاث الجريان على الضد ، نحو : « مررت[٢] بامرأة آليٍّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبرجل حائض بنته ، وامرأة خصي ابنها ، ورجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابنها » ، قال ابن هشام في حواشيه على هذا الكتاب ماحاصله : « أن الصور الأربع تجري على الموصوف المماثل لها في التذكير والتأنيث بلا خلاف ، وأما إجراؤها على مايضادها في التذكير والتأنيث ، فإنها بالنسبة إليه ثلاثة أقسام : مايجوز اتفاقاً ، وما يمتنع اتفاقاً ، ومافيه خلاف ، فالجائز اتفاقاً ، هو الصورة الأولى ، والممتنع اتفاقاً هو الصورة الثالثة ، والمختلف فيه هو الصورة الثانية ، فذهب الأخفش إلى الجواز والباقون إلى المنع ، وهو الصحيح ، هذا هو المشهور ، وهو مخالف لكلام المصنف في موضعين : أحدهما : أنه جعل محل الوفاق الصورة الأولى من الأربع ، ومحل الخلاف الثلاثة الباقية ، والثاني: أنه جعل الإجازة قول الأخفش ، والكسائي جميعاً ، مع أن النحاس [٣] حكى عن الكسائي/ : أنه /٤٢٥/ لايجيز : « مررت برجل حائض المرأة ، وبامرأة خصي الزوج » ، ومنشأ الخلاف ، أن من نظر إلى أن الوصف جار في اللفظ على الموصوف السابق مع عدم صلاحيته له في المعنى قال بالمنع ، ومن نظر إلى أنه في المعنى مسند إلى مابعده قال بالجواز ، وهذا الذي حررته في منشأ الخلاف يقضي بصحة نقل المصنف الخلاف في الاقسام الثلاثة ، فإن لحظ اللفظ والمعنى فيها على حد سواء » انتهى .

« فصل »

في ذكر أقسام المعمول ، وكيفية العمل فيه ، (معمول الصفة المشبهة ضميرٌ بارزٌ متصلٌ) ، نحو : « مررت برجل حسن الوجه جميلة » ، فمعمول « جميل » ضمير بارز متصل ، ولايجوز :

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٤٤ ، والشرح الكبير ١ / ٥٦٧ .

(٢) في الأصل كررت كلمة « مررت » .

(٣) الارتشاف ٣ / ٢٤٤ .

جميل إياه بالانفصال ، خلافاً للفراء [١] ، لأنه إذا أمكن الاتصال فلا يعدل عنه إلى الانفصال ، (أو سببيٌ موصولٌ) علي الأصح [٢] كقوله :

٧٠٤ إنْ رُمْتَ أَمْناً وَعِزَّةً وَغِنىً فَاقْصد يَزِيدَ الْعَزِيزَ مَنْ قصَدَهُ [٣]

(أو موصوفٌ يشبهه) ، أي : يشبه الموصول ، وهو الموصوف بما يصح جعله صلة من جملة وشبهها ، والأحسن أن يقول : أو موصوف بما يشبه الصلة ، إن المشابهة إنما هي بين الصفة والصلة لابين الموصوف والموصول ، كقوله :

٧٠٥ تَزُورُ أمرءاً جَمّا نَوَالٌ أَعَدَّه لمن أَمَّــهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهْرِ [٤]

قال أبو حيان : لم أعلم أحدا ذكره غير صاحب التمهيد [٥] (أو مضافٌ إلى أحدهما) ، أي: الموصول ، أو الموصوف بالجملة وشبهها ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً غَنِيٌ غُلاَمَ مَنْ صَحِبَهُ حَدِيدٌ سِنَان رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ ، (أو مقرونٌ بـ « أل ») ، نحو : ﴿ واللَّه سَرِيعُ الحِسَابِ ﴾ [٦] (أو مضافٌ) إلى المقرون بها ، نحو :

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٤٥ .

(٢) المساعد ٢ / ٢١٤ .

(٣) من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (العزيز من قصده) حيث جاء معمول الصفة المشبهة موصولاً سببياً ، انظر : المساعد ٢/ ٢١٤ ، والأشموني ٣ / ١٤ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
الشاهد فيه قوله : (جمّاً نوالٌ) حيث وصف معمول الصفة وهو « نوالٌ » بجملة ، وفي الصفة ضمير الموصوف ، والعيني ٣ / ٦٣١ ، شرح ابن مالك ٣ / ٩١ ، المساعد ٢ / ٢١٤ ، والأشموني ٣ / ٦ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٢٤٤ ، والتمهيد : كتاب لابن بطال .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٠٢ .

{٧٠٦} ... ... والطَّيِّبُون مَعَاقِدَ الأُزْرِ [١]

أو مضافٌ إلى مضاف إلى المقرون بها ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ طَلعه وَجْه الأَبِ ، (أو مجردٌ) [٢]، كقوله :

{٧٠٧} إِذَا الْمَـرْءُ لَـم يَبْـرَح سَرِيـعَ إِجَابَـةٍ

لِدَاعِي [٣] الْهَوَى لَم يَعْدِمِ الضُرَّ والشَكْوَى [٤]

(أو مضافٌ إلى ضمير الموصوف) ، نحو : « مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ وَجْهِهِ » ، (أو إلى مضاف إلى ضميره لفظاً) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَن شَامَةِ خَدِّه » / (أو تقديراً) ، نحو : « مررت / ٤٢٦ / برجل حسن شامة الخد » ، أي : خدِّه ، (أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) ، نحو : « مررت بامرأة حسن وجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَة أَنْفِه » ، فـ « أنفُ » معمول « جميلة » ، وهو مضاف لضمير يعود على وجه ، و « وجه » مضاف إلى جارية ، و « جارية » مضافة إلى ضمير عائد على امرأة ، قيل [٥] : ويحتاج هذا التركيب إلى سماع ، وذكر في الشرح [٦] قسماً آخر ، وهو أن

---

(١) من الكامل ، للخرنق هفّان .
الشاهد فيه قوله : (معاقدَ الأزر) حيث جاء معمول الصفة لبصفة المشبهة مضافاً إلى المقرون بـ « أل » ، أنظر: معاني الفراء ١ / ١٠٥ ، الكتاب ١ / ٢٠٢ ، الأصول ٢ / ٤٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٢ ، العيني ٣ / ٦٠٢ ، الخزانة ٥ / ٤١ ، المحتسب ٢ / ١٩٨ .

(٢) في المخطوطتين : مجرداً - سهو .

(٣) في ب : لداع .

(٤) من الطويل ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (سريع إجابة) حيث جاء معمول الصفة المشبهة مضافاً إليها مجرداً . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩١ ، والسلسيلي ٢ / ٦٣٦ .

(٥) « قيل » ليست في ب .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٥ .

يكون المعمول مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى ، نحو : « مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْنَة جَمِيل خَالها » ، وأنشد عليه :

{٧٠٨} سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمتَجَرِّدِ الَّـ طِيفَةِ كَشْحِه وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبَى [١]

وهو تركيب نادر [٢] ، و « البضة » : الرخصة الجلد ، قاله الأصمعي ، وقال غيره : رقيقة الجلد ممتلئة على أي كون كانت من أدمةٍ أو بياضٍ ، ولما فرغ من تعداد صور المعمول شرع في بيان وجه العمل ، فقال .

(وعملها في الضمير) البارز (جَرٌّ بالإضافة إن باشرته) الصفة (وخلت من « أل»)، نحو : «مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجْهِ جميلهِ » ، وأجاز الفراء [٣] النصب والتنوين ، فتقول : « جميل إياه »، وهو ضعيف ؛ لأن فيه عدولاً إلى الفصل مع إمكان الوصل ؛ فإن لم تباشر الصفة الضمير ، نحو : «قُرَيْشٌ نُجَبَاءُ النَّاسِ وكرامهموها » ، أو قرنت بـ « أل » ، نحو : « زَيْدٌ الْحَسَنِ الْوَجْهِ الْجَمِيلَه » ، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به ، وإلى ذلك أشار بقوله : (ونَصْبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بـ « أل ») ؛ لأن الفصل بالضمير يمنع الإضافة ؛ و« أل » والإضافة ، لا يكادان يجتمعان ، إلا [٤] إذا كانت الصفة مثناة ، أو جمعاً على حدها فيجوز الجر والنصب، نحو : «مررت

---

(١) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (البضة المتجرد اللطيفة كشحه) فإن الكشح مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . أنظر: شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٥ ، العيني ٣ / ٦٢٣ ، والأشموني ٣ / ٦ ، المساعد ٢ / ٢١٥ .

(٢) قاله المرادي في شرح الألفية ٣ / ٤٩ .

(٣) المساعد ٢ / ٢١٦ ، والارتشاف ٣ / ٢٤٥ .

(٤) في « ب » ويستثنى ما بدل « إلا » هي من الأصل .

بالرجلين الطويلي الجيدين الجميلهما » ، وبالرجال الطوال الأجياد والجمايليها. (ويجوز النصب مع المباشرة ، والخلو من « أل » ، وفاقاً للكسائي/) ، نحو : « رأيتُ غُلاماً حَسَنُ الْوَجْهِ أَحْمَرَه » - بفتح /٤٢٧/ الراء - ويؤيده قول بعض العرب : « لاعهد لي بألأم منه قفاً [١] ولا أوضَعَه » - بفتح العين - وبهذا يظهر الفرق بين قصد الإضافة ، وغيرها ، فإن قصدت الإضافة جررت فقلت : « مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره » - بجر الراء - ، وإن لم تقصد الإضافة نصبت ، فقلت : «لاأصفره» - بفتح الراء - ، قال في الشرح : « وإنما يمكن القصدان والمعمول ضمير ، إذا كانت الصفة غير متصرفة »[٢] ، انتهى ، وقال غيره[٣] : « كأن وجهه أن مالا ينصرف له تنوين مقدر ، فإذا قدر حصوله معتبراً نصب ، وإذا قدر غير معتبر جر بالإضافة » ، (وعملها في الموصول والموصوف) بالجملة ، وشبهها (رفعٌ ، ونصبٌ مطلقاً) ، سواء قرنت الصفة بـ « أل » ، أو لا ، نحو : «رأيتُ الرجل الجميل ما اشتملت عليه ثيابه الطويل رمح يطعن به » ، و « رأيت رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه وطويل رمح يطعن به » ، فيجوز في « ما » و « رمح » على التقديرين الرفع ، والنصب، (وجَرٌ إن خلت) الصفة (من « أل » ، وقصدت الإضافة) ، نحو : « رأيت رجلاً جميل ما اشتملت عليه ثيابه ، وطويل رمح تطعن به » بجر « ما » و « رمح » ، (وإن وليها سببي غير ذلك) المذكور من الموصول ، والموصوف والضمير البارز ، (عملت فيه مطلقاً) ، سواء كانت الصفة مقرونة بـ « أل » ، أو مجردة منها ، وسواء كان المعمول بـ « أل » ، أم مضافاً ، أم مجرداً (رفعاً) على الفاعلية ، أو على الإبدال من الضمير في الصفة ، (ونصباً) في المعرفة على التشبيه بالمفعول به ، وفي النكرة على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، (وجراً) بالإضافة ، (إلا أن

---

(١) في ب : منافقاً ؛ وفي الأصل « قفا » وفي المساعد ٢ / ٢١٦ : « فعَالاً » .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل للدماميني ١ / ٤٥٠ .

مجرور المقرونة[١] مقرون بـ « أل ») ، نحو : « رأيتُ الْحَسَنَ الْوَجْهِ » (أو مضافٌ إلى المقرون بها)، نحو : « رأيْتُ الْحَسَنَ أنْفِ الْوَجْهِ » ، (أو) مضاف (إلى[٢] المقرون بها) ، نحو : «رأيْتُ الْكَرِيمَ الآبَاءِ الْغَامِرِ جُودِهم » / ، وهذا نادرٌ . /٤٢٥/

(أو مضافه) إلى ضمير المقرون بها ، نحو : « مرَرْتُ بالرَّجُلِ الْحَسنِ وَجْهِهِ ، (ويقل نحو : حسنِ وجهِهِ) ، بجر الوجه . أجازه الكوفيون[٣] مطلقاً ، ومنعه المبرد مطلقاً [٤] وخص سيبويه الجواز بالشعر[٥] ، والصحيح الأول لما ورد في الحديث : « الدجال أعور عينه اليُمنى »[٦] ، ومع جوازه ففيه ضعف ؛ لأنه يشبه إضافة الشئ إلى نفسه ، قاله المرادي ، (و « حسن وجهه ») ، بنصب «الوجه » ، ومنه قوله :

{٧٠٩} لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِها [٧]

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٩٢ : « المقرونه بأل مقرون بال » وهي ساقطة من متن التسهيل والمساعد وتاليها إلى قول ابن مالك حسن وجهه .

(٢) في « ب » إلى ضميرا لمقرون بها . وفي متن التسهيل للتنسي ٢ / ٢٣٣ ، أو مضاف إلى مقرون ، وانظر شرح الألفية للمرادي ٣ / ٥٢ .

(٣) المساعد ٢ / ٢١٨ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٥٩ .

(٥) الكتاب ١ / ١٩٩ .

(٦) ظ : فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣ / ٩٠ .

(٧) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه . وفيه : « أعور العين اليمني » .
والشاهد فيه قوله : (مَجْلُوَّةً وجناتها) على نصب معمول الصفة على التشبيه بالمفعول به . انظر : المساعد ٢ / ٢١٨ ، الهمع ٥ / ١٠٣ ، التصريح ٢ / ٧٢ .

وأما قراءة بعض السلف [١] ، ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّه آثِمٌ قَلْبَهُ ﴾ [٢] بالنصب ، فلا دليل فيه ؛ لاحتمال أن يكون « قَلْبَه » بدلاً من اسم « إن » ، (و « حَسَنٍ وَجْهٌ ») ، برفع « الوجه » ، أجازه الكوفيون [٣] ، ومنعه أكثر البصريين [٣] ؛ لعدم الرابط ، أو مايقوم مقامه ، ومن ثم قال ابن هشام الخضراوي في الإفصاح [٤] : « إن مثل « حسن وجهٌ » ، بالرفع ، لايجوز في قول أحد » ،قال ابن عقيل : « وهو غير صحيح ، فقد أجازه الكوفيون » [٤] ، ومنه قوله :

{٧١٠} بِثَوبٍ وَدِينارٍ وشاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَاهَهُنا رَاسٌ [٥]

(ولا يمتنع) ، نحو : « حسن وجهه » بالجر ، و«حسن وجه » بالرفع ، (خلافاً لقوم) ، من البصريين [٦] ، ولا يمتنع نحو : «حسنٌ وجهُهُ » بالنصب ، اتفاقاً ، وظاهر كلام المصنف ، أن الخلاف جار في الثلاثة ، أو في الأخيرة فقط ، وفيه نظر .

« فصـــل »

(إذا كان معنى الصفة) المشبهة ، أوغيرها ثابت (لسابقها) الموصوف بها (رفعت ضميره) المستتر (وطابقته في إفراد ، وتذكير ، وفروعهما) ، وهي: التثنية ، والجمع والتأنيث ، نحو :

---

(١) في البحر المحيط ٢ / ٣٥٧ : « نسبها ابن عطية رلى ابن أبي عبلة » .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٣ .

(٣) الارتشاف ٣ / ٢٤٧ ، والهمع ٥ / ٩٨ .

(٤) المساعد ٢ / ٢١٨ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (مرفوع رأس) حيث أجرى مرفوع فجرى الصفة المشبهة ، ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير ، وهو قليل ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٩٦ ، المساعد ٢ / ٢١٨ ، الهمع ٥ / ٩٩ ، التصريح ٢ / ٧٢ .

(٦) السلسيلي ٢ / ٦٤٠ .

«مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ، وَرَجُلَيْن حَسَنَيْنِ ، ورجالٍ حَسَنِينَ ، وَامْرَأَةٍ حَسَنَةٍ ، وامْرَأَتَيْن حَسَنَتَيْنِ ، وَنِسَاءٍ حَسَنَاتٍ »، (مالم يمنع من المطابقة مانع) ، إما لكون الصفة لاتقبل التذكير ، كـ « ربعة » ، أولا تقبل التأنيث ، كـ « جريح » ، أو لا تقبل التثنية والجمع والتأنيث ، كـ « أفعل من » ، (وكذا إن كان معناها لغيره) ، أي : لغير سابقها (ولم ترفعه) ، أي : لم ترفع الصفة ماهي له من غير السابق، وهو المسمى بالسببي ، بل نصبته ، أوجرته ، فإن الصفة ترفع ضمير سابقها وتطابقه أيضاً ، مالم يمنع من المطابقة مانع ، نحو : « مَررتُ بِرَجُلٍ حسن الغلمان ، وبرجلين حسنين الغلمان ، وبرجال حسني الغلمان ، وبامرأة حسنة الغلمان ، وبامرأتين حسنتي الغلمان ، وبنساء حسنات الغلمان » ، بنصب « الغلمان » في الجميع ، وجرهم ، وبحذف نون التثنية والجمع على حده ، إن أضفته ، وإثباتها إن نصبته ، (فإن رفعته) ، أي : السببي (جرت) الصفة (في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه) ، أي : إلى السببي ، فتقول : « مررتُ بِرَجُلَيْن حَسَنٍ غِلاَمَا هُما ، كما تقول : حَسُن غِلاَمَاهُما، وَبِرِجَالٍ حَسَنٍ غِلْمَانُهم ، كما تقول : حَسُنَ غِلْمَانُهم ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنٍ غُلاَمُها ، كما تقول:حَسُن غُلاَمُها ، وبرجُلٍ حَسَنَةٍ جَارِيَتُهُ ، كما تقول : حَسُنَتْ جَارِيَتُه ، وَبِنِسَاءٍ حَسَنٍ غِلْمَانُهُن ، كما تقول : حَسُنَ غِلْمَانُهُنَّ ، (وإن أمكن تكسيرها) ، أي : الصفة (حينئذ) ، أي : حين إذ رفعت السببي ، حال كونها (مسندة إلى جمع فهو) ، أي : تكسيرها (أولى من إفرادها) عند المبرد[1] ، خلافاً للجمهور [2] ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِسَانٍ غِلْمَانُه » ، أولى من : حسَنٍ غِلْمَانُه ، واحترز بقوله : (إنْ أمكن تكسيرها) ، عما لا يمكن ، نحو : « شَرَّابٌ ، وضَرَّابٌ » ، فتقول : « مررت برجل ضراب ، أو شراب آباؤه » ، بإفراد الصفة ؛ إذ لايمكن غيره .

(وتثنى) ، الصفة (وتجمع جمع المذكر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة») [3] على

---

(١) المقتضب ٤ / ١٦١

(٢) المساعد ٢ / ٢٢٠ .

(٣) نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ٢ / ٣٣ . وفي البخاري / فتح الباري ٢ / ٤١

ضعف ، فيقال على هذه اللغة : « مررت برجل قائمين غلاماه ، وقائمين غلمانه » ، كما قالوا : «قاما غلاماه ، وقاموا غلمانه .» ، (وقد تعامل) الصفة (غير الرافعة) ، وهي الخافضة سماعاً، والناصبة قياساً ، (ماهي له إن قرن بـ « أل » معاملتها إذا رفعته) / ، فتجعل « أل » خَلَفٌ عن / ٤٣٠/ الإضافة فتقول : « مررت على رجل حسنة العين » ، المعنى : حسنة عينه ، قاله الفراء [١] ، ولايقاس عليه لقلته .

(وإذا قصدا استقبال) الصفة المشبهة (المصوغة من) فعل (ثلاثي) ، بفتح العين ، كـ«عف» ، أو بكسرها ، كـ « شبع » ، أوبضمها ، كـ « شرف » ، (على) بناء (غير فاعل) ، كـ«عفيف ، وشبعان ، وشريف » ، (ردت) الصفة المشبهة (إليه) ، أي : إلى اسم الفاعل ، فتقول: «عاف ، وشابعٌ ، وشارفٌ » ، قال الفراء : « العرب تقول لمن لم يمت ، إنك مائت ، عن قليل ، ولا يقولون لمن قد مات : هذا مائت ، إنما يقال في الاستقبال[٢] وتبعه المصنف في التقييد بالاستقبال ، قال المرادي : « والظاهر أن ذلك لايشترط » [٣]، وأشار بقوله : (مالم يقدر الوقوع) ، إلى نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهم مَيِّتُونَ ﴾ [٤] ، في قراءة الجماعة [٥] ، فإن الصفة تبقى على حالها ، ولاترد إلى اسم الفاعل ، والمعنى : إنَّكَ وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم في عداد الموتى ، لأن ما يتحقق وقوعه ، في تقدير الواقع ، وأما قراءة بعض السلف [٥]: ﴿ إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُم مَائِتُون ﴾ ، فعلى إرادة

---

(١) السلسيلي ٢ / ٦٤١ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٢١ .

(٣) لم أوثق قول المرادي لأن شرحه للتسهيل - مخطوطة - يقف عند اسم الفاعل .

(٤) سورة الزمر آية : ٣٠ .

(٥) البحر المحيط ٧ / ٤٢٥ .

الحدث [١] ، (وإن قصد ثبوت) معنى [٢] اسم الفاعل عومل) اسم الفاعل (معاملة الصفة المشبهة) ، في استحسان إضافته إلى ماهو فاعل في المعنى ، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة ، أو على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، في اللازم والمتعدي لواحد ، فتقول : « زَيْدٌ قَائِمٌ الأَبِ ، أَوْ ضَارِبٌ الأَبَ » ، برفع « الأب » ونصبه ، وجره فيهما ، وشرط جواز ذلك أمن اللبس ، وإلى ذلك أشار بقوله : (ولو كان من متعد) لواحد (إن أمن اللبس ، وفاقاً للفارسي) ، في المتعدي إلى واحد ، ذكره في « التذكرة » ، ولم يقيد بأمن اللبس ، ويكثر أمن اللبس في اللازم ، كقول عبد الله بن رواحه :

{٧١١} تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ [٣]

ويقل في المتعدي ، قوله :

{٧١٢} مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاَماً وَإِنْ ظُلِماَ وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا [٤]

---

(١) قال الدماميني في شرح التسهيل ١ / ٤٤٦ : « إذا قصد بالصفة الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد حسن ، بمعنى أن هذه الصفة ثابتة له ، فإن قصدت قلت : حاسن الآن أو غداً ، ولذلك قيل في : ضيق لما قصد الحدوث : ضائق ، قال الله تعالى : ﴿ وضائق به صدرك ﴾ .

(٢) كلمة « معنى » ساقطة من « ب » .

(٣) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (تائبَ النفس) حيث جاء اسم الفاعل من اللازم وأضيف إلى فاعله لأن اللبس ، كالصفة المشبهة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٩١ ، الهمع ٥ / ١٠٥ ، التصريح ٢ / ٧١ ، وشرح التسهيل للتنسي ٢ / / ٢٤١ ، والدماميني ١ / ٤٥٣ .

(٤) [ ] للسياق .

(٥) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ماالراحم القلب) حيث أضيف اسم الفاعل لفاعله مع أمن اللبس لازماً ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٠٤ ، والمساعد ٢ / ٢٢٣ ، الارتشاف ٣ / ٢٥١ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤٢ .

ولا يجوز ذلك في المتعدي / إلى أكثر من واحد بلا خلاف ، كما قاله بعضهم ، ولا المتعدي /٤٣١/ بحرف جر على الأصح عند الجمهور [١] ، (والأصح أن يجعل اسم مفعول[٢] المتعدي إلى واحد من هذا الباب) ، أي : باب الصفة المشبهة (مطلقاً) ، في جميع الأحكام المتقدمة في الصفة المشبهة، فيرفع السببي ، أو ينصب ، أو يجر ، فالرفع على الفاعلية على مايقتضيه حال الصفة المشبهة، لا على النيابة عن الفاعل على مايقتضيه حال اسم المفعول ، والنصب والجر على ماتقدم في الصفة المشبهة ، فتقول : « زيدٌ مَضْروب عبده » ، بالرفع ، والنصب ، و « مضروب العبد » ، بالجر ، فمن شواهد الرفع قوله :

[مكرر] بِثَـوبٍ وَدِينَـارٍ وَشَـاةٍ وَدِرْهَـمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِماهَهُنَا رَاسُ [٣]

ومن شواهد النصب ، قوله :

[مكرر] لَوْ صُنتَ طَرْفَكَ لَم تُرَعْ بِصفَاتِها لَمَّـا بَـدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَـاتِـهـا [٣]

ومن شواهد الجر ، قوله :

تَمَنَّى لِقَـائِي الجَوْنُ مَغْـرُورَ نَفْسِـهِ وَلَمَّا رَآنِي ارْتَاعَ ثَمَّتَ عَـرَّدَا [٤]

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٤١ .

(٢) في المساعد : المفعول .

(٣) سبق تخريجهما . برقم ٧١٠ــ ٧٩٨

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (مغرور نفسه) حيث أضيف اسم المفعول إلى فاعله ، إجراء له مجرى الصفة المشبهة .

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٠٥ ، الهمع ٣ / ١٠٥ ، الهمع ٥ / ١٠٣ ، التصريح ٢ / ٧٢ ، وشرح التسهيل للتنسي ٢ / ٢٤٢ .

والجون : بفتح الجيم ، واسكان الواو : اسم فرس ، وقوله : على (الأصح) ، يشعر بخلاف في المسألة ، قال أبو حيان : « ولا نعلم أحداً منعها »[١] ، وهذا لايقدح في كلام المصنف ، فإن من حفظ حجة على من لايحفظ ، ولو قيل : إن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول ، لكان مذهباً ، إلا أن يقال : إنهم لما أجروا اسم المفعول مجرى الصفة أَعْمَلُوهُ عملها مطلقاً ، ويرشد إلى ذلك قوله : (مطلقاً) ، يعني في الأحوال الثلاثة ، (وقد يفعل ذلك) الحكم ، وهو الإجراء مجرى الصفة المشبهة في العمل (بجامد ، لتأوله بمشتق) ، نحو قولهم: «هذا منهلٌ عسلٌ ماؤه » ،أو : عسل الماء ، أي : حلو ، ومنه قوله :

فَلَوْلاَ اللَّهُ والمُهْرُ المُغَدَّى ... لأُبْتَ وأَنْتَ غِربالُ الإِهَابِ[١] ﴿٧١٤﴾

أي : مثقب الإهاب ، وقد يفعل ذلك بفعل لازم لتشبيهه بمتعد ، كما في الحديث : « كانت امرأة تهراق الدماء »[٢] بالنصب ، وهو قول بعض المتأخرين منهم المصنف والصحيح المنع ، وأول الحديث على أسقاط الباء ، أو إضمار فعل ، أي : تُهريق أنية الدماء منها ، أو زيادة « أل » وكون الدماء تمييزاً ، وفي بعض النسخ[٣] ، (ولا تعمل الصفة المشبهة في أجنبي محض ، ولا تؤخر عن

---

(١) من الوافر ، نسبه العيني لمنذر بن حسان .
والشاهد فيه قوله : (غِرْبَالُ الإهابِ) حيث أجرى الجامد مُجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى ماهو فاعل في المعنى . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٠٥ ، الأشموني ٣ / ١٦ ، المساعد ٢ / ٢٢٤ ، الهمع ٥/ ١٠٥ ، الخصائص ٢ / ٢٢١ ، العيني ٣ / ١٤٠ ، والارتشاف ٣ / ٢٥٢ .

(٢) في النهاية في غريب الحديث والأثر ٥ / ٢٦٠ - في حديث أم سلمة - : « أنَّ امرأة كانت تُهراقُ الدَّم » كذا جاء على مالم يُسَمَّ فاعله ، والدم منصوب ، أي : تُهراقُ هي الدَّمَ ، وهو منصوب على التمييز وإن كان معرفة . . . أو يكون قد أجرى تُهراق مجرى : نُفست المرأة غلاماً . . . ويجوز رفع الدم على تقدير : تهراقُ دمَاؤها ، وتكون الألف واللام بدلاً من الإضافة . . . . والهاءُ في هراق بدل من همزة أراق » ابن حنبل ١/ ٨٢ و أبو داود ١/ ٨٢

(٣) هذه الزيادة غير موجودة في شرح ابن مالك ، وهي في المساعد ٢ / ٢٢٤ ، قال ابن عقيل : « وفي بعض نسخ التسهيل» وكذا في الدماميني ١ / ٤٥٤ .

منصوبها) ، وبعض / هذا مستغنى عنه بما تقدم من أن معمولها لايكون إلا ضميراً أو سبباً /٤٣٢/ منقسماً إلى تلك الأقسام ، وقوله : (محض) كأنه إنما قاله ؛ لأنها قد تعمل في أجنبي لفظاً سببي تقديراً ، وأضاف المنصوب إليها إشارة إلى المنصوب الذي يختص بها لإخراج الحال ، ونحوه ، مما لا يختص بها .

* * *

بَابُ إعْمَالِ الْمَصْدَرِ

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ، كـ « ضرب ، وإكرام » (يعمل المصدر مظهراً) ، لامضمراً ، فلا يجوز : « مروري بزيد حسن ، وهو بعمر قبيح » ، خلافاً للكوفيين : في إجازتهم تعليق الباء من « بعمرو » بضمير المصدر [١] ، وهو « هو » ، واستدلوا على ذلك ، بقول زهير :

{٧١٥} وَمَا الْحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُم وَذُقْتُم وَمَا هُوَ عَنْهَا بالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ [٢]

فقالوا : « عنها » متعلق بـ « هو » ، وهو ضمير الحديث ، والمفسر لهذا الضمير الخبر على حد: ﴿ مَا هِيَ إلاَّ حَيَاتُنَا ﴾ [٣] ، وتأوله البصريون[٤] بأن « عنها » متعلق بمحذوف بدل من هو ، والأصل : وما هو الحديث عنها بالحديث أو بأن «عنها» متعلق بـ « أعني » محذوفاً ، أوبالحديث بعده ، وقدم توسعاً ، أو بالمرجم ، وقدم ضرورة ، أو بمحذوف دل عليه المرجم ، أي : مرجم عنها ، والمرجم : بضم الميم ، وفتح الراء ، والجيم المشدده : هو الحديث الذي لايوقف على حقيقة أمره ، (مكبراً) لامصغراً [٥] ، فلا يجوز : « أعجبني ضُرَيْبُك زيداً » ،(غير محدود) بالتاء ، فلا يجوز : «عجبتُ [٦] مِنْ ضَرْبَتِكَ زَيْداً » ، وشذ قوله :

---

(١) قال الخضري في حاشيته ٢ / ٢٢ : « إذ المضمر لايقدر بالفعل ، بل لايسمى مصدراً أصلاً » .

(٢) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ ، الخزانة ٨ / ١١٩ ، وشرح المعلقات للزوزني ص١١١ ، المساعد ٢/ ٢٢٦ ، الهمع ٥/ ٦٦، السلسيلي ٢ / ١٤٣ .

والشاهد فيه : وضحه الشارح

(٣) سورة الجاثية آية : ٢٤ ، وفي الأصل و « ب » « وماهي » بزيادة الواو .

(٤) انظر حاشية يس ٢ / ٦٢ .

(٥) وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل ، انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٣ ، وحاشية (١) .

(٦) في « ب » : عجبتك - سهو - .

{٧١٦} يُحَابِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيه الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ (١)

فنصب « نفس راكب » بـ « يحابي » ، بمعنى : يحيي ، ونصب « الملا » بـ « ضربة كفَّيه» ، (ولامنعوت) ، بالجر عطفاً على محدود ، (قبل تمامه) ، أي : قبل استيفائه ما يتعلق به من مفعول صريح أو غيره ، فلا يجوز : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ الشَّدِيد زَيْداً » ، وأما قوله :

{٧١٧} أَزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوالِكُمُو وَلَنْ تَرى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَأس (٢)

فمؤول على أن « من نوالكم » متعلق بـ « يئست » مقدراً بعد النعت ، لا بـ « يأساً » ، وحكم بقية / التوابع حكم النعت(٣) ، فيمتنع : « عجبت من شربك وأكلك اللبن ، ومن قتالك نفسه زيداً، / ٤٣٣/ ومن إتيانك مشيك إلى زيد » ، فإن أخرت التابع وقدمت المعمول جاز ، فتقول : « عجبت من ضربك الشديد زيداً ، ومن شربك اللبن وأكلك ، ومن قتالك زيداً نفسه ، ومن إتيانك إلى زيد مشيك » .

(عمل فعله) في اللزوم ، والتعدي بنفسه ، أو بالحرف ، فتقول : « عجبت من قيامك ومن ضربك زيداً ، ومن إعطائك زيداً درهماً ، ومن ظنك عمراً مقيماً ، ومن إعلامك زيداً عمراً قائماً ، ومن مرورك بزيد ، ومن جلوسك تحت الحائط » ، (والغالب إن لم يكن) المصدر (بدلاً من اللفظ

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : قوله : (بضربة كفيه) حيث أعمل المصدر « ضربة » وهو محدود شذوذاً .

(٢) من البسيط ، للحطيئة .
والشاهد فيه : على ما وضحه الشارح . انظر : الخصائص ٣ / ٢٥٨ ، والمغني ٢ / ٦٥١ ، شرح ابن مالك ٣/ ١٠٩ ، الهمع ٥ / ٧٠ ، حاشية يس ٢ / ٦٣ .

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ٣ / ٨ : « والأولى أن يقال : غير متبوع بدل : غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت » .

بفعله) ، نحو: « ضرباً [١] زيداً » ، - وسيأتي - (تقديره به بعد « أن ») المصدرية (المخففة) من الثقيلة ، نحو : « علمت ضربك[٢] زيداً » ، تقديره : « علمت أن قد ضربت زيداً » ، أو المصدرية المثقلة ، ولم يقدر سيبويه في الباب بغير « أن » الثقيلة مع ضمير الشأن[٣] ، (أو المصدرية) غير المخففة من الثقيلة ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دفعُ اللَّهِ النَّاسِ ﴾ [٤] ، تقديره : ولولا أن دفع الله[٥] ، (أو ما) المصدرية (أختها) ، أي : أخت « أن » الموافقة لها في الدلالة علي المصدرية مع الفعل ، نحو : ﴿تَخَافُونَهم كَخِيفَتِكم أَنْفُسَكُمْ﴾ [٦] ، تقديره : كما تخافون ؛ والمقدر بـ « ما » و « أن » المخففة يكون الأزمنة الثلاثة ، ولا يكون المقدر بـ «أن» المصدرية غير الثنائية الوضع إلا ماضي المعنى أو مستقبله[٧] ، ومن غير [٨] الغالب وقوع المصدر غير مقدر بأحد هذه الأحرف الثلاثة ، قول العرب : «سمع أذني زيداً يقول كذا »[٩] ، وقول الشاعر :

---

(١) (فزيداً) نُصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح ، انظر الأشموني ٢ / ٢٨٥ .

(٢) وإنّما كانت « أنْ » هنا مخففة من الثقيلة في التقدير ؛ لأنها واقعة بعد علم ، والموضوع غير صالح للمصدرية ، قاله الأشموني ٢ / ٢٨٥ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٨٩ : « . . . وتقول : عجبتُ من ضَرْب زيداً بكرٌ ، ومن ضَرْب زيدٌ عمراً ، إذا كان هو الفاعل ، كأنَّه قال : عجبتُ من أنه يضرب زيد عمراً ، ويضرب عمراً زيد » .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٥١ .

(٥) « قرأ نافع هنا (دفَعْ) ، وفي الحج (دِفَاع) ، والباقون (دَفْع) ، فأما (دَفْع) فمصدر « دَفَعَ يَدْفَع ، ثلاثياً، وأما (دِفَاع) فيحتمل أن يكون مصدر « دَفَعَ » الثلاثي ، وأن يكون مصدر « دافع » .
والمصدر هنا مضاف إلى فاعله ، وهو (الله) تعالى ، و (الناس) مفعول أو و (بعضهم) بدل من الناس بدل بعض من كل » انظر الدر المصون ٢ / ٥٣٣ ، بتصرف ، وانظر السبعة ١٨٧ .

(٦) سورة الروم آية : ٢٨ .

(٧) « نحو : عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً ، والتقدير : من أن ضربت زيداً أمس ، أو من أن تضربه غداً . . . ويقدر بـ « ما » إذا أريد الحال ، نحو : عجبت من ضربك زيداً الآن ، أي : ممّا تضربه » انظر الأشموني ٢ / ٢٨٥ .

(٨) « غير » ليست في الأصل .

(٩) الكتاب ١ / ١٩١ .

{٧١٨} عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهُمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسرٌ وَنِدَامُ[١]

هكذا قال المصنف [٢] ، واعترض بأن : سمع أذني ، وَعَهْدِي بِهَا الْحَيَّ ، من باب : ضربي زيداً قائماً ، وهو يتقدر بحرف مصدري ، ولا يلزم من تقدير الشئ جواز استعماله في الكلام ، والذي عليه نحاة المغرب [٣] أن تقديره بحرف مصدري شرط في إعماله ، وهو ظاهر كلام المصنف في الكافية[٤] ، والخلاصة .

(و) حيث صلح المصدر للعمل ، (لايلزم ذكر مرفوعه) ، فيجوز حذفه فاعلا كان أو غيره، والاقتصار على المصدر لازماً ، أو متعدياً ، نحو : « عجبت من قيام حصل اليوم ، أو ضرب » ، أو يذكر مع المفعول دون الفاعل ، كقوله تعالى / : ﴿ أَوْإِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾ [٥] . / ٤٣٤ /

(و) المصدر (معموله كصلة) للموصول (في منع تقدمه) ، أي : معمول المصدر عليه، (وفصله) منه بأجنبي ؛ لأن المصدر هنا مقدر بحرف مصدري والفعل[٦] والحرف المصدري موصول - كما سبق - والفعل صلته ، فكما لايتقدم معمول الصلة على لموصول ، لايتقدم معمول المصدر عليه ؛ لتضمنه الموصول والصلة ، وكما لايفصل بين الموصول وصلته بأجنبي ، لايفصل بين

---

(١) من الكامل ، للبيد .
والشاهد فيه قوله : (الحيَّ) على نصبه بالمصدر - عهدي - غير مقدَّر ، انظر : الكتاب ١ / ١٩٠ ، ابن يعيش ٦ / ٦٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ١١١ ، وديوانه : ١٩٨ وفيه الإنس بدل : الحي .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ١١١ .

(٣) في الأصل و« ب » : العرب - تحريف .

(٤) ٢ / ١٠١٨ .

(٥) سورة البلد آية : ١٤، ١٥ ، وقوله تعالى « ذي مسغبة » ليست في الأصل .

(٦) كلمة « أو لفعل » ساقطة من « ب » .

المصدر ومعموله بأجنبي ، (ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك) المتقدم ، من منع التقديم والفصل (أو يعد نادراً) ؛ فما أوهم التقديم ، قوله :

{٧١٩} وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْد الجَهْـ ـل لِلذِّلَّةِ إذْعَـــانُ [١]

فيضمر « إذعان » قبل قوله « للذلة » ، ويكون « إذعان » المتأخر مفسراً له ، أو يعد هذا من النوادر ، على أن بعضهم اغتفر تقديم المعمول إذا كان ظرفاً ، أو عديله محتجاً ، بأن الظرف تكفيه رائحة الفعل ، ومما أوهم الفصل ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّه عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [٢] ، فظاهره أن « يوم » معمول لـ « رجعه » وقد فصل بينه وبين عامله بقوله : « لقادرٌ» فيضمر عامل في يوم مدلول عليه بالمصدر ، والتقدير : « يرجعه يوم تبلى السرائر ، أو يحتمل في المصدر المنسبك مالايحتمل في الموصول ، لأنه غير صريح في الموصولية .

(و) المصدر (إعماله مضافاً) إلى غيره ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [٣] ، (أكثر[٤] من إعماله منوناً) ، نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾ [٥] ، (وإعماله منوناً)، نحو : « عجبت من ضربٍ أخوك زيداً » ، (أكثر من إعماله مقروناً بالألف واللام) ، نحو :

---

(١) من الهزج ، للفند الزماني شهل بن شيبان ، أمالي القالي ١ / ٢٦٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٤ ، المساعد ٢ / ٢٣٣ ، الأشموني ٢ / ٢٩١ ، الهمع ٥ / ٦٩ . والشاهد فيه على ماوضحه الشارح .

(٢) سورة الطارق آية : ٨ ، ٩ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٥١ .

(٤) أي : في الاستعمال ، وإلاّ فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويليه المضاف ، لأنَّه كثيراً ماينوي فيه الانفصال ، قاله الخضري ٢ / ٢٢ .

(٥) سورة البلد آية : ١٤ ، ١٥ .

«عجبت من الضرب زيدٌ عمراً» ، ومرجع ذلك الاستقراء ، وماذكره من الأكثرية يقتضي أن إعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً ، وهذا قول جماعة ، ويعزى إلى الفراء [١] ، وذهب الزجاج والفارسي[٢]، والشلوبين، إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً ، ونسب إلى الأكثرين ، وقال ابن عصفور[٣] : المحلي بأل أقوى من أعمال المضاف في القياس . / /٤٣٥/

(ويضاف) المصدر (إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستوي العمل) ، من رفع ، أو نصب ، (كما كان يستوفيه الفعل) ، فإذا أضيف إلى الفاعل جئ بالمفعول منصوباً ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [٤] ، وإذا أضيف إلى المفعول جئ بالفاعل مرفوعاً ، نحو : (وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلا)[٥] الحديث : وعن ابن عباس أنه قرأ[٦]: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ ﴾ [٧] بضم الدال والهمزة ، والأكثر ، أنَّ المصدر إذا أضيف إلى المفعول حذف الفاعل ، وهذا معنى قوله : (مالم يكن الباقي فاعلاً ، فيستغنى عنه غالباً) ، نحو قوله تعالى : ﴿لاَيَسْئَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[٨] ، ومن غير الغالب ، ذكر الفاعل مع إضافة المصدر إلى المفعول ، وقد تقدم تمثيله ، وقد يضاف المصدر

---

(١) « قال الفراء : ولايوجد المنون في كتاب الله إلاَّ بفاصل ، نحو : أَرْ إطعام . . » ذكره ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٣٤ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٧٧ .

(٣) نص ابن عصفور في المقرب ١ / ١٣٠ : « وإن كان معرفاً بالألف واللام فالأحسن فيه أن لايعمل وقد يجوز أن يعمل عمل فعله » .
وقال في الشرح الكبير ٢ / ٢٦ : « وأمّا المصدر المعرف بالألف واللام فحكمه حكم المصدر المنون » ، وانظر الهمع ٥ / ٧٣ .

(٤) سورة البقرة آية: ٢٥١ .

(٥) في سنن الترمذي ٥ / ٧ : « وحَجُّ البيت . »

(٦) البحر المحيط ٦ / ١٧٢ ، المحتسب ٢ / ٣٧ ، وفي المساعد ٢ / ٢٣٦ : « عن ابن عامر » .

(٧) سورة مريم آية : ٢ .

(٨) سورة فصلت آية : ٤٩ .

إلى الفاعل ويحذف المفعول ، نحو : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي ﴾ [١] ، أي : دعائي إياك .

(و) قد (يضاف) المصدر (إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون) ، فيقال : « عرفت انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمراً » ، ذكره سيبويه[٢] ، وإضافة المصدر إلى الظرف كثيرة ، نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ [٣] على مايأتي في باب الإضافة .

(ويتبع مجروره لفظاً ومحلاً) ، فيجر ، أو يرفع ، أو ينصب ، فتقول : « عجبت منْ أَكْلِ زَيْدٍ الظَّرِيفُ الطَّعَام » ، بجر « الظريف » ، وكذا باقي التوابع ، و « عجبت من شربِ اللبن الصرف زيد» بجر « الصرف » ، وكذا باقي التوابع ، وإنْ شئت رفعت « الظريف » ، ونصبت « الصرْفَ » ، وكذا باقي التوابع ، وماذكره من جواز الإتباع على المحل مطلقاً هو مذهب طائفة من البصريين [٤] ، وذهب سيبويه[٥] وأتباعه إلى المنع مطلقاً ، وذهب أبو عمرو[٦] إلى الجواز في العطف ، والبدل ، والمنع في النعت التأكيد ، قال المرادي : « والصحيح الأول » [٧] ، (مالم يمنع) من الإتباع على المحل (مانع) ، نحو : « يُعْجِبُنِي إكرامُكَ زَيْدٌ وعمراً » ، بنصب « عمرو » عطفاً على محل الكاف، ويمتنع جره ؛ لعدم إعادة المضاف ، لأن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوعة عند الجمهور [٨] (فإن كان) المضاف إليه المصدر (مفعولاً) ظاهراً (ليس بعده مرفوع /٤٣٦/

---

(١) سورة إبراهيم آية : ٤٠ ، في « ب » « دعائي » .

(٢) الكتاب ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ و ١٩٣ .

(٣) سورة سبأ آية : ٣٣ .

(٤) المساعد ٢ / ٢٣٧ .

(٥) الكتاب ١ / ١٩١ .

(٦) السلسيلي ٢ / ٥٦٢ ، والارتشاف ٣ / ١٧٧ .

(٧) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٣ .

(٨) قال ابن الأنباري لو قلت : قيامك في الدار وزيد كان مستكرهاً ولايستحيل ، انظر الارتشاف ٣ / ١٧٨ .

بالمصدر جاز في تابعه) ، أي : المضاف إليه (الرفع والنصب والجر) ، فتقول : « عجبت من تطليق المرأة وضرتها » ، بجر « الضرة » على لفظ المرأة ، بنصبها على تقدير المصدر بفعل الفاعل ، وبرفعها على تقدير المصدر بفعل المفعول ، والفاعل محذوف ، وهذا مبني على أن المصدر يجوز أن ينحل بحرف مصدري وفعل المفعول ، ويرتفع به نائب الفاعل ، وهو مذهب جمهور البصريين[١] ، وذهب الأخفش [٢] إلى المنع مطلقاً ، واختاره الشلوبين[٣] ، وفصل ابن خروف فقال : « إن أوقع في لبس امتنع ، وإلاجاز .

(ويعمل عمله اسمه) ، أي : ويعمل عمل المصدر اسمٌ ، حال كون اسم المصدر (غير علم) [٤] نحو : حديث الموطأ : « من قبلهُ[٥] الرجل امرأتُه الوضوءُ » ، وقوله :

٧٢٠ أَظَلُومْ إِنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَم تَحِيَّةً ظُلْمُ[٦]

لافرق في اسم المصدر غير العلم من الميمي ، وغيره ، إلا أن غير الميمي فيه خلاف ، فذهب الكوفيون[٧] والبغداديون إلى جواز إعماله ، وذهب البصريون [٨] إلى المنع في النثر ، والميمي

---

(١) شرح التسهيل للدماميني ١ / ٤٥٩ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٧٥ .

(٣) الهمع ٥ / ٧٥ .

(٤) في المساعد ، وشرح ابن مالك والسلسيلي : غير العلم ، وهو ماذكره بعد .

(٥) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله ، والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء ، انظر حاشية الخضري ٢ / ٢٣ ، وتنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ١ / ٦٥ .

(٦) من الكامل ، للحارث بن خالد المخزومي .
والشاهد فيه قوله : (مصابكم رجلاً) حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر ، انظر : الأصول ١/ ١٣٩ ، والمغني ٢ / ٥٩٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٦١ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٧ ، الخزانة ١ / ٤٥٤ ، الهمع ٥ / ٧٧ . ويروى : أظليم

(٧) أوضح المسالك ٣ / ٢١١ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٩ .

يعمل بلاخلاف[١] ،خلافاً لمن وهم ، وإنما لم يعمل اسم المصدر العلم ؛ لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع ، وعدم الإضافة ، وعدم قبول الألف واللام ، وعدم وقوعه موقع الفعل ، وذلك ، كـ« يسار» للميسره ، قال الشاعر :

{٧٢١} فقلتُ امكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعلَّنَا نَحجُّ مَعاً قَالَتْ : أَعَاماً وَقَابِلَهُ[٢]

وضابطه : مادل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام ، ليضمن الإشارة إلى الحقيقة ، وإنما عمل غير العلم من أسماء المصادر ؛ لأنه يساوي المصدر في المعنى ، والشياع ، وقبول الألف واللام ، والإضافة ، والوقوع موقع الفعل .

(و) اسم المصدر الذي يعمل عمله / (هو مادل على معناه) ، أي : المصدر (وخالفه) ، أي: / ٤٣٧ / المصدر (بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض مافي فعله) ، كـ : « قبلة ، وعون ، ووضوء ، وغسل » ، فإنها تدل على معنى المصدر ، وهو : « تقبيل ، وإعانة ، وتوضؤ ، واغتسال .» ، وهي مخالفة للمصدر بخلوها من بعض مافي أفعالها ، وحق المصدر أن يضمن ما في الفعل بمساواة ، كـ« توضأ : تَوضُّأً » ، أو بزيادة ، كـ « اغتسل : اغتسالاً » ، واحترز بقوله : (لفظاً وتقديراً) ، من نحو : « قتال » ، فإنه وإن خلا من المدة الفاصلة بين « فاء » قاتل ، وعينه لفظاً ، لكنها مقدرة بعد الكسرة ، بدليل ثبوتها في لغة من قال : « قِيتَالاً »[٣] بالتحتانية بعد القاف ، واحترز بقوله : (بدون عوض) ، من نحو : « عدة » ، فإنه مصدر : وعد ، ولا واو فيه ، لكون التاء عوضا عنها ، وكذا،

---

(١) الكتاب ١ / ٢٣٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٩ .

(٢) من الطويل ، لحميد بن ثور .
والشاهد فيه قوله : (يسار) اسم مصدر ، وهو علم للميسرة ولم يعمله . انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، ابن يعيش ٤ / ٥٥ ، وشرح ابن مالك ٣ / ١٢١ ، الهمع ١ / ٩٤ .

(٣) ذكرها سيبويه ولم ينسبها ، انظر الكتاب ٤ / ٨٠ .

«تعليم » بالياء بعد اللام ، فإنه مصدر : علَّم ، بفتح اللام المشددة ، ولا تضعيف في : « تعليم » ، لكون التاء في أوله عوضاً من التضعيف بدليل أن المصدر إذ ضعف لم تجئ التاء ، نحو : «كذب كذاباً » ، وإنما لم ينسب التعويض للمدة قبل الميم دون التاء المثناه فوق ؛ لأن المدة كألف « انطلاق» مما زيد لترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة دون حاجة إلى التعويض ، (فإن وجد عمل بعد ما) ، أي : شئ (تضمن حروف الفعل من اسم مايفعل) ، كـ « الخَبْز ، والطَّعام » ، أو يفعل (به) ، كـ « الدَّهن ، والكحل » ، (أو) يفعل (فيه) ، من أسما المكان ، كـ « كفات » ، (فهو) ، أي : العمل (لمدلول) ، أي : لفعل محذوف مدلول (به) ، أي : بالمذكور ، (عليه) ، أي : على العامل المحذوف ، نحو : « عجبت من خبزك الخبز ، وكحلك عينك وكفاتك الأشياء » ، وفي التنزيل : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرضَ كِفَاتاً أَحْيَاءً وَأَمْواتاً ﴾ (١) فـ « الخبز ، وعينك ، وأحياء » منصوبه بفعل محذوف مدلول عليه بـ « خبزك ، وكحلك ، وكفاتاً » ، والتقدير : تخبز الخبز ، وتكحل عينك ، وتكفت أحياء» ، أي : تجمعها وتحفظها/ ، قال ابن عقيل: «واعلم أن كلام المصنف /٤٣٨/ يقتضي خلاف قول البصريين ، والكوفيين ، والبغداديين ، فإنه أعطى تفرقه بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، فلا تعمل هذه عنده ، ويعمل غيرها ، وكلام البصريين على المنع مطلقاً إلا في الشعر ، وكلام غيرهم على الجواز ، وقالوافي تحقيق الخلاف : إن ما كان مما أخذ من مواد الأحداث أصل وضعه لغير المصدر . كالثواب ، لما يثاب به ، والعطاء ، لما يعطى ، والدهن ، لما يدهن به ، والطحن ، لما يطحن به ، والكلام للجمل المقولة ، والكفات ، لما يكفت فيه ، هل يجوز أن يعبر به عن المصدر، أو يعمل عمله أم لا ؟ فالبصريون يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوزون ، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ ، « الخبز ، والقوت ، والدهن » ، فلم يجز : « عجبت من خبزك

---

(١) سورة المرسلات آية : ٢٥ ، ٢٦ ، وكفاتاً : أي ضامَّة .

الخبـز، ولامن دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك » ، وأجازها الفراء ، وقال هشام : «لايمتنع القياس »[١] انتهى .

« فصـــل »

(يجئ بعد [٢] المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمولٌ) ، نحو : « ضرباً زيداً ، فـ « زيداً » (عامله على الأصح) ، من القولين (البدل) عن الفعل ، وهو المصدر بدليل صحة إضافة المصدر إليه ، كقوله : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٣] ، (لا المبدل منه) ، وهو الفعل المحذوف ، خلافاً للمبرد [٤] وجماعة[٥] ، و (وفاقاً لسيبويه[٦] ، والأخفش) ، والزجاج[٧] ، والفارسي وهذا القسم هو المشار إليه أولا بقوله : (إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله) ، واختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل ، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه المنع[٨] ، وقصره على السماع ، وقيل : ينقاس في الأمور

---

(١) المساعد ٢ / ٢٤١ ، والارتشاف ٣ / ١٨٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١١ .

(٢) ساقطه من ب .

(٣) سورة محمد آية : ٤ .

(٤) قال في المقتضب ٤ / ١٧٥ : « فوقك : ضرباً زيداً ، ينتصب بالأمر ، كأنَّك قلت : اضرب إلاّ أنه صار بدلاً من الفعل لَمّا حذفته » .

(٥) ومنهم السيرافي ، انظر الارتشاف ٣ / ٣٧٢ .

(٦) نصَّ سيبويه ١ / ١١٥ : « ممّا أُجرى مجري الفعل من المصادر قول الشاعر :

يَمُرُّون بالدهْنَا خفافاً عيابُهم ويَخْرُجن من دارينَ بُجْرَ الحقائبِ

على حينَ ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم فندلاً زُرَيقُ المالَ ندلَ الثعالب

كأنَّهُ قال : اندُلْ » .

(٧) الارتشاف ٣ / ١٧١ .

(٨) قال سيبويه ١ / ٣١٨ : « . . . . ولايجوز : سَقْيَكَ ، إنما تُجري ذا كما أجرت العربُ قال السيرافي في الحاشية (٢) ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يجز « سقيك » لأن العرب تَدَعُ به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها ؛ لأنّهَا أشياءُ قد حذف منها الفعل، وجعلت بدلاً من اللفظ ==

والدعاء ، والاستفهام بتوبيخ ، وغيره ، وفي التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبر المقصود به انشاء ، أو وعد ، وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره المصنف[١] ، وفي بعض نسخ التسهيل[٢] ، (والأصح أيضاً مساواة المصدر) النائب عن فعله ، (اسم الفاعل في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب/ به ، والمجرور بحرف يتعلق به) عليه ، وهاتان المسألتان مبنيتان على الخلاف ، في أن /٤٣٩/ العمل للبدل ، أو المبدل منه ، فإن قلنا : إنه للمبدل منه فلاضمير في المصدر ، بل هو في ذلك الفعل ، وإن قلنا للبدل فهو محتمل للضمير ، وكذا القول في جواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به ، فإن قلنا : إن العمل للمبدل منه جاز تقديمه ، فتقول : « زيداً ضرباً ، وبزيد مرورا»، وإن قلنا : العمل للمبدل ، فلا ، على أن بعضهم قال : بجواز التقديم مع القول بأن العمل للبدل ، وعلى ذلك كلام المصنف [٣] ، ونقل جواز التقديم عن أبي العباس[٤] ، ونقل عن الأخفش[٥] الجواز والمنع ، وهذه النسخة لم يشرحها المصنف ، ولا أبو حيان ، وأثبتها ابن المرحل في نسخة كتبها بخطه ، وتابعوه عليها .

== به على مذهب أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز تجاوزه ؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه» .

وقال سيبويه في باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ١ / ٣٢٧: «وكلُّ هذا على ماسمعنا العربَ تتكلَّم به رفعاً ونصباً » .

(١) قال ابن مالك ٣ / ١٢٧ : « فهذه الأنواع عند الأخفش والفراء مطرده صالحة للقياس على ماسمع منها » .

(٢) ذكرها ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٤٤ ، والدماميني ١ / ٤٦٠ ، والسلسيلي ٢ / ٦٥٤ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ١٢٩ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٥٧ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٧٢ : « واختلفوا هل يجوز التقديم ، فنقل ابن أصبغ عن الأخفش جواز ذلك ، ونقل غيره عن الأخفش المنع ، والأحوط أن لايقدم على التقديم إلاّ بسماع » .

{٣٨} بابُ حُروفُ الْجَر سوى المستثنى بها

والمختصة بالقسم ، وتسمى عند الكوفيين [١] حروف الإضافة ، لإضافتها الفعل إلى الاسم ، وحروف الصفات[٢] ، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفيه أو غيرها ، نحو : « جَلَسْتُ فِي الدَّارِ»، فدلت على أن « الدار » وعاءٌ للجلوس .

(فمنها : « من ») ، بكسر الميم ، وهي أم حروف الجر ، ولذلك بدأ بها ، وهي ثنائية الوضع عند البصريين[٣] ، وذهب الكسائي[٤] والفراء إلى أنها ثلاثية ، والأصل : « مِنَا » بكسر الميم، وتخفيف النون ، حذفت الألف لكثرة الاستعمال ، (وقد يقال « منا ») ، على الأصل عندهما ، واستدلا على دعواهما بقول بعض [٥] بني قضاعة :

{٧٢٢} بَـذَلْنَـا مَـارِنَ الْخَطِيِّ فِيهِـمُ وَكلَّ مُهَنَّـدٍ ذَكَـرٍ حُسَـامِ [٦]

مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْس حَتَّىَّ أَغاب شَرِيدَهُم فَتْرُ الظَّلَامِ

وتأوله[٧] أبو الفتح بن جني من البصريين على أن « منا » في البيت مصدر ، منى ، يمني مناً :

---

(١) حاشية الخضري ١ / ٢٢٦ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ٣٢١ .

(٢) التصريح ٢ / ٢ .

(٣) المساعد ٢ / ٢٤٦ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٤١ .

(٥) ساقطة من المخطوطة ، وقد ذكر ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٤٥ أنها لبعضهم .

(٦) من الوافر .
والشاهد فيه قوله : (منَا) على الأصل « من » عند الكسائي والفراء ، انظر : المساعد ٢ / ٢٤٥ ، الهمع ٤/ ٢١١ . وفي الأصل : فتن الظلام .

(٧) ذكر ابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٤٦ هذا التخريج ولم ينسبه إلى ابن جني ، وقد بحثت عنه الخصائص ، وسر الصناعة ، واللمع وشرحها لابن برهان فلم أجده .

إذا قدر ، وقد استعمل ظرفاً ، نحو : « خفوق النجم » ، أي : تقدير إن ذر قرن الشمس وهو أزمنة إلى آخر النهار ولا تزيد ولا تنقص ، (وهي) ، أي : « من » (لابتداء الغاية مطلقاً) ، زماناً ، أو مكاناً ، أو غيرهما (على الأصح) عند الكوفيين [١] ، خلافاً لمن منع كونها لابتداء الغاية في الزمان[٢]، ونسب إلى البصريين، / مثال المكان: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[٣] ، / ٤٤٠ / ومثال الزمان ، قول بعض العرب : « من الآن إلى الغد » ، حكاه الأخفش في المعاني [٤] ، ومثال غيرهما: «من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » [٥] .

(وللتبعيض) عند الفارسي[٦] ، والجمهور [٧] ، وصححه ابن عصفور [٨] ، وعلامتها : جواز الاستغناء عنها ببعض ، نحو : ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [٩] أي : بعض ماتحبون ، بدليل قراء ابن مسعود [١٠] : ﴿حتى تنفقوا بعض ماتحبون ﴾ .

---

(١) في ب « وهو » .

(٢) الإنصاف ١ / ٣٧٠ مسألة رقم (٥٤) .

(٣) يقول الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٣١ : « والظاهر مذهب الكوفيين ، إذا لايمنع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره ، وصمت من أول الشهر إلى آخره ، وهو كثير الاستعمال » ، وقال المرادي في شرح الألفية ٢ / ٢٠١ : « وهو الصحيح لكثرته نظماً نثراً » .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ١١ .

(٥) فتح الباري ١ / ٣٢ ، وفيه : « من محمدٍ عبد الله ورسوله إلى . . . » .

(٦) الإيضاح العضدي ٢٦٤ .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

(٨) الشرح الكبير ١ / ٤٨٤ .

(٩) سورة آل عمران آية : ٩٢ .

(١٠) قال أحمد بن يوسف - السمين الحلبي - في الدرر ٤ / ٣١٠ : « وهذه عندي ليست قراءة بل تفسير معنى » .

(ولبيان الجنس) ، عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين [١] وعلامتها : صحة وقوع «الذي» موضعها ، نحو : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِن الأَوْثَانِ ﴾ [٢] أي الرجس الذي هو الأوثان .

(والتعليل) عند جماعة[٣] ، نحو : ﴿ أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ ﴾ [٤] ، ومن خالف قال بالتضمين ، أي : خلَّصهم بالإطعام من جوع ، وبالأمن من خوف .

(وللبدل) ، نحو : ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الأَخِرَةِ ﴾ [٥] أي : بدل الآخرة .

(وللمجاوزة) ، فتكون بمعنى : عن ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهم مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ أي : عن ذكر الله [٦] .

(وللانتهاء) ، عند الكوفيين [٧] ، قال المصنف : « كقولك : قربت منْه فإنه مساو لقولك : تقربت إليه[٨] » ، وقد أشار سيبويه ، إلى أن من معاني « من » الانتهاء ، فقال : « وتقول : رأيت من ذلك الموضع ، تجعله غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حين أردت الابتداء » [٩] انتهى ، ونُوزع المصنف بأن سيبويه إنما قال « جعلته غاية رؤيتك » ، ومعناه أنه محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً ، فعلى هذا تكون « من » في أكثر المواضع لابتداء الغاية فقط ، وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائها،

---

(١) انظر الإيضاح شرح ابن الحاجب ٢ / ١٤٢ ، والمغني ١ / ٣٥٤ ، وقال المرادي : « وأنكره المغاربة » انظر رح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٢ .

(٢) سورة الحج آية : ٣٠ .

(٣) المغني ١ / ٣٥٤ .

(٤) سورة قريش آية : ٤ .

(٥) سورة التوبة آية : ٣٨ في الأصل بالآخرة .

(٦) سورة الزمر آية : ٢٢ .

(٧) المساعد ٢ / ٢٤٨ .

(٨) شرح ابن مالك ٣ / ١٣٦ .

(٩) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

قاله المرادي ، (وللإستعلاء) ، عند الأخفش [١] ، والكوفيين ، نحو : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [٢] وحملها المانعون[٣] على التضمين ، أي : منعناه بالنصر من القوم .

(وللفصل) ، بالصاد المهملة وهي : الداخلة على المتضادين ، ونحوهما : نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ / [٤] ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [٥] ، ونحو : « لايعرف زيداً / ٤٤١ / مِنْ عَمْرٍو ».

(ولموافقة الباء) ، عند بعض البصريين [٦] ، قيل : وهو قول كوفي[٧] ، نحو : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [٧] أي : بطرف نقله الأخفش [٨] عن يونس ، (ولموافقة « في ») عند الكوفيين [٩] نحو : ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [١٠] أي : فيها ، (وتُزَاد) « من » (لتنصيص العموم) ، وهي : الداخلة على نكرة لاتختص بالنفي ، نحو : « ماقام من رجل » ، فقبل دخولها يحتمل الكلام نفي الوحدة فلما دخلت صار نصاً في العموم ، (أو لمجرد التوكيد) ، وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي ، نحو: « ماقام من أحد » ، فالكلام قبل دخولها نص في العموم ، فهي لمجرد التوكيد

---

(١) وبعض اللغويين ، المساعد ٢ / ٢٤٨ ، والارتشاف ٢ / ٤٤٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٧٧ .

(٣) المغني ١ / ٣٥٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٢٠ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٧٩ .

(٦) المساعد ٢ / ٢٤٨ .

(٧) سورة الشورى آية : ٤٥ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٤٧١ ، وفي « ب » قاله بدل : نقله .

(٩) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٤٣ : « وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا ويتأولون ماظاهره ذلك » ، وانظر المغني ١ / ٣٥٦ .

(١٠) سورة فاطر آية : ٤٠ .

(بعد نفي) ، بأي أداة كانت (أو شبهه) ، وهو النهي ، نحو : « لايقم من أحد » ، والاستفهام بـ«هل » ، نحو : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (١) ، (جاره نكرة مبتدأ) ، نحو : ﴿مَالَكُم مِنْ إِلَه غَيْرُه﴾(٢) ، (أو فاعلا) ، ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَاجَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ (٣) ، (أو مفعولا به) (٤) ، ﴿مَاتَرى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾ (٥) ، وما ذكر من أن « من » لاتزاد إلا بشرطين : وقوعها في غير الإيجاب ، وتنكير مجرورها ، هو قول جمهور البصريين (٦) ، ويشترط عند بعض الكوفيين(٦) ، تنكير مجرورها فقط .

(ولا يمتنع تعريفه ولاخلوه من نفي أو شبهه وفاقاً للأخفش)(٧)، من البصريين والكسائي(٨) وهشام الضرير (٨) من الكوفيين في إجازتهم زيادة « من » في الواجب مع المعرفة ، وجعلوا منه : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٩) ، ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكم ﴾ (١٠) (وربما دخلت) « من » في حال زيادتها (على حال) ، كقراءة زيد بن ثابت ، وأبي الدرداء ، وأبي جعفر(١١) وغيرهم ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١٢) بضم النون ، وفتح الخاء ، وحسن ذلك انسحاب

---

(١) سورة فاطر آية : ٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢ .

(٣) سورة المائدة آية : ١٩ .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٣٠ : « أو مفعولاً به » ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٥) سورة الملك آية : ٣ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ .

(٧) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٧٤ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٠٣ ، ووافقهم ابن مالك مستدلاً بالسماع شعراً ونثراً ، انظر شرح ابن مالك ٣ / ١٣٨ .

(٩) سورة الأنعام آية : ٣٤ .

(١٠) سورة الأحقاف آية : ٣١ .

(١١) النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٣٣ .

(١٢) سورة الفرقان آية : ١٨ .

النفي عليه من جهة المعنى كما انسحب عليه في حالة المفعولية .

(وتنفرد « من ») بين سائر حروف الجر (بجر ظروف لاتتصرف ، كـ « قبل ، وبعد ») من ظروف الزمان (و « عند » و « لدى » و « لدن » و « مع » و « عن ») ، بمعنى : جانب ، (وعلى) بمعنى : فوق حال كون عن ، وعلى (اسمين) من ظروف المكان ، كقولك : « جئت من قبل زيد ، ومن بعده ، ومن عنده ، ومن لدى الباب ، ومن لدنه ، ومن معه ، ومن عن يمينه ، ومن عليه » ، قال في الشرح : « إذا دخلت » من « على » ، قبل ، وبعد / ، ولدن ، وعن ، فهي / ٤٤٢ / زائدة ، وإذا دخلت على عند ، ولدى ، ومع ، وعلى ، فهي لابتداء الغاية »[١] ، وتسومح في ذلك ، وذهب الفراء[٢] ، ومن وافقه من الكوفيين [٣] إلى أن « عن ، وعلى مع « من » ، على ما كان عليه من الحرفية .

(وتختص) « من » (مكسورة الميم ومضمومتها في القسم بالرب)[٤] فتقول : « من ربي لأفعلن » ، بكسر الميم وضمها ، ولا تضم إلا في القسم ، ولاتجر في القسم إلا الرب خاصة ، وقيل: المضمومة الميم اسم منقطع من « أيمن » ، ورجح القول بحرفيتها بدخولها على الرب ، وأيمن ، وما استعمل منها لايدخل عليه ، وبسكون نونها ، ولو كانت بقية أيمن لأعربت .

(و) تختص (التاء) ، الفوقانية (واللام بالله) ، نحو : ﴿ تاالله تَفْتَؤُ ﴾ [٥] ، ولله لايؤخر الأجل (وشذ فيه) ، أي : في القسم (مُنُ الله) ، بدخول «من» على الله (وتَرَبِّي) ، بدخول التاء

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٥٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٣٥ .

(٤) في ب : في الرّب ، سهو .

(٥) سورة يوسف آية : ٨٥ .

على الرب ، حكى ذلك الأخفش [١] ، وشذ : « تحياتك وتالرحمن » ، وهو نادر .

(ومنها « إلى » للانتهاء مطلقاً) ، في الزمان ، والمكان ، آخراً ، أو غير آخر ، نحو : «سِرْتُ إلى آخر النَّهَارِ ، وإلى نِصْفِ النَّهارِ ، وإلى آخر المَسَافَةِ ، وإلى نِصْفِ المسافةِ » ، فإن دلت قرينة[٢] على دخول مابعدها في حكم ماقبلها ، أو خروجه عمل بمقتضاها ، فمن الأول : « اشتريت الشقة إلى طرفها » ، فالطرف داخل ، فلا يعهد شراء الشقة دونه ، ومن الثاني : « اشتريت الفدان إلى الطريق » ، فالطريق خارج ، وعند عدم القرينة ، قيل :[٣] يدخل مطلقاً ، وقيل :[٣] إن كان من جنس ماقبله احتمل الدخول ، والأظهر لايدخل » [٤] ، قاله عبد الدايم القيرواني ، وقيل : لايدخل مطلقاً ، وعليه أكثر المحققين ،[٥] قاله ابن عقيل [٦] ، (وللمصاحبة) ، عند الكوفيين [٧] ، وكثير من البصريين [٧] ، نحو: ﴿ولاتأكُلُوا أَمْوَالَهم إلى أَمْوَالِكُم ﴾ [٨] ، وحملها المانعون على التضمين[٩] ، أي : ولا تضيفوا أموالهم ، (وللتبيين) ، وهي المتعلقة في تعجب ، أو تفضيل ، بحُبٍّ أوبغض ، لتبيين فاعلية مصحوبها نحو : ﴿ قالَ رَبِّ السِّجْنُ أحَبُّ إليَّ ﴾ / [١٠] قاله المصنف في / ٤٤٣ /

---

(١) الإنصاف ١ / ٣٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠ .

(٢) كتبت « دلت » قبل قرينة وبعدها ، وأُلغيت الثانية .

(٣) انظر المغني ١ / ٧٨ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٥٠ .

(٥) قال ابن هشام : « وهو الصحيح ، لأن الأكثر مع القرينة عدمُ الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردد » انظر المغني ١ / ٨٧ .

(٦) المساعد ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٧) المغني ١ / ٧٨ ، والمساعد ٢ / ٢٥٤ .

(٨) سورة النساء آية : ٢ .

(٩) المساعد ٢ / ٢٥٤ .

(١٠) سورة يوسف آية : ٣٣ .

الشرح[١] ، (ولموافقة اللام) نحو : ﴿ والأَمْرُ إِلَيْك ﴾ [٢] ، كما مثل المصنف [١] ، وقال غيره [٣] : اللام في « إليك » لانتهاء الغاية ، أي : الأمر مضاف منته إليك ، والأول أنسب لقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ ﴾ [٤] ، ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّه للَّه ﴾ [٥] ، (وَ) لموافقة (في) عند بعض الكوفيين [٦] ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ فَقُل هَلْ لَكَ إِلىَ أَنْ تَزَكَّىَ ﴾ [٧] ، أي : في أن تزكى ، وخرج[٨] على التضمين، أي : أدعوك إلى أن تزكى ، (و) لموافقة (من) عند الكوفيين [٩] ، كقول ابن أحمر:

[٧٢٣] تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَها أُيُسْقَى فَلا يُرْوى إِلىَّ ابن أحْمَرا [١٠]

أي : فلا يروي مني ، وخرج على تقدير ، فلا يروي ظمؤه إلي ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه فاستتر في الفعل ، والعامل في « إلى » « ظمأ » المحذوف ، قاله ابن عصفور[١١]. (ولاتزاد) « إلى » (خلافاً للفراء) [١٢] وحمل على ذلك قراءة من قرأ [١٣] ﴿ فاجعل أَفْئِدَةً مِنَ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٢ .

(٢) سورة النمل آية : ٣٣ .

(٣) المغني ١ / ٧٩ .

(٤) سورة الروم آية : ٤ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٤ .

(٦) المساعد ٢ / ٢٥٥ .

(٧) سورة النازعات آية : ١٨ .

(٨) « قال ابن عصفور : ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز « زيد إلى الكوفة » انظر المغني ١ / ٧٩ .

(٩) والقتبي ، وتبعهم ابن مالك ، انظر الارتشاف ٢ / ٤٥٠ .

(١٠) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (يروي إلى) على ماوضحه الشارح. انظر : شرح ابن مالك ٣/ ١٤٣ ، المغني ١/ ٧٩، الاقتضاب ٣/ ٣٥٧ ، الارتشاف ٢/ ٤٥٠ ، الهمع ٤/ ١٥٥ ، الأشموني ٢ / ٢١٤ ، وأدب الكاتب١٨١ .

(١١) الضرائر ٢٣٦ .

(١٢) معاني القرآن ٢ / ٧٨ .

(١٣) هي قراءة علي بن أبي طالب ، وأبي جعفر بن علي ، وجعفر بن محمد ، انظر المحتسب ١ / ٣٦٤ .

النَّاسِ تَهْوِي إِلَيهِمْ ﴾ [١] بفتح الواو ، أي : تهواهم ، وخرَّجها المانعون على تضمين « تهوى» معنى: « تميل » ، (ومنها : اللام للملك) ، نحو : « المال للخليفة » (وشبهه)[٢] نحو : « أَدُومُ لك ماتدوم لي » (وللتمليك) ، نحو : « وهبت لزيد ديناراً» (وشبهه) ، نحو : ﴿ والله جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكم أَزْواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحَفَدَةً ﴾ [٣] ، (وللاستحقاق) ، نحو : « الجلباب للجارية والجل للفرس ، (وللنسب) ، نحو : « لزيد عم هو لعمرو خَالٌ » ، (وللتعليل) نحو: ﴿لِتَحكُم بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾[٤] ، وكذا الجارة اسم من غاب حقيقة ، أو حكماً عن قائل قول متعلق به ، نحو : ﴿ وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَو كَانَ خيراً ما سَبَقُونَا إِليه ﴾ [٥] أي من أجل ﴿الذين قالوا لإخوانهم وَقَعَدُوا ﴾ [٦] ، (وللتبليغ) ، وهي الجارة اسم سامع قول ، أو مافي معناه ، نحو : « قُلْتُ لَهُ ، وبَيَّنْتُ لَهُ ، وَشَكَرْتُ لَهُ ، ونصحتُ لهُ » ، (وللتعجب) نحو قوله :

{٧٢٤} شَبَابٌ وَشَيْبٌ وافْتِقَارٌ وثروة فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا [٧]

(وللتبيين) ، وهي : الواقعة بعد أسماء الأفعال ، والمصادر التي تشبهها مُبَيِّنَةً / صاحب /٤٤٤/ معناهـا، نحو : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [٨] ، وسقياً لزيد ، والمتعلقة بـ " حُبَّ " في تعجب أو تفضيل مبينة مفعولية مصحوبها ، نحو : « مَا أَحَبَّ زَيْداً لِعَمْرٍو » ، ﴿ والَّذِينَ آمنوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [٩] ،

---

(١) سورة إبراهيم آية : ٣٧ .

(٢) من قوله : « وشبهه » . . إلى قوله « ديناراً » ليست في « ب » .

(٣) سورة النمل آية : ٧٢ .

(٤) سورة النساء آية : ١٠٥ .

(٥) سورة الأحقاف آية : ١١ .

(٦) سورة آل عمران آية : ١٥٦ .

(٧) من الطويل ، للأعشى ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٦، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٩ ، المغني ١/ ٢٣٦، الأشموني ٢ / ٢١٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٠ ، والشاهد فيه قوله : (فلله) على مجيء اللام للتعجب .

(٨) سورة يوسف آية : ٢٣ .

(٩) سورة البقرة آية : ١٦٥ .

(وللصيرورة)، نحو : ﴿ فالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعونَ لِيكُونَ لَهم عَدُواً وَحَزَناً ﴾ (١)، وقوله :

[٧٢٥] فَلِلْمَوتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ (٢)

(ولموافقة « في ») نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (٣)، ﴿ لايُجَلِّيها لِوَقْتِهَا إلاَّ هُو ﴾ (٤)، (و) لموافقة (« عند »)، كقراءة الجحدري (٥) ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُم ﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم، قال [أبو] (٦) الفتح : « أي : عند مجيئه إياهم، كقولك: كتبت لخمس خلون » (٧)، (و) لموافقة (إلى)، نحو : ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ (٨)، ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأجَلٍ مُسَمًّى﴾(٩)، (و) لموافقة (« بعد »)، نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ (١٠)، أي : بعد زوالها، (و) لموافقة («على »)، نحو : ﴿يَخِرُّون لِلأَذْقَانِ﴾(١١) أي : عليها، ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾(١٢)، ﴿ وَتَلَّه لِلْجَبِينِ ﴾ (١٣)، (و) لموافقة («من»)، كقوله :

---

(١) سورة القصص آية : ٨ .

(٢) من الطويل، لسابق البربري، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٦، الخزانة ٩ / ٥٥٣، المغني ١ / ٢٣٥، العقد الفريد ٢ / ٦٩، والشاهد فيه قوله : (للموت، ولخراب) على مجيء اللام للصيرورة .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٤٧ .

(٤) سورة الأعراف آية : ١٨٧ .

(٥) سورة ق آية : ٥، انظر المحتسب ٢ / ٢٨٢ .

(٦) سقطت من الأصل و « ب » .

(٧) المحتسب ٢ / ٢٨٢ .

(٨) سورة الأعراف آية : ٥٧ .

(٩) سورة الرعد آية : ٢ .

(١٠) سورة الإسراء آية : ٧٨ .

(١١) سورة الإسراء آية : ١٠٧ .

(١٢) سورة يونس آية : ١٢ .

(١٣) سورة الصافات آية : ١٠٣ .

{٧٢٦} لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ [١]

أي : ونحن منكم ، وكون اللام للصيرورة هو قول الأخفش [٢] ، ومن منع ذلك ردها إلى التعليل بحذف السبب ، وإقامة المسبب مقامه ، وكونها بمعنى « في » ، وما بعدها ، هو قول الكوفيين والقتبي [٣] ، (وتزاد) اللام (مع مفعول ذي الواحد قياساً في ، نحو :) « إِنْ كُنْتُم لِلرُّؤيَا تَعْبُرُونَ ») [٤] ، وهو كل عامل ضُعِّفَ بالتأخير ، نحو : « لزيد ضَرَبْتُ » ، أو بكونه فرعاً في العمل، نحو : (و « إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ») [٥] ، ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُم ﴾ [٦] ، وفهم من قوله : (ذي الواحد) ، أنها لاتزاد مع مفعول ذي الاثنين ، وقد جاء السماع بخلافه ، قال الشاعر :

{٧٢٧} أَحَجَّاجُ لا يُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُم وَلاَ اللَّه يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا [٧]

أنشده ابن عقيل [٨] ، (و) تزاد اللام (سماعاً في نحو : « رَدِفَ لَكُمْ » [٩]) ، وقوله :

---

(١) من الطويل ، لجرير ، ديوانه ١ / ١٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٨ ، والمغني ١ / ٢٣٤ ، الأشموني ٢ / ٢١٨ ، الهمع ٤ / ٢٠٣ ، المساعد ٢ / ٢٥٨ ، والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .

(٢) المساعد ٢ / ٢٥٩ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٣٥ .

(٤) سورة يوسف آية : ٤٣ .

(٥) سورة هود آية : ١٠٧ .

(٦) سورة البقرة آية : ٩١ .

(٧) من الطويل ، لليلى الأخيلية .

والشاهد فيه قوله : (للعصاة) على دخول اللام على أحد المفعولين ، قال في المغني : وهو شاذ لقوة العامل انظر : المغني ١ / ٢٤٠ ، المساعد ٢ / ٢٥٩ ، الهمع ٤ / ٢٠٦ .

(٨) المساعد ٢ / ٢٥٩ .

(٩) سورة هود آية : ١٠٧.

﴿٧٢٨﴾ وَمَلَكْتَ مَابَيْنَ العِرَاقِ ويَثْرِب مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَد [١]

أي : ردفكم ، وأجار مسلماً ، ولم يذكر سيبويه / زيادة اللام ، وذهب إليه المبرد [٢] ، (وفتح / ٤٤٥ / اللام مع الضمير)[٣] ، غير ياء المتكلم (لغة غير خزاعة) ، فيقول غيرهم من العرب : « لَكم ، ولَنا وله ، ولها » بفتح اللام رجوعاً إلى الأصل ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وإنما قلنا : الأصل الفتح ، لأن الأدوات الأحادية كلها مفتوحة بشهادة الاستقراء ، وإنما كسر لام الجر وبائه، لمناسبة العمل ، وأما : ﴿ فإنَّهم لاَ يُكَذِّبُونَكَ ﴾ [٤] ، ﴿ وإنا ظننا ﴾ [٥] بكسر الفاء والواو ، فمن الشواذ ، على لغة بعض بني أسد ، وأما خزاعة ، فيكسرون اللام مع المضمر غير ياء المتكلم[٦] ، كما فعل غيرهم مع المظهر غير المستغاث ، (و) فتح اللام (مع الفعل لغة عكل ، وبلعنبر) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير [٧] ﴿ وإنْ كَانَ مَكْرُهم لَتَزُولُ ﴾ [٨] بفتح اللام ، وحكى أبو زيد [٩] أنه سمع من يقول : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعذِّبَهم ﴾ [١٠] بفتح اللام ، قال ابن خالويه : « وهي قراءة أبي السمال»[١١] وأنشدوا :

---

(١) من الطويل ، لابن ميادة : الرماح بن أبرد .
والشاهد فيه قوله : (لمسلم) حيث جاءت فيه اللازم زائدة للتأكيد ، انظر : المغني ١ / ٢٣٧ ، المساعد ٢/ ٢٥٩ ، الهمع ٥ / ٢٠٥ ، الأشموني ٢ / ٢١٦ .

(٢) الكامل ١ / ٣١١ .

(٣) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٤٩ : « والمضمر » ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٤) سورة الأنعام آية : ٣٣ .

(٥) سورة الجن آية : ٥ ، ١٢ .

(٦) خزاعة تكسر مع المضمر كالمظهر إلاَّ مع الياء ، انظر شرح ابن مالك ٣ / ١٤٩ .

(٧) البحر المحيط ٥ / ٤٣٨ .

(٨) سورة إبراهيم آية : ٤٦ .

(٩) الارتشاف ٢ / ٤٣٣ .

(١٠) سورة الأنفال آية : ٣٣ .

(١١) شواذ ابن خالوية : ٥٥ .

{٧٢٩} وَتَأمُرِني رَبِيعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لأَشْرِيَها وَأَفْتَنِيَ الدَّجَاجَا (١)

الرواية بفتح اللام من « لأشريها » ، (وتساوي لام التعليل معنى وعملا « كي ») التعليلية (مع «أن») المصدرية مضمرة ، نحو : « جئت لتكرمني » ، فالناصب عند البصريين (٢) . «أن» مضمرة بعد اللام وجوباً ، ولا يجوز إظهار « أن » معها ، إلا في الضرورة ، كقوله :

{٧٣٠} فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخدَعَا (٣)

فمعنى « كي » فيه للتعليل ، وعملها الجر ، (و) مع (ما) المصدرية (أختها) ، أي : أخت «أن» المصدرية ، نحو قوله :

{٧٣١} إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرادُ الفَتَى كَيْما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ (٤)

وقيل « ما » في البيت كافة لـ « كي » عن العمل ، (و) مع « ما » (الاستفهامية) ، كقولك سائلاً عن العلة : كيْمَ فعلته ؟ ، وفي الوقف : «كيمه» ؟ كما تقول : «لم فعلته ؟ ، ولمه ؟» .

(ومنها : الباء للإلصاق) ، وهو أصل معانيها ، ولم يذكر لها سيبويه (٥) غيره ، وهو حقيقي

---

(١) الوافر . للنمر بن تولب .
والشاهد فيه قوله : (لأشريها) على فتح اللام مع الفعل . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٤٩ ، معاني الأخفش ١ / ١٢٣ ، الخزانة ١٠/ ٤٣٩ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٢ ، وديوانه : ٤٧ .
- وفي « ب » أتأمرني بدل وتأمرني ، وفي الخزانة : وواعدني ولأهلكها بدل : لأشربها بدل : لأشريها .

(٢) المغني ١ / ٢٣١ .

(٣) من الطويل ، لجميل بثينة ، ابن يعيش ٩ / ١٤ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٨ ، المساعد ٢ / ٢٦٠، مغني اللبيب ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٩٨ ، المساعد ٢ / ٢٦٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٢ ، وديوانه : ٧٩ .

(٤) من الطويل ، لقيس بن الحظيم ونسب للنابغة الجعدي والذبياني ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٩ ، المغني ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٩٨ ، المساعد ٢ / ٢٦٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٢ .

(٥) قال سيبويه ٤ / ٢١٧ : « وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط.. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله».

كـ« أمسكت الحبل بيدي » قال ابن جني [١] : « أي : ألصقتها به » ، ومجازي كـ « مررت بزيد » قال الزمخشري [٢] ، أي : « ألصقت مروري بموضع يقرب منه »[٢] ، جعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق به ، والحقيقي نوعان : مالايصل الفعل إلا بها ، / كـ « سطوت بزيد » ، وما يصل الفعل /٤٤٦/ بدونها ، كـ « أمسكت بزيد » ، أفادت الباء أن إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له ، بخلاف ، «أمسكت زيداً » ، فإنما يفيد منعه التصرف بوجه ما ، وحركة الباء الكسر ، وربما فتحت مع الظاهر، حكى ابن جني [٣] : « مررت بَزيدٍ » بفتح الباء وأما « جئت به » بفتح الباء مع الضمير ، فالأصل «بها » ، كقوله :

{٧٣٢} فَإِنِّي قَدْ لَقِيتُ بِـدَارِ لخْـمٍ نَوائِب كُنْتُ في لَخْمٍ أَخَافَهْ [٤]

يريد : أخافها ، (وللتعدية) ، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به ، نحو : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِم ﴾ [٥] ، وقد ترد مع المتعدي نحو : صككت الحجر بالحجر ، ودفعت بعض الناس ببعض ، ولاتخلو هذه عن شوب إلصاق ، (وللسببية) وهي الداخله على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً ، نحو : ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾ [٦] ، قاله المصنف في الشرح [٧]، وجعل منه : « كتبت بالقلم » ، و « قطعت بالسكين » ، فأدرج باء الاستعانة في باء

---

(١) سر الصناعة ١ / ١٢٣ .

(٢) المفصل ٢٨٥ ، وفي الأصل : بقرب منه .

(٣) المساعد ٢ / ٢٦١ .

(٤) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد قوله : (أخافها) فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء ، انظر : الإنصاف ٢ / ٥٦٨ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٧ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٢ .

(٧) شرح ابن مالك ٣ / ١٥٠ .

السببية ، وهو مما انفرد به ، وفرق المغاربة بينهما ، فقالوا : « باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل، نحو : عَنَّفْتُه بِذَنْبِه ، وباء الاستعانة ، هي الداخلة على آلة الفعل[١] ، نحو : « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »، (وللتعليل) ، وهي التي تحسن غالباً في مكانها لام العلة ، نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِم ﴾[٢] ، ومن غير الغالب قول بعض العرب : « غضبت لفلان ، إذا غَضِبْتَ مِنْ أَجْلِه ، وهو حَيٌّ »[٣]، و « غَضِبْتُ بِهِ » : إِذَا غَضِبْتَ مِنْ أَجْلِه وَهُو مَيِّتٌ » ، وهذه هي التي عبر عنها المغاربة بـ«باء السبب »[٣] ، (وللمصاحبة)، وهي التي يصلح في موضعها « مع » ، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال ، نحو : ﴿ قَدْ جَاءَكُم الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [٤] أي : مع الحق . أو محقا، ﴿ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ [٥] أي : مع سلام أو مُسلِّماً ، ولمساواة هذه الباء لـ « مع » عبر سيبويه[٦] عن المفعول معه بالمفعول بـه ، (وللظرفيـة) ، وهي التي يحسن مكانـها [٧] « في » ، نحـو : ﴿ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[٧]، (وللبدل) ، وهي التي يحسن في مكانها بدل ، كقول رافع بن خديج/[٨] : «مَايَسُرُّنِي / ٤٤٧ / أَنِّي شَهِدْتُ بَدْراً بِالْعَقَبَةِ » ، أي : بدلها ، (وللمقابلة) ، وهي الداخلة على الأثمان ، والأعواض ، نحو : « اشْتَرَيْتُ الْفَرسَ بِأَلْفٍ » ، وَ « كَافَأْتُ الإِحْسَانَ بِضِعْفِه» ، وتسمى : بَالعوض ، (و) قد

---

(١) قال ابن جني في سر صناعة الاعراب ١ / ١٢٣ : « كتبتُ بالقلم » وبريت بالمدية ، أي : استعنت بهذه الأدوات على هذه الأفعال » .

(٢) سورة النساء آية : ١٦٠ .

(٣) في الأصل : هي : بدل : هو وانظر الارتشاف ٢ / ٤٢٦ .

(٤) سورة النساء آية : ١٧٠ .

(٥) سورة هود آية : ٤٨ .

(٦) قال سيبويه ١ / ٢٩٧ : « هذ باب مايظهر فيه الفعلُ ، وينتصب فيه الاسم ، لأنّه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه . . . وذلك قولك : « ماصنعت وأباك » .

(٧) في : ب يحسنُ « في » ، سورة القمر آية : ٣٤ .

(٨) في هامش « ب » في الصحيح - والله أعلم - أن القائل سيدنا كعب بن مالك رضي الله عنه ، انظر المساعد ٢ / ٢٦٣ .

تكون الباء (لموافقة « عن ») ، نحو : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ (١) ، قال الأخفش (٢) ، ومثله : ﴿ فَسْأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ (٣) ، أي : عنه (و) لموافقة (على) نحو :(٣) ﴿وَمِنْهُم مَنْ إِنْ تَأْمَنْه بِقِنْطَارٍ ﴾ ، أي : عليه ، قاله الأخفش (٤) . (و) لموافقة (« من » التبعيضية) ، نحو قوله :

{٧٣٣} شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (٥)

أثبته الكوفيون والقتبي(٦) ، واستدلوا بقوله تعالى ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾(٧) أي: منها، ولمرادفة كاف التشبيه ، كقوله :

{٧٣٤} ... ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرَّبِ (٨)

قال عاصم بن أيوب : « إن الباء بمعنى كاف التشبيه فيمن كسر الراء » وأنشد على ذلك .

{٧٣٥} إِنَّنِي وَاللَّهِ فَاقْبَلْ مَا قَبِل خِلْتُنِي بأبيلٍ كُلَّما صَلَّى جَأَرَ (٩)

---

(١) سورة الحديد آية : ١٢ .

(٢) أنظر شرح ابن مالك ٣ / ١٥٢ .

(٣) سورة الفرقان آية : ٥٩ ، قوله : نحو : ليست في الأصل .

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ١ / ٤٦ : « . . . كما كانت الباء في معنى « على » في قوله : مررتُ به ، ومررتُ عليه ، وفي كتاب الله عز وجل : ﴿ من إن تأمنه بدينار ﴾ يقول : على دينار . . » .

(٥) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٥٣ ، الخصائص ٢ / ٨٥ ، المحتسب ٢ / ١١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦١٣ ، المغني ١ / ١١١ ، سر صناعة الأعراب ١ / ١٣٥ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٥ .

(٦) المغني ١ / ١١١ ، وانظر كتاب تأويل مشكل القرآن ٥٧٥

(٧) سورة الإنسان آية : ٦ .

(٨) من الطويل ، لامرئ القيس .
انظر : ديوانه : ٥٤ ، التصريح ١ / ٢٠٢ ، الدرر ١ / ١٠١ ، العيني ٢ / ٢٦ .
صدره : * قد تنأ عنها حقبة لاتلاقها *

(٩) من ، لعدي بن زيد ، وليس في ديوانه . ==

أراد : كالمجرَّب ، وكأبيلٍ ، (وتزاد) الباء (مع فاعل) ، نحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (١) ، و«أحسن بزيد » ، (و) مع (مفعول) ، نحو : ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكم إلى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٢) ، ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ (٣) . (و) مع (غيرهما) ، نحو : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمْ » ، ﴿ وَمَارَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾(٤).

(ومنها : « في » للظرفية حقيقة) ، نحو : « زَيْدٌ فِي الْمَسْجِد » ، و « الْمَالُ فِي الْكِيس » ، (أومجازاً)، نحو : ﴿ وَلَكُم فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ (٥) ، و « نظرت في العلم » ، (وللمصاحبة)(٦) عند الكوفيين ، نحو : ﴿ قالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ (٧) ، ﴿ فَخَرَج عَلى قَوْمِه فِي زِينَتِه ﴾ (٨) ، والظرفية المجازية ممكنة ، (وللتعليل)، نحو : ﴿ لَمسَّكُمْ فِيما أَخَذْتُم ﴾(٩) ، ﴿ فَذَلِكَن الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيه﴾(١٠)، (وللمقايسة) : وهي الداخلة على تال يقصد تعظيمه وتحقير متلوه ، نحو : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إلاَّ قَلِيلٌ ﴾ (١١) ، « مَا أَنْتُم فِي سِوَاكُم مِنَ الأُمَمِ إلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضاءِ في جِلْد الثَّوْرِ

== انظر : اللسان (أ ب ل) وهو فيه : إنني والله فاسمع حِلفِي بأبيل كلما صلى جأرَ .
والأبيل بوزن الأمير : الراهب .

(١) سورة الرعد آية : ٤٣ .
(٢) سورة البقرة آية : ١٩٥ .
(٣) سورة مريم آية : ٢٥ .
(٤) سورة البقرة آية : ٧٤ .
(٥) سورة البقرة آية : ١٧٩ .
(٦) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٥٥ : « وللمصاحبة » .
(٧) سورة الأعراف آية : ٣٨ .
(٨) سورة القصص آية : ٧٩ .
(٩) سورة الأنفال آية : ٦٨ .
(١٠) سورة يوسف آية : ٣٢ .
(١١) سورة التوبة آية : ٣٨ .

الأَسْوَدِ »[١] ، (ولموافقة «على») عند الكوفيين ، والقتبي ، نحو : ﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٢] ، أي : عليها ، (و) لموافقة («الباء») عند الكوفيين والقتبي أيضاً ، نحو : ﴿يَذْرَؤُكُم فِيهِ﴾[٣] ، أي : به[٣] .

(ومنها : «عن» للمجاورة) ، وهو أكثر معانيها ، نحو : « صَدَّ عَنْهُ، و « أعرض عنه ، وسقَاهُ عَنْ ظَمَأٍ » ، و« رَوَيْتُ عَنْ فُلاَنٍ ،/ لأن المروي مجاوز لمن أخذ عنه ، وتقول : « أطعمتُه عَنْ جُوعٍ » /٤٤٨/ ، أي : جعلت الجوع مجاوزاً له ، ومنصرفاً عنه ، (وللبدل) ، كقوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً لاَتَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾[٤] ، وقولهم : « حجَّ فُلاَنٌ عَنْ أَبِيهِ » ، (وللاستعلاء) عند الكوفيين[٥] والقتبي ، نحو قوله :

{٧٣٦} لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ « عَنِّي »[٦] ولاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[٦]

أي : لا أفضلت علي ، ولا أنت مالكي[٧] فتسوسني ، وخرج على تضمين معنى الانفراد ، (وللاستعانة) ، عند الكوفيين ، والقتبي أيضاً ، وجعلوا منه : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾[٨] ، وحكى الفراء[٩] : « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ، وبِالْقَوْسِ ، وَعَلَى الْقَوْسِ .» ، (وللتعليل) عند

---

(١) سنن ابن ماجه ٢ / ٣٧ (الزهد) .

(٢) سورة طه آية : ٧١ .

(٣) سورة الشورى آية : ١١ ، أي به ، ليست في « ب » .

(٤) سورة البقرة آية : ٤٨ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٤٤٧ . تأويل مشكل القرآن ٥٦٩

(٦) « عنى » ساقطة من الأصل ، وفيه : ملكي بدل : مالكي ، سهو .

(٧) من البسيط ، لذي الإصبع العدواني ، ابن يعيش ٨ / ٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٥٩ ، المساعد ٢/ ٢٦٩ ، الأشموني ٢ / ١٧٠ ، الخصائص ٣ / ٢٨٨ ، الإنصاف ١ / ٣٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ١٩٤ ، المقرب ١ / ١٩٧ ، الخزانة ٧ / ١٧٣ ، المغني ١ / ١٥٨ ، وقوله : عني ليست في الأصل . والشاهد : على ماوشحه الشارح .

(٨) سورة النجم آية : ٣ .

(٩) المغني ١ / ١٦٠ .

الكوفيين [١] نحو : ﴿ وَمَا نَحنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ [٢] ، (ولموافقة «بعد») عند الكوفيين والقتبي ، وجعلوا منه : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ ﴾ [٣] ، (و) لموافقة («في») ، نحو : ﴿ وَلاَتَنيا فِي ذِكْرِي ﴾ [٤] قاله المصنف [٥] ، (وتزاد هي) ، أي : عن ، كقوله :

{٧٣٧} أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ [٦]

قال ابن جني : أراد : فهلاَّ عَن الَّتِي بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ ، فحذف عن وزادها بعد التي عوضا» [٧] ، (و) تزاد (« على ») ، كقول الراجز :

{٧٣٨} إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِل إِنْ لَم يَجِدْ يَوْماً عَلى مَنْ يَتَّكِلُ [٨]

قال ابن جني : « أراد : من يتكل عليه ، فحذف عليه ، وزاد على عوضا » [٩] ، (و) تزاد («الباء») ، كقوله :

{٧٣٩} وَلاَ يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُر بِمَنْ تَثِقُ [١٠]

---

(١) المساعد ٢ / ٢٦٧ .

(٢) سورة هود آية : ٥٣ .

(٣) سورة الانشقاق آية : ١٩ .

(٤) سورة طه آية : ٤٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦١ .

(٦) من الطويل ، لزيد بن رزين بن الملوح ، المحتسب ١ / ٢٨١ ، المغني ١ / ١٦٠ ، الارتشاف ٢ / ٤٤٨ ، الأشموني ٢ / ١٧١ ، الهمع ٤ / ١٦٣ .

(٧) المحتسب ١ / ٢٨٢ .

(٨) رجز ، لبعض الأعراب ، الكتاب ٣ / ٨١ ، الخصائص ٢ / ٣٠٥ ، المحتسب ١ / ٢٨١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٠ ، الهمع ٤ / ١٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦١ ، المساعد ٢ / ٢٦٨ .

(٩) المحتسب ١ / ٢٨١ .

(١٠) من البسيط، لسالم بن وابصه ، شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٦١ ، المغني ١/ ١٥٤، المساعد ٢/ ٢٦٨ .

أراد : من تثق به ، فحذف به وزاد الباء قبل من (عوضاً) .

(ومنها : « على » للاستعلاء حساً) ، نحو : ﴿ وَعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [١] ؛ (أو معنى) ، نحو : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ ﴾ [٢] ، (وللمصاحبة) ، عند الكوفيين والقتبي [٣] ، نحو: ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [٤] ، (وللمجاوزة) عند الكوفيين والقتبي أيضاً [٣] كقوله:

{٧٤٠} إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا [٥]

(وللتعليل) ، نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [٦] ، (وللظرفية) ، نحو : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [٧] ، أي : في ملك سليمان ، وأول على التضمين[٨] ، أي: يقولا [٨] : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) [٩] أثبته الكوفيون والقتبي[٣] أيضاً / /٤٤٩/ (ولموافقة « من ») ، عند الكوفيين والقتبي [٣] ، وجعلوا منه : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾[١٠] ، أي : من الناس ، وخرج على التضمين ، أي : وإذا حكموا على الناس في

---

(١) سورة المؤمنون آية : ٢٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٨ .

(٣) المساعد ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٤) سورة الإنسان آية : ٨ .

(٥) البيت من الوافر ، لقحيف العقيلي ، المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، الخصائص ٢ / ٣١١ ، المحتسب ١ / ٥٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦١٠ ، الإنصاف ٢ / ٦٣٠ ، ابن يعيش ١ / ١٢٠ ، المغني ١ / ١٥٣ ، الخزانة ١٠/ ١٣٢ .

(٦) سورة البقرة آية : ١٨٥ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٠٢ .

(٨) المغني ١ / ١٥٤ ، في : « ب » يقول .

(٩) سورة القصص آية : ١٥ .

(١٠) سورة المطففين آية : ٢ .

الكيل ، (و) لموافقة («الباء») ، عند الكوفيين[١] أيضاً ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ﴾[٢] أي : بأن ، بدليل قراءة أبي[٣] « بأن » ، فقراءته تفسير لقراءة غيره ، (وقد تزاد) «على » (دون تعويض) ، كقول حميد بن ثور :

{٧٤١} أَبَى اللَّهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعَضَاهِ تَرُوقُ[٤]

زاد « على » ؛ لأن راق متعدية بنفسها ، مثل « أعجَبَ » تقول : « رَاقَنِي حُسْنُ الْجَارِيَةِ » ، وفي الحديث : « من حلف على يمين »[٥] ، والذي نص عليه سيبويه[٦] : أن «على وعن » ، لايزادان » ، ولا حجة فيما تقدم ، لاحتمال تضمين « تروق » معنى[٧] : تُشْرِق وتضمين «حلف » معنى : جسر .

(ومنها : « حتى » لانتهاء العمل بمجرورها ، أو عنده) ، تقول : « ضربت القوم حتى زيدٍ » ، بالجر ، فيحتمل كون زيد مضروباً انتهى الضرب به ، ويحتمل كونه غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده ، فهو كالمجرور بـ « إلى » « أشار إلى هذا سيبويه[٨] ، والفراء ، وثعلب ، قاله

---

(١) المساعد ٢ / ٢٧١ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٠٥ .

(٣) في شواذ ابن خالويه ٤٥ : « حقيق بأن لا أقول ابن مسعود وانظر الاتحاف ٢٢٧ .

(٤) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٥ ، المساعد ٢ / ٢٧١ ، الضرائر ص ٦٦ ، المغني ١/ ١٥٥، الأشموني ٢ / ٢٢٢ ، الهمع ٤ / ١٨٧ .

(٥) من الطويل .

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٦٤ ، الضرائر ٦٦ ، المساعد ٢ / ٢٧١ ، المغني ١ / ١٥٥ ، والسلسيلي ٢/ ٦٦٧ .

(٦) تتمة الحديث : « - ثم رأى أتقى منها فليأت التقوى » ، انظر نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ١ / ٨٦.

(٧) لم أجد ذلك في مظانه من الكتاب .

(٨) « معنى » ليست في الأصل .

(٩) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

المصنف[١] ، وخولف [٢] ، (و) حتى (مجرورها ، إما بعض لما قبلها من مُفْهِمٍ جمع إفهاماً صريحاً) ، كـ « رجال ، وقوم » ، مما دل على الجمعية بلفظ موضوع لها ، (أو غير صريح)، نحو : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [٣] من كل ما دل على الجمع بغير لفظ موضوع له ، فإن مجرور حتى فيه منتهى لـ « أحيانٍ » مفهومة غير مصرح بذكرها ، (وإما كبعض) ، كقوله :

﴿٧٤٢﴾ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ ، حَتَّى نَعْلُه أَلْقَاهَا [٤]

أي : ألقى مايثقله ، ويروى « نَعْلَه » بالأوجه الثلاثة .

(ولا يكون) مجرور حتى (ضميراً) ، عند سيبويه[٥] ، وجمهور البصريين ، خلافاً للكوفيين [٦] ، وأما قوله[٧] :

﴿٧٤٣﴾ فَلاَ وَاللَّهِ لاَيُلْقَي أُنَاسٌ فَتىً حَتَّاكَ يَابنَ أَبي زِيَادِ

فضرورة[٨] عند البصريين ، قال ابن هشام : « ويظهر لي أنه لابد أن يقدر في قوله «حَتَّاك »

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ١٦٧ .

(٢) خالفه المغاربة فقالوا : إن دلت قرينة على الثاني عمل بمقتضاها ، وإلا فهو داخل ، انظر المساعد ٢ / ٢٧١ ، بتصرف .

(٣) سورة يوسف آية : ٣٥ .

(٤) من الكامل ، لأبي مروان النحوي ، لكتاب ١ / ٩٧ ، مغني اللبيب ١ / ١٣٢ ، الخزانة ٣ / ٢١ ، ابن يعيش ٨ / ١٩ ، الهمع ٤ / ١٧١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٧ ، المساعد ٢ / ٢٧٢ .

(٥) قال سيبويه ٢ / ٣٨٣ : « واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم : رأيتُهم حتى ذاك . . . . . »

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٢٦ .

(٧) من الوافر ، لمجهول ، العيني ٣ / ٢٦٥ ، الأشموني ٢ / ٢١٠ ، المساعد ٢ / ٢٧٣ ، الهمع ٤ / ١٦٦ ، الخزانة ٩ / ٤٧٤ ، المقرب ١ / ١٩٤ ، وروايته في الخزانة : « لايلقاه ناس . . . يا ابن أبي يزيد » .

(٨) المغني ١ / ١٣٢ ، وفي الكافية ٢ / ٣٢٦ : « هو شاذ » .

مضافين محذوفين ، أي : حتى زمن لقيك ، ثم حذفا على التدريج ، وهذا التقدير لابد منه ، وإلا لم يصح معنى الغاية ، والمعنى : لايجد أحد من الناس فتى حتى يجدوك ، (و) مجرو حتى (لايلزم كونه آخر جزء) ، نحو : « أكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسِهَا » ، (أو يلاقي [1] آخر جزء) ، نحو : «سِرْتُ النَّهارَ حَتَّى اللَّيْلِ » ، (خلافاً لزاعم ذلك) ، وهو الزمخشري [2] والمغاربة ، حيث قالوا : لايكون الاسم الذي انجر بـ « حتى » إلا آخر جزء ، أو ملاقياً آخر جزء ، ولايجوز عندهم : « أكلت السمكة حتى وسطها » ، و « سرت النهار حتى نصفه » ، فإذا أردت هذا المعنى أتيت بـ « إلى» ، لأنها أقعد من حتى مع انتهاء الغاية ، واستدل المصنف [3] على مدعاه بقول الشاعر :

{٧٤٤} إنَّ سَلَمى مِنْ بَعْدِ يَأسِي همَّتْ بِوِصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يُبْقِ بُوساً [4]

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمازلتُ حَتَّى نِصْفَهَا رَاجِياً فَعُدْتُ يَؤُوساً

قيل : لاحجة فيه ، لأنه لم يتقدم على حتى مايكون مابعدها جزءاً له ، ولا ملاقياً لآخر جزء منه ، (ويختص تالي الصريح المنتهي به بقصد زيادة ما) من قوة ، أو ضعف ، أو تعظيم ، أو تحقير [4] ، فإذا قلت ضربتُ القومَ حتى زيدَ وكان الضرب انتهى به ففي ذكر القوم غنى ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن زيادة بقوة ، أو ضعف ، أو تعظيم ، أو تحقير ، واحترز بالمنتهى به من المنتهى عنده ، و«بتالي الصريح » ، من تالي غير الصريح ، فإنه لايعتبر فيه إفهام الزيادة المذكورة ، (و) يختص تالي الصريح المنهي به (بجواز عطفه) ، على ماقبله (واستئنافه) ، بجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويروى بالأوجه الثلاثة قوله :

---

(١) آخر مكررة في الأصل .

(٢) المفصل ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٨ .

(٤) من الخفيف : ولم أعثر على من نسبه . انظر التصريح ٢/٢٧ ، المساعد ، ٢/٢٧٤، دولار ٢/١٥

{٧٤٥} عَمَمْتَهُمُ بالنَّدَى حَتَّى غُواتِهم فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وذِي رَشَدِ (١)

فجر « غواتهم » على جعل « حتى » جارة ، والنصب على أنها عاطفة ، وهي لغة قليلة ، والرفع على أنها ابتدائية ، وهذا قول بعض الكوفيين ، وشرط البصريون في رفع مابعد حتى ذكر مايصلح خبراً ، نحو :

{مكرر} ... ... حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَـــا (٢)

ورفع « غواتهم » في البيت حجة عليهم ، (وإبدال حائها عيناً لغة هذيلية) ، سمع عمر رضي الله عنه / رجلاً يقرأ : ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِين﴾ (٣) ، فقال له : من أقرأك ؟ قال : ابن مسعود ، / ٤٥١ / فكتب إليه : « إنَّ اللَّه قد أنزل هذا القرآن بلغة قريش ، فلا تقرئهم بلغة هذيل ، والسلام » (٤) .

(ومنها : « الكاف » للتشبيه)(٥) ، ودخولها على الظاهر كثير ، نحو : ﴿ كالْعِهْنِ المَنْفُوشِ﴾(٦) (ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل) ، كقوله :

{٧٤٦} * وأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا * (٧)

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : وضحه الشارح . انظر : المغني ١ / ١٣٩ ، السلسيلي ٢ / ٦٦٩ .
(٢) سبق تخريجه برقم {٧٠٤} .
(٣) سورة يوسف آية : ٣٥ ، والقراءة في الحبر المحيط ٥ / ٣٠٧ .
(٤) النهاية في غريب الحديث ٣ / ١٨١ .
(٥) من قوله : ودخلوها إلى قوله . . . المنقوش ساقطه من « ب » .
(٦) سورة القارعة من الآية : ٥ .
(٧) رجز للعجاج ،
والشاهد قوله « كها » حيث دخلت كاف التشبيه على ضمير الغائب « ها » هو قليل ، انظر : الكتاب ٢/ ٣٨٤ ، ابن يعيش ٨ / ١٦ ، الخزانة ١٠ / ٢٠٢ ، الضرائر ص ٣٠٨ ، الأشموني ٢ / ٢٠٨ .

(و) دخولها (على « أنت » و « إياك » وأخواتهما) ، من ضمائر الرفع المنفصلة . وضمائر النصب المنفصلة ، (أقل) ، كقولهم : « مَا أَنَا كَأَنْتَ ، وَلاَ أَنْتَ كَأَنَا » ، وَأَنْشَد الكسائي :

{٧٤٧} فَأَحْسِن وَأَجْمِل فِي أَسِيرك إِنَّه ضَعِيفٌ وَلَمَ يَأسِر كَإِيَّاك آسِرُ (١)

ونوزع المصنف في كون « كأنت » ، ونحوه أقل من « كها » ، فإنه إن لم يكن أكثر فهو مساو، وشذ دخول الكاف على ضمير المتكلم ، والمخاطب المتصل في قول الحسين : « أنا كك ، وأنت كي » ، بكسر الكاف مع ياء المتكلم ، (وقد توافق) « الكاف » («على») ، عند الأخفش والكوفيين ، حكى الأخفش عن بعض العرب ، أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخير » ، أي : على خير ، قيل ، ومنه : ﴿ فاسْتَقِم كَما أُمِرْتَ ﴾ (٢) ، أي : على ما أمرت ، إذ لاتشبه الاستقامة بالأمر ، (وقد تزاد) «الكاف » (إن أمن اللبس) ، إما لتوكيد الكلام ، كقوله :

{٧٤٨} * ... ... فِيها كَالمَقَقْ * (٣)

وإما لتوكيد التشبيه الذي أفاده اسم مؤخر ، نحو : ﴿ ليس كمِثْلِه شيءٌ ﴾ (٤) ، أو مقدم ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد قوله : (كإياك) حيث دخلت كاف التشبيه على ضمير النصب ، وهو نادر . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٠ ، الهمع ٤ / ٢٧٤ ، الخزانة ١٠ / ١٩٤ ، الضرائر ص ٢٦٢ .

(٢) سورة هود آية : ١١٢ .

(٣) رجز لرؤبة ، ديوانه ١٠٦ ، المقتضب ٤ / ١٨ ، لإنصاف ١ / ٢٩٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٠، الضرائر ص ٦٦ ، الخزانة ١٠ / ١٧٧ ، سر صناعة الأعراب ١ / ٢٩٢ .

تتمته : قُبٌّ مِنَ التعداءِ في سوق لواحِقُ الاقرابِ . . . . .

(٤) سورة الشورى آية : ١١ .

{٧٤٩} ... ... فَصَيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ [١]

وقد تزاد خالية عن معنى التشبيه ، حكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : « كَيْفَ تَصْنَعُونَ الأَقِط ؟ فقال : كَهَيِّن »[٢] ، أي : هينا (وتكون) «الكاف» (اسماً) بمعنى : مثل ، في النثر عند الأخفش [٣] ، وفي الشعر عند سيبويه [٤] ، ومطلقاً عند أبي جعفر بن مضاء ، قال : « ولا تفارقها الاسمية أبداً » ، معللاً ذلك بأنها بمعنى مثل ، وما كان بمعنى اسم فهو اسم أبداً »[٥] ، وإذا كانت اسماً (فتجر) بالحرف ، كقوله :

{٧٥٠} بِكَالِلَّقْوةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لأُولَعَ إلاَّ بالكميِّ المُقَنَّعِ [٦]

أو بالإضافة . كقوله :

{٧٥١} تَيَّمَ القَلْبَ حُبٌّ كَالبَدْرِ، لاَ بَلْ فَاقَ حُسْناً مَنْ تَيَّم القَلْبَ حُبَّاً [٧] /٤٥٢/

(ويسند إليها) ، فتقع فاعلة ، كقوله :

---

(١) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ١٨١ ، الكتاب ١ / ٤٠٨ ، المقتضب ٤ / ١٤١ ، سر الصناعة ١ / ٢٩٦ ، الخزانة ١٠/ ١٨٤ ، المغني ١ / ١٩٦ ، وقبله : « ولَعِبَتْ طيرٌ بهم أبابيل » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٤٠ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٠٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٥) الهمع ٤ / ١٩٩ .

(٦) من الطويل ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٠ ، العيني ٣ / ٢٩٥ ، الهمع ٤ / ١٩٧ ، الأشموني ٢ / ٢٢٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ . واللقوة : العُقاب ، والشغواء : المعوجة المنقار

(٧) من الخفيف ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٠ ، المساعد ٢ / ٢٧٧ ، الهمع ٤ / ١٩٨ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ .

{٧٥٢} وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا ... وَلاَ أَعَانَكَ فِي عُزْمٍ كَعَزَّامِ (١)

ومبتدأ كقوله :

{٧٥٣} بِنَا كَالْجَوَى مِمَّا يَخافُ وَقَدْ نَرَى ... شِفَاءَ الْقُلُوبِ الصَّادِيَاتِ الْحَوَائِمِ (٢)

واسم « كان » ، كقوله :

{٧٥٤} لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلاَمَةٍ ... فَضْلاً لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي (٣)

ومن منع اسمية الكاف ، أول ذلك جميعه على حذف الموصوف ، وإقامة المجرور الذي هو صفته مقامة ، (وإن وقعت) «الكاف» (صلة) لموصول غير « أي » ، ولم يكن لمجرورها متعلق ، (فالحرفية راجحة) ، كقوله :

{٧٥٥} مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعاً ... فَهو الَّذِي كَالْغَيْثِ واللَّيْثِ مَعَا(٤)

وإنما ترجحت الحرفية هنا ؛ لأن كونها اسماً وصدر الصلة محذوف ، أي : الذي هو مثل الغيث ، بعيد لما تقرر في الموصولات ، (وتزاد بعدها « ما » كافة) لها عن عمل الجر ، كقوله :

---

(١) من البسيط ، لعمرو بن براقة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ .
وفي الأصل : عزم كعزام بالزاي المعجمة ، والعين .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، الهمع ٤ / ١٩٨ ، الدرر ٢/ ٢٩ ، السلسيلي ٢ / ٦٧١ .

(٣) من الكامل ، لجميل ثينة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، الهمع ٤ / ١٩٨ ، الدرر ٢ / ٢٩ .

(٤) رجز ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، مغني اللبيب ١ / ١٩٧ ، المساعد ٢ / ٢٩٨ ، السلسيلي ٢ / ٦٧٢ ، وديوانه : ١٠٧ .

{٧٥٦} أَخٌ مَجِـدٌ لَم يُخْزِنِي يَـوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَم تَخُنْه مَضَارِبُه (١)

وقوله :

{٧٥٧} لَعَـمْـرُكَ أَنَّنِي وَأَبَـا حُمَيـدٍ كَمَـا النَّشْـوَانُ والرَّجُـلُ الْحَلِيـمُ (٢)

(وغير كافة) ، كقوله :

{٧٥٨} ونَنْصُـر مَـوْلاَنَـا ونَعْلَـمُ أَنَّـهُ كَمَـا النَّاسِ مَجرُومٌ عَلَيْـهِ وجـارِمُ (٣)

بجر الناس ، قال بعضهم : « وكون " ما " تكون كافة بعد الكاف مبني على أن ما المصدرية لاتوصل بالجملة الاسمية ، أما إذا قلنا : إنَّها توصل بها فلا تكون " ما " كافة ، بل مصدرية ، والكاف جارة للمصدر المنسبك من " ما " وصلتها ، (وكذا) تزاد " ما " (بعد « رُبَّ » و « الباء »)، كافة ، وغير كافة ، فالكافة بعد رب ، كقوله :

{٧٥٩} رُبَّمَـا الْجَامِـلِ الْمُؤَبَّـلُ فِيهِـم وَعَنَـا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَـارُ (٤)

وغير الكافة ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، لنهشل بن حري ، مغني اللبيب ١ / ١٩٤ ، المساعد ٢ / ٢٧٨ .

(٢) من الوافر ، لزياد الأعجم ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، مغني اللبيب ١ / ١٩٤ ، الخزانة ١٠/ ٢٠٦ ، المغني ٣ / ٣٤٨ .

(٣) من الطويل ، لعمرو بن براقة الهمداني ، أمالي القالي ٢ / ١٢٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، مغني اللبيب ١ / ١٩٣ ، ٦٨ ،الأشموني ٢ / ١٧٥ .

(٤) من الخفيف ، لأبي دؤاد الأيادي ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٥ ، الشرح الكبير ١ / ٥٠٥ ، الخزانة ٩/ ٥٨٦، مغني اللبيب ١ / ١٤٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٢ ، ابن يعيش ٨ / ٢٩ .

{٧٦٠} مَـاوِيَّ يَـا رُبَّمَـا غَـارَةٍ شَعْـوَاء كاللَّذعَـةِ بِالمِيْسَـمِ (١)

والكافة بعد الباء :

{٧٦١} فَلَئِنْ صِرْت لاَ تُحِيرُ جَوَاباً لَبِما قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ (٢)

وغير كافة : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾ (٣) ، (وتحدث في «الباء» المكفوفة معنى التقليل) ، فمعنى * لَبِمَا قَدْ تُرى وَأَنْتَ خَطِيبُ * (٤) معنى « رُبَّمَا » ، واعترض بأن ذلك غير صحيح ، بل « ما » في ذلك مصدرية / ، والباء للسببية المجازية ، والمعنى على التكثير ، يعني : أن سبب خرسه / ٤٥٣ / بالموت كونه كان خطيباً في الحياة ، إذ ينشأ عن الحياة الموت ، إذ مصير كل حي إلى الممات ، ومن ثم قيل : الصواب أن يقول معنى التكثير ، (وقد تحدث في الكاف معنى التعليل) ، نحو : ﴿وَاذْكُرُوهُ كَما هَدَاكُم ﴾ (٥) ، أي : لأجل هدايته إياكم ، وحكى سيبويه[١٥١] : « كما أن لايعلم فيجاوز الله عنه » ، أي : لأنه ، (وربما نصبت) الكاف (حينئذ) ، أي : حين إذ حدث في الكاف معنى التعليل نصبت فعلاً (مضارعاً) ، بأن مضمرة ، تشبيهاً بـ « كي » ، كقوله :

{٧٦٢} وَطَرْفَكَ إِمَّـا جِئْتَنَـا فَاحْبِسَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوى حَيْثُ تَنْظُرُ (٦)

---

(١) من السريع ، لضمرة بن صفرة النهشلي ، ابن يعيش ٨ / ٣١ ، نوادر أبي زيد ص ٢٥٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤١٣ ، الخزانة ١/ ١٠٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٣ .

(٢) من الخفيف ، لمطيع بن إياس ، أو صالح بن عبد القدوس ، أمالي القالي ١ ٢٧١ ، المغني ١ / ٣٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٢ ، المساعد ٢ / ٢٨٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٧٣ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٥٩ .

(٤) ظ : رقم {٧٦٢} .

(٥) سورة البقرة آية : ١٩٨ . ـ الكتاب ٣ / ١٤٠

(٦) من الطويل، لابن أبي ربيعة ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٣، الانصاف٢/ ٥٨٦، الاشموني ٣/ ٢٨١.

والأكثر عدم النصب ، ومن كلامهم : « انتظرني كما آتِيَكَ » ، (لأن الأصل) في «كما» في البيت ، ونحوه («كيما») ، فحذفت الياء خلافاً للفارسي والكوفيين ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، (وإن ولي « ربما » اسم مرفوع)، نحو :

[مكرر] رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّل فِيهِمُ ... ...[1]

(فهو مبتدأ بعده خبره) ، عند المبرد ، (لاخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » نكرة موصوفة بهما) أي : بالمبتدأ والخبر ، والتقدير : رُبَّ شَيءٍ هو الجامل المؤبل فيهم ، (خلافاً لأبي علي) الفارسي (في المسألتين) ، وهما : أن أصل « كما » الناصبة « كيما » ، وإن ولي . . . إلى آخره ، (وتزاد « ما » غير كافة بعد « من ») ، نحو : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِم ﴾ [2] ، (و) بعد («عن») نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[3].

(ومنها : « مذ » و « منذ » وقد ذكرا في باب الظروف) ، وأصل مذ منذ ، بدليل : « مُذُ اليَوم » بالضم ، (ومنها : « رُبَّ ») وسيأتي الخلاف في اسميتها ، (ويقال فيها : « رُبَ ») ، بضم أوله وفتح ثانيه مخففاً ، (و « رَبْ ») ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (وَ « رُبْ ») ، بضم أوله ، وسكون ثانيه، (وَ « رُبَّتَ ») ، بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ، (و « رَبَّتَ ») ، بفتح أوله ، وفتح ثانيه مشدداً ، (و « رُبَتَ ») ، بضم أوله وفتح وفتح مخففاً ، (و « رَبَّ ») ، بفتح أوله وثانيه مشدداً ، (ورَبَ) ، بفتح أوله وفتح ثانيه مخففاً بلا تاء ، (و « رَبَتْ ») بفتح أوله وثانيه مخففاً بالتاء ،

---

(١) سبق تخريجه برقم [٧٥٩] .

(٢) سورة نوح آية : ٢٥ .

(٣) سورة المؤمنون آية : ٤٠ .

فهذه عشر لغات ، أربع بتشديد الباء ، وست بتخفيفها ، والوقف على مافيه التاء بالتاء عند البصريين ، وبالهاء عند الكوفيين ، وزاد بعضهم « رُبُّ » بضم أوله وثانيه مع التشديد ، و «رُبٍّ » بضم أوله وكسر ثانيه مع التشديد أيضاً ، و « رُبَتَا » كذلك وبالتاء والألف ، (وليست) « رُبَّ » بلغاتها (اسماً [١]، خلافاً للكوفيين[٢] / والأخفش[٣] في أحد قوليه) ، وبه قال ابن الطراوة ، / ٤٥٤ / واستدل بقوله :

[٧٦٣] إِنْ يَقْتُلُوكَ فإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَـاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[٤]

فـ « رُبَّ » عندهم مبتدأ ، والاسمية لازمة للمبتدأ، و «عارٌ » خبره، وخالف في الاسمية جمهور البصريين ، وتأولوا [٥] البيت بأنه محتمل لكون « عارٌ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عار، وكون« قتل » مبتدأ مجروراً [٦] بـ « رُبَّ » ، كما جر بالباء « حَسْب » في : « بِحَسْبِكَ دِرْهم » ، ولو كانت « رُبَّ » اسماً لجاز دخول حرف الجر عليها ، فتقول : « بِرُبَّ رَجُلٍ مَرَرْتُ » ، كما تقول : «بِزَيدٍ مَرَرْتُ » ، (بل هي حرف تكثير ، وفاقاً لسيبويه) [٧] فيما نقله ابن خروف عنه ، وذهب

---

(١) قال الخليل في الكتاب ٢ / ١٧٠ : « . . . لأنّ كم اسمٌ وربَّ غيرُ اسم » .

(٢) الإنصاف ٢ / ٨٣٢ ، مسألة رقم (٢١) .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٠ .

(٤) من الكامل ، لثابت قطنة ، المقتضب ٣ / ٦٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٦ ، الشرح الكبير ١ / ٤٧٧ ، المقرب ١ / ٢٢٠ ، الضرائر ص ١٧٣ ، الخزانة ٩ / ٥٧٦ ، المغني ١ / ١٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٥ . والشاهد : وضحه الشارح .

(٥) المغني ١ / ١٤٣ .

(٦) في « ب » « مجرور » .

(٧) قال سيبويه ٢ / ٢٧٤ : « لأنّ رُبّ إنما هي للعدّة بمنزلة كمْ ، » وقال المبرد في المقتضب ٤ / ١٤٠ : «رُبّ معناها الشيء يقع قليلاً ، ولايكون ذلك الشيء إلا متكرراً ، لأنّه واحد يدلُّ على أكثر منه . . » ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٥٠٠ .

الأكثرون من أكابر البصريين والكوفيين كالخليل ، وأبي عمرو ، والكسائي ، والفراء ، ونسب إلى سيبويه أنها للتقليل [١] ، والأقرب أنها تستعمل في التكثير كثيراً ، وفي التقليل قليلاً ، (والتقليل بها نادر) ، كقوله :

{٧٦٤} ألا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَم يَلْدَهُ أَبَوانِ [٢]

أراد : عيسى وآدم عليهما السلام ، وسكن لام « يلده » ، تشبيها لها بتاء « كتفٍ » ، وحرك الدال لالتقاء الساكنين ، وفتحها إتباعاً لحركة الباء ، ويجوز ضمها إتباعاً لضمة الهاء ، ويتلخص في « رُبَّ » أقوال ، أحدهما : أنها للتقليل ، ثانيها : أنها للتكثير ، ثالثها : أنها من الأضداد ، رابعها : أنها أكثر ماتقع للتقليل ، خامسها : أن التقليل بها نادر ، سادسها : أنها للتكثير في موضع المباهات والافتخار [٣] ، سابعها : أنها حرف إثبات ، لم توضع لتقليل ، ولا تكثير ، (ولايلزم وصف مجرورها) ، نحو : « رُبَّ رجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُ » ، (خلافاً للمبرد [٤] ومن وافقه)/ كابن /٤٥٥/ السراج ، والفارسي [٥] ، وأكثر المتأخرين ، كالشلوبين ، وفي البسيط : « أنه رأي البصريين ، واحتج له بأن عاملها يحذف غالباً ، فجعل التزام الوصف كالعوض ، ورد ، بأن الغالب ذكره ، ولايجمع بين العوض والمعوض ، والأول ظاهر مذهب سيبويه ، ونص عليه الأخفش ، والزجاج ، والفراء

---

(١) في « ب » : « للتعليل » تصحيف .

(٢) من الطويل ، لرجل من أزد السراة ، الكتاب ٢ / ٢٦٦ ، الخصائص ٢ / ٢٣٣ ، ابن يعيش ٤ / ٢٨ ، الخزانة ٢ / ٣٨١ ، الشرح الكبير ١ / ٥٠٠ . والشاهد : وضحه الشارح .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٠٠ .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٥٧ : « واختلف النقل عن المبرد » ، ففي المقتضب ٣ / ٥٧ : « إذا قلت رُبَّ رجلٍ أفضلُ منك فلايكون له الخبر » .

(٥) الأصول ١ / ٤١٨ ، والإيضاح العضدي للفارسي ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

وابن طاهر[١] ، واختاره ابن عصفور [٢] ، ووجه ، بأن مافيها من معنى القلة ، أو الكثرة يغني عن الوصف ، كما في « كم » الخبرية ، وأحتج له بقول أم معاوية :

[٧٦٥] يارُبَّ قائلةٍ غـــداً يالهف أُمِّ معاويه [٣]

وقوله :

[مكرر] ألا رُبَّ مَوْلُودٍ ... ...

البيت[٤] ، واعترض بادعاء ، أن الموصوف فيهما محذوف ، أي : رُبَّ امرأةٍ قَائِلَةٍ ، ويَارُبَّ شَخصٍ مَولُودٍ ، (ولا) يلزم (مضي مايتعلق به) ، خلافاً للمبرد[٥] ، والفارسي [٦] ، وهو المشهور، واختاره ابن عصفور [٧] ؛ بل يكون ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، إلا أن الماضي أكثر ، وهو قول بعض النحويين [٨] واختاره المصنف [٩] ، فمن وقوعه مستقبلاً ، قوله :

[٧٦٦] فَإِنْ أَهْلك فَرُبَّ فَتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رخْصِ البَنَـــانِ [١٠]

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٥٧ .

(٢) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٠٣ : « ولابد للمخفوض بربَّ من الصفة فتقول : رُبَّ رجلٍ عالم لقيت » وانظر المقرب ١ / ١٩٩ .

(٣) من مجزوء الكامل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٤٦ ، المساعد ٢ / ٢٨٦ ، الهمع ٤ / ١٨٤ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) المقتضب ٣ / ١٥ .

(٦) الإيضاح لعضدي ص ٢٦٥ .

(٧) الشرح الكبير ١ / ٥٠٦ .

(٨) المساعد ٢ / ٢٨٧ .

(٩) شرح ابن مالك ٣ / ١٧٩ .

(١٠) من الوافر ، لجحدر بن مالك . ==

ومن وقوعه حالاً ، قولك لمن قال : مافي وقْتِنا امرؤ مُسْتَريحٌ : رَبَّ امرئٍ فِي وقْتِنَا مُسْتَرِيحٌ،

ومنه قوله :

[٧٦٧] ألاَ رُبَّ من تَغْتَشُّه لَكَ نَـاصِحٌ ومؤتمنٍ بالْغَيْبِ غَيـر أَمِيـنِ [١]

وفي قول المصنف : (مُضي مايتعلق به) ، تصريح بأن «رُبَّ» كسائرحروف الجر غير الزائدة، وهو مذهب الجمهور[٢] ، وذهب الرماني[٣] ، وابن طاهر [٣] ، إلى أنها لاتتعلق بشئ ، وعلى الأول قال الزجاج[٤] ، وطائفة ، في محل نصب أبداً ، وقال غيره يحكم على موضعه بالرفع ، والنصب ، بحسب مابعده ، وفي حذف ماتتعلق به « رب » وذكره مذاهب : نادر الحذف ، وهو قول الخليل، وسيبويه [٥] ؛ وكثيره ، وهو قول الفارسي [٦] والجزولي وممتنعه ، وهو قول لُكَذَة الأصبهاني[٧] . .

ولايجوز تأخير « رُبَّ » عما تتعلق به ، (بل يلزم تصديرها) وتقدمها عليه إجماعاً ، حملاً على « كم » الخبرية ، فلا يجوز : « لقيتُ رُبَّ رجل عالم »، ولا يلزم تصديرها أول الكلام مطلقاً ،

== والشاهد فيه قوله : (سيبكي) على مجيء متعلق « رب » مستقبلاً ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٧٩ ، الخزانة ١١ / ٢٠٩ ، المغني ١ / ١٤٦ ، المساعد ٢ / ٢٨٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٧٧ .
وروايته في الخزانة : « مخضّبٍ رَخَصُ البنان » .

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه : قوله (تغتشه) على مجيء متعلق « رب » حالاً . انظر : الكتاب ٢ / ١٠٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ١٨٠ ، الهمع ٤ / ١٨٣ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٠ ، والسلسيلي ٢ / ٦٧٧ ، والارتشاف ٢ / ٤٥٦ ، والأصول ٢ / ٤٢١ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٨٧ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٥٩ .

(٤) المساعد ٢ / ٢٨٧ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٦) الهمع ٤ / ١٨٣ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٤٥٩ .

بدليل قوله : /

/٤٥٦/

{٧٦٨} تَيَّقَنْتُ أَنْ رُبَّ امرِئٍ خِيلَ خَائِناً أَمِينٌ ، وخَوَّانٍ يُخَال أَمِيناً (١)

وقوله :

{٧٦٩} أَمَا وِيَّ إِنَّي رُبَّ واحد أمِّه أخذْتُ فلا قَتْلٌ لَدَيَّ وَلاَ أَسْرُ (٢)

فوقعت «رب» في الأول اسم لأن « أنْ » ، وفي الثاني ، خبراً لها .

(و) يلزم (تنكير مجرورها) الظاهر ، وأما قوله :

{مكرر} رُبَّما الْجَامِلُ ... ... (٣)

على رواية الجر . إن صحت ، فمحمول على زيادة « أل » خلافاً لبعضهم ، وأما ماحكاه الأصمعي ، من نحو : « رُبَّ أبيه ، ورُبَّ أَخِيهِ »(٤) ، فالإضافة فيه على نية الانفصال .

(وقد يعطف) بالواو (على مجرورها ، وشبهه،) وهو المجرور بعد « كم » ، و « أي « ، و«كل » (بمضاف إلى ضميريهما) ، مثال الأول : « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ أَكْرَمْتُ » ، ومثال الثاني :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (أن ربَّ) على ماوضحه الشارح ، انظر : الارتشاف ٢ / ٤٥٨ ، الهمع ٤ / ١٧٧ ، المساعد ٢ / ٢٨٨ .

(٢) من الطويل ، لحاتم الطائي .

والشاهد فيه على ماوضحه الشارح . انظر : الخزانة ٤ / ٢١٠ ، الهمع ٤ / ١٧٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٥٨ ، الدرر ٢ / ٥٦ ، وديوانه : ١٦٣ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٥٥ : « ولا يجوز لك أن تقول : رُبَّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة » .

«كم عبد وأخيه أعتقت » و « أي رجل وأخيه عندك ؟ و « كل شاةٍ وسخْلَتِها بِدِرْهَمٍ » ، قال سيبويه: « وهو مع جوازه ضعيف[١] ، وأجاز الأخفش [٢] القياس عليه ، قيل : وإنما جاز ذلك ؛ لأنه يغتفر في المعطوف مالا يغتفر في المعطوف عليه ، بدليل : « يازيد والحارث » ، أو أن ضمير النكرة في حكم النكرة .

(وقد تجر ضميراً لازماً تفسيره ،) - فاعل لازماً - (بمتأخرٍ) - متعلق بتفسيره -(منصوبٍ) -نعت متأخر - (على التمييز) - متعلق بمنصوب - (مطابقٍ) - نعت ثان لمتأخر - (للمعنى) المقصود للمتكلم ، لا للفظ الضمير غالباً ، فيقال : « رُبَّهُ رَجُلاً ، ورُبَّه رجلين ، ورُبَّه رِجَالاً ، وربه امرأة ، ورُبَّه امرأتين ، ورُبَّهُ نِسَاءُ » ، ومن غير الغالب ماحكى الكوفيون [٣] من جواز المطابقة عن العرب ، من نحو : « ربها امرأة ، وربهما رجُلَيْن وامْرَأتَين ، وَرُبَّهم رِجَالاً ، ورُبَّهنَّ نِسَاءً » .

(ولزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه، وتأنيثه أشهر من المطابقة)؛ للاستغناء بتثنية التمييز ، وجمعه ، وتذكيره ، عن تثنية الضمير ، وجمعه ، وتأنيثه ، هذا مذهب البصريين[٤] وأجاز الكوفيون / مطابقة الضمير للتمييز سماعاً من العرب ، لاقياساً -كما تقدم تمثيله - . /٤٥٦/

« فصـــل »

و (قد يلي - عند غير المبرد - [٥] - « لولا » الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر)،

---

(١) نص سيبويه ٢ / ٥٧ : « . . . وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف » .

(٢) المساعد ٢ / ٢٨٩ .

(٣) الأصول ٢ / ٤٢٣ .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٥٠٤ .

(٥) المقتضب ٣/ ٧٣ .

حال كونه (مجرور الموضع عند سيبويه [١] ، مرفوعة عند الأخفش[٢] والكوفيين) [٣] نحو: «لولاي ، ولولاك ، ولولاه » وفروعهن ، حجة سيبويه : أن الياء وأخواتها لايعرف وقوعها في موضع رفع مطلقاً ، ولانصب مع الحرف إلا وقبلها نون الوقاية ، وجوباً ، أو جوازاً ، وإذا بطل الرفع والنصب تعين الجر ، ويقويه أن لولا مختصة بالاسم ، وحق الحرف المختص بالاسم أن يعمل الجر ، ويضعفه عدم تعلقها بشئ ، وعدم نظير لها ، إذ ليس لنا حرف يجر المضمر دون المظهر ، وحجة الأخفش ، والكوفيين : وقوع ضمير الرفع بعدها ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٤] ، وهو عبارة عن الظاهر ، والظاهر بعدها مرفوع ، نحو : « لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ » ، ويقويه : عطف الاسم الظاهر بالرفع في نحو : « لولاي وزيدٌ » ، ومنع جره ، لأن لولا لاتجر الظاهر ، ويضعفه : أن فيه إقامة المتصل مقام المنفصل ، والمعروف عكسه ، نحو قولهم : « مَا أَنْتَ كَأَنَا وَلاَ أَنَا كَأَنْتَ » ، واللغة لاتثبت بالقياس ، وذهب بعضهم إلى أن أصل « لولاي » مثلا : لولا حضوري ، ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه على ما كان عليه .

(ويجر بـ « لعل » وعَلَّ) خاصة دون لغاتها (في لغة عقيل) ، حكى ذلك أبو زيد عنهم ، وأنشد شاعرهم :

{٧٧٠} ... ... لعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [٥]

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٣٧٣ : « . . . وذلك لولاكَ ولولاَيَ ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرَّ » .

(٢) المقتضب ٣ / ٧٣ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٨٧ .

(٤) سورة سبأ آية : ٣١ .

(٥) من الطويل ، لكعب بن سعد الغنوي ، انظر المغني ١ / ٣١٧ ، الخزانة ١٠ / ٤٢٦ ، نوادر أبي زيد ص٢١٨، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦١ ، الشرح الكبير ١ / ٤٧٠ ، الهمع ٤ / ٢٠٧ ، .
صدره : « فقلتُ ادعُ أُخرى وارفع الصوت دعوةً » .
والشاهد فيه قوله : (لعل أبي المغوار) على مجيء « لعل » حرف جر على لغة عقيل .

ولا التفات لمن أنكر ذلك[١] ، وخرج البيت ونحوه على حذف مضاف ، وإبقاء المضاف إليه على حاله ، أي : مكان أبي المغوار ، فإنها لغة ثابتة ، وممن حكاها الأخفش ، والفراء أيضاً[٢] .

(و يجر بـ « مَتَى ») ، بمعنى : مِنْ (في لغة هذيل) حكي عنهم : « أخرجها متى كمه ؟ » ، أي : من كمه ، وهذه تتعلق ؛ لكونها بمعنى « من » الابتدائية ، بخلاف « لعل » و « لولا » ، فإنهما باقيان على معناهما الأصلي قبل أن يجر بهما ، وعقيل ، وهُذَيل : مصغران .

" فصـــل "

[في الجر بحرف محذوف]

(يجر بـ « رُبَّ » محذوفة بعد « الفاء » كثيراً) ، بالنسبة إلى مابعد « بل » ، كقوله :

{٧٧١} فَحُورٍ قَدْ لَهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وفِي الرِّيَاطِ[٣]

والمروط : جمع مرط ، بكسر الميم : كساء من صوف أو خز يؤتزر به ، والرياط : جمع ريطة: وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة .

---

(١) كابن عصفور ، انظر الشرح الكبير ١ / ٤٧١ .

(٢) المساعد ٢ / ٢٩٥ .

(٣) من الوافر ، للمتنخل الهذلي - مالك بن عويمر .
والشاهد فيه قوله : (فحور) على الجر برب محذوفة بعد الفاء . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٨، ابن يعيش ٨ / ٥٣ ، المساعد ٢ / ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ٢٣٢ .

(و) الجر (بعد « الواو » أكثر) ، منه بعد الفاء ،/ كقوله : /٤٥٨/

{٧٧٢} * وَقَائِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخْتَرَقْ * [١]

(و) يجر (بعد « بل » قليلاً) ، كقوله :

{٧٧٣} بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهُ ... ... [٢]

(و) الجر (مع التجرد) من « الفاء ، والواو ، وبل » ،(أقل) ، كقوله :

{٧٧٤} رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ... ... [٣]

(وليس الجر بـ « الفاء » و « بل » باتفاق) ، من النحويين ،كما حكاه ابن عصفور [٤] ، وفي الارتشاف لأبي حيان : « زعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء ، وبل لنيابتهما مناب «رُبَّ»[٥] انتهى ، (ولا) الجر (بالواو)[٦] ، بل هي عاطفة والجر برُبَّ محذوفة ، ولذا لايصحبها العاطف ،

---

(١) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ١٠٤ ، الكتاب ٤ / ٢١٠ ، الخصائص ١/ ٢٢٨ ، المحتسب ١ / ٨٦ ، ابن يعيش ٢ / ١١٨ ، الخزانة ١ / ٧٨ .

(٢) رجز ، لرؤبة ، العيني ٣ / ٣٣٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢١٨ ، الانصاف ٢ / ٥٢٩ ، ابن يعيش ٨/ ١٠٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٩ ، تتمته « لايُشترى كتانه وجَهْرَمُه » .

والشاهد فيه قوله : (بل بلد) حيث جر برب المحذوفة بعد « بل » .

(٣) من الخفيف ، لجميل بن معمر ، أمالي القالي ١ / ٢٤٦ ، الإنصاف ١ / ٣٧٨ ، الأشموني ٢ / ٢٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٩ ، المساعد ٢ / ٢٩٦ ، الارتشاف ٢ / ٤٦٢ ، والشرح الكبير ١/ ٤٧٠.

والشاهد فيه : قوله (رسم دار) على الجر برب محذوفة ولم تتقدمها الواو ، والفاء ، وبل .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٤٧١ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٤٦٢ .

(٦) من قوله : « بل هي عاطفة . . إلى قوله : العاطف ، من الهامش مكتوب عليها « صح » .

(خلافاً للمبرد[١] ومن وافقه) ، وحجتهم افتتاح القصائد بها ، وذلك يمنع كونها عاطفة ، قال المصنف : « افتتاح القصائد بها لايمنع كونها عاطفة ، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من القصيدة متقدماً ، ولإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض مافي نفسه » [٢] انتهى .

(ويجر بغير « رُبَّ » أيضاً) ، حال كونه (محذوفاً في جواب ماتَضَمَّنَ مِثْلَهُ) ، أي : مثل المحذوف ، نحو : « زيدٍ » ، بالجر بباء محذوفة في جواب من قال : بمن مررت ؟ وفي الحديث : «أقربَهما مِنْكَ بَاباً » [٣] بجر « أقرب » بإلى محذوفة ، جواباً لمن قال : فإلى أيهما أهدي ؟ (أو في معطوف) ، - عطف على « في جواب » - و « في » هذه ليست ظرفية كالأولى ، بل للمعية ، أي : مع معطوف (على ما تضمنه بحرف متصل) بالمجرور ، كقوله تعالى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * واخْتِلاَفِ اللَّيْلِ ﴾ [٤] الآية ، بجر « اختلاف » بـ « في » محذوفة ؛ لاتصاله بالواو العاطفة ، وتضمن ماقبله إياها ، وقرأ عبد الله بإظهارها ، (أو) مع معطوف بحرف (منفصل) من المجرور (بـ « لا ») ، كقوله :

﴿٧٧٥﴾ مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ إنْ هُجِرَا وَلاَ حَبِيبٍ رَأفَةٌ فَيَجبُرَا [٥]

بجر «حبيب » بلام محذوفة ، أي : ولا لحبيب ، (أو « لو ») ، نحو : « جِئْ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ،

---

(١) والكوفيين ، والصحيح أنّه بربَّ مضمرة ، وهو مذهب البصريين انظر شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٩ .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤ / ٤٣٨ وفيه : « إلى أقربهما » .

(٤) سورة الجاثية آية : ٤ ، ٥ .

(٥) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ولاحبيب) حيث جاء مجروراً عطفاً على المحب بحرف منفصل وهو « لا » والتقدير : ولالحبيب رأفة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩١ ، المساعد ٢ / ٢٩٨ ، الأشموني ٢ / ١٧٧ ، حاشية الخضري ١ / ٢٣٥ ، شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٣٧ .

وَلَو أَحَدِهما » ، وحكى الأخفش[١] : « جِئْ بِزَيدٍ أَوْ عَمْرٍو وَلَوْ كِلَيْهِمَا » ، وأجاز في «كليهما » الجر بتقدير: بكليهما ، والنصب بإضمار ناصب ، والرفع بإضمار رافع ، (أو « في ») مجرور (مقرون بعد ما تضمنه بالهمزة) ، - متعلق بمقرون - مثل أن يقال : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فتقول : أَزَيدُ بن عَمرْو ؟ » أي : أَبِزَيدٍ ، (أو « هَلاَّ ») ، ، نحو أن يقال : جئْتُ بِدِرْهَمٍ ، فتقول : هَلاَّ دِينَارٍ ، أي : بِدِينَارٍ ، حكى هذين الأخفش في المسائل ، قال : « وهذا كثير » ، (أو « إن » أو « الفاء » الجزائيتين)، كقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنْ لاَصَالِحٍ فَطَالِحٍ » ، أي : إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح ، حكاه يونس ، وأجاز : « امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو »[٢] ، بتقدير : إن مررت بزيد ، وإن مررت بعمرو ، وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن ، لتضمن ماقبلها إياها أسهل من إضمار « رُبَّ »[٣] بعد الواو ، فعلم بذلك إطراده عنده ، (ويقاس على جميعها ، خلافاً للفراء).، في منعه القياس (في جواب ، نحو : « بِمنْ مَرَرْتَ » ؟) ، والصحيح جوازه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبهما مِنْكَ بَاباً »[٤] بالجر ، وبقول العرب : « خَيْرٍ » بالجر ، لمن قال : « كَيْفَ أَصْبَحتَ ؟» ؛ لأن معنى « كيف » : بأي حال ، فإذا جعلوا معنى الحرف دليلاً كان لفظه أولى ، قاله المصنف[٥]. (وقد يجر بغير ماذكر محذوفاً) ، كقوله :

{٧٧٦} إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرَّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[٦]

---

(١) حكاها في المسائل ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩١ .

(٢) المثال في الكتاب ١ / ٢٦٣ : « امرُرْ على أيهم أفضلُ إنْ زيد وإن عمرو » .

(٣) نص سيبويه ١ / ٢٦٣ : « ولايجوز أن يضمر الجارُّ ، ولكنَّهم لمّا ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان عندهم أقوى إذا أُضمرت ربَّ ونحوها » .

(٤) سبق تخرجه في الصفحة السابقة .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٢ .

(٦) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٣٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٣ ، المساعد ٢ / ٢٩٩ ، مغني اللبيب ١ / ٢ ، الخزانة ٩ / ١١٣ .

أي : أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب ، (ولا يقاس منه إلا على ماذُكِرَ في باب «كَمْ») الاستفهامية من جر تمييزها بـ « من » مضمرة إذا جُرَّت بحرف ، نحو : « على كَمْ شيحٍ اشْتَغَلْتَ ؟» (و) باب («كان») ، قال المصنف [١] ، كقوله :

{٧٧٧} بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا [٢]

أي : ولا بسابق ، وهو عند غيره لاينقاس ؛ لأنه من عطف التوهم ، (و) باب (« لا ») النافية للجنس (المشبهة بـ « إن ») ، في نصب الاسم ، ورفع الخبر ، قال المصنف ، كقوله :

{٧٧٨} أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ [٣]

أي : ألا مِنْ رَجُلٍ ، وهو عند غيره من الشاذ الذي لايقاس عليه ، / (ومايذكر في باب القسم) وهو جر الجلالة دون عوض ، - وسيأتي - ، (وقد يفصل في الضرورة بين حرف جر ومجروره بظرف) ، كقوله : / ٤٦٠

{٧٧٩} إِنَّ عَمْراً لاَخَيْرَ فِي - الْيَوْمَ - عَمْرٍو إن[٤] عَمْراً مُخَبَّرُ الأَحْزَان [٥]

(أو جار ومجروره) ، كقوله :

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ١١٣ .

(٢) من الطويل ، لزهير بن زبي سلمى ، الكتاب ١ / ١٦٥ ، الخصائص ٢ / ٣٥٣ ، الإنصاف ١ / ١٩١ ، ابن يعيش ٢ / ٥٢ ، المغني ١ / ١٠١ ، الخزانة ٩ / ١٠٢ ، المقتضب ٢ / ٣٣٩ .

(٣) من الوافر ، لعمرو بن قنعاس المرادي ، نوادر أبي زيد ص ٢٥٦ ، الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، ابن يعيش ٢/ ١٠١، إصلاح المنطق ص ٨٧٢ ، المغني ١ / ٧٣ ، الخزانة ٣ / ٥١ . و « المحصَّبةُ » : التي تحصِّلُ ترابَ المعدنِ » .

(٤) في المخطوطتين وإن بزيادة الواو سهواً .

(٥) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح ابن مالك ٣/ ١٩٤ ، المساعد ٢ / ٣٠١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٣٢ ، الدرر ٢ / ٤٠ .

{٧٨٠} رُبَّ فِي النَّـاسِ مُوسـرٍ كعَدِيـمٍ وَعَـدِيـمٍ يُخَـال ذَا ءِ(١) يْسَـارِ (٢)

(وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور) ، حكى الكسائي (٣) : « اشتريتُهُ بوالله درهمٍ » ، (و) ندر الفصل بالقسم بين (المضاف والمضاف إليه) ، حكى الكسائي (٣) : «هذا غلامُ واللَّهِ زَيْدٍ » ، وحكى أبو عبيدة (٣) : « إنَّ الشَّاةَ تَعْرِفُ رَبَّها حِينَ تَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّها » .

* * *

---

(١) في ب « ذايار » .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (رب في لناس موسرٍ) حيث فصل بين رب ومجرورها بالجار والمجرور ، وهو قليل ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩٤ ، الهمع ٤ / ٢٢٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٤ .

{٣٩} بَابُ الْقَسَم

(وهو) اسم مصدر أقسم ، وقياسه الإقسام ، والمراد به جملة تؤكد ماتلاها من جملة خبرية غير تَعجُّبِيَّةٍ ، ويرادفه الأَلِيَّةُ ، والحَلِفُ ، والإيلاءُ ، واليمينُ ، وسُمِّي الحَلِفُ يميناً ؛ لأنهم كانوا عند التحالف يضرب كلٌّ بيمينه على يمين صاحبه تأكيداً للعقد حتى ينتهي الحلف ، وهو .

(صريحٌ وغيرُ صريح) ، فالقسم الصريح : مايُعْلَمُ بمجرد لفظه كونُ الناطق به مقسماً كـ« أَحْلِفُ باللَّهِ ، وأنا حالفٌ باللَّهِ ، ولعَمْرُ اللَّهِ ، وأيْمُن اللَّهِ » ، وغير الصريح : مالايعلم كون الناطق به مقسماً إلا بقرينة ، كذكر الجواب بعده ، نحو : « عَلِمَ اللَّهُ ، وَعَاهَدْتُ اللَّهَ ، وَوَاثَقتُ ، وَعلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ ، وفي ذِمَّتِي مِيثَاقٌ » ، (و) الصريح ، وغيره كلاهما جملة فعلية) ، كـ « أحلف بالله » ، (أو اسمية) ، كـ « أنا حالف بالله » ، (فالفعلية غير الصريحة في الخبر ، كعلمت ، وواثقت) حال كونها (مضمنة معناه) ، أي : القسم ، كقوله :

{٧٨١} إِنِّي عَلِمْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ لَقَدْ أَرَادَ هَوَانِي الْيَومَ دَاوُدُ (١)

وكقوله :

{٧٨٢} وَاثَقْتُ مَيَّةَ لاَتَنْفَكُّ مُلْغِيَةً قَوْلَ الْوُشَاةِ فَمَا الْغَتْ لَهُم قِيلاَ (٢)

---

(١) من البسيط ،نسب إلى ضريب بن أسد القيسي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٥ ، المساعد ٢ / ٣٠٣، السلسيلي ٢ / ٦٨٣ .

والشاهد فيه قوله : (إني علمت . . . لقد) على مجيء جملة القسم فعلية غير صريحة متضمنة معنى القسم .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٨، المساعد ٢ / ٣٠٣ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٣ .

والشاهد فيه : كالسابق .

(و) الفعلية غير الصريحة (في الطلب كـ « نَشَدْتُكَ وعَمَرْتُكَ ») ، فللناطق بهما قصد القسم ، وعدم/ قصده ، ويعلم القصد بإيلائهما « الله » ، نحو : « نَشَدْتُكَ اللَّهَ إلا أعنتني ، /٤٦١/ وعمرتك الله لاتطع هواك » ، ويشاركهما في الاستعمال في الطلب ، « عَزَمْتُ ، وأَقْسَمْتُ » ، ولذا قال : (كنشدتك) ، تقول : عَزَمْتُ عَلَيْكَ إلاَّ فَعَلْتَ » ، أَوْ أَقْسَمْتُ عَلَيكَ إلاَّ فَعَلْتَ » ، وجواب القسم محذوف ، والاستثناء منه ، والتقدير : لَتتْرُكَنَّ كُلَّ شيءٍ إلاَّ فِعْلَكَ ، قال أبو حيان : « لانعلم أحداً ذهب إلى تسمية هذا قسماً إلا المصنف ، تبعاً لبعض النحويين ، وأما أصحابنا فالجملة القسمية لاتكون إلا خبريةً عندهم »[1] انتهى ، (وأبدل من اللفظ بهذه) ، الأخيرة ، وهي : عمرتك ، (عمَرْكَ اللهَ [2] ، بفتح الهاء) من الله ، كثيراً ، (وضمها) ، قليلاً ، حكاه المازني ، وابن الأعرابي[3] ، فـ « عَمْر » بفتح العين ، وسكون الميم مصدر منصوب ، والأصل : تعمير ، فحذف زائدُهُ ، والكاف في موضع الفاعل إن نصبت الجلالة على المفعولية ، وفي موضع المفعول إنْ رفعت الجلالة على الفاعلية ، والمعنى : أَسْأَلك بِتَعْمير قَلْبِكَ باللَّه ، أو بتعمير اللَّه قَلْبَك ، وللنحويين فيه كلام منتشر مضطرب متكلف »[4] ، (وقَعْدَك اللهَ ، وقَعيدك اللَّهُ) ، فقيل : مصدران ، كـ «الحس ، والحسيس ، والناصب لهما « أقسم » مقدراً ، ومعناهما : المراقبة ، والتقدير : « أقسم بمراقبتك الله»، وقيل : وصفان ، كـ « الخل والخليل » ، ومعناهما : الرقيب والحفيظ ، والمراد بهما الله تعالى ، والناصب لهما « أقسم » معدى بالباء ، ثم حذف الفعل ، والباء ، وانتصبا ، والله بدل منهما ، وقال أبو الهيثم : « قَعْدك وقعيدك » بفتح القاف ، ولا أعرف كسرها [5] ، ومن شواهدهما قوله :

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٩٧ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٢٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٩٩ ، وقال الجوهري في الصحاح ٢/٧٥٦ : « ومنه قولهم : أطالَ اللهُ عُمْرَكَ وعَمْرَكَ . وهما وإن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل أحدهما في القسم وهو المفتوح ، فإذا أدخلت عليه اللام فتحته بالابتداء قلت : لَعَمْرُ اللهِ ، واللام لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : لعَمْرُ اللهِ قسمي ، ولعَمْرُ اللهِ ما أقسم به .

(٤) المساعد ٢ / ٣٠٤ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٤٩٩ . فإذا لم تأت باللام نصبته نصب المصادر وقلت : عَمْرَ اللهِ ما فعلتُ كذا ، وعَمْرَكَ اللهَ ما فعلتَ كذا .
ومعنى لعمرُ اللهِ وعَمْرَ اللهِ : أحلف ببقاء الله ودوامه .
وإذا قلت : عَمْرَكَ اللهَ ، فكأنك قلت بتعميرك الله ، أي : بإقرارك له بالبقاء

{٧٨٣} قَعْـدَكِ اللَّهَ هَـلْ عَلِمْـتِ بِـأَنِّي فِي هَـوَاكِ اسْتَطَبْتُ كُلَّ مُعنى [١]

وقوله :

{٧٨٤} قَعِيدَكِ ألاَ [٢] لا تُسْمِعِينِي مَلاَمَةً ... ... [٣] البيت

والحاصل : أنه أبدل من اللفظ « بعمرتُكَ » ثلاثة : « عَمْرَكَ اللهُ ، وقعدَكَ اللهَ ، وقَعِيدَكَ الله»، (كما أبدل في) الفعلية (الصريحة من فعلها المصدر) ، كـ « قَسَمٍ ، وأَلِيَّةٍ » ، (أو ما[٤] بمعناه) ، نحو : « يمينٍ ، وقضاءٍ ، وحقٍ ، ويقينٍ » ، فهذه الألفاظ ونحوها تنوب عن فعل القسم ، كـ« أحلف ، وأقسم » ، ونحوهما ، كقوله :

{٧٨٥} قسماً لأصطبرنْ [٥] على ماسُمْتِني مَالَم تَسُومِي هِجْرةً وَصُدُودَا [٦]

وكقوله :

{٧٨٦} أَلِيَّةَ [٧] ليحيقن [٨] بالمسئ إذا مَا حُوسِبَ النَّاسُ طُراً سُوءُ مَا عَمِلاَ [٩]

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٧٣ .

(٢) في المخطوطة : قعيدك الله أن لا » بزيادة لفظ الجلالة سهواً .

(٣) من الطويل ، لتميم بن نويرة ، الخزانة ٢ / ٢٠ ، المنصف ١ / ٢٠٦ ، الهمع ٤ / ٢٦٢ ، المقتضب ٢/ ٣٢٩، وعجزه : * ولا تنكئ قُرْحَ الفؤاد فيجْعَا *

(٤) في ب « وبمعناه » .

(٥) في الأصل و « ب » : لأصبرن ، والبيت به ينكسر ، والمثبت من ابن مالك والمساعد .

(٦) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المساعد ٢ / ٣٠٤ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٨ .

(٧) { } ساقط من ب .

(٨) في المخطوطة : ليحققن ، تحريف .

(٩) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه . ==

وكقوله :

{٧٨٧} يَمِيناً لأَبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ [١]

وكقولهم / : « قَضَاءَ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » ، حكاه ثعلب[٢] عن العرب ، وكقوله تعالى : ﴿ فَالْحَقُّ / ٤٦٢ / والْحَقَّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّم ﴾ [٣] ، وكقوله :

{٧٨٨} يَقِيناً لأَشْرَبَنَّ بِمَاءٍ وَرَدُوهَ فَعَاجِلاً وَتَئِيَّه [٤]

{٧٨٩} غير أن السنين أَلْبَسْنَ شَيْباً لَمَّةً بَعْدَ مَا تَرى مَضرحيه

(ويضمر الفعل في الطلب كثيراً استغناء بالمقسم به) حال كونه (مجروراً بالباء) ، نحو : «بِاللَّه لأَتُخَالِف ، بِاللَّه وَافِق » ، والأصل : « نَشَدْتُكَ بِاللَّه » ، فحذف الفعل واستغنى عنه بالمجرور بالباء ، والباء الموحدة هي[٥] الأصل ، لكونها تختص بالدخول على المضمر ، وبجواز التصريح معها بفعل القسم ، (ويختص الطلب بها)، فلا يستعمل فيه غيرها من حروف القسم ، (وإن جر) المقسم به (في غيره بغيرها) ، أي : في غير الطلب بغير الباء (حذف الفعل) الذي يتعلق به الجار[٦]

== والشاهد فيه : كالسابق ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ١٩٨ ، المساعد ٢ / ٣٠٤ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٥ .

(١) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (يميناً) على مجيء المصدر بدلاً من جملة القسم الصريح . انظر : العيني ٤ / ٣٣٨ ، التصريح ٢ / ٢٠٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٩٦ .

(٢) رواية ثعلب في مجالسه ٣٢٣ : * قَضَاءَ الله قد شفَعَ القبورا *

(٣) سورة ص آية : ٨٤ ، وقوله : جهنم ليست في الأصل .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٨ ، المساعد ٢ / ٣٠٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٥ .

(٥) في المخطوطة : من ، والصواب « هي » .

(٦) في « ب » الحال .

(وجوباً) ، نحو : ﴿ واللَّهِ ربَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (١) ، ﴿ وتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ (٢) و « لَلَّهِ لايؤخر الأجل » ، و « مِنْ ربِّي إنك لأشرٌ » ، فالواو ، والتاء الفوقانية ، واللام ، ومن متعلقات بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : حَلَفْتُ ، أَوْ أَقْسَمْتُ ، وأجاز ابن كيسان (٣) إظهار الفعل مع الواو ، فأجاز : « حَلَفْتُ وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ » ، وأَقْسَمْتُ وَاللَّهِ لأَفْعُدَنَّ » ، وهذا لا يحفظه البصريون ، فإن ورد شئ على نحوه أُوِّل على تمام الكلام عند « حلفت » ، ثم ابتدئ بالقسم مقدراً تعلق الواو بمحذوف ، (وإن حُذِفَا) ، أي : فعل القسم وحرفه (معاً ، نصب المقسم به(٤)) مطلقاً ، نحو : « اللَّهَ لأَفْعَلَنَّ»، أو« يمينَ اللهِ » أو « عَهْدَ الله لأَفْعَلَن » ، والتقدير عند الفارسي(٥) ، وجماعة : « أحلف الله »، أي : بالله ، وعند الزجاجي(٦) وجماعة : « أَلزِمُ نفسِيَ يمينَ اللَّهِ أو عَهْدَ اللّهِ» ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ورد بأن « ألزم » ليس بفعل قسم ، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس، ويجوز الرفع على الابتداء ، أو الخبرية ، والجزء الآخر محذوف ، وبالوجهين روي قوله :

|٧٩٠| فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ولَو قَطَعُوا رَأسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي (٧)

والتقدير على الرفع : يمينُ الله قَسَمي ، أو قسمي يمينُ اللّهِ ، ولا يحذف الحرف إلا إذا لم/ /٤٦٣/ يدخل الكلام معنى التعجب ، فلا يحذف في : « تاللهِ » ، بالتاء المثناة ، أو « لَلَّهِ لايبقى أَحَدٌ » ،

---

(١) سورة الأنعام آية : ٢٣ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٢١ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٢٦ - وفي المساعد « وأجاز الكسائي » ولعله سهو .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٤٩٧ : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبتَه » .

(٥) المساعد ٢ / ٣٠٦ .

(٦) الشرح الكبير ١ / ٥٣٣ .

(٧) من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه ص ٤٨ ، الكتاب ٣ / ٥٠٤ ، المقتضب ٢ / ٣٢٦ ، الخصائص ٢/ ٢٨٤ ، ابن يعيش ٩ / ١٠٤ ، الخزانة ١٠ / ٤٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٠ ، الشرح الكبير ١/ ٥٣٢.

(وإن كان) المقسم به («الله») ، جاز رفعه عند ابن طاهر وابن بابشاذ ، نحو : « اللَّهُ لأَفْعَلَنَّ » ، بالرفع ، ومنعه الجزولي ، وأيد الشلوبين الجواز ؛ بأن هذ الباب كثر فيه حذف الخبر ، و (جاز جره بتعويض إثبات الألف) ، عن الجار ، نحو : « آللهِ لأَفْعَلَنَّ » بالجر مع تعويض همزة مفتوحة تليها ألف عن الجَارّ ، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة لا الاستفهام الحقيقي ، (أو) بتعويض («ها» محذوف الألف ، أو ثابتها مع وصل ألف اللَّهِ وقطعها) ، فيقال : «هَاللَّهِ » بحذف ألف « ها » ووصل ألف الله ، وَ « هَأَللَّهِ » ، بحذف ألف « ها » وقطع ألف« الله »، و « ها الله » ، بإثبات ألف « ها » ووصل ألف « الله » ، و « هَا أَللَّهِ » ، بإثبات ألف « ها » ، وقطع ألف « الله » ، فهذه أربع صور ، (وقد يستغنى في التعويض) عن الجَارّ (بقطعها) ، أي : الهمزة، كأن يقول قائل : « وَاللَّهِ لأَقُومَنَّ ، فتقول : أَفَأَللَّهِ لَتقُومَنَّ » فهمزة القطع عوض من حرف الجر ، وإن شئت قلت : فَأَللَّهِ ، بغير همزة قبل الفاء ، (ويجوز جر « الله » بغير عوض[1]) ، فيقال : «اللهِ لأَفْعَلَنَّ » بالجر دون عوض ، حكاه سيبويه [2] والأخفش [3] ، ويختص اسم الله تعالى بجواز جره مع حذف الجارّ (ولايشارك في ذلك) ، عند جمهور البصريين ، (خلافاً للكوفيين) [4] وبعض البصريين[5] في إجازتهم الجر في غيره ، والجر في التعويض بحرف محذوف ، وإن كان لايلفظ به،كما أن النصب بعد الفاء والواو ونحوهما بأن محذوفة لا يلفظ بها .

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٥ : « دون تعويض » وفي المساعد : دون عوض ، وفي السلسيلي وقد يجر الله دون عوض .

(٢) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلنَّ ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإيّاه نوى ، فجاز حيث كثُر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه » ، الكتاب ٣ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٥٣٢ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٣٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٠ ، والارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

(وليس الجر في التعويض بالعوض)[١] عن الحرف المحذوف ، (خلافاً للأخفش ، ومن وافقه) من المتأخرين ، كابن عصفور[٢] وابن أبي الربيع [٣] ، قالوا : لأن ذلك شبيه بتعويض الواو من الباء ، والتاء من الواو ، والجر بالواو والتاء بلا خلاف ، فكذلك هذا[٤] ، والأول أصح[٥] ، والفرق لائح . / /٤٦٤/

(فإن ابتُدِئَ في الجملة الاسمية بمتعين للقسم حذف الخبر وجوباً) ، نحو : « لَعَمْرُكَ ، أَوْ لأَيْمُنُ[٦] اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ » ، فـ « عَمْرُ ، وأَيْمن » مبتدآن ، وخبرهما محذوف وجوباً ، لسد الجواب مسده ، ولايجوز جعلهما خبرين ومبتدؤهما محذوف ، والتقدير : قسمي لعمرك ، أو لأيمن الله يميني [٧] لأن لام الابتداء لاتدخل على خبر المبتدأ ، والقول بأن اللام جواب قسم محذوف ممنوع ، لأن القسم لايدخل على[٧] مثله ، (وإلا) يكن المبتدأ به في الجملة الاسمية متعيناً للقسم (فجوازاً)، يحذف خبره ، كقول من لم يتعين عليه يمين : عَلَيَّ عهد الله ، ويمين الله يلزمني ، فيجوز في هذا حذف «عليَّ » و « يلزمني » ؛ لأن ذكر الجواب دليل على أنه مُقْسِم به [٨] ، وإنكار بعض المتأخرين إظهار الخبر هنا مردود بحكاية سيبويه : عَلَيَّ عهد الله [٩] . (و) المقسم به غير « أيمن » .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ١٩٥ : « وليس الجر في التعويض بالعوض » وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٥٣١ .

(٣) في البسيط ٢ / ٩٣٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

(٥) صححه ابن مالك في شرحه ٣ / ٢٠٠ فقال : « والأصح كون الجر بالحرف المحذوف وإن كان لا يلفظ».

(٦) انظر في حذف ألف « ايمن » الإنصاف ١ / ٤٠٤ .

(٧) « يميني » من هامش « ب » ، وهي ساقطة من الأصل .

(٨) « عل» » و « به » ليست في الأصل .

(٩) قال سيبويه ٣ / ٥٠٣ : « وتصديق هذا قول بعض العرب : على عَهْدُ اللهِ لأفْعَلَنّ ، فعهدُ مرتفعةٌ ، وعلى مستقر لها ، وفيها معنى اليمين .

(المحذوف الخبر إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز نصبه بفعلٍ مقدَّرٍ) ، وجره بحرف مُقَدَّرٍ ، فيقال: « عَمْرُ اللَّهِ ، وَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» ، بالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف كما كان[١] مع اللام، وبالنصب على إضمار « أحْلِفُ » بعد اسقاط الباء ، وبالجر عند أبي جعفر النحاس [٢] ، (وإن كان) المقسم به (« عمراً » جاز أيضاً ضم عينه) ، نحو : « عُمْرُكَ لأفعلن » ، والقياس جواز الضم مع اللام ، إلا أن العرب التزمت معها الفتح ؛ لأنه أخف ، وأطلق جواز ضَمِّ العين هنا وقيده في الكافية [٣] بكونه مجروراً ، فقال : « وَضَمُّ عَيْنِهِ أمْنَع إلاَّ أَنْ يُجَرَّ فَعِنْدَ ذَاكَ الضَّمُّ كالْفَتْح اسْتَقَرَّ » وكذا في شرحها ، (وجاز دخول الباء عليه) ، كقوله :

{٧٩١} رُقَّيُّ بِعَمْرِكُم لاَتَهْجُرِينَا وَمَنِّينَا الْمُنَى ثُم امْطُلِينَا[٤]

قال المرادي : « وهذا من باب السؤال ، والمصنف يطلق عليه القسم »[٥] انتهى ، ويدخل أيضاً على : « أيمن » وإخوته ، فيقال : « بيمين الله ، وبقضاء الله ، وبعهد الله » ، ذكره بعضهم بحثاً ، (وتلزم) « عمراً » (الإضافة مطلقاً) إلى الظاهر ، أو المضمر مع اللام ودونها / ، (وإن / ٤٦٥ / كان) المقسم به (« ايمن » الموصول الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالباً) ، نحو : « ايْمُن اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ»، (وقد يضاف إلى الكعبة) ، كقولهم : « ايْمُن الكَعْبَةِ » ، (و) إلى (الكاف) في الخطاب ، كقول عروة بن الزبير - رضي الله عنهما : « أَيْمُنُكَ لَئِن ابتليتَ لقد عَافَيْتَ »[٦]، (و) إلى (الذي) ،

---

(١) « كان » - ساقطة من الأصل .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٧٥ .

(٤) من الوافر ، لعبد الله بن قيس الرقيات ، المحتسب ١ / ٤٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٢ ، المساعد ٢ / ٣٠٩ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، الارتشاف ٢ / ٤٧٩ .

والشاهد فيه قوله : (بعمرك) على جواز دخول الباء على « عمر » المقسم به .

(٥) لم يوثق قول المرادي لأن مالدي من شرحه للتسهيل انتهى بباب « نعم وبئس » .

(٦) الصحاح ٦ / ٢٢٢٢ .

كقوله صلى الله عليه وسلم :« وَايمُنُ لَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِه »[١] ، وإلى غير ذلك أنشد الكسائي :

{٧٩٢} لايْمُنْ أَبِيهم لَبِئْسَ العِذْرَةُ اعْتَذَرُوا[٢] ... ...

فأضافه إلى « الأب » وسكن نونه .

و « أيْمُنُ » عند البصريين معرفة ملتزمة الرفع على الابتداء ، واحترز بقوله : (الموصول الهمزة) عن مقطوعها ، فإنه جمع يمين ، وحكمه حكم واحده إذا أقسم به ، (وقد يقال فيه) ، أي : في « ايمن » حال كونه (مضافاً إلى الله « ايمن ») بكسر الهمزة ، وضم الميم والنون ، (و « ايمن») بكسر الهمزة وفتح النون ، (و « أيمن ») بفتح الهمزة والميم ، (و « اَيْمُ») بفتح الهمزة ، وضَمِّ الميم ، وحذف النون ، منقولة عن تميم[٣] ، (و « ايمُ ») بكسر الهمزة ، وضم الميم ، وحذف النون، منقولة عن سُليم ، وضم الميم على هاتين اللغتين ضمة إعراب ، (و « امُ ») بكسر الهمزة ، وضم الميم منقولة عن أهل اليمامة ، (و « من ») حال كونه (مثلث الحرفين) ، الميم ، والنون مضمومتين، أو مفتوحتين ، أومكسورتين ، حكاها الجوهري [٤] عن العرب (و « مُ ») على حرف واحد ، حال كونه (مثلثاً) ، الميم ، حكى الكسائي[٥] والأخفش الضم والكسر ، وحكى الهروي [٥] الفتح ، (وليست الميم) المفردة (بدلاً من واو) ، كما أن التاء بدل من واو « والله » ، وكون الميم بدلا من واو « والله » ليس بصحيح ؛ لأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت كما فتحت التاء ؛ ولأن لإبدال التاء

---

(١) فتح الباري على صحيح البخاري ١١ / ٥٢٤ ، وفي المساعد ٢ / ٣١٠ : « وايم الله » . وانظر صحيح البخاري ٨ / ١٦٣ ، والحديث فيه : « وايمن الذي . . . » .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، الهمع ٤ / ٢٤٠ ، ذكر في حاشيتها أنّ تتمته مجهولة ، الارتشاف ٢/ ٤٨٠ ، الدرر ٢ / ٤٨٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤٨١ .

(٤) الصحاح ٦ / ٢٢٢٢ .

(٥) المساعد ٢ / ٣١١ .

من الواو نظائر في غير القسم مطردة ، وغير مطردة ، ولا يعرف إبدال الميم من الواو إلا في « فم»، وهو شاذ ، وفيه مع شذوذه خلاف ، (ولا أصلها)، أي : الميم المفردة («من») المستعملة في : « من ربِّي إنَّك لأشِر » ، فحذفت نونها ، قاله الزمخشري [١] . ورد بأن الميم لاتستعمل في الأشهر إلا مع « الله » ، و « مُنُ » لاتستعمل في الأشهر[٢] الا مع « الربِّ » ، واحترز بـ « الأشهر » من قول/ بعض العرب : « مُنُ ربِّي » ، وقول بعضهم : « مُنُ اللَّه » ، حكاه الأخفش[٣] ، وظاهر قول سيبويه : « واعلم أن بعض العرب يقول : « مُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ ، يريد: أَيْمُ اللَّه »[٤] ، أَنَّ أصلها «اَيْمُ» ، (خلافاً لمن زعم ذلك)[٥] المذكور من أن الميم بدل من واو القسم ، ومن أن أصلها « من » ، (ولا /٤٦١/ «ايمنُ » المذكور) المستعمل في القسم (جمعَ يمينٍ ، خلافاً للكوفيين) [٦] محتجين بأن همزته مفتوحة ، وهمزة الوصل في الأسماء لاتفتح ، وبأن أَفْعُلَ بناءُ جَمْعٍ لايوجد في الآحاد ، واعتذروا عن وصل الهمزة بكثرة الاستعمال ، على أن أبا الحسن حكى قطعها ، ورأيهم في ذلك ضعيف من وجوه ، أحدها : أن هذا همزته همزةَ وصل ، وجمع يمين ، همزته قطع . ثانيها : أن من العرب من يكسر همزته في الابتداء ، وهمزة الجمع لاتكسر ، ثالثها : أن من العرب من يفتح الميم ، فيكون على وزن أفعل ، ولا يوجد ذلك في الجمع . (وقد يخبر عن اسم الله) تعالى ، حال كونه (مقسماً به بـ « لك ») ، كقول الشاعر :

---

(١) المفصل ، ٣٤٦ .

(٢) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٥٢٤ : « وزعم بعض النحويين أن « مُنْ » بقية أيمن ، فهي على هذا اسم ، وذلك باطل لأمرين : أحدهما : أنها لاتضاف إلا إلى الله فيقال : أيْمُنُ الله ، ومُن لاتدخل إلا على الرب ، والآخر : أن أيمناً معرب والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي مابقي معرباً ، فلو كانت من بقية أيمنُ لكانت معربة ، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

(٤) المفصل ٢ ٣٤٦ .

(٥) الإنصاف ١ / ٤٠٤ مسألة رقم (٥٩) .

[٧٩٣] لَكَ اللَّهُ لاَ أُلْفَى لِعَهْـدِكَ نَاسِيـاً فَلاَ تَـكُ إلاَّ مِثْلَ مَـا أَنَا كَائِنُ[١]

(و «علىَّ») ، كقول الآخر :

[٧٩٤] نَهَى الشَّيْبُ قَلْبِي عَنْ صِبًا وَصَبَابَةٍ أَلاَ فَعَلَيَّ اللهِ أُوجِدُ صَابَـيا [٢]

أي : لاأوجد ، والتقدير : لك عهدُ الله ، وعلىَّ عَهْدُ اللَّهِ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وبه يتضح أن المعنى على القسم ، (وقد يبتدأ بالنذر قسماً) ، كقول الشاعر :

[٧٩٥] عَلَيَّ إِلَى البَيْتِ الْمُحَرَّمِ حَجَّةٌ أُوَافِي بِهَا نَذْراً وَلَمْ أَنْتَعِلْ نَعْلاَ [٣]

لَقَدْ مَنَحَتْ لَيْلَى الْمَـوَدَّةَ غَيْرَنَـا وإِنَّ لها منَّـا الْمَوَدَّةَ وَالبَـذْلاَ

« فصـــل »

(المقسم عليه جملة) ، لا مفرد ، مشتمل على المسند والمسند إليه ، خلافاً للكسائي ، ولا حجة له في قوله : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لِيُرْضُوكُم ﴾ [٤] ، (مؤكدة بالقسم ، تُصدَّرُ في الإثباتِ) إن

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٤ ، المساعد ٢ / ٣١٢ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٩ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٢ .
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح .
وروي في شرح ابن مالك لعمرك ، وكذا ماذكر من المراجع .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٤ ، المساعد ٢ / ٣١٢ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٢ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٩ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٤ ، المساعد ٢ / ٣١٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٢ ، السلسيلي ٢ / ٦٨٧ .
والشاهد فيه قوله : (عليَّ) حيث أبتدأ بالنذر قسماً .

(٤) سورة التوبة آية : ٩ .

كانت جملة اسمية (بلام مفتوحة) ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَم ﴾ [١] (أو « إن ») المكسورة (مُثَقَّلة) ، نحو : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُم لَشَتَّى ﴾ [٢] ، (أو مخففة) ، من الثقيلة ، نحو : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ [٣] لَمَّا عَلَيْها حَافِظ﴾ [٤] ، (ولا يستغنى عنهما) ، أي : عن اللام ، و « إن » ، (غالباً دون استطالة)[٥] ، في المقسم به ، فمن الغالب قول بعض العرب : « أُقْسِم بِمَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ ، ومُنْذِرِينَ ، وَخَتَمَهُم بالمُرْسَلِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ هُوَ سَيِّدُهم أَجْمَعِينَ » ، أي : لهو ، فاستغنى عن اللام لما طال بين القسم وجوابه ، ومن غير الغالب قول أبي بكر رضي الله عنه : « والله أنا كُنْتُ [٥] أَظْلَمُ مِنْهُ [٦] » ، أي : لأنا ، فحذف اللام دون استطالة ، (وتصدر) الجملة (في الشرط الامتناعي بـ « لو » [٦] أو « لولا ») ، فمن الأول قول سويد بن كراع :

{٧٩٦} فَبِاللَّهِ لَوْ كُنَّا الشُّهودَ وَغِبْتُـم إِذاً لَمَلأْنَا جَـوْفَ جِيرَانِكُم دَمَا [٧]

ومن الثاني قول عبد الله بن الزبير .

---

(١) سورة مريم آية : ٧٠ .

(٢) سورة الليل آية : ٤ .

(٣) سقطت « نفس » من ب .

(٤) سورة الطارق آية : ٤ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٨٤ : « وذكر ابن مالك أنه قد تُسوِّغُ الاستطالة الحذف » وقال ابن مالك ٣ / ٢٠٥ : « فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف » . ظاهر صنيع الشيخ خالد أن الغالب في حال الاستطالة حذف اللام أو إن ، وهذا لاتؤديه عبارة ابن مالك ، إذ حال الاستطالة مسكوتٌ عنها في كلامه وفرق بين أن يقال : الغالب في الحذف إن يكون في الاستطالة وهذا مايفهم من كلام ابن ملك وأن يقال : الغالب في الاستطالة الحذف ، وهو مايفهم من صنيع الشيخ خالد .

(٦) أخرجه البخاري ظ : فتح الباري ٧ / ١٨ .

(٧) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٦ ، الهمع ٤ / ٢٥١ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٠ ، وروي فتالله بدل : فوالله .

والشاهد فيه قوله : (لو كنا . .) على مجيء الجملة المقسم عليها مصدرة بـ « لو » .

{٧٩٧} فَواللَّهِ لَوْلا خَشْيَةُ الله بغْتَةً عَلَيَّ لَقَدْ أَقْبَلتَ نَحوِي مِغْوِلا (١)

ومقتضى كلام المصنف(٢) هنا : أن « لو ، ولولا » ، ومادخلتا عليه جواب القسم ، ومقتضى كلامه في عوامل الجزم : أن جواب القسم محذوف استغناء عنه بجواب لو ، ولولا (٣) . (وفي النفي بـ « ما ») ، نحو : « واللَّهِ مَازَيدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مَايَقُومُ زَيْد » ، (أو « إنْ ») النافية ، نحو : «والله إن زيد قائمٌ » ، أو « إنْ يقوم زيدٌ » ، (أو «لا») ، نحو : « واللَّهِ لاَزَيدٌ قائِمٌ ولاَ عَمْروٌ ، أولايقُومُ زَيْدٌ » ، (وقد تصدر بـ « لن ») ، كقول أبي طالب :

{٧٩٨} وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِم حَتَّى أُوارَى فِي التُّرابِ دَفِينَا (٤)

(أو « لم ») كقول رويقٌ :

{٧٩٩} إني وَما حَجَّ الحَجِيجُ لَـهُ وَمَـا أَهَـلَّ بِجَنْبَيْ نَخْلَةَ الحُرمُ (٥)

لم يُلهِني عنكم مُذْ لَمْ أُلاَقِكُمْ عَيْشٌ أُسَرُّ بِه عَنْكُم وَلاَ نعمُ

(وتصدر) الجملة (في الطلب بفعله) ، أي : بفعل الطلب ، كقول الشاعر :

---

(١) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٦ ، شرح الكافية الشافية ، ٢ / ٨٩٤ ، السلسيلي ٢/ ٦٩٠.

والشاهد فيه قوله : (فوالله لولا . .) على مجيء الجملة المقسم عليها مصدرة بـ « لولا » .

(٢) هذا التنبيه نقله الشيخ خالد من المساعد ٢ / ٣١٣ .

(٣) قال في المساعد ٢ / ٣١٣ : « وكلام المغاربة على أن الجواب للقسم ، لا للو ، ولا للولا ، ويلزم مضيه لإغنائه عن جوابهما . . » .

(٤) من الكامل .

والشاهد فيه قوله : (والله لن يصلوا) على تصدير الجملة المقسم عليها بـ « لن » في النفي ، انظر : شرح ابن ملك ٣ / ٢٠٧ ، الارتشاف ٢ / ٤٨٦ ، المغني ١ / ٣١٥ ، الهمع ٤ / ٢٤٤ ، المساعد ٢ / ٣١٤ .

(٥) من البسيط ، ولم أجده في مراجعي .

{٨٠٠} بَعَيْشِكِ يَاسَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ أَبى غَيْرَ مَايُرْضِيكَ فِي السِّرْ والْجَهْرِ (١)

(أو بأداته) ، أي : أداة الطلب ، كقوله :

{٨٠١} بِرَبِّكِ هَلْ لِلصَّبِّ عِنْدَكِ رَأفَةٌ فَيَرجُو بَعْدَ اليَأسِ عَيْشًا مُجدَّدَاَ (٢)

(أو بـ « إلا ») ، كقوله :

{٨٠٢} بِاللَّهِ رَبِّكِ إِلاَّ قُلْتِ صَادِقَةً هَلْ فِي لِقَائِكِ لِلْمشْغُوفِ مِنْ طَمَعِ (٣)

(أو لَمَّا ، بمعناها) ، أي : بمعنى « إلا » ، كقوله :

{٨٠٣} قَالَت له : بِاللَّهِ يَاذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أَوْ اثْنَيْنْ (٤)

غَنَثَ - بفتح النون ، قال ابن دريد : « غنث في الإناء نفساً أو نفسين : إذا شرب منه.

(وقد تدخل اللام على ما النافية اضطراراً) ، كقوله :

{٨٠٤} لَعَمْرُكِ يَاسَلَمى لَمَا كُنْت راجِيا حياةً ولَكنَّ الْعَوائدَ تُخْرَقُ (٥)

---

(١) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، مغني اللبيب ٢ / ٦٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٩١ .

(٢) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، والمساعد ٢/ ٣١٤ ، السلسيلي ٢ / ٦٩١ .

(٣) من البسيط ، لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٦ ، المساعد ٢/ ٣١٤، السلسيلي ٢ / ٦٩١ .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، الهمع ٤ / ٢٤٥ ، المغني ١ / ٣١٢، المساعد ٢ / ٣١٥ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، المساعد ٢/ ٣١٥ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٢ . والشاهد فيه قوله : (لَمَّا) على دخول اللام على ما النافية ، وهو قليل .

(وإن كان أول الجملة) فعلاً (مضارعاً مثبتاً مستقبلاً غير مقارن حرف تنفيس) ، أو « قد » (ولا مقدم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون التوكيد) ، نحو : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [١] هذا مذهب الكوفيين ، وأما البصريون ، فلابد عندهم من اللام والنون إلا في الضرورة[٢] ، ومن غير الغالب الحديث : « ليرد عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني . . . »[٣] وقول ابن رواحة .

{٨٠٥} فَلاَ وأَبِي لَتَأتِيَهَا جَمِيعاً وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ [٤]

وقول آخر :

{٨٠٦} تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ [٥]

فخرج بالمضارع ، غيره فلا يصحب النون ، وبالمثبت المنفي ، فلا يؤكد بها إلاّ فيما سيأتي ، و«بالمستقبل » الحال ، فيكون باللام فقط ، كقوله :

{٨٠٧} لَئِنْ تَكُ قَد ضَاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتُكُم لِيَعْلَم رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ [٦]

---

(١) سورة التغابن آية : ٧ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٣٩ .

(٣) ظ : فتح الباري ١٣ / ٣ ، والحديث « ليردُنَّ » . .

(٤) من الوافر ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٩ ، المغني ٢ / ٧١٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٣ ، المساعد ٢ / ٣١٥ ، والشاهد فيه قوله : (لتأتيها) على مجيء أول جملة القسم بدون التوكيد على غير الغالب .

(٥) من الطويل ، لزيد بن حصين المسمى بزيد الفوارس ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٩ ، الخزانة ١٠/ ٦٥ ، المقرب ١ / ٢٠٦ ، الضرائر ص ١٥٧ ، والشاهد فيه قوله : (لترُدني) على دخول اللام وحدها دون النون .

(٦) من الطويل ، للكميت بن معروف ، الخزانة ١٠/ ٦٨ ، الأشموني ٣ / ٢١٥ ، العيني ٤ / ٣٢٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ ، والاشهد فيه قوله : (ليعلم) أصله ليعلمن بنون التأكيد فحذفها ، لأنه للحال .

وخرج « المقارن » حرف التنفيس ، و « قد » ، فيكون باللام فقط ، نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (١) ، وأجاز البصريون قياسا على « سوف » ، : « واللَّه سَيَقُومُ » ، ومنعه الفراء (٢)، ونحو : « واللَّهِ لَقَدْ يَقُوم زَيْدٌ » ، وخرج « ماتقدم معموله » : « فباللام » فقط ، نحو : ﴿ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (٣) ، (وقد يستغنى بها) ، أي : بالنون (عن اللام) ، كقوله :

{٨٠٨} وَقَتِيلُ مُرَّةَ أَثْــأَرَنَّ فَـإِنَّــهُ فِرْغٌ وإِنْ أَخْـاكُم لَنْ يَثْأَرِ (٤)

والفِرْغُ : بكسر الفاء ، وسكون الراء ، والغين المعجمة : المهدر دمه ، (وقد يؤكد المنفي بـــ«لا») ، كقوله :

{٨٠٩} تَـاللَّهِ لاَ يُحْمَدَنَّ الْمَرءُ مُجْتَنِباً فِعْلَ الكِرَامِ وإِنْ فَاقَ الوَرَى حَسَباً (٥)

والأكثر ألا لايؤكد ، نحو : ﴿ لاَ يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَموتُ ﴾ (٦) .

(ويكثر حذف نافي المضارع المجرد) من نون التوكيد (مع ثبوت القسم) ، نحو : ﴿ تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴾ / (٧) ، وفهم منه : أن المضارع المقترن بالنون ، نحو : /٤٦٩/

---

(١) سورة الضحى آية : ٥ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٨٦ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٥٨ .

(٤) من الكامل ، نسب لعامر بن الطفيل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٠ ، المساعد ٢ / ٣١٧ ، الدرر ٢/ ٤٧ ، وصححه الرواية عند البغدادي لم يقصد وعد يثأر خطأ معنى وقافية .
والشاهد فيه قوله : (أثأرن) أصله لأثأرن فحذف اللام استغناء بالنون .

(٥) من البسيط، ولم أعثر على من نسبه ، انظر: الارتشاف ٢/ ٤٨٨ ، الأشموني ٣/ ٢١٥ ، السلسيلي ٢/ ٦٩٣ ، المساعد ٢/ ٣١٨ ، والشاهد فيه قوله : (لايحمدن) حيث أكد الفعل المنفي ، والأكثر أنه لايؤكد .

(٦) سورة النحل آية : ٣٨ .

(٧) سورة يوسف به : ٨٥ - وهي ساقطة من « ب » .

{٨١٠} تَاللَّه لاَ يُحْمَدَنَّ ... ...

لاتحذف « لا » معه ، للالتباس بالإيجاب ، (ويقل) حذف « لا » النافية للمضارع (مع حذفه) ، أي : حذف القسم ، كقول النمر بن تولب :

{٨١١} وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِم يُـلاَقُونَـه حَتَّى يَـئُوبَ الْمُنَخَّـلُ[١]

قدره المصنف : والله لاتلاقونه ، وقال غيره : لانسلم أن ثم قسماً مقدراً ، وإنما حذفت «لا» ضرورة ، كحذفها في قوله :

{٨١٢} تَنْفَـكُّ تَسْمَعُ مَـا حَيِيـــ ـتَ بِهَالِكٍ حَتَى تَـكُونَـهُ[٢]

والمنخل : بفتح الخاء المشددة ، اسم شاعر .

(وقد يحذف « نافي » الماضي إن أمن اللبس) ، كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي :

{٨١٣} فَـإِنْ شِئْتِ آلَيْـتُ بَيْنَ الْمَقَـا مِ والرُكنِ والْحجرِ الأَسْـوَدِ[٣]

نَسِيتُكِ مَـادَام عَقْلِي مَعِي أُمُدُّ بِـه أَمَـدَ السَّرْمَـدِ

قال المصنف : أراد لانَسِيتُكِ[٤] ، وبعضهم يحمله على الضرورة ، (ويكثر ذلك) ، أي :

---

(١) من الطويل ، جمهرة أشعار العرب ص ٤٢٢ ، مغني اللبيب ٢ / ٧٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٩٩ ، الارتشاف ٢/ ٤٨٨ ، الضرائر ص ١٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١١ ، المساعد ٢ / ٣١٨ .

(٢) من مجزوء الكامل ، لخليفة بن نزار ، الإنصاف ٢ / ٨٢٤ ، الخزانة ٩ / ٢٤٢ ، ابن يعيش ٧ / ١٠٩ ، العيني ٢ / ٧٥ .

والشاهد فيه قوله : (تنفك) على أنه يجوز حذف « لا » من أخوات زال .

(٣) من المتقارب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١١ ، المساعد ٢ / ٣١٩ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٦، المغني ٢ / ٧٠٩ ، الخزانة ١٠ / ٩٤ ، الهمع ٤ / ٢٥٠ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ .

حذف نافي الماضي ؛ (لتقدم نفي على القسم) ، كقوله :

{٨١٤} فَـلاَ وَاللَّهِ نَادَى الحـيُّ ضَيْفِـي هَـدُوآ بِالْمَسَاءَةِ والْعِـلاَطِ (١)

أراد : لانادى ، وزعم الكوفيون أن « لا » فيه غير محذوفة ، وإنما هي مقدمة من تأخير ، و«العِلاطِ » بكسر العين والطاء المهملتين : الذِّكر بالسوء ، (وقد يكون الجواب مع ذلك) ، أي : مع تقدم نفي على القسم (مثبتا) ، نحو : ﴿ إِنَّهُ لَقُرآن كَرِيمٌ ﴾ (٢) ، بعد قوله : ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجومِ ﴾ (٣) ، وهو كثير فـ « قد » هنا للتحقيق لا للتقليل ، (وقد يحذف لأمن اللبس نافي الجملة الاسمية) ، كقول عبد الله بن رواحه :

{٨١٥} فَـوَاللَّه مَـانِلْتُم وَمَـا نِيلُ مِنكُم بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلاَ متقَارِبِ (٤)

قال المصنف : « أراد ماما نلتم »(٥) ، فـ « ما » الأولى نافية ، و « ما » الثانية موصوله ، فحذف النافية وأبقى الموصولة ، بدليلين دخول الباء ، والعطف بـ « ولا » ، ويجوز أنْ تكون الموصولة هي المحذوفة على رأي الكوفيين(٥) ، ويمتنع على رأي البصريين(٥) ، لأنهم يمنعون بقاء الصلة بلا موصول في اللفظ ، (وقد يكون الجواب) للقسم (قسماً) ، نحو : ﴿ وليَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى ﴾ (٦) ، فـ « لَيَحلِفُنَّ » قسم وقع جواباً لقسم محذوف تقديره : والله ليحلفن/ ، ومنع /٤٧٠/

---

(١) من الوافر ، للمتنخل اليشكري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ ، الخزانة ١٠ / ٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٢ ، المساعد ٢ / ٣١٩ .

(٢) سورة الواقعة آية : ٧٧ .

(٣) سورة الواقعة آية : ٧٥ .

(٤) من الطويل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ ، المساعد ٢ / ٣٢٠ ، الخزانة ١٠ / ٩٤ ، المغني ٢/ ٧١٠ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٢ ، والخزانة ١٠ / ٩٤ .

(٦) سورة التوبة آية : ١٠٧ .

بعض المغاربة أن يكون القسم جواباً للقسم ، فعلى هذا يكون « لَيحْلِفُنَّ » جواب « إِنْ أَرَدْنَا » .

(ولا يخلو دون استطالة) في المقسم به (الماضي) - فاعل يخلو - (المثبت المجاب به) ، قسم (من اللام مقرونة بـ « قد ») ، نحو : ﴿ لَقد آثَرَكَ اللَّه عَلَيْنَا ﴾ (١) (أو «ربما») ، كقوله :

{٨١٦} لَئِنْ نَزَحت دَارٌ لِلَيْلَى لَرُبَّمَا غَنَيْنَا بِخَيرٍ والدِّيَارُ جَمِيعُ (٢)

(أو « بما » مرادفتها) ،- بالخفض صفة لـ « بما » ، لأنه علم على ذلك اللفظ المستعمل بذلك المعنى ، أي : مرادفة ربما ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

{٨١٧} فَلَئِنْ بَانَ أَهْلُهُ لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ (٣)

أي : لربما ، وذهب غير المصنف إلى أن الباء للسببية ، و « ما » مصدرية لا كافة ، والباء متعلقة بمحذوف مؤخر ، أي : لبهذا حصل ذلك ، (إن كان) الفعل (متصرفاً) ، - كما مر - ، فإن كان جامداً فإنه يقرن باللام وحدها ، كقوله :

{٨١٨} لَعَمْرِي لنعم الحيُّ جَرَّ عليْهِم بِمَا لأُيواتِيهم حُصَينُ بن ضَمْضَمِ (٤)

---

(١) سورة يوسف آية : ٩١ .

(٢) من الطويل ، لمجنون ليلى ، الخزانة ١٠ / ٧٦ ، الهمع ٤ / ٢٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦ ، الدرر ٢ / ٤٧ ، المساعد ٢ / ٣٢١ .

والشاهد فيه قوله : (لربما غنينا) على مجيء الماضي جواب القسم ماضياً مثبتاً باللام مقرونةً بـ « ربما » .

(٣) من مجزوء الخفيف ، الخزانة ١٠ / ٧٦ ، الهمع ٤ / ٢٤ ، المساعد ٢ / ٣٢١ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٤ ، وديوانه : ٣٤٠ .

والشاهد فيه قوله : (لنعم) على وجوب انفراد اللام لعدم تصرُّف الفعل الماضي .

(٤) من ، لزهير بن أبي سلمى .

والشاهد فيه قوله : (لنعم الحي) حيث أغنت اللام - عما ذكر - لأن الفعل غير متصرف ، انظر شرح المعلقات ١١٣ .

وإن وجدت الاستطالة ، فقد يخلوا منهما ، نحو : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴾ [١] جواباً لقوله : ﴿والسَّماءِ ذَاتِ الْبُروج ﴾ [٢] أو من اللام ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [٣] جواباً لقوله : ﴿والشَّمْس وَضُحاهَا ﴾ [٤] ، وإن كان منفياً فدخول اللام عليه شاذ - كما تقدم - ، (وإلا فغير مقرونة) ، أي : وإلا يكن الفعل متصرفاً ، فاللام غير مقرونة بما ذكر ، نحو قوله :

{٨١٩} لَعَمْرِي لَنِعْمَ الْفَتَى مَـالِكٌ ... ... [٥]

لَعَمْرِي لَنِعْمَ الحَيُّ حَيُّهِمُ ... ...

فأغْنَيتِ اللام عمَّا ذكر ، كما أغنت اللام عن « قد » في ، نحو : « إنَّ زيداً لنعم الرَّجلُ » ؛ لأن قد لاتدخل على الجامد ، (وجاء المتصرف أيضاً باللام فقط) ، ومنه : ﴿ لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِه ﴾ [٦]، وحكى سيبويه : « والله لقد كذب » [٧] ، ولا يجوز حذف اللام ، وقد ، على أن بعضهم قال : «ولابد مع اللام من قد ظاهرة ، أو مقدرة » ، (وقد يلي « لقد » ، و « لبما » المضارع الماضي معنى)، كقوله : / /٤٧١/

{٨٢٠} لَئِنْ أَمْسَتْ رُبُوعُهم يَبَاباً لَقَد تَدْعُو الوفُودُ لَها وُفُودَا [٨]

---

(١) سورة البروج آية : ٤ .

(٢) سورة البروج آية : ١ .

(٣) سورة الشمس آية : ٨ .

(٤) سورة الشمس آية : ١ .

(٥) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لنعم الفتى) حيث أغنت اللام عن قد ، وربما ، وما مرادفتها .

(٦) سورة الروم آية : ٥١ لعدم تصرف الفعل الماضي وتمامه : إذا الحربُ أصلت لظاها رجالا .

(٧) في الكتاب ٣ / ١٠٥ : « وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، و الله لكذَبَ » .

(٨) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٥ ، المساعد ٢ / ٣٢٣ ، الهمع ٤ / ٢٤٨ ، ٩ / ٥٣٩ .

وقوله :

{٨٢١} فَلَئِن تَغَيَّر مَا عَهِدْتُ وَأَصْبَحَتْ صَدَفَتْ فَلاَ بَذْل وَلاَ مَيْسُورُ[١]

لَبِمَا تُسَاعِفُ فِي اللِّقَاءِ وَلُبُّها فَرِحٌ بِقُرْبِ مَزَارِهَا مَسْرورُ

لأن المضارع في ذلك قصد به حكاية الحال الماضية ، (ويوجب الاستغناء باللام الداخلة على ماتقدم من معمول الماضي) ، عن « قد » ، فلا يقرن بـ « قد » ، كقول أم حاتم :

{٨٢٢} لَعَمْرِي لَقِدْماً عَضَّنِي الْجُوعُ عَضَّةً فَآلَيْتُ أَنْ لاَ أَمْنَع الدَّهرَ جَائِعاً[٢]

فاستغني باللام في « لَقِدْ ماً » عن « قد » ، (كما استغني) عن النون (بالداخلة على ماتقدم من معمول المضارع) ، كقوله تعالى : ﴿ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[٣] فالمستغنى عنه هنا باللام عن نون التوكيد ، وفي المشبه المستغنى عنه « قد » ، ولم يذكره ، لأنه قد علم مما تقدم ، (وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي ، استغني بجواب الأداة مطلقاً) ، تقدم القسم على الشرط ، أو تأخر عنه ، (إن سبق ذو خبر) ، نحو : « زيدٌ واللَّه إنْ يَقُمْ أَقُمْ ، وزيدٌ إنْ يَقَمْ والله أَقُمْ » فـ « أَقُمْ » في المثالين جواب الشرط ، وجواب القسم محذوف مستغنى عنه بجواب الشرط ، وذكر غير المصنف : أن ذلك على سبيل الجواز لاعلى سبيل اللزوم[٤] ، واحترز « بغير الامتناعي » من لو ، ولولا ، فإنه مستغنى

---

(١) من الكامل ، لعمر بن أبي ربيعة .
والشاهد فيه قوله: (لبما يساعفُ) حيث ولي «لبما مضارعاً هر ماض معنى، انظر:شرح ابن مالك ٣/ ٢١٥ ، الهمع٤ / ٢٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٢ ، الخزانة ١٠ / ٧٦ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦، ديوانه١٣١ .

(٢) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (لقد مَا) حيث استغنى باللام الداخلة على ماتقدم من معمول الماضي ، انظر : سرح العيون ١١٧ ، الخزانة ١٠ / ٧٧ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢١٥ ، المساعد ٢ / ٣٢٣ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٦ .

(٣) سورة آل عمران : ١٥٨ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٩٠ .

بجوابهما مطلقاً تقدم ذو خبر أولا ، نحو : « زَيْدٌ وَاللَّهِ لَو يأتيني لأَكْرَمْتُه ، أو لَو يَأتيني وَاللَّه لأَكْرِمْتُه » ، وقال بعض المغاربة [١] : إذا تقدم القسم حذف جواب لو ، ولولا ؛ لدلالة جواب القسم عليه ، (وإلا) يسبق ذو خبر (فبجواب ماسبق منهما) ، أي : من الشرط والقسم يستغنى به عن جواب المتأخر منهما ، نحو : « واللَّهِ إنْ جِئْتَنِي لأَخْرُجَنَّ ، وإنْ جِئْتَنِي واللَّهِ أَخْرج » ، فاستغنى في المثال الأول بجواب القسم عن جواب الشرط ، وفي المثال الثاني بجواب الشرط عن جواب القسم ، وهذا الاستغناء واجبٌ ، يرشد إلى ذلك قوله في " الخلاصة : « واحْذِف لَدى اجْتِمَاع شَرْطٍ وَقَسم :٠ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ / فَهُو مُلْتَزَمْ [٢] (وقد يغني حينئذ) ، أي : حين إذا لم يسبق ذو / ٤٧٢ / خبر، (جواب الأداة مسبوقة بالقسم) ، كقول ذي الرمة .

{٨٢٣} لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَما تَرَى تَبَارِيح مِنْ مَيٍّ فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ [٣]

فحذف جواب القسم ، واستغنى بجواب الشرط مع أن القسم متقدم ، هذا قول الفراء[٤] وأتباعه ، والجمهور[٤] على المنع ، وما ورد مما ظاهره ذلك أُوِّلَ على أن لام « لئن » زائدة .

(وقد يقرن القسم المؤخر) عن الشرط (بفاء فيغني) هو و (جوابه) عن جواب آخر للشرط، ومراده أن القسم وجوابه جواب الشرط ، لا أن جواب الشرط محذوف أغنى عنه جواب القسم ، كما يُفْهَمُ من كلامه ، ومن شواهده قوله :

---

(١) المساعد ٢ / ٣٢٤ .

(٢) في باب عوامل الجزم ص ٥٩ .

(٣) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (فللموت أروح) حيث استغنى بجواب الأداة عن جواب القسم مع تقدمه ، انظر : ديوانه ٢ / ١٢١٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢١٦ ، المغني ١ / ٢٦١ ، المساعد ٢ / ٣٢٥ ، السلسيلي ٢/ ٦٩٧.

(٤) المساعد ٢ / ٣٢٥ .

٨٢٤ فإمَّا أَعِشْ حَتَّى أَدِبَّ عَلَى العَصَا فَوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بالمسَالِمِ (١)

فالفاء وما دخلت عليه من القسم وجوابه جواب الشرط ، (وتقرن أداة الشرط) ، « إن » ، أو غيرها (المسبوقة) بقسم ملفوظ به ، أو مقدر (بلام مفتوحة) ، نحو : ﴿ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِم لَئِنْ أَمَرْتَهُم لَيَخْرُجُنَّ ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ لَئِنْ لَم يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ ﴾ (٣) ، فـ « إنْ » في المثال الأول مسبوقه بقسم ملفوظ به ، وفي الثاني بقسم مقدر ، وفي الحالين مقترنة بلام مفتوحة ، (تسمى الموطئة) ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم الملفوظ قبلها ، أو المقدر ، وتسمى المؤذنة أيضاً ؛ لأنها آذنت بالقسم ، أي : أعلمت ، وأكثر مايكون مع إن ، ويكون مع غيرها قليلاً ، كقوله :

٨٢٥ لَمَتَى صَلَحْتَ لِيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحُ وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلاَ (٤) .

(ولاتحذف) اللام (والقسم محذوف إلا قليلاً) ، فمن حذفها والقسم محذوف : ﴿ وإِنْ لَم يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾(٥)، ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُم إِنَّكم إذا لمشركون ﴾(٦) وقال سيبويه : «لابد من هذه اللام مظهرة أومضمرة » (٧) ، وقال المغاربة : « أنت فيها بالخيار بين الذكر والحذف» (٨) ،

---

(١) من الطويل ، لقيس بن العيزارة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢١٧ ، الهمع ٤ / ٢٥٣ ، السلسيلي ٢/ ٦٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٩٢.

(٢) سورة الأنعام آية : ١٠٩ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٦٠ .

(٤) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لمتى) على جواز اقتران اللام الموطئة مع غير « إنْ » وهو قليل ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٨ ، المغني ١ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٢٥ ، الدرر ٢ / ٥١ .

(٥) سورة المائدة آية : ٧٣ .

(٦) سورة الأنعام آية : ١٢١ .

(٧) « لأنها لليمين » الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٨) المساعد ٢ / ٣٢٦ .

(وقد يجاء بـ « لئنْ » بعدما يغني عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام) ، كقوله :

{٨٢٦} أَلِمِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ الْبَيْنَ قَدْ أَفِـدَا / قَلَّ الثَّواءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا (١) /٤٧٣/

فـ « لام » لئن زائدة ، لئلا يلزم حذف جوابين جواب القسم ، وجواب الشرط ، وذلك إجحاف وماقبلها دليل جواب الشرط المحذوف .

« فصـــل »

(لا يتقدم على جواب قسم معموله) ، فلايجوز : « والله زيداً لأضْرِبَنَّ » ؛ لأن ماله صدر الكلام لايعمل مابعده فيما قبله ، (إلا إنْ كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً) ، فيجوز ، لأنهم توسعوا في الظروف ، والمجرورات ، فمن تقديم الظرف ، قول الأعشى :

{٨٢٧} رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٍ لانَتَفَرَّقُ (٢)

فـ « عوض » ظرف معمول « نَتفرَّق » ، ومن تقديم الجار والمجرور ، قوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ (٣) فـ « عَمَّا قَلِيلٍ » ، معمول « يُصْبِحُنَّ » ، والمغاربة نصوا على المنع مطلقاً، في المثبت ، والمنفي بما ، وإنْ ، واختلفوا في المنفي بلا ، وصححوا المنع مطلقاً(٤) ، وفي

---

(١) من البسيط ، لعمر بن أبي ربيعة .
انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢١٨ ، المغني ١ / ٢٦١ ، الخزانة ١١ / ٣٣٩ ، المساعد ٢ / ٣٢٦ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٨

(٢) من الطويل .
انظر : ديوانه ١٢١ ، الخصائص ١ / ٢٦٥ ، الإنصاف ١ / ٤٠١ ، المغني ١ / ١٦١ ، الخزانة ٧ / ١٣٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢١٨ ، المساعد ٢ / ٣٢٧ .

(٣) سورة المؤمنون آيه : ٤٠ .

(٤) صححه أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٩٢ .

البسيط لابن العلج [١] : « هذه اللام لايعمل مابعدها فيما قبلها » ، وأجازه الفراء وأبو عبيدة[١] ، (ويستغنى للدليل كثيراً بالجواب عن القسم) ، نحو : « لأَقُومَنَّ ، أوْ لَقد قَامَ زَيْد » ، والأصل : «واللَّهِ لأقُومَنَّ ، أَوْ لَقد قَامَ زَيْدٌ » ، فحذف القسم ، واستغنى بالجواب عنه ، واختلف في اللام[٢] ، من نحو : « لزيدٌ مُنْطلِق » ، من غير قسم في اللفظ ، فقال البصريون : « هي لام الابتداء[٣] ، لا القسم، وقال الكوفيون : « هي لام قسم » .

(و) يستغنى (عن الجواب بمعموله) ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ﴾ [٤] ، فـ«يَوْمَ» معمول لجواب محذوف تقديره : لتُبْعَثُنَّ ، فحذف جواب القسم ، واستغنى عنه بمعموله ، ويحتمل غير ذلك ، ولايثبت الحكم بمحتمل ، (أو) يستغنى عن الجواب (بقسم مسبوق ببعض حروف الإجابة) ، وهي : بلى ، و لا ، ونعم ، وإي ، بكسر الهمزة وسكون الياء ، وأجل ، وجير ، وكذا «إنَّ » بكسر الهمزة وتشديد النون في ، كقولك لَمنْ قال : أَتَفْعَل كَذَا ؟ : بَلى وَاللَّهِ ، ولا وَاللَّهِ ، ونعَمْ وَاللَّهِ ، وإِيْ وَاللَّهِ ، وَأَجَلْ وَاللَّهِ ، وَجَيْرِ وَاللَّهِ ، وإنَّ واللَّهِ ، قال الله تعالى : ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ . قَالُوا : بَلَى وَرَبِّنَا ﴾ [٥] أي : إنه لحق ، فجملة : إنه لحق ، جواب القسم ، فحذفت استغناءً عنهـا بـ « بلى » الواقعة في جواب الاستفهام ، فظهر من هذا أن القسم لامدخل له في الدليل ، وعبارته ،تقتضي أنه هو الدليل ، وأن حرف الإجابة مصاحب للدليل لا دليل ، فليتأمل .

(والأصح كون « جَيْر » منها) ، أي : من أحرف الإجابة ، بمعنى : نعم ، (لا اسماً بمعنى حقاً) ، لأن كل موضع وقعت فيه «جير» يصلح أن تقع فيه « نعم » ، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن يوقع فيه « حقاً » ، فإلحاقها بـ « نعم » أولى ، وأما تنوينها في قول الشاعر :

---

(١) المساعد ٢ / ٣٢٧ .
(٢) انظر الإنصاف ١ / ٣٩٩ ، مسألة رقم (٥٨) .
(٣) في الأصل : هي لام ابتداء .
(٤) سورة النازعات آيه : ٦ .
(٥) سورة الأنعام آية : ٣٠ .

{٨٢٨} وَقَائِلَةٍ أَسِيتَ فَقُلْتُ : جَيْرٍ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ [١]

فلا دلالة فيه على اسميتها ، لاحتمال أن يكون من تنوين الضرورة ، أو من تنوين الترنم، تشبيها لآخر النصف بآخر البيت ، وهما لايختصان بالأسماء ، وفي النهاية ماملخصه : أن جَيْرِ على ضربين : حرف فتكون مبنية على الكسر ، (وقد تفتح راؤها) ، ولايجوز تنوينها ، ومعناها حينئذ تصديق الخبر ، واسم ، فيجب بناؤها على الكسر ، ويمتنع الفتح ، ويجوز فيها التنوين وتركه ، ولها حينئذ استعمالان ، أحدهما : أن تكون [بمعنى] [٢]حقاً ، والثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى : أعترف ، أو بمعنى : صدقت ، وقيل : ظرف وبني لقلة تمكنه ، حكاه ابن أبي الربيع في الملخص ، (و) جير (ربما أغنت هي ولاجرم عن لفظ القسم) ، حال كون القسم (مراداً) ، كقوله :

{٨٢٩} قَالُوا : قُهِرْتَ ، فَقُلْتُ : جَيْرِ لَيَعْلَمن عَمَّا قَلِيلٍ أَيُّنَا الْمَقْهُورُ [٣]

وكقول بعض العرب : « لاجَرَمَ لآتِيَنَّكَ ، وَلاَ جَرَمَ لَقَدْ أَحْسَنْت إِلَيْكَ »، حكاه الفراء [٤] ، فاستغنى بـ « جير » في الأول ، و بـ « لاجرم » في الثاني عن لفظ القسم مع إرادته ، وقد يدعى أن الذي أغنى عن القسم إنما هو الجواب بدليلين ، أحدهما : أنه قد جاء القسم مصرحاً به بعد «لاجرم» ، كقول بعض العرب : « لاَجَرَم واللَّهِ لأُفَارِقَنَّك » ، ولا يجمع بين العوض والمعوض ، وثانيهما: إنك لو لم تذكر « لاجرم» كان الإغناء موجوداً ، (وقد يجاب بـ «جير» دون إرادة قسم)،

---

(١) من الوافر ،منسوب لذي الرمة ، وليس في ديوانه ، المغني ١ / ١٢٨ ، الخزانة ١٠ / ١١١ ، الهمع ٤/ ٢٥٧ .

(٢) زيادة لصحة السياق .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٠ ، المساعد ٢ / ٣٢٨ ، الارتشاف ٢ / ٤٩٥ ، الهمع ٤ / ٢٥٧ ، السلسيلي ٢ / ٦٩٩ ، والشاهد فيه قوله : (جير) حيث أغنت عن لفظ القسم .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ٨ .

كقوله :

{٨٣٠} وَقَائِلَةٍ أَسِيت ، فَقُلْتَ : جَيْرٍ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّـهْ [١]

فيجاب بها دون إرادة القسم ، كما يجاب بأخواتها إلا إي ، فإنها لاتستعمل إلا مع [٢] القسم، و« أسي » في البيت خبر مبتدأ محذوفٍ .

* * *

(١) من الوافر ،منسوب لذي الرمة ، وليس في ديوانه ، المغني ١ / ١٢٨ ، الخزانة ١٠ / ١١١ ، الهمع ٤/ ٢٥٧ .

(٢) في « ب » « في » : بدل : مع سهو .

﴿٤٠﴾ بَـابُ الإِضَافَةِ

وهي لغة : الإمالة ، ومنه قولك : أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِط ، أي : أملته ، وتطلق اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه : « هذا باب الإضافة ، وهي النسبة .»[١] انتهى ، وعلى المذكور في هذا الباب[٢] أيضاً .

واختلف في المتضايفين ، فقال الأكثرون : المضاف هو الأول ، والمضاف إليه هو الثاني ، وقيل: بالعكس ، وأجاز بعضهم أن يقال : كل واحد منهما على كل من الأول والثاني ، ومذهب الأكثرين هو الصحيح ؛ لأن الأول يستفيد من الثاني تعريفاً ، أو تخصيصاً ، فكان ملصقاً به .

(المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه) ، جنس ، يشمل الموصول ، والمركب المزجي ، والموصوف بصفة لازمة ، وهو أحسن من : كجزء اسم ، لتناوله للاسم ، والجملة والحرف المصدري، حال كون المضاف (خافضاً له) ، أي : لما يليه ، وهو فصل أخرج به الموصول ، وما ذكرَ معه ، وسلم الحد للمضاف ، وكون المضاف هو الخافض للمضاف إليه ، هو قول سيبويه[٣] وأتباعه، وهو الصحيح ، لاتصال الضمير به ، وإنما يتصل بعامله ، وذهب الزجاج[٤] إلى أن الخافض للمضاف إليه معنى اللام ، قال : « لأن الاسم لايخفض »[٥] ، وذهب قوم[٥] إلى أن الخافض حرف مقدر ، وهو اللام ، أو من ، ثم بين أن الإضافة المحضة على ثلاثة أقسام : (بمعنى «في » إن حسن تقديرها وحدها) ، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو : ﴿مَكْرُ

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

(٢) في ب : « في باب ، هذا الباب » وشطبت « باب » .

(٣) الكتاب ١ / ٤١٩ .

(٤) في الأصل و « ب » : « وزعم قوم إلى » ، والصواب ما أثبت .

(٥) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٧٢ ، الهمع ٤ / ٢٦٥ ، الشرح الكبير ٢ / ٧٥ ، الخصائص ٣ / ٢٦ .

اللَّيلِ ﴾ [١] و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [٢] ، قال أبو حيان : « وكون الإضافة بمعنى " في " ، لا أعلم أحداً ذهب إليها غيره »[٣] ، وفي شرح الألفية لابن المصنف : « أن الذي عليه سيبويه ، وأكثر المحققين / أن الإضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنى « من » وموهم الإضافة بمعنى «في» محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز » . . . وأطال في الرد على والده [٤] . /٤٧٦/

(وبمعنى « من » ، إنْ حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني) ، نحو : « ثوب خزٍّ ، وبابُ سَاجٍ » ، فإن لم يصح الإخبار عن الأول بالثاني ، نحو : « يدُ زيدٍ » ، فالإضافة فيه بمعنى اللام ، عند ابن السراج [٥] والفارسي[٦] ، وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح[٧] ، وقال ابن كيسان[٧] والسيرافي [٨] : بمعنى« من » ؛ لأن المضاف جزء من المضاف إليه ، وإن لم يصلح فيه الإخبار، (وبمعنى « اللام » تحقيقاً) ، كـ « غلام زيدٍ » ، و « سرْجُ الدَّابةِ » ، (أو تقديراً) ، كـ«عند زيد مال ، ومع خالد رجالٌ » ، وغير ذلك من الظروف المضافة ، فإنه يقدر فيها معنى اللام ، وإن لم يصلح إظهارها حفظاً للقاعدة ، كما يقدر فيها معنى « في » ، وإن لم يصلح إظهارها ، وكما يقدر معنى « من » في التمييز ، وإن لم يحسن[٩] تقدير لفظها ، لأن الأصل في الإضافة أن تكون بمعنى اللام[١٠] ، (فيما سوى دينك) ، النوعين المتقدمين ، وهما معنى « من » ، أو « في » ، وزاد

---

(١) سورة سبأ آية : ٣٣ .
(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٦ .
(٣) الارتشاف ٢ / ٥٠٢ ، بتصرف .
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٠ ، ٣٨١ .
(٥) الأصول ٢ / ٥ .
(٦) الإيضاح العضدي ٢٧٨ .
(٧) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤٢ .
(٨) الارتشاف ٢ / ٥٠١ .
(٩) قول: « يحسن تقدير لفظها ، من هامش الأصل، وعليها صح، وهي بدل قوله في المتن: يصلح إظهارها .
(١٠) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٥٠٢ : « والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص ، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكروه ، ولا على نيته ، وإن جهات الاختصاص متعددة يُبين كل منهما الاستعمال» .

الكوفيون[١] : الإضافة بمعنى « عند » ، قالوا : تقول : هذه ناقَةٌ رَقُودٌ الحَلَبِ ، معناه : رقود عند الحلب .

(ويزال ما في الإضافة من تنوين) ، ظاهر ، كـ « غلام زيد » ، أو مقدر ، كـ « أَسَاوِرَ فِضَّةٍ » (أو نون تشبهه) ، وهي نون المثنى ، والمجموع على حده ، وما حمل عليهما ، نحو : « غُلامِيك ، واثنيك ، وزيديك وعشريك » ، (وقد تزال منه تاء التأنيث إن أمن اللبس) ، كقراءة بعضهم [٢] ، ﴿ لأعدُّوا لهُ عُـدَّهُ﴾[٣] ، وقوله :

٨٣١ وَنَارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بادرتُ قَدْحَهَا حَيا النَّارِ [قد][٤] أوقَدْتُها لِلْمُسَافِرِ[٥]

والأصل : عِدَتَهُ ، وحياة النار ، هذا مذهب الفراء [٦] ، والمانع يجيبُ : بأن هذه القراءة شاذة، والبيت ونحوه من ترخيم الضرورة ، فإن خيف التباسُ مذكر بمؤنث ، أو مفرد بجمع ، لم تحذف ، فلايقال ، في ابنة : ابنك ، ولا في تمرة ، تمرك ، بحذف التاء ، (ويتخصص) ، المضاف (بالثاني)،/ /٤٧٧/ أي : المضاف إليه ، (إن كان) الثاني (نكرة) ، نحو : « غلام رجل » ، (ويتعرف) الأول (به) ، أي : بالثاني (إن كان) الثاني (معرفة) ، نحو : « غلام زيد » (مالم يوجب تأوله بنكرة وقوعه موقع مالا يكون [معه][٧] معرفة) ، نحو : « لاَ أَبَاكَ ، وَرُبَّ رجُلٍ وأخيه ، وكم ناقةٍ وفصيلها،

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٢ .

(٢) « هو محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية » ، البحر المحيط ٥ / ٤٨ .

(٣) سورة التوبة آية : ٤٦ .

(٤) [ ] ساقط من المخطوطتين .

(٥) من الطويل ، لكعب بن زهير .

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٢٥ ، لمساعد ٢/ ٣٣١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٠١ ، السلسيلي ٢/ ٧٠٢ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٤١ .

(٧) ساقطه من الأصل و « ب » مثبتة في شرح ابن مالك ٣ / ٢٢٥ ، والمساعد ، والسلسيلي .

وفعل ذلك جهده » ، فهذه المضافات إلى المعرفة ، لم تكتسب التعريف ؛ لأنها تؤول بالنكرة ؛ لأن «لا» الجنسية ، و « رب » ، و « كَمْ » ، لاتعمل في المعارف ، والحال واجبة التنكير ، (أو عدم قبوله تعريفاً ؛ لشدة إبهامه ، كـ « غير » ، و « مثل" » ، و «حسب») ،في نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلكَ ، أوْ غَيْرِكَ ، أوْ حَسْبِك مِنْ رَجُلٍ» [1]، فهذه المضافات وشبهها باقية على تنكيرها ، بدليل وقوعها نعتاً للنكرة، واختلف في سبب ذلك ، فقال ابن السراج ، والسيرافي [2] : « شِدَّةُ إبْهَامِها ؛ وذلك أن غيراً ، و مثلاً ، وحسباً صالحة لكل مغاير ، ومماثل ، ومكافئ » ، وقال سيبويه[٢٠] والمبرد : « لأنها بمعنى اسم الفاعل الذي لايتعرف بالإضافة » ، والمعنى : بِرَجُلٍ مُغَايِرٍ لَكَ ، أَوْ مماثل لك ، أو كاف لك من غيره، (أو) مالم (تكن إضافته غير محضة) ، كـ « ضارب زيدٍ » (ولا شبيهة بمحضة) ، كـ«مسجد الجامع » ؛ (لكونه) ، أي : المضاف (صفة) ، من اسم فاعل للمبالغة وغيرها ، أومفعول ، أو صفة مشبهة (مجرورها مرفوع بها في المعنى) ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلا حَسَنُ الخُلُقِ، محمود الخلق » ، (أو منصوب) ، نحو : « رَأَيتُ رَجُلاً مُكْرِمِ زيداً ، أو شراب العسل » ، فالإضافة في هذه المثل ونحوها غير محضة ، ولا شبهة بمحضة ؛ لأنها في نية الانفصال ؛ لأن الموضع للفعل ، فلو لم يكن المضاف صفة ، نحو : « ضَرْبُ زَيْدٍ » ، ولا المضاف إليه مرفوع أو منصوب ، نحو : «سحْقُ عِمَامَةِ ، وَكِرَامُ النَّاسِ » ، فالإضافة فيهما[٣] محضة ، وليست إضافة الوصف لمعموله على معنى حرف، على الصحيح / ، (وليس من هذا) أي : مما إضافته غير محضة : (المصدر المضاف إلى مرفوعه) نحو : قِيَامُ زَيْدٍ ، (أو منصوبه) نحو : أَكْلُ الطَّعَامِ ، (خلافاً لابن برهان وابن الطراوة ، فقد ذهبا إلى أن إضافته غير محضة ، (ولا أفعل التفضيل) ، لأن سيبويه نص على أن إضافته /٤٧٨/

---

(١) في الأصل : مررت برجل غيرك أو مثلك » ، وعكس في « ب » .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٧٥ ، وانظر الكتاب ١ / ٤٢٢

(٣) في الأصل « فيها » .

محضة ، (ولا الاسم المضاف إلى الصفة) نحو: ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [١] ، (خلافاً للفارسي) ، فقد ذهب إلى أن الإضافة فيه غير محضة ، لشبهها بإضافة حسن الوجه ، والأصل في كل منهما الانفصال ، والتقدير ، الدار الآخرة . (بل إضافة المصدر وأفعل التفضيل محضة) ، أما المصدر ، فالدليل على أن إضافته محضة : نعته بالمعرفة نحو:عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً ، أَوْ عمروٍ زيدٌ الشديدُ وتشبيهةُ بـ " حسن الخُلُق " و " مُكْرِم زَيْد " ضعيف ، لأن الفرق بينهما : أن الوصف متحمل ضمير، وبه يتحقق الإنفصال عن الإضافة ، والمصدر ليس كذلك . وأما أفعل التفضيل فقد نص على ذلك سيبويه [٢] ، (وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة ، لا محضة) ، وهذا اختيار المصنف [٣] ، والمشهور عند النحاة تقسيم الإضافة إلى : محضة ، وغير محضة ، وتقرير ما اختاره المصنف : أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم ينو معه ضمير ، كما نوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها ،وانفصالاً من قبل أن المعنى على التبعية ، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف مراعاة لشبهة بالمتصل لفظاً ونية ، وهذا النوع مقصور على السماع ، وقال الفراء [٤] وبعض البصريين : لا حاجة إلى تأويل ، لاختلاف اللفظين ، ونقل عن الكوفيين [٥] ،

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ١٠٩.

(٢) الكتاب ١ / ٢٠٤ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٥٠٥ : " وذهب الفارسي وأبو الكرم بن الدباس وغيرهما : إلى أن إضافة الاسم إلى صفته غير محضة ، فلا تتعرف ، وحكى هذا عن الأستاذ أبي علي ، وذهب غيرهم : إلى أنها محضة ،وإلى هذين القسمين قسم الناس الإضافة ، وهما : محضة ، وغير محضة ، وذهب ابن مالك: إلى أنَّ هذه الإضافة شبيهة بالمحضة ، ولا أعلم له سلفاً في ذلك ، ومثال ذلك : صلاة الأولى، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وبقلة الحمقاء ، وحبة الحضراء ، وليلة القمراء ، ويوم الأول وساعة الأولى ، وليلة الأولى ، وباب الحديد ، فهذه كلها أصلها : الصلاة الأولى ، وكذلك باقيها ، هي قبل الإضافة كموصوف وصفته " .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٣٠ ، وينظر : (ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ ،والدر المصون ٤ / ٦٠) .

(٥) الإنصاف ٢ / ٤٣٦ .

وقال الجمهور [١] : لابد من التأويل ، ثم قال الأكثرون ، هو على حذف الموصوف : أي صلاة الساعة الأولى . أي من الزوال ،ومسجد الوقت الجامع ، ودار الحياة الآخرة وقيل [٢] : الأول يراد به المسمى، والثاني الاسم ، أي : الصلاة التي تسمى بالأولى . (وكذا إضافة المسمى إلى الاسم) ، نحو : «جاءني سعيد كرز » ، وشهر رمضان ،ويوم الخميس، أي: مسمى كرز ، وكذ الباقي ، وإنما أولو الأول: بالمسمى ، والثاني : بالاسم ، لأن الثاني أعرف من الأول ، أو أخص وضعاً ، وغير المصنف يرى : أن إضافته محضة (والصفة إلى الموصوف) نحو قولهم : سَحْقُ عَمَامةٍ [٣] ، وَجَرْدُ[٣] قطيفه ، أي : عِمَامة سَحْقٌ ، وَقَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، وقوله :

{٨٣٢} إِنَّا مُحيُّوكِ يَاسلمى فَحَيِّنَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فاسْقِينَا [٤]

أي: الناس الكرام ، قال ابن عصفور [٥] ، والإضافة في هذا غير محضة ، وقال غيره [٦] : محضة ، وقول المصنف [٧] ثالث ، ولاينقاس : لايقال في " جاءني زيْدٌ الظَّرِيفُ : ظريفُ زَيْدٍ، (والموصوف إلى القائم مقام الوصف) . كقولهم [٦] في " زيد " الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم: "زيد الخير" زيدُ الخيلِ. أي: صاحب الخيل ، لأنه كان صاحب خيل كريمة، وقوله :

---

(١) ينظر : (الإيضاح العضدي ١ / ٢٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٦ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ ، والدر المصون ٤ / ٦٠٠، والهمع ٤ / ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٢٤٢ ، وسحق بمعنى : باليه ، وانظر أوضح المسالك ومصباح السالك٣/ ٩٢ .

(٤) من البسيط ، للمرقش الأكبر ،
والشاهد فيه قوله : (كرام الناس) على إضافة الصفة إلى الأسم . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣١ ، المساعد ٢ / ٣٣٤ ، شعراء النصرانية ٢٨٦ ومصباح السالك ٣ / ٩٢ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٧ ، المفضليات ٤٣٠ ، البيان والتبيين ٢/ ٣٣٧ ، المحاسن ٧٧ ، عيون الأخبار ١/ ١٨٩ .

(٥) انظر المقرب ١ / ٢١٣ ، والشرح الكبير ٢/ ٧١ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٧ .

{٨٣٣} فَإِنَّ قُرَيْشَ الحَقَّ لَم تَتَّبِعِ الهَوىَ وَلَـن يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمِ(١)

أي : قريشاً أصحاب الحق . (والمؤكَّد إلى المؤكَّد) كـ " حينئذ " ويومئذ ، وقوله :

{٨٣٤} فَقُلْتُ : انْجُوا عَنْهَا نَجا الجِلْدِ إِنَّهُ سَيُرْضِيكُما مِنْها سَنَامٌ وَغَارِبُهْ(٢)

يقال : نجوت جِلْد البعير عنه وأنجيْتُه سَلَخْتُه ، لأن « النجا » بالقصر : وهو : الجلد ، فكأنه قال : الجلد الجلد ، فأضاف المؤكَّد إلى الموكَّد ، (والملغي إلى المعتبر) ، كقولهم : « جَاءَنِي آلُ زَيْدٍ »، وَ « لَقِيتُ مِنْه أَخَا المَوتِ » ، أي : الموت ، ومنه عند الفارسي(٣) ﴿كَمَنْ مَثَلُه فِي الظُّلُمَاتِ﴾(٤) أي: كمن هو في الظلمات ،و ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيها أَنْهارٌ ﴾ (٥) ، أي : الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار ، (والمعتبر إلى الملغي) ومعنى كونه ملغياً : أنه لايعتد به إلا كما يعتد بالخرف الزائد الموكَّد ، ومنه قوله الحطيئة .

{٨٣٥} وَلَوْ بَلَغَتْ عَوَّا السَّمَاكِ قَبِيلَةٌ لَزَادَتْ عَلَيْها نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ (٦)

وحاصل ماذكره من الشبيهة بالمحضة سبعة أنواع :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه . والشاهد وضحه الشارح انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٢ ، المساعد ٣٣٤ .

(٢) من ، قاله أبو الجراح ، وقال الصاغان أبو العمر الكلابي وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة فقالا إنها مزولة فقال معتذراً لهما : أي نجوا عن الناقة من نجوت جلد البعير إذا سلخته وكذلك أنجيته .
والشاهد : في (نجا الجلد) حيث أضاف المذكر إلى المؤكد ، لأن النجا مقصور هو الجلد ، ط : حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٢٤٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٤ ، وانظر حاشية الصبان ٢ / ٢٤٣ .

(٤) سورة الأنعام آية : ١٢٢ .

(٥) سورة محمد آية : ١٥ .

(١٦) من الكامل : شرح ابن مالك ٣/ ٢٣٥، وإرتشاف الضرب ٢ / ٥٠٨ .ورواية الديوان ص :١٤٠ دون السماء بدل عوّا السماك وتغلت بدل : تعلت .

إضافة الموصوف إلى الصفة ، وعكسه ، والإسم إلى المسمى ، والموصوف إلى القائم مقام الوقف ، والمؤكَّد إلى التأكيد ، والملغي إلى المغتبر ، وعكسه .

فصـــل

(لايتقدم [١] على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه) ، فلا يقال في : « جَاءَنِي غُلَامُ مُكْرِمِ زيداً » : جَاءَنِي زَيْداً غُلَامُ مُكْرِمٍ ؛ لأن المضاف إليه كصلة الموصول[٢] ، فلا يتقدم معموله على المضاف ، كما لايتقدم معمول الصلة على الموصول ، (إلا على « غير ») حال كونه (مراداً به نفي) ، إذا كان مضافاً، فإنه يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس «غير » ، كما يجوز أن يتقدم معمول المنفي بـ « لن ، ولم ، ولا » ، ومن شواهد ذلك قوله :

{٨٣٦} فَتىً هُو حَقاً غيرِ مُلْغٍ تَوَلَّهُ وَلاَتَتَّخِذ يَوْماً سِواهُ خَلِيلاً [٣]

وقوله :

{٨٣٧} إِنْ امْرأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ [٤]

والأصل : غير ملغ حقاً ، وغير مكفور عندي ، والصحيح عند المغاربة : المنع مطلقاً [٥] ؛ ولو لم يرد بغيرْ نفيٌ امتنع التقديم عليها اتفاقاً ، فلا يجوز في : « أَكْرِمِ الْقَوْمَ غَيرَ شَاتِمٍ زَيْداً » ، تقديم «زيداً » على «غير شاتم » / ، (خلافاً للكسائي[٦] في جواز : أنتَ أَخَانَا أَوَّلُ ضَارِبٍ) ، بمعنى : / ٤٧٩ / أنتَ أَوَّلُ ضَارِبٍ أَخَانَا ، حكاه عنه ثعلب [٧] ، والصحيح المنع [٧] .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٢٣٦ : « لايقدم » وكذا المساعد والسلسيلي .

(٢) في الأصل : كصلة المضاف .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦ ، الهمع ٤ / ٢٧٨ ، المغني ٢/ ٧٥٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٠٦ .

(٤) من البسيط ، لأبي زبيد الطائي ، الكتاب ٢ / ١٣٤ ، الإنصاف ١ / ٤٠٤ ، لمغني ٢ / ٧٥٢ ، ابن يعيش ٨/ ٦٥ ، الهمع ٤ / ٢٧٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦ .

(٥) انظر الارتشاف ٢ / ٥٠٩ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥١٠ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٦ .

(ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه) ، جوازاً (إن صح الاستغناء به) ، عن المضاف ، (وكان المضاف بعضه) ، أي : بعض المضاف إليه ، وتحته صورتان : أن يكون بعضاً للمؤنث ، وهو مؤنث ، كقوله :

{٨٣٨} إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدُ أَبِي اليَتِيمِ [١]

وبعض السنين سنة ، وهو مؤنث ، وأن يكون بعضا للمؤنث ، وهو مذكر ،كقوله :

{٨٣٩} وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ [٢]

فـ « صدر » مذكر ، وهو بعض مؤنث ، (أو كبعضه) ، وتحته صورتان أيضاً : أن يكون وصفاً في المؤنث ، كقوله :

{٨٤٠} مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَت أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ [٣]

والأخرى : أن يكون وصْفاً فيه ، ولكنه صالح للحذف ، والاستغناء عنه بالثاني ، كقولهم : «اجْتَمَعَتْ أَهَلُ الْيَمَامَةِ »[٤] ، ولو لم يصح الاستغناء عن الأول بالثاني في الصور الأربع امتنع

---

(١) من الوافر ، لجرير .
انظر : ديوانه ١ / ٢١٩ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، والخزانة ٤ / ٢٢٠ . ابن يعيش ٥ / ٩٦ ، شرح ابن مالك ٣/ ٢٣٧ .

(٢) من الطويل ، للأعشى .
انظر : ديوانه ١٨٣ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، المغني ٢ / ٥٦٧ ، المقتضب ٤ / ١٩٧ ، الهمع ٤ / ٢٧٩ .

(٣) من الطويل ، لذي الرمة ديوانه ٢ / ٧٥٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٧ ، الكتاب ١ / ٥٢ ، الأشموني ٢ / ٢٤٨ .
والشاهد فيه قوله : (تسفهت) حيث أنثه أن فاعله مذكر وهو مر الرياح ، لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

(٤) الكتاب ١ / ٥٣ .

جواز التأنيث ، فيما ذكر وأشباهه ، قال الأخفش : « لاتقول العرب : قُطِعَتْ رَأْسُ هِنْدٍ »[١] ، وإن كان مذكراً بعض مؤنث لأنك لو قلت : « قُطِعَتْ هِنْدٌ » وأنت تعني رأسها ، لم يفهم ذلك من اللفظ ، وزاد الفارسي [١] صورة خامسة[لما][٢] يجوز تأنيثه ، وهو أن يكون المضاف إلى مؤنث كله، كقول عنترة :

{٨٤١} جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقةٍ كالدِّرْهَمِ [٣]

والتأنيث في هذه الصورة أفصح منه في الصور الأربع السابقة ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [٤] ، ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [٤] .

(وقد يرد مثل ذلك في التذكير) ، فيذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه إن صح الاستغناء / بالمضاف إليه عن المضاف ، وكان المضاف بعض المضاف إليه ، أو كبعضه على وزان / ٤٨٠ / ماتقدم ، إلا أنه قليل بالنسبة إلى ماقبله ، كقوله :

{٨٤٢} بهجة الحُسْنِ فَاتِنٌ فَاغْضُضِ الطَّرْ فَ لِتَكْفِي[٥] صَيْدَ الظِّبَاءِ الأَسُودَا [٦]

وقول الآخر :

---

(١) المساعد ٢ / ٣٣٩ .

(٢) [ ] زيادة للسياق .

(٣) من الكامل ، من معلقته انظر الزوزني ص ١٩٦ .
والشاهد فيه قوله : (جادت) حيث أنث مع إسناده إلى لفظه كل ، لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه، انظر: المغني ١ / ٢١٧ ، العيني ٣ / ٣٠٨ ، الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، الهمع ٤ / ٣٨٢ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٣٠ ، ٢٥ .

(٥) في الأصل و « ب » « لِيُلْفِي »

(٦) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، والشاهد فيه (فاتن) حيث ذكره لسريان التذكير من المضاف إليه. انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٣٨ .

{٨٤٣} رُؤْيَةَ الْفِكْرِ مَايَئُول لَـه الأمْـــ ـــرُ مُعِينٌ عَلى اجْتِنَابِ التَّـوانِـي [١]

فلو لم يصح الاستغناء بالمضاف إليه لم يؤنث مذكر ، ولم يذكر مؤنث ، نحو : « حَسُنَ غُلامُ هِنْدٍ ، وكَرُمَتْ أُمُّ زَيْدٍ » زاد ابن عقيل : « وما صلح للحذف ، وليس بعضاً ، ولا كبعض ، نحو : « يَوم الْجُمعَةِ ، وذاتُ صَباحٍ » ، لم يعامل بذلك [٢] ، ولم يتعرض لذلك المرادي ، (ويضاف الشئ) إلى الشئ (بأدنى ملابسة) بينهما ، كـ « ثمرةُ الْبُسْتَانِ ، وغنم الراعي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ [٣] ، لما كانت الْعشيةُ والضُّحَى طرفي النهار صح إضافة إحداهما إلى الأخرى .

« فصْـــل »

(لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ، منها : مامَرَّ في الظروف) ، كـ « عند ، ولدى ، وحيث » ، وسائر ماسبق ، (والمصادر) ، كـ « سبحانَ اللَّه » و « بَله زَيْدٍ » بالإضافة ، (والقسم) ، كـ« عَمْرُكَ اللَّه ، وقَعيدَكَ الله » ، وماسبق في الاستثناء ، كـ « سِوىَ ، و بَيْدَ » ، (ومنها : حُمَادَى) بضم الحاء المهملة ، (وقُصَارَى) ، بضم القاف ، ومعناهما : الغاية ، يقال : « حُمَادَاكَ أَنْ تَفْعَل كَذَا» ، أي : غايتُك ، و « قصارَاكَ أن تفعل » ، أي : غايةُ أَمْرِكَ وما تقتصر عليه أن تفعل ، وفي قُصَارَاك ثلاث لغات : إثبات الألفين ، فيضم القاف لاغير ، وحذفهما ، فيقال : قَصْرُ ، بفتح القاف لاغير ، وحذف الألف الثانية ، فيقال : قصَارَ ، ففي القاف ، الفتح والضم ، قاله الجوهري [٤] ،

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٨ ، الأشموني ٢ / ٢٤٨ ، المساعد ٢ / ٣٣٩ ، الهمع ٤ / ٢٨٠ .

والشاهد فيه (له الأمر) حيث ذكره لسريان التذكير من المضاف إليه .

(٢) المساعد ٢ / ٣٤٠ .

(٣) سورة النازعات آية : ٤٦ .

(٤) الصحاح ٢ / ٤٦٧ ، ٧٩٣ .

(ووحْدَ) حال كونه (لازم النصب) غالباً ، ثم قال يونس : على الظرفية[١] ، وأصل : « جاء زيد وحده » ، أي : على وحده ، فحذف الحرف فانتصب ،كما في :

{٨٤٤} تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ... ...

الحمار ، وعُيَيْرٌ تصغير عَيْر ، وهو الحمار ، (وربما ثني) وحد حال كونه (مضافاً إلى ضمير مثنى) قال أبو زيد في كتاب لغاته : « يقول الكلابيون : قُلْنَا ذَلك وحدينا ، وقَالَتَاهُ وَحْدَينهما » ويروى : وَحْدَنا وَوَحْدَهُما حسناً سمحاً قال ابن جني : « وجه التثنية وإن كان وحد مصدرا كان الحال ملازمة له فضارع اسم الفاعل ، واسم الفاعل يثنى » .

(ومنها : « كِلاَ » ، و « كِلتَا » ، ولايضافان إلا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى) ، نحو : «كِلاَ الرَّجُلَيْن ، وَكِلْتَا الْمَرأَتَيْنِ ، وكلاهما ، وكلتاهما ، وكلانا » ، قال الشاعر :

{٨٤٥} كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا [1] / /٤٨٢/

(أو معنى دون لفظ) ، كقوله :

{٨٤٦} إِنَّ لِلْخَيرِ وَلِلشَّرِ مَدىً وَكِلاَ ذَلِكَ وَجهٌ وَقَبَلُ [2]

فأضاف « كلا » إلى ذلك ، لأن المراد به اثنان ، فهو شبيهه بقوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[3] ، وذكر ابن الأنباري [4] : أن « كلا » تضاف إلى المفرد إذا كررت ، نحو : « كلاي ، وكلاك محسنان » ، وظاهر إبراده أنها من كلام العرب ، ولم يذكر ذلك المصنف إلا في « أي » ، وماذكره المصنف من اشتراط التعريف هو طريقة البصريين ، وقال الكوفيون : يضافان إلى النكرة

---

(١) من الطويل ، لعبد الله بن جعفر ، يخاطب الحسين ، المغني ١ / ٢٢٤ ، الارتشاف ٢ / ٥١١ ، الأشموني ٢/ ١٩٦ ، وفي اللسان (غ ن ا) نسب للمغيرة بن حبناء .

والشاهد فيه قوله : (كلانا) على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى .

(٢) من الرمل ، لعبد الله بن الزبعري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٠ ، المقرب ١ / ٢١١ ، ابن يعيش ٣ / ٢ ، المساعد ٢ / ٣٤٣ ، الهمع ٤ / ٢٨٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٦٨ .

(٤) المساعد ٢ / ٣٤٣ .

المحدودة [١] ، نحو : « كِلاَ رَجُلَيْن عِنْدَك قَائِمٌ » ، وسمع من كلام العرب : « كلتا جاريتين مقطوعه يدها »[٢] ، أي : لاتغزل ، ولايعرف البصريون هذا ، (وقد تفرق)[٣] المثناة (بالعطف) بالواو خاصة (اضطراراً) ، كقوله :

{٨٤٧} كِلاَ أخي ، وخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً فِي النَّائِباتِ وَإلـمَّام الملمات [٤]

(ومنها : «ذو») الصاحبية (وفروعه) ، وهي : « ذوا » ، و « ذووا » و « ذات » و« ذواتا » و«ذوات » ، (ولا يضفن) غالباً (إلا إلى اسم جنس ظاهر)، نحو : «ذو علم ، وذات حُسْنٍ»، وكذا الباقي ، وستأتي إضافته إلى علم ، وخرج بالاسم الفعل ، وسيأتي أنها تضاف للفعل إذا كان مؤولاً بالاسم، نحو قولهم: «اذْهب بِذِي تَسْلَم»[٥] ، وخرج بالظاهر المضمر، وفيه خلاف[٦]، فقيل: يجوز مطلقاً ، وقيل: يختص الجواز بالشعر ، والمراد باسم الجنس هنا قسيم الصفة ، فلا يقال: ذو عالم ، إذ لافائدة لـ «ذو» حينئذ ؛ لأن وضعها للتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، فإذا كان مابعدها وصفاً ،كـ «عالم» ونحوه، لم يكن لها فائدة ، وأما قراءة ابن مسعود[٧]: ﴿وَفَوْق كُل ذِي عَالِمٍ﴾ [٨]

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٧١ .

(٢) الأشموني ٢ / ٢٦٠ .

(٣) في المساعد : تقرن .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كلا أخي وخليل) أن كلاً أضيف إلى كلمتين ، وهو من الضرورة النادرة . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٤١ ، المغني ١ / ٢٢٣ ، المساعد ٢ / ٣٤٤ ، الأشموني ٢ / ٢٦٠ ، شح الكافية الشافية ٢ / ٩٣١ ، الهمع ٤ / ٢٨٣ ..

(٥) الكتاب ٣ / ١١٨ .

(٦) « المنقول في كتب المتأخرين أنه لايضاف إلى مضمر إلاّ في شعر ، وقال ابن إصبع : منع الكسائي إضافة ذي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتبعه النحاس ، والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء » انظر الارتشاف ٢/ ٥١٢.

(٧) البحر المحيط ٥ / ٣٣٣ .

(٨) سورة يوسف آية : ٧٦ .

فيجوز فيه ، كون ذي زائدة ، وكون عالم مصدراً ، فيتحد مع قراءة الجماعة ، (وكذا « أولو » و«أولات ») ، يلزمان الإضافة أيضاً إلى اسم جنس ظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ ومايذَّكر إلاَّ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾[١] ، ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ ﴾[٢] ، (وقد تضاف « ذو » إلى علم وجوباً ، إن قرنا) ، أي: « ذو » والعلم (وضعاً)، كقولهم : ذو الكلاع ، وذو سَلَمٍ[٣] وذو يزن » وغير ذلك من الأعلام المصدرة بـ « ذو » ، / (وإلاَّ) يقترن « ذو » والعلم وضعاً ، (فجوازاً) ، تكون إضافة «ذو» / ٤٨٣/ إلى العلم ، كقولهم في : « قطري ، وعمرو ، وتبوك » : ذو قطري ، وذو عمري ، وذو تبوك ، وما أضيف وجوباً ، وما أضيف جوازاً ، (كلاهما مسموع) ، يقتصر فيه على الوارد عن العرب ، وفي كلام الفراء مايقتضي أنه يجوز القياس على : ذي قطري ، (والغالب في « ذي » الجواز الإلغاء) ، فلا ينظر إلى معنى « ذي » ، بل تكون مثلها في قولهم : « ذو صباح » ، فلا يعتد به ، إذا جعل من باب إضافة المسمى إلى الاسم ، ومن غير الغالب ماوجد مكتوباً على حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام : « أَنَا ذَو بَكَّةَ »[٤] ، أي صاحب بَكَّة (وربما أضيف جمعه إلى ضمير غائب) ، أنشد الأصمعي :

﴿٨٤٨﴾ إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَعْـ ـروفَ فِي النَّاسِ ذَوُوه[٥]

(أو مخاطب) ، كقول الأحوص :

---

(١) سورة الزمر آية : ٩ .

(٢) سورة الطلاق آية : ٦ .

(٣) في الأصل و « ب » : ذو سليم - تحريف .

(٤) في المساعد والسلسيلي : مكة ، وفي شرح ابن مالك : بكة .

(٥) من مجزوء الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (ذووه) حيث أضاف « ذوو » إلى المضمر ، وهو قليل ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٤٢ ، المساعد ٢ / ٣٤٦ ، الهمع ٤ / ٢٨٤ ، ابن يعيش ١ / ٥٣ ، الارتشاف ٢ / ٥١٢ .

٨٤٩ وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلاً مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قِدْماً مِنْ ذَوِيكَ الأَفَاضِلِ (١)

(ولازمتها) ، أي : الإضافة (معنى لالفظاً أسماء) ، يجوز حذف ماتضاف إليه وتبقى مضافة في المعنى ، (كـ « قبل » و « بعد ») ، إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه . كقوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٢) ، أي : من قبل الغلب ، ومن بعده ، فـ « قبل ، وبعد » هنا مضافانِ مَعْنى لاَ لَفظا .

(و كـ « آل » ، بمعنى : أهل) ، فإنه يستعمل مقطوعاً عن الإضافة على قلة ، ومضافاً لفظاً ، وقد اجتمعا في قول عبد المطلب :

٨٥٠ نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلْدَتِنَا لَم نَزَل آلا عَلى عَهْدِ إِرَمْ (٣)

أراد : لم نزل آل اللَّهِ ، فحذف المضاف إليه ونونه ، واختلف في أصله ، فقال سيبويه : «أصله: أهل ، أُبْدِلَت الهاء همزة ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً إبدالاً لازماً ، لاجتماع الهمزتين ، بدليل تصغيره على « أهيل » ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وقال الكسائي : « أصله : أَوَل ، قُلِبَتْ الواو ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها من: آل يَؤُل، بدليل تصغيره على «أويل» ، قال أبو حيان: «والصحيح أن أصله : أول »(٤) ، وأن آلاً وأهلا ليسا بمعنى ، وأن أهيلا / ليس تصغير آل ، بل / ٤٨١ /

---

(١) من الطويل ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٤٢ ، الهمع ٤ / ٢٨٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٨ ، السلسيلي ٢ / ٧١١ .
والشاهد فيه قوله : (ذويك) كالسابق .

(٢) سورة الروم آية : ٤ .

(٣) من الرمل .
والشاهد فيه : ما وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٤٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٥٥ ، المساعد ٢ / ٣٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٨٥ ، الارتشاف ٢ / ٥١٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥١٥ .

تصغير « أهل » ، وقيده « آل » بمعنى : أهل ، احترازاً عن « آل » بمعنى : السراب ، وبمعنى : الشخص ، وبمعنى : عمود الخيمة ، وبمعنى : الحربة التي يصاد بها السمك ، وغير ذلك ، (ولايضاف) « آل» بمعنى : أهل ، (غالباً إلا إلى علم من يعقل) ، ممن هو ذو خطر ، نحو : «آلُ مُحَمَّد ، وآلُ إبراهيم » ، ولو قال : علم من يَعْلَم ، ليشمل آل الله لكان حسناً ، ومن غير الغالب إضافته إلى ضمير ، واسم جنس ، كقول عبد المطلب :

{٨٥١} وانْصُر عَلى آلِ الصَّلِيـــــ ـــبِ وَعَابِدِيه الْيَوْمَ آلَكْ (١)

وإلى علم مالا يعقل ، كقوله :

{٨٥٢} مِنَ الْجُرُدِ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلاَحِقٍ تُذَكِّرنا أَوْتَارنَا حينَ تَصْهَلُ (٢)

والوجيه ، ولاحق : علما فرسين : ومنع الكسائي والنحاس(٣) إضافته إلى المضمر ، وأجازها آخرون ، (وكـ « كل ») ، حال كونه (غير واقع توكيداً ، أو نعتاً) ، فإنه يلزم الإضافة معنى لالفظاً، فمن استعماله مضافاً لفظاً ، ﴿ وَكُلُّهم آتِيهِ ﴾ (٤) ، ومن استعماله مضافاً معنى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (٥) ، فلو وقعت « كل » توكيداً ، أو نعتاً لزمت الإضافة لفظاً ومعنى على الأصح

---

(١) من مجزوء الكامل ، الروض الأنف ١ / ٧٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٤ ، الهمع ٤ / ٢٨٦ ، المساعد ٢ / ٣٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٧١٢ .

والشاهد فيه قوله : (آلَكْ) حيث أضاف « آل » إلى الضمير فهو من غير الغالب . .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٤ ، المساعد ٢ / ٣٤٨ ، الهمع ٤ / ٢٨٦ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥١٥ .

(٤) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٥) سورة النمل آية : ٣٤ .

فيهما ، نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهم ﴾ (١) ، و « أكلت شاةً كل شاةٍ » ، - وسيأتي مذهب الفراء في المؤكد في بابه - .

(وهو) ، أي : كل ، (عند التجرد) من الإضافة لفظاً ، (منوي الإضافة) معنى ، وهذا الحكم مستفاد من صدر الفصل ، ولكنه ذكره توطئة ، لقوله : (فلا يدخل عليه « أل ») ، لئلا يجمع بين « أل » والإضافة ، ولو قال : وَلِملاَ زَمَتِها الإضَافَةِ معنى لم يجز دخول « أَلْ » عليها ، خلافاً لبعضهم ؛ لأفاد حكاية الخلاف ، وسلم من التكرار ، (وشذ تنكيره وانتصابه حالاً) ، كقولهم : «مَرَرْتُ بِهم كُلاً » ، وبِهِ استدل الفارسي(٢) على تنكيره ، ورد : بشذوذه ، وأما ﴿ إِنَّا كُلاًّ فِيهَا ﴾ (٣)، فـ « كُلاًّ » بدل من اسم « إن » ، لاحال من ضمير الظرف ، (ويتعين اعتبارالمعنى فيما له من ضمير وغيره ، إن أضيف إلى نكرة) ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ جَاءَكَ مُكْرَمٌ ، وكُلَّ رَجُلَين جَاءاك مُكْرَمَانِ ، وكل رِجَالٍ جَاءُوكَ مُكْرَمُون ، وكُلُّ امْرأةٍ جَاءَتْكَ مُكْرَمَةٌ ، وكلُّ امرأتين جَاءتَاك مُكْرَمتَانِ ، وكُلَّ نِسَاءٍ جِئْنَكَ مُكْرَماتٌ » ، / قال الله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حَافِظٌ ﴾ (٤) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (٥) ، (وإنْ أضيف إلى معرفة) لفظاً ، أو نية (فوجهان) ، اعتبار اللفظ ، واعتبار المعنى، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شَاكِلَتِهِ﴾ (٦) ، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ (٧) ، ﴿وَكُلُّهم آتِيه يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٨) ، ومن مثل النحاة : «كلهم يموتون » ، والمسموع في المضاف إلى معرفة لفظاً /٤٨٤/

---

(١) سورة الحجر آية : ٣٠ .

(٢) ذكر المرادي رأي الفارسي وردّه ، انظر شرحه على الألفية ٢ / ٢٥٧ .

(٣) سورة غافر آية : ٤٨ .

(٤) سورة الطارق آية : ٤ .

(٥) سورة الأنبياء آية : ٣٥ .

(٦) سورة الاسراء آية : ٨٤ .

(٧) سورة النمل آية : ٨٧ .

(٨) سورة مريم آية : ٩٥ .

مراعاة اللفظ ، وهو الإفراد ، كما مر من قوله تعالى : ﴿ وكلهم آتيه ﴾ (١) ، ولا يكاد يوجد من لسان العرب : « كلهم يقومون ، وكلهن قائمات » ، وإن وجد في تمثيل كثير من النحاة ، قاله المرادي ، (وإفراد ما لـ « كلا » و « كلتا ») ، من ضمير ، وغيره ، (أجود من تثنيته) ، وقد اجتمع الإفراد والتثنية في قوله :

{٨٥٣} كِلاَهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيهِمَا رَابِي (٢)

وقال تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٣) ، وقال الشاعر :

{٨٥٤} فِي كِلْتِ رِجْلَيْها سُلاَمَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُما قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ (٤)

(ويتعين) الإفراد (في ، نحو : كلانا كفيلُ صاحبه) ، لأنه لو قيل : كفيلا بالتثنيه ، لزم الجمع بين تثنيته وإفراد في خبر واحد ، وفي الإفراد السلامة من ذلك ، فكان متعيناً ، وضابط تعين الإفراد : أن يكون كل منهما محكوماً عليه بحكم الآخر ، بالنسبة إليه لا إلى ثالث ، كقوله :

{ مكرر } كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِياَ (٥)

---

(١) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٢) من البسيط ، للفرزدق ، النوادر ص ٤٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٥ ،الخصائص ٢ / ٤٢١ ، العيني ١ / ١٥٧ ، الخزانة ٣ / ٩٦ ، المغني ١ / ٢٢٤ .
والشاهد فيه : (أطلعا ، رابي) حيث اجتمع الإفراد والتثنية لضمير « كلا » .

(٣) سورة الكهف آية : ٣٣ .

(٤) رجز ، أنشده الفراء لبعض العرب .
والشاهد فيه قوله : (قرنت) على أن إفراد مالكلا أجود من تثنيته . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٢١ ، الخزانة ١ / ١٢٩ ، المساعد ٢ / ٣٥٠ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٩ ، .
والسلامي : عظم في فرسن البعير ، والفرسن للبعير بمنزلة الحافر للفرس .

(٥) سبق برقم{ ٨٤٦ } .

ومثله في تعين الإفراد ، : « كلاهما يحب الآخر » ، و «كلتاهما مكرمة الأخرى » .

« فصـــل »

(ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ، إن نوي تنكيره) ، كقوله :

{٨٥٥} فَسَاغ لِي الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْـلاَ أَكَـادُ أُغَصُّ بـالْمَـاءِ الحَمِيمِ (١)

وقوله :

{٨٥٦} ونحنُ قَتَلْنَـا الأَسْـد أَسْـد شَنُوْءةٍ فَما شَرِبُوا بَعْد عَلى لَذَّةٍ خَمَرَاً (٢)

الرواية : بنصب « قبلا » في البيت الأول ، وهو مختار الخليل(٣) وأصحابه ، وبرفع « بعد » في البيت الثاني ، وهو مختار سيبويه(٤) وأصحابه ، وكقراءة بعضهم (٥) : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ (٦) بالجر والتنوين ، أي : أولاً ، وآخراً ، (أو) نوي (لفظ المضاف إليه) ، كقوله :

{٨٥٧} وَمِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَما عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْه الْعَوَاطِف (٧)

---

(١) من الوافر ، لعبد الله بن يعرب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢٠ ، ابن يعيش ٤ / ٨٨ ، الخزانة ١ / ٤٢٩ .

والشاهد فيه قوله : (قبلاً) على نصبها على الظرفية وتؤنث لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، الهمع ٣ / ١٩٢ ، شذور الذهب : ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٩٩ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٩٩ : « كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب وجرٍّ ، ولفظهما مرفوع » .

(٥) هي قراءة أبي السماك ، والجحدري ، وعون العقيلي ، انظر البحر المحيط ٧ / ١٦٢ .

(٦) سورة الروم آية : ٤ .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح لتسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٨ ، العيني ٣ / ٤٣٤ ، الأشموني ٣ / ٢٠٣ ، الهمع ٣ / ١٩٥ ، السلسيلي ٢ / ٧١٤ .

الرواية بكسر اللام ، وحذف التنوين للإضافة المقدرة ، (أو عوض منه تنوين) ، نحو : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ (١) و ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ (٢) ، و « يومئذ ، وحينئذ » ، / (أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف) ،كقول الراجز : /٤٨٦/

{٨٥٨} قَبْلَ وَبَعْدَ كلِّ قولٍ يُغْتَنَم حَمْدُ الإِلَه البَرِّ وَهَّابِ النِّعَمْ (٣)

فعطف على المضاف وهو « قبل » اسم وهو « بعد » ، عامل في « كُلِّ » الجر ، وهو « مثل » المحذوف من « قبل » ، والأصل : قَبْلَ كُلِّ قَولٍ ، وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ .، وعبر بـ « عامل » ، دون مضاف؛ ليدخل ما المعطوف غير مضاف ، نحو : « إِنَّ أَحَدكم لَيُفْتَنُ فِي قَبْرِه مثل ، أو قريباً من فتنة الدجال »(٤) ، أي : مثل فتنة ، (لم يتغير الحكم) ، الذي كان عليه ، من إعراب ، أو بناء ، فما كان معرباً فهو على إعرابه ، كـ « قبل ، وبعد » ، وما كان مبنياً فهو على بنائه ، كـ « إذ » في : «حينئذ ويومئذ » ، وإنما كسرت ذالها لالتقائها ساكنة مع التنوين ، وقول الأخفش (٥) : « الكسرة إعراب ؛ لأن البناء كان للإضافة ، فيزول بزوالها » ، مردود بقول بعض العرب : « يوْمَئِذاً » بالفتح والتنوين ، ويقول بعض العرب : « كَانَ ذَلِكَ إذٍ » ، بالكسر والتنوين بلا إضافة ، (وكذا لو عكس هذا الآخر) - بكسر الخاء - بأن يعطف مضاف قد حذف ما أضيف إليه ، لتقدم اسم عامل في « مثل » المحذوف ، لم يتغير الحكم ، كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه : « غزوتُ مَعَ رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَبع غَزَوات ، أَوْ ثَماني »(٦) ، ضبطه الحفاظ في صحيح البخاري ، بفتح الياء

---

(١) سورة النمل آية : ٨٧ .

(٢) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٣) لم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٧ ، المساعد ٢ / ٤٠٦ ، الارتشاف ٢ / ٥١٧ .

(٤) مسند الإمام أحمد ٥ / ٥٧٨ .

(٥) المساعد ٢ / ٣٥٢ .

(٦) البخاري ٢ / ٨١ .

دون تنوين ، والأصل ، أو ثمانِي غزوات : وكقوله :

[مكرر] خَمْسُ ذُودٍ أوْ سِتٌّ عُوِّضْتُ مِنْها مائةً غَير أَبْكُرٍ وَإِفَالِ [١]

فهذا ونحوه عكس [٢] :

قَبْلَ وَبَعْد كُلِّ قَوْلٍ ... ...

لكنه قليل ، ولقلته أخره عن قوله : (لم يتغير الحكم) ، (وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ، ولا العطف بني المضاف على الضم ، إن لم يشابه ما لاتلزمه الإضافة معنى) ، نحو : ﴿ لِلَّهِ الأَمرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [٣] ، و « إبدأ بهذا أَوَّلُ ، وخذ هذا حَسْبُ» فهذه ونحوها مقطوعة عن الإضافة لفظاً ، مضافة معنى ، ولفظ المضاف إليه غير منوي ، وعلة بنائها [٤] لأنها أشبهت حرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ مابعدها ، أو في تعلقها بما بعدها مَعْنىً ، وكانت حركة بنائها الضم ، ليخالف حال إضافتها لفظاً ، وتسمى والحالة هذه غايات ؛ لأنها صارت / بحذف ماتضاف إليه ينتهى عندها ، وخرج بقوله : (إن لم يشابه . . .) إلى آخره ، ما / ٤٨٧ / كان من اللازم الإضافة معنى يشبهه الأسماء التامة الدلالة بقبول التصغير ، والتثنية ، والجمع ، كـ«ثُلُثٍ وربُعٍ » ، فلا تتأثر بالقطع عن الإضافة ، نويت أم لم تنو .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٠ ، السلسيلي ٢ / ٧١٥ .
والشاهد فيه قوله : (أوست) حيث حذف المضاف إليه وبقي المضاف على هيئته التي كان عليها ، قبل الحذف . وفي الأصل : جُرد بدل : زود .

(٢) سبق تخريجه برقم [٨٥٨]

(٣) سورة الروم آية : ٤ .

(٤) في « ب » : لأنها .

« فصـــل »

(تضاف أسماء الزمان المبهمة) ، كـ « حين ، ومدة ، ووقت ، وزمن » ، مما لا يختص بوجه ، وكـ « نهار ، وصباح ، ومساء ، وغداة ، وعشية » ، مما يختص بوجه دون وجه ، وخرج / بالمختص بتعريف ، أو غيره ، (غير المحدودة) ، والمراد بالمحدودة : مادل على عدد دلالة صريحة ، كـ«يومين ، وأسبوع ، وشهر » ، قال في الشرح : « واحْتَرَزْتُ بالصريحة من دلالة النهار على اثني عشرة ساعة ، فإن ذلك لايستحضر بذكر النهار ، كاستحضار عددأيام الأسبوع بذكر الأسبوع ، فلا يضاف الأسبوع والشهر ، ومثنى اليوم ، والليلة إلى الجمل ، ويضاف (إلى الجمل) « زمن ، وأزمان، ويوم ، وأيام ، وليلة ، وليال ، وعَصْر ، وأعصار »[1] (فتبنى وجوباً إن لزمت) أسماء الزمان (الإضافة) ،كـ « إذ ، وإذا » ، وهما الأصل في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل ، فلا يضاف إليها إلا ما ساواهما في الإبهام ، أو قاربهما ، (و) تبنى (جوازاً راجحاً إن لم تلزم) الإضافة ، كـ«يوم ، وحين » ، (وصدرت الجملة) المضاف إليها (بفعل مبني) ، أصالة ، كقوله :

{٨٦٠} عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[2]

أو عارضاً ، كقوله :

{٨٦١} لأَجْتَذِبَنَّ عَنْهُنَّ قَلْبِي تَحلُّماً عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ[3]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٣ .

(٢) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، ديوانه ص ٣٢ ، الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، الإنصاف ١ / ٥٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٨ ، ابن يعيش ٣ / ١٦ .
والشاهد فيه قوله : (حين عاتبت) على بناء « حين » مكتسبه مما أضيف إليه . الخزانة ٦ / ٥٥٠ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٥ ، العيني ٣ / ٤١٠ ، المساعد ٣/ ٣٥٥ ، الدرر ١ / ١٨٧ .، والخزانة ٦ / ٥٥٠ .
والشاهد فيه قوله : (حينَ يستصبينَ) على بناء حين على الفتح مكتسبه مما أضيف إليه .

(فإن صدرت) الجملة المضاف إليها (باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق) ، من البصريين والكوفيين [١] ، (و) جاز (البناء) عند الكوفيين ، (خلافاً للبصريين) ، فإنهم يوجبون الإعراب ، وهذا بحسب الظاهر ينافي قوله أولاً (جاز الإعراب باتفاق) ، والصحيح مذهب الكوفيين [٢] ؛ لوردو السماع به ، كقوله :

{٨٦٢} تَذكَّرَ مَا تَذكَّر مِنْ سُلَيْمىَ عَلَى حِينَ التواصلُ غَيرُ دَانِ [٣] / /٤٨٨/

وقوله :

{٨٦٣} أَلَمْ تَعلَمِي يَاعَمْرُكِ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكرامُ قَلِيلُ [٤]

الرواية بفتح « حين » في البيتين ، وقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [٥] . ﴿ يَوْمَ لاَتَمْلِكُ ﴾ [٦] ، قرئ في السبعة [٧] بفتح الميم فيهما ، ورفعها ، (وإن صدرت) الجملة المضاف إليها اسم الزمان (بـ « لا التبرئة ») المحمولة على « إنَّ »في العمل ، (بقي اسمها على ما كان) عليه من بناءٍ ، أو إعراب ، (وقد يجر ، ويرفع) فيخرج عن كونه اسمها ، وروي بالأوجه الثلاثة

---

(١) المساعد ٢ / ٣٥٥ .

(٢) المغني ٢ / ٥٧٢ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (على حين) حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ، ولكن البناء على الفتح أرجح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٦ ، التصريح ٢ / ٤٢ ، الدرر ١ / ١٨٧ .

(٤) من الطويل ، لمرداس بن جهم المذحجي .
والشاهد فيه كالسابق ، انظر : شرح ابنمالك ٣ / ٢٥٦ ، المغني ٢ / ٥٧٢ ، المساعد ٢ / ٣٥٥ ، العيني ٣/ ٤١٢ ، .

(٥) سورة المائدة آية : ١١٩ .

(٦) سورة الانفطار آية : ١٩ .

(٧) في السبعة ٢٥٠ : « فقرأ نافع وحده : « هذا يَوْمَ ينفعُ » نصباً ، وقرأ الباقون : « هذا يومُ ينفعُ » رفعاً » .

على ماحكاه الأخفش [١] : « جِئْتُكَ يَومُ لاَ حرَّ وَلا بَرْد » ، فالفتح على تركيب « لا » مع اسمها على ماكان عليه ، والجر بإضافته إلى « يوم » ، و «لا» فاصلة بين المتضايقين ، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره : موجودان ، والجملة مضاف إليها « يوم » في حالتي الفتح والرفع ، (وإن كانت) الأداة المصدر بها الجملة المضاف إليها اسم الزمان « لا » (المحمولة على « ليس ») في العمل ، (أو « ما » أختها لم يختلف حكمها) ، بل تبقى كل من « لا ، وما » على عملها قبل الإضافة ، كقوله :

{٨٦٤} وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَذُو شَفَاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سوادِ بن قَارِبِ [٢]

وقوله :

{٨٦٥} تَبَدَّتْ لِقَلْبِي فانْصَرَفْتُ بِوُدِّهَـا عَلى حِينَ مَـا هَـذَا بِحِينَ تَصَابِي [٣]

(ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلاً) ، نحو : « آتيك حين زيدُ ذاهبٌ » ؛ لأن حين ، والحالة هذه مستقبلة المعنى ، كـ « إذا » ، و « إذا » لا تضاف إلى جملة اسمية على المعروف من مذهب سيبويه [٤] ، قال المصنف : « والصحيح جواز ذلك على

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٧ .

(٢) من الطويل ، لسواد بن قارب .
والشاهد فيه قوله : (يومَ) على أن الجملة المضاف اليها اسم الزمان إن صدرت بـ « لا » تبقى على حكمها.
انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٨ ، المساعد ٢ / ٣٥٦ ، الهمع ٣ / ٢٣١ ، الأشموني ٢ / ٢٥٦ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ماهذا بحينِ) على أن الجملة المضاف إليها اسم الزمان تبقى على حكمها وإن صدرت بـ « ما » . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٨ ، المساعد ٢ / ٣٥٦ ، الهمع ٣ / ٢٣١ ، الارتشاف ٢/ ٥٢٢.

(٤) قال سيبويه ٣/ ١١٩ : « والزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنه في معنى إذا فأضيف إلى مايضاف إليه إذ ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ؛ لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لاتضاف إلاّ إلى الأفعال . »

قلة »[١] ، وهو مذهب الأخفش [٢] ، مستنداً لما ظاهره الاستقبال ، والجملة اسمية ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾ [٣] وقول سواد بن قارب :

{مكرر} ... ... يوم لاذو شفاعةٍ ... ... [٤]

ولا دلالة فيه ، لأنه مما نزل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحققه ، فلا يلزم من جوازه جواز ذلك في المستقبل مطلقا ، ولو قال : ولا يضاف زمن غير ماض إلى جملة اسمية كان أوفى بتأدية المعنى ، (وقد تضاف « أية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرف مجرداً) من « ما » المصدرية ، أو النافية ، كقوله :

{٨٦٦} أَلكِنْي إِلَى سَلْمَى بِآيةِ أَومَأَتْ [٥] بِكَفٍّ خَضِيبٍ تَحْتَ كُفَّةَ [٦] مِدْرَعِ [٧]

وقوله :

{٨٦٧} بِآيَةِ تُقْدِمُون الْخَيْلَ شُعْثاً كَـأَنَّ علَى سَنَابِكِـهـا مُدَامَـا [٨]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥٨ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٥٧ .

(٣) سورة غافر آية : ١٦ .

(٤) سبق شرحه في الصفحة السابقة .

(٥) في ب : أسلمت أو مأت ، وشطب أسلمت ، وفي الأصل أومأت .

(٦) في المخطوطتين تحت كف مدرع - تصحيف .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (بآية أومأت) على جواز إضافة آية إلى الفعل المتصرف مجروراً ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٥٨ ، السلسيلي ٢ / ٧١٨ ، الهمع ٤ / ٢٨٨ .

(٨) من الوافر ، للأعشى .
والشاهد فيه قوله : (بآية تقدمون) كالسابق . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٩ ، ابن يعيش ٣ ١٨ ، الخزانة ٦ / ٥١٢ ، الكتاب ٣ / ١١٨ ، الهمع ٤ / ٢٨٧ ، المساعد ٢ / ٣٥٧ .

هذا مذهب سيبويه [١] ، وزعم ابن جني : أنه على تقدير « ما» المصدرية[٢] ، ويرده أمران، أحدهما : أن حذف الموصول الحرفي ، وبقاء صلته / بعيد عن القياس ، على أنه لايعرف في غير «أن » المصدرية ، والثاني : أن الفعل قد يكون مقروناً بـ « ما » النافية - كما سيأتي - والفعل المنفي بـ « ما » لايكون صلة لـ « ما » ولا لـ « أن » / (أو مقروناً بـ « ما » المصدرية) ، كقوله : /٤٨٩/

{٨٦٨} ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيماً بِآيَةِ مَـا يُحِبُّونَ الطَّعَـامَـا [٣]

وكون « ما » مصدرية هنا هو مذهب ابن جني ، ومذهب سيبويه ، أنها زائدة[٤] ، (أو) «ما» (النافية) ، كقوله :

{٨٦٩} أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلامَ رِسَالَةً بِأَيةِ مَـاكَانُوا ضِعَافاً وَلاَعُزْلاً [٥]

ويقال : ألكني إلى فلان : كن رسولي وتحمل رسالتي إليه ، وهذه اللفظة كثيرة في كلام الشعراء ، قال أبو الفتح في كتاب التمام : « وإنما أضيفت أية بمعنى العلامة إلى الفعل ، لأن العلامة مصدر ، والمصدر قريب الشبه من الظرف الزماني ، فجازت إضافتها إلى الفعل ، كما أضافوا إليه المصدر ، في قوله :

---

(١) الكتاب ٣ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) الخزانة ٦ / ٥١٢ .

(٣) من الوافر ، ليزيد بن عمرو بن الصعق .
والشاهد فيه قوله : (بآية مايحبون) على إضافة « آيه » إلى الفعل المقرون بـ « ما » المصدرية ، انظر : الكتاب ٣ / ١١٨ ، الخزانة ٦ / ٥١٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٩ ، ابن يعيش ٣ / ١٨ ، المغني ٢ / ٤٦٩.

(٤) الكتاب ٣ / ١١٧ .

(٥) من الطويل ، لعمرو بن شأس الأسدي .
والشاهد فيه : كالسابق ، إلا أن آيه مضافة إلى الفعل المتصرف المقرو بما النافية ، انظر : الكتاب ١ / ١٩٧ ، العيني ٣ / ٥٩٦ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٩ ، المساعد ٢ / ٣٥٨ .

{٨٧٠} لاَ يُصْعِبُ الأَمْرَ إلاَّ رَيْثَ يَرْكَبُهُ ... ... (١)

وجاءت مبنية على الفتح مع الفعل ، في قول العبد :

{٨٧١} ... ... بِآيَةَ مَا جَاءَتْ إلينا تَهَادِيَا (٢)

كما بني الظرف ، في قوله :

{مكرر} عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ ... ... (٣)

على الفتح مع الفعل » انتهى ملخصاً واحترز بقوله : (بمعنى العلامة) ، عن آية بمعنى : الجماعة ، والآية من التنزيل ، والآية بمعنى : العبرة ، (ويشاركها) ،أي : آية (في { الإضافة إلى}(٤)) الفعل (المتصرف المثبت (٥)« لدن ») ، كقوله :

{٨٧٢} لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمونَا وِفَاقَكُم فَلاَ يَكُ مِنكُم لِلْخِلاَفِ جُنُوحُ (٦)

---

(١) صدر بيت من البسيط ، لأعشى باهله .

اللسان (ر ي ث) ، وتتمته ،وكل أمر سوى الفحشاء ، يأتمر .

(٢) عجز بيت من الطويل ، لسحيم عبد بني الحسحاس .

والشاهد فيه قوله : (بآية ما جاءت) على مجيء آية مبنيه مضافه رلى الفعل . انظر : الأمالي الشجرية ٢/ ٥٥٧ ، الأزهية ٨٥ .

وصدره : ألكني إليها عَمْرَك الله يافتى .

(٣) سبق برقم { ٨٦٠ } .

(٤) { } ساقط من المخطوطة مثبت في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٢٥٣ .

(٥) في المساعد : إلى المثبت المتصرف .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (لدن سألتمونا) حيث أضيفت « لدن » إلى الفعل المتصرف . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٨ ، المغني ٢ / ٤٧٠ ، السلسيلي ٢ / ٧١٩ .

(و « ريث ») ، كقوله :

٨٧٣ خَلِيلَيّ رِفْقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنَ العَرَصَاتِ المذْكِرَاتِ عُهُودَا (١)

و « ريث » مصدر ، راث يريث ، بمعنى : أبطأ ، يقال : رَاثَ علىَّ خَبَرُكَ رَيْثاً : أبطأ ، وفي شرح الكتاب للصفار : « المصدر المستعمل بمعنى الزمان تجوز إضافته إلى الفعل ، نحو : « أَتَيْتُكَ رَيْثَ قَامَ زَيْدٍ » ، أي : قدر بطء قيامه »(٢) (وقد تفصل « لدن » و « الحين » بـ « أن ») ، كقوله :

٨٧٤ ولَيتَ فَلَم تَقْطَع لَدُنْ أَنْ وَلِيتَنَا قَرَابَةً ذِي قُرْبَى ولاَ حَـق مُسْلِـمِ (٣)

[و](٤) كقوله :

٨٧٥ وَجَالَتْ عَلى وَحْشِيِّها أُمُّ جَابِـرٍ عَلَى حِينَ أَنْ نَالُوا الرَّبِيعَ وَأَمْرَعُوا (٥) /

(و) قد يفصل (« ريث » بـ « ما ») ؛ الزائدة ، أو المصدرية ، كقوله :

٨٧٦ بِمُحَيَّاهُ حِينَ يُلْقَى يَنَالُ السـول رَاجِيهِ رَيْثَما يَنْسَنِي (٦) /٤٩٠/

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ريْث أقضى) حيث أضيفت « ريث » إلى الفعل المتصرف . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المغني ٢ / ٤٧١ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، الهمع ٣ / ٢١١ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٥٩ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، الهمع ٣/ ٢١٨ ، الدرر ١ / ١٨٤ .
والشاهد فيه قوله : (لدن أن وليتنا) على جواز الفصل بين « لدن » وما أضيفت إليه بـ « أن » .

(٤) زيادة للسياق .

(٥) من الطويل ، لأوس بن حجر .
والشاهد فيه : كالسابق ، انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، السلسيلي ٢ / ٧١٩ ، وفيه جاءت بدل : وجالت ، وفي الديوان : ٦٠ ستّوا بدل : نالُوا .

(٦) من المديد ، لم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ريثما يتسنى) على جواز الفصل بين ريثا وما أضيفت إليه بـ « ما » . ==

(و) قد تضاف « ذو » بمعنى صاحب إلى الفعل إذا كان في تأويل الاسم ، (قالوا : اذهب بذي تسلم ، أي : بذي سلامتك) ، فـ « الباء » بمعنى « في » ، و « ذي » صفة وقت محذوف ، أي : اذهب في وقت ذي سلامة لك ، هذا قول الجمهور [١] ، وقال غيرهم : « ذي » موصولة ، وأعربت على لغة بعض بني طيئ [٢] ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه » ، وعلى التقديرين : فـ«ذي » واقعة على الزمان ، فلم تخرج عن القاعدة ، غاية مافي الباب ، أنهم حذفوا الموصوف ، وأنابوا عنه صفته ، (و) قالوا في القسم : (لابذي تسلم ما كان كذا) ، حكاه ابن السكيت[٣] ، فـ« لا » للإعلام من أول الأمر بأن الجواب الآتي منفي على وزان : ﴿ فَلاَ وربِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٤] ، والباء متعلقة بـ « أقسم » محذوفاً ، و « ذي » بمعنى صاحب ، والمعنى : أقسم بصاحب سلامتك ، أي : من يُسلمكَ ، وهو الله تعالى ، وقالوا : لا أفعل بذي تسلم ، وبذي تسلمان ، وبذي تسْلَمُون ، وفي الإثبات أيضاً ، (ويختلف فاعلاً « اذهب » و « تسلم » بحسب المخاطب) ، فيقال : « اذهب بِذِي تَسْلَم ، وَاذْهَبي بِذِي تَسْلَمِينَ ، واذْهَبَا بِذِي تَسْلَمانِ ، واذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُون ، واذْهَبْن بِذِي تَسْلَمنَ » ، وإضافة « ذي » إلى الفعل ، أشذُّ من إضافة « آية » و « ريث » و « لدن » ، وإن كان في الجميع شذوذ ، (وعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر) ، كقوله :

{٨٧٧} وَتَسْخُن لَيْلَة لاَيَسْتَطِيعُ نُباحاً بِهـا الْكَلْبُ إلاَّ هَرِيـراً [٥]

== انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٣٥٩ ، السلسيلي ٢ / ٧٢٠ ، والارتشاف ٢ / ٥٢٧ .
وفي الارتشاف والسلسيلي : ريثما يتمنى ، وفي ابن مالك والمساعد : يتسنى .

(١) الكتاب ٣ / ١١٨ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٢٨ .

(٤) سورة النساء آية : ٦٥ .

(٥) من المتقارب ، للأعشى ، ديوانه ص ٦٩ ، الإنصاف ٢ / ٧٨٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦١ ، المساعد ٢ / ٣٦١ .

وقوله :

{٨٧٨} مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ وعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ (١)

وإنما عد مثل هذا نادراً ؛ لأن القياس المنع ؛ لأن الجملة المضاف إليها في تأويل مصدر ، فكما لايعود من المصدر المضاف إليه ضميرٌ على المضاف ، لايعود/ من الجملة الواقعة موقعه ، قال /٤٩١/ في الشرح : « وهذا مما خفي على أكثر النحويين ، ولذلك قال ابن السراج : « لو قلت : أعجبني يوم قمت فيه » ، امتنعت الإضافة(٢) ؛ لأن الجملة حينئذ صفة ، ولايضاف موصوف إلى صفة» انتهى(٣) ، وفصل الكوفيون (٤) فقالوا : إنْ كان الضمير قبل تمام الجملة لم يجز أن يضاف إليها ، نحو: ﴿واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (٥) ، أو آخر الجملة ، جاز أن تكون مضافة ، وأن تكون صفة ، (ويجوز في رأي الأكثر) ، من النحاة (بناء ما أضيف إلى مبني من اسم ناقص الدلالة) ، وهو الذي لاتتم دلالته على مايراد به إلا بما يضاف إليه ، كـ « غير » و « بين » و « دون » ، فإنها تبنى على الفتح إذا أضيفت إلى مبني ، وكان القياس أن تبنى مطلقاً ؛ لأنها أشبهت الحرف بعدم قبول التثنية ، والجمع ، والنعت ، والتعريف ، لكن ألغي في الإضافة لمعرب واعتبر مع المبني للمشاكلة ، فمن شواهد بناء « غير » على الفتح ، قوله :

{٨٧٩} لَم يَمْنَعِ الشَّرب مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ (٦)

---

(١) من الوافر ، للنابغة الجعدي ، المغني ٢ / ٦٥٦ ، المقرب ١ / ٢١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦١، المساعد ٢ / ٣٦١ .

(٢) الأصول ٢ / ١٥ بتصرف .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦١ .

(٤) المساعد ٢ / ٣٦١ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٨١ .

(٦) من البسيط ، لأبي قيس بن الأسلت الأوسي الإنصاف ١ / ٢٩٠ ، الخزانة ٣ / ٤٠٦ ، الشرح الكبير==

أنشده الكسائي[١] ، والضابط : أن غيرا متى وقعت موقع « إلا » تم الكلام قبلها ، أم «لا» وأضيفت إلى مبني جاز بناؤها على الفتح على لغة بعض بني أسد ، وقضاعة ، على ماحكاه الفراء عنهم[٢] ، ومن شواهد بناء « دون » على الفتح ، قوله تعالى : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[٣] فيمن فتح نونه ، وهو في موضع رفع[٤]بالابتداء ، ومن شواهد بناء « بين » على الفتح ، قوله تعالى : ﴿لَقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُم ﴾[٥] ، ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُم ﴾[٦] ، فيمن فتح النون فيهما ، وهو في موضع رفع - في الأولى - على الفاعلية ، وفي الثانية على النيابة عن الفاعل ، (ما لم يشبه تام الدلالة) ، فإنه لايبنى إذا أضيف إلى مبني ، وذلك ، كـ « مثل » بسكون المثلثه ، فإنه وإن وافق « غيراً » ، وما معه في أن معناه لايتم إلا بمضاف إليه ، خالفها لشبهه بتام الدلالة في التصغير ، والتثنيه ، والجمع ، والاشتقاق منه ، وخالف في ذلك قوم ، منهم الزمخشري[٧] وابن عصفور[٨] ، فأجروا « مثلا » مجرى «غير»، في جواز البناء على الفتح عند الإضافة إلى مبني ، مستشهدين بقراءة / الحرميين[٩] /٤٩٢/ والصريحين وحفص. ﴿ إِنَّه لَحقٌ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنْطِقُونَ ﴾[١٠] ، بفتح اللام على أنه نعت خبر «إن»،

== ٢/ ٣٢٨ ، الكتاب ٢ / ٣٢٩ ، ابن يعيش ٣ / ٨٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٦٩ .

والشاهد فيه قوله : (غيرَ) مبنية على الفتح للمشاكلة .

(١) المساعد ٢ / ٣٦١ .

(٢) الصحاح ٢ / ٧٧٦ .

(٣) سورة الجن آية : ١١ .

(٤) « رفع » ساقطة من الأصل .

(٥) سورة الأنعام آية : ٩٤ .

(٦) سورة سبأ آية : ٥٤ .

(٧) الكشاف ٢ / ٢٨٨ .

(٨) المساعد ٢ / ٣٦٢ .

(٩) السبعة ٦٠٩ .

(١٠) سورة الذاريات آية : ٢٣ .

وخرجها المانعون على النصب على الحال من ضمير مستكن في « حَقَّ » ، وأصل حق : حاقٌّ ، وحذفت منه الألف ، كما أن أصل بَرَّ : بارٌّ ، بحذف الألف .

« فصـــل »

(يجوز حذف المضاف للعلم به) حال كونه ، (ملتفتاً إليه) ، فيراعى المحذوف فيماله من ضمير ، وغيره ، (ومطَّرحاً) ، فلا يراعي المحذوف في شئ من ذلك ، فالأول ، كقوله تعالى : ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ (١) فإن الأصل : كذي ظلمات فحذف المضاف ، وهو «ذو » ، والتفت إليه ، فذكر ضميره ، فقال : « يغشاه » ، دون يَغْشَاها ، والثاني ،كقوله تعالى: ﴿واسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (٢) ، والأصل : أهل القرية ، فحذف المضاف ، وهو أهل وجعله مطرحاً ، وأعاد الضمير مؤنثاً ، اعتباراً بالقرية ، ولو التفت إلى المحذوف لقال : كنا فيه ، بالتذكير، وعدم الالتفات هو الأكثر ، لأنهم كثيراً مايجرون الأحكام على لفظ ماقام مقام المحذوف، واحترز بقوله : (للعلم به) ، عما إذا جهل معناه عند الحذف ، فإنه يمتنع حذفه إلا في ضرورة ، كقوله :

{٨٨٠} عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ (٣)

يريد : ابن هوبر ، وإنما علم من غير هذا البيت ، (ويعرب بإعرابه المضاف إليه قياساً إن امتنع استبداده به) ، أي : استقلال المضاف إليه بالإعراب ، نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٤) ، أي : أهلها ،

---

(١) سورة النور آية : ٤٠ .

(٢) سورة يوسف آية : ٨٢ .

(٣) من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ٢ / ٦٤٧ ، الهمع ٤ / ٢٩٠ ، المساعد ٢ / ٣٦٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٥٧٩ ، المفصل ص ١٠٤ ، الخزانة ٤ / ٣٧١ ، ابن يعيش ٣ / ٢٤ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٥ .

(٤) سورة يوسف آية : ٨٢ .

﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [١] ، أي : حُب العجل ، فإن القرية لاتسأل ، والعجل لايشرب ، (وإلا) يمتنع استبداده به ، بل تصح النسبة إليه ، (فسماعاً) ضرورة ، كقوله :

{٨٨١} لاَ تَلُمْنِي عَتِيقُ حَسْبِيَ الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَاعَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي [٢]

يريد : لا تلمني ابن أبي عتيق ، ومن مستحسن هذ النوع ، قوله :

{٨٨٢} فَدَقَّتْ وَجَلَّتْ واسْبَكَرَّتْ وأُكْمِلَتْ فَلَوْ جُنَّ إِنْسَانٌ مِنَ الحُسْنِ جُنَّتِ [٣]

أراد: فدقت خصرها، وجلت عجيزتها ، واسبكرَّتْ / قامتها ، وأكملت محاسنها ، وعلم من /٤٩٣/ هذا ، أنَّ حذف المضاف بشرط العلم به على ضربين : قياسي ، وسماعي ، على ماصرح به المرادي ، لا أن إقامة المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب على ضربين : قياسي ، وسماعي ، كما يفهم من المتن ، فليتأمل .

(وفي قيامه) ، أي : المضاف إليه (مقامه) أي : المضاف (في التذكير والتأنيث وجهان)[٤] ، تقدما في قوله : (ملتفتاً إليه ، ومطرحاً) ، فلم يحتج إلى إعادتهما ، ولذلك لم يتعرض هنا لشرح هذه المسألة أبو حيان ، ولا المرادي ، ولا ابن عقيل ، (وقد يخلفه) ، أي : يخلف المضاف إليه المضاف (في التنكير ، إن كان المضاف) المحذوف («مِثْلاً ») ، فيقع نعتاً للنكرة ، وحالاً من معرفة ، نحو : «مررتُ بِرَجُلٍ زُهير شِعراً ، وهذا زيدٌ زُهيراً شِعْراً » ، والأصل : مثل زهير ، فحذف

---

(١) سورة البقرة آية : ٩٣ .

(٢) من الخفيف ، لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ٢٩١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٧ ، السلسيلي ٢/ ٧٢٢ ، الارتشاف ٢ / ٥٢٩ .

(٣) من الطويل ، للشنفري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٧ .

(٤) قوله : « وفي قيامه مقامه في التذكير والتأنيث وجهان » جاء في شرح ابن مالك ، وليس في المساعد والسلسيلي .

لفظ « مثل » ونوي معناه ، فجرى مجراه مانوي فيه معناه في التنكير ، (وقد يحذف مضاف ، ومضاف إليه ، ويقام ما أضيف إليه الثاني ، أو ما أضيف إليه صفة للثاني [١] محذوفة مقام ماحذف) ، فالأول ، نحو قوله تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهم كالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ ﴾ [٢] أصله - والله أعلم- : كدوران عين الذي .... ، فحذف دوران عين ، وهما مضاف ومضاف إليه ، وأقيم ما أضيف إليه الثاني ، وهو الذي مقام ماحذف ، ومثال الثاني ، قوله :

{٨٨٣} وَلاَ الْحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ مَـاءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقُورِ [٣]

يريد : ولا الحجاج صاحب عين مثل عيني بنت ماء ، فحذف المضاف ، والمضاف إليه ، وصفة الثاني ، وأقام المضاف إليه صفة الثاني المحذوفة مقام ماحذف ، وكان القياس أن يقول : عينان ، بالرفع ، إلا أنه قدر نصب « صاحب » على الذم ؛ ثم حذف ، (وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف إلى قائم [٤] محذوف قائم مقامه رابع) ، كقوله :

{٨٨٤} أَبَيْتُنَّ إِلاَّ اصْطِيَادَ الْقُلُوبِ بِأَعْيُنِ وَجْرَةَ حِيناً فَحِيناً [٥]

أراد بمثل أعين ظباء وجرة ، فحذف المضاف / الأول [٦] . /٤٩٤/

---

(١) في المساعد : صفة لثاني .

(٢) سورة الأحزاب آية : ١٩ .

(٣) من الوافر لإمام بن أقوم النمري ، الكتاب ٢ / ٧٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٩ ، المساعد ٢ / ٣٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٠ .

(٤) إلى ساقطة من « ب » .

(٥) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٩ ، المساعد ٢ / ٣٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٠ ، اسلسيلي ٢ / ٧٢٣ .

(٦) بعد قوله « الأول » سقطت صفحة كاملة من الشرح .

(وبنداءٍ) ، كقوله :

{٨٨٥} وفَاقُ كَعْبُ بُجيرٍ { مُنْقِذٌ لَكَ} مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلَكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرَا (١)

أي : وفاق بجير ياكعب ، (وبنعت) (٢) ، كقوله :

{٨٨٦} نَجوتُ وقدْ بَلَّ المرادي سيْفَهُ من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ (٣)

أي : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، (وَفِعْلٍ مُلْغيٍّ) ، كقوله :

{٨٨٧} بأيّ تَرَاهُم الأرضين حَلُّـــوا أألدَّبَران أم عَسَفُـــوا (٤) الكِفَـــاراَ (٥)

أراد : بأي الأرضين تراهم حلوا ، أنشده ابن السكيت (٦) ، (وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله) ، حال كونه (مفصولاً بمفعوله) ، ولا يختص ذلك بالشعر ، خلافاً لأكثر النحويين (٦) بدليل قراءة ابن عامر (٧) : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لِكثيرٍ من المُشْرِكين قَتْلُ أولادَهم شُرَكَائِهِم ﴾ (٨) بنصب الأولاد ، وجر الشركاء ، ومن النظم ، قوله :

---

(١) من البسيط ، لبجير بن زهير ، العيني ٣ / ٤٨٩ ، الهمع ٤ / ٢٩٦ ، الدرر ٢ / ٦٧ ، الأشموني ٢ / ٢٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٥ ، الارتشاف ٢ / ٥٣٤ .

(٢) في متن التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٢ : « ونعت » .

(٣) من الطويل ، نسب لمعاوية بن أبي سفيان ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٥ ، العيني ٣ / ٤٧٨ ، الأشموني ٢ / ٢٠٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٢٧ .

(٤) في « ب » : « عفوا » .

(٥) من الوافر ، لمجهول ، العيني ٣ / ٤٩٠ ، الأشموني ٢ / ٢٧٩ ، الهمع ٤ ٢٩٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٦ .

(٦) المساعد ٢ / ٣٧٢ .

(٧) السبعة ٢٧٠ ، والبحر ٤ / ٢٢٩ .

(٨) سورة الأنعام آية : ١٣٧ .

{٨٨٨} فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ [١]

أراد : زجَّ أبي مزادة القلوص ، (وربما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور) ، فالأول : كقراءة بعض السلف [٢] : ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّه مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه ﴾ [٣] بنصب « وعده » ، وجر « رسله » ، والثاني ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « هلْ أَنْتُم تَارِكُوا لِي صَاحِبِي ؟ » [٤] ، أي : تاركوا صاحبي لي وخرج على حذف النون ، كقراءة بعضهم [٥] ﴿ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [٦] ، ولا إضافة حينئذ ، أو الظرف ، نحو : « هَلْ أَنْتَ تَارِكُ الْيَومَ زَيْدٍ » ، وتركُهُ لأن الظرف والمجرور أخوان .

« فصـــل »

(الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء / المتكلم) ، نحو : « جَاءَ غُلَامِي ، ورأيت غلامي ، ومررت بِغُلَامِي » ، وقيل : إنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني [٧] ، وقيل : موقوف لامعرب، ولامبني ، وإليه ذهب ابن جني [٨] ؛ لأن الاسم لاينحصر عنده في معرب ومبني ، بل له حالة ثالثة ،

---

(١) من مجزوء الكامل ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، العيني ٣ / ٤٦٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٨ ، الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، الخزانة ٤ / ٤١٥ ، ابن يعيش ٣ / ١٩ ، الأشموني ٢ / ٢٧٦ . ولم أعثر على من نسبه .

(٢) البحر المحيط ٥ / ٤٣٩ .

(٣) سورة إبراهيم آية : ٤٧ .

(٤) ظ : فتح الباري ٧ / ١٨ . .

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ١ / ٣٣٢ : « قرأ الأعمش بحذفها وخرّج ذلك على وجهين أحدهما أنها حذفت تخفيفاً وإن كان اسم الفاعل في صلة الالف واللام ، والثاني أن حذفها لأجل الإضافة إلى أحد وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو به » .

(٦) سورة البقرة آية : ١٠٢ .

(٧) شرح ابن مالك ٣ / ٢٧٩ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٩٧ .

وهذا الخلاف إنما هو في غير المثنى ، والمجموع على حده ، أما «هما» فلا خلاف في بقاء إعرابهما ، وكلامه ، يقتضي أن فيهما خلافاً ، وخرج بالمعرب المبني ، فإنه يبقى على بنائه اتفاقاً نحو : « لَدُنِّي»، (ظاهراً في المثنى مطلقاً) ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : « قَامَ غُلاَمَايَ ، وَرَأَيْتُ غُلاَمَايَ ، ومَررتُ بِغُلاماي » ، / (و) ظاهراً (في المجموع على حده) ، أي : حد المثنى ، وهو جمع المذكر السالم (في / ٤٩٥/ غير الرفع)[١] وهو النصب ، والجر ، نحو : « رَأَيْتُ مُسْلِميَّ ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِميَّ » ، فعلامة النصب، والجر ، ملفوظ بها ، وهي الياء المدغمة في ياء المتكلم ، ومقدراً في حالة الرفع ، نحو : «جَاءَ مُسْلِميَّ » ، فعلامة الرفع واو مقدرة ، وأصله : مُسْلِمُويَ ، قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة ، وأدغمت الياء في الياء ، لاجتماع المثلين ، فلما صارت الواو إلى الياء ، كرهوا أن تجعل الياء علامة للرفع ، فقدروا الواو ، حفظاً لقاعدتهم ، هذا تقرير ماذهب إليه المصنف ، تبعاً لابن الحاجب [٢] ، قال ابن عقيل : « وهذا المذهب غير سديد ، فالمقدر مالايوجد ، والواو موجودة ، إلا أنها انقلبت ياء، فكما لايقال في « ميزان » ، واو مقدرة ، كذلك هنا »[٣] ، (وفيما سواهما) ، سوى المثنى ، والمجموع على حده ، وهو المفرد المذكر ، والمفرد المؤنث ، وجمع التكسير المذكر ، والمؤنث ، وجمع التصحيح المؤنث ، (مجروراً) ، بكسرة ظاهرة ، نحو : « مَرَرْتُ بِغلامي ، وامْرَأتِي ، وَغِلْمَانِي وَهُنُودِي ، وَهِنْدَاتِي »، فعلامة الجر فيهن كسرة ظاهرة قبل ياء المتكلم ، هذا ماذهب إليه المصنف ، وقال : « إنه هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لامزيد عليه ولاحاجة إليه»[٤]، واعترض : بأن هذه الكسرة موجودة قبل دخول العامل ، ويجاب عنه : بأن هذه الكسرة غير تلك الكسرة ، كما أن الكسرة في « شرب » المبني للمفعول غير الكسرة في « شرب » المبني

---

(١) في شرح ابن مالك ٣ / ٢٧٩ : غير مرفوع ، وكذا في المساعد والسلسيلي .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٣٦ .

(٣) المساعد ٢ / ٣٧٤ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٩ .

للفاعل ، (ومقدراً فيما سوى ذلك) ، الجر ، وهو الرفع والنصب ، تقول : « جَاءَ غُلاَمِي » ، فعلامة رفعه ضمة مقدرة على الميم ، و « رأيت غُلاَمِي » ، فعلامة نصبه فتحة مقدرة على الميم ، وكذا بقية أمثلة غير المثنى ، والمجموع على حده ، وإنما قدرت الضمة والفتحة ، لاشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، والحرف الواحد لايحرك بحركتين ، / (ويكسر متلوها) ، أي : ياء المتكلم (إن لم يكن) /٤٩٦/ متلوها (حرف لين) ، كالواو ، والألف ، والياء ، (يلي حركة) ، نحو : « غُلاَمِي ، وَظَبْيِي ، وَدَلْوِي ، وَعَدُوِّي » ، وخرج بقوله : (يلي حركة) ، علامة التثنية ، والجمع على حدها ، وألف المقصور ، وياء المنقوص - وسيأتي حكمها - ، (وتفتح الياء) المضاف إليها ، (أو تسكن) نحو : «قَامَ غُلاَمِيَ » ، بسكون الياء ، أو فتحها ، ثم قيل : الأصل الحركة ، لأن الأكثر فيما كان من المضمرات على حرف واحد التحريك ، كضَرَبْتُ ، وقيل : الأصل السكون ؛ لأن الياء حرف علة ، كواو الجماعة ، وجمع بينهما : بأن الإسكان هو الأصل الأول ، لأنه أصل كل مبني ، والياء مبنية ، والتحريك أصل ثان ، لأنه أصل [ما] [١] يبنى ، وهو على حرف واحد ، (وإن نودي المضاف إليها)، أي : إلى الياء ، (إضافة تخصيص) ، نحو : « ياغُلاَمِي » (جاز أيضاً) ، مع الفتح ، والتسكين (حذفها) ، والاستغناء عنها بالكسرة ، نحو : « ياغلامِ » ، (وقلبها ألفاً) ، نحو : «ياغُلاَمَا » ،(و) جاز (والاستغناء عنها) ، أي : عن الألف (بالفتحة) ، نحو : « يَاغُلاَمَ » ، بفتح الميم ، وهذا الوجه أجازه الأخفش [٢] والمازني[٢] ، والفارسي[٣] ، ونقل عن الأكثرين[٤] منعه ، وبه يكمل في النداء خمسة أوجه ، (وربما وردت الثلاثة) الأخيرة ، وهي : الحذف ، والقلب ألفاً ، والاستغناء بـالفتحة ، (دون نداء) ، فالحذف : ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ ﴾[٤] بحذف الياء وصلاً ووقفاً، وخطأ ، والقلب ، قوله :

---

(١) [ ] زيادة للسياق .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٣٨ .

(٣) الهمع ٤ / ٣٠٠ .

(٤) سورة الزمر آية : ١٧ .

{٨٨٩} أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَيُرْوِينِي النَّقِيعُ (١)

وخصه بعضهم بالضرورة ، والاستغناء بالفتحة ، قوله :

{٨٩٠} وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ أَنِّي (٢)

والأصل : بقولي ، يالهْفَ ، وقيل : ضرورة ، (وقد يضم فيه) ، أي : في النداء دون غيره ، (ماقبل الياء المحذوفة ، وتنوى الإضافة) ، كقراءة بعضهم (٣) : ﴿ قَالَ رَبُّ السِّجْنُ ﴾ (٤) ، ﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾ (٥) بضم الباء فيهما ، ونية الإضافة ، ولذلك حسن حذف حرف النداء ، ولو(٦) لم تكن الإضافة منوية لكان من باب : « افْتَدِ مَخْنُوقُ » ، ولا يسوغ الحمل عليه ؛ لقلته ، وحكى سيبويه(٧) / عن بعض العرب : « ياقومُ لاَ تَفْعَلُوا » ، و « ياربُّ اغْفِرْ لِي » ، بالضم ، ووجهه : أنه / ٤٩٧ / لما حذف الياء قدر كأن الاسم لاياء معه فبني على الضم ، قال الشلوبين (٨) : « وهذا إذا لم يلبس بالمنادى المقبل عليه » ، وفي النهاية : أن تعريفه حينئذ بالقصد ، وقيل ، بنية الإضافة ، وهو الحق ، لأنهم جعلوه لغة في المضاف ، ولأن المعرفة بالقصد صفة في الأصل لـ « أي » ، وذلك يمتنع في

---

(١) من الوافر ، لنفيع بن جرموز بن عبد شمس ، النوادر ص ١٨٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٢ ، الهمع ٤ / ٢٩٩ الأشموني ٢ / ٢٨٢ ، العيني ٤ / ٢٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٦ .
والشاهد فيه قوله : (أُمَّا) على قلب الياء ألفاً وهو قليل ، أراد : إلى أمي .

(٢) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٢ ، الإنصاف ١ / ٣٩٠ ، الأشموني ٢ / ٢٨٢ ، الهمع ٤ / ٢٩٩ .

(٣) إملاء مامنَّ به الرحمن ٢ / ٥٣ ، ولم يذكر القارئ .

(٤) سورة يوسف آية : ٣٣ .

(٥) سورة الأنبياء آية : ١١٢ ، قال العكبري ٢ / ١٣٨ : « قل ربي ، يقرأ على لفظ الأمر ، وعلى لفظ الماضي» وهي قراءة أبي جعفر ، وابن محيصن ، انظر الإتحاف ٢/٢٦٨ ، النشر ٢/٣٥٢

(٦) « لو » من هامش « ب » .

(٧) الكتاب ٢ / ٢٠٩ . وانظر البحر ٦ / ٣٤٥ .

(٨) الارتشاف ٢ / ٣٨٥ .

أسماء الله تعالى ، وأجاز أبو عمرو وغيره ، استعمال الضم في غير النداء ، نحو : [١]« غُلاَمُ » ، مستدلاً بقوله :

{٨٩١} ذَرِيني إِنَّما خَطَئِي وَصَوْبِـي عَلَيَّ ، وَإِنَّما أَهْلَكْتُ مَـالُ [٢]

قال : يريد : مالي ، ورده أبو زيد الأنصاري [٣] ، وقال : « المعنى ، وإن الذي أهلكتُهُ مال ، لاعرض ؛ (وتفتح) الياء (في الحالين) ، النداء ، وغيره ، (بعد حرف اللين) ، ألفاً كان ، أو واواً، أو ياءً ، (التالي حركة) [٤] ، أخرج التالي سكوناً ، نحو : « ظَبْيٌ ، وَدَلْوٌ » ،(ويدعم فيها) ، أي : في الياء ، (إن كان) حرف اللين (ياء ، أو واواً) ، بعد قلب الواو ياء ؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء، فتقول في « قاض ، وابنين ، ومصطفين ، وعِشْرِينَ » ، إذا أضفتها إلى ياء المتكلم ، : قاضيَّ ، وابنيَّ ومصطفيَّ ، وعشْرِيَّ ، وكذا : بنون ، ومُصْطَفُون ، وَعِشْرُون ، تقول فيها : بَنِيَّ ، وَمُصْطَفيَّ ، وَعشْرِيَّ ، كما تقول في النصب ، والجر ، تقلب الواو ياء ، ثم تدغمها في ياء المتكلم ، فإن كان ما قبل الواو مضموماً ، كسر ، لِتَصحَّ الياء ، (وإن كان) حرف اللين (ألفاً ، لغير تثنية ، جاز في لغة هذيل [٥] القلب والإدغام) ، فيقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، فيقولون : هذا عَصَيَّ ، وَفَتَيَّ ، وَرَأَيْتَ عَصَيَّ وَفَتَيَّ ، وَمَرَرتُ بِعَصيَّ وَفَتَيَّ » ، وجاز في لغة هذيل أيضاً ، إقرار الألف ، كغيرهم ، فيقولون : « عَصَايَ ، وَفَتَايَ » ، من غير قلب ، واحترز عن ألف التثنية ، فإنها لاتقلب ، بل تُقَرُّ على صورتها في جميع اللغات رفعا ، نحو : « جَاء غُلاَمايَ » ،

---

(١) في الأصل ياغلام « سهو » .

(٢) من الوافر ،لأوس بن غلفاء ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٨٠ ، الهمع ٤ / ٣٠٠ ، المساعد ٢ / ٣٧٧ ، والمساعد والسلسيلي .

(٣) النوادر في اللغة ٢٣٦ بتصرف .

(٤) في « ب » كسرة .

(٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٤ .

(وربما كسرت) الياء حال كونها (مدغَماً فيها) ، كقراءة حمزة[١] ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب: ﴿ وَمَا أَنْتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ / [٢] بكسر الياء ، وقوله : /٤٩٨/

{٨٩٢} قَالَ لَها : هَلْ لَكِ يَا تَا فِيَّ قَالَتْ لَهُ : مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ[٣]

بكسر الياء فيهما ، وهي لغة بني يربوع ، حكاها الفراء وقطرب [٤] ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء [٤] ، (أو بعد ألف) ، كقول بعض العرب : « عَصَايِ » ، بالكسر ، لالتقاء الساكنين ، كما في الياء المدغم فيها ، وقرأ بها الحسن[٥] وأبو عمرو [٦] ، وربما سكنت الياء بعد ألف ، كقراءة نافع [٧] ﴿وَمَحْيَايْ ﴾ [٨] بسكون الياء ، (ويجوز في : أَبِي ، وَأَخِي) ، بتخيف الياء (أبيَّ ، وأخيَّ) برد اللام في الإفراد ، وإدغامها في الياء ، (وفاقاً لأبي العباس)[٩] المبرد ، تبعاً للكوفيين[١٠] ، ومن شواهده قوله :

{٨٩٣} كَانَ أَبِيَّ كَرَماً وَسُوداً يُلْقِي عَلَى ذِي اللَّبَدِ الْجَدِيدَا[٧]

---

(١) المحتسب ٢ / ٤٩ ، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ .

(٢) سورة إبراهيم آية : ٢٢ .

(٣) رجز ، للأغلب العجلي ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٦ ، المحتسب ٢ / ٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨٤ ، والخزانة ٤ / ٤٣٠ ، المساعد ٢ / ٣٧٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٤ .

(٥) المساعد ٢ / ٣٧٩ .

(٦) النشر ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٧) السبعة ٢٧٤ .

(٨) سورة الأنعام آية : ١٦٢ .

(٩) شرح الرضي للكافية ١ / ٢٩٦ .

(١٠) المساعد ٢ / ٣٧٩ .

(١١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (أبيّ) على جواز ردّ « أب » في الإفراد وإدغامها في ياء المتكلم . ==

وهذا عند جمهور البصريين[1] مخصوص بالشعر ، (وحذف ميم الفم) ، حال كونه (مضافاً أكثر من ثبوته) ، فقولك : « هَذَا فُوكَ » أكثر من : هذا فَمُكَ ، وقد تقدمت هذه المسألة أول الكتاب، (وَ « فِيَّ ») بالتشديد (مع حذف الميم واجب) في الأحوال الثلاثة ، لأنك لما حذفت الميم رددت الواو التي هي عين الكلمة ، وقلبتها ياء ، ثم أدغمتها في ياء المتكلم ، ولايجوز التخفيف ، كما فعل في . الأبِ ، والأَخِ ، لما يلزم من بقائه على حرف واحد ، وهواسم متمكن ، ولا نظير لذلك ، بخلاف « أب ، وأخ» ، فإنها على حرفين ، والله أعلم .

* * *

تم الجزء الأول من شرح التسهيل ، لكاتبه : « خالد الأزهري » في العشرين من شهر شعبان المكرم من شهور سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة ، يتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني : باب التابع .

== انظر : شرح ابن مالك ٢ / ٢٨٤ ، الهمع ٤ / ٣٠٣ ، المساعد ٢ / ٣٧٩ ، السلسيلي ٢ / ٧٣١ .

(١) المساعد ٢ / ٣٧٩ .

كمل الجزء الأول من شرح التسهيل بحمد الله تعالى وحسن عونه ، على يد مخرجه من أصله ، عبد ربه ، وأسير ذنبه : محمد صالح بن محمد الداعي ، كان الله له ولجميع المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، أواسط رمضان المعظم من عام ستة وأربعين ومائة وألف . وكاتبه عبد مسيء مضيع أسير ذنوب ، مثقل بالجرائم ، يسأئل قارئه ع سى منه دعوة مخلصة من سبح بحر المآثم .

بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(٤٢) « باب التابع »

[حد التابع]

(وهو ماليس خبراً) ، بمنزلة الجِنْس ، إلاَّ إنَّهُ عدمي ، فيخرج عنه ، نحو : « حَامِضٌ » ، من قولك : « الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ » فإنه مشارك ماقبله في إعرابه وعامله ، مع أنه ليس بتابع ، بل خبر](من مشارك ماقبله في إعرابه ، وعامله) ، بيان لـ « ما » ، وهو بمنزلة الفصل ، أخرج به تمييز المنصوب ، نحو : « اشْتَرَيْتُ رطْلاً زَيْتاً » ، فإن « زَيتاً » مُشَارِك ماقبله في إعرابه دون عامله ، لأن عامل رطلاً اشتريت ، وعامل زيتاً رطلاً ، وشمل قوله (مشارك ماقبله) نحو :

... ... عليك ورحمة الله السلام »[1]

فإنه مشارك لما هو قبله تقديراً .

وشمل قوله : « في إعرابه » الأسم ، والفعل ، والجملة ، فإنها تشارك باعتبار المحل .

وشمل قوله : « وَعَامِله » البدل ، فإن المصنف يرى أن عامله وعامل المبدل منه واحد .

(مطلقاً) ، بمنزلة الفصل الثاني ، وأخرج به المفعول الثاني ، والحال و . . . والتمييز المشارك في العامل ، فإنها تشاركُ ماقبلها في إعرابه ، وعامله في بعض الصور لا مطلقاً ، فتقول : في المشاركة : « أعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً » و « ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً » وَ « مَلأْتُ[2] الحوض ماءً » ، وتقول في تخلف المشاركة : « أعْطِيَ زيدٌ دِرْهَماً ، وَضُرِبَ اللِّصُ مَكْتُوفاً ، ومُلِئَ[2] الحوْضُ مَاءً» .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) في الأصل و « ب » : امتلأ ، وامتلئ ، والحوض في الحالين مرفوع فلا يشارك « ماء » في إعرابه ولا يصح عند البناء للمفعول في نحو : امتلأ الحوض ماء أن نقول : امتلئ الحوض فالحوض هو هو الفاعل .

[التوابع]

أي : التابعُ (توكيدٌ أو نعت ، أو عطف بيان ، أو عطف نسقٍ ، أو بدل) ، لأنه إما أن يتبع بحرف ، أولا ، والأول : عطف النَّسَق ، والثاني : إن نُوى معه تكرارُ العامل ، فبدلٌ ، أَوْلا ، وهو بلفظ محصور فتأكيدٌ ، أو غير محصور ، وهو مشتق فنعت ، أو جامد فعطف بيان .

[الفصل بين التابع والمتبوع]

/٢/ (ويجوز[٣] فصله) ،أي : التابع (من المتبوع بما لم تتمحض مبايانتُهُ) ، ويدخل تحت ذلك نوعان:

ما لا مباينَة فيه أصلاً ، نحو: ﴿ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ ﴾ [١] ، ففصل بين الموصوف والصفة بجواب القسم ، وليس الجوابُ أجنبياً من القسم ، بل يتعلق به تعلقٌ جواب الشرط بالشرط.

وما يتباين من وجه دون آخر ، نحو : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[٢] فيمن نصبه، أو جرهُ[٢] ، إذا قلنا إنه فيهما عطف على « أَيْدِيكُمْ » ، لا على محل « بِرُءوسِكُمَ » ، فإن الجميع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه إيجاباً ، أو ندباً على الخلاف فيه ، فاغتفر الفصل بجملة : ﴿ وَامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ ﴾[٢] .

ويمتنع الفصل بما نحَّضَ مباينته ، بأن يكون أجنبياً ، وضابطة : ما كان معمولاً لما بعد التابع ، أو قبله من غير علقة ، أو كان جملة لا ارتباط لها بالكلام الذي التابع فيه ، فأما قوله :

---

(١) سورة سبأ آية : ٣ .

(٢) سورة المائدة آية : ٦ ، روى أبو بكر عن عاصم (وأرجُلِكُم) خفضاً . وروى حفص عن عاصم (وأرجلَكم) نصباً - السبعة ٢٤٣ .

{٨٩٤} وَقُلْتُ لِقَوْمٍ : في الكَنِيفِ تَرَوَّحُوا عَشِيَّةٌ بِتْنَا عِنْدَ مَاوَانَ ، رُزَّحِ [١]

فالفصل فيه بـ « تَرَوَّحُوا » ومابعده بين « قوم » ، و « رُزَّح » ضرورة .

ومن الفصل بين المُؤَكِّدِ والمُؤَكَّدِ بغير المباين ، ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [٢] .

(إن لم[٣] يكن) المفصول (توكيدَ تَوْكِيدٍ) ، فلا يفصل بين « كُلُّهُمْ » و « أَجْمَعُونَ » ، من قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [٤] ، وتجوز في قوله : « توكيدَ توكيدٍ » ، فإن الثاني توكيدٌ لما الأولُ توكيدٌ لهُ ، إلا أن يقال الإضافة : تحصل بأدنى ملابسة ، والتوكيد الثاني ملابس للأول .

(أَوْ) إنْ لم يكن المفصول (نعت مبهم) ، نحو : « ضَرَبْتُ هَذَا الرَّجُلَ زَيْداً » ، فلا يفصل بين هذا والرجل بزيد ، فلا تقول : « ضَرَبْتُ هَذَا زَيْداً الرَّجُلَ » .

(أو شبهه) ، في عدم الاستغناء عن الصفة ، نحو : « جاءني خَلَفٌ الأَحْمَرُ » ، ومثله المصنف بـ « طَلَعَتِ الشِّعْرى العَبُورُ » [٥] ، فلا يجوز : « الأَحْمَرُ جَاءَنِي خَلَفٌ » ، ولا « الشِّعْرَى طَلَعَتِ العَبُورُ » .

---

(١) من الطويل ، لعروة بن الورد العبسي .
والشاهد فيه : وضحه الشارح . قال التبريزي في شرح الحماسه : تقدير البيت : قلت لقومٍ عشية بتنا عند ماوان في الكنيف تروحوا . ورزح جمع رازح ، يقال : ورزح البعير : أعيا - والكنيف : الحظيرة . انظر: ديوانه الهمع ٥ / ١٦٩ ، الحماسة للمرزوقي ٢ / ٣٤ ، الدرر ٢ / ١٤٧ .

(٢) سورة الأحزاب آية : ٥١ .

(٣) في المساعد : « وإن » بزيادة الواو - سهو - .

(٤) سورة الحجر آية : ٣٠ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٧ .

واعترض [١] باستغناء الشعرى عن الصفة ، في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾[٢]، / ٣ / وأجيب : بأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ المراد بالشعرى في الآية العبور ، فإنهما شعريان [٣] ، ولئن ، مسلم ، فإنما مراده بعدم الاستغناء عنهما أن يراد التنصيص على الشعرى بعينها ، لا أنه لازم أبدا ، يدل على ذلك أنه شبهها بالمبهم ، والمبهم لايلزم وصفه إلا إذا أريد أن ينص على جنسه .

ويقي عليه مايلزم التبعية ، نحو : « أَبَيَضٌ يَقَقٌ » [٤] ، والمعطوف على صفة لايتم معناها إلا به، نحو : « إنَّ امْرَءاً يُنْصَحُ وَلاَ يَقْبَلُ خَاسِرٌ » ، فلو جعل « خَاسِرٌ » بين « يُنْصَحْ وَلاَ يَقْبَلْ » لم يجز؛ لأنهما جزءا صفة لايستغنى عنهما ، ولا يغني أولهما عن ثانيهما ، وقد أشار إلى هذين النوعين في كافيته، فقال :

{٨٩٥} أَوْبَعْضاً التَّمَامُ دُونَـهُ عُدِمْ أَوْ مَـا بِتَابِعَيَّةٍ لَفْظاً لَزِمْ [٥]

[تقدم معمول التابع على المتبوع]

(ولا يتقدم معمولُ تابع على متبوع) ، لأن حق المعمول ألا يقع إلاَّ حيث يقع العامل ، (خلافاً للكوفيين) [٦] ، في إجازتهم : « هَذَا طَعَامَكَ رَجُلٌ يَأْكُلُ » و « زَيْداً قُمْتُ فَضَرَبْتُ » ،

---

(١) انظر المساعد ٢ / ٣٨٣ ، وشرح الدماميني للتسهيل ٢ / ٧٢ .

(٢) سورة النجم آية : ٤٩ .

(٣) قال الجوهري : « والشِعْرَى : الكوكب الذي يطلُع بعد الجوزاء ، وطلوعه في شدة الحرِّ ، وهما الشِعْرَيَانِ : الشِعْرَى العَبُورُ التي في الجوزاء ، والشِعْرَى الغُمَيْصَاءُ التي في الذراع ، تزعم العرب أنهما أُختا سهيل » . انظر الصحاح ٢ / ٦٩٩ .

(٤) في « ب » : أبيض نقي - تحريف - .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٤٨ .

(٦) الهمع ٥ / ١٧٠ .

وعلى طريقتهم جرى الزمخشري [١] في قوله تعالى : ﴿ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً ﴾ [٢] ، فعلق « في أَنْفُسِهِمْ » بـ « بَلِيْغاً » ، وخرجت الآية على أوجه كثيرة [٣] .

ولقائل أن يقول : مسألة : « قُمْتُ فَضَرَبْتُ زَيْداً » لاتدخل تحت قوله : « ولايَتَقَدَّمُ معمول تابع على متبوع » لأن الجملة المعطوفة غير تابعة ، لأن الأولى لا إعراب لها باعتبار المحل ، ولا عامل لها فلم يصدق عليها حد التابع المتقدم ، مع أن مَقْصُودَهُ إدخالُها .

* * *

---

(١) الكشاف ١ / ٥٣٧.

(٢) سورة النساء آية : ٦٣ .

(٣) علقهما أبو حيان بـ « قل » وحكى رأي الزمخشري والكوفيين ورده ، ظ : البحر المحيط والدر المصون للسمين الحلبي في اعراب الآية .

[باب التوكيد]

يقال : وكد توكيداً ، وأكد تأكيداً ، لغتان ، والتوكيد : مصدر سمي به التابع ؛ لأنه يفيد التوكيد ، (وهو معنويٌّ ، ولفظي ، فالمعنويُّ) هو المُعتمدُّ به في التوابع .

[حد التوكيد المعنوي]

وهو (التابعُ الرافعُ توهُّم إضافة إلى المتبوع) ، [نحو : « قَتَلَ العَدُوَّ زَيْدٌ نَفْسُهُ » ، فبذكر النفس علم السامع أن زيداً باشر القتل وحده ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمِراً][1] وأن القاتل جنده .

(أو أن يراد به الخصوص) ، نحو : « جاءَ بَنُو تَمِيمٍ كُلُّهُمْ » ، فلولا كلهم ؛ لأمكن اعتقاد البعض ، فإن العرب تضعُ العام موضع الخاص مجازاً ، وهذا النوع من التأكيد عكس بدل البعض ، فإنه لإخراج بعض ماتضمنه متبوعه معلم أن الكلام لبس على حقيقته ، والتوكيد بهذا النوع يفيد أن الكلام على حقيقته ، وأنه لم يزل[2] منه شئ .

[التوكيد بالنفس والعين وغرضه]

(ومجيئه) ، أي: التوكيد/ (في الغرض الأول) ، وهو: رفع توهم الإضافة إلى المتبوع (بلفظ / ٤ /
النفس ، والعين) ، حال كونهما (مفردين مع المفرد) ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ نَفْسُهُ وعمرو عَيْنُهُ » ، وهندٌ نفسها ، ودعد عينها ، ويجوز أن يجمع بين النفس والعين بتقديم النفس فتقول : زيد نفسُهُ عينُهُ (مجموعين مع غيره) ، أي : غير المفرد ، وهو : المثنى ، والمجموع تذكيراً وتأنيثاً ، (جمع قلة) ، على ، « أَفْعُلَ » نحو : « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَعْيُنُهما ، والهِنْدَانِ أعيُنُهما ، والزَّيْدُونُ أَنْفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ » ، فلا يقال : نُفُوسٌ ، وَلاَ عيون ، في التوكيد ، (مضافين إلى ضمير

---

(١) لا مباشراً ، انظر شرح ابن مالك ٣ / ٢٨٩ .

(٢) في « ب » لم يسل .

المؤكد ، مطابقاً له في الإفراد وغيره) ، وهو المثنى والمجموع ، تقول : « جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ ، وَهِنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا ، والزَّيْدَانِ وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا ، والزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ ، والهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ » .

[تأكيد ضمير الرفع المتصل بهما]

(ولا يؤكدُ بهما) ، أي : بالنفس والعين (غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيد بمنفصل) ، نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ عَيْنُكَ ، وقُوْمَا أَنْتُما أَنْفُسُكُمَا أَعْيُنُكُمَا ، وَقَامَا هُمَا أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ أَعْيُنُكْ ، وقَامُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ ، وقُمْنَ هنَّ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ ، وَقُمْتُنَّ أَنْتُنَّ أَنْفُسُكُنَّ » ، أَعيُنكُن كراهية إيهام الفاعلية ، عند استتار الضمير ، وكونه لمؤنث ، إذ لو قيل : « خَرَجَتْ عَيْنُهَا» ، تُوُهِمَتِ البَاصِرَةُ ، أو « نَفْسُهَا » ، تُوُهِّمَتْ نَفْسُ الحَياة ، وحملو مالا إلباس فيه على مافيه لبس ، ومن غير الغالب ماذكره الأخفش في مسائله ، من أنه يجوز على ضعف : « قَامُوا أَنْفُسُهُمْ»[1] .

[جواز جرهما بباء زائدة]

(وَ) لنفس والعينُ (ينفردان) من بين ألفاظ التوكيد (بجواز جرهما بباء زائدة) ، نحو : «جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ و رَعَمْرٌو بِعَيْنِهِ » ، قال الشاعر :

{٨٩٦} هَذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ[2]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٠ .

(٢) من الكامل ، لرجل من مذحج .

والشاهد فيه قوله : (بعينه) جُرَّت « العين » في التوكيد بالباء الزائدة وهو جائز ، انظر : الكتاب ٢/ ٢٩٢، ابن يعيش ٢ / ١١٠ ، العيني ٢ / ٣٣٩ ، المغني ٢ / ٦٥٦ ، الهمع ٥ / ٢٨٨ .

وأما قولهم : « أَخَذْتُهُ بِأَجْمَعِه » ، وقول ابن مقبل :

{٨٩٧} فَلَيْتَ كوانِيناً مِنَ أهلِي وَأَهْلِهَا بِأَجْمعِهِمْ في لُجَّةِ البَحْرِ لَجَّجُوا[١]

فليس توكيداً ؛ لوجوه : أحدهما : أن الذي يؤكد به معرفة فلا يضاف ، والثاني : أنه يجوز فيه ضم الميم كثيراً ، والثالث : أنه ملازم للباء ، فملازمة الجار ، وأكثر به الضم ، وإضافته تمنع كونه تأكيداً ، وكذا القول في : « جَاءُوا بِأَجْمُعِهِمْ » بضم الميم وفتحها / ٥ /

[تأكيد المثنى]

(ولا يؤكد مثنى بغيرهما) ، أي : بغير النفس والعين (إلا بـ « كلاَ ») للمذكرين ، (و«كِلْتَا») ، للمؤنثين ، نحو : « قَامَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا ، والمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » ، وسيأتي الخلافُ في تثنية «أجْمَع ، وجَمْعَاءَ ، (و) « كِلاَ ، وكِلْتَا » .

[ما يختص به كلا وكلتا]

(قد يؤكدان مالا يصلح[٢] في موضعه واحد) ، نحو : « اخْتَصَمَ الرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا » و «رَأَيْتُ إِحْدَى المَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا » ، هذا مذهب الجمهور[٣] ، (خلافاً للأخفش) ، والفراء ، وهشام، وأبي علي[٤]، في منعهم ذلك ، لعدم الفائدة ، إذ لايحتمل إرادة الإفراد ، ولعدم سماعه من العرب[٥]، واحتج المجيزون بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال ، نحو : « قامَ القَوْمُ كلهم

---

(١) من الطويل ، وفي اللسان قول أبي دهبل .
انظر : اللسان (ج م ع) و (ك ن ن) ، وفي حواشي ابن بري : الكانون : الذي يجلس حتى يتحصى الأخبار والأحاديث لينقلها ، ولجة القوم : أصواتهم .
(٢) في الأصل ، مالا يصلح ، وفي غيره : مالايصح .
(٣) الارتشاف ٢ / ٦٠٨ .
(٤) الارتشاف ٢ / ٦٠٩
(٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٥ .

أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ»، والقول بعدم الفائدة ممنوع ، لأن الموضع صالح للجمع ، فلعل السامع يقدر غلطة فيرفع توهم الغلط بذلك ، قاله المصنف ، واعترض[1] بأن هذا ليس أحد القسمين المذكورين في التوكيد المعنوي ، فيلزمه ، إما نقض الحد ، أو إلغاء هذا المعنى .

[التأكيد بكل وما في معناها]

(ومجيئه) ، أي : التوكيد (في الغرض الثاني) ، وهو رفع توهم ان يراد به الخصوص ، حال كونه ، (تابعاً لذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه) ، فخرج البسيط ، نحو : « النُّقطة ، والوحدة ، فلا يقال : « النُّقْطَةُ كُلُّها رَأسُ الخَطِّ » ، لأن النقطة لا أجزاء لها ، وخرج ماله أجزاء ، ولايصح وقوع بعضها موقعه ، كـ « زَيْدٍ » ، من قولنا : « جَاءَ زَيْدٌ » ، فلا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ » ..

ودخل مايتجزء بنفسه ، كـ « القَوْمِ » ، فيقال : « جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ » ، ومايتجزأ بعامله ، كـ«العَبْدِ » ، من قولنا : « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ » ، فإن العبد بالنسبة إلى الشراء ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، فيقال : « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ » ، والأولى أن يقول : لإخْرَاج المثنى : تابعاً لجمع ، أو مفرد ذي أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (مضافاً إلى ضميره) ، أي : المؤكد .

(بلفظ « كُلٌّ » أو « جَمِيعٍ ») ، بمعنى « كُلٌّ » ، لا بمعنى مجتمع ضد لمفترق ، كالواقعة » في قوله :

{٨٩٨} فَقَدْتُكِ مِنْ نَفْسٍ شَعَاعٍ فَإِنَّنِي نَهَيْتُكِ عَنْ هَذَا وَأَنْتِ جَمِيعُ[2]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٠ بتصرف .

(٢) من الطويل .

في اللسان (ج م ع) نسبه إلى قيس بن معاذ مجنون بني عامر ، وفي (ش ع ع) نسبه إلى قيس بن ذريع ، وفيه « ألم أكن » موضع « فاتني » ، وحواشي ابن بري ، ديوانه ١٩٢

أي :مجتمع ، وهذا البيت لقيس بن معاذ ، وهو مجنون بني عامر ، (أو « عامة ») بمعنى : كُلٌّ ، لا بمعنى ، أكثر ، على ما نقله الخضراوي [١] في الإفصاح عن المبرد .

قال المصنف : « وَذكرتُ مع « كُلٌّ » ، جميعاً ، وعامة ، كما فعل سيبويه [٢] ، وأغفل ذلك أكثر المصنفين . . . فيقال : « جَاءَ القَومُ جَمِيعُهُمْ ، وعَامَّتُهُمْ » / ، كما يقال : « جاءُوا كُلُّهُمْ » ، والمعنى واحد » [٣] انتهى ، وعلى ماقال المبرد ، من أن « عامَّتَ [هم] بمعنى : أكثرهم ، يكون عنده من بدل البعض عكس معنى التوكيد ، فإنه تخصيص ، والتوكيد تعميم . /٦/

[إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض]

(وقد يستغنى بـ « كليهما » عن « كليتيهما) ، كقوله :

{٨٩٩} يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكِ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ [٤]

فأقام « كِلَيْهِمَا » مقام « كِلْتَيْهِمَا » ، وقال ابن عصفور : « هذا من تذكير المؤنث بالتأويل حملاً على المعنى للضرورة ، أي : بقربى الشخصين » [٥] .

(وَ) قد يستغنى (بـ « كلهما » عنهما) ، أي : عن « كليهما ، وكليتيهما » ، نحو : جاءَ

---

(١) المساعد ٢ / ٣٨٦ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٧٧ : « وأما كلهُم ، وجميعهم ، وأجمعون ، وعامتهم ، وأنفسُهم فلا يكن إلا صفه » ٢/ ١١٦ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩١ .

(٤) من الطويل ، لهشام بن معاوية ، المقرب ١ / ٢٣٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩١ ، العيني ٤/ ١٠٦، المساعد ٢ / ٣٨٧ ، الأشموني ٣ / ٧٨ ، والشرح الكبير ١ / ٢٦٥ .

(٥) المقرب ١ / ٢٣٩ .

الرَّجُلاَنِ كُلُّهُمَا ، والمرْأَتَانِ كُلُّهُمَا » قياساً على قراءة ابن مسعود (١) ، في غير التوكيد (٢) ، ﴿كُلُّ الجَنَّتَيْنِ آتى أُكُلَهُ﴾ (٣) ، وقول كثير :

{٩٠٠} صِلِي كُلَّ حَالَيَّ جَرَّبْتِنِي فَطَوْراً مَرِيّاً وَطَوْراً وَبِيلاَ (٤)

فأوقع « كُل » في الآية موقع « كلتا » ، وفي البيت موقع « كلا » ، إلا إنه ليس من التوكيد ، وهذا الحكم ، أعني قوله : « وبـ « كُلِّهِمَا عَنْهُمَا » يقدح في قوله أولا : (ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بـ « كِلاَ » وَ « كِلْتَا ») ، فكان حقه أن يقول هناك : بِكَثْرَةٍ ، وبـ « كُلٍّ » نيابة عنهما بقلة .

[إضافة المؤكد إلى الظاهر لا الضمير]

(وَ) قد يستغنى (بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكَّد بـ ١ « كُلٍّ » عن الإضافة إلى ضميره) ، كقول كثير :

{٩٠١} كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلُّ النَّاسِ بِالقَمَرِ (٥)

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٣ ، البحر ٦ / ١٢٤ .

(٢) ساقط من « ب » .

(٣) سورة الكهف آية : ٣٣ .

(٤) من المتقارب ، ولم أجده في ديوانه .

(٥) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (كل الناس) حيث أضيف فيه كل إلى اسم ظاهر هو مثل المؤكد ، وحقهم : كلهم ، انظر الديوان ، أمالي القالي ١ / ١٩٥ ، العيني ٤ / ٨٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٩٢ ، الأشموني ٣ / ٧٥، المغني ١ / ٢١٢ ، الهمع ٥ / ٢٠٠ ، الارتشاف ٢ / ٦١٠ . ولم أجده في ديوانه .

وقول الفرزدق :

{٩٠٢} أنْتَ الجَوادُ الذي تُرْجَى نَوافِلُـهُ وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ[١]

وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ يُعْطِي الرَّغَائِبَ لَمْ يَهْمُمْ بِإِقْتَارِ

وهذا من إقامة الظاهر مقام المضمر في باب الربط ، نحو : ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ [٢] ، ونحو :

{٩٠٣} ... ... وأنتَ الذي في رحمةِ اللّهِ أطمعُ [٣]

وقيل : إن « كُلاًّ» في التأكيد إنما يضاف إلى المضمر دون المظهر ، وخرج هذه الأبيات وشبهها على النعت ، كما في : « زَيْدٌ الَّجلُ كُلُّ الرَّجُلِ » و « هُمْ القَوْمُ كُلَّ القَوْمِ » ، والمعنى : يا أشبه الناس الكاملين / ، وكذا الباقي . /٧/

[إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض]

(وَ) « كُلِّ » (لا يستغنى بنية إضافته) ، عن إضافته، (خلافاً للفراء والزمخشري)[٤] ، والكوفيين[٥] ، ولا حجة لهم في قراءة[٦] ﴿إنَّا كُلاًّ فيها ﴾ [٧] ، لاحتمال أن يكون « كُلاًّ » حالاً

---

(١) من البسيط ، شرح التسهيل بان مالك ٣ / ٢٩٢ ، الهمع ٥ / ٢٠٠ ، السلسيلي ٢ / ٧٣٧ ، الدرر ٢/ ١٥٥ ، ديوانه : ٢٨٦ ، وفي الأصل « نوائله » بدل « نوافله » .

(٢) سورة الحاقة آية : ١ .

(٣) من الطويل ، ينسب للمجنون ، الشرح الكبير ١ / ١٨٢ ، المغني ١ / ٢٣٠ ، الارتشاف ١ / ٥٢٣ ، الهمع ١ / ٣٠١ ، وصدره : فيارَبَّ ليلى أنت في كل موطن .

(٤) الكشاف ٣/ ٤٣٠ ، والارتشاف ٢ / ٦١٠ .

(٥) المساعد ٢ / ٣٨٨ .

(٦) البحر المحيط ٧ / ٤٦٩ .

(٧) سورة غافر آية : ٤٨ .

من الضمير المرفوع في « فيها : وتقدمت على عاملها الظرفي ، كما في قراءة [١] ﴿ وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِه ﴾ [٢] ، بنصب « مطويات » ، وعلى هذا ، فالمضاف إليه محذوف لفظاً متروك تقديراً ، قاله المصنف [٣] ، وقال أبو حيان [٤] : « بَلْ المضاف إليه منوي ، وكلا ، بدل من اسم «إن »، بدل كل من كل ، مفيد للإحاطة ، لا توكيد لاسم « إن » كما يقول الفراء وأصحابه » .

[تثنية ماجا على أفعل " فعلا " مؤكدا]

(ولا يثنى « أجمع » ولا « جَمْعَاءُ ») ، ولا ماوزانهما ، كـ « اكتع ، وكَتْعَاءَ ، وَأَبْصَعَ ، وَبَصْعَاءَ ، وأَبْتَعَ ، وبَتْعَاءَ » استغناء بـ « كِلاَ ، وكِلْتَا » ، كما استغنوا بتثنية « سي ، عن تثنية «سواء»، فقالوا : « سيان » ، ولم يقولوا « سواءان » غالباً [٥] ، (خلافاً للكوفيين ، ومن وافقهم) من البغداديين [٦] ، وجرى على ذلك ابن خروف فقال : « ومن منع أجمعان ، وجمْعَاوانِ تثنية : أجمع، وجمعاء ، فقد تكلف وادعى مالادليل عليه[٧] » ، والصحيح المنع[٨] ، وأما ما حكى من قولهم : «قَبَضْتُ المَالَيْنِ أَجْمَعَيْن » فخلاف المعروف من كلامهم[٩] .

---

(١) قراءة عيسى والجحدري ، البحر ٧ / ٤٤٠ .

(٢) سورة الزمر آية : ٦٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٢٩٣ . وانظر في باب الحال : ٤٧٨ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ٤٦٩ بتصرف .

(٥) ومن غير الغالب قول الشاعر : فياربِّ إن لم تجعل الحبَّ بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا

(٦) الشرح الكبير ١ / ٢٦٥ .

(٧) التصريح ٢ / ١٢٤ .

(٨) صححه ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٢٦٥ .

(٩) انظر المساعد ٢ / ٣٨٩ .

[ترتيب المؤكدات إذا تتابعت]

(ويتبع « كُلَّهُ ») - بالنصب -(أَجْمَعُ ») - بالرفع - ، (و « كُلَّهَا ») - بالنصب - («جَمْعَاءُ ») - بالرفع - (و « كُلَّهُمْ ») - بالنصب - (« أَجْمَعُونَ »، وَ « كُلَّهُنَّ ») بالنصب («جُمَعُ ») - بالرفع - ، مثال ذلك : قَبَضْتُ المَالَ كُلَّهُ أَجْمعَ » و « عَمَرْتُ الدَّارَ كُلَّهَا جَمْعَاءَ » ، و «سَكَنَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَ جُمَعُ » ، و « أَجْمَعُ » وفروعه (قد يغنين عن «كُلٍّ») ، فيؤتى بـ « أَجْمَعَ » وفروعه منفردة عن « كُلٍّ » ، فيقال : « جاء الجَيْشُ أَجْمَعُ ، والقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ ، وَالقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَالنِّسَاءُ جُمَعُ » ، قال الله تعالى : ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِين ﴾ [١] ، ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن « كُلاً » ، جَعَلَ انفرادهن عنها استغناء .

(وَ) « أَجْمَعُ » وفروعه (قد يتبعن) بالبناء للمفعول (بما يوازنهن من « كَتْعٍ ، وَبَصْعٍ ، وَبَتْعٍ ») بفتح أوائلها ، وسكون ثوانيها ، فيقال : « أَجْمَعُ» أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، كَتْعَاءُ ، بَصْعَاءُ ، بَتْعَاءُ، وَجُمَعُ ، كُتَعُ ، بُصَعُ ، بُتَعُ » ، (بذا الترتيب) ، على المشهور ، (أو دونه) ، أي : دُونَ الترتيب ، عند ابن كيسان[٢] ،فقال : « لايشترط إلا تقديم المصوغ من جمع ، ثم تورد الباقي كيف شئت » ، وذكر ابن عمرون : « أنَّ الزمخشري [٣] قدم « أَبْتَعَ » على « أَبْصَعَ » ، وأن ابن جني عكس[٤] » .

و « أَكْتَعُ » من قولهم : « أَتى عليه يَوْمٌ كَتِيعٌ » ، أي : كاملٌ و « أَبْصَعُ » / بالصاد /٨/

---

(١) سورة الحجر آية : ٤٣ .

(٢) المفصل ١١٤ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ٣٣٦ .

(٣) نصه في المفصل ١١٤ : « وأكتعون ، وأبتعون ، وأبصعون » .

(٤) نصه في الخصائص ٣ / ١٠٤ : « أكتع ، وأبصع ، وأبتع . . . » .

المهملة - على المشهور ، ويقال : بالمعجمة أيضاً ، قال الجوهري : « ليس بالغالب [١] ، قال : والبَصْعُ[٢] ، أي : بالمهملة : الجمعُ ، سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ماصحته » ، وقيل : أكْتَعُ مِنْ تَكَتَّعَ الجِلْدُ : تَقَبَّضَ ، وفيه الجمعُ ، وأَبْصَعُ ، من قولهم : « إلى مَتَى تَكْرَعُ ولاَ تَبْصَعُ »[٣] ، أي: إلى متى تشربُ «ولا»[٢] تَرْوى ، أي : لايجتمع لك لارتواء ، وفيه معنى الغاية و « أَبْتَعُ » من البتع : وهو طول العُنُقِ ، يقال : بَتِعَ - بالكسر - ، فهو فرس بتِعٌ ، والأنثى : بَتِعَةٌ .

[إغناء أكتع . . . عن أجمع . .]

(وقد يغني ماصيغ من « كَتْعٍ » عما صيغ من « جَمَعٍ ») ، وفاقاً لابن كيسان ، والكوفيين[٤] ، كقوله :

{٩٠٤} يالَيْتَنِي كُنْتُ صبياً مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَـوْلاً أَكْتَعَا [٥]

والجمهور على المنع [٦] ، وما في الرجز ونحوه ضرورة .

---

(١) الصحاح ٣ / ١١٨٦ ، والذي فيه « وليس بلعالي » ، وفي المخطوطتين « بالغالب ، وحذفت ليس منهما إلا أن ناسخ « ب » أثبتها في الهامش جاعلاً عليها حرف العين .

(٢) في المخطوطتين : أبصع ، « ولا » مكررة في الأصل .

(٣) المساعد ٢ / ٣٩٠ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٦ . والمساعد : ٢ / ٣٩١ .

(٥) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حولاً أكتعا) حيث أكد بأكتع غير مسبوق بأجمع استغناء . انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٢٩٤ ، المغني ٢ / ٦٧٩ ، المقرب ١ / ٢٤٠ ، الخزانة ٥ / ١٦٨ ، العيني ٤ / ٩٣ ، والشرح الكبير ١/ ٢٦٨ ، والذي في المخطوطتين « طفلاً مرضعا » تحريف لايستقيم وزن البيت معه . والذلفاء : الذلف بالتحريك ، صِغَر الأنف واستواء الأرنبة . ظ : الصحاح ٤ / ١٣٦٢ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٦ ، والمساعد : ٢ / ٣٩١ .

[وقوع ماتصرف من " جمع " غير تأكيد]

(وربما نصب « أَجْمَعُ » و « جَمْعَاءُ » حالين) ، بعد معرفتين ، حكى الفراء : « أَعْجَبَنِي القَصْرُ أَجْمَعَ ، والدَّارُ جَمْعَاءَ [١] ، كلاهما بالنصب على الحال ، ومثناهما كـ « هُمَا » ، حكاه الشلوبين [٢] ، في حواشي المفصل عن الفراء ، فعلى هذا يقال : « أَعْجَبَنِي الرَّجُلاَنِ أَجْمَعَيْن ، والمرأتان جَمْعَاوَيْنِ » .

(وجمْعَاهُمَا) ، أي : جَمْعُ « أَجْمَعَ » و « جَمْعَاءَ » ، (كـ « هُمَا ») في النصب على الحال ، على الأصح) عند المصنف [٣] ، تبعاً لابن كيسان [٤] ، خلافاً للفراء فعلى هذا يقال : « أَعْجَبَنِي الرِّجَالُ أَجْمَعِينَ ، والنساءُ جُمَعَ » ، وفي الحديث : « فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِيْنَ » [٥] ، وذهب البصريون [٦] إلى المنع مطلقاً ؛ لأن ألفاظ التوكيد عندهم معارف ، وخرجوا « أَجْمَعِيْنَ » في الحديث على أنه توكيد لمحذوف منصوب ، أي : أَعْيِنكُم أَجْمَعِيْنَ [٦] .

وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقاً ، للمؤلف وابن كيسان ، والمنع مطلقاً للبصريين ، وإجازته في المفرد والمثنى ، ومنعه في الجمع للفراء .

(وقد يرادف « جَمْعَاءُ : مُجْتَمِعَةً ») ، بالنصب على المفعولية ، (فلا يفيد توكيدا) ، ومنه

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٥ .

(٢) المساعد ٢ / ٣٩١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٦١٢ ، ابن كيسان النحوي ص ١٩١ .

(٥) ابن ماجة ١ / ٢٧٦ أوله : « إنما جُعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا . . . وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين » وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراجه إلا أن روايتهما « أجمعون » . أما «أجمعين » فرواية أبي داود وابن ماجه ، انظر : فتح الباري ٢ / ١٧٣ .

(٦) المساعد ٢ / ٣٩١ .

الحديث : « كما تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمة جَمْعَاءَ [١] . . . قال ابن الأثير : «أي : مُجْتَمِعَةَ الأعْضَاءِ ، كَامِلَتَهَا سليمة من العيوبِ ، لاَ جَدْعَ بِهَا ، ولاَ كَيَّ »[٢] .

وقد يكون جمع : جُمْعَةٍ ، فيصرف ، ولايفيد توكيدا .

وقد يكون جميعٌ ضد مُفْتَرِقٍ ، فلا يفيد توكيداً ، كقوله :

{٩٠٥} ... ... وأنت جميعُ

وقد يكون أجمع مضافاً ، فلا يفيد توكيدا ، والأفصح فيه حينئذ ، ضم الميم ، كقولهم : «جَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ » ، وقد تقدم هذا ، والذي قبله .

[توكيد المعطوف والمعطوف عليه]

(ولا يتحد توكيد معطوف / ومعطوف عليه ، إلا إذا اتحد معنى عامليهما) ، نحو : «انْطَلَقَ / ٩ / زَيْدٌ ، وذهب عَمْرٌو كِلاَهُمَا » [٣] ، نص عليه الأخفش [٤] ، فلو اتحد المعنى ، واختلف العمل ، نحو: « مُؤْلِمُ زيدٍ وموجع عمرا » ولم يتعرض له لوضوحه ، أو اتحد العمل واختلف المعنى، نحو : « قامَ زَيْدٌ ، وجَلَسَ عَمْرُو» . امتنع اتحاد توكيد المعطوف ، والمعطوف عليه .

---

(١) أخرجه البخاري فتح الباري ٨ / ٥١٢ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٢٩٦ .

(٣) في الأصل و « ب » « كليهما » وهو تحريف .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٦ .

[توكيد النكرة]

(وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين) ، نحو : « صُمْتُ شَهْراً كُلَّهُ [١] ، وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا » ، مما النكرة فيه محدودة ، والتوكيد من ألفاظ العموم ، ويمتنع : « اعتكفتُ وَقْتاً كُلَّهُ ، وَشَهْراً نَفْسَهُ » ، و « هَذَا أَسَدٌ عَيْنُهُ »[٢] ، لعدم الفائدة .

أما في الأولين فواضح ، وأما الثالث ؛ فلأنه ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع تَوَهُّمِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ في معناه المجازي إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة ، وقد اعترف بذلك المصنف فيما مضى ، وأما : « جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » ، ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي ، بخلاف : « جَاءَنِي أَسَدٌ نَفْسُهُ » ، فإنه لرفع المجاز اللغوي ، فليتأمل وحكى المصنف في الشرح : « أَنَّ بَعْضَ الكُوفِيِّنَ أجاز توكيد النكرة مطلقاً » [٣] ، فكان ينبغي أن يقول في المتن : وإنْ أَفَادَ توكيد النكرة جاز ، وفاقاً لبعض الكوفيين والأخفش ، وأما البصريون فمنعوا ذلك مطلقاً [٤] .

[حذف المؤكد]

(ولا يحذف المؤكد) ، - بفتح الكاف - (ويقام المؤكد مقامه على الأصح) ، أي : لايجوز فيهما ماجاز في النعت والمنعوت ، أما أنه لايحذف التوكيد فبالإجماع ، إذ لادليل يدل على التوكيد، وأما المؤكد ففيه الخلاف المذكور ، فذهب الأخفش[٥] ، والفارسي ، وابن جني [٦]،

---

(١) كله مكررة في الأصل .

(٢) أجاز ابن مالك ٣ / ٢٩٦ : « هذا أسد نفسه » وقال أبو حيان ٢ / ٦١٣ : « وجاء في الشعر توكيدها » .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٦٩ ، والمساعد : ٢ / ٣٩٢ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٦١٣ .

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٢ / ٢٨٠ : « لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في، نحو : « الذي ضربتَ زيد ، فأفسد أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد . قال لأن ذلك نقض ؛ حيث كان التوكيد إسهاباً والحذف إيجاز ، وذلك أمر ظاهر التدافع » .

وثعلب [١] إلى المنع ، وذهب الخليل ، وسيبويه[٢] ، والمازني ، وابن طاهر ، وابن خروف[٣] إلى الجواز ، نحو : « الذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ زَيْدٌ » ، والأصل : الذي ضَرَبْتُهُ نَفْسَهُ زَيْدٌ ، فحذف العائد المنصوب المؤكد بالنفس ، وأقيم مقامه التوكيد .

[الفصل بـ إمَّا بين المؤكد والمؤكد]

(ولا يفصل بينهما) ، أي : بين المؤكد والمؤكد (بـ « إمَّا ») المكسورة الهمزة ، (خلافاً للفراء) ، في إجازته : « مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ إمَّا كُلِهِم / وإما بَعْضِهِمْ » ، على معنى : مَرَرْتُ إمَّا بِقَوْمِكَ كُلِّهِمْ ، أَوْ بَعْضِهِمْ ، فوضعت : « إمَّا » في غير موضعها ، وبعضهم معطوف على كلهم ، وكلهم توكيد للقوم ، لا لمحذوف ، وقول المصنف في الشرح [٤] : « إجازة الفراء على تقدير » إما بهم كُلِّهِمْ ، ليس فيه فصل بين المؤكد والتوكيد بـ « إمَّا » ، وهو خلاف المفروض هنا ، وأيضاً فإنه من حذف المؤكد ، ولايختص ذلك بالفراء فسيبويه وشيخه يجيزان ذلك ، وأيضاً متى ادعى الحذف كان بعضهم عطفاً على المؤكد ، لا على التأكيد ، فيكون من عطف الخاص على العام ، ومن شرطه أن يكون العطف بالواو ، وأن يكون المقصود تفضيل المعطوف على مابقى من المعطوف عليه . / ١٠ /

[متعاطفات تقع توكيدا وبدلا وظرفا]

(وأُجري في التوكيد) ، على أحد وجهين : (مُجرى كُلٍّ ما أَفَادَ مَعْنَاهُ) ، في إفادة التعميم (من الضَّرْعِ والزَّرْعِ ، والسَّهْلِ ، والجَبَلِ) ، والصغير والكبير ، والقوي والضعيف ، (والظهر

---

(١) المساعد ٢ / ٣٩٢ .

(٢) في الكتاب ٢ / ٦٠ : « وسألت الخليل رحمه الله عن : مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسُهما ، فقال : الرفعُ على هُما صاحبايَ أنفسهما ، والنصب على أَعْنيهما . . » .

(٣) الارتشاف ٢ / ٦١٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، بتصرف .

والبطن ، واليد والرجل) ، وما أشبه ذلك من كل متعاطفين أريد بهما التعميم ، نقول : «أَخْصَبَنَا الضَّرْعُ وَالزَّرْعُ » ، و « مُطِرْنَا السَّهْلُ والجَبَلُ » ، و « أَحْبَبْنا القَوْمَ الصَّغِيرَ وَالكَبِيرَ ، والقَوِيَّ والضَّعِيفَ » ، و « ضَرَبْنَا زَيْداً الظَّهْرَ وَالبَطْنَ ، واليَدَ وَالرِّجْلَ » ، والمعنى في الجميع على التعميم ، كما يفيده « كُلٌّ » ، فهي توكيد مثلها ، وتجوز البدلية أيضاً ، والوجهان ذكرهما سيبويه [١] .

ويجوز في : « مُطِرْنَا الضَّرْعَ والزَّرْعَ ، وَضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ » ، أن يرفع ، وأن ينصب ، ولا يجوز في : « ضُرِبَ زَيْدٌ اليَدُ وَالرِّجْلُ » أن ينصب ، والفرق : أن الظَّهْرَوالبَطْنَ ، قد يكونان ظرفين ، نحو : « ظَهْرَ الجَبَلِ ، وَبَطْنَهُ » ، و « الزَّرْعُ وَالضَّرْعُ » ، قد يراد بهما المكان ، وأما « اليَدُ ، والرِّجْلُ فليسا كذلك ، قاله في الخاطريات .

[مايلي العوامل من ألفاظ التوكيد]

(ولايلي العوامل شيءٌ من ألفاظ التوكيد) المعنوي ، (وهو) باقٍ (على حاله) بالضمير (في) إفادة (التوكيد) ، فلا يقال : « زَيْدٌ رَأَيْتُ نَفْسَهُ ولا عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِهِ » ، لأنهما على حاليهما في إفادة معنى التوكيد ، فإن لم يبقيا على حالهما بأن خرجا عن التوكيد / ، كأن أريدَ بالنفس / ١١ / الذَّاتُ ، وبالعينِ البَاصِرَةُ جاز إيلاؤهما العوامل ، كقوله :

{٩٠٥} ... ... ، فَهَلاَّ نفسُ لَيلَى شَفِيعُها [٥]

---

(١) الكتاب ١ / ١٥٨ .

(٢) من الطويل ، لقيس بن الملوح .

والشاهد فيه قوله : (هلا نفس) حيث ولي لفظ النفس العامل حالة كونه مقصوداً به الذات ، انظر : المغني ١/ ٧٧ ، العيني ٤ / ٤٥٧ ، الخزانة ٣ / ٦٠ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٤٣ ، الحماسة ٣ / ٢٠٠.

وصدره : ونُبئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ إلي .

وقوله :

{٩٠٦} ... ... ،ولكنْ مِلْءُ عينٍ حَبيبُهَا [١]

وتقول : « حَسُنَتْ نَفْسُ زَيْدٍ وَعَيْنُهُ » ، (إلاَّ) خمسة ألفاظ [٢] : (« جميعاً ، وعامة » مطلقاً)، مع كُلٍّ عامل لفظي أو معنوي ، نحو : « القَوْمُ رَأَيْتُ جَمِيعَهُمْ ، وعَامَّتَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِجَمِيعِهِمْ ، وَعَامَّتِهِمْ وجميعَهُم وعامتُهُم يَتَحَدَّثُونَ ، (و « كُلاَّ » ، و « كِلْتَا » مع الابتداء بكثرة) ، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [٣] ، وقولهم : « كلاهُمَا وتَمْراً » [٤] ، أي: كِلاَهُمَا لي وزِدْنِي تَمْراً، وقوله :

{٩٠٧} في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ

(ومع غيره) ، أي : الابتداء (بقلة) ، كقوله :

{٩٠٨} عبيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِمْ دِلاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وهُوَ نَاهِلُ [٥]

---

(١) من الطويل ، لنُصيب بن رباح .
والشاهد فيه قوله : (ملء عين) كالسابق ، وصدره : أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ،
انظر التصريح ١ / ١٧٦ ، العيني ١ / ٥٣٧ .

(٢) الظاهر من هذا الاستثناء أن الألفاظ المذكورة بعد تلي العوامل وهي مؤكدة وليس كذلك ، إذ تكون معمولة للعامل حيث وليته ، وإنما المراد أنها تكون في حال تصلح للتوكيد فلا تستعمل مؤكدة بل غير ذلك من مبتدأ وفاعل ومفعول ومجرور بحرف وما يلي هذا .

(٣) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٤) الأمثال للميداني ٢ / ١٥١ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (كُلُّها) على مجيء « كل » معمولة لغير الابتداء ، وهو قليل ، انظر : المغني ١/ ٢١٤، الهمع ٤ / ٣٨٠ ، شرح ابن مالك ٣ / ٢٩٩ ، الأشموني ٣ / ٨٥ ، المساعد ٢ / ٣٩٥ ، وفيها « عنها » ، وتميد» و « دلاؤهم » بدل عبيد ولاؤهم عنه .

وقالوا : « كِلَيْهِمَا وتَمْراً » قدره سيبويه : أعْطِني كِلَيْهِما [١]، وقوله :

{٩٠٩} فَقَدَّمُوا مِائَةً واسْتَأْخَرَتْ مِائَةٌ وَقْتاً وزَادُوا عَلَى كِلْتَيْهِمَا عَدَدَا [٢]

(واسم « كانَ » في ، نحو : كَانَ كُلُّنَا) ، من قول عليٍّ رضي الله عنه :

{٩١٠} فلما تبينا الهُدى كان كلنا (على طاعة الرّحمن) والحق والتقى [٣]

{ (ضمير الشأن) ، مستتر في « كان » (لا كُلُّنَا) اسم كان ، بل كُلُّنَا : مبتدأ ، حملاً على الأكثر، وعلى طاعة الرحمن : خبرة ، وجملة المبتدأ وخبره ، خبر كان ، على وزان كان كُلُّهُمْ مُنْطَلِقُونَ ، بالميم لضعف قوله :

{٩١١} ... ... فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا ... ...

[" كل " نعتا لا توكيدا]

(وتلزم تابعية « كُلٍّ » بمعنى كامل) ، وذكر متبوعها بإتفاق ، (وإضافته) ، أي : كُلٌّ ، (إلى مثل متبوعه مطلقاً) ، لفظاً ومعنى ، تعريفاً وتنكيراً ، حال كون كل (نعتاً ، لا توكيداً) ، نحو : أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، أي : الكَامِلُ ، و « أَطْعَمْنَا شَاةً كُلَّ شَاةٍ » ، أي : كَامِلَةً ، فَـ « كُلٌّ » فيهما {نعت فيه معنى التوكيد ، وليس من ألفاظ التوكيد ، للزوم إضافته إلى الظاهر : واعترض قوله

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٠ .

(٢) من البسيط ، لعبد مناف بن ربع الحربي الهذلي .
والشاهد فيه : كالسابق . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٧٣ ، السلسيلي ٢ / ٧٤١ .

(٣) من الطويل ..
والشاهد فيه : على ماوضحه الشارح . انظر: شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٠ ، المساعد ٢ / ٣٩٥ ، السلسيلي ٢/ ٧٤١.

«مُطلقاً» ، فإن شاة الأولى خاصة ، والثانية عامة ، لإضافة كُلٍّ إليها .

[مراعاة لفظ " كل " أو معناها]

(ويلزم اعتبار المعنى في خبر « كُلٍّ ») ، حال كون « كُلٍّ » (مضافاً إلى نكرة) ، نحو : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْت﴾ (١) ،

﴿٩١٢﴾ وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ (٢)

(لا مضافاً إلى معرفة) ، فإنه لايلزم اعتبار المعنى ، بل يجوز / ، اعتبار لفظ كلٍّ من الإفراد ، / ١٣ / والتذكير ، واعتبار معناها ، بحسب ماتضاف إليه ، فمن اعتبار اللفظ : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾ (٣)، ومن المعنى ﴿ وَكُلُّهُمْ أَتَوْهُ دَاخِرِيْنَ ﴾ (٤)، ومنه ﴿ وَكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (٥)، ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِيْنَ﴾ (٦)، لأن الإضافة المقدرة كالملفوظ بها .

قال أبو حيان : « والحَقُّ أنَّ التقديرية يجوز معها الوجهان ، وأن اللفظية يجب معها مراعاة اللفظ ، نحو : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾ عكس المضافة إلى نكرة ، فعنده أن الأقسام ثلاثة : مايجبُ فيه مراعاة اللفظ ، ومايجب فيه مراعاة المعنى ، ومايجوز فيه الوجهان ، وتقدمت هذه المسألة في باب الإضافة ، عند قوله « ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير . . » إلى قوله « فوجهان » .

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٨٥ .

(٢) من الطويل ، للبيد ، ديوانه : ١٤٥ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٦ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٨٩ ، المغني ١/٤٨، العيني ٤ / ٥٣٥ ، الخزانة ٦ / ١٥٩ ، الإنصاف ١ / ١٣٩ ، ابن يعيش ٥ / ١١٤ .

(٣) سورة مريم آية : ٩٥ .

(٤) سورة النمل آية : ٨٧ .

(٥) سورة يس آية : ٤٠ .

(٦) سورة الأنفال آية : ٥٤ .

[« أجمعون » لاتفيد اتحاد الوقت]

(ولاتعرض في « أَجْمَعِيْنَ » إلى اتحاد الوقت) ، وفاقاً للبصريين [١] ، وهو الصحيح ، بدليل قوله تعالى : ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٢] ، ومعلوم أن إغْوَاءَهُمْ لايكون في وقت واحد ، (بل هو كل في إفادة العموم مطلقاً) ، اتحد الوقت ، أولا ، (خلافاً للفراء) [٣] ، في زعمه أن أجمعين يفيد الاجتماع في وقت الفعل ، فإذا قلت : « جَاءُوا كُلُّهم » ، احتمل أن يجيئوا متفرقين ، فإذا قلت : أَجْمَعُونَ ، انتفى احتمال التفرق ، وذلك دليل الاتحاد في الوقت ، ورد بأنه لو كان الأمر كذلك لنصب على الحال ، ولكنه لايقع إلاَّ توكيداً .

« فَصْـــل »

[التوكيد اللفظي]

(التوكيد اللفظي إعادة اللفظ) الأول اسما كان ، أو فعلاً ، أو حرفاً { مفرداً أو } [٤] ، مركباً إسنادياً ، أو مزجياً ، أو إضافياً ، نحو : « زَيْدٌ زَيْدٌ ، رَجُلٌ رَجُلٌ » .

{٩١٣} ... ... أتاكِ أتاكِ اللاحِقُونَ ... ... [٥]

---

(١) المساعد ٢ / ٣٩٦ .

(٢) سورة الحجر آية : ٣٩ .

(٣) الهمع ٥ / ٢٠٦ .

(٤) زيادة لازمة لاطراد السياق .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه سبق برقم {٤١١} باب التنازع .
والشاهد فيه قوله : (أتاك أتاك) بتأكيد الفعل تأكيد لفظياً بإعادته بلفظه ، انظر : شرح ابن مالك ٣/ ٣٠٢، الخزانة ٥ / ١٥٨ ، العيني ٣ / ٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٢ ، الهمع ٥ / ٢٠٧ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧٢ . والبيت بتمامه :

فأين إلى أين النجاء ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبسي احبسي

وَ « نَعَمْ نَعَمْ » ، ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُم ﴾ (١) ، وقوله :

{٩١٣} أيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ وَلاَ فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ (٢)

وَ :

{٩١٥} قُمْ قَائماً ، قُمْ قَائماً ، قُمْ قَائماً إنَّكَ لاَتَرْجِعُ إلاَّ سالِماً (٣)

وقوله :

{٩١٦} فَتِلْكَ وُلاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ فَحتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ (٤)

وقوله :

{٩١٧} أَلاَ حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى (٥)

---

(١) سورة الشعراء آية : ١٣٠ .

(٢) هزج ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه لك الله - حيث أعيد تأكيداً لفظيا ، انظر : العقد الفريد ٢ / ٢٠٣ ، شرح ابن مالك ٣/٣٠٢، المساعد ٢ / ٣٩٧ ، الدرر ٢ / ١٦٠ ، العيني ٤ /٩٧ ، الهمع ٥ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧٣ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

انظر : المساعد ٢ / ٣٩٧ ، الدرر ٢ / ١٦٠ ، الهمع ٥ / ٢٠٨ .

(٤) من الطويل ، للكميت .

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٢ ، المساعد ٢ / ٣٩٧ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٧٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٤٨ ، الهمع ٥ / ٢٠٨ .

(٥) من المتقارب ، لإبراهيم بن سفيان .

انظر : الكامل ٢ / ٢٩٤ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٢ ، المنصف ١ / ٨٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٤٣ .

وقوله :

{٩١٨} وَكَانَتْ فَزَارَةُ تَصْلَي بِنَـــا فَأَوْلَى فَزَارَةَ أَوْلَى فَزَارَا [١]

وَ « بَعْلَبَكَّ بَعْلَبَكَّ » وَ « عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ » ،

(أو تقويته بموافقة معنى) ، كتأكيد اسم بمرادفه ، نحو : « حَقِيقٌ قَمِنٌ ، أو فعل كذلك ، نحو: «صَمَتَ سَكَتَ زَيْدٌ » ، أو حرف كذلك ، نحو : « أَجَلَّ جَيْرِ » ، أو فعل باسم فعل / ، نحو : / ١٣ / «انْزِلْ نَزَالِ » ، أو ضمير متصل بضمير منفصل ، نحو : « قُمْتُ أَنَا » ، أَوْ ضمير بمبهم ، نحو : «أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » ، وقيل : ليس بتوكيد ، لدلالة الأول على الخطاب ، والثاني على الإشارة .

[مايعاد في التوكيد اللفظي ومايفصل]

(وإن كان) اللفظ (المؤكد) هو (به) ، أي : بالتوكيد اللفظي (ضميراً متصلاً) ، كالتاء في: « قُمْتُ » ، و « الكَاف ، في : « رَأَيْتُكَ » ، والهاء . في : « زَيْدٌ رَأَيْتُهُ » ، (أو حرفاً غير) حرف (جواب) ، نحو : « إنَّ » (لم يعد) المؤكد (في غير ضرورة إلا معموداً بمثل عامده أولا) ، نحو : « قُمْتُ ، قُمْتُ » ، و « رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ » و « مَرَرْتُ بِهِ بِهِ » ، إذا أكدت التاء ، والكاف ، والهاء ، فتعيد التوكيد معموداً بمثل عامد المؤكد أولا ، وهذا متعين في الضمير المتصل ، وأما الحرف الجوابي، فأنت مخير فيه بين أن تأتي به معموداً بمثل عامده أولا ، نحو : « إن زيداً إنَّ زَيدا قَائمٌ »[٢] ، / وأما تجويز الزمخشري [٣] ، « إنَّ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، فقال المصنف : « مردود [٤] .

---

(١) من المتقارب ، لعوف بن الخرع .
انظر : الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، المفضليات ٤١٦ .

(٢) في الأصل و « ب » : إنه قائم ، ولا حاجة لـ « إنه » في هذا الموضع .

(٣) المفصل ص ١١٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٣ .

(أو مفصولاً) إما بسكتة وقف ، كقوله :

{٩١٩} لاَ يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّيا فَمَا ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا (١)

ففصل بين « ما » الأولى والثانية بالوقف .

أو بعاطف ، كقوله :

{٩٢٠} ليتَ شِعري هل ثم هل آتِيَنهُمْ أم يحولَنْ من دون ذاك الرْدى (٢)

أو بأحد التوكيدين ، كقوله :

{٩٢١} حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنْ وَكَأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتُ بِقَرَنْ (٣)

فإن التوكيد الأول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني ، وهو « كأنْ » ، والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول ، والمؤكد الثاني ، وما خرج عن ذلك فضرورة ، كقوله :

{٩٢٢} فَلاَ وَاللَّه لاَ يُلْفَى لما بِيَ وَلاَ لِلمَابِهِمْ أَبَدَا دَوَاءُ (٤)

---

(١) رجز ، لم أعثر على من نسبه . شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٤ ، الأشموني ٣ / ٦٢ ، العيني ٤/ ١١٠ ، الدرر ٢ / ١٦١ ، الهمع ٥ / ٢١٠ ، وفي المخطوطتين « لاينسينك » بنون التوكيد وهو لايستقيم به الوزن ،
والشاهد : على ماوضحه الشارح

(٢) من الخفيف .
والشاهد فيه قوله : (هل ثم هل) حيث أكد هل الأولى بالثانية مع الفصل بينهما بحرف « ثم » .

(٣) رجز ، لحطام المجاشعي ، أو الأغلب العجلي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٣ ، المساعد ٢ / ٣٩٩، الأشموني ٣ / ٦٢ ، العيني ٤ / ١٠٠ ، والشاهد فيه على ما وضحه الشيخ خالد من الفصل .

(٤) من الوافر ، لمسلم بن عبد ، الإنصاف ١ / ٣٠٠ ، الشرح الكبير ١ / ٢٦٣ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨ ، المحتسب ٢ / ٢٥٦ ، المغني ١ / ١٩٧ ، الخزانة ٢ / ٣٠٨ ، الهمع ٥ / ٢١٠ .
والشاهد فيه قوله : (للمهابهم) حيث كررت فيه اللام وهي حرف واحد دون فصل ، وهو في غاية الشذوذ والقلة .

وقوله :

{٩٢٣} إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْكُمُ مَالَمْ يَرَيَنْ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا (١)

وخرج الحرف الجوابي فلا يحتاج إلى شيء من ذلك ، لأنه في تقدير كلام تام مستقل ، فعومل معاملة المستقل ، فتقول : « نَعَمْ نَعَمْ » ، « لاَ لاَ » .

(وإنْ عُمِدَ) الحرف المؤكد - بفتح الكاف - (أولا بمعمول ظاهر اختير عمد المؤكد) ، -بكسر الكاف - (بضمير) ، للاسم الظاهر دون لفظه فنحو قولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ » أجود من: « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بزيدٍ» / ، لتخالف اللفظين ، قال الله تعالى : ﴿ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾(٢) وقيل : « بِهِ » و « فيها » بدل . /١٤/

وكذا إذا أُعيد ظاهر مضاف لظاهر اختير إضافة التأكيد لضميره ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾(٣) .

[تأكيد الجملة تأكيدا لفظيا]

(وفصل الجملتين) المؤكدة والمؤكدة (بـ ثُمَّ » إنْ أمن اللبس أجود من وصلها) ، نحو : ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) ، فإن ألبس ترك العطف بثم ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً » ، لئلا يوهم أن الثاني غير الأول .

---

(١) من المنسرح ، ولم أعثر على من نسبه . العيني ٤/١٠٧ ، الهمع ٥ / ٢١٠ ، العيني ٤ / ١٠٧ ، الأشموني ٣ / ٨٢ .

والشاهد فيه قوله : (إن إن) حيث كررت للتأكيد بغير اللفظ الذي وصلت به ، ولا فصل وهو شاذ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٠٧ .

(٣) سورة الروم آية : ٣٠ .

(٤) سورة التكاثر آية : ٣ ، ٤ .

[يؤكد المتصل مطلقا بضمير الرفع المنفصل]

(ويؤكد بضمير الرفع المنفصل) الضمير (المتصل مطلقا) مرفوعاً كان المتصل ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، نحو :« قُمْتَ أَنْتَ » ، و « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » و « وَمَرَرْت بِكَ أَنْتَ » . . . إلى آخر الضمائر.

(ويجعل المنصوب المنفصل في ، نحو : « رَأَيْتُكَ إِيَاكَ ، توكيداً لا بدلا) ، خلافاً للبصريين ، و (وفاقاً للكوفيين) ، قال المصنف : « بِبَجْرِيَ المُتَنَاسِبَانِ مَجْرَى وَاحِداً » [١] ، وذلك : أَنَّ رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ ، مثل فَعَلْتَ أَنْتَ ، وأَنْتَ توكيد إجماعاً ، فليكن إياك توكيدا فقول الكوفيين أصح من قول البصريين[١] .

ورد [٢] بأن الإجماع على أن « أَنْتَ » توكيد ، بمعنى أنه لايكون إلا كذلك منتف ، فقد أجازوا في : « قُمْتَ أَنْتَ » البدلية ، والمطابقة ترجح جانب البدلية ، فلو لم يطابق كان تأكيداً ، نحو: « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » ، قال في الخاطريات : « إِنَّمَا قِيلَ في التأكيد : رَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وفي البدل : رَأَيْتُكَ إِيَّاك ، فرقا بين البابين ، وإنما لم يعكسوا ، لأن البدل في نية تكرار العامل .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٥ ، وقال الرضي : شرح الكافية ١ / ٣٣٢ : « وقال النحاة : إنّ المنفصل في نحو : ضربتكَ أنتَ تأكيد ، وفي : ضربتك إياك بدل ، وهذا عجيب ، فإن المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حدّ كل منهما » .

(٢) المساعد ٢ / ٤٠٠ .

(٤٤) " باب النَّعْت "

[النعت : الوصف : الصفة]

وهو عبارة الكوفيين، وربما استعملها البصريون [١] ، ويقال : الوصف ، والصفة [٢] بمعنى ، ثم قال الجمهور يرادفان النعت [٣] ،وقيل : الوصف بما ينتقل ، كـ « الكَرِيمِ ، وَاللَّئِيمِ » ، والنعت بما يلازم ، كـ « الأَسْوَدِ ، وَالأَحْمَرِ ، وقيل : الوصف بالفعل ، كـ « الضَّارِبِ ، والكَاتِبِ » ، والنعت بالحلية ، كـ « الطَّوِيلِ ، والقَصِيرِ » ، وقيل : النعت ما يخص بعض / ، الموصوف ، كـ « الأَعْرَجِ ، / ١٥ / والأَعْمَى » ، والصفة بما يعم ، كـ « العَظِيمِ وَالكَبِيرِ » ، فهذه أربعة مذاهب من كتاب ابن عمرون ، فيقال للباري سبحانه : موصوف ، ومنعوت على الأول ، ومنعوت لا موصوف على الثاني ، لأن صفاته تعالى غير منتقلة ، وموصوف ، لامنعوت على الثالث ، والرابع ، والكلام الآن في النعت النحوي .

[حد النعت والغرض منه]

(وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً) ، فالتابع جنس شامل لجميع التوابع ، والمقصود بالاشتقاق . . . إلى آخره ، فصل أخرج به ماكان مشتقاً ثم غلب حتى التحق بالأعلام ، وصار التعيين به أتم من العلم الموضوع أولا ، كـ « الصديق » تابعاً لأبي بكر ، و « الفاروق » تابعاً لعمر ، فهو عطف بيان لانعت ، لأن الاشتقاق والحالة هذه غير مقصود ، وأخرج أيضاً سائر التوابع .

---

(١) الهمع ٥ / ١٧١ ، وحاشية الخضري ٢/ ٥١ .

(٢) سماه ابن جني في اللمع ١٦٧ : باب الوصف ، والفارسي في الإيضاح ٢٨٦ ، باب الصفة .

(٣) حاشية الخضري ٢ / ٥١ .

ولو زاد : « المباين للفظ متبوعه » لكان أحسن ، لئلا يدخل بعض أفراد التوكيد اللفظي في ، نحو : « جاء زَيْدٌ الفَاضِلُ الفَاضلُ » ، فإن « الفاضِلُ » الثاني يصدق عليه أنه مقصود بالاشتقاق ، إلا أن يراد بالمقصود بالاشتقاق المقصود بحكم المشتق ، فلا يدخل ، وقوله : (وضعاً ، أو تأويلاً) ، تقسيم للاشتقاق ، فالمشتق وضعاً ، نحو : « جَاءَ رَجُلٌ كَرِيمٌ » ، والمشتق تأويلاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ » ، أي : خشن [١] ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، أي صاحب مال ، حال كون النعت .

(مسوقاً للتَّحصيص) [٢] ، نحو : ﴿ آيَاتٌ محكَماتٌ ﴾ [٣] ، ﴿ والصَّلاَةِ الوسْطَى ﴾ [٤] .

(أو تعميم) ، نحو : « إنَّ اللَّهَ يرزقُ عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ والعاصِينَ » [٥] .

(أو مدح) ، نحو : « الحَمْدُ لِلَّهِ الحَمِيدِ » .

(أو ذم) ، نحو : « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

(أو ترحم) ، نحو : « اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسكِينَ » .

(أو إبهام) ، نحو : « تَصَدَّقْتُ بِصَدَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ » .

(أو توكيد) ، نحو : ﴿ نَفْخَةٌ واحدةٌ ﴾ [٦] و ﴿ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [٧] .

---

(١) في ب : حسن - تصحيف .

(٢) في الأصل و « ب » : للتخصيص ، وفي متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٦ : « لتخصيص » وكذا المساعد، والسلسيلي وهو مقتضى ماعطف بعد .

(٣) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٨ .

(٥) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٦ ، أو تفصيل ومثل لها بـ « مررت برجلين عربي وعجمي » وكذا في المساعد ، والسلسيلي ، وهي ساقطة من المخطوطتين .

(٦) سورة الحاقة آية : ١٣ .

(٧) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

[ما يوافق بين المتبوع]

(ويوافق المتبوع في التعريف / ، والتنكير) ، حقيقياً كان ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً كَرِيماً ، أو / ١٦ / الرَّجُلَ الكَرِيمَ » ، أو سببياً ، نحو : «رَأَيْتُ رَجُلاً قَائمةً أُمُّهُ ، أوْ الرَّجُلَ القَائمَةَ أُمُّهُ » ، ولذلك قال : (المتبوع) دون المنعوت ؛ ليتناول ما النعت له لفظاً ومعنى ، كالأول ، أو لفظاً لا معنى كالثاني ، واشتراط هذا التوافق مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين [١] ، والكوفيين .

فإن قلت : فقد حكى سيبويه عن الخليل أن ، نحو : « مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ ، أَوْ مِثْلِكَ» [٢] وأخواته ، أنه نعت للرجل ، مع أن الرجل معرفة ، و« خَيْر » ، و « مِثْل » نكرة ، ففاتت الموافقة ؟ قلت : الرَّجُلُ مُعَرَّفٌ بـ « أل » الجنسية وليس المراد به شخصاً [٣] بعينه ، فهو نكرة معنى.

وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة [٤] إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف ، وجعل منه: ﴿ الأَوْلَيَان ﴾ [٥] صفة لآخران ، لسبق ﴿ يقُومانِ ﴾ [٥] .

وأجاز بعض الكوفيين ذلك ، إذا كان النعت لمدح ، أو ذم[٦] ، وجعلوا منه : ﴿ الذي جمَعَ﴾ صفة لـ ﴿ هُمَزَةٍ ﴾ [٧] .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢١ ، ٤٢٢ ، وانظر المساعد ٢ / ٤٠٢ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ١٣ : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنّه إنّما جَرَّ هذا على نية الألف واللام ولكنه موضعٌ لاتدخله الألفُ واللّام . . . وقال ص ١٤ : « ولم يُرد في قوله : مايَحسنُ بالرَّجل خيرٍ منك ، أن يُثبت له شيئاً بعينه ثم يُعرِّفُه به إذا خاف التباسا » .

(٣) في الأصل و « ب » : شخص .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٧ ، ١٨ .

(٥) سورة المائدة آية : ١٠٧ « فآخران يَقُومان مقامَهُمَا من الذين استحق عليهم الأوليان » .
قال الدماميني في شرحه للتسهيل ٢ / ٨٢ : « ولا متمسك له فيه لإمكان جعل « الأوليان » بدلاً أو خبر مبتدأ محذوف» .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥٨٠ .

(٧) سورة الهمزة آية : ١ ، ٢ .

وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة ، وقيده ابن الطراوة ، يكون الوصف لايوصف به إلا ذلك الموصوف [١] ، وجعل منه قوله

{٩٢٤} فَبِتُّ كَأَنِّيْ سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ [٢]

قال : « نَاقِعٌ » صفة للسم ، ولا حجة فيما استدلوا به لإمكان تأويله [٣] .

(وأمره في الإفراد وضديه) ، وهما : التثنية والجمع ، (والتذكير ، والتأنيث على ماذكر في إعمال الصفة) ، وقد تقدم ذلك مستوفي في بابها [٤] .

[تفاوتهما في الاختصاص]

(وكونه) ، أي : النعت (مفوقاً) للمنعوت (في الاختصاص) ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً العَاقِلَ » [٥] ،(أو مساوياً) للمنعوت ، نحو : « رأيْتُ الرَّجُلَ الشُّجَاعَ » ، (أكثر من كونه) ، أي : النعت (فاءقاً) للمنعوت ، نحو : « هذا رَجُلٌ فَصِيحٌ ، أو لَحَّانٌ » / ، والجمهور يلتزمون ألا يكون / ١٧ / فائقاً [٦] ، وعلل ذلك بأن الصفة لو كانت أعم لامتنع كونها مبينة لاستحالة كون العام مبنياً

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٨٠ ، الهمع ٥ / ١٧٣ .

(٢) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، الكتاب ٢ / ٨٩ ، العيني ٤ / ٧٣ ، المغني ٢ / ٦٣٢ ، الأشموني ٣ / ٦٠ ، الهمع ٥ / ١٧٣ ، وديوانه : ٣٣ .

(٣) بإعرابها أبدالاً ، انظر الهمع ٥ / ١٧٣، وقال ابن الطراوة : « ويجوز ذلك إذا كان الوصف خاصا لايوصف به إلا ذلك الموصوف ، وظ العيني ٣ / ٦٠ . والشاهد فيه قوله : (السم ناقع) حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة . وساورتني : وأثبتني ، والضَئيلة : الحينة الدقيقة أتت عليها سنون كثيرة فقلّ لحمها واشتد سُمُّها والرقش : حية فيها نقْطُ سواد وبياض .

(٤) أي في باب إعمال الصفة المشبهة ، وفي الأصل مستوفي بابها .

(٥) أي : العامل صادق على زيد وغيره .

(٦) قال الدماميني : « أمّا كون النعت أخص من المنعوت إن كانا نكرتين فجائز بالاتفاق . . . فإن كانا معرفتين فالجمهور على أن النعت إنما يكون مساوياً للمنعوت أو دونه ، وأمّا أن يكون فائقاً له فلا » . انظر شرحه للتسهيل ٢ / ٨٣ .

للخاص [١] ، واعترض ، بأن البيان إنما يحصل بمجموعهما ، ومجموعهما أخص من كل منهما .

[اختلافهما في الإعراب : الخفض على الجوار]

(وربما تبع) النعت (في حالة (الجر) خاصة (غير ماهو له دون رابط إن أمن اللبس) ، نحو: قولهم : « هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ، حكاه سيبويه [٢] ، وغيره بجر « خَرِبٍ » ، وحقه الرفع، لأنه نعت « جُحْرٍ» بدليل أنه روي بالرفع أيضاً ، لكن جر لمجاورته المجرور وهو « ضَبٍّ » ، للتناسب مع الموافقة في التذكير والإفراد .

ورام السيرافي ، وابن جني نفي خفض الجواز ، فقال السيرافي [٣] : « الأصل خَرِبِ الجحر منه ، ثم حذف الضمير وأضيف الوصف بعد أن نقل الإسناد إلى ضمير الموصوف ، كما تقول : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ » ، والأصل : حَسَنٍ الوَجْهُ مِنْهُ ، ثم أضمر الجُحْرُ لتقدم ذكره ، ففي المسألة حذف وإنابة ظاهر عن مضمر .

وقال ابن جني : « الأصل خَرِبٍ جُحْرُهُ » ؛ ثم حذف المضاف وخلفه المضاف إليه ، فارتفع واستتر [٤] ، وفي كلا القولين استتار الضمير مع جريان الصفةعلى غير من هي له ، وذلك لايجوز عند المصنف [٥] ، وإن أمن اللبس .

---

(١) هذه العلة مناقضة لما قصده الشيخ خالد فمقتضاها أن يكون النعت أخص من المنعوت (فائقا له في الاختصاص لا مفوقا) وهو عكس مراده .

(٢) قال سيبويه ١ / ٤٣٦ : « ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » فالوجه الرفعُ ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم ، وهو القياسُ . . . . . » .

(٣) المساعد ٢ / ٤٠٣ .

(٤) نصه في الخصائص ١ / ١٩٢ : « فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرِب» فجرى وصفاً على ضب على تقدير حذف المضاف » .

(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٣٠٨ .

والخفض على الجوار ، مقيس عند سيبويه [١] ، مقصور على السماع عند الفراء [٢] ، ولايخص بالتكرارات خلافاً لبعضهم ، بدليل قراءة الأعمش ، وغيره : ﴿ ذُ القُوَّةِ المَتِينِ ﴾[٣] بجر «المتينِ » .

وقول المصنف (في الجر) احتراز عما أجازه بعضهم في الرفع ، وجعل منه قوله :

{٩٢٥} السَّالِكُ الثُّغْرَةِ اليَقْظانَ سَالِكُها مَشْيَ الهَلَوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ [٤]

قال : فرفع « الفضل » إتباعاً لـ « الخَيْعَلُ » ، لقربه منه ، وهو نعت « الهَلُوكَ » ، وهو مجرور، قاله ابن الشجري[٥] ، في أماليه ، وخرج على أنه نعت « للهلوك » على الموضع .

وقوله : « دُرنَ رَابِطٍ » احتراز / من ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائمٍ أَبَواهُ »، فإنه وإن تبع في الجر / ١٨ / غير ما هو له ، ولكنه معه رابط يربطه بمن هو له ، فإن الهاء من أبواه للرجل ، بخلاف نحو : «خَرِبٍ» - في المثال المتقدم - فإنه إنما تحمل ضمير من ليس له ، وهو الضب ، فلا رابط فيه .

وقوله : « إن أمن اللبس احتراز عن مثل : « هذا غلام زيدٍ الظَّرِيفِ » بالجر على أنه نعت للغلام ، وجر لمجاورة زيد ، فإنه لا يجوز الإلباس بنع المجرور ، لصلاحيته لكل منهما .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٦٧ : « وقد حملهم قرب الجوار على أن جرُّوا هذا حجرُ ضبٍ خربٍ ، ونحوه فكيف مايصحُّ معناهُ » وانظر ١ / ٤٣٦ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٠٣ .

(٣) سورة الذاريات آية : ٥٨ ، وانظر شواذ ابن خالويه ١٤٦ ، والبحر ٨ / ١٤٣ .

(٤) من البسيط ، للمتنخل الهذلي ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٢٢ ، الخزانة ٥ / ١١ ، الإيضاح الشعري ص٤٧٤ ، الخصائص ٢ / ١٦٧ .

(٥) قال ابن الشجري في أماليه ٢ / ٢٢٢ : « وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب . . . أن ارتفاع «الفُضل » على المجاورة للمرفوع ، فارتكب خطأ فاحشاً ، وإنما الفُضُلُ نعتٌ للهلوك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أُسند المصدر الذي هو المشي إليها » .

[الجر على الجواز في غير النعت]

(وقد يفعل ذلك) ، وهو الجر بالمجاورة (بالتوكيد) أنشد أبو الجراح :

{٩٢٦} يَاصَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ أَنْ لَيْسَ وصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ [١]

بخفض « كُلِّهِمِ » بجوار الزوجات .

وأما في عطف النسق فقد أثبته بعضهم ، وخرج عليه : ﴿ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ ﴾ [٢] ، في قراءة من خفض ﴿ نُحَاسٍ ﴾ ، وقراءة [٣] : ﴿ وَأَرْجُلِكُم ﴾ [٤] بالجر والصحيح المنع ؛ لأن الفصل بالعاطف يمنع الجوار .

« فصـــل »

[ما ينعت به وشرطه]

الشيء (المنعوت به مفرد) ، وهو الأصل ، كـ « رَجُلٍ كَرِيمٍ » .

[النعت بالجملة]

(أو جملة) اسمية ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَدُهُ طَوِيلَةٌ » ، أو فعلية ، نحو : « بِرَجُلٍ صَلَّى ، أو يُصَلِّي » ، وفي البديع [٥] : « الوصف بالفعلية أقوى من الوصف بالاسمية ، وبالماضي أكثر من

---

(١) من البسيط ، لأبي الغريب أحد شعراء الأعراب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١٠ ، الخزانة ٥ / ٩٠ ، المغني ٢ / ٧٦١ ، الارتشاف ٢ / ٥٨٣ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٣٥ ، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ، انظر السبعة ٦٢١ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٤٣٨ .

(٤) سورة المائدة آية : ٦ ، وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبو عمرو ، ظ : السبعة ٢٤٢ .

(٥) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤٢ .

المضارع » ، (كالموصول بها) ، في كونها خبرية عارية من الواو ، مشتملة على ضمير من هي له ، لا مطلقاً ، حتى يأتي فيها تفاصيل حذف العائد ، من كونه مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، وشروط ذلك .

[دخول الواو على جملة الصفة]

وجوز الزمخشري (١) ، وتبعه أبو عبد الله الفاسي ، إقتران الجملة الموصوف بها بالواو ، وجعلها لتأكيد لُصُوقِ الصفة بالموصوف ، نحو : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٢) ، ﴿إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ (٣) ، ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٤) ، قال المصنف : « وهذا من آرائه الواهية وزعماته المتلاشية ؛ لأن النعت مكمل للمنعوت ، ومجعول معه (٥) كشيء واحد ، فدخول الواو يوهم كونه مغايرة » (٦) . انتهى ، ولقائل أن يقول : فعلى هذا كان ينبغي ألا تقترن الحالية بالواو/ ، لأن الحال وصف في المعنى ، ولا مغايرة بين الحال وصاحبها ! ، والواو الرابطة لا تفيد / ١٩ / المغايرة ، كما أن واو الاعتراض في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (٧) ، لاتفيد المغايرة ، على أن الزمخشري قال : إنها لتأكيد اللصوق (٨) ، فهي عنده إما زائدة ، أو في حكم الزائدة ، وكيف يقال : الواو الزائدة تفيد المغايرة .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٨٤ وانظر : الكشاف الحجر : ٤ ، الكهف : ٢٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٦ .

(٣) سورة الحجر آية : ٤ .

(٤) سورة الكهف آية : ٢٢ .

(٥) في الأصل و « ب » : منه .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣١٠ ، وفيه : فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيا له مغايرا .

(٧) سورة البقرة آية : ٢٤ .

(٨) الكشاف ٣ / ١٢٨ و ٢٠٣ ، والمغني ١ / ٤٠٣ .

[منعوت الجملة]

والجملة المنعوت بها (منعوتها نكرة) ، نحو : ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (١) ، (أو معرف بـ« أل » الجنسية) ، نحو : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ ﴾ (٢) ، فجملة « نسْلَخُ » نعت « للَّيْلِ » باعتبار معناه (٣) ، وقيل : حال ، نظرا إلى لفظه ، وقيل : تفسيرية ؛ لإبهام كونه آية ، فعلى الأول محلها رفع ، وعلى الثاني نصب ، وعلى الثالث لا محل لها .

[وقوع الطلبية موقع الصفة والحال]

(وقد ترد) الجملة (الطلبية محكية بقول محذوف واقع نعتاً) ، كقوله :

﴿٩٢٦﴾ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ (٤)

فالجملة الطلبية ، وهي : « هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » ، محكية بقول محذوف واقع نعتاً لـ«مَذْقٍ» والتقدير : جاءوا (٥) بمذق مقول عند رؤيته : هل رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟ ، فـ « مقول » هو الصفة ، وجملة الاستفهام مقول لها ، هذا تقرير كلامه ، وقال ابن عمرون : « الأصل بِمَذْقٍ مثل لون الذِّئْبِ

---

(١) سورة الأنعام آية : ٩٢ .

(٢) سورة يس آية : ٣٧ .

(٣) قال ابن هشام في المغني ٢ / ٤٨٠ : « فإن المعرّف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة » .
وفي الارتشاف ٢ / ٥٨٤ : ولا ينعت بها المعرف بأل الجنسية » .
وفي حاشية الخضري ٢ / ٥٣ : « قوله الجنسية في ضمن فرد مبهم ، ولذا كان مدخولها في معنى النكرة ويسميها البيانيون لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن » .

(٤) رجز ، للعجاج .
ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣١١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٧ ، الإنصاف ١ / ٦٩ ، الشرح الكبير ١/ ١٩٣، المقرب ١ / ٢٢٠ ، الخزانة ٢ / ١٠٩ ، المغني ١ / ٢٧٢ ، المحتسب ٢ / ١٦٥ .

(٥) في الأصل : « جاء » .

هل رأيت الذِّئْبَ ، يقولون : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ كَذَا ، هَلْ رَأَيْتَ كذا ؟ ، وفي الحديث : «كَلاَلِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نَعَمْ يَارَسُولَ اللَّهِ ، قال : فإنها مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ » (١) ، ثم حذف مثل لون الذئب ، وبقي هل رأيت الذِّئْبَ ؟ فعلى هذا لا إضمار قول ، ولا موضع لجملة الاستفهام ، والمذْقُ : بالذال المعجمة ، يقال : مَذَقْتُ اللَّبَنَ ، إذا مَزَجْتَهُ بالماء، ومراده أنه تغير بياضه بمخالطة الماء حتى أشبه لونه لون الذِّئْبَ .

(أَوْ) واقع (شبهه) ، أي : شبه النعت ، وهو الحال ، كقول أبي الدرداء : « وَجَدْتُ النَّاسَ أُخْبُرْ تَقْلَهْ » (٢) ،فجملة « اخْبُر » جملة طلبية محكية بقول محذوف واقع حالاً ، و « وَجَدْتُ » بمعنى : أَصَبْتُ ، والتقدير : أصَبْتُ النَّاسَ حال كونهمْ مقولاً فيهمْ أُخْبُرْ / ، وجوز ابن عمرون أن / ٣٠ / يكون « وَجَدْتُ » بمعنى : عَلِمْتَ ، فيكون « اخْبُرْ » في موضع المفعول الثاني على إضمار القول أيضاً ، لأن المفعول الثاني لايكون جملة طلبية ، قال : و « تَقْلَهْ » يروى بكسر اللام وفتحها ؛ لأن في مضارع « قَلاَ » الفتح ، والكسر ، والهاء للسكت مبينة لحركة اللام الدالة على الحرف المحذوف » انتهى ، ويقال : قَلاَهُ يَقْلُوهُ (٣) قِلًى وقَلاَءً : أَبْغَضَهُ ، فإن كسرت القاف قصرت ، أو فتحت مددت، ويَقْلاَهُ : لغة طيئ (٤) ، وفي حاشية الكشاف للطيبي : « يجوز في الناس ، الرفع على الحكاية ، أي : سَمِعْتُ هَذَا القَولَ ، والنصب بالأمر ، أي : اخْبُرِ النَّاسَ »(٥) ،

---

(١) فتح الباري ٢ / ٢٩٣ ، والنهاية في غريب الحديث ٤ / ١٠٥ .

(٢) مجمع الأمثال ٢ / ٣٦٣ .

(٣) قلاه يقلوه لغة في قلاه يقليه - ظ : لسان العرب :

(٤) اللسان : قلا .

(٥) على تخريج الطيبي لاتكون الجملة نعتاً .

[حذف العائد من الجملة المنعوت بها]

(وحكم عائد المنعوت بها) في الحذف ، نحو : ﴿ يَوْماً لاَتَجْزِي نَفْسٌ ﴾ [١] ، أي : فيه ، (حكم عائد الواقعة صلة) ، نحو : ﴿ أَهَذَا الَّذي بَعَثَ اللَّهُ ﴾ [٢] ، أي : بعثه ، (أو خبراً) ، نحو: ﴿ وكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ ﴾ [٣] ، أي : وعده ، في قراءة ابن عامر [٤] ، (لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر) ، وإنما قل حذفه من الخبر ؛ لأن الخبر مباين للمبتدأ ، لكون كل منهما ركناً للإسناد ، وإنما كثر في الصفة لشدة امتزاجها بالموصوف ، وإنما كان في الصلة أكثر لتنزلها من الموصول منزلة الجزء .

(ويختص) عن مسائل النعت (المنعوت بها اسم ززمان) ، نحو : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [٥] ، (بجواز حذف عائدها المجرور بـ « في » حال كونه (دون وصف) ، نحو : ﴿واتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجزِي نَفْسٌ ﴾ [٦] ، أي : لاتجزي فيه ، فحذف العائد المجرور بـ « في » ، ثم اختلفوا في كيفية حذفه ، فقال سيبويه : « حذف مع جاره دفعه واحدة [٧] من أول وهلة ، إذ يجوز مع الظرف مالايجوز مع غيره ، وقال الأخفش [٨] ، والكسائي [٩] ، بالتدريج ، فحذف أولاً الجار فاتصل الضمير بالفعل فانتصب ، ثم حذف ، وهو منصوب ، واحترز بقوله : (دون وصف) من

---

(١) سورة البقرة آية : ٤٨ .

(٢) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٣) سورة النساء آية : ٩٥ .

(٤) البحر ٣ / ٣٣٣ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٨١ .

(٦) سورة البقرة آية : ٤٨ .

(٧) الكتاب ١ / ٣٨٦ .

(٨) معاني القرآن ١ / ٨٨ .

(٩) الأمالي الشجرية ١ / ٦ وقد ذكر في المسألة ثلاثة آراء ،وجعل رأي الأخفش كسيبويه : يجوزان الزمرين، والشارح نقل عن ابن عقيل .

أن يكون الضمير المجرور بـ « في » ، و « في » وصفاً لاسم الزمان ، فإنه لايجوز حذفه ، نحو قولهم: « لاتَكْرَهْ يَوْماً يسُوءُك فيه راحَتُكَ » [١] ، فلا يجوز حذف « فيه » ، لأنه وصف لـ « يوماً »، وفي عبارته : تَجَوُّزٌ . . . لضمير لأن - كما سيأتي ، الوصف بمجموع [٢] ، والمجرور .

واحترز باسم الزمان عن نحو : رَأَيْتُ / رَجُلاً رَغِبْتُ فيه » ، فإن الحذف فيه ممتنع نص عليه / ٢١ / ابن الدهان [٣] في « الغُرَّة » .

(ويجوز أيضاً حذف) العائد (المجرور بـ « مِنْ ») حال كونه (عائداً على ظرف أو غيره ،إن تعين معناه) فالأول ، نحو : « شَهْرٌ صُمْتُ يَوْماً مُبَارَكٌ » ، أي : منه والثاني ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوانَ بِدِرْهَمٍ » ، أي منوان منه ، فإن لم يتعين لم يجز حذفه من النوعين ، فالظرف ، نحو : « سَرَّنِي شَهْرٌ صُمْتُ مِنْهُ » وغير الظرف ، نحو : « أَعْجَبَنِي اليَوْمَ خُبْزٌ أَكَلْتُ مِنْهُ » ، إذ لو حذف لاحتمل أن يكون التقدير : صمته وأَكَلْتُهُ .

---

(١) المساعد ٢ / ٤٠٩ .

(٢) هكذا ، وسقطت من « ب » وغير واضحة في الأصل كلمات في أربعة مواضع ، والأمر المحذوف ليس هو العائد المجرور بفي فقط ، وإنما المحذوف الجار والمجرور معاً (في + الضمير) والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الصفة ، ومثل هذا في الخبر والحال والصلة ، ففي تقريره جواز حذف العائد تجوز ، إذ مراده حذف العائد والجار معاً . ثم إن المسألة التبست على الشيخ خالد حين راح يفصل ما أجمله ابن عقيل فقال: « واحترز بقوله : دون وصف . . . لأنه وصف لـ « يوما » وعلى هذا فلا فرق بين الآية : - واتقوا يوماً لاتجزي نفس - والمثال : لاتكره يوما يسوءك فيه راحتك ، لأن فيه المحذوف في الآية والمذكور في المثال جزء من جملة هي صفة ليوم .

وإنما الفرق أن في المثال صفة أخرى لاسم الزمان سابقة لجملة الصفة التي فيها الضمير المجرور بفي وهي جملة يسوءك ، فمرادُ ابن مالك بقوله : « دون وصف » دون وصف سابق غيرها فإن كان فلا يجوز حذف هذا العائد المذكور كالمثال .

(٣) المساعد ١ / ٤٠٩ .

[النعت المفرد]

(وَ) النعت (المفرد) أربعة أقسام : (مشتق لفاعل) ، وهو اسم الفاعل ، والمثال ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل المفضل به الفاعل ، (أو مفعول) ، وهو اسم المفعول ، وما في معناه ، كـ«فَعِيلٍ » ، بمعنى مفعول ، واسم التفضيل المبني من فعل المفعول ، نحو : « زَيْدٌ أَجَنُّ مِنْ عَمْرٍو » ، وخَرَجَ المشتق لزمان ، أو مكان ، أو آلة ، فإنها لاينعت بها .

(أو جارٍ مجراه) ، أي : المشتق (أبداً) ، وهـو ماتضمن معنى الفعل دون حروفـه ، واستديم النعت به دون شرط ، (أوْ) جار مجرى المشتق (في حال دون حال) ، وهو بخلاف الأول قبله .

(فالجاري) مجرى المشتق (ابداً ، كلوذعي) بالذال المعجمة المفتوحة ، وهو الظريف الحديد الفؤاد ، قاله الجوهري [١] ، فإنه جار مجرى « فَطِنٍ » ، (وَجُرْشُعٍ) ، بضم أوله وثالثه ، وهو في الإبل ، العظيم الصدر ، المنتفخ الجنبين ، قاله الجوهري [٢] ، فإنه جارٍ مجرى « غَلِيظٍ » ، (وصَمَحْمَحٍ » بتكرير العين واللام ، وهو الغليظ القصير ، قاله الجرمي[٣] ، وقال ثعلب [٤] : « رَأْسٌ صَمَحْمَحٌ ، أي: أَصْلَعُ غَلِيظٌ شَدِيدٌ » ، فإنه جار مجرى شديد ، (وَشَمَرْدَلٍ) ، بالدال المهملة ، وهو السريع من الإبل ، وقال الكلابادي : « الشمْرِدَلَةُ : الناقة الحسنة ،الجميلة الخلق » ، وغيرها فإنه جار مجرى «سَرِيعٍ » ، وهي كثيرة ، ولذلك قال « كَلَوْذَعِيٍّ » بالكاف ، (و « ذِي » بمعنى صاحب وفروعه) ، وهي : ذَوَا ، وَذَوَيْ ، وَذَوُوا ، وبالياء ، وذات ، وَذَاتَا ، وبالياء ، وَذَوات . (وأولى) [٥] ،

---

(١) الصحاح ٣ / ١٢٧٨ - لذع .

(٢) الصحاح م : ج ر ش ع .

(٣) ورده ابن منظور دون نسب إلى الجرمي أو غيره اللسان م : ص م ح .

(٤) مجالس ثعلب : ٤٧ .

(٥) في ب : وأولوا .

[بمعنى أصحاب / ، نحو : أُولُو الأَلْبَابِ ﴾ [١] ، (وَأُولاَتِ) بمعنى : صواحب ، نحو : ﴿ وَأُولاَتُ / ٢٣ / الأَحْمَالِ ﴾ [٢] ، (وأسماء النسب المقصود) ، نحو : قُرَشِيٌّ » ، وقيد النسب بالمقصود ، ليخرج ، نحو : « قُمْرِيٌّ » و « يُخْتِيّ » من الأسماء المنسوبة في الأصل ، وغلبت على أجناس لاتعرض فيها للنسب] .

(والجاري) مجرى المشتق (في حال دون حال مطرد وغيره مطرد ، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية) نحو : « جَاءَ زَيْدٌ هَذَا » ، أي : الحاضر ، وخرج أسماء الإشارة المكانية فلا ينعت بها ، بل بمتعلقها ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هُنَا ، أَوْ هُنَاكَ ، أَوْ ثَمَّ » ، فالظرف متعلق بالصفة المحذوفة لاصفة ، كيف وهو منصوب لايتصرف ، وهو معرفة ، والموصوف نكرة ، وماذهب إليه من كون اسم الإشارة المذكور يوصف به هو قول البصريين [٣] ، لتضمنه معنى المشار إليه ، وقال الكوفيون والسهيلي [٤] : « لايوصف به ، لجموده ، ولذا لايتحمل ضميراً .

وإنما جعل [١] اسم الإشارة جارياً مجرى المشتق في حال دون حال ،لكون استعماله غير نعت ، أكثر من استعماله نعتاً ، وكذا ماينعت به من الموصولات .

(و « ذُو » الموصولة ، وفروعها) ، في التأنيث ،والتثنية ، والجمع ، ومنه قولهم : « بالفضل ذو فضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهْ ، وبالكرامة ذاتِ أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بَهْ » [٥] ، أي : الذي ، والتي .

(وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل) ، وهي : الذي ، والتي ، وفروعها من لفظها ، كـ« الَّذين »

---

(١) « اسم » مكررة في الأصل .

(١) سورة البقرة آية : ٢٦٩ .

(٢) سورة الطلاق آية : ٤ .

(٣) المساعد ٢ ٤١٠ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٨٦ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٨٧ .

أو غير لفظها ، كـ « الأُلَى [١] ، واللائِيْنَ » ، وخرج عن ذلك ، « مَنْ ، وَمَا ، وَأيٌّ » ، الموصولات ، التي لم تكن مبدوءة بهمزة وصل .

(ورجل بمعنى كامل) ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الرَّجُلِ » ، أي : الكامل في الرجولية ، ووقوع رجل بهذا المعنى خبراً ، نحو : « زَيْدٌ الرَّجُلُ » أكثر من وقوعه نعتاً .

(أو) رجل (مضافٌ إلى صدق) ، والمراد به : مادل على الصلاح والجودة ، لاصدق اللسان، نحو : « مررتُ برجُل رَجُل صدق » / ، أي : صالح ، (أو) مضاف إلى /٢٣٣/ (سوء) ، والمراد به : مادل على الفساد والرداءة ، نحو : « مررتُ برجل رجُلٍ رجُلِ سوءٍ » أي : فاسد ردئ .

وأي حال كونه (مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى) ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أيِّ فَتَىً » ، أو تماثله لفظاً ومعنى ، نحو : « بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ ، أو إيَّما رَجُلٍ » ، وَ « ما » زائدة بين المتضايفين ، وقال الزمخشري : « زيد ما الابهامية على « أي » حتى جعله [١] متعجباً منه » [٢] ، ومسألة « أي » مكررة ، لأنها ذكرت في باب الموصول .

(وكل ، وجد) ، بكسر الجيم ، بمعنى : حقٌّ ، (وَحَقٌّ) بفتح الحاء المهملة ، حال كون الثلاثة (مضافات إلى اسم جنس مكمل) بفتح الميم ، (معناه للمنعوت) { نحو : زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وَجِدُّ الرَّجلِ ، وحَقُّ الرَّجُلِ » ، وفي التنكير : « هُوَ رَجُلٌ كُلُّ رَجُلٍ ، وَجِدُّ رَجُلٍ ، وَحَقٌّ رَجُلٍ » } وفي الحديث : « لأَبْعَثَنَّ مَعَكُمْ أَميناً حَقَّ أَمِينٍ » [٣] ، والمقصود كماله في ذلك .

---

(١) في الأصل و « ب » الأولى تحريف ، وزيد - وجعله بالتذكير اعتباراً للفظه ماهو مذكر .

(٢) في الكشاف ٤ / ٢٢٢ ، ذكر أنها مؤكدة ، أي زائدة ، وقال بزيادتها في المفصل ٣١٢ .

(٣) صحيح البخاري في مناقب أبي عبيدة ظ : فتح الباري ٧ / ٩٣ .

فهذه المذكورات من قوله : (أسما الإشارة . . .) إلى هنا يطرد النعت بها ، ولا تتوقف على سماع .

(وغير المطرد النعت بالمصدر) ، وشرطه أن يكون مصدر ثلاثي ، كـ « صَوْمٍ » أو بزنة مصدر الثلاثي ، كـ « فِطْرٍ » وألا يثنى ، ولايجمع ، وألا يكون مميأ ، كقولهم : « رَجُلٌ رِضَى وعَدْلٌ وزَوْرٌ، وصوْمٌ ، وفِطْرٌ » ، فإن أردت المبالغة على معنى جعل الموصوف المصدر ، لكثرة وقوعه منه ، فهو مجاز ، وإن لم ترد المبالغة ، فهو على حذف مضاف ، أي : ذُو رِضَىً وذو عدل ، وذو زَوْرٍ ، وذو صوم ، وذو فِطْرٍ ، وعُزِيَ إلَى البصريين [١] ، ويدل لهم التزام الإفراد ، والتذكير ، أو على التأويل باسم فاعل ، في مثل : صَوْمٍ ، وَزَوْرٍ ، أي : صَائمٍ ، وَزَائِرٍ ، واسم مفعول ، في مثل: رِضىً، أي : مَرْضِيّ ، وفي المساعد [٢] : « نحو ، رَاضٍ »[١] ، ولعله سهو و عُزِيَ إلى الكوفيين[٣] ، ودليلهم : أنه ربما جاء شيء من ذلك إضافته غير محصنة ، نحو : « هَدَّكَ [٤] ، وسرْعَكَ ، وَحَسْبَكَ» فدل على لحظ معنى الصفة .

(والعدد) ، نحو : ماحكى سيبويه : « أَخَذَ بَنُوفُلاَن منْ بَني فُلاَن / ، إبلاً مائَةً » ، وأنشد : /٤٢/

{٩٢٧} لَئنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثَمَانِين قَامَةٍ وَرُقِّيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ [٥]

---

(١) المساعد ٢ / ٤١١ .

(٢) في هامش ب زاد لابن عقيل .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، والمساعد ٢ / ٤١١ .

(٤) قال سيبويه ١ / ٤٢٢ : « ومنه : مررتُ برجل حسْبِك من رجُلٍ . فهذا نعتٌ للرجل بإحسابه إياك من كل رجل ، وكذلك : كافيك . . . ومررت برجلٍ هدك من رجل . . . فهذا كله على معنى واحد » .

(٥) من الطول ، للأعشى .

والشاهد فيه قوله : (ثمانين) حيث جعلها وصفاً لجب ، لأنّها تنوب مناب عميق ، انظر : ديوانه ١٨٣ ، الكتاب ٢ / ٢٨ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣١٥ ، ابن يعيش ٢ / ٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٥٨٨ ، الأصول ٢/ ٢٧ ،

(والقائم بمسماه معنى [١] ينزله منزلة المشتق) ، إذا خلع عن معناه الوضعي ، وجعل لما له ذلك ، نحو : لبِسْتُ ثَوْباً خَزّاً مَلْمَسُهُ » ، أي : شديدَ الليونة ، والنعومة ، و « شَرِبْتُ مَاءً عَسَلاً طَعْمُهُ » ، أي : شَديد الحلاوة ، وهذا على التأويل باسم الفاعل ، وعند المبرد ، على تقدير مثل [٢] ، أي : مِثْلَ خَزٍّ ، ومِثْلَ عَسَلٍ ، فإن أردت أن في الثوب خَزّاً ، وفي الماء عسلاً ، لم يجز النعت به .

(وينصب أي المنعوت به) بعد نكرة (حالاً بعد معرفة) ، كقوله :

{٩٢٨} فأَوْمَأْتُ إيمَاءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ فَلِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أَيُّما فَتَى [٣]

حَبْتَرٌ : عَلَمُ رَجُلٍ ، ولو ذكر هذه المسألة عقب مسألة « أي » المنعوت بها كان حسناً ، ولو حذفها بالكلية [٤] كان أحسن لتقدم ذكرها في باب الموصول .

[مررت برجل ما شئت من رجل]

(و « ما ») الواقعة (في ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَاشِئْتَ مِنْ رَجُلٍ ، شرطية محذوفة الجواب)، والتقدير : ماشِئْتَ مِنْ رَجُلٍ فَهُو ذَاك ، والجملة من الشرط والجواب في موضع جر نعت رَجُلٍ ، ويوضح شرطيتها تفسيرها بـ « مِنْ » المبنية للجنس بعدها ، كما أن « مِنْ آيَة» تفسير لما في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ [٥] ، الآية و « ما » في الآية شرطية ، فلتكن هذه مثلها ، (لامصدرية

---

(١) زاد في متن التسهيل « لازم » ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣١٣ ، وكذا في المساعد ، والسلسيلي .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٤٢ .

(٣) من الطويل ، للراعي النميري ، الكتاب ٢ / ١٨٠ ، العيني ٣ / ٤٢٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٥، المساعد ٢ / ٤١٢ . وفي الأصل : أومأت .

الشاهد فيه قوله : (أيما) وقعت حالاً بعد معرفة .

(٤) محذوفة من « ب » .

(٥) سورة البقرة آية : ١٠٥ .

منعوت بها) ، « رَجُلٌ ، والتقدير : بِرَجُلٍ مشيئَتِكَ مِنْ رَجُلٍ ، أي : كما تشاؤه ، وتريده ، (خلافاً للفارسي)، في « التذكرة »[١] ، وخَطَّابٌ في « الترشيح » ، في قولهما بإنها[٢] مصدرية ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ في أيِّ صورةٍ ماشَاءَ رَكَبَك ﴾ [٣] ، قال خطاب : « أي في أيِ صورة » مشيئته بمعنى شاءها » انتهى . ويبطل المصدرية هنا أن المصدر المقدر في المثال معرفة ، لأن فاعل الصلة كذلك ، ولاينعت نكرة بمعرفة ، ولو جاز ماذكره الفارسي لم يمتنع : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَنْ يَرْضَى ، كما لا يمتنع : بِرَجُلٍ رضِيً .

« فصْـــل »

[أحكام نعت غير الواحد]

(يفرق نعت غير الواحد بالعطف) بالواو (إذا اختلف) ، والمخالفة إما في اللفظ والمعنى ، كـ« العاقل ، والكريم » ، وإما في اللفظ دون المعنى ، كـ الذَّاهِبِ ، والمنْطَلِقِ » ، أو في المعنى دون اللفظ ، كـ « الضَّارب ، من الضرب ، والضارب في الأرض » نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وَبَخِيلٍ » ، و « بالزَّيْدَيْنِ القُرَشِيِّ وَالتَّمِيمِيِّ » ، و « بِرِجَالِ قُرَشِيٍّ ، وهَاشِمِيٍّ ، وأَنْصَارِيٍّ » ، وفي التعريف كذلك .

ويستثنى نعت الإشارة ، فلا يتأتى فيه التفريق ، لايجوز : « بهذين الطويلِ والقَصير » ، ولا «بِهَؤُلاَءِ العَالِمِ والشَّاعِرِ والكَاتِبِ / ، نص على ذلك سيبويه [٤] ، والمبـرد [٥] ، والزجـاج ، / ٢٥ /

---

(١) وذكرهما أيضاً في البغداديات: ٢٧٥ ، ورده ابن مالك في شرحه ٣ / ٣١٦ .

(٢) في الأصل « إنه » ولايناسب السياق السابق واللاحق .

(٣) سورة الإنفطار آية : ٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٨ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢٦٦ .

والزيادي [١] ، والعلة في ذلك ، أنهم جعلوا تطابق لفظ نعت الإشارة للفظ منعوته نائباً عن الضمير الرابط ، إذا كان نعته جامداً ، أو مؤولاً بالجامد ، فلا يتحمل الضمير ، ثم قال الزيادي : « فإنْ قَدَرْتَهُ بدلاً ، أو بياناً جاز » ، وقد أجاز سيبويه : « يَاهَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » [٢] ، على البيان ، فالبيان هنا مخالف للنعت .

(ويجمع) النعت (إذا اتفق) ، لفظاً ومعنى ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَاتِبَيْنِ » ، و «بِالرَّجُلَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ » .

(ويغلب) في النعت (التذكير ، والعقل عند الشمول وجوباً) ، فمن تغليب[٣] ، التذكير : «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ عاقِلِينَ وبِزَيْدٍ وَهِنْدٍ الصَّالِحَيْنِ » ، ومن تغليب العقل : « مَرَرْتُ بِعَبْدٍ وَحِمَارٍ وَفَرَسٍ سَابِقِينَ » ، و « اشْتَرَيْتُ العَبِيدَ وَالأَفْرَاسَ السَّابِقِينَ » .

(وعند التفصيل اختيارا) ، فمن تغليب التذكير : « مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ صَالِحٍ وصَالِحٍ » ، ويجوز: « صَالِحٍ وصَالِحةٍ » تقول ذلك قاصداً رجلاً وامرأة ، ومن تغليب العقل : « مَرَرْتُ بِعَبِيدٍ وَأَفْرَاسٍ سَابِقِينَ وَسَابِقِينَ » ، ويجوز : « سابِقِينَ وسَابِقَاتٍ » .

قيل : وهنا أنظار ، أحدها : أن محل المسألة باب التثنية والجمع ، ولا خصوصية لها بالنعوت.

الثاني : أنه ذكرها في صدر الكتاب فذكرها هنا تكرار .

الثالث : أنه لايصح التغليب مع الانفراد ، وقد نص هو على أنه لايقال : قمرٌ وَقَمَرٌ ، بل شَمْسٌ وَقَمَرٌ ، وكذا في العمرين ، وسائر باب التغليب .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٤٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٩١ .

(٣) في ب : تغلب .

الرابع : أنه لم يقنع بإجازة التغليب مع التفصيل حتى جعله مختاراً .

الخامس : أنه إذا قُلْتَ : أَقْبَلَ باثْنَينِ صالحٍ وصالحٍ ، يوهم أنك أردت المذكَّرَيْنِ .

السادس : أن قولك في المثال : « سَابِقَيْنَ » صالحٌ ؛ بجملة على الأفراس والعبيد فلا حاجة لذكره مرة ثانية » انتهى ، وفي هذه الأنظار أنظار لايسعها هذا المختصر / . /٢٦/

[الإتباع والقطع]

(وإن تعدد العامل) ، بناء على قول المبرد [١] ، وابن السراج ، ومن وافقهما ، إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، (واتحد عمله ، ومعناه ، ولفظه ، أو) اتحد معناه وعمله و (جنسه ، جاز الإتباع مطلقاً) ، سواء كان المنعوتان فاعلين ، أو خبري مبتدأين أم لا ، مثال الاتحاد في اللفظ مع موافقة المعنى والعمل : « هَذَا زَيْدٌ ، وهَذَا بَكْرٌ الكَاتِبَانِ » و « ذَهَبَ زَيْدٌ و ذَهَبَ عَمْرٌو الظَّرِيفَانِ» و « رَأَيْتُ زَيْداً وَرَأَيْتُ خالِداً الصَّالِحَيْنِ » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَمَرَرْتُ بِعَمرٍو الكَرِيمَيْنِ » ، فالجمهور على جواز الإتباع والقطع وقال ابن السراج [٢] : « إنْ قَدَّرْتَ الثَّاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً ، والعامل الأول جاز الإتباع » .

ومثال الاتحاد في الجنس مع موافقة المعنى والعمل : « هذا زَيْدٌ وذَاكَ بَكْراً الشَّاعِرَانِ » ، و «ذَهَبَ زَيدٌ وانْطَلَقَ عَمْرٌو العاقِلانِ » ، و « رَأَيْتُ زَيْداً وأَبْصَرْتُ بَكْراً الشَّاعِرَيْنِ » ، و « سبق المالُ إلى زَيْدٍ وَبَلِغَ بِهِ إلى بَكْرٍ المَاجِدَيْنِ » ، فمذهب سيبويه ، والكسائي ، والمبرد ، جواز الإتباع ، والقطع ، وقال ابن السراج : « يجب القطع » [٣] .

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٣١٥ : « وكان سيبويه يجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت. . . وليس القول عندي كما قال ؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت » .

(٢) الأصول ٢ / ٤٢ ، والمساعد ٢ / ٤١٤ .

(٣) الارتشاف ٥ / ٥٩١ ، المساعد ٢ / ٤١٤ .

والحاصل ، أنه متى اتحد العامل وعمله ، ومعناه لفظاً ، أو جنساً ، جاز القطع والإتباع على الأصح ، (خلافاً لمن خص ذلك بنعت فاعل فعلين) ، نحو: « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عمرو الفَاضِلاَنِ » ، (وخبري مبتدأين) ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ وَهَذَا عَمْرٌو الظَّرِيفَانِ » ، ففي مثل هذين المثالين يجوز الإتباع، وفي غيرهما يمتنع عند هذا القائل ، ومرجع المعنى ، إلى أن بعضهم شرط مع الأمور الثلاثة السابقة ، وهي :اتحاد المعنى ، واتحاد العمل ، واتحاد اللفظ ، أو الجنس ، أمراً رابعاً ، وهو كون المنعوتين فاعلي فعلين ، أو خبري مبتدأين .

وهذا / القول استنبطه بعض النحويين من كلام سيبويه ، فإنه قال : - بعد أن مثل بـ« هذا / ٢٧ / فَرَسُ أَخَوَيِ ابْنَيْكَ العُقَلاَءِ »- : « وَلا يَجوز أن يجري وصفاً لما انجر ، من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف اعرابه ، ثم قال : « وتقول : هذا عبْدُ اللَّه ، وَذَاكَ أَبُوكَ الصَّالِحَانِ » ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان بنيا [١] على مبتدأين ، و« انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّه ، وَمَضى أَخُوكَ الصَّالِحَانِ»؛ لأنهما ارتفعا بفعلين [٢] ، قال المصنف : « فَالأَوْلى أن يجعل كلامه على وفق ماتقدم، لأنه منع الاشتراك ، فيما انجر من وجهين ، وسكت عن المجرور من وجه واحد ، وعن المنصوبين من وجه واحد ، فعلم أنهما عنده غير ممتنعين » [٣] .

(فإن عدم الاتحاد) ، وذلك في صور ، إحداها : أن يختلف العاملان في العمل ، وتحته صورتان : أن يرجعا لمعنى واحد ، أو ، لا ، وذلك ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، ولَقِيتُ عَمْراً » ، وكذا ، «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ واسْتَعَنْتُ بِعَمْرٍو » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمَامَ عَمْرٍو »[٤] ، (وجب القطع) ،

---

(١) في الكتاب : بُنيا .

(٢) الكتاب ٢ / ٦٠ .

(٣) في الأصل : ومررت بزيد أمام عمرو ، سهو .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٧ ، ٣١٨ بتصرف يسير .

واختـار الكسائي ، والفراء الإتباع [١] إذا رجع المعنيان إلى معنى واحد ، كـ « رَأَيْتُ زَيْداً وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍو الظَّرِيفَيْنِ » ؛ لأن الرؤية في معنى المرور ، ثم اختلفا فالكسائي يتبع الثاني ، والفراء الأول ، وكأن علتيهما كالعلة في التنازع ، إلا أنهما اتفقا هناك على اختيار إعمال الأول ، وابن الطراوة لايشترط ما اشترطاه ، فيجيز الإتباع في : « قَامَ زَيْدٌ ورَأَيْتُ عَمْراً العَاقِلَيْنِ ، وَيُتْبِعُ الثاني كالكسائي[٢] ، فهذه أربعة مذاهب مع اختلاف العمل ، الجمهور : لا إتباع مطلقاً ، ابن الطراوة : يجوز الإتباع مطلقاً ، إلا أن المتبع الثاني ، الكسائي : يتبع الثاني إن اتحد المعنى ، الفراء : يتبع الأول إن اتحد المعنى .

الصورة الثانية : أن يختلف اللفظ فقط ، نحو : « أَقْبَلَ زَيْدٌ وَأَدْبَرَ عَمْروٌ الظَّرِيفَانِ » .

الثالثة : أن يختلف المعنى فقط ، كـ « وَجَدَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو ، وَوَجَدَ خَالِدٌ الضَّالَّةَ الظَّرِيفَانِ » ، أجاز قوم فيهما الإتباع ، وهم القائلون : العامل التبعية ، ومنعه من يقول العامل في النعت العامل في المنعوت / . /٢٨/

الرابعة : أن يختلف الجنس ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَمَامَ عَمْرٍو » ، فالجمهور على منع الإتباع ، وأجازه الأخفش والجرمي [٣] .

ولم يتعرض المصنف لتعدد المنعوت ، واتحاد العامل ، وتفصيل القول فيه : أنه إن اتحد العمل، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، فالإتباع ، وإن اختلف واختلفت نسبة العامل إليهما ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً الظرِيفَيْنِ » ، فالقطع ، وإن اتحدت ، نحو : « خَاصَمَ زَيْدٌ عَمْراً الظَرِيفَيْنِ »، فالقطع عند

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٩٢ .

(٢) المساعد ٢ / ٤١٥ .

(٣) المساعد ٢ / ٤١٥ .

البصريين ، وإتباع الأخير عند الفراء ، وإتباع الأول عند الكسائي ، وإتباع أيهما شئت عند ابن سعدان[١] .

[القطع]

والقطع إما(بالرفع على إضمار مبتدإٍ) ، ممنوع الإظهار ، كما ذكره المصنف في باب المبتدإ ، (أو بالنصب على إضمار فعل لائق) بالحال (ممنوع الإظهار) ، فيقدر في المدح : « أَمْدَحُ » ، وفي الذم « أَذُمُّ » ، وفي الترحم : « أَرْحَمُ » ، وفي التخصيص : « أَعْنِي » .

فيجب إضمار المبتدأ أو الفعل اللائق (في غير تخصيص) ، وفي التخصيص يجوز (بوجهيه) ، أي : بِوجهي القطع ، وهما الرفع والنصب ، فإذا قلت في التخصيص : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفقيهُ » جاز في « الفقيه » ، إذا كان زيد معلوماً بدونه ، بالقطع إلى الرفع على إضمار « هُوَ » ، وإلى النصب على إضمار « أَعْنِي » ، وجاز إظهار « هُوَ » و « أَعْنِي » ، ولافرق في جواز القطع بين الاتحاد وعدمه .

(في نعت غير مؤكد) - بكسر الكاف ، نحو : ﴿ إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾[٢] ، و ﴿ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[٣] و ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[٤] .

(ولا) نعت (ملتزم) ذكره ، نحو : « رَوَيْتُ عَنْ خَلَفٍ الأَحْمرِ » .

(ولا) نعت (جار على مشاربه) ، نحو : « مَرَرْتُ بِذَلِكَ الرَّجُلِ » ، فلا يجوز في هذه

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٩١ .

(٢) سورة النحل آية : ٥١ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(٤) سورة الحاقة آية : ١٣ .

النعوت الثلاثة القطع ، ويجوز فيما عداها الإتباع والقطع اتحد العامل ، أو تعدد على ماسبق من البيان.

(وإن كان) النعت (لنكرة فيشترط تأخره) ، أي : القطع (عن) نعت (آخر) ، تابع للنكرة، كقول أبي الدرداء رضي الله عنه : « نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا ذُو مَالٍ وَذُو هَيْئَةٍ » [١] ، فـ « لَنَا » نعت أول تابع لـ « خَالٍ » و « ذُو مَالٍ » نعت ثان مقطوع إلى الرفع ، وكقول الشاعر : / /٢٩/

{٩٢٩} وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي [٢]

فـ « شُعْثاً » نعت ثان مقطوع إلى النصب ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر ، هذا هو المشهور [١] ، ونقل عن سيبويه جواز القطع في السعة .

[تعدد النعوت والإتباع والقطع]

(وإن كثرت نعوت) منعوت واحد (معلوم) بدونها ، (أو منزل منزلته) ، أي : المعلوم لتعظيم ، أو غيره ، (أتبعت) كلها ، (أو قطعت) كلها ، (أو أتبع بعض دون بعض وقدم المتبع) ، ولا يعكس ، قال ابن أبي الربيع [٣] : « هَذَا هُوَ الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ، قال ابن العلْجِ [٤] : « والصحيح جوازه ، لأن القطع عارض فلا حكم له » [٤] ،

أمثال المعلوم حقيقة : « الحَمْدُ لِلَّهِ الكَبِيرُ المُتَعَالُ » ، فـ « الكبيرِ المُتَعَالِ » يجوز إتباعهما

---

(١) المساعد ٢ / ٤١٦ ، وفيه : « وذو هيئة » .

(٢) من المتقارب ، لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، المقرب ١ / ٢٢٥ ، ابن يعيش ٢ / ١٨ ، العيني ٤ / ٦٣ ، الخزانة ٢ / ٤٢٦ ، الكتاب ٢ / ٦٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٨، الشرح الكبير ١ / ٢٠٨.

(٣) البسيط / ٣١٦ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٥١ ، وانظر البسيط ١/ ٨٩ ، ٩٤

وقطعهما ، والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع .

ومثال المنزل منزلة المعلوم لتعظيم ، أو غيره ، على مامثل المصنف قول خرنق :

{٩٣٠} لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ (١)

يروى برفع « النَّازِلِيْنَ ، والطَّيِّبِينَ » ، على الإتباع لـ « قَوْمِي » ، وبقطعهما إلى الرفع بإضمار «هُمْ » ، وإلى النصب بإضمار « أَمْدَحُ » أوْ « أَذْكُرُ » ، وبرفع الأول ونصب الثاني على ماذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما فهذا البيت يحتمل التعظيم ، ويحتمل أنها نزلت قومها منزلة المعلومين ادعاء ، وإن كان السامع لم يعرفهم .

وإن لم يعلم المنعوت إلا بجميع النعوت ، وجب إتباعها كلها ، لتنزيلها منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكَاتِبِ » ، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة ، أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب ، وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .

[لا . إما . قبل النعت]

(وقد يلي النعت لا) النافية ، (أو « إمَّا ») (٢) ، المكسورة الهمزة المشددة (فيجب تكريرهما) ، أي :تكرير « لا » و « إمَّا » اللازم منه تكرار النعت ، حال كون « لا » و « إمَّا »

---

(١) من مجزوء الكامل ،

انظر : الكتاب ١ / ٢٠٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣١٩ ، الخزانة ٥ / ٤١ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٨ ، المحتسب ٢/ ١٩٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٢ .

(٢) في السلسيلي : ما .

(مقرونين بالواو) ، نحو : ﴿ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ ﴾ (١) ، ونحو : « لاَبُدَّ مِنْ حِسَابٍ إمَّا يَسِيرٍ وَإمَّا شَدِيدٍ » ، قال في البسيط : « إنَّمَا يَجِبُ التَّكْرِيرُ مَعَ لا / ، إذا كان النعت مفرداً ، فلو قلت : مَرَرْتُ / ٣٠ / بِرَجُلٍ لاَ يَتَكَلَّمُ » لم يجب التكرير ، وإنما يتكرر مع الجملة إذا كان النعت الأول مفرداً ، كقوله تعالى : ﴿لاَظَلِيلٍ وَلاَ يُغْنِي ﴾ (٢) ، بخلاف « إمَّا » ، فإنه يتكرر معها النعت مطلقاً مفرداً وجملة ، فالمفرد - كما تقدم - ، والجملة ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إمَّا سَكَتَ وَإمَّا يَتَكَلَّمُ بِخَيْرٍ » .

[عطف نعت على نعت]

(ويجوز عطف بعض النعوت على بعض) ، تابعة أو مقطوعة بالواو ، إذا كانت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ وَضَاحِكٍ » ، وإن لم تكن مجتمعة عليه في حالة واحدة جاز العطف بجميع حروف العطف ، إلا حتى ، وأم ، قاله ابن خروف (٣) ، وقال صاحب البديع : « يُعْطَفُ بالواو فيما لاترتيب فيه ، ويعطف بالفاء فيما فيه ترتيب ، نحو قوله :

{٩٣١} يَالَهْفَ زَبَانَةَ لِلْحَارِثِ فَالصَّـ ـابِحِ فَالْغَانِمِ فالآيبِ (٤)

أي : الذي صبح العدو فغنم فآب ، أي : رَجَعَ ، قال السهيلي (٥) : « والعطفُ بِثُم هذا بعيد»، قيل : والصواب قول ابن خروف .

ويختار ظهور الواو إذا تباعدت النعوت ، نحو : ﴿ هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ ﴾ (٦) ، ويختار تركه إذا

---

(١) سورة النور آية : ٣٥ .

(٢) سورة المرسلات آية : ٣١ .

(٣) المساعد ٢ / ٤١٧ .

(٤) من السريع لابن زَيابه ، واسمه سهل بن ذهل .

ظ : الخزانة ٥ / ١٠٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٠٨ ، المغني ١ / ١٧٦ ، البسيط ١ / ٣١٨ .

(٥) الهمع ٥ / ١٨٤ . وصاحب البديع هو محمد بن مسعود الغزني ت ٤٢١ انظر كشف الظنون ١ / ٢٣٦ ، البغية ١ / ٢٤٥

تقاربت ، نحو : ﴿ الخالِقُ البارِئُ المُصَوِّرُ ﴾[١] ، قاله ابن عقيل [٢] .

[تقديم النعت على المنعوت فيصير من البدل]

(فإن صلح النعت لمباشرة العامل) ، الداخل عليه (جاز تقديمه) على المنعوت حال كونه (مبدلاً منه المنعوت) ، مثاله في المعارف ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللهِ ﴾ [٣] ، في قراءة الجر [٤] ، ومثاله في النكرة :

﴿٩٣٢﴾ وَلكِنَّنِي بُلِيتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لهم لَحْمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومُ [٥]

أي : جسوم منكرة .

وفي البسيط لإبن العلج[٦] : « إذا تقدم نعت النكرة وجب نصبه حالاً ، كقوله :

﴿٩٣٣﴾ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ ... ... [٦]

لأنه جاء مع التأخر ، فوجب مع التقدم ، وقيل : مع التقدم يكون صفة ، ولكنه دون الحال ،

---

(١) سورة الحشر آية : ٢٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٤١٨ .

(٣) سورة إبراهيم آية : ١ . ٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة والكسائي ، ظ : السبعة ٣٦٢ .

(٥) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (منكرة) حيث قدم النعت وجعل المنعوت بدلاً ، ظ : شرح ابن مالك ٣/ ٣٢٠ ، المساعد ٢ / ٤١٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٥٨ ، وفيه « خشوم » مصحف .

(٦) من مجزوء الوافر ، لكثير عزة ، ونسب لذي الرمة وليس في ديوانه ، ولا في ديوان كثير .
والشاهد فيه قوله : (موحشاً) حيث تقدم نعت النكرة فأعرب حالاً ، ظ : الكتاب ٢ / ١٢٣ ، الخصائص ٢ / ٤٩٢ ، الخزانة ٣ / ٢٠٩ ، ابن يعيش ٢ / ٦٢ ،
وفي الكتاب ط . بولاق : لعزة ، وعجزه: يلوح كأنه خلل .
و البسيط ٥٦٧/٢

قيل: ومنه : ﴿ غَرابِيبُ سُودٌ ﴾ [١] ، لأن الأخص هو المؤخر ، كقولهم : « أَبْيَضُ يَقَقٌ » / ، وقيل: /٣١/ فيه وجهان ، أحدهما : أنه وصف مقدم ، والثاني : جعل الثاني بدلاً .

[ترتيب المفرد وغيره في النعوت]

(وإذا نعت بمفرد وظرف ، وجملة قدم المفرد) ، وبوسط الظرف ، (وأخرت الجملة) عنهما (غالباً) ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [٢] ، ومن غير الغالب : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الكَافِرِينَ ﴾ [٣] ، قال ابن جني: « وإن كانت الصفة رافعة ظاهراً ، وأخرى لم ترفعه ، قدمت غير الرافعة على الرافعة ، نحو : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ عاقِلٍ أَبُوه » ، ثم الظرف بعد الرافعة ، ثم الجملة [٤] .

« فَصْـــلٌ »

[ماينعت وماينعت به من الأسماء]

(مِنَ الأسماء ماينعت وينعت به [٥] ، كاسم الإشارة) ، والمشتق الذي يجوز أن يبتدأ به ، والموصول المقرون بـ « أل » .

فاسم الإشارة ينعت به جميع المعارف إلا المضمر ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، والرَّجُلِ هَذَا و وَابْنِي هَذَا » ، (ونعته مصحوب « أل » خاصة) ، نحو : « مَرَرْتُ بِهَذَا الفَاضِلِ » ، (وإن كان)

---

(١) سورة فاطر آية : ٢٧ .

(٢) سورة غافر آية : ٢٨ .

(٣) سورة المائدة آية : ٥٤ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٩٥ .

(٥) ساقطة من ب ، ونص التسهيل في المساعد : ماينعت به وينعت .

مصحوب « ال » (جامداً) جموداً (محضاً) نحو : ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ ﴾ [١] ، ﴿ أَهَذَا الَّذي بَعَثَ اللَّه ﴾ [٢] ، (فهو عطف بيان على الأصح) ، كما هو في قولك : « رَأَيْتُ شَخْصًا رَجُلاً » ، وإلى هذا ذهب ابن جني [٣] ، وابن السيد البطليوسي [٤] ، وذهب الجمهور [٥] إلى أنه نعت مطلقاً ، جامداً كان أو مشتقاً ، وقال ابن عصفور: « إنْ قَدَّرْتَ « أَل » للحضور فبيان ، أو للعهد فنعت»[٦] ، فهذه ثلاثة مذاهب حجة الجمهور : أن عطف البيان لابد أن يكون أعرف من المتبوع ، حجة ابن جني وموافقيه أن ذلك ليس بشرط ، حجة ابن عصفور : أن « أل » الحضورية تجعل الاسم في كونه حاضراً مشاراً إليه ، كالإشارة في الرتبة ، ثم إنه زاد على اسم الإشارة بالدلالة على اسم الجنس فكان أعرف منه بهذا الاعتبار .

وذهب الكوفيون [٧] إلى أن اسم الإشارة لاينعت ولا ينعت به ، وتابعهم السهيلي [٧] ، ونقل عن الزجاج [٨] ، ويخرج ماظاهره ذلك على البدل ، أو عطف البيان .

(ومنها ما لاينعت ولاينعت به كالضمير مطلقاً) ، غائباً ، أو حاضراً ، متكلماً ، أو مخاطباً ، وما التعجبية ، وأسماء الأفعال ، وقبل ، وبعد ، والمصدر الذي بمعنى الأمر / ، والدعاء ، نحو : /٣٢/ «سَقْياً ، وَرَعْياً » .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢ .

(٢) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٣) شرح ابن مالك للتسهيل ٣ / ٣٢١ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٩٨ .

(٥) المساعد ٢ / ٤١٩ .

(٦) المقرب ١ / ٢٢٠ ، والشرح الكبير ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٧) المساعد ٢ / ٤١٩ .

(٨) السلسبلي ٢ / ٧٥٨ .

وإنما لم ينعت الضمير مطلقاً ؛ لأن مايفسره يعينه ، وفيه نظر ؛ ولم ينعت به ؛ لأنه ليس مشتقاً، ولا في حكمه ، (خلافاً للكسائي في) جواز (نعت) الضمير (ذي الغيبة) ، في مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، وجعل منه : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الغُيُوبِ ﴾ (١) ، وقولهم (٢) : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّءُوفِ الرحيمِ » ، وقوله :

{٩٣٤} ... ... فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البائِسَا (٣)

ونقول في الذم : « الحجاج عضِبَ علَيْهِ الظَّالِمِ المُجْرِمِ » ، والمانِعُون يوجبون في ذلك البدلية.

(ومنها ما ينعت ولاينعتُ به كالعلم) ، كـ « زَيْدٍ » ، واسم الجنس الباقي على موضوعه ، كـ « رَجُلٍ ، وَسَبْعٍ » .

(ومنها ماينعت به ولاينعت ، كأي) ، و « كُلٍّ ، وَجِدٍّ ، وَحَقٍّ » ، (السابق ذكرها) ، وفي البسيط : « أن كلاً تنعت وينعت بها عند الكوفيين » (٤) ، ومن هذا النوع مالايتسعمل ثانيه إلا تابعـاً، نحو : « حَسَنٍ بَسنٍ ، وَجَائِعٍ نَائِعٍ ، وعَطْشَانَ نَطْشَانَ ، وَشَيْطَانَ لَيْطَانَ » ، وهي ألفاظ محفوظة .

---

(١) سورة سبأ آية : ٤٨ .

(٢) الهمع ٥ / ١٧٦ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (البائسا) جعله الكسائي نعتا للضمير في تلمه ونصبه غيره بإضمار فعل على معنى الترحم أو على البدل من الضمير المذكور .

ظ : الكتاب ٢ / ٧٥ ، المساعد ٢ / ٤٢٠ ، الهمع ٥ / ١٧٧ .

وصدره : فأصبحت بقرقري كوانسا .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٩٦ .

« فَصْـــلٌ »

[حذف المنعوت وقيام النعت مقامه]

يحذف المنعوت و (يقام النعت مقام المنعوت كثيراً ، إن علم جنسه) ، أي : لمنعوت إما باختصاص النعت به ، كَمررْتُ بِرَجلٍ رَكِبٍ صَاهِلاً » ، أي : فَرَساً صَاهِلاً » أو بمصاحبة مايعينه ، نحو : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الحديدَ أَنْ اعْمِلْ سَابِغَاتٍ ﴾ (١) ، أي : دروعاً سابغات ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾(٢)، أي : فريق شقي ، وفريق سعيد ، فحذف المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، لكونه صالحاً لمباشرة ما كان المنعوت يباشره ، (ونعت بغير ظرف ، وجملة) ، لأن الظرف والجملة لايصلحان لمباشرة ماباشره المنعوت ، وعلم مما مثلنا ، أنه لافرق بين أن يكون مرفوعاً أو غيره .

(أو) نعت (بأحدهما) ، أي : الظرف ، والجملة ، فلا يحذف المنعوت ويقام النعت مقامه إلا (بشرط كون المنعوت بعض / ما قبله من مجرور بـ « من ») ، بيان لـ « ما » ، نحو : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ (٣) ، ونحو قولهم : « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » ، أي : مِنَّا فَرِيقٌ دونَ ذَلِك ، ومِنَّا فريقٌ ظَعَن، ومِنَّا فَرِيقٌ أَقَام ، (أو « في ») ، نحو : « مافي بَني تَمِيمٍ إلاَّ فَوْقَ مَاتُرِيدُ » ، أي : إلاَّ رَجُلٌ فَوْقَ مَاتُرِيدُ ، ونحو : « مَافِي النَّاسِ إلاَّ يَشْكُرُ أَوْ يَكْفُرُ » ، أي : إلاَّ رَجُلٌ يَشْكُر ، قال : /٣٣/

{٩٣٥} لَوْ قُلْتَ مَـافي قَوْمِهَـا لَمْ تَأْثِمِ يَفْضُلُهَا في حَسَبٍ وَمِيْسَـمِ (٤)

---

(١) سورة سبأ آية : ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة هود آية : ١٠٧ .

(٣) سورة الجن آية : ١١ .

(٤) رجز ، لحكيم بن معية الربعي ، الكتاب ٣٤٥ ، الخصائص ٢ / ٣٧٠ ، ابن يعيش ٣ / ٥٩ ، الخزانة ٥/ ٦٢، الأشموني ٣ / ٧٠ ، الهمع ٥ / ١٨٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٣ .

أصله لو قلت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم ، فحذف المنعوت ، وهو أحد ، وأبقى النعت، وهو يفضلها ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة يا ، وقدم جواب لو ، فاصلا بين الخبر المقدم - وهو الجار والمجرور - والمبتدأ المؤخر - وهو أحد المحذوف - والميسم الجمال ، وخصه ابن عصفور بالضرورة (١) .

أو كون المنعوت مخصوصاً بالمدح ، أو الذم ، نحو : « نِعْمَ الرَّجُلُ يَقُومُ » ، أي : رَجُلٌ يَقُومُ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ يَضْحَكُ » ، أي : رَجُلٌ يَضْحَكُ .

(فإن لم يكن) المنعوت بالظرف أو الجملة (كذلك) بأن لم يكن بعض ماقبله من مجرور بـ « من » أو « في » ، ولا مخصوصاً في باب : نِعْمَ ، وَبِئْسَ ، (لم يقم الظرف والجملة مقامه إلاَّ في الشعر) ، مثال ماليس بعضاً قوله :

{٩٣٦} لَكُمْ مَسْجِدَ اللَّهِ المزُورَانِ وَالحَصَى بَكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَيْن أثرى وَأَقْتَرَا (٢)

القبض : العدد الكثير من المال ،ومثال ماهو بعض وليس مجروراً بأحد الحرفين قوله :

{٩٣٧} كَانُوا فَرِيقَيْن يُضْعُونَ الرِمَاحَ على قُعْسِ الكَوَاهِلِ في أَشْدَاقِهَا ضِخَمُ (٣)

وَآخَرِيـنَ تَـرَى المَـاذِيَّ عُـدَّتَهُـمْ مِـنْ نَسْجِ دَاودَ أَوْ مَـا أَوْرِثَتْ إِرَمُ

---

(١) الشرح الكبير ١ / ٢١٩ .

(٢) من الطويل ، للكميت ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٣ ، الإنصاف ٢ / ٧٢١ ، العيني ٤ / ٨٤ ، الأشموني ٣ / ٧٠ ، اصلاح المنطق ص ٨٢٠ .

والشاهد قوله : (من بين أُثرى وأقتر) حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

(٣) من البسيط ، لزهير .

ظ : الارتشاف ٢ / ٦٠٢ ، البحر المحيط ٤ / ٤٢ .

وروى : « الزجاج » بدل « الرماح » ، و « فوقهم » بدل « عدتهم » وفي الأصل « أسواقها » بدل «أشداقها»

أي : فريقاً يصعون ، ولذلك عطف عليه « وآخرين » ، ونقل عن الفارسي [١] ، أن ذلك لايجوز إلا مع المرفوع ، لأنه عمدة / ، وهذان البيتان مع المنصوب . /٣٤

(واستغنى لزوماً عن موصوفات بصفاتها ، فجرت مجرى الجوامد) ، نحو : « دَابَّةٍ [٢] ، وأبْطحَ ، وحَسَنَةٍ ، وَسَيِّئَةٍ » ،) ويعرض [٣] ، مثل ذلك) الاستغناء (لقصد العموم) ، نحو : ﴿ لاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ ﴾ [٤] ، الآية ﴿ لاَ يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً ﴾ [٥] ، لامتحرك ولاساكن إلا بقدر سابق.

(وقد يكتفي بنية النعت عن لفظه للعلم به) ، نحو : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [٦] ، أي : المعاندون : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [٧] ، أي : النَّاجِيْنَ ، وقول العباس بن مرداس :

{٩٣٨} وَقَدْ كُنْتُ في الحَرْبِ ذَا تُدْرَأٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيئاً وَلَمْ أُمْنَعِ [٨]

أي : شيئاً طائلاً ، والله أعلم .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٠٢ .

(٢) « لأن أصل الدابة عندهم صفة ، وإنما هي دَبَبْتُ ، فأجروها على الأصل وإن كان لايتكلمُ بها إلاّ كما يتكلم بالأسماء ، كما أن أبْطَحَ صفة واستعمل استعمال الأسماء » انظر الكتاب ٣ / ٥٦٣ .

(٣) في السلسيلي : وقد يعرض .

(٤) سورة الأنعام آية : ٥٩ .

(٥) سورة الكهف آية : ٤٩ .

(٦) سورة النعام آية : ٦٦ .

(٧) سورة هد آية : ٤٦ .

(٨) من المتقارب .

ظ : المغني ٢ / ٦٩٤ ، العيني ٤ / ٦٩ ، الأشموني ٣ / ٧١ ، الهمع ٥ / ١٨٩ .

(٤٥) باب عَطْفِ البيـــان

[التسمية والأصل]

سُمِّيَ بذلك ، لأنه تكرار للأول لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على نفسه ، بخلاف النعت ، والتوكيد ، والبدل ، والقول بأن أصله العطف ، فإذا قلت : « جَاءَ أَخُوكَ زَيْدٌ » ، فالأصل : جَاءَ أَخُوكَ وهو زَيْدٌ ، فحذف العاطف والضمير ، وأقيم زيد « مقامه » باطل ؛ لأنه يسلتزم أن يكون مرفوعاً دائماً ؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف ، وأن لا يعد تابعاً ، وكلا الأمرين منتف بالإجماع ، ويسميه الكوفيون الترجمة [١] ؛ لأنه ترجمة عن الأول .

[حده ومايشارك فيه النعت وما يخالفه]

(وَ) حده (هو التابع الجاري جرى النعت في) اشتراط (ظهور المتبوع) ، فلا يكون متبوعه ضميراً ، بل يشترط أن يكون اسماً ظاهراً ، وليس في التوابع مايشترط ذلك ، إلا هذان التابعان ، النعت ، والبيان ، ثم هذا حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور موقوف على الحد فيجيءُ الدور .

(وفي التوضيح) اتفاقاً [٢] ، وهو رفع الاحتمال في المعارف ، على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح ، فكيف يحيل عليه هنا ؟ .

(والتخصيص) ، على الأصح ، وهو تقليل الاشتراك في النكرات ، فيخرج النسق ، والبدل، والتوكيد ، والنعت المؤكد فإنه وإن حصل به زيادة بيان ، فلا يحصل به تخصيص .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٠٥ ، وانظر المفصل ١٢٢ .

(٢) أوضح المسالك ٣ / ٣٤٧ .

(جامداً) ، خرج النعت غير المؤكد ، على أن النعت مطلقاً ، خرج بقوله أولاً ، (الجاري مجرى النعت) ، فإن الجاري مجرى الشيء غير ذلك الشيء ، غاية ماذكره الشراح ، أنه توكيد لإخراج النعت ، ولايعرف مثل ذلك في الحدود .

(أو بمنزلته) ، أي : الجامد ، فيدخل ماكان صفة في الأصل ، ثم غلب عليها العلمية ، كـ«الصعق » .

[مايوافق فيه المتبوع]

(وَ) في أنه (يوافق المتبوع في الإفراد وضديه) ، وهما : التثنية والجمع ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ أَخُوكَ ، والزَّيْدَانِ أَخَوَاكَ ، والزَّيْدُون إِخْوَتُكَ » ، (وفي التذكير) - كما سبق - (والتأنيث) ، نحو: « هَذِهِ هِنْدٌ أُخْتُكَ / ، (و) في (التعريف) - كما سبق - (والتنكير) ، نحو : ﴿ مِن مَّاءٍ / ٣٥ / صَدِيد ﴾ [١] .

(خلافاً لمن ألتزم تعريفهما) ، وهم البصريون ، حكاه الشلوبين [٢] ، وصاحب البسيط ، زاد صاحب البسيط [٣] : « أَنَّ بَعْضَ البَصْرِيِّينَ شَرَطَ كَوْنَ المعرفة من باب الأعلام ، والكنى ، والألقاب[٤] .

واحتج مشترط التعريف بأن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهول ، والمجهول لا يعرف المجهول ، وأجاب المجوزن [٤] بأن بعض النكرات أخص من بعض ، واختار هذا القول ابن

---

(١) سورة إبراهيم آية : ١٦ .

(٢) قال ابن مالك في شرحه ٣ / ٣٢٦ : « ولم أجد هذا النقل من غير جهته » .

(٣) شرح التسهيل الدماميني ٢ / ٨٩ .

(٤) حاشية الخضري ٢ / ٦٠ .

عصفور[١]، والزمخشري [٢]، والفارسي [٢]، ومن مُثُلِهِ: « مَرَرْتُ بِثَوْبٍ خَزٍّ، وَبِبَابٍ سَاجٍ » .

(وَ) خلافاً (لمن أجاز تخالفهما) ، بأن تُبَيِّنُ النكرةُ بالمعرفة ، وهو الزمخشري [٣] ، حيث أعرب ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٤] ، عطف بيان ، وهو معرفة ، على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ ، وهو نكرة ، قال المصنف : « وهو مخالف لإجماع البصريين ، والكوفيين » [٥] ، وأعربه غيره بدلاً ، وفيه نظر ؛ لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً ، وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع ، فـ ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، إما مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : منها مقام إبراهيم ، أو خبر محذوف المبتدأ ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم .

وتلخص : أن عطف البيان يخالف النعت من جهة اللفظ ، لأنه إما جامد أو بمنزلته ، والنعت إما مشتق ، أو بمنزلته ، ويوافقه من جهة المعنى في الإيضاح والتخصيص .

[قد يكون أخص من المتبوع]

(ولا يمتنع كونها أخص من المتبوع على الأصح) ، لأنه بمنزلة النعت ، خلافاً للجرجاني[٦] ، والزمخشري [٦] ، وأكثر المتأخرين [٧] ، في اشتراط كونه مساوياً لمتبوعه ، أو أعم منه ، وقد أجاز سيبويه في : ذَا الجُمَّةِ » ، من قولهم : « يَاهَذَا ذَا الجُمَّةِ » ، أن يكون بياناً [٨] ، وأن يكون بدلاً ، مع

---

(١) الشرح الكبير ١ / ٢٩٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٥ .

(٣) الكشاف ١ / ١٨٨ ، وانظر المغني ٢ / ٥٠٨ .

(٤) سورة آل عمران آية : ٩٧ ، « فيه آياتٌ بينات مقامَ إبراهيم » .

(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٣٢٦ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٦ .

(٧) ومنهم ابن عصفور ، ظ الشرح الكبير ١ / ٢٩٤ .

(٨) نص سيبويه ٢ / ١٨٨ : « وتقول ياهذا ذا الجمة ، كقولك : يازيدُ ذا الجمة ، ليس بين أحد فيه اختلاف » .

أن الإشارة أخص من المضاف إلى ذي الأداة .

[البيان والبدل]

(ويجوز) في المجعول بياناً (جعله بدلاً ، إلا إذا قرن بـ « أل » بعد منادى) ، منصوب ، أو مضموم ، نحو : « يا أَخَانَا الحَارِثَ ، أوْ يارَجُلُ الحارِثُ » ، فـ « الحارِثُ » في المثالين بيان ، ولايجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل / ، على نية تكرار العامل ، والمقرون بـ « الَ » لايباشر حرف النداء /٣٦/ لالفظاً ، ولاتقديراً (أو تبع مجروراً بإضافة صفة مقرونة بـ « أل » ، وهو غير صالح لإضافتها إليه)، كقوله :

{٩٣٩} أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا (١)

فـ « بِشْرٍ » عطف بيان على « البَكْرِيِّ » ، ولايجوز أن يكون بدلاً ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيمتنع « التارك بِشْرٍ » ، لأن الوصف المحلى بـ « ال » غير صالح لأن يضاف إلى علم على الصحيح ، ومن أجاز أجاز (٢) ، فلو صلح ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ غُلاَمِ القَوْمِ » جازت البدلية أيضاً .

(وكذا إذا أفرد) عطف البيان ، حال كونه (تابعاً لمنادى فإنه ينصب بعد) منادى (منصوب)، نحو : « يا أَخانَا زَيْداً » بالنصب لاغير ، (وينصب ويرفع بعد) منادى (مضموم) ،

---

(١) من الوافر ، للمرار بن سعيد الأسدي .

ظ : الكتاب ١ / ١٨٢ ، ابن يعيش ٣ / ٧٢ ، المقرب ١ / ٢٤٨ ، الشرح الكبير ١ / ٢٩٦ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٢٧ ، المساعد ٢ / ٤٢٥ .

(٢) أجازه الفراء لأنَّ مذهبه جواز إضافة مافيه ال إلى جميع المعارف ،

ظ : شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٨٨ ، وشرح الرضى للكافية ١ / ٣٤٣ .

نحو: « يا غلامُ بِشْراً وَبِشْرٌ » ، بنصب « بِشْرٌ » على المحل ، ورفعه على اللفظ ؛ ولو كان عطف البيان مضافاً ، فإنه يجب نصبه على البيان ، أو البدلية ، سواء تبع منادى منصوباً أو مضموماً [١] ، نحو: « ياعبْدَ اللَّهِ أَخَانَا ، وَيَازَيْدُ أَخَانَا » ، ويتعين عطف البيان [١] أيضاً في مواضع أوصلها أبو حيان[٢] ، في شرحه الكبير إلى تسع ، لايليق سردها بهذا المختصر .

[مايكون فيه البيان أول" من البدل]

(وجعل) الثاني (الزائد بياناً) -منصوب بالزائد - ، (عطفاً) - منصوب بجعل - ، (أولى من جعله بدلاً) ، مثله المصنف ، بقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[٣] ، و ﴿ يُسْقَى مِنْ مَّاءٍ

.

---

(١) في الأصل و ب ، منصوب ، أو مضموم . وقوله : البيان ساقطه من الأصل .

(٢) ذكر في الارتشاف غير ما هنا : في النداء .

١ - أن يتبع وصف « أي » بمضاف : يا أيها الرجل غلام زيد .

٢ - أن يفصل مجرور « أي » أي الرجلين زيد وعمرو أفضل .

٣ - أن يفصل مجرور « كلا » كلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك .

٤ - أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلا التابع على عطف البيان : هند ضربت الرجل أخاها .

٥ - أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل أحد هذين القسمين : زيد أفضل الناس النساء والرجال .

٦ - أن يتبع وصف أي في النداء بمنون : يأيها الرجل زيدٌ .

٧ - أن يتبع المضاف على سبيل التفصيل بما هو مضاف وما هو مفرد : أيها أخوينا عبد شمس ونوفلا .

٨ - أن يتبع المنادى المضموم باسم الاشاره : يازيدُ هذا .

قال الخضري : « ضبط ابن هشام مايمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب ، أولا يصح حلوله محل الأول » .

ارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٦ - ٦٠٧ ، و ظ : التصريح : ٢ / ١٣٢ - ١٣٣ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٦٠ .

(٣) سورة المائدة آية : ٩٥ .

صَدِيد ﴾ [١] ، و ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [٢] ، فإن الثاني أزيد بيانا [٣] من الأول في هذه الأمثلة ، ومنه قول ذي الرمة ، على ما أنشده في الصحاح :

﴿٩٤٠﴾ لَمْيَاءُ في شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاثِ وفي أَنْيَابِهَا شَنَبُ [٤]

وأنشد المصنف عجز هذا البيت :

﴿٩٤١﴾ ... ... كالشَّمسِ لَمَّا بدت أَو يُشْبِهُ القَمَرَا [٥]

والحوة : بضم المهملة ، وتشديد الواو : السواد مطلقاً ، قاله المصنف [٥] ، واللعس : بفتح اللام والعين المهملة ، وفي آخره سين مهملة : سواد يسير ، فهو أزيد بياناً [٣] ، من السواد مطلقاً .

ومقتضى كلامه : أنه إذا جعله بدلاً كان من بدل الكل ؛ لأنه الذي يؤاخي عطف البيان ، وابن السيد استدل به على بدل الغلط ، وسيأتي رده / . /٢٧/

---

(١) سورة إبراهيم آية : ١٦ .

(٢) سورة النور آية : ٣٥ ، انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٨ .

(٣) في الأصل و « ب » : بيان .

(٤) من البسيط ، لذي الرمة ، ديوانه ١ / ٣٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٨ ، الصحاح ١ / ١٥٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٦٦ ، الشرح الكبير ١ / ٢٨٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٨ ، وهو بيت غير السابق من قصيدة رائية .
ظ : الديوان : ٢ / ١١٥٢ ابن يعيش ١ / ١٢١ ، الدرر ٢ / ٢٠٥ .

(٤٦) / " باب البدل "

[التسمية]

في إصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فاختلف النقل عنهم ، فنقل ابن كيسان عنهم ، تسميته التكرير[١] ، ونقل الأخفش عنهم ، أنهم يسمونه الترجمة [٢] ، والتبيين .

[حـــده]

(وهو التابع) لفظاً ، أو محلاً ، (المستقل بمقتضى العامل تقديراً) ، أخرج النعت ، والتوكيد ، والبيان ؛ لأن كلا منها متبوعها هو المستقل لفظاً ، وعطف النسق بغير بل ، ولكن ، فإن التابع والمتبوع شريكان في مقتضى العامل .

(دون) حرف (متبع) ، خرج المعطوف بـ « بَلْ » و « لَكِنْ » ، فإنه داخل تحت قوله : (المستقبل . . .) إلى آخره ، ويخرج مابعد « أي » التفسيرية ، نحو : « غَضَنْفَرٍ » ، أي : أَسَدٍ ، فإنه تابع لما قبل أي ، على البيان ، ومعه حرف لكنه غير متبع .

والحاصل : أن التابع ثلاثة أقسام : قسم غير مشارك لمتبوعه في مقتضى العامل بمعنى أنه ليس مذكوراً لذلك ، وهو ثلاثة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، ومشارك له في ذلك ، وهو عطف النسق بغير بل ، ولكنْ ، ومستقل بمقتضى العامل ، وهو نوعان : مقرون بحرف متبع ، وهو معطوف بل ، ولكن ، وغير مقرون به ، وهو البدل .

---

(١) مقدمة الباب بنصها من شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٤٦ .

وعرّفه الخضري في حاشيته فقال ٢ / ٦٨ : « هو لغة العوض ، قال تعالى : « عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها ».

(٢) الارتشاف ٢ / ٦١٩

[مايوافق فيه المتبوع ويخالفه]

(وَ) البدل (يوافق المتبوع) في التعريف والتنكير ، (ويخالفه في التعريف والتنكير) ، فالموافق تعريفاً : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ (١) ، وتنكيراً : ﴿ مَفَازاً حَدَائِقَ ﴾ (٢) ، والمخالف تعريفاً وتنكيراً ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾(٣) ، الأول نكرة ، والثاني معرفة، وعكسه ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (٤) ، وفي إبدال النكرة من المعرفة ثلاثة مذاهب ، قال الكوفيون (٥) : شرطه وصف النكرة ، إذ لايفيد : « حَائَنِي زَيْدٌ رَجُلٌ » ، وقال البغداديون(٥) : يشترط الوصف ، وكون النكرة من لفظ المعرفة ، كما في قوله : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾(٦) ، وعن الكوفيين أيضاً في إبدال النكرة من النكرة اشتراط وصف المبدلة ، كقوله :

﴿٩٤٢﴾ وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحةٍ ... ... (٧)

فالنكرة فيهما موصوفة ، وفي الآية بلفظ المعرفة (٨) ، المبدل منها ، وقال البصريون : الشرط حصول الفائدة (٩) ، فقط ، ويبطل قول الأولين :

---

(١) سورة الفاتحة آية : ٥ ، وفي الأصل : صراط الله ، وهو تحريف .

(٢) سورة النبأ آية : ٣١ ، ٣٢ .

(٣) سورة الشورى آية : ٥٢ ، ٥٣ .

(٤) سورة العلق آية : ١٥ ، ١٦ .

(٥) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ : « واشترط أهل بغداد في بدل النكرة أن تكون من لفظ الأول . . . واشترطوا أيضاً فيها الوصف ، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة » .

(٦) سورة العلق آية : ١٥ ، ١٦ .

(٧) من الطويل ، لكثير عزة ، الكتاب ١ / ٢٣٣ ، المقتضب ٤ / ٢٩٠ ، أمالي القالي ٢ / ١٠٨ ، الخزانة ٥/ ٢١١ ، ابن يعيش ٤ / ٢٠٤ ، الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ ، المغني ٢ / ٥٢٤ ، وديوانه : ٥٥ . وعجزه :
ورجلٍ رمى فيها الزمان فشلت

(٨) في ب صفة بدل المعرفة .

(٩) الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ .

{٩٤٣} فَلاَ وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ وَالصَّهِيلُ [١]

لانتفاء الشرطين معاً ، ولا يمكن النعت ، لأن الأول معرفة فلا ينعت بالنكرة ، ووافق ابن أبي الربيع [٢] ، وطائفة من المتأخرين [٣] قول البغداديين ، وعن الكوفيين أيضاً اشتراط اتحاد اللفظ في إبدال المعرفة من النكرة ، والصحيح أنه لا يشترط شيء من ذلك ، لورود / ، السماع به [٤] . /٣٨/

[إبدال الضمير]

(ولا يبدل مضمر من مضمر) ، نحو : « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » ، (ولا) مضمر من (ظاهر) ، نحو : «رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاهُ » ، (وما أوهم ذلك) ، كالمثالين السابقين (جعل توكيداً) ، لأن ذلك لم يسمع[٥]، أما المثال الأول فيمكن دعوى التوكيد فيه ، وأما المثال الثاني فغير ممكن ، إذ لايؤكد الظاهر بالمضمر إجماعاً (إن لم يفد إضراباً) ، فإن أفاد إضراباً لم يكن توكيداً ، بل بدل إضراب ، نحو : « إيايَ إِيَّاكَ قَصَدَ زَيْدٌ » ، على معنى : إِيَّايَ بَلْ إِيَّاكَ ، هذا مايعطيه كلامه ، وقد جزم أولا بأنه

---

(١) من الوافر ، لشمير بن الحارث الضبي ، النوادر ص ٣٨٢ ، الحجة ١ / ١١١ ، الشرح الكبير ١ / ٢٨٦ ، الخزانة ٥ / ١٧٩ ، المقرب ١ / ٢٤٥ ، والمساعد ٢ / ٤٢٩ .
والشاهد فيه : (خير منك) بمجئ النكرة وهي « خير » بدلاً من المعرفة وهي « من أبيك » وليس من لفظ الأول ، ولا موصوفاً .

(٢) البسيط ١ / ٢٩٩ .

(٣) كالسهيلي ، انظر الارتشاف ٢ / ٦٢٠ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٥٤ .

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ويبدل المضمر من الظاهر نحو : رأيت زيدًا إيَّاه ، والمضمر من المضمر نحو : رأيتك إياك ، ولم أمثل بهذين المثالين إلا جريا على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضا ، والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيدا إياه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلا » .
ورجح في نحو رأيتك إياك رأى الكوفيين أنه توكيد على رأي البصريين أنه بدل ٣ / ٣٣٢ .

لايبدل مضمر أصلا ، فليتأمل [١] .

[أنواع البدل]

[بدل كل من كل وأحكامه]

(فإن اتحدا) ، أي : البدل ، والمبدل منه ، (معنى سمي) البدل (بدل كل من كُلٍّ) ، قال المصنف [١] : « وإنما عبرت بهذه العبارة موافقة للجماعة ، والعبارة الجيدة أن يقال : بدل موافق من موافق ، ليدخل في ذلك مالايطلق عليه كل ، نحو : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللَّهِ ﴾[٢] ، بالجر ، والمغاربة [٣] يقولون : بدل الشيء من الشيء والمقصود إبدال لفظ من لفظ مع كونهما لمعنى واحد، إما حقيقة ، نحو : « رأَيْتُ أَخَاكَ زَيداً » أو مجازاً ، نحو قوله :

{٩٤٤} أُحِبُّ رَيَّا مَا حَيِيْتُ أبداً وَلاَ أُحِبُّ غَيْرَ رَيَّـا أَحَـدَا [٤]

فأبدل « أبداً » من « ماحَيِيتُ » ، لأنه في معناه تجوزاً فوافق في الإعراب .

(ووافق أيضاً في التذكير والتأنيث) ، نحو : « رَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْداً وَجَارِيَتَكَ هِنْداً » ، (وفي الإفراد وضدية) ، وهما : التثنية ، والجمع ، نحو : « رَأَيْتُ أَخَوَيْكَ الزَّيْدَيْنِ ، وَأَصْحَابَكَ المُحَمَّدِيْنَ».

(مالم يقصد التفصيل) ، فلا يطابق في التثنية والجمع ، نحو : « فَأْذِن لها بِنَفَسَيْنِ نَفَسٍ في

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٣ بتصرف .

(٢) سورة إبراهيم آية : ١ ، ٢ .

(٣) الشرح الكبير ١ / ٢٨١ ، والبسيط ١ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٣٠ .

(٤) رجز ، ظ : المساعد ٢ / ٤٣٠ .

الشِّتَاءِ ، وَنفسٍ في الصَّيْفِ [١] ، ونحو : ﴿ وإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحاقَ ﴾ [٢] ، ومقتضى سياقه : أن بدل التفصيل بدل كل ، والحق ، أنه بإعتبار اللفظ بدل بعض ، وبإعتبار المعنى بدل كل ، فإن المجموع البدل ، ولكنه زاد عليه بالتفصيل ، وقد يقع بدل التفصيل بلفظ بعض ، نحو: « ضَرَبْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ قَائِماً ، وَبَعْضُهُمْ قَاعِداً » .

(وقد يتحدان) ، أي : بدل الكل ومتبوعه (لفظاً إن كان مع الثاني زيادة بيان) كقراءة يعقوب [٣] : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ [٤] ، قال أبو الفتح بن جني : «أبدل « كل » الثانية من الأولى فنصبها ، لأن في الثانية ذكر سبب الجثو [٥] ، / ففيها زيادة بيان ، /٣٩/
ونحو : ﴿ لنسفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كاذِبَةٍ ﴾ [٦] ، ففي المقيد زيادة بيان على المطلق .

(ولا يتبع) بدل الكل () ضمير حاضر) متكلم ، أو مخاطب (في غير إحاطة إلا قليلاً) ، مثاله في الإحاطة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [٧] ، فأبدل « لأولنا وآخرنا » من ضمير المتكلم، ومعه غيره ، وتقول : « أَكْرَمْتُكُمْ أَصَاغِرَكُمْ وَأَكَابِرَكُمْ » فـ « أَصَاغِرَكُمْ وَأَكَابِرَكُمْ » بدل من ضمير المخاطب ، وهو الكاف والميم ، ومثاله في غير الإحاطة ، قوله :

﴿٩٤٥﴾ أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا [٨]

---

(١) فتح الباري ٢ / ١٨ .
(٢) سورة البقرة آية : ١٣٣ .
(٣) النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٧٢ .
(٤) سورة الجاثية آية : ٢٨ .
(٥) المحتسب ٢ / ٢٦٢ .
(٦) سورة العلق آية : ١٥ ، ١٦ .
(٧) سورة المائدة آية : ١١٤ .
(٨) من الوافر ، لحُميد بن حريث بن بحدل ، المنصف ١/ ١٠ ، ابن يعيش ٩ / ٨٤ ، الخزانة ٥ / ٢٤٢ ، المقرب ١ / ٢٤٦ ، الشرح الكبير ١ / ٢٩١ ، الضرائر ص ٥٠ ، المساعد ٢ / ٤٣٢ .

فـ « حميداً » بدل من ياء [١] المتكلم ، وهذا قليل ، ومذهب البصريين غير الأخفش . . . أنه لايجوز ، وأجازه الأخفش [٢] ، والكوفيون ، واستدل الأخفش بقوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لاَرَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [٣] ، قـ « الذينَ خَسِرُوا » بدل من ضمير الخطاب ، وهو الكاف والميم في : « لَيَجمَعَنَّكُمْ » ، ورد [٤] ، بأن « الَّذِينَ خَسِرُوا » ، يجوز أن يكون مستأنفاً، فلا حجة فيه ، والبيت مؤول على أن « حُمَيداً » منصوب على الاختصاص ، على حد قوله:

{٩٤٦} إِنَّا نهشلٍ لاندعي لأبٍ ... ... [٥]

وفهم من قوله ـ ضمير حاضر) ، جواز ذلك مع الغائب كثيراً ، وهو كذلك ، ومنه قوله :

{٩٤٧} عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في القَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِـالمـاءِ حَـاتِـمِ [٦]

فـ « حاتِمٍ » بالجر بدل من الهاء في جوده ، وحكى سيبويه عن الخليل : « مَرَرْتُ بِهِ المسكينِ[٧] ، بجر « المِسْكينِ » بدل من الهاء في « بِهِ » .

---

(١) في الأصل و « ب » : الياء .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٦٩ ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٢٨٠ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٢ .

(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٤٢ .

(٥) من البسيط ، ليشامة بن حزن ، الأصول ١ / ٣٦٧ ، الكامل ١ / ١١١ ، العيني ٣ / ٣٧٠ ، الخزانة ٨/ ٣٠٢ ، وعجزه : عَنْهُ ، ولاهُوَ بالأبناءِ يشرينا ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٤ .

(٦) من الطويل ، للفرزدق ، الكامل ١ / ٢٣٣ ، الشرح الكبير ١ / ٢٩٠ ، العيني ٤ / ١٨٦ ، المساعد ٢/ ٤٣٣.

(٧) الكتاب ٢ / ٧٥ .

[بدل بعض]

(ويسمى) البدل (بدل بعض ، إن دل على بعض الأول) ، نحو : « مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ نَاسٍ مِنْهُمْ » ، والبصريون يرون وقوع بعض الشيء على أقله ، ونصفه ، وأكثره[١] ؛ والكسائي ، وهشام[٢] ، يوقعانه [٣] على مادون نصف الشيء ، وقال ابن الأعرابي [٢] : « العربُ تُسمى النِّصف بعضاً » ، فعلى الأول ، يجوز : « قَبَضْتُ المالَ نِصْفَهُ ، أَوْ ثُلُثَه » ، على أنه بدل بعض ، وعلى الثاني ، ليس من بدل البعض ، وشرط المغاربة [٤] في صحة بدل البعض ، صحة الاستغناء بالمبدل منه ، فلذلك ، يجوز : « جُدِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ » ، ويمتنع : « قُطِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ » .

[بدل الاشتمال]

(وَ) يسمى (بدل الاشتمال إن باين الأول ، وصح الاستغناء به عنه / ، ولم يكن بعضه) ، / ٤٠ /
فخرج بالمباينة البدل الموافق ، و « بالاستغناء بالثاني عن الأول » بدل الإضراب والغلط [٥] ، فإن القصد فيهما صحة الاستغناء بالأول ، وبانتفاء البعضية بدل البعض ، وسلمت العبارة بعد ذلك لبدل الاشتمال .

قال التفتازاني : « ومعناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ، ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفه إلى ذكره منتظرة له » انتهى .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٤٧ .
(٢) المساعد ٢ / ٤٣٣ .
(٣) في الأصل و « ب » يوقعونه ، وما أثبت عن المساعد .
(٤) الارتشاف ٢ / ٦٢٢ ، البسيط ١ / ٣٩٤ .
(٥) « الغلط » مكررة في الأصل .

والأكثر فيه أن يكون مصدراً ، وهو إما قائم بمسمى المبدل منه ، كـ « عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عِلْمِهِ » ، أو صادر منه ، كـ « عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ قِراءَتِهِ » ، أو واقع فيه ، نحو : ﴿ عَنْ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1] ، أو واقع عليه ، كـ « دُعِيَ زَيْدٌ إِلَى الطَّعَامِ أَكْلِهِ » .

وقد يكون غير مصدر ، إذا كان صالحاً للاستغناء عنه بالأول ، نحو : « سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ » ، فإنه يجوز : « سُلِبَ زَيْدٌ ، وأنت تريد الثَّوْبَ ، لأن في « سَلَبَ » دلالة على المسلوب ، فلو كان الملابس لايغني عنه الأول ، وجيء به بدلاً ، فهو بدل إضراب ، نحو : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ أَخُوهُ » ، قاله المصنف [2] .

وهذه الأبدال الثلاثة ، أعني ، بدل الكل ، والبعض ، والاشتمال مسموعة .

وزعم السهيلي أن بدل البعض ، والاشتمال من بدل الكل ، قال : « وذلك أن العرب تحذف المضاف ، فإذا قالوا : أكلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ ، وَأَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، فالمعنى : أَكَلْتُ بَعْضَ الرَّغِيفِ ، وأَعْجَبَنِي وَصَفُ زَيْدٍ ، ثم حذفا للدليل عليهما » [3] ، ورد ؛

[بدل الإضراب]

(وَ) يسمى (بدل إضراب[4] وبداء ، إن باين الأول مطلقاً) ، بأن لم يكن بينه وبين مُوَافَقَةٌ، كبدل الكل ، ولا علاقة تبعيضية كبدل البعض ، أو وصف ، كبدل الاشتمال ، (وقصدا) ، أي :

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٧ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٣٥ .

(٣) الأشموني ٣ / ١٢٦ .

(٤) في الأصل و « ب » : « وبداء » بدل أو بداء ، و « أو » في التسهيل لابن مالك ، وكذا في المساعد والسلسيلي.

البدل ، والمبدل منه على الترتيب ، كقولك : « تصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِيْنَارٍ » ، قصدت أولاً التصدق بالدرهم ، ثـم بدالك الإخبار بالتصدق بالدينار فأضربت عن قصد الأول ، وقصدت الثان / ، /٤١/ وهـو كالمعطوف بـ « بَلْ » ،ولو صرح بها كان حسنا ، وزال عنه اسم البدل ، ومنه ماحكى أبو زيد « أكَلْتُ لَحْماً سَمَكاً تَمْراً » (١) .

ولا التفات لمن أنكره ، وحمل هذا على حذف العاطف ، فقد جاء في الحديث : « إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِي الصَّلاَةَ ، وَمَا كُتِبَتْ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثَهَا إلَى عُشْرِهَا » (٢) ، وقد سماه سيبويه بدل البداء(٣) .

[بدل الغلط]

(وإلا) يقصدا ، بل كان المقصود الثاني فقط ، (بدل غلط) ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَرَسٍ»، أردت أن تقول : بِفَرَسٍ ابتداء فغلطت فذكرت الرجل ، وهذا البدل ذكره سيبويه (٤) ، وقال خطاب المارديِ في الترشيح (٥) : « لايوجد بدل الغلط في كلام العرب ، لافي نثر ، ولا شعر ، وإنما هو شيء يقوله النحويون » ، زاد المبرد : « وإنما يتكلم به الغلاط » (٦) ، وادعى أبو محمد بن السيد(٧) ، البطليوسي : « أنه وجد في الشعر » ، وأنشد عليه قول ذي الرمة :

---

(١) الخصائص ١ / ٢٩٠ .

(٢) مسند أحمد ٤ / ٣١٩ ، ٣٢١ .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٥١ : « . . . وهو ان يتكلم فيقول : رأيتُ قومَكَ ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول : ثُلُثَيْهِمْ ، أو ناساً منهم » .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٦ : « كقولك : مررتُ بعبد الله زيدٍ ، إمّا غلطت فتداركت ، وإمّا بدالك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر » .

(٥) الارتشاف ٢ / ٦٢٥ .

(٦) المقتضب ٤ / ٢٩٧ .

(٧) الأشموني ٣ / ١٢٧ .

{٩٤٨} لمياءُ في شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفي اللِّثَاثِ وَفي أَنْيَابِهَا شَنَبُ (١)

فالحوة : السواد الخالص ، واللعسُ : سواد مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ ، فهو بدل غلط ، وخرج على أنه محمول على التقديم والتأخير ، والأصل : في شفتيها حوة ، وفي اللثاث لعس ، وفي أنيابها شنب ، بدليل أن ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، أو على أن « لَعَسٌ » مصدر نعت لـ«حُوَّةٌ»، فكأنه قال : حُوَّةٌ لَعْساً ، أي : حمرة مُشْرَبَة كما قالوا : « حُكْمٌ فَصْلٌ » ، وَأَرَاُوا : فاصلا ، قاله ابن عصفور (٢).

[مايختص به بدل البعض والاشتمال]

(ويختص بدلا البعض والاشتمال) بأمرين : (باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً) ،كقوله :

{٩٤٩} وَهُمْ ضَرَبُوكَ ذَاتَ الرَّأْسِ حَتَّى يَدَتْ أُمُّ الدِّمَاغِ مِنَ العِظَامِ (٣)

فأبدل : « ذاتَ الرَّأْسِ » من الكاف بدل بعض ، وكقوله :

{٩٥٠} ذَرِيني إنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا (٤)

---

(١) سبق تخريجه برقم { ٨٨٥ } .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٢٨٣ .

(٣) من الوافر ، لأوس بن غلفاء والهجيمي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٦ ، المساعد ٢ / ٤٣٥ ، السلسيلي ٢ / ٧٧٠ .

والشاهد : وضحه الشارح .

(٤) من الوافر ، لعدي بن زيد العبادي ، الكتاب ١ / ١٥٦ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ ، الشرح الكبير ١/ ٢٨٩ ، الخزانة ٥ / ١٩١ ، ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٦٢٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٦ ، المساعد ٢/ ٤٣٥،

والشاهد فيه : وضحه الشارح .

فأبدل « حِلْمِي » من يا المتكلم بدل اشتمال ، وكان ينبغي أن يقول : ويختصان بكثرة اتباعهما ضمير الحاضر ، فإن ذلك يقع في بدل الكل قليلاً ، وفي بدل الإضراب ، والغلط أقل ، وأما إبدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز في الأبدال الثلاثة .

(وبتضمن ضمير) [١] ، لفظاً ، نحو : « ضَرَبْتُ / زيداً رَأْسَهُ » ، و « أَعْجَبَنِي عَمْرٌو / ٤٢ / حِلْمُهُ» ، أو تقديراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا ﴾ [٢] ، أي: منهم .

(أو مايقوم مقامه) ، وهو الألف واللام ، عند الكوفيين [٣] ، كقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ [٤] ، فالألف واللام تقوم مقام الضمير ، والأصل : نَارِهِ ، فحذف الضمير ، ونابت الألف واللام عنه ، وقال البصريون [٥] : مقدر ، والأصل النَّار فيه .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٢٩ : « وبتضمن ضمير » ، وفي المخطوطتين : ويتضمن ضميراً وكذا في المساعد .

(٢) سورة آل عمران آية : ٩٧ ، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون من شرطاً والجواب محذوف ، فكأنه قال : فعليهم ذلك ، ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً » ، انظر الشرح الكبير ١ / ٢٨٥ .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٤١ .

(٤) سورة البروج آية : ٥ ، ٦ .

(٥) التصريح ٢ / ١٥٨ .

« فَصْـلٌ »

[المشتمل]

(المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول) ، وإليه ذهب الفارسي في الإيضاح[١] ، والرماني[٢] ، وخطاب المرادي [٢] ، وشهد لهم : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ ، أَوْ كَلاَمُهُ » ، ﴿ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [٣] ، ﴿الأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ [٤] .

(خلافاً لمن جعله الثاني) ، وهو الفارسي في « الحجة » [٥] ، وقال به غيره أيضاً ، ويشهد له : « سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ » ، ويرد على القولين جميعاً ، « سُرِقَ زَيْدٌ فَرَسُهُ » [٦] .

(أَوْ) جعله (العامل) ، وبه قال المبرد [٧] ، والسيرافي [٨] ، وابن جني [٩] ، وابن الباذش[٨] ، وابن الأبرش [٨] ، وابن أبي العافية [١٠] ، وتبعهم في التوضيح [١١] ، وتوجيهه[١٢] : أَنَّا إِذَا قُلْنَا :

---

(١) ونصه : ٢٩٤ : « قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود » ، فالأخدود مشتمل » على النار » .

(٢) حيث قال : « ولايجوز : سرني زيد داره ، ولا أعجبني زيد فرسه . . . . ويجوز سرني زيد ثوبه ، . . . . فأن الثوب يتضمنه جسده » ، ظ : الارتشاف ٢ / ٦٢٤ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢١٧ .

(٤) سورة البروج آية : ٦ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٦٢٤ .

(٦) وفسره ابن عصفور فقال : « وذلك لأنه يجوز أن تقول : سُرِقَ عبد الله فرسُهُ ، والفرس ليس مشتملاً على عبد الله » ، انظر الشرح الكبير ٢ / ٢٨١ .

(٧) مَثَّل له في المقتضب ٤ / ٢٩٧ فقال : « أسألك عن عبد الله مُتَصَرَّفه في تجارته ، لأن المسألة عن ذلك » .

(٨) التصريح ٢ / ١٥٨ .

(٩) الخصائص ٢ / ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

(١٠) البسيط ١ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(١١) عرّف ابن هشام بدل الاشتمال ثم قال : « يشتمل عاملُه على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال » ظ : أوضح المسالك ٣ / ٤٠٣ .

(١٢) انظر هذا التوجيه - لرأي ابن هشام - في التصريح ٢ / ١٥٨ .

«أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» ، كان الإعجاب مشتملاً على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه بطريق الحقيقة ، وكذا إذا قيل : سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ » ، كان زيدٌ مسْلُوباً مجازاً ، والثوب مسلوباً حقيقة ، وكذا سائر الأمثلة . وأما ﴿ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ فكلمة « عن » دالة على المجاوزة ، والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر ، وإلى القتال فيه ، بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا .

فهذا أقرب إلى الصواب [١] ؛ لإطراده في جميع الأمثلة ، وأما القول الأول الذي إختاره المصنف ، فإنه كثير الاطراد ، لا لازمه ، وأبعد الأقوال الثلاثة عن الاطراد الثاني .

وبقي قول رابع ، وهو أن المشتمل المسند إلى الأول ، أفصح بذلك السيرافي ، وأبو العباس ونصره الأستاذ أبو اسحاق بن ملكون[٢] ، قيل : وهذا أولى من قول المصنف (العامل)؛ لأنه يخرج عنه ، نحو : « زَيْدٌ مَالُهُ كَثِيرٌ » على البدل دون الابتداء ، والأولى على هذا أن يقال : المسند ، دون أن يقال إلى الأول ، لأنه يخرج عنه : « كَرِهْتُ عَمْراً ضَجَرَهُ » ، فإن المسند فيه لم يسند إلى الأول .

[مراعاة البدل أكثر من مراعاة المبدل منه]

(والكثير كون البدل معتمداً عليه) / ، في حال ، وخبر ، وغيرهما ، لا على المبدل منه ؛ /٤٣/ لكونه في حكم الطرح غالباً .

---

(١) في ب للصواب،والصواب عند الخضري ما قاله ابن غازي أن معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره ،ولايردان بدل البعض والكل كذلك ؛ لأن وجه التسمية لايوجبها .
ثم قال الخضري : والحاصل أنه يراد بالاشتمال في كل من الأقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكُلِّية والجزئيَّة وإلاّ لم يطرد في شيء منها » ، انظر حاشيته ٢ / ٦٩ .

(٢) التصريح ٢ / ١٥٨ .

فالأول : ﴿ وَتَرَى الَّذِيْنَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ [١] ، في قراءة من نصب الوجوه[٢] ، فـ « مُسْوَدةٍ » حال من البدل الذي و الوجوه ، ولو كان حالاً من المدل منه ، وهو «الَّذِيْنَ» ، لقال : مُسْوَدِّيْنَ .

والثاني كقولك : « إنَّ هِنْداً حُسْنُها فَائِقٌ » بتذكير الخبر ، و « إنَّ زَيْداً عَيْنُهُ حَسَنَةٌ » بتأنيثه ، نظراً إلى البدل فيهما ، ولو راعيت المبدل منه عكست .

والثالث : كقولك : « سُرِقَ زَيْدٌ جُبَّتُهُ المَلِيحَةُ » بتأنيث النعت نظراً إلى البدل ، ولو راعيت المبدل منه ، قلت : المليحُ ، بالتذكير ، وهنا قاعدة : وهي أن كل اسم صح كونه بدلاً ، وكونه مبتدأ خبره مابعده ، فالرفع بالابتداء أقيس ، قاله سيبويه [٣] ، وقال : « إنه الأكثر في كلامهم » ، ومنه : ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ بالرفع في قراءة السبعة [٤] ، وقول الشاعر :

{٩٥١} فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا [٥]

فيمن يرفع « هُلْكَ » الأول ، والثاني .

(وقد يكون) البدل (في حكم الملغي) ، ويكون الأعتماد على المبدل منه ، وهو قليل ، كقوله:

---

(١) سورة الزمر آية : ٦٠ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٤٣٧ ، الكشاف ٥ / ١٦٨ .

(٣) الكتاب ١ / ١٥٥ .

(٤) إملاء مامن به الرحمن ٢ / ٢١٥ .

(٥) من الطويل ، لعَبْدَة بن الطبيب ، الكتاب ١ / ١٥٦ ، ابن يعيش ٣ / ٦٥ ، الارتشاف ٢ / ٦٢٤ ، الحماسة ٢ / ٢٨٦ .

والشاهد : قوله (هلكه) بدلاً من قيس ، ويكون هلك منصوباً خبر كان ، ويجوز رفعه على الابتداء و «هلك» خبره مرفوعاً وهو الأقيس .

{٩٥٢} إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّها وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ (١)

جعل الخبر للسيوف ، فقال : تَرَكَتْ ، وألغى البدل ، ولولا ذلك لقال : تَرَكَاه ، قال ابن عصفور: « وينبغي أن يحمل على ظاهره وينصب « غُدُوَّهَا ، وَرَوَاحَهَا ، على الظرف ، أي : وقت غدوها كحفوق النجم » .

[الاستغناء بالبدل]

(وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه) ، كقولك : « أَحْسِنْ إلى (٢) الذي ضَرَبْتَ سَعْزاً » ، فـ « سَعَداً » بالنصب ، بدل من الهاء المقدرة في « ضَرَبْتُ » ، والأصل : ضَرَبْتُهُ وبالجر بدل من الموصول ، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف ، ومنع السيرافي (٣)، نصب سعد ، فقال : إذا جَعَلْتَ سَعْداً بَدَلا مِنَ الهَاء المضمرة في ضَرَبْتَ ، لم يحسن ذلك ؛ لأنه يحل محل الهاء ، وإذا حل محلها لم يرجع إلى الذي شيء » ، وضعف بأن البدل على نية تكرير العامل ، فهو من جملة أخرى / ، وفي التنزيل : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ ﴾ (٤)، أي : تصفه . /٤٤/

وفي عبارته تشكيك ، وهو إن عني بالاستغناء أنه لايجوز ذكر الضمير ، لأن الظاهر عوض عنه اقتضى أنه يحذف وجوباً ، وليس لنا عائد يجب حذفه ، وإن عني أنه يجوز ذكره فما معنى

---

(١) من الكامل ، للأخطل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٩ ، الخزانة ٥ / ١٩٩ ، الأشموني ٣ / ١٣٢ ، والمساعد ٢ / ٤٣٧ ، إيضاح الشعر ص ٥٥٩ .
والشاهد : وضحه الشارح .

(٢) في ب : جاءني الذي ، وهذا لايكون فيه للجر بل الرفع أو النصب والذي في المساعد : « أحسن إلى الذي صحبت زيداً » المساعد ٢ / ٤٣٨ .

(٣) المساعد ٢ / ٤٣٨ .

(٤) سورة النحل آية : ٦٢ .

الاستغناء مع أن الربط بالضمير لا بالظاهر وإن عني أن الضمير أقيم مقامه الظاهر فالظاهر مفعول لابدل .

على أن هذه المسألة مذكورة في باب الموصول ، كقولهم : « الحَجّاجُ الَّذي رَأَيْتَ ابْنَ يُوسُفَ»، أي : رَأَيْتَهُ ، فما فائدة ذكرها ؟ .

[متى يقرن البدل بهمزة الاستفهام أو بإن الشرطية]

(ويقرن البدل بهمزة الاستفهام) ، أو بـ « إنْ » الشرطية (إن تضمن متبوعه معناها) ، نحو: «كَمْ مَالُكَ أعشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ ؟ » و « متى تَخْرُجُ أَيَوْمَ الخَمِيسِ أَمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ ؟ » و « مَنْ ضَرَبْتَ أَزَيْداً أَمْ عَمْراً ؟ » ، و « كَيْفَ أَنْتَ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ ؟ » ، وفي الشرط : « مَنْ تَضْرِبْ إِنْ رَجُلاً وَإِنْ إِمْرَأَةً أَضْرِبْ » ، و « مَتَى تَقُمْ إِنْ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً أَقُمْ » ، وظاهر هذه الأمثلة أنه لايبدل من الاستفهام والشرط إلا بدل التفصيل .

[إبدال غير المفرد]

(وقد تبدل جملة من مفرد) ، كقوله :

{٩٥٣} لَقَدْ كَلَّمَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ البَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ ؟ (١)

(ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى ، مع زيادة بيان) ، نحو : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ ﴾ (٢) ، وفي الحديث : « أَسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ » (٣) ، وقيل : وزيادة البيان غير لازمة ، بل قد

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٩ ، المغني ٢ / ٥٠٨ ، المساعد ٢ / ٤٣٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٧٢ ، والشاهد قوله : (أتصبر) حيث وقعت الجملة بدلاً من مفرد ، وهو « كلمة » .

(٢) سورة الفرقان آية : ٦٨ .

(٣) ظ : فتح الباري ١٠ / ٣٢ .

يكون بالمرادف ، كقوله :

{٩٥٤} مَتَى تَأْتِنَا تُلِمْ بِنَا في دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا (١)

وفي البسيط : (٢) « اتفقوا على بدل الشيء من الشيء في الفعل ، وأما الاشتمال ، فقيل : يمتنع لأن الفعل لا . يشتمل على الفعل ، وقيل : جائز ، ومنه : ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ (٣) ، و « يُؤْتِكَ »(٤) ، وبدل الغلط أجازه سيبويه (٥) ، وجماعة ، والقياس يقتضيه ، وبدل البعض ممتنع ؛ لأن الفعل لايتبعض . وجوَّزه الشاطبي في شرح الخلاصة بقوله : « إنْ تُصَلِّ لِلَّهِ تَسْجُدْ يُثِبْكَ » (٦) ، /. /٤٥/

[مايجوز في بدل المفصل]

(وما فصل به) مجمل (مذكور وكان وافياً) بالمجمل (ففيه البدل والقطع) ، بالرفع ، كما قيده ابن عصفور ، تقول : « لَقِيْتُ مِنَ القَوْمِ ثَلاثَةً زَيْداً وعَمْراً وخَالِداً » بالنصب على المبدل ، وإن شئت رفعت كأنك قلت(٧) : أَحَدُهُمْ زَيْدٌ ، والآخر عَمْروٌ ، والآخرُ خَالِدٌ » ، ومن القطع : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ في فِئَتَيْنِ ﴾ (٨) ، الآية ، وقد يستوي الإبدال ، والقطع في اللفظ ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، لعبد الله الجعفي ، الكتاب ٣ / ٨٦ ،الإنصاف ٢ / ٥٨٣ ، الشرح الكبير ١ / ٢٧٩ ، ابن يعيش ٧ / ٥٣ ، الخزانة ٩ / ٩٦ ، المقتضب ٢ / ٦١ .

والشاهد : (تلمم) حيث أبدله من الفعل وهو مرادف للمبدل منه وليس فيه زيادة بيان .

(٢) المساعد ٢ / ٤٣٩ . البسيط ٥/ ٦٩٠

(٣) سورة الفرقان آية : ٦٨ .

(٤) ظ : فتح الباري ١٠ / ٣٢ .

(٥) الكتاب ٣ / ٨٧ .

(٦) التصريح ٢ / ١٦١ .

(٧) سورة آل عمران آية : ١٣ ، والشاهد في قوله تعالى : « فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة » .

(٨) قوله : « كأنك قلت » مكررة في الأصل .

{٩٥٥} وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ زُهلُولٌ وعَرْفَاءُ جَيْأَلُ (١)

يجوز في رفع « سِيدٌ » ، وما بعده ، أن يكون على البدل ، والقطع على إضمار مبتدأ .

(وإن كان) المفصل به (غير وافٍ) ، بالمجمل (تعين قطعه) إلى الرفع ، (إن لم ينو معطوف محذوف) كقولك : « لَقِيْتُ مِنَ القَوْمِ ثَلاَثَةً زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، ولا يجوز الإبدال ، لأن زيدا وعمراً لايقع عليهما ثلاثة ، فإن نوى معطوف محذوف ، فالإتباع سائغ والبدل في الحقيقة المذكور والمحذوف جميعاً ، كرواية من روى : « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ الشِّرْكَ بِاللَّه والسِّحْرَ » (٢) ، بالنصب على البدل على نية معطوف محذوف تقديره : وأَخَوَاتِهِمَا ، لما ثبت في الخبر أن الموبقات سبع ، واقتصر هنا على اثنين منها ؛ تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب .

[ترتيب التوابع عند إجتماعها]

(ويبدأ عند اجتماع التوابع) الخمس (بالنعت) ؛ لأنه جزء من متبوعه ، (ثم بعطف البيان)، لجريانه مجرى النعت ، في التوضيح والتخصيص ، (ثم بالتوكيد) ؛ لأنه كعطف البيان في جريانه مجرى النعت ، (ثم البدل) ؛ لأنه كالمستقل ، فهو تابع كلا تابع ، (ثم بالنسق) ؛ لِتَخَلُّلِ(٣)، الواسطة بينه وبين متبوعه ، فتقول عند اجتماعها : « مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الكَرِيمِ مُحَمَّدٍ نَفْسِهِ رَجُلٍ صَالِحٍ وَرَجُلٍ آخَرَ .

---

(١) من الطويل ، للشنفري ، لامية العرب ص ٨٩ ، ابن يعيش ٥ / ٣١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤١، المحتسب ١ / ٢١٨ ، الخزانة ٨ / ٥٥ .

والشاهد : وضحه الشارح .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطب باب : « الشرك والسحر من الموبقات » إلا أنَّه لم يذكر لفظ السبع لكنه ذكرها في كتاب الوصايا وكتاب الحدود وعد بعدها السبع .

ظ : فتح الباري ٥ / ٣٩٣ و ١٠ / ٢٣٢ و ١٢ / ١٨١ .

(٣) في الأصل و « ب » التحليل .

وقال ابن الحباب [٢] ، في تناسب أبواب المقرب لابن عصفور ، « أجمعوا على أنه يبدأ بالتوكيد اللفظي ، ثم اختلفوا فيما يليه ، فقيل : المعنوي ، لأنه الأول في المعنى ، كما أن اللفظي هو الأول في اللفظ ، وقيل : البيان ، لأنه أشهر من الأول أبداً ، وقيل : النعت ؛ لأنه من تمام المنعوت ، واختاره المحققون ، فتقرر أنه يبدأ بالتوكيد اللفظي ، فالنعت ، فالتوكيد المعنوي و فالبيان ، فالبدل ، فالنسق ، انتهى ملخصاً . /

/ ٤٦/

---

(١) أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف الشنتمري البابري ت / ٥٦١ هـ .

(٤٧) /" باب المعْطُوفِ عَطْفَ النسَقِ "

[التسمية]

أي : النظم ، يقال : نَسَقْتُ الدُّرَّ ، إذا نَظَمْتَهُ ، وأما قول الشارحين : النسق بمعنى المنسوق[١]، أي : المنطوم ، ﴿ فـ ﴾[٢] لا يظهر[٢] ، إذ لايقال : المعطوف عطف المنظوم ، لأن ذلك يقتضي أن المنظوم غيره ، وكثيراً ما سميه سيبويه باب الشركة[٣] ، والكوفيون يقولون : باب النسق[٤] .

[حده وحروفه]

(وَ) حده : (هو المجعول تابعاً بأحد حروفه) ، أي : العطف ، ولا يلزم الدور ، لأنه يحد المعطوف لا العطف .

(وَ) حروف العطف (هي : [٥] الواو ، والفاء ، و ﴿ ثم ﴾[٦] ، وحتى ، وأنْ ، وأوْ ، وبَلْ ولا) خلافاً للكوفيين[٧] في « حتى » ، ولأبي عبيدة في « أم »[٨] .

---

(١) اطلاقاً للمصدر على المفعول ، والمعنى : هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض ، قاله الخضري في حاشيته ٢ / ٦٠ وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٨٩ .

(٢) في الأصل و « ب » « لايظهر » والصواب « فلا يظهر » ، لأنه جواب لـ « أمَّا » وهو لابد أن يعثرت بالفاء قال ابن مالك في الخلاصة :

أمّا كمهما بك من شيءٍ وفا لتلو ثلوها وجوباً ألفاً .

(٣) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٤) الارتشاف ٢/ ٦٣١ .

(٥) في السلسيلي : هو .

(٦) ساقطة من الأصل و « ب » مثبتة عند ابن مالك ٣ / ٣٤٣ .

(٧) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٣٧ : « والعطف بحتى قليلٌ ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة » .

(٨) ذكر النحاس فيها خلافاً ، وذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى الهمزة ، انظر شرح الألفية للمرادي ٣/ ١٩٢ .

[حروف مختلف بها : لكن]

(وليس منها « لكِنْ » ، وفاقاً ليونس) ، في قوله : « إنَّهَا لِلاسْتِدْرَاكِ وليست عاطفة ؛ لإقترانها بالواو ، والعاطف لايدخل على مثله »[١] ، وفصل الفارسي فقال : « إن لم تقرن بالواو ، فهي عاطفة ، وإلا فغير عاطفة »[٢] ، وقيل : عاطفة ولابد من الواو ، وهي حينئذ زائدة لا عاطفة ، واختاره ابن عصفور ، وحمل عليه مذهب سيبويه[٣] ، والأخفش[٤] ؛ لأنهما قالا : إنها من حروف العطف ، وعند التمثيل مثلاها مقرونة بالواو ، وقيل : عاطفة ، وأنت مخير بين الواو ، وتركها ، قاله ابن كيسان[٥] .

وحيث قيل : إنها ليست بعاطفة ، والعطف إنما هو بالواو ، فهل هو من عطف المفرد ، أو من عطف الجملة ؟ ، قال بالأول الأكثرون ، وبالثاني طائفة ، واختاره المصنف ، فقال في ، نحو : «مَا قَامَ سَعْدٌ وَلَكِنْ سَعِيدٌ » : إن في المفرد الواقع بعد « ولكن » ، إشكالاً ، لأنه معطوف بالواو مع أنه مخالف لما قبلها ، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقاً لما قبلها ، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ، ويضمر له عامل خفي ، فكأنه قال : « مَا قَامَ سَعْدٌ وَلَكِنْ قَامَ سَعِيدٌ »[٦] ، انتهى ، فظهر من هذا أن كلام المصنف غير موافق ليونس من كل وجه ، فإن العطف عند يونس من قبيل عطف المفرد .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٨٤ م (٦٨) ، والشرح الكبير ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٩٨ .

(٣) المقرب ١ / ٢٣٣ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤١ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ١٩٣ .

(٥) ابن كيسان النحوي : ١٧١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٣ .

[إمَّـــا]

(ولا « إما ») ، الثانية المكسورة الهمزة من حروف العطف ، (وفاقاً له) ، أي : ليونس ، (ولابن كيسان ، وأبي علي) [١] ، الفارسي ؛ لأن « إمَّا » الأولى تباشر العامل [٢] ، والثانية يصاحبها الواو ، نحو : ﴿ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وإِمَّا فِدَاء ﴾ [٣] ، وقد عدها سيبويه مع الحروف العاطفة[٤] ، وممن ذهب إلى أنها عاطفة الرماني [٥] ، واستدل بأن الواو للجمع ، وليست هنا كذلك ؛ لأن الكلام لأحد الشيئين ، فعلم أن العطف لـ « إمَّا » /٤٧/ ، وعورض بأن العاطف لايدخل على مثله ، وإطلاق سيبويه عليها العطف توسعاً ؛ لما كانت صاحبة المعنى ، ومخرجة للواو عن الجمع .

[إلا]

(ولا « إلاَّ ») المكسورة الهمزة المشددة من حروف العطف ، (خلافاً للأخفش [٦] والفراء[٧])، في قولهما إنها عاطفة بمعنى الواو ، وأنشدا :

{٩٥٦} وَأَرَى لَهَا دَاراً بِأَغْدِرَةِ السِّيـ ـدَانِ ، ولَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمُ

إلاَّ رمَـادٌ هامِدٌ دفعـت عَنْـهُ الرِّيَاحَ خَوَالِدٌ سُحْمُ [٨]

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٩٧ .

(٢) المسند والمسند إليه لايصح أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر ، انظر البسيط ١ / ٣٣١ .

(٣) سورة محمد آية : ٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٥) المساعد ٢ / ٤٤١ .

(٦) معاني الأخفش ١ / ١٥٢ .

(٧) قال الفراء في معانيه ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ : « وقد قال بعض النحويين : إن إلا في اللغة بمنزلة الواو . . . ولم أجد العربية تحتمل ماقالوا . . . . . فلا تجعل إلاّ في منزلة الواو ، ولكن بمنزلة سوى ، فإذا كانت سوى في موضع إلاّ صلحت بمعنى الواو » . بتصرف

(٨) من الكامل ، للمخبل السعدي . ==

أي : ورماداً ، وهو مؤول .

[ليس]

(ولا ليس) ، من حروف العطف ، كـ « لاَ » ، (خلافاً للكوفيين) ، كما حكاه عنهم أبو جعفرالنحاس ، وابن بابشاذ [١] ، ونقله ابن عصفور عن البغداديين [٢] ، لا عن الكوفيين ، ومن أجود مايستدل لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه :

{٩٥٧} بِأَبي شَبِيْهٌ بِالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيْهٌ بِعَلِيٍّ [٣]

ثبت في صحيح البخاري [٤] ، برفع « شَبِيهٌ » وأول على تقدير : لَيْسَهُ شَبِيهٌ ، فحذف الخبر ، وبقي الاسم .

[أيْ]

(ولا « أي ») ، بفتح الهمزة ، وسكون الياء ، من حروف العطف (خلافاً لصاحب المستوفى) . أبي سعد علي بن مسعود والكوفيين [٥] ، ووافقهم ابن السكاك الخوارزمي من

== والشاهد : وشحه الشارح ، وتأويله عند ابن مالك أنه : « استثناء محقق ؛ لأنه وصف ، الرماد بالهمود ودفع الأثافي عنه الرياح المترددة عليه وفي هذا إشعار بأنه درس بعض الروس » .
ظ: معاني الأخفش معاني الأخفش ١ / ١٥٢ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٥ .

(١) الارتشاف ٢ / ٦٣٠ .

(٢) الشرح الكبير ١ / ٢٢٥ .

(٣) من مجزوء الرجز .
والشاهد : وشحه الشارح . ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٦ ، العقد الفريد ٢ / ٤٣٩ ، المساعد ٢ / ٤٤٣ .

(٤) فتح الباري ١ / ٩٥ .

(٥) السلسيلي ٢ / ٧٧٨ .

المشارقة[١] قيل هو ابن مناحر المصاحبي وأبو جعفر بن صابر من مغاربة الأندلس[١] ، مثاله : «مَرَرْتُ بِغَضَنْفَرٍ » ، أي : أسد ، قال المصنف : « والصحيح أنها حرف تفسير ، ومايليها من تابع عطف بيان يوافق ماقبلها في التعريف والتنكير [٢] .

[كيف بعد نفي]

وليس من حروف العطف « كَيْفَ » بعد نفي ، خلافاً لهشام [٣] ، ، ونقله ابن عصفور عن الكوفيين [٤] ، أجازوا : « مَامَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ » ، قال سيبويه : « هذا رديء لا تتكلم به العرب [٥] .

[لولا . متى]

ولا « لَولاَ » و « متى » ، خلافاً للكسائي ، في إجازته : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَلَولاَ عَمْرٍو ، ومتَى عَمْرٍو » بالجر فيهما ، ومنعه الفراء تبعاً للبصريين [٦] .

[أين . هلا]

ولا «أَيْنَ» و «هلاَّ»، خلافاً للكوفيين[٥] ، استدلوا بقول بعض العر: «هَذَا زَيْدٌ فأين عَمْروٌ « و« لقيتُ زيداً فأين عمراً و « جاء زيدٌ فهلاّ عمرٌو» ، قال المرادي : « وكل هذه أقوال واهية » .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٣١ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٢٤٧ .

(٣) المساعد ٢ / ٤٤٣ .

(٤) الشرح الكبير ١ / ٢٢٥ ، وفي الأصل : « وعن الكوفيون » تحريف .

(٥) المساعد ٢ / ٤٤٣ ، الكتاب ١ / ٤٦١

(٦) المساعد ٢/ ٤٤٣ .

[عمل حروف العطف : مايشرك لفظاً ومعنى]

(فالستة الأول) [١] ، وهي : الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحَتى ؛ و « أَمْ » وَ « أَوْ » مالم تقتضيا إضراباً ، (تشرك لفظاً ومعنى) وذهب الأكثرون ، إلى أن " « أَمْ » و « أَوْ » يشركان لفظاً ، لا معنى، قال المصنف / : « والصحيح الأول » [٢] ؛ لأن القائل : « أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْروٌ » ، عالم بأن / ٤٨ الذي في الدار هو أحد المذكورين ، وغير عالم بتعينه [٣] ، فالذي بعد « أَمْ » مساو للذي قبلها ، في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه ؛ وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أَمْ » ، فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ ، وكذلك أوْ مشركة لما قبلها ومابعدها ، فيما يجاء بها لأجله ، من شك وتخيير ، وغيرهما .

[مايشرك لفظاً لا معنى]

(وَ « بَلْ » ، وَ « لاَ ») يشركان (لفظاً لامعنى ، وكذا « أَمْ » وَ « أَوْ » ، إن اقتضيا إضراباً) ، تقول : « ماقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْروٌ » وجاء زيد ولا عمرو ، « وَإِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ » أي : بل أهي شاءٌ ، لأنها والحالة هذه لاتدخل على المفرد ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ ﴾[٣] ، على رأي ، وسيأتي لهذين زيادة بيان [٤] .

[ماتنفرد به الواو]

(وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة) ، عند الإطلاق ، فإذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ » ، احتمل المعية ، والترتيب ، وعكسه .

---

(١) في شرح ابن مالك : الأوائل ، وكذا المساعد ، والسلسيلي .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٨ .
(٣) سورة البقرة آية : ٧٤ .
(٤) انظر ص : ٨٠ ، ٨١ .
(٣) في الأصل و « ب » : « بتعيينه » .

وفي عبارته انتقادات ، الأول : أن هذا الكلام مخالف لقول الناس ، فسيبويه[١] ، وأكثر النحويين[٢] ، على أنها محتملة للمعاني الثلاثة ، قاله ابن عقيل [٣] ، وهذا لايتم حتى يقول : على السواء[٤] .

الثاني : أن رجحان أحد محتملات الكلمة إما لقربة ، وذلك في بعض التراكيب لا مطلقاً ، وإما لكون استعمالها في ذلك المعنى أكثر ، وحينئذ فلا يجتمع كون استعمال الواو في عطف المؤخر أكثر ، وكون المعية أرجح ، فإن أجيب : بأن مراده أن المعية أرجح من عطفها المقدم ، لا أرجح مطلقاً ؛ رد : بأنه خلاف ظاهر العبارة ؛ وبأنه صرح في الشرح بخلافه ، فقال : « والمعطوف بالواو إن عرى من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً ، والتأخر احتمالاً متوسطاً ، والتقدم احتمالاً قليلاً» [٥] ، والحق في الجواب ، أن مجيئها للمعية أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكس الترتيب قليل ؛ فالكثير في كلامه مقابل للأكثر ، وللقليل لا للقليل فقط .

الثالث : أن الكثرة والقلة لايقابلان الأرجحية / ، فالأحسن أن يقول للمعية بأرجحية ، /٤٩/ وللتأخر برجحان ، وللتقدم بمرجوحية ، وهو مراده ، فإن سبب الرجحان الأكثرية .

---

(١) قال سيبويه ١ / ٤٣٨ : « . . . لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيداً ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة ، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني » .

(٢) المغني ١ / ٣٩١ ، الخصائص ٣ / ٣٢٠ ، الشرح الكبير ١ / ٢٢٦ .

(٣) المساعد ٢ / ٤٤٤ .

(٤) قال الدماميني في شرح التسهيل ٢ / ١٠٥ : « وهذا التفصيل لايعرف لغير المصنف ، والمعروف من كلامهم أن الواو للجمع المطلق ، أو لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا معية ، فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمروٌ احتمل الفعل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد ، وأن يكون حصل من زيد أولا ، وأن يكون حصل من عمرو أولاً ، فهذه ثلاث احتمالات عقلية لادليل في الواو على واحدٍ منها ، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين فيما نقل بعضهم » .

(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٨ .

الرابع : أن هذا التفصيل إحداث قول ثالث لم يقل به أحد من البصريين ، ولا من الكوفيين.

الخامس : أنه ذكر في « الكافية » الخلاف في إيجابها الترتيب عن بعض أهل الكوفة [١] ، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء ، واشتغل بغيره . (وَ) تنفرد الواو (بعدم الاستغناء عنها في عطف مالا يستغنى عنه) [٢] ، نحو : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » وَ « جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » وَ « هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » وَ « سَوَاءٌ عَبْدُ اللَّهِ وَبِشْرٌ » ، وأما قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [٣] ، فمزال عن أصله ، والأصل : سواء عليهم الإنذار وعدمه ؛ فالعاطف بطريق الأصالة الواو [٤] .

(وَ) تنفرد (بجواز أن يعطف بها بعض متبوعها تفضيلاً) ، بالضاد المعجمة ، للمعطوف على غيره من المعطوف عليه ، نحو : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الوُسْطَى ﴾ [٥] ، ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ [٦] ، وذلك ، لقصد التفضيل .

وذهب أبو علي وابن جني [٧] ، إلى أن ماجاء من ذلك لم يندرج تحت ماقبله ، وأنه أريد به غير ماعطف عليه ، وأورد على قوله « تفصيلاً » ، نحو : « أَنَا أَبْغَضُ الكَافِرِيْنَ وَالمجُوسَ » ، فإن أجيب : بأن المراد بالتفضيل الزيادة في أمر ما ، مدحاً كان أو ذماً ، ورد عليه : أن « حَتَّى » تشركها

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٠٦ .

(٢) « وتشاركها في هذا الحكم أم المتصلة في نحو : « سواءٌ علي أقمتَ أم قعدتَ » ، فإنها عاطفة مالا يستغنى عنه » ، قاله ابن هشام في المغني ١ / ٣٩٤ .

(٣) سورة البقرة آية: ٦ .

(٤) انظر التصريح ٢ / ١٣٦ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٣٨ ، وهو من عطف الخاص على العام ، انظر الدماميني ٢ / ١٠٦ .

(٦) سورة البقرة آية : ٩٨ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٦٣٤ .

في ذلك ، نحو : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ » ، و « زَارَكَ السَّفَلَةُ حَتَّى الحَجَّامُونَ » ، فالأول غاية في الفضل للمدوح ، والثاني عكسه .

(وَ) بجواز أن يعطف بها (عامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد) ، نحو : ﴿ وَالَّذِيْنَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ [١] ، أصله : تَبَوَّءُوا الدَّار ، وألفوا الإيمان فعطف « أَلِفُوا » المضمر على « تَبَوَّءُوا» الظاهر، وصح ذلك ؛ لأن العاملين يجمعهما معنى واحد ، وهو لازموا ، واستمروا.

(وَ) تنفرد الواو بجواز أنها (إن عطفت) منفياً (على منفي غير مستثنى ولم تقصد المعية ، وليتها) ، أي : الواو (« لاَ ») ، حال كون لاَ (مؤكدة) للنفي ، توكيداً لايستغنى عنه ، نحو : ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ بالتي / ، تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ﴾ [٢] ،فبذكر « لاَ » علم نفي التقريب عن الأموال والأولاد ، في حالتي الاجتماع والافتراق ، ولو تركت « لاَ » احتمل نفي التقريب عند / ٥٠ / الاجتماع ، لاعند الافتراق ، قاله المؤلف [٣] ، فعلى هذا ، كان ينبغي أن يقول : مؤسسة لا مؤكدة ؛ ولأن سيويه وغيره نصوا على أنّ قولك : « ماجاء زيد ولا عمرو إنما يؤتى به إذا كانا مجيئين وقصدت نفيهما ، بصفتي الاجتماع والافتراق ، بخلاف « ماجاء زيدٌ وعَمروٌ » ، فإنه محتمل لذلك ولنفي الاجتماع ، فلا ينتفي أصل الفعلين إلاّ أن يقال : متى انتفى المجيءُ عند الاجتماع كان انتفاؤه عند انفراد كل منهما أولى .

واحترز بقوله : (غير مستثنى) ، من نحو : « قَام / القَوْمُ إلاَّ زَيْداً وعَمْراً » ، فإن الواو فيه عاطفة على منفي معنى ؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي ، لكنه لايعرض فيه لبس يزيله ، فلا حاجة للا ، وبقوله : (ولَمْ تقصد المعية) ، من أن يقصد نفي المعية ، فلا يؤتى بلا حينئذ ، نحو : « مَا قَامَ

---

(١) سورة الحشر آية : ٩ .

(٢) سورة سبأ آية : ٣٧ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٣٥١ .

زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، إذا أردت : ماقاما معاً ، (وقد تليها) ، أي : وقد تلي الوو « لاَ » حال كون « لاَ » (زائدة) ، مستغنًى عنها) ، إن أمن اللبس) ، بأن كانت المعية مفهومة ببعض الجملة ، كـ « اسْتَوَى»، نحو : ﴿ وَمَا يَسْتَوِيْ الأَعْمَى والبَصِيرُ وَالَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلاَ المُسِيءُ ﴾ (١) ، فَـ « لاَ » قبل « المُسِيءُ » زائدة ؛ لأن الغرض نفي المعية ، قال أبو سعد علي بن مسعود في كتابه المسمى بالمستوفى » ، في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ﴾(٢) ، يجوز أن يكون التقدير : ولا تستوي الحسنة مع السيئة ، ولا السيئة مع الحسنة ، ثم حذف .

[لغات في ثم]

(ويقال في : « ثُمَّ: فُمَّ ») ، بإبدال المثلثة فاء ، كما يقال في ، حدث : جَدَف ، وفي ، عَاثُور : عافُور ، وعكسوا ذلك فقالوا في مُعْفُور مُعْثُورٌ (٣) ، (وَ) يقال في « ثُمَّ » أيضاً ، (« ثُمَّتَ ») ، بفتح التاء المثناة ، (و « ثُمَّتْ ») بالإسكان ، والفتح أقيس ، لأن تاء التأنيث الساكنة من حقها أن تتصل بالفعل لا بالحرف ، ومما جاء على الفتح قول الأسود بن يعفر :

{٩٥٨} بُدِّلْتُ شَيباً قَدْ عُلاَ لِمَني بَعْدَ شَبَابٍ حَسَنٍ مُعْجِبِ (٤)

صَاحَبْتَـهُ ثَمَّتَ فَارَقْتُـهُ لَيْتَ شَبَاباً زالَ لَـمْ يَذْهَـبِ

---

(١) سورة غافر آية : ٥٨ .

(٢) سورة فصلت آية : ٣٤ .

(٣) الصحاح ٢ / ٧٦٦ .

(٤) من السريع ، شرح التسهيل لابن مالك ، المساعد ٢ / ٤٤٧ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٠ ، نسبها ابن مالك ، وابن عقيل في المساعد للأسود بن يعفر .
ونقل محقق السلسيلي عن حماسة البحتري أن قائلهما : الجهم بن الأسود التميمي ، وفيه : « ليت شبابي ذاك » .

[ثم والفاء : مايشتركان فيه وما يقترنان]

(وتشركها) ، أي : « ثُمَّ » ، (الفاء في الترتيب) ، فالفاء ، وثم ، يفيدان الترتيب .

/ ٥١/

(وتنفرد « ثُمَّ » بالمهلة) ، والفاء بالتعقيب / .

(وَ) تنفرد (الفاء العاطفة جملة ، أو صفة بالسببية غالباً) ، فالجملة نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ (١) ، والصفة نحو : ﴿ لآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمَالِؤُنَ مِنْهَا البُطُونَ ، فَشَارِبُونَ﴾(٢) ، ومن غير الغالب بالنسبة إلى الجملة ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ المَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً ﴾ (٣) ، وبالنسبة إلى الصفة :

الصَّابِحِ فَالغَانِم (٤) .

على ماقيل إن الفاء فيه للتعقيب لا للسببية ، بخلاف « فالآيِبِ » .

(وقد يكون معها) ، أي : السببية ، في عطف جملة ، أو صفة (مهلة) ، مثال الجملة : ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحَ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٥) ، ومثال الصفة : ﴿ إِنَّ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ ﴾ (٦) .

(وتنفرد) الفاء من حيث هي ، ولذلك قال : (أيضاً) ؛ لئلا يتوهم اختصاص الحكم

---

(١) سورة القصص آية : ١٥ .

(٢) سورة الواقعة آية : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٣) سورة الأعلى آية : ٤ ، ٥ .

(٤) جزء بيت سبق : برقم [٨٧٨] .

(٥) سورة الحج آية ٦٣ .

(٦) سورة الانشقاق آية : ٦ .

بالعاطفة جملة أو صفة ، (بعطف مفصل على مجمل) ، حال كونهما (متحدين معنى) ، نحو : ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارا عُرُباً أَتْرَاباً﴾ (١) ، كما انفردت الواو بعطف الشيء على نفسه ، إذا اختلف اللفظ ؛ تنزيلاً لمختلفي اللفظ منزلة مختلفي المعنى .

(وَ) تنفرد الفاء (بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة) ، نحو : «الَّذِيْ يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ » و « الَّذي يَقُومُ هِنْدٌ فَيَغْضَبُ عَمْرٌو » ، (أو صفة) ، نحو : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَبْكِي فَيَحْزَنُ زيدٌ (٢) ، وبامْرَأَةٍ بْكِي زَيْدٌ فتضحك فَأَضْحَكُ » ، ومن الصفة الحال ، كـ«عَهِدْتُ زَيْداً يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ ، أو يَغْضَبُ فَيَطِيرُ الذُّبَابُ » .

(أو خبر) ، نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فيقعدُ(٣) عَمْرٌو » ، وَ « هِنْدٌ يَقُومُ عَمْرٌو فَتَقْعُدُ » ، وإنما مثلنا لكل نوع بمثالين ؛ للتنبيه على أنه لافرق في الضمير بين المعطوفة والمعطوف عليها ، ومجموع ذلك ثمان مسائل ، لو عطف فيها بعير الفاء لم يجز ، وإنما جاز بالفاء لما فيها من معنى السببية (وقد تقع) الفاء (موقع « ثُمَّ ») ، فتفيد المهلة ، نحو : ﴿ فَخَلَقْنَا العَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحماً ﴾ (٤) ، (وَ) قد تقع (« ثُمَّ » موقعها) ، أي : الفاء ، فلا تفيد مهلة ، كقوله :

{٩٥٩} كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ (٥)

---

(١) سورة الواقعة آية : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) في « ب » : عمرو .

(٣) في « ب » فيغضب .

(٤) سورة المؤمنون آية : ١٤ .

(٥) من المتقارب ، لأبي دواد الأيادي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٤ ، العيني ٤ / ٤٣١ ، المغني ١/ ١٢٦ ، الهمع ٥ / ٢٣٧ .

أي : فَاضْطَرَبَ ، والتحقيق ، أنه من عطف مُسَبَّبٍ على سبب لا مهلة بينهما في العادة ، لا من عطف مفصل على مجمل ، وقيل : إن « ثُمَّ » / ، كالواو ، ولا ترتيب ، ونسب إلى الأخفش /٥٣/ وجعل منه : ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (١) .

[زيادة الواو والفاء وثم]

(وقد يحكم على الفاء وعلى الواو) ، وعلى « ثُمَّ » ، (بالزيادة ، وفاقاً للأخفش) ، كقولـه:

{٩٦٠} أَرَانِي إِذَا بِتُّ بِتُّ على هذا فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أصبحت غَاوِيَـا (٢)

وكقوله :

{٩٦١} يَمُوتُ أُنَاسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتَاهُـمُ وَيَحْدُثُ نَاشٍ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ (٣)

وكحكاية الأخفش (٤) ، زعموا أنهم يقولـون : « أَخُوكَ فَوُجِدَ » يريدون : أخُوكَ وُجِدَ ، ومنه : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِم ﴾ (٦) .

---

(١) سورة الزمر آية : ٦ وقبله : « خلقكم من نفس واحدة » .

(٢) من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٦ ، الخزانة ٨ / ٤٩١ ، سر الصناعة ١ / ٢٦٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٩٠ ، ابن يعيش ٨ / ٦٩ ، المغني ١ / ١٢٥ وقد اختلفت روايات هذا البيت كثيرا .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٦ ، الهمع ٥ / ٢٣٥ ، الدرر ٢/ ١٧٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٥٧ ، والمساعد ٢ / ٤٥٠ .

(٥) سورة الزمر آية : ٧٣ .

(٦) سورة التوبة آية : ١١٨ .

[ثم نعطف المقدم في الزمان]

وقد تقع : « ثُمَّ » في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ) ، قال الفراء : « العرب تستأنف بـ « ثُمَّ » فعلاً وقع قبل الفعل الأول ، تقول : « قَدْ أَعْيَتُكَ أَلفاً ثُمَّ أَعْطَيْتُكَ قَبْلَ ذَلِكَ أَلفاً»(١)، قال المصنف (٢) : « ويمكن أن يكون منه : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ ﴾ (٣) ، وقبله : ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾ (٣) ، والوصية لنا بعد إتيان موسى (٤) .

« فصـــل » (٥)

[شروط مايعطف بحتى]

(المعطوف بـ « حَتَّى » بعض متبوعه) ، كالواحد من الجمع ، نحو : « أَكْرَمْتُ القَوْمَ حَتَّى الحَجَّامَ » ، والنوع من الجنس ، نحو : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ » ، والجزء من الكل ، نحو : «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » ، ولاتخرج عن هذه ، فلو قلت : « ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى أَفْضَلَهُمَا » لم يجز ، لأن المعطوف بها ليس واحداً من المذكورين .

(أو كبعضه) ، وهو ما كان مختلطاً به ، كـ « قَتَلْتُ الجُنْدَ حَتَّى دَوَابَّهُمْ » ، وَ « خَرَجَ الصَّيَّادُون حَتى كلاَبُهُمْ » ، قال سيبويه : « لو قلت : كلَّمْتُ العرب حتى العَجَم لم يجز (٦) .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٦ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٥٧ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٤) في متن الأصل و « ب » أسماء ، ثم صوبت في الهامش : إتيان .

(٥) سقطت من ب وليست مثبتة في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٨ ولا في التسهيل وذكر محققه أنها في بعض النسخ ، وذكرها المساعد ٢ / ٤٥١ .

(٦) المساعد ٢ / ٤٥٢

وضابط ذلك : أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول « حتى » ، وإلا فلا ، وهذا الضابط مأخوذ من كلام الفراء ، فإنه شبه « حتى » بإلا ، فَمَنَعَ ، : « ضَرَبْتُ أَخَاكَ حَتَّى أَبَاكَ » ، لأنه لايحسن : إلا أَبَاكَ ، وأجاز المصنف : « أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَّى كَلاَمُهَا » [١] ؛ لأنه يحسن : إلا كلامها .

وهذا الضابط لابد فيه من رعاية كون المعطوف بـ « حتى » غاية في زيادة أو نقص ، وإلا ، فقد قال الفراء : « يمتنع : قَامَ القَوْمُ حَتَّى رَجُلٌ » ، وإن جاز : قَامَ القَوْمُ إلاَّ رَجُلاً ، لأن إلا لإخراج بعض مادخل ، و « حَتَّى » للتنصيص على بعض هو غاية في قوة أو ضعف ، أو نحو ذلك » انتهى فليتأمل ؛ ولذلك عقبه المصنف بقوله : (وغاية له في زيادة أو نقص) / ، ويدخل في الزيادة الأقوى / ٥٣ / والأعظم ، والأكثر ، وفي النقص ، الأضعف والأحقر ، والأقل ، قاله المصنف [٢] ، وهو قريب من قولهم : إنَّ المعطوف بحتى لايكون إلاَّ عظيماً ، أو حقيراً ، أو قوياً ، أو ضعيفاً ، وقد اجتمع القوة والضعف في قوله :

{٩٦٢} قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاةَ فإنكمُ لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الأَصَاغِرا [٣]

فـ « الكُمَاةَ » في غاية القوة ، والبنين الأصاغر » في غاية الضعف .

(مفيد ذكرها) ، أي : الغاية ، فلايجوز : « أَتَيْتُكَ الأَيَّامَ حَتَّى يَوْمَا » ، لعدم إفادة الغاية ، كما لايجوز : إلا يوْماً ، فإن أفادت جاز نحو: «حَتَّى يَوْمَ الجُمَعَةِ، أَوْ إلاَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ » ، وهذا القيد ذكره

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٨ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٧ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد : وضحه الشارح . انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٨ ، المغني ١ / ١٣٦ ، الأشموني ٣ / ٩٧ ، المساعد ٢ / ٤٥٢ ، الهمع ٥ / ٢٥٨ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٤ ، وروى « أنتم » .

وفي الأشموني « تهابوننا » بدل « تخشوننا » .

الفراء ، قال : « لابد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصاً ، كما في الاستثناء » وأما : ﴿ حَتَّى حينٍ﴾ [١] ، فالمراد به الموت ، قاله ابن عقيل [٢] ، قيل : ومثل هذا لايتصف بكونه غاية ، فضلاً عن أن يتصف بزيادة ، أو نقص ، أو غيرهما .

ويتحصل من كلامه ، وكلام غيره ، في شروط العطف بـ « حتى » سبعة .

الأول : أن يكون المعطوف ظاهراً ، فلا يجوز : « قَامَ القَوْمُ حَتَّى أَنَا » .

الثاني : أن يكون بعضاً ، أو كبعض ، فلا يجوز : « أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَةُ حَتَى وَلَدُهَا » .

الثالث : أن يكون غاية في زيادة ، أو نقص ، فلا يجوز : « جَاءَ القَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ » ، إذا لم يكن معروفاً بعلو ، ولا ضعةٍ .

الرابع : أن يكون شريكاً في العامل ، فلا يجوز : « صُمْتُ الأَيَامَ حَتَّى العِيدَ » بالنصب .

الخامس : أن يكون اسماً ، فلا يجوز أن يكون جملة ولا فعلاً ، لعدم تأتي البعضية ، أو شبهها.

السادس : أن يكون البعض جزءاً من كل ، أو فرداً من جمع ، أو نوعاً من جنس ، فلا يجوز: «كَلَّمْتُ العَرَبَ حَتَّى العَجَمَ » .

السابع : أن تكون الغاية مفيداً ذكرها ، فلا يجوز : « صُمْتُ الأيام حَتَّى يَوْماً » .

---

(١) سورة المؤمنون آية : ٢٥ ، ٥٤ ﴿فتربصوا به حتى حين﴾.

(٢) المساعد ٢ / ٤٥٣ .

[ماتنفرد به حتى]

(وَ) تنفرد « حَتَّى » بأنها (إن عطفت) مجروراً (على مجرور لزم إعادة الجار) في المعطوف، (مالم يتعين العطف) ، نحو : « اعْتَكَفْتُ في الشَّهْرِ حَتَّى فِي آخِرِهِ » ، وإنما أعيد الجار ؛ لئلا يتوهم أنها الجارة ، وتلك محتملة لدخول الغاية وعدمها ، فإن تعين العطف لم يلزم إعادة الجار، نحو : « عَجِبْتُ مِنَ القَوْمِ حَتَّى بَنِيهِمْ » ، كذا مثل المصنف [١] ، واعترض [٢] بأنها جارة لا عاطفة / ، لأن تاليها لا بعض ، ولا كبعض ، وليست جارة ؛ لعدم صلاحية « إلى » /٥٤/ موضعها » ويجاب : باختيار أنها عاطفة ؛ فإن « البنين » يدخل في عموم « القوم » بالاندراج ، بخلاف « ابنٍ » هناك ، فلا يدخل في منتهى « الجارية » [٣] ؛ لأنه خاص ، ومثل أيضاً بقوله :

{٩٦٣} جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ في الخَلْقِ حَتَّى بَائسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ حِينَا [٤]

واعترض أيضاً [٥] : بأنها تحتمل العاطفة والجارة ، وأجيب [٦] : بأنها عاطفة لاجارة ؛ لأن مابعدها بعض لما قبلها وغاية له في الضعف ، ومقصود الدخول لا محالة .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٩ .

(٢) رده أبو حيان ، وقال في المثال : هي جارة ؛ إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض بخلاف العاطفة ، وانتصر ابن هشام لرأي ابن مالك المغني ١ / ١٣٦ .

(٣) في الأصل و « ب » : هند والسابق في المثال : أعجبتني الجارية حتى ولدها » أما « ابنها » فهو في مثال ابن مالك ، وابن عقيل .

(٤) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (حتى بائس) حيث جاء « حتى » عاطفة فلم يلزم إعادة الجارّ .
ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٩ ، مغني اللبيب ١ / ١٣٦ ، الهمع ٥ / ٢٦٠ ، المساعد ٢ / ٤٥٣ ، الأشموني ٣/ ٩٨.

(٥) ذكره ابن الخباز ظ : المغني ١/ ١٣٦ .

(٦) الإجابة لابن هشام انظر السابق .

[حتى لا تقتضي ترتيباً]

(ولا تقتضي) « حتى » (ترتيباً على الأصح) ، فهي لمطلق الجمع ، كالواو ، ومنه ، قوله عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى العَجْزِ وَالكَيْسِ »[١] ، وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات وذهب الزمخشري[٢] وابن الحاجب [٣]، إلى أنها تفيد الترتيب ، وأول كلامها [٤] .

[أم المتصلة]

(وَ « أَمْ ») العاطفة قسمان : (متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة) هي : (المسبوقة بهمزة صالح موضعها) ، وموضع « أَمْ » (لأي) ، التي يطلب بها التعيين لحكم معلوم الثبوت ، نحو ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ ﴾ [٥] . فأشدية الخلق معلومة الثبوت ، والمطلوب بالهمزة و « أمٌّ » ، تعيينه لمدخول أحدهما ، فموضع الهمزة ، و « أَم » [٦] جميعاً ، صالح لـ « أيٌّ » ، لاموضع الهمزة فقط ، فهو في قوة : « أَيُّكُمْ أَشَدُّ » .

والدليل على أن الهمزة و « أَمْ » يقدران بـ « أَيٌّ » إبدال مافي حيز « أَمْ » والهمزة من « أيٌّ » في نحو قولك :

---

(١) الموطأ قدر ٣ / ٩٣ .

(٢) المفصل : ٣٠٤ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٦٩ .

(٤) قال الرضي : « المعتبر فيها ترتيب أجزاء ماقبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى . . . . أو من الأقوى إلى الأضعف . . . . ظ : السابق .

(٥) سورة النازعات آية : ٢٧.

(٦) في « ب » : أي .
وفي الارتشاف ٢ / ٦٥٢ : « والمتصلة تسبقها همزة ويصلح موضعها لأي » وانظر ابن الشجري ٣/ ١٠٦.

أيُّهما ضربتَ أزَيْداً أمْ عَمْراً » ، قال :

{٩٦٤} وَمَـا أَدْرِيْ إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضا أَرِيـدُ الخَيْـرَ أَيُّهُمَا يَلِيني

أَأَلخَيْرُ الّـذي أَنَـا أَبْتَغِيـهِ أَمْ الشَّرُّ الـذي هُـوَ يَبْتَغِيني (١)

وأدرج المصنف تحت هذا القسم همزة التسوية (٢) ؛ لأنه إذا قيل : « زَيْدٌ سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » ، يصح في مكانه ، زيد سواء عليه (٣) أيا الأمرين فعلت ، واعترض : بأن « أيًّا » لم يثبت إخراجها عن الاستفهام إلى معنى التسوية ، ولا يلزم من احتمال التجوز في الهمزة احتماله في غيرها .

(وربما حذفت) الهمزة (ونويت) ، كقراءة (٤) ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾(٥)، بهمزة واحدة ، وكقوله :

---

(١) من الوافر ، للمثقب العبدي .

والشاهد فيه قوله : أيّهما يليني : أالخير أم الشر ،، حيث أبدل من « أي » مافي حيز الهمزة « الخير » وأم «الشر » .

ظ : معاني الفراء ١ / ٢٣١ ، الخزانة ١١ / ٨٠ ، المساعد ٢/ ٤٥٤ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٥٩ .

(٣) قال ابن هشام : « وتسمى - أم - معادلة ؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية والاستفهام » ، المغني ١/ ٤٠ بتصرف .

وقال سيبويه ٣ / ١٧٠ ، ١٧١ : « . . . . سواءٌ عليَّ أبِشراً كلمت أم زيداً » . . . وإنما جاز حرف الاستفهام هنا لأنك سويّت الأمرين عليك . . . وإنما لزمت « أم » ههنا لأنك تريد معنى أيهما » .

هذا ولم يعترض الشيخ خالد على ذلك في التصريح ٢ / ١٤٢ - ١٤٤ .

(٤) البحر ١ / ٤٨ .

(٥) سورة البقرة آية : ٦ ، الإتحاف ١/ ٣٧٦

{٩٦٥} لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ [١]

يريد أبسبع .

[أم المنقطعة]

(والمنقطعة ماسواها) ، أي : سوى المتصلة ، وهي التي لم تسبق بهمزة التسوية ، ولا بهمزة يطلب بها وبأم التعيين ، (وَ) المنقطعة (تقتضي إضراباً مع استفهام) ، نحو : ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيء ﴾ [٢] إلى قوله : ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّه ﴾ [٢] . فهي تتقدر بـ « بَلْ » والهمزة ، والتقدير : بَلْ أَخُلِقُوا ، فهي للإضرب عما قبلها / والسؤال عما بعدها . /٥٥/

والإضراب قد يكون للإبطال ، كهذه الآية ، وقد يكون للترك من غير إبطال ، نحو : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [٣] فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال ، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار .

(ودونه) ، أي : دون استفهام ، فتقتضي إضراباً مجرداً عن استفهام ، فتقدر بـ « بَلْ » وحدها، نحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِيْ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [٤] . أي : بلْ هَلْ ، قيل : ومذهبُ البصريين[٥] أنها تقدر بـ « بَلْ » والهمزة مطلقاً وذهب الكسائي [٦] ، وهشام [٦] الضرير من

---

(١) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ص ٢٦٦ ، الكتاب ٣ / ١٧٥ ، الخزانة ١١ / ١٢٢ ، ابن يعيش ٨/ ١٥٤ ، المحتسب ١ / ٥٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٧ ، المقتضب ٣ / ٢٩٤ ، الشرح الكبير ١/ ٢٣٨، ورواية الصدر في الديوان : فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ .

(٢) سورة الطور آية : ٣٥ ، ٤٣ .

(٣) سورة السجدة آية : ٣ .

(٤) سورة الرعد آية : ١٦ .

(٥) الأمالي الشجرية ٣ / ١٠٨ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٦٥٤ ، ونسبها ابن هشام للكوفيين جميعاً ، انظر المغني ١ / ٤٥ .

الكوفيين ، إلى أنها بمنزلة بل ، والحق التفرقة [١] كما ذكر المصنف لأن دخلوها على الاستفهام يبعد تقديره بعدها .

(وَ) « أمْ » المنقطعة (عطفها المفرد قليل) ، كقول بعض العرب فيما نقل المصنف : « إنَّ هُنَاكَ إِبلاً أَمْ شَاءً » ، فنصب مابعد « أَمْ » حين نصب ماقبلها ، قال المصنف : « وَهَذَا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفوع [٢] في قولهم : « إِنَّهَا لإِبِل أَمْ شَاءٌ » [٣] .

واعترض : بأن مفهومه أنها تعطف الجمل كثيراً مع أنها بمعنى بل ، وبل لاتعطف الجمل ، وإنما هي مع الجمل حرف ابتداء ، وأن منطوقه أنها تعطف المفرد قليلاً [*] ، وهذا خلاف قول النحاة، فإنهم صرحوا بأنها لاتدخل على مفرد [٤] ، وما استند إليه في النصب قابل للتأويل ، بأن تجعل متصلة ، وحذفت الهمزة ، أو منقطعة ، وانتصب شاء بمحذوف تقديره : أم أرى شاء ، كقول بعضهم: بَلَى وجَاذاً ، أي : وأرى وجاذاً [٥] .

[الفصل بين المتصلة والمعطوف عليه]

(وفصل « أَمْ ») المتصلة (مما عطفت عليه) بأن يتوسط بينهما مالا يسئل عنه ، نحو : ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ﴾[٦] ، (أكثر من وصلها) ، وتحته صورتان : أن يتأخر المقطوع به ،

---

(١) قال ابن هشام : « والذي يظهر لي قولهم » أي الكوفيين انظر السابق .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٧٢ .

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٧٤ : « . . . بخلاف المنقطعة فإنّه لايليها إلاّ الجملة ظاهرة الجزءين ، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ، أو مقدراً ، أحدهما : نحو : إنها لأبل أم شاء ، أي : أم هي شاء » .

(٥) في المخطوطتين : جازا ، وسقطت الواو سهوا ، الكتاب ١ / ٢٥٦ .

(٦) سورة النازعات آية : ٢٧ .

(*) في الأصل و « ب » : قليل - سهو.

نحو : ﴿ أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَاتُوعَدُونَ ﴾[١] . وأن يتقدم ، نحو : « أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو » ، والمتأخر أولى من المتقدم ، لأنه كالمتوسط في إيلاء كل من المسئول عنهما الحرف الاستفهامي ، بخلاف مسألة التقدم ، ولهذا لم تقع في التنزيل .

ونقل ابن عقيل [٢] عن سيبويه [٣] أنه قال : « إذَا قُلْتَ : أَزَيْداً لَقَيْتَ أَمْ بِشْراً » ، بتقديم الاسم فهو أحسن ، وإذا قلت : « ألقيت زيدًا أَمْ عَمْراً » فهو جائز حسن ، وإذا قلت : « أَزَيْدًاأَمْ عَمْراً لَقِيتَ» ، بتقديم الاسمين ، فهو أضعف »[٤] . قال المصنف : « ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه ، فهو مخطيء ، لأن دعواه مخالفة [٥] للاستعمال / المقطوع بصحته ، ولقول سيبويه والمحققين من أصحابه »[٦] . انتهى ، فهذا صريح أن سيبويه لايقول بضعفه ، ونقل ابن عقيل السابق عنه محمول على الضعف النسبي لامطلقاً جمعاً بين النقلين [٧] . / ٥٦ /

[أو . معانيها]

(وَ « أَوْ » لشك) ، نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[٨] .

---

(١) سورة الأنبياء آية : ١٠٩ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٥٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) نصه عند سيبويه ٣ / ١٦٩ ، ١٧٠ حاشية رقم (٥) : « يعني أنّه لايسألُ عن الفعل ، لأنه قد استيقن عليه، ولكنه يسأل عن صاحب الفعل ، فجعل الفعل بين الاسمين ، لأنه ليس أحدهما أولى به من الآخرى ، ولم يصرح سيبويه بالضعف .

(٥) في الأصل : تخالف للاستعمال .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣ / ٣٦٢ .

(٧) لاتعارض بين النقلين فما نقله ابن عقيل يتعلق بضعف تقدم الاسمين على الفعل « أزيدا أم عمرا لقيت » وابن مالك يتحدث عمن ضعف أو منع وصلها « عدم فصلها » بما عطفت عليه ويدخل في هذا : ألقيت زيدا أم عمرا وهو جائز حسن عند سيبويه .

(٨) سورة الكهف آية : ١٩ .

(أو تفريق مجرد) ، من الشك ، والإبهام ، والتخيير ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً ﴾[١] .

(أو إبهام) ، نحو : ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [٢] ، ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً ﴾ [٣] ، ومعنى الإيهام ، أن يكون المتكلم عالماً ويبهم على السامع .

(أو إضراب) ، نحو : ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوْا ﴾ [٤] ، بسكون الواو ، في قراءة أبن السمال [٥] ، قاله ابن جني [٦] ، وجعل منه الفراء ﴿ إِلَى مَائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [٧] كقوله :

{٩١٠} كانوا ثمانينَ أو زادُوا ثمانيةً ... ... [٨]

(أو تخيير) ، نحو : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صيامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [٩] .

(وَ) « أَوْ »(تعاقب الواو في الإباحة كثيراً) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ على أَنْفُسِكُم [١٠] أَنْ

---

(١) سورة النساء آية : ١٣٥ .

(٢) سورة النجم آية : ٩ .

(٣) سورة يونس آية : ٢٤ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٠٠ .

(٥) في الأصل و « ب » ابن السّماك ، وكذا في المساعد ٢ / ٤٥٧ ، والبحر المحيط ١ / ٣٢٣ - تحريف .

(٦) المحتسب ١ / ٩٩ .

(٧) سورة الصافات آية : ١٤٧ ، قال الفراء ٢ / ٣٩٣ : « أوها هنا في معنى بل ، وفسره المبرد . ظ : المقتضب ٣ / ٣٠٤ .

(٨) من البسيط ، لجرير ديوانه ٢ / ٧٤٥ ، الهمع ٥ / ٢٤٨ ، المغني ١ / ٦٧ .
وعجزه : لولا رجاؤُك قد قتلت أولادي .

(٩) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

(١٠) في الأصل و « ب » ذكر صدر الآية هكذا : ليس عليكم جناحُ ، وهو خطأ .

تَأكُلُوا مِنْ بُيُوتِكم أَوْ بيوت آبائكُمْ ﴾ [١] .الآية ، (وَ) تعاقب الواو (في عطف المصاحب وَ) في عطف (المؤكد قليلاً) ، فالأول ، قوله صلى الله عليه وسلم : « اسكُنْ حِرَاءُ فَمَا عَلَيْكَ إلاَّ نبيٌّ ، أَوْ صِدِّيقٌ ، أَوْ شَهِيدٌ » [٢] ، والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ﴾ [٣] ، فهذا في الأصل : خطيئة إثماً ، مثل : ﴿ فِجَاجاً سُبُلاً ﴾ [٤] ، ثم إذا عطف فالأصل ، خطيئة وإثماً بالواو ، مثل : ﴿ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [٥] .

(وَ) « أوْ » (توافق [٦] « وَلاَ » بعد النهي والنفي) ، فالأول نحو : ﴿ ولاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾ [٧] ، أي : ولا كَفُوراً ، والثاني : نحو : ﴿ وَلاَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بيُوتِ آبَائِكم ﴾ [٨] ، أي : وَلاَ بيوت آبائكم .

[إما ومعانيها]

(والمعنى مع « إمَّا » شك) ، نحو : لِزَيْدٍ مِنَ الإبِلِ إمَّا تِسْعَةٌ وَإِمَّا عَشْرَةٌ » ، ومنه قوله :

{٩٦٦} سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى حَالَةٍ فَإِمَّا عَلَيْهَا وَإِمَّا لَهَا [٩]

---

(١) سورة النور آية : ٦١ .

(٢) أخرجه البخاري في فتح الباري ٧ / ٤٢ : والذي فيه أثبت « أُحد » .

(٣) سورة النساء آية : ١١٢ .

(٤) سورة الأنبياء آية : ٣١ .

(٥) سورة البقرة آية : ١٥٧ .

(٦) في السلسيلي : تعاقب .

(٧) سورة الإنسان آية : ٢٤ .

(٨) سورة النور آية : ٦١ .

(٩) من المتقارب ، للخنساء .

والشاهد فيه : في الشطر الثاني على مجيء « إما » على معنى الشك .

ظ : الخصائص ٢ / ٢٧١ ، المساعد ٢ / ٤٦٠ ، الدماميني ٢ / ١١٨ ، وفي الديوان ٣٣ : « على آلة » .

(أَوْ تخيير) ، نحو : ﴿ إِمَّا أَنْ تَعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً ﴾ (١) .

(أو إبهام) ، نحو : « لَقِيْتُ إِمَّا زَيْداً وإِمَّا عَمْراً » وأنت عالم بمن لقيت ، ولكن قصدت الإبهام على السامع ، ومنه : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) .

(أو تفريق مجرد) من الشك والإبهام ، والتخيير، نحو : ﴿ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً ﴾(٣). / ٥٧ /

ومنه قوله :

{٩٦٧} البَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَها إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَها (٤)

[لغات في إما]

(وفتح همزتها لغة تميمية) وقيسية أيضاً ، وأسدية (٥) ، وعليها أنشد قطرب (٦) . قول الشاعر :

{مكرر} سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى حَالَةٍ فَإِمَّا عَلَيْهَا وَإِمَّا لَهَا (٧)

بفتح الهمزة فيهما .

(وقد تبدل ميمها الأولى ياءً) ، مع كسر الهمزة وفتحها ، فمن الكسر قوله :

---

(١) سورة الكهف آية : ٨٦ .

(٢) سورة التوبة آية : ١٠٦ .

(٣) سورة الإنسان آية : ٣ .

(٤) رجز ، لِبَيْهس الفزاري ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٦ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٨ ، المساعد ٢ / ٤٦٠ .

(٥) المساعد ٢ / ٤٦١ .

(٦) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٧٢ .

(٧) سبق شرحه والشاهد فيه : مجيء « إمَّا » على معنى الشك .

{٩٦٨} يالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ ايما إلى نَارِ (١)

ومن الفتح قوله :

{٩٦٩} تَنْفَحُهَا أَيْماً شَمالٌ عَرِيَّةٌ وَأَيْمَا صَبَاً جُنْحَ الظَّلَامِ هَبُوبُ (٢)

رواه الفراء بالياء وفح الهمزة .

[وجوه من استعمال إما]

(وقد يستغنى عن) « إما » (الأولى بالثانية) ، كقوله :

{٩٧٠} وكَيْفَ بِنَفْسٍ كُلَّمَا قيل أَشْرَفَتْ على البُرء { مِنْ } (٣) حَوْصَاءَ هِيضَ انْدِمَالُهَا

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا (٤)

وقال الفراء : « يقولون : عبد الله يَقُومُ وَإِمَّا يقْعُدُ » (٥) ، وقال النحاس : « لاَ يُجِيزُ

---

(١) من البسيط ، لسعد بن قرظ .

والشاهد فيه قوله : (إيما) حيث أبدل الميم الأولى من إمَّا ياء ، وكسر الهمزة .

ظ : المحتسب ١ / ٤١ ، ابن يعيش ٦ / ٧٥ ، المغني ١ / ٦٢ ، الخزانة ١١ / ٨٦ ، الأشموني ٣ / ١٠٩ ، الهمع ٥ / ٢٥٤ .

(٢) من الطويل ، لأبي القَمْقام .

ظ : الخزانة ١١ / ٨٧ ، المقرب ١ / ٢٣١ ، الهمع ٥ / ٢٥٣ .

وفي الهمع : تلحقها . . . جنح العش .

(٣) { } ساقط من المخطوطتين ، ولا يتزن البيت دونه .

(٤) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٤٢٤ ، المنصف ٣ / ١١٥ ، المقرب ١ / ٢٣٢ ، الأمالي الشجرية ٣/ ١٢٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٠ ، الهمع ٥ / ٢٥٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٦ ، الخزانة ١١ / ٧٨ ، ونسبه السلسيلي إلى ذي الرمة ؛ ونسبة المحقق على الصواب .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٠ .

البَصْرِيُّونَ فيها إلاَّ التكرير »[١] ، (وَ) قد يستغنى (بـ « أَوْ » عنْ « إِمَّا ») [٢] ، الثانية ، كقراءة أُبَيّ:[٣] ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإِمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مبين ﴾ [٤] ، وأنشد ابن خالويه :

{٩٧١} يَعِيشُ الفَتَى في النَّاسِ إِمَّا مُشَيَّعاً عَلَى الهَمِّ أَوْ هِلْبَاجَةً مُتَنَاعِمَا [٥]

(وربما استغنى عنها) .

أي : عن إما الثانية (وإِلاَّ) ، أي : بإن الشرطية المقترنة بـ « الاَّ » النافية ، كقول العبدي:

{٩٧٢} فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وإِلاَّ فَاطْرَحْنِي واتخذلي عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي [٦]

(وربمااستغنى عن واو « وَإِمَّا ») ، كقول الراجز :

{٩٧٣} لاَ تُفْسِدوا آبَا لَكُمْ أَيْمَا لَنَا أَيْمَا لَكُمْ [٧]

---

(١) الهمع ٥ / ٢٥٤ .

(٢) في متن التسهيل شرح ابن مالك : « بأو عن وإما » .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٠ .

(٤) سورة سبأ آية : ٢٤ .

(٥) من الطويل .

والشاهد فيه : الاستغناء « بأو » عن « إمّا » الثانية ، ظ : المساعد ٢ / ٤٦٢ ، وفيه « ميتا غما » بدل : متناعما .

(٦) من الوافر ، للمثقب ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦٦ ، الهمع ٥ / ٢٥٤ ، المساعد ٢ / ٤٦٢ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٢٦ ، المقرب ١ / ٢٣٢ ، الضرائر ص ١٦٢ ، الخزانة ١١ / ٨٠ ، الشرح الكبير ١/ ٣٣٢.

والشاهد فيه : الاستغناء « بإلا » عن « إمَّا » الثانية ، ورواية : واتخذني واطرحني .

(٧) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المحتسب ١ / ٢٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٧ ، الخزانة ==

ففتح الهمزة ، وأبدل من الميم ياءً ، وأسقط الواو من « أمَّا » الثانية .

(والأصل) في « إمَّا » (إنْ) زيدت عليها (مَا) وأدغمت النون في الميم ، لتقارب المخرجين، (وق تستعمل) على الأصل (اضطراراً) . كقوله :

{٩٧٤} وَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفسُكَ فكذِبَنْهَا فإن جَزَعاً وإن إجمَالَ صَبْرِ [١]

وبهذا استدل على أنَّ « إمَّا » مركبة من « إنْ » ، و « مَا » ، وإليه ذهب سيبويه [٢] ، وقيل : بسيطة غير مركبة ، و « إنْ » في نحو هذا البيت يحتمل [٣] أن تكون شرطية / ، حذف جوابها / ٥٨ / لفهم المعنى ، نحو : « إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ » ، والتقدير : إنْ كُنْتَ ذَا جَزَعٍ فَلاَ تَجْزَعْ ، وإنْ كُنْتَ مُجْمِلَ صَبْرٍ فَأَجْمِلْ .

[بل ومعطوفها]

(والمعطوف بـ « بَلْ » مقرر بعد تقرير نهي) ، نحو : « لاَتَضْرِبْ زَيْداً بَلْ بِشْراً » ، فـ«زَيْدْ » قد قرر النهي عن ضربه و « بِشْرٌ » قرر الأمر بضربه ، وفي التنزيل : ﴿ ولاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ قُتِلُوا في سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ [٤] .

== ١١/ ٨٦ ، الهمع ٥ / ٢٥٣ ، المساعد ٢ / ٤٦٢ ، السلسيلي ٢ / ٧٨٩ .

(١) من الوافر ، لدريد بن الصمة ، الكتاب ١ / ٢٦٦ ، المقتضب ٣ / ٢٨ ، ابن يعيش ٨ / ١٠١ ، الخزانة ١١/ ١٠٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٧ ، الهمع ٥ / ٣٥٤ .

والشاهد فيه قوله : (إن جزعاً وإن . . .) على مجيء « إمَّا » على أصلها وهو « إنْ » دون ما الزائدة .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .

(٣) هذا التأويل نقلاً من المرادي في شرح الألفة ٣ / ٢٢٠ .

(٤) سورة آل عمران آية : ١٦٩ ، قال أبو حيان في البحر ٢ / ١١٣ : « وقرأ الجمهور : بَلْ أحياءٌ بالرفع على أنه خبر مبتدإٍ محذوف تقديره : بل هم أحياء ، وعليه فـ « بل » غير عاطفة .

(أوْ) بعد تقرير (نفي صريح) ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » ، فـ « زَيْدٌ » قد قرر نفي القيام عنه ، و « عَمْرٌو » قرر إثبات القيام له ، قاله المصنف [١] ، ومعنى المقرر : الممكن فيما يراد به من ثبوت أو نفي ، فإن كان قبل « بَلْ » نهي أو نفي [٢] ، فهي بين حكمين مقررين ، فتقرر حكم ماقبلها، وتجعل ضده لما بعدها ، هذا هو الصحيح ، ووافق المبرد [٣] على هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك كون « بَلْ » ناقلة حكم النهي ، والنفي لما بعدها ، ووافقه ابن أخت الفارسي ، وهو الإمام أبو الحسن بن عبد الوارث على ذلك [٤] ، وهو خلاف الواقع في لسان العرب [١] ، (أوْ) نفي (مؤول) نحو : « زَيْدٌ غَيْرُ قَائِمٍ بَلْ قَاعِد » ، وفي التنزيل : ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [٥] ، (أو بعد إيجاب لمذكور موطأ به) [٦] ، نحو : ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾[٧] .

(أوْ) لمذكور (مردود) ، نحو : ﴿ وَقَالُوا اتخذ الرحمن ولداً { سبحانه } [٨] بل عبادٌ مُكرمون﴾[٩] .

(أوْ) لمذكور (مرجوع عنه) ، إما لكونه غلطاً في اللفظ ، نحو : « أَنْتَ عَبْدي بَلْ سَيِّدِي » ، أو في الإدراك ، نحو : « سَمِعْتُ رُغَاءً بَلْ صَهِيلاً » ، أو نسياناً ، نحو : « لَهُ عليَّ دِرْهمانِ بَلْ ثَلاثَةٌ»،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٨ ، ومابين نفي صريح إلى هنا بلفظه في المساعد متفرقاً .

(٢) في « ب » نفي أو نهي : عكس .

(٣) المقتضب ٣ / ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، وانظر المغني ١ / ١٢٠ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٤ .

(٥) سورة الأنعام آية : ٤٠ ، ٤١ .

(٦) أي : إن كان ماقبل « بل » موجباً ، فما بعدها إما مقرر بعد مقررٍ على سبيل التوطئة ، ظ شرح ابن مالك ٣/ ٣٦٩ .

(٧) سورة الفرقان آية : ٤٤ . وفي الأصل « إنهم » تحريف .

(٨) ليست في الأصل و « ب » . .

(٩) سورة الأنبياء آية : ٢٩ .

أو لتبدل رأي ، نحو : ادْعُ لِي زَيْداً بَلْ عَمْراً » .

وتجوز المصنف في تعليقه الرد والرجوع بالمذكور بعد الإيجاب ، وإنما المردود ، والمرجوع عنه الحكم لا الذات ، وما ذكره من أن « بَلْ » تأتي نسقاً بعد الإيجاب ، هو قول البصريين [١] ، وقال الكوفيين لاتقع نسقاً [٢] إلا بعد نفي ، أوجارٍ مجراه .

[تكرير بل وزيادة لا قبلها]

(وقد تكرر « بَلْ » رجوعاً عما ولى) « بَلِ » (المتقدمة ، أو تنبيهاً على رجحان ما ول«) «بَلِ» (المتأخرة) ، فالأول ، نحو : ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ / أحلامٍ بَلْ افْتَراهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ [٣] ، / ٥٩ / والثاني ، نحو : ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ [٤] .

(وتزاد « لا » قبل « بَلْ » لتأكيد التقرير) بعد الإيجاب والأمر ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ لاَبَلْ عَمْرٌو» ، و « خُذْ هَذَا لاَ بَلْ ذَاكَ » ، فـ « لاَ » زائدة ، لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول [٥] ، (وَ) لتأكيد (غيره) ، أي : غير التقرير بعد النفي ، والنهي ، نحو : « مَاقَامَ زَيْدٌ لاَ بَلْ عَمْرٌو » ، و«لاَ تَضْرِبْ زَيْداً لاَ بَلْ عَمْراً » ، فـ « لاَ » زائدة ، لتأكيد بقاء النفي ، والنهي بحاله .

[لكن]

(وَ « لكِنْ ») على القول بأنها عاطفة ، وتقدم نفيه ، أو ذكرها لتبيين معناها فقط ، وإلا

---

(١) المساعد ٢ / ٤٦٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٥ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٥ . وقوله تعالى : « أحلام » ساقطة من الأصل .

(٤) سورة النمل آية : ٦٦ . وفي الأصل " بالآخرة ، تحريف .

(٥) مابين « مرجوع عنه » إلى هنا بلفظه في المساعد متفرقاً .

[فَقَدْ][1] ، مضى أنها غير عاطفة عنده فيكون معناها مطلقاً ، (قبل المفرد بعد نهي ، أو نفي ، كـ « بَلْ ») ، نحو : « مَاقَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو » ، و « لاَ تَضْرِبْ زَيداً لَكِنْ عمراً ، « هذا ، وقد قال في الشرح ، فيما مضى : « إنَّ مَا يوجَدُ في كُتُبِ النَّحْوِيِّينَ مِنْ نحو : « مَا قَامَ سَعْدٌ لَكِنْ سَعِيدٌ » من كلامهم ، لا من كلام العرب ، وإن المسموع ، « ولكِنْ » بالواو ، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف بها إلا بـ « وَلَكِنْ »[2] ، مقرونة بالواو »[3] ،انتهى ، فقوله هنا : (وَ « لَكِنْ » قبل المفرد بعد نهي ، أو نفي) ، إن أراد « بغير واو » ، فقد قال إنه ليس بمسموع ، فلا يصح التشبيه[4] ، وإن أراد بالواو فقد قال في المثال[5] المتقدم : فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ، ويضمر له عامل ، كأنه قال : «مَا قَامَ سَعْدٌ وَلَكِنْ قَامَ سَعِيدٌ » أنتهى ، فليست قبل المفرد .

والمشهور عن البصريين ، أنه لايقع بعدها عطف المفرد إلا بعد نهي ، أو نفي[6] ، وعن الكوفيين ، أنه يعطف بـها المفرد بعد الإيجاب[7] ، وإذا وليها جملة ، فهي حينئذ حرف ابتداء ، لا عاطفة ، وتكون ذات إيجاب أو نفي ، أو نهي ، أو أمر دون استفهام ، فلايجوز : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ » قاله المرادي[8] ، وحيث دخل على جملة في غير النفي ، فلابد في الكلام من

---

(١) لصحة العبارة وفي الأصل ، ليبين معناها ، وإلا فقط معنى » .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٣) في أول الباب ص : ٨٨ ، وانظر شرح ابن مالك ٣ / ٣٤٣ .

(٤) أي : تشبيهها ببل .

(٥) في الأصل و « ب » وإن أراد بالواو فقال قال في المثال المتقدم .

(٦) قال سيبويه ١ / ٤٣٥ : « فإن قلت : مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ ، فهو محالٌ ، لأنّ لكن لايُتدارك بها بعد إيجاب ولكن يُثْبَتُ بها بعد النفي ، وإن شئت رفعت فابتدأتَ على هو فقلت : مامررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٌ » .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٧٩ : « أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة بعد الموجب أيضاً ، نحو : جاءني زيد لكن عمرو حملاً على بل ، وليس لهم به شاهد ، وانظر الإنصاف ٢ / ٤٨٤ ، مسألة ٦٨ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤١ .

(٨) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٢ .

المخالفة تنزل منزلة النفي ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَاعِدٌ » ، ولا يجوز : « قَامَ زَيْدٌ لكنْ عَمْرٌو قَائِمٌ » ، لعدم المخالفة ، وبعدمها يفسد الكلام قاله ابن الباذش .

[لا وموضع العطف بها]

/ ،(ويعطف بـ « لاَ » بعد أمر) ، أو مافي معناه ، نحو : « اضْرِبْ زَيْداً لا عَمْراً » ، و «رَحِمَ /٦٠/ للَّهُ زَيْداً لاَ فُلاَناً » ، و « هَلاَّ تَضْرِبُ زَيْداً لاَ عَمْراً » .

(أَوْ) بعد (خبر مثبت) ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ لاَ قَاعِدٌ » و « يَقُومُ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو » و « ضَرَبْتُ زَيْداً لاَ عَمْراً » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لاَ عَمْرٍو » خلافاً للكسائي ، في إيجاب تكرير الباء [١] ، وللزجاج في اشتراط ألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض [٢] .

وشرط العطف بـ « لاَ » ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، نص عليه السهيلي [٣] ، فلا يجوز : « جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ زَيْدٌ » ويجوز : « جَاءَنِي رَجُلٌ لا امْرَأَةٌ » ، (أَوْ) بعد (نداء) ، نحو : «يَابْنَ أَخِي لاَ ابْنَ عَمِّي » ، نص على ذلك سيبويه [٤] ، وقال ابن سعدان « ليس هذا في كلام العرب[٥] ، ولا يعطف بـ « لاَ » بعد نفي ، فلا يجوز : « لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ لاَ يَقْعُدَ » بالنصب ، بل يجب رفعه على الاستئناف ، وقد يحذف المعطوف عليه بـ « لاَ » ، نحو : « أَعْطَيْتُكَ لاَ تَظْلِمَ » أي : لتعدل لاتظلم .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٤٥ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٣٧٨ ، المغني ١ / ٢٦٧ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤٠ .

(٣) انظر الهمع ٥ / ٢٦١ . نتائج الفكر ٢٥٨

(٤) الكتاب ٢ / ١٨٦ .

(٥) المغني ١ / ٢٦٦ .

« فَصْـــلٌ »

[شروط لاتلزم في العطف]

(لايشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه) ،كما في البدل ، خلافاً لمن توهمه ، بدليل جواز : « قام زَيْدٌ وأَنَا » و « رَأَيْتُ زَيْداً وإِيَّاكَ » ، و « رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ » ، و «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لاَ قَاعِدَيْنِ » فهذه المعطوفات لايصح وقوعها موقع المعطوف عليه ، فلا يقال : « قَامَ أَنَا » ، ولاَ « رَأَيْتُ إِيَّاكَ » ، لتمكنه من أن يقول : « قُمْتُ ورَأَيْتُكَ » ولا « رُبَّ أَخِيه » ، لأن مجرور « رُبَّ » واجب التنكير ، ولاَ « بِرَجُلٍ قَاعِدَيْنِ أَبَوَاهُ » ، لعدم المطابقة .

(ولاَ) يشترط (تقدير العامل) (بعد الحرف العاطف) [١] ، خلافاً لبعضهم ، ففي كتاب سيبويه ، أن من النحويين من منع ، ليس زيدٌ قائماً ولاَ عَمْروٌ ذَاهباً » ، لأنه لايجوز ، « ولا ليْسَ عَمْروٌ » ، إذ لايجتمع نافيان ، ورده سيبويه [٢] ، بأنه يجوز بانفاق : « لَيْس زَيْدٌ ولاَ عَمْروٌ » ، مع أنه لايجوز : « لَيْسَ زَيْدٌ وَلا لَيْسَ عَمْروٌ » ، والدليل عل بطلان هذا الشرط جواز : « اختصم زيدٌ وَعَمْروٌ » و « رَأَيْتُ ابْنِيْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » وَ « إِنَّ زَيْداً لا عَمْراً قَائِمَانِ » ، فإن العامل معها يمتنع تقديره بعد العاطف ، وهذا ظاهر / . /٦١/

(بل يشترط صلاحية المعطوف : أو ماهو بمعناه لمباشرة العامل) ، ففي ، نحو : « تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، المعطوف ، وهو عمرو يصلح لمباشرة العامل ، بأن تقدمه على زيدٍ ، وتقول : «تَخَاصَمَ

---

(١) في ب : تقدير العامل الحرف بعد العاطف .

(٢) قال سيبويه : في « ما » الحجازية : « وليس قولهم : « لا يكون في ما إلا الرفع » بشيء ، لأنهم يحتجون بأنك لاتستطيع أن تقول : « ولا ليس » ، « ولا ما » فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وماعمرو ولا خالد منطلقين ، فتشركه مع الأول في ليس وفي ما » . ١ / ٦٠ و ظ : النكت في كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، ت : زهير عبد المحسن سليمان ط (١) الكويت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

« تَخَاصَمَ عَمْروٌ وَزَيْدٌ » ، وفي مثل : قَامَ زَيْدٌ وَأَنَا ، وَرَأَيْتُ زَيْداً وَإِيَّاكَ » ، وَرُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، فالمعطوفات هي : أنَا ، وَإِيَّاكَ ، وَأَخِيهِ ، لاتصلح لمباشرة العامل ، لكن يصلح ماهو بمعناها، فـ « أَنَا ا » بمعنى « التاء » و « إِيَّاكَ » بمعنى الكاف ، و « أخِيهِ » ، بمعنى أخٍ لَهُ ، فكل من التاء ، والكاف ، وأخ ، يصلح لمباشرة العامل ، فتقول : « قُمْتُ ، وَرَأَيْتُكَ ، وَرُبَّ أَخٍ لَهُ » .

فإن لم يصلح المعطوف ، ولا ماهو بمعناه لمباشرة العامل قدر له عامل ، وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير الواجب الاستتار ، نحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾[١] ، و«أَقُوْمُ أَنَا وَزَيْدٌ » وكالمعطوف على المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بتا التأنيث ، نحو : ﴿ لا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ ﴾ [٢] ، قال المصنف : « لأن هذه العوامل لاتصلح للعمل في المعطوف فيقدر لها عامل مدلول عليه بما قبلها [٣] ، والتقدير : ولَتَسْكُنْ زَوْجُكَ ، ويَقُومُ زَيْدٌ ، ولاَ يُضَارُّ مَوْلُودٌ ، قال المرادي : « وهو مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين ، من أنَّ « وزَوْجُكَ » معطوف على الضمير المستكن في « اسْكُنْ » ، ونص عليه سيبويه [٤] .

[العطف على ضمير الرفع المتصل]

(ويضعف العطف) ، للظاهر ، والضمير المنفصل (على ضمير الرفع المتصل) ، بارزاً كان أو مستتراً ، (مالم يفصل بتوكيد) ، لفظي ، نحو : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا ﴾ [٥] ، أو معنوي كقوله :

---

(١) سورة البقرة آية : ٣٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٣٧١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧١ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٤٦ .

(٥) سورة المؤمنون آية : ٨٣ .

{٩٧٥} ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤْيَتِنا وَكُنَّا ظَافِرِينَا [١]

ومن قصر التوكيد على الضمير المنفصل ، جعل هذا البيت ، ونحوه داخلاً تحت مطلق الفصل ، لا الفصل بالتوكيد .

(أو غيره) ، أي : غير التوكيد ، كالفصل بالمفعول ونحوه ، نحو : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾[٢] ، والمنادى ، كقوله :

{٩٧٦} لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُكَ غَايَةً مِنَ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرْ بِهَا فَاقَ سُؤْدَدَا [٣]

(أو يفصل العاطف بـ « لاَ ») ، نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ [٤] ، وقد اجتمع الفصلان في ، نحو : ﴿ مَالَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ ﴾ [٤] ، ﴿ لاَ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ ﴾ [٥] .

فإن لم يفصل ضعف ، ولم يمتنع ، كقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » ، فـ « العَدَمُ » معطوف على الضمير المستتر في « سَوَاءٍ » ، لأنه بمعنى مستوٍ ، والتقدير : مستو هو والعدم ، ولا ضرورة هنا ، ولا فصل ، لكنه قبيح نص على قبحه سيبويه والخليل [٦] . / ، /٦٣/

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ذعرتم أجمعون ومن) إذ جاز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً بعد توكيده توكيداً معنوياً . ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٧٣ ، المساعد ٢ / ٤٦٩ ، التصريح ٢ / ١٥٠ .

(٢) سورة الرعد آية : ٢٣ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (نلتَ عبد الله وابنك) إذ جاز العطف على الضميرالمرفوع المتصل بارزاً بعد فصله بالمنادى . ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٧٣ ، المساعد ٢ / ٤٦٩ ، الهمع ٥ / ٢٦٧ .

(٤) سورة الأنعام آية : ١٤٨ ، ٩١ .

(٥) سورة طه آية : ٥٨ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣١ .

[العطف على ضمير النصب المتصل]

(وضمير النصب المتصل في) جواز (العطف عليه كالظاهر) ، في جواز العطف عليه بلاشرط ولا فرق في المعطوف من أن يكون ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « رَأَيْتُكَ وَزَيْداً » ، ولا فرق في المعطوف عليه بين أن يكون لمتكلم أو مخاطب ، أو غائب .

[العطف على الضمير المنفصل]

(ومثله في الحالين) ، أي : ومثل الظاهر في حال عطفه ، وحال العطف عليه (الضميران المنفصلان) ، فيجوز : « رَأَيْتُ زَيْداً وَإِيَّاكَ » و « إِيَّاكَ وَزَيْداً رَأَيْتُ » و « أَنَا وَزَيْدٌ صَاحِبَاكَ » و « زَيْدٌ وَأَنَا صَاحِبَاكَ » ، وفي التنزيل : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [١] ، وهذه ، و « قَامَ زَيْدٌ رَأَيْتَ » ، ونحوهما مستثنى من قولهم : إذَا قُدر على الاتصال لايعدل عنه إلى الانفصال ، ولم يلتفت أبو الحسن الأُبَّدي[٢] ، إلى هذا الاستثناء فقال بالمنع ، ونص التنزيل يرده ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِيْنَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [٣] ،وآية الممتحنة .

[العطف على ضمير مجرور]

(وإن عطف على ضمير جر[٤] اختير إعادة الجار) ، سوا كان الجار حرفاً ، أم اسماً ، وسواء كان مجرور الاسم مرفوع المحل ، مثل : قِيَامُكَ » ، أو منصوبة ، مثل : « ضَرْبُكَ » ، إذا قدرت الكاف مفعولاً ، أم كان [مجروره] [٥] ، مثل : « غُلاَمكَ » ، تقول : « مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيدٍ » و

---

(١) سورة الممتحنة آية : ١ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء آية : ١٣١ .

(٤) في السلسيلي : مجرور

(٥) في الأصل و « ب » : لامحل له - والظآهر أنه تحريف .

(٥) في السلسيلي : للأخفش ويونس .

«عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ وَقِيَامِ عَمْرٍو » ، و « مِنْ ضَرْبَكَ ، وَضَرْبِ زَيْدٍ السُّلْطانُ » ، و « مِنْ غُلَامِكَ وَغُلَامِ زَيْدٍ » .

(ولم تلزم) إعادة الجار (وفاقاً ليونس والأخفش ، والكوفيين) [١] ،وهو الصحيح ، ويعضده القياس ، والسماع ، أما القياس ، فكما يجوز أن يبدل منه ، ويؤكد بغير إعادة الجار فكذلك يعطف عليه ، وأما السماع ، فمن النثر قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٢] ، إذ ليس العطف على « السَّبِيل » ؛ لأن صلة المصدر ، وقد عطف عليه « كُفْرٌ » ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته ، وقراءة ابن عباس [٣] ، والحسن ، وغيرهما : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ [٤] ، وحكاية قُطْرُب [٥] : « مافيها غيرهُ وَفَرَسِهِ » ، بجر « الأَرْحَامِ » و « فَرَسِهِ » ، ومن النظم ، ما أنشده سيبويه :

{٩٧٧} ... ... فاذهب فما بِكَ والأَيامِ مِن عجبِ [٦]

في أبيات كثيرة .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٦٣ مسألة ٦٥ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٧ ﴿ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام ﴾ ..

(٣) البحر المحيط ٣ / ١٥٧ .

(٤) سورة النساء آية : ١ .

(٥) أوضح المسالك ٣ / ٣٩٢ .

(٦) من البسيط ، وصدره : فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ، ولم أعثر على من نسبه ، الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، ابن يعيش ٣ / ٧٨ ، الخزانة ٥ / ١٢٣ ، المقرب ١ / ٥٠ ، الأشموني ٣ / ١١٥ ، الهمع ٥/ ٢٦٨ .

والشاهد فيه قوله : (فما بك والأيامِ) حيث عطف « الأيام » على الضمير المجرور وهو « بك » من غير إعادة الجار .

ومذهب جمهور البصريين [١] ، المنع إلا في الضرورة ، وقال الجرمي والزيادي [٢] : « إنْ أُكد/ الضمير جاز في النثر ، وإلا فلا ، نحو : « مَرَرْتُ بِكَ أنت وَزَيدٍ » ، وأجاز الفراء : « مَرَرْتُ /٦٣/ بِهِ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ » [٣] ، وهو كالذي قبله .

[العطف على معمولي عاملين]

(وأجاز الأخفش) [٤] ، والزجاج [٥] ، من البصريين ، والكسائي ، والفراء [٦] ، من الكوفيين ، (العطف على) معمولي (عاملين) مختلفين ، (إن كان أحدهما جاراً ، واتصل المعطوف) المجرور (بالعاطف) ، نحو : « إنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالحُجْرَةِ عَمْراً » ، (أو انفصل) المعطوف من العاطف (بـ « لاَ ») ، نحو : « مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَلاَ الحُجْرَةِ عَمْروٌ » .

فإن فقد الشرط الأول ، وهو كون أحد العاملين جاراً ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْراً وَخَالِدْ بَكْراً » ، بعطف خَالِدٍ » على « زَيْدٍ » و « بَكْراً » على « عَمْرٍ » « لم يجز بإجماع » قاله المصنف [٧] ، شوحح في دعوى الإجماع ، بأن الفارسي نقل في بعض كتبه [٦] : أن قوماً من النحويين أجازوه .

ولو تقدم غير المجرور والمعطوف كما لو قيل : « زَيْدٌ فِي الدَّارِ وعَمْروٌ الحُجْرَةِ » لم يجز ، قاله الأعلم [٨] ، وجماعة ، وهو المشهور عن الأخفش ، قاله ابن عقيل [٩] ، ولو فقد اشتراط الاتصال ،

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٣١ .
(٢) الأشموني ٣ / ١١٦ ، ونسبه الرضي في شرح الكافية ١ / ٣٢٠ إلى الجرمي وحده .
(٣) الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .
(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٢٤ .
(٥) المساعد ٢ / ٤٧١ .
(٦) الارتشاف ٢ / ٦٥٩ .
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٨ .
(٨) قال الأعلم في حاشية كتاب سيبويه ١/ ٣٢ : «بَطُلَ؛ لحذف حرفِ الجر مع التفريق بين المجرورِ وحرف العطف » .
(٩) المساعد ٢ / ٤٧٢ .

أو الانفصال بغير لا [١] ، امتنع ، فلا يجوز : ضَرَبْتُ زَيْداً بِسَوْطٍ وَيَوْماً عُودٍ عَمْراً » وإنما لم يذكر المصنف اشتراط تقدم المجرور المعطوف ، لأنه من صور اتصال العاطف بغير المجرور .

وقيل : يجوز مطلقاً ، حكاه الفارسي ، وابن الحاجب [٢] عن الفراء ، ولم يحكه المصنف ، لكونه لم يثبت عنده ، وحكاه أبو حيان عنهما [٣] .

(والأصح المنع مطلقاً) ، وهو مذهب سيبويه [٤] ، والأكثرين ، (وما أوهم الجواز فجره بحرف) ، أو مضاف (مدلول عليه بما قبل العاطف) ، نحو : إنَّ في خَلْقِ السَّمَواتِ . . ﴾ إلى قوله: ﴿ وَتصرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ ﴾ [٥] ، في قراءة من نصب « آيَاتٍ » [٦] ، أي : وفي اختلاف ، فحذف حرف الجر ؛ لدلالة ماقبل العاطف عليه ونحو : قوله

{٩٧٨} أَكُلَّ امْرِءٍ تَحْسَبِينَ امْـرَأً وَنَـارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَـارَا [٧]

أي : وكُلُّ نَارٍ ، فحذف المضاف ، لدلالة ماقبل العاطف عليه .

[حذف العاطف]

واعلم أن حروف العطف بالنظر إلى الحذف أربعة أقسام : / ، مايحذف هو ومعطوفه ، /٦٤/

---

(١) في المخطوطتين « بغير لا » - سهو .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٢٥

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ٣٢٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٦٥٩.

(٥) المساعد ٢/ ٤٧١ ، والكتاب ١ / ٦٥ - ٦٦ ، والنكت ١ / ٢٠١ - ٢٠٥ .

(٦) سورة الجاثية آية : ٤ ، ٥ .

(٧) الإقناع ٢ / ٧٦٤ .

(٨) من المتقارب ، لأبي داود الأيادي ، الكتاب ١ / ٦٦ ، العيني ٣ / ٣٣٥ ، الشرح الكبير ١ / ٢٥٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١ .

ولايحذف وحده ، وعكسه ، ومايجوز فيه الأمران ، ومايمتنع فيه الأمران ، فالأول : الفاء وأمْ ،و الثاني : أوْ ، والثالث : الواو [١] ، والرابع : بقية العواطف ، وإلى ذلك يرشد قوله :

« فَصْـــلٌ »

[حذف الواو]

(قد تحذف الواو مع معطوفها) ، نحو : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾ [٢] ، أي : والبرد ، (وَ) قد تحذف وحدها (دونه) ، أي : دون المعطوف ، كقوله :

{٩٧٩} كَيْفَ أَصْبَحْتَ ، كَيْفَ أَمْسَيتَ مِمَّـا يَزْرَعُ الرُّدُّ في فُؤَادِ الكِرَامِ [٣]

أي : وكيف أمْسَيْتَ ؟ فحذف الواو دون معطوفها ، هذا قول الفارسي [٤] ، ومنعه ابن جني [٥] ، وابن الضائع ، وأول البيت على معنى الاستمرار على هاتين الكلمتين ، « مِمَّا يَزْرَعُ » ، ولو قدر عاطف لا نحصر في الكلمتين من غير مواظبة ، قاله ابن الضائع [٦] .

[حذف الفاء . وأم]

(وتشاركها) ، أي : الواو ، (في الأول) ، وهو حذفها مع معطوفها ، (« الفاءُ » و « أَمْ »)

---

(١) في الأصل و « ب » : « والثالث : الواو والفاء » بزيادة الفاء سهوا .

(٢) سورة النحل آية : ٨١ .

(٣) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٠ ، الخصائص ١ / ٢٩٠ ، الأشموني ٣ / ١١٦ ، الهمع ٥ / ٢٧٤ ، المساعد ٢ / ٤٧٣ ، وفيها جميعاً ، الكريم.
والشاهد : وضحه الشارح.

(٤) المساعد ٢ / ٤٧٤ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥ ، الخصائص ١ / ٢٩ .

(٦) الدرر ٢ / ١٩٣ .

نحو : فَأَرْسِلُونْ يُوسُفُ ﴾ [١] ، أي : فأرسلوه فأتاه فقال : يايُوسُفُ ، ونحو قول أبي ذُؤَيْبٍ :

{٩٨٠} دَعَانِي إليها القَلبُ إِنِي لأمرِهِ سميعٌ ، فَمَا أدري أَرُشدٌ طِلابُها ؟ [٢]

أي : أَمْ غَيٌّ .

[حذف أو]

(وَ) يشارك الواو ، (في الثاني) ، وهو حذفها وحدها دون معطوفها (أَوْ) ، نحو : ماحكاه أبو الحسن الأخفش في المعاني » ، أعطه درهماً دِرْهَمَيْنِ ثَلاَثَةً » [٣] ، يريد : أَوْ دِرْهَمَيْنِ ، أَوْ ثَلاَثَةً .

[إغناء المعطوف عن المعطوف عليه]

(ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواوكثيراً) ، كقول بعض العرب [٤] : « وَبِكَ ، وأَهْلاً وسَهْلاً » ، لمن قال : مَرْحَباً بِكَ ، والتقدير : وَمَرْحَباً بِكَ وَأَهْلاً ؛ الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول ، والواو الثانية عاطفة على : « مَرحباً » المقدرة عطف مفرد على مفرد ، وهي محل الاستشهاد .

---

(١) سورة يوسف آية : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) من الطويل .

والشاهد : وضحه الشارح .

انظر : شرح ابن مالك ٣ / ٣٨٠ ، ، المغني ١ / ٦ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٠١ ، المساعد ٢ / ٤٧٣ ، الارتشاف ٢ / ٦٦١ .

(٣) المساعد : ٢ / ٤٧٤ ، ولم أجده في كتاب معاني القرآن .

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٥ .

(وبالفاء قليلاً) ، بالنسبة إلى الواو ، وإن كان كثيراً في نفسه ، نحو : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عنكم الذِكْرَ صفحاً ﴾ (١) ، أي : { أ } نمهلُكُ (٢) ، فنضرب ، فقيل : ولا يحفظ إلا في الجمل .

(وندر ذلك) ، أي : الاستغناء بالمعطوف عن المعطوف عليه ، (مع « أَوْ ») كقوله :

{٩٨١} فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ بَعْدَهَا يُرَشِحُ أَوْلاَدَ العِشَارِ وَيَقْصِلُ (٣)

يريد : فهل لك من أَخٍ أَوْ وَالِدٍ .

[تقديم المعطوف على المعطوف عليه]

(وقد تقدم المعطوف بالواو) ، على المعطوف عليه (ضرورة) ، كقوله :

{ مكرر } أَلاَ يَانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ (٤)

أنشده الكوفيون (٥) ، قيل : يحتمل أن يكون « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » معطوفاً على الضمير المستتر

---

(١) سورة الزخرف آية : ٥ .

(٢) في الأصل و ب نهملكم ، سهو .

(٣) من الطويل ، لأميةَ الهذلي .

والشاهد : وضحه الشارح .

ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٣٨٢ ، العيني ٤ / ١٨٢ ، الأشموني ٣ / ١١٨ ، الارتشاف ٢ / ٦٦٢ ، الهمع ٥/ ٢٧٥ ، وفي المساعد ٢ / ٤٧٥ .

قبلنا بدل : بعدها .

(٤) من الوافر ، ينسب للأحوص ، وسبق شرحه .

والشاهد فيه قوله : (ورحمة الله) حيث قدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه وو « السلام » .

ظ : الخصائص ٢ / ٣٨٦ ، الشرح الكبير ١ / ٢٤٥ ، الخزانة ٣ / ١٣١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٧٦ ، أمالي القالي ١ / ٦٨ .

(٥) المساعد ٢ / ٤٧٥ .

في « عَلَيْكِ » ، فلا شاهد فيه / . /٦٥/

وذكر المغاربة للمسألة شروطاً [١] ، لم يذكر المصنف منها إلا كون العطف بالواو ، وهذا قول البصريين [٢] ، وأجاز هشام [٢] ، وثعلب [٢] ، ذلك مع « الفاء » و « ثم » و « أوْ » و « لاَ » .

الشرط الثاني : ألا يقع العاطف صدراً ، فلا يجوز : « وَعَمْروٌ زَيْدٌ قَائِمَانِ » ، الثالث : ألاَّ يُباشر العاطف عاملاً لايتصرف ، فلا يجوز : « إنَّ وَزَيْداً عَمْراً قَائِمَانِ » و « مَا أَحْسَنَ وَزَيْداً عَمْراً»، الرابع : ألا يكون المعطوف مخفوضاً ، فلا يجوز : « مَرَرْتُ وَزَيْدٍ بِعَمْرٍو » .

الخامس : ألا يستغنى العامل بالمتبوع ، فلا يجوز : « اخْتَصَمَ وَزَيْدٌ عَمْروٌ » ، قاله هشام ، ونقله أبو جعفر النحاس عن البصريين ، فالشروط إذاً خمسة [٣] .

[المطابقة وعدمها في الإخبار عن المعطوف والمعطوف عليه

وما في حكمه من نعت وحال ونحوهما]

(وإن صلح لمعطوف ، ومعطوف عليه مذكور) فاعل صلح ، وهو يشمل الخبر ، والنعت ، والضمير ، ونحوها ، (بعدهما) ، أي : بعد المعطوف ، والمعطوف عليه ، (طابقهما) ، أي : المتعاطفين غالباً (بعد الواو) ، و « حتى » ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ الظَّرِيفَانِ » و « زَيْدٌ وَعَمْروٌ مُنْطَلِقَانِ » ، و « زَيْدٌ وَعَمْروٌ مَرَرْتُ بِهِمَا » ، ونحو : « زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ فَأَكْرَمْتُهُمْ » ، فـ« الهاءُ » و « الميمُ » للناس ، والحجامين ؛ لأنه بمنزلة : زَارَنِي النَّاسُ والحَجَّامُونَ » ، على أنه من

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٦٢ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٧٦ .

(٣) انظر هذه الشروط في الارتشاف ٢ / ٦٦٢ .

عطف الخاص على العام ، ومن غير الغالب : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ (١) ، بالإفراد ، وسهل ذلك تقدم الإفراد في « أَحَقُّ » ، وهو قياسي ، فجرى على ثياسه مابعده ، وقيل : الأصل : واللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ، وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ، على حد قوله :

﴿٩٨٢﴾ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ (٢)

فحذف مِنَ الأول ، لدلالة الثاني ، وقيل : لَمَّا كَانَ رِضَا الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِضَا اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، كَانَ المرْضِي كَأَنَّهُ وَاحِدٌ ، وأما نحو : « زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَامَ » ، بالإفراد ، فمختلف فيه ، فقيل: يحمل على حذف الخبر من الثاني ، وهو قول سيبويه ، وعلي ابن سليمان ، والمازني ، والمبرد(٣) ، واختاره ابن عصفور (٤) ، وهو الحق ، وقيل : خبر الأول ، وقيل : يجوز الوجهان ، وصححه صاحب الإفصاح ، وليس الخلاف في ، نحو : « هِنْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ » ، حكاه أبو حاتم ، ولا في نحو قول الأنصاري :

﴿مكرر﴾ نحن بما عندنا ... ... (٥)

بل الخبر فيهما للثاني .

---

(١) سورة التوبة آية : ٦٢ .

(٢) من المنسرح ، لعمرو بن قيس الأنصاري .
ظ : الكتاب ١ / ٧٥ ، المقتضب ٣ / ١١٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٠ ، معاني الفراء ١ / ٤٣٤ ، الإنصاف ١ / ٩٥ ، المغني ٢ / ٦٨٧ .
ونسبه العيني لقيس بن الخطيم ابن عدي (جاهلي) قال : « وقال ابن هشام اللخمي : قائله هو عمرو بن امرئ القيس الأنصاري ، وكذا قاله ابن بري ١ / ٥٥٧ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٦٦٣ .

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ١ / ٢٤٧ : « لايجوز أن تفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلاّ حيث سمع ، ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه » .

(٥) سبق تخريجه وشرحه .

وأما : ﴿ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ / ، وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ (١) ، فليس المذكور /٦٦/ صالحاً ؛ لأن الفعلين الأولين للثاني ، والفعل الثالث للأول ، وأما نحو : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) ، فاختصاص لموسى بالأمر ، ولو عبر المصنف بالقصد دون الصلاحية ، لخرج مثل هذا ، فإن الصلاحية موجودة فيه .

(وطابق) المذكور (أحدهما) ، أي : أحد المتعاطفين (بعد « لاَ » و « أَوْ » وَ « بَلْ » و «لكِنْ») ، والذي يقتضيه النظر ، أنه مع « لاَ » مطابق الأول ، لأنه الموجب له الحكم ، ومع « بَلْ ولكِنْ » يطابق الثاني ، لما مر ، ومع « أوْ وأم يطابق أحدهما لا بعينه ، لأنهما مقصودان ، وأسقط المرادي « أَمْ » ، كما اسقطها المصنف ، وجعل « لَكِنْ » مثل « لاَ » .

مثال مطابقة الأول بعد « لا » ، نحو : « زَيْدٌ لاَ هِنْدٌ قَائِمٌ » ، ومثال مطابقة الثاني بعد « بَلْ وَلَكِنْ » ، نحو : « هِنْدٌ بَلْ عَمْرٌو ذَاهِبٌ » و « مَا هِنْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو ذَاهِبٌ » ، ومثال مطابقة واحد لا بعينه بعد « أوْ ، وأَمْ » ، نحو : زَيْدٌ أَوْ هِنْدٌ مُنْطَلِقٌ » أو منطلقةٌ » ، ونحو : « أَزَيْدٌ أَمْ هِنْدٌ أَكْرَمْتَهُ ، أَوْ أَكْرَمْتَهَا » ، والذي يظهر كما قال بعضهم : أنَّ الضمير بعد « أوْ » الواقعة بين مختلفين بالتذكير ، والتأنيث ، إنما يكون مذكراً ؛ لأنه كالواقع بعد قولك : أحدهما ، وكذا في « أَمْ » فكما يقال : أزيدٌ أم عمرٌو أكرمته ، يقال : أزيد أو هند أكرمته ، كما يقال أيهما أكرمته فأو بمنزلة أحدهما ، وأم » بمنزلة « أَيُّهُمَا » ، وأما ماحكاه الأخفش من جواز الوجهين بعد « أوْ » فشاذٌ مخالف للقياس » انتهى .

(وجاز الوجهان) ، المطابقة ومراعاة أحدهما ، (بعد « الفاء » و « ثُمَّ ») ، نحو : « زَيْدٌ فَعَمْرٌو مُنْطَلِقَانِ أَوْ مُنْطَلِقٌ » ، و « مَرَرْتُ بِهِمَا ، أَوْ بِهِ » ، وكذلك « ثُمَّ » ، نعم ، الإفراد مع « ثُمَّ » أحسن للتراخي .

---

(١) سورة الفتح آية : ٩ .

(٢) سورة يونس آية : ٨٧ في قوله تعالى : « وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلوة وبشر المؤمنين » ثنى الضمير في : تبوءا وجمع في : اجعلوا وأقيموا ، وأفرد في: وبشر .

قال بعضهم : « والذي عِنْدِي وَجُوبُ المطابقة بعد الواو ، ووجوب الإفراد بعد « لاَ » ؛ لأن الواو توجب الشركة و « لاَ » تنفيها ، فتقول : « زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَامَا » ، و « زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو قَام » ، وأن «الفاء وثُمَّ » بمنزلة الواو ، وأنَّ « أو ، وبلْ ، ولكِنْ » بمنزلة « لاَ » انتهى .

[عطف المختلفات أسماء وأفعالا]

(ويعطف الفعل على الاسم) ، المشبه له في المعنى / ، نحو : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[١] ، /٦٧/ ﴿وَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ ﴾ [٢] .

(وَ) يعطف (الاسم على الفعل) ، نحو : ﴿ يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتَ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾[٣] ، قاله المصنف : « وقدر الزمخشري عطف « مُخْرِجُ » على « فَالِقِ » [٤] .

(وَ) (الماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل)، فالأول : نحو : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمْ النَّارَ ﴾ [٥] ، والثاني ، نحو : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَل ﴾ [٦] ، ثم قال : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ ﴾ [٧] .

أما الاسم والفعل ، فتأول الاسم بالفعل ، أو الفعل بالاسم فيتحد جنسهما بالتأويل ، ففي مثل : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[٧] ، يُؤَوَّلُ بـ « يَصْفُفْنَ » ، و « يَقْبِضْنَ » ، أوْ بـ « صَافَّاتٍ » و

---

(١) سورة الملك آية : ١٩ .

(٢) سورة العاديات آية : ٣ ، ٤ .

(٣) سورة الأنعام آية : ٩٥ ، وانظر الكشاف ٢ / ٧٩ .

(٤) لم أجده في شرح التسهيل ٣ / ٣٨٣ وهذا ذهول من الشيخ خالد وهي عبارة ابن هشام في شرح الألفية فالمصنف هو ابن هشام لا ابن مالك ظ التصريح ٢ / ٥٣ .

(٥) سورة هود آية : ٩٨ .

(٦) سورة الفرقان آية : ١٠ .

(٧) سورة الملك آية : ١٩ .

«قَابِضَاتٍ » ، وكذا ، يُخْرِجُ » و « مُخْرِجُ » ، وأما الفعل الماضي والمضارع ، فلإتحاد زمانيهما ، وإن اختلفا في الصيغة .

[الفصل بين العاطف والمعطوف]

(وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن) المعطوف (فعلاً ، بظرف ، أو جار ومجرور) ، مثال الفصل بالظرف : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ ﴾[١] ، والأصل والله أعلم «إنَّ اللَّه يَأمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إلى أَهْلِهَا ، وأَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ » ، فقدم الظرف فاصلاً بين العاطف والمعطوف ، ومثال الفصل بالجار والمجرور : ﴿ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[٢] ، والأصل - والله أعلم - : « خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوات طباقاً [٣] ، وَمِثْلَهُنَّ مِنَ الأَرْضِ » ، فقدم الجار والمجرور فاصلاً بين العاطف والمعطوف ، ويدخل في الفصل بالجار والمجرور، الفصل بالقسم، نحو: « قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ وَاللهِ عَمْرٌو » .

فإن كان المعطوف فعلاً ، لم يفصل بحال ، فلا يجوز : « قَامَ زَيْدٌ وَعِنْدَكَ قَعَدَ » ، وَلاَ « زَيْدٌ يَقُومُ وَفِي الدَّارِ يَقْعُدُ » ، وإطلاق المصنف يقتضي ، أنه لافرق في العاطف بين أن يكون على حرف واحد ، وبين غيره ، والمغاربة يقولون [٤] : إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بما ذكر ، وإن كان على حرف لم يجز إلاَّ في الضرورة ، ولم يفرقوا في الأمرين بين الاسم والفعل .

(ولا يختص) [٥] ، ذلك (بالشعر) ، لما تقدم من الآيتين (خلافاً لأبي علي) الفارسي ، في

---

(١) سورة النسا آية : ٥٨ .

(٢) سورة الطلاق آية : ١٢ .

(٣) في الأصل و « ب » « سبع سموات طباقا » بزيادة طباقاً على مافي الآية سهوا ، وفي هامش « ب » تعليق :كذا في الأصل.

(٤) المساعد ٢ / ٤٧٨ .

(٥) في الأصل : « ولايختص - وهو المناسب لما في الشرح بعد « أنه مختص » وفي متن التسهيل وشرح==

زعمه أنه مختص بالشعر ، معللاً بأن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه / ، وهو نائب مناب /٦٨/ العامل ، ولايفصل بين العامل ومعموله ، فالنائب أولى وأول الآيتين على تقدير فعل بعد الواو ، يدل عليه الأول ، تقديره في الآية الأولى : ويأمركم إذا حكمتم ، وفي الآية الثانية : وَخَلَقَ مِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَ ، ورجح كلاً مرجحون .

(وإن كان) المعطوف (مجروراً أعيد الجار) معه وجوباً عند البصريين [١] ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَمْسِ بِعَمْرٍو ، أوْ مَنْ بَعْدِهِ بِعَمْرٍو » ، فإن لم يعد الجار لم يجز إقراره مجروراً ، لضعف الخافض ، وأجازه الفراء [٢] ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [٣] ، في قراءة [٤] من فتح الباء نيابة عن الكسرة ، وقرئ [٥] : ﴿ يَعْقُوبُ ﴾ بالرفع فهو إن رفع فيرفع بالابتداء ، وخبره في المجرور قبله ، (أو نصب) فينصب (بفعل مضمر) تقديره عند الفارسي [٦] ، وابن جني : ﴿ وَآتَيْنَاهَا يَعْقُوبَ ﴾ والفتحة فتحة نصب ، لا فتحة جر ، وعلم من تجويز الفراء كون « يَعْقُوبَ » مجروراً ، أنه لايشترط عنده ألاَّ يكون المعطوف مجروراً ، ومن منع اشترط .

== ابن مالك وابن عقيل والسلسيلي « ولا يخص » وأشار محقق التسهيل إلى أن في إحدى النسخ « ولا يختص » .

(١) وسيبويه ، انظر المساعد ٢ / ٤٧٨ .

(٢) نص الفراء في معانيه ٢ / ٢٢ : « وكان حمزة ينوي به الخفض يريد : ومن وراء إسحاق بيعقوب ، ولايجوز الخفض إلاّ بإظهار الباء » .

(٣) سورة هود آية : ٧١ .

(٤) وهي قراءة حمزه ، وابن عامر ، وحفص ظ : الاتحاف : ٢٥٨ .

(٥) وهم الباقون ، ظ : الإتحاف ٢٥٨ ، والإقناع ٢ / ٦٦ .

(٦) المساعد ٢ / ٤٧٩ .

(٤٨) « بابُ النِّدَاءِ »

(النداء لغة واصطلاحاً]

قيل : تضم نونه[١] ، وتكسر ، وتمد ألفه ، وتقصر ، فإن أريد أن كلا من الأولين مع كل من الآخرين ، فهذا يقتضي أن فعله واقع في أربعة : الهُدَى ، والسِّوى ، والبُكَاءُ ، والنِّدَاءُ ، وهو لغة الدعاء لعاقل ، أو غيره .

واصطلاحاً ، الدعاء بحرف مخصوص ، وهو « يَا » وأَخَوَاتُهَا ، وَألفه بدل من واو ، تقول : نَدَوْتُ القَوْمَ نَدْوَةً » ، : « جَلَسْتُ مَعَهُمْ في النَّادِي » ، وهـو المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً .

(ناصب المنادى]

(المنادى منصوب لفظاً) ، نحو : « يَاعَبْدَ اللَّهِ » وَ « يَاخَيْراً مِنْ زَيْدٍ » ، وَ « يَارَجُلاً خُذْ بِيَدِيْ».

(أو تقديراً) نحو : « يازَيْدُ » وَ « يَارَجُلُ » لمعين ، و « ياسيبويه » ، (بأنادي) ، هذا هو الصحيح[٢] ، واعترض بأن النداء إنشاء [٣] ، وأنادي إخبار [وَ] أجيب : بأنـه منقول ، كـ «بِعْتُ».

---

(١) ينظر اللسان مادة (ندا) .

(٢) وهو مذهب سيبويه ، يقول في الكتاب ٢ / ١٨٢ : « اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » ، وانظر ١ / ٢٩١ .

(٣) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٣٣ .

وقيل : منصوب بـ « يا » وأخواتها ، وإليه ذهب الفارسي [١] ، وابن جني [٢] ، وابن سيده ، ثم اختلف فقيل : لأنها أسماءأفعال [٣] ، وقيل : لأنها نائبه عن الأفعال ، وقيل : انها لم تنب عن شيء ، وهذا للفارسي ، والذي قبله لابن جني ، والأول لابن سيده .

والذي يقتضيه النظر ، أن النصب بالحروف / ، نفسها ، وذلك أن الفعل نوعان . /٦٩/

أحدهما : ما النطف به ليس إيجاداً لمعناه ، ولكنه معبر عن وجود معناه ، كـ « ضَرَبْتُ » ، وهذا لاتنيب عنه العرب الحرف .

والثاني : ما النطق به هو نفس إيجاد المعنى ، كـ « استفهم ، وأنفى ،وأتمنى » ، وهذا القسم منوب عنه الحروف ، وهو ثلاثة أقسام : مايخالف الفعل باختصاصه بالجمل ، ولايشبه فعلاً عاملاً ، نحو : « هَلْ » فلا يعمل شيئاً .

وما يخالفه في ذلك ويشبه فعلاً عاملاً ، نحو : « لَيْتَ ، ولَعَلَّ » وأخواتهما ، فإنها تشبه «كانَ» وأخواتها فتعمل ، ومايوافق الفعل في الاختصاص بالأسماء ، فهذا أيضاً يستحق العمل ، كحروف النداء ، ألا ترى أن : « ياعَبْدَ اللَّهِ ، وأَدْعُوا عَبْدَ اللَّهِ » سواء في المعنى والاختصاص بالأسماء ، فلما تشابها معنى واستعمالاً استويا في الإعمال ، وهو المطلوب .

وقيل : الناصب معنوي ، وهو القصد .

---

(١) الإيضاح العضدي ، حاشية (١) ، والمقتضد ٢ / ٧٥٣ .

(٢) الخصائص ٢ / ٢٧٧ ، واللمع : ١٩٢ .

(٣) ردّ الرضي على هذا الرأي بأن أسماء الأفعال لاتكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء ، ولأن أسماء الأفعال تتحمل الضمائر ، وهذه لاتتحملها ، ثم احتج لهذا الرأي ، قائلاً : « ويمكن أن يقال : خالفت أخواتها - أي الهمزة - لكثرة استعمال النداء فيجوز في أدائه مالا يجوز في غيرها ، ظ : شرح الكافية ١ / ١٣٢ .

والجمهور : أن الناصب « أَدْعُو » أوْ « أُنَادِيْ » حال كونه (لازم الإضمار [١] استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء ، وكثرة الاستعمال ، وجعلهم) إياه (كعوض منه) ، فهذه أربعة أسباب ، قال المصنف : « وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهَا كاف في إيجاب لزوم الإضمار ، لاسيما قصد الإنشاء » [٢] ، انتهى ، أي : فإن فيه أي كفاية لمن شاء ، قيل : وفيه نظر ؛ لأن ظهور المعنى وقصد الإنشاء لايوجبان الحذف ، بدليل : ﴿ قالوا : خَيْراً ﴾ [٣] ، ونحوه ، وقولك : « بِعْتُ و، واشتريتُ » ؛

[أحرف النداء]

(في القرب همزة) ، مجردة عن المد ، نحو : « أَزَيْدُ » قال :

{٩٨٣} أَفَاطِمُ مهلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ ... ... [٤]

(وفي البعد حقيقة ، أو حكماً) ، والمراد بالحكم : ندا الساهي والغافل ، (يا) ، نحو : «يازيد ».

(أو أيا) ، نحو : « أَيَا زَيدُ » قال :

{٩٨٤} أَيَا ظَبْيَةَ الوَعسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ [٥]

---

(١) وهو مذهب سيبويه ، الكتاب ٢ / ١٨٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٥ .

(٣) سورج النحل آية : ٣٠ .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس .

والشاهد فيه قوله : (أفاطم) حيث جاءت الهمزة في نداء القريب مجردة عن المد ، ظ : ديوانه : ٣٢ ، المغني ١ / ٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ ، وعجزه :

وإنْ كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

(٥) من الطويل ، لذي الرمة .

والشاهد فيه قوله : (أيا ظبية) حيث جاءت « يا » لنداء البعيد . ==

(أوْ « هيا ») ، نحو : هيا زيْدُ » ، قال :

{٩٨٥} هَيَا أَمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ اليَوْمَ عِنْدَكُمْ بِغَيْبَةِ أَبْصَارِ الوُشَاةِ سَبِيلُ (١)

(أَوْ « آ ») ، بهمزة فألف ساكنة ، نحو : « آزَيْدُ » (٢) .

(أَوْ « أَيْ ») ، بهمزة مجردة عن المد ، نحو : « أي زيدُ » ، قال :

{٩٨٦} أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَا بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ (٣)

(أَوْ « آيْ ») ، بهمزة ممدودة ، نحو : « آزَيْدُ » ، حكاه الكسائي (٤) .

وزاد ابن عصفور في ندا البعيد « وَا » (٥) ، وذكر سيبويه والجمهور : أنها مختصة بالندبة(٦) ، وقيل : تستعمل في غير الندبة قليلاً .

== ظ : ديوانه ٢ / ٧٤٥ ، الكتاب ٣ / ٥٥١ ، المقتضب ١ / ١٦٣ ،الخصائص ٢ / ٤٥٨ ، الإنصاف ٢/ ٤٨٢ ، ابن يعيش ١ / ٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦٣ ، المساعد ٢ / ٤٨١ .

والوعساء : موضع مرتفع من الرمل ، وجلاجل : مكان بعينه . والنفا : شبه الرابية من الرمل .

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (هيا) لنداء البعيد ، ظ : المساعد ٢ / ٤٨٢ ، الأشموني ٣ / ١٣٦ ، الهمع ٣/ ٣٦.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٤ : « آ بالمد حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه وذكره غيره » وهوأبو الحسن الأخفش في الكبير ، ظ : الشرح الكبير ٢ / ٨٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٣/ ٢٦٦

(٣) من الطول ، لكثير عزة .

والشاهد فيه : (أيْ) على أنْ أيْ حرف من حروف النداء . ظ : المغني ١ / ٨٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٢ ، السلسلي ٢ / ٨٠٢ ، الهمع ٣ / ٣٥ ، وفي المساعد : هديل بدل : هدير . وانظر ديوانه : ١٠١ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١١٧ .

(٥) الشرح الكبير ٢ / ٨٢ .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٢٠ .

[مايلزم معه حرف النداء]

(ولايلزم الحرف) ، بدليل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ (١) ، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلاَنِ ﴾(٢) ،(إلا مع الله) ، إذا لم تلحقه الميم المشددة ، نحو : « يااللَّه » ، وأما قوله :

{٩٨٧} رَضِيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبّاً فَلَنْ أُرَى أَدِيْنُ إلهاً غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضياً (٣)

أي : يا الله ، فضرورة ، و « أَدِيْنُ » مضمن معنى أعبد .

(والضمير) ، إذا كان لمخاطب / . /٧٠/

[نداء الضمير]

ولندائه صيغتان : « يا إيَّاكَ » ، وهو القياس ؛ لأنه مفعول حذف عامله ، و « يَا أَنْتَ ، إمّا على إنابة ضمير عن ضمير ، مثل : « مَا أَنَا كَأَنْتَ » ، أوْ لأنه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع ، جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع .

وقال ابن عصفور : « لاينادي الضمير إلا في الشعر » (٤) ، واختار غيره : أنه لاينادى أصلاً(٥) ، فأما « يا إيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » ، فـ « يَـا » حرف تنبيه ، لانداء ، وهو من الاشتغال ، كأنه قال :

---

(١) سورة يوسف آية : ٢٩ .

(٢) سورة الرحمن آية : ٣١ .

(٣) من الطويل ، لأمية بن الصلت ،
ظ : العيني ٣ / ٢٤٣ ، التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ٨٧ .

(٥) وهو أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١١٩ .

«إيَاكَ قَدْ كَفَيْتَ ، قَدْ كَفَيْتُكَ » ، وأمَّا :

{٩٨٨} يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرَ يا أَنْتَا [١] أَنْتَ الَّذِيْ طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا [٢]

فـ « يا » حرف اتبيه ، و « أنْتَ » الأول مبتدأ ، والثاني كذلك ، أو توكيد ، أو بدل ، أو فصل، والموصول خبر ، قال أبو حيان : « لا ينبغي أن يجعل هذا القليل المحتمل قاعدة لنداء الضمير» انتهى ، وظاهر كلام المصنف ، أن نداء الضمير مطرد ، والأقوال حينئذ ثلاثة [٣] ، ومحل الخلاف ضمير المخاطب ، فأما ضمير المتكلم ، والغائب ، فلا يجوز نداؤها اتفاقاً ، وأما قول بعض الصوفية : « يَاهُوَ » فليس جارياً على سنن كلام العرب .

(والمستغاث) ، كقول عمر : « يالله لِلْمُسْلِمينَ »[٤] ، (والمتعجب منه) ، كقولهم : « يا لِلْمَاءِ وَلِلعُشْبِ » ، إذا تعجبوا من كثرتهما .

(والمندوب) ، نحو : « واأَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَاه » .

---

(١) في المخطوطتين : أنت ، أنت ، أنت ، بزيادة واحدة .

(٢) رجز ، ينسب للأحوص ، ولسالم بن دارة .
والشاهد فيه : (يا أنْتَا) حيث دخلت (يا) على (أنت) ، وليست للنداء بل للتنبيه ومابعدها جملة اسمية . وهذا عند من يمنع ندا الضمير .
ظ : النوادر : ٤٥٥ ، الخزانة ٢ / ١٤٠ ، الإنصاف ١ / ٣٢٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠١ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٧ ، المقرب ١ / ١٧٦ ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٠ .

(٣) الأول : أنه لايجوز نداؤه أصلاً ، وهو اختيار أبي حيان .
الثاني : أنه مقصور على ضرورة الشعر ، وهو قول ابن عصفور .
الثالث : مطرد ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٩ .

[مايقل معه خلاف حرف النداء]

(يقل حذفه) أي : الحرف ، (مع اسم الإشارة) ، عند الكوفيين [١] ، قياساً وجعلوا منه : ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾[٢] ، أي : يا هَؤُلَاءِ ، ومنعه البصريون [٣] .

(واسم الجنس)، المعين [٤] (المبني للنداء) ، وفاقاً للكوفيين ، قياساً [٥] أيضاً، وجعلوا منه الحديث: « اشْدُرِيَّ أَزْمَةُ تَنْفَرِجِيْ » [٦] ، وقول موسى عليه الصلاة والسلام : « ثَوْبِي حَجَرُ » [٧] ، وقولهم:«أَصْبِحْ لَيْلُ» [٨]، وافْتَدِ مَخْنُوقُ[٩] ، ونَوِّرْ فَجْرُ » ، ومثل هذه تعد من النوادر عند البصريين التي لايقاس عليها [١٠]، لأن حذف فعل النداء ، وحذف حرفه المعوض منه في غاية الإجحاف .

وعلم من كلامه ، أن الحرف يحذف مع العلم غير الله ، نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ [١١]، ومع المضاف ، نحو : « غُلَامَ زَيدٍ أَقْبِلْ » ، والموصول ، نحو : « مَنْ لَايَزَالُ مُحْسِناً إِلَيَّ ، أَحْسِنْ إِليَّ»، و « أَيٍ » ، نحو : أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ » [١٢] ، والمطول ، نحو : « طَالِعاً جَبَلاً أَقْبِلْ » .

---

(١) ابن يعيش ٢ / ١٦ ، والتصريح ٢ / ١٦٥ ، والأشموني ٣ / ١٣٦ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ٨٥ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٧٢ .

(٤) وذلك لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقه ألاَّ يحذف ذكره الشيخ خالد في التصريح ٢ / ١٦٥ .

(٥) وقد اختار مذهبهم ابن مالك ، انظر الكافية الشافية ٣ / ١٢٩١ .

(٦) هذا الحديث موضوع ، انظر مسند الشهاب ١ / ٤٣٦ ، وكشف الخفا للعجلوني ١ / ١٢٧ .

(٧) فتح الباري ٦٠ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٨) مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ ، والكتاب ٢ / ٢٣١ .

(٩) مجمع الأمثال ١ / ٧٨ .

(١٠) قال سيبويه ٢ / ٢٣١ : « وليس هذا بكثير ولايقوى » .

(١١) سورة يوسف من الآية : ٢٩ .

(١٢) النور : ٣١ وخط المصحف « أيه » .

واحترز بقوله : (المبني للنداء) عن النكرة التي لم يقبل عليها ، كقول الأعمى : « يَارَجُلاً خُذْ بِيَدِي » ، وفيها خلاف [١] . ومختاره الجوار ، قيل : وكان ينبغي أن يقول : واسم الجنس لمعين ؛ لأن قوله : (المبني للنداء) ، لايعلم منه ، هل الذي لم يبن ممتنع الحذف ، أو كثيرة / . ولايحذف /٧١/ من حروف النداء إلا « يا » خاصة .

[حذف المنادى]

(وقد يحذف المنادى) وبعده جملة ، (قبل الأمر والدعاء فتلزم « يا ») ؛ لأن الأمر والدعاء داعيان إلى تأكيد المأمور والمدعو بتقديمه على الأمور والدعاء ، فاستعمل الندا قبلهما كثيراً ، فحسن حذفه لذلك ، مثال الأمر : ﴿ ألاَ يَاسْجُدُوا ﴾ [٢] ، في قراءة الكسائي [٣] ، ومثال الدعاء ، قوله :

﴿٩٨٩﴾ ألا يا اسلَمِيْ يَادَارَمَيَّ عَلَى البِلاَ وَلاَزال مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ [٤]

وقوله :

﴿٩٩٠﴾ يَالَعْنَةُ اللَّهِ وَالأَقْـوَامِ كُلِّهِـمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ [٥]

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٩٠ ، والتصريح ٢ / ١٦٤ .

(٢) سورة النمل آية : ٢٥ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ٦٨ .

(٤) من الطويل ، لذي الرمة ، ديوانه ١ / ٥٥٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٩ ، المغني ١ / ٢٦٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٩ .

والشاهد فيه حذف المنادى قبل الدعاء وإبقاء « يا » دليلاً عليه ، والتقدير ذكره الشارح .

(٥) من البسيط ، لذي الرمة .

ظ : الكتاب ٢ / ٢١٩ ، الإنصاف ١ / ١١٨ ، والأصول ١ / ٣٥٤ ، والشرح الكبير ٢ / ١١ ، والمغني ١ / ٤١٤ .

والشاهد فيه : كالسابق .

فحذف المنادى [١] ، والأصل : يَاهَؤُلاَءِ اسْجُدُوا ، وَياهَذِهِ اسْلَمِيْ ، وَيَاقَوْمِ لَعْنَةُ اللَّهِ .

وقيل : لايجوز حذف المنادى ، لأن الجمع بين حذف فعل النداء ، وحذف المنادى في غاية الإجحاف [١] ، وما أوهم ذلك فـ « يَا » فيه للتنبيه ، كـ « أَلاَ و يَا » [٢] .

[يا للتنبيه]

(إن وليها « لَيْتَ ») ، نحو : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ [٣] ، (أو « رُبَّ ») ، نحو : « يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ » [٤] ، (إو « حَبَّذَا ») ، نحو :

{٩٩١} يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا [٥]

(فهي للتنبيه لا للنداء) ، لأن الناطق بها قد يكون منفرداً عن منادى ، كقول مريم : ﴿يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ [٦] ، ولأنه قد جمع بين « يا » و « أَلاَ » توكيداً في قوله :

{٩٩٢} أَلاَ يالَيْتَ أَيَّاماً تَوَلَّتْ يَكُونُ إِلَى إِعَادَتِهَا سَبِيلُ [٧]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٨ .

(٢) ذكر المرادي في الجني الداني ص ٣٣٥ أن (يا) في نحو هذه الشواهد هي للتنبيه وليس للنداء .

(٣) سورة النساء آية : ٧٣ .

(٤) البخاري - فتح الباري ٢ / ١٠ .

(٥) البيت من البسيط قاله جرير ، ديوانه ١ / ١٦٥ ، والشرح الكبير ١ / ٦١١ ، ابن يعيش ٧ / ١٤٠ .
والشاهد في قوله : (ياحبذا) فيا للتنبيه وليست للنداء ، والريان : جبل في ديار طيء .

(٦) سورة مريم آية : ٢٣ .

(٧) من الوافر ، لمجهول ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٧ .
والشاهد فيه قوله : (ألا يا) حيث جمع بينهما توكيداً .

[مايعمل فيه عامل المنادى]

(وقد يعمل عامل المنادى في المصدر) ، كقوله :

{٩٩٣} يَاهِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ مُنِّي بِلُطْفٍ ، وَإلاَّ مَاتَ أَوْ كَرَبَا (١)

(والظرف) كقوله:

{٩٩٤} يَادَارُ بَيْنَ النَّقَى وَالحَزْنِ مَا صَنَعَتْ

يَدُ النَّوى بالأُلَى كَنُّوا أَهَالِيكِ (٢)

(والحال) كقوله:

{٩٩٥} يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مَبْكِيّاً بِسَاحَتِهِ كَمْ قَدْ بَذَلْتَ لِمَنْ وَافَاكَ أَفْرَاحاً (٣)

واستقبح قوم منهم المازني (٤) الحال من المنادى ، وأجازه قوم منهم المبرد (٥) ، وقال : «أُنَادِيهِ

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، والمساعد ٢ / ٤٨٧ ، والهمع ٣ / ٤٠ .

والشاهد فيه قوله : (ياهند دعوة صب) حيث عمل عامل المنادى في المصدر .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٨ ، السلسيلي ٢ / ٨٠٤ ، الدرر ١ / ١٤٩ .

وفي السلسيلي : أهيليك ، والشاهد فيه يادار بين النقى حيث عمل عامل المنادى في الظرف .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، المساعد ٢ / ٤٨٨ ، السلسيلي ٢ / ٤٠٨ ، الارتشاف ٣/ ١١٩ .

والشاهد فيه قوله : (يا أيها الربع مبكياً) حيث عمل عامل المنادى في الحال (مبكياً) .

(٤) الإنصاف ١ / ٣٢٩ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢٥٣ .

قَائِماً ، وأُنَادِيهِ قَاعِداً » وأنشد :

{٩٩٦} ... ... يَابُؤُسَ للحربِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ (١)

{ الفصل بين حرف النداء والمنادى }

(وقد يفصل حرف النداء بأمر) ، كقول جداية بنت خالد النخعية لأمها لطيفة :

{٩٩٧} أَلاَ يَافَابْكَ شَوَّالاً لَطِيفاً وَأَدْرِي الدَّمْعَ تَسْكَاباً وَكَيْفَا (٢)

شوال : حِمار كان للطيفة تستقي عليه في حرب القادسية ، فنفق الحمار ، فنعته جداية لأمها ، و « جِدَايَةُ » بفتح الجيم ، وكسرها ، وإهمال الدال ، وبالياء آخر الحرف الغزال ، ولطيفاً : أصله لطيفة فرخم ، بحذف الهاء ، وفصل من حرف النداء بالأمر ، ويحتمل أن يقال أنَّ : « يا » تنبيه مؤكد لـ« ألا » ، وأن / ، « لطيفاً » محذوف منه حرف النداء ، أي : يالطيفة ، وفي البيت حذف ياء / ٧٢ / المخاطبة من « إبْكِ » إكتفاء عنها بالكسرة ، وهو غريب .

---

(١) من البسيط ، للنابغة .

والشاهد فيه قوله : (يابؤس . . . ضراراً) حيث جعل المبرد قوله (ضراراً) حال من المضاف الذي هو منادى (بؤس) .

الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، المقتضب ٤ / ٢٥٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٣ ، الخصائص ٣ . ١٠٦ ، الشرح الكبير ١ / ٣٩٤ ، الهمع ٣ / ٥٠ ، ابن يعيش ٣ / ٦٨ ، والديوان : ٨٢ .

وصدره : قالت بنو عامر خالوا بني أسد .

(٢) من الوافر ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٠ ، الارتشاف ٣ / ١١٩ ، المساعد ٢ / ٤٨٨ ، الهمع ٣/ ٤٥ ، السلسيلي ٢ / ٨٠٤ .

والشاهد في الشطر الأول كله : حي فصل بين المنادى (لطيفاً) وبين حرف النداء (يا) .

« فَصْـــلٌ »

[المنادى المبني]

(يبنى المنادى لفظاً) ، نحو : « يَازَيْدُ » وَ « يَا رَجُلُ » لمعين ، (أو تقديراً) ، إن كان مقصوراً، نحو : « يَامُوسَى » أوْ منقوصاً ، نحو : « يَا قَاضِ » لمعين ، أو مبنياً قبل النداء ، نحو : « يَاسيبويهِ » ، أومحكياً ، نحو : يَابَرَقَ نَحْرُهُ » ، (على ما كان يرفع به لو لم يناد) ، فيبنى على الضم : المفرد ، وجمع التكسير ، والجمع بالألف والتاء ، نحو : « يَازَيْدُ » وَ ﴿ يَاجِبَالُ ﴾[1] ، وَ « يَاهُنُودُ » وَ «يَاهِنْدَانِ » ، وعلى الألف المثنى مطلقاً ، نحو : « يازيدانِ ، وياهندانِ ، وعلى الواو جمع السلامة للمذكر ، نحو : « يَازَيْدُونَ » و « يَامُسْلِمُونَ » .

وفي البسيط : « أن بعض الكوفيين يجعلون التثنية والجمع بالياء ، حملاً على المضاف ، قال : «وهُوَ فَاسِدٌ ؛ لأنه ليس مركباً ، كما في نحو : « لاَرَجُلَيْنِ ، وَلاَزَيْدَيْنِ » .

وذهب الكسائي [2] : إلى أن ضمة المنادى ، في ، نحو : « يَازَيْدُ » و « يارَجُلُ » ضمة إعراب، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين [3] ، والصحيح ضمة بناء .

واختلف في علة بنائه ، فقيل : لأنه أشبه الضمير ، وقيل : إجراؤه مجرى الأصوات ، لاختلاطه بالحرف فصار كالصوت الذي تصوت به للبهيمة لما يراد منها ، ونسب إلى سيبويه[4] ، وقيل : لوقوعه موقع حرف الخطاب وإليه ذهب الفارسي ، وجماعة من البصريين .

وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال [5] ، أحدها : جوازه مقبلاً عليها وغير مقبل ، وهو قول

---

(١) سورة سبأ آية : ١٠ .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٢ .

(٣) الإنصاف ١ / ٣٢٣ مسألة (٤٥) ، وفي « ب » أنها ضمة .

(٤) الكتاب ٢ / ١٨٣ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٢٠ .

جمهور البصريين .

والثاني : المنع مطلقاً ،وهو قول الأصمعي ،

والثالث : إن كانت خلفاً من موصوف جاز ، نحو : يَارَاكِباً » ، وإلاَّ فلا ، نحو : « يَارَجُلاً » ، وهو قول الكسائي .

والرابع : إن كانت النكرة مقبلاً عليها جاز ، وإلا فلا ، وهو قول المازني ، قال : « وَلاَ يُتَصَوَّرُ وُجُودُ نَكِرَةٍ غير مقبل عليها ، وماجاء منوناً لحقه التنوين ضرورة » ، نحو :

{٩٩٨} أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيا (١)

وحيث بُني المنادى ، فإنه يبنى على الضم ، أو نائبه ، (إن كان ذا تعريف مستدام) ، كـ«زَيْد»، فإن تعريفه بالعلمية ، وهي مستدامة حالة النداء ، بدليل نداء مالا يمكن سلب تعريفه ، كـ«اللَّه» واسم الإشارة ، والمضمر وهذا مذهب ابن السراج (٢) ، وذهب/ المبرد (٣) ، والفارسي(٤) ، /٧٣/ إلى أنه سلب تعريف العلمية ، وتعرف بالإقبال عليه بالنداء ، واختلف رأي ابن عصفور(٥) ، فتارة وافق رأي ابن السراج ، وتارة وافق رأي المبرد .

---

(١) من الطويل ، لعبد يغوث ، الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٤ ، الخزانة ٢/ ١٩٤ ، ابن يعيش ١ / ١٢٧ ، الأصول ١ / ٣٣١ ،
وفي الكتاب (فياراكباً) ، عرضت : أتيت العروض - بالفتح - وهي مكة والمدينة وماحولها .
والشاهد فيه نصب (راكباً) ؛ لأنه نكرة مقصودة عند المازني والتنوين فيه ضرورة « كذا » ولو كان كذلك لنون ضرورة مع الضم لا مع الفتح .

(٢) الأصول لابن السراج ١ / ٣٣٠ .

(٣) المقتضب ٤ / ٢٠٥ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٤٥ حاشية (٢) .

(٥) صحح ابن عصفور رأي ابن السراج انظر الشرح الكبير ٢ / ٨٩ .

(أوْ) كان ذا تعريف (حادث بقصد وإقبال) ، نحو قوله :

{٩٩٩} ... ... وَوَيْلي مِنْكَ يارجُلُ [١]

وزعم بعضهم ، أنه معرف بـ « ال » حذفت ، وناب حرف النداء منابها .

[المنادى المنصوب]

(غير مجرور باللام) ، فلا يبنى المستغاث نحو : كـ « يالله » ولا المتعجب منه ، نحو : « يا لَلْمَاء » .

(ولاعامل فيما بعده) ، سواء عمل فيه الجر ، كالمضاف ، نحو : « يَاعَبْدَ اللَّهِ » و « يَاغُلَامَ رَجُلٍ » و « يَارَجُلَ خَيْرٍ » ، أو النصب ، كالشبيه بالمضاف ، وهو ماتصل به شيء من تمام معناه ، مرفوعاً كان ، نحو : « يَاحَسَناً وَجْهُهُ » ، أو منصوباً ، نحو : « يَاطَالِعاً جَبَلاً » ، أو مجروراً بجار تعلق به ، نحو : « يَارَفِيقاً بِالعِبَادِ » ، فلا يبنى شيء من ذلك ، بل ينصب .

[المنادى الرافع ضميراً مستترا]

وفهم من قوله : (فيما بعده) أن المنادى إذا كان وصفاً ورفع ضميراً متصلاً ، نحو : «يَاذَاهِبُ» أنه يبنى على الضم ، ولا ينصب ؛ لأن معموله مستترفيه ، لابعده ، { وهو لذلك }[٢] ،

---

(١) من البسيط للأعشى ظ : ديوانه : ١٣٢ .

وتتمته : قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك ... ...

وهو في اللسان منسوباً إليه { م : و ي ل } ، ينظر المحتسب ٢ / ٢١٣ .

(٢) { } ساقط من « ب » .

يستثنى هذه من قولهم : إنَّ الشبيه بالمضاف ينصب، ومن ثم شرط بعضهم ، أن يكون المعمول ظاهراً.

وتظهر فائدة هذا في المعطوف ، نحو : « يَاذَاهِبُ وَزَيْدُ » ، فإن قدرت العطف على « ذاهَبٍ » بنيت المعطوف والمعطوف عليه على الضم ، أو على الضمير المستتر في « ذَاهِبٍ » نصبت المعطوف عليه ، ورفعت المعطوف ، فتقول : « يَاذَاهِباً وَزَيْدٌ » ، لأن عامل المعطوف عليه عامل في المعطوف بواسطة الحرف .

فلو كان الوصف لا يكتفي فعله بفاعل واحد ، تعين نصب الوصف ، ورفع المعطوف بالعطف على الضمير ، نحو : « يَامُشْتَرِكاً وَزَيْدٌ » ، لأن الاشتراك لايقوم بواحد فقط ، إلا أنه لايحسن العطف على الضمير المتصل بغير فاصل بين المعطوف ، والمعطوف عليه .

[تتمه المنصوب]

(ولا مكمل) المنادى (قبل النداء بعطف نسق) ، فإنه ينصب ، لأنه من قبيل الشبيه بالمضاف، نحو : « يَاثَلاَثَةً وَثَلاَثِيْنَ » ، في رجلٍ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ ، فينصب المعطوف عليه ، والمعطوف بلا خلاف / ، هذا إذا ناديت رجلاً اسمه ذلك . /٧٤/

فإن ناديت قوماً هذه عدتهم ، ففي ذلك قولان : أحدهما للفارسي ، قال في إيضاحه[١] : «إِنَّكَ تضم الأول ، وتدخل « أل » على الثاني وترفعه ، أو تنصبه [٢] ، كما في قولك : « يَازَيْدُ والضَّحَاكَ » .

---

(١) الإيضاح : ٢٤٩ .

(٢) التصريح ٢ / ١٦٧ ، والارتشاف ٣ / ١٢٢ .

والثاني للأخفش [١] ، وهو أنك إن أردت نداء العدة دفعة واحدة ، وجب نصبها ، ليوقع الاسمين إذ ذاك على مسمى واحد ، فصار بمنزلة العلم ، في أن المجموع اسم لمسمى واحد ، وإن كانت الثلاثة على حدة ، والثلاثون على حدة ، فهما كالمعطوف ، والمعطوف عليه ، ومعنى ذلك -كما قال بعضهم - أنه إن كان كل منهما معيناً ، فإنك تضم الأول ، وتدخل « أل » في الثاني ، وترفعه ، أو تنصبه [٢] ، كما قال الفارسي ، وإن كانت النكرة مبهمة في الثلاثة نصبتهما جميعاً ، لأن إبهام الثلاثة يجعل الثلاثين مبهمة في جميع العدة ، فهما نكرتان ، فالنصب واجب .

[نداء النكرة المقصودة إذا وصفت]

(ويجوز نصب ماوصف من معرف بقصد وإقبال) ، قال الفراء [٣] : «النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : « يَارَجُلاً كَرِيماً أَقْبِلْ » ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ماينصبون » انتهى ، قال المصنف : « ويؤيده الحديث : « يَا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » [٤] ، وقوله :

{١٠٠٠} أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ [٥]

واعترض : بأن الحديث لادليل فيه ، لأن الجمل بعد المعارف أحوال ، لاصفات ، وذو الحال الضمير المستتر في الوصف ، وهو للمخاطب بالنداء [٦] ، كما في قولك : « يَاقَائِمُ » ، ومن ثم

---

(١) المساعد ٢ / ٤٩١ .

(٢) الأشموني ٣ / ١٤١ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٣ .

(٥) من الطويل لذي الرمة : انظر : ديوانه ١ / ٤٥٦ ، والكتاب ٢ / ١٩٩ ، والخزانة ٢ / ١٩٠ ، والأشموني ٣ / ١٣٩ ، والعيني ٤ / ٢٣٦ .

والشاهد فيه قوله : (أداراً بحزوى) حيث نصبت النكرة المقصودة لما وصفت لطولها بالصفة .

(٦) كذا في ب وعبارته في التصريح : ٢ / ١٦٨ .

فقال الموضح في الحواشي : ليست الجملة نعتا لما قبلها . وإنما هي في موضع الحال من الضمير ==

وجب الحد على قائل : « يَازَانِي » للعفيف .

وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى هنا ناصب ، كما في : « يَاطَالِعاً جَبَلاً » ، وعلى هذا فالنصب اتفاقاً .

وبأن البيت يجوز أن يكون مما نون ضرورة ، وقول المرادي : « إنَّ التنوين لقصد التنكير معترض بأنه لايريد داراً « مَا » بحزوى ، بل داراً خاصة بِحُزْوى .

[عود وانعطاف]

قال في رءوس المسائل : « إذا جيء بعد النكرة بفعل ، أو ظرف ، أو جملة وجب نصبها عند البصريين [١] ، قصدت واحداً بعينه ، أولا ، وأجاز الكسائي الرفع أيضاً ، وفصل الفراء [١] ، فأوجب النصب مع ضمير الغيبة ، والرفع مع ضمير الخطاب » [١] ، انتهى ، فتقول مع الغيبة : / «يَارَجُلاً ضَرَبَ زَيْداً » ، ومع الخطاب : « يَارَجُلُ ضَرَبْتَ [٢] زَيْداً » . /٧٥/

[ضم المنادى الصالح للألف واللام]

(ولا يجوز [٣] ضم) المنادى (المضاف الصالح للألف واللام) ، نحو : « يَاحَسَنَ الوَجْهِ » ، (خلافاً لثعلب)[٤] ، في إجازته الضم في المثال المذكور ، ونحوه ؛ نظراً إلى أن الإضافة فيه في

== المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء ، وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى ومنصوبه كما في ياطالبا جبلا : أ هـ .

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٠ .

(٢) في الأصل : ضرب - سهو .

(٣) من : ولايجوز ضم . . . إلى قوله وربما ضم الابن » ساقط من السلسيلي .

(٤) شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٦ .

تقدير الانفصال ، واعترض : بأنَّ بناء المنادى ناشئ عن مشابهة الضمير ، وهي مفقودة هنا ، وأنه لاسماع يقتضي ذلك ، فإن ادعى أن : « يَاحسَنَ الوَجْهِ » في قوة « يَاحَسَنُ » ، رد بأنه ليس كذلك ، بل في قوة « يَاحَسناً الوَجْهُ » بالنصب ، وهذه الشبهة عرضت لمن قال : إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظراً إلى أن : يَاحَسَنَ الوَجْهِ أَخَصُّ مِنْ : يَاحَسَنُ .

وأما رواية الفراء عن بعض العرب في مشبه المضاف : « لاتَهْتَمُّ بِأَمْرِنَا لاَ تَهْتَمَّ » فتأويله : أن «بِأَمْرِنَا » متعلق بالفعل لا بالوصف ، فـ « مُهْتَمٌّ » وصف مفرد ، لا مشبه للمضاف .

[نعت المنادى جائز]

والمنادى المعرب جائز النعت اتفاقاً ، (وليس المبني للنداء ممنوع النعت ، خلافاً للأصمعي)، بفتح الهمزة والميم نسبة إلى جده أصمع .

وشبهته ، أن المنادى شبيه بالمضمر ، والمضمر لاينعت ، فكذلك ما أشبهه ، ورد بالسماع ، والقياس ، أما السماع فمشهور ، وأما القياس فلأنه ظاهر في الحال ، فله حكم الظاهر من وجه ، وحكم الضمير من وجه ، مع اعترافه أن من كلامهم : « يَازَيْدُ الفَاضِلُ وَالفَاضِلَ وصَاحِبَ عَمْرٍو» إلا أن الأول عنده بإضمار « أَنْتَ » ، والثاني بإضمار « أَعْنِي » والثالث ، كذلك ، أو نداء ثان ، ولم يقل بجواز نعت المنادى المبني ، ووافقه على ذلك طائفة من الكوفيين .

ومذهب سيبويه ، والخليل ، وأكثر النحويين الجواز ، ونقل عن سيبويه التفرقة بين مالازم النداء وغيره ، ورد بقولهم : « يَافُسَقُ الخَبِيثُ » [1] ، فتحصل أقوال ثلاثة : المنع مطلقاً ، الجواز مطلقاً ، التفصيل .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٩٨ ، ١٩٩ .

[فتح المنادى المضموم وشروطه]

(ويجوز فتح) المنادى (ذي الضمة الظاهرة إتباعاً) على المشهور (إن كان علماً ووصف بـ«ابْنٍ » متصل) ، بالمنادي ، (مضاف إلى علم) ، نحو : « يَازَيْدُ بَنَ ، عَمْرٍو » ، بضم الدال وفتحها ، قال المبرد : « الضَّمُّ أجود » [١] ، وقال ابن كيسان : « الفتحُ أكثر في كلامهمْ ، والضم القياس » [٢] ، وقيل : البصريون كلهم يختارون الفتح ، ويجوزون / الضم ، ومن الفتح قوله : /٧٦/

{١٠٠١} يَاحَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ سُرَادِقُ الْمَجْـدِ عَلَيْكَ مَمْـدُودْ [٣]

فالفتح على الإتباع ، لحركة « ابْنَ » ، إذ بينهما ساكن ، وهو حاجز غير حصين ، وقيل : على التركيب ، وقيل : على إقحام الابن ، والإتباع قول سيبويه ، قاله في البسيط [٤] ، وإذا ضممت فالأحسن كون ابْنٍ نعتاً ، ويجوز كونه بياناً ، أو بدلاً ، أو منادى سقط منه حرف النداء ، أو معمولاً لفعل محذوف ، وإذا فتحت فنعت لاغير .

وفي النهاية : « إذَا سميت بالمثنى ، وجمعي التصحيح ، وحكيت إعرابه قلت فيمن قال : «يَازَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » بالفتح ، « يَامُسْلِمَاتِ بْنَ عَمْرٍو » بالكسر ، و « يَازَيْدَيْنَ عَمْرٍو » و « يَازَيْدِينَ بْنَ عَمْرٍو » بالياء ، وعلى من ضم نقول : « يامُسْلِمَاتُ ، وَيَازَيْدَانِ ، وَيَازَيْدُونَ ومن جعل الإعراب في

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤ / ٢٣١ : « والأجود أن تقول : يازَيدُ بنَ عمرٍو على النعت والبدل » .

(٢) المساعد ٢ / ٤٩٤ .

(٣) رجز ، لرجل من بني الحرْماز ، والكتاب ٢ / ٢٠٣ ، المقتضب ٤ / ٢٣٢ ، ابن يعيش ٢/ ٥ ، العيني ٤/ ٢١٠ ، الأشموني ١ / ١٤٢ ، ونسب لرؤبة ملحقات ديوانه ص ١٧٢ .
والحكم : هو أحد بني المنذرين بن الجارود العبدي أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك .
والشاهد فيه : جواز اتباع آخر الموصوف وهو (الحكم) لآخر ابن الذي هو الصفة ، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى آخر وقد سقط من الأصل « ابن المنذر » والصواب اثباته .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٢٠٣ : « ومثل ذلك قولك : يازيدَ بن عمرو » .

النون أجرى النون مجرى الآخر ، فيفتحها أو يضمها » انتهى ، وهذا يشكل على التقليل في الفتح بالإتباع ، ولا إتباع في : « مُسْلِمَاتٍ » ، إذا كسرت ، ولا في التثنية ، والجمع ، نعم يتمشى على القول بالتركيب .

وتقول : « يَاحَارِ بْنَ عَمْرٍو » إن نويت المحذوف كسرت الراء على لغتي الضم والفتح في : «يَازَيْدُ بْنَ عَمْرٍو » ، وإن لم تنوه قلت : « يَاحَارُ » ، أو « يَاحارَ » ضماً ، أو فتحاً ، والفتح أكثر .

واحترز المصنف بقوله : « ذي الضمة » عن لمثنى ، وجمعي التصحيح ، وقد تقدم وبقوله : «ظاهِرَةٍ » عن الضمة المقدرة ، في مثل : « يَامُوسَى بنَ عِمْرَانَ » و « يَاعِيْسَى بنَ مَرْيَمَ » ، فلا فائدة في نية الفتح ، وأجاز الفراء تقدير الضمة ، والفتحة وبقوله : « إنْ كانَ علماً عن مثل : « ياغُلَامُ ابنَ زَيْدٍ » ، وبقوله : ووصف بابن من الوصف بغيره ، نحو : « يَازَيْدُ الفَاضِلُ » ، ومن كون « الابْنِ» بياناً ، أو بدلاً ، أو منادى ، أو مفعولاً ، وبقوله « متصل » أي : بالمنادى عن المنفصل عنه ، نحو : «يَازَيْدُ الفَاضِلُ ابْنَ عَمْرٍو » ، وبقوله : « مضاف إلى علم » ، من المضاف { لغيره }[1] ، نحو : «يَازَيْدُ ابْنَ أَخِيْنَا » ، فلا يجوز في شيء من المحترزات الفتح ، ويتعين الضم على خلاف في بعضها، ومنه قوله : (لا إن وصف) المنادى (بغيره) ، أي : بغير « ابْنٍ » ، نحو : « يَازَيْدُ الكَرِيمُ» ، (خلافاً للكوفيين)[2] ، في إجازتهم فتح المبني على الضم ، إذا وصف بمفرد ، نحو : «يَازَيْدُ الكَرِيمَ » ، وقالوا : « إنَّ العرب تفعل ذلك ، إذا نصبت النعت إتباعاً » ، ورووا :

{١٠٠٢} فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَاعُمَرَ الجَوَادَا / [3] /٧٧/

---

(١) « غيره » ساقطة من « ب » .

(٢) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤١ .

(٣) من الكامل ، لجرير .

والشاهد فيه : (ياعمر الجوادا) حيث إن عمر منادًى مفرد فُتح آخره إتباعاً لحركة النعت وهو غير « ابن » .

وكعب بن مامة : هو كعب الأيادي الذي يضرب به المثل في الإيثار ، لأنه آثر رفيقه في السفر بالماء ==

بفتح « راءِ » عُمَرَ » ، وقال ابن كيسان : « سببه جعل الاسم والنعت كالشيء الواحد » [١] ، وخرجه المانعون [٢] على حذف الألف للساكن بعدها ، والأصل : يَاعُمَرَا ، بناء على أن الألف تلحق غير المندوب ، والمستغاث ، والمتعجب منه وفيه خلاف والصحيح المنع ، أو على أن أصله : يَاعُمَراً ، بالتنوين مع النصب ضرورة ، ثم حذفه لالتقاء الساكنين على حد :

{١٠٠٣} عَمْرُ الذي هَشَمَ الثريدَ لضيفِه ... ... [٣]

وكلا التخريجين ضعيف ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني : فلأن من اضطر إلى شيء فهو محتاج إليه ، والمحتاج إليه كيف يحذف ؟ ، فالأولى أن يدعى فيه الشذوذ ، وأنه لايقاس عليه .

[ضم ابن تابعا لمنادى مضموم]

(وربما ضم الابن) المعهود في مثالنا (إتباعاً) ، لما قبله ، فتقول : « يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » ، بضم النون إتباعاً لضمة الدال ، رواه الأخفش عن بعض العرب ، وهو نظير : « الحَمْدُ لُلَّهِ » [٤] ، بضم اللام إتباعاً الدال [٥] ، في تبديل حركة مانقل منها للإتباع ، وفي كون ذلك من

== حتى مات عطشاً - ومامة : اسم أمه .

ظ : شرح شواهد المغني ١ / ٥٦ ، العيني ٤ / ٢٥٤ ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٤ ، المساعد ٢ / ٤٩٥ ، الهمع ٣/ ٥٤ ، الأشموني ٣ / ١٤٣ .

(١) المساعد ٢ / ٤٩٦ .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٤ .

(٣) من الكامل ، لعبد الله بن الزبعري ، المقتضب ٢ / ٣١١ ، الروض الأنف ١ / ٩٤ ، المساعد ٢/ ٤٩٦ ، والمنصف ٢/ ٢٣١ ، الكامل ١ / ٢٥٢ ، وعجزه : وَرِجَالُ مكةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ .

وروايته في الكامل عمرو . . . . . لقومه .

والشاهد فيه في قوله : (عمرو) حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب المذكورة في حذف التنوين .

(٤) سورة الفاتحة آية : ١ ، وأول سورة الأنعام ، والكهف ، وسبأ ، وفاطر .

(٥) هي قراءة ابراهيم بن أبي عبلة

ظ : مختصر شواذ القراءات لابنخالويه : ٩ ، والدر المصون ١ / ٤٢ .

كلمتين ، وفي تبعية الثاني للأول ، لكنه يخالفه في كونه إتباع معرب لمبني ، و « الحَمْدُ لُلَّهِ » بالعكس .

وتوهم بعضهم أن الضمة إعراب فأجراه في النعت المضاف ، نحو : « يَازَيْدُ صَاحِبُنَا » بالرفع، قياساً على : « يَازَيْدُ بْنُ عَمْرُو » بضم « ابنٍ » ، وهو سهو .

(ويلحق بالعلم المذكور) ، في قوله : « إنْ كَانَ عَلَماً » إلى آخره ، في جواز الوجهين في المنادى ، الضم والفتح ، (نحو : يَافُلانُ بْنَ فَلانٍ » ،) من كنايات الأعلام ، (و « يَاضُلُّ بْنَ ضُلٍّ ») بضم الضاد المعجمة ، وتشديد اللام يقال لمن لايعرف ، وهو مجهول الأب ، كقوله :

{١٠٠٤} فَإِنَّ أَبَاكُمْ ضَلُّ بْنُ ضِلٍّ وَإِنَّا مِنْ إِيَادِكِمْ بَرَاءُ [١]

(و « يَاسَيِّدُ بْنَ سَيِّدٍ ») [٢] ، والضابط فيه ، كل شي اتحد فيه لفظ المنادى ، ولفظ ما أضيف إليه « ابنٌ » ، تذكيراً ، وتأنيثاً ، مدحاً كان أو ذماً .

ولو أدخلت الألف واللام على الثاني ، جاز الوجهان أيضاً ، ويخرج عن مفهومه: « يَافُلاَنُ بْنَ فُلانَةَ » ؛ فيجب ضم المنادى ؛ لقلة الاستعمال ، ونقل غير المصنف : أنَّ ذلك قول الكوفيين ، وابن كيسان ، وأن البصريين يوجبون في ذلك الضم ، ويجعلون الفتح من التغييرات الخاصة بالعلم[٣] ، كالترخيم ، وهذه إحدى المسائل التي وافق فيها ابن عصفور الكوفيين .

---

(١) في الهمع ٣ / ٥٥ ، حاشية رقم (٤) قال المحقق : « يقول صاحب الدرر ١ / ١٥٣ : لم أعثر على قائله .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٤ ، والأشموني ٣ / ١٤٣ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٢٣ .

[حذف تنوين ابن في غير النداء]

(ومجوز فتح ذي الضمة في النداء موجب في غيره حذف تنوينه لفظاً) ؛ لكثرة الاستعمال/ ، وقيل : لإلتقاء الساكنين ، نحو : « جَاءَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو »، إذا قدر « ابْنٌ » صفة ، وربما /٧٨/ شبهوا الخبر بالصفة ، ومنه قوله :

١٠٠٥ ... ... شُعَيْثُ بْنُ سَهمٍ أَم شعيثُ بنُ مِنْقَرِ (١)

فحذف التنوين من « شُعَيْثُ » ، وهو مبتدأ ، و « ابْنُ » خبره .

[حذف ألف ابن خطا]

(وَ) حذف (ألف « ابْنٍ » في الحالين) ، حال الفتح من حالتي النداء ، لا حال الندا مطلقاً ؛ لأنه إذا ضم لم ينزل الاسمين منزلة اسم واحد ، وحال غير الندا (خطاً) ، وفي قوله : وَإِلَفِ إلى آخره ، عطف على معمولات عاملين ، فإنه عطف « أَلِفِ » على « تَنْوِينه » وهو معمول لـ «حَذْفِ»، وعطف « في الحالين » على « في غيْرِهِ » ، وهو معمول « مُوجِبٌ » ، وعطف « هَطَّاً على «لَفْظاً » ، وهو معمول الحذف ، والمراد « بالمُجَوِّزِ » و « الموجِبِ » في كلامه ، العلة الحاملة على ذلك ، لا العربي ، ولا النحوي ، كما قد يتوهم .

ومن اللطائف ، أن قولك : « زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » بالتنوين ، كلام تام ، وبعدمه محتاج إلى خبر ؛ لأن « ابْنَ » مع التنوين خبر ، ومع عدمه نعتٌ ، وفي ذلك قيل لغز :

---

(١) من الطويل للأسود بن يعفر ، وصدره :

لعمرك ما أدرى وإن كنت دارياً .

ظ : الكتاب ٣/ ١٧٥ ، المقتضب ٣/ ٢٩٤ ، والكامل ٣ / ١٧٨ ، والمحتسب ١ / ٥٠ ، الأشموني ٣/ ١٠١. والشاهد وضحه الشارح .

مَانُونٌ إنْ لَحِقَتْ ثَمَّ الكَلَامُ بِهَا وَإِنْ تُزَلْ فابْتِدَاءٌ غَيْرُ ذِي خَبَرِ

(وإن نون) العلم الذي قبل « ابْنٍ » ، في غير النداء ، (فللضرورة) ، كقوله :

١٠٠٦ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَهْ تَزَوَّجَتْ شَيخاً غَلِيظَ الرَّقَبَهْ (١)

أنشده سيبويه على الضرورة، وخرجه ابن جني عغلى البدل ، ورد : بأن العرب لاتجعل الابْن في ذلك إلا صفة ، وأيضاً فإنما أراد : وصف قيس بأنه ابن ثعلبة ، ولم يرد جارية من ابن ثعلبة .

[مذهب الفارسي تركيب ابن والعلم قبله]

(وليس) ، العلم الذي قبل ابْنٍ (مركباً) ، مع ابن في (فيكون كمرء في إتباع ماقبل الساكن مابعده ، خلافاً للفارسي) ، قال ابن برهان في شرح اللمع : « إذا قلت : جَاءَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ ، فمذهب الفارسي بناء الموصوف مع الصفة ، فنون ابن حرف الإعراب ، و « رَاءُ » عمرو تابعة للنون بمنزلة الراء من هذا مُرُؤٌ (٢) ، ولما كانت الراء ليست آخراً لم تنون ، لأن التنوين لا يكون وسطاً ، فأما قوله :

١٠٠٧ ... ... حتَّى أَتيتُ أَبا عمرِو بنَ عمّارِ (٣)

---

(١) رجز ، للأغلب العجْلي ، الكتاب ٣ / ٥٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٥ ، المقتضب ٢ / ٣١٣ ، الخصائص ٢ / ٤٩١ ، الضرائر ص ٢٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٠ ، الخزانة ٢ / ٢٣٦ .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٣٩٥ : « على لغة من قال : هذا مُرُؤ . . . » . وجعل الاتباع عند الفارسي في حركة الميم لا حركة الراء ، وكذا في المساعد .

(٣) من البسيط ، للفرزدق .

ظ : الكتاب ٢ / ١٤٨ ، ابن يعيش ١ / ٢٧ ، والديوان ٣٨٢ .

وصدره : مازلت أغلق أبواباً وأفتحها .

وفي رواية : أفتح أبواباً وأغلقها .

فعلى قوله ، الكسرة موضع الفتحة ، كالعكس في ، « مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ بنِ زَيْدٍ » .

قال المصنف : « وَمَا رَآهُ الفَارِسِيُّ ليس صحيحاً ؛ للإجماع على فتح المجرور الذي لاينصرف، نحو : صَلَّى اللَّهُ عَلَى يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ » [١] ، انتهى ، فلو كان الأول تابعاً للثاني ، لكسر ، كما أن النون مكسورة ، ولأن الأصل حركة الإعراب ، وانتفاء الإتباع ، فيجب العمل على هذين الأصلين، إلا أن يمنع مانع .

وقال غير الفارسي : حركة الموصوف في جميع هذا إعراب غير تابعة ، وإنما جعلوا الصفة والموصوف في سقوط التنوين فقط ، ونظيره : قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ » رفع العاقلُ بـ « قَامَ » مع أن الفعل لايرفع اسمين متغايرين بغير عطف على وجهٍ ما / . /٧٩/

[الوصف بابنة]

(والوصف بـ « ابْنَةٍ » كالوصف بـ « ابْنٍ ») ، تقول في النداء : « يَاهِنْدُ ابْنَةَ زَيْدٍ » ، بضم الدال وفتحها ، ونصب « ابْنَةَ » ، وفي غير النداء ، « جَاءَتْنِي هِنْدُ ابْنَةُ زَيْدٍ » ، بحذف التنوين في لغة من صرف هنداً قياساً على الوصف بـ « ابْنٍ » ومنهم من منع وقوفاً مع السماع في ابنٍ ، حكاه ابن كيسان [٢] ، واختار هو القياس ؛ لأن ابنةَ هي ابْنٌ بزيادة التاء ، ولهذا كان لاأثر للوصف بـ«بِنْتٍ»، في النداء .

[الوصف ببنت]

(وفي الوصف بـ « بِنْتٍ » ، في غير النداء وجهان) ، رواهما سيبويه عن العرب الذين

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٥ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٢٤ .

يصرفون هنداً ونحوها ، فيقولون : « هَذِهِ هِنْدٌ بِنْتُ عَاصِمٍ » بإثبات التنوين في « هِنْدٍ » ، وحذفه ، والحذف هنا ؛ لكثرة الاستعمال ، إذ لاساكنين هنا ، وظاهر كلام سيبويه ، أنه مركب ، فإنه قال : «وتركوا التنوين هنا ؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم »[١] .

[تنوين المنقوص المعين بالنداء]

(ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء ، وتثبت ياؤه عند الخليل [٢] لا عند يونس) ، فتقول : « يَاقَاضِي » بإثبات الياء ، وبحذفها عند يونس ، وجه الأول : أن تنوينه تنوين تمكين ، وقد زال تمكينه بالبناء ، فزال التنوين فزال موجب حذف الياء ، فرجعت وقدرت ضمة الياء استثقالاً ، ووجه الثاني : أن النداء دخل على اسم محذوف الياء للتنوين ، فذهب التنوين وبقيت الياء محذوفة كما كانت ، وأعان على هذا أن في النداء يحذف ماكان ثابتاً قبله ، في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : « يَاغُلَامِ » ، بحذف الياء ، والنداء باب حذف ، كقولك في جعفر « يَاجَعْفَ » فأن يبقى حذف ما كان محذوفاً أحق ، وقدرت الضمة على الياء المحذوفة .

فإن أريد بـ « قَاضٍ » غير معين ثبتت الياء نحو : « يَا قَاضياً يجوز في حكمه : إنَّ حِمْلَكِ حِمْلٌ ثقيلٌ » ، (فإن كان) ، أي : صار المنقوص (ذا أصل واحد) ، لكونه ثلاثياً في الأصل ، حذفت فاؤه قبل النداء ، نحو : « يَفِي » من « وَفَى » ، أو عينه ، نحو : « مُرِي » من « رَأَيْتُ » ، (ثبتت الياء بإجماع) ، فتقول في : « يَفِي » مسمى به ، وفي « مري » : « يَايَفِي » و « يَامُرِي » بإثبات

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٤ .

(٢) قال سيبويه ٤ / ١٨٤ : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختارُ ياقاضي ، لأنه ليس بمنوَّن ، كما أختارُ هذا القاضي .

وأما يونس فقال : ياقاض ، وقول يونس أقوى ، لأنّه لَمّا كانَ من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف ، يحذفون التنوين ويقولون : ياحارِ وياصاحِ ، وياغُلامُ قبل ». ١ هـ

الياء في النداء ، ولو حذفت [١] الياء فيهما لصار على حرف واحد؛ لأن « مُرِ » محذوف العين ، و «يَفِي » ، محذوف الفا .

[المضموم إذا نون اضطرارا ينصب أو يظل مضموما]

(ويترك) المنادى (مضموماً) ، وهو اختيار الخليل ، وسيبويه [٢] ،والمازني ، وهو الأكثر في كلامهم / ، (أو ينصب) ، وهو اختيار يونس ، وعيسى[٣] ، وأبي عمرو ، والجرمي ، والمبرد ، / ٨٠/ (مانون اضطراراً من منادى مضموم) ومن شواهد الضم ، قول الأحوص :

{١٠٠٨} سَلَامُ اللَّه يَامَطَرٌ عَلَيْهَـا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ [٤]

ومن شواهد النصب ، قوله :

{١٠٠٩} ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَاعَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي [٥]

---

(١) في الأصل ثبتت الياء .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٥٦ .

(٤) من الوافر ، الكتاب ٢ / ٢٠٢ ، المقتضب ٤ / ٢١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٩٦ ، الخزانة ٢ / ١٥٠ ، الإنصاف ١ / ٣١١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٦ .
وكان الأحوص قائل هذا البيت يهوى امرأةً فتزوجها رجل يقال له مطرٌ فلحقته الحسرة لذلك ، وهجا زوجها .
والشاهد فيه تنوين (مطر) في الشرط الأول وهو مضموم للضرورة ، وللنحاة في ذلك كلام كثير ذكره البغدادي في الخزانة .

(٥) من الخفيف ، لمهلهل بن ربيعة .
المقتضب ٤ / ٢١٤ ، المنصف ١ / ٢١٨ ، المفصل ٣٦١ ، الشرح الكبير ٢ / ٨٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ١٨٨ ، الخزانة ٢ / ١٦٢ .
والشاهد فيه قوله : (ياعدياً) حيث إن الشاعر لما نونه ضرورة جاز فيه النصب .

قال المصنف : « وَعِنْدِي أَنَّ بَقَاءَ الضم راجح في العلم ؛ لشدة شبهه بالضمير ، مرجوح في اسم الجنس ؛ لضعف شبهه بالضمير » .

وأورد ابن عصفور المذهبين ، على أن كلا من الفريقين يوجب ماذهب إليه ، ويشهد له قول سيبويه في النصب مع التنوين : « لَمْ نَسْمَعْ عَرَبِيّاً يقوله » (١) ، وقد سمع ذلك غيره .

ثم اختلف ، فقال ابن الخباز : « هذا قسيم تنوين التمكين » ، وسماه تنوين الضرورة ، وقال غيره : هو تنوين التمكين ، ولكن لما كان هذا المبني يشبه المعرب دخله هذا التنوين .

[إتباع المنادى المنون]

وإذا أتبع المنادى الذي نون بالنصب ، تعين نصب التابع ، ولم يجز ضمه ، وفي نعت الذي نون بالضم ، الرفع والنصب ، وفي المقصور ، نحو : « يَافَتىً » ، يجوز في نعته على الأول ، الرفع والنصب ، ويتعين على الثاني النصب .

« فَصْـــلٌ »

[نداء مافيه أل]

(لايباشر حرف الندا في السعة ذا الألف واللام) ، فلا يقال : « يا الغلام » ويباشره في الشعر لفظاً ، نحو قوله :

{١٠١٠} فَيَا الغُلاَمَانِ اللّذانِ فَرَّا ... ... (٢)

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٠٣ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، الإنصاف ١ / ٣٣٦ ، ابن يعيش ٢ / ٩ ، المقرب ١ / ١٧٧ ، الخزانة ٢ / ٩٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٨ .

وعجزه : إياكما أن تكْسِبانا شراً .

وخرجه بعضهم على حذف المنادى ، والتقدير : فيأَيُّهَا الغُلاَمَانِ ، (غير المصدر بهما جملة) اسمية ، (مسمى بها) ، شخص ، نحو : يا المنطلق زَيْدٌ » ، نص عليه سيبويه [١] ، وقاس عليه المبرد[٢] ، ماسمي به من موصول مصدر بهما ، نحو : « يا الذي قَامَ أَبُوهُ » ، ومنعه سيبويه[٣] ، فإن قيل : لم قال سيبويه بالمنع ، مع أنه أيضاً محكي ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض ، كما في الجملة ، ولذلك قال المصنف : « وهو قياس صحيح » [٤] ، أجيب : بالفرق بينهما بإن الذي قام أبوه / ، / ٨١ / تحكي حالته التي ثبتت له قبل التسمية ، وهو قبلها لاينادى ، لوجود « أَلْ » وذلك المانع باق ، ونحو: « المُنْطَلِقُ زَيْدٌ » ، ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود « ال » ، بل كونه جملة ، وذلك المانع قد زال بالتسمية ، فإن قيل : المانعُ شيئان ، الجملة ، و « أَلْ » ، فإن زال أحدهما بقي الآخر ، أجيب : بأنه لوصح هذا امتنع نداؤه ، والجواز مسلم ، وإذا ثبت الجواز ، فوجهه : أن المنادى هو المجموع ، و« إل » ليست داخلة على المجموع ، بل على جزء الاسم المسمى به ، فأشبه ما لو سميت بـ«زيدٌ المُنْطَلِقُ » ، وأما الذي وصلته ، فإنما يحكي حكاية المفردات ، لا حكاية الجمل ، فثبت أن المنادى إنما هو الذي دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر « الَّذي » .

(أو اسم جنس مشبه به) ، وفاقاً لابن سعدان [٥] ، ، نحو : « يَـا الأَسَدُ شِدَّةً » و « يـا الخَلِيفَةُ هَيْبَةً » ، { وشبهته } [٦] ، أنه على تقدير مضاف ، والأصل : « يَا مِثْلَ الأَسَدِ » ، و « يَامِثْلَ

---

(١) قال سيبويه : « ولو سميته الرَّجُلُ منطلقٍ ، جاز أن تناديه فتقول : يا الرَّجُلُ منطلقٌ لأنك سميته بشيئين كلٌّ واحد منهما اسمٌ تَامٌّ » .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٤٢ .

(٣) معلّلاً : « لأن « الذي » ليس منهى الاسم ، وإنما منتهى الاسم الوصلُ ، فهذا لايتغير عن حاله . . . . ولا يجوز أن تناديه » . ظ : الكتاب ٣ / ٣٣٣ .

(٤) أي قياس المبرد ، شرح ابن مالك ٣ / ٣٩٨ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٨ .

(٦) زيادة عن المساعد يقتضيها السياق .

الخَلِيفَةِ » ، فأشبه : « يَاغُلاَمَ القَاضِي » ، فحرف النداء في الحقيقة إنما دخل على اسم مجرد من الألف واللام .

(خلافاً للكوفيين) ، والبغداديين [١] ، (في إجازة ذلك مطلقاً) ، سواء كان مما سبق ، أو من غيره ، واحتجوا بقوله :

{مكرر} فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذانِ فَـرَّا إِيَّاكُمَا تُكْسِبَا فِي شَـرَّا [٢]

وقول :

{١٠١١} عباسُ الملك الملكُ المُتَوَّجُ والذي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلاَ عَدْنَانُ [٣]

وهذان ، وما أشبههما عند البصريين [٤] ضرورة ، كما تقدم .

[كيف ينادى مافيه أل ؟]

وإذا أريد نداء مافيه[٥] الألف واللام عند البصريين، فإن كان علماً ، كـ « السَّمَوْأَلِ، واليَسَعَ»، ففيه قولان : المنع ، والجواز ، وعلى الجواز ، فقيل : يحذف « أل » من العلم ، ثم ينادى، قاله في النهاية وقيل يتوصل إليه بـ « مَنْ » ، فيقال : «يَامَنْ هُوَ كَذَا » ، قاله ابن الدهان ، في شرح « الدرة » .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المساعد ٢ / ٥٠٣ ، الهمع ٣ / ٤٧ ، الدرر ١ / ١٥٢ ، الأشموني ٣ / ١٤٥ .

والشاهد قوله : (يا الملك) فإن الكوفيين احتجوا به على جواز دخول حرف النداء على المعرف بـ « أل » مطلقاً وأجيب عنه بأنه ضرورة ، أو المنادى فيه محذوف تقديره : (يا أيها الملك) .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٨٨ .

(٥) في ب مافيه نداء - قدم وأخر .

« وإن كان اسم جنس توصل إلى ندائه ، بنداء « أي » ، أو الإشارة ، أو الموصول .

(ويوصف بمصحبهما / الجنسي)مرفوعاً ، نحو : ﴿ يَا أَيُّها الرَّسُولُ ﴾ (١) . / ٨٢ /

(أو بموصول مصدر بهما) ، نحو : ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِيْ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ (٢) .

(أو باسم إشارة) ، حال من الكاف ، نحو قول طرفه :

{١٠١٢} ألا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيْ أَحضرَ الوغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟(٣)

فلو كان اسم الإشارة مقروناً بالكاف امتنع ، نحو : « يَاأَيُّهَا ذَاكَ الرَّجُلُ » ، قاله المصنف(٤) ، وأجازه ابن كيسان (٥) ، ولا فرق عند المصنف بين اسم الإشارة الموصوف ، بالمحلى بـ « أل » ، أو غير الموصوف ، وصرح هو وابن عصفور (٦) بذلك وعليه قوله :

{١٠١٣} أَيُّهَـذَانِ كُلاَ زَادَكُمَـا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ (٧)

---

(١) سورة المائدة آية : ٤١ .

(٢) سورة الحجر آية : ٦ .

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ٣ / ٩٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٩ ، ابن يعيش ٢ / ٧ ، الإنصاف ١/ ٣٢٧ ، الخزانة ١ / ١١٩ ، العيني ٤ / ٤٠٢ ، وشرح المعلقات للزوزني ص : ٨٢ .
والشاهد فيه قوله : (أيهذا) على وصف « أي » باسم الإشارة خالٍ من كاف التشبيه .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٩ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٢٨ ، ابن كيسان النحوي ص ١٦٧ ، وحكى فيه عن بعض النحويين سماعاً عن العرب ، شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٢ .

(٦) المقرب ١ / ١٧٦ .

(٧) من الرمل ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٤ / ٢٣٩ ، المساعد ٢ / ٥٠٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٩ ، الهمع ٣ / ٥٠ ، .
والشاهد فيه قوله : (أهذان) حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة وحذف حرف النداء ، أي : ياهذان ، والواغل : هو الذي يدخل على القوم ولم يدع .

وصرح ابن الضائع باشتراط نعت اسم الإشارة ، وهذا البيت ونحوه وارد عليه .

وظاهر كلام المصنف أن نعت « أيٍّ » باسم الإشارة كغيره في المرتبة ، وصرح الجرمي [١] ، والفارسي [١] ، وغيرهما ، بضعف نعت « أيٍّ » باسم الإشارة ، (« أي ») نائب فاعل « يوصف » ، أي : ويوصف « أي » بأحد ثلاثة أشياء ، حال كونها ، (مضمومة متلوة بـ « هَا » التنبيه) ، بالقصر، وإطلاق الوصف على الواقع بعد « أيٍّ » هو قول سيبويه [٢] .

وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي : « الظاهر أنه عطف بيان ؛ لعدم اشتقاقه[٣] » ، وعلى هذا مشى المصنف في تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً ، فقال : « إنه عطف بيان لا صفة » [٤] ، ورد: بالتزامه ، واللزوم من شأن الصفات ، نحو : « الجَمَّاءَ الغَفِيرَ » ، وعطف البيان كالبدل لايكون لازماً ، ووافق [٥] على أنه غير بدل ، وهذا الوصف واجب الرفع ، كما سيأتي .

ولزمت « أيٌّ » الضمة ؛ لأنها كالمنادى المفرد المعرفة ، ولزمتها « هَا » التنبيه عوضاً من الإضافة ، لأن « أيًّا لا تستعمل في غير النداء إلا مضافة لفظاً ، أو نية ، وخصتها التنبيه بالتعويض ، لما فيه من تأكيد معنى النداء ، ولم تفتح « أيٌّ » ، وإن كانت « هَا » التنبيه عوضاً من المضاف إليه ، لعدم تحقيق العوضية .

و « هَا » التنبيه لازمة الفتح مع اسم الإشارة ؛ ومع غيره يجوز ضمها ، وعليه قراءة[٦] ، ﴿يا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [٧] ، بضم الهاء ، وهي لغة بعض / ، بني مالك من أسد [٨] . / ٨٣ /

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٩ .

(٣) من قوله : وصرح ابن الضائع إلى هنا بلفظه في المساعد متفرقا .

(٤) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٠ .

(٥) في المساعد ، واتفق .

(٦) في السبعة لابن مجاهد ص ٥٧٦ : « قرأ ابن عامر وحده (يا أيُّهُ) برفع الهاء » .

(٧) سورة الزخرف آية : ٤٩ .

(٨) المغني ١/ ٣٨٥ .

وقال الكوفيون ، وابن كيسان [١] : « هَا التنبيه واجبة الفتح ، لأنها متصلة باسم الإشارة لفظاً، نحو : « يَأَيُّهَذَا » ، أو تقديراً ، نحو : « يَأَيُّهَا الرَّجُلُ » ، والأصل : « يَأَيُّهَا ذَا الرَّجُلُ » ، فحذف اسم الإشارة .

وأجاز ابن كيسان [٢] حذف « هَا » التنبيه ، نحو : « يا أيُّ الرَّجُلُ » ، ومنعه الكوفيون ، وسائر البصريين ، لعدم سماعه [٣] .

[أيـــة]

(وتؤنث) « إيٌّ » (لتأنيث صفتها) ، نحو : ﴿ يَأَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾ [٤] ، ولا تثنى ، ولا تجمع . فلا تقال : « يا أياي هَذَانِ الرَّجُلاَنِ » ، ولا « يَأَيُّونَ هَؤَلاَءِ / القَوْمِ » ، بل يلزم الإفراد ، قال الله تعالى: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلاَنِ ﴾ [٥] ، و ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّها الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٦] .

[إعراب أي وتابعها في النداء]

(وليست) « أي » (موصولة بالمرفوع) [٧] ، حال كون المرفوع (خبراً لمبتدأ محذوف خلافاً للأخفش [٨] ، في أحد قوليه) ، حين قال : إن « أيّاً » اسم موصول ، وأن [٩] ، المرفوع بعدها لمبتدأ محذوف تقديره : يَاأَيُّهَا هُوَ الرَّجُلُ » ، وجملة المبتدأ [١٠] والخبر صلة [١١] ،« أي » ، والمعنى :

---

(١) المساعد ٢ / ٥٠٥ .
(٢) الارتشاف ٣ / ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٣) المساعد ٢/ ٥٠٦ .
(٤) سورة الفجر آية : ٢٧ .
(٥) سورة الرحمن آية : ٣١ .
(٦) سورة النور آية : ٣١ .
(٧) في « ب » موصولة بالمرفوع لفظاً .
(٨) الأشموني ٣ / ١٥١ .
(٩) في المخطوطة : وإن إن .
(١٠) في المخطوطتين : وجملة مبتدأ وخبر .
(١١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤٣ .

«يَاالَّذي هُوَ الرَّجُلُ » ، ورد ، بأن الحذف فرع الذكر ، ولو جاز ذلك لذكر ولو في بعض الصور ؛ لأن الأصل في العائد أن يكون مذكوراً لا محذوفاً ، وليس هو من المواطن التي يجب فيها حذف المبتدأ .

وبأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف ، وعديله ، بالجمله الفعلية ، كما يجوز ذلك في « أي » ، في غير النداء ، وفي جميع الموصولات ، قال هذا المازني [١] .

وقال الزجاج [٢] : « لو كانت موصولة للزم نصبها ؛ لأنها منادى مطول ، مثل : « ياخَيْراً مِنْ زَيْدٍ » .

ويمكن أن يجاب عن الأول والثاني أن بعض الموصولات قد تعرض لها خصوصية تمنع من جريانها على أخواتها ، فمن ذلك قولهم : « لاَ سِيَّمَا زَيْدٌ » ، أجازوا في « ما » أن يكون موصولاً اسمياً ، و « زيدٌ » بعدها خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لاسِيٌ الذي هُو زَيْدٌ ، فـ « ما » على هذا القول موصول بلا خلاف ، ولم يسمع في هذا التركيب ذكر المبتدأ ، ولا وقوع الظرف ، ولا الجار والمجرور ، ولا الجملة الفعلية بعدها / . /٨٤/

وعن الثالث : بأن « أيٌّ » على تقدير أن يكون موصولاً ، ليست منادى ، مطولاً ، لأن مابعدها صلتها ، والصلة لاموضع لها من الإعراب ، وإنما يطول الاسم بمعموله .

(ولا جائز نصب صفتها) مفردة كانت ، نحو : « يَأَيُّهَا الرَّجُلُ » ، أو مضافة ، نحو : «يأَيُّهَا الحَسَنُ الوَجْهِ » ، بل يجب رفعها ؛ لأنها هي المقصود بالنداء في المعنى ، (مخالفاً للمازني) ، في إجازته رفعها ونصبها ، فيقول : « يأَيُّهَا الرَّجُلُ والرَّجُلُ وَالرَّجُلَ » ، كما يقال : « يَازَيدُ الفاضِلُ

---

(١) المساعد ٢ / ٥٠٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

والفَاضِلَ » ، وأنكر عليه الزجاج ذلك ، ووقع لابن المصنف في شرح الخلاصة ، أن الزجاج وافقه على ذلك ، وأظنه سهواً [١] ، ونقل ابن عقيل عن ابن الباذش أن النصب مسموع عن بعض العرب[٢] ، فإن صح هذا كان رد القول الزجاج إن رأى المازني مطروح ؛ لمخالفته كلام العرب ، قاله في معاني القرآن ، عند قوله تعالى : ﴿ يا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ ﴾ [٣] .

[صفة « أي » لا تحذف]

(ولايستغنى) بـ « أيٍّ » (عن الصفة المذكورة) ، فلا يقال : « يَاأَيُّها » ؛ لأن الصفة هي المقصودة بالنداء ، فحذفها مناف لذلك .

[تابع أي]

(ولا يتبعها غيرها) ، أي : ولا يتبع « أيا » غير الصفة المذكورة من أنواع التوابع ، فلا يعطف على « أي » عطف بيان ، ولا نسق ، ولا تؤكد ، ولا يبدل منها ، وإنما ينعت فقط .

[إسم الإشارة وصله لنداء مافيه أل]

(واسم الإشارة) إذا قدر وصلة لنداء مافيه « ألْ » كان (في وصفه بـ « ما » لايستغنى عنه ، كـ « أيٍ ») في وجوب رفع نعته ، وكونه مصحوباً بـ « أل » الجنسية ، نحو : « يَاذَا الرَّجُلُ » و «يَاهَذِهِ المرْأَةُ » ، برفع الرجل والمرأة وجوباً ؛ لأن اسم الإشارة مبهم ، كـ « أيٍّ » في الأصل ، فيلزمه

---

(١) بل هو صحيح ، ذكره المرضي في شرح الكافية ١ / ١٤٢ : « وأمّا المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة وأي قياساً على نحو : يازيد الظريف ، ولم يثبت » ، وانظر شرح الخلاصة ٥٧٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٥٠٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٥٣ . قال الزجاج : « وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه عليه أحد بعده فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار ، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٩ . وعليه يحتاج من نسب الإجازه إلى الزجاج إلى إثبات.

في التفسير مايلزمها ، ويصير نعته غير مستغنى عنه ، فإن قدرت الإكتفاء باسم الإشارة صار النعت مستغنى عنه ،ويجوز فيه حينئذ الرفع ، والنصب ، لأن اسم الإشارة ، والحالة هذه ، هو المقصود بالنداء ، فجاز في نعته الوجهان ، نحو : « يَازَيْدُ العَاقِلُ وَالعَاقِلَ » ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وكغيرها) ، أي : غير « أيٍّ » ، (في غيره) ، أي : في غير مالاستغنى عنه من الأوصاف ، فإن لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء مافيه الألف واللام ، ففي نعته الوجهان ، ويجوز استغناؤه عن النعت / ، ويجوز أن يتبع بجميع التوابع ، كغيره من المناديات . /٨٥/

والحاصل : : أن اسم الإشارة إن كان وصلة لنداء مافيه الألف واللام ساوى أيا في وجوب رفع صفته واقترانها بأل الجنسية ، وكونها لايستغنى عنها ، وعدم توكيده وبيانه ، وعطفه ، والعطف عليه ، والإبدال منه ، ويخالفها إذا كان هو المقصود بالنداء ، فيجوز في صفته الرفع والنصب ، ولايجب اقترانها بأل ، ويجوز الاستغناء عنها ، ويجوز إتباعه ببقية التوابع ، وقوله في الشرح : «يساوي اسم الاشارة « أَيًّا »[1] ، في وجوب رفع صفته ، واقترانها بأل الجنسية ، ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف [2] ، وجواز أن يتبع بغير وصف » محمول على المقصدين المتقدمين .

[نداء الجلالة]

(وقيل : يا اللَّه) بحذف الألفين ، (وَ يا أَللَّهُ) بإثباتهما ، و « ياالله » بإثبات الأولى ، وحذف الثانية ، والكثير : « لاَهُمَّ » بحذف « يا » و « أل » ، وإثبات الميم المشددة ، قال :

{١٠١٤} لاَهُمَّ إن كُنتَ قبلت حِجَّتِجْ ... ... [3]

---

(١) من قوله : أيًّا . . إلى بأل – مكررة في « ب » .

(٢) زيادة لازمة من شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٠ .

(٣) رجز ، لبعض أهل اليمن ، النوادر ص ٤٥٦ ، المحتسب ١ / ٧٥ ابن يعيش٩ / ٧٥ ، سر صناعة الإعراب ١/ ١٧٧ ، الضرائر ص ٢٣١ ، العيني ٤ / ٥٧٠ ، وبعده : فَلاَ يزالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ .

أي : جبّتي ، وإبدال الياء جيماً لغة قضاعة ، (والأكثر : « اللَّهم) ، بحذف « ياء » وإثبات «أل » والميم المشددة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهم مالِكَ الملكِ ﴾ (١) ، ومذهب البصريين : أن الميم [المشددة] (٢) عوض من حرف النداء ، فلا يجوز عندهم الجمع بينهما (وشذ في الاضطرار : «يااللَّهم ») ، في قوله :

[١٠١٥] إنِّي إذا ماحَدَثٌ أَلَمَّـا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهمَّا (٣)

وأجاز الكوفيون (٤) الجمع بين « يا » و « الميم » في السعة بناء على أن الميم ليس عوضاً من حرف النداء ، وإنما هي بعض « أمَّنا بخيرْ » ، وهو ضعيف .

« فَصْـــلٌ »

[حكم تابع المنادى]

(لتابع غير « أي » ، واسم الإشارة) ، المتوصل بهما إلى نداء مافيه « أل » ، وتقدم حكم تابعهما، (من منادي) ، بيان لغير، لأنها مبهمة (كمرفوع) لفظا ، نحو : « يازيد و يَارَجُلُ » لمعين ، أو تقديراً ، نحو : « ياسِيْبَوَيْهِ » و « يَاتَأَبَّطَ شَرّاً » ، (إن كان) التابع (غير مضاف ، الرفع) ، تبعاً للفظ المنادى ، وجاز ذلك مع أن المتبوع مبني لأنه مشبه للمعرب بحدوثه لسبب داخل عليه/ ، /٨٦/

---

(١) سورة آل عمران آية : ٢٦

(٢) [ ] ساقط من « ب » .

(٣) رجز ، منسوب لأمية بن أبي الصلت ، ولأبي خراش الهذلي ، النوادر ص٤٥٨ ، المقتضب ٤ / ٢٤٢ ، الإنصاف ١ / ٣٤١ ، الخزانة ٢ / ٢٩٥ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٤٠ ، سر صناعة الإعراب ص ٤١٩ .

(٤) المساعد ٢ / ٥١١ .

(والنصب) ، تبعاً للمحل ، فتقول في النعت : « يَازَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفَ » ، وفي التوكيد : «يَاتَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ » ، وفي البيان : « يَاسَعِيْدُ كُرْزٌ وَكُرْزاً » ، وفي المنسوق المقرون بـ « أَلْ »: «يَازَيْدُ وَالضَّحَاكُ وَالضَّحَّاكَ » .

(مالم يكن) التابع (بدلاً ، أو منسوقاً عارياً من« أل » ، فلهما) حال كونهما (تابعين) لمبني، أو معرب ، (مالهما) حال كونهما (مناديين) ، تقول في البدل : « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » بضم «كُرْزُ» بغير تنوين ، كما تقول [1] : يَاكُرْزُ » وَ « يَازَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّه » بالنصب ، كما تقول : « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » ، وفي المنسوق العاري من « أل » : « يَازَيْدُ وعَمْرُو » بالضم ، و « يَازَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، وهذا حكم البدل ، والنسق أيضاً ، لو كان المنادى معرباً ، لأن البدل في نية تكرير العامل، وحرف العطف نائب مناب حرف النداء .

(خلافاً للمازني والكوفيين في تجويز : يَازَيْدُ وَعَمْراً) ، بالنصب ، إجراءً للمنسوق العاري من « أَلْ » مجرى المقرون بها ، قاله المصنف[3] في الشرح ، واعترض بأن ذلك يقتضي إجازة : يَازَيْدُ وَعَمْرٌو ، بالتنوين مع الضم » وهو خلاف ظاهر اقتصاره في الأصل على وجه النصب ، وخلاف قوله في الكافية :

{١٠١٦} وَنَحْوُ زَيْدٍ فِي النِّدَا إِنْ نُسِقَا يُنْصَبُ عِنْدَ المَازِنِّي مُطْلَقَا [2]

(ورفع المنسوق المقرون بـ « أل » راجح عند الخليل وسيبويه ، والمازني) ، لمشاكلة الحركة ، وقال سيبويه : « إنهُ أكثرُ ماسمعه من العرب [4] .

---

(١) تقول كررت في « ب » .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣١٠ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ١٨٦ : « فأمّا العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون : يازيدُ والنضرُ » .

([وَ] [١] مرجوح عند أبي عمرو [٢] ، ويونس ، وعيسى ، والجرمي) ؛ لأن القياس في تابع المنادى المبني النصب ، وقرأ [٣] ، غير الأعرج : ﴿ وَالطَّيْرَ ﴾ [٤] ، بالنصب .

(والمبرد) [٥] ، بالرفع (في نحو : « الحَارِثِ ») ، يختار الرفع (كالخليل) [٦] ، لأن « أل » لم تؤثر فيه تعريفاً ، فأشبه المجرد ، (وفي نحو : « الرَّجلِ ») ، يختار النصب (كأبي عمروٍ) ، لأنه شبيه بالمضاف في إفادة التعريف .

[التابع المضـــاف]

(وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقاً) ، سواء كان المنادى مبنياً ، أو معرباً ، وسواء كان التابع نعتاً ، أو توكيداً ، أو بياناً ، أو بدلاً ، أو نسقاً مجرد من « أل » ، تقول : « يَازَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ، وفي التوكيد : « يَازَيْدُ نَفْسَهُ » ، وفي عطف البيان » : « يَازَيْدُ عَائذ الكَلْبِ » ، وفي البدل : «يَازَيْدُ أَخَانَا » ، وفي النسق : « يازَيْدُ وَغُلَامَ بِشْرٍ » / . / ٨٧ /

(مالم يكن) التابع المضاف إضافته غير محضة ، (كالحسن الوجْهِ ، فله) من حكمي النصب والرفع ، (ما للحُسَنِ) ، إذا كان المنادى مضموماً ، ولم يكن نعتاً ، لـ « أيٍّ » ، ولا ، لاسم الإشارة المتوصل بهما إلى نداء مافيه « ألْ » ، فإنه يجب رفعه ، خلافاً للمازني ، تقول : « يَازَيْدُ الضَّارِبُ الرَّجُلِ » برفع الضَّارِبِ ، ونصبه .

---

(١) في المخطوطتين : دون واو - والزيادة من التسهيل وشروحه لابن مالك وابن عقيل والسلسيلي . وقوله : «المنادي » ساقطه من الأصل .

(٢) المقتضب ٤ / ٢١٢ .

(٣) في البحر المحيط ٧ / ٢٦٣ : « وقرأ الجمهور بالنصب عطفاً على موضع الجبال » .

(٤) سورة سبأ ية : ١٠ : ﴿ ياجبالُ أوبي معه والطيرَ ﴾ .

(٥) المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٦) الكتاب ٢ / ١٨٧ .

(ويمنع رفع النعت ، في نحو : يَازَيْدُ صَاحِبَنَا) ، مما إضافته محضة ، (خلافاً لإبن الأنباري)[١] ، تبعاً لطائفة من الكوفيين ، منهم الكسائي [٢] ، والطوال [٢] ، والفراء [٢] ، وعن الفراء[٣] ، أنه أجاز رفع التوكيد ، والمنسوق المضافين قياساً على النعت ، نحو : « يَازَيْدُ نَفْسُهُ » و «يَازَيْدُ غُلَامُ عَمْرٍو » قيل : ويشهد لهم ، رواية ابن خلويه : « يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » بضم النون ، ورد : بأنها من الشواذ ، ومع ذلك ، فهي محمولة على جعلها من إتباع الثاني للأولي ، لا من رفع صفة المضموم المضافة إضافة محضة ، قال سيبويه : « قُلْتُ : يعني للخليل ، أَفَرَأَيْتَ قول العرب كلهم :

{١٠١٧} أَزَيْدُ أَخَا ورقَّاءَ ... ... [٤]

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل » ؟ قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف ، فهو منزلة [٥] ،« أخا » لذا كان في موضعه ، يعني : فيجب نصبه .

[حكم تابع نعت المنادى]

(وتابع نعت المنادى) المبني من المنعوت ، (محمول على اللفظ) ، وجوباً ، نحو : « يَازَيْدُ الطَّويلُ الشَّاهِقُ » ، فيرفع « الشَّاهِقُ » وجوباً نعتاً للطويل ، ولا يجوز نصبه ، وكذا لو كان نعت النعت مضافاً ، نحو : « يَازَيْدُ الطَّوِيلُ ذُو الجُمَّةِ » .

ولو قيل: في المضاف ، و « ذُو الجُمَّةِ » بالواو العاطفة ، وجب النصب عند الجمهور ، سواء

---

(١) ورأيه : « ليس ببعيد في القياس ، ولكنه لم يثبت » شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٨ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٢٩٤ ، والمساعد ٢ / ٥١٦ .

(٣) الأشموني ٣ / ١٤٨ .

(٤) من الطويل ، الكتاب ٢ / ١٨٣ ، ابن يعيش ٢ / ٤ ، المساعد ٢ / ٥١٤ .
تتمته : ... ... إن كنت ثائراً فقد عرضت أحناءُ حقٍّ فحاصِمِ
والشاهد فيه نصب (أخا ورقاء) جرياً على محل المنادى المفرد ، وهو النصب .

(٥) في « ب » : بمنزلته .

عطف على المنادى ، أو على نعته ، وقال المازني : « إنْ عطف على النعت رفع كالصفة التابعة للمنادى [١] .

[الضمير في تابعه خطاب وغيبة]

(وإن كان مع تابع المنادى ضمير جئ به) ، أي : بالضمير (دالاً على الغيبة باعتبار الأصل)، الذي كان عليه قبل النداء ، نحو : « يا زَيْدُ نَفْسَهُ » و « يَاتَمِيمُ كُلُّهُمْ » بضمير الغيبة ، كأنك قلت : أَدْعُو زَيْداً ، وَأَدْعُو تَمِيماً » .

(وَ) دالاً (على الحضور باعتبار الحال) ، المتجددة بالنداء ، نحو : « يَازَيْدُ نَفْسَكَ » و «يَاتَمِيمُ كُلَّكُمْ » ، بضمير الحضور ، كأنك قلت : أَدْعُوكَ ، وَأَدْعُوكُمْ ، وقد اجمع الاعتباران في ، قوله :

{١٠١٨} فَيَأَيُّهَا الْمُهْدِي الخنَا مِنْ كَلاَمِهِ كَأَنَّكَ تَضْغُو في إِزَارِكَ خِرْنِقُ / [٢] /٨٨/

ضغا : بالضاد ، والغين المعجمتين صوت ، وصاح ، وخرنق : بكسر الخاء المعجمة والنون : ولدُ الأرنب ، ومنع الأخفش [٣] ، اعتبار الحضور ، فقال : « وَإما قول العرب : ياتَمِيمُ كُلُّكُمُ ، فبالرفع ، فبتقدير : كُلُّكُمُ مدعو ، وبالنصب ، إن ثبت ، فبتقدير : كُلُّكُمْ دَعَوْتُ » ، ورد ، بقوله :

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤٤ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (من كلامه وكأنك) إذ أتى المنادى الواقع في التابع بلفظ الغيبه والخطاب .
ظ - الدرر ٢ / ١٩٧ ، الهمع ٥ / ٢٨٦ ، التصريح ٢ / ١٧٤ .

(٣) المساعد ٢ / ٥١٦ ، ٥١٧ .

{١٠١٩} يأَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِيْ قَدْ سُؤْتَنِي وَفَضَحْتَنِي وَطَرَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا (١)

فربط الموصول بضمير الخطاب ، مع أنه صفة لصفة المنادى ، ففي المنادى أولى ، ودعوى التقدير على خلاف الأصل ، وقول المصنف : (مع تابع المنادى) ، يعم التوابع كلها ، فيقال : «يَاعَظِيماً يُرجى لِكُلِّ عَظِيمٍ » بالمثناة الفوقانية » ، والتحتانية ، ولعل السماع إنما جاء في التوكيد .

[حكم ماكرر من منادى دون إضافة]

(والثاني في ، نحو : يَازَيْدُ زَيْدُ ، مضموم) ، على أنه نداء ثان ، حكاه سيبويه عن أبي عمرو، وارتضاه (٢) ، والقول بأنه بدل غير سديد ، لعدم اشتماله على زيادة إيضاح ، (أو مرفوع) ، على أنه عطف بيان على اللفظ ، (أو منصوب) ، على أنه بيان على الموضع ، كذا قيل ، وفيه نظر ، لأن شرط عطف البيان ، كما قال ابن المصنف (٣) : « مغايرته المعطوف عليه في اللفظ لكيما يحصل بانضمامه مع الأول زيادة وضوح ، وإنما هو من التوكيد اللفظي ، أتبع أولاً على اللفظ ، والثاني على الموضع ، وبذلك وجه المصنف قول رؤبة :

{١٠٢٠} إنِيَّ وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لَقَائِلٌ يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا (٤)

وتبعه ابنه .

---

(١) من الكامل ، لأبي النجم العِجْليّ .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ - الأمالي الشجرية ٢ / ١٣ ، المقتضب ٤ / ١٣٢ ، الأشباه ٤ / ١٣٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٨٥ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٢ .

(٤) رجز ، ديوانه ص ١٧٤ ، الكتاب ٢ / ١٨٥ ، المقتضب ٤ / ٢٠٩ ، الخزانة ٢ / ٢١٩ ، الخصائص ١/ ٣٤٠ ، العيني ٤ / ١١٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٤ .
والشاهد فيه قوله : (يانصرُ نصرٌ نصراً) ، يقول ابن مالك : « يضم الثاني دون تنوين ، وبضمه وتنوينه ، وبنصبه . فالضم دون تنوين على أنه منادى ثان ، والضم مع التنوين على أنه عطف بيان على اللفظ ،==

واعترض : بأن التوكيد اللفظي لابد وأن يوافق متبوعه إذا كان معرفة في الجهة التي بها اكتسبا التعريف ، وهنا ليس كذلك ، فإن تعريف الأول بالإقبال ، والثاني ، بالعلمية ، فكما لايجوز جعل الثاني ، في نحو : « جَاءَ الغُلامُ غُلَامٌ زَيْدٌ » (١) ، توكيداً لفظياً ، لاختلافهما في التعريف ، لايجوز هنا ، ويمكن أن يجاب عنه : بأن تعريف النداء عارض فلا يعتد به/ ، واعترض أيضاً ، بأن / ٨٩ / الثاني منون، ورد ، بأن هذا اختلاف يسير فيغتفر ، بدليل : ﴿ فَمَهِّلِ الكَافِرِيْنَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدَا ﴾ (٢) ، فـ « أَمْهِلْ » تأكيدٌ لـ « مَهِلْ » ، مع اختلاف الصيغة .

[حكم ماكرر مع إضافة]

والأول في نحو :) قوله :

{١٠٢١} (يَاتَيْمُ تَيْمَ عدِيٍّ) لاَ أَبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ (٣)

(مضموم) ؛ لأنه منادى مفرد ، والثاني حينئذ منصوب على أنه منادى مضاف ، أو بإضمار « أَعْنِي » ، أو توكيد ، أو بيان ، أو بدل ، قاله المصنف (٤) .

== والنصب على أنه عطف بيان على الموضع » .

وقد أنشده سيبويه (نصراً نصراً) حملاً على محل (نصر) الأولى ، لأنها في محل نصب .

(١) في « ب » جاء غلام زيد » سهو .

(٢) سورة الطارق آية (١٧) .

(٣) من البسيط ، لجرير من قصيدة هجا بها عمر بن لجأ .

الكتاب ١ / ٥٣ ، المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، الخصائص ١ / ٣٤٥ ، ابن يعيش ٢ / ١٠ الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٧ ، المغني ٢ / ٥١٠ ، الخزانة ٢ / ٢٩٨ ، النوادر : ٤١١ ، ورواية الديوان ١ / ٢١٢ : لايُوقِعَنَّكُم.

لا أبالكم : كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب .

والسوءة – بالفتح – الفعلة القبيحة .

والشاهد فيه قوله : (ياتيم تيم عدى) وقد وضحه الشارح .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٥ .

واعترض قوله : « توكيد » ، باختلافهما في جهتي التعريف ، وبأن الثاني اتصل به مالايتصل بالأول ، وأجاز السيرافي [١] ، أن ينصب على أنه نعت متأول فيه معنى الاشتقاق .

(أَوْ) الأول (منصوب) ، على نية الإضافة إلى مثل الذي أضيف له الثاني ، والأصل : يَاتَيمَ عَدِيٍّ ياتيم عَدِيٍّ ، وهذا قول المبرد [٢] ، والثاني حينئذ منصوب توكيداً ، أو بياناً ، أو بدلاً ، أو منادى مستأنفاً .

أو على أن يجعل الأول ، والثاني اسماً واحداً بالتركيب ، كما في ، نحو : لاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً» ، بفتح الأول والثاني ، وهما بعد التركيب مضافان إلى « عَدِيٍّ » ، كقولهم : « مَافَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشَرَكَ » بفتح الجزأين ، ومجموع الاسمين في موضع نصب ، وهذا قول الأعلم الشنتمري[٣] .

أو على أن « تيمُ » الأول مضاف إلى « عَدِيٍّ » المذكور ، و « تَيمَ » الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا قول سيبويه [٤] ، ثم قيل [٥] : الأصل عنده : « ياتَيمَ عَدِيٍّ تَيمَهُ » مضافاً إلى ضمير «عَدِيٍّ » ، فحذف الهاء ، وأقحم « تَيمَ » ، وقيل : الأصل « ياتيمَ عَدِيٍّ ياتَيمَ عدِيٍّ » فحذف « عَدِيٍّ » ، ثم حصل الإقحام ، ورد الأول ، بأن العرب لاتقول : « يازَيْدَ عَمْرٍو زَيْدَهُ » ، كما لاتقول: « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَهِ » ، قاله الفراء [٦] .

(والثاني منصوب لاغير) ، سواء ضممت الأول ، أو نصبته ، وتقدم توجيه ذلك ، ولافرق بين العلم ، وغيره ، نحو : « يَارَجُلُ رجل القَوْم » ، على وزان ماتقدم .

---

(١) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١٤٢ .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٢٩ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣٠٤ ، والمساعد ، وليس في النكت اسم بل قال عن رأي السيرافي : «وهذا وجه قوي » ١ / ٥٥٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٠٥ .

(٥) ينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١٤٢ .

(٦) المساعد ٢ / ٥١٨ .

« فَصْـــلٌ »

[ما يجوز في ياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم مضاف إليه المنادى]

قد تقدم في باب الإضافة ، أن المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أقسام ، صفة : فليس فيه إلا إثبات الياء ساكنة ، أو مفتوحة ، سواء كان منادى أو غيره ؛ وغير صفة ولا منادى ، وغير صفة وهو منادى ، وفي كل منها ست لغات /: إثبات الياء مع السكون والفتح ؛ وحذفها مع بقاء الكسرة ، / ٩٠ / وتقدير التمام ؛ وقلبها ألفاً مع الإثبات والحذف ؛ إذا تمهد ذلك ، فيقال :

(حال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى) ، نحو : « يَاغُلَامَ أَخِي » ، (كحالة إن أضيف إليه غيره) ، أي : غير منادى ، نحو : « قَامَ غُلَامُ أَخِيْ » فتثبت الياء ساكنة ، ومفتوحة بكثرة ، وتحذف ، أو تقلب ألفاً ، ثم تقرأ ، وتحذف بقلة ، (إلا الأم ، والعم ، المضاف إليهما ابن ») ، أو «ابْنَةٌ » ، أوْ « بِنْتٌ » ، نحو : « يابْنَ أُمِيّ » و « يَابْنَ عَمِّي » ، (فاستعمالهما) ، أي : أُمٌّ ، وَعَمٌّ ، (غالباً بفتح الميم) ، نحو : ﴿ يَابْنَ أُمَّ ﴾ [١] ، و « يَابْنَ عَمَّ » ، وفي الفتح قولان : أحدهما ، أن الأصل : « أُمِيٍّ ، وَعَمِّي » ففتح ماقبل الياء فانقلبت الياء ألفاً ، ثم حذفت ، واستغنى عنها بالفتحة ، وهو قول الكسائي ، والفراء ، وأبي عبيدة ، ويحكى عن الأخفش [٢] .

والقول الثاني : أنهما جعلا اسماً واحداً مركباً ، كـ « بَعْلَبَكَ » ، وبني على الفتح ، وهو قول البصريين ، ويحكى عن سيبويه [٣] ، وهو الصحيح عند المغاربة [٤] ، لأن الألف لجئ إليها للتخفيف، فكيف تحذف ؟

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٠ .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ١٠٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢١٤ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٣٧ .

(أو كسرها) ، أي : الميم ، (دون ياء) ، نحو : ﴿ يَابْنَ أُمَّ ﴾ (١) ، و « يابْنَ عَمَّ » ، والأصل: أُمِيَّ ، وَعَمِّيَّ ، فحذفت الياء استغناء بالكسرة ، وقرئ (٢) في السبع بالفتح والكسر ، قيل : والكسر أجود ، ومن غير الغالب قوله :

(وربما ثَبَتَتْ) الياء ساكنة ، أو متحركة ، كقوله :

{١٠٢٢} يابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنتَ خَلَّيْتَنِي لدهرٍ كَنُودِ (٣)

ويروى « شَدِيدٍ » ، وقوله :

{١٠٢٣} يا ابْنَ عَمِّي ولَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْ عُو تَمِيماً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ (٤)

(أو قُلِبَتْ ألفاً) ، كقوله :

{١٠٢٤} كُنْ لِيَ لاَ عَلَيَّ يَابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزَيْنِ ونُكْفَ (٥) الهَمَّا (٦)

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٠ .

(٢) السبعة لابن مجاهد ص ٢٩٥ : « قرأ ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وعاصم في رواية أبي بكر : بكسر الميم » وقرأ ابن كثير ونافع وابن عمرو وحفص عن عاصم بفتح الميم .

(٣) من الخفيف ، لأبي زبيد الطائي .
والشاهد فيه : إثبات الياء ساكنة في (أُمي) التي أضيف إليها ابن منادى ، والكثير حذف الياء فجرت مجرى اثبات التنوين في نحو يابن زيد .
ظ : الكتاب ٢ / ٢١٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٤ ، العيني ٤ / ٢٢٢ ، المقتضب ٤ / ٢٥٠ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٦ .

(٤) من الخفيف ، ينسب للفرزدق ، أو لغلفاء بن الحارث .
والشاهد فيه : كالبيت السابق .

(٥) في المخطوطتين : ونكفي .

(٦) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (يابن عما) حيث قلبت ياء المتكلم في قوله : (عما) إلى ألف والكثير «عم» بفتح الميم وكسرها .

قيل : وقبلها ألفاً أجود من إثباتها .

(وتاء « أَبَتِ ») ياأُمَّتِ ، (عوض من ياء المتكلم) ، ومن ثم لايكادان يجتمعان ، فأما قوله :

{١٠٢٥} {أ}[١] يا أَبْتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَادُمْتَ عَائِشَا [٢]

فضرورة عند البصريين ، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ، كقراءة أبي جعفر[٣] : ﴿ ياحَسْرَتَايْ ﴾ [٤] ، وأسهل منه :

{١٠٢٦} * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا * [٥]

لذهاب صورة المعوض منه ، وهو الياء .

وزعم المصنف [٦] ، أن الألف في « يَا أَبَتَا » هي التي يوصل بها آخر المنادى البعيد ،

---

(١) في المخطوطتين : ياأبتي ، ولايتزن البيت إلا بالهمزة وهي مثبتة في المراجع .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من سبه .

والشاهد فيه قوله : (أيا أبتي) حيث جمع بين العوض والمعوض منه ، أي أنه جمع بين التاء والياء التي هي عوض عنها ، وذلك ضرورة عند البصريين ، الأشموني : ٣ / ١٥٨ - المساعد ٣ / ٥٢٢ - التصريح ١٧٨/٢ .

(٣) المحتسب ٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٤) سورة الزمر آية : ٥٦ .

(٥) رجز لرؤبة .

والشاهد فيه قوله : (يا أبتا) حيث جمع بين التاء والألف المقلوبة عن ياء المتكلم وهذا عند الشارح أسهل من الجمع بينهما مع بقائها ياء .

وصدره : تقول بنتي قد أنا أنساكا .

ظ : ملحقات ديوانه : ١٨١ ، والكتاب ٢ / ٣٧٥ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، والإنصاف ١ / ٢٢٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، والأشموني ١ / ٢٦٧ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٢٧ .

والمستغاث، والمندوب ، وأنها ليست بدلاً من اليـاء / ، والأول قول ابن جني [١] ، واختلف في /٩١/ قولـه:

{١٠٢٧} تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّارَأَتْنِي شَاحِباً كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاتِ غَرِيْبُ [٢]

فقيل : أراد : يَا أَبَتِ ، ثم أشبع ، وقيل : أراد : يا أَبَتَا ، ثم قلب ، وقيل : أراد : يَا أَبَا عَلَى لغة القصر ، ثم قدر لحاق الياء ، وأبدل منها التاء ، واختاره المصنف [٣] .

(وكسرها) ، أي : التاء ، (أكثر من فتحها) ، وبهما قرى في السبعة [٤] .

وأجاز الفراء [٥] الضم ، ومنعه الزجاج [٦] ، وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع : «يَاأُمَّهُ»[٧] ، بالضم .

(وجعلها) ، أي : التاء ، (هاء في الخط والوقف جائز) ، وقرئ بالوجهين في السبعة ، وقف ابن كثير [٨] ، في قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ لاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾ [٩] ، بالهاء ، ووقف نافع ،

---

(١) المحتسب ٢ / ٢٣٨ .

(٢) من الطويل ، لأبي الحدرجان .
والشاهد فيه : وضحه الشارح .
ظ : العيني ٤ / ٢٥٣ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٧ ، الدرر ٢ / ٢١٥ ، النوادر ٥٧٥ ، التصريح ٢ / ١٧٨ ، الهمع ٥ / ٣٤٢ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٧ .

(٤) قرأ ابن عامر وحده بفتح التاء في جميع القرآن وكسر الباقين التاء ، وابن كثير يقف على الهاء ، وكذلك ابن عامر فيما أنهما والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون ، السبعة / ٣٤٤ . يوسف : ٤ .

(٥) التصريح ٢ / ١٧٨ .

(٦) الأشموني ٣ / ١٥٨ .

(٧) الكتاب ٢ / ٢١١ .

(٨) البحر ٥ / ٢٧٩ .

(٩) سورة مريم آية : ٤٤ .

والأخوان بالتاء ، قيل : ومذهب جمهور البصريين [١] ، أن الوقف بالهاء ، ووقف أبو عمرو بالتاء ، وهو رأس البصريين ، ومذهب الفراء بالتاء [٢] ، حجة البصريين ، أنها تشبه تاء « صَيَاقِلَةٍ » ، لأنها عوض من الهاء ، وحجة الفراء ، أنها عوض من حرف لا يتغير ، ورسمت في المصحف بالتاء ، وفهم من قوله : (جائز) ، أن الأكثر الوقف بالتاء [٣] ، وهو قراءة غير ابني عامر وكثير ، وكتبها بالتاء ، وهو كذلك .

« فَصْـــلٌ »

[الكناية عن المنادى]

يقال للمنادى غير المصرح باسمه) ، علماً كان أو غيره ، (في التذكير : « ياهَنُ ») للمفرد المذكر ، (و « ياهَنَانِ ») لمثنى المذكر (و « ياهَنُونَ ») ، لجمع الذكور ، (وفي التأنيث : «ياهَنْتُ»)، للمفرد المؤنث ، (و « يَاهَنْتَانِ ») ، لمثنى المؤنث ، (و « يَاهَنَاتُ ») ، لجمع الإناث ، و « هَنْتُ » بسكون النون ، وفتحها ، وتاؤها للإلحاق ، وتشعر بالتأنيث ، كتاء « أُخْتٍ ، وَبِنْتٍ » ، وأصل : «هَنُ» : « هَنَوٌ » ، بدليل « هُنَوَاتٍ » ، فحذفت لامه ؛ وسبق في العلم أنه كناية عن اسم جنس غير علم ، وقال ابن عصفور : « هُوَ كِنَايَة عن نكرة [٤] من يعقل ، وقد يكنى به عن معرفة من يعقل .

(وقد يلي أواخرهن مايلي آخر المندوب) ، من ألف ، وهاء سكت ، وتغير ضمة « هَنُ » وَ «هَنْتُ » فتحة . لا كسرة نون التثنية ، بل تقلب الألف لها ياء ، ولا ضمة الجمع المؤنث ، بل تقلب

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٣ / ٣١٨ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٢ .

(٣) ظ : حاشية (٤) ص ( )

(٤) الشرح الكبير ٢ / ١٠٥ .

الألف لها واوا ، فتقول : « يَاهَنَاهْ » وَ « ياهنانِيه »[١] ، و « يَاهَنُونَاهُ » و « يَاهَنْتَاهُ » و « يَاهَنْتَانِيهْ » و «يَاهَنَاتُوهْ » ، حكى ذلك / ، أبو حاتم [٢] عن العرب . /٩٢/

(ومِنْهُ : « يَاهَنَهِ » ، بالكسر) ، لالتقاء الساكنين ، (والضم ، (والضم) ، تشبيها بهاء الضمير ، قال امرؤ القيس :

{١٠٢٧} وَقَدْرَ[٣] ابْنِي قَوْلُهَا : يَاهَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرّ [٤]

والرواية بالضم ، ويقاس عليها الكسر .

واختلف في مادة « هَنَاهْ » ، على قولين ، أحدهما : هَن و ثم قال المصنف [٥] تبعاً لابن عصفور ، تبعاً للفراء [٦] ، اللام محذوفة ، والألف ؛ لبعد المنادى ، والهاء للسكت ،ويؤيده ثبوت كسر الهاء للساكنين ، ولا ذلك ثبوتها وصلاً ؛ لأن هاء السكت لاتثبت في الدرج ، وقال أكثر البصريين ، الهاء الأخيرة بدل من الواو ، وإلى نفي هذا أشار بقوله : (وليست الهاء بدلاً من اللام) التي هي الواو ، (خلافاً لأكثر البصريين) ، ورد بوجهين ، أحدهما : أن الهاء لايعرف أنها تبدل من الواو ، وبأنه كان يجب حينئذ الضم ، وقال ابن جني : « الهاء بدل من همزة ، والهمزة بدل من

---

(١) في « ب » : ياهنيه - تحريف فالمنى هنانِ تضاف له [يه] في الندبة .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠٨ .

(٣) في « ب » : تقول وقد رابني . سهو من الناسخ .

(٤) من المتقارب .

والشاهد : وضحه الشارح .

ظ : الديوان : ١١٢ سر صناعة الإعراب ١ / ٦٦ ، المساعد ٢ / ٥٢٣ .

(٥) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٨ .

(٦) الارتشاف ٣ / ١٣٨ .

الواو [١] ، ويرده الثاني .

وقال بعضهم : « اللام محذوفة ، والألف ، والهاء زائتان في نفس البناء ، كزيادة الألف ، في « أَحْمَرَ » ، فوزنها : « فعلاهٌ » [٢] .

الثاني من القولين : « هَـ نَ هَـ » ، فهو من باب « سلس » ، والهاء أصلية ، قاله أبو زيد [٣] ، ويرده الثاني أيضاً من الوجهين السابقين ، وماقيل ترد هذه الأقوال ، بأنه كان يلزم أن تثبت الألف والهاء في التثنية والجمع ، وذلك لم يسمع ، أجيب عنه بأنهم استغنوا بفروع هن » عن فروع غيره ، كما استغنو بتثنية « سِيٌ » عن تثنية « سَوَاءٍ » .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٦٦ .

(٢) فعلاه - بحسب الأصل قبل الحذف فهي هـ ن و ف ع ل + اه فعلاه
وهي كذلك على رأي ابن مالك - فعاه - فعلاه والفرق أن (اه) عنده ليس من أصل البناء .
وعند أكثر البصريين هي فعال .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٣٨ .

(٤٩) بابُ الاستغاثة . والتعجب الشبيه بها

[التسمية]

أي : بالاستغاثة ، لأن الاستغاثة لطلب النصر والعون ،ورؤية الأمر العظيم المتعجب منه يتضمن بإبعاده طلب الشخص من يرى ذلك، فكأنه استغاث عند رؤية ذلك العظيم بما هو من جنسه ليحضر ، والجامع بينهما النداء ، فالاستغاثه نداء المستنصر المُسْتَنْصَرِ ، والمستعين المُستعانَ به [١] .

والتعجب نداء جنس المتعجب منه ، وحكمهما أنه :

[حركة اللام في الاستغاثة والتعجب]

(إن استغيث المنادى ، أو تعجب منه جر باللام مفتوحة) ، إن لم يكن ياء متكلم ، ولا معطوفاً لم تعد معه « يا » ، (بما يجر) به (في غير النداء) ، من كسرة ظاهرة ، نحو : يَاللَّهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ » و « يا لَلْمَاءِ » / ، أو مقدرة ، نحو : « يَا لَلْقَاضِي » و « يَا لِلدَّوَاهِي » ، أو حكمية ، /٩٣/
نحو : « يَا لَحَذَامِ » ، أو فتحة ، نحو : « يَا لأَحْمَدَ » و « يَا لَبُرْثُنَ » اسم قبيلة ، أو « ياء » ، نحو : «يَالَلزَّيْدَيْنِ » أوَ « يَا لَلزَّيْدِينَ » وَ « يا لَلعَشَّابِيْنَ » .

(وتكسر اللام مع المعطوف غير المعاد معه « يا ») ، كقوله :

{١٠٢٨} يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعْيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلْشُّبَّانِ لِلعَجَبِ [٢]

---

(١) هذا التعريف ، ذكره ابن مالك نصاً في شرحه على التسهيل ٣ / ٤٠٩ ، ونقله ابن عقيل ، أما المرادي فعرفه بقوله : « هو نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقه » ، شرحه على الألفية ٤ / ١٢ .

(٢) من البسيط ولم أعثر على من نسبه ، المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، الأصول ١ / ٣٥٣ ، الشرح الكبير ٢ / ١١٠ ، الخزانة ٢/ ١٥٤ ، العيني ٤/ ٢٥٧ ، الهمع ٣/ ٧٢ ، ويُروى : « من عجب » « عجب » وهي التي في ب . والشاهد فيه قوله : (يا للكهول وللشبان) حيث فتحت اللام في قوله (للكهول) وكسرت في قوله (للشبان) لأنه معطوف غير معاد معه (يا) .

وتقع مع المعطوف المعاد معه « يا » ، كقوله :

{١٠٢٩} يَـالَعَطَّافِنَا وَيَـالَرِيَـاحِ وَأَبِي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ (١)

(وَ) تكسر اللام أيضاً ، (مع المستغاث من أجله) ؛ إلا أن يكون ضميراً غير الياء ، نحو :

{١٠٣٠} ... ... يالَقومي لِفُرقَـةِ الأحبـابِ (٢)

فإن كان المستغاث من أجله ضميراً لغير المتكلم ، فتحت اللام ، نحو : « يَالَزَيْدٍ لَك » .

(وقد يجر) المستغاث من أجله ، (بـ « مِنْ ») ، التعليلية ، كقوله :

{١٠٣١} يَالَلرِّجَالِ ذَوِيْ الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لاَيَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِى لَهُمْ دِينَا (٣)

ومثله في التعجب ، ما أنشده المصنف (٤) :

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر عى من نسبه ، ظ الكتاب ٢ / ٢١٧ ، العيني ٤ / ٢٦٨ ، الهمع ٣ / ٧٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٠ .

وموطن الشاهد قوله : (يالعطافنا ويالرياح) حيث فتحت اللام مع الثاني أيضاً ، لأنه معطوف معاد معه (ياء) .

(٢) لم يعرف قائله ، ولا تتمته .

الكتاب ٢ / ٢١٩ ، الهمع ٣ / ٧٣ ، والدرر ١ / ١٥٦ .

والشاهد فيه قوله : (يالقومي لِفرقة) حيث كسرت اللام الثانية ؛ لأنها لام المستغاث له .

ويقول سيبويه في هذا الشاهد : « كسروها ؛ لأن الاسم الذي بعدها غير منادىً ، فصار بمنزلته إذا قلت هذا لزيد » .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١١ ، العيني ٤ / ٢٧٠ ، الأشموني ٣ / ١٢٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٠ ، الهمع ٣ / ٧٣ .

والشاهد في قوله : (من نفر) حيث جر المستغاث له بـ « من » التعليلية .

(٤) من الطويل ، لفرّار الأسدي ، الكتاب ٢ / ٢١٧ ، ابن يعيش ١ / ١٣١ ، الشرح الكبير ٢ / ١١٠ ، الأصول ١ / ٣٥٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٠ ، والشاهد كسابقه إلا أنه في التعجب .

{١٠٣٢} لَخُطَّابُ لَيْلَى يَالَبُرْثُنَ مِنْكُمُ أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ المَقَانِبِ (١)

ومن ظنه من الاستغاثة فق وهم ، وَ « بُرْثُنُ » ، اسم قبيلة ، فلذلك خفضه بالفتحة .

الحذف في الاستغاثة

(وَ) قد يستغنى عنه) ؛ أي : عن المستغاث من أجله ،(إن علم سبب الاستغاثة) ، كقول عمر رضي الله عنه حين طعنه فيروز - قاتله الله - : « يَا لِلَّهِ وَ لِلْمُسْلِمِيْنَ » (٢) ، وقول عدي بن زيد:

{١٠٣٣} فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالمَوْتِ يَا لَلنَاسِ عَارُ (٣)

(وقد يحذف المستغاث فيلي « يا » المستغاث من أجله) ، ولامه باقية على حالها من الكسر، كقوله :

{١٠٣٤} يَالأُنَاسٍ أَبَوْا إِلاَّ مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانِ (٤)

---

(١) وفي ب : المناقب تحريف .

(٢) شرح ابن مالك ٣ / ٤٠٩ ، وفيه ياالله للمسلمين ، ، ولا استغناء في ذلك .

(٣) من الوافر ، شرح التسهيل لابن ملك ٣ / ٤١١ ، الهمع ٣ / ٧٣ ، المساعد ٢ / ٥٢٨ .
والشاهد قوله : (ياللناس) حيث اقتصر على المستغاث به واستغنى عن المستغاث من أجله أي : ياللناس لي أو عن يموت أو نحو هذا .

(٤) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١١ ، الأشموني ٣ / ١٦٧ ، الهمع ٣ / ٧٤ ، العيني ٤ / ٢٧١ ، المساعد ٢ / ٥٢٩ ، السلسيلي ٢ / ٨١٦ .
المثابرة : المواظبة . التوغُّل : التعمق في الدخول في الشيء . والبغي : الظلم .
والشاهد في قوله : (لأناس) فإنه مستغاث به اتصل بـ (يا) مجروراً باللام المكسورة ، وحذف منه المستغاث ، والتقدير : (يالقومي لأناس) .

والأصل : يالَقَوْمِي لأُنَاسٍ .

[نداء المتعجب منه]

(وإن ولى « يَا » اسم لاينادى إلا مجازاً) ؛ نحو : « يَالَلْعَجَبِ » ، و « يَالَلْمَاءِ » ، و «يَالَلدَّوَاهِي » ، (جاز فتح اللام باعتبار استغاثته ، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ، وكون المستغاث محذوفاً) ، فإن فتحت اللام ، وقلت : « يَالَلْعَجَبِ » ، فهو مستغاث به ، والمستغاث من أجله محذوف تقديره : يَالَلْعَجَبِ لِهذا ، وإن كسرتها ، فهو مستغاث من أجله ، والمستغاث به محذوف تقديره : يَالَقَوْمِي لِلْعَجَبِ ، وقس الباقي .

[اتحاد المستغاث به وله]

(وربما كان المستغاث مستغاثاً من أجله تقريعاً / ، أو تهديداً) ، نحو : « يَالَزَيْدٍ لِزَيْدٍ »، أي /٩٤/ يَازَيْدُ أَدْعُوكَ لِتُنْصِفَ مِنْ نَفْسِكَ ، قاله المصنف ، وأنشد عليه قوله :

{١٠٣٥} يَالَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً يَالَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ [1]

وجه قوله :أَنْشِرُوا لِي كُلَيْباً » ، مع علمه بعجزهم ، أنه أمر تعجيز ، فكأنه قال : لاَيَصْرِفُنِي عَنْ قِتَالِكُمْ إِلاَّ أَنْ تُنْشِرُوا لِي ، ولَسْتُمْ لِذَلِكَ بِفَاعِلِينَ ، ووجه الاستغاثة بهم لأجلهم ، أنه كالقائل : إنه يستجيش عليهم كل أحد ، حتى إنه يَسْتَجِيشُهُمْ أَنْفُسَهُمْ لِقِتَالِ أَنْفُسِهِمْ ، فلو كان تاركاً لأحد لايستجيشه عليهم لتركهم من ذلك .

---

(١) من المديد ، للمهلهل ، الكتاب ٢ / ٢١٥ ، الخصائص ٣ / ٢٢٩ ، الخزانة ٢ / ١٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٢ ، المساعد ٢ / ٥٢٩ ، السلسيلي ٢ / ٨١٧ .

والشاهد وضحه الشارح .

[حقيقة لام الاستغاثة]

(وليست لام الاستغاثة بعض « آل » خلافاً للكوفيين) ،على حذف مضاف في الأصل خلافاً لبعض الكوفيين ، وهو الفراء [١] ، زعم أن أصل « يَالَزَيْدٍ » : يَا آلَ زَيْدٍ ، فحذف الفاء والعين ، مستدلاً بالاقتصار عليها في قوله :

{١٠٣٦} فَخَيْرٌ نَحْنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُم إِذَا الدّاعِي المُثَوِّبُ قالَ : يالاَ [٢]

ولو كانت حرف جر لما جاز الاقتصار عليها ، لأن حرف الجر لايسد عن المجرور ، بخلاف العكس ، وإذا انتفى أن يكون حرف جر ، ثبت كونها بعض كلمة ، ورد ، بأن الأصل : يَاقَوْمِ لاَفِرَاراً ولاَ مَهْرَبَ ، فحذف المنادى ، مثل : « يَالَيْتَ قَوْمِيْ » ، أَوْ « يا » للتنبيه المحض الذي لا نداء معه ، وحذف اسم « لا » كما قالوا : « لاَ عَلَيْكَ » .

فإن قيل : قد ثبت حذف كل من الاسم وحده ، والخبر وحده ، فأما حذفهما معاً فليس بالسهل ؛ لأنه حذف جميع الجملة بأسرها ، أجيب ، إِنَّا لَمْ نَدَّع اقتياسه ، بل خرجنا عليه شيئاً شاذاً قد سمع ، وإن كان إنما سمع متفرقاً ، وقد ثبت حذف الجملة بأسرها بعد « لاَ » ، في قولهم : «إِفْعَلْ هَذَا ، إِمَّا لاَ » ، أي : إن كنت لاتفعل غيره .

[الألف المعاقبة للام الاستغاثة]

(وتعاقبها) ، أي اللام ، (ألف ، كـ « ألف المندوب) [٣] ، فتدخل على المستغاث ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ١ / ١٣٤ ، المغني ١ / ٢٤١ .

(٢) من الوافر ، لزهير بن مسعود الضبي ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٢ ، الخزانة ٢ / ٦ ، الخصائص ١/ ٢٧٦ ، النوادر ص ١٨٥ ، المغني ١ / ٢٤١ .
وموطن الشاهد موضح في النص .

(٣) في المساعد « الندبه » .

كقوله:

{١٠٣٧} يَايَزِيْدَ الآمِلِ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنَيْ بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ (١)

والمتعجب منه ، كقول الأعشى :

{١٠٣٨} حَتَّى يَقُولَ النَاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَبَا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ (٢)

وتلحقها في الوقف هاء السكت ، نحو : « واعَجَبَاهْ » ، ولايجمع بين الألف واللام ، فلا يقال: « يَالَعَجَبَا » .

(وربما استغنى عنها) ، أي عن الألف والمعاقبة للام (فِي) الاستغاثة وَ(التعجب) ، تقول فيهما: « يَازَيْدُ ، وَيَاعَجَبُ » ، كصورة النداء المطلق ، ولا تجيءُ مع(٣) المستغاث ، والمتعجب إلا ، «يا» خاصة .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ المغني ١ / ٢٦٢ ، والتصريح ٢ / ١٨١ ، والأشموني ٣/ ١٦٦.

والشاهد فيه (يايزيد) ، حيث عاقبت الألف في آخره اللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به ، واللام في قوله : (لآمل) مكسورة ؛ لأنه المستغاث من أجله .

(٢) من السريع ، ديوان الأعشى - ميمون - ص ٩٢ .

وينظر الخصائص ٣ / ٣٢٥ ، المساعد ٢ / ٥٣٢ ، السلسيلي ٢ / ٨١٧ .

والشاهد قوله : (ياعجبا) وهو كالبيت السابق إلا في التعجب .

(٣) في « ب » : تجمه - تحريف .

(٥٠) بابُ النُّدبَة

يقال : ندب الميِّتَ ، أي : بكى عليه [١] ، وعدد محاسنه ، يندبه ندباً ، والاسم الندبة ،بضم النون .

[الحـــــد]

(المندوب) اصطلاحاً : (هو المذكور بعد « يا » / ، أو « وَا » ، تفجعاً لفقده حقيقة) ، كقول /٩٥/ جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

{١٠٣٩} نَعَى النُّعَـاةُ أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ لَنَـــا ... يَاخَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتِ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا [٢]

فَـالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ ... تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَـرَا

حُمِّلْتَ أَمْـراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْـتَ فِينَـا بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمَـرَا

(أو حكماً) ، وهو تنزيل الموجود منزلة المفقود ، كقول عمر رضي الله عنه ، وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوماً من العرب : « وَاعُمْرَاه وَاعُمْرَاهُ » [٣] .

(أو توجعاً لكونه محل ألم) ، كقول قيس العامري :

---

(١) اللسان مادة (ن د ب) .

(٢) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (ياعمرا) حيث جاء المتفجع عليه بعد « يا » .

ظ : ديوانه ٢ / ٧٣٦ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤١٣ ، العيني ٤ / ٢٢٩ ، المغني ١ / ٤١١ ، والمساعد ٢/ ٥٣٤ ، وفيه وفي السلسيلي وفي الديوان : وقمت فيه .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٤١٣ .

{١٠٤٠} فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَالَهُنَّ فَنَاءُ (١)

(أو سببه) كقول القائل : « وَامُصِيْبَتَاهْ » ، لأن المصيبة سبب الألم الذي حصل له ، قال ابن قيس الرقيات :

{١٠٤١} تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمى وَارَزِيَّتِيَهْ (٢)

[شروط المندوب]

(ولايكون) المندوب (اسم جنس مفرداً) ، خلافاً للرياشي (٣) ، محتجاً بالحديث : «وَاجَبَلاَه» (٤) ، وهو محمول على تقدير صحته على الندور .

(ولا ضميراً) ، فلا يجوز : « وَاأَنْتَاه » .

(ولا اسم إشارة) ، فلا يجوز : « وَاهَذَاهْ » .

(ولاموصولاً بصلة لاتعنيه) ، لعدم شهرتها ، فلا يجوز : « وَامَنْ قَامَاه » ، بخلاف من اشتهرت صلته ، فإنه يجوز عند الكوفيين(٥) ، نحو : « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه » فإنه في قوة قولك :

---

(١) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (فواكبدا) حيث جاءت الندبة للتوجع من ألم .
ظ : شرح ابن مالك ٣ / ٤١٣ ، الأشموني ٣ / ١٢٧ ، والمساعد ٢/ ٥٣٤ ، الارتشاف ٣ / ١٤٣ .

(٢) من مجزوء الكامل .
والشاهد فيه قوله : (وارزيته) حيث جاءت الندبة توجعاً والمندوب سبب من أسباب ألم النادب .
ظ : الكتاب ٢ / ٢٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٤ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٧ ، الارتشاف ٣/ ١٤٣ ، الحجة ١ / ١٥٨ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٤٣ ، الهمع ٣ / ٦٧ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٧ .

(٥) التصريح ٢ / ١٨٢ .

«وَاعَبْدَ المُطَّلِبَاه » ، فنزل منزلة العلم[١] ، ومثله : « وَامَنْ قَتَلَهُ ابْنُ مُلْجَمَاهْ » ، فإنه في قوة قولك : «وَاعَلِيَّاه » ، وملجم ، اسم مفعول ، من الجم .

ومنع البصريين [٢] ، ندبة الموصول مطلقاً ، وحملوا ماجاء من ذلك على الشذوذ ، ولو قال المصنف بدل قوله : لاتُعيِّنُه ، قوله [٣] : « غير مشهورة لكان أولى ، لأن الشهرة أخص [٤] من التعيين، ولأن في كل صلة تعين الموصول ، وإلا لما صح أن تكون صلة .

[المندوب كالمنادى]

(وَ) المندوب (يساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام) ، فيكون علماً مفرداً / ، أو /٩٦/ مضافاً ، أو منقولاً عن جملة ، واسم جنس مضافاً ، أو موصولاً بغير « ال معيناً بصلة مشهورة ، (والأحكام) ، فيضم في الإفراد والتعريف ، وينصب في غيره ، وإن دعت الضرورة إلى تنوين المفرد المعرفة جاز مع الضم ، ومع النصب ، وبه روى قوله :

{١٠٤٢} وَافَقْعَساً وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ أَإِبلي يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ [٥]

ولو [٦] ، قيل فيه : وَافَقْعَسٌ بالضم والتنوين لم يمتنع ، هكذا استشهد به البصريون[٧] ، على

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٢٨ : « وزعم - الخليل - أنه لايستقبح وامن حفَر زمزماهْ ؛ لأنّ هذا معروف بعينه وكأنّ التبيين في الندبة عذرٌ للتفجع . . . . ولو قلت هذا لقلت وامَنْ لايعنيني أمرٌ هوهْ فإذا كان ذا تُرك لأنه يُعذَر على أن يُتفجَّع عليه ، فهو لأعذر بأن يتفجّع ويُبهِم ، كما لايُعذَر على أن يتفجع على من لايعنيه أمره » .

(٢) التصريح ٢ / ١٨٢ .

(٣) هكذا في المخطوتين ولو استغنى عن « قوله » لكان أحسن .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) رجز ، لرجل من بني أسد ، المقرب ١ / ١٨٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٤ ، المساعد ٢/ ٥٣٦، العيني ٤ / ١٧٢ ، الأشموني ٣ / ١٦٨ ، الهمع ٣ / ٣٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٥ .
والشاهد وضحه الشارح .

(٦) في ب ، ج : وقد قيل ، ولايستقيم .

(٧) المساعد ٢ / ٥٣٦ .

أنه تنوين ضرورة ، وذهب الكسائي [١] ، والفراء [١] ، وابن الأنباري [٢] ، إلى أن العرب تعوض من علامة الندبة تنويناً في الوصل ، فيقولون : « وَازَيْداً وَاعَمْراً » ، تشبيهاً بالمنصوب إذا وقف عليه لم ينون ، وإذا وصل نون ، واستشهد الكسائي ، بـ * وَافَقْعَساً * البيت [٣] .

وفقْعَسٌ : أبو قبيلة من بني أسدٍ ، وكروسٌ : بتشديد الواو : اسم رجل .

[تعيين " وا " في الندبة]

(ويتعين) في المندوب (إيلاؤه « وَا عند خوف اللبس) ، نحو : « وَازَيْدُ » في ندبة من مات، وبحضرتك من اسمه زيدٌ ، فلو قلت : « يازَيْدُ » وقع اللبس ، ولاينتفي اللبس بإيلاء الألف الزائدة ، نحو : « يَازَيْدَا » ؛ لأن الألف قد تلي آخر المنادى البعيد على الصحيح ، خلافاً لسيبويه[٤].

[لحاق ألف آخر المندوب ومايتبعه من تغير]

(ويلحق جوازاً آخر ماتم به ألفٌ) فاعل يلحق ، وإلحاقها غالب في المفرد وغيره ، فتقول : «وَازَيْدَا » ، « وَاغُلَامَ زَيْدَا » و « وَاطَالِعاً جَبَلا » « واثَلاثَةً وَثَلاثِينَا » ، « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَا » «وامَعْدِي كَرِبَا » ، « وَاسِيبَوَيْهَا ، واتَأَبَّطَ شَرّا » ، خلافاً للشلوبين [٥] ، في هذه معللاً بأن الندبة تفسد الحكاية وتغيرها ، وظاهر كلام سيبويه على الجواز [٤] ، وهذه الألف ، (يفتح لها متلوها)

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٤٥ ، والشرح الكبير ٢ / ١٣٠ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٤٥ .

(٣) رقم ٩٨٩ .

(٤) قال سيبويه ٢ / ٢٣١ : « فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ أن الندبة كأنهم يترغون فيها وان شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء ٢ / ٢٢٠ .
وقال الأخفش : « إن لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال ، وإنما تتكلم بها النساء مع أن النساء يقلن : يازيداه ، ويازيدُ » . ظ : الشرح الكبير ٢ / ١٢٧ .

(٥) المساعد ٢ / ٥٣٦ .

حال كونه (متحركاً) ، بضم ، نحو : « وَازَيْدَا » ، أو كسر إعرابي ، نحو : وَاغُلَامَ الرَّجُلاَ » ، أو بنائي ، نحو : « واحَذَامَا » ، فإن كان مفتوحاً أبقى على فتحه ، نحو : « واغُلَامَ أَحْمَدَا » ، « واأَمِيْرَ المُؤْمِنِينَا » / ، و « وَاغُلَامِيا » ، ولا يقال غيرت الفتحة فتحة أخرى ، لأن الفتحة هنا ليست بمعنى ، / ٩٧ / بخلافها في ثاني المصغر ، (ويحذف) متلو ألف الندبة ، (إن كان ألفاً) ، لالتقاء الساكنين ، نحو : « وَامُوسَاه » ، وخصت الأولى بالحذف ، لأنها لاتفيد معنى ، بخلاف الثانية ، (أو تنوياً) ، نحو : «وَاغُلَامَ زَيْدَا » ، (أو ياء ساكنة مضافاً إليها المندوب) ، نحو : « واغُلَامَا » ، يريد : واغُلامِي ، في لغة من أسكن الياء ، وهو قول المبرد [١] ، ولعله بناه على أن أصلها السكون عنده ، فإن قيل : «واغُلاَمَاه » يوهم أنه لا إضافة فيه ، أجيب : بأنه لو كان كذلك كان اسم جنس مفرداً ، وهو لايندب أصلاً ، والعلة في حذف التنوين ، والياء الساكنة ، ماتقدم في حذف الألف .

(وقد تفتح) الياء الساكنة المضاف إليها المندوب ، فيقال : « وَغُلامِيَا » ، وهو قول سيبويه[٢]، ولعله بناه على أن أصلها الفتح عنده ، وهذا الفتح واجب عند سيبويه في لغة من سكن الياء ، وأما من قال : « يَاغُلَامِيَ » بفتح الياء ، فيقول : « يَاغُلَامِيَا » اتفاقاً .

[ماتلحقه الألف غير المندوب]

(وقد تلحق ألف) ، وفي بعض النسخ « ألف الندبة » [٣] ، وهي أوضح ، (نعت المندوب)، نحو : « وَازَيْدُ الظَّرِيفَا » ، وهو مذهب يونس [٤] ، والفراء ، وغيره من الكوفيين ، وذهب سيبويه [٥] والخليل ، وعامة البصريين إلى المنع .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٧٠ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٢٢١ : « ومن قال : ياغلامي ، وقرأ ياعبادي قال : وازيديَا ، إذا أضاف » .

(٣) في السلسيلي : يلحق .

(٤) في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٢٦

واحتج المجيز بقول بعض العرب : « وَاجُمْجُمَتَّي الشَّامِيَّتَيْنَاه » ، زعموا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب ، وقيل : هذا من تمثيل يونس [١] ، وقال أبو البقاء ، وابن عصفور إنه مسموع عن العرب ، واحتج المانع ، بأن النعت منفصل من المنعوت [٢] ، فهو بصدد أن يذكر وألا يذكر ، (وَ) يلحق ألف الندبة ، (الاسم المجرور بإضافة نعته) ، أي : نعت المنعوت المندوب ، فينزل المضاف إلى النعت منزلة المضاف إلى المنعوت ، نحو : قوله :

{١٠٤٣} أَلاَ يَـا عَمْـرُو عَمْـرَاه وَعَمْـرُو بْنُ الزُّبَيْـرَاه [٣]

فلحقت عمراه ، وهو توكيد لفظي لمندوب ، و « الذُّبَيْرَاه » ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، والنعت كالمضاف إليه ، فلحقاقها نعت المندوب أولى ، وكان حق هذا العطف أن يمتنع ، لأن « عَمْـرو » المعطوف هو « عَمْرو » الأول المعطوف / عليه لأن الشيء / ٩٨ / لايعطف على نفسه إذا اتحد اللفظ ، ولكنه لما أن وصف بابن الزبير ، وكانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، لاسيما هذه الصفة الخاصة ، صار المجموع كأنه المعطوف ، والمجموع مغاير للأول، وقال آخر :

{١٠٤٤} يـا أسعـدَ بـنَ سَعَداه كم من فتى باك عليك أُوَّاه [٥]

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، وانظر الإنصاف ١ / ٣٦٤ مسألة (٥٢) .

(٢) وذلك قولك : وازيدُ الظريفُ والظريفَ . زعم الخليل رحمه الله أنه مَنَعه من أن يقول الظريفاهْ أن الظريف ليس بمنادى » ، انظر الكتاب ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) من الهزج ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ : الشرح الكبير ٢ / ١٢٩ ، شرح ابن مالك ٣ / ٤١٦ ، العيني ٤ / ٢٧٣ ، المساعد ٢ / ٥٣٨ .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٦ ، الارتشاف ٣ / ١٤٤ ، وهو شرح التسهيل لابن مالك : كم قائل . . . . كل امرئ باك . .

(ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس) ، قال : لم يلحق المضاف إليه إلا لكونه مع المضاف كالشيء الواحد ، والنعت والمنعوت كذلك وفرق سيبويه [١] ، بأن المضاف إليه من تمام الأول ، وهو بمنزلة التنوين ، وإذا ثبت السماع وكثر ، فالوجه القياس .

وذكر ابن الخباز في « النهاية » [٢] : « أنه لاخلاف في جواز لحاق ألف الندبة آخر الصفة إذا كانت « ابْناً » بين علمي ، نحو : « وازَيْدُ بْنُ عَمْرَاه » وجعل منه البيت .

وأما البدل ، والبيان ، والتوكيد ، فقال في النهاية : « قياس قول سيبويه ، والخليل ألا تلحق التوكيد والبيان ، قال : « وعِنْدِي أَنَّهَا لتَلْحَقُ البدل ؛ لأنه قائم مقام المبدل منه ، فتقول : « وَاغُلاَمَنَا زَيْدَاه » ، وكذلك العطف النسقي ، فتقول : « وَازَيْدُ وَاعَمْرَاه » .

(وقد تلحق) ألف (منادى) بعيداً حقيقة ، أو حكماً ، (غير مندوب ، ولامستغاث) ، ولامتعجب منه ، كقول امرأة عمر بن أبي ربيعة له :

« نَظَرْتُ إِلَى كعبِي فَرَأَيْتُ مِلْءُ العَيْنِ وَأُمْنِيةَ المُتَمَني فَصِحْتُ : وَاعُمَرَاه[٣] فقال لها عُمَرُ : وَالَبَيْكَاه » ، الشاهد في قولها ، لا في قوله ، لإنه كان وقت النداء غائباً ، وأما قوله : « وَالَبَيْكَاهُ ، فإنما قصد به مقابلة قولها ومحاكاته ،(خلافاً لسيبويه) ، في منعه ذلك ، وما حكى عن إمرأة [ابن أبي] [٤] ربيعة لادليل فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون من المندوب المفقود حكماً .

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٤٤ ، والتصريح ٢ / ١٨٢ ، وفيه نص ابن الخباز بلفظه تقريباً .

(٣) المساعد ٢ / ٥٣٩ والواضح من سياق الخبر فيه ومن أصله في شرح ابن مالك ٣ / ٤١٥ ، وفي أمالي القالي ٢ / ٤٩ أنه ليس لامرأة عمر بل لأمرأة شبب بها وكنى عنها بهند .

(٤) زيادة لصحة المعني ، ساقطة من المخطوتين .

[تلى ألف الندبة هاء غالبا]

(وَ) الألف (يليها في الغالب) ، حال كونها (سالمة) ، من القلب (ومنقلبة ها واواً ، أو ياءً مما يجانس الحركة التي قبلها ، على ما سيأتي - ، (هاء) ، فاعل « يليها » ، (ساكنة تحذف وصلاً)، تقول: « وَازَيْدَاه » ، فإن وصلت المندوب بشيء بعده ، قلت : « وَازَيْدَا مَاكَانَ أَحْسَنَكَ » ، بحذف الهاء ، ومن غير الغالب حذفها في الوقف .

(وربما ثبتت) في الوصل (مكسورة) ، على أصل التقاء الساكنين ، (أو مضمومة) ، تشبيهاً بهاء الضمير ، أجاز ذلك الفراء [١] ، بالوجهين ، وهو عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة .

[لاتدخل (اه) على ما آخره هاء]

(ويستغنى عنها) ، أي : عن الهاء ،(وعن الألف فيما آخره ألف وهاء) / ، فلا يقال في / ٩٩/ «عَبْدِ اللَّه » : « وَاعَبْدِ اللاَّهَاه » ، ولا في « جَهْجَاه » علماً : « وَاجَهْجَاهَاه » ؛ لأن القصد امتداد الصوت ، وهو حاصل ، فلا حاجة إلى تكلف شيء آخر ينشأ عنه الثقل بالتكرار ، قال أبو حيان : «ولم يستثن ذلك أصحابنا ، ومثلوا : « بِعَبْدِ اللّه » ، ومقتضى إطلاق النحويين الجواز » [٢] ، انتهى، يقال : جَهْجَهْتُ بِالسَّبُعِ ، أي : صحت به ليكف ، ويقال : تَجَهْجَهْ عَنِّي ، أي : انْتَهِ .

[لاتحذف ألف التأنيث الممدودة في الندبة]

(ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة) ، والألف التي قبلها عند البصريين [٣] ،

---

(١) المساعد ٢ / ٥٣٩ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٤٧ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ١٣٢ .

(خلافاً للكوفيين) ، قال ابن عصفور : « مَا آخِرُهُ همزة ، كما آخره حرف صحيح ، وزعم الكوفيون أن العرب تحذف همزة « حَمْرَاءَ ، ونحوه ، والألف التي قبلها فيصير حكمه حكم حُبْلَى » فكما تقول : « وَاحُبْلاَه » وتحذف الألف ، فكذلك تقول : « وَاحَمْرَاه » ؛ وذلك لأن الهمزة بين ألفين منكرة ؛ لأنهن أمثال ، وأنشدوا في ذلك قوله :

{١٠٤٥} سَادَ تَمِيماً جَمْعَاهْ مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَوْ أَبَاهْ [١]

يريد : ساد تميماً أجمعاء ، فحذف الألف والهمزة ، وألحق ألف الندبة ، وهذا عندنا مما حذف للضرورة » انتهى [٢] ، وينبغي أن يحتج للكوفيين ، بأن العرب حملت المقصور على الممدود في النسب ، فقالت في « حُبْلَى » : « حُبْلَوِيٌّ ، وَحُبْلاَوِيٌّ » ، حملاً على : « حَمْرَاوِيٌّ » ، فينبغي أن يحمل هنا الممدود على المقصور .

« فَصْـــلٌ »

[إبدال ألف الندبة ياء أو واوا]

(يبدل من ألف الندبة) شيءٌ (مجانس ما) (وليت من كسرة إضمار) ، فتقول في : « أَنْتِ » خطاباً للمؤنثة علماً ، « واأَنْتِبهْ » ، بإبدال ألف الندبة ياء مجانسة لكسرة ، خوف الالتباس بالمذكر في قولك : « وَاأَنْتَاهْ » ، (أو ياه) ، أي : ياء إضمار ، فتقول في : « قُومِي » أمراً للمخاطبة علماً : «واقُومِيهْ » بحذف ياء المخاطبة ، للساكنين ، وإبدال ألف لندبة ياءً ، لما مر .

(أو ضمته) ، أي : ضمت إضمار ،فتقول في : « غُلاَمَهُ » بضم الهاء : « وَاغُلاَمَهُوهْ »

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، الشرح الكبير ٢ / ١٣٣ .
والشاهد وضحه الشارح .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

،بإبدال ألف الندبة واواً ، لمجانسة الضمة قبلها خوف للالباس ، (أو « واوه ») ، فتقول في «قَامُوا» علماً : « وَاقَامُوهْ » بحذف واو الجماعة للساكنين / ، وإبدال ألف الندبة واواً ، لمجانسة الضمة قبلها / ١٠٠ / خوف الالتباس بالمثنى ، في قولك : « واقامَاه » [١] .

وعلة الإبدال في مسئلتي الكسرة ، والضمة الإلباس ،كما تقدم ، وفي مسئلتي الياء والواو ، انخرام الاسم بزوال أحد حروفه .

(وربما حمل أمن اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء) ، كقول عمر بن أبي ربيعة لامرأته : « وَالبَيْكَاهْ » ، حين قالت له : فَصِحْتُ واعُمَرَاهْ [٢] ، ولم يقل : « والبَيْكِيهْ » ، استغناء بالفتحة عن الكسرة ، وبالألف عن الياء ؛ هكذا استدل به المصنف [٣] ، واعترض بأن مثل هذه اللفظة النادرة لاتبنى عليها قاعدة ، وإنما جاز ذلك على لغة من جعل كاف الخطاب مفتوحة للمذكر ، والمؤنث .

(وقبلها) ، أي : ألف الندبة (ياء بعد نون اسم مثنى) ، مسمى به معرباً بالحروف ، (جائز) عند الكوفيين [٤] ، فيقولون : « وازَيْدَانِيهْ » بقلب الألف ياء ، و « وَازَيْدَانَاهْ » بفتح النون وسلامة الألف ، ويدل لهم : أن أباحاتم حكى ، أن العرب تقول في ندبة « هَنٍ » مثنى : « يَاهَنَانِيهْ » .

(خلافاً للبصريين) ، في التزامهم فتح النون ، فيقولون : « وَازَيْدَانَاهْ » ، والذي يظهر أن فتح النون ، سواء كان لازماً أم جائزاً مشكل من وجهين : عدم سماعه عن العرب ، وإيهام أن المثنى المسمى به قد ألحق بـ « سَلْمَانَ » .

---

(١) في المخطوطتين واقوماه ، دون مراعاة ماسبق .

(٢) في ب : ياعمرا .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٨ .

(٤) المساعد ٢ / ٥٤٠ .

في « ب » عكس فقال : جائزاً أم لازماً .

[مواضع لاتقلب فيها ألف الندبة]

(ولا تقلب) ألف الندبة (بعد كسرة « فَعَالِ ») ، ياء ، فلا يقال في ندبة « رَقَاشِ » : «وَارَقَاشِيهْ » ، بإبدال الألف ياء ، بل « وَارَقَشَاهْ » ، لأن زوال هذه الكسرة البنائية أسهل من زوال الضمة في : « وَازَيْدُ » ؛ لأنها تشبه حركة الإعراب لتجددها .

(ولا) تقلب الألف (بعد كسرة إعراب) ، فلا يقال : « وَاعَبْدِ المَلِكِيهْ » ، بل : « وَاعَبْدَ المَلِكَاهْ» ، لأمن اللبس ، وأجاز ابن السراج : « وَاغُلَامَ الرَّجُلِيهْ »[1] ؛ حفظاً لإعراب المضاف إليه .

(ولا يحرك لأجلها) ، أي : الألف ، (تنوين بكسرة) ، على أصل التقاء الساكنين ، فلا يقال : « وَاغُلَامَ زَيْدِنِيهْ » ، (ولا فتح) ، فلا يقال : « وَاغُلَامَ زَيْدَنَاهْ » / ، محافظة على بقاء ألف / ١٠٢ / المد ، وإنما لم يحافظوا عليها في : « وَاعَبْدَ المَلِكِ » ، و « وارَقَاش » ، لأن الكسرة هناك قد استقرت قبل مجيئها فجيء بالألف ، وهنا تجتلب عارضه فتزول الألف ، والبصريون [2] ، لايجيزون فيه شيئاً من ذلك ، بل يحذفون فيقولون : « وَاغُلَامَ زَيْدَاهْ » .

(ولا يستغنى عنها) ، أي : عن الألف، (بالفتحة) ، فلا يقال : « وَاعُمَرَ » بفتح الراء ، وحذف الألف ، كما يقال : « ياغُلَامَ » بحذف الألف ، والاستغناء عنها بالفتحة ، والفرق أن الألف هنا لغرض لفظي ، وهو إطالة الصوت ، والحذف ينافيها ، والألف في : « يَاغُلَامَا » ، لغرض معنوي ، وهو التخفيف ، (خلافاً للكوفيين في المسائل الأربع) ، وهي مسألة « فَعَالِ » ومابعدها ، قال المصنف : «ومَارَأَوْهُ حَسَنٌ لَوْ عضده السماع ، ولم يثبت » [3] ، وقال ابن عصفور : « وَأَهْلُ الكوفة يحركون التنوين فيقولون : واغُلَامَ زَيْدِنَاهْ » [4] ، وزعموا أنه سمع من كلام العرب .

---

(١) الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٢٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٨ .

(٤) الشرح الكبير ٢ / ١٣٢ .

(٥١) بَابُ ذكر أسماء لازمت النداء

[ألفاظها : اشتقاقها : معانيها مايقاس عليه]

فلا تستعمل في غيره ، فلا تقع فاعله ، ولا مبتدأه ، ولامجروره ، ولا غير ذلك من التصرفات، (وهي : « فُلُ » و « فُلَهُ ») ، بمعنى : رجلٍ ، وامْرَأَةٍ عند سيبويه [١] ، وقال المصنف[٢] ، تبعاً للشوبين [٣] ، وابن عصفور ، وجماعة ، : « بمعنى: زَيْدٍ ، وَهِنْدٍ ، ونحوهما » [٤] ، قال في التوضيح : « وهو وهم ، وإنما ذلك بمعنى : فُلَانٍ ، وَفُلَانَةَ [٥] ، ولام « فُلُ » محذوفة ، كـ « يَدٍ » ، ومادته : « ف ل ي » ، ومادة « فُلَانٍ » : « ف ل ن » ، فافترقا ، وبهذا يتبين فساد ماقيل : أن أصل «فُلُ» فُلَانٌ ، ثم رُخِّمَ ، (و « مَكْرَمَانُ ») بفتح أوله ، وثالثه ، للعزيز المكرم .

(و « مَلأَمَانُ ») ، بفتح أوله وثلاثه أيضاً ، (و « مَلأَمُ ») بفتح أوله وثالثه ، (و « لُؤْمَانُ ») ، بضم أوله ، وسكون ثانيه مهموزاً ، وهذه الثلاثة ، تقال في نداء الكثير اللؤم ، (و « نَوْمَانُ ») ،

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٤٨ : « وأما قول العرب : يافُلُ أقبلْ ، فإنَّهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه غير النداء ،ولكنهم بنوا الاسمَ على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دَمٍ .
والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول : يافُلَ ، فإن عنَوا امرأةً قالوا : يافُلَةُ ، وهذا الاسم اختص به النداءُ ، وأما فلانٌ فإنما هو كنايةٌ عن اسمٍ سمي به المحدث عنه ، خاص غالب » .

(٢) نصه عند ابن مالك ٣ / ٤١٩ : « يقال في النداء : يافُلُ ، للرجل ، ويافلة للمرأة بمعنى : يافلان ويافلانة وهما الأصل » ، وفلان كناية عن علم مذكر عاقل ، وفلانة كناية عن مؤنث عاقل ، على أن سيبويه يقول : « وفل وفلان معناهما واحد » . ويقول في تصغير « فل » : فُلِي ، وقولهم فلان دليل على أن ماذهب لام وأنها نون » ٣ / ٤٥٢ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٥ .

(٤) المقرب ١ / ١٨٢ .

(٥) أوضح المسالك ٤ / ٤٢ .

بفتح أوله ، وثانيه واو ساكنة ، بمعنى : كثير النوم .

وفي المحكم يقال: في النداء خاصة : « يَامَلْقطَان ، وللأنثى [١] : « يَامَلْقطانَةُ » ، كأنهم أرادوا: يالاقطُ ، واللَّاقطُ : المَوْلَى » انتهى .

(والمعدول إلى « فُعَلَ ») ، بضم أوله ، وفتح ثانيه (في سب المذكر) نحو : « يَافُسَقُ» / ، / ١٠٣ / و« يَاخُبَثُ » و « يَاغُدَرُ » و « يَالُكَعُ » معدولات عن :« يَافَاسِقُ ، وَيَاخَبِيْثُ ، وَيَاغَادِرُ ، وَيَاأَلْكَعُ » ، والألكَعُ : اللئيم الأصل ، وهذه الألفاظ الأربعة هي المسموعة ، ومذهب سيبويه : أنه يقاس عليها ، حكاه في البسيط .

(وَ) المعدول (إلى (« فَعَالِ ») ، بفتح أوله ، حال كونه (مبنياً على الكسر) ؛ تشبيهاً بـ«حَذَامِ » ، في حالة بنائها عدلا وتأنيثاً ، وزنة ، (في سب المؤنث) ، نحو : « يَافَسَاقِ » وَ «يَاخَبَاثِ » وَ « يَاغَدَارِ » وَ « يَالَكَاعِ » معدولات عن : « يَافَاسِقَةُ ، وَ يَاخَبِيثَةُ ، وَيَاغَادِرَةُ ، وَيَا لَكِيعَةُ»، فهذه وماقبلها معدولة عن معارف ، (وَ) « فَعَالِ » » سباً للمؤنث ، (هو ، وَ) « فَعَالِ » (الذي بمعنى الأمر) ، نحو : « نَزَالِ » ، (مقيسان في الثلاثي المجرد) ، التام المتصرف فلا يبنى من رباعي مطلقاً ، ولا من ثلاثي مزيد فيه ، ولا من ناقص ، ولا من جامد ، (وفاقاً لسيبويه)[٢] ، في قوله بالقياس في النوعين ، وفي كل منهما خلاف .

أما الأول ، فقال أبو حيان في الارتشاف ، في باب « مالاينصرف » ، : « قال بعضهم :

---

(١) في المخطوطتين : ثلاثي - تحريف .

(٢) قال سيبويه ٣ / ٢٨٠ : « واعلم أنَّ فَعالِ جائزةٌ من كلِّ ما كان على بناء ، فَعَلَ ، أو فَعُلَ ، أو فَعِلَ ، ولا يجوز من أفعلت ، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلاّ أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولاتجاوزه ، فمن ذلك : قَرْقَارِ ، وعَرْعارِ » .

لاينقاس : فلا يقال : يَاقَبَاحِ ، قياساً على : يافَسَاقِ » [١] ، انتهى ، وقال في شرحه هنا [٢] : « لانَعْلَمُ أَحَداً خالف في اقتياسه [٣] ، وأما الخلاف في اقتياس ، نحو : « نَزَالِ » فمشهور عن المبرد أنه لاينقاس ، ولا يقال منه إلا ماسمع [٤] .

[مايخرج منها عن النداء]

(وقد يقال) ، في غير النداء : « هذا (رجلٌ مَكْرَمَانُ ، ومَلأَمَانُ ، وَامْرَأَةٌ مَلأَمَانَةُ) ، حكاه[٥] ابن سيده [٦] بمنع الصرف في الثلاثة ، للعلمية ، والزيادة في الأولين ، والعلمية والتأنيث في الثالث، وهو من إبدال المعرفة من النكرة ، أو من تعدد الخبر ، وحكى أبو حاتم السجستاني : « هَذَا زَيْدٌ مَلأَمَانُ ، وهذه هِمْدُ ملأُمَانَةُ » ، فهو بدل معرفة من معرفة أو خبر ثان .

قال المرادي : « وخرج أبوحيان [٧] ما حكاه ابن سيده ، وأبو حاتم ، على إضمار القول وحرف النداء ، لتبقى على اختصاصها [٨] بالنداء ، والتقدير : هَذَا رَجُلٌ مَقُولٌ فيه يامَكْرَمَانْ ، أَوْ مَلأَمَانُ ، وهذا زيد المقول فيه يامَكْرَمَانُ ، أو يامَلأَمَانُ ، وكذا في المؤنث .

(ونحو : « أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ ») ، في قول أبي النجم :

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٣٦ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٥١ .

(٣) في ب أنقياسه - وانقياس .

(٤) الهمع ٣ / ٦٣ .

(٥) « حكاه » كررت في ب .

(٦) المساعد ٢ / ٥٤٤ .

(٧) الارتشاف ٣ / ١٥١ .

(٨) في الأصل و « ب » : اختصاصا .

{١٠٤٦} تَظَلُّ مِنْـهُ إِبِلي بِـالهَوْجَـلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُـلِ / (١) /١٠٣/

(وقعيدته لكاعٍ) ، في قول الحطيئة :

{١٠٤٧} أُطَوِّفُ مَـا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَـى بَيْـتٍ قَعِيْـدَتُـهُ لَكَـاعِ (٢)

(من الضرورات) ، لاستعمال الأول مجروراً بـ « عنْ » ، والثاني خبراً ، وكلاهما في غير النداء .

واعترض الأول بأنه ليس هو الخاص بالنداء ، وإنما هو محذوف من « فُلاَنٍ » ضرورة ، بدليل مقابلته به ، وبأن سيبويه أنشده شاهداً على ماحذفت لامه في التصغير ، في باب « ماذهبت لامه»(٣)، لا أنه الخاص بالنداء ، وحمل الثاني على حذف القول وحرف النداء ، والتقدير : يقال لها: يَالَكَاعِ ، وعلى المشهور ، فهما من مراجعة الشعراء للأصل ؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تلازم النداء ، كقصرهم الممدود ، وصرفهم الممنوع .

---

(١) رجز ، الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، العيني ٤ / ٢٢٨ ، الأصول ١ / ٣٤٩ ، المقتضب ٤ / ٢٣٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٧ ، الخزانة ٢ / ٣٨٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤١٩ ، الشرح الكبير ٢ / ١٠٦ .
الشاهد فيه قوله : (أمسك فلاناً عن فل) حيث استعمل (فل) في غير النداء وهو ضرورة .

(٢) من الوافر ، المقتضب ٤ / ٢٣٨ ، الخزانة ٢ / ٢٠٤ ، ابن يعيش ٤ / ٥٧ ، الشرح الكبير ٢ / ١٠٨ ، الهمع ٣ / ٦٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٤٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٠ .
والشاهد فيه قوله : (لكاع) حيث إنه من فعال الذي حقه الاختصاص بالنداء ، ومع ذلك استعمل في غير النداء ضرورة .

(٣) الكتاب ٣ / ٤٥٢ .

(٥٢) بَابُ تَرْخِيمِ المُنادى

[حده وحكمه]

وهو حذف آخره تخفيفاً ، وسيأتي ترخيم التصغير ، وترخيم الضرورة ، (يجوز ترخيم المنادى المبني) للنداء ، فلا يرخم المضاف وشبهه [١] ، ولا المندوب ، لأنه ليس منادى حقيقة ، لأنه لايطلب إقباله ، ولا المستغاث المجرور باللام ، لأنه ليس بمبني ، وهذا التقييد لسيبويه [٢] ، وأقره الصفار في شرحه عليه ، ويفهم منه ، أنه يجوز ترخيمه إذا لم يكن باللام ، وقد صرح بذلك ابن خروف [٣] ، واحتج بقوله :

{١٠٤٨} ... ... أَعَامِ لكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ [٤]

يريد : يَاعَامِرُ ، والمانع جملة على الضرورة ؛ لأنه قد ناداه بغير يا [٥] ، وذلك ممنوع .

ولا يرخم نحو : « ملأَمَانُ » ، مما لزم النداء ؛ لعدم تحقيق تعريفه .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون فيجوز ذلك عندهم فيقولون : (ياعبد الرحَم) و (عبد الرحى) في: عبد الرحمن ، وعبد الرحيم .
انظر : الإنصاف ١ / ٣٤٧ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٤٩ ، أوضح المسالك ٤ / ٥٦ ، ابن يعيش ٢/ ٢٠ ، اللمع لابن جني : ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٤٠ .

(٣) الارتشاف ٣/ ١٥٢

(٤) من الوافر ، نسبه سيبويه للأخوص بن سريح الكلابي وظ تعليق المحقق بشأن قائله .
والشاهد : وضحه الشارح .
ظ : الكتاب ٢ / ٢٣٨ ، الهمع ٣ / ٧٨ ، العيني ٤ / ٣٠٠ ، الارتشاف ٣ / ١٥٢ ، الأشموني ٣/ ١٧٦.
وصدره : تَمنَّاني ليلقاني لقيطٌ .

(٥) في « ب » هنا بياض .

ولا فرق في المبني للنداء بين أن يكون معرباً قبل النداء ، كـ « جَعَفَرٍ » ، أو مبنياً قبل النداء ، كـ« حَذَامِ » ، قال في النهاية [١] : « يُرَخَّمُ نحو حَذَامِ ، وإن كان النداء لم يؤثر فيه لفظاً ، لأنه أثر فيه تقديراً ، بدليل : « ياحَذَامِ » العاقلة ، بالرفع هذا نصه .

[شروطـــه]

وشرط الترخيم : أن يكون الاسم معرفة ثم ، (إن كان مؤنثاً بالهاء) ، لم يشترط فيه علمية ، ولازيادة على الثلاثة ، بل يرخم (مطلقاً) ، بحذف الهاء ، وإن كان ثنائياً غير علم ، لقول بعض العرب : « يَاشَا ارْجُني » يريد : يَاشةُ أقيمي لاتسرحي . يقال : رَجَنَ بالمكان يرجُنُ رُجُوناً : أقام به مالم يكن مختصاً بالنداء ، نحو : « فُلَهُ » ، فإنه لايرخم .

ومنع المبرد ترخيم النكرة المقصودة [٢] ، ويرده قوله :

{١٠٤٩} يَانَاقُ سِيري عَنَقاً فَسَيحا إلَى سُلَيْمَانَ فَنَستَريحا [٣]

وهو كثير / ، وفي البديع : أنه إنما منع ترخيم النكرة العامة ، نحو : « شَجَرَةٍ ، ونَخْلَةٍ، وأنه / ١٠٤ / يرخم منها ماكان مقصوداً .

ومنع ابن عصفور ترخيم النكرة إذا كانت كناية عن المجهول الذي لايعرف [٤] ، كقوله :

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٥٣ والنهاية لابن الخباز .

(٢) المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، ٢٦٤ .

(٣) من الرجز ، لأبي النجم العجلي ، الكتاب ٣ / ٣٥ ، المقتضب ٢ / ١٣ ، سر الصناعة ١ / ٢٧٢ ، ابن يعيش ٧ / ٢٦ ، العيني ٤ / ٣٨٧ ، الأشموني ، ٣ / ٣٠٢ ، المساعد ٢ / ٥٤٧ ، الهمع ٣ / ٨٠ . والشاهد فيه قوله : (ياناق) حيث زخمت كلمة (ناق) وهي نكرة مقصودة والأصل : (ياناقة) وفيه رد على المبرد الذي منع هذا .

(٤) المقرب ١ / ١٨٦ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٧٣ .

{١٠٥٠} أَصَلْعَمَةَ بْنَ قَلْعَمَةَ بْنِ فَقْعٍ لَهِنَّك لاَ أَبَـالَكَ تَزْدَرِيني [١]

وهو مخالف لإطلاق الجمهور [٢] ، لأنه علم ، ولهذا منع الصرف ، وإن كان كناية عن المجهول .

(أو علماً زائداً على الثلاثة) ، كـ « جَعْفَرٍ » ، فإنه يرخم بحذف آخره ، ولا يرخم اسم الجنس العاري من التاء ، وأجاز بعضهم [٢] ترخيمه ، مقصوداً ، فأجاز في : « يَاغَضَنْفَرُ » : ياغَضَنْفَ ، وسمع من كلامهم : « أَطرِقْ كرا ، أي : ياكروانُ » [٣] ، « ويَاصَاح ، أي : صاحب .

ولا يرخم الموصول ، ولا اسم الإشارة ، وأما الثلاثي المجرد ، كـ « بَكْرٍ » ، فسيأتي الكلام فيه .

[مايحذف للترخيم]

(ويحذف [٤] عجزه) فقط ، (إن كان مركباً) تركيباً مزجياً ، فتقول في : « بَعْلَبَكَّ ، وسيبويْهِ ، وخمسة عَشَرَ عَلَماً : يابَعْلُ ، ويَاسِيْبُ ، ويَاخَمْسُ ، بحذف أعجازهن عند البصريين ، ولم يسمع ، ولكنهم قاسوه على مافيه[٥] تاء التأنيث بجامع التزام الفتح في آخر الأول ، وتصغير صدره كما يفعل بما فيه التاء ، وحذف عجزه في النسب ، كما تحذف التاء .

---

(١) من الوافر ، لمفلس بن لقيط السعدي .
الهمع ٣ / ٨٠ ، الدرر ١ / ١٥٩ ، معجم الشواهد العربية ، وهو شاهد للنكرة التي هي كناية عن المجهول.

(٢) الارتشاف ٣ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) المساعد ٢ / ٥٤٧ .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٤٢١ « بحذف » ، وكذا المساعد والسسيلي .

(٥) مابين المعكوفين مكرر في « ب » .

ومنع الفراء [١]، ترخيم المركب من العدد المسمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره « وَيْه » ، وذهب الفراءإلى أنه لايحذف منه إلا الهاءُ فقط ، ثم نقلب الياء ألفا ، فتقول في : «سيبويه: يَاسِيبَوَا » ، وفي : « عَمْرَوَيْهِ : يَاعَمْرَوَا » ، قاله المرادي ، وقال ابن عقيل : « واقتص الفراء على حذف الهاء فيما آخره صوت ، وقال : تقلب الواو ألفاً ، فتقول : ياسيبا [٢]، انتهى .

(وَ) يحذف عجزه (مع الألف إن كان) العلم المركب (« اثنى عشر ، أو اثْنَتَيْ عَشْرَةَ »)، فيقال : « يَااثْنَ ، ويَااثْنَتَ » ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا ، لأن العجز فيهما واقع موقع نون اثنين واثنتين ، ولذلك بني لحلوله محل الحرف ، وأعرب الصدر ؛ لعدم حلوله محل الحرف .

واستشكل في موضعين : بأنه على هذا التقرير / ، لا تركيب فيه ، كما أن « اثْنَانِ » كذلك، / ١٠٥ / وبأن عجز المركب شبيه بالتاء ، والتاء لايحذف معها غيرها .

وقيل : إنه مضاف ، ولهذا حذفت النون ، ويرده : أن المراد اثنان وعشرة ، لا اثنان لعشرة .

وقيل : لاتركيب فيه أصلاً ، والأصل : اثْنَانِ وَعَشْرَةٌ ، ثم حذف العاطف ، وأقيم عَشَرَةٌ مقام

---

(١) مابين المعكوفين مكرر في « ب » .

(٢) كذا في الأصل و ب ، والذي في المساعد ٢ / ٥٤٨ : وقال : تقلب الياء ألفاً فتقول : ياسيبوا » وعليه فلا فرق في رأي الفراء بين المرادي وابن عقيل .
وقال الأشموني : « وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول : ياسيبوي » .
قال الصبان : « أي على لغة من ينتظر ، أما على لغة من لا ينتظر فتقول : يا سيبوا ؛ لأن الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، قاله الشارح على الأوضح » ٣ / ١٧٩ .
وفي الارتشاف : « وذهب الفراء فيما آخره ، ويه » أنه لايحذف إلا الهاء خاصة ، فتقول : ياسيبوُ، وياعمروُ » ٣ / ١٥٥ . كذا ، وهو غير محرر .
ولعل هذا يوضح السبب في اضطراب الشيخ خالد في تحرير رأي الفراء .

النون ، ولهذا أعرب في : « رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشْرَ » ، كما تقول : « رَأَيْتُ اثْنَيْنِ » وبقي على الألف في يا اثنا عشر » ، كما يقال : « يَااثْنَانِ » ، واختار هذا أبو حيان ، ورد على المصنف ، في دعوى التركيب، « بأنه كان يلزم [١] ألا يحذف إلا عَشْرَ فقط ، كغيره من المركبات [٢] ، وأجيب : بأن فيه شيئين من التركيب ، وهو يقتضي ماذكرتم ، والقيام مقام النون ، وهو يقتضي حذف الألف ، كما ذكر المصنف[٣] ، وكل كلمتين بمنزلة كلمة ، فهي مركبة إذ لاوجه لاختلاط كلمة بأخرى الاختلاط الإفرادي ، إلا على وجه التركيب .

(وإن كان) العلم (مفرداً) عن التركيب ، (فيحذف آخره) ، فتقول : في : « شَمَرْدَلٍ » علماً : « يَاشَمَرْدَ » ، بحذف اللام ،حال كون آخره (مصحوباً ، إن لم يكن) الآخر (هاء تأنيث) ، فإن كان آخرُه هاءَ تأنيث . نحو : « مَيْمُونَة » اقتصر عليها ، فإن قيل : فقد قال الشاعر :

{١٠٥١} أَحَارِ بْنُ بَدْرٍ قَدْ وَلِيْتَ وِلاَيَةً فَكُنْ جُرَذاً فِيهَا تَجُوزُ وَتَسْرِقُ [٤]

وقال آخر :

{١٠٥٢} يَاأَرْطَ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَاقُلْتَهُ وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَصْدُقِ [٥]

---

(١) في « ب » : لايلزم ، اللام زائدة تفسر المعنى .

(٢) في الارتشاف ٣ / ١٥٥ : « وإن كان اثنتا عشر ، أو اثنتا عشرة مسمى بها ورخمتهما حذفت الألف مع العجز » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٢ .

(٤) من الطويل ، لأنس بن إياس ، الكامل ١ / ٣١٦ ، العقد الفريد ٦ / ٣٤١ ، الهمع ٣ / ٨٤ ، الأشموني ٣/ ١٧٤ ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ .

(٥) من الكامل ، لزميل بن الحارث ، العيني ٤ / ٢٩٨ ، الهمع ٣ / ٨٦ ، الأشموني ٣ / ١٧٥ ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ .

والأصل : ياحارثة ، ويا أَرْطَأَةُ ، فحذف التاء وماقبلها ، أجيب : بأن هذين الاسمين أدركهما ترخيم بعد ترخيم ، وهو قول سيبويه ، فيما ختم بتاء التأنيث [١] ، إن بقي الاسم بعد الترخيم الأول على أكثر من ثلاثة ، والقول بأنهما حذفا معاً خطأ ، لأن ماقبل الآخر ليس معتلاً .

فإن كان معتلاً حذف الآخر مصحوباً (بما قبله من حرف لين) ، لا من حرف صحيح ، كـ «جَعْفَرٍ ، وَسَفَرْجَلٍ » ، فإنه لايحذف مع الآخر ، بل يحذف الآخر وحده ، هذا هو المعروف ، وقال أحمد في النهاية : « اختلف العلماء ، في نحو : « مَعَدٌّ ، وَمُسْوَدٌّ » ، هل الزائد الأول ، أو الثاني ، فمن قال : الزائد الأول ، حذف الآخر لتطرفه ، ثم حذف الذي قبله ، لأن لفظه كلفظه ، ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ماقبله ، وهذه المسألة / ذكرها سيبويه ، في : « مُحَمَرٌّ [٢] ، وَمُسْوَدٌّ » . / ١٠٦ /

(ساكن) ، لامتحرك ، نحو : « هَبَيَخٌّ ، وَقَنَوَّرٍ » ، فإنه لايحذف منه إلا الحرف الأخير فقط ، وأجاز [الكوفيون فيما آخره ثلاث زوائد ، وقبل الآخر حرف علة ، حذف الثلاثة ، فتقول في : «خَوْزَلَانَ) وَ « بَرْدَرَايا » : يَاخَوْزَلَ ، ويَابَرْدَرَ » [٣] ، وقياس قولهم : « حذف الزوائد الثلاثة في : «رَهَبُوتي » و « رَغَبُوتي » ، واقتصر البصريون على حذف الحرف الأخير [٤] ، (زائد) لاأصلي نحو : «مُخْتَارُ ، وَمُنْقَادٌ » ، فإن أصلهما : مختير ، ومنقود ، فالألف فيهما منقلبه عن أصل ، فلا تحذف ، وأجاز الأخفش حذفها ، فيقال : يَامُخْتَ ، ويَامُنْقَ » .

(مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة) ، نحـو : « مَنْصُورٌ ، وَعَمَّارٌ ، ومِسْكِينٌ » علماً ، (أو

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٥١ .

(٢) قال سيبويه ٢ / ٢٦٤ : « وأمَّا مُحْمَرٌّ إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخّمته تركت الراء الأولى مجزومة ؛ لأن ماقبلها متحرك فلا تحتاجُ إلى حركتها » .

(٣) في الأصل و ب : « يابرد » والصواب بردر .

(٤) الهمع ٣ / ٨٧ .

مقدرة) ، كـ « مُصْطَفَوْنَ » علماً ، فإن أصله : مُصْطَفَيُون » فَأُعِلَّ بقلب الياء ألفا ثم حذفها للساكنين .

(وَ) مسبوق (بأكثر من حرفين) ، نحو : « عُثْمَانَ » ، و « مَنْصُورٍ » وَ « مِسْكِينٍ » عماً ، وَ «حَمْرَاءَ » وَ « سَكْرَانَ » وَ « سَرْحَانَ » و « زَيْدَانَ » وَ « زَيْدُونَ » و « هِنْدَاتٍ » ، مسمى بذلك ، ومنع الكوفيون [1] ترخيم ماسمي به ، من مثنى ومجموع على حده ، ومن المسموع :

{١٠٥٣} يَـامَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَـةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَـا لَمْ يَيْأَسِ [2]

وَ

{١٠٥٤} يَا أَسْمَ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ قَدَرٍ إِنَّ الحَوادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ [3]

أي : يَامَرْوَانُ ، ويَاأَسْمَاءُ .

(وإلا) يكن المنادى كذلك ، (فغير مصحوب) ، أي : فيحذف الآخر وحده غير مصحوب بما قبله ، فتقول في ميمونة : يَامَيْمُونَ » ، وفي : « جَعْفَرٍ يَاجَعْفَ » ، وفي : « هَبَيَّخٍ وَقَنَوَّرٍ ، ياهَبَيَّ وَيَاقَنَوَّ » ، وفي : « مختار ، ومُنْقَادٍ ، يَامُخْتَا ، ويَامُنْقَا » ، وفي : « فِرْدَوْسٍ ، وَغُرْنَيْقٍ ، يَافِرْدَوْ ، يَاغُرْنَيْ » ، وفي : « عِمَادٍ ، وَسَعِيدٍ ، وَثَمُودٍ ، ياعِمَا ، ويَاسَعِيْ ، ويَاثَمُوْ ، في لغة من ينتظر .

---

(١) المساعد ٢ / ٥٥٠ .

(٢) من الكامل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٣٣٤ ، الكتاب ٢ / ٢٥٧ ، ابن الشجري ٢/ ٣١٣ ، ابن يعيش ٢/ ٢٢ ، العيني ٤ / ٢٩٢ ، الأشموني ٣ / ١٧٨ ، المساعد ٢ / ٥٥٠ .

(٣) من البسيط ، للبيد ، الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٤ ، التبصرة ١ / ٣٦٩ ، الأشموني ٣/ ١٧٨ ، لمساعد ٢ / ٥٥٠ ، وملحقات ديوانه ص : ٢٨١ .

(خلافاً للفراء ، في) إجازة حذف الحرفين من (نحو : « عِمَاد ، وَسَعِيد ») مطلقاً ، (وَ«ثَمُود») ، في لغة من يجعله اسماً برأسه ، فيقال : يَاعِمَ ، وَيَاسَعِ ، وَيَاثَمُ ، والحاصل : أن الفراء يجيز في الألف ، من نحو : « عِمَاد » ، والياء ، من نحو : « سَعِيد » الإثبات ، والحذف ، وأما الواو، في نحو : « ثَمُود » ؛ فإن رحمه على لغة لاينتظر جاز له أيضاً حذفها ، فلا إشكال ، وإبقاؤها فيجب قلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، وإن رخمه على لغة من ينتظر أوجب حذفها ، كما يجب حذف الألف في ، نحو : « عثمانَ » ، والياء في نحو : « مُسْلِمِيْنَ » ، والواو [1] ، في نحو : «مَنْصُورٍ».

(وَ) خلافاً (له وللجرمي في) إجازته حذف الحرفين من (⌈ نحو ⌋[2] : « فِرْدَوْسٍ » وَ «غُرْنَيقٍ») ، فيقال : « يَافِرْدَ » ، و « يَاغُرْنَ » .

[ترخيم الثلاثي]

(ولايرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنث) نحو : « حَكَمَ » ، فلا يقال : «ياحَكَ» ، (خلافاً للكوفيين) [3] ،في إجازتهم ذلك ؛ لأن حركة الوسط تقوم مقام / الحرف ، /١٠٧/ بدليل أنهم أجروا نحو : « سَقَرَ ، لتحرك وسطه مجرى « زَيْنَبَ » ، في إيجاب منع الصرف ، لامجرى « هِنْدَ » ، في إجازة الصرف وعدمه ؛ وهذا الخلاف نقله جماعة عن الفراء ، وبعضهم عن الأخفش أيضاً ؛ (إلا الكسائي) [4] ، فإنه لايجيز ذلك .

---

(١) في الأصل - والياء - سهو .

(٢) ⌈ نحو ⌋ ، ليست في المخطوطتين ، وهي في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٤٢١ : « في نحو » وكذا المساعد ، والسلسيلي .

(٣) شرح الرضي للكافية ١ / ١٤٩ . الشرح الكبير ٢ / ١١٤ .

(٤) الإنصاف ١ / ٣٥٦ ، مسألة (٤٩) .

وأما الثلاثي الساكن لوسط ، فنقل المصنف ، تبعاً لابن عصفور [١] ، الإجماع على منع ترخيمه، ونقل [٢] ، إجازة ذلك أبو البقاء عن بعض الكوفيين ، وابن هشام عن الأخفش .

[ترخيم الجملة المسمى بها]

(ويجوز ترخيم الجملة) ، المسمى بها ، (وفاقاً لسيبويه) ، أخذاً من قوله في النسب : « إذا أضفت إلى الحكاية حذفت ، وتركت الصدر ، بمنزلة « عَبْدِ القَيْسِ » ، وذلك قولك في : « تَأَبَّطَ شَرّاً: يَاتَأَبَّطِيٌ » ، قال : « وَيَدُلُّ عَلَى ذَلك أن من العرب من يفرد فيقول : يَاتَأَبَّطُ أَقْبِلْ ، فيجعل الأول مفرداً ، فلذلك يفرد في الإضافة[٣] ، يعني ، النسب ، ففهم المصنف من قوله : « ومن العرب من يفرد ، فيقول : يَاتَأَبَّطُ أَقْبِلْ ، أن ذلك ترخيم ، فقال في الشرح : « ونَص - يعني سيبويه - في باب النسب ، على أن من العرب من يرخمه ، فيقول في تأبط شراً ، يَاتَأَبَّطَ » [٤] ، واعترض : بأن سيبويه لم يقل : ومن العرب من يرخمه ، بل قال : من يفرد ، ولايلزم من الإفراد الترخيم ؛ لجواز أن يكون المراد بالإفراد جعله اسماً مفرداً ، أي : ينادى مرة ، يَاتَأَبَّطَ شَرّاً ، ومرة ، يَاتَأَبَّطُ ، مبنياً على الضم وجوباً ، لأنه حينئذ منادى مفرد ، بدليل أنه يجوز ترخيمه ، فيقول : يَتَأَبَّ ، بحذف الطاء ، ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع ، فقال : « واعلم أن الحكاية لاترخم ، لأنك { لا } [٥] تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبَرَقَ نَحْرَهُ ، وما أشبه ذلك قال : « ولَو رخمت هذا لرخمت رجلاً مسمى :

---

(١) الشرح الكبير ٢ / ١١٤ .

(٢) نقله أبو البقاء العكبري ، وصاحب النهاية ، وابن هشام وابن الخشاب انظر شرح الألفية للمرادي ٤/ ٤٣.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧٧ .

(٤) شرح ابن مالك ٣ / ٤٢٢ .

(٥) { } محذوفه من الأصل و « ب » ثابت في كلام سيبويه .

{١٠٥٥} * يَـادَارَ عَبْلَةَ بِالجِـوَاءِ تكلمِي * [١]

يعني يلقب بهذا البيت ، فهذا نصه ، وهو صريح في المنع ، فلا يعدل عنه إلى المحتمل [٢] .

« فَصْـــلٌ »

[تقدير ثبوت المحذوف للترخيم وعدمه وأثرهما في حركة آخر المرخم]

(تقدير ثبوت المحذوف للترخيم) ، كقراءة بعضهم [٣] : ﴿ وَنَادُوا يَامَالِ ﴾[٤] بكسر اللام ، (أعرف من تقدير التمام بدونه) ، أي : بدون المحذوف ، كقول بعض العرب : « يَاطَلْحُ » ، بضم الحاء ، رواه سيبويه [٥] ، وتسمى الأولى [٦] لغة من ينوي المحذوف ، وتسمى الثانية لغة من لم ينو وقد يقال : من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر / ، وقديقال : لغة « يَاحَارِ » ، ولغ « يَاحَارُ » ، / ١٠٨ / والمعنى في الجميع واحد ، (فلا يغير على الأعرف مابقي) بعد الحذف ، بل يبقى على حركته ، إن كان آخره متحركاً ، نحو : « يَاجَعْفَ » بالفتح ، و « يَاحَارِ » بالكسر ، و « يَامَنْصُ » بالضم الأصلي، وعلى سكونه إن كان ساكناً ، نحو : « يَاهِرَقْ » بسكون القاف ، (إلا بتحريك آخر تلا ألفاً) ، أو واواً ، أو ياء ، (وكان) قبل الترخيم (مدغماً في المحذوف، بعضه [٧]) ، يتعلق بـ « تَحْرِيكٍ » ، (إن

---

(١) في الأصل و « ب » : تكلم ، وهو أمر لمؤنث ، وهو شطر لعنترة من معلقته ، عجزه : وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي . ظ : ديوانه ص ١٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، وفيه : « رجلا يسمى يقول عنترة » .

(٣) « قرأ عبد الله وعلي ، وابن وثاب ، والأعمش « يامال » بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف » البحر المحيط ٨ / ٢٨ .

(٤) سورة الزخرف آية : ٧٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٤٨ .

(٦) في المخطوطتين الأول ، والأولى تقابل الثانية .

(٧) في « ب » بفتحة .

كان أصلي السكون) ، نحو : « إِسْحَارٌ » بتشديد الراء ، اسماً لبقلة ، وَ « تُمُورٌ » وَ «تِميدٌ » بتشديد الدال ، على لغة من قال : « تعليم » في « تُعُولِمَ » ، تقول في الترخيم إذا سمي بذلك : « يا إسحار» وَ « يَا تُمودُ » و « يَاتميدَ » بحذف الحرف الأخير المدغم فيه ، وفتح ماقبله للخفة لأن سكونه أصلي، لكونه لاحركة له قبل الإدغام ، هذا قول سيبويه [١] ، وقال الزجاج بكسره لإلتقاء الساكنين، واختلف الناقلون عن سيبويه ، هل يوجب الفتح أو يجيزه ، ويجيز الكسر ؟ والأول نقل السيرافي وجماعة ، والثاني نقل بعضهم ، ونقل صاحب رُءُوسِ المسائل عن الفراء [٢] ، أنه يسقط الساكن الذي يصير آخراً حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقول : «يَاإِسْحَ » و « يَاتُمُ » وَ «يَاتِمِ » .

(وإلا) يكن لا أصل له في الحركة ، بل كان له أصل فيها ، (فبالحركة التي كانت له) ، قبل الترخيم] فتقول : « يَامُضَارَ » بالكسر ، إن كان في الأصل اسم فاعل ، وبالفتح ، إن كان في الأصل اسم مفعول [.

(خلافاً لأكثرهم في رد ماحذف لأجل واو الجمع) ، فتقول في : « قَاضُونَ ، وَمُصْطَفَوْنَ » مسمى بهما ، ورخمتهما ، على الأعرف : « يَاقَاضِي ، ويَامُصْطَفَى » ، برد الياء ، والألف المحذوفين؛ لأجل واو الجمع .

وقال بعضهم : ولايرد المحذوف ، لأن ماحذف للترخيم ينتظر ، واختاره الوصف[٣] ، فعلى هذا ، يقال : « يَاقَاضُ » بالضم ، و « يَامُصْطَفَ » بالفتح قال : وأما على لغة التمام ، فيقال :

---

(١) قال سيبويه ٢ / ٢٦٥ : « وأمّا رجلٌ اسمه إسحارٌ فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة ، لأنه لايلتقي حرفان ساكنان ، وحركته الفتحة » .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ١١٥ ، الهمع ٣ / ٨٩ ، ورءوس المسائل في الخلاف لأبي إسحاق ربراهيم بن أصبغ ت: ٦٢٧ هـ .

(٣) شرح ابن مالك ٣ / ٤٢٥ ، و المساعد ٢ / ٥٥٥ .

«يَاقَاضِي ، ويَاقَاضُ » ، و « يَامُصْطَفَى ، ويَامُصْطَفُ » ؛ وقال غيره : « لاَ أدري ما وجه « يَاقَاضُ ، ويَا مُصْطَفُ ، بالضم ،(ولا يمتنع [١] الترخيم على الأعرف ، في ، نحو : « ثَمُودَ » ، خلافاً للفراء في التزام حذف واوه) / ، فتقول : « يَاثَمُ ، وهو مبني على قوله في جواز ترخيم ، نحو : «عِمَادٍ ، / ١٠٩ / وَسَعِيدٍ » ، بحذف الحرفين ، وتلك مبنية على قوله في جواز ترخيم نحو : « حَكَمٍ » ، مما هو محرك الوسط ، وكل ذلك شاذ قياساً وسماعاً .

[متى تتعين لغة من ينتظر ؟]

(ويتعين الأعرف فيما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث) ، فلا يرخم ، نحو : « عَمْرَةَ » من الأسماء ، و « ضَخْمَةَ » ، من الصفات ، إلا على لغة الانتظار ؛ لئلا يلتبس بنداء من اسمه : عَمْر ، وصفته ضخم ، والذي دل عليه كلام سيبويه ، ونص عليه المصنف في غير هذا الكتاب [٢] ، التفرقة بين الاسم والصفة ، فيعتبر اللبس في الصفة ، لا في العلم ، فلو سميت بـ « قَائِمَةٍ » ، ونحوه ، قلت : « يَاقَائِمَ » على اللغتين ، ولا يجوز فيه إذا كان باقياً على الصفة إلا اللغة الأولى » ، لكن تعليل سيبويه ، وغيره باللبس يقتضي عدم التفرقة عند حصوله [٣] .

(وَ) يتعين الأعرف أيضاً ، (فيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير) ، نحو : « طَيْلِسَان » بكسر اللام ، مسمى به ، فإنه يرخم على لغة من ينتظر ، وإلا لزم بتقدير التمام عدم النظير ، لأن : « فَيْعِلاً بكسر العين غير موجود في الصحيح ، قاله الأخفش ، والمازني ، والمبرد [٤] ، وخالفهم السيرافي ،

---

(١) في شرح ابن مالك ٣ / ٤٢٣ : ولا يمنع ،وكذا المساعد والسلسيلي .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٦٥ .

(٣) قال سيبويه ٢ / ٢٥١ : « لايجوز أن تقول للمرأة : ياخبيثُ أقبلي ، وإنما جاز في الغالب لأنك لاتذكِّر مؤنثاً ، ولاتؤنث مذكراً . ١ هـ

(٤) الشرح الكبير ٢ / ١٢١ ، شرح الرضي للكافية ١ / ١٥٥ .

وجماعة ، فأجازوا الترخيم ولم يعتبروا مايَئُولُ إليه الاسم بعد الترخيم ، وهو اختيار ابن عصفور .

[حكم آخر المرخم على لغة من لاينتظر]

(ويعطي آخر المقدر التمام ما يستحقه لو تم به[1] وضعاً) ، فيبنى على الضم لفظاً ، إن كان صحيحاً ، نحو : « يَاجَعْفُ ، وَيَاحَارُ ، وَيَاقِمَطُ ، وَيَامَنْصُ » بضمة حادثة للنداء ، أو تقديرا إن كان معتلاً ، نحو : « يَانَاجِي » بإسكان الياء ، في « نَاحِيَة » ، وتقدير الضمة عليها ، ونحو : « يَاكَرَوَ » وَ «يَاصَمَى » وَ « يَاسِقَايَ » وَ « يَاسِقَاوَ » ، و « يَا ثَمُو » ، وَ « يَاعجوَ » ، بقلب آخر الأولين ألفين ، والثالث ، والرابع همزتين ، والخامس ، والسادس ياءين ، بعد قلب الضمتين كسرتين .

(وإن كان) الآخر (ثانياً ذالين ضعف إن لم يعلم له ثالث) ، نحو : « لاَتَ مسمى به ، [فتقول][2] ، « يَالاَء » ، بحذف التاء للترخيم وتضعيف الألف وقلبها همزة ؛ لحركتها ، ولايعلم لـ«لاَتَ » ثالث ؛ لأنه حرف زيد عليه التاء ، والحرف لا اشتقاق له / ، (وجيء به)، / ١١٠ / أي: بالثالث ، (إن علم) ، نحو : « ذَاتِ » علماً ، فتقول في ترخيمه على هذه اللغة : « ياذَوَا » بحذف التاء ورد المحذوف ، إذ أصله : ذواتٌ ، بدليل : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾[3] ، في التثنية ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، ولا فرق في « ذاتِ » بين الصاحبية ، والموصولة ، لقول بعضهم في تثنيتها : « يُعْجِبُنِي ذَوَاتَا خَرَجَتَا » .

---

(١) « ب » ساقطة من الأصل .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) سورة الرحمن آية : ٤٨ .

« فَصْـــلٌ »

[إقحام تاء التأنيث بعد الترخيم]

(قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيماً ، فتقحم مفتوحة) ، كقوله :

{١٠٥٦} كِليني لِهمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بِطَيءِ الكَوَاكِبِ (١)

الرواية بالفتح ، وقالت العرب : « يِاطَلْحَةَ أَقْبِلْ » ، واختلف في توجيهه ، على أربعة أقوال ، هو على واحد منها مرخم ، وعلى واحد في تقدير المرخم ، وعلى اثنين غير مرخم .

فأما الأوَّلاَنِ (٢) ، فأحدهما للفارسي (٣) : زعم أنهم أقحموا الهاء بين الحاء وفتحتها ، فوقعت فتحتها على الهاء ، ووقعت الحاء قبل ثاء التأنيث ففتحت ؛ إذ كان ماقبل تاء التأنيث لايكون إلا مفتوحاً .

والثاني لسيبويه (٤) : زعم أن هذا النوع ، أعني ماختم بالتاء لما كان الغالب نداءه مرخماً ، قدروا الهاء محذوفة ، مع أنها ثابة ففتحوها ، إذ كان الفتح حركة ماهي حالة محلة ، وهو الحاء مثلاً.

والثالث : أن منهم يفتح المنادى المستحق للضم ، كقوله :

---

(١) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، ديوانه : (٤٠) ، الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، ابن يعيش ٢ / ١٠٧ ، الخزانة ٢ / ٣٢١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٦ ، الهمع ٣ / ٩١ ، الارتشاف ٣/ ١٦١ .
والشاهد فيه قوله : (يا أميمة) - بالفتح - وللنحاة فيه كلام كثير قد وضحه الشارح .

(٢) هو الصحيح في الأصل و ب « أما أول الأولين » ولايستقيم مع قوله بعد « فأحدهما » « والثاني » .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٦١ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٠٧

{١٠٥٧} * يَارِيحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي * [١]

بفتح الحاء .

والرابع : أن التاء مضمومة في الأصل ، ولكنها فتحت إتباعاً لفتحة الحاء ، كما في ، نحو: «يَازَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » قيل : وهذا أولى من وجهين : كونه إتباعاً في كلمة واحدة ، وكونه إتباع الثاني للأول ، وهذا قول المصنف في الشرح [٢] ، ولكنه يقول : إنه رخم حقيقة ، وحذفت التاء ، واجتلبت تاء أخرى ، وفتحت إتباعاً .

(ولا يفعل ذلك بألفه) ، أي : بألف التأنيث ، (الممدودة ، خلافاً لقوم) ، في إجازتهم يا «حَمْرَا » بالفتح قياساً على قولهم : « ياطلحة » بالفتح ، وهو ضعيف ، لأنه قياس على شاذ ثبت على خلاف مقتضى الدليل .

[إعادة تاء التأنيث المحذوفة للترخيم في الوقف]

(ولايستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها) ، فتقول : « يَاطَلْحَهْ » ، بهاء ساكنة ، وظاهر كلامه أنها الأصلية عادت لتبيين حركة الحاء ،وصارت هاء في الوقف ، وقيل : هاء السكت ، فتكون غيرها ، وهو ظاهر كلام سيبويه / ١١٦ / ، حيث شبهه بـ « ارمِهْ » [٣] .

وإنما تلحق هذه الهاء على القولين ، إذا رخمت على لغة من ينتظر قاله أبو حيان [٤] ، وقال

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
ظ : العيني ٤ / ٢٩٤ ، الأشموني ٣ / ١٣٢ ، الارتشاف ٣ / ١٦١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٦١ ، ١٦٢ .

غيره : إن قول أبي علي في : « يَاطَلْحَةَ » ، إنهم أقحموا الهاء بين الحاء وفتحتها يقتضي إلحاق هذه الهاء في لغة التمام والعلة في اختصاصها بلغة من ينتظر أن لغة التمام أعرض فيها عن تقدير شيء كان ، فحذف ، فكيف يعوضون [١] ، عما نزلوه منزلة مالم يكن موجوداً البته ؟ .

ومن غير الغالب ماحكاه سيبويه من أن من العرب من يقف بغير هاء ، فيقول : « يَاحَرْمَل » في «حَرْمَلَةَ » [٢] ، وقولهم : « سِطِي مَجَرْ تُرْطِبْ هَجَرْ » ، يريدون توسطي يامجرة ، وظاهر كلامه أن ذلك لاينقاس ، ونص عليه ابن عصفور [٣] ، قيل : وظاهر كلام سيبويه أنه ينقاس .

[تعويض ألف من التاء في الوقف على المرخم]

(أوْ) عن (تعويض ألفٍ منها) ، أي : من الهاء كقوله :

{١٠٥٨} قِفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعَا ... وَلاَ يَكُ مَوقِفٌ منك الوداعَا [٤]

فعوض من الهاء ألف الإطلاق ، ومثله قوله :

{١٠٥٩} عُودي عَلَيْنَا وارْبَعِي [٥] يَا فَاطِمَا ... أَمَا تَرَيْنَ الدَّمْعَ مِنَّا سَاجِمَا [٦]

---

(١) في الأصل و ب : يعوضوا - يهو .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٤٤ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ١٢٣ .

(٤) من الوافر ، للقطامي ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، ابن يعيش ٧ / ٩١ الخزانة ٢ / ٣٦٧ ، المغني ٢ / ٥٠٥ ، الهمع ٣ / ٩٣ ، الارتشاف ٣ / ١٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٩ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٤ ، المقتضب ٤ / ٩٤ .

(٥) محذوفة من الأصل ، ولابد منها وفي « ب » ارجعي .

(٦) رجز ، لهُدبة ، الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٠٨ ، الخزانة ٩ / ٢٣٥ .

وظاهر كلامه أنه مقيس ، ونص سيبويه [١] ، وابن عصفور على أنه مختص بالشعر [٢] .

[ترخيم غير المنادى ضرورة]

(ويرخم في الضرورة ماليس منادى من صالح للنداء) ، فأما قول لبيد :

{١٠٦٠} دَرَسَ المَنا بمُتَالعٍ فأَبَــانِ ... ... [٣]

يريد : المنازلَ ، فمن الحذف الذي ليس بترخيم ؛ لأن مافيه الألف واللام لايصلح للنداء ، و «مُتَالِعٌ» بضم الميم ، و « أَبَانٌ » بالموحدة : جَبَلاَنَ .

(وإن خلا من علمية ، وهاء تأنيث) ، فيرخم في غير النداء العلم ، وغيره [٤] ، سواء كانا بالهاء ، أم لا ، (على تقدير التمام) ، وهي لغة من لاينتظر ، كقوله :

{١٠٦١} لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَضَرْ [٥]

(بإجماع ، وعلى نية المحذوف) ، كقوله :

{١٠٦٢} أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا [٦]

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ١٢٣ .

(٣) من الكامل ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣١ ، المحتسب ١ / ٨٠ ، العيني ٤ / ٢٤٦ ،وفي المساعد وابن مالك عفت بدل : درس ، وتتمته : فتقادمت بالحبس والسوبان ، ديوانه : ٢٦٦ .

(٤) « سواء » مكررة في « ب » .

(٥) من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه ص ١٠٥ ، الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، العيني ٤ / ٢٨٠ ، الأشموني ٣/ ١٨٤ ، الضرائر ص ١٣٦ ، الارتشاف ٣ / ١٦٤ .

(٦) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٢١ ، الكتاب ٢ / ٢٧٠ ، الخزانة ٢ / ٣٦٣ ، الإنصاف ١ / ٣٥٣ ، العيني ٤ / ٢٨٢ ، الأشموني ٣ / ١٨٤ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٤ . ==

(خلافاً [١] للمبرد) ، في منعه ذلك محتجاً بأن من لايغير الآخر لايتصرف ، والسعة شأنها التصرف ، واعترض بأن الشاعر قد يضطر إلى الحذف خاصة ، ولو احتاج إلى شيء آخر توسع ، ويرد عليه القياس على الترخيم في النداء ، والسماع كقوله :

{١٠٦٣} إنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ امْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ هَلِمُوا [٢]

[ترخيم المنادى شذوذا]

(ولا يرخم في غيرها) ، أي : الضرورة ، (منادى عار من الشروط إلا ماشذ من) نحو : («يَاصَاحِ ») ، وجه شذوذه أن أصله « صَاحِبٌ »/ ، وهو نكرة غير مقصودة عار من تاء التأنيث ، / ١١٣ / وزعم ابن خروف ، أن أصله صاحبي : مضاف إلى ياء المتكلم ، وفيه الخمس لغات[٣] التي في « يَاغُلَامِي » ، ثم لما بنوه على الضم بعد الحذف رخموه ، كأنه علم .

(وَ) قولهم : (« اطْرِقْ كَرَا ») ، إن النعام بالقرى [٤] ، (على الأشهر) ، من أنه ترخيم : «كَرَوَانَ على لغة من لاينتظر ، فحذفوا الزائدين ، وقلبوا الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ووجه شذوذه أنه نكرة مثل صاحب ، وفيه شذوذ آخر ، وهو حذف حرف النداء ، عند غير المصنف، ويقابل الأشهر أن « الكَرَا » ذكر الكروان ، ولاترخيم فيه ، قاله المبرد .

== رمام : جمع رمة ، وهي القطعة من الحبل البالية . والشاسعة : البعيدة .

والشاهد في قوله : (أماما) على أنَّه مرخم (أماما) على لغة من ينتظر ، وهو ضرورة ؛ لأنه في غير النداء.

(١) الشرح الكبير ٢ / ١٢٥ .

(٢) من البسيط ، لأوس بن حبناء التميمي ، الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، الإنصاف ١ / ٣٥٤ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٩١ ، الأصول ٣ / ٤٥٨ ، الضرائر ص ١٣٩ ، الشرح الكبير ٢ / ١٢٦ .

والأصل (ابن حارثة) ، وترخيمه ضرورة في غي النداء على لغة من ينوي .

(٣) كذا في الأصل و « ب » ، والأصوب : خمس اللغات .

(٤) الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ .

[وجوه ترخيم المنادى المضاف]

(وشاع ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه) ، عند الكوفيين[١] ، محتجين بقوله:

[١٠٦٤] خُذُوا حَظَكم يا آلَ عِكْرِمَ ، واذكُرُوا أَوَاصِرنَا ، والرِّحْمُ بالغيب تذكَرُ [٢]

ومنع البصريون ذلك [٣] ؛ لأنه غير منادى ، وخرج سيبويه ماسمع من ذلك على الترخيم في غير النداء[٣] ، ضرورة .

(وندر حذف المضاف إليه بأسره) حملاً للمركب الإضافي ،على المركب المزجي ، قال عدي بن زيد يخاطب عبد هندٍ اللخميَّ :

[١٠٦٥] يَاعَبْدَ هَلْ تَذكُرُنِي سَاعَةً في موكبٍ ، أَوْ رَائِداً للقَنِيصِ [٤]

قيل : وزعم ابن خروف [٥] : أن « يَاصَاحِ » ، أصله : يَاصَاحِبي ، فحذف المضاف إليه ، وآخر المضاف جميعاً ، (وَ) ندر (حذف آخر المضاف) كقول أوس بن حجر :

---

(١) الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ .

(٢) من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى ، الكتاب ٢ / ٢٧١ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٩١ ، الإنصاف ١/ ٣٤٧، الضرائر ص ١٣٨ ، التبصرة ١ / ٣٧٢ ، الخزانة ٢ / ٣٢٩ .
يروى في الأشموني ٣ / ٣٧٢ ، الخزانة ٢ / ٣٢٩ .
والشاهد فيه قوله : (آل عكرم) حيث رخم المضاف إليه من المنادى إذا أصله عكرمة .

(٣) أورده سيبويه ٢ / ٢٦٩ تحت عنوان : « هذا باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً » وانظر السلسيلي ٢ / ٨٣٣ .

(٤) من السريع ، العيني ٤ / ٢٩٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٢ ، الأشموني ٣ / ١٧٦ ، المساعد ٢/ ٥٦٤ ، والشاهد قوله : (ياعبد) حيث رخم والأصل (ياعبد هند) ، يخاطب به هند اللخمي .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٦٥ .

[١٠٦٦] يَاعَلْقَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إقَامَتُنَا هل حَانَ مِنَّا إلَى ذِيْ الغَمْرِ تَسْرِيحِ (١)

لما كان إعراب المضاف مستقلاً بعامل يخصه ،وإعراب المضاف إليه كذلك ، نزلهما منزلة كلمتين ، كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وتقدم عن ابن خروف ، أنه قد يحذف آخر المضاف ، وحمله المضاف إليه جميعاً .

---

(١) من البسيط ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٣٣ ، المساعد ٢ / ٥٦٤ ، الارتشاف ٣ / ١٥٣ ، الأشموني ٣/ ١٧٣ ، العيني ٤ / ٣٠١ .

والشاهد قوله : (ياعلقم) حيث رخم إذا أصله (علقمة) ، وهو مضاف إلى الخير .

(٥٣) « بابُ الاختِصَاصِ »

[حـــده]

وهو لغة ، مصدر : اختصصته [١] بكذا واصطلاحاً : تخصيص حكم علق بضمير ماتأخر عنه من اسم ظاهر معرف ، .

[الباعث عليه]

والباعث عليه فخر و تواضع ، أو زيادة بيان ، فالأول ، نحو : « عليٌّ أَيُّهَا الجَوادُ يَعْتَمِدُ الفقيْرُ » ، والثاني ، نحو : « إِنِّي أَيُّهَا العَبْدُ فَقِيرٌ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » ، والثالث ، نحو : « نَحْنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيفِ » [٢] ، وسيأتي .

والمنصوب على الاختصاص : هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب / ، مسند /٣٣/ ١١ إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد .

[طريقتـــه]

(إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه) ، أي : يخص المتكلم ، نحو : « أَنَا أَحُلُّ المُشْكِلاَتِ ، أَيُّهَا الرَّجُلُ » ، (أو يشارك فيه) ، نحو: « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ » [٣] ، (تأكيد الاختصاص) ، بالحكم المنسوب إلى ذلك الضمير ، (أولاه « أيّاً ») فلا يجوز أن تقدم على الضمير ، بل يجب أن تتأخر عنه ، إما واقعة بين الضمير وما ينسب إليه أوواقعة خبراً ، نحو : « إِنِّي أَيُّهَا العَالِمُ أَفْقَهُ

---

(١) مصدر خصصته وهو سهو .

(٢) من أول الباب إلى هنا بنصه في التصريح ٢ / ١٩٠ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٦٤ .

مَاتَقُولُ » ، حال كونه ، (معطيها) ، أي : معطياً « أيّاً » (ما) استقر (لها في النداء) ، من البناء على الضم ، ونصب محلها ، ووصفها باسم جنس محلى بأل ، واجب الرفع ، (إلا حرفه) ، فلا يدخل حرف النداء على « أيٍّ » في الاختصاص ، لأنها ليست مناداة ، لأن المراد بها المتكلم ، وهو لاينادى نفسه ، وزعم الأخفش [١] ، أن « أيّاً » مناداة ، قال : « وَلاَ يُنْكَرُ أَنْ ينادى الإنسان نفسه ، ألاتَرَى إلى قول عمر رضي الله عنه : « كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَاعُمَرُ » [٢] ،انتهى ، وزعم السيرافي، أن « أيّاً » في الاختصاص معربة ، فيحتمل أن تكون خبر مبتدأ ، أي : المخصوص به أيها الرّجُلُ ، ويحتمل أن تكون مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : أيُّهَا الرَّجُلُ المخْصُوصُ ، ولكون « أيٍّ» ليست مناداة ، لاتوصف باسم الإشارة ، فلا يقال : « عَلَى أَيُّهَذَا الفَقِيرُ تَتَصَدَّقُ » ، قاله أبو حيان[٣] .

(ويقوم [٤] مقامها) ، أي مقام « أيٍّ » في الاختصاص ، حال كونه ، (منصوباً) لفظاً ، (اسم دال على مفهوم الضمير معرف بالألف واللام) ، نحو : « نَحْنُ العَرَبَ أَقْوَى النَّاسِ للضَّيْف»، وإنما جاز اقترانه بالألف واللام ؛ لأنه ليس منادى ، (أو الإضافة[٥]) ، كالحديث : «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَنُورَثُ » [٦] ، ولا يكون نكرة لاتقول : « نَحْنُ قَوْمَاً نَفْعَلُ كَذَا » ، ولا إشارة، ولا موصولٌ ، لاتقول : « أيَا هَذَا » ، ولا « أيَا الَّذي قَامَ أَبُوهُ أَفْعَلُ » ، ولا ضميراً من باب أولى ، والأكثر أن يكون مضافاً ويكون معرفاً بالألف واللام كثيراً ، (وقد يكون علماً) ، كقول رؤبة :

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٦٤ .

(٢) الارتشاف : ١ / ١٦٣ .

(٣) الارتشاف ٣ / ٢٦٦ .

(٤) في السلسيلي : وقد يقوم .

(٥) في السلسيلي : أو بالإضافة .

(٦) فتح الباري ٧ / ٧٧ .

{١٠٦٧} * بِنَـا تميماً يُكشَفُ الضَّبابُ * (١)

أنشده سيويه ، وتميم : علم قبيلة ، وأنشد غيره :

{١٠٦٨} نَحْنُ قُرَيْشٌ وَهُمْ شَنُوَّهْ بِنَـا قُرَيْشاً خَتَمَ النُّبُوَّة (٢)

وشَنُوَّة : لغة في شنؤة ، وهم : أزد شنؤة ، حي من اليمن .

(وقد يـلي / هـذا الاختصـاص ضمير مخاطب) ، كقول بعضهم : « بِكَ اللَّهَ نَرْجُوْ / ٤/١١ / الفَضْلَ » و « سُبْحَانَكَ اللَّهَ العَظِيمَ » حكاهما سيبويه ، وذكر عن الخليل أنهما منصوبان على الأختصاص (٣) .

ولا يلي ضمير غائب ، لاتقول : « بِهِمْ مَعْشَرَ العَرَبِ خُتِمَتِ المكَارِمُ » ، ولا « بِهِمِ العَرَبَ تَقْتَدِي النَّاسُ » ، ولايلي ظاهراً ، لاتقول : « عَلى زَيْدٍ الفُقَراءِ تَتَّكِلُ » (٤) ، وأما ماوقع في كتاب سيبويه ، من قولهم : « عَلَى المُضَارِبِ الوَضِيعَةُ أيُّهَا البَائِعُ » ، فذكر الصفار أنه تحريف وقع في الكتاب ، وأن أبا سعيد قال صوابه : عَلَى الوَضِيعَةُ أيُّهَا الرَّجُلُ ، وقد روي كذا ، وقيل : المراد بالمضارب المتكلم ، وأن الظاهر أنيب عن الضمير ، والتقدير : على المضارب الذي هو أنا .

---

(١) رجز ، لرؤبة ، أوله : راحَتْ وراحَ كَعَصَا السَّيَّابْ .

والشاهد فيه قوله : (تميماً) فإنه منصوب على الاختصاص ، والتقدير : أخص تميماً .

ظ : ديوانه : ١٦٩ ، الكتاب ٢ / ٢٣٤ ، ابن يعيش ٢ / ١٨ ، العيني ٤ / ٣٠٢ ، الخزانة ٢ / ٤١٣ .

(٢) رجز .

ظ : لسان العرب وتابع العروس (سنأ) .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٣٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٣٢ .

(٥٤) بابُ التحذير [١]

وهو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ « إِيَّاكَ » . وماجرى مجراه (والإغراء) وهو إلزام المخاطب العكوف على مايحمد عليه . (وما ألحق بهما) في التزام إضمار الناصب . كما يذكر في الفصل بعد الإغراء

[صورة التحذير]

(ينصب تحذراً) ، وفي بعض النسخ « تحذيراً » ، (إيَّاي » و « إيّانَا ») ، حال كونه (معطوفاً عليه المحذور) ، نحو : « إيَّايَ وَالشَّرَّ » والناصب له فعل أمر محذوف ،والتقدير : إياي باعِدْ مِنَ الشَّرِّ ، وبَاعِدِ الشَّرَّ مِنّي ، وكذا القول في « إِيَّانَا والشَّرَّ .

والعطف ليس بشرط قال في البسيط : « يقول أحدهما للآخر : إِيَّاكَ ، فيقول : إِيَّايَ ، أي : إِيَّايَ احفظ » [٢] انتهى .

وظاهر كلمه يوهم أن [٣] ،« إيَّايَّ » وَ « إِيَّانَا » قياس ، مع أنه شاذ ، وقد صرح هو بذلك في الخلاصة فقال : « وشَذَّ إِيَّايَ » [٤] ، وفي الأثر ، عن عمر رضي الله عنه : « لِيُذَكِّ لَكُمْ الأَسْلُ ، والرِّمَاحُ ، والسِّهَامُ ، وإِيَّايَ ، وأن يحذف أحدكم الأرنب [٥] .

---

(١) هذا الباب ساقط كله من شرح ابن مالك ٣ / ٤٣٥ .

(٢) المساعد ٢ / ٥٦٩ .

(٣) سقط من « ب » : يوهم .

(٤) قال في الألفية : « وشذ إياي وإياه أشذت وعن سبيل القصد من قاس انتبذ » .

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٤٩ .

[أصل أسلوب التحذير]

فقيل :الكلامُ جملة واحدة ، ثم اختلف [فقيل : حذف أربعة أشياء ، والأصل : إيَّايَ باعدو اعني حذف الأرنب ، وحذف الأرنب عني ، فحذف فعل وفاعل ، ومفعول مقيد ، وماعطف على هذا المفعول المقيد ، فإن الواو عطفت شيئين على شيئين ، وقال السيرافي : « حذف شيئان ، والأصل باعدُوني وحذف الأرنب ، وقال الزجاج [٢] : « جملتان حذف من كل ما أثبت في الأخرى، والأصل : إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف الأرنب » .

[تعليق الشارح]

والقول الأول هو المشهور ، وفيه كثرة حذف وتكرار ، فإن مباعدتهم له عن حذف الأرنب مباعدة بحذف ، الأرنب عنه وكلمة إياكم لايليق دعوى حذفها ، إذ قد استقر أنها في هذا الباب، اختص / ، بها الفعل فلا يليق بها الحذف ، وتكرار المعنى في القول الأول موجود في قول / ١١٥ / السيرافي أيضاً ، وإن لم يصرح به ، فإن « بَاعِدُوني » ليس أمراً بالمباعدة المطلقة ، بل بالمباعدة عن شيء خاص ، وكذا مباعدة حذف الأرنب ، إنما هي عنه وليست في الجملة ، فظهر أن القولين الأولين واحد وإن ظن شارحون أنهما غيران ، وقول الزجاج سالم من التكرار ، لكن فيه دعوى حذف « إيَّاكُمْ » ، وقد تقدم مافيه .

---

(١) المساعد ٢ / ٥٦٩ .

[ماينصب تحذيراً]

(وَ) ينصب (تحذراً « إيَّاكَ » وأخوته) ، من التأنيث ،والتثنية ، والجمع ، نحو : « إيَّاكَ » و«إياكما » و«إيَّاكُمْ » و « إيَّاكُنَّ » ، والشائع في التحذير، أن يراد به المخاطب .

(و « نَفْسُكَ » وشبهه من المضاف إلى المخاطب) ، حال كونه ، (معطوفاً عليه المحذور) ، كقولك : « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » فـ « إيَّاكَ » منصوب بفعل محذوف مقدر بعده والأصل : إيَّاكَ بَاعِدْ ، ولايجوز أن يقدر قبله ، لأنه يلزم ن يكون أصله : بَاعِدْكَ ، فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل، إل ضميره المتصل ، وذلك لايجوز إلا في أفعال القلوب ، وماحمل عليها ، وهذا بخلاف «إيَّايَ » عند تقدير الأمر ، فيجوز تقديره متأخراً ومتقدماً ؛ لأن الضميرين للمتكلم ، والمخاطب، فافترقا ، وأما على تقدير : أُبَاعِدُ ، خبراً فلا يجوز تقديره مقدماً للتعليل السابق .

وكقولك : « نفْسَكَ وَالأَسَدَ » ، والأصل : احذر تلاقي نفسك والأسد ، فحذف الفعل والمضاف ، وشبه نفسك من المضاف إلى ضمير المخاطب ، نحو : « رَأْسَكَ والحَائِطَ » و « رِجْلَكَ وَالحَجَرَ » و « عَيْنَكَ وَالنَّظَرَ إلى مَالاَ يَحِلُّ » و « فَمَكَ وَالحَرَامَ » ، والعامل في « نَفْسِكَ » وأخواته يجوز تقديره مقدماً ومؤخراً ، لأنها أسماء ظاهرة ، وهي منصوبة ، (بإضمار مايليق من « نَحِّ » أو «اتَّقِ وشبههما) ، كـ « بَاعِدْ ، وَاحْفَظْ .

(ولا يكون المحذور ظاهراً ، ولاضمير غائب ، إلا وهو معطوف) ، أو مجرور ، بـ « مِنْ » ، فالظاهر ، نحو قولك : « إيَّاكَ وَالشَّرَّ ، أَوْ مِنَ الشَّرِّ » و « نَفْسَكَ وَالأَسَدَ » ، وقد يحذف العاطف ، كقولهم : « أَعْوَرُ عَيْنَكَ الحَجَرَ » ، فحذف العاطف ، والتقدير : وَالحَجَرَ ، ومثال ضمير الغائب ، نحـو :

{١٠٦٩} فَلاَ تَصْحَبْ أَخَا الجَهْلِ وَإِيَّـــاكَ وَإِيَّـــاهُ [١]

أي : إياك باعد منه ، وإياه باعد منك ، أو باعده .

ولم يذكر الشراح ما احترز عنه بقوله : « ظاهراً » وقوله : (ضمير غائب) وكأنه يحترز من نحو : « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، فإنَّ / المحذور ليس اسماً ظاهراً ، ولا ضمير غائب ، فلا يلزم فيه /١١٦٦/ العطف ، بل يجوز أن يكون معطوفاً ، وأن يكون مجروراً بـ « مِنْ » ، وأن يكون بدونهما ، على إضمار « مِنْ » ، أو على تقديره مفعولاً لأجله ، كما سيأتي ، عن سيبويه .

وأورد على حصره ، نحو : « الشَّيْطَانَ وَكَيْدَهُ » ، وَ ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [٢] ، فإن الأول من الاسمين محذور ظاهر ، وليس معطوفاً ، وكان حقه أن يحترز عنه (وشذ : « إِيَّاه ، وَإِيَّا الشَّوابِّ») ، من قولهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّيْنَ : « فَإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابِّ » ، قال سيبويه : « حدثني من لاأتهم عن الخليل ، أنه سمعه من أعرابي » [٣] ، (من وجهين) ، أحدهما : أن « إِيَّاهُ »[٤] ضمير غائب ، والغائب لايحذر ، والثاني : إضافة « إِيَّا » إلى الظاهر ، والتقدير : فَإِيَّاهُ فليبَاعِدْ مِنَ النِّسَاءِ الشَّوَابِّ ، وَلِيُبَاعِدْ هُنَّ عَنْهُ ، فإن قيل : الأنسب لقوله قبل : « ولاضمير غائب إلا وهو معطوف » أن يكون شذوذ « إِيَّاهُ » ، من جهة استعمال ضمير الغائب غير معطوف ، وعليه جمهور الشارحين، فالجواب : إن « إِيَّاهُ » ليس محذوراً ، بل هو محذر وقوله أولاً : « ولا ضمير غائب » معناه ، ولامحذوراً ضمير غائب ، فليتأمل .

---

(١) من الهزج ، لعلي بن أبي طالب ، ديوانه ص ١٤٧ ، الاضداد لابن الأنباري ص ٢٠٧ ، حاشية الصبان ٣/ ١٤٥ ، الهمع ٣ / ٢٦ ، المساعد ٢ / ٥٧١ ، الارتشاف ٢ / ٢٨١ .

(٢) سورة الشمس آية : ١٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٧٩ .

(٤) في الأصل « إيا » بدون هاء - سهو .

[مايلزم معه حرف النداء]

(ولا يلزم الإضمار) ، أي : إضمار العامل الناصب للمحذور ، (إلا مع « إيَّا ») ، فناصبها فعل واجب الإضمار ، حيث وقعت في هذا الباب ، لقيامها مقامه ، (أَوْ) مع) مكرر) ، نحو : «الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، والأَسَدَ الأَسَدِ » ، (أَوْ)مع (معطوف ومعطوف عليه) ، نحو : « رأَسَكَ وَالسَّيْفَ » ، وإنما وجب إضمار العامل ؛ لأن التكرير والعطف يقومان مقام العامل .

وفي البسيط : « أجاز بعضهم الإظهار مع التكرار » ، وقال الجزولي : « يقبح ، ولا يمتنع»[١] ، وماذكره المصنف من المنع ، قال به قوم ، منهم السيرافي ، ويدل عليه كلام سيبويه ، فإنه قال : «إذا قُلْتَ : الطَرِيقَ الطَّرِيقَ » ، لم يحسن إظهار العامل ؛ لأن أحد الاسمين قام مقامه ، فإن أفردت الطريق ، يحسن الإظهار » [٢] ، انتهى ، ولم يجروا في العطف خلافاً .

وبحث بعضهم ، فقال : « لايظهر وجه لمنع : « احذر الخيانَةَ والكذِبَ » ونحو ذلك ، ولا يمنع من التكلم بهذا أحد ، وإنما هذا شيء قاله من ذهل ، وقلده الباقون من غير تأمل » انتهى .

(ولا يحذف العاطف بعد « إيَّا » إلاَّ والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر) ، نحو : «إِيَّاكَ الشَّرَّ » ، فليس الشر / ، منصوباً بما نصب « إيَّاك » ، بل بعامل آخر ، قال سيبويه : « زعموا أن ابن / ١١٧ / أبي إسحق أجاز في الشعر :

{١٠٧٠} فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِـرَاءَ فَإِنَّـهُ إِلَى الشَّـرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ [٣]

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٦٨ .

(٢) نص سيبويه ١ / ٢٥٤ : « . . . ومنه أيضاً قوله : الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ، إن شاء قال : خَلِّ الطريقَ ، أو تَنَحَّ عن الطريق » .

(٣) من الطويل ، للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، الكتاب ١ / ٢٧٩ ، ابن يعيش ٢ / ٢٥ ، الخزانة ٣ / ٦٣ الخصائص ٣ / ١٠٢ العيني ٤ / ١١٣ ، المقتضب ٣ / ٢١٣ ، المغني ٢ / ٧٥٦ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٠٦ .

كأنه قال : إيهَاكَ ، ثم أضمر بعد إيَّاكَ فعلاً ، فقال : اتَّقِ المِرَاءَ ، هذا تأويل سيبويه والجمهور للبيت [١] ، قال ابن عصفور : « ولا يلزم إضمار الفعل في هذا ، فلو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل » [٢] ، وقال العكبري : « المختار عندي تقدير فعل يتعدى إلى اثنين ، فتقدير : « إيَّاك الشَّرَّ : جَنِّبْ نَفْسَكَ الشَّرَّ ، و « إيَّاكَ » في موضع « نَفْسَكَ » [٣] ويفترق قول أبي البقاء العكبري عن قول الجمهور ، من جهة أن الكلام جملة ، لا جملتان ، وأن المحذوف فيه واجب الحذف ؛ لأنه ناصب « إيَّاكَ ، والجمهور بخلافه .

(أو مجرور بـ « مِنْ ») ، نحو : « إيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ » ، (وتقديرها مع « أنْ يفعل » كاف) ، عن تقديره غيرها ، نحو : « إيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، جوز سيبويه فيه، أن يكون التقدير: من أن تفعل ، أو «إيَّاكَ أَعِظُ مَخَافَةَ أنْ تَفْعَلَ » [٤] ، فيكون مفعولاً لأجله ، لا مفعولاً به ، والتقدير الأول أولى ؛ لأنهم قد صرحوا بـ « مِنْ » ، ولم يصرحوا بالمخافة ؛ ولأنه لم يسمع : « إيَّاكَ لَئِلاَّ تَفْعَلَ ، كما يقال : «وَعَظْتُكَ لَئِلاَّ تَفْعَلَ » ، ولأن حرف الجر يطرد حذفه مع « أَنْ » ، إذا أمن اللبس ؛ بخلاف المضاف .

[حكم الضمير هنا تأكيده والعطف عليه]

(وحكم الضمير في هذا الباب) حال كونه (مؤكداً أو معطوفاً عليه ، حكمه في غيره) ، فإذا قلت : « إيَّاكَ وَالشَّرَّ » ، فهنا ضميران ، أحدهما ملفوظ به منصوب ، وهو « إيَّاكَ » ، والثاني مرفوع مستتر ، وهو المنتقل من الفعل إلى « إيَّاكَ » ، حين أقاموه مقام الفعل ، فحكم كل من

---

(١) الأشموني ٣ / ١٨٩ .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، ٤١١ .

(٣) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٧٠ .

(٤) نص سيبويه ١ / ٢٧٩ : « فإذا قلت : إيَّاك أنْ تفعلَ ، تريد : إياك أَعِظُ مَخافةَ أن تفعلَ ، أو من أجل أن تفعلَ جاز ، لأنك لاتريد أن تضمه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إيَّاكَ نَحِّ » .

الضميرين، في التوكيد والعطف عليه حكمه في غير هذا الباب، فإذا أكدت « إِيَّاكَ » ، قلت : إِيَّاكَ نَفْسَكَ » وكنت بالخيار في توكيده بـ « أَنْتَ » قبل « نَفْسِكَ » ، وإن أكدت الضمير المرفوع المستكن في « إِيَّاكَ » قلت : « إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ » ، ولابد من توكيده ، بـ « أَنْتَ » ، وإذا عطفت على « إِيَّاكَ وإن شئت قلت : « إِيَّاكَ وَزَيْداً والشَّرَّ » ، وإن شئت قلت : إياك أنت وزيداً والشن ، وإن عطفت على الضمير المستكن في: « إِيَّاكَ » ، قلت : « إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ أَنْ تَفْعَلاَ » ، ويصح بغير « أَنْتَ » ، ويروى قول جرير :

{١٠٧١} فَإِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ المَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ (١)

بنصب « عَبْدَ » عطفاً على « إِيَّاكَ » ، والتوكيد جائز / ، وبرفعه عطفاً على المستكن في / ١١٨ / «إِيَّاكَ» ، والتوكيد واجب ، وذهب الخليل ، إلى أن « الكاف » من « إِيَّاكَ » ضمير أضيف إليه ضمير ، فعلى هذا يجوز توكيدها ، فتقول : « إِيَّاكَ نَفْسِكَ » (٢) ، بالجر ، ويمتنع العطف عليها ، لأن إعادةالخافض تؤدي إلى إضافة « إِيَّا » إلى الظاهر ، وعدم إعادة الخافض يتعذر معها العطف أيضاً ؛ لأن المعطوف ليس صالحاً لحلوله محل المعطوف عليه .

[المغرى به وأحكامه]

(وينصب) اللفظ (المغرى به) ، حال كونه (ظاهراً) ، لا مضمراً ، (مفرداً) غير مكرر ، ولا معطوف ، نحو : « العَهْدَ » ، أي : الزم العهْد ، (أو مكرراً) ، نحو : « الخُلَّةَ الخُلَّةَ » ، (أو معطوفاً عليه) ، نحو : « الأَهْلَ والوَلَدَ » (بإضمار الزم) ، متعلق بـ « ينْصَبُ » ، (أو شبهه) ،

---

(١) من المتقارب ، ديوانه ٢ / ١٠٢٧ ، الكتاب ١ / ٢٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢١٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٤١٠ ، الخصائص ٢ / ٤٣٤ .

والشاهد : وضحه الشارح .

(٢) « قال الخليل في الكتاب ١ / ٢٧٩ : لو أن رجلاً قال : إيّاك نفسك لم أُعَنِّفْه ، لأنَّ هذه الكاف مجرورة ».

نحو : أحفظ ، (ولايمتنع الإظهار دون عطف ولا تكرار) ، فيجوز إظهار الناصب مع المفرد ، ويجب حذف مع العطف والتكرار ، كما تقدم في التحذير .

(وربما رفع المكرر) ، خبراً لمبتدأ محذوف ، كقوله :

{١٠٧٢} إنَّ قَوْماً مِنْهُم عُمَيْرٌ وأشْيَـا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ (١)

لَجَدِيْرُونَ بِاللِّقَاءِ إِذَا قَـا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ : السِّلاَحُ السِّلاَحُ

أنشده الفراء ، وقال : العربُ رفعتْ « ما » فيه معنى التحذير » (٢) ، وأطلق على الإغراء تحذيراً ؛ لأن من أمر بلزوم بشيء حذر من تركه .

[العطف في التحذير والإغراء بالواو خاصة]

(ولا يعطف في هذ الباب) ، أي : باب التحذير والإغراء ، (إلا بالواو) ، خاصة {لمقارنة المعطوف ، وهو المحذر منه في الزمان من غير مهلة ، والمعطوف هنا شبيه بالتوكيد اللفظي ، لأنه المحذر منه ، والمعنى : ابعد عنْ الشَّرِّ ، وَالشَّرَ عَنْكَ ، والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لايعطف إلا بالواو ، نحو :

{١٠٧٣} ... ... النائي والبعِدُ (٣)

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسه ، الهمع ٣ / ٢٨ ، الأشموني ٣ / ١٩٣ ، المساعد ٢/ ٥٧٤، ٥٧٥ ، وفيه لجديرون بالوفاء ، وكذا في الأشموني - وقد سقط من الأصل « .
والشاهد فيه قوله : (السلاخ) على رفع المكرر للتحذير خبراً لمبتدأ محذوف .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣) جزء بيت من الطويل ، للحطيئة ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ابن يعيش ١ / ١٠ ، المساعد ٢/ ٥٧٥ ، الهمع ٥ / ٤٥ .
والبيت : ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ
في الأصل النائي والبعيد .

فإن قيل : العطف يقتضي المشاركة التامة ، فيلزم كون كل واحد منهما محذراً عنه ، ومحذراً، أجيب : بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف ، فلا يمتنع كون أحدهما خائفاً ، والآخر مخوفاً ، قاله المرادي . (وكون مايليها مفعولاً معه جائز) ؛ لأن الواو جامعة ، وهي للمقارنة في الزمان ، فجاز نصب مايليها على أنه مفعول معه .

« فَصْـــلٌ »

[ما ألحق بالتحذير والإغراء]

(ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثل) ، بفتح التاء ، وهو ماشبه مضربه بمورده ، (وشبهه) ، أي : شبه المثل في كثرة الاستعمال ، فالمثل : (نحو : « كِلَيْهِمَا وَتَمْراً » [١])، وأصله : أن إنساناً خير بين شيئين ، فطلبهما جميعاً ، وطلب معهما تمراً ، ثم استعمل مثلاً لمن خير بين شيئين فطلبهما جميعاً .

(وَ) شبه المثل ، (« امرأً ونفْسَهُ ») ، معناه : تركُ التعرُّضِ ، فكأنه ، قيل : دَعْ امْرَأً مَعَ نَفْسِهِ، فلا تعترض عليه ولا تعترضه ، (وَ « الكِلاَبَ عَلَى البَقَرَ ») ، قيل : معناه خَلِّ بَيْنَ النَّاسِ جَمِيعاً خيرهم وشر يرهِمْ ، واغْتَنِمْ أَنْتَ طَرِيقُ السَّلاَمَةِ فَاسْلُكْهَا ، وقيل معناه إن أَمْكَنَتْكَ الفُرْصَةُ فَاغْتَنِمْهَا وهما متقاربان ، وعن الأصمعي ، أنه قال : ومن قلة المبالاة قول العرب : « الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ » ، وأصله أن يخلى بين الكلاب وبقر الوحش ، انتهى .

وروى : الكرابُ [٢] على البقر ، بالراء بدل اللام وكراب الأرض حرثها ، فكأنهم قالوا :

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٠ .

(٢) في الأمثال للميداني ٢ / ١٤٢ : « ويقال : « الكراب على البقر » ، هذا من قولك : كَرَبْتُ الأَرضَ ، إذا قلبتها للزراعة ، يُضرب في تخليه المرء وصناعته .

حرثُ الأرض وإثارتها على البقر ، وروى : الظباء على البقر .

(و « أَحَشَفاً وسُوءَ كِيْلَةٍ ») ، قال الهروي / ، هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين ، ومعناه: /١١٩/ أتعطيني حشفاً وتُسِيءُ الكَيْلَ ، والكيلة : بكسر الكاف كالجِلْسَةِ .

(و « مَنْ أَنْتَ زَيْداً » ؟) ، أصله : أن رجلاً غير معروف بفضل يسمى بزيد وشخص آخر اسمه زيد مشهور بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عنه ذلك ، وقيل له : مَنْ أَنْتَ . . . زَيْداً ؟ على جهة الإنكار عليه ، كأنه قال : مَنْ أَنْتَ حَتَّى تَذْكُرَ زَيْداً ؟ » أو ذَاكِراً زَيْداً ، وفي قولهم : مَنْ أَنْتَ ؟ تحقير للمخاطب ، وتقليل له ، ويذكر هذا لمن قال : أَنَا زَيْدٌ ، فينكر عليه ،للعلم بأنه ليس إياه ، أو ذكر صفات لنفسه ، هي لزيد ، أو يسأل عنه ، وليس هو من هذا القبيل ، وقد يقال لمن ليس اسمه زيداً : مَنْ أَنْتَ زَيْداً ؟ على ظريق المثل الجاري ، كقولك للرجل : « الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ » بكسر التاء ، وقال ابن الحاجب : « يقال [١] لمن ذكر عظيماً بسوء، ولمن شبه نفسه برجل عظيم » (وكل شيءٍ ولاهذا) تقولُهُ : لمن ارتكبَ أمراً يراه دون كل شيءٍ ، والمقصود التحذير عن ذلك الشيءِ ، (وَ) كل شيء (« ولا شتيمة حر ») ، والمعنى : ائتْ كُلَّ شَيءٍ ولاَ تَشْتُمَنَّ حُرّاً ، جعل شتيمة الحر أخس مايرتكب وأقبحه .

(وهذا ولا زَعامَاتكَ » [٢] ، معناه : أن المخاطب كان يزعم زعمات ، ثم ظهر خلاف زعمه قيل له ذلك ، و « هذا مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : هذا الحقُّ ، وقال ابن الحاجب : « كَأَنَّ المخَاطَب به وعد بأشياء ، ولم يفِ بها ، ثم رأى الموعود على حالة دونها ، فقال الموعود ذاك ،

---

(١) أي : من أنت زيداً ، انظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣١٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٠ .

والتقدير : أرضى هذا ، ولا أتوهم زَعَماتِكَ [١] ،

(وَ « إنْ تَأتني فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ ») ؛ ومعناه [٢] : المبرة واللُّطفُ بالخاطب ، وكأنه قال: إنْ تَأتني تَجِدْ مَنْ يَقُومُ لَكَ مقام أَهْلِكَ في اللَّيْلِ والنَّهَارِ .

(وَ « مَرْحَباً وأَهلاً وسهلاً ») معناه : صادفت رُحْباً ، وسعة ، ومن يقوم لك مقام الأهْلِ ، وَ «سَهْلاً» أي : ليِّناً لاَ حَزْنَا ، وهذا يقع خبراً لمن قصدك ويقع ودعاء للمسافر ، وكأنه قال : لَقَّاكَ اللَّهُ ذَلك وقدره سيبويه بـ«رَحُبَتْ» [٣] ، بلاَدُكَ ، وأَهلْتَ [٤] ، وإنما قدرة بالفعل ؛ لأن الدعاء إنما / يكون بالفعل .

(وَعَذِيرَكَ) ، فقيل : هو مصدر بمعنى العذر ، ويقال : لمن جنى جناية واحتملت منه : عَذِيْرَكَ مِنْ فُلاَنٍ » أي : هَلُمَّ مَنْ يَعْذِرُكَ مِنْهُ ، أي : يلومه ولا يلومك ، وقيل: العذير بمعنى العاذر، يقال :عاذر ، وعذير / ، كشاهد وشهيد ، والتقدير : أحضر [٥] عاذِرَكَ ، ومن ذلك قول عمرو بن معدي كرب : / ١٢٠ /

{١٠٧٤} أُرِيْدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيد قَتْلي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ [٦]

(و « ديارَ الأَحْبَابِ ») ، كناية عن إضافة الديار إلى اسم المحبوبة ، كقول ذي الرمة :

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٠٨ .

(٢) في الأصل و « ب » : فمعناه ، والمثبت من المساعد والواو نسب هنا .

(٣) سقطت من ب : « قدره سيبويه » .

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٥ .

(٥) في الأصل و ب : احذر ، ولايستقيم المعنى بها .

(٦) من الوافر ، وروايته في الكتاب أُريدحَيَاءَهُ بدل : حياته . الكتاب ١ / ٢٧٦ ، المساعد ٢ / ٤٧٨ ، العقد ٢/ ١٥٢ ، الكامل ٣ / ١٩٨ .

[١٠٧٥] دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِدُنَـا وَلاَ يُرى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولاَ عَرَبُ (١)

قيل : وإضافة الديار إلى الأحباب يحتاج إلى السماء .

فهذه المذكورات منصوبة بفعل مضمر لزوماً مناسب لها فـ « كليهما وتَمْراً » منصوب ، (بإضمار : أَعْطِني) ، هذا هو المعروف ، وزعم ابن الحاجب غير ذلك فقال: « إنَّ عمراً الجعدي مر به رجل ، وبين يدي عمرو قُرصٌ وزَبْدٌ ، فقال الرجلُ : أَطْعِمْنِي مِنْ زُبْدِكَ وقُرْصِكَ (٢) ، فقال عمروٌ : كليهما وتمراً ، أي أَطْعِمُكَ كِلَيْهِمَا وأَزِيْدُكَ تَمْراً » (٣) ، انتهى .

(وَ) « امرأً ونَفْسَهُ » منصوب بإضمار (دع) « الكلابَ على البَقَرِ» منصوب بإضمار (أرسل ، و) « أَحَشَفاً وسُوءَ كِيْلَةٍ » ، منصوبان بإضمار (أتبع) ، وتكيل ، (وَ) « مَنْ أَنْتَ زَيْداً؟» منصوب بإضمار (تذكر ، و) كل شيء ولاهذا منصوب بإضمار (اصنع) ولاشتيمة حرٍ منصوب بإضمار (لاترتكب و)(٦) « هَذَا وَلاَ زَعَامَاتِكَ » منصوب بإضمار (ولا أتوهم ، و) «إِنْ تَأْتِني فَأَهْلَ اللَّيلِ والنَّهَارِ » منصوب بإضمار (تجد ، و) « مرحباً » منصوب بإضمار (أصبت،و) « أهلاً » منصوب بإضمار (أَتَيْتَ ، وَ) سهلاً » منصوب بإضمار (وَطِئْتَ ، وَ) «عَذِيْرَكَ » منصوب بإضمار، (أحضر) بفتح الهمزة ، وكسر الضاد المعجمة ، قال سيبويه : التقدير: أحضر عُذْرَكَ »(٤)، فهو عنده من المصادر التي جاءت على وزن « فَعِيلٍ » ، وقال بعض الكوفيين (٥) : العذير : النصيرُ ، وقد تقدم / ، (وَ) « ديارَ الأَحْبَاب » منصوب بإضمار (اذكر). / ١٢١ /

---

(١) من البسيط ، ديوانه ١ / ٢٣ ، التبصرة ١ / ٣٦٧ ، الارتشاف ٢ / ٢٨٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣١٧ ، الكتاب ١ / ٢٨٠ ، الخزان ٢ / ٣٣٩ .

(٢) في الأصل من قرصك وزبدك - تقديم وتأخير .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٠٨ .

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والمساعد ٢ / ٥٧٩ .

(٥) المساعد ٢ / ٥٨١ .

(٦) في الأصل تركب .

(ويتصل بهذه) الأمثال ، وشبهها ، في إلتزام إضمار الناصب ماليس مثلاً ، ولا شبهه ، ومعنى اتصالها بها أنها تلتحق بها في الذكر ، كما التحق المثل وشبهه بالتحذير والإغراء ، وهي كثيرة ، وضابطها : (مايسلتزم عامله عامل ماقبله) ، نحو قولهم : « حَسْبُكَ خَيْراً بَكَ » ، والأَصْلُ: حَسْبُكَ الذيْ فَعَلْتَ ، وإئْتِ خَيْراً لَكَ ، فـ « حَسْبُكَ » بمعنى : كُفَّ ، وكُفَّ يَسْتلزم «ائْتِ» ؛ لأن النهي عن الشيء يستلزم الأمر بضده .

(أو يتضمن) عامل ماقبله) معناه وضعاً) ، نحو قولهم : « وَرَاءَكَ أَوسعَ لك » ، والأصل : تأخرْ وَرَاءَكَ ، وأطلب أَوْسَعَ لَكَ ، فالأمر بالتأخر عن المكان الضيق يتضمن معناه وضعاً الانتقال إلى غيره ، ومن ماصدقاته الأمر بطلب المكان الواسع ، والمعنى : تأخَّرْ عَنْ مكَانِكَ الضيِّقِ ، واطْلُبْ مكَاناً أَوْسَعَ لَكَ مِنْهُ .

(وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله) ، نحو قولهم : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » ، والأصل : بَادِرْ أَهْلَكَ وَأَسْبِق اللَّيْلَ ، فاللَّيْلُ مُشَارِكٌ لما قبله ، وهو « أَهْلَكَ ، في عامله ، قال الفخر الرازي : «وتحقيقه أنه عطف الليل على الأهل ، وجعلهما مبادرين ، ومعنى المبادرة : مسابقتُكَ الشيء إلى الشيء ، كقولك : بَادَرْتُ زَيْداً المَنْزِلَ ، كَأَنَّكَ سَابَقْتَهُ إليه ، فكأنه أمَرَهُ بمبادرة الأهْلِ واللَّيْلِ قبل أن يَسْبِقَهُ أحدُهُمَا إلى الآخر » ، انتهى .

(أَوْ) هو في المعنى مشارك لما قبله (فيما ناب عنه) ، أي : عن عامله ، كقولهم : « وَيْلاً لَهُ وَأَبَاهُ » ، فإن أباه في المعنى مشارك للهاء من « لـه » في الويل ، الذي هو نائب عن عامله ، وهو «ألزِمَ» ، وإذا تأملت ماذكرته في شرح قوله / ، ويتصل إلى هنا ، وما ذكره أبو حيان ، ومن / ١٢٢ / قلده ، علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل ، وإنما التزم إضمار الناصب في هذه الأمثلة ، وماقبلها؛ لكثرة الاستعمال (ولايمتنع الإظهار) ، للناصب (إن لم يكثر الاستعمال) ، كقولهم :

«انْتَهِ أَمْراً قاصِداً» ، أي: انْتَهِ عن هذا وأْتِ أمراً قاصداً ، أي : عدلاً حسناً ، فيجوز إظهارُ و«أْتِ» نص عليه سيبويه [١] .

[جواز رفع مانصب بعامل محذوف]

(وربما قيل : « كِلاَهُمَا وتَمْراً ») ، برفع « كِلاَهُمَا » ونصب « تَمْراً » ، (و « كُلُّ شيءٍ ولاَ شَتِيمةَ حُرٍّ ») ، برفع « كُلِّ » ، ونصب « شَتِيمَةٍ » ، (و « مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ؟ ») ، برفع « زَيْدٌ » ، فـ«كِلاَهُمَا » ، و « كُلُّ » مرفوعان بالابتداء ، وخبرهما محذوف ، و « تَمْراً » و « شَتِيمَةً » منصوبان بفعل محذوف ، (أي : كلاهُما لِيْ) ، وزدني تَمْراً ، (و « كُلُّ شَيءٍ أُمَمٌ ») ، بفتح الهمزة والميم ، بمعنى : قَصْدٍ ، (ولا ترتكب) ، شتيمة حر ، (وَ) « زَيْدٌ » مرفوع بالخبرية لمبتدأ محذوف ، [و] الأصل : (من أَنْتَ ، كَلاَمُكَ زَيْدٌ ، أَوْ ذِكْرُكَ ») زَيْدٌ ، قيل : والأولى في التقدير : مَذْكُورُكَ زَيْدٌ ؛ لأن الجوهر لايخبر به عن العرض ، وأجيب بأنه على حذف مضاف ، والتقدير ، كلامُكَ كَلاَمُ زَيْدٍ ، وذِكْرُكَ ذِكْرُ زَيْدٍ ، واعترض بأن تقدير المضاف باطل ؛ لمخالفة المعنى ؛ لأن المرادأنه ذكر زيداً ، وليس أهلاً لذكره ، لا أن ذكره ذكر زيدا أو كلامه .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٤ .

(٥٥) بابُ أبْنِيةِ الأفعال [١] (الأصلية) ومعانيها

الوزنية ، لا المادية ؛ لأن ذلك من علم اللغة ، والكلام الآن في علم التصريف ، وبقي من الترجمة أن يقول : « ومَا يتعلق بذلك » ؛ لأنه يتكلم على أوصاف الفعل ، من اسم فاعل ، وصفة مشبهة ، وغير ذلك .

[أوزان الماضي المجرد]

(لماضيها المجرد) من الزوائد ، حال كونه ، (مبنياً للفاعل) ، أربعة أوزان ، ثلاثة للثلاثي ، وواحد للرباعي ، فأوزان الثلاثي ، (فَعُلَ ») ، بضم العين ،(وَ « فَعِلَ ») بكسرها ، (و « فَعَلَ »)، بفتحها ، بدأ بالمضموم ، فالمكسور ، فالمفتوح ، عكس مارتب غيره ، تقديماً للأخص فالأخص .

(وَ) وزن الرباعي (« فَعْلَلَ ») ، كـ « دَحْرَجَ » .

وماعدا هذه الأوزان الأربعة / ، مفرع ، والتفريع واحد من خمسة أمور : الإدغام ، نحو: / ١٢٣ / «شَدَّ » وَ « مَلَّ » وَ « حَبَّ » ، والقلب ، نحو : « قَامَ » وَ « هَابَ » وَ « جَادَ » ، والإسكان ، نحو : «عَلْمَ » وَ « ظَرْفَ » ، والإتباع ، نحو : شِهِدَ » ، والنقل ، نحو : « شِهْدَ » ؛ وسَادس ، وهو البناء للمفعول ، على القول بأنه وزن فرعي ، وأما معانيها .

[معاني فعل المضموم]

(فـ «فَعُلَ ») ، المضموم لثلاثة معانٍ : (لمعنى مطبوع عليه ماهو قائم به) ، نحو : « كَرُم ، ولَؤُمَ » ، أي : طُبِعَ عَلَى الكَرَمِ ، واللُّؤْمِ .

(أو كمطبوع عليه) ، نحو : « فَصُحَ الرَّجُلُ ، وَخَطُبَ » ، يقال ذلك : لمُتَعَلِّمِالفصاحَةِ ، والخطب ، إذا صار ذلك له طبعاً من غير تكلف ، فصار كالمطبوع .

---

(١) في الأصل الفعل - وهذا الباب ساقطه من شرح التسهيل لابن مالك .

(أو) لمعنى (شبيه بأحدهما) ، أي : بالمطبوع ، أو بما كان كالمطبوع ، مثال الأول : «جَنُبَ جَنَابَةً » ، فإنه وإن كان لمعنى متجدد زائل ، فإنه مشبه بالمطبوع الذي لايتجدد ، وهو ، « نَجُسَ » ، فلما أشبهه في معناه ، وافقه في وزنه .

والفرق بين الثاني ، والثالث بالاكتساب ، وعدمه .

[نوادر فَعُل]

(ولم يرد) « فَعُلَ » المضموم العين ، حال كونه (يائي العين إلاّ « هَيُؤَ ») الشيء : إذا حَسُنَتْ هَيْئته ، وهو شاذ ، كما شذ أَعين [١] ، وإنما صححوه لئلا يتوهم أنه ليس « فَعُلَ » المضموم ، لتركهم هذا الوزن في نظائره ، استثقالاً للضمة على الياء .

(ولا متصرفاً) ، حال كونه (يائي اللام إلا نهو) ، الرجل، إذا كان ملازماً للنهية ، بضم النون ، وهي العقل ، وجمعها : النهي ، قال الله تعالى : ﴿ لآيَاتٍ لأُولِي النُّهَى ﴾ [٢] ، سميت بذلك؛ لأنها تنهى صاحبها ، وتعقله عن مواقعة الرذائل ، وأصل « نَهُوَ » : « نَهُيَ » قلبت الياء واواً ، لإنضمام ماقبلها ، وخرج بقوله: « مُتصرفاً » نحو : « قَضُوَ » و « رَمُوَ » ، في التعجب بمعنى : مَاأَقْضَاهُ ، ومَا أَرْمَاهُ ، فإنه مطرد ، كما بين في التعجب ، وبقوله : « يائي اللام » ، نحو : سَرُوَ الرَّجُلُ».

(ولا مضاعفاً ، إلا قليلاً مشروكاً) ، مع غيره من الأوزان / ، لا منفرداً به « فَعُلَ » . / ١٢٤ /

---

(١) كذا في الأصل و ب ، والظاهر أنه يريد : أنّه كثيراً ماتشذ العين ، فتحرك بغير حركتها المقيسة . أو يكون تحريف من « عيَّن » فيْعَلَ مما عينه ياء ، وهو عزيز بل لانظير له كما قاله سيبويه ، ومعناه : الجديد ، ظ:المحكم ٢ / ١٨١ .

(٢) سورة طه آية : ٥٤ .

مثال مشاركته « فَعَلَ » المفتوح : « حَبَّ ، وَحقَّ ، وَدَمَّ » ، والأصل : « حَبُبَ » ، و « حَقُقَ » ، وَ « دَمُمَ » بالدال المهملة « يَدُمُّ » من لدمامة ، قالوا فيهن : « حَبَبْتُ » وَ « حَقَقْتُ » و «دَمَمْتُ » بالفتح فيهن .

ومثال مشاركته « فَعِلَ » المكسور ، قالوا : « لَبُبْتَ تَلُبُّ » ، فأنت لبيب ، حكاه سيبويه عن يونس [١] ، و « شَرُرْتَ » ، أي : صيرْتَ ذا شرٍّ ، حكاه قطرب [٢] ، وقالوا فيهما : لَبِتَ ، وَشَرِرْتَ ، بالكسر فيهما .

(ولا متعدياً إلا بتضمين) ، كقول علي كرم الله وجهه : « إِنَّ بِشْراً قَدْ طَلُعَ اليَمَنَ » [٣] ، ضمنهُ معنى « وصل وبلغ وقول بعضهم : « رَحُبَكُمْ الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ الكِرْمَانِيِّ » [٤] ، ضمنه معنى: « وَسِعَكُمْ » ، قيل : ولا يحفظ غيرهما ، فالباء في قوله « إِلاَّ بِتَضْمِينٍ » باء المصاحبة ، لاباء السببية ، لأجل قوله :

(أو تحويل) ، فإن التحويل ليس بسبب قطعاً ، ولايعطف على السبب إلا سبب ، مثال التحويل : « صُنْتُهُ ، وَمُنْتُهُ » ، حول « فَعَلَ » المفتوح إلى « فعُلَ » المضموم ، ونقلت حركة العين إلى الفاء ؛ لتدل على أن المحذوف واو ، واستصحب التعدية لعروض الضمة ، وقال ابن الحاجب : «لاتحويل ، والصحيح أن الضم لبيان ذوات الواو ، لا للنقل » [٥] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٧ .

(٢) المساعد ٢ / ٥٨٦ .

(٣) المزهر للسيوطي ٢ / ٣٧ .

(٤) قال الأزهري : « لايجوز رحيكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » بتصرف وقال في اللسان : «كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار » .

(٥) شرح الشافية للرضي ١ / ٧٤ .

(ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل) ، كقول بعض العرب : « كُدْتَ » [١] بضم الكاف ، : تَكَادُ ، وقياسه : « تَكُودُ » ، إلا أنهم استغنوا بمضارع « كِدْتَ » بكسر الكاف ، عن مضارعها المضموم قال الفراء [٢] : « والذي ضم ، أراد الفرق بين « كَادَ » من المقاربة ، و « كَادَ » من الكيد .

[الوصف من فعل المضموم]

(وَ) « فَعُلَ » المضموم (كثر في اسم فاعله) ، والمراد به ، وصف الفاعل مطلقاً ، دل على حدوث ، أو ثبوت جارى المضارع ، أو لم يجاره ، مما لم يدل على تفضيل ، ولا تكثير ، وجميع أوزانه ثلاثة عشر وزناً ، (« فَعِيلٌ ») ، نحو : « شَرُفَ ، فهو شَرِيفٌ » .

(و « فَعْلٌ ») ، بفتح الفاء ، وسكون العين ، نحو : « ضَخُمَ ، فهو ضَخْمٌ » ، (وَقَلَّ) في اسم فاعله ، (« فَاعِلٌ ») ، نحو : « فَرُهَ ، فهو فَارِهٌ » .

(و « أَفْعَلُ ») ، نحو : حَمُقَ ، فَهُوَ أَحْمَقٌ » .

(و « فَعِلٌ ») / ، بفتح الفاء ، وكسر [٣] العين ، نحو : « خَشُنَ ، فَهُوَ خَشِنٌ » . / ١٢٥ /

(و « فَعَلٌ ») بفتح الفاء والعين ، نحو : « حَسُنَ ، فَهُوَ حَسَنٌ » .

(و « فَعَالٌ ») بفتح الفاء ، والعين من غير تشديد ، نحو : « جَبُنَ ، فَهُوَ جَبَانٌ » .

(و « فُعَالٌ ») ، بضم الفاء ، وفتح العين ، مخففة ، نحو : « شَجُعَ ، فَهُوَ شُجَاعٌ » .

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٠ .

(٢) المساعد ٢/ ٥٨٧ .

(٣) في « ب » : « وسكون » .

(و « فُعَّالٌ ») ، بضم الفاء ، وتشديد العين ، نحو : « وَضُوءَ فَهُوَ وُضَّاءٌ ، أي : وَضِيءٌ » .

(و « فِعْلٌ ») ، بكسر الفاء ، وسكون العين ، نحو : « عَفُرَ ، فهو عِفْرٌ ، أي : ذُو دهاء وشجاعة.

(و « فُعُلٌ ») بضم الفاء ، والعين ، نحو : « جَنُبَ فَهُوَ جُنُبٌ ، أي : ذُو جنابةٍ .

(و « فَعُولٌ ») ، بفتح الفاء ، نحو : « حَصُرَتْ ذَاتُ اللَّبَنِ ، فَهي حَصُورٌ » ، أي : ضيقة مجرى اللبن .

« فَصْـــلٌ »

[مضارع الثلاثي : فعل المكسور]

تكلم فيه على المضارع قبل الماضي ، ولو عكس كان أولى كما فعل في إخوته ، (حق عين مضارع « فَعِلَ ») المكسور (الفتح) ؛ لأنه الغالب ، ولتتخالف عينا الفعلين المتخالفين معنى ، سواء كان لازماً ، كـ« فَرِحَ يَفْرَحُ » ، أم متعدياً ، كـ « عَلِمَ يَعْلَمُ » .

وخرج عن ذلك باعتبار الحقيقة ، والظاهر عشرون لفظة ، وهي ثلاثة أنواع :

ما جاء على : « يَفْعِلُ » بالكسر ، ولم يأت على غيره ، وهي ثمانية ألفاظ كلها من باب المثال.

والثاني ماجاء على : « يَفْعِلُ » بالكسر ، و « يَفْعَلُ » بالفتح وهي تسعة ألفاظ ، أربعة من المثال ، وخمسة من غيره .

والثالث : ماجاء على : يَفْعِلُ » بالكسر ، ولم يأت فيه الفتح البتة ولا شذوذ فيه مع هذا ؛ لأنه قد سمع في ماضيه : « فَعَلَ » بالفتح ، واستغنى أهل الكسر بمضارع لغة أهل الفتح ، عن مضارع[١] لغتهم ، وهو ثلاثة ألفاظ ، ثم شرع يفصلها فقال :

(وكسرت فيه) ، أي : في المضارع ،(من « وَمِقَ ») بمعنى : أَحَبَّ ، (و « وَثِقَ ») بمعنى : قَوِيَ الاعتماد عليه ، (و « وَفِقَ ») بمعنى : حسُنَ ، (و وَلِي ») ، بمعنى : تَبِعَ ، والأمر صار حاكماً عليه ، (و « وَرِثَ ») ، يرِثُ إِرْثاً ، ووِرْثاً ، (وَ « وَرِعَ ») ، أي : صَار ذا وَرَعٍ ، (و « وَرِمَ ») ، من قولهم : وَرِمَ العُضْوُ إِذَا دخله الوَرَمُ ، (و « وَرِيَ » المُخُّ) ، اكتنز من السمن ، وقيده « بالمُخِّ » ، احترازاً من : وَرِيَ الزَّنْدُ ، فإنه من باب التداخل ، كما سيأتي - فهذه ثمانية ألفاظ ، وهي[٢] النوع الأول .

(وفي مضارع « حَسِبَ »[٣]) ، بمعنى « ظَنَّ » ، (و « نَعِمَ ») ، أي : عدم البؤس / ، / ١٢٦ / (وَ«بَئِسَ ») ، بمعنى : صَارَ ذا بُؤْسٍ ، (و « يَئِسَ ») ، صار ذا يأسٍ من الشيء ، (و « يَبِسَ ») صار يابساً ، (و « وَغِرَ)صدره : التهَبَ غيظاً ، أو حزناً ، (و « وَحِرَ ») بمعنى : وَغِرَ » (وَ « وَلِهَ ») ، كاد يعدم العقل ، (و « وَهِلَ »[٤]) ، اشتد فزعه ، (وجهان) ، الفتح ، والكسر ، وهو مبتدأ تقدم خبره ، في قوله : « وفي مضارع « حَسِبَ » فهذه تسعة ألفاظ وهي النوع الثاني .

---

(١) في الأصل و ب : ماضي ، سهو ، فالماضي في لغتهم مستعمل لم يستغن عنه .

(٢) في « ب » وهذا .

(٣) في المنصف ١ / ٢٠٨ : « حَسِبَ يَحْسِبُ ، ويحسِبُ ، ونَعِمَ يَنْعَمُ وينعِمُ ويَبِسَ ييبَسُ ويَبِسُ ، ويَئِسَ ييأسُ ويِيئِسُ » فهذا كله فيه لغتان : إحداهما الأصل وهي الفتح ، والأخرى لضربٍ من الاتساع وهي الكسرُ » -وقال سيبويه ٤ / ٣٩ : « والفتح في هذه الأفعال جيد ، وهو أقيس » .

(٤) تقول : وهل يهل وهلو : وهلاً - بالتحريك - إذا فزع .
و « وهلَّ عن الشيء : نسيهُ انظر الشرح الصغير ١٠٩ .

(واستغنى في « ضَلِلْتَ » : « تَضِلُّ ») ، قال بعض العرب : « ضَلِلْتَ ، بالكسر والأكثرون يفتحون، واتفقوا على الكسر في المضارع ، قال ابن هشام [١] : « ليس ما ذكره من الاستغناء صحيحاً ، بل قالوا : « ضَلَلتَ : تَضَلُّ ، بفتح العين في الماضي ، والمضارع ، نص على ذلك الجوهري [٢] ، وابن القطاع [٣] ، وابن ظريف ، والفراء ، في لغات القرآن ، وابن سيده في المحكم»[٤] ، (و « ورى الزَّنْدُ : يريَ) ، بالكسر ، أخرج ناره ، (و « فَضِلَ الشيء : يفْضُلُ) ، من الفضلة ، (بمضارع « فَعَلَ) ، المفتوح (عن مضارع « فَعِلَ ») ، المكسور ، والباء و « عَنْ » متعلقان بـ « استغنى » .

والحاصل ، أنه ذكر ثلاثة أفعال على « فَعِلَ » بالكسر ، جاء مضارع الأولين منها على «يَفْعِلُ» بالكسر ، والثالث على « يَفْعُلُ » بالضم ، استغناء بمضارع « فَعَلَ » بالفتح ، عن مضارع « فَعِلَ » بالكسر ، وهذه الثلاثة [٥]، ألفاظ هي النوع الثالث ، وبها تكمل عشرون .

وبقي نوع رابع ، وهو ماجاء مضارعة على « يَفْعُلُّ » بالضم ؛ لأن ماضيه جاء فيه « فَعَلَ » بالفتح ، فاستغني بمضارع المفتوح ، وذلك صحيح ، ومعتل ، فمن الصحيح : « نَعِمَ يَنْعَمُ » ، حكاه سيبويه[٦] ، و « حَضِرَ يَحْضُرُ » ، حكاه يعقوب [٧] ، و « نَكِلَ يَنْكُلُ » ، و « شَمِلَ يَشْمُلُ » حكاه ابن

---

(١) لعله في حواشيه ، وهي مخطوطه .

(٢) الصحاح ٥ / ١٧٤٨ .

(٣) قال ابن القطاع في كتابه الأفعال ٢ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ : « ضَلَّ يَضَلُّ ضلالاً ، وضلالةً : جار عن دين أو طريق» . . . ثم قال : « هذه لغة نجد وأهل العالية يقولون : ضَلِلْتُ أَضَلُّ » .

(٤) انظر اللسان (ض ل ل) .

(٥) كذا ، والأصوب الثلاثة الألفاظ ، أو الألفاظ الثلاثة .

(٦) قال سيبويه ٤ / ٤٠ : « وقد جاء في الكلام فعِلَ يَفْعُلُ في حرفين وذلك فَضِلَ يفضُلُ ، ومتَّ تَمُوتُ » . وعدّها ابن خالوية في : ليس في كلام العرب ١٣ خمسة أحرف : دمت أدوم ، ومت أموت ، وفضل يفضل ، ونَعِمَ يَنْعُم ، وقنط يقنُط » .

(٧) القاموس المحيط ، حاشية (٤) . ==

درستويه ، كل ذلك بالكسر في الماضي ، والضم في المضارع .

ومن المعتل : « مِتَّ ، تَمُوتُ » ، و « دِمْتَ تَدُومُ » ، وقالوا : « تَمَاتُ ، وَتَدَامُ ، ومُتَّ ودُمْتَ » بالضم .

[لزوم الثلاثي وتعديه]

(ولزوم « فَعِلَ ») المكسور (أكثر من تعديه) ، وكثر التعدي واللزوم (في « فَعَلَ » المفتوح ، ووجب اللزوم في « فَعُلَ » المضموم .

[معاني فعل المكسور]

(ولذا) ، أي : ولأجل / كون لـزوم « فَعِلَ » أكثر من تعديه ، (غلب وضعه للنعوت /١٢٧/ اللازمة) ، نحو : « شَنِبَ » والشَّنَبُ : حِدَّةٌ في الأسنان ، ويقال : بَرْدٌ وَعُذُوبَةٌ .

(وللأعراض) ، نحو : « مَرِضَ » .

(والألوان) ، نحو : « سَوِدَ » (وكِبَرِ الأعضاء) ، نحو : « جَبَهَ [و] أَذِنَ » .

(وقد يشارك) « فَعِلَ » المكسور العين ، (« فَعُلَ ») المضموم ، قالوا : « أَدِمَ ، وَسَمِرَ » بضم العين وكسرها .

(ويغني عنه) ، أي عَنْ : « فَعُلَ » المضموم ، (لزوماً) ، « فَعِلَ » (في اليائي اللام) ، نحو : «حَيِيَ ، وَغَنِيَ » وأخوتهما ، يدل على أن أصلها « فَعُلَ » بالضم مجيء الوصف منها على«فَعِيلٍ » نحو: [١] حَيِيٌّ ، وَغَنِيٌّ ، وأنها لمعان مطبوع عليها الفاعل ، والغنى : غنى النفس ، فإن كان من المال

== وفي اللسان م (ح ض ر) ويعدّى فيقال : حَضَرَهُ ، وحَضِرَهُ يحضُرُه ، وهو شاذ »

(١) في المخطوطتين نحو : فهو حيي وغني .

فمشبه به ، (وسماعاً في غيره) ، أي : في غير يائي اللام ، وهو شيئان ، واوي اللام ، وصحيحها ، فالأول ، نحو : « قَوِيَ فهو قَوِيٌّ » و « نَقِيَ فَهُوَ نَقِيٌّ » ، والثاني : كـ : « سَمِنَ فَهُوَ سَمِينٌ » وأخواتها ، والدليل على أن أصلها الضم مجيء الوصف منها على « فَعِيلٍ » ، وكونها أضداداً لـ «ضَعُفَ ، ونَجُسَ ، وَشَخُتَ » ، ومعناها : متُنَ ، ونَظُفَ ، وشَحُمَ ، (وَ) « فَعِلَ » المكسور (يطاوع « فَعَلَ ») المفتوح ، (كثيراً) ، نحو : « جَدَعَهُ فَجَدِعَ » و « عَلَمَهُ فَعَلِمَ » ، والجَدْعُ : قطْعُ الأنْفِ ، والعَلْمُ : شَقُّ الشَّفَةِ العليا .

[تسكين عين الثلاثي مكسورة ومضمومة لغة]

(وتسكين عينه) ، أي : عين « فَعِلَ » المكسورة ، (وعينُ « فَعُلَ ») المضموم ، (وشبههما من الأسماء لغة تميمية) فالأول : نحو : « عَلْمَ في : عَلِمَ » والثاني ، نحو : « ظَرْفَ في : ظَرُفَ » والثالث ، نحو : « نَمْرٍ في : نَمِرٍ » ، « ورَجْلٍ في : رَجُلٍ » ، وعزا ابن هشام الخضراوي هذا التسكين لبكر بن وائل ، وناس كثيرين من بني تميم[1] ،وهذا الحكم جار عندهم في « فُعِلَ » المبني للمفعول، قالوا : « مَاحُرْمَ مَنْ فُصْدَ لَهُ يريدون : فُصِدَ لَهُ ، وقال الخفاف : « فُصْدَ فاشية في تغلب بنت وائل .

« فَصْـــلٌ »

[الوصف من فعل المكسور]

(اسم الفاعل من متعدي « فَعِلَ ») المكسور (على فاعل) نحو : « عَالِمٍ وَجَاهِلٍ » ، (وَمِنْ لاَزِمِهِ على : « فَعِلٍ ») في الأغراض ، كـ « فَرِحٍ ، وأَشِرٍ » .

---

(١) الأرتشاف ١ / ٧٧ ، والمساعد ٢ / ٥٩٠ .

(و « أَفْعَلَ ») في الآفات والألوان / ، والحِلى ، نحو : « أَعْرَجَ » و « أَسْوَدَ » و «أَشْيَبَ». / ١٢٨ /

(وَفَعْلاَن) ، في الامتلاء وضده ، نحو : « شَبْعَانَ ، وَرَيَّانَ ، وَظَمْآنَ ، وَغَرْثَانَ » بالمعجمة والمثلثة ، وهو الجائع ، يقال : غَرِثَ يَغْرَثُ : إِذَا جَاعَ .

(وقد يجيء) اسم الفاعل من « فَعِلَ » اللازم (على « فَاعِلٍ ») ، نحو : « سَالِمٍ » .

(و « فَعِيلٍ ») ، نحو : « سَبِيمٍ وَمَرِيضٍ» ، (ولزم « فَعِيْلٌ » في) « فَعِلَ » بالكسر ، (المغنى عن « فَعُلَ ») ، بالضم ، نحو : « غَنِيٍّ وَسَمِينٍ » ، كما سبق .

(وقد يشرك « فَعُلٌ ») بالضم ، (فعلاً) ، بالكسر ، نحو: « يَقُظٌ ، وَعَجِلٌ » بالضم والكسر.

(وَ) قد يشرك (« فَعِلٌ ») بالكسر ، (« أَفْعَلَ ») نحو : « سَوِدٍ ، وأَسْوَدَ » « وعَوِرَ » .

(وَ « فَعْلاَنَ ») ، نحو : « فَرِحٍ وَفَرْحَانَ» وَ « سَكِرٍ وَسَكْرَانَ » ، والواو في قوله : « وَفَعْلاَنَ » بمعنى : أَوْ .

(وربما اشتركت الثلاثة) ، وهي : « فَعِلٌ ، وَأَفْعَلُ ، وَفَعْلاَتُ » ، نحو : « تَعِسٌ وَأَشْعَثُ ، وَشَعْثَانُ » ، والأَشْعَثُ : المُغْبَرُّ الرَّأسِ .

« فَصْـــلٌ »

[معاني فعل المفتوح]

(لـ « فَعَلَ ») المفتوح ، (تَعَدٍّ) كـ « ضَرَبَ » ، (ولزوم) كـ « قَعَدَ » ، وقد يتعاقبان على لفظ واحد ، نحو : « فَغَرَفَاهُ : فَتَحَهُ » ، و « وَفَغَرَفُوهُ ، انفتح ، (ومن معانيه :

غَلَبَهُ المقابل) ، بكسر الباء والإضافة إلى الفاعل ، نحو : « عَالَمَنِي فَعَلَمْتُهُ ، وكَاثَرَنِي فَكَثَرْتُهُ»، أي : قابل علمه بعلمي ، وكثرته بكثرتي ، فكنت أعلم منه ، وأكثر .

(والنيابة عن « فَعُلَ ») المضموم ، (في المضاعف) نحو : « عَزَزْتَ فَأَنْتَ عَزِيزٌ » و «جَلَلْتَ، فَأَنْتَ جَلِيلٌ » ، (وَ) في (اليائي العين) ، نحو : « طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ » ، و « لَانَ فَهُوَ لَيِّنٌ » ، يدل عى أنهن نائبات عن « فَعُلَ » أمران : دلالتهن على معان غريزة ، أو كالغريزة ، ومجيء وصفهن على «فَعِيلٍ » .

(واطرد صوغه) ، أي : « فَعَلَ » المفتوح ، (من أسماء الأعيان) الثلاثية : (لإصابتها) ، نحو: « عَانَهُ ، وَرَكَبَهُ ، أصاب عينه ، وأصاب رُكْبَتَهُ » .

(أوْ إنالتها) ، نحو : « لَحَمَهُ ، وَتَمَرَهُ ، أي : أنالهُ وأطعمهُ لحماً وتمراً » .

(أوْ عَمِلٍ بها) ، نحو: « رَمَحَهُ ، وَسَهَمَهُ ، أصابه بالرمْحِ وبالسهم . / / ١٣٩ /

(وقد يصاغ لعملها) ، نحو : « جَدَرَ الجِدَارَ » و « عَصَدَ العَصِيدَةَ » .

(أو عمل لها) ، نحو : « سَبَعَهُ السَّبُعُ » و « كَلَبَهُ الكَلْبُ » .

(أو أخذ منها) ، نحو : « ثَلَثَ المَالَ ، وَرَبَعَهُ . . . إلى عَشَرَهُ » ، قيل : والصواب أو أخذها ، فإن التبعيض للمال لا للمشتق منه .

بقي عليه :« أوْ بُلُوغِها » نحو : « غَارَ ، أتَى الغَوْرَ » و « جَلَسَ ، أتى المجلِسَ » ، وهي نجد[1] ، وعليه يُلغز في : « جَلَسَ زَيْدٌ سَعْياً » ، أي : أتَى نَجْداً مَاشياً ، وإلا فكيف يجلس سعياً ، أي : سيراً سريعاً .

---

(١) الصحاح ٣/ ٩١٤ .

(ومن معاني « فَعَلَ » المفتوح (الجمع) ،نحو : « كَتَبَ وَنَظَمَ » .

(والتفريق) ، نحو : « قَسَمَ وَفَصَلَ » ، (والإعطاء) ، نحو : « مَنَحَ ، ونَحَلَ » .

(والمنع) ، نحو : « حَرَمَ وَحَجَرَ » .

(والامتناع) ، نحو : « لَجَأَ وَشَرَدَ » .

(وإلايذاء) ، نحو : « جَرَحَ ، ولَسَعَ » .

(والغلبة) ، نحو : « قَهَرَ ، وَغَلَبَ » .

(والدفع) ، نحو : « دَرَأَ ، رأم » .

(والتحويل) ، نحو : « قَلَبَ وَنَقَلَ » .

(والتحول) ، نحو : « رَحَلَ ، وذَهَبَ » .

(والاستقرار) ، نحو : « سَكَنَ وَعَدَنَ » .

(والسير) ، نحو : « رَمَلَ ، وَدَرَجَ » .

(والستر) ، نحو : « حَجَبَ ، وغَفَرَ » .

(والتجريد) ، نحو : « سَلَخَ ، وَكَشَطَ » .

(والرمي) ، نحو : « قَذَفَ ، وَطَرَحَ » .

(والإصلاح) ، نحو : « طَبَخَ[1] ، وخَبَزَ » .

(والتصويت) ، نحو: « صَرَخَ ، وصَهَلَ » .

فهذه سبعة عشر معنىً .

---

(١) في ب : طرح .

[فعل يفعل يفتح العين فيهما]

(ولم[١] تفتح عين مضارع « فَعَلَ ») المفتوح ، (دون شذوذ ، إنْ لم تكن هي) ، أي : العين (أو اللام حلقية) ، والحروف الحلقية ستة : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء[٢] المهملتان ، والغين والخاء المعجمتان ؛ وإنما فتح مع حروف الحلق لأمرين : أحدهما طلب التشاكل ؛ إذ الفتحة من الألف ، والألف حلقية ، والثاني : قصد التعادل ، إذ الفتحة خفيفة ، وحروف الحلق ثقيلة ، فاستثقل أن يجاورها غير الفتحة ، فلذلك جاء : « ذهب يَذْهَبُ » و « سَلَخَ يَسْلَخُ » ؛ لأن الفتحة مجاورة للهاء بعدها ، وللخاء قبلها / ، لأن حركة الحرف بعده ، بخلاف ما كان فاؤه حرف حلق ، نحو : / ١٣٠ / «هَلَكَ يَهْلِكُ ،وهَرَبَ يَهْرُبُ » ، فإن الكسرة والضمة محجوزتان من الهاء بالعين .

فإن لم تكن عينه ، ولا لامه حرفاً من حروف الحلق لم يأت مفتوحاً ، إلا شذوذاً ، نحو : «بَلَى يَبْلَى ، وجَبَا يَجْبَى ، وَهَلَكَ يَهْلَكُ » بالفتح ،أو تداخلاً ، نحو : « سَلَى يَسْلَى ، وَقَنَطَ يَقْنَطُ ، وَرَكَنَ يَرْكَنُ » ، وشمل القسمين قوله : (دون شذوذ) ، لأن المتداخل من قبيل الشاذ .

[فعل - بالفتح - يفعل - بالكسر أو الضم أو بهما]

وقد يتخلف الفتح مع وجود حرف الحلق ، نحو : « نَحَبَ يَنْحِبُ » و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، كما إذا فقد حرف الحلق ، فإنه لايفتح ، (بل يكسر) تعييناً ما اشتهر كثره ، نحو : « كَسَبَ يَكْسِبُ » و «غَلَبَ يَغْلِبُ » ، (أَوْ يُضَمُّ) ، تعييناً ما اشتهر ضمه ، نحو : « خَرَجَ يَخْرُجُ »و « قَتَلَ يَقْتُلُ ويكسر أو يضم (تخييراً إن لم يشتهر[٣] أحد الأمرين) ، الكسر و الضم ، نحو : « فَسَقَ يَفْسِقُ » بكسر السين وضمها في المضارع ، و « نَشَرَ يَنْشُرُ » و « عَتَلَ يَعْتُلُ » كذلك ، (أو يلتزم لسبب) من

---

(١) في « ب » لا .

(٢) ساقطة من « ب » .

(٣) في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤٤ : يشهر ،وكذا في السلسيلي ، وفي المساعد يشتهر .

الأسباب ، (كالتزام الكسر عند غير بني عامر [١] فيما فاؤه واو) ، ولم تكن عينه ، ولا لامه حرفاً من حروف الحلق ، كـ « يَهَبُ » و « يَقَعُ » ، فإنه تفتح عينه ، وأما غيره ، نحو : « وَعَدَ يَعِدُ » و «وَزَنَ يَزِنُ » ، و « وَجَدَ يَجِدُ » فتكسر عينه ، وتحذف الواو ؛ لوقوعها بين ياء ، وكسرة ، والسبب الموجب للكسر ، كراهتهم الضمة بعد الياء ، كما كرهوا الواو بعد الياء .

وظاهر قوله : (عند غير بني عامر) أن بني عامر ، يجيزون الضم في كل ماجاء فيه الكسر ، والمشهور عنهم أنهم يخصون ذلك ، بـ « وَجَدَ يَجُدُ » ، وقد أرشد إلى ذلك في فصل الحذف من التصريف ، فقال : « إلاَّ مَاشاذ من يجد » ، ولم يقل من نحو : « يجُدُ » ، فليحمل إطلاقه هنا عليه ، وشاهده قول جرير :

{١٠٧٦} لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادَ بِشَربَةٍ تَدَعُ الصَّوادي لاَيَجُدْنَ غليلا [٢]

قال ابن القطاع : « ولَمْ يجيء « فعل يفعُلُ » بضم العين فيما أوله واوا ،إلا حرف واحد ، وهو : وَجَدَ يَجُدُ » [٣] ، وأنشد البيت لجرير ، ووقع في الصحاح ، في باب الدال ، فصل الجيم/ ، نسبه البيت للبيد بن ربيعة العامري [٤] ، وهو سهو . / ١٣١ /

(وَ) كالتزام الكسر (عند الجميع) من العرب) (فيما عينه ياء) ، نحو : « سَارَ يَسِيرُ » و

---

(١) قال ابن القطاع في الأفعال ٣ / ٣٠١ : « وَوَجْدا ، وَوُجْدا ، وَوَجَدَ مطلوبه يجِدُهُ ويَجُدُهُ وجودا لغة عامرية لانظير لها » .

(٢) من الكامل ، ديوانه : ١ / ٦ ، المغني ١ / ١٠٣ ، العيني ٤ / ٥٩١ ، الأشموني ٤ / ٣٤١ ، الهمع ٤/ ٣٤٩.

والشاهد فيه قوله : (يجُدْن) بالضمِّ على لغة بني عامر ،وكان قياسه الكسر .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١ / ٩ .

(٤) الصحاح ٢ / ٥٤٧ .

«بَاعَ يَبِيعُ » ، (وعند غير بني طيئ فيما لامه ياء ، وعينه غير حلقية) ، نحو : « مَشَى يَمْشِيْ » و « رَمَى يَرْمِيْ» و « بَكَى يَبْكِيْ » كل ذلك بالكسر عند غير طيئ وأما طيئ [١] ، فالمشهور عنهم أنهم يحولون «فَعِلَ » من نحو : « بَقِيَ ، وَرَقِيَ ، إلى بَقَى ، ورَقَى ، استثقالاً للكسرة قبل الياء ، ويأتون بالمضارع على قياس أصل الماضي فيقولون : « يَبْقَى وَيَرْقَى » ، كما يقول غيرهم ، ومقتضى كلام المصنف ، أنهم يقولون في مضارع : « مَشَى » ورَمَى وبَكَى ، يَرْمَى ، ويمشى ، ويبكَى » ، ولا يعرف له ناقل ، ولا يؤخذ من كلامه أنه يقال : في « بَقِيَ بَقَى » فأهل لغتهم في الماضي من « فَعِلَ » ونقل عنهم غير لغتهم في مضارع « فَعَلَ » ، فجمع بين سَهْرٍ وَإِهْمَالٍ ، قاله ابن هشام في الحواشي ، واحترز بقوله : « غير حلقية » ، من نحو : « طَغَى يَطْغَى » ، ومنه : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾ [٢] .

(والتزم[٣] الكسر أيضاً في المضاعف اللام غير المحفوظ ضمه) ، نحو : « جَنَّ يَجِنُّ » و « نَدَّ يَنِدُّ» واحترز مما حفظ فيه الضم مع الكسر ، أو الضم فقط ، فالأول نحو : « صَدَّ يَصِدُّ » ، بكسر الصاد ، وضمها ، والثاني نحو : « مَرَّ يَمُرُّ » بالضم لاغير .

(وَ) التزم (الضم فيما عينه ، أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقياً » ، فالعين ، نحو : « قَامَ يَقُومُ ، و رَامَ يَرُومُ » ، واللام نحو : عَرَا يَعْرُو » و « رَفَا يَرْفُو » ، وخرج بقوله : (حليقياً) ، « مَاهَ » و« مَحَا » ، فإنه سمع في مضارعهما الضم ، والفتح ، والكسر ، قالوا : « مَاهَ يَمُوهُ وَيَمَاهُ وَيَمِيهُ » ، و«مَحَا يَمْحُو وَيَمْحَا وَيَمْحِيْ » [٤]، يقال : « مَاهَتِ البِئْرُ : كثر ماؤها ، و « مَاهَتِ السَّفِينَةُ : دَخَلَ فيها الماء » .

---

(١) قال ابن القطاع في الأفعال ١ / ١٨ : « ولطيءٍ توسع في اللغات » .

(٢) سورة العلق آية : ٦ .

(٣) في « ب » التزام .

(٤) « محا لوحه يمحُوُه مَحْوا ، ويمحِيه مَحْياً ويَمْحَاهُ أيضاً ، فهو مَمْحِيٌّ وَمَمْحُوٌّ » الصحاح ٦ / ٢٤٨٩ .

(وَ) التزم الضم أيضاً ، (في المضاعف المتعدي) ، نحو : « رَدَّ يَرُدُّ » و « صَبَّ ، يَصُبُّ » ، (غير المحفوظ كسره) ، وجوباً ، وهو حرف واحد ، قالوا : « حَبَّهُ يَحِبُّهُ » بالكسر ، قرأ أبو رجاء العطاردي [١] : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [٢] ، بفتح الياء ، وكسر الحاء ، وجوازاً ، نحو : « شَدَّ ، وَبَثَّ » .

(وفيما) هو (لغلبة المقابل) ، بكسر الباء الموحدة / ، حال كونه (خالياً من ملزم الكسر) ، / ١٣٣ / نحو : « كَاتَبَنِي فَكَتَبْتُهُ أَكْتُبُهُ » ، و « عَالَمَنِي فَعَلَمْتُهُ أَعْلُمُهُ » ، وهو مطرد في كل فعل ثلاثي متصرف تام ، بفتح الماضي ، وضم المضارع ، وقول سيبويه : « وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول : نَازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ » إستغناء عنه [٣] بغلبته لايخرجه عن الاطراد ، كما قال ابن الحاجب[٤] ، وإنما لزم ضمه ؛ « لأن معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك معنى الطبيعة والعريزة التي تغلب ، ولا تغلب وتلازم ، ولا تفارق » قاله ابن جني [٥] .

واحترز المصنف بقوله : « خالياً من ملزم الكسر ، من نحو : « وَعِدَ ، وَسَارَ ، وَرَمَى » مما فاؤه واو ، وما عينه أو لامه ياء ، فجميع ذلك لايضم في المغالبة ، بل يكسر ، نحو : « وَاعَدَنِي فَوَعَدْتُهُ أَعِدُهُ » و « سَايَرَنِي فَسِرْتُهُ أَسِيرُهُ » و « رَمَانِي فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيهُ » .

(ولا تأثير لحلقي فيه) ، فيضم المضارع السالم من ملزم الكسر وجوباً ، وإن كان حلقي العين[٧]أو اللام ، نحو : « فَاهَمَنِي فَفَهِمْتُهُ أَفْهُمُهُ» و «فَاقَهَنِي فَفَقَّهْتُهُ أَفْقُهُهُ» ، (خلافاً للكسائي)[٦] ،

---

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٣١ .
(٢) سورة آل عمران آية : ٣١ .
(٣) الكتاب ٤ / ٦٨ .
(٤) في الشافية ١ / ٧١ .
(٥) الخصائص ٢ / ٢٢٥ .
(٦) شرح الرضي للشافية ١ / ٧١ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١١٨ .
(٧) العين مكررة في الأصل .

في أن له تأثيراً ، فأجاز فتح عين المضارع لأجل حرف الحلق ، حكى الجوهري : « واضَأَني فَوَضَأْتُهُ أَوْضَأُهُ » بالفتح قال وذلك بسبب حرف الحلق ، وروى غيره : « شَاعَرَنِي فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ » و «فَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخرهُ » بالفتح ، ورواه أبو زيد بالضم [١] ، وشذ : « خَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ » بالكسر، والبصريون يوجبون ضمه [٢] .

(وقد يجيء ذو الحلقي غيره) ، أي : غير ذي الغلبة ، (بكسر) ، نحو : « نَزَعَ يَنْزِعُ » و «جَاءَ يَجِيءُ » ، (أو ضم) ، نحو : « دَخَلَ يَدْخُلُ » و « سَاءَ يَسُوءُ » ، (أو بهما) ، أي : بلغتين ، فتح ، وكسر [٣] ، نحو : « مَنَحَ يَمْنِحُ » بفتح النون ، وكسرها ، أو فتح وضم ، نحو : « محا يَمْحي وَيَمْحُو » ، هذا معنى ماقاله في الشرح [٤] .

وحاصلة أنه أراد بقوله : (أو بهما) أن يأتي بالأصل ، وهو الفتح مع أحد الأمرين الخارجين عن القياس ، وهما الكسر ، والضم ، وليست العبارة مساعدة على ذلك ، بل تقتضي أن تأتي بالكسر ، والضم دون الفتح ، لأجل ماتقدم ، ولجعله قسيماً لقوله : (أو مثلثاً) والمراد ماشرحناه ، (أو مثلثاً) ، نحو : « رَجَحَ يَرْجُحُ » بالفتح ، والكسر ،والضم ، ولم يذكر اسم فاعل « فَعَلَ » ؛ اكتفاء بذكره في باب اسم الفاعل . / / ١٣٤ /

« فَصْـــلٌ »

[مضارع غير الثلاثي]

(يكسر ماقبل آخر المضارع إن كان ماضيه غير ثلاثي ، ولم يبدأ بتاء المطاوعة) ، نحو :

---

(١) إذا فاخرتَهُ بالوضاءَة فَغَلَبْتُهُ » الصحاح ١ / ٨١ .
(٢) شرح الرضي للشافية ١ / ٧١ .
(٣) في الأصل كسر وفتح عكس .
(٤) الكتاب ٤ / ٦٨ - المساعد : ٢ / ٥٩٦ - الممتع ١ / ١٧٣ .

«يُدَحْرِجُ» و «يَنْطَلِقُ» و «يَسْتَخْرِجُ».

بخلاف المبدوء بتاء المطاوعة نحو: «تَعَلَّمَ» و «تَدَحْرَجَ»، فإن مضارعه مفتوح ماقبل آخره، نحو: يَتَعَلَّمُ» و «يَتَدَحْرَجُ»، وسميت هذه التاء تاء المطاوعة؛ لأن المبدوء بها[1] يطاوع المجرد منها، (أَوْ» تاء (شبهها)، أي: شبه المطاوعة، نحو: «تبختر» و «تكبر» فإن مضارعهما مفتوح ماقبل آخره أيضاً وهذه التاء شبيهة بتاء المطاوعة في الزيادة وتحرك تاليها.

(ويضم أوله)، أي: أول المضارع، (إن كان ماضيه رباعياً)، أصلياً كله، كـ «دَحْرَجَ»، أو ثلاثياً مزيداً، كـ «أكرمَ» و «يَرْنَأَ» و «نَرْجَسَ»، فتقول: «يُدَحْرِجُ»، و «يُكْرَمُ»، و «يُبَرْنِئُ»، و «يُنَرْجِسُ»، بضم أولها.

(وإلا) يكن ماضيه رباعيا (فتح) سواء كان ثلاثياً أو خماسياً، أو سداسياً، نحو: يَضرِبُ، ويَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِجُ، بفتح أولها.

[كسر حرف المضارعة]

(ويكسره غير الحجازيين) من جميع العرب كما قال سيبويه إنه لغة جميع العرب، إلا الحجازيين[2]، (مالم يكن ياءً) تحتانية (إن كسر ثاني الماضي)، وكانت عين المضارع مفتوحة، فيقولون: «إِعْلَمُ، ونِعْلَمُ، وتَعْلَمُ» بكسر الهمزة، والنون، والتاء الفوقانية؛ للدلالة على كسر العين، ولا يفعلون ذلك في الياء التحتانية؛ لاستثقال كسرها عندهم، ولا فيما إذا كانت عين المضارع مكسورة، نحو: «أَحْسِبُ»، و «أَرِثُ»؛ للجمع بين كسرتين بدون حاجز حصين.

(أو زيد أوله تاء معتادة) قياساً، وهي تاء المطاوعة، أو شبهها، فيقولون: «إِدَحْرِجُ»،

---

(١) «بها» مكرره في «ب».

(٢) الكتاب ٤ / ١١٠.

و« نِدَحْرِجُ » ، و « تِدحرجُ » ، و « نِتْبَخْتَرُ » ، و « تِتَبَخْتَرُ » ، و « تِتَبَخْتَرُ » ، بكسر الهمزة ، والنون ، والتاء ، ولا يكسرون الياء ، كما تقدم .

وخرج بقوله : « مُعْتَادَةُ » التاء المزيدة أول الماضي شذوذاً ، نحو : « تَرْمَسَ الشيءِ » ، بمعنى رمسه ، أي : ستره ، ومنه الرمسُ للقبر ، فإنه يستر صاحبه / . / ١٣٤ /

(أو همزة وصل) ، فيقولون : « إنطَلَقُ » ، و « إسْتَخْرِجُ » و نِنْطَلَقُ » و « نِسْتَخْرِجُ » و « تِنْطَلَقُ » و « تِسْتَخْرِجُ » ، بكسر الهمزة ، والنون ، والتاء الفوقانية غير الياء التحتانية ، لما تقدم .

والحاصل : أن غير الحجازيين يكسرون حرف المضارعة غير الياء في المكسور ثاني ماضيه ، أوالمزيد أوله تاء معتادة ، أو همزة وصل .

(ويكسرونه مطلقاً) ، ولا يستثنون الياء ، (في مضارع « أَبَى ») ، فيقولون : « يِأْبَى » بكسر حرف المضارعة ، وفيه مخالفتان للقياس ، الكسر مع فتح عين الماضي الثلاثي ، وعدم استثناء الياء ، ووجه الأول : أنه محمول على / « يَبْقَى » ، والثاني : أن محمول على [1] وقي .

(وَ) يكسرونه مطلقاً في مضارع (« وَجِلَ » ، ونحوه ،) مما فاؤه واو ، ووزنه كوزنه ، وعين مضارعه مفتوحة ،نحو : « وَجِعَ يَوجَعُ » ، فيقولون : « أَنَا إيجَلُ ، وإيجَعُ » ، و « نَحْنُ نِيجَلُ ، وَنِيجَعُ » ، و « أَنْتَ تِيَجلُ ، وَنِيجَعُ » و « هُوَ يِيجَلُ وَيِيجَعُ » بكسر حرف المضارع في الجميع ، وقلب الواو ياء لسكونها ، وانكسار ماقبلها .

ونقل « الثمانيني » أن الذين لغتهم الكسر اختلفوا في نحو : « وَجِلَ » على ثلاث لغات ،

---

(١) هكذا في الأصل و ب هنا بياض أو محو ، والظاهر أن المحو هو : « أنَّه محمول على ييجل » ظ : اللسان م (أبى) ، والمساعد ٢ / ٥٩٨ .

فبعضهم لايكسر مطلقاً ، بل يلتزم الفتح حتى يقلب الواو ألفاً ، وبعضهم يكسر مطلقاً ، وبعضهم عل ماكان يفعل في غير ذلك ، يكسر إخوات الباء ، ويفتح الياء ، وكل من كسر قلب الواو ياء ، كـ« مِيزَانِ » .

(وربما حمل عل« « تِعْلَمُ ») بكسر التاء ، (« تذهب ») ، بكسرها أيضاً ، (وشبهه) ، أي : شبه « تِذْهَبُ » ، مما كان عينه حرف حلق مفتوحاً ، لأن فتح العين في المضارع يوهم كسرها في الماضي ، فيستباح لأجل ذلك الكسر ، كما يستباح في مضارع « فَعِلَ » بالكسر ، قال الكسائي : « سَمِعْتُ بَنِي دُبَيْرٍ يَقولون : أنْت تِلْحَنُ ، وتَذْهَبُ » [١] ، والجامع بين : « تِعْلَمُ » و « تِذْهَبُ » أن كلا منهما مضارعه مفتوح العين ، وإن كان الماضي مختلفاً ، وأما قراءة يَحْيَى بن وثاب [٢] ، وغيره : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [٣] ، بكسر النون ، وماضيه / مفتوح العين ، ومضارعه مضمومها ، فلمجاورة / ١٣٥ / «نِسْتَعِينُ» ، في قراءة من كسر النون [٤] .

(و) ربما حمل (على يشبى) ، بكسر الياء مضارع « أَبَى » ، (« يَئْلَمُ »)[٥] ، بكسر الياء مضارع «ألِمَ» ، والجامع بينهما الثلاثية ، وكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، وكون الفاء همزة. [و] قراءة يحيى بن وثاب [٦] ، : ﴿ إِنْ تَكُونُوا تَئْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَئْلَمُونَ كَمَا تَئْلَمُونَ ﴾ [٧] ، بكسر التاء ،

---

(١) المساعد ٢ / ٥٩٨ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٢٣ .

(٣) سورة الفاتحة آية : ٤ .

(٤) وهي قراءة عبيد بن عمير الليثي ، وزر بن حبيش ، ويحى بن وثاب ، والنخعي ، والأعمش ، وهي لغة قيس ، وتميم ، وربيعة . البحر ١ / ٢٣ .

(٥) في شرح ابن مالك (تعلم) وكذا السلسيلي .

(٦) المحتسب ١ / ١٩٨ .

(٧) سورة النساء آية : ١٠٤ .

والياء ، فإن كان المستند هذه القراءة ، فجاز أن يكون ذلك للازدواج ، كما قدمنا في قراءته : «إيَّاكَ نعْبُدَ »[١] ، بكسر النون ، وحينئذ فلا يصح الإطلاق ، واستفدنا من كلامه ، أن الحجازيين يفتحون حرف المضارعة في هذا كله ، وإن خلاف العرب في فعل الفاعل ، لا في فعل المفعول .

« فَصْـــلٌ »

[معاني فعلل]

(انفرد الرباعي) المجرد (بـ « فَعْلَلَ ») بأصالة اللامين ، وإلا فـ « جَلْبَبَ » « فَعْلَلَ » ، والمراد لاوزن للرباعي إلا « فَعْلَلَ » ، (لازماً) ، كـ « عَرْبَدَ » ، (ومتعدياً) ، كـ « دَحْرَجَ » ، (لمعان كثيرة) ، والمراد معاني المواد ، كما ذكر في « فَعَلَ » ، لا معنى الوزن ، (وقد يصاغ) ، الفعل الرباعي (من اسم رباعي لعمل) ، يستعان عليه ، (بمسماه) نحو : « فَرْجَنَ الدَّابَّةَ ، وإذا عمل فيها بالفَرْجَوْنِ ، وهي المِحَسَّةُ .

والتمثيل بـ « قَرْمَصَ إذَا حَفَرَ القُرْمُوْصَ » ، إنما يناسب لعمل مسماه ، بإسقاط الباء ، كما هو في بعض النسخ ، وفي المحكم : « القُرْمُوصُ والقَرَامِيصُ ، حفرة يستفئ فيها الإنسان من البرد»[٢]، قال :

{١٠٧٧} جَاءَ الشتَاءُ ولَمَّا أتخِذْ رَبَضاً يَا وَيْحَ كَفَّيَّ من حَفْرِ القرامِيص [٣]

---

(١) سورة الفاتحة آية : ٤ .

(٢) المحكم ٦ / ٣٧٧ .

(٣) من البسيط ، لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

انظر : المحكم ٦ / ٣٣٧ ، لسان العرب (ق ر م ص) (ر ب ض) .

(أو لمحاكاته) ، نحو : « عَقْرَبَ الشَّيْءَ : لواهُ كالعقرب .

(أو لجعله في شيء) ، نحو : « فَلْفَلَ الطَّعَامَ ، إذا جعل فيه فلفلاً » ، و « عَصْفَرَ الثَّوْبَ ، إذا جعَلَ فيه عُصْفُراً » .

(أو لإصابته) ، نحو : « عَرْقَبَهُ ،أصاب عرقوبه » .

(أو لإضابة به) ، نحو : عَرْجَنَهُ ، أصابه بالعَرْجُونِ » .

(أو لإظهاره) ، نحو : « عَسْلَجَتِ الشَّجَرَةُ «بالتأنيث لا بالضمير»، إذا أظهرتْ عَسَالِيجَهَا» .

(وقد يصاغ من مركب / ، لاختصار حكايته) ، نحو : « بَسْمَلَ » قال : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾ [1] ، و « جَعْفَلَ » قال : « جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ » . / ١٣٦ /

وليس منه « هَيْلَلَ » ، لأنه « فَيْعَلَ » لا « فَعْلَلَ » ؛ ولأنه بمعنى أكثر من قول : « لا إله إلاَّ اللَّهُ» لا أنهُ لمجرد الحكاية ، ويدل على الأول الاشتقاق ، والياء فيه للإلحاق بـ « دَحْرَجَ » ، ولهذا لم يقع فيه إدغام .

« فَصْـــلٌ »

[معاني أفعل]

(من متلُ المزيد فيه « أَفْعَلَ ») ، بَدَأَ بِهِ لأنه ذو زيادة واحدة أولى تفيد التعدية ، وبدأ بها فقال: (وهو للتعدية) ، نحو « أَذْهَبْتُ زَيْداً » ، ومنه : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُم ﴾ [2] .

---

(١) سورة النمل آية : ٣٠ .

(٢) سورة الأحقاف آية : ٢٠ .

(أو للكثرة) ، يقال : « أَعَالَ يُعِيلُ » ، إذا كثر عيالُهُ ، وأما « عَالَ يَعِيلُ » بلا همز ، فبمعنى : افْتَقَرَ ، قال :

{١٠٧٨} ومايدري الفقير متى غناه وما يدري الغني متى يَعِيلُ (١)

(أو للصيرورة) ، نحو : « أَحْصَدَ الزَّرْعُ » ، وهو من باب إطلاق الشيء باعتبار التهيؤ له ، والصلاحية ، و « أَغَدَّ البَعِيرُ ، صار ذاغُدَّةٍ .

(أو للإعانة) ، نحو : « أَحْلَبْتُهُ النَّاقَةَ » ، بمعنى أن الحلب كان متعذراً عليه فمكنته منه ، وهو غير معنى التعدية ، فيتأمل ، فإنه قد يشتبه ، وتقول : « أَرْعَيْتُ فُلاَنَا ، أَعَنْتُهُ على الرَّعْي » ، (أوللتعريض) ، نحو : « أَبَعْتُ الشَّيءَ ، وأَقْتَلْتُهُ ، عرضته للبيع ، والقتل .

(أو للسلب) نحو : « أَشْكَيْتُهُ » أي : أزلتُ شَكْوَاهُ ، وفي الحديث : « شَكَوْنَا إليْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا ، أي : لم يزل شكوانا » (٢) .

(أو لإلفاء الشيء) ، متصفاً (بمعنى ماصيغ منه) ، نحو : « أَحْمَدْتُ فُلاَناً ، وَجَدْتُهُ مَحْمُوداً»، وفي المحكم : « أَكْذَبْتُهُ أَلْفَيْتُهُ كَاذِباً » (٣) .

(أو لجعل الشيء صاحب ماهو مشتق من اسمه) ، وفي نسخة : (« لجعله صاحبه بوجه ما)، نحو : « أَسْقَيْتُ فُلاَنَاً ، جعلته ذا ماء يسقى به مايحتاج إلى السقي » .

(أو لبلوغ عدد) ، نحو : « أَعْشَرَتِ الدَّرَاهِمُ ، بَلَغَتْ عِشْرِين » وأَثْلَثَتْ ، بلغت ثلاثين . . .

---

(١) من الوافر ، لأحيحة بن الجلاح ، أورده ابن منظور في اللسان في أربعة أبيات بيتان منها من عيون الحكمة م : ع ي ل .

(٢) أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه ، ظ : سنن ابن ماجه ١ / ٢٢٢ .

(٣) وحكاه في اللسان (ك ذ ب) .

إلى أتْسَعَتْ ، بلغت تسعين ، وأمْأَتْ بلغت مائة ، وأألَفَتْ بلغت ألفاً .

(أو) بلوغ (زمان) ، نحو : « أشْهَرْنَا ، وَأَعْشَرْنَا ، أي : بلغنا شهراً وعشرة أيام » .

(أو مكان) ، نحو : « أغيَا الفَرَسُ ، إذا بلغ الغَايَةَ » ، و « أشْأَمَ إذا بَلَغَ الشَامَ » .

(أو لموافقة ثلاثي) ، نحو : « أشْغَلَهُ الأَمْرُ ، وشَغَلَهُ وأقاله البيع ، وقاله ، وهو كثير ، وقد وضع المصنف كغيره في ذلك كتاباً . / / ١٣٧ /

(أو لإغنائه عنه) ، أي : لإغناء « أفْعَلَ » عن ثلاثي ، نحو : « أقْسَمَ » فإنه أغنى عن حلف ؛ وأذنب ، فإنه أغنى عن أثم .

(أو لمطاوعة « فَعَلَ ») ، المفتوح ، نحو : « قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فأقْشَعَ ، أي : فرقته فتفرق» .

[معاني فعّل المضعف]

(ومنها :) أي : من مثل المزيد فيه (« فَعَّلَ ») بالتشديد ، ثنى بفعل » ، لأنه شريك أفعل »، في أنه ذو زيادة واحدة تفيد التعدية .

(وهو للتعدية) ، للقاصر ، نحو : أدَّبْتُهُ » و « فَرَّحْتُهُ » ولتعدية ذي الواحد إلى اثنين ، نحو : «عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ » .

(وللتكثير) في الفعل ، نحو : « طَوَّفْتُ » ، وفي الفاعل ، نحو : « مَوَّتَتِ الإِبِلُ » ، وفي المفعول ، نحو : « ذَبَّحْتُ الشَّاءَ » ، ومنه : ﴿ غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ ﴾ (١) .

---

(١) سورة يوسف آية : ٢٣ .

(وللسلب) ، نحو : قَرَّدْتُ البَعِيرَ » و « قَذَّيْتُ عَيْنَهُ : أزلْتُ القُرَادَ ، والقَذَى عنه » .

(وللتوجيه) ، نحو : « شَرَّقَ » و « كَوَّفَ » .

(ولجعل الشيء) متصفاً (بمعنى ماصيغ منه) ، نحو : « أَمَّرْتُ زَيْداً وَعَدَّلْتُهُ ، جعلْتُهُ مُتَّصفاً بالإمرة والعدالة .

(ولاختصار حكايته) ، نحو : « أَمَّنَ ، وَهَلَّلَ ، وأَيَّهَ ، قال : آمِيْنَ ، ولا إله إلاَّ اللَّه ، ويأيُّها » .

(ولموافقة « تَفَعَّلَ ») ، نحو : « وَلَّى ، وتَوَلَّى وفكر ، وَتَفَكَّرَ » .

(وَ) لموافقة (« فَعَلَ ») بالتخفيف ، نحو : « بَشَّرَ ، وبَشَرَ ، وَقَدَّرَ ، وقَدَرَ » .

وقرئ بالوجهين ، ﴿ ذَلِكَ الَّذي يُبَشِّرُ اللَّهُ ﴾[1] ، ﴿ والذي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾[2] .

(وللإغناء عنهما)، أي : عن « تَفَعَّلَ » ، و « فَعَلَ » بالتخفيف ، فمثال الإغناء عن «تَفَعَّلَ » قولهم : « مَنْ دَخَلَ ظِفَارَ حَمَّرَ » بمعنى : تَحَمَّرَ ، أي : تكلم بكلام حمير ، وصار كالحمير يبن في التكلم بلغتهم ، وهو خبر لفظاً طلب معنى ، أي : فَلْيَتَحَمَّرْ ، وقيل : المعنى صار كالحمير ، فهو خبر لفظاً ومعنى ، واقتصر ابن عقيل على الأول[3] ، والمرادي على الثاني ، وقال ابن هشام في حواشيه ، « وعبارة المصنف لاتوافق واحداً منهما ، ومثال الإغناء عن « فَعَلَ » : « غَرَّدَ الرَّجُلُ تَغْرِيداً » ، أي : فَرَّ ، وَعَيَّرَهُ ، أي : عَابَهُ .

---

(١) سورة الشورى آية : ٢٣ . التخفيف قراءة ابن كثير ، وحمزة ، والكسائي ، الاتحاف ٣٨٣ .

(٢) سورة الأعلى آية : ٣ في السبعة ٦٨٠ : « قرأ الكسائي وحدَه : (قَدَرَ) خفيفة .

(٣) المساعد ٢ / ٦٠٠ .

[معاني تفعَّل]

(ومنها : « تفعَّلَ ») ، عقب« فَعَّلَ » بتفعَّل ؛ لأنه مطاوعه ، وزيادته واردة عليه ، وذكر له اثنى عشر معنى ، فقال :

(وهو لمطاوعة « فَعَّلَ ») نحو : « عَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ » .

(وللتكلف)[1] ، نحو : « تَشَجَّعَ » ، و « تَصَبَّرَ » ، أي : تكلف ذلك .

(والتجنب) ، نحو : « تَهَجَّدَ » ، أي : جانب الهجود ، ثم غلب على السهر في العبادة .

(وللصيرورة) / ، أي : صيرورة فاعله ، مشبهاً لما اشتق منه ، نحو : « تَحَجَّرَ الطِيْنُ » ، صار / ١٣٨ / كالحجر .

(وللتلبُّسِ بمسمى ما اشتق منه) ، نحو : « تَقَمَّصَ » و « تَقَبَّأَ » : لَبِسَ قَمِيصاً وَقَبَاءً .

(وللعمل فيه) ، أي : في مسمى ما اشتق منه ، نحو : « تَسَحَّرَ ، وَتَعَشَّى ، وَتَغَدَّى » ، قال ابن هشام : « والذي يظهر لي أن تَغَدَّى ، وَتَعشَّى ، وَتَسَحَّرَ ، مشتقة من الغداء ، والعشاء ، والسحور ، لا من الغدوة ، والعِشاء ، والسَّحَرِ ، كما يقتضيه كلامه ، لأن العمل فيها حينئذ يكون أعم من الأكل ، فالأولى أن يقول : « ولِتَنَاوُلِ مَا استُقَّ منه » انتهى .

(وللاتخاذ) ، نحو: « تَبَنَّيْتُ زَيْداً ، اتخذته ابْناً ، « وَتَدَيَّرْتُ المكانَ[2] ، اتخذته داراً » .

---

(١) في الأصل و ب للتكليف ، تحريف .

(٢) هكذا السماع [ظ : تابع العروس م : دور] والقياس تدورت لأن الدار واوية كما يقال من القول : تقولت إلا أن يكون تَفَيْعَل لا تَفَعَّل .

(ولمواصلة العمل في مهلة) ، نحو : « تَجَرَّعْتُ الدَّوَاءَ » و « تَفَهَّمْتُ المَسْأَلَةَ » .

(ولموافقة استفعل) ، نحو : « تَعَجَّلَ الشَّيْءَ اسْتَعْجَلَهُ » ، و « تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ ، اسْتَكْبَرَ ، واسْتَعْظَمَ » .

(وموافقة المجرد) ، نحو : « تبَسَّمَ وَبَسَمَ » ، و « تَلَفَّتَ ، وَلَفَتَ » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « تَكَلَّمَ ، فإنه مغن عن [1] « كَلَمَ بالتخفيف ، ومن ثم جاء مصدر ه على الكلام كما يجيء مصدر المجرد ، ولقائل أن يقول : « كَلَّمَ » بالتشديد عن « كَلَمَ » بالتخفيف ، وجاء له مصدران مراعاة للفظه ، ومراعاة لما ناب هو عنه .

(وَ) الإغناء (عن « فَعَّلَ ») بالتشديد ، نحو : « تَوَيَّلَ ، قال : ياوَيْلاَهْ » ، ومنه قوله :

{١٠٧٩} تَوَيَّلُ إذْ مَلأَتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لاَ تُعَلَّلُ بِالقَلِيلِ [2]

والمعروف في اختصار الحكاية « فَعَّلَ » ، نحو : « هَلَّلَ ، قال لاَ إلَهَ إلاَّ اللَّهُ » ، ولقائل أن يقول: لِمَ جُعِلَ « فَعَّلَ » أصلاً في هذا ، مع أن ثبوت ذلك لـ « فَعْلَلَ » أكثر ، نحو : « بَسْمَلَ ، وَحَمْدَلَ».

(ولموافقته) ، أي : موافقة « فَعَّلَ » بالتشديد ، نحو : « تَوَلَّى » بمعنى : وَلَّى » .

[معاني فاعل]

(ومنها : « فَاعَلَ ») ، بفتح العين ، وزيادة الألف ، لأربعة معان .

---

(١) « عن » ساقطة من الأصل .

(٢) من الوافر ، ظ : اللسان م : و ي ل وفيه : أن ملأت .

(لاقتسام الفاعلية ، والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى) ، نحو : « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرَاً »، قال المصنف : « فَزَيْدٌ ، وعَمْرٌو شريكان في الفاعلية ، والمفعولية / ، من حيث المعنى ؛ لأن كل واحد / ١٣٩ / منهما قد فعل بصاحبه مثل مافعل الآخر به ، وهما في اللفظ مقتسمان للفاعلية ، المفعولية يجعل أحدهما فاعلاً ، والآخر مفعولاً ، وليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ، ولا بالنصب ، ولو أُتْبِعَ منصوبهما بمرفوع ، أو مرفوعهما بمنصوب لجاز » [١] ، انتهى .

واعترض في موضعين ، الأول : أن المفهوم من معنى : ضارَبَ زَيْدٌ عَمْرَاً ، أن زيداً ابتدأ عمراً بالمضاربة ، فشاركه عمرٌو فيها ، بخلاف « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، فإن معناه اشتركا في الفعل فكانا فاعلين ، وفي : « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرَاً » فاعلاً ومفعولاً ، وحينئذ فيبطل قوله ؛ إذ لامزية لأحدهما على الآخر برفع ولانصب ، قاله ابن هشام .

والثاني : أن قوله : « ولَوْ أُتْبِعَ . . . إلىٰ آخره » ، مخالف للبصريين [٢] ، وجمهور الكوفيين ، وأجاز ذلك ابن سعدان [٢] ، وقال الفراء : « يجوز الوجهان في تابع الفاعل ، دون تابع المفعول » ، نقله عنه ابن هشام ؛ (ولموافقته) ، أي : فاعل (« أَفْعَلَ » ذي التعدية) ، نحو : « بَاعَدْتُهُ » فإنه موافق لـ « أَبْعَدْتُهُ » الذي هو ذو تعدية ، وكذا : « ضَاعَفْتُهُ وَأَضْعَفْتُهُ » .

(وَ) لموافقة « فَاعَلَ » (المجرد) ، نحو : ﴿ وَاعَدْنَا ﴾ [٣] ، و ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾ [٤] ، أي : وَعَدَنَا ، وَقَتَلَهُمُ اللَّهُ .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٠٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٥١ .

(٤) سورة التوبة آية : ٣٠ .

(والإغناء عنهما) ، أي : عن « أَفْعَل » ، والمجرد ، مثال الإغناء عن « أَفْعَلَ » « وَارَيْتُهُ » ، فإنه أغنى عن أن يقال : « أَوْرَيْتُهُ ، بمعنى : أَخْفَيْتُهُ ، ومثال الإغناء عن المجرد : « بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ »، فإنه أغنى عن : « بَرَكَ » .

[معاني تفاعل]

(ومنها : « تَفَاعَلَ ») ، بزيادة التاء ، والألف ، لخمسة معان .

(للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى) ، نحو : « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، قال ابن هشام : « وينبغي للمصنف على مقتضى زعمه السابق أن يجيز إتباعهما بالنصب .

(ولتخييل تارك الفعل) ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، وحذف مفعوله ، لوضوحه / ، / ١٤٠ / والتقدير : أن يخيل تاركُ الفعل مشاهدة ، (كونه فاعلاً) ، نحو : « تَغَافَلَ زَيْدٌ » ، إذا أظهر التغافل، مع أنه ليس بغافل .

(ولمطاوعة « فاعَلَ » الموافق « أَفْعَلَ ») ، نحو : « باعدته فتباعد » ، وخرج بقوله : (الموافق «أَفْعَلَ ») « ماشَيْتُ زَيْداً » و « كَاتَبْتُ العَبْدَ » .

(ولموافقة المجرد) ، نحو : « تعالى ، وعَلا » و « تَوَانَى ، وَوَنَى » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « تَبَارَكَ ، وتَثَاءبَ » .

(وإن تعدى « تفَاعَلَ » ، أو « تَفَعَّلَ » دون التاء إلى مفعولين ، تعدى معها) [1] ، أي : مع التاء (إلى واحد) ، والمراد : وإن تعدى « فَاعَلَ » ، أوْ « فَعَّلَ » إلى اثنين تعدى مع التاء إلى واحد ،

---

(١) عند ابن مالك ، والمساعد : تعدى بها .

لأن « تفاعَلَ » و « تَفَعَّلَ » بدون التاء هما « فَاعَلَ » و « فَعَّلَ » ، نحو : « حَادَثْتُهُ الحديث وتَحَادَثْنَا الحَدِيْثَ » ، و « عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ » .

(وإلا) يتعدى « فَاعَلَ أو فعَّل » إلى اثنين ، بل إلى واحد ، (لزم) مع التاء ، نحو : « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً » و « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ونحو : « أَدَّبْتُ الصَّبِيَّ فتأدَّبَ الصَّبِيُّ » ، فاندفع بذلك ، أن «تفاعَلَ » لا يتعدى إلى اثنين أصلاً ، وأن قوله : (بالتاء) ، لا يخلصه ، فإن « تفاعَلَ » لايكون إلا بالتاء .

[معاني افتعل]

(ومنها : افتعل) [1] ، لعشرة معان :

(للاتخاذ) ، نحو : « اطَّبَخَ ، وَاشْتَى : اتخذ طبيخاً ، وشواءً » .

(وللتسبب) ، نحو : « اعْتَمَلَ ، واكْتَسَبَ : إذا تسبَّبَ في العمل ، والكسب .

(ولفعل الفاعل بنفسه) ، نحو : « اكْتَحَلَ ، وادَّهَنَ » .

(وللتخير) ، نحو : « اصْطَفَى ، وارْتَضَى » .

(ولمطاوعة « أَفْعَلَ ») ، نحو : « أَنْصَفْتُهُ فانتصف ، « وأَشْعَلْتُ النَّارَ فَاشْتَعَلَتْ » .

(ولموافقة « تَفَاعَلَ) ، نحو : « اسْتَافُوا ، واقْتَتَلُوا » ، أي : تَسَايَفُوا ، وتَقَاتَلُوا .

(وَ) لموافقة (« تَفَعَّلَ ») ، نحو : « ابْتَسَمَ ، وتَبَسَّمَ » ، و « اعْتَدَى وتَعَدَّى » .

---

(١) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٣ / ٤٥٥ ، والمساعد ٢ / ٦٠٤ ، ومنها افتعل وهو .

(وَ) لموافقة (« اسْتَفْعَلَ ») ، نحو : « ارْتَاحَ ، واسْتَرَاحَ » و « اعْتَصَمَ ، واسْتَعْصَمَ » .

(وَ » لموافقة (المجرد) ، نحو : « اسْتَمَعَ ، وَسَمِعَ / ، وفرق الفقهاء بين « اسْتَمَعَ ، وَسَمِعَ» / ١٤١ / بالقصد وعدمه ، والمثال الجيد : « قَرَأَ السُّورَةَ وَاقْتَرَأَهَا » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « التَحى الرَّجُلُ ، واسْتَلَمَ » .

ولموافقة « أَفْعَلَ » كقول لبيد :

{١٠٨٠} ... ... وَمَنْ يَبْكِ حوْلاً كاملاً فقد اعتذرْ [١]

قال الفراء : « معنى اعتذر : أعذر » ، وفي الصحاح كذلك [٢] ،

[معاني انفعل]

(ومنها : « انْفَعَلَ) وهو لخمسة معان :

(لمطاوعة فعل علاجاً) ، نحو : « قَسَمْتُهُ فَانْقَسَمَ » و « كَشَفْتُهُ فَانْكَشَفَ » ، فإن لم يدل على علاج لم يصغ منه « انْفَعَلَ » ، لايقال : « عَرَفْتُهُ فانْعَرَفَ » ، ولم يشترط المصنف التعدي ، لأن المطاوعة مشعرة به .

(وقد يطاوع « أَفْعَلَ ») نحو : « أَفْحَمْتُهُ فَانْفَحَمَ » ، « وَأَغْلَقْتُهُ فَانْغَلَقَ » ، وقد يكون : «انْغَلَقَ » مطاوعاً [٣] ، لـ « غَلَقَ » المجرد ، فيمن قال : « غَلَقْتُهُ » ، وأنكرها بعضهم . قال

---

(١) من الطويل ديوانه ٧٤ ، الصحاح ١ / ٧٣٨ ، ابن يعيش ٣ / ١٤ ، المقرب ١ / ٢١٣ ، العيني ٣ / ٣٧٥، الأشموني ٢ / ٢٤٣ ، الهمع ٥/ ٢٧٧ ، وصدر : إلى الحول ثم اسم السلام عليكما .

(٢) الصحاح ٢ / ٧٣٨ .

(٣) في ب : مطاوع .

أبو الأسود: [١]

... ... ولا أقولُ لِبَابُ الدار مغلوقٌ [١]

(وقد يشارك المجرد) ، نحو : « انْطَفَأَتِ النَّارُ وَطَفِئَتْ تَطْفَأُ طُفُوءاً » ، كذا في الصحاح .

(وقد يغني) ، انفعل (عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « انْطَلَقَ » بمعنى : ذَهَبَ .

(وَ) قد يغني انْفَعَلَ (عن « أَفْعَلَ ») ، نحو : « انْحَجَزَ ، إِذَا أَتَى الحِجَازَ ، أي : دَخَلَهَا » ، وإنما قياسه « أَحْجَزَ » ، مثل : « أَتْهَمَ ، وَأَنْجَدَ ، إذا أتى تهامةَ ونجد .

[افتعل وانفعل]

(ويغني عنه) ، أي : « انْفَعَلَ » (« افْتَعَلَ ») في خمسة أحرف يجمعها : لمنور ، خاصة ، (فيما فاؤه لام) ، نحو : « لَوَيْتُهُ فَالْتَوَى » « لَمَمْتُهُ فَالْتَمَّ» ، (أو راء) ، نحو[٢] : « رَدَعْتُهُ[٣] فَارْتَدَعَ » و« رَفَعْتُهُ فَارْتَفَعَ » ، (أو ، واو) ، نحو : « وَصَلْتُهُ فَاتَّصَلَ » و « وَضَعْتُهُ فَاتَّضَعَ » ، (أو ميم) ، نحو: مِزْتُهُ [٤] فَامْتَازَ » و « مَلأْتُهُ فَامْتَلأَ » ، (أو نون) ، نحو : « نَقَلْتُهُ فَانْتَقَلَ » ،و « نَفَيْتُهُ فانْتَفَى » .

(وقد يشاركه) ، أي : يُشارك « انْفَعَلَ » افْتَعَلَ » ، (فيما ليس كذلك) ، أي : فيما فاوه أحد الحروف الخمسة المذكورة ، نحو : « شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاشْتَوَى ، وانْشَوَى » و « حَجَبْتُ زيدًا فَاحْتَجَبَ وانْحَجَبَ » / . / ١٤٣ /

---

(١) من البسيط ، تهذيب إصلح المنطق ص ٤٥٧ .

(٢) « نحو » ساقطة من الأصل .

(٣) في الأصل وضعته .

(٤) في الأصل ميزته .

(وَ) قد (يغني عنه) ، أي : يغني « افْتَعَلَ » عن « انْفَعَلَ » ، فيما ليس كذلك أيضاً نحو : « شَدَدْتُهُ فَاشْتَدَّ ، وَسَتَرْتُهُ فَاسْتَتَرَ » .

[معاني استفعل]

(ومنها : « اسْتَفْعَلَ ») ، لأثنى عشر معنىً .

(للطلب) ، نحو : اسْتَغْفَرَ » و « اسْتَعَانَ » .

(وللتحول) ، نحو : « اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ » و « اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ » ، و « اسْتَنْسَرَ البُغَاثُ » ، أي : صار الجمل ناقة ، والطين حجراً ، والبغاث نسراً ، وذلك على سبيل التشبيه ، لا أنها تحولت كذلك حقيقة .

(وللاتخاذ) ، « اسْتَعْبَدَ زَيْداً » : اتخذه عبداً » و « اسْتَأْمَى هِنْداً » : اتخذها أمة .

(ولإلغاء الشيء) ، بمعنى ماصيغ منه) ، نحو : « اسْتَعْظَمْتُهُ : وجدته عظيماً » و «اسْتَصْغَرْتُهُ : وجدْتُهُ صغيراً » .

(أو لعده كذلك) ، أي متصفاً بمعنى ماصيغ منه ، نحو : اسْتَحْسَنَ فُلَانٌ القَبِيحَ : إذا عَدَّهُ حَسَناً » .

(ولمطاوعة « أَفْعَلَ ») ، نحو : « أَرَاحَهُ فَاسْتَرَاحَ » ، وَ « أَحْكَمَهُ فَاسْتَحْكَمَ » .

(ولموافقته) ، أي : « أَفْعَلَ ، نحو : « اسْتَعْجَلَهُ ، وأَعْجَلَهُ ، و « واسْتَيْقَنَ وَأَيْقَنَ » .

(وموافقة « تَفَعَّلَ ») ، نحو : « اسْتَكْبَر ، وَتَكَبَّرَ » و « اسْتَعَاذَ وَتَعَوَّذَ » .

(وَ) موافقة (« افْتَعَلَ ») نحو : « اسْتَعْصَمَ واعْتَصَمَ » و « اسْتَعْذَرَ ، واعْتَذَرَ» .

(وَ) موافقة (المجرد) ، نحو : « استغنى ،وغني » و « أَبَانَ ، وبَانَ » .

(والإغناء عنه) ، أي : عن المجرد ، نحو : « اسْتَنْكَفَ ، واسْتَأْثَرَ » .

(وعن « فَعَّلَ ») ، بالتشديد الذي لاختصار الحكاية ، نحو : « اسْتَرْجَعَ ، قال : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ » ، والأصل : رَجَّعَ ، نحو : « أَمَّنَ ، قال : آمِيْنَ » ، قيل : ولايختص ذلك بـ «فَعَّلَ»، بل يشاركه في ذلك « فَعْلَلَ » ، نحو : حَسْبَلَ ، وَحَوْقَلَ ، وقد تقدم مثل ذلك .

[معاني فعلَّ]

(ومنها للألوان « افْعَلَّ ») بتشديد اللام ، وأصله « افْعَلَلَ » ، بدليل الفك عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، نحو : « اسْوَدَدْتُ ، واسْوَدَدْنَا . . . . إلى آخره ، حال كونه ، (غير مضاعف العين ، ولامعتل اللام ، دون شذوذ) ، نحو : « احْمَرَّ ، واصْفَرَّ » من السالم ، و « اسْوَدَّ ، وابْيَضَّ » من معتل العين .

بخلاف مضاعف العين ، نحو : « أحَمَّ » ، يقال : رَجُلٌ أَحَمُّ بَيِّنُ الحَمَمِ ، لايقال منه : احْمَمَّ ، لما فيه من الثقل / ، والأَحَمُّ : الأسودُ ، والتَّعْبِيرُ بمضاعف العين خارج من اصطلاحهم . / ١٤٣ /

وبخلاف معتل اللام ، نحو : « أَلْمَى » ، وهو من اللَّمَى : سُمْرَةٌ في الشَّفَةِ تُسْتَحْسَنُ ، يقال : رَجُلٌ أَلْمَى ، وامْرَأَةٌ لَمْيَاءُ ، ولم يقولوا : « الْمَىَّ » للثقل .

وأشار بقوله : (دون شذوذ) ، إلى قولهم : « احْوَوَى » من الحوة ، وهي حمرة تضربُ إلى سواد ، كما قال الأصمعي ، فجاء من المعتل ، وأشذ منه ، « ارْعَوى عَنْ القَبِيحِ » ، انْكَفَّ ، للاعتلال، وأنه ليس بلون ولا عيب حسي ، وأنه مطاوع « رَعَوْتُهُ » ، أي : كَفَفْتُهُ ، وإنما حقه أن يكون بناء مقتضياً ، كـ « ابْيَضَّ » و « احْمَرَّ » .

أو موافقاً لـ « فَعِلَ » أو « فَعُلَ » ، كـ « اسْمَرَّ ، وَسَمِرَ ، وَسَمُرَ » ، فإن قلت وفيه شذوذ

آخر، وهو مضاعفة العين [١]، قلت : لما قلبوا الواو الثانية ألفاً زال المحذور .

[افعلَّ وافعالَّ]

(وَ) « افْعَلَّ » ، (قد تلي عينه ألف) ، نحو : « احْمَارَّ » و « اصْفَارَّ » ، وهو قياس مطرد ، كما قال ابن عصفور ، فالتقليل بالنسبة إلى التجرد منها ، لا أنه قليل في نفسه ، كيف وقد قال الخليل [٢] : « إنَّ » « افْعَلَّ » مقصور من « افْعَالَّ » لطول الكلمة ، وسمع في « احْوَوَي : احْوَاوَي »، ذكرهما الأصمعي ، ولم يسمع في « ارْعَوَى ، ارْعَاوَى » ، قاله ابن عصفور [٣] ، وأجازه قياساً .

(وقد يدل بحاليه) ، من الألف وتركها ، (على عيب حسي) ، نحو : « اعْوَرَّ ، وَاعْوَارَّ » و « احْوَلَّ وَ احْوَالَّ » .

(وربما طاوع « فَعَلَ ») ، نحو : رَعَوْتُهُ فَارْعَوَى » أي : كَفَفْتُهُ فَانْكَفَّ .

(وَ) « افْعَلَّ و « افْعَالَّ » (قد يدلان على غير لون وعيب) ، نحو : « ارْقَدَّ في العَدْوِ ، أي : أَسْرَعَ ، وهو بالقاف ، والدال المهملة ، ومصدره : الإرْقِدَادُ ، و « ابهار الليلُ : إذا انتصف » .

(وإفهام العروض) ، أي : عروض المعنى ، (مع الألف كثيرا ، وبدونها قليل) قال المصنف: « الأكْثرُ أن يقصد عروض المعنى إذا جيء بالألف ، ولزومه إذا لم يجأ بها ، وقد يكون الأمر بالعكس، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف ، قوله تعالى في وصف الجنتين : ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾[٤] ،

---

(١) كذا في المخطوطتين والعين ليست مضاعفة في « ارعوى » ، والشأن في هذا الوزن أن تزاد لام أخيرة من جنس لام الفعل ، وقد أشار الشيخ خالد إلى أن التعبير في مثل هذا بمضاعفة العين ليس من اصطلاحهم فكان عليه أن يعدل عنه في عبارته هو .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٦ ، المساعد : ٢/ ٦٠٨ .

(٣) الممتع ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) سورة الرحمن آية : ٦٤ .

ومنْ قصد العروض مع عدم الألف ، نحو قولك : « اصْفَرَّ وجْهُهُ وَجَلاً ، واحْمَرَ خَجَلاً » [١] ، وهو في ذلك متابع للحريري / ، فإنه قال في الدرة « يقولون : اصْفَرَّ لَوْنُهُ مِنَ المَرَضِ ، واحْمَرَّ مِنَ الخَجَلِ » ، وعند المحققين ، إنما يقالان في اللون الخالص المستقر ، فأما إذا كان اللون عرضاً لسبب يزول ، فـ « اصْفَارَّ ، واحْمَارَّ » بالألف ، ليفرقوا بين النوعين ، وفي الحديث : « فجَعَلَ يحْمَارُّ مَرَّةً ، ويَصْفَارُّ أُخرى » [٢] ، وكتب عليه ابن بري هذا الفرق غير معروف عند أحد من البصريين ، ألا ترى إلى قول الخليل ، وسيبويه ، وجميع أصحابه : إن احْمَرَّ ، واصْفَرَّ مقصوران من : احْمَارَّ [٣] ، واصْفَارَّ ، وادهم من: ادْهَامَّ ، كما جعلوا « مِفْعَلاً » مقصوراً من « مِفْعَال » ، ولو وجب هذا المعنى في : احْمَرَّ ، واصْفَرَّ ، لوجب في : ابْيَضَّ وابْيَاضَّ ، وَأَدْهَمَّ وَدْهَامَّ ، ولم يذكر أحد أن بينهما فرقاً في المعنى [٤] . /١٤٤/

[معاني افعوعل]

(ومنها: « افْعَوْعَلَ » للمبالغة) ، نحو : « اخْشَوْشَنَ الشَّيْءُ : كثرت خشونته » ، و «اعْشَوْشَبَ المكانُ : كَثُرَ عُشْبُهُ » .

(وللصيرورة) ، نحو : « احْلَوْلَى الشيء : صار حلواً » ، و « احْقَوْقَفَ الهِلالُ : صار كالحقف في الاعوجاجِ ، (وقد يوافق « اسْتَفْعَلَ ») ، نحو : « احْلَوْ لَيْتُهُ ، أي : اسْتَحْلَيْتُهُ ، وجدته حلواً » ، قال :

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٤٦٠ .

(٢) درة الغواص : ٣٣ - ٣٤ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) في اللسان : احْمَرَّ الشيء واحمارّ بمعنى : ظ اللسان . ظ : حواشي ابن بري على درة لقواص - وهي مطبوعة .

{١٠٨١} فَلَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِيْنَ تُسأل سَامَحَتْ لَكَ النَّفْسُ وَاحْلَوْلاَكَ كُلُّ خَلِيلِ (١)

واستعمال « احْلَوْلَى » لازماً بمعنى الصيرورة أكثر .

(ويطاوع « فَعَلَ ») ، بالتخفيف ، نحو : « ثَنَيْتُهُ فَاثْنَوْنَى » وقرأ بعضهم (٢) : ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ تَثْنُونِي صُدُورُهُم﴾ (٣) ، في هود .

[الأبنية المقتضية (افْعَوَّلَ)]

(و « افْعَوَّلَ » بناء مقتضب) والمقتضب من الأبنيةعبارة عما اجتمع / فيه ثلاثة أمور، ألا له مجرد وألا يكون فيه حرف زائد لمعنى ، ولا حرف زائد لإلحاق ، فخرج بالأول ، نحو : « إسْوَدَّ » ، وبالثاني ، نحو : « اسْتَخْرَجَ » ، وبالثالث ، نحو : « اقْعَنْسَسَ » ؛ مثال ما اجتمع فيه الأمور الثلاثة : «اجْلَوَّذَ » قال :

{١٠٨٢} ألاَ حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الأَذَى (٤)

ويا حَبَّذَا بَرْدُ أَنْيَابِهِ إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ وَاجْلَوَّذَا

ومعناه في البيت : امْتَدَ ، وفي الصحاح : « اجْلَوَّذَ بِهِمُ السَّيْرُ ، اجْلَوَّاذاً ، أي : دام مع السرعة، وهو من سير الإبل (٥) ، هذا نصه من غير زيادة ، ولا يصلح لتفسير ما في البيت / ، / ١٤٥ /

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

ظ : المنصف ١ / ٨٢ ، المساعد ٢ / ٦٠٨ ، الممتع ١ / ١٩٧ ، المحتسب ١ / ٣١٩ ، اللسان (حلا) .

(٢) والقراءة للأعمش وابن عباس ، وابنكثير ، معجم القراءات ٣ / ١٠١ .

(٣) سورة هود آية : ٥ .

(٤) من المتقارب ، ولم أعثر على من نسبه ، ظ : المنصف ١ / ٨٢ ، واللسان (ج ، ل ، ذ) .

(٥) الصحاح ٢ / ٥٦٢ .

وأما « اعْلَوَّطَ المُهْر : إذا ركبه عرياً » ، فقال صاحب البديع : « أصله من « عَلَطَ » ، والواوان زائدتان، فعلى هذا لايكون بناء مقتضياً ، قال ابن عقيل : « ومن المقتضب : اعْلَوَّطَ بَعِيرَهُ اعْلِوَّاطاً ، إذا تعلق بعُنُقِه وَعَلاَهُ » (١) .

[افْعَوْلَلَ]

(وهكذا) من المقتضب (ما نذر من « افْعَوْلَلَ ») ، نحو : « اعْثَوْجَجَ البَعِيرُ : أَسْرَعَ .

[افْعَيَّلَ]

(و « افْعَيَّلَ ») ، بتشديد الياء ، نحو : « اهْبَيَّخَ » ، قال في الصحاح : « الهَبَيَّخَةُ : الجارية التارة الممتلئة ، والغلام « هَبَيَّخٌ » ، وهو فعيل ، بتشديد الياء »(٢) ، انتهى ، ولم يذكر فعلاً ، قال المصنف : « وهما من الأوزان التي أغفلها سيبويه (٣) . قيل : ولم يذكرهما إلا صاحب العين ، فلا حاجة إليهما » .

[الملحق بفعلل]

(وأما « فَوْعَلَ ») ، نحو : « حَوْقَلَ الشَّيْخُ حَوْقَلَةً ، وحِيْقَالاً : كَبِرَ وَفَتَرَ عن الجِمَاعِ » .

(و « فَعْوَلَ ») ، نحو : « جَهْوَرَ ، يقال : جَهْوَرَ (٤) بالقول وجَهَر به : رفع به صوته » (٥) .

قاله في الصحاح .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٠٩ .

(٢) الصحاح ١ / ٤٣٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦١ .

(٤) وفي الأصل : جوهر بالقول - تصحيف .

(٥) الصحاح ٢ / ٦١٨ .

(و « فَعْلَلَ ») ، ذو الزيادة) ، نحو : « جَلْبَبَ » بزيادة الباء للإلحاق ، واحترز بقوله ذُو الزيادة من « دَحْرَجَ ، وَعَرْبَدَ » .

(و « فَيْعَلَ ») ، نحو : « بَيْطَرَ ،من بَطَرَ ، أي : شَقَّ ، ومنه البيطار ، ويقال له أيضاً المبَيْطِرُ ، قال : (١)

{١٠٨٣} شَكَّ الفَرِيصَةَ بِالمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا شَكَّ المُبَيطِرِ إِذْ يَشْفِي منَ العَضَدِ (٢)

(و « فَعْيَلَ ») ، نحو : « عَذْيَطَ الرَّجُلُ : إذا أحدَثَ عِنْدَ الجِمَاعِ ، يقال : رَجُلٌ عِذْيَوْطٌ ، وامْرَأَةٌ عِذْيَوْطَةٌ » ، قال المصنف وقد أغفل هذا الوزن سيبويه » (٣) ، وقال بعضهم في : طَشْيَاً ، وَرَهْيَاً » ، ينبغي أن يدعى أصالة لياء فيهما ، لئلا يلزم إثبات وزن لم يثبت ، والياء قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة في الجملة ، نحو : « يَسْتَعْوِرُ » .

(و « فَعْلَى ») ، نحو : « سَلْقَى » ، (فملحقات) هذه الستة (بـ « فَعْلَلَ ») .

وضابطها أن الفعل ثلاثي ذو زيادة ، وأن تلك الزيادة ، إما قبل العين ، أو بعدها ، وكل منهما إما « يَاءٌ » ، أو « واوٌ » ، فهذه أربعة ، وإما بعد اللام ، وهذه إما مماثلة للام ، وإما ألف ، فهذه ستة :

(وإلحاق ماسواها به) ، أي : بـ « فَعْلَلَ » (نادر) .

كالإلحاق بهمزة « تَأَبَّلَ » ، في قولهم : « تَأَبَّلْتُ القِدْرَ » ، أي : تَبَّلْتُهَا .

ونون « نَرْجَسَ » ، في قولهم : « نَرْجَسَ الدَّوَاءَ ، إذا جَعَلَ فِيه نرجِساً » (٤) ، ونـونـي

---

(١) في المخطوطتين : سك - تصحيف .

(٢) من البسيط ، للنابغة الذبياني ، اللاسن (ب ، ط ، ر) ، وديوانه ص : ١٩ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦١ .

(٤) في ب : نرجعا ، تحريف .

«قَلْنَسَ» و « قَطْرَنَ البَعِيرَ » .

وبميم « مَنْدَلَهُ ، وغَلْصَمَهُ » .

وبتاء « تَرْمَسَ » .

وبهاء « هَلْقَمَ[1] » .

وسين « خَلْبَسَ » ، بمعنى « خَلَبَ » / . /١٤٦/

وتضعيف عين ، مثل الفاء ، نحو : « هَزْهَقَ ، بمعنى زَهَقَ » ، و « دَهْدَمَ ، بمعنى : هَدَمَ » .

[الملحق بتفعلل]

(و) الملحقات بـ « فَعْلَلَ » ، (تزاد التاء قبل متعدياتها للإلحاق بـ « تَفَعْلَلَ ») ، فـ «تَجَلْبَبَ: لَبِسَ الجِلْبَابِ ملحق بـ « تَدَحْرَجَ » و « تَسَرْبَلَ : لَبِسَ سِرْبَالاً » ، وكذا الباقي .

قال ابن هشام : « وإنما زيدت التاء ، في نحو ذلك ؛ لمطاوعة فاعل « فَعْلَلَ » وشبهه ، لا للالحاق ، كما أنها إنما زيدت في : « تَدَحْرَجَ » ، ونحوه ؛ لمطاوعة فاعل « دَحْرَجَ » ،ونحوه ، لا لإلحاق شيء بغيره » انتهى .

[تفعلل وافعنلل لمطاوعة فعلل]

(وهو) ، أي : « تَفَعْلَلَ » ، (و « افْعَنْلَلَ » لمطاوعة « فَعْلَلَ »[2] ، تحقيقاً) ، فالأول ، نحو : «دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ » و « سَرْبَلْتُهُ فَتَسَرْبَلَ » ، والثاني ، نحو : حَرْجَمْتُ الإبِلَ فَاحْرَنْجَمَتَ » ، أي : جمعتها فانجمعت ، (أو تقديراً) ، في « تَفَعْلَلَ » ، نحو : « تَبَخْتَرَ » ، وفي : « افْعَنْلَلَ » ، نحو :

---

(١) في ب : هلقم .

(٢) في المخطوطتين : فعل .

«ابْرَنْشَقَ» بمعنى : انْبَسَطَ فرِحاً ، فتبختر ، و « ابْرَنْشَقَ » مطاوعان في التقدير لـ « بَخْتَرَ » و «بَرْشَقَ » وهما مهملان ، واعترض : بأنه لا حاجة إلى ادعاء مطاوعة فعلين موجودين لفعلين معدومين يقدر وجودهما .

[الملحق بافعنلل]

(وألحق بـ « افْعَنْلَلَ »)، ذي اللامين الأصليتين ، (« افْعَنْلَى») نحو : «اسْلَنْقَى » و«احْرَمْبَى»، ولا يتعدى عند سيبويه [١] ، وخالفه أبو الفتح ، وأبو عبيدة [٢] ، فزعما أنه قد يجيء متعدياً ، نحو :« اغْرَنْدَى » و « اسْرَنْدَى »[٣] ، قال الراجز :

{١٠٨٤} قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِيني أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيني [٤]

ولم يسمع متعدياً إلا فيهذا الرجز ، قال الزبيدي [٥] : « أَحْسَبُ البَيْتَ مَصْنوعاً . والاغرنْدَاءُ[٦] ، والاسْرَنْدَاءُ ، بمعنى واحد : وهو الاعتلاء والغلبة .

(وَ) أحلق بـ « افْعَنْلَلَ » ذي الأصليين أيضاً ، (« افْعَنْلَلَ » الزائد) ، الحرف ، (الآخر) ، نحو : « اقْعَنْسَسَ » و « اسْحَنْكَكَ » ؛ وتقييد الزائد بالآخر ، للاحتراز من نحو : « احْرَنْجَمَ » وكون الزائد من سيني « اقْعَنْسَسَ » وكافي « اسْحَنْكَكَ » هو الآخر ، هو اختياره ، وهو أحد أقوال ثلاثة ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٨٧ ، والمساعد ٢ / ٦١٠ .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٢ .

(٣) المنصف ١ / ٨٦ .

(٤) رجز ، ولم إعثر على من نسبه ، المنصف ١ / ٨٦ ، الممتع ١ / ١٨٥ ، والخصائص ٢ / ٣٥٨ ، شرح الشافية للرضي ١ / ١١٣ ، المغني ٢ / ٥٧٤ .

(٥) الممتع ١ / ١٨٦ .

(٦) في الأصل و ب : بالعين المهملة - تصحيف .

ودليل المصنف ، أن الثاني من ذلك بإزاء ألف « احْرَنْبَى » .

(وإلحاق ماسواهما) ، أي : ماسوى « افْعَنْلَى » و « افْعَنْلَلَ » الزائد الآخر ، (نادر) ، أي : بـ« افْعَنْلَلَ » / ، قال المصنف : « « كـ « احْبَنْطَأَ ، واحْوَنْصَلَ » [١] ، وإعترضه أبو حيان فيهما ، /١٤٧/ فقال: « أمَّا « احْبَنْطَأَ » فالمشهور فيه « احْبَنْطَى » بألف ، كـ « احْرَبْنَى » ، فيحتمل أن الهمزة بدل من ألف الإلحاق ، فهو « افْعَنْلَى » ، وقد مضى ، وأما « احْوَنْصَلَ » ، فقال : « إنما وجد في كتاب العين، فلا يعتمد عليه » [٢] .

وأجيب : بأن إبدال الألف همزة إذا لم يكن بعدها ساكن ، لاينقاس في نثر ، ولا في شعر ؛ لقلته ، والإحاطة بكون « احْوَنْصَلَ » لم يذكر إلا في كتاب العين متعذر ، لاسيما مع سعة نظر المصنف .

[أفْعَلَّل بناء مقتضب]

(و « افْعَلَلَ» بناء مقتضب) ، نحو: « اقْشَعَرَّ» و «اشْمَأَزَّ» و « اطْمَأَنَّ » ، قال أبو حيان : «وليس كونه بناء مقتضباً متفقاً عليه، بل قال أبو البقاء: «إن اقْشَعَرَّ ، واطْمَأَنَّ ، ملحقان بـ «احْرَنْجَمَ» ، واعترضه ابن هشام : « بأن حكم الملحق » ألا يدغم ، لئلا تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في «اقْعَنْسَسَ » ؛ والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع ، فإن من القواعد المطردة في كل فعل بدئ بهمزة الوصل أن مصدره يأتي على زنة فعله بعد كسر ثالثة ، وفتح ماقبل آخره ، وزيادة ألف ، ويلزمه أن يكون « اسْتَخْرَجَ » ملحقاً بـ « احْرَنْجَمَ » ، لقولهم : اسْتِخْرَاجاً ، ولا قائل به .

---

(١) شرح ابن مالك ٣ / ٤٦٢ .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٦ ، وعبارته « وافونعل . . . وافعولل . . . وهذان الوزنان أغفلهما سيبويه ، قيل : لأنهما من كتاب العين فلا يلتفت إليهما » .

(وَ) افْعَلَلَ (قد يطاوع « فَعْلَلَ ») ، فلا يكون بناء مقتضباً ، نحو : « طَلمنتُه فَاطْمَأَنَّ » ، وكان أصله : « فاطْأَمَنَّ » ، ولكن قلبت الهمزة إلى موطن اللام ، وإنما كان « اطْمَأَنَ » هو المقلوب ؛ لأن المجرد أولى بدعوى الأصالة ، هذا قول سيبويه[١] ، وقال الجرمي [٢] : « اطْمَأَنَّ هُوَ الأَصْلُ ، وذلك لأن كثرة تصرف الكلمة على ذلك ، والكثرة دليل الأصالة .

[الملحق بافْعَنْلَلَ]

والإلحاق به) ، أي : بـ « افْعَلَّلَ » (نادر) ، كقولهم : « ابْيَضَضَّ » ، وأنشدوا

{١٠٨٥} إِنَّ شَكْلِي وإِنَّ شَكْلَكِ شَتَّى فَالزَمِي الخُصَّ واخْفِضِي تَبْيَضِضِيّ [٣]

بإمالة « شتى » و « الخُصَّ » بخاء معجمة مضمومة ، وصاد مهملة مشددة ، و « اخْفِضِي » بالخاء المعجمة / ، وبالفاء ، وبالصاد المعجمة ، و « تَبْيَضِضِيّ » بضادين ، الأولى مخففة / ١٤٨ / كسورة، الثانية مشددة مكسورة [٤] ، وهما معجمتان ، ومنه ، : « اكْوَهَدَّ الفَرْخُ : إذا ارْتَعَدَ » نص عليه في شرح الكافية ، فقال : « إنَّ اكْوَهَدَّ مُلحقٌ بافْعَلَّلَ » [٥] ، وتبعه ابنه في شرح الخلاصة [٦] ، ولقائل أن يمنع الإلحاق بافْعَلَّلَ ، ويجب عن « اكْوَهَدَّ ، واكْوالَّ الرَّجُلُ » ، بأن وزنيهما [٧] «افْعَلَلَّ»، والواو فيهما أصل ، كما قيل به ، وعن « ابْيَضَضَّ ، بأنه لادليل في البيت المتقدم عليه ،

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٨١ .

(٢) الارتشاف ١ / ٨٨ .

(٣) من الخفيف ، ظ : شرح شواهد الشافية ، ولسان العرب (ب ي ض) .

(٤) في الأصل و ب : الأولى مشددة مكسورة والثانية مخففة مكسورة .
وأخطأ في ضبطهما والصواب أن الأولى هي المخففة ، والثانية هي المشددة وضبطه هذا يجب أصل الوزن انفلل ولكن مافي الاستعمال أن الادغام في اللامين الثانية والثالثة لا في الأولى والثانية .

(٥) شرح الكافية الشافية .

(٦) شرح الخلاصة : ٢٤٦ .

(٧) في الأصل : وزنهما - سهو .

لأن «تبْيَضِيّ» ، يحتمل أن يكون مضارع « ابْيَضَّضَ » ، وهو « افعَلَّلَ » ، بتشديد اللام الزولى وتخفيف الثانية ، والكلام في عكس ذلك[1] ، ويحتمل أنه أراد : « تَبْيَضّي » فزاد ضاداً أخرى ضرورة لإقامة الوزن ، كما جزم به صاحب المحكم ، فاقتضى ذلك أنه لايقال : ابْيَضَّضَ في الكلام - والله أعلم - .

ولما فرغ من الكلام على صيغتي الماضي ، والمضارع ، كمَّل القول في الأفعال ، بالكلام على الأمر ، فقال :

« فَصْـــلٌ »

[صياغة الأمر المضارع]

(صيغة فعل الأمر من كل فعل) ، ثلاثي ، أو رباعي ، أو خماسي ، أو سداسي ، محكوم لآخرها بالسكون ، أو الحذف ، (كمضارعه المجزوم) ، بالسكون ، أو الحذف ، (المحذوف) ، منه حرف المضارعة ، وهو ، (أوله) ، في اللفظ به ، لا في أصل البنية ، نحو : « عِدْ ، وَسَلْ ، وَقُمْ ، وَرُدَّ ، وَدَحْرِجْ » الأول محذوف الفاء ، والثاني محذوف العين للنقل ، والثالث ، محذوفها لأجل الساكنين ، والرابع ، محركهما لأجلهما ، والخامس ، ساكن ، ولا همزة وصل في شيء منهن ، ونحن: « اغْزُ ، واخْشَ ، وَارْمِ » و « قولاَ ، وَقُولُوا ، وَقُولِي » .

(فإن لم يكن) الأمر (من « أَفْعَلَ ») ، بفتح الهمزة والعين ، بل كان من غيره ، (وَ) قد (سكن تالي حرف المضارعة لفظاً) ، لكون الماضي ثلاثياً ، أو خماسياً ، أو سداسياً ، مالم تحذف

---

(١) ليس هناك عكس ذلك فحقيقة الصيغة وهيأتها يظهرها الفك عند الاسناد إلى الضمائر ولا توزن على ماهي عليه في حال الإدغام وحين يقلي افْعَلَلَّ فهذا تسامح .

فاؤه ، كما في « يَعِدُ » ، ولا نقلت حركة عينه نقلاً واجباً للإدغام ، كما في : « بَعَضٌّ » ، و « يَرُدُّ » ، أو للإعلال ، كما في : « يَقُومُ » ، ولا نقلاً جائزاً ، كما في : « يسأل » ، وذلك ، نحو : « يَضْرِبُ ، ويكتب ، ويفرح وينطلق ، ويستَخْرِجُ » ، فإن تالي حرف المضارعة فيهن ساكن لفظاً ، بخلاف ماتقدم ، فإنه ساكن تقديراً ، أو في حكم الساكن بإعتبار الأصل / . / ١٤٩ /

فإن كان التالي لحرف المضارعة ساكناً في اللفظ ، (أولى همزة الوصل) ، مكسورة ، في مثل: « اضْرِبْ ، واعْلَمْ » ومضمومة في مثل : « انْصُرْ ، واُغْزُ » .

وظاهر قوله : « أولى همزة الوصل أنها اجتلبت همزة ، وفي ذلك ثلاثة أقوال : أحدها ، أنها اجْتُلِبَتْ همزة متحركة ، وإنما كان المجتلب همزة ، لأنه اجتمع فيها أمور لم تجتمع في غيرها ، منها : أنها حرف زائد ، ومنها : أنها كثيرة الزيادة في الأول ، لكونها أول المخارج ، ومنها : أنها يسهل حذفها عند الاستغناء عنها ، ولايشاركها غيرها في كثرة الحذف ، وأما اجتلابها محركة ، فلأن الساكن لايناسب أن يجتلب له ساكن ، هذا قول ابن جني [١] ، والأكثرين .

والثاني أنها اجتلبت ساكنة ، ثم لما احتج إلى تحريكها تحركت ، ويدل عليه أمور منها ، أن الأصل في الحروف السكون ، ومنها ، أن حركتها الكسر مالم يعارضها نقل ، ومنها : إبدالها ألفا في : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ [٢] .

والثالث : أنها اجْتُلِبَتْ ألفاً ، ثم لما التقى ساكنان ، حركوا الأول فانقلبت همزة ، كما في : ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ [٣] ، ويدل عليه رجوعهم إلى الألف ، في : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ [٢] ، ونحوه .

---

(١) في المنصف ١/ ٥٣ :«وهذه الهمزة إنّما حُركتْ لسكونها وسكون مابعدها ، وهي في الأصل زائدة ساكنة.

(٢) سورة الأنعام آية : ١٤٣ .

(٣) سورة الفاتحة آية : ٧ .

(وإن كان) الأمر (من « أَفْعَلَ ») بفتح الهمزة والعين، (افتتح بهمزته) ، أي : بهمزة «أَفْعَلَ» (مطلقاً) ، سواء سكن ثانيه لفظاً أو تقديراً ، نحو : « أَكْرِمْ » و « أَعِدَّ » ، أو تحرك ، نحو : «أَجِبْ» و « أَقِمْ » ، فإنه في هذا النوع خالف أمر الثلاثي ، فإن ذلك مما يكتفي فيه بالحركة العارضة، وأما صحة اللام ، واعتلالها فلا أثر لهما هنا .

ويتحصل ، أن بناء الأمر من المضارع المجزوم بتغييرات ثلاثة ، واحد منها دائم ، وهو إسقاط حرف المضارعة ، واثنان في بعض الصور ، أحدهما بزيادة مالم يكن ، وهو همزة الوصل فيما تالي حرف المضارعة [فيه] [1] ، ساكن غير فاء « افْعَلَ » ، وثانيهما بإجتلاب ماكان ، وذلك في فاء «افْتَعَلَ» ، ولما كان الأمر يحتاج إلى همزة الوصل كثيراً ، أردفه بالكلام على همزة الوصل ، فقال:/ / ١٥٠ /

---

(١) زيادة للسياق .

(٥٦) بابُ همزة الوصل

[مواضعها في الأفعال والمصادر]

(وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية) ، وهي الثلاثية التي فيها زيادتان ، نحو : «انْطَلَقَ » و « اقْتَدَرَ » ،(والسداسية) ، وهي نوعان ثلاثية فيها ثلاث زوائد ، نحو : « اسْتَخْرَجَ » ورباعية فيها زيادتان ، نحو : « احْرَنْجَمَ » ؛ (ومصادرها) ، نحو : « انْطِلاَقٍ » و « اقْتِدَارٍ » و«اسْتِخْرَاجٍ » و « احْرَنْجَامٍ » ، (والأمر منها) ، نحو : انْطَلِقْ » ، « اقْتَدِرْ » و « اسْتَخْرِجْ » ، و «احْرَنْجِمِ » .

(وَ) الأمر (من الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله) ، وهو حرف المضارعة، نحو : « اضْرِبْ ، واقْرَحْ ، وَانْصُرْ » .

واحترز بقوله : (لفظاً) من نحو : « قُمْ » و « خَفْ » و « بِعْ » ، فإن « يَقُومُ ، ويخَافُ ، وَيَبِيعُ» متحرك ثاني مضارعه لفظاً ، وإن كان ساكناً أصالة ، فالعبرة بالسكون اللفظي لا الأصلي ، ويحتمل أن يكون قوله : (لفظاً) راجعاً إلى قوله : ثاني ، أي ماهو ثانٍ في اللفظ ، ليخرج بذلك ، نحو : « يَعِدُ ، وَيَهَبُ » ، فإنه يقال : إنما الثاني بالحقيقة الحرف المحذوف ، وهو ساكن ، فبين أن المعتبر إنما هو سكون ماهو ثان في اللفظ ، والذي هو ثان في اللفظ هنا متحرك لا ساكن .

وخرج عن تقييد الأفعال بالماضية ، والأمر المضارع ، فإن جميع همزاته هَمَزَاتُ قطع ، وبالخماسية ، والسداسية ، والرباعية ، والثلاثية ، فهمزاته قطع ،نحو : « أَخَذَ ، وَأَكَلَ ، وَأَسَرَ » ، ونحو: « أَكْرَمَ ، وَأَعْطَى ، وَأَجَابَ ، وَأَقَامَ » .

[في الاسماء غير المصادر]

(وَ) المبدوء بها ، (في « ابْنٍ ») محذفو اللام اتفاقاً ، ثم اختلف فقيل : هي ياء ، من «بَنَيْتُ»؛ لأن الابن مبني على الوالد ، كبناء الحائط على الأُسّ ، وقيل : واو ، وهو الصحيح ، لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام المعوض منها الهمزة لامها واو ، إلاَّ اسْناً ، فكان الحمل على الأعم أولى .

(و « اثْنَيْنِ » [١]) ، فالهمزة فيه عوض من الياء المحذوفة ، وهي لامها .

(و « امْرئٍ» ، وإناثها) ، وهي : ابْنَةٌ ، واثنتان ، وامْرَأَةٌ » .

(و « اسْمٍ ») ، وأصله : سمْوٌ عند البصريين ، « ووَسْمٌ » [٢] ، عند الكوفيين .

(و « است ») ويقال فيه : « سَهٌ » ، بحذف العين ، و « سَتٌ » بحذف اللام ، وفي الحديث : «العَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ ، وَوِكَاءُ الستِ » [٣] ، روايتين .

(و « ابْنُمٍ ») ، أصله : ابْنٌ ، فزيدت عليه الميم / ، وتثنية الثلاثة كـ : « اسْمَيْنِ ، واسْتَيْنِ ، / ١٥١ / وابْنَمَين » ، كذلك .

(و « ايْمُنُ » المخصوص بالقسم) ، فهو مفرد على الصحيح ، فهمزته همزة وصل [٤] ، وقيل : جَمْعُ [٥] « يَمِينٍ » ، وهمزته همزة قطع ، وخرج بالمخصوص ، ماهو جمع يمين ، فهمزته

---

(١) في السلسيلي وابنين ، تصحيف .

(٢) شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٥٨ ، والأشموني ٤ / ٢٧٥ .

(٣) سنن ابن ماجه ١ / ١٦٠ بلفظه : « العين وكاء السه » .

(٤) قال سيبويه ٤ / ١٤٨ : « ومثلها من ألفات الوصل التي في ايم ، وايْمُنُ » .

(٥) في ب : جميع ، وهو صحيح على اصطلاح المتقدمين ، ولكنه يجر عليه ،ويدل عليه مابعده .

للقطع اتفاقاً .

وهذه الهمزات بعضها عوض عن لام هي واو ، كما في « ابْنٍ » وَ « ابْنِمٍ » ، وبعضها من لام هي ياء ، كما في « اثْنَيْنِ » ، وبعضها من لام صحيحة ، وهي الهاء ، كما في « اسْتٍ » ، وبعضها من حرف متوهم ، وهو : امْرُؤٌ ، وبعضها من حرف واقع أحياناً ، وهو « ايْمُنُ » .

(وَ) الأسماء (المبدوء بها « ال ») للتعريف ، نحو « الرَجُلِ » ، أو زائدة ، كـ « ادْخُلُوا الأولَ فَالأَوَّلَ » ، والموصولة ، كـ « الضَّارِبِ » ، وقال الخليل ، وابن كيسان[1] : همزتها قطع ، حذفت لكثرة الاستعمال .

[حركة همزة الوصل]

(وتفتح) ، الهمزة (مع هذين) ، أي : مع « ال » لكثرة الاستعمال ، ومع « ايْمُنُ » ، لثقل الخروج من كسرة الهمزة إلى ياء ، ثم إلى ضم الميم ، ثم إلى ضم النون ، وهو ضم لازم .

(وتضم) الهمزة (مع غيرهما) ، أي : غير « ال » ، و « ايْمُنُ » ، حال كون الهمزة كائنة (قبل ضمة أصلية موجودة) ، نحو : « اُخْرُجْ » ، وكذا الماضي المبني للمفعول ، نحو : « اُنْطُلِقَ ، واُسْتُخْرِجَ » .

(أوْ) ضمة (مقدرة) ، نحو : ادْعِيْ يَاهِنْدُ » بضم الهمزة ، فإن أصله : ادْعُوِيْ ، اسْتُثْقِلَتْ الكسرة فنقلت ، فحذفت الواو ، لالتقاء الساكنين ، واحترز بالأصلية من العارضة ، نحو : « امْشُوا» و « اقْضُوا » ، فإن الهمزة فيه مكسورة .

---

(١) المساعد ١ / ١٩٦ ، الأشموني ٤ / ٢٧٧ .

(وتُشَمُّ) الهمزة الضم (قبل) الضمة (المشتمة) ، نحو : « اخْتِيرَ » ، و « اَنْقِيدَ » ، فتشم الهمزة الضم ، إذا اشممت الثالث الضم .

(وتكسر) الهمزة (فيما سوى ذلك) ، من الأفعال الخماسية ، والسداسية مبنية للفاعل ، وأمرها ، ومصدرها ، والأمر من نحو : « يَضْرِبُ ، وَيَذْهَبُ ، وَيَعْلَمُ » ، وماعدا « ايْمُنُ » من تلك الاسماء » .

(وقد تكسر) الهمزة (في « ايْمُنُ ») المخصوص بالقسم .

(وربما كسرت) الهمزة (قبل الضمة الأصلية) ، حكى ابن جني في المنصف : أنَّ بعض العرب يكسرُ الهمزة [1] ، في : « اِقْتُلْ ، وَاِخْرُجْ » ، ونحوهما ، ووجهه : أنه الأصل ، ولم تلتق الكسرة والضمة ، لفصل الساكن بينهما ، ونظيرهُ « إِصْبُعٌ » و « زِئْبُرٌ » ، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن ، وعدم الاعتداد به .

(وَ) همزة الوصل (أصلها الكسر) ، لا السكون ، (على الأصح) ، واختير الكسر ؛ لما في الضم من الثقل ، ولما في / الفتح من التباس الخبر بالاستفهام ، في نحو : « اَصْطَفَى » ، وكان / ١٥٣ / حَقُّ المصنف أن يقول : « وأصلها الحركة على الأصح ، وهي الكسرة ؛ لئلا يتوهم أن منهم من قال : أصلها حركة غير الكسرة ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيها في فعل الأمر ، فليراجع منه .

---

(١) المنصف ١ / ٥٤ .

« فَصْـــلٌ »

[ذكرها وحذفها إبدالها]

(لا تثبت همزة الوصل غير مبدوءٍ بها إلا في ضرورة) ، كقوله :

{١٠٨٦} إذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌ فَإِنَّـــهُ بَـثٌّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ (١)

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات ، نحو : قوله :

{١٠٨٧} لاَنَسَبَ اليَـــوْمٌ وَلاَخُلَّـــةً إِتَّسَـعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (٢)

(مالم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام ، فتبدل ألفاً) ، نحو قوله تعالى : ﴿ آلذَّكَرَيْن ﴾(٣) ، و « آيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ » . (أو تسهل) ، بين بين ، هذا هو القياس بعد صحة ثبوتها ، وعليه قوله :

{١٠٨٨} أَ الخَيْرُ الَّـــذي أَنَـا أَبْتَغِيـــهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذي هُوَ يَبْتَغِيني (٤)

والأول هو المشهور ، ولم تحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر .

(وثبوتها قبل حرف التعريف المحرك) أو شبهه ،(بحركة منقولةراجح) ، فتقول في : «الأَرْضِ ، والآنَ، والآمِرُونَ »، إذا نقلت حركة الهمزة لّلام، لكون التحريك عارضاً، وهو الراجح ،

---

(١) من الطويل ، لقيس بن الخطيم ، النوادر ص ٥٢٥ ، ابن يعيش ٩ / ١٩ ، العيني ٤ / ٥٦٦ ، الهمع ٦/ ٢٢٤ ، شرح الرضي للشافية ٢ ٢٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٦ ، وفي الصحاح ١/٢٩٤: بَثّ الحديث : إذا أفشاه .

(٢) من السريع ، لأنس بن مرداس السلمي ، شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٦٦ ، الهمع ٦/ ٢٢٤ ، ابن يعيش ٢/ ١٠١ ، الأشموني ٢ / ٩ ، المساعد ٢ / ٦١٥ ، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٨٥ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٤٣ .

(٤) من الوافر ، للمثقب العبدي ، شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٦٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٦ ، المساعد ٢ / ٦١٥ ، شرح الألفية للمرادي ٥ / ٢٦٧ .

وبه قرأ القرّاء في الأشهر ، ومنهم من يحذف الهمزة اعتداداً بالحركة العارضة ، لإغنائها عن الهمزة، فيقول : « لَرْضُ وَلاَنْ ، وَلاَمرُون »[١] .

(وتغني) الحركة المنقولة (عنها) ، أي : عن الهمزة (في غيره) أي : في غير حرف التعريف ، أو شبهه ، تقول : « سَلْ في : اسْأَل » و « نَ نُؤْيَك » في : انْأَ نُؤْيكَ ، أي : أَصْلِحْهُ ، بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم تحذف الهمزة المنقول حركتها ، ثم تحذف همزة الوصل استغناء عنها بالحركة المنقولة كما استغنى في الإدغام ، فقيل في : ارْدُدْ » رُدَّ .

(وشذ في سَلْ : اِسَلْ) ، لعدم الاستغناء فيه بالحركة المنقولة عن الهمزة ، حكاه الأخفش[٢] ، كما شذ إثبات الهمزة مع الإدغام في قولهم : «اِعَضَّ افرّ » ، حكاهما غير قطرب ، وحكى قطرب[٣] من ذلك : اِرُدَّ ، وَاِشُدَ » ، وقال ابن جني في الخصائص : « من العرب من يقول : اقَتَّلوا يُدْخِلُ همزة الوصل ، لأن الحركة عارضة »[٤] ، انتهى / . / ١٥٣ /

[حركة الساكن الصحيح قبلها]

(وإن اتصل بـ) الهمزة (المضمومة ساكن صحيح ، أو) ساكن (جار مجراه) ، أي : الصحيح ، (جاز) ، في الساكن الصحيح ، والجاري مجراه (كسره وضمه) ، فالساكن الصحيح ، نحو : ﴿ وَلَقَدِ اسْتُهْزِيءَ ﴾[٥] ، ﴿ قُلُ انْظُرُوا ﴾[٦] ، والجاري مجرى الصحيح، نحو:

---

(١) ظ : النشر في القراءات العشر - لابن الجزري ١ / ٤١٤ - ٤١٩ .

(٢) المساعد ٢ / ٦١٦ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ١١٦ .

(٤) المساعد ٢ / ٦١٦ .

(٥) سورة الأنعام آية : ١٠ .

(٦) سورة يونس آية : ١٠١ .

﴿ أَوْ ٱنْقُصْ مِنْه ﴾ [١] ، قُرِئَ في السبعة [٢] ، بضم الدال ، واللام ، والواو ، وكسرها ، وحكم التنوين كذلك ، نحو : ﴿ فَتِيلاً انْظُرْ ﴾ [٣] ، قُرِئَ بضم التنوين ، وكسره ، لإلتقاء الساكنين في الجميع.

ولما فرغ من ذكر أبنية الفعل ، شرع في ذكر أبنية مصادر الفعل ، وكان ينبغي أن يعكس ؛ لأن المشتق منه سابق على المشتق طبعاً ، فوجب أن يسبقه وضعًا .

---

(١) سورة المزمل آية : ٣ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٣) النساء : ٤٩ ، ٥٠ .

(٥٧) بابُ مصادر الفعل الثلاثي

ومجموع ماذكره تسعة وستون مصدراً ، منها أحد وعشرون : تنقسم ثلاث ، كل ثلاثة متوازنة ، فيما عدا حركة الفاء ، (منها الثلاثي محرك الفاء بالثلاث ، مفتوح العين ، مجرداً) مذكراً، نحو : « طَلَبَ » و « سِمَنٍ » و « سُرَىً » (أوْ ذا ألف بعدها) [مذكرا][1] ، نحو : «ذَهَابٍ» وَ « جِمَاعٍ » وَ « صُرَاخٍ » ، (أو مؤنثاً بالتاء) ، نحو : « فصاحةٍ » و « هِدَايَةٍ » و « خُفَارَةٍ » ، (أو ساكن العين مجرداً مذكراً) ، نحو : « ضَرْبٍ » و « عِلْمٍ » و « شُرْبٍ » ، (أو مؤنثاً بالتاء) ، نحو: « رَحْمَةٍ و « نِشْدَةٍ » و « قُدْرَةٍ » ، (أو الألف المقصورة) ، نحو : « دَعْوَى » و « ذِكْرَى » و«رُجْعَى » ، (أو مزيداً آخره ألف ونون) ، نحو : « لَيَّانٍ ، مصدر « لَوَى » و « حِرْمَانٍ » و «غُفْرَانٍ».

(ومنها : « فَعَلانُ ») ، بفتح العين ، نحو : « شَنَآنُ » ، (و « فَعِلٌ ») ، بكسر العين ، نحو : «حَلِفٌ» ، (و « فَعِلَةٌ ») ، بالكسر ، نحو : « سَرِقَةٍ » ، (و « فَعِيلٌ ») نحو : زميل ، (و« فَعِيلَةٌ »)، بفتح الفاء ، وكسر العين ، نحو : « نَمِيمَةٍ » ، (و « فُعُولُ) بضم الفاء نحو : « حُلُولٍ » ، (و«فُعُولَةٌ») ، نحو : « سُهُولَةٍ » ، (و « فَعُولٌ ») ، بفتح الفاء ، نحو : « قَبُولٍ » ، (و « فَعُولِيَّةٌ ») ، بفتح الفاء ، نحو : « خَصُوصِيَّةٍ » ، (و « فُعُولِيَّةٌ ») ، بضم الفاء ، نحو : « خصوصية » ، (و«فُعْلِيَّةٌ») بضم الفاء ، نحو : « حُقْرِيَّةٍ » مصدر حقَرةُ (و « فُعُلٌ ») ، بضم الفاء والعين ، نحو : «حُلُمٍ » مصدر : حلَم ، رأى في منامه ، (و « فَعَالِيَةٌ ») ، بفتح الفاء ، وتخفيف الياء ، نحو / : / ١٥٤ / « كَرَاهِيَةٍ » .

---

(١) زيادة للسياق لمقابلة قوله بعد « أو مؤنثا بالتاء » .

(و « فُعْلَلٌ ») ، بضم الفاء ، وسكون العين ، وفتح اللام الأولى ، نحو : « سُؤْدَدٍ » ، (و«فَيْعُولَةُ ») ، نحو : « بَيْنُونَة » ، (و « فَيْعُولِيَّةُ ») ، بفتح الفاء ، وتشديد الياء الأخيرة ، نحو : «كَيْعُوعِيَّة » ، مصدر : كَعَّ الرَّجُلُ كَعَاعَةً ، وَكُعُوعاً ، وَكَيْعُوعِيَّةً : إذا عَجَزَ وضعف فهو كَعٌّ » ، (و«فَعَلَى ») ،بفتح الفاء والعين ، نحو : « جَمَزَى » ، (و « فَعْلاَءُ ») ، نحو : « هَلْكَاءَ » ، (و«فُعَلاَءُ ») ، نحو : « خُيَلاَءَ » ، (و « فِعَلاَءُ ») ، نحو: « خِيَلاَءَ »[1] ، (و « مَفْعُولاَءُ ») ، نحو: « مَحْلُوفَاءَ ، مصدر حلف » ، (و « فِعِّيلى ») ، نحو : « خِصِّيصَي » ، (و « فِعِّيلاءُ ») ، نحو : «هِجِّيرَاءَ » ، (و « إِفْعِيلَى ») ، نحو : « إِهْجِيرَى » ، (و « إِفْعِيلاَءُ ») ، نحو[2] : « إِهْجِيرَاءَ » ، (و«فُعُلَّةُ ») ، بضم الفاء والعين، وتشديد اللام ، نحو : « غُلُبَّة » ، (و « فُعُلَّى ») ، نحو : «غُلُبَّى » (و « فِعِلَّى ») ،نحو : « دِفِقَّى » ، (و « فَعَلُوتٌ ») ، نحو : « رَغَبُوت » ، (و « فُعَلْنِيةُ ») ، نحو: «سُحَفْنِيَة ، مصدر : سَحَفَ الرَجُلُ رَأْسَهُ : حَلَقَهُ[3] ، (و « فَعَالَّهُ ») ، بفتح الفاء والعين ، وتشديد اللام ، نحو : زَعَارَّة ، مصدر : زعِرَ الرَّجُلُ زعارَّةً ، بتشديد الراء ، وتخفيفها ، (و«فِعلاَّن») بكسر أوله وثانيه ، وتشديد ثالثه ، نحو : « عِرِفَّانَ ، (و « فَعُّولٌ ») ، بتشديد العين ، نحو « صَيُّور» مصدر : صار إلى كذا ، (و « تَفْعِلَةُ ») ، نحو : « تَحِلَّة » ، (و « تَفْعُلَةُ ») ، نحو : « تَهْلُكَة » ، (و«مَفْعَلٌ » مثلث العين مجرداً) ، نحو : « مَذْهَب » ، و « مَرْجِع » و « مَهْلُك » ، (وبالتاء) ، نحو: «مَقْدَرَة ومَقْدِرَة ، ومَقْدُرَة » ، (و « مَفْعُولٌ ») ، نحو : « مَجْلُود » ، (و « مَفْعُولَةُ ») ، نحو : «مَأْوِيَّة » ، (و « فَاعِلٌ ») ، نحو : « فَالِج ، وبَاطِل » ، (و « فَاعِلَةُ ») ، نحو : « لاَغِيَة » .

---

(١) في الأصل و ب حيلاء - بالمهملة ، تصحيف .

(٢) « نحو » من ب : وليست في الأصل - وشأنها شأن ماقبلها مابعدها .

(٣) في الأصل و ب : حلقها ، والرأس مذكر ، انظر المذكر والمؤنث للأنباري ٦١ .

[أبنية تغلب في بعض المعاني]

(والغالب أن يعني بـ « فَعَالَةَ » و « فُعولَةَ » المعاني الثابتة) ، كـ : الفَطَانَةِ ، والبَلاَدَةِ ، وكـ «السُّهُولَةِ ، والصُّعُوبَةِ » .

(وبـ « فِعَالَةَ ») ، بكسرالفاء ، (الحرف) ، كـ « الخِياطَةِ ، والنِجَارَةِ » ، (وشبهها) ، كـ «الإِمَارَةِ ، والوِزَارَةِ » .

(و بـ « فِعَالٍ » ما فيه تأب) ، كـ « الشِّرَادِ ، والجِمَاحِ » .

(و بـ « فُعَالٍ » الأدواءُ)، كـ « الصُّدَاعِ ، والزُّكَامِ » ، (والأصوات) كـ « الصُّرَاخِ ، والنُّعَـاقِ» .

(و بـ « فَعِيلٍ » الأصوات) ، كـ « الصَّهِيلِ ، والنَّهِيقِ » ، (وضروب السير) ، كـ « الذَّمِيلِ، والدَّبِيبِ » / . / ١٥٥ /

(و بـ « فَعَلاَنَ » مافيه تقلب) ، كـ « الطَّوَفَانِ ، والجَوَلاَنِ » .

(و بـ « فَعَلٍ ») ، بفتح الفاء والعين ، (الأعراض) ، كـ « الفَرَحِ ، والحَزَنِ » .

(و بـ « فُعْلَةَ » ، الألوان) ، كـ « الحُمْرَةِ ، والصُّفْرَةِ » .

[المقيس من مصدر الثلاثي فَعْل - بالسكون]

(والمقيس في المتعدي من فعل) المفتوح المتعدي (مطلقاً) ، سواء دل على عمل بالفم ، كـ:«أَكَلَ » ، أو لا ، كـ « ضَرَبَ » ضمت عين مضارعه ، أو كسرت ، كما مثلنا ، (ومن « فَعِلَ ») المكسور (المفهم عملاً بالضم « فَعْلٌ ») ، بفتح الفاء ، وسكون العين ، نحو : لَقْم ، وَشَرْبٍ » .

[فعل بالتحريك]

(وفي اللازم من « فَعِلَ ») المكسور (« فَعَلٌ ») بفتح العين ، نحو : « فَرِحَ ، وجَوِيَ جَوىً وَشَلِلَ شَلَلاً »[1] لافرق في ذلك بين الصحيح ، والمعتل ، والمضاعف .

[فعُوْلٌ]

(وَ) في اللازم (من « فَعَلَ ») المفتوح ، (« فُعُولٌ ») ، بضم الفاء ، كـ « قُعُودٍ ، وَجُلُوسٍ »، (مالم يغلب فيه) ، أي : ف « فَعَل » اللازم (« فِعَالَةٌ ») ، نحو : « الوِزَارَةِ »، (أو « فِعَالٌ ») ، كـ:«جِمَاحٍ » ، (أوْ « فُعَالٌ ») كـ « « صُرَاخٍ » ، (أو « فَعِيلٌ ») ، كـ : « صَهِيلٍ » ،(أو «فَعَلَانٌ »)، كـ : « جَوَلَانٍ » مما تقدم ، (فيندر فيه) ، أي : في « فَعَلَ » اللازم ، (« فُعُولٌ ») ، نحو : « جُمُوحٍ، ونُفُورٍ ، وَسُكُوتٍ .

[للمرة والهيئة]

(ويدل على المرة) من الحدث ، بـ « فَعْلَة ») ، بفتح الفاء ، نحو : « نَفْخَةٍ » ، (وعلى الهيئة) من الحدث (بـ « فِعْلَةَ ») ، بكسر الفاء ، نحو : « جِلْسَةِ المُتَكَبِّرِ » ، وكلاهُمَا مقيس في الثلاثي التام المتصرف ، وقال ابن العلج : « ليس لحوق هذه الهاء قياساً ، فلا تقول : فِهْمَةٌ »[2] ، انتهى ، (مالم يُصغ المصدر) العام(عليهما) ، أي : « فَعْلَةَ » ، نحو : « رَحْمَةٍ » ، و « فِعْلَةَ ، نحو : «نِشْدَةٍ»، فإن صيغ على : « فَعْلَةَ » ، كـ « رَحْمَةٍ » ، فيدل على المرة منه بالوصف ، نحو : «رَحْمَةٍ واحِدَةٍ » ، فإن صيغ على « فَعْلَةَ » كرحمة فيدل على المرّة منه بالوصف ، نحو : « رحمة واحدة » وإن صيغ على : « فِعْلَةَ » ، كـ « نِعْمَةٍ » ، فكذلك ، نحو : « نِشْدَةً عَظِيمَةً » ، أو بقرينة حالية فيهما ، (وشذ نحو : إتيانه ولقاءة) ، بكسر أولهما ، لأن قياسهما : « أتْيَةٌ » و « إِقْيَةٌ » ، وهو جائز .

---

(١) في الأصل : شلاً .

(٢) المساعد ٢ / ٦٢٣ .

جامعة أم القرى / مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٣٣٦٦

(٥٨) بابُ مصادر غير الثلاثي

وهو ثلاثة : الثلاثي المزيد . والرباعي المجرد . والرباعي المزيد

[مصادر ما أوله همزة وصل]

(يصاغ المصدر من كل) فعل (ماض أوله همزة وصل) في الأصل خماسياً كان أو سداسياً، (بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره) ، نحو : « انْطِلاَقٍ ، واسْتِخْرَاجٍ » ، وجملة الأفعال الماضية التي أولها همزة وصل خمس وعشرون بناء اتفاقاً واختلافاً .

وقيدنا الهمزة بقولنا في الأصل / ، احترازا من : « اطَّايَرَ ، واطَّيَّرَ » ، فإن مصدرهما لايكسر / ١٥٦ / ثالثه ، ولا تزاد ألف قبل آخره، بل يقال فيه : اطِّايُراً ، واطِّيُّراً ، لأن أصل فعلهما « تَطَايَرَ » و« تَطَيَّرَ » فالهمزة ليست فيهما في الأصل .

وأراد المصنف بقوله : « يُصَاغُ » بيان بنية المصدر التي يتعلق بها الفعل ، لا اشتقاق المصدر من الفعل ، لأنه لايقول به كما قدمه في المفعول المطلق ، وكثيراً مايقولون : « وَأَمَّا فَعَلَ فالمصدر منه كذا، ولايريدون أن المصدر مشتق من الفعل ، ومنه قول سيبويه : « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مُفَاعَلَةٌ »[1] .

[مصادر ما أوله تاء مطاوعة وشبهها]

(ومن كلِّ) فعلٍ (ماض أوله تاءُ المطاوعة) ، نحو : « تَدَحْرَجَ » ، (أو شبهها) ، نحو : «تَكَلَّمَ ، وتَضَارَبَ ، (بضم ماقبل آخره إن صح الآخر) ، نحو : « تَدَحْرُجاً ، وتَكَلُّماً ، وتَضَارُباً»،

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٠ .

قال المرادي : « ومجموع هذين القسمين عشرة أبنية للمطاوعة ، منها ثمانية ، وهي : تَدَحْرَجَ ، وتَحَوْقَلَ ، وتَشَيْطَنَ ، وتَسَلْقَى ، وتَقَلْنَسَ ، وتَرَهْيَأَ ، وتَمَدْرَعَ » انتهى .

وشبه المطاوعة شيئان : ماكان على شيءٍ من هذه الأوزان ، نحو : « تَكَلَّم » ، وماغاير تلك الأوزان ، وهو شيئان : « تَفَاعَلَ ، نحو : تَضَارَبَ ، وتَفَعْلَتَ ، نحو : تَعَفْرَتَ ، قاله ابن هشام في حواشيه ، (وإلا) يصح آخره (خلف الضم الكسر) ، نحو : تَعَدَّى تَعَدِّياً » ، و « تَرَامَى تَرَامِياً » .

[مصدر أفعل]

(ويصاغ) المصدر (من « أفْعَلَ » على « إِفْعَالٍ ») بكسر الهمزة ، نحو : « أَكْرَمَ إِكْرَاماً » ، و« آلَى ، أي : حَلَفَ إِيلاَءً » .

[مصدر فَعَّل]

(وَ) يصاغ المصدر (من « فَعَّلَ ») ،بتشديد العين ، (على « تَفْعِيلٍ »)، نحو : « سَلَّمَ تَسْلِيماً » و « كَلَّمَ تَكْلِيماً » ، (وقد يشركه) ، أي : تَفْعِيل » (« تَفْعِلَةُ ») نحو : « ذكَّرَ تَذْكِرَةً ، وَجَرَّبَ تَجْرِبَةً » ، (ويغني) « تَفْعِلَةُ » (عنه) ، أي : عن « تَفْعِيل » (غالباً فيما لامه همزة) ، نحو: «هنَّأَ تَهْنِئَةً ، ونَبَّأَ تَنْبِئَةً ، وَخَطَّأَ تَخْطِئَةً » ، ومن غير الغالب : « هَنَّأَ تَهْنِيئاً ، ونَبَّأَ تَنْبِيئاً ، وخَطَّأَ تَخْطِيئاً » وعن أبي زيد [١] : أنَّ التَّفْعِيلَ فيما لامه همزة أكثر ، عكس قول المنصف : « ويغني تفعلةُ عن التفعيل» ، (ووجوباً في المعتل) / ، نحو: « سَمَّى تَسْمِيَةً ، وَحَيَّى تَحِيَّةً ، والأصل : تَحْيِيَةٌ ، / ١٥٧ / فالإدغام فيه واجب عند الجمهور ، جائز عند المازني [٢] .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٢٦ .

(٢) المنصف ٢ / ١٩٥ .

(وَ) أما قول الشاعر :

{١٠٨٩} بَاتَتْ (« تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِياً ») كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صبيّاً (١)

بجعل المعتل على « تَفْعِيلٍ » ، فهو (من الضرورات) ، وأما :

{١٠٩٠} * حتّى التَقَوها بالسَّلام والتَّحيي * (٢)

فهو جمع تحية ، كتَمرَه ، وتَمْرٍ ، لامصدر .

[مصدر فاعل]

(ومصدر « فَاعَلَ ») بفتح العين (مفاعلة وفِعَال) ، نحو : « قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وقِتَالاً » ، واللازم عند سيبويه (٣) « مُفَاعَلَةٌ » لا « فِعَالٌ » ، قالوا : « جَالَسَ مُجَالَسَةً » ، ولم يقولوا : جِلاَسَاً ، وأصل الفعال هنا ، الفِيعَال ، وقد نطقوا به فقالوا : « ضَارَبَ ضِيرَاباً » .

(ونَدَرَ) « الفِعَال » (فيما فاؤه ياء) ، نحو : « يَاوَمَهُ مُيَاوَمَةً ، ويِوَاماً » حكاه ابن سيده ، وذلك لاستثقالهم الكسرة على الياء المصدر ، حتى قيل : إنه لم يوجد منه إلا اليسارُ لغة في اليسار ، وإلا اليَعَارُ جمع يَعْرُ ، وهو الجَدْيُ .

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (تنزياً) والقياس تنْرِيةً . ظ : الخصائص ٢ / ٣٠٢ ، المنصف ٢/ ١٩٥، المقرب ٢/ ١٣٤، شرح الرضي للشافية ١ / ١٦٥ ، المساعد ٢ / ٦٢٦ .

(٢) رجز .
ظ : لمساعد ٢ / ٦٢٦ ، وفيه : اتقوها .

(٣) قال سيبويه ٤ / ٨٠ : وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لاينكسر أبدا مفاعلة » .

[مصدر فعلل والملحق به]

(ومصدر « فَعْلَلَ ») ، كـ : « دَحْرَجَ » ، (والملحق به) ، نحو : « جَلْبَبَ ، وَحَوْقَلَ ، وَبَيْطَرَ ، وَجَهَورَ ، وَسَلْقَى ، وَقَلْنَسَ » ، (بزيادة هاء التأنيث في آخره) ، نحو : « دَحْرَجَةٍ ، وَجَلْبَبَةً ، وَحَوْقَلَةٍ ، وَبَيْطَرَةٍ وجهورة وَسَلْقَاةٍ ، وَقَلْنَسَةٍ » .

(أَوْ بكسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره) ، نحو : « سَرْهَفْتُ الصَّبِيَّ سِرْهَافاً : أَحْسَنْتُ غِذَاءَهُ»، وليس بمقيس ، ولم يسمع في : « دَحْرَجَ دِحْرَاجاً » ، ولا في الملحق بـ « فَعْلَلَ » ، إلا حيقَالٌ ، مصدر « حَوْقَلَ » ، وكَثُرَ في المضاعف ، نحو : « زِلْزَالٍ » ، ومن ثم قيل : إنَّ نصه في الخلاصة على أن «فَعْلَلَة » قياس ، وأن « فِعْلاَلاً » غير قياس مشكل[١] .

(وفتح أول) « فِعْلاَلٍ » ، (هذا إن كان) مضاعفاً ، بأن كانت فاؤه ، ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد ، (كالزِلْزَالِ جَائز) .

وظاهر كلام المصنف ، أن المكسور ، والمفتوح مصدران ، وهو مخالف لما قال الزمخشري في كشافه ، وأبو البقاء في إعرابه، أن : ﴿ زِلْزَالَها ﴾ [٢] ، قُرِئَ بكسر الزاي ، وفتحها ، فالمكسور مصـدر / ، والمفتوح اسم [٣] . / ١٥٨ /

(والغالب أن يراد به) ، أي : بـ « فَعْلاَلٍ » ، (حينئذ) ، أي : حين إذ فتح أوله (اسم فاعل)، نحو : « الوَسْوَاسِ » بمعنى : المُوَسْوِسِ » ، و « الصَّلْصَالِ » بمعنى المُصَلْصَلْ ، يقال : « شيطان[٤] وَسْوَاسٌ » و « طِينٌ صَلْصَالٌ » .

---

(١) يشير إلى قول ابن مالك : فعلال أو فعللة لفعللا واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً ظ : شرح ابن الناظم ٤٣٧ .

(٢) سورة الزلزلة آية : ١ قال أبو البقاء في إعرابه ٢/ ٢٩٢ : « بالكسر المصدر ، وبالفتح الاسم ، وقرأ بكسر الزاي الجمهور ، وبفتحها ، الجحدري ، وعيسى بن عمر البحر ٨/ ٥٠٠ والقرطبي ٢٠/ ١٤٧

(٣) الكشاف ٦ / ٢٤٨ .

(٤) في ب : شيطن - دون ألف .

(وربما ورد كذلك) ،أي : مفتوح الأول مع الألف (مصدر « فَوْعَلَ ») ، فيكون حينئذ صفة مشبهة ، أو جامداً مُؤولاً بها ، فيقال : فَوْعَلَ فَوْعالاً ، ومنه مانص عليه الجوهري فقال : «أنَّهُ رُوِيَ[١] حوقال » ، وقال مامعناه : « لما كره أن تنقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها فتح الفاء ، فسلمت الواو من القلب » [٢] ،انتهى ، فاقتضى ثقل الياء بعد الكسرة الرجوع إلى الفتح ، كما اقتضى ذلك ثقل التضعيف في : « الزِّلْزَالِ » ، ونحوه .

وقول جمهور الشارحين : إن المصنف أشار بقوله : « كذلك » إلى كسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره ، نحو : « حَوْقَلَ حِيقَالاً » ، ليس ذلك مراده ؛ لأن مصدر « حَوْقَلَ » على « حَوْقَلَةٍ ، وَحِيقَالٍ»، معلوم من قوله قبل هذا : « ومصدر « فَعْلَلَ » والملحق به . .) إلى آخره ، نبه عليه ابن هشام في حواشيه .

[مصادر سماعية]

(وقد يقال : « فَعَّلَ فِعَّالاً ») ، بتشديد العين فيهما [٣] ، نحو : « كَذَّبَ كِذَّاباً » ، وجاء مخففاً ، قرئ[٤] : ﴿ وَكَذَبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ [٥] .

(و « فَاعَلَ فِيعَالاً ») ، نحو : « ضَارَبَ ضِيراباً » .

(و « تَفَعَّلَ تِفعَّالاً ») ، بكسر أوله وثانيه ، وتشديد عينه ، نحو : « تَحَمَّلَ تِحمَّالاً » ، و «تَمَلَّقَ تِمِلاَّقاً » .

---

(١) أي في قول الراجز : ياقوم قد حَوْقَلتُ أودنوتُ وبَعد حِيقَال الرجالِ الموتُ

(٢) الصحاح ٤ / ١٦٧٢ .

(٣) سقط من ب : بتشديد العين فيهما .

(٤) البحر المحيط ٨ / ٤١٤ .

(٥) سورة النبأ آية : ٢٨ . قرأ شاذة منسوبة لعلي ، والأعمش ، وعيسى ، المحتسب ٢ / ٣٤٨ ، وثمة قراءة سبعية للكسائي آية ٣٥ ، لغو أولا كذابا انظر السبعة ٦٦٩

(و « افْعَلَّلَ ») ، بتشديد اللام الأول ، (« فُعَلِّلَةً ») بضم الفاء ، وفتح العين ، وكسر اللام المشددة ،نحو : « اقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً » و « اطْمَأَنَّ طُمَأْنِينَةً » ، وقيل : القُشَعْرِيرَةُ ، ونحوها : اسم مصدر ، لا مصدر .

(و « فَعْلَلَ ») بتخفيف اللامين (« فَعْلَلَى ») ، بالنصب ، نحو : « قَرْطَبَ قَرْطَبَى : زَلَقَ فَوقع على فِقَارِ ظَهْرِهِ » ، و « قَهْقَرَ قَهْقَرَى : رَجَعَ على قَفَاهُ » .

(و « فُعْلُلاَءَ ») ، بالمد وضم أوله ، وثالثه ، نحو : « قَرْفَصَ القُرْفُصَاءَ » ، والمقيس : «قَرْفَصَةٌ » .

[فِعَّالٌ غير مصدر نادر]

(وندر « فِعَّالٌ ») بكسر الفاء ، وتشديد العين ، حال كونه (غير مصدر) ، نحو : قِثَّاء » ، و« حِنَّاء » ، (مالم تبدل أولى عينيه ياء) ، نحو : « قيراطٍ » ، و « دِينَارٍ » ، والأصل : قِرَّاطٍ ، وَدِنَّارٍ، بدليل : قراريط ، ودَنَانِيرٍ ، و « دِيبَاجٍ » فيمن قال : دَبَابِيجٍ ، بالموحدتين ، لا بالمثناتين .

[فِيعَالٌ غير مصدر نادر]

(وأندر منه) ، أي : مِنْ « فِعَّالٍ » ، بالياء الساكنة حال كونه (غير مصدر) / / ، نحو قولهم: / ١٩٥ / « نَاقَةٌ مِيلاَعٌ ،وهو مِنْ مَلَعَ : إذا سار سيراً سريعاً خفيفاً » و « دِيباجٌ ، فيمن قال : دياييجُ » بالمثناتين تحت .

[التَّفعال للتكثير]

(وقد يغني في التكثير عن « التفعيل » : « التَّفْعَالُ ») بفتح التاء الفوقانية ، نحو : «التَّرْدادِ »

و « التَّطْوَافِ » ، وهل هو تكثير لمصدر المجرد ، أو المزيد ، ذهب سيبويه [١] ، وبقية البصريين إلى الأول ، والفراء [٢] ، وطائفة من الكوفيين إلى الثاني ، قيل : والصحيح ماذهب إليه سيبويه ، لأنه يقال : التَّلْعَابُ ، ولا يقال : التَّلْعِيبُ ، فلو كان التَّفْعَالُ » مصدراً لـ « فَعَّلَ » المشددة ، لسمع فيه : التَّلْعِيبُ ، قال أبو حيان : « وَاعْتُرِضَ بأنه ليس بأول شيء استغنى فيه بلفظ آخر ، كـ « يَذَرُ ، وَيَدَعُ»، ثم إنَّ التَّلْعِيبَ » جائز في « لَعَّبَ » قياساً ، وهو يسلمه » [٣] .

وأما التبيان » و « التِّلْقاءُ » بكسر أولهما فاسمان وضعا موضع المصدر ، أي : « اللِّقَاءِ » و «البيَانِ » ، لا مصدران ، هذا قول سيبويه [٤] ، وزعم الأعلم [٥] يوسف الشنتمري [٦] : أن الكسر شذوذ ، والمعنى على التكثير .

[الفِعِّيلَى للتكثير]

(أو الفِعِّيلَى) نحو : « الدِّلِيلَى ، والخِصِّيصَى ، والهِزِّيمَى » ، وأفعال هذه كلها ثلاثية ، فلا يصح قوله : إنها مغنية عن التفعيل قاله أبو حيان ، وفيه البحث السابق ، وهذا النوع كثير ، ومع كثرته فلا يطرد [٥] ، وقيل يطرِدُ .

(وقد يغني « الفِعِّيلَى » أيضاً عن « التَّفَاعُلِ ») نحو : « كان بين القوم « رمِّيَّا » ، أي : تَرَامٍ كَثِيرٍ ، و « التَّرَامِي » تفاعل في الأصل .

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٢٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٨٤ .

(٤) الارتشاف ١ / ٢٢٨ .

(٥) في الأصل و « ب » إلى أنَّ الكسر . . . ، وهذا يستقيم مع « ذهب » لا « زعم » .

« فَصْـــلٌ »

[تاء التأنيث تلحق مصدر الأجوف من أفعل واستفعل]

(تلزم تاء التأنيث الإفعال) ، بكسر الهمزة ، (والاستفعال) حال كونهما (مُعتلي العين) ، بمعنى مُعَلَّى العين ، بالنقل ، والقلب ، والحذف ، (عوضاً عن المحذوف) [١] ، وهل هو الأول ، أو الثاني ؟ ذهب الأخفش من البصريين [٢] ، والفراء من الكوفيين إلى الأول ؛ لأنه بمنزلة : ﴿ وَقَالاَ الحَمْدُ لله ﴾ [٣] ، وذهب الخليل وسيبويه [٢] ، وتبعهما المصنف في التصريف إلى الثاني ، وهو الحق لزيادته ،وقربه من الطرف [٤] ، نحو : « أَقَامَ إِقَامَةً ، واسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً » ، والأصل : اِقْوَامٌ ، واسْتِقْوَامٌ، فدخله النقل ، والقلب ، والحذف ، فعلة النقل والقلب : حَمْلُ المصدر على فعله ، وعلة الحذف التقاء الساكنين .

وإنما لم يعلو : « أَغْيَمَتِ السَّماءُ إِغْيَاماً » و « اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان » استحواذًا » تنبيها على الأصل [٥] .

(وربما خلوا منها) / ، أي : من التاء في الإضافة وغيرها ، نحو : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ ﴾[٦] ، / ١٦٠ / وفي بعض الأحاديث : « كَاسْتِنَارِ البَدْرِ » [٧] ، ونحو : « أجابَ إِجَاباً » و « اسْتَفَاهَ الرَّجُلُ اسْتِفَاهَاً »

---

(١) قال سيبويه ٤ / ٨٣ : « وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٦ / ٦٤ .

(٣) سورة النمل آية : ١٥ .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ٤٠٣ .

(٥) سورة المجادلة آية : ١٩ .

(٦) سورة النور آية : ٣٧

(٧) لم يتأت لي تخريجه ، إلا أنه كثيراً ما استشهد به النحاة في هذا المكان ، ظ : التصريح ٢ / ٧٥ .

وهو من الفَوَهِ قال في الصحاح : « استَفَاه الرَّجُلُ ، فو مُسْتَفِيهٌ : إذا اشْتَدَّ أكْلُهُ بعد قِلَّةٍ ، والفِّيهُ : الأكُولُ ، وأصله : فَيْوِهَ ، وهو المِنْطِيقُ[١] أيضاً »[٢] ، انتهى .

(وتلحق) تاء التأنيث ، (سائر) ، أي : باقي (أمثلة الباب) القياسية (المجردة منها دلالة على المرة) ، نحو : « إعطاءةٍ » ، و « تَقْدِيسَةٍ » ، و « احْتِرَازَةٍ و انْطِلاَقَةٍ » و «اقْعِنْسَاسَةٍ » ، من الأبنية القياسية ، بخلاف غير القياسية ، فلا يجوز : « كَلَّمَ كَلاَمَةً ، بل تَكْلِيمَةً » وبخلاف غير المجردة من التاء ، بأن بني المصدر على التاء ، نحو : دَحْرَجَةً ، وَمُقَاتَلَةً ، فإنه يدل عل المرة فيه بالوصف ، نحو : « دَحْرَجَةٍ وَاحِدَةٍ » ، أو بالقرينة المعنوية ، قال ابن يعيش : « ولو قيل : إن التاء في قولنا : دَحْرَجَةٌ وَاحِدَةٌ تاء الوحدة ، وإنها غير تلك ، يعني والقرينة معينة ومزيلة للاشتراك ، لا أنها اللفظ المقيد لذلك لكان قولاً قوياً[٣] .

[اسم الزمان والمكان والحدث]

(ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها) ، حال كونه (دالاً على حدثه أو زمانه ، أو مكانه) ، نحو : « مَكَةُ مُدْخَلُ العَارِفِينَ » و « شَوَّالٌ مُخْرَجُ الحَاجِّ و « ذُو الحِجَّةِ مُدْخَلُ النَّاسِ مَكَّةَ » ، وقُرِئ[٤] : ﴿ فَمَالَهُ مِنْ مُكرَمٍ ﴾[٥] بفتح الراء ، فيحتمل الثلاثة ، قاله ابن هشام ، وقال أيضاً : « ثَبَتَ في نسخة البهاء الرقي ، وهو آخر أصحاب المؤلف ، وعلى نسخته خط المؤلف هذا الفصل ، وهو قوله .

---

(١) في « ب » المنطق - تصحيف » .

(٢) الصحاح ٦ / ٢٢٤٥ .

(٣) شرح المفصل ٦ / ٥٧ بتصرف .

(٤) وهي قراءة ابن أبي عبلة ، البحر ٦ . ٣٥٩ .

(٥) سورة الحج آية : ١٨ .

« فَصْـــلٌ »

[المصدر بزنة مفعول وفاعل]

(يجيءُ المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي) المجرد (قليلاً) ،نحو : « المرفوع والموضوع ، أي : الرفع والوضع وهو مذهب الأخفش [١] ، والفراء ، ومنه : دَعْهُ مِنْ مَعْسُوره إلى مَيْسُوره ، احتجاجاً بقوله : ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [٢] ، ومنع ذلك سيبويه [٣] ، وأُوِّلَ ذلك على معنى الشيء ، الذي يرفعه ويضعه ، تقول : هذا مَرفُوعُ ماعندي وموضُوعُه ، أي : ما أرفعُهُ وأضَعُهُ ، ودعه من زمن يُعْسَرُ فيه / ، إلى زمن يُوسَرُ فيه ، وحكم على الباء في الآية بالزيادة . / ١٦٢ /

(وفي غيره) ، أي : غير الثلاثي ، (كثيراً) ، نحو : « المُدْخَلُ ، والمُخْرَجُ » ، وقد مضى ، ومن ثم قيل : إنه تكرار .

(وربما جاء) المصدر (في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل) ، نحو : « كاذِبَةٌ ، بمعنى الكذِبِ ، والكَافِيَةُ بمعنى الكِفَايَةُ ، قال :

{١٠٩١} كَفَى بالنَّأْيِ من أَسماءَ كَـافٍ ... ... [٤]

أي : كفاية .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٣٠ ، وصفا في القرآن للفراء ١٧٣/٣

(٢) سورة القلم آية : ٦ .

(٣) نص سيبويه ٤ / ٩٧ : « وأما قوله : دعهُ إلى ميسوره ودع معسوره ، فإنما يجئ هذا على المفعول ، كأنه قال: دعهُ إلى أمر يوسر فيه أو يُعَسرُ فيه ، وكذلك المرفوع ، والموضوع : كأنه يقول : له مايرفعه وله مايضعُه »

(٤) من الوافر ، لبشر بن أبي خازم ، العيني ٢ / ٣١٠ ، المساعد ٢ / ٦٣١ ، السلسيلي ٢ / ٨٦٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٨ ، إيضاح الشعر ص ١٢٧ ، المقتضب ٤ / ٢٢ .
وعجزه : وليس لِحبِّها ماعِشتُ شافٍ .

(٥٩) « بابُ مازيدتْ الميمُ في أوله لغير ماتقدم »

من مصدر « فَاعَلَ » ، نحو : مُضَارَبَةً ، وماصيغ من الأبنية غير الثلاثية للحدث ، أو الزمان، أو المكان ، أو لوصفي الفاعل ، والمفعول ، وماجاء من المصادر على مفعول عند من أثبته ، وليس بصفة مشبهة ، كـ« مِدْعَسٍ » و « مِغْشَمٍ » و « مَقْنَعَ » ، والمقنع بالفتح : العَدْلُ من الشهود ، يقال : فَلانٌ شاهد مَقْنَعٌ ، أي : مما يُقْنَعُ به .

والمذكور في هذا الباب ستة أشياء : مايبنى من الثلاثي ، لحدثه ، أو زمانه ، أو مكانه ، ومايبنى للآلة ، أو لكثرة الشيء ، أو لمحل كثرة الشيء ، والمخرج عنه ستة أشياء، خمسة خرجت بقوله «لغير ماتقدم » ، هي : اسم الفاعل ، كـ « مُنْطَلِقٌ ، واسم المفعول « كمُنْطَلَق ﴿ إليه ﴾ [(١)] ، ونحو: «مَجْلُودٍ»[(٢)] ، ونحو : « مُمَزَّقٍ » ، ونحو : « مُضَارَبَةٍ » [(٣)] ، وواحد خرج بقوله : (صفة) ، وهي : الصفة المشبهة الآتية على وزن « مَفْعَلٍ » ، نحو : « مَقْنَعٌ » ، وقول أبي حيان ، ومن وافقه : إن قول المصنف : « وليس بصفة » ، احتراز مما جاء صفة وليس باسم فاعل ، ولا مفعول ، اعترضه ابن هشام : بأن اسم الفاعل والمفعول خارجان بقوله : « لغير ماتقدم .

[المصدر الميمي واسما الزمان والمكان]

[أ : من الثلاثي]

(يصاغ من الفعل الثلاثي) المتصرف (« مفعل » فتفتح عينه) ، حال كونه (مراداً به المصدر،

---

(١) زيادة لازمة إذ فعله لازم .

(٢) في « ب » مجلوذ - بالذال المعجمة - تصحيف .

(٣) الخمسة هي مافي الميم من : اسم الفاعل - اسم المفعول - المصدر الذي يوزن مفعول - المصدر الذي يوزن اسم المفعول من غير الثلاثي - مفاعلة مصدر فاعل .

أو الزمان ، أو المكان ، إن اعتلت لامه مطلقاً) ، سواء واوي الفاء ، نحو : « وفي موْفىً » و « وَقَى موقىً » ، وصحيحها ، كـ : « غَزَا مَغْزَى » ، (أو صحت) لامه (ولم تكسر عينه) ، نحو : « مَذْهَبٍ ، وَمَقْتَلٍ » .

وجاء « مَفْعَلٌ » بالتاء من المضموم عين مضارعه ، ومنه : « المدعاة إلى الطَّعام » ، ومن المفتوحها ، ومنه / ، المسعاة للسعي إلى الخير » . / ١٦٣ /

(فإن كسرت) عين المضارع (فتحت) عين « مَفْعَلٍ » ، (في المراد به المصدر) ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ الْمَفَرُّ ﴾ (١) ، وكقوله :

{١٠٩٢} كَالهِنْدُوانِيِّ لاَيُخْزِيكَ مَضْرِبُهُ وَسْطَ السُّيوفِ إذَا مَا تُضْرَبُ البُهَمُ (٢)

(وكسرت في المراد به الزمان) ، كقولهم : « أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا » ، أي : الزمان الذي فيه الضراب ، (أو المكان) ، نحو : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ (٣) ، أي : المكان الذي يحلُ فيه النحر ؛ لأنه من : « حَلَّ يَحِلُّ » .

(وما عينه في ذلك) ، أي : في الثلاثي المجرد (ياء كغيره) ، أي : من الصحيح العين المكسورها ، أي : فتفتح في المصدر ، وتكسر في غيره ، فتقول : « عَاشَ مَعَاشَاً طَيِّباً » ، أي : عَيْشاً ، و « بَاتَ يَبِيتُ مَبَاتاً » و « قَالَ يَقِيلُ مَقَالاً » ، إن أردت المصدر ، وإن أردت غيره ، قلت :

---

(١) سورة القيامة آية : ١٠ .

(٢) من البسيط ، لزهير بن أبي سلمى وهو آخر بيت من قصيدة أولها .

قف بالديار التي لم يعنها القِدَمُ

بلى وغيرها الأرواح والديم

ورواية الديوان : مشهدّة» بدل « مضربه » ظ : ديوانه ٩٥ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

« مَعِيشاً » و« مَبِيتاً » ، و « مَقِيلاً » ومنه : ﴿ أَحَسْنُ مَقِيلاً ﴾ [١] ، أي : مكان قيلولة ، فعلى هذا المحيض شاذ .

(أو مخير فيه) ، أي : فيما عينه ياء ، بين أن تبنى المصدر منه على : « مَفْعَلِ » بالفتح ، أو بالكسر ، أي : فإن شئت فتحت العين في المصدر ، وإن شئت كسرتها ، فأنت فيه ، بالخيار بينهما ، وأما غير المصدر من الزمان والمكان ، فليس فيه إلا الكسر ، فتقول : « عاشَ يَعِيشُ مَعِيشاً » ، وإن كان المسموع معاشاً قياساً على المحيض ، وتقول : « حَاضَتْ مَحَاضاً » ، قياساً على معاشاً ، وإن كان المسموع محيضاً ، هذا قول الزجاج [٢] .

(أو مقصور على السماع ، وهو الأولى) ، لأنَّا لا نقول في المصدر من اليائي العين « مِفْعِلٌ » بالكسر ، ولا « مَفْعَلٌ » بالفتح ، لا بالقياس السابق ، ولا بالتخيير ، وإنما يتبع في ذلك السماع ، وذلك لأنه جاء مضطرباً ، فعلم أنهم لم يجعلوا له قياساً يجرى عليه ، وعلى هذا القول ، فإن لم يسمع « مَفْعَلٌ » ولا « مَفْعِلٌ » ، لم يقل شيء منهما ، بخلاف القولين الأولين ، فإنك تقولهما على القول الثاني ، سمعت أم لم تسمع ، وتقول : «المَفْعَلُ » بالفتح على القول الأول ، إن لم يسمع أحدهما ، فإن سمعتهما ، أو أحدهما ، قلت ماسمعت / ، واقتصرت عليه . / ١٦٣ /

(والتزم غير طيءٍ الكسر مطلقاً) ، مصدراً كان ، أو اسم زمان ، أو مكان ، (في المصوغ مما صحت لامه وفاؤه واو) ، ومضارعه مكسور العين ، فتقول : « مَوْكِلٌ » و « مَوْعِدٌ » ، بالكسر في المصدر ، والزمان والمكان .

وخرج نحو : « مَوْقًى » مما لامه معتلة ، فإنهم يفتحونه ، وإن كان المضارع مفتوح العين .

فإن تحركت الواو ، كـ : « يَوَدَّ » ، وجب الفتح عند الجميع ، نحو : « مَوَدَّةٍ » .

---

(١) سورة الفرقان آية : ٢٤ .

(٢) معاني القرآن له ١ / ٢٩٦

وإن سكنت ، كـ « يَوْجَلُ » ، فأكثر العرب تكسر ، فتقول : « مَوْجِلٌ » ، وبعضهم يفتح ، وفي الإفصاح للخضراوي[١] : « أَنَّ ذلك في المصدر خاصة ، فأما الزمان ، والمكان ، ، فبالكسر لاغير ؛ .

[ماشذ من أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي]

(وشذ من جميع ذلك) المذكور بالقياس فيه ، ستة عشر لفظاً ، ثمانية من باب « قَتَلَ »، وستة من باب « ضَرَبَ » واثنان من باب « عَلِمَ » ، جاءت (بكسر) فقط ، وهي : (مَشْرِقٌ ، وَمَغْرِبٌ ، وَمَرْفِقٌ ، وَمَسْجِدٌ ، وَمَجْزِرٌ ، وَمَسْقِطٌ ، وَمَظِنَّةٌ) ، فقياس هذه الثمانية ألفاظ [٢] الفتح ، لضم عين المضارع .

وزاد غيره منها ، « مَسْكِنٌ ، مَطْلِعٌ ، مَنْسِكٌ » ، وكلها للمكان ، وسمع الفراء[١] الفتح ، في : «المَسْجِدِ ، والمَطلِعِ ، والمَسْكِن » ، وأجازه في باقيها قياساً .

(ومَرْجِعٌ ، وَمَغْفِرَةٌ ، وَمَعْذِرَةٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَمَأوِيةٌ ، وَمَعْصِيَةٌ) ، فقياس هذه الستة ألفاظ[٢] الفتح أيضاً ، لكسر عين المضارع ، وكلها مصادر ، (ومَرْزِئَةٌ) ، أي : مُصِيبةٌ ، (وَمَكْبِرٌ) ، أي الكِبَرُ ، وهما مصدران من باب « عَلِمَ يعلم » فقياسهما الفتح ، لأن مضارعهما مفتوح ، وهو : «يَرْزَأُ » و « يَكْبَرُ » ، وزيدَ عليه « المَشِيئَةُ » .

(وبه) ، أي : بالكسر (مع الفتح) ، وهي ثلاثة أنواع .

الأول تسعة ألفاظ كلها من باب « يَنْصُرُ » ، إلا المذمة ، فقال ابن هشام : « لاَ أعْلَمُ لها فعلاً» و «مَدَبَّ النَّمْلِ ، ففي مضارعه الضم والكسر ، وهي : (مَطْلَعٌ ، مَفْرَقٌ ،مَحْشَرٌ ، مَسْكَنٌ ،

---

(١) المساعد ٢ / ٦٣٣ .

(٢) يجوز هذا على رأي الكوفيين دون البصريين والصواب عندهم - ثمانية الألفاظ أو الثمانية الألفاظ ، أو الألفاظ الثمانية ، وكذا ألفاظ يبد .

انظر معاني القرآن له ٢/ ١٤٨ ، ١٤٩

مَنْسَكٌ ، مَحَلٌ ، أي منزل) ، بخلاف الزمان والمصدر ، فإنه يقال فيهما : « المَحَلُّ » بالفتح لاغير ، (مَجْمَعٌ ، مَنَاصٌ) ، ومَنِيصٌ ، (مَذَمَّةٌ من الذمام) ، بالذال المعجمة ، (مَدِبُّ النَّمْلَةِ) ، بـالدال المهملـة .

النوع الثاني سبعة ألفاظ كلها من باب « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، إلا مَعْتَبَةً ، فإن مضرها الكسر والضم ، وهي : (مأوى الإبل ، معجز ، معجزة ، مظلمـة / ، مَضِلَّةٌ ، مَزِلَّةٌ ، مَعْتِبَةٌ ، مَضْرِبَةُ / ١٦٤ / السَّيْفِ) .

النوع الثالث سبعة ألفاظ كلها من : « يَفْعَلُ » بفتح عين المضارع ، سواء كان الماضي مفتوحاً ، أو مكسوراً ، وهي : (مَوْضِعٌ ، مَوْحَلٌ) بالحاء المهملة (موقعة الطائر ، مَحْمِدَةٌ ، مَحْسِبَةٌ ، عِلْقٌ ، عِلْقٌ مَضَنَّةٌ) ، من الضَّنِّ بمعنى البُخْلِ ، والعِلْقُ بالكسر ، النفيس من كل شيءٍ يضن به ، أي : يُبْخَلُ بِهِ ، يقال : عِلْقُ مَضنَّة ، أي مايضمن به ، (وبالتثليث) سبعة ألفاظ ، (مَهْلُكٌ ، مَهْلُكَةٌ ، مَقْدُرَةٌ ، مَأْرُبَةٌ ، مَقْبُرَةٌ ، مَشْرُقَةٌ ، مَزْرُعَةٌ) ، يقال : هَلَكَ الشيءُ يَهْلِكُ هَلاَكاً وَمَهْلِكاً » بتثليث الـلام، والمهلكة : المفازة ، من الأضدادع ويقال : « مالي على هذا الشيء مَقْدِرَةٌ ، أي : قُدْرَةٌ ، ويقال : أَرِبَ الرَّجُلُ ، بالكسر يَأْرَبُ ، بالفتح ، إرْباً » بوزن عِلْماً ، وإرْبَةً » بوزن نشدة ، و «أَرَباً » بوزن طَلَباً ، و « مَأْرُبَةً » ، مثلث العين ، إذا إحتاج » ، والمقبرة واحدة المقابر ، وَوَاحِدُ المَقَابِرِ أيضاً مَقْبَرٌ ؛ قال :

{١٠٩٣} لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِغنائِهم فَهُمْ يَنقُصُونَ وَالقُبُورُ تَزِيدُ (١)

وَ « المَشْرَقَةُ » مَوضع القعود في الشمس ، ومثلها « الشَّرْقَةُ » و « المِشْرَاقُ » ، والمزرعة واحدة

---

(١) من الطويل ، لزيد بن علي ، العقد ٣ / ٢٣٦ ، المساعد ٢ / ٦٣٥ .

المزارع ، وذكر ابن الحاج [١] ،« مَعْذِرَةً » بفتح الذال ، وضمها ، والمشهور كسرها وفتحها ، كما مر، فإن ثبت هذا فالألفاظ ثمانية .

[مفعل بضم العين وفتح الميم]

(ولم يجيء : « مَفْعُلٌ ») ، بفتح الميم ، وضم العين ، (سوى مهلُك ، إلاَّ مَعُونٍ) ، كقوله :

{١٠٩٤} بثينُ ، الزمي « لا » إنّ « لا » إنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ [٢]

(ومَكْرُم) ، كقوله :

{١٠٩٥} * لِيَوْمَ رَوْعٍ أَوْ فِعَالٍ مَكْرُمِ * [٣]

(ومَأْلُك) ، كقوله :

{١٠٩٦} أَبْلِغْ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلَكاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي [٤]

(ومَيْسُر) كقراءة بعضهم [٥] : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ ﴾ [٦] ، بضم السين والإضافة ، هذا قول بعض الكوفيين ، وأنكره سيبويه ، وقال : « ليس في كلامهم مَفْعُلٌ » [٧] ،وما أتى من ذلك

---

(١) المساعد ٢ / ٦٢٦ .

(٢) من الطويل ، لجميل بن معمر ، الخصائص ٣ / ٢١٢ ، المنصف ١ / ٣٠٨ ، الممتع ١ / ٧٩ ، المساعد ٢/ ٦٣٦ ، السلسيلي ٢ / ٨٦٧ .

(٣) رجز ، للأخرز الحماني ، الخصائص ٣ / ٢١٢ ، المنصف ١ / ٣٠٨ ، الممتع ١ / ٧٩ ، المساعد ٢ / ٦٣٦ ، السلسيلي ٢ / ٨٦٧ .

(٤) من الرمل ، لعدي بن زيد ، المنصف ١ / ٣٠٩ ، الممتع ١ / ٧٩ ، المساعد ٢ / ٦٣٦ ، السلسيلي٢/ ٨٦٧

(٥) وهي قراءة الحسن ، وأبي رجاء ، ومجاهد ، المحتسب ١ / ١٤٣ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

(٧) الكتاب ٤ / ٩٠ .

فأصله مفْعُلَةٌ ، بدليل أنه سمع ذلك فيه ، فحذفت الهاءُ في الأبيات شذوذاً ، أو ضرورة ، وفي القراءة / للإضافة على حد ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ [١] ، على مذهب الفراء [٢] . / ١٦٥ /

« فَصْـــلٌ »

[مَفْعَلة لمحل كثرة الشيء أو سبب كثرة المعنى]

(يصاغُ من) الاسم (الثلاثي اللفظ) كـ « أَسَدٍ وَسَبُعٍ » من أسماء الأعيان و « بُخْلٍ ، وجُبْنٍ » من أسماء المعاني (أو) الثلاثي (الأصل) ، كـ : أَفْعَى ، وَقِثَّاءٍ » ، فإن حروفهما في الأصل ثلاثة، (لسبب كثرته) ، أي : كثرة الاسم أي مسماه ، (أو محلها) ، أي : لمحل كثرته ، («مَفْعَلَةُ») نائب فاعل « يُصاغُ » ، فالأول ، كما روي : « الوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ » ، أي : سبب كثرة البخل والجبن، أي: الخوف ، والثاني ، نحو : « مَأسَدَةٍ ، وَمَسْبَعَةٍ ، وَمَفْعَاةٍ ، وَمَقْثَأَةٍ : للأرض الكثيرة الأسود والسباع ، والأفاعي ، والقثاء ، لكونها محلاً لكثرة ذلك .

[ما يصاغ لمحل الشيء]

(وقد يقال في المحل) ، من غير كثرة (« مَفْعُلَةٌ ») بضم العين ، نحو : « مَزْبُلَةٍ » و «مَبْطُخَةٍ» و « مَقْثُؤَةٍ » حكاها أبو عبيدة[٣] في الغريب .

(و « مِفْعَلٌ ») ، بكسر الميم ، وفتح العين ، نحو : « مِطْبَخٍ » لمكان الطبخ ، و « مِرْفَقٌ » لبيت الخلاء ، وقياسهما فتح الميم ، لأنهما اسمان لمكان الفعل .

وبقي عليه : « مِفْعَلَةٌ » ، نحو : « مِيْلَغَةِ الكَلْبِ التي يَلَغُ فِيهَا » .

---

(١) سورة النور آية : ٣٧ .

(٢) الارتشاف ١ / ٢٣١ . قال الفراء : «وإنما استجيز سقوط الهاء لإضافتهم إياه» معانيه ٢/٢٥٤ .

(٣) المساعد ٢ / ٦٣٧ . ورواه ابن ماجه في الأدب ٢/ ١٢٠٩ ، وأحمد ٤/ ٧٢ .

(و « أَفْعَلَ فهو مُفْعِلٌ ») ، بكسر العين ، نحو : « أَعْشَبَ المَكَانُ فهُوَ معْشِبٌ » ، و « أَبْقَلَ فهو مُبْقِلٌ » .

(ونحو مثعلبة) ، بفتح اللام وكسرها على ماحكى سيبويه ، أي : ذات ثعالب [١] .

وفي بعض النسخ : « وَمَفْعَلَةُ » ، قال الجوهري مرة : « مَثْعَلَةٌ ذاتُ ثَعَالِبَ » [٢] ، ومرة قال : «مَثْعَلَةٌ ذاتُ ثُعَالَةَ » ، قال ابن هشام : « والحَقُّ مِنْ بابِ مَقْثَأَة » .

(وَمُعَقْرَبَة) ، بفتح الراء ، وكسرها على ماحكاه سيبويه [٣] ، أي : ذاتُ عقارب .

(وَمَعْقَرة) ، بفتح الميم والقاف وسكون العين ، قال في العُبَاب : « مَكَانٌ مَعَقْرِبٌ ، بكسر الراء : ذُو[٤] عَقَارِبَ ، وكذا أرض مُعَقْرِبَةٌ » وبعضهم يقول : مَعْقَرَةٌ ، لأنه ردَّ العَقْرَبَ إلى ثلاثة أحرف، ثم بنى عليها ، وقدم أن أصل العقرب « عَقَرَ » والباء للالحاق ، يعني بـ « جَعْفَرَ » ، قال ابن هشام: «وَمَا أَظُنَّ حَمَلَهُ على ذلك سوى قولهم : مَعْقَرَةٌ ، (نادر) ، خبر نحو مُثَعْلَبَةٍ » ، وماعطف عليه .

[اسم الآلة]

(ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال « مِفْعَلٌ ») بكسر الميم ، وفتح العين ، نحو : « مِفْتَحٍ ، وَمِخْيَطٍ ، وَمِكْسَرٍ / . / ١٦٦ /

(أو « مِفْعَالٌ ») ، بكسر الميم ، كـ : « مِصْبَاحٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِقْرَاضٍ » ، وقد يقصر «مِفْعَالٌ » سماعاً ، كـ « مِخْيَطٍ » (أو « مِفْعَلَةُ ») نحو : « مِكْسَحَةٍ ، وَمِرْآةٍ ، وَمِسَلَّةٍ » .

---

(١) الكتاب ٤ / ٩٤ .
(٢) الصحاح ٤ / ١٦٤٦ .
(٣) الكتاب ٤ / ٩٤ .
(٤) ذو ساقطة من الأصل .

(أو « فِعَالٌ ») ، بكسر الفاء ، نحو : « سِرَادٍ ، في المسَرَدِ [١] ، وهو مايخْرَزُ به » ، ولايَطَّرِدُ.

[ماشذ من مَفعُل وَمَفْعَل وبالتاء فيهما]

(وشذ بالضم) ، أي : بضم أولها وثالثها ، وكان القياس كسر أولها ، وفتح ثالثها ، ولكنهم لم يذهبوا بها مذهب ماصيغ من الفعل ، بل جعلوها أسماء لهذه الأوعية ، والجاري على الفعل لا يختص بآلة معينة ، بل كل شيء كسح به فهو مكسحة ، وليس كل شيء ينخل به الدقيق ، أو يجعل فيه السَّعُوطُ ، أو الدُّهْنُ ، يقال له : « مُنْخُلٌ ، وَمُسْعُطٌ ، وَمُدُقٌ » ، وكذا البواقي ، (مُسْعُطٌ)، وهومايجعل فيه السعوط ، (ومُنْخُلٌ) ، وهو ماينخل به الدقيق ، ونحوه ، (وَمُدْهُنٌ) ، وهو مايجعل فيه الدُّهْنُ من زجاج ونحوه ، (وَمُدُقٌ) ، وهو مايدق به الشيء ، كآلة : « القَصَّارِ » و « يَدِ الهَاوُنِ » ، (وَمُكْحُلَةٌ) ، وهو وعاء الكُحْلِ ، حكى هذه الخمسة سيبويه ، وقال : « لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية [٢] ، (ومُحْرُضَةٌ) ، بالحاء المهملة ، والضاد المعجمة ، حكاها الزمخشري ، وهي اسم لوعاء الأُشْنَانِ ، (وَمُنْصُلٌ) ، وهو السيف ، وفي نسخة صححها المصنف بخطه عقب هذا .

(وبالفتح منارة) ، وحقها « مِنْوَرَةٌ » بالكسر ، وهو مكان توضع عليه المسرجة ، وهي التي فيها الفتيلة ، وكثير يسمى المسرجة سراجاً ، وهو خطأ ، وإنما السراج الشيء المُضِئ ؛ قال تعالى : ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [٣] ، فعلى هذا ، ليست المنارة من الآلات ، (وَمَنْقَلٌ) ،

---

(١) في الأصل و ب : السرد - تحريف ، والمسرد هي التي في المساعد ٢ / ٦٣٨ .

(٢) المفصل : ٢٤٠ ، وانظر الكتاب ٤ / ٩١ .

(٣) سورة نوح آية : ١٦ .

وهـو الخُـفُّ ، (وَمَنْقَبَةٌ) ، وهي الحديـدة التي يُثقب بهـا الدابـة ، وكان بعد هـذا بخطـه وفي مكان الفعل ﴿ مطبخ ﴾[1] : وهـو موضع الطبخ (ومَسْطَحٌ) ، وهو منشر التمر لييبس ، فضرب عليه بخطه .

---

(١) بياض والسياق يقتضي ما أثبت .

(٦٠) « بابَ أسماء الأفعال [١] وأسماء الأصوات »

[حدها وأحكامها]

(أسماء الأفعال ألفاظ) دالة على معنى في نفسها ، (تقوم مقامها) ، أي : مقام الأفعال في الدلالة على معانيها ، وفي عملها ، حال كونها (غير متصرفة تصرفها) ، أي : تصرف الأفعال ، فلا تتصرف في نفسها تصرف الأفعال بحسب الأزمنة / ١٦٧ / ، بكونها تارة تكون بلفظ الماضي ، وتارة تكون بلفظ المضارع ، وغيرهما ؛ ولا يتصرف في معمولها بالتقديم عليها ، بل تلزم ماوضعت عليه من لفظ ، وتأخر المفعول ، (ولا تصرف الأسماء) ، فلا تثنى ، ولا تجمع ، ولا يؤثر فيها عامل .

(وحكمها غالباً في التعدي واللزوم و) في (الإظهار والإضمار) لفاعلها (حكم الأفعال لموافقتها معنى) ، فإن كانت قائمة مقام فعل متعد ، فهي متعدية دائماً ، نحو : « دَرَاكِ » و « تَرَاكِ » بالتاء والراء ، فإنهما نائبان عن : « أَدْرِكْ » و « اتْرُكْ » ، فتقول : « « دَرَاكِ » و « تَرَاكِ زَيْداً » ، كما تقول : « أَدْرِكْ ، وَاتْرُكْ زَيْداً » وإن كانت قائمة مقام فعل لازم ، فهي لازمة غالباً ، نحو : صَهْ » فإنها لازمة ؛ لأنها قائمة مقام : « اسْكُتْ » على الصحيح ، وهو لازم ، وقيل : قامة مقام « اكْفُفْ »، فيكون من غير الغالب .

ومن غير الغالب « آمِيْنَ » ، فإنها لازمة ، إذ لم يحفظ لها مفعول ، مع أنها قائمة مقام «اسْتَجِبْ » ، وهو متعد ، نحو : « اللّهم استجب دُعَاءَنَا » ، نحو : « مَهْ » ، على القول بأنها قائمة مقام « اكْفُفْ » ، فإنها لازمة ، و « اكْفُفْ » متعد ، نحو : « اكْفُفِ الشَّرَّ » ، وأما على القول بأنها قائمة مقام : « انْكَفِفْ » . فتكون من قسم الغالب .

---

(١) هذا لاباب ساقط من شرح التسهيل لابن مالك .

وقد يكون اللفظ الواحد تارة يقوم مقام فعل متعد ، وتارة يقوم مقام فعل لازم فيستعمل بالوجهين ، نحو : « حَيَّهَلْ » ، فإن كانت قائمة مقام : « أُحْضِرْ » ، فهي متعدية ، وإن كانت قائمة مقام : « أَسْرِعْ » ، فهي لازمة .

وليس في كلامهم اسم فعل متعد وهو قائم مقام فعل لازم حتى يحترز عنه بقوله «غالباً » فكان الأولى أن يقول : وحكمها في التعدي دائماً ، وفي اللزوم غالباً كما ذكرنا .

وإن كانت قائمة مقام فعل يرفع الظاهر ، والمضمر فحكمها كذلك ، فتقول : « هَيْهَاتَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ هَيْهَاتَ » ، كما تقول : « بَعُدَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ بَعُدَ » .

وإن كانت قائمة مقام فعل لايرفع إلا الضمير / ، المستتر وجوباً ، فحكمها كذلك ، تقول : / ١٦٨ / «صَهْ يَازَيْدُ » ، كما تقول : « اسْكُتْ يَا زَيْدُ » ، ففي كل من « صَهْ » و « اسْكُتْ » ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية .

ولايصح حمل الإضمار في قوله : « والإضمار » على إضمار اسم الفعل ، فقد نص هو وغيره ، على أن اسم الفعل لايعمل مضمراً ، لما فيه من الجمع بين مجازين ، لأن الإضمار بمعنى الحذف مجاز ، والنيابة عن الفعل مجاز ، وأما قول سيبويه في : « زَيْداًفَاقْتُلْهُ » [١] ، إن شئت نصبته على : « عَلَيْكَ » ، كأنك قلت : « عَلَيْكَ زَيْداً فَاقْتُلْهُ » ، فمحمول على أنه تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

[لايبرز معها الضمير المرتفع بها]

(ولا علامة) ، بارزة في اللفظ (للمضمر المرتفع بها) ، بل يجب استتار ضمير الرفع

---

(١) قال سيبويه ١ / ١٣٨ .

فيها ولو أسندت إلى مثنى ، أو مجموع ، فتقول : « صَهْ يَازَيْدانِ » و « صَهْ يَازَيْدُونَ » و « صَهْ يَاهِنْدُ، وصَهْ ياهنداتُ بخلاف ماهي قائمة مقامه ، فإنه يبرز في غير المفرد المذكر ، فتقول : « اسْكُتَا ، وَاسكُتُو ، واسْكُتِي ، واسْكُتْنَ » ، (وبروزه) ، أي : الضمير المرتفع ، (مع شبهها) ، نحو : « هَلُمَّ » (في عدم التصرف) ، متعلق بشبهها (دليل على فعليته) ، أي : فعلية شبهها ، فـ « هَلُمَّ ، فِعْلُ أَمْرٍ عند بني تميم ونجد [١] ؛ لأنه عندهم تلحقه الضمائر البارزة ، بحسب من هي مسندة إليه ، فيقولون : « هلُمِّي ياهِنْدُ ، وَهَلُمَّا يَازَيْدَان ، أوْ ياهِنْدانِ ، وَهَلُمُّوا يازَيْدُونَ ، وَهَلُمُمْنَ - بالفك - ياهِنْدَاتُ » ، وعند الحجازيين اسم فعل [١] ، لأنهم لايلحقونها الضمائر البارزة ، فيقولون : « هَلُمَّ » في الجميع ، وهي الفصحى ، ولغة القرآن ، وتستعمل متعدية ولازمة ، قال الله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم ﴾[٢] ، أي : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ ، و : ﴿ هَلُمَّ إلينا ﴾ [٣] ، أي : ائْتُوا إلَيْنَا .

[أسماء الأفعال ومعانيها]

(وَ) أسماء الأفعال (أكثرها أوامرُ) نحو : « صَهْ » و « دَرَاكِ » ، (وقد تدل على) لفظ دال على (حدث ماض) ، نحو : « هَيْهَاتَ » و « شَتَّانَ » بمعنى : بَعُدَ ، وافْتَرَقَ ، (أو حاضر) ، نحو : «أُفٍ » و « أَوْهِ » ، بمعنى : أتَضَجَّرُ ، وأَتَوَجَّعُ ، وليسا اسمين للمضارع المستقبل، قاله ابن هشام[٤]/ . / ١٦٩ /

(وقد تضمن) أسماء الأفعال (معنى نفي) ، نحو : « هَمْهَامِ » ، بمعنى : نَفَدَ ، قاله في[٥]

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٢ ، ٥٢٩ ، والخصائص ٣ / ٣٦ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

(٤) في أوضح المسالك ذكر ابن هشام معنى اسم الفعل ، ولم يذكر أنهما اسمان للمستقبل ٤ / ٨٣ ، فلعله ذكره في حواشيه .

(٥) وذكرها ابن جني في الخصائص ٣ / ٤٤ .

النهاية ، وقيل لبعضهم : أبقى عندكم شيء ، فقال : هَمْمَامِ ، أي : لَمْ يَبْقَ شَيءٌ » رواه الكسائي[١]، وهي لغة بني أسد ، فيما ذكر الجوهري [٢] ، أنشد ابن كيسان [٣] :

{١٠٩٧} ... ... حتى أَتَيْنَاهُمْ فقالوا : هَمْهَامْ [٤]

(أو نهي) ، نحو : « حَذَارِ » [٥] ، نقل صاحب البسيط ، أن النحويين إنما يريدون بالنهي اسم الفعل المفيد للأمر بالحذر ، قال : « وأما اسم فعل بمعنى « لاَتَفْعَلْ » فمفقود » .

(أو استفهام) ، نحو : « مَهْيَم » ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف وقد رأى عليه أثر الصفرة : « مَهْيَمْ » ، أي : أَحَدَثَ لك شيءٌ ؟ « فقال عبد الرحمن : تَزَوَّجْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ» [٦] .

(أو تَعَجُّب اسْتِحْسَانٍ) ، بإضافة تعجب إلى استحسان ، كقولهم : « سَرْعَانَ ماصنعت كذا»، أي ما أسرع ماصنعته ، حكاه الجوهري [٧] ، وقوله :

{١٠٩٨} وَا بِأَبِي أَنْتَ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ [٨]

---

(١) المساعد ٢ / ٦٤١ . والنهاية لابن الحباز

(٢) ذكر الجوهري في الصحاح ٥ / ٢٠٦٢ : « سمعتُ أعرابيًّا من بني عامر » .

(٣) وأنشده أحمد بن يحيى انظر الخصائص ٣ / ٤٤ .

(٤) رجز ، الصحاح ٥ / ٢٠٦٢ ، اللسان (همم) ، الخصائص ٣ / ٤٤ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

(٦) البخاري ٤ / ٢٦٨ .

(٧) الصحاح ٣ / ١٢٢٨ .

(٨) رجز ، لراجز من بني تميم .

والشاهد فيه قوله : (وابأبي) حيث جاءت فيه« واو » بمعنى التعجب .

ظ : العيني ٤ / ٣١٠ ، الأشموني ٣ / ١٩٨ ، المغني ١ / ٤٠٨ ، المساعد ٢ / ٦٤٢ ، الهمع ٥/ ١٢٤.

والزرنب : نبت طيب الرائحة .

(أو) تعجب (تندم) ، كقوله :

{١٠٩٩} سَالَتَانِي الطَّلاَقَ أَنْ رَأَتَانِيَ قَلَّ مَال قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ (١)

وَيْ كَأَنْ مَنْ يكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِيشْ عَيْشَ ضُرِّ

(أو) تعجب (استعظام) ، كقولهم : « بَخٍ بَخٍ » ،ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : « بَخٍ بخٍ » ، ذلك مال رَابِحٌ » (٢) ، قال ابن دريد : « معنى بَخٍ ، تعظيم الأمر وتفخيمه (٣) ، وفيه لغات : « بَخْ » بالسكون (٤) ، و « بَخٍ » بالتنوين والتخفيف ، كَصَهٍ ، و « بَخٍّ » بالتشديد ، وهي الأصل ، بدليل قول العجاج :

{١١٠٠} * فِي حسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أَنْفسَا * (٥)

وقولهم في الفعل منه : « بَخْبَخَ يُبَخْبِخُ ، إذا لفظ ببَخٍّ ، فإذا كرر فالمختار (٦) ، تحريك الأول منوناً ، وإسكان الثاني وفي بعض النسخ ، (وقد يصحب بعضها « لاَ » النافية ») ، كقولهم للعاثر إذا ادعوا عليه بعدم الإقالة « لاَلَعاً » ، أي : لاَ أَقَالَكَ اللَّهُ ، وكقول ابن دريد :

---

(١) من الخفيف ، لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي .
ظ : الكتاب ٢ / ١٥٥ ، الخصائص ٣ / ٤١ ، ابن يعيش ٤ / ٧٦ ، الخزانة ٦ / ٤٤ ، المحتسب ٢ / ١٥٥، المغني ١ / ٤٠٩ ، الهمع ٥ / ١٢٤ .

(٢) رواه البخاري ، انظر فتح الباري ٨ / ٢٢٣ .

(٣) المساعد ٢ / ٦٤٣ .

(٤) في الترشيح : وللشئ إذا رضيته بَخْ بَخْ ساكن الثاني ، لأنه معرفة ، قاله أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٢٠٠.

(٥) رجز ، الكتاب ٣ / ٤٥٢ ، ابن يعيش ٤ / ٧٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٧٤ ، وفي هذه المراجع : عز أقعسا . وانظر : الصحاح ١ / ٤١٨ .

(٦) شذور الذهب ٩٤ .

{١١٠١} فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ نَفْسِي من هذا فَقُولاَ لاَ لَعَا (١)

و « لَعاً » كلمة تقال للعاثر دعاء له بالإقالة من عثرته ، فإذا ادعى عليه قيل : لاَ لَعاً ، قال :

{١١٠٢} ... ... فَلاَ لَعاً لِبَنِي ذُبْيَانَ إذ عثروا (٢)

ومن استعمالها مجردة عن « لاَ » قول بحتر :

{١١٠٣} فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتُ بِآسِفٍ وَلاَ قَائِلٍ إِمَّا عَثَرْتَ لَعاً لَكَا (٣)

[أسماء أفعال للأمر : بمعنى خذ]

(فمنها) ، أي : من أسماء الأفعال ، (لِخُذْ « ها ») ، بألف مقصورة ، (وهاء) ، بألف فهمزة مفتوحة حال كونهما (مجردين) من كاف الخطاب ، فتقول في المقصود : « هَايَازَيْدُ / ، / ١٧٠ / وَيَازَيْدُونَ ، وَيَاهِنْدُ ، ويَاهِنْدَانِ ، وَيَاهِنْدَاتُ » ، وكذلك « هَاءَ » بالمد .

(ومتلوي كاف(٤) الخطاب) متصرفة (بحسب المعنى) ،تصرف الكاف الاسمية فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتضم مع الميم والألف في المخاطبين ، أو المخاطبتين ، ومع الميم مع جماعة الذكور المخاطبين ، ومع النون في جماعة الإناث المخاطبات ، فتقول : « هَاكَ وهَاكِ ، وهاكما ، وهاكم ، وَهَاكُنَّ » قصراً ومداً .

---

(١) رجز وابن دريد لايحتج بشعره فهو للتمثيل والتوضيح .

(٢) من البسيط ، للأخطل ، صدره : فلا هدى الله قيساً من ضلالتهم .

ظ : مجمع الأمثال ٢ / ٢٢٦ وفيه « ذكران » بدل « ذبيان » .

(٣) من الطويل ولم أعثر عليه ولا على قائله .

(٤) في المساعد : ومتلوين بكاف .

(وتخلفه أي : تخلف كاف الخطاب (همزة هاء) المدودة حال كون الهاء (مصرفة) بحسب المعنى) تصريفه) ، أي : تصريف الكاف ، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ، وتضم مع زيادة الميم ، والألف في المثنى المخاطب ، ومع زيادة الميم فقط في جمع الذكور المخاطبين ، ومع النون في جميع الإناث المخاطبات ، فتقول : « هَاءَ ، وَهَاءِ ، وَهَاؤُمَا ، وَهَاؤُمْ وَهَاؤُنَّ » ، وهذه اللغة هي الفصحى ، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [١] ،وكان الأولى أن تقول : وقد تستغنى بتصريف الهمزة تصريف الكاف عنها وإلاّ فذكر « تخلفه » يقتضي أن الهمزة لم تكن ثم كانت .

[مايلزم معه حرف النداء]

(ومنها لأحضر ، أو أقبل : « هَلُمَّ » الحجازية) ، فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[٢] ، أي : أَحْضِرُوهُمْ ، والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [٣] ، أي : أَقْبِلُوا إِلَيْنَا.

وأما التميمية فـ « فِعْلٌ » ؛ لإتصال ضمائر الرفع البارزة بها ، كما تقدم ، واختلف فيها مع نون النسوة على أقوال أحدها : « هَلُمُمْنَ » بالفكِّ ، وهو المشهور[٤] ، والثاني : تشديد الميم مفتوحة بعدها نون مشددة أيضاً مفتوحة، والنون الأولى وقاية للحركة أن تذهب وينفك الإدغام ، وهذا الوجه هو الصواب عند القراء[٥] ، والثالث : « هَلُمِّينَ » بزيادة ياء ساكنة ، حكاه أبو عمرو .

---

(١) سورة الحاقة آية : ١٩ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٢١٠ .

واختلف في « هَلُمَّ » ، فالجمهور ، أنها مركبة [١] ، ووهم من جعله إجماعاً ، ثم قال الفراء : « مِن « هَلْ » التي للزجر ، و « أُمَّ » بمعنى : اقصِدْ [٢] ، ثم نقلوا .

وقال البصريون [٣] من حرف التنبيه ، و « لُمَّ » أمرٌ من : « لَمَّ اللَّهُ شَعَثَهُ » ، فمعنى : « هَلُمَّ إلينْا : اجْمَعْ نَفْسَكَ إلينا » / ، ثم حذفت الألف تخفيفاً ، أو إعتباراً بأصل اللام في السكون ، ويؤيد / ١٧١ / قولهم ، أنه سمع « هَالُمَّ » على الأصل ، حكاه صاحب البسيط .

وقال الخليل : « رُكِّبَا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدرج ، والألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت [٤] .

وفي نسخة بخطه ، (وقد تفتح لامها) ، يعني يقال : « هَلَمَّ » بفتح اللام ، وهو غريب .

[بمعنى قدمْ . عجلْ . أقبلْ]

(ولِقَدِّمْ ، أَوْ عَجِّلْ ، أوْ أَقْبِلْ : « حَيَّهَلَ ») ، بتشديد الياء ، وبناء الكلمتين على الفتح ، كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ إلاّ أن عشر» بني لتضمنه معنى الواو ، و « حَيَّ » و « هَلَ » ، وقعا موقع فعل الأمر ، فبنيا ، كما في : « صَهْ » ، (وَحَيَّهَلْ)بسكون اللام وتشديد الياء ، وسكن اللام ، لاستثقال توالي الحركات بالتركيب ، (و«حَيَّهَلاَ ») بفتح الياء المشددة ، والهاء على أصل الكلمتين ، وليست الألف لبيان الحركة ، ولا للتضعيف في الوصل ، خلافاً للجوهري [٥] ، فإنه مركب ، كما قال المصنف في

---

(١) المساعد ٢ / ٦٤٥ .

(٢) الخصائص ٣ / ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٣٣٢ : « وأمّا هَلُم فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً ، كأنها ، لُمَّ ، أدخلت عليها الهاء.

(٤) الخصائص ٣ / ٣٥ .

(٥) قال الجوهري في الصحاح ٥ / ١٨٥٣ : «وبُنيت حيَّ مع هَلْ اسماً واحداً مثل خمسة عشر ، وسمي به الفعل » .

بعض نسخ الأصل: « مِنْ حَيَّ » ، بمعنى : أقبل ، و « هَلاَ » ، بمعنى : أسرع ، فالرجوع إلى الأصل أولى من دعوى الزيادة ، وقال ابن هشام : « جَمَعُوا بين « حَيَّ وَهَلاَ » فركبوهما وجعلوهما اسماً واحداً ، ثم تارة لفظوا بهما كذلك ، وتارة استطالوا اللفظة فخففوا بحذف الألف ، وأبقوا الفتحة دليلاً عليها ، ولأن المزجي في مثله يكون مفتوح الآخر ، وتارة بالغوا في التخفيف فحذفوا الألف ، وبتنوين للتنكير [١] ، كقوله :

{١١٠٤} بِحَيَّهْلاً يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المُتَقَاذِفُ [٢]

[بمعنى أمهلْ]

(ولـ « أَمْهِلْ » ، « تَيْدَ ») ، تقول : « تَيْدَ زَيْداً » ، أي : أمهل زيداً ،قال الفارسي : «تَيْدَ » من التُّؤَدَة ، فالفاء واو أبدلت تاء ، والعين همزة أبدلت منها الياء التحتانية لزوماً ، كما قال بعضهم : «بِيْسَ » بإبدال الهمزة ياء » [٣] ، حكاه سيبويه [٤] ، مالم يكن مصدراً ، نحو : « تَيْدَ زَيْدٍ بالخفض.

وحكى البغداديون : « تَيْدَكَ زَيْداً » فيحتمل أن تكون الكاف في موضع خفض بالإضافة ، فيكون مصدراً ، ويحتمل أن تكون حرف خطاب لا موضع لها ، فتكون اسم فعل .

(و « رُوَيْدَ ») ، تقول : « رُوَيْدَ زَيْداً بفتح « رُوَيْدَ » ، ونصب « زَيْداً » بمعنى : أَمْهِلْهُ / ، /١٧٢/

---

(١) في « ب » للتكثير - تحريف .

(٢) من الطويل ، للنابغة الجعدي ، الكتاب ٣ / ٣٠١ ، المقتضب ٣ / ٢٠٦ ، ابن يعيش ٤ / ٣٦ ، الخزانة ٦/ ٢٦٨ ، إيضاح الشعر ص ٤٩ ، والشاهد فيه قوله (حيهلا) حيث جاء به منوناً .

(٣) إيضاح الشعر ص ٣٦ ، المساعد ٢ / ٦٤٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٠٩ .

وهو مصغر اتفاقاً ، ثم قال الفراء : « تصغير » روْد » [١] ، بمعنى : المهل ، والرفق » ، قال :

{١١٠٥} ... ... كأنَّه مِثَلٌ يمشي على رَوْدِ [٢]

وقال البصريون : « تصغير « إرْوَادٍ » [٣] ، تصغير الترخيم ، وهو الصحيح ؛ لأنه جاء متعدياً .

وإنما يكون « رُويدَ » اسم فعل ، (مالم ينصب حالاً) ، نحو : « سَارُوا رُوَيْداً » ، أي : مُرْوِدِينَ ، أو حالة كون السير رويْداً .

(أوْ) ينصب (مصدراً نائباً عن أَرْوِدْ مفرداً) عن الإضافة ، نحو : « رُوَيْداً يَازَيْدُ » ، (أو مضافاً إلى المفعول) ، نحو : « رُوَيْدَ نَفْسِهِ » ، والمعنى : دَعْ نَفْسَهُ » .

وفاعل « رُوَيْدَ » مستكن فيه ، لأنه نائب عن فعل أمر ، وأما قولهم : « رُوَيْدَكَ زَيْداً » فالكاف حرف خطاب ، و « رُوَيْدَ » اسم فعل ، لا مصدر مضاف إلى فاعله ، لأن المصدر النائب عن فعل الأمر لايرفع غير المستتر وجوباً ، فكيف يقال بإضافته إلى الفاعل .

ومنع المبرد [٤] ، إعمال « رُوَيْدَ » لتصغيره ، وأجازه الفارسي [٥] ، (أَوْ) ينصب (نعتاً لمصدر مذكور) ، نحو : « سَارُوا سَيْراً رُوَيْداً » ، (أو مقدر) ، كقولهم : « سَارُوا رُوَيْداً » ، أي : سَيْراً

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٠٥ .

(٢) من البسيط ، للجموح الظفري ، ابن يعيش ٤ / ٢٩ ، اللسان (رود) وفي اللسان كأنها وهو الصواب وصدره : تكاد لاتثلم البطحاء وفائها .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٠ .

(٤) المساعد ٧٤٧ .

(٥) الإيضاح العضدي ص ١٨٩ .

رُوَيْداً » ، فإن نصب على أحد هذه الأوجه فهو مصدر ، وأصح هذه الأوجه الأول ، وهو النصب على الحالية ، وهو قول سيبويه[١] .

[بمعنى أسرعْ]

(ولـ « أَسْرِعْ» : هَيْتُ) ، بفتح الهاء، وتثليث التاء، وبينهما ياء ساكنة، قال أبو البقاء : «وَبِهِنَّ قُرِئَ فمن فتح خفف ، ومن كسر راعي أصل التقاء الساكنين ، ومن ضم شبهه بـ « حَيْثُ » [٢] .

(وَهَيَّتَ) ، بفتح الجميع ، وتشديد الثاني .

(وَهَيَّا) ، بفتح أوله وتشديد ثانيه .

(وَهِيَّا) ، بكسر أوله وتسديد ثانيه أيضاً .

(وَهَيْكَ) ، بفتح أوله ، وسكون ثانيه .

(وَهَيَّكَ) ، بفتح أوله وثانيه مشدداً ، و « هِيْتَ ، وَهِئتَ ، وَهِيْتَ » ، وقرئ مِنْهُنَّ في السبع : ﴿هَيْتَ﴾ [٣] ، كـ : « أَيْنَ » ، لأبي عمرو ، والكوفيين ؛ وَ ﴿ هِيْتَ ﴾ « مثل : « غِيضَ » لنافع، وابن ذكوان ، و ﴿ هَيْتُ ﴾ مثل « حَيْثُ » ، لابن كثير ، و ﴿ هِيْتَ ﴾ بفتح التاء مثل « جِئْتَ » ، و «هِئْتُ» بضم التاء مثل « جِئْتُ » كلاهما لهشام [٤] ، و ﴿ لَكَ ﴾ فيهن للبيان متعلقة بفعل محذوف تقديره:

---

(١) نص سيبويه ١ / ٢٤٣ : « ويكون رُوَيدَ أيضاً صفة ، كقولك : « ساروا سيراً رويداً . ويقولون أيضاً : ساروا رويداً ، فيحذفون السَّير يجعلونه حالاً به وصف كلامه » .

(٢) إملاء مامَنَّ به الرحمن ٢ / ٤٨ .

(٣) سورة يوسف آية : ٢٣ .

(٤) السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٧ .

لَكَ أعني / ، بناء على أنها قائمة مقام فعل الأمر ، وأما على القول بأنها قائمة مقام فعل ماض ، / ١٧٣ / والمعنى : « تَهَيَّأتُ لَكَ » فاللام من « لك » متعلقة باسم الفعل نفسه .

[بمعنى دعْ]

(ولـ « دَعْ » : بَلْهَ) ، نحو : بَلْهَ زَيْداً » بالنصب ، قال سيبويه : « أي : دَعْ زَيْداً » .

فإن خفض مابعدها ، نحو : « بَلْهَ زَيْدٍ » بالخفض ، فقال سيبويه : « بَلْهَ » مصدر مضاف [١] ، ثم قيل : مضاف إلى الفاعل ، قاله أبو علي [٢] ، وقيل : إلى المفعول ، وقال الأخفش : « حرف جر » [٣] ، ذكره في الاستثناء .

وأجاز قطرب [٤] ، وأبو الحسن الرفع بعد « بَلْهَ » وروى بالأوجه الثلاثة قول كعب بن مالك:

{١١٠٦} ... ... بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لم تُخْلَقِ [٥]

(وَ) لـ « دَعْ » أيضاً (كذلك) ، وهي مركبة من كاف التشبيه ، واسم الإضارة ، والكاف بعدها للخطاب ، وزال بالتركيب معناهما ، وضمنا معنى : « دَعْ » ، ومن شواهدها قول جرير :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٢) الإيضاح ٣٣ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٠ .

(٤) الأشموني ٣ / ٢٠٤ .

(٥) من الكامل ، وصدره : تذر الجماجم ضحاياها فإها .
والشاهد فيه قوله : (بله الأكف) حيث روى مابعد « بله » مرفوعاً فتكون اسماً بمعنى كيف ، ومنصوباً على أن « بله » اسم فعل ومجروراً على أن « بله » حرف جر .
ظ : ابن يعيش ٤ / ٤٧ ، الخزانة ٦ / ٢١١ ، المغنى ١ / ١٢٣ ، الهمع ٣ / ٢٩٧ ، الأشموني ٣/ ٢٠٣، السلسيلي ٢ / ٨٧٢ ، إيضاح الشعر : ٣٤ .

{١١٠٧} يَقُلْنَ وَقَدْ تَلاَحَقَتِ المَطَايا كَذَاكَ القَوْلَ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَا (١)

الرواية بنصب « القول » ، والمعنى : دَعِ القولَ ، حكاه بعض اللغويين (٢) .

[بمعنى اسكت]

(ولا سُكُتَ : صَهْ) ، ساكناً ، أو مكسوراً ، وهما معرفتان ، ومنوناً مع الكسر ، وهو نكرة، فكأنك أمرته في الأولين بالسكوت عن شيء معين ،وفي الثالث بالسكوت عن كل كلام ، وفسرها بعضهم (٣) ، بـ « اكْفُفْ » ، ورد بعدم تعدي « صَهْ » ، وفيه نظر لما سبق ، ولما سيأتي .

[بمعنى انكفف]

(ولا نَكفِفْ » إيها) ، وهو نكرة ، فكأنه أمره بالانكفاف عن كل فعل ، وقد تستعمل قليلاً بالبناء على الفتح من غير تنوين ، فيقال : إيهَ .

(ومَهْ) ، وفيها من اللغات الثلاث ، والتفسير مافي « صَهْ » .

والمشهور أن « صَهْ » بمعنى : آسْكُتْ ، وَ « مَهْ » بمعنى : آكْفُفْ ، وعكس ذلك بعضهم ، وعدل المصنف إلى تفسير « مَهْ » بـ « انْكَفِفْ » ، دون « آكْفُفْ » (٤) ، لأن « أَكْفُفْ » متعدية ، و « مَهْ »

---

(١) من الوافر .

ظ : ديوانه ١ / ٣٥٣ ، العيني ٤ / ٣١٩ ، الارتشاف ٣ / ٢١٣ ، المساعد ٢ / ٦٤٧ ، السلسيلي ٢/ ٨٧٢ ، الخصائص ٣ / ٣٧ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٥ / ٨٧ .

(٣) المساعد ٢ / ٦٤٨ .

(٤) في الهمع ٥ / ١٢٢ : و « مَهْ وإيها » وكلاهما بمعنى : انكفف ، كذا في التسهيل ، خلاف قول كثيرين إن «مه » بمعنى اكفف ، لأن اكفف متعدٍّ و « مه » لا يتعدى » .

وانظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٧٨ .

قاصرة، وفيه نظر ، لجواز كون « مَهْ » كـ « آمينَ » مما جاء على غير الغالب ، كما سبق ، فلا وجه للعدول .

[بمعنى حدثْ]

(ولـ « حَدِّثْ » إيهِ) ، بكسر الهمزة ، فإذا نونت كانت نكرة بمعنى : حَدِّثْ حديثاً من الأحاديث ، وإذا لم تنون ، كانت معرفة ، بمعنى : حَدِّثِ الحَدِيثَ المَعْهُودَ ، وعن الأصمعي ، أنه يلزمها التنوين ، وأنه لحن من قال :

{١١٠٨} وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إيهِ عن أُمِّ سَالِمٍ [١] ... ...

ولا يتعدى ، وإن كانت : « حَدِّثْ » يتعدى / ، إلى اثنين ، فعلى هذا يكون من غير الغالب، / ١٧٤ / كـ « آمينَ » .

[بمعنى اغْرَ]

(ولا غْرَ » : [٢] ، ويْهَاً) يقال : غَرِيَ بِكَذَا يَغْرَى غرًى بالمد شذوذًا : لَصِقَ ، والإغراء : التسليط ، وهو راجع إلى معنى الإلصاق ، فإذا قيل : « ويهًا » فكأنه قيل : تسلَّطْ ، وبعضهم يقول [٣] : « وَيْهاً » اسم لـ « انْزَرِجرْ ، أو اغْرَ » .

---

(١) من الطويل ، لذي الرمة .

ظ : ديوانه ٢ / ٧٧٨ ، ابن يعيش ٤ / ٣١ ، الخزانة ٦ / ٢٠٨ ، المقتضب ٣ / ١٧٩ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٢.

وعجزه وما بال تكليم الديار البلاقع

(٢) ضبط : « أغرِ - في صورة الأمر من أغرى في المساعد ٢ / ٦٤٩ ، ليس كذلك فهو أمر من غرى كارض من رضى أمر للمخاطب بأن يغري ويولع هو ، وليس أمرا له بأ يُغْرِ في غيره .

(٣) هو منصور محمد بن علي الرازي ، كما في ارتشاف الضرب ٣ / ٢٠٣

[بمعنى استجب]

(ولـ « اسْتَجِبْ » آمين) ، بالمد ، (وأمِينَ) ، بالقصر ، والأولى أفصح في الاستعمال ، وبها جاءت السنة ، والثانية أفصح في القياس ؛ لأن « فَعِيلاً » في كلامهم ، بخلاف « فَاعِيلَ » ، ومن ثم قيل إنه « فَعِيلٌ » ، والمدُّ إشباع ، وشاهد القصر قوله :

{١١٠٩} ... ... فأَمِين فزادَ اللهُ مابيننا بُعدا (١)

[بمعنى ارفقْ]

(و« لا رَفْقَ » : بَسٌّ) ، بكسر السين المهملة مشددة ، ويتعدى بالباء ، نحو : « بَسِّ بِزَيْدٍ ».، أي : ارْفُقْ بِهِ ، وقالوا : « ضَرَبَهُ فما قال حَسٌّ ، ولاَ بَسٌّ » . قال أبو عبيدة : « بَسَسْتُ الإِبِلَ ، وأَبْسَسْتُ (٢) ، لغتان ، إذا زجرتها ، وقلت لها : بَسٌّ بَسٌّ » .

[بمعنى قرقرْ]

(ولـ « قَرْقِرّ » :) بمعنى صوت (قرقار) ، بفتح القاف ، وسكون الراء ، كقول أبي النجم يصف السحاب :

{١١١٠} يُمْنَاهُ وَاليُسْرَى عَلَى الثَرْثَارِ قَالتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ (٣)

---

(١) في ب : فَأَمِن زاد الله . . . . وهذا لايصلح شاهدا للقصر فهي فيه محدودة
وهذا عجز بيت من الطويل وصدره : تباعد عني فَطْحَلٌ إذ رأيته .
ابن يعيش ٤/ ٣٤ ، اللسان ام: أ م ن - الأشموني وفيه: وابن أمه موضع إذا رأيته، وفي اللسان: إذ سألته.

(٢) في ب بسين واحدة - تحريف ، انظر المساعد ٢ / ٦٤٩ .

(٣) رجز ، الكتاب ٣ / ٢٧٦ ، ابن يعيش ٤ / ٥٢ ، الخزانة ٦ / ٣٠٧ ، الأشموني ٣ / ١٦٠ ، السلسيلي ٢/ ٨٧٣ ، الصحاح ٢ / ٧٩٠ ، الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

أي : قالت للسحاب : قَرْقِرْ بالرَّعْدِ ، أي : صوِّتْ ، كأنه يأمر السحاب بذلك ، و « قَرْقَارِ » مبني على الكسر ، وهو معدول عن « قَرْقَرَةٍ » ، ولم يسمع العدل من الرباعي إلا فيه ، وفي «عَرْعَارِ» ، قاله في الصحاح [١] ، وفي كتاب « لَيْسَ » لابن خالويه : « إنَّ جَرْجَارِ بمعنى قَرْقَارِ ، خلافاً للمبرد [٢] في زعمه أن قَرْقَارِ حكاية صوت ؛ كـ « غَاقَ » ، والأول قول سيبويه [٣] ، وهو الأصح ؛ لوجود مثل « قَرْقَارِ » اسم فعل في غير الأمر ، نحو : « هَمْهَامَ » بمعنى : نَفِدَ ، كما تقدم .

[أسماء أفعال للماضي : بمعنى بَعُدَ]

(ولـ « بَعُدَ » : هيهات) ، كقوله :

{١١١١} فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَتِيقِ نُواصِلُهْ [٤]

وفيها خمس [٥] وأربعون لغة ؛ لأن أبا الفضل الصغاني ذكر ستا وثلاثين : « هَيْهَاتُ ، أَيْهَاتُ، هَيْهَانُ ، أَيْهَانُ ، هَايْهَاتُ ، آيْهَاتُ » ، كل من هذه الست مُثَلَّثُ الأخير ، وكل واحد من الثلاثة بالتنوين وتركه ، وحكى غيره : « أَيْهَاكَ ، وإِيهَاكَ ، والكاف للخطاب » ، « أَيْهَا ، إِيهَا ، هَيْهَا، هِيهَا ، هَيْهَتَا ، هِيْهَاتا ، هَيْهَاتْ » بالسكون على نية الوقف ، وهي المخرج عليها قراءة عيسى بن عمر الهمداني [٦] ، / ، وقرئ بالحركات الثلاث ، فالفتح لغة الحجازيين، والكسر لغة / ١٧٥ /

---

(١) الصحاح ٢ / ٧٩٠ . كتاب ليس ٢٢٢ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٦ .

(٤) من الطويل ، لجرير ، ديوانه ٢ / ٩٦٥ ، الخصائص ٣ / ٤٢ ، ابن يعيش ٤ / ٣٥ ، العيني ٣ / ٧ ، الارتشاف ٣ / ٢٠٧ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٣ ، المقرب ١ / ١٣٤ ، رواية الديوان « أيهات » .

(٥) في « ب » : خمسة .

(٦) البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

التميميين وبني أسد ، والضم لغة غيرهم ، فعلى الفتح تكتب هاء ، وعلى الكسر تكتب تاء ، وعلى الضم تكتب تاء عند الفارسي ، وهاء عند ابن جنى .

ثم شرع فيما ناب عن الماضي ، فقال [١] .

[بمعنى سرع : أسرع]

(ولـ « « سَرُعَ » بمعنى : أسرع (: سُرعان ، ووشكان) ، حال كون فائـهما (مثلثين) ، فيضم أول كل منهما ويفتح ، ويكسر ، والثاني منهما ساكن .

ويستعمل « سَرْعَانَ » خبراً خالصاً من معنى التعجب ، نحو : « سَرْعَانَ زَيْدٌ » ، أي : أَسْرَعَ زَيْدٌ ، ومن كلامهم : « سَرْعَانَ ذِيْ إِهَالَةً»[٣] ، فـ « ذِي » فاعل سرعان ، و « إِهَالَة » منصوب على التمييز المحول عن الفاعل ، والتقدير : سرعان إهالة هذه » .

ومشوباً بالتعجب كقولهم : « سَرْعَانَ مَاصَنَعْتَ كَذَا » ، أي : ما أَسْرَعَ مَاصَنَعْتَهُ .

ويستعمل « وَشْكَانَ » اسم فعل ، نحو : « وَشْكَانَ زَيْدٌ » ، أي : أَسْرَعَ زَيْدٌ ، ومصدراً ، نحـو: « عَجِبْتُ مِنْ وَشْكَانِ كَذَا » ، أي : سرعته .

[بمعنى افترق]

(ولـ « افْتَرَقَ » شتان) ، بفتح النون ، قال ابن درستويه : « إنَّ ذلك إجماع من العرب» ، وفي

---

(١) هذا سهو ، فما ناب عن الماضي يبدأ من هيهات لا عن سعان .

(٢) الخصائص ٣ / ٤٣ .

(٣) الرواية في مجمع الأمثال ١ / ٣٣٦ : « ذا إهالة » .

فصيح ثعلب : « أن الفراء كان يكسرها [١] ، لما رأى أن فاعلية اثنانِ [٢] ، ظنه تثنية » انتهى .

والغالب في فاعله أن يكون اسمين متعاطفين بالواو ، كقول الأعشى :

{١١١٢} شَتَّانَ مَايَوْمِيْ عَلَى كُوْرِها وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ [٣]

فـ « مَا » زائدة ، و « حَيَّان » اسم رجل من نبي حنيفة كان ينادم الأعشى وله أخ يقال له : جابر ، كان يحسن إليه ، فهو يفرق بين كونه على كور الناقة يدور ، وبين أيام جابر ، وقال :

{١١١٣} شَتَّانَ هَذَا وَالعِنَاقُ وَالنَوْمْ والمشربُ الباردُ في ظلٍّ الدَّوْمْ [٤]

فهذا بدون « ما » ، و « الدَّومُ » : الدَّائِمُ .

وأبَى الأصمعي قول ربيعة الرقي :

{١١١٤} لَشَتَّانَ مَبَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيم والأَغرِّ بنِ حاتِم [٥]

يريد : يزيد بن حاتم المُهَلَّبيَّ ، وهو الممدوح ، ويزيد بن أسيد السلمي ، وإنما أباه الأصمعي ؛ لإقتضاء « شَتَّانَ » اسمين ، فإن قدرت « ما » فاعلاً ، فهي اسم واحد ، أو زائدة بقي الفعل بلا

---

(١) التلويح في شرح الفصيح ص ٧٩

(٢) في الأصل و ب : اثنين - سهو .

(٣) من مجزوء البسيط .

والشاهد في قوله : (يومي ويوم حيان) من كون فاعل شتان هنا اسمين متعاطفين بالواو .

ظ : ديوانه : ٩٥ ، الخزانة ٦ / ٢٧٦ ، المقرب ١ / ١٣٣ ، المفصل : ١٦٢ ، ابن يعيش ٤ / ٣٧ .

(٤) من الرجز ، للقيط بن زرارة ، المفصل ص ١٦٢ ، ابن يعيش ٤ / ٣٧ ، ٦٨ .

وفي الأصل و ب في ظل - ولا يصلح على تفسيره الدوم بالدائم .

(٥) من الطويل ، العقد ١ / ٢٨٦ ، ابن يعيش ٤ / ٣٧ ، الخزانة ٦ / ٢٧٥ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠٣، المفصل ص ١٦٣ .

فاعل ، قال ابن عمرون : « إذا تباعَدَ مابينهما فقد تباعدا ، فالمجوِّزُ لذلك مراعاةُ المعنى ، والتحقيقُ، أن المعنى إذا لم يحصل إلا بالتعدُّدِ نُظِرَ ، فإن كان المعنى يقتضي اجتماعَ المتعددَين[١] ، كان اللفظ/ الواحد هو الوجه ؛ ليحصل الغرضان ، وإن كان يقتضي افتراقَهما ، فالوجه الإتيان بهما في / ١٧٦ / اللفظ مفترقين[٢] ، ومن ثم كان كلا الزيدين هو الوجه ، وكلا زيدٍ وعَمْرٍو ضعيفاً ، فكذا «شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمرٌو » و « شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا » ، و « شَتَّانَ الزَّيْدَانِ » ، وهو أولى من شتان مابينهما ؛ لحصول البعد وفي لفظ « الزيدينِ » [٣] ، أعني أن دلالته على المتعدد من حيث اللفظ .

[بمعنى أبطأ]

(ولـ « أَبْطَا » بُطْآنَ) ، بضم الباء الموحدة ، ويجوز فتحها ، يقال : بُطْآنَ ذَا خُرُوجاً ، أي : بَطُؤَ خُرُوجَ ذَا » فـ « خُرُوجاً » تمييز محول عن الفاعل ، وفي الكلام معنى التعجب .

[أسماء أفعال للمضارع]

ثم شرع فيما ناب عن المضارع ، فقال :

[بمعنى أعجبُ]

(ولـ « أَعْجَبُ ») بفتح الجيم مضارع « عَجِبَ » بكسرها ، (واهاً) ، كقوله :

{١١١٥} وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَاً وَاهَاً هِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا [٤]

(وَ « وَيْ ») ، كقوله :

---

(١) في الأصل و ب : المتعددان - سهو .

(٢) في الأصل و ب : مفترقة عم - ولامعنى لها .

(٣) في الأصل : الزيدان - خطأ .

(٤) رجز ، نسبا لأبي النجم ، ولرؤبة في ديوانه ص ١٦٨ ، ابن يعيش ٤ / ٧٢ ، المغني ١ / ٤٠٩ ، العيني ٤/ ٣١١ ، الأشموني ٣ / ١٧ ، الارتشاف ٣ / ٢٠٣ .

{١١١٦} وَيْ كَأَنْ مَنْ { يكن }[1] له نشبٌ يُحْـــ بَـبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشْ ضُرِّ

(وَ « وا ») ، كقوله :

{مكـرر} * وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ * [2]

و « وَا » أقل استعمالاً من « وَيْ » و « وَاهاً » ، قاله في شرح الكافية [3] .

[بمعنى أتوجع]

(ولـ « أَتَوَجَّعُ » أَوَّهْ) ، بفتح الهمزة ، والواو المشددة ، وإسكان الفاء على الأشهر فيها ، وفيها لغاتٌ [4] : « أَوِّهِ ، أَوِّهْ ، آوِّهْ ، آوِّهِ ، أَوُوهْ ، أَوْهِ ، أَهِ ، أَوِّ ، آوِّتاهْ ، آوِ » ، والفعل منه ، أَوَّهَ ، وَتَأَوَّهَ ، قال :

{١١١٧} إِذَا مَاقُمْتُ أَرحَلُهَا بِلَيْلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِيْنِ [5]

[بمعنى أتضجر]

(ولـ « أَتَضَجَّرُ » : أُفٍّ) بضم الهمزة ، وتشديد الفاء المكسورة ، وفي نسخة ، (وأُفيَّ ممالاً ،

---

(١) سقطت من الناسخ - سهوا ، وقد سبق في أول الباب

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨٦ .

(٤) في القاموس المحيط : « أَوْهُ ، كجير ،وحيثُ ، وأين ، و « أَوِّهِ » بكسر الهاء والواو المشددة ، و « أوِّ » بحذف الهاء ، و « أَوَّه » بفتح الواو المشددة ، و « آوُوهُ » بضم الواو ، و « آهِ » بكسر الهاء المنونة ، و «آوِ » بكسر الواو منونة وغير منونة ، و « أَوَّتاهُ » بفتح الهمزة والواو المثناة الفوقية ، و « آوِيَّاهُ » بتشديد المُثناةِ التحتية » .

(٥) من الوافر ، للمثقب العبدي ، الخصائص ٣ / ٣٨ ، ابن يعيش ٤ / ٣٩ ، السان (أوه)

وَأُفٌ ، مثلث الآخر بتنوين ودونه مالم يؤنث بالهاء) وينون (فتنصب)[١] بالرفع حينئذ (مصدراً أبدل من فعله لفظاً) [٢] ، فيقال : في الدعاء على الشخص : « أُفَّهً ، وَتُفَّهً » بالنصب بفعل مقدر واجب الإضمار .

(وقد يرفع) خبراً لمبتدأ محذوف هلى حد « سَمْعٌ ، وَطاعَةٌ » ، والمعنى على الدعاء بحاله .

وذكر أبو الفتح في « أُفٍّ » ثمان لغات [٣] : ضم الفاء للإتباع على لغة من قال : شُدٌّ ، وفتحها للتخفيف ، وكسرها على الأصل في حركة التقاء الساكنين ، وهما لغتا شُدَّ ، وشُدٍّ ، وهذه الثلاثة مع ترك التنوين ، ومع وجوده على حدٍّ « صَهْ ، وصَهٍ » ، والسابعة « أُفْ » خفيفة الفاء كما قيل في « بَخٍّ » بالتشديد « بَخْ » بالتخفيف / ، والثامنة « أُفَّى » على وزن « حُبْلَى » ، وأوصلها في / ١٧٧ / البسيط إلى نَيِّفٍ وثلاثين لغة .

[بمعنى أتكره]

(و لـ « أَتَكَرَّهُ » : إِخٌّ ، وَكِخٌّ) ، بكسر أولهما ، وتشديد الخاء المعجمة فيهما ساكنة ، أو مكسورة ، وفي الحديث « أَنَّ الحسنَ أَخَذَ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فجَعَلَهَا فِي فِيهِ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كِخْ كِخْ حتَّى أَلْقَاهَا مِنْ فِيهِ » [٤] .

---

(١) في السلسيلي : فينصب .

(٢) في العبارة اضطراب في النسخ ففي متن التسهيل : « . . . وأف مثلث الآخر ، بتنوين ودونه ، ويؤنث بالتاء، وينون جاريا مجرى مصدر أبدل من فعله لفظاً وقد يرفع . . . »

وفي المساعدو السلسيلي : « ولاتضجر أف مالم يؤنث بالتاء فينصب مصدراً وقد يرفع . . » .

(٣) « أُفٍّ ، وأُفٍّ ، وَأُفَّ ، أُفٌّ ، وأُفَّ ، وأُفًّا ، وأُفِّى . . ، وأُفْ خفيفة » الخصائص ٣ / ٣٧ .

(٤) أخرجه البخاري ، انظر فتح الباري ٣ / ٣٥٤ .

قال ابن الأثير في النهاية : « وَ تُكْسر الكافُ ، وتفتح ، وتسكن الحاء ، وتكسر بتنوين ، وغير تنوين ، قيل :هي أعجمية عُرِّبَتْ » انتهى [١] .

[بمعنى أجيب]

(و لـ « أُجِيبُ » : هاءَ) ، بالمد ، كما ضبطه المصنف بخطه ، وتقدم أنها بمعنى : خُذْ ، فتكون مشتركة بين الأمر والمضارع .

[بمعنى أكتفي]

(و لـ « أكْتَفِي » : بَجَلْ) ، بفتح الموحدة والجيم ، وسكون اللام ، والظاهر أنها بمعنى : يكفيني ، ولهذا يقال : يَجَلَنِي ، فيتعدى إلى المفعول ، قاله ابن هشام ، وعلَّله بأنه قُصِرَ ، وهي متعدية ، والأصل توافق الاسم والمسمى تعدياً وقصوراً » ، ثم قال : « وَلَم أَرَهُمْ اعْتَرضُوهُ » انتهى ، وجوابه أنه من غير الغالب ، كـ « آمِينْ » ، وقد مر مثله ، (وَقَطْ ، وقد في أحد الوجهين) ، الجاريين في الاسمية في الثلاثة ، فإن كلاً من « بَجَلْ » ، و« قَطْ » ، وقد يكون اسماً بمعنى « حَسْبُ » واسم فعل لـ « أكْتَفِي » ، فعلى الأول لاتلحقها النون الواقية ، وتلحقها على الثاني .

[أسماء الأفعال مما أصله الظرف وشبهه]

(ومنها) ، أي : منْ أسماء الأفعال (ظروف وشبهها) ، أي : جار ومجرور ، حال كونها (جارة ضمير مخاطب كثيراً ، وضمير غائب قليلاً) ، وضمير متكلم أقل ، سمع الأخفش ، عَلَيَّ عَبْدِ اللَّهُ زَيداً » [٢] ، وسيأتي ، وإليَّ بمعنى « أَتَنَحَّى » ، وبعضهم يسميه بالإغراء ، وهو في اصطلاحهم وضع الظروف ، والجار والمجرور موضع الفعل الطلبي ، ولم يأت منه في الخبر إلاماقل

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٤ / ١٥٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٥ / ٨٣ .

فالجارة لضمير المخاطب ، (كـ « مَكَانَكَ » بمعنى : اثْبُتْ) ، نحو : مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ (١) ، وبمعنى انْتَظِرْ ، فيتعدى ، سمع الكوفيون (٢) : « مَكَانَكَ زَيْداً » ، أي : انْتَظِرْهُ .

(و « عِنْدَكَ ، ولَدَيْكَ ، ودُونَكَ) ، الثلاثة (بمعنى : خُذْ) ، فتكون متعدية ، نحو : « عِنْدَكَ زَيْداً » وَ « لَدَيْكَ زَيْداً » ، وَ « دُونَكَ زَيْداً » ، قال :

{١١١٨} فَدَعْ عَنْكَ الصِّبَا وَلَدَيْكَ هَمّاً تَوَقَّشَ فِي فُؤَادِكَ وَاخْتِيَالا / (٣) / ١٧٨ /

حكاه الجوهري (٤) ، والمعنى : اتْرُكْ الصِّبَا ، والزمْ هَمّاً ، ومعنى « تَوَقَّشَ ، تَحَرَّكَ » ، وهو تفعل ، بالقاف المشددة والشين المعجمة ، قال ابن بري : « ويروى « عليكَ هَمّاً » ، قال : «وفي أصل الجوهري : « وَلَدَيْكَ هَمٌّ » فيكون « اخْتِبَالاً » ، عطفاً على « الصِّبَا » ، وأما على رواية غيره ، فـ « اخْتِبَالاً » عطف على « هَمّاً » (٥) ، انتهى ، وقال :

{١١١٩} أَيُّها المَائِحُ دلوي دُونَكَا ... ... (٦)

---

(١) سورة يونس آية : ٢٨ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٥٤ .

(٣) من الوافر ، لذي الرمة ، ديوانه ٣ / ١٥٢٣ ، والصحاح ٣ / ١٠٢٧ ، اللسان ، وروايته في الديوان ، فَعَدِّ عن الصِّبا وعليك هَمّاً .

(٤) الصحاح ٣ / ١٠٢٧ .

(٥) انظر الصحاح ٣ / ١٠٢٧ حاشية (١) .

(٦) رجز ، نسبه في الخزانة لراجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو بن تميم ، الخزانة ٦ / ٢٠٠ ، إيضاح الشعر ص ٣٠ ، أمالي القالي ٢ / ٢٤٤ ، العيني ٤ / ٢٢١ ، ابن يعيش ١ / ١١٧ ، المقرب ١ / ١٣٧ ، المغني ٢/ ٦٧٤ ، الأشموني ٣ / ٢٠٦ ، الإنصاف ١ / ٢٢٨ ، الهمع ٥ / ١٢٠ .
والشاهد فيه قوله : (وبعده : إني رأيت الناس يحمدونكا .

وقد يكون « عِنْدَكَ » قاصرة ، بمعنى : تخوف ، وقد تقدم [١] ،

(و « وَرَاءَكَ » بمعنى تأخر) ، نحو قولهم : « وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ » ، قيل : ينبغي تفسير وراءك بـ « اِرْجَعْ » ، لقولهم ، في قوله :

{١١٢٠} إِذَا جَشَأَتْ نَفْسِي أَقولُ لها : ارْجِعِي وَرَاءَكَ ، وَاسْتَحْيِي بَيَاضَ اللَّهَازِمِ [٢]

إن : وَرَاءَكَ » اسم فعل مؤكد لـ « اِرْجِعِي » ، لا ظرف ، وحملوا عليه أيضاً : ﴿ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ [٣] .

(و « أَمَامَكَ » بمعنى تقدم) ، وقيل : بمعنى : تَلَفَّتْ ، وقول بعضهم « تَبَصَّرْ » أو تخوف ، شرح معنى .

(و « إِلَيْكَ ، وَإِلَيَّ ») [٤] ، بفتح الياء مشددة ، (بمعن« تَنَحَّ) ، تفسير ، إِلَيْكَ (وأَتَنَحَّى) تفسير « إلى » ، على طريق اللف المنشور .

وقد يؤكد الفعل باسمه ، كقوله :

{١١٢١} فَقُلْتَ لَهَا : فِيئِينِي إليكِ فأنت [٥] حرام وإني بعدذلك لبيبُ [٦]

---

(١) الذي تقدم أنها متعدية بمعنى : خذ (دلوى دونكا) على أن دونك اسم فعل متعد بمعنى خذ

(٢) من الطويل ، للرزدق ، ديوانه ص ٦١١ ، إيضاح الشعر ص ٦ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٥١ .

(٣) سورة الحديد آية : ١٣ .

(٤) إلى ، وعلى ، وعليه استطاد فالمجرور فيها ليس ضمير المخاطب .

(٥) في الأصل و ب : فأنت .

(٦) من الطويل ، للمضرب بن كعب بن زهير ، وقي غيره ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٥١ ، ايضاح الشعر ص٥، الأمالي ٢ / ١٧١ ، سرصناعة الاعراب ٧٤٤ .

أي : اِرْجِعِي ، اِرْجِعِي ، وقوله :

{١١٢٢} اِذْهَبْ إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَهَلِ القِبَابِ وَأَهْلِ البَيْتِ والنَّادِي (١)

أي : اِرْجِعْ ، اِرْجِعْ ، فهذا يدل على أن « إليكَ » يكون بمعن« اِرْجِعْ .

(و « عَلَيْكَ ، وَعَلَيَّ) ،بفتح الياء مشددة ، (و « عَلَيْهِ ») ، بضمير الغيبة ، وهو شاذ ، (بمعنى الزم) ، تفسير « عَلَيْكَ » ، (وأولني) تفسير « عَلَيَّ » ، ((وليلزم) ، تفسير « عَلَيْهِ » ، على طريق اللف ، والنشر .

فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٢) ، وقد يتعدى بالباء ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ » (٣) .

والثاني ، نحو قولك : « عَلَيَّ زَيْداً » ، أي : أَوْلَنِيه ، وهي في معنى مايتعدى لاثنين ، قيل : إن تفسير « عَلَيَّ » بأولني ، غير مطابق ؛ لأن فاعل « أَوْلِني » ضمير المخاطب ، وفَاعِلَ « عَلَيَّ» ضمير المتكلم ، ولأن « أَوْلِني » يتعدى إلى اثنين ، و « عَلَيَّ » يتعدى لـواحد ، فالصواب أن يقال في تفسيره ، « لأَلْزَمْ » ، أي : بفعل مضارع مقرون بلام الأمر (180) ،فإنه متعد لواحد ، ولأن /١٧٩/ «عَلَيْكَ » ، و « عَلَيْهِ » اسمان لفعل اللزوم ، فكذلك هذا ، قاله ابن هشام ،والثالث ، كقولهم : «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي » ، أي : : ليلزم رجلاً غيري ، وهو شاذ ؛ لأن الاسم لايقوى على نيابته مناب الفعل والحرف جميعاً .

---

(١) من البسيط ، لعبيد بن الأبرص ، الخزانة ١١ / ٢٥٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٥١ ، ابن يعيش ٤ / ٣٣ ، إيضاح الشعر ص ٦ .

(٢) سورة المائدة آية : ١٠٥ .

(٣) هذا الحديث متفق عليه إلاَّ أنَّ « فعليك » من رواية مسلم ، أما البخاري فروايته « فاظفر » ظ : فتح الباري ٩ / ١٣٤ - ١٣٧ .

[القياس في أسماء الأفعال]

(ويقيس على هذه) ، الظروف ، والمجرورات المسموعة غيرها ، (الكسائي) [١] ، فيجيز الاغراء بكل ظرف ، ومجرور ، سواء كان على حرف واحد ، نحو : بِكَ ، ولَكَ » ، أم لاَ ، كما يقتضيه إطلاق المصنف ، وبعضهم قيده بألا يكون الجارُّ على حرف واحد ، ومذهب البصريين [٢] عدم القياس على ذلك ، والقصر على السماع .

(وَ) يقيس (على قَرْقَارِ) ، وَ« عَرْعَارِ » بالبناء على الكسر والعدل من: « قَرْقَرْةٍ ، وَعَرَعَرَةٍ» ، ولم يسمع العدل من الرباعي في غيرهما ، والقَرْقَرَةُ : صَوْتُ الرَّعْدِ ، والعَرْعَرَةُ : لُعْبَةٌ يَلْعَبُ بِهَا الصِّبْيَانُ » [٣] ؛ (الأخفش) فيجيز بناء اسم الفعل من كل رباعي مجرد ، فتقول : دَحْرَاجِ ، بمعنى: دَحْرِجْ ، قياساً على : قَرْقَارِ ، وَعَرْعَارِ » [٤] ، ومذهب سيبويه أن ذلك لاينقاس [٥] ؛ لقلة ماسمع منه ، وهو قول الجمهور [٦] .

(ووافق) الأخفش (سيبويه في القياس على فعال) [٧] ، من كل فعل ثلاثي تام متصرف : فيجيز : « نَوَامِ ، وَقَوَامِ ، وَضَرَابِ ، وَذَهَابِ ، بمعنى : نَمْ ، وَقُمْ ، وَاضْرِبْ ، وَاذْهَبْ » ، قياساً على قولهم : « حَذَارِ ، ونَزَالِ ، ومَنَاعِ .

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٥ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٥٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٦ .

(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٦ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٠ .

(٦) المساعد ٢ / ٦٥٦ .

(٧) نص سيبويه ٣ / ٢٨٠ : « واعلم أنَّ كُلَّ فَعَالِ جائزة من كُل ماكانَ على بناء « فَعَلَ ، أو فَعُلَ ، أو فَعِلَ ، ولايجوز من أفعلت ، لأنَّا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أنْ تسمعَ شيئاً فتُجيزه فيما سمعت لاتجاوزه ، فمن ذلك : قَرْقَارِ وَعَرْعَارِ » .

وشذ « دَرَاكِ من : أَدْرَكَ ، وبَدَار من : بَادَرَ » ، قال الشاعر :

{١١٢٣} بَدَارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَارِهَـا قَدْ نَزَلَ المَوْتُ عَلَى صِغَارِهَا

وأجاز ابن طلحة بناءه من « أَفْعَلَ » قياساً على بناء فِعْلَيْ التعجب من الثلاثي ، و « أَفْعَلَ » .

ولم يبن من جامد ، وناقص ، فلا يقال : « وَهَابِ منْ : هَبْ ، ولا كَوَانَ من : كَانَ » .

ولم يقس المبرد شيئاً في الباب ؛ لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأسماء ، قلنا : بابٌ وَاحِدٌ كَثُرَا اسْتِعْمَالُهُ على نهج واحد ، فكان حقيقاً بالاتباع ، وإن فقد السماع .

وبناؤه على الحركة للساكنين ، وكانت كسرة على الأصل ، وبنو أسد يفتحونه إتباعاً وتخفيفاً / . / ١٨٠ /

(وسمع الأخفش من) بعض (العرب الفصحاء) ، الموثوق بعربيتهم : (على) بتشديد الياء المفتوحة ، (عبْدِ الله) [١] ، بالجر على البدلية من الياء ، بدل كلٍّ ، وإن لم يُفِدْ الإحاطة على مذهب الأخفش ، لابيان ؛ لأنه لايتبع ضميراً ، كما نص عليه المصنف في بابه ؛ ولأن ضمير المتكلم المفرد بين بنفس المتكلم ، فهو غني من البيان ، قاله ابن هشام ، (زَيْداً) ، بالنصب على الإغراء بـ «عَلَـيَّ».

[إعراب مادخل عليه الظرف وشبهه]

واختلفوا في الياء، من نحو « عَلَيَّ » ، والكاف من نحو :« عَلَيْكَ » والها من نحو : « عَلَيْهِ » ، فقال ابن بَابْشَاذ : «حروف تكلم، وخطاب، وغيبة، فلاموضع لها قياساً على الكاف في: «رُوَيْدَكَ» ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٥ .

فإنَّها عند الجمهور حرف خطاب »[١]، ويرده : أن فيه استعمال الجار وحده ، وحكاية الأخفش : « عَلَيَّ عَبْدِ اللَّهِ » بالجر ، ومن ثم قال الجمهور : « أسْمَاءٌ » ، تقريراً لما كان على ما كان .

(فموضع الضمير البارز) في « عَلَيَّ » (المتصل بها ، وبأخواتها) ؛ « عَلَيْك » و « عَلَيْهِ » ، وَمَا أَشْبَههما ، (مجرور) ، بحرف الجر الداخل عليه .

(لا مرفوع) ؛ لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع مع غير المصادر ، (خلافاً للفراء) ، في زعمه أنه مرفوع[٢]، ويؤيده قول الزجاج : « إن هذه أسماء للمصادر فـ « عَلَي » مثلاً ، اسم للزوم فعليك بمعنى إلزامك ، فالكاف في موضع رفع على الفاعلية .

(ولا منصوب) على المفعولية ، (خلافاً للكسائي) ، في زعمه ذلك[٣]، ويرده : أن عَلَيْكَ زَيْداً » اسم لـ « الزَمْ »[٤]، ونحوه مما يتعدى لواحد ، وتظهر ثمرة الخلاف في التابع ، فعلى القول الأول ، يجوز « عَلَيْكَ نَفْسكَ » بالجر ، وعلى الأخرين ، لايجوز ، ويجوز النصب عند الكسائي ، والرفع عند الفراء ، حملاً على المذكور البارز ، واتفق الجميع على الرفع حملاً على المستتر[٥]، فإن في « عَلَيْكَ » وأخواتها ضميراً مستتراً ، موضعه رفع على الفاعلية ؛ لقيامها مقام الأمر ، وعنه احترز بقوله : (الضمير البارز) .

(ولا يتقدم عند غيره) ، أي : الكسائي ، (معمول شيء منها) / ، لعدم تصرفها تصرف / ١٨١ / الفعل بدليل لزوم استتار الضمير فيها ، وعدم بروزها ، ولفرعيتها في العمل ، فلا يجوز :

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٦٩ ، الهمع ٥ / ١٢٥ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٦٩ .

(٣) ضعفه الرضي في شرحه للكافية فقال في ٢ / ٦٩ : « وهو أضعف ؛ لأن المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً ، نحو : رويدك زيداً ، وعليك زيداً » .

(٤) في الأصل و ب لـ « خذ » سهو .

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٩٣ .

«زَيْداً عَلَيْكَ » ، ولا « زَيْداً رُوَيْدَ » ، وأجاز لك الكسائي [١] ، تمسكاً نحو : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم ﴾ [٢] ، وبنحو قوله :

{ مكرر } يَأَيُّها المَائحُ دَلْوي دونَكَا ... ... [٣]

ولا حجة له في الآية ، لأن كتاب الله منصوب على المصدرية بفعل محذوف ، والتقدير : «كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَاباً » ، ونظيره : ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾[٤] ، و ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾[٥] ، و ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾[٦] ، ولا في البيت ؛ لأن « دَلْوِي » مبتدأ ، و « دُونَكَ » خبره ، والجملة اسمية ، وقيل غير ذلك .

[أقسام أسماء الأفعال حسب التعريف والتنكير]

ولأسماء الأفعال ثلاثة أحوال: مالزم التنكير ، نحو : « وَاهاً » ، ومالزم التعريف ، نحو : «نَزَالِ» ، وما استعمل بالوجهين ، نحو : « صَهْ » ، وذهب بعضهم [٧] ، إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف بالعلمية ، وأنها أعلام جنس معنوية ، كـ « سُبْحَانَ » ، قال في البسيط : « وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابن خروف » ، والصحيح قول الجمهور [٨] ، (وَ) هو أن (مانون منها نكرة) ، نحو : « وَاهاً » دائماً ، و«صَهْ » في أحد الوجهين ، (ومالم ينون معرفة) ، دائماً نحو : نَزَالِ ، وتَرَاكِ » .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٦٨ : « ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها . . . ، وجوز الكوفيون ذلك » .

(٢) سورة النساء آية : ٢٤ .

(٣) سبق شرحه .

(٤) سورة النساء آية : ١٢٢ .

(٥) سورة النمل آية : ٨٨ .

(٦) سورة البقرة آية : ١٣٨ .

(٧) الارتشاف ٣ / ٢١٤ .

(٨) المساعد ٢ / ٦٥٨ .

[كلها مبنية]

(وكُلها مبني ، لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الأفعال ، وعدم مصاحبة العوامل) فخرج بذكر اللزوم ، نحو : « ضَرْباً زَيْداً » ، و « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، وبعدم مصاحبة العوامل ، نحو : « رُوَيْداً زَيْداً» ، فإنه مصدر مصاحب في التقدير لعامل ناصب له ، بخلاف « رُوَيْدَ ، ونَزَالِ » ، وقيل : لا حاجة لذكر اللزوم ، لأن « ضَرْباً زَيْداً » ، و « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، مصاحبان لعامل مقدر ، ومعنوي ، فهما خارجان بالشرط الثاني ، ثم ذكر اللزوم مفسد ؛ لاقتضائه خروج ، نحو : « دُونَكَ ، وَعِنْدَكَ ، وَرُوَيْدَكَ » ، مما يستعمل ظرفاً ، أومصدراً ، وهو يقول في الجميع بالبناء ، بدليل قوله : « وكُلُّهَا مبنيٌّ» قاله ابن هشام .

[عاملهـــا]

وكون أسماء الأفعال لاعامل لها ، لاموجود ، ولا مقدر هو قول أبي الحسن [١] ، وأحد قولي أبي علي [١] ، ونسبه في الإفصاح للجمهور [٢] .

وذهب قوم منهم ، أبو عثمان المازني [٢] ، إلى أن أسماء الأفعال على إضمار فعل ، ونسبه بعضهم إلى سيبويه ، وصححه [٢] .

وقيل : إنها في موضع رفع بالابتداء ، وفاعلها أغنى عن الخبر ، مثل : « أَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ» قيل: وينبغي للجمهور/ ، إذا اعتبروا الحالة الأصلية في « عَلَيْكَ» ، ونحوه ، أن يقولوا : بأن الفتحة ، / ١٨٣ / في نحو : « أَمَامَكَ » ، بمعنى تأخر ، فتحة إعراب ، كما قال أبو الفتح تقريراً لما كان على ما كان .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٥ / ٧٥ .

(٢) شرح الأشموني ٣ / ١٩٦ .

[مالا يعد مما سبق اسم فعل]

(وما أمكنت مصدريته) نحو : « أُفَّةً ، وتُفَّةً » و « رُوَيْداً » ، (أَوْ) أمْكَنَتْ (فِعْلِيَّتُهُ) ، نحو: «هَاتِ ، وتَعَالَ » بكسر الأول ، وفتح الثاني ، (لم يعد منها) ، أي : من أسماء الأفعال .

أما الأول ، فإنه يمكن فيها أن تكون أسماء فعل ، والتنوين للتنكير ، ولكن الحمل على الباب الأوسع ، وهو المصدر أولى ، وأكثر ، وأقيس ؛ لأن فيه الحمل على المعرب دون المبني ، وحمل الاسم على أن له موضعاً من الإعراب ، بخلاف الحمل على اسم الفعل .

وأما الثاني ، فلأن « هَات ، وتَعَالَ » تتصل بهما ضمائر الرفع البارزة ، نحو : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ (١) ، ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ (٢) ، وذلك دليل الفعلية ، وذهب الزمخشري(٣) ، وغيره إلى أنهما اسما فعلين ، ويرده : أن بعضهم يصرف « هاتٍ » ، فيقول : « هَاتى ، يُهَاتِي مُهَاتَاةً »(٤) ، حكاه الجوهري .

« فَصْـــلٌ »

[أسماء الأصوات أقسامها]

في أسماء الأصوات ، وهي ثلاثة أنواع ، ماهو لزجر مالايعقل ، وماهو لدعائه ، وماهو حكاية لصوت مسموع ، بين ذلك بقوله .

---

(١) سورة البقرة آية : ١١١ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٥١ .

(٣) الكشاف ١ / ٨٧ .

(٤) الصحاح ٦ / ٢٥٣٣ .

[ماهو لزجر ما لايعقل]

(وضع الأصوات ، إما لزجر)وهو طلب الكف عن الشيء ، (كـ « هَلاَ ») ، بتخفيف اللام، والأصل فيها ، أن تكون رجزاً ، (للخيل) .

وقد يستعمل في العاقل مجازاً ، إذا نزل منزلة مالا يعقل إهانة له ، كقوله :

{ ١١٢٤ } ألاَ حيِّيَا لَيْلَى وقُولاَ لها هَـلاَ ... ... (١)

(وعدسْ لِلبَغْلِ) ، أي : لاستحثاثه ، وزجره عن الإبطاء ، ومنه قوله :

{ ١١٢٥ } عَدَسْ مَالِعبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيق (٢)

ويروى : « نَجَوْتِ » بدل « أَمِنْتِ » ، وقيل : « عَدَسْ » اسم لكل بغلة ، وأنشد :

{ ١١٢٦ } إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ عَلَّى الَّتِي بَيْنَ الحِمَارِ وَالفَرَسْ (٣)

فلا أُبَالِي مَنْ غَدَا وَمَنْ جَلَسْ

(وهَيْدَ) (٤) ، بفتح الهاء وكسرها ، وفتح الدال ، (وهاد) ، بكسر الدال ، (وَدَهْ) بفتح

---

(١) من الطويل ، للنابغة الجعدي ، ابن يعيش ٤ / ٤٧ ، العيني ١ / ٥٦٩ ، الخزانة ٦ / ٢٣٨ ، المفصل ص ١٥٤ ، المساعد ٢ / ٦٥٩ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٧ ، وعجزه : فقد ركبَتْ أمراً أغرَّ محجَّلا .

(٢) من الطويل ، ليزيد بن مفرغ الحميري ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٣ ، إيضاح الشعر ص ٤٢٣ ، الإنصاف ٢ / ٧١٧ ، ابن يعيش ٢ / ١٦ ، المغني ٢ / ٥١٤ ، المحتسب ٢/ ٩٤، الخزانة ٦ / ٤١ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المحتسب ٢ / ٩٤ ، ابن يعيش ٤ / ٧٩ ، الخزانة ٦ / ٤٨ .

(٤) في السلسيلي : هَيْدِ وهَيْدَ .

الدال ، وإسكان الهاء ، (وَعَهْ) [١] ، بفتح العين ، وسكون الهاء ، (وَعَاهِ) ، بكسر الهاء (وعِيْهِ)، بكسر المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وكسر الهاء ، (وحَوْبَ) بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو ، وفتح الباء / ، الموحدة ، وكسرها ، (وَحَايِ) بفتح الحاء المهملة ، وكسر الباء ، (وَعَايِ)، / ١٨٣ / بفتح العين المهملة ، وكسر الياء ، (وَهَابِ) ،بكسر الباء ، (للإبل) مذكرها ، ومؤنثها ، وسيذكر الخاص بالناقة ، ثم الخاص بالجمل ، (وَهِيْجِ) ، بكسر الهاء ، وسكون [٢] الياء ، وكسر الجيم، (وَعَاجِ)، بالعين المهملة وكسر الجيم (وَحَلْ) ، بفتح الحاء ، وسكون اللام (للناقة) ، كقولهم في حديث القصوى : « حَلْ حَلْ » [٣] ، (وَحَلٍ) ، بفتح المهملة وكسر اللام مع التنوين ، وفي نسخة (وحلاً) ، بفتح المهملة زيادة على « حَلٍ » ،(وَحَابِ) ، بالمهملة ، وكسر الموحدة ، (وَحَبْ) ، بفتح المهملة ، وسكون الموحدة مخففة ، (وَجَاهِ) ، بالجيم ، وكسر الهاء ، (لِلْبَعِيرِ) ، الذكر ، وتقدم مايخص الأنثى ، ولو قال « لِلْجَمَلِ » لكان أوضح ، لأن البعير يطلق على الذكر والأنثى ، بدليل « شَرِبْتُ لَبَنَ بَعِيرٍ » ، ولكنه اتكل على الشهرة وعلى دلالة التقسيم .

(وَإِسَّ ، وَهِسَّ) ، بكسر أولهما ، وتشديد السين ، المهملة المفتوحة فيهما ، وعن ابن سيده : «هُسْ » بكسر الهاء وضمها ، وتسكين السين ، والمهملة ، والتخفيف، زجر للشاء [٤] ، (وَهَجْ) ، بفتح الهاء ، وسكون الجيم ، (وَفَاعِ) ، بالفاء ، والعين المهملة المكسورة ، والأكثر « فَعْ » والألف إشباع ، فاقتصر على الفرع ، وترك الأصل ، (لِلْغَنَمِ) ، مطلقاً ، ضأناً وَمَعزاً ، وسيخص كل قبيل بشيء ، كما فعل في الإبل ، (وَهَجِ) ، بفتح الهاء ، وكسر الجيم مخفيفاً .

(وَ« هَجَا ») ، بفتحهما ، مثل ماضي « يهجو » ، (للكلبِ ،

---

(١) في المساعد : « وجَهْ » وصوبه المحقق .

(٢) وسكون الياء مكررة في الأصل .

(٣) ذكر في المعجم المفهرس أنه في سنن أبي داود ؟

(٤) المحكم ١ / ٦٦ .

وسَعْ) ، بفتح السين المهملة ، وسكون العين المهملة ، (وجَجْ) ، بفتح المهملة ، وسكون الجيم ، (لِلْضَأْنِ) بسكون الهمزة وفتحها .

(و « وَحْ ») بفتح الواو ،وسكون الحاء المهملة ، (لِلْبَقَرِ) وكذلك قس ، قال قطرب : « ولم أسمع غيرهما »(١) .

(وَ « حُوْ ») ، بضم الحاء المهملة ، وسكون الواو (وَعَزْ) ، فتح المهملة ، وسكون الزاي ، (وَعَيْزَ) ، بفتح المهملة ، وسكون الياء التحتانية ، والزاي كسراً ، وفتحاً ، (وَحَيْزَ) بفتح المهملة ، وسكون المثناة تحت ، والزاي كسراً ، وفتحاً ، (لِلْعَنْزِ) ، ولو ذكر الضأن والمعز عقب الغنم، كما فعل في الإبل كان أحسن .

(وَحَرَّ) بفتح المهملة ،وكسر المشددة .، (لِلْحِمَارِ) .

(وَجَاه) ، بكسر الهاء ، وبالجيم ، (للسبع) ، وتقدم ، أنها / لِلْبَعِيرِ ، فتكون مشتركة بين/١٨٤ / البعير والسبعُ .

[ماهو لدعاء مالا يعقل]

(وإما لدعاء) ، لما لا يعقل (كـ « أَوْ ») بفتح الهمزة وسكون الواو ، قال ابن هشام : « كذا ضبطوا » ، وبخط المؤلف (كـ « آوُ ») بالمد على الهمزة ، وبضم الواو » انتهى ؛ (لِلْفَرَسِ (٢) .

و « دَوْهِ ») بفتح الدال المهملة ، وإسكان الواو ، وكسر الهاء (لِلْرُبَعِ) ، بضم الراء ، وفتح الموحدة ، وبالعين المهملة ، وهو الفصيل ، سمي بذلك لأنه ينتج في الربيع ، وهو أول النتاج وجمعه

---

(١) في المساعد : دوح وحو للبقر ، وفي القاموس : وحُو - بالضم - زجر للمعزى » [ح و و] .

(٢) في المساعد : كأو وهُبى ، للفرس » .

رباع ،وأرباع ، والأنثى منه ربعه ، بفتح الباء ، وجمعها ربعات ، وإذا نتج في آخر النتاج أبدل من الراء هاء ، وسمي هُبَعاً » ، والأنثى هُبَعَةٌ .

(وَعَوْه) ، بفتح العين المهملة ، (وسكون الواو ، وكسر الهاء ، (لِلْجَحْشِ) ، وهو ولدُ الحمار ، والأنثى جَحْشَةٌ .

(وَبِسٌ) ، بكسر الباء الموحدة ، والسين المهملة معاً مع التشديد ،وبكسرها ، أوضمها مع سكون السين، قاله ابن هشام، (للغنم) ، قال ابن دريد : « بَسَسْتُ الغَنَمَ ، قَلْتُ لها : بُس بُس»[١] ، والبَسُوسُ الناقة التي لاتدر إلا بالإِبْسَاسِ ، وحَرْبُ البَسُوسِ مِنْهُ ؛ لأن أصل هذه الحرب إنما كانت لناقة عقرها [٢] جسَّاسُ بنُ مُرَّةَ .

(وَجَوْتَ) ، بفتح الجيم على الصواب ، لابضمها ، خلافاً للمرادي ، وإسكان الواو ، وفتح التاء المثناة فوق (وجيء) ، بكسر الجيم ، وإسكان الهمزة ، مثل الأمر من : « جَاءَ يَجِيءُ » (لِلإبلِ الموردة) الماء للشرب ، قال الأموي : « جَأجأتُ بِالإِبِلِ : إذا دعوتها لِتَشْرَبَ ، فقلت لها : جِيءْ جِيءْ » ، وفي المحكم لابن سيده : « جِيءْ جِئْ » أمر للإبل بورد الماء [٤] ، وهي بعيدة منه» ، فأورداها مكررة لامفردة ، كما فعل المصنف .

(وَتُؤْ ، وتَأ) ، بضم التاء الفوقانية في الأول ، وفتحها في الثاني ، وسكون الهمز فيهما ، (لِلتَّيْسِ) ، من المعز ، وجمعه « تُيُوسٌ ، وأَتْيَاسٌ » (المُنْزَى) ، على الإناث ، وهو بفتح الزاي اسم مفعول من أَنْزَى .

---

(١) الإشتقاق ص ٢٥٨ .

(٢) في الأصل و ب : عقراء - تحريف .

(٣) في الأصل و ب - رَمرَّة - تحريف .

(٤) الذي في المحكم ٧ / ٣٣٠ : « جئْ جيءْ أمر للإبل بورود الماء وهي على الحوض ، وجؤْ جؤْ أمر لها بورود الماء وهي بعيدة منه » ، ولعله اختلط عليه .

(وَنِخْ) ، بكسر النون ، وسكون الخاء المعجمة ، (مخففاً ومشدداً) ، ولم يذكر الجوهري ، ولا صاحب المحكم ، ولا الزبيدي في « مختصر العين » « نِخْ » [١] ، (للبعير المُنَاخِ) ، أي : الذي أُنِيخَ؛ والذي يظهر : أنه صوت يُنَاخُ به البعير ، لا أنه يدعى به الذي أُنِيخَ ، (وَهِدَعْ) ، بكسر الهاء ، وفتح الدال المهملة ، وسكون العين المهملة (لصغار الإبل المسكنة) / ، أي : التي يراد سكونها، / ١٨٥ / والذي يظهر أنه صوت يسكن به صغار الإبل إذا نفرت ، لا أنه تدعى به الإبل المسكنة ، قال ابن الأعرابي : « هِدَعْ : زجر يسكن به الفصيل إذا نفر .

(وَسَأْ) ، بالمهملة المفتوحة ، والهمزة الساكنة .

(وَتُشُؤْ) ، بضم التاء الفوقانية ، وبضم الشين المعجمة ، أو فتحها ، وسكون الهمزة (لِلْحَمارِ المُورَدِ) ، للشرب ، قال الأحمر : « سَأْسَأْتُ بِالحِمَارِ : إذا دعوته ليشرب ، وقَلْتَ له : سَأْ سَأْ»، وفي المثل : قرّبْ الحمار من الرَّدْهة ولا تَقُلْ له : سَأْ » ، والردهة : نقرةٌ يستنقعُ فيها الماء في صخرة. وهو مثل يضرب للرجل يَعْلَمُ مايصنعُ ، والمعنى : كِلْ إليه الأمرَ ولا تُكْرِهَهُ إلى فِعْلِه. وقال أبو زيد : «شَأْشَأْتُ بالحمار: دعوته وقلت له: تُشُؤْ تُشُؤْ»، وقال رجل من بني الحرماز: نُشَأْتُشَأْ ، بفتح الشين .

(وَدَجْ) ، بفتح الدال المهملة ، وسكون الجيم ، (للدجاج) مطلقاً ، ذكراً كان ، أو أنثى ، صغيراً كان ، أو كبيراً .

(وَقُوسِ) بضم القاف ، وكسر السين المهملة بخط المصنف ، وعن شرح ابن يعيش ، أنه لسكونها [٢] ، (لِلْكَلْبِ) ، يقال : « قَسَقَسْتُ بِالكَلْبِ : إذا صحت به ، وقلت له : قُوسِ قُوسِ » ، ثم شرع في النوع الثالث فقال :

---

(١) أوردها الزمخشري ، ابن يعيش ٤ / ٧٥ ، ٨٣ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤ / ٨٥ : « وقالوا « قوس » وهو صوت يدعى به الكلب ، وهو ساكن الآخر » .

[أسماء الأصوات المحكية]

(وإما للحكاية) ، وفي نسخة : « لِحِكَايَةٍ » بالتنكير ، وهو أنسب لأخويه قيل « لزجر ، ولدعاء » ؛ (كـ « غَاقِ ») ، بالغين المعجمة ، وبالقاف المكسورة ، (للغراب) ، مطلقاً .

(و « مَاءِ ») ، بالمد وكسر الهمزة ، (للظبية) أنثى الظبي ، (وَشِيْبِ) ، بكسر الشين المعجمة، وتسكين الياء التحتانية ، وكسر الباء الموحدة ، (لشرب الإبل) ، أي : لحكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب ، قال :

{١١٢٧} تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِيْبِ فِي مُتَثَلَّمٍ جوانبُهُ في بُصْرَةٍ وَسِلاَمِ [١]

(وَعِيْطِ) ، بكسر العين المهملة ، وسكون الياء التحتانية ، وكسر الطاء المهملة ، ولم يضبط المصنف الطاء ، وعن شرح ابن يعيش ، أنها بالسكون [٢] ، (للمتلاعبين) ، فصاعداً ، يعني أن الصوت الذي يحدث من الصبيان عند اللعب ، اسمه « عِيْطِ » ، وكأن الناس اشتقوا « العِيَاط » من هذا .

(وَطِيْخِ) ، بكسر الطاء المهملة ، وإسكان الياء المثناة تحت ، وكسر الخاء المعجمة ، (للضاحِك) ، أي : به مفرداً ، لأنه صوته ، ويتأتى من واحد ، بخلاف ماقبله فإنه لايكون إلا من اثنين فصاعداً .

(وَطَاقِ) ، بالطاء المهملة ، والقاف المكسورة ، (للضَرْبِ) ، أي ضرب كان .

---

(١) من الطويل ، لذي الرُّمة ، ديوانه ٢ / ١٠٧٠ ، ابن يعيش ٤ / ٨٥ ، الخزانة ١ / ١٠٤ ، الأشموني٣/ ٢١١ ، إيضاح الشعر ص ٤٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨٥ .

(و « طَقْ ») بالمهملة وسكون القاف / ، (لوقع الحجارة) ، أي : لحكاية صوت وقع /١٨٦/ الحجارة، فحذف اسمين متضايفين للعلم بهما ، وللناس يحكون بهذا كل صوت صلب على شيء آخر صلب.

(و « قَبْ ») بفتح القاف ، وسكون الباء الموحدة ، (لوقع السيف) على الضريبة .

(وَخَازِ بَازِ) ، بالخاء المعجمة ، والباء الموحدة ، والزائين المكسورتين ، (للذباب) ، أي : لصوته ، ويكونَ أيضاً اسماً للذباب ، كأنه سمي باسم صوته ، ونظيره في ذلك تسمية القطا باسم صوتها ، ولذلك قالوا : « أَسْدَقُ مِنْ القَطَا » ؛ لأن اسمها وفق صوتها .

(وَخَاقِ بَاقِ) ، بكسر القاف فيهما ، وفتح الخاء المعجمة ، والباء الموحدة ، (للنكاح) ، قال في الصحاح : « والخاقِ بَاقِ ، اسم الفَرْج لخوقها ، أي : سِعَتِهَا »[1] ، انتهى .

(وَقَاشِ مَاشِ) ، بشينين معجمتين مكسورتين ، وفي بعض النسخ « بَاشِ » بالباء بدل الميم ، (وحَاثِ بَاثِ) ، بكسر الثائين من المثلثتين ، وبالحاء المهملة ، والباء الموحدة ، (للقماش ، كأنه) ، أي القماش (سمي بـ) اسم (صوته) الذي هو : قَاشِ مَاشِ ، بمعنى أنه اشتق للقماش اسم من اسم صوته الذي هو « قَاشِ مَاشِ » وإلا فصوته الثاني ، وهو « حَاثِ مَاثِ » ، وهو أقرب مذكور لم يشتق له منه شيء ، فليتأمل .

[أسماء الأصوات مبنية وقد يعرب بعضها]

(وحكم جميعها البناء) ؛ لأن الإعراب من شرطه التركيب ، وهذه لاتركيب فيها ، (وقد يعرب بعضها) ، إذا تركب مع غيره ، (لوقوعه) حينئذ (موقع) اسم (متمكن) أو لنقله عن

معناه وجعله اسماً للمحكي صوته ، أو للمصوت له بـه ، فيكون حينئـذ مرادفـاً لاسم متمكن ، فالأول كقوله :

{١١٢٨} ... ... كَمَا زُعْتَ بالجوْتِ الظّماءَ الصَّواديا (١)

يروى بالوجهين على الحكاية وعدمها ، أي : كما رعت بهذا اللفظ الذي تصوت به ، والثاني، كقوله :

{١١٢٩} * إذْ لِمَتِّي مِثْلُ جَنَاحِ غَـاقِ * (٢)

فهذا مثل قولك : مثل جَنَاحِ الغُرَابِ ، والثالث ، كقوله :

{ مكرر } * إذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ * (٣)

وقوله :

{١١٣٠} { وَ } وَقَعْتُ في عَدَسٍ كَأَنِّي لَم أَزَلْ ... ... (٤)

---

(١) من الطويل ، لعويف القوافي .

ظ : الخزانة ٦ / ٣٨١ ، ابن يعيش ٤ / ٧٥ ، ٨٢ ، إيضاح الشعر ص ٤٥ ،

وصدره : * دعاهُنَّ رِدْفي فارعَوَيْنَ لَصوتِه *

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

ظ : الأشموني ٣ / ٢١١ ، الارتشاف ٣ / ٢١٨ ، المساعد ٢ / ٦٦٣ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٨ ، والتصريح ٢ / ٢٠٢ ، واللسان : (غ و ق ، ع و س) ومنه : ولمتي .

(٣) سبق شرحه

(٤) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

ظ : التصريح ٢ / ٢٠٢ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٨ ، والبيت مجهول العجز كما جاء في السلسيلي .

فهذان النوعان الأخيران ، ينبغي ألا يجوز فيهما إلا الإعراب ، وأما الإسكان في قوله :

{ مكرر } * ... ... عَلَى عَدَسْ * (١)

فلأنه قافية ، إلا أن تقصد الحكاية ، ويقدر القول ، فيبقى البناء بحاله / . / ١٨٧ /

[مَضِّ للنفي]

(وربما سمي بعضها) ، أي : بعض الأصوات التي يصوت بها ، (باسم) ، خاص (فبني) ذلك الاسم (لسده مسد الحكاية ، كـ « مَضِّ ») بكسر الميم ، والضاد المعجمة ، (المعبر به عن صوت) خفي (مغن عن « لا ») ، في النفي ، قال ابن هشام : « وَأَهْلُ زَمَانِنَا يعَبِّرُونَ عَنْ هذا الصوت المسمى بـ « مِضِّ » ، بأن يلصقوا طرف اللسان بما فوقه من الحنك ، ثم يجذبونه منه بقوة ما، فيحدث بينهما صوت » والحاصل: أن معنا ثلاثة أشياء ، أولها : كلمة « لا » في جواب « أَتَفْعَلُ كَذَا » ؟ أفعلَ كذا »؟ وهي حرف نفي كما علمت ، إلا أن نفيها صريح في الرد لا إطماع فيه ؛ وثانيها : الصُّوَيْتُ المذكور ، وهو صويت مع ضم الشفتين ، وهذا الصويت بمعنى « لاَ » النافية ، إلا أن فيها إطماعاً ، لأنه ليس بردٍ صريح (٣) ، وثالثها : « مِضِّ » اسم لذلك الصويت ، وهو دال على النفي مع الإطماع كمدلوله ،ولهذا قيل في المثل : « إن في مِضِّ لمطمعاً (٢) ، قال الشاعر :

{١١٣١} سَأَلْتُ هَلْ وَصْلٌ فَقَالَتْ : مَضِّ وَحَرَّكَتْ لي رَأْسَهَا بالنَّغْضِ (٤)

---

(١) سبق شرحه

(٢) مجمع الأمثال ١/ ٥٠ .

(٣) هذا في العامية ولا اعتداد به في دراسة العربية أو النحو .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المفصل ص ١٦٥ ، الهمع ٥ / ١٣٠ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٩ ، المساعد ٢/ ٦٦٣ .

النغض ، بفتح النون ، وإسكان الغين المعجمة ، وبالضاد المعجمة : كل حركة في ارتجاف ؛ أي : حركت رأسها كالمتعجبة من ذلك ، ومنه : ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُؤُسَهُمْ ﴾ (١) .

وكل من الثلاثة مبني ، أما « لا » فلأنها حرف ، ولاحظ للحروق في الإعراب ، وأما ذلك الصويت ، فلأنه صوت ، وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وأما « مِضِّ » ، فلأنه اسم صوت أيضاً ، وإن كان مسماه صوتاً ، فإذا كان المسمى صوتاً كانت حكاية لمبني ، إلا أن حكاية الشيء تكون بلفظه وليست هذه بلفظ ذلك الصوت ، فهي سادة مسد حكايته ، ولا يمكن أن يكون اللفظ اسماً لصوت، وذلك الصوت اسماً للفظ إلا على هذا الوجه ،وإلا لكان الصوت الثاني هو نفس الصوت الأول ، فلهذا قال (لِسدِّ مسد الحكاية) ، ولم يجعله حكاية .

وظاهر كلامه أن « مِضِّ » ليس باسم صوت ، وإلا لكان داخلاً في قوله : (وحكم جميعها البناء) ، فلا يحتاج حينئذ إلى ذكره ثانياً ، ولا يحتاج أيضاً إلى تعليل بنائه ، مع أنه لم يعلل بناء ألفاظ الباب ، فإنما علل البناء اعتذاراً عنه ، هذا محصل كلام ابن هشام في حواشيه . / / ١٨٨ /

---

(١) سورة الإسراء آية : ٥١ .

(٦١) بابُ نوني التوكيد

(وهما خفيفة وثقيلة) ، وهما أصلان عند البصريين [١] ، وقال الكوفيون الخفيفة : أصل ، والثقيلة فرعها [١] ، ولكل من الفريقين حجج لانطيل بذكرها .

[ماتلحقانه وجوبًا]

(تلحقان وجوباً المضارع الخالي من حرف تنفيس) ، وهي « سوْفَ » اتفاقاً ، و « السين » قياساً على « سَوْفَ » ، ومنعه الكوفيون ، فلا يجيزون : « وَاللَّهِ لَسَيَقُومُ زَيْد »[٢] ، (المقسم عليه) حال كونه (مستقبلاً مثبتاً ، غير متعلق به جار سابق) عليه ولا مقرون بقد ، وذلك نحو : ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [٣] ، بخلاف : ﴿ وَلَسوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ [٤] ، لأنه غير خال من حرف التنفيس .

وبخلاف : « يَقُومُ زَيْداً غداً ، فإنه غيرُ مقسم عليه .

وبخلاف : « واللهِ لايقومُ زيدوٌ الآن » ؛ لأنه غيرُ مستقبل .

وبخلاف « واللَّهِ ليقُومُ زَيْدٌ غَداً » ، لأنه غير مثبت .

وبخلاف نحو :﴿ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [٥] ، لأنه متعلق به جار سابق عليه ، وهو « إلى »

---

(١) في المغني ١ / ٣٧٤ : « وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل » . وانظر حاشية الخضري ٢ / ٩٢ وماذكره الشيخ خالد هنا خلاف مافي التصريح إذ قال : « ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة » ٢ / ٢٠٣ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٨٦ : « ولايجيز ذلك للفراء » ، وانظر المساعد ٢ / ٦٦٤ ، وهذا سهو من المؤلف إذ يتكلم على لام التوكيد والموضع لنون التأكيد .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٥٧ .

(٤) سورة الضحى آية : ٥ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٨ .

واقتصر على الجار ، لأن غيره من المعمولات أولى بالمنع .

وبخلاف نحو : « وَاللَّهِ لَقَدْ يَقُومُ زَيدٌ غَداً » ، لاقترانه « بِقَدْ » فلا تدخل النون في شيء من ذلك .

[ماتلحقانه جوازًا]

(وَ) تلحقان (جوازاً فعل الأمر) ، كقول زهير:

{١١٣٢} تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللّهِ ذا قَسَماً ... ... (١)

ويدخل فيه الدعاء ، كقوله :

{١١٣٣} * فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا * (٢)

وأفْعِلْ في التعجب ، وهو شاذ ، كقوله :

{١١٣٤} ... ... فأحر به بِطُولِ فقرٍ وأَحْرِيا (٣)

وإنما جاز ذلك اعتباراً بصورة اللفظ .

---

(١) صدر بيت من البسيط لزهير . فاقصد بذرعكَ وانظر أين تنسلكُ .
وعجزه :
الكتاب ٣ / ٥١٠ ، المقتضب ٢ / ٣٢٢ ، الخزانة ٥ / ٤٥١ ، الهمع ١ / ٢٦٣ .
والشاهد في قوله : « تعلمن » على دخول نون التوكيد الخفيفة في تعلمن أمراً وهو جائز .

(٢) رجز ، لعبد الله بن رواحة ، الكتاب ٣ / ٥١١ ، المقتضب ٣ / ١٣ ، المغني ١ / ٣٧٤ ، الهمع ٤/ ٣٩٧ ، المساعد ٢ / ٦٦٥ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، المغني ١ / ٣٧٤ ، الأشموني ٣ / ٢٢١ ، الهمع ٤ / ٤٠٠ ، المساعد ٢ / ٦٦٦ .
وصدره : ومستبدل من بعد غضبى صريمة .
والشاهد فيه قوله : (وأحريا) على شذوذ توكيد « أفعلْ » في التعجب .

(والمضارع التالي أداة طلب) ، كـ « لام الأمر ، والدعاء » وَ « لاَ » في النهي ، والدعاء وأدوات الاستفهام ، والعرض ، نحو : « لَتَقُومَنَّ ، ولاَ تَقُومَنَّ ، وَهَلْ تَقُومَنَّ؟ وَأَلاَ تنزِلَنَّ عندنا ! وَمَا أَشْبَهَ ذلك .

[ماتلحقانه كثيرًا]

(أَوْ) التالي (« ما » الزائدة[١] الجائزة الحذف في الشرط كثيراً) ، نحو : ﴿ فَإِمّا تَرَينَّ ﴾ [٢] ، و« أَيُّهُم مَّا يأتِيني آتِه » ، وخص بعض المصنفين الشرط بكونه « إنْ » ، وهو خلاف قول سيبويه[٣] .

[ماتلحقانه قليلاً]

(وفي غيره) ، أي : الشرط (قليلاً) ، كقولهم :

{١١٣٥} ... ... {وَ} في عِصنَةٍ مَّا يَنْبُتَنَّ شكيرُها [٤]

يقال : لمن أظهر خلاف ما أبطن ، والعضةُ : شجرة ، وشكيرُها : شوكها .

وقولهم : « بِأَلَمٍ مَّا تُخْتَنَنَّهْ [٥] ، يقال : لِمَنْ يفعل فعلاً يتألم به ، ولابدله منه ، وهو خطاب لامرأة في الأصل ، والهاء للسَّكْتِ .

---

(١) قوله : الزائدة : ساقطة من « ب » وهي في المساعد ٢ / ٦٦٧ .

(٢) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٥١٤ : « ومن مواضعها حروفُ الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل « ما » للتوكيد .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، الكتاب ٣ / ٥١٧ ، ابن يعيش ٧ / ١٠٣ ، الخزانة ٤ / ٢٢ ، المغني ١ / ٣٧٥ ، الأشموني ٣ / ٢١٧ .
وصدره : * إذا مات منهم سيد سرق ابنه *
وفي رواية التصريح من عضه ٢ / ٢٠٥ ، وكذا الخزانة . والشاهد فيه قوله : (ماينبتن) حيث أكد الفعل المستقبل في غير شرط ، وهو قليل .

(٥) مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٠٧ .

وقولهم : « بِجَهْدٍ مَّا يَبْلُغَنَّ » (١) ، يقال : لِمَنْ حملْتَهُ فعلاً فأباه ، أي : لابد لك / من / ١٨٩ / فعله بمشقة .

وقولهم : « بِعَيْنٍ مَّا أَرَيْنَّكَ » (٢) ، تقوله لمن (٣) ، يخفي عنك أمراً أنت بصير به ، أي : إِنِّي أَرَاكَ بِعَيْنٍ بَصِيرَةٍ .

و « ما » زائدة في هذه الأمثلة الأربعة ، وهي على معنى النفي ، أي : ما يبلغنهُ إلاَّ بجهدٍ ، وكذا الباقي ، ولا يقاس عليهن ، ولاتحذف منهن « ما » ، وقال :

{١١٣٦} قَلِيلاً مَا يَحْمَدَنَّك وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا (٤)

وقال مادحُ النعمان :

{١١٣٧} فَلاَ مَلِكٌ مَايْدْرِكَنَّكَ سَعْيُهُ وَلاَ سُوقَةٌ مَا يَمْدَحَنَّكَ بَاطِلُهْ (٥)

قيل : وفي كلام المصنف نظر في موضعين :

* الأول : أن قوله : (الجائز الحذف) ، يقتضي عدم جواز التأكيد في اللازمة ، نحو : «حَيْثُمَا»، فلا يقال : « حَيْثُمَا تَكُونَنْ أَكُنْ » (٦) ، وكلام سيبويه على خلافه .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥١٦ .

(٢) مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٠٠ .

(٣) في ب : « يقال » .

(٤) من الطويل ، لحاتم الطائي ، الأشموني ٢ / ٢١٧ ، الارتشاف ١ / ٣٠٥ ، وديوانه ص ٨٢ .
والشاهد فيه قوله : (يحمدنك) مؤكدا بالنون الثقيلة ، وهذا بعد « ما » الزائدة قليل .

(٥) من الطويل ، لأبي الطروق الضبي .

(٦) الكتاب ٣ / ٥١٨ .

الثاني : أن كلامه يقتضي جواز حذف « ما » في الأمثلة المذكورة لغير الشرط ، مع أنها لازمة؛ لأنها من الأمثال والأمثال لاتغير .

وأجيب : بأنها جائزة الحذف لذاتها ، ولزومها عارض للمثل ، أو للظرف ، كما يقال : هي جائزة الحذف في ﴿ إِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ (١) ، مع أنها لازمة في التنزيل ، وسيأتي عند قوله : (والشرط مجرداً من « ما ») ، جواب آخر .

[مايلزم معه حرف النداء]

(وَ) نونا التوكيد (لاَ يلزمان بعد « إِمَّا » الشرطية) ، وهي المقرونة بـ « مَا » الزائدة ، بدليل قوله :

{ مكرر } فَإِمَّـا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّـةٌ فَـإِنَّ الحَـوَادِثَ أَودَى بِهَـا (٢)

وقوله :

{١١٣٨} يَاصَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ فَمَـا التَّخَلِي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيمَى (٣)

وهو كثير ، نص عليه سيبويه ، وعليه المحققون .

(خلافاً لأبي إسحاق) ، الزجاج (٤) ، تبعاً لشيخه المبرد ، حيث ذهبا إلى أن نوني التوكيد

---

(١) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٢) من المتقارب ، للأعشى ، ديوانه ص ٢٨ ، الكتاب ٢ / ٤٦ ، الأصول ٢ // ٤١٣ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٥٩ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٨ ، الشرح الكبير ٢ / ٣٩٥ .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٤ / ٣٣٩ ، التصريح ٢ / ٢٠٤ ، الأشموني ٣ / ٢١٦ ، والخزانة ١١ / ٤٣١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤١٠ .
والشاهد في البيتين قوله : (إمَّا ترينى . . . إمّا تجدني) حيث ترك نون التوكيد بعد « إمَّا » الشرطية ، وهو جائز .

(٤) الهمع ٤ / ٣٩٩ ، والخزانة ١١ / ٤٣٠ .

يلزمـان بعد « إنْ » الشرطية المقرونة بـ « ما » ؛ لأنها بمنزلة مازيدَ لتوكيد القسم [١] ، وجعلا ترك التوكيد ضرورة .

وقال الفارسي وجماعة : « التوكيد أحسن » .

وقال سيبويه : « وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجيء بها » [٢] ، انتهى .

[مايلزم معه حرف النداء]

(والنفي بـ « لاَ ») ، حال كونها (متصلة) بالمضارع ، (كالنهي) في التوكيد (على الأصح) ، فيجوز : « لاَ أَقُومَنَّ » ، كما يجوز : « لاَ تَقُومَنَّ » ؛ تشبيهاً للا النافية بلا الناهية ، ومنه : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا﴾[٣] ، وقوله :

{١١٣٩} تَاللَّهِ لاَيُحْمَدَنَّ المَرْءُ ذَا نَشَبٍ مَا دَامَ مُسْتَصْعِباً بَذل الَّذي جَمَعَا [٤]

وقوله :

{١١٤٠} لاَيَفُوزَنْ بِالحَمْدِ ذُو المَالِ مالَمْ يَكْ لِلحِلْمِ وَالسَّخَاءِ أَلُوفَا / [٥] / ١٩٠ /

وهذا مذهب ابن جني [٦] .

---

(١) المقتضب ٣ / ١٣ ، ١٤ ، وانظر حاشية رقم (٢) للشيخ عضيمة - رحمه الله -
وقال ابن هشام في المغني ١ / ٣٧٥ : « وقريباً من الوجوب بعد إمَّا في ، نحو : « إمّا تخافَنَّ من قومٍ » .

(٢) الكتاب ٣ / ٥١٥ : وفي « ب » لم تجئْ بها . وفي الأصل ، لم تجيء بما .

(٣) سورة الأنفال آية : ٢٥ .

(٤) من البسيط ولم أعثر عليه .

(٥) من الخفيف ولم أعثر عليه .

(٦) المحتسب ١ / ٢٧٧ .

وقال الجمهور : « لايجوز إلا في نادر أو ضرورة » [١] ، وخرجوا الآية ، على أن « لاَ » ناهية، وقدروا القول [٢] ليصح الوصف به لـ « فِتْنَةً » ، أو على أن النفي فيها فيه طرف من النهي ، مثل : ﴿لاَيَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾[٣] ، وَ « انزل عن الدابة لاتطرحَنَّكَ» .

(ويلحق به) ، أي : بالنهي أيضاً ، (النفي بـ « لاَ ») حال كونها (منفصلة) من المضارع ، كقوله :

{١١٤١} فَلاَ ذَا نَعِيمٍ يُتْرَكَنْ لِنَعِيمِهِ وَإِنْ قَالَ قَرِّظْنِي وَخُذْ رِشْوَةً أَبَى [٤]

وَلاَ ذا بَئِيسٍ يُتْرُكَنَّ لِبُؤْسِهِ فَتَنْفَعَهُ الشَّكْوى إِلَيْهِ إِذا اشْتَكَى

أنشده أحمد بن يحيى ثعلب [٥] .

(وَ) المنفي (بـ « لَمْ ») كقوله :

{١١٤٢} يَحْسَبُهُ الجاهِلُ مالم يَعْلَمَا شيخاً على كُرسيِّه معمَّما [٦]

لـو أنَّه أبـانَ أو تكلّمـا لكان إيَّاهُ ولكن أعجمـا

---

(١) الارتشاف ١ / ٣٠٤ .

(٢) الكشاف ٢ / ١٦٣ ، البحر المحيط ٤ / ٤٨٤ .

(٣) سورة النمل آية : ١٨ .

(٤) من الطويل ، ذكر محقق الارتشاف أنه لحنظلة الطائي ، الارتشاف ١ / ٣٠٥ ، الهمع ٤ / ٤٠٠ ، المساعد ٢ / ٦٦٨ ، السلسيلي ٢ / ٨٨٣ .

(٥) في الأصل « وثعلب» والصواب إسقاطه الواو لإنَّ أحمد بن يحيى هو ثعلب وهو الموافق لما في « ب » .

(٦) رجز ، لابن جبابة اللص ، أو لمساور العبسي ، أو للعجاج ، الكتاب ٣ / ٥١٦ ، النوادر ص ١٦٤ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٧٨ ، الإنصاف ٢ / ٦٥٣ ، ابن يعيش ٩ / ٣٩ ، الخزانة ١١ / ٤٠٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٥ ، المقرب ٢ / ٧٤ .

أنشده سيبويه ، وقال : « إنَّهُ ضرورة » ، وأجاز : « أَقْسَمْتُ لَمَا لَمْ تَفْعَلَنَّ » وقال : « لأَنَّهُ طَلَبٌ ، فصار كقولك : لاَ تَفْعَلَنَّ »[١] ،

[تأكيد التقليل والتكثير]

(وَ) يلحق بالنهي أيضاً (التقليل المكفوف بما) قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : رُبَّما تقولن ذلك »[٢] ، والتقليل غير المكفوف (بـ « ما ») ، كقوله :

{ مكرر } قليلاً بِه مَا يحمَدَنَّك وارثٌ ... ... [٣]

والتكثير المكفوف بـ « ما » ، قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : كثر ما يقولن ذلك » ومنه قوله :

{١١٤٣} رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ [٤]

[تأكيد الشرط مجرداً من " ما "]

(والشرط) ، غير « إمَّا » ، حال كونه (مجرداً من « مَا ») ، كقوله :

{١١٤٤} مَنْ يَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ أَبَداً ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيبَةَ شَافِي [٥]

== والشاهد قوله : (مالم يعلما) حيث أكده بنون التأكيد بعد لم الجازمة وهو نادر .

(١) الكتاب ٣ / ٥١٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥١٨ .

(٣) سبق تخريجه برقم ١١٣٦

(٤) من المديد ، لحذيفة الأبرش ، الكتاب ٣ / ٥١٨ ، المقتضب ٣ / ١٥ ، النوادر ص ٥٣٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٥ ، المقرب ٢ / ٧٤ ، ابن يعيش ٩ / ٤٠ ، الارتشاف ١ / ٣٠٦ .

(٥) من الكامل ، لبنت مرة بن عاهان ، الكتاب ٣ / ٥١٦ ، المقتضب ٣ / ١٤ ، المقرب ٢ / ٧٤ ، الخزانة ١١/ ٣٩٩ ، الهمع ٤ / ٤٠١ .

أنشده سيبويه [١] .

قال ابن هشام : قوله : (والشرط مجرداً من « مَا ») ، دل على أنه إن كان مقروناً بـ « ما » ، لم يكن شاذاً ، وينبغي أن يكون ممتنعاً ، أو جائزاً ، أو واجباً ، وماتقدم له ينفي المنع ، والوجوب ، فيبقى الجواز ، فيكون حينئذ موافقاً لقوله فيما مامضى : (أو « مَا » الزائدة الجائزة الحذف في الشرط) ، ويزيد عليه دخول الواجب الذكر ، فيندفع الاعتراض عن ذلك » ، انتهى .

[تأكيد جواب الشرط]

(وقد تلحقُ) نونُ التوكيد / ، (جوابَ الشرط اختياراً) ، كقوله : / ١٩١ /

{١١٤٥} فَمَهْمَا تَشَأْمِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْمِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا [٢]

قال سيبويه : « وهو قليلٌ في الشعر » [٣] .

[لحاقها اسم الفاعل]

(وَ) قد تلحق نون التوكيد (اسم الفاعل) ، الواقع بعد الاستفهام (اضطراراً) ، كقوله :

{١١٤٦} * أَقَائِلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * [٣]

== والشاهد قوله : (من نثقفنْ) حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة بعد « من » الشرطية .

(١) الكتاب ٣ / ٥١٦ .

(٢) من الطويل ، لابن الخَرِع ، وهو عوف بن عطية ونسبه في الخزانة للكميت بن ثعلبة .

والشاهد فيه قوله : (تمنعا) حيث أكد الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط وقد قلبت النون الخفيفة ألفا .

ظ : الكتاب ٣ / ٥١٥ ، الخزانة ١١ / ٣٨٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٢ ، الضرائر ص : ٣٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥١٥ .

(٤) رجز ، لرؤبة .

والشاهد قوله : (أقائلن) حيث أكد اسم الفاعل بالنون ضرورة .

أنشده ابن جني [١] ، فإنه شبيه بـ « أَتَقُولُنَّ » .

[لحاقها المضارع دون شرط]

(وربما لحقت) نون التوكيد الفعل (المضارع) ، حال كونه (خالياً مما ذكر) كقوله :

{١١٤٧} لَيْتَ شِعْرِيْ وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَـا قَرَّبُوهَـا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ [٢]

قال سيبويه : « ويجوز للمضطر : أنت تَفْعَلَنَّ » [٣] ، فخصه بالضرورة .

« فَصْـــلٌ »

[بناء المضارع المؤكد وإعرابه]

(الفعل) المضارع (المؤكد بالنون مبني) ؛ لتركبه مع النون ، (مالم يسند إلى الألف) ، نحو: « هَلْ تَضْرِبَانِّ يَازَيْدَانِ » ، (أو الياء) ، نحو : « هَلْ تَضْرِبِنَّ يَاهِنْدُ ، (أوْ الواو) ، نحو : «هَلْ تَضْرِبُنَّ يَازَيْدُونَ ، وَمَالَمَ تَتَّصِلْ به علامة التثنية ، نحو : « هَلْ يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ » ، أو علامة الجمع ، نحو: « هَلْ [٤] يَضْرِبُنَّ الزَّيْدُون » ، فإنه يكون في هاتين الحالتين معرباً ، لعدم صحة التركيب .

== ظ : ملحقات ديوانه ص : ١٧٣ ، المحتسب ١ / ١٩٣ ، الخصائص ١ / ١٣٦ ، الضرائر ص : ٣١ ، المغني ١ / ٣٧٤ ، الخزانة ١١ / ٤٢٠ ، الهمع ٤ / ٤٠٢ .

(١) الهامش السابق .

(٢) من الخفيف ، للسمو أل .

والشاهد فيه قوله : (أشعرنَّ) حيث أكده بالنون ، وهو مثبت عار من معنى الطلب والشرط ، ونحوهما ، وهو نادر .

ظ : الأشموني ٣ / ٢٢١ ، الهمع ٤ / ٤٠٢ ، المساعد ٢ / ٦٧١ ، السلسيلي ٢ / ٨٨٥ ، العيني ٤/ ٣٣٢.

(٣) الكتاب ٣ / ٥١٧ .

(٤) « هل » ساقطة من الأصل .

(خلافاً لمن حكم ببنائه مطلقاً) ، سواء اتصل به الألف ، أو الياء ، أو الواو ، أم لا [١] ، وهو قول الأخفش ، والزجاج [١] ، والفارسي في « الإيضاح » [٢] ، فعندهم ، أن حذف النون في الأمثلة مثل حذف الضمير في فعل الواحد ، وعندنا للاستثقال .

وخلافاً لمن حكم بالإعراب مطلقاً ، وهو قول غريب حكاه في الارتشاف [٣] ، وغيره ؛ فيكون معرباً تقديراً ، وفتح فعل الواحد لالتقاء الساكنين .

والصحيح ما اختاره المصنف ، من التفصيل ، والسماع يشهد له ؛ لأنهم لم حذفوا الخفيفة للوقف ردوا ماحذف من علامة الفاعل ، أو ضميره مع علامة الرفع .

وعلى القول بالبناء مطلقاً ، أو على أحد شقي التفصيل .

(فيفتح آخره) ، ثم اختلف في هذه الفتحة ، فقال ابن السراج [٤] ، والمبرد [٥] ، والفارسي : فتحة بناء ، وقال سيبويه ، والسيرافي : حركة التقاء الساكنين [٦] ، هذا نقله في « الغرة » [٧] ، ثم قيل في توجيهه :

إنهم رأوا / أنه بني أولاً على السكون فلما التقى ساكنان فتحوا تخفيفاً . / ١٩٢ /

وقيل : إنهم ردوا المضارع إلى مايستحقه من السكون بمقتضى الأصل ، فالتقى ساكنان ،

---

(١) المساعد ٢ / ٦٧٢ .
(٢) الإيضاح العضدي ص ٣٣٥ .
(٣) الارتشاف ١ / ٣٠٧ .
(٤) الأصول ٢ / ٢٠١ .
(٥) المقتضب ٣ / ٣٠٧ .
(٦) الكتاب ٣ / ٥١٩ .
(٧) الارتشاف ١ / ٣٠٨ . لابن الدهان الذي نقل عنه أبو حيان في الارتشاف

ففتح تخفيفاً ، قال ابن عقيل : « وفي كلام سيبويه مايقتضي كلاً من القولين [١] ، يعني قولي البناء، والتقاء الساكنين ، وهو مخالف لما جزم به ابن الدهان في « الغُرَّة » ، من النقل عن سيبويه .

[حذف لام الفعل ياء قبل التوكيد]

(وحذفه) ، أي : حذف آخر الفعل الذي يفتح لأجل النون ، (إن كان ياء تلى كسرة ، لغة فزارية) ، فيقولون : « اِبْكِنَّ ، ولِتَبْكِنَّ يَازَيْدُ » ، بحذف الياء ، قال شاعرهم :

{١١٤٨} وابكِنَّ عَيْشاً تولى إثرِ جدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ في ذلك البَلَدِ [٢]

وغيرهم يثبت الياء مفتوحة ، فيقول : « ابْكَيَنَّ ، ولِتَبْكَيَنَّ يَازَيْدُ .

واحترز بقوله : (تلي كسرة) من نحو : « اخْشَيَنَّ يَازَيْدُ » ، وفزارة : بفتح الفاء ، أبو حيٍّ من غَطَفَانِ ، وهو فَزَارَةُ بنُ ذُبْيَانَ بن بغيضِ بن رَيْثِ بْنِ غَطَفَانَ .

[حركة ماقبل النون في المسند إلى الضمائر]

(وإن كان مع الآخر واو الضمير) ، نحو : « والله لَتَقُومُنَّ يَازَيْدُونَ » ، أو واو العلامة ، نحو: «هَلْ يَضْرِبُنَّ الزَّيْدُونَ » ، (أوْ ياؤه) ، نحو : « وَاللَّهِ لَتَقُومِنَّ يَاهِنْدُ » ، (حذفت بعد الحركة المجانسة) ، للواو ، وهي الضمة ، أو الياء وهي الكسرة ، (وحركت) الواو أو الياء (بها) ، أي : بالحركة المجانسة ، وهي الضمة أو الكسرة ، (بعد الفتحة) ، نحو : « اِخْشَوُنَّ يَازَيْدُونَ » ، بضم الواو ، و « اِخْشَيَنَّ يَاهِنْدُ » بكسر الياء .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٧٢ .

(٢) من البسيط .

ظ : المغني ١ / ٢٣٢ ، الهمع ٤ / ٤٠٢ ، المساعد ٢ / ٦٧٢ ، المقرب ٢ / ٧٧ .

[حذف ياء الضمير]

(وحذف ياء الضمير بعد الفتحة ، لغة طائية) ، نحو : « اِخْشَنَّ يَاهِنْدُ » ، بحذف الياء ؛ لأنهم استكرهوا الكسر على الياء ، ولم يستكرهها غيرهم ؛ لأنها تالية لفتحة لا لكسرة ، وهذه اللغة منعها الجمهور ، وأجازها الكوفيون [١] ، ونقلها الفراء [٢] عن طيء .

لايقال على هذه اللغة يلتبس فعل الواحدة بفعل الواحد ؛ لأنا نقول : فعل الرجل يقال فيه : «اخْشَيَنَّ » بياء ثابتة مفتوحة ، هي لام الفعل ، وفعل المرأة يقال فيه : « اِخْشَنَّ » لِشِينٍ [٣] مفتوحة .

[كسر نون التوكيد الثقيلة]

(وتكسر) نون التوكيد (الثقيلة بعد ألف الاثنين) ، نحو : « اِضْرِبَانِّ ، ولاَ تَضْرِبَانِّ / ، / ١٩٣ / وهل يضربان الزيدانِ » .

(وبعد ألف) زائد) فاصل إثر نون الإناث) ، نحو : « اِضْرِبْنَانِّ ، ولا تضْرِبْنَانِّ يَانِسْوَةُ » ، وإنما فصل بالألف كراهة اجتماع ثلاث نونات ، وخصت بذلك الألف ، لما سبقها لحركة نون الإنـاث.

(وَ) الثقيلة (تشاركها الخفيفة في زيادة الفاصل المذكور) [٣] ، وهو الألف المزيدة إثر نون الإناث (عند من يرى لحاقها في الموضعين المذكورين) [٤] ، وهما ألف التثنية ، والألف الفاصل بين النونات ، (وَ) الذي رأى ذلك (هو يونس والكوفيون) [٥] ، أجازوا : « اضْرِبَانْ يَازَيْدَان » ،

---

(١) الأشموني ٣ / ٢٢٣ .

(٢) الأصول ٢ / ٢٠٥ .

(٣) في الأصل : بسين - سهو .

(٤) وهما فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ، انظر هذه المسألة في الإنصاف ٢ / ٦٥٠ مسألة رقم (٩٤) .

(٥) في الأصول ٢ / ٢٠٣ يونس ، وناس من النحويين ، وانظر الخصائص ١ / ٩٢ .

وَ«وَاضْرِبْنَانْ يَانُسُوةُ » ، ولم يبالوا بالتقاء الساكنين احتجاجاً بأنه قد يلتقي ساكنان في الأصل ، نحو : ﴿ مَحْيَايْ ﴾ (١) ، ونحو : ﴿ آأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ لاَمْ رَاَءْ ﴾ (٣) ، و ﴿ كَافْ هَايَا عَيْنْ صَادْ ﴾ (٤) ، والتقت حلقتا البطانِ »(٥) ، قاله الخضراوي ، والجمهور (٦) على المنع لما فيه من التقاء الساكنين على غير حده ، والحمل على الكثير المستعمل أولى من غيره .

« فَصْـــلٌ »

[ماتختص به الخفيفة]

(تختص) نون التوكيد (الخفيفة بحذفها وصلاً ، لملاقاة ساكن مطلقاً) ، سواء تلت ضمة ، أو كسرة ، أو فتحة ، نحو : « اِضْرِبُ الغُلاَمَ يَاقَومُ » ، و « اضْرِبِ الغُلاَمَ يَاهِنْدُ » ، و « اضْرِبَ الغُلاَمَ يَازَيْدُ » ، والأصل : اِضْرِبُنْ ، واضْرِبِنْ ، واضْرِبَنْ ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة ؛ لملاقاة الساكن ، وهو لام التعريف ، وقال يونس : « لما أجاز نحو : اضْرِبَانْ ، وَاضْرِبْنَانْ » ، فإن وليها ساكن أبدلت النون ألفاً ، ثم الألف همزة ، ثم فتحتها فقلت : اضْرِبَاءَ الرَّجُلَ ، وَاضْرِبْنَاءَ الرَّجُلَ ، قال سيبويه : « وهذا لم تتكلم به العرب » (٧) .

(وبالوقف عليها) ، حال كونها (مبدلة ألفاً بعد فتحة) ، نحو : ﴿ لَنَسْفَعَاً ﴾ (٨) ، ومن ثم

---

(١) سورة الأنعام آية : ٦ . وهي قراءة نافع ، ظ : الخصائص ١ / ٩٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٦ .

(٣) سورة يونس : ١ .

(٤) سورة مريم آية : ١ .

(٥) الخصائص ١ / ٩٣ .

(٦) المساعد ٢ / ٦٧٤ .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٢٧ .

(٨) سورة العلق آية : ١٥ .

كتبت ألفاً ، لأن الخط مبني على الوقف والابتداء .

(أَوْ) بعد (ألف) ، نحو : « اضْرِبَا ؛ وَاضْرِبْنَا [١] في : اضْرِبَانْ » راضربْنَانْ ، على مذهب يونس ، والكوفيين ، قال الخضراوي : « إذا وقفت على اضْرِبَانْ واضْرِبْنَانْ عند من جوزهما أبدلت النون ألفاً ، فيلتقي ألفان ، فتبدل الثانية همزة ، كما في « حَمْرَاءَ » ، فنقف على همزة ساكنة ، كذا حكى سيبويه عنهم ونصه / : ويقولون في الوقف : اضْرِبَاءْ ، واضْرِبْنَاءَ ، فيمدون ، وهو قياس / ١٩٤ / قولهم؛ لأنها تصير ألفاً ، فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف » [٢] .

(ومحذوفة) ، بالنصب ، عطفاً على « مبدلة » ، والتقدير : وتختص بالوقف عليها مبدلة ومحذوفة ، وفي كل منهما تسامح ، أما الأولى ، فلأن الوقف إنما هو على الألف لا عليها ، وأما الثانية ، فلأنها محذوفة ، فلا وقف عليها ، ولا على بدلها ، بل المراد يقدر الوقف عليها مبدلة ومحذوفة ، (بعد كسرة) ، نحو : « اضْرِبِي ، في اِضْرِبِنْ يَاهِنْدُ » ،(أو ضمة) نحو : « اضْرِبُوا ، في اضْرِبُنْ يَازَيْدُونَ » .

---

(١) قال ابن عقيل في المساعد ٢ / ٦٧٥ : « بمدة كألفين » .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٧ . هذا والذي في الكتاب « اضربا واضربنا » ولم يرد بالمد الهمز مقابل القصر وإنما أراد الامتداد والإطالة وإنما ذكر الهمز عند التقاء ذلك بالف الوصل نحو : اضرباءَ الرجل ، واضرباءَ الرجل ، كما سبق .

« وكان المازني والمبرد يفسران مذهب يونس كما فسره سيبويه ، وكان الزجاج ينكر هذا ويقول : لو مددت الألف الواحدة وطال مدها مازادت على الألف ، لأن الألف حرف لايكسر ولايؤتى بعدها بمثلها .

والذي قاله سيبويه ليس بمنكر ؛ لأنه يقدر أن ذلك المد الذي زاد بعد النطق بالألف الأولى يراد به ألف أخرى وإن لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف » النكت في تفسير كتاب سيبويه - للشنتمري / ٩٦٧.

وقال ابن يعيش : « والقول ماقاله يونس ، لأنه يجوز أن يتفاوت المد فيكون مد بإزاء ألف واحدة ومد بإزاء ألفين » ، شرح لمفصل ٩ / ٣٨ ،

وظ : شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠٧ .

(وأجاز يونس للواقف إبدالها ، واواً ، وياءً في: « اِخْشَوُنْ » و « اِخْشَينْ ») ، فتقول : «اخْشَوُوا»، و « اِخْشَيِيْ » [١] ؛ تشبيهاً لهذه النون بالتنوين ، حيث قالوا في الوقف : « قالوا زَيْدُو » ، و«مَرَرْتُ بِزَيْدِي » ، على لغة « أَزْد السراة » ، وفي شرح الخضراوي : « ذكر سيبويه أن الخليل قال : إن قياس من قال : جَاءَ زَيْدُو وَمَرَرْتُ بِزَيْدِي ، أن يقول هنا : هلْ تضْرِبُوا ، وهَلْ تَضْرِبي [٢] ، ولا تُرَدُّنون الإعراب ، وتقول على هذا للرجال : اخْشَوُوا ، وللمرأة اخْشَيْي ، كما تقول مع النون ، وهو قول يونس في هذا ، ونقول على قول من حذف : اِخْشَوْا ، وَاِخْشَيْ » انتهى ، فظهر أن يونس يخص ذلك بالمعتل ، وأن الخليل يعمم ، وأن المصنف أهمل قول الخليل ، ولم يوهم نقله عن يونس خلاف الواقع ، قاله ابن هشام .

(وَ) على قول غير يونس [٣] ،(يعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ما أزيل في الوصل بسببها) ، فتقول في الوقف في : « اضْرِبِنْ يَاهِنْدُ : اضْرِبِي » وفي : « اِضْرِبُنْ يَازَيْدُونَ : اِضْرِبُوا » ، بإعادة الياء ، والواو المزالين في الوصل بسببها ؛ لأنها ساكنة ، وهما ساكنان .

[نية النون في أمر الواحد]

(وربما نويت النون في أمر الواحد ، فتفتحُ وصلاً) ، كقوله :

{١١٤٩} اِحْذَرَ أَلاَّ تَأْخُذَ العَنَاظِبَا إِذَا غَدَوْتَ لِلْجَرَادِ كَاسِبَا [٤]

وقوله :

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٢٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٣) في الأصل : وعلى غير قول يونس .

(٤) من الرجز .

والشاهد قوله : (احذرَ) حيث فتح آخر الفعل في أمر الواحد على نية حذف النون ، وهو قليل .

{١١٥٠} اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقُهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قُونَسَ الفَرَسِ / (١) / ١٩٥ /

هذا البيت أنشده أبو بكر(٢) بالسكون (*)، عن أبي حاتم، قال أبو علي: « فالباء من «اِضْرِبَ» محركة بالفتح على إرادة النون، فحذفت النون لدلالة الفتحة » (٣)، وقال الشلوبين: «الأحسن من قول أبي علي أن يقال: أَجْرَى الوصل مجرى الوقف، فأبدل النون ألفاً، ثم حذف الألف لأن دلالة الفتحة على الألف أقوى من دلالتها على النون.

وفي بعض النسخ: (في فعل الواحد) بدل (أمر الواحد)، وهي أولى، لأنه قال به في: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بالفتح (٤)، وفيه جمع بين ضعيفين: التأكيد بعد « لَمْ » وحذف النون لغير وقف، ولاملاقاة ساكن، ورأى ارتكاب هذين أسهل من القول: بِأَنَّ، « لَمْ » قد تنصب في لغة بني صباح.

« فَصْـــلٌ »

[التنوين وأنواعه وأغراضه]

[تنوين التمكين]

(التنوين نون ساكنة) أصالةً، (تزاد آخر الاسم تبييناً، لبقاء أصالته) (٥).

---

(١) من المنسرح، لطرفة، النوادر ص ١٦٥، الخصائص ١ / ١٢٦، سر صناعة الإعراب ١ / ٨٢، الإنصاف ٢ / ٥٦٨، ابن يعيش ٩ / ٤٤، الهمع ٤ / ٤٠٤، المغني ٢ / ٥١٧.
والشاهد فيه قوله: (اضربَ) كالسابق.

(٢) في الأصل و ب: أبو بكر بن السكون، سهو.

(٣) في الخصائص ١ / ١٢٦: « قالوا: أراد: اضربَنْ عنك، فحذف نون التوكيد ».
وفي المسائل البغداديات ص ٤٣٩: « . . . . اضرب عنك الهمومَ، مصفوعٌ ».

(٤) سورة الانشراح آية: ١، وهي قراءة أبي جعفر، البحر ٨ / ٤٨٧، والمحتسب ٢ / ٣٦٦

(٥) في الأصل: لأصالته والذي في التسهيل لبقاء أصالته وهو الموافق لما في « ب » ولذلك أثبتناها.

فخرج بقوله : (ساكنة) ، نون التثنية والجمع ونون « رَعْشَنٍ : لِلُمرْتَعِش ، و « ضَيْفَنٍ » للطفيلي ، والمراد السكون الأصلي ، كما قيدنا ، فلا يخرج عنه ، نحو : ﴿مَحْظُوراً انظرْ﴾ ، ضممت أو كسرت ، ولا نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً اخَاكَ » ؛ لأن هذا التحريك عارض .

وخرج بقوله : (تزاد) نون نحو : « عَنْبَرٍ » ، فإنها أصلية ، وخرج بقوله : (آخِرَ) ، نون «حَنْظَلٍ ، ومُنْطَلِقٍ » ، وبقوله : (الاسم) ، نون : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ (٢) ، ﴿ وَلَيَكُوناً ﴾ (٣) ، ، وبقوله : (تَبْييناً . . .) إلى آخره ، نون الوقاية في ، نحو : « قَدْنِي ، وقَطْنِي ، ولَدُنِي » ، فإنها باعتبار أصل الوضع ساكنة ، ثم طرأت عليها الكسرة للمناسبة ؛ والتمثيل بـ « قَدْني » وأخويه أولى من التمثيل بـ « مُسْلِمِنِى » ، لأنه فيهن قياس مطرد ، بخلاف « أمسلمِني » فإنه شاذ ، أو ضرورة .

والنون اللاحقة لإقامة الوزن ، كقوله :

{١١٥١} أُحِبُّ مِنْكِ مَوْضِعَ القفَنّ وَمَوْضِعَ الإِزَارِ وَالكُشْحَنَّ (٤)

فإن النون الأولى يصدق عليها أنها نون زائدة ساكنة مزيدة في آخر الاسم .

واعترض : بأنه لاينبغي أن يؤخذ في حدِّ التنوين ذكر الاسم ؛ لأن التنوين معدود في علامات الأسماء ،، فإذا ذكر الاسم في حدٍ جاء الدور ، والمراد ببقاء الأصالة : أنه لم يعرض شبه الحرف فيبنى ، ولاشبه الفعل فيمنع الصرف .

---

(١) سورة الاسراء آية : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) سورة العلق آية : ١٥ .

(٣) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(٤) من الرجز ، لدهلب بن قريع ، الدرر ٢ / ٢٢٠ ، المساعد ٢ / ٦٧٧ .

وفي « ب » : والوشحن - تحريف .

والتنوين المبين لبقاء الأصالة ، هو تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربة ، إلا نحو : «جَوَارٍ » ، والجمع بالألف والتاء الزائدتين .

[تنوين التنكير]

(أو لتنكيره) ، وهو تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية / ، فرقاً بين معرفتها /١٩٦/ ونكرتها ، نحو : « مَرَرْتُ بِسِيْبَوَيْهِ ، وَسِيْبَوَيْهٍ آخَرَ » ، و « إِيْهِ : إذا استزدت مخاطباً من حديث معين، فإن أردت استزادة من حديث غير معين نونتها .

[تنوين العوض]

(أو تعويضاً) ، وهو تنوين العوض ، ويكون عوضاً عن جملة ، نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (١) ، أي : يومَ إذ غَلَبَتِ الرُّومُ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ؛ وعن حرف ، كما في « جَوَارٍ » ونحوه رفعاً، وجراً ، وقيل : هو عوض عن الحركة ، وقيل : تنوين تمكين ، وأما تنوين « كُلٍّ ، وَبَعْضٍ » فالصحيح أنه للتمكين .

[تنوين المقابلة]

(أو مقابلة لنون جمع المذكر) ، وهو تنوين المقابلة ،وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين، كـ : « مُسْلِمَاتٍ وَحَمَّامَاتٍ » فالحركة تقابل حرف العلة في « مُسْلِمِينَ » ، والتنوين يقابل النون ، وليس تنوين الصرف ، خلافاً للربعي (٢) ؛ لثبوته في « عَرَفَاتٍ » علماً ؛ ولا عوضاً

---

(١) سورة الروم آية : ٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٧٨ .

مـن الفتحة ؛ لأن الكسرة قد عوضت منها ، خلافاً لبعضهم ؛ لثبوته رفعاً وجراً ، والدليل على أن التنوين في مقابلة النون ، أنك لو سميت بـ « هِنْدَاتٍ » لم يمتنع من التنوين ، بل يثبت كما تثبت النون .

[تنوين الترنم]

(أو إشعاراً بترك التَّرَنُّمِ) ، وقد نص على ذلك سيبويه [١] ، وابن السراج في أصوله ، وتوجيهه : أن الترنم عبارة عن ترجيع الصوت فإذا ثبت حرف العلة حصل الترجيع ، وإذا أبدل منه التنوين زال الترجيع .

وجزم ابن يعيش بأن التنوين المذكور هو نفسه للترنم [٢] ، أي يحصل الترنم به لأنه غنة تخرج من الخيشوم ، واختلفوا على الأول فقيل : الصواب أن يقال : تنوين ترك الترنم ، واختاره عبد اللطيف في « اللمع الكاملية » ، وقيل : يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف ، وهو اختيار المصنف في شرح الكافية [٣] .

ومحله (في روي مطلق) ، أي مُحَرَّكٍ ، وهو الذي يتلوه حروف الإطلاق ، وهي الواو ،

---

(١) نص سيبويه ٤ / ٢٠٤ : « أمّا إذا ترنَّموا فإنهم يُلحقون الألفَ والياءَ ، والواو وماينون وما لاينون ، لأنهم أرادوا مَدَّ الصوت » .

وقال في ٤ / ٢٠٧ : « لَمَّا لم يردوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء وماهو منه » .

وانظر الأصول : ٢ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

وقال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٤ : « وأمّا تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم . . . » .

(٢) ابن يعيش ٩ / ٣٣ ، ٣٤ ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٢٧ .

والألف ، والياء ، (في لغة) أكثر بني (تميم) ، وأكثر قيس [١] ، وأما الحجازيون فإنهم يبقون المدة على حالها .

ويكون في الاسم المتمكن ، كقوله :

{١١٥٢} قِفَانَبْكِ منْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنزِلِنْ ... ... [٢]

(ويشارك المتمكن المجرد) من الألف واللام (في هذا) التنوين الاسم (ذو الألف واللام)/ ، كقوله : /١٩٧/

{١١٥٣} مَتَى كَانَ الخِيامُ بِذي طُلُوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيامُنْ [٣]

وليس من القوافي المطلقة ، قوله :

{١١٥٤} أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعتَابَنْ ... ... [٤]

بل من الأعاريض المصرعة .

(والمبني) ، من الاسماء ، والحروف ، فالأول كقوله :

---

(١) المساعد ٢ / ٦٧٨ .

(٢) من الطويل ، لامرئ القيس ، وديوانه ص ٢٩ ، الكتاب ٤ / ٢٠٥ ، المنصف ١ / ٢٤٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ ، ابن يعيش ٤ / ١٥ ، الخزانة ١١ / ٦ . وعجزه : بسقط اللّوى بين الدخول فحومل .

(٣) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٧٨ ، ابن يعيش ٩ / ٣٣ ، المنصف ١ / ٢٢٤ ، التبصرة ٢ / ٦٥٠ ، الكتاب ٤ / ٢٠٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ ، الشرح الكبير ٢ / ٥٥٣ ، الأصول ٢ / ٣٨٦ .

(٤) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ٢ / ٨١٣ ، الكتاب ٤ / ٢٠٥ ، المقتضب ١ / ٢٤٠ ، الخصائص ١ / ١٧١ ، المنصف ١ / ٢٢٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ ، الأصول ٢ / ٣٨٦ .
وعجزه : * وقولي إن أصبت لقد أصَابَنْ *

{١١٥٥} ... ... يـــا أَبَتَا عَلَّكَ اوْ عساكـنْ (١)

والثاني كقوله :

{١١٥٦} أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَـا لَمَّـا تَزَلْ بِرِحَالِنَا فَكَانَ قَدِنْ (٢)

(والفعل) الماضي كقوله :

{ مكرر } ... ... وقولي إن أصبـت لقـد أَصَابَـنْ (٣)

والفعل المضارع ،كقوله :

{١١٥٧} داينتُ أروى والديون تقضَـنْ ... ... (٤)

[التنوين الغالي]

(وكذا اللاحق روياً مقيداً) ، أي : ساكناً) عند من أثبته) ، وهو الأخفش (٥) ، والعرضيون، (ويسمى الغالي) ، وهو الذي يلحق القوافي الساكنة زيادة على حد الوزن ، فهو في

---

(١) رجز ، لرؤبة ، ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، الخصائص ٢ / ٩٦ ، الإنصاف ١ / ٢٢٢، ابن يعيش ٩ / ٣٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٦ ، الأصول ٢ / ٣٨٧ .
وصدره : * تقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كا *

(٢) من الكامل ، للنابغة الذبياني ، المغني ١ / ١٨٦ ، الخصائص ٢ / ٣٦١ ، ابن يعيش ٩ / ١٨ ، الخزانة ٧/ ١٩٧ ، وديوانه : ٨٩ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ٧٩ ، الكتاب ٤ / ٢١٠ ، الأصول ٢ / ٣٨٩ ، الخصائص ٢ / ٩٦ .
وعجزه : * فمطلت بعضاً وأدَّتْ بَعْضَا *

(٥) المغني ١ / ٣٧٨ .

آخر البيت كالخرم في أوله ومن ثم سمي غالباً وسمي الحركة قبله غلواً ، لأنه دخل دخولاً جاوز الحد ، لأنه يكسر الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه سمي غالياً لقلته [١] ، ويكون في الاسم المتمكن المجرد ، كقوله :

{١١٥٨} * ومَنْهَلٍ أرتُهُ[٢] طامٍ خَالِنْ * [٣]

أصله : خال ، وفي ذي الألف واللام ، كقوله :

{١١٥٩} وقَاتمِ الأعماقِ حَاوِي المخترَقْنْ ... ... [٤]

وفي المبني ،كقوله :

{١١٦٠} قَالَتْ بَنَاتُ العم ياسلمى وإنِنْ ... ... [٥]

وفي الفعل ، كقوله :

{١١٦١} ... ... ويعدو على المرْءِ ما يأتَمِرنْ [٦]

---

(١) الإيضاح ٢ / ٢٧٧ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٥ .

(٢) في الأصل و ب أردته .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه . في المساعد ٢/ ٦٨٠ ، ابن يعيش ٩ / ٣٤ .

(٤) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ١٠٤ ، الكتاب ٤ / ٢١٠ ، الخصائص ١ / ٢٢٨ ، المنصف ٢ / ٣ ، المحتسب ١ / ٨٦ ، ابن يعيش ٢ / ١١٨ ، الخزانة ١ / ٧٨ ، المغني ١ / ٣٧٨ .
تتمته : مُشْتَبِهِ الاعلامِ لِمْاعِ الخَفَق

(٥) من الرجز ، لرؤبة ، المغني ٢ / ٧٢٤ ، المقرب ١ / ٢٧٧ ، الضرائر ص ١٨٥ ، الخزانة ٩ / ١٤ ، الهمع ٤/ ٣٣٦ ، ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨٦ ، الأشموني ١ / ٣٣ .
تتمته : كانَ فقيراً مُعدماً ؟ قالت : وإنْ

(٦) من المتقارب ، لمرئ القيس ، ديوانه ص ١٠٩ ، الهمع ٤ / ٤٠٨ ، المساعد ٢ / ٦٨١ ، السلسيلي ٢/ ٨٩٠ ، وصدره : أحاربن عمرو كأني خمر

وأنكر السيرافي والزجاج الغالي ، وزعما أن الشاعر زاد إن في آخر البيت إذاناً بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة ، واختاره المصنف [١] .

قال ابن هشام : « وفي هذا توهم الأخفش والعروضيين ، وغيرهم بمجرد الظن .

والمشهور تحريك ماقبله بالكسرة ، كما في : « صَهِ » وَ « يَوْمَئِذٍ » ، ولأن « المُخْتَرَقِنْ » مجرور، والكسرة مناسبة ، واختار ابن الحاجب الفتح [٢] حملاً على حركة ماقبل نون التوكيد ، كـ «اضْرِبَا» وقال :« هو أشبه لأنه قياس على ماله أصل في المعنى » ، انتهى .

واختلف في الترنم ، والغالي على أقوال .

أحدها : وهو المشهور أنهما تنويان لهما خصوصيات : مُجَامعتهما لـ « أَلْ » واتصالهما بغير الاسم ، وثبوتهما في الوقف والخط .

والثاني : أنَّ الترنم نون مبدلة من حرف العلة ، كما تبدل حرف العلة منه في ، نحو : «رَأَيْتُ زَيْداً » ، قاله ابن معزوز [٣] ، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه .

والثالث : أنه نون زائدة ، ليس بتنوين ولابدل ، وهو قول المصنف ، كما حكى عنه في كتاب « التحفة » [٤] ، قال : « وكذلك المسمى غالياً » / . / ١٩٨ /

[مايختص به تنوين التنكير]

(ويختص) الاسم (ذو) تنوين (التنكير بصوت) ، كـ « سيبويه » ، (أو شبهه) ، في

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٠ .

(٢) الخزانة ١ / ٧٩ ، ووافقه الرضي في شرح الكافية ١ / ١٥.

(٣) المغني ١ / ٣٧٨ .

(٤) المغني ١ / ٣٧٨ .

البناء، كـ « صَهِ ، وإِيْهِ » .

[مصطلحات]

(ويسمى) الاسم (اللاحق به) التنوين (الأول) وهو تنوين التمكين (أمكن) ، من قولهم: « مَكُنَ مَكَانَةً ، إذا بلَغَ الغَايَةَ في التمكن » ، حكاه في : « الكشاف »[١] ، عند تفسير : ﴿اعْمَلُوا على مَكَانَتِكُمْ﴾ [٢] ، لا من : تمكن حتى يكون شاذاً ، خلافاً لأبي حيان ، ومن تابعه ، سمي بذلك ؛ لتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف ، ولم يشبه الفعل .

(وَ) يسمى أيضاً (منصرفاً) من الصريف وهو الثبوت ، أو من الصرف بكسر الصاد ، وهو الخالص من اللبن ، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف[٣] أو من الصريف وهو الصوت ، لأن التنوين صوت في آخر الاسم ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، وكان الاسم ضربان ، ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه ، وضرب انصرف عنه ، أو من الانصراف إلى جهات الحركات أقوال ، أحسنها : أن يكون مما استعمل له فعل ، كالانصراف ، لأن استعمال الوصف دليل على استعمال الفعل ، ومالا فلا .

(وقد يسمى لحاق غيره) ، من أقسام التنوين الخاص بالاسم (صرفاً) فيسمى تنوين التنكير، والعوض ، والمقابلة صرفاً ، قال ابن معزوز واضع كتاب : « أَغْلاَطِ » الزمخشري مَاعَدَا تنوين القوافي يسمى صرفاً وتمكيناً ، ومن خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه »[٤] ، انتهى ، وفي شرح الكافية مايوافقه تبعاً لابن معط .

---

(١) الكشاف ٢ / ٨٩ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٣٥ .

(٣) في « ب » الحرف والفعل - عكس .

(٤) انظر الارتشاف ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

[٦٢] بابُ موانع تنوين الصرف

وأما الجر فإنما منع تبعاً له ، لأنه مثله في الاختصاص ، هذا قول الجمهور ، وقال الزجاج ، والرماني : إنَّ العلتين اقتضتا ذهابهما جميعاً .

[موانع الصرف : ألف التأنيث]

(يمَنَعُ صرفَ الاسمِ ألفُ التأنيثِ مطلقاً) ، سواء كانت مقصورة أم ممدودة ، في مفرد أو جمع ، في نكرة أو معرفة ، في جامد أو وصف ؛ فالأول : « كَحُبْلَى » و « صَحْرَاءَ » ، والثاني : كـ«صَرْعَى » و « شُعَرَاء » ، والثالث : كما مثلنا ، والرابع : « كَسَلْمَى » وَ « وَرْقَاءَ » ، والخامس والسادس ، تقدمت أمثلتهما .

وإنما استأثرت ألف التأنيث بالمنع ، لأن وجودَ علاَمةِ التأنيث في الجملة علّةٌ ، ولزومها علة ثانية بمنزلة تأنيثٍ ثان ، وهذا هو الذي عبر عنه في المفصل : بتكرر السبب الواحد [١] ، وعلى هذا الجمع ، نحو : « مَسَاجِدَ » ، فالجمع علة ، وكونه نهاية الجمع بمنزلة جمع ثان ، فتكررت العلة[٢]./ / ٢٠٠/

---

(١) المفصل ص ١٨ . قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧١ : « . . . وعرّف أنّ العلة ههنا متكررة، وذلك أنّ ألف التأنيث المقصورة والممدودة في ، نحو : « حبلى وسكرى ، وحمراء ، وصحراء ، وهي المانعة من الصرف وحدها ، وأنّ الصفة لا أثر لها ، بل هي سبب زائد على المانع ، ألا ترى أن ، نحو : حبارى ، وبهمى ، وشكاعى أسماء غير صفات ، وليس فيها إلاّ الألف وحدها ، وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة، وليس مع الألف الممدودة فيهما سواها وإنما منعت الصرف ، لأنهما لازمة للتأنيث ، وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها ، فلذلك تثبت في التكسير ، نحو : حبلى وحبالى وسكرى وسكارى ، وصحراء وصحارى ، وليست التاء كذلك في ، نحو : طلحة ، وحمزة ، إنما هي علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم إلى اسم ؛ ولذلك تحذف في التكسير ، نحو : قرية وقرى . . . * فالألف تشارك الألف في التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان ، فهذا معنى « تكرر العلة » .

(٢) « وكذلك نحو « مساجد ، ومصابيح » وذلك أن هذا الجمع لم يكن له نظير في الآحاد ، وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في الآحاد ، فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنّه جمع ثانياً فتكررت العلة » .

[صيغة منهى الجموع]

أو موازنة مفاعل) ، كمساجد ، وصوامع » ، (أو مَفَاعِيلَ) ، « كَمَصَابِيحَ ، وَقَنَادِيلَ»، وهذان الوزنان هما المعبر عنهما بالجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وأما « حَضَاجِرُ » علماً للضبع فمنقول عن جمع « حَضَجْرٍ » .

والمعتبر الموازنة (في الهيئة) بأن يكون قبل الألف حرفان أولهما ميم ، أو لا ، وبعدها إما حرفان أولهما مكسور لفظاً أو تقديراً ، وإما ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، فدخل نحو : « دَوَابَّ » فإنه مماثل لـ « مَفَاعِلَ » في الهيئة باعتبار الأصل ، إذ أصله « دَوَابِبُ » ، وَخَرَجَ « عَبَالٌ ، وَحَمَارٌ » اسما جنس لعبالَّة » ، وهي الثِّقْلُ ، و « حَمَارَّة » وهي شدة الحر ؛ لأن الذي يلي الألف منهما ساكن لفظاً وتقديراً ، فإن أُريد « بِعَبَالَّ ، وَحَمَارَّ ، الجمع ، امتنع من الصرف ؛ لأن أصلهما : « عَبَالِلُ ، وَحَمَارِرُ » .

قال البصري ، قال لي أبو علي ، قال لي أبو بكر ، قال لي أبو العباس ، قال لي أبو عثمان : «إذا جمعت حمارة القيظ على مثال مساجد لم تصرفه ، وكانت ألفه عارضة ، كألف مساجد ، وألفه التي كانت في المفرد حذفت ، وإن جمعته على حد شعيرة وشعير ، صرفته » انتهى .

(لابعروض الكسرة) ، كتوان ، وتدانٍ » ، فأن أصلهما : توانُياً وتَدَانُياً ، بضم النون فيهما ، لأن قياس مصدر تفاعل التفاعل بضم العين .

(أو ياءي النسب) ، « كَحَوَارِيّ » بمعنى الناصر ، و «حَوَالِيّ » بمعنى المحتال ، لأن الياء المشددة بزيادتها وعدمها قبل الألف أشبهت تاء التأنيث ، فصرف ماهي فيه ، فإن وجدت لياء قبل ألف منع ، نحو: « كَرَاسِيٍّ ، وَبَخَاتِيٍّ » جمعي كرسي وبختي .

وفي قوله : (أوْيَاءَي) إشكال [١] ، لأنه إن كان معطوفاً على معمول العروض وهو الكسرة، والمعنى لابعروض شيئين الكسرة وياء النسب ، خرج عنه « ظَفَارِيٌّ ، وَوَبَارِيٌّ » ، فإن ياءَ النسب فيهما عارضة ، ليست في أصل « ظَفَار ، وَوَبَار » ، ولم يخرج « قَمَارِيٌّ ، وَكَرَاسِيٌّ » ، فإن يَاءَهُمَا غيرُ عارضة ، بل موجودة في أصل : قمريٍّ ، وكرسيٍّ ، ويندرج مع نحو : قمري حواري وحوالي؛ فإن الياء فيهما غير عارضة اذ ليس للكلمة أصل كانت فيه مجردة منهما .

فإن قيل : هما خارجان من ذكر النسب ، قلنا : فليخرج ، نحو : قَمَارِيٍّ ، وَكَرَاسِيٍّ فيكون مصروفاً ؛ وإن كان معطوفاً على العروض حتى كأنه قال : ولابياءي النسب ، فإن أراد بالنسب الحقيقي اقتضى أن نحو « ظَفَارِيٍّ » مصروف ، لأن ياءه للنسب الحقيقي / ، وأن نحو : « قَمَارِيٍّ / ٢٠١/ وَحَوَالِيّ » غير مصروف ، وهذا لايصح في « حَوَالِيّ » ، وإن أراد الياءَ المشددة الزائدة مطلقاً اقتضى صرف الجميع ، وذلك لايصح في باب كراسي ، قاله ابن هشام .

(أو الألف المعوضة من إحداهما) ، أي : ياءي النسب ، (تحقيقاً) ، نحو : « يَمَانٍ ، وَشَآمٍ»، فإن الألف عوض من إحدى ياءي النسب [٢] تحقيقاً ، والأصل : يَمَنِيٌّ ، وَشَآمِيٌّ ، والدليل على أن الألف عوض عن الياء أنهما لايكادان يجتمعان ، فأما قوله :

{١١٦٢} يَمَانِيّاً يَظَلُّ يَشُدُّ كِيراً ... ... [٣]

فضرورة ، وقولهم شآمِيٌّ فنسبه إلى الشام ، قال :

---

(١) يقصد ابن مالك بالياء الشبيهةُ بياءِ النسب نُطقاً وليس حُكماً .

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٣٠٥ .

(٣) من الوافر ، لأميه بن خلف ، اللسان م : ي م ن - وعجزه : وينفخ دائما لهب الشواظ .

{١١٦٣} * وَخُرِبَتْ مِنَ الشَّآمِ أَدْؤُرُ *(١)

(أو تقديراً) ، نحو : « شَنَاحٍ » للطويل ، و « رَبَاعٍ » ، فإنهما بنيا في الأصل على ياءي النسب ، وأصلهما في التقدير : شَنَحِيٌّ ، وَرَبَعِيٌّ ، ثم حذفت الياء وعوض منها الألف والتزموا ذلك ، ولولا أن التقدير كذلك لوجب منع الصرف ، وإن كانا مفردين ؛ كما منع « سَرَاوِيلُ » ؛ لشبهه بمالا ينصرف في معرفة ولانكرة ، كـ « مَصَابِيحَ » ولكنهم صرفوهما فقالوا : رَأَيْتُ شَنَاحِياً وَرَبَاعِياً » .

وأما ثمان فقال في الصحاح : « إنه في الأصل منسوب إلى الثُّمنِ ، لأنه الجزء الذي جعل السبعة ثمانية فهو ثُمْنُها ، ثم فتحوا أوله ، لأنهم يغيرون في النسب كما قالوا : دُهْرِيٌّ ، وحذفوا منه إحدى ياءي النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن »(٢) . فاقتضى كلامه أن النسب في « ثَمَانٍ » حقيقي اللهم إلا أن يقدران اللفظ غير اللفظ فيقرب عده غي التقديري وهو خلاف السياق .

[العدل في الصفة وما شابههما]

(ويمنع صرفه(٣) عدله) ، والعدل صرف (٣) أولى بالمسمى إلى آخر حال كون الاسم (صفة)، نحو : « مَثْنَى ، وثُلاَثَ ، ورُبَاعَ » فإنها معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة، وليست معارف بنية « أل » لوجهين : كونها تقع / صفة للنكرة ، كقوله تعالى : ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ / ٢٠٢/ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾ (٤) . وكونها جاءت مضافة ، كقول امرئ القيس :

---

(١) من الرجز ، ولم أقف على خبره .

(٢) الصحاح ٥ / ٢٠٨٨ .

(٣) في « ب » ويمنع صرفة أيضاً ، وفيها : لنظر .

(٤) سورة فاطر ، آية : ١ .

{١١٦٤} ... ... بِمَثْنَى الزَّقَاقِ الْمُتْرَعَات وبالجزُرِ [١]

وبذلك رد على الفراء في زعمه أنها إنما منعت للعدل والتعريف بنية « أل »[٢] .

(أو كصفةٍ ، أو كعلم) ، مثالهما الجامع لهما « جُمَعُ ، وكُتَعُ » وأخواتهما ، فإن مانع صرفها العدل مع مشابهة العلم ، أو مشابهة الوصف ، كما سيأتي في الفصل الخامس من الباب.

وبقي عليه أن يقول : أو صفة ، أو علماً ، فإن في « جُمَعَ » وأخواته أربعة أقوال ، قيل : عَلَمٌ، ورد بأنه لايختص بشيء بعينه ولا بجنس بعينه .

وقيل : شبه علم ، لأن تعريفه من غير جهة لفظية .

وقيل : صفة ، لأنه يقال في المفرد المذكر أفعل ، وفي المفرد المؤنث « فَعْلاَءُ » ، ورد بأنه حينئذ يكون من باب النعت ، لا من باب التوكيد .

وقيل : : شبه صفة ؛ لأن فيها « أَفْعَلَ فَعْلاَءَ » ، وإنما يكون في الصفات وإنما اقتصر على قولين ، وهما كصفة أو كعلم لكونهما أعدل الأقوال .

ولكونهما عنده في درجة واحدة ، عطف بـ « أَوْ » على معنى أَنَّكَ مُخَيَّرٌ أن تأخذ بأحدهما شئت ، فسقط ماقيل : إن في كلامه إخلالاً بقولين ،وتخييراً بين قولين ، وهو إحداث قول لم يقل به أحد من الفريقين .

فإن قيل : قدم القول بالصفة في قوله : (عَدْلُهُ صفةٌ) قلنا: تلك مسألة أخرى يدلك على هذا

---

(١) من الطويل ، ديوانه ص ٩١ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢١ ، الدرر ١ / ٩ .
وصدره : يفاكهنا سعد ويحدو لجمعنا *

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ .

أنه سيقول : « فصل العدل المانع مع الوصفية مقصور على أخر وعلى « مَفْعَلَ ، وَفُعَال » ، ثم يقول: « والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية في « فُعَلَ » توكيدا .

[كونه صفة على فعلان فعلى]

(أو كونه صفة على فعلان) ، حال كونه (ذا فعلى) ، فإنه ممنوع الصرف ، (بإجماع) ، نحو: « سَكْرَانَ ، وَرَيَّانَ » مذكري « سَكْرَى ، وَرَيَّا » ، بخلاف « سَيْفَانٍ ، وَنَصْرَانٍ » مذكري «سَيْفَانَةٍ ، ونَصْرَانَةٍ » ، فإنه منصرف لانتفاء « فَعْلَى » ، ووجود « فَعْلَانَةَ » ، (ولازم التذكير) ، بالنصب عطفا على « ذا فعلى » ، نحو : « لَحْيَانَ : للكبير اللحية » ، فإنه ممنوع من الصرف ، (بخلف) فمن شرط انتفاء « فَعْلَانَةَ » منع ، ومن شرط وجود « فَعْلَى صرف .

(وصرف سكران وشبهه) ، مما مؤنثه على « فَعْلَى »، (للاستغناء فيه[1] بفعلانه عن فعلي/ لغة أسدية) ، قال الزبيدي في لحن العامة : « ذَكَرَ يعقوب أن قوماً من بني أسد يقولون : / ٢٠٣/ سَكْرَانَةٌ ، وذلك ضعيف رديء» [2] انتهى . فسكران وبابه عندهم من باب ندمان وندمانه ، وصنران ونصرانه ، وعُرْيَانٍ وَعُرْيَانَةٍ ، فصرف ، لأنهم استغنوا فيه بِفَعْلَانَةَ عن فَعْلَى .

[وفاقه الفعل]

(ويمنع صرف الاسم أيضاً وفاقه للفعل فيما يخصه) ، من الأوزان ، ولايوجد في الاسم إلا إذا كان منقولاً من الفعل ، كأن يسمى بنحو: « شَمَّرَ »و « ضُرِبَ » مبنياً للمفعول ، و « تَعَلَّمَ » و «انطَلَقَ» مما في أوله تاءُ المطاوعة ، أو همزة وصل غير مسندات إلى شيء .

---

(١) في الأصل و « ب » : عنه - سهو .

(٢) التصريح ٢ / ٢١٣

(أو) فيما (هو به) ، أي : بالفعل .

(أولى) ، نحو : « أَحْمَدَ ، ويَزِيدَ » من الأعلام الآتية على زنة المضارع ، وإنما كان هذا الوزن أولى بالفعل ؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم .

(من وزن) ، بيان لـ « ما » ، في قوله : (فيما يخصه) ، (لازم) ، صفة لوزن ، واحترز به من «اِمْرِئ» ، فإن سيبويه قد نص على انصرافه مسمى به [١] ، لمباينته الفعل بعروض حركات عينه على لغة من يتبع ، فلو سُمِّيَ به على لغة من يلتزم فتح عينه منع ، لكون الوزن لازماحينئذ ، وتقطع همزته ، وكذا القول في « ابْنَمٍ » على اللغتين (لم يخرجع) ذلك الوزن (إلى شبه الاسم سكون تخفيف) ، « كَضُرْبَ » مخففاً من « ضُرِبَ » بضم أوله ، وكسر ثانيه على حد :

{١١٦٥} أَوْ عُصْرَ منها البانُ والمسكُ انعصر *[٢]

، ونحو : « رُدَّ » ، وقيل : عَلَمَيْنِ فيصرفان ؛ لكونهما بالنقل خرجا عن صيغة الفعل [٣] ، لابالإدغام ، ولا بالاعلال ، فصارا كـ « مُدٍّ » و « قيل » .

(مع وصفية أصلية باقية) على الوصفية ، ويختص بوزن « أفعل » ، « كأَحْمَرَ ، وأَصْفَرَ » ، بخلاف الوصفية العارضة ، « كَأَرْبَعٍ » في نحو : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ » ، (أو مغلوبة) ، نحو : «أَدْهَمَ» للقيد ، و « أسود » للحية ، فإن أصلهما الوصفية ثم غلبت عليهما الاسمية ، (فيما لاتلحقه هاء التأنيث) ، سواء كان له مؤنث لا تلحقه الهاء ، نحو : « أَفْضَلَ ، وأَحْمَرَ » ، أولامؤنث له لمانع

---

(١) الكتاب ٣ / ١٩٩ .

(٢) رجز ، لأبي النجم ، الكتاب ٤ / ١١٤ ، المنصف ١ / ١٢٤ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢٧ ، تهذيب إصلاح المنطق ص ٩٨ .

(٣) المساعد ٣ / ١١ .

خلقي ، « كأكْمَر » لعظيم الكمرة ، أو لتخلف الاستعمال ، كـ « آلي » للكبير الألية ، وخرج نحو : «أرْمَلٍ » للفقير ، فإنه يلحقه الهاء / فيقال : « = أَرْمَلَةٌ » فيصرف عند الجمهور [١] ، وقال / ٢٠٤/ الأخفش: « غيرُ منصرف كأحْمَرَ » [٢] ، (أو مع العلمية) ، « كأَحْمَدَ » ، (أو) مع (شبهها) ، نحو : « أَجْمَعَ » وأخوته من ألفاظ التوكيد ، فهي غير منصرفة عنده ، لوزن الفعل ، وشبه العلمية ، وتقدم الكلام في ذلك .

(وعارض سكون التخفيف كلازمه) ، كم لو سميت رجلاً بـ « ضَرَبَ » ، ثم خَفَّفْتُهُ بسكون الراء ، فيصرف عند سيبويه [٣] ، كما يصرف « قفل » علماً لرجلٍ ؛ لأن الأصل الصرف ، (خلافاً للمبرد) ، والمازني ، وابن السراج [٤] في منعه لعروض التخفيف .

[يعفـــر]

(وفي « يُعْفُرَ ») ، حال كونه (مضموم الياء) ، إتباعاً لضم الفاء خلاف ، فالأخفش [٥] ، يمنع صرفع للعلمية ووزن الفعل ، ولايعتد بالعارض ، وغيره يصرفه ؛ لزوال الوزن في اللفظ ، وهو قياس قول سيبويه [٦] ، وحكى أبو زيد [٥] ذلك عن العرب .

وأما بفتح الياء فممنوع الصرف باتفاق ، قال في الصحاح مانصه : « والأسود بن يعفر »

---

(١) المساعد ٣ / ١١ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٢٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢٧ .

(٤) الأصول ٢ / ٩٤ .

(٥) الارتشاف ١ / ٢٣١ .

(٦) نص سيبويه ٣ / ١٩٦ : « ومن ذلك أيضاً : ترتُب وتُرتَب ، وقد يقال أيضا : تُرتُ فلا يصرف ، ومن قال: تُرتُبٌ صرف ، لأنه وإن كان أوله زائداً فقد خرج من شبه الأفعال » .

الشاعر، إذا قلته بفتح الياء لم تصرفه ؛ لأنه مثل يَقْتُلُ ، وقال يونس : سمعت رؤبة يقول : أسود بن يعفر ، بضم الياء ، ينصرف ، لأنه قد زال شبه الفعل [١] انتهى ، قال الخضراوي ما ملخصه : «حكى» كراع ؛ أنه سمع بضم الياء والفاء وبكسرهما ، قال : « وكلاهما يجريان ، وبفتح الياء وضم الفا ، ولايجري » انتهى .

[ألبب علما]

(و) في (« أَلْبُب ») بضم الباء والفك ، جمع « لُبَّ » ، حال كونه (علماً) لشخص (خلاف) أيضاً ، فسيبويه يمنع صرفه [٢] ، والأخفش [٣] يصرفه لمباينة الفعل بالفك ، ورد : بأن الفك رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح « اسْتَحْوَذَ » ، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعاً ؛ لأن الفعل قد يفك وجوباً كـ « أَشْدِدْ بِهِ » ، وجوازاً « كَارْدُدْ ، وَلَمْ يَرْدُدْ » ، وشذوذاً ، «كَضَبِبَ البَلَدُ ، وَأَلِلَ السَّقَاءُ » ، قال أبو المعالي في كتاب « المنتهى » : « واللُّبُّ العَقْلُ ، والجمع أَلْبَابٌ ، وقد يجمع على أَلُبٍّ ، كما يجمع بُؤْسٌ على أَبْؤُسٍ ، ونُعْمٌ على أَنْعُمٍ ، قال أبو طالب :

{١١٦٦} * قلْبِي إِلَيْكَ مُشْرِفُ الأَلُبِّ * [٤] / ٢٠٥ /

وربما أظهروا التضعيف ، قال الكميت :

{١١٦٧} * نوازعُ من قلبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ * [٥]

---

(١) الصحاح ٢ / ٧٥٢ (عفر) .
(٢) الكتاب ٣ / ١٩٥ .
(٣) المساعد ٣ / ١٣ .
(٤) رجز ، اللسان ، وتاج العروس : ل ب ب .
(٥) من الطويل ، مصدره : إليكم بني آل النبي تطلعت .
ديوانه اللسان م ا ل ب ب وفي ب : من : قبلى - تحريف .

ويقال : بَنَاتُ أَلْبُبَ : عُرُوقٌ في القَلْبِ تكونُ فيها الرِّقَّةُ ، وقيل لأَعْرَابِيَةٍ أَسَاءَ إِلَيْهَا ابْنُهَا : مَالَكِ لاَتَدْعِيْنَ عَلَيْهِ

{١١٦٨} فقالت : (١) * تأبى له ذاك بناتُ أَلبُبي *

{١١٥٩} وسمع: (٢) * قد علمت ذاك بنَاتُ أَلبُبِهْ *

بضم الباء الأولى ، أي : بناتُ خواطره جمع لُبٍّ ، وبفتحها ، أي : بَنَاتُ أَلَبِّ مافيه ، وهو قلبُهُ ، أوْ بَنَاتُ أَلَبِّ الحَيِّ ، أي : أَصْلَحِهِم لُبّاً ، وبكسرها وفتح الثانية ، وكون الهاء للتأنيث جمعُ لَبِيبٍ ، كَأَرْغِفَةٍ جمع رَغِيفٍ ، وذكر السيرافي : أن الفراء رواه بالضم على أنه جمع لُبَابٍ ، على «أَفْعُلٍ» ، وأن سيبويه رواه بفتح الباء ، كما تقول : بناتُ أَعْقَلِهِ .

فقول المصنف : (وفي بُعْفَرُ » وَ أَلْبُبُ » خلاف) ، يدل على أنه لايعتبر الإتباع والفك قادحين في منع الصرف ؛ لأنه ذكر أولاً ثلاثة شروط ، وجزم بها ، ولم يذكر هذين منها ، قاله ابن هشام .

[مالا يعتد به من وفاق الفعل]

(ولا يؤثر وزن مستوى فيه) الاسم والفعل ، نحو : « فَعَلَ » ، « كَزَمَنَ ، وَسَحَرٍ » في الاسم ، و « ضَرَبَ وَدَخَلَ » في الفعل ، و « فَعْلَلَ : كَجَعْفَرٍ ، وَدَحْرَجَ » ، فإن لم ينقل من فعلٍ فلا يؤثر اتفاقاً ، (وإن نُقِلَ من فعل) ، لم يؤثر على الأصح ، (خلافاً لعيسى) ، بنِ عمر الثقفي البصري ، أخذ عنه الخليل وسيبويه ، فهو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل ، فإن سمي بـ « حَجَرٍ »

---

(١) رجز ، الكتاب ٣ / ١٩٥ ، المنصف ١ / ٢٠٠ ، الخزانة ٧ / ٣٤٥ ، المقتضب ٢ / ٩٧ ، الشرح الكبير ٢/ ٢١٣ ، واللسان م : ل ب ب .

(٢) من الرجز - اللسان م : ل ب ب .

واحداً الأحجارِ انصرفَ اتفاقاً ؛ لأنه غير منقول من الفعل ، وإن سمي بـ « حَجَرَ » بمعنى : مَنَعَ فهو منقول من الفعل ، فالجمهور يصرفونه ، وعيسى يمنعه مستدلاً بقول سُحَيْمٍ اليربوعي :

{١١٧٠} أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايـا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (١)

أجيب : بأنه يحتمل أن يكون سمي « بِجَلا » من قولك : رَجُلٌ جَلاَ ، ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات كقوله :

{١١٧١} نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيـــدُ ... ... (٢)

وأن يكون ليس بعلم ، بل صفة لمحذوف ، أي : أنا رَجُلٍ جَلاَ الأُمُورَ ، قال سيبويه ، وقد ذكر قول عيسى : « هُوَ خلاف قول العرب / سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كَعْسَباً ، وهو فَعْلَلٌ ، / ٢٠٦/ والكَعْسَبُ : العدْو الشديد مع تداني الخطأ » (٣) انتهى .

(وربما اعتبر تقدير الوصفية) حال الاسمية ، (في « أَجْدَلٍ ») (٤) للصقر ، (و « أَخْيَلٍ ») لطائر عليه نقط (٥) ، كالخيلان جمع خال ، (و « أَفْعَىً ») لضرب من الحيات (٦) ، ووزنها

---

(١) من الوافر ، الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٠٦ ، المقرب ١ / ٢٨٣ ، الخزانة ١ / ٢٥٥ ، ابن يعيش١ / ٦١ ، أماني القالي ١ / ٢٤٦ ، الهمع ١ / ٩٨ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٣١ .

(٢) رجز ، ينسب لرؤبة ، المغني ٢ / ٦٩٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢٣ ، ابن يعيش ١ / ٢٨ ، الخزانة ١/ ٢٧٠، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٧ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٧٠ .
وبعده : * ظُلماً علينا لهم فديدُ *

(٣) الكتاب ٣ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٢٠٠ : « لأن الجدْلَ شدَّة الخلق ، فصار أجدلُ عندهم بمنزلة شديد » .

(٥) « وأما أخْيَلُ فجعلوه أفعل من الخِيلاَنِ للونه ، وهو طائر أخضر ، وعلى جناحه لُمعة سوداء مخالفة للونه» الكتاب ٣ / ٢٠١ .

(٦) قال سيبويه ٣ / ٢٠١ : « كأنه صار عندهم صفةً ، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر » .

«أَفْعَلُ»، وهمزتها زائدة ، لقولهم : { أرضٌ } [١] مفعاةٌ كثيرةُ الأفاعي ، وألفها عن واو ، لقولهم : أُفْعُوَان ، وقال أبو على من « يَافَعَ » فأصله أَيْفَعَ [٢] ، وقال ابن جني : من فَوْعَةِ السُّمِّ : حرارتُهُ ، فأصله أَفْوَعُ [٢] ، فقلبت فاؤه على الأول ، وعينه على الثاني ، فبعض العرب قدر فيها الوصفية فمنعها من الصرف : فـ « أَجْدَلُ » في معنى الشديد ، و « أَخْيَلُ » في معنى المتلون ، و «أَفْعَى » في معنى المؤذي أو الخبيث ، فهي كصفات خلفت موصوفاتها ، ووليت العوامل كالأسماء ، قال :

{١١٧٢} ... ... فراخ القطا لاقينَ أجدلَ بازيا [٣]

وقال :

{١١٧٣} ... ... فَمَا طَائِرِي يَوْماً عليكِ بأَخْيَلا [٤]

وأكثر العرب يصرفها لأنها أسماء في الأصل والحال ، كـ « أَفْكَلٍ » بدليل أنها لاتستعمل إلا لمسميات بعينها ، ولاتقع توابع ، لايقال : صقر أجدل ، ولا طائرٌ أَخْيَلُ ، ولاحَيَّةٌ أَفْعَى .

(وَ) الوصفية (ألغيت أصالتها في « أَبْطَحَ » ، ونحوه) ، كـ « أَجْرَعَ » ، و « أَبْرَقَ » ، من الصفات التي غلبت عليها الإسمية ، واستعملت استعمال الأسماء ، فمن راعى الأصل منع الصرف ، ومن راعى ماعرض من الاستعمال صرف ، والمعروف الأول ، كقوله :

---

(١) زيادة للسياق .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٢٦ ، والتصريح ٢ / ٢١٤ .

(٣) من الطويل ، للقطامي ، الأشموني ٣ / ٢٣٧ .
وصدره * كَأَنَّ العُقَيلِيِّينَ يومَ لَقِيتُهُم *

(٤) من الطويل ، لحسان بن ثابت ، ديوانه ص ٢٧١ ، الأشموني ٣ / ٢٣٧ .
وصدره : ذَرِيني وعلمي بالأمورِ وشِيمتي *

{١١٧٤} * صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولُ * (١)

وقوله :

{١١٧٥} أَلاَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً جِلْواخٍ بِأَسْفَلِهِ نَخْلُ (٢)

أي : واسع مُمْتَلِئ ، والأَبْطَحُ : المكان المنبطح من الوادي ، والأَجْرَعُ : المكان المستوي ، والأَبْرَقُ : المكان الذي فيه لونان ، ومن ثم قيل في مؤنثها بطحاء، وَجَرْعَاءُ ، وَبَرْقَاءُ .

[زيادة ألف ونون في العلم]

(ويمنع أيضاً مع العلمية زيادتا « فَعْلاَنَ » فيه) ، أي : في « فَعْلاَنَ » بفتح الفاء ، كَحَمْدَانَ وَغَيْلاَنَ » (وفي غيره) ، أي : غير « فَعْلاَنَ » من الأوزان ، نحو : « عِمْرَانَ ، وَعُثْمَانَ ، وَغَطَفَانَ ، وسُلَيْمَانَ ، وَأَصْفَهَانَ » .

[زيادة ألف للإلحاق مقصورة]

(أو ألف الإلحاق المقصورة) ، كـ « عَلْقَى ، وَحَبَنْطَى » ، فإن ألف الإلحاق المقصورة شبيه بألف التأنيث في كونها زائدة غير مبدلة من حرف ، بخلاف ألف الإلحاق الممدودة ، «كَعِلْبَاءٍ » ، فلا تشبه ألف التأنيث ، لأن الهمزة بدل من حرفٍ لايمنع ، وهو الياء بدليل ظهورها في « دِرْحَايَةٍ » ، بخلاف ألف « حَمْرَاءَ » ، فإنها مبدلة من حرف يمنع ، وهو الألف / ، بقي عليه ، أو ألف معنوية / ٢٠٧ / تكثير ، كـ « قَبَعْثَرَى » .

---

(١) البسيط - كعب بن زهير من قصديته : بانت سعاد .

(٢) من الطويل : دون عزو في لسان العرب وتهذيب اللغة وتاج العروس م : ج ل خ وفي الأصل و «ب» حرف إلى : بأبطح جواخ يسيل .

[التركيب المزجي]

(أو تركيب يضاهي لحاق هاء التأنيث) ، في أن صدره يصغر وينسب اليه ، وأن عجزه يرخم، كما أن ما فيه هاء التأنيث كذلك ، ويشهد لذلك التزامهم فتح آخر الجزء الأول إن كان [١] صحيحاً ، كما في الجزء الذي قبل هاء التأنيث ، فنحو : « بَعْلَبَكَّ » يضاهي « طَلْحَةَ » ، وهذا التركيب هو تركيب المزج ، وضابطه : كُلُّ كلمتين نزل ثانيهما منزلة هاء التأنيث مما قبلها ، والكلام في تركيب المزج المعرب ، فخرج عنه نحو : « سيبويه في لغة من بناه ، و « خَمْسَةَ عَشَرَ » والمركب الإسنادي ، نحو : « بَرَقَ نَحْرُهُ » ، والمركب الإضافي ، كَعَبْدِ اللَّهِ .

[العدل عن مثال إلى غيره]

(أو عدلٌ عن مثال إلى غيره) ، « كَعُمَرَ ، وَزُحَلَ » ، فإنهما معدولان عن عامر وزَاحِلٍ وإنما قدر فيهما العدْلُ حفظا لقاعدتهم ، إذ السبب الواحد لايمنع من الصرف .

فإن وجد « فُعَلُ » مصروفاً ، وهو علم حكم بعدم عدله ، كـ « أُدَدٍ » ، قال سيبويه : «العَرَبُ تصرف أُدَداً وهو اسمٌ ، يقال : مَعْدُّ بْنُ عَدْنان بنِ أُدَدٍ [٢] .

وإن وجد « فُعَلُ » ممنوع الصرف ، ومع العلمية سبب آخر حكم بعدم عدله ، كـ « طُوَى » ، في لغة من منع صرفه ، فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل صرفه في اللغة الأخرى بإعتبار المكان ، وما منع صرفه للعلمية والعدل ، لم يجز صرفه اختيارا .

---

(١) « كان » ساقطة من الأصل ثابتة في « ب » .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٦٤ .

أما بابُ « فُعالَ » ، فسيأتي .

وذكر بعضهم للعدل فائدتين ، لفظية وهي تخفيف اللفظ ، ومعنوية وهي تمحض العلمية ونفي الوصفية ، إذ لو قيل : عامِرٌ ، لَتُوُهِّمَ بَقَاؤُهُ على أصله من الوصفية ، وهو منقوص بحارثٍ ، ونحوه .

[العدل عن مصاحبة " ال "]

(أو) عدل (عن مصاحبة الألف واللام إلى المجرد منها)[١] ، « كَأَمْسِ » ، في لغة تميم [٢] ، فإن مانعه من الصرف عندهم العلمية ؛ لأنه علم على اليوم الذي قبل يومك ، والعدل ، لأنه معدول عن الأمْسِ المعروف بالألف واللام .

وكذلك « سَحَرُ » ، إذا أردته من يوم بعينه حقه السحر ، فعدل به عنه ، وصير علما ، فامتنع صرفه للعلمية والعدل عن السحر ، وقال أبو المكارم المطرزي [٣] ، المشهور بصدر الافاضل / ، : / ٢٠٨/ « هو مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنى التعريف ، كما بني أمس في لغة البناء لذلك ، وإلا فما الفرق » ، ورده المصنف .

والفرق بين التضمين والعدل على ماقال ابن المصنف : أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر [٤] ، والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه .

---

(١) في المساعد : منهما .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٨٣ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٣٥ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص : ٦٤١ .

فـ « سَحَرُ » عند الجمهور مغير عن لفظ « السَّحَرِ » من غير تغيير لمعناه ،، وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها ، مزيداً عليه معنى حرف التعريف انتهى .

قيل : وَفي قول الجمهور نظرٌ ؛ لأنه إذا كان معدولاً عن الألف واللام ، فمعناه معنى السحر ؛ لأن العدل تغيير اللفظ دون المعنى ، فكيف يجتمع ذلك مع تعريف العلمية ، والأقرب أن المانع له شبه العلمية ، لأنه تعرف لا بأداةٍ ظاهرةٍ ، كما يأتي في ألفاظ التوكيد .

[العجمة الشخصية مع الزيادة وما في حكمها]

(أو عجمةٌ) وهي كون الكلمة غير عربية ، ولايختص بلغة الفرس ، (شخصية) [١] لاجنسية ، كَدِيبَاجٍ .

وشرط العلمية المعتبرة في الأعجمي ثبوتها في اللغة الأعجمية أيضاً هذاظاهر مذهب سيبويه[٢] ، وصرح به المصنف في غير هذا الكتاب ، وابن الدبَّاجِ [٣] ، وابن الحاجب [٤] ، وزعم الشلوبين وابن عصفور أنه لايشترط ذلك ، وأنه مذهب الجمهور ، وعليهما ينشأ خلاف في : «قالون وَ بُنْدَارَ » فينصرف على الأول ؛ لأنهم لم يستعملوه علما ، ويمنع الصرف على الثاني ؛ لأنه لم يتمكن في كلام العرب ، قيل : أنْ يسمى به .

قال ابن عصفور : « وبين قالون وبندار عندي فرق ؛ لأن قالون نقل في كلام العرب نكرة

---

(١) « الجنسية : هي أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله إلى نكرة مثل : لجام ، ونيروز ، ويرندج ، وديباج ، والشخصية : هي أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل : إبراهيم وإسماعيل » . الشرح الكبير ١ / ٢٠٨ . .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٣٨ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤٧ .

كما هو في كلام العجم فيصرف [١] قطعا » ، ولم يثبت ماذكره .

ولكون العجمة أضعف الأسباب - بدليل أنها لاتعتبر مع علمية متجددة ، كديباج لرجل ، ولامع الصفة ، كـ « سفيرٍ » ، ولامع الوزن كـ « بَقَّمٍ » ، ولا الزيادة كـ « صَوْلَجَانٍ » ، ولا التأنيث ، كـ«صَنْجَةٍ » ، ولا التركيب ، كـ « أَذَرْبِيجَانٍ » ، إذ انكر - شرط فيها أن تكون (مع الزيادة على ثلاثة أحرف) ، « كإبراهيم ، وإسماعيل » ، (أو حركة الوسط) كـ « شَتَرَ » ، وَلَمَكَ » وهو ابن متوشلخ ، (على رأي) ، قياساً على المؤنث في ذلك ، « كَسَقَرَ » ، والصحيح إلغاء عجمه / ، /٢٠٩/ الثلاثي مطلقاً [٢] ، وممن صرح بذلك السيرافي وابن خروف ، وابن برهان [٣] ، قال المصنف : «وَلاَ أَعْلَمُ لَهُمُ من المتقدمين مخالفاً .

(فإن تجردت العجمة منهما) ، أي : من الزيادة على الثلاثة ، ومن حركة الوسط ، (تعين الصرف) ، كنوحٍ وَشِيْثٍ » ، (خلافاً لمن أجاز الوجهين) . الصرف وعدمه ، وهو عيسى بن عمر الثقفي ، وابن قتيبة ، والجرجاني ، والزمخشري [٤] قياساً على « هِنْدٍ » و « دَعْدٍ » في جواز الوجهين ، والصحيح تعين الصرف ، والفرق قوة التأنيث ، وضعف العجمة في هذه المسألة والتي قبلها .

[تأنيث العلم]

(ويمنع) الصرف (مع العلمية أيضاً تأنيثٌ بالهاء) ، مطلقاً ، مذكراً كان « كَطَلْحَةَ » ، أو مؤنثاً « كَفَاطِمَةَ » ، (أو) بغير الهاء ، ولكنه (بالتعليق على مؤنث) ، حكم بتأنيثه ، « كَزَيْنَبُ ،

---

(١) انظر : الارتشاف ١ / ٤٣٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

(٣) المفصل ص ١٧ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٥٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢٣ .\

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٩ .

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٩ ، وماسبق في تعليق (٣) .

وَسُعَادَ » ، لامرأتين ، (وإن سمي مذكر بمؤنث مجرد) من الهاء (فمنعه) الصرف (مشروط) بأربعة أمور: (بزيادة على الثلاثة لفظاً) ، « كَزَيْنَبَ ، وَعَقْرَبَ » مسمى بهما رجلٌ ، (أو تقديراً كاللفظ) ، « كَجَيَلَ » مخففاً بالنقل من « جَيْأَلَ » : علمُ الضبعُ مسمى به رجُلٌ ، فإن الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به ، في أنه قد يلفظ به ، وفي أن حركة الهمزة تشعر بها ؛ ولهذا قال : (كاللفظ) ، وخرج بذلك ، نحو : « سُعَا » مرخما من سعاد ، ثم سمي به رجل ، فإن الحرف المقدر وهو الدال ليس مقدراً كالملفوظ به ، لأنه لايجوز التلفظ به والحالة هذه ، وهذا أولى من نحو : « قَدَمٍ وَكَتِفٍ»، إذ لايصدق عليهما أنهما زائدان على الثلاثة ، إلا ببعد وخروج عن الظاهر .

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله : (وَبِعَدم سبق تذكيرٍ انفرد به محققاً) ، نحو : « دَلَالَ ، وَ«وِصَالَ » علمين لامرأتين ، ثم سمي بهما رجُلٌ ، فإن هذين الاستعمالين قد سبقا باستعمال ثالث، كانا فيه مذكرين تذكيراً محققاً ، وذلك حين كانا مصدرين فوجب في الحالة الثالثة وهي الأخيرة أن ينصرفا نظراً إلى أصلهما الأول ، وإنما منعا الصرف في الحالة الثانية / ، للعلمية والتأنيث / ٢١٠/ المعنوي.

(أو مقدراً) ، نحو : حَائِضٍ ، وَطَالِقٍ » ، من صفات النساء ، وَ « دَبُورٍ وَجَنُوبٍ » من صفات الرياح ، فإن هذين القبيلين ينطلقان على ماهو مؤنث في نفسه قطعا ، ولكنهما استعملا مجردين من التاء مع أنهما صفات في الظاهر فعلمنا أنهم لمحوا في موصوفها معنى التذكير ، فلمحوا في المرأة أنها شيء أو شخص ، وفي الريح أنها شيء ، ونحو ذلك ، كما قالوا : رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، لما لمحوا في الرجل أنه نفس أوْ نَسَمَةٌ .

والذي يدلك على أن هذه الصفات مذكرة ، أنهم إذا صغروها ، لم يأتوا فيها بالتاء ، فإذا سمي بها مذكر صرفت ، خلافاً للكوفيين [1] .

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .

فإن لم ينفرد التذكير السابق بل كان ينطلق على المذكر والمؤنث ، « كَظَلُومْ » ، فإنه يقع بهذا اللفظ قبل التسمية على المذكر والمؤنث ، فلا يتحتم صرفه عند الكوفيين ، قالوا : إن سميت «بِظَلَومِ» ونحوه ، ونويت أنك سميت بوصف المذكر صرفت ، و « ظَلُومٌ » ونحوه ، عند البصريين [١]، «كَدَلَالَ » ونحوه فإن نويت أنك سميت بوصف المؤنث الذي الكلام فيه ، فقال ابن هشام : « قياسُ قول البصريين في حائضٍ الصرف ، وقياس قول الكوفيين كذلك ، وإن كان قياس قولهم في حائضٍ منع الصرف ، لأنهم قالوا في حَائضٍ إنه مؤنث ، ولكنهم استغنوا عن تأنيثه بإختصاصه بالمؤنث ، ولا يتأتى لهم في ، نحو : « ظَلُومٍ » إلا التأويل بالمذكر » انتهى .

ثم أشار الشرط الثالث ، بقوله : (وَبِعَدَمِ احتياج مؤنثه إلى تأويل لايلزم) / ، وذلك / ٢١١/ تأنيث الجموع وأسمائها ، كرجالٍ ونِسَاءٍ ، فإن تأنيثهما ينبني على تأويلهما بالجماعة ، وذلك غير لازم ؛ لأنهما كما يؤولان بذلك فيكونان مؤنثين كذلك يؤولان بالجمع فيكونان مذكرين ، فلو سمي رجل بـ « كِلاَبٍ » ، كان مصروفاً أبداً ، نص على ذلك ابن عصفور [٢]، فلو منع الصرف لما فيه من التأنيث كان ترجيحاً لأحد المتساويين ، ولأن التأنيث غير محقق ، والحكم الموقوف على سبب لايوجد إلا عند تحقيق ذلك السبب فنزل مالم يتحقق فيه السبب منزلة ماتحقق فيه انتفاء السبب.

فإن قيل : كيفَ صُرِفَ ولم يتحقق فيه التذكير ، فيجاب : بأن الصرف هو الأصل ، فلا يتوقف على سبب ، بل انتفاء منع الصرف كاف في صحته ، بخلاف منع الصرف ، فإنه خلاف الأصل ، فلابد من تحققه ليقوى .

---

(١) المساعد ٣/ ٢١

(٢) الشرح الكبير ٢/ ٢٢٩ ، وسيبويه ٣/ ٢٣٩ ..

ثم أشار إلى الشرط الرابع ، بقوله : (وبعدم غلبة استعماله قبل العملية في المذكر) ، نحو : «ذِرَاعٍ » ، فإنه مؤنث ، بدليل جمعه على « أَذْرُعٍ » ، كَعَنَاقٍ ، وَأَعْنُقٍ » وتجريد عدده من التاء ، وقد اجتمعا في قوله :

{١١٧٦} ... ... وهي ثلاثُ أذرعٍ وإِصْبَعُ [١]

ولكنه قد استعمل في المذكر غالباً [٢] ألا ترى أنهم يقولون : أَنْتَ ذِرَاعِي ، وَعَضُدِي ، بمعنى : نَاصِرِي وَمُنْجِدِي ، وسَرَرْتُ بِثَوْبِ ذِرَاعٍ ، أي : قصير ، وأمثال ذلك ، فإذا سُمِّي به المذكر انصرف قولاً واحداً ، لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر .

[استثناء]

(وربما ألغى التأنيث فيما قل استعماله في المذكر) ، نحو : « كُرَاعٍ »[٣] ، وهو مستدق الساق، وفي المثل : « أُعْطِي العَبْدُ كُرَاعاً فَطَلَبَ ذِرَاعاً » [٤] ، وذلك لأن الذراع في اليد ، وهو أفضل من الكراع في الرِّجْلِ ، وهو مؤنث ، فإذا سمي به مذكر منع من الصرف ، كما في « عَنَاقَ » ونحوه، قال سيبويه : « الوَجْهُ فِيهِ تَرْكُ الصَّرف لغلبة استعماله في المؤنث ، ثم قال : « ومِنَ العَرَبِ مَنْ يصرفه لشبهه بذراع » [٥] ، قال الشلوبين : « وجه الشبه / : أنه عضو مثله » انتهى ، قال / ٢١٣/ سيبويه : « وذلك ، أي : الصرف أخبث الوجهين » [٥] ، وكلام المصنف ماش على ماقال سيبويه .

---

(١) رجز ، لحميد الأرقط ، الكتاب ٤ / ٢٢٦ ، الخصائص ٢ / ٣٠٧ ، العيني ٤ / ٥٠٤ ، الارتشاف ٢/ ٦١٢، وصدره : أرْمِي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ *

(٢) « الذراعُ » أُنثي ، وقد ذكرّ الذراع بعض عُكْل ، انظر المذكر والمؤنث لابن الانباردي ص ٣٩٧ .

(٣) في المذكر والمؤنث ص : ٣٩٩ : « والكراعُ : يذكّر ، ويؤنث » .

(٤) كتاب الأمثال ص : ٢٨١ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٣٦ .

وقال الأبدي في شرحه الكبير : « كُرَاعٌ ، وَذِرَاعٌ في الأصل مؤنثان ، ثم سمي بهما المذكر ، وبقيا بعد ذلك مصروفين ؛ لكثرة استعمال العرب لهما في أسماء الرجالِ ، حتى صار كأنهما من أسمائهم في الأصل » انتهى .

وفي هذا تخالف من وجهين ، أحدهما : أنه جزم بأن كُرَاعاً كذِرَاعٍ في تحتم الصرف ، وسيبويه نص على أن صرفه لغة خبيثة .

والثاني : أنه جعل العلة في صرفهما كثرة تسمية المذكر بهما ، والمصنف يدعي في ذراعٍ أن العلة في صرفه غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر ، والذي قاله الأبدي منتزع من كلام ابن عصفور ، فإنه قال في مقربة : « إلاَّ ذِرَاعاً وَكُرَاعاً اسْمَيْنِ لِرَجُلَيْنِ »[1] ، فإن العرب صرفتهما لكثرة تسمية المذكر بهما .

[فـــروع]

(ثم لما فرغ من مسألة تسمية المذكر ، شرع في فروع ، فقال : (فإن كان علمُ المؤنث ثنائياً) ، « كيدٍ ، وَدَمٍ » ، (أو ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً) ، شخصاً كان ، « كَهِنْدٍ » ، أو جنساً « كَشَمْسٍ» ، (أو إعلالاً) ، جائز كان « كَفَخْذٍ ، وكَرْشٍ » مخففين ، أو واجباً « كنابٍ ، وبَابٍ » ، (غير مصغر) لاحاجة إليه ، لأنه إن اقتضى التصغير رجوع الهاء ، وهو القياس ، فمنع الصرف متحتم ؛ لأنه خرج من المؤنث المعنوي ، والتحق بالمؤنث اللفظي ، وليس الكلام فيه ، وإن لم يقتض رجوعها ، كـــ: « خَمْسٍ وَشَجَرٍ » مما يطرد فيه ، وكـــ «حَرْبٍ ، وَعَرَبٍ » ، مما شذ ، فالقياس منع الصرف أيضاً، لتحرك ثانيه ، ولزيادته على الثلاثة ، وليس الكلام في شيء منهما ، (ففيه وجهان) ، الصرف ، وتركه ، خلافاً للزجاج [2] ، في إيجاب منع الصرف ويروي عن أبي الحسن[2] ،

---

(١) المقرب ١ / ٢٨٤ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣ .

ووافقهما الفراء [١] ، فيما كان اسماً لبلدٍ ، وفي البسيط في « يدٍ » ، ونحوه : « أنه مصروف بلا خلاف [٢] ، (أجودهما المنع) خلافاً للفارسي [١] ، زعم أن الصرف أصح ، قياساً على « نُوحٍ ، ولُوطٍ » ، قال الخضراوي : « لمْ يَقُلْ بهذا غيره ، وقد رد عليه ابن جني ، وقال : منع الصرف أكثر وأقيس [٣] ، / فمن الصرف قوله : / ٢١٣/

{١١٧٧} إنْ دَهْراً يَلُمُّ شَمْلِي بجُمْلٍ لزَمَانٌ يَهُمُّ بالإحْسَانِ [٤]

ومن منع الصرف ، قوله :

{١١٧٨} عَلَى جُمْلَ مِنِّي إذْ دَنَا المَوْتُ بَغْتَةً سَلَامٌ كَثِيرٌ كُلَّمَا ذَرّ شَاقُ [٥]

(إلا أن يكون الثلاثي) ، الساكن الحشو ، (أعجمياً) ، كـ « مَاهَ ، وَحِمْصَ ، وَجوْزَ » [٦] ، (فيتعين منعه) ، لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون الوسط ، وحكى ابن فرقد [٧] ، شارح الفصول فيه خلافاً ، فيكون « كَهِنْدٍ » ، ولم يجعل للعجمة أثراً ، (وكذا) يتعين منعه (إن تحرك ثانية لفظاً) ، « كَقَدَمَ » اسم امرأة ، لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، بدليل أنهم أجروا « جَمَزَى » لحركة وسطه مجرى « حُبَارَى » في إيجاب حذف ألفه في النسب ، لامجرى « حُبْلَى » ، في إجازة حذف ألفه ، وقلبها واواً ، (خلافاً لابن الأنباري في كونه ذا وجهين) ، كَهِنْدٍ » ، واحتج لإلغاء

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٤٠ .

(٢) . . . غير صحيح ، قاله المرادي في شرحه على الألفية ٤ / ١٤٣ .

(٣) الهمع ١ / ١٠٨ .

(٤) من الخفيف ، لحسان بن ثابت ، المساعد ٣ / ٢٣ ، أمالي المرتضي ٢ / ١٤٥ .

(٥) من الطويل ولم أقف على قائله .

(٦) جَوْر : اسم بلد .

(٧) الارتشاف ١ / ٤٤٠ .

حركة الوسط ، بأنهم لايلحقون التاء في : « ضِفْدَعٍ ، وَعَقْرَبٍ ، وَعَنَاقٍ » ، مع إيجابهم ذلك في : « قَدَمٍ » ، كإيجابهم له في نحو : « هِنْدٍ ، وَشَمْسٍ » ، فقد سَووا بينهما ، وإنما حذفوا الألف في : «جَمَزَى » في النسب وجوباً ، لئلا يتوالى أربع حركات ، لا لما ذكر .

فيقال له : أَنْتَ رَجُلٌ كُوفِيٌّ والكوفيُّ يرخم الثلاثي المحرك الوسط دون الساكنه ، وماذاك إلا لاعتقادهم أن الحركة نائبة عن الحرف الزائد ، ولم ينقل عنك أنك خالفت قومك في ذلك ، نعم من النقلة من حكى ذلك عن الفراء فقط ، فلايصح حينئذ هذا الاحتجاج .

(وكذا) يتعين منعه (إن كان مذكر الأصل) ، نحو : « زَيْدَ » اسم امرأة ، وفاقاً لسيبويه ، والخليل ، وثعلب ، وأبي عمرو ، والأخفش ؛ لخروجه من الباب الأخف ، وهو التذكير ، إلى الباب الأثقل ، وهو التأنيث [١]،(خلافاً لعيسى) بن عمر الثقفي [٢]، وأبي زيد ، والجرمي ، والمبرد ، ويونس[٢]، (في تجويز صرفه) ، ووجهه النظر إلى أصله في الخفة ، وإذا صرف « شَمْسٌ » علم امرأة ، وهو مؤنث في الحالين ، فهذا أولى .

(ولا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل) ، لامجهول المسمى ، إلحاقاً للمجهول بالأعجمي ، نحو : « سبأ » ، قال ابن النحاس في إعراب القرآن : « زعم الفراء أن الرؤاسي سأل أبا عمرو ، عن « سَبَأ » ، فقال : لا أدري ماهو ؟ فتأول الفراء أنه منعه الصرف ؛ لأنه مجهول / ، وأن الشيء إذا لم يُعْرف لم يصرف [٣]، واحتج بقوله : /٢١٤/

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٤٢ ، والمقتضب ٣ / ٣٥١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ١٤٢ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٥٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ١٤٢ ، والمساعد ٣ / ٢٤ ، ٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥ .

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ٢٠٤ .

{١١٧٩} ... ... يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَارَ في رَأسِ كَبْكَبَا [١]

ورد : بأن « كَبْكَبَ » جبل معروف ، فمنع من الصرف على لحظ البقعة ، وفيه نظر ، لأن المراد أن يكون مجهول الأصل ، لا مجهول المسمى .

(أو مختوماً بنون أصلية تلي ألفا زائدة) ، نحو : « سنانٍ وبيانٍ » علمين ، تنزيلا للأصلي منزلة الزائد ، بخلاف « بَانَ ، وَهَانَ » علمين ، فإن النون تلي ألفا غير زائدة ، (خلافاً للفراء [٢] في المسألتين) ، في زعمه ، أنه يجوز فيهما الصرف وعدمه ، والصحيح تحتم الصرف فيهما ، وهو مذهب البصريين [٢] ، وما حكى عن أبي عمرو لم يثبت [٣] ، والمشهور عنه غيره ، وهو أنه منع صرف « سَبَأَ » ؛ للعلمية ، وتأنيث القبيلة ، وتوجيه المنع : بتشبيه المجهول بالأعجمي ، وتشبيه النون الأصلية بعد الألف الزائدة بالنون الزائدة ضعيف .

بقي عليه ، أو يشبه « فَعْلاَءَ » في اللفظ ، خلافاً للكسائي ، فإنه زعم أن « أشياء » أفعال[٤] ، وأنها منعت من الصرف لشبهها في اللفظ بفعلاء ، ولو صحح ماقاله لزم منع أسماء ، وأنباءٍ .

(ولا اكتراث بإبدال مالولاه) ، أي : لولا الإبدال (لوجب [٥] منع الصرف) ، نحو : «هَرَاقَ» وأصله « أَرَاقَ » ، و « أُصَيْلاَلٍ » أصله : « أُصَيْلاَنٌ » ، ولو سمي بشيء منهما ، لم ينصرف؛ للعلمية فيهما ، ووزن الفعل في الأول ، وزيادة الألف واللام المبدلة من النون في الثاني ، وهذا من تنزيل البدل منزلة المبدل منه .

---

(١) من الطويل ، للأعشى ، الكتاب ٣ / ٩٣ ، ديوانه ص ٢١ ، معاني للفراء ٢ / ٢٩٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٠٤ ، وصدره : « وتُدْفَن منه الصالحاتُ ، وإن يُسِيءْ *

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٤١ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٥ .

(٤) نسبه ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ٨١٣ لبعض الكوفيين .

(٥) في السلسيلي : وجب وكذا المساعد .

وفي نسخة عليها خط المصنف [١] « مالَوْلاَهُ [٢] لَصُرِفَ » ، وهي عكس مسألتنا ، ومثالها : «حِنَّاءٌ» ، إذا قيل فيها : حنانٌ ، بإبدال النون من الهمزة ، ولو سميت بـ « حِنَّان » هذا لصُرِفَتْ ؛ لأن النون ليست زائدة ، وإنما هي بدل من أصل .

« فصـــل »

[ما يجوز فيه الصرف وعدمه : أسماء القبائل والأماكن والسور]

(صرف أسماء القبائل ، والأرضين والكلم) ، والسور ، (ومنعه [٢] مبنيان على المعنى ، فإن كان أبا) ، كـ « مَعَدٍّ ، وتَميم » ، (أو مكاناً) ، كـ : « بَدْرٍ ، وثَبِيرٍ » ، (أو لفظاً) ، نحو : «كَتَبَ زَيْداً أَجَادَهُ » ، أي : كَتَبَ هذا اللفظ ، والمراد : شكل زيدٍ ، لأن اللفظ لايكتب ؛ لكونه صوتاً مشتملاً على بعض الحروف ، (صُرِفَ) حيث لايتحقق مانعان ، فإن تحققا منع الصرف بكل حال ، نحو : « تَغْلِبَ ، وبَاهِلَةَ » .

(وإن كان أُمّاً) ، كـ « سَلُولَ [٣]، وسَدُوسَ » ، قال :

{ ١١٨٠ } إذَا {مَا} كُنْتَ مُفْتَخِراً فَفَاخِرْ بِبَيْتٍ مِثْلَ بَيْتِ أَبِي سَدُوسَا [٤]

(أو قَبِيلَةً) ، نحو : « يَهُودَ ، ومَجُوسَ » ، مرادا بهما العلمية ، لاجمع يهودي ، ومجوسي ،

---

(١) في ب : المؤلف .

(٢) في الأصل : لولا لصرف بحذف الضمير ، وهو مثبت في « ب » ، وهو الصواب .

(٣) سَلُول بنت ذُهْل بن شيبان بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل ، وهم أولاد مُرَّة بن صَعْصَعَة ، فنسبوا إليها . - انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢٧١ .

وبنو سَدُوس من ولد دارم بن مالك . . . . .

(٤) من الوافر ، لامرئ القيس .

ظ : الشرح الكبير ٢ / ٢٣٤ ، إصلاح الخلل : ٢٨٢ ، وليس في ديوانه .

(أو بقعة) / : نحو : « فَارِسَ ، وَعُمَانَ » ، (أو كلمة) ، نحو : « كَتَبَ زَيدَ فَأَجَادَهَا » أي : كَتَبَ / ٢١٥/ هَذِهِ الكَلِمَةَ ، والمراد صورة زيد ؛ لأن الكلمة جنسها اللفظ ، وتقدم أنه لايكتب ، (أو سورة) نحو : « قَرَأْتُ هُودَ بِتَمامِهَا » ، واعترض بأنه لامماثل لقوله : (أوسُورَةً) من الأقسام السابقة ، وأجيب : بأنه رديف قوله : (كَلِمَةً) ، وليس بشيءٍ ، لأنهما لايتعاقبان على مكان واحد ، (لم يصرف) ، للعملية ، والتأنيث .

(وقد يتعين) عند العلمية (اعتبار القبيلة) ، « كَيَهُودَ ، وَمَجُوسَ » علمين لاجمعين ، (أو البقعة) ، كـ « دِمَشْقَ ، وَجِلَّقَ » ، (أو الحي) ، نحو : تَمِيمٍ وَثَقِيفٍ » ، (أو المكان) ، « كَبَدْرٍ ، وَحُنَيْنٍ » ، فإن تعين اعتبار القبيلة ، أو البقعة ، وجب المنع ، وإن تعين اعتبار الحي ، أو المكان ، وجب الصرف .

وفهم من قوله : (قد يتعين) ، أنه قد لايتعين مثال مايراد به القبيلة تارة ، والحي تارة أخرى : «سَبَأٌ ، وَثَمودُ » ، وقد قُرِئَ في السبع بصرفهما [١] ، وعدم صرفهما ، ومثال مايراد به البقعة تارة والمكان أخرى : « فَارِسُ ، وَعُمَانُ ، والغالبُ فيهما التأنيث ، و « مِنَى ، وَهَجَرُ ، وَوَاسِطُ » والغالب فيهما التذكير ، قال :

{ ١١٨١ } مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قدْ عُرِفْتُ بِهَا أَيَّامُ فَارِسَ ، والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا [٢]

ويروى « وَسِطَ » بدل « فَارِسَ » ، فيجتمع فيه « واسِطُ وَهَجَرُ » ، وقد قرئ بالوجهين في «طُوىً » [٣] .

---

(١) في السبعة ص : ٤٨٠ قرأ كثير وأبو عمرو : (من سَبَأٍ) غير مجراة . . .
وقرأ الباقون : (من سبإٍ) و (لِسبَإٍ) مجراة .

(٢) من البسيط ، للفرزدق .
ظ : ديوانه ص : ٢٠٨ ، والكتاب ٣ / ٢٤٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٣٨ ، إصلاح الخلل ص : ٢٩٠ .

(٣) في قول تعالى : ﴿ إنك بالواد المقدس طوى ﴾ طه / ١٢ . ==

(وقد تُسمى القبيلة باسم الأب) ، نحو : « تميم » ، هو اسم الأب ، سميت به القبيلة ، (والحي ياسم الأم) ، نحو : « بَاهِلَةَ » هو اسم للأم ، وسمي به الحي ، (فيوصفان بـ « ابْنٍ » و «بِنْت») ، نحو : تَمِيمُ بْن مُرٍّ » وَ « بِنْتُ مُرٍّ » (٢) ، و « بَاهِلَةُ بْنُ أَعْصُرَ » ، وَ « بِنْتُ أَعْصُرَ » ويقال أيضاً : « يَعْمُرَ » .

(وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع من الصرف) ، لأن التأنيث إنما هو في المحذوف ، لا في المذكور ، نحو : « جَاءَتْ تَمِيمٌ » ، والأصل قبيلة تميم ، قال :

{١١٨٢} سَادُوا البِلاَدَ فَأَصْبَحُوا في آدمٍ بَلَغُوا بِهَا بِيضَ الوُجُوهِ فَحُولاَ (٢)

فـ « آدمُ » اسم أبٍ ، وهو على حذف مضاف مؤنث ، أي : قبائلَ آدمَ ، ثم أُنِّثَ آدَمٌ » لعود الضمير إليه مؤنثاً ، ومع هذا صرفه ؛ لأنه راعى المضاف المحذوف / وأشعر كلامه أنه لو منعه /٢١٦/ الصرف لجاز ، للتعريف والتأنيث ؛ لأن آدم يستعمل للقبيلة ، وإن كان اسم أب ، كما أن تميماً كذلك.

(وكذا) لايمنع من الصرف قولك : (قرأتُ هُوداً ، ونحوه ، إن نويت إضافة السورة) . لأنه لاتأنيث حينئذ كلمة « هُودٍ » ونحوها ، ومفهومه: أنك إن لم تنو السورة منعت الصرف ، ووجه ذلك : أنه اجتمع إلى العلمية التأنيث المعنوي ، وهو وإن كان غير معتبر في الثلاثي الساكن الوسط؛

== وفي السبعة : ٤١٧ قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو : (طُوى) غير مجراة ، وقرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : (طوىً) مجراة .

(١) في الأصل و « ب » : مرو - تحريف .

(٢) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

ظ : الكتاب ٣ / ٢٥٢ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٣٥ ، السلسيلي ٢ / ٩٠٢ ، الهمع ١ / ١١٢ .

وفي سيبويه والسلسيلي : وأصبحوا .

وفي السلسيلي : شادوا - بالعجمة .

ولكن انضاف إليه أمران ، أحدهما : العجمة ، كما في « بَلْخَ ، وَحِمْصَ » ، وفيه نظر ؛ لأن هوداً عربي [١] ، إلا أن يحمل عل نوح ، فإنه أعجمي ، والثاني : النقلُ من المذكر إلى المؤنث، كما في زيْدَ اسم امْرَأَةٍ ، ومثل هُودٍ ، ونُوحٍ ، وليس في القرآن سورة اسمها لُوطٌ .

« فصـــــل »

[مايمنع مع العلمية وغيرها]

(مامُنِعَ صرفه دون علمية) ، إما مع الوصف ، أو غيره ، (منع معها) ، أي : مع العلمية ، وهو خمسة : ذو النون ، وذو العدل ، وذ الوزن ، وذو ألف التأنيث والجمع ، فيمنع ، نحو : «سَكْرَانَ » للعلمية ، والزيادة ، ويمنع « أُخَرُ ، ومثنى » ؛ للعدل والعلمية ، ويمنع ، نحو : «أَحْمَرَ» للعلمية والوزن ، ويمنع نحو : « حُبْلَى ، وَحَمْرَاءُ ؛ للتأنيث اللازم ، ويمنع نحو : « مَسَاجِدَ » للعلمية، وشبه العجمة ؛ لأن العلمية تخلف الصفة في الثلاثة الأول ، وأما الرابع ، فلأن المانع قبل العلمية موجود معها ، وأما الخامس ، فيخلف الجمع فيه العلمية ، وشبه العجمة ، لأنك أدخلت في الآحادالعربية ماليس منها ، وشبه العلة في هذا الباب علة ، بدليل « أَرْطَى ، وَعَلْقَى » علمين فإذا نكر من هذه الأنواع الخمسة بعد العلمية لم ينصرف أيضاً ، فلذلك قال : (وبعدها أيضاً) ، اعتباراً للصفة الأصلية في الثلاثة الأول ، كما اعتبرت في باب « أَدْهَمَ » ، ولبقاء المانع في الرابع ، وكذا في الخامس ، على طريقة المصنف المشروحة ، وأما من قال : إن المعتبر في « مساجِدَ » قبل العلمية ، هو الجمعية والصيغة ، وفي العلمية هو العلمية وشبه العجمة ، أو الصيغة وقيام العلمية مقام الجمعية ، فإنه يصرف ، وهو أحد قولي الأخفش [٢] .

---

(١) في الكتاب ٣ / ٢٣٤ : « وأما نوحٌ ، وهودٌ ، ولوطٌ ، فتنصرف على كل حال لخفتها » .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٠ .

قال سيبويه ٣ / ٢٢٧ : « هذا باب ماكان على مثال مفاعل ومفاعيل ، اعلم أنه ليس شئ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولانكرة . » .

(إن لم يكن) المسمى به (أفعل تفضيل مجردا من « مِنْ ») ، لأن العلمية قد زالت بالتنكير ، ولايصح أن تلحظ الوصفية الأصلية ، لأن شرط وصفية أفعل هذا وجود « مِنْ » لفظا ، أو تقديراً ، وذلك مفقود هنا ، فإن كانت فيه « مِنْ » وسميت به ، ثم نكرته ، امتنع صرفه / إجماعاً ، لأن أفعل / ٢١٧/ في غير العلمية لابد أن يكون صفة ، كذا قالوا ، وفيه نظر ؛ لأنه الآن غير صفة قطعا ؛ لعدم دلالته على ذات باعتبار معنى هو المقصود .

(خلافاً للأخفش) ، ولأكثر النحويين ؛ (في) صرف (مُرَكَّبٍ [١] تركيب حضرموت مختوم بمثل مفاعل) ، نحو : « عَبْدَ مسَاجِدَ » علماً ، (أو مفاعل) ، نحو : ﴿ عَبْدَ ﴾ [٢] محاريب علماً .

(أو) مختوم (بذي ألف التأنيث) ، ممدودة ، أو مقصورة ، نحو : عَبْدَ حَمْرَاءَ ، أوْ عَبْدَ بُشْرَى » علمين ، والمانع لهذا المركب ، التركيب والعلمية ، فإذا نكرته صرفته عند الأخفش [٣] والجمهور ؛ لزوال العلمية ، فلم يبق إلا التركيب ، وهو وحده لايمنع [٤] ، وما اختاره المصنف من المنع بعد التنكير قول ضعيف .

(وَ) خلافاً (له) أي للأخفش (في أحد قوليه وللمبرد ، في نحو : « هَوَازِنَ ») ، مما هو على زنة « مَفَاعِلَ » [٥] ، (و « شَرَاحِيلَ ») ، مما هو عل زنة « مَفَاعِيل » ، (وَ) نحو : (« أَحْمَرَ ») مما فيه الوصف والوزن ، فمذهب الأخفش في أحد قوليه الصرف في الثلاث ، إذا نكِّرْتْ بعد

---

(١) في السلسيلي : وفي تركيب - دون : مركب ، وقوله : معدول العدد - ليست في المساعد .

(٢) ﴿ ﴾ للسياق ، فهو مثال للمركب الذي عجزه على مفاعيل .

(٣) المساعد ٣ / ٢٩ .

(٤) في ب : وحده وهو لايمنع .

(٥) المقتضب ٣ / ٣٢٧ .

التسمية ، وهو قول المبرد [١] ، والصحيح المنع .

وفي « أَحْمَرَ » ، ونحوه قولان آخران ، أحدهما : أنه يجوز فيه الوجهان ، قاله الفارسي في بعض كتبه [٢] ، والثاني : أنه إن سمي رجل أحمرُ بـ « أَحْمَرَ » لم ينصرف منكراً ، وإلا صرف ، قاله الفراء [٣] ، وابن الأنباري ، وكذا الكلام في « أَسْوَدَ » ونحوه .

وهوازنُ قبيلة من قيس ، وهو هوازن بن مُضر بن منصور بن عكرمة ابن جعفة بن قيس بن عيلان [٤] ، وشراحبيل اسم رجل ، وهو بالشين المعجمة ، والحاء المهملة .

(ومالم يمنع إلا مع العلمية صُرف منكراً بإجماع) ، لزوال العلمية ، وهي إحدى العلتين المانعتين من الصرف ، فلم يبقى إلا ما لايستقل بالمنع ، وذلك ، نحو : « رُبَّ فاطمة ، وعمران ، وعمر ، ويزيد ، وإبراهيم ، ومعدي كربٍ ، وأرْطى » .

« فصـــــل »

[تنوين العوض في « جوار » ونحوه]

(ينون في غير النصب) ، وهو الرفع ، والجر ، (ما آخره ياء يلي كسرة من) الاسم (الممنوع الصرف) ، نحو : « هؤلاء جوارٍ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ » ، ولاتنوين في النصب ، نحو : « رَأَيْتُ جَوَارِي » ، ودخل في كلامه ماكان علما بوزن الفعل ، كـ « يَرْم » [٥] ، أو علما مؤنثاً ، كـ

---

(١) في المقتضب ٣ / ٣١٢ : « أرى إذا سمر بأحمر ، وما أشبهه ، ثم نُكِّر أن ينصرف . . . . .وهذا قول أبي الحسن الأخفش » .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ٢١١ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٤٦ .

(٤) انظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٥) في الأصل و « ب » « يرمى - قاضي » .

«قَاض» [١] ، أو مصغراً ، كـ « أُعَيْمٍ » ، أو جمع / موازن له في الآحاد ، نحو : « جوار » ، وفي / ٢١٨/ المفتاح للأمين المحلي : « مَرَرْتُ بِجَوَارٍ » يقدر فيه الإعراب إلا عند يونس ، وأبي زيدٍ ، والكسائي[٢] ، فإن الفتحة تظهر ، كقول الفرزدق :

{١١٨٣} ... ... وَلَكنَّ عبدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا [٣]

وهو عند غيرهم محمول على الضرورة ، وسيأتي مايقيده .

(ويحكم للعلم منه عند يونس [٤] بحكم الصحيح ، إلا [٥] في ظهور الرفع) ، فتقول في «جوارٍ » علما ، على مذهب يونس : « هذا جَوَارِي » بإثبات الياء ، وحذف التنوين ، و « مَرَرْتُ بجواري » مفتوح الياء بلاتنوين ، كما يقولون في النصب « رَأَيْتُ جَوَارِي » ، محتجاً بقوله :

{١١٨٤} قَـدْ عَجِبتْ منِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا ... ... [٦]

ورد ، بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة [٧] .

ومذهب سيبويه [٨] ، وجمهور البصريين ، أنه يبقى على ماكان عليه قبل العلمية .

---

(١) في الأصل و « ب » « يرمى - قاضي » .

(٢) وأهل بغداد ، انظر الارتشاف ١ / ٤٤٧ ، والمساعد ٣ / ٣١ .

(٣) من الطويل ، للفرزدق ، وليس في ديوانه ، الكتاب ٣ / ٣١٣ ، المقتضب ١ / ١٤٣ ، ابن يعيش ١/ ٦٤ ، الخزانة ١ / ٢٣٥ . وصدره : فلو كان عبد الله مولى هجوته .

(٤) الكتاب ٣ / ٣١٢ ، ٣١٤ .

(٥) في السلسيلي : دون إلاَّ .

(٦) من الرجز ، للفرزدق ، الكتاب ٣ / ٣١٥ ، المنصف ٢ / ٦٨ ، الخصائص ١ / ٦ ، المسائل العضديات ص ١٧٣ ، الهمع ١ / ١١٥ ، وعجزه : * لـمّا رأتني خَلَقا مُقْلَوْلِياَ * .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٨ .

(٨) الكتاب ٣ / ٣١٢ ، والمساعد ٣ / ٣١ .

وخرج بقوله : (العَلَم) ، النكرة ؛ فلا يأتي فيها ذلك ، على مذهب يونس ومن وافقه ، ومن أجراه في النكرة فقد وهم .

(فإن قُلبت الياءُ ألفاً منع التنوين باتفاق) ، نحو : « صحارَى » ، مخففاً من « صَحَاري » ، بحذف إحدى اليائين ، وقلب الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، فتجرى مجرى « سَكَارَى » ، في منع التنوين .

« فصـــــل »

[إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه وأثرها]

(قد يضاف صدر المركب) المزجي ، تشبيها بالإضافي ، « كَعبْدِ اللَّه » ، (فيتأثر بالعوامل)، فنقول : « هَذَا حَضْرمُوتَ ، ورَأَيْتُ حَضْرَمَوْتَ ، ومَرَرْتُ بِحَضْرَمَوتَ » ، (مالم يعتل) ، الصدر ، نحو : « مَعْدِي كَرِبَ » و « قَالِي قَلاَ » ، فإنه يلزم السكون في الأحوال الثلاثة ، ولم يظهر للعوامل فيه تأثير ، لشبهها بوقوعها وسطاً بياء دَرْدَبِيسٍ ، وفي البسيط [١] ، وشرح الصَّفَّار : « أنه يجوز في حالة النصب فتح الياء وإسكانها .

(وللعجز حينئذ) ، أي : حين إذ يضاف ، (ماله لو كان مفرداً) من صرف ، «كَحَضْرَمَوت» ، ومن عدمه ، كـ « رَامِ هُرْمُزَ » ، ومن ظهور الإعراب ، كما مثلنا ،، وتقديره : كـ«قَالِيْ قَلاَ » (وقد [٢] ، لايصرف « كَرِبَ ») حال كونه (مضافاً إليه « مَعْدِيْ ») ، فإذا قلت : «هذا مَعْدِيْ كـربَ » [٣] ، بفتح الباء ، ففيه خلاف ، فقال سيبويه [٤] ، ، والفارسي [٥] : «كَرِبَ »

---

(١) المساعد ٣ / ٣٢ .

(٢) في السلسيلي : ولايصرف .

(٣) قال سيبويه ٣/ ٢٩٦ : « ومنهم من يقول : مَعدِ يكربَ فيضيفُ ولايَصرف ؛ بجعلُ كَرِبَ اسماً مؤنثاً . »

(٤) الكتاب ٣ / ٢٩٧ .

(٥) الارتشاف ١ / ٤٣٣ .

معرب غير منصرف ؛ لكونه علماً مؤنثاً / ، وقال قوم : مبني ، كخمسة عَشَرَ ، قيل : وهو الصحيح؛ / ٢١٩/ لأنه لو كان مؤنثاً غير منصرفٍ ، كما قال الأولون ، لم يجيء فيه الصرف ؛ لأنه محرك الوسط ، ودفع بأنه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم ؛ مذكرة عند آخرين ، وأجاز السيرافي [١]في الوجهين لاحتمالهما .

(وقد يبنى هذا المركب تشبيهاً بخمسة عشر) فتفتح آخر الجزأين ، إلا في « مَعْدِيْ كَرِبَ» ، ونحوه فتفتح آخر الثاني فقط ، وممن ذَكَرَ بناءَ نحو : « حَضْرَمَوْتَ » تشبيهاً بخمسة عشر ابْنُ الخَشَّابِ في المُرْتَجلِ ، وفي البسيط [١] : « ليْسَ البِنَاءُ مطرداً عند عامة البصريين والكوفيين ، وفي الصحاح ، في فصل الشين المعجمة من باب الهاء : « وَأَمَّا قول الأعشى يذكر بعض الحصون :

{١١٨٥} أَقَامَ بِـهِ شَاهَبُـــورَ الجُنُـو دَ حَوْلَيْنِ تَضْرِبُ فِيهِ القُدُمْ [٢]

فإنما عني بذلك شاهبور الملك ، إلا أنه لما احتاج إلى إقامة وزن الشعر رده إلى أصله في الفارسية ، وجعل الاسمين واحداً ، وبناه على الفتح ، مثل خَمْسَةَ عَشَرَ » [٣] انتهى بنصه ، وظاهره أن ذلك لايجوز إلا بشرطين ، أحدهما أن يكون في الشعر ، والثاني أن تكون الكلمة فارسية الأصل، والقُدُمُ : جمع قَدُومٍ ، بتخفيف الدال ، كـ « عُمُدٍ » جمع « عَمُودٍ » ، قال ابن السكيت : «ولايقالُ : قَدُّومٌ ، بالتشديد .

---

(١) المساعد ٣/ ٣٣ .

(٢) من المتقارب ، ديوانه : ١٧٢ .

(٣) الصحاح ٦ // ٢٢٣٩ (شوه) .

« فصـــــل »

[العدل المانع مع الوصفية]

(العدلُ المانعُ مع الوصفية مقصور على « أُخَرَ » مقابل آخرين) بفتح الخاء كالتي في قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا ﴾[١] ، لامقابل آخرين بكسرها ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ قَلْ إِنَّ الأَوَّلِيْنَ وَالآخِرِيْنَ ﴾ [٢] فإن تلك مصروفة ، ومفردها رَدِيفُ آخِرَةَ ، بدليل : ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾ [٣] ، وأُخَرُ ، بضم الهمزة ، وفتح الخاء جمع أُخْرَى ، وأُخْرَى تأنيث آخَرَ بالفتح ، بمعنى مُغَايِرٍ ، وآخَرُ مُشَابِهٌ أَفْعَلَ التفضيل من ثلاثة أوجه ، أحدها : الوصف ، والثاني : الوزن ، والثالث : أنها لايتقوم معناهُ إلا باثنين : مغايرٌ وَمُغَايَرٌ ، كما أن أفعل التفضيل إنما يتقوم معناه بمفضل ومفضلٍ عليه ، فلما أشبهه من هذه الأوجه ، استحق أحكامه / ؛ وأفعل قياسه حال تجرده من « أل » / ٢٢٠/ والإضافة ، أن يكون مفرداً مذكراً ، فكان القياس أن يقال : « مَرَرْتُ بِإِمْرَأَةٍ آخَرَ ، وبرجلين آخَرَ ، ولكنهم قالوا : أُخْرَى ، وأُخَرَ ، وآخَرَانِ ، وآخَرُونَ .

وإنما خص النحويون أُخَرَ بالذكر ؛ لأن في أخرى ألف التأنيث ، وهي أوضح من العدل[٤]، وآخَرَان ، وآخَرُونَ مُعْرَبَانِ بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا الباب ، بخلاف أُخَرَ ، في قولك : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ » ، فإن فيها العدل عن آخرَ ، بفتح الهمزة والمد ، ولاتقول عـن « الآخَرِ » ؛ لأنـه نكرة ؛ لجريه على النكرة نعتاً ، ولا عن « آخَرَ مِنْ » ؛ لانتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة ،

---

(١) سورة التوبة آية : ١٠٢ .

(٢) سورة الواقعة آية : ٤٩ .

(٣) العنكبوت : ٢٠ - وفي الأصل و « ب » : « وأن عليه النشأة الآخرة » سهو ، إذ أن هذه آية النجم / ٤٩ وهي « الأخرى » لا الآخرة » .

(٤) قال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٣٧ : « . . . (أُخَر) كانت معدولة عن الألف واللام ، فذلك الذي منعها الصرف » .

هذا هو التحقيق ، وقول المساعد : « إنها معدولة عن ال »[١] ، قال ابنُ هشام : « الصواب خلافه ؛ لأن المعدول يساوي المعدول عنه في المعنى ، و « أُخَرُ » نكرة باتفاق ، ولأنه إذا دار الأمر بين العدل الصيغي ، والعدل عن أل كان الأول أولى ، لأنه الأكثر ، ولأنه متفق عليه ، ولأن العدل ضربٌ من الاشتقاق ، فينبغي أن تحول كلمة إلى كلمة أخرى ، لا أن تحول كلمة إلى كلمتين » انتهى ، وفي بعضها نظر .

(وَ) مقصور (على « فُعَالِ »[٢]) ،كـ « أُحَادَ » ، (وَ « مَفْعَلَ ») كـ « مَوْحَدَ » ، (من عشرةٍ وَخَمْسَةٍ فدونها) أي : الخَمْسَةَ ، (سماعاً) ، بلا خلاف ، وهي : « أُحَادُ ، وَمَوْحَدُ ، وثُنَاءُ[٣] ومثنى، وثُلاثُ وَمَثْلَثُ ، ورُباعُ وَمَرْبَعُ » ، (ومابينهما) ، أي : مابين العشرة والخمسة ، (قياساً ، وفاقاً للكوفيين ، والزجاج) .

وفي بعض النسخ من عَشَرَةٍ ، وَوَاحِدٍ ، إلى خَمْسَةٍ ، ولايقاس عليها إلى التسعة ، خلافاً للكوفيين فوافق الكوفيين في النسخة الأولى ، وخالفهم في الثانيه ومذهب البصريين عدم القياس في اللفظين ، ومذهب الكوفيين القياس فيهما[٤] ، وفصل « آخَرُ » فقاس في المسموع من «فُعَالَ » ، واقتصر في « مَفْعَلَ » على السماع ؛ لقلته ، وقد ثبت السماع في اللفظين من واحدٍ إلى عشرةٍ ، حكى الشيباني « مَوْحَدَ إلى مَعَشَرَ » ، وحكى أبو حاتم ، وابن السكيت : « أُحَادَ إلى

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٢٢٤ : « قلتُ : فما بال أُخَرَ لاينصرفُ في معرفة ولانكرة ؟ فقال : لأن أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة : الطُّوَل ، والوُسَط ، والكُبَر ، لايكنَّ صفةً إلا وفيهن ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة . . . . . فلمَّا خالفت الأصلَ وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها » . بتصرف . و ظ : المساعد ٣ / ٣٣ ، ولفظه : « قيل : عدل به عن الألف واللام » .

(٢) في السلسيلي والمساعد : على موازن « فعال » .

(٣) في الأصل و « ب » وثنى - تحريف .

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

عُشَارَ»، ولا يعارض نقل هؤلاء قول أبي عبيدة : إنَّ العَرَبَ لاَتتجاوز الأَرْبَعَةَ ؛ لأن غيره سمع مالم يسمع ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ونقل السخاوي[١] : أنه يعدل أيضاً على « فُعْلاَنَ » من واحد إلى العشرة ، كقوله :

{١١٨٦} ... ... طاروا إليه زُرافاتٍ ووُحْدَانَا [٢]

[لايجوز صرف فعال ومفعل]

(ولايجوز صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء) ، في أنها لاتستعمل استعمال المشتقات في التبعية ، (خلافاً للفراء / [٣]) ، حيث زعم أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام ، وأن من / ٢٢١/ العرب من ينكرها ، ويذهب بها مذهب الأسماء ، فيصرفها ، وأنشد :

{١١٨٧} وَإنَّ الغُلاَمَ المُسْتَهَامَ بِذِكْرِهِ قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنىً وَمَوْحَدِ [٤]

ووجه الكلام ، ألا تجري ، وأن تجعل معرفة ، لأنها معدولة على خلقتها ، فتترك على هيئتها ، مثل « لُكَعُ ، ولَكَاعِ » ؛ ولأن ألفاظ العدد الأصول التي هذه معدولة عنها ، أصلها الاسمية ، ولاتقع صفات إلا بتجوزٍ فيها ، فإذا رُجِع بهذه الألفاظ إلى الاسمية كان ذلك رجوعاً إلى الأصل الأول، قيل : ولايعرف البصريون هذا [٥] ، ومانقله الفراء عن العرب شاذ لايصح القياس عليه ، وظاهر كلام المصنف ، أن هذه الأسماء على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير ، والمنقول عنه أنها

---

(١) التصريح ٢ / ٢١٤ .

(٢) من البسيط ، لقُريط بن أُنَيفْ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٨ والخصائص ٢ / ٢٧٠ .
صدره * قوم إذا الشَّرُ أبدى نَاجذيه لهم *

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ .

(٥) المساعد ٣ / ٣٤ .

في حالة الصرف نكرات ،، وفي حالة المنع معارف ، ولو قال : وَزَعَمَ الفراء أنها معارف وأنها قد تنكر ، فيُذهب بها مذهب الأسماء فتصرف ، لايستو ، في حكاية قوله .

(ولا) يجوز صرفها (مسمى بها خلافاً لأبي علي ، وابن برهان)[١] ، قال المصنف : «ذكر الأخفش في المعاني [٢] ، أنه لو سمي بمثنى ، أو أحد أخواته انصرف ، لأنه اذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، واتبعه على ذلك الفارسي والجمهور ، على المنع [٣] للعلمية ، والعدل باعتبار الأصل .

(ولا) يجوز صرفها (منكرة بعد التسمية [٤] ، خلافاً لبعضهم) ، وهو قول الأخفش [٥] ، وخالفه الجمهور ، وروي عن أبي علي القولان [٦] .

وجه قول الجمهور : مشابهتها لأصلها ؛ لاتحاد اللفظ ، واشتراكهما في التنكير، ومن صرف «أَحْمَرَ» منكراً بعد العلمية ، فقياس قوله هُنَا كَذَلك ، والفراء [٧] يقول بهذا من باب أولى ؛ لأنه إذا جاز فيها قبل العلمية ، أن يراد بها النكرة فتصرف ، لكونها قد جذبت إلى حيز الأسماء ، فأن يقول بذلك في هذه الحالة أولى .

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٢٥ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٤) في المساعد ٣/ ٣٥ : بعد التسمية بها ، وفي السلسيلي ٢ / ٩٠٦ : بعد التسمية بها وفاقاً لسيبويه .

(٥) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٦) نقل عنه النحاس الصرف ، وغيره المنع ، ظ : المساعد ٣ / ٣٥ .

(٧) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٢٩ .

[العدد المانع مع الوصفية أو شبه العلمية]

(وَ) العدل (المانع مع شبه العلمية ، أو) مع (الوصفية) ثابت ومستقر (في فُعَلَ) بضم الفاء ، وفتح العين ، حال كونه (توكيداً) وهو أربعة : « جُمَعُ ، وكُتَعُ ، وبُصَعُ ، وبُتَعُ » وعدلها عند الأخفش ، والفارسي ، وابن عصفور / عن « فُعْلٍ » [١] بضم الفاء ، وسكون العين من جهة / ٢٢٣ / أن مفردها « فَعْلاَءُ ، أَفْعَلُ » ، كَحَمْرَاءَ ، وعند بعضهم عن « فَعَالَى » من جهة أن مفردها اسم على « فَعْلاَءَ » « كَصَحْرَاءَ » ، وعند المصنف عن « فَعْلاَوَاتٍ » ، من جهة أن مذكرها يجمع بالواو والنون .

أما العلة الثانية ، فقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش : « العلمية ، قال : وهي أعلام على الإحاطة لما تتبعه [٢] ، ورد : بأن العلم إما شخصي ، أو جنسي ، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص ، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس ، فلا يصلح كل منهما لغيره ، وهذه بخلاف ذلك ، وبأنها جمع ، والجموع لاتكون إعلاماً .

وقيل : الصفة ، بدليل الجمع بالواو والنون ، ويرده اتفاقهم على تغاير بابي التوكيد ، والصفة، وقال الخليل وسيبويه [٣] ، وأبو زيد والمصنف ، وابن عصفور [٤] : « شبه تعريف العلمية ، وهو التعريف بنية الإضافة ، ووافقهم السهيلي على ذلك ، ولكن زعم أنها غير ممنوعة الصرف ، لأن التعريف الذي يثبت منع الصرف هو تعريف العلمية ، قال : « وأما ترك تنوينها فلنية الإضافة ، وأما جرها بالفتحة ؛ فلئلا يلتبس بالمضاف للياء .

---

(١) المساعد ٣ / ٣٥ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٣٥ .

(٣) نص سيبويه ٣ / ٢٢٤ : « وسألتُه عن جُمَعَ وكُتَعَ ، فقال : هما معرفة بمنزلة كُلُّهُم ، وهما معدولتان عن جَمْعٍ جَمْعَاءَ ، وجَمْعٍ كَتْعَاءَ ، وهما منصرفان في النكرة . »

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٥ .

[العدل المانع مع العلمية]

(وَ) العدل (مع العلمية في « سَحَرَ » الملازم للظرفية ؛) حالة استعماله مجرداً من ال ، والإضافة ، مقصوداً به معين مستعملاً على معنى « في » فلايخرج عن الظرفية ، ولاينصرف للعلمية والعدل ، هذا إذا لم يسم به ، فإن سمي به انصرف قولاً واحداً ، لأن عدله إنما كان بالإشارة به إلى يوم بعينه ، وقد زال بالتسمية ؛ والمانع في « فُعَلَ » ، (وفيما سمي به من المعدولات المذكورة) ، غير «سَحَرَ » ، وذلك « أُخَرُ » ، و « فُعَالُ ، وَمَفْعَلُ » في العدد ، و « فُعَلُ » في التوكيد ، فإذا سمي بشيء من هذه منع الصرف ؛ للعلمية والعدل ، وقد نص سيبويه [١] على منع « أُخَرَ » مسمى به ، للعلمية ، وكونه لفظ المعدول ، وفي البسيط عن الأخفش [٢] ، والكوفيين [٢] : « أنه يصرف ؛ لزوال العدل ، بالعلمية ، وتقدم الخلاف في صرف « فُعَالَ ، وَمَفْعَلَ » في التسمية بهما وأن الجمهور على المنع وأما فعل التوكيد فعن سيبويه منعه في التسمية به / وعن الأخفش صرفه. /٢٢٣/

(وَ) فيما سمي به (من « فُعَلَ ») ، بضم الفاء ، وفتح العين ، (المخصوص بالنداء) ، نحو: «فُسَقُ ، وَخُبَثُ » معدولين عن « فَاسِقٍ ، وَخَبِيثٍ » ، فإن سمي بهما منعا ؛ للعلمية ، وبقاء لفظ المعدول ، ونقل ابن بابشاذ عن الأخفش الصرف ، وإليه ذهب ابن السيد [٣] .

(وفي) ماسمي به من (« فُعَلَ » المعدول عن « فَاعِلٍ ») حال كون فُعَل (علماً) ، والمحفوظ من ذلك : « عُمَرُ ، وَمُضَرُ ، وَزُفَرُ ، وَعُصَمُ ، وَقُثَمُ ، وَجُشَمُ ، وَجُمَحُ ، وَقُزَحُ ، وَجُحَا ، وَزُحَلُ ، وَدُلَفُ ، وَهُبَلُ ، وَبُلَعُ : بَطْنٌ مِنْ قُضَاعَةَ » .

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٢٤ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٣) إصلاح الخلل ص ٢٧٥ .

وخرج بالمعدل غيرهُ ، كاسم الجنس ، نحو : « صُرَدٍ » ، والصفة ، كـ « حُطَمٍ » ، والمصدر ، كـ«هُدىً » ، والجمع ، كغُرَفٍ » و « بِعَنْ فاعل المعدول عن غيره ، « كَأُخَرَ » و « جُمَعَ » ، و«بِعَلَمَا» المعدول عن فاعل في النداء ، « كَفُسَقَ ، وَخُبَثُ » ، وأُورد عليه « ثُعَلُ » ، فإنه ممنوع ، « كَعُمَرَ » ، للعدل ، والعلمية ، وليس معدولاً عن فاعل بل عن أفعل ، وأجيب بأنه نادر ، والكلام في الغالب ، وإنما قالوا في « ثُعَلَ » إنه معدول عن « أَثْعَلَ » ، لا عن « ثَاعِلٍ » ؛ لأن ثاعلاً غير مستعمل ، وأَثْعَلُ مستعمل .

[طريق العلم بالعدل السماع]

(وطريق العِلْمِ بِه) ، أي : بـ « فُعَلَ » المعدول علماً ، (سماعُهُ) ، من العرب (غيرَ مصروفٍ) ، كـ « عُمَرَ ، وثُعَلَ » ، حال كون « فُعَلَ » (عارياً من سائر الموانع) ، غير العلمية ، والعدل .

فإن سمع مصروفاً ، كـ « أُدَدٍ » ، فلا عدل فيه ، وإن وجد مايمنع مع العلمية غير العدل ، فكذلك ، كـ « طُوَى » ، في لغة المنع [١] ، وفيه مع العلمية تأنيث البقعة .

فإن سمع « فُعَلُ » علماً ، ولم يسمع فيه صرف ، ولا عدمه ، ولاعلم له اشتقاق فإنه يصرف حَمْلاً على الأصل في الأسماء ، قاله سيبويه [٢] ، وقال غيره : يمنع صرفه حملاً على الغالب ، في «فُعَلَ » علماً ، قيل : وليس بجيد .

---

(١) في الأصل و « ب » : أو بدل الواو ، ولا موضع لها .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

[فعال عند تميم والحجاز]

(وفي حكمه) ، أي : وفي حكم « فُعَلَ » المعدول ، في منع الصرف للعلمية ، والعدل ، (عند تميم « فَعَالِ ») حال كونه (معدولاً علماً المؤنث ، كَرَقَاشِ) وبابه « كَحَذَامِ » ، وهو مقصور على السماع ، كباب « عُمَرَ » ممنوع عند سيبويه ، للعلمية ، والعدل [١] عن « راقِشَةَ » و « حَاذِمَةَ » ؛ لأن الغالب في الأعلام ، أو اللازمَ فيها النقل ، فيُقَدّر عدلُ « فَعَالِ » عن « فَاعِلَةَ » علماً / ، وفاءً / ٢٢٤ / بما تستحقه الأعلام ، كما فعل في باب « عُمَرَ » ، وقال المبرد : « باب فَعَالِ » ممنوع ؛ للعلمية والتأنيث [٢] بناء على الارتجال ، وهو خلاف ما استقر أو غلب في الأعلام وخرج بالمعدول خلافُهُ ، كالمصدر ، نحو « ذَهَابِ » ، والصفة ، « كَجَوَادِ » ، والجنس الفارق بينه وبين مفرده التاء ، «كسحاب » ، والاسم المفرد ، « كجَنَاحِ » ، فكل ذلك يصرف علماً لمذكر ، إذ ليس فيه غير العلمية.

(ويَبْنيه الحجازيون كَسْرًا) [٣] ، في الأحوال الثلاثة اجراءً له مُجرى « نَزَالِ » ؛ لشبهه وزناً، وعدلاً ، وتأنيثاً ، كقوله :

{ ١١٨٨ } إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَاقَالتْ حَذَامِ [٤]

(ويوافقهم) ، على البناء على الكسر ، (أكثر بني تميم فيما لامه راءٌ) [٥] ، من الأعلام

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٧ .

(٢) نصه في المقتضب ٣ / ٣٧٥ : « وأما بنو تميم يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يجرونه مجرى غيره من المؤنث، لأنهم لايذهبون به إلى العدل » .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٨ ، في السلسيلي كثيراً - تحريف .

(٤) من الوافر ، للجُيم بن صعب ، أو دَيْسَم بن طارق ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٦٠ ، الإيضاح في الشعر ص١٧، معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٥ ، الخصائص ٢/ ١٧٨ ، ابن يعيش ٤/ ٦٤ ، المغني ١/ ٢٤٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٧٨ .

المؤنثة الآتية على وزن « فَعَالِ » كـ « سَفَارِ » : لَمَاءِ ، وَ « لِكَوْكَبٍ » وهما مؤنثان ، كأنهما للماءة ، والكوكبة ، وإنما كسر هؤلاء الراءَ ؛ ليتوصلوا إلى مذهبهم في الإمالة ، ولم يلتفت بني تميم إلى ذلك ، وأعربوا الباب كله إعراب مالا ينصرف .

/٢٢٥/

[فعال المبني على الكسر باتفاق]

(وَ) الحجازيون والتميميون (اتفقوا على كسر « فَعَالِ » أمراً) ، كَنَزَالِ » و « تَرَاكِ » ، وهو مقيس من الثلاثي التام المتصرف ، ومن غير الثلاثي موقوف على السماع ، « وكَدَارَاكِ » و «بَدَارِ» ، قال :

{١١٨٩} بَدَارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَارِهَا قَدْ نَزَلَ المَوْتُ لدى صِغَارِهَا (١)

(أو مصدراً) ، « كَيَسَارِ » : للميسرة ، و « حَمَادِ » : للمحمدة ، و « جَمَادِ » : للمجمدة ، الأولى بالمهملة ، والثانية بالجيم ، وقد اجتمعا ، في قوله :

{١١٩٠} جَمَادِ لَهَا جَمَادِ وَلَاتَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادِ (٢)

يُريدُ : الدعاء على امرأة موصوفة بالجمود ، والبخل ، أي : جَمْدًا لها لاحَمَادِ ، وقال الأرقط:

{١١٩١} فَقُلْتُ : امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعَاً ، قالتْ : أَعَاماً وَقَابِلَهْ (٣)

---

(١) رجز لم أقف على قائله .

(٢) من الوافر ، للمتلمس ، الكتاب ٣/ ٢٧٥ ، ابن يعيش ٤/ ٥٥ ، الخزانة ٦/ ٣٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٥٧.

(٣) من الطويل ، ونقل البغدادي عن ابن هشام اللخمي أنه نسبه لحميد الأرقط بقوله لزوجه وكانت قد سألته الحج وكان فعلا وقبله :

تحرضي الزلفا على الحج ويحها وكيف نحج البيت والحال حائله

وبعده ==

(أو حالاً) ، كقول الجعدي :

{ ١١٩٢ } وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شَرْبَةً وَالخَيْلُ تَعْدُو بالصَّعِيدِ بَدَادِ [١]

أي : مُتبددة ، قاله السيرافي [٢] .

(أو صفة جارية مجرى الأعلام) ، « كَحلاَقِ » : للمَنِيَّة .

(أو) صفة (ملازمة للنداء) ، كقَوْلهم : يَافَسَاقِ ، ويَاخَبَاثِ » ، (وَ) هذه الخمسة (كلها معدولة عن مؤنث) .

أما « نَزَالِ » فمعدول عند المبرد عن مصدر معرفه مؤنث / [٣]، فهو من باب المصادر النائبة / ٢٢٦/ عن أفعالها ، ولكنه بني لتضمنه معنى لام الأمر ، أو لحلوله محل المبني ، وهذا هو الصحيح ، وظاهر كلام سيبويه ، أنه معدول عن نفس فعل الأمر [٤] .

وأما « فَعَالِ » مصدراً ، فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة لم يستعمل ، كما أن ملامح ومشابه مبنيان على مفرد لم يستعمل .

== لعل ملمات الزمان ستنجلي وعل إله الناس يوليك نائله

الخزانة ٣ / ٧٠ (ط ، الاميرية) . آخر الشاهد : ٤٦٨ .

وهو مما فات المرحوم عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية من الخزانة .

(١) للنابغة الجعدي ، من الكامل ، الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، المقتضب ٣ / ٣٧١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٥٧ ، ابن يعيش ٤ / ٥٤ ، الخزانة ١١/ ٣٦٣ ، الأشموني ٣ / ٢٧٠ .

(٢) المساعد ٣ / ٣٩ .

(٣) في المقتضب ٣ / ٣٦٨ : « أمّا ما كان في معنى الأمر فإنّما حقه أن يكون موقوفاً ؛ لأنّه معدول عن مصدر « فِعْل » موقوف موضوع ، فإنما مجازه مجازُ المصادر ، إلاّ أنّها المصادر التي يؤمر بها » .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٧٧ ، ٢٨٠ .

وأما « بَدَادِ » حالاً ، فإنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة ، « كَالْبَدَّةِ ، والْمُبَادَّةِ » .

وأما الصفات الجارية مجرى الأعلام ، فمعدولة عن صفات مؤنثة غلبت وصارت اسماً ، كنَابِغَةَ » ، ولهذا لايتبع شيء منها موصوفاً ؛ لأنها بغلبتها أشبهت الأعلام .

وأما الملازمة للنداء ، فإنها معدولة عن مؤنثة ،« فَفَسَاقِ » معدول عن « فَاسِقَةٍ » و « خَبَاثِ » معدول عن « خَبِيثَةٍ » .

[حكم ماسمي به من فعال]

(فإن سمي ببعضها) ، أي : ببعض هذه الأنواع الخمسة التي اتفق الحجازيون والتيميميون على بنائها ، (مذكر فهو « كَعَنَاقَ ») ، ونحوه ، من المؤنث مسمى به مذكر فيعرب غير منصرف .

(وقد يجعل كصَبَاحٍ) ، ونحوه ، من المذكر مسمى به مذكر فيصرف ، وذلك لأنه إنما كان مؤنثاً بإرادتك به العدل عن « فَاعِلَةٍ » وأنت إذا سميت به مذكراً ذهب منه معنى « فَاعِلَةٍ » ، فذهب التأنيث بذهاب ذلك ، وصرت كأنك سميت مذكراً بمذكر ، قال أبو حيان ومتابعوه : « ولعل المصنف ألحق ذلك بما ذكره سيبويه في « رَقَاشِ » فإن سيبويه قال : « ومن العرب من يصرف «رَقَاشِ» ، إذا سمي به مذكر ، كأنه سَمَّى رجلاً « بِصَبَاحِ » [١] انتهى ، والمشهور منعه ، ولايبنى على الكسر ، والفرق أن باب « رَقَاشِ » أوسع من باب « نَزَالِ » وأخواته ، بدليل أن « رَقَاشِ » يجوز فيه قبل أن يسمى به المذكر البناء والإعراب ، و « نَزَالِ » وأخواته مبنية لاغير ، قاله أبو حيان » [٢] .

(وإن سمي به) أي : ببعض هذه الأنواع التي اتفقت العرب على بنائها ، (مؤنث فهو) في

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٠ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

الحكم (« كَرَقَاشِ » على المذهبين) السابقين ، عن الحجازيين والتميميين ، فالحجازيون يكسرونه ، وأكثر بني تميم يعربون ماليس آخره راءً ، والأقيس عند / المبرد لغة الحجاز ، لأن « فعال » اسم ، / ٢٢٧/ فإذا سمي به لم يُغير ، وعند سيبويه لغة تميم ، لأن المسمى به إن كان باب « نَزَالِ » ، فهو « كانْزِلْ»، ونحن لو سمينا بالفعل أعربناه ، فهذا أولى ، وإن كان غير « نزال » ، فقد زال ذلك المعنى الذي اقتضى لها البناء ، وهو الشبه « بِنَزَالِ » .

[لغة أسد في فعال أمرا]

(وفتح [١] « فَعَالَ ») حال كونه (أمراً لغة أسدية) ، فتقول : « نَزَالَ » بالفتح ، لمناسبة الألف والفتحة قبلها ، ولأن الأصل في البناء السكون ، فلما تعذر هنا لأجل الساكنين عدلوا إلى مايقرب منه في الخفة ، ولغة غيرهم أقوى ؛ لأن حركة الساكنين الكسر، ولأنها مناسبة للتأنيث ، ولأنهم يوافقون غيرهم في ، نحو : « حَمَادِ ، وَخَلاَقِ ، وفَسَاقِ » .

« فصـــــل »

[حكم المصغر في الصرف ومنعه]

الضابط الأصلي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف ، وإلا فهو منصرف، والأقسام أربعة ، منصرف فيهما ،« كَزَيْدٍ » ومقابلُهُ ، « كَزَيْنَبَ » ، وغيرُ منصرف في التكبير دون التصغير ، نحو : « شَمَّرَ ، وَضَرَبَ » ، وعكسه ، نحو : « تحلئ [٢] علماً .

---

(١) قول ابن مالك : وفتح « فَعَالَ » أمراً لغة أسدية » ساقط من السلسيلي .

(٢) هكذا في الأصل « عاصم » ، وفي « ب » خاصم » ، ولايصح التمثيل بهما على أي وجه والصواب« تحلئ » كما مثل به المساعد ٣/ ٤٢ ، وسيمثل بها المصنف بعد قليل .

فالذي زال بتصغيره سبب منعه ، (يصرف مصغراً مالايصرف مكبراً)[1] ،كـ « عُمَرَ » ، و «سَحَرَ » ؛ لأنهما إنما عدلا مكبرين ، و « شَمَّرَ ، وَعَلْقَى ، وَسَرْحَانَ ، وَجَنَادِلَ » ؛ لزوال الوزن ، والألفين ، وصيغة الجمع ، فهذه خمسة أنواع داخلة في كلامه ، ولم يستثنها بعد .

[مايمنع مصغرا ومكبرا]

(مالم يكن) مسماه (مؤنثاً) ، « كَزَيْنَبَ ؛ لبقاء التأنيث .

(أو أعجمياً) ، « كَإِسْحقَ » وَ « يَعْقُوبَ » ؛ لبقاء العجمة ، وفيه نظر ؛ لأن الأعجمي ينبغي أن يتبع فيه السماع لا القياس .

(أو مركباً) ، « كَحَضَرْمَوْتَ » ؛ لبقاء التركيب .

(أو مضارعاً لفَعْلاءَ) ، في أن زيادته مضارعه لزيادتها ، حال كونه (مُكبراً ومصغراً) صفة كان، « كَسَكْرَانَ » ، أو علماً « كَعُثْمَانَ » ، وخرج عنه نحو « سِرْحَانَ » علماً ، فإن تصغيره «سُرَيْحِينَ » ، فإن المضارعة موجودة في التكبير دون التصغير ، فيصرف في التصغير ، ويمنع في التكبير .

(أو ذا شبه بالفعل المضارع سابق للتصغير) ، « كَتَغلب » و « يَشْكُرَ » ، فيمنعان مكبرين ومصغرين ، واحترز بالمضارع من نحو « شُمِّرَ » و «ضُرِبَ » بالبناء للمفعول ، فيصرفان مصغرين ؛ لزوال الوزن .

(أو عارض فيه) ، نحو : « أجادِلَ » علماً ، وتصغيره « أُجَيْدِلُ »، فيمتنع مكبراً ، / ٢٢٨/

---

(١) في هامش الأصل : وذلك : ذو العدل ، والوزن ، وألف الإلحاق [والزيادة] وصيغة الجمع وكتب عليها «صح » .

للعلمية وشبه العجمة ، ومصغراً للعلمية ، ووزن الفعل ؛ لأنه ضارع ، نحو « أُبَيْطِرَ » .

وتَلخصَ : أن الذي لاينصرف مصغراً ومكبراً نوعان : متحد السبب في حالتي التصغير ، والتكبير ، وهو الغالب ومختلفه ، كما في « أَجَادِلَ ، وأُجَيْدِلَ » .

[مايمنع مصغرا ويصرف مكبرا]

(وقد يكمل موجب المنع في التصغير فيمتنع مصغراً ماصرف مكبراً) . نحو : « تِحْلِيءٍ » علماً ، فإنه في التكبير منصرف ، لأن فيه العلمية وحدها ، وهي لاتستقلُّ بالمنع ، وفي التصغير غير منصرف ، لأنه يقال فيه : « تُحَيْلِيءُ » بوزن « تُبَيْطِرُ » ، ففيه مع العلمية ، وزن الفعل ، ونحو : «هِنْدٍ» ، فإنها في التكبير يجوز فيها الصرف وعدمه ، فإذا صُغِّرت وجب منعها ؛ لوجود الزيادة على الثلاثة ، فقوله : (فيمتنع) ، محمول على ماتجدد له المنع ، أو تحتم ، و « التِحْلِئ » بكسر التاء المثناة فوق ، وسكون الحاء المهملة : ما أفسده السكين من الجلد عند القشر ، تقول : منْهُ حَلِئَ الأديمُ، مثل : حَلِمَ : إذَا صَارَ فيه التِحْلِئُ .

« فصـــــل »

[صرف الممنوع للتناسب والضرورة]

(يصرف مالاينصرف للتناسب) ، نحو : ﴿ سَلَاسِلاَ ﴾ [١] الآية ، لصرف المعطوفين بعده ، وقيل : إن الجمع المتناهي ، يجوز صرفه مطلقاً ، وسيأتي ، والمثال الجيد : ﴿ ولاَيَغُوثاً وَيَعُوقاً ﴾[٢] في قراءة الأعمش [٣] .

---

(١) سورة الإنسان آية : ٤ . قراءة سبعية ، قرأ نافع ، وأبو بكر ، والكسائي منونه ، السبعة ٦٦٣

(٢) سورة نوح آية : ٢٣ .

(٣) في البحر المحيط ٨ / ٣٤٢ : « قال ابن عطيه : وقرأ الأعمش ولايغوثاً ويعوقاً بالصرف ، وذلك وهم ،==

(أو للضرورة) ، وهي إما بالمسرة ، كقوله :

{١١٩٣} إذَا مَاغَزَا في الجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَسَائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ (١)

فإن القوافي مجرورة .

وإما بزيادة حركة ، وليس هذا كالذي قبله ، لأن ذاك تبديل حركة بحركة ، وهذا اجتلاب حركة لم تكن أصلاً ، وهذا يقع في المؤنث بالألف المقصورة ، فإنه إذا احتيج إلى حركة فلاتقبلها الألف ؛ لملازمتها السكون ، فيؤتى بالتنوين ، لا لذاته ، بل وسيلة إلى الحركة ، فيلتقي ساكنان ، فتحذف الألف ، ويكسر حينئذ التنوين ، وذلك إذا لقيه ساكن بعده ، وذلك نحو قولك في الشعر هذه سَكْرِى انطلقتْ .

وإما بالتنوين ، كقوله :

{١١٩٤} فَأَتَاهَا أَحَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْمِ بِغَضْبٍ ، فقَالَ : كُونِي عَقِيرَا / (٢) / ٢٢٩ /

وفيه شاهد ثانٍ على إضافة الملغى إلى المعتبر ، وهو قوله : « كَأَخِي السَّهْمِ » .

== لأن التعريف لازم ووزن الفعل ؛ وليس ذلك بوهمٍ ، ولم ينفرد الأعمش بذلك ، بل قد وافقه الأشهب العقيلي على ذلك ، وتخريجه على أحد الوجهين ، أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع مالاينصرف عند عامة العرب وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائي وغيره ، والثاني : أنه صرف المناسبة ماقبله ومابعده من المنون، إذ قبله : ودّاً ولاسواعا وبعده : نسراً » .

(١) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، الشرح الكبير ٢ / ٥٥٢ ابن يعيش ١ / ٦٨ ، الضرائر ص ٢٢ ، وديوانه٤٢.

(٢) من الخفيف ، لأمية بن الصلت ، العيني ٤ / ٣٧٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٥٥١ ، الضرائر ص ٢٣ ، المقرب ٢/ ٢٠٢ .

(وإن كان) المصروف للضرورة ، (أفعَلَ تفضيلٍ ، خلافاً لمن استثناهُ)[١] ، وهم الكوفيون، قالوا : لايصرفُ « أفعَلُ مِنْ » للضرورة ، لأن منعه من التنوين ؛ لأجل « مِنْ » ، فلا يجمع بينهما ، كمالايجمع بينه وبين الإضافة ، والصحيح مذهب البصريين [٢] ، وهو أن المانع له من الصرف الوزن والوصف : « كَأَحْمَرَ » ، ولهذا صُرف « خَيْرٌ مِنْكَ ، وَشَرٌّ مِنّهُ » ؛ لزوال الوزن ، وإن كان معه «مِنْ » .

[منع المصروف]

(ويمنع صرف المنصرف اضطراراً) ، وهو قول الأخفش والفارسي ، والكوفيين[٣] ، إلا أبا موسى الحامض [٤] وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع ، كقوله :

{١١٩٥} طَلَبَ الأزَارِقَ بالكَتَائِب إذْ غَدَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ [٥]

وقوله :

{١١٩٦} ... ... وقودَ أبي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا [٦]

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٨٨ م (٦٩) ، والشرح الكبير ٢ / ٥٥٢ .

(٢) المساعد ٣ / ٤٣ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٤٩٣ مسألة رقم (٧٠) .

(٤) منعه ، انظر الارتشاف ١ / ٤٤٨ .

(٥) من الكامل ، للأخطل .

ظ : الضرائر ١٠٤ ، الإنصاف ٢ / ٤٩٣ ، الأشموني ٣ / ٢٧٥ ، العيني ٤ / ٣٦٢ .

(٦) من الوافر ، للكميت ، انظر : الصحاح ١ / ١٠٧ ، الضرائر ١٠٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٨ ، الخزانة ٧/ ١٥١ ، الارتشاف ٣/ ٢٩٦ ، والعيني ٤ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

وصدره : * يرى الرَّاءُون بالشفرات منها *

والحباحب : هو ذباب يطير بالليل كأنه نار .

و « حُباحِب » على وزن « عُلاَبِطَ » ، وهي نارٌ ضعيفة ، وذلك أن بعض البخلاء كان اسمه أبا حُبَاحِبَ ، وكان يوقِدُ ناراً ضعيفة مخافة الضيفان ، فسميت كل [نارٍ] (١) ضعيفة بذلك ، حتى سمي به النَّارُ التي تقدح حوافر الخيل(٢) ، (خلافاً لأكثر البصريين)(٣) ، والحامض من شيوخ الكوفيين .

(لا اختياراً ، خلافاً لقومٍ) ، منهم ثَعْلَبُ (٤) ، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ، وأنشد على ذلك قوله :

{١١٩٧} أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي بِأَوْلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ (٥)

أَوْ التَّالِي (٦) دُبَارَ فَإِنْ أَفُتْـهُ فَمُؤنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ .

فقال له الحامض : هذا موضوع ، لأن مؤنساً ، ودُبَاراً مصروفاً ، وقد ترك صرفهما ، فقال ثعلب : هذا جائز في الكلام ، فكيف في الشعر ، فدل هذا على جوازه اختياراً .

---

(١) زيادة للسياق .

(٢) الصحاح ١ / ١٠٧ .

(٣) الضرائر ص ١٠١ .

(٤) الارتشاف ١ / ٤٤٨ .

(٥) من الوافر ، لمجهول ، الإنصاف ٢ / ٤٩٧ ، الهمع ١ / ١٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥١١ .

شِيار : السبت

أول : الأحد

أهون : الاثنين

جُبار : الثلاثاء

دُبار : الأربعاء

مؤنس : الخميس

عَروبة : الجمعة

(٦) في الأصل و « ب » : أو الليالي - تحريف ولايتزن به الشطر .

(وزعم قوم أن صرف مالاينصرف مطلقاً) ، « أَفْعَلُ » وغيرُهُ (لغة) لبعض العرب ، قال الأخفش « من العرب من يصرف في الكلام جميع مالاينصرف ، فقال : [١] وكأنها لغة الشعراء جرت على ألسنتهم في الكلام على مايضطرون إليه / في الشعر . /٢٣٠/

وقيل : إلا « أَفْعَلَ مِنْ » ، حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل مالاينصرف إلا أفعل منك ، (والأعرف قصرُ ذلك على نحو : سَلاَسِلَ ، وقَوَارِيرَ) حكى الأخفش [٢] أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي ، قال : سمعت ذلك منهم ، وسببه جمعهم له جمع سلامة ، نحو : «صَوَاحِبَاتٍ » ، فأشبه بذلك الآحادَ .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٠ . ١٧٤ الإتقان

(٢) المساعد ٣ / ٤٤ . ١٥ ، الإتقان

(٦٣) « باب التسمية بلفظ كائن »

[صفة لفظ (ما) خبركائن . وهي نكرة موصوفة (كان)]

صفة « ما » ، واسمها مستتر فيها يعود على « ما » ، وخبرها محذوف ، أي : ماكانه أو ماكان إياه على الخلاف في المختار من ذلك ، أو كان تامة والتقدير : كائنٍ شيئا وجد من غير نظر إلى حال دون حال ، سواء كان مفرداً ، أم مركباً ، كلاًّ [١] ، أم جزءاً .

[أنواع مايسمى به]

(لما سُمِّي به من لفظٍ يتضمنُ إسناداً) ، « كبَرَقَ نَحْرُهُ » وَ « تَأَبَّطَ شَرًّا » وَ « شَابَ قَرْنَاهَا » ، من المسموعات ، وَ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، مما لم تُسمع التسميةُ به ، سواءٌ كان الجزء الثاني ظاهراً ، كما مثلنا، أم مضمراً بارزاً ، « كَقُمْتُ » ، أمْ مستتراً ، نحو : « قَامَ وَيَقُومُ » منقولين من : زيدٌ قام أو يقوم، قال :

{ مكرر } * أنَـا ابْنُ جَـلاَ ... ... [٢]

{ مكرر } ... ... بَنِي يَزِيدُ ... ... [٣]

فهذه لاتتأثر بالعوامل [٤] ، لأن الجملة قد عمل بعضها ، فلو أعلمنا فيها عاملاً آخر توارد عاملان على معمول واحد .

---

(١) في الأصل و « ب » : أو .

(٢) سبق تخريجه برقم ١١٧٠

(٣) سبق تخريجه برقم ١١٧١

(٤) الكتاب ٣ / ٣٢٦ .

وأجاز بعضهم [١] في ، نحو : « قُمْتُ » إيقاع الإعراب في الضمير ، فتقول : « جاءَ قُمْتٌ ، وَرَأَيْتُ قُمْتاً ، وَمَرَرْتُ بِقُمْتٍ » ، ويؤيده نسبتهم إلى « كُنْتُ ، كُنْتِيّ » ، وأنه لايلزم منه أن يقع في آخر الكلمة إعراباً ، وأجاز رجوع الفَاءِ إلى حركتها ، فتفتح أُولَىْ « قَمْتُ ، وَبَعْتُ » .

وأجاز بعضهم إضافة صدر ذي الإسناد إلى عجزه ، كما تقدم في باب العلم .

(أو عملاً) ، هو عام بعد خاص ، إذ كل متضمن إسناداً متضمن عملاً ، ولا عكس ، ويشمل عمل الرفع ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » ، والنصب ، نحو : « ضَارِب زَيْداً » ، وعمل الجر ، نحو : «غُلَامُ زَيْدٍ » ، فهذه كلها يجري فيها الأول بحسب العوامل ، كما كان قبل التسمية ، ويبقى الثاني على ماكان عليه قبل التسمية من رفعٍ ، أو نصب ، أو جرٍّ ، وإن كان الرافع ، والناصب فعلا ، أو حرفاً لم يتغير .

ومقتضى كلامه : أن الجار والمجرور كذلك ، ولايعرف له قائل ، بلْ إن كان الجار حرفاً موضوعاً على حرف واحد ، نحو : « بِزَيْدٍ » لم يتغير .

وأجاز المبرد [٢] ، والزجاج [٣] ؛ أن يعرب الجارُّ إعراب المضاف / بعد زيادة حرف مجانس / ٢٣١/ حركته ، ويضعف ذلك الحرف ، فتقول : « بِبزَيْدٍ » ، كما يفعل في الحرف الواحد ، إذ سمي به وحده .

ومذهب سيبويه ، أن حكم الحرف مع الاسم أن يحكيا في التسمية ، نحو : « أَنْتَ » وإنما أجاز الإعراب ، في : « مِنْ زَيْدٍ » ، تشبيهاً للجار بالمضاف ، لكونه على حرفين ، فأشبه نحو « يَدٍ ، وَدَمٍ » مضافين .

---

(١) ذكر أبو حيان هذه الإجازة ولم يسمِّ أصحابها ، انظر الارتشاف ١ / ٤٤٩ .

(٢) في المقتضب ٤ / ١٤ : « . . . ألا ترى أنَّك لو سميته (بزيد) لقلت : جاءني بزيدٍ . »

(٣) انظر ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص : ١٢٨ .

وإن كان الجار على حرفين ، فإن كان ثانيهما لينا ، نحو : « فِيْ زَيْدٍ » ، فالحكاية أيضاً ، والمبرد[١] والزجاج [٢] يجيزان الإعراب ، بشرط التضعيف ، وإن كان الثاني صحيحاً ، نحو : «مِنْ زَيْدٍ » ، فمذهب سيبويه[٢] وبعض النحويين يعربونه إعراب المتضايفين ، كما تقدم ، والجمهور يجيزون الإعراب ، والحكاية .

وإن كان الجار أكثر حرفين ، نحو : « مُنْذُ اليَوْمِ » ، فالوجهان ، والخلاف بعينه .

(أو إتباعاً) ، كأن يسمى بموصوف وصفته ، أو بمعطوف عليه ، ومعطوف ، وكذا بقية التوابع ، فحكم الأول بحسب العوامل ، والثاني تابع له فإن سميت « بِزَيْدٍ الطَّوِيلِ » ، فإن قدرتهما جملة حكيت ، أو موصوفاً وصفه أعربتهما ، ونصبتهما في النداء ، (أو تركيب حرفين) ، كأن تسمي بـ « إنَّمَا » ، أوْ « كَأَنَّمَا » .

(أو حرفٍ ، واسمٍ) ، تقدم ، نحو : « يَازَيْدُ » ، أو تأخر ، نحو : « حَيْثُمَا » .

(أو حرفٍ ، وفعلٍ) ، نحو : « ماقامَ » مجرداً عن ضمير ، أو موصول وصلته ، نحو : «الذيْ قَامَ » ، فيستقر لما سمي بشيء من هذه المذكورات .

[أحوال مايسمى به]

(ما[٣] كان له قبل التسمية) ، من إعراب ، وحكاية [٤] ، فالمتضمن للإسناد يحكي ، وكذا

---

(١) في المقتضب ٤ / ٣٣ : « فإن سميت رجلاً (مِنْ زيدٍ) و (عن زيدٍ) فإنَّ أجود ذلك أن تقول : هذا مِنُ زيد ، وعنُ زيد ، كما تقول : يدُ زيد . »

(٢) نص سيبويه ٣ / ٣٣٠ : « فإن سميته بني زيْد ، لاتريدُ الفم ، قال : أُثَقِّلُهُ فأقول : هذا فِيٌّ زيدٍ » .

(٣) « ما » مبتدأ خبر ماسبق أول الباب وهو الجار والمجرور « لما سمي . . » إلخ .

(٤٥) الكتاب ٣ / ٣٣١ .

المتضمن لتركيب يشابه الحكاية أيضاً ، والمتضمن للعمل يعرب ، وكذا ذو الاتباع .

(ولا يُضافُ)المذكور ، (ولايُصغر) ، ولا يثنى ، ولايجمع ؛ لأنه إما جملة ، أو شبهها ، والجمل لاتضاف ولاتصغر ، ولاتثنى ، ولاتجمع .

(والمعطوفُ بحرفٍ دونَ متبوعٍ) المسمى به ، نحو : « وَزَيْدٍ » ، (كالجملة) ، فيحكى كما تحكى ، وإن نقل من رفع ، أو نصب ، أو جر ، حكى بحاله ، لأنه لامتبوع له الآن ، فيكون تابعاً له، فبقي أن يحكم له بحكم مانقل عنه ، لأنه ليس على الهيئة التي يكون بها تابعاً ومتبوعاً ، ولايمكن أن يكون للمجموع إعراب لفظي ، فتقول : « قَامَ وَزَيْدٍ ، وَرَأَيْتُ وَزَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ بِوزَيْدُ » برفع «زَيْدٍ» في الأحوال الثلاثة ، إن كان في الأصل تابعاً لمرفوع ، وكذا حكم المنصوب ، والمجرور .

(ويعرب ما / سوى ذلك) ، من المفردات ، « كَزَيْدٍ » و « قَامَ » و « إِنْ » . / ٢٣٣/

[حكم المسمى بالمثنى والمجموع على حده]

(فإن كان) ماسمي به (مثنى) ، نحو : « رَجُلَانِ » ، (أو مجموعاً على حده) ، أي : المثنى، من كونه معرباً بالحروف ، « كَمُسْلِمَيْنِ » ، ((أو جارياً مجرى أحدهما) ، فالجاري مجرى المثنى (مطلقاً) ، « اثْنَانِ ، واثْنَتَانِ » ، بخلاف « كِلاَ ، وَكِلْتَا » ، فإن لهما شرطاً وهو الإضافة للمضمر ، والجاري مجرى المجموع على حد المثنى « عشْرُون » وبابه ، وليس لنا شيءٌ محمولٌ على الجمع لامطلقاً ، (أُعربَ [1] بما كان له قبل التسمية) ، فما كان مثنى ، أوجارياً مجراه مطلقاً ، فإنه يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء ، وما كان مجموعاً على حد المثنى ، أو جارياً مجراه فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء ، وإذا سمي بـ « كِلاَ ، وكِلْتَا » أعرب تقديراً « كالفَتَى » .

---

(١) أعرب - ليست في السلسيلي .

(أو جعل المثنى وموافقُهُ كعِمْرَانَ) ، فيلزمهما الألف ، ويعربان على النون إعراب مالاينصرف للعلمية ، وزيادة الألف والنون ، وعليه قوله :

{١١٩٨} أَلاَ يَـادِيَارَ الحَيِّ بِالسُّبَعَـانِ ... ... أَلحّ عليْهَا ذَائِمُ الهَطَلاَنِ [١]

(والمجموع وموافقه كَغِسْلِينَ) ، فتلزمهما الياء ، ويعربان على النون منصرفين ، كإعراب المفردات ، وإنما ألزم الياء ؛ لأنه ليس في العربية اسم مفرداً آخره نون زائدة بعد واو ، وأما «زيتون» فالنون أصلية .

(أو هارون) [٢] فيلزمه الواو ، ويعرب على النون إعراب مالاينصرف للعلمية ، وشبه العجمة ، كما في « حَمْدُونَ » ؛ لأنه ليس في المفرد العربي ماهو كذلك ، وأما « هَارُونُ » فأعجمي، فالمانع له العلمية والعجمة ، والتشبيه به في الحكم ، لا في التوجيه .

وذكر السيرافي [٣] وجها رابعاً ، وهو لزوم الواو وفتح النون ، وقال : إنه صح عن العرب ، ولكنه نادر ، قالوا : هذا ياسَمُونَ البَرَّ ، ورَأَيْتُ يَاسَمُونَ البَرَّ ، وَمَرَرْتُ بِيَاسَمُونَ البَرَّ » ، بالواو وفتح النون في الأحوال الثلاثة .

ووجه خامس ، وهو التزام الواو ، والإعراب بالحركات على النون ، وإعراب المثنى ، والمجموع على حده ، والموافق لهما بالحركات بعد التسمية (مالم يُجاوزَ سبعةَ أحرفٍ) ، فإن

---

(١) من الطويل ، لابن مقبل ، الكتاب ٤ / ٢٥٩ ، الخصائص ٣ / ٢٠٢ ، الخزانة ٧ / ٣٠٢ ، ابن يعيش ٥/ ١٤٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ص ٨١٤ .
وعجزه في الجميع * أملَّ عليها بالبلى الملوان *
والشعر الأول مطلع قصيدة أخرى لشاعر جاهلي من بني عقيل وعجزه : عفت جحا بعدي وهن ثماني .
ظ : الخزانة . ولم يرد ماذكره الشيخ خالد عن أحد من أصحاب الشواهد .

(٢) في السلسيلي : أو حمدون .

(٣) المساعد ٣ / ٤٧ .

جازوا ذلك، تعين إعرابهما بالحروف ، كما كان قبل التسمية ، تقول في تثنية : « اشهيابٍ وجمعه « اشهيابانِ ، واشهيابُونَ » ، فلو سميت بهما / لم يجز فيهما إلا الحكاية ؛ لمخالفتهما الأسماء المفردة / ٢٣٤/ بزيادة عدة حروفهما على سبعة أحرف .

[حكم ماسمي به مما خرج عن أبنية العربية]

(ويجري نحو « حَامِيمَ ») ، وطاسِينَ » ؛ و « يَاسِينَ » مسمّى بهما ، (مجرى « هَابِيلَ ») في منع الصرف للعلمية ، وشبه العجمة ؛ لأن مثل هذا الوزن لايوجد في لسانهم .

[حكم ماسمي به من أحرف الهجاء]

(وإن كان ماسمي به حرفي هجاء ضعف ثانيهما ، إن كان) ثانيهما (حرف لين) ، سواء كان واواً ، كـ « لَوْ » أو يَاءً ، كـ « في » ، أو ألفاً ، كـ « لاَ » ، فتقول : « قَامَ لَوٌّ ، وَفِيٌّ ، وَلاَءٌ » . بتشديد الواو ، والياء وبالمد ؛ لأنك زدت على الألف ألفاً ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة و «رَأَيْتُ لَوّاً ، وَفِيّاً ، ولاَءً » ، وَ « مَرَرْتُ بِلَوٍّ ، وَفِيٍّ ، وَلاَءٍ » .

وكذا الحكم إن كان جزء كلمة ، نحو : « قَوْ » من : قولٍ ، و «بَيْ » من : بيعٍ ، و « عَا » من : عَافِيةٍ ، وإنما ضُعِّفَ ؛ لأنه لايوجد اسم معرب آخره حرف لين متحرك .

وإن كان ثانيهما غير لين ، لم يغير ، نحو : « عَنْ » ، فيعرب إعراب « يَدٍ ، وَدَمٍ » ، وكذا الحكم لو كان جزء كلمة ، كـ : « ضَرَ » من : ضَرَبَ ، أو « رَبَ » منه .

(وإن كان) ماسمي به ، (حرفاً واحداً كُمِّلَ بتضعيفِ مُجَانِس حركته إن كان متحركاً ، ولم يكن بعضَ كلمة) ، فتقول في التسمية بتاء الفاعل ، من نحو : « ضَرَبْتُ » بضم التاء ، « تُوٌّ » ، وبكسرها « تِيٌّ » ، وبفتحها « تَاءٌ » بالمد ، كما تقدم .

وإن كان ساكناً كتاءِ » التأنيث ، من نحو : « قَامَتْ » ، فلم يتعرض له ، والظاهر أن حكمه حكم جزءِ الكلمة الآتي ذكره .

(وإن يكنه) ، أي : وإن يكن الحرف المسمى به بعض كلمة ، (وهو ساكن) ، صحيح ، كراءِ « ضَرْبٍ » ، وبَاء « اضْرِبْ » ، (فبالحرف الذي قبله) يتكمل ، (على رأي) ، فتقول في التسمية براء « ضَرْبٍ » « هذا ضَرٌ ، ورَأَيْتُ ضَراً ، ومَرَرْتُ بِضَرٍ » ، وتقول في التسمية بباء «اضْرِبْ» هذا « رِبٌ ، ورَأَيْتُ رِباً ، ومَرَرْتُ بِرِبٍ » ، (و) يُكَمَّلُ (بهمزة الوصل على رأي) ، قال سيبويه : « اذا سَمَّيْتَ بالباء من : اضْرِبْ ، أدخلت همزة الوصل ، فقلت : « ابٌ »[1] ، ورد عليه الجرمي : بأن همزة الوصل لاتدخل على متحرك ؛قاله مَبرُمان ، ويجاب بعروض الحركة لأجل الإعراب ، ويشكل من وجه آخر ، وهو أنك إذا وصلت سقطت الهمزة ، فيبقى على حرف واحد ، فما فر منه وقع فيه ، ومن ثم قال أبو اسحق : أختارُ[2] أنْ أقطع الهمزة ، وسيبويه يسقطها / ، / ٢٣٥/ وتقول : هذا أُبُنْ ، وتحرك الباء وتنونها ، وإنما صورناها في الخط نوناً إيضاحاً للفظ به .

وإن كان الساكن معتلاً ، فحاله كحاله لو كان علماً .

(وإن كان) الحرف المسمى به ، وهو بعض كلمة (متحركاً فبالفاء) يُكمَّلُ (إن كان) الحرف المسمى به (عيناً) ، فلو سميت بالميم من « جَمَلٍ » ، قلت : جَمٌ ، (وبالعين) يُكمَّلُ (إن كان) الحرف المسمى به (فَاءً) ، فلو سميت بالهاء من « هِنْدٍ » ، قلت : هِنٌ ، (وبأحدهما) ، أي : الفاء ، والعين ، (إن كان) الحرف المسمى به ، (لاماً) ، فلو سميت بالباء من : « ضَرَبَ » ، قلت: «ضَبٌ» ، أو « رَبٌ » .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٢١ .

(٢) في ب : اختر .

(لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه) ، أي : التكميل بالتضعيف في المسائل الثلاث ، فلايُردُّ القائل بلتضعيف شيئاً من حروف الأصل ، بل يضعف بمجانس الحركة التي للحرف ، فلو سميت بالقاف من قُفْلٍ ، قُلْتَ : قُوٌّ ، أو بها من « قَتَلَ » ، قلت : قَاءٌ ، أو بها من «قِتَالٍ» ، قلت : قِيٌّ ، وينسب هذا الرأي لسيبويه ، وشيخه الخليل [١] ، وهو ضعيف ؛ لأنه إذا أمكن القريب ، لا يعدل إلى الأجنبي .

وفي البسيط [٢] : إذا سميت بالباء ، من « ضَرَبَ » ، قلت على رأي سيبويه والخليل : بَاءٌ ، وعلى رأي الأخفش « ضَبَ » ، وعلى رأي المازني « رَبَ » ، وعلى رأي غيرهم تردُّ الكلمةَ بأسرها، فتقول : « ضَرَبَ » ، قال ابن هشام : « وهذا كله مخالف لكلام المصنف ، فإن المصنف خير في اللام بين أن تكمل بالعين ، وهو قول المازني [٣] ، أو بالفاء وهو قول الأخفش [٣] ، وبقي التضعيف ، وهو قول سيبويه ، ولم يقل أحد بالتخيير ، في المكمل به من فاء ، أو عينٍ » انتهى .

[حكم مايسمى به من اسم على حرفين ثانيهما علة]

(ويجعل « فُو ») ، إذا سمي به (فَمًا) ، لأن العرب لماأفردوه عن الإضافة قالوا ذلك ، وهو كالمستثنى من قوله أولاً : أنه إذا سمي بثنائي ثانيه لين ، فإنه يضعف ، وكان القياس أن يرد الفم إلى أصله ، وهو « فَوهٌ » ؛ لقولهم : أَفْوَاهٌ ، إلا أن العرب حكمت له في حال الإفراد بغير ذلك ، وهو أن يبدل من عينه ميم ، فاتبعناهم فيما فعلوا ؛ (وَ) يجعل (« ذُو » المعرب) ، إذا سمي به (ذوي) كفَتىً / ، (أو ذوًا) كالجوِّ ، والأول مذهب سيبويه ، والثاني مذهب الخليل [٤] وكلٌّ منهما رَدَّهُ إلى / ٢٣٦/

---

(١) قال سيبويه : « وهذا قياس الخليل ، ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » الكتاب ٣ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) المساعد ٣ / ٥٠ .

(٣) انظر الارتشاف ١ / ٤٥٤ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٦٣ .

الأصل عنده ، فعند سيبويه : أنه مفتوح العين ، ولاَمُهُ ياءٌ ، من باب « طَوَيْتُ » ، وعند الخليل ساكنها ، ولامه واوٌ ، من باب « قُوَّةٍ » ويدل لسيبويه ، تثنية « ذَاتٍ على ذَوَاتَا » ، والأصل في المؤنث ألا يخالف المذكر ، إلا بالتاء فقط ، دون الزنة ، ولأن باب « طَوَيْتُ » أكثر من باب «قُـوَّةٍ».

فإن قلت : لايلزم من قول الخليل : « ذَوٌّ » ، أنه عنده من باب « قُوَّةٍ » ،لجواز أنه أجري عليه حكم لوْ ، أجيب : بأن ذلك ما لاثالث له معلوم ، نعم ، يقال : هلا أبقى الدال مضمومة ، إذا كان آثر بقاء الكلمة على لفظها دون الرجوع إلى أصلها لأن أصل الذال الفتح، باتفاق منهما ، وتخيير المصنف بين القولين إحداث قول ثالث .

واحترز بقوله : : (المعرب) ، من « ذَو » المبينة في لغة « طَئ » ، فإنها تضعفُ إذا سمي بها ، كما تضعف « لَوْ » .

[حكم همزة الوصل في التسمية بما هي فيه]

(وتقطعُ همزةُ الوصل ، إن كان ماهي فيه فعلاً) ، نحو : « انْطَلِقْ » علماً ، بدليل قولهم لموضعٍ : « إِصْمِتُ » بقطع الهمزة ، هذا إذا كان خلياً من الضمير ، فإن كان ذا ضمير حكيت اللفظ في الهمزة وغيرها اتفاقاً .

وعلم من كلامه : أن همزة الوصل في الأسماء ، كالانطلاق ، لاتتغير بالتسمية ، وخالف في ذلك ابن الطراوة [١] ، قال : لأنها إنما كانت في الاسم حين كان جارياً على الفعل ، ورد عليه : «بِعَبْدِ اللَّهِ »علماً .

---

(١) المساعد ٣/ ٥٠ .

[حكم مايسمى به من فعل حذف بعضه ماحذف آخره]

(ويجبر الفعل المحذوف آخره) ، برده إليه بعد التسمية ، فلو سميت بـ « يَرْمِ » وَ «يَغْزُ» ، وَ«يَخْشَ » ، مجزومة بحذف آخرها ، رددت أواخرها ، ويجرى نحو : « يَرِمِ » مجرى « قَاضٍ » ، وَ« يَغْزُ » كذلك بعد قلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، ويجرى نحو : « يخشى » مجرى الفتى ، تقول : « هَذَا يَرْمِ ، وَمَرَرْتُ بِيَرْمِ ، وَرَأَيْتُ يَرْمِيَ » ، و « هَذَا يَغْزِ ، وَمَرَرْتُ بِيَغْزِ ، وَرَأَيْتُ يَغْزِيَ » ، وتقول : « هَذَا يَخْشَى ، وَرَأَيْتُ يَخْشَى ، وَمَرَرْتُ بِيَخْشَى » ، كله بالألف ساكنة غير منونة ؛ لخفتها، كما أن من قال : مدارى ، وعذارى لايحذف ، ويعوض كما يفعل من يقول : مَدَارٍ ، وَعَذَارٍ .

[ماحذف ماقبل آخره]

(أو ماقبل آخره) ، فلو سميت بـ « يَقُلْ » أو « يَبِعْ » أوْ « يَخَفْ » محذوفة العين ؛ لإلتقاء الساكنين ، رددت المحذوف إن كان معتلاً / ، لزوال المقتضي للحذف ، وهو التقاء الساكنين / ٢٣٧/ بحركة الإعراب ، وهذا زوال غير عارض ، بل لازم في جميع الحالات ، كما وجب رد اللام في التي قبلها ، لزوال الجازم ، فتقول : هَذَا يَقُولُ ، وَيَبِيعُ وَيَخَافُ ، وَرَأَيْتُ يَقُولَ وَيَبِيعَ ، وَيَخَافَ ، وَمَرَرْتُ بِيَقُولَ ، وَيَبِيعَ ، وَيَخَافَ » فتعربها إعراب مالا ينصرف للعلمية والوزن ، وكذا الحكم في الأمر ، تقول : « هذا قول وبيْعٌ وَخَافٌ ، وَرَأَيْتُ قولاً وبيعاً وخَافاً ، وَمَرَرْتُ بِقُولٍ وَبِيْعٍ وَخَافٍ » ، إلا أنك تصرفها لعدم الموازنة فإن كان غير معتل ، لم يرد ، نحو : « سَلْ » علماً ، والفرق أن الحذف في « خَفْ» لالتقاء الساكنين ، وقد زال بحركة الإعراب ، وفي « سَلْ » للتخفيف .

[ماحذف فاؤه ولامه]

(والمحذوف الفاء واللام) ، تردهما معاً من غير مضارع ، فتقول في « عِهْ » مسمى به ، «هَذَا وَعٍ ، وَمَرَرْتُ بِوَعٍ ، وَرَأَيْتُ وَعَياً » ، فتعربه إعراب قاضٍ ، وفي المضارع ترد اللام دون الفاء ،

فتقول : « هَذَا يَعٍ ، وَمَرَرْتُ بِيَعٍ ، وَرَأَيْتُ يَعِياً » ، وتعامله معاملة قاضٍ ، وإنما لم ترد الفاء ؛ لأن الاسم لم يبق على الحرفين ثانيهما لين ، بل على ثلاثة أحرف ، فلا حاجة للرد ، (أوْ) لأنهم استغنوا بحرف المضارعة عن الفاء .

[ماحذفت عينه ولامه]

(والعين واللام) ، نحو : « رَهْ » علماً ، تحذف الهاء ، وترد الهمزة والياء ، فترجع الراء إلى السكون الأصلي ؛ لأن حركتها إنما هي حركة الهمزة ، فتجلب همزة الوصل ، فتقول : « هَذَا إِرْءًى وَرَأَيْتُ إِرْءًى[1] ، وَمَرَرْتُ بِإِرءًى برد المحذوفين ، وقطع الهمزة ، وقلب الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وتصرفه حينئذ لأنه إفعل ، بكسر الهمزة ، كَإِصْبَعٍ ، هذا قول بعض النحويين [2]، والصواب منع صرفه ، مثل اذْهَبْ .

وبعضهم يقول [3] : راءٌ ، والأصل : رَأْي ، قُدِّمت الياءُ على الهمزة ، فصار « رَيْأ » تحركت الياء ، وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً ، فصار : رَآء بالمد .

وبعضهم يقول : راءًى كَعَصًا [4] ، والأصل : رأي قلبت الياء ألفاً ، ثم نون للصرف ، فحذفت الألف فصار رَأيٌ رد اللام ؛ لزوال الجزم ، فصار على حرفين ثانيهما لين ، فرد العين ؛ لئلا تحذف اللام للساكنين ، فتبقى على حرف واحد ، ولم ترد الفاء للسكون الأصلي ، لأنه يُؤَءًى إلى التسهيل المعتبر في الأصل ، فيرجع إلى الحذف .

---

(١) تقديره : إدْعًى ، قاله سيبويه ٣ / ٣١٨ .

(٢) المساعد ٣ / ٥٢ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٥٥ .

(٤) في « ب » : رأي . . . رءًا ، ولايتفق هذان والتصريف المذكور بعد . .

(بَرَدٍّ المحذوف) الباء متعلقة بقوله : (يُجْبَرُ) ، ولايخفى العمل المتقدم في المسائل كلها .

[حذف هاء السكت في التسمية]

(وتحذف هاءُ السكت مما هي فيه) ، كما تقدم في : « عِهْ وَرَهْ » ، ولو سميت بنحو : «اِرْمِهْ» ، قلت : هَذَا إِرْمٍ ، وَمَرَرْتُ بِإِرْمٍ ، وَرَأَيْتُ إِرْمِيَ » ، وذلك لأن همزة الوصل يجب قطعها / ، واللام / ٢٣٨ يجب ردها والهاء يجب إسقاطها ، لأنه قد زال موجبها ، ولأنها لاتلحق المعربات ، وأعل إعلال جوارٍ ، فالتنوين عوض .

[إدغام المفكوك]

(ويدعم المفكوك للجزم) ، كـ « يَعْضَضْ » مجزوماً ، (أو للوقف) ، كـ « اُعْضَضْ » أمراً ، فإذا سمي بـ « يَعْضَضْ» أو « أعْضَضْ » ، يجب النقل والإدغام ، وحذف همزة الوصل ، مما هي فيه؛ لتحرك تاليها بحركة النقل ، وإنما وجب الإدغام ، لوجود التحرك بالحركة الإعرابية ، فهو كالمضارع المرفوع والمنصوب ، وكالماضي في وجوب الإدغام ، فتقول : « هذا يَعَضٌّ ، وَعَضٌّ ، وَرَأَيْتُ يَعَضَّ ، وَعَضَّ ، وَمَرَرْتُ بِيَعَضَّ وَعَضَّ » .

فلو كان الفك لغير الجزم ، والوقف ، مثل أن يسمى ، بنحو : « طِلِل أو كلِل [١] » أو بنحو : « حَلَلْتُ » لم يجز الإدغام ، بل يحكي هذا الأخير ، ويعرب [إعراب] [٢] ماذكر قبله مع الفك في الجميع .

---

(١) هكذا في الأصل و « ب » ، وكان الأصح التمثيل بالفعل ، نحو : صكك ، وألب .

(٢) [ ] زيادة للسياق .

[حكم الجار حرفاً وشبهه إذا كان على حرفين فأكثر]

(وإعراب ماجرَّ من حرف)كـ « مِنْ ، وَعَنْ » الحرفيتين ، (وشبهه) ، كـ « مُذْ [١] ، وعَنِ » الاسميتين ، (كائن على أكثر من حرف) ، اثنين فما فوقهما ، (وإضافته) أي : الجارِّ ، (إلى مجروره) ، حال كون كل من الجار والمجرور (معطىً ماله مستقبلاً بالتسمية أجودُ من حكايتهما) ، فلو سميت بـ « مِنْ زَيْدٍ » ، أو « عَلَى زَيْدٍ » ، أو « في زَيْدٍ » ، فتنزل « مِنْ » منزلة غلامٍ ، و « عَلَى » منزلة عصاً ، و « في » منزلة قاضٍ ، فتضعف ياءَ « في » ، ولا يغيرُ ألفُ « على » ، ولا نون « مِنْ » ، وتضيف الجار إلى مجروره ، ويعربان إعراب : غُلامٍ ، فتعرب الأول بحسب العوامل لفظاً ، أو تقديراً ، وتجر الثاني بالإضافة .

ولم يفصل المصنف بين « في زيْدٍ » و « مِنْ زَيْدٍ » وهو قول المبرد ، والزجاج [٣] ، وقيد الجمهور جواز الإعراب بالصحيح ، وأحبُّوا الحكاية في المعتل ، وأبلغ من قول المبرد ، والزجاج في المعتل ، قولهما في الحرف الواحد ، نحو : « بِزَيْدٍ » إنه يعرب ، واحتجا بأن سيبويه لم يذكر في «مِنْ زَيْدٍ » إلا الإعراب ؛ والفرق واضح ، وكان حق المصنف ألا يجيز الإعراب فيما كان على حرفين ، لأنه يعتبر الشبه الوضعي في أسباب البناء .

(ويلحق نحو : « أَسْلَمَتْ ») ، بسكون تاء التأنيث ، (و « أَسْلَمَا ») ، بصيغة الماضي، (و«يُسْلِمَانِ » ، و « أَسْلَمُوا ») ، بصيغة الماضي ، (و « يُسْلِمُونَ» في لغة) ، « أَكَلُوني البَرَاغِيْثُ » ويعبر عنها بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) « بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » [٤] ، محافظة على لفظ

---

(١) المساعد ٣ / ٥٣ .

(٢) مابين ┤ ├ للسياق .

(٣) المساعد ٣ / ٥٣ .

(٤) صحيح البخاري ١ / ١٣٩ .

الحديث/ ، (بمسلمة ، وَمُسْلِمِيْنِ ») بالتثنية ، (وَمُسْلِمِيّنَ) ، بكسر الميم جمعاً ، حال كونها ، / ٢٣٩/ (مسمى بها) .

[ماسمي به مما فيه فاء التأنيث الساكنة]

فإذا سمي بماض ذي تاء تأنيث خالياً من الضمير ، نحو: « أَسْلَمَتْ » ، أجريت مجرى ماسمي به من اسم ذي تاء تأنيث ، « كمسلمة » فمنعته من الصرف للعلمية والتأنيث ، ووقفت عليه في الإعراب بإبدال التاء هاء ، وإن شئت وقفت بالتاء ، وإذا نكرته صرفته .

[ماسمي به مما فيه علامة تثنية]

وإذا سميت بماض ذي ألف هي علامة تثنية ، نحو : « أَسْلَمَا » ، أجريته مجرى « مُسْلِمِيْنَ » بالتثنية علماً ، وزدته نوناً بعد الألف ، إجراء له مجرى نظائره من الأسماء ، لأن كل اسم آخره ألف هي علامة تثنية ، فلا بد له من نون التثنية ، ثم أنت مخير بين أن تعطيه إعراب المثنى ، أو تجري عليه حكم « عُثْمَانَ » ، وإذا أضفته أسقطت النون على الأول دون الثاني .

[علامة تثنية]

وإذا سميت بمضارع ذي ألف ، هي علامة تثنية ، نحو : « يُسْلِمَانِ » ، إلا أن هذا كانت النون موجودة فيه ، ولم تجتلبها بعد التسمية .

[ما سمي به مما فيه علامة جمع]

وإذا سميت بماض ذي واو ، هي علامة للجمع والمذكر ، نحو : « أَسْلَمُوا » ، زدته نوناً بعد الواو ، ثم أجريته مجرى « مُسْلِمِيْنَ » علماً ، فتأتي فيه اللغات الخمس .

وإذا سميت بمضارع ذي واو ، هي علامة جمع الذكور ، نحو : « يُسْلِمُونَ » ، فكذلك ، إلا

أن هذا كانت النون موجودة فيه ، ولم تجتلبها بعد التسمية .

ولو كانت الألف والواو في شيء من ذلك ضميراً وجبت الحكاية ؛ لأنك سميت بجملة ، وعن ذلك احترز بقوله : (في لغة : يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ) ، وتقدير كلامه : ويلحق نحو : أَسْلَمَتْ بِمُسْلِمَةَ ، وأَسْلَمَا وَيُسْلِمَانِ بِمُسْلِمَيْنِ ، وأَسْلَمُوا وَيُسْلِمُون بِمُسْلِمِيْنَ » .

(ونحو : « فَعَلْنَ ») ، علماً ، مما هو ماض ذو نون ، هي علامة لجمع الإناث ، وكذلك : «يَفْعَلْنَ » علماً ، لأن صيغة الماضي والمضارع في الحكم واحدة (في تلك اللغة) المتقدمة ، وهي لغة: « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ » ، (معرب غير منصرف) ، للعلمية ، وشبه العجمة .

وقيل : للعلمية التأنيث ، كما في « طَلْحَة» .

واعترض ، بأن النون لتأنيث الجمع ، فلا تعتبر في منع الصرف ، وأجيب : بأنهم اعتبروا التاء لتأنيث الجمع ، في مَنْعِ « عَرَفَاتَ » ، فليكن هذا مثله .

وقال ابن إياز : « للتعريف ، ووزن الفعل المختص ، واعترض : بأنه ليس شيء من الأفعال على هذا الوزن ، وهذه المسألة وأخواتها مستثناه من قوله : إِنَّا إِذَا سمينا بمركب من حرف ، واسم ، وجب أن يعطيا ما كان لهما قبل التسمية .

[بنت وأخت مسمى بهما]

(وإن سمي مذكر بـ « بِنْتٍ » أو « أُخْتٍ » / صرف عند الأكثر) سيبويه[1] ، والجمهور ، / ٢٤٠/ وحجتهم : أن التاء ليست للتأنيث ؛ لسكون ماقبلها لفظاً وتقديراً ، بخلاف « طَلْحَةَ » وَ «فَتَاةٍ » ، ولثبوتها في الوقت ، فهي كتاء « عِفْرِيتٍ » للإلحاق بـ « فِعْلٍ ، وَفُعْلٍ » .

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٢٢١ : « وإن سميت رجلاً ببنتٍ أو أُخْت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء » .

قال ابن السراج : « ومن أصحابنا من يقول : إنها للتأنيث ، وإن بني الاسم عليها [١] ، قال : وقَوْمٌ لايُجرونها في المعرفة » ، ونسبه في البسيط للفراء [٢] ، وأنه استدل بقولهم : بَنَاتٌ وبُنَيَّةٌ ، فلم يجر مجرى تاءِ « عَفْرِيتٍ » ، ولنا : أن بَنَاتٍ وبُنَيَّةً جمع وتصغير لإبْنَةٍ ، لا لِبِنْتٍ ، كما جمعوا « ابْنًا» على « بَنُونَ » ، وصغروه على « بُنَيٍّ » ، قاله في البسيط ، ويشكل عليهم « أُخْتٌ » ، إذ قالوا فيه : أَخَوَاتٌ ، وأُخَيَّةٌ ، فأسقط التاء فيهما ، وليس لأُختٍ رديفٌ فتحمل عليه ، كالبنت .

وإن سمي مؤنث بِبِنْتٍ ، وأُخْتٍ ، فهو ، كـ « هِنْدٍ » و « دَعْدٍ » .

[هنْت مسمى بها]

(وترد « هَنْتٌ ») ، بسكون النون ، إذا سمي بها ،(إلى « هَنَةَ ») بفتح النون (لفظاً).، ومنعها من الصرف (حكماً) ، والفرق بينه وبين « بِنْتٍ ، وأُخْتٍ » ، أن هَنْتاً إذا وقف عليه حركت نونه ، وأبدلت التاء هاء ، بخلاف « أُخْتٍ ، وبِنْتٍ » ، فإنه لايفعل فيهما ذلك .

وإنما اعتبرنا حالة الوقف ؛ لأنها القياس ، إذ المذكر « هَنٌ » ، فقياس تأنيثه زيادة العلامة فقط ، وقياس التاء التي توجد في المؤنث ، وتفقد في المذكر أن تكون تاء التأنيث المفتوح ماقبلها ، وفي البسيط تفصيل ، وهو أنه إن سمي بـ « هَنْتٍ » من حالة الوصل ، فهو كـ « بِنْتٍ » ، ومن حالة الوقف ، كـ « ثُبَةٍ » .

[ماسمي به مما أوله " ال " من المبنيات]

(وينزع من الأُلى) المسمى به ، (الألف واللام) ؛ لزيادتها عنده ، فتصير إلى وزن « هُدَى »، فهل يمنع الصرف » لأنه الغالب في « فُعَلَ » عاماً ، أو يصرف لأنه الأصل في الأسماء ؟ قولان ،

---

(١) الأصول ٢ / ٩٨ .

(٢) المساعد ٣ / ٥٥ .

منشؤهما أنه إذا تعارض الأصل ، والغالب أيهما يقدم اعتباره ، وهذا الخلاف ذكره ابن الحاجب في «إيضاح المفصل » في « فُعَلَ » علماً ارتجلناه ، أو لم نعلم كيف تكلموا به .

قال ابن هشام : « وهو مناف هاهنا ، والصواب للصرف ؛ لأن العدل التقديري طريق العلم به سماع الكلمة غير مصروفة ، مع عدم مانع غير العلمية ، وإنما أفرد المصنف « الأُلَى » بالذكر ، ثم قال : وكذا . . . إلى آخره ؛ لأنه يريد الكلام على الذي ، ومابعده بالنسبة إلى حرف الياء ، ولا ياء في « الأُلَى » / . /٢٤١/

(وكذا) تنزعُ الألف واللام (من الذي ، والتي ، واللاتي ، واللاتي) ، مسمى بها ؛ لأنها زائدة عنده ، لقول بعضهم : « لَذِيْنَ وَلَذِيٌّ » ولأن العلمية قد جاءت فأغنت عن تعريف الألف واللام .

وينبغي ألا تحذف الألف واللام من « الأُلَى » ، ولا من شيء من أخواته ؛ لأن العلمية تحظر الزيادة والنقص ، لأن التسمية تقع بذلك اللفظ المعين ؛ ولأن الألف واللام بعد التسمية ليست للتعريف ، فلا يجتمع تعريفان ، وأما إن قيل : بِأَنَّهَارَ زَائِدَةٌ ، وهو رأي الفارسي[1] ،وتبعه المصنف ، فلا وجه لإسقاطها البتَّة .

(وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت) الياء ، (قبل التسمية) ، وإنما أعربت لزوال موجب البناء ، وهو شبه الحرف في الافتقار إلى الصلة ، ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ماهي فيه بالحركات الظاهرة ، فتقول : جَاءَ لَذِيٌّ ، وَرَأَيْتُ لَذِيّاً ، ومَرَرْتُ بِلَذِيٍّ » ، كإعراب « وَلِيٌّ » ، وإن كانت الياء مخففة أعرب كالمنقوص ، فتقول : « جَاءَ لَذٍ ، وَمَرَرْتُ بِلَذٍ ، وَرَأَيْتُ لَذِياً » كإعراب «شَجٍ » .

---

(١) المساعد ٣/ ٥٥ .

(وإلا) تثبت الياء قبل التسمية (فما قبلها يجعل [١] حرف إعرابه ، سواء كان ساكناً أم مكسوراً ، فتقول : « جَاءَ لَذٌ ، وَرَأَيْتُ لَذاً وَمَرَرْتُ بِلَذٍ » كإعراب « يَدٍ وَدَمٍ » .

[أسماء الحرف مسرودة ومسمى بها]

(وماذكر من اسم حرف) ، بالإضافة ، حال كونه مسروداً غير مصاحب لعامل (فموقوف)، إن كان آخره غير ألف ، نحو : « أَلِفْ لاَمْ مِيمْ » ، وإن كان آخره ألفاً مقصورة ، نحو : « بَاتَاثَا » ، وفي البسيط [٢] ، أنه سمع النقل في : « لاَمَ الفِ » ، (فإن صحب عاملاً) ، لفظاً أو تقديراً ، (اختيرجريه مجرى موازنه) ، حال كونه (مسمى به) ، فتقول : « كَتَبْتُ أَلِفاً » ، بالإعراب ، و«كَتَبْتُ يَاءً وَتَاءً » بالمد والإعراب ؛ لأنك إذا سميت به تفعل ذلك ، إذ ليس لنا اسم معرب ثنانيه حرف لين .

واستشكل على الإعراب فَوَاتحُ السور ، فإنها صحبت عوامل مقدرة ، وهي مع هذا مبنية ، دليل الأول : أنهم يقدرون هذه ﴿ آلم ﴾ [٣] ، أو اقرأ ﴿ آلم ﴾ ، أو أقسم بـ ﴿ آلم ﴾ ، ودليل الثاني: سكون أعجازها ، وقصر ما آخره ألف منها / ، وأجيب : بأنها والحالة هذه أسماء للسور ، لا / ٢٤٢/ أسماء للحروف ، ومن قال أسماء للحروف صُوِّتَ بها قرعاً للعصا لمن لم يؤمن به ، ومبالغةً في التحدي ، فإنه لايقدر معها عاملاً ، فهي داخلة تحت عبارة المصنف .

(وقد) لايَجري مَجرى موازنة مسمًى به ، و (يقال : « هذا بأ ») ، بالقصر والتنوين ، وتقدير الإعراب ، وهو شاذ ، لأنها قد ركبت ، فينبغي أن يجري على قياس الأسماء ، ونظيره قول

---

(١) يجعل ساقطه من ب

(٢) المساعد ٣ / ٥٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١

بعضهم : « شَرِبْتُ ماً » بالقصر التنوين ، حكاه ابن مقسم ، وعلى هذه اللغة جاء قول [١] :

{١١٩٩} * تَكتَّبانِ في الطَّرِيقِ لأَمَ أَلِف *

بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فلولا أنه بقاه موقوفاً ، كما كان قبل العوامل ، لم يتأت النقل ، وهذا الوجه هو المقابل ، لقوله : (اختير) .

وقوله : (من اسم حرف . . .) إلى آخره ، ليس من باب التسمية في شيء ، وإنما ذكر توطئة، لقوله : (وقد يحكى المفرد المثنى) ، قبل الحكاية ، وإدخال العامل ، حال كونه (مسمى به)، فيحكى له ذلك البناء السابق ، ولايغير لأجل العوامل الداخلة عليه ، فتقول : « قرأتُ ص ، وق ، ونون » بالحكاية ، ولاتعرب ، والقياس : صَادَ ، وَقَافَ بالإعراب ؛ لأنه مسمى به السورة ، وقد صحب عاملاً ، وذكر سيبويه [٢] في : « قرأتُ صَادَ ، وَقَافَ » بالفتح ، « أنهما اسمان للسورة ، ولكن بنيا على الفتح ، لكونهما غير متمكنين ، فشبها بكيف ، من جهة عدم تمكنهما في الأسماء ، كما لم تتمكن كيف فيها .

[حكاية الفعل مسمى به]

(وكذا الفعل غير المسند) ، إلى شيء (على رأي) ، كقول سُحَيْم :

{ مكرر } أنا ابن جَلاَ وطلاع الثنايا ... ... [٣]

فإن « جَلاَ » مسمى به ، وهو غير مسند إلى شيء ، وهو مع ذلك محكي ، لا حجة فيه ؛

---

(١) رجز ، لأبي النجم ، المقتضب ١ / ٣٧٢ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٥١ ، الكتاب ٣ / ٢٦٦ ، الخصائص ٣ / ٢٩٧ ، الخزانة ١ / ٩٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٥٨ .

(٣) سبق تخريجه . ١١٧٠

لإحتمال كونه باقياً على فعليته ، وأن الإضافة لمحذوف ، أي : أنا ابْنُ رَجُلٍ جَلاَ ، فيكون ، كقوله:

{ ١٢٠٠ } * . . . يكفي كان من أرمى البشَرْ * (١)

وكونه إذا سُلِّمت اسميتُه من باب قوله :

{ مكرر } نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيـــد ... ... (٢)

مما سمي بالفعل مع ضمير مستتر فيه ، وقال عيسى (٣) : هو فعل مفرد مسمى به ، معرب غير منصرف قال ابن هشام : « وأمّا القولُ الذي حكاهُ المصنف ؛ لم أقف(٤) عليه لأحد » .

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه وقبله : مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوقر كانت .
انظر : التصريح ٢ / ١١٩ ، والكافية ١ / ٣١٧ .
ظ : المحتسب ٢ / ٢٢٧ ، الخصائص ٢ / ٣٦٧ ، الإنصاف ١ / ١١٥ ، الدرر ٢ / ١٥٢ .

(٢) سبق تخريجه . برقم ١١٧١

(٣) الارتشاف ١ / ٤٥٨ .

(٤) كذا ، والمطرد دخول الفاء في جواب لم .

(٦٤) " باب إعراب الفعل المضارع السالم / من النونات الثلاث . وذكر عوامله "

[رافع المضارع]

(يرفع المضارع لتعرية من الناصب والجازم) ، عند الأخفش [١] من البصريين ، والفراء من الكوفيين [٢] ، وإختاره المصنف وابنه [٣] .

واعترض [٤] : بأن التعري أمر عدمي ، والعدم لايكون سبباً لوجود غيره ، ولأنه يقتضي أن أول أحوال الفعل النصب والجزم ، وبأن التعري قد ثبت عاملاً للابتداء ، والعامل اللفظي لايكون مشتركاً ، وأجيب : بأن التجرد وجودي ، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم ، لاعدم الناصب والجازم ، والتجرد عن الشيء لايستدعي تقديم مايقع التجرد منه ، كقولهم في « جَعْفَرٍ » إنه مجرد من الزوائد ، وتجرد الفعل من الناصب والجازم غير تجرد المبتدأ من النواسخ .

(لا لوقوعه موقع الاسم ، خلافاً للبصريين) [٥] ، إلا الأخفش ومن وافقه .

وحجة من قال : إن رافعه وقوعه موقع الاسم ؛ أنه إذا أُدخل عليه ناصب ، نحو : « لَنْ » ، أو جازم ، نحو : لَمْ» امتنع رفعه ، لأن الاسم لايقع بعدهما فليس حينئذ حالاً محل الاسم ، ورد[٦]:

---

(١) التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٥٠ م (٧٤) ، والأشموني ٣ / ٢٧٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص : ٦٦٤ .

(٤) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٩ ، ١٠ ، والمقتضب ٢ / ٥ .

(٦) الإنصاف ٢ / ٥٥٤ .

بالواقع خبراً لكادَ ، وبالتالي لحرف التحضيض ، وقد ، والسِّينِ ، وسَوْفَ ؛ فإنه يكون مرفوعاً، وليس حينئذ حالاً محل الاسم ، وأجيب : بأن أصل خبر كاد الاسم ، ولكنه رفض لفظاً ، وقد جاء مصرحاً به ، في قوله :

{١٢٠١} ... ... وَمَـا كِدْتُ آيِباً ... ... (١)

وبأن الرفع استقر قبل دخول حروف التحضيض ، ثم دخلت عليه فلم تغيره ، إذ أثرُ العامل لايغيره إلا عامل آخر ، وبأن التنفيس ، و« قَدْ » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فالمجموع حال محل الاسم ،

وقال الأعلم : « رافعه الإهمال ، وهو قريب من مذهب الفراء ، والكسائي (٢) : حروف المضارعة ، وثعلب (٢) : نفس المضارعة .

[نواصب المضارع : أن]

(وينصب بـ « أَنْ ») ، المصدرية ، نحو : « أن تقولَ » ، (مالم تَلِ علماً ، أوظناً في أحد الوجهين) ، قال أبو حيان : « راجعٌ إلى العِلْمِ والظَّنِّ ، لأن العِلْمَ أيضاً قَدْ يجرى مجرى الظَّنِّ ، -كما سيأتي - قال ابن هشام : « راجع إلى الظن فقط ، والدليل على ذلك أنه يقول بعد ذلك ، ولا

---

(١) من الطويل ، لتأبط شراً وتتمة :

فأبت إلى فهم وماكدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والشاهد فيه قوله : (آيبا) حيث جاء خبر كاد اسماً مفرداً منصوباً ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

ظ : الإنصاف ٢ / ٥٥٤ ، الخزانة ٨ / ٣٧٤ ، الخصائص ١ / ٣٩١ ، ابن يعيش ٧ / ١٣ ، الهمع ٢/ ١٤١.

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣١ ، الأشموني ٣ / ٢٧٧ ، والتصريح ٢ / ٢٩٩ .

يمتنع أن يجري بعد العلم مجراه بعد الظن ، لتأوله به ، فلو حمل كلامه هنا على ماذكره أبو حيان لزم التكرار ، والمراد بالعلْم اللفظ الموضوع لليقين ، والمراد بالظن / اللفظ الموضوع للتردد . / ٢٤٤/

فإن تلت عِلْماً فهي مخففة من الثقيلة ، ويجب رفع الفعل بعدها ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾(١) .

وإن تلت ظناً جاز كونها ناصبة للفعل ، وكونها مخففة من الثقيلة ، نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونُ ﴾ (٢) قرى برفع « تَكُونُ » ونصبه (٣) ، (فتكون) في أحد الوجهين ، وهو الرفع (مخففة من «أَنَّ») المشددة حال كونها .

[ماتدخل عليه أنْ المخففة من الثقيلة]

(ناصبة لاسم) مضمرٍ محذوف (لايبرز) في اللفظ ؛ إذ لو برز الضمير لردها إلى أصلها ، وهو التشديد ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، كما رُدَتْ نون « لَدُ » مع الضمير ، ونون «لَمْ يَكُ» ، فالتزم حذفه لذلك ، ولا يذكر (إلا اضطراراً) ، كقوله :

{ ١٢٠٢ } بِأَنْكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ (٤)

---

(١) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٢) سورة المائدة آية : ٧١ .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٣ / ٥٣٣ : « وقرأ الحرميان وعاصم ، وابن عامر بنصب نون تكون بأن الناصبة للمضارع ، وهو على الأصل ، . . . وقرأ النحويان وحمزة برفع النون » .

(٤) من المتقارب ، لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨ ، المغني ١ / ٢٩ ، الخزانة ١٠/ ٣٨٢ ، ابن يعيش ٨ / ٧٥ ، الإنصاف ١ / ٢٠٧ .
والشاهد فيه قوله : (بأنك ، وأنك) لبروز الضمير مع أنْ المخففة وهو ضرورة ، ثم إنه ضمير مخاطب لاضمير شأن .

وفي هذا البيت رد على من زعم أنه يجب أن يقيد بكونه شأن ، قال المصنف في الشرح : «ولايلزم كونه ضمير شأن ، كما زعم بعضهم ، بل إذا أمكن عوده على حاضر ، أو على غائب معلوم ، فهو أولى » (١) انتهى ، وقال سيبويه في : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ ﴾ (٢) ، كأنه تعالى قال : « أَنَّكَ قَدْ صَدَّقْتَ » (٣) .

(والخبر جملة ابتدائية) ، كقوله :

﴿ ١٢٠٣ ﴾ ... ... قد علموا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٤)

ومن الابتدائية مادخل عليها ناسخ حرفي ، نحو : ﴿ وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ (٥) .

(أو) جملة (شرطية) ، نحو : ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ (٦) .

(أو) جملة (مصدرة بـ « رُبَّ ») ، كقوله :

﴿ ١٢٠٤ ﴾ تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً أَمِينٌ ، وَخَوَّانٌ يُخَالُ أَمِينَا (٧)

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١ .

(٢) سورة الصّافات آية : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦٣ وقد زاد في ب « الرؤيا » وهي ساقطة من الأصل .

(٤) من البسيط ، للأعشى وتتمته : في فتية كسيوف الهند قد . . . . الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، الخصائص ٢ / ٤٤١ ، المنصف ٣ / ١٢٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٧٧ ، الإنصاف ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨/ ٣٩٠ ، ابن يعيش ٨ / ٧٤ ، المقتضب ٣ / ٩ ، والشاهد فيه قوله : (أن هالك) على كون خبر « أَنْ » جملة ابتدائية .

(٥) سورة هود آية : ١٤ .

(٦) سورة النساء آية : ١٤٠ .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٩ ، الهمع ٢ / ١٨٦ ، الدرر ١/ ١١٩.

فـ « امرؤٌ » مبتدأ ، لأن رُبَّ تنزل منزلة الحرف الزائد ، وسوغ الابتداء به التقليل والوصف ، و« أَمِينٌ » خبره ، (أو) جملة فعلية فعلها (فعلٌ[١] يقترن غالباً - إن تصرف ، ولم يكن دعاءً -) ، إيجاباً ، فإن كان جامداً ، لم تفصل ، نحو : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ [٢] ، وإن كان دعاء إيجابياً فكذلك ، نحو : « أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً »[٣] ، ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [٤] ، بخلاف الدعاء السلبي ، فإنه قد يفصل ، تقول : أما أن لاجزاه شراً » ، قاله ابن هشام ، والفعل المتصرف غير الدعاء يقرن (بـ « قَدْ » وحدها) ، نحو : ﴿ ونَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [٥] .

(أوْ) بِقَدْ (بعد النداء) نحو : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [٦] / . /٢٤٥/

(أو بـ « لَوْ ») ، نحو : ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾ [٧] .

(أو بحرف تنفيس) ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سيكونُ ﴾ [٨] .

{١٢٠٥} * إَنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ المَوْسِمُ * [٩]

(أو نفي) ، نحو : ﴿ أَيحسبُ أَنْ لَنْ يَقدِرَ عليه أَحدٌ ﴾ [١٠] ، ﴿ أَنْ لم يَرَهُ أَحدٌ ﴾ [١١] ،

---

(١) في المساعد ، والسلسيلي - بفعلٍ .
(٢) سورة النجم آية : ٣٩ .
(٣) الكتاب ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٤) سورة النمل آية : ٨ .
(٥) سورة المائدة آية : ١١٣ .
(٦) سورة الصافات آية : ١٠٥ .
(٧) سورة الأعراف آية : ١٠٠ .
(٨) سورة المزمل آية : ٢٠ .
(٩) شطر بيت من الكامل ولم أعثر عليه في كتب الشواهد .
(١٠) سورة القيامة آية : ٥ .
(١١) سورة القيامة آية : ٧ .

ومن غير الغالب :

{١٢٠٦} عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلون فَجَـادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ [١]

[ماتدخل عليه أن المخففة ولم يسبقها علم أو ظن]

(وقد تخلو) أن المخففة (مِنْ) مصاحبة (العلْم والظَن فتليها جملة ابتدائية) ، نحو : ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[٢] .

(أو مضارع مرفوع) ، كقراءة بعضهم [٣] : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾[٤] ، برفع « يِتمُّ»؛ (لكونها المخففة) من الثقيلة ، (عند الكوفيين) ، أو محمولة عليها ، لا لاجتماعهما في اللفظ وفي المصدرية .

(أو) محمولة (عليها ، أو على « ما » المصدرية) ، لاجتماعهما في الحرفية ، والثنائية ، والموصولية (عند البصريين) [٥] ،وفي بعض النسخ [٦] « لكونها مخففة من « أنَّ » عند الكوفيين ، ومشبهة لـ « ما » أختها عند البصريين » ، (ولايتقدم معمول معمولها عليها) ؛ لأنه من صلتها ، ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول ، (خلافاً للفراء) [٧] ،وفي إجازته ذلك ، مستشهداً بقوله:

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٠ ، الأشموني ١ / ٢٩٢ ، الهمع ٢ / ١٨٧ ، العيني ٢ / ٢٩٤ . والشاهد (أن يؤملون) حيث جاء خبر « أنْ » فعلاً متصرفاً غير دعاء ، ولامفصول بأحد الأحرف المذكورة ، وهو شاذ .

(٢) سورة يونس آية : ١٠ .

(٣) نسبها النحويون إلى مجاهد ، انظر البحر ١ / ٢١٣ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٩٠ .

(٦) هو مافي المساعد ٣ / ٦١ ، والسلسيلي ٢ / ٩١٨ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٥ . .

{١٢٠٧} * كَانَ جزائِي بالعصا أنْ أُجلدَا * (١)

{١٢٠٨} ... ... أَبَتْ للأعادي أنْ تُديخ رقَابَها (٢)

و « تُديخَ » بضم التاء ، وكسر الدال المهملة ، وبالخاء المعجمة ،مضارع أَدَاخَ إذَا أذلَّ ، لأنه يقال : داخَ يَدُوخُ : إذا ذَلَّ (ولاحجة فيما استشهد به ؛ لندوره ؛ أو إمكان تقدير عامل مضمر) ، يفسره : أن أُجْلَدَا ، والأصل : كان جزائي أنْ أُجْلَدَ بِالعَصَا أنْ أُجْلَدَا ، فحذف المفسر ؛ لدلالة المفسر عليه ، كما قالوا في المصدر الصريح ، في قوله :

{١٢٠٩} وبَعضُ الحِلْمِ عند الجهْـ ـلِ للذِّلَّةِ إذْعَـانُ (٣)

والأصل : إذْعَانٌ لِلذِّلَّةِ إذْعَانُ .

[أن الزائد لاتعمل]

(ولاتعمل زائدة) ؛ لأن الزائدة لاتختص فتدخل على الفعل ، نحو : ﴿ أَنْ جَاءَ البَشِيرُ ﴾(٣) ، وعلى الاسم ، نحو :

---

(١) رجز ، نسب للعجاج ، المحتسب ١ / ٣١٠ ، المنصف ١ / ١٢٩ ، ابن يعيش ٩ / ١٥١ ، الخزانة ٨/ ٤٣٢ ، وقبله : ربَّيتُه حتى إذا تَمَعْدَدَا وآض نهداً كالحصان أجْرَدَا

والشاهد فيه قوله : (بالعصا أن أجلدا) لجواز تقديم معمول أنْ عليها على رأي الفراء .

(٢) من الطويل وصدره : وإني امرؤ من عصبة تغلبية ، نسبه في المقتضب لعمارة ، قال محققه « ويظهر أنه يريد بعمارة بن عقيل بن بلال بن جبير ، فقد روى له كثير في الكامل » .

والشاهد فيه قوله : (للأعادي) كالسابق . ظ : المقتضب ٤ / ١٩٩ ، الإنصاف ٢ / ٥٩٦ ، المنصف ١/ ١٣١ ، شرح ابن مالك ٤ / ١٢ ، ابن يعيش ٧/ ٢٩ .

(٣) هزج ، للفندُ الزماني ، الأشموني ٢ / ٢٩١ ، الهمع ٥ / ٦٩ ، شرح الحماسة ١ / ٢٦ ، المساعد ٣ / ٦٢

(٤) سورة يوسف آية : ٩٦ .

﴿١٢١٠﴾ ... ... كَأَنْ ظَبْيةٍ ... ... [١]

في رواية الجر ، ومالايختص لايعمل ، إلا المشبه بليس .

(خلافاً للأخفش) ، في إجازة إعمالها زائدة ، قياساً على « الباء ، ومن الزائدتين [٢] ؛ ولقوله تعالى : ﴿ وَمَالَنَا أَنْ لانُقَاتِلَ ﴾ [٣] ، ﴿ وَمَالَكُمْ أَلاَّ تُنْفِقُوا ﴾ [٤] ، ودليل الزيادة ﴿ وَمَالَنَا لانُؤْمِنُ ﴾ / [٥] ، وأن الجملة حالية ، و « أَنْ » المصدرية وصلتها لاتقع حالاً ؛ والجواب : أنَّ الباء / ٢٤٦/ ومن مختصان بالأسماء ،والزائدة غير مختصة ، كما تقدم ، والآيتان على إضمار « في » [٦] ، كما يقال : « مَالَكَ فِي هَذَا الأَمْرِ » .

[تقع أن الناصبة بعد علم مؤول بالظن]

(ولا) تقع « أنْ » الناصبة (بعد علمٍ غير مُؤَوَّلٍ ، خلافاً للفراء ، وابن الأنباري) ، أجازا : « عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ » [٧] ، بالنصب ، وقُرِئَ [٨] : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ

---

(١) من الطويل ، نُسب لابن صُريم اليشكري ، الكتاب ٣ / ١٦٥ ، الأصول ١ / ٢٤٥ ، المحتسب ١ / ٣٠٨، ابن يعيش ٨ / ٨٣ ، المقرب ١ / ١١١ ، الخزانة ١٠/ ٤١١ ، الإنصاف ١ / ٢٠٢ ، الأمالي الشجرية ٢/ ١٧٨ ، المغني ١ / ٣٢ .

والبيت : ويوماً تُوافينا بوجه مُقَسَّمٍ كأَنْ ظبية تعلُو إلى وارق السَّلَمْ .

والشاهد فيه قوله : (كأن ظبية) حيث جاءت « أن » زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية ، فلم تعمل شيئاً.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٨٠ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٤٦.

(٤) سورة الحديد آية : ١٠ .

(٥) سورة المائدة آية : ٨٤ .

(٦) هذا تقدير ابن مالك في شرح التسهيل ٤ / ١٢ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٨) قال أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٢٦٩ : « قرأ أبو حيوة « أن لايرجع » بنصب العين ، قاله ==

أَلاَّ يَـرْجِـعَ ﴾[١]، بالنصب ، ورد عليهما : بأن الناصبة للمضارع دالة على ماليس بثابت ، وهو الاستقبال ، فلا يقع معموله لما يقتضب الثبوت ، وهو العلم .

(ولايمتنع أن تجري) الناصبة (بعد العلم مجراها بعد الظن ؛ لتأوله) أي : العلم (به) أي : بالظن ، فتقول : « عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » بالنصب ، إذا تأولت العلم بالظن ، والدليل على أن العلم مستعمل بمعنى الظن ، قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [٢] .

[قد يرفع مابعد أن الواقعة بعد الخوف]

(ولا) يمتنع أن تجري (بعد الخوف مجراها بعد العلم) ، فيرفع الفعل بعدها ؛ (لتيقن المَخُوفِ)، كقول أبي مِحْجَنٍ :

{١٢١١} إِذَا مِتُّ فَادْفِنِّيْ إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّيْ عِظَامِي فِي المَمَاتِ عُرُوقُهَا [٣]

وَلاَ تَـدْفِنِّي فِي الفَـلاَةِ فَإِنَّنِي أَخَـافُ إِذَا مَامِـتُّ أَلاَّ أَذُوقُهَـا

بالرفع .

(خلافاً للمبرد) ، في المسألتين [٤] ، فإنه لايجوِّز إجراء العلم مُجرى خلافه ، فتنصب « أنْ »

== ابـن خالويه وفي الكامل : ووافقه على ذلك وعلى نصب « لايملك » الزعفراني ، وابن صبيح ، وأبان ، والشافعي محمد بن إدريس ، جعلوها أن الناصبة للمضارع ، وتكون الرؤية من الإبصار » .

(١) سورة طه آية : ٨٩ .

(٢) سورة الممتحنة آية : ١٠ .

(٣) من الطويل ، لأبي محجن الثقفي اختلف في اسمه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٣ ، الخزانة ٨ / ٣٩٨، المغني ١ / ٢٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٨٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٤٦ .
والشاهد فيه قوله : (ألاّ أذوقُها) حيث أهملت أن ، ولم تعمل في « أذوق » .

(٤) في المقتضب ٢ / ٢٩ : « ولو قلت : أعلم أن تقومَ يافتى لم يجز ؛ لأنَّ هذا شيء ثابت في علمك » ==

الواقعة بعده ، ولاَ إجراء غيره مجراه ، فيرتفع الفعل الواقع بعد « أنْ » الواقعة بعده ، فالعلم لايُجري مُجرى غيره ، ولايُجري غيرُه مُجراهُ ، وينبغي أن يستثنى من الثانية الظن ؛ لمجيء : ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[١] ، والنوعان عند سيبويه جائزان [٢] ؛

[الفصل بين أن الناصبة والفعل]

(وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف) ، نحو : « أُرِيْدُ أَنْ عِنْدِيْ تَفْعَلَ » ، (وشبهه اختياراً) ، نحو : « أُرِيْدُ أَنْ فِي الدَّارِ تَجْلِسَ » ، قياساً على « أَنَّ » ، إذ يجوز : « عَلِمْتُ أَنَّ اليَوْمَ زَيْداً جَالِسٌ ، وَأَنَّ في الدَّارِ عَمْراً مُقِيمٌ » ، بجامع مابينهما من المصدرية ، والمجيز لذلك الكوفيين [٣] ، ومن حجتهم :

{١٢١٢} ... ... فَإِنَّ بحبِّهـا أَخَـاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلُهْ [٤]

وأجازوا أيضاً الفصل بالشرط ، نحو : « أردتُ أنْ إنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ ، وَأَزُرْكَ » ، بالجزم ، وأما البصريون [٥] فيمنعون ذلك ؛ لأن تقديم المعمول يؤذنُ غالباً بجواز - تقديم - العامل .

= وقال في ٢ / ٣٠ : فأمّا لاوحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أنْ) التي قبلها الخفيفة وتنصب مابعدها . . . وذلك قولك : «أخاف ألاَّ تذهب يافتى » .،

(١) سورة المائدة آية : ٧١ .

(٢) قال سيبويه ٣ / ١٦٧ : « ولو قال رجلٌ : أخْشَى أنْ لاتفعلُ ، يريد أن يُخبِر أنه يخشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائن ، جاز ، وليس وجه الكلام » .

(٣) المغني ٢ / ٧٧٣ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٥ .

(٤) من الطويل ، وصدره : فلا تلمني فيها . . . ، ولم أعثر على من نسبه ، الكتاب ٢ / ١٣٣ ، المغني ٢/ ٧٧٣ ، الخزانة ٨ / ٤٥٢ ، الأشموني ١ / ٢٧٢ ، الهمع ٢ / ١٦٠ .
والشاهد قوله : (فإن بحبها أخاك) حيث فصل بين إن ومنصوبها بالجار .

(٥) المساعد ٣ / ٦٥ .

(وقد يرد ذلك) الفصل (مع غيرها اضطراراً) كقوله : / /٢٤٧/

{١٢١٣} لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَايَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ (١)

وجوز الكسائي (٢) الفصل بالقسم ، وبالمعمول بين « أَنْ » ومنصوبها ، نحو : « أَنْ وَاللَّهِ أَفْعَلَ، وَأَنْ زَيْداً أَضْرِبَ » ، ووافقه الفراء (٢) في القسم ، وزاد الفصل بالظرف وبالشرط ، وأجاز إعمال الشرط دونها .

[الجزم بأنْ]

(ولا يجزم بها) ، أي : بِأَنْ ، (خلافاً لبعض الكوفيين) ، ووافقهم أبو عبيدة واللحياني(٣) من البصريين ، وأنشدوا :

{١٢١٤} إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ (٤)

فـ « يَأْتِنَا » مجزوم بـ « أنْ » ، و « نَحْطِبْ » مجزوم في جواب الأمر ، و « إِلَى أَنْ » متعلقة به، متقدمة عليه ، وقوله (٥) :

{١٢١٥} وَأَنَّ بِبَابِ الدَّارِ عَيْناً وَأَنْ تُسَرَعْ حِذَارًا لِتِلْكَ العَيْنِ أَهْنَا وَأَجْمَلُ

---

(١) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المقرب ١ / ٢٦٢ ، المغني ٢ / ٧٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٣٩١ ، الخصائص ٢ / ٤١١ ، المزهر ١ / ٥٨٨ ، الضرائر ص ٢٠١ .
والشاهد في قوله : (لن . . . أدع) حيث فصل بين لن ومعمولها « أدع » ضرورة .

(٢) المساعد ٣/ ٦٥ .

(٣) المغني ١ / ٢٧ .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس ، المغني ١ / ٢٨ ، المساعد ٣ / ٦٥ ، الأشموني ٣ / ٢٨٤ وليس في ديوانه .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

فـ « تُرَعْ » مجزوم لـ « أنْ » ، ونسب الجزم بها لبني صباح [١].

والحاصل أن المضارع بعد « أنْ » له ثلاث حالات ، النصب على الأصل والرفع على الإهمال ، والجزم ولايختص ذلك بـ « أنْ » ، فقد ذكر الرؤاسي أن فصحاء العرب ينصبون بأن ، وأخواتها ، وأن دونهم قوماً يرفعون بها ، ودونهم قوماً يجزمون بها ، وتجوز في قوله « يَرْفَعُونَ » ، والمراد : يهملونها .

[لن وأحكامها]

(وينصب المضارع أيضاً بـ « لَنْ » مستقبلاً) ، كغيرها من نواصب المضارع ، ودليل الاستقبال عدم جواز الجمع بينها وبين السين ، وسوف ، هذا قول سيبويه[٢] ، وغيره من النحويين ، وذكر السهيلي [٣] : أن بعض المتأخرين خالف سيبويه في ذلك ، وألف في ذلك مؤلفاً .

ولافرق في المستقبل بين أن يكونَ (بِحَدٍّ) ينتهي إليه نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [٤] ، ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أبي ﴾ [٥] ، (وغيرِ حدٍّ) ، بأن يكون مستمراً أبداً ، نحو : ﴿ لَنْ تَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾ [٦] ،﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِيْنَ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ سَبِيلاً ﴾[٧]

(خلافاً لمن خصها بالتأبيد) ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾[٦] ،فإن خلقهم الذباب محال ، وانتفاء المحال مؤبد قطعاً ، وإلا لكان ممكنًا لامحالاً ، ومثله : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ

---

(١) المغني ١ / ٢٧ .

(٢) قال سيبويه ٤ / ٢٢٠ : « . . ولن : وهي نفيٌ لقوله سيفعلُ » .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٩١ .

(٤) سورة طه آية : ٩١ .

(٥) سورة يوسف آية : ٨٠ .

(٦) سورة الحج آية : ٧٣ .

(٧) سورة النساء آية : ١٤١ .

تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾[١]، قال الزمخشري في تفسيره / : « ومحال أنْ يستطيعوا » وذلك ؛ لأن العدل / ٢٤٨/ الذي لاميل معه البته متعذر ، وبهذا كان أشرف الخليقة وأعدلهم يقول : « لاَتُؤَاخِذْنِي فِيمَا لاَ أَمْلِكُ» [٢] ، وهذا القول نقله المصنف عن أنموذج الزمخشري [٣] .

ويدل للأول مجامعتها للفظ دال على التأبيد ، والأصل عدم التوكيد ، نحو : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ [٤] ﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً ﴾ [٥] ، ومجامعتها للغاية المنافية للتأبيد ، نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ [٦] ، الآية .

[الجزم بلن]

وقد يجزم بـ « لَنْ » ذكره أبو عبيدة ، وعليه قول النابغة ، في بعض الروايات :

﴿١٢١٦﴾ ... ... فَلَنْ أُعَرِّضْ بَأَبَيْتَ اللَّعْنَ بِالصَّفَرِ [٧]

وفي الحديث ، في منامة عبدِ اللهِ بن عمر : « فقيل لي : لَنْ تُرَعْ » ، قاله ابن عطيـة في تفسير: ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[٨] .

---

(١) سورة النساء آية : : ١٢٩ .

(٢) الكشاف ١ / ٢٧٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٣١ ، وشرح التسهيل ٤ / ١٤ .

(٤) سورة البقرة آية : ٩٥ .

(٥) سورة الكهف آية : ٢٠ .

(٦) سورة طه آية : ٩١ .

(٧) من الطويل ، للنابغة الذبياني .
انظر : ديوانه ٢٧ . وصدره : هذا الثَّناءُ فإنْ تسمعْ به حسناً *

(٨) سورة البقرة آية : ٢٤ ، وظ : المحرر الوجيز ١ / ١٤٥ .

[لاتدخل لن على الدعاء]

(ولا يكون الفعل معها دعاء ؛ خلافاً لبعضهم) ، حكاه ابن السراج عن قوم [١] ، واختاره ابن عصفور [٢] ، وحملوا عليه ، ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِيْنَ ﴾ [٣] ، مدعين أن معناه «فَاجْعَلْنِي» ولاحجة لهم في ذلك ، لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى : ألا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه ، ولأن فاعل الفعل في الدعاء لايكون متكلماً ، وإنما يكون مخاطباً ، أو غائباً [٤] .

[لن بسيطة لامركبة]

واختلف في لفظ « لَنْ » ، فعند سيبويه والجمهور ، أنها بسيطة ، قال سيبويه : (وتقديم معمول معمولها عليها) ، في قولهم : « زَيْداً لَنْ اضْرِبَ » (دليل على عدم تركيبها من « لاَ أَنْ » ؛ خلافاً للخليل) [٥] ، وتابعه الكسائي [٦] ، والخازرنجي [٧] ، وحجتهم : قرب لفظها منهما وأن معناهما من النفي ، والتخليص للاستقبال حاصل فيها ، قالوا : وحذفت الهمزة تخفيفاً ، كما في : «وَيْلُمِّهْ» ، وألف « لاَ » للساكنين .

ورد بأمور ، أحدها : أنَّ « لَنْ أَقُومَ » كلام تامٌ ، و « لاَ أَنْ أَقُومَ » مفردٌ ، وأجيب : بالمنع ، وأن تقدير « لَنْ أَقُومَ : لا أن أَقُومَ » حاصل ، فحذف الخبر ، حكى ذلك عن المبرد [٨] ، ورد : بأنَّ هذا

---

(١) في الأصول ٢ / ١٧١ : « وقال قوم يجوز الدعاء بلن . . . . والدُّعاء « بلنْ » غير معروف » .
(٢) المغني ١ / ٣١٥ .
(٣) سورة القصص آية : ١٧ ، وأولها : « قال ربِّ بما أنعمت عليَّ . . » .
(٤) هذا الرد عن ابن هشام في المغني ١ / ٣١٥ .
(٥) الكتاب ٣ / ٥ .
(٦) شرح ابن مالك ٤ / ١٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٣ .
(٧) التصريح ٢ / ٢٣٠ .
(٨) المقتضب ٢ / ٨ : « . . . وكان الخليل يقول وكذلك (لن) وإنَّما هي (لا أنْ » ، ولكنك حذفت من لا==

الخبر لم يظهر قطُّ ، وبأنه يلزم حينئذ تكرار « لا » ؛ لدخولها على المعرفة [١] .

وثانيها : ماذكره المصنف [٢] .

ونازع الأخفش الأصغر ، وهو علي بن سليمان ، في جواز التقديم ، ورد [٣] : بأنه سمع : «أَمَّا زَيْداً فَلَنْ أَضْرِبَ » / ، واعترض : بأنه يحدث بالتركيب مالم يكن كما حدث لـ « هَلْ » في : / ٢٤٩/ « هَلا » الاختصاص بالفعلية ، ولـ « لَوْ » ، في « لَوْلاَ » الاختصاص بالاسمية ، وأجيب : بأن ذلك في التركيب الذي يغير المعنى ، كما في المثالين ، وإنما تغير هنا الحكم ، فإن الذي كان جزء كلام صار كلاماً تاماً .

وثالثها : أنه إنما تصح دعوى التركيب ، إذا كان الحرفان ظاهرين ، كـ « هَلاَ » و « لَوْلاَ » أو قد يظهر أحدهما كـ « إمَّا » قاله الشلوبين » [٤] .

وزعم الفراء : أن الأصل « لا » [٥] ، فأبدلت الألف نوناً ، وحجته ، أنهما حرفان نافيان ثنائيان ، و « لا » أكثر استعمالاً ، ويرده : أنَّ الإبدال لايغير حكم المهمل فيجعله مُعْمَلاً ، وأن

== والهمزة من (أنْ) وجعلتها حرفاً واحداً .
وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنَّك تقول : زيداً لن أضربَ ، كما تقول : زيداً سأضربُ ، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأنَّ زيداً كان ينتصب بما في صلة أنْ ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ) .

(١) أي : أنها لو كانت مركبة ممَّا ذُكر لكانت « لا » داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ومعنى أن يقوم زيد: لاقيام زيد : فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرير مع أنه يكون مبتدأ لاخبر له ، ولا في الكلام ماينوب منابه » قاله الشيخ يس . انظر التصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٢) لأن النفي صدر الكلام ، وردَّ : بأن ذلك خاصٌّ بـ « ما » انظر حاشية الصبان ٣ / ٢٧٨ .

(٣) ردَّه سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها مستدلاً بهذا المثال ، انظر الكتاب ٣ / ٥ .

(٤) التصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٥ .

المعهود عكس هذا الإبدال ، « كَرَأَيْتُ زَيْداً » ، و ﴿ نَسْفَعاً ﴾ [١] ، و « إذاً » ، وبأن « لا » تدخل على الاسم ، والفعل ، و « لَنْ » مختصة بالفعل المضارع ، ولو صح قول الفراء لصح قول من قال : إنها ترد دعاء .

[كي وأحكامها]

(وينصب) المضارع (أيضاً ، بـ « كَيْ » نفسها ، إن كانت الموصولة) ، وذلك ، إذا تقدمها اللام لفظاً ، أو تقديراً ، ولم يأت بعدها « أنْ » ، نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾ [٢] ، ونحو : « جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ » ، إذا قدرت أن الأصل « لِكَيْ » ، وأنَّكَ حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، (و « بِأَنْ » بعدها مضمرة غالباً ، إن كانت الجارة) ، نحو : « كَيْ أَتَعَلَّمَ » ، إذا لم تقدر قبلها اللام ، ومن غير الغالب إظهار « أَنْ » ، كقول جميل :

{١٢١٧} ... ... كيما أَن تَغُرَّ وَتخدعَا [٣]

[خلافات في كي]

واختلف في : « كَيْ » ، فذهب سيبويه والأكثرون إلى أنها مشتركة بين الناصبة ، والتعليلية الجارة ، ثم اختلفوا في الناصبة ، فقال سيبويه : تنصب بنفسها [٤] ، وقال الخليل والأخفش : بأن

---

(١) أي : إبدال النون ألفاً ، سورة العلق آية : ١٥ ، ولفظه التصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٢) سورة الحديد آية : ٢٣ .

(٣) من الطويل وتتمته : فقالت : أكلُّ الناس أصبحت مانحاز لسانك . . .
والشاهد قوله : (كيما أن تعز) حيث أظهر « أنْ » بعد كي الناصبة ، وحقها الإضمار .
ظ : المفصل ٣٢٥ ، الخزانة ٨ / ٤٨١ ، ابن يعيش ٩ / ١٤ ، الهمع ٤ / ١٠٠ ، وشرح ابن مالك ٢/١٦، والشرح الكبير ٢ / ١٤٢ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥ ، ٧ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٩ .

مضمرة[١] ، وذهب الكوفيون [٢] :إلى أنها مختصة بالفعل ، فلا تكون جارة ، وقيل : بالاسم ، فلا تكون ناصبة .

حجة القائلين بالاشتراك ، قولهم : « جئتُ لكي أتعلَمَ » ، وقولهم : « كَيْمَهْ » ، وقوله :

{١٢١٨} ... ... كيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[٣]

فأدخلها على « ما » المصدرية ، بدليل رفع الفعل .

وقد يجاب عن هذا بأنها جارة ، و « ما » كافة مثلها ، في ربما ، أو ناصبة ، و « ما » كافة ، بدليل :

{١٢١٩} ... ... لكيما أنْ تطير ... ... [٤]

فظهرت « أنْ » لتعمل ، أو زائدة تؤكد معنى السبك ، لمّا لمْ تظهرْ « أنْ » ، أو جارة و « ما » مصدرية ، وهو قول الأخفش في البيت [٥] .

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٩ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٨ .

(٣) من الطويل ، لقيس بن الخطيم ، المغني ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٩٨ ، الهمع ٤ / ٩٨ ، الأشموني ٢ / ٢٠
والبيت كاملاً : إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما يُراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ .

(٤) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه ، ظ : المغني ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٨٤ ، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٢ ، الإنصاف ٢ / ٥٨٠ ، ابن يعيش ٧ / ١٩ ، الأشموني ٣ / ٢٨٠ .
والبيت كاملاً : أردت لكيما أن تطيرَ بِقربَتي فتتركَها شَنّاً ببيداءَ بَلْقَعِ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ .

[مواضع كي المصدرية والتعليلية]

ولما ذكر « أنَّ » المصدرية ناصبة بنفسها ، والتعليلية ناصبة بإضمار « أنْ » بعدها ، شرع في بيان مَحالِّ المصدرية ، والتعليلية ، فقسمها أربعة أقسام : واجبة المصدرية ، وراجحتها ، والتعليلية كذلك ، فقال :

(وتتعين الأولى) وهي المصدرية (بعد اللام) ؛ لئلا يدخل الجار مثله ، نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾[١] ، ﴿ وَلِكَيْلاَ يَعْلَمَ ﴾[٢] ، (على رأي) لسيبويه[٣] ، والجمهور[٤] .

(ومطلقاً) تقدمها اللام ، أم لا ، (على رأي) للكوفيين[٥] .

(وتتعين الثانية) وهي الجارة (مطلقا) تقدمها اللام ، أم لا (على رأي) لبعض النحويين[٦] (غالباً) احترازاً من الواقعة بعد اللام[٧] ، وقبل « أنْ » ، فإن فيها احتمالاً - كما سيأتي- كقوله :

مكرر أردتُ لكيما أنْ تطيرَ بقربتي ... ... [٨]

---

(١) سورة الحديد آية : ٢٣ .

(٢) سورة النحل آية : ٧٠ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٦ : « . . . وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كَيْمَهْ فإنها عنده بمنزلة أن ، وتدخل عليها اللام ، كما تدخل على أنْ » .

(٤) لأنَّ حرف الجر لايدخل على مثله . . . ، فلولا أن كي هنا مع الفعل بمنزلة المصدر ماجاز أن تدخل عليها الملام » قاله ابن الناظم ٦٦٧ .

(٥) قال الرضي في شرح للكافية ٢ / ٢٣٩ : « ومذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل « أنْ » .

(٦) في المغني ١ / ١٩٩ : « وعن الأخفش أن كي جارة دائماً .

(٧) من قوله : « بعد اللام » اختلف الشراح متناً ، والمثبت من نسخة للبهاء الرقي تلميذ ابن مالك نقلها ابن عقيل في المساعد ، وهي المناسبة للسياق هنا .

(٨) سبق تخريجه .

(وَ) تتعين (الثانية) وهي الجارة (قبلها) ، أي : قبل اللام ، كقول الطرماح :

{ ١٢٢٠ } كَادُوا بِنَصْرِ تَمِيمٍ كَيْ لِتَلْحَقَهُمْ فِيهِم فَقَدْ بَلَغُوا الأَمْرَ الذي كَادُوا (١)

أي : أرادوا بنصر تميم أن تلحقهم فيهم ، فقد بلغوا الأمر الذي أرادوه ، وإضافة نصر إلى تميم من إضافة المصدر إلى مفعوله ، فـ « كَيْ » هذه جارة ، واللام مؤكدة ، و « أَنْ » مضمرة ، ولاتكون « كَيْ » مصدرية ، واللام زائدة ، إذ لايفصل بين « كَيْ » ومصحوبها ، ولاتكون كَيْ زائدة، لأنه لم تثبت زيادتها في غير هذا .

(وتترجح مع إظهار « أَنْ » مرادفة اللام على مرادفة « أَنْ ») ، وتحت ذلك صورتان ، إحداهما : أنْ تكون اللام مذكورة ، كقوله :

{ مكرر } ... ... لكيما أَنْ تطيرَ بِقرْبتي البيت ... ... (٢)

والثانية : ألاَّ تكون مذكورة ، كقوله :

{ مكرر } ... ... كيما أَنْ تَغَرَّ وتخدعَا (٣)

ووجه الترجيح أمور أحدها : أن النصب بـ «أنْ» أولى ؛ لأنها أم الباب ، الثاني : ما كان أصلاً في بابه لايحسن أن يجعل توكيداً لغيره ، الثالث : « أنْ » قد وليت الفعلَ فالعمل لها والحاصل : أنه تتعين المصدرية إن اقترنت باللام ، ولم تتأخر عنها أنْ ، نحو : ﴿ لِكَيْلاَ يَعْلَمَ ﴾ (٤) ، وتتعين الجارة

---

(١) من البسيط ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٧ ، الهمع ٤ / ١٠٠ ، الدرر ٢ / ٥ ، وفي السلسيلي ٩٢٣ ليلحقهم .

(٢) سبق تخريجه

(٣) سبق تخريجه

(٤) سورة النحل آية : ٧٠ .

إن تأخرت اللام ، أو تأخرت « أنْ » ولم تتقدم اللام ، وتترجح الجارة إنْ تقدمت اللام ، وتأخرت «أنْ» ، وتترجح المصدرية إن فقدت اللام و « أنْ » ، نحو : ﴿ كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً ﴾ (١) ؛ لغلبة / / ٢٥١/ دخول اللام عليها ، وهذه الصورة أهملها المصنف .

[لايتقدم معمول معمولها]

(ولايتقدم معمول معمولها) عليها ، فلا يجوز : « جِئْتُ النَّحْوَكَيْ أَتَعَلَّمَ » ، لأن النصبَ إن كان بِكَيْ ، أوْ « بِأَنْ » مضمرة ، فكلاهما موصول حرفي ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول الذي للصلة على الموصول الاسمي ، فكيف الحرفي .

ولايتقدم على عامله فقط بأن يفصل بينها وبين معمولها بمعموله ، فلايجوز : « جِئْتُ النَّحْوَ أَتَعَلَّمَ » ؛ لأن كي إن كانت جارة ، فالنصب بأن مُضمرةٍ ، فإن قدرتها بعد المعمول ، لزم ماتقدم ، ولزم الفصل بين الجارِّ والمجرور بما ليس مجروراً ، وإن قدرتها ، قبل المعمول لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمول الصلة وهو الجار والمجرور .

ولايتقدم معمول معمولها على ماقبلها ، فلا يجوز : « النَّحْوَ جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ » ، وهذه الصور الثلاث يشملها قوله : (ولايتقدم معمول معمولها) .

[لا يبطل الفصل عمل كي]

(ولايبطل عملها الفصل) ، حُكى من كلامهم : « جِئْتُ كَيْ فِيْكَ أَرْغَبَ ، وَجِئْتُ كي إنْ تحْسِنْ أَزورَك » ، بنصب « أَرْغَبَ » ، و « أَزُورَكَ » ، قاله المصنف ، وتبعه ابنه فيما علق على التسهيل (١) ، والبصريين لايجيزون رفَعْتَ ، أو نصبت .

---

(١) سورة الحشر آية : ٧ .

(٢) شرح التسهيل ٤ / ١٨ .

(خلافاً للكسائي في المسألتين) ، وهما مسألة التقديم [١] ، ومسألة الفصل [٢] ، فإنه أجاز التقديم ، ومنع العمل لأجل الفصل بينها وبين الفعل .

[إذن وأحكامها]

(وينصب) المضارع (غالباً بـ « إِذَنْ ») ، ومن غير الغالب إلغاؤها مع استيفاء الشروط ، في لغة حكاها عيسى بن عمر الثقفي لتلميذه سيبويه [٣] ، وكان القياس أن يكون الإلغاء لغة الجميع ، لعدم الاختصاص ، ومن ثم اشترط لإعمالها أن تكون :

(مصدرة) ، لأنها حينئذ في أشرف محالها ؛ (إن وليها) ، الفعل ، نحو : « إِذَنْ أَكْرِمَكَ» .

(أَوْوَلَيَ) الفعل (قسما وليها) ، نحو : « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ » ، لضعفها عن الفصل ، والفصل بالقسم كلا فصل ، لأنه لتوكيد النسبة وتقريرها / [٤] . /٢٥٢/

(ولم يكن) الفعل (حالاً) ، فلو حدثك شخص بحديث ، قلت له : تصْدُقُ ، بالرفع ؛ لأن الناصب يخلِّصُ للاستقبال . وإذا استوفت « إِذَنْ » الشروط ، فالنصب بها نفسها .

(وليست « أنْ » مضمرة بعدها ، خلافاً للخليل في أحد قوليه) ، وهو ما حكاه أبو عبيدة عنه ،من أن النصب بأن مضمرة بعدها ، وهو قول الزجاج ، والفارسي ، واحتج له ، بأنها لاتختص بل

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٤٠ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٩٤ .

(٣) نصها في الكتاب ٣ / ١٦ : « وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناسا من العرب يقولون : إذنْ أفعلُ ذاك ، في الجواب ، فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لاتُبعدَنَّ ذا ، ولم يكن ليروى إلا ماسمع جعلوها بمنزلة هَلْ ، وبلْ »

(٤) قال سيبويه ٣ / ١٥ : « . . . .تقول إذا كانت إذَنْ مبتدأة : إذنْ والله لا أفعلَ ، لأنّ الكلام على إذنْ ، ووالله لايعمل شيئاً » ،

تدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » ، والعامل لابد من اختصاصه ، فأشبهت الفاء ، والواو ، والثاني من قوليه ماحكاه سيبويه [١] عنه سماعاً منه أنها الناصبة بنفسها .

[أصلها]

وهي بسيطة عند الجمهور ، حرف عند معظمهم[٢] ، اسم عند بعض الكوفيين [٣] ، وأصلها[٤] عند هؤلاء « إِذَا » الشرطية ، حذفت الجملة التي هي مضاف إليها ، وجيء بالتنوين عوضاً ، وقيل : مركبة من « إِذْ و أن » ، وقيل : من « إِذا وَأَنْ » .

[الفصل بينها وبين منصوبها]

(وأجاز بعضهم) وهو ابن عصفور [٥] ، والأُبذي [٦] (فصل منصوبها بظرف اختياراً) ، نحو : إِذَنْ غَداً أُكْرِمَكَ » [٧] ، كما يجوز الفصل بالقسم نحو : « إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ » ، وفرق المانعون بأن القسم مؤكد ، والظرف مقيد ، وفصل المؤكد كلافصل ، ولذلك فصل بين الجار ومجروره ، نحو : « اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ أَلفٍ » ، وبين المتضايفين ، نحو : « هَذَا غُلَامُ وَاللَّهِ زَيْدٍ » ، حكاه الكسائي [٨] ، عن العرب ، ولم يجز ذلك في الظرف وعديله إلا في الشعر ، وكيف يقاس المؤكد لمضمون الجملة بالمقيد للجملة .

---

(١) قال سيبويه ٣ / ١٦ : « وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال : أنْ مضمرة بعد إِذَنْ » .
(٢) ظ : المغني ١ / ١٥ .
(٣) الارشتاف ٢ / ٣٩٥ ، والاشموني ٣ / ٢٩٠ .
(٤) أي : أصل : إذن أُكْرِمَكَ : إذا جئتني أكْرمك ، قاله في المغني ١ / ١٥ .
(٥) المقرب ١ / ٢٦٢ .
(٦) السلسيلي ٢ / ٩٢٥ .
(٧) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٩٧ : « والصحيح أنَّ ذلك لايجوز » .
(٨) المساعد ٣ / ٧٤ .

وأجاز ابن بابشاذ [١] الفصل بالدعاء ، نحو : « إِذَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ تَدْخُلَ الجَنَّةَ » .

بالنداء ، نحو : « إِذَنْ يازَيْدُ أُحْسِنَ إِلَيْكَ » .

وهشام والكسائي [٢] الفصل بمعمول معمولها ، ثم اختلفا ، فرجح الكسائي حينئذ النصب ، وهشام الرفع ، ولافرق في المعمول بين قولك : « إِذَنْ فِيكَ أَرْغَبَ ، وَإِذَنْ طَعَامَكَ آكُلَ » .

فإن قدمت المعمول على نفس إِذَنْ ، فقال الفراء [٣] : « يجب الرفع ، لعدم تصديرها ، كما هو قياس قول البصريين إنها / لاتعمل إلامصدرة ، وقد يقال بإعمالها حينئذ ، لأن المعمول المقدم / ٢٥٣/ في نية التأخير ، فتقديمه كلا تقديم ، وقد يقال بمنع التقديم البتة ، لأن مافيها من معنى الجزاء يأبى ذلك ، وإن الفراء إنما قال ماقال [٤] ، بناء على جواز قول الكوفيين : إنه يجوز في باب الجزاء ، « زَيْداً إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ » .

(وقد يردُ ذلك مع غيرها اضطراراً) ، كقوله :

{١٢٢١} لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ [٥]

وقد تقدمت هذه المسألة [٦] في بعض النسخ .

---

(١) في المغني ١ / ١٦ ، وأجازه ابن عصفور .

(٢) المغني ١ / ١٦ .

(٣) وكذا قال ابن هشام في المغني ١ / ١٦ ، وانظر الارتشاف ٣ / ٣٩٨ ، وفي التصريح ٢ / ٢٣٥ : « وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدر » .

(٤) وقال أبو حيان : ولا نص عند البصريين أحفظه في ذلك . أنظر : الارتشاف ٣ / ٣٩٨ .

(٥) انظر ص ٣٧١ .

(٦) الفصل بين لن ومعمولها .

(وَ) إذنْ » (معناها الجواب والجزاء) ، كذا قال سيبويه [١] ، وفهم منه الفارسي [٢] ، أنها تارة للجواب فقط ، نحو أن يقال : أَجِيئُكَ فتقول : إذَنْ أَظُنَّكَ صَادِقاً ، إذ لايتصور هنا معنى الجزاء،وتارة للجواب والجزاء ، نحو أن يقال : آتِيكَ غَداً : إذنْ أكْرِمَكَ ، أي : إنْ أتيتني إذن أُكْرِمَكَ، أجَبْتُ وَجَازَيْتَ والحاصل : أنها ملازمة للجواب ، إما مع اقتران الجزاء ، أو مع انفكاكه .

وفهم الشلوبين [٣] ، أنها دائماً مقدرةٌ جواباً لشرط وجزاءٌ له ، ورد بالمثال الأول ، وأجيب : بأن المثال معترض ، لجواز أن يكون المعنى : « إنْ أَتَيْتَنِي أَظُنُّ صِدْقَ خَبَرَكَ ، فيما تخبر به ، فقد وجد فيه الجواب والجزاء ، وقدر الفارسي في ذلك أنه كقول سيبويه في « نَعَمْ » ، إنها عدة وتصديق[٤]، وإنما هي عدة في الماضي ، وتصديق في المستقبل .

[النصب بها غير متصدرة]

(وربما نصب بها بعد عطف) ، بالفاء ، والواو ، كقراءة بعضهم : ﴿ فَإِذاً لاَيُؤْتُوا ﴾ [٥] ، ﴿وَإِذاً لاَ يَلْبَثُوا ﴾ [٦] ، والأولى قراءة ابن مسعود [٧] ، والثانية قراءة أبي بن كعب ، والأكثر في لسان العرب الرفع على الإهمال ، وبه قرأ السبعة [٨] .

(أو) بعد (ذي خبر) ، كقوله :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
(٢) في الايضاح العضدي ٣٢٠ .
(٣) المغني ١ / ١٥ .
(٤) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
(٥) سورة النساء آية : ٥٣ .
(٦) سورة الإسراء آية : ٧٦ .
(٧) البحر المحيط ٣ / ٢٧٣ .
(٨) السبعة : ٣٨٣ .

{١٢٢٢} لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا [١]

بنصب « هلكَ » [٢] ، هذا مذهب الكسائي والفراء ، وأما البصريون [٣] ، فتأولوه على حذف خبر « إنْ » ، والتقدير : إني لاَ أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثم استَأنَفَ قوله : « إِذَنْ أَهْلِكَ » ، والشطيرُ : الغريبُ ، وقيل : إنما الرواية برفع « أَهْلِكُ » ، وأما نصب« أَطِيرَ » ، فقيل : ضرورة [٤] ،وقيل : على حدِّ النصب في : ﴿ أَوْيُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [٥] .

فرع [٦] ، لايجوز حذف المنصوب في هذا الباب وإبقاء الناصب . / /٢٥٤/

« فصـــــل »

[نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً : بعد لام الجحود]

(ينصب الفعل) المضارع (« أنْ ») المصدرية ، حال كونها ، (لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي) ، بـ « مَا » ، أو « لَمْ » خاصة ، (في خبر « كَانَ ») الناقصة ، حال كونها (ماضية لفظاً) ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ ﴾ [٧] ، (أو) ماضية (معنى) ، نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [٨] .

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، الإنصاف ١ / ١٧٧ ، المقرب ١ / ٢٦١ ، ابن يعيش ٧ / ١٧٧ و، المغني ١/ ١٦ ، الخزانة ٨ / ٤٥٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢١ .
والشاهد قوله : (إني إذن أهلك) حيث نصب الفعل المضارع بإذن وهي غير مصدْرة .

(٢) والرفع عند الفراء جائز ، انظر معانيه ١ / ٢٧٤ .

(٣) المغني ١ / ١٦ .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ١٦٦ .

(٥) سورة الشورى آية : ٥١ .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٥١ .

(٧) سور؛ آل عمران آية : ١٧٩ .

(٨) سورة النساء آية : ١٣٧ .

وخصت « كَانَ » بذلك ، لأنها أمُّ الباب .

وبعضهم [١] طرد ذلك في بقية أخواتها ، فأجاز : « مَا أَصْبَحَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ » .

وبعضهم عَدَّاهُ إلى باب « ظَنَّ » ، فأجاز : « مَاظَنَنْتُ زَيْدَ لِيَفْعَلَ » قياساً .

ووسع بعضهم الدائرة ، فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي ، نحو : « مَاجَاءَ زَيْدٌ لَيَفْعَلَ كَذَا».

وسميت هذه اللام مؤكدة ؛ لأنها تفيد نفي الفعل على وجه لايستفاد بدونها ، فمعنى : «مَاكَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ ، مَاكَانَ زَيْدٌ مُقَدِّراً ، أو مُسْتَعِداً » لذلك ، وهو أبلغ في النفي ، من قولك : «مَاكَانَ زَيْدٌ يَفْعَلُ » .

وليست زائدة ، كما قال ابن المصنف [٢] في شرح الألفية ، لقول أبيه في شرح هذا الكتاب إنها لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، لكنها لما كان الكلام يصح مع إسقاطها ، أطلق عليها اسم الزائدة مجازاً ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل على معنى ما كان مقدراً ، أو مهيئاً ، أو مستعداً لكذا » [٣] انتهى ، وبهذا سقط ماقيل إنه لفق من مذهب الكوفيين والبصريين مذهباً ، لأنه قال : إن اللام مؤكدة الخبر ، وهذا مذهب الكوفيين [٤] الذين لايقدرون محذوفاً ، ويجعلون مادخلت عليه هو الخبر ،وقال : إن النصب بأن مضمرة ، وهذا مذهب البصريين [٥] الذين يقدرون حذف الخبر ، واللام متعلقة بذلك المحذوف فتقدير : ماكان زيد

---

(١) انظر المساعد ٣ / ٧٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٩٩ .

(٢) انظر ص : ٦٧٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤ / ٢٣ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٥٩٣ .

(٥) انظر الانصاف ٢ / ٥٩٣ م (٨٢) .

ليفعل: مَا كَانَ زَيْدٌ مُرِيداً ، أوْ مُسْتَعِداً لِيَفْعَلَ ، أو نحو ذلك .

وقد جاء الخبر مصرحاً به ، في قوله :

{١٢٢٣} سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو وَلَكِنَّ الْمُضَيَّعُ قَدْ يُصَابُ (١)

واحتج الكوفيون بقوله :

{١٢٢٤} لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَاكُنْتُ حَيّاً لأَسْمَعَا (٢)

قلنا : جَاءَ ذلك في صريح « أَنْ » ، في قوله :

{ مكرر } * كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا * (٣)

فتأويلكم تأويلنا .

وعلة وجوب الإضمار ؛ أنه نفي لكان / سيفعل فاللام في مقابلة السين ، والسين لاتجامعها « / ٢٥٥/ أَنْ » ويدل على المقابلة امتناع : « مَاكَانَ زَيْدٌ سَيَقُومُ » استغناء باللام عن حرف السين ، وجوزه بعضهم بغير سماع .

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد قوله : (أهلاً لتسمو) حيث جاء خبر كان (أهلا) مصرحاً به . ظ : الارتشاف ٢ / ٤٠٠ ، التصريح ٢ / ٢٣٥ ، المساعد ٣ / ٧٩ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لأسمَعَا) حيث نصب المضارع باللام لا بأن مضمرة بعدها ، إذ لو كان كذلك لزم تقديم معمول صلتها (مقالتها) عليها ، وذلك ممتنع ، ظ : الإنصاف ٢ / ٥٩٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٣ ، ابن يعيش ٧ / ٢٩ ، الخزانة ٨ / ٥٧٨ .

(٣) سبق تخريجه .

وجوز بعضهم [١] إظهار « أنْ » بشرط حذف اللام ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا القُرآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [٢] ، ورد : بأن : ﴿ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن ، وهو مصدر مثله ، وفي هذا الرد نظرٌ ؛ لأن القرآن ليس المراد به القراءة حتى يكون باقياً على مصدريته حتى يتم التقريب ، وإنما المراد به المقروء ، مثل : ﴿ قُرآناً عَرَبِيّاً ﴾ [٣] ، ﴿ وَقُرآناً فَرَقْنَاهُ ﴾ [٤] ، فالمصدر مؤول بوصف المفعول ، والجواب عن الآية ، أن الكلام فيما الخبر فيه « مُرِيداً » ، أو نحوه ، من المواضع التي يسوغ فيها ذلك ، وليس هذا منه [٥] .

وتسميتهم اللام المذكورة لام الجحود ، من باب إطلاق العام ، وإرادة الخاص ، لأن الجحود عبارة عن إنكار الحق ، وعن مطلق النفي ، والنحويون أطلقوا مريدين الثاني ، قاله ابن هشام [٦] .

[بعد حتى]

(وَ) ينصب المضارع بأن مضمرة لزوماً (بعد « حَتَّى ») هذا قولُ سيبويه [٧] ، وأصحابه عن البصريين ، لا بـ « حتى » نفسها ، خلافاً للكسائي ، وأصحابه من الكوفيين [٨] (المرادف لـ «إلى»)،

---

(١) وقال ابن الأنباري : العرب تدخل (أن) في موضع لام الجحود فيقولون : ما كان عبد الله أن يظلمك قاله في الارتشاف ٢ / ٤٠٠ .

(٢) سورة يونس آية : ٣٧ .

(٣) سورة يوسف آية : ٢ .

(٤) سورة الإسراء آية : ١٠٦ .

(٥) من قوله وقد جاء الخير مصرحا به إلى هنا موجودا في التصريح ومطابق للفظه غالبا ظ : ٢/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٦) انظر المغني ١ / ٢٣٢ .

(٧) نصه عند سيبويه ٣ / ٧ : « واعلم أنَّ « أنْ » لاتظهر بعد حتَّى وكي » .
وقال في ٣/ ١٧ : « . . . قولك : سرتُ حتى أدخلهَا ، كأنك قلت : سرت إلى أنْ أدخلها ، فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم ، فالفعل إذا كان غايةُ نصب ، والاسم إذا كان غاية جُر ، وهذا قول الخليل .

(٨) الإنصاف ٢ / ٥٩٧ ، مسألة رقم (٨٣) .

كقوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[١] ، أي : إلى أن يرجعَ .

(أو « كي » الجارة)[٢] ، كقوله :

{١٢٢٥} أُطِيلُ مِطَالَ الجُوعِ حَتَّى أُمِيتَهُ وَأَضْرِبُ عَنْهُ الذِّكْرَ صَفْحاً وَأَذْهَلُ[٣]

(أو « إلاَّ أنْ ») المنقطعة ، كقوله :

{١٢٢٦} لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَالَدَيْكَ قَلِيلُ[٤]

أي : إلاَّ أن تجود ، قاله المصنف ، وقال : « إنَّه يصح تأويلها هنا بـ « إلى أنْ » »[٥] ، وفيه نظرٌ ، واحترز بذكر المعاني الثلاثة ، من الابتدائية ، نحو : ﴿ حَتى يقُولُ ﴾[٦] فإن معناها الفاء .

(وقد تظهر « أنْ » مع المعطوف على منصوبها) ، كقوله :

{١٢٢٧} وَمَنْ تَكَرُّمِهِمْ في المَحْلِ أَنَّهُمُ لاَ يَعْلَمُ الجَارُ فِيهِمُ أَنَّهُ الجَارُ[٧]

---

(١) سورة طه آية : ٩١ .

(٢) قال سيبويه ٣ / ١٧ : « اعلم أن حتَّى تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك .... وأما الوجه الآخر . . . . إذا جاءت مثل « كي » التي فيها إضمارُ أنْ وفي معناها » .

(٣) من الطويل وهو للشنفري من قصيدته المشهورة « لامية العرب » وبعده :
وأستف ترب الأرض كي لايرى لـه عَلَّى من الطول امرؤ متطول .

(٤) من الكامل ، للمقنع الكندي ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٤ ، المغني ١ / ١٣٤ ، العيني ٤ / ٤١٢ ، الهمع ٤ / ١١٣ ، الأشموني ٣ / ٢٩٧ ، المساعد ٣ / ٧٩ .
والشاهد فيه قوله : (حتى تجود) فإم حتى بمعنى إلا أن ونصب الفعل بعدها .

(٥) شرح التسهيل ٤ / ٢٤ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢١٤ .

(٧) من البسيط ، ليزيد بن حمار السَّكُونيّ ، الحماسة ١ / ٢٩٠ ، المغني ٢ / ٧٧١ ، الهمع ٤ / ١١٢ ، السلسيلي ٢ / ٩٢٧ .
والشاهد فيه قوله : (أن يبين) بإظهار أن مع المعطوف على منصوب « حتى » .

حتى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نُفُسِهِمُ أوَ أنْ يَبِينَ جَميعاً وَهُوَ مُخْتَارُ

واغتفر الإظهار مع المعطوف ؛ لأنه تابع ، ويغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ، وفيه دليلٌ نصٍ على القول بإضمارها في [١] ، المعطوف عليه .

وأجاز الكوفيون إظهار « أنْ » بعد « حتى » [٢] ، قال : « لَوْ قُلْتَ : لأَسِيرَنَّ حَتَّى أنْ أُصْبِحَ القَادِسِيَّةَ » لجاز ، وكان النصب بـ « حَتَّى » ، وأنْ توكيداً .

[بعد أو]

(وتضمر)« أنْ » (أيضاً ، لزوماً بعد « أوْ » الواقعة موقع « إلى أنْ ») ، كقوله : / /٢٥٦/

{١٢٢٨} لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرُ [٣]

(أو « إلاَّ أَنْ ») ، كقوله :

{١٢٢٩} وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا [٤]

أي : إلا أنْ تستقيم فلا أكسر كعوبها .

أو « كَيْ » يحتمل الثلاثة قولك : « لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » ، أي : كيْ تَقْضِيَنِي ، أو إلى

---

(١) في الأصل و « ب » : على المعطوف هذا وقد ذهب بن جني إلى أنه يجوز أن تكون « أن » زائدة ويبين معطوفاً على « يكون » .

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٧٩ مسألة رقم (٨٠) .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٥ ، المغني ١ / ٧٠ ، العيني ٤/ ٣٨٤ ، الهمع ٤ / ١١٧ ، الأشموني ٣ / ٢٩٥ .
والشاهد قوله : (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد « أو » لزوماً .

(٤) من الوافر ، لزياد بن الأعجم ، الكتاب ٣ / ٤٨ ، المقرب ١ / ٢٦٣ ، المقتضب ٢ / ٢٩ ، ابن يعيش ٥/ ١٥ ، المغني ١ / ٦٩ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٧٨ ، الارتشاف ٢ / ٤١٦ .

أنْ تَقْضِيَني » أوْ « إلاَّ أنْ تَقْضِيَني » ، وقيل : لاَ حاجة لشيء من ذلك ، بل « أوْ » على معناها المذكور في باب العطف ، ومابعدها معطوف على التوهم ، والتقدير في نحو هذا المثال : « لَيَكُونَنَّ لزُومٌ ، أوْ قَضَاءٌ ، ويدل على ذلك قوله :

{١٢٣٠} فَسِرْ في بِلاَدِ اللَّهِ وَالتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ ، أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرَا (١)

إذ لايلزم من التماس الغنى عيشةٌ في يسارٍ إلى أن تموتَ ، أو « إلاَّ أَنْ يَمُوتَ » ، والتعليل واضح البطلان (٢) ، ولما توهم بعض النحويين أن النصب بَعْدَ (٣) أو موقوف على أن يكون بمعنى « ألاَّ » ، جعل النصب في هذا البيت ضروة وليس كما توهم .

ومن العطف على التوهم قوله :

{١٢٣١} إنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ ، فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (٤)

قال الخليل : « كأنه قال : أَتَرْكَبُونَ ، أوْ تَنْزِلُونَ »(٥) ، وقال السيرافي (٥) : « كأنه قال : إذَا تَرْكَبُونَ أوْ تَنْزِلُونَ » ، وهذا أولى من تقدير الخليل ؛ لأن حمل شرط على شرط ، أولى من حمل شرط على استفهام » ، وقال يونس : « إنَّما رَفَعَهُ على القطع(٥) ، وكأنه قال : أو أنْتمْ تَنْزِلُونَ » .

---

(١) من الطويل للمغيرة بن حبناء ، المقرب ١ / ٢٦٣ ، الشرح الكبير ٢ / ١٥٦ .

(٢) هذا التعليل نقله الشيخ خالد من الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ١٥٦ .

(٣) في الأصل و « ب » : بغير أو - سهو .

(٤) من البسيط ، للأعشى ، ديوانه ص ١٣٥ ، الكتاب ٣ / ٥١ ، المحتسب ١ / ١٩٥ ، الجمل المنسوب للخليل ص ١٩٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٩ ، الخزانة ٨ / ٥٥٢ ، المغني ٢ / ٧٧٣ .
وروايته في الديوان : قالوا الركوبَ ؟ فقلنا تلك عادتنا أو تنزلونَ ، فَإنَّا معشر نزلُ .
والشاهد قوله : (تنزلون) حيث عطف على معنى : إن تركبوا إذا تركبون ، وهو العطف على التوهم .

(٥) الكتاب ٣ / ٥١ ، وحاشيتة رقم (٤) .

ونسبة النصب إلى أن مضمرة هو مذهب البصريين [١] ،وقال بعض الكوفيين : « انتصب الفعل بالخلاف » [٢] ، وقال الكسائي وأصحابه ، والجرمي : « بِأَوْ نفسها » [٢] .

وخرج بقوله : (موقع) كذا مالم يكن فيه أو كذلك وهي العاطفة اسماً مقدراً على اسم صريح ، فإن النصب بعدها بأن جائزةَ الإضمار ، كقوله :

{١٢٣٢} وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا [٣]

والتقدير : أَوْ أَنْ أَسُوءَكَ ياعَلْقَمَةُ ، ورِزَامٌ : أبوحي من تميم .

[الفصل بين الفعل وحتى وأو]

(ولا يفصل [٤] الفعل من « حتَّى » ، ولا « أَوْ » بـ « إِذَنْ ») ، لا يقال : « أَصَحبُكَ [٥] حتى إذن أَتَعلَّمَ » ، ولا « لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ إذنْ تَقْضِيَنِي حَقِّيَ » .

وفي نسخة الرَّقي بدل « إِذَنْ» بظرف ، وعليها / لايقال : « جِئْتُكَ حَتَّى عِنْدَكَ أَجْلِسَ » وَلا / ٢٥٧/ «لأَضْرِبَنَّكَ أَوْ اليَوْمَ تَسْتَقِيمَ » ، وأجاز هشام [٧] الفصل بالمجرور فبالظرف أولى .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥١ ، وحاشيتة رقم (٤) .

(٢) حاشية يس ٢ / ٢٣٧ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٤١ : « وقال الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف » . وانظر الأشموني ٣/ ٢٩٦ .

(٤) من الطويل ، للحصين بن حُمام المُري ، الكتاب ٣ / ٤٩ ، العيني ٤ / ٤١١ ، الشرح الكبير ٢ / ١٥٦ ، الهمع ٤ / ١١٧ ، الأشموني ٣ / ٢٨٦ ، المساعد ٣ / ٨٢ ، السلسيلي ٢ / ٩٢٧ .

(٥) من قول ابن مالك : ولايفصل . . إلى قوله : وفاقاً للفراء ساقط من شرح ابن مالك ٤ / ٢٢ ، وكذا السلسيلي ٢ / ٩٢٧ .

(٦) في الأصل وب أصحابك - تحريف .

(٧) المساعد ٣ / ٨٤ .

(ولا بشرط ماضي) ، لايقال : « أَصْحَبُكَ حَتَّى إنْ شَاءَ اللَّهُ أَتَعَلَّمَ » ، ولا « لأَلْزَمَنَّكَ أوْ إنْ شَاءَ اللَّهُ تَقْضِيَنِي حَقي » ، وعلة لزوم المضي حذف الجواب ، ويؤخذ منه أن الشرط إذا لم يكن ماضيا يجوز الفصل به ، نحو : « أُصَحِبُكَ حتى - إنْ تُحْسِنْ إليّ - أُحسنَ إِلَيْكَ » ، ولم أجدها منقولة ، (خلافاً للأخفش)[١] ، وابن السراج [٢] ، كما في نسخة الرقي ، في المسألتين ، ويحتمل عوده إلى الأخيرة فقط .

[إهمال حتى وكي]

(وقد تعلق) ، أي : تمنع عن العمل لفظاً ، لعارض صوري مخصوص ، وهو الشرط ، فلذلك قال : (قبل الشرط الآخذ حَقَّهُ) ، أي : جوابه ، (« حتى ») الابتدائية ، (وفاقاً له) ، أي: الأخفش ، نحو : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوها شَهِدَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٣] ، وليس هذا تعليقاً ، إذ لاعمل للابتدائية على الصحيح .

(و « كي ») ، معطوف على « حَتَّى » ، (وفاقاً للفراء) ، ونقله عنه عن الكسائي[٤] ، نحو: «جِئْتُكَ كَيْ إنْ تَزُرْنِي أُكَافِئْكَ » .

[بعد فاء السبب]

(وتضمر)«أَنْ» (أيضاً لزوماً بعد فاء السبب) فينتصب المضارع بها عند جمهور البصريين[٥] ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٤٣ .

(٢) قال الرضي في الكافية ٢ / ٢٤٤ : « واستقبح ابن السراج الفصل بينهما ، وقال الفصل بالظرف أسهل ، نحو : سكت حتى إذا أردنا أن نقومَ يقولَ ، واقم حتى متى أكلنا تأكل ، فالظرف مفصولاً به على قبحه أسهل من حرف الشرط ، أعني « إن » .

(٣) سورة فصلت آية : ٢٠ .

(٤) انظر المساعد ٣ / ٨٣ .

(٥) وهو مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٣ / ٢٨ .

وقال الفراء وبعض الكوفيين : « النصب بالخلاف »[١] ، وقال الكسائي وأصحابه من الكوفيين ، والجرمي من البصريين : « بالفاء ، حال كونها (جواباً لأمر) ، بالصيغة ، نحو قوله :

﴿ ١٢٣٣ ﴾ يَانَاقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحاً إلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا [٢]

أو باللام ، نحو : « لِيَحْضُرْ زَيْدٌ فأفْصِلَ خُصُومَتَهُ » .

(أو نهي) ، نحو : ﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ ﴾ [٣] ، وشرطه : « ألاَّ ينتقض النهي بـ « إلا » قبل الفاء ؛ فإن انتقض بطل النصب ، نحو : « لاَتَضْرِبَ إلاَّ عَمْراً فَيَتَأَدَّبُ » ، بالرفع ، فإن تأخرت « إلا » عن الفعل نصب ، نحو : « لاَ تَضْرِبْ زَيْدَ فَيَغْضَبَ إلاَّ تَأْدِيباً »[٤] ، قاله ابن عقيل ، ونص عليه سيبويه في النفي [٥] ؛ والنهي شبيه النفي .

(أو دعاء بفعل أصيل في ذلك) الدعاء ، نحو : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ ، واشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فلا يُؤْمِنُوا ﴾ [٦] ، فلو كان الدعاء بالاسم / ، نحو : « سَعْياً لِزَيْدٍ فَيَنْتَفِعُ » ، أو بفعل أصله / ٢٥٨ / الخير ، نحو : تَابَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَنَتُوبُ » ، فلا يجوز النصب ، على خلاف يأتي في الثانية .

(أوْ) جواباً (لاستفهام لايتضمن وقوع الفعل) ، نحو : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا

---

(١) انظر هذا المسألة في الإنصاف ٢ / ٥٥٧ م (٧٦) ، والمساعد ٣ / ٨٤ .

(٢) رجز ، لأبي النجم .
والشاهد فيه قوله : (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء ، لأنه جواب الأمر، انظر : الكتاب ٣ / ٣٥ ، المقتضب ٢ / ١٤ ، الأصول ٢ / ١٨٣ ، ابن يعيش ٧ / ٢٦ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٩، الأشموني ٣ / ٣٠٢ ، الهمع ٤ / ١١٩ .

(٣) سورة طه آية : ٨١ .

(٤) المساعد ٣ / ٨٥ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤١٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٤٠ .

(٦) سورة يونس آية : ٨٨ .

لَنَا﴾[١]، ﴿ مَنْ ذَا الَّذِيْ يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ ﴾[٢]، بالنصب ، فإنه وإن كان الاستفهام فيه عن الفاعل ، لكنه في المعنى عن الفعل ، أي : هلْ يُقْرِضُ اللَّهَ أَحَدٌ فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ؟

فإن تضمن الاستفهام وقوع الفعل وجب الرفع ، نحو : « لِمَ ضَرَبْتَ زَيْداً فَيُجَازِيكَ » ؟ فإن الضرب قد وقع ؛ فلم يمكن سبْك المصدر المستقبل منه ، وأجاز ابن كيسان[٣] النصب في جواب ماتحقق وقوعه ، نحو : « أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَتَتْبَعَهُ ؟ » و « كَمْ مَالكَ فَنَعْرِفَهُ ؟ » و « مَنْ أَبُوهُ فَنُكْرِمَهُ؟ » ؛ لأنه وإن امتنع السبك من الجملة لايمتنع من معناها ؛ إذ يجوز أن يقال : « ليكُنْ مِنْكَ إعْلاَمٌ فَعِرْفَانٌ».

(أوْ) جواباً (لنفي محض) ، نحو : ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[٤]، وقوله :

{١٢٣٤} لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيّاً فَأُخْبِرَهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبّاً إليَّ هُم[٥]

(أو) شيءٍ (مؤوَّلٍ) بالنفي المحض ، نحو : « قَلَّما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » ، لأنه في معنى «ماتأتِينَا » .

وأجاز الكوفيون[٦] : « أَنَا غَيْرُ آتٍ فَأُكْرِمَكَ » بالنصب ؛ لأنه في معنى : مَا أَنَا آتٍ فَأُكْرِمَكَ، وأجاز ذلك ابن السراج[٧]، في : « غيْرُ قَائمٍ الزيدان فَتُكْرِمَهُمَا » .

---

(١) سورة الأعراف آية : ٥٣ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٤٥ .

(٣) شرح التسهيل ٤ / ٣٠ .

(٤) سورة فاطر آية : ٣٦ .

(٥) من البسيط ، لزياد بن منقد العدوي ، ابن يعيش ٧ / ٢٦ ، الارتشاف ٢ / ٤١٢ ، الخزانة ٥ / ٢٥٠ ، المساعد ٣ / ٨٧ .

والشاهد (فأخبرهم) حيث نصب الفعل المضرع بعد الفاء الواقعة في جواب النفي .

(٦) المساعد ٣ / ٨٧ .

(٧) في الأصول ٢ / ١٨٤ .

وإذا انتقض النفي بإلا قبل الفاء تعين الرفع ، نحو : « مَاضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً فَيَغْضَبُ » ، أو بعدها جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه ، ومثل له بـ « مَا تَأتِينَا فَتُحَدِّثَنَا إزْدَدْنَا فِيكَ رَغْبَةً »(١) .

(أو عرضٍ) حكى من كلامهم : « ألاَ تَقَعُ الماءَ فَتَسبَحَ » ؟ أي : في الماء ، وقال :

{١٢٣٥} يَا بْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ... قد حَدَّثُوكَ ، فَمَارَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا (٢)

(أو تحضيض) ، كقولهم : « هَلاَّ أَمَرْتَ فَتُطَاعَ » ، وقوله :

{١٢٣٦} لولا تَعُوجِينَ يَاسَلْمَى عَلَى دَنَفٍ ... فَتُخْمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُضْنِيهِ (٣)

(أو تَمَنٍّ) ، نحو : ﴿ يالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾(٤) .

(أو رجاء) ، قال المصنف : « هو قول الفراء ، وبه أقول ؛ لثبوته سماعا ، نحو : ﴿فَأَطَّلِعَ﴾(٥) ، نحو : ﴿ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ (٦) ، نحو :

{١٢٣٧} * فتسريحَ النَّفسُ مِن زَفُراتِها * (٧)

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٢ .

(٢) من البسيط ، لمجهول ، العيني ٤ / ٣٨٩ ، الأشموني ٣ / ٣٠٢ ، الهمع ٤ / ١٢٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٣٣ .
والشاهد (فتبصرَ) نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب العرض .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، الأشموني ٣ / ٣٠٣ ، الهمع ٤ / ١٢٣ ، السلسيلي ٢ / ٩٢٩ ، المساعد ٣ / ١٨ .
والشاهد قوله : (فتخمدي) نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة جواباً للتحضيض .

(٤) سورة النساء آية : ٧٣ .

(٥) سورة غافر آية : ٣٦ .

(٦) سورة عبس آية : ٤ .

(٧) رجز ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٣٤ ، العيني ٤ / ٣٩٦ ، المغني ١ / ١٦٧ ، وقبله : عَلَّ صروف الدهر أو دُولاتها ... يُدلِلْنا اللمّة من لَمّاتها.
والشاهد قوله : (فتسريح) نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة جواباً للترجب .

انتهى » ولم يثبت البصريون ذلك ، وجعلوا الترجي في حكم الواجب / ، وأثبـت / ٢٥٩/ الكوفيـون النصب على أن « لعَلَّ » للاستفهام [١] ورد[٢] : بأن كون لعلَّ للاستفهام غير صحيح ، وخرج المانعون ماورد من ذلك على العطف على التوهم ؛ لكثرة دخول « أنْ » في خبر لعَلَّ واسمها جثة .

[من أحكام السبب وجوابه]

(ولايتقدم ذا الجواب على سببه) ، عند البصريين[٣] ؛ لأن الفاء عندهم عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، والمعطوف لايتقدم على المعطوف عليه ، (خلافاً للكوفيين) لأن الفاء عندهم سببية لا عاطفة ، وإنما هو جواب تقدم على سببه ، ومن مذهبهم جواز تقديم الجواب الحقيقي على سببه، والفاء عندم كفاء الجواب .

(وقديحذف سببه بعد الاستفهام) لدلالة الجواب عليه ، وفهم الكلام ، كقول العرب : «متى فأسيرَ مَعَكَ ؟ » يريدون : متى تسيرُ فأسيرَ مَعَكَ ؟ حكاه الكوفيون .

[النصب بعد الفاء لتقدم كأن وقد عليها]

(ويَلحقُ بالنفي التشبيهُ الواقعُ موقعَه)[٣] ، نحو : « كَأَنَّكَ والٍ علينا فَتَشْتِمَنَا » ، بنصب «تَشْتِمَنَا » ، لأن التشبيه بالكاف واقع موقع النفي ، والمعنى : ما أنت ، قال ابن السراج : « وليس الوجه» ، وأجازه الكوفيون » [٤] .

---

(١) الأصول ٢ / ١٨٥ ، الشرح الكبير ٢ / ١٥٥ .

(٢) ردّه ابن عقيل في المساعد ٣ / ٨٩ .

(٣) المساعد ٣ / ٨٩ .

(٣) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ١٥٣ : « ومّما خالفونا فيه « كأنَّ » إذا خرجت عن التشبيه وأُريد بها خلاف معنى التشبيه . . . . . وهذا لايحفظه أهل البصرة ، فإن ثبت قلنا به » .

(٤) الأصول ٢ / ١٨٥ .

(وربما نفي بـ « قد » فينصب الجواب بعدها) ، نحو : « قد كُنْتَ في خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ » ، حكاه ابن سيده عن بعض الفصحاء ، وأنه بمعنى : ماكُنْتَ بخيرٍ .

« فصـــل »

[بعد واو المعية]

(وتضمر « أنْ » الناصبة لزوماً بعد واو الجمع) ، ويأتي فيها الخلاف المتقدم في الفاء ، وأن ماذكره المصنف هو قول البصريين[١] ، من أن الناصب هو أن مضمرة بعد الواو ، حال كونها (واقعة في مواضع الفاء) ، المتقدم ذكرها ؛ إلا الترجي ، و « قَدْ » التي يراد بها النفي ، والتشبيه الذي يراد به النفي ، والتقليل ، قال أبو حيان : « ولاَ أحفظه بعد الدعاء ، والعرض ، والتحضيض، والرجاء ، فينبغي ألا يُقْدَمَ على ذلك إلا بسماع »[٢] ، انتهى ، وسمع بعد الأمر ، كقوله :

{١٢٣٨} فَقُلْتُ ادْعِيْ وأَدْعُوَ إن أَنَدىً لِصَوتٍ أَن يُنَادِيَ داعِيَانِ[٣]

والنهي ، كقوله :

{١٢٣٩} لاَتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[٤]

---

(١) وهو تقدير سيبويه إذ يقول ٣ / ٤١ : « اعلم أنّ الواو ينتصب مابعدها في غير الواجب من حيث انتصب مابعد الفاء » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤١٥ .

(٣) من الوافر ، وهو منسوب للأعشى ، وللحطيئة ، ولد ثار النمري .
والشاهد قوله : (وأدعوَ) حيث نصب الفعل المضارع بتقدير أن بعد واو الجمع .
ظ : الكتاب ٣ / ٤٥ ، ابن يعيش ٧ / ٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٥٣١ ، الهمع ٤ / ١٢٦ ، الأشموني ٣ / ٣٠٧ الارتشاف ٢ / ٤١٤ ، شرح التسهيل ٤ / ٣٦ ، المغني ٢ / ٤٤٤ .

(٤) من الكامل ، نسبه سيبويه وابن الناظم للأخطل ، ونسب لأبي الأسود ، وللمتوكل الليثي .
والشاهد فيه قوله : (وتأتي) ، ظ : الكتاب ٣ / ٤٢ ، اللهمع ٢١١ ، ابن يعيش ٧ / ٢٤ ، ==

والتمني / ، نحو : ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾[١] . / ٢٦٠ /

والنفي ، نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [٢] .

والاستفهام المؤول به ، نحو :

{ ١٢٤٠ } أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ[٣]

ويقاس على ذلك الدعاء : « رَبِّ وَفِّقْنِي وَاعْمَلَ صَالِحاً » ، والعرض : « أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا وتُصِيبَ خَيْراً » ، والتحضيض : « هَلاَّ تَأْتِينَا وَتُكْرِمَنَا » ، والرجاء : « لَعَلِّي أُسَافِرُ وَأَغْنَمُ » ، وكل موضع صح فيه السببيه ، والجمعية جاز استعمالهما وإذا تعين أحدهما تعين حرفه ، ففي السببية الفاء ، وفي الجمعية الواو .

[بطلان إضمار أن بعد الفاء والواو وأو]

(فإن عطف بهما) ، أي : بالفاء ، والواو ، (أو بـ « أوْ » على فعل) مذكور (قبل ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار « أَنْ ») ، في المسألتين ، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في إعرابه، والاستئناف يقتضي رفعه ، فيكون خبراً لمحذوف ، مثال العطف بالفاء ، نحو : ﴿ ولاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[١] ، ومثال الاستئناف نحو :

== الخزانة ٨/ ٥٦٤، المقتضب ٢ / ١٦ ، الشرح الكبير ٢ / ١٥٨ ، المغني ١ / ٣٩٩ .

(١) سورة الأنعام آية : ٢٧ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٤٢ .

(٣) من الوافر ، للحطيئة .

والشاهد فيه قوله : (ويكون) حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة بعد الاستفهام .

ظ : العيني ٤ / ٤١٧ ، شرح ابن مالك ٤ / ٣٧ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، المغني ٢ / ٧٤٥ ، والسلسيلي ٢/ ٩٣١ .

(٤) سورة المرسلات آية : ٣٦ .

{١٢٤١} * غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي * (١)

أي : فنحنُ نُرَجِّي .

ومثال العطف بالواو : ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ ﴾ (٢) في قراءة الرفع ، ومثال الاستئناف : «مَاتَأْتِينَا وَتُحَدِّثَنَا » ، أي : وأنت تُحدِّثنَا .

ومثال العطف بأو ، نحو : ﴿ تَقْتُلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمونَ ﴾ (٣) هو مثال الاستئناف قولك : « الزَمْهُ أَوْ يَقْضِيكَ حَقَّكَ » ، أي : أَوْ هُو يَقْضِيكَ حَقَّكَ ولاَيُحْوِجُكَ إلى ملازمة .

[مميز واو المعية وفاء السببية]

(ويميز واو الجمع تقدير « مَعَ » موضعها) ، وجوباً ، نحو : « لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ شُرْبِ اللَّبَنِ » ، وإنما قيدنا التقدير بالوجوب ، لأن الواو من محتملاتها المعية ، ولكنه يتعين هاهنا .

(وَ) يميز (فاء الجواب تقدير شرط قبلها) ، وذلك فيما إذا أريد أن المسبب انتفى سببه ، نحو: « مَاتَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » ، إذا أردت : مَاتَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ، فيصبحُ حينئذ أن تقدر شرطاً قبل الفاء ، فتقول : « مَاتَأْتِينَا ، وإنْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » ، هكذا شرحوه (٤) ، والذي يظهر أن هذا امتحان لفاء السببية ، لا أن ثمَّ شرطاً محذوفاً حقيقة / ، وإلا فإن قدَّرْنَا الشرط منفياً فسد المعنى ، إذ / ٢٦١/

---

(١) من الخفيف ، ولم يعز وتتمته ونكمل التأميلا ، انظر : الكتاب ٣/ ٣١ ، الخزانه ٨ / ٥٣٨ . محل الشاهد هو رفع الفعل بعد الفاء لأنها للاستئناف . تتمته فنرجيّ ونُكْثِرُ التأميلا .

(٢) سورة الأنعام آية : ٢٧ ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع . ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وعاصم ظ : السبعة٢٥٥ .

(٣) سورة الفتح آية : ١٦ .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٣٠ : « وتقول : ما تأتيني فَتُحدِّثَني ، فالنصب على وجهين من المعاني :
أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدِّثُني ، أي : لو أتيتَني لحدَّثتني .
وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلاّ لم تحدِّثني ، أي : منك إتيانٌ كثيرٌ ولاحديثَ منك .

لايصح إن لاتَأتِنَا تُحَدِّثْنَا » ، لأنه إذا لم يأت كان التحديث مستحيلاً ، وإن قدرناه مثبتاً ، كما مر- كان مشكلاً ؛ لأن النفي لايدل على الإثبات .

(أوْ) تقدير (حال مكانها) ، مع مدخولها ، كالمثال المذكور ، إذا أردت نفي اجتماعهما ؛ فإنه يصح حينئذ أن تقول في مكان : « فَتُحَدِّثَنَا مَاتأتِينَا مُحَدِّثاً ، بل تَأتِينا غَيْرَ مُحَدِّثٍ » ، فالنفي الداخل على فعل مقيد بحال ينفيه بقيد حاله ، وهو نفي للجمع بينهما .

[بما تفرد به فاء السببية عن واو المعية]

(وتنفرد الفاء) عن الواو (بأن مابعدها) من فعل مضارع (- في غير النفي -) المحض ، والمؤول ، والتشبيه الواقع موقع النفي ، والنفي بقَدْ (يجزم عند سقوطها) ، وإنما لم يجزم بعد النفي ؛ لأنه كالإثبات في أنه خبر محض ، ولأن الجزم يتوقف على السببية ، ولايكون انتفاء الإتيان سبباً للتحديث .

وعن الزجاجي ، جواز الجزم في نحو : « مَا تَأتِينَا تُحَدِّثْنَا » ، وقال غيره : « يختار الرفع ، وليس معهما سماعٌ ولاقياس .

[جازم المضارع بعد سقوط الفاء]

واختلف في جازمه أمذكور أم محذوف ، على قولين ، واختلف كل من الفريقين على قولين، فقيل : الجازم الطلب المذكور قبل الفاء ، فإذا سَقَط جُزِمَ المضارعُ ، (بما قبلها) من الطلب (لما فيه من معنى الشرط) ، هذا قول سيبويه والخليل[١] ، واختاره ابن خروف[٢] ، وقيل : على أنه

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٩٤ : « وزعم الخليل : أنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى « إنْ » ، فلذلك انجزم الجوابُ؛ لأنّه إذا قال : ائتني آتك ، فإن معنى كلامه : إنْ يكنْ منك إتيانٌ آتك . . . . . » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤١٩ .

نائب عن الشرط ، كما في : « ضَرْباً زَيْداً » ، وهذا قول السيرافي [١] ، والفارسي[٢] ، واختاره ابن عصفور [٣] .

والفرق بين هذين القولين ، أن الجازم بالتضمين يجزم بحق الأصل ، لا لنيابته ، والقائلون بالإضمار اختلفوا ، فقال بعضهم : بأن مضمرة ، والتقدير : « ائتَنِيْ فإنْ تَأتني أُكْرِمْكَ » ، فالجزم بشرط مقدر دل عليه ماقبله[٤] ، وقال بعضهم : بلام مقدرة ، فإذا قيل : « ألاَ تَنْزِلُ تُصِبْ } خيراً {[٥] فالتقدير : لِتُصِبْ خَيْراً [٦] ، والصحيح عند المصنف أن الجزم بالأول [٧] .

(لا بـ « إنْ » مضمرة ، خلافاً لمن زعم ذلك) ، ونسبه المصنف لأكثر المتأخرين [٨] ، ورده بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الذين آمنُوا {يقِيمُوا الصَّلاَةَ} [٩] وينفقُوا ﴾ / [١٠] . / ٢٦٢ /

مثال الأمر :﴿ تَعَالَوْ أَتْلُ ﴾ [١١] ، والنهي : « لاتَدْنُ من الأَسَدِ تَسْلَمْ » ، والدعاء : «رَبِّ وَفِّقْنِي أُطِعْكَ » ، والاستفهام : « هَلْ عِنْدَكَ عِلْمٌ انْتَفِعْ بِهِ » ، والعرض والتحضيض : «ألاَتَنْزِل لِتُصِبْ خَيْراً » ، فالأول بلين ورفق ، والثاني بحث وازعاج ، والتمني : « لَيْتَ لِيْ مَالاً أَتَصَدَّقْ بِهِ » ، والترجي : « لَعَلَّ اللَّهُ يُوَفِّقُنَا نَعْمَلْ صَالِحاً » .

---

(١)وهو الذي يعول عليه في هذه المسألة ، قاله ابن الناظم ٤ / ٤١ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤١٩ .

(٣) مصححاً ، انظر الشرح الكبير ٢ / ١٩٢ .

(٤) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٥) زيادة السياق .

(٦) قال المرادي : « وهو ضعيف ، ولايطرد إلاّ بتجوز وتكلف » شرح الألفية ٤ / ٢١٣ .

(٧) أي : أن لفظ الطلب معني حرف الشرط فجزم ، وهو مذهب سيبويه والخليل .

(٨) شرح التسهيل ٤ / ٤٠ .

(٩) ساقطة من الأصل و ب .

(١٠) سورة إبراهيم آية : ٣١ .

(١١) سورة الأنعام آية : ١٥١ .

قال ابن عصفور ، وأجاز الفراء الجزم مع وجود الفاء ، واستدل بقوله :

{١٢٤٢} فَقُلْتُ لَهُ : صَوِّبْ وَلا تُجْهِدَنَّهُ فَيُدْنِكَ مِنْ أَعْلَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ (١)

أي : لا تُجْهِدَنَّهُ يُدْنِكَ فَتَزْلَقْ ، قال : وهذا باطل ؛ لأن الفاء تحول بين مابعدها من الفعل وماقبلها ، فلا يتصور عمله فيه ، وإنما الجزم هنا بالعطف على المجزوم ، فإن قيل : كَيْفَ يَصِحُّ النهي عن الإدناء وإنما هو للفرس؟ فالجواب : أنه من باب « لاأَرَيَنَّكَ هَاهُنا » (٢) ، وخرجه بعضهم على زيادة الفاء ، وجعَلِ مابعدها جواباً للنهي ، على مذهب الكسائي في : « لاَ تَدْنُ من الأسَدِ يَأكُلْكَ».

[رفع المضارع بعد سقوط الفاء]

(ويرفع) المضارع بعد إسقاط الفاء (مقصوداً به الوصف) ، اللغوي ، فيشمل النعت والحال، فالأول ، نحو : ﴿ وَلِيّاً يَرِثُني ﴾ (٣) في قراءة الرفع ، والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ [و] نَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(٤) ، ويحتملهما قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾(٥) ، يحتمل أن يكون نعتاً لـ « صَدَقَةً » ، ويحتمل أن يكون حالاً من ضمير « خُذْ » ، أو من الأموال ، أو مِنْ أربابها ، وهو ضعيف ؛ لأنه مضاف إليه ، ويحتمل الاستئناف .

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس ، وديوانه ١١٩ ، ونسبه سيبويه لعمرو بن عمَّار الطائي ٣ / ١٠١ ، وانظر المحتسب ٢ / ١٨١ .

(٢) النهي في اللفظ للمتكلم ، وفي المعنى للمخاطب ، أي لاتكن هنا حتى لا أراك ، وكذلك « يدنك » في البيت اللفظ للفرس والمعنى للمخاطب أي ولاتجهدنه فتدن وبه يصح النهي .

(٣) سورة مريم آية : ٥ ، ٦ ، « قرأ الجمهور يرثُني ويرث » برفع الفعلين صفة « لولى » » البحر المحيط ٦/ ١٧٤.

(٤) سورة الأنعام آية : ١١٠ .

(٥) سورة التوبة آية : ١٠٣ .

(أو الاستئناف) ، كقوله :

{١٢٤٣} * وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا * [١]

ونحو : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لاَ تَخَافُ دَرَكاً ﴾ [٢] ، يحتمل الاستئناف والحال .

[يجزم جواب مادل على الأمر من خبراً واسم فعل]

(والأمر المدلول عليه بخبر) ، اسماً كان أو فعلاً ، (أو اسم فعل) ، كـ « صَهْ » (كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب) ، بعده ، مثال الجزم بعد الأمر المدلول عليه بالخبر بقسميه ، قولهم : «حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ ، واتَّقَى اللَّهَ امْرؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ » [٣] ، يجزم « يَنَمْ ، ويُثَبْ ؛ لأن «حَسْبَكَ » بمعنى : أكْفُفْ ، واتقى ، في معنى لِيَتَّقِ ، قيل : ولمْ يُسْمَعْ مِنْ نوع « اتَّقَى اللَّهِ » غيره ، فلا ينقاس ، وجاء بلفظ المضارع / ، نحو قوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [٤] ، ثم قال سبحانه: / ٢٦٣/ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [٤] ، بجزم « يَغْفِرْ ، لأن « تُؤْمِنُونَ » ، في معنى : آمِنُوا .

وحسبك : مبتدأ محذوف الخبر ، أي : حَسْبُكَ الحَدِيْثُ ، والجملة متضمنة معنى الأمر ، وقيل: لاَخبر له ، لأنه في معنى مالايخبر عنه ، وهو الفعل ، وممن قال بذلك الأعلم [٥] ، وابن طاهر [٦] .

---

(١) صدر بيت من البسيط وعجزه : فكل حتف امرئ بمعنى لمقدار وهو مفرد وللأخطل في الكتاب ٣ / ٩٦ ، وخزانة الأدب ٩ / ٨٧ ، وليس في ديوانه .

(٢) سورة طه آية : ٧٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ١٠٠ .

(٤) سورة الصف آية : ١١ ، ١٢ .

(٥) المساعد ٣ / ٩٨ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٧ .

ومثال الجزم بعد المدلول عليه باسم الفعل قوله :

{١٢٤٤} ... ... مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي (١)

و « نَزَالِ أُكْرِمْكَ » ، وَ « عَلَيْكَ زَيْدَ أُيحْسِنْ إِلَيْكَ » ، لأنها في معنى « اثْبُتْ ، وانْزِلْ ، وَالزَمْ».

فإن كان اسم الفعل خبراً بمعنى الماضي ، نحو : « هَيْهَاتَ » ، أو بمعنى المضارع ، نحو : «أَوَّه»، فلاجزم ، والفرق ظاهر ، والحاصل : أن الطلب المدلول عليه بما لفظه الخبر ، أو باسم فعل كفعل الأمر في جزم جوابه .

[لاينصب بعد مادل على الأمر من خبراً واسم فعل]

(لا في نصبه) ، عند البصريين ، لأن النصب عندهم عطف على مصدر مقدر من « أنْ » المصدرية ، والفعل على مصدر متصيد(٢) من الكلام السابق ، فلابد أن يكون الكلام السابق صالحاً ، لأن يسد مسد المصدر ، بأن يقع صلة لـ « أَل » ، فلهذا صح : « نَزَالِ فَأَنْزِلْ » بالجزم ، وامتنع «نزالِ فأنْزِلَ » بالنصب ، لأن نَزَالِ لايقع في تأويل المصدر في وقت ما ، وبهذا يبطل قول من فرَّق بين «نزَالِ» فأجاز ، و « صَهْ » ، فمنع (خلافاً للكسائي فيه) (٣) ، أي :في الجزم ، فإنه أجاز : «حَسْبُكَ مِنَ الحديثِ فَيَنَامَ النَّاسُ » ، و « صَهْ فَأُحَدِّثَكَ » بالنصب فيهما ؛ لأن الناصب عنده الفاء ، كما تقدم، وينبغي أن يجيزه من يقولُ النصبُ ، بالخلاف من الكوفيين ، لأن الخلاف حاصل على كل تقدير .

---

(١) من الوافر ، لعمرو بن الأطنابة .
والشاهد قوله : (تحمدي) حيث جزم بحذف النون لوقوعه في جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل .
ظ: الخصائص ٣ / ٣٥ ، أمالي القالي ١ / ٢٥٨ ، الشرح الكبير ١ / ١٣٣ .
وصدره : وَقَوْلي كُلَمَا جَشَأَتْ وجاشَتْ *

(٢) أي متوهم ، انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٦ .

(٣) الأصول ٢ / ١٨٦ .

و (خلافاً للكسائي)[١] ، أيضاً (في نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر) ، نحو : «غَفَرَ اللَّه لِزَيْدٍ فَيُدْخِلَهُ الجَنَّةَ » ، والصحيح المنع في المسألتين ، لعدم السماع ، وتقدم الاحتراز عن هذه، بقوله : (بفعل أصيل في ذلك) ، وإنما أعاد المسألة هنا / ، لأجل الجزم ، ولذكر الخلاف . / ٢٦٤/

(وَ) خلافاً (لبعض أصحابنا) ، وهو أبو الحسن بن عصفور [٢] ، من المغاربة ، وابن جني[٣] من البصريين ، حكاه عنه الخضراوي (في نصب جواب «نَزَالِ » » ، وشبهه) ، مما فيه حروف الفعل ، ومعناه دون غيره ، فأجاز النصب في جواب « نَزَالِ » [٤] ، ومنعه في جواب «صَهْ»[٥] ، وتقدم رده ، قال الخضراوي : « ولاَ فارقَ عِنْديْ إلاَّ السماع في الجميع [٦] .

[شرط الجزم بعد الطلب]

وشرط الجزم بعد الأمر ، أن يحسن إقامة « إنْ يفعلْ » مقامه ، نحو : « ائْتِني أكْرِمْكَ » ، فإنه يحسن : إن تأتني أكْرِمْكَ .

وبعد النهي أنْ يحسن إقَامَةُ « إلاَّ تَفْعَلْ » مقامه ، نحو : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ » ، فإنه يحسن : إلاَّ تَدْنُ من الأسد تسْلَمْ » ، (فإن لم يحسن إقامة « إنْ تَفْعَلْ » ، و « إلاَّ تَفْعَلْ » مقام الأمر والنهي) ، باللَّف والنشر ، نحو : « أَحْسِنْ إليَّ أُبغِضْكَ » ، ونحو : « لاَتَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٤٤ .

(٢) المقرب ١ / ٢٧٣ .

(٣) الخصائص ٣ / ٤٩ .

(٤) في الأصل : انزل ، والصواب : نزال وهو الموافق لما في « ب » .

(٥) قال في الخصائص ٣ / ٤٧ : « لاتقول : صه فَتَسلَمَ ؛ كما تقول : اسكت فتسلَمُ ، ولا مَهْ فتستريح ، وذلك أنك إذا أجبت بالفاء فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر . . . ألا تراك إذا قلت : زرني فأكرمَك ، فإنك إنما نصبته لأنك تصورت فيه : لتكن زيارة منك فإكرام مني . . . » .

(٦) المساعد ٣ / ٩٩ .

(لم يجز جزمهما) ، أما الأول ؛ فلأنه لايحسن مكان : « أحْسِنْ إليَّ » إن تُحْسِنَ إليَّ » [١] ، لأن الإحسان ليس مقتضاهُ البغضاء ، بل المحبة ، فإن ذهبتَ [إلى] : « إلاَّ تُحْسِنْ إليَّ أَبْغَضْكَ » ، لم يجز ؛ لأن الأمر لايدل على النفي ، وإنما يدل على الإثبات .

وأما الثاني فلأنه لايحسن مكان « لاتَدْنُ مِنَ الأَسَدِ » : « إلاَّ تَدْنُ » ؛ لأن عدم الدنو لايكون سبباً للأكل ، والوجه فيهما الرفع على الاستئناف[٢] ، والمعنى : أُبْغِضُكَ إنْ لَمْ تُحْسِنْ إليَّ ، ويأكُلُكَ إنْ دَنَوْتَ مِنْهُ » .

(خلافاً للكسائي) [٣] ، ومن وافقه في إجازتهم الجزم في الثانية ، قال أبو حيان : « لَمْ أر مسألة الأمر لغير ابن مالك ، والخلاف في مسألة النهي شهير ، وقياس المخالفِ فيها أن يخالف في الأمر » انتهى .

وظاهر كلام المصنف : أن الخلاف في المسألتين نقلاً[٤] ، ومن نقل حجة على من لم ينقل .

واحتج المجيز بالقياس على النصب ، فإنه يجوز : « لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَيَأْكُلَكَ » ، بالنصب[٥]، وفي التنزيل : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا على اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [٦] ، وبقول أبي طلحة: « لاَ تَشْرَفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ » [٧] ، وفي رواية : « ولاتتطاوَلْ يُصِبْكَ » ، وفي الحديث : «فَلاَ

---

(١) في الأصل و ب « إن لاتحسن » ، والصواب إسقاط « لا » إذ لايستقيم المعنى بها .

(٢) قال سيبويه ٣ / ٩٧ : « . . . فإن قلت : لاتدْنُ من الأسد يأكلكَ ، فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ، لأنك لاتريدُ أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسنٌ » .

(٣) انظر الشرح الكبير ٢ / ١٩٣ .

(٤) أي : ثابت نقلاً .

(٥) الكتاب ٣ / ٩٧ .

(٦) سورة طه ية : ٦١ .

(٧) النهاية في غريب الحديث ٢ / ٤٦٢ .

يَقْرَبْ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا »[١] ، وفيه أيضاً : « لاَ تَرْجَعُوا بَعْدِيْ كُفَّارَ يَضْرِبْ بَعْضَكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »[٢].

وأجاب : المانع بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب/ ، وعن الأحاديث : بأن الفعل بدل مما قبله « أو يَضْرِبْ » مدغم ، وقد روي : « يُؤْذِنَنَا، / ٢٦٥/ وَيَضْرِبُ » مرفوعين .

وللمجيز أن يقول : أنا إنما أقدر الشرط المحذوف مثبتاً ، مستدلاً عليه بالقرينة المعنوية ، لا بالقرينة اللفظية ، فلا يلزمني ماذكرتم ، وبهذا وجَّه ابن الحاجب ، فقال [٣] : « جَعَلَ الكسائي القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية ، فجوز الجزم على تقدير فعل الإثبات ، يعني بعد النهي.

[من مواضع إضمار أن : بعد الواو والفاء]

(وقد تضمر « أَنْ » الناصبة) للمضارع ، (بعد الواو ، والفا ، الواقعتين[٤] بين مجزومي أداة شرط) ، كقوله :

{١٢٤٥} وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... وَلَمْ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا [٥]

---

(١) سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٤ .

(٢) سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٠٠ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٣٨ .

(٤) في السلسيلي : الواقعة .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل ٤ / ٤٥ ، العيني ٤ / ٤٣٤ ، المغني ٢ / ٦٢٤ ، الأشموني ٤ / ٢٥ ، المساعد ٣ / ١٠١ ، السلسيلي ٢ / ٩٣٤ .
والشاهد فيه قوله : (ويخضع) حيث نصب بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بين مجزومي أداة شرط .

وقوله :

{١٢٤٦} وَمَنْ لاَ يَصُنْ النَّوَافِذِ عِرْضَهُ فَيُحْرِزَهُ يُعْرَرْبِهِ وَيُخَرَّقِ (١)

[بعد ثم]

وزاد الكوفيون (٢) ، ثم بدليل : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ . . . ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ يُدْرِكَهُ المَوْتُ﴾(٣) ، في قراءة الحسن .

[بعد أو]

وزاد بعضهم « أوْ » ، ولاشاهد عليه ، نحو : « إِنْ تَزُرْنِي أَوْ تُحْسِنَ إِليَّ أُحْسِنْ إِلَيْكَ » والجزم هنا أجود من النصب ؛ لأن فيه العطف على ملفوظ به ، فهو أولى من العطف على متوهم ، والنصب هنا دون النصب في النفي وأخواته ؛ لأن الشرط واجب ، ولكنهم شبهوه بالنفي ، لما فيه من عدم الوقوع .

ويجوز رفع مابعد الواو ، وفيه ضعف ، وجه الرفع : أن تقدر الواو حالية داخلة على مبتدأ محذوف ، ووجه الضعف : حذف المبتدأ ، ولايجوز رفع مابعد الفاء ؛ إذ لايقع الحال بعدها ، وفهم من إطلاقه ، أنه لافرق في الجزم ، بين أن يكون في اللفظ ، أو المحل ، ولافرق في الجواب بين ذكره، وحذفه ، كقوله :

{١٢٤٧} فَلاَ يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلَمَ عَامِرُ (٤)

---

(١) من الطويل ولم أعثر عليه .

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٤٥ ، الهمع ٤ / ١٣٦ .

(٣) سورة النساء آية : ١٠٠ ، البحر المحيط ٣ / ٣٣٧ .

(٤) من الطويل ، لقيس بن زهير ، الكتاب ٣ / ٤٦ ، الهمع ٤ / ١٣٦ .

أي : فلا يدعني .

ولافرق في الأداة بين كونها حرفاً أو اسماً ، ولابد في الجواب هنا أن يكون فعلاً ، لأنه الذي يصدق عليه أنه مجزوم .

[مايجوز في المضارع بعد الواو والفاء مسبوقين بشرط وجزاء]

(أو بعدهما) [١] ، أي : بعد الشرط والجزاء ، ولايشترط هنا كون الجواب فعلاً ، فإذا انقضت الجملتان ، ثم جئت بمضارع مقرون بالواو والفاء / ، فلك جزمه بالعطف ، ورفعه على / ٢٦٦/ الاستئناف ونصبه بأن مضمرة وجوباً ، وهو قليل ، لقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [٢] ، قرئ « ويَذَرْهُمْ » بالرفع ، والنصب والجزم ، وقرئ ، بهن قوله تعالى : ﴿فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَآءُ ﴾[٣] ، قرأ عاصم بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب .

[ماجاء بعد الواو والفاء وقبلهما حصر بإنما]

(أو بعد حصر بـ « إنّمَا ») ، كقراءة ابن عامر : ﴿ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ﴾[٤] ، بالنصب ، قال ابن المصنف : « وهذا لايكاد يعثر عليه إلا في الضرورة» [٥] ، انتهى، وقد جعله بعضهم جواباً للأمر ، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة ، اعتباراً بلفظه ، وقالوا : « إنما هي ضربةٌ من الأَسَدِ فَتُحَطِّمَ ظَهْرَهُ » ، استدل به المصنف ، وقال ابنه : إنه من باب :

{١٢٤٨} ... ... لولا نوقع مُعتَرٍّ فأرضيهُ [٦]

وقال الصفار : « إنَّ المسألة مذهب الكوفيين ، وأن دليلهم هذا المثال ، وأنه لايجوز عند

---

(١) ليست في السلسيلي .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٨٦ ، البحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٤ ، البحر المحيط ٢ / ٣٦٠ .

(٤) سورة مريم آية : ٣٥ ، في السبعة ٤٠٩ قال مجاهد : وهذا خطأ في العربية .

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٤٦ .

(٦) صدر بيت من البسيط وعجزه : ماكنت أوثر أتراباً على ترب . نسبه ابن المصنف لبعض الطائيين ==

البصريين، لأنه خبر موجب »[١] ،انتهى .

[مواضع أخرى للنصب بعد الواو والفاء]

وأجرى بعضهم جواب القسم مجرى جواب الشرط ، فجوز النصب بعده ، نحو : « أَقْسِمُ لَيَقُومُ ، أوْ لَيَقُومَنَّ فَأُكرِمَهُ » قال : « لأن القسم غير واجب ، وله جواب ، كما أن الشرط كذلك .

وأجرى بعضهم أيضاً أفعال الشك مجرى النفي ، فأجاز : « حَسِبْتُهُ يَشْتُمَنِي فَأَثِبَ عَلَيْهِ » ، لأن الفعل غير المحقق قريب من النفي ، واختاره ابن عصفور في شرح الجزولية ، ومنعه في شرح الجمل[٢] ، والحق الجواز ، وبه صرح سيبويه في كتابه ، وقال : « وذلك إذَا كان الوُثُوبُ غير واقع ، فكأن المعنى : إنْ شَتَمني وَثَبْتُ عَلَيْهِ ، فإن كان واقعاً ، لم يجز [٣] .

(إختياراً) في المسائل الثلاث .

(أو بعد الحصر بـ « إلاَّ ») ، نحو : « مَا أَنْتَ إلاَّ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » .

(وَ) بعد (الخبر المثبت الخالي من الشرط) ، قوله :

{١٢٤٩} سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَني تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالحِجَازِ وأَسْتَرِيحَا [٤]

== شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٦ - التصريح ٢ / ٢٤٤ - الدرر ٢١٢ ، شرح التسهيل ٤/ ٤٩
ظ : قول ميسون الآتي بعد .

(١) انظر المساعد ٣ / ١٠٣ .

(٢) انظر الشرح الكبير ٢ / ١٥٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦ .

(٤) من الوافر ، للمغيرة بن حبناء ، . . . . الكتاب ٣ / ٣٩ ، المقتضب ٢ / ٢٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٦ ، الخزانة ٨ / ٥٢٢ ، الأصول ٢ / ١٨٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٢٧ ، الإرتشاف ٢ / ٤٢١ ، المحتسب ١ / ١٩٧ . ==

وقوله :

﴿ ١٢٥٠ ﴾ ... ... ويأوي إليها المُستَجيرُ فَيُعْصَمَا [١]

ويحتمل أنهما مؤكَّدانِ بالنون الخفيفة ، فإنه يجوز للمضطر : « أنْتَ تَفْعَلَنَّ » ، وقال بعضهم: « إنَّمَا جَازَ النصبُ في الأول ؛ لأنَّ سأترُك منزلي « معناه : لاَ أُقِيمُ بِمَنْزِلِي » / ، وفيه نظر ؛ لأن / ٢٦٧/ جواب النفي منفي لامثبت ، والمراد إثبات الاستراحة ، لانفيها .

(اضطراراً) في المسألتين ، أو شذوذاً ، كقراءة بعضهم [٢] : (بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلى البَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾ بالنصب .

فإن قلتُ : قوله ، (والخبر المثبت) مغن عن قوله : (وبعد الحصر بإلا) فقد يجاب : بأن النفي الذي انتقض ، قد يكون راعوا فيه صورة النفي ، فيكون أحسن منه بعد الإثبات المحض ، لأنه حينئذ من باب : « مَا إنْ رَأَيْتَهُ » .

[جزم المعطوف وليس قبله مجزوم]

وقد يجزم المعطوف على ماقرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم) ، وتحته صورتان : جواب الشرط ، نحو : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ [ويعذبْ][٣] ﴾ [٤] ، وجواب الطلب ، نحو : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[٥] ، فالتعليل في الثانية دون الأولى .

== والشاهد فيه (لأستريحَا) حيث نصب بعد الفاء وقبله خبر مثبت خال من الشرط والنصب ضرورة .

(١) من الطويل ، لطرفه ، الكتاب ٣ / ٤٠ ، المقتضب ٢ / ٢٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٤٦ ، المحتسب ١/ ١٩٧، وصدره لنا هضبة لاينزل الذل وسطها . والشاهد فيه كسابقه .

(٢) سورة الأنبياء آية : ١٨ ، في البحر المحيط ٦ / ٣٠٢ : « وقرأ عيسى بن عمر فيدمَغَه » بنصب الغين »

(٣) لابد منها لصحة الاستشهاد .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٨٤ .

(٥) سورة المنافقين آية : ١٠ .

وقوله : (اللازم) ، قيد غريب ، لأنه لايشمل مثل : « أَعْطِني مَالاً فَأَحُجَّ وأنفق منه » ؛ لأن الفاء إذا سقطت ، لم يلزم الجزم ، بل يجوز الرفع صفة للنكرة ، أو حالاً من المعرفة ، فكان الأولى أن يقول : اللازم لأجلها : « صحة الجزم » .

لايقال : لايدخل تحت عبارته ، نحو : ﴿ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (١) ، لأنا نقول : إذا سَقَطَتِ الفاء ، وجب مجيء الفعل فيجزم ، وينبغي أن يكون بعد إذا الفجائية كذلك .

وخرج من كلامه فاءُ جواب النفي ، فلا يجوز الجزم بعدها ، وفهم من كلامه هنا ، وفي الوجهين جواز النصب والجزم ، في نحو : ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ يَذَرُهُمْ ﴾ (٣) ، وبقي عليه ذكر الرفع ، وهو أوجه من النصب .

[مايجوز في الواقع بعد لا الصالح قبلها كي]

(والمنفي بـ « لا » الصالح قبلها) ، أي : قبل : « لا » (« كي » جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب) ، وفاقاً للكوفيين ، وقال البصريون : « لايَجُوزُ الجزم إلاَّ في الضرورة » ، قال سيبويه عن الخليل ، في نحو : « آتي الأميرَ لايَقْطَعُ اللِّصَّ إنه قال : « الجزاء ههنا خطأ ، لايكون الجزاء أبداً، حتى يكون الكلام غير واجب ، إلا أن يضطر شاعر ، ولانعلم هذا جاء في الشعر البتَّةَ » (٤) ، انتهى.

قال المصنف (٥) نصرةً للكوفيين : « حكى الفراء عن العرب ، في المضارع المنفي ، الجزم ،و

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٨٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٤ .

(٣) سورة الأعراف آية : ١٨٦ .

(٤) الكتاب ٣ / ١٠١ .

(٥) شرح التسهيل ٤ / ٤٨ ، وهذا الموضع من شرح التسهيل من تكملة ابن المصنف لامن عمله هو ، فليس هذا قول المصنف .

الرفع ؛ إذا حسن تقدير « كي » قبله / ، وأنهم يقولون : رَبَطتُ الفَرَسَ لاَتَنْفَلِتْ ، و « لاَتَنْفَلِتُ، / ٢٦٨/ وَأَوْثَقْتُ العَبْدَ لاَيَفِرُّ ، « ولاَ يَفِرَّ » وقال : « وإنما جزم ، لأن تأويله : إن لم أربِطْهُ فَرَّ » ، فجزم على التأويل ، وأنشدني بعض بني عقيل :

{١٢٥١} وحتى رَأَيْنَا أَحْسَنَ الفِعْلِ بَيْنَنَا مُسَاكَتَةً لاَيَقْرِفِ الشَّرَّ قَارِفُ (١)

وقال آخر (٢) :

{١٢٥٢} لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَا وَجِئْتَنَا مَاشِياً لاَتُعْرَفَ الفَرَسُ

بجزم « يَقْرِفْ » و « تُعْرَفْ » ، ورفعهما » انتهى ، قيل : ويحتمل تخريج ذلك ، على أن «لاَ » ناهية ، من باب « لاَ أَرَيَنَّكَ هَا هُنَا » ، أي : لاَ تَتَعَرَّضْ للكَوْنِ هُنَا فَأَرَاكَ» ، ومثله :

{١٢٥٣} * لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَباً * (٣)

أي : لاَ تَتَعَرَّضُوا لِلقِتَالِ ، فأعرف .

ولم يقيد المجوز للمسألة جوازها بالفعل المنفي بـ « لا » ، كما فعل المصنف ، فأحدث قولاً ثالثاً ، وذكر هذه المسألة عقب تلك مناسب ، لأن الجزم فيها على التوهم والتقدير ؛ أما الأولى ؛

---

(١) من الطويل ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٤٨ ، شرح ديوان الحماسة ٣ / ٣٢٢ . والشاهد قوله : (لايقرف) حيث جاء مجزوماً وهو منفي وجائز أن تقدر « كي » وهذا مذهب الفراء .

(٢) من البسيط ، لمجهول ، شرح التسهيل ٤ / ٤٨ ، المساعد ٣ / ١٠٥ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٦ .

(٣) جزء من صدر بيت من البسيط ، للنابغة وتمامه : ... ... حُوراً مدامعُها مُرَدَّفات على أعقاب أكوارِ . والشاهد فيه قوله : (لا أعرفن) فإن « لا » ناهية ، والمضارع المجزوم بها محلاً للمتكلم وهو مبني للمعلوم، وذلك شاذٌّ فالأمر في اللفظ للمتكلم وفي المعنى للمخاطبين . ظ : أوضح المسالك ٤/١٩٨ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٢٦ ، والأشموني ٤ / ٣ . وديوانه ٩٧

فلأنها على تقدير سقوط الفاء ، وأما الثانية ؛ فإنها على تقدير جملة شرطية ، إذ المعنى : « رَبَطْتُ الفَرَسَ ؛ لأنني إن لم أربطه يَنْفَلِتُ » ، وأما إذا رفعت ، فالتقدير : لئلا ينْفَلِتَ ، فهو مفعول من أجله ، ثم حذفت اللام ثم « أنْ » ؛ فارتفع الفعل .

وقوله : (الصَّالِح) احترازٌ من ، نحو قولك : « لاَيَقُومُ زَيْدٌ » ، ونحوه ، ممالم يتقدمه شيء ، ومن نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ ولاَ يَقُومُ عَمْرٌو » ، مما لم يتقدمه مايصلح للسببية التي عناها بـ « كَيْ » .

« فصـــل »

[مواضع إضمار أن جوازاً بعد عاطف على اسم صريح]

(تظهر « أنْ » ، وتضمر بعد عاطف الفعل) ، وهو الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، فقط (على اسم صريح) ، فالواو ، كقوله :

{ ١٢٥٤ } لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّعينِي أحبُّ إلي من لبس الشَّفُوفِ (١)

والفاء ، كقوله :

{ مكرر } لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَاكُنْتُ أُوثِر إتْراباً على تَرَبِ (٢)

---

(١) من الوافر ، لميسون بنت بَحْدَل .
والشاهد فيه قولها : (وتقرَّ) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل .
ظ : الكتاب ٣ / ٤٥ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، المحتسب ١ / ٣٢٦ ، الخزانة ٨ / ٥٠٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٢٧ .

(٢) من البسيط ، لبعض الطَّائيينَ ، شرح التسهيل ٤ / ٤٩ ، المساعد ٣ / ١٠٦ ، الهمع ٤ / ١٤١ ، الأشموني ٢ / ٢٤٤ ، الأرتشاف ٢ / ٤٢٢ . وقد سبق شرحه

و « ثم » ، كقوله :

{ ١٢٥٥ } إِنِّيْ وَقَتْلِيْ سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لِمَا عَافَتِ البَقَرُ (١)

و « أو » ، كلوقه تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ (٢) ، وفي قراءة غير نافع ، بالنصب .

ولم يسمع في غيرهن ، فلايجوز : « مَا أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، بَلْ يَقْعُدَ » ، فقوله : (عاطف الفعل) ، فيه تجوز ؛ نظراً إلى ظاهر اللفظ ، إذ ليس المعطوف الفعل ، بل المصدر المقدر من « أنْ والفعل» .

وقوله : (على اسمٍ) احتراز من عاطف الفعل على الفعل ، نحو : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ (٣).

وقوله : (صريح) احتراز عن الاسم المتوهم كالأجوبة السابقة ، فيجب إضمار « أَنْ » ؛ والصريح : يتناول المصدر ، كـ « لُبْسٍ » ، وغيره ، كقوله : / /٢٦٩/

{ مكرر } لَوْلا رِجَالٌ مِنْ رِذَامَ أَعِزَّةٌ وَآلَ سُبَيعٍ ، أَوْأُسوَءَكَ ، عَلْقَمَا (٤)

---

(١) من البسيط ، لأنس بن مُدركة الخثعمي ، العيني ٤ / ٣٩٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٤٩ ، الأشموني ٣/ ٣١٤ ، الهمع ٤ / ١٤١ ، المساعد ٣ / ١٠٧ ، السلسيلي ٢ / ٩٣٧ .

(٢) سورة الشورى آية : ٥١ ، السبعة لابن مجاهد ص ٥٨٢ ، وقد سقط « أومن وراء حجاب » من الأصل .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٤) سبق تخريجه

[بعد لام التقليل]

(وَ) تظهر « أنْ » ، وتضمر (بعد لام الجر غير الجحودية) ، ويعبر عنها بلام « كَيْ » ، نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ (١) ، ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ ﴾ (٢) ، وهي الناصبة عند الكوفيين (٣) ، وجوزوا إظهار « أنْ » بعدها توكيداً .

وقال ثعلب : « هي ناصبة (٣)، كما قالوا ، ولكن لنيابتها عن « أوْ » المحذوفة .

وقال البصريون (٣) : « الناصب » «أنْ» مضمرة بعدها .

وقال ابن كيسان ، والسيرافي (٤) : « يجوز أن يكون الناصب المقدر بعدها « أنْ » وأن يكون « كيَ » ، ولاتتعين « أنْ » لذلك ، ودليلهم صحة إظهار « كيْ » بعدها ، فصار لنا قولان : إذا قلت : اللام ناصبة ، وقولان إذا قلنا : إنها غير ناصبة .

وقيد اللام بكونها غير الجحودية ؛ لأن الجحودية يلزم إضمار « أنْ » بعدها ، كما تقدم .

ومحل جواز الإظهار ، والإضمار ، (مالم يقترن الفعل بـ « لا » بعد اللام ، فيتعين الإظهار)، كقوله تعالى : ﴿ لِئلاَّ يَعْلَمَ ﴾ (٥) ، ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ ﴾ (٦) ، وإنما اظهروا « أنْ » ؛ ليفصلوا بين المتماثلين، وشمل إطلاقه « لاَ » النافية ، والزائدة ، كما مثلنا .

---

(١) سورة الأنعام آية : ٧١ .
(٢) سورة يونس آية :١٠٤ .
(٣) الارتشاف ٢ / ٤٠١ .
(٤) الهمع ٤ / ١٤٠ .
(٥) سورة الحديد آية : ٢٩ .
(٦) سورة البقرة آية : ١٥٠ .

(ولاتنصب « أنْ » محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادراً) ، حكى المازني عن علي بن قُطرُب ، أنه سمع أباه قُطرُباً يحكي عن العرب نصب [١] « أحْضُرَ » ، في قول طَرَفَةَ :

{ مكرر } أَلاَ أَيهذا الزَّاجري أَحْضُرُ الوَغَى ... ... [٢]

وكرهه سيبويه [٣] ، ويرى أن عوامل الأفعال لاتضمر .

والكوفيون ينصبونه بالمقدر ، ويقوى ذلك : * وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ * ، ومن كلام العرب : «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » و « مُرْهُ يَحْفِرَهَا » بالنصب فيهما ، وقرأ الحسن : ﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ ﴾[٤] ، بالنصب ، فهذه منصوبة بأن » محذوفة ، والتقدير : أن أحْضُرَ ، وأن يأخَذَكَ ، وأن يحْفِرَها ، وأن أعْبُدَ.

(وفي القياس عليه) ، أي : على ماسمع من ذلك (خلاف) ، فذهب الكوفيون ، ومن وافقهم من البصريين ، إلى جواز القياس ، والصحيح قصره على السماع [٥] ، لقلة ماورد منه .

وأجاز الأخفش حذف « أنْ » قياساً ، ولكن بشرط رفع الفعل ، مثل : ﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾[٦] وذهب بعض المتأخرين[٧] إلى أنه لايجوز حذفها ، إلا في الأماكن المذكورة ، رفعت أو نصبت ، فهذه ثلاثة مذاهب . / /٢٧٠/

---

(١) « نصب » ساقطه من ب .

(٢) من الطويل ، الكتاب ٣ / ٩٩ ، المقتضب ٢ / ٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥٠ ، المغني ٢ / ٤٢٩ ، الخزانة ١ / ١١٩ ، الهمع ٤ / ١٤٢ ، وعجزه : وأن أشهَدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي »

(٣) الكتاب ٣ / ٩٩ .

(٤) سورة الزمر آية : ٦٤ .

(٥) نسب السيوطي هذا الرأي لأبي حيان انظر الهمع ٤ / ١٤٣ ، وانظر المساعد ٣ / ١١٠ .

(٦) سورة الزمر آية : ٦٤ ، انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٢٤ .

(٧) الأشموني ٣ / ٣١٥ .

« فصـــل »

[مواضع زيادة أن جوازا]

تزاد « أنْ » جوازاً بعد « لمّا ») ، الرابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لوطاً سِيءَ بِهِمْ ﴾[١] ، وفائدة زيادتها التوكيد ، وقال الشلوبين [٢] : « أنها تدل على السبب، كما دلت عليه ، في : « جِئْتُ أنْ تَعْطِيَنِيّ » ، فأفادت أنَّ الإساءة كانت لأجل المجيء ، والأول أوضح؛ لأن ذلك مستفاد من « لَمَّا » .

(وَ) تزاد « أَنْ » (بين القسم و « لَوْ ») ، كقوله :

| ١٢٥٦ | أَمَا وَاللَّهِ ، أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ القَمِينِ [٣]

وقوله :

| ١٢٥٧ | فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنَا وَأَنْتُم لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ [٤]

ثم قال الجمهور [٥] : « إنها زائدة للتوكيد ، كما تقدم في « لَمَّا » ، وقال ابن عصفور في مقربه : إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه [٦] وكلام سيبويه فيها مضطرب ، فإنه قال في عدة

---

(١) سورة هود آية : ٦٩ .

(٢) المساعد ٣ / ١١٠ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، المقرب ١ / ١٠٣ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٤ ، الخزانة ٤ / ١٤٣، الهمع ٤/ ١٤٥، الشرح الكبير ١ / ٥٩٥ .
والشاهد قوله : (أما والله أن لو) بزيادة أن بين القسم ولو .

(٤) من الطويل ، للمسيب بن علس ، الكتاب ٣ / ١٠٧ ، ابن يعيش ٩ / ٩٤ ، الخزانة ١٠/ ٨٠ ، المغني ١/ ٣١ ، الضرائر ص ١٨١ ، الأشموني ١/ ٢٨٦ ، وهو في الأصل و ب « أقسم » بدون واو أو فاء ولايتزن البيت دونها ، وهي مثبتة في المراجع المذكورة .

(٥) المساعد ٣ / ١١١ .

(٦) المقرب ١ / ٢٠٥ .

مايكون عليه الكلم: « وَأَمَّا » « أنْ » فتكون بمنزلة لام القسم ، في قوله : « أَمَا واللَّهِ أنْ لَوْ فَعَلْتَ لَكَانَ كَذَا » ، ثم قال بعد ذلك : « وتكون توكيدا في « لَمَّا أنْ فَعَلَ » ، كما كانت [١] في القسم ، في : « أما واللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ » ، فَجُمِعَ بينهما بـ « أَنَ » . قوله : « بمنزلة لام القسم » ، محمول على اللام الموطئة ، نحو : « وَاللَّهِ لَئِنْ خَرَجْتَ لأَخْرُجَنَّ » ؛ فاللام الأولى زائدة موطئة للجملة أن تقع جواباً للقسم لا الشرط [٢].

(وَ) تزاد « أنْ » (شذوذاً بعد كاف الجر) ، كقوله :

[مكرر] ويوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ [٣]

[من معاني أن : المفسرة]

(وتفيد) « أنْ » (تفسيراً بعد معنى القول) ، نحو : ﴿ وأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾ [٤] ، أي: اِصْنَعْ ، ﴿ وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾ [٥] ، أي : اِمْشُوا ، هذا قول البصريين [٦] ، وأنكر الكوفيون كون « أنْ » تأتي للتفسير ، وقالوا : هي الناصبة للمضارع [٧] ، وأنها مع مدخولها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف ، فيقدرون في ، نحو : ﴿ أَنْ اِمْشُوا ﴾ : مَشْيُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ » / ؛ وهذا تكلف ، وأسهل منه ، أن يكون التقدير : بأن امشوا ؛ لأن : ﴿انْطَلَقَ / ٢٧١/ المَلأُ ﴾ معناه : انْطَلَقَتْ أَلْسِنَتُهُمْ في القول ، فيكون على إسقاط الجار ، وهو مع « أن » المصدرية،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٢ .

(٢) هذا التفسير لكلام سيبويه نقله الشيخ خالد عن ابن عقيل في المساعد ٣ / ١١١ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سورة المؤمنون آية : ٢٧ .

(٥) سورة ص آية : ٦ .

(٦) الكتاب ٣ / ١٦٢ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .

والتفسيرية لا يدخل عليها حرف جر ، اتفاقاً لا لفظاً ولاتقديراً ، وحجة البصريين : أنها غير مفتقرة إلى ماقبلها ، والأصل إجراء الكلام على ظاهره .

وإنما لم تعمل « أنْ » التفسيرية ؛ لعدم اختصاصها بالجملة الفعلية .

ومن مثل سيبويه : « أَرْسِلْ إليْهِ أنْ مَا أنْتَ وَذَا »[١] ، أي : أرسل إليه ، فقل له قولاً ، أي : ماشَأْنُكَ وَهَذَا ؛ وأجاز سيبويه في هذا المثال أن تكون المخففة من الثقيلة ، ورده ابن الطراوة[٢] : «بأنَّ المخففة لايخبر عنها إلا بجملة خبرية ، وهذه إنشائية ، ورد عليه ، بقوله تعالى : ﴿وَالخَامِسَةُ أنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [٣] وبقول العرب : « أَمَا أنْ جزاكَ اللَّهُ خَيْراً » [٤] ، مما الخبر فيه دعاء .

وضابط التفسيرية : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول ؛ (لا لفظه) ، خلافاً لابن عصفور ، فإنه أجاز في شرح الجمل الصغير [٥] ، وقوعها بعد لفظ القول صريحاً ، وممن نقل الخلاف في ذلك ابن العلج ، وقال : « إنَّ القائل به جوز أن يكون منه : ﴿ مَاقُلْتُ لَهُمُ إلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ [٦] الآية .

وبقى على المصنف شرط ، وهو ألاَّ يتعلق مابعدها بما قبلها ، فليست مفسرة ، في نحو : ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الحمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ﴾ [٧] ، ولا في نحو : « كَتَبْتُ إليْهِ بِأَنِ افْعَلْ » .

---

(١) الكتاب ٣ / ١٦٣ .
(٢) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .
(٣) سورة النور آية : ٦ .
(٤) الكتاب ٣ / ١٦٧ .
(٥) الهمع ٤ / ١٤٧ .
(٦) سورة المائدة آية : ١١٧ .
(٧) سورة يونس آية : ١٠ .

[أي المفسرة [أي]]

(وتفيده) أي التفسير (أيْ) بفتح الهمزة ، وسكون الياء ، فاعل « تُفِيدُهُ » ، (غالباً) أي: في غالب استعمالاتها ، (فيما سوى ذلك) ، بكثرة ، نحو : « قالَ زَيْدٌ قَوْلاً ، أي : اضْرِبْ عَمْراً ».

ومن غير الغالب في استعمالها أن تكون للنداء ، فإنه قليل لايقع إلا في الشعر غالباً ، وقد يقع في النثر .

[ماتختص به أي عن أن]

وتختص أي « عَنْ » « أنْ » بأمرين ، أحدهما : أنها تقع بعد صريح القول -كما مر- (وَ) الثاني : أنها (تقع بين مشتركين في الإعراب) ، نحو : « اشْتَرَيْتُ عَسْجَداً » ، أي : ذهباً ، «وهذا غَضَنْفَرٌ » ، أي : أسَدٌ (فتعدٌّ عاطفةً) عطفَ نسقٍ ، (على رأيٍ) للكوفيين[١]، وصاحب المستوفي[٢] ، والسكاكي .

ويرده لزوم توافقهما تعريفاً وتنكيراً ، ولزوم اتحاد معناهما ، ولزوم كون الثاني أوضح من الأول / ، وصحة إسقاطها ، ولا يكون شيء من عطف النسق كذا ، لاعطفَ بيان [٣] ؛ خلافاً / ٢٧٢ / للمصنف[٤] ، لأن عطف البيان لايفصل بحرف بينه وبين متبوعه ، إلا أن يقال باستثنائها .

[من أحكام المضارع بعد أن المفسره]

(وإن ولِيَ « أنْ » الصالحةَ للتفسير مضارعٌ معه « لاَ » ، رُفع على النفي ، وجُزم على النهي ،

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .

(٢) المساعد ٣ / ١١٤ .

(٣) في الأصل و ب ولا عطف بيان ، والصواب عدم الواو عطف على قوله قبل : « عطف نسق » .

(٤) شرح التسهيل ٤ / ٥٢ .

ونصب على النفي وجَعْلِ « أنْ » مصدريةً) . نحو : « أشَرْتُ إليه أنْ لاتَفعَل » ، فيجوز رفع «تَفعل»، على تقدير « لاَ » نافية ، وجزمه عل تقديرها ناهية ، وعليهما فـ « أنْ » مفسرة ، وهذا مستفاد من قوله في الوجه الثالث : (وجعل « أنْ » مصدرية) ، ونصبه على تقدير « لاَ » نافية ، و « أنْ » مصدرية .

[أن لاتفيد مجازاة]

فإن فقدت « لا» امتنع الجزم ، وجاز الرفع ، على أن « أنْ» تفسيرية ، والنصب على أنها مصدرية ، (ولاتفيد « أنْ » مجازاة ، خلافاً للكوفيين) ، والأصمعي [١] مستدلين بقوله :

{١٢٥٩} أتَغْضَبُ أنْ أُذْنَا قَتيبَةَ جُزَّتا جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازِم [٢]

وجه الدلاله : أنه يصح حلول « إنْ » محلها ، ولايجوز كونها مخففة ؛ لعدم تقدم فعل تحقيق، أوشك ، و«لاَ» ناصبة للمضارع ؛ لأن تلك تختص بالفعل ، لايجوز : « أنْ زَيْدٌ قَامَ أنْ يَقْعُدَ» ، ولايجوز أن يرتفع بعدها الاسم بفعل محذوف .

وعورض بأنها لو كانت شرطاً لم يكن الشرط ماضياً ، والجواب المتقدم مستقبل ، قال المبرد[٣] : « بل هي المخففة ، والأصل ، من أجل « أنَّهُ » ، ثم خففت وحذف الجار والمجرور ، وفيه مع ماتقدم تكلف ، ويؤيد قولَهم قولُهُ :

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .

(٢) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٦١٤ ، شرح التسهيل ٤ / ٥٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٢٤ ، الكتاب ٣/ ١٦١ ، المغني ١ / ٢٢ ، الخزانة ٩ / ٧٨ .
والشاهد فيه قوله : (إن جزتا) على إفادة « أنْ » بالفتح المجازاة عند الكوفيين .

(٣) الهمع ٤ / ١٤٨ .

{١٢٦٠} أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ (١)

لمجيء الفاء ، ومجيء ﴿ أَنْ صَدُّوكُم ﴾ (٢) ، بالفتح والكسر ، وقوله :

{١٢٦١} * أَمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً * (٣)

فتعاطفتا .

[أن لا تفيد نفيا]

(ولا نفياً ، خلافاً لبعضهم) ، قال الهروي (٤) : « أنْ تكون بمعنى « لاَ » في مذهب بعض النحويين ، نحو : ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾(٥) ، قالوا : معناه لايؤتي ، وقال آخرون : التقدير : « لاتُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤتَى أَحَدٌ إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ » ، ومابينهما اعتراض بين الفعل ، والمفعول .

---

(١) من البسيط ، لعباس بن مرداس ، الكتاب ١ / ٢٩٣ ، الخصائص ٢ / ٣٨١ ، المنصف ٣ / ١١٦ ، المقرب ١/ ٢٥٩ ، الخزانة ٤ / ١٣ ، الأمالي الشجرية ١/ ٤٩ ، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص٧١ .

(٢) سورة المائدة آية : ٢ .

(٣) من صدر بيت من البسيط وعجزه : فالله يكلأ ما تأتي وماتذر .
ولم يعزه أحد ظ : الخزانة ٤ / ١٩ ، ابن يعيش ٢ / ٩٨ .

(٤) المساعد ٣ / ١١٦ .

(٥) سورة آل عمران آية : ٧٣ .

« فصـــل »

[ماينصب بعد حتى ومايرفع]

(المنصوب بعد « حتى » مستقبل) ، نحو : « لأَسِيْرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ » ،(أو ماضٍ في حكمه) ، أي : في حكم المستقبل ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، فإنه مستقبل (273) ، بالنسبة إلى ماقبله ، وأما بالنظر إلى نفسه فماض (وعلامة ذلك) الاستقبال ، والمضي الذي في حكم الاستقبال (كون مابعدها) ، أي : « حتى » (غاية لماقبلها) ، فتكون « حتَّى » بمعنى « إلى » ، نحو : ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[1] ، (أو مستبباً عنه) ، فيكون بمعنى « كَيْ » ، نحو : ﴿ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِيْنِكُمْ ﴾ [2] ، ويحتملهما : ﴿ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [3] .

ومراد النحويين بقولهم : « أنْ يكون ماقبل حتى سبباً ، هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد حتى هو فاعل الفعل الذي قبلها ، أو سبباً يشعر به اللفظ السابق ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَ رَاحِلَتِي ، أوْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيَّتِي . »

(وإن كان الفعل) الذي بعد حتى (حالاً أ ومؤولاً به رفع) ، إذا كان مسبباً عما قبلها ، وقد مضى السبب فيهما ، وشرعت في المسبب ، أو أنت متمكن من الشروع فيه .

فالأول ، نحو : « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ » ، أي : فهو الآن لايُرْجَى ، وَ « ضُرِبَ أَمْسِ حَتَّى لاَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَرَّكَ اليَوْمَ » ، وَ « رَأَى مني عاماً أوَّل شَيْئاً حَتَّى لاَ أَسْتَطِيعُ أَنْ أُكَلِّمَهُ العَامَ بشيء » .

---

(١) سورة طه آية : ٩١ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢١٧ .

(٣) سورة الحجرات آية : ٩ .

والثاني : نحو : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المدِيْنَةَ » أي : : فأنا الآن متمكن من دخولها لا أمنع من ذلك ، فهذان قسمان ، أحدهما : أن يكون مابعد حتَّى مشروعاً فيه ، وهو المراد بقوله « حالا » والثاني : أن يكون متمكناً منه غير ممنوع منه وهو المراد بقوله : (أو مؤولاً به) ، وحق هذين ، الرفع؛ لأن النواصب تخلص للاستقبال ، ومن ثم رد على الكسائي في إجازته النصب فيما كان حالاً مسبباً عما قبله ، فأجاز النصب فيما بعد حتى[١] ، من قول حسان :

{١٢٦٢} يُغْشَونَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهم لاَيَسْأَلُونَ عَنْ السَّوَادِ المُقْبِلِ [٢]

وبقي قسم ثالث ، ذكر النحويون فيه الرفع ، وهو أن يكون ماقبلها سبباً لما بعدها ، ويكونان قد مضيا جميعاً ، ولا مهلة بينهما ، بل الثاني واقع عقب الأول ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المَدِيْنَةَ»، إذا أردت معنى الفاء ، أي : سِرْتُ فَدَخَلْتُ ، وهو داخلٌ في قول المصنف : (أو مؤولاً بالحال) .

[دليل علامة أن مابعد حتى حال]

(وعلامة ذلك) الحال ، أو المؤول به (صلاحية جعل الفاء مكان « حتى ») ، نحو : «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا » ، إنْ كان الفعلان قد مضيا ، فالتقدير : سِرْتُ فَدَخَلْتُ » / ، وإن كان السيرُ قد / ٢٧٤/ مضى ، والدخول [٣] لم يمض ، بل هو حاضرٌ ، فينبغي أن يكون التقدير : سِرْتُ فأَدْخُلُ .

و« حتى » مع ذلك حرف ابتداء ، لاعاطفة كالفاء ، وقال الأخفش : « مَتَى خرجت عن كونها حرف جر بمعنى « إلى » ، إلى كونها للسببية بمعنى الفاء ، خرجت إلى العطف [٤] .

---

(١) المساعد ٣ / ١١٨ .

(٢) من الكامل ، الكتاب ٣ / ١٩ ، المغني ١ / ١٣٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥٤ ، المساعد ٣ / ١١٨ والشاهد فيه قوله : (حتى ماتهر) نصب الفعل الواقع بعد حتى المؤول بالحال على رأي الكسائي .

(٣) في ب : والسير - سهو .

(٤) المساعد ٣ / ١١٩ .

(وكون مابعدها فضلة متسبباً عما قبلها ذا محلٍّ صالح للابتداء) ؛ لأن « حتى » التي يرتفع الفعل بعدها حرف ابتداء ، فلابد أن يكون ماقبلها صالحاً للاستقلال ، فلايجوز الرفع في ، نحو : «سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، ولا في نحو : « كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، إن قدرت « كانْ » ناقصة ، ولا في نحو : « كانَ سَيْرِيْ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، إن قدرت « كانَ » ناقصة ، وعلقت الظرف بالسير، فإن قدرتها تامة فيهما ، أو ناقصة في الثانية ، وقدرت الظرف خبراً ، جاز الرفع ؛ لاستقلال ماقبلها.

وقوله : (ذامَحَلٍّ) خبر ثان للكون ، وليس يفتقر إليه ؛ لأنه إذا كان مابعدها فضلة متسبباً عما قبلها كان المحل صالحاً للابتداء ضرورة أنَّ الجمل يصح حينئذ استئنافها ، ومحل الاستئناف تكون فيه الجملتان الاسمية ، والفعلية ، وكذلك المعنى الثاني ، يستغنى عنه بالمعنى الأول ، فإنها إنما تحل الفاء محلها حين يكون مابعدها فضلة ، ألا ترى أنه لايصح حلول الفاء ، في نحو : « سِيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلَهَا سيري فأَدْخُلُهَا » ، لأن مابعدها غيرُ فضلةٍ ، فإن أراد أن العلامة مجموع الأمور الثلاثة ، حتى أنه متى انخرم منها واحد ، وصح اثنان لم يكن رفع ، فباطل[1] لما بينا من أن المعنى الأول يلزم المعنيين الأخيرين [1] ، وإن أراد أن أيُّها « وُجِدَ » يحصل به الغرض فباطل ؛ لأنك تقول : «لأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، بالنصب وجوباً ، وكذلك : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا غَداً »، مع أن الذي بعدها فضلة ، والرفع مع ذلك لاواجب ، ولاجائز ، قاله ابن هشام في حواشيه .

[تعين النصب بعد حتى]

(فإن دلَّ) ماقبلها (على حَدَثٍ غيرِ واجبٍ تعينَ النصبُ) ، وتحته صور إحداها : النفي ،

---

(١) خالف هذا في التصريح فقال : « فإن فقد شرط من الثلاثة وجب النصب » ٢ / ٢٣٧ .

نحو : « مَاسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، الثانية : التقليل الذي يراد به النفي ، نحو : « قَلَّمَا سِرْتُ / حَتَّى / ٢٧٥/ أَدْخُلَهَا » ، الثالثة : الاستفهام الذي لايتضمن وقوع الفعل نحو : « أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ » ، بخلاف : « أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟» ، لأن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، (خلافاً للأخفش)، في إجازته الرفع في غير الموجب ، فكان يقول : « الرفع في النفي جائز في القياس ، إلا أن العرب لم تستعمله »[١] انتهى ، ومنعه سيبويه ، وقيل : لاخلاف بينهما ، بل سيبويه منع ذلك على أن يُنفَي ابتداءً[٢] والأخفش أجازه ، إذا كان النفي رَداً لمن قال مَثَلاً : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا » ، فقال له : الرادُّ : مَاسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا » ، أي : لم يقع ماذكرته من السير الذي غايته الدخول ، قاله جماعة منهم أبو إسحق .

واضطرب في المسألة ابن عصفور ، فمرة قال : « إنَّ الذي قاله الأخفش جيد وينبغي ألا يعد خلافاً لسيبويه[٣] ، ومرة قال : « إنه غَلَطٌ »[٤] ، واتفقوا على أنه لم يسمع .

ويتلخص في مسألة « حتى » أن يقال : إنْ صح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ »[٥] ، وإلا فإن كان حاضراً ، فالرفع ، أو مستقبلاً فالنصب .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ : « وقال الأخفش : يجوز « ماسرتُ حتَّى أدخلُها » بالرفع ، إلا أن العرب لم تتكلم به ، وقد غلط » .
وفي معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢١ : « وإذا كانَ لسير نصبتَهُ ، وكذلك مالم يجب مما يقع عليه حتى ، نحو: « لا أبرحُ حتى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البحرين أو أمضيَ حُقُباً » .

(٢) قال سيبويه ٣ / ٢٤ : « واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب ، من قبل أنه إذا لم يكن واجباً رجعتْ حتى إلى أنْ ، وكي ، ولم تَصر من حروف الابتداء » .

(٣) الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ١٦٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٠٤ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢١٤ ، وهي قراءة نافع وحده انظر السبعة لابن مجاهد ص ١٨١ .

(٦٥) [بَابُ عوامل الجزمِ]

في المضارع ، وهي قسمان : مايجزم فعلاً واحداً ، ومايجزم فعلين ، فالتي تجزم واحداً أقسام:

[لام الطلب حركتها وأحكامها]

(منها لام الطلب) ، أمراً كان ، نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾[١] ، أو دعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [٢] (مكسورةً) ، حملاً على مقابل عملها ، وهو الجر ، قال المصنف في شرح الكافية: « وأصلها السكون ؛ لأن الأصل عدم الحركة ، وليكون [٣] حالها مناسباً لعملها ، كما كسروا لام الجر لذلك ، لكن منع أن الابتداء بالساكن لايمكن فكسرت » [٤] انتهى .

(وفتحها لغة) ، نسبها الفراء لسليم[٥] ، وقيدها تارة ، بأن يكون تاليها مفتوحاً ، نحو : «لِيَقُمْ » ، فخرج المكسورة ، نحو : « لِتَنْذَنْ لِزَيْدٍ » ، والمضموم ، نحو : « لِتُكْرِمْ عَمْراً » ، فتكسر فيهما ، وتارة بأن تكون مستأنفة ، أي : لايدخل عليها واو ، ولافاء ، ولاثم ، قاله ابن هشام / . / ٢٧٦/

وقد تسكن بعد الفاء ، والواو وثم) ، العواطف ، رجوعاً إلى الأصل ، لفوات مقتضى التحريك ، نحو : ﴿ فَلْيَضْحَكُو قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ [٦] ، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ [٧] ، وتسكينها

---

(١) سورةالطلاق آية : ٧ .

(٢) سورة الزخرف آية : ٧٧ .

(٣) في الأصل و « ب » : ليكن .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٥ .

(٦) سورة التوبة آية : ٨٢ .

(٧) سورة الحج آية : ٢٩ .

بعد الفاء ، والواو أكثر منه بعد ثم [١] ، ولا التفات لقول خطاب الماردي في الترشيح : «وإسكانها مع ثم ضرورة » ، وإن كان حمزة قد قرأ [٢] به في : ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعَ ﴾ [٣] ؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية [٤] » ، انتهى ، وقال أبو اسحق : « القراءة بالتسكين مع ثم كثيرة ، نعم ، الإسكان بعد الفاء ، والواو هو الغالب ، كما نص عليه في شرح الكافية [٥] ومن ثم قيل : إنه مخالف لظاهر قوله هنا (وقد تسكن بعد الفاء ، والواو ، وثم) لأن « قَدْ » الداخلة على المضارع تشعر بالتقليل في عُرْف المصنفين .

(وتلزم) لام الطلب (في النثر [٦] ، في فعل غير الفاعل المخاطب مطلقاً) ، سواءٌ كان مبنياً للفاعل المتكلم وحده ، نحو : « فَلأصل لكم » [٧] الحديث ، وأنشد خطابٌ الماردي في الترشيح :

{١٢٦٣} وَجَدْتُ مِنَ النَّاسِ قَيْسَ بْنَ عَنْعَثٍ فَإِيَّاهُ فِيمَا نَالَنِي فَلأَحْمَدِ [٨]

وقال : « هذه لام الأمر » ، فأمر بها نفسه ، وكسرها مع الفاء ، أو مع غيره ، نحو : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [٩] ، أو مبنياً للمفعول المتكلم ، نحو : « لأُعْنَ بِحَاجَتِكَ » ، أو المخاطب ، نحو :

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) وبه قرأ عاصم والكسائي أيضاً ، قال مجاهد : اللام للأمر في كل القرآن إذا كان قبلها واو ، أو فاء ، أو ثم فهي ساكنة »، انظر السبعة ص ٤٣٥ .

(٣) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ٥٤١ .
وردَّه ابن عقيل في المساعد ٣ / ١٢٢ فقال : « لأن ماثبت في السبعة لايصح ردَّه ، ولا وصفه بضعف أو قلة ، وتسكين اللام بعد ثم ثابت فيها » .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٤ .

(٦) في النثر : ليست في السلسيلي .

(٧) البخاري ٨ كتاب الصلاة ، الموطأ باب السفر .

(٨) من الطويل ، لمجهول ، الارتشاف ٢ / ٥٤٢ .

(٩) سورة العنكبوت آية : ١٢ .

«لِتُضْرَبْ يَازَيْدُ» أو الغائب ، نحو : «لِيُضْرَبْ زَيْدٌ» .

واحترز بقوله : (في النثر) من النظم ، فقد جاء فيه حذف اللام وإبقاء مجزومها ، خلافاً للمبرد [١] ، كقول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :

{١٢٦٤} مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَاخِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا [٢]

أي : لِتَفْدِ ، وتبالا أصله : وبالا ، وقوله :

{ مكرر } فَقُلْتُ : ادْعِي وَأَدْعُ فإنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ [٣]

أي : لأَدْعُ ، وقيل : هما مرفوعان ، ولكن حذفت الياء [٤] من الأول ، والواو من الثاني تخفيفاً ، وكقوله :

{١٢٦٥} فَيَضْحَى صَرِيعاً لاَيُجِيبُ لِدَعْوَةٍ وَلاَ يَسْمَعُ الدَّاعِي وَيُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا [٥]

أي : لِيُسْمَعْكَ ، كذا قال بعضهم ، وإنما المعنى على الخبر ، وسكن الفعل ضرورة ، مثل :

---

(١) قال : « لأن عوامل الأفعال لاتضمر ، وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء » ثم حكم على البيت * محمد تفد * بأنه مجهول ولو أنه في كتاب سيبويه ، انظر المقتضب ٢ / ١٣٠ ، ١٣١ . .

(٢) من الوافر .
والشاهد فيه قوله : (تفد) بحذف لام الأمر من الفعل المضارع ضرورة . ظ : الكتاب ٣ / ٨ ، شرح ابن مالك ٤ / ٦٠ ، الخزانة ٩ / ١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٠ ، الشرح الكبير ٢ / ١٤٩ ، الهمع ٤/ ٣٠٩، ابن يعيش ٧ / ٦٠ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) في ب : الباء - سهو .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، ابن يعيش ٧ / ٦٠ .

{١٢٦٦} فاليوم أشربْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... ... (١)

وكقوله :

{١٢٦٧} فَلاَتَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِيْ وَمُدَّتِي ولكن للخير منك نصيبُ (٢)

/٢٧٧/

أي : ليكن / .

(خلافاً لمن أجاز حذفَها في) النثر بعد الأمر بالقول في (نحو : قُلْ لَهَ لِيَفْعَلْ) وهو الكسائي (٣) ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يقيموا ﴾ (٤) ، أي : ليقيموا ، واختاره المصنف في « الكافية الشافية » (٥) ، واختلف المانعون في تخريجها ، فقيل : « يُقِيمُوا » مجزوم في جواب الطلب ، وقيل : في جواب شرط محذوف ، وقيل : مبني لقيامه مقام المبني ، وهو أقيموا .

[لام الأمر مع المخاطب]

(والغالب في أمر الفاعل المخاطب خُلُوُّهُ منها ، ومن حرف المضارعة) ، نحو : «اضْرِبْ» و «وانْصُرْ » واعْلَمْ » ، ومن غير الغالب قراءة أُبَيٍّ ، وزيدٍ ، وعثمان ، وأنس : ﴿ فلْتَفْرَحُوا ﴾(٦) ،

---

(١) من السريع ، لامرئ القيس ، وعجزه : إنما من الله ولا واغل ، ديوانه ٨٦ ، الكتاب ٤ / ٢٠٤ ، ديوانه٩٦، الشرح الكبير ٢ / ١٩٣ ، الخصائص ١ / ٨٤ ، الخزانة ٨ / ٣٥٠ ، ابن يعيش ١ / ٤٨ ، المحتسب ١/ ١٥ ، النوادر ص ١٨٧ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه / الأشموني ٤ / ٥ ، المساعد ٣ / ١٢٣ ، المغني ١ / ٢٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٠ .

(٣) المغني ١ / ٣٤٨ .

(٤) سورة إبراهيم آية : ٣١ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٩ : « والكثير المطرد الحذف بعد أمر بقول . . . » .

(٦) سورة يونس آية : ٥٨ . انظر المحتسب ١ / ٣١٣ .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »[١] ، وقول الشاعر :

{١٢٦٨} لِتَقُمْ أَنْتَ يابْنَ خَيْرَ قُرَيْشٍ فَتُقَضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا[٢]

بالتاء ، المثناة فوق فيهن .

[فعل الأمر مبني]

(وهو) أي : الأمر الخالي من اللام ، ومن حرف المضارعة (موقوف) أي : مبني عند جمهور البصريين [٣]، لأن الأصل في الأفعال البناء ، ولأنه لايشبه الاسم ، (لامجزوم بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيين)[٤] فأصل « اِضْرِبْ » عندهم « لِتَضْرِبْ » ، حذفت اللام تخفيفاً ، ثم التاء خوف الإلباس بالمضارع ، في حال الوقف ، ثم جيء بالهمزة ، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، حيث كان مابعد حرف المضارعة ساكناً .

(ولا) هو مجزوم ، (بمعنى الأمر ، خلافاً للأخفش في أحد قوليه)[٥] ، من أنه معرب مجزوم ، وجازمه معنوي ، وهو كونه أمراً ، كما أن رافع المبتدأ معنوي ، وهو الابتداء ، ووجه هذا القول ، أنه جري مجري المعرب ، في إسكان آخره إن كان صحيحاً ، « كَاضْرِبْ » ، وحذف آخره إن كان معتلاً ، « كاخْشَ » و « اِغْزُ» و «اِرْمِ» ، وحذف نونه في الأمثلة الخمسة ، «كَاضْرِبَا» ، و «اضْرِبُوا » و « اِضْرِبِيْ » ، والقول الثاني للأخفش[٦] موافق لأصحابه البصريين ، من أنه موقوف.

---

(١) في مسند أحمد ٥ / ٣٤٢ .

(٢) من الخفيف ،ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لتقم) حيث اقترن أمر الفاعل المخاطب بلام الأمر ، والغالب ألاّ يقترن . ظ:الإنصاف ٢/ ٥٢٥ ، المغني ١ / ٢٥١ ، الخزانة ٩ / ١٤ ، العقد الفريد ٣ / ٤٩٦ .

(٣) المقتضب ٢ / ٤٣ ، والإيضاح شرح المفصل ٢ / ٤٨ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٥٢٤ ، مسألة رقم (٧٢) .

(٥) المغني ١ / ٢٥٠ .

(٦) شرح التسهيل ٤ / ٦٣ .

(ويلزم آخره مايلزم المجزوم) ، فيسكن في آخر « اِضْربْ » ، ويحذف آخره ، في نحو : «اِخْشَ» و « اُدْعُ » ، « اِرْمِ » ، وتحذف نونه في ، نحو : «اضْرِبَا » و « اِضْرِبُوا » و « اِضْرِبِي » ، كما يفعل بالمضارع المجزوم، نحو : « لَمْ يَضْرِبْ » ، و « لَمْ يَخْشَ » ، و « لَمْ يَدْعُ » ، و « لَمْ يَضْرِبَا » و «لَمْ تَضْرِبِيْ » ، ومن ثم ذهب الكوفيون إلى أن آخره معرب . / /٢٧٨/

[لا الطلبية]

(ومنها) أي : مما يجزم فعلاً واحداً ، (« لاَ » الطلبية) ، ناهية كانت ، نحو : ﴿لاَتَخَفْ﴾ (١) ، أو دعائية ، نحو : ﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾ (٢) ، وقيدها بالطلبية احترازاً من « لا » النافية ، فإنها لاتجزم .

(وَ) « لا » الطلبية ، (قد يليها معمول مجزومها) ، قوله (٣) :

{١٢٦٩} وَقَالُوا : أَخَانَا ، لاتَخْشَعْ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ وَلاَذَا حَقَّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ

أي : لاتظلم ذا حقّ قومك ، وقال في شرح الكافية الشافية : « إنَّه ضرورة » (٤) .

(وجزم فعل) الفاعل (المتكلم بها أقل من جزمه باللام) ، الطلبية ، كقوله :

{١٢٧٠} إِذَا مَاخَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَنَعُدْ لَهَا أَبَداً مَادَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ (٥)

---

(١) سورة طه آية : ٢١ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٦ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٢ ، الأشموني ٤/ ٤ ، المساعد ٣/ ١٢٦، الهمع ٤ / ٣١١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٨ .

(٥) من الطويل ، للفرزدق ، وليس في ديوانه ، ونسبه العيني للوليد بن عقبه يعرض بمعاويه ، المغني ١/ ٢٧٤، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٣٣ ، العيني ٤ / ٤٢٠ ، السلسيلي ٣ / ٩٤٨ ، والجراضم : الكثير الأكل . ==

وهو أقل ، من نحو : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (١) ، لامستويان في القلة ، خلافاً لبعضهم ، وقيدنا الفعل بكونه الفاعل ، احترازاً من كونه للمفعول ، فإنها تدخل عليه غائباً كان ، أو متكلماً ، أو مخاطباً على حد سواء ، نحو : « لاَيُضْرَبْ زَيْدٌ » و « لاَ أُضْرَبْ أَنَا » و « لاَ تُضْرَبْ يَازَيْدُ » .

[لم ولما]

(ومنها) ، أي : مما يجزم فعلا واحداً ، (لم) ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾ (٣) .

(و « لَمَّا » أختها) في الدلالة على النفي ، نحو : ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ (٤) ، و ﴿ لَمَّا يَدْخُلِ الإِيْمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ (٥) .

وقيدها بالأختية احترازاً من « لَمَّا » الإيجابية ، التي بمعنى « إلاَّ » ، ومن « لَمَّا » التي هي حرف وجوب ، فإنهما لايجزمان ؛ لعدم دخولهما على المضارع .

واختلف في « لَمَّا » النافية ، فذهب الأكثرون : إلى أنها مركبة من « لَمْ وَمَا » ، وقيل : إنها بسيطة (٦) ، ومن الغريب ما حكاه عبد المنعم المسمى عن أبي علي ، أنه قال : في قوله تعالى : ﴿إِنْ

== والشاهد فيه قوله : (لانعد) فإن لافيه ناهية وجزم بها نعد ، وهو قليل ، لأن المتكلم لاينهي نفسه إلاّ على سبيل المجاز ، وتنزيله منزلة الأجنبي .

(١) سورة العنكبوت آية : ١٢ .

(٢) سورة الإخلاص آية : ٣ .

(٣) سورة الإنسان آية : ١ .

(٤) سورة ص آية : ٨ .

(٥) سورة الحجرات آية : ١٤ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥٤٤ .

كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [١] ، إن « لَمَّا » بمعنى « لَمْ » ، دخلت عليها « ما » زائدة ، كافة لها ، وعوضاً من الفعل ، والتقدير ليس كل نفس ليس عليها حافظ ، قال عبد المنعم : « وَهَذَا مَوْضِعٌ غريب من كلام أبي علي ، أن « لَمْ » الجازمة كُفت عن العمل ، ووليها المبتدأ والخبر » انتهى [٢] .

[ما تشترك فيه لم ولما]

وتشترك « لَمْ ، ولَمَّا » في أربعة أمور : في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع وجزمه ، وقلب زمنه إلى المضي ، ثم قيل : دخلتا على الماضي فانقلب مضارعاً ، فأثرتا في الصيغة ، وهذا مذهب سيبويه[٣] ، وقيل : بل دخلتا على المضارع / فقلبتا معناه إلى المضي ، وهذا قول المبرد [٤] ، والأول / ٢٧٩ / أصح ؛ لأن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى جانب المعنى ، والمحافظة على المعاني أولى من المحافظة على الألفاظ ، لأن الألفاظ قوالب المعاني ، فهي خَدَمُهَا .

[ماتنفرد به لم]

(وتنفرد « لَمْ ») عن « لَمَّا » (بمصاحبة أدوات الشرط) ، غير « لولا » ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾[٥] ، ولايجوز « إنْ لَمَّا تَفْعَلْ » ، والفرق : أن « لَمْ » نفي لـ « فَعَلَ » ، والشرط يدخل عليه ، و « لَمَّا » نفي لـ « قَدْ فَعَلَ » ،، والشرط لايدخل عليه ، فأجرى على النفي حكم الإثبات .

---

(١) سورة الطارق آية : ٤ .

(٢) بحثت كثيراً عن هذا الكلام وصاحبه فلم أعثر عليه وقد نقل أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٦٣٨ عن أبي محمد عبد المنعم بن الفَرَس في مسائلة الخلافيات عن قطرب فلعله هو .

(٣) قال سيبويه ٣ / ١١٧ : « . . . . وإذا قال : قد فَعَلَ فإنَّ نفيه لَمَّا يفْعل » .
وقال في ٤ / ٢٣٤ : « وأمّا « لَمّا » فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره » .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٣٣ .

(٥) سورة المائدة آية : ٦٧ .

وإنما لم تقع « قَدْ » بعد الشرط ؛ لأنها تقتضي تحقيق وقوعه ، وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه ، وقلبه إلى الاستقبال .

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) ، أي : عن زمن الإخبار عن نفي ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾[١] ، فإنه قد كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، كذا استدل به المصنف[٢] ، وغيره ، قال ابن هشام : « ولادليل فيه ؛ لأنَّ قبله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ [١] ، فالنفي إنما هو باعتبار ماذكر من ذلك الحين ، وليس مطلقاً » انتهى .

[ماتفرد به لما]

تنفرد (« لَمَّا » بوجوب اتصال نفيها بالحال) ، أي : بزمن الإخبار ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [٣] ، أي : إلى الآن ماذاقوه ، وسوف يذوقونه ، وقوله :

{١٢٧١} فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ [٤]

أي : إلى الآن .

(وجواز الاستغناء بها في الاختيار عن) الفعل (المنفي) بها (إن دل عليه دليل) ، كقوله : «رَأَيْتُ [٥] المدِينَةَ وَلَمَّا » ، أي : لَمَّا أدخلها ، وخرج عليه صاحب البديع قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاً

---

(١) سورة الإنسان آية : ١ .

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٦٤ .

(٣) سورة ص آية : ٨ .

(٤) من الطويل ، للممزق العبدي ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٥ ، المغني ١ / ٣٠٩ ، الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٤ ، الأشموني ٤ / ٤ .

(٥) في ب : مارأيت - بزيادة « ما » خطأ .

لَمَّا﴾ [١] ، قال : « التقدير : لَمَّا يُوقِنُوا ، بدليل : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِيْ شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴾ [٢] ، وقدره ابن الحاجب[٢] : لما يُهْمَلُوا بدليل ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [١] ، وعلة ذلك ، أن « لَمَّا » نفي بقد فعل ، والفعل قد يحذف بعد « قَدْ » ، كقوله :

{١٢٧٢} ... ... لَمَّا تَزُلْ برحالِنَا ، وكأنْ قَدِ [٣]

أي : كأن قد زالت .

وقوله: (في الاختيار) ، دليل جوازه في « لَمْ » في الضرورة ، كقوله :

{١٢٧٣} احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ [٤]

أي : إن لم تصل ، أنشده صاحب البديع ، وقال آخر :

{١٢٧٤} يَارُبَّ شَيخٍ مَنْ لِكيزٍ ذِيْ غَنَمْ أَجْلَحَ لمَ يَشْمَطْ [٥] وقد كَادَ وَلَمْ [٦]

أي : كاد / يشمط ، ولم يشمط . / ٢٨٠ /

---

(١) سورة هود آية : ١١١ .

(٢) سورة هود آية : ٦٢ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٦٨ .

(٣) من الكامل للنابغة الذبياني ، المغني ١ / ١٨٦ ، الخزانة ٧ / ١٩٧ ، الخصائص ٢ / ٣٦١ ، ابن يعيش ٨/ ٥ ، المساعد ٣ / ١٣٠ ، الهمع ٤ / ٣١٥ ، ديوانه : ٨٩ .
وصدره : أفدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنّ ركابَنا
« وكأن قد » أي : قد الت لقُرب وقت زوالها ودنُّوه .

(٤) من الكامل ، لإبراهيم بن هرمة ، المغني ١ / ٣١٠ ، الأشموني ٤ / ٦ ، الخزانة ٩ / ٨ ، الهمع ٤ / ٣١٣

(٥) في الأصل و « ب » : يمشط - تحريف .

(٦) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، الضرائر ص ١٨٣ ، ابن يعيش ٨ / ١١١ ، الخزانة ٩ / ٩ ، السلسيلي ٣/ ٩٥٠ .

[من أحكام لم]

(وقد يلي « لَمْ » معمول مجزومها اضطراراً) ، كقوله :

{ ١٢٧٥ } فَأَضْحَتْ مَعَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُها كَأَنْ لَمْ سِوى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ (١)

أي : كأن لم يؤهل سوى أهل من الوحْشِ ، قال الخضراوي : « حَمَلَ الجازم على الجار ، ففصل بينهما بالظرف » ، (وقد لايجزم بها ، حملاً على « لا ») ، النافية ، وقال غيره : حملاً على « ما » ؛ وهو أولى ؛ لأن ماينفي الماضي كثيراً ، ويغلب في « لاَ » عدم الماضي ، وأطلق المسألة ، وقيدها غيره بالضرورة ، كقوله :

{ ١٢٧٦ } لكن فَوَارِسَ مِنْ جَزْمٍ وأُسْرَتِهَا يَوْمُ الصُّلَيْفَاءَ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ (٢)

أنشده الأخفش (٣) ، وقول آخر :

{ ١٢٧٧ } فَأَمْسَوْا بِهَا لِيلَ لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعُ (٤)

بالرفع ، أنشده الخضراوي مع ماقبله .

---

(١) من الطويل ، لذي الرمة ، المغني ١ / ٣٠٨ ، الخزانة ٩ / ٥ ، الضرائر ص ٢٠٣ ، شرح التسهيل ٤/ ٦٥ ، المساعد ٣ / ١٣١ ..

(٢) من البسيط ، ولم ينسب وروى ذهل ونعم بدل جزم ، ظ : الخزانة : ١/ ٢٠٥ ، ٩ / ٣ ، ١١ / ٤٣١ ، الأشموني ٣ / ٥٧٦ ، المفصل ٧ / ٨ الهمع . ظ : المحتسب ٢ / ٤٢ ، ابن يعيش ٧ / ٨ ، المغني ١/ ٣٠٧ ، والهمع ٤ / ٣١٣ .

والشاهد قوله : لم يوفون) حيث لم يُجزم الفعل المضارع بـ « لم » حملاً على « لا » النافية ، وهو قليل .

(٣) وثعلب ، انظر شرح التسهيل ٤ / ٦٦ .

(٤) من المتقارب ولم أقف على من نسبه . ظ : ارتشاف الضرب ٣ / ٣٣٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور:٣١٠ .

[أدوات الشرط الجازمة : تعريف]

(ومنها) ، أي : من عوامل الجزم ، (أدوات الشرط) الجازمة ، (وهي « إنْ ») المكسورة الهمزة الساكنة النون ، وهي لمجرد الربط من غير إشعار بزمان ، ولامكان ، ولا حال ، ولاشخص ، وهي وما ذكر بعدها تجزم فعلين ، وبدأ بها ؛ لأنها أُمُّ الباب ، وهي حرفٌ بالاتفاق ، نحو : ﴿ إِنْ تُبْدُوا مَافِيْ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (١) .

[مـــن]

(و « مَنْ ») ، بفتح الميم ، لتعميم أولى العلم ، نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾(٢) :، فتقع على الملك ، والإنسان ، والشيطان .

[مـــا]

(و « ما ») ، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾(٣) ، وهي لتعميم غير العاقل ، أو العاقل وغيره .

[مهمـــا]

(و« مَهْمَا ») ، وهي مثل « ما » ، وقيل : هي أعم منها ، وهي بسيطة ، وألفها للتأنيث ، ووزنها « فَعْلَى » .

وقال الخليل : « مُركبة من «ما» الشرطية، و«ما» المزيدة ، ثم أبدلوا من الألف الأولى هاء؛ كراهية التكرار(٤) .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٤ .
(٢) سورة النساء آية : ١٢٣ .
(٣) سورة البقرة آية : ١٩٧ .
(٤) الكتاب ٣/ ٥٩ ، ٦٠ .

وقال البغداديون [١] ، والأخفش [٢] ، وابن السراج [٣] : « مركبة من « مَهْ » بمعنى : انكفف، و « ما » الشرطية ، بدليل إستعمالها مع « مَنْ » ويظهر أن [على] [٤] من قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ، « كَحُبْلَى » ، ومن قال بالتركيب أن يكتبها بالألف .

ولا تفارقها الاسمية ، خلافاً لخطاب [٥] ، والسهيلي [٥] ، ولا الشرطية خلافاً لمن قال[٦] : قد يستقيم بها ، ولا المفعولية ، نحو :

[١٢٧٨] ... ... مهما تأمري القلب يفعلِ [٧]

أو [٨] الابتداء ، نحو : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ [٩] .

خلافاً لمن جوز دخول الجار عليها ، وهو ابن عصفور [١٠] ، قاله وهما ، لا مذهباً ، وكذا ،

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٤٧ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٤١ .

(٣) في الأصول ٢ / ١٥٩ ، ذكر ابن السراج رأي الخليل في مهما ولم يدل برأيه هذا .

(٤) زيادة للسياق .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٤٧ ، والهمع ٤ / ٣١٩ ، ومغني اللبيب (مهما) .

(٦) قال ابن مالك في شرحه ٤ / ٦٩ : « وندر مجيء مهما اسم استفهام » ، ونسبه السيوطي في الهمع ٤/ ٣١٩ لابن مالك ، وهو رأي الفارسي في المسائل البغداديات ص ٣١٤ .

(٧) من الطويل لامرئ القيس .
والشاهد فيه قوله : (مهما تأمري) جاءت مهما اسماً في محل نصب . ظ : ديوانه ٣٢ ، الكتاب ٤/ ٢١٥ ، اخصائص ٣ / ١٣ ، ابن يعيش ٧ / ٤٣ ، المسائل البغداديات ٣١٤ ، وصدره : أغرك مني أن حبك مايلي .

(٨) في الأصل و « ب » والابتداء ، والموضع لأو ، لا للواو .

(٩) سورة الأعراف آية : ١٣٢ .

(١٠) في الشرح الكبير ٢ / ٢٠١ : « وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ماعدا حرف الجر ، والإضافة إلى اسم الشرط » .

لايجوز أن يضاف إليها ، ولاظرفاً ، خلافاً لزاعمه [١] ، ولا الجزم بها ضعيف ، خلافاً لقطرب[٢] .

[أي]

(و « أي ») وهي عامة في ذوي العلم ، وغيرهم : وهي و « مَنْ » ، و « ما » أسماءٌ تكون مبتدأةً ، ومفعولةً ، ومجرورةً بالحروف ، وبالإضافة .

[أنَّى]

(و « أنَّى ») ، وعدها جماعة في الظرف ، فهي في الشرطية بمعنى « أين » / ، وقيل : هي / ٢٨١/ لتعميم الأحوال ، ومن شواهد الجزم بها ، قوله :

{١٢٧٩} خَلِيْلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيْ تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ[٣]

وأما إذا استفهم بها فتكون بمعنى « مَتَى ، وأيْنَ ، وكَيْفَ » ، قاله الأعلم في « المخترع »[٤] .

[متى . أيـــان]

(و « متى » و « أيَّانَ » ، وهما ظرفا زمان) ، ملازمان للظرفية الزمانية ، فلا يستعملان في غيرها ، ثم قيل : هما لتعميم الأوقات ، ومن المجازاة بـ « مَتَى » قوله :

---

(١) ظ : مغني اللبيب : (مهما) قال ابن هشام : ذكره ابن مالك وزعم ان النحويين أهملوه . . . وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره ، شدّد الزمخشري الإنكار على من قال بها » .
وقوله : « ولاظرفاً ، لم يسبق مايصح عطفه عليه ، والمعنى : ولاتجيء ظرفا ، أو : ولا تكون ، نحو هذا .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٤٨ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أني تأتينا ني تأتيا) حيث جزم الفعلين لأنه للشرط . ظ : شرح ابن مالك ٤/ ٧٠، الأشموني ٤ / ١١ ، المساعد ٣ / ١٣٤ ، السلسيلي ٣ / ٩٥١ .

(٤) المساعد ٣ / ١٣٤ .

{١٢٨٠} مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ (١)

ومن المجازاة بـ « أَيَّانَ » ، قوله :

{١٢٨١} أَيان نُؤمِنْك تَأْمَنْ غَيْرَنَا وإذَا لم تُدرِكِ الأمنَ مِنّا لمتَزَلْ حَذِرَا (٢)

(وكسر همزة « أَيَّانَ » لغة سليم) ، حكاها الفراء ، وبها قرأ السلمي : ﴿ إِيَّانَ يُبْعَثُون ﴾ (٣)، بكسر الهمزة ، قال في النهاية : « ووزنها على الكسر فعلان « كسرحان » لا فعال لاختصاصه بالمصادر ، ولا إفعال ؛ لأنه وإن كان مشتركا بينها ، كإكرام ، وبين غيرها ، «كإضْبارَدة » (٤)، لكن باب «دَدَنَ ، وَكَوكَبٍ » قليل جداً ، ووزنها على الفتح « فعلان ، كَسَعْدَانَ » لافعال ، لأن بابه الصفات ، وشذ الدباب(٥)، اسماً لواد » انتهى .

(وقلما يجازي بها) ، ولم يحفظه سيبويه ، وقد حفظ غيره ، وأنشد مع ماتقدم قوله :

---

(١) من الطويل ، للحطيئة ديوانه .
والشاهد فيه قوله : (متى تأته - تجد) حيث جزمت الفعلين لأنها شرطية هنا ظ : الكتاب ٣ / ٨٦ ، المقتضب ٢/ ٦٣ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٢ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٠٣ ، الخزانة ٩/ ٩٠ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٣ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أيان نؤمنك تأمن) جاءت « أيان » جازمة ، ظ : شرح ابن مالك ٤ / ٧١ ، العيني ٤/ ٤٢٣ ، الأشموني ٤ / ١٠ .

(٣) سورة النحل آية : ٢١ ، انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ .

(٤) في ب : « كإضار » والأصل كإختبار ، ولم يأت دون تاء .

(٥) في الأصل : « الداا » ، وفي ب « الداءات » وأقرب لفظ مناسب : الدباب . . أرض قالوا الأزهري : وبالخلصاء رمل يقال له الدباب وبحذائه دحلان كثيرة » لسان العرب : د ب ب . ومما جاء على فعّال من أسماء الأودية ، الرجاز ، والرجان ، وغرّان .

{١٢٨٢} إِذَا النَّعْجَةُ الأَدْنَاءُ حَلَّتْ بِقَفْرَةٍ فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الدلو تَنْزِلِ (١)

وهو قليل جداً ، كما قال في النهاية .

(وتختص) « أيَّانَ » (في الاستفهام بالمستقبل) ، نحو : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ (٢)، (بخلاف «متى») ، فإنه يليها الماضي ، كقوله :

{١٢٨٣} مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِيْ طُلُوحٍ سُقِيْتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ (٣)

والمستقبل ، نحو : « مَتَى تَخْرُجْ » .

ويكونان خبرين ، نحو : ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّه ﴾ (٤) ، وَ ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (٥) .

[مهما للاستفهام]

(وربما استفهم بـ « مهما ») ، على ندور ، كقوله :

{١٢٨٤} مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ (٦)

---

(١) من الطويل : نسبه لأمية بن عائذ في شرح عمدة الحافظ ٣٦٣ ، وشرح ديوان الهذليين ٢ / ٥٢٦ ، وهو في البحر المحيط ٤ / ٤١٩ ، دون نسبه ، وعجزه - في الهمع - والأشموني ٤ / ١٠ ، وشرح القطر:٨٨. وروى : العيناء ، العجفاء ، الأدماء موضع الأدناء ، وباتت وكانت موضع حلت وفي جميعها الربح لا الدلو . . والشاهد قوله (أيان تعدل - تنزل) حيث جاز بأيان ، وهو قليل .

(٢) سورة النحل آية : ٢١ .

(٣) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٧٨ ، الكتاب ٤ / ٢٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧١ ، المغني ١ / ٤٠٨ ، والشاهد قوله : (متى كان) حيث جاء الفعل بعد متى ماضياً .

(٤) سورة البقرة آية : ٢١٤ .

(٥) سورة النازعات آية : ٤٢ .

(٦) من السريع ، لعمرو بن ملقط الطائي ، النوادر ص ٢٦٧ ، ابن يعيش ٧ / ٤٤ ، المغني ١ / ٣٦٩ ، المساعد ٣/ ١٣٦ ، السلسيلي ٣ / ٩٥٢ ، الخزانة ٩ / ١٨ .
والشاهد فيه قوله : (مهما . . . مهما ليه) حيث استفهم بمهما وهو نادرٌ .

أنشده أبو علي [١]، وقيل : « مَهْ » اسم فعل ، ثم استأنف الاستفهام بـ « ما » .

[كيـف]

(وجوزي بـ « كَيْفَ » معنى) ، فتكون شرطاً غير جازم ، فتقول : « كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ » برفعهما ، وذلك لمخالفتها لأخواتها ، فإن الفعلين بعدها لابد من اتفاقهما ، ولايجوز اختلافهما ، فلا تقول : « كيف تقوم / أخْرُجُ » ، بخلاف غيرها من أسماء الشرط ، (لاعملاً) ، لا تقول: / ٢٨٢/ «كَيْفَ تَصْنَعْ » [٢] .

(خلافاً للكوفيين) ، فإنهم يجزمون بما قياساً من غير سماع [٣] .

[كما كيفمـا]

وفي الكافي لابن عرفة نفطويه : « أنَّ من أدوات المجازاة « كما ، وكيفما » ، نحو : « كَيْفَمَا تَطْلُبَاهُ تَجِدَاهُ » و « كما تَنْزِلْ بِهِ يُحْسِنْ إلَيْكَ » .

[إذ ما]

(ومن أدوات الشرط « إذْمَا ») ، كقوله :

{١٢٨٥} وَإِنَّكَ إذْمَاتَأتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا [٤]

---

(١) في المسائل البغداديات ص ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٤٣ ، مسألة رقم (٩١) .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، الأشموني ٤ / ١١ ، العيني ٤ / ٤٢٥ ، السلسيلي ٣ / ٩٥٢ ، المساعد ٣ / ١٤٠ .

[حيثمـــا]

(وَ « حَيْثُمَا ») ، كقوله :

{١٢٨٦} حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يَقْدِرْ لَكَ اللَّـــ ـــهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ (١)

[أين]

(وَ « أَيْنَ ») ، كقوله :

{١٢٨٧} أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُدَاةُ تَجِدْنَا نصرفُ العِيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاَقِي (٢)

(وهما) ، أي : حَيْثُمَا ، وَأَيْنَ » ، (ظرفا مكان) ، لتعميم الأمكنة ، ويلزمان الظرفية ، وتستعمل « أينْ » استفهاماً ، نحو : أَيْنَ زَيْدٌ » ، ولاتكون حيثما إلا شرطاً .

[الأسماء والحروف من أدوات الشرط]

(وما سوى « إنْ ») من أدوات الشرط (أسماء متضمنة معناها) ، أي : معنى « إن » الشرطية، (فلذلك بنيت إلا « أَيًّا ») ، فإنها معربة ؛ لملازمتها الإضافة .

[الخلاف في ما]

(وفي اسمية « إذْمَا ») وحرفيتها (خلاف) فذهب سيبويه ، وغيره : إلى أنها حرف بمنزلة إنْ » الشرطية (٣) ، فإذا قلت : « إذْما تقُمْ أَقُمْ » فمعناه : إنْ تَقُمْ أَقُمْ .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٢ ، المغني ١ / ١٤١ ، العيني ٤/٤٢٦ ، المساعد ٣ / ١٤٠ .

(٢) من الخفيف ، لعبد الله بن همام السلولي ، الكتاب ٣ / ٥٨ ، المقتضب ٢ / ٤٧ ، ابن يعيش ٧ / ٤٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٢ ، المساعد ٣ / ١٤٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٧ .

وقال المبرد [١]، وابن السراج [٢] ، والفارسي [٣] : « إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تقم أَقُمْ » واحتجوا بأنها قبل دخول « مَا » كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، كما في «حَيْثُمَا»، وأجيب : بأن التغيير قد تحقق قطعاً ، بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل ، وأنها كانت مشتركة بين الجملتين فصارت مختصة بالفعلية ، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البته ، وفي هذا الجواب نظر .

والذي يدل على أن « إذْمَا » ليست « إذْ » التي للمضي ، زيدت عليها « ما » بل هي حرف وضع للشرط بمنزلة « إنْ » امتناعهم من أن يجاوزوا بـ « إذَا ما » مع أن « إذَا » بالشروط أشبه ؛ لأنها موضوعة للمستقبل .

وأن « إذْ » لما قد تحصَّلَ ، وعُلِمَ ، والجزاء لايكون إلا مبهماً غير متحصل المعنى ، قاله في الخاطريات ، واستفدنا منه أنه يقول ببساطتها .

ويدل على حرفيتها أيضاً ، قول عبد الله السلولي :

{١٢٨٨} إِذْ مَا تَرَيْنِي اليَوْمَ مُزْجىً مَطِيَّتِي أُصَعِّدُ سَيْراً فِي البِلاَدِ وَأُقْرِعُ [٤]

إذ لايعمل فعل واحد في ظرفي زمان ، ولايصح البدل ؛ لأن البدل من الشرط / شرط ، / ٢٨٣/ كالاستفهام » قاله الخضراوي .

---

(١) المقتضب ٢ / ٤٦ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٤٧ . والأصول ٢ / ١٥٩

(٣) الهمع ٤ / ٣٢١ .

(٤) من الطويل ، لعبد الله بن همَّام السلولي ، الكتاب ٣ / ٥٧ ، الخزانة ٩ / ٣٣ ، الأصول ٢ / ١٦٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٨ .

والشاهد فيه قوله : (إذما) حيث جازى بها . وفي ب : أزجى موضع مزجى .

[الخلاف في مهما]

وفي « مهما » أيضاً خلاف ، فذهب الجمهور [١] ، إلى أنها اسم ، بدليل عود الضمير عليها ، في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ [٢] ، فالهاء من « بِهِ » عائدة عليها ، ولايعود الضمير إلا على الأسماء ، وزعم السهيلي [٣] ، وابن يسعون أنها حرف ، واستدلا على ذلك بقول زهير :

{١٢٨٩} وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ [٤]

وتقرير الدليل منه : أنهما أعربا خليقة اسماً لـ « تَكُنْ » ، ومن « زائدة ، فتعين خلو الفعل من ضمير ، وكون « مهما » لاموضع لها من الإعراب ، إذ لايليق بها هاهنا ، لو كان لها محل أن تكون إلا مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر ، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أنه لاموضع لها تعين كونها حرفاً ؛ والتحقيق : أن اسم « يَكُنْ » مستتر فيها ، و « منْ خَلِيقَةٍ » تفسير لـ « مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

[ما ومهما ظرفان]

(وقد ترد « ما » و « مهما » ظرفي زمان) ، خلافاً لجميع النحويين ، فإنهم يجعلونهما مثل «مَنْ » في لزوم التجرد عن الظرفية ، قال المصنف في شرح الكافية : « واستعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب » ، وأنشد أبياتاً على ما ادعاه منها قول الفرزدق :

---

(١) الأشموني ٤ / ١٢ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٣٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٤٨ ، ونتائج الفكر ٨٥ ، ٩٨

(٤) من الطويل ، لزهير الشرح الكبير ٢ / ٢٠٣ ، المغني ١ / ٣٥٨ ، المساعد ٣ / ١٣٧ .

{١٢٩٠} فَمَا تَحْيَ لا أَرهَبْ وإنْ كُنتُ جَازِماً ولو عَدَّ أعدَائِي عَلَيَّ لَهُم ذَحْلاَ (١)

وقول حاتم الطائي :

{١٢٩١} وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بطنك سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ ، نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا (٢)

قال ابنه (٣) : « ولا حجة له في ذلك ، لأن دعوى المصدرية ممكنة ، بمعنى ، أي حياة تحيى طويلة أم قصيرة ، وأي عطاء تُعْطِ ، كثيراً ، أو قليلاً ، قال ابن هشام : « والصوابُ إن طويلة أو قصيرة ، وإن كثيراً أو قليلاً ؛ لأن المبدل من اسم الشرط يقرن بأداته » انتهى .

[« أي » بحسب ماتضاف إليه]

(و « أيٌّ » بحسب ماتضاف إليه) ، فتكون ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : «أي ناحيةٍ مَجْلِسْ أَجْلِسْ » وظرف زمان إن أضيفت إلى الزمان ، نحو : « أيَّ وقتٍ تَجِئْ اضْضِ حَاجَتَكَ » ، ومفعولاً إن أضيفت إليه / ، نحو : « أي عِلْمٍ تَقْرَأْ أَقْرَأْ ، وَأَيَّ رَجُلٍ تُكْرِمْ أُكْرِمْ ». / ٢٨٤/

وتزاد معها « ما » فلا يتغير حكمها ، نحو : « أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيتُ » ، وقرأ ابن مسعود(٤) : ﴿أيَّ الأَجَلَيْنِ مَاقَضَيْتُ﴾ (٥) بإسقاط « ما » بعد « أي » ، وزيادتها قبل « قضيْتُ » لكن زيادتها مع ذكر المضاف إليه ، نحو : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ ﴾ (٥) : أجود من زيادتها مع حذفه ، نحو :

---

(١) من الطويل ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٥ ، ديوانه ص ٤٦٧ ، المساعد ٣ / ١٤٢ ، الأشموني ٤/ ١١ وفي المساعد : ٣ / ١٤٢ والبيت من الطويل ، والشاهد فيه كون ما الشرطية أتت ظرفاً على ما استشهد به ابن مالك .

(٢) من الطويل ، ديوانه ٤٢ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، الأشموني ٤ / ٨ ، المغني ١ / ٣٦٨ ، المساعد ٣/ ١٤٢، السلسيلي ٣ / ٩٥٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، والمساعد ٣ / ١٤٢ .

(٤) في البحر المحيط ٧ / ١١٥ : « قرأ عبد الله : أي الأجلين ماقضيت ، بزيادة « ما » بين الأجلين وقضيت »

(٥) سورة القصص آية : ٢٨ .

﴿ أَيّامَا تَدْعُوا﴾ (١) .

[جملة الشرط]

(و) أدوات الشرط (كلها تقتضي جملتين) ، لأنها وضعت لتعليق حكم بجملة أخرى ، تكون الأولى سبباً ، والثانية مسبباً ، فلذلك (تسمى أولاهما شرطاً) ؛ لأنها علامة على ترتيب الثانية عليها ،إذ الشرط لغة : العلامة ، نحو : « إنْ أَسْلَمَ زَيْدٌ دَخَلَ الجَنَّةَ » ، فدخول الجنة مترتب على الإسلام .

(وتصدر) في الأكثر (بفعل ظاهر) ، أي : مذكور ، ومن شرطه ألا يكون أمراً ، ولا جامداً، ولا دعاء ، ولا مقروناً بقد ، ولا منفياً بغير « لاَ » و « لَم » .

(أو مضمر) ، أي : محذوف ، (مفسر بعد معموله بفعل) ، غالباً ، نحو : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ (٢) ومن غير الغالب : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ » (٣) ، كما تقدم في باب « كان » ، (يَشِذُّ كونه مضارعاً دون « لَمْ ») ، كقوله :

{١٢٩٢} فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لاَنُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا (٤)

وقوله :

{١٢٩٣} يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ (٥)

---

(١) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٢) سورة النساء آية : ١٢٨ .

(٣)

(٤) من الطويل ، نسب لهشام المري ، ولمرة بن كعب بن لؤي القرشي ، الكتاب ٣ / ١١٤ ، شرح التسهيل ٤/ ٧٤ ، الإنصاف ٢ / ٦١٩ ، الخزانة ٩ / ٣٨ ، المقتضب ٢ / ٦٥ ، المغني ٢ / ٤٥٠ .

(٥) من الكامل ، لعبد الله الضبي ، الخزانة ٩/ ٤١ ، الأشموني ٤/ ٣٠ ، الهمع ٤/ ٣٢٤، المساعد ٣/ ١٤٤==

وقوله :

{١٢٩٤} ... ... أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ (١)

وَإنما شذ ذلك لظهور الجزم فيه مع الفصل ، بخلاف الماضي ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٢) ، والمضارع المقرون بـ « لَمْ » ، كقوله :

{١٢٩٥} وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ (٣)

فإن ذلك لاشذوذ فيه .

(ولايتقدم فيها) ، أي : في الجملة الشرطية ، (الاسم مع غير « إنْ » إلا اضطراراً) كقوله:

{مكرر} فمنْ نَحنُ نُؤْمنُهُ ... ... (٤)

وقوله :

{مكرر} ... ... أينما الريحُ تُملِّكْهَا ... ... (٥)

== والشاهد فيه قوله : (يستزدك) حيث جاءالفعل المضارع مجرداً من «لم» وهو مفسر لفعل الشرط المحذوف وفيه شذوذ .

(١) من الرمل ، لكعب بن جعيل التغلبي ، الكتاب ٣ / ١١٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٥ ، الإنصاف ٢/ ٦١٨، المقتضب ٢ / ٧٥ ، الأصول ٢ / ٢٣٣ ، ابن يعيش ٩ / ١٠ ، الضرائر ص٢٠٧ ، الخزانة ٣/ ٤٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨٢ ، الهمع ٤ / ٣٢٥ .

وصدره : * صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائر *

وفي « ب » : تملها - تحريف .

(٢) سورة التوبة آية : ٦ .

(٣) من الطويل ، للسمو أل بن عادياء ، سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون ص ١٠٤ ، الهمع ٤ / ٣٢٥ ، المساعد ٣/ ١٤٤ ، والشاهد قوله : (لم يحمل) حيث جاء فعل الشرط عند الإضمار والتفسير، مضارعاً مقروناً بلم .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

وقوله :

{١٢٩٦} فمتى واغِلٌ يُنَبِّهُمُ ... ... (١)

فكل من هذه فيه ضرورة ، وشذوذ ، وأما :

{مكرر} ... ... إنْ هو يستزدْك ... ... (٢)

فشذوذ لاضرورة ، والفرق أن « إنْ » أم الباب ، فيغتفر معها مالايغتفر(٣) مع غيرها / . / ٢٨٥/

(وكذا) لايتقدم الاسم على الفعل حال كون الاسم (بعد استفهام بغير الهمزة) ، إلا اضطراراً ، واستشهدوا له ، بقوله :

{١٢٩٧} أَمْ هَلْ كَبِيرٌ لَمْ تُقْضَ عَبْرَتُهُ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ(٤)

قالوا : ولايجوز كون « كبيرٍ » مبتدأ ، وإنما هو فاعل محذوف ؛ لأن « هَلْ » في الجملة الفعلية كقَدْ ، لاتدخل على الاسم خلافاً للكسائي ، فإنه أجاز : « هَلْ زَيْدٌ قَامَ » ، جوازاً حسناً ، كقولهم : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وفي الاستشهاد بالبيت نظر لجواز كون « كبيرٍ » مبتدأ ، و « بكى » صفته ، و « مشْكُومٌ »

---

(١) من الخفيف لعدي بن زيد العبادي ، الكتاب ٣ / ١١٣ ، المقتضب ٢ / ٧٦ ، الإنصاف ٢ / ٦١٧ ، المقتضب ٢ / ٧٦ ، الأصول ٢ / ٢٣٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨١ ، الخزانة ٣ / ٤٦ ، الهمع ٤ / ٣٢٥ - وتتمته : يُحَيُّو وتعطف عليه كأسُ الساقي وفي الأصل : متى بحذف الفاء والصواب إثباتها .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) في ب : مع لا ، بدل مالا - سهو .

(٤) من البسيط ، لعلقمة الفحل ، الكتاب ٣ / ١٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٥ ، الخزانة ١١/ ٢٨٦ ، ابن يعيش ٤ / ١٨ ، الضرائر ص ٢٠٨ ، المساعد ٣ / ١٤٥ .

خبره ، وهو اسم لافعل ، ومثل ذلك جائز بالإجماع ، و « مشكومُ » : من شَكَمَهُ » إذا أعطاه ، مجازاة على صنيعه ، وإذا كان العطاء ابتداء ، فهو : شَكَدٌ ، بالدال .

وأما الهمزة فيجوز ذلك معها ، نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ (١) ، فيجوز فيه الرفع على الفاعلية، وهو الأرجح ، وعلى الابتدائية ، والفرق بين الهمزة ، وغيرها ، أن الهمزة أم الباب فاتسع فيها ، ولهذا استفهم بها عن المفرد ، نحو : « أَزَيْدُنيه » و « أَزَيْدَنِيه » و « أَزَيْدنِيه » .

[جملة الجواب]

(وتسمى الجملة الثانية) من الجملتين (جزاء) ؛ لترتيبها على فعل آخر ، كما يترتب جزاء الأعمال عليها ، (وجواباً)(٢) ؛ لأنها لاتقع إلا بعد كلام سابق ، كما أن جواب الشرط كذلك ، والتسميتان مجازيتان (وتلزمه(٣) الفاء) لمجرد الربط) ؛ فإنه يجوز حذفها ، نحو :

{١٢٩٨} مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ (٤)

والأصل : فاللَّهُ يَشْكُرُهَا ، فحذفت الفاء ضرورة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٥) ، فعلى إضمار القسم عند سيبويه (٦) ، خلافاً للكوفيين في إجازة حذف الفاء في الاختيار ، (إن لم يصح تقديره شرطاً) ، إما لذاته وإما لما اقترن به من نفي ، أو اثبات .

---

(١) سورة التغابن آية : ٦ .

(٢) في السلسيلي : جواباً وجزاءً .

(٣) في السلسيلي : وتلزم .

(٤) من البسيط ، نسب لحسان ، ولكعب بن مالك الأنصاري ، الكتاب ٣ / ٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٧٦، المغني ١ / ٥٨ ، المقتضب ٢ / ٧٢ ، الأصول ٢ / ١٩٥ ، الشرح الكبير ٢ / ١٩٩ ، الهمع ٤/ ٣٢٨.

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢١ ، ١٧ .

(٦) الكتاب ٣ / ٦٦ .

فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الإسمية ، نحو : ﴿ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، والذي فعله جامد ، نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (١) ﴿ فَعَسَى رَبِّي ﴾ (٢) ، والطلب ، نحو : ﴿ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ (٣) ﴿ فَلاَ يخافُ بخساً ﴾ (٤) .

والثاني ثلاثة أنواع أيضاً : « مَا ، ولَنْ ، وإِنْ » (٥) ، نحو : ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ ﴾ (٦) ، و ﴿ فَلَنْ تُكْفَرُوه ﴾ (٧) .

والثالث : ثمانية : « قَدْ » لفظاً ، نحو : ﴿ فَقَدْ سَرَقَ ﴾ (٨) ، أو تقديراً ، نحو : ﴿فَصَدَقَتْ﴾(٩) ، والسين ، نحو : ﴿ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ ﴾ (١٠) ، وسوْفَ ، نحو : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾ (١١) ، وأداة شرطٍ ، نحو : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ (١٢) ، وأداة قسم ، نحو :

{١٢٩٩} ... ... فَوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بِالمَسَالِم (١٣)

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٧١ .

(٢) سورة الكهف آية : ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٦١ .

(٤) سورة الجن آية : ١٣ .

(٥) لم يمثل لها ومثل لها في المساعد ٣ / ١٤٦ : « إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » .

(٦) سورة الحشر آية : ٦ .

(٧) سورة آل عمران آية : ١١٥ .

(٨) سورة يوسف آية : ٧٧ .

(٩) سورة يوسف آية : ٢٦ .

(١٠) سورة النساء آية : ١٧٢ .

(١١) سورة المائدة آية : ٥٤ .

(١٢) سورة البقرة آية : ٣٨ .

(١٣) عجز بيت من الطويل وصدره : فإما أعيْش حتى أدِبَّ غلى العصا .
وهو لقيس بن العيزارة ، : ظ : الدرر ٢ / ٥٠ ، معجم البلدان ٥ / ١٣٣ .
شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٠١ .

وتعجب ، نحو : « إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أَحْسَنَهُ » / ، وربُّ ، نحو[١] : / ٢٨٦ /

{١٣٠٠} فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوباً فَيَارُبَّ بُهْمَةٍ كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبَانِ

قال أبو حيان : « والنداء ، نحو : « إنْ أَتَاكَ رَاجٍ فَيَا أَخَا الكِرامِ أَحْسِنْ إِلَيْهِ » ، وفيه نظر ، فإن الجواب في الحقيقة إنما هو الطلب ، والنداء معترض بينهما ، قال ابن هشام .

(وإن صدر) الجواب (بِمُضارع صالح للشرطية جزم في غير ضرورة ، وجواباً إن كان الشرط مضارعاً) ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾[٢] .

[جواب الشرط المرفوع]

وقيده بغير الضرورة ، احترازاً من نحو :

{١٣٠١} يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ ، يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٣]

برفع الجواب ، مع أن الشرط مضارع ، وفيه وجهان عند سيبويه .

أحدهما : أنه على التقديم ، والتأخير ، والأصل : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ .

والثاني : أنه على حذف الفاء[٤] ، والتقدير : فتصرعُ ، والوجه الأول عنده أولى ، حيث تقدم على الشرط طالب الفعل ، فإن لم يتقدم ما يطلبه كان الوجه الثاني عنده أولى ، نحو : قوله :

---

(١) من الطويل ، لأمرئ القيس ديوانه / ٨٦ ، والأمالي الشجرية ٣ / ١٩٨ .

(٢) سورة الطلاق آية : ٢ .

(٣) رجز لجرير البجلي ، الكتاب ٣ / ٦٧ ، المقتضب ٢ / ٧٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٨ ، العيني ٤/ ٤٨٠ ، الخزانة ٨ / ٢٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٥ ، الضرائر ١٦٠ .

(٤) الكتاب ٣ / ٦٧ ، ٦٩ .

﴿١٣٠٢﴾ وَمَاذَاكَ أنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلاَ أَخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكِ الضُرَّ أَنْفَعُ (١)

أي : فأنفع .

وذهب المبرد : إلى أنه على إضمار الفاء في الموضعين معاً (٢) ، وفضل بعضهم بين اسم الشرط ، وغيره ، فأجاز التقديم تقديراً في الحرف ، وعين حذف الفاء في الاسم .

(و) جزم (جوازاً إن كان) الشرط (ماضياً) (٣) لفظاً ، أو معنى ، فالأول ، كقول زهير :

﴿١٣٠٣﴾ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لاَغَائِبٌ مَالِي ، ولاَحَرِمُ (٤)

والثاني ، نحو : « إنْ لَمْ تَأْتِني آتِيكَ » ؛ لأن مجزوم لم ، لاعمل للأداة فيه ، فهو كالماضي لفظاً ، وقد يجيء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارعاً مجزوم ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ المَوْتُ﴾ (٥) ، قاله المصنف في شرح الكافية (٦) .

(وإن قرن) الجواب (بالفاء رفع مطلقاً) ، سواء كان الشرط ماضياً ، نحو : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٧) ، أم مضارعاً مثبتاً ، نحو : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ ﴾ (٨) ، أو مضارعاً

---

(١) من الطويل للعجير السلولي ، الكتاب ٣ / ٧٨ ، والخزانة ٩ / ٧٠ .

(٢) المقتضب ٢ / ٧٠ .

(٣) قول ابن مالك : « وجوازاً إن كان ماضياً » ليس في السلسيلي .

(٤) من البسيط ، الكتاب ٣ / ٦٦ ، الإنصاف ٢ / ٦٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٧ ، الأشموني ٤/ ١٧ ، المغني ٢ / ٤٧٢ ، الهمع ٤ / ٣٣٠ .
والشاهد فيه قوله : (يقول) فإنه مضارع وقع جزاء الشرط ، وهو مرفوع غير مجزوم .

(٥) سورة النساء آية : ٧٨ - في المحتسب ١ / ١٩٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٠ .

(٧) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٨) سورة الجن آية : ٣ .

منفياً « بلم » ، نحو : « إنْ لمْ تَحْضُرْ فَيحْضُرُ وَكِيلُكَ » ، وجزم الشرط بالأداة عند البصريين[١] ، لا أنهما تَجَازَمَا / ، خلافاً للأخفش [٢] ، فيما حكاه ابن النحاس . /٢٨٧/

[جازم الجواب]

(وجزم الجواب بفعل الشرط) ، وفاقاً للأخفش [٢] ؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى ، والاستلزام .

(لا ، بالأداة وحدها) ، خلافاً للمحققين من البصريين ، لأن الجزم نظير الجر ، وهو أقوى ، والجار لايعمل عملين ، فالجازم أولى بالمنع ، وأجيب : بأن الجازم اقتضى معمولين فعمل فيهما ، كما أن « كَانَ، وَظَنَّ » كذلك ، والجار لايقتضيهما .

(ولابهما) ، أي : بفعل الشرط والأداة ، ونسب إلى سيبويه والخليل [٣] ، والأخفش ، ورد : بأن العامل المركب لايحذف أحد جزأيه ، ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يحذف ، نحو :

{١٣٠٤} ... ... وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحسامُ [٤]

وبأن العامل المركب لايفصل بين جزأيه ، وقد جاء : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٥]، ويمكن الجواب عن الأول ، بأن المحذوف في قوة المذكور ، وعن الثاني ، بأن فعل الشرط المحذوف ، وهذا مفسرٌ له .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٤٤ .

(٢) الارتشاف ١ / ٥٥٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) من الوافر ، للأحوص ، وصدره : فطلقها فلستَ لها بكفء ، الأمالي الشجرية ٢ / ٩٦ ، الشرح الكبير ٢/ ٢٠٠ ، المغني ٢ / ٧٢٠ ، الخزانة ١ / ١٥١ ، الهمع ٤ / ٣٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٩ . والشاهد فيه قوله : (وإلا يعل) حيث حذف فيه فعل الشرط ، والتقدير : وإن لم تطلقها يعل جوابه .

(٥) سورة التوبه آية : ٦٠ .

(ولا بالجوار) ، قال الكوفيون [١] قياساً للجزم على أخيه الجر ، ويرده : أنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة بلا تجاور .

ولا بالتجازم ، خلافاً للأخفش على ماحكاه ابن النحاس الحلبي في تعليقه عن ابن جني ، في كتاب « الدمشقيات » ، أنه نقل من الأخفش أن الفعلين تجازما ، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر إنهما ترافعا ، (خلافاً لزاعمي ذلك) ، وقد تقدم نسبة كل قول إلى قائله .

وحكى عن المازني[١] ، أنَّ فعل الشرط مبني ، وحكى عنه أيضاً ، أنه معرب ، وفعل الجواب مبني ، واحتج للبناء فيهما : بأن الفعل لايقع موقع الاسم في المحلين ، واحتج لبناء الجزاء فقط ، بأن الفعل لايعمل في الفعل ، وليس بشيء ، وهو في ذلك مخالف لجميع النحويين .

« فصـــل »

[الجزم بإذا الاستقبالية]

(قد يجزم بـ « إذَا » الاستقبالية حملاً على « متى ») ، الشرطية ، بجامع الاستقبال ، كقوله:

{١٣٠٥} ... ... وإذا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فَتَجَمَّلِ [٢]

قال ابن المصنف : « ولايختص بالشعر ، بدليل قوله :

{١٣٠٦} وَإِذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا لاَيُثْنِنا بُخْلٌ وَلاَجُبْنُ [٣]

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٤٤ .

(٢) من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف ، وصدره : استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى * .
والشاهد قوله : (وإذا تصبك) حيث عملت « إذا » الجزم حملا على متى . ظ : شرح ابن مالك ٤/ ٨٢، المغني ١ / ٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٤ ، المساعد ٣ / ١٥٥ .

(٣) من الكامل شرح التسهيل ٤ / ٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٨ ، وفي الأصل و ب « لاتلفنا » ولايستقيم مع رفع مابعده وهذا القول حكاه ابن المصنف عن أبيه .

فإنه لو رفع « نطاوعْ » ، لم ينكسر ، ولم يُزَاحف ، ولما فيها من معنى الشرط يقعُ الفعلان بعدها ماضيين ، نحو : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ ﴾ (١) ، ومضارعين ، نحو : ﴿ وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ ﴾ (٢) ، ومختلفين ، نحو : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ ﴾ (٣) ، / / ٢٨٨/ ﴿ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمن خَرُّوا ﴾ (٤) .

وخرج بفيد الاستقبالية الفجائية ، نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » ، والزمانية التي يراد بها الحال على رأي (٥) ، نحو : ﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (٥) ، والظرفية المجردة عن الشرط ، فإنها لمجرد الوقت المطلق من غير تقييده باستقبال ، ولاغيره ، نحو : ﴿ وَإِذَا مَاغَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ (٦) ، والظاهر أنه احترز عن هذه خاصة ، وإلا الفجائية مختصة بالأسماء ، وأما نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (٥) ، فالصواب أن الظرف للاستقبال ، وهي حال مقدرة ، فلذلك لم يجاز بها ، والمعنى : أُقْسِمِ بِاللَّيْلِ كَائِناً إِذَا يَغْشَى ، كقوله : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً » .

[إعمال متى وإن]

(وتهمل « متى ») الشرطية (حملاً على « إِذَا ») ، كقول عائشة رضي الله عنها : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لاَيُسْمِعُ النَّاسَ » (٧) ، رواه ابن الجوزي في المسانيد ، قال الجوهري : « والأَسِيفُ ، والأَسُوفُ : السريع الحُزْنِ الرقيق (٨) .

---

(١) سورة الإسراء آية : ٨٣ .

(٢) سورة الإسراء : آية : ١٠٧ .

(٣) سورة المائدة آية : ٨٣ .

(٤) سورة مريم آية : ٥٨ .

(٥) سورة الليل آية : ١ والرأي لابن هشام في المغني ١ / ٩٢ .

(٦) سورة الشورى آية : ٣٧ .

(٧) وأخرجه البخاري في باب الأذان ٣٩ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ .

(٨) الصحاح م : أ س ف .

(وقد تُهْمَلُ « إنْ » الشرطيةُ ، حَمْلاً على « لوْ ») ، بجامع التعليق ، كقراءة طلحة : ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ أَحَداً﴾[١] ، بياء ساكنة ، ونون مفتوحة ، وهي علامة الرفع ، كالحديث : « فَإِنَّكَ إِنْ لاَتَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ »[٢] .

[الجـــر بلـــو]

(والأصح امتناع حمل « لَوْ » على « إِنْ ») في الجزم بها في النثر بجامع التعليق في المستقبل، وأجازة في الضرورة ابن الشجري ، استدل بقوله :

﴿١٣٠٧﴾ لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ[٣]

ولاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون من تسكين المرفوع للتخفيف ، أو الاحتمال أن يكون على لغة من قال : « شَايَشَا ، وَجَا يَجِي » ، بغير همز ، ثم أبدل الألف همزة ، على حد قول بعضهم : «العَالَمُ ، والخَأتَمُ » ، بالهمز ، وفيه نظر سيأتي .

« والمَيْعَةُ » : النشاطُ ، وأولُ جَرْيِ الفَرَسِ : وفرسٌ نَهْدٌ جَسِيمٌ مُشْرِفٌ ، و « الخُصلَةُ » : القبضة من الشعر ، واستدل أيضاً بقوله :

﴿١٣٠٨﴾ تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَاصَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[٤]

ولاحجة فيه أيضاً ، لاحتمال أن يكون من تسكين المرفوع للتخفيف، كقراءة أبي عمرو:

---

(١) سورة مريم آية : ٢٦ ، المحتسب ٢ / ٤٢ .

(٢) صحيح مسلم ١ / ٣٠ .

(٣) من الرمل ، لامرأة من بني الحارث بن كعب ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٨ ، الأشموني ٢ / ٨٢ ، العسنس ٢/ ٥٣٩ ، المساعد ٣ / ٥٣٦ ، المساعد ٣ / ١٥٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٣ .

(٤) .من البسيط ، للقيط بن زرارة ، شرح التسهيل ٤ / ٨٣ ، المغني ١ / ٣٠٠ ، الأشموني ٤ / ٤٣ ، السلسيلي ٣ / ٩٥٩ .

﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ (١) ، بالتسكين ، ولاختلافهم في إنشاده ، فالذي أنشده ابن جني في كتاب «الخاطريات» :

* تَامَتْ فُؤَادَكَ لَمْ تُنْجِزْكَ مَاوَعَدَت *

وقال ابن بري في حواشيه على الصحاح ، مُنَكِّتاً على الجوهري في إنشاده :

* لَوْ يَحْزُنُكَ مَاصَنَعَتْ *

كما تقدم : المشهور في إنشاده :

* تَامَتْ فُؤَادَكَ لَمْ تَقْضِ الَّذِيْ وَعَدَتْ * (٢)

[جزم المسبب عن صلة الذي]

(وقد يُجزم مُسَبَّبٌ عن صلة الذي ، تشبيها بجواب الشرط) ، كما شبه به في دخول الفاء ، وفاقاً للكوفيين (٣) ، فإنهم أجازوا : « الذي يأتيني أُكْرِمْهُ » ، بجزم : « أُكْرِمْ » ، وأنشد ابن الأعرابي على ذلك : / /٢٨٩/

{١٣٠٩} لاَتَحْقِرَنْ بِئْراً تُرِيدُ أَخاً بِهَا فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقَعْ (٤)

كذا {ك} الذيْ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَاصَنَعْ

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٦٠ ، النشر ٢ / ٢٤٣ .

(٢) حواشي ابن بري على الصحاح .

(٣) المساعد ٣ / ١٥٧ .

(٤) من الطويل ، لسابق البربري أمالي الزجاجي / ١٨٠ .
والشاهد فيه : جزم المسبَّب عن صلة الذي في قوله : كذلك الذي يبغي . . . تصبه . ظ : شرح التسهيل ٤/ ٨٣، المساعد ٣ / ١٥٧ ، البحر المحيط ١ / ٧٧ ، السلسيلي ٣ / ٩٦٠ .

وهذا عند البصريين من الضرورة بمكان ، بحيث لايقاس عليه .

[جزم المسبب عن نكرة]

وجاء أيضاً الجزم في مُسَبَّبٍ عن نكرة موصوفة بما يصلح أن يكون شرطاً ، أنشد المرزباني :

| مكرر | وَكُلُّ امرئٍ يبغى على الناس ظالماً تُصبْهُ ... ...

وجاء ذلك فيها مع « إنَّ » أيضاً ، قال :

| ١٣١٠ | وَإِنَّ امرأً لايُرتَجَى الخيرُ عنْدَهُ يكن ميتا ثقلاً على من يُصاحِبُهْ [١]

والموصوف هنا اسم « إنَّ » وليست هذه الشواهد من باب : ﴿ و | ما |[٢] يُشْعِرُكُمْ ﴾ [٣] ، في قراءة أبي عمرو بالسكون تخفيفاً ، لعدم توالي الحركات .

[إن تفعل زيد يفعل]

(ويجوز[٤] : « إنَّ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ ») ، بالجزم ، (وفاقاً لسيبويه) ، فإنه أجاز أن يصدر الجواب باسم مرفوع بعده فعل مجزوم مفسر لرافع ذلك الاسم [٥] ، كما يصدر الشرط به ، فتقدر الاسم الذي صدر به الجواب كالاسم الذي صدر به الشرط ؛ لأن الفعل وإن لم يَجُزْ له أن يرفعَ الاسم المتقدمَ عليه ، لكنه صالحٌ لأن يعمل في شيءٍ في محله ، من مفعول ، أو ظرف ، أو مجرور.

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
وهو شاهد على جزم المسبب عن النكرة الموصوفة الواقعة بعد أن . . . ظ : المساعد ٣/ ١٥٨ .

(٢) | | ليست في الأصل و « ب » - سهوا .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٠٩ ، السبعة ٢٦٥ .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٤/ ٨٤ : « ويجوز نحو . . . ، كذا في المساعد ، والسلسيلي .. » .

(٥) الكتاب ٣ / ١١٣ ، ١١٤ .

وأوجب الكسائي [١] والفراء [٢] رفع الفعل واقتران الاسم بالفاء ، ووافقهما المصنف فيما ثبت في إحدى نسختي شرح الكافية [٣] ، وشبهتهما [٤] مختلفة ، أما الفراء فلأنه يمنع عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، ومالا يعمل لايفسر عاملاً ، وأما الكسائي ، فإنه وإن كان يجيز ذلك ، لكن له أن يحتج بأن التفسير للراجع موقوف على كون المعمول السابق تالياً لما يجب له الفعل ، أو يغلب عليه ؛ ألا ترى أنه لايجيز ، في نحو : زَيْدٌ يَقُومُ » إلا الابتداء .

[إن تنطلق خيرا تصب]

(ويجوز : إن تنطلقْ خَيْراً تُصِبْ) ، بالجزم ، وفاقاً لسيبويه[٥] ، و (خلافاً للفراء) ، في منعهذلك ، محتجاً ، بأن العامل في الجواب ، إما الأداة ، أو فعل / الشرط ، أو كلاهما ، وأيا / ٢٩٠/ ماكان، فلا يفصل بين الجازم ومجزومه بغير مجزومه ، قال : « فَإِنْ رَفَعْتَ الجواب ، إما على نية التقديم . والتأخير ، أو على الفاء ، جاز التقديم .

فيما علل به المنع ، وما جعله علة للجواز نظر ، أما الأول : فإنه لاخلاف في جواز : « إِنَّ زَيْداً طَعَامَكَ آكِلٌ » ، وإن كان الحرف لايفصل من معموله بغير معموله ، لأنك هنا ، إنما فصلت

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٣ ، ٤٢٤

(٢) الكتاب ٣ / ١١٤ .

(١) شرح التسهيل ٤ / ٨٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٣) في شرح الكافية ٣ / ١٦٠١ ذكرها المحقق في الحاشية (١) قال ابن مالك

«وأشرت بقول ... ... ولا أرى سبق الجزاء اسم ... ...

إلى أن سيبويه أجاز دون سماع نحو : (إن تقم زيد يقم) على تقدير : يقم زيد يقم . ومنعه الكسائي والفراء ، وبقولهما أقول ، لأن الفصل على خلاف الأصل فلايقبل منه إلا ماسمع وشهر . فلو لم يكن الجواب مجزوماً لم يمنع الكوفيون تقدم الاسم عليه » ١ هـ .

(٤) ذكرها ابن مالك في شرحه ٤ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٥٧ .

بين المعمولين ، لابين العامل والمعمول وأما الثاني : فلأن المقدر كالثابت ، فإذا قدرت الفاء لم يجز لمفعول متلوها أن يتقدم ، نعم إن قدرتها داخلة على المعمول دون العامل صح .

واحتج على الفراء بقوله :

{١٣١١} وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ (١)

أجاب الفراء : بأن التقدير : أيامها الصالحة ، فالخير صفة للأيام على تأويلها بالصالحة ، ولايَرِدُ على الفراء قوله :

{١٣١٢} هَلْ أَنْتَ بَائِعَتِي دَمِي بِغَلَائِهِ إِنْ كُنْتِ زَفْرَةَ عَاشِقٍ لَمْ تَرْحَمِي (٢)

لأن المقدم هنا ، وهو « زَفْرَةَ عَاشِقٍ » معمول « تَرْحَمِي » ، وليس تَرْحَمِي » جواب الشرط، وإنما هو خبر « كانَ » التي هي فعل الشرط ، والجواب محذوف : لدلالة أول البيت عليه .

وفي نسخة (والاسم الذي يلي أَنْ يُفسره فعلُ الشرط) ، نحو : ﴿ إِن امْرَؤٌ هَلَكَ ﴾ (٣) ، (وكذلك يفسرُه فعلُ الجزاء) ظاهره يقضي أنه يجوز : « إِنْ زَيْدٌ نقمْ يقم » (٤) ، بتقدير : إن يَقُمْ زَيْدٌ يقم نقمْ « وفيه بُعْدٌ ، ولعل إنما قال : (وكذلك فعلُ الجزاءِ) ، أي : يفسر عاملاً في اسم قبله ، أو تقدر الهاء من (يفسره) الثانية ، من باب : « دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ » ، أي : يفسرُ الجزاءَ .

---

(١) من الطويل ، لطفيل الغنوي ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٣ ، الإنصاف ٢ / ٦٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٤ ، الخزانة ٩ / ٤٤ ، المساعد ٣ / ١٥٩ .

والشاهد فيه قوله : (الخير تعقب) حيث جاز تقديم معمول جواب الشرط عليه .

(٢) من الكامل ، ولم أعثر على قائله ، ظ : المساعد ٣ / ١٦٠ .

(٣) سورة النساء آية : ١٧٦ .

(٤) في « ب » : نقَم يَقم ، على العكس - تصحيف .

(ولايمنع جزمه) أي : جزم فعل الجواب (تقديم معموله عليه) ، نحو : « إنْ تَأتِنِيْ خَيْراً تُصِبْ » ، وتقدمت عن الفراء .

[عمل الجواب فيما قبل الأداة]

(ولايعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم) ، نحو : « خَيْراً إنْ انْطَلَقْتَ تُصيبُ » ، بالرفع ، فمن قال : بأن الرفع على التقديم والتأخير ، فليس المعمول مقدماً ، بل العامل مؤخر عن رتبته ، وبقي المعمول على ماكان عليه ، ومن يضمر الفاء / فلم يمنع التأخير من المعمول ، وظاهر / ٢٩١/ السياق أنه جواب ، وليس كذلك ؛ لأنه إذا ارتفع لم يكن جواباً ، بل دليل الجواب ، وعلى هذا فاستثناء هذه المسألة من مسألة الجواب ، إنما هو باعتبار الظاهر ، (خلافاً للكوفيين في المسألتين)، في مسألة الفراء المتقدمه ، وظاهر قوله : (خلافاً للكوفيين) اتفاقهم ، لا أن ذلك مختص بالفراء ، مع أن الكسائي أجازها ، وهو رأس الكوفيين [١] .

وفي مسألة : « ولاَ يعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم » .

وبقي عليه ، وفي [تقدم] [٢] معمول فعل الشرط على أداة الشرط خلاف » ، فذهب البصريون والفراء إلى المنع[٣] ، وذهب الكسائي إلى الجواز ، نحو : « خَيْراً تُجْزَ بِهِ » ، ويحتاج الجواز إلى سماع [٤] .

---

(١) المساعد ٣ / ١٦١ .

(٢) زيادة للسياق .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٣ ، والارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٤) المساعد ٣ / ١٦١ .

[وقوع إذا المفاجأة في جواب الشرط]

(وقد تنوب بعد « إنْ ») ، الشرطية (« إذا » المفاجأة ، عن الفاء) ، في الربط (في الجملة الاسمية) المثبتة (غير الطلبية) ، وغير المصدرة بأداة شرط ، نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1] .

بخلاف الفعلية مطلقاً ، والاسمية الطلبية ، غير « إنْ » ، من أدوات الشرط ، فلا يجوز : «إنْ قَامَ زَيْدٌ إِذَا أَقُمْ » ، ولا « إنْ قَامَ زَيْدٌ إِذَا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ »، ولا : « إنْ عَصَى زَيْدٌ إِذَا مَنْ يَشْفَعُ فِيهِ » ، ولا: «مَنْ يَقُمْ مَعَهُ » ، ولا : « إنْ يَقُمْ زَيْدٌ إِذَا [ما][2] عمرو قَائِمٌ » ، ولا : « إنْ يَقُمْ زَيْدٌ إِذَا إِنَّ عَمْراً قَائِمٌ »[3] ، فيتعين في ذلك كله الربط بالفاء .

وذهب الأخفش إلى أن الربط لايكون دائماً إلا بالفاء ،وما ورد بـ « إِذَا » فهو على تقدير الفاء قبلها ، وتقدير الآيه عنده »[4] ﴿ فَإِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ، ورد : بأن حذف الفاء يلزمه الفاء مخصوص بالشعر .

وكون الرابط إذا المفاجأة ، هو قول الخليل ، وسيبويه[5] ، ولابد في الربط بها من محافظة مايُعطيه من المفاجأة ، كالآية ، وبهذا يفرق بين الربط بها ، والربط بالفاء ، فإذا قلت : « إنْ تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أُكْرِمُكَ » ، فإن قصدت المفاجأة جاز ، وإلا تعين الربط بالفاء .

---

(١) سورة الروم آية : ٣٦ .

(٢) سقطت «ما » من « ب » وهي ضرورية .

(٣) هذه الجملة داخله في ضابط الجواز عنده وفاته أن يشترط في الاسمية المثبتة غير الطلبية ألا تدخل عليها إنَّ المؤكدة . فشروط الاسمية التي تدخل اذا الفجائية لربطها بالشرط : -

١ - أن تكون مثبته . ٢ - أن تكون خبرية لاطلبية ولا انشائية .

٣ - ألا تدخل عليها إن المؤكدة .

(٤) في « ب » : عندهم ، والضمير للأخفش ، حسب ما في النص ، وفي معاني القرآن ٢/٤٣٨ ما يخالف هذا ، لأنه قال : لأن إذا معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء .

(٥) الكتاب ٣ / ٦٤ .

فصـــل

[أداة الشرط صدر الكلام]

(لأداة الشرط صدر الكلام) ، عند البصريين[١] ، كأداة الاستفهام وما النافية ، فلا يتقدم عليها معمول الشرط ، ولا معمول الجواب ، ولا تفسر الجواب ، خلافاً لمن خالف فيهن ، وقد مضى الخلاف في المسألتين الأوليين ، وأما الثالثة فالكلام عليها الآن ، وينبغي لمن قال من البصريين بجوازها ، أن يقول بجواز الأوليين إلا أن يبدي فرقاً / . / ٢٩٢/

[ما تقدم على أداة الشرط]

وإذا ثبت أن لأداة الشرط صدر الكلام ، (فإن تقدّمَ عليها) شيء (شبيه بالجواب معنًى) ، لاصناعة ، نحو : « أَكْرِمَكَ إنْ جِئْتَنِيْ » ، (فهو دليل عليه وليس إيَّـاهُ) ، بأدلة ، منها : أن يقع جملةً اسميةً مجردةً من الفاء ، نحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » .

ومنها : أن يقع جملة منفية بلم ، مقرونة بالفاء ، نحو قوله :

{١٣١٣} فَلَمْ أَرْقِهْ إنْ يَنْجُ مِنْهَا ... ... [٢]

ومنها : أن يقع مضارعاً مرفوعاً لزوماً ، نحو : « أَقُومُ إنْ قُمْتَ » .

ومنها : ألا يكون إلاَّ حيث فعل الشرط ماض ، وإنما يشترط ذلك عند حذف الجواب ، فهذه أربعة أدلة .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٢) من الطويل ، لزهير بن مسعود وتتمته : وإن يمت : فطعنه لانكسٍ ولا بِمُفَمَّرِ ، الإنصاف ٢ / ٦٢٦ ، الخصائص ٢ / ٣٨٨ ، النوادر ص ٢٨٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٦ .
والشاهد فيه قوله : (فلم أرقِ إن ينج) حيث قدم مايصلح أن يكون جواباً على أداة الشرط .

(وليس إياه ، خلافاً للكوفيين ، والمبرد [١] ، وأبي زيد) ، والأخفش [٢] ، في زعمهم أنه الجواب حقيقة ، وشبهتهم : أن المقصود حاصل به فلا حاجة إلى دعوى الحذف ، وتخلف بعض الآثار إنما هو للتقديم .

وقيل هو عينه إن كان مضارعاً لا ماضياً ، وهو قول المازني ، وتوجيهه أنه تكثر المخالفة بتقديم الجزاء ، وإخراج الماضي من أصله إلى الاستقبال ، وزعم القائلون بأن المقدم ليس جواباً ، أنَّ المتكلم أخبر جازماً ، ثم بداله التعليق ، فهو كالتخصيص بعد العموم بخلاف من بنى كلامه أولاً على الشرط ، فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جواباً في الصناعة والمعنى .

(ولا يكون الشرط حينئذ) ، أى : حين حذف الجواب ، (غير ماض) لفظاً ، نحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » ، أو معنى ، نحو : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ [٣] ، (إلا في الشعر)، كقوله :

﴿١٣١٤﴾ لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لِيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ [٤]

وأجاز الكوفيون [٥] والفراء قياساً : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ » ، في السعة .

---

(١) المقتضب ٢ / ٦٦ .

(٢) المساعد ٣ / ١٦٣ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٤٩ .

(٤) من الطويل ، للكميت بن معروف .

والشاهد فيه قوله : (لئن تك) حيث حذف الجواب ، وجاء فعل الشرط مضارعاً وهو ضرورة .

ظ : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ ، الخزانة ١٠/ ٦٨ ، المساعد ٣ / ١٦٤ ، الأشموني ٣ / ٢١٥ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

[مواضع استعمال من وما وأي موصلات : إذا تقدم عليهن غير ماض]

(وإن كان) المتقدم على الأداة (غير ماض مع « مَنْ » أو « ما » أو « أي » ، وجب لها في السعة حكمُ « الذي ») ، من عمل ماقبلها فيها ورفع الفعل بعدها [١] ، وأحكام العائد ، وصارت موصلات ، نحو : « آتيْ مَنْ يَأتِي زَيْداً ، وأُحِبُّ مايُحِبُّهُ [٢] ، وأَكْرِمُ أَيُّهُمْ يُحِبُّكَ » ، فيجب رفع الفعل فيهن ، والمجيء بالعائد ، وكون الجملة لامحل لها ؛ لأنها صلة / موصول ؛ ويجوز الجزم / ٢٩٣/ عند سيبويه في الشعر [٣] ، وخالفه الكوفيون [٤] ، وكلام المصنف يوافق قول سيبويه .

[إذا أضيف إليهن زمان]

(وكذا) يجب في السعة لها حكم « الذيْ » ، وتصير موصولات أيضاً ، (إن أضيف إليهن حين) ، أو ما رادفه من أسماء الزمان ، نحو : « أَتَذْكُرُ حِيْنَ ، أَوْ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ » ، فلا يجوز الجزم في السعة ؛ لأن أسماء الزمان لاتضاف إلى جملة مصدرة بأن الشرطية ، فكذلك لاتضاف إلى مايُصدَّرُ بما هو في معناها ، هذا مذهب سيبويه [٥] :، والجرمي [٦] ، والمازني [٦] .

وذهب أبو إسحق [٧] ، والزيادي [٧] إلى جواز الجزم ، ونسب إلى المبرد [٧] أيضاً ، ونقل الصفار عن المبرد أنه خطأ سيبويه في منع الجزاء في ذلك ، محتجاً بأن الموضع موضع ابتداء، فلم يخرج اسم الزمان من كونه صدراً ، وأجيب : بأن سيبويه لم يلحظ هذا ، وإنما لحظ العلة المتقدمة ،

---

(١) جملة « يكرر الفعل بعدها » مكرر في ب .

(٢) في ب « من » .

(٣) الكتاب ٣ / ٧٠ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٥) الكتاب ٣ / ٧٥ .

(٦) المساعد ٣ / ١٦٥ .

(٧) انظر المقتضب ٢ / ٥٣ ، وانظر الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

ولو لحظ ماقاله المبرد اتّجه الاعتراض ، وحجة سيبويه مع التوجيه المذكور : « أنَّ كلامهم كذا جاء، لم يخرجوا عنه إلا في الضرورة ، كقوله :

{١٣١٥} عَلَى حِيْنَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْه ذَنُوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إِذْ في المَقَامِ تَدَابُرُ (١)

ويروى : يَجِد فقدها ، وقال ابن المصنف (٢) : « ينبغي أن يضمر في البيت ضمير الشأن ، أي: على حين هو ، فيكون كقوله : أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِه » انتهى ، والبيت للبيد ، يصف مقاماً فيه تفاخر ، والذنوب بفتح الذال : الدلو مملؤة ماء ، ويرِثْ : بكسر الراء ، وتثليث الثاء : يُبطئُ ، والشِّرْبُ: بكسر الشين ، والتدابير : التقاطع ؛ لأن كلا من المتقاطعين يولي الآخر دبره ، والذَّنُوبُ هنا كناية عن الحظ والنصيب من الحجة على الشرف ، واللُّبْثُ : كناية عن إبطاء ظهور ذلك من المفتخر ؛ إذ المقام مقام تقاطع .

[إن تقدمت عليهن هل]

(ويجب ذلك) الحكم من الموصولية (مطلقاً) ، سواء تلاها ماض ، أو مضارع ، وسواء كان في السعة أو الضرورة، (لهن إثر « هَلْ ») ، نحو : « هَلْ مَنْ يَأْتِيكَ تَأْتِيه » ، بالرفع وجوباً ، لأن هل لايستفهم بها عن جملة مصدرة بـ « إن» الشرطية ، لايقال : « هَلْ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو » ، وحمل على « إن» أخواتها (٣) ، بخلاف الهمزة ، فإنك تقول : « أَئِنْ تَقُمْ أَقُمْ » ، فلم يمتنع : «أَمَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » ، بالجزم .

---

(١) من الطويل للبيد .

والشاهد فيه قوله : (حين من تلبث) بإضافة إسم الحين إلى الجملة الشرطية ضرورة . ظ : الكتاب ٣/ ٧٥، شرح التسهيل ٤ / ٨٧ ، الدرر ٢ / ٧٧ ، الإنصاف ١ / ٢٩١ .

وعجزه في الديوان : ٩٠ * يجد فقدها ، وفي الذِّنابِ تدابُرُ .

(٢) في شرحه على التسهيل .

(٣) في ي : وأخواتها بزيادة الواو سهوا .

{ و }[1] يونس يرى أن الجواب يكون للاستفهام ، لا للشرط ، لأن الاستفهام سابق ؛ قاس ذلك على مسألة القسم ، والشرط ، فتقول : « أَئِنْ تَقُمْ أَقُومُ » ، بالرفع ، نقل ذلك عنه ابن هشام .

[إذا تقدمت عليهن ما النافية]

(أو « ما » النافية) ، نحو : « مَامَنْ يَأْتِينَا نَأْتِهِ » ، « مَا مَا تُحِبُّهُ نُحِبُّهُ » ، «ما أَيُّهَا تَشَاءُ نُعْطِكَ»[2] ، بالرفع فيهن ، لأن « ما » لا ينفي بها جملة مصدرة بأن الشرطية ، فكذلك أخواتها .

ولو كان النفي بـ « لا » جاز الجزم ، كقول ابن مقبل :

{١٣١٦} وَقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لاَمُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ ، ولاَمَنْ يَأْتِهَا يَتَدَسَّمِ[3]

بالجزم ، وذلك لتوسعهم في « لا » ، بدليل تقديم معمول مابعدها عليها ، كقوله :

{١٣١٧} * أَلاَ إِنَّنِي كيده لاَ أَكِيدُ *[4]

واعتراضهم بها بين الأداة وشرطها ، نحو : ﴿ إِنْ لاتَفْعَلُوهُ ﴾[5] ، وبين الشرط وجوابه ، نحو: « إِنْ تَأْتِنِي لاَ آتِكَ » .

---

(١) زيادة لحسن لعبارة .

(٢) في الأصل و « ب » : نُعطك - تحريف .

(٣) من الطويل .

والشاهد فيه قوله : (لا من يأتيها) حيث جاءت من شرطية جازمة مفعولين بعد لا النافية .

ظ : شرح ابن مالك ٤ / ٨٨ ، الكتاب ٣ / ٧٧ ، والمساعد ٣ / ١٦٧ .

(٤) عجز بيت من المتقارب . وصدره : ألا إن قرطا على آله { حالة }

عزى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ٦٠٠ ، إلى الأخرم السنيسي وكذا في شرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤ . وظ : . . . . ح الشيخ يس ١ / ٢٥٥ .

(٥) سورة الأنفال آية : ٧٣ .

[إذا تقدمت عليهم حرف ناسخ]

(أوْ « إنَّ ») ، نحو : « إنَّ مَنْ يَأتِيني أُحْسِنُ إلَيْهِ » بالرفع ، فأما نحو قوله :

{١٣١٨} إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ (١)

فمحمول على إضمار الشأن ، وهو مع ذلك ضرورة .

[إذا تقدم فعل نناقص]

(أو « كانَ ») ، نحو : « كَانَ مَنْ يَأتِينَا نَأتِيهِ » ، بالرفع « مَنْ » اسم كان ، و « يَأتِينَا » صلته ، و«نأتِيهِ » في موضع نصب على الخبرية .

(أو إحدى أخواتها) ، أي : أخوات « إنَّ ، وكَانَ » ، نحو : « لَيْتَ مَنْ يَأتِينَا نَأتِيهِ » ، و «أَصْبَحَ مَنْ يَأتِينَا نَأتِيهِ » ، والعلة في الجميع ، أن اسم الشرط له الصدر ، فلا يعمل فيه ماقبله .

[إذا تقدم لكن مخففة]

(أو « لَكِنْ ») المخففة ، نحو : لَيْسَ زَيْدٌ بِمُجَافٍ ولَكِنْ مَنْ يَزُورُهُ يَزُورُهُ » .

[إذا تقدم إذا المفاجأة]

(أو « إذا » المفاجأة) ، نحو قولك : « مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا مَنْ يَمُرُّ بِهِ يُحْسِنُ إلَيْهِ » ، بالرفع ، لأن «إذَا» الفجائية لاتليها « إن » الشرطية ، وكذا ماتضمن معناها ، قال المصنف : « إنَّمَا زَالَ معنى

---

(١) من الخفيف ، نسبه ابن عقيل للأعشى ونسبه غير واحد للأخطل (ظ : هارون).
والشاهد فيه قوله : (إنَّ من يدخلْ) حيث لم يجعل « من » اسما لإنَّ لأنها شرطية لاموصولة بدليل جزمها الفعلين . ظ : المساعد ١٦٧ ، الدرر ١ / ١١٥ .

الجزاء إثر هذه الألفاظ ، لأن هذه الألفاظ لاتليها « إن » الشرطية ، وهي أم أدوات الشرط ، ولايقع الفرع حيث لايقع الأصل ؛ وفي دخول « لَكِنِ » المخففة في ذلك نظر .

وقيد « لَكِنْ » ، و « إِذَا المفاجأة » بقوله : (غير مضمر بعدها مبتدأ) ، احترازاً من أن يضمر بعدهما مبتدأ ، فإذا أضمر جاز مجيء الشرط فيجزم ، ومنه قول طرفه :

{١٣١٩} وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مخافةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرفِدِ القَومُ أَرْفِدِ (١)

فلما جزم دل على إضمار المبتدأ ، والتقدير : وَلَكِنْ أَنَا ، وقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا مَنْ يأتِهِ يُكْرِمْهُ » ، أي: فإذا هو / . /٢٩٥/

وإنما اختصت لكنْ ، وإذا الفجاءة بهذا الحكم ، لكثرة إضمار المبتدأ بعدهما ، كقولك : «خَرَجْتُ إِلَى زَيْدٍ فَإِذَا أَكْرَمُ النَّاسِ » بإضمار « هُوَ » ، و « مَا رَأَيْتُهُ أَحْمَقَ ، وَلَكِنْ أَعْقَلُ النَّاسِ » .

(والأحسنُ ألا يُجزَمَ بعدَهُمَا) ؛ لأن الأصلَ عدمُ الإضمار ، وفي بعض النسخ : «بعدها بضمير الجمع » ، وعليها شرح المرادي فقال : « بعْدَ هذه الأشياء » .

وقول المصنف : (إثْرَ هَلْ) إلى آخره ، ولم يقل : « بَعْدَ » ، احترازاً عن ، نحو : « إِنَّكَ يَأْتِكَ تُحْسِنْ إِلَيْهِ » ، و« كُنْتَ مَتَى تَأْتِينِي تَجِدْ خَيْراً » بالجزم فيهما .

---

(١) من الطويل ، لطرفة .

والشاهد فيه قوله : (ولكن متى) حيث جاء الشرط بعد لكن إن أضمر لها مبتدأ ، وفي الأصل « لبيته » موضع مخافة ، في المصادر جميعا وهو سهو . ظ : شرح التسهيل ٤ / ٩٠ ، المساعد ٣ / ١٦٨ ، والسلسيلي ٣ / ٩٦٢ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٠٢ . الكتاب ٣ / ٧٨ ، والخزانة ٩ / ٩٦ ، وفي «ب» : بحلال البلاغ والظاهر أنه تحريف وتكثر رواية « مخافة » بدل « بيته » .

[تقدم ظن]

وبقي عليه من تتمه النواسخ ، « ظَنَّ » ، نحو : « ظَنَنْتُكَ مَنْ يَأتيكَ تُكْرِمُهُ » ، فإنَّهُ يجوز فيه الجزاء والموصولية ، و « ظَنَنْتُ مَنْ يَأتيكَ تُكْرِمُهُ » ، تجوز الموصولية ، وظاهر كلام المبرد [١] ، منع الجزاء ، وقال غيره : يجوز ، ويعلق كما يعلق الاستفهام .

[حذف الجواب والشرط]

(ويحذف الجواب كثيراً لقرينة) ، بشرطين : أن يكون الشرط ماضياً لفظاً ، أو معنى ، والأداة « إن » نحو : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقاً في الأرض أو سُلَّماً في السَّمَاءِ فَتَأْتِيهَمْ بِآيَة ﴾[٢] ، أي: فافعل ، فحذف الجواب لقرينه قوله قبل ، ﴿ فإن كانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهم ﴾ ونحو : « أَنْتَ ظالِمٌ إن لم تَفْعَلْ » ، أي : فأنت ظالم ، ولايجوز حذفه والشرط مستقبل إلا في الشعر .

(وكذا الشرط) يحذف قليلاً بشرطين أن تكون الأداة « إنْ » ، وأن يكون فعل الشرط إما كان، نحو : « خيراً فخير » أو ماضياً مفسراً نحو : ﴿ إنْ امرؤٌ هَلَكَ ﴾ [٣] ، أو مقروناً بلا النافية ، نحو :

| مكرر | ... ... وإلاَّ يَعْلُ مفرقَكَ الحُسَامُ [٤]

أي : وإلا تطلقها يَعْلُ ، وشذ قوله :

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٣٥ .

(٣) سورة النساء آية : ١٧٦ .

(٤) سبق تخريجه .

{١٣٢٠} متَى تُؤخذوا قَسْراً بِظِنَّةِ عامر وَلاَ يَنْجُ إلاَّ فِي الصِّفَادِ يزيد (١)

أي : متى تثقفوا توخذوا ، فحذف مع انتفاء الأمرين ، وقوله :

{ مكرر } ... ... أَيْنَما الريحُ تُمِيلُها تَمِـلْ (٢)

لأن التفسير وإنْ وجد لكن مع عدم المضي .

وفي نسخة الرقي ، وعليها خط المصنف ، (وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن) وهو يعطي أن الشرط إذا لم يكن كذلك لايحذف ، ويرد عليه : ﴿إن امرؤٌ هَلَكَ﴾ و : « إنْ خيراً فخيرٌ » إلا أن يريد حذف جملة الشرط بأسرها . / / ٢٩٦/

(ويحذفان) معاً (بعد إنْ) ، كقوله :

{١٣٢١} قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ ياسَلْمَى وإنْ كَانَ فقيراً مُعْدِماً قالت : وإنْ (٣)

أي : وإن كان فقيراً معدماً رضيت به ، فحذف الشرط والجواب ؛ لدلالة ماقبلهما عليها .

ولايختص ذلك بالضرورة ، خلافاً لابن عصفور (٤) ومن تبعه كالمصنف ففي الحديث قلت :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد : قوله (متى تؤخذوا) حيث حذف فعل الشرط ، إذ أصله : متى تثقفوا تؤخذوا ، والحذف شاذ لأنه مضارع مثبت . ظ : المساعد ٣ / ١٧٠ ، الأشموني ٤ / ٢٦ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٥٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) رجز ، لرؤبة .
والشاهد قوله : (قالت : وإن) حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعاً ، والتقدير : وإن كان فقيراً قبلته . ظ: ملحقات ديوانه ١٨٦ ، الأشموني ٤ / ٢٦ ، المساعد ٣ / ١٧٠ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٥٩ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٠١ .

(٤) انظر المقرب ١ / ٢٧٦ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٠٠ .

« وَإِنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ ، قال : وَإِنْ » [١] ، فهذا في أفصح النثر ، وقال ابن الأنباري [٢] : «يقال : فلان لاأقصِدُهُ لأنَّهُ لايَعْرِفُ حتَّى من يقصِدَهُ » فيقول : اقْصِدْهُ وإنْ » ، أي : وإنْ كان كذلك اقصدْه .

وقال غيره : « أَنَا لاَ أَفْعَلْ كذا فيقول أنَا أَفْعَلُهُ وإنْ ، أي : وإنْ لَمْ تَفْعَلْهُ أَفْعَلُهُ .

وأجاز بعضهم أن تحذف إن فيرتفع الفعل [٣] محتجاً بقوله تعالى : ﴿ تَحْبِسُونَهُما مِنْ بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقسِمَانِ ﴾ [٤] :، وبقوله :

{١٣٢٢} وَإِنْسَانُ عيني يَحْسُرُ المَاءَ تَارَةً فَيبدو ... ... [٥]

فإن الفاء فيهما مشعرة بالشرطية ، ولادليل له في ذلك ؛ لأن الفاء فيهما عاطفة .

[مايسد مسد الجواب]

(وقد يسد مسد الجواب خبر ماقبل الشرط) ، أو مُخبرُهُ ، فالأول ، نحو : ﴿ إِنْ شاءَ اللَّهُ لمهْتَدُون ﴾ [٦] .

والثاني ، نحو :

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣ / ١١٠ .

(٢) انظر الإنصاف ٢ / ٦٣٢ .

(٣) وتدخل الفاء إشعاراً قاله في الهمع ٤ / ٣٣٧ .

(٤) سورة المائدة آية : ١٠٦ .

(٥) من الطويل ، لذي الرمة .
والشاهد فيه قوله : (يحسُر) حيث حذفت الأداة فارتفع الفعل ، ظ : شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٦٠ ، الارتشاف ٢/ ٥٦١ ، ديوانه ١ / ٤٦٠ ، المحتسب ١ / ١٥٠ ، المقرب ١ / ٨٣ .
وتتمه العجز : .... وتارت يَجِم فيغَرق .

(٦) سورة البقرة آية : ٧٥ ، وكان عليه أن يذكر أول الآية ﴿ وإنَّا ﴾ لأن الخبر لها .

{ مكرر } ... ... وَلَدَيْكَ إنْ هو يستزدْك مَزيدُ[1]

[الاستغناء بجواب ماسبق من قسم أو شرط]

(وإن توالى شرطان) ، أو أكثر (أو قسم ، أو شرط استغنى بجواب سابقهما) ، عن جواب لاحقهما ، فيكون الجواب للسابق ، وجواب اللاحق محذوف ، نحو : « إنْ دَخَلتِ كَلَّمْتِ زَيْداً فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فـ « أَنْتِ طَالِقٌ » جواب « إنْ دَخَلْتُ » ، وجواب « إنْ كَلَّمْتِ » محذوف ، مستغنى عنه بجواب « إنْ دَخَلْتِ » .

واقتضى كلام المصنف في غير هذا الكتاب : أن الشرط الثاني لاجواب له ؛ لأن الشرط الثاني مقيد للأول تقييد الحال ، وكأنه قال : « إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ في حَالِ تَكليمك زَيْداً فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، والمعتمد الحذف .

وكذا القول إذا توالت شروط ، نحو : « إنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إنْ كَلَّمْتَ زَيْداً إنْ جَاءَ إليك ، فَأَنْتِ حُرٌّ » ، فـ « أَنْتَ حُرٌّ » جواب الأول ، وجواب الثاني محذوف ؛ لدلالة الشرط الأول ، وجوابه عليه ، وجواب الثالث محذوف ؛ لدلالة الشرط / الثاني ، وجوابه عليه ، وهكذا إن زادت الشروط، / ٢٩٧/ بشرط إمكان أن يكون الأول وجوابه علة للثاني وجوابه والثاني وجوابه علة للثالث ، وهلمَّ جراً ، فلا يعتق في مثالنا إلا إذا وقعت هكذا : مجيءٌ ثم كلامٌ ثم دخولٌ ، فكأنه قال : «إنْ جَاءَ فَإنْ كَلَّمْتِ ، فَإنْ دَخَلْتِ » .

وقال بعض الفقهاء : « الجواب للأخير ، والشرط الأخير وجوابه جواب الثاني ، والشرط

---

(١) سبق تخريجه .

والشاهد فيه قوله : (مزيدُ) حيث سد المبتدأ (وهو مزيدُ) الذي تقدم خبره (لديك) على أداة الشرط فسد الجواب .

الثاني وجوابه جواب الأول ، فلا يعتق إلا إذا وقعت هكذا : دخول ثم كلام ثم مجيء .

وقال بعضهم : « إذا اجتمعت حصل العتق بكل حال ، سواء تقدم المتأخر أولا . »

وكأن مشترطي الترتيب قدروا الفاء مع الثاني ، وكأن موقعي المعلق بكل حال قدروا الواو مع الثاني ، والسماع يشهد مع القول المصدر به أولاً ، قال :

[١٣٢٣] إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا ، إنْ تُذْعَروا ، تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ ، نَالَهَا كَرَمُ (١)

وهذا البيت ضرورة ، لأنه لايحذف الجواب إلا إذا كان الشرط ماضياً لفظاً ، أو معنى ، هذا حكم توالي الشرطين بلا عطف .

فإن عطف الثاني بأو ، فالجواب لأحدهما لا بعينه ، أو بالواو ، فالجواب لهما معا ، وإن قرن الثاني بالفاء فليست عاطفة ، بل فاء الجواب ، ولاحذف ، ولاتشريك في جواب ، بل مادخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب الأول .

وفي نسخه : (وثاني الشرطين لفظاً ، أو لهما معنى ، في نحو : « إنْ تَتُبْ إنْ تُذْنِبْ تُرْحَمْ » قال ابن هشام : « وهو مستغنى عنه ، بل فيه فسادان ، أحدهما : إيهام أن الحكم مختلف بالنسبة إلى الأمثلة ، وليس كذلك ، والثاني : تمثيله بمضارعين مع حذف الجواب ، وذلك لايجوز إلا في الضرورة» انتهى .

ومثال توالي القسم ، والشرط : « واللَّهِ إنْ جَاءَ زَيْدٌ لأُكْرِمَنَّهُ » ، « وإنْ جَاءَ زَيْدٌ وَاللَّهِ أُكْرِمْهُ »،

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إن تستغيثوا ، إن تذعروا ، تجدوا) حيث اكتفى بجواب واحد ، وهو تجدوا .
ظ : شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٦٧ ، والأشموني ٤ / ٣١ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

فاستغنى في الأول بجواب القسم ، عن جواب الشرط ، وفي الثاني بجواب الشرط عن جواب القسم / . /٢٩٨/

[الإغناء عن جواب قسم سابق]

(وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق) ، كقوله :

{١٣٢٤} لَئِنْ كَانَ مَاحُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا (١)

وهو قول الفراء (٢) ، وطائفة من الكوفيين ، والبصريون لايجيزون هذا(٣) ، وتأولوا البيت على زيادة اللام ، مثلها في قوله :

{١٣٢٥} * أَمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه * (٤)

على أحد الوجهين (٥) .

[تعين الاستغناء عن جواب القسم بجواب الشرط]

(ويتعين ذلك) ، أي : الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقاً ، تَقَدَّمَ القسمُ أو

---

(١) من الطويل ، نسبه الفراء لإمرأة عقيلية .
والشاهد في قوله : (أصم) حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر . .
ظ : الأشموني ٤ / ٢٩ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٣١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٦ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) الأشموني ٤ / ٢٩ .

(٣) المساعد ٣ / ١٧٦ .

(٤) رجز ، لرؤبه .
ظ : ملحقات ديوانه : ١٧٠ ، المساعد ٣ / ١٧٦ .

(٥) وهو أن « عجوز » خبر زيدت اللام قبله والمبتدأ أم الحليس وليس التقدير لهي حليس .

تأخرَ ، (إن تقدمها ذو خبر) ، نحو : « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ » ، و « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ واللَّهِ أَقُمْ » ، وما اختاره هنا من تعيين الجواب للشرط مخالف لقوله في الخلاصة :

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلا حَذَرْ (١)

ويدخل في قوله : « ذو خبر الاسم » في بابي : كانَ ، وإنَّ ، والمفعول الأول في باب : ظننتُ، والثاني في باب : أَعْلَمْتُ، والجملة الشرطية هي الخبر ، والقسم تأكيد ، وجوابه محذوف .

(أو كان حرف الشرط « لَوْ » ، أو « لَوْلاَ ») ، فيتعين الاستغناء بجوابهما عن جواب القسم ، وإن تأخرا عن القسم ، نحو : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ لَقَامَ عَمْرٌو » ، و « لَوْلاَ زَيْدٌ ﴿ والله ﴾ (٢) لَقَامَ عَمْرٌو» ، فقام عَمْرٌو ، فيهما جواب الشرط ، وجواب القسم محذوف ؛ لدلالة جواب لو ، أو لولا عليه ، قال :

﴿١٣٢٦﴾ فَأُقْسِمُ أَنْ لَو التَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِ مُظْلِمُ (٣)

وقالت امرأة :

﴿١٣٢٧﴾ فَوَاللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُحْزِحَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ (٤)

---

(١) الألفية في النحو والصرف ص ٥٩ .

(٢) زيادة لازمة لصحة المثال .

(٣) من الطويل ، للمسيب بن علس .
والشاهد : حذف جواب القسم لدلالة جواب لو عليه .
ظ : المساعد ٣ / ١٧٨ ، الكتاب ٣ / ١٠٧ .

(٤) من الطويل ، لأم الحجاج بن يوسف الثقفي (الفريعة بنت همام) تاج : م : زع زع .
والشاهد فيه حذف جواب القسم لدلالة جواب لولا عليه .
ظ : المساعد ٣ / ١٧٩ ، وابن يعيش ٩ / ٢٣ .

ولم يفرق ابن عصفور [١] ، بين الشرط الامتناعي ، وغيره ، بل صرح فيهما ، بأن الجزاء للسابق من الشرط والقسم ، فإن سمع ، نحو : « وَاللَّهِ لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو » ، و « واللَّهِ لَوْلاَ زَيْدٌ لَمْ أَقُمْ » ، فهو حجة للمصنف ، قال ابن هشام : « الحق في مسألة لو ، ولولا ، أنهما وجوابهما جواب للقسم ، ولم يعترض شرط على قسم .

[حكم الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء]

(وإن توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز الحذف ، غير صفة أُبْدِل من الشرط إن وافقه معنى) ، سواء رادفه ، نحو : « مَنَ يَقْصِدْني يَعْمِدْني أكْرِمْهُ » ، فإن « عَمَدَ ، وَقَصَدَ » مترادفان ، كقوله :

﴿١٣٢٨﴾ مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا [٢]

فإن : « أَتَيْتَ زَيْداً وَأَلْمَمْتُ بِهِ » مترادفان .

أوكان الثاني نوعا / من الأول ، نحو : « إنْ تَأْتِني تمشِ أكْرِمْكَ فإنَّ المشْيَ نَوعٌ مِنَ الإِتْيَانِ، / ٢٩٩/ لأَنَّ الإِتْيَانَ يَكُونُ مَشْياً ، وغَيْرَ مَشْيٍ ، فهذان القسمان يبدلان من الفعل السابق بدل كل من كل ، إن كان مرادفاً له ، وبدل اشتمال إن كان نوعا منه.

ولا يتعين الجزم في الموافق معنى ، بل يجوز الرفع على الحال ، ولكن الجزم أولى ، لأن الحال حينئذ مؤكدة .

---

(١) المساعد ٣ / ١٧٩ .

(٢) من الطويل ، لعبيد الله بن الحر .

والشاهد فيه قوله : (تلمم) حيث توسط الشرط والجزاء فجزم على البدل من فعل الشرط.

ظ : الكتاب ٣ / ٨٦ ، المقتضب ١ / ٦١ ، والخزانة ٩ / ٩٠ ، والمساعد ٣ / ١٨٠ .

واحترز بقوله : (جائز الحذف) من خبر « كان » ، وثاني مفعولي « ظَنَنْتُ » ، نحو : « إنْ تَكُنْ تُحْسِنُ إليَّ أكْرِمْكَ » ، و « إنْ تَظُنُّنِي أكْرِمُكَ لَمْ أُخَيِّبْ ظَنَّكَ » ، قال :

{١٣٢٩} وَمَنْ لاَيَزَالُ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلاَ يُغْنِهَا يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ (١)

(وبغير صفة) { من }(٢) ، نحو : « إنْ يَأْتِنِي رَجُلٌ يَأْمُرُ بِالمَعْرُوفِ أكْرِمْهُ » ، و « إنْ يَأْتِنِي خَالِدٌ يَعْلَمْ النَّحْوَ أُحْسِنْ إلَيْهِ » ؛ لأن الحكم في الحال كذلك ، فتحمل الصفة على أعم من النعت .

(وإلا) يوافق معنى ، (رفع ، وكان في موضع الحال) ، نحو : « مَنْ يَأْتِنِي يَضْحَكْ أُكْرِمْهُ » فـ « يَضْحَكْ في موضع الحال ، أي : مَنْ يَأْتِنِي ضَاحِكاً ، نحو :

{١٣٣٠} مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ (٣)

والماضي في ذلك كله كالمضارع ، وإنما خص المصنف المضارع بالذكر ؛ لظهور الإعراب في لفظه .

[مايجوز اتصال ما به من أدوات الشرط]

(واتصال « ما » الزائدة) ، للتوكيد ، (بـ « إنْ » وَ « أيْ » وَ « أيْنْ » وَ « أيَّانَ » ، وَ « مَتَى » ،

---

(١) من الطويل ، لزهير .
والشاهد فيه قوله : (يستحمل) رفعه ، لأنه ليس بشرط ولاجزاء وإنما اعترض بينهما خبراً لـ«يزل» .
ظ : الكتاب ٣ / ٨٥ ، المقتضب ٢/ ٦٣ ، الهمع ٤ / ٣٤٠ ، المساع ٣ / ١٨٠ .

(٢) { } زيادة للمعنى .

(٣) من الطويل ، للحطيئة .
والشاهد فيه قوله : (تعشو) رفعه لاعتراضه حالاً بين الجزاء والشرط .
ظ : الكتاب ٣ / ٨٦ ، مجالس ثعلب ٤٦٧ ، ابن يعيش ٧ / ٤٥ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٢ ، المقتضب ٢/ ٦٣ ، والأشموني ٤ / ١٠ . وديوانه ٨١

وَ« كَيْفَ » جائز) ، نحو : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ ﴾[١] ، ﴿ أَيَّامَا تَدْعُو ﴾[١] ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾[٢] ، ونحو :

{١٣٣١} ... ... فأيَّانَ مَا تعدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ[٣]

ونحو :

{١٣٣٢} مَتَى مَاتَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[٤]

و « كيفما تكُونُوا نُقْبِلْ عَلَيْكُمْ » ، ولم أقِفْ لـ « كَيْفَمَا » على شاهد ، و « ما » فيهن مؤكدة، معترضة بين الجازم والمجزوم ، اعتراض مابين الجار والمجرور في : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[٥] .

وقول الجزولي[٦] في : ﴿ أَيَّامَا مَا تَدْعُو ﴾[٧] ، إنها عوض من المضاف إليه يأباه جواز حذفها ، والعوض لايحذف ، وتنوينها والتنوين لايجامع الإضافة ، فكذا لايجامع بدلها ، ومجامعتها للمضاف إليه ، في ، نحو : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ مَا قَضَيْتُ ﴾[٨] ، واعتراضها بينها وبين

---

(١) سورة الإسراء آية : ٢٨ ، ١١٠ .

(٢) سورة النساء آية : ٧٨ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فأيان ما) بزيادة « ما » بعد أيان .
ظ : المساعد ٣ / ١٨٢ ، الأشموني ٤ / ١٠ ، الهمع ٤ / ٣٤١ .
وصدره : إذا النَّعجَةُ الأدمَاءُ بِقَفْرةٍ .

(٤) من الوافر ، لعنترة .
والشاهد فيه : زيادة « ما » بعد متى .
ظ : الأمالي الشجرية ١ / ٢٦ ، المساعد ٣ / ١٨٢ ، والهمع ٤ / ٣٤٠ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٩ : ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ .

(٦) المساعد ٣ / ١٨٣ . وشرح الجزولية للشلوبين ٢ / ٥١٢

(٧) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٨) سورة القصص آية : ٢٨ .

المضاف إليه أكثر من مجيئها بعدهما ، كقراءة ابن مسعود[١] : ﴿ أيَّ الأَجَلَيْنِ مَاقَضَيْتُ ﴾[٢] .

وماعدا ماذكر من أدوات الشرط قسمان : مالايجوز لحاق « ما » له ، وهو أربعة : « منْ ، ومَا، ومَهْمَا ، وأَنَّى » ، وجوز الكوفيون[٣] زيادة « ما » معهن إلا مهما .

ومايجب لحاق ماله ، وهو / اثنان : « إذْ مَا ، وَحَيْثُمَا » ، خلافاً للفراء[٤] في إجازته الجزم / ٣٠٠/ بهما دون ما ، ولم يأت سماع بذلك .

[نوع فعلى الشرط والجواب]

(وكون فعلي) أداة (الشرط ماضيين وضعاً) ، نحو : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾[٥] ، (أو) ماضيين (بمصاحبة « لَمْ » أحدهما) ، والآخر ماض بالوضع ، وتحت هذا صورتان ، لأن المصاحب لـ « لَمْ » ، إما الأول ، أو الثاني ، نحو : « إنْ لَمْ أَقُمْ قُمْتَ » ، وعكسه ، نحو : « إنْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ » ، (أوْ) بمصاحبة « لَمْ » (كليهما) ، نحو : « إنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ » ، (أوْ مضارعين دون « لمْ ») نحو: ﴿ إنْ تُصِبْكَ[٦] حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾[٧] ، (أولى من سوى ذلك) ؛ للمشاكلة .

ومجموع الصور تقع ماضيان وضعاً ، نحو : « إنْ قُمْتَ قُمْتُ » ماضيان بالأداة ، نحو : «إنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ » ، الأول ماض وضعاً ، والثاني بالأداة : « إنْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ » ، عكسه : « إنْ لَمْ أَقُمْ قُمْتَ » مضارعان بغير « لَمْ » : « إنْ تَقُمْ أَقُمْ » ، وهذه الخمسة كثيرة .

---

(١) شواذ ابن خالويه ص : ١١٣ .

(٢) سورة القصص آية : ٢٨ .

(٣) الهمع ٤ / ٣٤١ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٦٣ .

(٥) سورة الإسراء آية : ٨ .

(٦) في الأصل و « ب » : وإن تصبهم - سهو .

(٧) سورة التوبة آية : ٥٠ .

ماض وضعاً ، ومضارع غير مجزوم بلم ، : « إنْ قُمْتَ أَقُمْ » ، عكسه إنْ أَقُمْ قُمْتَ » ، مضارع مجزوم بلم ، ومضارع غير مجزوم بها: « إنْ لَمْ أَقُمْ تَقُمْ » ، عكسه : « إنْ أَقُمْ لَمْ تَقُمْ » ، وهذه الأربعة قليلة .

وتفصيله : أن المضارعين حسن ، وأن الماضيين بالوضع حسن ، وأن الماضيين بسبب دخول «لم » حسن ، للتوافق فيهن ، وأن الماضيين أحدهما بالوضع ، والآخر بسبب « لمْ » حسن أيضاً ، وتحته صورتان فهذه خمسة ، والأربعة الباقية دون ذلك ، وضابط هذه الأربعة : مضارع وماض ، سواء كان الماضي بالوضع ، أو بدخول « لمْ » ، والخمسة الأول أولها مضارعان مجردان من «لَمْ» ، والأربع البواقي من الخمسة ، كلا الفعلين ماض ، إما بالوضع ، أو بـ « لَمْ » ، أو مختلفين على وجهين ، ففي المضارعين المجردين صورة ، وفي الماضيين أربع صور ، فنص أولاً على الصور الخمس ، وأدرج الأربعة الباقية ، في قوله : (سوى ذلك) .

(ولا يختص نحو : إنْ تَفْعَلْ فَعَلْتُ ، بالشعر) مما الشرط مضارع ، والجواب ماض ، وفاقاً للفراء [١] فإنه جعل منه : ﴿ إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ ﴾ [٢] الآية ، و : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَاتَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه » [٣] ، (خلافاً لبعضهم) ، وهو رأي الجمهور / [٤] ، نصوا على أنه مخصوص / ٣٠١/ بالشعر ، وأنشدوا أبياتاً ، منها :

{١٣٣٣} إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَاباً [٥]

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٧٦ .

(٢) سورة الشعراء آية : ٤ .

(٣) رياض الصالحين : ١٨٥ .

(٤) شرح ابن مالك ٤ / ٩١ .

(٥) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد في قوله : (إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأ تم) مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ==

وفي كلام سيبويه إيماء إلى أنه لايختص بالشعر [١].

[مايحذف جوابه من أفعال الشرط]

(وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعاً غير منفي بلم إلا قليلاً) ، هذا من ذكر العام بعد الخاص ، أعني قوله فيما تقدم (ولايكون الشرط حينئذ غير ماض إلا في الشعر) ، وفائدة إفراد تلك بالذكر ، الإعلام بأن القائل : بأن المتقدم هو الجواب ، والقائل بأنه دليل الجواب ، كلهم يقول بوجوب مُضي الشرط ، فلولا أنه نص هناك على وجوب المضي لكنا نبقي المسألة على الخلاف في الجواب ، أمحذوف هو ، أو هو المتقدم ، ولم يَخُصَّه هنا بالشعر ، بل قال : إلا قليلاً » ، نعم ، الأوفق لما تقدم أن يقول ، إلا ضرورة ، كقوله :

{١٣٣٤} وأنِّي مَتَى أُشْرِفْ مَنَ الجَانِب الذي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ [٢]

ولا يخصه الكوفيون بالضرورة ، فإنهم أجازوا في الاختيار : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ » .

== ماضيا في الموضعين .

ظ : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٦ ، المساعد ٣ / ١٨٤ ، شرح ابن مالك ٤/ ٩١، والأشموني ٤ / ١٧ ، والهمع ٤ / ٣٢٢ .

(١) قال سيبويه ٣ / ٩١ : « فإذا قلت : إنْ تَفْعلْ فأحسنُ الكلام أن يكون الجوابُ افْعَلْ ، لأنه نظيره من الفعل، وإذا قال فعلتَ فأحسنُ مع فَعَلتُ ، لأنه مثله ، فكما ضَعُفَ فَعَلْتُ مع افعَلْ ، وافعلُ مع فعلتُ قبح لم أفعلْ مع يَفْعَلُ ، لأن لم أفعلْ نفي فعلتُ ، وقبح لا أفعلُ مع فَعَلَ لأنها نفي أفعلُ » .

(٢) من الطويل ، لذي الرمة .

والشاهد في قوله : (متى أشرف) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً غير منفي بلم ، وجوابه محذوف وهو ضرورة .

ظ : الكتاب ٣ / ٦٨ ، ديوانه ٢ / ١٠١٤ ، والخزانة ٩ / ٥١ ..

[الشرط مستقبل لفظاً أو معنى]

(ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان ، أو غيرها إلا مؤولاً) ، لأن هذه الأدوات تقتضي الاستقبال ، لافرق في ذلك بين «كَانَ» وغيرها .

وخالف المبرد[١] والفراء[٢] في « كانَ » ، نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ [٣] ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ ﴾[٤] ، قالا : « لأن كان تخالف سائر الأفعال ، في أن صرف الشرط لايغير الماضي منها ، وحملا الآيتين على الظاهر ، و « إِنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أَمْسِ فَقَدْ زُرْتُكَ أَيْضاً » ، ثم اختلفا في توجيه ذلك ، فقال المبرد : « توجيهه : إن كان أصل الأفعال ، لأنه يعبر بها عن كل فعل ، فاختصت بعدم التغير بحرف الشرط لأصالتها ، وقال الفراء : « وجهه أن « إنْ » حملت على « لوْ » .

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ وإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ [٥] ، لاتدخل « إنْ » الشرطية على فعل ماض في المعنى إلا على « كَانَ » ؛ لكثرة استعمالها ، وأنها لاتدل على حدث .

وذهب ابن السراج [١] ، والجمهور إلى أن الكلام محمول على معنى الاستقبال غير متروك على ظاهره بدليل أنها استعملت للمستقبل بلفظ الماضي ، نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا ﴾ [٦] ، فوجب الرجوع إلى التأويل ، وتأويله :« إنْ ثبت فيما يُستقبلُ كونه قُدّ » و « كونه موصوفاً بزياراتي في الماضي » ، وكذا الباقي .

---

(١) الأصول ٢ / ١٩١ ، وفي شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٦٥ : « وكون « كان » في الشرط في الماضي مذهب المبرد ، وهو الحق .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٤١ .

(٣) سورة المائدة آية : ١١٦ .

(٤) سورة يوسف آية : ٢٦ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٣ . وانظر إملاء الرحمن ١/ ٤٢

(٦) سورة المائدة آية : ٦ .

وقيل : : تأويله : « إنْ يَكُنْ كَانَ قَمِيصُهُ » ، و « إنْ أَكُنْ كُنْتُ قُلْتُهُ » ، وجاء هذا التأويل في غير كان ، نحو : ﴿ إِنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الحَرَامِ ﴾ (١) ، بكسر الهمزة ، في قراءة أبي عمرو ، وابن كثير (٢) ، و « الصَّدُّ » متقدم عام الحديبية ، وتأويلها / ، إنْ تَكُنْ صَدٌّ غيرُ ماتقدم يكن هذا / ٣٠٢/ الحكم.

[متى يكون الجواب ماضيا لفظا ومعنى ؟]

(وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى) حال كونه (مقروناً بالفاء مع « قَدْ » ظاهرة) ، نحو : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٣) ، (أو مقدرة) ؛ نحو : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ (٣) ، أي : فقد صدقت .

« وظاهر كلام المصنف تبعاً للجزولي ، وغيره ، أن الجواب هو الماضي لفظاً ومعنى ، وهو مشكل ؛ لأن الجواب يتسبب عن الشرط ، وكيف يتسبب الماضي عن المستقبل فينبغي تأويله ، على أن الجواب مستقبل محذوف دل عليه الماضي ، وأطلق على الماضي جواباً لدلالته على الجواب ، قاله ابن عقيل (٤) .

وقال ابن هشام : « الصواب أن الجواب لايكون إلا مستقبلاً ، ولكن المشروط تارة يكون مضمون الجملة ، وتارة ﴿ يكون ﴾ (٥) الإخبار بها ، فالأول : « من يأتني فَإِنِّي أُكْرِمُهُ » ، فمضمون الجواب ثبوت الإكرام ، وهو الشيء المشروط بالاكرام ، والثاني ، نحو : « إنْ أَكْرَمْتَنِي اليَوْمَ فَقَدْ

---

(١) سورة المائدة آية : ٢ .

(٢) السبعة : ٢٤٢ .

(٣) سورة يوسف آية : ٧٧ ، وآية : ٢٦ .

(٤) انظر المساعد ٣ / ١٨٧ .

(٥) ﴿ ﴾ زيادة للسياق .

أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ » ؛ فالمشروط هو الإعلام بالجملة لامضمون الجملة وذلك متأخر عن إكرام المخاطب للمتكلم متقدماً ، إلا أن ذلك ليس المشروط وبهذه القاعدة تنحل مواضع كثيرة يشكل فيها الترتب، نحو : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (١) ، قال ابن الحاجب : « وهذا كلام خوطب به قوم استقرت بهم نعمة جهلوا معطيها ، أوشكوا فيه ، فكان جهلهم، أو شكهم سبباً في إعلامهم ، فكأنه قيل : فَاعْلَمُوا أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ » ، فالمسبب الإعلام بمضمون الجملة ، لانفس مضمونها ، قال : « وَمِنْ هُنا وَهِمَ من قال : إنَّ الشرط قد يكون مسبباً ، وإذا جعلنا الخطاب بالجملة الجزائية ، أو الإخبار بها هو الشيء المشروط ، ارتفع الإشكال »(٢) ، انتهى .

[لاترد إن بمعنى إذ]

(ولا ترد « إنْ » بمعنى « إذْ » خلافاً للكوفيين) ، ولاحجة لهم في مثل : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ (٣) ، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ (٤) ؛ لإمكان حملها على ما استقر لها من الشرطية ، وذلك واضح .

فصـــل

[لو : معناهـــا]

(« لو » حرف شرط يقتضي امتناع مايليه ، و) يقتضي (استلزامه) ، أي : استلزام مايليه ، (لتاليه) ، أي : لتالي مايليه ، فضمير يليه هو وضمير استلزامه ، وتاليه لما يليه ، والمعنى حرف يقتضي

---

(١) سورة النحل آية : ٥٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٠٤ (بتصرف) .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٣ .

(٤) سورة الفتح آية : ٢٧ .

امتناع مايليه ، ويقتضي استلزام وجود مايليه وجود تاليه ، هذا مراده ، وصرح بمقتضاه في شرح الكافية فقال : « والعبارة الجيدة في لوْ ، أن يقال : حرف يدل على / امتناع تال يلزم لثبوته ثبوتُ / ٣٠٣/ تاليه [١] فيحمل عليه ماهنا ، فإذا قلت : « لَوْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ » ، اقتضى ذلك نفي المجيء ، واستلزام ثبوته الإكرام ولايقتضي نفي الإكرام .

ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم من امتناعه امتناعه ، نحو : « لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً » وإلا لم يلزم نحو : « لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوجُوداً » ، وهذا هو معنى قول سيبويه : « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » [٢] ، فأخذ في الملازمة جانب الثبوت ، ولم يتعرض للابتغاء عند الانتفاء .

والعجب من أبي حيان ، فإنه ذكر أن المصنف فر من قول من يقول : إنَّها حرف امتناع لامتناع، لفساده ثم شرح قوله هنا شرحاً يقتضي أنها حرف امتناع لامتناع فقال : « واستلزام امتناع مايليه لامتناع تاليه ، ووضح ذلك فقال : فإذا قيل : « لَوْ أَكَلْتَ لَشَبِعْتَ » ، اقتضى امتناع الأكل ، واقتضى أن امتناع الأكل يقتضي امتناع الشبع ، فليتأمل ، نعم ، قول المصنف ، (واستلزامه لتاليه) ، مستغنى عنه بقوله : (حرف شرط) ، لأن ذلك معنى للشرط .

ومعنى قولهم : « حرف امتناع لامتناع أن « لوْ » تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو فاسد من وجهين ، عَقْلِيْ وَنَقْلِيٌّ .

أما الأول فلأن الجواب لازم ، والشرط ملزوم ، ولايلزم من انتفاء الملزوم إنتفاء اللازم ، لجواز تعدد الملزومات مع اتحاد اللازم ، بل الأمر بالعكس .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

وأما الثاني فكقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[١] ، إذ ليس مراد الآية : أن الفساد انتفى لانتفاء التعدد ، وانما سيقت الآية للتوحيد ، ونفي التعدد ، فوجب أن يقال : إن معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد ، نقله ابن هشام عن بعض الفضلاء وأقره .

[تستعمل في المضي غالبا]

(واستعمالها) ثابت (في المضي غالباً) ، كما مثلنا ، ومن غير الغالب استعمالها في المستقبل ، نحو : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [٢] ، « أعطوا السائل ولو جاء عَلَى فَرَسٍ » [٣] ، وقوله:

{١٣٣٥} وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا / وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ[٤] / ٣٠٤/

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَلَوْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

قال ابن المصنف : « جعْلُ تالي لوْ [٥] مستقبلاً لا ينافي امتناعه فيما مضى فلا يحتاج لإخراجها عن أصلها » .

---

(١) سورة الإنسان آية : ٢٢ .

(٢) سورة النساء آية : ٩ .

(٣) في موطأ مالك ٢ / ١٥٧ : « وإن جاء على فرس » .

(٤) من الطويل ، لقيس بن الملوح (المجنون) .

والشاهد فيه : أن « لوْ » ههنا للتعليق في المستقبل ، ولهذا رادفت إنْ والسبب المفازة ، والرِّمة : العظام الباليه .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ٩٦ ، الأشموني ٤ / ٣٧ ، السلسيلي ٣ / ٩٦٨ ، والمغني ١ / ٢٨٨ .

(٥) في « ب » : لولا - سهو .

[الجزم بها اضطراراً]

(فلذا) ، أي : لكون لوْ للمضي غالباً (لم يجزم بها إلا اضطراراً) ، قال ابن الشجري في أماليه[١] ، وإنما لم يجزموا بلوْ ، مع اقتضائها للجواب ؛ لأنها لاتنقل الماضي إلى الاستقبال ، تقول : « لَوْ زَارَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُهُ » ثم قال مانصه ، وربما جزموا بها في الضرورة ، كقول امرأة من بلحارث بن كعب :

{١٣٣٦} لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ [٢]

واقتدى بها في الجزم أبو الحسن الرضي رضي الله عنه ، فقال في قصيدة يرثي بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصابئ :

{١٣٣٧} إنَّ الوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتُ فَلَوْ تَكُنْ حَيًّا إذاً مَاكُنْتُ بِالْمُزْدَادِ [٣]

وتبعه المصنف هنا ، وقال فيما مضى : « والأصح امتناع حمل لوْ على إنْ » [٤] ، وقال في نظم الكافية :

وَجَوَّزَ الجَزْمَ بِهَا في الشَّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَدْرِي [٥]

---

(١) الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٧ .

(٢) من الرمل .

والشاهد فيه قوله : (لو يشأ) حيث جزم الفعل بـ « لو » اضطراراً .

ظ : الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٨ ، شرح ابن مالك ٤ / ٩٧ ، والخزانة ١١ / ٢٩٨ ، والأشموني ٤/ ١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٢ ، والمغني ١ / ٣٠٠ .

(٣) من الكامل ، للشريف الرضي .

ظ : الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٧ ، الخزانة ١١ / ٣٠٠ ، ديوانه ٣٩٥

(٤) في متن التسهيل ، انظر ص ٣٣٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٨ .

وقال في شرح الكافية : « ولاَ حجة فيما أنشده ، لأنه يمكن أن يكون من تسكين المرفوع للتخفيف ، كما قرأ أبو عمرو : ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ (١) ، و ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ (٢) و « يَأْمُرُكُمْ » (٣) ، بالتسكين فيهن ، ولأن « يَشَأْ » (٤) يتخرج على أن الأصل « يَشَا » بحذف الهمزة على لغة من قال : « شَايَشَا » ، بغير همز ، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة ، على لغة من قال : « العَألم ، والخَأتَم » بالهمز ، وهذا التخريج مشكل لوجهين .

أحدهما : أن الذي حذف همزة « يَشَأْ » ، إنما قصد التخفيف ، فلا تناسبه أن يقلب الألف همزة ، لئلا يكون قد فر من همزة أصلية ، ثم اجتلب همزة لا أصل لها .

والثاني : أن الذي يقول: « العَألم » إنما أبدل همزة ساكنة ، لعدم موجب التحريك ، فأما إذا كانت الألف طرفاً ، فإنها إذا أبدلت همزة استحقت تلك الهمزة الحركة ؛ لكونها لاماً ، وتقدم شرح غريب هذا البيت ، ولولا مافي الكافية وشرحها ، لحملت قول المصنف : « والأصح امتناع حمل لو على إنْ » فيما مضى على النثر خاصة جمعاً ، بينه وبين قوله هنا : (لم يجزم بهما إلا اضطراراً) .

(وزعم اطراد ذلك) الجزم (على لغة) (٥) .

فيتحصل من مجموع كلامه أولاً وآخراً ، ثلاثة مذاهب / أحدها : أنها لاتجزم في نثر ، / ٣٠٥/ ولاشعر ، والثاني : أنها تجزم في الشعر دون النثر ، والثالث : أنها تجزم فيهما ، وأن ذلك لغة مطردة.

---

(١) سورة الملك آية : ٢٠ ، انظر الإتحاف : ٤٢٠ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٠٩ ، السبعة : ٢٦٥ .

(٣) سورة البقرة آية : ٦٧ ، الإتحاف : ١٥٢ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٣ ، ١٧٣٣ .

(٥) المغني ١ / ٣٠٠ .

[إعراب مايلي لو من الأسماء]

(وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسر بظاهر بعد الاسم) ، نحو : ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (١) ، وقول عمر : « لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ » (٢) ، والمثل : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي »(٣) ، وقول الشاعر :

{١٣٣٨} أَخِلاَّيَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ عبتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ (٤)

فهذه وأشباهها نظير : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٥) ، لأن « لوْ » في الاختصاص بالفعل كـ« إنْ » فيليها الفعل ظاهراً ، أو مضمراً .

وقال ابن الضائع (٦) ،نحو : لَوْ زَيْدٌ قَامَ لأَكْرَمْتُهُ » شاذ عند البصريين ، وأما : ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (٧) ، فقد خرج (٨) على أن الأصل : « لَوْ كُنْتُمْ » ، فلما حذفت « كَانَ » انفصل الضمير، وليس الأصل : « لَوْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ » ؛ لأن ذلك بمبني على جواز حذف المؤكد ، ويؤيد هذا التخريج أن ﴿تَمْلِكُونَ ﴾ مضارع ، و « لَوْ » إنما تكون شرطاً في الماضي فخرج على حذف « كَانَ » ، وخصت

---

(١) سورة الإسراء آية : ١٠٠ .

(٢) التصريح ٢ / ٢٥٨ .

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٢٠٢ .

(٤) من الطويل ، للغطمش الضبي .

والشاهد فيه قوله : (لو غيرُ) حيث ولي « لوْ » غير الفعل في الظاهر وهو فاعل لفعل يفسره أصابكم المذكور بعد .

ظ : المساعد ٣ / ١٩١ ، الأشموني ٤ / ٣٩ .

(٥) سورة التوبة آية: ٦ .

(٦) المساعد ٣ / ١٩١ .

(٧) سورة الإسراء آية : ١٠٠ .

(٨) انظر حاشية الصبان ٤ / ٤٠ .

بذلك لأنها تحذف كثيراً ؛ لكثرة الاستعمال ، فلا يقاس على ذلك ، نحو : « لَوْ زَيْدٌ قَامَ » ؛لأنه ليس مثله ، وقالت العرب : « ايتني بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَاراً » ، بإضمار « كَانَ » ، وذلك مقيس .

(وربما) ولي ما (وليها اسمان مرفوعان) كقوله :

{١٣٣٩} لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي [١]

وظاهر كلام المصنف ، محتمل لعدم تأويله ، وتجويز دخول لو على الجملة الاسمية ، ومحتمل لتخريجه على إضمار « كَانَ » الشأنية ، موافقة لابن خروف [٢] ، ويؤيد الاحتمال الأول قوله في شرح الكافية لما لم تعمل ؛ لمصاحبتها غالباً مالايعمل فيه ، كان من حقها ألا تختص ، فنبه على ذلك بمصاحبتها لـ « إنَّ » كثيراً ، واسماً غيره قليلاً [٣] ، وزعم أبو علي : أن تقديره ، لو شرق بغير الماء حلقي هو شَرِقٍ » .

وإن الجملة الاسمية مفسرة لذلك المحذوف ، قال المصنف : « وهذا تكلف لامزيد عليه فلا يلتفت إليه » [٣] ، وقال غيره : « البَيْتُ ضَرورة » [٤] .

---

(١) من الرمل ، لعدي بن زيد التميمي .
والشاهد فيه قوله : (لو بغير الماء حلقي شرق) حيث أن « لوْ » مختصة بالفعل ، وليس هاهنا كذلك اذ دخلت على الجملة الاسمية .
ظ : الأشموني ٤ / ٤٠ ، المساعد ٣ / ١٩٢ ، الكتاب ٣ / ١٢١ ، شرح التسهيل ٤ / ٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٦ .

(٢) حاشية الخضري ٢ / ١٢٩ .

(٣) هكذا في الأصل و « ب » ، ونصها في الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٦ : « وهو أن « لو » لمّا لم تصحب - غالباً - إلاَّ فعلاً ماضياً وهو لازم البناء لم تكن عاملةً . ولمّا لم تكن عاملة لم يُسلك بها سبيلَ (إنْ » في الاختصاص بالفعل أبداً ، فنبّه على ذلك بمباشرتها (أنَّ) كثيراً ، وبمباشرة غيرها قليلاً » .

(٤) المساعد ٣ / ١٩٢ .

[أنَّ بعد لو]

(وإن وليها « أنَّ ») المفتوحة المشددة ، (لم يلزم كون خبرها فعلاً) ، بل يجوز وقوعه اسماً، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ ﴾ /(١)، وقوله : / ٣٠٦/

{١٣٤٠} مَا أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أَنَّ الفَتَى حَجَرٌ تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ(٢)

وظرفاً كقوله :

{١٣٤١} وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ المَالِ(٣)

(خلافاً لزاعم ذلك) ، وهو الزمخشري (٤) ،تبعاً للسيرافي (٥) ، وشبهتهما : أنها إن كانت فاعلة بفعل محذوف ، فليكن هذا الفعلُ مغنياً عنه في اللفظ ، وإن كانت مبتدأ ، فلأن «لوْ» لا يليها إلا الفعل ، فلما جرى لفظه بعدها ظاهراً صار ، كأنه قد جرى الفعل عليها ، فلهذا امتنع : «لَوْ قِيَامُكَ » ، وجاز : « لَوْ أَنَّكَ تَقُومُ » .

---

(١) سورة لقمان آية : ٢٧ .

(٢) من البسيط ، لتميم بن مقبل .

والشاهد فيه قوله : (لو أنَّ) حيث جاء خبر « أن » بعد لو اسماً .

ظ : الأشموني ٤ / ٤١ ، والمساعد ٣ / ١٩٣ .

(٣) من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه : ٥٢ .

والشاهد : حيث جاء خبر أن الواقعة بعد لو ظرفا .

ظ : الكتاب ١ / ٧٩ ، الخصائص ٢ / ٣٨٧ ، المغني ١ / ٢٩٨ ، والشرح الكبير ١/ ٦٢٢.

(٤) المفصل : ٣٢٣ .

(٥) قال ابن عقيل : « وقد غلط فيه » انظر المساعد ٣ / ١٩٣ .

واختلف في « أنَّ » بعد « لوْ » ، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ (١) ، فقال سيبويه (٢) ، وجمهور البصريين (٣) : « مبتدأ » ، ثم قيل : لايحتاج إلى خبر ؛ لإنتظام الخبر والمخبر عنه بعدها ، كما لايحتاج إلى ثان في : « ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، وقيل : له خبرٌ محذوف ، وقال الكوفيون (٤) ، والمبرد (٤) ، والزجاج (٥) ، والزمخشري (٦) : فاعل بـ « ثَبَتَ مدراً » ، كما قال الجميع في « مَا » وصلتها في : « لاَ أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْماً » .

[صور جواب لو]

(وَ) « لوْ » (جوابها في الغالب فعل مجزوم بـ « لم ») نحو : لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ، وقوله :

﴿١٣٤٢﴾ فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ (٧)

(أو ماض منفي بـ « ما ») ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ (٨) ، ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَافَعَلُوهُ ﴾ (٩) .

---

(١) سورة الحجرات آية : ٥ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ١٢١ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٧٣ .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٧٧ . المقتضب ٣ / ٧٦

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٧٣ .

(٦) انظر المفصل ٣٢٣ .

(٧) من الطويل ، لزهير .

والشاهد فيه قوله : (لم تمت) إذ جاء خبر لو مجزوماً بـ « لم » على الغالب.

ظ : المساعد ٣ / ١٩٤ ، الهمع ٣ / ٣٤٨ .

(٨) سورة الأحقاف آية : ١١ .

(٩) سورة الأنعام آية : ١١٢ .

(أو) ماض (مثبت مقرون غالباً بلام مفتوحة) ، نحو : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ ﴾ (١) ،ومن غير الغالب : ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ ﴾ (٢) ، وقد جاء الاثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾ (٣) ، و ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾ (٣) ،

[لام التسويف]

قال عبد اللطيف في كتاب « اللامات » : « هذه اللام تسمى لام التسويف ، لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب ، وتراخيه عنه ، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل ، أي : أن الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ، ولهذا دخلت في : ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾ ، وحذفت في : ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾(٤) ، أي : لوقته في المزن من غير تأخير ، والفائدة في تأخير جعله « حُطاماً » / ٣٠٧/ وتقديم جعله أجاجاً تشديد العقوبة ، أي : إذا استوى الزرع على سوقه ، وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً ، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ (٥) الآية ، انتهى .

وفي نسخة : (ولاتحذف غالباً إلا في صلة) ، أي : إلا «ولو » وشرطها صلة ، نحو : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِيْنَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ (٦) ، وغيره لايقيد بالصلة ، ولايجعل الحذف غالباً ، بل قال : « يجوز إثباتها وحذفها » ، ويشهد لهم : ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾(٧) ، ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ ﴾ (٧) ، وهو كثير في كلامهم ، فالصواب حذف هذه النسخة .

---

(١) في الأصل و « ب » « نشأ » - سهو .
(٢) سورة الأعراف آية : ١٥٥ .
(٣) سورة الواقعة آية : ٦٥ ، وآيه : ٧٠ .
(٤) سورة الواقعة آية : ٧٠ .
(٥) سورة يونس آية : ٢٤ .
(٦) سورة النساء آية : ٩ .
(٧) سورة الأعراف آية : ١٠٠ ، ١٥٥ .

(وقد تصحب) اللام (ما النافية) كقوله :

{١٣٤٣} لَوْ أَنَّ بِالعِلمِ تُعطَى مَا تَعِيشُ بِهِ لَمَا ظَفِرْتَ مِنَ الدُّنيَا بِفُرُوقِ (١)

قال ابن هشام : « وجدت بخط المصنف ، أشرت بقولي : « وجوابها في الغالب فعل . . » (٢) إلى أنه قد يجيء جملة اسمية نحو : ﴿ لمثوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ (٣) .

أو مقرونة بالفاء ، كقوله :

{١٣٤٤} قَالَتْ سَلاَمَةُ : لَمْ تَكُنْ لَكَ عَادَةٌ أَنْ تَتْرُكَ الأَصْحَابَ حَتَّى تُعْذَرَا (٤)

لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَاسَلاَمَ فَرَاحَةٌ لكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسَرَا

أي : فذاك راحة » انتهى .

[تعقب ابن هشام للمصنف]

ولاشاهد له في واحدة منهما ، أما الآية : فقال عقب قوله : (وقد تصحب ما النافية) (وإن ولي الفعل الذي وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مغن عن جوابها) ، فهذا تصريح منه أن الجملة الاسمية ليست جواب لو ، وهو مخالف لقوله فيما مضى ، أن لو ، ولولا يجب أن يستغنى

---

(١) من البسيط ولم أعثر على قائله ، والظاهر أنه لأحد المتأخرين .
والشاهد فيه قوله : (لما) إذ جاءت اللام مصاحبة لـ « ما » النافية في جواب لو ، وهو قليل
ظ : المساعد ٣ / ١٩٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٤ ، والبحر المحيط ٣ / ٥٤٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٠٣ .

(٣) من الكامل ، لعامر بن الطفيل .
والشاهد فيه قوله : (لو . . . فراحة) حيث صدر جواب « لو » بالفاء .
ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٠ ، والمساعد ٣ / ١٩٦ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٤ ، والهمع ٣ / ٣٤٩ .

بجوابهما عن جواب القسم ، ثم كان ينبغي ألا يقيد ذلك بتالي الفعل الذي يليها ، لئلا يخرج ظاهراً ، نحو الآية ؛ لأن التاليها في اللفظ : أن وصلَتُهَا ، لافعلٌ ، فالصواب حذفُ « وإن وَلِيَ . . إلى آخره » كما سقط من بعض النسخ ، وعلى إثباتها يكون له في هذه المسألة قولان [١] .

وأما البيت ، فقال ابن المصنف [٢] : « يجوز أن يكون راحة عطفاً على « قَتْلٌ » ، وحذف الجواب ، مثل : ﴿ وَلَوْ افْتَدَى به ﴾ [٣] ، ﴿ وَلَوْ كُنَّا صادقينْ ﴾ [٤] ، ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً ﴾ [٥] ، انتهى ، وجوب الأول لم يقبل منه ، وجواب الثاني « مَاصَدَّقْنَاَ » ، وجواب الثالث : « لَكَانَ هَذَا القُرآنُ » .

« فصـــل »

[لما : معانيها واستعمالاتها]

إذا ولي « لَمَّا » مضارع لفظاً ماض معنى ، فهي حرف جزم لنفي المضارع ، وقلبه ماضيا .

وإن تقدمها « نَشَدْتُكَ » ، أو « إنْ » النافية ؛ فهي حرف استثناء بمنزلة « إلاَّ » ، نحو : «نَشَدْتُكَ اللَّهَ لَمَّا فَعَلْتَ » ، أي : ما أسألُكَ إلاَّ فعْلَكَ ، وقوله تعالى : ﴿ إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [٦] ، وأما قراءة حمزة : ﴿ وإنَّ كُلاً لَمَّا ﴾ [٧] ، فقال المبرد : « لَحْنٌ ، لايقال : إن زيْداً إلاَّ خَارِجٌ » [٨] ، وقال الكسائي : « لاَ أَدْرِيْ وَجْهَهَا » ، وقال الفراء : « إلاَّ لمَّا » ، ثم حذفت ميم ؛ لإجتماع الميمات،

---

(١) في « ب » يكون ذكر في هذه المسألة : « قولان » .

(٢) المساعد ٣ / ١٩٧ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٩١ .

(٤) سورة يوسف آية : ١٧ .

(٥) سورة الرعد آية : ٣١ .

(٦) سورة الطارق آية : ٤ .

(٧) البحر المحيط ٥ / ٢٦٧ ، الدر المصون ٦ / ٤١٢ .
سورة هود ١١١ وهي قراءة حفص ، وابن عامر إنَّ + لَمَّا .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٩ ٢

واللام للتوكيد ، وقال ابن الحاجب[١] : « لَمَّا الجازمة حذف مجزومها ، والأصل : لَمَّا تهمل ، وقال المازني : « الأصل « إن » النافية فشددت ، كما تخفف إن المشددة » نقل ذلك عنه ابن النحاس .

[لما ظرف]

و (إذا ولي « لَمَّا » فعل ماض لفظاً ومعنى) ، نحو : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا ﴾ [١] ، أو [ماض لفظاً لامعنى] [٢] ، نحو : ﴿ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا العَذَابَ يقولُونَ ﴾ [٣] ، (فهي ظرف) ، لما مضى ، (بمعنى « إذ » فيه معنى الشرط) ، وهذا القول منقول عن أبي علي[٤] ، وشيخه أبي بكر بن السراج [٥] ، وتلميذيه أبي الفتح [٦] ، وأبي طالب العبدي ، وقال به الجرجاني [٧] ، واستدل لهم بقوله :

[١٣٤٥] إِنِّي لأَرْجُو مُحْرِزاً أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِعَا [٨]

فهذا بمعنى « حِيْنَ » ، ولك أن تقول : الجواب محذوف ، أي : رَجَوْتُ ذَلِكَ .

قال الخضراوي : « لم أقف لأبي علي وشيخه أبي بكر على ماهو نص في ظرفيتها ، بل عبارة التذكرة صارت كالظرف .

---

(١) سورة سبأ آية : ١٤ . وانظر الأمالي النحوية ١/ ٦٨

(٢) في موضعها بياض ، نبه عليه في الهامش ، والسياق يقتضيها .

(٣) سورة الشورى آية : ٤٤ .

(٤) الإيضاح العضدي ٣٢٨ .

(٥) الأصول ٢ / ١٥٧ .

(٦) المغني ١ / ٣١٠ .

(٧) المقتصد ٢ / ١٠٩٢ .

(٨) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه مجئ لَمَّا اسماً مراداً به الظرفية الماضية .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٢ ، المساعد ٣ / ١٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٤ .

ونقل أبو الفتح في : « الخاطريات عن أبي علي أنه قال : « ليست اسماً بل هي حرف ، وفهم الزمان معها كفهمه مع ما في قولك : « مَادَامَ المَلَوَانِ ، أَلا تَرَى أنَّ ذَلِكَ لاَيُخْرِجُ « ما » عَنْ الحرفية ، قال : « ولهذا لايحتاج إلى عامل ، فهذا يدل على أن ابن جني قائل بحرفيتها أيضاً ، وأن كلامه في الخصائص وغيرها مؤول ، أو رأى آخر [١] .

[لما حرف]

(أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب) ، هذا قول سيبويه ، والجمهور [٢] ، قال سيبويه : « أما لو ، فلما كان سيقع لوقوع غيره ؛ وأما « لَمَّا » فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره»[٣]، قال الخضراوي : « وهذا يقتضي أنها حرف بمنزلة « لَوْ » واحتجوا على ذلك بأمور ، أحدها : ﴿ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ [٤] ، أي : بسبب [٥] الظلم ، لاحين الظلم ؛ لأن ظُلْمَهُمْ سابق ، على إنذارهم [٦] .

الثاني : أنها تقابل غالباً بلو ، نحو : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ « ، لكنه لَمَّا لم يقم [لم] [٧] أَقُمْ » ، و«لَوْ» للامتناع في الشرط ، « فلما » للوجود ، عبارة سيبويه / المتقدمة نص في ذلك . / ٣٠٩ /

---

(١) انظر الخصائص ٢ / ٢١١ .

(٢) المساعد ٣ / ١٩٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢٥ ، ٢٣٤ .

(٤) سورة يونس آية : ١٣ .

(٥) في « ب » : نسب - تحريف .

(٦) كذا « على انذارهم » وما في القرآن من ذلك فيه إهلاك لا انذار .

« وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا » الكهف / ٥٩ .

« ولقد أهلما القرون من قبلكم لما ظلموا » يونس / ١٣ .

(٧) [ ] زيادة للسياق .

والثالث والرابع : أن جوابها يقترن غالباً بما النافية ، وإذا الفجائية ، نحو : ﴿ مَادَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ ﴾ (١) ، ﴿ إِذَا هُمْ يُشْرِكُون ﴾ (٢) ، ومابعدهما لا يعمل فيما قبلهما .

والخامس : الإجماع على جواز زيادة « أنْ » بعدها و « أنْ » لا تفصل بين المتضايفين ، لا يجوز : « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ جَلَسَ زَيْدٌ » .

السادس : لو كانت ظرفاً لما مضى لجاز أن يليها المضارع ، ونقلته إلى المضي ، كما أن « إذْ » كذلك .

السابع : لو كانت ظرفاً لما اختلف زمن الفعلين بعدها ، ولكنك تقول : « لَمَّا أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَمْسِ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ اليَوْمَ » .

الثامن : أنه لايجوز : « القِتَالُ لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ » ، كما يجوز : « القِتَالُ حِيْنَ جَاءَ زَيْدٌ » .

ثم القائلون بظرفيتها يزعمون أنها بمعنى « حين » ، لا بمعنى « إذْ » مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجمل ، بخلاف حين .

قال ابن هشام : « وليس في لما معنى الشرط ، وإنما هي دالة على مجرد الوقت عند القائلين باسميته، وعلى ارتباط وجود إحدى جملتين بأخرى عند القائلين بالحرفية ، وإيضاحه : أنَّا إذَا قلنا : «لَمَّا جاء زيدٌ جَاءَ عَمْرٌو » ، لم يقتض هذا اللفظ أن وجود الأول سبب لوجود الثاني ، بل أن الثاني وجد عند وجود الأول ، وهل ذلك بتسبب عنه ، أو بطريق الاتفاق؟ لاتَعرُّضٌ لِلَفظِ لذلك ، ثم قال: «وإذَا كانَ معناها عنده صالحاً لأن يفسر بـ « إذْ » ، فمن أين يكون لها جواب ، حتى يقول .

---

(١) سورة سبأ آية : ١٤ .

(٢) سورة العنكبوت آية : ٦٥ .

[جواب لما]

(وجوابهما فعل ماض لفظا ومعنى) ، نحو : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيرُ أَلقَاهُ عَلى وَجْهِهِ ﴾[١] ، (أو جملة اسمية مع « إذَا » المفاجأة) ، نحو : ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾[٢] ، (أو) مع (الفاء) ، مثله المصنف بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ [٣] ، قال ابن جني في « الخاطريات » : « قلت له - يعني لشيخه أبي علي - كيف أجيبت « لَمَّا »بالفاء ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ [٣] ، فقال : « لأنها واقعة موقع الفعل ، أي : فلما نجاهم اقتصد بعضهم ؛ ولما كثر الجواب بالفاء في غير « لَمَّا » ، جوزناه في « لَمَّا » / قلت: / ٣١٠/ أفيجوز أن تكون عاطفة على مُقَدَّرٍ ، أي : اختلفوا فمنهم مقتصد ، فالفاء عاطفة ، والجواب محذوف ، قال : نعم » .

(وربما كان) الجواب (ماضياً مقروناً بالفاء) استشهد له المصنف بقوله :

١٣٤٦ فَلَمَّا رأَى الرَّحْمَن أَنْ لَيْسَ فِيكُمُ رَشِيدٌ ، وَلاَنَاهِ أَخَاهُ عَنِ الغَدْرِ [٤]

فَصَبَّ عَلَيْكُمْ تَغْلِبِ[٥] ابْنَةَ وَائِلٍ فَكَانُوا عَلَيْكُمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ البَكْرِ

---

(١) سورة يوسف آية : ٩٦ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ١٢ .

(٣) سورة لقمان آية : ٣٢ .

(٤) من الطويل للأخطل .

والشاهد فيه قوله : (فصبّ) حيث جاء جواب « لما » ماضيا مقروناً بالفاء .

ظ : شرح ابن مالك ٤ / ١٠٣ ، المساعد ٣ / ٢٠٠ ، والسلسيلي ٣ / ٩٧٢ ، والخزانة ١١ / ٥٤ ، والضرائر ٧٢ .

(٥) في ب : ثعلب - تصحيف .

ويأتي فيه ماتقدم عن ابن جني ، من تجويز كون الفاء عاطفة على مقدر ، أي : انتقم مِنْكُمْ فَصَبَّ عَلَيْكُمْ ، فالفاء عاطفة ، والجواب محذوف .

(وقد يكون مضارعاً) ماضي المعنى ، مثله المصنف بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إبراهِيمَ الرَّوعُ وَجَاءَتْهُ البُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ (١) ، فـ « يُجَادِلُنَا هو الجواب ، ويحتمل أن يكون الجواب محذوفاً تقديره : شَرَعَ يُجَادِلُنَا .

---

(١) سورة هود آية : ٧٤ .

(١٦) « بابُ تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك »

لكثرة دورانها ، وتشعب أحكامها ، ولعدم تعلقها بتمام معناها واستعمالها بباب من الأبواب السابقة أفردت بالذكر ، ولسبق شيء من أحكامها في بعض الأبواب ، ككون الاستفهام له الصدر عبر بالتتميم .

[كيف في الاستفهام]

(يستفهم « بكيف » عن الحال ، قبل مايستغنى به) ، عنها ، نحو : « كَيْفَ قَدِمَ زَيْدٌ » فـ «قَدِمَ زَيْدٌ » كلام تام في نفسه ، مستغنًى به عن « كيف » وفائدة ذكر[ها][1] السؤال عن هيئة القدوم .

(وَ) يستفهم « بِكَيْفَ » (عن الخبر قبل مالايستغنى به) ، نحو : « كَيْفَ زَيْدٌ »؟ ، « فَزَيْدٌ » وحده لايستغنى به عن « كَيْفَ » ، ودخل في الخبر خبر كان الناقصة ، نحو : « كَيْفَ كَانَ زَيْدٌ » ؟ ، والمفعول الثاني في باب « ظَنَّ » ، نحو : « كَيْفَ ظَنَنْتَ زَيْداً » ؟ ، والمفعول الثالث في باب «أَعْلَمَ»، نحو : كَيْفَ أَعْلَمْتَ زَيْداً فَرَسَكَ » ؟ . (ومعناها) في الوجهين جميعاً (على أي حال؟)، أي : على أي صفة ، (فلذا) ، أي : لكون معناها على أي حال ، (تسمى ظرفاً) مجازاً ؛ لأنها في معنى : على أي حال / ، وعلى أي حال ، يسمى هو وغيره من أمثلة الجار والمجرور ظرفاً مجازاً؛ / ٣١١/ كما أنك إذا قلت : « جَلَسْتُ خَلْفَكَ » ، أو « زَيْدٌ خَلْفَكَ » فإن الظرف في تأويل : «جَلَسْتُ في مَكَانٍ وَرَاءَكَ » .

[عبارة النحاة عنها]

ولهم في « كيف » ثلاث عبارات ، إحداها : أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال ، الثانية :

---

(١) [ما] ليست في الأصل و « ب » ، وهي لازمة .

أنها اسم يستفهم به عن الأحوال ، الثالثة ، أنها سؤال عن وصف منكور لموصوف بعدها مذكور ، فعلى الأول ،معناها : في أي حال ، وعلى الثاني معناها : على أي حال ، وعلى الثالث : ماصفة زيد ، ومانعتُهُ؟ والمشهور أن فيها قولين ، أحدهما : أنها ظرف شبيهة[١] باسم المكان ، كما أن «وحْدَكَ، وَسِوَاكَ » كذلك ، ويعزى لسيبويه [٢] .

والثاني : أنها ليست ظرفاً ، وإنما هي اسم يستفهم به عن الأخبار والأحوال ، ويعزى للأخفش [٣] ، فإذا قلت : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فعلى الأول « كَيْفَ » في موضع نصب ، وعلى الثاني في موضع رفع ، هذا مقتضى القواعد ، وقال في النهاية ، في الفرق بين « أيْنَ » ، و « كَيْفَ » ، أن «أيْنَ» تفتقر مع الاسم المفرد إلى تقدير « مُسْتَقِرّ » أو « اسْتَقَرَّ » ، ولاتفتقر « كيْفَ » لذلك .

[سبقها بحرف جر]

(وربما صحبتها ، على) وإلى ، سمع من كلامهم : « على كَيْفَ تَبِيعُ الأَحْمَرَيْنِ ؟ » [٤] ، و«انْظُرْ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ ؟ » ، وهذه مسلوبةُ الدلالة على الاستفهام ومخلِّصة لمعنى الحال ، أي : إلى حال صُنْعِكَ ، ولولا ذلك لم يعمل فيها ماقبلها ، قيل : وعن كقوله :

{١٣٤٧} * عَنْ كَيْفَ ضَيَّعْتَنَا ذُهْلُ بْنُ شَيْبَانَا * [٥]

وهذا كله شاذ ، ولاتجر بحرف في فصيح الكلام .

---

(١) في « ب » شبيه - سهو . .

(٢) قال سيبويه ٢ / ١٢٨ : « فمعنى أيْنَ في : أي مكان ، وكيف : على أية حال » .

(٣) المساعد ٣ / ٢٠٤ .

(٤) شرح ابن مالك ٤ / ١٠٥ .

(٥) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (عن كيف) حيث صاحب عن « كيف » ، وهو شاذ
ظ : المساعد ٣ / ٢٠٥ ، ولعله : أن كيف وجاءت عن على لغة تميم « العنعنه » .

[إعراب جوابها والبدل منها]

(ولجوابها والبدل منها النصب في الأول) وهو كونها قبل مايستغنى به ، فيقال في الجواب: « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ » فيقول : « رَاكِباً » ، ونحوه ، وفي البدل : « كَيْفَ جاء أراكباً أَمْ غَيْرَ رَاكِبٍ ؟ » لأن المبدل من اسم الاستفهام يقرن بأداته .

(والرفع في الثاني) وهو كونها قبل مالا يستغنى به ، (إن عدمت نواسخ الابتداء) ، فيقال في الجواب : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فتقول : « صَحِيحٌ » ونحو ، وفي البدل : « كَيْفَ زَيْدٌ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ » .

(وإلا) تعدم نواسخ الابتداء (فالنصب) واجب ، نحو : « كَيْفَ أَصْبَحَ زَيْدٌ » فتقول : «صَحِيحاً » ، « وَكَيْفَ أَصْبَحَ أَصَحِيحاً أَمْ سَقِيماً ؟ » .

فإن قيل : : من النواسخ مايرفع الخبر ، قلنا لاتدخل على كيْفَ ، لأن الخبر المرفوع خاص ببابي « إِنَّ » و « لاَ التَّبْرِئَةِ » / ، وكلاهما يتأخر خبره ، و« كيْفَ » لا تتأخر . / ٣١٢/

[المجازاة بها]

(ولايجازي بها) عملاً (قياساً ، خلافاً للكوفيين) في إجازتهم : « كَيْفَ تَقُمْ أَقُمْ » ، قياساً لاسماعاً ، وأما المجازاة بها معنى فقد قدمه في عوامل الجزم ، فقال : « وَجُوزِيَ بِكَيْفَ مَعْنىً لاعملاً، خلافاً للكوفيين »[1] ، وفي نسخة عليها خطه بعد قوله هنا : (خلافاً للكوفيين) ، (ومن وافقهم) وهو قطرب من البصريين[2] .

---

(١) انظر ص.١٥٥من الكتاب .

(٢) المغني ١ / ٢٢٥ .

[أنى]

(و « أَنَّى » مرادفة لها) أي : « لِكَيْفَ » ، نحو : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[١] ، أي كيف شئتم .

(أوْ) مرادفه (« لأَيْنَ ») ، نحو : ﴿ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾[٢] ، أي : أيْنَ لك هذا .

(أو « مَتَى ») ، قال الضحاك في قوله : ﴿ أَنَّى شِئْتُم ﴾ ، أي : مَتَى شِئْتُمْ[٣] .

[الفرق بين كيف . ومتى وأين]

قال في النهاية مامعناه مرتباً : « والفرق بين متى ، وأين ، وبين « كَيْفَ » من أوجه ، أحدها : أنَّ الجار يدخل عليهما فصيحاً ، وعليها شاذاً . الثاني : أن متى تجاب بزمان واحد ، وأين بمكان واحد ، ويجوز أن تجاب كيف بأحوال متعددة ، الثالث : أن جوابهما يكون نكرة ، ومعرفة ، وجواب كَيْفَ لايكون إلا نكرة ، الرابع : أن « مَتَى » و « أَيْنَ » يفتقران مع الاسم المفرد إلى تقدير «مستقر » ، أو « استقر » ، ولاتفتقر « كيف » لذلك .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣٧ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .

فصـــل

[قد اسم فعل]

(تكون « قَدْ » اسماً « لكفى ») ، وهذا أحسنُ من قوله في أسماء الأفعال : لـ « اكْتَفَى » ، لأن « قَدْ » و « كَفَى » متعديان ، و « اكْتَفَى » قاصراً ، وفاعلهما يكون ظاهراً ، وفاعل « اكْتَفَى » مستتر وجوباً (فَسُتْعَمل استعمال أسماء الأفعال) فلا تدخل عليها العوامل اللفظية ، ويلزمها نون الوقاية ، مع ياء المتكلم ، نحو : « قَدْنِي » ، ويرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، حكى الكوفيون : «قَدْ عَبْدَ اللَّهِ دِرْهَمْ » بنصب « عبْدِ اللَّه » ، ورفع « دِرْهَمٍ » ، أي : كفى عبْدَ اللَّهِ دِرْهَمْ » .

[ما ترادف فيه حسب وما تخالفها فيه]

(وترادف « حَسْبُ » فتوافقها في الإضافة إلى) الظاهر ، والمضمر (غير ياء المتكلم) ، وفي المعنى : والاستعمال مبتدأ ، فتقول : « قَدُ عَبْدِ اللَّهِ دِرْهَمْ » ، كما تقول : « حَسَبُ عَبْدِ اللَّهِ دِرْهَمٌ » حكاه الكوفيون [1] ، برفع « قَدْ » ، وجر « عَبْدِ اللَّه » .

وتخالفها في أنها لاتجر بالباء ، ولاتدخل عليها النواسخ ، بخلاف « حَسْبُ » ، وفي حكم الإضافة إلى ياء المتكلم ، فتلحقها نون الوقاية حفظاً للسكون ، ولاتلحق « حَسْبُ » ؛ فتقول : «قَدْنِي دِرْهَمْ/ ، بالنون ، و « حَسْبِيْ دِرْهَمْ » ، بلا نون . /٣١٣/

وعبارته توهم أن « قَدْ » لاتضاف لياء المتكلم أصلاً ، وومراده ماذكرته ، وقد سبق أول الكتاب أن الثبوت مع « قَدْ » بمعنى « حَسْبُ » أعرف من الحذف ، قال في المساعد : « والذي يظهر

---

(١) المساعد ٣/ ٢٠٧ .

أن قدني بالنون اسم فعل ، و « قَدِيْ » بلانون بمعنى : « حَسْبُ » ، وأما قوله :

{١٣٤٨} قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِي ... ... (١)

فيحتمل كون « قَدْ » اسم فعل حذفت منها النون شذوذاً ، كما حذفت في قوله :

{١٣٤٩} ... ... إذْ ذهب القومُ الكرامُ ليسي (٢)

وكونها بمعنى « حَسْبُ » ، ولـم تصحب النون « كَحَسْبُ » ، وهي توكيد بالموافق » (٣) انتهى.

وماقاله بحثاموافق لمذهب الكوفيين ، فإنهم يجوزون في « قَدْ » أن تكون اسم فعل فيجب أن تلحقها للنون ، وأن تكون بمعنى « حَسْبُ » فلا تلحقها النون كما لاتلحق « حَسْبُ » .

وأما البصريون (٣) فإنهم يرون أنها دائماً بمعنى « حَسْبُ » ، وأنها دائماً مبنية ، وأن لحاق النون لها غالب ، وتركها نادر ، أو ضرورة ، وأن علة اللحاق ، حفظ السكون ، وهي العلة في لحاقها «بِمِنْ ، وعَنْ » ، ولايرون أنها تكون اسم فعل أصلاً ، وماقاله المصنف منتزع من مذهبين ، وأن قوله: (تستعمل استعمال اسم الفعل) ، يقتضي أنها ليس باسم فعل .

---

(١) رجز ، لحميد بن مالك الأرقط . وبعده : ليس الإمام بالشحيح الملحد . والخُبيان : عبد الله بن الزبير ، وابنه خُبيب ، أو عبد الله وأخوه مصعب .
ظ : المغني ١ / ١٨٥ ، شرح ابن مالك ٤ / ١٠٧ ، الكتاب ٢ / ٣٧١ ، والمساعد ٣ / ٢٠٨ .

(٢) رجز ، لرؤبة ، وقبله : عددتُ قومي كعديد الطيس .
والشاهد فيه قوله : (ليسي) بحذف نون الوقاية قبل ياء المتكلم ضرورة .
ظ : ملحقات ديوانه ١٧٥ ، المغني ١ / ١٨٥ ، والمساعد ٣ / ٢٠٨ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٠٨ .

[قد حرف]

(وتكون) « قَدْ » (حرفاً ، فتدخل على فعل ماض متوقع) ، أي : منتظر وقوعه قبل الإخبار به ، نحو : « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » فقامتِ الصلاةُ » فعلٌ كانَ قبل الإخبار به متوقع الوقوع .

(ولا يشبه الحرف) في الجمود ، فخرج الجامد ، نحو : « نِعْمَ وَبِئْسَ » ، و « أَفْعَلَ » في التعجب ، فلاتدخل عليها « قَدْ » ، لأن « قَدْ » تدخل على الماضي ، (لتقريبه من) زمن (الحال) ، وهذه سلبت الدلالة على المضي وصارتْ للحال ، فيقال : إذَا كَانَ الماضي المثبت قريباً من زمن الحال غير بعيد منه : « وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » .

(أو على مضارع مجرد من جازم وناصب ، و) مجرد من (حرف تنفيس ؛ لتقليل معناه) ، نحو: « قَدْ يَعْثُرُ الجَوَادُ » ، و « قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ » / ، وزعم بعضهم أنها في هذين المثالين / ٣١٤/ للتحقيق ، وأن التقليل فيهما لم يستفد من « قَدْ » ، بل من قولك : « الجَوادُ يَعْثُرُ » و « الكَذُوبُ يَصْدُقُ» ، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً ، إذ آخر الكلام يناقض أوله، نقله في المعنى وأقره وزاد في المغني : « أوْ تقليل متعلقة نحو : ﴿ وَقَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾[1] أي : إن ما[2] أنتم عليه هو أقل معلوماته سبحانه » انتهى ، وهو منقول عن ابن إياز ، والظاهر أن « قَدْ » في الآية للتحقيق ، كما قال المرادي .

(وَ) تدخل (عليهما) أي : على الماضي ، والمضارع (للتحقيق) ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[3] ، و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾[4] .

---

(١) سورة النور آية : ٦٤ .

(٢) في « ب » : إنتما .

(٣) سورة المؤمنون آية : ١ .

(٤) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

[الفصل بين قد والفعل]

(ولايفصل بين أحدهما) ، أي : ماض ، أو مضارع وبين قَدْ (بغير قسم) ، فلا يقال : «قَدْ زَيْداً ضَرَبْتُ » ، ولا « قَدْ زَيْداً أَضْرِبُ » ، ويجوز الفصل بالقسم ، كقوله :

{١٣٥٠} أَخَالِدُ قَدْ واللَّهِ أُوطِئْتَ عَشْوَةً وَمَاقَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا مُعَنَّفُ (١)

ويروى (٢) وما العاشقُ المظْلُومُ فينا بسارق

أَقرَّ بما لم يأتِهِ المـرءُ إنَّـــهُ رَأَى القَطْعَ خيراً منْ فَضيحة عاشِقِ

وقوله :

{١٣٥١} لَقَدْ أَرْسَلُونِي الكَوَاعِبِ رَاعِياً فَقَدْ وَأَبِيْ رَاعِي الكَواعَبِ أَفْرَسُ (٣)

قال المصنف (٤) : « أرَادَ : فقَدْ أَفرِسُ رَاعِيَ الكَواعِبِ وَحَقِّ أبِي » فسكن ياء « راعي » ، وهو نصب على الحال (٥) ، ويجوز أن يكون أراد : إضافة « أبي » إلى « راعي » ، وهو يعني نفسه .

---

(١) من الطويل ، لأخي يزيد بن عبد الله البجلي .
والشاهد فيه قوله : (قدر الله) حيث فَصَلَ القسم بين « قد » والفعل .
ظ : مغني اللبيب ١ / ١٧١ (محيي الدين) .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤ / ١٠٨ ، والسلسيلي ٣ / ٩٧٥ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فقد وأبى راعى) كالسابق .
ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٨ ، اللسان (ف ر س) ، السلسيلي ٣ / ٩٧٥ ، الارتشاف ٣ / ٢٥٦ .

(٤) هذا من كلام ابن المصنف لا المصنف فإن صح قول الشيخ خالد يكون ابن مالك شرح التسهيل كله ولم يكمله ابنه على ماهو مشهور ولعل صحة العبارة : قال ابن المصنف ، وسقطت « ابن » سهوا . وقد قال بعد: قال ابن المصنف ، ويستفهم أيضاً الخ ، وإن لم تكن نص مافي شرح التسهيل .

(٥) قال ابن منظور : « أفرس موضوع موضع فرست » راعي الكواعب يكون حالا من التاء المقدرة كأنه قال: «فرست راعيا للكواعب » أي : وأنا إذ ذاك كذلك » .

وسمع : « قدْ لَعَمرِيْ بِتُّ سَاهِراً » و « قَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنْتَ » .

[من أحكام قد الحرفية]

(وقد يغني عنه) ، أي : عن الفعل (دليل) فيحذف بعدها (فيوقف عليها) ، كقول النابغة:

{ مكرر } أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ (١)

أي : وكأن زالت .

(ويسوغ اقترانها) ، فاعل « يَسَوِّغُ » ، (بالمضارع) متعلق باقترانها ،(تأوله) مفعول به (بالماضي) متعلق بتأوله ، (كثيراً) ، وذلك لازم عند المصنف إذا كانت للتقليل ، نحو : « قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ » ، وواقع بغير لزوم في التي للتحقيق ، نحو : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾ (٢) ، ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ (٣) ، أي : قد رأينا وقد علمنا ، وقد أشار المصنف إلى هذه المسألة أول الكتاب ، بقوله : « وَقَدْ في بعض المواضع » ، فلذلك ضرب المصنف عليها هنا . . / ٣١٥ /

[هل ترادف قد]

(وَ) قد (ترادفها « هلْ ») ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ ﴾ (٤) ، أي : قَدْ أَتَى،

---

(١) من الكامل .

والشاهد فيه قوله : (وكأن قد) حيث أغنى عن الفعل بعدها دليل فحذف .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٩ ، المساعد ٣ / ٢١١ ، والمغني ١ // ١٨٦ ، يوانه ٨٩ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٤٤ .

(٣) سورة الأنعام آية : ٣٣ .

(٤) سورة الإنسان آية : ١ .

نقله الخضراوي عن الكسائي [١] ، والفراء [٢] ، والمبرد [٣] ، وقال به المفسرون [٤] ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما في : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ إن المعنى : « قَدْ أَتَى » [٥] ، قيل : ولا دليل فيه ، لأنه ليس غرضه تبيين اللغة ، وإنما يريد تفسير المراد بالاستفهام ، وأنه للتقرير [٦] ، لا الطلب ، قال في الغرة : « قال بعضهم : إن هلْ تَأْتِي تقريراً ، نحو : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ [٧] ، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ [٨] ،

[هل والهمزة]

(وَ) هل (تساوي همزة الاستفهام فيما لم يصحب نفياً) من التصديق ، (ولم يطلب به تعيين) ، فتدخل على الجملتين ، نحو : « هَلْ قَامَ زَيْدٌ » و « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، كما أن الهمزة كذلك.

وتتعين الهمزة في النفي ، نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ﴾ [٩] ، وفي طلب التعيين ، نحو : «أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو » و « أَعَمْراً ضَرَبْتَ أَمْ زَيْداً » و « أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » .

---

(١) المساعد ٣ / ٢١١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٣ .

(٣) المقتضب ١ / ١٨١ ، وكذا سيبويه في ١ / ١٠٠ قال : « وتقول : أَمْ هَلْ ، فإنما هي بمنزلة قد » .

(٤) انظر الكشاف ٦ / ١٨٩ .

(٥) في تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : « هل أتى على الإنسان » يقول أتى على آدم » .

(٦) وقال ابن الشجري في أماليه ١ / ٣٢٥ : « وماعلمت أحداً من أهل اللغة قال إن « هل » تكون في شيء من الكلام ولا القرآن بمعنى « قد » ، والنحويون يقولون في قوله جلّ اسمه : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ إن المعنى ألم يأت؟ منهم الزجاج» .

(٧) سورة الفجر آية : ٥ .

(٨) سورة الإنسان آية : ١ .

(٩) سورة الانشراح آية : ١ .

وتتعين « هَلْ » بأن يراد بالاستفهام بها الجحد نحو : ﴿ وَهَلْ نُجَازِيَ إِلاَّ الكَفُورَ ﴾[١] ، ويمتنع نجازي إلا الكفور .

وفي كلام ابن الشجري تصريح بأن الهمزة قد يراد بالاستفهام بها الجحد ، فإنه قال : « وقدْ يراد بالاستفهام النفي ، نحو : ﴿ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [٢] ، ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ [٣] ، ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي العُمْيَ ﴾ [٣] ، بدليل: ﴿ إِنَّكَ لاتُسْمِعُ المَوْتَى ، وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾[٤] ، ويكون ذلك في « هَلْ » ، نحو قوله :

﴿١٣٥٢﴾ ... ... ألا هَلْ أَخو عيشٍ لذيذٍ بِدَائمِ [٥]

انتهى [٦] .

[استفهام للنفي : متى . أين . كيف]

قال ابن المصنف [٧] : « ويستفهم أيضاً بمتى ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ مراداً بذلك الجحد ، تقول : مَتَى قُلْتُ هَذَا ؟ أي : ماقُلْتُهُ وحكى الكسائي : « أَيْنَ كُنْتَ لِتَنْجُوَ مِنِّي ؟ [٧] أي : ماكنت ، قال تعالى: ﴿ كَيْفَ لِلْمُشْرِكِيْنَ عَهْدٌ ﴾ [٨] ، أي مايكون .

---

(١) سورة سبأ آية : ١٧ ، وفي ب : وهل يجري تحريف .

(٢) سورة ص ية : ٨ .

(٣) سورة الزخرف آية : ١٩ ، ٤٠ / وفي المخطوطة : أأشهدوا .

(٤) سورة النمل آية : ٨٠ .

(٥) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ٨٦٣ (معجم هارون)
ظ : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٤ ، والمغني ١ / ٣٨٨ ، واللسان (ق ر د)
صدره : تقول إذا اقلولي عليها وأقردتْ .

(٦) الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٧) شرح التسهيل ٤ / ١١٠ ، ومانقله نص ابن عقيل ولفظه لا لفظ ابن المصنف ، المساعد ٣ / ٢١٣ .

(٨) سورة التوبة آية : ٧

[من لنفي]

(ويكثر قيام « مَنْ ») حال كونها (مقرونة بالواو) غالباً (مقام النافي) ، نحو : ﴿ ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللَّهُ ﴾(١) ، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إلاَّ الضَّالُّونَ ﴾ (٢) ، أي : مايغفِرُ ، ومايقنط، ومن غير الغالب : « مَنْ يَغْلِبُ الرِّجَالَ إلاَّ زَيْدٌ » ، أ ي : مايغلبهم إلا هو .

وإذا قامت « مَنْ » مقام النافي (فيجاء غالباً بإلاّ قصداً للإيجاب) ، كما مثلنا ، ومن غير الغالب : « مَنْ يَجْتَرِيءُ عَلَى المُلُوكِ ؟ » أي : مايَجْتَرِيءُ عليْهِمْ أَحَدٌ » ، ويقوم مقام إلا في قصد الإيجاب غير ، في قولك : « مَنْ يَضْرِبُ زَيْداً غَيْرُ عَمْرٍو » ، أي : مَايَضْرِبُهُ غَيْرُ عَمْرٍو ، فترفع «غيرُ» على البدلية من الضمير المستتر في « يَضْرِبُ » ، لا على الصفة ؛ لأن / الضمير لايوصف ، أو / ٣١٦/ تنصبها على الاستثناء .

[أي للنفي]

(وقد يقصد بأي نفي ، فيعطف على ما في حيزها بـ ولا) ، كقوله :

﴿١٣٥٣﴾ فاذْهَبْ فَأَيُّ فَتىً في النَّاسِ أَحْرَزَهُ عَنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلاَ حِيَلُ (٣)

أي : مافتى في الناس أحْرَزَهُ ظُلَمٌ ولاَحِيَلٌ ؛ وقد لايعطف عليه بـ ولا ، كقول النابغة :

﴿١٣٥٤﴾ وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لاَ تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثٍ ، أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ (٤)

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٣٥ .

(٢) سورة الحجر آية : ٥٦ ، وفي الأصل : « ومايقنط » وهو تحريف الآية ومخالف للموضوع .

(٣) من البسيط ، للمتنخل الهذلي .

ظ : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٤ ، والمحسب ٢ / ١٩٥ ، شرح التسهيل ٤ / ١١٠ ، والمساعد ٣ / ٢١٤.

(٤) من الطويل . ظ : ديوانه : ٧٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٨ ، وليس في الأصل عجزه وهو ثابت في ب وهو محل الشاهد ولذلك أثبتناه .

والمعنى : ليس أحدٌ من الرِّجالِ مهذباً لاذنب له ، وأجاز المصنف قياساً [١] : « أيُّ النَّاسِ يُبْطِرُهُ الغِنَى إلاَّ الجاهِلُونَ » ، على جعل « الجَاهِلُونَ » بدلاً من ضمير « يُبْطِرُ » .

[مما تختص به همزة الاستفهام]

(ولأصالة الهمزة) في التصدير ؛ لكونها أم الباب ، (استأثرت بتمام التصدير) ، فيما إذا كانت في جملة معطوفة بالواو ، أو بالفاء ، أو بثم ، قدمت على العاطف ، نحو : ﴿ أولم ينظروا﴾[٢] ، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [٣] ، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ ﴾ [٤] ، (فدخلت على الواو ، والفاء ، وثم ، ولم يدخلن عليها) بخلاف أخواتها ، فإنها وإن شاركت الهمزة في أصل التصدير لم تصل إلى تمامه ، فلذلك تتأخر عن حرف العطف ، نحو : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرونَ ﴾ [٥] ، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٦] ، ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [٧] ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ ﴾ [٨] ﴿ فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ ﴾ [٩] ﴿ فَمَا لَكُمْ ﴾ [١٠] ، وماذكرناه من أن الهمزة متقدمة من تأخير ، وأصل ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا ﴾ [٢] : وألم ينظروا ، وكذا الباقي ، وهو من عطف جملة على جملة ، هو مذهب سيبويه [١١] ، والجمهور [١٢] ، وخالفهم الزمخشري [١٣] ،

---

(١) نقل الأزهري هذا القول من المساعد ٣ / ٢١٥ ، وفي المساعد ذكر ابن عقيل أن إجازته هذه في باب الاستثناء ، وإحالته صحيحه انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٨١ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٨٥ .

(٣) سورة يوسف آية : ١٠٩ .

(٤) سورة يونس آية : ٥١ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٠١ .

(٦) سورة التكوير آية : ٢٦.

(٧) سورة المنافقون آية : ٤ .

(٨) سورة الأنعام آية : ٤٧ .

(٩) سورة الأنعام آية : ٨١ .

(١٠) سورة النساء آية : ٨٨ .

(١١) انظر الكتاب ٣/ ١٨٧ .

(١٢) انظر شرح التسهيل ٤ / ١١١ .

(١٣) الكشاف ١ / ٨٣ .

ومن تبعه ، فزعم أن الهمزة في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيكون التقدير في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (١) : أَمَكَثُوا » فلم يسيروا ، وكذا الباقي يقدر فيه مايليق بالمحل ، قال ابن مالك (٢) : « ورجع عن ذلك في سورة الأعراف من الكشاف في قوله تعالى : ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى ﴾ (٣) ، الآية .

وقد يقال : لوصح ماقاله سيبويه والجمهور للزم تقديم صرف التحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وأدوات الشرط على العواطف المذكورة » ، قاله ابن هشام في حواشيه .

(وَ) لكون الهمزة لم تقع بعد العاطف ، وهي مؤسسة ، في نحو : ﴿ أولم ينظروا ﴾(٤) ، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (٥) ، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ ﴾ (٦) ، (لم تُعَدْ / بعد أم) توكيداً ، لا يقال : / ٣١٧/ «أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ أَعمرٌو » ولا « أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ أَقَعدَ » ، فلا تعاد الهمزة ، كما يعاد مع تالي أمْ ، ماتصل بالمعطوف عليه من الحروف توكيداً كالجار ، في نحو : ﴿ أفي الدار زيدٌ أمْ في المَسْجِدِ » ، ونحو : « أَعَلَى زَيْدٍ غَضِبَ أمْ عَلَى عَمْرٍو » ؛ لأن الهمزة إذا لم تقع مع العاطف مؤسسة فلأن لاتعاد وهي مؤكدة أحق وأولى ، لأن المؤسس مفتقر إليه ، فقد يتكلف لأجله مالا يتكلف للمستغنى عنه .

(بخلاف « هل ») ، فإنها تعاد جوازاً تقول : « هلْ قام زَيْدٌ أمْ هَلْ قَعَدَ » ، وإن شِئْتَ » أمْ قَعَدَ » ، بدون « هلْ » .

---

(١) سورة يوسف آية : ١٠٩ .

(٢) لم أجده في شرح ابن مالك ، ولعله ذكره في أحد أبوب النحو .

(٣) سورة الأعراف آية : ٩٧ ، الكشاف ٢ / ١٢٢ .

(٤) سورة الأعراف آية : ١٨٥ .

(٥) سورة الحج آية : ٤٦ .

(٦) سورة يونس آية : ٥١ .

(وسائر أخواتها) ، أي : باقيها من الأسماء ، فإنها تعاد وجوباً ، نحو : « منْ أَكْرَمْتَ أَمْ مَنْ أَهَنْتَ؟ ونحو : مَاتَأْكُلُ أَمْ مَّا تَشْرَبُ .

فصارت الأدوات ثلاثة أنواع : مايمتنع أن يعاد ، وهو الهمزة : « وما يجب أن يعاد وهو الأسماء ، ومايجوز فيه الوجهان ، وهو « هَلْ » ، ومدْرَكَهُماَ مختلفٌ ، وقد أشار إلى بيانه وبقوله .

(ويجوز ألا تعاد « هَلْ » ؛ لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية[1] في عدم الأصالة) ، والحاصل : أن بين الهمزة وهل تآخياً في الحرفية ، وبين هل وأسماء الاستفهام تآخياً في الفرعية عن الهمزة ، فجاز أن يراعى هذا تارة ، وهذا أخرى .

لايقال عدم الإعادة جاء على مقتضى الأصل ، فلا حاجة لجعل ذلك بالحمل على الهمزة ، لأنا نقول لابد من التعرض لذلك ، ليعلم لم جاءت الإعادة مع غير هل والهمزة ، وامتنعت مع الهمزة وجاء الوجهان مع هَلْ ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِيرُ ﴾[2] الآيه ، وقال علْقَمَةُ :

|١٣٥٥| هَلْ مَاعَلِمْتَ وَمَا اسْتُوْدِعْتَ مَكْتُومُ أَمْ حَبْلُهَا إِنْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ[3]

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْـرَ الأَحِبَّةِ يَـوْمَ البَيْنِ مَشْكُـــومُ

/٣١٨/ فلم يعد أولاً ، و|أ|عاد ثانياً ، عكس الآية ، وكلاهما جائز . /

---

(١) في شرح التسهيل لم يذكر « الاسمية » ، وذكرها المساعد .

(٢) سورة الرعد آية : ١٦ .

(٣) من البسيط ، لعلقمة الفحل .

والشاهد فيه : دخول « أم » منقطعة على هل مرة وعدم دخولها أخرى فهو دليل على جواز ذلك .

ظ : الكتاب ٣ / ١٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، والمساعد ٣ / ٢١٧ ، والأمالي الشجرية ٣ / ١٠٧ .

[دخول الهمزة على هل]

(وقد تدخل عليها) ، أي : على « هَلْ » (الهمزة فتتعين مرادفة « قدْ ») ، ولايتأتى فيها الاحتمال المتقدم في : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ (١) ، من كونها للتقرير ، أو بمعنى « قَدْ » ، كقوله :

{١٣٥٦} سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِجُمْلَتِهَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِوَادِي القُفِّ ذِيْ الأَكَمِ (٢)

المعنى : قدر أونا ، وهذا لايتعين لاحتمال كون هل للاستفهام كالهمزة ، وجمع بينهما تأكيداً كقوله :

{١٣٥٧} ... ... وَلا لِلِمَا بِهِمْ أَبَـــداً دواءُ (٣)

وما نحن فيه أسهل ؛ لاختلاف اللفظين ، وكون المؤكد على حرفين .

وقد يقال نصرة للمصنف : إنه قد ثبت مجيء هلْ بمعنى قدْ على قول جماعة من البصريين ، منهم : المبرد ، والزجاج ، وجماعة من الكوفيين ، منهم : الكسائي ، والفراء ، وطائفة من المفسرين، فالحمل عليه أولى من الحمل على ما ندر ، ولأن التأسيس خير من التوكيد .

---

(١) سورة الإنسان آية: ١

(٢) من البسيط ، لزيد الخير .
انظر : المقتضب ٣ / ٢٩١ ، شرح التسهيل ٤ / ١١٢ ، الدرر ٢ / ٩٥ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٠٨ .

(٣) من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدره : فلا والله لا يُلْفى لمابي .
ظ : المغني ١ / ١٩٧ ، المساعد ٣ / ٢١٨ .

[أل في هل]

(وربما أبدلت هاؤها همزة) ، فيقال في : « هلْ قَام ؟ » « أَلْ قَامَ » ؟ حكى ذلك قُطْرُب[١] عن أبي عبيدة ، وهو ضعيف ؛ لأنه من إبدال الخفيف ثقيلاً ، « كمَاء » .

« فصـــل »

[التحضيض وحروفه ومايليها]

(حروف التحضيض) ، وهو مصدر : حضَّضَهَ مضعف حَضَّهُ ؛ للتكثير والمبالغة ، أي : حثهُ كثيراً ، (هلاَّ ، وألاَّ) ، مشددتين ، (ولولا ، ولوما ، ولايليهن غالباً إلا فعل ظاهر) ، مقدم لفظاً ، كقوله :

هَلاَّ سَأَلْتِ بَنِي الصَّيْدَاءِ كُلَّهُمُ بِأَيْ حَبْلِ جِوارٍ كُنْتُ أَمْتَسِكُ[٢]

﴿ لَوْلاَ أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾[٣]، ﴿ لَوْ مَاتَأْتِينَا ﴾[٤] ، أو نية ، نحو : « هَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَ » «فَضَرَبْتَ » مقدم نية ، ومن غير الغالب :

﴿١٣٥٨﴾ ... ... فَهَلاَّ نَفْسُ ليلى شَفِيعُها[٥]

---

(١) المساعد ٣ / ٢١٩ .

(٢) من البسيط : لزهير في ديوانه - ٥١

(٣) سورة الأنعام آية : ٨ .

(٤) سورة الحجر آية : ٧ .

(٥) من الطويل ، نسب للصمة القشبري ، ولابن الدمينة ، ولقيس بن الملوح .
والشاهد فيه قوله : (فهلاّ نفس) حيث ولي « هلاّ » اسماً وحقها أن يليها الفعل .
ظ : شرح التسهيل ٤ / ١١٤ ، المساعد ٣ / ١١٩ ، والتصريح ٢ / ٢٦٣ ، شرح الألفية للمرادي ٤/ ٢٩٠، والخزانة ٣ / ٦٠

وهو عند أصحابنا [١] على إضمار « شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى » وشفيعُها : خبر لمحذوف ، أي : هي شفيعها ، وقال ابن طاهر [٢] :« على إضمار كان شأنية » ، وأبقاه بعضهم على ظاهره ، فأجاز وقوع الجمل الاسمية بعد هذه الأحرف ، وهو ظاهر كلامه ، وهو قول نقله الأُبّذيّ [٣].

(أو معمول فعل مضمر مدلول] عليه [[٤] بلفظ) متأخر عن المعمول ، نحو : « هَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ » ، أو متقدم عليه وهو نوعان : عين المذكور ، وغيره ، فالأول ، كقوله :

]١٣٥٩[تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنِي ضَوْطَرى لَوْلاَ الكَمَّى المُقَنَّعَا [٥]

أي : لولا تعدون الكمي ، أو لولا تعقدون الكمي .

والثاني : كقوله :

]١٣٦٠[أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي القَيْدِ مُوثَقاً فَهَلاَّ سَعِيداً ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ [٦]

أي : فهلا سَرْتَ ، ودل عليه « أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي القَيْدِ مُوثَقاً » ، وهو لفظه ، لكنه ليس العامل المقدر . (أو معنى) نحو : « فَهَلاَّ بِكْراً تُلاَعِبُهَا » [٧] أي : فهلا تَزَوَّجْتَ بِكْراً / . / ٣١٩ /

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤ / ١١٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٩١ .

(٣) انظر المساعد ٣ / ٢٢٠ .

(٤) ساقطه من الأصل و « ب » وهي في متن التسهيل .

(٥) من الطويل ، لجرير .
والشاهد : وضحه الشارح . ظ : ديوانه : ٢ / ٩٠٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٢٦ ، المساعد ٣ / ٢٢٠ ، الخزانة ٣ / ٥٥ و ١١ / ٢٤٥ ، ابن يعيش ٢ / ٣٨ ، والخصائص ٢ / ٤٥ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد وضحه الشارح . ظ : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٥٣ ، والأمالي الشجرية ٢ / ١١٤ ، العيني ٤/ ٤٧٥ .

(٧) سنن ابن ماجه ١ / ٥٩٨ .

أو معمول فعل ظاهر مؤخر ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾[١] ، أي : هَلاَّ قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ » .

[أحرف التحضيض والتوبيخ والعرض]

(وَ) أحرفُ التحضيض (قلما يخلو مصحوبها من توبيخ) ، نحو : ﴿ لَوْلاَ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [١] ، وظاهر إطلاقه أنه لافرق في ذلك بين دخولها على الماضي ، والمضارع ، وقال بعضهم : « إِذَا دخلت على الماضي كانت توبيخاً ، وإذا دخلت على المضارع كانت تحضيضاً[٢] ، نحو: ﴿ لَوْ مَاتَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ ﴾ [٣] .

(وإذا خلا) مصحوبها (منه) أي : من التوبيخ ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[٤] فهذه لطلب الفعل على سبيل العرض .

[لو . وألا للعرض]

(فقد يغني عنهن) في إفادة العرض ، (لوْ) ، نحو : « لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي » ، (وألاَ) المخففة ، نحو : « ألاَ تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْراً » ، ويقال فيهما حينئذ حرف عرض ، أي : حرف يفيد الطلب بلين ورفق ، قيل : ولايعرف كون «لوْ » للعرض إلا للمصنف ، وقد تأتي « ألاَ » المخففة مع التوبيخ ، نحو : ﴿ أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلاَ يَتَّقُونَ ﴾ [٥] .

---

(١) سورة النور آية : ١٢ ، ١٣ .

(٢) انظر المساعد ٣ / ٢٢١ .

(٣) سورة الحجر آية : ٧ .

(٤) سورة المنافقون آية : ١٠ .

(٥) سورة الشعراء آية : ١٠ .

[لولا . لوما : حرفا امتناع لوجوب]

(وتدل لولا ولوْمَا على امتناع لوجوب) ، بالباء ، والمغاربه يقولون[١] : « لوجود » بالدال ، والخطب ، سهل ، والمعنى : أنها تدل على امتناع جوابها لوجود تاليها ، وإذا ثبت أنها تدل على امتناع شيء لتحقق غيره ، فهو واجب ، أي : ثابت ، أو واقع وموجود ،(فيختصان بالأسماء) ، الابتدائية ، فيدخلان على الجمل الاسمية على الأصح ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُمْ لكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٢] ، وقوله:

١٣٦١ - لَوْمَا إلا صاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي ... مِنْ بَعْدِ سُخْطِكِ فِي رِضَاكِ رجاءُ[٣]

(ويقتضيان جواباً كجواب لوْ) ، فيأتي منفياً بلم ، كقوله :

١٣٦٢ - ... ... ولولاك لم يعرض لأحسابِنَا حَسَنْ[٤]

١٣٦٣ - وَ... ... ... « لولاك في ذا العام لم أحجُج »[٥]

---

(١) نقلاً عن المساعد ٣ / ٢٢٢ .

(٢) سورة سبأ آية : ٣١ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لوما الإصاخه) حيث دلت لوما على الامتناع للوجوب ودخلت على الجملة الاسمية .
ظ: المغني ١ / ٣٠٦ ، وفي ب : جزاء بدل رجاء ، والتصريح ٢ / ٢٦٣ .

(٤) عجز بيت من الطويل ، نسب لعمرو بن العاص ، وصدره : أتطمعُ فينا مَنْ أراق دماءنا ؟
والشاهد فيه قوله : (لولاك لم يعرض) حيث جاء جواب لولا منفياً بـ « لم » . ظ : المساعد ٣/ ٢٢٢ ، السلسيلي ٣ / ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٥٢ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٧ .

(٥) عجز بيت من السريع ينسب لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحقات ديوانه : وصدره : أومت بعينيها من الهودج : ويروى بكفيها ظ : شرح قطر الندى ٣٥٣ (محيى الدين) ابن يعيش ٣ / ١١٩ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٨١ (الهند)

و بـ « ما » ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَازَكَى مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً ﴾ (١) .

ويمتنع دخول اللام على « ما » .

وماضياً مثبتاً مقروناً باللام ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكنَّا مُؤْمِنِيْنَ ﴾ (٢) ، ولم يجيء في القرآن بغير اللام ، وقال ابن جني (٣) : اللام بعد لولا جواب لقسم مذكور ، أو مقدر ، وربما حذفت اللام إذا لم تظهر في اللفظ ، كقول ابن مقبل :

﴿١٣٦٤﴾ لَوْلاَ الحَيَاءُ وَبَاقي الدِّينِ عِبْتُكُمَا بِبَعْضِ مَافِيكُمَا إذْ عِبْتُمَا عَوَرِي (٤) / ٣٢٠ /

وربما خالف جواب « لولا » ماضياً مقروناً بـ « لَقَدْ » ، كقوله :

﴿١٣٦٥﴾ لَوْلاَ الأَمِيرُ وَلَوْلاَ حَقُّ طَاعَتِهِ لَقَدْ شَرِبْتُ دَمَاً أَحْلَى مِنَ العَسَلِ (٥)

قال أبو حيان : « لا أعرف مجيء ذلك في لوْ » ، قال ابن عقيل : « ولا يبعد جواز ذلك في لوْ قياساً على هذا ، نحو : لَوْ جِئْتَني لَقَدْ أَكْرَمْتُكَ » .

---

(١) سورة النور آية : ٢١ .

(٢) سورة سبأ آية : ٣١ .

(٣) ظ : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩٤ .

(٤) من البسيط .

والشاهد فيه قوله : (عبتكما) على حذف اللام من جواب لولا ، وهو قليل.

ظ : المقرب ١ / ٩٠ ، الدرر ٢ / ٨٣ ، والسلسيلي ٣ / ٩٧٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٧ ، والمساعد٣/ ٢٢٣.

(٥) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (لقد شربتُ) حيث جاء جواب « لولا » ماضياً مقروناً بـ « لقد » ، وهو قليل .

ظ : المساعد ٣ / ٢٢٣ .

ويحذف جواب لولا للدلالة ، كما يحذف جواب لوْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ، وأنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) ، أي : لواَخَذَكُم ، ونحوه انتهى (٢) .

[حكم ما بعد لولا]

ماذكرناه من أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مرفوع على الابتداء ، والجملة اسمية هو الصحيح، وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل مضمر (٣) ، لظهوره في قول راشد بن عبد ربه :

١٣٦٦ قالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لِلَّهِ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ (٤)

الأسهم السود : الكتابة ، أي : هلا كتَبْتَ لي كتاباً ، وقيل : هي نظر مقلتيه ، وحُدِدْتُ : مُنِعْتُ ، وقول الهذلي :

١٣٦٧ ألاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لاَ أُحِبُّهَا فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلاَ يُنَازِعَنِي شُغْلِي (٥)

---

(١) سورة النور آية : ١٠ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٣) التصريح ٢ / ٢٦٣ .

(٤) من البسيط ، للجموح أو راشد بن عبد الله السلمي .

والشاهد فيه قوله : (لو لا حددت) بظهور الفعل بعد « لولا » .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ١١٤ ، المساعد ٣ / ٢٢٤ ، الإنصاف ١ / ٧٤ ، والخزانة ١١/ ٢٤٧ ، ولم يقف الشيخ خالد على خبر البيتين فجانب الصواب في تفسير هما ولو تأمل البيت الثاني لثاب إلى الصواب .

(٥) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي .

والشاهد فيه : كالسابق .

ظ : ابن يعيش ٨ / ١٤٦ ، السلسيلي ٣ / ٩٧٩ ، المغني ١ / ٣٠٦ ، الخزانة ١١/ ٢٤٦ .

وقول النابغة :

{١٣٦٨} لَوْلاَ أُكَفْكِفُهَا بِالسَّوْطِ لانزعجت مِنِّي الجريرَ ، وَأَنِّي الفَارِسُ اللَّبِقُ (١)

أنشدها ابن بري في حواشيه على الصحاح ، و « أُحِبُّهَا » بالرفع على أن « أنْ » مخففة من الثقيلة ، و « أني » بالفتح عطف على « أُكَفْكِفُهَا . »

وقد أشار المصنف إلى تأويلها بأحد أمرين ، فقال : (وقد يلي الفعل لولا غيرَ مفهمةٍ تحضيضاً ، فتؤول بـ « لَوْ لَمْ » ، أو تُجعلُ) لولا (المختصةَ بالأسماء والفعلُ) المذكور بعدها (صلةً، لـ « أنْ » مقدرةً) ، وتقرير ذلك أن يقال : « لَوْلاَ في ذلك بجميعه ، غير مركبة ، بل لو باقية على حالها من كونها حرف امتناع لامتناع ، و « لاَ » بعدها نافية بمعنى « لَمْ » ، والمعنى : لَوْ لَمْ أُحَدَّ وَلَوْ لَمْ يُنَازِعْنِي ، ولَوْ لَمْ أَكَفْكِفْ ، وفيه شيء يأتي .

وقد جاء نفي الماضي بـ « لاَ » ، بمعنى « لَمْ » نحو : ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ العَقَبَةَ ﴾ (٢) ، أي : فَلَمْ يَقتحم ، ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾ (٣) ، أي : لمْ يصدق ولم يصل .

ويقال : لولاَ هي المختصة بالأسماء ، ومابعدها مبتدأ بإضمار « أنْ » ، أي : لولا أن حُدِدْتُ ولولا أن ينازعني ، ولولا أن أكفْكِف / ، ولما حذفت بطل عملها في الماضي محلاً ، وفي المضارع / ٣٢١/ لفظاً ، فارتفع المضارع كارتفاعه في قولهم : تَسْمَعُ بِالمُعيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، والأصل : أن تسمع، ويتعين التأويل الثاني في البيت الأخير ؛ لعطف « وأَنِّي الفَارِسُ » بالفتح على «أُكَفْكِفُهَا» فهو معين لتقدير « أنْ » ، ومانع من تأويل « لوْلاَ » بـ « لَوْ لَمْ » .

---

(١) من البسيط ، التنبيه والايضاح ٢ / ١٦٤ ، وليس في ديوان أحد النابغتين .

(٢) سورة البلد آية : ١١ .

(٣) سورة القيامة آية : ٣١

« فَصـــل »

[من حروف التنبيه : ها]

(« هَا » ، و « يَا ») ، بالقصر فيهن من غير تنوين ، (حرفا تنبيه) ، للمنادى ، وغيره ، (وأكثر استعمال « هَا » مع ضمير رفع منفصل) ، بشرطين ، كونه مبتدأ ، لا فاعلاً ، ولا نائبه ، وكون خبره اسم إشارة ، نحو : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولاَءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ (١) ، وشذ قوله :

﴿١٣٦٩﴾ أَبَاحَكَمٍ هَا أَنْتَ عَمُّ مجالِدٍ وَسَيِّدُ هَذَا الأَبْطَحِ المُتَنَاحِرِ (٢)

أو مع صفة ، أي : في النداء ، نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ ﴾ (٣) .

(أوَ) مع (اسم إشارة) ، للقريب ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ » بخلاف البعيد ، نحو : « هَذَاَ لِكَ » ، فإنه لايجوز ، وإنما دخلت « هَا » في « يأيُّهذا الرَّجُلُ » للتعويض عن المضاف إليه ، وللتنبيه على أن مابعدها هو المقصود بالنداء لأجل الإشارة .

وشذ استعمال « هَا » مفصولةً (٤) من الإشارة ، كقول زهير :

﴿١٣٧٠﴾ تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمَاً فَاقْدُرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ (٥)

---

(١) سورة آل عمران آية : ١١٩ .

(٢) من الطويل لبعض بني أسد .
والشاهد فيه قوله : (ها أنت نجم) حيث جاء خبر المبتدأ المسبوق بـ « هاء » التنبيه غير اسم إشارة ، وهو شاذ
ظ : المساعد ٣ / ٢٢٦ ، وفي اللسان (ن ح ر) أنشده الفراء بعض بني أسد وفي الأصل و ب . نجم بدل : عم ، - تحريف . والارتشاف ٣ / ٢٥٩ .

(٣) سورة الانفطار آية : ٦ .

(٤) في ب : مفصول - سهو .

(٥) من البسيط
والشاهد فيه : استعماله « ها » التنبيه مفصولة من الاشارة ، وهو شاذ .
ظ : الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٢ .

قال في النهاية : « وأمَّا « هَا » ، فإنها تدخل على الإشارة كثيراً ، وعلى الضمير قليلاً ، وعلى المضارع أقل ، نحو : « ها » أفعل .

وفي هاء ، « ها » التنبيه لغتان : الفتح وهو الأفصح ، والضم ، وهو لغة بعض بني مالك بن أسد [١] ، وبه قرأ ابن عامر[١] ، في بعض المواضع .

[يا التنبيه]

(وأكثر مايلي يا) في اللفظ (نداء) أي : منادى ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول .

(أو أمر) ، نحو : ﴿ ألاَ يَا سْجُدُوا ﴾[٢] ، في قراءة الكسائي ، فإنه يقف على « يَا » ويبتدئ ﴿ اسْجُدُوا ﴾ .

أوْ دعاءْ ، نحو :

{١٣٧١} أَلاَ يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ، ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلاثُ تَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تُكَلِّمِ [٣]

(أو تمنٍّ) ، بليت نحو : ﴿ يالَيْتَ قَومِي يَعْلَمُونَ ﴾ [٤] .

(أو تقليل) ، برب ، كوله :

---

(١) ﴿ آيةُ المؤمنون ﴾ ﴿ آيةُ الثقلان ﴾ ، ﴿ آيةُ الساحر ﴾
انظر المغني ١ / ٣٨٦ ، بالترتيب سورة النور آية : ٣١ ، سورة الرحمن آية : ٣١ ، سورة الزخرف آية : ٤٩

(٢) سورة النمل آية : ٢٥ ، وانظر النشر ٢ / ٣٣٧ .

(٣) من الطويل ، لحميد بن ثور .
والشاهد فيه : قوله : (ألا يا اسلمى) حيث ولى « يا » النداء دعاء . ظ : ابن يعيش ٣ / ٣٩ ، المساعد ٣/ ٢٢٧ .

(٤) سورة يس آية : ٢٦ .

{١٣٧٢} وَيَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ (١)

كذا استشهد به أبو حيان ومتابعوه ، والحق أن رُبَّ هنا للتكثير ، ويحتمل التقليل قوله :

{١٣٧٣} * يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَاتَوْسَّدَا * (٢)

[ألا]

(وقد يعزي التنبيه إلى « ألاَ » وأما) ، بفتح الهمزة ، ولاتخفيف فيهما ، (وهما للاستفتاح مطلقاً) ، سواء فادا (٣) التنبيه أم لا ، وهذا جواب عن سؤال مقدر ، وتقديره : ذكرْتَ أنَّ حرفي التنبيه « يَا ، وهَا » وبقي عليك « ألاَ ، وأمَا » ، وقد ذكرهما ابن الحاجب ، بقوله : « حرف التنبيه «ها، ولاَ ، وأمَا » ، ولم يزد عليهن فأجاب : بأن الصواب أن « ألاَ ، وأمَا » إنما وضعا للاستفتاح مطلقاً / ، والتحقيق : أن التنبيه معناهما ، والاستفتاح محلهما ، فلا تقابل بينهما ، بل هما مجتمعان / ٣٢٢/ أبدًا فهما حرفان يستفتح بهما الكلام ، لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام مضمونه عند المتكلم ، قاله الزمخشري في : ﴿ ألاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ (٤) ، وقد عاب ابن الحاجب على من قال : « حروف الاستفتاح » ، قال : « والصواب أن يقال : حروف التنبيه ؛ لأن إضافة الحرف إلى معناه أولى ، لاطراده ، وإفادته ، ألا ترى قولهم : حروف الاستفهام ، والتحضيض ، والنفي ، مع أن ذلك كله يستفتح به الكلام » (٥) انتهى .

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس .
والشاهد مجيء « ربَّ » ومجرورها بعد يا . ظ : التصريح ٢ / ١٨ ، ديوانه : ٤٦ ، والخصائص ٢ / ٤٢٣ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
ظ : ابن يعيش ٤ / ١٥٢ ، المساعد ٣ / ٢٢٨ ، السلسيلي ٣ / ٩٠ .

(٣) في ب : أفاد - سهو .

(٤) سورة البقرة آية : ١٣ ، انظر الكشاف ١ / ٣٥ - بتصرف .

(وكثر « ألا » قبل النداء) ، كقوله :

{١٣٧٤} أَلاَ يَاقَيْسُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ (١)

قال أبو علي وتلميذه ابن جني : « إذَا دخلت ألاَ على يا التي للنداء تمحضت ألا للاستفتاح، واختصت « يا » بالتنبيه »(٢) انتهى .

وتأتى « ألاَ » قبل الجمل الاسمية والفعلية في الخبر والانشاء ، نحو : ﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾(٣) ، ونحو :

{ مكرر } أَلاَ زعَمَتْ أَسماء أَنْ لاَ أُحبُّهَا ... ... (٤)

ونحو :

{١٣٧٥} أَلاَ من يشتري سهراً بنـــومِ سعيد ... ... (٥)

ونحو :

{١٣٧٦} أَلاَ هل أَتاهَا والحوادثُ جمَّةٌ ... ... (٦)

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ألاَ يا) حيث جاء « ألا » قبل النداء وهو كثير .
ظ : المساعد ٣ / ٢٢٨ ، ابن يعيش ١ / ١٢٩ ، الدرر ٢ / ١٩٦ ، السلسيلي ٣ / ٩٨١ ، وفي اللمع١٩٥ يازيد بدل : ياقيس .

(٢) الخصائص ٢ / ١٩٥ .

(٣) سورة يونس آية : ٦٢ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) من الوافر - لذي رعين الحميري - وتتمته : سعيد من يبيت قرير عين .

(٦) من الطويل ، لامرئ القيس ، وعجزه : بأن امرأ القيس بن تَمْلكَ بيقرأ .
والشاهد : مجئ « ألاَ » قبل الجملة الفعلية في الإنشاء بالاستفهام . ==

(وَ) وكثر (أما قبل القسم) ، كقوله :

{١٣٧٧} أَمَا وَالَّذي لاَ يَعْلَمُ الغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُحْيي العِظَامَ البِيضَ وَهِيَ رَمِيمُ (١)

وفي النهاية : « أنها مختصة بالقسم » ، وقال الزمخشري : « إنها من طوالع القسم » انتهى .

[أمـــا]

وتأتي « أما » مع غير القسم ، كقولك : « أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ » بكسر « إنْ » على أنها حرف استفتاح بمنزلة « ألاَ » ، قاله في التوضيح (٣) ، (وتبدل همزتها) ، أي : همزة « أمَا » ، (هاءً) ، فيقال : « هَمَا واللَّهِ » ، كما تبدل همزة « أَلاَ » هاءً ، ذكر الزمخشري ، أن بعضهم قرأ : ﴿ هَلاَ يا اسْجُدُوا ﴾ (٣) .

(أو عيناً) ، فيقال : « عَمَا واللَّهِ » (٤) ، كما يقال في « حتى : عنَّى » ، ويتحصل من ذلك ثلاثة أحوال : إقرار الهمزة { على } (٥) صورتها ، وقلبها هاء ، وقلبها عيناً .

(وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث) ، فيقال : « أمَ ، وهَمَ ، وعَمَ » .

== ظ : الخصائص ١ / ٣٣٥ ، والخزانة ٩/ ٣٢٤، والمنصف ١ / ٨٤ ، وابن يعيش ٨ / ٢٣.

و (تَملك) بفتح المثناة الفوقية : اسم امرأةٍ من أبهامه وفي تعيينها ونسبها خلاف .

(١) من الطويل ، لحاتم الطائي .

والشاهد : مجيء « أما » قبل القسم وهو كثير .

ظ : ديوانه : ٤٣ ، ومغني اللبيب ١ / ٧١ .

(٢) أوضح المسالك ١ / ٣٤٤ ، وظ : المغني ١ / ٥٦ ، وانظر الهمع ٤ / ٣٦٩ .

(٣) في الكشاف ٤ / ١٩٧ : « وهي قراءة الأعمش . . . وعن عبد الله هلا تسجدون بمعنى ألا تسجدون » .

(٤) المفصل : ٣٠٩ .

(٥) { } زيادة يقتضيها السياق .

فصـــل

[حرف الجواب]

[نعـــم]

(من حروف الجواب « نَعَمْ ») بفتح العين على الأشهر[١] ، (وكسر عينها لغة كنانية) [٢] ، وبه قرأ الكسائي / [٣] ، وقـال : « إنها لغة أشياخ قريش » انتهى ، وسمعت من النبي صلى الله / ٣٢٣/ عليه وسلم ، وعمر [٤] ، وعليٍّ ، وابن مسعود ، رضي الله عنهم ، وقد اجتمع الفتح والكسر في قوله :

{١٣٧٨} دَعَانِي عَبْدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ فَيَالَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعِمْ [٥]

أنشده على ذلك ابن عرار في كتابه«جمعُ الفريد وحصر الشريد » ، قال ابن هشام : «كأن كنانة أراد أن يميزوا بين « نَعَمْ » اسماً و « نَعَمْ » حرفاً في اللفظ ، وغيرهم لم يلتفت إلى ذلك » ، وفي الارتشاف : « ربما كسر بعضهم النون إتباعاً [٦] ، وقال ابن هشام : « أصلاً ، لا اتباعاً ، لأن

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٥ / ٨٤ .

(٢) المفصل ٣١١ .

(٣) المغني ١ / ٣٨١ .

(٤) « حكى أن عمر سأل قوماً عن شيءٍ فقالوا : نَعَم بالفتح فقال : إنما النعم الابل فقالوا : نعم » قاله الزمخشري في المفصل ٣١١ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
ظ : السلسيلي ٣ / ٩٨١ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٨٦ .

(٦) لم أجد في الارتشاف ماذكره ، من كسر نون نعم الجوابيه وإنما الذي ذكر كسر النون فيه إتباعاً هو نعم المقابلة لبئس التي هي فعل فقد قال : ونِعِم وبِئس بكسر فاء الكلمة اتباعاً لحركة العين فلعله خلطٌ وقع للمصنف هنا . ظ : الارتشاف٣ / ١٥ .

الحرف لايليق به التصريف ،ولو صح الاتباع لصح : « نَعْمَ ، ونِعْم ، بفتح النون وكسرها ، مع سكون العين ، انتهى [١] .

(وقد تبدل عينها حاء) ، فيقال : « نَحَمْ » ، حكاه النضر بن شميل[٢] ؛ لأن الحاء تلي العين في المخرج ، وهي أخف من العين ، لقربها من الفم ، (وَ) قد تبدل (حاءُ « حتى » عيناً) قرأ ابن مسعود : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِيْنٍ ﴾ [٣] ، وقد ذكرها المصنف في حروف الجر ، فقال : (وإبدال حائها عيناً لغة هذيلية) ، وإنما أعادها هنا ليبين حصول التعارض بينهما .

[معاني نعم]

(وهي) أن : نَعَمْ بلغاتها (لتصديق مُخْبِرٍ) ، سواءٌ أَخبرَ بإيجاب ، أو نفي كأن يقال : «جَاءَ زَيْدٌ ، أوْ مَا جَاءَ زَيْدٌ » فتقول : نَعَمْ » ، فهي في الأول لتصديق الثبوت وفي الثاني لتصديق النفي .

(أو إعلام مستخبِرٍ) بالخبر ، كأن يقال : « هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، فتقول : نَعَمْ » ، ومنه : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَاوَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ » [٤] .

(أو وعدِ طالبٍ) ، لفعلٍ ؛ أو كفٍّ عنه ، نحو : « اضْرِبْ زَيْداً ، أوْ لاَتَضْرِبْ زَيْداً ، فتقول : نَعَمْ » ، وما في معناهما ، نحو : « هَلاَّ تَفْعَلُ ، وَهَلاَّ لَمْ تَفْعَلُ » .

---

(١) لم أعثر على كلام ابن هشام هذا فيما اطلعت عليه من مؤلفاته فلعله - إن صح النقل - في حواشيه التي ذكروا أنه وضعها على التسهيل ولم أطلع عليها ، وإنما الذي وجدته في المعني مخالف لهذا ونصه : وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم نِعِم وشهره المغني ١ / ٣٨١ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٢٦٠ .

(٣) في ح : وإبدالها ، وهي ليست في المساعد ولا السلسيلي .

(٤) سورة الأعراف آية : ٤٤ .

وقيل : تأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً ، نحو : نَعَمْ هَذِهِ أطْلاَلُهُمْ » [١] ، والحق في ذلك أنها حرف إعلام بأنها جواب لسؤال مقدر » [٢] ، قاله في المغني ، وقال بعض المغاربة [٣] : « جعلها تصديقاً لما بعدها ، وقدمت من تأخير أولى من إثبات معنى لم يثبت ، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة ، بل قال : « وأمَّا نَعَمْ فَعِدَةٌ وتصديق » [٤] ، والمراد أنها « عِدَةٌ » في المستقبل ، و « تصديقٌ » في الماضي ، لا اجتماعهما / . /٣٢٤/

[إي]

(وإيْ) بكسر الهمزة ، وسكون الياء (بمعناها) ، أي : بمعنى « نَعَمْ » ، في معانيها الثلاثة فتكون لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إعلام مُسْتَخْبِرٍ ، أو وَعْدِ طالبٍ ، إلا أنها تمتاز عن « نَعَمْ » ، بكونها (مختصةً بالقسم) ، لزوماً ، نحو : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [٥] ، و «نَعَمْ» تستعمل مع القسم ، ودونه .

(وإن) حذفت حرف القسم الجار « لِلَّهِ » وَ (وليها « اللَّهُ » ، حذفت ياؤها) لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لاعتلالها .

(أو فتحت) لأمرين : حفظ تفخيم اسم الله كما ذكروا ، في : ﴿ الم اللَّهُ ﴾ [٦] ، وثقل اجتماع الكسرتين ، على الهمزة ، والأخرى على الياء .

---

(١) في الخزانة في الشاهد / ٩١٣ في حكاية كلام ابن عصفور « كقولهم : نعم هذه أطلالهم » وليست في شرح الجمل ، وفي الارتشاف ٣ / ٢٦٠ « نحو قوله : نعم هذه أطلالهم » ؟

(٢) المغني ١ / ٣٨١ .

(٣) انظر الشرح الكبير ٢ / ٤٨٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٥) سورة يونس آية : ٢٣ ، وفي الأصل و « ب » يستفتونك - تحريف .

(٦) سورة آل عمران آية : ١ .

(أو سُكِّنَتْ) ، أي : استديم سكونها ، فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما ، لأن الثاني ليس أصله الحركة ، بخلاف « دابَّه » ، فقدم الحذف لأنه القياس ، والفتح لأنه غير بعيد منه والإسكان لأنه على قولهم : « حَلَقَتَا البِطَانِ » ، ولم تكسر ؛ لأن الهمزة مكسورة ، والياء بمنزلة كسرتين فلاتزاد كسرة أخرى .

فتقول عل الحذف : « إ[إي][1] الله » بكسر الهمزة ، وينبغي أن يكتب بالياء ، لأن الكتابة على حسب الوقف ، وعلى الفتح : « إِيَ اللَّهِ » بفتح الياء ، وعلى السكون : « إِيْ اللَّهِ » ، بإسكان الياء ، وإن وليها حرف القسم فالياء ثابتة لاغير ، نحو : « إِي وَاللَّهِ » .

[أجـــل]

(و « أَجَلْ » لتصديق الخبر) ، مطلقاً ، ماضياً كان أو غيره ، موجباً أو غيره ، فيقال : « قَامَ ، أَوْ يَقُومُ وَمَاقَامَ ، ومَا يَقُومُ زَيْدٌ ، فتقول : أَجَلْ » ، ولا تأتي بعد الطلب ، وعن الأخفش أنها تأتي بعد الاستفهام قال : « إلاَّ أنَّ أَجَلْ فِي الخَبر من نعَمْ ، ونَعَمْ في الاستفهام أحسن من أَجَلْ » .

[بلـى]

(وَ « بَلى » لإثبات نفي) ، بمعنى : منفي ، (مجرد) عن الاستفهام ، فإن قيل : « مَاقَامَ زَيْدٌ ، وَأَرَدْتَ إِبْطَالَ النفي ، قلت : بلى ، أي : قَامَ ، وإن أردت إبقاء النفي ، قلت : نَعَمْ ، أي : مَاقَامَ» ، والنهي كالنفي ، فإذا قيل : « لاَ تَضْرِبْ زَيْداً ، وقلت : بَلَى ، فالمقصود : بلْ أَضْرِبُـهُ » ؛ لأن النهي فيه معنى النفي .

(أو) الإبطال نفي ، (مقرونٍ باستفهامٍ) ، سواء أُريد الاستفهام عن النفي ، أو التقرير ،

---

(١) في الأصل و « ب » : إ الله - وعلى ماقرر ينبغي إثبات الياء .

فيقال في : « أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْداً ، على المعنيين : بَلَى ، إنْ أُرِيْدَ إبطال النفي ، ونَعَمْ ، إن أريد بقاءه ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ قالُوا : بَلَى ﴾[١] ، قال / ابن عباس [٢] : « لو قالوا : نَعَمْ / ٣٢٥/ لَكَفَرُوا؛ لأن ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ ﴾ تقرير ، والتقرير يجرى في الجواب مَجرى النفي المحض وإن كان مقصوداً به الإيجاب .

[عود إلى نعم]

(وقد توافقها « نَعَمْ ») في إفادة إثبات النفي ، (بعد) النفي (المقرون) بالاستفهام إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، كقوله صلى الله عليه وسلم للأنصار : أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ ، قَالُوا : نَعَمْ »[٣] ، وقول جحدرٍ :

{١٣٧٩} أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا يُدَانِي [٤]

نَعَمْ، وَتَرَى الهِلاَلَ كما نَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلاَنِي

وجاز ذلك ؛ لأمن اللبس ، إذ من المعلوم لكل أحد أن الليل يجمعه ويجمع غيره ، ولايجوز ذلك إن ألبس ، ومن ثَمَّ قال ابن عباس : « إنَّهُمْ لوْ أجابوا في : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ ﴾ [١] ، بـ « نَعَمْ » كفروا ، لأن المراد منهم أن يخبروا عن معتقدهم ليشهد عليهم بذلك من يسمعهم ،ولايطلع على المعتقدات إلا الله تعالى .

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٧٢ .

(٢) المغني ١ / ٣٨٢ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٣٨٥ .

(٤) من الوافر ، لجحدر بن مالك .

ظ : المغني ١ / ٣٨٢ ، الارتشاف ٣ / ٢٦١ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٨٥ ، المساعد ٣ / ٢٣٢ .

و « نَعَمْ » أصلها التصديق ، ولاتخرج إلى معنى « بَلَىْ » إلا عند ظهور المراد، فإذا لم يظهر، لمْ يصح أن يراد بها غير التصديق ، وماوقع في عبارة سيبويه[١] ، من استعمال « نَعَمْ » بعد «أَلَيْسَ»، فمحمول على أمن اللبس ، كما تقدم ، وتلحين ابن الطراوة[٢] له جاز على قول قوم بالمنع مطلقاً ، وتأويل ماسمع .

[أصل بلى]

واختلف في لفظ « بَلَى »، فقيل : بسيطة ، وهو الأصح ، وقيل : أصلها « بَلْ » العاطفة بعد النفي ، فلهذا تلزم النفي ، إلا أن « بَلْ » اضراب عن كلامك ، و « بَلَى » عن كلام غيرك ، والألف زائدة ؛ قال الفراء [٣] : « زِيدتْ للتأنيث ، كتاء ثُمَّتَ ، وَرُبَّتَ ، ولهذا أُميلتْ ، ولإمالتها تكتب بالياء » ، وقال بعض الكوفيين [٤] : « زِيدَتْ للإيجاب » .

ومن الغريب قول الخازرنجي : « إنها مركبة من باء الجر و « لاَ » ، وأن الأصل : بلاشك أن الأمر كذلك ، فحذف مابعدها لكثرة الاستعمال ، كقولهم : افعل هذا إما لاَ ، أي : إنْ كُنْتَ لاَ تَفْعَلُ غَيْرَهُ ، وفتحت الباء للتركيب اتباعاً لحركة اللام ، أو على لغة من يفتح باء الجر ، حكى اللحياني : مَرَرْتُ بَهْ ، بفتح الباء ، وأُمِيلَتْ « لاَ » عندما ركبت مع الباء ، كما في : إِمَّالاَ » انتهى ، وتذكر الجملة بعد حرف الجواب ، أو تحذف .

وقد يحذف حرف الجواب بعد واو عاطفة على الكلام المجاب ، نحو : أن يقال / : فُلاَنٌ / ٣٢٦/ شَاعِرٌ ، فتقول : وفقيهٌ ، أي : نَعَمْ وفَقِيْهٌ ؛ لأن الموضوع للتصديق كلمةُ « نَعَمْ » ، ولم تذكرها وأنت

---

(١) في قوله ٢ / ١٩ : « . . . . قيل له ألستَ تعلم أن . . . . . فإنَّه لايجد بُدًّا من أن يقول نَعَمْ » .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٥٢ ، ٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٢ .

(٤) المساعد ٣ / ٢٣٢ .

مصدِّقٌ، فدل على تقديرها ، ومنه : ﴿ وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾[١] ، أي " « قَالَ » : نعَمْ وأَرْزُقُ مَنْ كَفَرَ أَيْضاً ، وفي الحديث : « أَنَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الحُمُرُ ، قال : نَعَمْ ، وربما أفضلت السِّبَاعُ كُلُّهَا »[٢] ، خَرَّجَهُ الدارُقُطنيُّ ، وخرَّج عليه الزمخشري في كشافه[٣] ، والسهيلي في روضه[٤] ، قوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[٥] .

واستشكل توجيه تسمية هذه الأحرف بحروف الجواب ، لأن المتبادر أن الجواب إنما يقال للكلام الذي يشرح به مراد المستفهم تحقيقاً ، أو تقديراً ، فإذا قيل : « جَاءَ زَيْدٌ » ، وقلنا له : نَعَمْ ، فذلك حرف تصديق قطعاً ، ولكنهم سموه مع ذلك حرف جواب ، فما وجهه ؟؟

« فصـــل »

[كَلاَّ : معانيها واستعمالاتها]

(« كَلاَّ » حرف ردع ، وزجر) ، عند الخليل ، وسيبويه[٦] ، والأخفش ، والمبرد[٧] ، وعامة البصريين[٧] ، نحو : ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾[٨] ، أي : انْزَجِرْ عَنْ هذه المقالة فلا سبيل لك إلى الرُّجُوعِ ، ونحو : ﴿ كَلاَّ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ﴾[٩] ، وعطف « اذْهَبَا » على الفعل الذي يدل عليه

---

(١) سورة البقرة آية : ١٢٦ .

(٢) السنن الكبرى باب : سؤر سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٣) الكشاف ٣ / ٢٠٣ .

(٤) قال السهيلي في الروض الأنف ٢ / ٥٦ : « والذي يليق بهذا الموضع أن هذا الواو تدل على تصديق القائلين ، لأنها عاطفة على كلام مضمر ، تقديره : نعم ، وثامنهم كلبهم » .

(٥) سورة الكهف آية : ٢٢ .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٣٥ .

(٧) المساعد ٣ / ٢٣٢

(٨) سورة المؤمنون آية : ١٠٠

(٩) سورة الشعراء آية : ١٥ .

«كَلاَّ» ، كأنه قيل : ارْتَدِعْ عَمَّا تظن فَاذْهَبْ ، قاله ابن هشام .

(وقد تُؤَوَّل بِحقاً) ، قاله الكسائي [١] : ونصر بن يوسف ، ومحمد بن واصل وابن الأنباري [٢] ، وظاهر كلام المصنف ، أنها حينئذ حرف ، وقال مكي [٣] : « إنها على هذا القول اسم ، كما أن حقاً اسم ، وينبني على ذلك : هلْ لها محلٌّ من الإعراب ، أولا ؟

(وتساوي « إِيْ ») بكسر الهمزة ، وسكون الياء (معنىً) ، فتكون حرفَ تصديقٍ ، وعدةٍ ، وإعلام ، (واستعمالاً) ، فتلزم القسم ، نحو : ﴿ كَلاَّ وَالقَمَرِ ﴾ [٤] ، أي : إِيْ وَالقَمَرِ ، قاله النصر بن شُمَيْلٍ [٥] ، وبهذا القول ناسب ذكر « كَلاَّ » بعد أحرف الجواب ؛ لأنها منها ، (ولا تكونُ) ، «كَلاَّ» (لمجرد الاستنتاج) ، بمنزلة « أَلاَ » الاستفتاحية (خلافاً لبعضهم) ، وهو أبو حاتم ، زعم ذلك في : ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾ [٦] ، مُستَدِلاً بأن صدر السورة أُنزِلَ أَوْلَ كُلِّ شيء ، ثم نزل بعد ذلك : ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾ ويؤيده / أن « إنَّ » المشددة [٧] ، المكسورة لاتقع بعد / ٣٢٧ / «حَقّاً» ، وتقع بعد حرف الاستفتاح ، قيل : ولم يعرف لأحد قبله ، ووافقه الزجاج ، وغيره .

[أصلها]

و « كَلاَّ » : حرف بسيطة ، كـ « حَتَّى » ، وقيل : مركبة من كاف التشبيه ، و « لاَ » التي للرد ، وشُددت اللام ليتغير المعنى الأصلي .

---

(١) المغني ١ / ٢٠٦ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٢ .

(٣) الهمع ٤ / ٣٨٤ .

(٤) سورة المدثر آية : ٣٢

(٥) والفراء ، انظر المغني ١ / ٢٠٦ .

(٦) سورة العلق آية : ٦ .

(٧) المشددة من ب وليست في الأصل .

[مواقعها في القرآن والوقف عليها]

وقعت في التنزيل ، في النصف الثاني في ثلاثة وثلاثين موضعا ، وهي ثلاثة أقسام : مايوقف عليها ، ومايوقف قبلها ، ومايجوز فيه الأمران ، قال ابن الأنباري : « يوقف عليها في «الشعراء » : ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ قالَ كَلاَّ ﴾ (١) ، ﴿ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلاَّ ﴾ (١) ، وفي سبأ : ﴿أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ ﴾ (٢) الآية ، وفي « سَأَلَ » ﴿ أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ كَلاَّ ﴾ (٣) ، والمدثر : ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلاَّ ﴾ (٤) والتطفيف : ﴿ قال أساطير الأولين . كلاّ ﴾ (٥) ، والهُمَزَة : ﴿ أن ماله أخلده . كلا ﴾ (٦) .

ويوقف قبلها في : ﴿ كَلاَّ والقَمَرِ ﴾ (٧) قبله : ﴿ ذكرى لِلْبَشرِ ﴾ (٧) . ﴿ كَلاَّ لاَوَزَرْ ﴾ (٨) قبلَه : ﴿ أَيْنَ المفَر ﴾ (٨) ، وكذا ﴿ إن علينا بَيَانَهُ ﴾ (٨) الآية ﴿ إن يفعل بها فاقرة . كَلاَّ ﴾ (٨) ، وفي أوائل « عَمَّ »(٩) وفي « عَبَس » ﴿ فأنت عنه تَلَهَّى . كَلاَّ ﴾ (١٠) ﴿ ثم إذَا شَاءَ انشَرَهَ . كلا﴾.....الخ الآيه، وكذا : ﴿ ماشَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ (١١) ، ﴿ وماكَانُوا يَكْسِبُون كَلاَّ إِنَّهُمْ ﴾ (١٢) ، الآيه ،

---

(١) سورة الشعراء آية : ١٤ ، ٦١

(٢) سورة سبأ آية : ٢٧.

(٣) سورة المعارج آية : ٣٨ ، ٣٩ .

(٤) آية : ٥١ .

(٥) آية :١٣، ١٤ .

(٦) آية : ٣ ، ٤ .

(٧) سورة القمر آية : ٣٢ ، ٣١ .

(٨) سورة القيامة آية : ١١ ، ١٠ ، ١٩ ، ٢٥ .

(٩) قوله تعالى : ﴿ . . . كلا سيعلمون ﴾ .

(١٠) آية : . ١٠ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٢ ، وسقطت آية : ١٠ ، ١١ من الأصل و « ب » .

(١١) سورة الانفطار آية : ٨ .

(١٢) سورة المطففين آية : ١٤ ، ١٥ .

والتي بعدَها : ﴿ مَالَمْ يَعْلَمْ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ ﴾ [١] ،﴿ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى كَلاَّ لَئِنْ ﴾ [١] ، ﴿ سَنَدع الزبانية﴾[١] ، الآيه : ﴿ حَتَّى زُرْتُمْ المَقَابِرَ ﴾ [٢] ، الآيه .

ويجوز الوجهان [في] [٣] ، ﴿ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً كَلاَّ ﴾ [٤] ، ﴿ لِيَكُونُوا لهم عِزّاً كلاَّ ﴾ [٤] ، ﴿ كلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ [٥] ، ﴿ ثُمَّ يُنْجِيهِ كَلاَّ ﴾ [٦] ، ﴿ أَنْ يُؤْتَى صُحُفاً ﴾ [٧] ، ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ﴾ [٨] ، الآية ، ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ ﴾ [٩] ، انتهى [١٠] .

[أمـــا]

(وأما) حرف (تفصيل) غالباً ، وشرط ، وتوكيد دائماً ، قال الزمخشري مامعناه : لأمَّا فائدتان إحداهما : معنى الشرط [١١] ، والثانية : إعطاء الكلام فضل توكيد ، تقول : زيدٌ ذاهب[١٢] فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لامحالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلتَ : أَمَّا زيدٌ فَذَاهِبٌ ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكنْ من شيء فزيدٌ ذاهبٌ ، وهذا التفسير يعطي المعنيين جميعاً » [١٣] ، انتهى .

---

(١) سورة العلق آية : ٥ ، ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨

(٢) سورة التكاثر آية : ٢.

(٣) [ ] زيادة للسياق .

(٤) سور مريم آية : ٧٨ ، ٨١ .

(٥) سورة المؤمنون آية : ١٠٠ .

(٦) سورة المعارج آية : ١٤ .

(٧) سورة المدثر آية : ٥٢ .

(٨) سورة المطففين آية : ٦ .

(٩) سورة الفجر آية : ٢١ .

(١٠) يوثق من كلام الوقف والابتداء لابن الأنباري .

(١١) في الأصل و ب : الثاني - سهو .

(١٢) في « ب » : ذاهب زيد » ، والتصويب من الأصل .

(١٣) الكشاف ١ / ٥٨ ، الكتاب ٣ / ١٣٧

قال الطيبي [١] ، وتحريره ، مهما قدر من الموانع ، والحوادث ، فإنه لايمنع زيداً من الذهاب ، وأنه بصدد الذهاب . . . .لا محالة [٢].

قال ابن هشام : « فشيءٌ في كلام سيبويه [٣] ، عام يراد به خاص ، وكان تامة والمعنى : مهما يُوجَدُ شيء مِنْ موانع / ، مَصَدَّرٌ جوابها ، فجوابها ثابت للمسندِ إليه ، فما ظنك إذا انتفت / ٣٢٨/ الموانع، وإنما عمَّمَ سيبويه العبارة ، لأنه لايمكنه ذكر حدث خاصٌ ، لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين ، بل فسرها بما يشمل جميع مواردها .

ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور ، أحدها ، التوكيد ، إذ معنى قولك : « أمَّا زَيْدٌ ذَاهِبٌ أنه ذاهبٌ لامَحَالَةَ ، وهذا لايعطيه الكلامُ بدونها .

والثاني : معنى الشرط ، إذ المعنى : مهما قدر مانع من ذهابه فَذَهابُهُ واقعٌ ، ومن هنا كان الذَّهَابُ واقعاً لامحالة .

والثالث معنى التفصيل ، وهذا لاتشعر به « مَهْمَا » ولهذا لايكاد يعثر عليها إلا مردفةً بأخرى مثلها معطوفة عليها ، وقد تخلو من هذا بدليل قولهم : « أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ » ، و « أَمَّا حَقّاً فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ » حكاهما سيبويه[٤] ، وقد يقال : إن المعنى [في] [٥] الأول ، « وأما الخَمْرُ فَإِنِّي لاَ أَشْرَبُهُ » ، ودل على ذلك سياق الكلام ، وكذا يتخيل في الثاني ، وتستمر حينئذ ملازمة التفصيل لمحل استعمالها ، لأن ذلك هو المستمر فيها » انتهى .

---

(١) التصريح ٢ / ٢٦١ .

(٢) في الحواشي ، انظر التصريح ٢ / ٢٦٢ .

(٣) قال سيبويه ٤ / ٢٣٥ : « وأمّا » ففيها معنى الجزاء كأنَّه يقول : عبدُ الله مهما يكنْ من أمره فمنطلقٌ ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

(٤) الكتاب ١ / ١١١ ، ٣ / ١٣٧ .

(٥) زيادة للسياق .

[مايليها ولزوم الفاء بعده]

فإذا تقرر أن « أمَّا » (مؤول بـ « مهْما يكن من شيء) ، فـ « مَهْمَا » مبتدأ ، و « يَكُنْ » خبره، وفي « يَكُنْ » ضمير مرفوع على الفاعلية عائد على « مهما » ، و « مِنْ شيء » تفسير لمهما ؛ لأنها اسم مبهم ، (فلذا) ، أي : فَلأَجْلِ أنْ « أمَّا » مؤول بمهما يكُنْ منْ شَيءٍ ، (تلزم الفاء) ، غالباً (بعد ما يليها) نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ » .

(وَ) لتأولها بمهما يكن منْ شيء ، (لايليها فعل) ، لأن الفعل لايلي الفعل ، لايقال : « أَمَّا ضَرَبْتُ زَيْداً »(بل) قد يليها (معموله) مسرحاً ، أو مقيداً ، نحو : ﴿وأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ، وأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [١] ، والعامل المحذوف كالمذكور ، نحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[٢] ، في قراءة النصب ، (أو معمولُ ما أشبهه) ، نحو : « أَمَّا زَيْداً فَأَنَا ضَارِبٌ » .

(أو خبر) نحو : « أَمَّا في الدَّارِ فَزَيْدٌ » (أو مُخْبَرٌ عنه) ، نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » .

(أو أداة شرط يُغني عن جوابها جواب « أَمَّا ») ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ﴾ [٣] ، فـ « رَوْحٌ » جواب أمَّا ، لتقدمها ، وجواب « إنْ » محذوف ، لدلالة جواب « أَمَّا » عليه / والتقدير : مهْما يَكُنْ مِنْ شَيءٍ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ إنْ كان مِنَ المقربين ، / ٣٢٩/ هذا مذهب سيبويه [٤] ، ويدل له التزامهم مضي فعل الشرط ، فلا يجوز : « أَمَّا إنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » .

---

(١) سورة الضحى آية : ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة فصلت آية : ١٧ ، وهي قراة الحسن انظر الاتحاف ٢ / ٣٨١ ، والبحر ٧ / ٤٩١ .

(٣) سورة الواقعة آية : ٨٧ ، ٨٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٧٩ ، ومذهب المبرد ، المقتضب ٢ / ٦٨ .

وقال الأخفش [١] : « لاحذف ، والجواب لهما جميعاً » ، ووجهه ابن هشام ، بأن الفاء المذكورة ، كانت داخلة على « إنَّ » الشرطية ، وأنها وجوابها مجموعهما جواب « أمَّا » في الأصل فلما تأخرت التقى فاءان ، فحذفت إحداهما » انتهى .

واختلف قول الفارسي [٢] ، فمرة قال بقول سيبويه ، ومرة قال الجواب للشرط ، وجواب «أمَّا » محذوف ، واحتج على هذا ، بأنه لايفصل في « أمّا » إلا بمفرد .

واحتج على الأول بأمور ، أحدها : أنه إذا اجتمع طالباجواب ، كان الجواب المذكور لسابقهما ، وكان جواب المتأخر محذوفاً .

والثاني : أن جواب « إنْ » قد ثبت حذفه ، وجواب « أمَّا » لم يثبت حذفه ، وقد يرد بنحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [٣] ، الآية .

والثالث : أن « أمَّا » قد حذف شرطها فلو حذف جوابها لزم الإجحاف بها ، فأما إذا حذف جواب « إنْ » ،وشرط « أمَّا » تعادلا .

قال ابن هشام : « والظاهر أن الجوابين مذكوران ، وأن المحذوف إنما هو إحدى الفاءين ومعنى قولهم : حذف جواب إنْ أو جواب « أمَّا » ، حذف فاء جواب « إنْ » ، أو فاء جواب «أمَّا»، وحينئذ يكون محل الخلاف في الفاء المحذوفة ، لا في جملة محذوفة ، وهذا عندي متحتم ، وإن كانوا قد أجروه على الظاهر » انتهى .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٦٩ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٥ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٠٦ .

[فصلُ الفاء من أما بجملة]

(ولا تفصل الفاء) من « أمَّا » (بجملة تامة) ، فلا يقال : « أمَّا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فَفِي الدَّارِ » ، لأن التأخير ينبغي أن يكون بحسب الحاجة .

وكأنه احترز بقوله : (تامة) عن جملة الشرط ، فإنها لاتتم كلاماً ، أو يقال : ذكر « تامة » في مقابلة المفرد تأكيداً ، أي : بلْ ببعض جملة ، فيقال : ذكر الجملة يغني فحينئذ يكون قوله : «تامةٍ» تأكيداً لا تأسيساً .

قال أبو حيان : « وحقه أن يقول إلا بجملة الدعاء مسبوقة معمول « أمَّا » نحو : « فأمَّا اليَوْمَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فَلاَ أَفْعَلُ كَذَا » / . /٣٣٠/

أو بمعمول جوابها ، نحو : « أمَّا زَيْداً - رَحِمَكَ اللَّهُ - فَاضْرِبْ » فإن قلت : « أَمَّا يَرْحَمُكَ اللَّهُ زَيْداً فَاضْرِبْ » ، لم يجز » انتهى ، جزم بذلك في شرحه وارتشافه [١] ، ولم ينقله عن أحدٍ ، قيل : ويحتاج إلى سماع يعضده ، ونص إمام يؤيده .

[حذف الفاء بعد أما]

(ولا تحذف) الفاء (في السعة) ، غالباً (إلا مع قول يغني عنه محكية) ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾ [٢] ، أي : فيقال لهم : أكفرتم ، ومن غير الغالب : « أمَّا بَعْدِ : مابال رجال » الحديث [٣] .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٦٨ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٠٦ .

(٣) النهاية في غريب الحديث ١ / ١٤٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٨٥ .

وسبق في باب النداء حذفها في الضرورة ، نحو :

{١٣٨٠} أَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيكُمْ ... ... [١]

أي : فلا قتال .

[يلي أمَّا معمول خبر إنَّ]

(ولايمتنع أن يلي أَمَّا معمولُ خبر إنَّ) ، نحو : « فَأَمَّا زَيْداً فَإِنِّي ضَارِبٌ » ، عند المبرد [٢] ، والفراء [٣] ، وابن درستويه [٤] ، محتجين بأنه لما لزم الفصل بين « أمَّا » والفاء ، أوقعوا من الفصول بينهما مالا يتقدم في غير هذا الموضع لضرورة الفصل ، فلذلك ساغ أن يعمل ما بعد « إنَّ » فيما قبلها مع « أمَّا » خاصة ، كما أعملوا مابعد الفاء فيما قبلها دون غيرها ، نحو : « أمَّا زَيْدٌ فَضَرَبْتُ » ، ولا يقولون : « إنْ أَقُمْ زَيْداً فَاضْرِبْ » ، (خلافاً للمازني) ، وسيبويه [٥] ، والجمهور [٦] ، في منعهم هذه المسألة ؛ لأن « إنْ » تقطع مابعدها عما قبلها ، فلا يعمل مابعدها

---

(١) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومي . وعجزه : ولكنَّ سيراً في عِراض المَوَاكبِ .
والشاهد فيه قوله : (لاقتال) بحذف الفاء في جواب إمَّا ضرورة .
ظ : المساعد ٣ / ٢٣٦ ، المقتضب ٢ / ٦٩ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٣٢ ، والمغنى ١ / ٥٨ ، السلسيلي ٣/ ٩٨٤ . .

(٢) انظر المقتضب ٣ / ٢٧ ، وحاشية المحقق (٤) .
وفي الأمالي الشجرية ٣ / ١٣٢ : « . . . . وإن قلت : أمَّا زيداً فإني ضاربٌ ، فهذه غيرُ جائزةٍ ، عند جميع النحويين إلا أبا العباس المبرد » .

(٣) المساعد ٣ / ٢٣٦ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٦٩ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٣٧ .

(٦) المغني ١ / ٦٠ .

فيما قبلها ، ولايجوز أن يكون « زيْداً » منصوباً بأمَّا ؛ لتنزلها منزلة الفعل ، لأن أما لاتعمل في مفعول صريح ، وإنما تعمل في الظرف ، وعديله ، نحو : « أَمَّا اليَوْمَ فإنِي مُنْطَلِقٌ » ، « وَأَمَّا عِنْدَكَ فَإنِي جَالِسٌ » ، « وَأَمَّا في الدَّارِ فَإنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ » ، نص على ذلك ابنُ الشجري ، وعليه يتخرج قوله:

{١٣٨١} فَأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلى وَحُبِّي زِيَارَتَها فَإنِّي أَتُوبُ [١]

وأجاز الفراء [٢] التقدم مع « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ » ، وهو لازم لما ذكر المبرد ، وابن درستويه من التعليل ، وحكى ابن ولادٍ عن المبرد أنه رجح ، وقال الزجاج [٢] : « رجوعه مكتوب عندي بخطه ، والمبرد تلميذ المازني وكثيراً مايتوافقان على القول الواحد .

[إبدال ميمها الأولى ياء]

وثبت في نسخة البهاء الرقي بعد هذا ، وسقط من بعض النسخ .

(وقد تبدل ميمها الأولى ياء) / ، كقوله : /٣٣١/

{١٣٨٢} رَأَيتُ رِجُلاً أَيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ [٣]

---

(١) من الوافر

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٧ ، ونقل الأزهري قول الزجاج هذا من ابن عقيل .

(٣) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة .

والشاهد فيه قوله : (أيما) بإبدال ميم « أمَّا » الأولى ياءً .

ظ : المحتسب ١ / ٢٨٤ ، الدرر ٢ / ٨٤ ، ديوانه : ٩٤ .

[حكم المصدر الذي يليها]

(وقد يليها مصدرٌ مَتْلوٌ بما اشتملَ على) مصدر (مثله) ، نحو : « أمَّا عِلمًا فَذُو عِلْمٍ » ، (أو) على (مشتق منه) ، نحو : « أما عِلْماً فَعَالِمٌ » ، فـ « عَالِمٌ » مشتق من علمٍ ، (فينصبه) أي : المصدر ، (الحجازيون مطلقاً) ، معرفة كان أو نكرة، (ويرفعه) ، أي : المصدر (التميميون معرفة)[١] ، نحو : « أما العِلْمُ فَعَالِمٌ ، (وينصبونه نكرة) ، نحو : « أمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ » ، (وقد يرفعونه) نكرة ، فتقول : « أَمَّا عِلْمٌ فَعَالِمٌ » ، (والنصب) ، عند الفريقين (على تقدير : إذ ذكرت)، فيكون مفعولا به ، (والرفع) عند التميميين (على تقدير : إذ ذُكِرَ) ، بالبناء للمفعول ، فيكون نائباً عن الفاعل ، هذا تقرير كلامه هنا ، وعليه انتقادات .

أحدها : أن هذه المسألة تكررت له ، فإنه ذكرها في باب الحال .

الثاني : أن كلامه هنا مخالف لكلامه هناك من وجهين .

أحدهما : أن كلامه هنا يقتضي أن الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف ، والتنكير ، وقال هناك : وللحجازيين في المعرف نصب ورفع .

الوجه الثاني : أنه أورده هناك على أنه حال ، وذكر هنا أنه بتقدير : إذ ذكرت.

الانتقاد الثالث: لم يحك هنا خلافاً في تقدير : إذ ذكرْتَ إذا نُصِبَ ، فأوهَمَ أن ذلك اتفاقاً وقال فيما تقدم : «هو ، أي : المعرف في النصب مفعول له عند سيبويه ، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش[٢] .

وما اختاره هنا من تقدير : إذ ذكرت ،هو قول الكوفيين ، قاله الخضراوي [٢] ، ويدل له أنه لو كان مصدراً في موضع الحال ، لم يصح مع التعريف ، ولو كان مفعولا مطلقًا لما بعد الفاء ، كما

---

(١) « معرفة » من السلسيلي وهي ساقطة من الأصل و « ب » .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٨ .

قال الأخفش : « لم يصح في نحو : أما عِلماً فَذُو عِلمٍ ، ولو كان مفعولاً لأجله كما قال سيبويه لم يقع غير مصدر ، نحو : « أَمَّا قُرَيْشاً فأنَا أَفْضَلُهَا » ، وبهذا يبطل المذهبين قبله أيضاً ، ويبطل الثلاثة أيضاً جواز رفعه ، بخلاف ما إذا قُدِّر مفعولاً به ، وإنما قدر الكوفيون « إذْ » ؛ حتى لايفصلوا بين أما والفاء / بجملة، قال ابن هشام : « وتكون أمَّا على قولهم ليس لهـا جملة شرط ، وهذا غير / ٣٣٢ مستقيم » انتهى ، (واستعمال العلم بالوجهين) النصب ، والرفع (موضعَ هذا المصدر ، جائزٌ على رأيٍ) للكوفيين[١] ، فإنهم حكوا : « أما البصرة فلا بصرة لك » ، ولايخصون ذلك بالعلم ، بل أجازوا ذلك في غير العلم من المعارف ، نحو : « أمَّا أَبَاكَ فَلاَ أَبَالَك » و « أمَّا العَبِيْدَ فَلاَ عَبِيْدَ لَكَ»[٢] ، تريد عبيداً بأعيناهم ، وسيبويه يوجب في ذلك الرفع .

[ما تعمل فيه أما]

ويجوز أن تعمل « أَمَّا » لما فيها من معنى الفعل في الحال ، والمفعول لأجله ، والظرف وعديله ، ولا تعمل في غير ذلك عند سيبويه [٣] ، والجماعة ، خلافاً للكوفيين [٤] ، ومنع بعض النحويين عملها في المفعول له .

« فصـــل »

[أقل رجل . . . إلا زيد . ونحو ذلك]

(قد يقوم مقام: ما يفعل أحد) فاعل يفعل (أقلُّ) ، فاعل يقوم ، والمراد به النفي لاضدُّ أكثرَ ، حال كونه (ملازماً للابتداء) ، والتصدير ، لأنه نائب عن نفي بما ومنفي ، فلا يجوز : «كانَ أقَلُّ » ،

---

(١) السلسيلي ٣ / ٩٨٥ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٨٩ : « وهو قليل خبيث » .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، و ٣ / ١٣٩ .

(٤) المساعد ٣ / ٢٣٩ .

إلا على إضمار البيان فإن قصد حقيقة التقليل ، نحو : « أقلَّ يَوْمٍ لاَ أَصُومُ فِيهِ » ، إذ المراد كثرة الصوم ، جاز نصب « أقلُّ » على الاشتغال ، وكانت الجملة المذكورة في حالة الرفع خبراً ، نص على ذلك سيبويه .

(والإضافة إلى نكرة) معربة ، أو مبنية ، لأن النكرة في سياق النفي تفيد التعميم ، والمقصود حصوله .

(موصوفة) تلك النكرة (بصفة مغنية عن الخبر) ، سادة مسدة ، كما في : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » ، ولاحذف ، فإن « أَقَلُّ رَجُلٍ » و « غَيْرُ قَائِمٍ » مبتدآن لفظاً ، وهما في تقدير النافي ، و «رَجُلٌ وَقَائِمٌ » مضاف إليهما لفظاً ، وهما في تقدير مبتدأين مرفوعين ، ومابعدها متمم لجريهما[1]، لفظاً ساد مسد خبرهما ، وقال أبو حيان : « الخبرُ محذوف تقديره موجود ، ونحوه » ، وخطأه ابن هشام .

(لازم كونها) أي : صفة النكرة (فعلاً) ، نحو : أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إلاَّ زَيْدٌ ».

(وقد) يعوض عن الوصفية بالجملة الفعلية ، أو الظرفية .

(و (تجعل) تلك الجملة (خبراً) عن أقل وهذان القولان معروفان للأخفش [2] .

قيل : ويؤيد الأول المطابقة للنكرة وجوباً ، وقد أجيب : بأن المطابقة / جاءت بحسب / ٣٣٣/ المعنى ، لأن أقل رجلين يقولان ذلك ، في معنى : مَا رَجُلاَنِ يَقُولاَنَهُ ، ونظيره : غير قَائِمٍ الزَّيْدانِ ، حيث حكم للمضاف إليه مع مرفوعه مما حكم به للمبتدأ مع مرفوعه ، لأن « أَقَلَّ ، وَغَيْرَ » بمنزلة

---

(١) في « ب » لحدثهما ، ولم تظهر في مصورة الأصل (١) ولاحدث لما بعد المضاف إليه وأثبتها « لجريهما » إذهما في موضع جر صفة لرجل ونحوه مما يضاف إليه أقل وغير ونحوهما على رأي للفارسي وهو ما أثبته هنا .

النافي والمبتدأ والمرفوع ، فلما سد مسد الخبر ماليس معمولا للمبتدأ ، روعي جانب المعنى .

(ولابُدَّ) على القولين (من مطابقة فاعلها) ، أي : الجملة الواقعة صفة على الأول ، وخبرا على الثاني (للنكرة المضاف إليها) في التذكير والإفراد وفروعهما ، فيقال : « أقلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذلكَ، وأقَلُّ رَجُلَيْنِ يَقُولانِ ذَلكَ ، وأقَلُّ رِجَالٍ يَقُولُونَ ذَلكَ ، وأقَلُّ امْرَأَةٍ تَقُولُ ذَلكَ ، وأقَلُّ امْرَأَتَيْنِ تَقُولانِ ذَلكَ وأقَلُّ نِسَاءٍ يَقُلْنَ ذَلكَ » ، هذا تقرير كلامه ،وعليه انتقادات .

أحدها : أن قوله : « قَدْ يَقُومُ مَقَامَ مايفعل أحد أقَلُّ » يقتضي أن « أقَلَّ » نفسها قائمة مقام الجملة ، وليس كذلك ، وإنما مجموع الجملة قائم مقام جميع الجملة .

الثاني : أنه خالف بين المفسِّر والمفَسَّر بالفعلية والاسمية ، فإن جملة « مَا يفعلُ أحدٌ » فعليّة ، وجملة : « أقَلُّ رَجُلٍ يَفْعَلُ ذَلكَ » اسمية ولو أبدل قوله : « مَا يَفْعَلُ أَحَدٌ » بقوله: « مَا أَحَدٌ يَفْعَلُ ذَلكَ » كان أولى ؛ للتناسب .

الثالث : أنه لاوجه لتبديل « رَجُلٍ » بـ « أَحَدٍ » ، فإن رَجُلاً في قولنا : ما رَجُلٌ يفعل ذلك » نكرة في سياق النفي ، فهي عامة » قاله ابن هشام في حواشيه .

[قل رجل ...]

(ويساوي أقلَّ المذكور) أول الفصل (« قَلَّ ») في إفادة النفي ، بما صورته التقليل الموجب، حال كون « قلَّ » (رافعاً) على الفاعلية اسماً (مثل المجرور) في التنكير والوصف بفعلية ، أو ظرفية ، ومطابقة فاعل الوصف للموصوف ، كما تقدم ، دون الخبرية لانتفاء المبتدأ ، فتقول: « قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلكَ إلاَّ زَيْدٌ » فيرفع « رَجُلٌ » على الفاعلية ورفعه بذلك على أنه محمول على معنى النفي حتى كأنه قال : مَا رَجَلٌ يَقُولُ ذَلكَ إلاَّ زَيْدٌ » قاله سيبويه [١] ، وفي كتاب التمام ، في قوله :

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١٤ .

{١٣٨٣} حَتَّى رَأَيْتَ دِمَاءَهُمْ تَغْشَاهُمُ وَلَقَلَّ سَيْفٌ بَيْنَهُمْ لَمْ يُقْلَلِ (١)

« قُلَّ » هنا بمعنى النفي لا لحقيقة التقليل ، لأن قولك : ماسيف إلا مفلول أنعت من أن تقول: إنَّ ذلك يقعُ قليلاً ، ثم استشهد بقول سيبويه المتقدم . / /٣٣٤/

[قلما ونحوه]

(وتتصل بقلَّ « ما ») ، حال كونها (كافةً) لقلَّ (عن طَلَبِ فَاعلٍ) لها (فيلزم في غيرِ ضرورةٍ مباشرتُها الأفعالَ) ، كقول بعض العرب : « مَرَرْنَا بِبَلَدٍ قَلَّمَا تَنْبِتُ إلاَّ الكُرَّاثَ » ، أي: لاتنبت ، قاله الفارسي ، وقوله :

{١٣٨٤} قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَاعِياً أَوْ مُجِيباً (٢)

وبه يُعلَمُ أنَّ « ما » غيرُ مصدريةٍ ؛ لأن « بَرِحَ » لاتقعُ موجبةً ، وقوله :

{١٣٨٥} تَفَاءلْ بِمَا تَهْوى يَكُنْ فَلَقَلَّمَا يُقَال لِشَيءٍ كَانَ إلاَّ تَحقَّقَا (٣)

فـ « قَلَّ » فيهنَّ مرادٌ بها النفي ، ولهذا جاء بعدها الاستثناء ، كما في البيت الأخير ، و « ما » كافةٌ لِقلَّ عن عملها ، كما تكف ﴿ ربما يَوَدُّ ﴾ (٤) ، ولكن ربما للمضي ، وقلَّما للاستقبال » قاله ابن العِلْج .

واحترز (بكافة) من المصدرية ، نحو : « قَلَّمَا ضَرَبْتُ زَيْداً » ، فإن قلَّ ليسا مكفوفة بـ « ما »

---

(١) من الكامل .

(٢) من الخفيف : ولم ينسب ، التصريح ١ / ١٨٥ ، شرح شواهد المغني ، تذكره النحاة .

(٣) من الطويل : ولم أقف عليه .

(٤) سورة الحجر آية : ٢ .

هذه ، بل « ما » وصلتها فاعل « قَلَّ » ، أي : قَلَّ ضَرْبي زَيْداً .

{١٣٨٦} صَدِدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (١)

" معتـاد " قال المصنف (٣) :

[استثناء]

واختلف فقيل (٢) : وصال فاعل مقدم على فعله ضرورة ، وقيل : فاعل لمحذوف على شريطة التفسير على حد الإضمار بعد ، هلاَّ ، وهَلْ ، وأدوات الشرط ؛ لأن « قلَّ » مثلهن في طلب الفعل لزوماً ، والتأويلان لايخرجانه عن الضرورة ، فإنَّ « قَلَّ » تطلب صريح الفعل إلى جانبها ، لا الفعل المقدر ولا المؤخر ، قاله ابن هشام(٣) ، ثم قال : والصواب في إنشاده :

... ... وقَلَّما ... وِدادٌ ... ...

خلافاً للنحويين أولهم سيبويه (٤) ، انتهى .

[قلما للتقليل]

و (قد) لايراد بـ « قَلَّ » النفي ، (ويُراد بهـا حينـئذ) ، أي : حين اتصال : مـا ، الكافـة بـها

---

(١) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعه .
ظ : الكتاب ١ / ٣١ ، المقتضب ١ / ٢٢٢ ، المغني ١ / ٣٣٩ ، المساعد ٣ / ٢٤٢ ، والمسائل البغداديات ٢٩٦ ، ديوانه : ٥٠٢ .

(٢) المغني ١ / ٣٤٠ .

(٣) انظر المغني ١ / ٣٣٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ١١٥ .

(التقليل حقيقة) ، على أصل ومنعها ، كما يراد ذلك بأقل ، حين هي أفعل تفضيل ، نحو : «قلَّما يَقُومُ زَيْداً » ، إذا أردت أن القيام منه نادر لامنتف عنه .

[القلة تدل على النفي]

(وقد يدل على النفي بقليل) ، كقوله تعالى في سورة النمل : ﴿ قَلِيْلاً مَاتَذَكَّرونَ ﴾ (١) ، قال في الكشاف : « ما زائدة ، أي : يذكرون تذكرا قليلاً ، والمعنى : نفي التذكير ، والقلة تستعمل في معنى النفي » انتهى ، وفي سورة الحاقة : ﴿ قَلِيلاً مَاتؤْمِنُونَ ﴾ (٢) ، قال البغوي : « أراد بالقليل نفي إيمانهم أصلا / كقولك لمن لايزورك : « قَلَّما تَأْتِينَا » وأنت تريد ، لا تأتينا أصلا . / ٣٣٥/

(وقليلة) كقوله :

{١٣٨٧} قَلِيْلَةُ جَرْسِ الصَّوتِ مَالَمْ تَمَسَّهَا فَإِنْ مِسْتَهَا صَاحَتْ بِغَيْرِ خُفَاتِ (٣)

أنشده الفارسي ، وقال : « التقليل هنا نفي ، ألا ترى أن البكرة إذا لم تُمْسْ لم يكنْ لها جَرْسٌ البَتَّةَ » .

« فصـــل »

[التصرف ومنعه في الأسماء والأفعال]

التصرف ، ومنعه يكونان في الأسماء ، والأفعال ، والتصرف في الأسماء : أن تستعمل بوجوه الإعراب الثلاثة ، ومنعه : أن يقتصر على بعض الإعراب ، « كَسُبْحَانَ » . والتصرف في

---

(١) آية : ٦٢ ، و ظ : الكشاف ٤ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ وفيه « وما مزيده » بدل زائدة .

(٢) آية : ٤١ .

(٣) من الطويل .

الأفعال : أن تختلف أبنية الفعل لاختلاف الزمن ، ومنعه : أن يلزم صيغة واحدة ، إذا عرفت ذلك، فتقول :

[الأفعال الجامدة : في الماضي]

(مُنعت التصرفَ أفعالٌ) ، وتسمى الأفعال الجامدة ، (منها : المبنية [١] في نواسخ الابتداء) ، وهي : « لَيْسَ » اتفاقاً ، و « دَامَ » على الأصح ، وأفعال المقاربة إلا « كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَهَبْ ، وَوَهَبَ .

(وباب الاستثناء) ، وهي : « خَلاَ ، وَعَدَا ، وَحَاشَا ، وَلاَ يَكُونُ » .

(والتعجب) ، وهي : « مَا أَحْسَنَهُ ، وَأَحْسِنْ بِهِ ، وَحَسُنَ بِمَعْنَى : ما أَحْسَنَهُ » ، (وما يليه)، أي : يلي باب التعجب ، وهو « نِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَحَبَّذَا » .

(ومنها : قلَّ النافية) ، نحو : « قَلَّ رَجُلٌ يقول ذَلِكَ إلاَّ زَيْدٌ » ، فإنها ملازمة لصيغة الماضي ، وقيدها بالنافية ، إحترازاً من الدالة على التقليل ، نحو : « قَلَّ وُدُّ فُلاَنٍ » ، فإنها تتصرف ، نحو : «قَلَّ، يَقِلُّ ، وَاقْلِلْ » .

(وتَبَارَكَ) من البركة ، فإنها ملازمة لصيغة الماضي ، نحو : ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ ﴾ [٢] ، وأما «بَارَكَ» : فمتصرف ، نحو : « بَارَكَ ، يُبَارِكُ ، بَارِكْ » وفي التنزيل: ﴿ وَبَارَكَ فِيهَا ﴾ [٣] ، وفي الحديث : « إنْ يَشَأْ يُبَارِكِ »[٤] ، اللَّهُمَّ بَارِكْ في صَاعِهَا » [٥] ، ويتعدى بـ « في ، وعلى ، وباللام »

---

(١) في السلسيلي : المثبتة .
(٢) سورة المؤمنون آية : ١٤ .
(٣) سورة فصلت آية : ١٠ .
(٤) صحيح البخاري : جهاد ١٧٠ .
(٥) فتح الباري ٦ / ٨٧ .

وفي الدعاء : « وَبَارِكْ عَلى مُحَمَّدٍ »[١] .

(وسُقِطَ في يَدِه) ، قال في الصحاح : « ويقال سُقِطَ في يَدَيْه وأُسْقِطَ ، أي : نَدِمَ » ثم تلا : ﴿وَلَمَّا سُقِطَ في أَيْدِيهِمْ﴾[٢] ، وقال : « أي : نَدِمُوا ، ولم يذكر في يده بالإفراد البتة ، وأفاد مجيئه رباعياً ، وقال أبو عمرو ، وغيره : لايقال : أُسْقِطَ بالألف على مالم يُسَمَّ فاعله »[٣] .

(و « هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ ») ، يقال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ » ، أي : أَهْلَكَ وَصْفُ مَحَاسِنِه.

ويستعمل اسماً بمعنى حسب ، فتوصف به النكرة ، ولايثنى ولايجمع ولايؤنث إجراء له مجرى المصادر ، فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ هَدَّكَ مِنْ رَجُلَيْنِ ، وَبِرِجَالٍ هَدَّكَ مِنْ رِجَالٍ ، وبِامْرَأَةٍ هَدَّكَ مِنْ امْرَأَةٍ ، وَبِنِسَاءٍ هَدَّكَ مِنْ نِسَاءٍ » .

ويستعمل فعلاً فتلحقه تاء التأنيث ، وضمير التثنية والجمع ، فتقول : « مَرَرْتُ / ، بِامْرَأَةٍ / ٣٣٦/ هَدَّتْكَ مِنَ امْرَأَةٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ هَدَّاكَ مِنْ رَجُلَيْنِ ، وَبِرِجَالٍ هَدُّوكَ مِنْ رِجَالٍ ، وَبِنِسَاءٍ هَدَدْنَكَ[٤] مِنْ نِسَاءٍ » ، وقول بعضهم : « أنه لم يستعمل منه فعل « مردود بقول سيبويه ، سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ ، وبِامْرَأَةٍ هَدَّتْكَ مِنْ امْرَأَةٍ[٥] ، فجعله فعلا بمعنى كفاك ، وكَفَتْكَ ، وهو مراد المصنف ، فإن كلامه في الأفعال .

(وعَمَرْتُكِ اللهَ) ، كقوله :

---

(١) النهاية في غريب الحديث ١ / ١٢٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٤٩ .

(٣) الصحاح ٣ / ١١٣٢ ، بتصرف .

(٤) في الأصل و ب : هدينك - سهو .

(٥) الكتاب ١ / ٤٢٣ .

{١٣٨٨} عَمَرْتُكِ الله إلاَّ مَا ذَكَرْتِ لَنَا أَنْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِيْ سَلَمِ (١)

* والمعنى : أسألك بالله ، وتقدم تقريره في باب القسم .

(وكذَبَ في الإغراء) ، كقول عمر رضي الله عنه : « كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ العُمْرَةُ ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ الجِهَادُ ، ثلاثة أسفارٍ كَذَبْنَ عَلَيْكُمْ » (٢) ، والكعنى : وَجَبَ عَلَيْكُمْ ذَلِكَ » قاله الجوهري (٣) ، وفي النهاية لابن الأثير ، في حديث عمر أنه أتاه يشكو النَقْرِسُ ، فقال : كُذْبَتْكَ الظَّهَائِرُ ، أي : عَلَيْكَ بالمشي بالظَّهائر ، أي في حَرِّ الهواجر » (٢) انتهى ، والنقرس : بفتح النون ، وكسر الراء من : القَرْسِ وهو البرد الشديدُ قال الأعلم (٤) : « وأصل الكذب : الإمكان ، وقولك للرجل : كَذَبْتَ ، معناه : أمْكَنْتَ من نفسك ، فلذا اتسع فيه ، فأغرى به (٥) ؛ لأن من أغرى شخصاً بشيء ، فقد جعل المغري به ممكناً مستطاعا إن رامَهُ المغرى به ﴾ ويؤيده قول الأخفش (٣) في : «كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ » هذا أمرٌ بالحجِّ ، كما يقال : « أَمْكَنَكَ الصَّيْدُ » ، أي : فارمِه .

واختلف في الاسم المذكور بعد « عَلَيْكُمْ » ، فقال بعض النحويين (٤) : « يجب رفعه ، ولايجوز نصبه ؛ لأن كذَبَ » فعل لابد له من فاعل ، والجملة في معنى الأمر ، أي : افْعَلُوا ذَلِكَ .

وقال بعضهم : « يجوز نصبه » ، واستدل بحكاية يونس ، وأبي عبيدة : « أنَّ أعرابياً نظر إلى

---

(١) من البسيط للأحوص .
ظ : الكتاب ١ / ٣٢٣ ، المقتضب ٢ / ٣٢٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٩ ، المساعد ٣ / ٢٤٦ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ١٥٨ .

(٣) الصحاح ١ / ٢١١ .

(٤) المساعد ٣ / ٢٤٧ .

(٥) قال ابن السكيت : « كَأَنَّ كَذَبَ ههنا إغراءٌ ، أي عليكم به » .
انظر : الصحاح ١ / ٢١١ .

ناقة نِضْوٍ لِرَجُلٍ ، فقال [١] : هَدَمَ عَلَيْكَ البِزْرَ ، والنَّوى ، بنصب البزر والنوى أي : ألزمها في علفها » ، ولكن أبا عبيدة ، وابن القطاع قالا : « لمْ يُسْمَعِ النصب مع « كَذَبَ » في الإغراء إلا في هذا الحرف [٢] .

وحكى الأعلم [٣] : « أنَّ مُضَرَ تنصب ، واليمن ترفع » .

قال ابن هشام [٤] . ونصب « البَزْرَ » إما بعليكم ، على أن يصدر اسم فعل لأ لزم ، لاظرفاً متعلقاً بـ « كَذَبَ » وإما « بكذب » ، ويبطل الأول بقاء كذب بلا فاعل ، ويبطل الثاني أن كذب قاصر، ولا يمكن دعوى التنازع ، بأن [٥] . في كذب ضميراً ، وأنه أعمل الثاني ، كما في : ﴿هَاؤُمُ/ / ٣٣٧/ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾ [٦] ؛ لأنه ارتباط بين العاملين وذلك شرط التنازع » انتهى ، قال في الصحاح : «البَزْرُ : بِزْرُ البَقْلِ ، وغيره ، وهو البَزْرُ، والبِزْرُ ، والكسر أفصح [٧] .

(وينبغي) ملازم لصيغة المضارع عند المصنف وشوحح في ذلك ، فإنه يقال : « انْبَغَى يَنْبَغي» ، قال ابن فارس في المجمل : « مَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، هذا من أفعال المطاوعة ، تقول : بَغَيْتُهُ فَانْبَغَى ، كما تقول : كسرْتُهُ فَانْكَسَرَ » [٨] انتهى ، فأثبت له ماضيا .

---

(١) الرواية في اللسان : كذب عليك ، وانظر المساعد ٣ / ٢٤٧ .

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣ / ٧٨ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٤٨ .

(٤) سقط من ب « قال ابن هشام » .

(٥) في الأصل و ب : فإن - تحريف .

(٦) سورة الحاقة آية : ١٩ .

(٧) الصحاح ٢ / ٥٨٩ .

(٨) المجمل في اللغة ١ / ١٣٠ (بغى) .

[في المضارع]

(ويَهِيْطُ) ، بفتح الياء التحتانية ، وكسر الهاء ، وسكون الياء التحتانية أيضاً ، وبالطاء المهملة، قال ابن طريف : « يقال : مَازَالَ يَهِيْطُ مَرَّةً وَيَمِيْطُ أُخْرَى ، ولا ماضي لِيَهِيْطُ ، والهِيَاطُ : الصياحُ ، والمِيَاطُ : الدِّفَاعُ» انتهى ، وقال ابن سيده [١] : « مازال منْذُ اليَوْمِ في هَيْطٍ وَمَيْطٍ ، وهِيَاطٍ وَمِيَاطٍ ، أي : في صياح ، وشر وجلبة ، وقيل : « في هِيَاطٍ : في دنُوّ ، وفي مياط : في تباعدٍ ، يقال : «تَهَايَطَ القَوْمُ : اجْتَمَعُوا وأصْلَحُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ، وتمايَطُوا : تَبَاعَدُوا وَفَسَدَ مَا بَيْنَهُمْ » .

(و « أَهَلُمَّ ») بفتح الهمزة والهاء ، وضم اللام ، وتشديد الميم المفتوحة : فعل مضارع ، بدليل دخول همزة المتكلم عليه لم يستعمل له ماض ، ولا أمر في الأكثر ، يقال الرجل : «هَلُمَّ لِكَذَا، فيقول : لاَ أَهَلُمُّ » ، وتقدم الكلام على « هَلُمَّ » .

(و « أَهَاءُ ») بالمد ، وبالبناء للفاعل ، (و « أُهَاءُ ») بالمد والبناء للمفعول : فعلان مضارعان (بمعنى : آخُذُ وأُعْطِي) ، الأول للأول ، والثاني للثاني ، يقال : « هَاءَ ، بمعنى : خُذْ ، فيقال : مَاأَهَاءُ، أي : مَا آخَذَ ، أو « مَاأُهَاءُ » ، أي : مَا أُعْطَى .

فإن قيل : أما المبنية للمفعول فمسلم فيها عدم التصرف ، وأما المبنية للفاعل فلا يسلم ذلك فيها ، فإنه يقول : « وَهَاءَ بمعنى : خُذْ ، فأين عدم التصرف فيها ؟ أُجيب : بأن المراد بعدم التصرف عدم التصرف التام ، فإنه لم يستعمل لها ماض ، ولا اسم فاعل ، ولا اسم مفعول .

[في الأمر]

(وَهَلُمَّ التميمة) ، فإنها عندهم ملازمة للأمر ، ولم يكن لها عندهم ماضٍ ولا مضارع ، غير

---

(١) المحكم ٤ / ٢٦٧ .

«أَهَلُمَّ» المتقدمة ، ولا اسمُ فاعلٍ ، ولا اسم مفعولٍ ، وغير بني تميم يجعلونها اسم فعل أمر ، وتقدم الكلام عليها في « باب أسماء الأفعال » بأشبع من هذا . / /٣٣٨/

(و « هَـأْ ») مـن « هَـاءِ » مقـدراً ، كـ « خَفْ » من « خَافَ » (و « هَاءِ ») بالمد ، من هاءى مقدراً ، كـ « نَادِ ، من نَادَي ، كلاهما (بمعنى خُذْ) ، والأول بسكون الهمزة ، والثاني بكسرها .

(وعِمْ صَبَاحاً) ، فعلُ أَمْرٍ لايتصرف ، واعترض بقول يونس [١] : « وَعِمْتُ الدَّارَ أَعِمُ ، أيْ: قلت لها : انْعَمي » ، وقال الأعلم [٢] : « يقال : وَعَمَ يَعِمُ في معنى نَعِم يَنْعَمُ ، وعِمْ يَعِمُ ، كَعِدْ ويَعِدُ » ، وأجاب ابن هشام « بأن الألفاظ التي جمدت ثلاثة أنواع : ماجُمُودُهُ دائمٌ ، كـ«لَيْسَ»، وما جموده خاص بباب بعينه ، كـ « خَلاَ ، وَعَدَا ، وَحَاشَا » ، فإنها إنما تَجْمُدُ في باب الاستثناء ، لتضمنها معنى الحرف ، وتتصرف في غيره ، وماجمُودُهُ بلفظ خاص يجامعه ، وهو : «عِمْ» ، فإنَّه إنما يَجْمُدُ حال استعمال مع صباحاً ، وخفي هذا التنويع عن أبي حيان [٣] ومُقَلِّدِيهِ ، فَأَوْرَدَ عليه أنه قال :

﴿١٣٨٩﴾ ... ... وَهَلْ يَعِمَنْ من كانَ في العُصُرِ الخالي [٤]

و « صباحاً » تمييز محول عن الفاعل ، أو ظرف زمان » انتهى .

---

(١) السلسيلي ٣ / ٩٨٧ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٥٠ .

(٣) انظر الارتشاف ٣ / ١٢ .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس ، وصدره : ألا عِم صباحاً أيها الطللُ البالي .
والشاهد فيه قوله : (يعمن) بمجيء المضارع في « عم » فليس جامدا على صورة الأمر .
ظ : ديوانه : ٤٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٤١٩ ، الارتشاف ٣ / ١٢ ، الكتاب ٤ / ٣٩ .

و « عِمْ صباحاً » كلمة تحية ، كأنه محذوف من : « نَعِمَ يَنْعِمُ » بالكسر ،وأصله : انْعِمْ ، فحذفت الهمزة والنون تخفيفاً ، ويبرز معه الضمير ، فيقال : « عِمِيَ وَعِمَا وَعِمُوا ، وعِمْنَ » ، ومنه قول عنترة :

{١٣٩٠} ... ... وَعِمي صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةَ واسلَمي (١)

خلافاً لمن قال : إنه أمرٌ ، من عَمَى المطر يعمى عمياً ، والمراد الدعاء بكثرة المطر ، وفيه نظر ، فإن قياسه حينئذ « اِعْمِيْ » كَارْمِيْ مِنْ : رَمَى يَرْمِيْ .

(وتعلم بمعنى اِعْلَمْ) ، كقوله :

{١٣٩١} تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عدوها ... ... (٢)

وقد سبق في باب ظن ، وذكر بعضهم أنها متصرفه .

واحترز بقوله (بمعنى اعلم) من تعلم أمراً بالتعلم فإنه متصرف ، نحو : « تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ » .

واعترض المصنف : « بأن تعلمْ بمعنى اعْلَمْ » ، دخلت في عموم قول : (منها : المبنية في باب النواسخ) ، وأجيب : بأنه قسّم الأفعال الجامدة إلى ثلاثة أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر ، فما ذكر في النواسخ من قسم الماضي ، دون غيره ، والكلام الآن في أفعال الأمر .

وعورض بأنه يجب على هذا أن يذكر ، و« لايكون » من أفعال الاستثناء في قسم المضارع

---

(١) من الكامل : وصدره : يادَارَ عَبْلَةَ بالجَواءِ تَكَلَّمِي .
ظ : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، التصريح ٢ / ١٨٥ ، وشرح المعلقات للزوني : ١٩٢ ، والمساعد ٣ / ٢٥٠ .

(٢) من الطويل ، لزياد بن سيار ، وعجزه : فبالغ بلطف في التحيُّل والمكرِ .
ظ : المساعد ٣ / ٢٥١ ، والارتشاف ٣ / ١٣ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ .

ولم يتعرض لها فيه ، ويمكن أن يجاب عنه بأن « لايكون » من حيث هو مركب لايوصف بالفعلية إلا تغليباً ، والكلام في المفردات ، لا في المركبات ، فليتأمل . / /٣٣٩/

(وفي زجر الخيل : أَقْدِمْ) ، أمر بالإقدام ، وهو الشجاعة من : أَقْدَمَ يُقْدِمْ ، (واقْدُمْ) أمر بالتقدم من : قَدَمَهُمْ يَقْدُمُهُمْ ، ومنه : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيامَةِ ﴾ (١) ، ومصدره : القَدْمُ ، وفي الصحاح مانصه : « أَقْدِمْ وهو زجرٌ للفرس ، كأنه يُؤْمرُ بالإقدام » ، وفي حديث المغازي : « إِقْدِمْ حَيْزُومُ » بالكسر ، والصواب فتح الهزة » (٢) انتهى بنصه ، و « حَيْزُومُ » اسم فرس من خيل الملائكة، والزجر السوق ، يقال : زجره إذا ساقه .

(و « هَبْ ») بفتح الهاء ، وسكون الموحدة .

(و « أَرْحِبْ ») بفتح الهمزة وقطعها ، وبالحاء المهملة .

(و « هِجِدْ ») بكسر الهاء والجيم ، وبالدال المهملة ساكنة والثلاثة معطوفة على « أَقْدِمْ » ، فيكون لزجر الخيل ، قال الكميت :

﴿١٣٩٢﴾ نُعَلِّمُهَا هَبي وَهَلاً وَأَرْحِبْ وفي أَبْيَاتِنَا ولنا افْتُلِينَا (٣)

وقال غيره :

﴿١٣٩٣﴾ نَسْمِعُ نَدْهَ الكماة وسْطَهُم قَدِمْ وَأَخِّرْ وأَرْحِبى وَهَبِى (٤)

---

(١) سورة هود آية : ٩٨ .

(٢) الصحاح ٥ / ٢٠٠٧ .

(٣) من الوافر .

والشاهد : على استعمال « أرحب » زجراً للخيل .

ظ : اللسان (ر ح ب) و « ه ب ا » ، والمساعد ٣ / ٢٥٢.

(٤) من المنسرح ولم أقف على خبره .

أنشده ابن السكيت ، وقال : « قلت لأبي زياد ، كيف تزجر الفرس ؟ » فقال : هِجِدْ ، قلت : والاثنين ؟ قال : هِجِدَا ، قلت : والجماعة ؟ قال : هِجِدْنَهْ » انتهى .

(وليست) « أقدم » ، وماذكر بعدها (أصواتا ، ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة)، التي هي من خصائص الأفعال ، تقول : « أَقْدِمِي ، وَهَبِي ، وَأَرْحِبِي » فإن قلت أهِجِدْ بكسرتين ، ليس من أوزان الأفعال ، فما وجه كونه فعلاً ؟ قلت : قال ابن هشام : «وجهه أن أصله : أَجْدِمْ ، فحذفت الميم ، وأبدلت الهمزة هاء ، كما في « هراقَ » و « إِفْعِلْ » من أوزان الأمر ، مثل : إِضْرِبْ، وقد تكلمت العرب بذلك ، ووصلوا بها ضمائر الرفع البارزة » انتهى ، كقول عدي بن الرقاع ، في وصف الخيل :

|١٣٩٤| هُنَّ عُجْمٌ وَقَدْ عَرَفْنَ من القو ل هِبِي وَاجْدِمِّي ... ... (١)

والمعنى : أن الخيْلَ عُجْمٌ لاتفهم ، ومع هذا قد عرفتْ مما تزجر به كلمتين ، وهما : هَبِي ، وَأَجْدِمِي .

وقال ابن جني في « هِجِدْ » : « إنه اسم فعل ، وليس فعلا ، فلما ظهر معه الضمير خرج على غير الصيغة المعتادة ، إشعاراً بالشذوذ ، ونظيره : ﴿ هَاؤُمُ اِقْرَؤُا كِتَابِيَهْ ﴾ (٢) انتهى ، وكذا يقال في الباقي .

وقال الخليل : « يقال أول من ركب الفرس ابن آدم القاتل ، فحمل على أخيه فزجرَ فرسه ، فقال هِجْ دم(٣) فلما كثر على ألسنة العرب / اقتصروا على « هِجْدَمْ » انتهى . / ٣٤٠/

---

(١) من الخفيف لعدي بن الرقاع العاملي وتتمته كما في اللسان وتاج العروس (أوي) هبي واقدمي وآوو وقومي .

(٢) سورة الحاقة آية : ١٩ .

(٣) في ب : هج الدم .

وقال ابن عياش : « هِجْدُمٌ زجر للفرس ، بفتح الدال عن يعقوب ، وبكسرها عن ابن الأعرابي ، وبضمها عن كراع ، والميم مشددة في جميع اللغات » ، قال ابن سيده : « وبعضهم تخفف الميم » [١] .

(واستغنى غالباً بـ « تَرَكَ » عن : وذَرَ ، ووَدَعَ) في الأفعال [٢] ، (وبـ « التَّرْك » عن : الوذْرِ ، والودْع)، في المصادر ، وبـ « تَارِكٍ ومتروكٍ عن : وادعٍ ، ومَوْدُوعٍ في الصفات .

ومن غير الغالب ماذكره في بعض النسخ بقوله : (وربما قيل : وَدَعَ بفتح الدال ، و « وَدْعٌ » بسكونها ، و « وَذَرَ » بفتح الدال) ، ولم يقل : و « وَذْرٌ » بسكونها ، فعلم أنه سمع قليلاً ، و«دَعَ» ومصدره ، و « وَذَرَ » دون مصدره ، وسمع أيضاً : « وَادِعٌ ، وَمَوْدُوعٌ » .

فمن مجيء « وَدَعَ » ، قراءة عروة بن الزبير : ﴿ مَاوَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [٣] ، مخففاً [٤] ، لقول قريش : « وَدَعَهُ رَبُّهُ وَقَلاَهُ » ، يروى على وجهين : مخففاً ، ومشدداً ، وهما مبنيان على القرائن .

ومن مجيء « وَذَرَ » ، الحديث : « ذَرُوا الحَبَشَةَ مَاوَذَرَتْكُمْ » [٥] .

ومن مجيء « الوَدْعِ » ، الحديث : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ الجُمُعَةَ » [٦] .

ومن مجيئ « وَادِعٍ » ، قوله :

---

(١) المحكم ٤ / ٣٣٩ ، وسقط من ب « بعضهم » .

(٢) وقال الجوهري في الصحاح ٣ / ١٢٩٦ : « وقد أُميت ماضيه » .

(٣) سورة الضحى آية : ٣ .

(٤) شواذ ابن خالويه ١٧٥ ، والبحر ٨ / ٤٨٥ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٤ ، وروى في الهمع ٥ / ٢٤ : « دعوا الحبشه ماودَعُوكم » .

(٦) نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ٢ / ٧٨ .

{١٣٩٥} فَأَيُّهُمَا مَـا أَتْبَعَنَّ فَـإِنَّنِيْ حزين علَى تَرْكِ الَّذيْ أَنَا وَادِعُ (١)

أنشده أبو على في البصريات.

ومجيء « مَوْدُوعٍ » ، قول خفاف بن ندبة ، في وصف فرس :

{١٣٩٦} إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ (٢)

الجوهري (٣) ، والمعنى : أنه إذا ابتلَّتْ حوافرُهُ من عرقِ أَعَالِيهِ جَرَىَ وهو متروك لايضرب ، ولايزجر ويصدقك في وعده البلوغ إلى الغاية ، يقال للرجل الشجاع ، والفرس الجواد : إنه لذُو مَصْدَقٍ ، بالفتح ، أي : صادق في الحملة وصادق في الجري ، كأنه ذو صدق فيما يعدك به من ذلك.

---

(١) من الطويل .

اللسان (و د ع) وذكر فيه أن أبا علي رواه في البصريات ١ / ٤٠٠

(٢) من الطويل

ظ : المساعد ٣ / ٢٥٥ ، الدرر ٢ / ١٠٨ ، والهمع ٥ / ٢٥ ، واللسان (و د ع) .

(٣) الصحاح ٣ / ١٢٩٦ .

(٦٧) باب الحِكَايَـــةِ

[بغير القول بأي . وبمن الاستفهاميتين]

[حدها وكيف تكون]

وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام ، (إن سُئِل بـ أيٍّ ») الاستفهامية ، (عن مذكور منكر عاقل ، أو غيره حكى فيها) ، أي : في أيٍّ ، (مطلقاً) ، وقفاً / ووصلاً ، / ٣٤١/ (مايستحقه) الاسم المذكور (من) حركة (إعراب) وإفراد ، وتذكير (وتأنيث ، وتثنية ، أوجمع[٢] تصحيح موجود [٢] فيه) أي : في نفس المنكّر المحكي ، فتقول لمن قال : رَأَيْتُ رَجُلاً وَامْرَأَةً ، وَغُلاَمَيْنِ وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنِيْنَ وَبَنَاتٍ أَيًّا ، وأَيَّةً ؟ وأَيَّيْنِ وَأَيَّتَيْنِ؟ وأَيِّيْنَ وَأَيَّاتٍ ؟ » .

(أو صالحٍ لوصفِهِ) ، بجمعِ التَّصحيحِ ، فتقول لمن قالَ : « جَاءَ قَوْمٌ ، أَيُّونَ ؟ ؛ لصلاحية «قَوْمٍ » للوصف ، بما فيه الواو والنون ، نحو : « قَوْمٌ مُسْلِمُونَ » ، وكذلك تقول لمن قال : « جَاءَ نِسَاءٌ ، أَيَّاتٌ » لصلاحية نساء للوصف ، بما فيه الألف والتاء ، نحو : « نِسَاءٌ مُسْلِمَاتٌ » ، ويسمى الاستفهام في هذا الباب « استثباتاً » .

وأما إذا كانت « أيٌّ » لغير الاستثبات ، فالأفصح الإفراد ، والتذكير ، نحو : « أيُّ رَجُلَيْنِ ، وأيُّ رِجَالٍ ، وأيُّ امْرَأَتَيْنِ ، وأيُّ نِسَاءٍ » ، وتندر المطابقة ، نحو :

﴿١٣٩٧﴾ بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... ... [١]

---

(١) من الطويل .للكميت بن زيد ، وعجزه : ترى حبهم عارا علي وتحسب .

والشاهد فيه قوله : (بأية سنة) على تأنيث « أي » في ابتداء السؤال .

ظ : المحتسب ١ / ١٨٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٣١٠ ، التصريح ١ / ٢٥٩ ، المساعد ٣ / ٢٥٩ .

[حركة أي في الحكاية وإعرابها]

واختلف في حركة « أيٍّ » في الحكاية ، فقيل : حركة إعراب نشأت عن عامل مقدر ، وقيل: حركة حكاية ، إتباعاً للفظ المتكلم ، فتكون في موضع رفع على الابتداء ، أو الخبرية على طريق البصريين (١) .

وعلى القول بالإعراب إن وقعت سؤالاً مرفوع بالفاعلية ، نحو : « قامَ رَجُلٌ ، فتقول : أيٌّ: «فقيل : فاعلٌ بـ « قَامَ » سابق عليها في التقدير ؛ لأن الاستثبات يُزيل الصَدريَّة ، كأنَّك أعدتَ ماقاله السائل ، وأنك إنما ذكرت أيًا فقط ، ويجوز أن يُصرَّح به توكيداً قاله الكوفيون(٢) ، ومقتضى قواعد البصريين أن تعيين ابتدائيته ، لأن الفاعل لايَتَقَدَّمُ ، والاستفهام لايتأخر ، والكوفيون يجوزونها (٣) .

فإن سألت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين (٤) أنها مبتدأ ، والحركة للحكاية ، أو معمولةٌ لمحذوفٍ متأخر ، ولك أن تصرح به توكيداً مع المتأخر ، نحو : «أَيًّا رَأَيْتَ ، وبأَيٍّ مَرَرْتَ ؟ » ، وعنْدَ الكوفيين (٥) منعهما ، وعلى قول الكوفيين : « يجوز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة / ، وأجازوا أيضاً إظهار العامل المتقدم هنا ، فيقولون : « قامَ ، أيٌّ ؟ » ، نحو : / ٣٤٢/ «رأَيْتُ أيّاً ، ومَرَرْتُ بِأَيٍّ » ، لأن الاستثبات يزيل الصدرية ، كما تقدم .

واحترز المصنف بقوله : « منْ مذكور » عن الاستفهام بها ابتداء ، فإنه لايحكي فيها شيء ، بل تكون جارية بوجوه الإعراب على مايقتضيه الحال ، نحو : « أيُّهُمْ قَامَ ؟ » و « أيَّ النَّاسِ

---

(١) الارتشاف ١ / ٣١٩ .

(٢) سقط من « ب » : قاله الكوفيون » .

(٣) المساعد ٣ / ٢٦٠ .

(٤) التصريح ٢ / ٢٨٣ .

(٥) التصريح ٣ / ٢٨٣ .

أَكْرَمْتَ؟» و « بِأَيِّ الصَّالِحِيْنَ مَرَرْتَ؟ » ، فيجب تقديمها هنا ، لأن الاستفهام ليس للاستثبات ، بل استفهام محض .

واحترز بقول : « مُنَكَّرٍ » ، من المعرف، فإنه لايُحكى مَالَهُ ، بل تأتي بأيٍّ مستفهمًا ، كما في غير الاستثبات ، فإذا قيل : « جَاءَتْ هِنْدٌ ، قلت : أيٌّ » ، وإذا قيل : « جَاءَ الزَّيْدَانِ ، قلت : أيٌّ » ، وإذا قلت : « رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ ، قلت : أيٌّ » ، وبطلت الحكاية ، هذا إذا كان المخاطب يعرف تلك المعرفة ، فإذا كان يجهلها جازت الحكاية لتنزل المعرفة حينئذ منزلة النكرة ، قاله الشهاب الحلبي .

[الحكاية بمن]

(وإن سُئل عنه)، أي : عن المذكر المنكر العاقل (في الوقف) خاصة (بمن) الاستفهامية ، (فكذلك) الحكم ، فتجري الحكاية بمن مجرى الحكاية بأي ، (ولكن تشبع الحركات في نونها حال الإفراد) في التذكير ، فإذا قيل : « قامَ رَجُلٌ ، قلْتُ: مَنُو ؟ » ورأَيْتُ رَجُلاً ، قُلْتَ : مَنَا ؟ » ، «ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، قُلْتَ : مَنِى : » ، لأنه لولا الاشباع بطلت الحكاية ، لأن الحكاية في « مَنْ » ، إنما تكون وقفاً ، ولا يوقف على الحركات ، بخلاف « أيٍّ » فإن الحكاية فيها وإن كانت وقفاً حصلت وصلاً ، فلم يحتج إلى إشباع ، قيل : وليْسَ على إطلاقه ؛ لأن المؤنث لاحركة فيه ، وإنما يحكي التأنيث فقط ، وإذا انتفت الحركات انتفى الاشباع ، فلذلك قيدنا الإفراد بالتذكير .

(وَ) لكن (تسكن) نونها (قبل تاء التأنيث حال التثنية) ، فتقول : « مَنْتَانِ » في الرفع ، و «مَنْتَيْنِ » في الجر ، والنصب ، بإسكان النون في الأحوال الثلاثة .

قيل : والحقُّ أن هذه التاء تاء الحكاية لا تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث لايسكن ماقبلها ، ولكن تفتح نونها قبل تاء التأنيث حال الإفراد ، فتقول : « مَنَهْ » ، بفتح النون ، وسكون التاء ، وقلب التاء هاء ، (وربما سكنت في) حال (الإفراد) ، فقيل : « مَنْتْ » بسكون / النون والتاء في / ٣٤٣/

الأحـوال الثلاثة ، وسلامة التاء من القلب هاء .

(وحُرِّكتْ) قبل تاء التأنيث (في) حال (التثنية) ، فقيل : « مَنَتَانِ » بفتح النون فهاتان لغتان ، فمن حرك في الإفراد حرك في التثنية ، ومن سكن في الإفراد سكن في التثنية ، فَأَخْذُ تحريكِ المفرد من الأولى ، وسكون التثنية من الثانية استغناء بإحدى اللغتين عن الأخرى ، كما في سائر المتداخلات ، فصار الفصيح متعاكساً كما ترى ، وماذكره المصنف من مطابقة « أيٍّ » ، وَ « مَنْ » ، في الحكاية على الوجه المذكور ، قيل : وهو الأفصح .

[عدم المطابقة في أي ومن]

(وقد يستعملان مع غير المفرد المذكر) وهو المفرد المؤنث ، والمثنى ،والمجموع ، (استعمالهما معه) ، أي : مع المفرد المذكر ، فلا يؤنثان ، ولايثنيان ، ولا يجمعا ، ولا يؤنثا ، وأن من العرب من يفعل ذلك فيهما .

وقد يستعملان هذا الاستعمال المذكور إلا أن أيّاً تلحقها التاء مع المؤنث ، فتقول في « أيٍّ » لمن قال : « قَامَ رَجُلٌ ، أَوْ رَجُلَانِ ، أوْ رِجَالٌ ، أَيٌّ ؟ ، ولمن قال : « قَامَتْ امْرَأَةٌ أَوْ امْرَأَتَانِ ، أَوْ نِسَاءٌ، أَيَّةٌ ؟ » ، وكذا في النصب والجر .

وتقول في « مَنْ » لمن قال : « قَامَ رَجُلٌ ، أَوْ رَجُلَانِ أَوْ رِجَالٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ امْرَأَتَانِ ، أَوْ نِسَاءٌ، « مَنُو » في الرفع ، و « مَنَا » في النصب ، و « مَنِى » في الجر ، لايختلف في ذلك المفرد وغيره.

وتحصل في ذلك ثلاث لغات : المطابقة مطلقا ، وعدمها مطلقا ، والمطابقة في المؤنث ، وعدمها في التثنية والجمع ، ولم يحكِ المصنفُ الثالثة ، ودعوى الشُّرَّاحِ ، أنها هي المذكورة في كلامــه ممنوعة .

[الأحرف اللاحقة من]

واختلف في هذه الأحرف الثلاثة اللاحقة لـ « مَنْ » ، فقال المبرد [١] ، والفارسي [٢] : «الحكاية مشبهة بالإعراب ، فالحروف اجتلبت أولاً للحكاية ، فلزم تحريك ماقبلها » .

وقال السيرافي [٣] : « الحكاية وقعت بالحركات ، ثم أشبعت ، فتولدت الحروف في الوقف حتى لايوقف على متحرك ، ورد : بأن الحركات إنما / تبين في الكلام بهاء السكت وبالألف في / ٣٤٤/ «أنَا » و « حَيْهَلا » خاصة ، وبأن الموضع للوقف ، ولا حركة فيه .

وقال بعضهم : « الحروف عوض عن التنوين » ، فإذا قيل : « مَنُو ، أوْ مَنَا ، أوْ مَنِى ، فالحكاية بالضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والواو ، والألف ، والياء ، بدل من التنوين ، ورد بأن ذلك لغة قليلة، وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب .

وقيل : عِوَضٌ عَنْ لام العهد ، لأن قياس النكرة إذا أُعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة ، لئلا يتوهم أنها غيرها ، قال أبو حيان [٤] : « والصحيح قول المبرد ، والفارسي » ، ولما فرغ من حكاية النكرات شرع في ذكر حكاية المعارف ، فقال .

[حكاية المعارف]

(ولا تُحكى غالباً معرفة) لأن الأصل فيها ألا تحكى ؛ لأن الحكاية استثبات مجهول ، والمعارف مشهورة (إلا أنَّ العَلَمَ) ، قد يطرأ فيه الاشتراك فيعرض فيه الاشتباه ، فيحسن فيه

---

(١) المقتضب ٢ / ٣٠٥ - والمساعد ٣ / ٢٦٢ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٦٢ .

(٣) الارتشاف ٣ / ٣٢١ .

(٤) الارتشاف ٣ / ٣٢٢ .

الاستثبات، فلذلك قال : (إلاَّ العَلَمُ غيرُ المتيقن نفي الاشتراك فيه) ، كَزَيْدٍ وعَمْرٍو ، فإن تيقن نفي الاشتراك فيه ، كالفرزدق ، فقد انحصر فلا فائدة في حكايته ، فلو قال قائل : « قال الفرزْدَقُ » لم يحسن أن يُحكى لعدم الاشتراك فيه ، وهذا القيد لايعرف لغير المصنف ،وتبعه في الارتشاف[١] ، ومثَّله بالفرزدق ، ونبّه على أنه لايسأل عنه ، فيقال : لأي شيءٍ احترزت عنه ، ونحن إنما نتكلَّمُ في شيء يسأَلُ عنه ، هل يُحكى ، أو لايُحكى ؟

ومن غير الغالب ماحكى من قولهم : « مَعَ مَنِينَ ؟ لمن قال : ذَهَبَ مَعهُمْ ، فحكى ما للضمير في « مَن » ، قاله أبو حيان ، ومتابعوه ، وفيه نظر ؛ لأنه من حكاية الضمير ، كما تحكى النكرة ، وسيصرح بذلك ، والصواب أن يمثل بمن « أَنَا » ، لمن قيل له : مَنْ ؟ فقال : أنا » قاله ابنُ هشام .

(فَيَحكيه الحجازيون)[٢] ، جوازاً دون التميميين ، حال كونه (مقدراً إعرابه بعد « مَنْ ») ، في الأحوال الثلاثة ، فتقول لمن قل : « جَاءَ زَيْدٌ : مَنْ زَيْدٌ ؟ » بالرفع ، ولمن قال : « رَأَيْتُ زَيْداً : مَنْ زَيْداً » بالنصب ، ولمن قال : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : مَنْ زَيْدٍ » بالجر ، فـ « مَنْ » مبتدأ فيهن ، والاسم بعدها خبر ، ويجوز عكسه ، وعلامة الرفع صفة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة الحكاية .

وقيل في : « مَنْ زَيْدٌ » بالرفع : إن الرفع الموجود إعراب لا حكاية ، إذ لاضرورة إلى تكلف التقدير ، وفيه نظر ؛ لفوات حركة الحكاية ، غاية مافي الباب: أنها أشبهتها لفظا فلا تقوم ؟ عنها معنى / ، ونظير ذلك قولهم في الترخيم : « يَامَنْصُ » بضمة حادثةٍ ؛ للبناء ، غير الضمة التي كانت / ٣٤٥/ في « منصورٍ » ؛ ليجري الباب على سنن واحدٍ ، هذا مذهب جمهور البصريين[٣] .

---

(١) ١ / ٣٢٣ .

(٢) أوضح المسالك ٤ / ٢٨٥ .

(٣) الارتشاف ١ / ٣٢٣ .

وذهب الكوفيون [١] : [إلى] [٢] أن حركات الاسم الواقع بعد « مَنْ » حركات إعراب ، وأنه بدل من نفس « مَنْ » ، و « مَنْ » معمولةٌ لعاملٍ مضمرٍ ، فإذا قلت : مَنْ زيدٌ؟ لمن قال : «جَاءَ زَيْدٌ » فـ « مَنْ » مرفوعة بفعل مضمر ، و « زَيْدٌ » بدل منها ، والتقدير : جَاءَ مَنْ زَيْدٌ ، وإذا قلت : مَنْ زَيْداً ؟ لمن قال : « ضَرَبْتُ زَيْداً » ، فالتقدير : ضَرَبْتَ مَنْ زَيْداً ؟ وإذا قلت : مَنْ زَيْدٍ ؟ بالجر ، لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، فالتقدير : بِمَنْ مَرَرْتَ زَيْدٍ ، أوْ مَرَرْتَ بِمَنْ زَيْدٍ ؟ ورد : بأنه إذا أبدل من اسم الاستفهام فلابد من إعادة حرف الاستفهام مع البدل ،كقولك : « كَيْفَ زَيْدٌ أصحيح أمْ سَقِيمٌ»، « كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ » .

[شروط حكاية العلم]

ثم شَرَعَ يذكُرُ شروطَ حكايةِ العَلَمِ ، فَشَرَطَ في « مَنْ » أنْ تكونَ (غيرَ مقرونةٍ بعاطفٍ) فإن قُرنت بعاطف – ولا يكون إلا بالواو ، أو الفاء ، نحو : « وَمَنْ زَيْدٌ ؟ لمن قال: « جَاءَ زَيْدٌ ، أوْ رأَيْتُ زَيْداً ، أَوْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » – بَطَلَتِ الحكايةُ ، ووجب رفع زيد في الأحوال الثلاثة باتفاق الحجازيين ، والتميميين .

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئولَ عنه هو المتقدم الذكر لاغير ، فإذا عُطِفَتْ جملةُ السؤالِ على كلامِ المسئُولِ ، صار في ذلك بيانُ أن المسئولَ عنه هو الأولُ ؛ لأنك لا تبتدئُ سؤالاً عما لم يذكر مصدّراً بحرف العطف ، إذ كان حرفُ العطفِ لازماً للتوسط بين معطوفٍ ، ومعطوفٍ عليه .

ويستثنى من ذلك ما إذا قيل : ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً ، فإنه يجوز أن تقول : « مَنْ زَيْداً ؟ ، وَمَنْ

---

(١) المساعد ٣ / ٢٦٤ .

(٢) [ ] زيادة للسياق .

عَمْراً ؟ » بالحكاية ، فإنه إنما تبطل الحكاية إذا دخل حرف العطف على الأول ،نص على ذلك ابن العلج في « البسيط » ويشترط في العلم المراد حكايتُهُ ألاَّ يكون متبوعاً بتابع إلا ماجعل مع تابعه ، كالكلمة الواحدة ، وسيأتي ، فإن كان متبوع بنعت ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّوِيْلِ » ، أو بعطف بيان، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَبِيْ عَبْدِ اللَّهِ» ، أو نسق نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، أو بتوكيد ، نحو: « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ » ، أو ببدل ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيْكَ » / ، فلا سبيل إلى الحكاية، / ٣٤٦/ فلا تقول فيها كلها إلا : « مَنْ زَيْدٌ الطَّوِيْلُ ؟ ، ومَنْ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَمَنْ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ؟ وَمَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ ؟ ، وَمَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ ؟ ، بالرفع في الجميع ، استغناءً بإطالته عن الحكاية ، لما تقدم في عطف جملة السؤال وفي عطف النسق خلاف يأتي .

[حكاية غير العلم . والحكاية في الوصل]

(ولا يقاس عليه) أي : على العلم (سائر المعارف) ، أي : باقيها ، لما تقدم من العلة ، (ولايحكي في الوصل بـ « مَنْ » خلافاً ليونس في المسألتين) . فزعم أنه يقاس على العلم بقية المعارف بجامع التعريف فأجاز أن يقال لمن قال : « رَأَيْتُ أَخَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيْكَ : مَنْ أَخَاكَ ؟ وَمَنْ أَخِيكَ ؟ ، ومذهب الجمهور [١] أن ذلك لاتجوز حكايته .

مالم يكن المعرَّف محلى بأل ، وهو وصف منسوب ، فإنك تأتي بمن مفتتحة بأل مختتمةً بياءي النسب ، فتقول لمن قال : « قَامَ القُرَشِيُّ المَنِيُّ » ، ويعربُ ويؤنثُ ، ويُثنى ، ويُجمع جمع السلامة للمذكر ، والمؤنث وصلا ، ووقفاً ، عاقلاً أو غيره ، كما أطلقه سيبويه[٢] .

وقال المبرد [٣] وغيره : « إنما يقال : المَنِيّ ، فيمن يعقل ،وأما غيره فيقال : المَائِيُّ ، والماويُّ،

---

(١) وهو مذهب الحجازيين ، انظر المساعد ٣ / ٢٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤١٥ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٦٥ ، وفي الارتشاف ٣٢٥٨: «ولم يسمع الماي، والماوي وإنما قاله المبرد ومبرمان بالقياس».

والصحيح الإطلاق .

ولايرد ذلك على المصنف ، فإنه إنما أراد أن يحكي بعد « مَنْ » لامطلق الحكاية ، ولذلك قدم أنه لايحكي بمن إلا في الوقف ، وهذه جائزة وصلاً ووقفاً ، كما قدمنا .

[الحكاية في الوصل]

وأجاز يونس [١] حكاية ما للنكرة بمنْ في الوصل فتلحقها الواو ، والألف والياء وصلاً ، كما تلحقها وقفاً ، فتقول : « مَنُو يَافتَى ، ومنا ياهَذَا ، وَمَني يازَيْدُ » بلا تنوين ، وتقول في المؤنث : «مَنْتُ يافَتَى » ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، يشير إلى الحركة ولاتنوين ، وفي التثنية : « مَنَانِ ، ومَنْتَانِ يافتى ومَنَيْنِ ، وَمَنْتَيْنِ » بكسر النون ، « مَنُونَ ، وَمَنِيْنَ يافَتَى » بفتحها ، و « مَنَاتٌ يافَتَى » بضم التاء مع التنوين رفعاً ، وبكسرها والتنوين جراً ونصباً ، وهو مذهب لبعض العرب حكاه يونس [٢] عنهم ، فأما قوله :

[١٣٩٨] أَتَوْا نَارِيَ ، فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظلاماً [٣]

فشاذ ، وعند سيبويه والجمهور من وجهين: إثبات العلامة في الوصل ، وحكاية غير النكرة بمن .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤١١ - المساعد ٣ / ٢٦٦ .

(٣) من الوافر ، لسُمير بن الحارث .

والشاهد فيه قوله : (منون) حيث حكاه بمن في الوصل ثم المحكى معرفه غير علم ضرورة ، وإنما يحكى بها في الوقف وعلى النكرة أو العلم .

ظ : الكتاب ٢ / ٤١١ ، النوادر ٣٨٠ ، الخصائص ١ / ١٢٩ ، التصريح ٢ / ٢٨٣ .

[حكاية العلم في العطف]

(وفي حكاية العلم) ، حال كونه (معطوفاً ، أو معطوفاً عليه خلاف) مبني على أن / / ٣٤٧/ العطف يبطل الحكاية قياساً على غيره من التوابع ، أولا ، فقال يونس وجماعة : « يُبطلها » ، وقال سيبويه وطائفة : « لايبطلها » [١] ، وأطلق المصنف العطف ، فشمل ما إذا كان بين علمين ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً أَوَ عَمْراً » فزيدٌ علم وهو معطوف عليه ، وعمرٌو علم أيضاً ، وهو معطوف ، فالعلم هنا جمع بين كونه معطوفاً ، ومعطوفاً عليه ، لكن مع اختلاف الذاتين ضرورة تغاير المتعاطفين ، وما إذا كان العلم معطوفاً فقط ، نحو : « رَأَيْتُ رَجُلاً وَعَمْراً » وبالعكس ، نحو : « رَأَيْتُ عَمْراً وَرَجُلاً».

فأما إذا كانا علمين فيحكيان عند سيبويه وأتباعه ، فتقول : « مَنْ زَيْداً وَعَمْراً ؟ لمن قال : «رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً » .

وأما إذا كان أحدهما غير علم ، فالحكم للأول ، والثاني تابع له في الحكاية وبطلانها ، فتقول: « مَنْ زَيْداً وَرَجُلاً؟ » بالنصب على الحكاية ، و « مَنْ زَيْدٌ وَرَجُلٌ ؟ » بالرفع على بطلانها ، وتقول في: « رَأَيْتُ رَجُلاً وَزَيْداً ، مَنْ رَجُلٌ وَزَيْدٌ ؟ » بالرفع .

وفي البسيط [٢] : « تقول : مَنْ زَيْداً وَمَنَا إنْ أَخَّرْتَ النكرة ، فإن قدمتها قلت : مَنْ ، ومَنْ زَيْداً؟ ، وفيه أيضاً ، إن كان أحدُ المتعاطفين مما لايحكى فأعدت « مَنْ » ، حكيت العلم دون غيره ، وإلا لم تحك واحداً منهما » .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٤ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٦٧ .

وقال سيبويه : « وهذا أحسنُ »[١] ، يعني البناء على السابق .

وَخص المصنف الخلاف في شرح الكافية[٢] بأن يكون أحد المتعاطفين علماً ، والآخرُ غيرَ علمٍ ، فقال مانصه : « واختلف في حكاية العلم معطوفاً على غير علم ، أو معطوفاً عليه غير علم ، نحو : « مَنْ سَعِيْداً وابنهُ ؟ لمن قال : رَأَيْتُ سَعِيْداً وَابْنَهُ » ، و « مَنْ غُلاَمَ زَيْدٍ وَعَمْراً ؟ لمن قال : رَأَيْتُ غُلاَمَ زَيْدٍ وَعَمْراً » ، فبعضهم أجاز ، وبعضهم منع »[٣] انتهى ، وتبعه ابنه في شرح الخلاصة، فحكى ماقاله في شرح الكافية ، وأقره عليه[٤] ؛ فاقتضى ذلك أن نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً » ، لاخلاف في جواز حكايته ، وهو مخالف لظاهر مافي هذا الكتاب .

والقول بجواز الحكاية في العلم معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، (منعه يونس) ،ومن تابعه ، قياساً / على بقية التوابع ، فإن التابع - على ما سيأتي - مبطل للحكاية ، (وجوزه غيره) ، وفرق / ٣٤٨/ بأن الاسم الأول قد وضح به فزال الاشتراك المجوز للحكاية ، بخلاف عطف النسق ؛ فإنه لايوضح متبوعه ، (واستحسنه سيبويه) ، كما مر .

[حكاية العلم مع سائر التوابع]

(وَ) الحاصل أنه (لايحكى) العلم مبيناً ، ولا مؤكداً ، ولا مبدلاً منه ولا (موصوف بغير «ابْنٍ » مضاف إلى علم) ، ولا موصوفاً بابن والابن مضاف إلى غير علم ، ولا موصوفاً ببِنْتٍ وإن أضيفت إلى علم ؛ لأن التابع في ذلك كله موضح لما قبله ، ومزيل لاشتراكه ، وتقدم أن شرط

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٤ .

(٢) الباء في بأن زيادة للسياق .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٠ .

(٤) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم : ٧٤٩ .

المحكي من الأعلام ألا يكون متيقناً نفي الاشتراك عنه ، إلا أن تكون الصفة قد نزلت من الموصوف منزلة الجزء من الكلمة ، فحينئذ تجوز حكاية ذلك الموصوف ؛ لأنه مع صفته صارا كالاسم الواحد ، وذلك إذا وصف العلم بابْنٍ ، أو ابْنَةٍ مضاف إلى علم ، فتقول : « مَنْ زَيْدَ بَنْ عَمْرٍو ؟ وَمَنْ هِنْدَ بْنَةَ عَمْرٍو ؟ ، لمن قال : رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ، أوْ هِنْدَ بْنَةَ عَمْرٍو » ، لتنزيل الصفة من الموصوف منزلة الجزء ، بدليل سقوط التنوين من الموصوف إن كان منصرفاً .

[حكاية الاسم دون سؤال]

(وربما حكي الاسم) علما ، أو غيره (دون سؤال) ، سمع سيبويه : « دَعْنا مِن تَمْرَتَانِ » حكاية من قال : « عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ » ، وسمع قولهم : « لَيْسَ بِقُرَشِيّاً » حكاية من قال : « أَلَيْسَ قُرَشِيّاً»[1] ، ووجد بخط بعضهم : « عليٌّ بْنُ أَبُو طَالِبٍ » ، وقيل : هذا النوع على إضمار القول ، والأصل : « دعْنا منْ قَوْلِكَ : ماعِنْدَهُ تَمْرَتَانِ » و « لَيْسَ بالذي يقال فيه قُرَشِيّاً » و «ابْنُ الَّذِيْ يُقَالُ لَهُ: أَبُو طَالِبٍ » ، كما في قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » [2] في أحد الوجهين ، فإبراهيمُ : نائب فاعل ، يقال : ، كأنه قيل : يقال له هذا اللفظ ، وقيل : إِبْرَاهِيمُ : مُنَادَى حذف منه حرف النداء والأصل : ياإِبْرَاهِيمُ ، فيكون من حكاية الجمل على الوجه الثاني دون الأول .

[حكاية العلم المجهول حكاية النكرة وحكاية المضمر]

(وربما حُكِى العلم) إذا كان مجهولاً ، (والمضمر بـ « مَنْ » حكاية المنكر) ، فيقال لمن قال : « قامَ زَيْدٌ » : مَنُو ؟ » أو لمن قال : « رَأَيْتُ زَيْداً » : مَناً ؟ ، ولمن قال : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : مَنِي » ، كما يحكي ما للنكرة في لفظ « مَنْ » .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٣ .

(٢) سورة الأنبياء اية : ٦٠ .

وكذلك المضمر ، فتقول : لمن قال : « قَامُوا » مَنُونَ ؟ و « رَأَيْتَهُمْ : مَنِيْنُ ؟ وعليه ماسبق من قولهم : مع منين ؟ استثباتاً لمن قال : « ذهَبْتُ مَعَهُمْ » .

وليس هذا خاصاً بالعلم ، والمضمر بمن وحدها ، بل جاء في كل معرفة مجهولة ، سواء كان علماً، أو مضمراً ، أو غيرهما مع مَنْ ، أو مع : أيٍّ / ولو قال : وربما حكيت المعرفة كحكاية النكرة / ٣٤٩/ بمنْ ، وأيٍّ لكان أشمل .

[صرف من . وإثبات الزيادة عليها وصلا]

(وربما قيل : ضربَ مَنٌ) ، بالرفع على الفاعلية (مَنَهْ) بالنصب على المفعولية ، و « مَنُو مَنَا» بلا تنوين حكاية للفاعل ، والمفعول ، ففي كل من المثالين أزال الاستفهاميتين عن صدريتهما ، وأعربَ في لأول فَنَوَّنَ ، ولم يعرب في الثاني فلم ينون ، ولكنه حكى (لمن قال : « ضَرَبَ رَجُلٌ امْرَأَة) ، هذا راجعٌ إلى « مَنٌ ، ومَنَهْ » ، (ورجلٌ رجلاً) ، هذا راجع إلى « مَنُومَناً » ، على طريق اللف والنشر ، والمراد بالأول : أن من العرب من يعرب « مَنْ » ، قال يونس والكسائي [١] : «مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعرب « منْ » ، ويحكي بها النكرة ، كما يحكي بأيٍّ ، ومِنْ كلامهم : « ضَرَبَ مَنٌ مَنَاً»، وحكى الكسائي : « ضَرَبَ غُلاَمُ مَنِ مِنَا » بإعراب الأول بالخفض وتنوينها ، وبترك الإعراب فيها وتسكينها .

والمراد بالثاني إثبات الزيادة في الوصل ؛ ولقلة هذا العمل ، أشار بقوله : (ربما) .

[من حكاية التمييز]

(وَ) قد (يقال في حكاية التمييز ، لمن قال : عِنْدِي عِشْرُونَ) رطلاً (عشرون ماذا ؟

---

(١) المساعد ٣ / ٢٦٩ .

وعِشْرُونَ أَيًّا ؟ على رأي) ، في المسألتين ، فـ « مَا ، وَأَيًّا » نكرتان في موضع نصب على التمييز ، حكايةً للنصب في التمييز الحقيقي ، والصحيح المنع ؛ لأنه إن تقدم لزم تقديم التمييز على عامله الجامد ، وإن تأخر لزم إخراج الاستفهام عن صدريته ، وكلاهما ممتنع ، و « ذَا » بالزيادة أو بالتركيب ، واعترض على المصنف : بأن التمييز لم يتقدم له ذكر ، فكيف يقال إنَّه يُحْكَى ؟ وإنما هذا كلام أُوردَ موردَالاستثبات ، كما سبق أنك تقول : « ضَرَبْتَ زَيْداً المَنِيَّ » ، على معنى إستثباته عن نَسَبِه ، كأنَّك قلت : القرشيَّ أمْ التميميَّ ، فإذا أردت الاستثبات عن حقيقة العشرين قلت : «عِشْرُونَ مَاذَا ؟ » بتقديم العامل عليه ، وهو رأي الكوفيين ، حكوا من كلام العرب : تَفْعَلَ مَاذَا ؟ تَصْنَعَ مَاذَا ؟ بنصب تفعل ، وتصنع » بتقدير : تُرِيْدُ أَنْ تَفْعَلَ أَوْ تَصْنَعَ مَاذَا ؟ وَهذا شاذٌ من وجهين، إخراج الاستفهام عن الصدر ، وإضمار « أنْ » في غير المواضع المتقدمة ، فلا يحسن التخريج عليه .

[اللفظ المنسوب إليه حكم]

(ويُحكى المفردُ المنسوبُ إليه حكمٌ هو) ، أي : ذلك الحكم (للفظه) ، من رفع ، أو نصب ، أو جر ، (أو يجري بوجوه الإعراب) ، لفظاً في المعربات ، ومحلاً في المبنيات / ثم إن اعتبرته (/ ٣٥٠/ اسماً للكلمة) عاملته معاملة المؤنث في عود الضمير عليه ، والإشارة إليه ، والإخبار عنه ، (أَوْ) اسماً (للفظ) ، عاملته معاملة المذكر فيما ذكر ، نحو أن يقول القائل : « أَعْرِبْ زَيْداً مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، فتقول : إنْ حكيْتُ زَيْداً كما يَنْطِقُ بِهِ المتكلم : « زَيْداً » مفعول به ، فتنصب زَيْداً ، وتذكر ضميره ، وإن أعربته وجعلته اسماً للكلمة ، قلت : زيدٌ مفْعُولٌ بِهَا ، فترفع « زَيْداً » على الابتداء ، وتؤنث ضميره ، وإن جعلته اسماً للفظ ، قلت : زيدٌ مفعول به بتذكير الضمير ؛ وكذا القول في المجرور

وتستوي الحكايـة والإعراب في المرفـوع والمبني ، ولكن يختلف التقدير ، فإذا قيل في : « جَاءَ زَيْدٌ » ، « زَيْدٌ » فاعل ، فضمة زيد تحتمل الحكاية ، والإعراب ، وإذا قيل في : « ضَرَبْتُ هَذَا » ؛

هذا مفعول به ، فهذا يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحكاية ، وأن يكون في موضع رفع على الإعراب .

وليس مما نحن فيه ما أورده من قولك : « مِنْ » حرف جر ، و « اضْرِبْ » فعل أمر ، لأن كلامه في الأسماء ، وهما على زعمه السابق أول الكتاب : حرفٌ ، وفعل أسند للفظه ، وقال هنا اسماً للكلمة أو اللفظ ، فليتأمل ، ولاينافي هذا قوله في شرح الكافية [١] : « إذَا نُسِبَ إلى حرفٍ أو غيرِهِ حكمٌ هو للفظه دون معناه ، جاز حكايتُه وإعرابُه ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : «وَأَنْهَاكُمْ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ » [٢] ، بالفتح على الحكاية ، وبالجر على الإعراب انتهى بمعناه ، لأنه عامٌ ، وهذا خاصٌ .

« فَصْـلٌ »

[لواحق الإنكار في الحكاية : شروطها]

في ذكر لواحق الإنكار ، ولها شروط ، أحدها : تقدم الهمزة لفظاً ، ويجوز في لغة كلاب أن تحذف الهمزة لدلالة المدة عليها ، حكى أبو زيد [٣] عنهم ، أنهم قالوا في « رَأَيتُ زَيْداً » زيْدانيْه » ؟ بغير همزة الاستفهام .

والثاني : تقدم ذكر من تلحقه العلامة ، كأن يقال : « رَأَيْتُ زَيْداَ » ، فأما لو سألت ابتداء فإنك لاتلحق العلامة البته .

الثالث : كونُ العلامة مجانسة .

---

(١) ٤ / ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ .

(٢) ظ : فتح الباري ١١ / ٣٠٦ .

(٣) الارتشاف ١ / ٣٢٨ .

الرابع : كونها في الوقف .

الخامس : ألا يفصل [١] مايتصل به الإنكار إلا بالعامل ، فلو قلت : أَتقُولُ زَيْدُ نِيه ؟ أوْ اليْومَ زَيْدُنِيه ؟ لم يجز ، فإن كان الفاصل العامل ، [نحو] « أَضَرَبْتَ عَمْرَاه » جاز ، ذكره سيبويه[٢] ، ومنعه ابن الطراوة [٣] .

السادس : أن يكون ماتلحقه العلامة اسماً ، نحو : « أَزَيْدُ نيه » ؟ / أو فعلاً ، نحو : «أَقَامَاه» ، / ٣٥١/ ولاتلحق الحرف ، وقيل : لايبعد أن تلحق حروف المعاني ، فإذا قيل : « قام زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو» ، وأنكرتَ المُهلَةَ ، إنك تقول : أَثُمَّاهُ » ، وفيه نظر ، وتفضيل ذلك أنه :

[طريقة مدة الإنكار]

(إن سُئِلَ بالهمزة) ، لابغيرها من أدوات الاستفهام ، (عن مذكور) في آخر الكلام ، محكوم عليه بأمر (منكرٍ اعتقاد كونه) ، أي : الأمر (على ماذكر) ، نحو قول القائل : « قامَ زَيْدٌ ، فتقول : أَزَيْدُنيه؟ » فزيْدٌ : مذكور في الكلام السابق ، وأنْتَ منكر اعتقاد كونه قائما ، فأوليت زيد حرف الإنكار ، وهو الهمزة ، وألحقت آخره علامة الإنكار ، وهي المدة .

(أوْ) متعجب من كون الأمر (بخلافه) ، أي : بخلاف ماذكر ، كقولك : «أَحَاتِمُنيهْ ؟ لمن قال: « أَكْرَمَنِي حَاتِمٌ » ، فأنْت متعجب من المتكلم أن يكون حَاتِمٌ ، على خلاف الإكرام ، ومنه قول بعضهم ، وقد قيل له : « أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ البَادِيَةُ ؟ ، فقال : أَأَنَا إِنِيْهْ ؟ » ، فإنه متعجب ممن يعتقد أنه على خلاف الخروج ، فكأنه قال: « وَمَالِيَ لاأخرُجُ وقْتَ خِصْبِهَا ، وأيُّ شيءٍ يَمْنَعُنِي الخروجَ؟ »

---

(١) في الأصل و « ب » : ومايتصل .

(٢) الكتاب ٢ / ٤٢٠ .

(٣) الارتشاف ١ / ٣٣١ .

فتعجب من استفهام المتكلم عن شيء لاينبغي أن يستفهم عنه ؛ لأنه لابد من وقوعه .

والحاصل : أن المنكر ، والمتعجب إذا سأل عن مذكور (حكاه) ، أي : حكى السائل بالهمزة ذلك الاسم المذكور ، ومعنى حكايته بالهمزة الإتيان به بعد همزة الإنكار ، كما تقدم .

ونبه بقوله : (غالباً) ، على أن حكاية لفظ المتكلم لاتلزم ، بلْ يجوز تركها ، ولاتلحق الاسم علامة الإنكار ، بل يفهم ذلك من غيرها ، فتقول في إنكار : « قامَ زَيْدٌ : « أَقَامَ زَيْدٌ » فتذكر الجملة بأسرها ، ولكن الغالب الحكاية .

وحيث حكاه أدخل الهمزة أوله (ووصل منتهاه ، ولو كان) منتهاه (صفة) ؛ لأن الصفة مع موصوفها كالشيء الواحد ، (أوْ) كان منتهاه (معطوفاً) على ماقبله (في الوقف) متعلق بـ«وَصَلَ» ، فالوصل المذكور مختص بالوقف (جوازاً) لاجواباً ، (بمدة) متعلق بـ « وَصَلَ » ، أيضاً (تجانس) تلك المدة (حركته) ، أي : حركة منتهاه ، / (إن كان متحركاً) بضمة ، أو فتحة ، / ٣٥٢/ أو كسرة ، فيؤتى بواو بعد الضمة ، وبألف بعد الفتحة ، وبياء بعد الكسرة ؛ لأن الواو تجانس الضمة، والألف تجانس الفتحة ، والياء تجانس الكسرة ، فيقال في نحو : « قَامَ الرَجُلُ » وَ « رَأَيْتُ الرَّجُلَ » وَ « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ » : آلرَّجُلُوهُ ، الرَّجَلاهُ ، الرَّجِلِيْهِ » ، ويأتي هنا الوجهان في همزة لام التعريف ، أتبدل ألفاً ، أو تسهل بين بين ، ويقال في الموصوف والصفة : « أَزَيْدٌ العَاقِلُوهُ ؟ ، لمن قال: قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ » وَ « أَزَيْداً العَاقِلاَهُ ، لمن قال : رَأَيْتُ زَيْداً العَاقِلَ » وَ « أَزَيْدٍ العَاقِلِيْهِ ، لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ » ، ويقال في المتعاطفين ، « لمن قال : جَاءَ زَيْدٌ والحارِثُ ، أَزَيْدٌ والحارِثُوهُ ؟ » ، وَ«أَزَيْداً وَالحَارِثَاهُ ؟ لمن قال : رَأَيْتُ زَيْداً والحَارِثَ » و « أَزَيْدٍ والحَارِثِيْهِ ، لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ والحارِثِ » .

ولا فرق في ذلك بين حركة الإعراب ، كما تقدم ، والبناء ، فتقول في : « مُنْذُ » علماً : أَمُنْذُوُ؟ وَ « كَيْفَ » علماً : أَكَيْفَاهُ ؟ » ، وفي : « حَذَامِ » علماً : أَحَذَامِيْهِ ؟ » ، (أوْ) وَصَل منتهى المحكى (بياء ساكنة بعد كسرة إن كان) منتهاه (تنويناً) ، نحو : « زَيْدٌ » ، فتقول : أَزَيْدُنِيْهْ ؟ » بضم الدال رفعاً ، وبفتحها نصباً ، وبكسرها جراً ، وإنما كسر التنوين فيهن لالتقاء الساكن؛ لأنك لما ألحقت مدة الإنكار التقى ساكنان ، فكسرت أولهما على أصل التقاء الساكنين .

[حكم المحذوف للتنوين مع مدة الانكار]

ثم إن كان حذف لأجل التنوين شيءٌ جاز فيه وجهان مبنيان على الاعتداد بالعارض وعدمه، فإن اعتددنا به رَجَعْنَا بالمحذوف ، وإن لم نعتد به تركناه على ماكان ، وذلك نحو قولك في الإنكار ، على من قال : « أَخَذْتُ عَصاً ، وَقَدَمَ رَامٍ : أَعَصَانِيْهْ ؟ وَأَرَامِينِيهْ ؟ » ، كأن الألف في «عصاً » والياء في « رَامٍ » إنما حُذِفَا لالتقاء الساكنين وهما التنوين والألف أو الياء بعده ، فلما حرك التنوين بالكسر زال الموجب لحذف الألف ، والياء ، وهو سكون التنوين ، وقد اعتدنا بهذه الحركة العارضة فرجعنا بالألف في : « عَصَانِيْهْ » ، والياء في : « رَامِينِيهْ » .

ويجوز : « أَعَصَنِيهْ ؟ » ، من غير رد الألف والياء ؛ لعدم الاعتداد بحركة التنوين ، فإنه في حكم السكون ، والمحافظة على حال المحكي . / /٣٥٣/

وصوب ابن هشام الأنصاريُّ الأول ، وعلّله بأن التقاء الساكنين قد زال بحركة الثاني، واعتُدَّ بهذه الحركة إذ كان الساكنُ الذي حُرِّك لأجله لا انفصال له عنها ، فهو من باب « خَافِي ، وَخَافُوَا» ، لا من باب « خَفِ اللَّهَ » انتهى .

[زيادة إن بعد المحكي وقبل مدة الإنكار]

(أوْ) كان منتهى المحكي (نون « إنْ ») الزائدة حال كون نون « إنْ » (تلي المحكيَّ) فتزاد «إنْ » (توكيداً للبيان) ؛ لأن المعنى مفهومٌ بدونها فتكسر نونها قبل مدة الإنكار ، كما يكسر التنوين، فتقول في : « قَام أَحْمَدُ : أحمدُ إِنيه؟ » ، فإن كان آخر المحكي منوناً ، وأتيت بـ « إنْ » ، فلك ثلاثة أوجه : إقرار التنوين ساكناً وتحقيق الهمزة ، نحو : « أَزَيْدٌ إِنِيْهْ ؟ » ، ونقل كسرة الهمزة إلى التنوين ، وحذفها ، نحو : « أَزَيْدِ نِيهْ ؟ » ، وإدغام نون التنوين في نون « إنْ » المكسورة بعد حذف الهمزة ، نحو : أَزَيْدُنِّيهْ ؟ » .

وإن كان آخر المحكي ساكناً ، ليس تنوياً ، فإن كان ألفاً « كَمُوسَى » ، أو ياء « كَالْقَاضِي » ، أو واواً : كـ « تَغْزُو » علماً ، فقيل : تُجعل مدة الإنكار مجانسة لذلك الحرف ، ثم تحذف الحرف الأصلي ؛ لالتقاء الساكنين ، كما فعلوا في الندبة .

وقيل : بَلْ يَجِبُ أنْ تأتي بإنْ بعد الساكن ليسلم الحرف فتبقى الحكاية ، وهذا هو الصحيح ، فتكسر النون وتأتي بالياء والهاء ، نحو : « أَمُوسَاإِنيهْ ؟ » و « اَلْقَاضِي إِنِيْه » ، و « أَتَغْزُوإِنيهْ ؟ » فلحاق « إنْ » هنا متعين لامخبر فيه على هذا القول .

[زيادة إن دون حكاية قبل مدة الإنكار]

(وربما وليتْ) « إنْ » (دون حكاية) ، بالتنوين (مايصحُّ به المعنى) ، مفعول « وَلِيتْ » (كقول من قيلَ له : أَتَفْعَلُ ؟ : أَأَنَاإِنيهْ؟) ، فأوليت « إنْ » في غير الحكاية ضمير المتكلم ، وهو لم يتقدم له ذكر في كلام السائل ، حتى يقال : إنه حكاهُ ، ولكنه في معنى ضمير الخطاب في كلام القائل : أتفعل ، وبه يصح المعنى الذي قصده ، وهو الإنكار ، ولو حكاه لقال : أَأَنْتَاهُ ، لأن ضمير الفاعل مخاطب لا متكلم .

[حكاية الجملة]

(وقد يقال : أَذَهَبْتُوهُ ؟ لمن قال : ذَهَبْتُ) ، وكان القياس ألا يحكي لفظ جملة المتكلم بأسرها؛ لأن المقصود في كلام المستثبت هو المخاطب ، فكان حقه أن يأتي بضمير المخاطب فقط منفصلاً، فيقول: «أَأَنْتَهُ » ، أو مع « إنْ » ، فيقول : أَأَنْتَ إِنِيهْ ؟ » / ، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم / ٣٥٤ / بعينه، فأخذ الجملة ، وأشبع آخر كلمة منها ، حتى تولد منها علامة الإنكار ، وجعلها واواً لمجانسة[1] ضم التاء ، فقال : « أَذَهَبْتُوهُ ؟ » ، وسمع « أَذَهَبْتَاهُ ؟ » ، رجوعاً إلى الخطاب ، ومثله : «أَجَلَسْتَاهُ ؟ » لمن قال : جلستَ ، مخاطباً لغيره ، وكل ذلك شاذ خارج عن القياس ؛ لأن الذي دخلت عليه الهمزة ، ليس الذي ختم بالمدة ، والذي سهل ذلك أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد .

[أأنا إنيه شاذ]

ومما خرج عن القياس أيضاً (و) حُكِي لفظُهُ ، (أَأَنَا إِنِيهْ ؟ » لمن قال : أَنَا فَاعِلٌ) ، والقياس : «أَأَنْتَ إِنِيهْ ؟ » ، لما مر ، قال سيبويه : « ومن قال : أَذَهَبْتُوهُ ، قال : أَأَنَاهُ » .

[موانع زيادة حروف الإنكار]

(فإن فُصِلَ بين الهمزة و) الاسم (المذكور بقول) ، نحو : « أَتَقُولُ زَيْدٌ ، لِمَنْ قَالَ : قَامَ زَيْدٌ» ، (أو نحوه) ، مما هو ليس بعامل في المذكور ، نحو : « أَاليوْمَ » ، أو « في الدَّارِ زَيْدٌ » لمن قال : قَامَ زَيْدٌ ، (أوْ كان السائل (واصلاً) غير واقف ، نحو : « أَزَيْدٌ يَاهَذَا » ، (أو غيرَ مُنْكِرٍ ، ولامتعجّبٍ) كما تقدما أول الفصل (لم تلحق هذه الزوائد) ، الألف ، والواو ، والياء ، و «إنْ » ،

---

(١) في ب : لمناسبة .

والهاء ، لأن الوصل [١] فيه زيادة تبطل الحكاية ، كما أبطلها العاطف ، ولأن هذه الزوائد مختصة بالوقف في حال الإنكار ، أو التعجب .

« فَصْـــلٌ »

[مدة التذكير : الغرض . الاستعمال]

في ذكر أَحرُفِ التذكُّرِ ، وذلك أن المتكلم قد يذهل عن بعض ماينطق به ، وقصده الاسترسال في كلامه دون السكون على بعضه ، فيلحق آخره مدة تشعر بذلك ، وتسمى مدة التذكر، وهي كمدة الإنكار المتقدمة ، بمعنى : أن الآخر من تلك اللفظة للتذكر لباقيها ، وإلى ذلك أشار بقوله .

(إذا نَطَقَ بكلمةٍ مُتَذكِّرٌ) ، على أكثر من حرف واحد ، (غيرُ قاصدٍ للوقف وَصَلَ آخِرَهَا بمدة تُجانس حركَتَهُ ، إن كانَ متحركاً) ، فتقول في : « قال : قَالاَ » ، وفي « يَقُولُ : يَقُولُو » ، وفي «حَذَامِ : حَذَامِي » ، ولا توصل هذه المدة بما كان على حرف / واحد ، كواو العطف ، ولام الجر ، / ٣٥٥/ ولا في حال الوقف ، (وَ) وَصَلَ آخِرَها (بياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكناً صحيحاً) ، أو شبهه ، فتقول في : « قَدْ : دِي » ، وفي : « كَمْ : كَمِي » ، وفي : « لَوْ : لَوِيْ » وفي : « كَيْ : كَيِيْ » ، لأن الواو ، والياء يشبهان الحروف الصحيح في قبول الحركة ، إذا لم يكن ماقبلها من جنسهما ، وصارت العلامة ياء ساكنة ؛ لكسر ماقبلها لالتقاء الساكنين .

---

(١) في ب : الفصل - سهو .

وخرج عن ذلك ، نحو : « القاضي ، ويغزو ويخْشى » ، مما آخره مده ، فلا تلحقه العلامة ، بلْ تمكن المد عند التذكر ، وفي ذلك غنيةٌ عن إلحاق شيء آخر ، وقيل : يجوز أن يؤتى بالمدة ، وتحذف المدة التي كانت موجودة لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذف ، لأنها لغير معنى ، ومدةُ الانكار لمعنىً ، وعن البسيط : « جوازُ الوجهين » .

(ولا تلي هذه الزيادة) للتذكير (هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار) ، والفرق أن المنكر قاصدٌ الوقفَ ، والمتذكَّرَ لايقصِدَهُ ، وهاءُ السكت مختصةٌ بالوقف لبيان الحركة .

(٦٨) بابُ الإخبـــار

[الغرض منه]

بالذي وفروعه ، وبالألف واللام ، ويسمى عند بعضهم باب « السَّبْكِ » ، وهو بابٌ وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية ، والكلام فيه في مقامين ، أحدهما : في بيان حقيقته ، وسيأتي ، والثاني : في شروطه ، والكلام الآن فيها ، ولو أخرها كان أولى ؛ لأن تفسير حقيقة الشيء سابق على ذكر شروطه .

[شروط الإخبار]

شروط الاسم المخبر عنه) ، أي : به ، فـ « عنْ » بمعنى الباء ، كما أن الباء تكون بمعنى «عَنْ»، كما في قوله تعالى : ﴿ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيْراً ﴾ (١) أي :عنه ، وقيل : إنه من باب القلب وقيل : لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح أن يطلق عليه أنه مخبر عنه ، وقيل : « عَنْهُ » متعلقة بمحذوف ، لابالمخبر ، ومتعلق المخبر محذوف ، والتقدير : شرط الاسم المخبَرِ به المعبَّرِ عنه بكذا (في هذا الباب) دون باب المبتدأ ، والخبر (إمكان الاستفادة) به ضرورة أنه خبر فلابد أن يكون تحته معنى ، فلايخبر عن مضاف إليه من علم ، نحو « بكر » من أبي بكْرٍ » ، ولا عن « اثْنَيْنِ مِنْ هَذا اثْنَيْنِ » ، فلا يقال : «اللَّذَانِ هذا ثَانِيهِمَا / اثْنَانِ » ، لأنه لا فائدة في الإخبار بذلك ، قاله ابن عقيل (٢) ، وخالف / ٣٥٦/ في هذا الشرط المازني ، فأجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ، مستدلاً بقول الشاعر :

{١٣٩٩} فَكَأَنَّمَا نَظَرُوا إِلَى قَمَرٍ أَوْ حَيْثُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُزَحُ (٣)

---

(١) سورة الفرقان آية : ٥٩ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٧٨ .

(٣) من الكامل ، شقيق بن سليك الأسدي في العيني ، وللحكم بن عبدل في شرح الحماسة للمرزوقي . والشاهد وضحه الشارح . ==

فأخبر عن « قُزَحَ » بالفعل ، وأجيب[١] بأن العرب تزعم أن « قُزَحَ » اسم للشيطان ، وأن الفَرَسَ قَوْسُهُ ، ولهذا نهي عن أن يقال : « قَوْسُ قُزَحَ » .

(وَ) إمكان (الاستغناء[٢] عنهُ بأجنبي) ، يصلح أن يقع موقعه قبل الإخبار ، كـ « زَيْد » ، من : ضَرَبْتُ زَيْداً » ، إذ يصح وقوع « عَمْرٍو » مثلا موقعه في تركيب آخر ، فتقول : « ضَرَبْتُ عَمْراً» ، بخلاف الهاء في : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، فلا يصح وقوع أجنبي موقعها ؛ لفوات العائد إلى المبتدأ ، فلا يجوز الإخبار عن الهاء ؛ لأنك لو أخبرت عنها لقلت : « الذيْ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو « زَيْدٌ » بقي الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط ، ولاسبيل إلى كونها عائدة عليهما ، إذ عود ضمير واحد على شيئين محال ؛ ولذلك لايجوز الإخبار عن الضمير المستتر في : « مُنْطَلِقٌ » ، من[٣] : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، من جهتي اللفظ والمعنى .

أما اللفظ ، فإن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ ، فهو كقولك : « الذَّاهِبَةُ جَارِيَتُهُ صَاحِبُهَا» ، قاله أبو علي[٤] .

(وجوازُ استعماله) متصرفاً (مرفوعاً) ، فلا يُخبر عما يلزم طريقة واحدة « كسُبْحَانَ » وَ «سَحَرَ » لمعين ، مما يلزم النصب ، و « ايْمُنُ » في القسم ، و « ما » في التعجب ، مما لزم الرفع .

== ظ : العيني ٤ / ٤٧٩ ، الدر ٢ / ٢٠٤ ، والارتشاف ٢ / ٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٩٧ .

(١) الهمع ٥ / ٢٩٩ .

(٢) في السلسيلي : والاستفادة - تحريف .

(٣) زاد في ب : قولك .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤ .

وجواز استعماله (مؤخراً) ، فلا يخبر عما لزم الصدر / ، كأسماء الشرط ، وضمير / ٣٥٧/ الشأن، وكم الخبرية ، وقال ابن عصفور : « يخبر عن أسماء الاستفهام - وتقدم - ، والجمهور على المنع [١] ، وليس الشرط أن يقبل التأخير بنفسه ، بل (هو) ، كزيد ، من : « ضَرَبْتُ زَيْداً » ، فتقول : « الَّذِيْ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » .

(أو خَلَفَهُ المُنْفَصِلُ) ، [٢] وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يخبر عنها ، مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خلفها ، وهو الضميرُ المنفصلُ ، فتقول : « الذيْ قَامَ أنَا » ، فأنا خلف عن التاء ؛ والتقييدُ بالمنفصل ؛ لبيان صورة الخَلَف ، لا للاحتراز عن شيء .

وجوازُ استعماله (مُنْبَتاً) ، فلا يُخبر عن : « أحدٍ ، وعَرِيبٍ ، وَدَيَّارٍ » و « كتيعٍ ، مما لَزِمَ النفيَ؛ لأنَّه لو قِيلَ في الإخبارِ عن « أحَدٍ » ، من قَوْلِكَ : « مَاجَاءَني أحدٌ : الذيْ مَاجَاءَنِي أَحَدٌ » لزم وقوع أحدٍ في الإثبات ، وكذا الباقي .

ويخبر عن جائز النفي ، فتقول في الإخبار عن أخويْكَ ، من قولك : « مَاقَامَ أَخَوَاكَ : اللَّذَانِ مَا قَامَا أَخَوَاكَ » ، لأن الأخوين يجوز اسعمالهما في الإثبات ، فتقول : قَامَ أَخَوَاكَ » .

وجواز استعماله ، (مَنُوباً عنه بضميرٍ) ، فلا يُخبرُ عن الاسم المجرور « بحَتَّى ، أوْ مُنْذُ ، وَمُذْ»، لأنهن لا يَجْرُرْنَ إلا الظاهرَ .

---

(١) الشرح الكبير ٢ / ٤٩٥ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤ .

ولا عن الحال ، ، والتمييز ؛ لأنهما ملازمان التنكير ، والضمير واجب التعريف .

ولا عن مضاف ، ولا عن مصدر عاملٍ ، ولا عن موصوفٍ ، ولا عن صِفته ، فإذا قُلْتَ : «سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيم » ، جاز الإخبار عن زيد ، وامتنع الإخبار عن الباقي ، لأن الضمير لايَخْلُفَهُنْ والإخبارُ يستدعِي إقامةَ ضميرٍ مُقام المُخْبَرِ عَنْه .

أما « الأَبُ » ، فلأن الضمير لايضافُ ، وأما « القُرْبُ » ، فلأن الضمير لايعمل في مجرور ، ولا غيرِه ، وأما « عَمْرُو ، والكَرِيمُ » فلأن الضميرَ لايُوصف ، ولا يُوصَفُ به .

نَعَمْ ، إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً ، أو عن العامل ومعموله معاً أو عن الموصوف وصفته معاً ، فأخرت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز .

فتقول في الإخبار عن المتضايفين : / « الذي سرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ » ، وعن / ٣٥٨/ المصدر ومعموله : « الَّذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ هَو قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ » ، وعن الموصوف وصفته : «الَّذِيْ سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْهُ عَمْرُو الكَرِيمُ » ، ويوجد في بعض النسخ بعد قوله : (منوباً عنه بضمير:

لايطلبه بالعود شيئان) ؛ لتخرج الهاء في : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، والضمير المستكن في : «مُنْطَلِقٌ»، من : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، فلا يخبر عنهما ، ولا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنهما خرجا بقوله أولاً : (والاستغناء عنه بأجنبي) ، وتقدم تقرير ذلك

[فرع]

لـو كان أحدُ الضميرين يعودُ على شيءٍ في اللفظ ، والآخر يعودُ إلى شيءٍ في كلامٍ آخر ، نحو : « أنْ يذكر إنسانٌ إنسانا فتقول : لَقِيتُهُ » ، فهذه الهاءُ لاتعود على شيء في لفظِك ، وإنما تعودُ

إلى المذكر في كلام غيرك ، فقال الشَّلَوبينُ [١] الكبيرُ : « يجوزُ الإخبارُ عن هذه الهاء ، فتقول : «الَّذي لقيْتُهُ هُوَ » فالهاء عائدة على الذي ، ولفظ « هُوَ » عائد على « إنساناً » في ذلك الكلام ، ووافقه ابن عصفور [٢] ، وقال الشلوبين الصغير : « لايَجُوزُ » ، وهو إختيار الجزولي [٣] ، (وأن يكون) المخبر عنه (بعض ما) ، أي : بعض كلام (يُوصَفُ بِهِ من جُملَةٍ) ، يصحُّ أن يوصفَ بها ، فلا يكون بعض جملة إنشائية ، ولاتعجبية ، ولا مستدعية كلاماً قبلها ، ولا مبهمة المعنى ؛ لأن الصلة كالصفة ، ولو قال : ماتُوصل به ، كان أنسب للباب ؛ (أوْ) مِنْ (جملتين في حكم جملة واحدة) ، وهما جملتا الشرط ، والجزاء ، فتقول في الإخبار عن « زَيْدٍ » ، مِنْ : « إنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَهَنْتَهُ : الذيْ إنْ تَضْرِبْه أَهَنْتَهُ زَيْدٌ » ، بخلاف ما إذا كان في إحد[ى][٤] جملتين مستقلتين ، فلا يخبر عن « زَيْدٍ » ، من قولك : « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو » ، فلا تقول : « الذيْ قَامَ وَقَعَدَ عَمْرٌو زَيْدٌ » ، لعدم الرابط في إحدى الجملتين .

(وإن كان) المخبر عنه (معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، فيشترط) في الإخبار عنه (اتحاد العامل حقيقة) ، نحو : « قَام أَخَوَاكَ وَغُلاَمَاكَ » ، فإن / أخبرت عن المعطوف عليه قلت : « اللَّذَانِ قَامَا / ٣٥٠/ هُمَا وَغُلاَمَاكَ أَخَوَاكَ » ، أو عن المعطوف ، قلت : « اللَّذَانِ قَامَ أَخَوَاكَ وَهُمَا غُلاَمَاكَ ، (أوْ حكماً) ، نحو : « لَيْسَ هذا زَيْداً وَلاَ بِعَمْرٍو » ، تقول : « الَّذِيْ لَيْسَ هَذَا إِيَّاهُ وَلاَ بِعَمْرٍو زَيْدٌ » ، أو تقول : « لَيْسَهُ » ، وتقول : « الَّذِيْ لَيْسَ هَذَا زَيْداً وَلاَ بِهِ عَمْرٌو » .

---

(١) المساعد ٣ / ٢٨٠ . في شرح المقدمة الجزولية ٣/١١٠٥ .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ٤٩٩ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤ .

(٤) في الأصل و « ب » أحد .

وإنما أُعيد الجارُّ ، لأَنك تأتي مكان الظاهر المجرور بضمير مجرور ، والضمير المجرور لايذكر إلا متصلاً في اللفظ بعامله ، فلم يتحد العامل حقيقة ؛ لجرِّ أحدِ الاسمين بالحرف ، ونصبِ الآخَرِ بالفعل ، ولكن اتحدا حُكماً ؛ لأن المجرورَ منصوبُ الموضعِ عطفاً على المنصوب لفظاً .

قال ابن هشام الأنصاريُّ : « واحترز باتحاد العامل ، من نحو : قامَ أَخَوَاكَ وَقَعَدَ أَبَوَاكَ » ، فلا تقول : « اللَّذَانِ قَامَا وَقَعَد أَبَوَاكَ » ، ولا : « اللَّذَانِ قَامَ أَخَواكَ وَقَعَدَا أَبَوَاكَ » ، لعدم الرابط في إحدى الجملتين .

وتجوَّزَ في تسميتِهِ جزءَ المعطوف معطوفاً ، وقد فعل مثل هذا في باب التوكيد إذ قال : «ولاَيَتَّحِدُ تَوْكِيْدُ معطوف ومعطوف عليه ، إلا إن اتحد معنى عامليهما .

وقول أبي حيان ، ومن قلده : إنه احترز من عطف التوهم ليس بسديد ، لأنك إذا قلت : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً وَلاَ قَاعِدٍ ، فهذا أولى بأن يكون في حكم الاتحاد منه ، إذا صُرح بالجار وهو قد سَلَّم في مسألة الجار الزائدة المصرح به ، أنَّ الاتحاد الحكميَّ موجودٌ حكماً ، فكيفَ لايقول به عند عدم الجار فِي اللفظ ، والذي أوقَعَهُ في ذلك ، أنه حمل قوله : « معطوفاً ومعطوفاً عليه على الظاهر ، ولم يلاحظ كلامه في غير هذا الباب » انتهى .

[الإخبار بالذي]

(فإن استوفى) المخبر عنه هذه (الشروط ، أخبر عنه مطلقاً) ، سواءٌ كان في جملة اسمية ، أو فعلية ، (بما يوافقه) في المعنى (من الذي وفروعه) ، المؤنث والمثنى ، والمجموع ، فإن كان المخبر عنه مذكراً « فالذي » ، أو مؤنثاً « فالتي » ، أو مثنى « فاللذانِ ، أو اللتانِ » ، أو جمعاً « فالَّذينَ ، أو اللَّاتِي» ، ونحوهما / . /٣٦٠/

تقول في نحو : « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى[١] العمرينَ رسالةً » ، إذا أخبرت عن التاء : « الَّذِيْ بَلَّغَ مِنَ أَخَوَيْكَ إلَى العَمْرِينَ رسالَةً أَنَا » ، أوْ عنَ أَخَوَيْكَ ، قلت : « اللَّذَانِ بَلَّغْتُ منهما إلى العمرينَ رسالةً أخواك » أو عن العمرينَ قُلْتَ : « الَّذَيْنَ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رَسالةً العَمْرُونَ » أو عن الرسالة ، قلت : « الَّتي بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلَى العَمْرِيْنَ رسالةً »، فتُقدم الضميرَ وتَصِلُهُ ، لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ، وحينئذ فيجوز حذفه ، لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

[الإخبار بالألف واللام]

(وَ) أُخبِرَ عنه (بالألفِ واللام إن صُدِّرت الجملة التي هو) ، أي : المخبر عنه (منها بفعلٍ) متصرفٍ (موجبٍ ، يُصاغُ منه) اسم فاعل ، أو اسم مفعول (صلةً لهما) أي : للألف واللام ، فإن كان الفعل مبنياً للفاعل جئت مكانَه باسم الفاعل ، تقول مخبراً عن « زَيْدٍ » ، من « ضَرَبْتُ زَيْداً : الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ » ، وإنْ كان مبنياً للمفعول جئت مكانه باسم المفعول ، تقول مخبراً عن « الكاف» من قولك : « أُكِلَ طَعَامُكَ : المَأكُولُ طَعَامُهُ أَنْتَ » ، قاله المرادي ، وخَرجَ عنه مالايُصاغُ منه اسم فاعل ولامفعول ، كالأسماء ، والأفعال الجامدة ، والمتصرفة [غير][٢] الموجبة .

[طريقة الإخبار]

ثم شرع في بيان حقيقة الإخبار ، فقال : (وذلك) الإخبار يقع (بتقديم الموصول) حال كونه (مبتدأ .

وتأخر الاسم) المخبر عنه هو (أو خلفه) ، حال كون الاسم أو خلفه (خبراً) عن الموصول

---

(١) في الأصل و « ب » عن العمرين ، ولايستقيم به المعنى ، وهو خلاف ماذكر بعد .

(٢) زيادة لصحة المسألة .

(وبجعلِ مابينهما) أي : مابين الموصول الذي هو مبتدأ وخبره (صلةٌ) للموصول (عائداً منها إلى الموصول) الواقع مبتدأ (ضميرٌ يَخْلُفُ الاسمَ) الذي جُعِل خبراً عن الموصولِ (في إعرابِهِ الكائنِ قبلِ) ، أي : قَبْلَ (ذكرِ الموصول) ، من رفع ونصب وجر .

فتقول في الإخبار عن زيد ، من : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ : الَّذِيْ هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ، وعنه من : «ضَرَبْتُ زَيْداً : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ، وعنه ، : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ، فالموصول مبتدأ في الجميع ، وزيد خبره في الجميع ، ومابينهما صلة / الموصول ، والعائد منها إلى الموصول الضمير / ٣٦١/ الذي خلف زيداً في إعرابه ، هذا مثال تأخير الاسم .

ومثالُ تأخير خَلَفِه : « الَّذِيْ ضَرَبَ أَنَا ، إذَا أَخْبَرْتَ عن التاء ، من نحو : « ضَرَبْتُ » فأنا : خَلَفُ التاء ، فإنها لايمكن تأخيرُها للاتصال ، وإنما يتأخر خَلَفَها ، وهو أنا .

[الخبر واجب التأخير في هذا الباب]

والخبرُ في هذا الباب واجبُ التأخير عند الجمهور ، وفي البسيط لابن العلج [١] : « أنه يجوز أن يُقدم زيدٌ مبتدأ ، أو خبراً عن « الذيْ » ، قال : « ولكنَّ الأحسن أن يكون خبراً متأخِّراً » ، ونُقل عن المبرد [٢] ، أنه يجوز تقديمه خبراً ، أو مبتدأ .

وأما وجوب تقديمِهِ في نحو : « أَيُّهُمْ الَّذِيْ هُوَ قَائِمٌ ، في الإخبارِ عَنْ : « أَيُّهُمْ ، مِنْ :« أَيُّهُمْ قَائِمٌ » فمبني عل جواز الإخبار عن الاستفهام ، والأظهرُ والقياسُ مَنْعُهُ ، وماذكرناه من أن «أَيُّهُمْ » خبر مقدم ، هو قول ابن عصفور [٣] ، وقال ابن الضائع [٤] : « مبتدأٌ » ، والأقرب إلى الصحة قول

---

(١) المساعد ٣ / ٢٨٣ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٨٤ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٤٩٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥ .

ابن عصفور .

[الضمير العائد إلى الموصول هنا]

وشرط الضمير العائد إلى الموصول أن يكون ضميرَ غيبةٍ ، وإن خَلَفَ ماليس كذلك ، كما تقدمَ في التاء عند الجمهور .

وأجاز الخُشْنِيُّ [١] المطابقَةَ في الخطاب » ، فتقول في الإخبار عن تاء المخاطَبِ : « الذيْ ضَرَبْتَ أَنْتَ » ، ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم ، نحو : الَّذِيْ قُمْتُ أَنَا » ، إذ لافرق ، وردَّ : بأنه يلزم أن تكون فائدةُ الخبرِ حاصلةً في المبتدأ ، وذلك خطأ ، وكأن أباذرٍّ نظر إلى تجويز الكسائي[٢] ، نحو : «الَّذِيْ قُمْتَ أَنْتَ » فيما إذا وقع الموصول خبراً عن الضمير ،والفرق بين هذا الباب وذاك ، أن الموصول هنا مبتدأ ، و « أَنْتَ » الخبرُ ، وهناك بالعكس ، قاله المراد ، وفيه نظر .

[الإخبار عن الظرف]

(فإن كان الاسمُ) المخبر عنه (ظرفاً) زمانياً ، أو مكانياً ، (متصرفاً قُرِنَ الضميرُ) الذي يخلُفُهُ (بـ « في ») ؛ لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الشيءَ إلى أصلِه ، وأصلُ الظرفِ مُقدراً بفي ، (إن لم يتوسع فيه) ، بحذف « في » (قَبْلُ) ، أي : قبل الإخبار عنه ، فتقول : في الإخبار عن اليوم ، من قولك : / « قَعَدْتُ اليَوْمَ خَلْفَكَ : الَّذِيْ قَعَدْتُ فِيْهِ خَلْفَكَ اليَوْمُ » ، وتقول في الإخبار عن / ٣٦٢ / خَلْفَكَ : « الذي قَعَدْتُ فِيْهِ خَلْفَكَ اليَوْمُ » ، وتقول في الإخبار عن خلفك : « الذيْ قَعَدْتُ اليَوْمَ فِيْهِ خَلْفُكَ » .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٨٤ .

وإن توسع في الظرف قبل الإخبار بإسقاط « في » ، ووصل الفعل إلى ضميره بنفسه دون «في » ، فإنه في حالة الإخبار عنه لايحتاج إلى اقتران ضميره بـ « في » ، فإن قلت : « اليَوْمَ صُمْتُهُ، والفَرْسَخُ سِرْتُهُ » وأخبرت عن الظرفين ، قلت : الذيْ صُمْتُهُ اليَوْمُ ، والَّذِيْ سِرْتُهُ الفَرْسَخُ » .

وتقدم أنه لايجوز الإخبار عن الظرف عير المتصرِّف ؛ لأنه لايَقبلُ الرفعَ ، ومن ثم قيل : لاحاجة إلى قوله : (متصرفاً) ؛ لأنه معلوم من قوله قبل (وجواز استعماله مرفوعاً) ،

[الإخبار عن المفعول له]

واختلف في جواز الإخبار عن المفعول له ، فقال ابن عصفور : « لايخبر عنه [١] ؛ لأنه لايرفع، لأن الأصل فيه حرف الجر ، ومتى رفع لم يُعْطَ هذا المعنى ، وإنما جاز الإخبار عن الظرف دونه ؛ لأن الظرف مارُفعَ حتى نُصب على المفعول به توسعاً ، ولايجوز التوسع في المفعول له ، كما جاز في الظرف ، ولذلك لاتصح إقامته مقام الفاعل ، بخلاف الظرف .

وقال ابن الضائع : « عِنْدِيْ أَنَّهُ يُخبر عن المفعول[٢] له ، وأنه يضمر بحرف الجر ، نحو : «الذيْ قُمْتُ لَهُ إِجْلاَلُ زَيْد » ، إذْ لاَمَانع من ذلك ، وليس بمفعول له ، وهو مرفوع ، وإنما هو اسم بين السبب ، كما تقول : « إِجْلاَلُ زَيْد حَمَلَنِي عَلَى القِيَامِ » . ولايمتنع أن ينتصب إضماره .

[إبراز العائد مع أل واستتاره]

(فإن كان الموصول الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضميرا لغيرهما ، وجب إبرازه) ، وإن كان ضميراً لهما وجب إستتاره ، فإذا أخبرت عن التاء ، من قولك : « ضَرَبْتُ زَيْداً ، قلت :

---

(١) انظر الشرح الكبير ٢ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٢) الارتشاف ٢ / ١٣ .

الضَّارِبُ زَيْداً أَنَا » ، فيستتر مرفوع الصفة فيها ؛ لكونه للألف واللام ، لأنه خلف عن ضمير المتكلم، والألف واللام للمتكلم ؛ لأن خبرهما ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر ، فحينئذ الصفة جارية على من هي لهُ ، والصفة إذا جَرت على من هي له إستتر ضميرها فيها .

وإذا أخبرت عن زيد في المثال المذكور ، قلت : « الضارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ » فيجب إبراز الضمير، لأن الألف واللام لزيد ، وأنَا لِغَيْرِهِ ، والصفة إذا جرتْ على غير من هي له وجبَ إبراز مرفوعها ، وهاتان المسألتان مبنيتان على أن المبتدأ عين الخبر والصفة غير مرفوعها . / /٣٦٣/

[الإخبار عن خبر كان]

(وهذا الاستعمال) أي : الإخبارُ بالذي والألفِ واللام(جائز في خبر كان) والدليل على أنَّ المراد بالاستعمال الإخبارُ لا إبرازُ الضمير قوله في بعض نسخ التسهيل بدل هذا، (والإخبارُ عن خبرِ كان جائزٌ على ضعفٍ ، خلافاً لمن منع) ولافرقَ في جريان الخلاف بين الجامدِ والمشتقِّ ، فتقولُ في الجامدِ : الذي كان زيدٌ إيّاهُ ، أو كانَهُ زيدٌ أخوك ، والكائنُ زيدٌ إيَّاهُ أخوك ، والكائنُهُ زيدٌ أخوك ، وفي المشتقِّ : الذي كان زيدٌ إيَّاه قَائِمٌ ، أوْ كانَه زيدٌ قَائم ، أو الكائِنُ زيدٌ إيَّاه قَائِمٌ ، أوْ الكائِنُهُ زيدٌ قائِمٌ .

وتخصيص ابنِ عصفور [١] الخلافَ بالمشتقِّ دونَ الجامدِ ، وأنَّ الجامدَ جائزٌ بالاتفاقِ مخالفٌ لقول ابن الدَّهان [١] :

« ومنع بعضهم الإخبارَ عن خبر كان مطلقاً ، ولإطلاق قولِ ابن السراج : إنَّ جوازه قبيحٌ لأنه ليس بمفعول على الحقيقة انتهى .

---

(١) كل هذه الآراء نقلها الأزهري من المساعد ٣ / ٢٨٦ .

فإطلاق المصنف الخلافَ صحيح بهذا الاعتبار ؛ نَعَمْ ، الخلافُ في خبرها المشتقِّ هو الخلافُ في خبرِ المبتدأ المشتق ، وممن جوزه فيه بنُ الدَّهان ، وبعضُهم صحَّح المنعَ من المشتقِّ .

[الإخبار عن خبر إن وكان]

ويجوز الإخبار عن خبر إن وكأنَّ دون ليتَ ولعل ، ولكنَّ ، وكذلك أسماؤهن ، ويمتنع في باب إنَّ ، الإخبار بألْ ؛ لاختصاصها بالفعلية .

وتقرير إبراز الضمير في باب كان أنك لو أخبرتَ عن خبرها بأل من قولك : كنتُ أخاك لقلتَ : الكائنةُ أنا أخوك ، أو الكائنُ إيَّاه أنا أخوك .

فإن قلت : لِمَ ابرازُ الضميرُ وكان القياسُ ألاَّ يَبْرُزَ ؛ لأن الصفة إذا جرت على موصوفها استتر الضمير فيها ؟ أجيب : بأنه لو لم يبرز لَجُهِلَ بخلاف استتاره في أنا كائنٌ أخاك ، فإنَّه لايُجْهَلُ ، لحملك كائناً على أنا ، وهذا سبب ثانٍ لإبراز الضمير ، ولعل هذا هو الذي حمل أبا حيان في نصره قولَ المصنف . (وهذا الاستعمال جائز في خبر كان) على إبراز الضمير في هذه المسألة والتي بعدها ، وليس الخلاف في ذلك ، وإنما في جواز الإخبار وعدمه ، واختار المصنف الجواز في خبر كان مطلقاً.

[الإخبار عن البدل والمبدل منه]

(لا في البدل المفرد من متبوعه) ، فلا يجوز الإخبار عن البدل وحده في : « قَامَ زيد أخوك... الذي قام زيدٌ هو أخوك » ، لأن الضمير لايبدل على الأصح ، ولئلاَّ يلزم خلو جملة الصِّلَة عن العائد ، لأنَّ البدلَ في نيةِ تكرار العامل ، فلا يجوز الإخبار عن المبدل منه وحده ، فتقول : الذي قام هو أخوك زيد ، ويقدر هو مطروحاً كأَنَّهُ ليس مذكوراً في الكلام ، ويحل محله أخوك بعد أن يقرر أخوك هو ، لئلاَّ يبقى الذي بلا عائدٍ ، وصححهُ / ابن عصفور . /٣٦٤/

وفي الغرة في « مررت بأخيك زيدٍ » ، إنْ أخبرت عن الأخ ، فقيل : يؤخر البدل والمبدل منه ، فتقول الذي مررت به أخوك زيد ، وقيل : يؤخَّر الأخُ وحده ، ويبدل زيدٌ من ضميره ، فتقول : والذي مررت به زيدٍ أخوك » فإن كان الإخبار « بأل » قلت على القول الأول المَارُّ به أنَا أخوك زيدٌ ، وعلى الثاني المَارُّ به أنَا زيدٌ أخوك ، انتهى .

ومن النحاة من أجاز الإخبار عن كلٍ من البدل والمبدل منه .

ويجوز الإخبار عن البدل والمبدل منه معاً ، تقول : الذي قام زيدٌ أخوك ويجري الخلاف في بدل البعض ، نحوُ : « أصِبْتُ رجلي » والاشتمال ، نحو : « ضَعُفْتُ رجلي » فلو خبرت عن الرِّجْلِ وحدها بالذي لقلت : هي رجلي لم يجز لما مرَّ ، وكذا لو أخبرت بأل .

(خلافاً لقومٍ) في مسألتين جواز الإخبار عن خبر كان ، ومنعه في البدل المفرد ، فإنهما عكسُوا القول ، فمنعوا الأولى وأجازوا الثانية .

[الإخبار في المتنازع]

(وإن كانت الجملة) المشتملة على المخبر عنه (ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب) الذي كان عليه الكلام قبل الإخبار (مالم يكن الموصول) المخبر به (الألف واللام ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه) ، فيخبر بالذي عن المتنازع فيه وغيره .

ويخبر بالألف واللام عن المتنازع فيه مع بقاء الترتيب بحاله فتقول في الإخبار عن المتنازع فيه

بالذي من قولك : ضربني وضربتُ زيدا » : الذي ضربني وضربته زيدٌ وعن غير المتنازع فيه، إذا أخبرت عن ياء المتكلم بالذي من : « ضربتُ وضربني زيدٌ » : « الذي ضرب وضربه زيدٌ أنا » عبَّرتَ عن التَّاء بضمير الغيبة المستتر ليعود على الموصول ولذلك عبَّرتَ عن ياء : ضربني بالهاء لذلك . . . لأن . . . . .

كمل ماوجد مِنْ هذا الشرْحِ المبارك بخط مؤلفه رضي الله عنه بحمد الله تعالى وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمدٍ وآله وصحبه وسلم تسليماً ، بتاريخ أواسط القعدة الحرام عام سته وأربعين ومائة وألف .

الخـــاتـمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والصلاة والسلام الكثير على أغلى حبيب سيدنا ونبينا محمد حبيب الله العظيم.

وبعد، فقد عشت مع فكر الشيخ خالد الأزهري زمناً ليس باليسير ، فالله دره عالماً بصنعة النحو وتراكيبه ، ويبدو هذا واضحاً في حذقه المزج بين فكر العلامة ابن مالك -رحمه الله- وفكره في كتابه "((موصل النبيل إلى نحو التسهيل))".

فقد اهتم الشيخ خالد بكل كلمة في متن التسهيل شارحاً لها جالياً غموضها بالشرح والتمثيل فجاء شرحه في ثمان وستين باباً ..حوت عصارة فكره ، وفكر غيره من علماء المشرق والمغرب فكان -إن شئت- موسوعة نحوية مبسطة.

وقد قدمت لهذا الشرح بعد التحقيق مقدمة عقّبتها بدراسة تناولت منهج الشيخ خالد الأزهري في الشرح ، والنقل ، والتعليق ، والاستشهاد.

والكتاب مرجعاًمن مراجع النحو ...له سمة تعليمية وتوضيحية قد ينتفع به طلاب العلم الجامعي، فهو صفو كتابه التصريح بمضمون التوضيح ، ولكنه أشمل في قضايا النحو ومسائله.

ويوصي البحث ...جهابذة العلم ورجالاته في وطننا الحبيب الذي سيكون له - بإذن الله- في المستقبل القريب ريادة العلم كما بدأ في العالم بالاهتمام بكتاب سيبويه وتجميعاً وتبويباً ، وتقريره في الدراسات العليا.

كما يوصي البحث بتحقيق حواشي ابن هشام على التسهيل ، لما يتميز به فكر ابن هشام من القوة والبيان والصحة.

وحسب البحث كشفه كتاباً كاد يكون قيد النسيان ونسبه إلى مؤلفه .

حقيقة ، الكتاب ((موصل النبيل إلى نحو التسهيل» أضاف للنحو كتاباً أسهم إلى حد كبير في تسهيل النحو ومسائله إن دُرِّس .

والله من وراء القصد

دليل الفهارس

١ ـ القـــرآن الكريم

٢ ـ الأحاديث النبوية

٣ ـ الأثـــــــــر

٤ ـ الأمـــــثـــــال

٥ ـ الأقـــــــوال

٦ ـ الـــقـــــوافـــي

٧ ـ الأعـــــــلام

٨ ـ موضوعات الكتاب

٩ ـ الـــمـــــراجـــع

مسرد
القرآن الكريم

سورة الفاتحة

الآية	رقمها	الصفحة
الحمد لله رب العالمين	٢	٣٣
رب العالمين	٢	٥٣
صراط الذين	٧	١٤٠
إياك نعبد	٥	١٠٥

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
ولهن مثل الذي عليهن	٢٢٨	٩١٤
واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله	٢٨١	٩٩٦
ولا تعزموا عقدة النكاح	١٢٧/٢٣٥	٤٧٧
والمطلقات يتربصن	٢٢٨	٧١٢
ولا تضار والدة بولدها	٢٣٣	٧١٢
ولولا دفع الله الناس	٢٥١	٤٣٠
قضي الأمر	٢١٠	٤٤٣
قولوا آمنا	١٣٦	٤١٧
ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى	٢٨٢	٨٣١
والوالدات يرضعن	٢٣٣	١٤
وما كادوا يفعلون	٧١	٣١٩
وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم	١٢٦	٣١٦
وقالوا سمعنا وأطعنا	٢٨٥	٤١٧
فذبحوها وما كادوا يفعلون	٧١	٣٢٥
الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم	٤٦	٤٠٠
تربص أربعة أشهر	٢٦٦	٥٨٦
إلا الذين ظلموا منهم	١٥	٦٠٢

ثلاثة قروء	٢٢٨	٣٢٧
ولا تعثوا في الأرض مفسدين	٦٠	٦٩٤
وهو الحق مصدقاً	٩١	٦٩٤
وقلنا هبطوا بعضكم لبعض عدو	٣٦	٦٩٨
بعضكم لبعض عدو	٣٦	٦٩٨
علم الله أنكم	١٨٧	٣٣٩
وإن كانت لكبيرة	١٤٣	٣٥٥
ولقد علموا لمن اشتراه	١٠٢	٤١٠
يود أحدكم لو يعمر	٩٦	١٥
وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل		
ونحن نسبح بحمدك	٣٠	١٢
الحج أشهر معلومات	١٩٧	٢٣٢
قد نرى تقلب وجهك في السماء	١٤٤	١٧
يتربصن	٢٢٨	٢٢
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	٢٤	٣٢
ألم تعلم أن الله	١٠٦	٣٣
يأمركم	٢١	٣٨
فتوبوا إلى بارئكم	٥٤	٣٨
وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق	١٣٣	٤٠
وما هم بضاري به من أحد	١٠	٤٨
بهم الأسباب	١٦٦	٩٣
بهم الأسباب	١٦٦	٩٤
أنا أُحي	٢٥٨	٩٧
بالمعروف وأداء إليه بالإحسان	١٧٨	١١٢
وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر	٩٦	١١٩
مثلاً ما بعوضة	٢٦	٥١

نعمّا هي	٢٧١	١٦٢
يود أحدهم لو يعمر	٩٦	١٦٩
فما جزاء من يفعل ذلك منكم	٨٥	١٨٠
وإن كانت ذو عسرة	٢٨٠	٢٥٥
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١	٢٠٧
فأما الذين آمنوا فيعلمون	٢٦	٢٤١
عوان بين ذلك	٦٨	١٨٣
فلما أضاءت ما حوله	١٧	٥٧٦
أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها	٢٥٩	٦٧٣
وكلا منها رغداً	٣٥	٥١٢
كم من فئة قليلة غلبت	٢٤٩	٧٧٧
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	٢٤	٤٩١
وقد كان فريق	٧٥	٧٠١
اثنتا عشرة	٦٠	٧٣٤
سبع سنابل	٢٦١	٧٢٥
وكنتم أمواتاً	٢٨	٧٠٢
ولا تسأل عن أصحاب الجحيم	١١٧	٧٠١
ولبئس المهاد	٢٠٦	٧٨٧
فنعمًا هي	٢٧١	٧٨٦
والذين آمنوا أشد حباً لله	١٦٥	٩٠٣
ونحن نسبح بحمدك	٣٠	١٢
والوالدات يرضعن	٢٣٣	١٤
فخذ أربعة من الطير	٢٦٠	٧٢٨
يود أحدكم لو يعمر	٩٦	١٥
مصدقاً لما معهم	٩١	٩٠٥
فأخرج به من الثمرات	٢٢	٩٠٨

ذهب الله بنورهم	١٧	٩٠٨
قد نرى تقلب وجهك في السماء	١٤٤	١٧
ولا تلقوا بأيديكم إل التهلكة	١٩٥	٩١١
ولكم في القصاص حياة	١٧٩	٩١١
وما ربك بغافل	٧٤	٩١١
واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً	٤٨	٩١٢
ولتكبروا الله على ما هداكم	١٨٥	٩١٤
واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان	١٠٢	٩١٤
واذكروه كما هداكم	١٩٨	٩٢٣
بضاري به من أحد	١٠٢	١٠٠٢
تربص أربعة أشهر	٢٢٦	٩٦٦
عوان بين ذلك	٦٨	٩٧٨
والوالدات يرضعن	٢٣٣	٧١٢
من أيام أخر	١٨٥	٥٤٦
والله يعلم المفسد من المصلح	٢٢٠	٨٩٨
ولا تكونوا أول كافر به	٤١	٨٣٩
من بعد ميثاقه	٢٧	٨٥٣
إني جاعل في الأرض خليفة	٣٠	٨٦٠
مخرج ما كنتم تكتمون	٧٢	٨٦٠
والله سريع الحساب	٢٠٢	٨٧١
ومن يكتمها فإنه آثم قلبه	٢٨٣	٨٧٦
ولولا دفع الله الناس	٢٥١	٨٨٥
ولستم بآخذيه	٢٦٧	٨٠٠
فخذوا أربعة من الطير	٢٦٠	٧٢٩
وأشربوا في قلوبهم العجل	٩٣	٩٩٩
ولتجدنهم أحرص الناس على حياة	٩٦	٨٣٥

وأن تصوموا خير لكم	١٨٤	٨
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً	٢٣٤	٢٢٣
وعلى أبصارهم غشاوة	٧	٢٠٩
وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر	٩٦	٣٠٥
أو يعفو الذي بيده	٢٣٧	٣٧

سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
ومن يغفر الذنوب إلا الله	١٣٥	١٦٠
الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا	١٦٨	٧٠٢
كمثل آدم خلقه من تراب	٥٩	٧٠٣
ملء الأرض ذهباً	٩١	٧٠٩
ثلاثة أيام إلا رمزاً	٤١	٧٥٥
وأخر متشابهات	٧	٨٤٢
جامع الناس	٩	٨٦٠
أأسلمتم	٢٠	٧١٢
حتى يميز الخبيث من الطيب	١٧٩	٨٩٨
وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله	١٦٦	٢٤٤
لتبلون	١٨٦	٣٢
فأصبحتم بنعمته إخواناً	١٠٣	٢٦٠
وما محمد إلا رسول	١٤٤	٦٠٥
في فئتين التقتا	١٣	٧١
يوم التقى الجمعان	١٥٥	٧١
ذلك نتلوه عليك من الآيات	٥٨	١٨٣
ها أنتم أولاء	١١٩	١٧٩
إن هذا لهو القصص الحق	٥٨	١٨٣
وما محمد إلا رسول	٢٩٦/١٤٤	٢١٢

هم درجات عند الله	١٦٣	٢١٨
فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم	١٠٦	٢٤١
إن هذا لهو القصص الحق	٦٢	٣٤٤
قل إن الأمر كله لله	١٥٤	٩٠٢
حتى تنفقوا مما تحبون	٩٢	٨٩٦
ومنهم من إن تأمنه بقنطار	٧٥	٩١٠
صدق الله	٩٥	٤٣٠
أكفرتم بعد إيمانكم	١٠٩	٤٢٢
الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا	١٥٦	٩٠٣
لإلى الله تحشرون	١٥٨	٩٥٣/٩٥٨
يؤده إليك	٧٥	٩٢
لتبلون	١٨٦	٢٢
فبما رحمة من الله	١٥٩	٩٢٣
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم	١٨٠	٣٩٣

سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
إن يشأ يذهبكم	١٣٣	١٤
فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم	١٦٠	٩٠٩
ومن يعمل سوءاً يجز به	١٢٣	١٥٩
فانكحوا ما طاب لكم من النساء	٣	١٦٢
ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم	١٠٩	١٨٠
خلق الإنسان ضعيفاً	٢٨	١٨٧
والجار ذي القربى	٣٦	١٨٨
إنما الله إله واحد	١٧١	٢١٢
من يعمل سوءاً يجز به	١٢٣	٢١٣
وكان الله غفوراً رحيماً	٩٦	٢٥٣

مالهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧	٦٠١
ولا تقولوا على الله إلا الحق	١٧١	٦٠٥
فانفروا ثبات	٧١	٦٦٠
وأرسلناك للناس رسولاً	٧٩	٦٩٥
وإن تكن حسنة يضاعفها	٤٠	٢٩٢
إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا	١٣٥	٧٠٣
إنا أنزلناه	١٠٥	٣٣٨
واتخذ الله إبراهيم خليلاً	١٢٥	٤٠٢
وخلق الإنسان ضعيفاً	٢٨	٤٤٢
وترغبوا أن تنكحوهن		٤٧٧
فلا تميلوا كل الميل	١٢٩	٨١٣
إلى يوم القيامة	٨٧	٥٣١
ما فعلوه إلا قليل منهم	١٦٦	٦١١-٦١٣
وكفى بالله شهيداً	٧٩	٧١٥
وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	٧١٦
فبظلم من الذين هادوا	١٦٠	٥٢٧
وأرسلناك للناس رسولاً	٧٩	٥٢٤
فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً	٤	٧١٧
وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	٨٠١
إن يشأ يذهبكم	١٣٣	١٤
لتحكم بين الناس بما أراك الله	١٠٥	٩٠٣
قد جاءكم الرسول بالحق	١٧٠	٩٠٩
فلا وربك لا يؤمنون	٦٥	٩٩٥
ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	٢	٩٠١

سورة المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
يعذب من يشاء	٤٠	١٤
بالغ الكعبة	٩٥	٨٦٠
فآخران يقومان مقامهما	١٠٧	٨٤٢
آمين البيت الحرام	٢	٨٦٠
أن تقولوا ما جاءنا من بشير	١٩	٨٩٩
هذا يوم ينفع	١١٩	٨
من أوسط ما تطعمون أهاليكم	٨٩	٣٧
غير محلي الصيد	١	٤٨
من أوسط ما تطعمون أهاليكم	٨٩	١٤
فاقطعوا أيديهما	٣٧	٧٢
إليه مرجعكم جميعاً	٤٨	٦٨٠
على لسان داود وعيسى بن مريم	٧٨	٧٢
اعدلوا هو أقرب للتقوى	٨	١٣٦
هذا يوم ينفع الصادقين	٣٥	١٧٨
إنا ها هنا قاعدون	٢٤	١٨٣
أفحكم الجاهلية يبغون	٥٠	٢٢٧
السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	٢٤٢
إن كنت قلته	١١٦	٢٥٩
ونعلم أن قد صدقتنا	١١٣	٣٦١
إن الذين أمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى من آمن بالله	٦٩	٣٦٨
أن تقولوا ما جاءنا من بشير	١٩	٤٣٠
السارق والسارقة	٣٨	٤٥٧

لا أعذبه أحداً من العالمين	١١٥	٥١٣
عدل ذلك صياماً	٩٥	٧٠٩
عشرة مساكين	٨٩	٧٢٥
هذا يوم ينفع	١١٩	٨
وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن	٧٣	٩٦٠
محلي الصيد	٣٠	٨٦٠
من الذين استحق عليهم الأوليان	١٠٧	٨٤٠
فهل أنتم منتهون	٩١	٧١٢
هذا يوم ينفع الصادقين	١١٩	٩٨٩

سورة الأنعام

الآية	رقمها	الصفحة
وجعل الظلمات والنور	١	٣٩٧
من يشاء الله يضلله	٣٩	٣٣
ومن أنزل الكتاب الذي جاء به موسى	٩١	٨٠
ومنهم من يستمع إليك	٢٥	١٥٨
تماماً على الذي أحسن	١٥٤	١٥١
أي الفريقين أحق	٨	١٦٤
وعنده مفاتح الغيب	٥٩	٥٨١
وهذا كتاب أنزلناه مبارك	٩٢	٢٧٧
قد نعلم أنه ليحزنك	٣٣	٣٣٩
ولا تخافون أنكم أشركتم	٨١	٣٤٠
من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم	٥٤	٣٤١
قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله وأتتكم الساعة أغير الله تدعون	٤٠	٤١٣
ولو ردوا	٢٨	٤٥٠

لقد تقطع بينكم	٩٤	٥٦٩
وقد فصل لكم	١١٩	٧٠١
فله عشر أمثالها	١٦٠	٧٣١
فإنهم لا يكذبونك	٣٣	٩٠٦
والله ربنا ما كنا مشركين	٢٣	٩٤٢
أقسموا بالله جهد أيمانهم	١٠٩	٩٦٠
لئن أمرتهم ليخرجن		
وإن أطعتوهم إنكم إذاً لمشركون	١٢١	٩٦٠
أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا	٣٠	٩٦٢
ولقد جاءك من نبأ المرسلين	٣٤	٨٩٩
لقد تقطع بينكم	٩٤	٩٩٧
وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها	٢٣	٨٣٤
كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم	١٣٧	١٠٠١

سورة الأعراف

الآية	رقمها	الصفحة
ثلاثين ليلة	١٤٢	
ولباس التقوى ذلك خير	٢٦	٢٢٢
إن الذين تدعون من دون الله عباد	١٩٤	١٤٠
والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا	١٧٠	٢٢٣
وواعدنا موسى ثلاثين ليلة	١٤٢	٧٠٨
الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين		
لا يجليها لوقتها إلا هو	١٨٧	٩٠٤
اثنتي عشرة أسباطاً	١٦٠	٧٠٨
إذا لم تأتهم بآية	٢٠٣	٥٤٨
إذ كنتم قليلاً	٨٦	٥٤٠
ولما سقط في أيديهم	١٤٩	٤٤٣
وأنفسهم كانوا يظلمون	١٧٧	٢٦٩

إن ربك لسريع العقاب	٦٧	٣٤٤
سقناه لبلد ميت	٥٧	٩٠٤
ومن فوقهم غواش	٤١	٧٣٨
قال ادخلوا في أمم	٣٨	٩١١
ثلاثين ليلة	١٤٢	٧٠٩
حقيق على أن لا أقول	١٠٥	٩١٥
ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون	٩٦	٧٠٦
فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة	٣٠	٤٦٤

سورة الأنفال

الآية	رقمها	الصفحة
الآن خفف الله عنكم	٦٦	٥٥٧
وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون	٥	٣٣٨
وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء	٣٥	٢٦٥
فإن حسبك الله	٣٦	١٩
والركب أسفل منكم	٤٢	٢٣٦
ومن يولهم يومئذ دبره	١٦	٩٤
عشرون صابرون	٦٥	
والركب أسفل منكم	٤٢	٥٦٨
إذ أنتم قليل	٢٦	٥٤٠
إذ يريكم اله من منامك قليلا	٤٣	٤٢٨
نعم المولى ونعم الوكيل	٤٠	٧٨٧
وعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه	٤١	٢٤٦
ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة	١٦	٦٠٥

في الأمر ولكن الله سلم أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا	٤٣	٣٥٧
فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم	١٧	٣٥٧
لمسكم فيما أخذتم	٦٨	٩١١
وما كان الله ليعذبهم	٣٣	٩٠٦
إلا تفعلوه لكن	٧٣	٦٠٢

سورة التوبة

الآية	رقمها	الصفحة
وضاقت عليهم الأرض بما رحبت	٢٥	١٦٧
يحيي ويميت	١١٦	٤٩١
ثم وليتم مدبرين	٢٥	٦٩٥
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	٤٣١
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	٤٧٠
اثنا عشر شهراً	٣٦	٧٣٤
ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم	٩٢	٥٤٧
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	٧٣٩
فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	٣٨	٩١١
لأعدوا له عدة	٤٦	٩٦٧
من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم	١١٧	١١٦
وخضتم كالذي خاضوا	٦٩	١٣٦
واعلموا أنكم غير معجزي الله	٢	٤٨
وخضتم كالذي خاضوا	٦٩	١٦٣
ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا	٤٩	١٥٩
وآذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن	٣	٣٦٩

الله بريء من المشركين ورسوله		
والذين يكنزون الذهب والفضة ولا	٣٤	١١١
وآخرون اعترفوا	١٠٢	٨٤٢
أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة	٣٨	٨٩٧
يحلفون بالله ليرضوكم	٩	٩٤٨
إحدى الحسنيين	٥٢	٧٤٠
إذ هما في الغار	٤٠	١٨٧
ومنهم من عاهد الله ....فلما أتاهم	٧٦،٧٥	
وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى	١٠٧	٩٥٥

سورة يونس

الآية	رقمها	الصفحة
وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠	٣٦١
كأن لم تغن بالأمس	٤٢	٣٦٤
ولا أدراكم به	١٦	٣٩٩
الآن وقد عصيت	٩١	٧٠١
ومنهم من يستمعون إليك	٤٢	١٥٨
ويستنبئونك أحق هو	٥٣	٤١٢
دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا	٢٢	٤٢٠
دعانا لجنبه	١٢	٩٠٤
قل إي وربي إنه لحق	٥٣	٣٣٨
ألا إن أولياء الله	٦٢	٣٣٨
ولا تتبعان	٨٩	٢٢

سورة هود

الآية	رقمها	الصفحة
خالدين فيها ما دامت السموات والأرض	١٠٧	١٦٧
هؤلاء بناتي هن أطهر لكم	٧٨	١٢٠
أنلزمكموها	٢٨	١٠٨
لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٤٣	٦١٦
قالوا سلاماً قال سلام	٦٩	٤٢٢
ونادى نوح ربه فقال رب	٤٥	٥٢١
ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا	٤٢	٤٢٠
لا عاصم اليوم من أمر الله	٤٣	٣٨١
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	٨	٣٠٥
وإن كل لما ليوفينهم	١١١	٣٥٣
وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك	٥٣	٩١٣
اهبط بسلام	٤٨	٩٠٩
ردف لكم	١٠٧	٩٠٥
إن ربك فعال لما يريد	١٠٧	٩٠٥
ولا يلتفت منكم أحد	٨١	٧٤١
وأن لا إله إلا هو	١٤	٣٦١
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	٨	٢٦٨
مادامت السموات والأرض	١٠٨	٢٥٦
فاستقم كما أمرت	١١٢	٩١٩
ففي الجنة خالدون فيها	١٠٨	٦٨٧

سورة يوسف

الآية	رقمها	الصفحة
وقلن حاش لله ما هذا بشر إن هذا إلا ملك كريم	٣١	١٨٢
حاش لله	٥١	٦٤٠

فارتد بصيراً	٦٦	٢٦٢
ما هذا بشراً	٣١	٢٩٦
تالله تفتؤ	٨٥	٩٠٠
قال رب السجن أحب إلي	٣٣	٩٠١
رب السجن أحب إلي	٣٣	٨٣١
قالت فذلكن الذي لمتنني	٣٢	١٨٢
إن كان قميصه قد	٢٧	٢٥٩
وكانوا فيه من الزاهدين	٢٠	١٧٣
ليسجننه وليكونا	٣٢	٨٨٠
قال هي راودتني عن نفسي	٢٦	١١١
أمر ألا تعبدوا إلا إياه	٤٠	١٠٦
رأيتهم لي ساجدين	٤	٥١
أرسله معنا غداً يرتع ويلعب	١٢	٣٨
ليسجننه وليكونا	٣٢	١٥
هيت لك	٢٣	٩٠٣
وكأي من آية	١٠٥	٧٧٩
أحد عشر كوكباً	٤	٧٣٤
أحد عشر كوكباً	٤	٧٢٢
إني أراني أعصر خمراً	٣٦	٤١٥
هذه بضاعتنا ردت إلينا	٦٥	٧٠١
وجاؤوا أباهم عشاء يبكون	١٦	٧٠١
ردت إلينا	٦٥	٤٥٠
ثم بدا لهم من بعد ما رأو الآيات ليسجننه	٣٥	٤٤١
سبع بقرات	٤٣	٧٢٧
إن كنتم للرؤيا تعبرون	٤٣	٩٠٥
لقد آثرك الله علينا	٩١	٩٥٦

تالله تفتأ تذكر يوسف	٨٥	٩٥٣
ولدار الآخرة	١٠٩	٩٦٩
وفوق كل ذي علم عليم	٧٦	٩٧٩
واسألوا القرية التي كنا فيها	٨٢	٩٩٨
ليسجننه حتى حين	٣٥	٩١٦
وذلكن الذي لمتنني فيه	٣٢	٩١١
إني أراني أعصر خمراً	٣٦	٤٠٣
لنيسجنن وليكونا	٣٢	٢٢

سورة الرعد

الآية	رقمها	الصفحة
عالم الغيب والشهادة	٩	١٨٧
وإن تعجب فعجب قولهم أئذا كنا تراباً	٥	٤١٧
كفى بالله شهيداً	٤٣	٤٣٠
كفى بالله شهيداً	٤٣	٩١١
كل يجري لأجل مسمى	٢	٩٠٤
كفى بالله شهيداً	٤٣	٧٩٣

سورة إبراهيم

الآية	رقمها	الصفحة
فمن تبعني فإنه مني	٣٦	٢٣٥
أولم تكونوا أقسمتم	٤٤	٢٥٩
ولا يكاد يسيغه	١٧	٣٢٥
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين	٣٣	٦٨٩
وإن مكرهم لتزول منه الجبال	٤٦	٩٠٦
وما أنتم بمصرخي	٢٢	١٠٠٧
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله	٤٧	٨٦١
ربنا وتقبل دعائي	٤٠	٨٨٩

فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً	٣٧	٩٠٣

سورة الحجر

الآية	رقمها	الصفحة
من تبعك من الغاوين	٤٢	٦٢٣/٦٢٤
نحن الوارثون	٢٣	٥٢
وإنا لنحن نحيي ونميت	٢٣	٣٤٥
فسجد الكلائكة كلهم	٣٠	٩٨٣

سورة النحل

الآية	رقمها	الصفحة
ولو يؤاخذ الله الناس	٦١	١٦
وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه	٦٦	٨٩
أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً	١٢٣	٦٨٠
وما بكم من نعمة فمن الله	٥٣	٢٤٢
من دابة	٤٩	١٦٢
ولا تقولوا لما تصف ألسنتهم الكذب	١١٦	١٦٧
والله خلق كل دابة ولله يسجد ما في السموات والأرض	١٧	١٦١
تتوفاهم الملائكة	٢٧	٩٣
فخر عليهم السقف من فوقهم	٢٦	٥٧١
والأنعام خلقها لكم	٥	٥٢٧
ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً	٣٠	٤٨٨
مختلف ألوانه	٦٩	٨٥٥
إنما عند الله هو خير لكم	٩٥	٨٣١
لا يبعث الله من يموت	٣٨	٩٥٣
ولو يؤاخذ الله الناس	٦١	١٦

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم	٧٨	١٣
فبئس مثوى المتكبرين	٢٩	٧٨٨
ولنعم دار المتقين	٣٠	٧٨٨
والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً	٧٨	٣٩٨
مختلف ألوانه	٦٩	٤٣٠
وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر	٤٣-٤٤	٦٣٧

سورة الإسراء

الآية	رقمها	الصفحة
كلاً نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك	٢٠	١٨٢
اقم الصلاة لدلوك الشمس	٧٨	٩٠٤
أياً ما تدعوا	١٠	٩٨٦
قل كل يعمل على شاكلته	٨٤	٩٨٣
يخرون للأذقان	١٠٧	٩٠٤
فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً	٦٣	٥١٠
وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً	٥٢	٤١٠
ولا تمش في الأرض مرحاً	٣٧	٦٩٣
أأسجد لمن خلقت طيناً	٦١	٦٦١
وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً	٥٢	٢٥٩
أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	١١٠	١٦٤
من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	١	٨٩٦

سورة الكهف

الآية	رقمها	الصفحة
أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا	١٢	٢١٣
هذا فراق بيني وبينك	٧٨	٥٥٩

وإذ اعتزلتموهم	١٦	٥٤١
فلينظر أيها أزكى طعاماً	١٩	٤١١
لنعلم أي الحزبين أحصى	١٢	٤١٠
من لدنه	٢	٥٧٨
ونقلبهم	١٨	٨٥٧
كلتا الجنتين آتت أكلها	٣٣	٩٨٤
حسنت مرتفقاً	٣١	٧٩٩
كبرت كلمة	٥	٧٩٩
بئس للظالمين بدلاً	٥٠	٧٩٠
ثلاثمائة سنين	٢٥	٧٢٣
بالآخرين أعمالاً	١٠٣	٧٠٩
أنا أكثر منك مالاً	٣٤	٧١١
تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال	١٧	٥٦٨
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد	١٨	٨٥٦
وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً	١٠٤	٤٠٠

سورة مريم

الآية	رقمها	الصفحة
واشتعل الرأس شيباً	٤	١٩٠
أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم	٤٦	١٩٣
قال إني عبد الله	٣٠	٢٤٧
فليمدد له الرحمن مدا	٧٥	٢٥٢
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد	٦٩	١٥٢
فإما ترين	٢٦	٢٢
واهجرني ملياً	٤٦	٥٣٦
إذ نادى ربه نداء خفياً	٣-٤	٤٢١

ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد	٦٩	٤١٢
فتمثل لها بشراً سوياً	١٧	٦٦٠
ولم أك بغياً	٢٠	٢٩٣
قال إني عبد الله	٣٠	٣٣٨
فهب لي من لدنك ولياً	٥	٥٧٧
وخلق الإنسان ضعيفاً	٣٣	٦٦٠
اسمع بهم وأبصر	٣٨	٨١٣
وكلهم آتيه	٩٥	٩٨٢
ثم لنحن أعلم	٧٠	٩٤٩
وهزي إليك بجزع النخلة	٢٥	٩١١
هل تحس منهم من أحد	٩٨	٧٤١
ثلاث ليال سوياً	١٠	٧٥٥
وكل آتيه يوم القيامة	٩٥	٩٨٣
فليمدد له الرحمن مداً	٧٥	٧١٢
ذكر رحمة ربك عبده زكريا	٢	٨٨٨
ولهم رزقهم فيها بكرة وعشياً	٦٢	٥٣٢

سورة طه

الآية	رقمها	الصفحة
مكاناً سوى	٥٨	٦٥٠
وقد آتيناك من لدنا	٩٩	٥٧٧
إن الساعة آتية أكاد أخفيها	١٥	٣٢٥
ولقد مننا عليك مرة أخرى	٣٧	٨٤٢
يعلم السر وأخفى	٧	٨٣٩
فإنه يعلم السر وأخفى	٧	٨٣٢
أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً	٨٩	٣٦٢
لعله يتذكر	٤٤	٣٢٨

ولتعلمن أينا أشد عذاباً وأبقى	٧١	٤١٤
ولأصلبنكم في جذوع النخل	٧١	٩١٢
ولا تنيا في ذكري	٤٢	٩١٣
فاقض ما أنت قاض	٧٢	١٤٩
وما تلك بيمينك يا موسى	١٧	١٨٢

سورة الأنبياء

الآية	رقمها	الصفحة
ولقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين	٥٤	١٠٥
وإنا على ذلكم من الشاهدين	٥٦	١٧٣
هذا ذكر من معي	٢٤	٥٨٢
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٦٠٢
إن هذه أمتكم أمة واحدة	٩٢	٦٩٤
وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون	١٠٩	٤١٠
أفإن مت فهعم الخالدون	٣٤	٥٤٦
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٦٣٣
ونضع الموازين القسط ليوم القيامة	٤٧	٩٠٤
وتالله لأكيدن أصنامكم	٢١	٩٤٢
قل رب احكم	١١٢	١٠٠
كل نفس ذائقة الموت	٣٥	٩٨٣
ونصرناه من القوم	٧٧	٨٩٨
ما لكم من إله غيره	٢	٨٩٩

سورة الحج

الآية	رقمها	الصفحة
والمقيمي الصلاة	٣٥	٤٨
فإنها لا تعمى الأبصار	٤٦	١١٥
إن الذين آمنوا والذين هادوا ....إن الله يفصل بينهم	١٧	٣٣٩

بأن الله هو الحق	٦	٣٤٠
يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له	٧٣	٤٠٤
ومن عاقب بمثل ما عوقب به	٦٠	٤٤٢
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٣٠	٨٩٧

سورة المؤمنون

الآية	رقمها	الصفحة
قد أفلح المؤمنون	١	١٨٨
الذين هم في صلاتهم خاشعون	٢	١٣٩
إذ هي إلا حياتنا الدنيا	٣٧	١١٤
يقولون ربنا آمنا	١٠٩	٤١٧
ولدينا كتاب	٦٢	٥٨١
بل قالوا مثل ما قال الأولون	٨١	٨٤٠
عما قليل ليصبحن نادمين	٤٠	٩٦١
عما قليل	٤٠	٩٤٢
وعليها وعلى الفلك تحملون	٢٢	٩١٤
سبع طرائق	١٧	٧٢٦

سورة النور

الآية	رقمها	الصفحة
أو الطفل الذي لم يظهروا على عورات النساء	٣١	١٨٨
إذا أخرج يده لم يكد يراها	٤٠	٣٢٥
ولم يكد يراها	٤٠	٣٢٩
والخامسة أن غضب الله عليها	٩	٣٦٢
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال	٣٦	٤٣٩
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٤	٥١٤
ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم	٦	٦١٢
والذين يرمون المحصنات... إلا الذين تابوا	٤-٥	٦٢٥

أولئك هم الفاسقون....إلا الذين تابوا	٤-٥	٦٢٦
ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى	٢٢	٥٢
ويشرب مما تشربون	٣٣	١٤٩
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٤	
ومنهم من يمشي على أربع	٤٥	١٦١
ومنهم من يمشي على رجليه	٤٥	١٦١
أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج	٤٠	٩٩٨
ثلاث عورات	٥٨	٦٩

سورة الفرقان

الآية	رقمها	الصفحة
فاسأل به خبيراً	٥٩	٩١٠
ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء	١٨	٦٥٩
فجعلناه هباء منثوراً	٢٣	٤٠١
فدمرناهم تدميراً وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم	٣٦-٣٧	٤٦٤
ما كان ينبغي أن نتخذ من دونك من أولياء	٣٨	٨٩٩
ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً	١٩	٤٩٢
أهذا الذي بعث الله رسولاً	٤١	١٤٨
خير مستقراً وأحسن مقيلاً	٢٤	٨٣٧

سورة الشعراء

الآية	رقمها	الصفحة
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون	٢٢٧	٤١٠
فقولا إنا رسولا رب العالمين	١٦	٧٣
قال فرعون وما رب العالمين	٢٣	١٦٠
قال إني لعملكم من القالين	١٦٨	١٧٣
ونجني ومن معي	١١٨	٥٨٢

أولئك هم الفاسقون....إلا الذين تابوا	٤-٥	٦٢٦
ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى	٢٢	٥٢
ويشرب مما تشربون	٣٣	١٤٩
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٤	
ومنهم من يمشي على أربع	٤٥	١٦١
ومنهم من يمشي على رجليه	٤٥	١٦١
أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج	٤٠	٩٩٨
ثلاث عورات	٥٨	٦٩

سورة الفرقان

الآية	رقمها	الصفحة
فاسأل به خبيراً	٥٩	٩١٠
ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء	١٨	٦٥٩
فجعلناه هباء منثوراً	٢٣	٤٠١
فدمرناهم تدميراً وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم	٣٦-٣٧	٤٦٤
ما كان ينبغي أن نتخذ من دونك من أولياء	٣٨	٨٩٩
ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً	١٩	٤٩٢
أهذا الذي بعث الله رسولاً	٤١	١٤٨
خير مستقراً وأحسن مقيلاً	٢٤	٨٣٧

سورة الشعراء

الآية	رقمها	الصفحة
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون	٢٢٧	٤١٠
فقولا إنا رسولا رب العالمين	١٦	٧٣
قال فرعون وما رب العالمين	٢٣	١٦٠
قال إني لعملكم من القالين	١٦٨	١٧٣
ونجني ومن معي	١١٨	٥٨٢

وإن نظنك لمن الكاذبين	١٨٦	٣٥٥
لا ضير	٥	٣٧٦

سورة النمل

الآية	رقمها	الصفحة
أإله مع الله	٦٠	٢٠٨
فانظري ماذا تأمرين	٣٣	٤١١
قال الذي عنده علم الكتاب	٤٠	٥٧٦
وكل آتوه داخرين	٣٤	٩٨٢
وكل آتوه داخرين	٨٧	٩٨٣
وكل آتوه	٨٧	٩٨٦
والأمر إليك	٣٣	٩٠٢
وجعلنا لكم من أزواجكم بنين وحفدة	٧٢	٩٠٣
فألقه إليكم	٢٨	٩٢

سورة القصص

الآية	رقمها	الصفحة
إحدى ابنتي	٢٧	٧٤٠
قالوا ساحران تظاهرا	٤٨	٣٢
ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها	١٥	٩١٤
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً	٨	٩٠٤
إني لكما من الناصحين	٢٢	١٧٣
فذانيك	٣٢	١٧٧
هذا من شيعته وهذا من عدوه	١٥	١٨٢
من إله غير الله	٧١-٧٢	١٦٠
وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه	٧٦	٣٣٨
أيما الأجلين	٢٨	٦٥٤
فخرج على قومه في زينته	٧٩	٩١١
له الحمد في الأولى والآخرة	٧٠	٨٣٩

سورة العنكبوت

الآية	رقمها	الصفحة
والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحات	٩	٢٢١
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا	٦٩	٢٢١
إليكم	٤٦	١٧٢
ووهبنا له إسحق ويعقوب وجعلنا	٢٧	١١٠
فتم ميقات ربه أربعين ليلة	١٤	١١٠
خلق الله السموات	٢٩	٢٥
أولم يكفهم أنا أنزلنا	٥١	٣٤٠
ألف سنة إلا خمسين عاماً	١٤	٦٠٣
ولبثت فيهم ألف سنة	١٤	٧٢٣

سورة الروم

الآية	رقمها	الصفحة
ومن آياته يريكم البرق	٢٤	١٧٣
وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون	١٧	٢٥٦
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين	٤٧	٢٥٦
لله الأمر من قبل ومن بعد	٤	٩٨٥
وهو أهون عليه	٢٧	٨٣٦
لله الأمر	٤	٩٠٢
تخافونهم كخيفتكم أنفسكم	٢٨	٨٨٥
في بضع سنين	٤	٧٣٢
ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون	٢٠	٥٥٠
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦	٥٥٢

سورة العنكبوت

الآية	رقمها	الصفحة
والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحات	٩	٢٢١
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا	٦٩	٢٢١
إليكم	٤٦	١٧٢
ووهبنا له إسحق ويعقوب وجعلنا	٢٧	١١٠
فتم ميقات ربه أربعين ليلة	١٤	١١٠
خلق الله السموات	٢٩	٢٥
أولم يكفهم أنا أنزلنا	٥١	٣٤٠
ألف سنة إلا خمسين عاماً	١٤	٦٠٣
ولبثت فيهم ألف سنة	١٤	٧٢٣

سورة الروم

الآية	رقمها	الصفحة
ومن آياته يريكم البرق	٢٤	١٧٣
وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون	١٧	٢٥٦
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين	٤٧	٢٥٦
لله الأمر من قبل ومن بعد	٤	٩٨٥
وهو أهون عليه	٢٧	٨٣٦
لله الأمر	٤	٩٠٢
تخافونهم كخيفتكم أنفسكم	٢٨	٨٨٥
في بضع سنين	٤	٧٣٢
ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون	٢٠	٥٥٠
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	٣٦	٥٥٢

سورة لقمان

الآية	رقمها	الصفحة
ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذونها هزوا أولئك لهم عذاب مهين ، وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً	٦-٧	١٥٩

سورة الأحزاب

الآية	رقمها	الصفحة
وأزواجه أمهاتهم	٦	٢١٧
لستن كأحد من النساء	٣٢	٩٣٩
يا أيها النبي اتق الله	١	١٣
وإذ تقول للذي أنعم الله عليه	٣٧	١٧
ومن يقنت منكن لله ورسوله ويعمل صالحاً نؤتها	٣١	١٥٨
فما منكم من أحد عنه حاجزين	٤٧	٧٣٩
لئن لم ينته المنافقون	٦٠	٩٦٠
تدور أعينهم كالذي يغش عليه	١٩	١٠٠٠
من أنفسهم	٦	٨٢٩
فأبين أن يحملنها وأشفقن منها	٧٢	٨٩
متصدعاً من خشية الله	٢١	٥٢٧
والقائلين لإخوانهم هلم إلينا	١٨	٤١٧
وما بدلوا تبديلاً	٢٣	٥١٠
وكان الله على كل شيء قديراً	٢٧	٢٧٤
والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات	٣٥	٨٥٨

سورة سبأ

الآية	رقمها	الصفحة
ذواتي أكمل خمط	١٦	٧١
غدوها شهر ورواحها شهر	١٢	٢٣٢
بل مكر الليل	٣٣	٥٨٦
وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	٦٧٦
أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون	٤٠	٢٦٩
لولا أنتم لكنا مؤمنين	٣١	٩٣١
مكر الليل	٣٣	٩٦٦
وحيل بينهم	٥٤	٩٩٧
بل مكر الليل	٣٣	٨٨٩
ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد	٧	٤٢٦

سورة فاطر

الآية	رقمها	الصفحة
هل من خالق إلا الله	٣	١٩٢
ما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع	١١	١١١
لا يسمعوا دعاءكم	١٤	٤٠٣
أروني ماذا خلقوا من الأرض	٤٠	٨٩٨
هل من خالق غير الله	٣	٨٩٩
ما يفتح الله للناس نم رحمة فلا ممسك لها	٢	١٥٩
هل من خالق غير الله	٣	٣٨٧
لا يقضى عليهم فيموتوا	٣٦	٢٤

سورة يس

الآية	رقمها	الصفحة
والقمر قدرناه	٣٩	٧٨
والقمر قدرناه	٣٩	١١١
ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون	٣٠	٦٣٥
والشمس تجري لمستقر لها	٣٩	٤٦٧
والقمر قدرناه منازل	٣٨	٤٦٧
واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية	١٣	٤٠٤
إنك لمن المرسلين	٣	٣٢٧
ولا الليل سابق النهار	٤٠	٧٥٦
وآية لهم أنا حملنا ذريتهم	٤١	٢١٤

سورة الصافات

الآية	رقمها	الصفحة
سلام على إل ياسين	١٣٠	٢٠٩
والصافات صفاً	١	٥١٠
لا فيها غول	٤٧	٣٧٣-٨٢
فلولا أنه كان من المسبحين	٩	٣٣٩
وتله للجبين	١٠٣	٩٠٤

سورة ص

الآية	رقمها	الصفحة
لا مرحباً بهم	٥٩	٣٧٣
نعم العبد	٤٤	٧٨٥
تسع وتسعون نعجة	٢٣	٧٢٢
إنا وجدناه صابراً نعم العبد	٤٤	٧٩٤
إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة	٢٣	
ولات حين مناص	٣	٣٠٢

وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	٤٧	٥٧٧
فطفق مسحاً	٣٣	٣٢٠
فالحق والحق أقول لأملأن جهنم	٨٤	٩٤١

سورة الزمر

الآية	رقمها	الصفحة
أليس الله بكاف عبده	٣٦	٣٠٥
فبشر عباد الذين	١٧	١٠٠٤
وما يذكر إلا أولوا الألباب	٩	٩٨٠
إنك ميت وإنهم ميتون	٣٠	٨٧٨
فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله	٢٢	٨٩٧
والسموات مطويات بيمينه	٦٧	٦٨٦
تأمروني	٦٤	٣٢
والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون	١٩٤	١٤٠
حتى إذا ما جاءوها	٧١	٥٤٩

سورة غافر

الآية	رقمها	الصفحة
إذ القلوب لدى الحناجر	١٨	٥٨١
فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم	٧١	٥٤٧
إنا كلاً فيها	٤٨	٩٨٣
يوم هم بارزون	١٦	٩٩١

سورة فصلت

الآية	رقمها	الصفحة
وظنوا ما لهم من محيص	٤٨	٤١٠
ربنا أرنا اللذين أضلانا	٢٩	١٣٩
من عمل صالحاً فلنفسه	٤٦	٢٠٤
في أربعة أيام سواء للسائلين	١٠	٦٧١

وما ربك بظلام للعبيد أولم يروا أن الله الذي خلق السموات	٤٦	٣٠٦
لا يسئم الإنسان من دعاء الخير	٤٩	٨٨٨

سورة الشورى

الآية	رقمها	الصفحة
ذلك الذي يبشر الله عباده	٢٣	١٦٣
ليس كمثله شيء	١١	٩١٩
ألا إلى الله تصير الأمور	٥٣	٢٥٦
ينظرون من طرف خفي	٤٥	٨٩٨
يذرؤكم فيه	١١	٩١٢

سورة الزخرف

الآية	رقمها	الصفحة
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً	١٩	٣٩٧
قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين	٨١	٥٤٧

سورة الجاثية

الآية	رقمها	الصفحة
هذا كتابنا ينطق	١٩	١٧٩
مما خطيئاتهم	٢٥	٩٢٤
واختلاف الليل	٩٣٤	٩٣٤
إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين	٣٢	٤٠٠
وما كان حجتهم إلا أن قالوا	٢٥	٢٦٦

سورة الأحقاف

الآية	رقمها	الصفحة
أتعداننني	١٧	٣١
وإذ لم يهتدوا	١١	٥٤١-٥٤٥
فهل يهلك إلا القوم الفاسقون	٣٥	٦٠٥
ومن أضل ممن يدعوا من دون الله	٥	١٦١
وحماه وفصاله ثلاثون شهراً	١٥	٢٣٢
والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر	٣٣	٣٠٦
لا ترى إلا مساكنهم	٢٥	٤٣٧
يغفر لكم ذنوبكم	٣١	٨٩٩
وقال الذين كفروا للذين آمنوا لوكان خيراً ما سبقونا إليه	١١	٩٠٣

سورة محمد

الآية	رقمها	الصفحة
إن يسألكموها	٣٧	١٠٨
طاعة وقول معروف	٢١	٢٠٨
فاعلم أنه لا إله إلا الله	٥	٣٢٧
فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء	٤	٥١٧
فضرب الرقاب	٤	٥١٥
فضرب الرقاب	٤	٨٩٣

سورة الفتح

الآية	رقمها	الصفحة
شغلتنا أموالنا وأهلونا	١١	
إلى أهليهم أبداً	١٢	
إذ يبايعونك تحت الشجرة	١٨	١٨٧

سورة الحجرات

الآية	رقمها	الصفحة
أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً	١٢	٦٨٠
ولو أنهم صبروا	٦	٣٣٩

سورة ق

الآية	رقمها	الصفحة
ولدينا مزيد	٣٥	٥٨١
إنا نحن نحيي ونميت	٤٣	١٢
ولدينا مزيد	٣٥	٢٠٩
ولدينا مزيد	٣٥	٢١٤
ألقيا في جهنم	٢٤	٧٤
عن اليمين وعن الشمال قعيد	١٧	٧٣
بل كذبوا بالحق لما جاءهم	٥	٩٠٤

سورة الذاريات

الآية	رقمها	الصفحة
إنه لحق مثلما أنكم تنطقون	٢٣	٩٩٧
إنه لحق مثلما أنكم تنطقون	٢٣	٢٤٠

سورة المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩	٣٦٢
وأن إلى ربك المنتهى وأنه أضحك وأبكى	٤٢-٤٣	٩٤١
وما ينطق عن الهوى	٣	٩١٢
هو أعلم بكم	٣٢	٨٣٦
عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى	١٤-١٥	٥٧٧

سورة القمر

الآية	رقمها	الصفحة
كل شيء خلقناه بقدر	٤٩	٤٦٤
إنا كل شيء خلقناه بقدر	٤٩	٤٦٤
وما أمرنا إلا واحدة	٥٠	٢٩٦
خشعاً أبصارهم يخرجون	٧	٦٨٠
خشعاً أبصارهم يخرجون	٧	٦٧٩
مرسلو الناقة	٥٤	٨٦٠
من الكذاب الأشر النبي أولى بالمؤمنين	٢٦	٨٢٧
نجيناهم بسحر	٣٤	٩٠٩

سورة الرحمن

الآية	رقمها	الصفحة
ذواتا أفنان	٤٨	٧١
وله الجوار المنشآت	٢٤	٧٣٨

سورة الواقعة

الآية	رقمها	الصفحة
إذا وقعت الواقعة	١-١٠	٥٤٩
وأنتم حينئذ تنظرون	٨٤	٥٤٠
فلا أقسم بمواقع النجوم	٧٥	٩٥٥
إنه لقرآن كريم	٧٧	٩٥٥
فكانت هباءً منبثاً	٦	٢٦٠
ليس لوقعتها .... خافضة رافعة	٣	٥٥٠
عرباً أتراباً	٣٧	٢٦٣

سورة الحديد

الآية	رقمها	الصفحة
يوم تشقق السماء بالغمام	١٢	٩١٠
وكل وعد الله الحسنى	١٠	٢٢٦
لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم	٢٣	١٥٨
فعال لما يريد إنما الحياة لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد	٢٠	٢٤٠

سورة المجادلة

الآية	رقمها	الصفحة
كتب الله لأغلبن أنا ورسلي	٢١	٤٩٢
ذلك خير لكم وأطهر	١٢	١٨٠
فإطعام ستين مسكيناً	٤	
ما هن أمهاتهم	٢	٢٩٦

سورة الحشر

الآية	رقمها	الصفحة
كي لا يكون دولة	٧	٤٧٨
والذين تبوؤا الدار والإيمان	٩	٥٩٧
ومنا دون ذلك	١١	٩٩٧
وأنه لما قام عبد الله يدعوه	١٩	١١٦
وأن لو استقاموا	١٦	٣٦٢
ممن يستمع الآن	٩	٥٥٧
وإنا ظننا	٥	٩٠٦
قل أوحي إلي أنه استمع	١	٣٤٠

سورة الممتحنة

الآية	رقمها	الصفحة
يخرجون الرسول وإياكم	١	١٠٥

سورة الجمعة

الآية	رقمها	الصفحة
وآخرين منهم	٣	
أعلم من يضل		
قل ما عند الله خير من اللهو والتجارة	١١	٨٣٢
بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله	٥	٧٩٧

سورة المنافقون

الآية	رقمها	الصفحة
إذا جاءك المنافقون	١	٥٤٨

سورة التغابن

الآية	رقمها	الصفحة
فاتقوا الله ما استطعتم وأطيعوا	١٦	٤٩١
قل بلى وربي لتبعثن	٧	٩٥٢

سورة الطلاق

الآية	رقمها	الصفحة
وإن كن أولات حمل	٦	٢٥
وإن كن أولات حملن	٦	٩٨٠

سورة التحريم

الآية	رقمها	الصفحة
والملائكة بعد ذلك ظهير	٤	٧١٦
فقد صغت قلوبكما	٤	٧١

سورة الملك

الآية	رقمها	الصفحة
ارجع البصر كرتين	٤	٣٩
ثم ارجع البصر كرتين	٤	٤٤
ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت	٣	٨٩٩
هل ترى من فطور	٣	٤٨٠
ليبلوكم أيكم أحسن عملاً	٢	٤١٢

سورة القلم

الآية	رقمها	الصفحة
وإن يكاد الذين كفروا	٥١	٣٢٥
وإن لك لأجراً	٣	٣٤٣
ودوا لو تدهن فيدهنون	٩	١٦٩
فستبصر ويبصرون	٦٢٥	٤١١

سورة الحاقة

الآية	رقمها	الصفحة
فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة	١٣	٤٤٣
ذرعها سبعون ذراعاً	٣٢	
ولو تقول علينا بعض الأقاويل	٤٤	٥١٣

سورة المعارج

الآية	رقمها	الصفحة
إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً	٦-٧	٤٠١

سورة نوح

الآية	رقمها	الصفحة
إني دعوتهم جهاراً	٨	٦٦٧

سورة الجن

الآية	رقمها	الصفحة
وأن لو استقاموا	١٦	٣٦٢
قل أوحي إلي أنه استمع نفر من الجن	١	١٦
ومنا دون ذلك	١١	٩٩٧
فمن يستمع الآن	٩	٥٥٧
وإنا ظننا	٥	٩٠٦
وأنه لما قام عبد الله يدعوه	١٩	١١٦

سورة المزمل

الآية	رقمها	الصفحة
إن لدينا أنكالاً	١٢	٣٣٢
علم أن سيكون	٢٠	٣٦٢
تجدوه عند الله هو خيراً	٢٠	٣٩٨
قم الليل إلا قليلاً نصفه	٢-٣	٦٢٢
إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا		
كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول	١٥-١٦	١٨٧
تجدوه عند الله هو خيراً	٢٠	٨٣١

سورة المدثر

الآية	رقمها	الصفحة
يا أيها المدثر	١	١٣
إنها لإحدى الكبر	٣٥	٧٤٠

سورة القيامة

الآية	رقمها	الصفحة
أن لن نجمع عظامه	٣	٣٦٢
أيحسب الإنسان ... أن لن نجمع عظامه بلى قادرين	٣-٤	٦٩١

سورة الإنسان

الآية	رقمها	الصفحة
ويطعمون الطعام على حبه	٧	٤٧٨
إما شاكراً وإما كفوراً	٤	٦٩٠

سورة المرسلات

الآية	رقمها	الصفحة
وإذا الرسل أقتت	١١	٨٨
ولا يؤذن لهم فيعتذرون	٣٦	٤٢
هذا يوم لا ينطقون	٣٥	١٧٩
فقدرناهم فنعم القادرون	٢٣	٧٨٥
ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً	٢٥-٢٦	٨٩٢

سورة النازعات

الآية	رقمها	الصفحة
فإن الجنة هي المأوى	٤١	١٩٠
إن في ذلك لعبرة	٢٦	٣٣٢
والنازعات غرقاً	١	٥١٢
إلا عشية أوضحاها	٤٦	٩٧٦
فقل هل لك إلى أن تزكى	١٨	٩٠٢
يوم ترجف الراجفة	٦	٩٦٢

سورة التكوير

الآية	رقمها	الصفحة
وإذا النجوم انكدرت	٣	٨٩

سورة الانفطار

الآية	رقمها	الصفحة
يوم لا تملك	١٩	٩٨٩

سورة المطففين

الآية	رقمها	الصفحة
وإذا اكتالوا على الناس يستوفون	٢	٩١٤
ويل للمطففين	١	٢٠٩
كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون	١٨-١٩	٥٣

سورة الانشقاق

الآية	رقمها	الصفحة
إذا السماء انشقت	١	٥٤٨
لتركبن طبقاً عن طبق	١٩	٩١٣

سورة البروج

الآية	رقمها	الصفحة
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد	١٤-١٥-١٦	٢٣٩
قتل أصحاب الأخدود	٤	٩٥٧
والسماء ذات البروج	١	٩٥٧
تجري من تحتها الأنهار	١١	٥٧١
فعال لما يريد	١٦	٤٩٠
إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم	١٠	٢٤٦

سورة الطارق

الآية	رقمها	الصفحة
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	٩٨٣
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	١٦
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	٩٤٩
إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر	٩٢٨	٨٨٧

سورة البلد

الآية	رقمها	الصفحة
أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما	١٤-١٥	٨٨٦-٨٨٧
أيحسب أن لم يره أحد	٧	٣٦٢

سورة الشمس

الآية	رقمها	الصفحة
والسماء وما بناها	٥	١٦٢
قد أفلح من زكاها	٤	٩٥٧
والشمس وضحاها	١	٩٥٧

سورة الليل

الآية	رقمها	الصفحة
إن سعيكم لشتى	٤	٩٤٩
لا يصلاها إلآ الأشقى الذي كذب وتولى	١٥-١٦	١٨٨
والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى	١-٢	٥٤٦

سورة الضحى

الآية	رقمها	الصفحة
فأما اليتيم فلا تقهر	٩	٤٨٢
ولسوف يعطيك ربك فترضى	٥	٩٥٣
فأما اليتيم فلا تقهر	٩	٦٧١

سورة الشرح

الآية	رقمها	الصفحة
إن مع العسر يسراً	٦	٥٨٢

سورة التين

الآية	رقمها	الصفحة
ثم رددناه أسفل سافلين	٥	٨٣٩

سورة العلق

الآية	رقمها	الصفحة
كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى	٦-٧	٤١٥

سورة القدر

الآية	رقمها	الصفحة
إنا أنزلناه في ليلة القدر	١	١١١

سورة الزلزلة

الآية	رقمها	الصفحة
مثقال ذرة خيراً	٧	٧٠٨

سورة العاديات

الآية	رقمها	الصفحة
إن الإنسان لربه لكنود	٦	٩١

سورة القارعة

الآية	رقمها	الصفحة
كالعهن المنفوش	٥	٩١٨

سورة العصر

الآية	رقمها	الصفحة
إن الإنسان لفي خسر	٢-٣	١٨٧
إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا	٢-٣	١٨٧

سورة قريش

الآية	رقمها	الصفحة
أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف	٤	٨٩٧

سورة الكوثر

الآية	رقمها	الصفحة
إنا أعطيناك الكوثر	١	٨
إنا أعطيناك الكوثر	١	٤٨٠

سورة النصر

الآية	رقمها	الصفحة
إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً	١-٢-٣	٥٤٦

سورة المسد

الآية	رقمها	الصفحة
تبت يدا أبي لهب	١	٤٢

سورة الإخلاص

الآية	رقمها	الصفحة
قى هو الله أحد	١	١١٥
قل هو الله أحد	١	٧٣٩
ولم يكن له كفواً أحد	٤	٧٤١

مسرد
الأحاديث النبوية

الحديث الشريف

الحديث	الصفحة
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر	١٠٩٤
إذا أويتما إلى مضاجعكما	
إذا هلك كسى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده	٣٨٤
اسكن حراء فما عليك إلا بغي أو صديق أو شهيد	١١١٩
أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين	١٠٩٢
أعطوا السائل ولو جاء على فرس	١٦٠٠
اقتلوا من الحيات ذا الطفتين والأبتر	٦١٠
أقربهما منك باباً	٩٣٤
الدجال أعور عينه اليمنى	٨٧٥
ألستم تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم	١٦٤٧
العينان وكاء السَّه ، ووكاء الست	١٣٠٠
أمر بمعروف ونهي عن منكر صدقة	٢٠٧
أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال : نعم ، وربما أفضلت السباع كلها	١٦٤٩
أن الحسن أخذ تمرة الصدقة فجعلها في فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كِخ كِخ حتى ألقاها من فيه	١٣٥٠
إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتبت له نصفها ثلثها إلى عشرها	١٠٨٥
إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون	٣٣٣
أنهاكم عن قيل وقال	٥٥٨
إني كنت عن هذا لغنية	٣٤٥
إني لأعلم إذا كنت علي راضية وإذا كنت علي غضبى	٥٤٩
إن يشأ يبارك " اللهم بارك في صاعها	١٦١٦
إن يكنه فلن تسلط عليه	٢٩٣
بخٍ بخٍ ، ذلك مال رابح	١٣٣٤
تغدو خماصاً وتروح بطاناً	٢٦٤

تمرة خير من جرادة	٢٠٨
ثوبي حجر	١١٥٠
خمس صلوات	٧٢٧
خمس صلوات كتبهن الله	٢٠٧
دخلت امرأة النار في هرة	
ساعة يوم الجمعة بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة	٥٦٩
شكونا إليه حر الرمضاء فلم يشكنا	١٢٧٥
عليك بذات الدين	١٣٥٤
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثماني	٩٨٦
غير الدجال أخوفني عليكم	٩٦
فأذن لها بنفسي في الشتاء ونفس في الصيف	١٠٨١
فإنك إن لم تراه فإنه يراك	١٥٦٥
فصلوا جلوساً أجمعين	١٠٢٤
فلأصل لكم	١٥٣٥
فهلاّ بكراً تلاعبها	١٦٣٢
فلا يقرب مساجدنا يؤذنا	١٥١٣
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف	٥٩٥
كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ أو كأين تعد سورة الأحزاب	٧٧٩
كل شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتى العجز والكيس	١١١٣
كلاليب مثل شوك السعدان ؟ قالوا: نعم يا رسول الله . قال : فإنها مثل شوك السعدان	١٠٤٧
كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء	١٠٢٥
كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة	٧٥٠
لأبعثن معكم أميناً حق أمين	١٠٥٢
لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا	٣٣
لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض	١٥١٣

لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ٣١
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ٢٥٦
لا يختلي خلاها ولا يعضد شوكها ٦١١
لعلنا أعجلناك ٣٢٩
لما شرح الله صدر أبي بكر وعمر ٧٢
ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني ٩٥٢
ليس فيما دون خمس صدقة ٧٢٨
لينتهين أقوام عن ودعهن الجمعة ١٦٧٥
ما أخرجكما من بيوتكما ٧٢
ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود ٩١٥
"من أبر يا رسول الله ؟ فقال أمك ، قال ثم أي ، قال : أمك ...." ١٦٥
من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ٧٩١
من حلف علي يمين ٩١٥
من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم ٨٩٦
من قبلة الرجل إمرأته الوضوء ٨٩٠
من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباًغفر له ما تقدم من ذنبه ١٥٩٤
مهيم،أي : أحدث لك شيء ؟ فقال عبد الرحمن : تزوجت يا رسول الله ١٣٣٣
نحن معاشر الأنبياء لا نورث ١٢٣٧
نضر الله امرأ سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها ١٩
نهي عن قتل حيات البيوت إلا الأبتر ، وذا الطفتين ٦٠٩
هجيري أبي بكر لا إله إلا الله ٢٢٢
هل أنتم تاركوا لي صاحبي ؟ ١٠٠٢
وأنهاكم عن قيل وقال ١٦٩١
وأيمن الذي نفس محمد بيده ٩٤٦
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ١١٥٢
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ١٤٥٨

مسرد الأثر

" أراهمني الباطل شيطاناً "	١٠٧
" ألستم تعلمون ذلك ، قالوا : نعم "	١٦٤٧
" إنّ بشراً قد طَلَعَ اليمن "	١٢٥٥
" إنهم لو أجابوا في ألست بربكم بـ" نعم" كفروا."	١٦٤٧
" أيُمنَك لئن ابتليتَ لقد عافيت "	٩٤٥
" إني كنتُ عن هذا لغنية "	٩٤٥
" قصرنا الصلاة في السفر مع رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه"	٥٥٩
" كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة ، كذب عليكم الجهاد ثلاثة أسفار كذبن عليكم "	١٦٦٨
" كذبتك الظهائر : عليك بالمشي بالظهائر "	١٦٦٨
" كل الناس أفقهُ منك يا عمرُ "	١٢٣٧
" لا تَشرَّف يصبْكَ سهمٌ "	١٥١٢
" لعن ا لله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير: إن وراكبها "	٣٥٢
" لقد رأيتنا مع رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم ، وما لنا طعام إلا الأسودان: التمر والماء"	٤١٥
" لِيذكٍّ لكم الأسلُ والرماحُ ، والسهام ، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب "	١٢٣٩
" ما أحسن في الهيجاء لقاءها "	٨١٨
" نهى عن قتل جنان البيوت إلا الأبتر ، وذا الطفتين "	٦٠٩

مسرد الأمثال

" أحشفاً وسوء كيلة "	١٢٤٨
" أغدة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية "	٥١٦
" اطرق كراً إنّ النعام بالقرى "	١٢٣٣
" امرأً ونفسه "	١٢٥٠
" إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار "	١٢٤٩
" إن ذهب عير فعير في الرهط "	٢٠٩
" إن في مِضِ لطعماً "	١٣٤٦
" بألمٍ مَّا تختنّهُ "	١٣٧٣
" بجهدٍ ما يبلُغَنَّ "	١٣٧٤
" بعينٍ ما أرينَّك "	١٣٧٤
" تسمع بالمعبدي ... "	٢٠١
" حظيينَ بناتٍ صلفين كفاتٍ "	٦٩٢
" حكمك مسمطاً "	٢٣٨
" ديار الأحباب "	١٢٤٩
" سَرْعان ذي إهالة "	١٣٤٦
" شتّى تؤوب الحلبة "	٦٧٩
" شر أهاب ذا مال "	٢١٠
" الصيف ضيعتِ اللّبن "	١٢٤٨
" عذيرك من فلان "	١٢٤٩
" الكراب على البقر "	١٢٤٧
" كل شيءٍ ولا شتيمة حر "	١٢٤٨
" كلاهما وتمراً "	١٠٢٩
" كل شيءٍ ولا هذا "	١٢٤٨
" لو ذات سوار لطمتني "	١٦٠٣
" ما مسيئاً من أعتب "	٢٩٩
" هذا ولا زعاماتك "	١٢٤٨

مسرد الأقوال

	رقم الصفحة
" أأعور وذا ناب "	٥٢٣
" أبيض يقق "	١٠٦٥
" أتقول للعميان عقلاً "	٤١٨
" اجتمعت أهل اليمامة "	٩٧٤
" أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً ومائةً "	١٠٥٣
" إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب "	١٢٤٢
" اذهب بذي تسلم "	٩٧٩
" اطرق كرا "	١٢١٨
" إنّ ا لله سميع دعاء من دعاه "	٨٥٢
" انتظرني كما آتيك "	٩٢٤
" أنت غيوظ ما عملت أكباد الرجال "	٨٥٢
" إن قنعت كاتبك لسوطاً "	٣٥٦
" إنما العامري عمامته "	٢٣٨
" إنه لمنحار بوائكها "	٨٥٢
" إنها لإبل أم شاء "	١١١٦
" برئت إليك من خمس وعشري التحاسين "	٧٢٨
" بالفضل ذو فضلكم ا لله به ، وبالكرامة ذاتِ أكرمكم ا لله به "	١٠٥١
" بك ا لله نرجو الفضل "	١٢٣٨
" جئت بلا زاد "	٣٧٨
" جئت بلا شيء "	٣٧٨
" جاءت الخيل بداد "	٦٦٧
" جاءته كتابي فاحتقرها ، فقيل له : كيف تقول جاءته؟ فقال: أليس الكتاب بصحيفة"	٤٣٢
" حسبك يَنَم الناسُ ، واتقى ا لله امروءٌ فَعَل خيراً ينب عليه "	١٥٠٩

	رقم الصفحة
" حكمك سمطاً "	٤٣١
" راكب الناقة طليحان "	٢٠٦
" رحبكم الدخول في طاعة الكرماني "	١٢٥٥
" زيد الخيل "	٩٧٠
" سبحانك ا لله العظيم "	١٢٣٨
" سطي مجر تُرطبْ هَجَرْ "	١٢٣١
" سمع أذني زيداً يقول كذا "	٨٨٥
" ضعيف عاذَ بقرملة"	٢٠٧
" في أكفانه درجُ الميت "	٢١٤
" قال فلانة"	٤٣٤
" قضاء ا لله لأفعلنَّ "	٩٤١
" قضية ولا أبا حسن لها "	٣٨٤
" كل ذي عين ناظرة "	٢٢٠
" الكلاب على البقر "	١٢٤٧
" كلاهما وتمراً "	٤٨٩
" لا خير بخير بعده النار "	٣٠٧
" لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت إليك "	٩٦٣
" لا جرم وا لله لأفارقنّك "	٩٦٣
" ما أنا بالذي قائل لك سوءاً "	١٥١
" ما خير اللبن للصحيح ، وما شرُّه للمبطون "	٨٢٨
" مررنا ببلدٍ قلما تنبتُ إلا الكراثَ "	١٦٦٣
" ما لي إلاّ أبوك أحدٌ "	٦١٨

	رقم الصفحة
" ما مررت بأحد إلا زيداً ، وما أتاني أحد إلا زيد "	٦١٢
" نعم الولد هي ، فقال : وا لله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة "	٧٨٣
" هذا منهلٌ عسل ماؤه "	٨٨١
" واجمجمتي الشاميتيناه "	١٢٠٦
" وبك ، وأهلاً وسهلاً "	١١٣٦
" وقع المصطرعان عدلي عير "	٦٦٠
" يا طلحُ "	١٢٢٥
" يا قوم لا تفعلوا ، ويا رب اغفر لي "	١٠٠٥
" يومئذاً "	٥٤١

مسرد
القوافي

قافية الهمزة المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
الهيجاءَ	الكامل	١٤٧٦
ظباءَ	الخفيف	١٥٨١

قافية الهمزة المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
سواءُ	الوافر	١٧٢
الشتاءُ	الوافر	٢٥٥
سواءُ	الوافر	٣٤٧
نساءُ	الوافر	٤٠٦
الولاءُ	الخفيف	٤٢٧
بداءُ	الطويل	٤٤١
الفتاءُ	الوافر	٧٢٣
جزاءُ	الوافر	٧٦٨
براءُ	الطويل	١١٦٥
فنـــاءُ	الطويل	١٢٠٢
الاخاءُ	الوافر	١٤٠٥
دواءُ	الوافر	١٦٣٠
رجاءُ	الكامل	١٦٣٤

قافية الهمزة المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
السماء	الوافر	١٢٧
ارعواء	الخفيف	٢٥٠
برجائِي	الكامل	٣٥٢
بقائِي	الخفيف	٦

قافية الباء الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
السحائبْ	مجزوء الكامل	٤٣٩
اضطربْ	المتقارب	١١٠٧

قافية الباء المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
كربَـــا	البسيط	١٠٤
المصابَا	الوافر	١٢٠
عقبَـــا	المديد	٢٦٢

حقبَـا	المديد	٢٦٣
غلبَـا	البسيط	٢٨٩
غضوبَا	الطويل	٢٩٨
غلابَـا	البسيط	٣١٠
رعبَـا	الطويل	٤٢٢
طيبَـا	الخفيف	٤٨٧
معذبَـا	الطويل	٦٠١
المتغيبَا	الطويل	٦٧٥
الغرابَا	الخفيف	٦٧٨
حبَـا	الخفيف	٩٢٠
حسبَا	البسيط	٩٥٣
كربَـا	البسيط	١١٥٣
كبكبَا	الطويل	١٤١٨
إرهابَا	البسيط	١٥٩٤
مجيبَا	الخفيف	١٦٦٣

قافية الباء المضمومة:

القافية	البحر	الصفحة
تغيبُ	الطويل	٤١
الشيبُ	البسيط	٥١
الحجابُ	الكامل	٩٤
يتقلبُ	الطويل	١٤١
الخطوبُ	الوافر	٢٩٨
قريبُ	الوافر	٣١٨
والأبُ	الطويل	٣٦٧
وتحسبُ	الطويل	٣٩٣
وكليبُ	الطويل	٥٠٣
أعجبُ	الكامل	٥٢١
تغربُ	الطويل	٥٦٤
يتقلبُ	الطويل	٦٥٥
لحبيبُ	الطويل	٦٧٧
تطيبُ	الطويل	٧٢٠
ضروبُ	الطويل	٧٤٨
خطيبُ	الخفيف	٩٢٣
قريبُ	الطويل	٩٣١
أبُ	الكامل	١٠١٥
شنبُ	البسيط	١٠٧٦
هبوبُ	الطويل	١١٢١
غريبُ	الطويل	١١٩١
جالبُ	الطويل	١٢٤٣
عربُ	البسيط	١٢٥٠
لبيبُ	الطويل	١٣٥٣

وأليبُ	الطويل	١٤٠٤
يصابُ	الوافر	١٤٩٢
نصيبُ	الطويل	١٥٣٧
سبسبُ	الطويل	١٦٠٠
معتبُ	الطويل	١٦٠٣
المهذبُ	الطويل	١٦٢٦
أتوبُ	الوافر	١٦٥٨
وتحسبُ	الطويل	١٦٧٧

قافية الباء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
العذابِ	الوافر	١٤
النوبِ	البسيط	٢٨
الأحزابِ	الكامل	١٦٦
الكلبِ	الطويل	١٦٨
المواكبِ	الطويل	٢٤١
الصلّابِ	الوافر	٢٧٧
بالمجربِ	الطويل	٣٠٩
المآربِ	الطويل	٣٥٠
عُقابِ	الكامل	٣٦١
للشيبِ	البسيط	٣٧٤
واهبِ	الطويل	٤٢٦
واهبِ	الطويل	٤٦٣
التصابي	الخفيف	٥٥٧
الذوائبِ	الطويل	٥٧٩
لغروبِ	الطويل	٥٨٠
الرقابِ	الخفيف	٦١٥
القربِ	البسيط	٦٥٥
القلبِ	الطويل	٧٧٤
بالمتقاربِ	الطويل	٨٠٦
الذهبِ	البسيط	٨٣٧
الإهابِ	الوافر	٨٨١
راكبِ	الطويل	٨٨٤
بالمجربِ	الطويل	٩١٠
متقاربِ	الطويل	٩٥٥
رايـــي	البسيط	٩٨٤
قاربِ	الطويل	٩٩٦
تصابـــي	الطويل	٩٩٠
طالبِ	الطويل	١٠٠١
وحبيبِ	الطويل	١٠١٨
الذنبِ	البسيط	١٠٤٤
فالآيبِ	السريع	١٠٦٣

الأعضبِ	الكامل	١٠٩١
معجبِ	السريع	١٠٦٩
يذهبِ	السريع	١٠٦٩
عجبِ	البسيط	١١٣٢
مجابِ	الخفيف	١١٨٩
للعجبِ	البسيط	١١٩٥
المقانبِ	الطويل	١١٩٦
الكواكبِ	الطويل	١٢٢٩
بعصائبِ	الطويل	١٤٤٢
نحطبِ	الطويل	١٤٧٦
تربِ	البسيط	١٥٢٠
تعقبِ	الطويل	١٥٦٩
وهبـــي	المنسرح	١٦٧٣

قافية التاء المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
الأساةُ	الوافر	٨٥
ملماتُ	البسيط	٨٥
دعيتُ	الخفيفُ	١٣٨٠

قافية التاء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
فملتِ	الكامل	٨٩
أجنتِ	الكامل	١٨٥
مرَّتِ	الطويل	١٩٥
منكساتِ	الطويل	٢٦١
بالحسناتِ	الكامل	٢٦٢
أذاتي	الوافر	٣٠٣
كرتِ	الطويل	٤٢٠
تجلتِ	الطويل	٧٣٣
العشيرةِ	مجزوء الكامل	٧٩٥
وتعلتِ	الكامل	٩٧١
الملماتِ	البسيط	٩٧٩
جُنّتَ	الطويل	٩٩٩
فشلتِ	الطويل	١٠٧٨
خفاتِ	الطويل	١٦٦٥

قافية الثاء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
الثلاثِ	الوافر	٣١٥

قافية الجيم المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
الدجاجَا	الوافر	٩٠٧
تأججَا	الطويل	١٠٩٣

قافية الجيم المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
فأعيجُ	الطويل	٨٢١
نئيجُ	الطويل	٩١٠
لججُوا	الطويل	١٠١٦

قافية الجيم المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
السَّاجِ	البسيط	٢١٨
أحُججِ	السريع	١٦٣٤

قافية الحاء المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
أفراحاً	البسيط	١١٥٣
وأستريحا	الوافر	١٥١٦

قافية الحاء المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
متزحزحُ	الطويل	٤١٦
أروح	الطويل	٩٥٩
جنوحُ	الطويل	٩٩٣
السفاحُ	الخفيف	١٢٤٦
قزحُ	الكامل	١٦٩٩

قافية الحاء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
سبوحِ	الطويل	٦٩
جناحِي	الوافر	١٤٢
رزحِ	الطويل	١٠١٠
النفاحِ	الخفيف	١١٩٦
تسريحِ	البسيط	١٢٣٥
تستريحِي	الوافر	١٥١٠

قافية الدال الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
الإحدْ	الرمل	٧٤٠

قافية الدال المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
مُردَا	الطويل	٥٦
أبداً	الطويل	١٥٥
فتنهدَا	الطويل	١٦٩
أن يحصدَا	الكامل	١٧١
عودَا	الطويل	٢٩٥
موجودَا	البسيط	٣٢٨
أسدَا	الطويل	٣٣٠
لمجهودَا	البسيط	٣٤٩
سودَا	الطويل	٤٠٢
قردَا	الطويل	٤١١
أبدَا	البسيط	٤٨٥
مسهدَا	الطويل	٥١٤
عردًا	الطويل	٨٨٠
ترددَا	الطويل	٩٠٣
صدودَا	الكامل	٩٤٠
مجددَا	الطويل	٩٥١
وفودَا	الوافر	٩٥٧
غدَا	البسيط	٩٦١
الأسودَا	الخفيف	٩٧٥
عهودَا	الطويل	٩٩٤
عددَا	البسيط	١٠٣٠
سؤدَدَا	الطويل	١١٣٠
الجوادَا	الكامل	١١٦٣
بُعدَا	الطويل	١٣٤٤

قافية الدال المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
ردُوا	الطويل	٩٣
أذودُ	الوافر	١٧٠
لبيدُ	الكامل	١٨٣
رشادُ	الخفيف	٢١٦
تعودُ	الوافر	٢٢٤
الولدُ	البسيط	٢٢٥

الأسودُ	الكامل	٢٣٣
يزيدُ	الطويل	٢٦٦
جُودُ	الوافر	٢٧٢
يزيدُ	الطويل	٢٩٨
كائدُ	الطويل	٣٢٦
لسعيدُ	الطويل	٣٤٥
لعميدُ	الطويل	٣٤٨
فقدُ	البسيط	٣٥٨
مخلدُ	الطويل	٣٨١
حميدُ	الطويل	٣٩٩
يسودُ	الوافر	٥٣٥
بادُوا	المديد	٧٧٣
الجهدُ	الطويل	٧٧٩
فديدُ	الوافر	٨٥٣
داودُ	البسيط	٩٣٨
مفائدُ	الطويل	٩٥٢
والبعدُ	الطويل	١٢٤٦
تزيدُ	الطويل	١٣٢٤
مزيدً	الكامل	١٥٥٥
أكيدً	المتقارب	١٥٨٠
يزيدُ	الطويل	١٥٨٤

قافية الدال المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
على الحدِ	البسيط	٢٩
زيادِ	الوافر	٣٦
بالوجدِ	الطويل	٣٧
ومحمدِ	الكامل	٤٦
بعدِي	الطويل	١٠٥
خالدِ	الطويل	١٤٠
معدِ	الوافر	١٤٧
الشدائدِ	الطويل	١٥٤
الأعادِي	الخفيف	١٥٩
العوائدِ	الطويل	١٧٢
مخلدِي	الطويل	١٧٣
المُمَدّدِ	الطويل	١٧٩
ينادِي	الوافر	١٨٩
بالشهادِ	الوافر	١٨٩
الأباعدِ	الطويل	٢١١
لبدِ	البسيط	٢٦٠
الخلدِ	المتقارب	٢٧٣

بخالدِ	الطويل	٢٧٣
بقعددِ	الطويل	٣٠٦
زيادِ	الطويل	٣٢٤
العوادِي	الوافر	٣٢٦
والجلدِ	البسيط	٣٣٥
مرادِ	الطويل	٣٤٩
المتعمدِ	الكامل	٣٥٤
أحدِ	البسيط	٣٩٨
الوجدِ	الطويل	٤٠٠
عوادِي	الكامل	٤٢١
الوجدِ	الطويل	٤٤٠
للعهدِ	الطويل	٥٠١
والجسدِ	البسيط	٤٠٥
والمجدِ	الطويل	٥١٦
معبدِ	الطويل	٥٦٦
أحدِ	البسيط	٦٤١
تشهدِ	الطويل	٦٧٢
عندِي	الطويل	٦٧٦
الأحدِ	البسيط	٧٣٩
رقادِي	الكامل	٧٧١
الجلدِ	البسيط	٧٧٥
الموقدِ	الكامل	٧٨٩
معاهدِ	الطويل	٩٠٦
زيادِ	الوافر	٩١٦
رشدِ	البسيط	٩١٨
الأسودِ	المتقارب	٩٥٤
أولادِي	البسيط	١١١٨
مخلدِي	الطويل	١١٧٤
كئودِ	الخفيف	١١٨٩
سعدِ	الوافر	١٢١٦
المسجدِ	المتقارب	١٢٤٥
مرادِ	الوافر	١٢٤٩
العضدِ	البسيط	١٢٩١
روْدِ	البسيط	١٣٣٩
والنادِي	البسيط	١٣٥٤
البلدِ	البسيط	١٣٨٢
موحدِ	الطويل	١٤٣٠
حمادِ	الطويل	١٤٣٦
بدادِ	الكامل	١٤٣٧
فلأحمدِ	الطويل	١٥٣٥
قـــدِ	الكامل	١٥٤٣
موقدِ	الطويل	١٥٤٨
أرفدِ	الطويل	١٥٨٢

بالمزدادِ	الكامل	١٦٠١
بمخلدِ	الطويل	١٦٠٦
قــدِ	الكامل	١٦٢٣
السودِ	البسيط	١٦٣٦

قافية الراء الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
مضرْ	الطويل	٤٣٤
وضرْ	الرمل	٧٨٥
الخضرْ	الطويل	١٢٣٢
اعتذرْ	الطويل	١٢٨٣

قافية الراء المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
وزرَا	البسيط	١١٣
الحجورَا	الوافر	١٤١
عيَّرَا	الطويل	١٤٢
قفرَا	الطويل	٢٧١
متعسرَا	الطويل	٢٤٣
تعقرَا	الطويل	٣١٢
عمداَ	البسيط	٣٧٨
جعفرَا	المتقارب	٤٢٣
سقرَا	البسيط	٤٨٤
نهارَا	المتقارب	٥٠٥
نـــارَا	المتقارب	٦٢١
نصرَا	الطويل	٦٨٦
تستطارَا	الوافر	٦٨٩
وقارَا	الخفيف	٧٠٢
قدرَا	السريع	٧٠٤
جهارَا	المتقارب	٧٢٠
القمرَا	البسيط	٧٣٩
وتجأرَا	الطويل	٧٥٤
وزرَا	البسيط	٧٩١
أبجرَا	الطويل	٧٩٦
نهارَا	الكامل	٨٣٠
أصبرَا	الطويل	٨٣١
البدرَا	الطويل	٨٥٣
دارَا	المديد	٨٦٨
أحمرَا	الطويل	٩٠٢
جأرَ	الطويل	٩١٠
خمرَا	الطويل	٩٨٥

هريرَا	المتقارب	٩٩٥
سقرَا	البسيط	١٠٠١
الكفارَا	الوافر	١٠٠١
فزارَا	المتقارب	١٠٣٤
وأقترَا	الطويل	١٠٦٩
الأصاغرَا	الطويل	١١١٠
نارَا	المتقارب	١١٣٤
اعتمرَا	البسيط	١٢٠١
هجرَا	البسيط	١٤٢٠
عقيرَا	الخفيف	١٤٤٢
فتعذرَا	الطويل	١٤٩٦
حذرَا	البسيط	١٥٤٨
تستطارَا	الوافر	١٥٩٢
تعذرَا	الكامل	١٦٠٨
بيقرَا	الطويل	١٦٤١

قافية الراء المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
أجدرُ	الطويل	٤٢
منثورُ	البسيط	٥٥
الذعرُ	الطويل	٧٢
تأتمرُ	البسيط	١٠١
ديَّارُ	البسيط	١٠٧
الصدرُ	الطويل	١١١
أقدرُ	الطويل	١١٢
ولايذرُ	البسيط	١٣٨
ولاضررُ	البسيط	١٤٨
القدرُ	البسيط	١٤٩
طارُوا	الكامل	٢١٨
نُســرٌ	المتقارب	٢٢٥
تصيرُ	الخفيف	٢٤٥
يعتبرُ	المديد	٢٤٨
القطرُ	الطويل	٢٥٠
يسيرُ	الطويل	٢٥٤
والدّبورُ	الخفيف	٢٦٠
اعتبارُ	الخفيف	٢٧٢
الشزرُ	الطويل	٢٧٤
بشرُ	البسيط	٣٠٠
متيسرُ	الطويل	٣٠٨
والأجرُ	الطويل	٣٠٩
أمرُ	الطويل	٣٢٠
مغتفرُ	الكامل	٤٠٦

والتمرُ	الطويل	٤٠٧
الغدرُ	الطويل	٤٣٢
لمغرورُ	البسيط	٤٣٥
أمرُوا	البسيط	٤٦٢
المغرورُ	الخفيف	٤٨٤
ولاحذرُ	البسيط	٤٨٦
ميسرُ	الطويل	٥٢١
القطرُ	الطويل	٥٢٧
النهارُ	الوافر	٥٣٣
مياسيرُ	البسيط	٥٤٢
عصرُ	الطويل	٥٥٨
ينيرُ	الخفيف	٥٧٠
معورُ	الطويل	٥٨٦
وابرُ	الطويل	٧٤٥
شفرُ	الطويل	٧٤٧
أصبرُ	الطويل	٨٢٩
عاقرُ	الطويل	٨٥٢
آسرُ	الطويل	٩١٩
المهارُ	الخفيف	٩٢٢
تنتظرُ	الطويل	٩٢٣
عـــارُ	الكامل	٩٢٥
أســـرُ	الطويل	٩٢٩
ميسورُ	الكامل	٩٥٨
المقهورُ	الكامل	٩٦٣
يأتمرُ	البسيط	٩٩٣
هَوبرُ	الطويل	٩٩٨
تصبرُ	الطويل	١٠٩٢
فيكبرُ	الطويل	١١٠٨
هديرُ	الطويل	١١٤٧
عمـــرُ	البسيط	١١٨٦
عـــارُ	البسيط	١١٩٧
الفرارُ	المديد	١١٩٨
منتظرُ	البسيط	١٢٢٨
تذكرُ	الطويل	١٢٣٤
عثرُوا	البسيط	١٣٣٥
غدورُ	الوافر	١٤٤٣
تصغرُ	الطويل	١٤٦٧
الجارُ	البسيط	١٤٩٤
لمقدارُ	البسيط	١٥٠٩
عامرُ	الطويل	١٥١٤
البقرُ	البسيط	١٥٢١
وماتذرُ	البسيط	١٥٢٩
تدابرُ	الطويل	١٥٧٩

ناظرُ	الطويل	١٥٩٥
فيخصرُ	الوافر	١٦٥٨

قافية الراء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
بالجار	البسيط	١٥
يغدر	الكامل	١٠١
الصبر	الطويل	١٠٨
الدهارير	البسيط	١١٠
ظفـــر	البسيط	١١٦
كدر	البسيط	١٥٠
والغدر	الطويل	١٦٧
والسّمر	البسيط	١٧٩
عن عمرو	الطويل	١٨٩+٧٠٨
الضامر	السريع	٢٠٣
ومزور	الكامل	٢٧٢
المجير	الوافر	٣١٤
مكفور	البسيط	٣٤٤
بالحوافر	الطويل	٣٨٠
والمكر	الطويل	٣٨٣
والمكر	الطويل	٣٩٩
الأعاصر	الطويل	٤١٢
الأشعار	الكامل	٤٢٧
عمار	البسيط	٤٨٧
كالنسر	الطويل	٥٧٩
والمكر	الطويل	٦٩١
عـــار	البسيط	٦٩٥
العشر	الطويل	٧٣٠
ساخر	السريع	٧٧٤
عشاري	الكامل	٧٧٥
والنصر	الطويل	٨٠٥
فأجدر	الطويل	٨١٣
السمر	البسيط	٨١٦
خمر	الكامل	٨٣٠
للكاثر	مجزوء البسيط	٨٣٣
جُبار	الوافر	٨٤١
الدهر	الطويل	٨٧١
الأزر	الكامل	٨٧١
يسار	الطويل	٩٣٧
والجهر	الطويل	٩٥١
يثأر	الكامل	٩٥٣
للمسافر	الطويل	٩٦٧

مكفور	البسيط	٩٧٣
الصقور	الوافر	١٠٠٠
بالقمر	البسيط	١٠١٠
من عار	البسيط	١٠٢٠
الأزر	مجزوء الكامل	١٠٦٢
نـــار	البسيط	١١٢١
صبر	الوافر	١١٢٣
جـــار	البسيط	١١٥١
منقر	الطويل	١١٦٦
عمار	البسيط	١١٦٧
بشر	المتقارب	١١٩٣
الناشر	السريع	١٢٠٠
انتظاري	الرمل	١٣٢٥
بنكر	الخفيف	١٣٣٤
جابر	مجزوء البسيط	١٣٤٧
بالجزر	الطويل	١٤٠٠
جُبار	الوافر	١٤٤٤
بالصفر	الطويل	١٤٧٨
لصابر	الطويل	١٤٩٥
أكوار	البسيط	١٥١٩
بالجار	البسيط	١٥٤٤
بمغمر	الطويل	١٥٧٢
اعتصاري	الرمل	١٦٠٤
الغدر	الطويل	١٦١٣
والغدر	الطويل	١٦٣٢
عوري	البسيط	١٦٣٥
المتناحر	الطويل	١٦٣٨
المكـــر	الطويل	١٦٧٢

قافية الزاء المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
بـــزّا		٢٢٤

قافية الزاء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
اعتزاز	الخفيف	١٣٨

قافية السين المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
أســَا	الطويل	٧٣
منافسَا	الطويل	٢٢٥
أبؤسَا	الطويل	٢٦٢
البأسَا	الطويل	٦٧٩
فوارسَا	الطويل	٨٤٥
بوســَا	الخفيف	٩١٧
سدوســَا	الوافر	١٤١٩

قافية السين المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
المتقاعسُ	الطويل	١٧٥
أمسُ	الخفيف	٥٦٢
الممارسُ	الطويل	٧٩٥
راسُ	الطويل	٨٧٦
الفرسُ	البسيط	١٥١٩
أفرسُ	الطويل	١٦٢٢

قافية السين المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
احبس	الطويل	٤٩٤
كالباس	البسيط	٨٨٤
احبسي	الطويل	١٠٣٨
ييأس	الكامل	١٢٢٨
الفرس	المنسرح	١٣٨٧

قافية الشين المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
عائشَا	الطويل	١١٩٦

قافية الصادالمكسورة:

القافية	البحر	الصفحة
للقنيص	السريع	١٢٣٤
القراميص	البسيط	١٢٧٩

قافية الضاد المفتوحة:

القافية	البحر	الصفحة
الرضَا	المتقارب	٦٥٥

قافية الضاد المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
تبيضضي	الخفيف	١٢٩٥

قافية الطاء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
الضابطِ	المتقارب	٥٩٤
الرباطِ	الوافر	٩٣٢
العلاطِ	الوافر	٩٥٥

قافية الظاء الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
غائظهْ	المتقارب	٢٣٩

قافية الظاء المكسورة:

القافية	البحر	الصفحة
الشواظِ	الوافر	١٣٩٨

قافية العين الساكنة:

القافية	البحر	الصفحة
ماصنعْ	الطويل	١٥٦٣

قافية العين المفتوحة:

القافية	البحر	الصفحة
فأسرعَا	الطويل	٧٤
ممنعَا	الطويل	٧٤
مطيعَا	البسيط	١٠٦
الوداعَا	الوافر	٢٧٠
أجدعَا	الطويل	٣٢٢
معــًا	الطويل	٥٨٤
معَــا	الطويل	٥٨٥

وتخدعَا	الطويل	٩٠٧
فييجعَا	الطويل	٩٤٠
جائعَا	الطويل	٩٥٨
وقوعَا	الوافر	١٠٧٤
مضاعَا	الوافر	١٠٨٦
جَمَعَا	البسيط	١٣٧٦
تمنعَا	الطويل	١٣٧٩
وتخدعَا	الطويل	١٤٨١
لأسمعَا	الطويل	١٤٩٢
سمعَا	البسيط	١٥٠١
دعَـا	الطويل	١٥٣٦
أجمعَا	الطويل	١٥٥٤
مفرعَا	الطويل	١٥٥٥

قافية العين المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
يُستطاعُ	الوافر	١٠٨
أصنعُ	الطويل	١١٦
يقطعُ	الطويل	١٦٤
المفزعُ	الكامل	١٨٥
أقاطعُ	الطويل	١٩٣
يضيعُ	الخفيف	٢٤٢
قنوعُ	الخفيف	٢٤٨
ساطعُ	الطويل	٢٦٢
الضبعُ	البسيط	٢٩٢
متتابعُ	الطويل	٣٥١
فاجعُ	الطويل	٣٨٣
يتضرعُ	الطويل	٤١٣
يبيعُ	الطويل	٤١٦
البلاقعُ	الطويل	٤٣٧
وازعُ	الطويل	٤٥١
الأصابعُ	الطويل	٤٨٠
مولعُ	الطويل	٥٠٢
سلفعُ	الكامل	٥٤٥
المذرعُ	الطويل	٥٤٨
أستطيعُ	الخفيف	٥٧١
شفيعُ	الطويل	٦٧٤
أقاطعُ	الطويل	٨٥٥
باخعُ	الطويل	٨٧٨
ينفعُ	الطويل	٩٠٧
تدفعُ	الطويل	٩١٣

واسعُ	الطويل	٩٥٢
جميعُ	الطويل	٩٥٦
وازعُ	الطويل	٩٨٨
أمرعُوا	الطويل	٩٩٤
النقيعُ	الوافر	١٠٠٥
جميعُ	الطويل	١٠١٧
أطمعُ	الطويل	١٠٢٠
ناقعُ	الطويل	١٠٤١
وينفعُ	الطويل	١٤٨٢
تطلعُ	المتقارب	١٥٤٤
وأفرعُ	الطويل	١٥٥٢
واسعُ	الطويل	١٥٧٣
وادعُ	الطويل	١٦٧٦

قافية العين المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
لم تدع	البسيط	٣٦
مطمع	الطويل	٨٩
سماعِي	الوافر	٢٥٢
صناع	الوافر	٢٥٢
فاجزعِي	الكامل	٤٦١
راع	الوافر	٥٤٣
نفاع	الكامل	٧٧٦
جياع	الكامل	٨٣٩
بالمطامع	الطويل	٨٥٥
المقنع	الطويل	٩٢٠
طمع	البسيط	٩٥١
مدرع	الطويل	٩٩٧
أمنع	المتقارب	١٠٧٠
الكاع	الوافر	١٢١٥
الراقع	السريع	١٣٠٣
البلاقع	الطويل	١٣٤٣
بلقع	الطويل	١٤٨٢

قافية الفاء المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
وكيفا	الوافر	١١٥٥
ألوفا	الخفيف	١٣٧٦

قافية الفاء المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
المعلفُ	الطويل	١٥٥
تخلفُ	البسيط	٢٧٤
عارفُ	الطويل	٢٩٧
نتنصفُ	الطويل	٥٤٤
العواطفُ	الطويل	٩٨٥
مختلِفُ	المنسرح	١١٣٩
عجافُ	الكامل	١١٧٠
المتقاذفُ	الطويل	١٣٣٨
قارفُ	الطويل	١٥١٩
معنفُ	الطويل	١٦٢٢

قافية الفاء المكسورة:

القافية	البحر	الصفحة
موافِي	الخفيف	٥٥٢
السدفِ	المنسرح	٨٣٢
شافِ	الوافر	١٣١٩
شافِي	الكامل	١٣٧٨
الشفوفِ	الوافر	١٥٢٠

قافية القاف المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
أولقا	الطويل	٢٥
تحققا	الطويل	١٦٦٣

قافية القاف المضمومة:

القافية	البحر	الصفحة
المحنقُ	الكامل	١٦٩
المطوقُ	الطويل	١٧٩
فريقُ	الوافر	٣٤٢
صديقُ	الطويل	٣٦٠
العوائقُ	الطويل	٤٤٠
منطيقُ	البسيط	٧٩٢
تثقُ	البسيط	٩١٣
تروقُ	الطويل	٩١٥
تخرقُ	الطويل	٩٥١
لاتتفرقُ	الطويل	٩٦١

يترقرقُ	الطويل	١١٥٩
خرنقُ	الطويل	١١٩٠
تسرقُ	الطويل	١٢٢٠
مغلوقُ	البسيط	١٢٨٤
طليقُ	الطويل	١٣٦١
شاقُ	الطويل	١٤١٦
فيغرقُ	الطويل	١٥٨٥
اللبقُ	البسيط	١٦٣٧

قافية القاف المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
شارقِ	الطويل	٢٠٨
شقاقِ	الوافر	٣٦٩
المستقِي	الكامل	٧٥٢
الأواقِي	الخفيف	١١٧٠
يصدقِ	الكامل	١٢٢٠
تخلقِ	الكامل	١٣٤١
فتزلقِ	الطويل	١٥٠٨
ويخرقِ	الطويل	١٥١٤
أمزقِ	الطويل	١٥٤٢
للتلاقِي	الخفيف	١٥٥١
الساقِي	الخفيف	١٥٥٧
بثفرقِ	البسيط	١٦٠٨
الطريقِ	الوافر	١٦٤١

قافية الكاف الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
أَلكْ	مجزوء الكامل	٩٨٢

قافية الكاف المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
بأمَّاتِكَا	المتقارب	٦٥
هالكَا	المتقارب	٣٩٧
عيالكَا	الطويل	٦١٩
ملوكَا	المتقارب	٦٨٥
لمالكَا	الطويل	١٣٣٥

قافية الكاف المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
تَنْسلِكُ	البسيط	١٨٠
أمتسكُ	البسيط	١٦٣٧

قافية الكاف المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
مالكِ	الطويل	١٣٢
أهاليكِ	البسيط	١١٥٩

قافية اللام الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
قبلْ	الرمل	١٨٣
وغلْ	الرمل	١١٨٠
تملْ	الرمل	١٥٥٦
خصلْ	الرمل	١٥٦٥
حصلْ	الرمل	١٥٦٥

قافية اللام المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
تغولُ	الطويل	٣٦
تنويلُ	البسيط	٣٧
الأوائلُ	الطويل	١٠٥
مبذولُ	البسيط	١١٦
أفضلُ	المتقارب	١٥٢
وتضليلُ	البسيط	١٧٠
وقبلُ	الرمل	١٨٣
المعولُ	الطويل	٢١٢
وجهولُ	الطويل	٢٦٥
والجبلُ	البسيط	٢٧٨
أعجلُ	الطويل	٣٠٦
الأول	الكامل	٣٣٠
جليلُ	الطويل	٣٣٦
تنويلُ	البسيط	٣٤٥
والخالُ	الطويل	٣٦٨
الرجلُ	البسيط	٤٤٢
آمالُ	البسيط	٤٨٥
جاهلُ	الطويل	٥٤٦
قلائلُ	الطويل	٦٧٨

والعملُ	البسيط	٧٠٧
تكملُ	المتقارب	٧٢٨
أحتملُ	البسيط	٧٧٥
المؤملُ	الوافر	٧٩٧
تقتلُ	الطويل	٨٠١
أعجلُ	الطويل	٨٣٦
أولُ	الطويل	٨٤٠
أفضلُ	الطويل	٩٠٥
يفعلُ	المتقارب	٩٤١
المنخلُ	الطويل	٩٥٤
يؤهلُ	مجزوء الخفيف	٩٧٤
تصهلُ	الطويل	٩٨٨
قليلُ	الطويل	٩٩٥
مالُ	الوافر	١٠٠٦
ناهلُ	الطويل	١٠٢٩
الأناملُ	الطويل	١٠٣١
المطولُ	الطويل	١٠٣٣
الفضلُ	البسيط	١٠٤٣
خللُ	مجزوء الوافر	١٠٦٤
والصهيلُ	الوافر	١٠٧٩
جيألُ	الطويل	١٠٩٤
ويفصلُ	الطويل	١١٣٧
سبيلُ	الطويل	١١٤٧
سبيلُ	الوافر	١١٥٢
رجلُ	البسيط	١١٥٧
مشمولُ	البسيط	١٤٠٨
نخلُ	الطويل	١٤٠٨
وينتعلُ	البسيط	١٤٦٩
وأجملُ	الطويل	١٤٧٦
وأنهلُ	الطويل	١٤٩٤
قليلُ	الكامل	١٤٩٤
نزلُ	البسيط	١٤٩٦
يحاولُ	الطويل	١٥٤٧
سبيلُ	الطويل	١٥٥٦
حيلُ	البسيط	١٦٢٦

قافية اللام المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
العقالِ	الخفيف	١٧ــ١٦٠
لنزّالِ	البسيط	١٨
أقتالِ	الخفيف	١٩

واغل	السريع	٣٨
تخالي	الخفيف	١٠١
مثلي	الطويل	١٠٣
مهمل	الطويل	١١٣
البخل	الطويل	١١٥
المضلل	الطويل	١٣٢
القبل	الطويل	١٤٣
الجدل	البسيط	١٤٧
وشمأل	الطويل	١٥٨
بجهول	الطويل	١٦٧
الباطل	الكامل	١٧٠
شغلي	الطويل	٢٠١
بالباطل	السريع	٢٢٧
المتعال	الخفيف	٢٤٤
مُنمل	المتقارب	٣١٠
معجل	الطويل	٣١٠
الثمل	البسيط	٣٢٤
معول	الطويل	٣٣٦
سؤل	الخفيف	٣٦٢
أمثالي	البسيط	٣٨٩
بالجهل	الطويل	٣٩٦
والأمل	البسيط	٣٩٨
بخل	الطويل	٤١٧
بالباطل	السريع	٤٩١
الخليل	الخفيف	٥٠٢
والأمل	البسيط	٥١٧
المتفضل	الطويل	٥٢٦
فاسأل	الكامل	٥٤٧
أحوالي	الطويل	٥٧٣
عَـــل	الطويل	٥٨٣
الطحال	الوافر	٥٩٦
أوقال	البسيط	٦٤٧
وكل	البسيط	٦٥٩
الدخال	الوافر	٦٦٤
حبال	الطويل	٦٧٧
مرجل	الطويل	٦٨٩
عزل	الطويل	٧٠٣
التقالي	الوافر	٧٠٥
عيالي	الحطيئة	٧٣١
الأهل	الطويل	٧٤٧
المعالي	الوافر	٧٨٥
بالمعالي	الخفيف	٨٠٥
الجزيل	الخفيف	٨٠٧

المزايل	الطويل	٨٥٠
بعسيل	الطويل	٨٦١
رسائلي	الكامل	٩٢١
وأوصالي	الطويل	٩٤٤
الأفاضل	الطويل	٩٨١
إفال	الخفيف	٩٨٧
أوقال	البسيط	٩٩٦
السعالي	المتقارب	١٠٦١
فأجملي	الطويل	١١٤٦
بالقليل	الوافر	١٢٧٩
خليل	الطويل	١٢٨٩
سلام	الطويل	١٣٦٦
فحومل	الطويل	١٣٩١
سؤل	الخفيف	١٤٧١
المقبل	الكامل	١٥٣١
واغل	السريع	١٥٣٧
تؤهل	الطويل	١٥٤٤
يفعل	الطويل	١٥٤٦
تنزل	الطويل	١٥٤٩
فتجمل	الكامل	١٥٦٣
تنزل	الطويل	١٥٩٢
المال	الطويل	١٦٠٥
العسل	البسيط	١٦٣٥
شغلي	الطويل	١٦٣٦
تمثال	الطويل	١٦٤٠
يقلل	الكامل	١٦٦٣
الخالي	الطويل	١٦٧١

قافية الميم الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
بالكتم	الطويل	١٤٣
ترم	المتقارب	٢٥٧
العظام	السريع	٣١٨
السلم	الطويل	٣٦٣
إرم	الرمل	٩٨١
النعم	ابن مالك ٢٤٧/٣	٩٨٦
القدم	المتقارب	١٤٢٧
نعم	الطويل	١٦٤٣

قافية الميم المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
عديمَا	الكامل	١٦
متيمَا	الطويل	١٠٠
رمَـــمَا	البسيط	١٠٠
مظلومَا	الكامل	٢٧٨
مظلومَا	الكامل	٢٧٩
نَـــامَا	البسيط	٣٣٢
ألمَا	الخفيف	٣٦٤
محتومَا	البسيط	٤١٩
متيمَا	الطويل	٦٩٨
المقدمَا	الطويل	٨١٠
وأكرمَا	الطويل	٨١٢
حُرمَا	البسيط	٨٧٩
دَمَـــا	الطويل	٩٤٩
مدامَـــا	الوافر	٩٩١
الطعامَا	الوافر	٩٩٢
ضيمَا	المنسرح	١٢١٦
السنامَا	الوافر	١٠٨١
تهدمَا	الطويل	١٠٩٠
متتاعمَا	الطويل	١١٢٢
أمامَا	الوافر	١٢٣٢
مغنمَا	الطويل	١٣٧٤
أوتستقيمَا	الوافر	١٤٩٥
علقمَا	الطويل	١٤٩٧
هضمَا	الطويل	١٥١٣
فيعصمَا	الطويل	١٥١٨
ظلامَا	الوافر	١٦٨٥

قافية الميم المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
حلمُ	البسيط	١٠٠
علقمُ	الطويل	١٠١
هُـــمُ	البسيط	١١٠
والعديمُ	الوافر	١٦٧
الرحمُ	البسيط	١٧١
هُـــمُ	الطويل	٢٩٦
وخيمُ	الكامل	٣٠٢
أنعمُوا	الكامل	٣٠٣
كريمُ	الطويل	٣٥١
مليمُ	الوافر	٣٧٦

هرمُ	البسيط	٣٨٩
ألومُ	المتقارب	٤٣٨
وبومُ	الخفيف	٤٥٢
عجمُ	البسيط	٤٨٩
المصممُ	الطويل	٦١٦
السلامُ	الوافر	٦٧٣
أرمُ	البسيط	٧٤٥
منعمُ	الطويل	٧٧٩
الآثمُ	الطويل	٨٣٧
ولاقزمُ	البسيط	٨٥٣
وندامُ	الكامل	٨٨٦
ظلمُ	الكامل	٨٩٠
الحليمُ	الوافر	٩٢٢
جارمُ	الطويل	٩٢٢
الحُرمُ	البسيط	٩٥٠
وروم	الوافر	٩٥٨
حرامُ	الوافر	٩٧٧
جسومُ	الولفر	١٠٦٤
ضخمُ	البسيط	١٠٦٩
رسمُ	الكامل	١٠٩٨
هلمُوا	البسيط	١٢٣٣
هــمُ	البسيط	١٥٠٠
عظيمُ	الكامل	١٥٠٣
مظلمُ	الطويل	١٥٢٤
الجراضمُ	الطويل	١٥٣٩
الخيامُ	الوافر	١٥٤٩
مشكومُ	البسيط	١٥٥٧
حرمُ	البسيط	١٥٦١
الحسامُ	الوافر	١٥٦٢
مظلمُ	الطويل	١٥٨٩
كرمُ	البسيط	١٥٨٧
ملومُ	البسيط	١٦٠٥
مصرومُ	البسيط	١٦٢٩
رميمُ	الطويل	١٦٤٢
يدومُ	الطويل	١٦٦٤

قافية الميم المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
دراهم	الطويل	٣٦
الدَّام	البسيط	٤٥
نسالم	الطويل	٤٨
غرام	الكامل	١٣٨

لم تحرم	الكامل	١٦١
والكرم	البسيط	١٨٨
سلم	الخفيف	١٩٦
وغرام	الخفيف	٢٢١
الألم	المنسرح	٢٤٩
والهرم	البسيط	٢٦٥
الخضارم	الطويل	٢٧٠
كرام	الوافر	٢٧٦
ضيغم	الطويل	٢٩٤
بدائم	الطويل	٣٠٧
اللهازم	الطويل	٣٤١
وغرام	الطويل	٣٦٠
حزام	الكامل	٣٦٥
المكرَم	الكامل	٣٩٣
العُدْم	الطويل	٣٩٦
النواسم	الطويل	٤٣٣
واللهازم	الطويل	٥٥١
لحمام	الكامل	٦٧٢
الأهاتم	الطويل	٧٢٢
ومبرم	الطويل	٧٩٦
المكرم	الكامل	٨٤٨
حسام	الوافر	٨٩٥
كعزام	البسيط	٩٢١
الحوائم	الطويل	٩٢١
باليمسم	السريع	٩٢٣
ضمضم	———	٩٥٦
بالمسالم	الطويل	٩٦٠
لائم	الطويل	٩٧١
اليتيم	الوافر	٩٧٤
الدم	الطويل	٩٧٤
كالدرهم	الكامل	٩٧٥
الحميم	الوافر	٩٨٥
حليم	الطويل	٩٨٨
مسلم	الطويل	٩٩٤
بسلم	الطويل	١٠٥٣
حاتم	الطويل	١٠٨٢
العظام	الوافر	١٠٨٦
الكرام	الخفيف	١١٣٥
سالم	الطويل	١١٤٦
الأقوام	البسيط	١١٥٤
فخاصم	الطويل	١١٨٣
واسلمي	———	١٢٢٥
حاتم	الطويل	١٣٤٧

اللهازم	الطويل	١٣٥٣
شيمي	البسيط	١٣٧٥
حذام	الوافر	١٤٣٥
خازم	الطويل	١٥٢٨
تظلم	الطويل	١٥٣٩
تعلم	الطويل	١٥٥٣
بالمسالم	الطويل	١٥٥٩
ترحمي	الكامل	١٥٦٩
يتدسم	الطويل	١٥٨٠
يسأم	الطويل	١٥٩١
بدائم	الطويل	١٦٢٥
الأكَم	البسيط	١٦٣٠
تكلم	الطويل	١٦٣٩
سلم	البسيط	١٦٦٨
واقدمي	الخفيف	١٦٧٤

قافية النون الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
ترجمانْ	السريع	٧٠٥
اليمنْ	المتقارب	٤٢٧
الخيامنْ	الوافر	١٣٩١
أصابنْ	الوافر	١٣٩١
قدنْ	الكامل	١٣٩٢
يأتمرنْ	المتقارب	١٣٩٣
حسنْ	الطويل	١٦٣٤

قافية النون المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
الإضينَ	الوافر	٥٥
إلينَا	مجزوء الكامل	١٧٢
أن تحينَا	الوافر	١٨٢
قطنَا	البسيط	١٩٣
آخرينَا	الوافر	٢٩٦
حصينَا	الطويل	٣٠١
القرينَا	الوافر	٣٠٣
أمينَا	الطويل	٣٦١
والعاذلينَا	الوافر	٣٩٨
تجمعنَا	الكامل	٤١٩
متجاهلينَا	الوافر	٤١٩
والشبانَا	الخفيف	٤٢١
معينَا	الخفيف	٥٠٠

دينَا	البسيط	٥٠٤
شيبانَا	البسيط	٥٠٤
بينَا	مجزوء الكلام	٥٧٢
والهوانَا	الوافر	٥٨١
والعيونَا	الوافر	٥٩٧
ووحدانَا	البسيط	٧٤٨
واحدينَا	الوافر	٧٤٩
رمضانَ	الخفيف	٧٥٦
بينَـــــا	مجزوء الكلام	٧٦٤
عفانَـــا	البسيط	٧٩٠
إعلانَا	البسيط	٨٠٥
قطنَـــا	البسيط	٨٥٥
عاذلونَا	الخفيف	٨٥٦
مأمونَا	البسيط	٨٦٠
أمينَا	الطويل	٩٢٩
امطلينَا	الوافر	٩٤٥
دفينَا	الكامل	٩٥٠
فاسقينَا	البسيط	٩٧٠
فحينَا	المتقارب	١٠٠٠
يشرينَا	البسيط	١٠٨٢
حينَا	الخفيف	١١١٢
ظافرينَا	الوافر	١١٣٠
كانَـــا	البسيط	١١٥٢
دينَـــا	البسيط	١١٩٦
عينَـــا	الوافر	١٣٤٢
والظبينَا	الوافر	١٤٤٣
أمينَا	الطويل	١٤٦٩
المسلمينَا	الخفيف	١٥٣٨
شيبانَا	البسيط	١٦١٦
شيبانَا	البسيط	١٦١٦
افتلينَا	الوافر	١٦٧٣

قافية النون المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
غضبانُ	البسيط	٢٠٣
قحطانُ	البسيط	٢٢٠
كائنُ	الطويل	٢٢٨
يكونُ	الطويل	٢٤٦
مبينُ	الخفيف	٢٤٩
وأمانُ	الخفيف	٥٦٩
المساكنُ	الطويل	٩٠٤
كائنُ""	الطويل	٩٤٨

عدنانُ	الكامل	١١٧٣
قمينُ	الطويل	١٣٠٣
لاجُبنُ	الكامل	١٥٦٣

قافية النون المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
هــن	الطويل	٢٨
آخرين	الوافر	٤٧
يدان	الطويل	٦٩
فليني	الوافر	٩٦
المجانين	المنسرح	١٠٥
لفلان	الطويل	١٣٣
يحسدوني	الوافر	١٥٠
أمين	الطويل	١٦٠
مروان	البسيط	١٦٢
إعلان	البسيط	١٦٢
والعلن	البسيط	١٧٤
هجاني	الوافر	١٧٤
للظعن	البسيط	٢٠٨
يبرني	البسيط	٢١٥
عساني	الوافر	٣٢٣
سودان	البسيط	٣٥٠
المعادن	الطويل	٣٥٣
ليعجزوني	الوافر	٣٠٢
تعوديني	البسيط	٤٢٧
لقضاني	الطويل	٤٧٦
الأماني	الخفيف	٤٨٦
أزمان	الطويل	٥٥٥
الشفتان	الطويل	٧٤٧
وأكان	ـــــ	٨٥٧
فتخزوني	البسيط	٩١٢
أبوان	الطويل	٩٢٦
البنان	الوافر	٩٢٧
أمين	الطويل	٩٢٨
الأحزان	الخفيف	٩٣٦
التواني	الخفيف	٩٧٦
دان	الوافر	٩٨٩
ينسيني	المديد	٩٩٤
حجتان	الوافر	٩٩٦
كفاني	الخفيف	٩٩٩
أنّي	الوافر	١٠٠٥
تليني	الوافر	١١١٤

يبتغيني	الوافر	
بثمان	الطويل	١١١٥
عدوان	البسيط	١١٩٧
وهوان	الخفيف	١٢٠٠
تزدريني	الوافر	١٢١٨
السوبان	الكامل	١٢٣٢
يبتغيني	الوافر	١٣٠٣
معون	الطويل	١٣٢٥
الحزين	الوافر	١٣٤٩
تعرفوني	الوافر	١٤٠٦
بالإحسان	الخفيف	١٤١٦
الهطلان	الطويل	١٤٥٠
داعيان	الوافر	١٥٠٣
القمين	الوافر	١٥٢٤
الأزمان	الخفيف	١٥٥١
مثلان	البسيط	١٥٥٨
عيـــن	الوافر	١٦٤١
يداني	الوافر	١٦٤٧

قافية الهاء الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
جالبُهْ	الطويل	٣٨
حاملهْ	الطويل	٢٤٤
قُواهْ	المتقارب	٣٠٨
واقيهْ	السريع	٤٢٩
طالبهْ	الطويل	٤٧٨
شعاعهْ	مجزوء الكلام	٥٠٠
غلامهْ	الطويل	٥٥٩
خوليهْ	السريع	٥٧٣
بلابلهْ	الطويل	٦٨٨
قدمهْ	المديد	٥٧٧
آشرهْ	الطويل	٨٤٩
أخافهْ	الوافر	٩٠٨
مضاربهْ	الطويل	٩٢٢
معاويهْ	مجزوء الكلام	٩٢٧
إنـــــهْ	الوافر	٩٦٣
مزادهْ	مجزوء الكلام	١٠٠٢
وارزيتيهْ	مجزوء الكلام	١٢٠٢
نواصلهْ	الطويل	١٣٤٥
باطلهْ	الطويل	١٣٧٤
سربالِيهْ	السريع	١٥٤٩
يصاحبهْ	الطويل	١٥٦٧

قافية الهاء المفتوحة:

القافية	البحر	الصفحة
أودى بهَا	المتقارب	٨٥
واديهَا	البسيط	٩٢
صقالهَا	الطويل	١٤١
طعامُهَا	الطويل	١٥٤
حبيبُهَا	الطويل	٢١٥
جليدُهَا	الطويل	٢٥٥
غطاءهَا	الطويل	٢٧٤
منهاهَا	الوافر	٣٠٨
غرابُهَا	الطويل	٣٠٩
فأعودهَا	الطويل	٣٢٣
يوافقهَا	المنسرح	٣٢٥
رجوعهَا	الطويل	٣٨٢
سهامُهَا	الكامل	٤١٠
أعودُهَا	الطويل	٤٢٧
إبقالهَا	المتقارب	٤٣٤
كلامُهَا	الطويل	٤٥٣
غريمُهَا	الطويل	٤٩٥
أناهَا	الوافر	٥٥٧
دونهَا	الطويل	٥٧٠
بغامُهَا	الطويل	٦٣٢
كلامُهَا	الطويل	٦٣٧
قيودُهَا	الطويل	٦٤٨
سبالهَا	الطويل	٦٦٧
أشبارهَا	المتقارب	٧٥١
أطفالهَا	الكامل	٨٦٤
وجناتهَا	الكامل	٨٧٥
مناهَا	الطويل	٩٠٥
رضاهَا	الوافر	٩١٤
ألقاهَا	الكامل	٩١٦
شفيعُهَا	الطويل	١٠٢٨
حبيبُهَا	الطويل	١٠٢٩
لهَـــا	المتقارب	١٠٢٩
خيالُهَا	الطويل	١١٢١
طلابهَا	الطويل	١١٣٦
شكيرهَا	الطويل	١٣٧٣
رقابهَا	الطويل	١٤٧٢
عورقهَا	الطويل	١٤٧٤

قافية الهاء المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
نعلهُ	البسيط	١٠٠
شاربُهُ	الطويل	٤٠٢
يواصلُهُ	الطويل	٥٧٥
قصدهُ	المنسرح	٨٧١
قابلهُ	الطويل	٨٩١
تكونَهُ	مجزوء الكلام	٩٥٤
غاربهُ	ـــــــ	٩٧١
ذووهُ	مجزوء الكلام	٩٨٦
فأرضيهُ	البسيط	١٥١٥

قافية الهاء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
عطبهِ	البسيط	١١٣
جملهِ	الخفيف	٥٤٣
وتئيهُ	الخفيف	٩٤١
يضنيهِ	البسيط	١٥٠١

قافية الياءالمفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
وواشيَا	الطويل	٤٣
وعائيَا	الطويل	٨٨
ماكفانيَا	الطويل	١٤٥
وذاليَا	الطويل	١٨٠
هيَـــا	الطويل	٢٤٥
عاريَا	الطويل	٢٧٩
ماليَا	الطويل	٢٩٧
واقيَـــا	الطويل	٣٠١
متراخيَا	الطويل	٣٠٢
مغريَا	الطويل	٣١٤
ولائيَا	الطويل	٦٧٨
حافيَا	الطويل	٦٨٩
مغاديَ	الطويل	٦٩١
هيَـــا	الطويل	٨٠٣
وأحريَا	الطويل	٨١٣
صابيَا	الطويل	٩٤٩
تغانيَا	الطويل	٩٧٨
تهاديَا	الطويل	٩٩٣
غاويَا	الطويل	١١٠٨

راضيَا	الطويل	١١٤٨
تلاقيَا	الطويل	١١٥٦
عياليَا	الكامل	١١٨٥
الصواديَا	الطويل	١٣٦٨
بازيَا	الطويل	١٤٠٧
ماليَا	الطويل	١٤٢٥
آتيَــا	الطويل	١٥٥٠
باديَــا	الطويل	١٥٨٨

قافية الياء المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
بذيُّ	الخفيف	١٣٧

قافية الياء المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
للذّي	الوافر	١٣٧
للقصيِّ	الوافر	١٣٧
بمرعوي	الطويل	٥٨٢

قافية الألف اللينة الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
فتى	الطويل	١٦٤
مرمَى	الطويل	٢٥١
الأسى	المتقارب	٢٧٣
تشقى	الطويل	٤٢٦
الشكوى	الطويل	٨٧٢
أسبى	الطويل	٨٧٢
معنى	الخفيف	٩٤٠
والتقلى	الطويل	١٠٣٠
الأذى	المتقارب	١٠٣٣
الردى	الخفيف	١٠٣٥
فتى	الطويل	١٠٥٤
الأذى	المتقارب	١٢٨٩
أبَى	الطويل	١٣٧٧

قافية الألف اللينة المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
الهيجاءَ	الكامل	١٤٦٧
وظباءَ	الخفيف	١٥٦٨

الأرجـــــــاز

الباء المفتوحة

الرمز	الصفحة
أقربَا	٩٠٨
كاسبَا	١٣٨٦

الباء المضمومة

الرمز	الصفحة
الضبابُ	١٢٣٨
الزرنبُ	١٣٣٣

الباء المكسورة

الرمز	الصفحة
أبِي	٦٥
هبِي	١٢٣٠
الألبِ	١٤٠٤
ألببي	١٤٠٥

الباء الساكنة

الرمز	الصفحة
هنتْ	١٨٤

التاء المضمومة

الرمز	الصفحة
فاشتريتُ	٤٤٩

التاء المكسورة

الرمز	الصفحة
مدتِ	٨٤٣

الجيم الساكنة

الرمز	الصفحة
نجْ	١١٧٩

الحاء المفتوحة

الرمز	الصفحة
فنستريحَا	١٢١٧

الخاء المكسورة

الرمز	الصفحة
الرخي	٨٠٥

الدال المفتوحة

الرمز	الصفحة
الشهودَا	١٠
فاصطيدَا	١٣٧
أجـــردَا	٢٦١
أحـــدَا	١٠٨٠
وئيـــدَا	٤٣١
الجديدَا	١٠٠٧
أجلـــدَا	١٤٧٢
توســدَا	١٦٤٠

الدال المضمومة

الرمز	الصفحة
فديدُ	١٤٠٦

الدال المكسورة

الرمز	الصفحة
معتـــدِ	٧٤١
بـــدي	٧٦٦
قـــدِي	١٦٢٠

الراء الساكنة

الرمز	الصفحة
انعصرْ	١٤٠٢
البشرْ	١٤٦٥

الراء المفتوحة

الرمز	الصفحة
فيجبرَا	٩٣٤
شـــرَا	١١٧١
نصـــرَا	١١٨٥
أطيـــرَا	١٤٩٠

الراء المضمومة

الرمز	الصفحة
أدوُرُ	١٣٩٩

الراء المكسورة

الرمز	الصفحة
بالصرار	١٤٢
شعري	٢١٧
دواري	٥١٦
العصيرِ	٥٧٩
الأخيرِ	٨٢٨
قرقارِ	١٣٤٤
ضـــرِّ	١٣٤٩

السين الساكنة

الرمز	الصفحة
الفرسْ	١٣٦١

السين المفتوحة

الرمز	الصفحة
أمسَـــا	٥٦٢
البائسَا	١٠٦٧
أنفسَا	١٣٣٤

السين المضمومة

الرمز	الصفحة
أنيـــسُ	٣٧٠
كروسُ	١٢٠٣

السين المكسورة

الرمز	الصفحة
اقعنسسِ	٧٩٨
ليســـي	١٦٢٠
انـــــي	٦١٩
انســـي	٧٤٤

الضاد المفتوحة

الرمز	الصفحة
بعضَـــا	١٣٩٢

الضاد المكسورة

الرمز	الصفحة
بالنغضِ	١٣٦١
بالمرضِي	١٠٠٧

الطاء الساكنة

الرمز	الصفحة
قـــطْ	١٠٤٦

الطاء المفتوحة

الرمز	الصفحة
العلابطا	٦٧٥

العين الساكنة

الرمز	الصفحة

العين المفتوحة

الرمز	الصفحة
رواجعَا	٣٣١
طالعاً	٥٧٥
أكتعـــا	١٠٢٣
لايعـــاً	١٣٣٥
معَـــا	٩٢١
قلعَـــا	١٦١٠

العين المضمومة

الرمز	الصفحة
إصبـــعُ	١٤١٥
تصـــرعُ	١٥٦٠

العين المكسورة

الرمز	الصفحة

الفاء الساكنة

الرمز	الصفحة

الفاء المفتوحة

الرمز	الصفحة
وقـــا	٣٠
محرقا	٣٣٠

الفاء المضمومة

الرمز	الصفحة

الفاء المكسورة

الرمز	الصفحة
ألـــفِ	١٤٦٤

القاف الساكنة

الرمز	الصفحة
كالمقـقْ	٩١٩
المخترقْ	٩٣٣
الخفـــقْ	١٣٩٣

القاف المفتوحة

الرمز	الصفحة

القاف المضمومة

الرمز	الصفحة

القاف المكسورة

الرمز	الصفحة
تملـــقِ	٣٥
سائـــقِ	١٤٣
غـــاقِ	١٣٦٨

الكاف الساكنة

الرمز	الصفحة

الكاف المفتوحة

الرمز	الصفحة
ألاكَـا	١٧٨
ذاكَـا	٢٠٣
حوالكَا	٥٧٢
دونكَـا	١٣٥٢
عساكَـا	١١٩٠

الكاف المضمومة

الرمز	الصفحة
ذلـــكُ	١٨١
تشـــاكُ	٤٤٩

الكاف المكسورة

الرمز	الصفحة
الزكي	٣٢
ضنكِ	٤٥

اللام الساكنة

الرمز	الصفحة
مأكولْ	٩١٠

اللام المفتوحة

الرمز	الصفحة
إمَـالاَ	٢٩٣
مبتلَى	٢٥٠
جمـــالاَ	٣٠٣

اللام المضمومة

الرمز	الصفحة
بليـــلُ	٢٧٦
يتكـــلُ	٩١٣

اللام المكسورة

الرمز	الصفحة
حنظـــلِ	٧٣٤
بعلـــي	١٠٨٩
فـــلِ	١٢٠٥
أوصالي	٥٦٠

الميم الساكنة

الرمز	الصفحة
ظلـــمْ	٢٩
همهـــامْ	١٣٣٣
ولـــمْ	١٥٤٣
لكـــمْ	١١٢٢
صائمـاً	٣١٧
ذماركـمْ	٦٧٥
النعـــمْ	٩٨٦
الـــدومْ	١٣٤٧

الميم المفتوحة

الرمز	الصفحة
مُعممَـــا	١٣٦٧
سالمـــاً	١٠٣٣
معتصِمَا	١٠٣٥
اللهمَـــا	١١٨٠
الهـمَّـــا	١١٨٩
ساجمَا	١٢٣١
الشجعمَا	٤٥٢

الميم المضمومة

الرمز	الصفحة
لكـــمُ	٣٨٤
صميـم	١٣٩
ميســـم	١٠٧٤

الميم المكسورة

الرمز	الصفحة
العـــمِّ	٤٤٥
مكـــرمِ	١٣١٥

النون الساكنة

الرمز	الصفحة
أصـــابنْ	٧
المخترقنْ	٧
اثنيـــنْ	٩٥١
بقـــرنْ	١٠٣٥
وإنـــنْ	١٥٨٤
عساكـنْ	١٣٩٢
خالـــنْ	١٣٩٣
تقضـــنْ	١٣٩٢

النون المضمومة

الرمز	الصفحة
إذعـــانُ	٨٨٨
ثمـــانُ	٧٣٨

النون المفتوحة

الرمز	الصفحة
ظبيـــانَا	٤١
بدينَـــا	٧٦٧
شقينَا	٨٠٦
إيانَـــا	١٠٤
إسرائينا	٤١٨
فادعينَا	٨٤٣

النون المكسورة

الرمز	الصفحة
خشـــنِ	٨٣١
يسرنديني	١٢٩٣
الكشمـنِ	١٣٨٨
حقـــانِ	٣٦٣

الهاء الساكنة

الرمز	الصفحة
خمســـهْ	٣١
هنـــهْ	١٨٤
الرقبـــهْ	٣٤٩
رملـــهْ	٦٢٧
أواهْ	١٢٠٦
أبـــاهْ	١٢٠٩
النبـــوهْ	١٢٣٨
ألبيـــهْ	١٤٠٥
شهربـهْ	١٥٨٨
سعـــهْ	١٤٨
المنـــهْ	٧٩٩
يرحمـــهْ	٨٣٥
بزائـــدهْ	٩٨٤
الرقبـــهْ	١١٦٧

الهاء المفتوحة

الرمز	الصفحة
زفراتهَا	١٥٠١
قصورهَا	١٨٨
إتلائهـا	٢٩١
كلهَـــا	٧٢١
بوسَهَـا	١١٢٠
نلناهَـا	١٣٤٨
صغارهَا	١٣٥٦
وتنتجونَه	٢٣٢

الهاء المضمومة

الرمز	الصفحة
اللـــــهُ	١٠٣٣
جانبُـه	٧٨٤
قتمُـــهُ	٩٣٣
وإيـــاهُ	١٢٤٢
خيـــرهُ	٦٤٧

الهاء المكسورة

الرمز	الصفحة
حِجتـــهِ	٧٣٧

الياء الساكنة

الرمز	الصفحة

الياء المفتوحة

الرمز	الصفحة
باقيـــا	٦٧٢
صبيـــا	١٣١٢
مقولـيَا	١٤٢٥

الياء المضمومة

الرمز	الصفحة

الياء المكسورة

الرمز	الصفحة
الرخـــي	٨٠٥
التحيـــي	١٣١٢

الأبذي : علي بن محمد الخشني

٤٤٥ ، ٤٤٩ ، ١١٣١ ، ١٤١٥، ١٤٨٧ ، ١٧٠٧

ابن الأبرش : خلف بن يوسف

١٠٨٨

ابن الأخضر : علي بن عبد الرحمن

٣٥٥

الأخفش : سعيد بن مسعدة أبو الحسن

١٣، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٩، ٧٧ ،٨٥ ،١٠٢، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٤٥ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٧٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٨٦ ، ٥١٥ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٧١ ، ٥٨٧ ، ٥٩٠ ، ٦١٤ ، ٦٣٤ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ + ٦٦٢+ ٦٦٨ ، ٦٧٥ ، ٦٨٦ ، ٧٢٨ ، ٧٣٦ ، ٧٥٩ ، ٧٧٣ ، ٧٨١ ، ٧٨٤ ، ٧٩٠ ، ٨٠٣ ، ٨١٠ ، ٨٢٣ ، ٨٢٧ ، ٨٥٦ ، ٨٥٨ ، ٨٦١ ، ٨٧٠ ، ٨٩٠ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٦ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠١ ، ٩١٠ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٥ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٦ ، ٩٨٦ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ١٠٠٤ ، ١٠١٦ ، ١٠٢٥ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٦ ، ١١٣٩ ، ١١٥٩ ، ١١٦٤ ، ١١٧٦ ، ١١٨٨ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٣٧ ، ١٣٠٤ ، ١٣١٧ ، ١٣١٩ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٦ ، ١٣٨١ ، ١٣٩٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٧ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٤٥ ، ١٤٥٣، ١٤٦٦ ، ١٤٨١ ، ١٤٩٨ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٦ ، ١٥٦٢ ، ١٥٧١، ١٥٧٣ ، ١٦١٦ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٥ ، ١٦٦٨.

الأخفش الأصغر : علي بن سليمان

٣٥٥ ، ٤٧٩ ، ١٤٨٠

٣٥٥

أبو إسحاق بن ملكون : عبد الرحمن

١٠٨٩

الأعلم : يوسف بن عيسى الشنتمري

٢٠٠ ، ٤١٥ ، ٧٨٠ ، ١١٨٧ ، ١٣١٦ ، ١٥٠٩ ، ١٥٤٧ ، ١٦٦٩

ابن أصبغ : محمد بن عبد ا لله

٣٣٠

الأموي : عبد ا لله بن سعيد

٦٤٩

ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد

٥٢ ، ٦١ ، ٢٢١ ، ٣٤٧ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٦٣٧ ، ٦٧٦ ، ٨٢١ ، ٨٣٦ ، ٨٧٩ ، ١١٥٥ ، ١٢٠٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤٢٤ ، ١٦٥٠

ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد

٤٠٣+ ٩٤٣ + ١٠٨٨ + ١٣٥٦ + ١٤٨٨

ابن الباذش : أحمد بن علي

٥٩٠ + ١١٧٨

ابن برهان : عبد الواحد بن علي

٢٥٤ + ٢٦٨ + ٦٧٧ + ٩٦٨ + ١٤١٢

التفتازاني : مسعود بن عمر

١٠٨٣

أبو حبان التوحيدي : علي بن محمد العباس

٢٢٦ ، ٣١٥ ، ٥٤٨ ، ٧٨٩ ، ٨٧١ ، ٨٨١ ، ٩٣٣ ، ٩٣٩ ، ٩٩٩، ١٠٢١، ١٠٧٥، ١١٣٤، ١٢١٣، ١٢٢٠، ١٢٣٠ ، ١٢٣٧، ١٣١٦، ١٣٨١، ١٤٣٨، ١٤٦٧، ١٥٠٣، ١٥٦٠، ١٥٩٩، ١٦٣٥، ١٦٤٣، ١٦٥٦، ١٦٨١، ١٦٨٢.

ثعلب : أحمد بن يحيى

٤٩ ، ٥٦ ، ١٣٨، ١٧٦ ، ٢٢١ ، ٥٨٣ ، ٧٥٩ ، ٩١٥ ، ٩٤١ ، ٩٧٣ ، ١٠٢٧ ، ١٠٥٠ ، ١١٦٠، ١٣٤٧ ، ١٤١٧ ، ١٤٤٤ ، ١٣٤٧ ، ١٥٢٢ .

الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن

٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٥٨٩ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ١٠٠٢ ، ١٤١٢ ، ١٦١٠.

الجرمي : صالح بن إسحاق

٤٨ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٩٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٤٣٩ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٤ ، ٦٨٠ ، ٧٩٢ ، ٨١٤ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٩ ، ١١٣٣ ، ١١٧٠ ، ١١٧٥ ، ١٢٩٥ ، ١٤١٧ ، ١٤٩٧ ، ١٥٧٤ .

ابن جني: أبو الفتح عثمان

٤١ ، ٦٩ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١٤٥ ، ١٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٣٤٧ ، ٤١٥ ، ٤٣٩ ، ٥١١ ، ٥٥٠ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٦٠٩ ، ٦٦١ ، ٦٧٣ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٩٧ ، ٧٨٧ ، ٨٤٨ ، ٨٥٩ ، ٨٥٩ ، ٩٠٤ ، ٩٠٨ ، ٩٩٢ ، ١٠٠٢ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٦ ، ١٠٤٢ ، ١٠٦٦ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٨ ، ١١٠٣ ، ١١١٨ ، ١١٣٥ ، ١١٤٣ ، ١١٤٥ ، ١١٩١ ، ١٢٦٨ ، ١٢٩٣، ١٢٧٩ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٤ ، ١٣٤٦ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥٩ ، ١٣٧٦ ، ١٣٨٠ ، ١٤٠٧ ، ١٤١٦ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦٣٥ ، ١٦٤١.

الجزولي: عيسى بن عبد العزيز

١٢٩ ، ٢٦٤ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٩٢٨ ، ٩٤٣ ، ١٢٤٣ ، ١٥٩٢ ، ١٧٠٣.

ابن الحاجب : عثمان بن عمر

١٠٠٣ ، ١١١٣ ، ١١٣٤ ، ١٢٤٨ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥٥ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٤١١ ، ١٤٦٢ ، ١٥١٣ ، ١٥٨٩ ، ١٦١٠.

ابن الحاجب :

١٠٩٥

ابن الخباز : أحمد بن الحسين

٢٠٢ ، ٢٧٥ ، ٦٥١ ، ٧٧٢ ، ١١٧١ ، ١٢٠٧ ، ١٢١٧ ، ١٣٣٣ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩، ١٦٤٢.

الخازرنجي : أحمد بن محمد

١٦٤٨.

ابن خروف : علي بن محمد

٢٢٩ ، ٢٧١ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٤٨ ، ٤٧٢ ، ٥١٩ ، ٥٥١ ، ٥٧٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠٧ ، ٦٢٧ ،

٦٣٨ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٧٣ ، ٦٨٤ ، ٨١١ ، ٨١٨ ، ٨٥٩ ، ٨٩٠ ، ٩٢٥،١٠٢٧ ، ١٠٦٣ ، ١٢٣٤ ،

١٤١٢ ، ١٥٠٦ ، ١٦٠٤.

خطاب المارديني: خطاب بن يوسف

٨٠٣ ، ٨٢٢ ، ١٠٥٥ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٨ ، ١٥٣٥ ، ١٥٤٦.

الخليل :

٤٩ ، ١٠٢ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٥٢ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ٢٧٧ ، ٧٧٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ،

٣٨٩ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٩ ، ٥٨٤ ، ٦٤٤ ، ٧٧٢ ، ٧٧٤ ، ٨١٠ ، ٩٣٦ ، ٩٢٨ ، ٩٤٣ ، ٩٨٥ ،

١٠٢٧ ، ١٠٨٢ ، ١١٣٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٩١ ، ١٢٠٧ ، ١٢٣٨ ،

١٢٤٢ ، ١٢٨٨ ، ١٣٠١ ، ١٣٣٧ ، ١٤١٧ ، ١٤٣٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٦ ، ١٤٩٦ ،

١٥٤٥ ، ١٥٦٢ ، ١٥٧١ ، ١٦٤٩ .

ابن الدَّباج :

١٤١١

ابن دستوريه : عبد ا لله بن جعفر

١٠٢ ، ١٤٥ ، ٢٠٢ ، ٧٣٥ ، ٨١٠ ، ١٣٤٦ .

ابن الدهان : سعيد بن المبارك

٣٣٢ ، ٥٠٦ ، ٥٦٣ ، ٧٨١ ، ١٠٤٩ ، ١١٧٣

الرؤاسي : محمد بن الحسن

١٤٧٧

الربعي:

٦٣٩ ، ١٣٨٩

ابن أبي الربيع : عبد ا لله بن أحمد

٢٢٦ ، ٣٥٤ ، ٤٠٣ ، ٩٤٤ ، ٩٦٣ ، ١٠٦١ ، ١٠٧٩

الرقاشي : حطان بن محمد عبد ا لله

١٠٣ ، ٥٥١

الرماني : سليمان بن محمد

١٠٩ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٣٧٧ ، ٦٢٤ ، ٦٥١ ، ٨٣٣ ، ٨٥٧ ، ٨٦٣ ، ٩٢٨ ، ١٠٨٨.

الرياشي : العباس بن الفرج

٥٥١

الزاهد : غلام ثعلب

٣١٩

الزجاج : إبراهيم بن السري

٤٩+١٠٢، ١٩٤ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٤٠٨ ، ٥١٨ ، ٥٣٧ ، ٥٤٠ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٣ ، ٥٨٩ ، ٦٠٨ ، ٦٢٠ ، ٦٥٤ ، ٦٦١ ، ٦٨٤ ، ٦٩٦ ، ٧٧٢ ، ٨١٨ ، ٨٨٨ ، ٩٢٦ ، ٩٢٨ ، ٩٦٥ ، ١٠٥٥ ، ١٠٦٦ ، ١١٢٧ ، ١١٣٣ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٩١ ، ١٢٢٦ ، ١٢٤٠ ، ١٣٥٧ ، ١٣٧٥ ، ١٣٨١ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٦ ، ١٤١٥ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٥٨ ، ١٤٨٦ ، ١٥٧٤ ، ١٦٠٦ ، ١٦٥٨ .

الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحق

٤٩ ، ٣٢٨ ، ٣٥٩ ، ٣٩١ ، ٥٦٣ ، ٦٥٠ ، ٦٥٨ ، ٩٤٢.

الزمخشري : محمود بن عمر

١٨٦ ، ٢٢٩، ٢٦٤، ٢٦٨، ٨٠٣، ٣٥٩، ٦٣٤، ٦٩٠، ٧٨٨، ٨١١، ٩١٧، ٩٠٨، ٩٤٧، ٩٩٧، ١٠١٣، ١٠٢٠، ١٠٢٢، ١٠٣٤، ١٠٤٥، ١١١٣، ١٣١٣، ١٣٦٠ ، ١٣٩٥، ١٤١٢، ١٤٧٨، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٢٧، ١٦٤٢، ١٦٤٩، ١٦٥٢.

الزيادي : إبراهيم بن سفيان

٤٦٦ + ٨٥٤ + ١٠٥٦ + ١١٣٣ + ١٥٧٤.

ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل :

٥٠، ٧٩، ١٤٦ ، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٤، ١٩٤، ٢٢٢ ، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٩٤، ٣٢٧، ٦٥١، ٣٥٩، ٣٧٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٧١، ٥٣٧، ٥٥٥، ٦١٠، ٦٢١، ٦٣٢، ٦٥٨، ٦٩٠، ٧٨٩، ٧٩٢، ٨٠٣، ٨٢٥، ٨٣٥، ٨٦٣، ٨٦٤، ٩٢٦، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٩٦، ١٠٥٧، ١١٥٦، ١٢١٢، ١٣٨١، ١٣٩٠، ١٤٠٣، ١٤٧٩، ١٤٩٨، ١٥٠٢، ١٥٤٦، ١٥٥٢، ١٥٩٦، ١٦١٠.

ابن سعدان: محمد بن سعدان الضرير

١٠٦٠، ١١٢٧، ١١٧٢، ١٢٨٠.

السهيلي : عبد الرحمن بن عبد ا لله

١٢٢، ١٦٢، ١٧٦، ١٨٣، ٣٩٢، ١٠٥١، ١٠٦٣، ١٠٦٦، ١٠٨٤، ١٤٣٢، ١٤٧٧، ١٥٤٦، ١٥٥٣، ١٦٤٩.

سيبويه:

١١، ٢٨، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٩، ٥١، ٦١، ٧٩، ٨٤، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٨، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥١٢، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧،

٥٤٢، ٥٦٢، ٥٧١، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٣،
٦٣٢، ٦٣٣، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٧٧،٦٨٨،٦٩١، ٦٩٢،
٦٩٣، ٧٠١، ٧١٣، ٧١٨، ٧٢٠، ٧٢٤، ٧٣٠، ٧٣٦، ٧٤٢، ٧٧٢، ٧٩٠، ٨٠٩، ٨١٠، ٨٢٣، ٨٥٢،
٨٥٤، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦٣، ٨٦٥، ٨٧٥، ٨٨٩، ٨٩٣، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٥، ٩٢٠، ٩٢٣، ٩٢٥،
٩٢٦، ٩٢٨، ٩٣١، ٩٤٣، ٩٥٧، ٩٦٠، ٩٦٥، ٩٢٩، ٩٨١، ٩٨٥، ٩٩٠، ٩٩٢، ١٠٠٥، ١٠٢٧،
١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٨، ١٠٥٣، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٧٣، ١٠٨٢، ١٠٨٥،
١٠٩٠، ١٠٩٣، ١٠٩٧، ١١٠٠، ١١٠٢، ١١٠٩، ١١١٧، ١١٢٣، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩،
١١٣٠، ١١٣٢، ١١٣٤، ١١٣٩، ١١٤٧، ١١٥٥، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٥،
١١٨١، ١١٨٥، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٩١، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٧، ١٢١٣، ١٢١٦، ١٢٢١، ١٢٢٥،
١٢٢٦، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٤، ١٢٣٨، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٩، ١٢٥٠،
١٢٥٢، ١٢٦٨، ١٢٨٨، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٣١٠، ١٣١٢، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٩، ١٣٢٧، ١٣٢٨،
١٣٣١، ١٣٣٨، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٥، ١٣٥٥، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٦، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨١،
١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٩٠، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٦، ١٤٠٩، ١٤١١، ١٤١٥، ١٤١٧، ١٤٢٥،
١٤٢٦، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٨، ١٤٤٨، ١٤٥٣، ١٤٦٠، ١٤٦٤، ١٤٦٩، ١٤٧٥،
١٤٧٧،١٤٧٩، ١٤٨١، ١٤٨٣، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٩٣، ١٤٩٩، ١٥٠١، ١٥٠٦، ١٥١٦، ١٥١٨،
١٥٢٤، ١٥٢٦، ١٥٣٣، ١٥٤١، ١٥٥١، ١٥٥٨، ١٥٦٢، ١٥٦٨، ١٥٧١، ١٥٧٤، ١٥٩٥، ١٥٩٩،
١٦٠٦، ١٦١١، ١٦١٦، ١٦٢٧، ١٦٤٥، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٧، ١٦٦٠،
١٦٦٢، ١٦٦٤، ١٦٦٧، ١٦٨٦، ١٦٨٨، ١٦٩٢، ١٦٩٦.

ابن السيد البطليوسي : عبد ا لله بن محمد

٣٣٠، ٤٦٨، ٥٦١، ١٠٦٦، ١٠٧٦، ١٠٨٥، ١١٧٥.

السيرافي : الحسن بن عبد ا لله

١٩٤، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٥، ٣٧٧، ٣٩٨، ٤١٥، ٤٧١، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٩٠،
٥٩٤، ٦٠٧، ٦٢٧، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٥٣، ٦٦٣، ٦٨٤، ٧٨١، ٧٩٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ١٠٤٢، ١٠٨٨،
١٠٩١، ١١٨٧، ١٢٣٧، ١٢٤٣، ١٣٨١، ١٣٩٤، ١٤١٢، ١٤٢٧، ١٤٣٧، ١٤٥٠، ١٤٩٦، ١٥٠٧،
١٥٢٢، ١٦٠٥، ١٦٨١.

ابن الشجري : ابن حمزة محمد بن عبد ا لله

١٩٧، ١٠٤٣، ١٥٦٥، ١٦٠١، ١٦٥٨.

الشلوبين : عمر بن محمد

١٧٨، ١٩٧، ٢٦٠، ٢٦٨، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٥٤، ٣٦٩، ٣٧٥، ٤٢٥، ٤٥٤، ٥٢٣، ٥٩٠، ٦٤٨، ٨١٨، ٨٥٩، ٨٦٤، ٨٨٨، ٨٩٠، ٩٢٦، ١٠٠٥، ١٠٢٤، ١٠٧٢، ١٢٠٤، ١٢١٢، ١٣٨٧، ١٤١١، ١٤١٥، ١٤٨٠، ١٥٢، ١٧٠٣.

الشلوبين : الصغير

١٧٠٣

ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن

٤٠٣ ، ٤١٥

الصغاني : الحسن بن محمد

٢٥٧، ٧٦٩

الصفار : قاسم بن علي

١٧٨، ٣٠٨، ٦٤٠، ٩٩٤، ١٢١٦، ١٢٣٨، ١٤٢٦، ١٥١٥، ١٥٧٤.

الصيمري: عبد ا لله بن علي

٢٧٥، ٥٩٢، ٥٩٥، ٧٩٥.

ابن الضائع: علي بن محمد بن علي

٦٣٩، ٧٠٨، ١١٣٥، ١٧٠٦، ١٧٠٨.

أبو طالب العبدي :

١٦١٠

ابن طاهر : طاهر بن عبد الرحمن

٤٢٤، ٥٥١، ٨٥٩، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٤٣، ١٠٢٧، ١٥٠٩، ١٦٣٢.

ابن الطراوة : سليمان بن محمد

١٠٩، ٤٧٩، ٧١٩، ٩٢٥، ٩٦٨، ١٠٤١، ١٤٥٤، ١٥٢٦، ١٦٤٨، ١٦٩٢.

أبو عبد ا لله الطوال : محمد بن أحمد

١١٨٣

الطيبي: الحسن بن محمد

١٠٤٧، ١٦٥٣.

ابن ظريف :

١٢٥٩

ابن أبي العافية : محمد بن عبد الرحمن

٢٢٩، ١٠٨٨

عبد الدايم القيرواني : ٩٠١

ابن عصفور : علي بن مؤمن ، أبو الحسن

٤١، ١١٨، ١٦٨، ٢٠٢، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧١، ٣٠٤، ٣٢٠، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٦٦، ٤٩٩، ٥٠٣، ٥٢٠، ٥٨٦، ٥٩٠، ٦٨٨، ٧٥٢، ٨٠٣، ٨٠٩، ٨٢٣، ٨٥٩، ٨٦٤، ٨٦٦، ٨٨٨، ٨٩٦، ٩٠٢، ٩٢٧، ٩٣٣، ٩٤٤، ٩٧٠، ٩٩٧، ١٠٦٦، ١٠٦٩، ١٠٧٣، ١٠٨٦، ١٠٩١، ١١٣٩، ١١٤٧، ١١٥٦، ١١٧١، ١١٧٤، ١٢٠٦، ١٢٠٩، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٧، ١٢٢٤، ١٢٣١، ١٢٤٤، ١٢٨٧، ١٤١١، ١٤١٤، ١٤٣٢، ١٤٧٩، ١٤٨٧، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥١١، ١٥١٦، ١٥٢٤، ١٥٢٦، ١٥٣٣، ١٥٤٦، ١٥٨٤، ١٥٩٠، ١٧٠١، ١٧٠٣، ١٧٠٦، ١٧٠٨.

ابن العلج : أبو عبد ا لله محمد ضياء الدين

٢١، ٩٧، ٤٧٩، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٩٧، ٧٠٤، ٩٦٢، ١٠٧٢، ١٠٩٣، ١١٦٢، ١٢١٣، ١٢٤٣، ١٣٣٣، ١٣٥٨، ١٤١٦، ١٤٢٦، ١٤٣٣، ١٥٤٢، ١٤٦١، ١٤٦٣، ١٥٢٦، ١٦٨٦، ١٧٠٦.

ابن عقيل : عبد ا لله بهاء الدين

١٢٦، ١٢٨، ٢٦٤، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٧٩، ٤٥٩، ٤٨٦، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٦٩، ٥٨٣، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣٣، ٧١٠، ٧٢٦، ٧٨٠، ٩٠١، ٩٠٥، ٩٧٦، ١١٠٢، ١١١١، ١١١٧، ١١٣٣، ١١٧٨، ١٢١٩، ١٢٩٠، ١٤٩٩، ١٥٩٧، ١٦١٩، ١٦٩٩.

أبو البقاء العكبري: عبد ا لله بن الحسين

٢٦٤، ٦٥١، ٦٦١، ٨٤٥، ٨٥٣، ٩٩٩، ١٢٠٦،.

عبد اللطيف الزبيدي : ٢٣٨، ١٣٩٠

ابن عمرون : محمد بن محمد :١٠٤٧

عبد المنعم بن محمد : ١٥٤٠

عيسى بن عمر الثقفي:

١١٧٠، ١١٨٢، ١٤١٢، ١٤١٧، ١٤٦٥.

علي بن مسعود : صاحب المستوفي : ١٠٩٩

الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد

٤١، ٥٦، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٩٤، ٩٨، ١٢١، ١٢١، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٧، ٣١٠،٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٢، ٤٠٣، ٤٢٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٦، ٥٠٢، ٥١٥، ٥٥٣، ٥٩٧، ٦٠٨، ٩١٢، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٤٦، ٦٦٣، ٦٨٦، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٢١، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٦١، ٧٧٤، ٧٨٣، ٧٨٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٨، ٨٢١، ٨٣٩، ٨٥١، ٨٦٣، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٧٨، ٨٨٨، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٠، ٩٠٢، ٩١٢، ٩١٥، ٩٢٠، ٩٢٦، ٩٣٢، ٩٥٩، ٩٦٢، ٩٦٧، ٩٦٩، ٩٩٧، ١٠٠٧، ١٠١٦، ١٠٢٠، ١٠٢٤، ١٠٤٣، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١١٠٠، ١١٠٩، ١١٢١، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٥٩، ١١٨٣، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٩، ١٢٠٤، ١٢١٩، ١٢٢٣، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٥٦، ١٢٨٠، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٩، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٣٣٩، ١٣٥٧، ١٣٨٣، ١٤٠٠، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤٢٤، ١٤٣٠، ١٤٦١، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٧١، ١٤٧٦، ١٤٨١، ١٤٨٨، ١٤٩٠، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٨،

١٥١٨، ١٥٣٤، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧٣، ١٥٨٨، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٦، ١٦٢٤، ١٦٤٨، ١٦٥٧، ١٦٥٨.

الفارسي: الحسن بن أحمد

٥٧، ٧٧، ٩٩، ١٠٢، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٥٤، ٤٩٥، ٥٢٦، ٥٥١، ٥٦٣، ٥٩٧، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٣٤، ٦٣٩، ٦٥٤، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٧٧، ٦٨٠، ٦٨٨، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧٣٦، ٧٨١، ٧٨٨، ٧٨٩، ٨٨٨، ٨٩٣، ٩٢٤، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٤٢، ٩٦٦، ٩٧١، ٩٧٥، ٩٨٣، ١٠٠٤، ١٠١٦، ١٠٢٦، ١٠٥٥، ١٠٧٠، ١٠٧٣، ١٠٨٨، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٠٣، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٤٣، ١١٤٥، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٦٧، ١١٧٥، ١٢٠٨، ١٢٢٩، ١٢٣١، ١٣٤١، ١٣٤٦، ١٣٥٩، ١٣٧٦، ١٣٨١، ١٤٠٧، ١٤١٦، ١٤٢٤، ١٤٢٦، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٨٩، ١٥٠٧، ١٥٥٠، ١٥٥٢، ١٦٠٤، ١٦١٠، ١٦٤١، ١٦٥٥، ١٦٨١، ١٧٠٠.

ابن القطاع : علي بن جعفر

١٢٥٩، ١٦٦٩

قطرب: محمد المستنير

٤٩، ٦٨، ٩٨، ١٦١، ١٧٧، ٤٥٠، ٧٥٩، ١٠٠٧، ١١٢٠، ١١٣٢، ١٢٥٥، ١٣٤١، ١٥٢٣، ١٥٤٧، ١٦١٧، ١٦٣١.

الكسائي:

١٥، ٤١، ٤٣، ٥٦، ٩١، ١٠٦، ١١٤، ١٢١، ١٣٥، ١٥٥، ١٥٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠ ، ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٨٦، ٥٠٣، ٥٧٥، ٥٨٢، ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٣٩، ٦٨٣، ٧١٢، ٧١٩، ٧٢٤، ٧٥٩، ٧٦١، ٧٨٤، ٧٨٨، ٧٩٣، ٨٠٠، ٨٠٩، ٨١٥، ٨٢٢، ٨٢٨، ٨٥٧، ٨٦٠، ٨٧٠، ٨٧٤، ٨٩٥، ٨٩٩، ٩١٩، ٩٢٦، ٩٣٧، ٩٤٦، ٩٧٣، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٩٧، ١٠٤٨، ١٠٥٧، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١١٠٠، ١١١٥، ١١٢٧، ١١٣٣، ١١٤٧،

١١٥١، ١١٥٥، ١١٦٠، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٨، ١٢٠٤، ١٢٢٣، ١٢٦٨، ١٢٧٢، ١٣٣٣، ١٣٥٥، ١٣٥٧، ١٤٢٥، ١٤٤٥، ١٤٦٧، ١٤٦٩، ١٤٨٨، ١٤٩٠، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٨، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥٣١، ١٥٥٧، ١٥٦٨، ١٥٧٠، ١٦٢٤، ١٦٣٦، ١٦٤٣، ١٦٥٠، ١٦٨٩، ١٧٠٧.

ابن كيسان : محمد بن أحمد

٣٠، ٨٠، ٩٨، ١٤٦، ١٨٦، ٢٠٠، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٤، ٤٧٠، ٦٠٠، ٦٧٧، ٦٨٤، ٨٣٥، ٧٨٠، ٧٨١، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٠، ٩٤٢، ٩٦٦، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٧٧، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٦٢، ١١٦٥، ١١٦٨، ١١٧٤، ١١٧٦، ١٣٠١، ١٣١٣، ١٥٢٢.

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد

٢٧، ٤٩، ٦٨، ٩١، ٩٦، ١٠٧، ١٣٢، ١٧٤، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٧، ٢٧٧، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤١٥، ٤٧١، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٦، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٥١، ٥٥٥، ٥٦٣، ٦٠٨، ٦١٣، ٦٣٢، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٥٢، ٦٦٢، ٦٦٨، ٦٨٤، ٧١٣، ٧٢٧، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٨١، ٧٩٢، ٨٠١، ٨٠٢، ٨١٨، ٨٣٢، ٨٢٨، ٨٣٦، ٨٣٩، ٨٥٤، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٧٥، ٨٧٧، ٨٩٤، ٩٠٦، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٣٠، ٩٣٤، ١٠٠٧، ١٠١٨، ١٠٥٥، ١٠٥٧، ١٠٨٥، ١٠٨٨، ١١٢٤، ١١٣٩، ١١٥٣، ١١٥٦، ١١٦٢، ١١٧٠، ١١٧٢، ١١٨٢، ١١٨٧، ١٢٠٥، ١٢١٤، ١٢١٧، ١٢٣٣، ١٣٣٩، ١٣٤٥، ١٣٧٥، ١٤٠٣، ١٤١٧، ١٤٢٤، ١٤٣٥، ١٤٣٧، ١٤٣٩، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٥٨، ١٤٧٩، ١٥٢٨، ١٥٣٦، ١٥٤١، ١٥٥٢، ١٥٦١، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٨٣، ١٥٩٦، ١٦٠٦، ١٦٢٤، ١٦٤٩، ١٦٥٧، ١٦٨١، ١٦٨٤، ١٧٠٦.

محمد بن الحسين بن عبد الوارث :

٢٣١، ١١٢٤

مبرمان : محمد بن علي

٥٥٠، ١٤٥٢

المرادي : قاسم بن عبد ا لله

١١، ١٥، ١٦، ٣٠، ٤٢، ٥٢، ٦٩، ٧٩، ٩٧، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٩، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٩،

٢٥٠، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٤٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٧٤، ٣٧٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٢٩، ٤٥٩، ٤٦٨، ٤٨٥، ٤٩٠، ٥٠٩، ٥١٢، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٦، ٥٨٣، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٤٣، ٦٨٢، ٦٩٦، ٧١٥، ٧٦٥، ٧٨٠، ٨٧٥، ٨٧٨، ٩٩٩، ١١٠٠، ١١٢٦، ١٢١٤، ١٢١٩، ١٢٤٧.

ابن المرحل : مالك بن عبد الرحمن

٨٩٤

ابن معزوز : يوسف

١٣٩٥

ابن مضاء : أحمد بن عبد الرحمن

٨٥٧

المطرزي : ناصر بن عبد السيِّد

٦٩٧، ١٤١٠

أبو المكارم المطرزي: ١٤١٠

ابن ملكون : إبراهيم بن محمد

٥٥٢

المهابذي : أحمد بن عبد ا لله

٤٥١، ٦٢٦

ابن الناظم : محمد بن محمد بن مالك

٢٦٧، ٧٧٨، ٨١٧، ٨٥٩، ٩٦٦، ١١٧٨، ١١٨٥، ١٢٩٥، ١٤١٠، ١٤٨٥، ١٤٩١، ١٥٥٤، ١٦٨٧.

ابن النحاس :

٤١١+٤٥٤، ٤٨٦، ٥٨٣، ٨٧٠، ٩٤٥، ٩٨٢، ١١٢١، ١١٣٨، ١٤١٧، ١٥٦٣، ١٦١٠.

نصر بن يوسف : ١٦٥٠

ابن هشام الأنصاري : عبد ا لله بن يوسف

٣٨٤، ٤١٩، ٤٧٨، ٦٧٦، ٩١٦، ١٢٥٩، ١٢٧٧، ١٢٨٠، ١٢٩٤، ١٣٣٢، ١٣٥٦، ١٣٦٤، ١٣٩٤، ١٤١٤، ١٤٢٩، ١٤٥٣، ١٤٦٢، ١٤٦٥، ١٤٦٧، ١٤٨٨، ١٤٩٣، ١٥٣٤، ١٥٤٢، ١٥٨٠، ١٥٨٧، ١٥٩٧، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٥، ١٦٥٠، ١٦٥٣، ١٦٥٥، ١٦٦٠، ١٦٦٤، ١٦٦٩.

هشام :

٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٣٦، ٣٤٦، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٩، ٤٧٤، ٦٦٣، ٨١٧، ٨٥٧، ٨٦١، ٨٩٣، ١٠١٦، ١١١٥، ١١٣٨ ، ١٢١٢، ١٢٢٤، ١٣٨٦.

ابن هشام الخضراوي : محمد بن يحيى

٤٤٥، ٨٧٦، ١٠١٨، ١٣٢٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٤٠٤، ١٤١٦، ١٥١١، ١٥٤٤، ١٥٥٢، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦٥٩.

هشام بن معاوية الضرير

٨١٧، ١١١٥

ابن ولاد : ١٦٥٨

ابن يعيش : يعيش بن علي

٦٩٠

يونس :

٦٨ ، ٩٩، ١٥٢، ١٦٣، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٥٧، ٣٨٠، ٤١٢، ٦١٣، ٦٦٤، ٩٧٧، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٣٢، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٨٢، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٥٥، ١٣٨٤، ١٣٨٦، ١٤١٧، ١٤٢٥، ١٤٩٦، ١٥٨٠، ١٦٦٨، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٩.

ابن يسعون : يوسف بن تقي

١٥٥٣

مسرد
محتويات الكتاب

مسرد محتويات الكتاب ومفرداتها

رقم الصفحة	الموضوع
٢	(١) هذا باب شرح ماهية الكلمة وشرح ماهية الكلام وشرح ما يتعلق الكلام به .
٢	حد الكلمة
٤	أقسام الكلمة
٤	حد الكلام
٥	حد الاسم
٥	حد الفعل
٦	حد الحرف
٧	علامات الاسم
١٠	علامات الفعل
١١	أقسام الفعل وعلامات كل قسم
١٢	زمن الأمر
١٣	زمن المضارع
١٧	زمن الماضي
	(٢) باب إعراب الصحيح الآخِر
٢٠	حد الإعراب
٢٠	الإعراب أصل في الاسم فرع في المضارع
٢٢	ما يمنع إعراب الاسم
٢٣	التمكين
٢٣	أنواع الإعراب وعلاماته
٢٣	المختص والمشترك من الإعراب
٢٤	علامات الإعراب الأصلية وما ينوب عنها
٢٥	نيابة الفتحة
٢٥	نيابة الكسرة
٢٦	إعراب ما سمي بجمع المؤنث السالم
٢٦	إعراب الأسماء الستة ونيابة الألف والياء

٣٥ (٣) هذا باب إعراب المعتل الآخر
٣٥ علامة الإعراب حركة ظاهرة ومقدرة وحذف
٣٥ تخلف الإعراب في الضرورة والسعه
٣٩ (٤) هذا باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه
٣٩ حد التثنية
٤٠ نون التثنية ولغاتها
٤٢ حذف نون التثنية
٤٣ لزوم المثنى الألف في لغة بني الحارث
٤٤ الملحق بالمثنى
٤٥ إغناء العطف عن التثنية
٤٦ جمع التكسير وجمع التثنية
٤٨ سقوط نون الجمع
٤٨ حقيقة الإعراب في المثنى والمجموع على حدّه
٥٠ شروط ما يجمع على حد المثنى
٥٢ ما سمع مما لم يستوف شروط الجمع
٥٤ حركة الفاء في جمع ما حذفت لامه
٥٦ ما يعرب بالحركات من هذا القسم
٥٨ (٥) هذا باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح تذكيراً وتأنيثاً
٥٨ حد المقصور والمنقوص والممدود
٥٩ تثنية المقصور
٦٢ جمع التصحيح
٦٤ جموع مخالفة للتثنية
٦٦ حركة العين في جمع فعل وفعلة جمع مؤنث
٧٠ رد لام المفرد المحذوفة في التثنية
٧٣ معاقبة المفرد المثنى
٧٤ خطاب الواحد بخطاب الاثنين
٧٥ ما يجمع بالألف والتاء قياساً

٧٣ معاقبة المفرد المثنى
٧٤ خطاب الواحد بخطاب الاثنين
٧٥ ما يجمع بالألف والتاء قياساً
٧٧ (٦) باب المعرفة والنكرة
٧٧ المعارف
٨٢ (٧) باب المضمر
٨٢ حد المضمر وأقسامه
٨٢ واجب الخفاء
٨٣ جائز الخفاء
٨٣ البارز المتصل : أحواله وأحكامه
٨٥ أثر إسناد الأفعال إلى الضمائر
٨٨ تعاقب ضمائر الغيبة
٩١ حركة هاء الغائب
٩٣ كسر كاف الخطاب في التثنية والجمع
٩٣ حركة ميم الجمع بعد الهاء
٩٥ نون الوقاية
٩٧ ضمائر الرفع المنفصلة
٩٩ ما في هو وهي من لغة وضرورة
١٠٢ ضمائر النصب المنفصلة
١٠٣ مواضع فصل الضمير المتصل وجوباً
١٠٦ ترتيب الضمائر في الاتصال
١٠٨ ما يجوز اتصاله وانفصاله
١١٠ مفسر ضمير الغائب وموضعه
١١٢ تقدم الضمير على مفسره
١١٤ مفسر ضمير الشأن
١١٨ ضمير الفصل والعماد
١٢١ تعين الفصلية

(٨) باب الاسم العلم

١٢٣ تعريف العلم
١٢٤ المنقول والمرتجل
١٢٤ المقيس والشاذ
١٢٥ المفرد والمركب
١٢٧ اللقب
١٢٨ العلم ذو الغلبة
١٣٠ تنكير العلم
١٣١ مسمى العلم
١٣٣ كنايات
١٣٥ (٩) باب الموصول الاسمي والحرفي
١٣٥ تعريف الموصول
١٣٦ الذي والتي وما فيهما من لغات
١٣٨ اللذان واللتان وما فيهما من لغات
١٣٩ الذين وإغناء الذي عنه
١٤٠ لغات في بعض الموصولات
١٤١ موصولات بمعنى الذين
١٤٢ جمع التي
١٤٣ ذات وذوات
١٤٤ موصولات غير مختصة من ، ما ، ذا ، ذو ، أي ، ال
١٤٨ حذف عائد الموصول
١٥١ حذف العائد المرفوع
١٥١ حذف العائد في صلة (أي)
١٥٣ أية
١٥٣ ما يجوز في الضمير العائد على الموصول
١٥٦ شبه الجملة يغني عن جملة الصلة

١٥٧ مراعاة اللفظ أو المعنى في عائد (من) و (ما) وما أشبهها
١٥٩ من معاني (من) و (ما) واستعمالاتها
١٦٣ الذي مصدرية وموصوفة
١٦٤ من معاني (أي) واستعمالاتها
١٧٦ (١٠) باب اسم الإشارة
١٨٦ (١١) باب المعرفة بالأداة
١٩٢ (١٢) باب المبتدأ
١٩٨ حذف الخبر وجوباً
٢٠١ رافع الاسم بعد لولا
٢٠٢ آراء في بعض ما حذف خبره وجوباً
٢٠٤ حذف المبتدأ
٢٠٦ المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير
٢٠٧ مسوغات الابتداء بالنكرة
٢١٠ الخلاف في تعيين المبتدأ والخبر في بعض الجمل
٢١١ تقديم الخبر
٢١٤ تقديم الخبر وجوباً
٢١٩ تحمل الخبر الضمير
٢١٩ استتار الضمير
٢٢١ الخبر الجملة
٢٢٢ الإخبار بالجملة الطلبية
٢٢٢ الجملة التي لا تحتاج إلى عائد
٢٢٣ الجملة المحتاجة إلى عائد
٢٢٤ حذف العائد
٢٢٨ يغني عن الخبر شبه الجملة
٢٣١ ما يغني ظرف الزمان عن خبره
٢٣٢ ما يجوز في الظرف من رفع ونصب وجر
٢٣٧ ما يغني المصدر عن خبره

٢٣٧ ما يغني عن الخبر من غير المصدر السابق
٢٣٨ تعدد الخبر
٢٤٠ طرق الإخبار عن مبتدآت متوالية
٢٤١ فصل دخول الفاء على الخبر
٢٤٥ دخول الفاء في خبر النواسخ
٢٤٧ (١٣) باب الأفعال الرافعة الاسم
٢٤٧ إعراب منصوبها
٢٤٨ شروط عملها
٢٥١ ما لا تدخل عليه كان واخواتها
٢٥٣ عملها وتعدد خبرها
٢٥٣ ما تختص به (دام) والمنفي بـ (ما)
٢٥٤ لم سنيت نواقص؟
٢٥٥ ما يستعمل منها تاماً وعمله
٢٥٨ تصرفها
٢٥٨ دخولها على ما خبره فعل ماض
٢٥٩ توسطها بين الاسم والخبر
٢٦٠ ما ورد منها بمعنى صار
٢٦١ ما يلحق بـ(صار) في العمل
٢٦٥ توسيط الخبر بينها وبين الاسم
٢٦٦ تقديم خبر المنفي بغير (ما) على الناقص واسمه
٢٦٨ لا يلزم تأخير الخبر الجملة
٢٦٩ ما يمنع تقديم الخبر وما يقبحه
٢٦٩ فروق بين المبتدأ والخبر و(كان) و(إن)
٢٧٠ اقتران خبر النواسخ بإلا
٢٧٣ ما تشترك فيه (كان) و(ليس) من الخصائص
٢٧٤ ما تختص به (كان) : إفادة الدوام والاستمرار
٢٧٥ زيادة كان
٢٧٦ زيادة أصبح وأمسى

٣١٤ (١٤) باب أفعال المقاربة
٣١٤ أفعال الشروع
٣١٥ أفعال المقاربة
٣١٥ أفعال الرجاء
٣١٦ خبرها واقترانه
٣١٧ نوادر في الباب
٣١٩ موقع أن والفعل
٣٢٠ من أحكام الخبر والاسم
٣٢١ من أحكام إسناد عسى وأوشك واخلولق
٣٢٥ من أحكام كاد
٣٢٥ تصرف كاد وأوشك
٣٢٧ (١٥) باب الأحرف الناصبة الاسم اتفاقاً الرافعة الخبر
٣٢٧ الأحرف ومعانيها
٣٢٩ عملها وعلته
٣٣١ ما تدخل عليه الأحرف الناسخة
٣٣٣ حذف اسمها
٣٣٦ قد يخبر عن نكرة
٣٣٨ كسر همزة (إن) وفتحها
٣٣٨ مواضع الكسر
٣٣٩ مواضع فتح الهمزة
٣٤٠ مواضع جواز الكسر والفتح
٣٤٣ مواضع دخول لام الابتداء في باب إن
٣٤٨ مواضع زياجة اللام
٣٥١ لام قسم لا ابتداء
٣٥٢ فصل : إن بمعنى نعم
٣٥٢ فصل تخفيف إن وما يترتب عليها

٣٥٧ موضع لكن وتخفيفها
٣٥٨ ما بعد (ليت) وسائر الباب
٣٥٩ فصل وقوع (أن) ومعموليها بعد الأحرف الناسخة
٣٦٠ تخفيف (أن) وما يترتب عليه
٣٦٣ تخفيف كأن وما يترتب عليه
٣٦٤ تخفيف (إن) بعد أمّا
٣٦٥ لغات في (لعل)
٣٦٦ (أن) والفعل خبر لعل
٣٦٦ الجر ب (لعل)
٣٦٧ فصل : حكم المعطوف على الاسم في هذا الباب
٣٧١ إتباع اسم (إن) وأخواتها غير النسق
٣٧٢ رفع المعطوف على أول مفعولي (ظن)
٣٧٣ (١٦) باب (لا) النافية للجنس ، العاملة عمل (إن)
٣٧٣ شرط عملها
٣٧٤ تركيب (لا) واسمها
٣٧٥ رافع خبرها
٣٧٦ ذكر خبر (لا) وحذفه

٣٧٧ حذف اسم (لا)
٣٧٧ ما بعدها منصوب بها أو مبني معها
٣٧٨ دخول الباء يمنع تركيب (لا)
٣٧٨ تركيب (لا) الزائدة
٣٧٩ قد يعرب المفرد بعد (لا)
٣٨٢ فصل : إذا تخلفت بعض شروط العمل
٣٨٤ لا نولك أن تفعل
٣٨٤ معاملة العلم معاملة النكرة
٣٨٥ الوجوه الجائزة في نحو (لاحول ولاقوة)
٣٨٦ إذا وصف اسم (لا)
٣٨٧ حكم البدل والنسق في هذا الباب
٣٨٨ إذا كرر اسم (لا)
٣٨٨ (ألا) في الاستفهام والتمني
٣٩٠ ما تعمل فيه (لا) عمل (ليس) مما سبق
٣٩٢ (١٧) باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
٣٩٢ ما تدخل عليه وعملها
٣٩٣ حذف أحد مفعوليها
٣٩٤ من أحكام مفعوليها
٣٩٤ متى يمتنع الاقتصار على أحد المفعولين
٣٩٥ معانيها وعمل (كل)
٣٩٥ أفعال الظن ومعانيها الأخرى
٣٩٧ أفعال اليقين ومعانيها الأخرى
٤٠٠ ما جاء للظن واليقين وما لها من معان أخرى
٤٠١ أفعال التحويل ومعانيها الأخرى
٤٠٣ ملحقات بالباب عند العرب
٤٠٤ أفعال ملحقة بالباب عند بعضهم
٤٠٥ القلبية وما تحتص به

٤٠٥ الإلغاء ورتبه
٤٠٦ من مواضع الإلغاء
٤٠٧ من أحكام العامل الملغي
٤٠٨ من أحكام مصدر (ظن)
٤١٠ تعليق أفعال القلوب
٤١١ ما يعلق من غير القلبية
٤١٤ إعراب ما بعد المعلق
٤١٥ ما يجيء فاعله ومفعوله ضميرين متصلين صاحبهما واحد
٤١٧ فصل: حكم ما يقع بعد القول وما يشتق منه مما يعمل عمل الفعل
٤١٨ إلحاق القول بالظن
٤٢٠ حكم الواقع بعدما فيه معنى القول
٤٢١ من أحكام القول وما يشتق منه
٤٢٣ فصل: ما تعدى لثلاثة مفاعيل
٤٢٤ حذف المفعول الأول من الثلاثة
٤٢٥ من أحكام المفعولين الثاني والثالث
٤٢٦ مما ينصب ثلاثة عند بعضهم
٤٢٨ المبني للمفعول من ذي الثلاثة كظن
٤٢٩ (١٨) باب الفاعل
٤٢٩ حد الفاعل
٤٣٠ حكمة الإعرابي
٤٣٢ لحاق الفعل تاء التأنيث : الأحوال والأحكام
٤٣٧ ما يساوي تاء التأنيث في غير الماضي
٤٣٨ لحاق علامة التثنية والجمع
٤٣٩ حذف الفعل
٤٤٠ شرط حذف الفاعل
٤٤٢ (١٩) باب النائب الفاعل
٤٤٢ أغراض حذف الفاعل وحده

٤٤٢ ما ينوب في الفاعل
٤٤٥ شرط نيابة المفعول الثاني أو الثالث
٤٤٧ فصل : تغير الفعل عند بنائه للمفعول
٤٥٠ كسر فاء فُعْل
٤٥١ إعراب ما تعلق بالمبني للمفعول
٤٥١ نصب الفاعل ورفع المفعول به ورفعهما ونصبهما
٤٥٢ فصل : تقدم مرفوع الفعل على منصوبه وتأخره
٤٥٢ تقدم المرفوع وتأخر المنصوب
٤٥٣ تقدم المنصوب وتأخر المرفوع
٤٥٦ (٢٠) باب اشتغال العامل
٤٥٦ صور الاشتغال
٤٥٨ موانع الاشتغال
٤٦٠ نصب المشتغل عنه وجوباً
٤٦١ عامل النصب في المشتغل عنه
٤٦١ من صور رفع المشتغل عنه
٤٦٢ ترجيح النصب ومواضعه
٤٦٥ استواء النصب والرفع ومواضعه
٤٦٧ ترجح الرفع ومواضعه
٤٧٠ اشتغال غير المتعدي
٤٧٢ المقدر يفسر عاملاً
٤٧٤ (٢١) باب تعدي الفعل ولزومه
٤٧٤ متى ينصب الفعل مفعولاً به
٤٧٤ ناصب المفعول به
٤٧٥ الأقسام وسبب التسمية
٤٧٦ بم يتعدى اللازم
٤٧٧ اطراد حذف الجار قبل (أن) وشرطه
٤٨٠ فصل : تعدد ما يتعدى إليه الفعل : الواسطة والترتيب

٤٨٢ فصل: من مواضع تأخير المفعول به على الفعل وتقديمه وجوباً وجوازاً
٤٨٥ عود ضمير الفاعل المستتر على مفعول به مقدم
٤٩٠ فصل : موانع حذف المفعول به
٤٩٠ حذف المفعول به : أسبابه وأغراضه
٤٩٢ فصل : من وسائل التعدية
٤٩٤ (٢٢) باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً فصاعداً
٤٩٤ صور التنازع وشروطه
٤٩٦ العامل في التنازع
٤٩٨ إظهار معمول الملغي وإضماره
٤٩٩ حذف المضمر غير المرفوع
٥٠٢ المضمر المرفوع
٥٠٥ تنازع أكثر من عاملين
٥٠٥ تنازع المتعدي لاثنين وثلاثة
٥٠٦ تنازع فعلي التعجب
٥٠٨ (٢٣) باب الاسم المنصوب الواقع مفعولاً مطلقاً
٥٠٨ حد المصدر
٥٠٩ المصدر أصل الفعل والمشتقات
٥١٠ ناصب المفعول المطلق
٥١٠ المؤكد والمبين والمبهم والمختص
٥١١ ما ينوب عن المصدر مفعولاً مطلقاً
٥١٤ حذف عامل المصدر
٥١٩ ما يجوز إتباعه لما قبله من المصادر وما ينوب عنها
٥٢٠ ما يجوز رفعه من المصادر الصالحة مفعولاً مطلقاً
٥٢٢ ما ناب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه وإعرابه
٥٢٥ (٢٤) باب المفعول له
٥٢٥ إعرابه

٥٢٦ متى يجر
٥٢٩ (٢٥) باب المفعول المسمى ظرفاً
٥٣٠ ظرف الزمان
٥٣٠ المبهم والمختص
٥٣١ المتصرف والمنصرف وغيرهما
٥٣٤ منع عشية الصرف والتصرف
٥٣٤ ملحقات بممنوع التصرف
٥٣٦ التصرف في صفة الزمان
٥٣٧ استغراق الحدث الزمن أو بعضه
٥٣٩ فصل : من ظروف الزمان المبنية
٥٣٩ إذ واستعمالاتها ومعانيها
٥٤٠ إضافتها إلى جملة
٥٤٣ بينا وبينما
٥٤٥ إذا : معانيها واستعمالاتها
٥٤٧ الجملة التي تضاف إليها
٥٤٩ تصرف (إذا)
٥٥٠ (إذا) المفاجأة
٥٨٢ مذ ومنذ : معناهما واستعمالهما
٥٨٣ يضافان إلى جملة
٥٥٥ مبتدآن أو ظرفان
٥٥٨ قط
٥٥٩ عوض
٥٦٠ اللغات في قط
٥٦١ أمس : معناه ، إعرابه ، وبناؤه
٥٦٤ فصل: ظرف المكان ، ما يقع ظرفاً قياساً
٥٦٨ فصل : كثير التصرف
٥٦٨ كثير التصرف
٥٦٨ متوسط التصرف

٥٦٨ متوسط التصرف
٥٦٩ نادر التصرف
٥٧١ عادم التصرف
٥٧٤ بناء (حيث) وإعرابها وما تضاف إليه
٥٧٦ عند
٥٧٧ لدن
٥٧٧ ما فيها من لغات
٥٧٨ إعرابها
٥٧٨ حكم ما بعدها
٥٨٠ لدى
٥٨٢ مع
٥٨٢ حركة عين (مع)
٥٨٣ إفرادها عن الإضافة
٥٨٨ (٢٦) هذا باب المفعول معه
٥٨٨ تعريفه
٥٨٨ انتصابه والعامل فيه والخلاف في العامل
٥٩٠ ما تقع قبله واو المعية
٥٩١ تقدم المفعول معه
٥٩٢ ما يجب عطفه بعد الواو
٥٩٣ ما يجب نصبه بعد الواو وناصبه
٥٩٤ ما يترجح فيه العطف
٥٩٤ نصب ما بعد الواو بفعل مقدر
٥٩٦ ما يترجح فيه المفعول معه
٥٩٦ النصب على المعية أو إضمار فعل
٥٩٩ المفعول معه قياسي أو سماعي
٦٠٠ مطابقة ما بعد المفعول معه
٦٠١ (٢٧) باب المستثنى

٦٠١ حده
٦٠٢ (إلا) لغير الاستثناء
٦٠٣ المتصل والمنقطع
٦٠٤ إعراب ما بعد (إلا) المفرغ
٦٠٥ حذف العامل في التفريغ
٦٠٦ المستثنى التام موجباً غيره
٦٠٦ ناصب المستثنى
٦٠٩ التام غير الموجب وما يختار فيه
٦١٠ ما يختار فيه النصب
٦١١ ما يختار فيه الاتباع
٦١٢ شروط غير مسلمة
٦١٤ ما يتبع باعتبار المحل
٦١٥ إتباع المنقطع المتأخر عند تميم وشرطه
٦١٧ إتباع الضمير العائد على المستثنى منه أو الظاهر
٦١٨ إتباع المضاف أو المضاف إليه
٦١٨ حكم المضاف والمضاف إليه على المستثنى
٦١٨ إتباع المستثنى منه المستثنى
٦٢٠ فصل : استثناء شيئين بأدة واحدة
٦٢٢ يستثنى الأقل والأكثر
٦٢٤ متى يستثنى من السابق ؟ ومتى يستثنى من المتأخر
٦٢٥ مم يستثنى عند تعدد يصلح للاستثناء منه
٦٢٦ فصل : إتباع ما بعد إلا المكررة للتوكيد
٦٢٨ إعراب ما بعد المكررة لغير التوكيد
٦٢٩ حكم المستثنى المكرر في المعنى
٦٣١ فصل: الوصف بإلا وتاليها
٦٣٣ شرط الوصف بهما
٦٣٤ لا يلي (إلا) الاستثنائية نعت ما قبلها

٦٣٤ دخول (إلا) على الفعل
٦٣٦ لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها
٦٣٦ عمل ما قبلها فيما بعدها
٦٣٨ فصل : الاستثناء بحاشا ، وخلا، وعدا، ونوعها وعملها
٦٣٨ تعين النصب إذا دخلت عليها ما
٦٣٩ حاشى اسم
٦٤٠ حاشا الاستثنائية لا تتصرف
٦٤١ إضمار (عدا) بعد (ما)
٦٤٢ الاستثناء بليس ، و(لا يكون) وعملهما
٦٤٣ فاعل حاشى ، وخلا، وعدا
٦٤٤ وصف المستثنى منه بليس ، ولايكون
٦٤٥ الاستثناء بغير وأحكامها
٦٤٦ بناء (غير) على الفتح
٦٤٨ اعتبار المعنى في العطف على المستثنى بغير وإلا
٦٤٩ (بيد) في الاستثناء المنقطع
٦٤٩ الاستثناء بـ (سوى)
٦٥١ لغات في (سوى)
٦٥٢ ليس إلا ، وليس غير ، والمحذوف فيهما
٦٥٣ لم يكن غيره
٦٥٣ (لا سيما) ليست من أدوات الاستثناء
٦٥٤ إعراب ما بعدها
٦٥٦ (مثلما)
٦٥٧ (٢٨) باب الحال
٦٥٧ حد الحال
٦٥٨ حقه النصب وقد يجر بزائد
٦٦٠ الحال مشتق منتقل غالباً
٦٦٠ من صور الحال الجامدة

٦٦٣ فصل : الحال واجب التنكير وقد يُعَرَّف
٦٦٤ يعرف بأل والإضافة والعلمية
٦٦٦ حال عند الحجازيين وتوكيد عند التميميين
٦٦٧ وقوع المصدر حالاً
٦٦٩ ما يقاس فيه المصدر حالاً
٦٧٠ المصدر التالي أما عند تميم والحجاز
٦٧١ فصل: صاحب الحال معرفة وقد ينكّر
٦٧٤ تقدم الحال على صاحبه وتأخيره عنه
٦٧٤ موانع تقديمه
٦٧٥ موانع تأخيره
٦٧٦ تقديمه على المجرور بحرف
٦٧٨ تقديمه على المرفوع والمنصوب
٦٨٠ ما يضاف إلى صاحب الحال
٦٨٠ فصل: تقديم الحال على عاملها
٦٨١ موانع تقديمها على العامل
٦٨٤ توسيط المعامل بين حالين
٦٨٥ تقديم الحال علىالظرف والجار
٦٨٧ الخبرية والحالية في شبه الجملة وما يحتملها
٦٨٨ فصل: تعدد الحال مع اتحاد العامل وتعدد صاحبها أو اتحاده
٦٩٠ الحال من الأقرب إلا لمانع
٦٩٠ وجوب تعددها وكثرته
٦٩١ إضمار عاملها جوازاً
٦٩٢ إضمار عاملها وجوباً
٦٩٣ حذف الحال
٦٩٣ قد يعمل فيها غير عامل صاحبها
٦٩٤ فصل: الحال المؤكدة ومواضعها
٦٩٧ فصل: جملة الحال

٧٠٢ فصل : جمل لا محل لها من الإعراب
٧٠٤ الفرق بين الجملة الحالية والاعتراضية
٧٠٥ تعدد الاعتراضية
٧٠٧ (٢٩) باب التمييز
٧٠٧ حده
٧٠٨ تمييز المفرد
٧٠٩ ناصب تمييز المفرد
٧١٣ ما تجب إضافته
٧١٤ جر التمييز بمن
٧١٤ فصل : تمييز الجملة
٧١٥ ناصب تمييز الجملة
٧١٦ مطابقة تمييز الجملة لما قبله
٧١٧ إفراد المباين أولى من المطابقة إلا لمانع
٧١٨ تعريف مميز الحال
٧١٩ تعريف مميز المفرد
٧١٩ تقديم التمييز على عامله
٧٢٢ (٣٠) باب العدد
٧٢٢ تمييز العدد
٧٢٤ لا يميز واحد واثنان
٧٢٥ جموع لا تميز العدد
٧٢٨ ما يغني عن تمييز العدد
٧٢٩ فصل : تأنيث لفظ العدد وتذكيره
٧٣٢ فصل : العدد المعطوف
٧٣٣ العدد المركب
٧٣٣ تأنيث لفظ العدد وتذكيره في العطف والتركيب
٧٣٤ لغات في عشر وعشرة
٧٣٤ أحد واثنان في التركيب

٧٣٥ إعراب (اثنا واثنتا) في التركيب
٧٣٦ إضافة العدد المركب
٧٣٦ إعراب ما أضيف من المركب
٧٣٧ ياء (ثماني) وما فيها من أوجه
٧٣٨ حذف الياء آخراً وجعل الإعراب على ما قبلها
٧٣٩ من استعمالات أحد وإحدى ومعانيهما
٧٤١ (أحد) لعموم من يعقل
٧٤٢ أسماء ملازمة للنفي وشبهه
٧٤٦ استعمال بعض ما لازم النفي أو شبهه في الإيجاب
٧٥٠ تعريف العدد
٧٥٣ فصل : تذكير العدد وتأنيثه إذا كان المعدود يشتمل على مذكر ومؤنث
٧٥٥ فصل : التأريخ : حده وعادة الأمم فيه
٧٥٦ ما يقال في التأريخ
٧٥٨ فصل : صياغة فاعل اسم العدد وكعانيه واستعمالاته
٧٥٩ مع المفرد
٧٦٠ مع المركب والمعطوف
٧٦٢ مفعل من المائة والألف
٧٦٣ النحت من العدد المركب
٧٦٤ فصل: ما ركب تركب خمسة عشر من الظروف والأحوال وغيرها
٧٦٤ من ظرف الزمان والمكان والأحوال
٧٦٧ جر الثاني من المركبات بالإضافة
٧٦٨ لغات في بعض المركبات
٧٦٩ مركبات ليست ظروفاً ولا أحوالاً
٧٧٠ (٣١) باب كم وكأين وكذا
٧٧٠ أصل هذه الثلاثة
٧٧٠ (كم) الاستفهامية والخبرية وتمييز كلتيهما
٧٧١ تمييز الاستفهامية وجواز فصله

٧٧٢ جر تمييز الاستفهامية
٧٧٣ مميز الخبرية
٧٣٥ نصب مميز الخبرية
٧٣٥ الفصل بين الخبرية ومميزها لمجرور
٧٧٧ فصل :(كم) مبنية لازمة التصدير
٧٧٧ مواقعها في الكلام
٧٧٨ فصل : معنى كأين وكذا
٧٧٨ مميزها
٧٧٩ الفرق بين كأين وكذا
٧٨٠ لغات في كأين
٧٨١ من استعمالات كذا
٧٨١ الكناية بكذا
٧٨٣ (٣٢) باب نعم وبئس
٧٨٣ أصلهما
٧٨٥ لغات في (نعم)
٧٨٦ لغات في حلقي العين
٧٨٧ فصل : فاعل نعم وبئس
٧٨٨ ما يتبع فاعلهما
٧٩٠ إضمار فاعلهما وتمييزه
٧٩٢ إسناد (نعم) و(بئس) إلى الذي والتي
٧٩٣ استعمالات نادرة
٧٩٤ أحوال المخصوص بالمدح والذم ومواضعه
٧٩٦ شروط المخصوص بالمدح والذم
٧٩٧ حذف المخصوص بالمدح والذم
٧٩٨ تلحق المخصوص تاء التأنيث
٧٩٩ ملحقات بـ (نعم) و (بئس)
٨٠٠ تحويل المضعف والمعتل إلى (فَعْل)

٨٠١ المحول إلى (فعل) يفيد التعجب ويأخذ بعض أحكامه
٨٠٢ (٣٣) باب حبذا
٨٠٢ تحويل (حب) وما تبعه
٨٠٢ إعراب (حب)
٨٠٣ (لا حبذا) لذم
٨٠٤ مخصوصها وأحواله
٨٠٤ تمييز المخصوص
٨٠٥ الحال من المخصوص
٨٠٦ الاستغناء عن المخصوص
٨٠٦ (حب) مجرداً من (ذا)
٨٠٧ جر فاعل (حب)
٨٠٩ (٣٤) باب التعجب
٨٠٩ إعراب (ما أفعله) وأصل تركيبه
٨١١ إعراب (أفعل به) وأصل تركيبه
٨١٢ قد يستفاد الخبر أو الإنشاء من غير ما هو له
٨١٢ المتعجب منه
٨١٣ توكيد (أفعل) بالنون
٨١٤ ما لا يأتي معه المصدر المؤكد
٨١٤ فصل : معنى الهمزة في (ما أفعله) و (أفعل به)
٨١٥ صوغهما من الأجوف والمضعف
٨١٦ تصغيرهما
٨١٦ جمودها وما يترتب عليه
٨١٧ الفصل بين فعلي التعجب وبين المتعجب منه
٨١٨ جر ما يتعلق بهما وما يجر به
٨١٩ أسلوب التعجب من المتعدي لاثنين
٨٢١ فصل : شروط ما يصاغ من فعلي التعجب قياساً
٨٢٢ مجيؤهما مما اختل بعض الشروط

٨٢٦ (٣٥) باب أفعل التفصيل
٨٢٦ حده
٨٢٦ ما يصاغ منه
٨٢٧ فروق بين التفضيل والتعجب
٨٢٨ أفعل المجرد من (أل) والإضافة
٨٢٩ تقدم المفضول ومعمول اسم التفضيل عليه
٨٣٠ الفصل بين أفعل و(من)
٨٣٤ فصل
٨٤٧ (٣٦) باب اسم الفاعل
٨٤٧ حده ... ويجيء من الثلاثي على وزن (فاعل)
٨٤٨ يجيء من الفعل الرباعي على وزن (مفعل)
٨٤٨ ربما استغني بـ (مفعل) عن (فاعل)
٨٤٨ ربما استغني بـ (مفعول) عن (مفعل)
٨٤٨ الفعل غير الثلاثي يأتي على (مفعول)
٨٤٩ ما يستغنى فيه عن وزن إلى وزن
٨٥٠ فصل : الاختلاف في عمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف
٨٥١ شروط عمل اسم الفاعل
٨٥٦ لا يعمل الماضي المجرد من (ال)
٨٥٩ فصل: شروط إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به
٨٦٢ شروط إضافة اسم الفاعل المقرون بـ (أل)
٨٦٥ فصل : اسم المفعول وعمله
٨٦٦ ما ينوب عن مفعول دلالة
٨٦٧ (٣٧) باب الصفة المشبهة
٨٦٧ شروط صوغها
٨٦٨ ما يميزها عن اسم الفاعل
٨٧٠ فصل : معمول الصفة المشبهة

٨٧٣ عملها في الضمير البارز
٨٧٦ فصل : مطابقتها لضمير موصوفها
٨٧٧ الصفة المشبهة تثنى ، وتجمع
٨٧٨ متى تأتي الصفة المشبهة عل وزن (فاعل)
(٣٨) باب إعمال المصدر
٨٨٣ حده ، وعمله
٨٨٦ لا يتقدم معمول المصدر عليه
٨٨٧ عمل المصدر مضافاً أكثر من عمله منوناً
٨٨٨ إضافة المصدر
٨٩٠ إعمال اسم المصدر
٨٩٣ فصل: المصدر هو العامل في معموله لا فعله
٨٩٥ (٣٩) باب حروف الجر سوى المستثنى بها
٨٩٥ تسميتها عند الكوفيين
٨٩٥ من حروف الجر : من وأحوالها ، واستعمالاتها
٩٠٠ اختصاص التاء واللام بالله
٩٠١ من حروف الجر (إلى) و(اللام) و(الباء) للإلصاق ، و(في) للظرفية
٩١٥ و(عن) للمجاوزة ، ومنها (على) للاستعلاء ، و(حتى) للغاية
٩١٨ (الكاف) للتشبيه
٩٢١ زيادة (ما) بعد الكاف
٩٢٢ زيادة (ما) بعد (رب) و(الباء)

٩٢٥ الاختلاف في (رب)
٩٣٠ فصل : ما يلي لولا الامتناعية
٩٣٨ (٤٠) باب القسم
٩٣٨ حده وأقسامه
٩٣٩ (نشدتك وعمرتك) في الطلب
٩٣٩ (قعدك الله وقعيدك الله)
٩٤٢ نصب المقسم به عند حذف القسم وحرفه
٩٤٣ إن كان المقسم به (الله) فيرفع، وجره
٩٤٤ الابتداء بمتعين للقسم يوجب حذف الخبر
٩٤٥ ما يلزم الإضافة من ألفاظ القسم
٩٤٦ (أيمن) مرفوعة على الابتداء عند البصريين
٩٤٨ فصل : المقسم عليه جملة مؤدة بالقسم مصدرة باللام إثباتاً
٩٥٣ كثرة حذف (نا) في المضارع المجرد من نون التوكيد
٩٥٩ اقتران القسم المؤخر بالفاء يغني عن جواب الشرط
٩٦١ فصل : لا يتقدم على جواب القسم معموله ، إلا شبه الجملة
٩٦٥ (٤١) باب الإضافة
٩٦٥ تعريفها
٩٦٥ تعريف المضاف
٩٦٧ ما يفيده المضاف من المضاف إليه ، التخصيص
٩٧٣ فصل: لا يتقدم على مضاف معمول مضاف إليه
٩٧٦ فصل : لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء (كعند ، ولدى ، وحيث)
٩٨٥ فصل: ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ، إن نوي تنكيره
٩٨٨ فصل : تضاف أسماء الزمان المبهمة
٩٩٨ فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به
١٠٠٢ فصل : الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم
١٠٠٩ (٤٢) باب التابع
١٠٠٩ حد التابع

١٠١٠ التوابع
١٠١٠ الفصل بين التابع و المتبوع
١٠١٢ تقدم معمول التابع على المتبوع
١٠١٤ (٤٣) باب التوكيد
١٠١٤ حد التوكيد المعنوي
١٠١٤ التوكيد بالنفس والعين وغرضه
١٠١٥ تأكيد ضمير الرفع المتصل بهما
١٠١٥ جواز جرهما بباء زائدة
١٠١٦ تأكيد المثنى
١٠١٦ مما يختص به كلا وكلتا
١٠١٧ التأكيد بـ (كل) وما في معناها
١٠١٨ إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض
١٠٢٠ إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض
١٠٢١ تثنية ما جاء على أفعل (فعلا) مؤكدا
١٠٢٣ إغناء أكتع .. عن أجمع
١٠٢٤ وقوع ما تصرف من (جمع) غير تأكيد
١٠٢٥ توكيد المعطوف والمعطوف عليه
١٠٢٦ توكيد النكرة
١٠٢٦ حذف المؤكد
١٠٢٧ الفصل بـ (إما) المؤكِّد والمؤكَّد
١٠٢٧ متعاطفات نقع توكيداً وبدلاً وظرفاً
١٠٢٨ ما يلي العوامل من ألفاظ التوكيد
١٠٣٠ (كل) نعتاً لا توكيداً
١٠٣١ مراعات لفظ (كل) ومعناها
١٠٣٢ (أجمعون) لا يفيد اتحاد الوقت
١٠٣٢ فصل : التوكيد اللفظي
١٠٣٤ ما يعاد في التوكيد اللفظي وما يفصل

١٠٣٧ يؤكد المتصل مطلقاً بضمير الرفع المنفصل
١٠٣٨ (٤٤) باب النعت
١٠٣٨ النعت ، الوصف ، الصفة
١٠٣٨ حد النعت والغرض منه
١٠٤٠ ما يوافق بين المتبوع
١٠٤١ تفاوتهما في الاختصاص
١٠٤٢ اختلافهما في الإعراب : الخفض على الجوار
١٠٤٤ الجر على الجوار من غير النعت
١٠٤٤ فصل : ما ينعت به وشرطه
١٠٤٤ النعت بالجملة
١٠٤٥ دخول الواو على جملة الصفة
١٠٤٦ منعوت الجملة
١٠٤٦ وقوع الطلبية موقع الصفة والحال
١٠٤٨ حذف العائد من الجملة المنعوت بها
١٠٥٠ النعت المفرد
١٠٥٤ (مررت برجل ما شئت من رجل)
١٠٥٥ فصل : أحكام نعت غير الواحد
١٠٥٧ الإتباع والقطع
١٠٦٠ القطع
١٠٦١ تعدد النعوت والإتباع والقطع
١٠٦٢ (لا) إما قبل النعت
١٠٦٣ عطف نعت على نعت
١٠٦٤ تقديم النعت على المنعوت فيصير من البدل
١٠٦٥ ترتيب المفرد وغيره في النعوت
١٠٦٥ فصل: ما ينعت وما ينعت به من الأسماء
١٠٦٨ فصل : حذف المنعوت وقيام انعت مقامه
١٠٧١ (٤٥) باب عطف البيان

١٠٧١ التسمية والأصل
١٠٧١ حده وما يشارك فيه النعت وما يخالفه
١٠٧٢ ما يوافق فيه المتبوع
١٠٧٣ قد يكون أخص من المتبوع
١٠٧٤ البيان والبدل
١٠٧٥ ما يكون فيه البيان أولى من البدل
١٠٧٧ (٤٦) باب البدل
١٠٧٧ التسمية
١٠٧٧ حده
١٠٧٨ ما يوافق فيه المتبوع ويخالفه
١٠٧٩ إبدال الضمير
١٠٨٠ أنواع البدل
١٠٨٠ بدل كل من كل وأحكامه
١٠٨٣ بدل من بعض
١٠٨٣ بدل الاشتمال
١٠٨٤ بدل الإضراب
١٠٨٥ بدل الغلط
١٠٨٦ ما يختص به بدل البعض والاشتمال
١٠٨٨ فصل : المشتمل
١٠٨٩ مراعاة البدل أكثر من مراعاة المبدل منه
١٠٩١ الاستغناء بالبدل
١٠٩٢ متى يقرن البدل بهمزة الاستفهام أو بإن الشرطية
١٠٩٢ إبدال غير المفرد
١٠٩٣ ما يجوز فيه بدل المفضل
١٠٩٤ ترتيب التوابع عند اجتماعها
١٠٩٦ (٤٧) باب المعطوف عطف النسق
١٠٩٦ التسمية

١٠٩٦ حده وحروفه
١٠٩٧ حروف مختلف فيها : لكن
١٠٩٨ (إما) ، (إلا)
١٠٩٩ (ليس) ، (أي)
١١٠٠ (كيف) بعد النفي ، (لولا) ، (متى) (أين) (هلا)
١١٠١ عمل حروف العطف : ما يشترك لفظاً ومعنى
١١٠١ ما يشترك لفظاً لا معنى ، ما تنفرد به الواو
١١٠٥ لغات في (ثم)
١١٠٦ (ثم) و (الفاء) ، ما يشتركان فيه وما يفترقان
١١٠٨ زيادة الواو والفاء وثم
١١٠٩ (ثم) تعطف المقدم في الزمان
١١٠٩ فصل : شروط ما يعطف بـ (حتى)
١١١١ ما تنفرد به (حتى)
١١١٣ (حتى) لا تقتضي ترتيباً
١١١٣ (أم) المتصلة
١١١٥ (أم) المنقطعة
١١١٦ الفصل بين المتصلة والمعطوف عليه
١١١٧ (أو) معانيها
١١١٩ (إما) ومعانيها
١١٢٠ لغات في (إما)
١١٢١ وجوه استعمال (إما)
١١٢٣ (بل) ومعطوفها
١١٢٥ تكرير (بل) وزيادة لا قبلها ، (لكن)
١١٢٧ (لا) وموضع العطف بها
١١٢٨ فصل : شروط لا تلزم في العطف
١١٢٩ العطف على ضمير الرفع المتصل
١١٣١ العطف على ضمير النصب المتصل

١١٣٣ العطف على معمولي عاملين
١١٣٤ حذف العاطف
١١٣٥ فصل : حذف الواو ، والفاء ، وأم
١١٣٦ حذف (أو) ، وإغناء المعطوف عن المعطوف عليه
١١٣٧ تقديم المعطوف على المعطوف عليه
١١٣٨ المطابقة وعدمها في الإخبار عن المعطوف والمعطوف عليه، وما في حكمه من نعت وحال ونحوهما
١١٤١ عطف المختلفات أسماء وأفعالاً
١١٤٢ الفصل بين العاطف والمعطوف
١١٤٤ (٤٨) باب النداء
١١٤٤ النداء لغة واصطلاحاً
١١٤٤ ناصب المنادى
١١٤٦ أحرف النداء
١١٤٨ ما يلزم معه حرف النداء
١١٥٠ ما يقل معه حرف النداء
١١٥١ حذف المنادى
١١٥٢ يا للتثنية
١١٥٣ ما يعمل فيه عامل المنادى
١١٥٥ فصل: المنادى المبني
١١٥٧ المنادى المنصوب
١١٥٧ المنادى الرافع ضميراً مستتراً
١١٥٨ تتمة المنصوب
١١٥٩ نداء النكرة إذا وصفت
١١٦٠ عود وانعطاف ، ضم المنادى الصالح للألف واللام
١١٦١ نعت المنادى جائز

١١٦١ نعت المنادى جائز
١١٦٢ فتح المنادى المضموم وشروطه
١١٦٤ ضم ابن تابعاً لمنادى مضموم
١١٦٦ حذف تنوين ابن في غير النداء
١١٦٦ حذف ألف ابن خطأً
١١٦٧ مذهب الفارسي تركيب ابن والعلم قبله
١١٦٨ الوصف بابنه
١١٦٨ الوصف ببنت
١١٦٩ تنوين المنقوص المعين بالنداء
١١٧٠ المضموم إذا نون اضطراراً ينصب أو يظل مضموماً
١١٧١ إتباع المنادى المنون
١١٧١ فصل : نداء ما فيه (ال)
١١٧٣ كيف ينادى ما فيه (ال)
١١٧٦ (آية) ، إعراب (أي) وتابعها في النداء
١١٧٨ صفة (أي) لا تحذف، تابع (أي)،اسم الإشارة وصله لنداء ما فيه (ال)
١١٧٩ نداء الجلالة
١١٨٠ فصل : حكم تابع المنادى
١١٨٢ التابع المضاف
١١٨٣ حكم تابع نعت المنادى
١١٨٥ حكم ما كرر من منادى دون إضافة
١١٨٦ حكم ما كرر مع إضافة
١١٩٢ فصل : الكناية عن المنادى
١١٩٥ (٤٩) باب الاستغاثة ، والتعجب الشبيه بها
١١٩٥ التسمية ، حركة اللام في الاستغاثة والتعجب
١١٩٨ نداء المتعجب منه
١١٩٨ اتحاد المستغاث به وله
١١٩٩ حقيقة لام الاستغاثة

١١٩٩ الألف المعاقبة للام الاستغاثة
١٢٠١ (٥٠) باب الندبة
١٢٠١ الحد
١٢٠٢ شروط المندوب
١٢٠٣ المندوب كالمنادى
١٢٠٤ تعيين (وا) في الندبة
١٢٠٤ لحاق ألف آخر المندوب وما يتبعه من تغير
١٢٠٥ ما تلحقه الألف غير المندوب
١٢٠٨ تلي ألف الندبة هاء غالباً
١٢٠٨ لا تدخل (آه) على ما آخره هاء
١٢٠٨ لا تحذف ألف التأنيث الممدودة في الندبة
١٢٠٩ فصل : إبدال ألف الندبة ياء أو واواً
١٢١١ مواضع لا تقلب فيها ألف الندبة
١٢١٣ (٥١) باب ذكر أسماء لازمت النداء
١٢١٣ ألفاظها: أصنافها ، معانيها ، ما يقاس عليه
١٢١٤ ما يخرج منها عن النداء
١٢١٦ (٥٢) باب ترخيم المنادى
١٢١٦ حده وحكمه
١٢١٧ شروطه
١٢١٨ ما يحذف للترخيم
١٢٢٣ ترخيم الثلاثي
١٢٢٤ ترخيم الجملة المسمى بها
١٢٢٥ فصل: تقدير ثبوت المحذوف للترخيم وعدمه وأثرهما في حركة آخر الميم
١٢٢٧ متى تتعين لغة من ينتظر
١٢٢٨ حكم آخر المرخم على لغة من لا ينتظر
١٢٢٩ فصل : إقحام تاء التأنيث بعد الترخيم
١٢٣٠ إعادة تاء التأنيث المحذوفة للترخيم في الوقف

١٢٣١ تعويض ألف من التاء في الوقف على المرخم
١٢٣٢ ترخيم غير المنادى ضرورة
١٢٣٣ ترخيم المنادى شذوذاً
١٢٣٤ وجوه ترخيم المنادى المضاف
١٢٣٦ (٥٣) باب الاختصاص
١٢٣٦ حده ، الباحث عليه ، طريقته
١٢٣٩ (٥٤) باب التحذير
١٢٣٩ صورة التحذير
١٢٤٠ أصل أسلوب التحذير ، تعليق للأزهري
١٢٤١ ما ينصب تحذيراً
١٢٤٣ ما يلزم معه حرف النداء
١٢٤٤ حكم الضمير هنا تأكيده والعطف عليه
١٢٤٥ المعزى به وأحكامه
١٢٤٦ العطف في التحذير والإغراء بالواو خاصة
١٢٤٧ فصل : ما ألحق بالتحذير والإغراء
١٢٥٣ جواز رفع ما نصب بعامل محذوف
١٢٥٣ (٥٥) باب أبنية الأفعال الأصلية ومعانيها
١٢٥٣ أوزان الماضي المجرد ، معاني (فَعُلَ)
١٢٥٤ نوادر (فَعُلَ)
١٢٥٦ الوصف من (فَعُلَ) المضموم
١٢٥٧ فصل : مضارع الثلاثي (فَعِلَ) المكسور
١٢٦٠ لزوم الثلاثي وتعديه
١٢٦٠ معاني (فَعِلَ) المكسور
١٢٦١ تسكين عين الثلاثي مكسورة ومضمومة لغة
١٢٦١ فصل : الوصف من (فَعِلَ) المكسور
١٢٦٢ فصل : معاني فَعَل المفتوح
١٢٦٥ فعل يفعل بفتح العين فيهما ، فعل بالفتح - يفعل بالكسر أو الضم أو بهما

١٢٦٩ فصل: مضارع غير الثلاثي
١٢٧٠ كسر حرف المضارعة
١٢٧٣ فصل: معاني (فعلل)
١٢٧٤ فصل : معاني (أفعل)
١٢٧٦ معاني (فعّل) المضعف
١٢٧٨ معاني (تفعّل)
١٢٧٩ معاني فاعل
١٢٨١ معاني تفاعل
١٢٨٢ معاني افتعل
١٢٨٣ معاني انفعل
١٢٨٤ افتعل وانفعل
١٢٨٥ معاني استفعل
١٢٨٦ معاني فعلَّ
١٢٨٧ افعلَّ وافعالَّ
١٢٨٨ معاني افعوعل
١٢٨٩ الأبنية المقتضية (افعوَّلَ)
١٢٩٠ افعولَلَ - افعيَّلَ - الملحق بفعلل
١٢٩٢ الملحق بـ (تفعلل) - تفعلل وافعنلل لمطاروعة فعلل
١٢٩٣ الملحق بافعنلل
١٢٩٤ افعلَّل بناء مقتضب
١٢٩٥ الملحق بافعلَّلَ
١٢٩٦ فصل: صياغة الأمر المضارع
١٢٩٩ (٥٦) باب همزة الوصل
١٢٩٩ مواضعها في الأفعال والمصادر
١٣٠٠ في الأسماء غير المصادر
١٣٠١ حركة همزة الوصل
١٣٠٣ فصل: ذكرها وحذفها وإبدالها

١٣٠٤ حركة الساكن الصحيح قبلها
١٣٠٦ (٥٧) باب مصادر الفعل الثلاثي
١٣٠٨ أبنية تغلب في بعض المعاني، المقيس من مصدر الثلاثي ، فَعْل بالسكون
١٣٠٩ فعل بالتحريك ، (فعول) ، للمرة والهيئة
١٣١٠ (٥٨) باب مصادر غير الثلاثي
١٣١٠ مصادر ما أوله همزة وصل ، مصادر ما أوله تاء مطاوعة وشبهها
١٣١١ مصدر (أفعل) ومصدر (فعّل)
١٣١٢ مصدر فاعل
١٣١٣ مصدر فعلل والملحق به
١٣١٤ مصادر سماعية
١٣١٥ فعَّال غير مصدر نادر ، فيعالّ غير مصدر نادر ، التَّفعال للتكثير
١٣١٦ الفعيلى للتكثير
١٣١٧ فصل : تاء التأنيث تلحق مصدر الأجوف من أفعل ، واستفعل
١٣١٨ اسم الزمان والمكان والحدث
١٣١٩ فصل: المصدر بزنة مفعول وفاعل
١٣٢٠ (٥٩) باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم
١٣٢٠ المصدر الميمي وأسماء الزمان والمكان من الثلاثي
١٣٢٣ ما شذ من أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي
١٣٢٦ فصل: مَفْعَلَة لمحل كثرة الشيء أو سبب كثرة المعنى
١٣٢٦ ما يصاغ لمحل الشيء
١٣٢٧ اسم الآلة
١٣٢٨ ما شذ من مَفعُل ومَفعَل وبالتاء فيهما
١٣٣٠ (٦٠) باب أسماء الأفعال وأسماء الأصوات
١٣٣٠ حدها وأحكامها
١٣٣١ لا يبرز معها الضمير المرتفع بها
١٣٣٢ أسماء الأفعال ومعانيها
١٣٣٥ أسماء أفعال للأمر : بمعنى خذ

١٣٣٦ ما يلزم معه حرف النداء
١٣٣٧ بمعنى قدمْ- عجل - أقبلْ
١٣٣٨ بمعنى أمهل
١٣٤٠ بمعنى أسرع
١٣٤١ بمعنى دع
١٣٤٢ بمعنى اسكت - بمعنى انكفف
١٣٤٣ بمعنى حدث - بمعنى أغر
١٣٤٤ بمعنى استجب - بمعنى ارفق - بمعنى قرقر
١٣٤٥ أسماء أفعال للماضي بمعنى بَعُدَ
١٣٤٦ بمعنى سرع : أسرع - بمعنى افترق
١٣٤٨ بمعنى أبطأ - أسماء أفعال للمضارع - بمعنى أعجب
١٣٤٩ بمعنى أتوجع - بمعنى أتضجر
١٣٥٠ بمعنى أتكره
١٣٥١ بمعنى أجيب- بمعنى أكتفي - أسماء الأفعال مما أصله الظرف وشبهه .
١٣٥٥ القياس في أسماء الأفعال
١٣٥٦ إعراب ما دخل عليه الظرف وشبهه
١٣٥٨ أقسام أسماء الأفعال حسب التعريف والتنكير
١٣٥٩ كلها مبنية - عاملها
١٣٦٠ فصل : أسماء الأصوات - أقسامها
١٣٦١ ما هو لزجر ما لا يعقل
١٣٦٣ ما هو لدعاء ما لا يعقل
١٣٦٦ أسماء الأصوات المحكية
١٣٦٧ أسماء الأصوات مبنية وقد يعرب بعضها
١٣٦٩ مض للنفي
١٣٧١ (٦١) باب نوني التوكيد
١٣٧١ ما تلحقانه وجوباً
١٣٧٢ ما تلحقانه جوازاً

١٣٧٣ ما تلحقانه كثيراً وقليلاً
١٣٧٥ ما يلزم معه حرف النداء
١٣٧٦ ما يلزم معه حرف النداء
١٣٧٨ تأكيد التقليل والتكثير ، تأكيد الشرط مجرداً من (ما)
١٣٧٩ تأكيد جواب الشرط ، لحاقها اسم الفاعل
١٣٨٠ لحاقها المضارع دون شرط
١٣٨٠ فصل : بناء المضارع المؤكد وإعرابه
١٣٨٢ حذف لام الفعل ياء قبل التوكيد
١٣٨٢ حركة ما قبل النون في المسند إلى الضمائر
١٣٨٣ حذف ياء الضمير ، كسر نون التوكيد الثقيلة
١٣٨٤ فصل: ما تختص به الخفيفة
١٣٨٦ نية النون في أمر واحد
١٣٨٧ فصل: التنوين ، وأنواعه ، وأغراضه – تنوين التمكين
١٣٨٩ تنوين التنكير – تنوين العوض– تنوين المقابلة
١٣٩٠ تنوين الترنم
١٣٩٢ التنوين الغالي
١٣٩٤ ما يختص به تنوين التنكير
١٣٩٥ مصطلحات
١٣٩٦ (٦٢) باب موانع تنوين الصرف
١٣٩٦ موانع الصرف : ألف التأنيث
١٣٩٧ صيغة منتهى الجموع
١٣٩٩ العدل في الصفة وما شابهها
١٤٠١ كونه صفة على فعلان فعلى – وفاقه الفعل
١٤٠٣ يُعفُرَ
١٤٠٤ (ألبُب) علما
١٤٠٥ ما لا يعتد به من وفاق الفعل
١٤٠٨ زيادة ألف ونون في العلم – زيادة ألف للإلحاق مقصورة

١٤٠٩ التوكيد المزجي- العدل عن مثال إلى غيره
١٤١٠ العدل عن مصاحبة (ال)
١٤١١ العجمة الشخصية مع الزيادة وما في حكمها
١٤١٢ تأنيث العلم
١٤١٣ استثناء
١٤١٥ فروع
١٤١٩ مما يجوز فيه الصرف وعدمه : أسماء القبائل والأماكن والسور
١٤٢٢ فصل : ما يمنع مع العلمية وغيرها
١٤٢٤ فصل: تنوين العوض في (جوار) ونحوه
١٤٢٦ فصل: إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه وأثرها
١٤٢٨ فصل : العدل المانع مع الوصفية
١٤٣٠ لا يجوز صرف فعال ومفعل
١٤٣٢ العدد المانع مع الوصفية أو شبه العلمية
١٤٣٣ العدل المانع مع العلمية
١٤٣٤ طريق العلم بالعدل السماع
١٤٣٥ فعال عند تميم والحجاز
١٤٣٦ فعال المبني على الكسر باتفاق
١٤٣٨ حكم ما سمي به من فعال
١٤٣٩ لغة أسد في فعال أمرا
١٤٣٩ فصل: حكم المصغر في الصرف ومنعه
١٤٤٠ ما يمنع مصغراً ومكبراً
١٤٤١ ما يمنع مصغراً ويصرف مكبراً
١٤٤٢ فصل: صرف الممنوع للتناسب ضرورة
١٤٤٣ منع الصرف
١٤٤٦ (٦٣) باب التسمية بلفظ كائن
١٤٤٦ صفة لفظ (ما) خبر كائن ، وهي نكرة موصوفة (كان)
١٤٤٦ أنواع ما يسمى به

١٤٤٨ أحوال ما يسمى به
١٤٤٩ حكم المسمى بالمجموع على حده
١٤٥١ حكم ما سمي به مما خرج عن أبنية العربية
١٤٥١ حكم ما سمي به من أحرف الهجاء
١٤٥٣ حكم ما سمي به من اسم على حرفين ثانيهما علة
١٤٥٤ حكم همزة الوصل في التسمية بما هي فيه
١٤٥٥ حكم ما يسمى به من فعل حذف بعضه ما حذف آخره
١٤٥٥ ما حذف قبل آخره ، ما حذف فاؤه ولامه
١٤٥٦ ما حذفت عينه ولامه
١٤٥٧ حذف هاء السكت في التسمية ، إدغام المفكوك
١٤٥٨ حكم الجار وشبهه إذا كان على حرفين فأكثر
١٤٥٩ ما سمي به مما فيه فاء التأنيث الساكنة
١٤٥٩ ما سمي به مما فيه علامة تثنية ، ما سمي به مما فيه علامة جمع
١٤٦٠ بنت وأخت مسمى بهما
١٤٦١ هنت مسمى بها – ما سمي به مما أوله (ال) من المبنيات
١٤٦٣ أسماء الحرف مسرودة ومسمى بها
١٤٦٦ (٦٤) باب إعراب الفعل المضارع السالم من النونات الثلاث وذكر عوامله
١٤٦٦ رافع المضارع
١٤٦٧ نواصب المضارع : أن
١٤٦٨ ما تدخل عليه (أن) المخففة من الثقيلة
١٤٧١ ما تدخل عليه (أن) المخففة ولم يسبقها علم أو ظن
١٤٧٢ (أن) الزائدة لا تعمل
١٤٧٣ تقع (أن) الناصبة بعد علم مؤول بالظن
١٤٧٤ قد يرفع ما بعد (أن) الواقعة بعد الخوف
١٤٧٥ الفصل بين (أن) الناصبة والفعل
١٤٧٦ الجزم بـ (أن)
١٤٧٧ لن وأحكامها

١٤٧٨ الجزم بـ (لن)
١٤٧٩ لا تدخل (لن) على الدعاء ، (لن) بسيطة لا مركبة
١٤٨١ كي وأحكامها
١٤٨١ خلافات في (كي)
١٤٨٣ مواضع (كي) المصدرية والتعليلية
١٤٨٥ لا يتقدم معمول معمولها - لا يبطل الفصل عمل (كي)
١٤٨٦ (إذن) وأحكامها
١٤٨٧ أصلها - الفصل بينها وبين منصوبها
١٤٨٩ النصب بها غير متصدرة
١٤٩٠ فصل : نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً : بعد لام الجحود
١٤٩٣ بعد حتى
١٤٩٥ بعد (أو)
١٤٩٧ الفصل بين الفعل ، وحتى ، وأو
١٤٩٨ إهمال (حتى) و(كي) إضمار (أن) بعد فاء السبب
١٥٠٢ من أحكام السبب وجوابه ، النصب بعد الفاء لتقدم كأن وقد عليها
١٥٠٣ فصل : بعد واو المعية
١٥٠٤ بطلان إضمار (أن) بعد الفاء والواو ، وأو
١٥٠٥ مميز واو المعية وفاء السببية
١٥٠٦ بما تفرد به فاء السببية عن واو المعية
١٥٠٦ جازم المضارع بعد سقوط الفاء
١٥٠٨ رفع المضارع بعد سقوط الفاء
١٥٠٩ يجزم جواب ما دل على الأمر من ، خبراً واسم فعل
١٥١٠ لا ينصب بعد ما دل على الأمر من ، خبراً واسم فعل
١٥١١ شرط الجزم بعد الطلب
١٥١٣ من مواضع إضمار (أن) بعد الواو والفاء
١٥١٤ إضمار (أن) بعد (ثم) و (أو)
١٥١٥ ما يجوز في المضارع بعد الواو والفاء مسبوقين بشرط وجزاء

١٥١٥ ما جاء بعد الواو والفاء وقبلهما حصر بإنما
١٥١٦ مواضع للنصب بعد الواو والفاء
١٥١٧ جزم المعطوف وليس قبله مجزوم
١٥١٨ ما يجوز في الواقع بعد (لا) المسبوقة بـ (كي)
١٥٢٠ فصل: مواضع إضمار(أن) جوازاً بعد عاطف على اسم صريح
١٥٢٢ بعد لام التقليل
١٥٢٤ مواضع زيادة (أن) جوازاً
١٥٢٥ من معاني (أن) المفسرة
١٥٢٧ (أي) المفسرة
١٥٢٧ من أحكام المضارع بعد أن المفسرة
١٥٢٨ (أن) لا تفيد مجازاة
١٥٢٩ (أن) لا تفيد نفياً
١٥٣٠ فصل : ما ينصب بعد حتى وما يرفع
١٥٣١ دليل علامة (أن) ما بعد (حتى) حال
١٥٣٢ تعين النصب بعد حتى
١٥٣٤ (٦٥) باب عوامل الجزم
١٥٣٤ لام الطلب حركتها وأحكامها
١٥٣٧ لام الأمر مع المخاطب
١٥٣٨ فعل الأمر مبني
١٥٣٩ (لا) الطلبية
١٥٤٠ (لم) و (لما)
١٥٤١ ما تشترك فيه (لم) و (لما)
١٥٤١ ما تنفرد به (لم)
١٥٤٢ ما تفرد به (لما)
١٥٤٥ أدوات الشرط الجازمة : تعريف ، من ، ما ، مهما
١٥٤٧ (أي) (أنى) (متى) (أيان)
١٥٤٩ (مهما) للاستفهام

١٥٥٠ (كيف) ، (كما – كيفما) (إذما)
١٥٥١ (حيثما) (أين) (الأسماء والحروف من أدوات الشرط) (الخلاف في " ما ")
١٥٥٣ الخلاف في (مهما) ، (ما) (مهما) ظرفان
١٥٥٤ (أي) بحسب ما تضاف إليه
١٥٥٨ جملة الجواب
١٥٦٠ جواب الشرط المرفوع
١٥٦٢ جازم الجواب
١٥٦٣ فصل: الجزم بإذا الاستقبالية
١٥٦٤ إعمال (متى) و(إن)
١٥٦٥ الجر بـ (لو)
١٥٦٦ جزم المسبب عن صلة الذي
١٥٦٧ جزم المسبب عن نكرة
١٥٦٧ (إن تفعل زيد يفعل)
١٥٦٨ (إن تنطق خيراً تصب)
١٥٧٠ عمل الجواب فيما قبل الأداة
١٥٧١ وقوع (إذا) المفاجأة جواب الشرط
١٥٧٢ فصل: أداة الشرط صدر الكلام ، ما تقدم على أداة الشرط
١٥٧٤ مواضع استعمال(من) و(ما) و(أي) موصولات : إذا تقدم عليهن غير ماض
١٥٧٤ إذا أضيف لـ (من) و(ما) و(أي) زمان
١٥٧٥ إذا تقدمت هل على (من) و(ما) و(أي)
١٥٨٠ إذا تقدمت (ما) النافية على : (من) و(ما) و(أي)
١٥٨١ إذا تقدمت عليهم ،أي: (من) و(ما) و(أي) حرف ناسخ ، وفعل ناقص ، ولكن مخففة وإذا المفاجأة
١٥٨٣ إذا تقدمت ظن على (من) ، حذف الجواب والشرط
١٥٨٥ ما يسد مسد الجواب
١٥٨٦ الاستغناء بجواب ما سبق من قسم أو شرط
١٥٨٨ الإغناء عن جواب قسم سابق – تعين الاستغناء عن جواب القسم بجواب الشرط

١٥٩٠ حكم الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء
١٥٩١ ما يجوز اتصال مما به من أدوات الشرط
١٥٩٥ ما يحذف جوابه من أفعال الشرط
١٥٩٦ الشرط مستقبلاً لفظاً أومعنى
١٥٩٧ متى يكون الجواب ماضياً لفظاً ومعنىً
١٥٩٨ لا ترد (إن) بمعنى (إذ)
١٥٩٨ فصل : لو معناها
١٦٠٠ تستعمل (لو) في المضي غالباً
١٦٠١ الجزم بها اضطراراً
١٦٠٣ إعراب ما يلي (لو) من الأسماء
١٦٠٥ (أن) بعد (لو)
١٦٠٦ صور جواب (لو)
١٦٠٧ لام التسويف
١٦٠٨ تعقب ابن هشام للمصنف
١٦٠٩ فصل: (لما) معانيها واستعمالاتها
١٦١٠ (لما) ظرف
١٦١١ (لما) حرف
١٦١٣ جواب (لما)
١٦١٥ (٦٦) باب تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك
١٦١٥ (كيف) في الاستفهام - عبارة النحاة عنها
١٦١٦ سبق (كيف) بحرف جر
١٦١٧ إعراب جوابها والبدل منها - المجازاة بها
١٦١٨ (أنى) - الفرق بين (كيف) و(متى) و(أين)
١٦١٩ (قد) اسم فعل - ما تُرادَف فيه حَسْبُ وما تخالفها فيه
١٦٢١ (قد) حرف ، ودخولها على الأفعال
١٦٢٢ الفصل بين (قد) والفعل
١٦٢٣ من أحكام (قد) الحرفية - (هل) ترادف (قد)

١٦٢٤ (هل) والهمزة
١٦٢٥ استفهام للنفي : متى - أين - كيف
١٦٢٦ (من) للنفي - (أي) للنفي
١٦٢٧ مما تختص به همزة الاستفهام
١٦٣٠ دخول الهمزة على (هل)
١٦٣١ (ال) في (هل)
١٦٣١ فصل: التحضيض وحروفه وما يليها
١٦٣٣ أحرف التحضيض والتوبيخ والعرض - (لو) و(ألا) للعرض
١٦٣٤ لولا ، لوما ، حرفا امتناع لوجوب
١٦٣٦ حكم ما بعد (لولا)
١٦٣٨ فصل : من حروف التنبيه (ها)
١٦٣٩ (يا) للتنبيه
١٦٤٠ (ألا) للاستفتاح
١٦٤٢ (أما)
١٦٤٣ (نعم) حرف جواب
١٦٤٤ معاني (نعم)
١٦٤٥ (إي)
١٦٤٦ (أجل) _(بلى)
١٦٤٧ (نعم) في إفادة النفي
١٦٤٨ أصل (بلى)
١٦٤٩ فصل : كلا : معانيها واستعمالاتها
١٦٥٠ أصل (كلا)
١٦٥١ مواقعها في القرآن والوقف عليها
١٦٥٢ (أما) تفصيل وشرط وتوكيد
١٦٥٤ ما يلي (أما) ولزومه للفاء
١٦٥٦ فصلُ الفاء من (إما) بجملة - حذف الفاء بعد (أمَّا) معمول خبر (إنَّ)
١٦٥٨ إبدال ميم (أما) الأولى ياء

١٦٥٩ حكم المصدر الذي يليها
١٦٦٠ ما تعمل فيه (أما)
١٦٦٠ فصل : أقل رجل .... إلا زيد ونحو ذلك
١٦٦٣ (قلما) ونحوه
١٦٦٤ استثناء (قلما) للتقليل
١٦٦٥ التقليل في (قلما) يدل النفي
١٦٦٥ فصل : التصرف ومنعه في الأسماء والأفعال
١٦٧٧ (٦٧) باب الحكاية
١٦٧٧ حدها
١٦٧٨ حركة (أي) في الحكاية وإعرابها
١٦٧٩ الحكاية بـ (من)
١٦٨٠ عدم المطابقة في (أي) و (من)
١٦٨١ الأحرف اللاحقة (من) - حكاية المعارف
١٦٨٣ شروط حكاية العلم
١٦٨٤ حكاية غير العلم - والحكاية في الوصل
١٦٨٥ الحكاية في الوصل
١٦٨٦ حكاية العلم في العطف
١٦٨٧ حكاية العلم مع التوابع
١٦٨٨ حكاية الاسم دون سؤال - حكاية العلم المجهول حكاية الفكرة والمضمر
١٦٨٩ صرف (من) وإثبات الزيادة عليها وصلاً - حكاية التمييز
١٦٩٠ اللفظ المنسوب إليه حكم
١٦٩١ فصل : لواحق الإنكار في الحكاية : شروطها
١٦٩٢ مدة الإنكار
١٦٩٤ حكم المحذوف للتنوين مع مدة الإنكار
١٦٩٥ زيادة (إن) بعد المحكي وقبل مدة الإنكار
١٦٩٥ زيادة (إن دون حكاية قبل مدة الإنكار
١٦٩٦ حكاية الجملة - أأنا إنيه شاذ - موانع زيادة حروف الإنكار

١٦٩٧ فصل : مدة التذكير : الغرض ، الاستعمال
١٦٩٩ (٦٨) باب الإخبار
١٦٩٩ الغرض منه – شروط الإخبار
١٧٠٤ الإخبار بالذي
١٧٠٥ الإخبار بالألف واللام– طريقة الإخبار
١٧٠٦ الخبر واجب التأخير في هذا الباب
١٧٠٧ الضمير العائد إلى الموصول هنا – الإخبار عن الظرف
١٧٠٨ الإخبار عن المفعول له – إبراز العائد مع (ال) واستتاره
١٧٠٩ الإخبار عن خبر كان
١٧١٠ الإخبار عن البدل والمبدل منه
١٧١١ الإخبار في المتنازع

مسرد
المراجع

مسرد المراجع

ابن كيسان النحوي،د.محمد إبراهيم البنا، ط ، ١٩٧٥، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٥م.

إتحاف فضلاء البشر ، لأحمدم الدمياطي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .

إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق مصطفى النحاس ، ط١، ١٩٨٤م ، مكتبة الخانجي مصر.

الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، ١٩٨٢، مجمع اللغة العربية بدمشق .

الاستغناء في الاستثناء ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١، ١٩٨٦، دار الكتب العلمية .

أسرار العربية ، لأبي بركات بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٥٧.

الأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ١٩٧٥ القاهرة .

الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢، ١٩٧٩ ، بغداد ، العراق .

إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، للبطليوسي ، تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي ، ط١، ١٩٧٩ ، دار المريخ الرياض .

الأصمعيات ، لأبي سعيد عبد الملك ، تحقيق أحمد شاكر ، عبد السلام هارون ، ط٥، ١٩٦٧ ، بيروت .

الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢، ١٩٨٧.

إعراب القرآن ، للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، ط٣، ١٩٨٦ ، الشركة العالمية للكتاب .

إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥.

الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٤، ١٩٧٩.

الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣.

الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، ط١ ، ١٩٧٦ ، مطبعة السعادة القاهرة .

الاقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، ط١ ، ١٤٠٣ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة .

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٦١.

أمالي السهيلي ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة مصر ، ط١ ، ١٩٧٠.

الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات ابن الشجري ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢.

الأمالي ، لأبي علي القالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة ، ط١ ، ١٩٨٠.

الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف بركات يوسف هبود ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٤.

الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، ط٢ ، ١٩٨٨

الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناء العليلي ، وزارة الأوقاف ، العراق ، مطبعة العاني ١٩٨٢

الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، بيروت ، ط٢، ١٣٧٣ بيروت .

البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ط٢ ، ١٩٨٣، دار الفكر.

البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ، ط١ ، ١٩٨٦ ، دار الغرب الإسلامي .
بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، ١٩٧٩، دار الفكر .
تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرح السيد أحمد صقر ، ط٢، ١٩٧٣، دارالتراث ، القاهرة.
التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد بن عبد الله الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط١، ١٩٨٢ ، دار الفكر ، دمشق .
تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. عباس الصالحي ، ط١، ١٩٨٦، دار الكتاب العربي ، بغداد .
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، ج١، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦.
التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر .
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق رقم "٨٩" نحو.
تغيير النحويين للشواهد ، تأليف د. علي محمد فاخر ، ط١ ، ١٩٩٦، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة .
تفسير الكشاف ، للزمخشري ، تحقيق محمد مرسي عامر ، دار المصحف ، القاهرة .
التلويح في شرح الفصيح ، لثعلب.
تنقيح الأزهرية ، لخالد الأزهري ، دار الجيل بيروت .
تنوير المقياس من تفسير ابن عباس
تهذيب إصلاح المنطق ، للخطيب التبريزي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، ١٩٨٣، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
الجامع الصحيح ، للترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.
جمهرة أنساب العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين ، تأليف محمد أمين بن فضل الله المحبي ،دار الكتب العلمية . بيروت .
الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٣.
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٩.
حاشية الصبان على الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية.
الحجة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٣.
خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط٣، ١٩٨٩.
الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، ط٢.
الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، ط٢ / ١٩٧٣ ، دار المعرفة ، بيروت.
الدر المصون ، للسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، ط١ ، ١٩٨٧ ، دارالقلم ، دمشق.
درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ، ١٩٧٥.
ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس ، شرح مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت .
ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر ، ط١، ١٩٩٢، دار الكتاب العربي ، بيروت.
ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، ط٣، دار صادر ، بيروت.
ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي.
ديوان امرىء القيس ، محمد عبد الرحيم ، دار الكتاب العربي ، سوريا.
ديوان جرير ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، ط٣، دار المعارف ، نصر.
ديوان جميل بثينة ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦.
ديوان حاتم الطائي ، ط١ ، دار الكتاب العربي.
ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د. سيد حنفي حسنين ، وزارة الثقافة ، القاهرة .
ديوان الحطيئة ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، ط١، ١٩٨٧، مطبعة الخانجي ، القاهرة .

ديوان الخنساء ، د. فايز محمد ، ط١ ، دار الكتاب العربي.
ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، ط٣، ١٩٩٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
ديوان رؤبة بن العجاج ، صححه وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة.
ديوان الراعي النميري ، تحقيق راينهرت فاييرت ، المعهد الألماني للأبحاث ، بيروت ، ١٩٨٠.
ديوان الشريف الرضي ، صححه د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .
ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق محمود يوسف نجم ، دار صادر بيروت.
ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق د. حسين نصار ، ط١ ، ١٩٧٥ ، مكتبة البابي الحلبي.
ديوان علي بن أبي طالب ، شرح يوسف فرحات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١.
ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس.
ديوان الفرزدق ، شرح علي فاعور ، ط١ ، ١٩٨٧ ، دار الكتب العلمية.
ديوان كثير عزة ، شرحه مجيد طراد ، ط١ ، ١٩٩٣ ، دار الكتاب العربي .
ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع د. داود سلوم ، ط٢ ، ١٩٩٧، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان.
ديوان لبيد بن ربيعة ، تحققيق د. حنا نصر الحي ، ط١ ، دار الكتاب العربي.
ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، دار المعارف.
ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٤.
الروض الأنف ، للسهيلي ، ضبطه طه عبج الرؤوف سعد ، مؤسسة مختار – القاهرة .
رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، ط٢ ، ١٩٨٥، دار القلم ، دمشق.
سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون ، لابن نباته ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٦٤.
سر صناعة الإعراب ، لابن جني، تحقيق د. حسين هنداوي ، ط١ ، ١٩٨٥ ، دار القلم ، دمشق ، بيروت .
سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ١٩٧٥ ، دار التراث العربي .

شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت
شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد علي الأشموني ، صححه مصطفى حسين أحمد ، دارالفكر .
شرح اشعار الهذليين ، صنعة السكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، مكتبة خياط ، بيروت.
شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ١٩٩٠ ، هجر للطباعة والنشر ، مصر .
شرح التسهيل ، للتنسي ، مخطوطة في مكتبة الأسد بدمشق برقم ١٤١٨٧
شرح التسهيل ، للمرادي ، مخطوطة بمكتبة الزاوية الخمرية بالمغرب ، رقم الكتاب ١١٦.
شرح جمل الزجاجي ، { الشرح الكبير } لابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، تحقيق د. سلوى عرب
شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكابة التجارية الكبرى ، بمصر .
شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان .
شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ، دمشق .
شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاق ، نحند محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥.
شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د. عبد الله البركاتي ،ط١، ١٩٨٦ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، د. محمود فهمي حجازي ، د. محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.
شرح الكافية ، لابن القواس ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، تحقيق زيان أحمد الحاج إبراهيم .

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط١١ ، مصر ، ١٣٨٣.

الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٧.

الصحاح ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٠.

صحيح مسلم بشرح النووي ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، ط١ ، ١٩٨٠ ، دار الأندلس .

الضوء اللامع ، لأهل القرن

العقد الفريد ، لابن عبد ربه الأنجلسي ، شرح أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الإبياري ، ط٣ ، ١٩٦٩ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق ، ط٥ ، ١٩٨١، دار الجيل ، بيروت.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

الفصول الخمسون ، لابن المعطي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الإيمان ، القاهرة.

القاموس المحيط ، للفيروزأبادي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة.

الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط بولاق.

الكشف عن وجوه القراءات السبع ، وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان ، ط٢ ، ١٩٨١، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

الكامل ، للمبرد ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر، القاهرة.

الكامل في التاريخ، لابن الأثير ، صححه د. محمد يوسف الدقاق ، ط١، المكتبة الفيصلية ، مكرة المكرمة.

كتاب الأمثال ، لابن سلام ، حققه د. عبد المجيد قطاش ، ط١ ، ١٩٨٠ ، دار المأمون للتراث ، دمشق.

كشف الظنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٩٨٢.

لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق د. حسن شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١، ١٩٧٩.
مجمل اللغة ، لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢، ١٩٨٦/ مؤسسة الرسالة ، بيروت .
مجالس العلماء، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، التراث العربي ، الكويت .
مجالس ثعلب ، لآبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٣، ١٩٦٩.
مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
المحتسب ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، ١٣٨٦.
المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق عائشة عبد الرحمن ، ط١، ١٩٥٨ ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
مختصر شواذ ابن خالويه ، نشر برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٩٣٤.
المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري ، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، وزارة الأوقاف للشئون الإسلامية ، ١٩٨١، دار الكتاب المصري ، القاهرة .
المزهر في علوم اللغة ، للسيوطي ، شرحه محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر .
المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٩٨٣.
المسائل المشكلة ، البغداديات ، للفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٩٨٣.
المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، ١٩٨٠، دار الفكر ، دمشق .
المسند ، للإمام أحمد بن حنبل ، شرح حمزة أحمد الزين ، ط١، ١٩٩٥ ، دار الحديث ، القاهرة
مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، للبوصيري ، دراسة كمال يوسف الحوت ، ط١، ١٩٨٦ ، دار الجنان ، بيروت .

معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق د. فائز فارس ، ط٢ ، ١٩٨١.
معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف ، القاهرة.
معاني القرآن ، للزجاج ، عبد الجليل عبده شلبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨.
المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق د. ثروت عكاشة ، ط٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
المعجم المفرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحيار التراث العربي ، بيروت.
المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، نظمه ونشره ، أبي . ونسنك وي.ب . منسنج مع مشاركة محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة بريل ليدن ، ١٩٦٢.
معجم الأدباء،لياقوت الحموي ، ط٣ ، دار الفكر ، ١٩٨٠.
معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، دار إحيار التراث العربي ، بيروت.
معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ليوسف سركيس ، مطبعة سركيس بمصر ، ١٩٢٨.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، حققه سعيد الأفغاني.
المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت.
المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتاب المصري ، ١٣٩٩هـ.
المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د, كاظم بحرالمرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، بغداد.
المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٩٧١.
المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق د.شعبان عبد الوهاب الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ.
الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الجين قباوة ، ط٣ ، ١٩٧٨، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.
المنصف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، ط١ ، ١٩٥٤ ، وزارة المعارف ،مصر.
نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، رسالة دكتوراه بالأزهر ، ١٩٧٠.

نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، للدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي ، ج١، ٢ ، ليبيا.

نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ، تأليف د. مصطفى الخن ، مصطفى البغا، ط١٩، ١٩٩١، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، صححه علي محمد الصباغ ، دار الفكر .

نشأة النحو، لمحمد الطنطاوي ، دار المنار ، القاهرة ، ١٩٩١.

النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق سهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية ، الكويت .

النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، ط١، ١٩٨١، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة.

النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية .

هدية العارفين ،

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .